



۲۵
۱۳ سوال ۲۵۰
نام و نام خانوادگی
مدرسه نظامی تهران

۱۷۱

(۱۵۰)

دکتر

۱۶،۵۳،۱۵

تحریر الاحکام

تحریر الاحکام
حسن بن یوسف محقق

۴۶۹

اهدائی علی بن محمد

کتبہ المجلد

قاعدة الأولى في العبادات

١٤٠ في الصلاة

١٣٠ في الزكاة

١٢٠ في الصوم

١١٠ في الحج

١٤٨ / ١٣٩ / ١٢٦ / ١٠٣ / ٨٢ / ٤٨
 في في في في في في
 الاربعة والاربعون الاربعة والاربعون الاربعة والاربعون الاربعة والاربعون الاربعة والاربعون الاربعة والاربعون
 في في في في في في
 الاربعة والاربعون الاربعة والاربعون الاربعة والاربعون الاربعة والاربعون الاربعة والاربعون

قاعدة الثالثة في الاقليات

١٦٥	١٩٤	٢٠٨	٢٢١	٢٣٢	٢٣٦
ن	ن	ن	ن	ن	ن
الملك	الفراق	الحق وتواضع	الاباء وتواضعها	الاقوار	الجمال

٢٣٧ / في / اتفق
٢٤١ / في / اوجد الموت
٢٤٦ / في / الغضب
٢٥١ / في / الشتم
٢٥٧ / في / البعد والدياج
٢٦١ / في / الاطعمه والاثرية

المراكب $\frac{275}{264}$ قاعده البرايقة في الاحكام
 النقص $\frac{292}{300}$ المبادات $\frac{313}{332}$ الحدود $\frac{332}{332}$ العمام $\frac{332}{332}$ الذات

۲۱۲

مد اسفل الما السع لعمی ریم



این کتاب به کتابخانه مجلس شورای ملی
 که در شهر اهواز واقع است و در تاریخ
 ۱۳۰۲/۱۰/۲۱ به شماره ثبت ۱۰۰۰
 تحویل گردیده و در تاریخ ۱۳۰۲/۱۰/۲۱
 به کتابخانه مجلس شورای ملی
 تحویل گردیده است.

بسم الله الرحمن الرحيم ويدنو نوكي يا كريم

الحمد لله المتعبد بآله من شأمة المخلوقات المتثرة بعلوه عن مشاركة المكنات القادر على إيجاد الموجودات العالم بكل المعاني
المتفرجة بوجوب الوجود في ذاته المتعبد بالاستغناء عن غيره في ماهيته وصفاته المنعم على عباده بأرسال الانبياء لتعليم الشرائع
الادبانية المحل انعامه بالتكليف الباقي ببقاء نوع الانسان ليس يلقى بطلانه الى اعلا الدرجات ولينال بامثال اوامر ما عدله
من الجنات صلى الله على اشرف البشر محمد المشفع في المحشر وعلى آله الا برار صلوة تعاقب عليهم تعاقب الاعصار **اما بعد**
فان هذا الكتاب الموسوم بحسب الاحكام الشرعية على منهج الامامية قد جمعنا فيه معظم المسائل الفقهية واودعنا فيه اكثر المطالبات التكليفية
الفقهية من غير تطويل بحجة ودليل اجعلنا ذلك موكولا الى كتابنا الموسوم بمنتهى المطالب في تحقيق المذهب فانه قد شمل المسائل التي
وفروها وذكر الخلاف الواقع بين المسلمين الامانة واستدلنا لكل فريق على مذهبه مع تصحيح الحق وابطال الباطل وانما اقتصرنا
في هذا الكتاب على مجرد الفتاوى لا غير المستعنيين بالله فانها الموفق لكل خير وهو حسبنا ونعم الوكيل وهو حسد وتربا
على مقدمة وقواعد **المقدمة** فيها مباحث **الاول** الفقه لغة الفهم واصطلاحها العلم بالاحكام الشرعية الشرعية
المستند على اعيانها بحيث لا يعلم كونها من الدين ضرورة فتخرج العلم بالذوات والاحكام العقلية والتقليدية وعلم وظائف
الوجود والملائكة واصول الشريعة ولا يمتد لطلاق الفقيه على العالم بالبعض وكون الفقه مطلقا لان المراد بالعلم ^{استعمال}
النظام المستند الى اصول معلومة وظنية الطريق لا يمتد في علمية العلم **الثاني** ثبت في علم الكلام وجوب التكليف لا
يتم الا بمسئال لا بمعرفة الاحكام الشرعية الحاصلة فيجب العلم به والسميع وجوبه على الكفاية عناية بالاية ومرتبته بعد
علم الكلام واللغة والنحو والتصرف والاصول وفائده لئلا تتعذر الاخرية وتعليم العامة نظام المعاش في
المنافع الدينية وموضوعة افعال المكلفين من حيث الاقتضاء والتخير ومبادئه من الكلام والاصول ومبادئه
من الكلام والاصول واللغة والنحو والقران والسنة ومسائله المطالب بالمستند عليها فيه **الثالث** في فضلية
وهو معلوم بالضرورة قال الله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقال الله تعالى انما يخشى الله من عباده
العلماء وقال رسول الله صلى الله عليه وآله يا علي يوم العالم افضل من عبادة العابد يا علي ركعتان يصليهما العالم ^{فضل}
افضل من الف ركعة يصليها العابد يا علي لا تفرا شدة من الجهل ولا عبادة مثل التفكير وعن الصادق عليه السلام
قال اذا كان يوم القيمة جمع الله الناس في صعيد واحد ووضعوا موازين فيوزن دماء الله دماء مع مداد العلماء
ويخرج مداد العلماء على دماء الشهداء وقال عليه السلام العالم على غير بصيرة كالسائر على غير الطريق لا يري
سعة السير من الطريق الا بعدا وقال رسول الله صلى الله عليه وآله الانبياء قادة والعلماء سادة ومحاسنهم عبادة

الانوار والهدى
وقال النضر

وقال النظر الى وجه العالم عبادة وقال اللهم ارحم خلقك قبل يا رسول الله ومن خلقك قال الذين ياتون من بعدى
 يروون حديثي وسنتي ومن اكرم فقيها مسلما لقي الله يوم القيمة وهو عنه راض **فصل** ويجزم كتابا للفقهاء
 قال الله تعالى ان الذين يكفون ما انزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب اولئك بلعنهم الله
 ويلعنهم اللاعنون وقال ان الذين يكفون ما انزلنا من الكتاب وليستروا به منكم قليلا او لك ما ياكلون فنبهوا
 الاثار وقال عليه السلام من كتم علما الجرم الله يوم القيمة يلجأ من يارو قال عليه السلام اذا ظهر البع من لتي فليظفر
 العالم عليه فمن لم يفعل فعليه لعنة الله **فصل** وروى عن زين العابدين عليه السلام قال حق العالم التظيم
 له والتوقير لمجلسه وحسن الاستماع اليه والاقبال ولا ترفع عليه صوتك وان لا تجلس احدا ليسل عن شيء حتى
 يكون هو الذي يجيب ولا تجلس في مجلسه احدا ولا تغلب عنده احدا وان تدفع عنه اذا ذكر عندك بسوء وان تستر
 عيوبه وقطره من اقبه ولا تجالس له عدوا ولا تعادى له عدوا وليا فاذا فعلت ذلك شهدك ملائكة الله بانك
 قصده وتعلمت علمه لله جل اسمه لا للناس واما حق رعينك بالعلم فان تعلم ان الله عز وجل انما جعلك في العالم
 فيما اتاك من العلم وفتح لك من خزانته فان احضرت في تعليم الناس ولم تحرق بهم ولم تضجر عليهم نادى الله من
 فضله وان انت منعت الناس علمك او خرفت بهم عند طلبهم العلم منك كان حقا على الله عز وجل ان يسلبك
 العلم وبهاؤه ويسقط من القلوب محلك **فصل** وليستحب طلب العلم ويجب على الكفاية لقوله عليه السلام
 طلب العلم فريضة وقال عليه السلام طلب العلم فريضة على كل مسلم الا ان الله يحب بغاة العلم وقال عليه السلام لا
 في العيش الا رجلين عالم مطاع او مستمع داع وقال عليه السلام من سلك طريقا يطلب فيه علما سلك الله به
 طريقا الى الجنة وان الملائكة لتضع اجنحتها لطلاب العلم رضاء به وانه يستغفر لطالب العلم من في السموات
 ومن في الارض حتى الحوت في البحر وفضل العلم على العابد كفضل القمر على سائر النجوم ليلة البدر وان
 العلماء ورثة الانبياء ان الانبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما ولكن ورثوا العلم فمن اخذ منه لم يخذل
 واقر وقال عليه السلام نعم وزير الايمان العلم ونعم وزير العلم الرقي ونعم وزير الرقي العزة و
 قال عليه السلام طلب العلم يستغفر له خيطان البحر وطيور الهواء وقال عليه السلام اعدوا لما او متعلما او مستمعا او محبا للم
 ولا تكن الخاسر فذلك وقال عليه السلام من خرج من بيته يلتمس باء من العلم لينفع قلبه ويعلمه غيره
 كتب الله له بكل خطوة عبادة الف عام صياما وقيامما وحفنة الملائكة باجنتها وصلى عليه طيور السماء
 وجنتان البحر ودواب البر ونزل الله بمنزلة سبعين صديقا وكان خيرا ان لو كانت الدنيا كلها
 في الاخرة **فصل** ويجزم الافتاء بغير علم وكذا الحكم قال الله تعالى وان تقولوا على الله ما لا تعلمون
 وقال الله لا تقف ما ليس لك به علم وقال الله تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون وقال رسول
 الله رسول الله صلى الله عليه وآله من عمل بالمقاييس فقد هلك واهلك ومن اتقى الناس وهو لا يعلم الناس
 من المنسوخ والمحكم من المتشابه فقد هلك واهلك وقال عليه السلام من عمل على غير علم كان ما يفسد اكثر مما
 يصلح **فصل** ويجب على العالم العمل كالحج على غيره لكنه في حق العالم اكدر ولهذا جعل ثواب المطيعات
 وعقوبات المعاصيات من نساء النبي ضعف ما جعل لغيره من لقرين من الرسول واستفادته من العلم وروى عن
 امير المؤمنين عليه السلام انه حدث عن النبي صلى الله عليه وآله قال العلماء رجلان رجل عالم اخذ بعلمه
 فهذا ناج ورجل تارك لعلمه فهذا هالك وان اهل النساء وليتاذون من مريج العالم التارك لعلمه وان اسند

خذ خبيرا من خبيات

اهل النار ندامة وحسرة رجل عاهد الى الله سبحانه وتعالى فاستجاب له وقبل منه فطاع الله فادخله الله الجنة و
 ادخل الى النار ثم كرمه علمه واتباعه الهوى وطول العمل ما اتباع الهوى فيصد عن الحق واما طول العمل فيفسد الآخرة
 وكما عليه السلام الفقه ما امناء الرسل ما لم يدخلوا في الدنيا قبل يامرهم الله وما دخلهم في الدنيا قبل يامرهم الله
 قال اطيع السلطان فاذا فعلوا ذلك فاحذر واهم على دينكم **فصل** والعلم من اشرف الكيفيات النفسانية واعظمها
 به يتميز الانسان عن غيره من الحيوانات وبه تشارك الله تعالى في حكمه فانه يطلبه واجب على الكفاية ومستحب
 على الاعيان على تدينها وهو افضل من العبادات فيجب على طالبه ان يخلص لله في طلبه ويتقرب به عليه لا يطلب
 به الربا والدنيا بل وجه الله تعالى فقد روى عن امير المؤمنين عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 من هو ان لا يشبع طالب الدنيا وطالب العلم من اقصر الدين على ما احل الله له سلم ومن ساء له من غير حل ما احل الله
 ان يتوب ويراجع ومن اخذ العلم من اهل العلم وعمل به بما راد به الدنيا فهو حظه وقال عليه السلام علماء
 كانبيا ونبى اسرائيل **فصل** وكل علم اسرار لا يبلغ بطلع علمها من الكتب فيجب اخذها من العلماء ولهذا قال النبي
 صلى الله عليه وآله خذ العلم من افواه الرجال ونهى عن الاخذ ممن اخذ علمه من الدنيا فقال لا تغرنكم القصص
 وامر عليه السلام بالاحاطة في العلم والمباحثة فانها تقيد الفضل استعدادا فانما التفصيل المطالب واستخراج
 المجهولات وكما عليه السلام تذاكروا وتلافوا وتحدثوا فاطل الحديث جلاء القلوب ليزين كازين
 السيف جلاء الحديد وقال عليه السلام ان الله عز وجل يقول تذاكر العلم بين عبادي ما يحيى عليه القلوب لمسة
 اذ هم اثمها فيه الى امرى وقال رسول الله صلى الله عليه وآله قال الحواريون لعيسى اروح الله من بخالس قال
 من يذكركم الله وتوبته ويزيد في علمكم منطقة ويرغبكم في الآخرة **فصل** وافضل العلم بعد المعرفة بالله تعالى
 علم الفقه فانه الناظم لامور المعاش والمعاد وبه يتم كمال نفع الانسان وهو الكاسب بكيفية شرع الله تعالى وبه
 يحصل المعرفة بما امر الله تعالى ونواهيه التي هي سبيل النجاة وبها يستحق الثواب فهو افضل من غيره وروى
 عن الكاظم عليه السلام قال دخل رسول الله صلى الله عليه وآله المسجد فاذ اجتمعوا فطافوا به فاجلوا فقال يا هذا
 فقل علامة فانا انما العلامة فقالوا اعلم الا الناس بانساب العرب واما الجاهلية والاسعار والعربية قال
 فقال لا النبي صلى الله عليه وآله انما العلم ثلاثة علم ايتى بحكمة او فريضة عادلة او سنة قائمة وما خلا من فهو
 فضل وقال عليه السلام من اراد الله به خيرا فقهه في الدين وقال عليه السلام من حفظ من امتي رجلا حديثا يتفق
 بها بعثه الله يوم القيمة فيقضيها عالما ولم يقصر من التقية على هذا **القاعدة الاولى** في العبادات وهي كتب
كتاب الطهارة وفيه مقدمة ومقاصد **المقاصد** ما يجتنبان الطهارة في الطهارة اللغة النظافة
 وفي الشرع ماله صلاحية التأثير في استباحة الصلوة من الوضوء والغسل والبتيم وهي اقسام **باب العلم بالطهارة**
 واجب لوجوب فعلها بالمتوقف عليه وهو معلوم بالضرورة من دين النبي صلى الله عليه وآله وسلم كل واحد من الصلوة والتمتع
 واجب وندب فالوضوء واجب للصلوة والطواف الواجبين ومسك كاية القرآن ان وجب ويستحب لمندوبين
 ولدخل المساجد وقراءة القرآن والكون على طهارة والتجديد وحل المصحف والتوم وصلوة الجنابة والسجدة
 للحكة وزياقة المقابر ونوم الجنب وجلع الحنم والذكر للحايض والغسل ويجب للثلاثة المتقنة ودخول
 المساجد وقراءة القرآيم ان وجب لصوم الجنب اذ بقي من الليل مقدار فغسله وصوم المستحبة اذ اغس
 الدم القطنه ويستحب للكنين ياتي والنيم يجب للصلوة والطواف الواجبين والخروج المجنب في

في العلم لا يغفر من جهل ولا يتق من غيره
 في العلم لا يغفر من جهل ولا يتق من غيره

احد المسجدين ويستحب للمعدة وليست في الثلاثة في وجوبها بالنذر وبثمة **المفصل الاول** في المياه ونحوه
ثلاثة **الاولى** في المطلق وفيه مباحث المطلق هو المستحق لصدق الاسم من غير تقييد مع امتناع سلبه
وهو في الاصل ظاهر مظهر من الحدث والتجنيث بظاهر ان يبقى الاطلاق ولو زال الاطلاق لم يضاف ثم المطلق
ان كان جانياً نجس بغير لونه او طعمه او ريحه بالنجاسة لا بملاقاة ما ولو تغير بعضه اختص بالحكم والنجاسة مع تغيرها
لها حكم بانفرادها ولا معه طاهرة ولو وقعت النجاسة في جانب النهر او قارن لم ينجس الجريان ما لم يعلو عليه ولو كان في جانب النهر
واقف متصل بالجاري لم ينجس بالملاقات وان قل ولو تغير بعض الواقف المتصل بالجاري لم ينجس بالتحجيس دون الاخر بشرط
في ذلك زيادة الجاري على الكروية على الماء الحكم حكمه ان كان له مادة تزيد على الكروية حكم ما المطر حال نزوله حكمه ولو استقر
الارض وانقطع تقاطع تلاقحه نجاسة اعتبر فيه الكروية **الواقف** غير البئر ان كان كثيراً وحده الف ومائتا
بطل بالعراق وثلاثة اشبار ونصف طولاً في عرض وفي عرض هو كذا زاد لا ينجس بملاقات النجاسة بل بتغير احداً وضماً
بها وما نقص عن الكروية بملاقات النجاسة وان قلت كروية لا يبرهن الدم ولو تغير احد طرفي الكروية كان الباقي كذا
المتغير بالتحجيس واضرب نزال التغيير بطوره ولا فوق في ذلك بين مياه الغدران والياض والافاعي ولو وصل بين الغدران
لباقية اتخذوا اعتبر في الكروية فيها مع الساقية جميعاً اما لو كانا احدهما اقل من كروية فوقع فيه نجاسة ثم وصل بغير بالغ
كما قالوا في نزال النجاسة ما البئر لا قرب عدم تجسيه بملاقاة النجاسة ولا خلاف في نجاسته **بالتغيير** يخرج تغيير
الجاري بالتغيير بالنجاسة بالكثر الماء المتدافع حتى يزول التغيير والواقف بالمقاء كدفعه فان زال تغيره والآخر
وهكذا والقليل بالمقاء كدفعه لا بتمامه على الاصح ولا بالنجس من تحته ولا يظهر المتغير من هذه المياه نزال التغيير
من نفسها او من طول المكث او من تصفيق الرياح او من القاها لجسام طاهرة غير الماء ويظهر البئر بالترج حتى يزول التغيير
وعلى القول بالتحجيس بالملاقاة يظهر بترج الجميع ان وقع فيها مسكرا وفضاء او متي او دم حيض واستحاضة او نفاس
او مات فيها بغير ولو غدر تراوح عليها رجالا اثنين اثنين يوما الى الليل وينزع كروية الدابة او الحمار او البقرة
وسبعين دلو الموتى الانسان وخمسين للعدوة الذائبة والرطوبة والدم الكثير واربعين لموتى الثعلب والارنب
او الخنزير او السعور والكلب ولبول الرجل وتكئين الماء المطر المحالط للبول والعدوة وخز الكلاب وعشر للعدوة
المائية والدم القليل كدم الطير والرافا ليس وسبع لموتى الطير من النجاسة والحامة وما بينهما والافان
اذا فضحت او انثجت وبول الصبي غير البالغ واعتدلتا للجنب ولا يظهر عند الشيخ ولو وقع الكلب اذا خرج حياً وخمس
لذرق الدجاج للجلال وثلاث لموتى الفأرة والحية ودلو العصور وبثمة وبول الرضيع الذي لم يتعد بالطعام
فروع الاول بين صغير الحيوان وكبيرة ولا بين الذكر والانثى والتميز ولا بين المسلم والكافر خلافا لقوم ب
لا فرق بين بول المسلم والكافر ولا بين الذكر والانثى **قيل** وجوب السبع في الجنب يتعلق بالارتقاء بحيث يغطي ماء البئر
رأسه والروايات مساعداً له وفي رواية محمد بن مسلم الصحيحة عن احمدها عليها السلام تعليق الحكم على الدخول
والظواهر ان نزع السبع مع خلو البدن عن النجاسة **ليست** نزع ثلث دلاء للمنزغ والعقرب **اذا وقع** فيها نجاسة
لم يقدر لها منزع فان تغير الماء نزع حتى يزول التغيير ولا فلائشي عندها اما القائلون بالتحجيس فقال بعضهم ينجس منها
اربعون واخرون اوجيوا نزع الجميع **والدلو** التي ينجس بها دلو العادة فلو اتخذ دلو عظيم لسبع العدو فالأقرب عدم الاكفا
به **لا ينجس** جوانب البئر لما يصيبها من المنزوح ويحكم بالطهارة عند مفارقة اخر الدلاء لوجه الماء والشا فطهر عنه
وهو يخرج ولا يجب غسل الدلو بعد الاثنا **خ** لا يجب التنية في النزع ويجوز ان يولد الصبي والبالغ المسلم وغيره

مع عدم المباشرة **ط** لو وجد في الحيفة في البئر تغيرت ماءها حكم بالتنجيس من حين الوقوف على التغير ولو لم يتغير لم يغتسل عندها
وعند القائلين به يحكم بالنجاسة من حين الوجدان **ي** لو تكررت النجاسة فان اتخذت كفي المنزع الواحد لا تعد على
قوله ضعيف **يا** الا قربا لحاق جز الحيوان بكماله **ب** انما يخرج العدد بعد اخراج النجاسة واستحالتها في البئر **ج** لو صب الدلو الاول
في البئر لم يجب نزح ما زاد على العدد لكن لا يجنب منه اما لو صب الاخير ففي وجوب نزح ما زاد على العدد اشكال لا لكن لا **ج** يجنب
منه اما لو صب الاخير فيها فالاقرب لحاقه بالمرء فيه فنزح ما زاد على الاربعين وكذا لو صب في غيرها ولو اقيمت النجاسة **ك**
وما وجب له من المنزوح في الطهارة فالاولى التداخل **د** لو غار ماؤها قبل النزح ثم ظهر فيها بعد الجفاف سقط النزح
لتعلقه بالما بالذبح لا يعلم عوده بعينه لا باليد ولستقطه عند الذهاب مع عدم دليل تجدد **هـ** لو سيق عليه الماء
الجاري وصارت متصلة به فالاولى الطهارة عند الذهاب **الفصل الثاني** في المضاف والساو وفيه مباحث
المضاف هو المعتصم والمنزح من جابليه اطلاقا لاسم طاهر لم يصب فيه نجاسة فيخرج ان كثرة طاهر لا يرفع
الحديثا جمعا ولا التخت على الاصح ولو باخرج بالطلق اعتبر في رفعه بشوب الاطلاق وليستعمل في اعتدائها فان نجس
لم يخرج استقاله في الاكل والشرب **الامع** الضرورة ويطهر بالقاء بالقاء كومن المطلق فاما د عليه دفعة لشيطان لا يسلبه
الاطلاق ولا يغير احدا وصافه ب كل حيوان طاهر العين فان شوب طاهر وكل ما هو نجس العين فسور نجس ككعب
والخزير والكافر والسوخ ان طاب نجاسته فاسا رها نجسته والافلا والمسلمون على اختلاف مذاهبهم اطهار عند الطهارة
والغلاة **ج** يكره سور الجلال والكل الجيف مع خلط موضع الملاقاة من النجاسة ولها يضر المنيمة والدجاج والبقال
والجبر والقارة والحيثة **د** الاقوى ان سور ولد الزنا مكروه خلافا لابن بابويه **هـ** حكم الشيخ بنجاسة سور الجحيرة
والجحيرة وامن اذ ليس بشور غير المؤمن والمستضعف **و** يجوز للرجل ان يستعمل فضل وضوء المرأة وغسلها ولا يكره
وان خلط به وبالعكس **الفصل الثالث** في الاحكام والاولى وفيه **ك** بحثا **ا** اذا حكم بنجاسة الماء لم يخرج استقاله
في الطهارة مطلقا ولا في الاكل والشرب **ب** لا عند الضرورة **ج** يستحب ان يكون بين البئر والبالوعة خمس اذرع ان كان
البئر فوقها او كانت الارض صلبة ولا فسيح ولو تفارقت لم يحكم بنجاسة البئر ما لم يعلم وصول الماء بالبالوعة
اليها عند الاكثر وعندى ما لم يتغير بماء **ج** الماء المستعمل في الاينة يكره الطهارة به وتغسيل الاموات
بما سخن بالنار مكروه **الامع** الضرورة **د** الماء المستعمل في ازالة النجاسة نجس سواء كان من الغسل الاول
او الثانية تغير بالنجاسة او لا وللشيخ خلاف هنا واستثنى اصحابنا منه ماء الاستنجاء فانه ما لم يتغير بالنجاسة
او يقع من نجاسة خارج الخرج **هـ** الماء المستعمل في الوضوء طاهر مطهرا جاعا وكذا المستعمل في الغسل وحكم الشيخ **و**
من رفع الحديث به **و** روى ابن بابويه انه يكره التداوى بالماء الحار من الجبال التي لثيم منها دابة الكريت
ز ماء البحر طاهر مطهر خلافاً لمن استحب وابن عمر لا اعتداد به مع اجماع المسلمين **ح** قد بينا ان ماء المطر كالحار
فلو سال ميزابان احدهما بول والاخر مطر وامر جاك انا طاهرين وكذا لو وقع المطر على سطح نجس وسال ماؤه كان طاهرا
ما لم يتغير بالنجاسة **ط** اذا مات في الماء القليل حيوان له سائلة نجس الماء ولا ينحس ولو لم تكن النفس
سائلة **ي** قد بينا ان المضاف طاهر غير مطهر ولو كان معه مطلق لا يكفي للطهارة ومعه ماء ورد
اذا تم به كفاة ولم يخرج عن الاطلاق جاز له التيمم والطهارة وهل يجب نثر الشيخ على عدمه وعندى
فيه اشكال **يا** الماء اذا لم يتغير بطول بقائه لم يخرج عن كونه مطلقا ما لم يسلبه التغير لا طلاقا
لكنه مكروه لقول الصادق عليه السلام في الماء الاجن لا يتوضأ بها يتوضأ منه الا ان لا تجد عني

بالحوض الصغير من الحمام اذا نجس لم يظهر باجزاء المادة عليه ما لم يغلب عليه شيء لوجوده الكنجاسة وسد
 ثوبه قبل بلوغ الكربة او بعد ما قال لاسل الطهارة يد لو شئت في نجاسة متيقن الطهارة او في طهارة متيقن النجاسة
 بني على اليقين ولو وجد متيقن وشك في استناده التقير الى النجاسة بنحو الطهارة به لو اخبره عدله بنجاسة
 الماء لم يجب القبول وان استند الى السبب ولم يثبت عدله بالنجاسة وجب الاجتناب والحدادة المشري
 وخلاف ابن ابراهيم ضعيف لو علم بالطهارة بعد النجاسة وشك في سبقها عليها فالاصل الصحة ولو علم سبقها
 على الطهارة وشك في بلوغ الكربة اعاد ولو شك في نجاسة الوافع او في كونه حيوان الميت من ذوات الانفس
 السائلة بني على الطهارة بانه حصل الجنب عند غيبا وقلب وخشي ان يفسد الماء ورس عن يمينه ولسانه
 وامامه وخلفه ثم استعمله بح اذا كان على جسد الجنب والناظر نجاسة عينية كان المستعمل نجسا اجماعا اما لو
 خلتا عنها فموطاها ايضا وفي التطهير به خلاف سبق فلو بلغ المستعمل الكربة بكرارة دال الشيخ في زوال المنع وعندي
 الاشكال اما المستعمل في الاغسال التندوبة او غسل الثوب والايمة الطاهرين فانه مطلقا نجسا اجماعا لا يجوز
 لا يجوز استعمالها وفي رواية عن الكاظم عليه السلام لا بأس بها كجوان البحر اذا كان ذانفس كالتمساح نجس الماء
 بموته فيه ان كان قليلا والافلا والجوان المتولد من الاجسام الطاهرة كالفار طاهر وكذا من النجسة كدود العذرة
 والادمي نجس بالموت اجماعا متأكدا بقيد الخل اذا وقع في الماء القليل مجروحا خاليا من النجاسة فان فيه فان كان الجرح
 فان كان الجرح قاتلا فهو حلال والماء طاهر والافلا في سوار علم استناد الموت الى الماء او اشتبه ولو قيل انه مع الاشتبا
 يكون الماء طاهرا والجوان محرما علبا لاصلين كان فورا كجوان البحر لا في الجوان الميتة وغيره من النجاسات ما زاد على الكرم من الماء لا يرد
 ففي التجليس اشكال ينشأ من قوله عليه السلام اذا بلغ الماء قدر كره نجسه نهي واليوسه غير مخرجة عن الحقيقة بل وكذا في غيرها
 ولو نقص عن كرهه لم يكن حكمه حكم النجاسات ام لافيه رد كذا التلخيص ان امكن التطهير به بان يعتمد التطهير عليه حتى يخلق
 مستحي الغسل جاز والافلا ولو اتصل بالشئ الكثير ما اقليل ووقع فيه نجاسة ففي نجاسته اشكال من حيث انه متقل
 بالكر وانته متصل بالجامد اتصال ماسة لاهما رجة واتحادا كه اذا كان معه ان كان نجس احدهما واشتبه اجتمعا
 وميتهم وقال الشيخ يجب الدقة وليس بعنده عندي ولا يجوز له التحريم وحكم ما زاد على النابن حكما في المنع من التحريم
 سواء كان هناك امارة او لم يكن وسواء كان طاهرا هو الاكثر او لو سوار كان المشتبه بالطاهر نجسا او نجاسة او مضاه
 ولو انه تابا احدهما لم يخرج التحريم ايضا ولو خاف العطش امساها ناسا ويجوز له تناولها ناسا ولا يلزم التحريم ولو لم يكن
 مستبين شرب الطاهر ويتم ولو استعمل الانابن واحدهما نجس مشتبه وصلى به بغير صلوة ولم يرتفع حذر سوا قدم الطاهر
 او صلى بغير صلوة اما لو كان احدهما مضاهيا فالوجه انه يظهر بها وايناد ليس له يحصل الحق هنا كذا لو تعارضت
 البينتان في النابن قاله الخلاف سقطت شماتة ما وجد جميع على الاصل وفي المبسوط ان امكن الجمع نجسا ولم يتفرع من التقيض والوجه
 وجوب احتسابها في الحكم بنجاستها احدهما لا بعينه كذا اذا عجز عن مجيبين بما نجس خبر لم يظهر قول الشيخ هنا ضعيف وفي رواية
 انه يباع على مستعمله في غير ذلك اذا اوقفا بالنجس لم يرتفع حذر فان صلى به كانت باطله سوار خرج الوقت او لا اما
 لو غسل ثوبه بالنجس عا لما فذلك وجاعلا بعيد صلوة ولو سبقه العلم فكذلك على الاقوى كط الطهارة بارزهم
 غير مكروه ويكره ما مات فيه العقب والوزعة او دخلت فيه حيثين المقصد الثاني في الوضوء وفيه
 فصول اول في وجباته وفيه سبب نجسا ان يجب بخروج البول والغائط والريح والنفث والغالب وكما ازال العقل من اغار وجنون
 وسكرو الاستحاضة القليلة الثانية الاستحاضة ان كانت قليلة وجب بها الوضوء خاصة وان كانت كثيرة وجب الوضوء والغسل

في الوقت

على السطح البهره

المخرج ويجب غسله مع نجاسته لو تعدد الماء اجزاء المسح بالجو شبهه فاذا تمكن بعد ذلك وجب الغسل ولو خرج
 الذكر وداو حصى وغيره مما ليس ببول ولا دم ولا منى لم يجب غسله سواء كان ملياً جامداً او مائعاً لو تعدد غسل
 المخرج جاز ولو صلى الماء الصلوة خاصة وقول ابن ابي ربه بعيد الوضوء ايضا ليس بمقتد ولو بالحب عليه سوى غسل مخرج
 البول الا غير ذلك لا تقطع ولو لم يل لم يجب عليه غسل مخرج البول لا يجب على المرأة ادخال اصبعها في فرجها والاستنجاء
 من الغائط واجب ثم ان تعدى المخرج لم يغزى الماء والاغتريق منه وبين الاجزاء والماء افضل للجمع لكل وجبة
 الا نقاء من العين والاذن ولا اعتبار بالرايحة ويكفي في الاجزاء ان العين زلت في الاجزاء بالعدد وهو لا
 فلا يغزى الاقل وان بقي به خلافاً للمفيد ولو لم يحصل المتبقيات الثلاث وجب ان يزيد حتى يفي ويستحب ان يقطع على وتر
 ولو استعمل الواحد من السبع الثلاث اجزاء وخلاف التبعيض ضعيف ولو استعمل ثلثة الفضل ثلثة اجزاء كل واحد منهم
 كل حجر يشعبه اجزاء هم وليست طهارة فلا يغزى النجس اجزاء لا يجوز استعمالها شابه الحجر في الازالة كالحرق
 والحرق والمدر والخبث والجلد لا يجوز استعمال الصيقل كالزجاج والفم الرخوة وما شابهه تبرز الحج عن النجاسة
 لا يجوز استعمال العظم والرفق ولا المطعم ولا ما له حرمة كجزء من الزم ولو استعمل ما منى عنه حرمة فالاقرب لطلب
 يب لو استعمل النجس لم يغزى ولو كسره واستعمل الطاهر جاز وكذا لو ازيلت النجاسة عنه بغسل او استعمال الطرف
 الطاهر ولو قاده عند السير النجس زالت عين النجاسة لم يطهر ولو استعمله غسلها وكسرها واستعمل الثابت اجزاء لا يجوز استعماله في
 جاز الاستنجاء بها ثانياً ان كانت مبنية من القفود والا فلا ويلزم الشفع لا بعد القطع يد يجوز الاستنجاء بالصوف والشعر
 يد محل الاستنجاء بعد الاجزاء الزيلة للعين طاهر اذا حصل الانقاء طهر مواء تواردت الثلثة على جميع المحل او نزع اجزاء
 وقرع بضم انه ينفق فيكون نبرة مسحة ولا يكون تكرار ضعيف للفرق بينهما انما يجب الاستنجاء في مخرج الماء بخرجه
 لو خرج نجاسة كالدم اما الدورة الحصى والخفنة الظاهرة فلا يغزى على النائم ولا على من خرج منه ريح استنجاء وقول
 العلماء كافة يد الواجب الاستنجاء النجاسة عن ظاهره لو انشد المخرج المعتاد وانفخ اخر ففي اجزاء الاستنجاء
 اشكال كالا يقتصر مع استعمال الماء الى تراجل الماء الفصل الثالث في اداب الوضوء وفيه مباحث السؤال
 مندوباً اليه مرغوب فيه وفيه فضل كثير وليس بواجب واكد عند الوضوء والصلوة والتسبيح وتكره في الحام والكرام
 ويجوز الصائم ناء الرب واليابس في اول النهار واخره وكذا اكثر من ثلثة ايام وفيه اشعار فائدة رواه ابن ابي
 عن الصادق عليه السلام قال من السنه ومطهرة الفم وبجلاء للبصر وبهني الرحمن ويتنقى الانسان ويذهب بها
 وليست الثلثة ويشي الطعام ويذهب بالبلغم ويزيد بالحفظ ويضعف الحسنات وتفرج به الملائكة يستحب
 وضع الاثنا على اليمن والاعتراف بما كان كانت الاية يعرف منها بالبدح يستحب غسل اليدين قبل ادخالها الاثنا مرة
 واحدة من حدث النوم والبول ومترين من الغائط وثلاثاً من الجنابة وليس بواجب والظاهر ان المراد باليد هنا من
 الكوع وكراهية غسل بعض اقبل الغسل كالتجميع وكذا غسلها قبل كما لا عدد كغسلها قبل الشروع لا فرق بين كون
 النائم مشدودة او مطلقه او في وعاء وكون النائم مسروراً او لا بالعموم هذا الاستنجاء بفتح حرفه بالماء المثلث
 والمراد بالنوم النافض قبل زمانه او اكثر لا يقتصر غسل اليدين الى نية ولا قسمة ح لواجبة للاحداث الثلثة تداء
 الغسل يستحب التسمية عند الطهارة وليست واجبة فلو فعلها خلال الطهارة لم يأت بالاستحب فصورتهما بسم الله
 التسمي اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين يستحب المضمضة والاستنشاق باليمن ثلثاً قبل وليس بواجب بل
 بالمضمضة ثلثاً ثم يستنشق ثلثاً ويستحب فيها الدعاء الفصل الرابع في اداب الحمام وغيره وفيه مباحث اوجب عليه اذا دخل

الاستنجاء بالثوب اذا لم يجد الماء

ستره من ربه قبله ودرجته ودرجته دخوله بيئرا ذالم بر غير ذب قال الصادق عليه السلام اذا دخلت الحمام فقل في الوقت الذي تخرج
 ثيابك اللهم انزع عني ربة التفات وتبقى على الايمان فاذا دخلت البيت الاول فقل اللهم اني اعوذ بك من شر نفسي واستغفر
 بك من اذاه فاذا دخلت البيت الثاني فقل اللهم انهي عني الرجل النجس وطهر جسدي وقبلي وخذ من الماء الحار وضعه على
 وصبي منه على رجليك وانا مسكن ان تبلغ منه جرعة فافضل فانه ينقي المنة والبث في البيت الثاني ساعة فاذا دخلت
 البيت الثالث فقل لغوة بالله من النار وناله الجنة وترد دعا الى وقت سخر وجهك من البيت الى اربابك وشرب الماء البارد
 والفقاع في الحمام فانه يضعف المعدة ولا يصيب عليك الماء البارد فانه يضعف البدن وصبا الماء البارد على قد يدك اذا احترق
 فانه ليسل الداء من جسدي فاذا البت ثيابك فقل اللهم البني التقوى وجنبي الردى فاذا اضلعت ذك انت من كل آفة
 ج يجوز قراءة القرآن في الحمام ويكره للعراب ويجوز الكاح فيه وروى عن الصادق عليه السلام لا تندي في الحمام فانه يندب
 شحم الكليتين ولا تشرح في الحمام فانه يرقق الشعر ولا تغسل راسك بالطين فانه يفتح الوجه فلا تتدلك بالحرف فانه يفتح
 البصر ولا تمشح وجهك بالاذان فانه يذيب بياض الوجه وروى ان المراد بذلك طين مصر وخرف الشام وقال الكاظم عليه السلام
 لا تدخل الحمام على الريق ولا تدخلوا حتى تطعموا شيئا قال الصادق عليه السلام غسل الرأس بالخطمي كل جمعة امان من البصر
 والجنون وقال الصادق عليه السلام غسل الرأس بالخطمي ينقي الفقر ويذهب في الرزق ويستحب التثوم في كل خمسة عشر يوما مرة
فصول في الفطرة احلق العانة مستحب والسنة ازالها بالقوة بشفط الاطمين من الفطرة وكان السادة
 يطلى ابطيه في الحمام ويقول تنفالا بطين بضعفا منكبين ويومن وينضعف البصر وقال الصادق عليه السلام حلقة
 افضل من نتفه وطيئه افضل من حلقة قصر الاطفار من الفطرة قال الرضا عليه السلام قلموا اطفاركم يوم الثلاثاء واستحسوها
 يوم الاربعاء واحببوا من الحمامة حاجتكم يوم الخميس وتطيرا باطيب طيبكم يوم الجمعة وقصر الشارب من الفطرة
 قال الصادق عليه السلام اخذ الشارب من الجمعة الى الجمعة امان من الجذام وعن الباقر عليه السلام قال من اخذ من الفطاد وشارب كل جمعة و
 حين ياخذ باسم الله وبالله وعلى سنة محمد صلى الله عليه وآله لم ينقص منه قلامة ولا جنازة الا كتاب الله عز وجل فموسم
 ولم يمرض الا موضه الذي يموت فيه ذرق الرأس من الفطرة قال الصادق عليه السلام من اخذ شعرا ولم يفرقه فرقه الله يوم القيمة بنشا
 من النار **السنن الخفيفة** عشرين في الرأس وهي المكففة والاختناق والتواك وفرق الشاة وقصر الشارب وخمس
 البدن وقصر الاطفار وحلق العانة والا بطين والتماس والاستنجاء ويستحب ازالة الشعر من الاف قال الصادق عليه السلام من
 الوجه من اخذ الشعر اضل من ازاله من تحت الخضب قال رسول الله صلى الله عليه وآله من اظلم واخضب بالحناء اظلم منه الله عز وجل
 من نكث الجذام والبصر والاكلة اظلمة مثلها وقال الصادق عليه السلام الخضب بالسواد افسد النساء ومهابة للعدو وقال عليه
 في قوله تعالى واعذوا لهم ما استطعتم من قوة قال منه الخضب بالسواد وقيل ليس عليه السلام وهو مخضوب بالوصية وقال
 رسول الله صلى الله عليه وآله اعلى دهم في الخضب افضل من الفد دهم في غيره في سبيل الله وفيه اربعة عشر
 حصلة يطرد الريح من الاذنين ويجلو البصر ويلين الجفون ويطيب النكفة ويشد اللثة ويذهب بالصفار ويصل وسوسة
 الشيطان وتفرج به الملائكة ويستبشر بها المؤمن ويغبط به الكافر وهو زينة وطييب ويستحب منه منكر ونكير وهو
 بأكمله في قبره **فصل في** افعال النور وكيفية وفيه مباحث القيمة سر في الطهارة بنوعها والتمسك
 وحى القصد وتخلي القلب والاستطراد النطق ولو نطق ولم يخطربا له لم يخرجه ولو نطق بغير ما نواه والمعتبر الشبهة
 القلبية وكيفيتها ان ينوي التقرب الى الله تعالى على جهة الوجوب والندب وهل يشترط استبانة شيء لا يستباح الا بال
 او رفع الحدث هو ازالة المانع من كل فعل يفتقر الى الطهارة او لا يشترط خلافه وقيل عند غسل الكفين وينضيق

عند غسل الوجه وتجب استدامتها إلى الفراغ **فسر** الوضوء مالا يشترط فيه الطهارة كالأكل مثلاً لم يرتفع حدثه لجماعاً سوى
ما ليس من شرطه الطهارة بل من فضله كقراءة القرآن والتومر قال الشيخ لا يرتفع حدثه لأن لم يورثه ولا ما
يتضمنه وعندى فيه توقفاً ما الوضوء مطلقاً الوجه بما قاله الشيخ في جرد الطهارة فتبين أنه كان موقفاً لا جزءاً من أجزائه ولو
الجنب الاستيطان في المسجد أو قراءة الغزائم أو من الكتابة ارتفع حدثه ما الوضوء لأجنبياً ونقض الشيخ على عدمه لو قسم نية التبرؤ بها أو طهر
لحصوله بدونها أما الوضوء لربا الوجه عندى البطلان والخبرين لينة عن خاطره في أثناء الطهارة أجزأه لو قطع النية في أثناء الطهارة
لم يطل فعل الأول ولا اعتداداً بفعله بعداً ولو أعاد النية أعاد ما فعله بغير نية بشرط عدم طول الفصل المودى إلى الجفاف لو
سلك في النية بعد الفراغ لم يفت ولو كان في أثناء أعاد طهراً غيراً عند اعتبرت نية المتوحيى الكافر لا يفتح منه الطهارة وإن
وجب عليه الاشتراط الإسلام في صحة التقرب بالوضوء بطهارة صلوة معينة ارتفع حدثه وجاز الدخول به في غيرها من المستحبات وجب
السكس والتمتع بنحو واستباحة الصلوة دون رفع الحدث في لوزن النية على أعضاء الوضوء لم يجزأ ما الوضوء لكل فعل بانفرادة ففيه
نظر لا يعقل النية في رفع الحدث عن الثوب والبدن لجماعاً واجتماعاً سبباً وجب الوضوء كفى الواحد ولا يجب تعيين الحدث المرفوع ولو
لوى دفع حدث معين ارتفع البقاء ولو كان عليه غسال قال الشيخ إن نوى غسل اللحية أجزأ عن غيره وإن نوى غيره لم يجزئه وفيه قوة
التي يجب غسل الوجه وحده من قصاص شعر الرأس إلى عذرة الذقن طهراً وما دارت عليه الأبهام والوسطى منها فالحاج ليس من الوجه
ويجب أن يغسل من على الوجه إلى الذقن فلو نكر لم يجزئه على الأقوى ولا يجب غسل استرسل من اللحية ولا تحليل بل يغسل الظاهر
فروع الأجب تحليل الأهداب لا الثارب ولا العنقه ولا اللهاج سواء كانت كثيفة أو خفيفة بل يجب غسل هذه المواضع إن
فقد الشعر والأهداب ما مرار الماء على ظهر الشعر وقول ابن عتيق حديثي خرجنا للبيعة ولم يكن في التوفيق غسل الوجه حتى الماء إلى بشرته غير
ب لا اعتبار بالأنوع ولا بالأغم ولا من يغسل يده عن المعتاد أو تقصراً ويخرج وجهه في المقتض عن المعتاد بل يرجع كل منهم إلى سبب
التخلقه بمعنى أن كل ما يجب غسله في التبرؤ لعلقة يجب صلاح لا يجب غسل ما خرج عما حده ناه كالعذار ولا يجب بل يحرم
إن اعتقد إلا إذا نال من الوجه لا يجوز غسل الوضوء ولا تحليل ما لو غسل الشعر ثابت على الوجه ثم نال عنه أو انفلت
جلدة من يديه أو ظفر أو قصه لم يوثق في طهارة يجب غسل اليدين وحدهما من المرفق إلى أطراف الأصابع ويجب أن
بدأ باليمين قبل اليسار والمرفق ثم ينمى إلى الأصابع فلو نكر لم يجزئه على الأقوى ويجب دخال المرفق في الفسل والواجب فيه وعلى
الوجه ما يمتد إلى غسلاً أقل اسمه ولا يجزئه المسح فروع الوقع بعض يديه وجب غسل اللبابة من المرفق ولو قطعت من المرفق
سقط فرض غسلها لو خلق له لحم رابت أو جلد منبسط في محل الفرض أو يد نائية أو أصبع وجب غسله ولو كانت فوق المرفق لم
غسلها سواء رطبت على الفرض أو لاح لولم يعلم اليد الزائدة من الأصلية غسلها ولو انفلت جلدة من غير محل الفرض حتى
بدلت من محل الفرض وجب غسلها والعكس لا يجب ولو انفلت من أصل المحلين كالتيه أو سبابة الأخرى ونحو وسطها متحافاً كان حكمها حكم
الثابت في اثنين الوضوء تحت الظفر المانع من وصول الماء إلى ملتحته يجب أن لا يمشى الرابع يجب مسح الرأس وأقله ما
بما سمع المسح وليست قدر ثلثه أصابع مضمومة عشاءاً ومثلها مقدس الرأس ويجب ابتداء الوضوء فلا يجوز استئناف ما جدد
له ويجوز مقبلاً ومديراً على كراهية وعلى البشرة والشعر المختصين بالوجه عليه شعير غير ومسح عليه لم يجزئه وكذا الوضوء على ما تركه العامة
فروع الوجه ما الوضوء أخذ من لحيته وأسفار عينيه ومسح برأسه فإن لم يبق ندافة استأنف الوضوء ومسح على ما
دقيق لا يمنع وصول الماء إلى البشرة لم يجزئه قد بينا أن المسح لا ينفذ بقدر بل الواجب أقل اسمه فالأريد عليه لا يوصف بالوجه
وكذا في كل ما يشبهه يستحب أن يضع المرأة القناع ويأكد في الخرب والصبيح لو غسل من وضع المسح لم يجزئه ولا يصح على
التيه ولا على ما يجمع على مقدم الرأس من غير شعر الرأس المقدم ولو خضب رأسه بالسترة أو طينه لم يجزئه المسح عليه ولو كان

ولوجده نديا وعلى ذلك خلاصه صحيح بالعدا ان اشتراطا في الاستباحة ورفع اليد عن غلبه في الشك بعد الاضطرار فلا ولا وعلى كل منهما
 اعادة ما على الاصل الاول والاولى ولو حدث عيب طمان منها ولم يعلمها اعادة الصلوتين مع الاختلاف في واحدة بنوى بها ما في ذمته وكذا
 متى علم طمانا ثم احدث وتصلوا على اخرى وذلك خلاصه من احكامها لا يبينها ولو على ولو على الخمر وذلك لو حدث عيبا حدى الطمان
 اعادة اربعين واثنين فروع الوتر حدثت مع بين الطمان لم ينفذ في لظن بوثيق وقت الزوال انه تقصير طمانا وتوضيح حدث
 وشك في السابق استحب حال السابق على الزوال ولو شغل في الطمان ولو حدث نظر الى ما قبل ذلك الزمان واستحب حاله لا يجوز ان يخلقه
 الشك في تعيين ترك العضو من احكام الطمانين مع غلبة الحدوثان يصلى ثالثة الا بطلان ثالثة ولا ان يفضل صاحبها الا بثلاثة يمنع القبي من تركه
 القرن والدرهم المكتوب عليها القرآن يحرم منه المحدث ولو غسل المحدث بغير اعضائه لم يخرج عن الكسح ولو تصفى بكماء وقبله بعدوا وكتب المحف
 به لم يكن به باس ج يجوز من كتب التفسير والاحاديث وكتب الفقه المحدث والمجيب لطلعا **مقتصد الثالث** في الغسل وفيه مقدمة وفصول **الثاني** في الغسل
 وهي فرائض واجبة وندبه **الواجب ستة** غسل الجنابة والحيز والاحتحاض والتفاس ومس الاموات من الناس بعد برهم بالوقت وقبل تغير
 بالغسل وغسل الاموات **والثاني** ثلثون غسل الجمعة وليس بضر في الاصح ووقته من الفجر الثاني الى الزوال فلو اغتسل في احدى زمان منه اجزله وكما
 قرب منه كان افضل ويقضى لوقات يوم السبت والا قرب بعد ظهر الجمعة القضا ولو خاف غصلا فيه قدومه يوم الخميس ولو جده في مكان
 استحبابا عادته فلو تركها او تركه فيه نها وانما في استحباب قضاءه يوم السبت شكال ولو احدث عيبه اجزله وكفاه الوضوء وهو مستحب لا
 الجمعة وما ركها لا بتغيره من النية وكيفيته مثل غسل الجنابة وطول يده من شرب بفسان وليله النصف منه وسبع عشر واثني عشر واحدى عشر
 وثلاث وعشرين وليله الفطر ويوم العيدين وليله نصف وجب ويوم المبعث وليله النصف من شعبان ويوم الغدير ويوم المباهلة ويوم عرفة و
 يوم يرفز الكفر من غسل الاحرام والطواف في راي النبي والائمة عليهم والمفرط في صلته الكسوف مع احتراق الغسل كله على اى والموثوق
 ومن سعى للمصلوب بعد ثلثة ايام اياه والتوبة عن فسق وكفر او صلوة الجمعة صلوة الاستحاضة وغسل دخول مسجد الحرام ومكة والمكة
 ودخل مسجد النبي عليه السلام وما يجب للفصل والمكان يقدم عليها وما يستحب للزمان يكون بعد دخوله ولو اجتمعت غسال مندوبة
 لم تبدخل ولو انتم اليها غسل واجبك كفاه نية على قول صغير والوجه الاثنان بالمجنب والمحدث كمالا فضل الغسل **الثاني** في الجنابة و
 مطالبه ثلثة **الاول** في السبب وفيه بدخنا اما تكون الجنابة بالجماع في القبل بحيث تغيب الخشفة او اليد على اى او زالا المني وهو الماء الغليظ
 الذي يبان في الشهوة والفتور في المبيض ولو فقد الدفق والشهوة وعلم انه متى وجبا الغسل ولا فلا ب كيف خرج المني وجبا الغسل سواء كان
 بشهوة او لا بدفق ولا يقطنو نوماج لو احترق بانقال المني وامسك ذكره فلم يخرج فلا غسل لو روى في النوم انه قد احتلم فاستيقظ فلم يجد
 مينا لم يجب الغسل جمعا ولو استيقظ فوجد المني وجبا الغسل ولا اعتبار بالعلم بالخروج في وقته ولو استيقظ فوجد المني وجبا الغسل
 سواء تذكر الاختلام او لا ولو روى في ثوبه ضيقا فان كان الثوب مختصا به وجبا الغسل والا فلا ويعيد الصلوة من ما خرج من الاية لا اما
 على المتقدم فيعيد من ادى نومه فغسل الاضطرار اليها وقول الشيخ هنا مدخل وهل يجوز لاحد المتشركين الثوب الواحد من التي فيه
 الايتام بجلبه الا قرب نعم لانه السرع اسقط نظره عنها ويجوز لكل منها قراءة الغرايم وغيرها لو خرج مني الرسل من فرج المرأة بعد
 غسله لم يجب عليه الغسل والجماع الذي يحصل معه النفا بالخناين موجبا الغسل على الرجل والمرأة سواء حصل الاثر الا ولا لا يخرج
 عندي وجوب الغسل بالجماع في رجل والمرأة وكذا الجماع في رجل والمرأة في وطئ البهيمه الجرد عن الاثر الا شكال اقربه
 عدم الوجوب ط لا فرق بين وطئ الحي والبيت البالغ وغيره الذكر والطابع للسبق والتمام لو غيب بعض الخشفة ولم ينزل لم يجب الغسل ولو انفلت
 الخشفة او لم يكن له خلقه فاولج الباطن بقدر الخشفة وجبا الغسل بالواو في ذكره في قبل خشي شكال او او في الخشي المشكل ذكره او وطئ احدهما الاخر في
 اشكال ينشأ من احكام كونهما ايدا او من حيث تعلق الحكم بالنفا بالخناين من غير اعتبار الاتصال والزيادة ومع الاثر لا يغتسل الغسل بالنزل
 يب لو وطئ الصبوة والتقية فغسل لوقته الجنابة بما اشكال في لوطي الكافر لليب الخشفة الحكم ولو اسلم وجب عليه الغسل سواء اغتسل حال الكفر او

يدل على ان غسله **المطلب الثاني** في احكام الجباة وفيه لم يباح ايهم على الجباة فكل واحد من الكفران وهو سجدة لقمان و
حم السجدة والتيمم واقرار باسم ربك وتبنا والتميم التوبة وابغضها ولو نوى بالشبهة جزا حرام ولا يحرم قارة غير الغرض ويكره قارة ما زاد على
سبع ايات من غير ما يتأكد الكراهية في سبعين قاراد وقرى بعض الحكماء ان الزايد على السبعين حرام ضعيف ببحرهم عليه من كتابة
القران وما عليه اسم الله تعالى وهل يحرم عليه من اسم احد من الانبياء والائمة قال الشيخان نعم والاولى عندى الكراهية بذكره ليس
المعصية وحده ويجوز من كتب التفسير والحديث وحل المصحف به بلاقة ومن كتابة التوبة والاعجيل والقران المنسوخ تادونه اما المنسوخ
حكمه فلا خافه فلا ويجوز له ان يذكر الله تعالى ويحرم عليه التمسك في السلام خلافا لاسلامه ويجوز له الاختيار الا في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله
عليه وسلم في الجوز في الحرم ولو احل في احداهما يتم الخروج من الحرم عليه موضع شئ فيها ويجوز له اخذ ماله منها ولو خاف الجباة على نفسه او ماله ولم
يخرج من المسجد الا غسل يمينه وجلس الى ان تزل الفروقة ولو توضأ لم يخله الاستبصار فيه ذكره له النعم قبل الوضوء والاكل والشرب
قبله او قبل المضمضة والاستنشاق والجلب قبل الغسل المحتمل ولا بأس بذكر الجماع والحجاب والادفان **المطلب الثالث** في الغسل وفيه
يجب انما اذا اجنب الرجل والماء وجب عليها الغسل واختلفا الفقهاء في وجوبه لنفسه او لغيره والاقرب الاول وقد بينا وجوبه لقول
ومنه الحق منها في كتابتهى المطلب وبها خطأ ابن ادریس بآية شرط في الغسل وقتما عند غسل اليدين وتضييق عند غسل
الرأس ويجب استدامتها حكما وكيفيه ان ينوى مع الوجوب والقربة رفع الحدث وان لم يذكر السبب يجب ايصال الماء الى الرأس **المطلب**
بأقل ما يمتى غسله ولو كان انصر اجزاء البدن بحيث يجب الى التحليل وجب وكذا يجب غسل الضغائر ان لم يصل الماء الى اجزائها الا به ويجب
ايصال الماء الى اصول الشعر ويستحب تحليل ما يصل اليه الماء بالترتيب شرط فيه بدأ بالرأس والرقبة ثم بالجانبين الايمن ثم الايسر فبعد
ما يحصل به الترتيب لخالق ويلقط عن الرأس على الاقوى وعن الواقف تحت المطر والمزاجيا والبحرى ولو بقي احد في جسده
اجزاء غسلها ان كانت في الايسر والغسل ما اعاد الايسر لو وجد الرأس لغة ففي اعادة غسله نظر في لا فرق بين الرجل والمرأة
في ذلك كله ولا يجب غسل المسترسل من الشعر والحية بل البشرة المسترمة بها سواء كان الشعر خفيفا او كثيفا ويجب غسل الماء
والاهداب لصل الماء الى ما تحتهما ويستحب تحليل الاذنين مع الوصول ويجب لامعه زوال الوالات غير واجبة هنا اجلها
ح فيجب الاستبراء للرجل الجنب عن الانزال بان يمسح من المقعدة الى اصل القنصب ثم منه الى طرفه ثم ينشأ ثلثا والثلث
قول بالوجوب والمضمضة والاستنشاق ثلثا ثلثا واراد على الجسد وكذا في الضرر على اضافته والغسل بصلع فان زاد والد
ذلك في غسل الجباة عن الوضوء فان توضأ مفقدا لعدم الاجزاء كان مبدعا ولا يمتحج وان اعتقد الاجزاء الاقرب بعدم
غيره عنه ولو اجتمع غسل واجبة كفى الواحد فان نوى دفع الحدث او الجباة اجزاء عن الوضوء وان نوى الخفض او
غيره فليعدم الاجزاء اسكاله في دفع الجباة فان قلنا برفعه فلا وضوء الا وجب وهل يرتفع مع الوضوء فيمنظرتا
من الاذن في الدخول في الصلوة الى بعض محام ومن كون الغسل غير واقع للجباة لعدم ارادته ولا الوضوء لعدم صلاحيته
فتح في هذا من المتوقفين يا اذا جرت الماء تحت قدم الجنب اجزاءه ولا غسل ما ياب اذا نزل المنزل ثم رأى بالابعد
فان يتقناته منى ولم يعلم ولم يسل ولم يستبرأ اعاد ولو بال ولم يجتهد توضأ ولو بال واجتهد لم يفتيح لو صلى ثم رأى بالاعلم
انه منى اعاد الغسل لا الصلوة على الاقوى يد لوجامع ولم ينزل لم يجب الاستبراء ولو رأى بلا يعلم انه منى اعاد الغسل اما الشبهة
فلا بخلافه الموقوف بعد الانزال به الاستبراء على الرجال خاصة فلو اتي المرأة بلا فلا اعادة لان الظاهر انه منى الرجل و
او جيا بن ادریس للاعادة يروى احد في اناء الغسل قبل بعيد وقيل يتم ولا شئ عليه وقيل يتم ويتوضأ والاول اقرب ولو احدث
في اشاعة من الراجحات فالاقرب انه كذلك لكن ان كان قد وضوء وجب اعادة ولو احدث في اناء المذوب فالوجه الا انما
ان قلنا بعدم رفعه الحدث لا يجوز ان يغسله غير مع القدرة ويجوز لامرأى بذكر الاستعانة هل يجب على الزوج غسل المرأة الذي

تغسل به الماء الاقرب منه مع غناها ووجوب تحليتها تنقل الى الماء او نقل الماء اليها **الفصل الثاني في الحيض وهو الدم الآ**
الغليظ الذي يخرج بحركة وحرارة غالباً وقليله حد تغذفه الرحم مع بلوغ ثم يصير لها عادة في اوقات متداولة بحسب مزاجها والحركة
تربية فاذا حملت مرفه الله تعالى العذالة فاذا وضعت زال الله تعالى عنه صفة الدم وكساه صورة اللبن ليغتذي به الطفل مدة
رضاعه فاذا اخلت من الحبل والرضاع بقي الدم لا تصرف له فستقر في مكان ثم يخرج غالباً في كل ثمانية ايام او سبعة اقل او اكثر بحسب مزاج
مراجها من الحرارة وبعدة وقد تلقى الشارع عليه احكامها نحن نذكرها في مطالب المطالب **الاول في ماهيته وفيه مباحث**
للحيض غالباً هو الدم الغليظ فان اشتبه بدم العذرة ادخلت القطنه فان خرجت منغصة فيحس وان خرجت مطوقة فعذرة
فان اشتبه بدم القرح ادخلت اصبعيها فان كان خارجاً من اليمين فقرح وان كان من اليسار فيحس على قول الشيخ وابن ابي
والرواية لا تساعدهما وابن الجبلة عكر القول بلاحض مع الصغر وهو ما نقص عن ثلث سنين ولا مع الكبر وهو ما زاد على
الثلثين في غير القرشية والبطيئة وستين فيهما اضطرب قولنا على ثمانية لعل في كل من الحيض والا اقرب عندنا ثمانية فتقل
ما نفعه للمنفق **المطلب الثاني في وفيه مباحث اقل الحيض ثلثة ايام فلوراته دون الثلثة لم يكن حيضاً واكثره عشرة**
فالزائد غير حيض ومن بشرط الخلط في الثلثة ام يكفي كونها من جملة العشرة الاقرب والقولان للشيخ ب اذ اباته زائد من الثلثة ولم تجز
العشرة وامكان ان يكون حيضاً فهو حيض ولا اعتبار بالكون حينئذ اذ ارات الدم في سماءها معقنة ثم طهرت ثم رأت في اخرها ثمانية
العشرة صار ذلك عادة وترجع اليها ولا حاجة الى معاهدة الدم ثمانية كالا اعتداده في العادة باراته اولاد اقل الطهر عشرة ايام ولا حداً
وتحدد بداني الصلاح بثلثه ثمانية على سبيل التغليب في الصغرة والكثرة في ايام حيض وفي ايام الطهر وكذا غيرها من لوازم الدم ولورات
ثلثة ايام ثم انقطع ثم عاد قبل العاشر وانقطع عليه فالدمان وهما بينهما حيض ولو تجاوزت العشرة فله تفصيل يأتي ولو تأخر الدم عشرة ثم عاد
الاول حيضاً بانفراده والثاني كذلك ان اجتمعت فيه **الشروط في التجاوز عن العادة وفيه مباحث انا لا قل ثلثة**
والاكثر عشرة فالمرأة اما مبتدأة او ذات عادة مستقيمة او مضطربة واما ذات تميز او لا فالاقسام اربعة جامعة وصف التميز والعادة
وفاقدتها وفاقة العادة او التميز اما الجامعة لها فان اتحد الزمان فلا بحث اجاعاً وان اختلف فليشيخ قولنا اجتمعا على العادة
واما فاقدتها المبتدأة فان انقطع لعشرة فادون الى ثلثة فهو حيض وان تجاوزت رجعت الى عاده نسائاً كان فقدت قالوا انما في التمر فان
فقدنا واختلفن تحضت في كل شهر سبعة ايام او ستة وقيل ثلثة وقيل عشرة وقيل في الاول ثلثة وفي الثاني عشرة وقيل تجعل عشرة طهرها
وعشرة حيضاً والوجه غيرهما في تخصيص السبعة والتخصيص في الحيض لا تقضيها في غيرهما واما فاقد العادة المستقيمة فالمرأة اما مبتدأة
او مضطربة وكلا يرجعان الى التميز بشرط اختلاف اللون وبلوغ ما هو بصفة دم الحيض ثلثة وعدم تجاوز الاكثر وبجافة المجموع العشرة
لا بشرط ان التميز التكرار ولورات ثلثة ايا اسود وثلثة اصفر ثم عشرة اسود قال الشيخ رحمه الله تحضت بالعشرة الاخرة وقضت
ما تركته في الثلثة الاولى وقيل لا تميز لثلاثة ولورات خمسة دم لا سحاضة ثم الاسود بقية الشهر قال الشيخ يحكم في اول يوم
ما هو بصفة دم الحيض تمام العشرة بان حيض وما بعد استحاضة فان استمر على هسه حملت بين الحيضة الاولى والثانية عشرة
طهرها وما بعد ذلك من الحيضة الثانية والاقرب عندنا الرجوع الى الروايات وثبتت العادة بتساوي التميزتين عدداً ووصفاً
فتعمل في الثالثة عليه واما فاقد التميز فانما يرجع الى عاداتها ان كانت مستقيمة وان كانت مضطربة ولا تنزل الروايات و
الحيارة في التخصيص ب لورات العادة القياسية عدة ما متقدماً او متأخراً لا في ما حكمت بان حيض متقدماً واما غيرها اخرى سواء
بصفة دم الحيض او لا ولورات قبل العادة وفيها او بعدها او قبلها وفيها او بعدها ولم يتجاوز الاكثر فجميع حيض والا فالعادة لا
يجز لو كان عاداتها في كل شهر عدة معينة فزانه في الشهر مرتين فما حيضتان مع تحلل الطهر ولورات عدة ما هو حيض مع عدم تجاوز
ومعه استحاضة ولو كانت عاداتها مختلفة مرتبة مثل اربعة في الاولى وخمسة في الثانية وستة في الثالثة ثم اربعة في الرابع

تبقى وتبلغ العشرة وذلك العادة تستمر بعد كل يومين أو يومين فإن استمر إلى العاشرة انقطع ففتت ما فعلته من الصوم وإن تجاوز
أجزاء ما فعلته فإن خرجت نقيصة اغتسلت به يجب عليه قضاء الصوم والصوم في الغرض ليس بواجب بل بسبب الوجوب ثابت وقول فقهاء الجمهور
بوجوب غلط لا يجب عليه قضاء الصلوة ولو دخل الوقت وهي طهر فلم يصل مع الامكان ثم حاضرت ففتت ولو مضى وقت من الاداء والصلوة
لم يجب ولو دخل الوقت وهي حاضرت فطهرت وجب عليه قضاء الصلوة مع الترتل ان بقي من الوقت ما يتسع الطلوع أو اربعة ركعات فلو بقي
إلى الغروب بمقدار خمس ركعات والطلوع وأهلته ففتت وان وسعت ربقا ففتت الصلوة وان وسعت اقل من ركعة سقطت ولو
سجدت الثلاثة فالحق عندنا أنها تجزئ رواية علي بن رباب الصحيحة عن أبي عبد الله عليه السلام أبي حمزة عن الباقر عليه السلام ولا فرق بين السجدة
والاستماع ومنع التسبيح ضعيف يستحب لها ان تنقض عند كل صلوة لا رفع الحدث ولا الاستبابة بل ينوي القرب ويذكر الله تعالى فلا
يغدر صلاتها ولو نقضات بنية القرب في وقت تؤم الحضر فإن طهر لم تدخل به في الصلوة والفرق بينه وبين التجرد دقيق ولو نوت في هذا الوقت
رفع الحدث لم تدخل به ايضا ولو اغتسل عوض الوضوء لم تفعل المستحب ولو فسد الماء قالوا بعد عدم التيمم ويكره لها القضاء وحل
التعويض وليس هاهنا شيء يبرم على زوجه ولو طهرها قبل الاطعام وقد تقدم فلو وطئ متعذرا بالانكاح في أوله كفر بدنياً فقيته غنم دنا
وفي وسطه بنصف دينار وفي آخره بربع دينار ووصل الكفارة على الزوجين والاستحباب قولان اقواها الاستحباب ويجب عليه الاستغفار
ويقره لو كانت امته تصدق بثلث ما دام من الطعام سواء كان في أمه او وسطه او آخره والاقل والاوسط والاخير مختلف باختلاف
العادة ولو عجز عن الكفارة سقطت وجوبها واستحبها ولو عجز عن البعض دفع الباقي ولا فرق بينه وبين الزوجة الأجنبية ولو طئ بها ما لا يؤسأ
قالوا بعد عدم التعلق ولو طئها طاهر فحلت في ثنائيه وجب عليه النزع مع العلم كان أهله الكفارة ولو طئ القبي لم يتحقق به
ولا كفارة ولو كره الوطئ فالوجه التفصيل وهو النكاح مع اختلاف الزمان لو طئها لما لا يستحلها غيره فان استحلها فلان كان جاهلاً
فلا عقوبة ويجب عليه الامتناع من الوطئ حاله لا شبهة تغليباً للحرمة بل لا يجب الكفارة على المرأة وإن غرت زوجها وحكم النفساء
حكم لها بغير ذلك لا فرق في الاخراج بين المصوب والبرذخ ان يكون صافياً من الغش وفي القيمة نظراً لا مبرمجاً لا جزاً
ولو طئ الاستحاضة مباح عندنا ولا يتعلق به كفارة اجماعاً على انقطع دم الحائض حل وطئها قبل العسل وخلاف ابن بابويه ضعيف
لكنه مكروه ولتجنب الزوج اذا غلبته الشهوة ان يامرها بغسل فرجها ولو كانت عاتماً اقل من العشرة فانقطع عليها غسل وطئها
عرض الحائض طاهر وكذا الجنب وان كان من حرلم والابل للبلالة اذا كان على الحائض جنبه فليس عليها ان تغتسل حتى تقطع حيضها
فلو اغتسلت لم يرتفع جنباً بينهما قد جئنا انه لا بد مع غسل الحيز من الحيز قبله او بعده وتنوي بالمتقدم استحاضة الصلوة وحل
تنوي به دفع الحدث وبالمناخ لا غير فيه نظروا ابن ادریس قال تنوي بالعسل رفع الحدث تقدم او تأخر بالوضوء والاستحاضة تقدم او تأخر
كوليتحب لها العسل للاهرام والجمعة والزيارات وغير ذلك من الاعمال الكندوبة **سنة** في الاستحاضة وفيه مباحث
اهم في الاغلب الدم الاصفر البارد الرقيق الخارج بفتور وقد يتفق ان يكون هذه حيضاً ان كان في العادة بكل دم تاء المرأة بعد عاده
في الحيز اذا تجاوز العشرة او بعد اكثر ايام النفاس او ولد ونال بلوغ او مع سن الباس او مع الحمل على ما رأى واقل من ثلثة ايام ولم يكن دم حم
ولا خرج في استحاضة يجب عليه الاستبراء بان يدخل قطنه كان لظها الدم ولم يغيمها وجب عليها ابدانها عند كل صلوة و
الوضوء المتعددة وخلاف ابن عقيل لا اعتدابه ولو غمسها الدم ولم يسل لزمها تغيير القطنه والمزقة والعسل للصلوة الغداة والوضوء
صلوة ولو سال وجب عليها تغيير القطنه والمزقة والعسل لصلوة الليل والغداة ان كانت مشقة وغسل آخر لصلوة الظهر والباقى
للعشاء يجمع بينهما بان تقدم المساخرة وتؤخر المتقدمة والوضوء لكل صلوة اذا فعلت هذه الاعمال صارت طاهرة وتشيح مع
كل ما يستباح به ما شرطه الطهارة ويجوز طئها ولو لم تفعل الاعمال كان حدثها باقياً ولا يصح صومها بل يجب عليه قضاءه ولا حرج
بالهبة وطئها ولو اخلت بالوضوء او الغسل لم يصح صلواتها ويجب عليها التحفظ من تعدى الدم بقدر الامكان بان تحتشي وتستسفر
وتحتل بحبوا القطن وما اسبغها اذا انقطع دمها انتقض وضوءها والوجه ذلك ان كان المبرء والا فلا يجب عليها

كفيل الكايف ج اذا اغسلت ثم احدثت باي وجبا الحضر ج ا ما التوضوء الواحد ولو توفقت قبل الغسل ثم احدثت ما يوجب التوضوء ففي
الاكتفاء بالغسل نظر وكذا ما يوجب الطهارة في غسل راسه في الغسل وفيه ما عتبره الناس من الولادة هو ما بعد ما او مع ما ولا اعتبار
بالموجود قبلها سواء كانت الولادة التام والنقصان او الاستقلال ولو ولدت ولم ترد ما فلا نفاس اكثر عشرة ايام على اظهر الاقوال المتقدمة
واما ذات العادة في الحيض فارجع الى ان تجاوز العشرة والافا لجميع نفاس واحد لا قبله بجاز ان يكون اما واحدا من النفاس حكم بالحكم
الحاضر في جميع الاشياء لا عتيدا لا قبله ولو ولدت ولم ترد ما الا في العاشر فهو نفاس دون ما قبله ولو رأت عقيب الولادة ثم انقطع ورا
فيها آلامان وما بينهما نفاس ولو ولدت ولدين كما يتدار النفاس من الاول وعده اكثر الايام من الثاني ولو انصل الدم فالرأى عن
العشرة من وضع الثاني استحاضة سواء ما دفايا ما عادتها في الحيض ولو انقطع الدم لدون عشرة احدثت قطنة فان حثت
نفية فظاهر وان شئت نفاسا حتى غنى او مضى اكثر الايام وهي عشرة وان كانت ما دتها والافا دتها واستظمرت بيوم او يومين و
بعض المتأخرين سلكوا ما لا يرجع اذ انما والدم الى عادت ما في النفاس لغرض الاحاديث للحالة على الحيض وحل يرجع الى عادة ايامها
او اختار في النفاس الوجه لا ورواية الى بعض ضعيفة اذ انما والنفاس اكثر فهو استحاضة سواء ما دفايا ما عادته
الحيض ولا لانه دم حيض حبس فلا يعقبه حيض لو كانت متباعدة او مضطربة او ذات عادة منسية فان انقطع لعشرة
نفاس ولو تجاوز الحمل بكونها ستة ايام او سبعة واحتمل عشرة الاقربان الاستظهار بيوم او يومين خير واجب ولو
ولم ترد ما حتى مضت عشرة ايام ثم رأت ثلثة وانقطع على العشرة فهو حيض لا خصامه والافا استحاضة ^{الفصل} في غسل الاموات ومطلبه خمسة الاول في الاختصار وفيه مباحة الاستحباب اكثر من ذكر الموت والاستعداد له وان لا
الاوصيته تحت داسه والقبض على المرض وحسن الظن بالله تعالى وترك تمنى الموت لقروقه به وعيادة المريض والاذن
للعابدين في الدخول عليه والدعاء له ورغبته في التوبة والوئبة وان يلي امره ارفق اصله به ب يجب في الاحتضار شيء واحد
على الكفاية وهو استقبال القبلة باليمنى بان يلقى على ظهره ويجعل وجهه وباطن قدميه الى المصطفى خلافه يستحب ان يلقين
الشهادتين والاقرار بالنبى والامة عليهم السلام وكلمات الفرج وان ينقل الى مصلاه وان مات ليلا اسرج عند الصباح ولا
وحدا بل يكون عنده من يقرأ القرآن واذا مات غمضت عيناه واطبق فوه ومدت ساقيه ويده الى جنبه وعلى شوب
واخذ في تجهيزه عاجلا الا ان لم يقبضه مائة فيستبرأ بالعلامات ويصبر عليه ثلاثة ايام ديكرو ان يحضر جنب او حائض وان يترك على
بطنه حديثا لمطلب المائة في الغسل وفيه ما عتبره الناس في الغسل واجب على الكفاية ويستحب ان يستقبل به القبلة كما في الاختصار وان يوضع
على سري او ساجدة وان يغسل تحت الظلال وان يجعل الماء حفيظا ويكره الكيف ولا بأس بالبالوعة وان ينزع قميصه من
تحتة ليقبض جيبه وليستر عورته ويلبس ما يبعه برفق ب يجب ان لا يلبس ما يستره عن بدنه ولا ان كانت وان يغسل
بار الصدر يبدأ بالرأس ثم بالجانب الايمن ثم باليسار ينقى ان يغسل راسه برغوة السدر او لا فان لم توجد فبالماء
ويغسل فرضه بالصدر والرقب ويغسل يده ويبدأ راسه الايمن واقلها يلقى في الماء من السدر ما يحصل به السدر الا ان لم يبق
فرغ من تغسله بار الصدر وجبا ينقله بار الكافور على ما تقدم ثم يغسله بار القراح ثانيا ثم يغسله بار الجاية ويستحب ان يغسل
كل عضو منه ثلث مرات في كل غسلة وان يمسح بطنه وينشفه بثوب بعد الفرج يكره ان يجعل الميت بين يديه رجله وان
يقعد او يقصا طفا او يرجل شعره او يغسلها لفا فان اضطر غسل غسل اهل الخلاف ووضع الميت مستقبلا واجبا على
اقوى القولين ولا يجوز الاقتصار على اقل من الغسلات المذكورة الا مع الضرورة فان عدم السدر والكافور غسل بالقراح
وهل يكفي الواحدة فيه اشكال ولو قصر الماء الا عن واحدة فالاقوى وجوب الغسل بار الصدر وجل يوضع للباية الاقربا للقط
ح لو خيف من تغسله ثانيا رجله كما تجدوه والمحدثون او خافوا من استعمال الماء ولم يتمكن من اخذاه او فقد الماء
يتم بالتراب كما يحل العاجز او الخائف من تغسل الميت وباقي احكامه اولاهم بالمرات والرجال اولى من النساء والزرع

من كل واحد فان غلبت جفينا فكانت زوجته وابنا كالاجنبية وليست بحال دخولها و غيرها وام تولدوا تزوجوا في الامة غيرهم الولد
اشكال قال ابن الجبير وقتل الخنثى امته لا يجوز ان يغسله كالا مع الظاهر فان مات مسلم غسله مثله فان فقدت ذوات الرحم زوق
الناب فان فقدت ذوات النساء الاجانب الكافر لا يغسل الا غسالا ولا ثم غسلا للاسلام فيغسله وفي اعاده الغسل مع وجود المسلم قبل ان
اشكال وكذا لو ماتت مسلمة غسلا مثلها فان فقدت غسلا ذوات الرحم المحرم من فوق الناب فان فقدت غسلا الكافرة ولو فقدت ذوات غير
غسل وروى انهم يغسلون عمامتها ووجهها ولا يغسل الرجل الأجنبية الا اذا كانت لدون ثلث سنين بجمرة وكذا المرأة والا قريبا
وجوب الغسل على من مثل الميت بعد غسل الكافر لا بعد القتل بالرحم والمرد مع سبق الغسل قبل القتل ولا الشهيد باكل مظهر للشهادتين
يجوز تغسيله الا اخراج والعلاق بالشهيد بين يدي الامام اذا مات في المعركة لا يغسل ولا يكفن ولا يحيط برأسه الى عليه الا ان يجره فيكفن وان
نقل من حياتم مات غسلا وكفن وعلى عليه من وجب عليه القتل كالمجروح والمجروح يؤمر بالاغتسال والا ونكفن ثم يغسل ويغسل عليه
ويدفن بنحو غسل ثان بالشهيد للجنب كالمظاهر لا يغسل ايضا عملا بالعموم في واقعة احد الصبي البالغ مستا وان في الشهادة فلا يغسل
الصبي بل يدفن بنيا به اذا اخرج في المعركة وكانت قبل انقطاع الرب ونقله فهو شهيد كل والا وان مات بعد انقطاع غسلا لم ياكل بل يوحى
في المعركة ميتا وليس به اثر فهو شهيد وكذا لو وجد غريبا او مخترا حال القتل ولو بقي بعد القتال ولو ساعه فليس بالشهيد كل قيل سأل عن
بين يدي الامام يجب تغسيله ونكفيه وقيل اهل بيته لا يغسل ولا يغسل عليه وقيل اهل البيت في حجة اهل البيت لا يغسل ولا يغسل عليه لا
بين ان تغسل بيضا وغيره ولو رجع على مصلحه فقتله فهو شهيد كمن وجد بعض الميت فان كان فيه الصدر والصدر وجدا فهو كاجله
واو كان غيره فان كان في عظم غسلا وفوقه وفوقه وكذا القتل لدون الاربعه كذا اذا اجتمع ميتان واكثر يدى بمن يغتسل فسادا فان تبا
قدم الاب على ابنه وابن الاب على ابنته والابن على اخيه ومن يخرج القعدة مع الشاوي كذا اذا خرج من الميت بجملة بعد تغسله
ازلت عن بدنه ولا يحتاج الى اعاده الغسل ولا الوضوء خلاف لابن ابي عمير كج الحامض والجنب تغسلان كالمظاهر يجب الشية في غسل
لا القمية لمقتول يغسل دمه ثم يصيب عليه ماء ولا يبدل جدر ويربط الغاسل جراحاته بالقطن والتفصيل فان ماء الراس غسل
اولا ثم الجسد ويضع القطن فوق الرقبة ويغتم الرأس بحبل الكفن وكذا في القبر ويؤخذ من القبلة طلبا لثالث في التكفين وفيه
بحثا فرض على الكفاية والواجبان كفن بثلثة اقواب على اظهر القولين ميسر وقصر ما زاد يجرى فيه عند الضرورة واحد يستحب
ان يناد الرجل جبري عريته غير مطرزة بالذهب فان خدرت فلحافة اخرى وخرقة تشد تحذيه طويلا ثلثة اذرع ونصف في عرض
شبرا وازيد بقليل لتطرقها على الحقوين ويلف بالتمسك القندان بقوة وتزاد المرأة على كفن الرجل لحافة لتدبها وغطا احتيايا
د ليحجب العامة للرجل والتناع للمرأة يحرم التكفين ما في الحرير وبكر المنزع والكتمان وبكر الاكام المتبادلة لا كتمان يستحب التكفين
بالقطن المختص اذا جمع الكفن فترى الخبر على موضع ظاهر ويستر عليه ما يبين من الذرية وفوقه ما لا زاد ويستر عليه ايضا ذرية
وفوقه القميص يكتف على الشية والتفصيل والازار والعمامة اسمها وانه يشهد الشهادتين واسما الامة عليهم السلام بترية
السبب عليه السلام فان لم يوجد فبالاصبع وبكر بالسواد بكرة ان يقطع الكفن بالحد يد وان سئل الخيط بالريق ينفى ان
يخلط الكفن بريق منه بليستحبان يستحب ان يستره وان خضا وان من النخل قدر عظم الذراع فان لم يوجد فن السدر فان غدر فن
الخلاف فان تغدر فن غيره من الشجر الرطب يحرم اذا جمع الغاسل الكفن وفصل ما ذكرناه وفرغ من غسله شرع في تحنيطه وليستحبان ان يكون
بعد اغتساله فان تغدر توضع في القطن قدر عليه ذرية ويضعه على قبله وذرية ويحشو القطن في ذرية ثم يلفه في ذرية
بالخرقة ثم يوزنه بالازار ويكون عريضا يبلغ من مدية الى جلية ثم يعاد الى الكافر فيحضره بدة ثم يمسح به مساجده والواجب
اقل ما يقع عليه الاسم واكمل الفضل في ثلثة عشر درهما وثلثة ودرهم واربعة دراهم وادون منه مقدار درهم فان تغدر فن
بعض الكافر ثم يرد القميص عليه ثم ياخذ البرديتين فيجعل احديهما من جانبه الايمن مع الترقوة ملصقة بجملته والاخرى من

[illegible]

يا يحضر النساء ان يصلين جماعة ومنفردات ومع اجتماعهن تقف امامهم في وسطهن يب اذا اجتمعت جنباً لجنب ولولا لو لم
 يتقدم للصلوة عليهم قدم الاولى بالامامة النظر الثالث في كيفية الصلوة وفيه يجزأ بختب لمن شيع الجنان ان يمسى خلفها او الى
 الجانبين متفكر في امر الآخرة وعلام للمؤمنين ليتوقروا على تجميع المؤمنين وترجع الجنان وهو طمها بجوانبها الاربع بان يبدأ بالجانب الايمن
 مقدم التمر فيضه على كفها الايمن ثم يضع القائمة اليمنى عند رجليه على الكف الايمن ايضا ثم يضع القائمة اليسرى عند رجليه
 على كفها الايسر ثم الطممة اليسرى من عند راسه على كفها الايسر وان يقول من راي الجنان الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد الختم
 والاسراع بها وان لا يجلس حتى يوضع الجنان عن اعناق الرجال ويكره المشي امامها الا لعارض والركوب خلفها الا لفروة والتحدث
 بشئ من امور الدنيا الضحك ورفع الصوت ولا يتحبب اليهم لراي الجنان بكيفية الصلوة ان يكبر الصلوة حتى يكبر بان يكبر فيتمد
 ثم يكبر ويصلي على النبي وآله عليهم السلام ثم يكبر ويدعو للمؤمنين ثم يكبر ويدعو للمؤمنين الميئان كان مؤمناً وعليه ان كان منافقاً
 وبدعاء المستضعفين ان كان كذلك فان جعله الله سال الله ان يحضر مع من يتولاه وان كان خلفه سال الله ان يجعل له ولوالديه
 ثم يكبر الخامسة وينصرف في التنية واستقبال القبلة وجعل راس الجنان الى يمين المصلي والتكبيران والدعاء بينهما واجب لا
 وجوبه ولا يشترط فيها الطهارة بل يتجبد لا يجوز التباعد عن الجنان بما يعتد به الا مع اتصال الصوف ولا الصلوة عليه الا بعد غسل
 وتكفينه فان تقدم الكف لم يرح في القبر وستر عورة ثم صلى عليه يستحب فيها الجماعة وقوف الامام عند وسط الرجل وصد
 وان يرفع عليه ويرفع يديه في كل تكبير على اقوى القولين والوقوف بعد الصلوة حتى ترفع الجنان والصلوة في المواضع العادة لها
 ويجوز في المساجد ويكره على الجنان الواحدة مرتين لان المأدبة المبدأة وهو ينافي ذلك زينة المصلي على المنافق على اربع تكبيرات
 وينصرف بالارابعة ح العراة يقف امامهم في وسطهم لا يبرز عنهم كالتساوي وغيرهم من الامة يتقدم امام الصنف وان كان المؤمن وحيداً
 ولو اقدى النساء بالرجال وقفن خلفهم والخائض يفر عن النساء في صنف بانفرادها اذا اجتمعت جنازة رجل وامرأة جعل الرجل
 مائلاً الى الامام ويجعل صدره عند وسطه ليقف امام موضع الفصلة بالنسبة اليها معاً ولو كان معها طفل لا يصلي عليه جعل
 المرأة مائلاً الى القبلة لان المرأة احوج الى المشقة منه فان كان معهم جعل متوسط بين الرجل والمرأة وان كان معهم خنثى جعل متوسطاً
 بين المرأة العبد والمرأة والا فضل تفرق الصلوة ومع الجمع ينبغي التقدم بحسب رتبة في الصلوة عليه وهذا التساوي
 لا يستحق القرب الا بالقرعة او التراضي لو سبق الامام بالتكبير بعبه الامام مؤمناً ثم يكبر المأمومة وان رفعت الجنان ولود
 اتم على القبر ولو ادرك الامام بين تكبيرين لم ينظر تكبير الامام ولو سبق الامام موها عاد مع الامام استجاباً اي من لم يصلي على الجنان
 يستحب ان يصلي على القبرين مائلاً ثم لا يصلي بعد ذلك على اخر القولين يب يصلي على الجنان في كل وقت وان كان احد الاوقات
 الخمسة لم يتفق وقت فريضة حاضرة ولو كان في ابتداءه قدمتها لفريضة ما لم يخف على الميت بحراً لا بأس بالدفن الا في الدفن
 وان فعل بالنهار كان افضل الا ان يخاف على الميت يد لوم على بعض الصلوة فاحضر جنازة اخرى تخير بين استئذان على ما
 من راس بين تمام الصلوة على الاولى واستئذان الثانية لا قرارة في هذا الصلوة ولا تسليم ولا استفتاح ولا استفاضة
 يو لا يشترط في الصلوة اربعة نفر ولا الذكور بل يكفي الواحد وان كان امرأة يزاد على جنازة ثم تبين انها كانت مقلوبة
 اعاد الصلوة عليها بعد تسويتها وان دفت فقد مضت الصلوة يجر لولم يكبر الامام الثانية دفناً حتى يكبر الامام الثالثة دفناً
 ان صلتها لا تبطل بل يكون الثانية له وان كانت ثالثة للامام ثم يتابعه ويكون بعد فراغ الامام الخامسة المطلب الجنان
 في الدفن وفيه كبر جثاً ادفن الميت واجب على الكفاية واطل الفريضة حفرة يخرج من الميت عن السباع وتكلم راحته مع
 بعد غسله وتكفينه والصلوة عليه وان يفجع على جانبه الايمن مستقبل القبلة بحيث لا ينكبت ولا يستلقي بليعبان
 القبر قد فاته او الى الترتوة ويجعل اللحد مائلاً الى القبلة وهو افضل من الشق ويجعل سعة اللحد قدراً ما يتمكن الرجل فيه

الجلوس ثم يضع الجنازة على الأرض إذا وصلنا إلى القبر ما يلي رحليه ان كان الميت رجلا وقدام القبر ان كان امرأة وان ينقل في ثلث فم
 وان يرسل إلى القبر بقباز رأسه والمائة عرضا وان ينزل بها وله حافيا كاستفاد رأسه حالا انزل به داعيا عند انزاله وان يحل مقدالا ^{كفان}
 من قبل رأسه ورجليه وان يرفع من ثوب الحسين عليه السلام معه والتكفين والدعاء له وتبرج الثوب والمزج من قبل حلق القبر
 واهالة الحافرين التراب بظهور الكف مسترجعين ورفع القبر مقدار أربع اصابع وان لا يطرح فيه من غير ترابه وترسيده ^{نشر}
 الماء عليه من قبل رأسه ودورا والماء المائل على الوسط ووضع اليد عليه والترحم ووضع لية او لوح عند رأسه وترك
 من الحصى على القبر وتلقين الولي بعد انظر لئلا من رافعا بكرة فترى القبر بالساج الامع الفروقة ونزول ذى الرحم في القبر ^{المراة}
 وزوجها افضل فان تعذر فاحد ذوى رحلها فان تعذر فالتسار فان تعذر فبعض الموصيين واهالة التراب على ذى
 الرحم وتجميع القبر وتجد يدعا بعد انزالها ولا بأس بتطينها ابتداء ونقل الميت إلى غير بلد مائة إلى الحد الذي عهد فانه مستحب ^{والاستساق}
 إلى القبر والآثار عليه المسنى والتعقود بين القبور وحفر قبر مع العلم بدفن اخر الا لفروقة وبناء مسجد على القبر والصلوة عليه الرابع
 يحرم نثر القبر ونقل التراب منه وشق الثوب على غير الابدال الخ ^{هـ} ركب البحر فان تعذر دفنه في الأرض وضع في وعاء بعد غسله
 وتكفينه والصلوة عليه ثم ينزل في البحر او نقل إلى البحر ويدفن التبريد ثيابا بد ويتبرع عنه الحقان وان اساء بالدم على خلا
 الصبي والمجنون حكمهما في الشهادة واحكامهما حكم البالغ العاقل ح اذا ماتت الحامل دون الولد تنقبطها من الجانب الأيسر
 واخرج الولد وخط موضع ولو مات الولد ونما ادخلت العاقلها ومن يقوم مقامها يدفنها في قبرها وقطعت الصبي واخرجه
 قطعة قطعة مع تعذر خروجه ^ط الدقية الحامل من مسلم تدفن في مقابر المسلمين بحرمته ولدها وقبيل بظهورها القبلة لا يترك
 المصلوب على خشبته اكثر من ثلثة ايام ثم ينزل بعد ذلك ويدفن بعد الصلوة عليه ^{يا ليتحجب} ان يدفن الميت في اثر فالبقيع وان ما
 في موضع ليس فيه احد من الامة عليهم السلام استحب نقل الى بعض مشاهدهم فان تعذر دفن في مقبرتهم يذكر بخير وفصله من ثمنا
 او ما يحين به الدفن في المقبرة افضل من الدفن في البيت اقتداء برسول الله صلى الله عليه واله حيث دفن اصحابه في المطابر وما فيه
 من التوسعة على الورثة في منازلهم ^{يحب} ليتحجب للانسان اتخاذ مقبرة له يدفن فيها واهله وعشيرته يد بكرة دفن ميتين
 في قبر واحد ^{به} السابق في المقبرة المسئلة او في قبر مع عدم التيقا اذا دفن في المسئلة لم يكن لغيره الدفن فيه الا بعد انذار
 والعلم بانه قد صار فيها فان حفر فوجد عظامه وحفر فمير يولوا سعا راضا للدفن جاز لما لك الرجوع قبله لا بعد الا ان ^{سلي}
 الميتا ما الغيبما فدفن فيها كان لما لك قطع الميت والافضل تركه ولو كان احدا الوارثين غائبا فاختار الحاضر الدفن في ارض مشتركة
 بينهما استحب للميت مع حضوره ترك نقله ولو اتفقت الورثة على دفنه في موضع لم يكن لاحد من قبله بعد ذلك ولو اختار بعضهم ^{للك}
 وبعضهم المستقل زوال الشيخ رحمه الله اذا دفن ميت في القبر ثم بيعت الارض جاز للمشتري نقل الميت والافضل تركه وفي الافلاق ^{نظر}
 بل الصحيح ان ذلك في المصنوب ^{يح} اذا اخذ السيل الميتا واكل السبع كان الكفن للورثة الا اذا كان من تبرع في العود اليه ^{سلي}
^{له} ليتحجب ان يحفر المرأة بربا اذا اريد دفنها وبكرة في الرجال ^{المنه} ليكره تسليم القبر وانما المستحب تسليمها ^{حده} جامع لا قارب في مقبره
 حسن فان رسول الله صلى الله عليه واله اقبر عثمان بن مظعون امر بنوع حجر عند رأسه فلم يقدر انما سور فحسرت ذراعيه عليه ولم نقله
 ووضعه عند رأسه وقال اعلم بها قبري واودفن عليه من مات من اهل كبر لو بلغ الميت شيئا كقيمة كبرة فان كان له او لغيره
 في جوار شق بطنه واخرجه اشكال ينشأ من حرة الميت وجواز الاخذ من التركة ومن تقيس الممال والاخر اربا وارث والمال
 ولو وقع في القبر بالقيمة جاز نفسه واخذ ^{للك} لو دفن من غير غسل ووجهه إلى غير القبلة اخرج وغسل او وجهه إلى القبلة ثم دفن
 لو دفن بغير صلوة وبغير تكفين فالأقرب ترك نبشه والاولى ان حكم التكفين حكم التفسير ولو كفن شرب بمصوب فالوجه جواز
 نبشه واعادة العين إلى صاحبها ^{لا} ليتحجب زيارة المقابر والترحم على اهلها والدعاء لهم وقراءة القرآن عندهم للرجال

والنساء وما يمدح اليه من ثواب الفرائض خاصة يستحق الثغرة وهو الذي على القبر بعد الاجرة الميت والمصعب بعد الف
وقبله واقوله ان يراه صاحبها في الجنة بحرقته يكون للثغرة يومين فذلك وفيه نظرية اخرى بوجوب المصيبة ان يتميز عزه بارسال الله في
او اخذ من رفقته في الاب والابن ولا يجوز في غيرها وليس في الثغرة شيء مؤلف وليست ثغرة جميع اهل المصيبة من الرجال والنساء ولقبيل
الا ان من النساء الاحباب ويكره ثغرة اهل الذمة ويعزى اسم ثغرة الكافر والدعاء المحي ويعزى الكافر بقرينة المساء والذهاب الميت وليست
اصلاح طعام لاهل المصيبة كما امر رسول الله صلى الله عليه وآله في موت جعفر عليه السلام والكفا جاز غير مكروه فان رسول الله صلى الله عليه وآله كان
ابراهيم وعليه فنان بن مطعون وعليه جماعة من اصحابه ويحرم القلم والحدس وجر الشعر والشوح بالباطل **تمت** يجب على من شرب من شرب
برده بالموت وقبل ظهوره بالفصل الاعتدال وكذا لو شرب قطعة منه فيها عظم سواء قطعت من خروا وميت ولو شرب ما لا يظفر فيه وجب عليه غسل
الملاقات خاصة وكذا لو شرب مينا من غير الناس ولو شرب الميت بعد ان يتم لعذر وجب الفسل والا قرب وجوب الفسل على من شرب الميت بعد
الكافله لا بعد القتل بالرمم والحدس مع سبق الفسل قبل القتل وكذا التيمم وفي من الكافر اسكال المقصد الرابع في التيمم وفيه فصول
في الاسباب المبيحة للتيمم وينظر في واحد وهو العجز عن استعمال الماء ثم العجز عن الاسباب المذكورة في باب السبب الاول ففقدان الماء وفيه اربعة
اجب مع فقدان الماء القطب غلوة جهين في كل جهة من الجهات الاربع مع سهره الارض غلوة سهم من كل جهة مع خرونها ب لوعتصم الماء في هذه
الاباء فلو وجد عده وجوب الطلب لو غلب على ظنه وجود الماء في الزاوية عنه وجب طلبه مع المكنة الا ان يضيئ الوقت لا فرق بين
جوانبا المتزل وصوب المقصد لو دخل وقت صلوة اخرى وقطب في الاولى ففي وجوب الطلب ثانيا اسكال الا بوجوبه ولو
عن ذلك المكان وجب عليه احادة الطلب لا ينتقز نيته الا بالرجدان وقد ثبت وجوب طلب الماء فلو اخل به ثم تيمم وصلى فان استمر
الفقد تحت الصلوة وان عصى بترك الطلب فان وجدا الماء مع اصحابه او في حله بعد التيمم والصلوة تضاء واعاد لو وجد من الماء ملاك فيه
لظن ان تيمم ولا يجب استعاله في بعض الاعضاء لانه الفسل ولا في الوضوء ولو كان على حبه او توب بخاصة ومعد من الماء مالا يكفي لهما
ازال ان الالبسة بالماء وتيمم للصلوة لو اراق الماء في الوقت عصا وفي وجوب القضاء اسكال اما لو اراق قبل الوقت فلا قضاء ولا فرق
بين قصير الشعر وطويله لا يسترط السفر لعدم الماء في المصرتيم وصلى ولا احادة بالطلب قبل دخول الوقت لم يقدر به يجب بعد الغزل
سببا لانه العجز عن الوصول بالماء اليه مع وجوده كالركن في يمينه ولا التمسك اذا دهم الواردون مع ضعفه عن المقاربة وهنا
ح مباحث الوضوء بالماء بالتمن وعجز عنه وجب عليه التيمم لا نه غير واجب لو تمكن من التيمم وجب عليه شراؤه تمام يغفل الثغرة
الحال سواء قل التيمم او كثر اضعا فامطعفة على اهل الثغرين وكذا البحث في الالة بر لو ذهب الماء او الالة او عجزوا بطلبه ولو
التيمم لم يجب له لو خاف فرقا الوقت مع الاستعمال بحصيل الماء وان كان موجودا او فرقا بعد التيمم لو باعد تمن في الزمة يقدر على ذلك
في بلة وجب عليه شراؤه ولو لم يقدر لم يجب و صاحبه لم يجز المكابرة عليه ولو ذهب ماء في الوقت في سباق على ملكه لم يفر
الموهوب لو وجد الماء لغسل الميت وجب شراؤه من تركته فان لم يكن تركه لم يجب على احد شراؤه **السبب الثاني** الخوف من المكافاة
او المرض الشديد او التلذذ او تلف المال او ضياعه او اللص او السبع او البرد فان هذه الاسباب مبيحة التيمم وهنا مباحث لو تمكن خائفا بالبرد
من امتحان الماء وجب عليه ولم يجز له التيمم لو كان معه ماء وخاف العطش باستعاله تيمم وكذا لو خاف عطش رفقته او حيوان له حومة
لو وجد خائفا العطش مع الظاهر ماء نجسا شربا لظواهر ابقاء الوقت الحاجة وتيمم لو اتم باستعمال الماء وامن العافية وجب استعماله
لو كان الماء عند جمع الفساق وخاف المرأة من المكابرة عليها او جبال التيمم ولو خاف جنبا لا عن سبب كمن يخاف بالليل وليس هناك
يخافه سوى الله لم يجز له التيمم على احسن الوجهين لو كان مريضا لا يقدر على الحركة ولا وجدا الماء وجب له التيمم ولو وجد المعاونة
قبل خروج الوقت فهو واجب ولو خاف خروج الوقت قبل مجيئه انظر تضييق الوقت لو كان المريض لا يتضرر باستعاله وجب عليه الوضوء
الفصل الثاني في التيمم به وفيه مباحث ايقع التيمم بكل ايقع عليه اسم الارض سواء افرقت اجزا او كالتراجا ولم يفرق كالتيمم

البابس ويجوز التيمم بالأغبر والأسود والأصفر والأحمر والأبيض وهو المأكول والتيمم بالطحا، وأرض النورة والحجر وكذلك تراب ببحر
 التيمم المستعمل في التيمم وتراب القبر والتمتع بغيره مع بقائه اسمه والأقرب جواز التيمم بالبحر بغيره بغير التيمم بالبحر والتمتع بالبحر
 بالمعادن والرماد ولا ما استقبله التراب في الغبرة وليس به كالاشنان والدقيق ولا بالتراب المقصوب ولا التيمم لا الوجه مع وجود
 التراب ٢ يستحب أن يكون التيمم من تراب الأرض وعواليها لاسن الكفاية ولو فقد التراب والتيمم بغيره أو بغيره أو بغيره أو بغيره
 ولو فقد ذلك التيمم بالوجه بان يضع يده عليه ثم يفرجه بعد بصره وتيمم به ولو لم يجد إلا الثلج اعتمد عليه يده حتى يحصل فيها نداوة فيفركها
 في بعض أعضائها الطاهرة إلى أن ينتهي بما يشفي غسله فان تعذر ذلك التيمم بغيره على رأي **الفصل الثالث** في كيفية وفيه ٢ بجناح فيه
 السنة المستمرة على الفقل والوجه والاستبابة واستدامتها حكماً ولا يجوزنية دفع الحدث ولو نوى تجنب التيمم بدلا من الوضوء لم يجز له حبس
 أن يضع يديه على الأرض ثم يمسح بالوجه بهما من ففاه من شعر الرأس إلى طرف الأذن ثم يمسح ظهره كفه اليمنى من الزند إلى أطراف الأصابع بطن
 اليسرى ثم ظهر اليسرى بطن اليمنى كذلك الترتيب هنا واجب بان يبدأ بالجمجمة ثم باليمنى ثم باليسرى فلو عكس لعاد على ما يحصل معه ^{الترتيب}
 في الموالاة أيضا واجبة وكذا استيعاب موضع المسح فلو نقل يده لم يجز ٢ يجب استيعاب الأعضاء على ظهر القولين والتيمم ان كان ^{بدلا}
 من الوضوء اكتفى فيه بالضرورة العائدة للوجه واليدين وان كان بدلا من الغسل ضرورة للوجه وأخرى لليدين على ظهر الأقدام
 ولو قطعت كفاه سقط مسحهما ومسح على الجمجمة ولو قطع بعضها مسح على الباقي ٢ يجب كقصده إلى التصعيد فلو تعرض ما قبل التيمم لم يكن ^{بكنهه}
 طمحا بان يمسح بالوجه واليدين بنفسه فلو تيممه مرة بأذنه وهو قادر لم يجز ٢ وان كان عاجزا اجزاه ٢ يجب نقل التراب ولو
 كان على وجهه تراب فرداه بالمسح لم يجز ٢ ولو نقل من سائر أعضائه إلى وجهه أو من وجهه إلى يده إلى وجهه فالأقرب عدم ^{الحجاز}
 ولو معه وجهه في التراب لم يجز ٢ يكفي نية استبابة الصلوة مطلقا ولا يفتقر إلى تعيين الفرض والنقل من الصلوة ولو نوى
 استبابة الفرض دخل به في النقل ويجوز النقل به بعد وقت تلك الفريضة وقبل فعلها ان ستوفينا التيمم في أول الوقت ولو نوى
 النقل جازا لدخوله في الفرض وكذا حكم جميع الظهارات ولو نوى استبابة فرضين اجزاه وصح الدخول فيهما ٢ لا يلزم أيضا
 التراب إلى منابت الشعر وان خفت ^{بحر} لو كان في أصبعه خاتم زعمه ليقع المسح على جميع اجزاء المسموح ولا يلزم ان يخرج ما لمعه
 الأولى الضرورة الأولى والأخيرة الثانية **الفصل الرابع** في الأحكام وفيه ٢ بجناح لا يجب عادة الصلوة بالتيمم اذا وقت
 فسر وطما سواد كانت في سفر وحضر وكذا المصنوع للجمامة اذا لم يجد الماء وكذا من منعه زحام الجمجمة خلافا للتيمم وسواء
 كان على جبهته نجاسة لا يتكلم من زانها لم يكن أما لو اخل بالطلب وصلى ثم وجد الماء في رجله أو مع أصابعه فانه يتوضأ
 ويبعد الصلوة ولو طلب فلم يجد ثم تيمم وصلى ثم وجد الماء في الوقت فلا يعيد ٢ لو تيمم ولو على جبهته نجاسة صح تيممه كما لا
 يجوز لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت اجماعا ويجوز مع تضييقه بالاجماع وفي الجواز مع التسعة قولان اقواهما الجواز ^{الذي} فيجب نقص
 بعد فعلها على الأرض ثم جبهته بعد ذلك لو وصل التراب إلى محل الفرض وخشب لم يجز ٢ وكذا ينقص الوضوء بنقص التيمم ويريد
 عليه وجدان الماء مع التمكن من استعماله ولا ينقص بدخول الوقت ولا بخروجه ما لم يحدث وجدان الماء ولو وجد الماء فلم ^{في}
 ثم فقد جبهته التيمم ولو وجد الماء وقد فرغ من الصلوة لم يعد اجماعا ولو وجد قبل المشرع انقضى تيممه اجماعا ولو وجد في
 الاشياء فلا إعادة ولو تلبس بتكبيره الاحرام وفيه خلاف ولا يجوز ان يعيد بالقرض إلى النقل ولا فرق في ذلك بين ^{الفرض}
 والنفل لو علم الماء والتراب فافرى الاقوال سقوط الصلوة اذا وقضاها كلها استباح بالطهارة المائية يستباح بالتيمم ويجوز ان
 يصلي تيمم واحد صلوات الليل والنهار في بعضها جميعا ونوافلها سواء نوى فريضة معينة او مطلقة او نوى نافلة او صلوة مطلقة
 ولو نوى فرضا لظراف دخل فتركه بالعكس لو نوى الصلوة لحد التيمم بلغ بغيره ليطل استباح به الفرائض والنوافل على اشكال
 ولو ذكر فائسة منحوه التيمم لا فائسا لم يرد الاظفار بعد الزوال المتع ادأوه بالجنازة انقضى تيممه بمجرد اصغرتيم بدلا من ^{الغسل}

لأن الرضوء لأن التيمم عند الأبرض للحدث يب يجوز الصلوة للصلاة الجافة وإن كان الماء موجوداً ولا يجوز به إلا خذ فيه ماء
يبر إذا اجتمع ميت ومعدت وجنب ومعه من الماء ما يكفي أحدهم اختص به ما كلفه ولو كان منبجاً أو معاً كان ليتم به يذبح أو
أوصى لا خلو الناس به اختص به الجنب وقيل ميت بد لو كان بد الحدث حياً كان الجنب ولو كان الماء الميت اختص به والفاضل للضرورة ولا يجوز
استعماله بغير إذن الأمام للوقوف العتق فخذ بالترغوم والجنب أو من الحدث لاستفادته ما لا يستفاد الحدث ولو كان الماء وفق الحدث فهو
لاستفادته كالماء في الربة ولو قصره على الجنب أو لا مكان حرفه في بعض الأعضاء ولو كلفه الماء وسد منها وفضل منه فضله لا يكفي الاخرية رد ينش من كون
الفضل يستعمل للجنب ومن استفاد الجنب ما لا يستفاد الحدث به لو غلب الرجحان وصحت طهارة ج قال الشيخ رحمه الله لو وجد الماء بعد ركوع
لم يصرف كان فقد قبل الفرج أعاد التيمم لما ينقل من الصلوات ووجهه أنه مكن وأمكن التبرع لا يتقصد زواله والاقرب عدم وجوب إعادة التيمم
لعدم خلل ما ظله وقيل يجوز الإبطال وجب الاستعادة إذا لم يزل التيمم الكافي بغيره مع الشروط ولا يبعد لو لم يزل الجنب
فتيمم للحدث لم يجره عند الماء مع القول بالتوبة في الكيفية فالأقرب الجواز لو لم يزل الجنب استباح ما يتيمم به الحدث المستطهر والعكس لو حدث
الأول حدثاً أصغر بطل تيممه مطلقاً لو لم يمت ثم وجد الماء فاشاء الصلوة عليه فالوجه وجوب تغيبه على سالك لو وجد التيمم ما يغلب على
وجود الماء فيه لا كبا والضرر لم يطل تيممه وإن وجب الطلب سوا بيان بطلان طهارة أو لا ولو كان في الصلوة لم يطل صلوة لا تلاه بطل مع
يقض الماء رفع فوجهه أو لا لا يجزئ التيمم للجحاسة في البدن مع تعدد الماء بل يجزئ بالتراب ولو كان محدثاً تيمم للحدث لا للتبسة وغسله ولو كانت
الجحاسة على ثوب المنفرد غسله وتيمم ولو وجدت الجحاسة في الثوب والبدن غسل ولا يغسل الأعضاء الصغيرة فان غسلها وتيمم كان أحوط
قوله التيمم سوا كان أكثر بدنه أو أعضائه صحيحاً أو سقيماً ولا فرق بين تقديم غسل القصيص على التيمم وتأخيره ولا يجوز التبعض بان يغسل القصيص
بأى الأعضاء تيمماً وكذا لو كان بعض أعضائه المغمولة ربيحاً لا يقدر على غسله ولا مسح كونه تيمم لصلوة الخوف بالخوف واصل الصلاة الاستسقاء
باجتماع الناس في الصحراء والمفاضة بذكرها وللثأفة الرابية بدخول وقتها كالتجسس بدن قدر فضائه لا يغير ويصير كالوكان الماء قريباً فإنه
وتكن من استعانة فلم ينعلم حتى ما في الوقت كج يجوز للمعادم المانع وإن كان معه ما يكفي للوضوء قبل الوقت لعدم قوله فاتوا حرككم في سنتهم وليس
بكرهه فإذا اجتمعوا معه ما لا يكفي للفعل غسل فرجه ورجلتيهما وصلياً إذا كان التراب غباراً فاما في غسل وتيمم ولو لم يكن معه ماء
صلى عرياناً ولا أعاد عليه ولو لم يتمكن من النزاع صلى فيه بتيمم ولا إعادة وقرئ الشيخ رحمه الله لا يغزى له الضعف مستنداً للوجود فافق
والتراب أحدهما بعد الدخول في الصلوة انصرف ويظهر وهو يخرج قال الشيخ رحمه الله لا يجب عليه إذا طلع الركبة بعد التيمم سؤالهم من الماء المغنت
الوقت فيخاف الفوت وقد مضى وقت الطلب وهو جسد على أصله لب لا يطل التيمم بزع العامة والخلف وهو ظاهر على مذهبه لو أحدث
التيمم من جنابة حدثاً أصغر ومعه من الماء ما يكفي للوضوء تيمم وقول السيد ضعيف لا يجوز التيمم لكل ما ينظرونه من صلوة فريضة وإذا قد رتب
معصية وقراءة غريم ودخله مسلجاً وبغيرها له إذا انقطع دم الكافر جاز الوطئ من غير غسل ولا يشترط التيمم لو الكافر لا يصح تيممه سواء كان بنت
أو لا وقرئ الجيوسفاد التيمم بنسبة الاسلام بطلان واسلم صلى بذلك التيمم باطل لولا أحدث التيمم في صلواته حدثاً يوجب الوضوء ناسياً وحده
الماء ترماً وبني على ما مضى من صلواته ما لم يتكلم أو يستبدل القبلة كذا الشيخان وحجروا رواية زرارة وعمر بن مسلم عن أحمد بن حنبل وهو صحيح وإن
ابن إدريس في ذلك وهو قوي في كبره إن يأم التيمم المتخفين وقيل ابن إدريس عن بعض العامة عدم الكراهية لطل لو شاهد الماء مؤم كمنه
الماء في أثناء الصلوة لم يشاهد إمامه التيمم لم يفسد صلواته لو كان فافق فيه تيمم وعلى لم يجر به أن أحل أو سئل بالطلب والآخره لو
كان الماء معلقاً في عنقه أو على طرفه فافق كان معلقاً على رجله سواء كان ذكراً أو أنثى، مقدم الرجل ومنه
لو وجد جماعة يقيمون ما يكفي أحدهم في المباح انقضى تيممهم جميعاً ولو أذن لواحد انقضى تيممه خاصة ولو لم يمتهم على الماء ولم يعلم
به لم ينقض تيممه مالم يجد الماء إلا في المسجد وكان جنباً فالأقرب جواز الدخول مع خلوة من الجحاسة وأخذ الماء والاعتسال به خاف
ولو فقد الآية اغتسال ما لم يقتصر على التيمم في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحمد بن حنبل التيمم أنه سئل عن الرجل بالبلاد ليس فيها ماء

البدن دون الثوب إذا لم يجد الماء في الثوب جاز التيمم
جاء أو يغسل أعضاءه في الوضوء جاز التيمم

من اجل الماعى وصلاحي الابل فالادنى التحريم نظر المصلح من الجفاسات والنظرة امرين الاول انما هو عسرا وببول الغنا
من كل حيوان له نفس سائلة لا يركل له سوار كان حراما في الاكل كما سدا عن كل جلال وكوطو الانسان وقول الشيخ رحمه الله في المبسوط ان بول
الطيور كلما طاهر سواء اكلتم بالولا الا الخناف ضعيف ورواية ابى بصير وان كانت حسنة لكنها معارضة بغيرها اما بول الجمل الجمل
وذرقه من مناسا والحيوان فانه طاهر الا الدجاج فان فيه خلافا وبول ما ليس له نفس سائلة وذرقه طاهران وبكرة بول البغال
والحمير والدواب وارواهاهم المني نجس من كل حيوان ذي نفس سائلة حل اكله او حرم ادميا كان او غيره والا فحطارة ما لا فضل له سائلة
والمذى والودي طاهران والدم المسفوح من كل حيوان ذي عرق لا ما كان رتخا كدم السمك وشبهه نجس مادام ما لا فضل له سائلة
فانه طاهر البق والبراغيث والسمك ولا بأس بالتصيد والبيع كاله الشيخ رحمه الله قال صاحب المصباح القبح المدة لا يحل الطرادم والتصيد
ما ولو كرج المحتل بالدم قبل ان يغلط المدة والدم المتخلف في اللحم المذكور لا يقذفه المذبح طاهر من الميتة من كل حيوان ذي نفس سائلة
نجسة سواء كان ادميا او لم يكن وكذا بصلها والمفصل من كل حيوان نجس بالبرق نجس وان ادين من الخبيث مما لا تحل له الحيوة كالعظم والنحر
فهو طاهر وان ادين من الميتة الا ان يكون من حيوان نجس العين كالكلب والخنزير والكافر وخلاف الرقضى ضعيف واللبن من الميتة المأكولة
اللحم بالنكهة نجس وفي رواية زرارة القيصية عن الصادق عليه السلام لا بأس به وفي الا نكهة من الميتة طاهر لرواية زرارة عن الصادق عليه السلام والبقعة
من الميتة طاهرة ان كانت قد اكست الجلود الفوقاني والكلب نجس العين واللعاب ولو نزل على طاهر فاولده روى الاسم والخنزير حكمه في التحريم حكم الكلب
وجمع الربان المنفصلة منها وسائر اجزائها حلتها الحيوة او لا نجسة وقول ابن بابويه ضعيف والروايات معارضة بشيئا مما لا يصح اب وكذا العصير
اذ غلما لم يذهب ثلثاه وبصاق شارب الخمر طاهر ما لم يكن متلوثا به ولو انقلب الخمر سوا كان من قبل نفسه او بعلاج او طرح اجسام طاهرة فيه
وان كان المستحب تركه ليقبل من قبل نفسه ولخرج فيها اجسام نجسة واستمكنت ثم انقلبت او باثرها المشرط ان لا انقلاب لا يظهرها طاهرة
نجس حكمه حكم الخمر عندنا بلا خلاف الكافر نجس وهو كل من جحد ما يعلم بثبوته في الدين فزوره سواء كان احرشيا او اهل كتابا ومرتديا وكذا
الناصب والغلاة والخوارج والاقربان الجبته والمنجبة كذلك وما عدا هذه الاعيان مالم ياتر شيئا منها بطوبى كالحرة والبر لا يملكه ولا
والبغال وعينه من السموخ والسباع والثعلب الاديب والفارة والوزغة وسائر الحشرات خلافا للشيخ وكذا عرق الجنب من الحرام وعرق الابل الجلالة
خلافا له والبقى طاهر خلافا لشد وذو سوار جرح قبل الاستحالة او بعدها مالم يتحل ما يطافاته يكون نجسا وفي نقضه خلاف سلف وكذا
النخامة والبلغم سواء نزل من الرأس او خرج من الصدر والمعدة طاهر ورواية اسحق بن عثمان ضعيفة وطين الطريق طاهر ما لم يعلم فيه
وطين المطر طاهر ويستحب ان الله بعد ثلثة ايام ولو وقع عليه في الطريق كما ولم يعلم نجاسته لم يجب عليه السعال اطعما ونجى على الطهارة
الصلوات في الاحكام وفيه ثلث نجاسة نجاسة زالة النجاسة عن الثوب والبدن للصلوة والطواف ودخول المساجد وعن الاواني لا تسعها
ولا فرق في ذلك بين كثير النجاسة وقليلها في وجوب الازالة الا الدم فان فيه تفصيلا ياتي ولو جبر غطه بعظم نجس وجبا لرفع مع الاكلان سواء
ستره اللحم او لا ب غنى عن النجاسة مطلقا في الا يتم الصلوة فيه منفردا بالنكهة والجرب واللف والقلسة والتفل واذا فابن بابويه القاسمي
وهو ضعيف والوجه ان الرخصة في هذه الاشياء اذا كانت في حالها ح الدم اذا كانت جفيا او استحالة او نقاسا وجبا زالة قليلة وكثير
عن الثوب والبدن وان كان غيرها نجسا فان شقوا زالة ولم يقف سبب لانه كالجروح الدامية والقروح اللازمة كان غصا في الثوب والبدن
قلما وكثرة الثوب والبدن وان لم يخرج عن النجاسة ويستحب غسل الثوب في اليوم مرة وان وجد طاهرا ففي وجوب الابدال نظر اسكال وان شق
ان الله فان كان فوقه الدم البغلي سعة وجبا زالة اطعما عن الثوب والبدن وان كان دونه لم يجب زالة اطعما وان كان نجسا
وان كان قدر الدم فقولا ان اقربها وجوب الازالة ولو كان الدم متفرقا فالاولى غسل الدم سعة على تقدير الجمع فبذلك او ما يحصل
عن الدم به ولا فرق بين الدماء كلها في ذلك عدا الدماء الثلثة واستثناء الرأوندى وابن خمرة دم الكلب والخنزير حن ولو اصاب الدم
نجاسة غيب معقون غيبا لم يصف عنه ويجب غسل الثوب من النجاسة بالما والمطلق ولو لم يزل الدم الحيض بغسل استحبابه بثلث

من لو انفل الدم من احد وجهي التوب للصفوة الى الاخر فما جلسته واحدة لا تعد وما لا يجري الفراق في التوب سواء كان بائنا
 او طبا منى ادنى او حيوان ذكر او انثى زلستجب قرص التوب وحته ثم غسله بالماء في دم الحوض والواجب غسل حاسته
 ح غسل التوب من البول مرتين والتجاسة التحنية امد بعد غسله ثانيا لا ينال من الجلطات فانه تطهر بالمرقة لا بد من غسل التوب
 وذلك الجسد ويكفى الدق والتقليب فيما ليس بحره ولو اخل بالحصار لم يطهر التوبى لو غسل بعض التوب الغسل طهره الغسل خاصة وكفى
 في بول الصبي الرضيع صب الماء عليه وحده ما لم يمتد بالكماء ونحوه يدان يدان ليس للولدين ضعف يا امرأة المربة للصبي اذا لم يكن
 لها سوى توب واحد وتصببه التجاسة دائما ولا يمكن من غسله في كل وقت تجزئ بغسله مرة واحدة في اليوم وليستجبان غسله
 انما يقع الفرائض لا يرمح في ظاهر اليوم اسم للتماء والليل - اكمل من الغزير اذا اصابا التوب واحد طهره وجب غسل موضع الملا
 ولو اشتبه وجب تعميم الغسل لو كانا يابسين استجب رثن التوب بالماء ولو كان في البدن غسل موضع الملا فاة وطبا ومسح التوب بال
 يبول اذا اصاب الارض والحصير والبارية وجف الشمس طهره وقول الراوندى وابن خزيمة يجوز الصلوة عليه مع نجاسته با
 لقول الباقر عليه السلام في رواية الرمان القصيدة وقد سئل عن البول يكون على المسطح او في مكان الذي يصل فيه اذ نجسته الشمس
 فصل عليه فهو طاهر وهو نضر في الباب ولجف بغير الشمس لم يطهر اجماعا والشيخ قول آخر في الخلاف ضعيف بغير البول من النجاس
 المانعة لا تطهر البول بتجفيف الشمس على احد قول الشيخ - انما يطهر بتجفيف ما تقدم الارض والحصى والبول والنباتات وشبهها لا
 بالشمس ما سبق فيه اخرا بالنجاسة بعد التجفيف وقال الشيخ رحمه الله الان اذا اصاب البول فالتقى عليها ذنوب من ماء بحيث يهر لونه
 وريحه تطهر ويبقى الماء على طهرها وعندي فيه نظرو رواية الاعراب ضعيفة عندنا ومعارضة بما روى عنه عليه السلام عن قوامها
 نخذ وامبال عليه من التراب واهريقوا على مكانه ثوبا مائا زائما نظهر الارض باجر الماء الكثير عليها او قرح المطر او التسيل بحيث يذهب
 اثر النجاسة او يوقع الشمس حتى يجف البول وبشبهه على اسكال قال الشيخ اوزر والافراد النجاسة او تطين الارض بالظهور وليس
 في الحقيقة مطهرين ولا فرق في التطهير بين قليل المطر وكثيره اذا زال العين والارض ولولم يزل الراجحة والثون لم تطهر ولو كانت النجاسة
 جامدة ازيلت عنها ولو خالطت اخرا والثر ابا زيل الجميع ميطر التراب بالطن الحف واسفل الغل وفي القدم اسكال والتجفيف طهرتها
 ب والنار فطهرها حاله قال علم الهدى رحمه الله الثقيل كالسيف اذا لاقته نجاسة طهر بالشمس وفيه اسكال اذا استحال
 النجاسة فندمرت كالحراة انقلب كاللطفة والعلقا فانكوت انسانا ما دكلم اذا صار رجلا او مديا اما الحثري وبشبهه اذا وقع في ملاءة
 فاستحال طهارة فانه لا يظهر حكم الشيخ بتطهير اللبن المضروب بالنجس مع صيرورة اجرا او خرا ولا يطهر بالدين ولا يغسل خلا ولو انقلب
 الاعيان النجاسة زائفا في طهرتها اسكال والكافرا اذا سلم طهر بدنه دون ملاكاه بطريق من ثيابه وغيرها قبل الاسلام ولو تاب لم يرد عن غير فطرة
 فكذلك اما المرد عن فطرة فالوجه انه كالتبليصا ك ب اذا علم بالنجاسة في موضع معين من بدنه او توبه غسله وجوبا وان شئبه وجب غسل كل
 ما يحتمل اصابة النجاسة له ولو علم حصولها في احد التوبين وجب التبعين غسل ما معا ولم يجد الماء ونحوها وصلى فغيره ان وجد ولا يسلمه راقا ولا
 وكل الكثر على ما يصل في كل واحد منها مرة وهو الحق عندى وقول ابن ادريس ان الواجب افتتاح الصلاة مع العلم بوجوبها لا مع الشك خطا لانها
 عندنا واجبتا احديهما لا اشتباه والاخرى بالعادة ولو نعتت الثياب النجاسة صلى بعددها فاد صلوة على ذلك العدد ولو صلى المزمع في
 احداهما ثم كرهها في الاخرتها معا ولو صلى الظهر في توب ثم العصر في اخر ثم الظهر فيه ثم العصر في الاول صحت الظهر ولو غسل احد التوبين الشترين
 وصلى فيه صحت الصلاة اجمعا ولا يجوز ان يصل في الاخر ولو جردا وصلى فيها لم تنقض صلاته سواء غسل احدهما او لا ومع وجوب الطهارة يتعين لا
 ان يصل في جميع الشترين مع الافراد والتعدد لو كان معه توب نجس لا يغني عنه وصلى بها ما بالاباء ولا اعادة عليه قاله الشيخ رحمه الله
 وفي رواية على بن جعفر القصيدة عن اخيه عليه السلام يصل فيه والوجه عندى التحيز كمن صلى في توب نجس مع العلم اعادة الصلوة مطلقا ولو صلى
 حالة فالوجه الاعادة في الوقت لاحارجه خلا للشيخ ولم يسبقه العلم ثم علم بعد الصلوة لم يعد لا في الوقت ولا خارجا على خلافه في الاول

لو دخل الفل فلان لم يعلم ثم تجدد له العلم بسبق الفلانة زعموا ان لم يكن غير واحد ساروا لاحتياج الفل كثير قطع الصلوة واسترحته ولولم يملك
 زعمه وان من جلوس لما يولد حيوانا طاهرا ما كولا اللحم تحت ملونه وكذا غير ذلك ولو لم يولد فادوة مضمة في نجاسته فقتل في الشرح في
 الخلاف وافق في البسوط بالجلود ويكره للمرأة ان تصل شعرها بشعر ردي رجلها كذا المرأة ولا بالحيوان الطاهر ولو شرب جرأا او كسيت
 والا فري وجوبا القى ولو ادخل دملحت جلده فبنت اللحم عليه زعم مع المكنة ولو كان وسطه مشدودا في نجاسة كالكلب لم يطل بصلاته
 سواء كان واقفا على الجبل او حاملا له وسواء كان الكلب كيرا لا يتحرك بركته او تحرك وكذا لو كان مشدودا في سفينة فيما نجاسته سواء كان
 الشد في الثعلب او الطاهر وبجوز الصلوة في ثياب العبدان ويكره في ثياب شارب الخمر وغيره من المحرمات ما لم يعلم انها لا كرمها لاكل والشر في ثياب
 الذهب والفضة اطعم وكذا يكره عند استعمالها في غير الاكل والشرب ونقص على غيرهما تحاذها سواء الرجل والمرأة في ذلك اما اللفضة فيه قولان
 لغربها الكراهية ويجوز ان يرفع الفضة وجوبا قاله الشيخ رحمه الله ويجوز ان لا يخلو ولا في غير الجهرين وان غلت انما يجرى واذا لم تكن في
 حتى يعل نجاستها ولو ظهر من اية الذهب والفضة فالأقرب صحة طهارته بخلاف ما لو توفى في الدار المصوبة وكذا لو جعل ثيابه الذهب او
 الفضة مصبغا بالطلاء كز نفس الأنية من ولوح الكلب ثلث مرات بالهن بالتراب خلافا لابن الجنيدي في العدد والمفيد في الترتيب وان غلت
 طهرت ولم يجب تخفيفه او لم يجد التراب قال الشيخ اقتصر على الماء والا حرم حينئذ عدم الاكتفاء بالترين ولو وجد ما يشبهه كالأشنان والصابون
 اجزا استعماله وهل يجرى مع وجوب التراب اشكال ولو خيف فساد الحمل باستعمال التراب في مكانه لفاقد ولو غسله بالماء مع وجود التراب لم يجرى
 يخرج التراب بالماء قال ابن ابي عمير ولم يثبت ولو تكرر الولوع اعتد الغسل اعتدا الكلبا وتعدو لا يغسل بالتراب الا من الولوع خلطه ويحرم الكلب
 ما تبعه في الاسم ونحوه في البسوط والخلاف على مساواة الخزير له ولم يثبت ولو عند عيانه يغسل من ولوع الخنزير سبع مرات لرواية علي بن جعفر
 الصحيح من اخيه الكاظم عليه السلام كما اذا وقع فيه نجاسة بعد غسله بعض العدد بداخله ولو غسله بالتراب ثم بالماء مرة ثم ولع استأنف
 ولا يجب الا كالم الاستيناف ولو وقع الماء بالولوع في ماء قليل نجس الماء ولو كان في كثير لم يحصل التفسر لغسله الا مع القول بعدم الترتيب ^{كل}
 الوقوع بعد التراب كط يغسل الماء من الخمر والجرد سبعا استحبنا با على خلافه يغسل من غير الولوع من التماسات ثلثا استحبنا بالواجب ^{الا}
 ونقص في البسوط والخلاف على الثلاث لا يطهر بالفضل من الخمر كان من الجواهر الصلبة لا قربا خراها الخمر كالأرضاء والورق المظلم اما الفرج ^{الأنف}
 والمزني غير المغصوب فالأقرب زوال النجاسة عنه خلافا لابن الجنيدي لا جلد الميتة لا يطهر بالدباغ سواء كان طاهرا في حال الحياة او لم يكن
 خلافا لابن الجنيدي لا يجوز استعماله من الجلود الا ما كان طاهرا في حال الحياة ذكيا فان كان ما كولا لم يفتقر الى الدباغ وهل يفتقر ما لا
 يؤكله مع التذكية الى الدباغ نص الشيخ وعلم الهدى عليه ومع الدباغ لا يفتقر الى الغسل ولا يفتقر الدباغ الى الغسل بل لو وقع الدباغ
 في المدينة فاندبغ طهر **كتاب الصلوة** وهي لغة الدعاء وفي الشرح اذا كان معمودة مقربة بركتها

فصول الآتي في أعدادها وفيه ومباحث الصلوة قدام واجب ونفل فالواجب لمن أحدهما واجب بأصل الشريعة وهو خمس صلوات في كل يوم وليلة
الظهر أربع ركعات والعصر مثلها وكذا العشاء الآخرة والمغرب ثلاث ركعات والغداة ركعتان وترتها الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء ثم الصبح
هذا في السفر أما في السفر فيسقط من الأربع ركعات وتبقى ركعتان على حالهما ويجب أيضا لكل من الجماعة والعديد والكسوف والإلياقات وأن لا
والطواف والأموات والثلاثة ما وجب بالزهد واليهن والعمد وأما النفل فممكن موقت وغير موقت فالمرقاة أقسام أحدها النوافل التي
وهي أربعة وتكون ركعة أما الظهر ثمان وبعد ذلك للعصر وبعد المغرب أربع وبعد العشاء ركعتان من جلوس بحسبان ركعة وثمان
صلوة الليل وركعتا الشفع والوتر وركعتان للفجر وتسقط نوافل النهار بعد ركعتي الهجرة في السفر وفي التيمم وخلافه الباقي من النفل
يأتي بزيادة نوافل تصل إلى ثمان ركعات منها تشهد وتسليم الأضحية والوتر وسبأ في بيانها فلو زاد على اثنين لم يخبر قاله الشيخ في المبسوط ركعتان
افضل من الوتر يستحب تقديم نافلة المغرب على سجدة الشكر في ما روى عن الحكم عليه السلام التحفيز بعد المغرب وقال الله فيها
مستحب من صلوة الضحى بدعته عندنا ويستحب التلويح قائما ولو قطع جالس أجاز وبغني أن يتبع فلذا إذا ركع أو ركعتين أو ركعتين أو ركعتين
في المواقيت والنظر يتعلق بمؤمر الآتي في وقت الرواقية وفيه مباحث الكل صلوة وقمان أول وآخر فالأول وقت الفضيلة والأخرى
الآخر ولا يمكن أن يكون الوقت كغيره عن الفضل إلا إذا كان الوقت القصد وجوب القضاء لاستحالة تكليف ما لا يطاق وقد وقع الإجماع
على جواز التكليف مع التوافق أما مع فضل الوقت فالصحيح جواز خلافه لمن منع الواجب الموضع وقد ذكرنا في علم الأصول ثم الواجب الموضع
لا يختص زمان منه بالوجوب دون الآخر ويصير الواجب عند آخره وجوب العزم عند التأخير إلى تأني الحال من أحكام الإيمان لا
لتحقق البدلية ببدل وقت الظهر والشمس انحرافا عن دائرة نصف النهار والمعلوم زيادة فضل كل شخص في جانب بعد نقصانه لو سئل
الشمس للحاجب الأيمن من يستقبل القبلة إلى أن يمضي مقدار أربع ركعات ثم يلتزم الوقت بينهما وبين العصر إلى أن يبقى غروب الشمس مقدرا
أربع ركعات فمحقق بالعصر وى ذلك ما دون فرق عن بعض أصحابنا عن الصادق عليه السلام وهي مناسبة للدلائل العقلية فإذا غربت الشمس
دخل وقت المغرب ويعرف غروبها بغيوبة الحمرة المشرقية ولا يكفي استدار القمر على البقيتين إلى أن يمضي مقدار ثلث ركعات ثم يلتزم
الوقت بينهما وبين العشاء الآخرة إلى أن يصير لانشاء الليل مقدار أربع ركعات فيختص بالعشاء والآخرة وقت الضحى طلوع الفجر الثالثة تكبير
ضوء الصادق لا الفجر الأول الكاذب الذي يبدو مستطيلاً ثم يجلي ثم ويمتد الوقت إلى طلوع الشمس وقت الفضيلة للظهر من زوال
الشمس إلى أن يصير ظل كل شيء مثله والعصر عند الفراغ من فريضة الظهر إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه والمغرب من غروب الشمس غيوبة الشمس
وهو الحمرة من جانب المغرب والعشاء الآخرة إلى ثلث الليل والصبح من طلوع الفجر الثالثة إلى طلوع الحمرة المشرقية **الطريق الثاني** في أوقات النوافل
ومباحث أوقات الظهر من الزوال إلى أن يصير ظل كل شيء مثله وفي النهاية إلى أن يبلغ زيادة الظل قد بين بوقت نافلة العصر عند
الفراغ من فريضة الظهر إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه وفي النهاية أربعة أقسام وقت نافلة المغرب بعد ما لا يدخله الحمرة المشرقية
وقت الوتر عند الفراغ من العشاء ويمتد بامتداد وقتها فالصبح ويستحب أن يحل بعد كل صلاة يريان يصليهما وقت ثلث الليل
بعد انقضاء وقتها وكلما قرب من الفجر كان أفضل وقت ركعتي الفجر عقيب صلوة الليل إلى طلوع الحمرة وتأخيرها إلى الفجر الأول أو إلى النظر إلى أن
في وقت أوقات المعذورين ونفى العذر ما يسقط القضاء بالجنون والصبى والحيض والكفر وله أحوال ثلثة الأولى أن يخلو عما أخر
الوقت بقدر الظهارة وإذا ركعة كالوطهرت الحائض قبل الغروب فيلزمها العصر لو طهرت قبله بمقدار الظهارة وخمس ركعات وجب
الظهر والأربع في مقابلته الظهر لا العصر على سكال وتظهر الفائدة في المغرب والعشاء الآخرة وكذا لو طهرت قبل انقضاء الليل بمقدار
الظهارة وإذا ركعة وجبت العشاء ولو كان بمقدار خمس ركعات وجبت الفريضة ويكون مؤديا الحال الفريضة على رأي
ولو أهلك حينئذ وجب القضاء ولو قصر الوقت على ركعة لم تجب الحالة الثانية أن يخلو أول الوقت فإذا دخل الوقت وتعدا الظهارة
وما يقع للصلوة بكاملها وجبت الصلوة ولو حصل العذر وجب القضاء عند زواله ولو لم يتبع الحال الفريضة لم يجب القضاء حاله الثاني

ان يتم العذر جميع الوقت فنسقط الصلاة اداء وقضاء **النظر الرابع** في الاوقات المكروهة للتوافل بكون ابتداء التوافل في خمسة اوقات
 ثلثة منها للوقت عند طلوع الشمس وغروبها وقيام نصف الزمان والايام الجمعة واثمان للفعل بعد الصبح وبعد العصر الا التوافل
 المرتبة وما له سبب كصلاة التراويح والتهنئة والاحرام والطواف اما قضاء التوافل في هذه الاوقات فليس بمكروه وكراهة المفيد
 قضاء ما عند طلوع الشمس وغروبها خاصة اما الفريضة فلا يكره الجلاء وكذلك السجدة وسواء اطلق التذرية او قيد وكذلك صلاة الجنازة وليست صلاة
 الصلاة الواجب بركعة لمن صلى منفردا وان كان في وقت التيمم كالصبح والعصر والمغرب ولا فرق بين سكة وغيره ما في الكراهة ولا بين التيمم
 والتمتع اعلا بالعموم **النظر الخامس** في الاحكام وفيه زعمنا الصلاة في اول الوقت افضل الا المشقة في الظهور والتجمع في التشتيد والغيث في المشقة
 في العشاءين والتمتع في الكثرة الدم في الظهر والمغرب والاعشاء الى الان في السبق المغرب ولا اثم في تعجيل الصلاة التي يستحب تأخيرها
 بواثر اول الوقت يا اثم واثر ما يأتي به ويكون مؤد يا مع الاختيار وليس في الوجوب بمعنى مقدار الطمأنينة والفريضة من الوقت وتوفيق
 تختم وعصى بالتأخير فلو ظهر فساد طمأنينه ولا يخرج الوقت في حاله او لم يأت بعد المكنة قبل التيقن لم يصرف وقضى عنه لو ادرك ذلك كذا
 من وقت صلاتي الأولى قد رتب به جن او حاضرا لمرة ثم زال العذر بعد وقتها لم يجب له سنة القصر المنطوق بوظيفة اذا بلغ في الاثر
 بالابطال الشانف مع بقا الوقت وفي المبسوط يتم ولو كان قد فرغ وجب عليه الاستيفاء مع ادراك الطمأنينة وركعة لا يجوز الصلوة قبل
 دخول وقتها من على قبل دخول الوقت علمدا او باهلا او ناسيا بطلت صلاته ودوى تقديم نافلة الليل على انصافه للمسافر والشاغل للفرج
 بالطهارة من الاستيقاظ وقضاء ما من الغد افضل ولين دخل الوقت فمضى ثم لم يفسد طمأنينه عادا لان يكون الوقت دخل وهو متلبس بواجب
 والمنعني ابن الجنيدا وجبا لاعادة ولو شق في دخول الوقت لم يصل حتى يستيمن او يغلب على طمأنينه فاذا قد طريق العلم ولا يجوز له العذر ولا النظر
 مع امكان العلم بمعرفة الوقت واجبة فلا يجوز عدله بدخول الوقت فان لم يكن طريق سواه والاخبار عن علم بني عليه لا فادته الظن ولو كان طريق
 على لم يقول على قوله ولو كان الاخبار عن اجتماعه لم يقلد واجتمعت ولو سمع الاذان من نقعة عارف ولم يتمكن من العلم رجوع اليه والافلاح التي
 يقلد فان لم يطمأنن للاخبار قبل دخوله الوقت اعاد اذا لم يدخل متلبسا ولو سئل في دخول الوقت صلى حينئذ لم يعتد بصلوته ولو اتفقت في
 الوقت ولو خرج وقت نافلة الظهر وقد تلبس بمكول بركعة زاحمها بالفريضة وكذا العصر لو ذهبت الحجة المغربية ولم يكمل نوافل المغرب ابتداء
 بالعشاء ولا زاحم باق بركعة ولو طلع الفجر وقد صلى اربع ركعات خفت الباقى ثم صلى الفريضة ولو صلى دون الاربع بدل بالفريضة من قايته
 فريضة فوقيتها حين يذكرها ما لم يتيسر للحاجة ولو ذكرها في اول وقت الحاضر تاحت تقديمها على الحاجة سواء راعى ثلث الفأسة او تعدد تغلها
 ولو ذكرها اثنا عشر عدل بنيتها استحبابا او وجوبا على الخلاف مع امكان العدول به الفأسة ترتب كالحواضر فلو فاتته ظهر وعصر من بعد تقديم
 وجوبا فان عكسا سئل عدل بنيتها ولو لم يذكر حتى يفرغ اخرها فاعله ولو كان من يومين قدم السابق منهما ولو استبده سقط الترتيب وجوبا
 على وجه الاحتياط فيصلي الظهر مرتين بينهما العصر والعكس لو قلنا انه صلى الظهر واشتغل بالعصر ثم ذكر عدله ولو كان بعد الفرائض حتى لا يخفى
 بالظهر اعاد بعد الظهر والاكتفى بالظهر وكذا لو دخل الوقت المشترك وهو في العصر لم يجز قضاء نافلة الليل بالتمام وناقله التمام بالليل المأني
 من المباداة الثالث في قال الشيخ رحمه الله الصلوة الوسطى هي الظهر قال علم الهدى رحمه العصرين قال الشيخ بكونه تيممة العشاء بالعمدة قال
 بالفجر **الفصل الثالث** في القبلة ومطالبة اربعة الاراء في القبلة وفيه مباحث اهم القبلة هي الكعبة او جهةها وقال الشيخ رحمه الله الكعبة
 قبله لمن شامدا لو كان في حكم المشاهد ممن كان في المسجد والمجد قبله لمن كان في الحرم والحرم قبله لمن كان خارجا عن الحرم والاول اقرب
 ب من كان في المسجد يجوز ان يستقبل بها اراد من جدرانها وكذا من صلى في جوف الكعبة لا اعتبار بالبنية فلو خرجت والعبادة بالله صلى الله عليه وسلم
 ديكو الفريضة جوف الكعبة ويستحب فيها النافلة فلو صلى جوفها بعد خراجها ابنه بين يديه بعضهما ولو صلى على طرفها لم يصح ولو صلى جوفها والباب
 مفتوح تحت ملاته وان لم يكن هناك عتبة مرتفعة لم يصح في المسجد جماعة فخرج بعض الصنف عن سمت الكعبة بطلت صلاة الحاج
 خاصة ولو وقف على طرف الكعبة وبعض يديه على محاذة ركن لم تصح صلاته لو صلى على سطحها ابنه بين يديه منها شيئا صلى قائما ولا يجزأ

الى عقب شئ قد امدد ودر باب الشيخ من شعبة ولوله بن شريك بطل حملاته لوصلي على موضع ارفع من كجبل الى قبور استقباله
 لوصلي على موضع منصرف عنهما كل اقليم توجهون الى ركن من الاركان الاربعة فاهل العراق الى العراق وهو الذي فيه البحر واهل الشام الى الشام
 واهل المغرب الى المغرب واليمن الى اليمن كل قوم من هؤلاء لهم علامات ونسب الشارح لمعرفة القبلة بعلامته العراق ومن والاهم
 الفجر على المنكب الايسر والمغرب على اليمين والجدى مجاذي المنكب الايمن وعين الشمس عند الزوال على طرف الحاجب الايمن ما يلي الانفس والشمس
 ليلة السابع عند المغرب في القبلة وليلة احدى وعشرين في القبلة وقت الفجر واما علامة الشام فان يكون نبات فخر حار فيسوقه خلفه لا
 اليمن والجدى خلفا للكتف اليسرى اذا طلعت ومغيب سميل على العين اليمنى وطلوعه بين العينين والقبلة على الجبل الايسر والشمس على الكتف
 الايمن واما اهل المغرب فان يكون الزاوية على يمينه والقبور على شماله ويجوز على فحة خذ لايسر ما اهل اليمن فان يكون الجدي قد طلوعه بين
 عينيه وسميل بين يمينه وكفيه والجنوب على مرجح كفه اليمنى يستحب لاهل العراق ان ياتوا قليلا الى ايسار المصطفى ^{عليه السلام} في القبلة
 وفيه محبة لا يحب الا استقباله فريض الصلوات مع العلم بحجته القبلة ولوجبه على الامارات المصدرة للفقير والواقف ببلدية في العراق رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في حقه منزلة الكعبة فليس له الاجتهاد فيه بالتيامن واليسار رب القادر على العلم لا يجوز له الاخذ بالظن والاجتهاد والفتنة
 على الاجتهاد لا يجوز له التقليد ويجب ان يعرف على قبله البلاء اذا لم يعلم ثابته على الغلط والاعمال العاجزة بقوله المكلفا لمسلم العارف ولو فقد وقال
 الشيخ رحمه الله يقول الصبي والمراة وظاهر كلامه في الخلافة انه يصلي على اربع جهات مع السعة ومع الضيق يختار ولو صلى من غير قبلة لم يبرأ من يمينه
 اما ان كان خطا اعاد وان اصاب لم يعد على اشكال لو فقد العلم اجتهاد كان عليه على طه لجملة الامانة على يمينه قاله العلامة كافي ولو لم يبق لظن
 ولا امارات هناك واستقبله كما صلى على اربع جهات كل فريضة مع السعة ومع الضيق يصلي ما يتسع له الوقت ولو كانت واحدة واختاره الواجب والاشارة
 د لو صلى باجتهاد ثم حصل اخرى قال الشيخ بعد الاجتهاد الا ان يعلم عدم تغير الامارات فلو اجتهد تايانا فظن غير جملة الاولى لم يعد صلواتها الا في
 اجتهاده في الصلوات فانه يخوف ما لم يكن مستديرا او مشرقا او مغربا فيستأنف من العاوي يرجع الى قول العدل اخذ في البسوط وظاهر كلامه في الخلاف
 انه يصلي على اربع جهات ولو اجتهد وصلى ثم شك في اجتهاده بعد الصلوات اعاد الاجتهاد ولو كان في الاشياء استمر ما لو كان له اخطا ولم يعرفه
 القبلة الا بالاجتهاد المخرج الى الفضل اكثر فانه يقطع ويجهد ولو صلى الاعمال الى ما اجتهده ولا يتأكد ولو احتاج في الاجتهاد الى فضل كثير فالأقرب الاستمرار
 ولو صلى يقول بصير ثم ابرح الاشياء على اجتهاده فان وافق والاعمال الى ما اجتهده ولا يتأكد ولو احتاج في الاجتهاد الى فضل كثير فالأقرب الاستمرار
 اما لو كان مقلدا ثم ابرح فانه يضيئ سلاطة قطعا ولو شرع مجتهد في الصلاة باجتهاده فعلى استمرار اجتهاده ولو استدارا وخوف ولو استقبله ووجه الرشد ثم وان
 خطا ولا يتأكد مع الرشد والا اربع جهات من وجوبه على اربع للاستبانه اذا غلب على ظنه لجملة فان كان ما عليه الفضل استمر والا انغوز الى ما كان في البسوط
 ولو كان مستديرا استأنف والا قرب عن ذي الاستئناف ما لم يكن بين المشرق والمغرب ولو اجتهد بالخطا فبين استأنف ما لم يكن بين المشرق والمغرب
 المغرب ولو اختلف اجتهاد جليلين عمل كلا اجتهاده اذا كانا من اهل الاجتهاد وهو العالم بآداب القبلة وان جهل احكام الشريعة فلا فرق بين ان
 يتساوى في العلم او يتفاوت مع تساويهما في شرائط الاجتهاد في القبلة ولو فاق وقتا لحدها عن الاجتهاد قلنا لاخر وليس لاحد من الاختلاف
 الا يتم بمصاحبه لو اتفق الامامون كما هو مذهب في الجملة بالاجتهاد ثم عرض ظن الفساد استدار فان غلب ظن الكافرين عليه تابعدوا
 انتم منفرداين ولو اختلفوا رجع كل على طه بالمقلد يرجع الى اوثق المجتهدين عدالة ومعرفة ولو رجع الى المفضول مع الشرايط فالأقرب السعة
 ولو تساوى واختار ولا يفرق بينهما مابة المفضول المجتهد مع العذر عن الاجتهاد بمرض أو شبهة كما مقلد لو صلى مقلدا فاجتهد فانه كان
 عن يقين رجع الى قوله والا الى الاعمال ومع التساوي يستمر ^{الخطا} انما انما يتقبله وفيه مباحث الاستقبال شرط في انفسها
 وقضاء مع المكنة والا قربان التافله كذا ويجب الاستقبال بالذبيحة وبالاموات وقتا لاحتمار والتفصيل والصلوة والدفن ومع شدة
 الكون فيسقط فرض الاستقبال فان تمكن من الاستقبال بكثرة الافتتاح وجب والا فلا اما طالبا للعدو مع الامن فانه يجب ان يستقبل لا يجوز
 الفريضة على الرجل مع القدرة وان تمكن مع استيفاء الواجبات على راي ويجوز لامرأه فيستقبل ما امكن ولو لم يتمكن استقبال بكثرة الاحرام

وان لم يتمكن سقط ولا يلزم بالانفصال على احواله اختيارا وتوجه حيث توجهت وتوجهت حيث توجهت بغيره بغيره بغيره بغيره
 النزول: انما على احواله فصار مع الفروقات ونفلا مع الاختيار ولم يتكسر من استبعاد الافعال او هي الركوع والتجويد وجعل التجويد خاضع لافرق
 بين الجماد والبعد والتفريق وغيرها من امساك الحيوانات ظاهرة كانت او غير كانت وبغيره ما لم يتعد نجاستها فوجب التوبة بالحوادث مع الكثرة ^{لهم} يمكن من
 الاستقبال في الاصل او يمكن في الاشارة وجب وقوله المصلي على احواله حيث توجهت فلو عدل ظن كان الى القبلة جازا جازا والافعال لا فرق في
 النزول على احواله انظر اراك حجاب الى النزول على احواله وتم على الاصل ولو كان يتنقل على الارض فاحتاج الى الركوب ركبا واتم الصلوة ما احتج الى
 فصل كثير لا يجوز ان يصلي الفريضة ما نسيك مع الاختيار وهو قول كل من يحفظ عند العلم والمضطر يصلي على قدر مكنه ويستقبل القبلة ما كان
 والافعال كثيرة ويجوز التسليم اختيارا حكم المذودات وصلاة الجنازة حكم الفريضة في جميع ما تقدم من البعد والعقود والافعال
 المتعلقة بالحال لا يصح الفريضة فيها اختيارا على اشكال **المطلب الرابع** في احكام التحلل وفيه مباحات من ترك الاستقبال في الفريضة
 عند اختيار اوجبه عليه الا عادة في الوقت وخارجها ولو قلنا لا استقبال ثم بين الخطا في الاشارة ان كان بين المشرق والمغرب والاشارة
 ولو بان الخطا بعد الفراغ وكان بينهما فلاعادة وان كان اليها اعادة في الوقت لا خاصة وان كان مستبدا قال الشيخان يعيد في الوقت ويقضي ما
 وقال السيد المرتضى يعيد ولا يقضي ب قال الشيخ رحمه الله حكم التام في المصلي التوجه حكم الطان حتى انه كان الوقت باقيا اعادة وان كان بين المشرق
 والمغرب وان خرج لم يعيد وفيه اشكال لا يجوز التعويل على قول الكافة في القبلة مع فقد الاجتهاد والمسلم اعاد في ولو افاذه الظن في الاصل بالقبول
 وكذا القاسق ولو وجد للمشرقين كالمضاري قبلة الى المشرق في عار بهم ففي جواز الاستدلال بها على المشرق تردد ولو اخبر مسلم لا يعرف عدالة ولا
 فالأقرب بالقبول ولو لم يعلم حال الجوزة في اشكاله اسلمه وكفر لم يقبل قوله بدون الظن بخلافه لانه لا يعلم ان حاله ينفي عن العدالة
 اما الضيف لا يقبل قوله ويقبل من المرأة والواحد المصلحة في التفتة يستقبل القبلة مع الكثرة والابتكارية الاحرام ثم يقبل صحتها الفصل الرابع في بقاء
 وفيه ثلث مطالب **المطلب الاول** فيما يحرم الصلاة فيه من اللباس وفيه مباحات لا تجوز الصلاة في جلد الميتة وان دبره ويكفي في العلم بالندكية في
 في يد مسلم لا يستعمل جلد الميتة في سوق المسلمين او في بلد الكافرين لا مع عدم العلم بالوقت ولا يكتفى بالخير فلو وجد مطر وحلم عيكم بالندكية وكذا يحرم جلد
 السيف من الميتة وشبههما لقول الصادق عليه السلام لا تقبل في ثي منه ولا تشع ولا فرق بين الميتة النازلة في حياته والتجسس والمأكول اللحم وغيره ولا يترتب
 على جسد ثوب من غيره او لا يكون ولو اخبر مستحل الميتة بالندكية لم يقبل بخلاف ما اخبره بطهارة الثوب المطروح لا يجوز الصلاة في جلد الميتة
 لعله كالسباع وشبهه بأسوأ كانت ظاهرة حال الحياة كالسبع والفهد ونحوه كالكلب الخنزير وسائر ذكياته لم تذكر وسائر ذنوبه لم يذكر والندكية
 الشيخ في الخلاف في الغر نجاسة السجود وكذا المفيد وعلم الهدى ونحوه من المتوفيقين لا يجوز الصلاة في شعره ما يحرم كله ولا في صوفه ولا في غيره
 الا الخول إلى امر الحاصل والتجارب على قول وفيه بالتعالي بالارباب وفي الفهد والتفويض وبيان القوي النسخ في التكنة والتفرد من جلد الميتة
 محمد اشكال حرمة النسخ واعلم ان الفريضة من غيرها الا لو كان له او التكنة منه او من غير محض فلينسخ قولان اجمع علماء الاسلام على تحريم لبس الحر المحض لرجاء
 في الصلاة وغيرها الا عند الضرورة وعلى تسوية النساء في غير الصلاة وعلى يسرهن لبس الصلوة فيه منع ابن بابويه منه والحق خلافه ولا يترتب
 فيه غنارا بطلت صلوة ولا فرق بين ان يكون الحر سائر او غير سائر بان يكون العورة مستورة بغيره اما في حال الضرورة او الركوب فلا بأس بلبس الحر جازا
 لهم افتراشه والوقوف عليه اما المخرج بغيره فلا بأس بلبسه للرجال والصلوة فيه وان كان الا برسيم غالباً ما لم يستلكه بحيث يصدق عليه انه ابرسيم لا
 بأس بالثوب المكفر بالحر المحض على كراهية والكف ما يضع في روعه لا كما هو اطلاقه في قوله لا يترقب ولا يحرم على الولي تمكن الغفل من لبسه بحكم
 في الثوب المكفروب مع العلم بالفساد اجمع عليه علماء الامصار ولو صلى فيه عاراً بالمعصية بطلت صلوة عند علماء اجمع ولا فرق بين ان يكون سائر
 او غير وان يكون فوق الساتر او تحته والا قرب بطلان الصلوة في الحائض المكفروب وبغيره ولو جعل الغضب تحت صلوة ولو عدل وجعل الحر محضاً
 ولو علم ان الساتر الصلوة نزع واتم الصلوة الا ان لا يكون عليه غيره ويحتاج في الساتر الى فعل كثير فيسألف بعد الساتر ولو اذن المالك للعاصب او
 تحت الصلوة فيه ولو اذن مطلقاً جاز لغيره ان يصب وانه علائق هذا الحال ولو تقدم العلم بالفساد في نسي حال الصلوة ففي تحريمه اشكال

الشبهة في الفريضة والافعال
 من العلم والاصح

بطلان الصلوة في خاتم ذهب وكذا المنطقة والثوب المنسوج بالذهب والمق به للرجال منه وهو يجوز اقترانه فيه اشكال اقره فتوى ويكره في
 حديد ومنع بعض اصحابنا منه تفريدا على رواية ضعيفة قال الشيخان لا يجوز الصلوة في ما يستر من القدم كالشمس والقفل لضعف كونه
 في الكسوة وهو لا يثبت ما له سابق كالحف والمزوق فلا بأس به اطلاقا بشرط ان يكون من جلد ما فتح الصلوة فيه ولا يستر فيه الطهارة
 وليست في العمل العربي يحرم الصلوة في الثوب المنسوج مع العلم بالنجاسة غير المعفون عنها وقد سلف من كتب في ما يجوز الصلوة فيه وفيه احتياط
 جلد كل ما يוכלلهم مع التمكن بجوز الصلوة فيه ذهب الى معلى الامام وكذا القفوف والشعر والبر من سوا بر من ثيابا ومذكا وميت ولو
 قطع من الميت قال الشيخ لا يجوز استعماله الا قرب جواز مع الفضل والخلع من ثياب من اجزائه فلو شئت في القفوف من سوا ثيابا ولو لم يجز الصلوة
 فيه بجوز الصلوة في الثياب المصنوعة بصفها لا يוכלلهم شعر وتختص الرخصة بغير الخ لا بجلد ماعلا بالترقيق على صور الثياب بجوز الصلوة
 في ثوب واحد للرجال اذا كان منسجفاً ونكره اذا كان ثيابا رفيقا ولو حلى ما تحت لم يجز بكونه في الثياب الذي تحت وبره الا راب والثالث الذي في
 وضع الثياب لرواية مرسلة ضعيفة هي في ثياب الشوك ملعدا العامة والخف وكذا بكونه الزعفران المعصفر والامر للرجال بكونه ان يستر في
 الكفين ولا يكره تحت ذكروه استعمال النساء باجماع العلماء وهو ان يلتحق بالازاد ويختار في تحت يده ويحتمل على منكبه احد ذكروه السدل في الصلوة
 كما يفعل اليهود وهو ان يلتف بالازاد ولا يرفع على كفيه وهذا افسد اهل اللغة في استعمال النساء ويجوز ان يصلي الرجل في ثوب واحد ياتيه
 ببعضه ويرتدي بالباقي يكره الصلوة في ثوب واحد لا يكره ان ياتيه ثوب واحد في غير ذكروه وهو الثوب الذي يحس على الكتفين
 بكونه اسففا بالحد يد بادرنا في الصلوة بكونه في ثوب يترهم حاجبه بعدم توقيته من النجاسة يد بجوز الصلوة في ثوب عملة اهل الذمة
 اذا لم يعلم مباشرة له بالارطوبه وليست غسله حينئذ ما مع العلم فيجب كذا غيرهم من اسواق الكفار به لو صلى في ثوب غير ايمانهم اذن
 حاجبه نجاسة لم يعد صلوة لرواية عيسى بن القاسم القبيصة عن ابي عبد الله عليه السلام بكونه الصلوة في ثوب فيه ثياب ولو غير الصورة
 زالت الكراهة ولو كان في قبلته وسادة ذات ثياب حولها ويجوز ان يصلي على لباسا ذية ثابلا ولو كانت معه داحم على ثيابا يسترها عن نظره
 ويكره في عليه سورة في ثياب المرأة مصوت ولو كان ثوبه لم يكره الصلوة في الثياب للرجال اذا لم يمنع سلع القراء ولو منع من ثوبه لو كان الثياب على
 وجب كشفه عند التجرد ويكره الثياب للمرأة قال الشيخان وعلم الذي يكره للرجل ان يصلي عليه ثيابا مشدودا في الحرب ولا يمكن من
 قاله التمهيد ذكره على بن الحسين بن بابويه ومنها ما من الشيوخ من ذكره ولم يجد به خيرا مستندا بجوز ان يصلي معه فلو لم يكن
 وكذا يجوز عليه البرطلة بجوز للرجل والمراة ان يصليا غنصين وعليهما خرقه الخصاب مع طهارتها والاولى نزع الخرقه وان يصلي باثر اليد
 وكذا يجوز للرجل ان يصلي ويده تحت ثيابه وان اخرجها كان اولى بجوز الصلوة في الثياب القطن والكتان وجميع ما يثبته الارض من خيشن كالقطن
 مملوك او في حله مع ثلث من النجاسة اطلاقا بجوز ان يصلي في ثوبه طارعا في ثوبه او في ثوبه او لولاه اذا لم يمنع القراء ولو منع حرم قال الشيخ
 قال الشيخ رحمه الله لا يجوز ان يصلي الرجل وهو مصور الشعر ولو فعل بطلت ويجوز للمرأة وعندي فيه نظر اقربه الكراهة قاله الفقهاء تخص الشعر
 نظره ولبته على الراس كالبكته وقيل بجلده كالبكته في غنم الراس على البهية وعلى هذا ان يمنع من التجرد فالحجها قال الشيخ والافعال بجوز ان
 وعلى ثوبه ثياب من شعر او غيره اذا لم ينقصها الا ثيابا طاهران المطل الدلت في ستر العورة والتطهر امرين في العورة وفيه مباحث
 اجمع علماء الاسلام على وجوب ستر العورة وهو شرط في الصلوة عندنا والعورة في الرجل الفخذ واليد وقولنا ان البرج انما يستر العورة الى الركبة لم
 عندي وهل يستران منها في بعض الروايات اذا سترت الفخذ واليد في ستر العورة ولا فوق بين الخوا والعبد وليست السرة ولا الركبة
 من العورة باجماعنا واما المرأة فالحجب كله عورة يجب ستره في الصلوة ماعدا الوجه والكفين وظهر القدمين بالمرأة البالغة التي يجب عليها
 ستر اسماها في الصلوة بخلاف لامة والصبية الاولى استحباب القناع للامة ولم اقف فيه على نفي اتم الولد كالامة وان كان ولدا
 حيا وكذا الذبيرة والمكاتبية المشروطة والمطلقة التي لم يودة مكاتبها سبنا اما المعقوق بعضها بكاتبه وغيرها فالحرة لو وصلت لامة مكنته
 فاعتقته الا انما اخذت المأثر مع القعدة بعدم الفصل الاكثر ولو اخرجت اليه الاقرب طه الصلوة مع سعة الوقت والاستمرار مع
 لصق

بطلان الصلوة في خاتم ذهب وكذا المنطقة والثوب المنسوج بالذهب والمق به للرجال منه وهو يجوز اقترانه فيه اشكال اقره فتوى ويكره في
 حديد ومنع بعض اصحابنا منه تفريدا على رواية ضعيفة قال الشيخان لا يجوز الصلوة في ما يستر من القدم كالشمس والقفل لضعف كونه
 في الكسوة وهو لا يثبت ما له سابق كالحف والمزوق فلا بأس به اطلاقا بشرط ان يكون من جلد ما فتح الصلوة فيه ولا يستر فيه الطهارة
 وليست في العمل العربي يحرم الصلوة في الثوب المنسوج مع العلم بالنجاسة غير المعفون عنها وقد سلف من كتب في ما يجوز الصلوة فيه وفيه احتياط
 جلد كل ما يוכלلهم مع التمكن بجوز الصلوة فيه ذهب الى معلى الامام وكذا القفوف والشعر والبر من سوا بر من ثيابا ومذكا وميت ولو
 قطع من الميت قال الشيخ لا يجوز استعماله الا قرب جواز مع الفضل والخلع من ثياب من اجزائه فلو شئت في القفوف من سوا ثيابا ولو لم يجز الصلوة
 فيه بجوز الصلوة في الثياب المصنوعة بصفها لا يוכלلهم شعر وتختص الرخصة بغير الخ لا بجلد ماعلا بالترقيق على صور الثياب بجوز الصلوة
 في ثوب واحد للرجال اذا كان منسجفاً ونكره اذا كان ثيابا رفيقا ولو حلى ما تحت لم يجز بكونه في الثياب الذي تحت وبره الا راب والثالث الذي في
 وضع الثياب لرواية مرسلة ضعيفة هي في ثياب الشوك ملعدا العامة والخف وكذا بكونه الزعفران المعصفر والامر للرجال بكونه ان يستر في
 الكفين ولا يكره تحت ذكروه استعمال النساء باجماع العلماء وهو ان يلتحق بالازاد ويختار في تحت يده ويحتمل على منكبه احد ذكروه السدل في الصلوة
 كما يفعل اليهود وهو ان يلتف بالازاد ولا يرفع على كفيه وهذا افسد اهل اللغة في استعمال النساء ويجوز ان يصلي الرجل في ثوب واحد ياتيه
 ببعضه ويرتدي بالباقي يكره الصلوة في ثوب واحد لا يكره ان ياتيه ثوب واحد في غير ذكروه وهو الثوب الذي يحس على الكتفين
 بكونه اسففا بالحد يد بادرنا في الصلوة بكونه في ثوب يترهم حاجبه بعدم توقيته من النجاسة يد بجوز الصلوة في ثوب عملة اهل الذمة
 اذا لم يعلم مباشرة له بالارطوبه وليست غسله حينئذ ما مع العلم فيجب كذا غيرهم من اسواق الكفار به لو صلى في ثوب غير ايمانهم اذن
 حاجبه نجاسة لم يعد صلوة لرواية عيسى بن القاسم القبيصة عن ابي عبد الله عليه السلام بكونه الصلوة في ثوب فيه ثياب ولو غير الصورة
 زالت الكراهة ولو كان في قبلته وسادة ذات ثياب حولها ويجوز ان يصلي على لباسا ذية ثابلا ولو كانت معه داحم على ثيابا يسترها عن نظره
 ويكره في عليه سورة في ثياب المرأة مصوت ولو كان ثوبه لم يكره الصلوة في الثياب للرجال اذا لم يمنع سلع القراء ولو منع من ثوبه لو كان الثياب على
 وجب كشفه عند التجرد ويكره الثياب للمرأة قال الشيخان وعلم الذي يكره للرجل ان يصلي عليه ثيابا مشدودا في الحرب ولا يمكن من
 قاله التمهيد ذكره على بن الحسين بن بابويه ومنها ما من الشيوخ من ذكره ولم يجد به خيرا مستندا بجوز ان يصلي معه فلو لم يكن
 وكذا يجوز عليه البرطلة بجوز للرجل والمراة ان يصليا غنصين وعليهما خرقه الخصاب مع طهارتها والاولى نزع الخرقه وان يصلي باثر اليد
 وكذا يجوز للرجل ان يصلي ويده تحت ثيابه وان اخرجها كان اولى بجوز الصلوة في الثياب القطن والكتان وجميع ما يثبته الارض من خيشن كالقطن
 مملوك او في حله مع ثلث من النجاسة اطلاقا بجوز ان يصلي في ثوبه طارعا في ثوبه او في ثوبه او لولاه اذا لم يمنع القراء ولو منع حرم قال الشيخ
 قال الشيخ رحمه الله لا يجوز ان يصلي الرجل وهو مصور الشعر ولو فعل بطلت ويجوز للمرأة وعندي فيه نظر اقربه الكراهة قاله الفقهاء تخص الشعر
 نظره ولبته على الراس كالبكته وقيل بجلده كالبكته في غنم الراس على البهية وعلى هذا ان يمنع من التجرد فالحجها قال الشيخ والافعال بجوز ان
 وعلى ثوبه ثياب من شعر او غيره اذا لم ينقصها الا ثيابا طاهران المطل الدلت في ستر العورة والتطهر امرين في العورة وفيه مباحث
 اجمع علماء الاسلام على وجوب ستر العورة وهو شرط في الصلوة عندنا والعورة في الرجل الفخذ واليد وقولنا ان البرج انما يستر العورة الى الركبة لم
 عندي وهل يستران منها في بعض الروايات اذا سترت الفخذ واليد في ستر العورة ولا فوق بين الخوا والعبد وليست السرة ولا الركبة
 من العورة باجماعنا واما المرأة فالحجب كله عورة يجب ستره في الصلوة ماعدا الوجه والكفين وظهر القدمين بالمرأة البالغة التي يجب عليها
 ستر اسماها في الصلوة بخلاف لامة والصبية الاولى استحباب القناع للامة ولم اقف فيه على نفي اتم الولد كالامة وان كان ولدا
 حيا وكذا الذبيرة والمكاتبية المشروطة والمطلقة التي لم يودة مكاتبها سبنا اما المعقوق بعضها بكاتبه وغيرها فالحرة لو وصلت لامة مكنته
 فاعتقته الا انما اخذت المأثر مع القعدة بعدم الفصل الاكثر ولو اخرجت اليه الاقرب طه الصلوة مع سعة الوقت والاستمرار مع
 لصق

العصوفه بشارته بكونه كذا

او مضطرا تحت صلاته ولا فرق بين العائيب ومن اذن له قاله الشيخ رحمه الله وجوبه لان الغالب لا يقع تفرقه مباشرة فكذا اذن
بعض المتأخرين اذن هنا على المالك فاستبعد هذا القول ليجتنب لافرق بين ان يغيب رقبته الارض بان يثني فيها او ساها بان يثني
اجارتهما وكذا لو اخرج رؤسنا او ساها في موضع تحرم عليه او غضب سفينه وصلى فيها او صلى لباط مغسوب ^{حل} لوان له المالك تحت
صلاته سواء كان الماذون امنا الغلبا وغيره ولوان غير المالك لم يقتد به ولو اذن المالك مطلقا تحت صلاة غير الغلب دونه
ولو دخل مكان غيره بغير اذنه وعلم بشكها حال عدم كراهية المالك للصلوة فيه صححت وعلى هذا يجوز الصلوة في البسطين وان لم يفر
اربابها فلو كان البستان مغسوبا فالأقرب المنع ولو اذن المالك بالخروج وجبت المباداة ويسلم خارجا ولو ضاق الوقت صلى وهو خذفة
الخروج ويومئ الركوع والجمود ويستقبلها امكن واطبق العقل كافة على تحظية ابيها ثم في هذا المقام لا تجوز الصلوة في مكان يتعدى
نجاسته اليه وله يتعدى جانا اذا كان موضع الجمرة طاهرا وكذا البساط وسواء تحرك النجس بركنه او لا ولو ربط على النجس طاهرا وصلى
تحت اجاعا ولو صلى قدمه فوق جل مشدود في رقبته كلب تحت صلته وكذا لو شدا الطرف الاخر في وسطها او يد والاقرب عدم
تحريم الفريضة جوف الكعبة خلا فالقوم قال الشيخان رحمهما الله لو صلت المرأة والرجل من احدهما فيها او خلفها مضطرا بطلت صلاتها
وكراهية السيد وهو حق لو كانت قدما معا والى احد جانبيه فائمة او جالسة او ائمة او على اى حال كان غير مصلية لم يطل صلاته ^{حل}
وكذا لو كانت خلفه او قدما معا والى احد جانبيه وبينهما بعد عشرة اذرع او كان بينهما حائل ولو كان الرجل عني فالوجه الصحة ولو غص المصلي
عيفيه فاستسأل لو كان في موضع يتقلا لا يتمكن من التباعد حتى الرجل ولا ثم المرأة ولو صلت المرأة ولا تحت صلاتها ^{حل} قال الشيخ رحمه الله لو
صلت خلف امام بطلت صلاة من الى جانبا وخلفها ولو صلت الى جنبه بطلت صلاتها وصلاة الامام دون صلاة المأمومين **مطل**
فيما يجوز الصلاة وفيه كراهية ^{حل} يجب باصل الشرع صلاة واحدة في مكان واحد وهي ركعتا الطواف في مقام اربعين فركعتا ركعتي صلاة في غيره
من الامكنة الا بالنذر مع احتساب النذر وميزية الفضيلة كالسجدة والسوق لا تترك لتجوز الصلوة في الاماكن كلها ما استضاء وليتج
المكتوبة في المسجد الا جوف الكعبة والثافلة في المنزل افضل خصوصا نافذة الليل ^{حل} يكون الصلوة في الحمام ومنع ابي الصلاح ضعيف لرواية
علي بن جعفر عن اخيه عيسى ورواية ابي الصلاح ضعيفة قال في تحفة الصلاة فنظر لا بأس بالصلاة في المسجد وعلى سطح الحمام ^{حل} تكره
الصلوة في المقابر سواء تكبرها اذفن في القبر او لا ونقل الشيخ عن بعض علماء البطلان ولو جعل بينه وبين القبر حائلا او تباعد عنه بمقدار عشرة
اذرع زالت الكراهية والسنة ولو نقل الميت من قبره جازت الصلاة عليه ^{حل} تكره التجرد على المقبر وان يصلى اليه ومنع ابن بابويه منها قال الشيخ
رحمته الله رايته رواية يجوز النقل الى قبور الائمة عليهم السلام والاصل لكراهية ^{حل} يكره الصلوة في معادن الا ببل وهي مباركة كاحول الماء
ليشرب منه علا بعد غسل قال صاحب الصحاح والفقهاء قالوا في المباركة ومنع ابي الصلاح للجواز ولو صلى فيها تحت غدا ^{حل} ولا يكره في البر
ولا يزل الكراهية بغيبوبة الا بغيرها حالة الصلاة ^{حل} لو صلى المعطن لم يكن مكرها وكذا الوصل في مكان من تقع تحته معطن ط لا يكره
الصلوة في من بعض الختم وقال ابو الصلاح لا يجوز في يكره الصلاة في ماباط الخيل والبغال والحمير سواء كانت وخيبة وانسية ونزل
ابي الصلاح لا يجوز ضعيف ^{حل} يكره الصلاة في بيت فيه كلب يكره الصلاة في بيوت العايط واليهما وفي الكرا بل وفي بيت يبال فيه ولا بأس بالصلاة
على سطحها ^{حل} يكره الصلوة في بيت المحوس ولو اضطر برشته بالماء استحبابا وكذا يكره في بيوت الخمر والمسكران ^{حل} لا بأس بالصلاة في بيوت
اليهود والنصارى وفي بيوتهم وكذا يسلم يتكرو الصلوة في بيوت النيران وحرمة ابو الصلاح ^{حل} يكره الصلوة في جواد الطرق ولا بأس
بلاطواهر التي فيها ولا فرق في الكراهية بين ما كثر استطرافه وما قل ولا بين ان يكون فيها سالك وقت الصلوة او لم يكن ولو بني
سا باط على الجادة لم يكره الصلوة فيه ^{حل} يستحب ان يجعل بينه وبين قمر الطريق ساترا باجماع العلماء قد رذ بلع تقريبا ولو لم يستتر
بالسهم والنجس والغبرة وغيرها ولو لم يجد جبل بينه وبين يديه كرمة من ترابا وخط بين يديه خطا وهي رواية محمد بن اسمعيل
عن الرضا عليه السلام ولو كان معه عصا لا يكره نفسها وضعا ^{حل} بين يديه ولا بأس ان يستتر بالجعر والحوان والاشنان اذا ^{حل}

مسألة الشيخ احمد المكي والند
الشيخ آواز

ثم اليه ولا فرق بين مكة وغيرها استحبابا للسنة وليحب للمصلي ان يدنو من سنه وفي رواية سنان الصبي عن الصادق عليه السلام
اقل ما يكون بينك وبين القبلة مرفعة عن الأرض ما يكون مرفعة عن الأرض من سنة الامام سنة لم يخلقه وليست السنة واجبة بالاجماع واصلا
على سنة مفصولة اجزاء ولعلم بمثل السنة لا يقطع الصلوة ما يمر بين يدي المصلي وان كان امرأة او حائضا او كلبا اسود ولو
الانسان بين يدي المصلي فطريق مسلول لم يكن له ردة ولا استحباب ما لم يفته الى الفعل الكثير ولعبه الانسان كره رده قال ابو الصلاح
قال ابو الصلاح يكره الصلاة الى انسان مولجه والمرأة مائة اسد كراهية وهو حسن ان يكره ان يصلي الى ثا صخرة وقال ابو الصلاح
لا يجوز وترده في افساد الصلاة وكذا يكره الى الصورة والتماثيل والمصحف والباب المفتوح ومنع ابو الصلاح في المصحف
وترده في الفساد ولا فرق بين حافظ القرآن وغيره ويكره ترويض القبلة ونقصها وكنته شئ عليها لا شغال النظر به ^{حده} ^{ووجه}
عن اخيه موسى عليه السلام قال لا لباس ان يصلي الرجل وامامه شئ من الطير او الخلة وفيه باطل او تكريم وفيه حمله ^ب بكن ان يصلي
الحسيف مستهرا وغيره من السلاخ ومنع ابو الصلاح وترده في الفساد وقال يكره الى السلاخ متوارى قال الشيخ لو خاف من لعله
لم يكره الصلوة الى السيف المستبرك الصلوة في مذابح الانعام ومنع ابو الصلاح يكره الصلوة في قرى التمل وبطون الاودية والارض المنقبه
ارض التلج وبري الماء وفي السنية والباس ولا بأس بالعليل باط يحرق تحتها لاسياقه ولا فرق بين ظاهر الماء وبخده والاقرب كراهية
على الماء الواضحة يكره لصلاة في تلك المواضع بطريق مكة وادي نخعان والبيدار وذات القلاصل ويكره في وادي الشقرة كراهية
المفانة وليست مرادة بل باراداء الشيخ في التخييل عن البرزخ عن اجتمع عليه السلام قال كان ابو جعفر عليه السلام اذا بلغ ذات البين
جند في السبر ولا يصلي حتى ياتي قبر النبي صلى الله عليه وآله قال وقد لنا الجيش دون الحفرة بثلثة اميال وقد وردت ارضا خضف بها وبنما وتر
ذي الحليفة بميل ونصبا ن جبل مكة والصلوات مع سلسال وهي التي في السموت والشقرة بفتح السين وكسر القاف ولصدا لتقوى
خفايق النعان وهو كل موضع فيه ذلك وقيل موضع مخصوص بطريق مكة وقيل هذه مواضع خضف تكرر الصلوة فيها وفي كل ارض
خضف بها الخط تبا عليها وقد عرابه كموين عليه السلام من ارض بابل وسكنى الجانب الغربي من القارة ردت له التمر هناك ولم تكن قد
بالحكمة كركن الصلوة في ارض الرمل السهل وفي ارض الحول وحول الماء المظلم ^{في} في الجبل عليه وفيه بحنا اجمع سلا ويا كاذ
على انه يحرم التجرد الا على الارض وما انبتته الارض ما لم يكن ما كولا او ملبوسا ولا يجوز التجرد على ما استعان من الارض ونخرج بالاستحسان
اسمها كالمعادن سواء كانت منطبقة كالنقر والنفط والزيت او غير منطبقة كالعقيق ولا يجوز التجرد على ما ينبت من الارض من ما كولا
كالبقول والجار وفي المنفعة والتعبير اشكال اقرب الجواز لا يجوز التجرد على ما ينبت من الارض من الملبوسات وفي القطن والكتان فلا
اشترها تمنع ويجوز التجرد في حال التقيية لا يجوز التجرد على كور العامة لا من حيث انه حامل على ما يلوح من كلام الشيخ بل من حيث
انه ملبوس فلو كانت العامة من خوص مثلما صرح التجرد على كورها وكذا يصح لو وضع بين جبهته وكور العامة قطعة من خشب وشها
ليجوز عليها ولا يجوز ان يسجد على بعض اعضائه اختيارا ولا على القبر والنفط والكبريت والضمير ورج وجميع ما خرج بالاستحسان
عن اسم الارض ولا على الزجاج ولا على التلج لا يجوز التجرد على الارض على ما ينبت منها غير ما كولا ولا ملبوس والتجود على الارض
افضل من النبات ويجوز التجرد على القراطس ويكره اذا كان مكتوبا لا يجوز التجرد على الخمر اذا كانت معمولة بالخط لو كانت معمولة
بالسود كالشبح لا يجوز اذا كانت ظاهرة لتخل على الجبهة لا يجوز الوقوف على ما لا يجوز التجرد عليه كالصوف والشعر اذا كان ما
عليه الجبهة ما يقع التجرد عليه لو اضطر جاز ان يسجد على المعادن وكذا يسجد على الصوف للتقية لا يجوز التجرد على الرجل
فان اضطر او ما لا يجوز ان يسجد على شئ من بدنه فان خاف ان يسجد على ثوبه فان فقد سجدة على ثوبه والتجود على القطن والكتان
اولى من التلج ولو صلى على ما منع منه للضرورة او التقية فلا عار في شئ في موضع الجبهة الملك او حكمه والطهارة وهل ينبت
خمره مواضع باقى الاعضا السبعة جزم به ابو الصلاح خلافا للجماعة ويشترط فيها المداك اجماعا اذا تيقن حصول التجرد

والتياب

في منعه وجماله فيه فان كان منحصر المبحر على شيء منه والأفلا باس **الفصل السادس من الاذان والاقامة ومطالبة اربعة اذان**
 في محله وفيه باعتبار الاذان لغة الاعلام وفي الشرع اذ كان مخصوصة للاعلام باوقات الصلوات وحوا من وكيد الشين قال رسول الله
 عليه وآله المؤذن المولانا اسما قايوم القيمة وقال عليه السلام كن على كتابان المسك يوم القيمة يغسلهم الاولون والاخرون رجل ينادي
 بالصلوات الخمس في كل يوم وليلة ورجل يؤتم فرما وهم به راضون وعبادى حق الله وحق مواليه وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن الصادق
 عليه السلام قال اذا كنت في ارض غلاة واقمت صلى خلفك صفان من الملائكة وان اقمته قبل ان تروى على خلفك صف واحد وعن عبد الله
 بن علي عن بلال قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول من اذن في سبيل الله صلاة واحدة اياها واحنا باونقربا الى الله عز وجل
 غفر الله له ما سلف من ذنوبه ومن عليه البعثة فيما بقي من عمره وجمع بينه وبين الشهداء في الجنة والابرار في ذلك كثيرة بالاذان
 والاقامة ليسا بواجبين في شيء من الصلوات ونقل السيد عن بعض علماءنا وجوبهما على الرجال خاصة في كل صلاة جملة في سفر وخبرنا
 عليهم جملة وفراى في الغيوب والمغرب صلاة الجمعة ويجب عليهم الاقامة دون الاذان في باقي الصلوات الواجبة وهذا القول لا يقول عليه
 الشيخ في وجهها في الجمعة فاولا احدهما الوجه وهو اختيارنا المرتضى في بعض كتبه والمفيد رحمه الله والامير الاستنباب فلو لمكان
 اذان واقامة اذكر كوافضله الجماعة قال الشيخ ولو قضا فاقامة وجب الاذان وهو بناء على قاعدة عمل الاذان والاقامة الصلوات
 الخمس خاصة اذا وقضا المنفرد والجامع وبما كان فيما يجره فدا القراءة واكد الغداة والمغرب والجمعة الثانية في المسجد بخبر
 باذان الاولى مادامت الصفوف لم تفرق ولو تفرقت اذنا واقامة لوسمع الامام اذان غيره جازان بخبر به في الجمعة وان كان
 منفردا قال الشيخ رحمه الله لو اذن بنية الانفراد ثم اراد الجماعة استحب له الاستيقاض والا قربا لاخترا بالاذان الاول لان الاخترا
 يحصل باذان غيره اذا كان منفردا باذانه اولى ويستحب لفاضي الصلوات الخمس الاذان والاقامة لكل صلاة والا اذن الاول مرة
 واقامة ثم اجزا في البوابة بالاقامة لوجع بين صلاتين اذن للاولى واقامة وصلى الثانية باقامة سوا كان في اول وقتا لاول الاذان
 يجمع بين الظهرين يوم الجمعة باذان واحد واقامتين وكذا بين الظهرين بقرعة وبين العشاءين بمزدلفة وحمل الاذان الثاني في هذه
 بدعة الاشبه بذلك الاذان مستحب للرجل والمرأة بشرط ان تستحب لا يؤذن لشي من النوافل ولا لعين من النساء من القرائين بل يقول
 المؤذن الصلاة صلا تأيما يستحب الاذان في السفر وخص في تركه والاخترا بالاقامة له ويستحب للرعي ويكتفى في المصر باذان واحد اذا
 كان اهله بحيث يسمعون والافضل ان يؤذن كل واحد المصلي اذ في كيفية ما وفيه باختار صورة الاذان الله اكبر الله اكبر
 الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله اشهد ان محمد رسول الله اشهد ان محمدان رسول الله حتى على الصلاة حتى على الصلاة
 حتى على الفلاح حتى على خير العمل حتى على خير العمل الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله لا اله الا الله والاقامة مثل ذلك لا اله الا الله يكره
 في اولها ويستقطر قليله في اخرها ويضيف بعد الدعاء الى خير العمل قدما مثل الصلوات مرتين فالجمع خمسة وتكون فضلا في المناسبات بالاحتجاج
 وهو تكرار الشهادتين مرتين مكرره وقال في المبسوط انه تكبير والكبر والشهادتين فان اراد المؤذن تنبيه غيره جاز تكرير الشهادتين
 التثويب في اذان الغداة وهو فعل الصلاة خير من النوم بدعة يكره ان يقول بين الاذان والاقامة حتى على الصلاة حتى على الفلاح في التثويب
 واجب في الاذان والاقامة ويجوز في السفر افراد فضولها وفي رواية مرسله عن الصادق عليه السلام تفضل سنة الاقامة على الجمع بينهما
 افراد اخر فضول فضول الاذان لا اله الا الله في استحب الوقوف في فضولها فلا يظفر اعرابها والترنيل في الاذان والاحداث في الاقامة
 والفضل بينهما كعتين او سجدة او جلسته او خطوة الا في المغرب تفضل بينهما بخطوة او سكتة او لحيحة وروي اختيارا بالجلوس بينهما
 في المغرب يستحب اذا فضل بالجلوس ان يقول اللهم اجعل قبلي بارا وذا في دار واجعل لي عند قبر رسولك صلى الله عليه وآله مستقرا
 وقرا في البيت حتى رفع الصوت به ان كان رجلا وان يكون مستقبل القبلة وتياكد ذلك في الاقامة كما يكره الكلام في خلاها ولو فعل لم يعيد
 ما لم يخرج عن المألا وكذا لو سكت لم يخرج به عن المألا قال الشيخان والمرغوف رحمهم الله عن الكلام بعد قامة الصلوة الا فيما

بالتقديم اما الترتيب صف والوجه عند الكراية ولو تكلم خلال الاقامة استحب له ان يكمل في اثنائه الاذان بالحكم سئل
اذا نه **المطلب الثاني** في المؤذن وفيه بحثان يعتبر به الاسلام والعقل لا يبلغ وان اذن للرجال وليستحبان يكون عدلا وليستحبان
ب معتد باذانه القصد ليس على النساء اذان ولا اقامة ويجوز ان ياذن النساء ويعتدون به بشرط ان تستبرأ من كل الشبهة ويعتد بان
الرجال والوجه تخصيص النحاح ويجوز المراجعة بالشهادتين دلل على التمسك لا يؤذن للرجال ولا تؤذن للمرأة لها يستحب ان يكون المؤذن
متطهرا من الحدثين وليست المرأة شرطا ويؤكد في الاقامة ولو احدث خلالة فظهر وبني وفي الاقامة بعيد ولو احدث في اثنائها الصلوة
اعادها ولم يعد الاقامة ولو تكلم اعادها ايضا يستحب ان يكون ميتا وان يؤذن على الرفع قال الشيخ يكره الاذان في الصلوة
ولا فرق بين ان يكون الاذان في المسانة او على الاضواء يستحب ان يكون ويؤكد في الاقامة ويجوز ان ياذن ركبنا وعلى الاضواء
افضل وما شيا والوقوف افضل ويؤكد في الاقامة ح يكره ان يلفظ باذانه يمينا وشمالا بل يستحب الاجمال يستحب ان يرفع
صوته بالاذان ما لم يستغربه في جميع فصوله ولو كان للحاضر من جازا اسماءهم خاصة وان يكون حسن الصوت يستحب ان يكون
بصيرا ولو كان اعرجا زاد اكله معه من سدة فان اتهم مكتم كان مؤذنا رسول الله صلى الله عليه وآله وهو اعرج يؤذن بعد
بلال وليستحبان يكون بالاوقات ولو كان جاهلا جازا اذا استرشد بل يستحب ان يجعل المؤذن سبعه في اذنيه حال الاذان
ولا يستحب في الاقامة ان لا يتغير الاذان يقوم دون اخرين ولو تباح المؤذنون اثنين اثنين قدم من اجتمع فيه الصفات
المرجوة ومع الاتفاق يرفع يدك للشيخ يجوز ان يكون المؤذنون اثنين اثنين اذا اذنا واحدا ولو بنى كل واحد على فضله
الاخر لم يستحب ويجوز ان يؤذن جماعة في وقت واحد وان يؤذن واحد بعد واحد ولو اجمع في الاعلام الى زيادة على اثنين
استحب ويجوز ان يتولى الاذان واحد والاقامة اخر وان يفارق موضعه ثم يقيم وقيل لا يقيم حتى يؤذن باذن له الا ان
يد يكره ان يكون المؤذن لما ياذن يستحب ان يظهر لها في غفلة الله والصلوة والحج من الفلاح وليستحبان يكون فيها يكون
ان يكون النع وان لم يتغير به المعنى جازا فان بالالكان يجعل اثنين سيدنا **المطلب الرابع** في الاحكام وفيه بحثان من اهل
الاذان والاقامة ثم استيفاه له استيفاهه ويجوز له البناء ان حصلت الموالاة عادة وكذا لو اغمى عليه ب لوانته في اثنائه انا
ولو حصلت الموالاة ثم ولوانته بعد فرائعه اعتد به واقام غيره لو ترك المنفرد الاذان والاقامة متقدما ودخل في الصلوة
فيها ولا يرجع وان كان ناسيا جازا الى الاذان والاقامة ثم استأنف صلاته ما لم يركع قاله السيد الرضوي والشيخ حرره الله
الحال لم يفضل في المبسوط بل اطلق الاستئناف مع عدم الركوع قال ابن ابي عمير ولو ترك متقدما واستغفرا فعليه الاعادة وفي رواية
محمد بن مسلم القصص عن الصادق عليه السلام يرجع الناسي ما لم يتبين بقراءة ولو ذكر تركها بعد الصلوة لم يعد جازا اجمع علماء
الاسلام على المنع من تقديم الاذان قبل الوقت في غير الفجر اما فيه فيجوز قبله لتبسيه التامين فيعيد مع طلوعه ولا يذنه
اثنين المؤذن ولا يكره قبل الفجر في رمضان وينبغي ان يجعلنا بطا يستمر عليه ليؤذن في الدنيا لاكلها في وقت واحد
ينبغي الاذان في اقل الوقت اذا دخل المسجد وكان الامام من لا يفتدى به اذن لنفسه واقام ولم يعتد باذانه ولو صلى خلفه
فان خشي فوات الصلوة معه اقتصر على التكبيرتين وعلى قوله قد قامت الصلوة وروى انه يقول حتى على خير العملتين زمانه
علما ونا في تحريم اجرة الاذان مع عدم المتطوع قال في النهاية وفي المبسوط يجوز اخذ الاجرة من بيت المال ومن خاص الامام
فعال للرضوي يكره والا قرب جواز اخذ الرزق عليه من بيت المال وفي الاخرة نظر فيستحب حكاية قول المؤذن قال ابن بابويه
روى انه زيد في الرزق وكل من ليس بصلي اذا سمع وكان متكلما قطع كلامه وان كان قارنا وحكاه ويترك صلوة الصلوة لو
دخل المسجد حاله الاذان قال في المبسوط لو قال في الصلوة لم يطل الا حتى على الصلوة فانه متى قال عالما بالمنع فذرت صلاته لانه
ليس بمجيد ولا تكبير ولو قال بلائنه لاحول ولا قوة الا بالله لم يخل صلاته خذوى انه اذا قال لا اشهدان لا اله الا الله وحده

يقول وانا اشهدان لا اله الا الله ١٥

لا شريك له

لا شريك فان محمد عبده ورسوله رضى الله عنه وبأبوالاسلام ديناً ومحمد رسولاً والائمة الطاهرة بين ائمة ثم يقولون انهم رتبة هذه
الدعوة الثامنة والصلوة القائمة اذ هذا الوسيلة والفضيلة وابعد المقام المحمود الذي وعدته وانذرتي شفاعة يوم القيمة
ويقولون عند اذان المغرب اللهم هذا اقبال ليلتك وادبار نهارك واصوات دعائك يا بوبه قال النضر وعبد السلام
من قال حين يسمع اذان الصبح اللهم اني اسألك باقبال ليلتك وادبار ليلتك وحضور صلواتك واصوات دعائك ان تتوب علي انك
انت التواب الرحيم ثم قال اشهد حين يسمع اذان المغرب ثم مات من يومه او من ليله مات تائباً يا اذ انقضى الموءون من اذنه
شيئاً ثم من نفسه يا يقوم الامام والمأمومة اذ قال الموءون قد قضا من الصلوة روى عن هشام بن ابراهيم شكراً
الرضا عليه السلام انه لا يولد فامرو ان يرفع صوته بالاذان في منزله ففعل فذهب به سقته وكثر ولده قال محمد بن راشد ثم
في عتبي وخذى فلما سمعت ذلك من هشام علمت به فزال متي وعن عيال الى العلل روى في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام في
النجي من الاذان ان تفتح الليل باذان واقامة والنهار باذان واقامة ونحو ذلك في سائر الصلوات واقامة بخير اذان بالاذان عند
وحى من الله تعالى لسان جبريل عليه السلام علمه رسول الله صلى الله عليه وآله وعليه السلام لستم لا بالتمام كما يقوله العامة
يو الاقامة افضل من الاذان والجمع بينهما افضل والجمع بينهما وبين الامامة افضل والامامة بافرادها افضل منها
انما في افعال الصلوة وتركها افعال الصلوة على ضربين واجب ونذوب ولا بد من معرفة كل واحد منها ليوقعه على وجهه
فانه لو فعل الواجب بنية النذوب بطلت صلاته ولو فعل النذوب بنية الواجب دخل تحت حكم من فعله ليس من افعال
الصلوة وتنقسم التروك ايضا الى واجب ونذوب ثم الواجب من الافعال منه ما هو ركن تبطل الصلوة بالاخلال به عهداً وسكناً
ومنه ما ليس بركن واما بين لك الافعال الطهية ثم عقبها بالمندوبه ثم اختتم ذلك بالتروك في مطالب البعد في فقهنا
الواجبة وفيه فصول الفصل الاول في القيام وفيه مباحث القيام ركن مع القدرة فان امكنه الاستقبال به وتركه عهداً
او سراً بطلت صلاته ولو تغذر وامكنه ان يعتمد على حائط او عكاز او شبيهه وجب وان تمكن من القيام ببعض الصلوة وجب
ان يقوم قدر مكنته ولو لم يتمكن حتى جالساً ولما امكنه القيام وخشي زيادة الكرخ او بطو أو على جالساً لم يمكنه وعجز عن
الركوع قائماً وان تجرد لم يقطع عنه القيام بل يصلي قائماً ويروي للركوع ثم يحسن يؤد التجرد لعجز عن القعود صلى الله
منصلياً على جابه الايمن بالايمن مستقبل القبلة بوجهه ولو عجز عن الاستقبال صلى مستقبلاً مومياً برأسه فان لم يستطع
برأسه فبعينه بان يجعل فتحه قياماً وانضمها ركوعاً وفتحها انصافاً وتغنيها سجوداً او فتحها اجلوساً وتغنيها سجوداً ثانياً وفتحها رقعاً
وهذا في الركعة الثانية واجرى الافعال على قلبه وفعل الاذكارى لو عجز عن حاله في انشاء الصلوة انقل الى ايدى واما مستمر كالقيام بعجز
فيفقد وكذا بالعكس لو تمكن من الحالة العليا انقل الى ما كان القاعد فيمكن من القيام فانه يقوم ويتم صلاته والوجه انه يترك القراءة حتى يعتدل
ولو مضى في قبله فليقرأ في هربه ولو ترا بعد القراءة لزم القيام دون الثانية ليهوى الى الركوع ولو خف في الركوع قبل الثانية كراه ان يرتفع
متحياً الى هذا الركوع ولو قد القاعد على الارتفاع الى هذا الركوع وجب له لو عجز القاعد عن التجرد رفع ما يجي عليه فان لم يتمكن او ما ولو عجز
عن القيام وصلى قائماً ثم تمكن من القيام للركوع وجب ان يقوم ويرفع ويستحب له ان يترجم بحالة القراءة ويثني رجله في الركوع ويترجم
في التشهد ولو كان قيامه كهيئة الركوع لم يركب وجب ان يقوم على ما يمكنه وان كان لقصر السجدة وشبهه ولم يتمكن من الصلوة على
قام على مكنته ح لو تمكن من القيام منفرداً وعجز عنه ما مومماً وجب القيام والا ففرد ط لو كان المرض في عينه فقل العمل الطب الى
امكن مداواة له جاز ذلك يستحب للقائم ان يفرق بين قدميه عن ثلث الخبايع الى شبر وان يستقبل باصابع رجله القبلة
الفصل الثاني في النية وفيه بحثان النية ركن في الصلوة اجلاً وهي عرض حال في القلب هو قصد واردة للفعل مقترنة به فلا
باعتدال وهو يبطل صلاته ولا اعتبار بالنص بها لان التميز لها في الافعال الواقعة عن المكلف هو الارادة لا غير وليس المنطق مستحباً

ولم يفعل

ب كيفية النية ان يتخفف صفة الصلوة في ذمته ويقصد الى تعيين الصلوة من كونها كلها او بعضها مثلا والى الاداء والقضاء والى التوجه
اعني الوجوب والتدب والى التقرب الى الله تعالى فروع ا لو نوى الاماء فبان خروج الوقت لزومه المعتادة لانه لم ينو القضاء بل نوى خروج
الوقت فزى الغفلة ثم بان الكذب بحكمه تسقط نية التعيين فيما اذا نوى تعيين الغائبة خاصة ولو كان عليه ظهر وعرف نوى بالصلوة
لم يخرج واحد منهما لانه لا يشترط نية الفهم والتام بل يشترط فيها مقارنه بالنكبة للاوامم الافتتاح وبجبا استمرارها حكما الى الفراغ فلو دخل
بنية منقذة بين القطع والامام لم يعتد بها ولو دخل بنية صحيحة نوى قطعها والخروج منها او اذنه سمح مني او نرددها لم يخرج او
قال الشيخ لا يطل صلوة ويقوى عندى انما يطل وما قوا بالشيخ هو لا قوى عندى ا لو نوى فعل ما ياتي بالصلوة لم يطل صلوة لو نوى
افعال الصلوة غيرها بطلت صلوة لو نوى ببعض افعال الصلوة التي بطلت صلوة لانه منتهى عنه والني يدعى على المكسرة ويحوي
فعل النية في مواضع كذا ذكر الغائبة وطالب فضيلة الجماعة وسورة الجمعة او اخر نية عن النكبة لم يصح ب لو صلى ما موصيا اشترط ان ينوي
الايتام بخلاف التكميم لو شك هل نوى ولا في الحال اشاف ولو كان بعد الاشغال او ذكر النية استمر ولو عمل علام مع الشك الموجب لا ينشأ
بطل ولو شك هل نوى فضا او غفلا في الحال اشاف ولو شك هل احرم بظنها وعمره في الحال اشاف ولو شك **الصلوات** في تكية الاحرام
وفيه يلحقنا التكبير ركن في الصلوة وجزء منها فلو اخل بها عمدا او سهوا بطلت صلوة وصورتها الله اكبر فلو اخل بحرف منها او اتي بها
او غير القرينة مع القدرة او اتي بالكر من غير خلافا لابن الجبلة وعكس ترتيب لم يصح بالاجم يجب عليه التعميم ولا يشغل بالصلوة مع سعة
الوقت ولو اصاب احرام بلفظه الاخر ينطق بالممكن فان عجز عن النطق اصلا كبر بالاشارة بصبعه او ما د يجبان ياتي بالكر بغير
افضل فلو اصاب جميع كبر وهو الطبل فان قصده بطل ولا ينبغي ان يند الفرة من لفظة الجلال لانه بقي مستفهما لو قصد بطل بغير
الصلوات ان يسمع نفسه بالتكبير ان كان صحيح السمع والا فاني بالوكان صحيحا سمعه ويجبان يكبران قائما فلو اشتهل بالتكبير وهو خدق **القيام**
لم يمه او شرع في الركوع كما لما موم السبوق قبل ان يمامه بطلت صلوة وان كانت لغلة ذلوا في التكبير مقطعا لم يصح لان التعظيم انما يحصل
بالاجاز ليحب التوجه بسبع تكبيرات احراما يماسا جعلها الفرض فان نوى بها او في التكبيرات وقعت البواقي في الصلوة
وله ان ينوي الاخرة والوسطى هذا الجمع ليحب في سبعة مواطن في اول كل فريضة واول صلاة الليل والوتر واول نافله الزوال وال
نافله المغرب واول ركعة الاحرام وفي الوتر وليستحبان ياتي بينهما بثلاثة اعية ليحب ان ياتي بعد تكبير الاحرام بالتوجه روي
في الصحيح عن ابي ابراهيم قال يخرجك في التوجه الى الله تبارك وتعالى في الصلوة ان تقول رجت وجهي للذي فطر السموات والارض على ملكه
ابراهيم خيفا مسلما وما انا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين
قال الشيخ وان كان في التوجه ورجعت وجهي للذي فطر السموات والارض على ملكه ابراهيم ودين محمد ومنها على خيفا مسلما الى اخرها كان
افضل وكذا قال ابن بابويه يا ليت تجد في الدين بالتكبير في فرائض الصلوات ونوافلها الى ان يحاذي بها تسجتي الاذنين وان كانت يد مضطربة
ولو نسيه وذكر قبل انهما بالتكبير رفع يديه مستحبا ولو اتمى لم يرفع يستحب مد الاصابع وضيمها والاستقبال بطلها الى القبلة ويكره
يخاف به اراسه يستحب ان يسمع الامام من خلفه التكبير اذ لم يسمع العلو المفرد ولو لم يمكنه الا به اسمع من يديه وسمع المأموم غيره
ولا يستحب له ان يسمع من خلفه غير تكبير الاحرام من الجمع ولا المأموم اسمع الامام يستحب بعد التوجه التعوذ بالله من الشيطان
امام القراءة في الفرائض والنوافل وصورة التعوذ بالله من الشيطان الرجيم ويجوز اعادة التعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم قال الشيخ
الاسرار به به التعوذ مستحب في اول ركعة من الصلاة خاصة ولا يستحب في البواقي ولو ذكره عمدا او نسيانا حتى فرغ من قراءته
ولا يبعد ما ولا في اللفظة الثانية بل لو كبر ونوى الافتتاح انقعدت صلوة فان كبر ثانية بنيت الافتتاح بطلت صلاته فان كبر
ثالثة بنيت الافتتاح انقعدت وهكذا لو كانت في لسانه آفة من نعمة طمعة او غيرها وارجت تغيير الحرف وجب عليه التعميم
الا مكان ولو لم يمكنه او لم يكن مغيرة لم يكن به بأس لو ادرك الامام ركعة لا افتتاح واجبا ثم ادرك تكبيرا الركوع استحب لصلواتها

والأفلا ولو نوى بها تكبيرة الركوع أو الافتتاح والركوع مع بطلان صلاته يستحب للمؤمن أن يكبر بعد فراغ الإمام من التكبير ولو كبر معه
وان كبر قبله لم يمتح ويحسب أن يعظم بالتسليم ويستأنف بعده أو معه تكبيرة الافتتاح **الفصل في القراءة وفيه** بحثا القراءة
ويتعين الحمد وسورة كاملة في كل ركعة مرة من الثانية وفي الأولى الثلاثية والرابعة وتخير في الثالثة والرابعة بين الحمد وحدها
وأربع تسبيحات صورتها سبحانه وتعالى ولا إله إلا الله والله أكبر وإن كان أفضل وقبله واجب وليس بمعتد به لا يحرز
الإختلاف بين من الحمد والسورة ولو جوف فلو اخل بعد بطلان صلواته وكذا الأعراب والتشديد يجب ترتيب كل الحمد وإيما في الترتيب
أيضا كما في المعصية وكذا يجب تقديم الحمد على السورة فلو خالف في شيء من ذلك عدا إعادة الصلوة وإن كان ناسيا استأنف القراءة ما لم
يكن في معنى وإن ذكره يجب المولات في القراءة فلو اخل بها من غيرها استأنف وكذا لو نوى قطع القراءة وسكت ولو سكت لأبنية
القطع أو لواه ولم يقطع لم يسل صلواته ويجوز أن يقطع القراءة بسكوت ودعاء لا يخرج به عن اسم القاري **بسم الله الرحمن الرحيم**
من كل سورة الأبرار فلو اخل بها في الحمد أو في السورة بطلت صلواته إن كان عدا أو الأفلأ ويجب أن يقرأها بنية أنها من سورة معينة
فلو قرأها من غير تعيين عليه على الحمد من دون السورة الكلمة أعاد ما عند قراءة السورة وكذا يعيد ما لو عدل عن سورة إلى أخرى
لا يجوز مع الاختيار الإقتصار على الحمد من دون السورة الكاملة في الأوليين من الفريض ويجوز للفقرة خلافا للشيخ في غير قول
لا يحرز في القراءة الترجمة ولا مراد فها من العريضة لو لم يحسن القراءة وجب عليه التقم بالترتبة ولو جاز فضا الوقت وكان يحسن
يحسن بعضها قرأه ولو لم يحسن شيئا منها قرأ من غيرها ما يتيسر والأقرب وجوب الاتيان بسورة كاملة قرأ ما يحسنه والأقرب والآخر
أنه لا يجب أن يقرأ بعد إيما ولو لم يحسن الآية واحدة منها قرأها واجترأ بها والأقرب سقوط وجوب تكريرها سبعا ولو لم يحسن إلا بعض
والأقرب أن كان ليستي قرأنا واجب قراته ولو لم يحسن شيئا من القرآن أصلا كبر الله وهتله وتجه بقدر القارة ثم يجب عليه التقم لو لم
يحفظ شيئا من القرآن وضاق الوقت وجب عليه أن يقرأ من المعصية إن كان عدا أو الأقرب وعدم اجراء القراءة من المعصية من المكان التقم
في الآخر يحرك لسانه بالقراءة ويعقد بما قبله ياقد يتنأن الحمد لا يجب في الآخرين بل بخير المصلي بينهما وبين التسبيح يستحب للامام القراء
فيها ولا يجب قراءة سورة بعد الحمد فيها لا يحرز عن السورة في الأوليين تكرار الحمد بل يجب سورة أخرى غير الحمد منها فلو عكر في الحمد
ثم أعاد السورة أو غيرها إن لم يتعد بجوز أن يقرأ السورة الواحدة في الركعتين مكررا لها فيها وإن قرأ فيها سورتين متساويتين وإن يقرأ في الثانية
السورة التي تلي السورة التي قرأها في الأولى وغيرهما من المنفذة ما قبلها والمتأخرات يد لا يتعين الحمد في التوافل وجوباً بل ندباً وكذا يستحب
السورة بعد غيرها فيها به الأعراب واجب فلو اخل به عدا بطلت صلواته ولو لم يحسن وجب التقم بقدر المكان ولو ضاق الوقت صلى على ما يحسنه
والأقرب أن يتمامه بالعارف ويجب أن يقرأ بالسورة ولو قرأ المعصية ابن مسعود بطلت صلاته ويجوز أن يقرأ بآي قرارة ساء من القارات السبع ولا
يجوز أن يقرأ بغيرها وإن نضلت روايته يجب أن يخرج الحروف من مخارجها كخروج الصاد في المضالين وغيره من مخارج الظاهر بطلت صلواته
إن كان عالماً أو جاهلاً يمكنه التعلم والأفلا يجب عليه التعلم ولو اخل بأصابع لسانه في القراءة مع القدرة بطلت صلاته والأفلا يجب عليه
الترتيب في التسبيح على ما تلوا فيه أشكال لو اخل بالقراءة في الأوليين عدا بطلت صلاته ولا يبطل بالاختلال سبها ولا يفسد التخيير
معه بينهما وبين التسبيح في الآخرين كالأجوز القرآن بين سورتين غير الحمد في الركعتين الفريض وهل هو مبطل للتسبيح قولان ويجوز
في المناقلة بل يستحب في مواضع منها كب قال علماؤنا الضم والم تشرح سورة واحدة وكذا الفيل ولا يلاف فلو قرأ أحدها بعد الحمد في الفريض
وجبان يقرأ الأخرى ويجب التسبلة بينهما على الأقوى لا يجوز أن يقرأ في الفريض شيئا من الغرام ويجوز في التوافل وكذا يحرم أن يقرأ ما
الوقت بقراءته كد يجب الجهر بالحمد والسورة في الضم ولولي المغرب والعشاء ويجب الأخفات في الظهري والثالثة والرابعة في الحمد من العشاء
وليس يد عنها خلاف كذا أقل جهر بالحمد ليمعه القريب الصبح التمع وأقل الأخفات أن يسمع نفسه كوي قط الجهر عن المرأة اجعلاً رحكم القضا
حكم الآداب في ذلك سواء فعل القضا في الليل والنهار أو اخل بالجهر أو الأخفات في موضع عدا عالما بطلت صلواته ولو كان جاهلا أو ناسيا

لم يتخل ولو ذكر في أثناء القراءة انقل الى ما يجب عليه ولا يستأنف القراءة كالتحجب للامام ان يسمع من خلفه القراءة في الجملة ما لم
لا يجب التحجب في القراءة خاتمة دون غيرها من اذ كان الصلوة نعم يجب للامام التحجب بالثبوت لا يجب التحجب بالجملة في مواضع الجهر وليست بموضع
الاختلاف ويجوز الا سار بها مع التفتة وان وجب التحجب ليتجنب الحفاة في نوافل التمام والجهر في نوافل الليل ^{ليست} ليتجنب الحفاة في نوافل الليل
قراءة الحمد وبعد الشؤنة لا يجب ترتيب القراءة والوقوف في مواضعه ويجب عليه النطق بالحروف بحيث لا يغني بعضها بعض في المعنى كما
من القرآن يجوز ان يقرأ بها في التلاوة لولا ان يجب قضاها في الغيب والمنوطات في القعدة وليست قراءتها
والمناضين في ظهر الجماعة والجمعة وان يقرأ الآية بالجمعة بهو الا على وفي غداة الجمعة بها وبالاخلاص وفي غداة الاثنين والخميس والجمعة
وفي نوافل التمام بقضا الشؤنة وفي نوافل الليل بطولها ان يجب قراءة قل يا ايها الكافرون في سبعة مواطن اول ركعة من ركعتي الزوال
واول ركعة من نوافل المغرب واول ركعة من صلاة الليل واول ركعة من صلاة الغداة اذا سجد بها واول ركعتي الفجر واول ركعتي الطواف
واول ركعتي الاحرام وروى قراءة التوحيد في هذا الاول والحمد لله يستحب ان يقرأ في اول صلاة الليل لمثلين مرة قل هو الله احد وفي البوابة
بالطواف اذا قرأ في المناقلة غيبة سجد وجوبه عند موضع السجود ثم قام فاتم الشؤنة وركع ولو كانت السجدة في اخرها قرأ الحمد بعد قيامه
ليركع عن قراءة وكذا يجب ان يسجد لو استمع ثم يفعل ما ذكره ولو لم يسمع حتى ركع سجد مع الذكر وليست له ان يرفع رأسه من السجود ان يركع
ولو كان مع امام لا يسجد ولم يتمكن من السجود او امام يجوز ان يعده المصلي من سورة الى اخرى ما لم يتجاوز النصف الاسورة الكافرين و
الاخلاص فانه لا ينقل عنهما الا في ظهر الجماعة فانه ينتقل الى الجمعة والمناضين ولو قرأ سورة فضلها جاز لها العدة ولا مطلقا لرواية زرارة
الصحيحة عن ابي ابي بصير عن الصادق عليه السلام ورواية معاوية عن الصادق عليه السلام ومع العدة ولا يعيد بالجملة ما اذا لم يصلي
بآية رحة استحب له ان يسأل الله تعالى ابصارها اليه وبآية نعمة يتقوه منها ما اذا تقدم المصلي سكت عن القراءة فاذا استقرام
قوله امين حرام يتخلل به الصلوة سواء اجتمع بها او اشرافا اخرها وقبلها اماما كان او مأموما على كل حال واجماع الامامية عليه التفتة من اهل
البيت عليهم السلام ولا ينافيت قرأنا ولا دعاء لان الاسم مغاير **الفصل في مس في الركوع وفيه يد عينا الركوع لغة الاغناء وفيه**
كذلك وهو ركع في كل ركعة من سبط الصلوة بالاخلاق به عدا وسواء ويجب في كسوف والايات في كل ركعة خمس مرات على ما يأتي ويجب
فيه الاغناء الى حيث يتمكن من وضع يديه على ركبتيه ولو لم يتمكن من هذا الحمد وجبا لا يتيان بالمكن ولو لم يتمكن من الاغناء الحمد او
ولو كان بصورة الركع كبر او من قام على حسب حاله ثم اغنا الركوع فليلا يكون فارقا بين قيامه وركوعه قال الشيخ ولا يلزم ذلك
وفيه اشكال ولو بلغت بداية في الطول الى حيث ينتهي الى كنيته اغنى كما يغني مستوي الحلقة وكذا الركعات اقص من المستوى يجب
الطائفة بقدر الذكر الواجب وهي الشكون حتى يرجع الى المستقرة ولو لم يتمكن منها سقطت ويجب فيه الذكر كما تسبح والتمليل
او التكبير والتحميد واجب جملة من علمنا التسبيح خاصة والا فبالاول يجب ان ياتي بالذكر حالة الركوع فلا تستغف فيه وهو
في الركوع واشتغل بالرفع قبل كماله لم يجز ويجب رفع الرأس من الركوع فلهوى للتحجود قبل انصافه منه من غير عذر لم يجز ولو افرق الى ان
على سجود ولو لم يتمكن سقط ولو افرق الى انع بعد السجود ابتداء ركعة قال الشيخ رحمه الله وكذا الزوال قبل السجود ولو ركع فاطان فسقط الى
قبل القيام بسجد ولا يحتاج الى القيام لغوفا على ما هو السقط قبل ركوعه فانه يرجع ويأتي بالركوع ولو سقط بعد الركوع قبل الطائفة في
ففي عادة الركوع اشكال يجب الطائفة في الانصاف بان يعتدل قائما وليكن يداها بسحب التكبير اذا اراد الركوع وان بكر قائما فاف
يديه بالتكبير عما اذا اذنيه ورساها ثم ركع وان يضع يديه على ركبتيه مفترجا الاصابع ولو كان بلحدي يديه عنده فوضع الايدي
ويرد ركبتيه الى خلفه ويسوي ظهره ويمتد عنقه مواريا ظهره وان يصرف في ركوعه بين قدميه لا يقدم احدهما على الاخرى ويجعل يديه
قد سيرا وان تجل في حالة الركوع لا يضع شيئا من اعضائه على شيء الا اليدين على الركبتين وان يقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم
ثلاثا وافضل منه خمسا والاحل سبعا وليست للامام التخفيف ثلاثا وان يدعو في حال ركوعه فيقول ربّك ان ركعتي والاسلم

وبك انت وعليك توكلت وانت ربّي خشع لك سمعي وبصري وشمي ولساني وقلبي وعصبي وعظامي وما اقدر قدرا
غير مستنكف ولا مستبكر ولا مستخبر ثم يستجيب ثلاثا لا يستجيب الا في الركوع ولا يستجيب الا بقلبه لا يستجيب الا بقلبه
ان يقول بعد انصافه من الركوع سمع الله لمن حذر الهدية ربنا العالمين اهل الجوارح والكبرياء والعظمة لله رب العالمين اللهم
والتمتع وان يحضر الامام به يقال الشيخ رحمه الله وان قال ربنا ولك الحمد لم يطل صلاتي وسوا الا في ما نقل عن اهل البيت عليهم السلام لو كان
من حمد الله سمع له لم يأت بالسجدة لانه اخل بالجوارح الصوري ولا الاول دعاء والثاني شل وجزله لو عطف عنده فنه فقال الله
ربنا العالمين ونوى به التحيد للعظمة والمستحب بعد الرفع جازي يكون ان يكتم ويداه تحت ثيابه بل يستحب ان يكونا بانة او في مكة
الفصل دس في السجود وفيه بحثان السجدة لغة الخضوع والانحناء وتشرعا وضع الجبهة على الارض وهو واجب الصلوة في كل ركعة
سجودا ومجموعهما ركن ينطلي الصلوة بالاخلال بها مقلدا وسجودا بالواحدة عمدا لا سهوا ب يجب في كل واحدة منها السجود على سبعة اعضاء
الجبهة والكفان والركبتان وامامهما الرجلان ولو اخل بالسجود على بعض هذه اعضاء بطلت صلاته عالما كان او جاهلا ولا يبطل بالسجود ولو كان
على بعض اعضائه ما يمنع من السجود عليه سجدا بيا في الاعضاء ولو كان على جبهته دمل او شبهه وامكن ان يحفر لها خندق فيرل فيها
ليقع التسليم من الجبهة على الارض وجب ولو لم يمكنه الاستغراق للجبهة بالمانع او لعدم تمكنه من التحريك لها سجد على الجبين ولو لم
بقية الاعضاء ولو تعذر على احد الجبين سجد على الذقن ولو تعذر ذلك كله او ما يجب السجود على جميع اجزاء الجبهة وتشرع بعض الاعضاء
الملافة بدهم وليس بجند وكذا البحث في بقية الاعضاء يجب ان لا يجزئ السجود على ما يفتح القبض عليه ووضع الجبهة عليه فلو سجد على
العمامة بطل الا ان يكون لعنه ويستحب ان لا يدين دون غيرها يجب الانحناء للسجود حتى يساوي جبهته موقفه ويجوز ان يكون
موضع السجود اعلا بما لا يعتد به كالقبضة لا ازيد ولو وقت جبهته على الارتفاع جاز ان يرفع راسه ويجزئ على المساوي ولو تعذر اني بالمكن ولو
لم يتمكن من الانحناء مطلقا رفع ما يسجد عليه وان عجز او ما يجب الذكر في كل واحدة كقلبه في الركوع ولخلا فيه كما خفف هنا والاول فيه التسليم
وافضل منه غشا وكله سقار يستحب ان يدعو امام الذكر فيقول اللهم لك سجدت وبك امنت والاعانت وعليك توكلت وانت ربّي سجدة وحيد حتى خلت
وصورة وثق سمعه وبصره بارك الله احسن العالمين والحمد لله رب العالمين ثم يقول سبحان ربّي اعلى وعبدك تبارك وبخوفه العباد فيريد ذلك
من امور الدنيا والاخرى يجب فيه الطائفة بقدر الذكر الواجب وان رآه بالذكر الواجب وهو ساجد فلو اخذ في السجود وهو ذاك او رفع راسه ولم
لم يخرجه يجب ان يرفع الرأس من السجدة الاولى والطائفة فيه جالس يستحب ان يركب السجود ثم يركب رقبته الى تحت اذنيه وكذا يركب رقبته والسجود
الثاني حال ركوعه تعود راسه بديه كقلبه وعند رقبته منه وان يستقبل الارض بديه حاصويه ومساواة موضع سجدة لموقفه او يكون اخفض
وان يرغم بانفه قال السيد مطرفا لا نفاد في الحاجين وان يدعو بين السجدين وينزل حال جلوسه والجلوس عقيب السجدة الثانية مطمئنا والذكر
حاليين لقيام وان يفتنه على يديه عند سابقا برفع رقبته وان يسط كفيه على الارض حال القيام لا يفتنه بيا يكون لانفا بين السجدين وهو السجدة
بصد وترقبه على الارض ويجلس عقيبها وان يفتح موضع سجدة ب السجود على انفه دون جبهته لم يخرجه يستحب له الجواز حال السجود لا يضع شيئا
من جسده على شيء ولا يعتد بالانحناء الفصل السابع في التشهد وبما حقه عشر التشهد واجب في كل صلاة في الركعة الاولى والثانية والارابعة مرتين وعمله في التشهد
عندك لها وفي الثانية والثالثة وعندك الا الثانية مرة وعندك الا الصلوة اخرى وينطلي الصلوة بالاخلال به عمدا العاجل في التشهد خسة السجدة الجلوس
مطمئنا والتسليمان وهما السجدة الاولى والحمد لله رب العالمين والصلوة على النبي وآله وسر بها اللهم صل على محمد وآله
على ذلك مستحب من لا يحسن التشهد يجب عليه التعلم ومع نيق الوقت ياتي بما يحسن منه ويجب الترتيب في التشهد فبدا بشهادة التوحيد ثم تسليما
الرسالة ثم يصلي على النبي ثم يصلي على آله فلما عاود الصلوة على النبي وآله عليهم السلام واجب في التشهدين معا ويستحب ان يجلس متوقفا بالجلوس
على وركه الا يسير ويخرج رجله جميعا ويجلس طاهرا لا يسير على الارض وطاهرا لا يمسح بالارض وان يضع يديه على فخذيه مبسوطة مضمومة كذا
وان يريد على القدر الواجب فيقول الحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله

محمد

اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمد عبده ورسوله ارسله بالحق نبيرا ونذيرا بين يدي الساعة واشهد ان بعث الله محمدا
نعم الرسول الامم صلى الله عليه وآله وسلم وتقبل شهادته في امته وارفع درجته ثم عبد الله عز وجل وانا لله ثم نعم كما جعلت في الربعة قلت بسم الله وبالله والحمد لله
وخير الامم ثم اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمد عبده ورسوله ارسله بالحق نبيرا ونذيرا بين يدي الساعة واشهد ان بعث الله
وان محمد بنم الرسول النبيان الله الصلوات الطاهرات الطيبات الزايات العارفات الرايات العارفات السابغات الناعات لله ما طاب وزكي وخلص وصفا لله
اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمد عبده ورسوله ارسله بالحق نبيرا ونذيرا بين يدي الساعة واشهد ان بعث الله محمدا
واشهد ان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله الحمد لله رب العالمين
اللهم صل على محمد وآل محمد وبارك على محمد وآل محمد وصلى على محمد وآل محمد واغفرنا
ولاخرنا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين امنوا ربنا انك رؤوف رحيم اللهم صل على محمد وآل محمد وبارك على محمد وآل محمد واغفرنا
الماتين صل على محمد وآل محمد واغفر للمؤمنين والمؤمنات وللمسلمين والمسلمات ولعن الظالمين الاثام انما تصلي على محمد وآل محمد
وبركاته والسلام على انبياء الله ورسوله والسلام على خير خلق الله على جبرئيل وميكائيل والملائكة المقربين والسلام على محمد بن عبد الله خاتم النبيين لا نبي بعده
علينا وعلى عباد الله الصالحين ثم يسلم التحية واجبة في واحد من التشديد من تقديم التسليم على التشهد مطلق الصلوة على لولا
اشهد ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله اجزا على اسكال وكذا اشهد ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله ورسوله لولا ان اشهد
ان لا اله الا الله اشهد ان محمد عبده ورسوله من غير ما اولوا في عوف الشهادة بمليا وبما في المعنى او بقاها فيقول اعلم واخبر عن علم او
وما شابه لم يخرج كذا لولا ان اشهد ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله في التشهد مطلقا بالابح سوار كان الدين والدين والدين
ورد به الشرع اوله ويستحب الامام ان يسمع من خلفه التثنية واذا قام المصلي الى الثالثة قال بحمد الله وقوته وقدرته وقوته ولا يحسن
الى تكبير خلافا للمفيد الفصل الثامن في التسليم وفيه مباحث الاله عز وجل ان التسليم غير واجب ويستحب مرة في اخر الصلوة بعد التشهد
وبه يخرج من الصلوة لا غير ان قلنا بوجوبه وحديثنا لا قربا له لا يحسن ان يرى به الخروج بل يستحب التسليم صور ان ايتما وقتا اجزا
علينا وعلى عباد الله الصالحين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وباتما بدأ كان الثاني مستحبا واجبا العبادة الثانية علم الهدى وابوالفضل
لا يخرج من الصلوة بقوله السلام عليك ايما النبي ورحمة الله وبركاته على القول بالوجوب وعلى وجهي بقوله وعلى عباد الله المخلصين او العارفين
او السلام على عباد الله الصالحين وعلينا ولوسلم بالعبادة الثانية جاز ان يقول السلام عليكم ورحمة الله وان لم يقل وبركاته ولولا السلام عليكم
واقصر خرج به عند ابن ابي عمير وابن ابي عمير وقال ابو الصلاح الفرض ان يقول السلام عليكم ورحمة الله وعندى في ذلك اسكال وكذا
الاسكال لولا ان السلام عليكم منقول اما لولا ان عليكم السلام فانه لا يخرج منه قولا واحدا على القول بالوجوب في المرة الواحدة بخلاف الامام والمأمور
والمنفرد لكن يستحب المنفرد ان يسلم تسليما الى القبلة ويرى بمرور عينيه الى يمينه والامام بصفحة وجهه والمأمور يسلم بوجهه ثم يمينه
وتما لا ان كان على يمينه غير والا فقرة على يمينه هل التثنية الاولى من الصلوة فيه اسكال ولو نرى بالتسليم الخروج من الصلوة والرد
على المكلين وعلى من خلفه ان كان اماما او على من معه ان كان مأموما لم يكن به بأس قال الشيخ ينبغي ان ينوي بالتسليم الاول الخروج من الصلوة
وبالثاني التسليم على الملائكة او على من في بياء المطلب الثاني في الافعال المتدبيرة وفيه كاعتجا يستحب له ان يمشي الى الصلوة ان يكون
حاشا على سكينته ووقار وان يقول عند قلعه اللهم اني اقدم اليك محمد بن يدي حاجتي واتوجه به اليك فاجعلني به وجميعا عندك في الدنيا
والآخرة ومن المفضل بين اجعل ملائكة من قبلة وذبي به مغفورا ودعاني به مستجرا يا الله انتا الغفور الرحيم يستحب له ان يقول في التشهد
مختوم واستكانة طمأنينة في اول الوقت اما استثنى يستحب ان يتوجه بسبع تكبيرات احديها بكثرة الاحرام بينهما ثلثة ادعية في سبعة من
قدمت الصوت مستحب في كل ثانية من الفرائض والنوافل بعد القراءة قبل الركوع لا تبطل الصلوة بالاحلال به عهدا ولا عهدا وقول
بابر به وابن ابي عمير ضعيف وكذا في الفرائض وكذا فيما يجهر فيه وفي جفنة فتان قبل ركوع الاولى وبعد ركوع الثانية وفي مفردة الركوع

قبل الركوع وبعد في جميع السنة ولولوا القنوت حتى ركع قضاء بعد الركوع ولوليه حتى ركع في الثالثة ففي قضاءه بعد الصلوة قولان
 يستحب ان يدعو فيه بالمنفرد والابتناء واقوله كشأنه وان يجوز الدعاء بغير الترتيب اختصارا بحديث الحسن الصغار وابن بابويه خلافا لغيره
 عبد الله نعم يحرم الدعاء بالقرآن الجهر ويحرم ان يدعو فيه للمسلمين عموما ولا لخاصة معين وان يسألكمباح من امور الدنيا يستحب فيه الجهر
 واستحب ان ينفذ الاوقات في الاخفاية ويحب فيه الامالة ورفع اليدين تلقاء وجهه مبسوطين وان يتلقى بآطراف اليدين وان يركله وان يرفع
 يديه به ويستحب له ان ينظر حال قيامه الى موضع سجوده وحال ركوعه الى ما بين رجليه وحال قنوته الى باطن كفيه وفي سجوده الخرقانعة وفي
 قعوده الى سجود يستحب له وضع يديه حال قيامه على خدير عاذا بالعيني ركبت مضمومتين الاطابع وفي حال ركوعه على عيني ركبت وفي
 سجوده حيال وجهه وفي جلوسه على فخذه التحديق مستحب عقب الصلوات كلها وافضلها تسبيح الزمرا عليها السلام ثم ما نقله
 اهل الكتب عليهم السلام بعد النكس عقب التسليم ثلاث مرات يرفع بها يديه الى تحت اذنيه ويضعها على فخذه يستحب عقب الفريضة نحو
 الشكر وعند سجدة التيمم ودفع التيمم ويستحب فيه التغير وهو ان يضع خدة اليمين على الارض عقب السجود ثم خدة اليسار روى عن ابي
 عبد الله قال اوصى الله تعالى الى موسى عليه السلام ما تدرى امر اسلم فيك بكلام من دون خلق قال موسى لا يا رب قال يا موسى اني قبلت
 عبدك على ما اظن فلم اجد فيهم احدا ذاك نفسا منك يا موسى انك اذا صليت وضعت خديك على الارض ويستحب فيه الدعاء بالمنفرد
 وان يكون لا طيبا بالارض وان يعود الى السجود ويكر الله مائة مرة وليس فيه تكبير للاخذ والرفع والتسليم يا سجدات القرآن خمس عشرة
 اربع منها واجبة وهي سجدة لقمان وحلم السجدة والتيمم واقرأ حمدا بذكر واحد عشر مندوبة في الاعراف والصد والتخل وبنو اسرائيل ومريم والحج في مكة
 والفرقان والنمل ومن لا شقاق بين قال الشيخ سجود الغزائم الاربع واجب على القاري والسميع والسميع ولا يصح عندي الاستحباب على السامع
 قال الشيخ في الخلاف من منع السجود في جميع قوله واسجدوا لله وفي المبرر عند قوله ان كنتم اياه تعبدون به يجوز فعل هذه السجود في الاوقات
 كلها وان كانت ما تكره فيها التواكل ولا يفتقر شي منها الى كبرة الاحرام ولا تكبير السجود ولا شتم ولا تسليم ولا طهارة ولا استقبال القبلة ويستحب فيه
 الدعاء وان يكبر اذ فرغ منه والاذن استراة السجود على الاعضاء السبعة السجود على القوم في كل واجب ومسجدة واحدة قال الشيخ في البوط
 يغني الغزائم وجوبا وفتيرة في التدب وهو جيد ولوليه اوجبت مع الذكر به يجب السجود ويستحب كلما حصل السبب لا يشترط في سجود السميع كمن
 السكت من يصلح ان يكون اماما له ولعله يسجد الثاني سجدا للسمع وجوبا او ندبا ولا يقوم الركوع مقام السجود ولو قرأ على الراجله وتمكن من السجود وجب له
 او نأوا وكذا الكاشي يستحب الامام ان لا يعرف من مصلا حتى يتم من خلفه صلوة وهو في كاهنه الثقل بالامام من منع صلته يستحب له ان يفرغ
 من صلته ان يرفع يديه فوق راسه تبركا وان يعرف وان يعرف عن يمينه يجوز الدعاء على الظالم عقب الصلوات بكرة التزم بعد الغداة راهية
 شديدة وبعد العصر وبعد المغرب قبل العشاء وتحت القبلة **مسألة** في التزكك وهي ثمان واجبة ومندوبة ففيها نحو عتقا يحسن
 كلما سطل الظل مع القدرة فلو فعله عدا او سوا بطلت صلوة وقرأ بغير علمنا اذا سبقه الحديث فلو بني بنيف به يجب عليه ترك التكبير ورفع
 اليدين على الشمال فلو فعله بطلت صلواته ان كان عند غنار والافلا لا فرق بين التكبير فوق السرة وتحتها ولا بين وضع الكف على الكتف وعلى الذراع
 ولا بين ان يضعهما اهد معتقدا للاستحبابا وغير معتقدا لا بين وضعهما حال القراءة او غير حالها قال الشيخ رحمه الله يحرم وضع الشمال على
 اليمين لو وضعها للثبينة لم يكن به بأس يحرم عليه الالتفات الى ما وراءه فان فعله عدا بطلت صلواته لا سيما اما الالتفات يمينا وشمالا فانه غير
 مكروه غير مبطل للكلام بحرزين فصلا ما ليس بقرآن ولا دعا مبطل للصلوة ان كان عمدا ولا فلو الجاهل كالعالم وسواء كان الكلام لمصلحة
 الصلوة او لغيرها ولو اكره على الكلام بطلت صلوة وان كان غير مأثور ولو قلنا تمام الصلوة فنكلم لم تبطل صلوة خلاف للشيخ في بعض اقواله ولو سلم
 في الاولين ما ساقا فاقم صلواته وحجده التهور ولو سلم بحرف واحد لم تبطل صلوة وعندي في الافعال الثلاثة المعتقدا للقرنين كف وعكبر
 الاخرين بحركة اللسان وقد اقر به لا بطل به ولو نطق بحرزين بطل صلوة ولو نطق بحرزين وتسمى كمالا بطلت صلوة وكذا التثنية بحرزين مبطل ولا
 يبطل الصلوة بكل كلام ياتي به ربه او يدعوه لمصالح المعاش والمعاد يحرم عليه الفحش في الصلوة بنقمة اما التيمم فلا بأس به ولو

تفقه عدا بطلان صلواته لا سيما يحرم عليه الفضل الكثير الذي ليس من افعال الصلوة فلو ضل عدا بطلان صلواته ولا يبطل بالشر ولا يجوز للمصلي
ان يعدل الركعات باصابعه او بتخي يكون معه من الحما وبشبهه بشرط عدم التلقظ به بل يعقد في خفيه وليس بركوة **ح** البكارة التي من امور الدنيا جاز
تبطل به الصلوة ان كان عدا والافلا وان كان خروا من الله تعالى خشية من عقابه لم تبطل به الصلوة وكذا يجوز ان يتكلم في الصلوة لامورا لا مورا **ح**
يا الاكل والشرب ان كان كثيرا بطلت صلواته ان كان عدا والافلا كل الشئ يجوز شرعا لما في النافلة وعندى ان يبلغ حد الكثرة بطلت صلواته الا ان
لمن اصابه عطش وهو يريد الصوم في صبيحة تلك الليلة اذا لم يستدبر القبلة يبمحرم عليه قطع الصلوة الا لقروا دينية او نيوية **ح** يكون التنا
والتمطي والعبث والتختم والبصاق وفرقة الاصابع والناوة بحرق والاين به ومدافعة الاختين ولوم على كذا لم تبطل صلواته ونفخ في
السنجور ورفع البصر في الصلوة ونيفض العينين وليس الخفا الفيق والتورك وهو ان يمد يده على وركه وهو التنفر والتدل وهو وضع الثوب على
الراس والكنف وارسال طرفيه يد يجوز ان يستند على الحائط وان يضع يده عليه الا ان يعتمد عليه بحيث يقطع مع سقوطه وان يحمد الله اذا
ويصلي على النبي وآله وان يفعل ذلك اذا علم غير وان يسمت العا لسانا كان مومنا وان ردة السلام نطقا شذله سلام عليكم ولا يقول عليكم
السلام ولو سلم فله سنة مهلككم قبل الايجاب جابته الا ان يقصد الدعاء ويكون مستحيا وعندى فيه اشكال ولو قبله بغير السلام فالاقرب جواز الرد بهجوم
الاية ولا يكره الداخل سلام على المصلي ولو ترك المصلي ردة السلام مع تعيين عليه فالوجه بطلان صلواته يد يجوز الدعاء في جميع احوال الصلوة بالكتاب
ولو دعا بالحرم بطلت صلواته ويجوز للرجل والمراكال بالامام الحاجة ونصف واحد يديه بالاعزى وضرب الحائط والتسبيح وتلاوة القرآن لاحياته
غيره في الصلوة ويكره ذلك لغير ضرورة ولا يقطع الصلوة دعاء ولا في ولوجاء الدعاء فاناله واقم الصلوة ما لم يخرج الى الفعل المانف ولا يقطع الصلوة ما
بين يديه قال الشيخ ولو نوى ان يصلي بالتبديل لم تبطل صلواته لو خفها وهو جيد المقصد **ح** في باقي الصلوات وفيه فصول **ح** في الجمعة وبما
لب الجمعة ركعتان بدلتا الظهر وهي واجبة اجزاء لثوابها ونذكرها وتجب عند زوال الشمس ويخرج وقتها اذا صار ظل كل شئ مثله ولو علم التسليع الوقت **ح**
وركعتين خفيفتين وجبت الجمعة ولو علم او غلب ظنه تصور الوقت لم يجب وصلى طرأ وجب التسبيح مع القرب عند الزوال مع البعد قبله بحيث يدركها
ويستحب في اقلها انما مقتضاها من سببها من الطيب جسد وتسريح لحيته ويحلق راسه وينقر اظفارها ويأخذ من شأنه ويستان ويحسن نظف
ثيابه ويقيم ويرتدي ويدعها ما تم ترجمته ويكون على سكونه ووقار وينقل بفسرين ركعة اربع من ان ياد على باقي الايام مستلحا بسلط الشمس و
عند ارتفاعها وشتا قبل الزوال وركعتين عدا ولواخر النافلة او صلى بين الفريقتين شاجاز بيجب للمصلي ان يمشي الى الجمعة ان كان قريبا ولو
وجد البعيد مستغفرا ركبا واذا الى المسجد يجزى جلس ينهى به المكان ويكون ان يتخطا رقبا لئلا يمس سوارا فاما الامام ولا سوارا كان له مجلس
بعيد المجلس فيه او لا ولو تركها الصفر والاولى حاله جاز له ان يتخطا هم اليها ولا يكره للامام التخطي لئلا ان يقيم غيره ويجلس موضعه وان
معدا المجلس فيه او كان الجالس عبدا ولواثره في جاز وفي التخصيص به نظر ولو فرض له مصلى لم يكن مختصا لان التسبب لا بد ان لا يجلس عليه
من شرائط الجمعة الامام العاد لا ومن فضله ولو لم يكن الامام ظاهرا ولا نايب له سقط الوجوب جازا وعمل يجوز الاستماع حينئذ مع المكان **ح**
قولان **ح** العدد شرط في الوجوب والجزا وخمسة نفر الامام اقدم واشتراط التسبيح سبعة وليس بجمعة ولو نقصوا في اثنائها الخطبة وبعد ما قبل
التسبب بالصلوة سقطت الجمعة ولو كان ذلك بعد التسبب بالبكر وجب الامام ولو لم يتوال الامام وكذا لو مات الامام في اثناء الصلوة وعرض حدث
سقط الصلوة فده الجاعة من يتم بهم الجمعة **ح** الخطبتان شرط في الجمعة ولا يكفي الخطبة الواحدة ويشترط في كل خطبة حمد الله والتسبيح والصلوة
على النبي وآله وقرارة سورة خفيفة من القرآن والوعظ والوقر اغرية نزل وسجد ويجوز التسبيح معه ووقتها عند زوال الشمس صيفا وشتا وفي حوز
نقد يها على الزوال قولان ويجب تقديمها على الصلوة فلو صلى او لا لم ينفق الجمعة وان يكون الخطيب قائما وقت ابرادة مع القدرة وان يسمع العدد
المعتبر فضلا عن ان يفصل بين الخطبتين بجلسة خفيفة وفي اشتراط الطهارة للخطبتين قولان والجمعة شرط في الجمعة فلو صليت فرادى لم ينفق واذا
حضر امام الامم وجب عليه الحضور والتقدم بعرض جاز لا الاستنابة زانفراد الجمعة شرط فيها بمعنى انه لا يفتح جفتان في موضعين منها اقل
من ثلثة اقبال سوا كانا في بلد واحد او بلدين فلو صلى جفتان ويليها اقل من فرخ بطلتا ان اقرنتا وان سبقتا احدهما بطلت للاختة

سواء كانت السابقة في جنة التائب أو غيره وسواء كانت واحدة بها في المجد الجامع والآخرى في غيره أو كانتا واحدة في قبلة البلد والآخرى في
ولوله يعلم سواها بما أو علم وجعل عينا أو علم عينا واشتبه بطلانها مع بطلانها لا قرآن أن مكنت الجمعة وجبت لأوجب ظهرها لو بطلان
للفرضين الآخرين وبقي من الوقت ما يمكن فعل الجمعة هل يجبا أم لا قال الشيخ رحمه الله يجب الجمعة والوجه عندهم أنهم يصلون على أن
أحد بها صحة وجوب إعادة الحمل للقيمين لا يقتضي الفساد في نفس الأمر ما لو جعلت كنية وقومها فالوجه ما قال الشيخ وغيره
السوق ولو تكبيرة الأحرام ولو أحرمت فاجزة الإنسان بالآخرى سأنف الظهور لا يجزئ الإتمام المبرر شرطا في الجمعة بل يجب على أهل التوبة والآخرى
ولا يشترط الفرية أيضا بل يجب على أهل التوبة وسوق الشعرا إذا كانوا قاطنين وليس الاستيطان شرطا فلو أقام في بلد على سبيل التجارة أو طلب العلم
وفي نيته الانتزاع بعد قضاء وطء وجب عليه الجمعة ولو أقامه الجمعة في النسيان شرطا بل يجوز إقامتها في الضحى وليس بما روي من أن
بما شرط فلو دخل الجمعة في وقتها مخرج ولم يتم بها ثم راجعها أما ما كان أو لمعومها والأقرب عندهم اشتراط إدراك الركعة أما لو فات الوقت
وليس بغيرها فانها تقوت ولا تقف الجمعة بل تقف ظهرها أما يجب الجمعة على المذكور المكلفين الأحرار الكافرين أو من هو بحكمهم المسلمين من العمى
والمرض والعرج والشيخوخة الخاضعة للبر عن الحركة فلا تجب الجمعة على المرأة ولو تكلفت الحضور وجبت عليها وإن لم يقع بها ولا يجب
على العبد ولا المكاتب ولا المدبر ولا الخارج ولو أذن له المولى استحبابه الحضور ولو حضر وجبت عليه وفي الانقضاء به قولان ولو انقضى
بعضه فما يراه مولا لا تجب الجمعة وإن انقضت في يوم نفسه وقول الشيخ هنا ضعيف ولو صلى الظهر فاعتقل لم يجب عليه الحضور والمسافر لا
الجمعة ما لم يستوطن بلد الغربة شهرا أو ينوي مقام عشرة أيام ولو حضر الجمعة أو نوى المقام عشرة أيام أو أقام شهرا وجبت عليه وانقضت
وأما يسقط الجمعة عن المطيع بسفرو ولو صلى الظهر فخرج عن حكم المسافر لم يجب عليه حضور الجمعة والأعمى لا تجب عليه الجمعة وإن وجد قار
ولو حضر وجبت عليه وانقضت به ولو صلى الظهر فحضر سقطت عنه والمريض تسقط عنه الجمعة سواء زاد المرض بالحضور أو لم يزد
ولو حضر وجبت عليه وانقضت به ولو صلى الظهر فحضر سقطت عنه والمريض تسقط عنه الجمعة سواء زاد المرض بالحضور أو لم يزد ولو حضر وجبت
عليه وانقضت به ولو صلى الظهر فحضر سقطت الجمعة ولم ينظر في الصلاة سوار نال المانع أو لا وكذا كل من لا تجب عليه الجمعة وتسقط الجمعة
عن الأعرج ولو حضر وجبت عليه وانقضت به لا تجب الجمعة على من كان بينه وبينه أريد من فرحين وتجب على من كان بينه وبينه أو على
مأدون ولو حضر الأول وجبت عليه وانقضت به ويستحب له الحضور ولو لم يحضر وحضر سراط الوجوب وجبت عليه الجمعة في موطنه أو
الحضور ولو انقضى العبد عن الفرخين وجب عليه الحضور وفضل الجمعة في موطنه مع الشرايط بسقط الوجوب مع المطر في الطريق المانع من الحضور
أو الرجل الذي يلتقي معه الشيء وكما مع كل عذر يعتذر معه الفعل بالكافة يجب عليه ولا تنقح منه شيء من سقطت عنه الجمعة بخزان
يعصى الظاهر في أول وقتها ولا يجب عليه التأخير لا يستحب بدليل الأصغار إلى الخطبة واجب والكلام في شأنها حرام وعندي فيه اشكال
لكن لا ينظر الجمعة معه اجأه إنما يتعلق انتهى حال الخطبتين لاقبلها ولأجلها ولا يكبر تسميتا العاطس لارة السلام قال الشيخ ويكره
الكلام وليس يجزم بوجوبه وجبت عليه الجمعة فضلى الظهر وجب عليه الشيء فان أدركها صلاتها والأعاد الظاهر لو فاتته الخطبة وركعة
وأدرك مع الإمام الثانية ففادرك الجمعة وكذا لو أدرك الإمام بالكافي الثانية ولو كبر وركع وشك هل كان الإمام والكلام رافعا
فالوجه في الجمعة وجبت الظهر يعبره الإمام التكليف فلا تنقح أمامة المجزئ ولا القبي وإن كان مراعاة والإيمان فلا تنقح أمامة
المتخالف والعدالة فلا تنقح أمامة الفاسق وطهارة التولد فلا تنقح أمامة ولد الزنا والذكورة فلا تنقح أمامة النساء في الجمعة ولا الجنين
والحرية عند قدم والأقرب عندهم جواز أمامة العبد مع كمال العبد بغيره وكذا يجوز أن يكون المسافر ما إذا أقام العبد بغيره وكذا المبرور لا
ولا يؤتم الاجتزاء والابرم وإذا حضر الإمام الأصل فقبله لا جتمع معه ويتولى هو الخطبة ولو خطب أمير ففرقه ووثق غير صلى بهم وفي وجوب
إعادة الخطبة نظر ولا يشترط في الثاني حضور الخطبة بطريق الخطيب إذا صعدان يتوكأ على فرس أو عكا أو سيف أو شبهه ^{لله}
ويستأمن على الناس فلا يسخ فأسلم مرة الناس عليه قال الشيخ يستحب أن يقعد دون الدرجة العالمية من المنبر فإذا صعد جلس

حتى يفرغ المؤذنون فاذا فرغوا خطبهم فاما لو كان له عذر خطب جالساً قاله الشافعي وجب قيامه ولو خطب جالساً من غير عذر بطلت صلاته
وملاؤه من خلفه مع العلم لامع عده قاله الشيخ ولا ينبغي ان يفصل بين الاذان والخطبة بجلس من غيره ويستحب ان يستقبل الناس بخطبته ولا يلتفت
يمنه ولا شمالاً ولو استدير الناس واستقبل القبلة وخطب جازع السماع ويستحب للناس استقبال الخطيب لانه يبلغ في السماع ولا يستحب البعد
غير السماع ذلك للعادة افرغ الخطيب من الخطبة نزلاً وابتداء المؤذن بالاقامة وصلى بالناس الجمعة ركعتين ^{يستحب} ان يقرأ في الاولى بعد الحمد
بالجمعة وفي الثانية سورة المنافقين ولو قرأ غيرها ما ساقطت القراءة ^{لا} ابتداء بالجمعة والمنافقين ولو قرأها والتفت بقلبه الى الفصل ^{يستحب}
واعاد بالجمعة بالسورتين وقوله لا يزال ضعيفاً ^ك يستحب لجمعة صلاة بالجمعة وفي ظهرها حق التفتي بعيداً ^ك اذا اذن المؤذن حرم البيع على من تحب
عليه الجمعة ولو وجبت على احد المتعاقدين حرم عليه حاقمة وقال الشيخ يكون للاخر لا حاقمة ولو بيع من يحرر عليه انقضاء البيع وقول الشيخ ^{يحسد}
والا فربما يبيع له من العقود المساوية له في الاشتغال ^ك اذا دخل والامام يخطب كراهية الصلاة تحته وغيرها بل يستحب ولا يكره له الصلوة على ^{يستحب}
كراهية مع الامام ثم زوم في التجرد فلم يتمكن من متابعتها لم يجز على المخرج من غير ان ينظر المكنة فان امكن التجرد والتحاق به قبل الركوع فلا مانع ^{يمكن}
من صبر حتى يجلس الامام ويتابعه ولا ركع معه فاذا سلم الامام قام فصرى ركعة اخرى ولو فرغ من التجدين الثانية بطلت صلاته وقول الشيخ في الخلا
ضعيف والوجه والوجه انه لا يشترط نيته انما الاولى خلافاً لابن ابي نجاد وليس يستحب للامام ان يطيل في القراءة اذا عرف انه قد زوم بعض الامور ^ك لو
لم يتمكن من متابعتها في الركوع ولا في التجرد في الركعتين متافلاً جمعة له ولو زوم من التجرد الاولى في ركوع الاولى وسجدتها حتى قام
الامام الى الثانية فهل ان ركع ويسجد ثم يقوم الى الثانية فيه نظر اقرب الجواز ولو زوم من التجرد الاولى فاستغل بقضائه فلما فرغ وجداً لا مانع
داقاً من ركوع الثانية فقد لحق الجمعة والاخرى ان يصبر حتى يفرغ الامام ثم ياتي بالثانية ولو لم يتمكن من التجرد والتحاق به وصبر يتابعه في الثا^{نية}
فلم يتمكن من التجرد معه حتى قصد التمسك فالاقرب فوات الجمعة ويستقبل الظهر ولو زوم من ركوع الاولى لم يجز مع الامام بل يصبر حتى ركع
الثانية ويتابعه ويدرك الجمعة بعد قضاء الثانية كولو احدث الامام استخلف سوا فرغ من الخطبة وشرع في الصلاة او لا والافضل
استخلاف من سمع الخطبة ولو مات الامام او اغشى عليه ما احدث ولم يستخلف استخلف المأمون غيره ليقم بهم ولولم يستخلفوا ونوى الجميع الانفراد
ففي مطلق الجمعة نظر والاخرى جوازنا تخلف من فاته الجمعة ويصلي هو الظهر ^ك يستحب لمن يصلي الظهر ان يصلي في المسجد الاكبر ولو لم
الظاهر من يقف عليه الجمعة وسلك هل كان قبل صلاة الامام او بعدها اعاد وهل يشترط في تحته فعلاً بعد فراغ الامام من الجمعة او فعله
وقت يعلم انه لو سعى فاته الجمعة فيها اسكالاً ما من لا تجب عليه الجمعة فانه يجوز له فعل الظهر قبل صلاة الامام اجاماً ولا يكره له قوله والاجتماع في
كل يحرم السفر بعد الزوال ^ك الشمس على من تجب عليه الجمعة قبل فعل الفريضة ويكون بعد الفجر ويبلغ فعله كمال الاذان الثاني يوم الجمعة بدعة
فاذا سلم الجمعة امام للصلاة ما يغير اذاناً ولو صلى الظهر لغزاة واحدة شريطة الجمعة باذان واقامة امام منفرد او مجتمعاً ففي سقوط اذان العصر
ل اذا كان الامام ممن لا يقتدى به قدم المأموم صلاته على صلاة الامام ولو لم يتمكن صلى معه فاذا سلم الامام قام فاعظم ظهره لا لوضاء في وقت
عن الخطيبين سقطت الجمعة ولو اذرك خطبتين خفيفتين وركعتين وجبت الجمعة ولو اذركها خفيفتين وركعة طاهر كلامه في المبطل ^ك
يصلي الظهر ولو قيل باذراك الجمعة كان وجهاً ولو خطب وصلى وشذ ذلك الوقت باقياً او طار جاحته صلاته لم يستحب الاكثر من الصلوة
على النبي وآله عليهم السلام يوم الجمعة مروي في الفقرة وفي غيره مائة مرة والاكثار من العمل الصالح والصدقة فيه وقراءة سورة التوحيد بعد
الفجر مائة مرة والاستغفار مائة مرة وقراءة سورة النساء وهو والكهف والصفوات والرحمن ورياسة النبي وآله عليهم السلام
خصوصاً الحسين عليه السلام ويكره فيه انشاد الشعر والجماعة ^{الفصل الثاني} في صلاة العيدين وفيه طبعنا صلاة العيدين
واجبة على الاعيان بشرائط الجمعة الا الخطبة ونجى جماعة مع الشرائط الامم العذر فيجوز ان يصليها خفياً منفرداً نذياً كما تصلي جماعة مع
الشرائط ولو فقد واحد الشرائط سقط الوجوب واستحب الايمان بها جماعة وفردى سفر وحضر او لو اخل بها مع الشرائط عوفية على
ذلك فان امتنع قوم من فعلها فرتلوا على ذلك بوقت هذه الصلوة من طلوع الشمس الى الزوال ويستحب الخروج الى الصلوة بعد انشاؤ الشمس

وبمخر الزرع يوم الفطر عن المذبح يوم الأضحية لوفات هذا الصلاة عهدا أو فيا ما أوجر لم تقف واجبا ولا مباحا كانت فوا أو فلة كيفية
هذا الصلاة في العيدين واحدة وهي ركعتان يقرأ في كل واحدة منهما بعد تكبيرة الافتتاح الحمد وسورة ويستحب أن يقرأ في الأولى بعد الحمد لا يقرأ في
الثانية التمس إذا فرغ من القراءة في الأولى كبر وقت ودعا بالمعقوبات خمس مرات ثم يكبر السادسة ويركع بها ويكبر الثانية أربع مرات
يقنت عقب كل تكبيرة ثم يكبر الخامسة ويركع بها فيكون الزايد من التكرارات تسعا ضمن الأولى وأربع في الثانية غير تكبيرة الأضحية وتكبر في ركع
رفع اليدين مع كل تكبيرة مستحب وكذا الحمد بالقراءة والتكبير الزايد ما قرأ من القراءة في الركعتين خلافا لما في الجند - الأقربان التكرار
الزائد مستحب وكذا القنوت بينهما ولا يصحوا الرغبي بوجوبه لو فنى التكبير وركع لم يقضه بعد الركوع وقال المنذرين يقضيه بعد الصلاة
ولو شئت في عهد التكرارات ينحى على اليقين ولو أدركت بعض التكرارات التكرارات مع الإمام أتم مع نفسه ولو خاف فوتها ركع على ما ولا ولو خاف
الفوت تركها وقضى بعد التسليم - يستحب للمصلي أن يخلط ويغسل ويغيب ويغسل غزيا به ويسلك ويلبس العامة ستا وقبظا ولا يحسن
بالصلاة إلا بكنة فاته يصلي في المسجد الحرام ويستحب للإمام أن يخرج ما شيا فإذا أكرمه سبحانه عليه السكينة والوقار ولو كان موطنه ^{بعده}
من المصلي أركان عا جزا أو لعلته جازان يركب لا إقاف ولا إقامة في العيدين بل يقول آمود نون الصلاة ثلاثا يستحب أن يعلم شيئا
من الحلاق قبل فرجه في الفطر بعد صوته في الأضحية ما يفرضه ببلولة يمكن من الخروج إلى المصلى صلاة ما في المسجد وفي سفره وقال الصادق
عليه السلام على الإمام أن يخرج المحبين في الدين يوم الجمعة إلى الجمعة ويوم العيد إلى العيد ويصل معهم حافظا إذا قضاوا الصلوة والعيد
ردم إلى التجمين الخطبان واجبات لوجودها في الجمعة بعد الصلوة وتقدمها ببيعة ولا يجلسن معها أجماعا يستحب لمن يخطب أن يكون
قائما ولو خطب جالسا جاز وكذا لو خطب على راحته يمكن الشغل قبل صلاة العيد وبعدها إلى الزوال للإمام هو كما هو في المدينية فانه
يستحب أن يصلي في مسجد الرسول عليه السلام ركعتين قبل الخروج ولا يكره قضاء الواجب ويكره قضاء التأخلة والخروج بالسلام يوم العيد لا العدة
يو يستحب التكبير للجامع والمنفرد المسافر والمخاض الرجل والمرأة الحرة والعبد ليلة الفطر عقب صلاة المغرب والعشاء ويوم الفطر عقب الصبح
والعيد وأما فإن باب يوم عقب صلاة ظهر العيد وظاهر كلام السيد المرتضى وابن الجوزي يعطى الجواب سواء ركع الإمام أولا وفي الأضحية
عقب خمس عشرة صلاة إن كان بنى أو لها ظهر النحر في غير ما عقب عشرة أو المرتضى بجوابه أيضا وصورة التكبير في الفطر الله أكبر الله أكبر لا اله
إلا الله والله أكبر الحمد لله على ما أولا وأزيد في الأضحية ومنه فقام من بيته الأتمام ووفاته صلاة يكبر عقبها فضاء أكثر
سواء قضاها في أيام التشريق وغيرها ولا يستر فيه الطهارة ولا القبلة يمكن الشغل بعد الفجر يوم العيد لا بعدان ليهيئ الصلاة ويحرم
بعد طلوع الشمس لا يقل للبر من موضع بل يعمل شبه البر من طين استحب أيضا إذا اجتمع العيد والجمعة تحب من صلى العيد في حضور الجمعة وأوجه
أبو الصلاح والأقرب بتوبا التحب لاهل النواذون اهل النواذون على الإمام إعلان ذلك في خطبته ولا يثبت التحب للإمام ويستحب للإمام أن يذكر
في خطبته في الفطر التحب على الفطر ووجوبها وجنسها وقدرها ووقتها وأجراها ومستحقها ومن يجب عليه وتحب وبأحكامها وفي الأضحية التحب على
الأضحية ووصفها وجنسها ويجب لاهل الأضحية التحب أيضا وأجرتها وعرفده وأعظمه استحب أيضا في حنة الحسين عليه السلام الفصل الثاني في صلاة الكسوف
وفيه بمنحأ الصلاة الكسوف واجبة على الأعيان عند كسوف الشمس وخوف القمر والزلازل والآيات كالظلمة الشديدة والرياح الشديدة والقيح
وغرفة من الحار وفيها التراب هذه الصلاة ركعتان في كل ركعة خمس ركعات وكيفما كان يكبر يقرأ الحمد وسورة ثم يكبر ثم يقوم فيقرأ
الحمد وسورة ثم يكبر هكذا خمسًا ثم يسجد اثنين ويقوم فيقرأ الحمد وسورة ثم يكبر هكذا خمسًا ثم يسجد اثنين ويسلم ويحذف ^{يداه}
مع الحمد في كل مرة بعض النواذون ثم يكبر فإذا قام أتمها من غير أن يقرأ الحمد ولو كان ثم التورق ظم من الركوع وقرا الحمد وسورة وبعضها وقول ابن أدر
هنا لا يقول عليه وهل يجب قراءة سورة كاملة في الأولى مع الحمد وكذا في الثانية اشكال والأقرب الوجوب - يستحب الإطالة بقدر يمكن الكسوف
والجماعة خصوصًا مع احتراق جميع القرص وقراءة السور الطول مع سعة الوقت وإطالة الركوع بقدر زمان القراءة وإطالة التحن والتكبير
كل رفع من كل ركوع إلا في الخامس والعاشر فاته يقول فيها سمع الله لمن حدة والقنوت في القيام الثاني قبل الركوع والرابع والسادس والثاني

والخاصة ودونه في الاحتياط بالانقضاء من العاشر والحمد لله المكيون والبروز بها تحت السماء ولو سبق للمؤمن بكوع فلا حرج فوات تلك الركعة
 فيبقى المتابعة في باقي الركعات الى ان يقوم الامام في رايته فيندى بالمؤمن بالصلوة فان سلم الامام ثم صلا ثانيا في اول وقت صلاة الكسوف وان
 ابتداءه وان ابتداء الانقضاء ولو لم يتسع الوقت للمنجيد لو خرج الوقت المتسع ولم يفرغ منها القمات اما الرياح والزلازل وما يشبهها من الايات
 السريعة والهاك لا حرج عندى ان وقفا العرلة وهذه الاشياء علامات الوجوب ليست اوقافا فيقبلها اذا وان سكنت ولو لم يعلم الكسوف
 حتى خرج الوقت فان كان قد احرقت العرلة وجب القضاء والا فلا خلاف في الميقد ولوفات لينا اما لا حرج عندى لقضاء مطلقا وفي المبسوط والتمهيد
 يقتضى مع الاستيعاب لا بدونه ولو علم وفرة قضاء مطلقا لما غير الكسوف من الايات فلا يجب القضاء مع الجهل وتجب مع العلم والتفريط والتمهيد
 لا يجب ترتيب هذه الصلاة مع الفرائض اليومية لو فاتت وكذا لا يجب ترتيبها في انقضاء الوفاة منها مطلقا متعذرة لو استيقظ الشمس
 او القمر بالحناب وهم منكسفان صلى ولو غابت الشمس منكسفة او طلعت على القمر المنخفض على بصا وكذا لو غاب القمر ليلة حال انقضاء او طلعت
 القمر على القمر المنخفضا وابتداء خسوفه وقت طلوع الفجر يجب هذه الصلاة على الرجال والنساء والمجانق والمسلمين والمخالفين والمجاهدين والعبد ولا
 يشترط اذن الامام ولا الكسوف ويجب للمريض ان يجلس في مصلاها تذكرا لله تعالى بعد الرضوى بقدر زمان الكسوف وكذا القضاء اذ فرغ
 من الصلاة ولم يجلس الكسوف عاد الصلاة استحبابا وقولا بناديلين بعدم استحبابه وبعض علمائنا بوجوده فيصعبان بالاحتياط فيها الخطبة
 ببلوا تفق الكسوف في وقت فريضة طأوجه عندى ان الوقتين انما تعاد في البداء بانيما ساء ثم يقب بالآخرى وان ضاق وقت احدهما بقيت
 البداية بها ولو نفيضا على الحاضرة وقولا لست في الصباح والشيخ في النهاية لا يسعد شاد واية محمد بن مسلم ويريد العجى الصغيرة علاها
 عليها السلام عليه لو دخل في الكسوف وخاف فوت الحاضرة قطعها وصلى الحاضرة ثم عاد واتم الكسوف به روايات صحيحة تخص عموم ابطال كفضل
 الكثير لو صلى الحاضرة فاجب الكسوف فان صلى مع تقصير الحاضرة فالوجه عدم القضاء مع عدم التفريط ووجوبه معه به لو اجتمعت مع
 الجنابة والاستسقاء والعبد بن بالجنابة مع خوف الفجر وبما يحاف فوتره ولو قسا واما في الساع بدا بالجنابة ثم بالغ الكسوف ثم بالعبد ثم
 بالاستسقاء ولو اجتمعت مع النافلة فتم صلاة الكسوف سواء كانت النافلة موقفة ولا رتبة او لا فان خرج وقت النافلة فضاها
 في لو قضيت وقت الكسوف حتى لا يدرك ركعة لم يجب ولو ادركها فالوجه الوجوب ولو قصر الوقت عن اقل صلاة تمكن لم يجب على السكاح فيقبل
 هذه الصلاة في كل وقت وان كان وقت كراهية يقبل يجوز ان يصلي صلاة الكسوف على ظهر الدابة وما شيا والوجه التقيد بالعذر فيحرم معه
 لا بدونه الفصل الرابع في الصلوات المسدوبة اما التوافل اليومية فقد عفت واما غيرها فليست على اقسام ا صلاة الاستسقاء وهي
 مستحبة عند قلة الامطار وغور الانهار وكيفية مثل صلاة العبد الا انه يفت صلبا لاستسقاء وسؤال الرجة بان سال الماء وافضله
 ما نقل عن اهل البيت عليهم السلام ويجب هذا الصلوة بعد ان يصوم ثلاثة ايام ويخرج الامام بهم يوم الثالث وينبغي ان يكون يوم الاثنين
 فان لم يتفق فالجمعة ولا يخرج المني من موضعه خلافا للسيد بل يعمل من بين يمين ويخرج الامام بالناس الى القصر احفاة على سكينه ووقا يخرج
 معهم السجود والاطفال واليهانز ويفرق بين الاطفال واما اتم ويمنع اهل الذمة والكفار من الخروج ويصلي بهم في القصر الا في السجود لا يركع
 ويستسقى باهل الصلوة ويامرهم بالخروج من المعاصى والصدقة وترك المشاجرة ويامرهم بالاستسقاء وقت الصلوة ولا اذان فيها
 ولا اقامة بل يقول المودنون الصلاة نلتا وتصلى جماعة وفردى ولا يشترط فيها اذن الامام وتصلى في كل وقت وان كان وقت كراهية ويجزى
 فيها بالقراءة فاذا فرغ الامام من الصلوة حول رداءه فجعل يده على اليمين على اليسار وبالعكس لا يجب لغيره ثم يستقبل الامام القبلة ويكبر الله
 مائة مرة ثم يستسقى الله عن يمينه مائة ثم يهلل الله عن يساره مائة ثم يستقبل الناس ناسيا ويحمد الله مائة يرفع بذلك كل مصورة وثنا
 الناس ثم بخطيب خطبين ولو لم يحسن دعا بدلهما وهما التبرك والتمليل والتسبيح والتحميد مقدم على الخطبة او ساء اخر ذهب السيد
 والمفيد الى الثاني والشيخ الى الاول ولو تاخرت الاجابة خرجا ناسيا والثاني الى ان يجابوا ولو تاخروا صلبا للخروج فسقوا لم يخرجوا ولو خرجوا
 فسقوا قبل الصلوة لم يصلوا ثم لا يجب صلاة الشكر في الموضعين ويجب لاهل الضبان يدعو لاهل الجذب فاذا اندلأ ما كان

صلاة الاستسقاء انفق نذرها ولا يلزم غيره الخرج معه وكذا لو نذر غير الامام هو لو نذر الامام ان يستقي هو وغيره انفق نذرها
في حق نفسه خاصة وليست بان يخرج فيمن يلعبه كالتولد وبسببه واذ انفق نذرها صلاة في القصر ولو نذر ان يصلي في المسجد انفق
وبعيد لو صلاها في غيره ولو نذر ان يحطبا انفق وجاز كما هو فاعدا وعلى منبر وغيره ولو نذر على المنبر وجب ولم يجز على الخيف وفيه
وكا يثبت لا تقاع القنوت يستحب لغيب الماء القنوت والابار ويستحب ان اكثر المطر بحيث يطلع حد الضراب الدعاء الى الله تعالى بالاذن ذلك
قال الشيخ ولا يجوز ان يقول مطرا بنوكنا لان النبي صلى الله عليه وسلم قال في قوله تعالى ان الله يحب المتقين وفي قوله تعالى ان الله يحب من اعطاه الله
باقى التهور وفي ترتيبها وانما احدها انه يصلى في كل ليلة عشرين ركعة الى اخر التهور وفي كل ليلة من تسع عشرة واحدى وعشرين
وثلاث وعشرين زيادة مائة ركعة وفي العشرة الاخرى كل ليلة زيادة عشر ركعات الثانية نيفترة كل ليلة من ليلة الاولاد على ما في
عليه ثمانون يصلى في كل جمعة من التورع ركعات بصلاة على فاطمة وجعفر بن ابى طالب عليهم السلام وفي اخر جمعة عشرين ركعة يصلى
عليه السلام وفي غيبة تلك الجمعة عشرين ركعة بصلاة فاطمة عليها السلام ويستحب ان يقرأ في كل ركعة من المائة في الليلة التي قبل
الله احد عشر رات ويستحب ان يقرأ في كل ركعة الحمد مرة وقد هو الله احد عشر رات والجمعة في هذه النافلة
بدعة ويستحب الدعاء بين كل ركعتين بالقبول ولا يصلى اليه الشك سيدنا من نوافل شهر رمضان صلاة النوافل فيه اجزا يستحب صلاة التيسر
استحبنا مكرها وهي صلاة جعفر بن ابى طالب عليه السلام هي اربع ركعات بتسليمتين يقرأ في الاولى مع قول الحمد الزلزلة وفي الثانية مع الحمد ايات وفي الثالثة مع
التورع وفي الرابعة مع التوحيد فاذا فرغ من القراءة قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمس عشرة مرة ثم يكبر ويقول عشرين مرة
راسه ويقول عشرين قد لك خمس وسبعون وهي كذا في كل ركعة ويدعو في اخر جمعة بالقبول وعن النافلة في صلاة التيسر اجزا بمكرها
التيسر المستعمل في قضاء هذه اجزا حليلة صلاة فاطمة عليها السلام مستحبة وهي اربع ركعات بتسليمتين يقرأ في كل ركعة الحمد مرة وكل
هو الله احد وخمسين مرة صلاة على عليه السلام مستحبة وهي ركعتان يقرأ في الاولى منها الحمد مرة والقدر مائة مرة وفي الثانية الحمد
مرة والتوحيد مائة مرة وفي الثانية الاولى على عليه السلام وهذا صلاة فاطمة عليها السلام صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلة الجمعة
يوم الجمعة وهي ركعتان يقرأ في الاولى الحمد مرة وانا انزلناه خمس عشرة مرة ثم يكبر ويقراها خمس عشرة مرة ثم يرفع راسه ويقراها كذلك ثم يجدها
خمس عشرة مرة ثم يرفع راسه ويقراها كذلك ثم يجدها ثانيا فيقرأها خمس عشرة مرة ثم يرفع راسه ويقوم فيفعل كما فعل في الاولى الصلاة الكاملة
مستحبة وهي اربع ركعات بتسليمتين يوم الجمعة قبل الصلاة يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب عشر رات وقد اعوز برتبة الناس عشر رات وقد اعوز
برتبة الناس كذلك والتوحيد عشر رات والحج عشر رات وكذا ليلة الكرى وسبحة الله عشر رات ثم يدعو بالقبول صلاة العشاء مستحبة
يوم الجمعة عند ارتفاع النهار وهي عشر ركعات يقرأ في الاولى الحمد مرة والفلق سبع مرات وفي الثانية الحمد مرة وقد اعوز برتبة الناس سبع
فاذا سلم قرأ آية الكرسي سبعا ثم يقوم فيصلى ثمان ركعات بتسليمتين يقرأ في كل ركعة الحمد مرة والتوحيد خمسا وعشرين مرة
في صلاة ليلة الفطر مستحبة وهي ركعتان يقرأ في الاولى الحمد مرة والتوحيد الف مرة وفي الثانية الحمد مرة والتوحيد مرة واحدة صلاة
مستحبة وهي ركعتان قبل الزوال الشمس يوم العيد بنصف ساعة يقرأ في كل ركعة الحمد مرة وكل واحدة من التوحيد وانا انزلناه وآية
الكرسي عشر رات صلاة ليلة النصف من شعبان مستحبة وهي اربع ركعات بتسليمتين يقرأ في كل ركعة الحمد مرة والتوحيد مائة مرة وهي ليلة
مولد صاحب الامر عليه السلام فيجب احياؤها صلاة ليلة المبعث وبومها مستحبة وهي اثنا عشر ركعة يقرأ في كل
الحمد والمعة بين والتوحيد اربع مرات ثم يدعو بالقبول يا صلاة الاستحسان مستحبة وكذا صلاة الحاجة صلاة السكر مستحبة ايضا
عند تجدد التمر وقمع دفع التمر وهي ركعتان يقرأ في الاولى الحمد والتوحيد وفي الثانية الحمد والحج صلاة التوبة ايضا مستحبة وقد انزل
الشيخ رحمه الله احاديث كثيرة في نوافل مستعدة هذه من تمامها المفصلة الرابع في اللزوم وفيه فصول الفصل الاول في اللزوم
في الصلوة ومباحثه عشرين احبا عادة الصلاة على من اخل بواجب منها سواها كان ركعا او غير ركع ونفى بركن ما يجبا عادة الصلاة

بركه عند وسهوا وبغية ما يحيا مادة الصلوة بركه عند الاسهوا وكان الواجب جزا أو شرطاً أو كيفية أو تركاً وكذا الوضوء لم يجب تركه
 ما يجب فعله جاهلاً بجوبه إلا بالركوع والاختفات فإنه لو تركها جهلاً لم يجب عليه الاعادة ولو جعل عصبية الثوب والمكان وصلى فيها
 أو جعل نجاسة الثوب والبدن أو مخرج التجمد لم يعذر ولو علم ذلك وجعل الحكم لم يعذر وكذا الوضوء بما مضى من العلم بالفسقية
 فإنه يعيد الوضوء والصلوة ولو جعل لم يعذر أحداً منها ولو علم أن الجبل مينة ثم صلى فيه أعاد ولو لم يعلم أنه مينة فإنه كان شراً
 من سق المسلمين أو كان في يد مسلم لم يرد ولو وجد مطروحا أو أخذ من غير مسلم أو لم يعلم أنه من جنس ما يصلح فيه ثم صلى فيه أعا
 ب إذا اخل بركن سهواً كان تجاوزاً لم يحمله أعاد الصلوة كمن اخل بالقيام حتى نوى بالنية حتى كبرا والتكبير حتى قرأ أو بالركوع حتى سجد
 أو بالتجوذين حتى ركع سواء في ذلك الركعتان الأوليان والآخران ولو كان المحل باقياً أتى به كمن اخل بالركوع وهو قائم ثم ركع للشيخ
 رحمه الله فلا خراب لا لفرق بين الأوليين والآخرين غير معتد لوزاد في الصلوة ركوعاً عند أو سهواً بطلت صلوة وكذا لو زاد سجدة
 أما لو زاد ركعة عند فإنه يعيد ولو كان سهواً كان لم يكن جلوساً في الصلوة بقدر التشديد أعاد قولاً واحداً وإن كان قد جلس
 بقدره فالوجه عند عدم الاعادة لزاية ذرارة الصحيحة عن الصادق عليه السلام ولو ذكر الزيادة قبل الركوع فقد سلم
 وسجد سجدة في السهو ولو ذكر بعد الركوع قبل التجمد فالوجه بالتشديد والتسليم أن كان جلس بقدر التشديد والاعادة ولو سلم ثم رجع في النية
 كن سلم تاسياً في الأوليين أو صلى ركعة من الغداة وتشدد وسلم فإنه يأتي بالنقصان ويجعل التسهواً لأن يبطل الطهارة ويلتفت إلى ما وراءه
 تاسياً وإن فعل ما يبطل غير ما ذكرناه كالكلام فقولاً أو بامتحاة الصلوة وكذا لو ترك التسليم ثم ذكر بعد المبطّل لو شئت في الركوع
 وهو قائم ركع لأنه في محله فإن ذكر حاله الركوع أنه قد كان ركع أعاد الصلوة قال ابن أبي عمير وهو الوجه وقال الشيخ والسيد رحمهما الله
 يسل نفسه ولا يرفع رأسه ولو ترك سجدة من ركعة واحدة أعاد الصلوة وكذا إن لم يعلم صلها من ركعة أو ركعتين لأن المسقط
 لما في الذمة غير معلوم التحقيق ولو علم أنها من ركعتين فضاها بعد التسليم وسجد لله سوا كانا من الأوليين والآخرين ولو شك في
 عدد الثانية كالشبح وصلوات السفر والجمعة والعديد والكسوف وفي الثلاثية كالمغرب وفي الأوليين من الأربعيات أعاد وقولاً بن بابه
 ضعيف ولو ذكر بعد الشك فإن لم يكن قد بطل صلاة بفعل ما ينافيها بنى على ما ذكر والاعادة وكذا يعيد ولو لم يتركه صلى مطلقاً أو كان في الصلوة
 فلم يدا على ما لا يحكم للتسهو في مواضع من نسي القراءة أو قراءة الحمد أو السورة حتى ركع أو التجرأ والاختفات والذكر في الركوع والطائفة
 فيه حتى يرفع رأسه أو الطائفة فيه في القيام حتى سجداً بالذكر في التجمد أو التجمد على الأعضاء السبعة أو الطائفة فيه حتى يرفع رأسه
 أو رفع الرأس منه أو الطائفة فيه حتى سجداً تاسياً أو الذكر في التجمد الثاني أو التجمد على الأعضاء السبعة أو الطائفة فيه حتى يرفع
 رفع رأسه منه أو أكثر سمع وتوأس فإنه لا يلتفت وينتفي على وقوع ما في وقوعه من غير جريان قال الشيخ حذاً كثيراً أن يكون شرعاً من ماله ولا
 للتسهو في التبوأ في موجهه وقبله وقرعته وكذا الأحكام إذا شك في نسي وقد استغفنه بل يستمر على فعله سوا كان ركناً أو غير ركناً من شك في
 الافتتاح وهو في القراءة أو فيها وهو ركع أو فيه وهو ساجداً وفي التجمد والتشهد وقد فاهم والشيخ رحمه الله في السجود والتشهد قولاً آخرهما
 لو شك في قراءة الفاتحة وهو في السورة فإنه يقرأ الفاتحة ثم السورة لا يتعاد محل القراءة ولا سهو في النافذة بل للصلي أن يبني على ما أراد
 ويتجنب البناء على الأول ولا يبر على المأموم إذا حفظ عليه الإمام وبالعكس لو انفرد كل منهما بالتسليم فخص بموجهه ولو اشتد التسليم واشتركا في التمجيد
 ولو أدرك المأموم ركعة مع الإمام أتم صلوة به بعد تسليم الإمام ولا يسجد للتسهو عليه ح لو سمع من قراءة الحمد فذكر وهو في السورة رجع فضا
 الحمد ثم السورة ولو سمع من السورة ثم ذكر قبل الركوع أو السورة وركع وكذا يندرك لو سمع من تسليم الركوع أو السجود وهو فيها ولو سمع من الركوع
 فذكر وهو قائم ركع ولو ذكر ترك سجدة قبل الركوع سجد وبعده بقضائها ويجعل للتسهو سواء في ذلك الأوليان والآخران على خلاف ولو ذكر ترك السجدة
 قبل الركوع سجد بها وبعده بعيد الصلوة ولو ذكر ترك أربع سجرات من أربع ركعات فضاها بعد الفراغ وسجد للتسهو ولو نسي التشديد الأول فذكر
 قبل الركوع رجع فتشهد ثم يسجد للتسهو على قول ولو ركع مضى في صلوة وقضاها بعد التسليم وسجد للتسهو ولو نسي الثاني وذكر بعد التسليم فضاها بعد

لله ولو احدث قبل قضاءه ونظروا في وجوب السجود قبل السجود في التسليم وقع في وجوبه وليس عليه ولو كان التسليم لا
ولم يجمع المأمورين ولو ذكر بعد الركوع فجمع له المأمورين من حيث هو ولو ذكره وقدمه كما أن المأمورين وجب على كل واحد منهم في الركوع
المأمورين اشكال اقربه الرجوع مع التبرأ مع تقدمه فالاشكال اقرب واقربه الاستمرار حتى يلزم بعضهم الامام ويقضون التسليم بعد تسليم
ولو انكسر الغرض وجب على المأمورين خطبة الرجوع ولو سلموا الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ولو ذكر بعد التسليم قضاها ولو كان في التسليم لا وفاقا
الرجوع قبل الركوع وفي وجوبه عادة التسليم اشكال ولو ذكر بعد التسليم فالاقرب وجوبه سجود السهو اذا شك فيما زاد على الاولين من الركعات
فان غلب على الظن احد الطرفين عمل به وان فاقا والفرقان بنى على الأكثر ويمسك بعد التسليم ما شك فيه وخيار ابن بابويه بين عدلين كذا
على اليقين وطرح الشك فلو شك بين الاثنين والثلاث بنى على الثلاث واما الصلوة ثم صلى للاحتياط ركعة من قيام او ركعتين من جلوس وكذا
لو شك بين الثلاث والاربع ولو شك في الاثنين والاربع بنى على الاربع وعلى التسليم ركعتين من قيام ولو شك بين الاثنين والثلاث والاربع
بنى على الأكثر وعلى ركعتين من قيام وركعتين من جلوس ولو شك بين الاربع على الاربع وجب التسليم بعد التسليم ولو ذكر بعد الاحتياط ما فضل
لم يجب عليه الاعادة وان كان ناقصا سوا كان الوقت ما قيا او لا ولو ذكر للاحتياط فان كان الاكالا فلا شيء عليه وان كان نقصان كان حكمه حكم
سلم فلاولين ناسيا وان كان في الاحتياط وذكر نقصان فالوجه الاعادة ولو فكر الشك بين الاثنين والثلاث والاربع بعد احتياطه ما ركعتين من جلوس
انه صلى ثلثا فالوجه تحته الصلوة وعدم وجوب الركعتين من قيام واحدة كرجح ان يصلي اثنين بطلت صلوة ولو ذكر ركعتين تحت ولم يجب عليه
الركعتان من جلوس صلوات بين الاثنين والثلاث وهو قائم كان يقول لا ادرى قياى لثانية او ثالثة بطلت صلاته لانه في الحقيقة
في الاولين ولو قال لا ادرى ثالثة او رابعة فهو شك بين الاثنين والثلاث ولو قال لا ادرى رابعة او خامسة تعد وصلى ركعتين قام
او ركعتين من جلوس وسجد السهو ولو قال الثالثة او الخامسة تعد وصلى ركعتين من قيام وسجد السهو وكذا الحكم لو قال لا ادرى قياى من
الركوع لثانية او ثالثة قبل التجرد وكذا باقى المسائل الا ما قبل الاخيرة فان الاقرب عندي فيها البطلان لا بد في الاحتياط من التنية وتكرار
الاقتران وفراة الفاتحة ولا يجب التنية ولو احدث قبل الاحتياط فالاقرب عندي البطلان ما لو احدث قبل قضاء التجرد فالاشكال
اقوى يجب سجود السهو على من تكلم ناسيا او سئم ناسيا في غير موضع او شك بين الاربع وخمس وهو جالس او نسي سجدة او التسليم حتى
اوقام في حال تعود او بالكلية ناسيا وقال ابن بابويه يجب لكل تقصير وزيادة سهوا عما لا يربطه بالصلوة عن الصادق عليه السلام وهو اقوى
عندي في السهو في النافلة بما يوجب التجردتين في النفل الفريضة لم يجب التجرد ولو قام الى الثالثة فيها ركع ساهيا سقط الركوع وتشهد
وسلم ولا يجب التسليم في صلاة الجنائز ولا في سجود التلاوة ولا في سجود السهو يجب سجود التنية والتجديدان على الاعضاء
السبعة والتشهد والتسليم وليس فيها تكليف ويجب ويقول فيها بسم الله وبالله السلام عليك يا ابا النبي ورحمة الله وبركاته او بسم الله
وبالله الحمد لله على محمد وآل محمد وهل هذا الذكر واجب فيها شكال اقرب لعدم يد التجرد السهو بعد الفراغ من الصلوة سواء كان
لزيادة او نقصان على الاقوى ولو سلمى سجدة في السهو سجدة متى ذكر سواه تكلم او لا وسواء طال الزمان او قصر لا يندخل سجود السهو ولو
تعد السبب اتفقوا واختلف لا يسجد لما يتركه عدلان العاجب مبطل والمندوب لا سهو فيه بل هو شرط الظاهر في السجود اشكال في العبد
اما السجدة التي ركع من الصلوة في شرط فيها ذلك الفصل في القضاء وفيه اشاعتان احب احب القضاء بفوات الصلوة وقت الصغر والجنون
والكفر الاصلي والاعتداء والكيف والنفاس وعدم الطهر ويجب على من فاتته غير هؤلاء سجدة ونوايا البتة والعبدان لا يجب الصلوة على
الصبي حتى يبلغ اما بالاختلام او بالانبات او بالتزويج وهو خمس عشرة سنة في الذكر وتسع في الانثى والكيف لو لم يعقل المكلف شي من قبل
كالسكر وشرب الخمر وجب القضاء اما لو اكل قضا غداء صغيا فحصل الاغاء المستحب للوقت لم يجب القضاء ولو اغشى عليه من قبل الله تعالى
سقط القضاء ان استوعب الوقت والا وجبان مضي من الوقت مقدار المأهات والصلوة المرتد يفتى ما فاته فيه ولا يفتى ما فاته زمان
افراة او جنون حاله الارتداد يجب قضاء الفاتية من الفرائض مع الذكر اخذ ما وتعدت وجوبا مرسعا على الاقوى والحواضر يرب

واعلم ان ركعتين من قيام ذكر الثلث بطلت

اجتمع وكذا القويات ترتب بعضها على البعض بالنسبة الى زمان الفرات فلو ان ظهر عصر من يومين ففرض الاول وان كانت عصرا ولو كان من يوم
 قدم الظهر وجوبا فان عكس ما عدل ينته لو لم يذكر حتى يرفع اجزا ما فعله وهل يتقدم الفاتحة على الفاتحة مع سعة الوقت وجوبا او استحبابا
 الا ترى عندى الاخير فلو دخل الفاتحة مع سعة الوقت وعليه فائدتا تحت صلاته ولو كان ما سلكه ذلك لكن يستحب له العمل
 اذا ذكر مع تبار وقته ولو قبل التسليم ولو صلى فائدتا فذكر ان عليه ما سبق عليه وجوبا مع الاسكان ولو صلى السابقين من الفاتحتين ففرض
 الترتيب نظر اقر به سقوطه والاحوط بثبوته وبغضى لوقائمه ظهر الظهر ثم العصر ثم الظهر ولو كان معهما مغرب صلى الظهر ثم العصر ثم المغرب
 ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر ولا ترتيب بين الفرائض اليومية وغيرها من الواجبات كالتكبير والركعة وصلاة الايات اما الاحتياط فالأخرب
 صيرورة قضاء اذا لم ينفذ وقت والجبور فتح بحسب الترتيب بينه لوقته بالنسبة الى الجورات وبينه وبين غيرها من القويات اما الاجزاء الكلية
 كالسجود والشهادتين مثلا فالحجة فيه الترتيب بينه وبين الفرائض ككل لا يجوز ان عليه الفريضة فائدتان ينقل قبل قضاء ما فلو ذكر في الصلاة
 ابطال الفاتحة واشتغل بالفريضة ولو صلى صلاة ولم يعلم بينهما صلى مغبرا وصحبا واربعين بنوى تمام في ذمته وبخبر فيما بين الجمل والاختلاف
 ولو صلى صلوات كثيرة معينة غير معلومة العدد كمن تلك الصلوات الصلوة الى ان يغلب ظنه الوفاء ولو لم يعلم صلى الى ان يغلب على
 الظن الوفاء ولو فاتته واحدة ولم يعلم عددها ولا غيرها صلى ثلثا واربعين واثنين الى ان يغلب على الظن الوفاء ويشتبه قضاء الفاتحة الى
 مع الفرات ولو لم يعلم صلى الى ان يغلب على الظن الوفاء ولو فاتت بالركض لم يترك الاستحباب ويستحب ان يتصدق عن كل ركعتين بدنان
 لم يتمكن ففي كل يوم به ويجوز ان يقضوا ثارا كثيرة في ليلة واحدة لا يحجب القضاء اكثر من واحدة وبحسب القضاء كافات فالكسائر اذ كانت
 فريضة في السفر قضاها فمرا ولو كان في الحضر ولو فاتته في الحضر قضاها تمام ما ولو في السفر ولو فاتته حرة وجب قضاها كذلك لا بد منها
 وكذا يقضى الاختفائية اخفا بالليل او نهارا يب من ترك الصلوة مع وجوبها عليه مستحلا قتل ابطا ولو تركها جهرا لا وجوبها القتل
 ويومها ولو تركها نهارا او ليلا فان فعل والا غير اول فان تاب ولا قتل قتل بقية الرابعة ويكفر الاول والاخير وان استحق القتل ولا يقبل ان
 من وجب عليه القتل ولو فاتت التغير لم يقبل حتى يفر من ثلثا ولو ترك شرطا مجمعا عليه مستحلا كفر والا فكله ما تقدم ولو ترك ما اختلف في
 استلزامه لم يقبل به ولو اعتقد غيره فذلك وبعبء الصلوة **الفصل الثالث** في الجماعة ومطلبة في احكام الجماعة وفيه يدعى الجماعة
 مستحبة في الفرائض كلها استحبابا مؤكدا ويجب في الجماعة والعبد مع الشرايط ولا يجوز في التوافق عند الاستسقاء والعبد مع النذرية
 وفضلها متفق عليه قال الله تعالى واركعوا مع الركين وقال عليه السلام لقوم لنحضرن المسجد ولا حرقن عليكم من انكم وقال عليه السلام
 من صلى الصلوات الخمس جماعة فظنوا به كل خير والصلوة في جماعة يفضل صلاة الفرد بربع وعشرين صلوة ب الجماعة منعقد بان
 فضلا او يجوز فضلا في البيت والقصر ولا يجب المسجد وان كان قريبا وفضل الصلوة فيما كثر فيه الجمع من المساجد افضل ولو كان
 جان مجدا لا ينعقد الجماعة فيه الا بحضوره ففعل فيه اولى ولا يكره اعادة الجماعة في المسجد غير انهم لا يؤذون ولا يقيمون الا اذا ^{نقضت}
 الصفوف فيجوز الاذان والاقامة وقال الشيخ رحمه الله يكره التكرار يدرك الجماعة من ادرك الامام راكعا ولو شك هل كان الا
 رافعا او راكعا فالاحوط فوات تلك الركعة لا تنقض الجماعة لمن بينه وبين الامام حائل يمنع المشاهدة غير الصفوف الا في المرأة ولو وقف
 الامام في محراب داخل فصلاة من يقابلها ماضية دون صلاة من الى جانبه اذا لم يشاهدوه ويجوز صلوة الصفوف الذين وراء
 المصفا لا اول لا يتم يشاهدون من يشاهدوه ولو كان وراء المحراب تحت جماعة اذا شاهد الامام والصف ولو كان الحائط قصيرا
 يمنع من المشاهدة حالة الجلوس خلسة فالوجه الجواز ولو كان له دار فضلى فيه جماعة مع مشاهدته من في المسجد تحت بلنة
 وكذا لو اتصلت الصفوف من داخل المسجد الى خارجة ثم اليه والا فلا ولو كان باب دار يجزى بابا لمسجد او بابا للمسجد من
 اولى ان واتصلت الصفوف من المسجد اليه تحت صلاته ولو كان في دار قدام هذا الصف صف اخر لم يصح صلوة المتقدم
 ويصح لو كان خلفه لمشاهدتهم الصف متصل بالامام لا يجوز ان يكون الامام اعلى من المأموم بما يقدر به ولو صلى مع قومه

صحة الامام لاخصاص بالمؤمن ولو كان اعلى النبي ليجوز ان يكون المؤمن اعلى المعتد لا يجوز بطلان المؤمن من الامام بما يكون
كثيرا في العادة من غير خوف متصلة ولو اتصلت الصفوف جاز وليست بان يكون بين الصنفين مقدار من غير خوف متصلة في السفينة ^{حيث}
وفي السفن المعتدة اتصلت واتصلت مع المشاهدة فلا امام اولى من خلفه وجعل في الطريق ليست مانعة من الايمان مع المشاهدة
لا يجوز للمؤمن ان يتقدم في الموقف على الامام فان فعل ذلك صلواته خاصة ويجوز ان يقف الى جانبه يمينا او شمالا خلفه وان كان حيا
يستحب الواحد ان يقف عن يمين الامام ان كان اثنين وقضا خلفه وان وقع عن يمينه وشماله ترك الفضل ويحذر الوقوف بين الاثنين
ويكره الامام الوقوف في الخراب الدخلة في الحائط والمرأة يقف خلف الامام وجوبا عند بعض علماء وكذا الخنثى المسكول ولو اجتمع الخنثى والمرأة
وقفت المرأة خلف الخنثى وجوبا على ذلك القول ولو كان الامام امرأة وقفت النساء الى جانبها وكذا العاري اذا صلى بالعرابة جلوسا ومنه
سميت بركيته ويكره ان يقف المؤمن وحده ولا يسلط صلواته بذلك وليست بتقديم اهل الفضل في الصف الاول ويكره تكبير الصبيان
والعبيد والجنان منه وليست بان يقف الامام في معابة وسط الصف ويتقدم الرجال على الصبيان والصبيان على النساء والخنثى على
النساء ولو وقفت النساء في الصف الاخر فجار رجال وجبان يتأخرن اذ المكن للرجال موقفا ما من - اذا كان الامام من يتقدم به كره
للمؤمن القراءة خلفه في الجهرية والاختفائية وليست في الجهرية اذ المسمع ولا همته ان يقرأ هذا احوط لمصلحة من الاحاديث في هذا الباب
واذا خرج الامام من العائنة قال الامام الحمد لله رب العالمين استحبوا ان يكون الامام من لا يقصد به تابعه ظاهر او جهازا لقراءة خلفه
بما في الجهرية للثبوت ولو قرأ غيبة ولم يصحدا لا امام سجدا ياءر ولو فرغ من القراءة قبله سبج فقال ان يركع وليست بان يترد اية من السجدة
فاذا فرغ الامام من قراءتها يجب على المؤمن متابعة الامام فلو رفع راسه عما اذا استمر او كان ناسيا لغاه وكذا الواهي الى الركوع او السجود
ليست بنية الايمان من المؤمن ولا يشرط في الامام فلو صلى منفردا او نوى اخلا بالايمان به صحت صلواته ولا يثبت من يعين الامام فلو كان
بين يديه اثنان فنوى الايمان بهما او بعدد لا يعينه لم يقع ولو نوى كل من الاثنين الامامة لصاحبه صحت صلواتهما معا ولو نوى كل منهما الايمان به
بطلت صلواتهما وكذا لو شك فيهما انما نوى الايمان بهما معا ولو نوى كل منهما الايمان بهما
كان ما نوى الايمان بهما معا ولو نوى الايمان بهما معا ولو نوى كل منهما الايمان بهما معا ولو نوى كل منهما الايمان بهما معا
الايمان الى الامام اخرجاز في موضع واحد وهو ان حصل الامام عنده فاختلف غيره ولو سبق الامام اثنين ففي ايمان واحد باصاحبه بعد تسليم
الامام اشكال يا يجوز ان ياتر المفضل بشركه وان خلفا الفرضان بشرط اتفاقهما في الهيئة فلو صلى الظهر مع امام يصلي العصر جاز اما ان يسلم مع
مصل الكسوف والعيد لم يجوز يجوز ان ياتر المفضل بالمفرض وبالمستقل وان ياتر المفرض بالمستقل في موانع عند قوم ومطلقا عند آخرين ولو
المؤمن ركعة فضلى الامام خمساً صلى للمؤمن الفاتحة منفردا ولا ياتر به في الخامسة وليست المستفاد ان يعيد صلاته اذا وجد من يصلي
جلعه اما ما كان او ما سواه لان النبي صلى الله عليه واله قال لا رجل يصدق على هذا فيصلي معه يعرف القيام الى الصلوة اذا قال المؤذن وقد قامت
الصلوة فحكي للمؤمن ان نافله ولو سارع للمؤمن في نافله فاحرم الامام قطعها واستانفان خشي الفوات والامام ركعتين والخطبة ولو شرع
في فريضة فاحرم الامام نقلته الى التفل والتمار ركعتين ثم استأنف مع الامام ولو كان امام الاسل قطع الفريضة واستأنف معه في السجود فحل
ما يلحقه مع الامام اول صلوة ويتم ما بقى عليه بعد تسليم الامام فلو ادركه في الثانية تعد ويستحب من تشهد فاذا قام الامام الى الرابعة جلس
ولتهد خفيفا ثم لحق به فاذا جلس الامام للتشهد سجد فاذا سلم الامام قام فقام صلواته ولو ادركه في الاخيرتين جعله اوليه ويستحب في اخر
بين القراءة والتسبيح ولو ادركه في الرابعة قام بعد تسليم الامام فضلى الثانية بالحد والتوتر وفي الاخيرتين بالحد والتسبيح ولو ادركه بعد فريضة
من الاخيرتين سجد معه فاذا سلم الامام قام فاستقبل سجدته بكبره استأنف ما لو ادركه بعد السجود الاخر فاته بكبره ويجوز بعد فاذا سلم
قام فاستقبل من غير استئناف تكبير يجوز ان يسلم المؤمن قبل الامام ويصرف لضرورة وغيرها ولو استنابا مسبقا وما اليهم ليسوا عند
اشياء صلواتهم ويقوم هو قياتي بما بقى عليه من التكبير في الامام وفيه من يجتنب البسطة في الامام الايمان والعدالة والعقل وطهارة المولد

فلا يجوز امامة الكافر ولا اهل البيع ولا الخالف الحق وان كان مريضاً فمذهبه ولا المستضعف ولا المتوكل قبل توبته ولا ولد الزنا ولا
 كان عدلاً سواهم في ذلك كله الاعباد والجمع وباقي الفرائض ولو لم يعلم فسخا لمسه ولا بدعته حتى يمتنع به بناء على ان العلم لم يعد ولو لم
 حله ولم ينظر منه ما يمنع الايمان به ولا ما يوجب عدمه لم يقبل الصلوة والخالف في الفروع تجوز الصلوة خلفه مع عدلته وان كان خطيئاً الا ان
 يفعل في الصلوة ما يعتقد المأموم خاصة بطلان الصلوة به ففي ابطال صلوة المأموم اسكال ولو فصل شيئاً من المختلف فيه يعتقد تحريمه
 فان كان ترك ما يعتقد تركه للصلوة واجباً فيها فصلاته فاسدة وكذا صلاة من اقام به وان كان المأموم مخالفاً في ذلك الاعتقاد
 وان لم يكن في الصلوة فذلك اذا لم يكن صفيقاً او لم يثبت ولا يجوز الصلوة خلفه المجوز فان كان يفتق نارة ويجوز اخرى كرهنا الصلوة خلفه وق
 افاقه لجواز اخلاص حال جنونه بـ لا يجوز امامة النبي وان كان مراهقاً عارفاً للشيخ رحمه الله لا يجوز للعالم الايام بعد سوره كان امام
 الحق او غيره وسواء كان من رضى والرضه او لا ولو اعلت الامام فليس بخلف ولا يؤتم المقيد المطلقين ولو لم القاعد مثله جاز ولو عجز عن
 التقيد فصل على مضطجاً فالوجه انه لا يجوز للقاعد ان يقيم به ويجوز مثله والا قربانه لا يجوز لمن يعجز عن الايمان بركن ان يكون اماماً له
 عليه وان يجوز ان يكون اماماً مثله لا يجوز امامة الاثني العشاري ويجوز العكس الا ان لا يحسن الحمد وبعضها وان عرضوا ويجوز
 مثله فلو اتم القاري بالاثني تحت صلوة الامام خاصة ولو اتم قاري واثني باثني بطلت صلوة القاري ولا فرق في ذلك بين صلوة الم
 والاختلاف ومن ترك حرفاً من حروف الفاتحة لعجز عنه وابدله بغيره كاللغة الذي يجعل الراء غيناً والارت الذي يدغم حرفاً حرف
 والتمتاع الذي لا يؤدى والقار الذي لا يؤدى القار لا يجوز ان يؤتم التسليم ويجوز ان يؤتم مثله وقبل القار فابكر القار والتمتاع
 الذي يكره القار وهذا لا يصح الايمان بهما ويقع اكله من لا يقع ببعض حروف كالتضاد والقاف سوا كان عربياً او عجمياً
 بالمضغ على كراهية ولو كان يبدل حرفاً لا يوجد في سورة تفتت قارئها لا يجوز امامة اللسان بالمتن سوا افسد المعنى كاذي
 بفهم القار في انتمت ولا يفسد ويجوز ان يؤتم مثله مع عجز عن الاصلاح ولو تمكن منه لم يقع صلوته ولا صلوة من ياتم به اذا كان عالماً
 ولو كان جاهلياً بالفتحة وكان احدهما يحسن سبع ايات من غير الفاتحة والاخر لا يحسن شيئاً منها اميان ويجوز للجاهل الايام بالا
 وفي جواز العكس شك ولو وجد اللسان والاثني القاري المتن وجبان ياتم به مع صفيق الوقت عن التعلم والجهل عدم كفاءة الاثني بالايمان
 امكان التعلم ويجوز للبدان ياتم بعبد اذا كان اقرانه وهل يجوز لغير السيد من الاحرار منع الشيخ منه ولا فرق بين الفس والمذنب والمك
 والوجه جواز امامة العبد مثله لا يجوز ان ياتم رجل ولا خنثى باثني ولا خنثى في فرض ولا نفل ويجوز للمرأة ان ياتم بالرجل وان كان
 اجنبياً من غير كراهية وبالحنق ايضا وبالمرأة في فرائض الصلوة ونوافلها وان صلت المرأة بالنساء قامت مع من في الصف وسقطوا
 احسن الى جعل صفوف جاز ولو اتمت امرأة اخرى صلت كما مونة عن يمينها ولو اتمت بجبل وقفت خلفه لا يجوز امامة الاثني ان كان و
 من يسهل واقطع اليدين والخصى والجندی وكذا يقع امامة الاثم وان كان اعرج لا يقع امامة الاخرس ولا اقطع الرجلين باثني
 ويجوز اذا كان مقطوع احدى الرجلين واذا كان يخل بالسمع على عضو لا يقع الصلوة خلفه الكافر مع علمه بكفره ولا الحديث
 ولو لم يعلمها تحت صلواته ولو علم في الانشاء نوى الانفراد وحقق صلوته ولو صلى خلف من يشك في سلامته اعادة لاشرط العدالة
 عدنا ولا يحكم باسلام المصلي بجملة صلواته وسواء كان في دار الاسلام او دار الحرب ولا يحكم بارتداده ولو قال بعد صلوته لم اسلم
 لا يجوز ان ياتم عاقابويه ولا قاطع رحمه ويكره ان ياتم الميت المترضين والمسافر الحاضرين ويجوز العكس فيما كان ام الخاضر المسافر
 او ما للتسليم وان اتم على فرضه ولا يجوز الايمان مع الامام والقاهر ان هذه الكراهية انما تعلقت بالارباعيات وكذا يكره ان يتناب
 المتبوق وان يؤتم من يكرهه المأمومون ويكره ان يؤتم الاعرجي بالمهاجرين والجدوه والابوين والحدود بعد توبته وصاحب القالج
 والسفينة والاعلف غير المنكر من الثمن بمن ليس كذلك لا يتقدم احد على غيره في سجدة ولا في منزلة ولا في امانه الا باذنه وان كان
 اقرانه اذا كان ممن يمكن ما منهم ولو دخل السيد بيتا بعد كان السيد اولى بالامامة ويستحب ان ينظر الامام الذي جرت عادته بالصلوة

في المسجد ولو خيف فوت وقت الفضل قدم غيره بها انتهى اولى بالامامة من غير اذا كان بشايط الامامة اذا صاح الامامة كان من
 المأمورين اولى فان اختلفوا قدم الاقرا وهو الابلغ في الترتيل ومعرفة الحاجب والاعراب فيلحق به في الصلوة وان تساوا في ذلك قدم
 الافقه فان تساوا بالاشرف وهو اعلاها نسباً وقدرها وافضلها في نفسه وان تساوا في ذلك فالقدم محرراً فان تساوا فالافقه
 ومن غير كان سنة في الاسلام اكبر فان تساوا فالاصبح وجهه وهذا التقديم على سبيل الاولوية فلوقدم المفضل هناك
 يستحب للامام اسمع من خلفه الشهادتين في جميع الصلوة نادماً فالامام نخي عن القبلة واستناب المأمورين غيره وكنا
 لواعي عليه او عرض له مانع من حدث وبشره ويستحب ان يكون النائب من شدة الامامة ولو استناب الامام اختياراً كان اولى فاذا دخل
 وخشي فوت الركوع جاز ان يركع وينظر من يخفي يقف معه فان لم يخجل احد جاز ان يمشي في ركوعه ليحقق بالصف قال الشيخ وان سجده موضعه
 والحق به في الركعة الثانية كان افضل ويجوز للامام ان يطول ركوعه بمقدار الركوع دفعين ليلحق الداخل تلك الركعة بركعة لانما
 ان يطول ركوعه بمقدار الركوع صلواته استطاع لمن يخفي فكسبه الجماعة او من ينظر من له قدر فان احس بدخل يركع التطويل
 ليلحق الداخل الركوع ويستحب للامام ان لا يرحل من مكانه حتى يتم من فاته شيء من الصلوات خلفه صلواته المظلمة
 في المساجد وفيه يستحب ان يركع في كل ركعة من ثواب خير قال الصادق عليه السلام من بنى مسجداً كفى في طاعة بني الله
 بقا في الجنة وقصد له منجى قال الامير المؤمنين عليه السلام من اختلف الى المسجد اصحابا لم يأتوا مستغفرا في الله تعالى على
 منظرها اوابية محكمة او رحمة منطرة او كلمة نزهة عن ردى او يسمع كلمة يدعى على يدى وتترك ذنبا خشية او حجاب يستحب الاسراج
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله من اسرج في مسجد من مساجد الله سراجا لم يزل الملائكة وحلة العرش يستغفرون له ما دام في ذلك
 المسجد ضوء من الاسراج يستحب للدخول ان يعاهد نعله او خفه لئلا يكون فيها نجاسة ويقدم جبهه اليمنى ويقرأ بسم الله وبالله والاسلام
 عليه وآله النبي ورحمة الله وبركاته اللهم صل على محمد وآل محمد وافتح لنا باب رحمتك واجعلنا من عابدين مساجدك وجل ثناؤهم وامنهم
 خراج ندم اليسرى وقال اللهم صل على محمد وآل محمد وافتح لنا باب فضلك وصلوة الغريضة في المسجد افضل منها في المنزل قال الامير المؤمنين عليه
 الصلاة في بيت المقدس تعدل الفسلوة وصلوة في المسجد الاكبر تعدل مائة صلاة وصلوة في مسجد القبة تعدل خمسين صلاة
 وصلوة في مسجد السوق تعدل اثني عشر صلاة وصلوة الرجل في بيته وحدها صلاة واحدة اما صلاة النافلة فانها في المنزل افضل
 وخاصة نوافل الليل يمكن تعيلة المساجد بل يبنى وسطا ويكره ان يبنى مظلمة بل يكون مكشوفة ويحرم زخرفها ونقشها بالذهب وال
 لثني من الصور يمكن ان يكون مشرقا بل يبنى تجاه القبلة لا يبنى للشارع في وسط المسجد بل يحاط به الا بعلية عليه ويجعل الميضأة على ابوابها
 لادخلها ويكره جعلها مع الاخير والنوم فيها وخاصة في المسجد الحرام ومسجد النبي واخراج الخصى منها من خرجة رة اليها
 او الى غيرها من المساجد ويجوز نقصها استعمالها ويستحب اعادة نهو يجوز استعمال الله في بناء غيره من المساجد ولا يجوز بيع الله
 بحال ولا يجوز ان يؤخذ من المساجد في ملك ولا طريق ولولا لثاناً من اخذ شيئا من المساجد هالكة لوانه لو اخرج من المساجد
 ويجوز بيعه البيع والكتايب مع انداس اهلها واذا كانت في دار حرم ويجوز ان يبنى مساجد ولا يجوز اتخاذها مسكناً ولا استعمالها
 في الاملاذ ويجوز ان يدخل التجارة اليها وكذا ان النما فيها يستحب كس المساجد وتنظيفها ويكره ان يصبى وينجم فيها ان فعل غطاء
 بالتراب ولا تقطع فيها القمل فان فعل فيها بالتراب ويكره سلق السيف وري السبل وسائر الصناعات فيها وكشف العورة ورميها
 حذراً ويجتنب البسع والشرار والمجانين والصبيان والاحكام وتعريف الضالة واقامة الحدود وانشاد الشعر ورفع الاصوات
 فيها وحمل من اكل مثل الثوم والبصل لا يحضر المسجد حتى يزول رايحته ولا ينبغي ان يتنقل وهو قائم بل يجلس ويلبسه ولا يكتف عونه
 في المساجد ويستحب شربها بين السرة الى الركعة من كان في منزله مسجد جعل نفسه يصلي فيه جاز له توسيعه وتضييقه وتغيير
 ولم يخرج عن ملكه بالادب في الميت في المساجد بيجوز بناء المساجد على قبر العاطف مع العلم وانقطاع الراحة للقبور

في صلوات الخوف فيه كما بحثنا أصالة الخوف ثابتة بالنفس والاجماع حكما بأقوى منسوخ وهي مقصورة سفر الجحيم وفي الخبر أنه صلى الله عليه وسلم
 ولو سلمت زاد في فعله أن يرتبط هذا الصلوة أن يكون العدو منبأح القتال وأن لا يؤمن هجومه لكثرة وكون العدو في غير جهة القبلة و
 أن يكون في المسلمين كثرة يمكنهم أن يفرقوا فرقتين يكفل كل طائفة بمقاومة العدو وأن لا يحتاج الأمام إلى أن يفرقهم إثنين فرقتين بالصلوة
 أن كانت ثنائية صلى الأمام بالطائفة الأولى ركعة مخففا وقام إلى الثانية فينوي من خلفه الألفاء واجبا ويخوف بالتخفيف ثم يركع
 إلى مقاومة العدو ويأتي الثانية فكبرون ويركع بهم الثانية فإذا جلس للثبوت قاموا فاتوا بالثانية ونسئدوا ثم يسلم بهم الأمام الأولى
 وأن كانت ثلاثية فإن شأنا صلى بالأولى ركعة ويقف الثانية فيتم من خلفه ثم يأتي الثانية فدخل معه فإذا جلس للثبوت لا جلسوا بعد من غير ثبوت
 ثم يصلي الثالثة بهم فإذا جلس للثبوت دعا للثبوت وأمامه أو للثبوت ثم أتوا الثالثة وسلم بهم وإن شأنا صلى بالأولى ركعتين وبالثانية ركعة وهذه
 صفة صلاة ذات الرقاع ويجوز أن يصلي بالأولى كالصلوة ثم يصلي بالثانية مرة أخرى ويكون غفلا له وهي صلاة النبي عليه السلام بين التخلد ويجوز
 للأمام أن يقرأ حال الانتظار طويلا قبل مجيء ركع فإن أدركوا ركعة تمت لهم الركعة وإلا فلا يحكم لهم أن يسلموا أو يسلموا من حال ثبوتهم ثم قال حال الأفراد
 حكمهم ما تقدم في باب التهور ولو سلم الأمام سقط وجب التجديت أخفض التجود إذا خفف التهور وإذا احتاج إلى أن يفرقهم أربع فرق صلى الركعتين
 بفرقتين ثم بعيدا متفلا ويقعد به الفرقا لا آخره إن هذا الترتيب مع إرادة التواضع ويجوز أن يصلي كل واحد بأفراد مولا فخرج في الخبر
 ح الأمام والمأموم في هذه الصلوة سواء فلا يجوز أن يصلي بالطائفة ركعة ويسلمون ثم يصلي الثانية بالأخرى فيحصل له ركعتان ولكل طائفة
 ركعتان لا يجب التسمية بين الطائفتين ولا يكون كل طائفة ثلثة بل يجوز لو كان واحدا إذا كان فيه مقاومة ويجب أخذ السلاح في الصلوة وهو
 ما يدفع به عن نفسه كالسيف والمكين ولا يكون ثقباً كالجوشن ولا ما يمنع من كمال التجوُّد كالفرد ولا ما يؤدى غير كماله إذا كان وسط
 القوم فإذا كان طرفاً جاز ولو منع الثقل سبباً ومن واجبات الصلوة لم يخرج أخذ ولو كان السلاح نجساً في جوارحه أخذ قولاً من أقر بها الجواز
 بالقوم إذا من مطر أو مرض لم يجب أخذ السلاح إطلاقاً صلوة الخوف جازية في الخوف قلنا بالقصر الكيفية ما تقدمه والأصل في كل طائفة ركعتين
 ولو صلى بالأولى ركعة وبالثانية ثلثاً أو بالعكس جاز ولا يجب التسمية ولو فرقه أربع فرق فصلت بكل فرقة ركعة جاز وكذا لو فرقه ثلثاً أو صلى بأحد
 ركعتين لو كان العدو في جهة القبلة قال الشيخ يجوز أن يصلي بهم كل صلاة النبي عليه السلام بعسكان يصلون بهم الجمعة صلوات الخوف خطب بالفرد الأولى
 وصلى بهم ركعة ثم صلى بالثانية أخرى هذا إذا كانت الفرقة الأولى للجمعة ولو كانت أقل لم يخرج ولو كانت الفرقة الأولى للعدو لكن خاف بعد
 وجاء الأخرى لم يصل بهم الجمعة إلا بعد إعادة للخطبة ولو صلى بالأولى الجمعة كاملة لم يكن له أن يصلي بالثانية جمعة أخرى بل ظهر أنه لو صلى بهم في
 صلاة الخوف قال الشيخ رحمه الله جاز مع ترك الأفضل وهو مفارقة الأمام سواء في ذلك صلاة ذات الرقاع وعسكان وبين التخلد قال ولا يجوز
 صلاة الخوف في طلب العدو لأنه ليس هناك خوف وفي الجمع نظر إلا أن يريد به القصر قال طلقنا الحرم لا يجوز فيه صلاة الخوف فإن خالفوا وصلوا
 صححت صلواتهم لعدم إخلالهم بشيء من الأركان بل صاروا مستفدين وهو غير مبطل وهو يعطى أنه لم يرد به ما ذكرنا من صلوة شدة الخوف التي هي صلاة
 المطاردة والمسانفة مثل أن يتهيأ إلى القتال العائقة فيصلي على حساب مكانه ما شاء أو ركبا ويستقبل القبلة بتكبير الأوامر أن تمكن ولو
 لم يتمكن من النزول إلى الركاب وسجد على قربة من رجه وإن لم يتمكن أو ما يحمل الماء السجود أخفض والخوف على التشبيح من غير ركوع ولا سجود
 بقوله عز كل ركعة سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ويجب فيها التنية وتكبير الأوامر والأقرب وجوب التثنية ولا يجوز أن
 حتى يخرج الوقت ويجوز إلى آخره ولو صلى مؤمناً من أتم صلاة آمن وبالعكس استمر الشيخ رحمه الله عدم استدبار القبلة وفيه اشكال
 ولو رأى سواداً فظنه عدواً أو صلى مؤمناً أو شهد عدواً أو صلى بالإيماء ثم بان كذبه ظنه أو حصل حال لم يعبد الفار من الخوف بعيد
 ما عساه بالإيماء مع عدم تسويع الفرار أن تمكن من استيفاء الأفعال حال عدم الفرار لا إعادة مع تسويفه وكذا العاصي بقوله بعيد ما عساه
 مؤمناً بل هو خائف من سبيل أو سبيل جاز أن يصلي صلاة شدة الخوف قصر أمّا المتحل والفرق فيسليان على قدر إمكانهما ويؤمنان للركوع
 والتجود ولا يقصران لأنه سفر أو خوف ليس الحريز على الرجال ويجوز حال الحرب قال الشيخ ولا يجوز فيه ولا التذمير ولا الإكراه عليه

قال الحكم في السفر لعلقة ويجوز لو كان ذليلا او جيبا او كذا ونكة او جيبا او قلنسوة وليس الذهب مضمنا على الجاهل سوارا فان كانا على
كل حال ولو كان ثوبا او جيبا فيه وقد اندس به بقية ثوبه لم يكن به بأس - لو كان صلوة منددة لغير فصلها صلوة امن في المكينة اما لو كان
كان مسافرا قضاها فمرا وان كان في الحضر لا قرب التمام ولو غفل صلوة امن حاله لغير فصلها كافاتا معه ويجوز ان ياتي بالمكينة على فيه
صلوة لغير الفصل الى سر في صلاة الترويض - بحثا في السفر التفتت في الصلوة والتموم مع الشربة لما في الاقامة من مكة والمدينة وجامع
الكوفة والنجار فان الامام فيها في الصلوة افضل وطلابا بويه ينبغي ان يتوكل مقام بالمواطن لان بعة عشرة ايام ليتم بشرط التقدير قصد بردين حلتا
فراخ اربعة وعشرون ميلا كل ميل اربعة آلاف ذراع بذراع اليد الذي طوله اربع وعشرون نجما سوار قطوعا زمانا طويلا وقصيرا وبرابرا
ولو قصد اربعة فراخ فان غم الرجوع في يوم قضاها لو قصد التردد في ثلثة فراخ ثلث مرات لم يقصر الا ان لا يبلغ في الرجوع الا اقل من اربعة
الجدران ولا سماع الاذان على اشكال ولو سلكنا احد الطريقين وهو مسافة دون صاحبه فقروا ان مال الى الخمسة والشيخ رحمه الله قول
اخر بجواز التقصير في اربعة فراخ وجوبه في الثمانية والمكثرتا لعلنا لو اشق قصد المسافة لم يخر التقصير وان تجاوزها لم يخر تقصير وكذا
لو قصد ما دون المسافة ثم تجدد له غم على مثل الأولى ولو تجاوز المجموع المسافة ولو عاد قصر مع بلوغه المسافة والا فلا وكذا لو طلب غريبا
او ابقا او دابة شربت وان سارا اما اذا لم يقصد المسافة ولو قصد في الاثناء فقد خرج ينظر رفقا ان حصلت ثم ما لم يبلغ خروجه
المسافة فيقصر في طريقه وموضع انظاره لم يجز ان يخرج ولو غم على السفر ان خرجوا او لم يخرجوا قضاها على الاذان والجدران ان سارا في طريقها
الاعتبار اما هو باليتقلا الفضل فلو قصد المسافة وخرج قصر صلواته ثم بدله لم يعد ويتم في رجوعه ما ذا لم يبلغ المسافة ولو جمع
في اثناء الصلاة صلواتا على التمام ولو قصد بلدا بعيدا وفي غم لم يمتق وجب مطلوبة دونه رجع اتم ولو اخرج الى السفر في مكره فافلا
وجوب التقصير قال الشافعي لا يتقريفه قوة ولو قصد للقب مسافة فبلغ في اثناءها فالأقرب وجوب التقصير وان لم يكن للبا مسافة وكذا لو فرض
للمسافر الجوز والاعزاء من شرط التقصير راحة السفر فلا يخر من المعاصي كالاقواق طلع الطريق والتجربة الحزبات فتابع الى اريد طالب الصيد
لهو انما يجيب التقصير على من كان سفره سافرا سوارا كان واجبا كالحج او مندوبا كالتجارة او بلحاظ التجارة ولو كان التقصير ببلد قومه وقرب مسافة قصر وكذا
الصيد للتجارة قال الشيخ يفتقر الصوم دون الصلوة والوجه التقصير فيهما معا ولو كان سفره للقتل والتفرج في المساجد وجب القصر كذا يجب لو
ذيا رما القار والمشهد لان السفر فيها غير يشتهر الى المعصية فانقطع رحمه ولو عاد عكاه الترخص ان كان المقصود بعد العود مسافة ولا
فلا على اشكال وهل يجنب من المسافة ما قدم قطعه ما كان بلحاظه اشكال ولو سافر الى معصية فغير نيته الى المباح قصر وتغير المسافة
من حين تغير النية ولو كان السفر مباحا لكنه بعض فيه قصر من شرط القصر عدم قطع المسافة لموطن له او غم على الاقامة عشرة ايام
فلو قصد مسافة وفان اثناء مسلكه قد استوطنه ستقاتهم فصلها استوائية او متفرقة اتم وكذا لو نوى اقامة عشرة ايام في اثناء المسافة ولو
كان ملكه على حد المسافة قصر الطريق دون البلد البعيد الذي فيه ملكه وكذا لو نوى الاقامة عشرة ايام على حد المسافة ولو كان عدة املاك قد
استوطنها ستة اشهر اعتبر ما بينه وبين المواطن الاول فان كان مسافة قصر الطريق خاصة دون المواطن والا فلا وهو بشرط استمرار التمسك
حتى لو باع الملك المستوطن لخرج عن التمسك اشكال ولا بشرط استيطان نفس الملك بل البدن هو فيه ولا بشرط كون الملك مبيع فيه لا
فلو كان له بستان او مزارع وقد استوطن البلد المدة اتم على اشكال في ذلك كله كل من نوى الاقامة عشرة ايام مائة سنة في البلد الذي
نوى الاقامة فيه فلو غم على مسافة فصلها ونوى الاقامة فيه قصر الطريق من مبدأ سفره اليه ان كانت مسافة قصر في بلد ولا في غير
المسافة بين ما نوى الاقامة فيه وهو مشي سفره فان كان مسافة قصر والا فلا ولو غم المسافر على اقامة عشرة ايام فصلها في رستاق
ينقل منه من قرية الى اخرى ولا غم له على الاقامة في موضع واحد عشرة ايام لم يطل حكم سفره ولو دخل بلدا فقال ان لقيت فلانا فاقمت عشرة
والا فلا لم يطل حكم سفره ما لم يجد يا من شرط التقصير ان لا يكون سفره اكثر من حضرة كالمكاري والملاح والربع والبدوي الذي يطلب القنطريون
والنبت والتاجر الذي يطلب الاسواق والبس يد والاسل في ذيل ان هؤلاء لا يجوز لهم القصر ما لم يكن في بلد مقام عشرة ايام فان اقام احد عشر

أيام في بلد ثم خرج فقرأ أتم الفاتحة والشيخ رحمه الله فلو آثر أنه لو أقام خمسة قصر صلوة التهادود وصالوة الليل وودن الصيام وليس بمعتد ب
 لا يجوز التقصير حتى يولد جلدان البلل الذي سافر منه أو يخفى عليه فإنه ولا يجوز قبل ذلك سواء كان الجردان حائرا أو متصلا ولو كان الجانبين للبلل
 اعتبارا فإن ولا غير باعلام البلد كما لما يروى لو كان البلد محال منفرقة فخرج عن محله فقرأنا خفي جرداننا وإذا كنا لو كانت متصلة لم يفرق حتى
 يفارق جميعا أو ليدوي إذا كان متوليا في حله فقرأنا خفي عليه إذا كانا معا العايد من السفر فانه يقرأ حتى يبلغ سماع الأذان وقال بعض علماء
 يقرأنا فخرج من بيته ويتم عند دخوله وبه أحاديث لكن الأول أقرب للسفر إذا دخل ببلد أقصر فيه ما لم ينو مقام عشرة أيام وبمغيب عليه ثلثون
 يوما فان حصل أحد الأمرين أتم ولو صلوة واحدة ولو نوى العشرة ثم رجع فان كان قد صلى على التمام ولو صلوة واحدة استمر عليه حتى يخرج والأقصر
 فلو كان رجوعه في أثناء الصلوة فالوجه التقصير لكن الشيخ رحمه الله أفتى بالإتمام وهو حق إن كان قد دخل في الثالثة والأفلا والأربعين أو
 كالصلوة فلو رجع عن نيته الإقامة بعد الشروع في القوم أتم وفي الحمل التحال أقرب الاعتبار بخروج الوقت ولو دخل في الصلوة بنية القصر
 غرم على الإقامة أكمل ما مآيد مع كالأشروط بحسب القصر ولا يجوز التمام إلا في أحد المراتب الأربعة وقد سبق فلو صلى تمام طمعا أعاد في
 الوقت وخارجه وإن كان جاهلا لم يعد وإن كان الوقت باقيا ولو كان ناسيا أعاد في الوقت لأخاجه يد لو قصر المسافر اتفاقا لم ينعقد وأعاد
 في الوقت صل المطلوب مسافة أتم وإن تبين لصعد هاتئة مسافة لم يعد ولو قصد المسافة فنع فان كان بحيث يخفى الأذان فقرأ ما لم
 يرجع عن نيته السفر ولو خرج في الجحيرة تعاليج فقر ما لم يبلغ سماع الأذان لو نوى الإقامة في غير بلد ثم خرج إلى ما دون المسافة فان غرم
 على العود والإقامة أتم في نصابه وعوده وفي البلد ولو غرم على العود دون الإقامة قصر بدلا لا يشترط نية القصر وجوبه ولو كان في أحد
 المراتب الأربعة كلو قصر المسافر معتقدا تحريم القصر لم ينعكس صلواته لفقد نية التقرب بالصلوة لا اعتقاده أنه عاص فالأقصر في الصلوة
 الأربعة بل خلاف فلو قصر في العدة والمغرب والجمعة والعيدين جاهلا أو عامدا أو ناسيا بطلت صلاته كب من نسي صلوة قصر
 تمام صلاتها كقاتته سواء قضى في السفر والحضر لو سافر بعد دخول الوقت قبل أن يصلي فالأقوى الإتمام ولو دخل بلدة بعد دخول الوقت
 فالأقوى الإتمام أيضا كذا قد بينا أن الأوقات في الظهور والمغربين مشتركة فلا معنى للجمع فيجوز أن يصلي العصر عقب الظهر وكذا العشاء
 عقب المغرب ولا بد من التسليم بينهما وانفصالا أحدهما عن الأخرى ولا يشترط في ذلك السفر والمطر **كه** المسافر إذا أتم بيمين اقتصر على فرضه
 ولا يتابعه في الإتمام وكذا لو صلى المقيم خلفا للمسافر لم يتبعه في التقصير ويجب للإمام بعد تسليمه أن يقول لمن خلفه أتموا فالسافر إذا
 يئنه على الجاهل ولو أتم الإمام المسافر بالمؤمنين المقيمين فان فعل ذلك بطلت صلواته وكذا إن كان ناسيا مع بقائه الوقت أما المؤمنون
 فان علموا بطلان صلاته بطلت صلاتهم والأفلا والمسلم المسافر مثله فتم ناسيا فان نسي للمؤمنين أيضا عادا في الوقت خاصة ولو كان ناسيا
 صحت صلاتهما ولو كان أحدهما جاهلا صحت صلاته أما الآخر فعلى التفضل ويكره للمسافر أن ياتل الحامر والعكس إذا سافر بعد ركعتين
 قبل أن يصلي الثانية فيجب له قضاءها يجب للمسافر أن يقول عقب كل صلاة سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ثلاثين مرة **لهن**
 صلاته وهل الاستحباب مختص عقب كل صلاة أو التي يقتضيها فيه نظر يجوز للمسافر أن يصلي الثالثة على المراحلة ويتوجه حيث توجهت
 اختيارا وفي الفريضة اضطرارا **كذا**

الزكوة وفيه مقدمة ومقاصد المبدء فيها ومباحث
 الزكوة لغة التبر والتمارة وشرعا القدر المخرج من الثياب الزكوة أحاديث كان الإسلام وهي واجبة بالنفس والاجتماع وفصلها فيما فضل كثير
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله أرض القيامه ما لم يخلط المؤمن فان صدقته نظله وقال الباقر عليه السلام يا رسول الله صلى الله عليه وآله
 إذا قال تسحرا فلان قم يا فلان حتى أخرج خمسة نفر فقال أخرج من محبدا لا تضلوا فيه وأنتم لا تكون وقال الباقر عليه السلام البر والصدقة
 ينفيان الفقر وينيدان في التبر ويدفعان عن سبعين سنة سوء وقال الصادق عليه السلام إن الله فرض الزكوة كالفرض الصيام وقال الحكماء
 عليه السلام حصنوا أموالكم بالزكوة من أنكر وجوب الزكوة مثنى بمحبة لنا ما أقرب عمدة بالإسلام أو بعدة عن أهل الإصطلاح ثم
 بكفره والآلهة مرتدة من منع الزكوة معتقدا لوجوبها أخذت من من غير زيادة فان ما منع قوتل حتى يدفعا ولا يحكم بكفره ولا يبيح فرائده

ليس في المال حق واجب سوى الزكاة والخمس وفي حجبها خراج الصنف والكف من هذا المصداق ويجوز قولان في الزكاة قسمان زكاة
المال وزكاة الفطر وكل واحد منهما فريضة واجب ومستحب ونحن نسوق الكلام في ذلك كله فترتبة الحق في مقاسد ثلاثة ^{مستحب}
فمن يجب عليه وفيه ثلثة وعشرون مجتبا استلزام البلوغ والعقل والحرية والاسلام والمالك التام وسكان التفرغ فلا يجب الزكاة في مال
الطفل سواء العبد والفتاة والمواشي في ذلك وانما تجب على البالغ على من ذهب كرسدنا والتجارتان رحمهما الله اجبا الزكاة في غلاتهما ^{مستحب}
والاوقيا لا اختيار ولو اتجر به فله ان يفتي بماله انما استحب له ان يخرج منه زكاة التجارة ولو من المال كان مملوكا وتجوز له ان يخرج
من الزكاة عليه اختيارا ولو اشفى احد وصفي للثلاثة والولاية ممن المالا والرجح المليم ولا زكاة هناك على واحد منها بالعقل شرط في وجوب الزكاة
فلا تجب في مال المجنون مطلقا واجبا التجار الزكاة في غلاته ومواشيه والاوقيا لا اختيار والبحث في التجارة بماله كالمبحث في المقتل
والكليف بالوجوب على راي الشعبيين والاختيار على ابناء الطفل والمجنون تتعلق بالولي ومنها الحرية شرط في الوجوب فلا تجب الزكاة
على المملوك سواء قلنا انه يملك ما يملكه مولاه او لا وانما تجب على السيد ولو كان بعضه حرا ومثله كسبه او غير بقدر حرية ما يبلغ نصيبا
وجبت الزكاة والا فلا والكتاب المشروط الذي لم يرد من كتابه شيئا والمذبح وام الولد كالفن ولو عجز المشروط عليه فرة في القاسم من ملك السيد
لما في يده واستأنف الحول ونفذ الى ماله الاسلام ليس شرطها فلا يسقط الوجوب عن الكافر نعم لا يمتنع منه اذا واهوا واسم سقطت واستأنف
الحول عند الاسلام انما تجب الزكاة على من ملك احد النصاب الزكوية على ابي بيضاء فلا تجب على الفقير وهو من قصر ما له عن احد النصاب وجب
على المدين اذا ملك نصيبا وان قصر عن الدين ومن شرط الوجوب كون المالك تاما فلو وهب نصيبا لم يجر الحول لا بعد القبض كذا الواقع من غير الحول بعد القبض
ولو اولى اعتبر الحول بعد القبض والوفاء ولو رجع الواهب في هبته في موضع لم يرجع فيه فان كان قبل الحول سقطت ولو كان بعد لم تسقط والا
ان الوهب لا يفتنه ولو فتح البايع بغيره فالمبحث فيه كالهبة الا ان المستري هنا يفتن الغام يملك بالقيمة فاذا بلغ حصته نصيبا رجع عليه
الحول وجبت الزكاة والا فربما شهد الحول من القسمة سواء كان القيمة من جنس واحد او من جنس مختلف ولو قيل بوجوبها في الجنس الواحد دون المعتد
كان وجها ولو غرلا الامام حصته الغام وكان حلفا وجبت الزكاة مع الحول وان كان غائبا اعتبر الحول عند وصوله والى وكيله وخمس القيمة نصفه
للإمام ان بلغ نصيبا وجبت الزكاة والا فلا ونصفه الباقي لا ساق لا زكاة فيه لعدم تعيين رايه والانفال لا انتقال تام خاصة ان بلغت
وجبت الزكاة والا فلا الوقت لا زكاة فيه ولو ولد القتم الموقوف وبلغت الا ولد نصيبا وجبت الزكاة فيها خاصة قال الشيخ رحمه الله ولو شرط
الواقف كون القتم وما يتولد منه فلا زكاة لو خلفنا المساقضت لاهله قد انصاف وحال الحول وجبت الزكاة ان كان حافرا والا فلا لو نذر
المصدق بالنصاب في الحول سقطت الزكاة ولو نذر ما بعد الحول اخرج الزكاة وتصدق بالمال وكذا يخرج الزكاة لو نذر المصدق بقدر النصاب
من غير تعيين لو اشترى بغيره ملك بالعقد اخفى الباع باحديهما او اشرك وجبت الزكاة بعد الحول وان كان الجار باقيا وقول الشيخ هنا ولو رد على
البايع استأنف الحول من حين الرد ويقعح على قول الشيخ رحمه الله بوجوب الزكاة على البايع في الجار المشتري او المقتن ببيع الجار للمشتري لو اخرج من
العين مكان التفرغ شرط في الوجوب فلا تجب في المالا المقصود والمسروق والجرد والفضلا والموقوف عن غائب حتى يعزل اليه والى وكيله فلا
في الجرد والغائب مع عدم تملكه او وكيله منه بمرور عاد المقصود بالفضلا والغائب استحب له ان يركبه لسنة واحدة ولو ملك سائة عن الاربعين في
انما الحول لا قطع فان عاد قاسانف ولو اسر المشركون ولد ماله في بلاد الاسلام لم يتمكن منه سقط الوجوب بالمرئ من فترة ^{مستحب} ان كان بعد الحول
اخذت الزكاة من المالا وان كان قبله ساقف وزنته الحول وان كان عن غير فترة ولم يخرج ملكه عنه بالفضل ولا الفار الى دار الحرب وجبت الزكاة ان تفر
الحول والا فتمناه ولو خرج عن ملكه بالفضل والقرار ساقف وزنته الحول ولو اخذ الامام او باي احد الزكاة من الزكاة ثم اسلم اجزائه عنه ولو اخذ
غيره لم يخرج عنه وكذا لو اداها بنفسه ولو اخفى بعض ماله لئلا يؤخذ منه زكاة غير الا ان يدعى التهمة المحتملة ويؤخذ منه الزكاة من غير ذلك
ولو اخذت الزكاة لم تجز عن مالك والاختيار روايات الدين لا زكاة فيه واجبا التجار رحمهما الله الزكاة فيه ان كان ما خیر من جهة ملكه
بان يكون حالا على ملى باذل ولو كان من جهة من عيلا الدين سقطت الزكاة والاعتماد على الاول نعم لئلا يفتن ان يركبه لسنة مع عوده الى اليد ^{للتلف}

لو كان غائبا

وقد

اذ كانت نصاباً في غير الحرم ملكاً ان شاء بعد التبريد حرماً ولا زكاة الا بعد استيفاء حوالا من حين التملك المرأة تلك الصدقات بال عقد فلو حال الحول
 بعد قبضه وجبت الزكاة وان لم يخل فلو طلق قبل الدخول انقطع الحول في النصف ونمت في المتخلف ان كان نصاباً او لم يقبضه فلا زكاة كالدين ولو شئ
 العقد بسبب فقد الكفر فلا زكاة مع عدم القبض ولو قبضته فلا قرباً لوجوب بعد الحول ونفس الماخوذ في الزكاة ولو قبضه حرماً لم يطلما قبل الدخول
 فان كانت قد اخرجت الزكاة برجع عليها بالنصف كلاً وان لم يكن اخرجتها بالنصف كله للزوج وعليها حق الفقار ولو اراد قسمه المالك قبل الاخراج جاز
 فلو قسمه اخذ الساعي من نصفها ولو لم يجد لها شيئاً احد ثما في بدا الزوج والا فبقية التصدق جرحها تزوج عليها ببقية الماخوذ ولو اصدتها
 حيواناً في الذئبة سقط وجوب الزكاة واستحبها ولو طلقها قبل الدخول وقبل الاخراج لم يخرج من العير الا بعد التصدق ولو اصدت من نصفها باطلما قبل
 الدخول وقبل نكحها من الاخراج فالوجه سقوط نصف الفريضة مع الفرض يجب فيه الزكاة على المقتضى ان تركه حوالاً ولو اذنه في التجارة استحب
 الزكاة فيه ولو استعاد العارض لم يجب الزكاة حتى يحول عنده الحول كلاً ولو اشترى المقتضى الزكاة على العارض لم تسقط الزكاة عنه والشيخ هنا
 قول غير معتد ما لو ادى القارض الزكاة عن المقتضى فان ذمته يترك بذلك بما كان الاداء شرطاً في القمار لا في الجواب فلو تلف بعد الحول من
 النصاب شيء قبل النكح من الاخراج يسقط من الفريضة بحسبه ولو نكح ولم يخرج وجبت عليه الفريضة كلاً ولو نكح من الدفع الى الامام او النابى يدفع
 ضمن سوارط البال امام او النابى ولا يلوها الى الساعي فقلت في هذا فلا مانع ولو مات المالك بعد ملكه الاداء لم تسقط الزكاة وكذا لو مات قبل النكح
 وبعد الحول لو كان له نصاب ما قرضه خروا من الاصل وجبت عليه الزكاة في الرهن لعدم تمكنه والشيخ معه قوله يعطى وجوب الزكاة في الرهن
 ايضا على الرهن ويكتفى بالاخراج من غير الرهن مع بيان ومنه لا معه بل لو كان معه اربعون شاة فاستاجر عيالاً لبيته من استسقطت الزكاة ولو استاجر
 لبيته في الذئبة وجبت الزكاة ولو استاجر بضعاً معين وجبت الزكاة على الاجير ولو استاجر في الذئبة ابتنى على القولين وفي وجوب الزكاة في مال
 التجار قولان اقربهما الاحتياط المقصد الثاني فيما يجب فيه وما يستحب فيه فصول الاول انما تجب الزكاة في ثلثة اشياء الاول البقر والغنم والذهب
 والفضة والحلقة والتمر والتبر والنبيذ ولا يجب فيه اذ ذلك سوار كان ما كان ويزن او لا وسوار كان ما يقرع بقاؤه او لا وسوار كان ما ينبت
 الا دميون او لا وسوار كان ما يقان او لا وسوار قد يزرع عنه ناء الا من اولا وسوار كان على في الارض الخارجة او لا والعلى عند الشيخ نوع
 من الحلقة والثلث عند نوع من التمر والا قرب عندي عدم الوجوب فيها **الفصل الثاني** في زكاة الابل وفيه كبشاً شرط زكاة الابل للملك و
 النصاب والتمر والحول والمكان القرف وكان العقل وقد تقدموا ونصاً لابل ثمانية عشر ولها خمس فلاء يجب فيها ونماشي اطعاً كما بلغت خمساً فلاء
 شاة الثاني عشر وفيما شاة ثالثة خمس عشرة وفيه ثلث شاة الرابع عشر وفيه اربع شاة الخامس عشر وفيه خمس شاة عند اكثر
 علماً وقلاب عقل يجب فيها بنت مخاض وليس فيها ثلثا دس ست وعشرون وفيه بنت مخاض السابعة ست وثلثون وفيه بنت لبون الثامن
 ست واربعون وفيه حقة التاسع احدى وتسعون وفيه خصال وستون وفيه جذعة العاشر ست وسبعون وفيه بنت لبون الحادي عشر
 احدى وتسعون وفيه خصال الثاني عشر مائة واحدى وعشرون فيؤخذ من كل اربعين بنت لبون ومن كل خمسين حقة وهكذا لعلها بلغت
 فيكون في مائة واحدى وعشرين ثلث بنات لبون وفي مائة وثلثين حقة وبنات لبون وفي مائة واربعين خصال وبنات لبون وفي مائة وخمسين
 ثلث حقات وعلى هذا الحساب لو كانت الزيادة على مائة وعشرين مجزئة بعير وجبت الفريضة عن احدى وثلثين ولو اجتمع في مال ما يمكن اخراج
 الفريضة عنه كما ان ينجز المالك ولا يفضل ان يدفع ارفع الاسنان وعلى الحقات ولو كان عند احد الصنفين اخرج به المالك واسرى ^{لنصف}
 الاخر واخرجوا ولو لم يكونا عند تجزئاً شاة ثمانية عشر والاولى الحقات وان شاة اخرج اربع جذعات واسترجع ثمان شاة او ثلثين ^{هنا}
 او اخرج خمس بنات مخاض ومعاشر شاة او مائة درهم ولا خيار للساعي في الصعود والنزول وليس لولي الطفل والمجنون اخراج ^{بشئ} على الفريضة
 ان قلنا بالوجوب ولو كان عند اربعائة جازان يخرج منها ثلاثاً ومثراً ولو كان عند خمس بنات لبون وثلاث حقات اخرج الخمس من الما ^{ثاني}
 وليس له اخراج الحقات وبنات لبون مع الجيران الشرعي ولا اخراج اربع بنات لبون وحقة ويطلب بالجيران اما لو كان اقصين كما يعم بان
 لبون وثلاث حقات تجزئ مع الجيران في دفع بنات لبون وحقة ويطلب بالجيران او ثلث حقات وبنات لبون والجيران وليس له دفع حقة وثلاث

بنات بلون مع الجيران لكل واحد بالقيمة ب لا زكاة فيما دون الخمس ولا فيما بين النصب من الاشتراك لا منفعة ولا منفعة ولا جبا لا زيد من السن
الواجب باعتبار ولو تلف باع من تسع وجب الشاة كلا سوار تلفت قبل الحول وبعد وقبل او بعد وقبل اسكان الاداء او بعد ولو تلفت خمس قبل
الحول فلا زكاة وبعد تسقط خمس الشاة ان كان قبل اسكان الاداء ولو هلك ست من ست وعشرين بعد الحول قبل اسكان الاداء سقطت ست.
الحا من بنسبة النصف وكذا لو هلك خمس من ست وعشرين قال الشيخ هذا يكون قد هلك خمس المال لا خمس المال فيكون عليه اربعة اجزاء
بنت عاقل واربعة اجزاء خمساً وعلى المساكين خمس بنت عاقل الاربعة اجزاء خمساً اجزاء الشاة المأخوذة ينبغي ان يكون الثلثة من النصف
او الثلثة من الغرة كذا شاة الجيران ويجزى الذكر والانثى سوار كانت لابل كذا او انا او غيرها من غنمه او من غنمه قال الشيخ ويؤخذ من نوع البلد
لا من نوع بلداً خلاصاً لمسيكة والعريفة والبطنة مختلفة والاربعين على الاجزاء من اى نوع شاء لان التناسب بين الشاتين اقرب من التناسب
بين الشاة والغرة ويجزى هذا احد عشر لآخر دمجونان يخرج عن ابل الكرام الشاة الكريمة والليمة والتمينة والمهزلة ولا يؤخذ
الريضة من ابل القحاح ولو كانت حلاً ومكسراً من خمس مريضة وحصة واخذ الشاة ناقصة من بدل القحاح بنسبة الشاة
لو اخرج بغير عن الشاة لم يجز الا اذا كانت قيمته تساوي قيمة الشاة او ازيد ولو كانت قيمة الشاة تساوي قيمة بنت الحاح جاز اخرج الشاة عنها
ولو لم يجز شيئاً اشترى شاة او دفع قيمتها التوقية ولا يجزى عشرة دراهم اذا كانت ادون ومن وجب عليه سن وفقدها وجد الحاح بدجة
دفعها واشترى شاتين او عشرين درهما ولو وجد الادون دفعها ودفع شاتين او عشرين درهما فن وجب عليه بنت عاقل وعند بنت بلون
دفعها واستعاد من المصدق ما قلناه ولو انكسك الفرض كان الجيران عليه ولو وجب عليه بنت عاقل وعند ابن بلون ذكر الاجزاء مع عدم
بنات الحاح من غير جيران ولو كانت عند بنت عاقل مبيعة اجزاء ابن بلون لا المبيعة ولو كانت عند بنت عاقل على نصفه من الواجب
عنده ابن بلون فيستألف الحاح ولو عدهما جاز ان يشترى ايها شاء ولا يحرم لو اشترى في الذكر فاما لا ثمة في غيرها هذه الصورة فلو وجب عليه بنت
لم يجز ان يخرج حلاً ولو اخرج عن ابن بلون حلاً او جزءاً ولو اخرج عن بنت الحاح بنت بلون او عن بنت بلون حقة اجزاء ولا يجوز
ان ياخذ ازل من بنت الحاح مع الجيران بل بالقيمة التوقية وكذا لا يؤخذ على من المذبح الا بالقيمة ز لو عدم السن وما يليه يصعبوا او زوا
لم ينقل المذبحه تباعا على الجيران بل بالقيمة التوقية على اقرب القولين لو اراد الجيران شاة وعشرة دراهم لم يجز بل شاتين او عشرين درهما الا على
سبيل التقويم التوقى ولو كانت ابله ماضاً والفريضة معدومة وعند ادون وعلى دفع الادون والجيران وليس له دفع الا على ابن الجيران ولو
اشترى الفرض من الفقراء جاز لا يشتري الجيران في غير ابله الجاني من الابل والعرب والتجيب والكريم والقيم سوار يقيم بعضه الى بعض وتجيب الكرم
مع بلوغ الجميع انصاباً فان تطوع بالاجرة والاخذ من وسط المال ولو قبل بجواز اخرج ما شاء واذا اجمع الشرايط كان حسناً لا يؤخذ كريمة من
القحاح ولا الهرة وهي اكبر من غيرها ولا ذات العور من السليمة ولا الرب وهي التي تربي ولدها الى خمسة عشر يوماً وقبل الى خمسين ولا لا
وهي التمنية المتخذة للاكل ولا غل الثراب لقوله عليه السلام يا ابا بكر ولا تأكل من اكله ولا تأكل من اكله ولا تأكل من اكله ولا تأكل من اكله
ابله ماضاً لم يكلف شراء مبيحة ولو عدم الفريضة من الماض لم يجب شراء مبيحة فان اشترى مريضة اجزاء وكذا يجزى اخرج قيمة المريضة ولو
كانت ابله ماضاً او ماضاً كلف فريضة مبيحة ومريض فلو كانت قيمة المبيحة عشرة والمريض عشرة كلف شراء مبيحة مبيحة ولو كانت كلاً
مضاً والمريض مريضة كلف مبيحة بعد اسقاط الثقلوت بين المبيحة والمريض ولو كانت ماضاً ماضاً ماضاً اخذ من وسطها المأخوذة من
الزكاة ليمتد في فريضة ليمتد ما يتعلق به الزكاة مضاً وما يقع شفاً واول فريض الا بل المأخوذة بنت الحاح هي التي كانت لها سنة ودخلت
في الثانية والمأخوذة الحامل والمأخوذة اسم حبل واحد له من لفظة الواحد خلفه ثم بنت بلون وهي التي لها سنتان ودخلت في الثالثة
ثم الحقة وهي التي لها ثلث سنين ودخلت في الرابعة ثم الجوزة مبيحة انا لا تجوز وهي التي دخلت في الخامسة وهي اعلى الاسنان فاذا دخلت
في السادسة فهي الثانية فاذا دخلت في السابعة فهي الرباع والباقية فان دخلت في الثامنة فهي السديس وسدس فاذا دخلت في التاسعة
فهي ازل اى طلع نابها ثم بعد ذلك بازل عام وبارز عامين وهكذا الشوم سطر في ابل والبقر الغنم اجزاء فلا تجب الزكاة في المعطوفة

ولو علمنا بعض الحول قال الشيخ بغير الإغلب والأقرب عند اعتبار الاسم وكذا لو اختلفت من ضمنها أو منعها ما منع من الصوم فعملنا ما ذكرنا في غير
 بادنه أو بغيره في الحول شرط في الأقسام الثلاثة والذهب والفضة بلا خلاف ويحقق كمال الحول إذا اهل الثاني عشر وان لم يكمل أيام الحول ويعتبر
 النصاب والمالك من أول الحول إلى آخره فلو نقله عنه في أثناء الحول انقطع فان استرقها استأنف الحول من حين الاسترقاد وكذا لو حاربها بجبرها
 أو بغير جبرها والقول قول المالك في حوله أن الحول من غير يمين ولو شهد عليه عدلان بحول الحول قبل وأخدمته ولو ملك المالك ما نقل
 النصاب إلى الوارث واستأنف الحول من حين الاسترقاد لو كان معه خمس من الأبل فما عيلها حولان وجبت شاة واحدة ولو كان قد أخرج من
 الأول من غير العيين ثم حال الثاني وجبت عليه شاة ثانية ولو كان معه ما يزيد من نصاب وحال عليه لحول وجبت الزكاة متعددة عن كل
 سنة بعد استقلا ما يجب السنة المتقدمة عن نصاب المتأخرة إلى أن ينقص عن النصاب فلو حال على ست وعشرين حولان وجبت بنت
 مخاض وخمس شياه ولو حال ثلثه وجبت بنتا مخاض وتسع شياه لا يعتد التحال مع الأتمات ولا زكاة فيما احتج بحول عيل الحول وليس
 أتم ما أحول ما سواد كانت متولدة منها أو من غيرها وسواء كانت تملكتا بتمتة النصاب ونصاباً أو سوار وجبت مما في بعض الحول ولا الوجه
 عندى أن التحال لا يجري في النصاب حتى تستغنى عن أتمها بالرعي ثم يبقى حوله بعد ولو كان معه دون النصاب فحجت في أثناء الحول حتى كل
 النصاب مع حصول التسوم في التحال ولو ملك نصاباً لمن النصارى انفق عليه الحول من حين التسوم وإن لم يكن مما كبراً لم يؤخذ منها ولا يجب
 كبره عنها ويح من شرطها الأقسام أن لا يكون عوامل فاته لا زكاة في العوامل وإن كانت سائمة بخلت من النصاب شئ ضمن المال لا الفريضة
 كالأول كان بفريضة والأسقط من الفريضة بنسبة النصف من النصاب ينقطع الحول بارتداد المالك إن كان عن فطره وليست بفريضة
 الحول من حين الارتداد والتكن ولو كان عن غير فطر لم ينقطع وجبت الزكاة عند تمام الحول مادام باقياً **الفصل الثاني** في زكاة البقر وفيه شاة واحدة
 الزكاة تجب في البقر ثلثه إذا لا يولد وقد تقدم مثلاً أن النصاب هنا مخالف للنصاب ثم فالبقر يضربان أحدهما كثرة وفيه تبع أو تبعه وللثاني
 أربعين وفيه سنة وهكذا إلى كل ثلثين تبع أو تبعه وفي كل أربعين سنة وليس فيما نقص عن الثلثين شئ ولا فيما بين الثلثين والأربعين
 شئ لا شئ في الأربعين حتى تبلغ ستين وفيه تبعان أو تبعتان البع والتبعة هو الذي يلد سنة ودخل في الثانية وليتم خبثاً
 وجذعة اللانثى والمثنة هي التي دخلت في الثالثة وهي المثنية ولا يؤخذ غيرها في البقر فإذا دخلت الرابعة فرباع ورباعية وهو في الخامسة
 سداس وسدس في السادس من صالح ثم لا اسم له بعد بل يقال صالح عام وصالح عامين وهكذا ما يؤخذ منه الزكاة ليتم نصاباً ولا
 يؤخذ منه ليتم فصلاً ولو اتفق النصاب ألفان كانت عشرين نحر المائة كذا في الأبل ولو وجب عليه تبع أو تبعه فخرج منه سنة
 اجتمعاً ولو وجب عليه سنة ففي أجزاء التبعية والتبعية منظر اقربها اجتمع عدم التبعية قيمة والفريضة الماخوذة من الأبل والبقر
 إلا أن خاصة سوى ابن اللبون وهو يدل من بنت الحاضرة الأبل والتبع في البقر خاصة ولو أعطى مستأبداً سنة لم يخرجها جاعلاً وكانت
 أبلة ذكرها كلها ففي تكليفه لانتظاره جازاً خارج الذكر كما يجب لو فقد السن الواجبة في البقر انتقل إلى غيرها بالقيمة السوقية أو في
 القيمة البقر العرب والجوا ميسر بن واحد فيتم أحدها إلى الآخر يؤخذ من كل نوع بحسنه فان ما كل أخذ منه الفريضة بالنسبة إلى
 والردى فلو كانت الجوا ميسر عترة والعرب عشرين نظراً للفريضة منها فان كانت من الجوا ميسر ثبته ومن العرب بثلاثة كلف جاموسه بأربعة
 أو بقره بها وكذا لو اختلفت البقرة البقرة والرداءة والجاراء إلى المالك لا إلى الساعي لا زكاة في بقر الوحش جاعلاً كالمسألة بين الأنثى والحقى
 • يتبر فيه الاسم **الفصل الرابع** في زكاة الغنم وفيه وباحت شرط زكاة الغنم شرط الأبل والبقر من المالك والنصاب والحول والتسوم
 والتكلف وإمكان التفرغ لأن النصاب هنا غير النصاب هناك واعلم أن للغنم أربع نضب أولها أربعون وفيه شاة الثانية وأحد
 وعشرون وفيه شاتان والثالثة مائة واحدة وفيه ثلث شياه الرابع ثمانمائة واحدة وفي كل مائة شاة وهكذا بالغنم بالغنم ففي أربعين
 أربع وفي خمسين ثمانية وهكذا وعند الشيخ رحمه الله أن في ثمانمائة واحدة أربع شياه وفي أربعين مائة يؤخذ من كل مائة شاة والأول
 اقرب بما يتعلق به الزكاة يمتنع نصاباً ما لا يتعلق به هاتمي عفو ولا زكاة فيما نقص عن الأربعين ولا فيما بين النضب الصان

والغرض بقوله بعض ويؤخذ من كل شيء بقسطه فان ما كان خذ بالنسبة فانما كان الضمان عشرين والمغفر عشرين وقيمة ثبته المغفر عشرين
 وخرج الضمان ثمانية عشر اخذ ثبته قيمته كسبعة عشر وبعدها قيمته ذلك ولو قيل يجوز ان يخرج ما بقي ثمانية كان وجها لان كونه في القباو
 والمغفر بين الحق والاثني يعتبر فيه الاسم لو ملك اربعين قال عليهما سنة اشهر ثم ملك اربعين اخرى وجب عليه ثمانية عند تمام حول
 الاول واذا تم حوالا ثبته لم يجب فيها شيء اما لو ملك بعد نصف الحول تمام الضمان الثاني فزيادة واحدة فاما وجب عليه عند تمام حوالا الاول
 ثمانية وهل يحصل ابتداء ان تمام الضمان الاول الى الضمان الثاني عند تمام حوالا الاول والا قربا الاول وفيما شكك لو قيل بقسطه .
 اعتبارا والضمان الاول عند ابتداء ملك تمام الضمان الثاني ويصرفه الجميع نصا با واحد كان وجها واول ما ملأ الشاة يقال لولدها حمله للذكر
 والاثني في الضمان والمغفر ثم يقال له بميته كذلك فانما بلغت اربعة اشهر فخرج في المغفر جفرا وجمع جفرا فاذ اجاوزت اربعة اشهر فخرجت
 والجمع عند ان وعرض وجهها لعارض ومن حين تولد الى هذه العاية يقال لها عناق للثاني وجدي للذكر واذا استكمل سنة والاثني
 غرة والذكر تبس فاذا دخلت في الثانية فهو جذعة والذكر جذع فاذا دخلت في الثالثة فهو الشينة والثني وفي الرابع رابع واربعة وفي
 الخامسة سدس وفي السادسة صانع ثم يقال صانع عام وصانع عامين واما الضمان والسفلة والقيمة كافي للمغفر هو حوالا الذكر
 والاثني محل السبعة اشهر ثم هو جوع الى سنة وفي الثانية ثني او ثنية ثم يلحق بالمغفر في الاسم وقيمة الجذع من الضمان مقام الثني من المغفر
 لان جوع الضمان ينزل سبعة اشهر والمغفر ثمانية وفي السنة الثانية الفصل الى معنى زكاة الذهب والفضة وفيه يدخنا شرط
 ان الزكاة فيما للملك والضمان والحول ولو كان مضمرا بين منقوشين بسكة المعاملة او ما كان يتعامل به ادرهم او دينار او مكان النقض ^{نظف} فوا
 فلا زكاة في السبايل والنفار والحلي لكل من الذهب والفضة نصا بان فالاول في الذهب عشرين دينارا وفيه نصف دينار ولا زكاة
 فيما دون ذلك ولو كان بئس يسيروا بن بابويه جعل الضمان الاول اربعين وليس بعند الثاني اربعة دنانير فعينها قراطان وهكذا دائما في كل
 اربعة قراطان وليس فيما دون اربعة شيئا والاول في الفضة مائة درهم وفيه خمسة دراهم والثاني اربعون فيهما درهم وهكذا دائما
 في كل اربعين درهما ولا زكاة فيما نقص عن المائتين وان كان بئس يسيروا ولا ما ينقص من الاربعين وكل واحد من الجوهرين يغفر فيه
 نصا به نفسه لا بقيمة من الاخر ولو اختلفت الموازين فنقص بعضها دون الاخر اجرت العادة به وجبت الزكاة ولو نقص الموازين
 اجمع سقطت والقديم في صدر الاسلام كانت صنفين بغيلة وهي السود كل درهم ثمانية دواينق وطرية كل درهم اربعة دواينق
 نجما في الاسلام وجعلوا درهمين متساويين وزنه كل درهم ستة دواينق فصار وزن كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل يقال الذهب
 وكل درهم نصف مثقال وخمسة وهو القديم الدرهم الذي قد رتب النبي صلى الله عليه وآله المقادير الشرعية في ضابا الزكاة والقطع و ^{متقنا}
 الديارات والجزية وغير ذلك والذائق ثمانى جقات من اوسط حب الشيرة الاعتبار في البلوغ الضمان بالميزان لا بالعدد والفضة الاول في
 ما نقص عن العشرين والثاني ما نقص عن اربعة والفضة ما نقص عن المائتين والثاني ما نقص عن الاربعين ولو رتب على العشرين
 نصف الحول ثم ملك اربعة اخذ نصف دينار عند تمام الحول ثم استوفى حوالا العشرين اما لو ملك خمس خذنا الواجب من العشرين عند تمام
 الحول وينتدى بحول الزايد من حين الملك واخذ منه الواجب لا يجب المحتصون من الذهب والفضة حتى يبلغ ما فيها نصا بانما
 بلغ فان اخرج حيا بمقدار المقشور واخرج من العين وكان الغش تنقفا اجزا والافان علم مقدار الغش اجزاء ان يخرج عن الصافي
 صلاحه وان لم يعلم استظهر في الافراج اما من غير القين او منها ما يحصل به البقين بالبراة وان لم يفعل امر بشكل اعلى اشكال ولو كان
 المقشور نصا بالاعلم تجب الزكاة ولو لم يعلم بلوغ الحالص نصا بالاحتجب له الافراج ولو لم تكلف السبك ولو حمل البصافي من المقشور سبعة
 من الحالص وجبت الزكاة ط لا عبرة باختلاف اربعة مع فساوي الجوهرين في الiard وبنفتم جيدا الثمن كالتصوية مع ما هوود ونها في القيمة
 ومساويا في القيار وليستحبان يخرج من الاعلى والاطوسط وانا خرج من الادون وجاز ولو اخرج من الاعلى بقية قيمته الادون
 لم يخرج عن المكسور من الدرهم والدينار اذا انكسر بعد ضربه ونقشه وجبت الزكاة فيه يا الحلي لا يجب فيه الزكاة سواء كان مخرجا

كزواقل ولا فرق بين ان يتخذ لاستعماله او للاجارة والذخيرة مروى ان زكوة عاربه ما تنوي تحري على التقرف والخطان من الذهب
 سواء الكعبة والمساجد وغيرها في ذلك اخاره ودرج في الخلاف باحته وعلى التقديرين لا زكاة فيه قال الشيخ وحيلة الشافعي للجمام بالذهب حرام
 قال جهم الله ولا نقل لها بانى ذهب الحاريب وتفضيلها بذهب المصالحف وربط الاسنان بالذهب والاصل الا باحة والا ما منى من الذهب
 والفضة حرام ولا زكاة فيها ولو انكفرت استلقت لزمنة الفضة لا يحد من الصنعة لا في المحرم بل لو قصد التفرار بالسبك فان سبك قبل الكول
 فلا زكاة وان سبك بعد وجبت الزكاة وكذا لو قصد غنى محقق او بعض علمائنا اوجبوا الزكاة مع قصد التفرار قبل الكول فلو زاد ما وزنه سنانا ما
 تغير المالك بين دفع خمسة قيمتها سبعة ونصف وبين جعل ربع العشرة العين والصنعة امانة الى وقت سحها وبين دفع ذهب او قوس غير بقيمة ^{نصف} سبعة
 ولو دفع مكان خمسة سبعة ونصف لم يجز لانه لا يقيم التساوي ولا يقيم عرض التجارة اليها **الفصل**
السادس في زكاة الغلات وفيه كرمنا الشرط في وجوب الزكاة هنا الملك والخصاب والتكليف وامكان التقرف والخصاب هنا في الغلات الاربع
 شئ واحد وهي خمسة اوسق فلا تجب الزكاة فيما دونها ولا تقديرة الا بديل يجب فيه وان قل ب الوثن شئ واحد على ما لا يعلل له كره
 الصاع اربعة امداد والمتر بطن وربع بالاعراق وقولنا بنى هذا المدخل وربع تعبد على رواية منصفه والطل العرفي مائة وثمانية وعشرون
 درهما واربعه اسباع درهم وهو ثمانون مثقالا والمثقال درهم وثلاثة اسباع درهم وهذا التقدير يخفى لا تقرب فلو قصر النصاب عن خمسة اوسق
 سقطت الزكاة وان قل ب النصب مقبض بالكيل بالاصول واعتبر الوزن المنضب فلو بلغ بها او بالوزن وجبت الزكاة قطعا ولو بلغت بالكيل دون
 الوزن كما تشير لحنته ففي وجوب الزكاة فيه نظر اقربا لعدم تساوي الموازين في التقدير ليس سقطت الزكاة ولو اختلفت فيه وجبت وانما
 في البلوغ ولا يمكن هناك ولا يوزن ولم يوجد سقط الجواب **د** اما اعتبار الاوساق عند الجفاف فلو بلغ الرطب النصاب لم تجب الزكاة
 واعتبر النصاب عند جفافه ثم لا تجب الزكاة في الغلة الاربع الا اذا تمت على ملكه فلو اشترى فلة او ذهب له او ورثها بعد بدء الصلاح
 وجبت الزكاة على البايع اما لو انقلبت اليه قبل بدء الصلاح فبدأ اصلاحه كغدة وجبت الزكاة عليه ولا قربا حنبا بالثمن من المونة بخلاف
 ثمن الاصول واذا اخرج الزكاة من الفلة لم يتكسر عليه وان بقيت احوالا ولو اشترى نخلا او تمر قبل بدء الصلاح فالزكاة على المسمى ولو كان بعد بدء الصلاح
 فالزكاة على البايع ولو مات المالك وعليه دين فظهر الثمرة فلا زكاة على الوارث ولو فضل النصاب بعد الدين اما لو مات المالك حتى تم مات وجبت الزكاة
 ولو كان الدين مستغرا ولو مات المالك فلكجه تقويم الزكاة وقيل بالخاص اذا بلغت الغلات الاربع النصاب وجب فيه العشر ان كانت في سائر
 اوعدا ولو افرس فيها المونة كالدوالي والتواضع وجب فيها نصف العشر ولا يترفع التواضع والايثار ولا احتياجا الى الساقى لئلا يمتنع من موضع آخر
 في نقصان الزكاة اما لو جرى الماء في ساقية التمر واستقر في مكان قريب من وجه الارض وجهه افتقر الى الآلة في صعوده وجب نصف العشر لو شرب
 التمر سحيا وغير سحج اعتبر الاغلب وحكم له ولو لم يأخذ من نصف التمر بحسب العشر ومن نصفه نصف العشر ولو كان زرعان احدهما سحج
 والاخر مضع فما في تخيل النصاب واخذ من كل سنة ما وجب فيه والقل قول المالك من غير عيب في غلبته التامح كما وجب يعلق الجب اذا استند
 وبالتمر اذا بدا ملاجا وقيل انما يجب اذا صار التمر حنطة او سيرا او اوطبق او الغب زبيا والمعد الاول ونظر الفائدة فيما لو عرف بعد بدء
 الصلاح قبل صيرورة التمر وانفق العلماء كافة على ان الاخراج انما يجب الفلة بعد التقينة وفي التمر بعد الجفاف بالوتلف بعد الجفاف بنصفين
 وبدونه لا صان ولو قضي قبل بدء الصلاح لحاجة فلا زكاة ولم يكن قد فعل مكرها وان كان لغير حاجة فلا زكاة ايضا ولكنه فضل مكرها ولو تلف
 بعضا بعد بدء الصلاح بغير تفریط وجبت الزكاة اذا بلغ المجموع النصاب وسقط من الفريضة بنسبة التالف من المجموع ولو اشترى الذي يزرع قسما
 قبل بدء الصلاح وورده بعد استداد الجب فلا زكاة ولو طرأ الباع بواضله ففي الجرب نظر لعدم نكته من التقرف فظهر ان لو كان له ^{جف} طلب لا
 عادة وجبت الزكاة فيه بعد بلوغه النصاب وبغير بنسبه لا يجنبه بل لو كان له طلب لا يحن عادة وجبت الزكاة فيه بعد بلوغه النصاب بخلاف
 ادناكه بالسرعة والبشر المزروع او كرم كذا فتم سابق مع لاحقا اذا كان له واحد وكذا البحت لو كان له اقله مستغرا وسواء كان في موضع واحد
 او امكة متباعدة بطولها له نخل بطول مرتين في عام فتمت امره وان بلغ المجموع نصابا غلقت الزكاة به والا فلا وقول الشيخ هنا مدخل لو كان

متفرقة في أماكن مختلفة كالإبل له أربعون شاة متفرقة في البلاد سوار تباعدت البلدان أو تقارب وتكون له ثمانون في بلدين حيث
 شاة واحدة حركت الزكاة تجب في العين لا في الذمة سوار كان المال حيوانا أو ثمنا أو غلات فلو كان له نصاب واحد حال عليه حولان
 ولم يؤد وجب عليه فريته واحدة ولو أدى من غير العين وجب عليه الأجران ثانيا لا يقيم جنس المغيرة فلو كان عنده أربع من الإبل ففتر
 من البقر وتشتد من الغنم لم يجب عليه شيء وكذا باقي الأصناف الذين لا يمنع الزكاة وإن استوعب سوار في ذلك الأموال الظاهرة والباطنة
 ولا فرق بين حقوق الله تعالى وحقوق الأدي يا له حال القول على النصاب فقد فرغ به اجمع متحتم أن نؤي الزكاة أجزاء ولا غنم حصه الفدر
 أو يعمل الشيء فلا يتجرب فيه الزكاة وفيه مطلبان الأول في مال التجارة وفيه كبر عتكا يتجرب الزكاة في مال التجارة على قولين وهو
 المال المنقول بعقد معاوضة يقصد به الاكتساب عند التمليك ولا يكفي الشيء من دون الشر له ولو انتقل بهيته أو ميراثا لونه في القينة
 فلا زكاة بشرط أن الزكاة فيها استجبا عندنا ووجوب عند بعض علماء المال وبطلان القينة للنصاب ونية الاكتساب بها عند التملك وإن يكون الاكتساب
 بفعله كالإتباع والاكتساب بالتملك لا بما يملكه ميراث وإن نال للتجارة والأخرى بشرط أن يكون التملك بعوض لا بالهبة والاحتساب والاختصاص
 والتكاسع والخلع وقول القينة ويشترط وجود رأس المال لطلب القول فلو كان عند متاع قيمته نصاب زاد في أثناء القول لم ير حولان
 على الأصل بل ثبتت زكاة رأس المال عند تمام حول الأصل وزكاة الزيادة عند تمام حولها إن بلغت نصابا سوار نفس المال في أثناء القول ولو لم
 قال الشيخ لو اشترى عرضا للتجارة بدراهم أو دنانير لم ينقطع حول الدار بعد بل ينفي حول العرض على حول الأصل ولو اشترى بنصاب من
 غير الأمان كمنه من الإبل شاة فالحول ولو كان عند سبعة شاة اشترى بها من بني على حول الأصل ولو اشترى سلعة للتجارة بسلعة
 للقينة جرت في الحول من حين اشتراكها اليه عرضا للتجارة ينفي حول بعضه على بعض ولو كان عند عرض للتجارة ثبتت فيه الزكاة أو ما فيه شاة
 ثم اشترى به عرضا للتجارة وأقام ستة أخرى ثبتت الزكاة بخلاف الزكاة الواجبة لو بادل أحد النسيب بغيره وكذا لو نض المال شي على حول العرض
 وثبتت زكاة التجارة في كل حول مع التراضي ولو اشترى سلعة في أوقات متعاقبة فإن كان فيه كل واحدة نصابا كان كل سلعة عند تمام
 حولها وإن بلغ المجمع النصاب ذكاه عند حولان الحول عليه اجمع ولو كان الألف نصابا كان دون الباقي وكل حال عليه الحول يتم إلى الألف زكاة كما في
 الواحد لو ملكه من النصاب وحاله عليه الحول لم تثبت الزكاة ويشترط وجود النصاب في جميع الحول فلو كان دون النصاب ثم كل زيادة القيمة
 السوية أو بتمامه أو بانضمام عرضا للتجارة في ملكه اعتبر الحول منذ الكمال ولو نقص في أثناءه ثم كل اعتبار الحول من حين الكمال ولو اشترى
 شقصا بعشرين في الحول وهو يساوي مائة وحال الحول على الزيادة ست زكاة مائة وبأخذ الشفع بعشرين ولو اشترى سلعة
 في حال أصل الحول ثم وجد بها عيبا فزكاه بثبتت الزكاة ولو باع السلعة في أثناء الحول استأنف التمس بيقوم السلعة بعد الحول
 بالتمس الذي اشترى به سوار كان نصابا أو أقل ولا يقوم بنقل البلد ولو بلغت السلعة نصابا بأحد التقدين دون الآخر ثبتت الزكاة
 به الفدر المخرج هو ربع عشر القيمة من التقدي الذي كان رأس المال ولو نوى القينة وقت الشراء لم تثبت الزكاة ولو نوى التجارة بعد
 أو رد ما لا أو استوهب وفقد به التجارة لم يصير للتجارة بمجرد النية ولو نقص رأس المال في أثناء الحول ولو جبه سقطت الزكاة
 وإن كان ثمنه أصناف النصاب ولو بلغ رأس المال فالحول ح ولو نقص بعد الحول عما كان إلا إذا سقطت منه خاصة به فلو كان
 يتعلق بالقيمة ويجوز بيع العروض قبل الأداء أو زكاة التجارة لا تمنع زكاة الفطرة فلو اشترى رفقا للتجارة ست زكاة وأوجب على مالك زكاة
 الفطرة عنه إن لا يجتمع زكاة العين وزكاة التجارة في مال واحد فلو ملك أربعين سائمة للتجارة وقيمة نصاب وحال الحول سقطت زكاة
 التجارة وثبتت زكاة العين لا يشترط لو اشترى من التجارة فزكاه أو غلاها فأنتم وجبت زكاة العين في الزرع والتمرة لم تسقط زكاة
 التجارة في الأرض والنخل والشيخ رحمه الله هنا قول ضعيف عندي يط لو كان عند مائة فاشترى بمائة وخمسين عرضا فان لم ينقص
 قيمته كان الحول يتم إلى الخمسين وثبتت الزكاة ولو كان معه أربعون سائمة ففارضها بأربعين سائمة وكلاهما للتجارة وحال الحول عليها
 ثبتت زكاة التجارة وعلى قول الشيخ ثبتت زكاة العين لو دفع الفارضا على النصف فخرج الفانفما حصته المالك إلى رأس المال وثبتت

الزكاة فيه وفي حصة العامل ايضا اذا اتفق ليس للمالك والزيادة في الكول ولو اخلفها اخذت زكاة راس المال مع حوله واذا حال الكول على الزيادة اخذت الزكاة من حخته والباقي على العامل ورتبة الشيخ في تجهل اخرج حخته العامل لمصوفا للملكة بظهور الربح وبذلك انظر حقتهم منه بظهوره وبين تأخير الى القيمة لكونه وقاية وهو عند اقرب ولهذا لا يحق برجه فانه لو كان راس المال عشرة فربح عشرة نزلت من كانت الخمس بينهما ولو استقر ملكه للربح كان للعامل ثلثون كالمونى بنصاب التجارة القيمة تعين البنا على ما تقدم من المالك الزكاة المالك لو اشترى سلعة بدينار فباعها بالدينار فربحت السلعة دراهم ولو بغيرها قبل الكول بدنا نزلت من حال الكول فربحتا الدينارين دراهم ولو بغيرها لا تجوز كان التنازع مال التجارة ويجبر به نقصان الولادة في نصاب التجارة وليس حوله الاصل على ما تقدم **مطلب** في بقية ما يستحق فيه الزكاة وفيه ثلثة مباحث **المبحث الاول** في الزكاة في الجبل بشرط اربعة الملك التام فلا يستحق في المسار ولا المناجر المفسوب ولا الضالاب الشوم فلا زكاة في العلوفة في الحول **الافقة** فلا زكاة في الذكوة **المبحث الثاني** يخرج عن كل عتيق في كل سنة ديناران من كل بردون في كل عام ديناران يستحق الزكاة في كل ما يخرج من الارض غير الغلات لا بعم التي تجب فيها الزكاة بشرط الكيل والوزن والمالك والنصاب كالارز والعدس والذرة والحبها **النصاب** هنا كاهل في الغلات لا بعم خمسة او سوا ذلك القدر يخرج العشران كان قد نسيهما او يسهه ونصف العشران كان سقيا به والى والتواضع والنابها ولو اجتمعا فكل الغلات **المبحث الثالث** في الزكاة في الفضة كالقبول والبطيخ والنابها **المبحث الرابع** في الزكاة في المساكن والعقارات والديكاكين اذا كانت للغة ويخرج من غلتها الزكاة ولو لم تكن الدار لخدمة ولا عقار له فخذ الاجرة **المبحث الخامس** في الزكاة في الفضة في الاثنية والاثاث والفرش والاماني والرفق والماسية عدما تقدم **الفصل الثاني** في الاخراج والتوزيع له وفيه مطلبان **المطلب الاول** في الوقت وفيه بحثان **المبحث الاول** في الاقسام والاثاث حتى يحول عليها الحول وقد مضى وهو واحد عشرة رافا داخل الثاني عشرة وجبت الزكاة اذا استمرت الشروط كالحول وجوبها على الفورية اما الغلات فاذا صفت الغلة واقتطعت الثمرة وجب الاخراج على الفور ولا يجوز لما تأخر سوا يطول بها او لا مع وجوب المستحق لو اخرج الاخراج مع التمكن ووجوب المستحق ضمن وكذا لو بعت اليه زكاة ليفرقها فانزع وجوب المستحق وامكان الاخراج ضمن وكذا لو بعت لها فخرج ما او مضى اليه بدفعه ولو كان عليه فربح الاخراج جازا التنازع ولو اخرجها ليدفعها الى من هو اقرب بها كالتفريقا لى الحاجتها ليدفعها لى من مع وجوب المستحق قلنا وكثرت ولا يكون قد فعل جازا ان فصل الزكاة ولو كثر المستحقون في البلد وطلب تقييم العطاء جاز له التأخير في العطاء لكل واحد بقدر ما يطيق فيه وفي اللطائف **المبحث الثاني** يجوز للمالك عزلا الزكاة من دون اذن الساعي ولو اخرجها لمن ملكه لم يلزم الى الفقير مع تمكنه ضمن ولا يكفي لو اخرجها من ملكه ولم يجد الساعي ولا الفقير وتلفت من غير تقريط فلا ضمان لو دفع الى الفقير الزكاة كاربعة الفقير ان يشتريه بها ثوبا او غيره ولم يقبضها فلتفت ضمن المالك لان الفقير لم يملك لعدم القبض والتوكيل فاسدا ما لو قبض لم يضمن الا بالتقريط ويروى جواز تأخير الزكاة شهرا او شهرين وعندى انقول على التقدير وجب لا يتقدر بغير زواله وروى جواز تجهل الزكاة شهرا او شهرين **المطلب الثاني** واربعة وعندى ان هذه الزوايا من جملة على الغرض على الزكاة لا انه زكاة معجلة ويكون صاحبها مائنا منى جاز الوقت وقد ايسر الاخذ ولا يضمن لو بقي على الاستحقاق لو كان معه اقل من نصاب فاخرج زكاة نصابا واما ان تم النصاب كان ما اخرج زكاة معجلة لم يخرط العطاء اذا كان معه نصاب لا يريد دفع الزكاة منه فضا قبل الحول سقط الوجوب وعند الشيخ رحمه الله ثبتت الزكاة ما دامت عينها باقية ولو تلفت انقطع الحول وله استرجاع الثمن طاذم الزكاة قبل الحول فضا فان بقي المال على صفة الوجوب والمستحق على صفة الاستحقاق احتسب الفرض من الزكاة عند الحول **المبحث الثالث** نقلها الى غيره ولو تغير حال المالك او حال الفقير استبعدت العينان كانت من جوده والقيمة عند القبض ان تلفت ولو زاد فالعين زيادة مستقلة او منفصلة ففى استعادتها نظر كالشيخ يستعيد بها لان المالك انما ارضها زكاة فلا يمكن ابدانها لغيره الساعي الزكاة مستقلة المالك ولا الفقير ثم حال الحول والمالك والفقير على الصفات المعبرة وقعت موقعا وان تغير حال الدافع ردها الامام على المالك وان تغير حال المدفع اليه ردها الامام على غيره ولو كان تغير المدفع اليه قبل الدفع فممنها الساعي مع التقريط وعدمه ولو تلف

بمسئلهما وحال الحمل ولم يتغير الحال وقت موتها وان تفرق بعد الدفع كالحكم ما مضى وان كان قبله وهلك من غير نطق بالبيع الاول ان يكون منها
لان كل واحد منهما اذن ولو تلف بمسئلة الفقراء ولم يتغير الحال فقد وقت موقعا ولو تفرق بعد الدفع فكأن تقدمه وان كان قبله وهلك
في يد الساعي قال الشيخ يضمن اهل السهمان ولو تسلفا باذن المالك خاصة ولم يتغير الحال وقت موقعا ولو تفرق بعد الدفع فكأن تقدمه وان كان
قبله وهلك في يد الساعي فالمالك من لان يد الساعي امينة ما يتحمل المستحقون من رد دين الزكاة والاستمراء فلو تفرق حال المالك
او القطار قبل الحمل واستعيد وكل موضع يستعيد المالك فانه ياخذ العين مع وجودها والمثل مع عدمها ولو تقدم ولو لم يكن مسئلة استقاء
القيمة ويقع الرد دين اعتبار القيمة يوم التلف او يوم القبض وانما يستعيد المالك لو كان للفقير وقت الدفع هذه زكوة تجل بالمالك ولو اطلق
او قال هذه صدقة لم يكن له الاسترجاع الا ان يدعى علم الفقير بالتجمل فيرجع مع نكول الفقير عن البين ولو كان الدافع الواجب له الاسترجاع
اطلاقا وقيد لا ييسر الفقير فان كان بعين المدفوع جاز احتسابه من الزكاة وان كان بغيره استرجع منه اما لو ايسر بما به كالكسب اطلاقا
فتوالد قاتل اموالا فاجزها قال الشيخ لا يرجع الزكاة وفيه نظر لان المقبوض عند فرض واما القرض للمقرض فيرجع لو ايسر بعد الدفع فحوال
الحول عليه وهو فقير جاز الاحتساب وكذا لو دفع الى غيره ثم اقتصر لا تاخذ عند على سبيل القرض بل لو دفع عن المضارب ثم تلف بعضه قبل
الحول سقطت الزكاة واسترجع ما دفعه وان قصد بالانفاق استرجاع به لم تجل عن احد المضاربين فذلك جاز احتسابه عن المضارب المالك
عند الحول لمطلب المالك في المتولى للاخراج وفيه وجهنا يجوز للمالك تفرق الزكاة بنفسه في المالك الظاهر والباطن والا فضل مرفوعا
الى الامام العادل ولو كان غايبا والافضل دفعها الى الكفيع المأمون من الامامية سلوا خذ الجارية الزكاة في اجزائها روايتان الا قوله
لكن لا يضمن حصتها الفقراء فيما اخذ به لا يجوز للمالك دفعها الى الجارية طوعا ولو دفعها كذلك ضمن ولو فرلها واخذها الظالم او تلفت فلا
د لو طلبها الامام وجب صرفها اليه ولو فرقها المالك ح قيل لا يخرجه وعندى فيه نظره لو فرقها بنفسه او حملها الى الامام والى بعض اخوانه
سقط عنهم المساءة منها بشرط في العامل شرط ستة البلوغ والعقل والحرية على اشكال والاسلام والعدالة والفقهاء في احوال اشكال وهل يجوز
للمائنتي ان يكون عاملا لمنع الاصحاب منه اما لو تولى جباية زكاة المائنتي فالوجه جواز اخذ النسيب منها ولو تطوع بالعاله من غير
ولا اجرة جاز ويجوز له على المائنتي ان يكون عاملا لا الامام غير ان ساء استاجر الساعي اجرة معلومة مدة معلومة وان شاء اجل الحياة
على العمل بدفعها اليه مع نوصيته فان قطر النسيب عند انتم له من باقى السهم وان خضل دفع الباقي الى اهل الزكاة ولو قيل انه ليس بلذم لا يرد
جعل له نصيبا كان وجهنا ح يجب على الامام بيعت سلع للجباية في كل سنة واطلق الشيخ ذلك وعندى انه لو علم من قوم اذنا
او الى المستحقين لم يجب البعث اليهم اجرة الوزان والكتبا او التاقد على رب المال واما الحاسب والكايت فيعطيان من سهم العامل
ليس للساعي تفرقة الزكاة بنفسه من دون اذن الامام ولا يسمعها الا مع الحاجة او العذر فلو لم يصرح لم يصح البيع وتنفاد البيع
وارشها من الشرع ان نقصت عند والمثل ان كانت بالفضة او القيمة وينبغي ان يعرف اهل القصد فاق بانسابهم وحلهم ويعرف قدر
فاذا اعطا شخصكته وحلوه ولا ينبغي ان يؤخر التفرقة مع الاذن يا اذا اخذ الساعي والامام الزكاة معا لصاحبها والشيخ قولنا في
اخره عندى الاستحباب بـ ينبغي لو الى الصدقة ان ليس بغيره في اصل موضع والتفه مثل ان ذابل والبقير واصلا فان الغنم ويكون
الابل والبقير اكر من مبهم الغنم ويكتب على المبهم ما اخذ منه من صدقة او زكاة اجزية ويكتب لسم الله تعالى للبركة به في القيمة من ذابل
ولا بد فيه الى التقرب والوجه وكونهما زكاة مالا وفطرة او صدقة ولا يفتقر اليقين الامام او الساعي ولو ي وقت الدفع اجرة سواء نوى
او الساعي حال دفعها الى الفقراء او لا اما لو دفعها الى الوكيل ونوى حاله الدفع اليه ونوى الوكيل حاله الدفع الى الفقراء اجرا اطلقا ولو نوى الوكيل
ولم ينو الوكيل حال الدفع الى الفقراء قال الشيخ لا يخرجه اطلاقا ايضا بل لو اخذ الامام او الساعي الزكاة ولم ينو المالك فان كان اخذها كرها اجزها
كان طوعا والشيخ لا يخرجه ايضا وليس لامام مطالبة بما نأيا به يجب مقارنته القيمة للدفع ولو نوى بعد الدفع في الاجزاء نظر ولو قصد
بجمع ماله ولم ينو بئى منه الزكاة لم يخرجه ولو كان له ما غايب فخرج زكاة وكان مالى سالما فله زكاة او تطوع لم يخرجه خلافا للشيخ

أما لو كان سائلا فلهذا ذكره وان كان له ما فضل جزاءه ولو أخرج سائلا ونرى جميع الزكاة والتطوع لم يخرج ولو كان له ما فضل
فقال هذه زكاة عن أحدهما أفراد وكذا يخرج لو كان هذه زكاة الغائب إذا كان سائلا وكان له ما فضل من المال ولو أخرج من الغائب كان له ما فضل
قال الشيخ لم يخرج من غير هذه الزكاة والوجه عند الجواز ولو دفع الزكاة إلى السائلي تطوعا وقال الشيخ هذه عن سائلي الغائب كان له ما فضل قبل أن يرد
رجع صاحبها مع بقائها وإن كان قد دفعها رجع على الفقير ولا ينفق من السائلي المقصد الرابع في مستحق الزكاة وفيه فصلان
في الأوصاف وهي ثمانية الأول في الفقراء والمساكين وفيه مباحات لا ينفق من الفقير والمساكين مع الأفراد ومع الأجسام لا ينفق من
والفقر المشترك بينهما هو عدم التمكن من مؤنة الشئ واختلاف في آداب السؤل لا فلا يخرج قولان أحدهما أن صاحب السؤل لم ينفق من الفقير وقال اللهم
اجني مسكنا وامتنى مسكنا واختر في زمره المساكين ولذا لم يرد تبدأ بالأم ولأنه مستحق من كسره فانه فضل ينفق على مسكنا فقار بالظهور
فهذا لقوله تعالى لما التفتته فكانت لكساين والثاني المسكين غرضه ثأ أو مسكنا واستمر وهو المخرج على التراب لثمة حاجته ولذا كبره ولقوله
أما الفقير الذي كانت حلوبته ولقوله هل التفتة عليه وكذا نص أهل البيت عليهم السلام ولا فائدة كثيرة عن البحث في ذلك بل الأصل عدم الغنى التام
للمعنيين أن ينفقوا حتى الزكاة بطاعة واختلف في المعنى المانع فلا يخرج قولان أحدهما من ذلك نصا بان يجب فيه الزكاة أو قيمته والثاني القدر على كفايته
وكفايته من يلزمه كفايته حولا كما لا بد بغيره صاحب الدار والدارم والعم من خذ الزكاة مع حاجته واعتياده كذا لو كان له كفايته ما كان با وصلة
لم يخرج أخذ الزكاة لو كان له أجره عمارا وغيره مع الكفاية أما لو كان نصا بأكوا أو كذا لا يتم به الكفاية جاز له أخذ الزكاة ولو اعتدلا للفقار وليس له
كسب لا صلة ما عتبرها كفايته حولا فيعطى لا مونا ولا ينظر بانفاقها معه بل كانت دارمة يملكه غلبا لم يخرج له أخذ الزكاة ولو لم تكن جازم لو كان مع
نفسه وبها له بعض السنة جازان ينالها من غير تقدير وقيل لا يتجاوز الثمة وليس يعتد بالزكاة إذا كسب ينفق حرم أخذها ولو كان كسبه ينفق من
من التفتة في الدين فالأقرب عندى جواز أخذها لا يشترط في استحقاق الفقار الزمانة ولا التفتة عن السؤال إلى الزوجة الفقيرة لأن زوجها
غنيا فإن كانت تنفق عليها أصلا من قبلها من جلفا ومن غيره ولو من التفتة كان لها الأخ من غيره والولد المكسوف ينفقه أبوه والاب المكسوف ينفقه
الأب بغيره لا حرم أخذ الزكاة من صاحبه وفي الجواز من غير أشكال ورواية عبد الرحمن بن الحجاج القتيبي عن الكاظم عليه السلام يعطى تسوية
العاملون على الزكاة وهم جازة الصدقات وفيه مباحات أما ينفق العامل الصدقة فاعل ولو أدخل المصحف لو فرغها الإمام ثم أحدهما
بأنما ينفق العامل نصيبا من لأعضا وأجزاء يدخل في العامل من الكاتب والقصاص والحاسب والمأظف والعريف أما الأما موابه والفا
فلا يخرج المؤلفه قلوبهم وفيه مباحات المؤلفه هم الذين ينفقون إلى الجهاد ويتألفون باسمهم من الصدقة وهم قوم يشكون لم نصيب
من الزكاة لمؤنة المؤمنين جهاد غيرهم من المشركين ومن ههنا مؤلفه غيرهم من المسلمين لا يخرج لا عرفا نصا بأموالهم بعد الإسلام وقال
المؤلفه فراب مسلمون ومشركون واعلم أن مؤلفه من المسلمين أربعة أحدهما أشرف مطعون لم ينفق حصة في الإسلام وتعلم ياتهم عليه
لكن لم ينفق من المشركين إذا أعطوا رغب نظرهم في الإسلام أو أشرف بينهم منعتة إذا أعطوا ربحي حسن بينهم وثباتهم مسلمون في أطراف
بلاد الإسلام ولم ينفق من بينهم من المشركين إذا أعطوا فلول عن المسلمين كان منقول المقاتلة فاحتمام الأما في قتالهم إلى مؤنة شديدة لا يخرج
المسلمون في الأطراف بأزائهم قوم يودون الصدقات خوفا منهم أن أعطاهم الأما جيوشا وأن منهم لم ينجحوها واحتاج الأما إلى مؤنة
في تحصيلها قال الشيخ لا يمنع أن ينفق الأما أن يتألف هؤلاء ويعطيهم أن شار من مؤلفه وأن شار من منهم المصالح لأن هذا من غير
الأما وفعله حجة ولا يتعلق علينا في ذلك حكم القوم لسقوطه وفرضنا تجوز ذلك والمستد فيه وقول الشيخ رحمه الله جيب قال الشيخ
المؤلفه سافط الآن وليس ينبوح لواحيهم إلى الأما حاشية الأما له وجه جواز صرفه إليهم التمس إلى أبيه من المؤلفه إذا كان
الأما في قتال أهل البغي أو ما نفي الزكاة إلى التأليف استغناء بالمؤلفه وهو في إهم التمس لصفاء الرقاب وفيه مباحات المراد بالزكاة
المراد بالزكاة المساكين والتعبد إذا كانوا في ضرورة يشرون ويعتقون لو وجبت عليه كفاية وهو فقير قال قوم من أصحاب الجوز
أن يعطى من الزكاة ما يشري به رقة ويعتقها في كفارة من سهم الرقاب لأن المقصد اعتاق الرقة وقال الشيخ لا يحوط أن يعطى الزكاة

مال وادعى ثلثه قال لا يتخ بثلث البينة وعندي فيه نظر والواحدى العجز عن الكتاب قبل فله من غير بين وان كان شابا مسلما روادى العبد كذا
ولم يعلم صدقة واحدة قبل قبل فله من ان كذبه افقر الى البينة روادى الغرم فان كان لصلى ذاق البين فامرو مسهروا وان كان لصلى
نفسه ولم يعلم صدقة فان صدقه المدين وانفى بكنهه فالحوجه القبول من غير بين وان كذب به لم يعط شيئا روادى ابن السبيل الحاجة قبل
قوله من غير بين وكذا لو ادعى ثلث مال والشيخ كلفه في الثاني البين ولا يعطى تركه المملوك وان كان طفلة لا تترك عطاء ولا الهبة يجوز ان يعطى لها
المؤمنين فيقول لا اخذ ولهم سواء كان رضيا او لا اكل الطعام او لا وكذا يجوز الدفع الى وط المحجورين بط الحائفا اخرج زكاة الى اهل محلة ثم
استبصر اعداء لو دفع الامام او الا السالى الى من يظنه فقرا فان غنيا لم يعطى الدافع ولا المال ولا الامام والتائب بالاستعانة من المدفع اليه
من غير غنا شرط ذلك حال الدفع ولا اعلم انما ذكره الا ومع فقرة يستعيد المثل والقيمة ومع التقدير يذهب من المساكين ولو كان الدافع هو
المالك فلا قرب عدم الضمان مع الاجتهاد وثبوت لاقوه فان وجد العين استعادها او المثل او القيمة ان شرط وقت الدفع انما زكاة واجبة
ولو لم يشط فلا يرجع لو بان ان المدفع اليه عبد المالك فالوجه عدم الاجزاء مطلقا كبرود دفع الى من طاهره الاسلام والحرية فان الخلاف
بان هاتين الامورين يجب نفقته لم يعطى كما تقدم في الفقراء والمساكين والعاملون والمولفة يعطون عطاء مطلقا لا يرعى ما يعطون
بالصدقة اما الرقاب والغارمون وفي سبيل الله وابن السبيل فانهم يعطون مراعى فان صرفا المكاتب ما اخذ في الكتابة والاستعانة دفع
اليه ليعرفه فيملا لولم يف بل عليه واستقره سنده قال الشيخ لا ترجع والغارم ان صرف سهمه في الدين والا فالوجه ان يجمله خلافا للشيخ و
الغاري ان صرف سهمه في مؤنة سفره والا استعيد خلافا للشيخ ولو فضل معه شيء في بلد من الصدقة استعيد كما قال الغاري والعاملون والغارم
لصلى ذاق البين ياخذون مع الغنى والفقير الباقي انما ياخذون مع الفقر ولا يفر وابن السبيل ياخذ وان كان غنيا في بلد الفقير في بلد
الاخذ من نفقته لو كان غاريا او عاملا او مكاتبيا جاز ان يدفع اليه من سهم من نصف نفقته ولو كان ابن سبيل دفع اليه ما يحتاج اليه لسفره
ما يزيد من النفقة الاسلية كالتحولة ومؤنة الطريق ولو كان مملوكا مكاتبيا جاز ان يدفع اليه مولاه من زكاته ما يفيده على قدر رقبته ومنع منه
ابن الجبير لو سافرت زوجته كان الزايد عن نفقة الغرم محسوبا من سهم ابن السبيل ولو كان يفرانه كانت علميته فلا تعطى شيئا ولو كانت
مكاتبية جاز ان زوجها دفع ما يفيده على قدر رقبته وكذا لو كانت غارمة ان يجوز ان يخص بالزكاة كل شخص واحد من نصف واحد والافضل هو ان
الاماناف يكسرم ويجوز تفصيل بعضهم على بعض وان يعطى الفقير ما يعينه وما يزيد عليه دفعه فلو دفع اليه ما يعينه حرم الزايد في الغارم يعطى
قدر الدين حاشا كثر او قل وكذا المكاتب ابن السبيل والغاري يعطى ما يكفيه لغرضه والعامل يعطى جهدا واهله ولو عين له الامام حصة
وقدر السهم ثمه الامام من بيت المال ومن سهم غيره ولو زاد نصيبه عن خويته الزايد على باقي السهمان حتى يحرم نقل الصدقة من بلدها
مع وجود المستحق قولنا في باب الكراهية ولو نقلها من مالها لم يوجد المستحق بلدها فان نقل ما يقع من ظن السلافة لتمامها لا ضمان مع عدم ^{تفريط}
لكان المال في غير بلد المال استحبابا خارجا في بلد المال ولو كان بضمه عدة استحبابا يخرج عن كل مال في بلد لو نقل المستحق استحبابا
غزاهوا والا يصيبه با روادى زكاة الرعاة وجبا الرعيه بها اسلو انفسا المستحق بصفت مختلفة جاز ان ياخذ بكل نصف فقط او اقل يعطى الفقير
ما يجب في الضمان الاول وهو حصة دراهم او قيراطان ولم يقدره الرضى ولا حد لا كثر ما يعطى له يستحب ان يعطى زكاة الاثان والغلات
اهل الفقر المعروفين ياخذوا زكاة زكاة النعم اهل التجار لو كان الفقير يرفع عن الزكاة جازا عطاؤه ولا يسعرا بتنازك ولا يكون للفقير من ^{جمع}
الاشباع من قبولها من اعطى شيئا ليفرقه في قبل وكان منهم من كان المال قد عين لم يتعد قبضه وان لم يقبض جاز ان ياخذ من كل
لا ان يد اهل السهم انما يستحقوا عند القسمة اذا اخذوا نصيبهم فاذا مات فقير لم قبل الاخذ لم يشغل الى واره السيرة الركب سار صدقة
واستعما بها وبالجملة تملكها اختيارا وليس يحرم ولا باس بعدها اليه بمرتبة من غير كراهية وكذا لو احتاج الى سرائر التناكر كراهية
العبد المباع من مال الزكاة اذا مات ولا وارث له ومرتبة رباب الزكاة والراية به وان كان ضعيفا الا ان يحققي علمنا علموا بها
لرأى المال الاخراج قبل قوله من غير بينة وكذا لو قال له وديته اولم لمقتدا حاشا في زكاة الفطرة وفيه فصول فمن تجب عليه

وفيه: بئنا اذ ذك الفطرة واجبة لبشر الحرية والتكليف والتقى فلا تجب على المملوك بل تجب على السيد ابتداء حكم أم الولد والمدبر والمكاتب
المسروق حكم القرآن المطلق فان لم يرد سبياً فالفطرة على المولى وكذا ان اتى وعاله مولاه وان انفق من كسبه وجب عليه وعلى السيد
بالحصون ملك بجزئته ما تجب معه الزكاة لا زكاة على القبي والمجنون فلا تجب على المولى الاخراج منها اطلاقاً وكذا لا يجزى من
اهل سوال وهو من يملكه الفقير لا زكاة عليه وهو من يملكه اخذ زكاة المال وقال ابن الجوزي تجب على من فضل غداً من مؤنته وموته
عيا له ليس بمعتد انا تجب على الفقى وهو من ملك قوت سنته له ولياله او يكون ذكيباً وصنعة يقوم باوده واوده عياله وزاد
مقدار الزكاة والشيخ هنا قول آخر: النية معتبرة في اخراجها فالكافر تجب عليه ولا يخرج منه ادائها وتسقط بالاسلام بعد الخلال
لا قبله ولو اسلم عبد الكافر قبل الهلال ولم يبع لم يكلف مولاه الاخراج والفطرة تجب على اهل الكفاية كما تجب على اهل الضرر بجهل
يخرج الفطرة عن نفسه ومن جميع من يملكه سواء كان العايد ولاية او لا وسواء كان المولى مسلماً او كافراً او عبداً او قريباً
او بعيداً غنياً او فقيراً وسواء وجبت العيولة او بتبعها وبجب عليه الاخراج من زوجته وعبدته وان لم يعمل لغيره ولو عمل لغيره وجبت
على العايد بجب على الزوج اخراج الفطرة عن زوجته وان كانت غنية ولا تجب عليها وكل من وجبت زكاته على غيره تسقط عنه
وان كان لوانفرد وجب عليه كالضيف الفقى والمرأة الموصرة ولو اشترت سقطت مؤنتها ولم تجب عليه فطرتها وان ابدل بغيرها
عما جئنا به عليه وادعى الاجماع وهو غريب قال زوجة الصغرى وغيره لدخولها بها اذ لم تكن من نفسها لم تجب فطرتها ولا فطرتها
طال المطلقة رجعية بجب على الزوج ان يخرج عنها اما الكاين فلا تجب عليه غناها ولو كانت حاملاً واوجبنا النفقة للحل فكذلك ولا
خلا وجبت كالمتمتع بما لا تجب فطرتها على الزوج الا ان يقول لها بئناً اذوجه المصرا والمملوك اذا كانت موصرة فلا زكاة على الزوج
قطعا وهل تسقط عن الزوج قال الشيخ نعم وعندى فيه شك والاصل فيه ان الزوج بان يبت على الزوج ابتداء فالوجه صا قال الشيخ
وان وجبت عليها وتجهل الزوج فالفطرة واجبة عليها وكذا البحث فامة الموصرة اذا كانت تحت موصرا ومملوك نقص الشيخ على سقوط
فطرتها عن مولاهما والبحث كالتقدم لو اخرجت الزوجة من نفسها فان كان باذن الزوج اخرجت عنها والا فلا ولو كانت الزوجة
من اهل الاخداع ما اتخذت خادماً باجرة لم تجب على الزوج فطرتها اذ لم يملكه وان كان مملوكاً فان اختار الزوج لا نفقات عليها وجبت
عليه فطرتها والا فلا ولو استأجرت خادماً فشرطت نفقته فان اختار الزوج ذلك وجبت فطرتها والا فلا يخرج عن ولدته ^{تسقط} مع
صغير كان ام كبيراً موصراً كان او مفترطاً لو كان الولد صغيراً موصراً وجبت فطرتها على الاب ولو كان موصراً فققت في ماله فاذا كثر
الاب تبرعاً قال الشيخ لا تسقط الفطرة عن الاب لانه من عياله والوجه عندى سقط الفطرة عن الاب لا شفاء العيولة وجوباً وبها
وعن الولد لا شفاء التخليفاً ما اكبر فيجب فطرتها عليه ولو كان فقيراً فعلى الاب وكذا البحث في الاباء والاجداد وحكم ولد الولد حكم
الولد سواء كان ولداً بن او بنت لو كان للولد خادم كان محتاجاً اليه للزوجة مائة او للصغير ففى وجوب فطرتها على الاب مع
الولد ذكراً بجب على المولى الاخراج عن عبده وان كان غائباً او ابناً او موصراً او موصراً سوارى عوده او لا وسواء كان مطلقاً
او محبوساً كالاسير مع علم حيوته ولم يعلم حيوته قال الشيخ لا يلزمه الفطرة عن العبد المصوب ولا على المالك وليس بجيد اذا
اشترى عبداً ونرى التجارة وجب عليه فطرتها ولا تسقط زكاة التجارة فيه ندباً او جوباً على الخلاف ولو كان له عبد للتجارة
فى بدا المضارب وجبت فطرتهم المالك لم يملكه عبداً كان احداً القليل قال زكاة على المولى وان سوغناه كالا قرب وجوبها على
المولى ايضا فطرة عبداً المكاتب المسروق على مولاه والوجه ان زوجته كزوجة الفقى من نصفه حر ونصفه مملوك فعلى المولى ان يضيف
الزوجة وعلى العبد نصيب الحرية ان يملك انصافاً ولو كان احدهما مفسراً سقط نصيبه ولو كان وجب على الآخر ولو كان بين السيد والعبد
مما يراه او بين ارباب العبد المشترك لم تدخل الفطرة في الفضا اذ الزوج باذن مولاه كانت فطرة امراته على مولاه سواء كانت حرة او
اماً لم ياذن وجب فطرتها عليها ان كانت حرة وعلى مولاه ان كانت مملوك الكافر اذا كانت له زوجة كافر وجبت فطرتها

على المولى المزوج لثمانته امته بعبد غيره او مكاتبه وسلم الى الله وجبت فطرته على مولاه ولو تزوجها من غير مهر سقطت
فطرته عن المولى لسقوط نفقتها عنه بالتسليم وعن المهر ولو تزوجها عن مهر وسلم الى الله وجبت فطرته على الزوج ولو منعها
عنه في وقت وجبت الفطرة على السيد ولو اوجره بعد كانت فطرته على مالكه دون المأجر لو اوجر له رجل بقبضه ولا خفيقه
كانت الفطرة على مالك الرقبة كقطعة المنة على رابده بالحصص ولا فرق بين ان يكون بين اثنين او ازيد ويجوز ان يتفق المالك
في جنس النجس وان يختلفا كالايجان يخرج عن الجبين لاختلاف علما وانما في القضاة المقضية لوجوب الفطرة فمقتضى اشتراطها
الشهر كله واخرون العشرة الاخرى واخرون آخره من الشهر بحيث يهل الهلاك وهو في ضيافته وهو في الاقوى بالاستصحاب للتفيد
اخراج الفطرة عن نفسه وعن عياله ولو اخذ ما استحب له دخره ولو ناق عليه اداره على عياله ثم تصدق به الفضل
الله في قدرها وجنسها وفيه مباحات النفس كالان قوتها طلبا كالحنطة والشعير والتمر والزبيب والارز والافطى والبن فلو
احد هذه اجزا وان كان غالب قوت البلديزيم وافضل هذه الاجناس التمر ثم الزبيب وقيل الافضل ما يغلب على قوت البلد وهو جنس ب
قد الفطرة صلح من جميع الاجناس صلح النبي عليه السلام والصلح اربعة امداد والمدر طلائع وربع بالعراق وهو ايضا مائة
اثنان وتسعون درهما ونصف درهم والدرهم ستة دوايق والدوايق ثمانية ثباتا الشعير فقد الصلح تسعة ارطال بالعراق
وسنة بالمدينة قال الشيخ رحمه الله ويجزى من اللبن اربعة ارطال وروايته ضعيف يجزى الصلح من لبن الاجناس اذا اعتبر
بأكيل سوار نقل او جف وهل يجزى الوزن من دون اكيل الوجه ذلك لو اخرج صلحا من جنسين من الاجناس المتصومة قال
الشيخ لا يجزى والا قرب عندي الاجزاء ولو اخرج اصنافا من اجناس مختلفة عن جملة جازا خطأ هل يجوز ان يخرج اقل من صلح
من جنس على اذا ساوى قيمته من ادون على سبيل التقويم عندي فيه تردد ولم اقف فيه للقدما على قول لو اخرج من غير اللبن
على قوته جاز وان كان ادون قيمته فلا يجزى اخرج الجلب ويجوز ان يخرج من طعام قديم اذا لم يتغير طعمه وان نقصت قيمته عن قيمته
يجوز اخراج القيمة ولا يفتقر بعد معين بل يرجع الى القيمة السوقية وقت الاخراج وقد روي عن ابن ابي عمير واخرون اربعة دوايق
وليس في ذلك الخلاف لا يجزى الدقيق والسويق من الحنطة والشعير على انهما اصل ويجزى ان على انهما قيمة عندي فيه نظر وكذا البحث في
هل يجزى على انه اصل او التقويم السلك ان قلنا انه نوع من الشعير اخرج على انه اصل الاقيمة والا اعتبر قيمته وكذا البحث في الحسن ما
والدبر وما اشبههما فلا يجزى اصل بل بالقيمة والطعام المخرج بالثمن يجزى بالثمن المقيس فان خرج وجبت الزكاة وان
المقاومة من قبل في وقتها ومحتقرا وفيه بحثا انجب الفطرة بغروب الشمس من اخر يوم من شهر رمضان والشيخ رحمه الله قول آخر
بوجوبها بطول النحر الثاني يوم الفطر واختار المفيد وابن الجندب لو ذهب لصعيد فاهل سؤال ولم يقضوا الفطر على الواهب ولو قبل ما
قبل القبض فقبض الوارث قال الشيخ تجب الفطرة عليه وليس يجزى لو ولد له ولد بعد الهلاك وتزوج امرأة او استرجع او سلم او بلغ او ما
غنيا او ولد لجنونه لم تجب الفطرة ولو كان قبله وجبت وان كان قبل الغروب لم يجزى لغيره لو مات له ولدا وعملا وطلق زوجته او باع عبدا
قبل الغروب فلا زكاة ويجب فيما بعد على الخذف ولو مات بعد الهلاك قبل ما كان كذا راعه وجب الاخراج عنه لو اوصى له بعبد
ما لم يوصى بعد الهلاك فالزكاة عليه واصوات قبله فان قبل الوصى قبل الهلاك ايضا فالزكاة على الوصى وان قبل بعده قال الشيخ لا زكاة
على احد ولو مات الوصى كان الوارثا القول فان قبل الهلاك وجبت الفطرة وهل تجب عليه وفي ما لا الوصى له قال الشيخ بالاول وهو جدي
لو مات بعد الهلاك وعليه دين ففطرة عبد في تركته ولو ماتت الزكاة وقع التحاوص بين الفطرة والدين ولو مات قبل الهلاك قال
الشيخ لا يلزم احد فطرته الا ان يراد بالوجه ان الفطرة على الوارث ان قبل بانقال ان الزكاة اليهم كالاخذ والوجه ما قاله الشيخ
العبد اذا كان نصفه ثرا وما ياه مولاه فوقع الهلاك في ثوبه احد ما فخر اختصاصه بالفطرة تركه دافعه الله بقبول اخرجها
يوم العيد قبل الخروج الى الصلاة ويتصدق عند الصلاة وهل يجوز تقديمه على هلال سؤال الا في عند جواز ذلك من اول رمضان لا

لا يجوز ما غير ما عن ملاه القيد اختياراً فان اخرجها اثم ولو لم يتمكن لم ياتر اجماعاً ثم ان كان قد غلبها اخرجها مع الامكان وان لم يكن قد غلبها
 فالأب صير مرئها قضا وقيل اذا بوقيل سقط ويقبح الغرل اذا غلبها المالك ويضمن بالتأخير عنه مع وجود المستحق ويجوز نقلها من بلدة
 مع عدم المستحق فيه ومع على الخلاف ويضمن ويجوز ان يخرجها من المال الكافي عنه والاضطرار اخرجها من بلد المالك وقسمتها
 يا تصرف الفطر الممن تصرفا ليه زكاة المال ويجوز ان يعطى لهما الكوفيين وان كان ابا وحم فسا قاسم لا يجوز صرفها الى غير المستحق والمستصنف
 غير مستحق خلافاً للشيخ ولو فقد المستحق جاز التأخير ولا مانع مع وجوب المستضعف ويجوز صرفها الى واحد ويجوز للمجاعة صرفها من
 الى الواحد دفعة وعلى التقاب ما لم يبلغ الحد الفنى بدلها خرجها الى المستحق فخرجها اخذها الى الدافعيها بان يكون الفقير فاحداً
 ونصدق بما جاز به يستحب تخصيص الاقارب بما اثم الخبير ان مع وجود الاوطاف ويستحب ترجيح اصل الفضل في العلم والدين ويجوز
 للمالك ان يتولى التفرقة بنفسه ويستحب صرفها الى الامام وابايه ولو تعدت فرفقت الى الفقير لما امر من الامامية ويجوز ان يعطى صاحب
 الخادم والدار والفرس من الزكوة ولا يكلف بيع ذلك ولا بيعه يستحب ان لا يعطى الفقير اقل من صلح ويجوز ان يعطى لصواً ولو اجمع
 جماعة لا تسهم الاموال جاز ان يعطى الواحد اقل من صلح لا تسقط مدقة الفطر بالموت ويخرج من اصل الزكاة كالتين وان لم يوس بها
 فلا يملك المستحق الزكاة الامع القبر من المالك او وكيله وليس للورث المطالبة بها لو مات المستحق قبل القبض **فصل السادس**
 في المنزوع فيه فصولاً اربعاً يجب فيه وفيه ثلثون بحثاً اوجب الخمسة سبعة اصناف الغنائم من دار الحرب والمعادن والمكنوز والعوين
 وقاض مؤنته ومؤنة عياله عن السنة من اراج التجارات والصناعات والزرع والاعان والحلال اذا اختلط بالحرام ولم يتميز وان
 الذي اذا اشتراه من مسلم بالغنائم التي يؤخذ من دار الحرب يجب فيها الخمس ما حواه العسكر وما لم يحوز امكن نقله او لا ما يصح تركه
 به ما يؤخذ في دار الحرب منهم اذا كان في ايديهم غصباً من مسلم او معاهداً لا يجب الخمس فيه ويجب ردّه على المقترب منه في الخمس
 الغنية قلنا واكثر من المعادن كلما خرج من الارض ما جلت منها من غيرها تماماً القيمة ويجب فيه الخمس لا الزكاة سواء كانت مائة
 كالقندر والنقطة والكبريت او جامدة وسواء كانت منبوعة بانفرادها كالصا من النحاس والحديد او مع غيرها كالزيت او غير
 كالياقوت والفيروز والبلخشي والعقيق في اعتبار النصاب في المعادن قولان للشيخ احدهما انه يعتبر الثاني انه غير معتبر فيجب
 الخمس في قليلها وكثيرها والا قبل الاول نرى في قدر النصاب قولان احدهما عشرين ديناراً وهو لا فرق عندي والثاني دينار واحد وخمسة
 ابن بابويه وابوالصلاح فلا يجب الخمس في شيء من المعادن حتى تبلغ قيمته عشرين ديناراً والنصاب يعتبر بعد المؤنة فان بلغ بعد
 نصاباً وجب الخمس والا فلا ويعتبر النصاب فيما اخرج دفعة واحدة او دفعات لا يخلل احوال فلو اخرج دون النصاب وفرك
 العمل به لا يخرج دون النصاب لم يجب شيء ولو كلاً نصاً باً اما لو بلغ احدها نصاً باً وجب فيه خاصة ولو تخطى ترك العمل لا
 مثلاً او اصلاحاً الله او طلب لكل او معاونة او خرج من المعدنين قارباً ونجمه وجب الخمس اذا بلغ المنظم النصاب ثم يجب الزكاة
 مطلقاً النصاب معتبر في الذهب وما عداه بالقيمة ولو استعمل المعدن على جنسين فتم احدهما الى الاخر سواء كان ذهباً او فضة
 او لآل لا يعتبر العمل في المعدن ان كان في ملك ملكه صاحب الملك فيخرج خمسة والباقي له واه كان في مباح فالخمس
 والباقي لواحد يا قال الشيخ يمنع الذي من العمل في المعدن فان اخرج منه شيئاً ملكه واخذ منه الخمس والخمس يجب في الخرج من
 المعدن ويملكه الخرج الباقي وليتولى في ذلك الصغير والكبير ولو كان المعدن مكتاباً وجب فيه الخمس ولو استخرج العبد معدناً ملكه
 سيده ووجب على مولاه خمسة لو بلغ الواجد جميع المعدن فالتحق عليه ويجب خمس المعدن لا خمس الثمن بالكنز هو المال المدفون
 في الارض ويجب فيها الخمس سواء وجد في ارض الحرب او ارض العرب الكناز وجبة ارض موات من دار الاسلام او غير معروف
 بالتعدين كاثار الاسبة المتقادمة على الاسلام وحدان وقبورهم فان كان عليه اثار الاسلام فلقطه وان لم يكن عليه اثار الاسلام
 اخرج خمسة وملك الباقي واو وجد في ارض مملوكة له فان اشقلنا اليه بالبيع عرفه البايع كان عرفه والاعرف البايع قبله وملكنا

كان لم يعرفه احد منهم فلنقله وان اختلفوا حكم المعترف بنصيبه وكان حكم المكر لمعفو هذا اذا كان عليه اثر الاسلام فلو لم يكن عليه اثر الاسلام
فلينسخ قولنا احدها انه لقطعة والثاني للمواجدان وجد في دار الحرب فلو اوجده سوارا كان عليه اثر الاسلام او لا يخرج منه الخمس وكذا الزوجان في دار
ملكه ثم يبعثان في لوانا بوجع ليليل طلبا للكنز فوجده فلو اوجده سوارا كان عليه اثر الاسلام او لا يخرج منه الخمس وكذا الزوجان في دار
ملكه فلو اوجده سوارا كان عليه اثر الاسلام او لا يخرج منه الخمس وكذا الزوجان في دار ملكه فلو اوجده سوارا كان عليه اثر الاسلام او لا يخرج منه الخمس
فالمالك ولو تداعيا فالتقوى فلما امكن والشيخ رحمه الله قوله آخر ان المصنف قولنا المشا جرا ما لو اختلفا في مقدار فالتقوى قول
المشا جرح يجب الخمس على كل كنز على اختلاف انواعه من الذهب والفضة والرماس والصفر والفضة والاولاد وغير ذلك ولا يعتبر في الكنز
الحول بل متى وجد وجب له يجب الخمس على الواحد مسلما كان او غير مسلما او كبرا ذكر او انثى عاقلا او مجنونا الا ان ما يجده العبد
لسيده فيجب الاخراج على السيد اما المتكاتب فيملك الكنز يخرج منه الخمس والباقي له والسيد والعتي والمجنون يملكان اربعة اقسام هو انما
لا ياب به غيره الا في المراء يملك الكنز كما يجب ظاهرا الكنز على واحدة ما خرج الخمس منه ولا يسقط الخمس كما به كذا لا يجب الكنز في مال
قيمته عشرين دينارا بعد اتموته عليه من حفر وغيره وليس له نصاب آخر بل يجب الزايد مطلقا ولو وجد دون النصاب ثم وجد كذا
اخره ونه فاجتمعا نصابا فالاقرب عدم الوجوب كذا الفرض كذا يستخرج من الجرك للؤلؤ والاحجار والفضة وغير ذلك ويجب فيه الخمس
اذا بلغ قيمته دينارا وان نقص لم يجب ولو غاصر فخرج دون النصاب ثم غاصر اخرى فأكمله فالاقرب وجوب الخمس ان كان الترك للاستراحة
وشبهها وعدمه ان كان بنية الاعراض والاحمال ولا يعتبر في الزايد نصاب بل يجب فيه الخمس وان قل كما قال الشيخ العبد من نبات البحر وقيل هو
غير في البحر وقيل بقدر البحر الى خيرة فلا ياكل شيء ولا يترك طابا لا تقبل منقاة فيه وان وضع اطعام عليه بصلت ومات فان اخذ الفرض
اعبر فيه نصاب الفرض وان اخذه من وجه الماء كان له حكم العاد كذا قال الشيخ الجوان ان اخذ الفرض وقبض فيه الخمس لما اتفقت
من البحر فلا خمس فيه والاقرب عند الحاقه بالارباح لا بالفرض من كيف كان كذا المسك لا شيء فيه كذا ارباح التجارات والتسابع والارباح
وجميع انواع الاكتاب وفراصل الاوقات من الفلوات والزراعات عن مؤنة السنة على الاقتصاد يجب فيه الخمس اذ افضل من مؤنة
السنة لهو لعباله ولا يجب على الفرض بل يتبع الى تمام السنة ويخرج عن القاض غشه ولا يراعى الحول في شيء بل يجب فيه الخمس سواء هذا
ولو احتسب من اول السنة ما يكفيه على الاقتصاد واخرج خمس الباقي مجزلا كان افضل كذا ان يجب الخمس في هذا النوع من فراصل ارباح التجارات
والقناعات والزرعات ولا يجب في الثمرات ولا الهبة ولا الهدية خلافا لابي الصلاح ولا فرق بين جميع انواع الاكتسابات فلو غرس
غرسا فزاد قيمته فزاد ثمنه وجب الخمس في الزيادة ولو زاد ثمنه لغير التمر لان باده فيه لم يجب كذا الحرام اذا اخلط بالحل لم يمتز
احدهما عن الآخر ولا صاحبه اخرج الخمس حل الباقي ولو عرف مقدار الحرام وجبا خواجه سوارا قل عن الخمس وكذا الفرض بعينه
ولو جهل غيراته عرفانه اكثر من الخمس وجبا الخمس وما يغلب على الظن في الزايد ولو عرف صاحبه وجب صرف ما يخرج به اليه او الى وارثه فان
لم يكن له وارث فالامام ولو ورثت مالا ممن يعلم انه جعه من حرم وحلال اخرج خمسة مع الجمل كما تقدمه لا يعتبر في غنايم دار الحرب
والحلل المباح بالحرام ولا الارضا المتباعدة من الله الذي نصاب بل يجب الخمس في قليله وكثيره الفصل الثاني في مستحقه وكيفيته قسمته
وفيها تقسم الخمس ستة اقسام فضفه وهو سهم الله وسهم رسوله وسهم ذي القربى للامام خاصة وفضفه ثلاثة اقسام سهم المشركين
وسهم المساكين وسهم الانبار البديل ويترتب في هؤلاء الثلاثة انسابهم الى عبد المطلب بن هاشم بالاب لا بالامام وهم الانبار والابن
والعباس والقرن والجب ولا يطع غيرهم شيئا والا مخرج اولاد المطلب خلافا لابن الجند والمفيد في احد قوليه ب قال السيد المرتضى
من انساب هاشم بالامامة استحق الخمس وحرمت عليه الزكاة وفيه نظر يعتبر في اخذ الخمس الايمان ويجوز اعطائه الفاسق ولا يحل
الخمس عن بطنه الما مع وجوه المستحق فيه فان حله ضمن ولو لم يوجد المستحق جاز النقل والامان ويطع من حضر البلد ولا يتبع من غا
المراد بنى القربى ههنا الامام خاصة وهو ما اخذ سهم ذي القربى بالقرن وسهم الله وسهم رسوله بالوراثه عن الرسول عليه السلام

ب
الابن
الامام

واخذ الامام هذه الامور مع الحاجة وعدمها اما اليتيم فهو من لا ابيه ممن يبلغ الحلم ولا بد ان يكون مائتاً وحل فيه نفقة ولا يخرج للعلم
 وعندي فيه نظر لا يحرم من له اب مهور وجوب المال لما نفع من وجوه الاب فيكون لولي الجاهل اما المسكين فالمراد به المفقول لشركه فيه
 وبين الفقير وابن البطل لا ينزل فيه الفقر بل الحاجة في بلد السفر والاحوط قسمه للمنفعة الاصناف من غير تخصيص وحل يجوز التخصيص
 من كلام الشيخ المنع وفيه اشكال ولا يجب استيعاب كل طائفة بل الموافقة من كل طائفة على ما حد جاز مستحق للمنفعة الكاف والمعادن هو
 المستحق من الغنائم ولا يجوز صرفها للمعدن الى من وجب عليه لا سواها حتى لا يخرج حرج الاصناف الثلاثة التي للامام ملكه يصنع بما شاء
 من نفقة وصدقة وعمل وغير ذلك والثلاثة الباقية لا راي بالانحصار القريب ولا الذكر ولا الكبر على ائسادهم بل يفرقها الامام بحسب ما يراه
 من شريفة وتفضيل ولا يمنع الغائب فان فضل من قدر كفاية للآخرين شيئا جعله الى الابد ولا بعد ولا ضمان **الفصل الثالث** في الاموال
 وفيه مباحات الانطلاق كمالا يحض الامام هو كل ارض يخضع لها اهله او اسلموا طوعاً بغير قتال وكل ارض خربت باهله او اسلموا
 جرى عليها ملك احد ولم يحرم ولا ارض لم ير جنى عليها بخيل ولا ركاب ورؤوس الجبال وبطون الاديّة والاجام والارض من الموات التي لا راي
 لها والمعادن وصفها بالكلية وقطاعهم ما كان في ايديهم على غير حجة الغصب وما يصفونه من الغنم في الحرب مثل الفرس الثمانية والثلاثون
 التي ترفع ولجانة النساء والبيات الفخر وما شبه ذلك وميراث من لا وارث له سواه كما رآيت ذمياً او مسلماً اذا المرحل في داره ولو اذا كان
 قوم من غير اذن الامام فغصبوا كانت الغنم للامام عليه السلام فكتبت قال ابن ادریس اختصاصه عليه السلام برؤوس الجبال وبطون
 الاديّة والمعادن انما هو فيما يكون في ارضه المتحصنة به اما ما كان في ارض الساب للثمة او لما كان معروف فلا اختصاص له عليه السلام وهو
 قوي: يحرم الفرق فيما يغتنم الامام حال ظهوره الا بان منه وان تعرف فيه متعرف كان غاصباً والثمان كان حصل الامام ويصرف اليه المتعرف اليه
 وبأخذ نفسه بعلمه ما شاء والنصف الاخر يصفه في اربابه على قدر حاجتهم وصرفه ثم قال الشيخ فان فضل كان الفاضل وان اعوزوا
 كان عليه ومنه ادریس وعندي في ذلك تردد الا في جواز صرف حصص الاصناف الثلاثة اليهم بنفسه ما يكتبه غير غنائم حرم مع وجوبها
 على اشكال: ابا جعفر عليه السلام يستقيم المناكح في حال ظهور الامام وغيبته والحج والتمسك والتمسك والمناجاة وان كان ذلك با
 للامام او بعضه ولا يجب اخراج حصته الموجودين من ارباب المؤمنين منه قال ابن ادریس المراد بالمناجاة ان يشترى الانسان ما فيه خصال من
 ويجوز ذلك قال لا يتوهم منوه انه اذا ربح في ذلك المجرى شيئاً لا يخرج منه لنفسه كالمبيع للامام ان يجلي في زمانه فكذلك لم ينع له ان يجلي
 بعداً ومنع ابن الجبيل ضعيف اختلف علماء ائمة في المنفعة حال غيبة الامام فاسقطه قوم ومنهم من اوجب دفعه ومنهم من يرى صفة
 الذرية وقدر الشيعة على وجب الاحتجاب ومنهم من يرى غزله فان خشي من الموت وصلى الى من يثق بدنيه وعقله ليلته الى الامام فان
 ادركه والاوصى به كذلك الى ان يلمر ومنهم من يرى صرف حصته الى الاصناف الموجودين ايضا لان عليه الامام عند عدم الكفاية وهو
 حكم يجب مع الخضوع والغيبة وهو الاقوى: يجب ان يتولى امره حصته الامام في الاصناف الموجودين من اربابه الحكم بحق النبوة كما ينزل
 اذا ما يجب على الغائب اذا قاطع الامام على شيء من حقوقه حل ما فضل من القطعية وجب عليه الوفاء

كتاب الصوم وفيه مقدمة مفصلة في المقتضية فقهية

الصوم لغة الامساك وفي الشرع عبارة عن الامساك عن اشياء مخصوصة في زمان مخصوص على وجه مخصوص بالصوم ينقسم الى واجب
 ومندوب ومكروه ومحظور فالواجب شهر رمضان والكفارات ودم المتعة والنذر ومما في معناه من بين وعده وسوم الاحكام
 الواجب وفشاء الواجب والتدبير جميع ايام السنة الا العيدين وايام التشريق لمن كان مبنياً ويؤكد منه اربعة عشر صوم منه ايام في
 كل شهر من اول خميس واخرة واوّل اربعاء في العشرة الاولى وايام البقر ويوم الغدير ومولد النبي عليه السلام ومبعثه ودحو الارض وعرفة
 لمن لا يضعفه عن الدعاء مع خلو الليل وعاشوراء على وجه القرن ويوم المباشلة وكل خميس وكل جمعة واوّل ذي الحجة وهو يوم
 ارجم عليه وباقى العشرة الا العيد ورجب وشعبان ومكروا يوم عرفة لمن يضعف عن الدعاء او سكت في الصلاة والثلاثة سفر اعتد

للحاجة بالديانة والعنف تافهة من دون اذن مضيقه وبالعكس وكذا الولد من دون اذن الوالد والولد على الطعام **والخطوة**
 تسعة صوم العيدين مطلقا وايام التشريق لمن كان بنى ويوم الشك يوم القرض وصوم نذر المعصية وصوم لعمرك وصوم العمل والنقل
 للمركبة والعبد من دون اذن الزوج او المالك وصوم الواجب سفر عدما استثنى صوم شهر رمضان واجب بالنقل والاجماع و
 الصوم المشرع هو الامسال عن المفطرات من اول طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس الذي يجب معه الصلواتان بالصوم ومن افضل
 العبادات واحدا تقر باقا قال رسول الله صلى الله عليه وآله الصوم حبة من التراب وقال عليه السلام الصائم عبادة وان كان نائم على فراشه
 ما لم يغترب نائما مسلما وقال عليه السلام ان الله وكل ملائكة بالذخا للصائمين واخرج جبرئيل عن ربه تعالى ذكره انه قال ان الله لا يترك
 بالذخا لاحد من خلقه الا استجبت له فيه وقال الصادق عليه السلام يوم الصيام عليكم لئلا تفسدوا صلاتكم وتقبل دعاءكم مستجاب وعن
 الحسن بن عليهما السلام قال اجار نفر من اليهود الى رسول الله صلى الله عليه وآله فساله احلهم من ما كان كان تاسا له انه قال لا حتى يرضى
 الله تعالى الصوم على امتك بالثمانين يوما وفرض على الامم اكثر من ذلك فقال النبي صلى الله عليه وآله ما اكل من الشجرة بقى في بطنه طنين
 يوما ففرض الله تعالى على امته ثلثين يوما للجموع والعطش والذي ياكلونه بالليل تفضلا من الله عز وجل عليهم ولذلك كان على آدم فرض الله
 ذلك على امتي ثم تلا هذه الآية كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون فاما ما معد ومات قال اليهودى صدقت يا محمد فاما
 جزاء من ما ما فعل النبي صلى الله عليه وآله من صوم في شهر رمضان احتسابا الا واجبا لله تعالى سبعة خصال الاول ما يندب
 الحرام من حبله والثانية يقرب من رحمة الله عز وجل والثالثة يكون قد كفر خطيئة ابي آدم والاربعية يتوفا الله عليه سكان السموات
 والخامسة امان من الجموع والعطش يوم القيمة والسادسة يعطيه الله بانه من الثار والسابعة يطعمها الله من طين الجنة قال
 صدقت يا محمد والاحبار في ذلك كثيرة **فصل ذو** في النية وفيه كبحثا النية شرط في الصوم فلا يصح بدونه واجبا كان او نذر
 رمضان كان او غيره ويكفي في نية القربة وهو ان ينوي الصوم واجبا او نذر متقربا الى الله تعالى لا يغيره لا يفتقر الى نية التقبيل لغنى ان ينوي
 وجه ذلك الصوم رمضان او غيره متقربا اما غير رمضان كان لم يتعين موته كالنذر المطلقة والكفارات والقضاء وصوم النفل فلا بد من نية
 من نية التقين اجماعا وما يتعين موته غير رمضان كالنذر المعين زمانا كالشيخ لا يكفي فيه نية القربة لا بد من نية التقين وقال
 السيد المرتضى يكفي بالاول اقوى بنية القربة لا يكفي عن نية التقين في كل موضع بشرط فيه التقين ولو ترك التقين نيا فافلذلك
 ونية التقين لا يكفي عن نية القربة ليس لكسا فان يصوم رمضان بنية انه منه اذا ان سفره انقصه من يومه بنية النفل او
 الواجب غير الوجه عدمه وترد الشيخ هنا ضعيف ولو نوى الحرفة شهر رمضان صيام غير مع الليل وقع عن رمضان اما مع العلم فقول
 كذلك وقيل لا يجرى عن احدها ونحن في هذا من المتوقفين في وقت النية في الصوم المعين رمضان والنذر المعين من اول الليل حتى يطلع
 الفجر فيضيق قبل طلوع الفجر بقدر اقلها فلو اخرها مع العلم حتى طلع الفجر فقد صومه ذلك اليوم ووجب فضاؤه ولو تركها ناسيا او
 جاز تجديدها الى الزوال ولو نوى اى وقت كان من الليل اجزا ويجوز مقارنتها لطلوع الفجر ولا يشترط في النية من الليل الاستمرار على
 حكم الصوم بل يجوز ان ينوي ليلا ويفعل بعد ما مايا في الصوم الى قبل الفجر وان نيام بعد النية نعم بشرط الاستمرار على النية حكما اما غير المعين
 كالقضاء والنذر المطلق فوجه من الليل استمرارا الى الزوال فيحجز باقي اى جزء كان من هذا الزمان اذ لم يفعل المضاف زمانا وقت
 نية النفل من الليل الى الزوال في اى وقت نوى من هذه المدة اجزاه عند جماعة من علماءنا وحذاقرين يمتد وقتها باستداد النهار
 فيصير النية بعد الزوال الى ان يفتي من النهار ما يصح صومها ما لم يمتد النية لم يقع الصوم وهو عند من حسن
 هل يحكم بالصوم الشرعي المتأب عليه من وقت النية او من ابتداء النهار قال الشيخ في الخلاف بالثاني وهو المعتمد قال الشيخ في الخلاف وجبا
 استحبابا في رمضان ان يقدم سه عليه بيوم او ايام وفي اللبس لو نوى قبل ذلك الصوم الشهر اجزا نية السابقة ان عرض له ليلة
 الصيام سه ونوم او اغار فان كان ذا فلا بد من تجديدها وكلاهما عند من سئل راد على الشيخ والسيد المرتضى رحمه الله الاجماع

على انه يكفي في رمضان نية واحدة من اداء الشريعة ولا يحتاج الى تجديد نية كل ليلة اذا عرفت هذا فان الاول تجديد مطلق
ان قلنا بما ذهب اليه ولا يتقدم الحكم في النية للعتيق وعلى قولنا الوفاة النية من اداء الشريعة وغيره هل يكفي الواحدة في نية ليلة او
ليلة عن باقي الشهر الا في عدم الاكتفاء لا يكره صوم الثلاثين من شعبان بل يجب على انه من شعبان سوا كان هناك مانع من الرؤية
اولا وسواء كان صائما قبله او لا ويكره المقيد صوم مع التقوى الا لمن كان صائما قبله بالولم يحصل الرؤية ونوى صومه من رمضان كان حراما
ولم يخرج من رمضان وقد ورد الشيخ في الخلاف فلو ثبت الهلاك قبل الزوال جدد النية واجزاء ولو نواه من شعبان ثم بان من رمضان
والتمار باق جدد نية الوجوب واجزاء ولو لم يعلم حتى فات التمار اجزاء ولو نوى نية واجبا وندب ولم يعين لم يقع صومه ولم
لخرج من رمضان الا ان يجدد النية قبل الزوال ولو نوى نية ان كان من رمضان فهو واجب وان كان من شعبان فهو ندب ثم
بان انه من رمضان فليس تخفى قولنا احدهما الاجزاء والثاني عدمه ولو نوى الافطار لاعتقاده انه من شعبان بان من رمضان قبل
الزوال لم يتناول المفطر نوى الصوم الواجب واجزاء ولو نوى بعد الزوال امسك بنية نواه ووجب القضاء ولو نوى الصوم في رمضان
ثم نوى الخروج منه بعد انعقاده قال الشيخ لا يطل صومه وعندي فيه نظر وكذا لو شك هل يخرج او لا على تردد ضعيف ولو نوى نية
يصوم غدا من رمضان سنة اتعين ثلاثا كانت سنة احدى واتعين تحت نية ما لو كان عليه قضاء اليوم الاول من رمضان
فنوى قضاء اليوم الثاني او كان عليه صوم من سنة اربع فنواه من سنة خمس لوجه عدم الاجزاء بل الواجب عدل واحدا اكله
بعدم الاكتفاء فاقربا الوجهين انه لا يجوز ان ينوي عن رمضان واجبا كذا لو كان غار فاجبا بالنازل والسير واخره العارف بذلك
بالهلال من غير مشاهدته ولو نوى نية صائم غدا ان شاء الله فان قصد التمسك والتردد لم يقع صومه وان قصد التبرك او انه موقوف
على المشيئة والتوفيق فتح صومه ولو نوى قضاء رمضان او طهعا ولم يعين لم يقع ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان انه ان كان غدا
منه في صيام وان كان من سوا في مفطر ففي صحة الصوم نظر لو ترك النية عامدا حتى زالت الشمس وجب عليه الامساك والقضاء
وهل يباب على الامساك الوجه عندي انه يباب ثوبا بالامساك لا ثوبا للصوم لو اصبح نية الافطار مع علمه بانه من الشهر وجوبه
عليه ثم جدد النية لم يخرج سوا كان قبل الزوال وبعد وجب عليه الامساك سوا افطار او لا ثم يقضي واجبا على الشيخ في المبطل
النية ارادة فلا يعلق بالعدم بل يتوطين النفس على الاشباع او فعل كراهية لحدوث المفطرات وتحقيقه ان عدم الاستمرار غير مقدر ولا
عبارة عن نفي المفطر فلا يعلق النية به بل يعلق الارادة بتوطين النفس على الاشباع وقهرها عليه تجويزا من العقاب وهو وجوب اعادة
كراهية يعلق باحداث المفطرات صوم العقب المميز شرعي ونيته معتبر ولو بلغ قبل الزوال بينا لمبطل وجب عليه تجديد نية الفرض لا
فلا يكون نوى صوم يوم السبت عن فرض عليه اجزاء اذا استمر السبت او بان انه من شعبان ولو بان انه من رمضان اجزأ عنه وجب عليه
قضاء ما نواه لو صام احدا لا يام المكروهة عن فرض عليه اجزاء كلوا مسك غير عما يجب الامساك عنه فان نوى مع ذلك ختم وكان
بحكم الصائم وان ينوي وجبا القضاء كما لا يجب عليه الصوم ولا يقع منه الاشباع نية القرية منه مادام كافا فاذا سلم سقط
القضاء اما ان ترد فوجب عليه الصوم ولا يصح منه ولا يقضى بعد عوده ولو نوى الصوم ثم ارتد في انائه ثم عاد قبل تناول المفطر وال
الشيخ فتح صومه وعندي فيه نظر **المقصد الثاني** فيما ينقطع الامساك عنه وهو واجب وندب القسم لا الواجب وفيه حجة بحجة
عن الاكل والشرب والجماع والازواج والكذب على الله وسؤله والامانة عليهم السلام والان تماشى الماء وايضا الغبا والغليظ الى الخنزير
والمقام على الجبابة حتى يطلع الفجر اختيارا ومعاودة النية بعد ابتلاها حتى يطلع الفجر والتي حاشاها والحقنة وجميع المحرمات ب
يحرم على الصائم الاكل والشرب نهارا سوا كان المأكول معادا كالتخبز والفواكه او غير معاد كالحج والشب والحاصل ان يتبعه وسواء كان
المشرب معادا كالماء او غير معاد كعصا الاشجار وما جله كل ما يبلعه معادا كان او غير معاد محتملا او محتملا وسواء تغذي به او لم
صوار كان ما يدعى به لولا ان لم يكن كذلك مفطر مع التمسك بقايا الاغذية المختلفة بين انسانه انا ابتلوا نهارا بعد افسد صومه سوا اخر

من فيه اوله نهي جبا سوا كان ليسرا وكثيرا وسوا كان تاجري به الري ولا يتميز منه ولو كان يتميز الري فانا جري على حلقه على ما جرت به العادة
لم يفطر به وكذا الوجه في فيه حصى او غيره فخرجوه عليه ريقا حاما فيه والري عليه فالوجه الاضار لو ابتلع ريقا او غيره فافطر ولو
لسانه وعليه ريقا ثم ابتلعه لم يفطر لوجع فيه فلهذا وافطره فان كان خاليا من الطعام لم يفطر لوانه محدث مسلم عن الصادق عليه السلام
ولو ما زجه غدا وتعدا بجملة افطر وان لم يتبلعه ولو لم يتعد لم يفطر باجتماعه وافطر ابتلاعه عدا ولو ابتلع التمامة الجملية من مدته
او ناسه لم يفطر حكم الارضا حكم الاكل فيما تقدم فلو ابتلع المعتاد او غيره ابطل صومه وخلافا لستيدنا منصف الجاه في اقبل فسد
للقوم مع العدا بجملة وكذا الوطى في البر مع الانزال ومع عدم جلي اقرى القرابين ولو لم يجمعها في غير الرجعين فان انزل افسد صوماه لم ينزل
فلا افساد وطى للنية في القبل والبر كوطى للنية ولو وطى بهيمة كان انزال افسد صومه وان لم ينزل لم يفسد وجوبا لفصله وان اوجبه افسد
والافلا وكذا التبخع لا يجب لفصله ويفطر ولا ضرب عندي عدم الافطار على اشكال بالوطى الغلام في دبره فان انزل افسد صومه وكذا
ان لم ينزل لم يفسد الا على ان الموطوءة في قبلها تختار علة لم يفسد صومه اما الموطوءة في دبرها او الغلام الموطوء فالاقرب فساد صومها
لو تساحفت امرأتان فانزلتا افسد صومهما وان لم ينزلا فلا فساد وكذا لو انزلت احدهما افسد صومها وكذا لو ساحت الحبوب
بكل من انزل عنها عدا افسد صوم سوارا كان باستنار او ملامسة او ملاعبة او قبلة او مباحرة وغير ذلك مما يوجب الانزال يقال
التبخع لو نظر الى ما لا يحل له النظر اليه بشهوة غامدا فامنى ففعله القضاء وان كان نظره الى ما يحل له النظر اليه فامنى لم يكن عليه شيء فان
او تسعت الى حديث فامنى لم يكن عليه شيء ولو كان فاشتهوة مفسدة بحيث يغلب على ظنه انه اذا قبل انزال لم يجز له التقبل والا كان مكرها
ولو قبل الا بمل واستمنى بيده ولم ينزل لم يفسد صومها بل لو انزل من غير شهوة كالمريض عدا افسد صومه ولو فكر فامنى في الفضا
ولو خطر بقلبه صورة الفعل فانزل لم يفسد صومه لو امكنه بالتقبل لم يفطر بل بالتبخع والكذب على الله وعلى رسوله عليه السلام
على الائمة عليهم السلام مفسد للصوم مخالف للسيد المرتضى وهو قوي في المسامحة والتلفظ بالتبسم لا يوجب الافطار وكذا الكذب على
غير الله وغير رسوله والائمة عليهم السلام اذا قلنا الكذب مفسد استوى الكذب على الله وعلى الائمة في امر الدين والدنيا لا سيما
في الماء فلا التبخع بفسد الصوم وقال المرتضى لا يفسد وهو قوي والتبخع قول ثان انه محرم غير مفسد وهو حسن وعليه عمل اخوة
الروايات فيه مع ان التبخع قال للشافعي حد يثا في ايجاب القضاء والكفارة او ايجاب احدهما على النفس كالباس بصب الماء على الرأس
للشبهة والاعتقال ليس بكفره كما قال الشافعي انما هو من الماء الى حلقه افسد صومه سوارا فان قد دخل باختيار او مضطرا اما لو صب الماء
على ناسه فدخل الماء حلقه فان تعدا لادخاله او كان الصب يؤدي اليه قطعا افسد صومه والا فلا ولا فرق في تحريم الارتماس بين الماء
الجاري والركن القليل والكثير كما يقال الكفار الغليظ كعبار الدقيق والتقصير في الحلق اختيارا مفسد للصوم ولو كان مضطرا او دخل
بغير اختيار او بغير شعور لم يفطر كمن اجنب ليللا وتعدا لبعثا على الجنابة من غير ضرورة ولا عذر حتى يطلع الفجر افسد صومه كالا قرب
ان حكم الايض والنفس اذا انقطع دمه قبل الفجر كذا وقال ابن ابي عمير اذا طهر باليللا وترك الفسل حتى يطلع الفجر عامدين وجب عليهما
القضاء خاصة كح اذا جامع قبل الفجر ثم طلع وهو على حاله فان لم يعلم ضيق الوقت تبع واثم صومه من غير ان يتحرك حركة الجوارح ويجب عليه
الفصل والقضاء ان كان قد ترك المزاولة في بنية الجماعة افطر ويجب عليه القضاء والكفارة ولو راى الفجر ولم يظن قربها
تمزج او اطلوعه لم يفسد صومه كمن طلع الفجر وفي فيه طهارة لفظه فان ابتلعه افسد صومه ولو اجنب ليللا ثم نام ناويا
للفصل حتى اصبح صومه ولو نام على غير الترك او لم يفرغ على احد افسد صومه لو احتلم نارا في رمضان نائما او من غير قصد
لم يفسد صومه وجازله ما جزا الفصل اجابا لقي عدا بفسد الصوم خلافا للسيد المرتضى وابن ابي عمير ولو فرغ من الفجر لم يفطر
هو والقول هو ما خرج من الحلق من الفم او من البول ليس بشيء فان عاد فهو القى فلهذا لا يفسد الصوم وقيل القيل خرج لظنه
او انزالا الى الفم من البول اعاده صليبه او القاء فان ابتلع شيئا بعد خروجه من حلقه الى فمه او خارج فان تعدا فطر سوارا

[illegible]

— 10 —

عليها تسعة سبع سنين مع الملكة وهو الفتي لم يدر شيئا وينته مضجعه وينوي الذب وقال برحيفة ليس شريفي بل هو ملك الملكة
وفيه ثوب الغلطة في وجوب الصوم وصحته فلا اعتبار بصوم الجنون ولا يومه كما يوم القتي ولو كان يفتقر يومه لما وجب
صوم يوم الامانة حكم الفتي عليه حكم الجنون سواء سبقت منه اليقظة او لا حتى لا يفتقر ولا قضاء عليه مطلقا ولو تجدد الاكل في
اخره من النهار بطل الصوم ذلك اليوم خلافا للمنفذ الاسلام شرط في صحة الصوم لا في وجوبه فالكارز يجب عليه ولا يجب بفتح منه
ولو اسلم سقط قضاءه اما ان لم يفتقر عليه ولا يفتقر منه حتى يرجع وتبقى ما فات من ثمار الطهارة من الحيض والناس ينزل
في صحة الصوم فلو وجد احدهما ولو في اخره من الشهر بطل الصوم ذلك اليوم وليس يجب له الا مسالك ناديا اذ اياه بعد الزوا
ولو لم يكن احدهما ولو في الصوم لم يفتقد سواء حملت التحريم او لا ويجب عليها القضاء عند الفهر وانقطع دم احدهما بعد طهر
الفتي لم يفتقر الصوم ذلك اليوم بل مسكنا ناديا ووجبا القضاء المستحاضة بحكم الظاهر يجب عليها الصوم ويصح منها انما
ما يجب عليها من الاغتسال ولو انكثت بنامع وجوبها بطل الصوم وقضته لا يفتقر الواجب من المسافر الذي يجب عليه قصر الصلاة
الا اذا رخصت المعين اذ اقيت بالسفر من غير من دما لمنعه فانه يصوم ثلثة ايام في الحج وان كان مسافرا ومن فاضل من رجا
عاما عالم قبل الغروب وعجز عن البنية فانه يصوم ثمانية عشر يوما وان كان مسافرا ولم يفتقر فليجوز الصوم بعد ان مضى من ايام
وهو ناديا ما صوم النافلة فالوجه انه مكره فيه الاكثر ايام الحاجة له ناديا في المدينة المربع لا يصح منه الصوم ان كان في غير
ولو نكثه جفدت له بخره ولم يضره وقدره وجب ولم يفتقره الرزق ولا فرق في جواز الاطعام لبيان انواع الرزق مع التفرع لوجوب الرزق
والعين والحي الدائمة وغير الدائمة والمرجع في القرية المحال الانسان نفسه او قول العارف المائم اذا سبقت منه اليقظة مع
صومه وان استمر الى الليل ولم يطلع الفجر عليه ناديا ولم يفتقر استمر الى الزوال وجبا القضاء الجنب اذا ترك الفضل عامدا مع القدرة
حتى يطلع الفجر يتخير وجبا القضاء ولو استيقظ جنبا انقضى صومه من رمضان والذبح للبعين ولا يفتقر من قضاء رمضان ولا
نذر مطلق ولا الشبه ولا نذر مستند في الزمان الذي يفتقر فيه الصوم وفيه مباحث انما يفتقر صوم النهار والليل ولو
صوم الليل منقضا او منقرا لم يفتقر لا يفتقر صوم العبد بالاجماع ولو نذر لم يفتقر صوم يوم التشرع لمن كان يفتقر له وفي
اشراط كونها بائنا او غير نظره في يوم الثامن عشر من ذي الحجة والثلاث عشرة والثالث عشر ولو نذر صومها وهو يفتقر لم يفتقر ولو كان يفتقر
من الامصار فتح صومها ناديا ونذر وعرضها الواجب والجدة هي غير من كبرها من الايام التي يقع فيها الصوم وصوم الثلثة على
من رمضان حرام وقد عذر لو نذر صوم يوم معين فانقضى احد هذه الايام لم يفتقر صومه والا فمعه وجوب القضاء مستند
الك في شهر رمضان ومطلبة ثلثة الايام في رايه وفيه رجاء ابعلم الشهر في ثلثة الايام من رايه وجب عليه الصوم وان كان
حذرا كان او غير حذر شهد عند الحاكم ولم يشهد قبل ثمانية اوردت بول لم يبره لعدم مطلبه او لعدم الحاجة او غير ذلك اعتبر
بالشهادة ولا اعتبار خلافه اعتبار الشهادة في رواية الهلال واما الخلاف في العدد فاختار قول الواحد في ذلك رمضان خاصة
وقال المنفذ انما يقبل عدلان صحيحا وعيالا واشترط البتخ حزين من البلد مع العلة او اتان من خارج ومع عدم العلة حزين من البلد
وخارج والوجه قول المنفذ لا يقبل شهادة النساء في ذلك ولا في شيء من الامثلة لا سفريات ولا منقذات ولا يقبل الاطراف الا شاهدان
د لو شهد عدلان باقوله فضا مسالكين ثم لم ير الهلال مع الضحى لم يفتقر ولو افتقر برؤية شال وجب عليه الاطراف لو رايه عدلان
ولم يشهد عند الحاكم او شهدا ووردت شهادتهما لعدم معرفته به جازان من صحبه الاطراف وكل منهما ان يفتقر وان لم يفتقر عدلا صاحبه ولو
سأله يوم الثلثين من رمضان فشهد عدلان برؤيته في ثمانية اطر وعلى العبد اذا كان قبل الزوال ولو كان بعد الاطراف والامثلة
ز لراي في البلد بنية شائعة وجب الحقيم اجلاء ولو لم ير الهلال اصلا ونعم على الناس على هذه شعبان ثلاثين يوما ثم سلموا حزين
من رمضان فان شهدا شعبان اطره وجب ثلثين شعبان ثلثين ثم صاموا ولو شهدا شعبان اطره وجب ثلثين يوما ثم سلموا حزين

والوجه عند العمل بربوية التمسح في اختيار الزمان لئلا يلهو الكثير من رمضان وسبقه على الاعيان ويجب على الكفاية
لا يجوز القبول على العمل ولا على التمسح ولا الاجتهاد فيه ولا على التمسح من قسم السنة الى عام واقصر شعبان ما قصر بدار رمضان
عام ابد ولا اعتبار ايضا بغيره القرب بعد الشفق ولا بطوقه ولا بعد خمسة ايام من المائنة ولا بربوية قبل الزوال ولا لوافطهم السنة
لعموم البينة بربوية قضاءه بعد العيد ولو لم تقم بنية لكن اصل شوال بعد صوم ثمانية وعشرين يوما فقولوا ما احدا الا ان تقوم
البينة بيومين يا اذاري العلال اهل بلد وجبا الصوم على جميع الناس سوا رباعدت البلاد او تعاربت والشيخ رحمه الله جليلة
المتقاربة التي لا يختلف في المطالع كغداد والبصرة كبلد الواحد والبلاد المتباعدة كغداد ومصر لكل بلد حكم نفسه وفيه قوة ضوئية لو
سافر من راي الفل في بلد الى بلد لم يراى الفل فيه بعد فلم يزل بعد الثلاثين والوجد انه يصوم معهم بحكم الحال ولو كان
لا يعلم الاهلة كالحجر وسببه اذ لم يعلم الله يتجدد ويقلب على طنه فان ظن عمل عليه والايوحى شرا وما مضى استمر الاشتباه
وان وافق رمضان او كان بعد فكذا وان وافق قبله لم يجره والا قرب عدم وجوب الحج والاجتهاد بعد الصوم ولو وافق بعض الشهر
دون بعض صح فيما وافق الشهر وما بعده دون ما قبله واذا وافق صومه بعد الشهر كالحجر صوم ايام بعد ما فانه سوار وافق بين
هاتين اياما لم يوافق وسواء كان الشهران تامين او ناقصين او مختلفين ولو كان رمضان ناقصا فاصام شوالا ناقصا لزمه قضاء يومين
ولو انكسر الفرم لم يجب عليه شيء ولو كان تامين لزم قضاء يوم بدل العيد وكذا لو كان ناقصين ولو صام قبل رمضان ولم يزل
ذلك قبل دخوله وجب عليه ان يصوم ولو صام تطوعا فوافق شهر رمضان فالاقرب انه يجره في اختيار الدعاء عند ربوية الله
باروى عن ابي المؤمنين عليه السلام وغيره من اذية المأثورة بوقت وجوب الامساك هو طلوع الفجر الثاني الذي يجب معه
صلوة الفجر وبالنسبة الذي يجب معه صلوة المغرب وعلامته سقوط الحرة المتبقية قاله الشيخ وقال بعض اصحابه بعلامته غير
الفجرين فلوطاب عن الاوقات ثم شاهدوا على بعض الجبال من بعيدا وبنا عمارا مثل منارة اسكن به جاز الافطار وليس بعدد ولو
اشبهه عليه الفسوة وجب عليه الامساك وليتغير يتقن ولو غاب الفجر وبجوله امانة الظهور فاصح الرعايتين وجوب الامساك
حتى يذهب علامة ظهوره فيسحب تقديم الصلوة على الافطار لان يكون له من ينظر للافطار معه **المطلب الثاني** في زوال
وجوه في **الاول** شرائط الوجوب وفيه ذباحة البلوغ والعقل سرطان في وجوب الصوم ولو بلغ قبل الفجر وجب صوم ذلك
اليوم ولو كان بعد لم يجب وليست له الامساك مفطرا كان او صائما ولا قضاء عليه ولو افاق الحجر في انتاء الشهر وجب عليه
صوم ما بقي وان افاق قبل الفجر وجب صوم ذلك اليوم والافلا وكذا المغي عليه بالاسلام شرط في الصحة على ما قلناه فلو اسلم
قبل الفجر وجب صوم ذلك اليوم وما بعده وان اسلم بعد الفجر سقط ذلك اليوم خاصة وامساك استحبابا بالسلامة من المرض
شرط في الوجوب فا كان الصوم يزيد في المرض ويبطل البر معه اما الصبي الذي يحيا في المرض بالصوم فالوجه وجوبه عليه وكذا لو كان
به شريك فالباع بخافان بنتان انتاء فالحضامة اذا خافت المرض فطرد الاقامته او حكمه شرط في صحة الصوم فلا يجب
على المسافر سفره يجب معه قصر الصلوة ولو صام لم يجره ان كان عالما والا اجزاه ولو نوى الاقامة في بلد عشرا ايام وجب الصوم
بنية صام بعد شهر وباجلة فمن وجب عليه التقصير الصلوة وجب عليه التقصير في الصوم وهل بشرط نية النية من البقاء بالشيخ نعم
لو نية السفر من الليل فخرج اى وقت كان من النهار وجب التقصير والقضاء ولو خرج بعد الزوال اسكن عليه القضاء وان لم يزل
بنية من الليل لم يجره التقصير وكان عليه صيام ذلك اليوم وليس عليه قضاءه اى وقت خروجه الا ان يكون قد خرج قبل طلوع الفجر ويجب
عليه الافطار على كل حال ولو قصر وجب عليه القضاء والكفارة وقال المفسر يعقوب خوجه قبل الزوال وان خرج جسد لزمه الافطار وان
بعد انتم ولا اعتبار بالنية وقال السيد ابن بابويه يقصر من خرج وان كان قبل الغروب ولم يعبر بالنية والاقوى اختيار المفسر
لا يجزله الافطار حتى يبيت عنه اذ ان مصر او يغي عليه جدها بل ولو قدم المسافر ونزل في موضع غير مسكن استحب له الامساك ولو

وكذلك الحائض إذا طهرت والظاهرة إذا سلمت ولو قدم المسافر أو برأه من ما بين فان كان ذوالعذرها قبل الزوال وجب عليها الانعام وانما
 وان كان بعد الزوال لا يستحب الا مساله ووجبا قضاء ولو عرف المسافر انه يصل الى بلدة او موضع فامته قبل الزوال جاز له الافطار وانما مسكه
 حتى دخله فام صومه كان افضل من الخلو من الحيض والتفاس شرط في الصوم ولو عذرها في اناء النهار لم يصح صومه ووجبا القضاء وكذا
 لو عجزه في اناء النهار ولو قبل الغروب بشئ يسير ^{سرايا} القضا وفيه مباحث الشريفة في وجوب القضاء بالبرق حال الغوان فلو كانت آتية
 لم يجب القضاء سواء كان بمنزلة او غير منزلة العقل شرط في القضاء والمجنون اذا فاته شئ من الايام والشهر وهو ممنون لم يجب عليه القضاء
 وكذا المغني عليه واليوم الذي يفوت فيه لا يجب قضاؤه الا ان يفوت قبل الفجر ثم يفتر فيه واستر بعض علماء سبواتية في المغني عليه والتجديد
 الاسلام شرط في وجوب القضاء قالوا لا اصل لا يجب عليه قضاء ما فاته حال كفره ولو اسلم في اناء الشهر لم يقض الفات ويحب عليه
 ما لم يستقبل واليوم الذي اسلم فيه لا يجب قضاؤه الا ان يسلم قبل الفجر ثم يفتر ولو اسلم بعد الفجر ولم يكن افطر لم يجب صومه هذا اليوم
 اما المرتد فيقضى ما فاته زمان رده ولا فرق بين ان يكون الردة باعتقاده ما يوجب الكفر او يستدعيها ككفر بالسنة فيه ولو ان رده بعد
 عقد الصوم ثم عاد لم يفسد صومه وفيه نظر د ولو زال عقله بسكر او شرب مرقه وجب عليه قضاء ما يفوته فيه ^{هـ} قال الشيخ ^{عليه}
 لو طرح في حلق المغني عليه او من زال عقله دوار الزمان القضاء اذا فاق وليس يجيبه وشرائط الكفارة هي شرايط القضاء فكل موضع
 يسقط فيه القضاء تسقط فيه الكفارة يستحب للمغني عليه والكافر القضاء المطلب الكفا لا احكام وفيه شجنا ابتعين قضاء الفات
 في الشفاعة التي بات فيها ما بينه وبين رمضان الا في فلو اخر الامر بقضاء بعد ربه تعالى حتى دخل الثاني صام الى اخره فمضى الاول وكفى عن
 يوم بدين وقله متذخلا قال ابن ادريس ولو كان آخيره مع العزم على القضاء حتى ادركه الثاني ولم يقض وجبا قضاء حصة ولو استمر
 الكفر الى رمضان الثاني ولم يقض فيها صام الحاضر وهل يقضى الفات قال ابن بابويه نعم ولا كفارة ^{هـ} وقال الشيخان يكفر عن كل يوم ما تكفر
 ولا قضاء عليه والوجه عندي ما قال ابن بابويه وعلى قول الشيخين لو صام ولم يكفر فالوجه الاجزاء ظاهر كلام الشيخ في الخلاف فيقيم الحكم في ^{الارض}
 وغيره ممن فاته الصوم وفيه نظر ^ج حكم ما زاد على رمضان حكم رمضان سواء ^{هـ} لو افرس سنين فما زاد فيها شكالا ولا قرب عدة تكرار كفا
^ج لو استمر المرض حتى مات سقط القضاء ولا كفارة لكن يستحب ان يقضى عنه اما لو بامن مرضه وتمكن من القضاء ولم يقض حتى مات فمضى عنه
 الذي يقضى عن الميت كبر ولا ده الذكور سواء فاته برضا او غيره مع ترك القضاء وتمكنه ولو لم يكن له ولد ذكر وكان له امة قال الشيخ
 تصدق عن كل يوم بدين من ماله وقله متذخلا وقال الكفيع يعني لا شئ والآول قوي في السيد المرتضى وجبا الصدقة ولا فان لم يكن له مال
 صام عنه وليه ^{هـ} كان التذ واحداتين عليه قضاء للجميع ولو كانا جعة في سن واحد فصر عنه بالخصص او يتطوع به البعض فليسقط
 الاخرين فلو اخذ اليوم وانكره فاقربا عليهم كواجب الكفاية ولم انف فيه على نفس واحد بينا وجوب الصدقة مع عدم الرولى ويخرج من
 صلب المال لو صام اجتنى عن الميت بغير الرولى فلا قرب عدم الاجزاء ولو اساء او استاجر ففى الاجزاء نظر ^ج كل يوم واجب على المريض غيره
 كالمندور وغيره اذا مات مع امكان القضاء ولم يقضه وجب على الرولى القضاء عنه او الصدقة ولو وجب عليه صوم شهرين متتابعين
 ثم مان تصدق عنه عن شهرين ما لا الميت والظاهر انما بدين عن كل يوم او بدين ويقضى عليه شهر وللرولى ان يصوم الشهرين من غير
 صدقة سواء كان وجوبها على القيين او التجير نعم في التجير للرولى ان يصوم شهرين او تصدق من صلبه ما لا الميتا ويقضى من اصل المال
^ب قال الشيخ رحمه الله وحكم المراتبة في ذلك حكم الرجل فيما يفوتهما في زمن الحيض او السفر او المرض لا يجب قضاؤه ولا تصدقة عنه الا مع تمكنه
 من القضاء والاحمال فيجب على الرولى القضاء او الصدقة كما قلنا في الرجل خلا لا يبادر ليس ^ب انا ما فاته الكفار بعد تمكنه من القضاء وجبان
 عنه ولو مات في سفره والشيخ قولان في الخلاف لا يجب وفي التمهيد يجب يجب والآول اقوى بل يجوز لقضى رمضان الافطار قبل الزوال والابعد
 فان افطر بعد لعذر فلا كفارة عليه ولا اطعم عشرة مساكين فان عجزهم ثلث ايام ^ب له الواجب في شهر رمضان وترك الاعتسار سائيا
 من اول الشهر الى اخره وجب قضاء الصلوة ابطاءا ووجبا الشيخ قضاء الصوم ومنعه ابن ادريس والآل قوي عندي لا قول رواية الملقى ^{لصحة}

عن الصادق عليه السلام في الأولى تنابع أيام القضاء وليس واجباً إلا يجوز لمن عليه صوم واجب رمضان وغيره أن يصوم تطوعاً في
ربا في صوم يجوز القضاء في جميع أيام السنة إلا العيدين وأيام التشريق لمن كان بمنى وأيام النحر والناس وأيام الكرم والتفري ولا يكون
القضاء في شهر ذي الحجة خلاصاً من قضاء رمضان فطر ذلك اليوم ولم يخرجه صومه وكنا في النافلة وكذا لا يلتقي صومنا لاول
او شرب ما شربنا في قضاء رمضان فلو لمعه انه يتم صومه وليس قولنا خضعفنا المتصديق في قيمة اقسام الصوم وهي اقسام في الواجب منه
وفيه اجتناب صوم كفارة قبل الخط واجب بعد العجز عن العتق وهو شهران متتابعان وكذا صوم كفارة الطهارة صوم كفارة من غفروا
من شهر رمضان واجب وهو شهران متتابعان واجب مع الصدقة والعتق صوم بدل الكفارة المتمتع اذا لم يجد الكفارة ولا ثمنه ولا حتى
وهو عشرة أيام متتابعة في الحج وسبقه انا رجع الى اهله ولا يجب فيها التتابع صوم كفارة اليقين وباقي الكفارات واجب وصوم الاعتكاف
المندوب واجب واليوم الثالث منه على خلاف وصوم كفارة من كان من عرفات قبل غروب الشمس عامداً ولو عجز عن الكفارة وقدر
ثمانية عشر يوماً وصوم ما يجب بالنذر واليمين والمعد واجب وهذه اقسام الصوم الواجب في الصوم المتأخر به على اقسام كثيرة
قد ذكرنا من جملة أول خيف في العشر الأول وأول اربعاء في العشر الأخر الى آخر خيف في العشر الأخير وفي رواية انه في الشهر الأول
وفي الثاني عشر بينا بعبارة وبجوابها من الصيام الى السنة للحنفة واذا اخرجنا الى السنة اجاز صومها متواليه ومتفرقة ولو عجز
صامها نصفه عن كل يوم بمبدأ استحباباً وليست الصوم الايام الاربع في السنة يوم سبعة النبي عليه السلام مولد وهو
الاثنين والقدير والتاسع والعشرين من ذي الحجة واول يوم من المحرم وثمانينه وسابعه وليست الصوم العشر بأسرها فاذا كان يوم
العاشر اسك عن الطعام والشراب الى بعد العشاء ثم نبأ ما سبنا من التربة وهو استحباب المحرم بأسره ويوم النصف من جمادى
الأولى وستة أيام من شوال بعد الفطر ويوم النحر انما والاثنين وكل جمعة سوا اربعة اولا وسواء وافق يوم جمعة اطلاق
داود عليه السلام وهو صوم يوم وافطر اليوم وليست الامساك وان لم يكن صوماً لكنت فراذا قدم اهله او بلغهم فيه الاقامة عشرة
وقد افطر واليا بغير القضاء ادا طهر في اناء التماسا الظاهر اذا جازها احد الدين والمرعى ابراً وكان قد افطر واليا فافطر في الشهر
اذا ابلغ وان لم يتنا ولا شيئاً بكرة للمسا فان يتملا من الطعام او يروى من الشراب بل يتناول منها قدر الحاجة ولست بالكرامية في البراء
وليس يحرم خلاصاً للشيخ ولا يجب به المكافاة الجلاء المتخلفة يجب عليها الصوم كالعامة وبشرط في حصة صومها الاغسال ان حبت
عليها والا فلا فلو اخلت بالفصل وجبا القضاء يحرم صوم العبد ان جلاء واستثنى الشيخ القائل في شهر المحرم ما قد يصوم شهرين متتابعين
وان دخل في العيد ويام الشريق وليس بجهد وكما بحث في ايام الشريق كان بمنى وصوم الهال حرام واختلف فيه في النهاية والبسط هو العمل
هنا وفي لاقتضا صوم يومين من غير فطر ولو اسك عن الطعام لانية الصيام بل بنية الانطاد لم يكن محرماً صومه لانه حرام اذا دخل
فيه العيدين واما ما الشريق لمن كان بمنى ولو افطر هذه السنة لم يكن الباقي مستنداً في التراجع وفيه كذا للشيخ بكرة العجز اذا جاز
افطر الجلاء في وجوب الكفارة قولاً واحداً الوجوب للشيخ ولا خروجه للسيد وغيره والميد من انفسه فقال ان عجزاً بكتابة فاقضاه
ولا صدقة وان طاقاً بمسقة فلا قضاء ووجبت الصدقة قال الشيخ لست اعرف بالتفصيل قضاء ولو عجز عن الصدقة سقطت الجلاء
للشيخ قولاً في قد الصدقة في انما بسوا المبسط عن كل يوم هتان مع القدرة مع العجز وفي لا يستبصاراً وفيه وهو جيد ذو القدر
اذا كان لا يجزي زواله افطر وتصدق عن كل يوم منه وقيل بدين ولا قضاء وان كان يبي بركة فافطر اجل ويجب عليه القضاء مع البراء
علماً وانما للمعيد ان يفتي لا كفارة عليه ما وجب للشيخ الكفارة لا ينبغي ان يقر ان يتملا من الطعام والشراب ولا يوافقوا الشراة
ان على ذلك مكرراً العامل المكرب والموضع الثقيلة الذين اذا ما فطر على نفسه افطر ما عليه القضاء والصدقة من كل يوم بدأ الحواف
على الولد كان ما افطر ويجب عليه القضاء والصدقة ومخالفة سواد في وجوب القضاء وليس بجهد صوم النافلة لا يجب بالشرع ولا
ابطاله ولو قبل الغروب ولا ف. لكن ليجتنب الامام وبنا كد بعد الزوال وكنا جميع نوافل العبادات الا لا يجزى حرة فانها يجزى بلسانها

حجتاً

معتن لم يكن له الخروج منه ولو لم يتعنى جائز الخروج منه الا في قضاء رمضان بعد ان وال كل الصوم يلزم فيه التتابع لا رتبة صوم التمتع
 عن التتابع وما في معناه من بيننا وعنده صوم قضاء رمضان وصوم جزاء الصيد والتبعة في بدل التمتع من وجب عليه شهران متتابعان
 اما الكفارة او غيرها فلك فاطرة الا لا وبعد انما كان بصوم من الثاني شيئا فان كان له من حنظل ومضرم ينقطع تاتيه بني
 على ما فعله بعذر والاعذر وكذا كل عذر من قبله اما الشرف فان كان من زكاة لم يكن عذرا والا فمعه عذر وان كان اطارا لغيره استا^{نف}
 اجماعا ولو عام الاول ومن الثاني ولو يوميا ثم اطار لعذر وغيره فانه يني على كل حال وهل يحرم الاطار قبل كالا الثاني لغيره عذر وان جاز
 البناء قولان ولا يجوز ان عليه شهران متتابعان ان يصومها لا يحصل معه صوم شهر ويوم مثلان يصوم شعبان ولم يكن قد صام من رجب
 شيئا او يصوم شوالا خاصة يا من وجب عليه صوم شهر متتابع لنداء وتبته فصام خمسة عشر يوما ثم اطار لعذر وغيره جاز لا البناء
 ولو اطار قبل ذلك استا^{نف} لان يكون لعذر فانه يني وكذا العبد اذا وجب عليه صوم شهر ككفارة وغيرها فتتابع خمسة عشر يوما جاز لان
 يفترقا لانه مخالف في ما بنى وليس بين ثلاثة الايام في بدل التمتع التمتع متتابعة فلو صام يومين ثم اطار استا^{نف} لان في موضع واحد هو
 ان يكون قد صام يوم التوبة ويوم عرفة فانه يفطر العبد ويأتي بالثالث بعد ايام التشريق ولو كان الفصل بغير العيد استا^{نف} مطلقا وكذا
~~بعض~~ صام يوميا ثم اطار اما السبعة فالوجه عدم تاتيهما بكل صوم متتابع اذا اطاره استا^{نف} لعذر بني وان كان لغيره استا^{نف}
 الا في المواضع الثلاثة المستثناة به هل يجوز صيام ايام التشريق بدل ما من الذي لمن كان بني فيه واما ما فيها المنع يكره ذلك الشك
 فلو قدم من سفره وهو مفطر وقد ظهرت من المفطر جاز الوطى واخرته وقال الثاني فطرة فيجمع فلا كفارة عليه ووجب عليه ما خاتمة ولو علم بمسوا^م
 فانطأ وعنه ووجب عليه الكفارة دون ولو اكلها فلا كفارة عليه عنه والا قرب وجوب عليه عنها يكره الشفرة رمضان للصيام الا انشتر^ف
 او مضى لاثني وعشرين يوما منه من وجب عليه شهران متتابعان فخرج عن ذلك صام ثمانية عشر يوما لو نذر صوم يوم من رمضان
 قيل لا ينقذ والا قويا انقاده ولو نذر صوم يوم بعينه او ايام بيتهما باجماعا فوافق ذلك اليوم والايام ان يكون مسافرا ففطر ونذر
 صوم الدهر واستثنى الايام التي يحرم فيها الصوم انقذ نذر فلو كان عليه قضاء من رمضان او وجب عليه ذلك بعد النذر لزمه ان يصوم ^{لقضاء}
 مقدما على النذر ولا كفارة عليه فيها ان كان الا فطار لعذر ولو وجب عليه صوم الدهر واجبا ككفارة غير رتبة فالوجه ان لا يصوم عنها قبل
 فرضه الى غير الصوم في المرتبة والخير لو نذر صوم يوم قدومه لم ينفذ وقال الشيخ ان وافق قدومه قبل الزوال ولم يكن قد نذر شيئا ففطر
 جدد النية وصام ذلك اليوم وان كان بعد فطر ولا قضاء فيما بعد ولو نذر يوم قدومه دائما سقط وجوب اليوم الذي جاز فيه وجب
 صومه فيما بعد فلو اتفق في رمضان صامه عن رمضان وسقط النذر ولا قضاء ولو سلمه عن النذر وقع عن رمضان ولا قضاء ولو نذر
 صوم يوم دائما فوجب عليه شهران متتابعان قال الشيخ يصوم في الاول عن الكفارة فيحصل التتابع كذا اسم من الثاني شيئا صامها بقي من الايام
 عن النذر وقيل يسقط التكليف بالصوم والا قرب حيا من ذلك اليوم عن النذر ولا يسقط به التتابع ولا فرق بين ان يقدم وجوب الشهرين وتأخير
 لونه ان يصوم في بلدتين فليشترط في انا حده سقطا للغيرين فيصوم اين شاء والاخر شوبه لو نذر صوم سنة معينة وسقط
 العيدان واياها التشريق ان كان بني شهران لم يشترط التتابع استا^{نف} ووجب ككفارة في كل يوم بفطرة ولو كان الا فطار في ذلك كله
 لعذر فانه يني ويتقضى ما فطره ولا كفارة ولو نذر صوم سنة غير معينة بخير في التتالي والتفريقان لم يشترط التتابع لونه صوم شهر غير
 ثلثين يوما وبين الصوم في ابتداء التتالي الى اخره وبخيره لو كان بافطار ولو صام في اناء التتالي ثم ثلثين ولو نذر شهر متتابعات في ما يقع
 ذلك فيه وبخري بالتصديق لو نذر ان يصوم يوما ويفطر يوما صوم داود فوالى الصوم قال ابن دليس وجب عليه كفارة خلف النذر
 لو نذر صوم يوم بعينه فقدم صومه لم يجز ولو نذر الصوم لاهل وجه التفرق لم ينفذ نذره ولو نذر صومها ولم يعين المقدار جاز له يوم
 واحد ولو نذر ان يصوم زمانا ولم يعين كان عليه صيام خمسة اشهر ولو نذر شيئا كان عليه ستة اشهر ولو نذر العبد غير من
 مولاه والوجه بخير وجهها لم ينفذ ابل الصخور مستحب وكلما قرب من الخير كان افضل قال ابن بابويه افضل الصخور الشريفة والصوم

يشان

الاعتناء

الاعتكاف ولو نذر اعتكاف العشرة والاخر مطلق قبل المغرب من يوم العشرين فاذا خرج الشهر منه واعتكافهم ثلثين فلو كان الشهر قصيرا
اجزاء بالشهر لو نذر اعتكاف عشرة ايام فانه يخرج من الشهر قبل طلوع ولوعينها باخر الشهر فقص وجبان ياتي بيوم من الاخر ولو نذر اعتكاف
شهر رمضان وجب فلو اخل به وجبان يقضيه مضامنا وان ساء ولم يحضر يعتكف فيه ولو نذر اعتكاف شهر معين او سنة ففضل له ان يقبله
لم يخرج ولو عاش نصف الشهر ثم مات لزمه فداها اذ لم يفعل ولا يجب عنه اعتكاف شهرين ولو نذر اعتكافا مطلقا مع وجوب ما يقتضيه
معتكفا فاقبله ثلثة ايام ولو نذر اعتكاف يوم لا غير لم يفتقد وكذا لو نذر اعتكاف ثلثي قدم زيد لا غير ولو نذر اعتكاف ثلثي قدم
زيد واطلوع وجب ونعم اليه اخرج لو نذر اعتكافا ثلثي ايام معينة فمضى او جلس سقط الاداء ووجبا القضاء ولو نذر اعتكاف يوم
قدم زيدا بدأ فقدم ليل لم يجب عليه شيء ولو قدم نهارا سقط ذلك اليوم ووجبه عليه اعتكاف باقي الايام لكن يحتاج في كل اعتكاف الى ان
اليه اخرج في المكان شرط في الاعتكاف وهو على سجود جمع فيه نبي او نبي نبي وهي الاعتكاف في كل مسجد ذلك اعتكاف المرأة كاعتكاف
الرجل فلا يفتقر اعتكافا الا في احد المساجد الاربع وليس لها ان تعتكف في مسجد يتي او هل يجوز الاعتكاف على سطح المسجد الا قرب
لو نذر اعتكافا في موضع معين معين ولا يجزئه لو عدل وان كان افضل ولو اقدم ما نذر الاعتكاف فيه ولم يقدر على الاعتكاف في موضع
منه خرج واحدا الاعتكاف اذا نذر المسجد استدامت البتة شرط في الاعتكاف فلو خرج لغيره لاسباب لم يفتقر على بطلان اعتكافه طوعا خرج
او كرها ثم ان لم يضر ثلثة بطل الاعتكاف والافق يفتقر الى حين الخروج **المطلب الثاني** في الاحكام وفيه كذا يحتاج الاجزاء المعتكف الخروج
من الموضع الذي اعتكف فيه لا لفروقه فلو خرج لغيره بطل اعتكافه وان قصر الزمان فان كان قد مضى لاسد ايام فخرج اعتكافه كما مضى فبطل
خروجه ان كان تقوفا او عاجبا غير متتابع او متتابعاً من حين الوقت بان ينذر الشهر الفلاني فاذا اعاد جدد بنية الاعتكاف من حين العودة
ولو كان التذمة متتابعة من حين الشرط ابطال الاول واستأنف من حين عودته وقضى ما مضى من الايام ويجوز ان يخرج للبول والغائط والعسل
ومن الغتساحادام واداء الجمعة لو اقامت في غيره للفرقة عندها ومطلقا عند ابن ابي عمير ولشيع الهذلي وعبادة الزبير واقامة
الشمادة تعين عليه التحول الاداء اولاً ولو كان الى جانب المسجد مستقاة خرج اليها الا ان يجد عصابة بان يكون من أهل الاحتشام فيجوز المشقة
بدخولها فيعد الى منزله ولو كان باعد ولو بدل له صديق منزله وموقر من المسجد لفتنا حاجته لم يلزم الاجابة لما فيه من المشقة بالا
بل مضى الى منزله ولا فرق بين ان يكون منزله قريباً او بعيداً كما لم يخرج عن معنى الاعتكاف بان يكون منزله خارج البلد مثلاً ولو كان له منزله
احدهما اقرب تعين ولو خرج للجمعة عجل ولا سطل المكث **قال الشيخ** يجوز ان يخرج ليؤذن في صلاة خارجة عن المسجد وان كان بينهما
وبين المسجد فضاء وهو جديان كان هو المأوى وقدا عتد سمعته وبلغ من الاسماع ملا يطلع لواذن في المسجد ولو خرج الى دار الوالي
وقال تحي على الصلاة ايما الامير او قال الصلوا ايها الامير بطل اعتكافه ويجوز للمعتكف العودة الى السطح المسجد وان يبيت فيه على
ولو كانت الى جنب المسجد حجة ليست دخلته فيه لم يخرج الخروج اليها الا لفروقه **قال الشيخ** اذا خرج لفروقه لم يعد له الا يبيت تحت
الظل ولا يقف فيه الا لفروقه ولا يجوز له ان يصلي في غير المسجد الذي اعتكف فيه الا بمكة خاصة فانه يصلي في اي موضع ساء ولو اعتكف
في غير مكة فخرج لفروقه ففعل وقت الفروقه حتى مضى وقت الصلوة عن عودته صلى اين شاء ولا سطل اعتكافه اذا اطلقت المعتكفة
او مات زوجها خرجت فاعتقت في بيتها واستقبلت الاعتكاف وليس للطفلة رجعة اتمام الاعتكاف ولو اخرجها السلطان فلما لم
اعتكافه اذا لم يطل ويبنى والا بطل اعتكافه واستأنف ان لم يمض ثلثة ولو خرج سبوا لم يطل اعتكافه بل يرجع مع الذكر اذا
مرضاً يحتاج معه الى الخروج او يبد الصوم فيه فخرج ثم استأنف على شكر اذا لم يمض ثلثة بعد البر ووان مضت ثلثة اتم ولو كان
الاعتكاف في سنة وبالمسجد الفخار ولو حانت المرأة خرجت من المسجد فاذا اتمت رجعت الى الاعتكاف ولا يخلو الجوارح للمجديان كما
وكذا النفس ومع العود لسان فان كانت اعتكفت اقل من ثلثة والا اتمت في لوجه في المسجد الحرام بحجة او عرفة وهو معتكف لزمه
الاحرام ويقع على اعتكافه الى ان يتم ثم مضى احرامه ولو اخطأ وقت الحج ترك الاعتكاف فاذا قضى لسانه رجع اليه واجبا مع وجوبه ولا فلا

قال الشيخ لا غنى على المعتكف بما شرع في امره القضا لعدم الدليل وفيه نظر الوجه عندي وجوب مع وجوب الامسح وعدم تعين زمانه
 يا لولم يخرج رأسه الى بعض شأنه لغسله لم يطل اعتكافه وكذا بعض أعضائه يسلون عند الاعتكاف في زمان بعينه تعين وكذا المكان و
 بناؤه ان كان بعيدا فان كان السجود الحرام دخل مكة بحجة او عمره لو وقت فشه خاف فنهض على نفسه او ماله نبتا او حريقا ان يلبس الكحل
 خرج ثم عاد عند شفاء ما يشفى المرأة المعتكفة ان تستر بئرا وان قرب جباها في ناحية من السجود لوسطه وروى ابن بابويه في الصحيح
 الاستئذان لرجل بعبادة الاعتكاف في الامسح مندوب فان رجاه بنذر او بين او عهد وجب والا فلا ثم اختلف علما وتألفي المسبوط يجب
 المسدوب بالنية والدخول فيه واختار ابو الصلاح وفي النهاية لا يجب الا اذا مضى يومان فوجب الثالث ويجوز نية الوجوب وكذا لو كان
 ثلاثين يومين آخرين وجبا لثا دس واختار ابن الجين وابن التراج وقال السيد المرتضى لا يجب امساك بل يرجع بل شأره وهو الوجه عندي و
 يجب للمعتكف ان يشترط على مرتبائه اذا عرض له خارج ان يخرج من الاعتكاف قال الشيخ فاذا شرط كان له ان يرجع متى شاء وان لم يشترط فله
 ما لم يضر يومان وعلى قول السيد ان كان مندوبا يرجع متى شاء وان لم يشترط وان كان واجبا فان كان مقينا متابعا وشرط الرجوع وجب عند
 العارض ولا يجب القضاء وكذا لو عين الزمان ولم يشترط التتابع ولزم عنه وشرط التتابع ولم يشترط على مرتبه خرج من كل العارض وقضى مع قرب
 متابعا ولو لم يشترط التتابع قضاء ولا يجب التتابع ولو لم يبين الزمان لكن شرط المتابعة واشترط على مرتبه خرج من العارض ولو لم يكن
 ان كان اعتكف ثلاثة والا استأنف ولو لم يشترط على مرتبه استأنف متابعا ولو لم يبين واشترط على مرتبه ولم يشترط التتابع خرج مع العارض
 واستأنف ان كان اقل من ثلاثة والا تم ولو لم يشترط التتابع ولا عين ولا شرط على مرتبه خرج واستأنف ان لم يحصل ثلاثة والا تم
 الاشرط ان يقع في عقد الزمان ولو طلقه من الاشرط لم يصح الاشرط عند بيع الاعتكاف ولو اشترط الفرجة في اعتكافه او الوطى او
 البيع لتمامه او النكاح في الصلحة في المسجد لم يخرج يحرم على المعتكف الجماع ويفسد به عامدا سواء انزل او لم يفعل سواء لم يطل اعتكافه
 ويحرم عليه القبلة ويطلب بها الاعتكاف وكذا المسرقة والبلع في غير الفرجين ويجوز اما المسنة بغير شهوة ولا فرق في تحريم الوطى بين الليل والنهار
 ويحرم عليه البيع والشراء فان فعل لم يطل البيع خلافا للشيخ وكذا يحرم جميع التجار والتسابع المشغلة عن العبادة ولو اضطر الى شراء
 غذائه او شرا لم يضر بشرط ان لا يبيع شيئا لشري ثمنه فانه جازك يحرم عليه المأذاة والكلام الغش والشيخ قوله في تحريم الطيب كاستقب له
 دراسة العلم والمناظرة فيه وتعليقه وتعلمه بل هو افضل من الصلوة المندوبة ويجوز المجاذبة حال الاعتكاف ويحرم الغفلة لونه في
 اعتكافه والاحسن عندى المنع من جعل القرآن بدلا من كلامه كقولنا يفسد القوم بفساد اعتكافه اذا وقع نارا وكل يمنع الاعتكاف من فعله
 نارا يمنع من فعله ولا يفسد الاعتكاف سباب ولا جدال ولا خصومة يجب لكفارة بالجماع على المعتكف سواء جامع نارا او ليلاما
 غير الجماع كالاكل والشرب وغيرهما من المفطرات ففي الكفارة السكال قال المفيد والتشديد يجب بذلك كله والوجه عندي للفضل وهو وجوب
 الكفارة في رمضان والنفذ العين ما لو كان الاعتكاف مندوبا او واجبا غير محتين فالوجه عنده وجوب الكفارة الا بالجماع ختمه كد
 الكفارة عنق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا بخير في ذلك قال السيد اذا جامع نارا كان عليه كفارتان وان جامع
 ليل كان عليه كفارة واحدة والمثل والاقرب عندى ان الكفارة تنفذ ان كان الوطى رمضان والافكارة واحدة ولو اكره المعتكف لانه
 على الجماع فسد اعتكافه قال السيد وجب اربع كفارات وان اكره ليل الا فلكا زمان ولا يفسد اعتكافا فمما وان طأوعته نارا افضلها
 كفارتان وليلا كفارة وكذا عليه وفسد اعتكافا فمما معا وفي عقد الكفارة بالاكراه هنا نظر كل مباشر تستلزم ان الماء الذي
 حكم بالحكم اجماع قاله الشيخ والوجه عندي وجوب القضاء بدلا دون الكفارة لو ما تا المعتكف قبل الانقضاء فان كان واجبا
 وجب على الولي ان يرضى عنه او يستيب وان كان ندبا فلا قال الشيخ فصار الاعتكاف الواجب واجبا على الغير وعندى فيه تشرية
 كتاب

ومما تقدم في هذا من غير لغة القصد بدلا بنفع الحار وكسرها وكذا الحجته وفي الشرح عبارة من كتاب زبارة البيت

لا دار مناسك مخصوصة عند باب الحج من اعظم اركان الاسلام وهو واحد اصول الاسلام الحنكة وهو واجب بالنسبة للاجماع وكذا العرف
 الحج والعمرة يجان مع الشرايط الالينة على الفطرة العزرة واحدة في الحج فضل كثير وثالث في الصحيح عن معوية بن عمار عن الصادق عليه السلام عن
 ابيه عن ابيه عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقيه اعراق فقال يا رسول الله اني اريد الحج فماتني وانا جليل مملوك في
 اصنع في ما ليما ابلغ به مثل اجر الحاج قال قال لقنانيه رسول الله صلى الله عليه وآله وقال لا تترك الى ان قبس غلوات بالفساد ذهبه عمر
 انفق في سبيل الله ما بلغت مبلغ الحاج ثم قال ان الحاج اذا التفت في سبيل الله لم يره في شيء ولم يضعه الا كتب الله له عشر حسنات وفي حقه
 عشر سيئات وخرج له عشر درجات فاذا ركب بغيرة لم يره في حقها ولم يضعه الا كتب الله له مثل ذلك فاذا طاف بالكعبة فخرج من نوبة فاذا
 سعى بين الصفا والمروة فخرج من ذنوبه فاذا وقف بعرفات فخرج من ذنوبه فاذا وقف بالمشعر الحرام فخرج من ذنوبه فاذا رمى الجمر فخرج من ذنوبه
 قال فعند رسول الله صلى الله عليه وآله كذا وكذا موافقا اذا وقف الحاج فخرج من ذنوبه ثم قال الى ان تبلغ ما يبلغ الحاج قال الصادق عليه السلام
 ولا يكتب عليه الذنوب اربعة اشهر ويكتب له الحسنات الا ان ياتي بكبير وفي الصحيح عن معوية بن عمار عن الصادق عليه السلام قال الحاج يصدق
 على ثلاث اصناف من الناس يصنف بعقوب من التار ومن يصنف يخرج من ذنوبه يوم ولدته امته ومن يصنف يحفظ في اهله ما له يذ لك اذ في ما يرجع سبيل
 وروى بان الذي لا يقبل منه الحج وفي الصحيح عن ابي عبد الله ان الحج والعمرة ينفيان الفقر والذنوب كما ينفي اللبس نجس من اللبس وقال لا ياتي
 على الاسلام الحاج ولا عمره فدا الله ان سألوا لعطام وان دعوا اجابهم وان شفعوا شفيعهم وان سكتوا ابتداهم ويعوضون بالدرهم الف
 درهم والتعدي في تلك المراتب مستجاب قال الرضا عليه السلام ما وقف احد بلك الجبال الا استجيب له ما سأل المؤمن فاستجاب له في حوائجهم
 واما الكفار فيستجاب لهم في دنياهم قال رسول الله صلى الله عليه وآله اربعة لا ترد لهم دعوة حتى ينفخ لهما ابواب السماء وتسير الى العرش دعوتهم
 التاليد لولده والمظلوم على من ظلمه والعمير حتى يرجع والقائم حتى تكثر حاج مستحب قال الصادق عليه السلام من حج حجتين لم يزل فيهما
 حتى يموت ومن حج ثلاث حج متواليه لم يصبه فقر ابدا لا ينبغي له ترك الحج لاجل الدين فقد سئل الصادق عليه السلام عن رجل ذي دين يستدين
 ويحج فقال نعم هو افضى الدين بكرة الزغب عن الحج قال الصادق عليه السلام لا يجزأكم ان يكون لعله عن الحج فيصيب فته في دنياه مع ما
 يدخر في الاخرة المشي مع الكفة افضل من الركوب كان زين العابدين عليه السلام يمشي ويساق معه الحامل بالرجال ودوى انه ما تقرب
 الى الله عز وجل بشئ احب بشئ اليه من المشي الى بيت طهرام على الطريق وان الحج الواحدة تعد سبعين حجة بنفله اذا عزم على الحج المنظر
 في امرئ منه وقطع العلايق بينه وبين معامليه وتوفية كل ذي حق حقه ونهض منزله وزرك ما يحتاجون اليه من النفقة والرمية بالمروة
 وتجترى يوم السبت والتثاويح مجتمعا لالتين والسفر والغزو برج العزيم اذا عزم على الخروج صلى ركعتين ودعا واستغفر سبعا
 بشئ من الصدقة فاذا خرج من داره قام على الباب تلقاء وجهه وقرا فاتحة الكتاب امامه وعن يمينه ويساره وكذا اية الكرسي ودعا بالمال
 فاذا اوضع رجله في الركاب دعا ويدعو الاستوى على الرحلة ويحجب حل العصابة الثغريا ليحجب جميع المسافر وتوديعه والدعاء له قال الباقر
 عليه السلام كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا ودع مسافرا اخذ بيده قال احسن الله لك العاقبة واحل لك المعرة وسهل لك الخوفة وقرب لك
 البعيد وكفك الهم وحفظ لك دينك وامانتك وخواتيم عملك ووجد لك خير عليك بتقوى الله واستودع الله نفسك سر على بركة الله عز وجل
 بركة السفر وحده قال الكاظم عليه السلام من رسول الله صلى الله عليه وآله ثلاثة الاكل من اده وحده والنام في بيت وحده والراكبة الاكل
 وحده وقال رسول الله صلى الله عليه وآله الرزق ثم السفر قال امير المؤمنين عليه السلام لا تنصب في سفر من لا يرى لك من الفضل كذا ترى له
 عليك وقال الباقر عليه السلام اذا حجت واحب محروك ولا تنصب من بكفك فان ذلك منزلة المؤمنين وقال رسول الله صلى الله عليه وآله من المشاة
 اذا خرج القوم ان يخرجوا نفقتهم فان ذلك اطيب لانفسهم واحسن لآخائهم بنفي عانة المسافر قال رسول الله صلى الله عليه وآله من
 اعان مؤمنا مسافرا نفرا لله عنه ثلاثا وثلاثين كربة واجازة في الدنيا من نعم الله ونفرا عنه كربة اعظم بهم ينفق الله الدار فانما
 رب ووي التكنوني قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله اياكم والتفرقة بين الطريق وبطون الاودية فانما مدارج السالكين وماوى الحيات

وقال رسول الله عليه وآله أعلم بدينكم بأهل بيته إذا علمت منكم لا فقل اللهم انزلني منزلاً مبسوطاً وانزلني منزلاً مبسوطاً
 ونحوه لا واجب حجة الاسلام والمنذور وبنيها وما وجب بالافساد والاستحباب ويكره تكرار السبب وما خرج من ذلك مستحب وانما يجب حجة
 الاسلام مع اتمام الشرائط الانية على الرجال والنساء والمخالفات وليست حجة لافساد الشرائط كمن عدم الزاد والراحلة وامكنه التسليم وليست حجة
 للعبد اذا اذن له مولاه المتقصد الاول في بيان حجة الاسلام وفيه فضلان الاول في الشرائط وهي ستة البلوغ وكامل العقل والحرية والارادة
 والاطلحة وامكان السير وان يكون له ما يؤمن به من اهل فاضل يحتاج اليه الاول البلوغ وفيه زياح لا يجب على القبي المحج اجزاء فان كان
 متميزاً فتح احراره وحجده وان كان غير متميز جاز لولايته الاحرام عنه بمعنى انه يحرم للعقب فيعتق له وولايته ان يكون في احرار القبي
 وحجده وان كان ميمراً والولى من له ولاية المال كالأب والجد للأب والوقوع ونحوهم ولو احرار متامنه عنه فتح وان اشقت الولاية لرفاهة
 ابن سنان القبي عن الفداء وحجده لم يما يحتاج اليه القبي من حوله وبغيرها ما يربطه على نفسه الواجبة ثبتت على الولي اذا اعتد القبي
 الاحرام نزلت بنفسه ما يتمكن منه وما يعجز عنه يربط الولي فيه ويجرد القبي من فتح والوجه ان انشاء احرار من الميثاق والولى اذا لم يقدر عليه
 روى عنه الولي ويجب دفع المصارع في يده ثم اخذها والى روى عنه والى الطرافة اذا لم يتمكن من الكسب حل غير وطاف به وبورى الطرافة عن القبي
 في كل ما يحرم على البالغ فله يمنع منه القبي ولا يجوز ان يتقوله عقد نكاح وكما يلزم المحرم من كتمان في فعله لرفع القبي وجبت الكفاة على
 الولي اذا كان تاييلاً لم يملكه او سماً كالقبي لا يملكه باء لا بالهر فليست به احدى لا يلزم لان عبد القبي خطأ والمالك في يده والاول اقرب المالك
 يلزم الولي لو بلغ بعد كمال الحج لم يخرجه عن حجة الاسلام ولو كانت في الانشاء فان كان بعد الموقنين فقد فاته الحج وانه نظر في وجوب حجة
 الاسلام مع الشرائط وان ادرك احد الموقنين بالفاضي الاجزاء فطره الوجه الاجزاء ولو بلغ بعد الكفوف بالمشعر قبل مضى فقه فان عاد اجزائه
 وان لم يعد لم يخرجه عن حجة الاسلام ولو دلى القبي قبل الوقوف في الفرج فان كان ناسياً فلا شيء عليه بالبالغ ولا يفسد حجه وان كان عامداً قال
 الشيخ عمدة وخطاه واحد فلا يعلق به افساد الحج قال فان قلنا بفساد الحج ونزوم القضاء امكن والاول اقوى فان قلنا بوجوب القضاء فآثر
 انه انما يجب حداً للبلوغ فاذا قضى اجزاء عن حجة الاسلام ان كان قد ادرك في القاسد شيئاً من الوقوف بعد بلوغه والاه لا قرب عدم الاجزاء
 الى العقل فلا يجب الحج على المجنون المطلق ولا من يعتبره المجنون غالباً اما من يمازى به احياناً بحيث يتمكن من افعال الحج عابداً لا يوجب
 مع الشرائط وحكم الخبر حكم القبي غير المتميز فللولي ان يعزم عنه وباني بيانه افعال الحج ولو زال عذره بعد الحج لم يخرجه عن حجة الاسلام ولا كان ذلك
 فكل القبي الثالث للزينة وفيه مباحة الحرية شرط في وجوب الحج بالايجاع فلا يجب على العبد الكفن ولا المكاتب وان عزم بمحضه ولا المدة
 ولا اتم اتم الولد بالعبد اذا حج باذنه مولاه فتح حجه وان كان يفراد به لم يصح ولو احرار يفرادون مولاه لم يفتقدوا للولى فتح احرار
 لو اذن له مولاه في الاطعام قبل التلبس لم يكن للولى فتحه ولو اذن له في الحج لم يخرجه عن حجة الاسلام ولو اعتقد حصول الشرائط بل وجب عليه الحج
 كائناً ولو ادركه العقب قبل الموقنين اجزاء الحج ويدرك الحج باء وان احدا الموقنين معتقاً اما لو اعتقد بعد الموقنين فانه لا يخرجه عن حجة
 الاسلام ولو اعتق قبل الوقوف وفي وقته وامكنه الاتيان بالحج وجب عليه ذلك وكل موضع قلنا يخرجه الحج لا يجب عليه الدم وكذا في الاجزاء
 ولو اذن له مولاه ثم رجع كان قبل التلبس وعلم العبد بذلك بطل الاذن ولا يجوز العبد الحج حيث كان وجوبه بعد التلبس
 لم يخرجه من الرجوع ولو رجع قبل التلبس لم يعلم العبد ثم احرار عجزاً من الرجوع قال الشيخ الاول انه يصح احرار والسيد فتح حجه ولو احرار يفرادون
 مولاه ثم باعه فتح البيع ولا خيل للمشي والامة المروجة ليس لها ان تحج الا باذن الولي والزواج وكذا المكاتب يشترط فيه اذلاله
 ولو اعتق بعينه وما يراه مولاه ففي جواز احراره في بانه من يفرادون المولى فطره لو احرار يفرادون مولاه بطل فلو اعتق قبل فوات الموقنين
 فان امكنه انشاء احرار اخرجه عن حجة الاسلام والا فلا ولو اذن له مولاه احرار ثم افسد حجه وجب عليه اتمام القاسد
 كالحرة ويجب عليه القضاء وان كان رفيقاً ولا يجب اجابة المولى في طلب القبر الى حين العقب ولو احرار يفرادون سيده ثم افسد لم يعلق
 به حكم ولو اعتقه مولاه بعد افساده فان كان قبل فراق احد الموقنين اتم حجه وقضاه في القابل واجزاء عن حجة الاسلام وان كان

بعد الموتين اتم حجة وقضاه في القابل وعليه حجة الاسلام ولا يخفى انهما كانا لا يتجوزان في الاسلام قبل القضاء ولو بدأ بالتصايد
عن حجة الاسلام وكان القضاء في مئة قالوا اعتق قبل الوف اتهم حجة وقضاه في القابل واخره حجة الاسلام ولو جنى العبد في احرار بما
يلزم به الدم كاللباس والطيب وحلق الشعر والوطي وقتل الصيد واكله وغير ذلك قال الشيخ يلزم العبد وليسقط الى القوم وليسقط منه سنة
وقال المفيد على السيد الفداء في الصيد والرجوع عن التفتيل فان كانت الجناية باذنه كما لو اذن في الصيد في احرار او اللباس لزم المولى الفداء عنه
ومع الجزاء بالقيام وان لم ياذن لزم العبد القوم وسقط الدم كالمسكوك مولا الفداء اجزاء الصدقة ولو مات قبل القيام جاز ان
المولى منه واماد المتعة فالخير الى سيد بين ان يمدى عنه او يامر بالقيام وليس له منه من القوم بغير عدى الرابع الاستطاعة وفيه
كأنما الاستطاعة شرط في وجوب حجة الاسلام بالقر والا جامع وهي الزاد والراحلة وامكان المسير فلو فقد الزاد والراحلة او احدهما مع جملتهما
سقط الحج وان تكن من المشي سواء كان حاد تسوالات لا تسوالات لا يحصل المكنة بلان عن الزاد والراحلة او التمس او العوف مع وجوب البايع او الموه
ب لو فقد وتكن من المشي لم يجب عليه فلو خرج جند ما شق لم يخرج من حجة الاسلام ووجب عليه الاعادة لو بطل له بعض احواله زاد او نقص
ونفقة له ولعاليه وجب عليه الحج مع استكمال الشرايط الباقية وكذا لو خرج بعض احواله والشيخ قول بوجوب الاعادة مع البقاء وفيه منقضا ما لو كان
مالا فالتأجيل على القول سواء كان الراهب قريبا او بعيدا لا يتبع دار السكنى من الزاد والراحلة ولا حاد ولا ثياب بدنه ويجب بيع ما زاد
على ذلك من مبيعات او عقارات غيرهما من الذخائر ولو كان له ديس حال على مومرا بطل بعد الاستطاعة وجب الحج ولو كان مسعرا او ماعا او كان الدين
سقط الوجوب ولو كان له مال وعليه دين فقد لم يجب حج سواء كان الدين محتجا عليه او حالا لا يجب عليه الاستدانة بالحج اذا لم يكن له
خير الدين صار وعى من الحج بالولد فعلى سبيل الاحتياط ولا يجب على الولد بذل المال لوالده ولا فدية ذلك بئان يكون له من يقضي عنه او اذا
كان فاقد ولو كان له ما يرجع به وثافت نفسه الى التكاح لم يخرج ولا يجوز ضعف المال التكاح وان حصل الفساق المصلحة النكحة فالتوجه
عند تقديم التكاح لو كان له مال فباعه قبل وقت الحج موقعا الى بعد فانه سقط الحج وكذا لو هب قبل الوقت وانفق من لو غصب مالا فحج به
حمله فركبها حتى اوصلته اتم بدله وعليه الاجرة وما ان ائمال ولم يخرج الحج وان كان مستطاعا وعنده حجة نظرت القرب من مكة بغير الراحلة في سقته
بغية حاجته ولو لم يخرج لم يفسر الراحلة وكذا المكى وكذا المكى وبغير الزاد فيها ولو عجز كازن والرفيق بغير الراحلة على استلواجه عنه غيره
وهو مستطاع لم يخرج عن حجة الاسلام سواء كان القريب مستطاعا او لا لا يثبت من فاضل عن الزاد والراحلة فانه ما يكون عياله الذين يجب نفقتهم
يرجع اليهم بقدر الكفاية على ما قدم من غير اقرار ولا بذل ولا يجب من تسحب نفقته بغير شرط ايضا ان يكون له ما ينفق عن قضا دين
سواء كان حاله او موقعا وسواء كانت على تركه او لادى كبر الزاد المستطاع هو ما يحتاج اليه من مأكلا ومشرب وكسوة فان كان حجة الزاد
في كل منزل لم يلزم حله والا لم يلزم حله ولما لم يلزم حله فان كان يوجد في المسار التي ينزل على العائد لم يجب حملها والا لم يجب مع المكنة ومع
يسقط بما اراحلة المستطاع بعبان تكون راحلة مسئاما بالتملك او الاجرة لذمها ورجوعه فان كان لا يسقط عليه ركوب القبا والراحلة بغير ذلك
في حقه وان كان يلحقه مسقة غلبة اعتبر جوده الحمل لو كان وحيدا اعتبر نفقته لذهابه وصوره ولو احتاج الى خادم اعتبر جوده اما بالملء او الا
بغير الاستطاعة وجوه ما يحتاج اليه في السفر من الالات والاصح كالعرايا وميتة الماء فلو فقد طالع الحاجة سقط الفرض لو كان
له بصلته بكيفية رعي او وضعه بكيفية غلبة فالأقرب وجوب بيعها للحج او صرف البصيلة اليه اذا كان فقيرا الكفاية ذهابا وعرضا وقد نفقة
عياله كذا لو كان واجبا للزاد والراحلة فخرج في حوله غير او نفقة او مستاجر الحجرة وغيرها او كان مائتيا فحج اجزاء ولو لم يكن
واجبا لم يجب الا مع بذل الغير ولا يجب ان يرجع نفسه بالزاد والراحلة والنفقة لعياله مع الحج فان فضل وجب الحج وكذا لو وجد بعض الزاد والراحلة ولو
مجدد الباذل للعبادة لم يجب ان يرجع نفسه بالزاد فان فعل وجب الحج وكذا لو وجد وليتق لفاقد الاستطاعة الحج اذا تمكن من المشي ثم يعيد واجبا لغيره
بطل لا يعتبر جوده الزاد في المراسل مع وجوده في البلدان التي حرت المعادة بمحل الزاد منها واما الماء فان كان مرجحة المصانع التي حرت المعادة
يكون فيها وجب الحج وان كان لا يرجع لم يجب وان وجد في البلاد التي يوجد منها الزاد لو وجد من الزاد والراحلة وجب سراً وحاماً وجب

السراية بغير تقييد

المعصية بالصفحة
عنه

فيكون في ذلك ما لا يخلو من كماله وتمامه

البايع ولو احتاج الى الثمن لم يحبس الشراء ولو وجد باكر من ثمن المثل او باكر من اجره المثل فان تصرفه لم يحبس الشراء اجاعا وان لم يتصرف الا قرب
وجوب الشراء كالوعود من الزاد والاراضى فان بيع عذرة ولا غيره عن حجة الاسلام لو ايسر بل يجب عليه مع الاستطاعة التماس امكان المهر
وفيه فحينئذ يدخل تحت هذا الشرط القصة وامكان الركوب وتخلية التراب وانما يقع الزمان فالمرضي لا يجب عليه التحج مع الضرر ولا وجد
والاراضى لا يقع ولو لم يتصرف بالركوب وجب عليه التحج مع باقي الشروط ولو منع الزمان من الركوب سقط عنه الفرض وكذا المعصية التي لا
على الركوب ولا يفسد على واحد من كبر او ضعف في البنية او اقضاء ولو وجد هو لا الاستطاعة ففي وجوب الاستثناء قوله ان احدكما الزوج
واختار ما يتبع والمالك منه واختار ابن ادریس والاقرى الاول باكر من ان كان يرجى بركة ووجد الاستطاعة وتقدر عليه التحج استحب له ان
يتنب رجل التحج منه فاذا استثنى ثمره وهو مستطيع وجب عليه عادة التحج بنفسه ولو مان سقط عنه فرض التحج مع الاستثناء ويبدو
ولو كان المرعي لا يرجى بركة او كان العذر لا يزول كالاقضاء ضعفه كبدن خلقة وكبر السن وجبان يحرجه عنه مع الاستطاعة فانما
سقط عنه فرض الاستثناء الى العام للقبول ولو وجد من يستأجر باكر من اجرة المثل فان امكنه التحول من غير ضرر فالوجه الوجوب والافلا
د المعصية بالماضي لم يكن له مال سقط عنه فرض التحج مبائنه واستثنى ولو وجد من يطبعه لادار التحج لم يجب سوار وثق منه بفعله او لم
وسواء كان ولما او اجنبتا ولو لم يكن له المال ولم يبدل له الفعل فالوجه عدم الوجوب لو كان على المعصية حجة الاسلام من
جاء ان يستنبأ اثنين في سنة والشيخ المعصية فان وجب عليه حجة بالزمان باقيا حجة وجب عليه ان يحج عن نفسه رجلا فان فعل
ذلك فقد اضرأه وان برأه فمما يدق لا ما ينفعه وعندى فيه ردة في تخلية التراب شرط في الوجوب وهو ان يكون امنا او يحد فقه ابن
مهم على او فلتا ولو وجد مانع من عدو وغير سقط فرض التحج وهل يجب ان يسحب في تنبأ البحث فيه كما مر بين ولو كان هناك طريقان احدهما
امن سلكه وان طال اذا لم تقهر نفقة عنه والسمع الزمان ولو قدرت نفقة عنه او قهر الزمان عن سلكه ولم يكن الا طريق واحد وهو خوف
او بعد بضعف عن من خلفه لمسقة لم يجب عليه ولو كان في الطريق عدو وامكن محاربه بحيث لا يلحقه خوف ولا ضرر فهو مستطيع ولو
على نفسه من قتل او جرح او على الدابة او بضعه ما يتضرر به لم يجب له لو لم يندفع العدو والابال او خفاة قال الشيخ لم يجب ولو قيل ان لم يكن
دفع المال من غير اجاف ولا ضرر وجب التحج والافلا كان وجهها ولو بدله بانه للمطلوب منه فانكشف العدو وجب التحج وليس له منع بال
طريق البحر كطريق البحر فلو غلب على طنه السلامة فيما يختار في سلكه ايها السائر ولو غلب على طنه العطب فيها سقط الفرض ولو غلب على طنه
السلامة في احداهما فحينئذ وان كان في البحر استلزم الزمان شرط فلو مضى الوقت من قطع المسافة سقط الفرض ظلوم بعد الرقعة او مضى
الوقت عليه حتى لا يطعمه الا بمسقة كفى المأزلا والشديد سقط تلك السنة واستمر الشجر حمد الله الرجوع الى كتابه فلم يملك ان يرد
والنفقة له واعماله ذهابا وعودا ولم يكن له كما ينبغي جميع اليها من سال او حرقه او ساعده او عطله لم يجب التحج واختاره المفيد وابن البراء
وابن الصلاح ولم يشترط الرضى ذلك واختاره ابن عقال وهو لا يرى في الاسلام ليس شرط في الرجوع وهو شرط في القصة ولو احرم وهو
لم يقض احرامه فان اسلم قبل فزاد الوقف بالمشتر وجب عليه الرجوع الى الميقات وانما الاحرام منه فان لم يتمكن احرام من موضعه ولا يمتد
بالاول بولوا رتد بعد اداء التحج مسلما لم يجب عليه اعادته وقوى في المبسوط الاعادة ولو احرم ثم رتد ثم عاد الى الاسلام كان احرامه باقيا
وبني عليه لا التحج يجب عليه التحج مع الشرايط ووجود ما يد لهديه مع الحاجة شرطا للوجوب في الرجل في شرايطه في المرأة فاذا اجتمع الشرايط
وجبت عليها التحج وان لم يكن لها حرم ولو لم يجد المنقة وخافت من الكرا فتأخرت الحرم وهو الزوج او من غرم عليه على التأييد
ومؤنعا ومن غرم عليه في وقت دون اخر كزوج الاخت والعبد فليس بحرم ولو كان الاب يهوديا او نصرانيا كان لوجهه ان يحرم من التحج
فالوجه انه ليس بحرم والاقرى انما يزداد البلوغ والفعل في الحرم بنفقة الحرم في محل الحاجة اليه عليها فليشترط في استطاعته املا فزاد
وراحلته زيادة على ما تقدم ولو اشاع الحرم من التحج مع بذله له النفقة فهي كالفائدة الحرم ولو احتاجت اليه لعدم النفقة والحاجة
الى الرقعة كزوجاته لا يجب عليه اجابتها اذن الزوج ليس مقبرا في الواجب فلو كان عليه الحاجة للاسلام او من ذواته او قبل

تعلقه بها

فقلته بما وجب عليها الزوج وليس له منها عنه وليست لها ان يشاءه فان اذنت والا فزجت بفراغها ما لم تطوع فليس لها الخروج فذلك
 باذنه ولوندرت الحج وهي زوجته فان اذن لها في التمتع والافلا وحكم المعتدة رجعية حكم الزوجة اما البائن فانها يخرج من اذن شارة وليس للحج
 منها ولو كان المتوفى عنها زوجها في الشرايط التي ذكرها من اهلها ما هو شرط في العدة والرجوع بها وهو العقل ومنها ما هو شرط في العدة خاصة
 وهي الاسلام ومنها ما هو شرط في الزوج خاصة وهو البلوغ والحرية والاستطاعة وامكان التمسك بالعتق والتمتع في اقل من اربعين يوما
 الحج على ثلاثة انواع تمتع وقران وفرد فصوره التمتع ان يحرم من الميقات بالعمرة التمتع بها الى الحج ثم يدخل مكة فيطوف سبعة اشواط بالبيت
 ويصلي ركعتي الطواف بالمقام ويسعى بين الصفا والمروة سبعة اشواط ثم يقصر وقد اختلف من كل شيء احره منه ثم يفتي احرها اخر الحج من مكة
 يوم الترميد والا فبما يعلم معه اذ قال الحج الوقوف ثم يمضي الى عرفات فيقف بها الى الغروب ثم يقصر الى المشعر الحرام فيقف بعد طلوع الفجر
 ثم يقصر الى منى فيحرم العفة ثم يذبح هديه ثم علق رأسه ثم رأتى مكة ليوم او من غدا فيطوف بالحج ويصلي ركعتيه ثم يسعى سعي الحج
 ثم يطوف طواف النساء ويصلي ركعتيه ثم يعود الى منى ليرى ما يختلف عليه من الجمار الثلث يوم الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر وصورة
 الافراد ان يحرم من الميقات او من حيث يقصر الا حرامه بالتمتع بالحج ثم يمضي الى عرفات فيقف بها ثم يقصر بالمشعر الحرام ثم ياتي منى فيقف منى
 بما تم بطواف البيت الحج ويصلي ركعتيه ويسعى بالحج ويطوف طواف النساء ويصلي ركعتيه ثم يذبح مفردة من اذني التحمل وهو يوم القران
 كذلك الا انه يقصر الى حرامه سياتي الهدى بالتمتع فرض من نأى عن المسجد الحرام وليس من حاضره ولا يحرمهم غير من الاختيار وكما
 القران والافراد فهو فرض من اهل مكة وحاضريها فلو عدلوا الى التمتع فوالا جاز قولان للشيخ احدهما انه يحرم ولادم والثاني انه لا يحرم وهو
 الاخرى عندي محد حاضري المسجد الحرام الذين لا تمتع لهم من كان بين منزله وبين المسجد اثنا عشر ميلا من كل جانب والشيخ قولان
 انه ثمانية واربعون ميلا وهو اخيرا ابن بابويه وهو الاقرب لا يجوز دخال الحج على العمرة ولا بالعكس لا يجوز القران بين
 والعمرة في احرام واحد قال الشيخ في الخلاف ولو فعله بغير حرامه الا بالحج فان اذني بافعال الحج لم يلزم دم وان اراد ان ياتي بافعال العمرة
 ويجعلها منعة جاز له الدم لا يجوز نيته حجتين ولا عمرتين ولو فعل قبل بغير حرامها ولو فعل الاخرى لو اراد التطوع بالحج فالتمتع
 افضل الواحد المفرد اذا احرم بالحج ثم دخل مكة جاز له فتح حجة وجعله عمر تمتع بها ولا يلب بعد طوافه ولا بعد سعيه لئلا ينقذ
 احرامه بالنيك اما القارن فليس له ذلك وكذا يجوز لمن احرم بغير التمتع مع الفرض اما منعه عن تمامها العدد والى الافراد اما بان يضي
 الوقت او يحصل حيض او مرض او بعد المكي عن اهل مكة ثم عاد وحج على ميقات احرم منه وجاز له التمتع من كان من اهل الانصار فجاز
 بكة ثم اراد حجة الاسلام فخرج الى ميقات اهل واحرم منه فان تغذر فخرج الى اهل مكة واحرم من مكة هذا اذا لم يحضر فحينئذ كان مضى عليه سنة
 وهو تيمم بكة ما من اهل مكة وحاضريها ليس بان يتم وليس في الغرابة ينقل فرضه حتى يتم ثلاثا والمعتد الاصل ولو كان له منزلة ان احدها بمكة
 والافراد عن اعتبار الاغلب فانه واحرم بغير من اهل مكة فان نساوا تخير في التمتع وغيره ولو لم يضر هذه المدة كان فرضه التمتع لا غير فيحرم من الميقات
 وجوامع المكنة للشيخ اقوال في التمتع في النهاية سؤال وذو القعدة وذو الحجة وفي التيسير سؤال وذو القعدة والقبيل الفجر من عاتري
 وفي الخلاف الى طلوع الفجر في كل طقسعة من ذي الحجة والافراد الاول ولا يعلق بهذا الاختلاف حكم الاجماع على فوات الحج بقوات الموقفين وصحة
 بعض افعال الحج فيما بعد العاشر لا يجوز الاحرام بالحج قبل اشهر فلو احرم به قبل لم يفقد الحج وان فقد العمرة ودوله ابن بابويه وعندي فيه
 لا يفقد احرام التمتع بما الا في اشهر الحج فاحرم في غيرها انفق النبوة على سبيل ما العمرة النبوة فيحرم جميع ايام السنة لو دخل التمتع
 مكة وخشي فوات الوقت فعلى نيته الى الافراد ثم يعتمر عمرة مفردة بعد الحج وكذا الحائض والنفساء لو نسيها بعد طواف التحلل ونساها الاحرام
 المستند ان في الاحرام فيه فصل الاول في المواقف وفيه مطلبان الاول في تعيينها وفيه مباحث لا يجوز الاحرام الا
 من احد المواقف التي وثقها رسول الله صلى الله عليه وآله للاحرام بميقات على اهل المدينة ذوالحليفة ومسجد البصرة وميقات اهل الشام
 الحنفية وهي الميقات بسكون الشام ونج البصرة ولا اهل اليمن بل لم يقل العلم ولا اهل الطائف قرن المسار والفتح العاق وسكون الرد في القحاح

بفضها ولاهل العراق العتيق بهذه المرافقة مأخوذة من القرآن رسول الله صلى الله عليه وآله في الحليفة بمقتضى المدينة مع اختلاف
اتام مع القوم في الحليفة العتيق بمقتضى اصل العراق وكل جهاته ميقات فمن اين احرأه جاز لكن لا فضل الا حرام من المسح ويليده غمرة
ذات عرق ولا يجوز الحاج تجاوزها الا عزماء هذه المرافقة موافقة لاهلها ومن يتر بها يريد الشك فلو خرج الشاي من المدينة احرأه من
ذي الحليفة ولو خرج من العراق فيقانه العتيق وكذا غير ذلك من كان منزله دون الميقات فيقانه منزله بالاجماع الصبي يخرج من قح ويجوز ان يحرم
به من الميقات هذه المواقيت اما في احرأه العمرة المتمتع بها او الحج مفردا او كانا اما في الحج المتمتع فيقانه مكة لا غير ولو احرأه من غيرهما ممكن ان يحرم
ووجب عليه العمرة الى مكة لانها الا حرام ولو تجاوزها ما ساء او جاهلا اخطا فان حصل له ما منع احرأه من موضع ولو كان بعرة فوات وكذلك لو كان
من الحرم فوات الحج فانه يحرم من موضعه ومن احرأه من موضع احرأه من مكة اجزاء والافضل الا حرام من السجود افضل تحت الكعبة او مقام ابراهيم
عليه السلام ط المواقيت التي قد متناها لمواقيت الحج على اختلاف فروبه ولعمرة المفردة اذا قدم مكة حاجا او معتمرا اما المفرد والمفردان
اذا فرغ من التماسك والتمسك اراد الاضمار او غيرها ممن يريد فانه يلزمه الخروج الى مكة للتمتع بها ثم يعود الى مكة للوقوف والسعي وان يحرم
بها من الجعرانة فان فاته فمن التيمم فان فاته من المدينة والضايفان باقيا من الليل **المطلب الثاني** في احكام المواقيت وفيه خمسة
الاجزاء الا حرام قبل الميقات الحج ولا عمرة الا لمن اراد ان يحرم بالعمرة المبسوطة في حرمه وخاف تقصيره ان احرأه الا حرام الى الميقات فانه يجوز
ان يوقعه قبل الميقات ليدرك آخر ما في رجب طلبا للفضل فقد روي انها معاربا حج واستثنى الشنخ من نداء الحج او العمرة قبل الميقات
فانه يلزمه بشرط وقوعه في شهر الحج ان كان الحج او المتمتع بها وان كان للمفردة جاز مطلقا ومنع ابن ادرين من ذلك والا لاقوى لو احرأه قبل
الميقات في غير هذين الموضعين لم ينفذ احرامه ولو فعل ما ينافيه لم يلزمه شيء ويجب عليه تجديد الاحرام عند الميقات اذا جاز الى الميقات
واراد التمسك وجب عليه الا حرام منه ولا يجوز له تأخير عنه الا اطلع طورك حاشا مع اعادة التمسك وجب عليه الرجوع الى الميقات و
الاحرام منه ولو لم يتمكن من الرجوع جدد بطلت حجته ولو احرأه من موضعه لم يجر ولو عاد الى الميقات ولم يجد الاحرام فذلك ولو جدد في الميقات
لم يكن عليه دم سوار جمع بعد التبرؤ من افعال الحج كطواف القدوم او الاولوية كاسيا او جاهلا او لا يريد التمسك ثم تجددت العمرة
وجب عليه الرجوع الى الميقات وانما الا حرام منه فان لم يتمكن فليضع ما خارج الحرم فيحرم فان لم يتمكن احرأه من موضعه ولو احرأه من موضع
مع امكان الرجوع لم يجره ولا فرق بين التماسك والتمتع بالميقات والتبرؤ من افعال الحج ولو احرأه من موضعه وجب عليه الحج ولو احرأه من موضع
خرج الى الحرم لم يتمكن احرأه من موضعه ولا دم عليه وكذا الصبي والعبد لو بلغ او اعتق بعد المجاورة لو كان مريضا لم ينعذ الركن من الاحرام
من الميقات قال الشيخ جازله ان يخرج عن الميقات فاذا زال المنع احرأه من الموضع الذي انتهى اليه والظاهر ان مقصوده تأخير كيفية الاحرام
من نزع الثياب وكشف الرأس فاما الشروط التي للاحرام فلا يجوز له تأخيرها مع القدرة ولو زال عقله باعرا وشبهه سقط الحج فلو احرأه
عنه رجل جاز لكن لا يقط به حجة الاسلام الا ان يعرد عقله قبل الوقوف ولو كان بعد الموضعين لم يجره لو كان الميقات فيه في حرمه
عمادتها الى موضع آخر كانه الميقات موضع الاولى وان استقل الاسم الى الثانية لو سلك طريقا بين ميقاتين احرأه عند اذنه
الميقات برأ كان او جازا وهي رواية عبد الله بن سنان الصنف عن الصادق عليه السلام ولو لم يبر فحده الميقات احاطوا احرأه من بعد
ينفي عن عدم مجاوزة الميقات ولا يلزمه الاحرام حتى يظن انه اذاه ولو احرأه ثم علم المجاوزة من عبادة الميقات ففي وجوب الرجوع الى مكة
اقرب العدم ولا دم عليه ولو لم يظن طريقا بين ميقاتين فاما لا قربا للاحرام من اداء في الحرم من جاز بمكة من اهل الامصار ثم اذ النساء
فليخرج الى ميقات امله ويحرم منه فان لم يتمكن فليخرج الى الحرم وان لم يتمكن احرأه من موضعه ما لم يستوطن سنتين **المطلب الثالث**
في مقتضى الاحرام وفيه سبعت اشياء لمن اراد التمتع ان يرفق شعر راسه وليتخذ من اول ذى القعدة ولا يمس منها شيئا وانما
عندهما لاذي الحجة فان منهن شيئا تركه الا فضل ولا شيء عليه وفي النهاية والاستبصار هو واجب يجب معه الدم وهو خيرة
المفيدة ليحج للمعتمر فيرفق شعر راسه ثم في الشهر الذي يريد فيه الخروج الى الكعبة ليحج له اذا بلغ الميقات الشظيف باناله

الثبت ونحوه من الشارب وتقليم الأظفار وحلق العانة والاطلاق ولو كان قد اطلق قبل الإحرام اجزأه ما لم يفيض خمسة عشر يوماً كان
مضت استحبابه لعل الأظفار ثانياً والأظفار أفضل من الحلق والطلق أفضل من تنفلا لا بد من استحبابه لفعل إذا أراد الإحرام من الميقات ولين
اجتماعاً ولا فرق بين الذكر والأنثى والحرة والعبد والبالغ وغيره ويجوز تقديم الفسل على الميقات إذا خاف عجزه عن تركه فيه ما لم يتجاوز يومين أو
عليه يوم وإلته ولو وجد الماء في الميقات استحباباً عادة الفسل ويجزئ غسل اليوم لذلك الموضع وغسل الليل كلها ما لم يتم فإن قام فليعقد
الإحرام أو ليس عتيقاً أو اكل الأكل الحرام استحباباً له عادة الفسل ولو قلتم الطهارة لم يعد الفسل ويجزئ الإحرام من بعد الفسل قبل عقد الإحرام
إلا أن يكون طهراً يبقى إلى بعد الإحرام ولو أحرم من غير غسل أعاد الإحرام استحباباً ولو لم يجد الماء للفسل يتم به كالتيمم ز استحبابه يحرم
بعد الزوال عقيب صلاة الذكر الطهارة بغير الإحرام وهي ست ركعات فإن لم يتمكن فركعتان ثم يصلي الظهر ثم يحرم عقيب الظهر وإن
لم يتفق وقت الزوال استحباباً أن يكون عقيب فريضة وإن لم يتفق على ست ركعات ثم أحرم عقيبها فإن لم يتمكن صلى ركعتين بقرآن أو
الحمد وظل أيها الكافرون وفي الثانية الحمد والتوحيد مستحباً بكونه ان يطيب للإحرام قبله ولو كان ما بقي راحته إلى بعد الإحرام
كان حراماً ولو لم يكن ثوباً متطيّباً ثم أحرم فيه وكما راحته تبقى إلى بعد الإحرام وجب نزعها أو أزالها الطيب فإن لم يفعل وجب
الفداء الفسل في كيفية الإحرام وفيه ليحتمل أن يبالغ الحاج في طهارة فله ما ذكرناه ودعا عند غسله ونوى الإحرام وليس ثوباً يأتى
بأحدهما وتوضيح الأخر ودعا ثم صلى للإحرام ست ركعات ثم يصلي الفريضة إن كان وقت فريضة وأحرم عقيبها أو الأعيان التوافل فاما
فزع من صلاته حديثه رآني عليه وصلى على النبي وآله ثم قال اللهم اني اسألك ان تجعلني ممن استحبابك إلى آخر الدعاء فإذا فرغ يمينه ويكبر ثم
ولا يزال على صوته إلى ان يدخل مكة ويظهر في يمينه ويقف فداخل الواجب في الإحرام نية أشياء النية وليس في الإحرام والتلبس
الأربع والباقي فقل والنية كاحي واجبة في شرط وكيفية ان يقصد بقلبه إلى أمور أربعة ما يحرم به من حج أو عمرة متقبلاً إلى الله تعالى
ويذكر نوع ما يحرم له من شئ أو قرآن أو أفراد ويذكر الجواب والندب ما يحرم له من جهة الإسلام وغيرها ولا يجوز الإخلال بالنبي
من ذلك ويستحب الاشتراط لو نوى الإحرام مطلقاً ولم ينو لا حجاً ولا عمرة انعقاد الإحرام وكان له صفة إلى ما شاء كان ذلك أشهر
على أشهر الحج على أشكال فإن صفة إلى الحج ما رجا وكذا إلى العمرة نصيرة ولو صفة إلى ما شاء لم ينعقد مطلقاً قبل أشهر الحج فنقد
بعمرة بوضع يدهم الإحرام وهو ان يحرم بما أحرم به فلا نية على أشكال فان علم بما أحرم به فلا نية انعقاد الإحرام قبله وان نذر عليه بوقت أو غيبة
قال الشيخ يمتنع اجتماعاً ولو بان أن فلا نية يحرم انعقاد مطلقاً وكان له صفة إلى ما شاء ولو لم يعلم هل أحرم فلا نية أو لا كان حكمه من كم
ولو لم يقين ثم شرع في الطواف قبل التعيين فالأقرب أنه لا ينعقد بطرفه تعيين الإحرام أو من الملاقاة ولو أحرم بنية غير من
الحج والعمرة إذا لم يتعين عليه أحدهما قاله في البسوط في الخلاف يحمل في العمرة وهو حسن ولو تيقن أحدهما انصرف إليه ولو أحرم بهاماً
لم يقع قال الشيخ ويخبر وكذا لو شك هل أحرم بها أو بأحد من قبلها ما شاء ولو وجد ذلك بعد الطواف جعلها عمرة مستحباً إلى الحج ذلوى
الإحرام بنية والتبعية انعقاداً فادون ما لفظ به استحباباً يندك في لفظه ما يقصد من أنواع الحج ولو كان الأفضل الأصناف
ط التلبسات الأربع واجبة وشرط في الإحرام المتمتع والمفرد فلا ينعقد أحدهما إلا بالاشارة للأخرى مع عقد قلبه بها وأما التلبس
فله ان يعقد بها أو بالاشارة والتقليد لما يسوقه صور التلبسات الواجبة لئلا يندك في لفظه ما يقصد من أنواع الحج ولو كان الأفضل الأصناف
لئلا يندك في لفظه ما يقصد من أنواع الحج ولو كان الأفضل الأصناف لئلا يندك في لفظه ما يقصد من أنواع الحج ولو كان الأفضل الأصناف
الصحيحة عن الصادق عليه السلام لئلا يندك في لفظه ما يقصد من أنواع الحج ولو كان الأفضل الأصناف لئلا يندك في لفظه ما يقصد من أنواع الحج
غير مكروه ويستحب الأكثر من لئلا يندك في لفظه ما يقصد من أنواع الحج ولو كان الأفضل الأصناف لئلا يندك في لفظه ما يقصد من أنواع الحج
وليس على النساء جهر بالتلبسة وتلبسة الأخرى بالاشارة بالاصبع وغريه لسانه وعقد قلبه بها ولا ينفذ التلبسة بغير العزيمة
لا يشترط في التلبسة الطهارة أظفاراً يجرى الطاهر والجنب والحديث والحائض يستحب ان يذكر ما يحرم به في قلبه والأكثر من التلبسة

محل فلو كان محرماً بالتحريم لم يحرم بالعمرة وبالعكس يجوز للفرد نقل حجه الى العمرة وبالعكس لمن وافق عليه الوقت عن التمتع او حصل
 ما من كان يحضر الحرم وليس للقارن ذلك يجوز للقارن والكفر اذا قارن مكة الطواف لكنها تجوز ان التلبية لبقيا على احوالها
 ولوله بعد التلبية احلا وصارت جميعا عمرة قاله الشيخ في النهاية والمبسوط وفي التهذيب انما يحل المفرد للقارن وانكر ابن ادريس ذلك
 وانما انما يعلن بالتلبية لا بمجرد الطواف والسعي وعلى قول الشيخ حديثان صحيحان ١ اذا اتم المتمتع افعال عمرته وقصر فقد حل وان كان
 ساق هدبا لم يحل التحلل وكان قارنا قاله في الخلاف واذا فرغ المتمتع من عمرته واحل ما حرم للتحريم فقد استردم التمتع باحرام
 وان لم يرم حرم العقبة او المتمتع اذا طاف وسعى ثم احرم بالتحريم قبل ان يقصر قال الشيخ بطلت متعته وكان بمنزلة من لم يذبح له
 ناسيا فلم يضر فيما اخذ فيه وقد تمت متعته وليس عليه شيء وقال بعض اصحابنا الناسي عليه دم وقال آخرون يبطل الاحرام الثاني
 سواء وقع هذا او ساءا وسعى على احرام الاول والوجه ما قاله الشيخ ح ينفي للحرم بالتحريم من مكة ان يفعل حال الاحرام يوم التروية كافتة او لا
 عند الميقات من اخذ السارب ونقيلم الاطمار وغيره لا يتم ميقاته ووقار فاذا انتهى الى الوطاة ونال الميقات فاذ انتهى الى
 الحرم واشرف على الابطن رفع صوته بالتلبية حتى ياتي بنحو الاحرام واجب على من يريد ان يدخل مكة الا ان يكون دخوله بعد احرام
 قبل مضي شهر او يكرر الخطاب والمخاشنة ما قل المير وما حبا لصيقا ويكون دخوله لقصد ما يحرم من الاحرام كاحرام المرأة كما حرام الرجل الاذ رفع
 الصوت بالله تلبية وليس الخيط واحرامها فلا تخم ولا تعطيه بخيط ولا غيره وليس سائر جسدھا الا وجهها وبخبر لها ان تسدل
 على وجهها ثوبا حتى لا يمتد الى طرف انفها وليس لها ان تلبس النقاب ولا البرقع ولا القفازين ويجوز لها ان تلبس السراويل والغلالة
المقصود من الطواف وفيه فصول ١ في دخول مكة وفيه ذم مباح ١ اذا فرغ المتمتع من الاحرام من الميقات سار الى ان ياتي
 الحرم فغسل قبل دخوله تحببا ومضع شيئا من الاذخر لطيب منه ويدعو عند دخوله الحرم فاذا انظر الى بيوت مكة قطع التلبية وحدها
 عقبة المدينة ولو كان على طريق المدينة قطع التلبية وحدها اذا انظر الى عشرين مكة وهي عقبة ذي طوى فيستحب عليه ان ياد دخول
 مكة ان يغسل ثامنا من يرميهم او فرخ ولو اعتل ثوبا قبل دخولها اعاده استحبابا ثم يدخلها من اعلاها اذا كان داخل من
 طريق المدينة ويخرج من اسفلها داعيا بسكينة ووقار حافيا دخول مكة واجب للمتمتع او لا بطوف وليس يقصد للعمرة ولا
 على المقادير والمقدور الا بعد الوقوف وقضاء مسأله مني د لا يجب على المتكبر في دخول مكة الاحرام لدخولها كل سنة ولا يجب على
 العبد الاحرام لدخولها ومن يجب عليه دخولها باحرام لو دخلها بغيرة لم يجب عليه القضاء لا يكره دخول مكة ليلة والناس
 والنساء يستحب لهما الاعتسال لدخول مكة ويستحب لمن اراد دخول المسجد الحرام ان يغسل ويدخله على سكينته ووقار حافيا يجتمع
 وخضوع من باب بني شيبه ويدعو بالرحمة فاذا دخل المسجد رفع يديه واستقبل البيت ودعا بالمرحوم **الفصل الثاني** في مقتدا الطواف
 وكيفيته وفيه لا يجزئ ١ الظن ان شرط في الطواف الواجب فلا يتم بدونه وكذلك خلوا لبدن والثوب من النجاسة شرط في الطواف الثاني
 ايضا سواء كانت النجاسة دما او غيره قلت واكثر من الطهارة ليست شرطا فطواف التفل بل لا فضل فيه الطهارة شرط
 في الطواف الثالث ان شرط في الطواف للرجل ون المرأة ٢ يستحب لمن اراد الطواف ان يغسل لدخول المسجد ويدخل من باب بني شيبه بعد
 ان يقف عنده ويدعو وليست على النبي صلى الله عليه وآله ويكون دخوله بجشوع وخضوع وعليه السكينة والوقار ويدعو اذا نظر الى الكعبة
 والنية شرط في الطواف وهي ان يسوي الطواف للتحيم او العمرة واجبا او ندبا قربا الى الله تعالى فلو طاف بغير نية لم يصح طوافه زيجبان يبدأ
 بالطواف من الركن الذي فيه الحجر ويعتم به هكذا سبعة اشواط فلو ترك ولو خيرة منها لم يحرم ولا تحلل النساء حتى يعود الى ابيانها
 ح يجب له يطوف على يساره بان يحل البيت على يساره ويطرف عن يمين نفسه فان جعل البيت على يمينه وطاف لم يحرم ووجهه
 الاحادة ط يجب ان يطوف بين البيت ومقام ابراهيم عليه السلام ويدخل الحجر ويدخل طوافه فلو سلك الحجر وطاف به او على شاذروان الكعبة
 لم يحرم طوافه على هذه الهيئة سبعة اشواط فلو طاف دونها لم ياتمها ولا جعل ما حرم عليه حتى ياتي ببقية الطواف وان قل

فإذا فرغ من ذلك صلى ركعتي الطواف واجبا وهو قول أكثر علماءنا ! يجب أن يصلي هاتين الركعتين في المقام وقال الشيخ في الخط الخلف
 يستحب ضلعا خلفا المقام فانه لم يفعل صلى فيه اجزاء وليس بجهد لوليتي الركعتين رجعا الى المقام وصلاته فيه مع المكنة فان شئت
 عليه صلى حيث ذكر ولو خرج استغاب ولو صلى في غير المقام عامدا لم يجز وان كان ناسيا ثم ذكر تداركه ورجع الى المقام ولما كان
 الصلوة في موضع المقام حيث هو الآن ولو كان فيه زحام صلى خلفه فان لم يتمكن فليصل جباله يد وقت ركعتي الطواف حتى يفرغ
 منه سواء كان بعد الفداة او بعد العمد اذا كان طواف فريضة وان كان طواف نافلة اخرها الى بعد طلوع الشمس وبعد صلوة
 المغفرة ولو طاف في وقت فريضة فان كان الطواف واجبا فالوجه تخرجه بين اداء الفريضة او لا وبين ركعتي الطواف وان كان نافلة
 فثم الفريضة ولو صلى المكتوبة بعد الطواف الواجب لم يجز من الركعتين به يستحب ان يقرأ في الاموال الحمد والنوح في النية
 الحمد والتوحيد والعكس بر لو كان الطواف نافلة جاز ان يصلي ما يشاء من التمجيد لوليتي الركعتين حتى مات فمضى عنه وليه
 ولو لم يمت حتى شرع في التمتع وعاد الى المقام فصلى الركعتين ثم عاد فتم التمتع يستحب اذا دخل المسجد ان لا يتشاغل بشي حتى يطوف ولو دخل
 المسجد والامام مشغول بالفريضة صلى المكتوبة معه فاذا فرغ من صلاة استغفر الطواف وكذا التوقيت فامة الصلوة لا يستحب فريضة
 عند ربه البيت : ينبغي ان يتقبل الحجر بجميع بدنه وان يقف عند يده ويكبر عند عماراته ويرفع يديه ويحمد الله ويتنفل عليه ويسلم
 ويقبله فان لم يتمكن من استلامه استلم يده وقبل يده فان لم يتمكن من ذلك اشار اليه بيده كما الاستلام مستحب وليس بواجب وليس بمؤكد
 لانه افعال من السلام وهو الحجارة فاذا تم الحجر بكبره ويسجد بها قبل استلام اي متر السالم وحكي غلب الحجر على معنى انه اخذ سلاحا وجنة
 من اللزامة وهي الذرع كمن قطع اليد ليستم الحجر بموضع القطع فان كانت مقطوعة من المرفق استلزامه استحب استلام الركن الثاني فان
 لم يتمكن استلم يده وقبل يده ويستحب استلام الاركان كلها واكدوا الحجر والياني وهو اخر الاركان الاربعة قبله اهل اليمن وهو الركن الذي في
 الحجر ويستحب الوقوف عند الياني والاعل عند وروى ان رسول الله صلى الله عليه وآله طاف الكعبة حتى بلغ الركن الثاني رفع راسه الى الكعبة ثم
 الحمد لله الذي شرفك وعظمت الحمد لله الذي بنيتني نبيا وجعلني امما اللهم لهذا اليه خيرا خلقك وجنته سرا خلقك ويستحب الاستلام
 في كل شوط وان يدعو بالطريق بالمقول : يستحب ان يستلم المسجدين في الشوط السابع ويخط يديه على حائطه ويلصق به بطنه وجده
 ويدعو بالثأور ويذكر ذنوبه مفضلة ويتغفر الله منها ولو نسي لا لزوم حتى جاز وموضعه فلا اعانة عليه ولو ترك الاستلام لم يكن
 شي كذا في المبسوط يستحب الاضطجاع وهو ان يدخل اذنا تحت منكبه الايمن ويجعل على منكبه الايسر وهو افعال اخبر من التضرع وعضد
 الانسان فقلبت التار لوقوعها بعد فساد كانه يستحب ان يقصد في مشيه بان يمشي متويا بين السرة والباطل وان يمشي متويا
 اربعائة طواف القدوم خاصة ولو ترك الامل لم يكن عليه شيء ولم يقضه في الاربع الباقية وهو مستحب في الثلاثة الاولى من الجارية ولو
 ترك في شوط اتى به في اثنين خاصة ولو ترك في طواف القدوم لم يستحب فضاؤه في طواف الترات والرسول يستحب لاهل مكة ايضا ولا
 يستحب للنساء ولا الاضطجاع والمريض والصبي اذا حلما غيرهما لم يلزمها ثلثا وثلاثا وثلاثا ولو كان والكنائس دابته في الثلاثة الاولى
 الدائم من البيت في الطواف افضل من الساعد ولو كان بالقرب منه زحام منع عن الرمل وقيل ان يجد فرجة ويرمل او يتأخر الى حاشية
 الناس ويرمل ولو تجرعتا مشي غير مرملة يستحب ان يطوف ثلثائة وستين طوافا فان لم يتمكن فثلثائة وستين شوطا والزيادة نحو
 بالطواف الاخر ويصلي لكل سبع ركعتين بعد فراغه من الاسبوع ويجوز غيرها الى اكمال الاسبوع لو تابعه حتى ادخل المقام في الطواف
 لم يجز وكذا لو ادخل الثغاية وفرغ من الطواف فطهر الى الكعبة لم يجز لا يستحب الطواف ما نسيها ولو ركبا جزءا للذرية والامام عليه
 وان كان لغيره حدث انفصل الناس في الاحكام وفيه استحب الطواف الواجب وهو محدث لم يجز وان كان ساهيا وتجب عاداته ولو طاف
 النقص وصلى ثم ذكر انه على غير وضوء اعادة الصلوة خاصة ولو كان واجبا اعادها معا ولو طاف في ثوب غير عامدا اعادة في الفرض ولو
 انشأ الطواف انا له ونعم للطواف ولو لم يعلم حتى فرغ اجزاء ولو احدث في طواف الفريضة فان جا ولا نصف ظهره ونعم ما بقي والا اعاد

قوله ولو شك في الطهارة فان كان في أثناء الطواف ظهر واستأنف وان كان بعدة لم يستأنف به لو طاف ستة وانغرف فليصغ بالرشوة
 افر ولا شيء عليه وان لم يذكر حتى يرجع الى اهله امر من يطوف عنه ولودم ولو ذكر وهو في النسيئة طاف اقل من سبعة قطعه وتتم الطواف ثم يتم
 النسيء لو قطع طوافه بدخول البيت والشيء في حاجة له او لعينه في الفريضة فان كان قد جاوز النصف بنى والا لحادة وان كان تغلابني
 مطلقا ولو دخل عليه وقت فريضة وهو يطوف فقطع الطواف وابتدأ في الفريضة ثم عاد فتم طوافه من حيث قطع وهل ينبي من حيث قطع
 او من الجوفية اشكال والاحوط الثاني والتجديد على الاول ولو خشي فوانا لقطع الطواف او ترغمي على ما معنى من طوافه لو طاف
 المائة او فنت وقد طافا ربعا قطعت الطواف وسعت فاذا فرغت من المناسك تمت الطواف بعد طهرها ولو كان دون ذلك بطل الطواف
 وانتظرت عرفة فان ظهرت وتمكنت من افعال العمرة والوقوف ففعلت والاسارت حتى بمفردة والطواف ركن من تركه عامدا بطل
 حجه ولو كان ناسيا فضاء ولو بعد المناسك فان تغذر العود استناب فيه من شك في عدد الطواف فان كان بعد فزاعه لم يفت
 اليه وان كان في انشائه فان كان الثلث في الزيادة كان يترك هل طاف سبعة او ثمانية قطعه والابن عليه وان كان في النقصان
 اه لستد بين السنة والبقعة او السنة والاقل فان كان طواف الفريضة لعاد من اوله وان كان تغلابني على الاقل استحبابا وبجواز البناء
 على الاكثر وبجواز التعويل على غير في تعداد الطواف فان كان استكما عاذا ان كان في النقصان والا فلاح لا يجوز الزيادة على سبعة
 اشواط في طواف الفريضة فلو زاد بعد بطل طوافه وان كان من استحب ان يتم اربعة عشر شوطا ثم يصلي ركعتي طواف الفريضة ويسعى
 ويعود الى المقام فيصلي ركعتي الطل والنفل ط يجوز القرآن بين الطوافين في النفل وهل هو محرم في الفريضة فيه اشكال قال ابن ابراهيم
 انه مكروه شديد الكراهية والا فاضل في كل طواف صلاة والقرآن مكروه في النافلة ايضا على الاشكال في الفريضة فاذا فرق بين
 طوافين يستحب الا نواف على وتر مثل ان يفرق على ثلاثا سابع ولا يفرق على اسبوعين لذكر في الشرط الثامن قبل ان يعلم الركعة
 قد طاف سبعة فليقطع الطواف ولا شيء عليه وان لم يذكر حتى تجاوز ثم اربعة عشر شوطا استحبابا ولو شك هل طاف ستة او
 او ثمانية اعاد في الفريضة لو طاف اقل من سبعة ناسيا ثم ذكر عاد فتم طوافه ان كان قد طاف اربعة اشواط وان كان دونها اعاد
 من اوله ولو لم يذكر حتى يرجع الى اهله امر من يطوف عنه الباء او التجميع ناسيا وذكر ب الطواف واجبا وهو عذر عامدا او ناسيا لم يتم
 طوافه ولو كان على حدة بحاسته عامدا اعاد ولو كان ناسيا وذكر في الانشاء ازال النجاسة او زعمه وتم طوافه فان لم يذكر حتى فرغ منه
 نزع الثوب وغسله وصلى الركعتين لو غفل من احرام العمرة ثم اهرم بالتحج او طاف وسعى له ذكر ان كان قد طاف محذرا احد الطوافين ولم يعلم
 انها هو اعاد الطوافين معا المريض لا يقطع عنه الطواف فان كان يستمسك للخصان طيف به والا انتظر يوم او يومان فان
 طاف بنفسه والا طيف عنه مع ضيق الوقت وكذا الكبر ولو طاف بعض الاشواط فغسل بما لا يمسك معه الطهارة انتظر يوم او
 يومين وان بدا ثم طوافه ان كان قد تجاوز النصف والا اعاد وان لم يبرأ طيف عنه لو حمل عزم محرما فطاف به ونوى كل منها بطواف
 عن نفسه اجزائيا يجوز الكلام بالمساح وان كان شعرا في أثناء الطواف جازا ويحب فيه الصلابة بتقديم وكذا قراءة القرآن
 وحب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيه لو اتفق وبجوز الشرب في الطواف ولا يكره ان يقال شوط وشوطان قال الشيخ نعم يجب
 ان يقال طواف وطوافان وقال الشيخ لا يجوز ان يطوف عليه بطله واطلق وقال ابن ابراهيم انه مكروه في طواف الحج حرام في طواف
 العمرة نظر الى تقضية الركن من نظر ان يطوف على اربع قال الشيخ يجب عليه طوافا في اسبوعا ليدير واسبوعا لرجله وقال ابن
 ابراهيم لا ينعقد نذر والشيخ ذكر روايتين في حق المرأة لا بحضرة الان حال سندهما في طواف الحج ركن فيه بالاجماع كان طواف
 العمرة ركن فيها فلا احتل به عامدا بطل حجه وان احتل به ناسيا وجب عليه ان يعود ويقضيه فان لم يتمكن استناب فيه ولا يخفى طواف
 الوداع عنه ولو تركه جاملا قال الشيخ يجب عليه اعادة الحج وبدنة وتوقفا برادرس في اجابا البدنة والشيخ غول على رواية
 الصحيحة عن علي بن حنفية عن اخيه عليه السلام والتعويل على

ويأتي به ويجوز له ان يتنكب فيه **المقصد الرابع** في التي وفيه **بخا** للتي مقدمان عشر كل ما مندوبة وليست شرطا واسلام
بعد فراغه من الطواف قبل التي والشرب من يارزوم وصبه على الجسد من ادلول المقابل للحجر والخروج الى الصفا من الباب المقابل للحجر
والصفا على الصفا ويطل الرقعة عليه ويحمد الله وينسئ عليه وينكر من الابد وبلائه وحسن ما صنع به ما قد عليه ولولم يتمكن
الا طالة دعا بما يشرب البنية واجبة في السعي وشروطه يبطل لو اخل بها لعد او سهواً ويجب فيها تعين الفضل والتقرب والواجبات
يجب فيه الترتيب بدأ بالصفا ويختم بالمرقة ولو بدأ بالمرقة اعاد ويسعى بينهما سبعة اشواط يجب بذها به من الصفا الى المروة
شوطا ومعه من المروة الى الصفا اخر هكذا سبع مرات ويجب التي بين الصفا والمروة في المسافة التي بينهما ولا يجوز الاخل بالتي
منها ولو بذاع ولا يجعله النساء حتى يكمل ولا يجب عليه الصعود الى الصفا ولا المروة ويستحب ان يسعى ما شاء ولو سعى الكبار في السعي
للمشي في السعي والرمي وسطه ما بين المكان ودكا فالعطارين وهو من جله ما سعى محترقا لا يكبره دابة ولو سعى الرمي
يجوز موضعه ثم ذكر طهر جمع الفهري الى المكان الذي يلقى فيه ولو تركه كما مذكور لم يكن عليه شيء ويستحب ان يحال السعي بالمنقول
السعي واجب وركن من ان كان الحج والعمرة بطلان بالاخلال به عدا ولو تركه ناسيا احاداً ولا شيء عليه ولو خرج من مكة عاد له
فانه لم يتمكن لرمي يمينه عند لوبد بالمرقة وسعى سبعة العاد التي من امة سبعة ولا يكف سقوط الاول والبناء على انه بدأ بالصفا وان كان
شوطاً اخر ولو يتيقن عدة الاشواط وشك فيما به بدأ فان كان في المزدوج على الصفا فقد تم سعيه وان كان في المروة اعاد
ولو انعكس المفروض انكسر الحكم يجب ان يسعى سبعة اشواط يلصق اصابعه بها ثم يتبدى منها يلصق عقبيه بها ويرجع الى الصفا ويلصق
اصابعه به هكذا سبعة فلو نقص ولو خطو وجب الاتيان بها ولا يجعله ما جرم عليه مع الاخلال بها ولو اخل بشرط او نادى وجب عليه الاتيان
فان رجع الى البدة وجب عليه العود مع المكاة وان لم تسع ولو لم يذكر حتى واقع اهل او قمار فلم اطق رعليه دم بقره وان لم تسع ولو لم يجز
اعاد لا يجوز الزيادة على سبعة اشواط فانه فعل عامد العاد التي وان كان ساهياً طرحت الزيادة واعتد بالبعة وان شاء اخل اربعة عشر
يجوز ان يجلس في السعي للاستراحة ولو دخل في الصفا وهو في السعي قطعه وصلى ثم تم سعيه ويجوز قطع السعي لفساد راحته او لغيره
ثم يعود فيتم ما قطع عليه من طواف باليت جازله ما خسر السعي الى بعد ساعة او الى الغنى ولا يجوز ان يخلو به لا يجوز تقديم السعي على الطواف
فان قدم لم يجز ولو طواف بعض الطواف ثم مضى الى السعي ناسياً ذكر في ثار التي نقصان الطواف رجع فيتم طوافه ثم عاد فيتم سعيه لا يجوز تفتت
طواف النساء على السعي فان فعله عامداً احاد طواف النساء بعد التي ركة ما يكمل بركته عليه حتى لا يجوز التمتع ان يقدم طواف الحج وسعيه
الى عرفات اختياراً ويجوز للضرورة كالسج البكر والمراة الخاف الخوض وكذا يجوز تقديم طواف النساء على الموقوفين مع العذر ولا يجوز اختياراً
اما القارون والمفردة قال الشيخ يجوز تقديم طوافها وسعيها على المضي الى عرفات للضرورة وغير ضرورة وانكر ابن ابي ريد في ذلك **المقصد الخامس**
في التقصير وفيه مباحات ا اذا فرغ المتمتع من السعي قصر من شعره وقداخل من كل شيء احرم منه والتقصير واجب في العمرة ولا ينعى
منها الابرة وبنا ب عليه ولا ينجب ما خيرة ولو اخره لم يتعلق به كفارة بل واخل بالتقصير ما كفى اخل بالحج بطلت عمرته وش
بحته مفردة ولا يدخل فعال الحج في اصال العمرة ولو اخل ناسياً صحت منقته وكان عليه دم وجباً عند الشيخ واستحباً عند ابن ابي
لوجامع امرانه قبل التقصير عامداً وجب عليه خروا كان مرسراً كان متوسطاً بقره وان كان خفيفاً فاشاة ولا يبطل عمرته
والمراة ان طأته وجب عليها مثل ذلك وان اكرها تحمل عنها الكفارة وان كان جاهلاً لم يكن عليه شيء ولو قيل امرانه قبل التقصير وجب
دم شاة - التقصير في اهرام العمرة المتمتع بها افضل من الحلق ومنع في غير من الحلق ووجب به شاة في العهد ولو كان جاهلاً او ناسياً
لم يكن عليه شيء اذ في التقصير هو ان يقص شيئاً من شعر راسه ولو كان يسيراً واقله ثلث شعرات ولا يتقدم بالربع ولا يجبان
من جميع راسه ولو حلق في اهرام العمرة اجزاه في التحريم خلاف تقدم ولو حلق بعض راسه فلا قرب عدم التحريم على القولين ولا
لو قصر الشعر ما بقي شيء كان اجزاه وكذا لو نغصه او ازاله بالنقرة ولو قصر من الشعر ازاله عن حد الرأس وما يجاء

والتميز

اجزاء وكذا الوقوف من اشغال او اخذ من شاة او حاجية اصلية ذ ينفي المتمتع ان ينشبه بالحرمين بعد التقصير في ذلك الحظ
 وليس بواجب بكون المتمتع ان يخرج من مكة بعد عمرته قبل ان يقضى مناسكه اجمع الا لفروقه فان اضطر الى الخروج فخرج الى حيث لا يقف
 ويخرج عموماً بالتحج كان امكده الرجوع الى مكة والاضى الى عرفات باحرامه ولو خرج بغير احرام ثم عاد فان كان في الشهر الذي خرج فيه لم يقصر
 ان يدخل مكة بغير احرام وان دخل في غير الشهر الذي خرج فيه دخل عموماً بالعمرة الى التحج وتكون عمرته الاخيرة هي التي تمنع بها الى التحج ولو خرج من مكة
 بغير احرام ثم عاد في الشهر الذي خرج فيه قال الشيخ يثبت ان يدخل احراماً بالتحج ويجوز ان يدخل بغير احرام تعريضاً على رايه اسحق بن عمار عن ابي
 عليكم وفيه نظر اذ قد بينا انه لا يجوز الاحرام بالحج المتمتع اذ دخل مكة ان يطوف ويسعى ويقصر اذ اعلم ان
 على طه تمكنه من اتمام احرام التحج وادراك عرفات والشعر ولو كان دخول مكة بعد الزوال يوم التروية او ليلة عرفة او يوم عرفة قبل
 الزوال او بعدة والضابط اذ ادرك عرفات قبل الغروب وقال المفيد اذ ان التمتع يوم التروية ولم يكن احل من عمرته فقد ماتت نسبته
 ولم يجز له التحلل منها بل يتولى على احرامه وتقبل عتبه مفردة والاولى المفسدات اذ من اطم التحج وفيه مباحث اذا احل التحج
 من عمرته احرام التحج واجباً ويحتب ان يكون يوم التروية عند الزوال عباده يصلي الفريضة ويجوز ان يحرم قبل ذلك وبعد اذ اعلم ان
 على عرفات يجبان يوم هذا الاحرام من مكة من اى موضع شاء والا فضل ان يكون من تحت التراب ويحتب ان يفعلها كاحرام الاحرام
 من الاطلاء والاعتسال والتطيف بانالة الشعر وتقليم الظفار والاعمال والاشراط وغيرها لا تقرب احراماً ويدخل المسجد طمناً بكنية
 وقاد ويصلي ركعتين عند المقلم او في الحجر وان صلى ست ركعات كان افضل وان صلى الظهر ما ناهى احرامه عتصماً كان افضل فاما على احرامه
 ويدعى لما تفرغ من غير ان يذكر التحج مفردة او بلحان ان كان ما نسي من موضع على فيه وان كان راكباً كان اذ انقض به بغيره فاذ انتهى الى الحرم
 واسرف على الا بلح رفع صوته بالتلبية حتى ياتي شئ من الواجب احرام التحج ثلثة النية والتلبيات الاربع ولبس الثوبين كاقلامه هرا
 العرفه سواء دلا من الطواف بعد احرامه ولو فعله لغيره لم يخرج عن طواف التحج وكذا التسي ولو فعله لعذر جاز ع يجبان يحرم بالتحج
 عمرته انقص فلو نسي فاحرم بالعمرة وهو يريد التحج لم يكن عليه شئ ولو نسي الاحرام بالتحج يوم التروية حتى حصل عرفات ولم يكن له الرجوع
 من هناك فان لم يذكر حتى يرجع الى مكة قال الشيخ رحمه الله ترجحه ولا شئ عليه المفسدات اذ الوقوف بعرفات وفيه عتقاً ليجب
 لمن اراد الخروج الى معنى لا يخرج من مكة حتى يصلي الظهر يوم التروية بناءً يخرج الى معنى الا للامام فانه يستحب له ان يصلي الظهر والعصر في يوم
 التروية ويقسم الظلوع الشمس ويجوز للشيخ الكبر والمريض والكره وطائف انعام الخروج من مكة قبل الظهر يوم اربعين او ثلاث اذ
 احرم بالتحج خرج الى معنى كما بينا ولا يستحب ان يدعى عند التحج بالاثور ويدعى اذ اراد معنى ثم يستحب ان يستحب ليلة عرفة الى طلوع الشمس
 الخروج قبله الا لعذر كالمرض والخوف والشيء ويصلي الفجر في الطريق والا فضل ان يقسم حتى تطلع الشمس ولو خرج قبل طلوعها جاز لكن لا يجزى
 وادى حصة حتى تطلع الشمس والامام لا يخرج من شئ حتى تطلع الشمس لو صادف في التروية الجمعة فمن قام بمكة حتى زوال الشمس من شعب
 عليه الجمعة لم يجز له الخروج حتى يصلي الجمعة ويجوز الخروج قبل الزوال د يستحب للامام ان يخطب اربعة ايام من ذي الحجة يوم السابع منه
 ويوم عرفة ويوم النحر في يوم النحر الاول يعلم الناس ما يجب عليهم فعله من التماسك في الخطبة بعرفة يوم عرفة قبل الاذان
 يستحب الميت ليلة عرفة بنى الاستراحة وليس فيه ولا يجب ترك شئ من التحج له ان يدعى عند الخروج الى عرفات بالاثور وما اذا انتهى
 الى عرفات ضرب خباء بنمة وهي بطن عرته دون الموقف ودون عرفة فان زالت الشمس يوم عرفة اغتسل وصلى الظهر والعصر باذان واحد
 وقامتين ويقف للدعاء وحده منى من العقبة الى وادي محسرة يحب في الوقوف بعرفات النية والواجب نية الوجوب والتفريق الى
 تعالى ويجب ان يكون بركة في الغروب بالشمس من يوم عرفة وكيف ما حصل بعرفة اجزاء قائماً وجلتاً وراكباً قائماً اذا كان قد سبق النية
 في وقتها الوقوف قائماً افضل منه راكباً لو تم بعرفة محبباً وهو لا يعلم انه بعرفة فالتوجه عدم الاجزاء خلافاً للشيخ والمعنى عليه والله
 اذ لم يقع حتى خرج من مكة خرج الوقوف والتكبير اذ ان اعقله لم يصح وقفة والاجاز لا يسترط فيه الطهارة ولا شاة العرفه ولا

استقبال القبلة بالأجمع لكن الظاهر أفضل يستحب أن يقرب خباياهم وهي بطن عربة وإذا اذن المردن قام فقل الامام بالناس الظاهر
والعصر بان واحد وامنتين والما موم يحجم كالامام وكذا المنفرد والمكي ويقيم من كان مترددون المسافة وان قمرانكس ويستحب
الصلوة حين نزول الشمس من يوم عرفة فاناجا الى الموقف بسكينة ووقار حمد الله واشتد عليه وكبره وهله ودعا واجتهد في الاكثار
من الدعاء لآخوانه المؤمنين ويوترهم على نفسه ويستحب ان يدعو بخيار الموقف لزين العابدين عليه السلام الوقوف بعرفة كمن تركه
عدا بطل عجه بالأجمع ولون له ناسيا او لعند نداءه وان لم يكنه ولحق الوقوف بالمسعة في وقته فعداء ركبة التحج والاقد فاته حج للموقف
بعرفة وقتان اختيارى واولة ذوال الشمس من يوم عرفة واخره غروبها واضطرابها الى طلوع الفجر من يوم النحر فلو لم تكن من عرفات بها دار او
خاف ان مضى اليها ليل فوات الشمس سقط الوقوف بعرفة واجزا المشرك لا يجوز ان يخرج من عرفة قبل غروب الشمس فانها عامدة صريح ذو
عليه بدنة فان لم يتمكن تمام ثمانية عشر يوما ولو كان ناسيا لم يكن عليه شيء وكذا العباد قبل غروب الشمس فوقف حتى غربت ولو كان غربة
بعد الغروب لم يسقط الدعاء ولو لم يأت عرفات منها العند وحضر بعد غروب الشمس ووقف بها صحت حجه ولا شيء عليه ويجوز ان يخرج
منها اى وقت شاء من الليل به لعدم السلا الليلة الثلاثين من ذى القعدة فوقف الناس يوم التاسع من ذى الحجة ثم قامت النية
انه يوم العاشرة في الاجزاء نظر وكذا اذا غلطوا في العند فوقفوا يوم التروية ولو شهدوا احد او اثنان بدوية هلال ذى الحجة وقد
الحاكم شهدا دنا ووقفوا يوم التاسع على وقور رؤيتا وان وقف الناس يوم العاشرة عندها عرفة كلما موقوف فيمض الوقوف في
اى جهة شاء منها بالأجمع وحذ عرفة من بطن عربة وثوبه ونمرة الى ذى الحجاز فلا يجوز الوقوف في هذه الحدود ولا تحت
الاراك ولو وقف بها بطل عجه وينبغي ان يقف على التسعة على مسيرة الجبل ولا يرفع الى الجبل الا عند الضرورة الى ذلك ان يجوز
النزول تحت الاراك الى ان تزل الشمس ثم يمضي الى الموقف ويستحب له ان وجد خللا ان يسد بنفسه وحمله وان يقرب من الجبل
وان يصلي مائة ركعة بالتوحيد ويختتمها بآية الكرسي واجتماع الناس في الامصار والتعريف يوم عرفة **مقصد** في الوقوف بها
وفيه مباحث اذ غربت الشمس عرفات فليقف من قبل الصلاة الى الشراعي بالمتنول مقتصد في سنين صليها بسكينة وكثرة
ويكثر من الاستغفار ومن ذكر الله تعالى ولا ينبغي ان يلبس في سيرة ويستحب ان يفضي على طريق المازمين وادى الى المغرب والعشاء
بالمدلعة وان ذهب ربع الليل او ثلثه وحجم بينهما باذن واحد وامنتين ولا يصلي بينهما شيئا من التوافل بل يؤخر فوافل المغرب الى بعد العشاء
ولا يفصل بين الصلاتين ولو فعل لم يأنه ولو لم يحجم بينهما بل صلى كل واحدة في اول وقتها اجزاء ولو فاته الحجم مع الامام جمع هو ولو فعله عا
في الطريق وحسنها بكثر الليل صلى في الطريق ب اذا وصل الى جمع بات بها اذا كان الله تعالى داعيا متفرعا مستملا والميت بها ليس يكن
ولو كان الوقوف ركنا يجب فيه النية والواجب نية الجوب والقرب الى الله تعالى يجب الوقوف بعد طلوع الفجر فلو لم يستحب ان يقف
بعد ان يصلي الفجر ولو وقف قبل الصلاة جاز اذا كان الفجر طامعا ويدعوا المنقول ويحمد الله وينتد عليه ويذكر من الاله عز وجل لا تحزن
ما صنع به ما قدر عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله ويدعو ثم يقف الى ان يشرف سررى الابل من اصع احفائها ويستحب فيه
الطمأنينة ولو وقف على غير طمأنينة وكان جنبا اجزاء وان دنا القروة المشرك بطله او يبعده قال الشيخ المفسر الحرام حل هذا لم يحج
يستحب الصغر عليه ويذكر الله تعالى عند الوقوف بالمسعة كمن تركه عدا بطل عجه ويجب بعد طلوع الفجر المثل الذي فلا يجوز الا اذا
قبل طلوعه احتيازا فلو افاض قبل طلوعه عامدا بعد ان يكون قد وقف ليل او جب عليه شأ وصح حجه وقال ابن ادريس بطل عجه
ولو كان ناسيا لم يكن عليه شيء ويجوز الخائف والمرأة وغيرهما من ذوى الاعذار الا فاضة قبل طلوع الفجر ويستحب لغير الائمة
من المزدلفة قبل طلوع الشمس بقليل بعد الاسفار والامام بعد طلوعها ولو وضع غير الامام قبل الاسفار بعد الفجر وبعد طلوع الشمس
لم يكن مأموما جمع كل ما موقوف وحدها ما بين ما روى عرفنا الى الخياض الى وادى محشر يجوز الوقوف اى موضع شاء منه ولو بان
عليه الوقوف جاز له ان يرتفع الى الجبل وقت الوقوف بالمسعة بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس لا الاختيار ويمتد وقت الضرورة

الحال من يوم النحر فجب اختياره به وبخرى مع ادراك عرفان اختياره وكذا لو ادرك عرفان اختياره او المشرك اختياره اما لو ادرك
 الاضطرار بين فمادراك النحر اشكال وكذا لو ادرك احدا من الاضطرارين خاصة فانه النحر ويلوح من كلام السيد انه ان كان عرفته فانه النحر
 وان كان المشرك عليه ذلك رواية عبد الله بن المغيرة القصبة عن الصادق عليه السلام ولو ادرك احدا من الاضطرارين وفاته الاخر
 اختيارا واضطارا فان كان الفات هو عرفته تم النحر وان كان هو المشرك ففي ادراك النحر اشكال ولا فرق في فوات النحر بترك الوقوف بالمشرك
 بين العائد والمجاهل قال الشيخ من ذلك الوقوف بالمشرك عدا وجب عليه بدنه والحق بطلان النحر ولو ترك الموقفين معا بطلت حجة سوار
 لان عامدا او سببا او جاهلا ولو لم يترك الوقوف رجوعا فوقف بها ولو لم يترك الوقوف رجوعا فوقف بها ولو لم يترك الوقوف رجوعا فوقف بها ولو لم يترك الوقوف رجوعا فوقف بها
 ثم جدد وكذا لو لم يترك الوقوف رجوعا فوقف بها ولو لم يترك الوقوف رجوعا فوقف بها ولو لم يترك الوقوف رجوعا فوقف بها ولو لم يترك الوقوف رجوعا فوقف بها
 بعرفة تم حجة والا بطلت لاختصاصه من الارزاق وهو سبعون حصاة ويجوز اخذها من الطريق في الحرم ومن جميع
 الحرم عدا المسجد الحرام ومسجد النخف ومن حصي الجبل ومنع بعض ما سألنا من اخذها من المساجد كلها وهو من ولو اخذ الحصى من غير
 الحرم لم يجز ليجب له الاقامة من المشرك بعد سفل الصبح قبل طلوع الشمس عليه السكينة والوقار ذكر الله تعالى مستغفرا لعباده
 بلغ وادى مشرك هو واد عظيم بين جمع منى وهو الى منى قريب اسرع في مشيه ان كان ما سألنا وان كان راكبا حرك دابته ولو لم يترك
 الهول ليجب له ان يرجع ويهرول فيه ويدعو الى الله في دوى مشرك روى ابن بابويه اختيارا بالهرول فيه مائة خطوة وفي رواية
 مائة ذراع واذا اقام قبل طلوع الشمس من المشرك فلا يجوز وادى مشرك حتى يظلم وروى كراهة الاقامة بالمشرك بعد الاقامة

المفصل التاسع في نزول منى وقضاء المناسك بها وفيه فصول ثلاثة الاولى في رؤية منى بجنتها اذا اقام من الارزاق فليأتها الى منى
 سكينة ووقار داعيا بالمنقل ويقضي مناسكه بنى يوم النحر وهي ثلثة الاول هي جمر العقبة الثاني الذبح الثالث الخلق وترتيب هذه
 المناسك واجب اذا نزل منى استحب له المناسك بى جمر العقبة طال وصوله وهي اخر الحجرات ما يلي منى واولها ما يلي مكة عند العقبة
 وروى هذه الجمر يوم النحر واجب يجب الى الحجارة ولا يجوز غيرها وان كان من جنس الارض كالخشب والزيتر والمدر لا يجوز الى
 بالحصاة كالهاتما وكان الخلاف لا يجوز الا بالجر او ما كان من جنسه من البام والجوهر وانواع الحجارة ولا يجوز غيرها كالمدر والاجر والكل
 والذيرنج والذهب والفضة والوجه الا ان رواية الادارة الحقة عن الصادق عليه السلام يجب ان يكون الحصى بكارا ولو لم يكن حصاة
 قدره بل هو او غيره لم يجز وان كانت واحدة ولو لم يكن حصاة نجسة ففي الاجزاء نظره لو لم يكن نجاسة ففضة ما يجوز الى بها الا قربا لا خطر
 في يجب كون الحصاة من الحرم فلا يجوز اخذها من غير الحرم يستحب ان تكون بركابية منقطة ملتقطة غير مكسرة رخوا وتكون صفاء
 قدر الا انه فلورى باكر من هذا المقدار اجزاء يكون ان تكون ثما او سودا او حمرا او بيضا او مكسرة يجب ان يكون ثمانية باه يقصد فيها الرجوب
 والقربة الى الله تعالى والعدد وهو سبع حصيات في يوم النحر هي جمر العقبة لعمد فلما اختلفوا باخذ واحدة وجب عليه الاكل وايضا لكل حصاة
 الى الحجرم باليتى رما بفعله فلورى منعا بكفة في الحرم جرم ولو لم يرمها طرعا فلو لا جزاء نظر ينشأ من مدنا الى عليه وحده ولا يخبر الى
 الا ان يضع حصاة في الحرم فلورى منه لم يجز يجب لصاحبه الحرم بفعله فلورى به بحصاة فوضعت على الارض ثم رمت على حتمها او لها
 شيئا سلبا كالخشب وشبهه ثم رقت في الحرم بعد ذلك اجزاء ولو وقعت على ثوبا انسان ففضها او على عتق بغير ففضها فوفقت في الحرم
 لم يجز وكذا لو وقعت على الثوب والعنق فتمت فوفقت في الحرم ورمها فاعطى الحرم ولم يعلم هل حصلت في الحرم ام لا فالوجه عدم الاجزاء
 ولو لم يكن حصاة فوضعت على اخرى فطرقها بالنية فوفقت في الحرم لم يجز وكذا لو رمى الى غير الحرم فوقع في الحرم ولو وقعت على كان اعلى
 الجرم بعد رجوع فوفقت في الحرم فلا جزاء ولا جزاء ولو لم يكن حصاة كالنقر الطائر قبل وصولها لم يجز سوار رماها الطائر في الحرم ولا ولو رماها
 الحصاة انسانا او جملة ثم رقت على الجمار اجزاء وكذا لو عاد الى حصاة قلنا انه لم يجز الى بها اجزاء بى كل حصاة بانفرادها
 فلورى الحصيات دفعة لم يجز ولو لم يكن اكثر من واحدة فميه واحدة ولو اختلفت في الوقوع بان تلاحق فيه ولو اتبع الحج فخر فمينا

اذا علم انه يريدك المشرك فلا يلزم

وان كان في الرقعة سيرة حجرة العقبة من بطن الرادى من قبل وجهها الا من اصلاها استجابا ويغنى ان يريها مستقبلا المستدبر ^{لكعبة}
مخلاف غيرهما من الحرم وكل اصلاها يتجسدت فيها استقبال القبلة من الموقوف بالموقفين والرجاء الا حجرة العقبة فان رسول الله صلى الله عليه
عليه وآله لما استقبلها استدبر الكعبة يستحب ان يريها خادقا بان يضع كل حصاة على بطن يدها ويدفعها بظفر السبابة وان يكون
بينه وبين الحرم فده عشرة اذرع الى خمسة عشر ذراعا وان يكن مع كل حصاة ويدعو المنقول بسبحك الرحمن للحدث والحجب والحايض
والطهارة افضل وداكبا وما جلا والرجل افضل وليتبع ان لا ينفذ عند حرم العقبة بموقتا الرمي من طلوع الشمس الى غروبها فاذا نزل
فاذا لم يوفى وقضاة في الغد ويجوز تاخير رمي حجرة العقبة الى قبل الغروب بقدر اذار المناسك ووقت الاستجاب لرمي حجرة العقبة بعد
طلوع الشمس يوم النحر وقت الاجزاء من طلوع الفجر اختيارا فلم يحرز ذلك لم يحز ويجوز للعليل وصاحب الضرورة والقضاء ^{لليل} الرمي في الليل
قبل فجر النحر يستحب اذ رمي حجرة العقبة ان يمضي لا ينفذ عندها وليتجسدت على الجوار الملك وقد سبغون حصاة سبع منها
لحجرة العقبة ويرى في يوم النحر خاصة ويرى كل يوم من ايام التشريق كل حجرة بسبع حصيات يبدأ بالاولى ثم بالوسطى ثم بحجرة العقبة
وساقي تامة الكلام في اثار الله **الفصل الثاني** في الذبيح ومطالبة ستة اوفين يجب عليه الهدى وفيه ما بلغت اذا فرغ من
حجرة العقبة ذبح هديه او نحوها كان من البدن والهدى واجب على المتمتع بالنحر والاجماع ولزمه المكي وجبا الهدى خلافا للشيخ
كلامه قوة ولا يجب على المفرد والقارن ويستحب لهما الاضحية بدم التمتع عند الاجزاء فاذا احرم بالرجل من مكة وجبا الدم ولو اتي
الميتات واحرم منه لم يسقط عنه الدم ولو احرم المفرد بالرجل ودخل مكة جانا ان يفسخه ويجعله عمره تمتع بها ويجب عليه الدم ^{رأى} اذا
احرم بالعمرة واتى بافعالها في اشهر الحج من الطواف والسعي والتقصير وحج من سنته لم يكن مستعاضا ولا يلزم الدم ولو احرم المتمتع من مكة
ومضى الى الميتات ثم منه الى عرفات لم يسقط عنه الدم ولو احرم المتمتع الحج من غير مكة وجبا الرجوع الى مكة والاحرام منها سوار احرم
من الجبل او الحرم ولو لم يتمكن مضى الى احرامه ولا دم عليه لغيره الخالفة ولو لم يتمكن المتمتع لم يصح له التمتع ولا هدى عليه ولو احرم المفرد
القارن بمرتها من الحرم لم يصح ولو طافا وسعيان لم يكونا معتبرين ولا يلزمهما دم والواحدة في اشهر الحج ولم يصح في ذلك العام بل حج من
قابل مفردا له عن العمرة لم يكن مستعاضا ولا دم عليه ^د انما يجب الدم على من احل من احرام العمرة فلم يحل منها واذا حل احرام الحج طافا
بطلت حجته مستغنى وسقط الدم ^د الهدى يجب على من نأى عن مكة ولا يجب على من لم يملكه ولا غيره الا ان تمتع على تقدير نسائه ولو
دخل الاقاني متعتا الى مكة نأى للاقامة بها بعد تمتعه فله دم التمتع ولو خرج المكي بنية الاقامة بغيرها ثم عاد متعتا نأى
للاقامة او غيرا ونفله الهدى ولو ترك الاقاني في الاحرام من الميتات ولم يتمكن من الرجوع احرم من دونه بعمرته فاذا اخل احرام الحج
من عامه وهو تمتع وعليه دم التمتع ولا دم عليه لاحرامه من دون الميتات والمملوك اذا حج باذن مولاه لا يجب عليه الهدى
وتحج بمولاه بين امره من الصيام وبين الهدى عنه والواجب من الصوم على المملوك كالواجب على الحر وكذا المعسر بصومه عشرة ايام
ولو لم يذبح المولى عن المملوك وجب عليه الصوم ولا يجوز له منعه منه ولو لم يصم العبد حتى مضت ايام التشريق استحب للمولى ان
يهدى عنه ولو ادرك احد الموقفين معقبا اجزاة عن حجة الاحرام ووجب عليه الهدى مع المكنة ولو عجز ضام ولا يجب
على المولى ان يطهر ^د انما يجب الهدى على المتمكن منه او من ثمنه اذا وجدته بالشراء ولا يجب بيع نياح التحول في الهدى بل يتفضل
الى الصوم ويعتبر القدر في صومته فلو عد حجاز الصوم وان كان قارنا في الهدى بدين ^د لو تمتع الصبي وجب عليه ان يذبح ^{عنه}
فان لم يجد فليصم عنه عشرة ايام ^د النابيا اذا تمتع وجب عليه الهدى لا على المنوب ^د في كيفية الذبيح وفيه
مباحات يجب فيه النية المستقلة على جنس الفعل وجمته وكونه هديا او كفارة او غيرها وصفته من وجوبها وندب والتقرب اليها
تعالى ويجوز ان ينولها عنه الذبيح ^د الا بل يختص بالنحر فلو ذبحها لم يحز بالبقر والغنم بالذبيح فلو غزها لم يحز وليستحبان شرب
الذبيحة بنفسه ولو لم يحسن الذبيحة ولا ما غيرة واستحب له ان يحمل يده مع يدا الذابح وينوي الذابح عن صاحبه وليستحب

ان يذكره بلسانه وقت الذبيحة ولو اخطأ ذكر غير صاحبها اجزأت عن صاحبها بالنية **يستحب** نحر الابل قائمة من قبل اليدين
 قد ربطت يدها ما بين الخنف الى الركبة ثم تقطعن في آتئها وهي الرعدة التي بين اصل الفخذ والصدر ولو خاف ان ينفر خرصا
 باركه يجب توجيه الذبيحة الى القبلة **ويستحب** ان يدعو بالمثل **ويجب** فيه التسمية ولو لم يسمها لم يفسد **يجب** دبح
 هدي التمتع او نحر بني ومن ساق هديا في النحر عذوة او ذبيحة منى وان كان ساقه في العرفة نحر او ذبيحة بمكة فبالا لكعبة
 بالموضع المعروف بالحرفة وكلما يلزم من فداء عن صيدا وغيره فان كان مقتمرا ذبحه او نحره بمكة وان كان حيا فبمنى **يجب**
 نحر بالحرم وجب تغريطه به وقت استقراره وجوب الهدى اذا اصرم التمتع بالنحر وقت ذبحه يوم النحر ايام النحر في اربعة
 اولها يوم النحر وثلاثة بعده وفي الامم ثلثة يوم النحر وبها بعدة وهل البلى الى المتخلة بينهما حتى فيها النحر **المطلب الثاني**
 في صفات الهدى وفيه مباحات **يجب** ان يكون الهدى من بعية الانعام الابل والبقر والغنم وافضل من البدن ثم البقر ثم
 الغنم **يجزى** في الهدى الجذع من الضأن والثني من غيره وجذع الضأن ماله ستاسم وتني البقر الغنم ماله ستة ودخل في النية
 وفي الابل ما دخل في السادسة ولا جزئ غير الثني **يجب** ان يكون الهدى تاما فلا يجزى القوراء ولا العرجاء **يجزى** ولا الهينة **يجزى**
 وما شابها ما يوجب الهزال ولا الكبرة التي لا نحرها الهزالها وقد وقع الاجماع على هذه الصفات الاربع والوجه عدم احتيا الخنف
 في العين بل لو كان على عيناها ما من نحر ولا خلاف في عدم اجزاء ما فيه نقص كثر من هذه الصفات كالعمية العضباء التي ذهب قريبا
 لا يجزى ولو كان القرن الداخل جميعا اجزأت وان كان ما لم يمت منه مقطوعا لا بأس بشقوقة الاذن او شقوقها اذا لم يكن قطع الاذن
 ولا يجوز العجا وهي الممثلة ولا الحمار ولا الحذا وهي المقطوعة **الاذن** **الحض** لا يجزى ولو فسخه وجب عليه الاعادة مع المكنة
 ويكون الموجه والوجهان مسلولا **يستحب** كالحضى **الحاوي** التي لم يخلق لها قرن يجزى والا قربا جزا البزراء وهي المقطوعة **الذنب** وكذا
 الصغار هي التي لم يخلق لها اذن او كان لها اذن صغير **المنزولة** لا تجزى وحدها الهزال لا يكون على كلتيه انى من النحر **ويستحب** ان يكون
 سميتا ينظر في سواد ويشتى في سواد ويرك في مثله اي يكون سميتا اقل يمتى في طله ويرك فيه وينظر فيه **ويقال** ان يكون هذه المواضع سودا
 لو اشترى هديا على انه بين فوجد دمه ولا اجر لعنه وكذا العكس لو اشترى على انه هزيل فظهر كذله لم يجزه ولو اشترى هديا ثم اراد
 ان يشتري ثمن منه فبشره وبيع الاقل ان اراد وكذا لو اشتراه على انه تام فوجد ناقصا **افضل الهدى** من الابل والبقر والناث ومن
 الضأن والمزاة ذكره ويجوز العكس **الباب** في بكرة النضجة بالجلموس والنور والموجز من التجمدة النضجة غير من الغر **يستحب** ان يكون
 الهدى قد عرف به استحبابا مؤكدا **لا وجوب المطلب الرابع** في البذل وفيه **يجزى** اذا لم يجد الهدى ووجد ثمنه تركه عند من سبق
 به من اهل مكة ليشترى به هديا ويذبحه عنه بنية ذبيحة فان خرج ذبيحة ولم يجد يشتري ذبيحة في العلم المقبل قاله الشافعي وابن ابي
 وضع منه ابن ابيس واوجبا لا نقل الى القوم ولا يبرم بمعدب لولم يجد الهدى ولا ثمنه **وجبان** يصوم بدله عشرة ايام ثلاث في الحرم
 وسبعة اذا رجع الى ابله ويعتبر القعدة عليه في مكانه ولو عدم في موضعه انقل الى القوم وان كان قادرا عليه في بلده **يجب** صوم **الثلاثة**
 متتابعات ولا يجب المتابعة في السبعة ويكفي المتابعة في الثلاثة بان يصوم يوم التروية وعرفة والثالث بعد ايام التشرى فلو صام غير
 هذين اليومين وجب تابع الثلاثة ولا يجوز تعذر الافطار بين اليوم والثالث **يجب** التفرق بين الثلاثة والسبعة الا ان يصوم الثلاثة بعد
 وصول الناس الى وطنه او مفتي شهر وانما يصوم السبعة اذا رجع الى ابله فلو صام قبل رجوعه الى وطنه لم يجز وكذا لو قام بمكة وفي
 انتظار وصول اصحابه الى بلد او المقام ثم اراد يصوم السبعة ولو نوى الاقامة عشرة ايام كان يحكم المقيم وهل يجوز له صوم السبعة الا قرب
يجزى صوم الثلاثة قبل التلبس بالثوب من اول العشرة التلبس بالثوب ولا يجوز صومها قبل اتمام العرفة **ويستحب** صوم التروية وما قبله وعرفة
 وانه هذه الثلاثة صامها بعد ايام منى ولا يفسد الصوم بفوات العشرة ولا يجوز ان يصوم التشرى بدلا للهدى ولا غيره ولو لم يصمها
 بعد ايام التشرى وجب ان يصومها طول ذبيحة اذا افضا ولو خرج ذبيحة واصل الحرم ولم يصمها سقط فرض الصوم واستقر الهدى في ذنبه

ووقت وجوب الصوم وقت وجوب الهدى وإنما يسوغ له تقديم من أول ذي الحجة بناء على الظاهر من استمرار عجز العاقر ومن وجب عليه
الصيام ولم يصم فإنه لم يكن قد تمكن من صوم شيء من الشهر سقط الصوم ولا يجب عليه شيء بل يجب أن يقضى عنه وإن تمكن من فعل الجميع
ولم يفعل قال الشيخ يقضى الواجب الثلاثة وجوباً والتبعة استحباباً والأقرب وجوب قضاء الجميع ولو لم يتمكن صام التبعة أو بعضاً وجب على الباقي
قضاء ما يمكن الوكيل البت من فعله ولم يفعل واستقبله قضاء الباقي ولو تمكن من صيام التبعة وجب ولم يجز الصدقة عما حاز ولو لم
بالصوم ثم أيسر وجد الهدى قال الشيخ لا يجب بل يجب ويخرج من كلامنا اشتراط الصوم الثلاثة وابن أدريس أطلق ولو أصرم بأشجع ولو لم يصم ثم
الهدى فعتن عليه التبعة ولا يجزئ الصوم ط لو عتقنا الصوم مخاف الضعف عن القيام بالمسألة يوم عرفة أو الصوم إلى بعد انقضاء أيام
التشريق ولو لم يصم الثلاثة وخبر عقيباً بام التشرية ولو لم يصم الثلاثة ما مما في الطريق إذا رجع إلى أهله والأفضل تقديم صومها في الطريق ^{محل}
بالحكم فعتن عليها الهدى ولو لم يصم الثلاثة حتى وصل إلى بلد وكان متمكناً من الهدى قال الشيخ بعت الصوم ولو لم يصم عليه
أخرج من أصل زكاة ما من وجب عليه بذنه في كفاة أو نذر ولم يجد كان عليه سبع شياه على الترتيب ولو لم يتمكن من التسبع صام ثمانية عشر يوماً ولو لم
عليه سبع من الغنم لم يجز البذنه ولو وجب عليه نذر فالأقرب إخراج البذنه ^{المطلب} في الأحكام وفيه كذا ^{نحو} الهدى الواحد لا يخرج في الإجماع إلا
عن واحد من المكنة ومع عدمها تعتن الصوم قاله الشيخ في الخلاف وله قول آخر أنه يجزئ عن سبعة وعن سبعين إذا كانوا من أهل خزانة واحد
وجزئ في التطوع عن سبعة وعن سبعين سورة ذلك كله الأبل والبقر والغنم وكل ما قبل المستركون كان أفضل وأشهر الشيخ أصابعهم على إيراد ^{التعريف}
سواء كانوا متطوعين أو مقرضين أو بالتفريق وسواء انقضى ما حكمهم بأن كانوا متطوعين أو مقرضين أو تفريقاً وفيه نظر ويجوز أن يقتصر ^{للعلم}
بهدى ما تطوع كمن يخرج حاجاً أو مقرضاً سابق معه هدياً بذنه يخرج ٢٠ أو بركة من غير اشتعار ولا تقليد فربما يملكه يتصرف فيه ولو لم
كيف شاء وأما ما جاباً بالنذر المطلق وحكمه حكم ما وجب بغير النذر وسببنا وأما بالمعتن فيزول ملكه عما عينه وينقطع تصرفه في نفسه
وهو مائة للمساكين ويجوز أن يسوقه إلى غيره ويتعلق الحرج بالعين ودلالة ذلك فلا يكون منقطعاً مع عدم التفريط وأما بغير النذر كمن المتطوع
الصيد والنذر غير المعتن وشبه ذلك وهذا القسم أما أن يسوقه يرى به الواجب من غير أن يعينه بأقول فلا يزول ملكه إلا أن يذبحه وفيه
إلى أهله له التصرف فيه كيف شاء وإن عطف ذلك من ماله وإن غاب لم يجز وأما أن يعينه بأقول فمثل أن يقول هذا الواجب على فتيق
للحرج فيه ولا يبرأ الله منه ويكره منعه عليه ويؤهل ملكه عنه وينقطع تصرفه فيه وعليه أن يسوقه إلى الخرفان وصل غيره والاستقلال ^{للمشتري}
ووجوب إخراج الذي ذبنته من ذبح الواجب غير العين فسوقاً وغصب بعد الذبح فالوجه الإجزاء ولو عطف الواجب غير العين وغاب بالغير ^{جاء}
لم يجز ذبحه ذبنته ويرجع هذا إلى ملكه يصنع به ما شاء من كل شيء وهبه وصدقه ويختب ذبنته وذبح الواجب مع ذبنته بل هو نذر
بذنته لو عتق معباً عما ذبنته لم يجز ولا يبرئ ذبنته ويعين الهدى يحصل بقوله هذا هدنى واشتعار أو تقليد مع نية الهدى ولا ^{يحصل}
بالسك مع البتة ولا مع البتة البتة ولو سوق الهدى من موضع حصين آخر عن صاحبه وإن أقام بدله فهو أفضل ولو عطف موضع لا يجد ^{المشتري}
فليخرج وليكتب كتاباً يضعه عليه ليعلم من يبرئ من انقضاء صدقة ولو نزل ما سري مكانه غير نذر وجدلاً أو فصاحبه بالخيار إن شاء نذر
الأول وإن سار ذبح الأخير وإن ذبح الأخير لم ذبح الأول إن كان قد أسعره والأجاز له بيعه ذل لو غصب شاة فذبحها من الواجب عليه ^{محل}
دوى المالك أو لأعوضه عنها ولو لم يعرضه لو نزل الهدى فوجد غير ما ذبحه من نفسه لم يجز من واجبه وإن ذبحه عن صاحبه ذبحه
ذبحه بمنى آخر عنه والأقرب أن يفتى الواجب الهدى الضال إن يقرنه ثلثة أيام كان عنه صاحبه والأذبح عنه ولو اشترى هدياً وذبحه ^{سنة}
غير ذكراته هدوه ضل عنه وأقام بذلك ساعدين كان له لحم ولا يقرضوا أحدهما ولصاحبه اشترا بدين قيمته مذبحاً وحياً ^{للعين} هداه
مصححاً عما ذبنته أجره فذلك أو عاباً يمنع الإجزاء لم يبرئ من مثل الذبيل ما ذبنته سواء تلف نفرياً وغيره لو ولد الهدية كان ولها
بغير نذر في وجوب نذر أو ذبحه سوار عينه ابتداءً أو بدلاً من الواجب ولو تلف قبل الذبح أقام بدله أو ذبح الولد أيضاً ^{محل} فحجزه كهدى وسرقة
مالم يقر به أو يراه فان سرب مالم يقر بالأم أو الولد منه ولو أقر بما صورته بما أزاله ونصدق به ولا يقر فيه عذوف المدين من النذر ^{كل}

من عذوف المدين

من هدى المتعة وينبغي ان نعتم ثلاثا بالكلية ويصدق بثلثه على الفقراء وهل الاكل واجب قبل ليلة وفية فدية ومع القول
بالقول لا يضمن تركه ويضمن ثلث الصدقة ولم يصدق وهل يضمن الوضوء بالهدايا الوجه الثاني ان كان بسبب ذلك ما لا يملك ولا يجوز الاكل
منه الواجب غير هدى المتعة سواء كان دم المتعة او النذر او جزاء القيد او غيرها ويجب ان يكون هدى المتعة ولو اكل ما منع من الاكل منه فمن
المثل لو اكل ما لا يملك منه جاز ولو باع منه شيئا او اتلفه منه بشئ ولو اتلف اجنب منه شيئا ضمنه بالقيمة الزمان الواجبة
مقتضى القدر اربعة دماء المتعة وهو مرتبة دم الحلق وهو غير دم البراءة وفي ترتيبه خلاف ودم الاضداد وهو واجب على اليقين بغير بدل ودايته
في احوال تمنع يذبح او يحرق وفي العرق يذبح بكة وما يلزم من يذبح بكة ان كان معتمرا ومنى ان كان حائجا ويجب تفرقه على ساكني الحرم وم
من كان في الحرم من اهل ما غير اهل من الحاج وغيرهم ممن يجوز دفع الزكاة اليه وكذا الصدقة اما الغنم فلا يختص بها كان دون غيره ولو دفع الى غير
الغنم فان غنيا فالوجه الاجزاء ولو تفرقه في غير الحرم لا يجوز دفعه الى فقراء اهل النذر لو نذر هديا مطلقا او مقينا واطلق مكانه وجب
الى فقراء الحرم ولو عين موضعها كان في الحرم تقيت بغيره على ما كان وان عين غيره لم يكن لمعينة كسوقه لا سنام ولو لم يتمكن من ايصاله
الى الساكنين بالحرم لم يلزم ايصاله اليهم ولو تمكن من الاقداد وجب اخذ نقيضه الذي منى به وهو جعله في حلقه فدية في رقبته الذي هو مشترك
بين الابل والبقر والغنم وكذا اشعار الابل مسنونة وهو شئ صفيحة ساهما من الجانبين ويلحق بالذم لغير فائه صدقة ولا اشعار في البقر
وان كانت ذاق سنام ولو نكثت بالبدن دخل بطنها وسحق احد الكبدين من الجانبين والابن والاخر من الاخرى لا يذبح او النحر مقدم على الحلق
ومشافر عن الرى فلو حالف ما سنام يكن به ناس وان كان عامدا اثم واجرد وكذا لو نذر بقرته ذبيحة كذا لو نذر هديا بغيره زال ملكه
عنه وانقطع تفرقه منه ولا يجوز له منعه واخراج بدله كذا لا ينبغي اخذ شيء من جلود الهدي بل يصدق بها ولا يعطى بالحرارة لا يجوز خلق
ولا زيادة البنت لا بعد الذبح وان يطلع الهدي حله وهو منى يوم النحر وعمله في حلقه بمنى بغير المتعة لا يجب عليه الهدي فالقارن لا يخرج
هديه من ملكه ولا بداله والتفرق فيه وان اشعره او قلده لكن منى ساقه فلا بد من غيره بمنى ان كان لا حرام النحر ولو كان لا حرام البقرة ففنا
الكعبة بالوضع المعروف بالحزيرة ولو هلك لم يضمنه اما المضمون كالكلمات فانه يجب فائه ولو عجز عن هدي الساق عن الوصول الى مكة
او منى جاز ان ينحر او يذبح ويعلم به يدل على انه هدي ولو اصابه كسر جاز بعه وينبغي ان يتصدق بثمنه او يقيم بدله ولو نذر هدي الساق
فثنين ولا يفتين بدونه ولو سرق من غير تفرق يطمع بغيره ولو سرق فذبحه غير صاحبه عن صاحبه اجر كونه واضطره فقام بدله ثم وجد له
ذبحه ولم يجب ذبح الاخر ولو ذبح الاخر ذبح الاول استحبابا ما لم يكن منه ذر فانه يجب ذبحه ويجب ان ياكل من هدي الساق ثلثه ويصدق
ويصدق بثلثه كهدى النحر وكذا يستحب في الامنية المطلب من النحر او فيه لم يجز. الامنية مستحبة استحبابا مؤكدا وليت
زنتا ويجزى الهدي عن الامنية والجمع بينهما افضل. الايام ذبح الامن حتى اربعة يوم النحر وثلاثة بعد وفي الاضداد ثلاثة النحر وبها ان بعد
ولم كانت هذه الايام كان كانت الامنية واجبة بالنذر وبشبهه لم تقط ووجب قضاؤها والا كانت حقة. وقت الامنية اذا اطلق الشمس
ومضت صلاة العبد والخطيبين سواء صلى الامام او لم يصل. الايام المردود ان ايام التشرية والمعلوما عشرة ذبيحة ويجوز الذبح في
اليوم الثالث من ايام التشرية. لا يكون لمن دخل عليه عشرة ذبيحة فادان بضيح ان يحلق رأسه او يعلّم الطعان ولا يحرم عليه روى
استحبابا ان من نذر من اتي من اذاق هدي فانه يواعد صاحبه بما يقبله ونه فيه او يتعونه ويحبس هو ما يجنبه الحرم فاذا كان يوم
حل ما يحرم منه لا يختص الامنية بكان بل يجوز في الحرم وغيره وتختص الامنية بالتم الابل والبقر والغنم ولا يجزى الا الثني من الابل
والغنم ويجزى من الضان الجذع من سنته والافضل الثني من الابل غير الثني من البقر والجذع من الضان والجذعة من الغنم افضل من الجذع
سبع بنذر يستحب ان يكون الملح وهو لا يضر سيما بقره سواد وبه في مثله ويستحب مثله ويكون تاما فلا يجزى في الضني العود ولا العجاء
ولا العجاء البين عرجها ولا الرخصة ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله ان يضيح بالمضفر وهي التي تقطع اذناها من اصلها حتى يدامها
وبالتحدا وهي العجاء وبالمسكلة وهي التي استعمل قراها وبالمسبعة وهي التي يباخر عن الغنم لئلا يلهو ولو كان لكلا لجاز وبالكسرة او يكون

الحلأ وهي الحفرة بغير قرن لا يستحب النجاسة بذوات الأجزاء من الأبد والكبر والبقر من الغنم ولا يجوز النجاسة بالتور ولا بالجل
بني وبجوزة لا مسك ولا نفوس بحيا لشدة بانها قال روح وأما يكون بقطع الأعضاء الأربعة وهي الحلقوم والرى والودجان ولا
يجزئ ثلاثة منها ولا الحلقوم والرى خاصة ويجب ذبح البقر وغزالا فان خالف حرم الحيوان لا ينبغي ان يتولى ذبح أفعى بنفسه فان لم
يجعل يد مع يدا الناجح والاستغاب مسلما لاجل خلاف الكافران كان كتابا ويجوز ذبحه الصبيان مع المعرفة والشراب والآخر من
وان ينطق بكن يجب تحريك لسانه بالشمية والنساء والسكران والخنزير ويجب ان يتولى الذبحة البالغ العاقل المسلم الفقيه بب
بحيا سقيا للقبلة بالتذبح والتحرر بالشمية ولا يكره الصلح على النبي صلى الله عليه وآله ولو نوى الشمية لم يحرم ولا يقطع رأس الذبحة
ان تمسح فان قطعه قبله كان حراما وفي تحريم الذبحة قولان اقربهما الحل ولو ذبح من قفاها في القفص فان بقيت حيا لم تستقر قبل
قطع الأعضاء الا ان يمتلئ والآفة والمعتبر استمرار الحياة وجه التركة القوية بعد قطع العنق قبل قطع الرى والودجان والحلقوم وان كان
ضعيفة ولم يتحرك لم يحل يكره ذبحة الأفعى وغيرها البلاء ويجزئ لو فعل لا يستحب الاكل من الأفعى وليس يلزم وجب انقل
ويجوز الاكل ولو اكل الجميع ممن للفقر فيتمه للمري مع الوجوب والاحتياط ولا يجوز مع لحم الاضاحي ويكره مع الجلود فان فعل تصدق
بشمها لو كان يكره ان يعطى الجزار بل يغيب الصدق بها ولا يعطى الجزار من اللحم شيئا لجزائه ويجوز اكل الاضاحي بعد ثلاثة ايام اذ
ويكره ان يخرج شيئا ما بغيره عن شيء بل يخرج به الى معرفه بها ويجوز اخراج النساء للحاجة واخراجهم ما فتحه غيره اذا استراه او اهدى
اليه يكره ان يغتربا يريه ويستحب بالشرية ويستحب النجاسة بافترق به ان اذا فترقت الأفعى تصدق بشمها فان خلت
الآذان جرح الأمل والأوسط والأدون وصدق بثلثة كيمح اذا اشترى شاة تجزئ في الأفعى ببقائها أفعى قال الشيخ تصدق بشمها
بذات من يفرق ولا اشعار ولا تقليد واذ عين الأفعى على وجه يفتح به العين زال ملكه عما والظاهر من كلام الشيخ انه لا يجوز له
ابدا لئلا اذا قبضت زال ملكه عما فان باعها فسد البيع ويجب رد ما ان كانت باقية وان تلفت كان على المبتاع قيمتها اكثر من
من عين القبض الحين التلف ولو تلفها مر كان عليه قيمتها يوم التلف فان امكن شراء افعىين به بان يخص الاضاحي كان عليه
اخراجها معا ولو ذمل ما يكره ان يشتري بها من حيوان تجزئ في الأفعى كالبيع مثلا فعليه ان يشتري ولو فضل ما لا يساوي خيرا
فصدقه ولو قدرنا قيمته عن الأفعى فان كان المتلفا خبيثا وامكن ان يشتري به جز حيوان للصحة عرفا ليدلوا بصدق به لا
يلزم المقتضى ولو اشترى شاة وغنما للأفعى فوجد بها عيبا لم يكره ردّها ويرجع بالارث ويصرفه الى المساكين استحبنا على
لو اوجبا أفعى بعينها فغابت بما يمنع الاجزاء لم يجب الا بال واجرأه ذبحا ولو ملك فلا ضمان الا مع التفريط ولو عادت قبل اتمام
التشريق ذبحها وان كان بعد ذبحها فضا لا ارث عليه ولو ذبح أفعى فذبحها يوم التفرغ ولم ينو عن ملجئ لم يضر عنه ولو نوى جزارا
ان لم يأم به واذا نظر الأفعى فضا رت واجبه لم يقطر استحبنا الاكل منها لو اوجبا أفعى في عام فآخرها الى قابضها واخرجها ولو
أفعى غير المغينة اخرجت من ملجئ وعليه ارث النقض بغيره الى الفقة وفي وجوب اسكالها واجب كل منها هديا فذبح هديتها
خطا غير كل منها ذك مغالاة ما جبه وتقصينه الارض بغيري الانبياء عن سبعة وكذا الهدي المنفوع به وان لم يكونا الهدي
واحد لكان بعضهم غير منفرد به القن والمذبح وام الولد والمكاتب المشرود لا يملكون شيئا ففي ثبوت الملك قولان احدهما الجواز
فاذا ملكهم أفعى جاز ان يصفوا ولو فعلوا من دون ان يهدم لم يجر ولو افترق بعضه وملك برفيه من الحرية شاء جاز ان يصفى
غيره ان الفصل ثالث في الخلق والتقصير فيه عشا اذا ذبح لتاج هدي وجب عليه الخلق والتقصير بغيره بغيره هو ذلك ويجزئ
بها اياها فضل الزمان كان مروزا اولد شعره وقال الشيخان يجب عليهما الخلق والاقران يستحب وليس على المرأة خلق اجزاء ويجزئها من
التقصير مثل الأندل يستحب لمن خلق باثنا عشر من الفراء الايمن العظيم ويجزئ من التقصير نفع عليه الاسم ولو لم يكن على
شعره خلق وبما الموحى على راسه وفي وجوب الشكول لو ترك الخلق والتقصير معاشي راكبت فان كان عامدا وجب عليه شاة

وان كان ناسيا لم يكن عليه شيء كان عليه اعادة الطواف والسعي لرجل منى قبل التلوة ورجع وحلق بها وقصر واجبا ولو لم يتمكن سلق مكانه ورتبه
الى منى ليدفن بها ولو لم يتمكن من ردة السهر لم يكن عليه شيء وهل ردة واجب فيه منظره يستحب للرجل اذا حلق رأسه بمنى ان يذهب بها وان تعلم
الطواف واخذ من شارب ويدعو ويحجب فيه البتة ولا يجوز للقل قبل رفته وهو يوم النحر ويجب تأخير عن الذبح والري وجوز ان يوصل
تقديم الحلق على اقرى وقال الشيخ في الخلاف ترتيب هذه المناسك مستحب والا قرب ما قلناه لكن ليس شرطها خلواخل باجرا ولا كفانح
لربيع الذي علمه ولم يذبح قال الشيخ يجوز ان يحلق ط قال ابو الصلاح يجوز ان يحلق الى اخرها بما التشرقي وهو حسن لكن لا يجوز تقديم زيارة
البيت عليه يوم الحج الاكبر هو يوم النحر يستحب للامام ان يخطف فيه ويعلم الناس ما فيه من المناسك من النحر والافاضة والري اذا عقد
الاحرام بالتيبة او ما يقوم مقامها من غيره من سبائك في رافا حلق او قصر حلقه ذلك ان كان احرام العزم وان كان احرام الحج سلكه
سعى الا الطيب والنساء والصيد واذا طاف طوافا اثنى بار حلق الطيب واذا طاف طواف النساء حلقه فلو اطن التحلل فلا نية عند الحلق
او التقصير وعند طواف الزيارة وعند طواف النساء يستحب لمن حلق او قصر ان ينشبه بالمحرمين في ترك لبس الخيط الى ان يطوف طوافا اثنى بار
ويستحب لمن طاف طوافا اثنى بار ان لا يمس الطيب حتى يطوف طوافا النساء وانما يحصل التحلل بالري والحلق او التقصير مع الفصل اما سري فليقل
الحج وفيه فصول الاول في بيان البيت وفيه ح سباحة اذا قضى الحاج مناسكه بنى من الرى الذبح والحلق او التقصير رجح لاكتشاف طواف
اما في يوم النحر او غدا للمتعم ولا يجوز له التأخير عن ذلك ويجوز للعادر والمفرد هذا الطواف ركن في الحج سبط الاخلال به عمدا وله فغان وقت
فضيلة وهو يوم النحر بعد اداء مناسكه منى ووقتا جزاء واخرة اليوم الثاني من ايام النحر للمتعم ولا يجوز التأخير عنه فلو اخرجه عند اتم مكان
عليه وطوافه صحيح ويجوز للعادر والمفرد تأخير مع السعي الى اخذى الحجة لكن الافضل المبادة كالمتمتع في يستحب لمن اراد زيارة البيت ان
كما فعل يوم قدومه مكة من الغسل وتقليم الاظفار واخذ الشارب والدعاء وغير ذلك من الرغائب ولا بأس ان يغسل من منى ويحلق بذكره افضل
وكذا يغسل نساءه ويحلق ليلته ما لم ينقضه بحدق او نوم فان نقضه اعادة استحبابا يستحب للمرأة الغسل كالسج كالتج للرجل ويدعو عند السجدة
ويأتى الحجر الاسود فيسلمه ويقبله فان لم يستطع استلمه بيده وقبل يده فان لم يتمكن استقباله وكبر وقال ما ذكرناه او لا ثم يطوف واجبا سبعا شرا
بدا بالحجر ويختم به ثم يصلى ركعتيه في المقام واجبا ثم يرجع الى الحجر فيستلمه ان استطاع والا استقباله وكبر مستحبا ثم يخرج الى الصفا واجبا للسعي فيه
كما صنع يوم دخل مكة ثم يسعي سبعة اشواط بدا بالصفا ويختم بالمروة فاذا فعل ذلك فقد حل من كل شيء الا النساء فيرجع الى البيت فيطوف طواف
النساء اسبوعا بدا بالحجر ويختم به واجبا ثم يصلى ركعتيه في المقام واجبا ويجعل له كل شيء طواف في طواف الزيارة والنية في سعي الحج واجبا فيه
وركن وقد بينا ان التحلل الثاني يقع عند طواف الزيارة وهل بشرط فيه الشيء الاقرب لعدم طواف النساء واجبا على الرجال والنساء والحائض والحائض
من البالغين وغيرهم العبد والزور في الحج والعمرة المفردة فلو ترك طواف النساء ناسيا حرم عليه وجبا العمرة والطواف مع المكنة فان ترك
من الرجوع امر من يطوف عنه طوافا للنساء وقد حلق له ولو مات لم يكن قد طاف قضاء طيبة عنه فنددت رخصته في حوائج تقديم
الطواف والسعي على الخروج الى منى وعرفات **الفصل الثاني** في الرجوع الى منى وفيه سباحة اذا قضى الحاج مناسكه بمكة من طواف الحج وفيه
وطواف النساء وركعات الطوافين وجب عليه العمرة يوم النحر الى منى والمبيت لها الى التشرقي وهي ليلة الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر
وبسقط ليلتا الثالث عشر بالتقديم الثاني عشر قبل الغروب ولو ترك المبيت منى وجب عليه عن كل ليلة سائة الا ان يخرج من منى بعد نصف
الليل قبل بشرط ان لا يدخل مكة الا بعد طلوع الفجر ويبيت بمكة مستغلا بالعبادة يجوز التقصير في اليوم الثاني من ايام التشرقي فلا يجب المبيت
ليلة الثالث عشر ولا كفارة لو اخل بها ولو اخل بالمبيت في الثاني عشر في الثلث للشيخ قولان احدهما وجوب ثلاث نساء والثاني ثمان ولو اخل بالبيت بمكة
وجبت الكفارة فان كان مستغلا بالعبادة وكذا لو اخل بمكة غير مستغلا بالعبادة الواجب ان يكون بنى ولا يجب عليه في الليل ان يبيت بها
الاوقات يجوز له ان ياتي مكة ايام منى لزيارة البيت تطوعا واه كان الافضل للمقام بها الى قضاء ايام التشرقي واذا جاء الى مكة وجب
الرجوع الى منى لمبيت بها وحقق للرعاة المبيت في منازلهم وترك المبيت بمنى ما لم تغرب الشمس عليهم يبا وكذا يجوز له الحلق وان غرت

الشمس كذا بقدر من تاركهم في الفروقة كمن لم يرض بحاج الى الكيت عنك او من له مال يخاف من كفة بركة الله **الثالث** في التوبة
 يا عباد الله ان ربي في كل يوم من ايام التشريق الجار للثلاث كل جرة لبيع حصيات وتولما ترى يوم التوبة وهو يفتقر الى جرة العقبه لبيع
 وفي الحادي وهو اول ايام التشريق يجب ربي الجار للثلاث كل جرة لبيع حصيات وكذا في الثاني عشر الثالث عشر ان لم ينفذ الا ولابد
 بالرى من الجرة الاولى وهي بعد الجرة من مكة وليس من يسارها من بطن المسيل لبيع حصيات ويرى من خذها ويكثر من كل حصاة ويعد
 ثم يقدم عن يسار الطريق فينقل القبلة ويحمد لله ويثني عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله ثم يتقدم قليلا ويدعو وليا للقبول
 ثم يتقدم ويرى الجرة الثانية ويضع عندها كما وضع اولها ويقف ويدعو بعد الحصة السابعة ثم يمشي الى الثالثة وهي جرة العقبه
 فيختم بها الرى ولا يقف عندها بوقت الرى الا ايام كلما من طلوع الشمس غروبها وفي الخلاف لا يجوز الا بعد الزوال وليس بمقدم
 الا افضل فله عند الزوال وقد خص المليل والمائف والرعاة والصيدا ترى ليل الفروقة ولونى ربي بعض الجرات او جميعها حتى
 الشمس قضاء من العبد وجوبا وليختار ربي الذي لامه بكره والذي لم يعمد عند الزوال ويجب الترتيب بين العايت والحاضر في انا
 اولها والذي لم يعمد فله ربي ما لم يعمد ولو ربي جرة واحدة باربع عشر حصيات سبعا ليوم وسبعا لثلاث اولها وثلاث
 الثانية لاسنه ولو كان ربي يومين قضاء يوم الثالث من تبا على ما قلناه ولا تنى عليه ولو كانت حصة او حصة اثنان او ثلاث فضاء ولو
 خرجت ايام التشريق لم يكن عليه شئ وان قضاها في القابل كان احط في الترتيب في الجران واجب فلو بدأ بجرة العقبه ثم الوسطى ثم الاولى
 اعاد على الوسطى ثم جرة العقبه وكذا لو بدأ بالوسطى ولو بدأ بجرة العقبه ثم الاولى ثم الوسطى العاد على جرة العقبه خاصة ويجب ان يكون كل
 جرة لبيع حصيات فلو اخل بواحدة لم يخرج ولو اخل باثنتين لم يفتقر وعيلا الترتيب اذا اخل بثلاث حصيات فمادون ولو اخل باربع فمادون
 لم يحصل الترتيب بانه يجب لكل الالاعادة على ما بعد فلو ربي ست حصيات وضعت واحدة فليعد ما وان كان من الغد ولا يفتقر
 وجوبا على ما علم انه اخل بحصة ولو لم يعلم من انا الجار بنى ربي الثلاث بثلاث حصيات ويجب ربي كل جرة سبع مرات فلو ربي التبع دفعه او
 او اقل من سبع مرات لم يخرج يجوز الذي راكبا وما شيا افضل ويختار بضع الحصة في كفه ياخذها ويرى ويكثر عن كل حصة ربيها
 والمقام بنى ايام التشريق وان ربي الجرة الاولى عن يمينه ويقف ويدعو وكذا الثانية وليست بالقبلة في الثالثة وليتقل ولا يقف عندها
 في يجوز ان ربي عن المليل والميطون والمعنى عليه والصبي ومن انهم من المعذوبين لولنى ربي الجار كل ايام باجمي احتجوا الى
 وجوب عليه الرجوع الى بنى عاادة الرى لم يخرج ايام التشريق والافضل من قابل او بار من يقضى ولا دم عليه ولو اخر ربي جرة العقبه يوم التوبة
 يوم الثاني ايام التخرج لولنى النائب في الرى كان حكمه حكم المنوب ولا يشرط في الرضى كونه مأثورا منه وليختار للنايب في الرى عن الرضى
 وغيرها ان يستأذنه وان يضع المنوب في كنف النائب وله ان ربي من الغنى عليه وان لم ياذن له ولولنى ربي عذره والوقت باق لم يجب عليهم الا
 وقت قضاء الرى بعد طلوع الشمس من اليوم الثاني وليختار الكبر بنى ايام التشريق عقيب غروب شمس صلاة وفي سائر الامصار عقيب غروب
 اول الصلوات الظهر يوم التخرج واجبه الرضى ولا يفتقر عقيب النوافل وصورة الله الكبر الله الا الله والله الكبر على ما هذا الله
 الكبر على رزقا من بيمة الانعام يستحب للامام ان يخطب بعد الظهر يوم الثالث من ايام التخرج وهو الثاني من ايام التشريق وهو الفرياد
 فيردع الحاج ويعلمهم تسوية الثقل لمن اتى **الفصل** رابع في الفرم منى فيه ح ساحت اذا رى الحاج الجار الثلاث في اليوم الاول
 التشريق وفي اليوم الثاني منها جاز له ان يفر من منى وليقطع عنه رى اليوم الثالث ان كان قد اتى المناء والصيد في حله فلو جاع منى
 او قتل صياديه لم يخرج له النفقة الاول ووجب عليه المقام بنى والنفقة الثاني لا فرق في جواز النفقة الاولى بين اهل مكة وغيرهم ممن
 المقام بكنهه ولا يرد فحجها للملكى النفقة الاول وان لم يكن له عنده ويجوز لمن اراد المقام بكنهه ان يتجمل النفقة الاول انما يكون بعد الزوال
 فلا ينفذ قبل الفروقة او حجة يدعو ويجوز ان ينفذ الاخير قبل الزوال لو غربت الشمس في ايام التشريق بنى وجب فيه المبيت
 وان اتى مكة دخل عليه وقت العصر فانه يجوز ان ينفذ الاول ولو رحل من منى فغربت الشمس وهو رحل قبل انقضاء له فنى وجب له

انما المأكلان مشغولان بالتأقرب فغرت الشمس في لوجه لهما المقام ولو جاز قبل الغروب ثم عاد لزيارة انسان ما اخذ مشغول لهما المقام فلو كان
 هذا ما كانت فالأقرب وجوبه مما شاك عليه وان نزهة الأول بعد الزوال لكانت مستندة لوجه قبله في يجوز لمن نزهة الأول ان يتركه والمقام
 وليست المقام اذا نزهة الاخير ان يفرق قبل الزوال على الطريق بمكة ليعلم الناس كيفية التمام ويجوز للناس المقام بنى بعد ان يفرقوا من حيث كانا
 لكن المستحب العود الى مكة للوداع وانما نزهة التفرقة لا ولد من معنى اليوم الثالث بمنى استجابا ليعقب للحج ان يصلى في مسجد طيف بمنى مكة
 مقام بها وكان مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله عند المانة التي في وسط المسجد وفتحها الى القبلة حتى من ثلاثين ذراعا ومن منى
 وبها ما مثله لك فمن استطاع ان يكون مصلا فيه فليفعل وليستحبان يصلى شروكات به فيستحب لمن نزهة الثاني طاعة ان ياتى
 وينزل به ويصلى مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله ويستريح فيه قليلا ويستاقى على قفاه وليس له المسجد اليوم اثر وانما المستحب ان يترك المسجد
 والاشراعه فيه وحده المحصب من الاطراف بين الجبلين المنيرة ومتى حصبا لاجتماع الحصانية وعلى الحصا التي يحلها السيل من الجوار الى
 الفصل الخامس في طواف الوداع وفيه مباحات اذا نزلوا بها سلكه بمنى استحب له العود الى مكة لطواف الوداع وليستحبه دخول الكعبة وتوالت
 للضرورة ويستحب لدخولها وتغنى ويصلى بين الاسطوانتين على الرخامة الحمراء ركعتين يقرأ في الاولى من آتم السجدة وفي الثانية بعد ذلك
 ثم يصلى في زوايا البيت كلما تم بغيره فيستقبل الحائط بين الركن الثاني والركن الثالث ويصلى في ركنه ويصلى في ركنه الثاني فيفضل
 مثله لك ثم يفضل ذلك باقى الاركان ثم يخرج بركه الفريضة جوف الكعبة ولا بأس بالنافلة في استحب الدعاء عند الخروج بالمنقول وليستحبه ان
 الخروج من مكة بعد قضاء المناسك طواف الوداع سبعة اشواط صلاة ركعتين ولو نوى الإقامة فالأقرب ان يتركه لا يودع عليه طواف الوداع
 مستحب لا يجب تركه وهو وقد بعد الفراغ من جميع حوائجه ليكون اليأس من بعده لو كان منزله من الحرم استحب له الوداع ولو اضر طواف الوداع
 حتى يخرج لم يقط استحب طواف الوداع والخروج ولم يردع لم يكره عليه حتى فان رجع للتوديع حان فان كان قد جازا البيعات وجب عليه الاخر
 اذا وصل الى البيعة وطواف الكعبة لا حرام وسعيها ولا يجب طواف التوديع فان كان قد خرج من الحرم ولم يصل الى البيعة كان احرم من موضعه وان
 لم يخرج من الحرم لم يجب عليه العز الحائض والنفساء لا يودع عليها ولا يذبح عنه بل يستحب له ان يودع من ادنى باب من ابواب المسجد
 ولا تدخل اهلها وتغيب المسحاة ولو عدت الماء تمت وطافت كاتفعل في الصلاة يستحب له ان يشرب من زمزم وان يشرب من
 زمزم وتصدق به كفا لما دخل عليه في حال الاحرام من فعل محرم او مكره مقصود الحادي عشر في ترك الاحرام وفيه فصول اربعة
 فيما يجبا اجبا به يجب على الحرم اجتناب عشرين شيئا صيدا البر والفسار والطيب واللبس الخيط للرجال والاكحال بالسواد وبما فيه طيب والتطرفة
 المرأة واللبس الخفين وما يشبه القدم والقنوق وهو الكذب والجدال وهو قول لا والله وبلى والله وقيل هو ما تجسد واللبس الخاتم للزينة واللبس
 المرأة الخلى للزينة وما لم يعتد عليه منه واستعد بعض فيه طيب وانالة الشعر وتغطية الرأس والتطيل سائر اجزاء الدم وقص الاظفار وقطع
 الشعر والتشتر ونسب الحرام المتبالي كما هو في لبس السلاح اول الصيد وفيه ثمانية الصيد حرام على كل محرم في جم كان او غيره واجبين
 كانوا او غنلين يجمعين كانوا او ماسدين صيدا الحرم حرام على المحلل والحرم وصيدا المحلل حرام على الحرم خاصة المراد بالصيد الحيوان المتنعقل
 بشرط ان يكون حلالا لا يضمن الحرم الصيد سواء كان في الحلال او الحرم وكذا المحلل يضمن في الحرم وكلما يحرم ويضمن في الحرم الحرم لا
 القمل والبراغيث فان قتلها حال الاحرام حرام ولا يحرم على المحلل في الحرم لا يحرم شئ من الحيوان الا على الحرم لا المحلل ولا الحرم ولا الدجاج وان كان
 لا كفارة فقتل السباع طائفة كانت كالقارص والصقار وما شبة كالفرقد والتمر والاسد فان اصحابا روى في قتله كتب اذا لم يرد ولو
 فلا شئ ولا كفارة في الضبع ولا المتولد منه ومن الذئب ويراعى المتولد بين الوحشي والانسي الاسم ويرى الغراب وشيا وكذا الخلد والزنبر
 لا كفارة في قتله خطأ وفي العهد ينصدق بشئ من الطعام ويجوز اخراجه ما ادخله الى الحرم اسير من السباع المراد من صيد الحرم قتل
 على الحرم مطلقا والمحلل في الحرم انما يحرم صيد البر خاصة اما صيد البحر فانه حلال لا فدية في اكله اطلاقا والمراد بصيد البحر ما يعيش في الماء ويشرب
 فيه ويفرخ كالسمك وشبهه ما يحل والسلمحاة والسرطان ونحوها ما يحرم ولو كان ما يعيش في البحر لا اعتبر السيف في اخراجه فان كان ينقض ويخرج

مع جعل المرأة بالتزويج ولو احدى على حدتها وقرعة حال الاطعام وانكر الآخر حكم لغة البينة ولو فقدت فحان النكر الجبل قال القول قول مع بينه ومعه
العقد ولو كان المرأة قال القول قولها مع البين ويحكم بفساد العقد في حق الزوج ويثبت عليه احكام النكاح والتعجيل وان كان قد دخل بها وجب
نكاحا واصلم يكن دخل قال الشيخ يجب عليه نصف المهر ولو اشكل الامر فلم يعلم هل وقع في الاحلال او الاحرام فتح العقد لا الشيخ والآخر تجدده و
لوشهد وهو محرم فعل حرما وجعل العقد ولو اقام ما بعد الاخلال فالوجه الحكم كما يحرم عليه الشهادة بالعقد حال حرمة محرم عليه فانه في ذلك
الحال ولو تجدد العقد اذا اوطى القاعد في حال الاحرام لم يفسد مع التسمية والامم للثقل ويجوز للولد ويستدعيه ان كان قبل الوقوف
بالموقوفين ويجوز انما هو وانما من قابل وبذنه ويلزمها العدة وان لم يكن دخل بل يترتب من ذلك يجوز له مراجعة امرائه وهو محرم وسائر
الامم لكن لا يترتب سوار قصده في الشراء او لم يقصد به يجوز له مفارقة النساء حال الاحرام مطلقا من طلاقا ودخلا او طهرا او اعلانا وغير ذلك
من اسباب الفراق كما يحرم الوطء فلا كذا يحرم دبرا ويتعلق به الا نكاحا يتعلق بالقل وكذا يحرم عليه التقبل للنساء وما يقتضيه من شتموا والنظر
اليهن لبنته والامامة وان لم يكن طاهرا ويجوز ان يقبل امته واخته وباقي المحرمات الموقوفة كل موضع حكم فيه بطلان العقد فان يترتب
الرجل والمرأة من غير طلاق **الثالث** الطيب وفيه برنجاء الطيب حرام على المحرم بالاجم اكلا وشما واطلا ونجسا وملاسته ولو كان لم يترتب
يجوز بالكافرة لا يضره ولا ينجس من الطيب ويختلف علماء انا والشيخ في الهامية اقصر على تحريم المسك والعود والزعفران والعود والكافور والبن
وهو يترتب امر يشبه الزعفران المسحوق ويوجد على شجرة تحت حمراء وفي غير ما تحرم كل طيب وهو الاقوى ان ثبات الطيب منه مالا
للطيب ولا يتخذ منه كالسج والقصود والحزاي والادخروا الفواكه كلها لا يخرج والتفاح والتفاح والتفاح والتفاح وما ينبت الا ايسر
غير قصه الطيب كالحار والعصفه فذلك مباح شمه ومنه ما يقصد شمه ويتخذ منه الطيب كالياسمين والورد واليندر والوجه
تحريم شمه ووجوب الغفلة به ومنه ما ينبت الاديبون للطيب ولا يتخذ منه طيب كالريحان والنجين والريحون فلا يترتب تحريمه ايضا
: الحاصل ليس بطيب ولا يجب استعماله فدية ويكره استعماله للزينة . العصفه ليس بطيب ويجوز للحرم لبس العصفه ولا يجب بر الغفلة و
يكره اذا كان مشبعا ولا بأس بمخلوق الكعبة وتتم رايحه سواء كان عالما او جاهلا او ايسا . الريحان القدرى لا يجب الغفلة ويحرم عليه
لبس ثوب منه الطيب محرم واقترائه والتعم عليه والجلوس سواء سبغها وغسله فيه ولوغسله حتى ذهب الطيب جانبا له انما
ولو انقلعت رائحة الثوب لطول الزمن عليها ولكن يمنع بغير بحيث اخفى رائحته اذا ارتدى بالمالا جاز ولو غرس ثوبا في الثوب لم ينجس
بمنع الرايحه والبائنة فلا فدية عليه بالجلوس والتعم ولو كان الحابل ثياب بذنه فالوجه المنع من الاصاب ثوبا بطيب ومعهما لا يكتفيه
لانا لند منه والطهارة مرفه في الازالة ويتم ولو امكنه قطع رائحة الطيب بشئ غير الماء فعله وتوضا . لا بأس بالمسحوق وهو المصبغ
بالخمر وكذا المصبوغ بالريحان وبسائر الاصباغ عند التواجد للطيب . لو جعل الطيب فرقة وشتمها كان عليه الفداء . قال الشيخ يكره
للمجلوس عند العطارين الذين يائرون العطر ويسك على انفه ليجاز في ريق فيه طيب ولا يقبض على انفه من الرايح الكريمة قال
الشيخ ولو كان الطيب بابا مسحوقا كان علق بذنه منه شئ وجبت الفدية ولو لم يعلق فلا فدية عليه وان كان بابا وجبت الفدية
ان علق بذنه رائحة ولو شرب الطيب لم يكره لاي موضع من بدنه كان وجبا الفداء وكذا لو ابتلعه او ربطه جراحه بدها واخفى ولو
داس بقله طيبا وحلق بها فان تعد وجبا الفداء والا فلا ولو اضطر المحرم الى سعط فيه مسك قال ابن بابويه لا بأس ان يتسقط
بحرم على المحرم اكل ما فيه طيب ويجب فيه الفداء سواء شتمه الفداء او لا بقيت اجافه او لا عذمت . لو طيب بعض العضو وجب الفداء
لو اضطر الى اكل طعام فيه طيبا وسه اكله او مسه وقبض على انفه . يجوز له شرا الطيب بعه لا استعماله الا ان لبس الخيط وفيه
امباحة . يحرم على المحرم لبس الخيط من الثياب او كان رجلا بلا خلاف . يحرم عليه لبس الخفين وما يترتب من القدم اختيارا ويجوز
اضطرار لا يجوز له لبس القباء كان لم يجد ثوبا غير لبسه مقلوبا ولا فدية عليه ولا يدخل بدنه فاكبه ويجوز له لبس الشراويل اذا لم يجد زارا
ولا فدية عليه . لو اضطر الى لبس الخفين لبسا قال الشيخ وبقيهما ومنعه ابن ابيس ولا يجوز له لبس الشراويل في القدمين لا مع الفداء

مع جمل المال بالتحم ولوا دعى أحدهما وفرعه حال الاطعام وانكر الآخر حكم لذي البينة ولو فقدت فان المنكر الرجل قال لقول قرأ مع بمينه ومعه
 القعد ولو كان المرأة قال لقول قرأ مع اليقين وبحكم يفسد العقد في حق الزوج ويثبت عليه احكام النكاح التصحيح فان كان قد دخل بها وجب
 الحلال وان لم يكن دخل قال الشيخ يجب عليه نفقة المهر ولو اشكل الامر فلم يعلم هل وقع في الاحلال والاحرام فتح العقد قال الشيخ والاحرام بتجديده
 لو شهد وهو حر ما وجب العقد ولو اقام ما بعد الاخلال قال وجه الحكم كما يحرم عليه الشهادة بالعقد حال حره يحرم عليه ان يتخذ ذلك
 المال ولو تخلف احداهما اذا وطئ القاعد في حال الاحرام لزم المستقيم الشهية والامه للثقل ويجوز له الولد ويصدق به ان كان قبل الوقوف
 بالوقوفين ويجب انامه وانقضاء من قابل وبدنه ويلزمها العقد وان لم يكن دخل لم يلزم شيء من ذلك يجوز له رابعة لمراته وهو حر ومكر
 الاما لكن لا يفرق بين سوار قصد به الشراء ولم يقصد به يجوز له مفارقة النكاح حال الاحرام مطلقا من ملاقاة دخله ولو طهر ارا لعلنا وان ذلك
 من اسباب الفرقه كما يحرم الوطئ قبل الكنا يحرم دبرا ويتعلق به الا انه كما يتعلق بالقبل وكذا يحرم عليه التقبل للنكاح وملاجه بين يديه والنقل
 اليهن ليشتمن والامامة وان لم يكن طاماً ويجوز ان يقبل امته واخته وباني المهرات المتوبة كل منعه حكم فيه بطلان العقد فان يفرق بين
 الرجل والمرأة من غير طلاق الثالث الطيب وفيه زجنا الطيب حرام على المحرم بالاجماع اكلا وشما واطلا ونجسا وملاسته ولو مات لم يخرج
 بجذبه بالكافيه لا ينسب له ولا ينسب اليه من الطيب وانما ينفذ على انا والشيخ في النهاية اقصر على تحريم المسك والعنبر الزعفران والعود والكافور
 وهو نبات امر يشبه الزعفران المسحوق يوجد على شجرة ينبت منها وفي غير جاعم تحريم كل طيب وهو الاقوى الثاني الطيب منه ما لا
 للطيب ولا يتخذ منه كالسج والقصور والحراي والادغور والفواكه كلها كالابرج والتفاح والتفجل واشباهه وما ينبت الا لاديس
 لغير قصد للطيب كالخمار والعنبر فخذ كله مباح شمه ومنه ما يقصد شمه ويتخذ منه الطيب كالياسمين والورد واليبلور والوجه
 تحميم شمه ووجوه الفدية به ومنه ما ينبت لاديس للطيب ولا يتخذ منه طيب كالريحان والنرجس والريحون فلا قرب تحريمه ايضا
 : الخالص بطيب ولا يجب استعماله فدية ويكره استعماله للزينة - العنبر ليس بطيب ويجوز للحر لبس العنبر ولا يجب به الفدية و
 يكفر اذا كان مستبعا ولا باس من مخلوق الكعبة وشتم رايته سواء كان عالما او جاهلا او اياها - الریحان القدسي لا يجب به الفدية ويحرم عليه
 لبس ثوب منه الطيب محرم واقتراشه والتموم عليه والجلوس سواء سبغها وغسسه فيه ولو غسله حتى ذهب الطيب جاز له انما
 ولو انقلعت رائحته الثوب لطول الزمن عليها ولكن يصنع بغير بحيث اخفى رائحته اذا رشح بالمالا جاز و لو غرس فوق الثوب الطيب ثوبا خفيها
 يمنع الرائحة والمباشرة فلا فدية عليه بالجلوس والتموم ولو كان الخابل ثياب بدنه فالوجه المنع من الوضوء ثوبه طيب ومعه ما لا يكفيه
 لان الله منه والطهارة صرفه في الازالة ويتم ولو امكنه قطع رائحة الطيب بشيء غير ماء فغسله وتوضأه لا باس بالمسحوق وهو المصوغ
 بالحرقة وكذا المصوغ بالريحان وبسائر الاصناف عند التساقط الطيب - لو جعل الطيب فرقة وشتمها كان عليه الفداء قال الشيخ يكره
 له الجلوس عند العطارين الذين يأمرون العطر ويسك على انفه لئلا يذ في ريق فيه طيب ولا يقبض على انفه من الراجح الكراهية قال
 الشيخ ولو كان الطيب بايا مسحوقا كان علق بدنه منه شيء وجبت الفدية ولو لم يعلق فلا فدية عليه وان كان يابسا وجبت الفدية
 ان علق بدنه رائحة ولو شتم الطيب لم يكره باي موضع من بدنه كان وجبا الفداء وكذا لو ابتلعه او ربطه جراحه بدنه واخفن ولو
 داس بغسله طيبا وحلق بها فان تعذر وجبا الفداء والا فلا ولو اضطر المحرم الى سوط فيه مسك قال ابن بابويه لا باس ان يتسقط
 يحرم على المحرم اكل ما فيه طيب ويجب فيه الفداء سواء شتمه الداء ولا يفتا احباه او لا عدت - لو طيب بعض العضو وجبا الفداء
 لو اضطر الى اكل طعام فيه طيبا وسد اكله او مسه وقبض على انفه - يجوز له شتم الطيب بعه لا استعماله - ليس الخيط وفيه
 مباحات يحرم على المحرم لبس الخيط من الثياب او كان رجلا بلا خلاف - يحرم عليه لبس الخفين وما يشتمل الفداء اختيارا ويجوز
 اضطرار لا يجوز لبس الثياب ان لم يجد ثوبا غير لبسه مقلوبا ولا فدية عليه ولا يدخل بدنه في كفه ويجوز له لبس الشراويل اذا لم يجد ازارا
 ولا فدية عليه - لو اضطر الى لبس الخفين لبسهما قال الشيخ يفتي ما ومنعه ابن ادريس ولا يجوز له لبس الشتره تقدم للجلوس بين الامم الفرس

يجوز لبس النعال مطلقا ولا يجب قطع القيد في الثقل ولا العقب - لو وجد فعلا لا يمكن من لبسه فله لبس الخف فلا ضية زلبس اللحم ^{بغير}
 القيد عليه الجوار ولا غير الا الاراء والعريان - يجوز للمرأة لبس الخيط والعلا اذا كانت حائضا والسر ويل مطلقا والوجه ان الخنثى ^{الخنثى}
 لا يجب عليه اجتناب الخيط - يحرم على المرأة لبس العفان والحلي الا لم يعمدا ثم يلبسه قبل الاحرام ودرى جواز لبس الخنثى ^{هو}
 السوار من دبل او قاج **الفصل الثاني** في باقي المحظورات وفيه لحناء لا يجوز للحرم ان يكحل بافيه طيبا خيتا سوار كان رجلا او ^{مرأة}
 ويحبه الفدية - لا يجوز للحرم ان يكحل بالسواد خيتا ويجوز بغيره - لا تجب الفدية بالاكتحال - لا يجوز للحرم النظرة للمرأة رجلا كان او ^{مرأة}
 لا يجوز للمرأة ان تلبس الحلي الزينة وما لم تقدر لبسه في حال الاحرام ويجوز لها ما عدا ذلك ولا يجوز لها ان تظهر ازوها لا يجوز للحرم
 ان يلبس الخاتم الزينة ويجوز للثنية - يجوز على الرجل في حال الاحرام تغطية الرأس والوجه ان لا يدين منه ويحرم تغطية بغير الرأس كما يحرم تغطية
 جميعه والمعاد وغيره سوا في التحريم ويجوز تقصير الرأس عند الحاجة بوضا به - يحرم عليه الارتاس في الماء بحيث يعلو الماء رأسه
 ويجوز ان يغسله بالماء ويغضه عليه ويلبسه شعرا - لو عمل على رأسه مكثلا او طبعا او نحو وجبت الفدية وكذلك لو غطى رأسه وان كان
 رقيقا او وضع عليه رءوسا ليس رأسه او طلاء بصل او لبن تخمين - لو غطى رأسه ناسيا القى القناع واجبا وجدة التلبية ولا شيء عليه ولو
 رأسه بيد او ببعض عصاه في الجواز استحال - لا يجب على الرجل كشف وجهه بل يجوز ستره وكشفه وقال الشيخ يجوز تغطية الرأس الوجه
 مع نية الكتمان لامع مدها - احرام المرأة في وجهها ولا يجوز لها تغطيته ويجوز لها ان تسدل ثوبا من فوق رأسها على وجهها الى طرفيها
 قال الشيخ وهو يكون الثوب جافا من وجهها بحيث لا يعيب البشرة فان سابا ثوبا لا زال الله برة فلا شيء عليها والا وجب الدم وفيه نظر
 الخنثى المسكلي يجوز له تغطية رأسه وان يغلى وجهه ولو جمع بينهما لم يضر الفدية وكذا لو غطى رأسه ولبس الخيط - يحرم على الرجل التطليل سيرا ويجوز
 نزوله ولو اضطر السائر الى التطليل بان لا يتمكن من ملاقة الشمس او يكون مريضا او مجافا لمطر المطر جانو يغشى ويجوز للمرأة التطليل وكذلك القبا
 اما الرعين فيجوز مع الفدية ولو زامل القصص امرأة او مريضا اختصا بجواز التطليل - نه - يحرم على المحرم ان يمس من شعرة فليلا كان او كثر اسرها
 شعرا رأسا والوجه او البدن فلو احتاج جاز مع الفدية ان كان الاذى من غير الشعر كالتقل والقروح والصداع وان كان منه كالتأت
 في عنقه فلا فدية ولا فرق في وجوب الفدية بين حلق الجميع والبعض ولو نبش الشعر عينة او نزل حبيبه فغلى عينة جاز له قطع التأت في عينة
 وقصر الشعر والاقرب عدم الفدية ولو قطع بدءا وعلى شعر لم يضمن الشعر ولو نبتا بطه وجبا الفداء - ويجوز للمحرم ان يحلق شعره ^{فدية}
 ولا يجوز ان يحلق المحرم ولا المحلذ للو فلو فلا ذلك انما ولا كفاة سوار باده او بغيره انه لكن المحلوق المحرم ان اذن له الفداء والا فلا فرق
 الاطوار حرام على المحرم اختيارا وان احتاج جاز وجبا الفداء وكذا بعض التطفر ولو انكسرة فخره كان له ان التمدد الا قرب وجوب الفدية مع ختله
 علما وانما في الحجامة يجوزها ابن بابويه ومنعها الفيد والشيخ قولان ويجوز مع القروة فلو احتاج حينئذ الى قطع جرح جاز ويجب الفدية ولو
 ظفره فادى اصبعه وجبا الفداء ولو افتاه جرحا وجب على المفق دم مع الادماء ويجوز له ان يربط جراحته ويشتق القمل مع الحاجة ولا فدية
 وان يقطع فريسه كذلك ولو لم يخرج الى قلعه وجب الدم بالقطع لا يبدل له حبيلا بقوله لا ياميد او يقطع بعض شعرة ولا يستغنى
 سواكه ولا يبدل له وجهه في ونس وغير ذلك لا يسقط حق من شعره وجبته ويجوز غسل رأسه ويده بالسند والخطمي بوقلة لا يسقط شيء من
 رأسه او لحيته ودخول الماء لا يبدل له حبيلا فيه بعنف والافضل تركه - لا يجوز قتل القمل والقصان والبرغيث للمحرم وكذا القبان منقنة
 الى الانها وقتله بالآدم ويجوز تحويلها من مكان من حبيلا الى مكان اخر منه وان ينحى عن نفسه القمل والحلم ويغلى القمل عنه وعن غيره ولا
 يجوز قتله قال الشيخ ليس له ان يلقى العلة عن غيره بل القمل - يحرم على المحرم الفسوق وهو الكذب وان كان يحرم على غير المحرم ايضا لكنه في قوله
 يحرم عليه الخدال وهو قوله لا يؤلف الله وبلى والله ويخبر له قلة الكلام لا فيما ينفع كرا الاجماع على تحريم استعمال الدهن الطيب كدهن
 الورد والبنفسج والبان للمحرم ويجب به الفدية ونقص الشيخ على تحريم الادهان باليسن طيبا كالتبرج والتمسك على اكله فلا فدية في الادهان
 يجوز الادهان بقيل الادماء الطيبا اذا كانت راحته تنقل الى بعد الاحرام ولو اضطر المحرم الى استعماله جاز مع الفدية ويجوز استعمالها ليس بطيب حاد

مع الفرو ولا منه كبحوم على اللحم قطع شجر اللحم وكذا قطع الثور والحصي واخذوا في الشجر وقطع اغصانه وقطع خيش اللحم لا الاذنين
 ابنه الاميرين ويجوز قطع شجر الفواكه واخذوا في اكله وما ينبت في منزله بعد بانه لا قبله ويجوز قطع يابس الشجر والقش وما اكثرت
 واخذ الكفا والعصع ولوا كسر عظم شجرة او سقط ورقها بغير فعل الاوى جازا استعماله والرجحان ما يحصل من ذلك بفعل الاوى كذلك
 ويجوز ان يترك الله لغيره في خيش اللحم ولا يجوز له قلعها واحلافه الا بالكلية الشجر اذا كان مسلما في اللحم وفرضها في الحل حرم قطعها وقطع بعضها
 وكذا بالعكس لو كان الاصل للكل والنصف للحكم قطع العظم فالوجه جواز قطع الاجل بعد ذلك ولو قطع شجرة من اللحم فجزاها اذا كان
 منه فبست فتمها ولو بقت فلا ضمان ولو غرس في الحل وجب زدها ولو غرس في الحل فبست فتمها ولو غرس في الحل فبست فتمها فلو وجد
 الضمان على الاول كرا وجب الشجر الضمان في قطع الشجر اللحم ومنه ابن ادريس مع التحريم ولو قطع غصنا او قطع خيشا فبست عظمه لم يزل الضمان
 كز صدوق وشجر مباح وهو باد بالتكليف اما المدينة فلما حرم لحم مكة لا يجوز قطع شجرة ولا قتل صيد الا انه لا جزار فيه وبما من شجر
 ما تدعو الحاجة اليه من الخيش للعلف ولا يجب دخوله باحرام ولا يجازي بالصيد اذا دخل مع صاحبه اليها وحدهم المدينة بن يثرب
 وهو من فلتهاير الى غير ذلك بعض شجر ولا بأس بصيد الكماما صيد من الكمين وجاز الشجر في النهاية دية كخ الاقرب عندى كرا
 ليس السلام مع عدم الفرو وعدم ما من وكبر النور على الفرس للصوفة والاحرام في الثياب المصبوغة لوالسواد والتصفير وشبهه وثنا
 في السواد والنور عليه وفي الثياب الروحية وان كانت طاهرة وليس الثياب المعلمة واستعمال الماء للنية والقباب للمرا على شكل ودخل الماء
 ونديف الجدي فيه واستعمال الراحين وان يلب من دغاه بل يقول ما سعد ويجوز ان يؤدب مع الحاجة كذا فقتل المحرم حيوانا وشدة في ان صيد
 لم يكن عليه ولو علم صيدا وشدة في ان صنفه ولم يدأ شاة - يجوز اخراج الفهد من الحرم ويستحب اخراجه ما زهر من الثبوت ان الصيد
 فيها يجب على اللحم من الكفاة فيما يفعل عددا او خطأ وفيه مطلبان لان الصيد والتفريخ يتعلق بامور اربعة في الجزار وفيه ذم مباحث
 الصيد فثمان منه ما لكفاة بدل معين ومنه ما ليس كذلك والاول خمسة النعملة ودمه والخش والقبى وبقول الخاتم وبقول الخاطو
 البقي والثاني خمسة اقسام باقية بحسب الجزار في القتل والصيد اللحم الاجماع والنفس سوار قتله عددا او خطأ ولو نكره عند القتل فان
 كان ما سبكت كرت الكفاة اجلا وكذا ان كان عامدا على الاقوى بربح الجزار بقتله للفرو وان كان قتله باعسارها مباحا دلوا على كفاة
 في اخذ القتل والحكم او تلفا لما لم يندفع الا بالقتل جاز قتله اجلا والوجه عدم الضمان لو خلع من يدك من سبع او شاة او
 ليخلص خطا من حبله او غرقت فلف كان الضمان عليه ويجب الجزار بقتل المملوك لله تعالى والقيمة لما لكه الجزار واجب على اللحم في عمره كان
 او جرح متعقبا كان او قاتلا او مفروا واجبين كان او نفيلين محبوسين او فاسدين ولو كان الصيد في الحرم وتجرى عن الاحرام فمن ولو كان محرما
 تضاعف جزاء الفرو في ما لكفاة بدله وفيه مباحث اربعة الصيد تفصّل بمثل ما من النعملة بالقيمة ما نبت فيه نفس مفترج
 اما من النبي صلى الله عليه وآله اراحد الامتد عليهم السلام ولا يجب استئذان الحكم يجب في قتل النعملة جزاء ولو غرقت من البنية لا الصيد فوض
 ثمنها على البر والطعم كل مسكين نصف صاع ولوزاد على اثنين مكيا كان ان ابد كان له ولو نقص لم يجب عليه الا كمال ولو غرقت عن الطعام قوم الجزار
 بدوام والدرهم بطعام وصام عن كل نصف صاع يوما ولا يجب عليه ان يصوم اكثر من ثمرين وان زادت القيمة ولا يجب عليه ان يصوم اكثر من ثمرين
 من نقص القيمة اخلف على زنا في كفاة جزاء الصيد فعلا المفيد انما على الترتيب واغرم على التغيير والشبح قولان لو غرقت الضمان
 الثلاثة صام ثمانية عشر يوما في فرائض العامة قولان احدهما من صحف الابل قاله الكفيل رحمه الله والثاني مثل ما في النعملة سوار قاله الشبح
 رحمه الله وفي الاول قرة ذ يجب في حمالا وحش وبقرة بقرة ولو لم يجد البقرة قوتها وفتقرت على الحقة والطعم كل مسكين نصف صاع ولا يجب عليه
 الطعام ما زاد على الاثنين مكيا ولا اطعامها نصف صاع ولو لم يكن غير الاطعام صام عن كل نصف صاع يوما ولا يجب عليه صيام ما زاد على الاثنين و
 ان نادى القيمة ولا اكالا العدد مع النقص ولو غرقت صام تسعة ايام يجب في الظبي ثمانية وكذا في الغلب ولا يرب ولو غرقت الشاة في القوت
 ثمنها وفضه على البر والطعم عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع ولوزاد الطعام على عشرة كانت الزيادة له ولو نقص لم يجب عليه الا كمال ولو غرقت

عن الطعام صام عن كل نصف صاع يومًا ولولم يدا التقويم عن خمسة اصبح لم يجب عليه الصوم من الزايد ولولم يتقوا عليه الا بقدر التقويم لو
نقل التقويم ربع صاع مثلاً فالوجه وجوب يوم كامل ولو عن ذلك كله صام ثلثة ايام اما انقلب الرب فبقيل الابدانها كالتقوى وعن فم من التقوى
ط اذا كسر في الطعام قل كان قد تحرك فيه الفرج كان عليه عن كل بيضة بكاف من الابل فان لم يكن قد تحرك كان عليه ان يسلخولة الابل انما
بعد والبيض فانتج كان هديا لبيت الله تعالى والاعتبار في القديرات ولا يفرق بين ان يكسر بنفسه او بدابة ولولم يتمكن من الابل كان عليه عن كل
بيضة شاة فان عجز كان عليه عن كل بيضة اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مده فان عجز كان عليه صيام ثلثة ايام ولو كسر بيضة في بيضة
او كانت فاسدة لم يكن عليه شيء ولو اذن الطير على فراش محرم فقله الى موضع فخر الطير لم يحسنه قال الشيخ بل منه الجواز اذا كسر المحرم بيضة من
التقوى والقطا فان كان قد تحرك فيه الفرج كان عليه عن كل بيضة عا من النعم وان لم يكن قد تحرك كان عليه ان يسلخولة النعم فانما بعد
البيض فانتج كان هديا لبيت الله تعالى ولو عجز عن الارسال قال الشيخ كان حكمه حكم سجن الطعام قال ابن ادم ليس بيد وجوب الشاة عن كل بيضة
مع العجز عن الارسال ولا استبعاد فيه ولا قربان مقصود وجوب الصدقة على عشرة مساكين او الصيام ثلثة ايام **النظر الثالث** في الابل
وفيه مباحات الحام كل طائر يطير بان يواز صوته وبعبالما بان يضع منقار فيه فيكرع كما تكرر الشاة وقال الكسائي كل مطوق حمام اذا عرفت
هذا ففي كل حامة شاة ان كان القائل عزمًا في الكل وان كان محلاً في اللحم كان عليه درهم وان كان عزمًا في اللحم اجتمع عليه الامان بخلاف اللحم فرج
الحام كان عليه حمل قد علم ورعى من الشجر ولو كان القائل محلاً في اللحم كان عليه نصف درهم ولو كان عزمًا في اللحم اجتمع عليه الامان ولو كسر المحرم بيضة في اللحم
في الحول لم يكن قد تحرك فيه الفرج وجب عليه من كل بيضة درهم وان كان قد تحرك فيه الفرج كان عليه عن كل بيضة حمل ولو كان المحل في اللحم كان
عن كل ربع درهم ولو كان عزمًا في اللحم لزمه درهم وربع لا فرق بين حام اللحم والاهلي في القيمة اذا قل في اللحم الا ان حام اللحم يشترى بقرية
علف الحامة والاهلي يصدق ثمنه على المساكين في كل واحد من القطا واللجل والدجاج حمل قد علم ورعى من الشجر وحده ما مضى عليه اربعة اشهر
و في كل من العصفور والصغرة والقبير وما اشبهها من الطعام وقال ابن بابويه في الطائري جميعه دم شاة ماعدا النعامة فان في الجوز
وهو ضعيف في قتل النور عند كلف من طعام ولا شيء في النطا قال المفيد وان قتل ناسك كثر في صدق بمدة من طعام او تمر وهو حسن ولا
شيء في قتل الكوام من الحيات والفقارب وغيرها ولا بأس بقتل القمل والبق وما اشبهها باللحم في اللحم ولو كان عزمًا لزمه الكفان كفن
طعام من قتل جرادة وهو محرم كان عليه من طعام او تمر وان قتل جرادة اكثر كان عليه دم شاة ولو كان في طريقه ولم يتمكن من الفرج
عن قتله لم يكن عليه شيء في كل واحد من الضب والفضة ما ليس بجمع جدي **النظر الرابع** في الانقرض وفيه مباحات كالتبديل
له ولا تقدير للسرعة فيه يرجع فيه الى قول عدلين يقرمانه وتجب القيمة التي يقدرانها فيه ويشترط في الحكمين الجدا والمعرفة وان يكونا اثنين
فما نادى ويجوز ان يكون القائل احدهما اذا كان عدلاً قال الشيخ في البط والاوز والكركي شاة فان قلنا فيه القيمة لعدم الضرر كان جائزاً وهو
الظاهر من قول ابن بابويه في كل الشيخ من قتل القطا غطاه كان عليه كلف من طعام وهو حسن القيمة واجبة فيما لا تقدير فيه شرباً
وكذلك البيض التي يبيض من اعلى مقدم الكبر من ذوات الامثال يضمن بكبير والصغير بمثل وان ضمنه بكبير كان اولى الذكربله والا
بمثلهما والصحيح يصحح والمجيب يعيب وان ضمنه بصحيح كان اولى ولو اختلفا العيب فضمن الا عود بل عجز لم يجز اما لو فسد الا عود من احد
العينين باعور من الاخرى فالوجه الجواز وكذا اعرج احد الرجلين يضمن باعرج الاخرى ولو فسد الذكر باثني جان وجوز الشيخ العكس ولو
قتل ما حضنهما باحض مثل الابل القيمة ولو ضمها بغيرها حضن في الجوز او نظر ولو اصاب جسد حاملاً فاقطعت جنيماً كان فرجه حياً وما ازاله
فداؤه فيفدى لامثلهما والصغير بمثله او كبره وان عاش ولا عيب فلا شيء واه حصل عيب فمن الارش ولهما ما احدهما دون الاخر ضمن
الميت خلصة ولو فرج ميتا لزمه الارش وهو ما بين قيمتهما حاملاً ومجثاً **النظر الخامس** في اسباب الضمان وهو امران المباشرة
والتسبب هنا من قتل صيد واجب عليه فداء ولو اكله لزم فداءه واخر الرواية دللت على وجوب الجواز قال بعض اصحابنا انما يجب
جزاء ما قتل وبنيها اكل وهو حسن وسواء ادى جزاء القتل او لا ولا يتداخلان بحكم البيوض كالمصيد في نجس الاكل سواء كسر هو

او حرماً فواحد ولو كسر الحرمه لوجبه ان لا يحرم على الحمل اكله وقال الشيخ حرماً وليس بمعتد به لو اشترى عمل لحم بغير تمام فاكل الحرمه
على الحرمه كل بيضة شاة وعلى الحمل عن كل بيضة دم داما فممن بغير الصيد الحرام اما بغير ما يباح اكله كبيض الدجاج والجنين فانه
حلال ولا يجب بكم شيء لو تلف جزء من الصيد لوجبه ضمنه فلو كسر في الغزال قال الشيخ عليه نصف قيمته وفي كل واحد ربع قيمته
وفي عينيه كالجمته وفي كسر احدى رجله نصف قيمته وكذا في كسر احدى يديه معافا كالقيمة وكذا في رجله ولو قتله كان عليه
فداء واحد ولو تلف ريشته من حرام الحرم وجبان يتصدق بصدقة وان يسلمها باليد التي تلف بها ولو تلف ريشا متعدا كان
كان بالتفريق فالوجه نكر الغنمية وان كان دفعة فالوجه الارش ولو حفظه حتى ينبت ريشته لم يسقط الغنمية ولو خرج الصيد
ضمن الحرم على قدمه ثم ان راء سوطا بعد ذلك تعجبا لا ارش ولو اصابه لم يؤثر فيه لم يكن عليه شيء قال الشيخ لو كسره او جرحه ثم
وقد صلح ورعى وجب ربع الفداء ولو خرج الصيد فاندمل ومما غير متع فالوجه الارش وقال الشيخ يضمن الجميع ولو جرحه فعاب
عن عينيه ولم يعلم حاله ضمنه اجمع ولو راء ميتا ولم يعلم هل مات من الجبانة او من غيرها ضمنه ولو راء ولم يعلم هل اثر فيه ام لا اثر في الفداء
ولو غير الجبانة غير متع ولم يعلم اصابه ميتا او لا ضمنه ما على الارشين ح لو اشترك جماعة في قتل صيد فمضى كل منهم فداء كامل ولو كان
شريك الحرم حلالا لم يكن عليه شيء وعلى الحرم جزاء كامل ولو اصابه الحلال او لاقم فالأحراب على الحرم جزاء مجزوء مجزوء لو كان السابق
محرم فعليه جزاء سليما ولو اتفقت حالة واحدة فعلى الحرم جزاء كامل ولا شيء على ولو اشترك في قتل صيد حرى وجب على الحمل القيمة كلاً
وعلى الحرم الجزاء والقيمة معاً قاله المذهب على الحرم فداء كامل وعلى الحمل نصف الفداء ولو رى اثنان صيداً فقتله احدهما فغفل
الأخر فعلى كل منهما فداء كامل ولو قتله واحد واكله جماعة كان على كل واحد منهم فداء كامل ولو ضرب بغيره على الاثر فقتله كان عليه جزاء
دم وثمان قيمته الحرم وفيه لا شصان اياه وعليه الغزير لو شرب الحرم لبن طيبة كان عليه الجزاء وفيه اللبن ولو جرح صيداً فقتله
قال الشيخ يلزم كل واحد منهما الفداء ولو رى الصيد وهو حلال في الحلال واصاب به التيم وهو محرم فقتله لم يكن عليه ضمان وكذا الاثر عليه حمل
في راسه ما يقتل القتل ثم احره فقتله لو كان معه صيد فاحرم زوال ملكه عنه اذا كان حاضراً معه ووجب عليه ارساله وفيضمنه لو اسكه
وزوال ملكه لو لم يكن الا ارسال وتلف قبل المكانة فالوجه عدم الضمان ولو ارسله انسان من يده لم يكن عليه ضمان ولو اسكه حتى لم يملكه
ولم يعبه لكنا لا نقول له الا بسبب بيعه ولو كان الصيد منزله لم يملكه عنه وكذا لو كان في يد وكيله في غير الحرم ولا يضمنه لو مات بالامساك
وله بيعه وضمنه ولا ينقل الصيد الى الحرم ببيع ولا هبة ولا غيره مما من سبب التملكات واخذ باحد الاسباب منه ولو اسقط اليه البيع
لزمه مع الجزاء القيمة لما ملكه وكذا لو اخذته لو رها ولو لم يملكه لم يجر له رد على اكله لدخوله الحرم ولو باع الحلال الصيد بخيار لم يجر استرجاعه
بعد الاحرام ولو رده المشتري عيباً وجب رده ذلك ولا يدخل في ذلك المشتري ويجب عليه ارساله هذا اذا كان الصيد في الحرم ولو كان في الحلال
جاز ذلك كله ولو رى صيداً لم يملكه في الحرم ووجب عليه ارساله ولو باع المحصي المحلة ثم اشترى بعد الاحرام لم يكن الذابيع اختيار
عين ماله من الصيد لانه لا يملكه به لو اسكه الحرم صيداً فذبحه افرع من فعله منها فداء كامل من غير ضعف ولو كان احدهما حلالاً والاخر
محرم فضعف في حق الحرم خاصة ولو اسكه الحرم في الحلال فذبحه المحل ضمنه الحرم خاصة ولو نقل بغير صيد فعند ضمنه ولو احضنه
فخرج الفرض سليماً لم يضمنه ولو اخلق با على حرام من حرام الحرم وفراخ وبيض فان هلك وكان الاغلاق قبل الاحرام ضمن ثمانية بدرهم ولو كان
الاغلاق من الحرم في الحرم وجب الجزاء والقيمة ولو ارسل بعد الاغلاق سليمة فالوجه عدمه ولو اخلق على غير الحرام من انواع الصيد ضمن اذا
تلفت بالاغلاق ولو نفر حرام الحرم فان رجع فعليه دم شاة وان لم يرجع فعن كل طير شاة ولو اوقد طعة ناراً فوقع فيها طائر فان كان قصد
ذلك وجب على كل واحد منهم فداء كامل والا كان على الجميع فداء واجبة بغير محصية فتحرل الصيد فقتل افرعاً ضمنه معان لو وطئ به
او ذبته صيداً فقتله ضمنه ولو كان راكباً على ما سار الا ان عليه ضمان ما تجنيه يديه او نملها ولا ضمان فيها تجنيه برجليها ولو كان او قنار
سابقاً لها غير راكب ضمن جميع جانيها ولو انفلتت فانلفت صيداً لم يضمنه ولو نصب شبكة او حفراً فوقع فيها صيد ضمنه اما لو خفر الكثر

والقضاء في السنة المستقبلة على الفور ويجب على المرأة ايضا مثل ذلك من المضي في العاقد البنية والتج من قبل مع المطاوعة
ولو كانت عملة لم تجل بناتني ولا تجل عليها كفاة ولا عليه بل يدينها ونفسها التمس مع المطاوعة عليها لو كانت من ماضيا او يجب على ما ان
في العاقد اذا بلغا المكان الذي وطئها فيه الى ان يقضيا التماسا لا من حيث عريان والروايات تدل على التفرقة في الحجته المأثورة من ذلك
المكان ايضا وهو حسن ومعنى الافتراق ان لا يخلو بانفسها بل يتي جتعا كان معها لان قال ابن بابويه لو تجل على ذلك الطريق لم يفرق
بينها وهو قريب قال الشيخ رحمه الله الحجة الاولى هي حجة الاسلام والثانية عقوبة وابن ادريس مكره لئلا وهو لا يرى عندي
ج لو جامع بعد التوفيق منتهج حجة وعليه بدنة لا يفر د لو وطئ بعد الوقوف بعرفة قبل الوقوف بالزلفة فسد حجة ووجب البنية
والامام لو وطئ ناسيا او جاهلا بالتيم لم يفسد ولا شيء عليه وكذا لو اكره على الجمع ولا فرق بين الوطئ في القبلة والقبض في
الاحكام التي تقدمت على التفصيل انتهى ذكرناه وكذا لا يفسد على اسكال اثنا عشر البنية فالاقرب عدم الافساد ولو اتهم بنية
قال الشيخ حكم الحكم للجامع سواء كان قد فعله قبل الوقوف بالمرفعين فسد حجة ووجب عليه بدنة وان ادليس منع الافساد طاعة
ومعنى فيه من المتوفين ولو وطئ فيما دونا الفرجين وجب عليه بدنة مع الازال ولا يفسد حجة وان كان قبل التوفيق عالما ولم
في البنية ردح لو وطئ قبل التولية او الاستبراء او التقليد لم يكن عليه شيء وان يلبس بالاحرام اذ لم يفعل باحد الثلاثة مكره الوطئ
ومعنى فتن كل وطئ بدنة سواء كفر عن الاصل او لم يكفر وترد الشيخ في الخلاف في وجوب البنية مع عدم التكفير وجزم في المبسوط بالتكفير
ي لو جامع قبل طواف الزيادة لم يفسد حجة وعليه خبر ان كان غيبا وان لم تكن بقرة وان حفر فناء ولو جامع في ثابته وجب البنية
ايضا لو جامع قبل طواف النساء في احرام الحج يجب عليه بدنة والحج صحيحان سواء كان قد فرغ من سعي الحج او لم يفرغ ولو جامع في ثابته طوافه
فان كان قد طاف فحتمت اتمته ولا شيء عليه وان طاف اقل من اربعة وجب عليه بدنة وعادة الطواف من اوله ولو طاف اربعة قال
الشيخ لا كفاة وليس يعتمد ابن ادريس خطأ ما ياب لافرق بين ان يطاف في احرام حج واجبا ومندوب فلو وطئ في كمد وبغفل التوفيق فسد
حجه ووجب اتمه والتج من قبل وبدنة ولو كان بعد التوفيق بدنة لا غير وكذا لافرق بين ان يطاف امرأته الحرة او جارية الحرة او المحللة
ولو كانت امته حرة بغير اذنه او محلة فانه لا يتعلق بها كفاة ولا بعينها ولو كانت حرة باذنه وطأ معه في ثابته كفاة اسكال اثره السبب
فتدبني حكمها حكم العبد لكاذون له في الحج اذ افسد حجة وسبب اني ولو اكرهها فافترجه انه مضي على حكم المطاف عنه ان قلنا بوجوب كفاة
عنها عمل السيد والافلا لو وطئ امته وهو عدل وهي حرة بغير اذنه فلا كفاة وان كان باذنه وجب عليه بدنة او بقرة او شاة فان لم يجد
عليه شاة او صيام ثلثة ايام ولو كان عدلا وهي حرة باذنه وجب عليه البنية سواء كان قبل التوفيق او بعدها وسواء طأ معه او اكرهها لكن
مع المطاوعة يفسد حجه ويجب عليه ان ياذن لها في القضاء ولو جامع زوجته وهي حرة فطأها بغير اذنه فلا كفاة وان كانت حرة باذنه
كان حكمها حكم الواجب لم يفرق في امرأة فيه فسد حجه من كونه المبلغ في هذا الاحرام فاسبب العقوبة بالاحكام المذكورة في وطئ الزوجة
ومن عدم التفصيل فحن فيه من المتوفين قال الشيخ من وجب عليه بدنة في فساد الحج فلم يجد كان عليه بقرة فان لم يجد فبيع شاة على
الترتيب وان لم يجد فقيمة البنية درهم او ثمنها طعاما يتصدق به فان لم يبيها من كل يوم مذبحا قال وفي احكام من قال هو تخم
قال ابن بابويه من وجب عليه بدنة في كفاة فلم يجد فباع سبع شياه فان لم يبيها فباع ثمانية عشر بركا بمكة او ثمنها ولو وطئ في
قبلة الشئ وان كان بعد الطواف فسد حجه ووجب عليه بدنة وقضاؤها مع الكفار اذ افسد حجه وجب عليه بدنة والقضاء
وليس عليه دم الاقرن ياذن افضى الحاج او المعتد فعليه في قضاء الحج الاحرام من الميعات وفي قضاء العمرة الاحرام من اذني الكل اذا
افسد القضاء الواجب بالافساد وجب عليه بدنة اخرى وقضاء القضاء العاقد وجب عليه بدنة والقضاء لو عقد الحول على
ودخل الحرم وجب على العاقد كفاة وان كان يجب على المزمع كذا لو كان العاقد على اسكال لو نظر الى غير امته فامضى لم يفسد حجه ووجب
بدنة وان لم يكن التشرع غير بقرة فان حفر فناء ولو كره النظر حتى امضى لم يجب عليه شيء ولو كرهه ولم يفر من ماضيا لا مضي لم يفسد حجه

وان جردها ولو فكر فان لم يكن عليه شيء لم ينظر الى غير من تحتها لم يكن عليه شيء وان انفق ولو كان بشهوة فامني كاحدية
لو سار ان يشبهه كان عليه دم شاة سواء انفق ولا ولو كان غير شاة لم يكن عليه شيء وان انفق حتى يخرج على كل قتاديه سواء كان قبل
الموت قبل او بعده لو قبل المرأة بشهوة كان عليه غيره من كان عليه شاة ولا ينفذ حتى يخرج على كل قتاديه سواء كان قبل الموت ^{فمن}
انزل او لم ينزل لم ينظر الى شيء في البنية الا نزاله وشرطه ان ادركه ولو لم ينزل كان عليه دم عليه شاة كالقنبرة بشهوة وعندى
ذلك ردة وقال الميخد من قبل امراته وهو غير فعله بذرة انزل او لم ينزل فان هربت المرأة ذكرا كان عليها مثل ما عليه يكن للحرم ^{كل} ان
من يد امراته او جارية ثلثه اياه كمن لا عبا امراته فامني كان عليه بذرة وما مل ووجب على الكفارة نصف الميسرة والتميز على
وهو راي عبد الرحمن بن الحجاج القمي عن الصادق عليه السلام ان لو اتبع كلام امراته لو اتبع على من جامع من غير رؤية لها فاشافى فامني
لم يكن عليه شيء ولو كان ربه وجبت عليه الكفارة فديننا اذا فسد نجه وجب عليه اتمام الفاسد ولا عمل النجوة عمر ولا على الفاسد
بل يجب عليه ان يدخل بعد الافاء بكما يفعله لو كان صحيحا ولا يقطع عنه نواحي الوقوف من الميت بالمزدة وكفة والرى وغيرها وعزم عليه
بعد الافاء كلما كان عزم عليه قبله من الرطى اياك وقتل الصيد والليب وغيره من الحرام ولو جنى في الاثم الفاسد وجب عليه ما يجب
في الاثم الفاسد ويجب القضاء من قابل سواء كانت الفاسدة واجبة باصل الشئ او بالذمة وشبهه او تطوعا ويجب على الفجر ولو افسد القضاء
لم يجب قضاءه بل يفتى عن الحج الاول ولو جامع قبل عرفة ثم بعدة قبله لفته وجب قضاء واحد وبذلك ان لو اصر في حرمه فاسد
فله التحلل فلجلى ثم زال العمر في الوقت سعة فله ان يقضى ذلك العام ولا يقضى القضاء في العام الذي فسد فيه الحج في غير مرة
الضحية ولو جنى فطر عا فاسده ثم احصره كان عليه بذرة الفاسد ودم لا شمار وكعة قضاء واحد في القابل لمذاب
فيما يجب بالليب والاذنان وفيه مباحات من تطيب عامدا وتغليد دم سواء استعمل اطباء او صبغا او بخرا او في الطعام وسواء استعمله
في عضو واحد او في عدة وسواء مسته النار او لا ولا بأس بخلق الكعبة وغفر لها والفرار كما لا يرجع القضاء والى ما يجب على ما يتبادر وله
ناسيا او جاهلا بالتحريم لم يكن عليه شيء بل لا فرق بين الانباء والاستدانة فلو تطيب ناسيا ثم ذكر وجب الازالة ولو لم يزل وجب الذوق
الكفارة بنفس الفعل فلو لم يزل له برعة وجبت الكفارة مع فعله عمدا وان لم يستد الميم من تطيب عامدا وجب عليه ان يزيله بغيره ليقب
ان يستقي في غسله بجلال الالبابا ثم ولو غسله بيده جاز ولو فقد الماء مسح بالتراب او الخيش او ورق الشجر بحضرة شاة
الطيب وبعده لا استواله ولا شاة وكذا التري الخيط والجوارى ^{ان} مع فيما يجب بالليب التقليل وفيه مباحات اذا
لبس الحر لوبا لا يجعل له لبسه عمدا وجب عليه دم شاة ولا فرق بين طيل اللين وكثير ولا يستر بالباس يوم وليلة الاستدانة في اللين
لا لا يبدل فلو لبس ناسيا ثم ذكر وجب خلعها فان لم يفعل وجب الفداء ونزعها من اسفله لامن راسه لو لبس مع الذكر وجبت الفدية
بجرد الفعل وان لم يستد ولو نزعها من راسه فعل حراما ويجب الفدية ان قلنا انه قطيعة والا فلا ولو لبس ثيابا كثيرة دفعة وجب عليه
فداء واحد ولو كان في مراتب مستعدة وجب لكل قرب دهن من غير داخل مع تعدد المجلس لو احتاج الى اللبس لبس وعليه الفداء ولو
اضطر الى لبس الخفين والجوارى لبسهما قال التيمم ولا شيء لو لبس قيصا وعمامة وخفين وسراويل وجب لكل واحد فدية اذا
لبس ثم صرعة ثيابا اخر ثم لبس بعد ساعة اخرى وجب عليه عن كل لبس فدية سواء كان الاول والاخر لو لبس ناسيا او جاهلا ثم
ذكر او علم فزع لم يكن عليه فدية والممكن لافدية عليه من غطى راسه وجب عليه دم شاة وكذا لو نزل على فسد حال ستره ولو فعلها
للحاجة او الضرورة وجبت الفدية ولا فدية على الناسي والجاهل والكفر اذا انا له بعد زوال الاعذار ^{ان} حلق الراس وقصرها
وفيه بحثنا اذا حلق الحرم راسه منع وجب عليه الجزاء الفداء سواء كان لاذى او لغيره ولو فعله ناسيا لم يكن عليه شيء وكذا التام ولو
سعر او قرب من النار فاحرقه اما الجاهل فوجب عليه التيمم الفدية وعندى فيه نظر بالكفارة اما صيام ثلثة ايام او دم شاة او الصدقة
على شاة ما كان له من كل نصف صاع وقيل عشرة لكل سكين مئة وتيجر المكثرين الثلاثة سواء كان لعن او غير يخرج البر الشجر

والزينة الفدية وجبا الفدية باطلاق عليه اسم حلق الرأس لا فرق بين حلق شعر الرأس وبين شعير الرأس في وجوب الفدية وان
 ما دبر ما فطره فطريقه جميعا وجب عليه دم شاة ولو تقاطعا واحدا وجب عليه طعام تنقسم الكنية ولا يجب به الدية ولو قتل
 او جرحه فسقط منها شيء من الشعر لم يمت من طعام ولو قتل في وضوء الصلاة لم يكن عليه شيء ^{اختلاف} في الفدية في الحرم والحل
 والتمتع في الحرم والحل في الحرم والحل في الحرم ^{اختلاف} في الفدية في الحرم والحل في الحرم والحل في الحرم
 فان كانت ميتة فلا ضمان وكذا الوضوء ولو كانت نائمة وجبت الفدية بباح حلق الرأس لا ذي وعليه الفدية وتجنيز الكنية قبل
 الحلق وبعد الحلق لو نجح الشاة في كفاة الحلق لم يجز الحلق على شيء منها ويذهب الى الكفاة ان طوى على اللحم فصار طعاما ويجب به مع الفدية
 الظفر الواحد من طعام وفي الظفرين مائة وفي الثلاثة مائة امداد وكذا فيما زاد الى الفضة فيجب به ادم شاة ولا شيء على الثاني ^{اختلاف}
 في نقص بعض الظفر وجب عليه ما يجب في جميعه طال او قصيرا ولو قصر الظفر يدير وعليه مائة فان اعتد الحلق وجب دم واحد ولو كان
 في عجلين وجب مائة من اقلتي خبز تقليم فطره فقله فادما وجب على الفدية دم شاة ^{المطلب} في كفاة باء المحظورات فيه
 مباح اذا رعى الحكم الفدية عن جسد او قتل او جيب عليه كف من طعام سواء كان عمدا او سهوا الخطأ يجب في قطع الشجر الكبير
 لكم تبرع وفي الصغير مائة وفي ابعاضها قربة وعندك فيه فطره من جلد لثمة او ثوبين مائة في الاحرام لم يكن عليه شيء ويجب عليه التوبة
 فان جلد لثمة او جيب دم شاة وان جلد لثمة كاذبا وجب عليه دم شاة فان جاء لثمة وجب عليه بقرة وان جلد لثمة كاذبا ولا شيء حاله
 في الصدق والكذب وقد بينا ان الجدا الصغر لا والله وبلى والله ويحتمل الجدل بواحدة منها لا يجمع للفقتين لا كفاة في الكذب
 الاستغفار ولا في لبس السلاح مع الحرف وقال الشيخ اذا قتل انسان في الحرم لم يمت كل واحد منهما دم مطابق لسابع التواضع وفيه مباح
 اذا جتمعت سباب مختلفة كاللبس تقليم اطراف الطيب تعدد في الكفاة انما الوقت وانكر كف عن الاول او الاول وانما الفدية مائة ثلاثة
 انما في على وجه التعديل كقتل البقرة فانه بعد له ويجب فيه مثله ويختلف بالصغر والكبر ففكر في الكفاة منكثرة وانما في فطره
 لا وجه التعديل للحلق والشعر فقل الاطراف فان فعل احدها دفعة واحدة في وقت واحد وجب فدية واحدة وان فعله الله في وقتا
 كان بعض رأسه غدوة وبعضه غيبة وجب قد يان الرابع الاستمتاع باللباس في الطيب والقبلة فان فعله دفعة فكلما واحد
 وان تعدد كف عن الاول او الثاني لو جرت بعد احرامه فجامع قبل الموقفين لم يفسد حجته ولو صادف له الضمان بخلاف غير ذلك الصبي اذا
 قتل بدمه ففدية وان نطبت او لبس سبيل لم يكن عليه شيء وان كان عاملا فان قتل عمدا وخطاه فكلما والا وحيتا الكفاة وقد نذر دمع
 وجب له كف عن ما له او على الواسطة ولو جامع بينه فان قتل عمدا وعد فسد حجه وان كان قبل الوقوف بالافنية اما على الواسطة فماله
 على التوبة وان قلنا انه خطا لم يكن عليه شيء ومع القول بافساد الحج ففي وجوب القضاء وجهان اقربهما التقطع مع القول بوجوبه ففي آخره
 حاله فدية دواء الوجه القضاء الرقني حال البلوغ فهل ينجزه عن حجة الاسلام الوجه التفصيل وهو ان يقال ان كانت الحجة التي قصد
 لو حجتا فانه ان يكون قد بلغ قبل مضى وقت الوقوف فاجز القضاء والا فلا ولو خرجت فافلة الحج ما عصى على واحد لم يضر عمدا باحرام غيره
 لم قبل ان يتعد طواف النساء فان كانت قد طافت في فليس عليها شيء وان كانت لم تطفد فدهى معية بن عمار في الحسن على عن الزهري
 ان على الرجل دم يوفيه عنما لو احضر فبعت بهديه ثم احتاج الى الحلق لادى قبل ان يبايع الهدى عليه جاز له الحلق ويكفر بالنسك او
 الضام والصدقة ولو قطع فطره مع الحاجة لم يكن عليه شيء وان كان لا ماعا كان عليه دم شاة فكله الشيخ رحمه الله رواه مسلم
 الفصل الثاني في كفرة الصدقات والقرات وفيه فصول لا وفي الصدق فيه لا بخلاف الحصر والمنع عن تنميه اصال الحج باليمن تناف
 والصدقة بالعدو اذا تلبس الحاج بالاحرام صار محرما ثم صعد عن الصراط الى مكة ولا طريق سواه او كان لكن قصرت ففدت عن انحلال حاشا
 كان الاطام الحج والعمرة لو كان له طريق سوا موضع الصد ومعه نفقة تكفيه وجب عليه سلوكها ولم يخرها القتل سواء بعدنا او
 قرب حاشا للقرات لولا لانه انما يجوز التحلل البتة لا بخلاف القران وهو غير مصدق عن الا بعد فبسله ويفضو احراما كان

بعمرة لم يفت وان كان نجس حتى يحقق الفوات ثم يحل عمرة وليس له الضل والأتان بالعمرة يخرج خوف الفوات فاذا مضى على ذلك الطريق اذ
الحج اتمه وانما قد تحلل عمرة فلو قصر نفقة جاز له الضل كذا الوجهين سوى موضع الصدقة انه يحل ويرجع الى بلد اذا تحلل المصدود
بالهدى وبينة التحلل معا ولو نوى التحلل قبل الهدى لم يحل وكان على اعراس حتى يخرج الهدى ولا فدية عليه في بينة التحلل فان فعل بئس ^{المحل}
قبل الهدى فعليه الفداء لا بد للهدى التحلل فلو عجز عنه وعن ثمنه لم ينقل الحزبه وبقى على اعراسه ولو تحلل الرجل قبل هجره لم يفت
او التقصير مع ذبح الهدى فيه فدية مع قرب الوجوب زحق بعض اصحابنا وجوب الهدى بالمحضور لا بالمصدود قاله ابن ادريس والاول
ح لو ساق المصدود في اعراسه هديا قبل الفداء ثم سئل بئس هديا ساقه عن الضل فلو ان احدهما الاجزاء وهو الاقرب لا يضره
الهدى التحلل المصدود بل يجوز غير موضع الصدقة سواء كان حلا او حراما ولو قدر على الحرام ففي وجوب البعثة اليه فدية كذا لا يبين بئس
كذا لا يختص بئس بل يشهد بان الذبح في الحلال لا يخلو اذا منع عن الوصول الى مكة قبل الموقفين فهو مصدود وكذا الهدى عن الوقوف
بالموقفين وكذا النسخ وكذا الموقفين اما لو منع عن رمي الجمار والمبيت بمنى لم يكن مصدودا واما حجة فتحل ولا يثبت من يجره
ولو منع بعد الموقفين قبل طواف الزبارة والسعي كان له التحلل وان بقي على اعراسه فان بقي وكحق ايام منى روى وحلوه والامر من يوجب عنه
فاذا اتكنا رجع الى مكة وطواف الحج وسعي سعيه وقدم حجه ولا ضار وان تحلل كان عليه الحج من قابل ولو نكس من المبيت فدية عن الموقفين
او احدهما جاز له التحلل والبقاء فان قام على اعراسه حتى فاته الوقوف فاته الحج وتحلل عمرة ولا دم عليه لفوات الحج وهل يجوز له ان يفسخ به الحج
ويجعله عمرة قبل الفوات فيه اسكاه ولو طاف وسعى للمقدم ثم هتدى فانه الحج طاف وسعى ثانيا للعمرة اخرى ولا يجزئ بالطواف الاول وسعى
لانه لم يقصد به طواف العمرة ولا سعيها ويجزئ بالاعرام الاولى اذا تحلل وقام بالحج وجب عليه القضاء في اللغام القبل ان كان الثاني
واجبا والا فلا وكذا العمرة لا فرق بين الصدقة العام والثاني ولو حبس بدين وهو قادر على ادائه لم يكن مسدودا ولم يحل التحلل ولو كان
عاجزا عنه تحلل وكان مصدورا وكذا تحلل لو حبس ظمرا ولو كان عليه دين يحل قبل قدومه الحاج فقدم الحاج ففسخ حاجه من الحج كان له ^{الفضل}
يد لو احرم العبد بغير اذن سيده او الزوجة نظرا بغير اذن زوجها كان للمولى الرجوع منه ما من انما الحج ويحل ولا دم عليه بما يشبهه
تأخير الاحلال للجواز لا العذر فاذا جاز فزال العذر قبل تحلله وجب عليه المفتى وانما نسكه ولو خشي الفوات لم يحل وسبح حتى يحقق
تحلل عمرة ولا دم عليه لفوات الحج ولو غلب على ظنه انكشاف العذر قبل الفوات جاز له التحلل وليتجبا البقاء على الاعرام فان انكشف العذر
اشترى ولو اتفق الفوات حل عمرة ولو صدق فافسده جاز له التحلل ويجب عليه دم التحلل وبينة الافساد والقضاء ليتجبا للمحرمان لشروط
رتبه حال الاحرام كذا اذا شرط ان يحل متى من وضاعت نفقته او فقدت او منعه ظام او غيره ذلك من التامع وانه يعل شي وجد ذلك
اجلته وهو يقطع الهدى فله الشيع وكما انك تقي ليقط ولا تأت بالشر في سقوط الحج من قابل من وجوبه ينبغي ان يشترط ماله فان كان مثل
ان يقولان مضتا وفي مالي اوافق على الوقت واضعوا القنف ولو قال ان يحلني حيث شئت فليس له ذلك ولو قال ان ارضى ارضى وحل
فليس الشيا وبذبح الصيد وعلى ميل الخلد من غير صتا وحرمانا تمام لم يحل ووجب عليه عن فعل كفارة وليس له فعل الاعرام متى
الصادق لاهل الحاج ان كانوا مسلمين فالاولى لانفراد عنهم الا ان يدعو لاماء او من مضيه الى قتالهم ويجوز من غير دماء وان كان حركية
لم يجب قتالهم كالشيع ولا يجوز ايضا سواء كانوا قليلين او كثيرين او مسلمون اقل او اكثر ومع انه قال في جانب المسلمين الا في ترك قتالهم
وهو مشرعيان والاولى استحبابه مع الظن بالظفر لو احتاج الحاج الى السلاح وما يجب فيه الفدية لاجل الحرب جاز عليه الفدية
ولو قتلوا نفسا وانفقوا اموالا فلا ضمان فان كان حاله سيئا فقتله الحاج وان كان لاهل الحرب ففيه الجرامة والقيمة وان كان مسلم
او لالا كان فيه الجرامة والقيمة بل يبدل العد والطريق وهم معروفون بالعد جازنا لانفرادنا لا وجبا للكل ولو طلب العدة كما
على بدل الطريق وهم غير معروفين لم يجب قطعا وان كانوا من يرون بغير علم فان كان المال اكثر من ذلك وان كان قليلا قال الشيع لم يجب
وجاز التحلل اذا تحلل المصدود فضى ما وجب عليه خاصة فان كان حجج لم يجب عليه عمرة بل الحج وكذا العكس كذا المصدود قد يخفى في العمرة

الفصل الثاني في المحصر وفيه مباحات الحصر من مكره او من التوقيف فمضى منع الجائع بعث يهدي مع صاحب بلده بحج
 عنه في موضع النجس فان كان قد ساق حديا بعث ما ساقه والابتع هديا لو تته ولا يحل حتى يبلغ الهدى محل وهو منى ان كان حيا وكذا
 ان كان مقيما فاذا بلغ الهدى محل فخر من شعره واسه واحل من كل شيء الا من النساء الا ان يطوق النساء في القابلان كان واجبا لو لم يكن
 عنه فان كان الحج ندبا فاحل من النساء جنداد لو وجد المحصر من نفسه خفة بعد ان بعث هديه وامكنه المسير الى مكة فليحلق باسما
 كان ادرك اجدا للمعتفين في وقت فدا ذلك الحج وليس عليه الحج من قال وان لم يدركا فانه الحج وقضائه اذا لم يبعث الهدى بعث التمن
 وعا صاها به ليستروا وينجى يوم المواعدة ويتق على امر الى ذلك اليوم فيقصر ويحلق من كل شيء الا النساء فلو روى اليه التمن ولم يكن
 وجدوا الهدى او وجدوه ولم يستروا ولا ذبحوا عنه لم يطل تحلقه ووجب عليه ان يبعث به في العام المقبل بالذبح عنه في موضع النجس
 قال الشيخ وجب عليه ان يسد عنه الحرم الى ان يذبح عنه وضع ابن ادا ليس ذلك كل التمن قال الشيخ ومن بعث بهدى تطوعا لمن افترق
 الا ان يطوق صاحبها بهما بعينه باسما او تقبله ونجى ثم يصيب ما يجنبه الحرم من الثياب والنساء والطيب وغيره ما يوم المواعدة
 بالاسما الا انه لا يفي فان فعل شيئا مما يحرم عليه كان عليه الكفارة كاجب على الحرم سواء كان يوم المواعدة بالذبح احل وضع
 المحصر اذا احتاج الى حلق راسه لادى ساع له وفدا لا فرق في حكم لاحصاء بين الحاج والمعتمر بقضيان الحج والعمرة مع وجوب
 والا فلا ولو كان المحصر قد امر بها الحج قاريا لم يكن ان يحج في القابل الا كذله وجوز ابن ادا ليس والا قرب الا بيان باهو واجب عليه ولو كان
 فقلا امر بها ساء وان كان الا فضل الا بيان بمثل ما خرج منه اذا ساق المحصر هديا كفاه بعته واجبا با بويه وابن ادا ليس
 هديا اخر لاحصاء لو شرط على ربه جازله ان يحل وقت بلوغ الهدى محله وهو يوم القيد الا من النساء من دون اعادة هدي ولا
 ثمه الا ان يكون ساقه واشعر او قلته قال ابن ادا ليس المحصر يفتقر الى ثنية التحلل كما دخل في الاحرام بنية **الفصل الثالث في حكم**
القران وفيه مباحات قد بينا فرائض الحج لمن كانه المتقن معك اذا كانت الحج تحلل بطواف وسعي وحلق وهي مفردة وليست
 عنه بقية فقال الحج من الرى والبيت ولا يضي في حج فائت ولا بد من نية الاعتماد ليستحب لمع فرائض الحج المقام بنى الى انقضاء ايام
 التشرية وليس يرضى لا يجب على فائت الحج الهدى ونقل الشيخ عن بعض اصحابنا الاحيب ولو كان قد ساق هديا حج بمكة لغنيه
 لا مدار ومع القول بالوجوب لم يرد له لا يجوز كغيره الى القابل فلو اخره حتى فاذا قضى وجب عليه ذبحه ولا يجزى به عن هدي القضاء
 اذا كان القابل واجبا صاحب الفضل لا يجزى به عمرة التحلل وان لم يكن واجبا لم يجزى به القضاء فلو حجة الاسلام وجب التمسك على الفور ومن كانه
 الحج الواجب وجب عليه فضاوة كادته تمتعا او قرا او افاذا لا يحتاج من فائت الحج التجديد بل هو امر التحلل بعمرة القابل لا تقدر
 الاسلام ان كانت القائنة حجة الاسلام لو ادا فائت الحج البقاء على ارامه الى القابل الحج به لم يجز له وجب عليه التحلل بالعمرة الى المكي
 ويعزى في وجوب الهدى كفارات وعدم وجوب بخلافه م المتعم بها على العمرة الكفارة لا تقدر بخلاف المتمتع بها **الفصل الرابع في**
في احكام النساء والصبيان والقائمة في الحج وفيه فصول الاول في احكام النساء وفيه عجتا الحج واجب على النكاح كوجوبه على
 الرجال وليس للزوج منعه من الواجب كحجة الاسلام والنذر بتمه وما وجب بالافساد وله منعه عن التطوع اجلا ولو اذن له
 جازله الرجوع ما لم يلبس الاحرام فلو تلبت بعد رجوعه جازله ان يحل له وحل لزمها الهدى كالحكم الوجهه عنه ولو تلبت
 باذنه لم يكن له الرجوع في الاذن ولو تلبت من غير اذنه في التطوع جازله ان يحل له لو كانت حجة الاسلام ولم يستحل التشرية
 له من الخرج اليها والتكبير بها فلو اصررت بغير اذنه والحال هذه ففجواز تحليلها في ذلك لو تدرت الحج بغير اذن الزوج لم يفتقد
 ولو كان باذنه لم تكن حجة الاسلام حكم المطلقة رجمته حكم الزوجة ما دامت في العدة ولو خرجت من اوكا كانت المطلقة باذنه كان
 امرها بينها اذا خرجت حجة الاسلام باذنه فقد رقت كحضر عليه والزائد لاجل التفرع عليه او كذا لو خرجت بغير اذن الزوج في التوا
 او باذنه في التطوع ولو افسدت حجة اياها من مكنت من وجها من وطئ لفتاة قبل الوقوف بالشرع لزمها القضاء والكفارة في الكو

ما زاد على نفقة الخبز ولو خرجت في النظم بغير ذنه كانت النفقة اصب عليه او جميع ما يجب على الحيوان من اكل الشجر وتركه في راسه
 الا فليس للحيوان ولا يجوز له ان يخرجه من اهرام من وقتها كان الحيض بل غرم وان كانت حائضاً وتحتى وتنشأ ولا ترضى ولا تسكنه نفسها بل انما
 من الاغسلان وجبت عليها ثم غرم عند الحيضات والنقضاء كالحائض ذلوت كذا الا حرام نفسها انما او طلت عدم جوار وجبت مع المكنة
 واحوت منه ولو عجزت او فاق الوقت خرجت الى اهل العزل واحوت وان عجزت احوت عن نفسها ان اذا دخلت المرأة مكنة طافت وسعت
 وقربت كما يفعل الرجل تراحمه بالتحج ولو طافت قبل الطواف اشترط الموقفين فان لم يرت ومنكنت من الطواف والشعير والتقصير
 انشاء الاحرام الحج وادرك عرفة فتح لها القمعة والابطت متعبراً وضارفت حجة مفردة ولا يجب على المتجدي الاحرام ولا الدم على كل فتح
 حتى فوات الحج باستفاد بالعمرة وقصر العزم وضارفت حجة مفردة ولو طافت في ثلث طواف العمرة فان كانت قد طافت اربعة اشهر
 قطعت وسعته وقصرت ثم احوت بالتحج وحوت متعبراً فان افترقت من المناسك وطافت ثلث الطواف ومنع ابن ادريس من ذلك
 ولو طافت اقل من اربعة كان حكمها حكم من لم يطف عند الشيعة الى ابن ابراهيم لو طافت بعد ثلثة او اقل بان الباء وحوت للنفقة
 وبه رواية صحيحة ولو طافت بعد الطواف قبل الصلوة سقطت نفقتها بعد المناسك وليس عليها اعادة الطواف لو طافت في احرام
 الحج قبل طواف اتيان اقامت مكة حتى ظهرت وجوباً وقطوف وكذا لو كان قبل طواف النسياء ولو كانت قد طافت من طواف النسياء اربعة
 اشواط جاز لها الخروج من مكة الى النضير مع البيت من باب المسجد ولا يجوز لها مغادرة بيوتها اذا خافت الحيض بعد اقل من
 تقديم طواف اتيان النسياء ومنعه ابن ادريس للعليلة يجوز ان يطاف بها ولو عجزت طاف عنها وليها او بحرم عنها ولو لم يملك
 عند الاحرام ولو كان على الجرحى جاز لها ان لا تستلم بالمناسك تطوف بالبيت كالتطواف اذا ضلقت ما تفعله المستحضة وبكره
 لها دخول الكعبة لو طافت بعد احرام الحج وجب عليها العمرة فان حاق الوقت خرجت لغضار الحج ثم عادت فالتفت للعمرة وان لم يبق
 شيء فان كان الوقت مثلاً ان كانت عمرة بمكة فالتفت بغيرها فالتفت بغيرها فالتفت بغيرها فالتفت بغيرها فالتفت بغيرها فالتفت بغيرها
 مضت فيها في ايام العتمة المستوفى عنها زوجها يجوز لها ان تخرج في الحج وان كان نطوقها **المنسل** ان في احكام العبيد والقياد
 والكفارة في الحج وفيه مباحث الاجور للعبد الحج بغير ذنه مولاه وكذا الكتاب والمقبر وام الولد من انتق بصره ومع الاذن
 لا يخرج عن حجة الاسلام لو انتق ما لم يدركه العتق قبل احد الموقفين والزوجة المملوكة ليس لها ان تخرج للحج الا ان ياذن لها من
 زوجها مما فذكره احد ما وجب لا منسلح ولو انتق بصره وهما ياه مولاه كالاشيخ يمكن القول بان عقد احرام فيها وحجة بغير ذنه
 ب احرام العبد باذن مولاه صحيح وكذا الصبي فلو بلغ او عتق فان كان بعد ذلك الموقفين مما تجزى ولم يخرجها عن حجة الاسلام وان
 قبل الموقفين اجزاه عن حجة الاسلام ولا يجزى الصبي المقتدى باحرام وان كان البلوغ والعق بعد الوقوف وقبل فوات وقته بان كلا
 قبل فلو لم يخرجها الى مكة والاحرام المستعمر كل موضع يخرج من حجة الاسلام فانه ينسب اليها ان كانا منتهيين بولاه
 الكافر يجب عليه الحج ولا يقع منه الا بشرط تقدم الاسلام فلو قرأ الكافر على الكيفات يريد التمسك واحرم منه لم يعتج احرامه ولو طاف
 كفر فلا حكم له ولو اسلم بعد معنى زمان الوقوف سقط في تلك السنة والاوجب مع المكنة كالحالف للامامية من اهل القبلة اذا
 فتح ثم استبصر فان كان قد اتي بالحج وافعاله اجزاه عنه ويجب له اعادة حنكته وان كان قد اهل بشي من ان كانه وجب عليه اعادة
 والمراد بالركن ههنا ما يقتضاه الحق ان الاخلال به مبطل للحج وكذا باقي العبادات اذا اوقعت على وجه لا يجب عليه تفادى بها
 الزكاة الا ان ينفيها الى اهل الحق من نسل المناسك وهو ممكن ان يحصل بسبب ما يعتج حجه ويجب عليه الاعادة وان كان محملاً
 اتياناً على وجهه الاجزاء والشيخ اطلق هذه الاجزاء والظاهر ان مراده التفصيل **المرتب** في حج التائب وفيه زجاجة
 لا يجوز للتخيم مع التمكن ان يئيب غير في الايمان بالتحج الواجب كلالا سلام والتذمات ما التزم فان كان المستاجر مبرور جاز ان يئيب
 وكذا ان يكون غير مبرور مع العجز عن الطمع والقدر عليه بالوعجز عن ادراك الحج الواجب بنفسه وامكته اقامه غير الحج عنه فحق

التمسك

الاستنابة قولان تقدم ما لو لم يجد ما لا يعم غير به سقط اجازة لو وجد ما لا ولم يجد الثاني به يقتصر الاستحباب في التخيير بين التخيير والالتزام
المستاجر ان كان ميتا او ممنوعا لم يقع حج التخيير عن المستاجر الا في غير ذلك في الثاني العقل والبلوغ والاسلام وان لا يكون عليه حج
واجب والا فبشرط العدالة ويجوز ان يحج الرجل عن مثله من المارة والمارة عن مثله وعن الرجل وسواها كانت المرأة اجنبية او
اكارب الرجل وسواها اخذت اجرة او لا وسواء كانت فروة او طرية او غيرها ممنوع التخيير في كتابي الاجازة من نيابة المرأة الصرفة وليس بقصد
الاستطاعة يجوز ان يحج من غيره وان لم يحج حجة الاسلام سواء تمكن من الحج من غير استطاعة او لم يتمكن ولا يجوز الاجرة من
فقد الاستطاعة ومحرمة وتمكن من الحج تطوعا جاز له ذلك ويقع عن التطوع ولو نوى حج مندور عليه حج من التمتع ولا يقع عن عماله
ولو احم بحجة التطوع وجب عليه مندورة فان علق التمتع بزمان معين لم يحج الباع للتطوع فيه فان اوقعه بنية التطوع بطل ولم يحج
عن المندورة فان لم يتعلق بزمان معين لم يقع عن التمتع وعلقه بنية استكمال العبد لما دون له في النيابة بغير نيابته
عن الترخا للتطوع والواجب لا يجوز النيابة عن الخالف في الاعتقاد الا ان يكون بالتأنيب قاله الشيخان ومنع ابن ادريس لا غنى
ح لشرط في النيابة نيابة النائب عن المنيب عنه بالنية او الذكر وليستحبان يذكر لفظا في الافعال كلها لو كان من طائفة غير يستحب
ان يذكر عند الطواف لا يجوز الحج والعمرتين في الابادة سواء كان الحج فرضا او نفلا ويجوز عن الميت مطلقا من استأجر غير الحج
حجة الاسلام فما قاله الثاني فان كان بعد الاحرام ودخل الحرم اجزاعا عن المنيب عنه وان كان قبل ذلك لم يحج واجزاعا في الخلاف لا حرام
حامة وهو خيار ابن ادريس والاولا قوى ولا يجب على الورثة شي من الاجرة ولو مات قبل دخول الحرم فلا شيء قولان لعدم ائنه
يستفاد منه الاجرة بكاملها والكافي يفتي من الاجرة بقدر ما عمل ويستفاد الباقي واختار ابن ادريس ثم رجح عنه الاول بالوجه
الاخر من بعض الطريق كالشيخان عليه ملاحظ بقدر نصيب ما بقي من الطريق التي فيها الحج الا ان يفهم العبد لادرا ما وجب والا قوى
عندى الرجوع عليه بالتحلفان وقعت الاجارة على ثلاثة اشياء ولا يجب على المستاجر الاجابة في قضاء الحج ما ياتى وان وقعت مطلقا وجب
عليه الا بان يماز في ثمانية وليس للمساخر فسخ الاجارة وكانت الاجرة بكاملها لا يجوز ان يستخرج الاجرة على الاضطرار ولو اصاب
المساخر من تطوع فذلك والا وجبان يستأجر من ثمانية ويلزم الاجرة باقية الاجرة وبعض الحج ثمانية اذ احل الاجرة جاز للتعطل بالهدى
ويقع ما فعله عن المستاجر ويظهر من كلام الشيخ وقوعه عن المحرم والتم على الاجرة ولو اقام عمره ما حق فاق الحج تعطل بعمرة ولا يستحق الاجرة على فعله
من وقت التوقف الى التعطل لو افسد الاجرة نيابة قال الشيخ وجب قضاءها عن نفسه وكانت الحجرة باقية عليه ثم ان كانت الحجرة
مستعينة النسخة الاجارة ولزم المستاجر الاستحباب ثانيا وان كانت مطلقا لم يفسخ وعلى الاجران باقية الحجرة اخرى في المستقبل
عن المستاجر بعد ان يفيى الحج التي افسدها عن نفسه وليس للمساخر فسخ الاجارة عليه والحجة التي افسدها انقلب عن المستاجر
اليه وصار محرما بحجة عن نفسه فاسدة فعليه قضاءها عن نفسه في العام الثاني ثم يحج عن المستجرة الثالثة ونحن نقول ان
القاسدة حجة الاسلام والثانية عقوبة بركات ذمة المستاجر بكاملها والقضاء في القابل عقوبة على الاجرة ولا يفسخ الاجارة
وان قلنا الاولى قاسدة والثانية قضاء لزم الثاني الجميع ولا يخفى عن المستاجر ويستعيد الاجرة ان عطلت بزمان معين والاولى
على الاجرة الحج عن المستاجر بعد حجة القضاء ولو قيل بان حجة القضاء بمنزلة كان وجها بما اذا فعل الاجرة شيئا من المحظورات كانت الكفاية
عليه في اياه بمقتضى الاجارة عن الحج صحيح وليستحبه لاجرة لا زيدا ويقع الحج عن المستاجر ويسقط به الفرض سواء كان حيا او ميتا استأجر عنه
عليه ولا يقتضي الاجارة الميعين محل الاحرام سواء كان للبلد ميعقات واحدا وميعقات ثان ولو شرط عليه ان يحرم من قبل الميعقات لم يلزمه ذلك
ولو عين له دون الميعقات لم يقع ولو كان المستاجر قد وجب عليه بذل الاحرام قبل الميعقات ثم عجز واستأجره فلو وجه وجوب الاستنابة على
هذه الهيئة فلواجر الاجرة مع الشرع واحرم ان تمكن والا فمن حيث المكنة لو استأجره ليحج على طريق فحج على غير هذا استحق الاجرة وهي
رواية صحيحة عن حمزة عن الصادق عليه السلام ولو تعلق المسافة الغيبة عرض مقصود وشرطه المستاجر فدل على صحة الحج وبرئت ذمته

ورجع المسافر بنسبة التفاوت من الطريق وقال الشيخ لا يرجع وفيه وفيه نظري يجب على الاجرة لانيان بانواع الذي شرط عليه من متعة أو
او افراد اختار علي بن رباب وقال الشيخ اذا استأجر للقرآن فتمتع بجزءه وان افرد لم يجر وان استأجر للتمتع فقرأ واوفد لم يجر وان
وان استأجر للافراد فتمتع او قرأه اجزأه واختار ان كان كان الحج واجبا فلا بد من تعيينه عليه فيجب على الاجرة تبعه وان كان تطوع لم
من قصد المسافر الا لبيان بالافضل جازا المعدول الى الافضل وان لم يصرح به في العقد فعلى قول الشيخ لو استأجر لغير التمتع فتمتع استحق الاجرة
وعلى المختار ان علم منه التغيير استحق الاجرة باي الانواع التي فان لم يعلم وقع الحج عن المسافر في استحقاق الاجرة اسكاله لعدم التمتع على الا
ولو شرط على المسافر ان لا يخرج من العراق وفل الى الميقات فاحرم من نفسه ثم فعل ما سلكه واحل له الخروج عن المسافر
كان قد خرج الى ميقات العراق واحرم ويحل باي المسافر حتى حجه وان احره من مكة فان كان له من مكة من الرجوع الى الميقات حتى حجه
ولاد عليه وان تمكن لم يخرج قاله الشيخ والجهل بالرجوع مطلقا فورة التفاوتان ميتين له كميقات والافلاو في التفاوت اسكاله ان
يقال حجه من العراق احرم بها من الميقات وحجه من العراق احرم بها من مكة ويؤخذ بنسبة التفاوتات ويقال حجه من العراق حجه احرم
مكة والاولا فوريه الاجابة ان كانت معينة كان يستأجر ليخرج عنه بكذا عن على الاجرة بغير مباشرة وان كان مطلقة كان
ليحصل له حجه ويقصد النيابة مطلقا فيجوز للاجر الاستنابة ولما من بالاسيخا لم يكن له ان يخرج عنه بنفسه كذا اذا استأجر ليخرج عنه
فان عين الشقة تمتح ان امكن التلبس بالاحرام في وقتها لا بطلت سوار وقع العقد في تمام الحج او في غيراته لما مع الحاجة الى التقدم
بالشع او بدونه فان فعل الاجرة السنة المعينة برت ذمته ولا بطلت ولو لم يعين بان يقول استأجر ليخرج عني من نعين الوقت فانه يصح
ويقتضى التحمل ولو اقرها الاجر لم يمتنع بفتح الاجابة وليس للمسافر الفسخ سواء قبض الاجر بالاجابة ولا سواء كان المسافر حيا مضمرا
او ممتيت ويجب عليه الا لبيان بالرجوع في الاول او في الامكان ولو عتق له سنة بعد سنة الاجابة بان يستأجر ليخرج عنه في العام الثاني
او الثالث متع اذا اخذ الاجر حجه عن غير سنة معينة لم يكن له ان يجر عنه لغير تلك السنة بعينه وان اطلق الاول كان استأجر
الثاني السنة الاولى كالا فرب عدم الصحة فان استأجره الثانية او مطلقا جاز وان استأجره الاول الثانية جاز لانيان في استأجره الاول
ومطلقا الشيخ رحمه الله قال اذا اخذ الاجر حجه عن غير لم يكن له ان يجر عنه لغير تلك السنة بعينه وان اطلق الاول كان استأجر
والا فرب منوع كذا لا يجوز للحاضر مكة مع نكته من الطواف الاستنابة فيه ويجوز للغياب وللحاضر غير المتكسر كالمسافر والمغني عليه كالمسافر
للاجرة عادة فاضل الاجرة وليس بلانم وكذا يستحب للمسافر ان يتم للاجر لاجرة الاجرة كالا بد من العلم بالعرض وتعيين مقدار
فلو قال حج عني بنفسي بطلت الاجابة وكذا حج عني بلسنتي ويجوز المثالان حج وتحت الحج عني المسافر ولو قال اول من حج عني فله
مائة كانت جماله صحيحه ولو قال حج عني واعتمها به قال الشيخ كان صحيحا فحج او اعتم ليحج المائة ونحن نقول ان كان جماله طمخ
كان اجاز بطل ولو قال من حج فله عندا وديارا وعشرة دراهم صحيحا به لاجرة اذا استأجر انسان شخصا ليجزئها حجه واحدة او احر
عنها لم يصح احره عنها ولا عن واحد ما ولا عن نفسه ولو قال ان كان الحج ندبا فتح عنها كان وجها كذا اذا احره الاجر عن نفسه وعن غيره
قال الشيخ لا يفقد احراهما ولا عن واحد منها اذا استأجره ليحج في سنة معينة فحصلت الاستطاعة في تلك السنة بعد عند
الاجابة وكان مروة انفرق ان ما ان الى حجة النيابة دون حجة الاسلام فلو احره من نفسه لم يقع عنها والوجه عدم وقوعه من
المسافر ولو استأجر مطلقا فانه يجوز الحج عن نفسه على اسكاله لو احره النائب عن المسافر ثم نقل الحج الى نفسه لم يقع اذا
الحج استحق الاجرة اذا استأجره الحج واعتمروا للعمرة فحج قال الشيخ لا يقع عن المسافر سواء كان حيا او ميتا ولا يستحق اجرة والوجه
عندى وقوع ما يفقد عن المسافر ولا يستحق اجرة بلوا حصر الاجر تحلل الجدي والقضاء عليه ويتبع المسافر على ما كان عليه ان
الحج واجبا وجبت الاستنابة والافلا ولو فاته الموقوفان بفريط لزم التحلل بعمرة لنفسه ويعيد الاجرة ان كان الزمان مقبلا وكذا
بغير فريط قال الشيخ يستحق اجرة التل الى حين الفوات ولو قيل له من الاجرة بنسبة ما ضله من افعال الحج وليست بالباقي كان وجها كذا

انما الحج وجبا لقضاء ولا فسادا لقضايها **فرا** اذا حصلت الاستطاعة للنايب بعد الحج وجب عليه حجة الاسلام عن نفسه اذا كان
مردا لم يجز ما فعله عن غيره اذ من وجب عليه احدا لتسكين خطمته فيلزم ان ينوب عن غيره في الاجرة بفعلها ^{بجيب} عليه من نفسه ولا
عليه رد شيء من الاجرة وكذا لو لم يجب عليه احدها جاز ان يوجر نفسه عن شخصين لا دائما في عام واحد **المقصود الثالث عشر**
في الحج من الميت والموصية بالحج وتحت النذر وفيه كب بحثنا من مات بعد تمكنه من الحج واحاله وجيلان يخرج عن نفسه بل عليه
ولا يقطر بالموت وكذا البحث في العتق وهل يجب ان يخرج عنه من بلدة او من الميقات سواء كثرتا التركة او قلت الوجه عندنا ان
وهو اختيار النسخ في الخلاف والمبسوط وفي النهاية الاولى ولو قصرنا التركة عند من الميقات وهو اختيار ابن ادريس ولو كان عليه
ان ينفق التركة بما مضى فيها ما يقوم بها والباقي يكون ميراثا وان قصرنا التركة قسمت على اجرة المثل للحج من الميقات وعلى اليد
بالخص ولو قصرت من ذلك مرفت في الدين وان لم يقصر المجموع ب لو كان عليه حجة الاسلام واخرى من ذواته اخيرا لما من عليه
لكماله والشيخ قول غير معتد به لو نذر بالحج مطلقا فالوجه وجوب القضاء عنه من الميقات ولو عين الموضع الذي ينشئ منه التمتع
وقضى عنه منه ومضى التركة من اقرب الاماكن دلوا بخلاف ما بقي حجة الاسلام والنذر وقت التركة باجدا بالاقرب
مرضا الى حجة الاسلام واذا مرفت الى حجة الاسلام فالاقرب عدم وجوب قضاء التذرع على الحد لكن يستحب من وجب عليه الحج
في حق الطريق لا ان يذبح فكلما التزم كان قبل البيع كرم وجب على وليها القضاء عنه من تركته وان كان بعد دخول الكرم اجزاء و
الاقرب توجه الوجوب على من استقر الحج في ذمته وفرا في ادائه فانه يقتضي عنه من التركة اذا لم يدخل الكرم اما من لم يجب عليه الا
في علمه الذي مات فيه فانه لا يقتضي عنه ويستحب للانسان ان يحج عن ابويه ميتين كما اوجبنا عن عاشرين فلو تبرع الابن اخبر
بالحج عن آيت برئت ذمته آيت من حجة الاسلام واذا حج عن غيره وصل ثواب الحج الى ذلك الغير من غير ان ينقص من ثواب الحج شيء ذمته وجب
الحج وزوجه ثم عجز عنه بنفسه ونيابته وجبان يوصى به ولو لم يكن حج واجب واوصى عن الحج تطوعا احتيا لوصية واخرجت من ذلك ماله
ولو وصى بحجة الاسلام لم يعين قدرا لاجرة انصرفت الى اجرة المثل من مبلغ المال ووصيته اخرج اجرة المثل من الاصل والاريد من الثلث
ولفطر العتق عن اجرة المثل وجب على الوثيرة الاتمام من التركة ولو مات ولا شيء سوي ما يحج به عنه صف في الحج ولا ميراث ح من ذمته
بحج غيره فان كان الجميع واجبا اخرج من مبلغ المال وان لم ينف قسم بالخصص ويبدأ بالحج وله ان كان الجميع غير واجبا يخرج من الثلث فان ذمته
على ابوينه والابن بالاول فالاول فان كان البعض واجبا اخرج من اصل المال والباقي من الثلث ^{لما} لو اوصى بالحج عنه ولم يعين المرات فان
لم يعلم منه ارادة التكرار حج عنه من واحد وان علم منه قصد التكرار حج عنه مرات بقدر الثلث والشيخ الملقون حج عنه بقدر الثلث
والوجه ما قلناه ان لو وصى ان يحج عنه كل سنة بشئ معلوم فصرح بغير سنتين فما زاد لسنة واحدة اذا حصل انسان لميت
او دينه ويعلم اسفر الحج في ذمته وعدم اوارث جاز ان يقطع اجرة الحج ويدفع الى الوثيرة ما تبقى اذا اوصى بالحج واجب فان لم يعين
الاخر ولا لاجرة حج عنه باقل ما يوجد من حج عنه من الميقات فان عتقها معا اعطى المعين اجرة المثل من الاصل والاريد من الثلث فان ذمته
للمعين ولا استخرجت بالمعين ان ساوى اجرة المثل وكان اقل وان كان اكثر فالوجه ان ان يات الميراث ولا شيء للمعين وان كان او غير
وان عينت لاجير فزاله اقل ما يوجد من حج عنه به ولا يجوز العدول عنه مع آثرا وان لم يعرض فهل يجب على الوارث دفع ما يرضى حتى
يبلغ الثلث او حتى يبلغ اجرة المثل او حج عنه غيره باقل ما يوجد من حج عنه الاقرب الثاني وان عين لاجرا من ذمته الوارث الى من عتق ان ساوى
اجرة المثل وكان اقل وان كان ازيد اخرج مساوى اجرة المثل من مبلغ المال والباقي من الثلث وكذا البحث في التطوع الا انه يخرج من الثلث ولو وصى
ان يحج عنه ندبا ما اخرج الواجب من الاصل والباقي من الثلث ولو وصى ان يحج الواجب من الثلث وقصر حج من الاصل ولو وصى بحج تطوعا اخرج
الثلث فان وسع ماله من موصيه حج عنه والا فمن بعض الطريق ولو لم يقسم الثلث للحج اصلا حرف في وجوه البر وفيل بصير ميراثا وليس عتق
خلفه الا يقوم بالحج الواجبة من اقرب المواقف لوجه انه يكون ميراثا ولو كان هناك دين حرف فيه بل لو وصى بالحج فاستخرج شخص واستأجر

يخرج منه فان فعل الاجرة على استحقاق الاجرة وان خالف فلا يخرج من اجرة التذرية وهو من نذر امره او جعله ان يخرج وجب عليه التذرية
في حقه التذرية وسماه كالفضل والتذرية فلا ينفق نذر التذرية ولا يخرج من اجرة التذرية وهو من نذر امره او جعله ان يخرج وجب عليه التذرية
وان نذر حبه ولا المتبرع ولا امر الولد فلونذر العبد كان للمولى ختم التذرية ولو اذن له مولاه في التذرية ينفق وجب على المولى ان يملكه من ماله
بالجملة مع الكسوة على ان كانت ذات مولا وفي حقه رغبة لم ينفق نذرها الا باذن الزوج ولو اذن له في التذرية مع ولده وجب
على الزوج ان يملكه من ماله ولا يجب عليه الا امانته عليه بالمال وينفق نذر المطلقة بائنا والمهر في عتقها وزوجها والامانة للزوجة لا ينفق نذر
الاباذهن مولاهن وزوجها اذا انفقت التذرية وجب الا يملك بائنة فان كان مطلقا استحب فعله في اول اوقات الامكان وان كان متبرعا
وقت تميزه فان اهل وجب القضاء وكما ان خلف التذرية وان فاته لعذر لم ينفق عليه ذلك لم يملك ماليا بعد ان افاضه التذرية
عليه حجة الاسلام لم يملك مالا جاعا وان قصد حجة الاسلام تداخلا وان اطلق قال الشيخان حجة الاسلام التذرية اجزاء عن حجة الاسلام
وان نوى حجة الاسلام وجب عليه الا يبان بالتمذير وله قول اخر هو عدم الاكتفاء بوجدة منها عن الاخرى وهو الوجه عندى الشيخ لو نذر
ما احتيا وجب عليه واذا احتياج الى عبور غيره قام في التفتيش استحباً بالركوب طريقه احتياجا اعاد ولو ركب بعضه قال الشيخ فيفتى
ما ركب ويركب ما شئى وقال لا ينادى بل يفتى ما شئى وهو جدي ولو عجز ركبا جاعا قال القاضي ولا يفرق شيئا والشيخ واجب سابق بدنة
كفارة عن ركوب قبل ان تذهب عينه وركب غفلة قضاه وكفر خلفا التذرية وان ركب للعذر لم يحرم شيئا وان تذهب مطلقا وجب القضاء ما
مع المكنته والاكفارة وهو محرم وعندي في ابطال التذرية بغير حفظ بالركوب فسادا لسلكه لا يسقط التمسك من مادته بعد طواف النكاح
ان لو نذر التذرية وجب دون العزم وبالعكس كذا يجب ما يتعلق به التذرية من المرة الواحدة او التكرار ولو نذر التذرية وعليه حجة الاسلام فسادا
معا وبدا حجة الاسلام ولو لم يأت شرجه من صلبه المال ويجوز استيعاب اثنين لاداء ما في عام واحد ولو قصر في التذرية استخرج حجة الاسلام
واستحب لولية قضاء التذرية ولو نذر التذرية او اضله وهو مضمون قبل حجب ان يتسبب وفيه نظره لو نذر التذرية راكبا لم يفتى تحت ولو نذر
ان يمشى الى بيت الله الحرام انصرف الى مكة ولو قال الى بيت الله واقصر يفر الى مكة وقبل بطل ولو قال الى بيت الله لا حرجا ولا مضرا
قالوا بطلان التذرية ولو نذر ان ذوق ولدا حجه به او حجه عنه ثم مات حجه بالولد او عنه من صلبه المال ولو نذر ان يخرج ولم يكن له ما
يخرج عن غير قبل اجزا عنها وفيه نظر التذرية حجه في العزم والارادات والمزاد وفيه فصول في العزم وفيه حجتنا العزم واجبة
مثل الحج بشرائطه في العزم واحد على العزم على اهل مكة وغيرهم العزم ضربان مفردة ومتعمد بالاولى واجبة على القادون والمفرد الثاني
على المتعمد ويجوز الثانية عن الاولى اذا دخل بعزم مفردة فان كان اعمان في اسم التذرية جاز نقلها الى التمتع وان كان في غيرهما لم يجر ولو نذر
في اسم التذرية لم يجر ان يخرج من مكة حتى يقضى مناسك التذرية لا يكره المفردة في السنة مرتين ويستحب في كل حرفة ايام مع الفدية وقيل لا يكره
في كل يوم جميع اوقات السنة صالح للمسولة وفضل ما يكون في حرج وهي على التذرية ولو اذن له احرام العزم في ايام حرج فسادا
العزم في ايام حرج ولا يكره ان يفتى في يوم عرفة ولا يوم النحر ولا ايام التشريق قد بينا انه لا يجوز ادخال الحج على العزم ولا العكس فان اقيم
التمتع فسادا لوقتها وحاضتها جعله حجة مفردة ومضى فيه وان احرام بالحج مفردا لم يرد الله حجة ان يتحلل ثم يفتى الاطعم بذلك
الحج فيصير متعقا فان ما ان يحرم بالحج قبل ان يفرغ من مناسك التذرية او بها قبل ان يفرغ من مناسكه فانه لا يجوز ادخاله ولو قرئ
احرامه بين الحج والعزم قال الشيخان فسادا حجة فان ادى بافعال الحج يلزمه دم وان ادى بافعال العزم ويحل ويجعل ما اعتقه جاز
ويلزمه الدم وقت عزم التمتع اسم الحج فلو احرم بها في غيرها وفعل بافعالها في اسمها لم يكره التمتع ولا يلزمه دم مباح العزم
مباح الحج لمن كان حاجا ومن المواقف ان قصد مكة اهل مكة ومن خرج من الحج فاداء الاعمار فانه يخرج الى ادى الجبل وينبغي ان يكون
من احد المواقف التي وقفا النبي عليه وسلم للعزم المستولية - شرائط وجوب العزم شرائط وجوب الحج ويجب مرة باصل التمتع وقد يجب بالنذر واليه
والعهد والاستجار والافساد والفوات فان من فاته الحج لم يجر بعد شروعه فيه يجب عليه ان يتحلل بعزم ويجب ايضا بالدخول الى مكة اذا

ودخلها بغير اطعام اما بالعمى او بالجنح مع اشفاء العذر وعدم تكرار الدخول ينكر وجوب ابتكار السبب : صورة العذر ان يحرم من المكينة التي
 يستعملها الاطعام منه ثم يدخل مكة فيطوف ويصلي ركعتين ثم يسعي بين الصفا والمروة ويقصر ثم ان كانت عمره المئتم فقد سلس كل شيء اخرجه
 ويجب عليه بعد ذلك الايتان بالجنح وان كانت مستغلة طاف بعد التقصير والحقن طواف النساء ليعلم ان له ويصلي ركعتيه والمئتم بالجنح
 ليس من اهل مكة وحاضريها والمفردة على اهل مكة وحاضريها ولا تنضم الاولي الا في شهر الحج وليست المفردة معها وتقيم المكينة في جميع اشهر
 السنة ولو دخل مكة متمتع لم يخرج حتى ياتي بالجنح ولو خرج بحيث لا يحتاج الى استئذان اطعام افراجه فطوى فمكينة ثم خرجت بالجنح
 ويختل من المفردة بالتقصير والحقن افضل ويحتاج في تحصيل التبان الى طواف النساء وطواف النساء واجب في المفردة بعد السعي على كل مقيم
 رجل وامرأة وحقة وحقة وصبي والمئتم اذا كانت عمره المئتم وجبان يعتمر بعد الحج عمر مفردة وينبغي له ان يعتمر اذا امكن ويمر بالوكي
 رأسه وان افرد الى استقبال الشجر جاز : التقصير عتق في عمره المئتم والحقن في المفردة افضل ولا يجب في العمرة هدي فلو ساق مديا
 عمره قبل ان يحلق بفناء الكعبة بالموضع المعروف بالحجرة ولو جامع قبل السعي فسدت عمرته ويجب عليه فضاؤها والكفري سيدة
 من وجب عليها العمرة لا يجوز له ان يعتمر من غيره وينبغي اذا احرم المئتم ان يذكر في دعائه انه يحرم بالعمرة المفردة واذا دخل الحرم فلم
 التمس سببا في ازيارات وفيه احتيا : من احدث حراما في الحرم فالحق الى الحرم فيقتول عليه في المظلم والمكسر بحيث يخرج في مقام
 الحد ولو احدث في الحرم قبل فيه بجانيته لا ينبغي له ملكة ان ينعزل الحاج سبيل من دورها ومنازلها والاقران للمنع غير عذوب
 بكون ان يرفع احد يار فوق الكعبة دلقطة الحرم لا يجوز اخذها ومع الاخذ ترف منه فان جاز صاحبها والاعتبار الاخذ بين احتفاظها
 لصاحبها امانة وبين الصدقة عن صاحبها وفي الضمان مع الصدقة قولان : يكون الحج والعمرة على الابل الجلالاة : يستحب لمن حط
 طريق القراقران بيذا او لا يري ان النبي عليه السلام بمدينة ثم مضى للمكة : اذا زك الناس الحج وجب على الامام اجباؤهم على ذلك ولو كثر زكاة
 النبي عليه السلام قال الشيخ يحرم عليهم او منعه من ادريس : يكون الصلوة في طريق مكة باربعة موطن البدار واذ ان الصلوة
 وضخان وادى الشقرة : يستحب الامام في الحرمين مكة والمدينة ما دام مقبلا وان لم ينو المظالم عشر ايام ولو قصر لم يكن عليه
 وكذا في جامع الكوفة والحار على ساكنة السلام : يجوز للامام ان ينفق من بيت مال المسلمين على الحاج والزائر ان اذ لم يكن لهم مال
 من جعل جانيته او عبده هديا لبيت الله بسمه في معونة الحاج والزائر : يجوز ان يسند الانسان الحج اذا كان له
 مال يفي به لومات ولو لم يكن له مال كره له الاستدانة : يستحب لمن انصرف من الحج ان يعزم على العمرة وسؤال الله تعالى ذلك ويكره
 ترك العزم : يستحب الدعاء للقادم من الحج بالتمنول : ينبغي للحاج الانتظار للحاضر حتى يفضي مناسكها يور الطواف للحجاء مكة افضل
 من الصلاة ما لم يتجاوز ثلث سنين فان جاوزها او كان من اهل مكة كانت الصلاة له افضل من ينبغي لاهل مكة ان يتشبهوا بالحج
 في زلزل الجحيط الايام المعدودة في عشرة من الحج والعلوان ايام التشريق : صرف المال في الحج المفروض افضل من الصدقة : على
 ولد فاطمة عليها السلام بل لو افقر الحج الى له المال لم يخبره في غيره : دخول الكعبة مستحب للنساء وليس بواجب ولا ينافي
 حقن كالتجالة يكون المجاورة بركة ويستحب لمن ادى مناسك الحج من غير مناسك من المسجد كان عليه ثوبه اما ثوبا
 الكعبة فغددوى التبيخ انه ينبغي لمن يصل اليه ان يتخذها للمصاحف والمصباح او اخذه للبركة : لا ينبغي للمؤمن ان يترك الحج
 اكثر من خمس سنين : يستحب الطواف عن الرسول عليه السلام وعن الوالدين والاهل والمؤمنين : يكون
 الخروج من الحرمين بعد ارتفاع النهار وقبل صلوة الظهر ببناء المسلم اذا حج ثم ارتد لم يجب عليه اعادته : من بلغ غير حجت
 وجب عليه الحتان ولو وجب عليه الحج قدم الحتان عليه : يستحب الشرب من ما رزقهم واهداؤه المشي افضل من الركوب مع القدرة
 اذا لم يضعفه عن اداء الواجبات ولو اضعفه كان الركوب افضل من غيره : من عرفه شربا يستحب فيها فضل صلاة ركعة
 ركعة والتعريف في الامصار ويستحب ان لا يقف الا خلفه الاضواء : لا بأس بالنظر الى فرج المرأة والجارية بعد الحلق : المملوك

اذا تمتع باذن مولاه وجعل عليه الصوم وان ذبح عنه مولاه اجزاه رواه معوية بن عمار في الصحيح عن الصادق عليه السلام
 الصادق عن ابيه عن علي عليه السلام قال اجعل مولاه على يده قال يخرى عنه بقرعة الا ان يكون عنى بدنة من الابل وهي ضعيفة السن
 ويكونان يطعم المسكين لحوم الاصاخي وروى عن ابيه عن الباقر عليه السلام قال من اقام عيكة سنتين فممن امولكة لا تنقله ^{النسل} في
 في الزاد فيه يستجاب له زيارته النبي صلى الله عليه وآله استحبابا مؤكدا قال عليه السلام من زار قبري بعد موتي كان كمن هاجر الي في جاني ^{السطور} كانه
 فابغوا الي السلام كانه يلفني والاحبار ذود الكثرة وليتخبا ان يقتل في ذود بالقتول فاذ فرغ من زيارته الى الكبري مسح وجهه وماسه على
 بين القبر والكبري كعتين ثم راني مقام جبريل عليه السلام ويدعوا بالقتول واذا خرج من المدينة وقعه ورواه الله صلى الله عليه وآله في
 عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف كنيته ابو القاسم ولد بمكة يوم الجمعة سابع عشر ربيع الاول في عام الفيل وبقيت يوم السابع
 والقشرين من حبيب ولا ربيع سنة وقبض بالمدينة مسموما يوم القيد من الاثني عشر من شعبان سنة ثمان مائة وستين
 سنة امة امنة بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب قبيلة بني النضير في مكة التي تسمى
 ومكة حرم الله والمدينة حرم رسول الله والكوفة حرم امير المؤمنين عليه السلام وليتخبا الجارة بالمدينة والاكثار من الصلوة في سجد السجدة
 فقد روى في الصحيح عن الصادق عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله في صلاة الفيلة في غير الاكثار من السجدة والاكثار من السجدة
 في المساجد ونياك فيه وليتخبا لمن اقام بالمدينة ان يصوم ثلثة ايام للحاجة الاربعاء والخميس والجمعة ويكون معتكفا في الكعبة ويصلي اليه
 عند اسطوانة الى البابة وهي اسطوانة الثقة ويقوم عندها يوم الاربعاء وبالي ليلة الخميس الاسطوانة التي مقام رسول الله صلى الله عليه وآله
 ومصلاته ويصلي عندها فيه ويصلي ليلة الجمعة عند مقام النبي صلى الله عليه وآله وليتخبا لمن جاز الى المدينة النزول بالعري والاسرا
 والصلوة فيه وليتخبا نياك المساجد كلها بالمدينة مثل مسجد قبا وسنة ام ابراهيم ومسجد الاحزاب وهو مسجد الفتح ومسجد الفتح
 الشهداء كلهم حضورا فخره باحد فلا يترك مع الاختيار ومسجد غدير خم موضع شريف فيه نصب رسول الله صلى الله عليه وآله حليانا
 للايام فليتخبا الصلوة فيه والاكثار من الدخا ب ليتخبا زيارته فاطمة عليها السلام بالتمنوا استحبابا مؤكدا وقت عليها السلام قال
 اخبرني ابو وهب عن امرائه من سلم عليه وعلى ثلاثه اوجيا لله الجنة قال لا روى قلت في حياته وحياته قال نعم وبعد من تأوخت
 قبره فليصل انه في الرفقة بين القبر والكبري وروى في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال لا ينجح الرجل الا بالانوار من اهل البيت
 افضل رايها من الموضعين ومن قال لا ينادى في البقيع فبعيد من الصواب قال ابن بابويه والفضيل عنهما دفت في بيتا به علي بن
 ابي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف امير المؤمنين عليه السلام كنيته ابراهيم ولد بمكة في شهر الكعبة يوم الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من
 بعد عام الفيل ثلاثين سنة وقبض عليه السلام قتيلا بالكوفة ليلة الجمعة لثلاث بقين من شهر رمضان سنة اربعين من الهجرة وله من
 ثلث وستون سنة امة فاطمة بنتا سدين هاشم بن عبد مناف وهو اولها يحيى ولد في الاسلام بين ما تسمى وقبره باغري من بغداد
 وفي زيارته فضل كثير قال رسول الله صلى الله عليه وآله الحسين عليه السلام وهو في حجره وقد ساله يا ابيه ما لمن زارك بعد موتك قال يا بني
 اما في زيارتي بعد موتي فله الجنة ومن اتى بابك فيارى بعد موته فله الجنة ومن اتى بابك فيارى بعد موته فله الجنة ومن اتى بابك فيارى بعد موته
 فله الجنة وقال الصادق عليه السلام من زار امير المؤمنين عليه السلام ما شيا كتب الله له بكل خطوة حجة فان رجع ما شيا كتب الله له بكل خطوة
 حجتان وعمران والاحاديث في ذلك كثيرة الحسين بن علي بن ابي طالب الامام الزكي كنيته ابو محمد احدى شباب اهل الجنة
 بالمدينة في شهر رمضان سنة اثنتين من الهجرة وقبض بالمدينة مسموما في مفرقة تسع واربعين من الهجرة وله سبع واربعون سنة
 امة فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله دفن في البقيع وفي زيارته فضل كثير قال رسول الله صلى الله عليه وآله الحسين عليه السلام من زارني
 حيا او ميتا افادنا بالنجاة او ميتة او زارنا في حيا او ميتة او زارنا في حيا او ميتة او زارنا في حيا او ميتة او زارنا في حيا او ميتة
 الى الحيا ٢٠ اعلم الامام الشهيد احدى شباب اهل الجنة ابو عبد الله ولد بالمدينة اخي محمد ربيع الاول سنة ثلث من الهجرة وقبض عليه

بكره من اهل العراق قبل يوم الاثنين وقيل يوم الجمعة وقيل السبت عاشر المحرم قبل الزوال سنة احدى وستين من الهجرة وثمان وخمسون سنة
انه فاته سنة نساء العالمين بنت محمد صلى الله عليه وسلم وقيل بالطف بكربلاء بسوى والهاشمي من قريش التمدد وان عفي زيارته فضل كثير وعده من مسلمين
عليه السلام قالوا واشتقنا من اياته قري الحسن عليه السلام فان اياته في الرزق وبذ في الكرم وينفع مواقع السجود اياته مفتر من على كل
مؤمن يقر بالامامة من الا الله ومن الجحش عليه السلام قال من اتى قبر الحسين عليه السلام في السنة ثلاثين مرة من الفقر واليخت زيارته
في يوم عرفه العبد والاول ونصف شعبان و ليلة القدر ويوم عاشوراء والعشرين من صفر وفي كل سنة وليخت ذيارته التمدد اخذ
وزيارته ولله على كلتم وقد تقدم والمقتول معه وزيارة العباس ر لخت زيارته الاثني عشر عليهم السلام في البقيع وهم الحسن بن علي بن ابي طالب
تقدم وعلى بن الحسين عليهما السلام زين العابدين كنيته ابو محمد ولد بالمدينة سنة ثمان مائة من الهجرة وقبض عليهما بالمدينة سنة
خمس وتسعين وله سبع وخمسون سنة امه شاة نان بنت زياد بن كسرى وقبر مع عم الحسن عليهما السلام بالبقيع وعده من علي بن الحسين عليهما السلام
بافرط الاولين والآخرين كنيته ابو جعفر ولد بالمدينة سنة سبع وخمسين من الهجرة وقبض بالمدينة سنة اربع وعشرو مائة وسنة
سبع وخمسون سنة فاته ام عبدالله بن الحسن بن علي بن ابي طالب عليه السلام وهو هاشمي من هاشميين بطريق من علويين وقبره
البقيع مع ابيه وعمه ابيه وجعفر بن محمد الصادق عليهما السلام كنيته ابو عبدالله ولد بالمدينة سنة ثلاث وثمانين من الهجرة وقبض بالمدينة
في ثمان مائة واربعين ومائة وله خمس وستون سنة فاته امه فرفقة بنت القاسم بن الحارث النخعي بن ابي بكر وقبر مع ابيه هبة
وقبر الحسن بن علي عليه السلام في ذرية فاته فضل كثير قال الصادق عليه السلام من زيارته بالثلاثين بالبقيع غفر ذنوبه ولم يمت فقيرا ولا في
عليه السلام من زار جعفر و ابا له لم تشد عينه ولم يصيبه سقم ولم يمت ميتا لا موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين الله تعالى العبد الصالح عليه السلام
كنيته ابو محمد يكنى ابا ابراهيم ابا علي و ابا الحسن ولد بالابوا سنة ثمان وعشرين ومائة وله خمس من الهجرة وقبض بموتها ببغداد في حبس
الشفدي بن شاهك است بقين من حبيب سنة ثلاث وسبعين ومائة وله خمس وخمسون سنة امه ام ولد يقال لها حميدة البر
قبر ببغداد من مدينة السلام في المقبرة المعروفة بمقابر قرقيش في زيارته فضل كثير قال الصادق عليه السلام من زار قبري ببغداد كن زار قبري رسول
سلي الله عليه وآله وقبر ابي المؤمنين الا ان رسول الله ولا امير المؤمنين فضلاح علي بن موسى بن جعفر الزاهدي عليهما السلام ولي المؤمنين كنيته ابو
ويكنى ابو الحسن ولد بالمدينة سنة ثمان وخمسين ومائة للهجرة وقبض عليه السلام بطوس في سابع ايام من اواخر ايام سنة
ثلاث ومائتين وله خمس وخمسون سنة امه ام ولد يقال لها ام انس فاته فضل كثير قال علي بن ابي طالب في زيارته في يوم
في ثمان مائة حتى اخلصه من امواله انا فاطمة الكلب بيبا وثمالا وعنده الصادق والبرهان محمد بن علي بن موسى بن جعفر الجواد عليه السلام
كنيته ابو جعفر ولد بالمدينة في شهر رمضان سنة خمس وتسعين ومائة من الهجرة وقبض ببغداد في احدى الف سنة عشر ومائة
وله خمس وعشرون سنة امه ام ولد يقال لها خيزران دفن ببغداد في مقابر قرقيش عند جده الكاظم عليه السلام وفي زيارته فضل كثير
روى ابراهيم بن عتبة قال كتبنا الى ابي الحسن الثالث عليه السلام اسأله عن زيارة ابي الحسن و ابي جعفر فكتب الى ابو عبدالله المقام وهذا
اجمع واظم اجزا علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر الامام المتجيب الهادي عليه السلام كنيته ابو الحسن ولد بالمدينة مشافه في
سنة ثمان مائة من الهجرة وقبض بستر من راي في رجب سنة اربع وخمسين ومائتين وله احدى واربعون سنة وله امه
ام ولد يقال لها سمانه قبره بدار في بصرى راي وفي زيارته فضل كثير روى يد الشياخ ابا عبد الله عليه السلام ما لم يناد احد منكم
قال لكن ناز قبر رسول الله صلى الله عليه وآله يا الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر الامام العسكري كنيته ابو محمد ولد بالمدينة
في ربيع الاخر سنة اثنين وثلاثين ومائتين وقبض بستر من راي لثمان خلون من ربيع الاول سنة ستين ومائتين وله ثمان وعشرون سنة فاته
ام ولد يقال لها حديد قبره في الجانب قربا في الدار التي لابي له بستر من راي وفي زيارته فضل كثير قال علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر
قال المعتمد اذا وردت زيارة الامامين بستر من راي فقم بظاهر السبائك فان التبع فكل هذا النفع من دخلا الدار احرم ولو دخلتم كان

من عليه دين حال تمكن من ادائه لم يخرج له الجهاد الا اذا كان صاحبه او امره او يقيم كفلا يرضى به او وثقه به من وان
 تمكن منه فالاقرب جواز فرجه بغير اذن صاحب الدين وان كان مؤثما لفرجه انه ليس لصاحبه المسموح ولوثق بغيره بالجهاد وجب عليه الخروج
 وان كان حاله اذن غير هذا ولا يستحق ان لا يتفرغ لظان القتل بان يبارز او يقف في اول المعركة من له ابواه مسلمان لم يجز له طوعا
 الا باذنها وبها منه ولو كانا كافرين جاز له مخالفتها والخروج مع كراهيتهما ولو تيقن عليه باحدا لاسباب السانعة خرج مع منع ابويه
 المسلمين ولا يجوز لها منه وكذا جميع الواجبات وحكم احدهما حكما معا ولو كان ابواه رقيقين ففي اعتبار اذنها اشكال ولو كان المجنوني
 لم يصبر اذنها ولو سافر لطلب العلم او التجارة استحب له استئذانها ولو منعها لم يحرم عليه مخالفتها بخلاف الجهاد ولو خرج في جهاد تطوعا
 باذنها منعها منه بعد سيرة وقبل وجوبه كان عليه ان يرجع الا ان يحاف او يمرض او يذهب النفقة او نحو ذلك فيقيم في الطريق ان
 ان امكنه والامضى مع الجيش فاذا اختلفت نيتين بحضوره ولم يبق لها اذن ولو خرجا في الاذن بعد وجوبه عليه وتعيينه لم يوترجج بهما
 ولو كانا كافرين فاسما ومنعها فان كان بعد تعيينه لم يعتد بغيرها وان كان قبله فوجب عليه الرجوع مع المكنة وكذا التجنن اذن المدين
 ثم يرجع ولو اذن في العزم والدلالة وشرطا عدم القتال فخر نيتي عليه القتال ولو خرج بغيره فخر القتال لم يخرج الرجوع وحكم المولى انما
 في الاذن للعبد حكم الابوين به لو تجدد العذر قبل ان يلتفتي الرجوعان تخير في الرجوع والمقام ان كان العذر في نفسه كالمريض وان
 كان في غير الرجوع المدين والابوين او المولى في الاذن وجبا الرجوع وان كان بعد انعكاس الظن الصغير الرجوعين جاز الرجوع في الاول
 دون الثاني - يستحب ان يجنب قتل ابيه المشرك ويحرقه - الرباط فيه فضل كثير وهو الاقامة عند الثغر لحفظ المسلمين قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله رباط ليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقية وان مات جري عليه الذي كان يعمل واجرى عليه من فقه
 وامر القتال واقله ثلثة ايام واكثر اربعون يوما فان زاد كان جهادا وتوابه ثواب المجاهدين ولستحب ان لا يستحب ان لا يبطه حال
 طهر الامام وفضل الرباط المقام ما سجد الثغور خوفا لشدة الحاجة هناك - اذا رباط حال طهر الامام فان سوغ له القتال جاز له و
 ان كان مستتر او لم يسوغه له لم يخرج ابتداء بل يحفظ الكفار من الدخول الى بلاد الاسلام ويعلم المسلمين باحوالهم ويقال لهم ان قاتلو
 ويقتلوا دفع عن نفسه وعن الاسلام والجهاد ويكره له نقل الاهل الذرية الى الثغور المخوفة ولو عجز عن الرابطة بنفسه فربط
 فرسه او غلامه او جاريته او عاتل المربطين كان له في ذلك ثواب عظيم - لو تداكر اربعة وجب عليهم الوقار به سنة كل واحد
 طاهرا او مستترا الا انه لا يبدأ العدو والقتال ولا يجاهدون الا على وجه الدفع ولونذمان يعرف من ماله شيئا الى المربطين
 في حال طهر الامام وجب عليه الوقار به وان كان في حال استتار قال الشيخ لا يجب الوقار به بل يعرفه في وجه الابن والوجه وجوب
 الوقار به قال الشيخ ولو خاف الشقة من تركه وجب عليه حينئذ صرفه الى الرابطة والوجه وجوب الصرف مطلقا ولو اجر نفسه
 لينوب عن غيره في الرابطة فان كان الامام ظاهرا وجب عليه الوقار به وان كان غائبا قال الشيخ لا يلزمه الوقار به وبترت عليه ما اخذناه
 لم يجز ضلعيته فان لم يكن له وترته لزمه الوقار به والوجه لزوم الاجابة مطلقا واذا قتل المربط كان شهيدا وتوابه ثواب
 الشهادة الفصل الثاني في كيفية الجهاد ومن يجب قتاله وفيه كذبنا - من يجب قتاله ثلاثة اصناف البغاة واهل الذمة اذا اخلوا
 بالشروط وغيرهم من اصناف الكفار وكل من يجب جهاده يجب على المسلمين العصا الثغور ايهم اما لكفهم او لنقلهم الى الاسلام فان بدوا
 بالقتال وجب جهادهم ولا يقبض المكنة واقله في كل عام مرة ولما اقتضت المصلحة الدائرة عن ذلك جاز بيعته وغيرها ويجوز فعله في
 التفتين واكثر ويجب مع المصلحة - انما يجوز قتال المشركين بعد دعائهم الى محاسن الاسلام والتمسك بشرايعه والداعي هو
 الامام او من نصبه وصورة الدعاء ان يطلب منهم الانقياد الى الاثرام بالشريعة والعلم بالاسلام وما تعبدوا الله به وانما يشترط
 الدعاء فيمن لم يبلغ الدعوة ولا عرف بالبعثة اما العادرون بما بالتحليف بنصديقهم فانه يجوز قتالهم ابتداء من غير ان يدعوهم كما
 سار كانا كافرين او حربيا فميتا والدعاء افضل ولربد الناس فقتل كما قال بلوغ الدعوة اليه اسار ولا فرق عليه ولا دية

قاله التبرج وجه الله في الكفار قلته اصناف من الكتاب وهم اليهود والنصارى لم تعدوا ولا يجل نفوسهم لا يطلب منهم احدا لربما لا
 او الحزب ومن لم تسمه كتاب وهم المجوس وحكمهم حكم اهل الكتاب ومن لا كتاب له ولا تسمية كتاب كعبلة الاوثان ومن لا دين له يتدين برب
 كل من هذا الاصناف فانه لا يقبل منهم الاسلام فانما جوارا لا فلكوا ولا يقبل منهم الجزية وان كانوا عجميا او كانوا من كفار قريش واليهام
 يجب على القتل والمكث ولا يجوز لاحد ان يفتل في اسمع الحاجة اما لحفظ السكان والاصل والكمال او يمنع الامم من التفرج وان امكن استخراج اذيتهم
 في خروج اليهم وجباذنه والا فلا ولو نودي بالتفرج والصلوة كان امكن لهم ان يكون العدو بعيدا لمواضع خجرا والا كانا بالتفرج اولد وذا
 على يد واهم ولو كانوا في الصلوة او خطبة الجمعة المتواصلة لا ينبغي ان سئل الجليل الا عن حقيقة الاخر والا ان يخرجوا مع ما يدعون بالعرف
 بل يخرجوا مع شقيق على المسلمين سجام وان كان معروفا بالمعصية ولا ينبغي للامام ان يخرج معهم من عدل الناس في هدم في الكفاية
 يقولون لا بد ولا يرون مزية هذا الجيش ولا الكرخ وهو الذي يقول زب حلك مزية المسلمين ولا مدد لهم ولا طاعة لكم بالكلية لكنهم
 قوتهم وكلم مدد وسبر ولا من معين على المسلمين بالتجسس للكفاد وما يتقدم لاجبا المسلمين واطلاهم على من هموا يوارجلستهم هو لان
 يوقع الفراق بين المسلمين وليسعي بينهم بالفساد ولو خرج احد لم يكن هم ولا يفتح ولو كان الامير جده لا تعدا لاسوعه يجوز لهم
 للاشغال عيتن وليقتبا خارجا كجبا من من وكبر السراب ويجوز للامام الاستعانة باهل اذنه في حرب بشرط ان يكون في المسلمين قلة
 يحتاج من كمالهم وان يكونوا من شيق بهم ولا يرفع لهم ولا يفتح به سم الجاهدين المسلمين ينبغي للايمار فرق اصحابه في التبر ولا يسل مع موافقة
 في المذهب والنب على مخالفة مملو ان يستشير اهل الرأي ويختار اصحابه المأز الجيدة كوارد المياه ومع مواضع العتب ويعلن نفسه
 دابته مع وجود الفضل ويحول العفة ولولا ان رجل تلف افرلون دابته قيل يجب بذل فاضل من كبره ليجي به صاحب الجهاد موكلا الى انظر
 الامام وتجاهه ولهم الرعية طاعة فيما يراه سائغا وينبغي ان تبت قوس على اطراف البلاد رجالا لا يكونون من باراهم من المسلمين وبار
 بعل حصونه لم وخادق ويحل في كل ناحية امير بقلد ام الحرب وتندب الجهاد سجا كما ماتا حاركا ولو احاطوا الى المدة استجب لاد
 ترغيبا لاس في الترداد اليهم في كل وقت والمقام عندهم ينبغي للامام ان يبدأ بقتال من يليه ولو كان الاعداء استخرا فاعظم
 كان الابتداء بقتاله اولى وكذا لو كان قريبا وامكنه الفهنة من لا بعدا وكانا لا قرب جهادا او منع من قتاله محرم الفداء بشرط ان لا
 ين بدا لكفاد على الضعف من المسلمين وان لا يقصد بفراق الحرب من الحرب ولا يحرم لو قصد التفرج لقتال كان يطلب الا يمكن للقتال
 التمس والريح او برنعم عن هابط او يضي المعارة المياه او يستد الى جبل وكذا لا يحرم لو قصد التفرج الفقة او كثر ولو غلب على فقه
 الهلان لم ينجى القراء وقيل يجوز ولو غلب الاسراف لاولي ان يقتل حتى يقتل ولا يسل نفسه لادسرى لو زاد المشركون على الضعف
 من المسلمين لم يجب الثبات اجماعا ولو غلب على المسلمين الظفر استجاب الثبات ولا يجب ولو غلب على الظن العلب قيل يجب الانفراد اذا
 امتزاعه وقيل لا يجب وهو حسن وكذا القول فيمن قصد رجل فضله لانه ان ثبت له قتله فعليه الحرب ولو غلب الهلان فلا
 والثبات فالاولى له الثبات وفي وجوبه اشكال لو انفرد انسان بواحد من المسلمين لم يجب الثبات وقيل يجب لو قدم العدو الى
 جاز لاصله التحصن منهم وان كانوا ازيد من النصف لم يمتد المدد والحد ولو لقم خارج الحصن جاز التحصن الحصن وذهابا للمابة
 ليس عندنا جواز القراء ولو تجرأ الى جبل لمقاتلوا فيه وهم جباله جز ولو تلف سلاحهم فاجلوا الى مكان يمكنهم القتال فيه بالاجاز
 الشتر بالتجروغ جاز ولو لو جند لا بغية القتال بالاجاز والخشب فالاقرب عدم الاثم ولو اتقى الكفاد ان في سفينة فاستل
 فاستعلت فان غلب فلن سلامتهم بالمقام اما ما وان غلب بالاقار في الماء القراء انفسهم وان استولى الامران فالوجه التفرج ينبغي
 او يرهى الامير بتقوى الله والرفق بالمسلمين وان لا يحلم بالهلاكة ولا يكلفهم تعب حصن بخلاف من سقطه عليهم ولا دخرا لظفر
 بخشي من قلم غمته فان فعلت من ذلك اساء واستغفر الله ولا كفارة عليه ولا دية به اذا زال الامام على بد جاز لمحا صير منع السكاة
 دخلا وخروجا وان يغضب عليهم الله للتجنيق وبينهم بالاجاز ويهدم الحصون والقلع وان كان نسا اوصبيان للفرق

سوابق المسامحة في غير
 وقت

ليصبح الخليفة الأول في مكة ولو فعله جاز ولو كان فيهم ساري مسلمون وخافوا لأمامهم ومروهم على لسان جازهم ومجربهم
 اليهم وقد فهم بنوا ومريم بالقطع مع الحاجة ويكره لاسمها ويجوز قتالهم بجميع اسباب القتل من رعي الحيات والقول والعقرب وكل ما
 ضرر ونفرتهم بالآدم وفتح الامم وعلمهم ويكره مع الغدة بغية وهل يجوز القاتل التمس في بلادهم الا ولما لكرهية به يكره قطع النجس والقول
 اجتماع الجاهل وببيت المقدس لئلا واما لاقول بالتمار ولو احتج جاز وليست القتال بعد الروا والواقعة المصلحة تقديمه جاز ولا
 قتله واهم في غير حال الحرب لمعا بطم والافساد عليهم سوار خفا اخدم لها اولم خيف ويجوز في حال الحرب قتله واهم كذا يجوز عقوبته ^{كل}
 مع الحاجة سوار كان مما لا يخذل الا لكل كالدجاج او يجتمع اليه القتال كالحمل ولا يجتمع اليه في القتل كالفهم والبقير ولو تميز كذا
 بناتهم وجباياتهم فان كانت الحرب مصلحة جاز قتالهم ولا يقصد قتل الصبي ولا المرأة وان لم يكن مصلحة بل كان لكذا ومختارين في
 اوس ولا خند في كامين من القتال قال الشيخ يجوز مريم والا ولي تجنيم ولو تميزوا بمسلم كان لم يكن حرب فامة لم يخرج الرمي وكذا لو
 اسكت الغدة عليهم بدون الرمي او من تنهم فان كانوا ومروهم وجبا القود يقتل المسلم مع العدو والكفارة عليه وانما سار
 فامة جاز ومريم ويقصد بالرمي المشركين هذا اذا خيف منهم لذكرا ولو لم يخف لكن لا يقصد عليهم الا بالرمي فالوجه الجواز ولو رما ما
 مسلما ولم يعلم انه مسلم والحرب فامة فلا بد يعلو عمله مسلما ويرى فامة للمشركين ولم يكن الترتي فقتله فلا قد ولا دية وحل
 بجبا كذا في فيها نص الشيخ على وجوبها لا يجوز قتل صبيات المشركين ولا نسهم ولا الجاهل وانما قتلت المرأة او سرقنا الامع الضرورة
 ولو قتل امرأة في صف الكفار او على حصنهم قتلنا المسلمين او انكسفت جاز لم يمسها الشيخ من اهل الجوار كان لداي وقال ابو القاسم
 اداي فامة قتل ولو لم يكن قتال ولا ناي لم يخرج قتله وكذا العيان واصحاب القوامع والاولى الخاق الزمن والاعشى بالشيخ القدي
 اما العبد فان كان مع ساداتهم قتلوا ما افلا ولو قاتل من ذكرنا جاز قتله الا النساء الامع الضرورة والرضع نالين من به فجاز
 والاقول والفلاح الذي لا يقال يقتل - انا حاصر الامام حصنا لم يكن له الا نفعنا الاسلام او يهد لولما اعل على التزم مع المصلحة لو
 كان اهل دمه يفسل منهم الجزية او يفتح ويملكه او اقضا المصلحة الانصراف بان يتفر المسلمون بالامة او بان يحصل الياس منهم او يترك
 على حكم حاكم لا يجوز التمس بالقتال ولا الغدة ولا العلول البازرة مشروعة غير مكره وبغنى ان لا يطلبها المسلم الا باذن الامام ^{محتج}
 بغير اذنه ولو منع منها عرفت ولو خرج كافر يطلب البر اترحت لمن فيه قوة من المسلمين مبارزته باذن الامام وليقتل بالامام ان يذ
 له في ذلك فانتمت المبارزة الى واجبة اذا التزم الامام بها وسخية كما اذا طلب المشرك المبارزة ومكرهة بل يخرج النصف من المسلمين
 للمبارزة وساخية بل يخرج اشد قنار ورواه اذا التزم الامام بها واذا خرج المشرك يطلب البر اترحت لهما احد وميه الا ان يكون العايدة
 بينهم ان من خرج يطلب المبارزة لا يعرض له فخرى بخلاف الشرط فان خرج اليه احديا من الشرط الا ان يعينه عليه سواء وجبا لرفقه ^{لنظ}
 ولو التزم المسلم ان لا القتال او قضا اخرج جاز قتال المشركين الا بشرط ان لا يقاتل حتى يرجع الى صفه فيجبا لرفقه له الا ان يترك المسلم
 او يفتح بالجراح فيرجع فيقتله او يخشى عليه منه فيمنع ويدفع عن المسلم فان امتنع قتل ولو امان المشركون ما جهم كان على امر
 معونة صاحبهم ويقالون من امان عليه ولا يقاتلونه فان كان قد شرط ان لا يقاتل غير مبارزة وجبا لرفقه فان استبعد اصحابه فان
 فقد نقص امانه ويقتل معهم ولو منهم فلم يمتنعوا فامانه باق ويقال له جاته ولو سكت عن نبيهم عن الحارب نقص امانه ولو ^{تفهم}
 جاز قتله مطلقا ولو طلب المبارزة ولم يشرط جانه معونة فمهر ولو شرط ان لا يقاتلهم غيره وجبا لرفقه له فان في المسلم فطلبه كرمي جاز
 دفعه على قتله سوار في المسلم عتارا او لا تخانه بالجراح ويجوز لهم معاونة المسلم مع اخانه ولو لم يطلبه المشرك لم يخرج على قتله
 لا يجوز ما لم يشرط الا امان حتى يعود الى نفسه ويجوز للحادعة في الحرب والمبارزة ان يجمع قرنه لتوصل به الى قتله كرمي القاتل الرما
 ونعرب الدابة ولو وقفت عليه دجها ولا يعرفها ^{سار} - است عفا لاما موفقه ^{سار} عفا لاما موفقه ^{سار} عفا لاما موفقه ^{سار}
 لسوال الكفار بالامهال وهو جاز مع اعتبار المصلحة فلا تقض المصلحة عدم اجابهم لم يفسل سوار ان تقعد المشرك واحدا ولا اكثر ولو طلب

الامان يجمع كلام الله ويعرف شرع الاسلام وجباياته . يجوز الامان عقد الصلح الواحد ولاكثر ولاهل حصن او قرية او بلد او اقليم
او جميع تلكا ويجب ما يراه من المصلحة وكذا يجوز له ان يبيع عقد الامان لمن كان تحت ولايته واما في غير ذلك فالعهد من العباد او يبيع الامان
امان الواحد من المشركين والعهد الكبير منهم كالقشرة والعاقلة القليلة والحصن الصغير ولا يضمن العهد الكثير ولا اهل البلد ولا اقليم . يبيع
عقد الامان لاحاد المشركين من الحر والعبد والماذون له في الجباة وغير المانور والمرأة ولا ينعقد امان المجنون ولا الصبي وان كان متميزا
ولا المكركب ولا اهل العقل بنوم او سكر او غار ولا امان الكافر وان كان ذميا ويقض امان الاسير الميرك مكرها واما ان التجار والاشتراد والخر
د اذا انعقد الامان وجبا الوفاء به بحسب ما شرط ما شرط فيه من وقت وغير ما لم يضمن ما عدا لفنا لشرع ولو انعقد كسدا لم يجب
الوفاء به لكن يجب رد الحرب الى امانه وكذا كل حرب دخل الاسلام بشبهة الامان لم يجمع لفظا فيعتقد امانا او يبيع رفقة
فيؤتمرها امانا وكذا لو طلبوا الامان فعقد لهم المسلمون لانهم لا يقاتلونهم وانهم اذا قتلهم فانهم في جميع ذلك ردون الى امانهم ولا يجوز قتلهم
ولا امان عبادان وردت احديهما اجرتك والثانية امتك قال الله تعالى اجرة وقال النبي صلى الله عليه وسلم من غلق عليه بابيه فهو من بني العجائز
انما انعقد الامان وكذا كل لفظ يدل على هذا المعنى مما مثل ذمتك او انت في ذمة الاسلام وكذا كل كلمة علم بها ذلك من عقد اسلام
فصل العاقد من كان بلغه العربا وبغيرها فلوقال بالقرية من هو امان وكذا لو اشار بايد الى امان فلفظا او صلا لجمع البيان بان اوله
لا باس عليك ولا تخفا ولا تمل ولا تخزن او ما شابه ذلك فان علم من قصد الامان كان امانا وان لم يقصد فلا يخبر اتم بريدون الى امانهم
اذا انعقدوا امانا ثم يصيرون حربا ولو قال له قفا وتم اوالى سلاحك لم يكن امانا ويجمع فيه الى المنكلم فلو قال اردت بعلا امان فهو
امان وان قال لمارده سئل الكافران توفقه امانا اعيد الى امانه والا فلا ولو اشار المسلم اليم باري ونه امانا وادق به الامان
فخو امان وان قال لمارده بالامان قال قول قوله ويردون الى امانهم ولو امانا لمسلم اعطاب ولم يمسس كائنا منين ويردون الى امانهم ثم
يصيرون حربا الا ان يجتهد لهم الولي امانا وقت الامان قبل الاسر ولا يجوز بعده والامان ان يوس الاسير بعد الاستيلاء عليه والاسر ولو اقر
المسلم انه امن الشريك فان كان في وقت يقض منه انشاء الامان قبل اقراره ان كان في وقت لا يقض كالمسلم قبل الابائنه ولو شهد
من المسلمين امانا منة فالوجه عدم القبول ولو ادعى المسلم انه اسرا وادعى المشرك انه منه فالقول قول المسلم ولو اشر فحلف الاسلام
على الظن فاستندم الخصم جازع نظر المصلحة ولو استندموا بعد حصولهم في الاسر فاذم لهم لم يبيع ولو ادعى الحربا الامان فامركم
فالقول قول المسلم ولو حيل بينه وبين الجواب بموت او غار لم يسمع دعوى الحرب وفي الحالين يرد الى امانه ثم هو حرب من عقدا ما لم يكن
وجب عليه الوفاء به ولا يجوز له العهد فان نقضه اتم وجب على الامان منعه من التقص ان عرف بالامان ولو عقد الحربا الامان ليسكن في
دار الاسلام وجبا الوفاء له ودخل ماله تنغا في الامان ولو لم يذكر ولو دخل دار الاسلام بغير امان ومعه سلاح فهو حرب ولا امان له
في نفسه ولا ماله ولو اعتقد ان دخوله بمصلحة على سبيل التجارة امان لم يكن امانا ويرد الى امانه ويعامل بالبيع والشراء ولم يسوغ نكاحا
ولو لم يكن معه نكاح وقال جنت مسكنا لم يقبل منه ويخير الامان فيه ولو كان ممن مثل من الطريق وحمله الى الحج في المركب اليانف
كونه نيا او يكون من الخلة ردده لو عقد الامان ليسكن في دار الاسلام فتح فلو عاد الى دار الحرب فان كان لجان او رسالة لوتن في
نيته العهد فالامان باق وان كان الاستيطان بدار الحرب بطل الامان في نفسه دون ماله ولو نقله معه الى دار الحرب انتقض فيه ايضا
لم ينقله ونفقه فيه ببيع ارضه او غيرها من نفقه ولو طلبه بعث به اليه ولو مات في دار الحرب انتقل الى وارثه وان كان مسلما ملكه
وان كان حربا انتقل اليه وانتقض الامان فيه ويكون الامان خاتمة ولو دخل دار الاسلام فعقد ما الفسه ثم مات عندا
ماله الى وارثه المسلم وان لم يكن الكافر في دار الحرب انتقل اليه وصار قبا للامان وكذا لو لم يكن له وارث ولو كان له امان قتل ماله ونفقه
الامان ولو حلق بدار الحرب لم يطل امان ماله فان رجع ليأخذ ماله جاز سبيه ولو اسر الحربا الذي لماله امان لم ير الا امان عن ماله فان قبل
الى داره المسلم ان كان والا الى الحرب وصار قبا وان فاداه او من عليه رد ماله اليه فاشترقه ذال ملكه عنه وان المسلم اعتق لم يرد ماله

وان مات امرء على ذمة وانه كان مسلماً لو دخل مسلم من الغد بامان ففرق منهم وجبت عليه ذمة على ان يبيعوا اسرا ^{تكون}
 وردة بامان على ان يقيم في ديارهم ويترك احوالهم حرة عليه اموالهم بالشرط ولا يجوز له ان يبيعها بعد الفدية على الكفاية ولو لم يبيعها ^{منه}
 بلا سرية واستخدمه كان له الحرب وانما امكنه من امواله ولو اطلق على مال لم يجز الوفاء به ولو دخل المسلم في الحرب بامان
 فانه فاقترض من حربي ما لا وعاد اليها ودخل صاحب المال بامان كان عليه ذمة اليه ولو اقترض من حربي ما لا ثم دخل اقترض
 اليها بامان كان عليه ذمة اليه ولو تزوج الحربي بحبيثة وامر فامرها وجبت ذمة عليها وكذا لو اسلمت معاقرة فاعاد اليها ما يلزم
 المهران فتح للمسلم بملكه والا ففقهه ولو تزوج الحربي بحبيثة ثم اسلم الحربي خاتمة في اثمته ذمة له لم يكن للزوجة مطالبة به وكذا
 لو ماتت ولها مائة كفاد لم يكن لهم ايضا المطالبة به ولو كانوا مسلمين كان لهم المطالبة ولو ماتت الحبيثة ثم اسلم الزوج بعد ^{موتها}
 كان لزوجها المسلم مطالبة الزوج بالمد وليس وليس الحربي مطالبة به وكذا لو بيعت اسلمت قبله ثمرات طالبة وانها اسلمت
 دون الزوج ولو خرج الحربي المستأمنه بمال من اموال الحرب ليشري به شيئاً لم يقترض له ولو دفع الحربي الى الذمة شيئاً او دفعه في
 الاسلام كان امناً انا فاحتمل المشركون اسيراً مسلماً من ايديهم واستخلفوه على ان يبعث اليهم فدا عنه او يقر اليهم فان كان ذلك
 كره لم يلزمه الوفاء لهم برجوع ولا فدية وان كان مختاراً لم يجز الوفاء بالمال ولا يعود اليهم مع المكنة على المال والعجز سوا ذلك
 المرأة والرجل انا فاطلب المشركون الامان جاز للامام اسمنهم مع المصلحة فان طلبوا ما لا لانفسهم ففعل الامام كما لو اسلمت على ^{انفسهم}
 وان طلبوا لاهلهم خاتمة ففهم في واهلهم امنون ولو امنوهم على دينهم ففهم امنون واولادهم واولادهم وان نزلوا والاقارب
 ودخول اولاد البنات ولو امنوهم على اخوتهم دخل الذكور والاناث وكذا الاباء يدخل فيهم الذكور والاناث اما البنات والاخوات
 فمقتضى الاناث ولو ابا امنوا باهم دخل الاباء والامهات والاقارب دخول الاجداد ولو امنوا باهم دخل بنات والاباء بنات في الامير
 اذا اراد انفاذ رسول الله صلى الله عليه وسلم في مواقع الاشياء فلو دخل الرسول بكما بامان ففهم من المسلمين بعتة تفتح المشركون
 الباب ودخل المسلمون لم يخلف السبي اذا كان الكتاب مطلاً اذا امن المسلمون شركاً على ان يفتح لهم الحصن لم يكن نقض امنهم ولو اد
 كل واحد من اهل الحصن انه آمن حراً سرق قيم مع الاستبلاء ولو قال لا اعتدوا الامان على اهل حصني افتحه لكم فامنعوا على ذلك ففهم من
 واهل الحصن واهلهم ولو قال امنوني على الف درهم من مالي على ان افتح لكم الحصن ففهم من مالي على ما طلب ويكون الباقي بيا ولو لم يبق له
 بالالف لم يكن له زيادة على ما له ولو لم يكن له وادام وكان له عرض اعطى من ذلك ما يساوي الف قال الف درهم من دراهمي فادام
 له كان اخيراً يجوز التحكيم فاذا حضر الامام بلداً جاز له ان يعقد عليهم ان ينزلوا على حكمه فيحكم فيهم باري عهدها وبعض اصحابه وليس له ان ينزلهم
 على حكم الله ويجوز ان ينزلوا على حكم الامام او حكم بعض اصحابه ولا يشترط في الحاكم سبعة امور للزينة والاسلام والبلغ والعقل والذكورة
 والنفقة والعدالة ولا يشترط علمه بالغة اجمع بل باسئله في الحكم ويجوز فيه ويعتبر به ويجوز ان يكون الحاكم اعمى ومحدود في النفوذ وعلى
 حكم اسيرهم مسلم الا ان يكون حسن الراي فيهم فبكره وان لم يكن اسيراً ولو نزلوا على حكم رجل غير عاقل على اثمهم يعينون ما يختارونه لانفسهم جاز
 فان اختاروا من يجوز حكمه قبلهم والافلا ولو جعلوا اختيار القيين الى الامام جازاً جازاً ويجوز ان يكون الحاكم اثنين واكثر
 فان اتفقا جاز ولو مات احد هاتين لم يحكم الا بعد الاتفاق عليه او يعينوا غيره ولو اختلفا لم يحكم حتى يتفقا فان اتفقا
 جاز ولو مات احد هاتين لم يحكم الا بعد الاتفاق عليه ولو نزلوا على حكم اثنين احد هاتين والآخر كافر لم يحكم ولو مات من ^{تفقوا}
 على تعيينه لم يحكم بينهم غير الامع الامع الاتفاق وتردوا اليها منهم ولو حكموا من لا يجتمع فيه سراط الحكم ونزلوا اليها منهم
 انه لا يصلح لم يحكم وتردوا اليها منهم في يتبع ما يحكم به الحاكم ما لم يخالف الشريعة وانما يفسى الحكم اذا كان الخط لمسلمين فان حكم بقتل
 الرجال وسبي النساء والذرية وغنمة اللد بغيره وان حكم باسترقاق الرجال وسبي النساء والولدان واخذ اموال جاز وان حكم بان
 وتلك التي بكل حال جاز مع الخط وان حكم بقتل الذمة واداء الجزية جاز ولو نزلوا على حكمه وان حكم بالفداء جاز وان حكم بان

على الذرية جاز وكذا ان حكم الاسترقاق ولو حكم على من اسلم الاسترقاق وعلى من اقام على الكفر بالقتل جاز ولو اراد استرقاق من اقام على الكفر
بعد ذلك لم يكن له ان يترى على جاز ولو حكم القتل واخذ الاموال وسبى الذرية وراى الامام ما من على الجبال ومضاهيها
او انزل على من يحكم في الحكم ما سلموا قبل حكمه معصوا من الامم وما هم وراى منهم من الاستقام والقتل والقبول والموافاة للملك
عليهم فان كان قد حكم بقتل الجبال وسبى الذرية وراى من مضاهيها لا يقتل ولا اراد الامام استرقاقهم بعد ذلك
لم يضر ويتغنم المال ويسترقق الذرية ولو حكم بقتل الجبال وسبى الذرية واخذ المال كانا لا الغنيمة ويجب فيه الحسن فوئد لما
على ان يحكم فيهم بكتاب الله تعالى والقرآن كونه لانه ليسوا بمشركين فيحصل الاختلاف اذا دخل الحرب اليها ما كان حال الامام
ان رجعت الى دار الحرب والاسلمت على حكم اهل الذمة فاقام سنة جاز ان يؤخذ منه الجزية ولو قال ارفع الي جارك بعد ذلك
عند كبريت نفسك ذميا فاقام سنة ثم قال قلت لحاجة قبل قوله ولم يؤخذ الجزية منه بل يراى ما منه قال الشيخ ولو قلنا ان يصير
ذميا لانه خالف الامام كان قريبا اذا حكم الحاكم بالان لم يؤخذ اذا اتفقوا على حكم لم يجب الحكم بل جاز قبل التحكيم او لم يقبل بل
يجوز ان يجوز ان يخيم نفسه من الحكومة واذا حكم الحاكم بما لا يجوز لم ينفذ فلو حكم بعد ذلك بالساح ما حجه الله النفقة
استعمل ما ح في الغنيمة وعلى الفائقة المكتسبة سوار القتب وراى مال كراياهم التجارات والزرعات وغيرها المكتسبة بالقتال والجهاد
هو من الثلث واقامه ثلثه ما ينقل ويحول كالاشنة والجوان وما لا ينقل والعقارات وما هو سبى كالأطفال والنساء
ولا ينقل ويحول غنيمة ما يحويه العسكر ما ينقل ويحول ان لم يمتص ملكه المسلم ما خربوا خزير لم يكن غنيمة وان كان ما
تملكه من الاشياء الملكة فهو لغنائم خاصة بعد اخراج الحسن والحسين والاشياء المباحة في الأصل كالصيد والاعجار والاشجار
فان لم يكن عليه اثنى ملك في الواحد وليس غنيمة ولا غنيمة ولو وجد ما يحتمل ان يكون للمسلمين كالسلاح ولا قربان حكمه حكم الله
وقيل يرف سنة ثم يلحق بالغنيمة ولو اذاعه مسلم الا قربان عليه البينة ولو اخذ من يوتى من جازيها لا قيمة لفي ارضهم بل من
والادوية فهو احرار ولو مات له قيمة بقتله او عالجته فذلك لانه لو كان صاحب القسم شيئا من الغنيمة عجز عن حمله فقال من علم
فخوله كان جازيا وبصير لا خذ ولو وجد في ارضهم كانا فان كان في موضع يقدر عليه فركه الموحدين في دار الاسلام يخرج منه الحسن
والباقي والا ان لم يقدر عليه الا بجمع من المسلمين الا قربان غنيمة لا يجوز المقر في شئ من الغنيمة قبل الفقة الاملاية
كالطعام وعلف الدواب مع الحاجة لا بد منها ويجوز بيع الجوان المأكول مع الحاجة ولا يجب عليها القيمة ويرجل بها الى الغنم ولو
استعمله في سائر او نقل او ركب الى الغنم ولو زادت القيمة الصنعة لم يكن له شئ ولا يجوز تولد ملء الطعام والعلف والحم ولا تملك
ولا الاضربه ويجوز استعماله من المأكول في الطعام عند الحاجة ولو لم يكن مأكولا فاحتاج الى ان يدهن به او يدهن به دانه لم يكن
ذلك الا بالغنيمة على اشكال ويجوز ان يأكل ما يتداوى به او يشربه كالجلاب والكعجين وغيرها عند الحاجة وليس ان ينقل قربة القضا
ولا ينفع بالخلود ولا اتخافا لعل منها ولا للرب ولا للنف ولا لعل من اشعر بالكتاب التمام ان تنفع به كطبيب والادوية غنيمة وان
لم ينفع بها كالتعزية والاحتفال فان امكن الانتفاع بخلده فان وقره بعد الفل كانت غنيمة والا فلا وحارص الصيد والبراة غنيمة
وكذا كلاب الصيد ولو لم يرغب فيها احد من الغنائم جاز ان سألها واعطاها غير الغنائم ولو لم يرغب فيها بعض الغنائم دفعت اليه
عليه من نصيبه ولو رغبا لجمع فتمت ولو فقد دفعا لنفسه او نازعوا في الحيد لخرج فيهم اما الحارير فليست غنيمة ولا يعطى احد الا
يجوز لسبب السلب ولا يوجب دابة من الغنم لو كان للغازي دواب او رقيق جاز ان يعطيهم ما يجوز له الاكل منه سوار كانت للقيمة او لثمنها
ولو كان معه نراه او صقور لم يكن له ان يطعم من الغنم بخلاف الجبل اذا ثبت يد المسلمين على الغنيمة لم يخرج الصدق فيها ولا في
حتى الطعام الامع الفريزة سوار حارها في دار الاسلام او في دار الحرب على اشكال ولو كان معه من الطعام فكله فادخله دار الاسلام
وذه الى الغنم سوار كان كثيرا او قليلا ولا يجوز وطى جارية الغنم واذا حاز المسلمون الغنائم وجمعوها فبنت ختم فيها وملكوها سوار

في دار الحرب ودار الاسلام وثبت لكل واحد من الغانين حق الملك في جزئ من ماله غير معين وانما يتعين باختيار الامام من قبل الغنية
 رتبة الى الغنم ولا يحرق رجله سوار كان امة للسلح او لا وسوار كان رجل تياب بذرا او لا وسوار كانت كتب الاحاديث والعلم ولا
 وسوار كانت العاد فابة او لا وسوار استخدمت مملعة او لا رجلا الى بلدة او لا وسوار مات او لا وسوار باع مملعة او لا وسوار
 نقله عنه او لا وسوار كان الفاضل او صبي او امرا او عبدا ذكرا كان او لا مسلما كان او لا وسوار ما فاضلا مسلما كان او لا انكر الفلاني او
 اعترف به ولا يحرم سهمه من الغنية سوار كان صبي او الفاضل اذا تاب الفاضل قبل الغنمة وجب له ما غنمه في الغنم وكذا بعد الغنمة فان لم يكن
 الامام من غنمه بين العسكر فقل الا لا لا قرب عندي الصدقة به اذا سرق من الغنمة ذوالتميم ولم يرد على سهمه بقدر النصاب
 لم يقطع وان بلغ النصاب قطع ولو كان السارق عبدا او امرأة وسرقا كثر من قدر ما يوفى له بقدر النصاب قطع والا فلا ولو ادعى
 الشبهة المحتملة سقط القطع ولو سرق بعد الغنمة ماله لم يقطع ولو كان احدا الغانين ابن السارق غير الغان لم يقطع الا اذا دأب منه
 عن نصيب ولدت بقدر النصاب ولو كان السارق عبدا في الغنمة كان حكمه حكم من له نصيب الفاضل هو الذي يكتسبها اخذ من الغنمة
 ولا يطلع الامام عليه ولا نصفه مع الغنمة فان غلب على وجه السرقة قطع والا فلا ولا يحرق رجل السارق كما قلنا في الفاضل اذا تاب
 احدا الغانين غير شيئا فان كان المشتري من الغانين لم يفتح البيع ونقرة بد الشري وليس له ردة الى البائع ولا يبايع غيره من الغانين
 لم يكن من الغانين لم يقر به عليه ولو كان البيع طامعا لم يفتح البيع ايضا والمشتري حتى به فلو باع احدكم مملعة من بضاعته منه من الغنمة
 لم يثبت له ابدا فربما غنم غنا طامعا او طامعا بلا العدة وفتح وليس يقر من حقيقة ويكون الثاني حتى باليد وليس على المفتي ضرورة على
 المفتي كان فعل كان المرد ودعيه احتج به ولو خرج المفتي من دار الحرب والطعام في يد لا ردة الى الغنم ولا ردة الى المفتي الا
 ولو اقرضه الغان من لاسهم له في الغنمة لم يفتح فرضه واستعيد من الفاضل وكذا لو باعه منه وكذا لو باع من غير الغانين فخذ
 من طعام الغنمة ولو باعه من غير الغانين بطل البيع واستعيد ولو باعه من غانم كان الغانم اولى به ولا يكون صحيحا يفتح الاما
 ان يبيع من الغنمة شيئا قبل الغنمة لمصلحة فلو عاد الكفار واخذوا البيع من المشتري في دار الحرب كان له يبيع من المشتري
 مثل ان خرج به من العسكر وحده فضا له عليه وان حصل بغيره فربط فالتلف منه ايضا ولا يفتح البيع واذا غنمت الغان في دار الحرب
 جاز لكل من اخذ سهمه النصف فيه كيف شاء بالبيع وغيره فلو باع بعضهم شيئا قبل المشتري عليه لم يضمنه البائع ويحرم لا يبيع
 الجليل ان يشتري من مال الغنمة شيئا قبل الغنمة وبعد التسم الثاني في احكام الاسارى وفيه كب بخت الاسارى فزان ذكر
 وانان والذكور بالغون والاطفال وهم من لم يبلغ خمس عشر سنة والانس والاطفال يكون بالثبوت ولا يحل قتلهم ولو اشكل امر
 في البلوغ وعدمه اعتبر بالابان فان ابنت الشتر لثمن على حانتها حكم ببلوغه والا فلا واما البالغون من الذكور فان اسروا قبل
 نفى الحرب وانقضاء القتال بخير الامام بين قتلهم وقطع ايديهم وان جلدتهم من خلافه يتركهم حتى ينزلوا ويموتوا ولا يجوز ابقاؤهم
 بندار ولا يحرق وان اسروا بعد ان وضعت الحرب اوزارها وانقضت القتال لم يخر قتلهم وكان الامام غير ارباب الممن والفداء والاسترقاق
 وهذا الخبر ثابت في كل كافر سوار كان ممن يقر على دينه بالدية او لا وقال الشيخ رحمه الله ان كان من عبدة الاوثان بخير الامام
 بين الممن والفداء خاصة وليس بمعتد ولا فرق بين العرب والعجم في ذلك وهذا التحفيف بخير مصلحة واجها لا لشبهها الا ان يتي
 الثلاثة في المصلحة فحما زنها ولا يكون القتل اولى به اذا سلم الاسير بعد الاسر فقطع عنه القتل سوار اخذ قبل نفى الحرب
 او بعد ما قال الشيخ وخير الامام بين الممن والفداء والاسترقاق ولا يحجب الاسترقاق عينا فان اخذ الامام ان فعادى به مالا
 ورجلا لا جاز بشرط ان يكون له غير الحمة من المشركين فان لم يكن غير حانة ردة اليهم ومال الفداء غنمة للغانين ولو اسلم الاخير قبل
 يقع في الاسر لم يخر قتل ولا استرقاق ولا المفاداة به سوار اسلم في حصن محصور او مصبوع او مرمى نفسه في يمين ويكون له جنتا
 وكذا له وذنيه الا طحال واما البالغون فحكمهم حكم الكفار واما الذكور والانسون التي لم تكن ذمية ولا يكون له لو اسلم المشرك البالغ

ولم يزوج له لوسى ما المسلمون فأن رجعة باقية فان من عليه الامام او فاداه لم ينسخ النكاح وان استرقها فنسخ ولو اسر الزوجة
مما انسخ النكاح وكذا ينسخ النكاح لو كان الزوج صغيرا او اسرنا زوجة سوا سبي الزوج او لا وكذا لو سبي بعدها يوم او ازيد او
بافق وسواء سبها من قبل واحد او اثنين والوجه انه اذا سبها واحد ملكها معا كان النكاح باقيا ما لم ينسخه ولو كان الزوج
ملكين قبل لا ينسخ النكاح والوجه تغير الغانم اذا اسلم الحرب في دار الحرب حتى دمه وماله واولاده الصغار من السبي
والمال المعصوم هذا انما هو ما ينقل ويحول اما لا ينقل ولا يحول فانه في المسلمين ولو دخل دار الاسلام واسلم فيها وله اولاد حنفا
في دار الحرب صاروا مسلمين ولم يخرجهم ولو اسلم وله حرة في الاسلام ولو سببت المرأة وهي حامل وقد اسلم ابوها لو كانت
الحرة حاملا من مسلم يوطئ بها كانت رقادة والحمل ولو اسلم في دار الحرب لم يمتنع عقار غنم المسلمين سلمت عليه لولا
المنقولة دون الاضيق والعقارات فانما تكون غنمة ولو اساجر مسلم من حربا رضة في دار الحرب محتات الاجارة ولو غنمها المسلمون
كانت غنمة وكانت المنافع للساخر ولا يبطل الاجارة لو احتق المسلم عبد الذي فحق بدار الحرب فاسرجا استرقاقه
اذا اسلم عبد الحربا فامته في الدار الحربا اسلم مولا فان خرج اليه قبل مولا غنما بالافق على الرقة قال القبح ولو قلنا انه يصير ثانيا
حال كان قريبا ولو كان المولى حبيبا او امرأة لم يعلم حتى عمت وقد حاربنا عبد منا جازان يملكه لو اسلمت ام ولد للحرب وخرجت اليها
قبل مولا ما عتقت واستبرأت نفسها لو اسلم العبد من مولا حتى غنم العبد اشغل المسلمين ولو عقدا المولى نفسه اما
لم يقر المسلم على ملكه وكذا حكم المديون والمكاتب المشرك وطوا المطلق وام الولد اذا سببت المرأة ولدها الصغير كره التفرقة بينهما
ينبغي للامام ان يدفعهما الى واحد ولو قصر بهما دفعهما اليه واستعاد الفاضل ويجعلهما في الحسن فان لم يفعل لهما ويرتقنهما في المغنم وحرم
بعضهما بالافق والافق ما قلناه ولا نقول الكراهية برضى الامم بالتفرقة وحكم البيع هذا الحكم ويكفي للمالك التفرقة بين الام
وولدها واذا بلغ القبي سبع سنين جازت التفرقة ولو بلغ الامر بافرادها او الولد بافرادها كان مكرها عندنا وبيع
وعند البيع يحرم ويصح البيع قال الشيخ يحرم التفرقة بين الولد والوالد وبينه وبين الولد ام الامم وبين الاخوين والاخوات
وبين من خرج من عمود الابوين من فوق واسفل مثل الاخوة والادام وسائر الاقارب ولا خلاف في جواز التفرقة بينه وبين
الرحم غير الحرم وبينه وبين الام من الرماحه والاخت منها وفي جواز التفرقة بينهما في الحق لو اشترى من المغنم اثنين واكثر
عليه نصيبه بناء على انها اقارب يحرم التفرق بينهما وطول لانه لا نسب بينهم يجب عليه رد الفضل الذي قيمته على المغنم لو حشنا
ذات ولد صغير لم يندملرها قال الشيخ لم يخرج من منفرة عن ولدها بل باعها معا وبيعتا لغيره ما بقا بل قيمته جارية فان
منفرة عنه والباقي للبيد ولو كانت حاملا ولم يندملها السيد لم يخرجها ان كانت حاملا محررا ويصير حتى تضع ويكون الحكم كالوكان منفلا
ولو كانت حاملا لم يملك جازيها معا اذا كان منفلا قال الشيخ رده الله لو باع جارية حامل الى اجل ففعلت كثرى فقد وضعت ولدا
ملوكا ففي جواز جوعه فيها دون ولدها وجهان ولو اسلم جارية فانت بولد مملوك في يد المشتري وعلم بعينها لم يكن له ردها بالبيع
ولو كانت حاملا لا يخرجها من الرق والارش اذا سبي من لم يبلغ صا رقيقا في الحال فان سبي مع ابويه الكافر ينضم على دينهما وان سبي
منفرا عنها قال الشيخ مع السالي في الاسلام فلو بيع من كافر بطل البيع ولو سبي من احدهما قال الشيخ بيع احدا بويده في الكفر ولو كان
ابن الطفل المبني معهما لم يحكم باسلامه وكذا بعد على الكافر الحمل هو الذي علم من بلاد الشرك فان جلب قوم وتعارفوا ثلثا بلوجا
الارث قبل ذلك سواء كان قبل العقد او بعده ويؤتى على ذلك سواء كان النسب لسبب الوالدين والولدا ومن يتقرب بما قلناه
الطفل من بلاد الشرك كان رقيقا فاذا اعتقه السالي نفذ عتقه وبنت عليه الولد فان اقر المعتق بنسب كبا جد او ابن عم والوجه
انه لا يقبل الاباليتة او ضد الكفر ولو اقر بولد فالاقربانه كذلك ولو اسر المشرك ولم يكن معه ما يكره وعجز عن المشرك
قتله ولو نذر مسلم فقتله كان عدوا ويجب ان يطعم الاسير ويتقرب اليه بعد خطبة بكرة فلو لم يجب قتله مبرا وهذا

للفقير لو لم يكن من المعتم قبل الفسقة عالمًا بالتحريم أدى عنه من الحد بقدر نصيبه منها ويقام عليه الحد بقدر نصيب
 باقي الغائبين سواء قتلوا أو كثر ولولا ما جاء به من سقط عنه الحد قال الشيخ لا يجب على أبي جارية المعتم الكفر ولو جعل لكل
 حكم ولما حكم له منه قدر نصيبه من الغنيمة ويقوم بقية سهم الغائبين عليه ما كان الغنيمة قدر حقه فكذا استوفى وإن كان
 رتبة الفضل بلحق الولد لحوثا صحيحا والجارية لم ولذا في المال ويقوم الجارية عليه ويلزم سهم الغائبين فإن كانت الغنيمة بقدر النصيب لخصت عليه
 وإن كانت أقل أعطى تام حقه وإن كانت أكثر نزل الغافل وأما يقوم الولد إذا قومت الجارية بعد وفاته معًا وأما الغنم والغنم والغنم
 من النصيب ولو قومت بعد وفاته لم يقوم الولد عليه لو لم يبد الغنيمة وحصل في نصيبه تعيين الإمام ولو لم يشره الرما كان الوطى صلا
 للملك وإن خنت لغيره وجب عليه ما يجب على والي المنة غيره من الحد والكفر وبقية الولد مع العلم ولو لم يتم ان تعيين الإمام فيكون في التميز
 فلو كان سهمه في سقط الحد ولو لم يكن وهو معسر قومت عليه مع ولدها واستسعى نصيب الباقيين كان أمسك له من الجارية بقدر نصيبه
 ويخبرون الولد بقدر النصيب الباقي للغائبين والجارية أم ولد لو كان في الغنيمة من يفتقر على بعض الغائبين قال الشيخ الذي يقتضيه المذ
 أنه يفتقر منه نصيبه منه ويكون الباقي للكافرين ولا يلزم فيه الباقي ولو جعل الإمام في نصيبه أو نصيب طاعة واحد من فاته
 يفتقر نصيبه والآخر بانه لا يجب عليه شرار حصص الكافرين ولو رضى الغنيمة والآخر بالتقويم عليه مع البسار ولو أسرا به منفرد فالآخر
 عدم عتقه عليه ولو أسرقه أو ابنه الصغير حار في قتل موثق عليه كـ لو اعتق بعض الغائبين عبدًا من الغنيمة قبل الفسقة فإن كان ممن لا يثبت
 فيه الملك كالرجل لم يفتقر عتقه وإن كان من لا يملك كالمراة والفتى فالآخر يفتقر عتق نصيبه وتقويم الباقي عليه فيطرح في الفسقة إن كان
 من سر كان معسرًا متحقق نصيبه فإن كان بقدر نصيبه من الغنيمة لم يسلم له من الغنيمة شيء وإن أقل أعطى التام وإن كان أكثر
 رتبة الغافل **ثالث** في الأرضين وفيه ح مباحة الأرضين على أربعة أقسام أحدها ما يملك بالاستغناء ويؤخذ قهرًا بالثبوت كما في الميراث
 فاطنة لا يخضع للمعالة ولا يفضلون على غيرهم ولا يخبر الإمام بين قسميها ووقفها أو يقرأ أهلها على ما بالخراج ويصلح الإمام لمن يقوم
 بها من أبا براءه من النصف والتثنية وعلى المنقلب أخرج ملك القبالة وحق الرقبة فيما يفضل في يد إذا كان نصيبًا العشر ونصف العشر ولا
 يفتقر التفرق في هذه الأرض بالبيع والشراء والوقف وغير ذلك وللامام أن ينقله من متقبل إلى غير إذا انقضت مدة القبالة وله
 التفرق فيه بحسب ما يرى من مصلحة المسلمين وإن رفع هذا الآن ينصرف إلى المسلمين بأجمعهم وإلى مصالحهم وليس للمعالة
 فيما الأسلم الغنيهم من النصيب في الأرض الثاني رضى من أسلم أهلها عليهم طوعًا من قبل نفوسهم من غير قتال فيرى في أيديهم
 ملكا لم يفتح التفرق فيها بالبيع والشراء والوقف سائر أنواع التفرق وإذا عزمها وقاموا بغيرها أو يؤخذ منهم العشر ونصف العشر كوة إذا بلغ فإذا
 زكوا عزمها أو زكوا حاربا كانت للمسلمين فاطنة وبجاز للإمام أن يقبل أو يرفضها ببراءة من النصف والتثنية أو الربع وكان على المنقلب بعد فسخ
 مال القبالة وموتة الأرض إذا بقي مع النصف العشر ونصف العشر على الإمام أن يعطى أبا براءه حتى الرقبة ... أرض الصلح وهي كل أرض من صلح
 أهلها بغيرها وهي أرض الجزية يلزمهم ما يصلحهم الإمام عليه من نصفها وتلك أو ربع أو غير ذلك وليس لهم غير ذلك فإذا أسلم أهلها بغيرها
 حكم أرضهم حكم أرض من أسلم طوعًا ابتداء وليسقط منهم الصلح لأن جزية لأربابها بالتفرق بالبيع والشراء والهبة وغير ذلك وللامام أن يرضى
 وينقص ما يصلحهم عليه بعد انقضاء مدة الصلح حسب ما يرى من زيادة الجزية ونقصانها ولو أباحها للمالك من مسلم يفتح واستقل أهلها
 إلى رتبة البايع هذا إذا صولحوا على أن الأرض لهم أما لو صولحوا على أن الأرض لهم المسلمين وعلى أصحابهم الجزية كان حكمها حكم الأرض
 المفتوحة عنوة عارها للمسلمين وموالتا للإمام الأربع أرض الانقلا وهي كل أرض أعلى عينا أو تركوها أو كانت موالتا لغير المالك **فإن**
 أو كانت جارا وغير جارا لا يزرع كاستحدثت نزارع فاتها كل اللامام خلاصة لا نصيب لأحد معه فيها وله التفرق فيها بالقبض والهبة و
 البيع والشراء حسب ما يرى وكان له أن يقبلها ببراءة من نصفها وتلك أو ربع ويجوز له أن يرضى من يد متقبلها إذا انقضت مدة النصف
 إلا ما أوجب بعد موته وإن من لجأها أو إلى بالتفرق فيها إذا قبلها ببراءة غير فانه في كان للإمام أن يرضى من يد متقبلها إلى رتبة

وعلى المتقبل ابد اخراج مال القبالة فيا يحصل فحصة العشرة ونصف العشر. قال الشيخ كل موضع اوجبنا فيه العشرة ونصف العشر
اقسام الاوجبين اذا اخرج الانسان مؤنته ومؤنة عياله لفته وجب عليه فيما بقي بعده من المال من امله من الاذن المأخوذة عنوة
للمسلمين كاطبقة اكله تسجيلا وقت الفسخ يبرق الامام حاصلها في المصالح مثل سدا الثغور ومونة الغزاة وبنار القلطر وادق
القضاة والولادة وما جبالا بوان وغير ذلك من مصالح المسلمين واما الموات وقت الفسخ فهي الامام خلصة ولا يجوز لاحد جبالا
الا باذنه مع طهر ولو تصرف كان عليه طهره ولو كان غايثا لم يكن له الا من غير اذن ومع طهره عليه السلام يجوز له ان يملك
بدون احياها اذ لم يقبل باقباله ايمر ولا يجوز بيع هذه الا من على ما تقدم بل البيع فيكونا القرف من البساتين والعرض وحق الاختصاص
بالقرف لا بالربة ككلما يخص الامم من الاضاموات ورضي الجبال ويطون الا ودية والاجام ليس لاحد القرف فيما منع طهر الامام
الا باذنه وسوغوا البيعة حال القبلة القرف فيما يجوز الاذن منهم الطاهر من الكذب ان انتهى الى ان يملكوا القرف مكررا
ثم اسلمهم بعد ذلك لاصحاب ارض السواد هي الاضامخوة من القرف التي فتحها لعنه الله وهي سواد وحق في الارض العريضة من
منقطع الجبال بحلوان الى طرف القادسية المتصل بعديب من ارض القرف ومن معها المومل طولا الى ساحل البحر بلا عبادان
من شرف دجلة واما العربي الذي يليه البحر كما هو اسلاحي مثل سطفتان بن ابي الكاس وما والاها كان سلعها ومواتها جبالا
عمن بها الى العامر وتمت هذه الارض سوادا لان البحر يخرجها من البادية واما القلق نخرها فتقع سوادا وبشرها بها بعد فتحها
ثلاثة ارض عاربن باسمه على امير وابن سعد فامينا واليا على بيتا مال وعثمان بن حنيف على مساحة الارض قال ابو عبيدة فلج
مساكنها ست وتكون الف الفجرب وضرب على كل جرب ثلث عشرة دراهم وعمرها على الكرم ثمانية دراهم وعلى جرب الشجر اربعة
سنة دراهم وعلى الخنطة اربعة دراهم وعلى السعدون مائة فلما انتهى الامر الى امير المؤمنين عليه السلام مضى الى ارجع ان يفتحوا
الجراح الى ثمانية عشر الفا درهم قال الشيخ والذي يقتضيه المذهب ان هذه الاراضي وغيرها من البلاد التي فتحت عنوة يخرج منها
لاربابها ولا حارسا لينة للمسلمين كاطبة لا يتبع القرف فيها بيع ولا حصة ولا اجارة ولا ارض ولا ينح من مدي ورك ومنازل ومناجد
وسقايات ولا جرد من ارض القرف الذي يبيع الملة ومتى قل من ذلك كان القرف باطلا وهو باطل على الدليل قال وعلى الراية التي
رواها اصحابنا ان كل عسكري ورفقة غرت بغير علم امر الامام يكون القبلة للامام خاصة يكون هذا الارض وغيرها ما فتحت بعد اسر
الامام فتحت في ايام امير المؤمنين عليه السلام ان فتح شي من ذلك يكون للامام خلصة فيكون من جملة الاضام التي اخذت لا يترك
فيها غيره اذ انزل الامام الى بلد فحارده واراد في القرف على ان يكون البلد له هو يكون كاترا من اهل الكتاب جازان يصلح لهم شربة
كلته ان يذلو الجزية وان عرى عليهم احكام المسلمين وان لا يفتحوا مع مشرك على قتال المسلمين واذا بدلو اذ لا تعتقد معهم
الصلح ولزم ما داموا على الشروط وتكون ارضهم ملكا لهم يفتح لهم القرف فيما كيف شاءوا ويجوز للمسلم استجارها منهم ويكون
للموالي الجراح عليه ولو لم يكن من مسلم فتح البيع ونقل ما علق من الجراح الى ربة الذي ولا يفتي بغيره الا اوضح كل ارض ترك اهلها اعلانا
كان للامام تقبل لمن يقربها عليه طهرها لاربابها وكل ارض موات سواها سابق فخرها فاحياها كان لغيرها اذ لم يكن لها ربة
معروف فان كان لها مال معروف وجب عليه طهرها المالك لا ينصرف من كيفية قيمة الغيبة وفيه مطالب لا بد في القفا
وفيه من جبالا يجوز للامام ان يجعله لغيره على مصلحة من مصلحة من مصالح المسلمين كطريق حمل اوها في مفازة او قلعة منقها او مالا
او عدد بغير حلة او غير يدخل به وليحقق المحصول الى الجبل بنفس الفضل الذي جعل له سواء كان مسلما او كافرا ثم الجبال التي يجب ان يكون
معلومه ان كانت في يد الجبل اما بالمشاهدة او بالوصف فان كانت في يد امير المؤمنين جازان يكون بحجولة تجارية وثوب بها ثبتت
الجبال بحسب الحاجة فان كانت في يد امير المؤمنين على غرة القلعة فله كذا فانه يجب عليه دفع الجبل بنفس الدلالة ولا يفتي
على فتح البلد وان كانت من ماله الغيبة بان قال من دنا على غرة القلعة فله الجارية الغيبة منها اوجارية مطلقة منها وانما

فمنه لا يفتي في بيعها ولا في جبالها ولا في غيرها من ارضها ولا في غيرها من مواتها ولا في غيرها من ماله ولا في غيرها من ماله

بالدلالة والفتح معاً لواءاً جارية معينة من القلعة ففتح عنوة سلمت الجارية اليه ان يقبض على الكفر وان كانت قد سلمت قبل لاسر
لم يجزى شرفاً وما دفع الحال الى القينة ولو سلمت بعد لاسر سلمت اليه ان كان مسلماً وان كان كافراً دفع اليه القينة وانفتح على او لم يكن
الجارية داخلية في الهدنة فكذلك وان دخلت فتح الصلح وان اختار الداء في قينة لم يقبض الصلح وسلم اليه القينة وان ابا واختار حساً
القلعة دفعها الى الداء واخذ القينة فعلى ذلك واجل واحد منها قال الشيخ يفتح الصلح ولو قبل بمضى الصلح ويدفع الى الجارية القينة كالمو
اسلمت قبل الصلح كان حسناً ولو ماتت الجارية المحبولة قبل الطفر او بعد قال الشيخ لا يدفع القينة اليه وهو جيد ولو كان الدليل جملة كانت
الجارية بينهم ولو كتب بعض المسلمين الى المشركين تخيراً لا امام وما عزم عليه من قسدهم ويذكر احواله لم يصل بذلك بل يعبر ولا يسمي له
ان يتوب قبل حصول القينة يجوز النقل ولو قبل الامام او اياه وقت دخوله دار الحرب للمروسة فيصر على العدو وحصل لهم الربع بعد
جواز فاقدمت به السرية يخرج خمسة والباقي على السرية منه الربع وهو خمس اخر ثم يقسم الباقي بين الجيش والسرية وكذلك اذا قدم
من دار الحرب مع الجيش فانفذ سرية وجعل لهم الثلث بعد الحسن جاز فاذا قدمت السرية لشيء اخرج خمسة ثم اعطى السرية ثلث الباقي
ثم قسم الباقي بين الجيش والسرية معه ولا يشترط في النقل ان يكون من الحسن ولا من غير الحسن وانما يشترط النقل بالسرية السابق ولو لم يشترط الاما
نقله لم يكن لاحد فضله عن غيره انما يسمع للامام الشغل مع الحاجة اليه بان يقل المسكون ويكثر المشركون ولو كانوا مستظلمين فلا خا
بروم الحاجة ان راي ان ينقل دون الثلث او الربع فله ذلك والاقر بانته يجوز ان يقل اكثر من الثلث او الربع والتبني عليهم بعد في البداية
الثلث وفي الرجعة الربع فالبدء بالسرية عند دخول الجيش دار الحرب والرجعة عند الخروج وقبل البداية والسرية الاولى والرجعة الثانية
وكما يجوز النقل للسرية كذا يجوز لبعض الجيش اذا نفذ الامام سرية فاني بعضهم لشيء دون الاخر كان للامام تخصيص من جاز لشيء الاخرى مع السرية
لا بد منه - لو قال لا ير من طلع هذا الحصن وهدم هذا السور ونقب هذا النقب وفعل كذا فله كذا ومن جاز باسرها كذا جاز ولو كان
مكروهاً ولو لم يكن في الشغل مصلحة للمسلمين لم يجز ولا ينقل الفل بجمع من المال ولو قال من رجع الى المساقفة فله دينار جاز وكذا لو قال
من بعلى سياقة الغنم ولو نقل السرية استوفى فيه الفارس والراجل الا ان يشترط التفصيل ولو بعث سرية عليهم ونقلها لثلث
بعد الحسن ثم اصاب السرية نقل فمغنم فتح الحصن او للباينة بغيره لا امام فله ان يقلهم من جميع السرية او من جميعهم بعد النقل جاز ولو
قلهم من جميعهم العسكر لم يجز ولو بعث ابر السرية سرية من سرية ونقل لهم اقل من النقل الاول واكثر في جواز من حصة اصحاب السرية لان
حصة العسكر الا ان يكون ابر العسكر اذن له في النقل فيجب ثقبه للسرية الثانية في حق جميع العسكرا لو قدر رجل من السرية فذهب بعضهم
يطلبه وذهب اخر من لاصابه الفتيان ثم رجع اليهم مع المفقود اشركوا باجمعهم في النقل وكذا لو اصاب المفقود ضائع والمطالب له وباقي السرية
اشركوا بالتسوية كالوا لم يفرقوا ولو فرقتا السرية فبين وبين واحد هاهنا الا فرجيت لا يندم على معرفته تمام اصاب كل قسم غنمة او اصاب
احد هادون صاحبه فالنقل من جميع ذلك بينهم بالتسوية ولو لم ينقلوا الا غنم العسكر فلكل فريق النقل ما اصابه خاصة ولو قال لا املك
من اخذ شيئاً من ذلك فالوجه لا يجوز - لو بعث سريتين احديهما يمينه والاخرى يسرى ونقل احديهما الثلث والاخرى الربع فيما اصابوا في
جائز فلو ذهب رجل من بعثه الامام في سرية الربع مع الاخرى لحمل وجهين احدهما حراجه والثاني ان يجعل له مع سرية الثلث مقدار ما
له وهو الربع اما الرذل ووقع في الاخرى فالوجه مشاركتهم - لو بعث سرية ونقلهم الربع ثم ارسل اخرى وقال الحقوا باصحابكم فامتنعوا فانتقم
شركاً وطمعهم الثانية بعد الاستغناء ثم غنموا معهم الاخرى فنقل الثانية لهم جميعاً الاولى للسرية الاولى قال ابن الجند لو غنمت السرية ^{المقتلة}
واخطبها العدو فاجتهد المسلمون شركوهم في النقل لم يجز في العسكر - قد بينا جواز النقل للجرحى فلو قال من جرحني فله حصة طار
فيار رجل يبيع نقل الامام بياضه ولو قال فله منه ثلث او كثير او يسير او شئ منه فله اقل من النصف ولو قال فله من غنمة النصف فما
ولو قال من جرحني فله سهم رجل لا فارس ولو قال من جاز بالف درهم فله الف درهم فله بالف لا غير لم يكن له اكثر من ^{الف}
ولو قال من جاز بالاسير الف الف درهم دفعت ولو قال من جاز بالاسير فله مائة درهم كان ذلك من القينة او في رتبة الاسير وفي مال ^{المسلمين}

به لو قال من صاب ذنباً أو فنته فهو له فاماب سيقاً معللاً بأحد هاتين الذنب والفتنة له دون السيف والخض ولو اصاب
 نزع فتنة للفتنة ولو ظهر مشرك على التوريقا للمسلمين فعلى الامام من معدن الشور فاحذره ففعله وخمسائة فصعد
 فاحذره ففعله مع المسائة ولو سقط الرجل من التوريقا الى يده رجل فقتله خارج الحصن لم يكن له شيء ولو رماه فطرحه من
 فالا قربانه لا يستحق القتل ايضا والفتى الضمان فعلى من جازى برأس فله كذا انصر فالى رؤس الرجال دون القبيلان ولو انهم
 الكفار فعلى من جازى برأس فله كذا فجاء رجل يسي او برأس فله القتل ولو جازى برأس ففيله انه كان متبافاً فالا فافعله ففى القتل
 مع اليقين فطروا ولم يعلم راس مسلم او كافراً لم يستحق القتل ولو جازى آخراً دعى انه القاتل فالفول قولاً لاى مع اليقين فلو عمل لم يخط
 القتل وهل يستحقه المدعى فيه اشكال لو قال من دخل من باب هذه المدينة او الحصن فله الف درهم فاقسمهم من المسلمين فله
 استحق كل واحد منهم الف اسوة تربوا او اجتمعوا ولو قال من دخل فله الربع فدخل عشرة استحقوا باجمهم الربع ولو قال من دخل فله جارية
 فدخل جماعة وليس هناك سوى جارية واحدة فلكل واحد قيمة جارية وسط ولو قال جازى من جوارهم كان لهم ما وجد لا يغزوا
 من دخل او لافله ثلثة ومن دخل ثانياً فله اثنان ومن دخل ثانياً فله واحد فدخلوا على التقارب كان لهم ما ساءه ولو دخلوا فله
 بطل فلول الاول والثانى وكان لهم جميعاً فلول الثالث ولو كان من دخل منكم خامسة فله درهم فدخل خمسة معاً استحق كل واحد القتل
 لو دخلوا على التقارب استحقوا الاخر خاصة **المطلب الثانى** فى السلب وفيه يوجب ان يجهل القاتل سلباً المقول
 فيختص به مع الشرط ولو لم يشترط الامام ما لم يستحقه على الخصوص واختار ابن الجيند تخصيص القاتل به بان لم يشترط الامام ب اذا
 شرط الامام السلب للقاتل جاز له اخذ وان لم ياذن له الامام ويستحب استبدانه بشرط فى استحقاق السلب كون المقول من
 القاتل الذين يجوز قتلهم فلو قتل امرأة او صبياً او شيخاً كائناً ونحوهم ممن لا يقابل لم يستحق سلبه ولو قتل احدهم ولا وهو قاتل
 استحقه بشرط ايضا كون المقول ممسكاً فلو قتل سيراً له او لغيره او من الحن اخرج وعجز عن المعاونة لم يستحق سلبه ولو قطع
 يدي رجل ورجليه وقلعه اخر فالتب السلب للقانع ولو قطع يديه او رجليه ثم قتله اخر فالتب السلب للقاتل لا للقانع ولو اوتى رجل
 رجلاً فقتله اخر فالتب السلب للقاتل ولو كان الكافر مقبلاً على رجل يقا له فجا اخر من وراءه فقتله فالتب السلب للقاتل بشرط
 فى استحقاق السلب ايضا القتل والاختان بل الجراح بحيث يجعله معطلاً فى حكم المقول فلو اسر رجلاً لم يستحق سلبه وان قتله
 الامام بشرط ايضا ان يعرف القاتل بنفسه فى قتله بان يبادر الى مصاف المشركين او الى مبارزة من يبادرهم فلولهم بغير لفتنة
 بل رى في مصاف المشركين من مصاف المسلمين فقتل مشركاً لم يستحق سلبه ولو جازى جماعة من المسلمين على شرك فقتله فالتب فى
 فلو اشرك فى قتله اثنان مكلان جرحاه فمات او فزاه فقتله كان السلب لهما وان كان احدهما اربع فى ضرب على اشكال بشرط
 ايضا ان يقتله والرب ثمانية سوار قتله مقبلاً او مدبراً ولو انهم المشركون فقتله لم يستحق السلب بشرط كون القاتل والضيف
 من الغينة اما سهم او ربح ولو لم يكن له نصيب لا ريباب به بان يكون مخذلاً او معيلاً على المسلمين او من حقه لم يستحق السلب وان
 كان لغيره كالمراة والنحوه فالوجه استحقاق السلب والقبى يستحق السلب وكذا العبد والمرأة والكافر اما القاتل بغير لفتنة
 الامام او بغيره ابراه مع عدم تعيينه عليه فانه لا يستحق السلب والعبد اذا قتل قبلاً استحق سلبه بولاه ولو خرج من غير اذنه
 استحقاق مولاه ايضا اختلف علما وانما فى السلب ففيل يجب فيه الحسن وقيل لا يجب وهو جديعى السلب يستحقه القاتل من لفتنة
 لا من خمس خمس اذا قتل احداً واستحق القتل ففعل ما قطع عليه خمس عليه القتل يستحقه المجهول زايدها على السهم الرب
 ولا ينفذ ويقتدر بل هو موكول الى الامام قتل او كثر القتل يكون اما بان يذل الامام من سهم نفسه من الاموال او يجعل من قبله
 فلو جعل الامام نفلاً لمن يذبح الى قتل مصلحة فيخرج قوم بتلك المصلحة لم يكن للامام ان ينفذ جيلد وكذا لو وجد من يفعل ذلك
 ينفذ قتل من المفصل عن المشرك كالرجل والعبيد والذواب التى عليها احوال المشرك والسلاح الذى ليس معه غنمة لا سلب والقتل

ان احاج اليه في القتال كالتياب والعمامة والدرع والسلاح كالسيف فهو سلب وان لم يحجج اليه كطعام والمنطقة و
 الهيمان الذي للمنطقة والتاج والسوار ففدرة وفيه الشيخ وفري كونه سلبا والداية التي يركبها من السلب سوار
 كان راكبها او ما زال عنها اذا كانت بيده وجميع ما على الدابة من برج ولجام وجميع الامتار والحلية التي على الالانيل
 وانما يكون الدابة سلبا لو كان راكبها عليها او في يده ولو كانت في منزله او مع غيره او منفله لم يكن سلبا ولو كان ماسكا بها
 في سلب والجنيب الذي يساق خلفه ليس من السلب ولو كان بيده قال ابن الجيند يكون سلبا يد يجوز سلبا القتلى
 وتركهم عراة ويكره تحريم يدهم ولم يأخذ امير المؤمنين عليه السلام عند مباشرته به بقتل مذبحة السلب الى بيته
 بالقتل والا قربا لاكتفاه لثباده واحد ولو قال الامام من اخذ شيئا فله جاز **الطلب الثالث** في الرضخ وفيه ط
 مباح لا يلزم للناس من الغينة بل يرضخ لمن رانا جميع الميراث للطبخ والمداواة ومصلحة ان تعطى شيئا من الغينة تصرف
 عن السهم بحسب ما يراه الامام ب العيد لا يلزم لهم بل يرضخ لهم الامام بحسب ما يراه وان جاهدوا ولا فرق بين العبد
 الماذون وغيره في عدم الاسهام وقال ابن الجيند يلزم للماذون وان كره مولاه الغزو لم يرضخ له ايضا ولو عرف منه الاثمة
 استحق الرضخ كالماذون والمدير والمكاتب كالقن ولو غنم العبد قبل نفق الرباسهم للسيد ولو قتل سيده المذنب قبل
 نفق الرب وهو يخرج من الثلث عتق واسم له اذا كان حافرا ومن انفق نفسه قبل يرضخ له بقدر الرقبة وليس له
 بقدر الكوفة وقيل يرضخ له الحنفي المشكل يرضخ له وقيل له نصف سهم ونصف الرضخ ولو انكشف حاله وعلم رجولته اسهم
 سهم الرجل سواء انكشف قبل نفق الربا وبعده وقبل القسمة او بعد هاعلى اشكال د الصبي ليم له اذا حضر الحرب سواء كان
 من اهل القتال او لم يكن حتى انه لو ولد بعد الحياة قبل القسمة اسهم ك الرجل المعاند ولو ولد سوار كان من اهل القتال ولو
 حتى انه لو ولد بعد الحياة قبل القسمة اسهم ك الرجل المعاند ولو ولد بعد القسمة لم يسهم له ك الكافر لا يسهم له بل يرضخ له الامام
 ما يراه وانما يستحق سهم المؤلف او الرضخ اذا خرج الى القتال باذن الامام ويجوز الاستعانة في الجهات بالمشرك بشرط ان يكون حرا في
 تسليم ما مؤمن القهر وليس للرضخ قدر معين بل هو موكولا بنظر الامام لكن لا يبلغ القارس من سهم القارس ولا للرجل سهم رجل ويبلغ
 تفصيل بعضهم على بعض بحسب رتبهم وكثرة النفع والرضخ يكون من اصل الغينة لا من اربعة الاحاسر ولا من سهم المصالح ولو عطا
 الامام ذلك من ماله من الانفال وحضته من الحسن جاز ذلك ويجوز للامام ان يساجر اهل الذمة للقتال ولا يقين المدة
 وان لم يكن قال لم يستحقوا شيئا وان كان وكما نلوا استحقوا الاجرة وان لم يقاتلوا فالأقرب عدم الاستحقاق ولو زادت الاجرة
 على سهم الرجل او القارس لاحتل ان يعطى ما يكون ربحا من الغينة وما زاد من سهم المصالح واحتل دفع ذلك كله من الغينة وهو
 الاقرب لو غر المرحفا والمخذل لم يسهم له وان كان ذا فرس ولا الفضة ولو غر اجل بغير اذن الامام خطأ وسهمه من الغينة
 للامام ولو غر بغير اذن ابيه او بغير اذن من له الدين استحق السهم قال الشيخ ليس للاعراب من الغينة شيء وان قاتلوا مع
 المهاجرين بل يرضخ لهم الامام ما يراه ونفى الاعراب من اظهر شعار الاسلام ولم يصفه وصوب على اعدائه من المهاجرة وترك
 القصب قال ويجوز ان يعطى من سهم ابن السبيل من الصدقة واوجب ان يدرى سهم القصب ولا فيه قوة **اسطراب**
 الرابع في كيفية القسمة وفيه بحثان اول ما يملك يدفع السلب الى من جعله له ثم يخرج من الغينة اجرة المال والمحافظة والمناقل
 والراعي وكلما احتاج اليه الغينة من النفقة مدة بقائه ثم يخرج الرضخ فيقسم فيقره الحسن لاهله ويقسم اربعة الاحاسر الباقي
 بين العائنين ويقدم منه الغينة على قسمة الحسن لحضورهم وغيبة اولئك ب الامام ان يصطفي من الغينة ما يختار من قس
 حداد او ثوب من نفع او جارية حسنة او سيف فاطع او غير ذلك ما لم يضرب بالأسكرو ولم يطل الاصلطفا بموت رسول الله صلى
 الله عليه وآله بل هو ثابت للامام بعدة وهل هو قبل الحسن او بعدة قولان اذا اخرج الامام ما ذكرناه قسم الباقي بين العائنين

ما ينقل ويحول لا يشرك فيه غيره واما الاثر والاعقبات فهي للمسلمين فاطنه ويقسمها ينقل ويحول بين الغنائم للرجل
 سهم واحد للفارس سمان وقال ابن الجيند ثلاثة اسهم وهي راية لنا ولو كان معه افراس جماعة كان له سهم ولا فراسه سمان
 وان قعدت وان غزا العبد باذن مولاه على نفسه وضع للعبد واسهم للفارس وكان الجميع للمولى ولو كان معه فرسان
 وضع له واسهم لفارسين سوار حفر الشدا لقتال اولاً ولو غزا الصبي على فرس اسهم له وفارسه ولو غزا المرأة او الكافرة
 انما يضمنان ان يد من ربح الرجل من صنفهما واقل من سهم الفارس ولو غزا المرحبوا والمحل على فرس لم يسهم له ولا فرسه
 ولو استعار فرساً لغيره عليه فخر عليه ففعل اسهم له وفارسه ويكون سهم الفرس للمكاتب ولو استعاره لغيره ففعل
 فخر عليه استحق التهم له واما سهم الفرس فكان مقصوب ولو غصب فرساً بغيره لم يسهم للفارس ولا من نفسه ومنه
 الفرس ان كان خافراً كان سهم الفرس له والا فلا شيء للفارس وعلى الفارس ما جازى المثل سوار كان صاحبه خافراً او عابثاً
 ولو كان الفارس لا سهم له كالمرحب كان سهم الفرس لصاحبه مع الحضور والا فلا شيء له وكذا لو غزا العبد بغير اذن مولاه
 على فرس مولاه ولو غزا جماعة بالتناوب على فرس واحدة قال ابن الجيند يعطى كل واحد سهم واحد ثم يفرق بينهم سهم فرس
 واحدة وهو جندى يستحق التهم الثاني بالفارس سوار كان خيفاً او برزوا او مفراً او غنياً سواراً دركت ادران كغيرها
 اولاً كالتيغ ويسهم للحظم والقدر والفرع والاعجب والارزخ ومنع ابن الجيند من اسنام ذلك كله وهو حسن ز الفرس
 يسهم له ان لم يخرج برضه عن كونه من اهل الجهاد كالحرم وصاحب الفداء ولو خرج عن كونه من اهل الجهاد قال الشافعي
 يسهم له عندنا كالزمن والاسل ولو نكس الفرس لصاحبه في علته او مبانته او لغيره اسهم له ولم يمنع بذلك من الا
 والاسا جرح الحرب ثم دخل معادار الحرب اسهم للاجبر والمكساج سوار كانت الاجارة في الذمة او مقيمة الاجبر مع ذلك
 الاجرة ولو لم يحضر المكساج استحق المجر التهم والاجرة الاعبار بكونه فانما وقت الحياة للضام لا بدخوله المعركة فلو
 ذهب فرسه قبل تقضى الحرب لم يسهم لفارسه ولو دخل رجلاً فاحرزنا الغنيمة وهو فارس فله سهم فارس من مات
 من الفزاة او قتل فان كان قبل احراز الغنيمة ونقض القتال فلا يسهم له وان كان بعد فسيمه لو رتبته لا يفضل
 بعض الغنمين في القسمة على بعض بل يقسم الغنيمة للفارس سمان والرجل اسهم ولذي الفارس ثلاثة سوار حارب
 اولاً اذا حضر الحرب لا الارباب والتخويل لا يفضل احد شرفه ولا لشدة بلائه وكثرة حربه ولا يبطى من لم يحضر
 ولا القسمة وليس للامام ان يقول من اخذ شيئاً فهو له الغنيمة يستحق بالحضور قبل القسمة فلو غنم المسلمون
 الحق بهم مدد فان كان قبل تقضى الحرب اسهم لهم اجمعاً وان كان بعد القسمة لم يسهم لهم اجمعاً وان كان بعد تقضى الحرب
 احراز الغنيمة قبل القسمة اسهم لهم عندنا ولو الحق الاسير المسلم بعد تقضى الحرب وقسمة الغنيمة لم يسهم له وان الحق قبل القسمة
 الحرب فخارب مع المسلمين للمسلمين استحق التهم وان لم يقاتل اسهم له وكذا لو لحقهم بعد الانقضاء قبل القسمة ولو دخل
 باخر مع المجاهدين دار الحرب كالنزاز والحياط والبيمار والتجار والشرا وغيرهم من ابلع العسكر فان قصد واليهام مع الجاهل
 اسهم لهم وكذا ان جاهدوا ولم يقصدوا ولم يجاهدوا لم يسهم لهم ولو لم يعلم الاى شئ حضر وانما
 انه يسهم لهم اذا خرج الجيش من بلد غائباً فبعث الامام منه سرية فغفقت شاركها الجيش وكذا لو غنم الجيش شاركهم السرية
 ولو بعث منه سريتين الى جند واحدة فغفقتا اشركوا الجيش والشريتان جميعاً ولو بعث الى جهتين فكذلك ولو بعث سريتين
 وهو مقيم ببلاد الاسلام فغفقتا اختفت بالغنيمة ولا يشاركهم اهل البلد ولا الكمام ولا جيشه وكذا لو بعث جيشاً
 وهو مقيم ببلاد السريتين او جهتين وهو مقيم وكل واحد منهم مختص بما غنموا ولو اجتمعت الشريتان او الجيشان في
 فغفقتا كان جيشاً واحداً ولو بعث الامير بسوية المصلحة للجيش او ليل او جاسوساً لينظر اعداءهم وينقل اخبارهم فغفقت

قبل رجوعه اليهم اسمهم له ^ح قال ابن الجيندا اذا وقع التغير فخرج اهل البلد متطهرين فانهم العدو وغنم اوابل المسلمين
 كان كل من خرج او غنما للتخرج او اقام في المدينة من المقاتلة لحرابته من العدو وشركه في الغنمة وكذا لو حاربهم العدو
 فبأشهر بعض اهل المدينة الى ان ظفروا وغنموه اذا كانوا مشركين في المعونة والحفظ للمدينة ولو كان الذين حاربوا العدو
 على ثمانية فرائض من المدينة فقاتلوه وغنموه اختصوا بالغنمة بحال التبع حجه الله ليجب قسمه الغنمة في ارض
 العدو ويكره ما خربها العدو من خوف المشركين او قلة حلفاء او نقصانهم وقيل لابن الجيندا لا وطا ولا يقسم الا بعد الخروج
 من دار الحرب ويجوز فيها لا ينبغي للامام اقامة الكف في ارض العدو بل بقرعة الى دار الاسلام ولا يقسم الحدس وان كان عند
 امام او ايّيه او لا وادى من المصلحة تقديمه في ارض العدو وجاز سواء كان مستحقا للحدا سيرا او اسلم فيها ولم يخرج اليها
 او خرج من عند التجان او غيرها ولو قتل مسلما اقتصر منه في دار الحرب ان قتل عدا او لا يسقط القصاص وان لم يكن الامام
 ولا نائبه حاضر ابوا المشركون لا يملكون اموال المسلمين بالاستغناء ما اذا اغناوا المشركون على المسلمين فاخذوا ذوابهم
 وعبيدهم واموالهم تصرفهم المسلمون فاستعادوا ما اخذ منهم كان اولادهم يرد اليهم بالبينة ولا يترقون واما
 العبد والاموال كان اموال البينة قبل القسمة ردت عليهم ولا يغرم الامام للمقاتلة شيئا وان قاتل بعد القسمة
 فليشتر فلو ان احدهما اتى به على ابيه ويرد الامام قيمته ذلك للمقاتلة من بيت المال والثاني انه يكون للمقاتلة وعلى
 الامام اربابها الثمانية والا حقه ولو قتل المسلم احد الرعية بعرض او غير فصاحبه احق به بغير شيء لو ابقعه المسلم
 فلتحق به الحرب لم يملكه ولو اسلم المشرك الذي في يده مال المسلم اخذ منه بغير قسمة ولو دخل مسلم دار الحرب ففرقه او
 اشتراه ثم افرجه الى دار الاسلام فصاحبه احق به ولا قسمة عليه ولو اعتقه من هو في يده او باعه او تصرف فيه بطل
 ولو غنم المسلمون من المشركين شيئا عليه علامة المسلمين ولم يعلم صاحبه فهو غنمة ولا توقف حتى يبيح صاحبه ولو قاتل
 العبد في بلاد الشرك انا الفلان من بلاد الاسلام ففي قبض قوله نظره كذا لو اعترف المشرك بما في يده لمسلم بعد الاستغناء وقبل
 قوله لو كان المال الموجود في يده الكافر احسن مسلم وكان في يده المسلم مستأجرا او معاديا من مسلم ثم رجع العبد المستأجر او
 كان له المطالبة قبل القسمة وبعدها ولو دخل حربى دار الاسلام باسان فاباع عبدا مسلما من مسلم ثم وجد المشرك
 او الكافر كان له المطالبة قبل القسمة وبعدها ولو دخل حربى دار الاسلام باسان فاباع عبدا مسلما ثم لحق بدار
 الحرب فغنم المسلمون كان باقيا على ما لا يبيع ويرد المسلم الثمن الذي اخذه ولو تلف العبد كان للسيد القسمة وعليه رد
 ثمنه ويراد ان الفحل ولو اسلم الحربى في دار الحرب وله مال وعقار او دخل مسلم دار الحرب واشترى به عقارا ومالا
 ثم غنم المسلمون فظهر على ماله وعقاره لم يملكه وكان باقيا عليه ان كان ما ينقل ويحول واما العقار فانه غنمة ولو
 اخذ المشركين جارية مسلم فوطئها لغيره ثم ظهر المسلمون عليها فهو اولادها لما لكها ولو اسلم عليها المشرك لم يزل ملكا لها
 الجارية عن الادة الا ان يسلم ثم يطاها بعد الاسلام فلانها ملكها ثم يحل بعد الاسلام فان الولد يقع على الاب ويقيم
 القدر لو اسلم الامام قوما من اهل الكتاب ولسانهم وذرايعهم فبالوا بقتلهم وبما ناسأهم وذرايعهم باعطاء الجزية
 لم يكن له ذلك في النساء والذمارى ^ح من فر من المسلمين على النصف قبل القسمة لم يستحق الغنمة ما لم يعبد قبل القسمة
 ولو فر وبعده القسمة لم يزل ملكهم ولو فر و قبل القسمة وقالوا كما استخرجين لقالا او متخزين الى خفة فالوجه ان لهم
 سواهم فيما غنم قبل الفراق لا بعد ما لم يلحقوا القسمة اذا اسأجروا جيرة ليعملوا في كفاية ثوب او غيره فحضر الاجر
 الواقعة اسم له وان استأجروا معلومة فحضر فيها بغير اذنه فالوجه انه لا يلحق بها الا ان يتعين عليه فيملك
 التهم ولو استوعب للخدمة ففي الغزو واجد وابه له وخرج معها وشهدا الواقعة استحق التهم ولو اجر نفسه لحفظ ^ح الغنمة

اوسقوا لربا التي من الغنم او غيرها جاز وحلت له الاجرة **ل** لو دفع الى المجرى في الغزو عليها ثم ملكا المجرى بذلك لو اشترى
 المسلم اسيرا من بد العدة باذنه لزمه دفع ما اذاه للشرى الى البايع من الثمن وان كان بغير اذنه لم يجب ولو اتفقا على الاذن
 واختلفا في قدر الثمن والقول قول الاسير **ك** اهل الحرب اذا استولوا على اهل الذمة فسيوهم واخذوا اموالهم ثم قروا عليهم المسلمين
 وجبردهم الى ذمتهم ولم يجز استرقاقهم واما اموال المسلمين اذ علم ما جاز قبل الفتنه ردت اليه وان كان بعد الفتنه
 فلي ما تقدم من الخلاف وهل يجب فداؤهم فيه نظر ويجب فداؤ الاسارى من المسلمين مع ملكة **المسلم** فانما القارة وفيه
 ح مباحث الفزاة خربان المطوعة وهم الذين اذنت لولا غزوا وما لم ينشطوا استعملوا بما ائتمتهم فولا لهم سهم في الصدقات واذا غنموا
 في الحرب شاركوا الغنائم واسمهم لرب الذين اصدوا انفسهم للجهاد فله من الغنيمة اربعة الاحاس ويجوز ان يعطوا من الغنيمة
 من سهم ابن السبيل **ب** ينبغي للامام ان يتخذ الديوان وهو الدفتر الذي في حاشية القبائل قبله قبلة ويكتب عطاياهم ويجعل قنطرة
 عربيا ويجعل لهم علامة بينهم ويعقد لهم الوية **د** اذا اراد الامام الغنيمة عليهم فقدم لا قرب على رسول الله صلى الله عليه وآله
 فالاقرب فاما استواء قدم اقدمهم هجرة فاما استواء قدم الاسن فاذا فرغ من عطايتهم بدأ بالانصار فاذا فرغ منهم بدأ بالعرب فاذا
 فرغ منهم قسم على الجهم هذه ملكة مستحب لا واجب **هـ** قال الشيخ ذرية المجاهدين اذا كانوا احياء يعطون على ما تقدم فاذا لمان
 المجاهد او قتل ولم ذرية وامرأة اعطوا من بيت المال كما تبهم لا من الغنيمة فاذا بلغوا فان اصدوا انفسهم للجهاد كانوا يحكم
 بحصى الامام المقاتلة وهم الباقون ويحصى الفرسان والرجالة والذرية والنساء يعلم قدر الكفاية ويقسم في السنة ثم يعطى
 المولود ويحتسب مومته من كفاية ابيه لا انه تغزو بالعلم وكلما زادت سنة زاد في عطاء ابيه ويعطى كل قوم قدر كفايتهم
 بالنسبة الى بلدتهم ويجوز تفضيل بعضهم من سبيل الله وابن السبيل لا من الغنيمة **و** اذا مرض واحد من اهل الجهاد مرضا رجح فذا
 لم يقطع عظامه والا كان حكمه حكم الذرية بعد موت المجاهد واما مات المجاهد طالب ورثته بالسيتم **ز** ما يحتاج الكراع والا
 الحرب اليه يؤخذ من بيت من اموال المصالح وكذلك وزير الحكام والولاة والمصالح يخرج من ارتفاع الاراضي المقصورة غنوة
 ومن سبيل الله ومن جلة ذلك ما يلزم فيما يعضه من الانفال والفي وهو حاتم من لا عقل له ودينه من لا يعرف قاتله وغير
 ذلك ما يقول انه يلزم من بيت المال **ح** اذا اهدا المشرى الى الامام او الى رجل من المسلمين هدية والحب فائمة فالاقرب
 اخضا من المردى بها ولا يكون غنيمة **المسلم** **د** في احكام اهل الذمة وفيه مطالب **هـ** في وجوب الجزية ومن يؤخذ
 وفيه **ب** جنة الجزية واجبة بالنسبة والاجماع ويعقد لكل كتابي عاقل بالغ ذكر ونفى بالكتابي من له كتاب حقيقة وهم اليهود والنصارى
 ومن له شبهة كتاب وهم المجوس فتؤخذ الجزية من هؤلاء الثلاثة سوارا كانوا من البلد لين او غير البلد لين وسوارا كانوا عرا او
 عجما ويؤخذ من دخل في دينهم من الكفار ان كانوا دخلوا قبل التسليم والتبديل من نسله وذرية ولغيرهم بالجزية ولو ولدوا بعد
 التسليم وان دخلوا في دينهم بعد التسليم يقبل منهم الا الاسلام ولا فرق بين ان يكون المشرك ابن كتابي او وثني او ابن كتابي ويؤخذ
 في التفصيل الذي ذكرناه ولولد بين ابوين احدهما يقبل منه الجزية والاخر لا يقبل ففي قول الجزية منه تردة المجوس تؤخذ منهم الجزية
 مثل اليهود والنصارى **ب** لا يؤخذ من غير الامانة الثلثة جزية ولا يقبل منهم الا الاسلام من سائر اصناف الكفار ولو كانوا اهل الجزية
 وان لم يكونوا عرا او لم يكونوا من عبادة الاوثان من العرب ولم يكونوا من مشركي عربتين وسوارا كان لهم كتاب كصحف ابراهيم وصحف
 واذا ليس اهل الجزية **د** قال ابن الجندان القبايلين تؤخذ منهم الجزية لانهم من اهل الكتاب واما بنو الفزاة في فرع المسائل لان
 الحصول وقيل انهم من اليهود وكذا الساموق **هـ** يؤخذ الجزية من جميع النصارى من البعقوبية والنسطورية والملكية والفريجية والرومية
 والارمن وغيرهم ممن يدين بالانجيل ويعمل بشريعة عيسى عليه السلام **و** بنو تغلبين وايل من العرب من ديبعة بن زرار اشقلى في الجزية
 الى النصارانية واشقلى ايضا من العرب قبيلتان اخوان وهم سوح وبباصارتا القبائل الثلاثة من اهل الكتاب ويؤخذ منهم

الجزية كانوا يخدمونهم ولا يؤخذ منهم الزكاة منافعهم لا يجل ذبايح اهل الكتاب ولا ساكنتهم وان كانوا من بني قنبر
الامام قوما فادعوا انهم اهل كتاب دخلوا في فيه قبل نزول القرآن اخذتهم الجزية ولا يكفهم البينة ويشترط عليهم بند العمد و
المقاتلة ان بان كذبهم فادعوا انهم كذبهم وجب قتالهم وانما يطرحوا عن ايمانهم عباد وثن ولو اعترف بعضهم انفسهم عبادا لمعترف
ولو شهدوا على الآخرين لم يقبل ولو اسلم منهم اثنان وعدلوا انهم ليسوا من اهل الذمة انفقوا العمد وقتلوا ولو دخلوا في
في دين اهل الكتاب قبل نزول القرآن ولو صغير وكبير فادعوا على عبادة الاوثان تمجدا للاسلام فان القصة تفرق على دين الذمة ان يبدل
الجزية ذود الكسرة في سقوط الجزية عن الفقيه من اهل الكتاب قولان اشهرهما انما لا تسقط بل ينظر به الى وقتا يساه و
يؤخذ منه ما قرره عليه في كل عام حال فقره او اختار الترخي واسقط الجزية المتفق تسقط الجزية عن القبي فاذ بلغ طولها بالاسلام
او بديل الجزية فان امتنع منهم ما رجا بانا اختار الجزية عقدها الامام بحسب ما يراه ولا اعتبار بجزية ابيه ولو كان القبي ابن
عابد وثمن وبلغ طولها بالاسلام حاقبة فادعوا امتنع ما رجا ولو بلغ الصبي بند الجزية لا تجزئ عنه ويكون ماله في يد وليه ولو ابا
عقدا لاما بالجزية او المصير الى دار الحرب كان له ذلك وليس لوليه منعه عنه ولو اراد ان يعقدا ما يبدل جزية كثيرة فادعوا
عندما كان لوليه منعه من ذلك بالامام قوما على ان يؤد الجزية عن ابائهم غير ما يدفعون عن انفسهم فان كانوا اباء
من اموالهم جاز ويكون زيادة في ثمة ما جزيتهم وان كان من اموال اولادهم لم يجز بل لو بلغ سيفا لم تسقط الجزية عنه فان
هو ووليه على بديل الجزية وعقدا فاجاز وان اختلفا قدم قول وليه وان لم يعقدا ما رجا حقا الامام اذ عقدا لثمة
لرجل دخل هو واولاده الاصغر وامله في الامان فان بلغ اولاده لم يدخلوا في ذمة ابيهم وجزية الاب بعد مسانف ولو كان
احدا بويه وثنا فان كان الاب يحق به ولم يقبل منه الجزية بعد البلوغ بل يفهر على الاسلام فان امتنع رد الى ما منه وصار حرا
وان كانت الامم الحق بالاب واقرب دار الاسلام بديل الجزية يسقط الجزية عن المجنون المطبق ولو لم يكن مطبقا فان لم يضبط
اعتبر حاله بالاعلى وان انضبط احتمل اغبارا لاغلب والتلفيق لا يؤخذ الجزية من النساء ولو بدلتها عرفا الامام لا لا جزية
عليها فان ذكرنا ثمة قبله وطلبت دفعا لانا اخذها ليه ولو شرطته على نفسها لم يلزمها وجاز له الرجوع فيما يجوز الرجوع في كفته
ولو نعت من دار الحرب فطلب عقدا لثمة وتصير دار الاسلام عقدا لثمة ويكتب بشرط التزام احكام الاسلام ولا يؤخذ
منها مئى ولو كان في حصن رجال في وصيدا ونساء فامنع الرجال من امار الجزية وبذلوا الصلح على ان الجزية على النساء والصبيا
لم يجز وبطل الصلح ان فعل ولو بدلت النساء ذلك ودعوا ان يؤخذ منهم الجزية ويكون الرجال في لئان لم يفتح ولو قتل الرجال ولم يكن
في الحصن سوى النساء فطلبوا عقدا لثمة بالجزية لم يجز لانه لا يفتح الحصن وليس وقال الشيخ يلزمه عقدا لثمة
لانه على ان يجري عليهم احكام الاسلام ولا ياخذ منهم شيئا فان اخذته ذمة ولو دخلت الجزية دار الاسلام للنجاة بامان
لم يكن عليها ان تؤدى شيئا بل يؤخذ الجزية من الشيخ القاني والذين والاقرب مساواة الاعلى لها ويؤخذ من اهل الصوامع
والرهبان الا قرب عدم سقوط الجزية عن العبد واختار الشيخ سقوطها ولا فرق بين ان يكون لذى او لمسلم وبنوهم مولا
عنه ولو كان نصفه حرا ونصفه رقا اخذ منه نصيب الجزية ومن مولا نصيب الرقبة ولو اعتق فان كان حرا لم يفر الجزية
بل يفهر على الاسلام قال ابن الجنيد ولا يمكن من الحق بدار الحرب بل يسلم او يجلس وان كان ذميا لم يفر دار الاسلام الا بديل
الجزية او يسلم **المطلب الثاني** في قدرها ووقتها وفيه اجماعا اختلف علما وافعال بعضهم ان لها قدرا موقعا وهو ما قد
على عليهم على الفقير اثناعشر درهما وعلى المتوسط اربعة وعشرون وعلى الغني ثمانية واربعون درهما في كل سنة وقال
افزون انما مقدرة في طرف القلة دون الكثرة فلا يؤخذ من كتابي اقل من دينار واحد ولا تستقدر في طرف الزيادة قال ابن
الثالث ما ذهب اليه الشيخان انما غير مقدرة لا في طرف القلة ولا في طرف الكثرة بل هي منسوبة بنظر الامام وهو الاقوى

عندي يجب الجزية باخر الحول ويجوز اخذها سلفاً ولا يجب اقله تؤخذ الجزية ما يتيسر من اموالهم من الامان والعرض
على قدر تمكنهم ولا يلزم الامام بمعين من ذهباً وفضة ومع يالجزية بحجتها لم اجعلها لا يتداخل الجزية بل اذا اجتمعت
عليه جزية سنتين او اكثر استوفيت منه اجمع تختار الامام في وضع الجزية ان شاء على رؤسهم وان شاء على ارضهم وهل يجوز
لدار جمع بينهما فياخذ من رؤسهم شيئاً عن ارضهم شيئاً منع النجاس من ذلك وذلك بالامتناع بغيره وهو لا قوي عندي
يجوز ان يشترط عليهم في عقد الذمة صياغة من يترجمهم من المسلمين ولعلم ان شرطها لم يكن واجبة عليهم وجب ان يكون
الصياغة المشروطة زائدة عن اقل ما يجب عليهم من الجزية وان يكون معلومة بان يشترط عدد معلوماً للصياغة في كل
سنة والا قرب جواز ان يشترط صياغة ما زاد على ثلاثة ايام لكل واحد وعن قدام وجبنا وتبين حجب الامم من لم
وتمن وزيت وشيرج وقدره وتبين خلفا الدواب من الشعير والنبع والعاقل انه شيء معلوم ولا يكلفوا الذخيرة
ولا صياغة مبالغ من تعلمهم الامم الشرط وينبغي ان يكون الصياغة فعلى قدر الجزية فكذلك على القنى ويقطع على الفقير
ويؤتى على المتوسط ولو تساوى واساوى بينهم وينبغي ان يكون نزول المسلمين في فواصل منازلهم وفي بيوتهم وكما ليسهم ويؤتى
بان يوسعوا الابواب البيع والكنايس ويؤمنون بان يوسعوا الابواب البيع والكنايس وان يعطوا الممنوعين من المسلمين
في دخولهم ركباً فان لم تسعهم بيوت الاغنياء نزولوا بيوت الفقراء ولا صياغة عليهم وان لم تسعهم لم يكن لهم اخراج ارباب
المنازل منها ولو كثروا فمن سبوا الى منزل كان حقه ولو جأوا ودفعوا سلعهم الكوفة اذا شرطت عليهم الصياغة فان ورواها
فلا يجب وان اشبع بعضهم اجر عليه ولو امتنعوا اجمع قهره عليه ولو احتاجوا الى المعاتلة قوتلوا فاذا قتلوا انقضوا
العهد وخرقوا الذمة فان طلبوا منه بعد ذلك العقد على اقل ما يراه الامام يكون جزية لهم لرفه اجاباتهم ولا يقين فيها
ح اذا ادول الجزية لم يؤخذ منهم غيرها سوا التجار في بلاد الاسلام او المتجر والافاضل تجاراً اختلف في الصغار فقال ابن
ان عندى ان يكون مشروطا عليهم وقتا العقد ان يكون احكام المسلمين جارية عليهم اذا كانت الخصومات بين المسلمين وبينهم
او بحاكمهم اليان في خصوماتهم وان تؤخذ منهم وهم قيام على الارض وقال الشيخ هو التزام احكامنا وجراننا عليهم
ينبغي ان لا يشترط عليهم في احد ما ولا عدد من اذا عسر راعنا دائماً اذا ما كان الذي بعد الحول لم تسقط عنه الجزية
واخذت من تركته ولو مات في اثنائه ففي مطالبته بالقسط نظر اقرب المطالبة وتقدم الجزية على الوصايا والوجه ما
الدين ولو لم يختلف شيئاً لم يطالب بالورثة شيئاً ولو افسد كان غريباً يفرج مع الغرماء بعد الجزية ولو تسلفها الامام على
ورثته بعد ما بقي من السنة لو اسلم الذي قبل دائماً فان كان قبل الحول سقطت ولا يؤخذ منه القسط وان
بعد فقل ان احدها السقوط والثاني عدمه والا لما قري ولا فرق بين ان يسلم لتسقط عنه الجزية او يسلم الا كذلك
لو اسلم في اثنائه الحول وقد استسلف الامام الجزية رثة عليه قسط باقى الحول والا دوى عدم رثة ما مضى
الثاني فيما يشترط على اهل الذمة وفيه رباح لا يجوز عقد الذمة المؤبد الا بشرطين ان يلتزموا اعطاء الجزية
في كل حول وان يلتزموا الاحكام ولا يفتح عقد المدة الا للامام او نائبه فلو شرط عليه في الهدنة سراً كاسد اهل
ان يشترط عدم الجزية لواطها والمناكير واسكانهم التجار وادخالهم المساجد والحرم فسد الشرط وفي فساد العقد اشكال
ينبغي للامام ان يشترط عليهم كل ما فيه نفع للمسلمين ورفع حرجاً بشرطه عليهم ستة اقسام احدها يجب شرطه ولا يجوز تركه
وهو شرط الجزية عليهم والقيام احكام الاسلام فلو اخل بها او ابدعها عمداً او نسياً لم ينفقوا الهدنة وما لا يجب شرطه
والاطلاق يقتضيه وهو ان لا يفعلوا ما ينافي الامان من افرم على غير المسلمين وامداد المسلمين بالمعونة وهذا انما
ينفقد العهد بما لفتها سوا شرط ذلك في العهد ولم يشترط وما ينبغي ان يشترطه ما يجب عليهم الكف عنه من ترك ابناء المسلمة

ولا يقتل ولا يترق وان كان جاهلا لم يترق وينبغي عن المعاهدة ولو دخل باذن الامام وادام ثلثة ايام جاز ان يقتل في غير
من بعض مواضع الحجاز ثلاث ايام وهكذا ولو من غير الحجاز كانت الاقامة ولو مات دفن في مكانه لا يجوز للاجتيان في موضع
الحجاز باذن وغيره قال الشيخ فان اجاز لم يكن المقام اكثر من ثلثة ايام ولو كان له دين على رجل فاراد الاقامة لا قضاء
لم يكن له ذلك قال الشيخ لا ينبغي من ركوب بحر الحجاز ولو كان فيه خراب وجبال منعوا من سكنا فلو كان سواحل
بحر الحجاز لا يجوز لهم دخول الحرم لا اجتيانا ولا استيطانا ولا دخول الكعبة فان قدم على اهل الحرم منع من الدخول
عليه وان اراد اهل الحرم الشراء منه خرجوا الى القل واباعوا منه ولو جاء رسول الى الامام بعث اليه ثقة يسمع له
ولو اشيع من امانه الاثمانية خرج الامام اليه من الحرم ولو دخل الحرم حالما بالتمتع غير وان كان جاهلا لم يترق
الا ان يعاود بعد التمتع فان من في الحرم نقله منه ولو مات لم يدفنه فيه فان دفع فيه فلا يتخير له على طاله والوجه فيه
واخرجه الا ان سقط ولو اهل الحرم الامام على دخول الحرم بعض قال الشيخ جاز ذلك ويجب دفع العرف وان كان له
وكان العرف فاسدا بطل ولا اجرة المنزل ولو صالح الرجل والمرأة على الدخول الى الحجاز بعض جاز ولو صالح المرأة على سكنه
دار الاسلام غير الحجاز جاز لم يترها ولا يجوز لغيره من اصناف الكفار دخول المسجد الحرام بالاجماع باذن وغيره
وكذا غير من المسجد عندنا ولا يجوز للمسلم ان ياذن في ذلك اذا وفد قوم من المشركين الى الامام ان لم يرضوا في فضلهم
المسلمين فان لم يكن لهم فضل ما جاز ان ينزلهم في طرقاته ان كانت ولا اسكنهم في امنية الدعة والطرقات
ولا يمكنهم من دخول المساجد البلاد التي ينفذ فيها احكام المسلمين ثلاثة اشياء المسلمين واحد ثوة واحدة
كالبرق وبغداد والكوفة فلا يجوز احداث كنيسة فيها ولا لاسعة ولا بيت لصلاة لهم ولا صوتة رابعا جاعا ويجوز ابقاء
ما وجد من البيع والكنايس الثاني ما فتحه المسلمون غنة في المسلمين ولا يجوز احداث بيعة ولا كنيسة ولا صوتة
لراعيه فيه وما كان قبل الفتح فان هذه المسلمون وقت الفتح لم يجر احداثه ايضا وان لم يهدموا قال الشيخ لا يجوز
اقرار الثالث ما فتحه صلى الله عليه وسلم على الارض اهل طبرستان ما شافوا فيها واظهار الخمر والخناير ووضيعة النافوس
وان سولحو على ان الارض للمسلمين وثيرة ون الجزية فالحكم في البيع والكنايس على ما يقع عليه القطع ان شرط اقرارهم
عليها او على احداث ذلك وان شانه جاز وان شرط عليهم ان لا يحد ثوب سينا او غيرهما جاز ايضا ولو لم يترطوا شيئا
لم يجر غنبد يدي واذ اشترط التجديد ينبغي ان يبين موضع البيع والكنايس كل موضع لا يجوز لهم احداث شي فيه
اذا احدثوا فيه جاز نقضه وتخريبه وكل موضع لهم اقرار لا يجوز هذه فلو انهم ترددوا في جواز اعادته
ويجوز رتم ما شئت منها واصلاحه في اهل الذمة ان كانت معدة مثل ان يشتري الذمعة ليشترطه ليشترطها
بأرض وليس له ان يعلق على بئر المسلمين ولا ان يساويه بل يجب ان يقيم عنه وان كانت متباعدة تركت على حالها وان
اعلى من المسلمين وكذا لو كانت في دار عالية فاشترى المسلم دارا الى جانبها اقصر منها او بنى المسلم الى جانبها دارا اقصر
فانه لا يجب على الذميين عدم علوه ولو انهدمت دار الذميين العالية فاد تجديدها لم يجر على المسلم ولا المسلما ولا
لو انهدم ما لا يقع لم يكن له اعادته ولو شئت منه شي ولم يندم جاز رتمه واصلاحه ولا يجب ان يكون اقصر من بئر
المسلمين باجمعهم في ذلك البلد وانما يلزمه ان يفر عن بئر محله لا ينبغي تصدير اهل الذمة في الجبال ولا بداهة
بالسلام وانما سلموا على المسلم اقصر في الرد على قوله وعلمكم مصر الجزية مصر الغينة سواء للمجاهدين وكذلك ما يخدمهم
على وجه المعاوضة لدخول بلاد الاسلام في الجهاد وتبديل اهل الذمة دينهم ونقض العهد وفيه
مطالب في الجهاد وفيه كبح مجتأ الهدنة والموادعة والمعاودة وضع القتال وترك الحرب الى هذه

وعبرة وهي مشروعة بالتشريع والاجماع وإنما تجوز مع المصلحة للمسلمين أما الضعيف عن المقاومة أو لاجل الإسلام لهذا الجزية والنكاح
احكام الاسلام ولو لم يكن المصلحة للمسلمين لم يجزها ذمتهم ب إذا اقتضت المصلحة الهدنة وجب ذكر المدة ولا تجوز مطلقا
الا ان يشترط الامام لغيره شيئا وكذا لا يجوز الهدنة بجملة ولا الاستطاعة معلومة لم يجز ان يشترط نقضها لمن شاء منها ولا
ان يشترط الامام لنفسه وان لم يشترط لهم ما شاء ولا يجوز ما اوجبه الله ج إذا اقتضت المصلحة المأذنة وكان في المسلمين قوة لم يجز
للأمام ان يهاجمهم اكثر من سنة ويجوز ان يهاجمهم اربعة اشهر فما دون وهل يجوز اقل من سنة او اكثر من اربعة قال الشيخ الاظهر
انه لا يجوز ولو قيل بالجواز مع المصلحة كان قويا ولو لم يكن في المسلمين قوة واقتضت المصلحة مما ذنبها اكثر من سنة لم يكن مقتضى
او يقع لعدوه هو استدكابه من الذي يهاجمه او اخذ جاز قال الشيخ وابن الجنيدي ويقتدر الزيادة بعشرينين ولا يجوز الزيادة
عليها فلو عتده ازيد من عشرينين بطل الزيادة خلاصة د لو اراد حربي دخول دار الاسلام رسولاً او مستأمناً فان كان لقضاء
خليفة من قبل ميت او جناية او ادرسالة يحتاج اليها المسلمون جاز للامام الاذن بعوض وغيره يمين وثلاثة وان اراد الاقامة
قال الشيخ يجوز الى اربعة لان يد والوجه عند الجواز مع المصلحة ه الهدنة ليست واجبة على كل تقدير سواء كان بالمسلمين
قوة او ضعف ويجوز على غير مال ولو صالحهم الامام على مال يدفعه اليهم جاز مع الضرورة لا بد منها وهل دفع المال مع الفدية
واجب الا فرب عدوه واذا بذل المال لم يملكه الاخذ ويجوز ان يهاجمهم عند الحاجة على وضع شيء من حقوق المسلمين في اموالهم ^{في} المأذنة
وان يضع بعض ما لا يجوز تملكه من اموال المشركين بالقدره عليهم حفظ الاموال به وتخزينه من وابل الحرب ولا يجوز عند الهدنة
ولا الجزية بالذمة الامن الامام او يابيه اما عقدا الا مان فيجوز لاحاد الرعايا ان يامنوا احاد المشركين اذا عقدت الهدنة وجب عليه
حمايتهم من المسلمين واهل الذمة ولا يجب من اهل الحرب فبهم لم يجب عليه استنقاذهم والوجه انه يجوز للمسلمين سراوهم ح
الشرك المجرح في عقد الهدنة لانهم مثل ان يشترط عليهم الا او معونة المسلمين والمعاقد بطل مثل ان يشترط رقة النساء والسابع ولو
نظم من جاز مسلماً من الرجال فجاء مسلماً فاردوا اخذه فان كان ذا عترة يحفظونه من الاقتنان جاز رقة لا بمعنى انه لا يمنعهم
من اخذه اذا طلبوه ولا يجبر على الكف عنهم ولا يمنعهم من الرجوع اليهم ان اختار ذلك وله ان يامر متراً بالهرب والمقاتلة
وان كان مستضعفاً لم يجز رقة ولو شرط في الصلح رقة الرجال مطلقاً لم يجز وبطل الصلح وهو مع بطلانه لا يرد من جاز منهم رجلاً
كان او امرأة ولا ردة البذل عن الجاهل ولو جاز رقتي وصفه الاسلام لم يرد ولا يرد المجنون ولو بلغ اوكاف فان وصفه الاسلام كانا
مع المسلمين وان وصفه الكفر فان كان ممن لا يقر عليه اهل الزنا بالاسلام او ردة الى ما منها وان كان ما يقر اهل عليه الزنا بذلك
او الجزية ولو جاز رقة المجنون لم يرد عليه هو لا رقة رقة النساء والمهاجرين اليها عليهم حرام على الاطلاق
ولو صالحهم الامام على رقة من النساء وسلمه لم يجز الصلح ولو طلب اجزاه او صسه الخروج من عند الكفار جاز لكل مسلم
اخراجها وتعين عليه ذلك مع المكنة ا اذا عقدت الهدنة مطلقاً في ما منهم انسان مسلم او يامن لم يجب رقة اليهم ولا
يجوز له سؤله كان حراً او عبداً رجلاً او امرأة ولو اطلق الهدنة ثم جاز رقة امرأة او جاز رقة كافرة واسلمت لم يجز رقة فان
جاء زوجها او اخوها او احدنا بما لم تدفع اليه وان طلب اخذهم عالم بدفع اليه ولو جاز رقة او وكيل ان يطلب اليه المسلم اليه ان
طلبها ولم يكن قد سلمه اليها ولا شيء له وكذا لو لم يسلم وان كان قد سلمه رقة عليه ما دفعه ولو تيممها كاسداً وافضاً
لا تجزى لم يكن له المطالبة ولا قيمته وكل موضع يجب به رقة المهر فانه يكون من شيئا للمسلمين المخذ للمصالح والتأثير لو قدمت
الى بلد الامام او بلد خليفته ومنع من رقة ما اليه ولو قدمت الى غير بلد ما وجب على المسلمين منعه من اخذها ولا يلزم الامام
ان يعطيهم شيئاً سواء كان المانع من رقة العامة او جاز الامام ولا يرد عليه ما انفقه في العرس ولا ما يبدى اليها او يكرهها به لو قد
واسلمت ثم جرت لم ترد رقة زوجها ولو ائتمنته ووقع الاسلام في السلامة او المجنون لم يرد ولا يرد منها فان اقامت فاقرب بالاسلام

ردة مذهب عليه وان اقرت بالكفر ردت عليه واوجرت بخونه ولم تعلم حاله لم ردة عليه ولا ردة مذهبها فان اقامت فذكرت انما اسلمت ردة
 عليه ويرى ومنع منها وان ذكرنا انما لم تسلم ردة عليه بب لو قدمت صغيرة وصفت الاسلام لم ردة اليهم قال الشيخ ولا يجبر ردة المهر
 الا ان يبلغ ويقيم على الاسلام لو قدمت مسلمة ثم ارتدت وجب على ان تنوب فان امتعت حبست دائما ونفربا وقات الصلوات ولا
 يقبل فدان جازر بها المهر ردة عليه ويرد عليه ماله لو جازر مسلمة وجازر بها بطلها فانما احداهما بعد المطالبة وجب
 المهر عليه ان كان المتبني على ردة ان كان مهر ولو ما قاتل المطالبة لم يكن عليه شيء لو قدمت مسلمة وطلعتا زوجها
 بائنا او خالها قبل المطالبة لم يجب ردة المهر عليه وان كان بعد المطالبة وجب فان كان رجعا لم يكن له المطالبة ولو ارجعها ردة عليه
 المهر مع المطالبة لو جازر مسلمة ثم جازر بها واسلم فان اسلم قبل انقضاء عدتها كان على الكا ح فان كان قد اخذ مهرها قبل اسلم
 ثم اسلم في القعدة ردة عليه وجب عليه ردة مهرها اليها ولو اسلم بعد انقضاء عدتها بابت منه وان كان قد طالب بالمهر قبل انقضاء عدتها
 كان له المطالبة والا فلا ولو كانت غيب مدخل بها فاسلمت ثم اسلم لم يكن له المطالبة بهما ان لو قدمت مسلمة الى الامام صار
 حرة فان جازر بها بطلها لم تدفع اليه ولا قيمتها ولو جازر بها لم ردة عليه ولو طلبها بها وكان حرة ردة عليه وان كان بعد المهر
 اليه المهر حتى يحضر مولا فطالب به ولو حضر المولى ونال المهر لم يدفع اليه شيء وغدى في وجوب ردة مهر الامة نظرا اذا قدمت مسلمة
 الى الاسلام تام فجاء رجل ادعى زيجتي اياك لعرفت ببت والا فاقام مسلمين عدلين ولا يقبل الواحد مع امرأتين ولا مع بين فاما
 ثبت بالبينة او الاعتراف واذا عي تسليم المهر اليها ببتان صدقة والا فعليه البينة ويقبل شاهد امرأتان او مع بين ولا يقبل
 قول الكفار وان كثروا ولو عدم البينة فالقول قولها مع البين لا اعتبار بالشقي بل باقل الامرين من المقبوض وما وقع عليه العقد لم
 اختلاف في المقبوض كان القول قولها مع البين وعدم البينة اذا اعتقد الامام الهدى ثمرات وجب على من بعد من الامة العمل بمقتضى
 ما شرطه الاول الى ان يخرج من هذا الهدى اذا نزل الامام على بلد وعند معهم صلى على ان البلد لم يقرب خراجا على ارضهم بقدر الخزينة
 ويلزم من احكامها جاز ويكون ذلك في الخفنة خيرة فلا سلم منهم واحد سقط صارت الارض عشرة فان شرط ان ياخذوا العشرين
 منهم جاز اذا اعل على ثلثه انه لا يقصر عن ذلك ما يفيض المصلحة ان يكون خيرة ولوطن القصص لهم خيرة وان لم يظن القصص وعده قال
 الشيخ الظاهر من المذهب انه يجوز لان فضل الامام حجة اب قال ابن الجب لو كان بالمسلمين ضرورة اباحت لهم شرط في الهدى فحدث
 للمسلمين ما لم يكن يجوز ذلك الشرط معه مسددا لم يخرج عن ذلك الشرط ولا الهدى لاجل الحاجة **المطلب الثاني** في تبديل اهل الذمة
 وفيه مباحث اذا استلزم في قبيل منه الجزية الى دين يقر اهله عليه بالجزية كاليهودي يصير نصرانيا او بالعكس ويجوز ان
 النصراني يجوز او بالعكس قال ابن الجب يجوز ذلك ويقر عليه بالجزية وقال الشيخ الذي يفضيه المذهب ان الكفر كالملة الواحدة
 ولو قيل انه لا يقر عليه كان قريبا وذلك يدعى على ردة دد اذا قلنا بقره وانتقل اقر على جميع احكامه وان انتقل الى اليهودية كذلك
 اذا انتقل الى دين يقر اهله عليه فلا بحث مع القول بالاقراء وان قلنا لا يقر باي شيء يطالب منهم من يقول يطالب بالاسلام
 ومنهم من يقول يطالب بالاسلام او بدينه الاول ورتد الشيخ هنا اذا انتقل الى دين من لا يقر اهله كاليهودي يصير نصرانيا ولا
 يقر عليه اطلاقا وقوى الشيخ انه لا يقبل منه الا الاسلام فيل يطالب بالاسلام او بالرجوع الى دينه الاول وقيل او دين يقر اهله عليه
 واستضعفه الشيخ وابن الجب فان اقام على الاستسلاح قتل واما اولاده الكبار فلم يحكم بنوعهم واما الصغار فان كانت اتمت على دين
 يقر اهله عليه ببذل الجزية اقر في بلاد الاسلام سوار مات الام ولا وان كانت على دين لا يقر اهله عليه قائم بقرته ايضا اب
 لهم من الامة **المطلب الثالث** في قرض العهود وفيه مباحث اذا اعتقد الامام الهدى وجب عليه القرض بالعقود ما لم ينقضه المشركون
 فان شرع في نفسه فان كان الجميع وجب قتالهم وان كان البعض فان انكر الباقي ما فعله الله قرض بقره او فعل ظاهرا او غروهم او
 ارسلوا الامام يعرفونه انكارهم او اذنتهم على العهد كان العهد باقيا في حقهم وان سكتوا كانوا قاضين ايضا اذا ضمن جميع المشركين

العهد غرضه الامام وهدم وادار عليهم وصاروا حراً وان نقض البعض غرض الامام خاتمة دون المقيمين على العهد فلو اختلطوا
 بالتمييز ولم يميزوا فلان عرف بالنقض قبل ومن انكر قبل فله وترك ولو نقضوا العهد ثم تابوا قال ابن الجبدي اقبولهم اذ انا
 الامام جبانة المهادين وعذرهم بسبب امانته دلت على ذلك جازلة نقض العهد ولا يكفى وقوع ذلك في قلبه حتى تدله امانه على امانه
 ولا ينقض الهدنة بنفس الخوف بل الامام نقضها بخلاف الذي لو خيف منه الحياة فان عقده لا ينقضه الامام اذا نقض الامام الهدنة
 خوفاً ونسب اليهم عهدهم فانه يردهم الى ما بينهم وبصيرت حراً بان لم يختم البعض خيافاً مثل ان ماوى غير المشركين او يملوهم على عهدهم
 ردة الى امانته ولائى عليه وان تضمن حقاً قتل مسلم وان لا فمال استوفى ذلك منه وكذا ان كان الله محضاً كلاً او مشركاً كلاً فله
 اذا عقد الهدنة وجب حفظهم من المسلمين واهل الذمة دون اهل الحرب فان عقدا الذمة كان عليه ان يذب عليهم اهل الحرب وغيرهم فان
 شرط في عقد الذمة ان لا يدفع عنهم اهل الحرب فان كانوا في بلاد الاسلام بطل الشرط وان كانوا في دار الحرب او بين الدارين فتح الصلح
 ومنى لم يدفع عنهم اهل الحرب حتى مضى حوال لم يكن عليهم جزية وان ساء اهل الحرب كان عليه ان يسترد ما سبى لهم من الاموال الا الجزية
 والخزير لو غار اهل الحرب على اهل الهدنة واخذوا اموالهم فنقضهم الامام واستفقدنا اموال اهل الهدنة لحقت وجوب اطلاقهم
 وعذب اسباب شريع في الحكم بين المعاهدين والمهادين وفيه مباحث اذا تم احكام البقاء في مسلم او مشركاً من مسلم وجب
 الحاكم ان يحكم بينهما على ما يقتضيه حكم الاسلام وان تخالفا اهل الذمة بعضهم مع بعض بخير الامام بين الحكم بينهم ولا عرض عنهم
 ولا يحل الحكم بينهم وكذا لو كانوا مشركين اذا استعدى احد الخصمين على الآخر اعاد الامام في كل موضع يلزم الحاكم الحكم بينهم اذا
 استعدى احد الخصمين خصمه وجب عليه الخصم المحل الحكم ولو جازت امرأة ذمية ليستعدى على زوجها الذي في طلاق او طهار او بلاء
 فخير الامام في الحكم بينهم حكم المسلمين واتر اهل غلتهن للحكم بذهبهم فان حكم بينهم معه في الطهار من الوطى قبل الكفار ولا يكفى ما قصروا
 ولا اتفق بل بالاطعام لا يكون للمسلم ان ياخذ من نصراني ما لا مضاربة ويكره له ان يدفع الى نصراني ما لا مضاربة وينبغي ان شرط
 عليه ان لا يتصرف الا بما يسمع في شرع الاسلام فاذا شرط واشترى خمر بطل الشراء سوا كان بين المال والذمة فان نقض الثمن فسخه وان
 لم يشترط واشترى الخمر بطل البيع ايضاً واذا فسخ المال فان علم الدالك انه يصرف في شئ محظور لم يجز له قبضه وان علم انه يبيع قبضه
 وان شذ لك اذا اجر نفسه للذمة حتى فتح سوار كانت في الذمة او مغيبة وتكون اذن العباد مستثنى اذا فعل الذي بالاذمة
 في شرعاً وشرعه كالزنا واللواط والسرقة كان الحكم بين المسلمين في اقامته الحدود وان كان ما يجوز شرعهم كشراب الخمر
 كالح الامام الحرام لم يعرض لهم مع استشارة وان اعلوه اديهم الامام على الظاهر قال الشيخ وروى عنه يقيم عليهم الحد وهو الصحيح
 لو اجر نصراني من مسلم خمر او اشتراه منه ابطال البيع وان تعاقبا ورد ما اليه ان اشترى سوا كان مشركاً او مسلماً وان قال الخمر
 واذا ارادى مسلم لذمة بعبد مسلم لم يفتح الوصية ولو كان العبد مشركاً مسلم فلي موت الموصى ندمان فقبله الموصى له
 لو بطله ربيع المشرك من بطل العبد المسلم وشرار المصاحف فان اشترى لم يفتح البيع ولا يفتح حكم احاديث رسول الله صلى الله عليه
 عليه وآله وانما السلف واقا وبهم حكم المصحف والا فري عندنا كراهة اما كتب النحر واللغة والادب فان شررها جازي لم ح اذا
 اوصى الذي بقاء كنيته او بعة او موضع لصلواتهم او مجتمع لعبادتهم بطلت الوصية وكذا الوارث ان يشترط ما لا يسمع ولا يكتب
 او بطلها ما ولو اوصى ببناء كنيته تنزلها المارة من اهل الذمة او من غيرهم او وصى على قوم ليكونوا او جعل اجرة بالصلوات
 جاز الوصية وكذا الوارث ان الشامة لشي ولو اوصى ببناء كنيته لنزول المارة والصلوة قبل بطلت في الصلوة فينبى
 كنيته بصف الثلث لنزول المارة فان لم يكن بطلت وقيل يبنى بالكنية لنزول المارة وينعون من الاجماع للصلوة وكذا ما فري
 ولو اوصى بشي يكتبه بالقرينة او الانجيل او الزبور او غيره من الكتب المقدسة بطلت الوصية ولو اوصى ان يكتب طباً او حشاً
 او غيره وبوقف عليهم او على غيرهم جاز ويكره للمسلم اجرة ثم ما يستند من الكنايس والبيع من بناء وتجارة وغيره ولا وليس يحرم

من ثلث من في قول اهل البغي وفيه لا يجزئ اقول اهل البغي واجب بالنفس والاجتماع وثبت حكم البغي بثلاثة اثنان يكونوا في منفعة
 وكثرة لا يمكن كثرهم وتزويج جميعهم الا بانفاق ونجس جوسس وقالوا لو كانوا في انفسهم كالواحد والعشرون لم يكونوا اهل البغي وكانوا قطع طريق
 احتار الشيخ وابنا دليس وعندى فيه نظر الثاني ان يخرجوا عن قبضة الامام منفردون عنه في بلد او باذنه ولو كانوا معه او في قبضة لم يكن
 اهل البغي لثلاثة يكونوا على الكفاية باويل سايع عندهم كحصول ثبوتهم اقصت خروجهم على الامام ولو لم يكن لهم ما ويل سايع وبانوا
 بغير ثبوتهم وهم قطاع الطريق حكمهم حكم الخارجين لا يشترط في كونهم اهل البغي ان يصبوا في انفسهم ما تابل كل من خرج على امام عادل ونكث
 بيعته ومخالفه في احكامه فوباغ وحكمه حكم البغاة فصبوا لانفسهم اما ما اولم ؟ الامانة ثبتت عندنا بالنفس والاجتماع ولا خلاف
 فكل من خرج على امام منصوب على امانته وجب قتاله بعد البغاة اليه والشوا من مبيخروجه وايضا الصواب له الا ان يختلف حكم
 كان رجوا والاقانهم ويجب تعريفهم مع المكنة قبل القتال بالخارج هم الذين يكفرون بالذنب ويأكلون من على علمهم ومن عثمان
 قول لا بغاة يجب قتال اهل البغي على كل من نذر الامام لقتالهم عموما او خصوصا او من نصبه الامام على الكفاية ما لم يثبت نصبه
 الامام على التعيين فيجب ولا يكفيه قيام غيره والتاخير عنه كبر والفرار في جريهم كالفرار في حرب الكفار ويجب مصابيتهم الى
 ان يفتوا الى طاعة الامام او يقتلوا اذ اظهر قروم واعتقدوا مذهب الخارج وطعنوا في الائمة ولم يصلوا معهم وانفصلوا
 الجمعان وقالوا لا ضل خلفا امام الا انهم في قبضة الامام ولم يخرجوا عن طاعته لم يخرج قلم بمجرد ذلك ولا يكونوا بغاة مادام
 في قبضة الامام كان بقت الامام بهم واليا يقتلوا او قتلوا غير اهل الى من اصحاب الامام ادين منهم قتار اذا استعان لعل البغي
 بسا اثم وبيداهم وعبيدهم في القتال وقتلوا اهل العدل قوتلوا مع الرجال اذا لم يكن التحزب عنهم وان اتى القتل عليهم ولو اراد
 امرأة او بنته قتل انسان كان له دفنهما وان اتى القتل على انفسهما اذا استعان اهل البغي بالمشرىين الخريين وعندنا لهم ذمة
 واما ما على قتل اهل البغي لم يصح ما عتدوه ويقتلهم الامام مصلين ومدينين واذا وقعوا في الاسترخاء الامام بين المن والقتل
 والاسترقاق والقتل ليس لاهل البغي ان يتعرضوا لهم لبذلهم الا مان وان كان واسدوا ان استعانوا باهل الذمة فنانوهم راسلهم
 الامام وان ادعوا الشهمة المحملة من اعتقادهم فتوبع القتال مع طائفة من المسلمين والاكرام قبل قولهم بغير قبضة وكان
 عمدتهم باقيا وان لم يدعوا انقض عهدهم وجاز قتالهم مقبلين ومدينين ولو اتلفوا اموالا وانفسا فممنوعها وكذا يخرج
 اهل البغي ما يتلفه من اهل العدل وانفسهم حال الحرب وقبلها وبعدها وان استعانوا بالمتأسدين انقض ملكهم وان ادعوا
 افتقروا الى البينة لا يجوز للامام ان يستعين باهل الذمة على حرب اهل البغي ومنع الشيخ في المبدوءة ان لا يسير بميتد ولوا
 من المسلمين بمن يرى قلم مقبلين ومدينين في موضع لا يجوز لهم خيالا مع الضرورة او يمتكن الامام من دفعهم عنهم حاله الا بال
 وكذا يجوز ان يستعين على اهل الحرب باهل الذمة من هجرت الراى في المسلمين مع اسن الامام من صبره منهم من اهل الحرب
 اذا افرق اهل البغي فرقتين واقتلوا ما قد الامام على قهرها ولا يعلون احدهما على الاخرى بل يبايها حتى يعود الى الك
 وان لم يتمكن تركها ويدعوا لها مرة على المطلعة فان بابا قاتلها ولو خان جنعا عليه حتى احدهما اليه وقال الاخرى قاتل
 كسرهما للمعونة الاولى وينبغي ان يقاتل مع التي هي اقرب الى التي فان تساوى مع التي المصلحة اكثر البقاء بعد قاتلها
 التي قاتلها او رجعت الى طاعته كقتلها ولم يخرج قاتلها التي ختمت اليه الا بعد دعائها الى طاعته لا يقاتل اهل البغي باية
 اتلافه كالتار والمخنيق والتزويق الا مع الضرورة اذ لم يمكن دفع اهل البغي الا بالقتل وجب ولا شيء على القاتل ولا شيء
 على اهل العدل فيما يتلفونه من مالا اهل البغي حال الحرب ولو قتل العادل كان شهيدا ولا يفسد ولا يكفن ويصلى عليه
 ولو اتلف اهل العدل مالا اهل البغي وانفسهم قبل الشروع في الحربا وبعد انقضائه فممنوع قال الشيخ ولا خلاف ان الحربا
 اتلف شيئا من اموال المسلمين ونفوسهم ثم اسلم فانه لا يضمن ولا سادروا اما المتدرون فانهم يضمنون ما يتلفونه من

الاموال والاشئ قبل الحرب وبعدها وفيها ولا فرق بين الواحد والجميع من اهل البغي في التقنين ^{لا يكون} اهل البغي قتلان احدهما ان لا
 لم فئة يرجعون اليها ولا رئيس يجمعون الثاني ان يكون لهم رئيس يجمعهم وفئة يرجعون اليها قالوا لا يجوز على جريحهم ولا يبيع مدبرهم
 ولا يقتل سيرهم والثاني يجوز على جريحهم ويبيع مدبرهم ويقتل سيرهم سوار كانت الفئة حاضرة او غائبة قريبة او بعيدة به لوقد
 واحد من اهل العدل من منع من قتله فممنه والوجه سقوط الجوار الفصل فيه لوقوع اسير من اهل البغي في ايدي اهل العدل وكان
 شابا قويا جليسا حتى ساع او ينهم الى غير فئة ويروى سلامهم ولو لو اسدبرين الى فئة لم يطلق وجاز قتله ولو كان الاسير من غير اهل القتال
 كالصبي والمكة اطلق على الشك لا يروى اسرك واحد من الفريقين سارى من الاخر جاز فذا سارى اهل العدل باسارى اهل البغي
 ولو الى اهل البغي حبس اهل العدل من هم ولو قتل اهل البغي سارى اهل العدل لم يجرى لاهل العدل قتل ساراهم اذ الم يكن لهم فئة يروى
 اهل البغي في ان احدهما لم يحجوا العسكر والاجماع على بقاءه على ملككم الثاني ما حواه العسكر من سلاح وكراع وخيل واثاث وغير ذلك
 فليشخ قولان احدهما انها تقسم بين اهل العدل للرجل سهم والفرس سمان ولذي الافراس ثلاثة وبه قال ابن الجنيدي والثاني انها تقسم
 على اهل البغي لا يجوز استغنائها ولا قصتها وهو حيا بالمرتضى وابن ادريس وهو قوي لا يجوز لاهل العدل الاستماع بكراع اهل البغي
 ولا سلامهم الا فحلا لقروءة قاله السيد المرتضى وجوزة الشيخ والآلة اقوى الاجماع على انه لا يجوز بي ذراى اهل البغي سوار كان لهم
 فيه اول ولا يملك سائرهم اذا سأل اهل البغي ان ينظروهم ويكف عنهم فان سألوا الاشارة ما لهم وان كان مدته معلومة لمحتسرا
 وينفقوا لم يحجهم الى ذلك وان كان للتفكر والعود الى الطاعة قبل ولو بذلوا ما لا ينظروهم فيما لا يسوغ له انظارهم لم يجرى ولو كان في
 ايديهم اسارى اهل العدل وسألوا الاشارة والكف لبطلوا اسارى اهل العدل واخذ منهم الرها بن جاز وان اطلقوا اسارى
 اهل العدل اطلقوا امام رهاينهم وان قتلوا من عندهم لم يقتل رهاينهم فاذا انقضت الحرب اطلقت الرهاين مع الامن ولو خاف الاضرار على
 اهل العدل الضعف عنهم فالوجه اخيرهم الى وقت الملكة كما لو تعود اهل البغي عند الكتابة فيهم ورفع المصالح على الدعوى الى حكم الكتاب
 بعد ان دعوا الى ذلك فابوالمير رفع عنهم الحرب الا ما يكون رجوعا الى الحق مضرعا من غير ايدى كـ لو كان مع اهل البغي من لا يقابل حتى
 قتله اشكال اذ اغلب اهل البغي على بلقيس الصدقات واخذوا الجزية واستادوا الخراج لم يقع موقعه ولا اسام ان يخرجوا
 اقاموا الحمد وقال الشيخ لا يبادر في المنفعة ولو طالبهم الامام بالبصدا كانت قد كروا ان اهل البغي استوفوها منهم فان لم يجر الامام
 طالبهم بآية وان لجأه فالأقرب لقبول من غير فئة ولا يمين قال الشيخ ولو ادعوا اداء الخراج لم يقبل قولهم ولو ادعى المنفعة اذ الجزية
 الى اهل البغي لم يقبل منهم لا يجوز لاحد الحكم والقبض الا باذن الامام او من نصبه ولو نصب اهل البغي فاضل لم ينفذ قضاءه
 مسلطا في حق او باطل سوار كان الباقى من اهل البغي او من اهل العدل ولو كتب بحكمه الى فاعنى اخر لم ينفذه كه اهل البغي فساق منهم
 كما فلا يقبل ثمتهم وان كان عدلا في مذهبه سواء شهد لهم او عليهم وسوار كان على طريق الدين ولا على وجه الدين كالمقتول
 من اهل العدل لا يقتل ولا يكفن ويصلى عليه والمقتول من اهل البغي لا يقتل ولا يكفن ولا يصلى عليه ولا فرق بين الخراج وغيرهم
 كـ اذا ركب اهل البغي في حال انصاعهم ما يوجب الحد ثم قدر عليهم اقيم فيهم الحد وان مشعوا مدارك قال الشيخ يكن العادل القصد
 الى قتل ابيه الباغى او ذى رحمة فان قتله كان جازا وورثته ان كان واثا وان قتل الباغى العادل منع من ميراثه كـ يجوز للعادل
 قتل الباغي بالقتل قال ابن الجنيدي لا يستحب ان يدا بقا لم لجواز النوبة ولا سبابا حدا اهل البغي ولا قتله غسله قال الشيخ للوك
 اذا اراد انها سرية الى عدوان يار فبطان بالوك في المساجد الجامعة واسواق المسلمين وبار الدار وله النصرة على اعدائهم
 لـ من سب النبي او احد الائمة عليهم السلام وجيء قتله ولوعرض بالسب غيره وكذا لوعرض بالقتل الامة هي الخرج عن الامة
 بالكفر وما منع الزكوة ليس بمزينة ويجب قتله حتى يدفعا والاقتل وان كان محرما للشرك ولو تركه كما مع التحليل الترك كان مرتبا
 واذا انلفا لم يند ما لا او نفسا حال ردة فممنه سوار محرم وصار في منعه او لا ابا اذا قصد رجل رجلا لود نفسه او مال الزكوة

المجلة

الأدلة والامارات في حال الغيبة فينبغي لمن عرف الأحكام واستجمع شرائط الحكم في باب القضاء من الشيعة للحكم والافتاء وله بذلك جبريل وثواب عظيم مع الامن على نفسه وماله والمؤمنين فان خاف على احد لم يخرج الترضي على حاله اذا طلب احد الخصمين الترافعة الى فضله لئلا يكون متعديا للحقوق كمالا اثره على الامام ويجب على كل من تمكن منه من ذلك ومساعدته غيره على الترافع الى نفسه الحق اذا ترافع خصمان الى فضله عارفاً بالأحكام جامع لشرائط الحكم وجب عليه الحكم بينهما على مذهب اهل الحق ولا يجوز ان يحكم بينهما بمذهب اهل الخلاف فان اضطرر الى الحكم بينهما على مذهب الخلاف جاز له ذلك ما لم يبلغ الافتاء طائفة لا تفتية في اصلاح حال وتجهيد في تنفيذ الاحكام على الوجه الحق ما امكن كما يجب على الفقيه العارف بالاحكام القضاء كذلك يجب عليه القيام حال الغيبة بالحق اذا امن الفتر ولم يخف على نفسه ولا على احد من المؤمنين ويجب عليه ان يفيد عن معرفته لا عن تقليد روى الشيخ في الصحيح عن البا عليه السلام من اتقانا من غير علم ولا هدى من الله لعنه ملائكة الرجعة ملائكة العذاب وحفه وزير من عمل بفتياك ولو خاف على نفسه من الافتاء بالحق جاز له مع القصور وخوفه الافتاء بمذاهب اهل الخلاف والسكون للقصور مع المكنة يجوز لفهماء اهل الحق يجوز ابن الناصر الصلوات كلها من الفرائض الخمس والعشرين استعجابا وكذا مع عدم الخوف اما المجعة فاختلف علماء ائنا فاجاز بعضهم وضع سائر وابنا دليلين من ذلك وهو قوتي لا يجوز لاحد ان يعرض نفسه للفتوى من قبل الظالمين الا ان يعلم انه لا يتعدى الواجب ولا يركب القبح ويتمكن من وضع الاستبارة موضعها كان غلب على طاقته خلاف ذلك لم يخرج الترضي له فان اكره على التدخل جاز له ويحتمل على انعاده الاحكام

القائمة في المعاملات — تدقيق الفراغ من تسويد تحريك في بلدة

اراسنج يوم الخميس بـ شهر ربيع الثاني سنة ثمان وثمانين والف على يد العبد

المحتاج الى الله المالك الغني عن سواه نظر على بن احمد الكاظمي غفر الله

له ولوالديه واحسن اليها واليه والحمد لله رب العالمين صلى الله

على سيدنا محمد ومولانا علي وعلى آلهما واولادها

الطيبين الطاهرين وسلم

تسليما كثيرا كثيرا

بسم الله الرحمن الرحيم

الثاني في العقود وفيه كتب كتاب المتاجر وفيه مقدمة ومقاصد فاما المقدمة
 فيها مباحث الجوز طلب الرزق بالمعاشرة الحلال اجماعا قال الله تعالى فاشترى ما كبروا وكلموا من رزق الله وقال رسول الله صلى الله عليه وآله
 من المرقاة صلاح الما عه فيه فضل كثير وتواب عظيم وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكاذب على عياله كالجاهل في سبيل الله و
 قال عليه السلام نعم العون على نعمي الله الغني وقال لا يرضى المؤمن من الله ما يحب الله محبة المؤمنين عليه السلام ان الله يحب المتكفلين وبارك الله لكم
 فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول ان الرزق عشرة اجزاء تسعة في التجارة وواحد في غيره وقال عليه السلام تعلمون ان الرزق في التجارة
 فان لكم فيها غنى عما ابدى الناس وقال الصادق عليه السلام ان الله بارك وباعى الدنيا في طلب الرزق وعنه عليه السلام قال لا ربح
 عز وجل الى داود عليه السلام انك نعم العبد لولا انك تأكل من بيت المال ولا تعمل بيده شيئا فكم اوده فاحمى الله عز وجل الى الحديد ان لا يربح
 قال الله تعالى الحديد كان جلا كل يوم درهما يسعها بالف درهم فعمل عليه كلام ثلثمائة وستين درهما فباعه بثلثمائة وستين درهما
 واستغنى عن بيت المال وقال غني بخر من الظلم خير من فقر بجلا من على الاثم وقال عليه السلام لا يربح من لا يبيع المال من حلال يكف به ربه
 يقضى بيمينه ويصل به رحمه وقال عليه السلام ما فعل عمر بن مسلم قبل اقبل على العادة وترك التجارة فقال ويحه ما علم ان تارك الطلب
 لا يربح له ان قوما من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله لما نزل من يتق الله يجعل له مخرجا من شئ منه من حيث لا يحتسب اغلقوا الابواب
 واقبلوا على العادة فقالوا قد كفيتم فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله فامرهم ان يفتحوا ابوابهم وقالوا يا رسول الله
 سمعنا نكف الله عز وجل باننا ما فعلنا على العادة فقال انه من فعل ذلك لم يستحب الله له عليكم بالطلب اني لا بغض ارجل فلما غاب
 الى ربه يقول رزقني وترك الطلب وقال الصادق عليه السلام كفى بالمرء انما يبيع من يمول قال النبي صلى الله عليه وآله ملعون ملعون من
 يبيع من يمول ودوى من العالم عليه السلام قال اهل الدنيا انك تبيع ابدا واهل الآخرة كاتك موت غدا والجار في ذلك
 كثير ينبغي ان اذا اراد التجارة ان يتفقه فيها الكيفية الاكتساب ويميز صحيح العقد وفاسد وليسلم من الربا وكان امير المؤمنين
 عليه السلام بالكوفة بعثت كل يوم بكرة الى اتمر بطرف في الاسواق ومعه الدرة على عاتقه فيقف على اهل كل سوق فتدعى يا
 التجار اتقوا الله عز وجل فاذا سمعوا سمعوا القوام في ايديهم وارعى اليه بقلوبهم وسمعوا باذانهم فيقول قدوة الاستخفاف
 وتبركوا بالسموة واذروا عن المتبايعين ونزوا بالحلم وتناهوا عن البين وجانبوا الكذب وتجاووا عن الظلم وانصفوا تطلوا
 ولا تقربوا الربا واوفوا الكيل واليزان ولا تخشوا الناس شيئا هم ولا تشقوا في الارض مفسدين ويطوفون في جميع الاسواق بالكوفة
 ثم يرجعون ويبيعون للناس ينبغي للتاجر ان يسوي بين الناس في البيع والشراء فيكون الصبي بمنزلة الكبر والسكك بمنزلة النما كسر وان
 بمنزلة البصير المذاق اذا ذل لغيره علم احسن اليك باعه من غير مبيع وكذا ذل انما عمله مؤمن بليغته ان لا يربح بغيره فان
 فليسمع منه باليسير منه اذا ذل الانسان للتاجر ان يشترى ما عاله لم يجز ان يعطيه من عنده وان كان اجدد الا بعد اليان
 يستحب الاقامة للمستقل واعطاء الراعي واخذ الناقص ولا يجوز العكس ويكره لمن لا يعرف بالكيل والوزن ان يوزن الا ان يستحب
 في البيع والشراء والقضاء والاقتضار يكره له ان يدخل السوق بالمنزل وان يكره الله تعالى ان يكره الله تعالى ان يكره
 من السوق غير مملكتها حتى به الى الليل يستحب له الدعاء عند دخول السوق ويشترى الثياب دين وياي الله تعالى ان يبارك
 لشره ويجعله فيما يبعه فاذا انقصر عليه نزع من التجارة اسفل الى فيه ولهم في نوع مهنا داوم عليه فاذا حصل المشتري
 الى البيع ولا يترك الشراء للفلا ولا يطلب العاطف في البيع والشراء من البيع بل يبيع باليسير ينبغي ان يجنب في التجارة غش
 مدح البائع وذم المشتري وكره ان العيوب واليهن على البيع والربا يكره السوم والمقولة في البيع والشراء ما بين طلوع فجر الى
 الشمس ومعاملة سفل الناس كالادنين منهم وذوي العافان والمخادفين والاكراء ومخاطبة الكرم ومعاملة اهل الله

وغير المتاع باظهار حقه واحدا رده به بل يخرجه وان كان الردى مما لا يطر للحبس هم ينفق معاملته من ثاره في غير ويكره الاحتياط من
بعد العقد قبل التردد وبعد من باع شيئا لغيره لم يجز ان يشتريه لنفسه وان زاد في قيمته على ما يطلب في الحال الا باذن مالكه بد التمس
حرام وهو اظهار الجيد واخفاء الردى فيما لا يمكن معرفته كسوبا للابن بالمرء ولهذا يكره البيع في المواضع المظلمة التي يخفي فيها العيوب
بكونه ان يدخل الرجل على سوم اخيه وحقه في المبسوط وان يرد وقت النذر بل يرد وقت سكوت التامدي ولو دخل على سوم اخيه وعا
البيع فخر وان فعل حراما او مكرها يرد ويحان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبيع بعضكم على بعض معاوضة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبيع
المشتري في مدة الخيار انا ابيعك من هذه السلعة باقل او اخبره من باب التمس او اقل وكذا ينعى من جاء الى الكايع في مدة الخيار
اذا ابيعك فادفع اليه اكثر من التمس ولو خالفنا العقد البيع مع احد المتعاقدين وان فعل حراما من الحبس حرام وهو الزيادة لا للشراء بل لغير
المشتري فبريد ولو اشترى بيع الحبس بتمتع الشراء فان ظهر الغبن من غير المغبون على ما ياتي ولا فرق بين ان يكون الحبس بمواطاة البايع عطي
كما اذا شراها به ثم بان كذبه كان للمشتري الخيار مع الغبن يح بيع الناجية بالبدل وهو المواطاة على الاضراف بالبيع من غير بيع غير فاعلم
بد نهي النبي صلى الله عليه وآله عن بيع حاضر لباد ومومن بدخل البقرة من غير اهلا سواه كان بدرا او من بلدة اخرى ومعناه النبي
عن ان يكون سمرا له يعرفه التعر بل ينبغي ان يتولى البد ونما البيع لنفسه ليشترى الناس به من ويتبع عليهم التعر وهو التحريم قال
في المبسوط ثم وهو قول ابن ادريس وقال في النهاية بالكرامة وانما يحرم بنفسه لما خفف في البيع للبادي وان يكون البادي جاعلا بالشر
وان يعلب السلعة للبيع ولو خالفنا انعقد البيع ولو اشترى لغيره من دي من غير ان يباشر البيع فالوجه الكراهية ولا بأس بالشراء بالباد
في تلقى الركبان الشيخ قولنا احدهما التحريم والثاني الكراهية وهو ان يخرج الى الركبا القاصد ويشترى منه قبل معرفتهم بالشرعية البذل
حالف واشترى انعقد البيع مع الغبن بخير المغبون ولا خيار مع عدمه والخيار انما هو للبايع طمعة ولا قربان للخيار فيه وفي الخبر ليس على
وولم يلقاهم وباعهم فهو بمنزلة الشراء بغير ثمن مع الغبن الفخر واخرج غير قاصد للشراء فلقى الركبا اتفاقا لم يكره الشراء ولا البيع ولو تلقى
الجلب في اول الشوق بعد دخوله لم يكن به بأس وهذا التلقا اربعة فرائح فان زاده كان بجارة وجلبا ولم يكن تلقيا كد نهي النبي صلى الله عليه وآله
عن الاحكار وفي تحريمه للشيخ قولنا احدهما التحريم وهو قول ابى الصلاح وابن ادريس وابن بابويه الثاني الكراهية وهو قول الكفيد وسائر
والاولا قوى ومعنى الاحكار هو جبر الخطة والتميز والتميز والريب والتميز وفي المخرج قولنا مع احتياج الناس وعدم البازل والاحكار
فما عداها واول ابن بابويه ثبت في الزيت وبه رواية حنة كاتما ثبت الاحكار في هذه اذا استبقاها للزيادة في التمس ولو استبقاها
للزيت والزيت لم يكن محتكرا يجب على الامام اجبار المحتكر على البيع مع تحقق الاحكار وقال الشيخ حذرا في الرخص ان يكون يوما وفي الغلابة
ثلاثة ايام والحق ما قلناه وهذا اجبارهم على التسير واللفيد وسائرهم وقال اكثر علماء المسلمين ذلك وهو الوجه عندي كد نهي النبي صلى الله
عليه وآله عن بعتين في بيعه ففضل البيع بتمن حال او بزيه مؤجلا وقبل ان يبيع شيئا بشرط ان يشتري منه آخر ومنع ابن ادريس ولا
عندي كد نهي النبي صلى الله عليه وآله عن بيع جبل الجبله وهو ان يبيع بمن مؤجلا الى نتائج الناقة وعن مجرد وهو بيع ما في الارحام وعن
بيع عيب الفحل وهو نطفته وعن الملائحة وهو ما في بطون امهات والمضامين وهي ما في اسلاب الفحول وعن ملامته وهو بيع من
مضامد على انه متى لمسه وقم البيع وعن الماينة وهو ان يقول ان تبيد الى فتداشتميته بكذا وعن بيع الحصاة فلي اى ثوب وقعت
فذلك بكذا **المقصود** ان فيما يحرم الكذب به او يكره وفيه فصلان الاول فيما يحرم الكذب به وفيه طبعا التجنيز بان داني له التجاسة كالمسنة
والدم والخمر والنفق والخمر وبشبهه والبرصا وهو بيان احدهما لا يمكن تظهير كل السلعة التي عرفت لها التجاسة والثاني يمكن
تظهير كالتباين الاول لا يجوز بيعه ولا شراؤه ولا الكذب به الا اذا كان التجاسة طائفة الاستصباح تحت السماء والثاني لا
يجوز الكذب به **الشرح** التجنيز يحرم بيعه وغير التجنيز يجوز بيعه واولا لا يكره بيعه يحرم الكذب به وفي بول ما يوكل لوجه قولنا
احدهما الجواز وانه الشيخ منع الا بول الابل طمعة للاستشفاء به يجوز بيعه كلبا الصيد وشراؤه وفي طلب الزرع والمكاشبة والحايطة قولنا

اقربها الجواز وغير ذلك من الكلاب يحرم التكب بها جأماً مثلاً وكذا يجوز اجازة الكلاب المستنفع بها والحيية بما وهبتا ويحرم اتلاف العلم وعلى
 المزمع وان كان اسود بيا ويباح قتل العقور ويحرم اقتناء ماعدا الكلاب الاربعة ويجوز بيعها والتغيب لاحدا الامور المذكورة واقتناء
 احدا الاربعة ولو ملكك ما يستغنيه ما زاد شرا غير ما اوصد زرعه ايج له اقتناؤه الى ان يشتري ويخذل عا آخر ويجوز ان لا
 ان يقتنى كلبا القيدي يحرم الاقتناء للاعيان النجسة اذا خلص من النجاسة كالحزير وشبهه ولو كان فيه منفعة جاز شراؤه اقتناؤه
 كالكلب والسجينة لتربتها اربع والتمزلة الى الخل وكذا يحرم اقتناء الكلاب كالحيات والعقارب والسباع والاقرع عندى جواز بيع
 المملوك النجس لمكان تطهيره ويحرم التكب بكل ما لا يجوز يكون المقصود منه حرما كالآلات الدوس مثل العود والتمر واليهام للمعبادة كالصليب
 والصنم والان اكله كالشطرنج والتمر والتمر والاربعة عشر وبيع الصليب غير حرام وكذا العصير لوانه كذلك بطل العقد وكذا الصليب لعل من
 ويجوز بيع ذلك كله على من يملكه اذا المرصعة لذلك على كراهة ويحرم التركيل في بيع الخمر وان كان الوكيل ذميا وكذا الشراء وكذا يحرم
 اجارة السفن والمساكن للمحرمات واغارة ما ملكا كبر ولواجر مملوك يعمل ذلك لا بشرطه جاز ولو اجره بغيره او دابة محل الخمران ما لم يعلم
 للشرب ويجوز ولو كان يلبس في السواد حرم اجارته كذلك كالوكان في المدينة ولو استأجره من المسلم وادى مع الخمر فيها ترك لم يكن
 للمالك منعه ولو اجره لذلك فالأقرب التحريم للعموم ويحرم بيع السلام لاعداء الدين وعملهم عند قيام الحرب وعدم الهدنة ويجوز
 ما يمكن من السلام كالهدنة والتخلف ولا فرق في التحريم بين جميع الانسحاب ولا بين اسلام العدو وكفره في المصالحات ونعله
 واجرة المغنية كذلك وقد وردت رخصة باجازه اجرة المغنية في العرس اذا لم يعلم بالباطل ولا يلفت بالملامح كالصبيان والفتى
 بل يكون ممن فرقا العروس وتكلم عندها بنتا الشراء بقول البعيد من الفحش والباطل وماعدا ذلك حرام في العرس وغيره في النكاح
 بالباطل اجره حرام ولا بأس باجره الناحية اذا لم يعقد قول الباطل وان كان مكرها خاصا مع الشرط في القمار حرام وكذا ما يؤخذ فيه
 حتى لعب الصبيان بالجوز والخاتم والشرط بخرم الفرس بما يخفى حرام كشرب اللبن بالماء وكذا ما ليس بالمشقة وزين الرجل بالحرمة
 على الصغار المحبنة حرام وكذا اخذ الاجرة عليه يحرم معونة الظالم بالتحريم في الغيبة حرام وكذا استعما وهجاء المؤمنين والكذب
 عليهم والتممة وسب المؤمنين والسعي في الفتن ومدهم من يستحق الذم والعكس الامر نجس من ذلك واخذ الاجرة عليه
 تعلم السحر وتعليمه والتعبئة والكهانة والقيافة حرام واخذ الاجرة عليه والتي كلام يتكلم به لو بكتابة او رقعة او بعمل او ثوبا
 في بدن المحرم او قبله او عقله من غير مباشرة قال الشيخ لا حصة له وانما هو تخيل وقيل له حقيقة وعلى القولين ان استجد فاداه
 انه يكفر والا فلا ومن يعمل الشرحان كان يثنى من القرآن والذكر والاقسام والكلام المباح فلا بأس به وان كان يثنى من الشفر حرام
 والظاهر قبل هذا الذي لرائ من التبن يابيه بالاجابة فانه قتل ما لم يمتدح والشرع حرام وكذا تعلم النجوم مع اعتقاده انها مؤثرة ولما دخل
 في التأثير واخذ الاجرة عليه ولو تعلم يعرف قدر سير الكواكب وبعد ما احرأها من التبريع والتكسف وغيرها فلا بأس به والتعبئة
 هي احرأها في الشريعة جدا بحيث يخفى على الحسن التميز بين الشئ وشبهه لسرعة انتقاله الى شئيه وهي حرام وكذا الاجرة عليها وكذا القفا
 وكل ما يشاكلها بيع الحرام وكذا اكل ثمنه وثمن ما ليس بمملك للانسان ولا يصح تملكه له يحرم بيع المصعف ويجوز بيع الجلد
 والورق ولا يبيع كلام الله تعالى ولو اشترى المصعف وعقد البيع على الجلد والورق جاز والاعراض البيع ولو اشترى الجلد معصفا لم يفسد
 البيع وقال بعض اصحابنا يجوز ويحرم على بيعه ويجوز اخذ الاجرة على كتابة القرآن يحرم السرقة والخيانة وبيعها واخذها وثمنها لا
 يحرم مع الجمل يكونها سرقة ولو اشتمت السرقة بغير ما جاز الشراء ما لم يعلم عين المسروقة ومن وجد عند السرقة كان مناسبا
 الا ان يقيم البينة لشرائه فيضمن فيرجع به على البائع مع جملة النصيبه ولو اشترى بالمال المسروق خبيثة او جارية فان كان البائع
 بطل البيع وان كان في الذم منه حل له وطالب الجارية والتصرف في الضيعة او جاريته وعليه وزير المال الخاصة ولو وجب به ريت ذمته
 وجوبه عليه لا يجوز بيعه بغيره بالسياسة فان بيعه بغيره لم يملك البائع . التلطيف حرام في البيع والوزن . كلامه

[illegible]

وتم الغدود ونحوها وانتشر الأيدي والأرجل وبكر الصياغة والقصابة من ذم الخيبر ما لا يعرف في الحجاز والقرآن ما عثر على
له من مخالفة ما خالفتم فمن والى معين تخير في إعطاء من سائر من الحجاز كيف شاء ويجوز له أن يأخذ من ماله من ماله
غيره ولا يفضل منه بشئ وفي رواية عبد الرحمن بن أبي العاصم عن الصادق عليه السلام المنع وحله الشيخ على التقدير الأول وفي رواية أخرى
جواز أن يصل على ماله مع حاجتهم إذا امتزج الحلال بالحرام وإن تزوج دفع الحرام وعرفا رايه مع وجودهم والصدقة به مع عدمهم وقد
وارثهم وإن لم يمتزجهم منه وحل الباء يجوز كل ما ينزله الحرام مع علم الاباحه لفظا أو بشاهد الحال ويكون اخذ اثباتا أو لولا علم
الاباحه عزم اخذ يجوز مع جلود السباع كلها مع الثنية وكذا مع عظام الفيل وقالب البراج انه مكروه ولا علم سند بكونه
للجواز ويجرم مع امانة الغزو وكذا يحرم كل سفر يظهر فيه امارات الخوف يجوز اخذ الاجرة على السفر في المباح الاجر للحرام لا يجوز ان يسأل
المأجر ويجوز لغيره ولا بأس للمراة أن تأخذ جارا على الغزل قد الشيخ إذا أمرا لانا على ثمة تحمل جاز لان باكل منهما قد رعاه ولا يجوز من ان يسأل
على حال وثم ابن ادریس عدم قصد التفرق للكل وفي الرع والفواكه أسكان لا بأس بالزراعة وليت مكرهه وكذا يجوز اخذ اجرة
على البدقة لا بأس ببل اليهودي والنصراني في الاجتماع فيه الاسلام كالحياكة والنساجة اما ما يحتاج فيه اليه كالزراعة فلا يجوز
التجارة في الجارية النفرانية والمغنية بالبيع والشرا بكونهم المملوك لغير حاجته وليست شرائه اذا استاجر مملوكا غير فاسد المثل
ولم يفرض المولى بل يستعصى العبد في ذلك لا ويرجع عليه بعد التفرق قاله الشيخ منع ابن ادریس من الاستعارة ولقولا الشيخ رواية موصولة
لا بأس بشرار الذهب بئرا به قبل سكه من المعدن وبغير الذهب وكذا معدن الفضة بغيرها نقل ابن ادریس عن بعض علماء الرقيم
خصا بالكمون ودرج كاهنه ثم الماء الذي يغسل به الميت وثمن الكفن سابقان وجبا التفسير والتكفين قال الشيخ اذا وجد الماء الغزل
الميت بالثمن وجب شراؤه من ركة فان لم يختلف شيئا لم يجب على اخذ اجرة على حل الموتى الى المواضع التي يجب عليها
البناء كقوام البلدان والجماعة المعروفة اما بعد المشاهد فيجوز اخذ الاجرة عليه سلطان الحق يستحب خدمته والعمل بقلده وجب
مع الالتزام ويجوز اخذ جوائز والجار فالجواز الولاية منه اختيارا الا مع العلم بالملك من الامر المعروف والذي عن المنكر مع انما
العلم والظن بذلك يحرم الولاية من قبله مع العلم بالتمكن من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ووضع الاشياء من الصدقات والدية
وغيرها مواضع الولاية من قبل الجائر معتقدا انه يفعل ذلك من قبل سلطان الحق على سبيل اتيابه عنه ولو فهم على الولاية
العلم جازت الولاية ولا يعمل بغير الحق ما امكن فان اضطر الى العلم جاز للضرورة ما لم يبلغ الديار فلا يجوز الثقة فيما على حال ولو امكن في
الجائر في عدم الولاية وجب وليست مع تحمل الضرر اليسير ولو خاف على نفسه او ماله اجمع او على بعض المؤمنين جازت الولاية وجوز
ان علمت حراما وجب دفعها الى اربابها مع المكنة ومع عدمه يصدق بما عنه ولولا علم تحريم الجواز ساوينا وبغى اخراج الثمن ويصل الى
من الباقى تنكر معاملته الظالمين والاولى مع من كان مع المكنة ولودفع شيئا بغيره حراما لم يحل اخذ ما كان بعضه فان قبض
اعادته على المالك مع العلم ولو جملته ونقدنا الرضا اليه بصدق به قال ابن ادریس دوى احبا باذنه فكل من ماله مع عدمه
وقال وروى انه بمنزلة اللفظة وهو بعيد من الضراب وليس مرعدي بعيد من الضراب واختاره ابن ادریس اجازة اذ لا يخفى
بحال المالك ولا يجوز اعادته على الظالم مع الاسكان وكذا بكونه كل ما يحمل الخطر والاباحه كاللوازم وغيره فان علمه حراما حرم ولا يجوز
المشترى في ذلك اقسام التبنية ثلاثة ما عمله التحريم كالذي جفت في بلد انكار لا يجوز شراره ما لم يوجد في بلد مسلم ولو كان في بلد
حللت وما اصله الاباحه كالماء المنفطر وان جاز استناد تفسيره الى الجحاسة وما لا يعرف له اصل كرجل في يد حرام وجلاد لا يملك
احدهما فالاولى الجحاسة ما اخذ الظالم بشبهة الركة من الابل والبقر والغنم وما ياكخذ عن حق الارض بشبهة الزمام وما ياكخذ
من الغلات باسم المقتضية حلال وان لم يتحقق اخذ ذلك ولا يجب اعادته على اربابه وان عرفهم الا انه يعلم في شيء منه بغيره
فلا يجوز ساو له ولا شراؤه اذا اغصب الظالم شيئا ثم تمكن المظلوم من اخذ او اخذ عوضه كان ركة افضل ولو كان

فما ودعه ففي جواز اخذ من الوديعة بقدر ما له قولان اقرهما الكراهية ولو اختلفت لم يخرب المعاقبة في وديعة وغيره ولو اؤد
 الظالم شيئاً كان عرفاً له لا ولم يعرفه لغيره فانه يجب عليه مرد
 اليه ولو عرفه انما لم يرد ما الى الظالم ويجب رد ما الى صاحبها مع
 الامن فانه رد ما الى الظالم ولو لم يعرف صاحبها رد ما الى الميراث ولو اختلفت الظالم جاز للظالم ولو لم يعرفه جاز للظالم بما له ولم يميز دفع
 الجميع عليه يحرم على الرجل ان يأخذ من مال ولداً شيئاً وان قل غير اذنه الامع القروى التي يحاق منها على نفسه التلف فيأخذ ما يسكن به من
 وان كان الوالد فقيراً وكان الولد غنياً ولم يثق مع وجوب الثقة جبراً لما كان فان فقد الحكم جاز اخذاً واجب وان كان الابن يحرم على الاب
 ان يأخذ مال ولداً البالغ مع غناؤه عنه وانفاق الولد عليه قدما واجب ولو كان الولد صغيراً جاز للاب اخذ ماله فمما عليه مع
 واعانة وضع ابن ادريس من الاقراض ولو كان للولد مال والاب معسر لا الشئ يجوز له ان يأخذ بان يحج به حجة الاسلام دون الخلع
 الامع الاذن ومنع ابن ادريس في الواجب ايضا بغير اذنه ويجوز ان يشترى من مال ولده الصغير بقية العدل ويبع عليه كذلك ولو كان
 للولد جارية لم يكن للولد ولها ولا متى لشيء قال الشيخ يجوز لابن تقوي بيعه عليه وموطأه وقد في الاستبصار بالتصغير هو جدي ويجوز
 للاب المعسر ان يتناول قدر الكفاية من مال ولده الصغير البالغ مع امتناعه من الانفاق عليه ولو كان موسراً حرم الا على جهة القرض
 من الصغير على ما قلناه وان كان ابن ادريس قد خالف فيه يحرم على الاماخذ شيء من مال ولده الصغير اكان او كبراً وكذا الولد لا يجوز له ان يأخذ
 مال والدته ولو كانت معسر وهو موسر جبراً نفقاً على ما ياتي وهل لها ان تفرض من مال ولدها جوزه الشيخ ومنعه ابن ادريس وغنى
 فيه ترفع ويقول الشيخ رواية حسنة يجوز للمرأة ان تأخذ شيئاً من مال زوجها وان قل الا باذنه ويجوز لها اخذ المال دون وان كان مسيراً
 وتعتدق به مع عدم الاضرار بالزوج ولو سخر الفطاحم ولا يترخص في ذلك لمن يقع مقام المرأة في المنزل كالجارية والنبه والاخت والام والظلام
 والمرأة المنوعة من التصرف في طعامه لا يجوز لها الصدقة بشئ منه لا يجوز للرجل ان يأخذ من مال زوجته شيئاً مع عدم الاذن ويقصر على
 الا اذا كان دون ولود فقراً اليه ما لا فطرته له لا شفاع به جاز التصرف فيه ويكفي ان يشري به جارية يطاها ولو اذنت فلا كراهية ولو طرقت
 لشيء من البيع كان رافياً ولو طرقت جميعاً كان قرضاً ولو طرقت الربح لكان بصلغة المقصد في عقد البيع وشروطه وفيه كبحنا البيه انتقال
 عين مملوكة من شخص الى غيره بعوض معلوم على وجه التراضي ومشروعية متفاداة بالنقض والاجماع ولا بد فيه من عقد يثبت على الايجاب ^{للقول}
 كالايجاب باللفظ الدال على النقل مثل بعك ومكنتك او ما يقره مقابلاً والقول باللفظ على الرضا مثل قبلنا واشتريت ونحوها ولا فرق بين
 ان العاطة غير لازمة بل لكل منها فسخ المعاوضة مادامتا العين باقية فانه تلفت احد العينين لم يمت ولا يحرم على كل واحد منهما الا شفاع بما
 بخلاف البيع الفاسد لا بد في العقد من اللفظ ولا يكفي الاشارة ولا الكتابة مع القدرة وان كان عايباً ويجوز للاخرين وشبهه الاشارة
 لا بد في اللفظ ان يكون بصيغة التامني في الايجاب والقبول دون المستقبل والامر والا قرب عدم اشتراط تقديم الايجاب ^{للقول} في شرط
 في المتعاقدين للبرع فلا يصح بيع الصبي ولا شراؤه وان اذن الولي وسواء كان تميزاً او غير تميز وفي رواية لما حقه بعه اذا بلغ عشرين ^{سنتين}
 اشده ولا فرق بين اليسير والكثير بشرط في المتعاقدين العقل فلا يصح بيع المجنون ولا شراؤه وان اذن الولي سواء كان مطبقاً او اداً ^{فلهذا}
 الا ان يفد حياً وكذا لا ينفق عليه بيع العبيد ولا شراؤه ولا التكرار غير التميز ولو لم يميز واحد من هؤلاء او الصبي بعينه ^{للعقد}
 بما فعله لم يعتد به الاختيار شرط فلا يصح عقد المكره ولو اجاز ما فعله بعد زوال العذر صح العقد ولو باع العبد ما ذبحه باذن ^{سائق}
 مخرج وميراثه يقف على الاجارة وكذا لما اشترى باني بده ولو اشترى في الذمة قال الشيخ الا ولى انه لا يصح شراؤه ولو امر امران يبيع ايضاً
 من زاد فلا قرب الحواز الملك او حكمه شرط في لزوم البيع نفى بحكم الملك ان يكون البائع ولياً عن المالك بان يكون وكلاً او اذن وباله فيه اوصياً
 اذ الحكم ارايس الحاكم اياً او جتاً مع من المالك فلا يبيع غير المالك من غير ولاية وقف على الاجارة كان لاجازة المالك صح ولزم والاميل وقبل سطل
 من راس وليس يعتد وقد نهي النبي صلى الله عليه وآله عن بيع ما ليس عندك وهو ان يبيع سلعة معينة وليس بما لا يتم معنى للمالك ^{لشئها}
 منه ويدها ولو بيع ما ليس بمقتبض صح وان لم يكن عندك لرباع الفضول وصاحب السلعة ساكت لم يلزم البيع وان كان خاطئ ولو وكل ابن

عدم

في بيع السلعة على الجمع والتفريق فلو ما عقد السابق في العقد لا يفسد ولو اتفاد ففعله كوجه البطلان ويجوز للمالك ان يبيع بنفسه مع اشتراك
المرامح وكذا الكيل والمنازول والوصف والعلم واغنيه والاب والجد مع المصلحة الموصلة عليه ولو ببيع مالا بيمان وفتح المالك ان يبيع من المشتري
ويرجع المشتري على البايع بما دفع اليه وبما اغترمه من نفقة او عوض عن حرة او ما على قولنا لا يرعى اذ على البايع اذن المالك ولا فلا يرجع مع
العلم بالخصبة ولو ببيع ما يملك وما لا يملك صفقة متعينا يملك ووفقا لاخرى على الاجازة فان لم يمان المالك مع العقد والابطل في تغيير المشتري على المالك
بما اخذ بقدر نصيبه من الثمن وبنهاية الفسخ ولو باع مملوكا وما لا يبيع مملكه كالحرة والمكره متعينا يملك خاصة بقدر نصيبه من الثمن ولا يخلو
مع الفسخ للاب والجد والولاية على الولد مادام غير رشيد وان بلغ او غير البالغ اما لو بلغ رشيدا زال الولاية عنه واصل ما ان يزوج في العقد
ولو كذا القرب فيما جعله مادام الزوج بائنا المرفوع في حراز قولنا في العتق سكال المروى للمرازم مع الاطلاق والوصف يفسد فقهه بغير موافق
على الصواب والمجنون ويجوز توليته طر في العقد بخلاف وفي جواز اقراضه قولان منع بان ادليس منه وجوز البيع وجوز ايضا ان يقيم على نفسه
والحاكم ولصينه بيمان على التجر عليه للسفوف والقتل مطلقا والقصر مع عدم الاب والجد والوصف ويجوز ان على الغائب بشرط في شري
الاسلام فلو اشترى الكافر مسلما لم يفسد قبل يخرجه ويخرج على بيعه ولو اشترى الكافر مسلما في سرا مسلم لم يفسد ولو اشترى الكافر في سر المسلم فالوجه
الصحة ولو قال الكافر لمسلم المفقوع بكذا عني عن كفارتى فاعقبه فالوجه عدم الصحة ولو اشترى الكافر مسلما بفسق عليه كلاب فحق البطلان
ولو اشترى الكافر مسلما العدة التي مضى ولو اشترى الكافر مدة كثره في الجواز نظر لا يبيع مع الكفر ولا شراؤه وكذا ما لا يفسد فيه كفساد القلابة
من شجر وطرفه وقد سلف والفرج جاز بيع ابن الامنيات وكذا لا يجوز بيع ما يشرك فيه المسلمون قبل البيان كالماء والكلب والتمه ولو
على شئ منها جاز بيعه ولا يفسد بيع الارض للمفقوع عنوة بل يجوز بيع المان فيها كالبنا والخراس وما اشترى من سبيله وما اشترى من حرة يخرى
يعه على كراهية وما يظهر من العادة في الارض المملوكة لما لكها يخرجه والتعرف فيه لا يجوز بيع الوقف مادام هو او وادى بقوله لا
خرابه جاز بيعه وكذا يباع لو خشي وقوع فتنة بين اربابه مع بانه على الخلاف لا يجوز بيع التملك الاول مع حياة الولد الا في ثمن رقبته فانما
دنا على مولا فاولا شئ سواها وفي اشترط من المالك اشكال ولو مات الولد جاز بيعها مطلقا لا يجوز بيع الرهن الا باذن الراهن او يكون كرهين
وكذا لا يبرئ الراهن بعه الا باذن الراهن ولو ببيع كل منهما من دون اذن صاحبه جاز للاخر الفسخ الا ان يبيع الراهن من الوكيل العبد الجاني يخرى
بعه سوا كانت الجناية عمدا او خطأ وضع النسخ في اعمد والوجه ما قلناه من المجنى عليه رقبته والوجه ما قلناه من المجنى عليه رقبته انما
او ما لم يعل على الرقبة للمالك لزم البيع وان قتله فصلا رجع المشتري بالثمن الذي دفعه على البايع ان لم يكن مالا قبل البيع باستحقاقه القتل
ولما كانت الجناية خطية فان اخذ المجنى عليه بطل البيع والا كان له مطالبة المولى بان تالجناية او قيمته العبد لو كانت الجناية توجب القتل
فاقتضى استحقاقه وان غنى على ماله او كانت الجناية خطية قتل المالك رقبته العبد ويخير المولى بين تسليمه للبيع وبين ان يخرجه من ماله فان
اخذ المولى بعه فزاد قيمته على الارش كان ان ابد المولى ولا يرجع عليه في الثمن ولو اخذ الفداء جاز عاقا قال الشرح باقتل الارمن من
واش الجناية مروي جميع الارش واستلم العبد وبيع الجاني خطا دلالة على اختياره الارش والقيمة عنه ونزيل الحق عن رقبته العبد قال
الشرح ينبغي ان نقول فيما يرجع الارش ان بعه ابا بعد ذلك دلالة على التزام المالك في ذمته ويلزم قتل الارمن من الارش وقيمة
العبد فان كان السيد مورا الزم بما قلناه ولا خيار للمشتري هنا ولو كان معسر لم يسقط حق المجنى عليه عن رقبته العبد والمشتري الفسخ
مع عدم علمه فان فسخ رجع بالثمن وان لم يفسخ واستوعبت الجناية قيمته وما شرعت رجع المشتري بالثمن ايضا وان لم يستوعب
بقدر الارش ولو علم المشتري بعلق الحق رقبته العبد لم يرجع لثي ولو اخذ المشتري ان يفديه جاز ويرجع به على البايع مع الاذن
والا فلا ولو كانت الجناية عمدا فاخذ المولى الدم المالك فان رضى المالك او المشتري بذلة فاحكم ما تقدم فان قتله قبل قبض بطل البيع وكذا
لو كان بعد العبد الجاني اذا كان موهوبا بيع في الجناية تقدم الرهن او باخر ولو قطع العبد يد غيره عمدا ثم رجع وقطعت يده عند المشتري
كان له الرد او الارش ولو كان المشتري عاقا قبل العقد فلا شيء له ولو قطعت يده فصلا عند المشتري لم يسقط الرد لوجوب القطع في ماله

البائع يبيع العبد المرد عن غير فطرة وتخيير المشتري مع عدم العلم ولو كان عن فطرة فالوجه عدم صحة بيعه على اشكال وكذا لو كان
 قتل كالعبد في الحان باذالم يبيع قبل الفطرة عليه ولو تاب قبل ما صح بيعه الفطرة على تسليم البيع شرط في صحة العقد فلو باع الابن من
 لم يفتح سوار علم مكانه اولا ولو كان المشتري بحيث يفدر عليه قال السيد المرفى يجوز بيعه منفردا وكذا لو حصل في يد انسان فانه يجوز بيعه
 عليه وقال ابن الجنيدي يجوز بيعه على تقدير الاول او بغيره البائع وكذا انجل الشارح والظاهر قبل سيدنا والتمسك في الاجرة ولو تم الى
 هذه غير ما صح بيعه ولو باع ما يمكن تسليمه في نافي الحال لافيه فالوجه الجواز وتخيير المشتري ليشترط في صحة البيع علم المتعاقدين بالعقود
 ومع جهل احدهما بطل وقال ابن الجنيدي لو كان الثمن مجهولا لاحدهما جاز ان يقول بغيره كطعام لبيع ما بعت ولو جهل المتعاقدين بالثمن
 فلهذا وكذا بطل الوبايع بحكم احدهما او بحكم ثالث من غير تعيين الثمن المقصود في الخيار وقصوره انما لا ينافي في قسمه وهو سنة لا
 خيار المجلس فيه دماحت اذا بايعا ثبت لكل منهما خيار الفسخ مادام في المجلس وهو ثبت في كل بيع وبطل لو تفرقا بالابان فلو كان
 باذنا شقال سوار كان في الخيار او في التنازل وكذا بطل بالتعرف وبالخيار قبل العقد بان يقول بعتك ولا خيار بينهما قبل الاخر او بعد
 بان يقول كل منهما بعد العقد اخترا متعارضا العقد وما اشبه ذلك لو قال احدهما لصاحبه اخبرني بغيره لا خيار بينهما لو بطل خيار الساكن
 ولا القائل لو كان المشتري هو البائع بان يبيع عن ولد له نفسه او بالعكس قبل الخيار عملا بالاصل السالم عن معارضة الفرض لو رد
 بصيغة التثنية متفرقة بالافراق وشروطها الكثيرة وقيل لا يفسد ويقتصر مفارقة مجلس العقد وعندى ذلك نظر ولو تفرقا بعد
 سقط خيارهما سوار قصد ذلك او لا علمه او جهلا وكذا لو مر باحدهما من صاحبه ولا يقف لزوم على رها في التفرق بعد العقد
 ويجوز لكل منهما بعد العقد مفارقة مجلسه ليطل الخياران وليس تجزم لو اقاما في المجلس وضرب بينهما لبايترا وبنى حابطا او لم يقطع
 خيارهما ولو اقاما معا مصليين ولم يتفرقا فالوجه بقاء الخيار وان طالت المدة لو اكره على التفرق فان متعاقبا من الخيار لم يقطع خيارهما
 وبقيت لهما الخيار في المجلس زوال الاكراه ما لم يتفرقا عنه ولو لم يمتعا من الخيار سقط ولما كره احدهما لم يقطع خيارهما جازا للاخفاق
 مادام في المجلس فان فارقه بطل الخياران وكذا لو زال الاكراه عن واحد فارق مجلس زوال الاكراه ولم يجزوا كره على التفرق دون
 لو اوجبا احدهما وخرقا الاخر سقط خيارهما ولو اترم به احدهما سقط خياره خاصة وبقي خيار صاحبه ولو فرس احدهما فامتنان مقام
 لفظه ولو لم يفرسهما وخرقا او غنى عليه قام ودية مقامه ولو زال عنده لم يفرس من على الولي فيما يفعل لو اقاما احدهما اشغل الخياران
 فان فارقا حتى مكانه بطل الخياران معا وكذا لو اخذت ولو تفرقا لم يترى بيع او هبة او غنى او غير ذلك كان ابطل الخياران وكذا انما
 لو تفرقا كان دلالة على الفسخ ولو تفرقا احدهما ورضي الاخر بطل خيارهما معا البيع يلزم بعد التفرق ما لم يوجد ما يقتضي جواز الفسخ بان
 حيوانا او شرط لثمة او بغيره عيبا او ندبا او بغيره غلظ الصنف او نظير الحانة في المباحة ولو لحق في العقد خيارا بعد ثمة لم يلحقه
 الخيار الحيوان وفيه بخان الادب اجمع علما واعلى ان المشتري للخيار في الحيوان الى ثلثة ايام فان خرجت فلم يخرج وجب البيع ولا الفسخ في
 سوار شرط في العقد اولا ولو شرط سقوطه او اسقطه المشتري بعد العقد وتفرقا فيه انا تفرقا لازما كالبيع والعقود وغير لازم كالهبة
 والرمية سقط اذا الخيار للمشتري خاصة وقال المرفى ثبت للبائع ايضا الى ثلثة ايام كالمشتري والمعتدلا ولا خيار الشرط وفيه
 عثرة مباحة يجوز لشرا الخيار في العقد لكل احد من المتعاقدين اى مدة كانت اذا كانت مضبوطة سوار زاد على ثلثة ايام
 اولا وسوار كان بقدر الحاجة اولا بيجبان يكون المدة المذكورة مضبوطة كالسنة والشهر واليوم ولا يجوز اشتراط ما يحتمل الزمان
 والنقصان كعدم الحاجة وادراك الغلات وحبوب الرياح ونحو ذلك من المصداق والجداد فان شرط ذلك بطل العقد سوار
 اسقط الشرط قبل مضى الثلثة او خذوا الزايد علما اولا ولو شرط الخيار ابتداء او ما بقيا او ما ساء بطل العقد لرباعه بشرط ان
 الخيار لهما او لاحدهما واطلقاه ولم يقبضاه ولا قرأه بنية معلونة ولا مجهولة بطل العقد قاله الشيخ رحمه الله وهو جيد وقال
 المرفى مره ثلثة ثبت الخيار ما بينه وبين ثلثة وما بين ثلثة ايام ثم لا خيار بعد ذلك واجتمع بان الخيار المعهود مقدرا لثلثة

ومع الإطلاق ينصرف إلى المهور وهو جديان إذا شرط في الحيوان والأفلا لوسطا إلى العطار وأراد أوقفه فإن كان معلوما
فتح وبطلان الوكأن بمؤلا أو أراد الفعل لوسطا الخيارية ريثبت يوما ولا يثبت يوما احتمل تخلفه في اليوم الأول والبطلان فيما عدا ذلك وبطلان
العقد وقت مع الشرط بحسبه وهو أقرب الاحتمالات إذا بطل الشرط في العقد المقترب به يجوز جعل الخيار له ولثالث له أو لأحد
معه سواء عقد الثالث أو اتخذوا بشرط واحد طمأنينة ولا غيره ونحوه ولو اشترى ستيين وجعل الخيار في أحدهما مقينا فتح البيع ما
فتح فيما شرط فتح ورجع يسقط من الثمن وإن أبهم بطل العقد فيها إذا جعل الخيار لنفسه ولا جنى متاخر كل منها في الفسخ ولا مضى
وله جعل الخيار للاجوفه ونه مع أيضا ويكون بمنزلة الوكيل ولا خيار له من جعل الخيار للاجوف ولو كان البيع عبدا فجعل الخيار له فالوجه العقد
ولو كان البائع وكلا فشرط الخيار لنفسه أو لغيره أو له أو حق ولو شرط للاجوفه وكذا في التوكيل أو عامات والأفلا لوسطا المأمورة فتح أو بامتناع
مقنية ولا الفسخ قبل الاتيمار يجوز اشتراط مدة معلومة يرد البائع فيها الثمن ويرجع المبيع والثالث في مدة الخيار للمشتري ولو جاز بيع الثمن في
لم يجز القبول ولم يفسخ البيع إلا أن يشرط الأيمان بذلك البعض ثم إن كانت المدة ظرفا للاداء والاسترجاع كان له الفسخ متى جاز بالثمن في
ويجب على المشتري فسخه ولو جعلها غاية لم يجب قبضه الأبعد مقينا ولو جعل البائع الخيار لنفسه مدة معلومة كان له الفسخ في جميع
المدة وإن لم يضمن ولا قبضه بخلاف الصورة الأولى خيار الغبن وثبت للمخون خيار الفسخ سواء كان بايعا أو مشريا وانما يثبت مع الغبن
وقتا البيع وجهالة الغبن وإن اشتدت جهالة العجالة فلزم عالما بالقيمة لم يثبت له خيار وإن قل الغبن ولا حد الغبن بل يرجع إلى
العادة كما يقع التغاير حالة المعاملة لا يثبت به خيار ولا ابتعاد به لا يجوز الخيار وليس التلك شرط ولا يسقط الخيار بالتفرق مع
امكانه ولو نقله بيع وشبهه بطل خياره وكذا لو استولدا لامة ولا يثبت بهذا العيب رثن بل بخير بل رد والامساك بجميع معاشا
الرد بركة الثمن جامع خيار التأخير وفيه مباح من يبيع شيئا مقينا بثمن معلوم ولم يشرط تأخير الثمن ولم يقبل المبيع القبول ولا
ولا المشتري التسليمه لزم البيع ثلثه أيام فإن جاز المشتري بالثمن في الثلثة كان أحق بالمبيع فإن خرجت المدة تخير المبيع بين الفسخ
الامضاء ولو كان الثمن مؤجلا سقط خياره فإن خرج الاجل ولم يقبض الثمن وكذا لا يقبضه بخلاف الصورة الأولى وكذا لا خيار للمشتري
لو كان في البيع جد لا حدها ولو قبض المشتري المتاع وأودعه البائع فلا خياره وكذا لو أمكنه من المتاع أو قبض الثمن فأودعه المشتري
ولو قبض المتاع أو قبض البائع بعض الثمن فالخيار باق لو هلك البيع في الثلثة أو بعدها وقال المفيد والمفتي رحمهما الله في الثلثة
من المشتري قبل الثلثة وبعدها بطلان لو كان المتاع قابلا لفساد كالحطب وغيره من القبول وشبهها كان الخيار بطلان
الليل إن جاز المشتري بالثمن فيه لزم البيع والتخير البائع على ما قلناه من الشرط خيار الرؤية وفيه بخلافه إذا باع شيئا
مقينا غير شاهد وجب وصفه بما يرفع للجهالة وينبغي بيع خيار الرؤية وهو بيع صحيح ثم إن وجد على الصفة لزم البيع ولا
خيار وإن لم يجد على الصفة تخير بين الفسخ والامضاء ولو اختلف في اختلاف الصفة والقول قول المشتري لو دفع العين
فوجدت فوق الصفة فلا خيار ولو وجدها دونه تخير وليس له المطالبة بالعرض ولو اختار الامساك لم يكن له المطالبة بالرد
لو ادعى المشتري زيادته وصف على ما ذكره البائع والقول قول البائع بخلاف ما لو ادعى أن الوصف خطأ الموجود أو وصفه بغير
بخلاف الوصف تخير في البيع كله لو اختلف بذكر الوصف الرفع للجهالة مع عدم المساعدة بطل البيع وإن كان البيع مقينا بخلاف ذلك
يشترط في بيع خيار الرؤية أمران ذكر الغبن والوصف فلو اختلف باحدهما بطل ولو باع المتشاهد وجب رؤيته كل ما هو مقتضى
بالبيع ولو شاهد بعضها وصف له الباقي فتح وتخير مع المتابعة ولو فسخ بعض الثوب وباعه على أن ينسج البقية وفيه
بطل العقد الأقرب إن خيار الرؤية على الغير وثبت قبل الرؤية إن كان على غير الوصف لا سطقا ولو اختار المضاء
قبل العقد ففي عدم التزوم اشكال وكذا لو باع على أنه لا يثبت الخيار للمشتري ثبت الخيار لمن يشاهده سواء كان
بايعا أو المشتري ولو لم يكونا رأيا يثبت له ما الخيار وثبت مع الزيادة في الوصف للبائع ومع نقصان المشتري وكذا

البائع خيار الرؤية لنفسه ولم يكن قدره صحيح الشرط وان كان قد رآه فلا وجه للشرط اذا اشاهد المبيع ثم عقد بعد مدة
 فان لم يتطرق التغيير اليه صحيح البيع وان كان غائبا فان وجدته كما كان لم يمتد البيع وان تغير الى الزيادة تخير البائع والى النقص
 تخير المشتري ولو اختلفا في التغيير فالقول قول المشتري فان باعه بعد مدة يعلم تلفه فيها بطلان الجلاء ولو تساوى الامر ان صحيح
 فان وجد على الوصف لم والاشتراط يصح بيع الموصوف مع التعيين مثل بعتك عبدي التركي وبصفه وثبت للمشتري
 الجار مع خلافا لوصف وليس بالمطالبة بالعوض على ما قلناه وكذا لو تلف قبل قبضه بطل البيع ومع عدمه مثل بعتك عبدا
 تركيا وبصفه من غير اشتراط العين مع مودة ولو وجد على الوصف وجب قبضه والاطالبه بالبدل ويجوز التفرق قبل القبض
 ولا يجوز العقد في هذا ما نعتد وجودة ولو قرنه بالمدّة كان سائلا لا يجوز بيع عين بصفة معينة كان يقول بعتك
 هذا الثوب على ان طول كذا وعرضه كذا وغيره من الصفات على انه ان لم يكن كذا فعلى بدله على هذا الصفات يجوز ان يبيع
 شيئا بشرط ان يسلمه اليه بعد ثمانية اشهر ويجوز بيع العين الخافضة بالخافضة والدين بالاخلاق **الفصل** في عقد واحكامه وفيه الاجزاء
 بيع العين ثلثا هذه يدخل خيار المجلس والشرط وان كان حيوانا دخله خيار الجوار ايضا وان كان غائبا دخله خيار الرؤية والشرط
 كان مرده دخله خيار المجلس لا البيع ولا يدخل خيار الشرط لتمامه وعندي فيه نظرون كان سائلا دخله خيار المجلس الشرط الزهر لا يدخله خيار
 للمؤمن وفي الارض اشكال يصلح ان كان ابرار كان يقول الى الفان اتك عن نصف وادفع الباقي فلا خيار فيه وان كان معاوضة لم يدخل
 خيار المجلس والوجه عندي دخول خيار الشرط فيه الهبة لا يدخل الجوار لقوله لا يدخل خيار المجلس الاقرب دخول خيار الشرط
 فيه الهبة لا يدخل الجوار لقوله لا يدخل خيار المجلس الاقرب دخول خيار الشرط الشفعة لا يدخل خيار الشرط المساقاة لا يدخل
 خيار المجلس يدخل خيار الشرط الاجارة يدخل خيار الشرط ودون خيار المجلس ولو كان مقبلة او مطلقة الوقف لا يدخل الجوار ان
 وكذا التكاثر والصدق يدخل خيار الشرط ودون خيار المجلس المطلق لا يدخل الجواران وكذا العتق والتعلم سبق والرأية لا يدخلها
 خيار المجلس يدخل خيار الشرط الكتابة المشروطة لمقتضى ما فيها خيار المجلس له خيار الشرط والعبد الجار ان والمطلقة لا جارية لها
 العقود الجارية كالسكنى والمضاربة لا يدخل الجواران معاقلة ان خيار المجلس لا يدخل في شيء من العقود سوى البيع وحيد الشرط
 في كل عقد سوى النكاح والوقف والابراء والطلاق والعتق خيار المجلس بطل بالتفريق والتخاير والتفريق وخيار الشرط بالتفريق ولها
 صاحب الجوار اشغل الى التوارث من كل انواع الجوار كان سوار طالب بالقضخ قبل موتها ولي ولو جن قام وليه مقامه وليس له الاعراض
 بعد ذوال العذر فيما فعل الولي ولو كان صاحب الجوار مملوكا مات مملوكا لمولى سوار كان المشتري للعبد والاجنبي بشرط الجارية على
 ولو جعل الجوار الاجنبي فان فالوجه عدم سقوط الجوار بل ينقل الى التوارث لا الى المتعاقدين اذا تلف المبيع قبل القبض فهو من
 مال البائع وان كان في مدة الجوار ولو تلفه المشتري فهو من ماله وبطل خياره والا قرب عدم بطلان خيار البائع ولو تلف بعد
 وانقضاء الجوار فن المشتري فان كان في مدة الجوار ونفخا البيع لواحداهما سقط الثمن وجبت القيمة على المشتري فان اختار الامضاء
 او سكا حتى مضت مدة الجوار وجب الثمن لو تصرفنا المشتري في مدة خياره تصرفا بالملك كالعتق والوطى والوقف او كذا
 والسكنى بطل خياره وكذا الوعده للبيع او باعه بيعا فاسدا وعرضه للزهر او وهبه فلم يقبل الموهوب او استغفبه ولو ترك
 الدابة لينظر سيرها او طيها ليعرف قدره او حبلا الشاة ليعلم مقداره فقد قبل لا يبطل خياره ولو قبلت الجارية المشتري
 قال الشافعي لا يبطل خياره والوجه بطلانه مع الرضا لا يبطل خيار البائع بطلان خيار المشتري ولو تصرف بما يقتضي
 الى الملك كان نفخا لواعقته المشتري بطل خياره والوجه عدم بطلان خيار البائع هل للمشتري وطى الجارية في مدة الجوار
 المكره احدا الباع الا قرب جواره فلا يرعى ولا واحد وبعتها لولد غير قيمه قال الشافعي ولو نفخ البائع زمة فيه لولد ولو لم
 ولد له غير قيمتها ان كان بكر او نصف عشر قيمتها ولا يبطل خيار البائع بوطى المشتري مع علمه وبدونه الا مع رضاه والوجه عندي

البايع اذا فسخ رجح بالثمن ولا يرجح بغيره الولد ولا غش عليه اما على البايع فالنهي فيه قوي الا بعد الفسخ ومعه يفسخ العقد
 ولاخذ عليه وان علم بالتجريم ويحصل الفسخ باول جزء من الكلى فيقع بتمامه في الملك فلا حد ولا امر وينفذ حراً ولا قيمة له ولا امة
 أم ولد المبيع يغفل بالعقد والشيخ قولاً بامثاله وبانقضاء الخيار سواء كان لهما او لاحدهما اتمكان التام المفضل المتجدد
 بايع للمبيع ان فسخ تبعه والمفضل المشتري سواء امضيا العقد او فسخا اذا تلف المبيع في زمن الخيار قبل القبض انفسخ البيع
 فكان من مذهب البايع وان كان بعد القبض والخيار للبائع والتلف من المشتري فان كان المشتري بالتلف من البايع ولو كان مشتركاً
 فالتلف من المشتري ولو كان بتفريطه وانما على المظنة ويجب على المشتري فطرته في الخيار مع الشرايط المشتري امة حاملة
 فولدت عندك في مدة الخيار تفرقة هاتر مرة الولد ايضا تصرفا احد المتبايعين في مدة الخيار انما ينقل العين كالمبيع وانما
 كالأجارة والرهن والمزيج مبط للخيار والوجه متحة تصرفه سواء كان البايع او المشتري على اشكال ولو تصرف المشتري بان
 البايع او البايع بوجه المشتري فتح النصف والقطع جازها ولو اعقده المشتري نفذ العتق وكذا الوعقده البايع في خياره على
 وينفسخ البيع قطعاً ولو اعقده ما نيا زال الاشكال ولو اشري جارية بعد تم اعتمها معاً نفذ عتق الجارية خلصته ولو قد
 عتق الامة متح وبطل خياره وبطل عتق العبد ولو قد عتق العبد انفسخ البيع وفتح العتق على اشكال وبطل عتق الامة
 لا يكره نقد الثمن وقبض المبيع في مدة الخيار ابتداء مدة الخيار المشتري من حين العقد وقيل الشيخ من حين التفريق ولو
 من حين التفريق بطل اذا شرط الخيار الى عاية ثم لم يدخل تلك العاية فاما لما فله بعه بخياره الى الليل لم يدخل الليل
 ولو شرط الى طلوع الشمس وعربى كسبح ولو شرط الى طلوع الشمس من تحت الشجر باوعر وباعنه بطل ولو شرط المومن بايعه
 بشرط ان يسلمه فلا او بشرط كذلك لم يكن له الرجوع حتى يسلمه كالشيخ وليس للاستيلاء هذا لان بشرط متعينة وقوي
 عندي وجوب التعيين لصاحب الخيار الفسخ وان كان غريبه غائباً وكذا فسخ العيب ولو انقضت المدة ولم يفسخ
 احدهما الرق والعقد وبطل الخيار اذا قال احدهما المتعاقدين لاختلا بة جاز له الخياران عينه صاحبه والا فلا سواء رخصه
 او لا ولو شرط الخيار في العقد حيلة على الاستفاد بالعرض لياخذ عليه في مدة استفاد المفترض بالثمن تفرقة بالخيار عند
 الثمن جاز حله اخذ الثمن الاستفاد به في مدة الخيار انا قال بعثك على ان تنقل الثمن بعد شهر والا فلا بيع بيننا فتح البيع ولو
 باعه على ان يسلمه المبيع بعد شهر فتح ايضا البيع منقراً الى شرط ما يبيع جاز ما لم يوجب تحميد احد العوضين فلو باعه جارية
 بشرط ان لا يبطها المشتري فتح البيع لو باعه عبدين وشرط مدة الخيار في احدهما متعينة وان ابيع بطل ولكل منهما قطع من الثمن
 سواء عينه بان يقول ثمن هذا الف والآخر الباقي اولا اذا اهلك المبيع في مدة الخيار بعد القبض لم ينقطع الخيار

اذا اشترى ثلثان بشرط ان يكون الخيار له انما اجاز احدهما والوجه جواز فسخ الاخر بخلاف ما لو شرط بيعاً واخذوا القول
 منكر الخيار ومنكر الزيادة ومدعى التعيين الا عند من جوز تحميد لا يقوم روية الوكيل في خيار الرقية مقام رويته ولا يلزم
 خياراً اذا لم يوكله في التزام البيع اذا اجنى البايع في خيار المشتري لم يطل خياره وان كان مقبوضاً اذا شرط على البيع كما
 فبلغ في انما رده كان الخيار في الباقي للقبض اذا شرط الوكيل الخيار لم يملكه حتى وان شرط لاجنبى لم يمتح والاطلاق ليس بمبدل
 كان وكلاً مطلقاً صحيح والأقلا ولو شرط احد المتعاقدين خياراً ان يدمح فاذا انقضت مدة الاقصر لم من جهته دون
 استرا في الآب وفيه فصول انتهى ماهيته وغريمه وفيه مباحث الآب الآب زيادة لغة وفي الشرع مع احداً
 جنساً بالآخر مع الفاضل فذكر مع شرائط ثاني وهو حرام بالبض والاجماع قال الله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا انما
 ذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين لا تأكلوا الربا اضعافاً مضاعفة وقال رسول الله صلى الله عليه وآله اجتنبوا البيع
 فقال يا رسول الله ما هي قال الشر بالله والسمح وقيل النفس التي حرم الله الا بالحق والكل مال يقيم وتولى يوم الأحد

واحد من اثنين ياكل الناس جميعه واكملوا الله لا يراه فيه والعقار لا يهلج والتمو يثبت فيه الرايا وكذا الطين المتداوى
كالافى وبه في الميزان وفيه غنا يثبت الرايا في كل ميكل او موزون مع اتفاق الجنس في المعدود قل انما يثبت
لا يثبت فيه الزبا مع التفاضل عدد او الميزان والاولى كذا كان جنسه ميكل او موزون واما في التفاضل وان تغد فيه
ذلك اما قلته كما من الحنطة ومادون اكثر من الذهب واكثره كالزيرة العظيمة ولا فرق في ذلك بين الميكل والموزون لكن
من الموزون ان خرج بالصفة عن اعتبار الوزن جازا التفاضل فيه كالتوب بالثوبين والافلا انما يحرم التفاضل بالمكيك والموزون مع اتحاد
الجنس فلا خلتا جازا متفاضلا عند المنع ولو كان احد العوضين ثوبا جازا جازا لا يدخل

اخرى عند الكراهية

متساويا نقدا مع انما تم

العلقة في حب مع يالسه حتى لا يجوز بيع العنب بالزبيب وان تساوا وكذا الحنطة بالبليلة باليابسة
والطيبا الطيب بالياس واللبس والا قرب عندي في القول الصادق في علم في الرواية الضعيفة لا يصلح الثمر اليابس بالزبيب من اجل ان اليا
يابس والربط رب فاذا يبرق فورا ما الربط بالربط والعنب بالعنب فيحوز بها تلاقطا وكذا الحديث بالعتيق فيحوز به العصير
بالجنج متساويا نقدا ولا يجوز بيعه مطلقا والعصير ماء العنب الذي لم يمتبه النار والحنج منه النار لا يجوز بيعها بكالا ويجوز
جزا كالتساوي بالجنس واختلفوا بالكيل بالمكيل فخر مع تساويها جنسا ولا الموزون كيدا ولو كان المعدود يتعد بعدة او الموزون
يتعد وزنه لكثرة جازا ان يكال منه ميكا لثم بعدا ويجوز ان يكون هذا بالباة بحسابه فيحوز به المكيك وزنا وبالعكس جزا فانه يثبت
الما خروا وفتنه ما لا يجوز بيع بعضه ببعض الاعتبار بالكيل والوزن بعادة الشرح فثبت انه ميكل اصوي ونوعه من علم
بالجواز على علمه ولا اتفاق حيث لا يلبس باللباس ولو جاز حاله بالبحر فليقل له حكم نفسه اذا عرف حاله في زمنه عليه السلام ما لم يعرف
حاله صلاحه فيه الى انما لا يلبس ولو اختلف البلدان فليقل له حكم نفسه وقيل يقرب فيه التقدير والمكيل باع صير جنسه فزادوا به
بجنسه فالأقرب جواز ان يملك المساء وانه او غلب على الظن والافلا والموزون لا يباع بالكيل الا مع العجز عن وزنه ولو كان في حكم الجنس
الواحد والآخر بكل الحنطة والآخر موزون كالذي جاز بيع احداهما بالآخر فزادوا في الكيل السكالك والاحط الوزن انما يحرم التفاضل
مع اتحاد الجنس فلو ضمهم التافض من غير الجنس يبيع ما بالتفاضل جازا كما لو بيع متعجوة ودرهم مدين ودرهم او بدين او بدين
ودرهين او بدين ومدين او بدين ومدين وكذا يخلص من الكرابان يبيع التافض بخمس اخره ليشترى بذلك الجنس
او يبيع التافض وليتوهب الزايد وليتوهب الزيادة ويتبايعا في المتلين ولو باع نوعين مختلفي القيمة من جنس نوع واحد من ذلك
الجنس كدبا او حننج واخر مكندي يصح حين او كسرين جاز مع التساوي وزنا ولا يشترط تساوي القيمة ولو باع ما لا يراه فيه مع ما يراه
الراي غير مقصود بهذا للجنس جاز

وفي جواز مع بعضا ببعض السكالك والافلا
تحريم التفاضل مع بقا الاسم والافلا ولو باع بجنس غير المقصود كالوابع الدباية المفضوش بالفضة بالدرهم فانه يجوز ان كان
اكثر ولو باع الدباية بمثله والفتن في المتفاوت وغير معلوم المقدار جاز ويجوز بيع مكيك من الحنطة بمكيك وفي احداهما عند
او شيلم في الاحكام وفيه مباح اذا باع الزبوي بجنسه متماثلا او بغير متفاضلا لم يجب القبض قبل التفريق في
الضرف فلو تفردا قبل التفاضل في غير لم يطل البيع الراي يحرم بين المسلمين في دار الاسلام ودار الحرب ثبت الراي بين المسلمين

قال الشيخ وقال المفيد والمرتضى وابن بابويه رحمهم الله لا يثبت واجبا على اشتائه بين المسلم والكوفي لأمرين: الأول: أن المال لا يملك إلا بالملك قاله
 الولد في حكم مال المولود ولا يثبت التبدل وعبد المحض ولا يثبت الرجل فزجه ولو كان العبد يشرك بينه وبين كل واحد من مولاه
 كل من قلنا بأشقاء الربا بينه وبين غيره كان لكل منهما ما يأخذ الفضل ويعطيه لأهل الربا فأنا مأخذ الفضل ولا يعطيه ما يأخذ
 من فضل الربا بقدر ما تم وجوب عليه رده إلى صاحبه ولو لم يعرفه تصدق به عنه ولو عرفه دون المقدار ملكه ولو جهل أخرج
 عنه على مستحق الجنس وحل الباقي ولو جهل فعله باطلا لم يأت به ويجب الاستغفار مع العلم ويجب عليه رده إلى الملكة قاله
 ابن دريس ومنعه الشيخ رحمه الله لاحاديث يجهلها لكن قول ابن دريس لا يخلو من قوة في العرف وفيه بخنا
 القدر سبع أثمان ببعض وهو جائز بالنقص والاجماع والتشترط فيه التفاضل في المجلس بالأخلاف فلو تفرقا قبله بطل ولو تفاضلا
 بعضه صحيح فيه خاصة ولو كان المجلس مصححين وتفاضلا قبل التفرق صحيح ولا يشترط التفاضل في الحال فلو طأ طأ ما في المجلس أو
 ثم تفاضلا صحيح ولو طأ طأ ما في القبض فقبض الوكيل قبل تفرقه امتنع سواء تفرق الوكيل المجلس قبل القبض أو لا ولو تفرقا قبل قبض الوكيل
 بطل لو تخاربا في المجلس فقال أحدهما لصاحبه اختر أمضاه البع او فسخه لم يطل البع لو اشترى ديناراً بدينار فدفعت خمسة
 من غير فضل دينار ولو استعاد خمسة قرضا ودفعت من باقي الثمن قبل التفرق صحيح ولو أعطاه أكثر من عشرة ليزن له حقه بعد وق
 صحيح وانما هو الوزن ويكون الأيدى مائة اعطاء ديناراً أكثر من قيمة الدراهم أو مثله أو
 منه ديناراً واعطاء دراهم مثل المال أو أكثر من ذلك لأن ذلك في حكم الوزن
 والتقدير لو أعطاه أقل صحيح فيه خاصة والأحوط أن يوازنه ويأخذ في الحال ويجوز العقد في حال الوزن والعقد لو كان لآذان
 على عرجي دراهم أو دينار فيقول له حوّل الدينار إلى الدراهم أو الدراهم إلى الدينار وسلكم جاز وان لم يوازن في الحال
 ولا يأخذ لأن التقدين من عند قلة الشيخ قال ابن دريس إن تفرقا قبل التفاضل بطل ولو كان آذان على غير دراهم جازان
 يأخذ بهما ديناراً وكذا العكس لو تفرقا قبل الأسماء كان له لسبع يوم قبض الدراهم دون يوم الحساب إذا لم يكن قد سلّمه ولو كان له عند
 ديناراً ودينار فسخه وهو معلوم البقاء أو غطونه بغير التفرق ولو ظن عدم بطل ولو نكته فيه فالأقرب بالصحة إلا أن يعلم أنه كان
 ما لعلوا واشترى منه الدراهم ثم باع بها ديناراً قبل قبض الدراهم لم يفتح الثاني ولو تفرق بطل العقدان بحكم التفاضل في المجلس أو
 وأنا انضم إلى أحدهما زيادة صنعة فلو اشترى خنجرًا مائة وفيه صنعة عشرة بازيه من مائة بطل وليستوى في وجوب المساواة
 المصنع والمكسور والنجيد والردى والتبر والمفروب ولو كان في الفضة غش لم يبع بالفضة وكذا الذهب الغشوش لا يباع
 بالذهب ولو كان الغش معلوماً جاز بيعه بجنسه مع زيادة نقاب الغش ولو باع الغشوش بوزن خالص لم يستغفر وتراب معدن
 الذهب لا يباع بالذهب وتراب معدن الفضة لا يباع بها وجوز الذهب والفضة معا يباع بهما معا أو بما يباع بها ويخبر
 الراس بالفضة والصفير بالذهب إن كان فيما فضة أو ذهب لا يجوز بيع تراب الصليانة فان بيعه إلى رابا الترابان
 لم يسلوا قصد وعينهم الدراهم المعشوشة إذا كانت معلومة الثمن جازاً وأخرجوا ولو كانت مجهولة الثمن وجب الإلزام و
 الأولى للصيغة من الجوهر بيان علم مقدار كل واحد جاز بيعه بجنسه متماثلاً وبغيره مطلقاً وان لم يعلم وأمكن التخليص لم يبع
 بأحد ما يثبت بهما أو بغيرهما دون تقدير بيعت بالآقل ولو تساوا تغليباً بيعت بهما السيف المحللات والمراكب المحللات علم
 مقدار الخلية بيعت بها مع زيادة الثمن وبغير المجلس مطلقاً وان لم يعلم وتقدر زرعاً يباع بغير الجنس وبه مع غيره ولو بعه
 درهما بدينار فشرط عليه صليانة خاتم جاز ولا يتعدى ولو قال أصغر لي خاتماً فزعه درهم وأعطيك درهمين من غير بيع جاز
 الذهب الفضة يتبعان دائماً فلو اشترى ذهباً وفضة بفضة أو ذهباً وكذا فضة بذهب ثم وجدها فباعها بفضة عسا بطل
 الفرقان كان من غير الجنس والتخيار المشتري بين الأسماء فسخ العقد وليس بركة المعيب وحده ولا إبداله ولو أراد أخذه

العيب فان اخذ المؤمن لم يخرجه لو اختلفت الارش في المجلس لو غارقه لم يخرج ان اخذ من الايمان ويجوز من غير ذلك ان تقتضيه
ما اخذ من التقدير فتمت يوم القربى فزادت ولو تلفت العض بعد التقدير ثم علم العيب وكان الثاني العيب لم يكن له الفسخ وان كان
الباقي وفتح السعرة واخذت به الثاني وعلى التقديرين لا يخرج ان اخذوا في المجلس لو غارقه من العيبين جاز البيع بغيره
وكذا لو عرفه احد او اخبره الاخر فلو وجد ما اخذ ناقصا بعد التفرق بطل ولو كان نائبا وقال بعتك بهذا الدنيا بطل وان كان
بعتك دينارا بدينار صحيح وكان امانة فان اراد دفع عرضه مع رضا صاحبه جاز بيعه وبغيره ولو اراد احدهما الفسخ كان له ذلك
لو صار قاطعا غير معين ثم تقابضا في المجلس فتح الفرق وان كان العيان عاينين بشرط قبضهما في المجلس فلو وجد القاطن عينا فله المطالبة
بالبدل قبل التفرق سواء كان العيب من جنسه او من غيره ولو كان العيب من جنسه ورضيه جاز وطلب الارش لم يخرج مع اتحاد العيبين
ويجوز مع عدمه ولو اقرقا بعد التقدير ثم وجد العيب من جنسه قال الشيخ لا ابدال ولو كان من غير الجنس بطل الفرق ولو كان البصر
صحيح في السلم خاصة ولو طلب واجد العيب الفسخ فعلى قول الشيخ ينبغي له ليس له مع الابدال من شرط المصارفة في الذمة العلم ^{بغيره}
اما بصفة يتميز بها او بان يكون للبلد نقد غالبا ومعلوم فيصرف اليه الاطلاق ولو قال بعتك دينارا مضروبا بعشرين من بكرة
بدينار لم يصح الا ان يكون في البلد نقد عشرة بدوا سوى واحد لو كان لرجل ذمة اخر ذهب ولاخر درهم فاصطوا ما في الذمة
لم يصح ولو كان لرجل عليه دينان وقضاه درهم على التفرق فان كان يعطيه كل درهم بحسابه من الدنيا صح والا فان صار فيه باق
الحكاسية لم يصح ولو بايا صح ولو قبض احدهما له ثم صار فيه باق في الذمة صح ولو اعطاه لا على جهة القضاة فاحضره او قوما احتبوا
يوم القضاة لا يوم الدفع فلو تلفت ونقصت حينئذ فمن ضمان المالك ولو قبضها الما بضم بنية الاستيفاء فالوجه انه بغيرها
يجوز اقتضا احد التقدين من الاخر ويكون مرابحين وذمة فلان المقضى الذي في الذمة موجلا جاز وكذا لو كان حالا ولو
كان لرجل عشرة دراهم فدفع اليه دينار وقال استوف حقه منه فاستوفاه بعد يومين جاز ولو كان عليه درهم فوكل غيره في بيع
دار واستيفاه منه فباعها بذهب لم يكن ان ياخذ منها قدر حقه ولو باع جارية بدينار فاخذ بها درهم ثم ركب الجارية بعيب او
اقالة لم يكن للمشتري الا الدناير لو قال غيره اشترى درهم بدينار بشرطي وانقضى الثمن فاشترها وتعد عنها الثمن وجب عليه قضاء
ما تقدم عنه ويجوز ان يشري احدهما بضيء الاخر زيادة او نقصان لو كان له على غيره درهم جاز ان يبعه اياها بدينار بغيره وبالعكس
ويقبض قبل التفرق وكذا لو كانت غير معينة وقول ابن ادريس بالكسب ضعيف الشيوخ والركب المحلات يجوز بيعها بعين الحيلة
مع معرفة المقدار وزادة الثمن على ما في الحيلة نقدا ولا يجوز فيه فان باعه بثمنه وجب ان يتقدم به ما في الحيلة قال الشيخ
لا يجوز ان يبعه مسلما بدينار غير درهم لان التقدير استثنائي فبما درهم من الدينار فيحصل الجمالة والوجه الصحة على تقدير
قيمة الدرهم من الدينار اما لو كان الثمن موجلا فالوجه ما قاله الشيخ مطلقا وابن الجوزي فصل ذلك في الجوز في الجاهل ومنه في
وبه دل الحديث وهكذا في مختلف فيه المستثنى من المستثنى منه اذا فرض درهم ثم سقطت لم يكن عليه الا تلك الدرهم بما
اوسعه ما يوم اقراضها لا المعامل بها وقت سقوط الاولى ورواية يونس عن الكاظم عليه السلام ضعيفة السند يجوز ان يعطى غيره
او دناير ويشترط عليه ان يتقدم اياها بدينار اخرى مثلي في العدد والوزن من غير تفاضل فضلا لا يباعا ولو اقرض عددا واعطاه دينا
او بالعكس واعطاه اكثر بالوصف والتقدير من غير شرط جاز ويحرم لو شرط ويجوز اسقاط بعض الموجل لتجمل الآية ولا يجوز اخير الجازية
فيه ولو اشترى من غيره دينارا فقال له رجل ولني نصفها بنصف الثمن صح ولو قال له اشترى عشرين درهما فخره بدينار
لفسك ثم ولني نصفها بنصف الثمن لم يخرج قال الشيخ ولو قال لرجل اصانع صنع لي خطنا من فضة لا عطيك وزنه خضرة واخرتك
للقيلانة فعل الصانع ذلك لم يصح فاذا اصاغه واراد ان يشتريه بمئات بغير حبه كيف شاء او بحبه مثل فخره جاز
الحيل اذا اتصل بها الى المباح فيه مباحة كن يقبض خمسة عشر مكررة ويقبض عشرة محلا ودينار يان او يشري المكررة

لزيادة او ينقص الثمن او يتغير من غير الجنب لو اتصل بها المهر كانه حرام وان تم الحيلة كمن تحمل ولد على الزنا بائنة ليجري على
 لوباعه نصف دينار كان له شق دينار ولا يلزم صحيح الا ان يزيد نصف المثل او اشترى شيئاً اخره نصف لوفه شق ولا
 يلزم صحيح عنها ولو شرط في الثاني ان يعطيه صحيحاً لا البيع ان كان الاول قد لم يخرج وبطل الثاني واذا كان الخيار باقياً بطلا معاً والوجه
 عند الصحة فيها على المتقدين في احكام العقود والخلاف وفيه فصل في القدر النسبة وفيه
 مباحث اطلاق العقد واستراط التحمل يقتضي تحيل الثمن ولو شرط التأخير كان نسبه ويجب كونه المدة منبهره من احوال
 الزيادة والنقصان ولو لم يعين اجل او ذكره وكان محتملاً لم يكتف به للتأجيل وادراك الغلات البيع لوباعه بنقدين باجل
 حالاً وان زيد مؤجلاً قال الشيخ كان له اقل التمنين في ابعاد الاجلين والوجه عندى البطلان ولو بيعه ثمينين الى جلين بان يقول ابتك
 بدينار الى ثمنه وبدينارين الى ثمنين بطل قوله واحداً ولو قال ان حطه اليوم فذلك درهم وان حطه غداً فنصفه احتمل الصحة بخلاف
 البيع لوباعه ثمين مؤجل الى سنة ومنع البايح حتى يخرج كان له اخذ الثمن ولا اجل بعد الثمن من باع نسبه جازان بشرطه منه
 نقداً باقل ما باعه اذا لم يشترط ذلك في العقد ويجوز بيعه بمثل الثمن الذي وقع عليه العقد واكثر حالاً ومؤجلاً اذا لم يشترط ذلك
 فدخل ولو حل فبايعه بالتجنس من غير زيادة جاز وكذا بغير مطلقاً وفي جواز التجنس مع زيادة او نقصه قولان اقربهما الجواز
 ولو تميزت السلعة عن حاله البيع كالاصل والشيء الصنعة او تميز الثوب بجاز شراؤه بائناً واجلماً ولو اشترى بعضاً وكان
 الاول بعضاً واشترى ما ينقد جازاً ايضاً يجوز البيع نقداً ونسبه معاً وان يكون ما يبيعه بالنسبة اكثر مما لو باعه نقداً اذا
 المبانيان للقيمة من غير كراهية العينة جائزة فقال صاحب الصحاح في السلف وقال بعض الفقهاء هو ان يشترى السلعة ثم اذا
 جاء الاجل باعها على ما يبيع بمثل الثمن وان زيد لوباع سلعة بنقد ثم اشراها باكثر منه نسبه لم يكن به بأس سواء تغيرت السلعة
 او لا لا يجب على من اشترى نسبه دفع الثمن قبل الاجل ولو بيع قبله لم يجب على البايح قبوله ولو حل فكنه منه وجب على البايح
 قبضه ولو امتنع ثم هلك من غير تعريض ولا تصرف من المشتري كان من مال البايح وكذا الحكم في طرف البايح لوباعه سداً وكذلك
 عليه حتى حالاً ومؤجلاً فحل ثم دفعه وامتنع صاحبه من اخذه فان تلف من صاحبه قال الشيخ وقال ابن ادريس يرفع من عليه
 المتأخر الى الحاكم ليطالبه بالقبض والابار فان لم يفعل نسبه الحاكم وجعله في يده المال وليس الحاكم اجاباً على القبض
 او الابار بل باخذة ويحفظه مع الامتناع من احداً الامرين كل شيء يمكن تحصيله وقت العقد متى بيعه نقداً وان لم
 عند البايح عند البايح وان لم يكن يمكن الحصول لم يجز بيعه حالاً فيما يدخل في البيع وفيه بحثنا من يلزمه ان يدخل
 ما يضمنه اسمه لغوا وعرفاً فيدخل في البستان والارض والسج والنبات ولوباعه شجر او غلا لم يدخل في الارض وان افترق
 اليها الا بالشرط اذا باعه ارضاً فيطابقها او غرس فان قال بحقوقها قال الشيخ يدخلان عندي وفيه نظر ولو قال لو ادخل عليه
 باجها دخل قطعاً ولو لم يقل بحقوقها لم يدخل ولو كان فيما نزع لم يدخل الا ان يقول وما اخلق عليه بابه او بشرط لفظاً فان كان
 ما يحصد من الحنطة والشعر من اليانحة والفجل والبصل من المسترة دخل في البيع بالشرط سواء كان قبضاً او حصيداً او فاكاً
 معلوماً او مجهولاً ولو لم يشترط كان للبايع وله البقية بغير اجرة الى حين الحصاد ولو حصداً قبل وقته لزعم باعهم لم يملك الا
 بما ولو بقينا العروق لم يجب على البايح ان يملكها اذا انقضت بالارض كل الحنطة ولو كانت مضرة بها كالقطن والذرة وجب ان يملكها وعلمه
 الارض اذا انقضت العروق وان كان ما يحصد من بعد اخرى كالفق والتعناع فان كان مجزئاً قال الشيخ يدخل الاصول والاخرى عندي
 عنده ولو لم يكن مجزئاً فالجزة الاولى للبايع والباية للمشتري عند الشيخ ولو اشترط دخل قطعاً ولو كان ما يكثر ثمرته كالنخلة
 والخيار لم يدخل لوباعه ارضاً فيها بغيره وكان الاصل يبقى حلاً بعد حل كالفق والكرات وما يجرد فقهه بعد اخرى قال الشيخ يكون للمشتري
 وكذا العرس وبيع الارض قبل ان يسخ عرقه والاخرى عندي عدم دخوله وان كان ما يحصد من واحدة كالحنطة لم يدخل

وتخير المشتري مع عدم علمه بالبند بين الرد والاختيار الجميع ولو نقله البائع في مدة قصيرة فلا خيار ولو اشتراه مع الأرض ولو
الفتحة وهو اختيار الشيخ لأن جملة البائع لا تترك في الفتحة كاللبن في الصرع مع الشاة وأساسان الحيطان لو اشترى
مخلة فيها طلع فإن كانت مؤجرة فهي للبائع وتخير المشتري أن يعلم بالتأجير ولا خيار لو تركه البائع ولا يسطر الجار بقلعها في الحال وإن
لم يكن مؤجرة فهي للمشتري ولو اشترى فيها بنذر البائع أو شجرفه ثم للبائع وظن المشتري أن الزرع أو الثمرة فليس له الجار
ولو باعه مخلا يستحق ثم غير البائع سنة فما زاد كان للمشتري الرد أن جعل لأرضه كالوابعه دارا يستحق مكانها غير البائع
من باعه قرية دخل البيوت دون الزارع إلا بالتصيص أو بالقرنية كالرساءه علمهما مع الزارع واتفقا على ثمن ثم اشتراها
لو باعه دارا بحق ما ينالها البيع الأرض والبناء ولو كان فيها مخلا وشجرة قال بحقها قال الشيخ يدخل وعندي فيه أسئلة
ويدخل في البنين الحيطان والسقوف والدخلة المتقوية الأعلى والأسفل إلا أن ينتقل الأعلى بالسكنى عادة فلا يدخل إلا بال
ويدخل في الدار ما هو متصل بها من مصالحها كالأبواب المنصوبة ولتأجير المدفوعة المستمرة والأوقاف المتينة والأغلق
الأبواب المنصوبة والسلم المكتب وبئر الماء والأجر والماء فيها قال الشيخ ويدخل فيها رعا المنصوبة وعندي في فضل لا يدخل
ما هو متصل بها فالبيوت من مصالحها كالأجر المدفوعة والكفوف المدفوعة وهذا يدخل المفتاح الأقرب نعم لو استثنى البائع مخلة
كان له الممر إليها والخروج منها ومدى جريد من الأرض لو باعه أرضا فيها أجرة فإن كانت مخلوقة فيها دخلت ولا تخير
المشتري أن لم يضر بالغرس ولا بالزرع أو علم بها ولو جعل مع ضررها تخير بين الرد والامسالك قال الشيخ ولا أرسل
وعندي فيه نظرها إن كانت مسه كالأساسات والذكر المسه دخلت وإن كانت مودعة كالنقل والتحويل لم يدخل
وللبائع نقلها والمشتري مطالبته في الحال وعليه ثبوت الأرض وليس للمشتري جرة عن زمان النقل وإن كان طويلا مع علمه
ولو جعل التجارة أو أرضها فهو عليه ثبوت لها الخيار إلا أن ينقلها البائع في زمان يسير من غير ضرر وكذا لو غصب المبيع من يد
البائع واستخلصه في آن زمان اليسير لو طال الزمان النقل غير المشتري بين الرد والاختيار بالثمن اجمع ولا أجر له قال الشيخ
ولو لم يضر كان للبائع نقلها أيضا وتخير المشتري أن طال الزمان ولو تركها لم يتخير المشتري ولا ينقل ملكا إليه ولو ترك
الأرض ذات شجر وكان ترك التجارة وقلعها لا يفيان فهي للأرض ليس لأحد أن يتركها في راحة لا يضر بها أوها الخيار الزرع وإن
تركها يضر قلعا لا يضر فكذلك أيضا وإن كان يضر فلا خيار للمشتري مع علمه وللبائع نقل التجارة للمشتري مطالبته به ولا
أرسل ولا أجر وإن كان جارا لا بالتجارة أو الضرع يخير بين الرد ولا بحث وبين الامسالك فللبائع نقلها لو عليه الثبوت
وأما أرض النقص بقطع العروق قال الشيخ لا يجب قبل القبض ولا بعده وإن كان قى كما لا يضر قلعا يضر فأراد البائع نقلها
تخير المشتري ولو علم المشتري بالتجارة بعد الغرس فلا خيار له لتفرقه ولو كان الترك والقلع يضر فللبائع القلع والمشتري المطالب
به وعلى البائع أرض النقص وإن كان قلعا يضر وتركه لا يضر ورضى بتركها فلا خيار للمشتري وإن أراد قلعا كان ذلك رد
الأرض وأرض نقص الشجر إذا باع أرضا فيها معدن دخل في البيع ولو لم يعلم به البائع تخير من ملكها بالإجارة أو ملكها بالبيع
احتمل عدم الخيار لأن الحق لغيره واحتل ثبوته كالواشترى مبيعاً ثم رآه ولم يعلم بعيبه فانه يستحق الأرض ولو اشترى أرضاً
فيها بئر أو عين مستنبطة دخلت في البيع وكذا يدخل الماء المحفور فيها لو كان العين الجارية في الاملا لا يدخل في بيعها والمياه
الجارية إذا كانت تابعة في غير ملك لم تملك إلا بالأجانة في الماء وشبهه ولم تدخل في أرض رجل لم يملكها إلا أن يجعلها مستغرة
في أرضه كالحوض وبئر ساقية يا خذ فيها من ماء النهر والمصانع المتخذة لمياه الأمطار يحفر فيها الوجه أنه يملك ما هو مستغرة
سبعة إذا باع مخلا ثمراً فإن اشترط المشتري الثمرة دخلت وإن كان قد لم يدخل وإن لم يكن قد بدأ دخلت في الثمرة
التلفيح وهو يحصل ولو تشققت من نفسها بآبائها اللواتي وللأشراط أحد المصائبين الثمرة فهي له سواء كان البائع قبل الرد

أو المشتري بعد ذلك والواشي جزء مشاعاً كالثلث وشبهه للبايع ترك الثمرة المؤثرة إلى الوارث الجذاز ولا يجب أن يخرج الثمرة من الوارث
 إلى ما جرت العادة به فيقطع ما يؤخذ بشرع عند استحكام الخلافة في البيع وإن كان باقاً أو أجود وإن كان ما يحرق ثم ترك إلى وقت آخر فإنه وإن
 كان عينا أو فاكهة ترك حتى ينالها راكم ويقطع مثله وكذا الواشي الثمرة خلقة وجب على البايع وضعها على ثمره إلى وقت ادراكها
 ولو أربض البستان فالثمر للبايع وغير المشتري ولو أربض البستان فبيع غير الثمرة خلقة فالثمر للمشتري ولو بيع الثمرة خلقة فالثمر للبايع
 ولو باع أحدهما الشخص الآخر فخر الثمرة غير المؤثر لغيره والمؤثر للبايع إلا ما يعتبره الأمانات التخل منقولاً فلو باع التخل فدا طلع الثمرة
 للبايع وكذا لا يعتبر التأخير في غير التخل بل الثمن للبايع انظره والافل للمشتري أما إذا أخذ المشتري الثمرة غير المؤثرة لما نقله الخلقة إليه ببيع
 ولو كان بغيره من العقود فالمرء يدخل بل كانت باقية على ملك الناقل فلو اصدق امرأة غلام ثمره فالثمر للزوج سواء كان مؤثراً أو لا
 سواء كان العقد عقد معاوضة كالنكاح والصلح وغير معاوضة كالإقبة وقال الشيخ يثبت في عقود المعاوضات حكم البيع ولو باعه
 بغير ثمره فالثمر للبايع مع وجودها سواء قصد نوراها كالقود أو ألباساً وإن لم يفتح حسد الشيخ قول المدعي وإن كان ما ظهر ثمره بغيره
 كالعين مع ظهورها أو كانت مستتر في شريعتي فيه كالزمان أو في قشرين أو في قشرين كالجوز ويظهر ثمره ثم ينظر في ظاهر الثمرة كالنفاخ
 بعد فتحه وظهور ثمرته لم يظهر على السكال يدخل في الشجر الأعضاء والأوراق وسائر الأجزاء لو كانت الثمرة للبايع واحتجبت
 إلى الشجر لم يكن للمشتري منعه ولو لم يخرج كان له ولو ظهر الشجر مع حاجة الثمرة أو احتاج الشجر إلى الشيء مع نفع الثمرة قبل أن يطلب
 الشيء لحاجته أجراً أو عليه وقيل يرجح مصلحته للمشتري لكن لا يزيد عن قدر الحاجة ولو اختلفا فيه جع إلى أهل الخبرة كل من التمس الشيء
 كانت موثقة عليه ولو خيف على الشجر ببقية الثمرة عليها العطر أو غيره فإن كان يسيراً لم يقطع وإن كان كثيراً خيف على الأصول
 اليسر ونقص حلاً قبل لا يجزئ ذلك وقيل يجزئ على القطع لو كانت الثمرة للبايع فحدثا غري فإن نمت أو فلكل ثمرته والأشجار مع الجهل
 بصلحها ولا يسلط العقد بيع العبد لا يتناول ما في يده وهل يدخل بالبيعة غيره من الثياب التي عليه فيه نظر في التسليم
 وفيه غنا المطلق العقد يقتضي وجوب تسليم البيع والتمن فان اشترى أحدهما اجبر وإن اشترى جميعاً من غير أولوية في تقديم الأجبار سواء
 أعتبا وقال الشيخ ربح بجزء البايع أو لأثر المشتري تأنيلاً فإن كان موثقاً اجبر على التسليم وإن كان غائباً قريبا في بيته أو بلدة قال الشيخ يجزئ عليه في
 حتى يسلم الثمن وإن كان غائباً عن البلد احتفظ على المتلعة حسب ما نافر فللبايع فسخ البيع والضرب إن كان معسراً فللبايع الفسخ كل من
 حكماء فيه بالفسخ فلهذا لا يغير حكم حاكم وكل موضع قلنا يجزئ فلذلك إلى الحكم لوهر بالمشتري قبل الوزن وكان معسراً فللبايع فسخ في الحال
 وإن كان موثقاً فضاء الحاكم من ماله ولو اشترى ما خيرا من العوضين وجب دفع الحال على الآخر ولو بذل بعض لصاحبه العوضين لم يجزئ
 الباقي لو كان المبيع جارية لم يكن للبايع بعد قبض الثمن إلا مشاع من تسليمها لأجل الاستبراء سواء كانت حرة أو مملوكة وليس للمشتري
 مطالبه البايع بعد العقد كجمل كذا تظهر جملها لو شرط البايع تأخير التسليم المدة معينة جاز وكذا لو شرط سكنى الدار أو ركوب الدابة
 مدة معلومة متى الأقرب عند ذلك القبض الكيل والوزن في المكيل أو الموزن والقبض اليد فيما ينقل ويحمل والنقل في الحيوان
 والتخيلة فيما لا ينقل ولا يحمل ولو باع الثمرة على رأس التخل والقبض فيما التخلية لا الثقل إذا هلك المبيع قبل القبض بطل البيع ووجب على
 البايع رد ما قبضه من الثمن سواء كان التكلف من قبل الله تعالى أو من قبل البايع وإن كان من قبل المشتري استقر الثمن في ذمته إن لم يكن
 البايع قبضه وإن كان قبضه لم يرجع به المشتري وإن كان من قبل الأجنبي قاله المبسوط يخرج المشتري من فسخ البيع والرجوع على البايع
 بالثمن وبين أمصاه والآل من الأجنبي بالقيمة وهو حسن والقول يجوز نصيب البايع القيمة مع مبادر الأتلاف لا يخلو من قوة
 لو حدث عيب في التسليم قبل القبض أو التمكن منه بغير المشتري بين الرد ولا مسالك يجمع الثمن وهو له لا مسالك مع الآن من البيع فولا
 أحدهما اليسر لذلك واختار ابن ادريس ولو راضيا على الأثرين جاز ولو قطع المشتري يده قبل القبض استقر البيع وإن تلف بعد ذلك
 في بيا البايع قبل القبض فنسخ البيع ورجع البايع بأثره النقص فيقوم لهما ومقطوعا ورجع بالنقصان بالنسبة إلى الثمن لا القيمة

لو باع ثاة بشعر معين فاكلته قبل القبض فكل من كانت في يده من الثباتين والابنعي فالتلف بسببه وان لم يكن في يده
 بطل البيع ولو اشترى ثاة او شقصا بطعام فقبض الثاة ولحمها واخذ الشقص بالشفعة ثم تلف الطعام قبل القبض بطل
 الاول والثاني ودون الاخذ بالشفعة ويرجع المشتري للطعام على مشتري الثاة او الشقص بقيمة ذلك التقدير لا على البيع
 مثل الطعام لانه عوض الشقص والمبيع بصفة او بزيادة متقدمة من ضمان البائع حتى يقبضه المشتري ولو طلبه بصفة
 ضمن قيمته حين العطب ولو جسد ببقية الثمن فهو غاصب ولا يكون هذا الا ان يشترطه في نفس البيع التام المتجدد قبل
 القبض للمشتري فلو تلف الاصل قبل القبض بطل البيع وسقط الثمن عن المشتري ولو تلف الثا من ثا منه البائع مع التفریط لا بدونه
 ولو اختلط المبيع بغيره اختلاطا لا يمكن تمييزه فان دفع البائع الجميع جازعا لا يختار المشتري بين الفسخ والشركة وقيل يفسخ مطلقا
 لو تلف بعض المبيع قبل القبض وله قسط من الثمن كعبد من عبيد تاجر المشتري بين الفسخ واخذ الموجود بخصته من الثمن ^{بنفسه}
 على القيمة كالعبدين قسط عليهما وما ينقص على الاجزاء كالجواب مسكه بخصته قال الشيخ والاولى لانه لا خيار للبائع وان قلنا
 له الخيار كان ثوبا او اختارا مساكه بكل الثمن فلا خيار للبائع قطعاً فان لم يكن للتالف قسط من الثمن كيدا العبد اذا فطقت بعد
 البيع وقبل القبض تخرى المشتري بين الرد والامساك وهله الارش قولان تقدم ولو اشترى ثا من ثا فادى الثا بغير نصيبه
 على البائع تسليم حصته اليه ولو دفع الجميع لم يكن له قبض حصته الغايب فان كان سريكة اذن في القضاء يرجع عليه والا فلا
 يجب على البائع تسليم المبيع مفردا فيجب نقل ما فيه من المنافع والزرع اذا احصدوا الحرق والمفردة والاشجار المدفونة
 وتسوية الارض الواجب الى الغير تى فعل واخرج واصح الفاسد ولو كان المبيع مقصوبا وعلم المشتري قبل العقد فلا خيار
 وكذا لو قصدها ان استعادته ولو طال الزمان تخرى في الفسخ والامساك بغير اجرة على البائع ولو منع البائع ثبا لاجرة
 لو وطى ما باعه قبل القبض وجبا العقد ولو نقصت بالوطى كذاها بالبكارة وجبا رثن النقصان ويدخل في الاول
 لانه ثبت عندنا للبضع عشر قيمة الجارية مع البكارة ونصفه مع عدمها ولو اكتب المبيع ثم تلف قبل القبض بطل البيع ^{للك}
 للمشتري لو اشترى ذمي من ذمي ثم اسلم قبل القبض والوجه بطلان البيع ويرجع بالثمن فلو تخلفنا التجر والوجه عدم
 العود الى الصحة ولو اشترى عبدا ولم يتقابضا ثم مات المشتري ففسخا ببيع بين الفسخ بعد ثمة وبين الامساك
 ويكون من جملة الغرماء ولا يكون الحق بالعين اذا لم يكن وقاء يكون بيعها اشتراعا بكمال او يوزن قبل قبضه ويحرم اذا كان
 طعاما الا زلية ويحوز به ما لا يكال ولا يوزن قبل قبضه اجاعا مائا وان كان ما ينقل ويحوز ويصح اجارة ما لا يصح بيعه قبل
 القبض قبله خلافا للشيخ ويصح رهنه مطلقا والشركة فيه والتولية والحوالة وتزويج الامة قبل القبض والكتابة للمرأة
 بيع المهر قبل قبضه وما يملك بغير البيع كالارث والوصية والقيمة يحوز بيعه قبل القبض ولو باع المفسوب على الغاصب كذا
 على غير تخرى المشتري ان لم يعلم ولم يتمكن من الاشراع سريعا لو كان له طعام من سلم وعليه مثله فقال الغريمه اقبضون
 غريمي لنفسك قال الشيخ لم يخفى ويرد من اخذ على صاحبه ويكاله اما عن الامر بقبضه او يكاله الامر فيصح ثم يقبضه
 منه ولو دفع الغريمه ما لا يملك قال اشرك به مثل الطعام الذي لا على فعل قال الشيخ لم يصح وان اشترى بالعين بطل
 البيع وان اشترى بالثمة ملك الطعام وضمن الداهم ولو اشترى بها طعاما ثم اقبضه لنفسه صح الشراء وضع الشيخ
 من صحة القبض لانه بيع الطعام قبل القبض ولو قال قبضه لي ثم اقبضه لنفسه منع الشيخ منه لانه لا يجوز ان يتولى
 طرفة القبض عندي فيه نظر ولو كان الطعام مائا والحال به فرضا جاز فولا واحدا ولو قبضا طعاما اشترايا ببيع احدهما
 نصيبه قبل القسمة صح ولو باع قبل القسمة بذلك الكيل الذي كاله جاز يجوز الشركة والتولية فيما يجوز بيعه فاذا كان
 للمشتري شركى في نصفه فشركه فيه صح وكذا لو قال ولنى ما اشتريته بالثمن فقال وليك مع علمهما بالثمن وبطل مع

احدهما به ولو اشترى عبدا ففلا الثالث شركا في ماله الكسوة واشترى قفيز طعام فقبض بفضه ثم باع نصف القفيز في نوبته
 البع الى المتبوع من كله نظر لو كان له طعام دينيا باعته على من هو عليه جاز وكذا على غيره بخلاف حال قبضه ومنع منه بغيره
 ولو كان له طعام دينيا باعته طعاما على الغرم ليضيقه الدين من البيع كالتيغ لم يخرب الشر ولا البيع قال ولو قلنا بفساد الشرط غا
 كان قويا والوجه عندنا حتمها ولو باع منه طعاما بالشرع على ان يقبضه الطعام الذي عليه اجود منه لم يصح ولو قضاه اجود له بهما
 بغيره لم يخرب وباع طعاما بعشرة مائة فلما حل الاجل اخذ به طعاما مثل ما اعطاه جاز وان كان اكثر لم يخرب وقدره الى الواسط
 وهو الاقوى لو باعه سلعة فقبض المشتري دون البائع جاز للبائع شرائها منه باق ممن كان نقدا اذنية فلا يبيح من اقل
 من روى ان ذلك لا يجوز الا قالة فتخرج لا بيع في حق المتعاقدين وغيرها فلا يثبت احكام البيع في حقها بل يجوز في السلم وفي البيع قبل قبضه وكذا
 في غيرها فلا يثبت حكم البيع في حق الشفع بموافاته لا يخلو المشتق الا قالة ويجوز قبل القبض وبعد من غير حاجة الى كيل تارة ولا يقع الاجل القس في بطل
 لو اذله بازيدا وانقص في احكام القبر وفيه سحنا فديننا المنع من بيع المكيل والموزون جازا سوارا كانتا مائة او غيرها
 فلو بيع القبر وعرف مقدارها واحدها واخرها الاخر فتح وان لم يثبت احد باطنها وكذا يصح بيع جزء المسك منها اذا كان معلوم النسبة
 والعلم بمقدارها والا فلا لا يجوز للبائع ان يشر القبر بان يجعله على كفة او يشره ويحمله الذي في باطنها فان فعلوا باعوا واخره مقدارها
 لو وجد البائع تخيرا بين التسليم واخذ الارش ولو كان تخيرا حفرة او كان باطنها اجود غير المشتري البائع ان لم يعلم لو قال بعته هذه القبر كل
 فبريدهم وعلم المقدار فتح والابطال وكذا يطل في القبر الواحد على الاشكال ولو قال بعته منها عشرة اقفر فتح مع العلم بتحقق القبر فيها
 لو قال بعته هذه القبر بكذا على ان ازيدك قفيزا او ناعا ملين بالمقدار وعينا القفيز بالمشاهدة او الوصف فتح البيع والا فلا وكذا لو
 قال على انقص منها قفيزا مع العلم بمقدارها وكذا كل منساوي الاجزاء لو باع ما لا يباي بالمشاهدة او الوصف فتح البيع والا فلا اجزا
 كالارض والثوب والقطيع فتح مع المشاهدة وان لم يعرف الذرع ولا عدد الغنم وكذا بيع ابعاضها بالجزء المسك ولو قال بعته كل ذراع احدهما
 بدرهم وعلم الذرع فتح والا فلا ولو قال بعته منها عشرة اذرع وكانت ازيد فان يمتدح وان ابيعهم وكانت الدار معلومة الذرع قال الشئ
 فتح البيع وله نسبة العدين لان الذراع مكيال كالقفيز قبل بطل لان الذراع عبارة عن بقعة بعين او موضعه بحول وغد فيه نود ولو
 قال بعته من هذا الى هنا فتح جازا ولو قال عشرة من هذا الى حيث ينتهي قال الشئ بضم لم يقينه بالذرع والمشاهدة وقبل لا يفتح لا خلا
 اجزاء الارض وعدم العلم بالمشي لو قال بعته نصيب من هذه الدار وعلم مقدار فتح والابطال وكذا لا يطل لو قال نصيبا او بها فاق
 وكذا لو قال بعته سائة من هذه القطيع ولم يبينها والثوب حكمه حكم الارض في جميع ما تقدم لو باعه ارضا على ان يجران مقينة فقصت تخيرا
 بين ارض والامساك ولا يطل البيع من راسه فان رجع الثمن وان امساك فللمبيع قولان الامساك بجميع الثمن والثاني بقسطه فتقبل
 بخير البائع حينئذ وفيه قوت ولو امسكه المشتري بالجميع سقط جازا للبائع ولو كان للبائع ارض ملاصقة قال الشئ وجب عليه ان يوفيه تمام البيع
 مما تروى على رواية عمر بن حفظة عن الصادق عليه السلام ومنعه ابن ادريس وهو جيد ولو زاده الارض قال في قوله الشئ تحة البيع وهو حسن
 وجنسا قبل لا يكون زيادة للبائع بل بخير بين تسليم الجميع بالثمن والفتح وقبل يكون له وخير بين تسليمه زائدا وتسلم المقدار ليسرج الزيادة
 ومع تسليم الجميع لا خيار للمشتري ويخبر مع استرجاع الزيادة فان اختلف مع الاسترجاع الامساك احتل ان يثبت للبائع الخيار فيقره بالثمن
 وعده رماه بالثمن عوضا عن البيع فغرض البعض او لو طلبا لمشتري الزيادة لعوضا عن طلبا البائع عوضا لم يحجر الاخر ولو اتفقا جاز وحكم الثمن
 ولا يباي او اجزاء كذا وكذا ولو باعه قطعا على انه مائة فان زاد وانقص لو باع ما يتساوى اجزاء افراد او نقصوا خذلتا
 الزيادة ورجع المشتري بثلث النقصان ولا خيار للمشتري لو اخذ البائع الزيادة والوجه بوجه مع النقصان لو اخذ بالمقدار وباعه
 فتح وان لم يركله فان باعه المشتري وكاله الثاني في رد الزائد واسترجع من الناقص ولو اختلفا بعد التلف قال في قول المشتري
 مع يمينه وعدم البينة قل او كثر واعلمه بالكيل وباعه ثمن سوار زاد او نقص لم يخرب ولو نظر اجنبي الى الكيل جاز ان يشره بغير كيل

ولو كاله الباع للمشي ثم اشتراه منه لم يخرج الى كيل بان وكذا لو اشترى الشريكان طعاما ثم باع احدهما حصته لشريكه قبل
تفرقهما بعد ان اكثالا لوقض المشري المبيع ثم ادعى النقصان قالوا قوله مع ميمه وعدم البيعة انه لم يكن حركيه ولا فتره
وان خروا لقوله قول الباع ادعى نقصا كبيرا والوجه بقوله قوله في قبل يمكن وقعه في الكيل لو اسلفه في طعام بالعراق ثم طاله
بالمدينة لم يجب عليه دفعه ولو طلب القيمة قال الشيخ لم يخرج لانه بيع الطعام قبل قبضه وعندنا انه مكروه فيجوز بيع التراضي
وكذا لو كان قرضا ولو طاله بقبضه لسعر العراق وجب دضها ولو تبرع المقرض بدفع المثل في المدينة لم يجز المقرض على التبرع
ولو خصبه بالعراق وانلفه فطال به في المدينة قال الشيخ لا يجز دفع المثل ولو طلب القيمة وجب دفعها لسعر العراق ولا
على سعر المدينة والوجه عندك مطالبته بالمثل فان تعذر فالقيمة لسعر المدينة لو باع ما اشتراه بعد قبضه ونقص
الباع فالتغير المتغير بطل مع الاول لا الثاني في الفرع فيه بحثا لا يجوز بيع ما ليس عندنا اذا كان قبضا
في يده ملكه قبل شرائه ولو كان مطلقا موصوفا جاز ان لم يكن في ملكه لا يجوز بيع الحمل في بطن امه منفردا ولو باعه مع امه
متح ولو باع الام بشرط فصح بعد مدة معينة بطل ولا يجوز بيع جبل الجبل فيقول تاج التاج وفيه جعل حمل التاج اجلا وهو
بمعينه ولو شرط الا في عقد في محته اشكال لا يجوز بيع اللبن في القصر سوارا كانتا مملوكة او لا ولو باعه مع ما احبته
قال الشيخ يجوز لرباها سامة والوجه عندى البطلان اختار المفيد رحمه الله وابن ادم بن جواز بيع اصوات الغنم وشعرها
على جلودها منفردة مع المشاهدة ومنعه الشيخ والاولا قوى وكذا بيع لوباع الغنم واستثنى الاصواف ولو باع الضرف
على ظهر الحيوان مع ما في بطنه قال الشيخ يجوز والوجه المنع لا يجوز بيع السمك في الاجام اجزاء ولو قسم اليه فصب الاجزاء في
الشيخ جاز وليس بمعتد وكذا بيع لوصطاد شيئا منه وباعه مع ما في الاجزاء وانما يفتح بيعه في الماء مع المشاهدة اجم
وملكه وامكان اصطفاة قال الشيخ يجوز ان يشري الانسان او يتقبل بشي معلوم جزية رؤس اهل الذمة وفراخ الارز
وشجر الاشجار وما في الاجام من السمك اذا كان قد ادرك شئ من هذه الاجناس وكان البيع في عقد واحد وان لم يدرك
شئ من هذه الاجناس لم يخرج ومنه ابن ادم بن مطلقا وهو الاقوى لو اعد بركة او مصفلة لصيد السمك فحصل فيها ملك
ويجوز ان يساخر بركة الحيوان ليحبس فيها او شبكة الصيد لاصطاد بها ولو استأجر ارضا للزراعة فدخل فيها سمك وضبطت
اكثره من غير تلك ولو ثبتت سمكة الى سفينة فاخذها بعض الالاب كانت ملكه اما السفن المعلقة لذلك كالتي يحمل فيها
الضوم ويفرب فيها صواني في الضرف لبيت السمك فان صاحبها يملك ما يحصل فيها كالشبكة ولو عثر طائر في هذه الدار وفرغ
وتدخل طير لم يملكه وكان احق وكذا لو دخل الماء دانه ولو نصب شبكة فوقع فيها صيد ملكه وكذا لو غرق الماء بانية وار
اتخذ لمياه الامطار والسيرل مصانع ليحصل فيها الماء ملكه بالحصول ولو اعد ارضا للملح وجعلها ملاحا يحصل فيها الماء
وبصير ملكا ملكه ولو لم يعد ما لذلك لم يملكه وكذا لا يملك لو وقع الصيد في شبكة غير منصوبة فلا منصوبه ولا مفسورة
للصيد ويكون احق ولو حصل صيد في ثم كلب انسان او فمده او صفه وكان قد استرسل بارسا لصاحبه ملكه ولو استرسل
من نفسه كان احق من غير ملك وكذا ما يحصل في ثم البعثة من الخيش لا يجوز بيع الطير في الهواء سوارا كان مملوكا
غيره وسوارا كان ما بالنا الرجوع اولا ولو كان في البرج والباب مفتوح لم يخرج وان كان مغلقا جاز وان افتقر تسليمه
لو باع ما لا يملك وقف على اجاز المالك ولا يكتفى حضور المالك ولا سكوتيه ولا يقع باطلا في نفسه خلافا للشيخ في بعض
فلو اشري الركيل او باع غير الما دون في بيعه وشرائه ضمن على ما فرق على المالك او تلف وان اشري غير المعين ضمن في
صح وان اجاز الموكل والا لزم الثمن لو باع الام لم يدخل الحمل الموجود في البيع الامع الشرط ولو اشترى على ما حاله
على ان يكون ولو شرط حلب فدر معين لم يخرج لا يجوز بيع البيض متصلا بالحيوان منفردا ولو شرط في بيع الدجاجة جاز

من الحيوان بعد موته حل بعه جازان كان قد اكتسب الجلد الأبيض الفرواني والآفة فيصير بيع بعض ما لا يؤكل لحمه ان امكن ان يصير
فروا والآفة لا لو شرط البائع الحمل لنفسه جاز ومنه الشيخ وابن البراج في الجواهر وهو ضعف ولو لم يشترطه كان له ايضا
ما لم يشترط المشتري يجوز بيع المسك في فاك وان لم يفتق ولما شهد وفقه احوط لو اعطاه راجحاً بالتجدي العادية به لم يحجب
والأوجب ويجوز ان يندر للظروف ما يجتمل زيادته ونقصانه بما تجرى العادة بمثله ولا يجوز ان يندر ما يزيد دائماً وينقص بالبيعة
السلعة مع الطرف جاز من غير ان يندر ولو لم يثبت هذا الثمن التمن بشرطه كل رجل بغيره متى ما عرفت فربما جله وان لم يعرف ^{التفضل}
على اشكال ولو باعه ببيع محمول لم يخر ولو قبض من غيره دراهم ففروها بالكون في ذات ليسرا يتفاوت الموازين في مثله لم يحجب بالزيادة
ولا يجوز لمن عليه الحق اعطاه ناقص وان قل ولو يعين الثمن او باعه بحكم المشتري بطل البيع فان هلك في يده كان عليه قيمة
يوم ابتاعه قاله الشيخ وقال ابن ادریس بن يمين المثل فان اعوز فمن المثل يوم الاعواز وان لم يكن مثلياً فقيمة اكثر ما كانت
اليوم الهلاك ولو كان قائماً بعينه اضرعه من يدا المتباع ورجح بان ينقصه في يده بجدة ولو زادت قيمته بالحدث ^{بزيادة}
قيمة الزيادة وهو قبيح وقال ابن ادریس بذهاب ان كان عيناً والآفة ولو باعه بحكم البائع قال الشيخ ان حكم بائع من القيمة مضي ولو كان
له اكثر واحكم اكثر كان له القيمة وقت البيع الا ان يبيع المشتري والوجه عندي بطلان البيع ايضا فان كان باقياً اضرعه وان كان
قالا فله المثل والآفة القيمة قال ابن ادریس اكثر القيم الى يوم الهلاك لافئته حال البيع لا بد من اختيار ذي الطعام او الرجوع
بالذم او التمس ويجوز على الوصف فان وجدك وصف والآفة المشتري ولو بيع بشرط السلامة من غير اختيار ولا وصف فلا حرج ^{بالرجوع}
فان فرج مبيعاً تخير بين الارش والرد ولو تصرف سقط الرد ولو كان المبيع يؤدى اختياراً الى فساد كالجوز والبطيخ جاز مطلقاً بشرط
الصحة فان وجد صحيحاً فمياً والآفة لا ارش والرد وان لم يتصرف ولو تصرف سقط الرد ولو لم يكن ملكاً في يده كالمسك في يده كالمسك بطل
البيع واسترجع الثمن ولو غاب بعد مشاهدته ثم اشتراه متى ما لم يغيره ثم والآفة لا ارش ولو اختلفا في التغير والقول قول
المشتري على اشكال يجوز بيع الاعمي وشراؤه لا فرق بين ان يولد اعمي او يتجدد له ولا بين الحاضر والسلف ولو باع ثوباً بمائة
ذهب وفضة لم يصح ولا يلزم التصيف لو باع ما يجوز بيعه وما لا يجوز بيعه فاقسامه ثلثة ان يبيع معلوماً ويجوز ولا فينقل ^{من}
فبسط الثمن عليها بالاجزاء كعبد شريك يبعه اجمع فيصير في نصيبه بقسطه ويقف الباقي على الاجزاء فان اجاز المالك فتح واخذ
نصيبه من الثمن والآفة لا يبطل نصيب الشريك من راس ومعلوم ان لا يقسط الثمن بالاجزاء كعبد وحر وخل وخر وعبد
فيصير فيما يبيع بعه بقسطه وبطل الآفة لا يغير فيقف على راسه ثم ان ختم مملوك غير قسط الثمن بالنسبة الى القيمة
وان لم يكن مملوكاً بالنسبة الى مستحله فكذلك حكم رهن ما يملك وما لا يملك وهبته وسائر العقود لو اشترى جله ونقص ^{النقص}
قبل القبض لم ينفع في الباقي واخذة بحصة من الثمن والآفة لا يفسخ ولو كان لكل رجل عبد فباعها صفقة بثلث واحد
وقسط الثمن على قدر القيمين كل موضع يعلم المشتري تعريف الصفقة قبل البيع لا خيار فيه ولو جعل فله الخيار دون البائع
يجوز بيع الرق وهو بيع الثوب برقمه المكتوب عليه اذا كان معلوماً حال العقد من غير كراهية لو باعه عبداً من عبيد اوثقة
لم يصح وان شرط له الخيار يجوز اعطاه البقر والغنم بالقرية مدة من ان كان لثمن من الدراهم او الدنانير والتمن او الكد
والفضة احوط قاله الشيخ وقال ابن ادریس يمكن العار بعد الرقاية بان يحلب بعض اللبن ويبيعه مع ما في الضرع مدة من الرقاية
فالوجه عندي بطلان ان كان سبغاً والآفة جازاً بمنزلة الاباحة قال الشيخ يجوز ان يشتري انسان بثلثي القيمة لكل ركن ^{للمعام}
تجته ثمن معلوم وان لم يكل بعد الطعام لرؤية الصحة عن البائع عليه ان يندر من ذلك قال الشيخ
اذا اشترى من غيره اطباء معروفة من القصب ولم يسلمها غيرته متشاهداً فله ان القصب قبل القبض كان من مال البائع
لان الذي اشترى منه ذمته وفي التعديل بعد من وجد عده سرقه كان غاراً له ان هلكت ورجع على بايعه مع قيام ^{القيمة}

بما دفعه الى البايع وباعه وانفقه فماله بحيلة مقابلته نفع الا ان يعلم انما سرقه فلا يرجع ولا يجوز ان يشتري من الظالم ما يعلمه
ظلم بائعه اذ لم يكن ما اخذ على وجه الخراج والزكوة ويجوز فيه ما وفيه لا يعلم انه ظلم وان علم اجالا انه في ماله غضب وتركه فخل
يجوز بيع عظام القمل واتخاذ الاشياط منها وكذا بيع جلود السباع وكل حيوان سوى الادمي ويجوز العين اذ يعلم انه مذكي
او سراه من المسلمين يجوز بيع ولدان او سراه اذ كان مملوكا لقراءة القصص عنه عن الصادق عليه السلام ورواية التي
مما تله ويجوز اخذ ثمن ما باعه الذي من المحور في الدين ولو اسلم الذي بعد بيعه جاز له قبض ثمنه ولو اسلم قبل بيعه حرم
بنفسه او بوكيله المسلم والذي من غضب مالا واشترى به جارية حلة الفرج وكلن عليه فزاد المال ان كان الشراء في الذمة
وان نفذ الغضب ولو كان بالعين بطل الشراء وكان الفرج حراما ولو حج به من غير سبق وجوب لم يجز به عن الوجوب المجزئ
ولو سبق وجوب حجة الاسلام اخر الا الهدي وعليه وهذا المال بيع المكروه باطل ولو اجاز بعد ذلك الاكراه جاز
الفصل السادس في الشروط المذكورة في العقد وفيه لو جئنا اذ اتم في البيع شرطا سائفا فتح البيع ولزم الشرط اتحدا شرط
او تعدد ولو شرط ما ليس سائفا بطل الشرط اجاعا والبيع ان اقصى الشرط جماله المبيع والا فالاقر بانته كذلك خلافا للشيخ
ومع القول بالصححة ليس للبايع الرجوع باقتضيه الشرط من الثمن ولا للمشتري الرجوع بزيادة الثمن ان كان هو الشرط ومع البطلان
لا يحصل به ملك سوار انصل بالقبض ولا لا ينفذ تصرف المشتري فيه بيع وغير الشرط ان اقصى العقد تسليم خيار المحل
لم ينفذ حكما نابذا في وجوده وعده ولو تعلقت به مصلحة المتعاقدين كالاجار والحيث والتمهدة والضمين والرهن واشترائه
منفردة كالكتاب بجزء ولم الوفاء وان لم يكن من منفعة ولا من مصلحة ولا من اقل القضاة جاز ايضا سوار اقصى منفعة البايع
في المبيع او بشرط في عقد مثل ان يبيعه لشرط ان يشتري منها اخر او يزوجها وان اقصى ما ينافي فتح ان يبي على التقلب والسرارية مثل ان
عق العقيد وان اشترط غير الحق مثل ان لا يبيع ولا يهب ولا يهدى بطل الشرط دون البيع عند الشيخ لو قال بيع عبدك من فلان على ان
على خمس مائة باعه على هذا الشرط قال الشيخ متح بيع لقوله عليكم المؤمنون عند ثروهم وهذا شرط سائفا ولو قال بيع عبدك منه
بالفعل ان على فلان خمس مائة فان سبق الشرط العقد وعقد البيع مطلقا لزم البيع ولم يكن على النسيان من ثمن وان قرنه بان يقره بعد
بالفعل ان يضمن فلان خمس مائة متح البيع بشرط الصمان فان ضمن فلان لزم ولا يخير البايع بيع العيوب باطل وهو ان يدفع بعض
الثمن على انه ان اخذ السلعة احسبه من الثمن والا كان للبايع اذ اشترط البايع قبل ثمنه احتملا استقرار الثمن عليه ولا شيء عليه
ان يكون للبايع الرجوع باقتضيه الشرط من الثمن واحتمل بخير البايع بين اجارة البيع بجميع الثمن وبين فسخه فخرج بالقيمة بشرط
الولا بطل الشرط خاصة وفي بطلان البيع وجه قوي لو باعه بشرط الحق بعد ثمن او سته فالوجه عند الجواز لو اشترى بشرط الحق
ثم باعه بشرط الحق فالوجه بطلان الثاني ولو اشترى ما بشرط الحق فاجلها فانه يعقبا لو باعه دارا بشرط ان يقفها جاز وكذلك
باعه شيئا بشرط ان يصدق به اذا جمع بين معتدين يختل الحكم بعوين واحدا كالعرف وبيع القماش والكماح والبيع والاجارة فتح لو
جمع بين البيع والكفاية مثل كابتد وعقد كذا بديار قبل لم يجز لانه قبل تمام الكتابة بعقدت ومع بطلان البيع ففي سداد الكفاية ويجز
لبسطها وجهان اذا باعه زرع او ثمر كان على المشتري حصاده او الجذاد وكذا ما يجز ويجز ولو شرط على البايع متح او شرط منفعة
متح اذا كانت معلومة اما بتقدير العمل كجفافة الثوب وساجدة الغزل او بتقدير المدة كالعمر ثمرا ولو تعدد العمل ما يملك البيع قبله
او بموجب البايع ففي الا بطلان نظر وكذا يجوز ان يشترط البايع نفع البيع مدة معلومة ولو اع لانه راسخ في مائة لم يصح لو اع
ما اشترى بشرط المنفعة متح ويكون المنفعة مستترة في يد المشتري الثاني في تخير مع عدم العلم لأمعه ولو اختلف ضمن اجرة التزاد لو
تلف غير تربيط فلا ضمان لو اراد المشتري تعويض البايع عن المنفعة المسترطه عوضا او ما يقوم مقام المبيع في المنفعة لم يجب على
البايع القبول وكان له التعريف في عين المبيع باستيفاء المنفعة ولو رايضا جاز ولو اراد البايع اعارة العين او اجارها لمن يقوم مقامها

لا قرب جوار ولو شرط المشتري متقنة البايع في البيع فاما البايع مقامه من يعل ذلك اقرب جوار الا ان يشترط المباشرة ولو وقع الغرض
 لم يجب القبول سواء البايع والمشتري ولو كان قبل هذه الدواعي كما سحر كما يكون الوجه للصحة الشرط في العقد ان هو باعه والبايع تخير به
 بالتمس في الجوانا شكل لو اشترى جارية الا حاضرة عليه اذا باعها الوترط ان لا يبيع او لا يقبضها ولا يطأها ولا يشترط ان يبيع دون
 لوباعه بشرط الزمان والقبض فتح العقد والشرط ان كان الزمان معلوما بالمشاهدة او الوصف والقبض بالاشارة او بذكر الثبوت ولو كان
 مجهول لم يصح مع الصحة لو دفع الزمان او ضمن لزوم الاختيار البايع ولا يجب على القبض الصفاء وان رده به ولو دفع غير الزمان او غير
 لم يلزم البايع قبوله وان كان المذنب اجرد ولو شرط ردها فاسدا كالتحريم والمجهول بطل الشرط وفي مطلق الباع نظر لو شرط ردها مقينا
 فبا بطل القبض بخير البايع بين قبضه معيبا وفتح البيع ولو علم بالعيب قبل قبضه لم يطل خياره ولا ارسل الا بالمطالبة بالبدل
 ولو عاب بعد القبض ان تلف فلا خيار ولو اختلفا في زمن حدود القيب حكم لمن لا يحتمل الا قوله من غير بين ولو جازا الامران حمل
 تقدم قول الزمان على صحة العقد والتمس من عدم ثبوت قبض الزمان للجزء الثاني ولو قال الزمان تلف بعد القبض والموت قبل
 فالقول قول المذكر القبض ولو اختلفا في زمن انقلاب العيص الزمان غير اقل القول قول الزمان لا نقا على العقد والقبض العيصين
 واختلفا في التلف فالقول قول الثاني وقيل قول المرقن لا ماله عدم القبض ولو وجد بالزمان عيبا بعد ان حدث عنه عيب اخر
 فله الرد وفتح البيع ولا ضمان على المرقن في الحادث عنه بغير تزييط ولو اختلفا في زمانه ثم علم انه كان معيبا قبل الايراد ففتح
 البيع لغد الزمان ولو شرط اشترها المبيع على ثمنه كالشيخ لا يفتح والوجه عندي محتمل ولو شرط ان لا يبيع بينهما ان لم ينفذ في مدة
 معلنة متاعا وان زاد عن عشرين ليلة ولو قال يقبضه على ان اقبضك دينك منه ففعل متاعا ولو قال اقبض حتى على ان اقبضك
 كذا مفع القضا والشرط وكذا لو قال اقبضني اجرد من مالي على ان اقبضك كذا ولو باعه بشرط ما جيل الحال فتح سواء باعه بتمن مثل او ريد
 او انقص مع علمه بالقيمة في احكام البيع الفاسد وفيه مباحية البيع الفاسد من اصله لا يحيل به ملكه سواء نقل
 قبض او لا ويجب على القابض بالبيع الفاسد ان يبيع مع غايه النقل والمنفصل اجرة مثله مدة بقائه في يده ان كان ذا اجرة ودية
 ارش النقصان ان نقصت العين والقيمة ان تلف فيلزم يوم التلف وقيل الاكثر من يوم القبض والتلف واختيار الشيخ لو كان البيع
 امة فوطيها المشتري فلا حد ولا اثم وكذا في غيرها ويجب عليه عشرين القيمة مع البكارة ونصفه مع الشبهة ولا يجب المهر مع ذلك
 وينفذ الولد حراً ولا اعليه ويلحق به ويجب على الواطي قيمته يوم سقطت لايوم الحاكمة وارش النقصان بالولادة ولا يحسن
 الولد النقصان وان ساواه في القيمة ولو سقط ميتا لم يضمه اما الوضيا خبي مبطيما فالقته متا تاما ويجب على الضارب ما
 ديار فليس يد منها اقل الامرين من دية الجنين او قيمته حين سقوطه وباقي الدية لو رثته واما حكم الامة فيجب ردّها
 مع ارش النقص بالولادة كقولنا ولو ماتت بالولادة ضمن قيمتها ولو كان الضارب الواطي والقيمة ميتا فعليه دية الجنين ياخذ الميّد
 منها اقل الامرين والباقي لو رثته غير الواطي ولو ملك الواطي هذه العلوية فيما بعد قال الشيخ بغير قبوله لو اعتق المشتري بالبيع الفاسد
 لم ينفذ وكذا سائر قصواته ولو باعه وجب على المشتري الثاني ردّه الى الكاييم الاول ولو تلف في مدة غير المال في مطالبة من شاركه قيمته
 ويرجع المشتري الثاني بقيته على الاول والا على الثاني بما دفعه اليه وفي القيمة وجهان قال الشيخ يعتبر اكثرهما كانت من حين
 القبض الى حين التلف وقبل يوم التلف ثم ينظر ان تساو في يدها رجوع على من شاركه رجوع على الثاني لم يرجع الثاني على الاول وان
 يرجع على الاول رجوع الاول على الثاني وان اختلفت وكانت زيادة في بدال اول ويرجع عليه بالجميع رجوع الاول على الثاني بالناقص وان
 يرجع على الثاني رجوع الباقي ويرجع بالزيادة على الاول ولا يرجع بها الا على الثاني وان كانت في يد الثاني فحكم ما حكم ما لم تنح
 اذا نقا بضابا الفاسد وتلف البايع الثمن ردّه مثله ان كان مثليا والا فالقيمة فان افسد مرة المشتري السلعة وكان من جلة

وليس له امساك المبيع ولا تخصص استيفاء ثمنه منه حكم الثمن للعين كالثمن اذا تلف قبل القبض بطل البيع سواء كان
من الامان او لا اذا اشترى عبدا بمائة فقتلها لعنه غير صحيح باذنه وبغيره وان بان العبد مستحقا مائة الى المائة الدافع
ولورثة المشتري يعيب واقالة فالوجه الرد على المشتري ولو اذن في الدفع كان الرد عليه قطعاً وكذا البحث لو تزوج فذبح فذبح
غير ثم طلق قبل الدخول اذا قال العبد لغيره ابتعني من سيدي فاشتراه ثم بان العبد مستحقا كان الثمن على السيد سواء خسر
العبد او لا وكذا لو كان مفعولاً او مفعيلاً **الفصل الثاني** في اختلاف المبتاعين وفيه مباحث اذا باعه ثمن وثمن نقدا
ثم ولو اطلقا انصرفا الى نقد البلد ولو كان فيه نقدان انصرفا الى الغالب ولو تساوا ولم يحصل ترجيح المعاملة باحدهما بطل البيع وكذا
الوزن ولو اختلفا في النقد صحح الى نقد البلد وعلى مدعيه اليقين ولو تساوى النقدان فالوجه تخالفهما ولو اختلفا في قدر الثمن قال
الشيخ ان كانت السلعة قائمة فالقول قول البائع مع يمينه وان كانت بالقة فالقول قول المشتري مع يمينه وقال ابن الجيّد **القول**
القول قول من كانت السلعة في يده مع يمينه فان كانت في يد البائع فالقول قوله مع يمينه فان كانت في يد المشتري فالقول قوله
واحد ابن ادریس وعندی في ذلك تردد ولو ماتا لمبتاعين واختلف ذمتهم في مقدار الثمن فالقول قوله ورتبه المشتري
بكل حال سواء كانت بالقة او باقية اذا حلف البائع قضي وان نكل حلف للمشتري ولو تقايلا لورثة فهو بالعيب بعد قبض الثمن
ثم اختلفا فالقول قول البائع لو اختلفا فقال بعتك هذا العبد بالف فقالا لمشتري بل هو العبد الاخر بالف فالقول قول البائع
يمينه لو اختلفا في عين البيع فقال بعتك هذا العبد بالف فقال بل هذه الجارية بالف تخالفوا شرع الجارية من يد المشتري ان كانت
في يده والا فرت في يد البائع وليس للمشتري طلبه وللبيع اطلاقه وان كان في يد المشتري ردة على البائع وليس للبائع
طلبه اذا خذتمنه ولو طلبا للمشتري الثمن او لم يسلمه كان للبائع فسخ البيع واسترجاعه ولو اقام كل منهما بينة ثبتا العقدان
ولو اقام احدهما بينة بدعواه حكم على الاخر وكان عليه اليقين ولو اختلفا في ما خيرا لثمن ومما يحمله او في قدر الاجل او في
اشترط الرهن من البائع على الدرك او يمين عنه فالقول قول البائع مع عدم يمينه وعدم البينة ولو اختلفا في شرط خيار البيع
او ضمن من المشتري بعهدة الثمن او في قدر الرهن المشرط فالقول قول المشتري وكذا لو اختلفا في غير ذلك فالقول قول المنكر ولا يثبت
وكذا لو اختلفا في رتبهما فالقول قوله ورتبه البائع في المبيع ورتبه المشتري في الثمن ولو اختلفا في ما يفسد العقد او في شرط فاسد
فالقول قوله من ادعى الصحة مع يمينه ولو ادعى الاكراه فالقول قول المشتري وكذا لو ادعى الصغر على اشكال ولو ادعى الجنون
ولم يعلم له حاله به فالقول قول المشتري ولو ثبت له حاله جنون فكذلك على اشكال ولو قال العبد بعتك وانا غير مأذون في
فالوجه ان القول قول المالك ولو قال تغرقنا عن فسخ فقال بل عن راض فالقول قوله مدعي الزوم

في العيوب وفيه فصول الاول في معرفتها وفيه مجتبا كل نقص في العين يقتضي نقيصة المالية في عادات التجار او زيادة فيها
ليقتضي له عيب كالجنون والجذام والبرص والعور وما يوجب نقصا لصفات الخروج المزاج عن المجري الطبيعي مستمرا
او عارض كحصى يوم والاصبع الزائدة وغيرها وبالحيلة كلما زاد او نقص عن اصل الخلقة الحمل عيب في الادميات اما زوج
الامة فالوجه انه ليس بعيب في العبد والامة والا فرب عندي انه عيب فيهما لو وجد العبد والامة ذابنين قال الشيخ
لا يثبت الخيار فيها سواء كانا صغيرين او كبيرين وعندى فيه نظر البول في الفرائس قال الشيخ انه ليس بعيب في الامة والعبد
والوجه انه عيب في الكبيرين الشبهة عيب العبد والامة والاعمار قربا عيبا والتخير الابان عيب لا تعلم فيه خلافا
في الامة والعبد في الصغير والكبير لو كان العبد بشريا لمز او التبيد فالاقرب بانه عيب وكذا المحمل للسيد والاستطالة على
على اشكال عدم الختان ليس بعيب في الذكر والانتى صغيرين او كبيرين الشبهة ليست عيبا ولا تعلم فيه خلافا كونهما
محرمين على المشتري عيب بنسب او رضاء الا قرب بانه ليس بعيب على اشكال اما الاحرام والصيام فليس عيبا قطعاً وكذا اعادة

الباين والرجعية معرفة الغنا والحكمة ليست عيباً والعسر ليس عيباً وكذا الكفر وكونه ولدنا في الآمنة والعبد وكذا كون الجارية
لا تخن الطبع والخز ولا غيرها من الصنایع كون الجارية لا تخن في مدة ستفاسم ومثلما تخن عيباً لم يكن الكبر عدم التبرع في
في الرجل والمرأة عيباً وكذا استحقاق القتل للجناية أو الردة أو استحقاق ذهاب بعض أعضائه لبرقة أوجانية أو استحقاق الحدان بما
أو شبهته الشجاسة عيباً لم يقبل المحل الظاهر أو قبله في زمان طرأ عليه مؤنه أو نقص المحل أو قيمته والأهلا الذي في
الزينة والكبر عيب بوجباله أو الأرض مع عدم علم المشتري لو اشترى مما فوجده غير عجزين واخذ ما وجد من الثمن بنسبه
ولا يلزم البائع أن يعطيه مما باذراً التفتت وإن كان تماناً التفرقة تدليس وهي جمع اللين في التفرقة ثبت خيار الفسخ للمشتري التركيب
فلو اشترى من غير شئنا فظهر أن البائع تركها ولم يفرط بل في نصبه وتخيلاً للمشتري بين الردة ما خلتصة بالنقص من الثمن ولو جاز ما وجبه
ذلك أيضاً على أشكال التفتت والجذام واليه عيوباً جاعلاً له الأحكام نافي وكذا العور والقرن والكعب سوا كان في الضد أو الظاهر وكذا
السلع في الأحكام وفيه بحثنا إطلاقاً القدر يقضي السلامة من العيوب فلو باع وأطلق أو شرط السلامة فطر عيب سبق وجوه
عقد البيع تخيراً للمشتري بين الفسخ واخذ الأرض مع عدم التفرقة ولا خيار للبائع بل للمشتري فلو سار كان البائع عالماً بالعيوب ولا
فإن اختار الردة اشترى الثمن وإن اختار الأرض كان له ذلك سوا رقتة المسح ولا معنى لأرض أن يقوم المبيع
معيماً ثم يقومه معيباً فيؤخذ فسطاً ما بيننا من الثمن بتلك النسبة ويتولى التقويم أهل المعرفة بذلك المسامح فإن اختلفوا على الأرض
فإن الشئ يغير التقويم في أقل من البين قيمة من وقت العقد ووقت القبض إذا باع المعيب وجب الاستعداد والتبرع من العيوب كما لا يكون
وإن لم يفعل أحدهما صح البيع وكان الحكم ما تقدم إذا اختار المشتري رد المبيع بالعيوب جاز ولا يقصر به البائع ولا حضور ولا حكم الحاكم قبل
القبض بعد خيار الردة بالعيوب على التراضي ولا يسقط الاستعداد وان اختلف المطلبية غتاراً إذا اشترى المعيب ولم يعلم كان الردة
أو الأرض ما لم يتصرف فيه فإن تصرف سقط الردة سوا كان يعلم بالعيوب أو بعد أو سوا تصرف بنفسه أو بوكيله وسوا كان بالتصرف فلا ريب
كالبيع والعقود وغيره لا ريب كالكسبة والوقية والندب ومثل الشئ إن وجد بعد التدبير والعلة تخير بين الردة والأرض لأن الأرض جازية
وإن كان بعد التفتت فلا ريب بعينه ولا يسقط الأرض بالتصرف سوا علم بالعيوب قبل التصرف أو بعد وسوا كان بالتصرف لأن الأرض لا ريب
ولو باع ما اشتراه معيباً سقط الردة كان عادليه لم يعد جازاً الردة سوا علم بالعيوب ولا سوا تصرفه لتشري بحكم الحاكم أو بغير حكمه إذا
علم بالعيوب قبل البيع سقط الردة والأرض وكذا لو علم به بعد العقد وسقط حقه منه وكذا يسقطان لو باع من العيوب ثم قبل العقد
ويصح هذه البراءة إذا علم المشتري بالعيوب ولا سوا علم البائع بالعيوب ولا ونقل ابن ادرين عن بعض علماءنا وجوب تفصيل العيوب ولا
يكفي في إسقاط الردة البزري من العيوب جازاً أو الأرض ولو صح لو باع المعيب غير الحيوان من غير براءة ولم يعلم المشتري ثم حدث عند المشتري عيب
آخر سقط الردة ووجب الأرض من القديم وليس له الرد مع الأرض الحادث ولو زال العيب الحادث عند المشتري ولم يكن بسببه كان الردة
ولا أرض ولو كان العيب الحادث قبل القبض لم يمنع الرد أيضاً فقد ظهر أن الرد يسقط بالتبرع من العيوب ويعلم المشتري بالعيوب قبل العقد
وبإسقاطه بعد ولجذاته فيه حدنا الألف في الشاة للمصراة والامة الكامل على يأتي ويجد وث عيب فيه عند المشتري في غير الحيوان
ولما الأرض فانه يسقط بالثلاثة الأولى خاصة لو باع المعيب ثم أراد اخذ أرضه جازاً لا سوا رابعه عالماً بالعيوب أو غير عالماً ولو باع
بعض المعيب ثم ظهر عيب فلما الأرض لما بقي في يده ولما باعه وليس له رد ما بقي بحصة من الثمن لو اشترى شيئاً صنفقة فوجد بها
عيباً لم يكن له رد المعيب طمأ وامسان الآخر بل تخير في رد ما باعه ولا ريب في رد ما بقي بحصة من الثمن لو اشترى شيئاً صنفقة فوجد بها
القبض ولو اشترى صنفقين كان له رد لو اشترى ثلثاً صنفقة فوجد بها عيباً لم يكن له إلا الاختلاف في أخذها
الأرض ويرد الآخر بل يتفقا على أحد الأمرين ولو اشترى صنفقين كان له رد ولو اشترى ثلثاً عن اثنين أحدهما عيب فرد في أحدهما
سقط حق الآخر من الرد لأن الأرض لو اشترى من اثنين شيئاً فوجده معيباً فله رد ما عليها ولو كان أحدهما عيباً براءة على الآخر

حصة بقسط من الثمن ويتقي نصيب الغائب في بدء وكذا لو باع أحدهما جميع العين بركالة الآخر سواء كان الحامل للركيل أو المالك ولو أدرج
أحدهما مالاً نصيب الآخر كان له ولو اشترى عبدين صفقة وشتر للتجارة أحدهما أكثر من ثلثة كان له الفسخ في الذي شتر فيه
دون الآخر ولو اشترى حلتاً من ذهب أو فضة بجنسه وجب التساوي في رطله وفيه عيب لم يكن له أن يشترى ما زاد ما يتصرف
فيه ولو حدث فيه عيباً غرسقط أو دأبضاً أو الوجه أنه لا يفسخ حكم العيب للتساوي فيقتضى خلعاً أن يخبر المشتري بين المالك وبينه ولو
يفسخ الحاكم البيع ويرد على المبيع الثمن ويطالب بقية العلى من غير الكسبي يكون غزلة التالف ويحفلان يفسخ البيع ويرد العلى على المبيع مع
النقصان المتجدد ويكون غزلة الماخوة على جهة التأم إذا حدث فيه العيب ولو تلف العلى ففسخ البيع ويرد قيمته من غير العيب واسترجع الثمن
والآخر غزلة في وكذا لو باع فقيراً ماله إلى بأمثله فوجد أحدهما بأخذ عيباً ينقص القيمة دون البكر لم يملك أخذاً من بل حكم
ما تقدم لو ظهر على عيب بعد زوال ملكه ببيع أو وقفاً أو موتاً أو قتل أو غداً أن لا يستبدل ولا يحرقه كذا لو كان قد قبل العلم
بالعيب أو بعده ولو أكل الطعام أو لبس الثوب فأنلفه ثم علم بالعيب رجع أيضاً وكذا لا يستعمل المبيع أو عرضته للبيع وتصرف بأبدل على أن
قبل عمله بالعيب أو بعده ولو أكل الطعام أو لبس الثوب فأن لبسقط ويثبت لأشترى ولو اشترى من يفتق عليه ثم ظهر على عيب
فألوجه أنه لا يرش خاصة لو عيب عند المشتري لم يكن له ردة بالعيب السابق فلو أخذه المبيع جاز ولو أراد المشتري أن لا يرش فليد
قال الشيخ ليس له ذلك قال وجه عندى أن لا يرش أن أخذه ولو اشترى المبيع من قبوله مبيعاً كان المشتري حقاً لا يرش قولاً واحداً ولو ردة
بما المبيع لم يكن له المطالبة بعد أن بارش العيب أيضاً ولا فرق بين أن يكون العيب حادثاً عند المشتري المانع من أن ينقص العيب
أو النقصه كسباً أو الضقة ولا فرقاً أيضاً بين أن يكون المبيع دلس على المشتري وكتمه العيب القديم وبين عدمه وسواء كان العيب حادثاً
عند المشتري من فعله أو فعل اجنبي أو فعل الله تعالى في المنع من الردة لو رجع بارش العيب بعد التفتق ملكه ولم يحمل في الركاب سواء
كان مبرعاً أو غفلة أو اعتقه في كتمان وغيرهما من الحاجيات إذا كسر المبيع قيمته بعد أن كسر فوجده مبيعاً كالسيف الفاسد والركاب
الأسود رجع بكل الثمن وليس له ردة المبيع على المبيع وإن كان له قيمة سقط الردة ووجب لأشترى خاصة ولو كان الثوب ينقص بالفسخ
فوجده مبيعاً ثبت له لأشترى خاصة والأحكام الردة أيضاً ولو بيع الثوب ثم ظهر العيب سقط الردة ووجب لأشترى ولو أخار المبيع
أخذه ويرد فيه ما الصنع لم يجر المشتري ويثبت لأشترى لو اشترى ماله فحلت عنده ثم ظهر العيب سقط الردة ووجب لأشترى ولو كانت
دابة جاز أن لا يرش ردة ولو علم بالعيب بعد الوضع ولم ينقصه الولادة كان له مالاً لو ولد ويرد الأم مع عدم النصف ولا فرق بين
قبل القبض وبعده ولو اشترى حاملاً ثم ظهر العيب ردة ما ورث الولد ولو تلف الولد فهو كعيب عند المشتري وكذا لو نقصت الولادة
إذا اشترى ماله فوطئها ثم وجدها حلياً كان له ردة حاملاً على المبيع ويرد معها نصف عشر قيمتها ولو ظهر على عيب غير الحمل لم يكن له ردة
بعد الرطبة بل كان له لأشترى خاصة ولو تصرف فيها بغير الوطئ ثم ظهر عيب الحمل فالأقرب عدم الردة وثبوته لأشترى ولو اشترى أنثى
وطئها بعيب الحمل بعداه ولها الزوج وكان المشتري قد أجابا النكاح فالوجه سقوط الردة أيضاً ولا ينعى نكاح الزوج مقام نكاح
المسرى على السكال ولو زنت في يد المشتري من غير شعور ثم ظهر الحمل عند المبيع فعلى قول الشيخ من أن أنثى ليس بعيب يثبت له الردة
ويأتي على قولنا سقوطه ولو طئها بذكر ثم ظهر الحمل السابق كان له الردة وفي قدر الردود أشكال إذا ظهر أن المراء ينصف العشر النصفان
للثب مع احتمال عمومه فعلى هذا هل ردة العشر أدرى بالكاره قال ابن ادريس الأول وأدعى عليه لا يجمع ولو كان العيب غير حمل فله لأشترى
لما راد ردة المبيع وقد زاد زيادة متصلة عنده ردة مع الردة وإن كانت منفصلة كان كسباً من جهة لجانة أو لجانة
على أو يرهب له شيء أو يضطاد أو يخطب أو يحش ردة المبيع خاصة وكذا إن كان تساماً وثمره فأنثى ردة المبيع دون أنثى ولا يمنع الباء
ردة هذا إذا حلت عند المشتري ولو اشترى حاملاً ثم ولد عند المشتري ردة الولد أيضاً ولو حصل قبل القبض وأراد الردة قبل
الشيخ يكون التام للمبيع وعندى فيه نظر بركة الشاة المقرأة وهي التي جيبها المبيع في ضربها ليدل على أنها المشتري فيطئ أنه

فقد عليها في يوم وبره معاينة العين وان شاء الله تعالى وان شاء الله تعالى وان شاء الله تعالى
كثرة لم يكن له الرد وقال بعض الجاهل ليقطع الرد وقوله الشيخ لظلم الخ الذي اورد في قوله لا ينفذ في المراجعة على عتيد من قوله واذا رد الشاة
قال الشيخ رد على بعض الذين وهو صانع من تراويق وقال اخرون يتعمها لئلا يمداد من لعام والوجه ان الذين ردوا ان كان بئيا ولا مثله
ولو نفذ فالقيمة بعد اسقاط ما اتفق عليها وهو اختيار في النهاية ولو اوجبت المصالح التمر وجبا ان يدفعه غير معيب ولا يجبه لا جرد بل اذ
اسم الجيد ولا فرق بين ان يكون قيمة التمر مثل قيمة الشاة او اقل او اكثر وكذا عندنا في دفع قيمة اللبن مع تغذ المثل ولو عدم الثمن في موضع كان
عليه قيمته في موضع العقد ولا اعتبار بفضل الاوقات بل الواجب صلح من تراويق في جميع البلدان وكان عين اللبن موجودا لم يتغير فرده مع
الشاة لم يحرج البايع على قبوله قال ولو قلنا انه يحرج ان فوينا ولو تغير احتمل عدم القبول وجوبه وكذا الدلائل التي على ما اخترناه ولو علم بالتغير قبل جليا
او بالقرار او بالثبوت ما من غير شيء ولو رضى بالتغير فظهر عيبا غير مذهب الوجه سقوط الرد للتصرف والمطالبة بارسال العيب عند البيع
له الرد ورد ماله من تراويق بدل لبن التغير ولو لم يكن حصة فظهر عيبا بعد الخلب لم يكن له الرد بل الارش مدة الخيار في المراجعة
ثلاثة ايام كغيرها من الحيوانات ويثبت على الفهر ولا يسقط بالتصرف ولا يثبت قبل انقضاء الثلثة على اشكال لا فرق في التغير بين الشاة و
البقرة والثأفة ولا يثبت في اللثة والامان ولا الفرس وقال ابن الجعيد يثبت في كل حيوان ادعى وبغره لو اشترى مترايينا والكرني بعد
واحد فرده من دفع مع كل مراجعة ضاع وعندنا قيمة اللبن امثله لو اختلفا المتبايعان في العيب على هذا قبل العقد او بعده عند المشتري
ولا يثبت عليه ما يبدل عليه شاهد الخالد ولو انشأنا القول في البايع مع ممينه لو اشترى من الوكيل كانه قد باع العيب على الموكل والقول قول الموكل
في عقد العيب عند المشتري والاقرب انه لا يقبل اقرار الوكيل في ذلك فلو رده على الوكيل لم يكن للموكل رد على الموكل ولو انكر الوكيل ونكل
عن البين فرده عليه لنكوله ففي رد على الموكل وجهان احدهما الرد رجعه اليه بغيا اختيار والثاني عدمه لان نكوله كالاقرار والاولى
ولو اشترى جارية على انما بكر فعلا لا يشتري انما يثبت امر النساء بالنظر اليه ويقبل قول المرأة ثقة في ذلك فلو وطئها وقال لم اجد ما بكر
كان القول قول البايع مع البين لو انكر البايع كون الرد ودة للعيب سلخته والقول قوله مع ممينه ولو انكر كون الرد به اختيار سلخته قبل القول
قوله المشتري اذ اذابة للعيب السابق قال الشيخ جازله كعبا في طريق الرد وعلوه في ممينه وحبلى وانخلها وان نجت كان له نتاجا لا يرد
الا بسقط الا بآثار ما بالعيب وذلك الرد مع العلم او بان عتيد عند عيب وهي مشفوية هذا ونحن نابعه الا في الكروا واللب كانه ان يقع قبل
بطل الرد لتصرفه وان وقع بعده لم يمنع الا اذا بضر الرد الى حضور الخصم اذا باع الجاني عمدا بغيا اذ التجنى عليه قال الشيخ لم يصح والاقرب الصحة
وعلى قوله رد المشتري وليس جرح الثمن وبتى الحكمة بين التجنى عليه وبين الجاني فان اقتص اسرى حقه وان عفى على ما لا كانت الجناية ترجح المالك
بقية العبد ونحو المولى بين تسليمه للبيع واقتدائه كان بيع باطل لم يلزم السيد القيمة وان فضل المولى وان فداه فاقبل الارش من الارش الجاني
والقيمة ودرى لعدم جميع الارش وتسليم العبد ولو قبل العبد فصلا قبل التسليم الى المشتري انفسح البيع وان كان بعد بيع المشتري جميع الثمن قال
الشيخ والاولى فيما يوجب الارش ان يبعه بعده دلا على التزام المال في ذمته وبلزمه اقل الارش فلا خيار للمشتري ولو قبل لا يلزم السيد فداه
وان الشاة كان قويا ولو كان السيد معسرا لم يسقط حق التجنى عليه من رقبته العبد فحرج المشتري مع عدم علمه فان فسخ يرجع بالثمن وكذا ان كانت
الجناية متوعدة وان لم يتوعد رجوع الارش ولو علم قبله البيع فلا رد ولا ارش من ولو اختار المشتري بيعه كان له ولو كانت الجناية
على بعض الاطراف كان ان المشتري عالما قبل العقد فلا رد ولا ارش وان لم يكن عالما فخر بين الرد والارش ولو قطعت يد عند المشتري قصا
لم يسقط الرد قال الشيخ وحكم المزدحم القاتل في حقه بعه فان علم المشتري سقط جوارح الاخر بين الرد والارش فان قلنا فدا المشتري
رجع جميع الثمن وكذا القاتل في الحارة اذا تاب قبل القدر عليه فان لم يتب حتى قتل عليه ففي جوارحه اشكال حدوث عيب عند المشتري
في الحيوان لا ينعى الرد بالعيب السابق ان كان حدوثه في الثلثة من غير فضل المشتري ولو كان بعد اسقاط الرد وجب له ارش كغيره وكذا الرباع
سلبا ثم حدث عيب عند المشتري في الثلثة من غير فضله كان له الرد ولو كان بعد الثلثة لم يكن له رد الا في الحيوان والحيوان والبرص فانما

اذا تجددت من حين العقد الى عام سنة عند المشتري كان له الرد ما لم يتصرف في رد الباقي بالقرن بل بالقرن بغير ظهور هذه
 العيوب في السنة في يد البائع او المشتري ولو طرقت بعد السنة فلا رد الا ان تظهر قبل القبض ولو ظهر للمشتري وظهرت في السنة فالوجه عند
 الرد بل ثبت الارش على الشك في المبيع وفيه بخا اذا اشترى المشتري صفة مقصودة صح وان لم يكن فدها عيناً
 بين الرد والامساك بغيره لولم يجد ما كذا اتصل بشرط المجهول في الشرع وان حج في الجواب والحققة والصيد في الكفد وما شبه ذلك
 شرط ما ليس بمقصود فبان بخلافه كالارشاد لو كان الشرع بسيطاً فبان جعداً لو كان جامعاً فبان تامة فلا خيار قال الشيخ اذا اشترى جارية
 لم يوج حتى ينظر الى شواهد ما هو جيد او بسيط او سوء او لم يفس فلما وجد شرطاً لم يفس فانه بسيط ثبت خيار لا يعيب وكذا لو اشترى وجهاً
 بالطلقة ثم استمر او اخر خفيها ثم اصفر كان له الخيار ولو قلنا باستفائه كان قوماً والذى قراه هو الاقوى عندي الا ان لشرط هذه الصفات
 فيخرج التلا لوالسلم في جارية جدد فسلم اليه سبطه فله الرد ولو كان بالعمس قال الشيخ له الرد كما ايضا والاقوى انه لا رد لو اشترى جارية
 مطلقاً فخرجت ثيباً او بكر فلاحيار ولو شرط البكارة ولم يحصل قال الشيخ دوى احكاماً انه ليس له الخيار وله الارشاد بين كنهها كذا في كتابنا
 في الاستبصار وابن اديس وقال في النهاية لا رد له ولا ارشاد الوجه عندي انه ثبت انما ثبت عند البائع كان له الرد او الارشاد فلا فلا
 ولو شرط العكس فلا خيار لو اشترى عبداً مطلقاً فخرج مسلماً او كافراً فلاحيار وان شرط الاسلام فبان للكفر فله الرد وبالعكس قال الشيخ
 ولو قل له كان قوماً لو اشترى عبداً مطلقاً فبان فلاحيار وان كان خضياً لثبته للاحيار ولو شرطه خضياً فبان فلاحله الخيار لو
 اشترى كره الشاة ليو ناصح ولو شرط انما تحلبها كل يوم قدراً معلوماً لم يصح وكذا لو شرط غيرة الدين او شرط القبض في الدجاج لو شرط
 كونه الحانية حاملاً او لاداة فالوجه الصحة ولو شرط انما تضع الولد في وقت معين لم يصح ولو شرط انما لا تعمل ففي الصحة نظر ولو شرط
 انما حال فبان حاملاً لثبته للاحيار ان كانت امه والوجه ان لاداة كذلك لو شرط كونه الفراد او القري مصوماً فالوجه عدم الصحة
 وكذا لو شرط في الديك انه يوقظ للصلاة او انه يصيح في اوقات معلومة او شرط في الدار ان يجتمع من مسافة معينة او يكون الحانية
 او يكون الكشر فطاحاً او الديك معاً لا لاداعي المشتري تقدم العيب فقال البائع لا يستحق الرد على بهذا العيب كان جواباً صحيحاً وجب على
 الحاكم احلافه عليه وان قال بقبه بيا من هذا العيب جاز احلافه على عدم استحقاق الرد على جوابه ولو اشترى غلاماً فقبله ذلك وعلم
 على عدم الاستحقاق اذا حدث العيب قبل البيع ثبت الرد او الارشاد ومع التفرغ الارشاد ومع العلم بثنيان وانه بعد القبض فلا
 الا في الحيوان في الثلاثة ما لم يتصرفوا بالبيع الثلاثة الى سنة ولا يثبت الارشاد فيما يحدث بعد القبض مطلقاً الا في الحيوان وان حدث
 قبل القبض قال الشيخ ولا ارشاد ابن اديس والاقوى عندي بینه ولو قبض بعضه ثم حدث في الباقي عيب كان الحكم كذلك
 فيما لم يقبض ولو ذهب البائع المشتري الثمن بعد قبضه ثم وجد المشتري بالبيع عيباً كان للارد واسترجع مثل الثمن اربعة لان الثمن
 عاد اليه بغير الوجه الذي يعود اليه بالرد وله الارشاد ان اختار لو قال لاثنتين بعنك هذا العبد بالف فقال احدهما قبلت نصفه
 لم ينفق لعدم مطابقة الجواب وكذا لو قال قبلت نصفك كل واحد منهما نصف الثمن او قبلت نصف احدهما العبدين بجمعه من الثمن
 ولو قال بعنكاهذين العبدين بالف هذا العبد منك وهذا الاخر منك فله احدهما بجمعه انه لم يبيع اما لو قال هذا منك بجمعة
 وهذا من الاخر بجمعة فقبل احدهما بجمعة فانه يبيع في بيع المراجعة والمواضعة والتولية وفيه بخا
 بيع المراجعة جائز غير مكره وشرط العلم بان المال وقد الربح فلو جاز لا واحد من راس المال او قدر الربح بطل ويجب ذكر الصرف
 والوزن مع اختلافهما دون ذكر البائع وان كان ولداً او غلاماً ولا الاخبار عن الغيب بكنه بيع المراجعة بالنسبة الى اصل المال
 بان يقول راس مائة بعنك وبيعك عشرة واحد بل يقول بعنك مائة وبيعك عشرة اذا اراد الاخبار بثنى السلفه فانه
 اخبر بثنى فيقول اشترته بكذا او راس مائة كذا او نفعم علي او هو علي وان تغيرت بان زيد اتمكنا كالتن ونعلم المضعة والتميز
 والشام اخبر بالثمن من غير زيادة وان كان قد استخدم او اخذ التما وان زاد من بعله كقصاص الثوب قال ابن اديس كذا في

باجتماع ثمنه الى الثمن لئلا يقول تقوم على او هو على ولا يجوز ان يقول اشترى بكذا ويريد الجميع وان قصده من اوجابه ان ذلك
او تلف بعضه اخر الحال لو ظهر العيب فاخذ ان شاء استقط من رأس المال واخر الباقي فيقول رأس مال كذا وتقوم على بكذا
ولا يقول اشترى بكذا ولو اجر الحال فيقول اشترى بكذا واستعدت ان شاء كذا جاز ولو جنى على العبد فاخذ ان شاء الجناية
لربح ونعمها ولو قيل بوجه كذا وجنك ولو جنى العبد ففداه المشتري لم يلحق العقد بالثمن وكذا لا يخبر باي سلع في السلفة
بشئنه او بغيره بغير اجرة ولا ما ينخرج من الادوية والمؤنة والكسوة ولو اجرة بصورة الحال جاز ولو قال العبد ما قام على استمعي
الثمن ما بذله للدلالة والكيل واجرة البهت ان لم يكن ملكه ولو حذر البائع بعض الثمن عن المشتري واستراة فان كان بعد ان
العقد لم يخرجه ولو كان في مدة الخيار اخبر بالاصل ايضا لانه من احداهما لا يكون عوضا وقال الشيخ يلحق بالعقد
في غير المال فصرح اسقط البعض وباترايد مع القضية وايسر يجيد ولو تفرس فادون بان رخصنا وغلتنا خبر الثمن لا غير
رأس مالى مائة ولبحه بربح عشرة فان تسعين بنية او افرار كان البيع صحيحا وخبر المشتري بين الرد ولاخذ جميع الثمن وهو مائة وعشرة
وقيل يكون للمشتري الرجوع على البائع بان زاد في رأس المال وهو عشرة وقيل يكون للمشتري وحده من الربح وهو درهم فغير الثمن
ولسعين وقراه الشيخ فيجعل الخيار للمشتري لحوار الجناية في الاجل الثاني وتعلق عرضه بالمشتري بالثمن كمالا لكونه ماليا
او ملكيا او غيره لك وعدة لانه رضىه بالازيد ولا خيار للبائع عندها وكذا ياتي على ما قرأ الشيخ لانه باعه برأس مائة وعشرة
من الربح واذا اختار المشتري الرد كان له مع بقا السلفة ولو هلك او تصرف لم يكن للرد قال الشيخ ولا الرجوع بالنقص
وهو بار على ما قرأه أولا لو قال بعد البيع اشترى بمائة وعشرة لم يفرأ منه وان ادعى الغلط ولو عرف بالغش والصدق
وان اقام بنية لم تسمع وليس له احلاف للمشتري لان يدعى عليه العلم ولو قال كان وكلي قد اشترى بمائة وعشرة واقام البنية
قبل قال الشيخ ولو قلنا لا يقبل كان قويا لرباعه سلفة ثم اشترى ما منه جازا فالمليط وان كان من قصده ويكون مكررا
فلرباع غلامه ثم سلفة ثم اشترى ما من غير شرط بتم زايده جازا ان تجرأ ان ياد ان لم يكن ثم الاعادة والافلا وكذا لو باع على
او ابد او من لا يقبل شيئا منه ثم اشترى ما منهم لم يجز الحال على وجهه وان تجرأ ان اشترى بعضه من غير بيان كونه
سلفة باقية الى سنة ثم باعها ما ربحته حاله من غير بيان للشيخ قولان احدهما انه يكون للمشتري من الاجل مثل ماله والشيخ
ينجز بين الفسخ والاخذ بما وقع عليه العقد لا وهو الاقوى عندي وكذا لو اشترى الى سنة فاخر ان اشترى الى نصفها
وكذا انجز المشتري لو باعه بدينار فاخر ان اشترى بدينار او بالعكس وكذا قد اشترى بعضه فاخر ان اشترى بقدا وبالعكس
ومما يشبه ذلك في الرد والاخذ بما وقع عليه العقد وكذا انه يجب الاجابة في الرجعة ولو لم يفعل تجب للمشتري بين الرد والاخذ بما اشترى
هو ولا ينعى البيع فاسدا ولو اشترى بدينار بعشرين فيدل لهما زيادة درهمين فاشترى احدهم نصيب صاحبه باحد عشر اخر باحد وعشرين
مع المساواة جرد من الرجعة والتولية ويجب الاجابة في التولية كالحجب في الرجعة ويجوز لمقتضى البيع والتولية وكذا يجب الاجابة في الموضوعة
بالحجب في الرجعة لو صدق المشتري في الغلط بالاجار حكم عليه ولو اقام بنية بان ايد عن اجاره لم تسمع على ما قلناه وان ادعى الغلط
المال وان ادعى المشتري باقراره بالعلم بالغلط فانما التمتع ولو طلبا للمشتري من البائع حلف على عدم العلم بان ايد وقت البيع كان ذلك
فان نكضى عليه وان حلف بخبر المشتري بان الاخذ بالزيادة على استكمال الفسخ ولو قيل ان الزيادة لا يلحق العقد فيجوز البائع كونه
وهل يله مع القبول نصيب الزيادة من الربح الوجود ذلك ان نسب الربح الى الثمن مثال ان يقول بربح كل عشرة درهم ولو قال بربح عشرة
لا غير لم يثبت ولو اخذها بان ايد ونصيبه من الربح لم يكن للبائع خيار وكذا لو اسقط الزيادة عن المشتري لو اشترى سبعمائة
لم يهر احد من الرجعة تائلا او اختلا سوار قومه او ببطا الثمن ملين بالسوية باع خياره الا ان يجزأ حال وكذا لو اشترى اثنتان
سبعمائة وافتسها لم يكن لاحدهما بيع نصيبه من الرجعة الا بعد اعلام المشتري بلعلا تائلا اجزأه او اختلعتا لوقوع التجر

مثلاً على الراسطة بئس معلوم وقال به زيادة على رأس المال فهو له والقيمة في البيع جازعاً لم يوجب البيع له على الراسطة
 زيادة كان له وان باعه برأس المال لم يكن له على التاجر شيء وان باعه بأقل من تمام ما قوم عليه ولو ردة المبيع ولم يبعه لم يكن له
 المبيع من قبوله وليس للواسطة ان يبعه مائة ولا يذكر الفضل على القيمة في الشرأ والوجه ان الزيادة لصاحب المبيع ولا للواسطة
 وكذا ان باع برأس المال ولو باع بأقل بطل البيع قال الشيخ ولو قال الواسطة للتاجر خذ مني ثمن هذا المبيع واربح على فيه كذا فضلي لك
 ذلك غير انه لم يوجب البيع ولا ضمن هو الثمن ثم باع الواسطة بزيادة على رأس المال والثمن كان ذلك للتاجر وله اجرة المثل لا اكثر من
 ذلك ولو كان قد ضمن الثمن كان له ما زاد على ذلك من الربح ولم يكن للتاجر اكثر من رأس المال الذي قدّم يحبس كذا القرف والوزن
 في المراجعة مع الاختلاف بين الموضع جاز بان يخبر برأس المال وبيعه برأس المال ووضيعة كذا ولو قال بضيعة درهم من كل عشرة
 كان مكرهاً وبيعته ويصير يطرح من كل عشرة درهماً فلولا الثمن مائة وبعده بضيعة درهم من كل عشرة لم ينعون ويكون المثل
 درهماً وقيل تسعة وخمسة من كل عشرة جزءاً من درهم فيكون الثمن واحداً وتسعين الآخر من كل عشرة جزءاً من درهم وقوله الشيخ لان
 عقد الالب في معرفة الثمن ان يضيف الوضيعة الى رأس المال ثم ينظر قدرها في المبيع فاسقطه من رأس المال وهو الثمن فاذا قال
 رأس المال عشرة وعنده به مواضعة العشرة درهماً ونصف فيضيف الى العشرين خمسة فيصير خمسة وعشرين وقدرة الوضيعة
 الثمن فاسقطه من عشرين فيبقى ستة عشر ثم جعل البيع الذي قدّمه اختراجه لا اقرى لانه اقال مواضعة كل عشرة واحد
 المواضعة الى رأس المال فيحذف منه عشرة فيبقى تسعون ولو قال بضيعة درهم لكل عشرة كانت الوضيعة من كل واحد عشرة درهماً
 او اشترى نصف سلعة بعشرة واخر نصفها بعشرين ثم باعها بمائة ثمن واحد فهو بينهما نصفان وكذا المراجعة او مواضعة
 او قوله اراهما او جملا او احدهما قدر الربح او الوضيعة بطل البيع ولو قال شرأ هذا المبيع وازيدك شيئاً فاشتراه لم يبرأ
 اخذه ولو اخذ من باع بطلا واشترى به شيئاً لم يبرأ له ثم جاز به الى التاجر فاشتراه منه لم يكن برأس مال اذا كان قدماً في الشرأ
 ولا يجبر التاجر على بيع ما يراه ولو كان قد اشترى لنفسه ثم قد مال التاجر كان المبيع له لا يسلل التاجر عليه والتاجر مسئول له لا يخرج من الما
 في اعدال مخرومة وجوب مشدودة الا ان يكون لها ما ربح يوقفه منه على ضيقة المبيع في الزيادة قد ان يفي ببيعته ح فاذ وجد
 كما هو في الم والامكان له التفتيح لو امر بغير الشرأ مائة وينقد الثمن من عنده عنه فاشتره المأمور ونقد عنه ثم ربح
 المبيع او هلك كان من مال المردون المبيع في بيع المأمور فيه محبس ببيع التمرة بعد طهر ما وبطل الصلح
 عاماً او اكثر بشرط القطع والتبعية منفردة منفعة الى غير ما ولو لم يبد وملاعى قيل يجب ختمها الى غيرها او يباع اكثر من عام واحد
 بشرط القطع فيطل لولا عن هذه وقيل يجوز وهو الاقوى ولو باعها قبل التمر عاماً منفردة بطل قولاً واحداً ولو باعها
 عامين او منفعة فالوجه البطلان ولا فرق عندنا بين بيعها على مال الاصل والاصح ان يبايعها قبل بد والصلح بشرط
 فتركها حتى يبايعها لم يطل البيع وهل يشترط في الزيادة منع اصحابها منه واجوب التمرة المشتري وعليه اجرة التبعية
 وعند التمر يميل ذلك لحصولها في ملكه لان المشتري ملك التمرة والبايع مال الاصل وهو بسبب الزيادة والزيادة
 ما بين قيمتها يوم اخذها ومجمل ما بين قيمتها قبل بد والصلح وقيمتها بعد لان التمرة قبل بد والصلح للمشتري بمس
 حين الشرأ وقيمتها لاحق للبايع فيها ولا يطل البيع لو قصد اخيراً وقت الشرأ لو باعها بعد بد والصلح حتى يشرط القطع
 والتبعية ومطلقاً السجور والتخلل للعلم سوار بد والصلح في التخلل تغير لونه من الخضرة الى الحمرة او الصفرة وفيه اربعة
 اشاق ورواه عنه وفي الكرم انعقاد الخبز وان كان غريزاً فحين يحلو ويشاهد ولا اعتبار في ذلك بطلوع الثمر ولا التبرؤ
 تنهيه غنمته اذا بد صلاح بعض التمرة جاز بيع الجميع سواراً من نوع ذلك للجنس ومن غير نوعه او او التمرة يستأثر
 اخر جاز بيعها تجارداً او تباعداً واختار الشيخ رحمه الله عدم الجواز وليس بجيد لا يجوز بيع الخضر والثمار والتجارت به ما قبل

ويجوز بعده اذا انعقد لقطعة واحدة ولقطعات منفردة عن اصولها ومنهته ويجوز بيع هذه البقول المتكررة مرة من غير شرط القطع
ولا فرق بين بيع هذه الاصول وهي غار وكبلى ولا بين كونها ثمرة او لا ولو باع ما فيه ثمرة ظاهرة فهو كبايع ويجب على المشتري تركها
الى وقت بلوغها ولو اشترطها المبيع جاز ولو تعبد بعد العقد ثمرة فالجدة للمشتري فان لم يميز اشتراكا يجوز بيع ما يخرج مرة بعد
اخرى بعد ظهور خفة وفترات بشرط القطع وغيره سواء كان قصيلا او غيره من البقول ولو اشترى الربطة وما يشبهها بخرقة واحدة
بشرط القطع وجب في الحال ولو اخرجها كالثمرة اذا بيعت وقد سلف ولو اشترى قصيلا من شعير خفة على ان يقطعه ففعل ثم عاد فغيب
فهو لصاحب الارض ولو اشترى خرتين كان لصاحب الارض ما ينبت في الثالثة ولو اشترى باصوله قطعه ثم بنت كان لصاحب الارض
خاصة لا لصاحب الارض ولو سقط من الارض جثفت من العلم المقبل فهو لصاحب الحق لا لصاحب الارض يجوز بيع ما يخرج
مرة والى بعد ذلك وكالثوب والخنما منفردة مع الاصول يجوز بيع الثمرة مع اصولها ومنفردة سواء كانت بازرة كالنخل والمشمش
او في ثمرتها جاليد لادخالها كالجوز في القشر الاسفل ولا يحل بيع كالفستق الاعلى يجوز بيع الذرع سنبلا قائما وحيدا سواء كان باريا
كالشعير ومسترا كالخطة منفردة ومنهته مع اصوله سواء شرط القطع او لا ويجوز بيعه قبل ان يسند بشرط القطع والبقية ولو
اطلق فالوجه وجوب البقية الى وقت الحصاد ما لم يقصد الفصل فيجب على المشتري حينئذ قطعه ولو شرط القطع ولم يقطعه ولو
شرط القطع تخير الباع بين القطع وابقائه وعلى المشتري اجرة مثل الارض والركوة ان بلغ الثواب هذا اذا كانت الارض عسرة واذا
كانت غراية فعلى المشتري الخراج قاله الشيخ وابن ادریس وفيه نظر ولو اطلق او شرط البقية وجب على الباع ابقاؤها الى وقت الحصاد
ولا اجرة ويجوز بيع الحب وان لم ينض بعد منعه ابن الجنيّد ولا فرق بين ان يبيعه قبل ابد والصلح بشرط القطع او بشرط البقية
في الجوز ولو باعه قبل بدو الصلاح مع الارض جازا جاعلا وكذا يجوز منفردا لما لا مال له الارض وغيره على الاقرى لو باع صاحب الارض
ارضه على صاحب الذرع بنصف نزع جاز فلو شرط في البيع قطع جميع الذرع كما لا يربا بالصفة ولا يلزم الوفاء بالشرط لو باع البذر
قبل غروجه لم يبيعه وان علما مقداره وكذا لو خرج وابعه البذر ولو باعه مع الارض صح وان لم يخرج بعد ولو باع ما المقصود
منه مشورا كالجوز لم يبيعه حتى يقطع ويناهد ولو كان الظاهر مقصودا كالتبصل فالوجه جواز منفردا او مع اصوله
وكذا لو كان مقصودا مستورا على اشكال يجوز بيع الجوز والتوز والباقي الا خضره فشره سواء كان مقطوعا او في
فكذا يجوز بيع الحب المستند في سنبله لو باع الاصول بعد انعقاد الثمرة لم يدخل في البيع الا ان بشرطها المشتري ويجب على
الباع البقية الى ان اخذها بحرق العادة ولو باع الثمرة جاز ان يستثنى ارضا لا معلومة ولا فرق بين البستان والظلة والاشجار
او الشجرة ويجوز ان يستثنى ثمرة سحره بعينها او بجوات باعيانها او غلة او غلات معينة ولو استثنى غلة او غلات مجهولة
او ارضا كذلك لم يخل البيع وكذا لو استثنى ارضا لا معلومة ولم يبين الجوز اذا كان اكثر من واحد ويجوز ان يستثنى غلة
معلومه النسبة كالثلاث ولو كان مجهولا لم يبيعه ولو باع قفرا معلوما واستثنى منه ارضا لا معلومة او جزء معلوما صح ولو كان
بعينه من هذه القصة قفرا الا ما كوكا صح ايضا ولو قال بعينه هذه الثمرة باربعة دراهم الا مقدار درهم صح لانه يميزه بعينه
لثمة اربعة باربعة ولو قال الا ما يساوي درهمي لم يبيعه ولو استثنى من الحيوان جزء معلوما متساويا جاز ولو باع قطيعا واستثنى
منه شاة معينة صح البيع وكذا لو استثنى جزءا متساويا معلوم النسبة ولو كانت مجهولة لم يبيعه ولو كان ما كوكا لاستثنى من
او الجملد فللشيخ قولان ولو استثنى احد جاز لو استثنى المشتري الذرع او النخل بقاوه الى ان اخذها لفظا قبل سبل الجاهات
وان وجب له ذلك حكما ولو باعه دارا اذ راعا معينين فان عتين موضعين صح والا فلا علم بالبذر فان الدار او جهلا حيا
او حيا ولو استثنى الكلب من التمسك او الحب من القطن لم يبيعه وكذا لو استثنى الشجر وكذا لو باعه بديارا لا درهما
او قفرا لان قصده رفع قيمة المستثنى منه وهي مجهولة ولو استثنى لبني من الثمرة لبني يبيعه استثنائه ثم تلف بعض الثمرة

سقط من المستحق بحسبه لو تلف الثمرة بجائحه قبل القبض في من مال البائع وان كان بعد من المشتري سواء كان له الفاكهة
 او اقل واكثر ولو كان التلف بفعل البائع فمن ماله وان كان من المشتري فماله وان كان من غيرهما فان كان بعد القبض فله الرجوع على المتلف
 بالقيمة وان كان قبله فغير المشتري بين الفسخ والرجوع على المتلف ولو تلف البعض فالحكم فيه ذلك لكنه ان اختار الامساك فلا يخرج
 البائع هذا التلف قبل القبض ولو كان بعد فالتلف من المشتري قال الشيخ ولو تلف الثمرة لنفسه في مقدار التلف كان قريبا والوجه ما قلناه
 عن قال الشيخ واذا عجز البائع عن سقي الثمرة او تسليمها لم يثبت للمشتري خيار العجز البائع عن تسليم بعض ما تاول العقد يجوز للمشتري
 بيعه في ثمنه وليس بركوة بزيادة عما استأجره وانقصان قبل القبض وبعد لو باع الثمرة واحتج بالمتساقط قبله على البائع ذلك
 لوجوب تسليم الثمرة عليه كالمدة بخلاف ما للرباع الاول واستثنى الثمرة وان المشتري لا يجيب على السقي فلما اهل البائع حتى تلف من ولا
 عدم الفسخ البيع كالعقد المقبول اذا كان من قبيل القبض وما قال الشيخ اذا اشترى نخلا على ان يقطعه اجزاء فتركه حتى انثر
 كانت الثمرة له دون صاحب الارض فان كان صاحب الارض ممن قام بسقيه ومراعاة كان له اجرة المثل وينبغي التقييد باذن
 التخل والوجه رجوع البائع على المشتري باجرة الاجرة لو باع لصل الحنا والاس وفيه ورق كان اكره للبائع ولو باع لصل النور
 كان الورق للمشتري بيع المحاذلة حرام وهي بيع الزرع بحفظة او شغل لا كبل ولا اجزا فالانقاذ والاشية وهل يشترط كونه
 من تلك الغلة قال الشيخ في الملاقاة ثم حتى لو باعه ان بيع بحفظة من غير ما جاز وقوى في المبسوط المنع وهو الاقوى عندى بيع الثمرة
 حرام وهي بيع الزرع بحفظة لغير الثمرة بغير انقاذ ولا اشية لا كبل ولا اجزا قال الشيخ ويشترط في التحريم كون الثمرة من تلك الثمرة فلا
 ثمر التخل بغير من غير ما جاز ولا يردى عندى المنع واستثنى من هذه العربة وهي الغلة تكون في بيتان غير او دان اشترى ثمره
 صاحب الدار والبستان دفعا لمثقة التبنم بخرمها ثم سوان كانت خمسة او ست او ازيد او اقل ولا يجوز ان يبيع جميع ثمرها بغير
 من رجل واحد ومن رجال في عقد متكرر ثم لو كان له عدة مخلات في عدة مواضع جاز بيعها لرايا من رجل واحد في عقود متكررة
 لا يشترط في بيع العربة ان تكون موقوفة لبائعيها ومنع استقانا من الاعراض وهو ان يحمل لرجل لغير ثمره غلة عامه لا يملك
 عربة لغيره من غيرها وافرادها بالبيع اما يجوز بيع العربة بخرمها ثم لا ان يرد ولا انقص ويجب كون الثمرة التي يشتري بها معلوما
 بالكيل ولا يجوز فراقا وهل يجوز بخرمها بلبا فيه نظر ويشترط مساواة الثمرة وقت صيرورته ثمر الثمرة المدفوع ثمنها ليشترط
 في بيع العربة بالبيع بالانقاذ بالاشية وحل ليشترط التقاضي بالجلس قال الشيخ نعم ومنعه ابن ادرين والقبض في الثمرة والنفذ في
 الغلة ولا يشترط حضور الثمرة عند التخلية فلو باعوا عربة الثمرة والتمر مصيا الى الغلة فسلما الى المشتري ثم مضى الى الثمرة فله
 الى صاحبه جاز يجوز بيع العربة المحتاج الى الظهار طبعا واخره سواء كان معه ثمنها غير الثمرة او لم يكن وسواء باعها او لم يبيع
 دخل صاحب العربة حابطه او لغيره وانزكها المشتري حتى صار ثمرها لم يطل البيع سواء تركه مع الحاجة او مع عدمه وسواء ان انزك
 لعنه او غيره لا يجوز بيع العربة في غير التخل مثل الغنم وسائر الفواكه لولا بعث هذه العربة من الثمر والغلة بهذه الصفة من
 حنينا سواء لم يبيع الا ان يعلم المقدار وقت العقد سواء كان باعنا لا اعتبارا ولا وكذا كانت الاخرى من غير القبض يجوز
 لاحد الشريكين ان يقبل حصته شريكة من الثمرة بغير معلوم منها والظاهر ان ذلك ليس وجه البيع للثمن عنه بل يحمل على الفسخ
 اذا كان لاثنتين فخللان عليه مائة فخرها ثمر او باع ثمره احد بخرم ثمره اخرى فان كانتا عريتين متحمتين معا وان يكون عريتين
 لم يخرجه لولا ان الصنفين ان صبرته هذه عريتين صلتا فمما زاد فلي وما عندى انما لم يخرجه وكذا لو كان عند ذك او ابيحولا
 فان زاد على مائة فلي كان غصن فلي او الحن خضنك فمما زاد على كذا فلي وما نقص فعلى في بيع خيلان وفيه فضول
 فممن يبيع بعه وفيه مباحث على حيوان مملوك يجوز بيعه وشراؤه جميعه وبما مضى لمصلحة المصلحة والاشية ولو كان
 الراس والجسد فان لم يكن الحيوان مأكولا لم يبيع البيع وان كان مأكولا فلا باء له ان يبيع بخرمها ويكون له الراس والبدن وقطع اليد

المزايا بين الربيع والشتاء في غلة النخل

الترفق وقال الشيخ يكون شريكاً للمبيع بقدر الراس والجسد وكذا لو اشترى ثياباً ثم زاد في شراء جملون وقطر احصى لنفسه الراس
والجسد ولو استثنى ثمن الجملون ففي الصحة اشكال ولا بأس باستثناء الراس المتوجي لا المتعدد وهو استثناء خذته العبدية من
الزمان وكوب الدابة مساقرة معلومة او يائماً معلومة الكفر الاصلي سبب لاسترقاق كحارب وذرارته وليس في الرق في عبه
وانزال الكفر وكفط دان الحرب بملك بخلافه ان الاسلام ولو بلغ للمفط في دار الاسلام فارق العبودية حكم عليه وقال ابن اذر
لا يحكم عليه بالرق وليس بعبد كل احد يصح لرجل ان يملكه عبداً احد عشر اباراً والامانات والاجداد والجدات وان علواً لولا
ولو لا دم ذكره وانما وانزلوا والآلات والعنات والحالات وبنات الاخ وبالحيلة النسب غريان ذكره وامان والذكر بملك
عبد العبد بنده الابوان علواً والاولاد وانزلوا كالابن وابن الابن وابن البنت وهكذا يملك من عباده من العلم والحال
والاخ وغيرهم والامان يصح ان يملك عبداً الحرمات عليه في النكاح نكاحاً مؤبداً بالنسب ومن عباده من يجوز ملكه كبنات القم وبنت
ومعنى عدم ملكه هو لا اشتراط استقرار لا اشتراط ابتداءه ولو ملك احدى هو لا يعتق عليه في الحال وكذا المرأة يقع ان يملك كل احد
الآبار وان علواً والاولاد وانزلوا لو ملك الرجل ابنة واحدة او ابنة من الرضاع الذين لو كانوا نسبا اعتقوا قال الشيخ يفتق كالتب
ومنه ابن ادرين ونقله عن المفيد والوجه ما قاله الشيخ لو ملك كل من الرز وجين حاجه صحيح لكن بطل النكاح والحاق ولا يصح
ان يملك المسلم ابتداء ولو كان له مملوك كافراً فاسلم المملوك اجبر على بيعه من المسلم واخذ منه مولاة كل من اقر على نفسه بالعبودية
حكم عليه بما مع شرائط الاقرار وعدم شتمه بالخيرة ولا يقبل رجوعه سواء كان اقراره كافر او مسلم ولو اقر شتمه بالخيرة لم يحكم عليه
بالفداء ولو اشترى عبداً فادعى الحر لم يقبل الا بالثبته في احكام الاتباع وفيه بحثا اذا اشترى جواً اداً ميا كان او غيره
ولم يسقط الخيار ثبت له الخيار خمسة اشياء ايام فان حدث فيه عيب بعد العقد وقبل القبض غير اشترى بين الراس والارض ولو تلف كان
من مال البائع ولو قبضه ثم تلف او حدث فيه عيب في الثلثه كان من مال البائع ايضاً ما لم يحدث فيه اشترى حدثاً ولو حدث فيه
عيب عند المشتري من غير حبه لم يسقط حقه من الراس باصل الخيار وفي الارش مع الامساك فطر ولو حدث عيب بعد انقضاء الثلث
بطل الر بالخيار وبالعيب السابق يصح بيع الكامل منفردة عن الراس ومنفعة اليه فان اطلق لم يدخل الحول ولو اشترطه المشتري متح
ولو سقط قبل القبض رجع المشتري بحصة الراس من الثمن بان يقوم الام حلاً ويجوز رجوع بنسبة التفاوت من الثمن ولو رجا
لفيه اشترى جواً ما صح بشركتي بيع لهما والتمس عليه فان اذن له في ما رضى به عنه جاز ورجع عليه ولو تباع لم يرجع ولو تلف
البيع كان بينهما والمأمور الرجوع على الامر بما فقد عنه اذا اشترى عبداً ذماً مال كان ماله لبايعه الا ان يشترط المشتري سوا علم
اولاً والشيخ تفصيل ضعيف ولو اشترى مع ماله وكان رباً اشترط المخالفة في الجنس او زيادة الثمن وانضمام غير حبه اليه
وانقل لو قال اشترى جواً بالبشر كتي وشرط ان اخرج له ولا خسر ان عليه قال الشيخ كل الشيخ رحمه الله يجوز ذلك ومنه ابو
وهو قوي لو اراد احد الشريكين الر بالعيب والاخر الارش للشيخ قولان ففي الخلاف تسوية واختار ابن ادرين ومنه في غير
بحر النظر الى وجه المملوك ومحاسنها اذا اراد شراها ولو لم ير لم يخير لئلا يشتري مملوكاً ان يفراسه وان يطعه
شيئاً من المملوك وان سقته عنه بشئ ويكره ان يبرئ منه في الميزان فانه لا يفلح وان بطا من ولدته بالان بالاعقد والملك
العبد لا يملك شيئاً سواء ملكه مولاة او لا يقل يملك فاضل الضرية وارث الجناية وما يملكه مولاة وليس بعبد فلو
وماله كان الحكم ما تقدم فلو رث العبد العيب رث المالا ايضاً فلو تلف ماله ثم اراد رثه كان بمنزلة العيب المتجدد عند المشتري من
ما اشترى جانية حرم عليه ولينما قبلاً وغيره وقبيل والمسا شتمه حتى يستبرأ بحضته او غشته واربعون يؤمها ان كان مثلاً
يخض ولم تخض وحب على البائع استبرأ فها قبل بيعها بما قلدا ان كان قد وطها ومع استبرار البائع يسقط وجوب استبرار المشتري
وكذا يسقط لو اخرج الثقة باستبرار خلافاً لابن ادرين او كانت لامرأة او كانت صغيرة ليست في سن من تخض وكانت بنية

او حاملا او عاتقا قال الشيخ لو ملك الجارية بينة او اربعة او استغلم لم يخله ولها الاستبراء ومنع ابن ادریس ذلك واقتصر بوجوب
 الاستبراء على عقد البيع لا يجوز وطئ الحامل قبل مضي اربعة اشهر وعشرة ايام ويكره بعد حتى تنضع ولو وطئها استبان بغيرها
 فان لم يفعل كره لبيع ولدها وليس يجرم وليعتبان بزلله من ميراثه فسطا لولا بيع عبدة من فلان على ان على خمسة مائة لم يصح
 معه بهذا الشرط لان الثمن يجب على المشتري اجمع فاذا شرط بصفة على عبدة ملك الثمن والثمن وقال في المبسوط صح لقوله عليه السلام
 عند شروطهم وفيه قوة بخلاف ما لو قال طلق زوجك وعلى خمسة مائة او اعقوبك وعلى خمسة مائة لانه عوض في مقابلته ذلك ولو قال
 على جهة الثمن جاز في الجميع نزع الجارية زمان الاستبراء عند المشتري سواء كانت حنة او حقة ولا يلزم نفيها عند غير فان جعل
 ذلك عند من يتوبه كان جائزا ولو لم يلزم بشرط المواقعة صح وكذا لو اطلق ثم انفق على المواقعة ولو ملكك او عاتبت من سنان المشتري ان لا
 يقضيها الا لمن البايع والمثقة في مدة الاستبراء على البايع مع المواقعة تكره المثقة واثماتها حتى فينفذ اعوش يبلغ سبعين
 وقيل يبلغ مئتا الصاع وقيل تحرم المثقة والا فربا لا ولد والوجه عدم كراهية التفريق بين الولد والابن من غير من ذوى الارحام
 سواء قربا وبعد ذكر كان او انثى ولو فرق بين الام والولد قبل البيع صح البيع في مباحث من هذا الباب وهي
 بحثا اذا ولد جارية ثم طهرت انما يخر البايع اثره المالك وعلى الواطئ عشرة قيمتان كانت بكرة ونصف عشرين كانت ثيبا وقال
 ابن ادریس مهر ثيبا او نعتقا الولد قرأ وعلى الاب قبة يوم ولد واجرة سلماته بقاها في يده ويرجع على البايع باعترفه على
 عبوض وهو ثمن الرقبة او على انه لا يغير عوض ولم يحصل في مقابلته نفع وهو قبة الولد وهل يرجع باء دخل على انه يغير عوض وحصل في
 مقابلته نفع وهو مثل في مقابلته الاستبراء او العشرة ونصفه عند اخرين قيل نعم لان البايع اما يجه بغير عوض وقيل لا لم يحصل عوض
 في مقابلته وفيه قوة لا يجوز بيع امهات الارلام مع وجود اولادهن الا في ثمن رقبتهن مع عدم غيرهن ولو مات السيد وخلف
 امرؤا ولد وولدها واولاد اجعلت في بطنه ولدها ونفق في الحال ولو لم يخلت سواها انفق بنصيب ولدها واستنفذ في
 نصيب باة الوتر يجوز شرار ما يسلبه الظالمون مع استحسانهم للشيء ولها وان كانت الامام وكذا كل ما يؤخذ من دار الحرب
 اذن الامام يجوز تملكه في حال الغيبة يجوز شرار امه الطفل من ولده وبهاح وطها من غير كراهة وكذا يجوز شرار المالك من الكفا
 اذا اقر بالام بالعبودية او مات لم يثبت بذلك او كانت ابد بهم عليهم اذا اشري من غيره بعد دفع البايع ابنه لخير منها فان
 من اشري قال الشيخ براءة الباءة وليست رجوع نصف الثمن المدفوع وبطلان الا بقاء وان وجد اختار مرد نصف الثمن وان لم يجد كان العبد
 بينهما وهي رواية السكوني عن الصادق عليه السلام والطريق ضعيف والوجه ان البيع ان وقع على عبد من عبيدين بطل ومن اشري
 الا بقاء بيمينه وان وقع على موصوف في الذمة صح البيع ومن ثالث بالقيمة وله المطالبة بالعبد ثابت في الذمة الجارية مشبهة
 اذا وطئها احد من ذرى التي تدينه مع الاستبراء والافقيد بنصيبه وتقوم الالة ويلزم بها ان كانت اكثر من ثمنها الذي اشترت به والافقيد
 قال الشيخ والوجه ان الام بارش البكارة بعد اسقاط نصيبه منه خاتمة الا ان تحبلا فيغرم ثمنها يوم الحياة وثمن ولدها يوم سقوط حياة
 بعد اسقاط نصيبه منها المملوك ان اذا كانا مازونين في التجارة فاشري كل منهما صاحبه كان العقد السابق فان انقضاء قال
 النهاية يفرع بينهما من خرج اسمه كان البيع له ويكون الاخر مملوكه وقد روي انه اذا اتفق ان يكونا عقدان في حالة واحدة كما باطليان
 ما قد ملكه وابن ادریس لفتي بهذا الرواية وهو رواية الخديجة عن الصادق عليه السلام والوجه عندى صحة البيعين معان كانا وكلاهما
 او كل منهما مملوك لمولى الاخر اما لو قلنا ان المولدين مملوكا فاشري كل منهما صاحبه بملفقه وقلنا ان العبد بملك فالوجه
 وقول الشيخ في النهاية يعطى لكل على ما يقوله وكان الاخر مملوكه وكذا ان اشري بالاذن اذا كان مملوكا لغيره اشري بالاذن
 كذا قال الشيخ ان كان المملوك مال حال التملك له ودفع ما شرطه والا فلا وهو باء على فعدة ان العبد قد يملك داخل الضيقة وان
 الحياة وما يملكه مولاه لو ولدت جارية من زنا جاز له بيع الولد وتملكه والرج بيمينه والصدقة به وانفاقة ولو كانت انثى

لديها على كراهية وينبغي له العزل ومنع ابنه من بيعها على كراهية ليس لبيعي اذا دفع الى التماس ثلث جوار ليس بشرط نصف
الربع فباع اثنين واجل المال الثالثة قال الشيخ انه دفع ما شرط في المبيع خاصة والا فرب دفع اجزا المثل لو اشترى جارية فباعتها
الصالح ردة ما على البائع او ردة واسترجع الثمن ولو لم يخلف واثر استسعت في ثمنه قال الشيخ والوجه دفعها الى الحاكم ليحكم
على ردة ما على ما شرط منه لو اعلى مولا غيره الماذونة في النكاح ما لا يعلق عنه نسمة فيجوز استرا باه واعتقه واعطاه اباه المالا
ليجوز نكاحه ثم اختلف مولى المولى وورثته المولى فادعى كل منهم استرا بالاب بانه قال الشيخ يرد الموقوف على مولا الذي كان
عنده يكون رقا كما كان موان الكفريقين فام البينة انه اشترى بانه سلم اليه فان كان الموقوف قد بيع لم يكن له المدة الحق سبيل
قال الشيخ رحمه الله والوجه ان القول قول سيد الماذون والعبد المبيع لسيد الماذون وعقده باطل في السلم وفيه مقنة
وفصل اما مقنة ففيها حجة وشروطه السلم والسلف شي واحد يقال السلم والسلف ولا يعملان معا السلم وان كان جازا
وهو عزم من صرف في الدنيا الى اجل معلوم ثمن حاضر وهو فرع من البيع يقع به البيع ولفظ السلم والسلف ويتحقق فيه
شرط البيع وفي جواز انعقاد البيع بلفظ السلم اشكال وان جاز العكس قطعا وهو جاز بلا خلاف وشرط السلف ستة ذكر الجنس ولو
والاجل وقبض الثمن قبل التفريق وتقدير السلم فيه بالكيل والوزن ووجوه مغالاة وقت حلوله الجنس والوصف وفيه
مخا يجوز اسلاف الاعراض فيها الاختلاف في الامتنان والعكس ولا يجوز اسلاف الامتنان في مثل لو ان اختلما لو اخل بذكر الجنس
بطل السلم ونفى الجنس اللفظ الدال على الحقيقة كالخطة مثلا لا يرد او الجدة ولو ذكر الجنس واخل بالوصف اعني اللفظ المميز بطل
السلم فيه ينضبط بالصفات الذي يختلف الثمن باختلافها لا باعتبار التام بل في السلم فيجب في الجيوب والتمار والدقيق والاشربة والآثار
البسيطة والمركبة اذا عرفت مقدار بساطها والحديد والرماس والصف والتماس والطعام وجميع الحيوان ولا يصح فيها الانضبط وصفه
كالنمل والجواهر التي يتجلى بها كاليافق والزبرجد والعقيق والبرق وخرج والشم طرية ومستوية والخز والجلود والبخل التمر والاعفان
والارض والنسي المعمره وقال الشيخ لا يجوز السلم في الفرو ويجوز في الفرو قد خرج منه الدود المركباتان تميزا جزا وما وهي
مقصورة كالتيا بالمسجوعة من قطن وكان بيع السلم فيما يترك من مقصورة وغيره المصلحة المقصورة كالانفحة في اللبن والخبز
في الخبز والماء في الخل يصح فيه ايضا اجزاء مقصورة غير مقصورة ممتدة كالحايت والمعاين بيع السلم فيها ان علمت مقنا
والافلا غير مقصورة ولا مصلحة فيها كالماء المتروك في اللبن لا يصح فيه لعدم ضبطه يصح السلم فيها مسته التار اذا امكن
ضبطه بالوصف وفي غير اشكال الا في عدم تقدير ضبطه بالوصف وجواز اقراضه للعادة دفعا لظهوره ولا يستلزم جوار السلم
البخل التمر والنشاب لا يجوز السلم فيها ويجوز في عبادتها قبل عتقها لا يجوز السلم في الرؤف والاطراف وكذا لا يجوز
في الجلود لقامنا كالورق تخمين قرى والصدور تخمين رخو والبطن رقيق ضيف فلا يمكن ضبطه قال الشيخ يجوز ادعاء الغنم
وشرد الجلود وهو ليس بسلم في الحقيقة قد بيناه شرطه ذكر الوصف والاجماع واقع على كراهية او الرداءة ويجب ذكر كراهية
بعد ذكر الجنس والنوع مما يختلف الثمن باختلافه ويجب في الوصف التميز ان يوثق فيه بلفظ يعرف غير المتعاقدين ولا يكفي الجنس والنوع
والجودة ولا يجوز ان يستقصى الاوصاف بحيث يندرج وجود السلم فيه وكذا لا يصح اشراط الاجود بخلاف الجودة ولو شرط
اردي فاقرب حوازه لعدم العجز عن تسليم ما يجب قبوله وينزل كل وصف مذكور على اقل الدرجات ولو اسلف في ثوبه عصفه
فرقه اخضر لم يجز لا مكان ثمنها فيحصل بها اما الوصف في لو اسلم في جارية ولد جاز وكذا جارية واختها او عمتها او خالتها
في جارية حلي او شاة كذلك وعندى في ذلك كله فظهر اشكال اما لو اسلف في جارية معها شاة كذلك جاز قطعا لا يجوز السلم
في الخط غرما ولا الما قريبا وما اذا و يجوز ادعاء صنف الما وقدره بالوزن يجب في كل سلم ذكر امرين الجنس والجودة او اذا
يختص كل جنس بعد ذلك بصفات مميزة فيذكر في التبريد بها النوع من بخار معتلى والبلد من بصرى وكوفى والغد من كبا

وكثير ضفار والزمان من الحديث والعقيق واللون من الاسود والاحمر ولو كان النوع واحدا اللون اكتفى النوع عنه واذا اطلق لعقب
اجزاء ما يصدق عليه اسم العقيق ما لم يكن مستويا ولا حيفا ولا مستغيرا ولو اقال عقيق عام او عامين متح ويذكر في الرطب
الاوصاف لا الحديث والعقيق ولا يأخذ من الرطب الا ما اطلب كله لا المنصف ولا قريبا فارباب يمتد ولا المتد وهو لا يتر
فشد حوك وكذا البحث في الغيب والنواكح بشرط في التبرع الجبس والنوع اوصاف اربعة البلد كالشامي والعراق وقد اختلف من
الصفار والكبار والحديث والعقيق واللون كلهم والتمرة والبياض والاحمر ان يقال احصا عام او عامين وليس شرط وانما
'باخذنا المشتري مع شرط الجودة ما كان سليما من العيوب مثل التوليد ما اصابه او عترة وانما يأخذ مصفى قد ازيل عنه قشر
وكذلك الحكم في الشجر وجميع القطب من المعدن والخص وبسببها بشرط في العسل البلد كالجبل والبلدي واللون كالبياض
والصفرة والزمان كالرشي والخزفي وله المطالبة بعسل مصفى من الشمع ولو صفى بالتا لم يجز على اخذه لانهما قشر طعمه بشرط
الحجران كله ذكر النوع والسن والذكرة لوانثه واللون ويرجع في السن الى قول السندان كان صغيرا ولو كان كبيرا رجع الى قول العامة
على انك لا ومع الاستنباه يرجع الى اهل الخبرة فيؤخذ بالتقريب ولا بد في الرقيق من ذكر النوع ان اختلف كالزنجي منه القوي وغيره
ولا بد من ذكر القدر كالسداسي والخاص يعني ستة اسبار وخمسة ولا يشترط وصف احاد الاعفا لا ينفى احكامها الى غرة الوجه
قوة الى غير التسليم ولا يحتاج في الجارية الى ذكر السوط والجمرة ولو شرط لزوم وفي شرط ذكر الكسرة واليشية اشكال نعم لو ذكر
لزم ولا يجب ذكر جميع الشكليات متفرقة كالحاجبا وبغ العينين وان ذكر لزم كالتشيخ لا يجوز التسلف في خشي لانه ربما يتغير في
معها ولدها ولو شرط في العبدان يكون جازا او في الجارية كونهما ماضية متح ما يقع عليه الاسم وكذا مضى من جانبته جلي اذا لم
في الابل وجب ذكر السن مثل بنت لبون او حقة والذكرة او الانثى والجيد والردى واللون الاحمر والاسود والنتاج وهو كونه
من نتاج بني فلان والنوع مثل نجبية وعريته ويستحب ذكرى من العيوب وكذا اوصاف الخيل كاصاف الابل واما البغال والخمر
فلا نتاج لها فيجعل بعد ذلك طلبتها الى بلدتها والمقر والغنم كالابلان كان لهما نتاج والافك البغال ويذكر في البقل والبقر والغنم النوع
فيقول عربة او هيمنة او بن ذوتة وما ان اوصاف ولا يجب التعرض في الحيوان كله للثبات كالاغر والمجمل يذكر في السمك النوع
كالسبوبة والنتاج والكبر والصغر والسمن والفرال والطري والمالح لا بد في السمك من النوع بان يقول من صلك او سفرو بن
واللون من الصفرة والبياض والطلاقة يقتضى الحديث فلا يحتاج الى شرط ويصفا الزبد بذلك ويذكر زبد يومه او امسه ولا يلزم
اخذ الرقيق منهما الا للحر ويذكر في اللبن المرعى والنوع ولا يجب ذكر اليوم لان طلاقه يقتضى لبن يومه والكوجه انه يقع في اللبن
المخض مع ضبطه ويذكر في اللبن النوع والمرعى والرطوبة واليبوسة وكونه حديثا او عتيقا ويصفا اللبن بصفات اللبن بوزنه
اللبن والطبخ او عده يحتاج في الشرب الى اوصاف ستة النوع من خطن او مكان والبلد والطول والعرض والصفاء والرفة
والغلظة واللدنة والنفرة والخشونة ولو ذكر الوزن لم يجز ولا يحتاج الى الختام والمقصود بل يصرف الاطلاق الى الاول وان ذكر
المقصود لزم ولو ذكر مغسولا او ملبوسا لم يجز ولو قال مصبوغا جاز ان كان مما يصح بعد لونه قبل لم يجز لعدم الوقوف على النعومة
والخشونة ولو اختلفا لمغزول كالقطن والابرسيم متح ان علم قدر كل واحد بان يقول السداسي الابرسيم والتمرة القطن او بالعكس
والافلا ولا يشترط غزلا امرأة بينهما ولا حاجة جعل معين يحتاج في غزلا القطن والكتان الى ذكر البلد واللون والغلظة
والنعومة والخشونة ولو اسلف في القطن لم يجز الى الغلظ واللدنة فان شرط منزه عن الحب جاز ولا كان له يجب ويذكر في الابرسيم
البلد واللون والغلظ واللدنة وفي الصوف البلد واللون والطول والقص والزمان والخزفي والرشي والاقرب عدم اشتراط اللون
والانثى فان شرط الانثى لزم ويجب تسليمه نقيما من البعر وغيره ويذكر فيه الجنس والشعر والكوبر كالصوف ويضبط الكاشفة
والعرض واستواء الصفة وما يختلف الثمن معه والرماس والنجاس والحديد بالنوع والنعومة والخشونة واللون واللدنة

يختلف وزيد في الحد يدان التذكارا لاثني فان التذكارا واحد وامضى ويضبط اقتدا ح التبع بالنوع والقدر والتمن والرق والسيف
نوع حديد وطله وعرضه ورقته وغلظه وبلده وقته او حدة ويصف القبضة والقبض يذكر في التبع للبناء النوع و
البس والرطوبة والطول والتمن في دفع ما هو يدان العرض المشترك والتمن من طرفه الطرف او يكون احد طرفيه اعظم من المشترك
وله حال من العقد والوقود الغلط والبس والرطوبة والوزن ويذكر في التجارة للبناء النوع واللون والقدر والوزن والارضية المد
والتمن والبلد والنوع واللاينة النوع واللون والقدر والوزن ويصف الا حرة والمدين بموضع التربة واللون والقدر والتمن في
القبض والنوع واللون والوزن ولا يقبل ما اصابه الماء فحجف ولا ما تعلق من حمده والتراب يضبط بمثل ذلك ويقبل المدين الذي
قد جتان لم يذهب بعض منافعه به وفي العبر واللون والبلد وان شرط قطعة او قطعيتين جاز وان لم بشرط فذا ان يعطيه صفاءا وكما
ويضبط المندى منه يبلو وبالجملة يضبط كل حين ما يجوز التسلف فيه باختلافه لو اسلم في شاة لبون متح وكان شاة في النوع
في اللبن ولا يلزم تسليم اللبن في التفرع بل له جليها وتسليم الشاة من غير لبن يذكر في الدوا في الجوزا ثا من عديا صفر والنوع كالابريق
والقنفة والقطر وغيرها والقدر والطول والتمن والسعة وكونه مفروبا او موصوعا والاحول ذكر الوزن وكذا الشيخ ولو لم يذكر جاز
في الكيل والوزن وفيه مباحث كل كيل او موزون لا يجوز بيعه خرايا من سلما وحالا ويجوز ان يقدر بمكيال او اظا
معلومة عند الناس فان قدره باناء معين وصحة معينة غير معلومة المقدار لم يمتح وان كانت معلومة المقدار متح ولا بشرط الوزن
ولا الكيل بتلك المعينة لو اسلم فيما يخال اوزنا او يوزن كيلا فالأقرب الجواز والحبوب كلما مكيلا وكذا الثمن والذهب والفضة
والسند والتمن ولا يسلم في البس الا فزنا ويجوز الوزن والكيل في الثمن والزيد واللبن ولا يجوز التسليم في الجوز والقبض والتمن
والبيع والقبول كلما الاوزنا يجب تقدير المنزوع بالزرع بلا خلاف ولو كان المسلم فيه بتقدير وزنه ثقله وزنه بالقيمة
فبوضع فيما اثر بوضع رمل او شبيهه الى ان يساوي الاولة في العوض ويوزن الزم فيكون قدر ذلك كل ما ليس بكيل ولا موزون ولا
منزوع ان كان معدودا لا يتباين كثيرا كالجوز يجوز التسليم فيه عدة او المتباين كالزمان لا يجوز بيعه عدة بل وزنا وكذا ما ليس بمعدود
من البيعة والقبول لا يجوز التسليم في القضا طائنا وفي الخطب خرايا ولا المتجزئ جزرا يجب كونه الثمن مشاهدا او موصوعا
وصفا برفع الجملة ويكون معلوم المقدار ولا يكفي مشاهدته مع جهالة مقدار في قبض الثمن وفيه مباحث
قبض الثمن قبل التفرق شرط في صحة التسليم فلو تفرقا قبل قبضه بطل سوارا كان التأخير شرطا او لم يكن لو قبض بعض الثمن ثم افرقا
قبل قبض الباقي صح التسليم في القدر المقابل للمقبوض خاصة وبطل ما قابلي غير المقبوض لو اشترط في التسليم قباض وتأخير الباقي بطل في البيع
ولو شرط بيع كل البعض وانذار الباقي من دين المشرع على البايع لم يستبعد جواز وبطل الشيخ ما قال بالدين وما يبعه ابن ادر في ذلك
وكذا الوشرط ان يكون الثمن باجمعه من دين له عليه والوجه الكراهية وقيل بالبيع لانه بيع دين بمثل له لو قبض الثمن فوجده رديا
فرداه وكان الثمن معينا بطل العقد ولو كان في المنة فله ابدان في المجلس ولو تفرقا ثم علم بالبيع فالأقرب لا بطل مع الرد ولو وجده
رديا فالحكم ما تقدم لكن مع البطلان في الرد لا يطل في غير ولو كان لعيب من غير ثمن الثمن بطل العقد ولو كان من جنسه جاز
اخذ الارش والرد لو خرج الثمن مستحقا وهو معين بطل العقد ولو كان مطلقا فلا المطالبة ببدله في المجلس ولو تفرقا قبل بطل
العقد ولو خرج بعضه مستحقا بطل في المستحق خاصة في قبض الاجل وفيه مباحث بشرط كونه المسلم فيه دينيا فلا يفتقد
في العين لان لفظ التسليم الدين والوجه انعقاده فيه سبعا بخلاف ما لو قال بعت بلاثم فانه لا يفتقد هبة ولو اسلم بلفظ الشراء يفتقد
والوجه والوجه انعقاده سلما فيجب تسليم راس المال في المجلس ولا بشرط في التسليم فيه كونه مؤجلا ويصح التسليم في الحال لكن يفرح
بالحلول فان اطلق فالوجه البطلان سوارا ذكر الاجل قبل التفرقا ولا يجب كونه الاجل معلوما مضبوطا لا ينظر في الزيادة
والنقصان كالسنة والشم واليوم ولا يجوز ان يكون ثما يقبل التفاوت كالتحصا والحجاز ولو شرط العطاء واراد الفصل بطل وان

اراد وقته وهو معلوم فتح لا يجب كون مدة الاجل لها وقع في الثمن كالشهر وما كان به بل يجوز تقديره ولو بنصف يوم ولا يقتدر في الكثرة
 بجذ بل يجوز استراة سنين كثيرة وقال ابن الجيند لا اخيار ان يبلغ بالمدّة ثلث سنين لئلا يني النبي صلى الله عليه وآله عزيم السنين
 وما قلناه اولى اذا جعل الاجل الى شهر كذا تعلق باقوله وهو اخيرا شهر الذي قبله ولو قال الى يوم كذا حل باقوله فخرج ولو كان
 تناولا شيئين بالجمدي وربيع ولفظ الجميع يعلق باقوله ولو قال الى ثلثة اشهر الى انقضاءها ولو قال الى شهر كان الى اخره وينفرد
 اطلاقا لا شهر الى الهلالية والشهر لمدّة بين هلالين او ثلاثين يوما فلو قال في انشراح الشهر الى ثلثة كملنا شهرين بالهلال او شهرين
 ثلثين لو قال حله شهر كذا او يوم كذا حل باقوله بفتح التلم قطعاً اذا كان الاجل معلوما بالاهلة وهو ان يسلم الى وقت يعلم به
 نحو قول الشهر او وسطه او اخره او يوم معلوم منه وكذا يجوز الى الفطر او النحر او عاشور او غدير او عرفة وكذا يجوز اذا كان
 الاجل بغير الاهلة بشرط معرفة مثل كانون وشباط ولو قال الى التبريز وكما نعرف انه جاز بخلاف عيدا السقايين وعيد الفطر
 بنفتم ويا غرا المسلمون لا يعلمونه ولا يجوز تفليدها هل الذمة فيه لو قال الى الجمعة او رمضان حل باقوله فخرج منه ولو قال
 محله في الجمعة او في رمضان قال الشيخ فتح وربما احتفل البطالان لانه جعله ظرفا فكان محجوزا ولو قال الى اول الشهر او الى الفرج
 ولا يكون مشتركا بين المعايير وفيه بين الصنف الاول والاخر يجب كون المسلم فيه عام الوجود عند الحلول بلا خلاف فلا
 السلم في الفولاك اذا جعل الاجل وقت تغدورها وكذا لا يجوز لو جعل الاجل لا يتم وجود ما فيه كوقت اول الغيب فيه او في
 وقته لا يجوز ان يسلم في ثمة بستان بعينه او قرية صغيرة لا مكانا قطعاه وكذا لا يجوز ان يكون الغرض من لزام بعينه او لزام
 من نزع بعينه لا بشرط كون المسلم فيه موجودا وقت السلم لجواز السلم او ان الشئ في المستقبل في الاحكام وفيه
 بحثا اذا اعتد تسليم المسلم فيه عند المحل المأجور او غيبة المسلم حتى يعدم العين او لم تحمل الثمار تلك السنة بغير السلم
 الصبر الى ان يؤخذ في العام المقبل او يفتح العقد ويرجع بالثمن ان كان موجودا او مثله او قيمته ان لم يكن مثليا ولو فسخ العقد
 وتقدر البائة بخبرين الفسخ في الكل وفي البعض والرجوع باقوله المفسوخ من الثمن وبين الصبر الى القابل فان فسخ الوجهة
 البايع بخبر ايضا ولو اخار المشتري اخذ البعض بجميع الثمن سقط جازر البايع وابنا دريس منع ثبوت الجواز للمشتري في الكل والبعض
 خطأ لو اسلم الذي عمر او خبر ثم اسلم احدها قبل القبض بطل البيع سواء كان المسلم المشتري والبايع اذا كان الثمن
 مشاهدا معلوم المقدار لم يجب كونه ما يفيض وصفه فيجوز كون الثمن جوهرة او لؤلؤة وما شاكله مع المشاهدة اذ انما
 احدهما السلف في كذا ولو قال الاخر في غيره تحالفا وفتح العقد يجوز للاسلاف فيما يحال او يوزن وما يوزن فيها فيجوز ان يكون
 رالا مال ثمننا وعوضا تحالفا للثمن ان كان ربويا والا فلا لو اسلم عربيا في عرض موقوف بصفات الثمن فانه عند الحلول بذاته
 فالوجه لزوم قبوله لانه اياه بالمسلم فيه على معاقرة ويحمل عدم الوجوب لانضائه الى كون السلم هو الثمن والاقرب الاول والاول
 جازية صيغة في كثر فعد حلول الاجل صار ثبوت بصفاته الثمن واحضرها فالوجه وجوب القبول ولا يجب عليه عفو لو وطئ او فحل
 ذلك حيله صح ايضا لا بشرط تعيين مكان الاقباض سواء كان في حله مائة او لا وسواء كان في قرية او لا والشيخ رحمه
 قول في الخلاف بان شرطه اذا كان في حله مائة وهو عند جدي وانكره ابن ادريس ولو شرطه جازر ولزم ومع الاطلاق ينصرف
 الى بلد العقد ولو عيننا موصفا ودفعه في غيره جازع النراضي ولو لم يرض الاخر لم ينج اذا اسلم في شيئين ثمن واحد
 وان لم يقرين ثمن كل جنس ويجوز ايضا ان يكون الثمن جنسين كحسنة دنانير وعشرين درهما في كطعام وان لم يقرين جنس
 كل واحد منهما اذا اسلف في شئ لم يخرج بعه قبل حلوله ويجوز بعه وان لم يقبضه على بايعه وعلى غيره على كراهية وكذا
 يجوز بيع بعضه وتوليته وتولية بعضه ولو قبضه ثم باعه فلا كراهية ويجوز ايضا الشك فيه بعد الحلول قبل القبض ويجوز
 به لعمامة كان او غيره وكذا الاقالة في الجميع وفي البعض وكذا الصلح عليه وعلى بعضه ومع الاقالة بقر الثمن ان كان موجودا ولا

ولم يكن مثلياً جائزاً فبقيته ولو اراد ان يعطيه عوضاً عنه جاز مع التراضي ولا يجوز جعله عوضاً عن سلم اخر الا بعد قبضه
لرأسه في شيء واحد على ان يقبضه في اوقات متفرقة اجزا معلون جاز وكذا لو سلم في سنيين ولو كانت الاجزاء غير معلون لم يصح
اذا اخبر المسلم فيه وقت حلوله على الصفة وجب قبوله سواء كان عليه في قبضه فرياً او لا فان اشيع الزم بالقبض والاركان اشيع
قبضه الحاكم وبرئت ذمة البايع وليس للحاكم ان يبرأ ولو اراد ان قبل بحمله لم يجب قبوله سواء كان عليه فرياً او خرداً او موزنة او لم يكن
اذا اخبر المسلم فيه على الصفة وجب قبوله وان اتى به دون الصفة لم يجب الا مع التراضي سواء كان من الجند او من غيره ولو
اتفق على ان يعطيه دون الصفة ونزيره شيئاً في الثمن جاز ولو دفع الدون بشرط التجمل او بغير شرطه جاز وان اتى براجدة من ^{الكوثر}
وجب قبوله ان كان من نوعه وان كان من غير نوعه لم يلزم ولو تراضيا عليه جاز سواء كان بالطن واحد او مختلفاً ولو جاره بالاجرة
فما اخذه وزد في ماله لم يلزم ولو اتفقا جاز ولو جاره بازيد من في القدر لم يلزم قبولاً ان يادك ولو قال زدني بالانذار
واتفقا جاز ليس اقل ما يفع عليه الصفة وسلم الخطة حابيه من الشيعر والتبن ولو كان التراب قليلاً جاز بخلاف الكثير ولا
يلزم اخذ الثمن الا جافاً ولا يلزم ان شاعى جفائه ولا يلزم قبوله المغيب اذا قبض المشتري برأسه المسلم اليه فان وجد عيباً
فردّه زال ملكه عنه وعاد الحق الى ذمة البايع سليماً ولو وجد البايع بالثمن عيباً فان كان من غير جنس الشيء بطل العقد وان كان
من جنسه تخير بين الارش والرد لا يقبض المكيل الا بالكيل والموزون الا بالوزن ولا يقبضه خرداً ولا يقبضه بوزن
كان قبضه لذلك في القاضل والمباين الا قصداً لاختلاف قدره فالقول قول البايع وان كان له دفع ما يبعه المكيل ويحتمل لامسحاً
ولامسحاً لئلا يخلو اجزاءه لاختلاف قبض الثمن هل وقع قبل التفرق او بعده فالقول قول مدعي الصفة ولو اقام ما يثبت
فذلك لاختلاف قبضه فالقول قول البايع وكذا القول قول البايع لو قال قبضته تصدق دته البند وذلك كله مع الثمن وعاد الحق
لو اسلف في شيء وشرط مع السلف شيئاً معلوماً صح ولو اسلف في غنم وشرط اصواف فبجأت معبته ففي الصفة قوله لا خربها ^{لجواز}
البحر يجوز للمشتري ان يأخذ بها او كفيلاً من المسلم اليه وليس بمكره فلو تعاقب لا التسلم او فسخ لتغير المسلم فيه بطلان
وبه الثامن وعلى المسلم اليه رد مال المسلم في الحال ولا يشرط قبضه في المجلس ولو اقرضه ايضاً واخذ بها ما تم صلحهما على اتمام
في الله متع وزال الثمن ثامناً لو اشترى به طعاماً مسلماً لم يصح وبقي الثمن على حاله اذا فسخ رجل المسلم فيه كان للمشتري مطالبة الثمن
فان سلم البايع المالا الى الضامن ليدفعه الى المشتري جاز ولو قال خذ عن الذي نمت عنى لم يخل له لا يفتحق الاخذ الا بغير الاقرار ويكون
قبضاً فاسداً مضمواً فان دفعه الى المشتري او لو صالح المشتري الضامن عن التسليم بئنه جاز وكذا لو صالحه البايع وكذا لو كان
بغير الثمن بينهما لاختلاف الحلول فالقول قول البايع ولو اختلفا في اداء المسلم فيه فالقول قول المشتري لو شرط اجمالا اتفقا
على اسقطه فالوجه الجواز لو اسلف في اللبن قبضه بالكيل بعد سكوته وركوده بغير الطلب ويجوز قبضه بالوزن بعد ركوده
ان كان متغيراً بالوزن والاجاز قبله الحق ^{في التتابع وفيه فصول} في اجارة المادي والكيل والوزن وفيه
بخلاف اجرة الكيل ووزن المتاع على البايع لان عليه توفيق المتاع وتسليمه الى المشتري واجرة البايع للمشتري وانما على المتنا
من نصيب نفسه لسي الامتعة كان له الاجر على البايع ومن انقلب للثمن كان له الاجر على المتنا ولو كان ممن يبيع والمشتري
كان له اجراً يبيع على البايع ان كان وكيلاً واجراً للمشتري على المتنا ان كان وكيلاً وليس له ان يأخذ عن سلعة واحدة اجرتين عن البايع
والمشتري بل يأخذ ممن يكون عاقداً ووكيلاً اذا دفع الى الدال متاعاً ولم يأمه ببيعته فباعه انعقد صحيحاً وكان للمالك ^{الحا}
في الفسخ والامضاء واثنان وليس له بيبه ما ولو اماره ببيعته ولم يبيعه الثمن انصرف الى ثمن المثل فلو باعه وقف على الاجارة
ولو لم يبيعه نقد ولا نسيئة انصرف الى النقد فان باعها نسيئة او اماره ببيعها نقد باعها نسيئة فخر المالك ايضاً لو قال له باعها
نقد بدينهم فباعها نسيئة بثلث الدرام او بزيد ثبت الجار للمالك وكذا لو قال ببيعها نسيئة بدينهم فباعها نقد بثلث الدرام

اوازيد لاختلاف الواسطة وصاحب المتاع فادعى الواسطة به امرين هما ماله او كماله فاقول قول المالك مع البين
 وعدم النسبة فان وجد المتاع استعاد وان احدهما المشتري فيه ما ينقصه او هلك عينه تخير صاحبه في الرجوع على من
 من المشتري والواسطة بقيمة اكثر مما كانتا الي يوم التلف فان رجع على الواسطة لم يكن الواسطة الرجوع على المشتري وان رجع
 المشتري فللمشتري الرجوع على الواسطة باخسره تام يحصل له في مقابلته نفع ولا يرجع بالثمن ولو اختلف في القيمة صلى المالك
 البينة ولو اختلفا في التقد فاقول قول المالك مع البين الواسطة امين لا يضمن ما يتلف الا بعتا وتغريب فلورادع مالها
 فعليه البينة وعلى الواسطة البين ولو ثبت ضمن القيمة يوم التغريب ولو اختلفا فاقول قول العام مع البين لو قال له بيه
 ولم يسم الثمن فباعه بثمان المثل وازيد لزم ولا خيار للمالك ولو باعه باقل تجزئ المالك في الفسخ بالمصار وقال الشيخ بغير الواسطة
 تمام القيمة وقال ابن ادريس سئل ابيع وعارديان لاصحان على الواسطة فيما يعليه عليه ظالم الدرك في وجوده المال
 على المشتري وفي وجوده للتنازع على البائع دون الواسطة فيها وكذا الدرك على البائع لو كان المبيع مستحقا وقال الشيخ في البيع
 باع شيئا فاستحق وصنع الثمن في يد الوكيل فانه يرجع للمشتري على الوكيل والوكيل على الموكل وليس بمعتد لو تبرع الواسطة
 بالبائع او بالشرا لم يستحق اجرة وله اجازة للمالك **الاستدانة** في بيع المياه والارعي فيه مباحة اذا كان الانسان شرب
 فانه يستغنى عنه جازله بعه بذهبا وفضة او غلة او عرض غير ما وكذا ان اخذ المالك من نهر عظيم في ساقية يعمل بها
 عليها مونة ثم استغنى عنه جازله بعه والمعاد بذلك اجازة للمالك هذه المنفعة ايا ما معلومة وتسمى سقاية بالكلية
 بل الافضل ان يعطيه للحجاج من غير عرض وهذا البيع هو النطاف والاربعاء التي تبنى على الله عليه وآله فله عهدها والنطاف
 جمع نطفة وهي الماء قل او اكثر والاربعاء جمع ربيع وهو النهر قضى النبي صلى الله عليه وآله قال في سبيل وادي من ريفه
 وادي بني قريظة ان يجلس الاعلى الذي هو اسفل منه للخل الى الكعب والزرع الى الشرا ثم يرسل الماء الى من هو دونهم
 كذلك يعمل من هودون مع من هو دون منه يجوز ان يحجى الانسان الحجى من الرعي والكل اذا كان في ارضه وسفاه
 بمائة فيسعه حج ولا يجوز بيعه في غير ذلك قال الشيخ من اشترى مراعي جازان ببيع شيئا منها باكثر ماله ويرعى هو بالكلية
 ما بقى منها وليس له ان يبيع بمثلها اشترى واكثر ويرعى غيره الا ان يحدث فيه حدثا ويكون ذلك ايضا جازا صاحبها
 فان لم يرض لم يخرى وانما لان يباع بنفسه والمعتد جازا لبيعها اراد وان لم يحدث حدثا وسوارى من المالك او لا
 لو شرط المالك الرعي بنفسه فانه ينفق الى صاحبه من باع غنلا واستثنى منها غنلة معينة في وسطها كان له ان يملكها
 منها وله مدا جازل يدها من الارض روى عن الصادق عليه السلام انه سئل عن ثلثي ول على اهل الخراج فقال ثلثة ايام وعن
 النخوع في الفري وما يؤخذ من العلوج والاكراذ انزلوا القرى قال بشرط عليهم ذلك فيما اشترط عليهم من الدراهم والنخوع
 وما سوى ذلك فيجوز ذلك وليس له ان يأخذ منهم شيئا حتى يسار له وان كان كالمستيفن ان من نزل ملك الارض
 او القرية اخذ منه ذلك لا يجوز ان يأخذ الانسان من طريق المسلم شيئا ولو له شبر ولا يجوز ان يباع بعه ولا يخرى
 شئ يعلم ان فيه شيئا من الطريق فان اشترى وعلم بعد ذلك ان البائع قد اخذ شيئا من الطريق وجب عليه رقة اليه بالبيع
 ويجزئ بين الفسخ والرجوع على البائع بالدرك وان لم يتم لم يكن عليه شئ البسران حفرت في ملك او ملك للتملك
 ملكا لها وجازله بعه كالا او فزرا ولا يجوز بيع جميع الماء ولو حفرت في العوان لا للتملك لم يملكها واشترى كالا
 فيها واما المباح من المياه كالايمان والكبار فانه غير مملوك ما لم يجزئ في ماء او بركة او مصع فيجوز بيعه بعد التجر لا قبله
 ما يتبع في ملكه فهو له يجوز بيعه **الفسخ** في الاقاله وفيه مباحة الا قاله فسخ في حق المتعاقدين وغيرهما سواء
 كان قبل القبض او بعده وليت بعا لا في حقها ولا في حق غيرها فلا عزمها التشفعة من شرط صحة الاقاله عدم الزيادة

في الثمن والمقصود ان فلان قال بان يبا وبانقص بطلت الاقالة وكان المالك باقيا للمستري ولم يجب به رثا الثمن فيصح الاقالة
في جميع ما تناوله العقد وفي بعضه سواء كان سلما او غير سلما اذا اقاله رثا الثمن ان كان باقيا ومثله ان كان بالفاو قيمته
ان لم يكن مثليا ولو دفع عوضا عنه لم استبعد جواز مع التناهي سواء كان باقيا او بالفاو بخلاف ما لو قال بغير الخبز قال
الشيخ اذا اخذ الدنانير بندا للدراهم او بالعكس وجبا القبض قبل الفرق لانه مرف وان اخذ منها اخر جازان يطاقه قبل القبض
لا يقطع جرة الدال بالبيع الاول ولا الكيال ولا العزان ولا الدقة لو تقابلا بالثمن وجب كل عرض الى صاحبه ما اكملوا
كان العرض بالفاو الوجه صحيحا وكان الحكم كالتداه في الثمن ولو اختلفا في قدر الثمن بعد الاقالة فالوجه بقوله في المستري
البين وعدم البينة ولم اظفر بها بكلام لاحد سبق **كتاب** **الديون**

وتواجها وفيه مقاصد **المقصد الاول** في كراهية الدين وفيه مباحث يكره للانسان الدين مع الاختيار قال
امير المؤمنين عليه السلام يا اكرموا الدين فانه منة بالتمار ومهمة بالليل وقضاء في الآخرة وفي الصحيح عن عبيد الرحمن بن الحجاج
عن الصادق عليه السلام قال تقوى ويا الله من غلبة الدين وغلبة الرجال وبوار الائم قال الباقر عليه السلام كل ذنب يكفره
القتل في سبيل الله تعالى الا الدين لا كفارة له الا اذا اؤوه او يقضى صاحبه او يعفو الذي له الحق وفي الصحيح عن معوية
بن وهب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام انه ذكر لنا ان رجلا من الانصار مات وعليه ديناران فلم يصلي النبي صلى الله عليه وآله
عليه وآله قال صلوا على صاحبكم حتى يمنها عنه بعض روايته فقال ابو عبد الله عليه السلام ذلك الحق ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله
قاله قالنا فعل ذلك ليعطوا اولادهم بعضهم على بعض ولئلا يستحقوا بالدين لو اضطر الى الدين جاز ضاير الكراهية
فقد روي في الصحيح عن الصادق عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله فكمات وعليه دين وكذلك الحسن
والحسين عليهما السلام وعن الكاظم عليه السلام ان من طلب هذا الرق من حله ليعود به على نفسه وعياله فكان من
الجاهدين في سبيل الله تعالى فان غلب عليه فليستد على الله تعالى وعلى رسوله ما يقرب به على عياله فان مان ولحقه
كان على الامام قضاؤه فان لم يقضه كان عليه فدية ان الله تعالى يقول انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين
عليها والورثة فلوهم وفي الرقاب والعاملين وفي سبيل الله فغير مكين مكرم لو كان له مال جازا ان يستدين لم يكن
من القضاء وان كان الاولي تركه وكذا لو استدان مع المكنة وله ولي يقضيه عنه جازا ان يستدين ايضا روي الشيخ رحمه الله
عن سلمة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل مثا يكون عنده الشيء يتبلغ به وعليه دين ايطعه عياله حتى ياتي
تعالى امره فيقضي فيه او يستقرض على ظهره في خبز الزمان وشدة المكاسب او يقبل الصدقة قال يقضي باعده دينه
ولا باكل اموال الناس الا وعده ما يؤدى به حقوقهم ان الله تعالى يقول ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة
عن نراض منكم ولا يستقرض على ظهره الا وعده وفاق ولو طاف على بواب الناس فدية بالثقة والتقىين والتمن والتمنين
الا ان يكون له ولي يقضى من بعده ليس مثا من ميت يموت الاجل الله تعالى ولما يقوم في عديته دينه فيقضي فيه وعده
يجب على من استدان ان ينوي القضاء مع القدرة روي الشيخ في الصحيح عن ابن بابويه قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
يقول من عليه دين فضاة كان معه من الله تعالى حافظا يعيناه على الاداء عن امانته فان قصرت نيته عن الاداء
قصصه من المعونة بقدر ما نقص من نيته وعن ابي حمزة الثمالي عن الباقر عن الباقر عليه السلام قال من عيس حقا من اسلم
وهو يري ان يعطيه اياه مخافة ان يخرج ذلك الحق من يديه ان يفقر كان الله اقله على ان يفقر منه ان يقضي نفسه بحسن
ذلك الحق من وجب عليه الرجح ثم فقد الاستطاعة جازا ان يستدين ويقضي الرجح فان لم يجب عليه او لم يستجب له
الاستدانة للرجح ولو استدان ثم حج به من غير تقدم وجوب لم يجز به على ما تقدم يكره لصاحب الدين النزول على المستدين

فان ضل فلا يقيم عنده اكثر من ثلثة ايام من لا يجزيها كان قبول الصدقة له افضل من الاستدانة اذا اهدى المدين ^{شئنا}
 الى المدين لم يكن تجري عادته به استحب له احتسابه من الدين وليس بواجب اذا استدانه والنجاء الى الكرم لم يجز صاحب
 الدين ملازمته فيه ولو وجد في الكرم وهو موسر على الوجه جواز مطالبته فيه بحسب على المستدين ترك الاسراف في ^{التقفة}
 وليقتضيهما ولا يجب عليه التقية مع مطالبة المدين بحسب عليه دفع جميع ما يملكه اليه عدا اسكاه وثياب بدنه
 وخادمه وقرني يده وليمته له ولعياله في القرض وفيه بخا القرض فيه فضل كثير وثواب جليل وروحه افاضل من
 الصدقة بمثله في الثواب قال رسول الله صلى الله عليه وآله ما من مسلم يقرض مسلما قرضا مرتين الا كان نصه قهقريه ^ل
 صلى الله عليه وآله قال ليله اسرى بي على باب الجنة مكتوبا الصدقة بعشر امثالها والقرن بمائة عشر وقال الصادق عليه السلام
 في قوله تعالى لا خير كثير من بخوام الامن من بصدقة او معروف او اصلاح بين الناس فقال يعني بالمعروف القرض وقال الباقر عليه السلام
 من اقضى قرضا الى ميسر كان ماله في مأوى وهو مملوك من الملائكة عليه حتى يقبضه وهو مستحب بالنسبة الى القرض
 جائز بالنسبة الى المقرض وقد يكون مع القرض وليس الا قرض بواجب ويستحب للمقرض اعلام المقرض بحاله القرض
 عند تسليمه على ايجاب مثل اقضتك او تصرف فيه او انتفع به وعليك ردة عوضه او ما اشبه ذلك وعلى قبول كقول ^{قله}
 وما دل على الرضا بالاجاب من غير حرف عيان ولا يقع الا من جاز الشرف ولو قال ملكتك على ان ترد عوضه فهو قرض
 ولو قال ملكتك والطلاق في كونه هبة نظر ولو اختلفا فالوجه ان القول قول الواهب اذا اقضيه وجبا عانة المثل
 ٥٦ شرط في القرض الزيادة حرم ولم يفد المالك سوار شرط زيادة عين ومنفعة ولو رده عليه ازيد في العين او في الصفة من غير
 شرط لم يكن به باس سواء كان العرف هو غنى ذلك او لا ولا تقوم العادة في التحريم مقام الشرط ولا فرق في التحريم مع شرط بين اليه
 وغيره يجوز ان يقرضه شيئا وليست عليه اعادته في اخره فري ويكتب له سفيحه ولو شرط في القرض ان يوجد ان لا يبيع
 او يقرضه المقرض مدة اخرى جاز ايضا اما لو شرط ان يوجد ان باقل من اجرتها او يستاجر منها باكثر او على ان يبيعه له مائة
 او يعمل له عملا فالوجه التحريم ولو فعل ذلك من غير شرط كان جاز ولو شرط حشا على القرض او كفيلا به جاز بخلافه لو شرط رده
 على قرض اخر او كفيلا ولو شرط ان يقرضه شيئا اخر ولم يلزم الوعد قال الشيخ رحمه الله اعطاء الفلانة واخذ منه الفلانة شرط ذلك
 او لم يشرط لم يكن له باس وفيه اشكال مع الشرط لا يكره اقراض المعروف بحسن القضاء فقد كان النبي صلى الله عليه وآله معروفا
 بحسن القضاء ولم يكره اقراضه لو شرط في القرض ان يقرضه بقية النفس ما اقرضه في التحريم اسكوا سعد كان يقرض في ابا اولاد
 وشرط المسكر عن القبح او اجيل الحال في الشرط وصح القرض لو اقرض من رجل نصف دينار فدفع اليه دينار مجي اول ^{نصف}
 قضاء ونصفه وديعة او سلم في شيء وصح والمقرض الامتاع من قبوله ولو اشترى بالنصف الباقي من التماس سلعته جاز الا ان شرط
 فيقول افضل مما يشترط ان اخذ منك بنصفه الباقي سلعته فالوجه عدم الجواز ولو لم يشرط جاز ولو ترك النصف الاخر وديعة
 جاز واشتركا فيه فلما اراد الكرم جاز وان اختلفا لم يجز المتسع على كرم القرض لا يشترط فيه حيل المقرض لا المقرض بالقرض
 المطالبة في الحال والمقرض الدفع عاجلا وليس لاحدهما الامتناع من حق صاحبه يثبت المالك في القرض بالتقدم القرض ولو
 لان من جهة المقرض جائز من جهة المقرض على معنى ان المقرض ردة العين او المثل ولو طلب المقرض العين لم يجز المقرض على
 دفعها ردا لشيء في الخلاف ضعيف وان ردة المقرض العين سليمة وجب على المقرض قبول وان يقرضه وان ردة ما قصده لم يجز
 كان النقص في عين الوصفة وفي وجوب قبول العين على المقرض في غير مثلي اشكال للمقرض المطالبة بالعوض في الحال جله والقرض تارة
 ولو احل القرض بما جلس سوار فان زيادته فيه او لا وكان فوجلا حل لم يصح اجيله الى اخره وسواء في هذا القرض وبداية
 ومن البسع ولا فرق في المصدق وعوض الخلع نعم استحب له الوفاء ويجوز تحيل الموكل باسقاط بعضه وبدون مواعيد الرضى يجوز

كذا

المكبل والمزور اجاعا وكذا يجوز قرض غيرها مما يثبت في الذمة سلمنا وكذا يجوز قرض غير المتكلى كالجواهر والحيوان واستعملوا للشيخ
بالمنع من قراض ما ليس بشئ ويجوز قراض الدين سواء كان عبدا او امته وسواء اقرض من الامنة المحرم له الا ان لا يقرض الا بغير
اقراض المكبل والمزور خرافا وكذا لو قدر بمكبل بعينه او سمعه معشنة غير مبرورين عند العامة ولو كانت الدراهم متبعا
بها عدد الاستطرع بين العدد وبين عدد ما وان استقرض من ثارة فزاد وكل عدد يجب معرفة عدد وقت الاقراض كل شئ
من القيمة يوم تعدر التمثيل ولو لم يكن مثله وجب رد القيمة يوم الاقراض ولو اختلفا في القيمة فالفق قول العام يجوز قراض
عدد ما وان استقرض عدد ثارة عدد ما وان استقرض من ثارة كذلك ولو شرط ان يعطيه اكثر او اوجد خرم ولو كان بالقيمة فمأذ
فاحكام بعضهم ان يسقى من غير نوبته فاستقرض من نوبته غير لزم عليه بدله في يوم نوبته لم يكن به باس لو استقرض من يتفق عليه
عق بالقبض ولو استقرض جلدية جاز له وطها بغير الاستبراء وان وجب لواله غير مبرور فافرضه العالي يوفيه كل قدر شيئا معلوما ولو كان
عليه حنطة فافرضه ما يشترى به حنطة ويوفيه اياها جاز ايضا لو اراد ان يبت نفقة لعياله فافرضها جلا على ان يدفعها الى عياله
جاز ولو اقرض الحارة ما يشترى به عاملة يعمل في ارضه او يذرا يذره من غير شرط جاز لواقض من غيره دراهم ما يشترى به عاملة
فطلعت زينة لزم البيع ولا يرجع عليه بشئ ان وقع الشراء بالعين وكان البائع عالما بالعيب ولو باعه بدرهم في الذمة قبض هذا عونا
ولم يعلم بالعيب وجب له درهم خالنه من عيب وبرة هذا على المشتري وبرة ما المشتري عليه وادع عن القرض ويتقيا الثمن في الذمة
ولو حبسها على البائع وادع عن القرض ودفع الثمن بغيره جاز لواقضه ويحكم قال اذهب كانت في حلي كان وصية ولو قال ان
كانت في حلي لم يصحح لواقضه لتعين بمائة عدد ما والوزن واحد جاز اذا كانت لا يتفق في مكاره الدراهم وزن وكذا لو كانت
سعر روميا ولو قال اقترض من لي من فلان مائة وراك عشرة فلا باس لانه جعله على بيع او لو قال الكفل عني ولك الفخيل
لم يخر لان الكفل يلزم الدين ويجب على المكفول عنه تصاوق مع الادراك القرض ومع القرض في العوض يكون جازا للمنفعة لو
دراهم وجب عليه رد مثله في الوزن والصفة ولا يرد بسكة بخلاف سكة القرض ولو سقطت تلك الدراهم وجاز غيرهما لم يكن
عليه الا الدراهم التي فرضها او سعرها بقيمة الوقت الذي اقرضها فيه كذا قاله الشيخ وبه رواية صحيحة ولا عيب على المقرض رد النقد
للأداة وفي رواية ضعيفة السند عن ابي عبد الله السلام ان عليه درهم يجوز بين الناس كما اخذ ما يتفق بين الناس وجميع
بينما ياتيه اخذ منه ما يتفق بين الناس يعني بقية الدراهم الاولى ما يتفق بين الناس لانه يجوز ان يسطق الدراهم الاولى حتى لا ياتيه
نوجد مثلا فلا يلزم اخذها وهو لا يتفق بها وانما له قيمة درهم الاولى وليس له المطالبة بالدراهم التي يكون ذلك اذا اقرضه في بلد
مطالبة به في بلد اخر لم يجب عليه حمله الى بلد المطالبة ولو طالبه بالقيمة لزم ولو تبرع المقرض بدفع المثل وامسح المقرض كان له
وان لم يكن في علمه مؤنة لواقضه في ذمته كما نقلنا او احدها بطل القرض ولم يجب على المقرض شئ سواء كان هو السلم والاول
مال القرض ان بقي بحاله وجبت الزكاة على المقرض ان كان متماحبا فيه ولو شرط الزكاة على القارض في البيع صح ولو تمت الزكاة القارض
والوجه خلافه والله اعلم في بيع الدين وفيه مباحات الدين الموجب لا يجوز بيعه مطلقا الا بعد حمله الى محل
والحل يجوز بيعه على من هو عليه وعلى غيره جاز وان لم يكن مقيما ولا يجوز بيعه بدين اخر الدين ان كان رقبيا وجب فيه المساواة
فدرهم مع اتفاق اجنسية لا مع اختلاف وان لم يكن دينيا جاز بيعه بمثل اذا زاد او نقص بحسبه او بغيره وقال الشيخ لو كان باع الدين
بمثل مثاله على المدين لم يلزم المدين اكثر مما وفردا المشتري من المال وليس يعتد لا يجوز الفرق الذي على السلطان قبل قبضه وكذا لا يجوز
بيع اهل الزكوات والاخاص قبل قبضها اذا دفع الى صاحب الدين عروضا على ثمن اقضاء ولم يبايعه احتسب بقبضها يوم القبض ولا
يلزمه رد المثل اما لو اعطاه قرضا عليه فانه رد مثله الدين بما يتعين ملكا لصاحبه الا يقضه فلرجله مضاربة قبل قبضه لم
القيمة لا يصح في الدين فلو كان لاثنيين مال في ذم جماعة تقاسم به كان ما يحصل له وما ينوي منها الذي اذا باع مالا

للمسلم ملكه كالحجر والخزير جاز دفع الثمن الى المسلم عن حقه ولو كان البائع مسلماً لم يحضر
الذي عليه الدين المسترى والا يرجع على البائع بالدين قال الشيخ رحمه الله
المملوك لا يملك شيئاً وان ملكه مولا ولا يجوز له ان يتصرف في نفسه باجارة ولا استئجار ولا غيره ذلك من وجوه المقررات ولا يملك
بيع ولا هبة ولا افراض ولا ينفذ له الا باذن مولا ثم هو قسمان ماذون له وغير ماذون فغير الماذون لا يتصرف الا بمؤذنه
مولاة على ما تقدم الا في الطلاق والحلم وليس ان يقبل الهبة ولا الوصية ولا يبيع ضمانه ولا شراؤه واماً الماذون
في التجارة فيجوز له كل ما يندرج تحت اسم التجارة او كان من اهلان مولى له ان يبيع ولا يواجر نفسه ولا يتعدى النوع الذي
له الاتجار فيه ولا ياذن لغيره في التجارة ثم بالاذن العبد غير المملوك ذون اذا استدان بغير اذن مولاة كان لازماً
بالنذر يبيع به اذا اعتق والميراث لا فلا ولا يخلو برقبته ولو استدان الماذون له في الدين تعلق بدينه المولى ان استدان
او اراد يبعه وان اعتقه فله البيع قولاً واحداً يبيع به العبد والا فليس للمولى وعندي في ذلك تردد ولو استدان المملوك
له في التجارة لاجلها اثم المولى اذ اؤده وان كان لا لاجلها كان لغير الماذون وقيل ليس للعبد وليس يجهل اذا مات جاز
الماذون اخذ دين العبد من تركته فان ضاقت التركة شارك غريم العبد غنياً المولى بالخصص لو اذن له في التجارة في
فاتجر غيره كان ماله سيدي عليه في ذمته اذا استترى بغير الماذون واقرض لم يصح ويرجع البائع والمقرض في كونه
سواء كانت في يد العبد او المولى ولو تلفت في يد العبد كان له المثل في ذمته يبعه به لغير الحق والا فقيمة وان تلفت
في يد المولى كاله المثل والقيمة على السيد في الحال وان ساء طالب به العبد مع عتقه ولياؤه وعندنا قالين بالتقليد
ينبغي صحة البيع والقرض طلباً ببيع والمقرض الرجوع فيه اذا كان في يد العبد وان تلف ببعه بالمثل او القيمة بغير الحق وان كان
سيده لم يكن للبائع ولا للمقرض اخذ ويرجع والمقرض على العبد مع عتقه ولياؤه اذا اذن في الشراء انصرف الى المقدر
اذن في النسبة جاز وكان الثمن في ذمته المولى ولو تلف الثمن وجب على المولى عرضه اذا اذن له في المضمان احتمل طه
بكسبه او ذمته اذا ثبت جناية العبد بالنسبة كان له الجناية استيفاء القصاص وان وجبت وان عطل على ان يخلو
برقبته او بغيره من ماله وكذا اذا وجبت ماله لخطا او قيم المتلفات في ذمته وان لم يقيم بينة لم يقبل اقراء في حق
المولى فلا يقبض منه ولا يؤخذ منه شيء ما دام عبداً ما اذا اعتق استوفى منه وكذا لا يقبل اخراجه في اذون النفس وانما
اقراء بما يوجب القصاص والمال لو اقر بصفة لم يخر قطعه ما دام رقاً ولا عرامة عليه سواء اعترف بما يذنب او غيره ويبيع
بما اذا اعتق اذا اذنب له في التجارة ما قرى بما اذنب له قبل والا فلا ثم ان كان ما يذنبه بغير الاقرار فحق منه والا كان العاقل ذمته
بعد اعتق الاذن لا يستفاد من السكون فلو اخرج ولغيره مولاة لم يكن ماذوناً والامرد انه لا ينفذ بالامان وينفذ بالبيع
في الرهن وفيه فصل في الرهن وفيه بحثا الرهن لغة الثبوت والدوام وقيل هو الحبس قاله القسما
كل ما ياكسب رهن وفي الشرح عبارة عن المالا الذي يحمل وثيقة بالدين ليستوفى من ثمنه ان تعذر استيفاء وثمنه على
يقال رهن الشيء فهو رهنه وقيل ان رهنه لثمنه ايضا الرهن جائز بالنقص والاطم قال الله تعالى فيها مقبوضة ومن
رسول الله صلى الله عليه وآله درعه عند يهودى اشترى منه طعاماً الرهن جائز في السفرة والضيعة وكذا السفرة
الاية خرج مخرج المالك بالغالب عدم الكاتب في السفرة ولا يشر أيضاً عدم الكاتباً بطناً الرهن غير واجب والمقصود
الاية الارشاد لا الامر الرهن عقد يفتر الى الايجاب هو كل لفظ دال على الاتصاف كقولك رهنك او هذا وثيقة
عندك او ما استفيد منه ذلك ويفتر الى القبول وهو اللفظ الدال على الرضا كقولك قبلت وما اشبهه ولو عجز عن
كفت لا شأن عليها وان كانت كتابة عقد الرهن لان من جهة الراعي وجائز من جهة المدين يكفي في تمام الرهن

الاحتياج والقبول ولا يفتقر إلى القبض وهو أحد قول الشيخ وفي الأثرين عليه وهو اختيار ابن الجند وكذا يلزم بالاحتياج
والقبول وإن لم يكن مكيلاً أو مؤزناً أو بجراً الرهن على تسليمه بجملة العقد والفرع على قول الشيخ أنه لو قبضه من غير إذن الرهن
لم ينفذ وكذا لو أذن في قبضه ثم رجع قبله وكذا لو جرت وأغنى عليه أو ما قبل القبض وليس استدانة القبض شرطاً لعلو
إلى الرهن وتصرف فيه لم يخرج عن الرهانة ولو رهن ما هو في يد المدين لم ولو كان غصباً ولو رهن عيالاً لم يصير رهناً حتى
المدين والقاتل مقامه ويقبض الرهن ولو أقر الرهن بالاجاز حكم به عليه مع استفاضة علم الكذب ولو رجع لم يقبل حجه
ولو ادعى الموطاة على الاستدانة بالاجاز فوجبت له اليقين لا أن يشهد البينة بالاجاز لا بالقرار به نعم لو شهدت بالقرار فقال
لم أقر لم يلتفت إليه إذا كان عليه ديون على غير الرهن وجعلها كره عليه لأجل القرض وجب تسليم الرهن إلى من رهنه عند
قبول الجور على قول الشيخ ليس له ذلك إذا لم يسبق القبض الجور رهن المشاع جاز كالمقسوم ويقبضه المدين كما يقبض المشاع
ولو كان دأب بين شريكين فمن أحدهما نصيبه من بيت بعينه جاز والقبض في الرهن كالقبض في البيع فلو رهن ما لا يقل
كان قبضه بالتخلية ولو كان له فيه شريك افتقر إلى إذنه وكذا يفتقر إلى إذن الشريك في قبض ما ينقل ويحول فان اتفاقاً على أن
المدين أو الشريك جاز ويكون الشريك نائباً له في القبض وإن اتفاقاً على عدله فذلك ولو تعاضا نصيباً الحاكم عدلاً من جملة
بنفسه لها ولو كان له منفعة أجرة لأربابه لمدة يقرر عن محل الحق لم يكن بنفسه ولو رهن دأباً وهي فيها خالاً لئنه وبها يخرج
العابن حتى القبض ولا يفتقر إلى التخلية بعد الخروج إذا جعل القبض شرطاً وجبان يكون القابض للمدين أو وكيله ولا
يجوز أن يقبضه الرهن من نفسه للمدين ولو وكله المدين فالوجه الجواز ولو رهنه دأباً فما تماشى للرهن مثلي بذهبه وبين
الدار فالوجه صحة التسليم في الدار وكذا لو رهنه دأباً على ما حمل له ثم سلم الجميع وكذا لو رهنه الحمل دون الدابة أو سواهما
إليه ثم القبض إذا ما تآمر بين قبل القبض لم يفسخ الرهن وسلم إلى التوارث وثيقة أو إلى الحاكم وكذا لو أذن الرهن قبل القبض
عندنا ولو جرت الرهن في تسليمه إلى وليه ولو غرس قبل الاجاز صح عندنا وعند الشيخ في بعض أقواله إن كان للشئ
منفعة أو كفاية فاذن في القبض جاز والأفلا وكذا لو أذن في القبض ثم غرس ولو أفسد الرهن فإلغاه ولم يكن القبض الرهن
ولا سلباً على قبضه كان للمدين القبض لو تصرف الرهن قبل القبض لم ينفذ إلا باذن المدين عندنا وعند المشركين للقبض بغير التقرب
وسبيل الرهن سوا ذلك التفرع لازماً كبيع أو غير لازم كالهبة غير المقبوضة ولو تزوج الأمة لم يطل الرهن عند الفريقين لو رهن
ما هو في يد المدين ودعيه أو غصباً لزم وإن لم يرض مدة يمكنه القبض فيها ولا يفتقر إلى إذن الرهن في القبض سواء كان ثماً
يزول بنفسه كأجد والدابة ولا يزول كالثوب والدار إذا اختلفا بعد اتفاقها على الإذن في القبض فقال المدين قبضه وقال
الرهن لم يقبضه احتل تقديم قول المدين مع مينة عملاً بالصحة واحتمل تقديم قول الرهن إذا لم يطل الرهن في القبض واحتل تقديم
صاحب اليد فان كان في يد المدين قال قول قوله في عدم عوده إليه بعد قبض المدين هذا كله سافط عندنا لأن القبض ليس شرطاً
في شرطه وفيه بحثاً شرط الرهن أن يكون عيناً مملوكة يمكن قبضه ويصح بيعه سواء في ذلك المشاع والمنفرد فلا يصح
رهن الدين ولا المنفعة كسكنى الدار وخدة العبد وقول الشيخ في أن رهن المدين مخرجاً إلى الخدمة ليس عندنا بل رهن المدين
للتبذير ولو رهن ما لا يملك وقفاً على إجازة المالك ولو رهن ما يملك وما لا يملك مضى في ملكه ووقف في حق الشريك على الإجازة
ولو رهن من المزاج لم يصح وكان بما يبار وغيره جاز رهنه دون رقة الأذن ولو رهن الجميع صح في الأذن خاصة والمزاج
على صاحب الأرض دون المدين والمشاخر فلو أدها أحد عابداً وذن المالك لم يكن له الرجوع ولو قبضه بأمره وشرط الرجوع
وجب وكذا لو لم يشترط لا يصح رهن التجر من المسلم عند ذنبي أو مسلمة وكذا لا يصح رهنه عند المسلم لذني ولا المسلم
ولو رهنه الذني عند المسلم ووضعها على يد ذني لم يصح أيضاً ويجوز رهن العسير فان استحاله حلوا أو حلفاً فالرهن بحاله وإن

خما خرج من كونه رضا ونزل ملك الرهن عنه ولو تلف بعصير ونزعه فمالم يكن للرهن خيار ولو استحال خلاعه الى ملك
الرهن وعاد الرهن لو كان في يده عصير فصار غمرا فارقته ثم جمعه جامع بضار في يده خلافا في بقا ملكه لا ولا تسلك
من حيث انزال يده واسقط محقه باراقته وكذا في بطلان الثاني لان الاول جعل المأمور شرعا وبالجامع ممنوع فخرج عليه
ولا ثبت يده عليه فلا يصح تملك الخلل به والاول اقوى لامعية التخليل بالجمع وكذا لو كان عند غمرا فنهى عن انسلخ فانسلخ
غمرا عند الرهن ملكا المراتين لو رهن شاة فمات بطل ملكها وخرجت من الرهن فلو رهن غمرا فنهى عن انسلخ فنهى عن انسلخ
ابن الخليل ينفى عوده وفي عاده الرهن جندنا شكلا ينشأ من كون الرهن ملكا بالبيع بخلاف الرهن المتخلل من نفسه
لو رهنه عصيرا فصار غمرا قبل القبض بطل الرهن ولا خيار للرهن في البيع الذي شرط فيه ان يمانه عندنا ومن اشترط القبض
اثبت الخيار ولو صار بعد بطل الرهن ولا خيار ولو اختلفا فقالا لم يمتن قبضته وهو غمرا وقال الرهن كان عصيرا قال الشيخ المولى
قوله المراتين وقيل قول الرهن لا تقفنا على العقد والتسليم واذا غاء المراتين فساد القبض وهو عندى قوى وكذا لو رهنه عبدا جانا
فوجد مبتا في يد المراتين ثم اختلفا فقالا الرهن مات بعد القبض وقال المراتين بطله ولو قال رهنه عصيرا وقبضه عصيرا
وقال المراتين رهنه غمرا وقبضته غمرا قيل اقول قول المراتين لا نكار بالعقد وقيل الرهن ولو رهن عصيرا فمات قبل قبضه
بطل الرهن فان عاده خلاعا الرهن عندنا ومن شرط القبض لم يعد عندنا ولو اشترى عصيرا فصار غمرا في يدا البائع فسد العقد وان
خلاعه لم يعد ملكا المشتري الخمر اذا انقلبت خلاعت سوارا انقلبت من نفسها او بالتخليل وليس التخليل عارما يجوز من بطلان
وان كان لها ولد صغيرا جانا فان حل العقد جاز بيعه ما دون ولدها وان كان له اقل من سبع سنين على كراهية والشيخ منع ذلك بل يابى
معا فاما بل الجانية يكون المراتين باقية الفراء فيقوم وهي ذات ولد بدون ولدها ويقوم الولد ويؤخذ من الثمن
بالنسبة ولو لم يعلم المراتين بالولد حال الارتمكان لم يكن خيارا عندنا واثبت الشيخ له الخيار في البيع المشرط فيه اذا فسخ الرهن
بما على تعميم التفرقة لان ذلك نقص في القيمة لو رهنها حيا فماتت في يد المراتين من ذبح او زنا جاز بيعها بافراادها عندنا
وعند الشيخ بيا عان معا ويكون المراتين احرى بما يقابلها من الثمن فيقوم خالته من ولد ثم يقوم الولد ياخذ بالنسبة
بخلاف الاول التي رهن بكونها ام ولد لو باع عبدا بالجارية او لها فنهى المشتري في مدة الخيار جاز وعند الشيخ لا يجوز
على قوله بعدم الاشكال لا بعد الخيار ولو رهنه المشتري في مدة حياته لزمه البيع ولو باع شيئا وانكس المشتري بالثمن كان للبائع
اختار العين فلو رهنه قبله ففي كونه فسخا للبيع نظر وكذا لو رهن الموهوب فيما يصح حبه فيه هل يكون رجوعا اشكال
يجوز رهن المشتري ان كان عن غير فطرة ولا خيارا للمشتري في البيع مع علمه فان تاب نال العيبان قبلت توبته وان كان
عن فطرة او لم ييب فقتل فاكوجه سقوط الخيار ولو لم علمه ان كان له ردة والخيار في البيع للشرط به ولو اسكنه
قبل فلاحيار ولو تجدد العلم بعد القتل احتمل ان يكون كالمسحوق فيثبت للمراتين الخيار في البيع وان يكون كالمسحوق
خيارا اما لرباع المراتين عن فطرة او لم ييب ولم يعلم المشتري حتى قبل فسخه الوجهان لكن الثاني ثبت له الارش لو رهن عبدا
سارا فافترقا صح الرهن وكان كالعيبان لا يجب قبله ولو رهن فاطم الطريق فتاب قبل قدره الامام عليه السلام
لقبول التوبة منه ولو كان بعد ما لم يصح العبد الجاني في بضع رهنه سوارا كانت الجناية عمدا او خطأ فان قبله سواه
بقي رضا والابطال لانه في ما قابل الجناية وابطال الشيخ في الخلاف الرهن في الكسر والخطا معا لو رهن عبدا فانه
ثم اقرانه جنى قبل الرهن فان صدقه المراتين كان الحكم ما تقدم في رهن الجاني وان كذبه بعد اقراره في حق نفسه
لا حائل بين وعلى المراتين اليقين على نفي العلم وكذا لو اقرانه كان غصبه او اعتقه وكذا لو باعه او كاتبه مطلقا ثم
ياخذ هذه الاشياء الا العتق فينفذ في الكتابة وكذا لو اجره ثم اعترف بالجناية فاذا حلف المراتين في الرهن عبادا

يرجع المجني عليه على الرهن سكال من حيث منع تصرفه من الاستيفاء وأما إن عدم علمه بالجناية قبله ومع القول بعدم القضاء
 له إلا إليه مبيع أو أملاك أو غيرها بعد الأقرار فيه ومع التضمن بحمل الرجوع بالأرض والأمل منه ومن أخته ولو نكل للثمن
 حلفا للمجني عليه لا الرهن كان نكل لم يحلفا الرهن أيضا لو جنى العبد بعد الرهن قدم حتى المجني عليه ومبيع في الجناية
 اشترفت ولا يقدرها والباقية رهن ولو تعدد مبيع للجميع وكان باقي الثمن رهنا ولو فداء السيد بقي رهنا كما كان ولو فدا
 المهرين على أن يكون رهنا ^{بأن} ياذن الرهن جاز ورجع بالفداء ولا يفهم المهرين جناية الرهن ولا يفسط دين الرهن
 لبيع في الجناية أو فداء السيد سواء كان بقدر الفداء أو أقل أو أكثر ولو كانت الجناية عمدا كان الخيار في القصاص
 والأشرفا قال المجني عليه أو ورثته ولو جنى على مولاة عمدا أو قصصه ولا يخرج عن الرهانة وليس له العفو على مال ولو
 كانت نفسا جاز قتله ولو كانت خطأ لم يكن لمولاة شيء عليه وبقي رهنا ولو جنى على من يربو المال ثابت للمال ما ثبت لمولته
 من القصاص والأشرفا في الخطأ أن استوعبت الجناية قيمته والأطلاق ما قبل الجناية ولو جنى على كاتب السيد المشرط
 ثبت للمالك القصاص والعفو على مال فإن عجز نفسه ثبت للسيد القصاص والعفو على مال وكفى أن قتل المكاتب لو نكح
 ثم رهنه فالوجه بطلان التدبير قال الشيخ ولو فدا بعضهما مائتا كان قرضا فان قضى المال من غير الرهن جاز وإن باعه فله
 وإن ما منع قضى الحاكم الدين من ماله ولو لم يكن مال باع الحاكم العبد فبطل التدبير والرهن مائة لو رهن عند الذي
 عبدا مسلما أو مصحفا قبل بفتح ويرفع يده عنه فيوضع عندهما من الأصل وقيل لا يفتح والأقرب كراهية رهن الجاني
 النبي صلى الله عليه وآله وكتب الفقه لو رهن ما لا يفتح أيا ضمه كالطير في الهواء والتمل في الماء أمكن الجواز وكذا
 في الأبق منقرا لو رهن وقفاله يفتح وفي جواز رهن ما الرولدا شكالا قريب الجواز في ثمن رقبتهما ولو سوغناه مطلقا
 لم يخرجهما مادام ولدهما حيا لو رهن ما يبرع إليه الفساد قبل الأجل جاز أن شرط بعه وإن لم يبرع قبل بطل وقيل يفتح
 ويخرجهما بعه في المتعاقبين وفيه مباحث يجب فيها كالأقل وجواز التفريق ويجوز لو أن الطفلان من
 ماله إذا انفقرا إلى الاستدانة مع المصلحة مثل أن يئتمهم عفا فيحتاج في صلاحهما إلى الاستدانة أو يكون له ما يباح إلى
 الاتفاق عليه أو يكون به حاجة إلى نفقة وكسوة أو يخاف من تلف بعض ماله فيستدين الولد لحفظه ويرهن ما يراه مصلحة
 وله أن يقض الرهن مع المصلحة أيضا ولو رهن الطفلان المجنون لم يفتح ولو أجاز الولي ما لم يعقد الكامل الرهن ثم جاز قبل
 الإباح فانه يفتح عند انحلال من شرط الإباح ولو وجب ثم جاز قبل القبول بطل وكذا الحكم في المغني عليه عا لفت
 في شرط كالأقل وجواز التفريق بين الرهن والمهرين في ذلك فلا ريب من الصبي والمجنون لم ينعقد وإن قبضا قبضا
 لكن تجوز عليهما واليهما الأثران والقبض وليس للولي أن يسلط مالهما إلا مع القبطه بأن يربد مالهما لأجل الأجل ولا يجوز له
 إقراض مالهما إلا مع خوف تلف من غرق أو حرق أو نهب أو ما أشبه ذلك وبأخذ عليه الرهن فإن تعدد إقرضه من ثمة إلى
 المكر لا ينفقد رهنه إيجابا ولا قبولا ولا شيء من عقوبة ولو زال الأكره فجاز ما فعل مع الحجر عليه لسفه أو فليس
 لا ينفقد رهنه ولو تجدد الحجر بعد العقد لم الرهن وإن لم يحصل القبض عندنا وله إباحته ومن شرط القبض منع من الأكره
 بعد الحجر وإن كان الرهن متقدما لا يفتح من الصبي والمجنون والحجر عليه والمكر إباحة الرهن كما لا يفتح عقدهم نعم
 لكن من قبضه بجره العقد وإلى الطفل والمجنون خمسة لأب ولجد وينفذ نذرهما مع اعتبار المصلحة والحل منهما أن يشري
 لنفسه من مال الطفل وبيع عليه فيكون موجبا وبلا وقابضا مقبضا والوصي والحاكم وأمينه لم الولاية مع المصلحة
 وليس لهم تولي طرفة العقد فلو باع أحد الخمسة ما يساوي مائة نقدا بمانة لنية واخذ الرهن جاز مع المصلحة من خوف
 التنب وغيره من أسباب التلف لا بد منه ولو باعه بمائة وعشرين واخذ الرهن مائة وسواء كانت المائة نقدا أو الرهن على

او كان الجميع نسبية المكاتب يجوز ان يبيع بالدين وياخذ الرهن مع المصلحة كما لو اقر عليه لابد ونها وكذا العبد لما ذن
 له في القالة يجوز ان يكون كل واحد من المتعاقدين واحدا او اكثر فلور من اثنان شيئا بدين عليهما عند رجل متزوج وكان له
 عقدين فانا قضا احدهما نصيبه من الدين واري صارت حصته طلقا الا ان يكون كل واحد من حصته على حدة
 الدين فلا يخلص من الرهن الا بايقاع الجميع فاذا صارت حصته احد طلقا واراد قيمتها مع المهرين لم يخرج الا باذن الشريك
 سوار كان ثانيا وسوا جزاء وكالطعام او الكفيل او لا كما يجوز ان ولو كان الرهن مجزئين فطالب في القصة على ان يفرد
 نفسه في احدي المجزئين كان للمهرين الامتناع من ذلك ولو اذن المهرين كان للشريك الامتناع ايضا ولو كان الرهن واحدا
 عند اثنين كان بمنزلة عقدين ايضا ويكون نصفه رهنا عند احدهما بحصته والاخر رهنا عند الآخر بحصته من الدين
 فاذا قضا احدهما او ابرا خرب نصفه من الرهن وكان له مطالبة المهرين الاخر بالقسمة فيما يبيع الرهن عليه
 وفيه بحثا يجوز اخذ الرهن على كل حق ثابت في الذمة يصح استيفاءه من الرهن مثل ثمن البيع واجرة العقار والمهر ^{وغيره}
 الخلع والقرض وارثا في الكفاية وقيمة المتكلف لا يجوز اخذ الرهن على ما ليس ثابت في الذمة سواء حصل سببا لوجوب كالجعالة قبل
 الفعل او لا والذمة على العاقلة لا يجوز اخذ الرهن عليها قبل العمل ويجوز بعده على الثلث وفي الثاني على الثلثين وفي الثالث على الجميع
 مال الجعالة يجوز اخذ الرهن عليه بعد الدلالة لا قبله مال الكتابة يجوز الرهن عليه سواء كان شرط او مطلقا واذا فسخ المشرط
 للغير بطل الرهن ومنع الترخيص من اخذ الرهن على مال الكتابة وليس بمهر عقد السابقة ان كان جعالة لم يخرج اخذ الرهن على العوض
 فيه قبل الفعل وان جعله اجارة فتح يجوز اخذ الرهن بالثمن في مدة الجوار وكذا يجوز اخذ الرهن على الاجارة يجوز عقدا رهنا
 الحق ومعه لا يجوز قبل الحق كالرهن على ما يستدينه على ثمن ما يستر به لا يجوز الرهن على ما لا يمكن استيفاءه من الرهن كالأثر
 المتعلقة بعين الموجد متخذته ويصح فيما يمكن كعمل المطلق فاذا هدر جاز بيع الرهن واسترجاعه بغير ذلك ليحصل ذلك
 العمل يجوز اخذ الرهن على الدرك مثل الرهن على عمدة الثمن والاجارة وان فرجا مستحقين اخذ المهر من الرهن الثمن وكذا ^{بعض}
 يجوز اخذ الرهن به وكل ما استمره من الحقوق التي ثبتت في العين على اشكال او رهن على حق ثم استدان اخذ من المهرين ثم جعل
 الرهن على الثاني ايضا صح وكان رهنا عليها معا جاز للشاهد ان يشهد بالرهن على المجموع وان لم يفعل ذلك سوار فسخ الرهن
 الاول وعقد لهما اولا وكذا ان يجعله على دين كالت ورايع العايشا ولو رهن شيئا على حق ثم رهن اخذ على ذلك الحق ايضا جاز
 وكانا جميعا رهين سوار فسخ الرهن الاول وعقده عليها ما يابا ولا ولو بان وعليه دين مستوعب فالأقرب عدم جواز فسخ
 الرات تركته لو رهن شيئا عند زيد ثم رهنه عندا فربا كان باتفاق المهرين من غير ابطال الاول كان رهنا على اثنين ولو ^{يعلم}
 بجرا لاول في الفسخ والامضاء وكذا لو لم يعلم الاو ولا اذن الاول على ان يكون رهنا عند الثاني ففي ابطال رهنه نظر يجوز
 اخذ الرهن على حق كالحا والمخجل بالخلاف لو كان له عليه الف بغير رهن فقال المقرض قرضني الف اخرى على ان رهنه شيئا
 على الاثنين جاز وكذا لو قال يعني عبدا على ان رهنه شيئا على الثمن والقرض ^{عقد}
 قابل للشرط القضيحة دون القاسدة والشرط قسمان صحيح لا يابا في مقتضى الرهن وكاسد والا فمثل ان يشترط كون الرهن
 في يد المهرين او عدل او بعه عند محل الدين وهذا القسم لازم والثاني مثل ان يشترط كونه مبيعا عند حلول الاجل بالدين
 وهل يفسد الرهن بفساد الشرط فيه فطر والذي فواه عدم الفساد وهو جيد واذا لم يفسد لم يطل البيع الذي شرط فيه
 الرهن ولا يثبت فيه خيار لو شرط المهرين مافع الرهن لنفسه فان كان الرهن على دين لم يخرج سوار كان الدين مستر
 في الذمة او قرضا مسننا نقا لكن في الدين المستقر يطل الشرع حاشا دون الرهن وفي القرض المسانف يطل القرض والشرط
 معا دون الرهن ولا فرق بين ان يكون المنافع اعيانا كالتماز المنفصل او منافع كالمستقل وان كان في بيع بان يرضى على الثمن

وثبت شرط المهرين المتأخر لنفسه فان كانت معلومة لسكنى الدار سنة متع البيع والرهن والشرط وان كانت مجهولة بطل الجميع
لو شرط ان يكون عام الرهن بها صحيح ولو لم يشرط لم يدخل الرهن على قولي القوانين لو شرط الرهن لا يباع عند المحل الا بما يرضى
الرهن او حتى يبلغ كذا او ببيعة محل الحق لئلا يفسد الرهن والوجه صحة الشرط سواء كان ذلك في قرض او غيره من الحقوق لو رهن
صندوقا بما فيه ولم يعلم المهرين المتأخرون بطل الرهن فيه خاصة وصح في الصندوق وكذا لو رهن صندوقا دونها
ولو رهن صندوقا الصندوق والحق صح فيه خاصة ولم يدخل ما فيه اما لو رهن صندوقا لزيادة بما فيها متع في حصة خاصة
كانت مقصورة بالاربعين وكذا لو اطلق ولو لم يكن مقصورة لم يصح فيها الرهن غير مضمون فلو شرط الرهن مائة على المهرين
بطل الشرط وصح الرهن اذا رهنه المدة معينة على انه ان لم يقضه فيه كان يصح بالدين بطل البيع والرهن ولا يكون مضمونا
في المدة ويكون مضمونا بعد ما لان فاسد كل شيء من الرهن والبيع كصحة كان غرس المهرين في مدة الرهن امر بقلعه وان كان
في مدة البيع كان له قله كان لم يفعل قال الشيخ تخير الرهن بين بقاءه في ارضه وبين اعطائه ثمن الغرس وبين مطالبته بالبيع
بالقلم على انه يضمن ما نفق الغراس بالقلم وكذا البحث في البئار لو ارهن من غلام مؤثرا لم يدخل التمرة الا بالشرط وكذا لو كانت غير
مؤثرة او لم يكن مؤثرة وكذا لو رهنه غنما عليه بصوف او اوان ما فيها بئارا او غراس لم يدخل ما فيها الا بالشرط ولو رهن شجرا او
صح ولا يدخل قرار البئار ولا يدخل مغاس من الشجر ولو رهن الشجر او البئار لم يدخل البئار الذي يذنه وكذا لو كانت بصفاة حاصيا
تخلو ويخرج سواربته الرهن لو حله السيل ولا يجر الرهن على قبضه على انكاله اذا قام ثمن الارض خاصة بالدين بيعت دون الثابت بملع مشا
من القضاء ولو شرط دخولا التخل تم احتلف في تجدد قبضه بغير الرهن حكم لمن يشهد الظاهر ولو احتمل الامر ان تقدم قول الرهن لو دفع
اهنا وشرط المهرين في العقدان يكون وكذا في بيعه عند المحل جاز وصح البيع سواء كان الرهن حافرا او غائبا وكذا لو شرط الوكالة لغيره وليس
فتح الوكالة ولو مات بطلت دون الرهانة ولو مات المهرين لم ينتقل الوكالة الى الورثة الا مع الشرط لو شرط المهرين وضع الرهن تحت يد
جاز وكذا لو شرطه وضعه على يد عدله ويكون قبض العدل قبضا للرهن وكذا لو شرط ان يبيعه العدل عند حله ولا يكون شرط في الوكالة
وهل للرهن غرض العدل عن الوكالة الذي فواد الشيخ نفى ذلك وكذا البحث في المهرين اما الرهن فلا يفتقر العدل في بيعه للتجديد ان المهرين
اما الرهن فلا يفتقر الى تجديد يداذه لو مات العدل فان اتفقا على وضعه عند احدهما او اخرجاه والا وضعه على اكرم عند من يرضى
ولو كان في يد المهرين مات لم يجر الرهن على تركه في يد الورثة ويضعه الحاكم مع التنازع عند من يختار اذا عيننا العدل حسبما
لم يجر العدل وان اطلقا باع ثمن التخل حال من تعدا البلد فان خالف كان لكل منهما ضخته وليست عاد العين ولو كانت بالغة بغير الرهن
في الرجوع على العدل بكمال القيمة يرجع با على المشتري وعلى المشتري بالكمال ولا يرجع على العدل ولو كان النقص ما يتعارف الناس بحكمه به بعد
اللزوم لم يفسخ البيع وان كان في مدة التخل فأكبره عدم الفسخ اذا باع العدل الرهن وقبض الثمن كان في زمان الرهن الى ان يقبض المهرين
اذا مات الرهن انفسخت وكالة العدل ويلزم الورثة بالقضاء او بيع الرهن ولو امتنع منها بضم الحاكم باعها بقضى من ثمنه الذي
فلو تلف الثمن في يد واستحق الرهن نزع الحاكم الى المستحق من يد المشتري بعد خلافه ولا ضمان على العدل فان كان الرهن شرطا في بيع
المهرين في ضخته وبغيره المشتري في تركه الرهن كغيره من الغرار ولا يرجع على العدل وكذا يرجع المشتري على الرهن ولو كان حيا باع الوكيل وقبض
الثمن واستحق المبلغ مع علم المشتري بالوكالة وليس للمشتري الرجوع على الوكيل تحريم الوكيل على الموكل ولو استحق بعد دفع الثمن الى المهرين يرجع
المشتري على المهرين ولو رده المشتري بسبب رجوعه على الرهن ولو لم يعلم المشتري بوكالة العدل يرجع عليه ويرجع صوابا على الرهن ان افروا الوكيل
لم يكن مع العدل ثمنه حلفا الرهن العدل المدين لا يضمن ما يتلف في يد الامع التفريط والتعدي فلو ماع الثمن منه كان القول قوله مع
في عدم التفريط ويتلف من ماله الرهن لا المهرين ولو ادعى ثمنه الثمن الى المهرين كان القول قوله المهرين مع يمينه اذ المهرين للعدلية
فادخل المهرين تخرجه الرجوع على العدل باقل الامرين من القيمة والدين ولا يرجع للعدل على الرهن وفي الرجوع على الرهن يرجع

الرهن على العدة الا ان يكون قد دفع بجزءه او يكون قد استبدت من ثمنها او ما كانا ولو باع عايد من ضمن الا ان ياذن له الاختلاف في البيع
 بيع بقدر البلد سوار كان من جبل الدين ولا وسوار وافق قول احد هـ او لا ولو كان من ثمن بقدر البلد بيع باقلها كان قسما وبيع باكثرها حطبا
 قسما وبيع بجبلين كذا ولو كان الفها بيع بالاسهل من العجز لئلا يفتقر حال العدة بفساد ضعف من غط الرهن
 اجيب طيبا فراجعه من بلد وكذا لو كان عداوة لاحدهما ثم ان اتفقا على رجل وضع عنده والوضع الحاكم ولو اختلفا في غير ذلك
 الحاكم فان ثبت نقله والاخر في يده وكذا لو كان في يد المرئ فاذن على الرهن فراجعه ولو لم يكن له رهنه امساكه الا بالترشي
 للعدله رده عليه ويجب قبله وانما مضاعف الحكم امساك وليس رده الى الحاكم قبل رده علىهما وفيه من ذلك وكذا ان يضمن الحاكم ولو ترك
 العدل عند امين مع وجوده فبعض هو الامين ولو امتنع ولا حكم جازله بصفه عند امين ولو امتنع احدهما فذبح الى الاخر ضمن هو
 واياه ولو كانا عايدين والعدله عذر من سفر وغيره فبعضه الى الحاكم او من يرضيه ولو قدر جاز اذاعه من ثقة ولو اودعه
 الثقة مع وجود الحاكم ضمن ولو لم يكن له عذر لم يخرجه التسليم الى الحاكم ولو كان احدهما غائبا لم يسلم الحاكم يجوز له نقله عن العدل
 متفدين ولو اختلفا لم يقل بقول احدهما ويجوز جعل الرهن في يد عدلين وانه امساكه فان رضى احدهما بمساك الا فروعده لم يخرجه وكذا
 لا يجوز ان يفتقر الرهن سوار كان مكن القسمة من غير راد معه لو جنى على الرهن في يد العدل وجبا القسمة على البلد وكانت رهنا و
 يحفظها العدل وليس يسامع الحول لعنقه المكن وجب عليه رده وير بالتسليم الى العدل ولو كان في يد المرئ فبعضه في يده
 التقدي او ربه ثم رده لم يفسد الصان اذا اشترى من ذي من سلم ومن عنده ثم لم يبيع وان رضى على يد ذي فان بينهما الذي من ذي
 وجاؤا لثمن امير على قبضه والا برار ولو جعلت على يد مسلم فسلم على ذي او باعها الذي من مسلم لم يخرجه قبض الثمن لو اتفقا على وضعه
 على يد عبد لم يفتح الا باذن مولاه سوار كان بجبل او لا ولو اتفقا على الوضع عند المكاتب متح ان كان بجبل والا فلا لو اجمعا وشتر الا انما
 على الثمن جازا اذا كان معلوما بالمشاهدة او الصفه كالشم وان وفي المشتري والاشترى البايع بين الفسخ والامضاء بغير رهن وكذا يفتح لو شرط
 الجبل مع العلم بالاشارة او الاسم في الصفه بان يقول جبل عن نفسه اشكال ولو امتنع الجبل من الصان فبعض البايع في الفسخ والامضاء
 ولو جاء المشتري بغير الرهن والجبل لم يشرط له بغير البايع على القول وان كان الثمن في يده المشتري ولو شرط شهاده اثنين فاذن بغيره فلا
 عدم التزمه ولو جلا الجبل او الرهن بطل الرهن وبغير البايع في الفسخ والامضاء ولو شرط رهن احد الشريكين التبيين من غير ثمن
 لم يفتح ولو لم يشرط رهنه وشرع المشتري به لزم لو شرط كون المبيع رهنا على الثمن فتح الرهن والبيع وقال الشيخ بطلان معاً
 وهو حسن لو رهن المرء بشرط ان يريه فسد الرهن والاجل غير لازم قال الشيخ وعندي فيه رده في بعض
 وفيه بحثا اذا فتح المرئ عند الرهن او قبل عهده او فضاء الرهن الدين وبراء المرئ منه بطل الرهن وكان مائة في الدين
 لا يجب رده الامع المطالبة ولو فضاء بغير الدين او ابراه من بعضه لم يفتح شيء من الرهن وكان الجميع محبوسا على باقي الدين وان قل
 اذا رهن المصرب منه الفسخ عند المصرب مع ولا يزول الصان وان اذن له في القبض على اشكال ولو قبضه ثانيا ثم دفعه الى الثامن
 بل من الصان من يفرق قبض ولو باعه عليه سقط الصان ولو كان في يده عارية فلا ضمان الا ان يكون العارية مضمونة فلا يزول الا بالبراءة
 وعلى التقديرين يسقط استماع المرئ اذا رهن عايدين فلف احدهما قبل القبض بطل الرهن فيما خاصه وكان لا يخرجه رهنه جميع
 الدين ويخرجه المرئ ان كان الرهن شرطا في البيع واذا كان بعد القبض بطل فيما ابصا وصح في التينة ولا حيار وليس المطالبة بالعرض
 اذا وطئ بمارية جازله رهنه فان قهر به حمل وولد لدون ستة اشهر ولا اكثر من عشرة اشهر من حين الرهن استقر الرهن وكان الولد
 دكا وان كان له ستة اشهر الى تمام عشره كان قرأ ولم يخرج الامة عن الرهن ولو اقر الرهن بالكل قبل العقد كان منعاً من رهن ام الولد
 لم يفتح رهنه ولا جارة ولو كان بغير العقد لم يؤثر في فساد الرهن واتوجه به وروى اقم ولد لا يجوز سعي مادام الولد حياً الرهن
 والمرئ ممنوع من التفرق في الرهن وليس لكل واحد منهما التفرق فيه بيع ولا هبة ولا اجارة ولا سكنى ولا وطئ ولا غير ذلك فلو

الرهن بفعل مرأى سوا كانت من ذوات الحمل لكن لا جعله ولا امر ولو تلف بوليته حراً لا فضا ولا فضا من الارش وجعل
 ولو جعلها مبادىء ولد ولم يخرج من الرهانة سوا كان موصراً او معصراً ولكن لا يباع مادام الولد حياً ولو مات بالولادة ضمن الرهن
 القيمة يكون رهناً وهل يقرب القيمة حين التلف او حين الاجال او اكثر ما كانت مما فيه اشكال ولو نقصت قيمتها كان على الارش يكون
 رهناً ولو بقيت بحال المهر غير مبيع حيوة ولدها وقيل يجوز لسبق حق الرهن كان استوعب الدين القيمة بعت والام يخرس القاض
 ان لا يوجد من يستري المقابل للدين خاصة فان بيع مقابل الدين انفق الباقي من الرهن فان مات الرهن عتق كان له الردة للمشي
 لا يقيم على الميت ولو جعل الرهن يثبت له الحكم الاستيلاء اما لو جعلها باذن الرهن فانما نصيرام ولد مع الحمل ولا يخرج من الرهن
 ولا يجب عليه اربس ولا قيمة لو نقصت وماتت بالولادة ولو رجع بعد الرهن لم ينفع ولو رجع قبله وعلم الرهن بالحكم كالولم ياذن
 ولو لم يعلم بالحكم كالولم يرجع لا يجوز للرهن فرب الجارية للتأديب وغيره الا باذن الرهن وبدون رخص العيب والعين ولو اذن
 الرهن فلا ضمان لو غابت او تلفت ليس للرهن عتق الرهن فان فعل كان موقفاً على اجارة الرهن سوا كان موصراً او معصراً
 فخره بطل انفق واستقر الرهن وان اجاز حتى انفق وبطل الرهن وليس المطلبه بالعرض ولو لم يمت الاجارة وانفق استمر الرهن فان بيع بطل
 انفق وان فذل في نفوذ انفق جند اشكال ولو راعقه باذن الرهن حتى فبطل الرهن ولو رجع في الاذن كان حكمه ما تقدم في جوعه في كذا
 اما الرهن لو راعقه لم ينفذ وان اجاز المالك ولو سبق الاذن جاز لو ادعى الرهن اذ الرهن في الاجال والاعتاق فالقول للرهن
 مع اليقين وعدم البينة فان حلف كان كالولم ياذن وان نكل حلف الرهن وكان كالواذن ولو نكل ففي اجال الجارية اشكال ولو اختلف
 الرهن ودر الرهن حلفوا على نفي العلم ولو اختلف الرهن ودره الرهن حلفا للرهن على نفي الاذن او الرهن على اتيانه قطعاً اذا
 الرهن بالاذن في الوطى وفعله وولادة المرأة لا الفطلة ولا استقارته ومدة الحمل يقبل انما يكون الولد منه ولا يبين على الرهن ولو
 انكر احد الابنة فالقول قوله مع اليقين لو وطئ الرهن من غير اذن حذ مع العلم والولد يثبت للرهن وعليه مهر النكاح ان كره الجارية
 او كانت نامت فلو طارعه فلا يبر على اشكال ولولا دعوى الحمل بالتحريم صدق مع امكانه وسقط العتق لمعه الولد حراً وعليه قيمة وقت
 سفره حياً والرهن مع الاكراه لا مع المطاوعة ولو كانت جاهلة بقيت اليها ايضا والا فرب عندي بوقت العشر مع البكارة ونصف مع
 البتة في كل موضع او حبساً المهر فيه ولو اذن الرهن جاز الوطى ولا حد ولا مهر سوا طارعه او اكرهها والولد مقر ولا قيمة على الاب
 الشيخ في التبسيط اذا اذن الرهن لم يخرج الوطى محمول على انشاء لفظ التحليل ولا يضرام ولد في الحال ولو ملكها الرهن صارت ام ولد اذا
 الرهن في البيع قبل الاجل حتى البيع ولم يجب جعل الثمن رهناً الا ان يستر في الاذن فيصح البيع ويلزم الشرط ولا يجب التحليل ولو قال للرهن اذن
 بالطلاق الاذن ان يكون ثمنه رهناً لم ينفذ الى قوله ولا اختلفا فقال للرهن ما ذنت بشرط ان يعطيني حتى وقال الرهن بل مطلقاً قال الشيخ القول
 قولاً للرهن لان القول قوله في اصل الاذن فكذلك في صفته وعندى فيه اشكال وكذا لو قال اذنت بشرط جعل الثمن رهناً وقال الرهن بل
 ولو اذن الرهن للرهن في البيع قبل الاجل لم يخرج للرهن التقرب في التقين الا بعد الاجل ولو كان بعد حلوله جاز لو اذن البيع بعد لم يخرجه
 ولو كان قبله وعلم الرهن لم يصح وان لم يعلم قال الشيخ الاولى تحتها الرجوع وبطلان البيع ولو قال ابتع بعد رجوعي فقال بل قبله فالقول قول الرهن
 لو كان الحق حالاً او مؤجلاً فحل فاذا الرهن في البيع كان الثمن رهناً الا ان يقبضه منه او من غيره لو رهن بعد تمرد برب قال الشيخ
 بطل التدبير ولو قبل بكونه موقفاً على اذن الرهن كان وجهاً وان انفق قبله في الكولي نفي مدبراً وان باعه في الدين بطل التدبير وان شفع
 البيع الرجوع في التدبير بيع عليه وان مات وقضى من غيره عتق من الثلث وان لم يكن غيره وكان الدين مستقراً يبيع به وان فضل
 قيمته عتق ثلثا القاض لو قال للرهن ما ذنت لى في رهنه بعسر بن فقال بل بعسر فالقول قول الرهن مع منيه وعدم البينة ثم الرهن
 او صدق لاحدهما لو قال عتق هذا فقال بل هذا خرج ما انكر الرهن عن الرهن وحلف الرهن عن الاخر وبقي الدين بلاءه وكذا
 لو قال اذنت في رهن فقال بل في هذا ولو اقام الرهن بينة انه اذن في رهن ما ادعاه والتمس عن رهن الاخر فقام الرهن البينة بالعكس

الرهن بالغرم الرهن بالغرم الرهن بالغرم
 ولا يبيع المنة على ثمن ولا يغلب كما في الرهن
 الرهن بالغرم الرهن بالغرم الرهن بالغرم

بعت ما دعه الرهن ولو انك اذن للرسول في الرهن فاقول قوله مع اليقين ولو قال المرء من التوبة ولم اذن في رهنه وانما رهنه عند
عبداء وقد قلناه وعيلد قيمته فاقول قوله في التوبة وقول الرهن في برارة التوبة اذا حل القرض الحق وجب على الراهن ان يقر الدين مع ملكا
وان قضاء من غيره انك والاطول بيعه فان امتنع كان للرهن بيعه ان كان وكذا والا لرفع اجرة الحاكم والمحاسبه وتغريم
حتى يبيع ويبعه بنفسه لو غاب المهرن على عبد الراهن فان لم يكن رهنه كان للمولى القصاص الا ان يكون المقتول بن القاتل الذي
الغوى على مال سواء كان المقتول قاتلا او متبرئا او ام ولد للمولى وان كان موهوبا عند المهرن كان للمولى القصاص بصلوة الغفوى على
فان قصر الرهن الجناية عن قيمته القاتل بيع بقدر الارش يكون رهنه عن مهرن المجنى عليه ولو لم يرغب احد في شراء البعض بيع الجميع
بما في رهن الجناية رهنه رهنه وان تساوى او كان الارش اكثر من الجميع وكان الثمن رهنه عند مهرن المجنى وبجمله انه ينقل الى يد
مهرن المجنى عليه رهنه وينقل من مهرن رهنه مع عدم رغب في شرائه في الازيد من القيمة ولو كان رهنه عند مهرن المجنى كان
اتخذ الحق والجناية هدر وان تعدد فان تساوى الثمنان وتساوى الثمنان قدما وجنسا فالجناية هدر الا ان يكون دين المقتول
اصح واثبت من دين القاتل بان يكون مستقرا ودين القاتل عرضي يربو تعبيا وصدا فقبل الدخول في حله نقله وعده ومع نقل
يبيع ويكون الثمن رهنه او يتفقا على التبقية وان اتفقا الثمنان واختلف الثمنان بان يكون قيمته كل منهما مائة ودين واحد
مائة والاخر مائة لم ينقل ان كان دين القاتل اكثر وانقل وان اختلف الفرض لم ينقل ان كانت قيمة المقتول اكثر وان كانت قيمة
القاتل اكثر بيع بقدر الجناية يكون رهنه عند مهرن المجنى عليه ويتى الباء رهنه بدنه ولو اتفقا على التبقية وجعله رهنه بالدينين
جاز ولو كان احدا الدينين موقعا والاخر موقعا يبيع القاتل بكل حال فانه كان دين المقتول موقعا يبيع القاتل يستوفى دينه المقتولانه
وان بقي شيء منه كان رهنه بدنه وان كان دين القاتل موقعا يبيع واستوفى المقتول فان بقي منه شيء كان رهنه بدنه المقتول اقرار
العبد بافيه قصاص ودية باطل سواء كان موهوبا او غير موهوب اذا جنى المهرن تخر المولى بين افساكه بارش الجناية ويتى رهنه
على حاله وبين تسليمه للرهنه حيثما فسكا بالارش ايضا ويرجع على الراهن ان اذنه وان لم ياذن فلا البيع يرجع ايضا وعند
نظر لو امر السيد عبده المهرن بالجناية وكان بالاعاقلا مختارا متعلقا لاثم بالمولى والجناية برقة العبد والحكم كاتقدم فان
فكذلك عندنا متعلق الجناية برقة العبد ولو لم يكن بالفاو كان ميمرا فكذلك على ما روى من ثبوت القصاص على من بلغ عشرين على ثمانية
ولو لم يكن ميمرا كان الجاني هو المولى والقصاص عليه والمال في مته فان كان له غير العبد دفع منه وان لم يكن فالابن لا يحد
لا يباع العبد في الجناية يجوز ان يستعين شيئا لرهنه ويكون مضمونا بالقيمة ان تلف او تعذر اعادته او بيع بملوان بيع بالاكثر
كان له المطالبة بما يبيع به وهل يرجع ما على القيمة او بالقيمة وقت الاقباض والتلفا شكال ولو يرجع عن الاذن قبل العقد لم ينقل
وان كان بعد لم يصح الرجوع والا فربح جواز اذنه في الرهن مطلقا الا انه ان عين الحق والقدر بالكل والناحل المهرن للشيخ المجتهد
الا ان رهنه بالادون ولو رهنه بالا زيد بطل في الزيد وصح في الماذون فيه على اشكال ولو اذن في المال فوهن موقعا او بالعكر لم يبيع
فانه رهنه على دين حال باذنه كان له المطالبة بفكاكه ولو اذنه بالمؤجل فالاقرب انه ليس له المطالبة ما فسكا قبل الاجل ولو تلف العبد في يد
الرهنه غير نظير او جاف في الجناية بجم صاحبه على الراهن بالقيمة ولو طالب المالك الراهن له كاله فامنع فله صاحبه بغراذنه لم يرجع
وان كان باذنه رجوع وان لم يشتر الرجوع ولو اختلفا في الاذن فاقول قول الراهن فامنع فان اقام السيد البينة بالاذنه رجوع ولو اثبت
الرهنه فأكروجه قبول شهادته للاستعانة من اجل شيئا للرهنه ثم دفع نصف الدين لم ينقل من الرهن شيء حتى يقضى الجميع ولا
من اثنين فوهن عند واحد وفضله نصف الدين من احدا النصفين احتمل الاول وان ينقل نصفه فان علم الرهنه تغذ ما لا ينفذ
حيث لا احتمال بثبوت وعده ولو كان هذا العبد رهنه عند اثنين فقضى احدهما انقل نصف نصيب كل واحد منهما ولو جاز
رهنه على كل جزء من الدين لم ينقل من الرهن شيء من هذه الصنوع كلها اذا جنى على المهرن كان الخصم المولى لا المهرن ولا يحفر

المحضرة لياخذ ما يحصل للمالك وكذا العبد المستاجر والمودع الخضم فيه المالك فان قامتا بئنه والاحلف المنكر وان نكلت
 مرة على الرهن لا الرهن وان نكل الرهن سوار كانت عمدا او خطأ فان كانت عمدا كان للمره القصاص وان لم يرهن الرهن
 ولو عفا على ما اعلق به الرهن ولو عفا مطلقا او على غير ما له فلا قصاص ولا بئنه وان عفا على ما كان له الجانبية خطأ ثبت من قبل
 البلد ولو اداخدا العوض فحق الرهن ويكون الماخوذ رهنا ولو ابرأ الرهن الجانبى من الارش لم يصح وان سقط حق الرهن
 بعد ذلك ولو قال للرهن اسقطت حتى من ذلك سقط حقه وكان للرهن ولو قال للرهن اسقطت الارش وابئت منه لم يصح
 وهل يسقط حقه بذلك من الرهنه بحمل الامرين واقرها بالتقسط لو كان الرهن منه حاملا فغيرها صادك فالتفت جدينا
 ميتا لم الجانبى عشر قيمة الرهن الا ان يشرط المرتهن رهنا ثانيا ولا يجبار من ملقن بالولادة ولو كانت دابة وجبت ارض
 ما لقن بصفه يكون رهنا ولا يجب بد الجنين ولو الفت جثا ثمرات وجب قيمة الولد ون المقصود القيمة للرهن لا حق
 فيها كمال التسخ ولا يجب كثر الامرين من قيمة الرهن او ارض ما لقن اثم اذا جنى على الرهن وجعل الجانبى ما قرخص للجانية فان
 كذا به سقط حقه وان صدق الرهن خاصة سقط حق المرتهن من الرهنه وكان للرهن وان صدق المرتهن سقط حق الرهن
 وعلق حق المرتهن بالارض ثم ان قضاء الرهن من ماله او ابراء المرتهن رجع الارش الى المقر اذا حدث في الرهن عيب يد الرهن
 لم يضمنه الا مع التقيد او التقييد ولا يثبت له جبار في البيع الذى شرط فيه الرهن ولو اختلفا فقال الرهن حدث عندك
 وقال المرتهن قبل القبض فان كان في فرضا وثمن لم يشرط فيه الرهن لم يكن للاختلاف معنى وان كان مشروطا في بيع قدم قوله
 الحال له ولو لمسا في الاحتمال فالقول قول الرهن عملا بصفه العقد ولو قبل الرهن بركة او قطع في سرفه قبل القبض كان له
 فسخ البيع المشروط به ولو وجد المرتهن عيبا كان في يد الرهن فله الرهن وفسخ البيع ولو ما قال الرهن او حدث فيه عيب قبل
 رده لم يكن له رده وفسخ البيع فله البيع والا قرب عندي جواز ردة مع العيب المتجدد بالعيب القديم ولو رهن عبيدين فسلم
 احدهما مات في يد المشتري واشتد من تسليم الاخر لم يكن للمرتهن خيار فسخ البيع قال الشيخ وكذا لو عجز فيه عيب واشتد من
 تسليم الاخر والاخرى عندي ثبوت الجبار له في الموضوعين اذا اتفقا على ان العقد قبض الرهن لزم الرهن وان اكر العبد
 سوار قلنا باسقاط القبض ولا يتم ان اتفقا على تركه في يد من شاء جاز والادفعه الحاكم الى المتقة التوارث كالمورث
 الا في سنيين احدهما حلوك الدين الموجب بوق من عليه والثاني امتناع الرهن من تركه في يد المورث اذا لم يشرط المرتهن لو كان
 الرهن رهنا احد العبيدين الذين في يدك فقال المرتهن بل هما فالقول قول الرهن وكذا القول قول الرهن في قعد الدين
 ولو قال الاثنين رهنا ما في عبيد كما على الدين الذى عليكما فالقول قولهما مع اليقين ولو صدق احداهما ثبت الرهن فحقه وحلف
 الاخر ولو شهد عليه شريكه قبل مع اليقين ولو انكره وشهد كل على صاحبه فالوجه جاز حلف صاحبه الدين مع كل واحد وثبت
 ما ادعاه فلا يقضى الا نكارا فسمعا لاحتمال التهمة كالتحاصيين والقول قول الرهن في دعوى قضاء الدين بالرهن لو كان
 عليه اخر غير رهن سوار ادعى التلقظ بذلك او لامع البئنه ولو اتفقا على الاطلاق ولم يدع القاضى بئنه احتمل ان يعينه
 باى الدينين شيئا وان يكون بينهما وكذا لو ابراء المرتهن عن احد الدينين ثم اختلفا فالقول قول المرتهن ومع الاطلاق
 بحمل الامران ولو قال لم اسلم الرهن اليك بل اجرته او غصبته او اجزته غيرك فحصل في يدك وادعى المرتهن الا ما بين القول
 قول الرهن في عدم الاقراض منافع الرهن للرهن سوار كانت منفصلة او متصلة لكن المتصلة تتبع الرهن كالشئ
 اما المنفصلة مثل سكنى الدار وخدمة العبد وثمره الشجرة وحل الدابة سوار كانت موجدة حال الرهن او بعد ولا
 رهنا سوار كانت ولدا او غيره وليس للرهن سكنى الدار ولا اسكانها باجارة واعارة لكنه ان اجر كانت لا يجوز له ولو كان
 الرهن منه لم يخرج الرهن استخدامها ويوضع على يد امرأة او عدله وليس للرهن وطهها وان لم يكن من ذوات الجمل وليس

ان يفرس في الارض فان غرس لم يقطع ولو رهن سجد كيقصد ورقه كالقوت والكتا والأس لم يدخل في الرهن ويجوز
 العبد المهره والجارية المهره لكن لا يسلم الجارية الا بعد الافتكاك يجب على الرهن الاتفاق على الرهن ولو رهن على مكان
 المداواة وكذا الرهات كان عليه ضوئته تجزئته ودفنه وكذا اجرة امسكه وحاقطه على الرهن وكذا اجرة من رهن العبد
 من الاباق ولو كان الرهن ماسية لم يكن للرهن ان يفرس على ما شاء او ياتي به وكذا لا يفرس على ما شاء اناسوا على
 قبل حلول الدين والاقال السبع لا يجوز للمرته من منعه من ذلك في المذكور والآلات ولو اراد الرهن رهن الماسية لم يكن للرهن
 منعه وبأدنى لبلا الى بدعي في تضامره والحاكم ولو اراد المرته نقل مع الجوزي جاز ولو اراد الانتقال واختلفا كان قول
 الرهن أولى والرهن ختم العبد وخفض الجارية في الرهن مان المعتدل وليس للمرته من منعه الا ان يكون الدين محكوما
 وسقط ثمنها بذلك فلا يمنع ولا يجوز الرهن على مداواة العبد لعدم تحقيقه سبب بقاءه وقد يشره ولو اراد المداواة
 بما لا يدر فيه لم يكن للمرته من منعه والا كان له ذلك وان اراد المرته مداواة مع عدم التقهر الرهن لم يكن للرهن منعه وليس
 الرجوع على الرهن ولو تحقق الرهن لم يكن له ولو اراد الرهن بائنه التخل لم يكن له من منعه وما يجعل من يفتي ووصف يابن
 لا يتعلق به حق الرهن لقيام التجدد من ملكه ولو كانت التخل والتجزئة حكمة اهل الخبرة بالتحويل جاز ولو جف منها شيء كان يخلو
 التسعة لو ادعى اثنان على رجل المرته والتسليم كقولنا الرهن مع يمينه سوا كان في يده او يدها او يدها ولو كان مع احدها
 بينه حكم بما وان كان سميان اقرع بينهما ولصديق واحد قاض واحد كان رهنه عند ويحلف للاخر وان نكل حلف للاخر واخذت
 القيمة رهنه ولصديقها واقر بالسبق لاحدها فان كان في يده او يدها او يدها لمقره كان رهنه عند المقره والاقرار احلاف للاخر وان
 نكل حلف للاخر واخذ القيمة رهنه ولو كان في يده الاخر والمقر او يدها ولو كان في يدها فذلك وان قال لا اعلم صدقاه النسخ
 مع عدم البينة وان كذبا قال قول قوله مع اليقين فيكون كالوحد فانه ولو نكل حلفا وينسخ العقد ويجعل القيمة لو رهن الاصل والتمتع
 صحيح وان كان الدين مؤجلا بترك الثمر قبل حلوله فان كانت تجفف فعل بهاذل والابن او كان الثمن رهنه وكذا لو رهن الثمن منفردة
 سواء كانت مؤجلة او لا وسواء شرط القطع او لا وكذا نزع قبل ادراكه او بعده ولو رهن ما يخرج على التقاق كالبياديجان والخباز صرح
 الخارج سواء كان الدين حالا او مؤجلا الى اجل محل قبل احد وثالثايتها او بعده مع التميز بعده فاذا طرأت الثانية واختلفت فان صح
 الرهن رهن الجميع وانفصل على قدر الرهن فلا بحث والا كان القول قول الرهن مع يمينه وكذا البحث في رهن الحرفة ثم يخرط الحرفة
 مما يخرج ومؤنة الثمرة من السقي والحافط واجرة الصلاح والجدل والتشيس على الرهن مثل مؤنة الحيوان وليس لاحدهما قطوعا قبل
 بدو صلاحها الا باتفاق صاحبه الا ان يريد قطع بعضها للتخفيف عن الأصول ولدفع الفساد لانعدام بعضها مع بعض وان كان
 بعد ادراكها جاز واجيب التمسع اذا كان فيه مصلحة لها ولو احتاجت الى موضع تخفف فيه كانت اجرة ذلك الموضع على الرهن ولو
 اراد المرته دفع ما يخرج عليها ويكون الرهن على الجميع جاز مع الاتفاق ولو كان الرهن غايبا نوى الحاكم امرها فان اتفق المرتهين بغير
 لم يرجع مع القدر عليه والا فلا قرب الرجوع مع انهما عدلين الرهن في يد المرتهين امانة لا يضمنه الا بالتفريط او بالتقدي
 ولا يفسد بلفه شيء من حقه ولو كان الدين اقل من قيمته لم يضمن الماثل وسواء كان ما يخفى هلاكة كالذهب والفضة او لا يخفى
 كالحيوان والعقار ولو نضاه الدين وطالبه باستعادة الرهن فان اخر طلع لم يضمن وان كان يفرغ ضمن اكثرها كانت قيمته
 من حين المنع الى حين التلف ومع القصار والابرار من الدين سقي امانة غير مضمون ولو استعار المرته الرهن من الرهن لم يضمن به
 لم يضمنه ولو تلفه المرته او اجتنى الزم القيمة ولا يكون وكذا في القيمة لو كان وكذا في الاصل لو ادعى المرته هلال الرهن
 قال قول قوله مع اليقين ولو ادعى رهنه صرده على الرهن لم يضمن الا بالبينة ولو بان استحفاظ الرهن رقة الرهن على المالك وبطلان
 الرهن ولو تلف ضمنه المرته المستحقه مع التقدي والتفريط ولا يرجع على الرهن باياخذ المالك والمالك الرجوع على الرهن بغير

على كونه ولو لم يقره المدين فلو كان رجوع المالك عليه ويرجع على الرهن لغرضه ولو رجع على الرهن لم يرجع عليه ولو سلم في
واخذه به دهنًا وتقابلت ذمة المسلم اليه من الطعام وجب عليه رد ما لا يملكه فبطل الرهن وليس له حبه على الرهن
ولو اعطاه به عينًا أخرى جاز ولو اقترضه القايرون فاحذ بالقرض حينئذ الدين عن ذمته فبطل الرهن فان تلف العين
في يد المقرض انفسخ العقد وعاد القرض والرهن اذا ما كان الدين ولم يعلم المقرض الرهن كان كسبيل ماله حتى تقوم المينة
ولو لم يكن الرهن واقف كان الرهن باقيا حتى ينفق دينه من غيره من العرقاء ولو اخذ فرب مع الغرماء بالفاضل اذ تصرف
الرهن بركوب او سكنى واجاز ضمن وعليه الاجرة ولو كان للرهن مؤنة كالدابة انفق عليها وتقصا بحوزة المقرض استيفاء
تأمينه ان خاف بحوزة الوارث ولا يئنة ولو اعترف بالرهن وادعى بيا لم يثبت قوله الا بالينة وله اعلاف الوارث ان
لرهنه جواز فزرعه او بطنه فاحضها فصار من الرهن باقين اذا ما كان الرهن لم ينفذ حتى الرها
الى الوارث وللرهن الامتاع من تسليمه اليه فان اتفقا على امين والادفعه الحاكم الى من يرضيه اذا اختلفا في متاع
فقال احداهما هو وديعة وقال الممل هو من فالقول قول المالك على خلاف لو اكرها المدين الرهن من صاحبه او اعارة لم
الرهن سواء كان قبل القبض او بعده وكذا لو كان من غير صاحبه لكنه يكون حراما الا باذن الرهن والاجرة للرهن ولو اكرها
شبه الرهن الرقبة او اوصى بمنفعة عين تم انقضاء امرها لم ينفسخ الرهن ولو كان الكرى صحيحا ولو من عبد بركبة متبرع
وطلب بركبة الشفعة ففي كونه اجارة للبيع نظر نيشا من كون الطلب موقفا على حجة البيع المتوقفة على الاجارة ومن كونها
مفنى بالبيع فبطل الشفعة لو رهن ما ليس له اليه الفناء قبل الاجل فان شرط البيع جاز ولا يبطل عند الشبهة الا قوى عند الجواز
على رهنه بعه ويكون الثمن رهنا في المعلق فيه فصول في الشربة وفيه مباحث الفسلفة مأخوذة
من الفلاس التي هي اختصار ما للرجل وفي الشرع اسم لمن عليه ديون لا يفي بماله بما وضع من الترف في ماله ولا يفتقر الى الشربة اربعة
ثوب دينه عند الحاكم وحلها وقصرها ماله عينا والتماس الغرماء او بعضهم البحر لو مال غرماء او البحر لم يحرم عليه الا بعد ثبوت
دينه بغيره وثبت بالينة او اعترافه فاذا ثبت الدين لم يحرم عليه حتى يفي بماله هل يفي بدينه ام لا فينظر كم عليه من الديون
ويقره ماله بذلك فاذا قرب محرم عليه وليستحبان يظهر البحر عليه ليجنب معاملة يقوم الاعيان التي انما عليه بحسب
من اماله وان كان له ما يملك الرجوع فيها الا ان ياربها بالخير فيها اذا قدم حكم اماله ووجدتها قاصرة عن الديون لماله حجب
من طلب البحر سواء كان بعض الغرماء او جميعهم ولو كانت اماله تفي بالديون ولم يظهر ما زاد الفلاس مثل ان يكون نفقة في كسبه
ربع لسنه لم يحرم عليه اطاعا بل يوم قضاء الديون فان امتنع حبه او باع عليه ماله وان ظهرت امارا الفلاس مثل ان يكون نفقة
زاس ماله لم يحرم عليه وان سال الغرماء لظهر المالك الفلاس بحرم عليه بتم حتى يسال الغرماء ذلك ولو سال الفلاس البحر لم يحرم الحاكم
اجابه الى ذلك الا بعد مسئلة الغرماء انما يحرم على الفلاس اذا قصر في اماله عينا لم يحرم عليه ولو قصر عن المال فبحرم عليه لم يشارك
ما حبا الدين الموجل ولا قسم له الا ان تخل قبل نفسه ولا تخل الديون الموجلة بالبحر وان حلت بالكون اذا جاز الحاكم عليه فعلق
به احكام اربعة منه عن الترف في ماله وسبع اماله وقسمتها والمنع عن حبه واختصاص كل غريم بعين ماله
فمنه عن الترف في ماله بخلاف يمنع المفسر من كل تصرف متبادر اذ المال الموجود وحسب البحر كالتفني والرهن والبيع والكتابة
اما ما لا يصادف المالك كالشحاح والخلع واستيفاء القصاص والعفو عنه والاقارب بالنسب ونفيه باللعان والاختطاب والايستماع
وقبول الوصية فانه ماض اذا تصرف تصرفا يصادف المالك عند البحر كان باطلا ولم يكن موقفا ولا فرق في البطلان بين التصرف
بعض كالبيع والاجارة او غير عرض كالتبعية والعفو والوقف وسواء كان للعرض مثل المعوض او زيدا او قصر ولو اقترضه انسان
بذل البحر او باعه بئس في الذمة كان المال ثابتا في ذمته ولم يشارك صاحبه الغرماء اذا اقر بدين اضافه الى ما قبل البحر قبل قوت

وسائر المقرات الغرماء وهل يفتر إلى يمين فيما شكك ولو كذبه الغرماء وقلنا بوجوب اليمين حلفه فان نحل ففي خلاف الغرماء
على المواطاة والمقرات اشكال ولو غرضين في يده وقضا إلى المقر سوار كان هناك وفار الباقيين لولا لولمه دين بعد الجح
باختيار صاحبه كالقرض والبس لم يفرغ به مع الغرماء سوار علم صاحب المال بالجح وان لم يكن باختياره كاتلاف ماله او جناية
شارك من وجب له باقي الغرماء ولو ادعى عليه ما كان فحده فاقام للدين عينة شارك ولو عدم البينة كان على المفلس اليمين
فان نحل حلف المدعي وثبت الدين وشارك كالأقرار لو جنى عليه خطأ انقلب الدين بالبينة وليس له العفو ولو كان عمدا
ثبتت القصاص وله العفو على غير ماله وليس للغرماء منه ولا العفو على ماله فيعلق به الديون ولو عفا مطلقا سقطت القصاص
والمال لو تمت له عدل بالجانلة ان يحلف بالبينة فيعلق به حق الغرماء فلا مشع لم يكن للغرماء ان يحلفوا وكذا لا يحلف
غرماء الميت مع الشاهد الواحد بحق له لو وهب قبل الجح وشرط الثواب سواز وان عينه فلا يثبت وان اطلق احتياجا جوبه
الموهر فلا يفي قول المفلس بل يفي لاقول وما جرت العادة ان يتأب مثله فليس ان يرضى بدونه وما يرضى به الواهب
فيكون له ما يرضاه وان قل ولا اعراض للغرماء اذا تابا بغير اختيار وحج عليه مثل القصاص كان الحكم ما اجاز البيع ونسخه
من غير اعراض ولو جرح على احد عاونه اختياره صفة الامراء الغرماء اذا ابردا ان لم اقلس وجرح عليه لم يكن له ولا لغرمائه فسخ
الاجارة فان اختار الغرماء البصر البيع حتى ينقضي مدة الاجارة جاز ولو نهضت الدار في الانتشار انقضت الاجارة في المختلف
ويرجع المسافر بحضته من الاجرة والشارك مع الغرماء ان لم يجد عين ماله ولو كان الغرماء قدما فسخ القيمة اشكال
ولو طلب الغرماء البيع في الدار اجاز ممتا لاجاز على حالها ولو اختلفا لعماء في البيع والضرب قدم طالبا البيع لو اشترى بالعين
لم يفقد ولو اشترى في الذمة جاز ولا يشارك البائع الغرماء ولا يفتقو بين منعه سوار علم بالجح ولا ولو اشترى قبل الجح جازة
بعد ما لعب مع الغلبة لا بدعنا ولو اقر بما له وجعل المسبب لم يشارك المقر الغرماء ولو كان هذا لا يصار به لغيره لعل
قبل قوله مع يمينه ويقر في يده ولو اقر بما له وجعل المسبب لم يشارك المقر الغرماء وان كذبه كان للغرماء لو تجدد له مال بعد الجح فعلق به الجح
مالم يف بالحق لو كان عليه دين مؤجل لم يحل بالجح ولا حتى صاحبه في اعيان امواله بل يقيم على باقي الغرماء فان حصل الاجل ابد
الجح عليه ابدا للجح عليه ان كان في يده شيء لا يفي بما عليه ولو مات وعليه دين من قبل حل احدا عليه سوار كان المستجورا
عليه اولا وسوار وثق الوترية اولا ولو كان له مال من قبل لم يحل منه **التمسك بالدين** في اختصاص الغرماء بين ماله
وفيه جحنا من وجد من الغرماء عين ماله كان احق به اذا كان جحا سوار كان هناك وفار باقين او لم يكن ولصاحب
السلعة يفرغ مع الغرماء بالتمسك ولو مات الغرماء فان كان هناك وفار كان لصاحب المال ان ياخذ عين ماله وان يضرع الغرماء
وان لم يكن هناك ولم يكن له الاختصاص ولا فرق بين ان يموت بعد الجح عليه او قبله فان الموت بمنزلة الجح مع الكوفاء تجزئ
بين اخذ العين والمقر مع الغرماء قبل على الفور ولو قبلته على التراخي كان وجهها مع اختيار العين ثبت له سوار **التمسك بالدين**
مساقية التمسك اوقل واكثر ولا ينفرد الفسخ الى حكم حاكم ولا معرفة البيع ولا القدر على تسليمه ولا امتياز عن غيره فلو رجع
الغائب بعد مضي مدة يمكن التغير فيما فتح كان بان بالوقت الرجوع بطل وضرب بالتمسك مع الغرماء ولو رجع في الاثر او ابر
السارح كان قدر عليه اخذه وان تلف كان من ماله الا ان يكون التلف قبل الرجوع ولو رجع واستبد بغيره فقال للبائع هذا
المبيع فقال المفلس هذا قال المقر قول المفلس لو اشترى شقصا ما يجب فيه الشفعة ثم اقلس وجرح عليه الحاكم ثم علم الشفعة
بالبيع واراد الاخذ بالشفعة واراد البايع الرجوع في الشقص دفع الى الشفع وكان التمسك سورة بين الغرماء لا يختص بالبايع
لو اراد الغرماء او اقرت الميت دفع التمسك منهم او خصوه به من باقي المفلس والتمسك لم يحل البايع على القول وكان له الرجوع
في العين ولو دفعه الى المفلس مضافا لبايع لم يكن له الفسخ وكذا لو اسقط سائر الغرماء وحقوقهم فملكه اداء التمسك او وجبه

مال المكنه الا دار منه او غلتا ماله حتى وقت بالدين اذ وجد البايع السلعة بحالها يتخير بين تركها والقرب مع الغرماء بثمنها
 لا يتخير بين اخذها طن وجدها ناقصة نقابا بله عوض ويقع اقراره بالبيع كما لو وجد بعد ثمنه من عبيد او بعض الثمن يتخير
 بين ترك الباقي والقرب مع الغرماء وهو اخذ الباقي بحصة من الثمن والقرب بما بقي من الثمن وان لم يقابل به عوض مثل ان يسقط
 اقرار العبد فانه لم يوجب مقابلة ارش بان يسقط بفعل الله تعالى وبفعل المشتري يتخير بين اخذ العبد ناقصة بجميع الثمن وتركها
 والقرب بجميعه وان وجب مقابلة ارش بان يحصل بجهته اجبتي يتخير بين تركه والقرب بجميع الثمن وبين الرجوع فيه والقرب بحصة
 ما نقص من الثمن فيظهر نقص من قيمته فيرجع بذلك الجزء من الثمن لاس القيمة وان وجدها زائدة زيادة منفصلة غير ان الرجوع
 في العين عتمة دون الزيادة ولان القرب بالثمن وان كانت متصلة كالشيخ تكون تابعة لاصل ان يخرج المالك العين كان له مع الزيادة وان
 يتخير ان كان له عندى فيه نظر لوباع غلاما ثم اودت ثمرته او طمعا ابر واسترطه المشتري فانا اقل بعد ما اختلف الثمر او تلفت الثمر
 يتخير البايع بين القرب بجميع الثمن وبين الرجوع في القفل والقرب بحصة الثمر من الثمن ويقوم الثمر باقل الامرين من يوم البيع ويوم قبض المشتري
 وكذا الشيخ يعتبر يوم القبض ولو لم يكن القفل موبنا وجع البايع في الاصل لم يوجد الثمره كالشيخ فيرجع بحصة من الثمن ولو كانت ثمرته بلغت
 في يد المشتري واقل بعد بدق الصلاح والتخفيف بيع البايع فيه مع التخل على اشكال عندى لو اشترى ارضا فبايده واسترطه ثم اقل
 استدادجه كان للبايع الرجوع في الارض دون الزرع وكذا لو اشترى بضا فاحضه ثم اقل بعد ان صدف فرجا لم يكن له الرجوع فيه بل
 بالثمن لو باع حايطة لا ثمر فيه او ارضا فاحضه فامر به وزرع الارض ثم اقل بعد ان يزرع الارض في الارض والحايطة دون الثمر
 والزرع وليس له المطالبة بقطع الثمر ولا قطع الزرع قبل الجذاد والحصاد ولا اجرة له في ذلك فان طلبا لمفلس والغرماء او بعضهم قطعه
 كان شيخ نجابا بالمطالب ولو قيل يعلم ما فيه الحكم كل حيا ولو اتفق المفلس والغرماء على القطع جاز ولو بيع في التخل قبل التاجر لم يبعه المبلغ
 في الرجوع لو اشترى حايطة فافلس وقد علمت فيرجع على قبل الولادة لم يبعها الحمل وان اقل بعدها فذلك ويكره له اخذ الام انظر
 عندنا وعند الشيخ يحرم قبل سبع سنين فان دفع الى المفلس قيمته الولد كما اخذها معا فالشيخ يحرم المفلس عندى فيه نظر ولو امتنع
 البايع بعت لام والولد في اضاف فيه الولد للمفلس ويسلم الى البايع ما اصاب فيه امته له اولد بلا ولد ولو باعها مالا فرجع قبل
 الولادة استعادها مع الحمل وان كانت قد ولدتها لوجه انه لا يتبعها الولد ولو كان الحمل من المشتري كان للبايع الرجوع فيه كدونه ولد
 ولو البثمنما يفت فيه دون دون الولد حكم ما يكون في الكمام من التاجر حكم الطلع فالذى لم ينظرون كانه نبرة الطلع غير الموت
 والطامة نبرة الموت وما ينظرون الموت حكم الموت ان ظهر من وروء وانشر عنه وغرماء الموتان لم ينشر فان كانت الثمر وروء
 كسمنها كانت كالموتبان فتحت عن الجيد والا فليفرم لو قال البايع رجعت قبل ظهور الثمره فيى لو قال المفلس بعه فان صدق
 الغرماء المفلس لم يقبل ثمنها ثم ويحلف المفلس على اشكال وبأخذ الثمره ويقسم على الغرماء ولو انكل لم يحلف الغرماء بل يحلف البايع في
 الطلع له وان كل سقط حقه وكان للمفلس لومدة الغرماء البايع قبلت ثمنها معهم مع الشر واحلف حلفا للمفلس لا يجب قيمته فيهم
 انه طلبا للمفلس لك فالوجه انهم لا يجرون على قبضه ولومدة بعضهم كان مقبولا لثمن تحت يما دته ولا حلفا للمفلس حلف
 على المكذب للبايع وحكم المصدق ما تقدم ولومدة المفلس فان صدقه الغرماء فالثمر له وان كذبه فالاقرب قبول قول المفلس
 لو باع ارضا بضا رضى فيها المشتري وغرماء من اقل فان اتفق المفلس والغرماء على الازالة جاز لما الرجوع في العين عليهم تسوية
 من مال المفلس والنقصت الارض بذلك فله ان ينقصا ولو منعوه من القلع لم يجب قلعها فان دفع البايع قيمة الد والفرق جاز
 الرجوع في العين وكذا لو دفع ما ينقص بالقلع وهل يحرم على ذلك فالشيخ نعم وعندى فيه نظر وان امتنع من ضمان القيمة
 او ارش النفس بالقلع فالوجه جواز رجوعه في العين سواء كانت الارض اقل من قيمة الفراس واكثر فان اتفقوا على البيع قسم بين
 هذه البقيتين ولو امتنع صاحب الارض من بيعها فالوجه عدم اجباة على ملك بل باع الباء والغرماء خاصة فيقسم على الغرماء ولو كان

ان يقوم ويضرب بالقيمة مع الغرماء فان كان في مال المفسر من جنس المبيع اعطى عنه بقدر ما يحتمل من القيمة ان كان مثلاً وان
اشترى له بالتدريج الذي خسته من القيمة مثل المبيع وسلم اليه وليس له اخذ بدل المبيع القيمة التي خسته لانه لا يجوز في المبيع
فيه الميز قبل قبضه والا لم يندى الكراهية وعلى قولنا يجوز ان يفتح فيضرب بغيره راس المال ويأخذ ما يخسه من جنس القيمة
ومع عدم الفسخ لو غرل له نصيبه من جنس القيمة فنقص السعر اشترى له ما يباو والمبيع قدما وقسم المبلغ من القيمة بين الغرماء
لان حصة في المبيع لا القيمة لو اشترى جمل غرضه واشترى ماء فسقاه فبنت ثم اقلضها بتمن الحب والماء وليس لها الرجوع
في العين لو استاجر ليجل متاعا الى بلد فحمله ثم اقلض للاستاجر قبل الوصول الى البلد فان كان الموضع امينا كان له فتح الاجارة في تمام
المسافة ووضع المبيع عند الحاكم او تنقه مع تعذر وان كان مخوفا وجب حمله الى الموضع الاجرة اودونه فهو مأمون ولو استاجر
طما بعينه ليركه ثم اقلض لما كان المستاجر احق به ولو كان طما في الذمة كان اسوة الغرماء ولو جعل بعض المبيع الى البلد ثم اقلض
المستاجر كان له الفسخ في اجارة ما بقي انما يصح رجوع صاحب العين بما لو كان التمن حلالا فلو كان موقفا وجب عليه قبل حلول
المحقق العين ولا يشاء الغرماء ولا يجل المال بالفسخ ولا يجبر لغيره السلعة حتى يخرج الاجل بل يقسم على المال ولو حل الاجل قبل
انقضاء الجوز فان كان قسم المال وبيع العين فالرجوع وان تبع كان له الرجوع فيها يصح الرجوع في كل ما انتقل بالمعاوضة المحضة
كالبيع والاجارة والسلم والصلح فثبت الرجوع الى راس المال عند الاضرار ان كان باقيا والمعاوضة بالقيمة مع التلف فلا
الفسخ في النكاح والخلع لتعدا سديها والعوض لانه ليس محض المعاوضة شرط الرجوع سبق المعاوضة او سبقها على الجوز فلا
فيما يرى سبب جوبه بعد الجوز كالباع من المفسر المحجور عليه بعد الجوز فليس له الرجوع في العين ولا القرب بل يصح حتى يوسع عليه
ولو اقلض المكري والدارية يد المستاجر فانه قد تمت فله الرجوع الى الاجرة ويضرب مع الغرماء وكذا الباع جارية بعد تلفت
الجارية في يد المحجور عليه فرة الباع العبد بالعيب فله طلب قيمته الجارية وهل يقسم بالقيمة او يضارب فيه احوال انما يصح
الرجوع في العين مع بقاءها فلو تلفت ضرب بالتمن وكذا الزاد تا لقيمة على التمن اخرجت عن ملكه او تلفت بها خزانة
او الكتابة ولو عاد الى ملكه فالوجه صحته الرجوع فيه ان كان بفسخ كالاقالة والرد بالعيب وان كان بسبب جديد كبيع
او هبة او اذنت فلا لو اقرض ثم اقلض كان للمقرض الرجوع في العين ان كانت موجودة ولو اصدق امرأة عينا ثم فسخت النكاح او
تلف قبل الدخول ما استحق التمرد بعض كان احق به مع وجوده لو اقلض بعد تعلق لسن الجارية برفقة العبد فالوجه جواز الرجوع
في العين ناقصة ويضرب بالارثن لو اقلض بشرا الصبد والبايع محرم لم يرجع فيه ولو كان حلالا للصبد في المال جاز الرجوع
وان كان المشتري محررا وكان الباع في الحرم في كفته الكسبة وفيه غنا على الحاكم ان يبادر اليه بملكه وقسمته
على نسبة الدين وينبغي للحاكم احضار المفسر المبيع لصبط التمن ولانه لو عرف يحدد ماله من ربه ولتكن رغبة المفسر منه
وليسكن نفسه واحضار الغرماء لان البيع لم يرد ثما رغبوا في شراء البعض والمبعد عن التمنه ولو باع الحاكم حائضه المفسر
والغرماء جاز ينبغي للحاكم ان يامر المفسر في الغرماء بتجصيل ما يرضونه فان اتفقوا على خابن رقة الحاكم ولو عين المفسر حلالا
والغرماء ارضعين الحاكم على الثقة منهما فان نساوا عين على المتطوع فان نساوا بائنها ولو كانا غير متطوعين اخارا فثقهما
واعرفهما واجرة الراسطة على المفسر ان لم يوجد مبترع ولا حصل شيء في بيت المال ينبغي ان يباع كل شيء في سوقه ولو بيع في غير
سوقه يمين مثله جاز وانما يبيع ثمن المثل لم يقبل الزيادة بعد لزوم البيع وانقطاع الجوار لكن يستحب المشتري الاقالة او بذل الزبالة
لا يدفع الى من اشترى شيئا حتى يقبض التمن فان امتنع المشتري اخبر على التسليم فله الاخذ ينبغي ان يبتدأ ببيع المهرن ومهرها
الى التمنين وبالجماني ومهر فتنه الى الجني عليه ولو كان في ماله ما يحتاج الى فقه بيع او لا ثم ان كان فيه حيوان يحتاج الى الانفاق عليه
ما قبله على غير ثم بيع السلع والغرماء وجميع ما يتقل ويحول ثم يبيع العقار وينبغي البدار على الاثمة والامتنعة وكذا العقار

بنوفا وعلى الترتيب يبيع المال المقتضى قبل البذل فكان غير جازع في الغرماء دفع اليه بالقيمة اذا قسم الحاكم بين الغرماء وتظهر من آخر نقض
 وشاركهم معه ويقتضى عدم النقص بل يرجع على كل واحد بحصة يقيض الحساب والآلة الاولى اذا بايع الحاكم فان كان الغرماء واحد دفع
 التمن اليه من غير ما خروا ان تعدد وامكنت القسمة من غير ما خروا وان تعددت القسمة لبرعة ووجد المقتضى الثقة اقضيه وان لم يجد
 اودعه عند الثقة المقتضى بما لا يفتق عليه وعلى من يجب نفقته عليه من ماله والكسوة له ولا على الاقتضاء بحسب حاله في النفقة
 والكسوة ويستمر الاتفاق عليه الى يوم القسمة فيدفع اليه نفقة ذلك اليوم خاصة له ولعائلته ويغنى ان يكون ذلك اتفاقا لا يفتق بعض الغرماء
 بعينه هذا اذا لم يكن له كسب لو كان ذاك قبل يفتق من كسبه وانما ذرة القاتل الى الغرماء ولو قسمت النفقة من ماله لولم يكن للقتل
 كفن من ماله الكفن المقرض وهو ثلثة اوتاب وحظها ودفن وان ماتت زوجته لزمه كفنها من ماله ايضا وكذا لو مات عبدا لا يباع
 على المقتضى ما دما الذي يجده ولا دار سكناه ولو كان له في بعضها كفاية بيع الفاضل عن الحاجة ولو كانت دار السكنى او عبد الحرة اعيان
 اموالا فليس بائنا لها ووجد صاحبها لم يكن له اخذها على استكاف ولو كان لها ما يبيع ولو قصر الدين فالوجه الاقتصار في البيع على مساويه
 الاكتساب غير واجب على المقتضى لو كانت له دار غلة او اية وجبان يباعها وكذا المملوكة وان كان امولا اذا بايع الحاكم اموالا
 فالعهد على المقتضى كذا لو بايع الوكيل مالا لم يملك والوكيل لا يملك وامر الحاكم فان العهد على من بيع عليه لا الوكيل والامين
 اذا بايع الحاكم وتلفا التمن في يده غير نفي بل يضمن بان استحقاق الدين جمع بالبدل على المقتضى هل ياخذ المشتري التمن من مال المقتضى ويبيع
 مع الغرماء قال الشيخ الصحيح الاول لو جنى عبد المقتضى غلق الارش برقبته وكان ذلك بغيره على حقوق الغرماء وبيع العبد في الجاني فان
 رادت فيه ردة المقتضى الى الغرماء ولو كانت اقل لم يثبت للجاني عليه غيرها ولو اراد مولا فذلكه كان المقتضى منه فيقسم الحاكم المالا بين
 الحالة لا الوجبة بل يبقى الموجب في ذمته ولا يكلف الحاكم الغرماء حجة على ان لا غريم سوام ويقول على انه لو كان يظهر مع سائمة
 اذا بقى من الدين شئ لم يستكف والوجه لاجان متولدة والضبيعة المصارف عليه ثم ان لم يبق له ماله واعترف به الغرماء في ايجاج
 فذلك الجرح الى حكم الحاكم نظر اقراره الفدية بجملة قسمة ماله وكذا لو اخطأ بقوا على دفع الجرح ولو بايع ماله من ذن الغرماء لم يصح وان كان باذنه محو كذا
 يفتح لو بايع من الغريم بالدين ولا دين سواه في حبسه وفيه غنا من عليه دين اذا كان في يده مال واجب تصاوده
 منه فانما منع حبسه الحاكم وغرمه وان سار باع عليه ونقض الدين عنه وان لم يكن مالا ظاهرا وادعى له عسار وكذب الخصم فان ثبت
 الحق عليه من معاومته كالبيع والقرض والجملة اذا كانت الدعوى مالا او ثبت له اصل مال فاذا ادعى خلفه ولا يثبتة كان القول قول
 الغرماء مع البين وان كانت الدعوى جناية او عن تلف مال ولم يعرف له اصل ماله كان القول قوله مع البين وعدم البينة وبسقط
 المطالبة وان اقام بينة بالاعسار وطلب عن ثمنه مع البينة التمن حلف والوجه ان الحلف واحد مع طلب الغرماء وان عرف له اصل
 مال وادعى بغيره كان عليه البينة فان شهد بالتلف ثبت وان لم يكونوا من اصل المعرفة الباطنة ولو طلب الغريم بينة على ذلك لم يجب
 وان شهد بالاعسار لانه لم يقبل الا ان يكونوا من اصل المعرفة الباطنة والمعرفة المتفاداة البينة تسمع على الاعسار وليست على
 وان نفيته لا يثبت حالة يظهر ويقف عليها الشاهد كما في نفس الوارث وستم في الحال فلا يجعل حدين المقتضى بعد ثبوتها
 سيما ولا اقل اذا ثبت اعساره وخلاه الحاكم لم يكن للغرماء ملازمة اذا ادعى الغرماء انما استفاد مالا بعد ذلك الجرح وانكروا
 قوله مع البين وعدم البينة وان صدقهم وكانوا بالدين لم يجر عليه ولا جرم مع سواهم ولو نجد دله غرماء قبل الجرح انهم
 بينهم وبين الاول ولا يختص بالماضون وان استفاد من جرمه وان صدقهم وادعى انه مصابة فان كان الغائب والقول قوله
 البين وان كان حاضرا فصدقه فذلكه ولو طلبوا بين المقر له حلف وان كذب قسم بين الغرماء لو كان عليه دين محتمل لم يكن لصاحبه
 منه من سعر يريده على الاجل ولا المطالبة بكفيل وكذا لو سافر الى الجبال اذا ثبت الاعسار لم يكن للغرماء مواجزة ولا استعانة
 ولا يجعل حبسه ولو هو بل يجها نظار الى ان يوسع الله تعالى عليه ولا يجبر على التكسب ان كان ذاصغه ولا على قبول الجبة ولا

ولا الهبة ولا القرض ولا يجر المأنة على التزويج لمصر فيها اذا اشع الموطن قضاء الدين كان لغريمه ملائمة ومطلبة
والاعطاف بالقول مثل يا ظالم يا معدي ولما كان فطرته مفلسا لم يكن للبائع استرجاع العين بل انشأ الله القسمة
في الواقع وفيه مباحث كل من عليه دين وجب عليه قضاؤه حسب ما يجب عليه فان كان حاله لا وجب عليه قضاؤه عند الملك
في حاله مع القدرة ولو اقر موثقا او لا يقبل صلواته في قول وقيل بل يجب اعداؤها وان كان مؤثقا وجب قضاؤه عند العلوق مع المطالبة
الغايبة يقضى عنه فيبيع الحاكم ويقضى ما عليه من الديون الثابتة عنده بفروطينه صاحب الدين ولا يسلم الا بكيل فان حضر
البائى ولا تجزئه معه برئت ذمته القابض والكفيل وان كان له دينه سطل تجزئه القسمة الكفيل المال وبطل البيع ان كان الحاكم يبيع
شئنا اذا ادعى المهر ولا يثبت وخلف المجلس من الافراج بالخلف وان كان كاذبا وصورته وجوب ما عليه ما يخرج عن الكذب
ويبرى القضاة وجبا مع الكفلة ولو حلف مع تمكنه كان اثما ويجب عليه دفع الحق الى صاحبه لكن لا يجوز للفرع بعد اطلاقه فظا
لكن اذا جاز بانها رة ماله جاز له قبوله فان رة معه بجاء قال الشيخ باخذ من المال ونصف الربح وحله ان امرئ على المصا
على النصف اما لو كان قوما او دينيا او غصبا واسرى في الذمة فالربح للمخالف كله وان اشترى بالعين في الغصب بطل البيع والربح
لارباب السلفة وان لم يحلفه ولم يتمكن من اخذه وحصل عنه مال له جاز له ان ياخذ منه من غير زيادة فان كان من الجحش
والاخذ بالقيمة وان كان ما عنده على جليل الودعة كماله لاخذ منها قال الشيخ في الامتضاء ومنع في الهبة والطلاق
اذا عاب صاحب الدين وجب على المدين نية القضاة ولا يجب العزل خلا للشيخ فان مات سلمه الى ثمة ولومات صاحبه
سلمه الى ورثته ويحتمل في طلبهم فان لم يجدهم سلمه الى الحاكم ولو علم في الطرف قال الشيخ يصدر عنه والوجه ان الحكم اذا استل
الزوجة في النفقة بالمعروف وجب على الزوج دفعها اليها بنفسه وان لم ياذن في الاستدانة اذا مات من عليه الدين جبان يقضى
ما عليه من اصل التركة قبل الميراث شيئا بالكفر المفروض من ميراث في الدين والفاضل في الهبة من الثلث والباقي ميراث يجب على من اقام
البينة على الميت الخلف مع اعلى بقا الحق فانما مشع من الثمن سقطت بنية ولو لم تكن بنية او لم يحلف وطلب الثمن من الورثة
كان له ذلك ان ادعى عليهم العلم والافلا ولو اقام شاهدا واحدا حلف معه ولا يلزم بهين اخرى ولو لم يحلف الميت شيئا يجب
الورثة القضاة من ماله فان تبرعوا او اقدموا كان مثابا ويجوز احتسابه من التركة وان كان ثمن يجب نفقته ولو اقر بعض الورثة
الزوجة في حقه بقدر ما نصبه من اهل التركة وان شهدا ثلثان منه بعد لان الجزان شهادتهما على الورثة وحلف للمدعي ولا يلزم المقر
دفع ثمن الدين من نصيبه يستحب ان يقضى عن اخيه المؤمن الميت ما عليه من الدين مع تمكنه فان لم يقض ولم يخلف شيئا
سقط الدين وان حلف قدر ما يكفى به خاصة كفن وسقط الدين فان تباع انسان بكفنه دفع ما خلع الى الدين ولو دفع اخر كفا
ثانيا قال ابن بابويه في الرسالة يكون للورثة دون الدين وان ينفق بقبيلة باقضاة لهم على سبيل الصدقة والافق على ملكه اذا قل
وعليه دين وجب قضاؤه دينه من دينه ان لم يكن غيرها وكان قاصرا ان كان خطا وان كان عدا قال الشيخ لم يكن لا وليا له
القرابة الا بعد ان تضمنوا الدين على صاحبهم فان لم يفعلوا لم يكن لهم القوه وجاز لهم القوه بقدر ما تضمنهم والحق عندي ان لهم المطالبة
بالقوه ويضع المال سوار دفع القاتل عموما ولا يتم لو عفا على مال فرضي القاتل به تعلقت الديون به اذا مات وعليه ديون
لجأه غنا مكرافيا وجب من تركه بقدر ديونهم من غير تفصيل نعم يختص صاحب الدين به دون غيره ولو وجد واحد متاعه بعينه
فان كان من باقي التركة وطرا كان احق بعينه والاشارة اذا مات من له الدين فضاخر للمدين الورثة على نية جاز وبيد اذمته
اذا علم بعد الصلح ولم يرضوا كان الصلح باطلا في التجزئة فيه فصول في اسبابه وفيه بحثا في التجزئة
ومنه تمي الحرام حرجا قال الله تعالى حرجا حرجا قال الله تعالى حرجا حرجا فمليدي حمله من اركان البيع
وجزأيت مانع من الطواف فيه وفي الشرع منع الانسان عن التعرف في ماله وهو باق بالنقص والاجماع قال الله تعالى ولا تؤنوا السوء

اموالكم التي جعل الله لكم قياماً وهو قسرين جوعاً على الانسان ليقدر كالمفلس والمريض والمكاتب والعبد والراهن وقد مضى بعض ما
 حتى نفسه وهم ثلثة الصبي والمجنون والسفيه والتاجر على مولا رغام بالنسبة الى اموالهم وذمهم الصبي محجور عليه لا ينفذ تصرفه في
 ماله بلوغ نسبه او ما يعرف بالبلوغ باثني عشر سنة ثلثة عشر سنة بيننا اذكر والاثنى والثمان مائة اثنى عشر سنة خروج المني
 من قبل والسن والابنات والمختصة بالحيض والحمل المني وهو المأز الذي يخلق الله تعالى منه الولد سبب البلوغ
 سوار خرج نيفة او نوناً يجمع لو اخلام او غير ذلك وسوار قارون نسبه اولاً الاثنى عشر سنة ان خرج المني من فرجه حكم ببلوغه
 وكذا ان خرج المني من الذكر والحيض من الرحم ولو خرج المني من احداهما خاصة قال الشيخ لا يحكم ببلوغه لجواز ان يكون نائداً وعندى
 ذلك نظر السن يحصل به البلوغ وهو في الذكر خمس عشرة سنة وفي الاثنى عشر سنة لا كافلاً في الذكر الحيض لانه على البلوغ
 بلا خلاف وكذا الحمل ولا اعتبار بظلمة الصوت ولا بسبق الغفوف وهو اسلاف الابنات هو ان ينبت الشعر الحسن حول ذكر
 الرجل وفرج المرأة على الغانة ولا اعتبار بالضيق الضعيف وهو غير محصل بالبلوغ في حق المسلمين والكفار والاقربان اباناً للجنة
 دليل على البلوغ اما باقى الشعر فلا وروى ان الصبي اذا بلغ عشر سنين او خمسة اشبار جلوت وصيته بالمعروف ونهيه عما نهى الله
 المحرمات لانه وعندى في ذلك نظر لا يكفي البلوغ في مال التجردون الرشد فلا ينفذ تصرف المجنون ولا السفيه وهو الذي تصرف
 امواله في غير الاعراض الشرعية ولا يدفع اليه وان طعن في السن ولا يكفي دفع ماله اليه بلوغ خمس وعشرين سنة مع فساد درايه ولا
 ينفذ عنه الحجر على السفيه عام في تصرفاته في المولا يبيع بجه ولا اقرار ولا غيره من التصرفات سوار وقعت منه بيا
 او اقام وكذا في ذلك الرشد هو الصلاح في المال فاذا بلغ رشيداً بهذا المعنى سلم اليه ماله وان كان غير رشيد في دينه اذ كان
 غير مستلزم للتبذير مثل ان يسلو او منع زكوة او اقام على كذب فهذا يسلم اليه ماله اذ كان مصلحاً له وان استلزم التبذير كتر
 الخمر والامر والنفقة على الفساق فهذا لا يسلم اليه سى لاجل تبذيره واشترط الشيخ العدالة وعندى فيه نظر وصرف المال
 الى صنوف الخمر مع قناعته بالباقي ليس بتبذير ولا سرف ومنه الى الاطعمة النفيسة التي لا يليق بحاله تبذير انما يعلم رشده
 باختباره بتفويض التصرفات التي يتصرف فيها انما له كولد التاجر تفوض اليه البيع والشراء فان سلم من الغفابة عرف رشده ولو
 الكبار الذين يمان انما هم غير الاسواق يدفع اليه نفقة مدة ليضعها في مصالحه فان كان فيما حافظاً يستوفي على وكيله ويستقضى
 كان رشيداً والمرأه يعلم رشدها بما لا يمتنعها من افعالها والآداب بما لا يمتنعها من الغزل والاستغزال وغيرها من عرفانها
 فان وجدت حافظة لما في دينها فادفع على التكسب من غير غفابة في رشده وقسا لا اختبار قبل البلوغ مع التميز ومع انه
 الر لا يفتح تصرفه وبيعته يثبت البلوغ والرشد بشهادة الرجال في الرجال والنساء وبشهادة النساء في النساء المملوك يبيع
 من التصرف الا باذن مولاه سوار كان التصرف في عين المال كالبيع والهبة او في المنافع كالاسكان وسوار كان بعض كالبيع والرجاء
 او بغيره كالصدقة وشبهها المحجور عليه الا في ثلث ماله في التبرعات كالهبة والصدقة والعتق ولو اشتمل البيع على الحيازة مضيها قابل
 راس المال من الاصل والزيادة من الثلث ولو اجازت العترة متح جميع ما اجاز فيه في احكام الحجر وفيه غنا
 اذ ازال الحجر عن الصغير ببلوغه ورشده وجب تسليم ماله اليه وكذا الوالد سفيه السفيه او جنون المجنون ولا يفتقر ذلك الى حكم
 حاكم اذ بلغت الصبية رشده نفذ تصرفها ووجب تسليم مالها اليها ولا يشترط تزويجها ولا ولادتها ولا بشهادتها الزوج ولا
 دخل الزوج بها للمرأة البالغة الرشيد التصرف في مالها كيف شاءت من التبرع والمعاونة ولا يشترط اذنا الزوج فيما يتصرف فيه
 نائداً من الثلث بغير عوض والمرأه ان تصدق من مال زوجها بالشيء اليسير ويتصرف في المأزوم وبما لا ضرر فيه من غرضها
 والعطية الا ان تكون ممنوعة من ذلك او يعرف كراهيته وليس لمن يقوم مقام المرأة كالجارية والاخت والغلام ذلك الا بالآلة
 لا يثبت الحجر على المفلس الا بحكم الحاكم وكذا السفيه ولا يثبت الحجر بغيره المفلس نفسه ماله الا بحكم الحاكم وهل يشترط حكم الحاكم في مال

المخرج السفيه قال الشيخ نعم وفيه نظر ما حججنا به من أن يلوغ عنه شيئا ولا يحتاج الحاكم بفتح الحاء إذا جرح على السفيه
 أن يشهد عليه لينظر امره فيجانب معاملته ولا يشترط الاستيلاء عليه وإذا جرح عليه الحاكم لم يرض به ولا شرافة ولا غير من المقتضى
 في ماله ويستجمل الحاكم ما يبيع من ماله بين الثمن إن كان باقيا وإن أنفقه السفيه أو تلف في يد من هو من ماله المشتري ولا شيء على السفيه
 وكذا كل ما يأخذ من أموال الناس برضاهم إن كان باقيا دفعه الحاكم إلى رايه وإن كان ماله كان ضايعا سواء علم بالحجر أو لا هذا إذا كان
 صاحبه قد سلطه عليه فاما إن حصل في يده اختيار صاحبه من غير تسلط كالعارية والوديعة إذا أنفقه أو تلف بتفريطه عند
 الثمن لم يرض الحاكم ما يأخذ به غير اختيار صاحبه أو أنفقه كالغصب والضيعة فانه ضامن حكم القضي المجنون حكم السفيه
 في أن ما يملكه من مال غيرها العير أذنه فانه ما يضمنه ولو حصل في أيديها باختيار صاحبه وتسلطه كالبيع والقرض ولئن لم يضمن
 لو أنفقه أو تلف بتفريطها وكذا ما حصل في أيديها على جهة الوديعة أو العارية فلف بتفريطها ولو أنفقه أو تلف لا قربانه كذا إن إذا أقر
 السفيه بماله لم ينفق أقارب سواء كان عينا أو دينا أو تلف مال الغير ولا يلزمه وإن كان قد جمع بخلاف المفسد فإن كان محققا
 عليه فيما بينه وبين الله تعالى المخرج عنه بعد الفقة والأفلا لو أقر السفيه أو المفسد بما يجب قصاصا أو جزاء أو قتل عدا والمخرج والآراء
 والتخذ في حكم عليها واستوفى منها في الحال ولو أقر البرقة قبل أن تقطع المال ويصح أقاربها بالنسب وينفق على ولد السفيه المقترب من بيت
 المال من ماله قاله الشيخ إذا طلق السفيه أو المفسد زوجته طلاقه وكذا لو طهرها أو خالها سواء كان بمثل أو بغيره
 لكن لا يسلم المهر إليه بل إلى الولي ولو سلمته المرأة إليه فهو من ضمانها لو اعتق السفيه أو المفسد لم ينفق عنه وكذا لو تبرأ أو
 تزوج ونفق على جارة الولي فانما مصلحته مع والاه فلا وكذا لو باع أو اشتري فاجاز الولي فالوجه الصحة وقوى الشيخ البطلان
 وليس بجدة لو تبرأ أو وصي فالوجه عدم الجواز وله الاستيلاء ولو أقر ولد جارية غنقه بماله مع وجه الولد كغيره يجوز له طلب
 ويجوز له العفو على مال لكن لا يسلم المال عليه بل إلى وليه وله العفو على غير مال في العود ويجوز قبول الوصية والهبة لو أقره
 واجتمع وانفق عليه الأداة ولو كان للزوج واستوفى نفقته سفر وحضر وامكنه يحصل المفضل بالاكساب في الطريق فكذلك
 ولو زادت نفقة في السفر ولا كتب كان لوليه أن يحمله بالصيام لو حلفا نفقت يمينه ولو حنت كفر بالصيام وكذا العادة
 في طهارة أولادته كفارة قبل الخطأ والافطار في رمضان وبشره ولو نذر عبادة بدنية لرفه ولو نذر صفة لم يفتح إذا زال السفيه
 فله الحاكم حرج فان عاد سفيه أعياد الحج فان زال فله حرج فان عاد السفيه لرفه عاد الحج وهكذا لو وكله اجتنى في بيع وهبة
 أو غيرهما من النقرات المالية مع لا فالسفيه لم يسلبه أهلية النقر مطلقا الآية في مال الطفل والمجنون للاب والجد للاب
 فان لم يكن فالوصي لاحدهما فان لم يكن فالحاكم أو أمينه لا ولاية للام اما السفيه فالولاية في ماله للحاكم أو أمينه خلاصة الرشد
 إذا ما راسقا الآية غير مبني قال الشيخ الظاهر أنه يحج عليه والوجه عندي خلافه في النقر في مال اليتيم وفيه
 بحثا اليتيم من ما تابوه قبل بلوغه ولو مات وقد بلغ القبي لم يكن يتيما وكذا لو مات اليتيم قبل بلوغه لم يكن يتيما إذا كان أبوه
 للاب والجد للاب النقر في مال الطفل ولا تدخلها الحاكم ولا غير في ذلك أما اليتيم فلا ولاية له وإن كان الاب والجد مفقودين
 فانه لم يكن أب ولا جد كان وليه من أوصى أحدهما إليه بالنظر في امره فان لم يكن وصي كان امره إلى الحاكم ولا ينظر الحاكم مع
 توتى يجوز لولي الطفل سواء كان الاب أو الجد أو الوصي أو الحاكم أو أمينه أن يجبر الطفل نظر إليه ومصلحته ويغني لسانه بشي أو عفا
 ويكون ما مؤن المتلف بحيث لا يكون قريبا من الما ينحش عرقه ولا بين طائفتين متعادتين بحيث ينحش عليه الرقيق ويحب له
 أن يبنى عمار بالحق والطين لا الجص والابن لانه اعوز في البيع من غير ولو أفضنا المصلحة بآراءه باتين والحق فعله يكمل الولي
 بيع عدا الطفل الأسع الحاجة الخ لاء واقضا المصلحة وإذا كان البايع أبا أو جدًا جاز للحاكم استجاله وإن لم يثبت عند مصلحة
 ما غير ما كاتوتى وبشره فان الحاكم لا يجعل على بيعه إلا بعد ثبوت أنه مصلحة عند وإذا بلغ القبي وانكر كون يبيع الاب والجد

كان لقول لابد ولابد ولو انكر بعد بلوغه كون بيع الوصي او الوفاة غير مصلية ففكر بايحه الى المينة وكان القول قول القبي
 يقبل قول والى الطفل سوا كائنا وحدثا ووضعا وغيرهم الاتفاق وقد روي المعروف ولا يلتفت الى انكار القبي لوقال الوصي
 انفق منذ تلك سنين فقال القبي لميت ابى لا بعد سنتين فالقول قول القبي يجوز انكاره بالطفل للمولى ويكون المولى
 ما شرطه احد من الزوجين بجهان يكون العامل امينا فان دفعه الى غير الثقة ممن ولو كان المولى هو العامل لا افرجانه لا يقطع لمطابقه
 ويكون له اخرا مثل يجوز ان يبيع ما لا يتيقن وهو دفعه الى ثقة يتجر به ويكون الرجح باجمعه للتيقن ولا يجوز بيع عقار لغيب
 حاجته ويجوز له كتابه عبدا مع المصلحة ولو افضنا المصلحة عنه فالوجه جواز يجوز الموصي لنديم التيمم بالماكل والكسول
 والسكنى وان يخلفه بعائنه وبحسبه كعدم من ماله بازا ملبا بالموت ولا يفضل على نفسه بل يستحب ان يفضل نفسه
 عليه ولو كان فريده ارفق به افرده وكذا لو كان ارفق في رجه من ماله استجابا الوفاة اذا كان موصرا لا ياكل من مال تيمم يدينا
 وان كان فقيرا كان يتيم ما يخاف الا من من اجرة المثل وقد في الكفاية وهو حسن وقال ابن ادم ان ياخذ قد كفايته اذا عرفت
 هذا فقوله فلو استغنى المولى لم يجب عليه اعانة ما اكل الى التيمم سوا كائنا او غيره اذا التجروا الى مال التيمم فطر المولى الشيخ
 يستحب له الزكوة والرجح باجمعه للتيقن ومنع ابن ادم من اخراج الزكوة لا يجوز لغير الوفاة التفرق في مال التيمم ويجوز للمولى مع عياله
 المصلحة من غير قيد ولو اتجر المولى بالمال نفسه قال الشيخ ان كان متمكنا من ضمن المال كان الرجح له والحسن عليه ومنع ابن
 ادم من ذلك وعزم ارفق مال التيمم على المولى قال الشيخ لو لم يكن متمكنا من ماله كان عليه ما غير الرجح للتيقن اذا كان التيمم
 مال على غيره فصالحه وليته على بعضه جازع المصلحة وحل المصلحة ما باخذ من باقى المال قاله الشيخ والحسن عليه ابن ادم
 ان الصلح جاز للمولى مع المصلحة متمكنا من ماله الحق فلا يجوز له منع من باقى اماله اذا كان تابا في متعول ليس للمولى استأجر
 لا يجوز له عليه حق للتيقن اصيله عليه بل على جهة العتلة والجاره ينزى برارة ذمته المتولى للنفقة وليته من الكسوة
 لما يحتاج اليه اما الماكل ما تنافى بينهم فيه ليس لا يجب افراد كل واحد منهم ويجوز الطريق في فرض النفقة وان استمر من كل واحد وكذا
 لو كان في المال ثمنها والرجح جازا فرضه من الثقة وكذا لو كان ما تلف بطول مدة او حديته خير من قديم ولو لم يكن للتيقن
 مصلية بل قصدا رفاقا المقرض وقضاء حاجته لم يخر ولو اراد المولى التسفر لم يضمنه بل ينبغي اقرضه من الثقة ولو لم يجد المقرض
 اودعه ولا بداعه مع وجود المقرض ولا ضمان عليه الاقربان ليس للمولى الاستبانة فيما ينزى مثله بنفسه مع امكنه
 لا يجوز للموصي بيع على البالغ سواء كان عاقرا او عابا وسواء كانت حقوقهم مشتركة بينهم وبين الصغار في عقار يضرها بقضه ويكون
 بيع فيما لا بد للصغار والكبار منه او فيما منه بد هل يجوز تصرف القبي التيمم فيما انه له الوفاة فيه او لا الاقربان عدمه وكذا لو
 من غير ان المولى لا قرب عدم توقفه على الاجابة بل يقع باطلا على سكال في الضمان وهو التعهد بالمال والنفس
 وامانة ثلثة ضمان وحرارة وكفالة ففهمها فصول ثلثة في الضمان ومطالبه اربعة الضمان وفيه مباحث
 يصح ضمان كل باين التقرب في ماله سواء كان رجلا او امرأة ولا يضمن من غيره فلو ضمن العجز والمغنى عليه والميرسم والطفلة بالطلاق
 ولو ادعى وقوع الزمان بعد البلوغ او بعد الاقامة فالقول قول المثل اذا عرفت له حال خبر ولو لم يعرف فادعى الضمان له انه
 كان مجنونا وقت الضمان قال الشيخ ان القول قوله لا يفتح ضمان المجنون عليه لنفسه ولا ضمان القبي التيمم اما المجنون عليه للغير
 ويتبع به بعد ذلك المجنون لا يشارك المضمون له الغرماء لا يفتح ضمان العبد بغير اذن مولاه سواء كان مائة او لله في التجار او لا
 فان اذن له مولاه فتح وتعلق مال الضمان بقبضه لا بكسبه ولو شرط ان يكون الضمان تمام في يده او كسبه اذا كان له صحيح كالشرط
 ضمان الخزان يكون من مال بعينه المكاتب لا يفتح ضمانه الا باذن ماله مولاه كالمالك في العبد وحكم حكم التفرق في تعلق الضمان
 بقبضه او كسبه وفي شرط اذن السيد في شرط الضمان بالكتب لو ضمن ما على العبد في ذمته والوجه الصحة التي يفتح

ان يخرج

هذا

اذا كان عقله ثابتا ثانيا في مرضه سواريات بعد بدء اول مرت الزوجة تصح ان تضمن دون اذن الزوج الاخر
يصح ثمانية ان علمنا ثمانية ولا يكفي كفايته بالضمان منفردة عن اشارة يفهم منها قصد للضمان ولو لم تعلم اشارة لم يصح ثمانية
ليست في الضمان الملازمة وقت الضمان او علم المضمون له باعسار فلو علم المضمون له بان له فيه الضمان عند العلم
بالاعسار والموافاة على المضمون عنه وهل يشرط الفسخ على الفور اشكال ولا يشرط استمرار الغنى فلو غنى وهو مولى ثم اصر لم يطل
وبنوا المضمون عنه يشرط في الضمان الاختيار فلو ضمن مكرها لم يصح اجراء **مسألة** في ثمانية **مسألة** في ثمانية وفيه بحثا
يصح ثمانية كمال ثابت في الذمة سواء كان معصرا كمن لم يسع بعد انقطاع الحياء او معصرا للبلوغ كالنفس بعد قبضه في مدة الحياء لو
كان قبل القبض لم يصح وكذا يصح ضمان ما ليس بلانم لكن يؤاخذ بالزوم كمال الجاهل قبل الفعل وكذا ما لا سبق والمفاد انما الزم
العمل بالجهالة والسبق ثمانية لا يصح قطعا ولا يصح ضمان ما ليس بلانم ولا يؤاخذ بالزوم مثل ضمان الدين قبل تحققه بان يقول كنت
عنه ما استدنيه منك او ما يعطيه فهو من ضامني سواء اطلق او عيّن مثل ضمانت ما يعطيه من درهم الى عشرة وقد نفى الشيخ
على انهم من قالوا ان متاعك في البحر على ضمان قيمته ويكون ذللا بدله له ويكون غرضه التخفيف عن السفينة وتخليص النفس
وكذا قال يصح لو قال امره طلق امراته وعلى الف ففعل ويلزم الالف لجواز ان يعلم انه على فرج حرام فليس له بذل ماله وكذا لو قال ا
عبدك وعلى الف او قال للكافر فلك هذا الالف وعلى الف وهذا ان صح فلا يثبته في محل الحاجة بخلافه يصح ضمان الحق الجهر ولا
العلم بكيفية المال فلو ضمن ما في ذمته صح ويلزم ما تقدم به البينة انه كان ثابتا في ذمته وقت الزمان لا ما يوجد في كتاب ولا
للمضمون عنه ولا ما يخلف عليه المضمون له برة اليقين من المضمون عنه اما لو كان الزم من الضامن فانه يثبت ولو ضمن ما تقدم به
عليه لم يصح لعدم العلم بثبوته في الذمة وقت الضمان وقد ائتمروا في النهاية لو قال انا ضمن عند ما ثبت له عليه ان يلات به الى وقت
ثم لم يخبره وجب عليه ما قامت به البينة للمضمون عنه ولا يلزم ما لم يثبت به البينة مما يخرج به في الحساب في ذمته او كتاب وانما يلزمه
ما قامت به البينة او يخلف عنه عليه فان علف على ما علف عنه واختار هردا وجب عليه الخروج منه وقال في المبسوط لا يصح ضمان
الجهر لو سار كان واجبا حال الضمان او غير واجب ولا يصح ضمان ما لم يجب سواء كان معلوما او مجهولا فالجهر لو كان واجبا حال ان يقر
الا ما تعلق به فلا او قرضه فهذا لا يصح بجملة ولعدم وجوبه للجهر لو كان واجبا حال ان يقر انما يضمن له به القام على
فلان او التمسد له به النسبة من المال عليه وما يكون مبقا في ذمته فهذا لا يصح لجبالته وان كان واجبا في المال وقال نعم من
انه يصح ان يضمن ما يقر به البينة دون ما يخرج به دفتر الحساب ولما عرفت به نصا وكلامه في النهاية مسكلا وما ذكره في المبسوط
كأني ما اخبرنا ان قصد ما قلناه والظاهر ان قصد ما ان ضمان الجهر لمطلقا لا يصح ولا يقرى ما فصلناه عن اول ارض الجاهل
يصح ثمانية سواء كان نقر او جوا او غيرها يصح ضمان نفقة الزوجة الماضية وضمان نفقة اليوم لا يتأجب باوله ولا يصح ضمان
نفقة المستقبل لوقوعها على التمكن وفي الفرق بين مال الجاهل قبل العلم وبين النفقة المستقبل اشكال والفرق في صحة ضمان الماضية
بين ان يحكم بها حكما اوليا ولا بين ان يكون معلومة او مجهولة على اخراة في جواز ضمان الجهر بخلافه للشيخ في بعض اقواله ولا بين ان يقر
ضمن النفقة الماضية وجب على الضامن مثل المرأة على قدر حال الرجل وكذا الشيخ يجب نفقة المعسر يصح ضمان مال التمسك بثبوته في الذمة
في لا يشرط لا يصح ضمان مال الكتابة لعدم لزومه في الحال لان الكتابة سائلة بغير نفسه ولا يؤاخذ بالزوم لان الكتابة اذا ادعى
المال علق وخبر من كونه مكتوبا فلو يتصور ان يثبت مال الكتابة بحيث لا يكون له الا مسك من ادائه والا فرب عند جواز ضمانه
جواز تجزئ الكتابة نفسه الاعيان المضمونة فالمعصوب في يد الغاصب والمسقار في يد المستبرع مع شرط الضمان والمضمون بالبيع كمال
يصح ضمانه الا ما كان كالمو بعه في العين المعجزة ومال المصاربة والمسرعة والمسفارة مع عدم التضمن والعين المرفوعة الى الضامن
لا يصح ضمانه ولو ضمن من حقه بغيره او تغير مع ما نأما قبل ذل فلا ولو ضمن من ان نفدى فيما لم يصح يصح ضمان العهد

عن البائع والمشتري لئلا يبيع فعهدة الثمن متى خرج البيع مستحقاً وانما يتحقق هذا الضمان اذا قبض البائع الثمن اما قبله فلا وللمشتري
ضمان الثمن انما الاجب ببيع قبل تسليمه وان طهر مستحقاً والعهدة اسم الكتاب الذي يكتب فيه وثيقة البيع وبذكر فيه الثمن
فقلل الثمن المضمون والوجه ان ضمان العهدة ما قل فلو خرج البيع مستحقاً كان المشتري الرجوع على الضامن من دون البائع العاطف
العهدة ان يقر انتمت عنه او ضمنته ذكره اويقول المشتري ضمنته خلاصاً منه ولو لم يخلص البائع لم يبيع لانه اذا اخرج قرائن
تخليصه وان خرج مستحقاً لا يبيع ولا يضمنه ما لم يجب فلم يبيع وان ضمن عهدة البيع فله لاصه بطلان الضامن
وضوح في العهدة اذا ضمن العهدة عن البائع فاحتق وجوب المشتري بالثمن ان كان بسبب حادث بعد العقد مثل ان يبيع قبل قبضه
او غصبه منها ويحصل تعاقب بينه وبين البائع فان المشتري يرجع على البائع خاصة دون الضامن وان كان بسبب معان فان كان
بغير تعريض من البائع كخذه بالشفقة فان المشتري يأخذ الثمن من التبيع دون البائع والضامن وان كان تعريضاً من البائع فان كان
باستحقاق او مرة كان له الرجوع على الضامن وان كان بالرد بالعيب فالوجه انه لا يرجع على الضامن ولو اراد اخذ الارش لم يبيع فانه
انه لا يرجع على الضامن ايضا بل يرجع في ذلك كله على البائع ولو خرج بعض البيع مستحقاً او قرأاً فاحتق بالمشتري التبيع كان له الرجوع
على الضامن بما قابل المستحق والحكمة من التمسك خاصة ويرجع على البائع بالباقي اذا ضمن عن البائع او ضمن البائع ما عهده المشتري
من بئز فغير لم يمتح لعدم وجوبه قال الشيخ لا يبيع لان ضمانه لم يجب ويحمل الجواز للزوم بالعقد على ضعف قال الشيخ وهو
في البيع ذلك بطل البيع وكذا لو شرط في مدة الخيار لا بعد انقضاءه وهو باء على قوله لعدم استقلال المدة قبل الخيار يفتح ضمان
لضمان العهدة وفي نسخة ضمان ردادة الجنس في البيع اشكال اقرب الجواز وكذا الاقرب جواز ضمان رطل العيب عهده بلحق بالبيع ما
بالعيب والتسليم من جهة اخرى عن كونه مستحقاً على اشكال لكن ذلك لا ينبغي جرح ضمان مطلق العهدة على رد يفتح ضمان
الثمن في مدة الخيار والاخر جواز ضمن من واحد الى عشرة **المطلب الثاني** في اركان الضمان وهو ثلثة المضمون عنه والمضمون
وعقد الضمان وفيه مباحث المضمون عنه كل من في ذمته حق مالي ولا يشترط رضا في الضمان ولو ضمن عنه لزم له
وان كره المضمون عنه اورد بعد الضمان اما المضمون له فانه لا يشترط رضا فلو ضمن من غير رضا المضمون له لم يفتح وكذا يقربها
الضامن وقد تقدم لا يشترط في صحة الضمان معرفة الضامن المضمون عنه والشيخ قولان هذا احولها نعم يجب تميزه بفتح
مع القصد الى الضمان عنه بخصوصه بفتح الضمان عن ائمت سوار تركوا ما ولا وسوار تركوا ما من المضمون عنه في ضمان
اونه وكذا يفتح الضمان من المنكر لا يشترط معرفة الضامن للمضمون له بل يفتح ضمانه وان جهل المضمون له بالشيخ
قولان ولا يشترط رضا قولاً واحداً والاخر باعتبار قبوله الضمان عقد جائز بالتسليم والاجماع قال الله تعالى ولئن جار جلد
بعين وانا به زعيم وقا عليه السلام الزعيم عادم ولا خلاف بين العلماء كفاية في جوارزه وهو عقد لازم من جهة الضمان
واشتقاقه من الضم يعني انه ذمته الضامن ينضم الى ذمته المضمون عنه او من التضمين لان ذمته الضامن يتضمن
ويقال ضمين وكفيل وقيل وزعيم وصير بمعنى واحد وعبارته ضمنته وكفيلته وتحملة وما يتبعه من التزوم
كتب وانضممتا القرينة الدالة انفق الضمان والا فلا ولا ينفق بقره او ذى واحد ولا يبيع الا متجزاً فلو علمه
بمجي الشتر ضد بخلاف ما لو تجر وعلق الادار ولا يدخله الخيار في ابطال الضمان اشكال في الاحكام وفيه
بحال الضمان اذا صح لزوم الضامن اداء ما ضمن وكان المضمون له مطالبته بالاداء ولا اعتبار بغيره مطالبه
المضمون عنه الضمان ما قل للمال من ذمته المضمون عنه الى ذمته الضامن فلا يجوز للمضمون له مطالبته المضمون عنه
ولا فرق في ذلك بين ان يكون المضمون عنه حياً او ميتاً وبين المضمون عنه بالضمان وادى الضامن ولو ابر المضمون له
ذمته المضمون عنه لم يبر الضامن ولو ابر ذمته الضامن بر جميعاً ولم يكن للضامن مطالبته المضمون عنه بشئ

اذا خلق الصائم نوح ولم ان يطالب به اتي وقت شكا وان كان مؤجلا ايضا ولو كان الدين حلا فممنه مؤجلا متح وكذا لو كان الدين
 مؤجلا فممنه حلا على السكال والاقر بان له ليس له مطالبة المضمون عنه قبل الاجل وان ضمن باذنه واذى حلا ولو كان مؤجلا فممنه
 الى اجل ازيدا وانقص على السكال متح والشيخ قول بالمنع من الضمان حلا مطلقا وقولا اخر بالمنع من ضمان المؤجل حلا اذا ضمن الحال
 متح وبز دمة المضمون عنه وليس للصائم مطالبة المضمون عنه الا بعد الاجل ولو كان الدين مؤجلا فممنه حلا واجبة عليه
 في الحال وليس له مطالبة المضمون عنه الا بعد الحول والاداء اذا ضمن مؤجلا فبات الصائم حلا الدين عليه وليس له الرجوع
 على المضمون عنه الا بعد الاداء وانقصه الاجل ان كان الاصل مؤجلا ولا اعتبار بموت المضمون عنه بفتح ترامي الضمان فيجوز للصائم
 عن الصائم ويتحول الحق الى دمة الاخر متى ادى احدى المضمون عنه بر الجميع وان ابر المالك الصائم الاخر فكذا له ولو ابر
 قبل من الضمان او المضمون عنه لم يبر احد ولو ادى الصائم من الاخر رجوع على الصائم الذي قبله وهكذا الى ان يرجع الحال الى المضمون
 وليس للفرع مطالبة ما سبق على اصله وان تعدل الاستيفاء من الاصل يجوز للمضمون عنه ضمان الصائم فيتحول الحق الى
 دمة كما كان قبل الضمان وضع الشيخ من ذلك لا يصير الفرع اصلا وليس بشي وما جبه ابن البراج ولو ضمن المضمون عن الصائم
 غير ما للضمان جاز فولا واحدا يجوز بفتح الضمان بان يضمن اثنان ما زاد واحدا فان ضمن كل واحد منهما بعض الدين متح وبر
 المضمون عنه وكان على كل واحد منهما قدر ما تضمنه سواه فبا ما اختلما وان ضمن كل واحد منهما جميع ما عليه متح ضمان السابق
 ولو اقر بان يضمن من المالك والركيل في وقت واحد فيه رد بين البطلان لتحقيق ضمان كل واحد منهما حال ضمان الاخر اذني حاله بان ثلاثة
 وبين الضمان مع القرعة او التخصيف وبين بطلان ضمان الركيل من حيث انه فعل جبرين فعل الموكل مستقلا لو كذا اعني حاله بطلان الضمان
 ومن احد صاحبه متح وانتقل ما على المضمون عنه الى دمة الصائم ولو ضمن كل واحد منهما صاحدا منتقلا على كل واحد الى ضمان
 وبالصائم من الدين الاصل وليس للمالك مطالبة كل واحد بالجمع ولا مطالبة احدهما بغير لوقال كل واحد منهما منتقلا عليه
 دفعة فالا فممنه كما لو جده تحت الضمان لكن يعلق بذنه كل واحد الضمان اذا ضمن باذنه ونقد باذنه رجوع عليه سال قال
 المضمون عنه اضمن متى وانقد متى او قال انقد ما طلق وكذا يرجع لو ضمن باذنه ونقد بغير اذنه ولا يشترط تعدد الرجوع على المضمون
 لان الصائم عند ما تامل ولو ضمن بغير اذنه ونقد لا باذنه لم يرجع ولو ضمن بغير اذنه ونقد بغير اذنه لم يرجع انما يرجع الصائم
 على المضمون عنه في موضع الرجوع باقل الامرين من قدر الدين والمدفع ولو ابراه عن م لم يرجع ولرفع عوص الدين فصار رجوع باقل
 الامرين من قيمته وقدر الدين ولو احواله فهو بمنزلة الايمان بجمع باقل الامرين من الدين والقدر المحال به سواء قبض الغريم من المحل
 عليه او ابراه او نقد الاستيفاء لعلوا ومطل اذا كان له على اثنين مائة وكل واحد لصاحبه مائة واجاز لما للصائم ان نقد
 فلان دمة كل منهما مستغولة بالضمان لا بالاصلي فاذا ضمن اخر من احدهما المائة مع ضمان الاثنين فاذا نقد المائة سقط الحق من
 رجوع المضمون عنه بالنصف مع الاذن في الضمان ولا يرجع الاخذ الا مع اذنه في الانقاد عنه ولو ضمن عنها مائة وثلث المائة ورجع على كل
 واحد بالنصف مع اذنها بالضمان والا فحق الاذن خاصة اذا ضمن باذنه لم يكن للصائم مطالبة المضمون عنه الا اذا اقر
 وتوى الشيخ جواز مطالبة وان لم يطالب بالصائم وما قلناه اول ولو ضمن بغير اذنه لم يكن له مطالبة مطلقا وليس للماذون
 في الضمان مطالبة المضمون عنه بتسليم المال اليه قبل اذنه ولا مطالبة المضمون عنه بقبض المال منه لسو كالمضمون منه الدفع
 اذا فحق المضمون عنه بقبض الصائم وكذا لو فحق الصائم من المشرع اما الماذون فيضرا باذنه ويطلب المضمون عنه ولو
 ضمن بغيره فحق المضمون عنه فان كان بمسئلة الصائم فالوجه رجوعه عليه والا فلا اذا كان له دين على اثنين ضمن
 كل واحد منهما صاحبه فعلم المضمون له ان كان له ان يميز ما من من شارب منها فيلزم الدينان معا وبين فان ضمن ثالث البردين
 من اخبرها نعتج ورجع عليه خاصة ان كان باذنه وان ضمن من الاخر من المالك لم يلزمه شي وان اجازها معا انتقل ما في دمة

كل منهما الى الآخر واستقر الدين عليهما كما كان لو ادعى على حاضر وان كلامهما من صاحبه واعترفا لم يقدر نصيبه ان كان الخافض
 بمسئله والا فلا وان لم يكن القول قوله مع يمينه ولو انكر الخافض ولا يثبته القول قوله مع يمينه فان قامت عليه يمينه واستوفى منه
 لم يكن له الرجوع على الخافض ولو اعترف الخافض بوجوب الرجوع على الخافض من انكاره كان له الرجوع بما ادعى عنه ولو انكر الخافض وحلف ثم حلف الغائب
 واعترف لم يكن للمضمون له الرجوع عليه بشئ مع رضاء بعض الخافض والمأذون له في القمان او ادعى باضمنه وانكر المضمون له
 كان القول قوله للمضمون مع يمينه فان شهد المضمون عنه قبلت شهادته مع اتمام اشارة التهمة ولو لم يكن مقبولا للقول حلف المضمون
 فيرجع على القمان بما ادعى ويرجع القمان بما ادعى اولاً ولو لم يشهد بوجوب اذاه اخيراً ولو اعترف المضمون له بالقضاء وانكر المضمون عنه
 ففي رجوع القمان بجملة اعتراف له على المضمون عنه اشكال اقرب الرجوع اذا قال واحداً وهذا ما منون لك فسكت الاخرون
 وجب على القمان الثالث نفسه كل من قضى بين غيره مشرعاً لم يكن له الرجوع على من عليه الحق ولو كان يمينه الرجوع اما القضاء
 بامر مع يمينه الرجوع فانه يرجع بما ادعى عنه والوجه انه كذلك مع عدم يمينه الرجوع ولو اذن لغيره في قضاء دينه عنه فضاء
 المأذون على غيره جاز الحق فالوجه رجوعه على ما شئ باقل الامرين انما يرجع المأذون في القضاء مع الاستمارة فان قهره بوجوب
 ان كنه الاذن ولو صدق احتمال ذلك لا ايضا لان الراد قضاء بمرجأ دأوه لم ينفعه وان صدق القابض بجملة قطعاً والمغير شاملة
 من يثبت به الحق فلو استشهد رجلاً وامرأتين جاز ولو استشهد واحد ليحلف معه فالوجه الجواز ايضا لو استشهد من ظاهرهم
 لم يعتد بتلك الشهادة ولو استشهد من فتقه مستور ففي الاعتداد به احتمال ولو ادعى موتاً للشاهدين وانكر الاذن اصل
 الاستمارة ففي تقديم قوله لو كان دفع اليه مالا للقضاء نظر اذا كان له على كل واحد منهما مائة ففمن كل منهما صاحبه وقد قلنا
 انه يشقل ما في ذمة كل منهما الى الآخر ولا يجمع المالا لان في ذمة كل واحد منهما ولا يقع هذا القمان باطلا في نفسه ويظهره
 فرايدعيهما ان المضمون له اذا اجاز ضمان احدهما دون الاخر اجمع المالا لان في ذمة وبن الاخر من مطالبته ومنه ان الحق
 قد يكون حالاً فاذا ضمن كل منهما مؤجلاً لم الاجل بعد ان كان حالاً ومنه ان يكون مؤجلاً وذا ضمانه حالاً اغل الاجل وكان له
 في الحال ومنه ان انفك اليمين لو كان بهما ههنا وههنا من كل منهما يجرى مجرى الاذن الاقرب انه ليس كذلك في لو ابرأ احدهما او دفع
 اقل ثمنه ففي رجوع الاخر عليه نظر ولو ضمن احدهما صاحبه نحو المالا لان عليه فان ضمن المضمون عنه الضامن انشغل المالا
 الى ذمته في الكفالة وفيه بحثا الكفالة هي التهمة بالنفس غالباً ومعناها الزام احضار فان تكفل المالك
 ضامناً والكفالة تبرعاً صحيحة قال الشيخ ولا بد فيها من الاجل والاقرب جوازها حالاً وموجلة ومع الاطلاق يكون معجلة
 واذا شرط الاجل وجبان يكون معلوماً لا ينظر في اليه الزيادة والنقصان الحيا لا يدخل الكفالة ويفسد لو شرط في ضا
 تح نظر اذا قال اكفل بفلان او بنفسه او بوجهه كان كفلاً به اجمع لان هذا الاشياء يعتبر بها عن العجلة ولو قال اكفل بـ
 او كبد او قلبه او غيره لا يمكن حياته بدونه فالأقرب الصحة وكذا لو كفل بجزء مشاع منه ككنته وربعه ولو قال اكفل بيده او رجله او
 بجزء يمكن ان يعلى بدونه ففي الصحة اشكال وابطله الشيخ وهو حسن فتحة الكفالة بيدك كل من يجبا احضار في مجلس
 الحكم بدني لانهم اوجب المطالبة به سوار كان الدين معلوماً او مجهولاً وسواء كان المكفول بالغا اجنبياً عاقلاً او مجنوناً
 واذن الولي قائم مقام اذنه انما شرط اذن المكفول به فتحة الكفالة بيد المحبوس والغائب الزوجة والعبد الابن
 ومن عليه عقوبة الادى والمدعى عليه وان لم يقم عليه اليمة لا يفتح كفالة بيد من عليه حجة لاجل العتسوار
 لله تعالى والادى نعم يجوز الكفالة على احصاء الجاني عمداً وخطأ في النفس ومادوناً الاقرب جواز الكفالة بالكتاب ومنع
 الشيخ ليس يجتد يعتبر في الكفالة رضى الكفيل والمكفول ولا يعتبر رضى المكفول وفي المبسوط يعتبر رضاءه واختاره ابن ابي
 وفيه فرق اذا كانت الكفالة حالة او مطلقة كان له مطالبته باحضاره في الحال وان احضر وهناك يدعى الكفالة بمنعه

من استيفاء ما عليه لم يبرأ الكيفيل ولم يلزم المكفول له تسليمه في تلك الحال وان لم يكن هناك يد حائلة لزم قبوله على
 ما كان عليه من الكيفيل ولا يتقرر ان يقول برئ اليك او قد سلمته اليك او قد اخرجت نفسي من مكانه وان امتنع من تسليمه اشد
 رجلين وربما قصد شرط الاستعداد كان ممنوعاً وان كانت موجبة لم يجب الاحتضار قبل الاجل ولو احضر قبله لم يجب على المنكر
 القبول وان اتفق الفريقان التسليم على الاقرب ولا يبرأ ذمته الكيفيل فان جاز الاجل واحضر وسلمه برئ لو كان المكفول محبوساً وان كان
 في حبس الحاكم وجب تسليمه لا مكانه بامر الحاكم او بامر الحاكم في حبس الحاكم وان كان في حبس الحاكم لم يجب عليه
 لو كفل حالاً وكان المكفول غائباً اجل بمقدار وصوله اليه وعوده وان كفل مؤجلاً اجله له بعد الحول ولو امتنع من احضاره حتى
 وان كان وجب عليه حتى المكفول له اذا كفل واطلق ولم يبرأ من موضع التسليم انصرف الى بلد الحق وان سلمه في غير لم يبرأ ليس
 له ان يسلمه اياه محبوساً في حبس الحاكم كما قلنا وله ان يسلمه محبوساً في حبس الحاكم فان طالب الحاكم باحضاره فمجلس الحكم
 وحكم بما امر به الى السجن وان حلت المالك في الكفالة لم يبرأ بتسليمه في غير سوار كان بمكان اخر من البلد ولا وسوار كان فيه سلطان
 اولاً اذا قال كفلت الى الغدا والى جهة كذا حل باقوله اذا امتنع الكيفيل من احضار المكفول حبس عليه او على اداء ما عليه ابدلاً
 ان يحضر او يبرأ المكفول به لا يصح الصمان والكفالة لا تنجز بغيره فلو قال اذا جاء زيد فادام من له ما عليه او اقام الحاج
 فالكيفيل غلبان لم يصح وكذا لو قال اذا جاء راس الشهر او خرجت السنة الفلانية يصح الكفالة مؤقتة فلو قال ان اكفل بفلان
 من راعي حتى لا يحضر متى شاء المكفول له في مدة الشهر جاز اذا كفل برجل الى شهر او اجل ان جاء به فيه والا لزمه ما عليه فالوجه
 النسخ لان ذلك مقتضى الكفالة اما لو قال ان لم ارب به كان على كذا وحضر الاجل لم يلزمه الا احضار الرجل ولو قال على كذا الى كذا
 ولم يحضر لم يحضر وجب عليه ما ذكر من المال ولو قال ان جئت به في وقت كذا والا فاما كفل بيده فلان او ما من على فلان
 لم يفتح من مطلق عريان من يد صاحب الحق فمرا من احضاره او اداء ما عليه ولو كان قاتلاً لزم احضاره او دفع الدية ومع الدفع
 اذا حضر العامل هل يقبل ويستعبد الدافع من الاولياء فيه اشكال وليس للدافع قتل القاتل وهله الزامه بما ادى عنه على تقدير
 اشتهار جواز قتله فيه نظر لا بد من تعيين المكفول فلو قال كفلت احدهما او كفلت بزيد او عمر او كفلت بزيد فان لم يأت بغيره
 لم يفتح اذا قال كفلت بيد فلان على ان يبرأ فلان الكيفيل او على ان يبرأ به من الكفالة قال الشيخ لم يفتح لعقد الشرط اذا يفتح ان يبرأ
 به والوجه عند المصنف ان جواز الشرط في الكفالة وح لا يلزم الكفالة الا ان يبرأ المكفول له الكيفيل الاول وكذا يفتح لو قال كفلت
 بالهذه الغريم على ان يبرأ من الكفالة لفلان او ضمننت هذا الدين لفلان بشرط ان يبرأ من الدين الاخر او على ان يبرأ من الكفالة
 لفلان وكذا لو شرط في الكفالة والصمان ان يتكفل المكفول له او المكفول به باخر او يضمن دية عليه او يبيعه سيداً معيماً او يهرجاً
 اذا ما ذاك المكفول به برئاً لكيفيل ولا يجب عليه غرم المال ولا يضمنه ان كان كفيلاً بالبدن وان كان كفيلاً بالمال لم يلزمه ان يكون
 له او كذا يبرأ الكيفيل لبرئ المكفول له المكفول او الكيفيل او قضاء الكيفيل او سلم المكفول نفسه تسليمًا تاماً او هرباً للمكفول بحيث
 لا يعلم خبره او اخفى كذا على اشكال ولما رآنا الكيفيل لم يبرأ الاصيل ولو كفل اثنان بواحد صح فان قضى احدهما الدين برئ الآخر
 وكذا لو قضاه المكفول يبرأ ما وكذا لو سلم نفسه الى المكفول منه تسليمًا تاماً ولو سلمه احدهما قال الشيخ لا يبرأ الآخر وعندي فيه نظر
 اذا تكفل رجلان من اثنين لم يبرأ بتسليمه الى احدهما ولا يبرأ احدهما اذا تكفل باذن المكفول وجب على المكفول الاحتضار
 عند المطالبة وان اقبل بغير اذنه وطلبه المحضرون وان كان المكفول له طلبه منه وجب عليه الحضور والا فلا ولو قال المكفول له
 احضر بكفرك كان توكيلاً له باحضاره فيجب عليه الحضور معه ولو قال خلع نفسك من الكفالة لم يكن توكيلاً ولم يجب على المكفول
 الحضور معه الا ان يكون قد اذن له في الكفالة اذا قال افرغ اكفل فلاناً او ضمننته ففعل لما موعده كان الكيفيل والصمان هرباً لا تنجز
 شيئاً على الامس اذا قال الكيفيل ابرأ المكفول به من الدين فانكر المكفول له كان قوله يمينه فان حلف بيمين الكفالة وان نكل حلف

الكفيل وبرأ من الكفالة ولم يرى المكفول بعين الدين ولو قال كفلت ولا حق له عليه فانكر المكفول له قال قول قوله كلفناه وهل ينقضي
 الى اليقين الا قرب ذلك ولو نكل قال لو جعلا كلفنا مع احوال بعيد اذا قال المكفول له الكفيل قد برأتك من الكفالة برأ وكذا لو قال
 برئت اليك منه او ردته وكذا لو قال برئت من الذي كفلت به ويرى الكفيل في هذه المواضع دون المكفول به ولا يكون ذلك اقرارا
 بالقبض الا في الصورة الاخرى فانه يرى المكفول به لان كفالته المال عنه ما قبله ولو قال للمكفول به ابرأتك من الدين الذي كفلت به
 فلان او برئت اليك منه يرى الكفيل والمكفول به وكذا لو قال ابرأتك من الدين الذي قبلت ان او برئت اليك من الدين الذي قبلت لانه
 من المال العموم ولو قال قصدت غيري من الكفالة قبل قوله مع يمينه افا كان الذي على شمله غير فكله ذي ختم واسم المكفول
 يرى الكفيل والمكفول به صفا ولو اسلم المكفول عنه فكذلك ولو اسلم الكفيل خاصة يرضى الكفالة دون المكفول عنه الا ان يكون
 كفيلة بالمال اذا قال اعط فلانا كذا لم يكن كفيلا فاذا اعطاه كان الغريم الاختلاص ولا يلزم الاثنى وان كان خليطا ولو قال
 اعطه عني كان كفيلا اذا خلف مع هذا الركاب والقي بعض مائة او جميعه في البحر ليجف السيفه لم يرجع به على احد سوارا كفاة سنة
 الرجوع او مستورا وكذا لو قال بعضهم الق مائة فالفاه ولو قال الله وعلى مائة منه الفاضلة وان كان مائة مالم يجب الفاضلة
 ولو قال الله فاما والركبان له فمما وان قصد ما لا اشترا والانتقاء ضمن الجميع ولا يلزم باقى الركبان سوى سوار سمعوا وسكروا
 او انكروا ولم يسمعوا وان قصد ما لا اشتراك لانه مائة حصته ولا يضمن الباقي شيئا والذي يضمن بمحمل النصف ويحمل ^{يكون} ^{الكفالة}
 كاحدم الا ان يقصد الثاني والقول قوله مع يمينه في ارادته ولو اذنا له في ذلك الزم جميع المال فيفتح تراض الكفالات فانه
 بالمال في مائة وقد تقدم وان كانت بالتفريق الاخر احصا من كفله ويلزم السابق عليه احصا من تقدم وهكذا ^{يكون} ^{الكفالة}
 الى المديون فان ما فاما المديون او ابراء المكفول له برأ جميعا وكل كفيلا ما مكفوله برأ هودون مكفول الكفيل فلو مات اوسط
 الثلثة برئ الميث وكفيله معادون المديون وكفيله ولو كفيل كل من الكفيلين لكن صاحبه جاز فان مات الاصل ابرئ من الدين
 برأ مائة وان مات احدها لم يبرأ الاخر اذا رهن بشرط الا بائنا جاز ان يكفل الرهن على التسليم ولو لم يشترط لم يبرأ الا
 القول بجوب التسليم هل يحتمل الكفالة بيد الميث لم اعرف لصاحبها فيه نصا وجوز بعضهم بما ذكره في استحقاق احصا
 لاداء الشهادة على صورته وعندي فيه نظر اذا ما فاما المكفول له فالاقرب عدم بطلان الكفالة وينقل الحق الى وراثته
 في الحالة وفيه مطلبان في ما يشترطها وفيه بجنا الحالة عقد شرع لا يقال الحق من ذمة
 الحافى واستنفاها من التحويل وليست بغير فلا يدخلها حيا بالجلد انما هي عقار فاقسمه ليس بمحمول على غيره ولا يجوز
 بلفظ البيع ويجوز في الدين ويلزم بمجم العقد ويجب الكفالة بما هو في مائة محبة في قول العلماء كفاة ويتعلق ببلته
 استحقاق المجل وهو الذي عليه الحق والتمسك الذي يقبل الحالة والمحال عليه وهو الذي عليه الحق والمجل يقال حاله بالحق عليه
 يحمله حاله واحتمال الرجل اذ قبلها والمحال هو الذي بنفسه بشرط في الحالة رها الاستحقاق من الثلثة وهل بشرط ان يكون
 على الجاه عليه دين ام لا قال الشيخ الاقوى عدم الاشتراط وهو جيد الحق ان كان مثليا صححت الحالة به اجماعا وان لم يكن مثليا
 كالحيوان والطياب قال الشيخ لا يصح الحالة به اذا ثبت في الله بالقرين يجوز اذا كان في ذمته حيوان وجب عليه الجاه
 كان شرط الموصحة وغيرها ان يحيل بها والوجه عند حيوان الحالة بكل حق حاله وان لم يكن مثليا يجبان يكون المال معلوما
 فلا يصح الحالة بالجموعا جاعا وقد بينا ان الملكية ليست شرط وعلى قول الشيخ اذا كان له قبل من الدين وعلى الاخرى صححت الحالة
 بما وان كان عليه اجل من دينه وله على اخر مثلا فرضا حاله عليه فان قلنا القرين يضمن بالقيمة لم يصح الحالة لاختلاف الجنب وان
 قلنا بالمثل صححت الحالة وكذا العكس اذا اخلص له عليه دين قال الشيخ بشرط ان يملك الحقين حبسا وصفا وقد ارجحنا
 على من عليه ذهب بذهب ومن عليه فضة بفضة دون العكس وكذا يحمل من عليه صحاح بمثلها ومن عليه مكسرة بمكسرة ^{معه} ^{الكفالة}

بما لو عدى في ذلك اشكال لا ناسخنا الحوالة على برائة الله فعلى مشغولها بالحق الفأولى والوجه جواز ذلك كله ثم ان الشيخ
ما ذهب اليه وهل بشرط التمسك وى في التأجيل والحلول فيه اشكال اقرب عدم الاشرط ولو احل من عليه دين مؤجل لو حال الدين
بحال له في الحل والتأجيل او ما وله في التأجيل لكنه محال له في زايته الاجل ونقصانه لم استبعد جواز فلو حال من دينه
دين مؤجل بشرط تجيله فأكوجه الجواز وكذا يجوز كشرط بقاءه على صفته ولو حال من دينه حال بشرط تجيله فالاثر في صحة
ولزم الشرط كما قلنا في الضمان ولا خلاف في انطورة الحال عليه فرق الصفة او دفهما مع ربا المحال او بشرط تجيله من غير شرط
كان سابقا ولو حال مؤجلا فاما التأجيل او المحال لم يطل التأجيل وان ما كان المحال عليه حل الدين شرط الشيخ كون الحق مما يقع للمعا
عليه قبل قبضه فالغلاصحة الحوالة بما لا التمسك لانه لا يجوز المعاوضة عليه قبل قبضه وعدى فيه نظر شرط الحوالة بتوثيق الحق
في ذمة التأجيل فلو حاله بما يقبضه في المستقبل لم يصح اجماعا وبصحة الحوالة بما لا الكتابة وقيل بالتمتع وقد تقدم في الضمان وكذا يصح
الحوالة على الكاتب لغيره لا الكتابة ولو حل بجم جاز للعبد ان يحل مولاة بقبضه من الكتابة اجماعا الزرع اذا حال المارة بالقبض
منه وان كان قبل الدخول وكذا لو حال المارة به اجمع قبل الدخول ولو حال له به بعد الدخول صح اجماعا اذا حال البايع بالتمتع
على المسرى في مدة الخيار جاز وكذا يجوز بالاخلاق لو حال للمسرى به البايع في المدة اذا حال من لا دين عليه رجل على اخر عليه
دين كان لو كيلة وليس حوالة بكتب فيما احكام الوكالة ولو حال من عليه على من لا دين عليه فقد ينسأ جاز ذلنا وانه حوالة صحيحة
وقيل ليس حوالة وانما هو اقتراض فان قبض المحال منه الدين يرجع على التأجيل لانه فرض وان ابراه منه ولم يقبض شيئا لم يصح ابراءه
لان ابراءه من لا دين عليه وان قضى منه الدين ثم ربه ابراءا يرجع ويرجع المحال عليه على التأجيل لانه قد غرم عنه وانما عاد المالا بعد مسانف
ويجوز عدم الرجوع وان حال من لا دين عليه على من لا دين عليه في وكالة في اقتراض وليست حوالة لان الحوالة انما هي بين
ولم يوجد واحدا منهما شرط الرجوع الحوالة ملازمة المحال عليه اذا علم المحال باعسار فلو حاله على عشرة ولم يعلم المحال باعسار
كان له فسخ الحوالة والرجوع على التأجيل سواء شرط المحال المارة او لا وعلى تقدير عدم الشرط سواء ما كان المحال عليه مفلئا او لا
وسواء جدد وحلف عند الحاكم او لا وليس انما منه الكفنى فلو حاله على ملى فرضي تمام عسر لم يكن له فسخ الحوالة ولو لم
المحال بالحوالة ثم بان المحال عليه مفلئا او ميسرا يرجع على التأجيل اجماعا ولو حال على ملى فلم يقبل حتى اعسره فله الرجوع على التأجيل
في الاحكام وفيه بحثا المحالة عقد ناقلا للمال من ذمة التأجيل الى الحال عليه وبني التأجيل اذا تمت بان كان من
المحال سوار برى المحال او لا والتمتع رها قولنا خضعيف وسوار ضمن المحال عليه المالا ولم يضمن قال الشيخ ولو لم يقبل المحال
الحالة الا بعد ضمان المحال عليه ولم يضمن كان له مطالبة التأجيل ولم يبرأ ذمته بالحوالة وهو جيد لانه شرط ما لم يحصل فكذا
لم يفسخ الحوالة لكن هذا الشرط لا فائدة فيه لاقضاء الحوالة الانتقال سواء حصل الضمان او لا وكذا يبرأ المحال عليه من دين التأجيل
اذا تمت الحوالة بشرط يعلم بعد الحق الى التأجيل ابدأ الا ان يكن المحال عليه معسرا ولا يعلم المحال الا ما في غير هذه الصورة فلا سوار
استيفاء الحق وتقدر لطل او فليس تجدد او سابق معلوم او مرقا وغير ذلك ولو شرط المحال الرجوع على التأجيل مع تقديره لا استيفاء الحق
بدون شرط وفي بطلان الحوالة جهات اشكال اذا حال على ملى غير مطلق ولا جاحد لم يجب عليه القبول لانا قد اعتبرنا ربا المحال ولو قبل المحال
على الحال عليه قبل الحوالة لانا اعتبرنا رها رها ايضا وان لم يكن المحال عدتها ومع قبل الثلثة بل من الحوالة يجوز الرجوع الى الاولان اذا
احال البايع ثمن العبد فخرج مرقا او مستحقا بطلت الحوالة فان كان البايع قد قبض برى المحال عليه من دين المسرى وكان له الرجوع عليه ان لم
له عليه دين ويكره التمسك في يد البايع للمسرى ويجب عليه ردة عليه اليه وان لم يقبض برى الحق كما كان في ذمة المحال عليه ان كان عليه حق
وبنت قرينة العبد بالينة او اتعاقبهم وكذا لو حال البايع الاجنبى على المسرى بالتمتع وقبل الحوالة ثم ظهر من الحوالة والاستحقاق فبطلت الحوالة
وبنت القرينة بالينة ايضا والاتفاق فان اقر التأجيل والحال عليه وكذا بهما المحال ولا يثبت لم يقبل فاما ولو اقام بينة لم يسمع لنكتهما ابائا

بالسابع أما لو قام العبد فأنما يقبل وبطل الحوالة ولو صدقنا التحال وادعى الحوالة بغير من العبد فالقول قوله مع مبنه ولو لم يات به
بأن الحوالة بالتمن قبل عدم التكذيب ولو اتفق التحال والمحال عليه على حرية العبد وكذا الحال عليه لم يقبل قوله عليه في حرية العبد وبطل الحوالة
وليس التحال ولا المحال مطابقة المحال عليه لشيء ولو اتفق التحال والمحال عليه على الحرية عتق العبد وبطلت الحوالة بالنسبة اليهما ولم يكن التحال
الرجوع على التحال إذا حال المشتري البايع بالتمن على اجنبي فقبضه ثم رجع المشتري البايع والمقابل به في الحال عليه ويرجع المشتري على البايع
ولو رجع قبل القبض ففي الاصل انظر معه يرجع التحال على الحال عليه بدينه ولم يبق دين بين البايع ومعه مع الصحة يرجع المشتري على البايع
بالتمن ويأخذ البايع من المحال عليه فان حال البايع المشتري بالتمن على من حاله المشتري عليه صح وعاد المشتري الى غريمه ويرى البايع ولو كانت
المدة مجازاة الا ان البايع حال اجنبيا بالتمن على المشتري ثم رجع بالبائع حتم بطلان الحوالة ان كان الرجع قبل القبض لسقوط التمن فيعود على
البايع بدينه ويرى المشتري سماعا وان كان بعد القبض يرى المشتري والبائع ويرجع المشتري على البايع بما دفعه الى الاجنبي واحتمل الصحة
وذكر الشيخ انه وفاق بخلافه في الاول في المغل في الحوالة هنا بغير التساوي فان حال المشتري الاجنبي بالتمن على البايع صح ويرى المشتري منها
ولو ثبت بطلان البايع من اصل بطلت الحوالة في الرصدين اذا قضى التحال الدين بغير الحوالة فان كان بمسألة المحال عليه يرجع عليه وان
تبرع لم يرجع ويرى المحال عليه لو قبض وقال احلني بلفظ الحوالة فقال بل وكلتك بلفظ الوكالة او بالعكس فالقول على مدعى الوكالة
منها مع مبنه ولو قام احد ما بينه حكم بما ولو اتفقا على ان قال احلناه بالدين الذي قبل يدينهم اختلعا فقال التحال قصدت الوكالة
وقال القايض بل احلنتي فالقول قوله مدعى الحوالة عملا بالاصل في الموضع ويجعل تقديم قول التحال عملا باصالة بقاء الحق واختار الشيخ في
الاول يحلف المحال ويثبت حقه في ذمة المحال عليه ويسقط عن التحال وعلى الكافي يحلف التحال ويثبت حقه في ذمة المحال عليه وعلى التقي
ان كان المحال قبض الحق قل من يد فقبض كل من صاحبه من غير ما وان كان تفريطا لان التحال ان كان محققا تلف ماله وان
كان مبطلا ثبت لكل منهما في ذمة الا فملا في ذمة سواهما وليسقطان وان تلف من غير تفريط والتحال يقول قضيت حقه
وبنت منه التحال الحوالة والمحال عليه بالتسليم والتحال يقول تلف المال في نفسه يد ويكسر غير تفريط فلا ضمان ان لم يتلف لم يملك
التحال عليه لانه عرافا ان عليه من الدين مثله في يد وهو مستحق قبضه فلا فائدة في ان يقضيه منه ويجعل ان يملك اخذ
منه ويملك المحال المطالبة بدينه وهو الوجه ولا موضع للينة هنا لعدم اختلافهما في لفظ لسمع وفعل يرى وانما اختلافهما في
وان لم يقبض التحال من المحال عليه لم يكن له القبض بعد ذلك مع بين التحال ولحلف التحال ان له ان يقبض ولو قال احلته بدينك
فقال بل وكلنتي احلها تقدم من الوجهين فان قدما قول التحال مع مبنه فحلف برى من حق التحال ويقبض التحال من المحال عليه بنفسه
وان قدما قول التحال حلف وطالب التحال بحقه وله مطالبة المحال المحل عليه لما بالوكالة او الحوالة فان قبض منه قبل قبضه من التحال
فلاخذ ما قبض لنفسه وان قبض من التحال يرجع التحال على المحال عليه وان كان قد قبض الحوالة وتلفت بتفريط سقط حقه وكذا ان تلفت
بغير تفريط ولو اتفقا على ان التحال قال احلته بدينك ثم اختلعا فقال احلته بدينك بلفظ او قال هو الاخر بل هو وكاله بلفظ الحوالة
فالقول قوله مدعى الحوالة قطعوا ولو انكر التحال دين التحال لم يثبت اليه بعد عرافه اما لو قال احلته ولم يقبل بدينك ثم ادعى قصدا
او سبق لفظ بان اراد ان يقول وكلتك فسقط احلته احتياجا لجمع النكر الذين لو طالبه بدينه فقال احلنت على فلا القايض فالقول
السالك ولو قام المدعى بدينه سمعت منه لاسقاط حق التحال عنه لو ادعى انه حال فلا القايض عليه وانكر التحال فالقول قوله بدينه
فاذا حلفا ستر في الدين فاذا حلف الغائب وكذب برى منه وان صدق كان له المطالبة بحال الحوالة نائيا وان اقام مدعى الحوالة الينة
حكم بما في سقوط المطالبة ولا يقضى بها الغائب فاذا حلف وادعى احتاج الى اعادة البينة ولو ادعى ان فلا القايض حاله عليه فانك
قول المنكر كانا قام المدعى بدينه ثبت في حقه وحق الغائب ويجب الدفع الى التحال ولم يبق بينة تنيب التمن على وجوب الدفع مع الاعتراف
فان قلنا به وجب والا فلا فاذا حلف على الاول يرى وليس للتحال الرجوع على التحال وان لم يحلف ثم التحال ان صدق المدعى لم يثبت

الحال عندنا لان حاله عليه معتبر الا ان يعرف بان حاله عليه فيطرد منه عنه ولا يقبل قوله في حق الحال عليه فلا يمكن ان
الدين عن الحال عليه فيؤخذ منه ويتم الى الحال وان انكر الحاله حلف وسقط حكم الحاله وان نكل الحال عليه فقص عليه وصدة التحيل
لم يكن له مطالبة الحال عليه تائيا وان انكر التحيل قال قوله وله ان يستوفى تائيا وليس للتحيل مطالبة التحيل لكن ينبغي ان يقضى التحيل
بالبطلان الى الحال عليه او اذن التحال للتحيل في دفعه الى الحال عليه لا عرفا من التحيل كما
بطلبه الى الحال عليه ولو صدق الحال عليه للتحال في الحاله ودفع ما نكل التحيل حلف ورجع على الحال عليه تائيا لواحالة الضامن بما
على من له عليه دين متج وبقى هو المضمون عنه وكان له الحاله لتبذره الايمان في الرجوع على المضمون عنه فان قبض التحال من الحال
ورجع على الضامن برجع الضامن على المضمون عنه وان لم يرجع او اذن الرجوع الضامن على المضمون عنه ولو قبضه ثم رده برجع على
ولو كان الدين على اثنين كل منهما كفيلا صاحبه بما عليه فاحاله احدهما بالدين اجمع متج فيما عليه لان كفاهما لانهما عندنا وان
صاحبا لدين رجلا على احدهما به اجمع محتا الحاله فيما عليه حلفه ان قلنا باسقاط الدين في ذمة الحال عليه او بالاحتداد بالمال اجمع
على بطلان وله بسط في الحاله بثبوت الحق في ذمة الحال عليه فانما نتج اجمع لكن ليس للحال الرجوع على شريكه في الكفالة بل يحتمل ان يتحلى
اذا نه فان حاله عليه بما بقيت له على كل واحد بقدر ما عليه والى عليه باليتوفى منها او من ايمانها بجميع الدين فالوجه بطلان الحاله
وكذا الواحاله على اثنين بالجمع من غير تركا لليتوفى من ايمانها ولو لم يكن مشتركين فاحاله عليه ما معطى لكل واحد بما عليه من الدين
لواحاله الزوجه بالصدوق فان دنت قبل الدخول احتمل بطلان الحاله ومحق كذا قلنا في العبد المكعب ولو طلق قبل الدخول لم يمت
الحاله في النصف وبقى النصف محتملا للامرين قد يساوي جواز الحاله على من لادين عليه فالحال عليه مطالبة التحيل بتخليصه منه
فانقصنا الحال عليه قبل ان يخلصه قال الشيخان كان يرجع على التحيل وان لم يكن بامره لم يرجع فان قصد الشيخ اسقاط اذن في الحاله
فخرج وان كان في الآد او فلا والا قربان هذه الحاله كالفان ليس للحال عليه ان يرجع الا بما أدى اذا اختلف التحيل للحال عليه بعد
فان التحيل كما صرحنا ما احالت به عليه وانكر الحال عليه قالوا المنكر مع يمينه فيرجع على التحيل اذا كان له دين في ذمة
غير وجهه الاخر قال الشيخ الا ترى جواز الهبة وليس يعتد
في الصلح وفيه بحث الصلح عقد شرعي يقطع المنازع
بين المتخلفين وهو على انواع صلح بين المسلمين واحل الربا وبين اهل العدا والغنى وقد سلف صلح بين الزوجين اذا خفا التقا وبهما
دباني وصلح بين الخصمين في الاموال وهذا الباب معقوله الصلح عقد قائم مستقل بنفسه ليس فرعاً على غيره وهو لازم من الكفر
لا يطل الا بالتايل وقد اجمع العلماء كفاية على تسوية ما لم يؤد الى تحريم حلالا وتحليل مرام ولا حيا بغير اعتقاد لاحد من اقرقا
من الجلس او لا فان اتم على العاومة ولا يجتمع الى شرايع البيع وقول الشيخ في الخلاف فاذا تلف ما ليساوي ديناراً فصلح به مع لا
على دينارين لم يفتح والا كان يتعادل ديناراً بدينارين يكون رابعاً على الصلح جائز على الاقرار ولا نكار وانما يقع الصلح على الاكابر
اذا اعتقد المدعي حقيقته قوله والمدعي عليه برأيه دتمه فيحق للمدعي اخذ ما يصالحه عليه المنكر سواء كان من جنس المدي أو من
وسواء نادى المدعي او نقص فان وجد بما اخذه عبثاً كان له ردة والرجوع في دعواه ولو وجد الدافع بالمصالح عنه عبثاً لم
به على المدعي ولو كان الماخوذ سقفا او المصالح عنه لم يثبت الشفعة فيه ولو كان احدهما كان الصلح باطلاً في نفس الامر ولا يحل
للمكر ما اخذ بالصلح اذا دفع الاقل مع كذبه ولا للمدعي اذا كان مبطلاً ويحكم عليه في الظاهر بالشفقة ولو كذب لو ادعى على رجل
كالهبة والمضاربة او مضموا كالقرض والتفريط في الوديعة فانكر جازا الصلح اذا صالح اجنبى عن المنكر متج سواء عرف
للمدعي بشفقة دعواه او لم يعرف وسواء كان باذنه او بغير اذنه وسواء كان في دين او عين ثم ان لم ياذن المنكر في الصلح لم
نما اجنبى الرجوع عليه بسن ولو ادعى باذنه على السكال وان اذن في الصلح والا دار رجوع عليه وان اذن في الصلح خاصة لم يرجع
الا اذا برعاً وهو يرجع مع نية الرجوع الوجه انه لا يرجع ايضاً اذا صالح الاجنبى عن المنكر لنفسه ليكون المطالبة له فان لم

للمدعي بعضه دعواه فالوجه عدم الجواز وان اعترف له بالصحة فان كان المدعي يباح وبكون الخصومة بين الاجنبي والمدعي
 وانه كان عينا صنفه على دعواه فتح الصلح فان ودر على انراعه ليستقر الصلح وان عجز قال الشيخ بخير بين فتح الصلح والافاق
 عليه لو قال الاجنبي انا وكيل المدعي عليه في مصلحة عن هذا الدين وهو متأكد بها باظهارها ويحذفها فلو جرحه صنفه
 فان صدقه المدعي عليه ملك العين ورجع الاجنبي عليه بما اذا كان اذن له في الدفع ولو انكر الاذن فالقول قوله مع يمينه وان
 انكر التكيل فالقول قوله مع يمينه وليس للاجنبي الرجوع عليه ثوران كان الاجنبي صادقا في دعوى الوكالة ملك المدعي عليه العين
 بالصلح وان لم يكن صادقا احتمل عدم الملك واحتمل ان يقف على الاجازة اذا قال المدعي عليه ملكي لم يكن قرارا بالمدعي
 قال ملكي كان اقرارا له وكذا لو قال بعني وهبني اقرارا مني منه او قبضه اعترف بحق وامتنع مرارا حتى صرح على بعضه كان
 بلفظ الصلح او البينة والاراء وسوا شرط في البينة والاراء الباقي او المطلقا لو اعترف له صالحه من غير منع كان جازيا سواء
 بالقبض او بالكش في غير الابعى سكال اقرب الجواز ويجوز بغير الجنس قل او اكش وسواء كان الصلح عن دين او عين فان اعترف
 له بدناين على صالحه على درهم او بالعكس جاز ولم يكن مرثا ولا يغير فيه شرطه وكذا لو صلح بالجنس لو اعترف له بعوض
 فصالحه بمن او بالعكس صح ولم يكن سعا ولا يلحقه احكامه ولو صالحه على سكنى دار او خدنة او على ان يعمل عملا صح وان لم يكن
 اجازة فان كفنت الدار او العبد قبل استيفاء المنفعة بطل الصلح وان كان في الاثنا فيما تخلف من المدة ورجع بقسطه ولو لم
 بعين فاعترف له صالحه على ان يزوج امته صح ولا بد من تجديد عقد النكاح وجعل المصالح عليه مبرها فان انقضى النكاح
 بما يسقط المهر قبل الدخول وقلا يكون للمصالح عليه مبرأ رجوع الزوج به ولو طلقها قبل الدخول رجع بنفسه ولو اعترف بدوي
 العين وماله على ان يزوج نفسه او زوجته بباح ولو اعترف بعيب في مسجها فصالحته على كالحا فزوجته بالارث صح
 كان زالا لعيب رجعت بارثه لا بمهر التل وان لم يزل لكن انقضى كالحا بالمسقط للمهر رجوع الزوج بارثه اذا اعترف
 بالدين في ذمته فابراه من بعضه واعطاه الباقي ولو شرط في الابرار ذلك لم يصح ولو صالحه على ان يدفع اليه البعض
 به من الباقي صح وان كان ربويا كان خراج ما قبضه مستحقا له الى استحقاقه ورجع على الدافع بعوضه وليس له الرجوع في الباقي
 الا اذا كان بعقد الصلح اذا اعترف بالعين فوجبه بعضا ودفع الباقي صح وان شرطه في الكهنة وكذا يصح لو صلح على
 ويكون الباقي في حكم الموهوب لكن لا يلحقه احكام الهبة اذا ادعى بينا فاعترف له وصلحه على بعضه صح وكذا لو صالحه على بائنه
 عليه او على سكنى سنة ولا يكون ذلك عارية بل يجب عليه الاسكان من غير عوض والشيخ هنا قواضعف لو صالحه على خدنة
 العبد فباعه صح البيع وتخير المشرى مع عدم طله ولو اخطقه صح ايضا ولا يطل الصلح ويجب على العبد اخدنة ولا يرجع بها الا
 على السيد ولو وجد مبعوبا ينفق اخدنة به كان له فتح الصلح ولو صالح على العبد نفسه صح ولو لم يكن سعا فان خرج به
 كان له الفسخ اذا ظهر استحقا قاحدا لعرضين بطل الصلح فان كان عن اقرار اذع المقله مضمونه وان كان عن انكار رجوع
 مدعيها اما لو طهر عيبا احد العرضين فان الصلح لا يطل من رأس بل للمصالح فسخه لو اعترف له بذرع في يده وصلحه
 درهم او غيرهما جاز سواء بدلا صلحه او لا وسواء شرط القطع او لا اما لو صالحه عليه قبل خروجه من الارض ففي الصحة انما
 ولو كان في يد اثنين فاعترف له احدهما وصلحه عليه صح وان يبد وصلاحه سوا شرط القطع او لا فان شرط القطع فابيه
 الشريك في قطع نصيبه والا تركه الى وفنا خدنة ولو كان اذرع لواحد فاعترف له بنفسه وصلحه بنصف الارض بشرط
 كله لواحد والارض بينهما نصف صح بشرط القطع وبغيره وان صالحه على جميع الارض بشرط القطع ليسلم الارض فانه جاز
 غير تعجيل الموجل باسقاط بعضه فان صالحه على ذلك جاز ولم يكن مكرها اما لو صالحه عن الموجل بعضه فلا جاز
 وكان ربويا فالوجه عند الجواز ولو صلحه على الفحالة بنفسها مؤجلا فالوجه عند الصحة وان كان ربويا وكذا لو

لو ابراه من النصف لكن لا يلزم الاجل فان شرط في الاثر بطل الجميع يصح الصلح عن الجواز دينا كان او غيرا اذ المنكر معقود ولو علم احد
وكان اكثر من غيره الا ان يعرف اياها ولو اختلطت فخر حقة بقفيش شعروا بها واخذ كل منهما بنصيبه فيتم له الا ان يصطلح او لو ابلغ
منه لم يعلم مقدارها فباعه اياها بثمن لم يصح ولو صلح على ما به جاز وان كان العوض لا يحتاج الى تسليمه فلا سبيل الى
مكنا عين في موارث محمولة وحقوق متعدي او في ارض او عين من المال لا يعلم كل واحد منهما جاز الصلح مع الجهالة من الطرفين
وان كان ثما يحتاج الى تسليمه وجبان يكون معلوما وان امكيا معرفة ما يصلح ان عليه بان يكون عينا موجودة وجبا العلم بما وكذا
لو كان من عليه الترخيص يعلمه وجبان يعرف صاحبه يصح الصلح عن كل ما يجوز اخذ العوض عنه سواء جاز بيعه كالاغبان المملوكة او لا
كالثبابة ودم العود وسكنى الدار وعيب السبع ولو صلح عما يوجب القصاص اكثر من نفيه او اقل جاز ولو صلح عن قتل الخطا اكثر من قيمته
من جنس الجاز والشيخ قوله بالتمنع ضعيف ولو صلح عن القيمة والوجه ما قاله الشيخ ولا خلاف في الجواز لصلح من غير الجنس بالاكراه
الاقل يجوز ان يصالح عن الموقوف بالمال والعكس في البطر ويلزم الاجل ومن كل من الحال والموجب بئله لو صلح عن القصاص بعد
تخرج مستحقا بطل الصلح ورجع بارئ القصاص لا بقيته العبد وكذا لو خرج قرا ولو صلح على دار او عبد فوجد العوض مستحقا او
رجع في الدار والعبد ان كان باقيا بقيته ان كان مائلا ولو صلح على العيب لعبد فبان مستحقا او رجع بارئ العيب ولو صلح على
عن القصاص بغير علم ان حرته او يعلم انائه مستحقا رجع بالبدية لا يجوز الصلح على ما لا يجوز اخذ العوض عنه مثل ان يصالح
امراة ليقوله بالزواجية ولو دفعت اليه عوضا ليكفر عن الدعوى فالوجه عدم الجواز فان اصطلى على ذلك ثم تبين ان زوجة
بليقة او اقاربا كان النكاح باقيا ولو ادعت ان زوجها طلقا لثنا فصلح على ما لا يزل عن دعواها لم يخرج ولو دفعت اليه عوضا
ليقر بطلاقها لم يملكه بخلاف ما لو بطلت عوضا ليطلقها لو ادعى عبدا يمين من انكرها فصلح على ما لا يقر له بها لم يخرج فان اقر بيمينه
ولو دفع المنكر ما اصر على دعواه ففي عدم الصحة اشكال ولو ادعى على رجل مالا فانكره دفع اليه شيئا ليقوله به لم يصح فان اقر
لنه ما اقر به ودية ما اخذ ولو دفع المنكر ما اصر على الدعوى جاز لو صلح شامدا على ان لا يشهد عليه او صلح الزاني الكتمان
والنائب بما على ان لا يرفعه الى السلطان او صلح عن القذف لم يصح ولو صلح عن خيانة الشفعة فالجواز الوجه اذا ادعى ان
عيبا بسبب يوجب الاستبراء في كل جزء منها مثل ان يقولوا وريثاها او ابتاعها مشفقة فاقرا لم تثبت لاحدهما بنصفها ليشتركا فيه فان
صالح المقر لتمام اقر به معنى الصلح فيه رجح ان كان باذن صاحبه والا ففي قدر نصيبه وهو الربع خاتمة ولو ادعى اياها فطلقا من غير قيد
بنصف الشركة فاقرا لاحدهما لم يشارك الاخر ولو اقر بها اجمع لاحدهما فان صدق المقر الاخر سلم اليه النصف سواء سبق بصدقة
او فرد ولو لم يصدق الاخر كان الجميع له ان ادعاه بعد الاقرار ولا يسقط حقه من الجميع بدعوى النصف ولا ولو لم يدع الجميع بعد الاقرار
ولا اقر الاخر بالنصف ثبت النصف للمقر واحتمل ابقاء النصف للاخر بدعوى المقر ودفعه الى الحاكم حتى يثبت المدعى ودفعه الى الحاكم
وسبقه الشيخ اذا ادعى احدا ولا احد على حكم به لصاحب الحق ولو ادعى احدا ولا احد على ثياب قضى به لهما ولو ادعى
راكبا لثبانه وقاضى لراكب مع يمينه وقيل ليسويان ولو ادعى ثوبا في يدا احدهما اكثر ثوبا يافيه ولو ادعى ثوبا
على يمينه وادعى ثوبا الى غرة الاخر في يمينه جازا لهما مع اليقين اذا ادعى دارا في يدا خوين فاعترف لاحدهما فصلح على ما
بعضهم وليس الاخر اخذ الشفعة سواء كان الاثر مطلقا او في هذه لنا وريثاها جميعا عن ابينا واخيها اذا اصطاح
الشريكان على ان يكون لاحدهما راس ماله مع اثنين درهمان ادعاهما احدهما وادعى الاخر واحدا منهما اعطى مدعيهما درهمين
ونصف الاخر النصف للاخر ولو كان في يد مدعيهما حلف للاخر وكان الجميع له ولو كانا في يد مدعى احدهما حلف للاخر ولزمه
اذا اخذ رجل من اربعة عشر درهمين صناعة ومن اربعة عشر كذلك واشترى بكل منهما ثوبا واشترى جوا ولم يميزا كان خزانة
احدهما صاحبه فقد انصفه وان ما كسا وبيعا وقسم الثمن على خمسة اجزا فاعطى صاحب العشرين خمسة والاخر الباقي ثمانية

استحقاقه من الصادق عليه السلام قال ابن ادريس والاولى استحقاق القرعة اذا استودع لرجل دينارين ولا خرد يارا واقترح المال
 من غير تزييف وصالح منه دينار ففي رواية التكوني عن الصادق عليه السلام يعطى صاحب الدين ديناراً منها ونصيباً لاخرينها نصفاً وفي
 التكوني ضعف والاولى عندى قيمة التالف على اس المالكين فيعطى صاحب الدين ديناراً ونك ديناراً لاخرين ثلثي ديناراً ولو شرط
 المستودع في المخرج لزمه الديار معتم الصلح على عين مبتلى او بنفقة وعلى منفعة مبتلى او بعين وعلى دين مبتلى او عين بالعكس
 اذا كان لا أحد حراً عليه الف درهم ولا خرداً ديناراً فضلاً على الصادق فلم يفتى الصلحة اشكال وجوز ابن الجنيدي بشرط التقيد
 فان عين حصته كل واحد والالبسط على الالف وفيه المائة بالنسبة اذا كان الدين موجباً لفصل واحد على التجهيل مع وقف
 الاجل فان ظهر الجور من تحتها او عيباً فزاد قال ابن الجنيدي بطل الصلح والوجه تعييداً بانشاء المعصلة ولو كان للقيم مال او
 بئنة فصلح عنه وليه قال لا يفتح الصلح بالبعض ولو لم يكن بئنة جاز الصلح قال ولو وجد الكومتى واليقيم بئنة حقة انقضت الصلح
 وهو اشكال من الاول وقد بقي في الصلح مسائل تتعلق بالاملاك واشباهها يذكر في كتاب الحياء الاموات **المقصود**
السادس في الوكالة وفيه فصول الاول في المأخضة بخلاف الاول الوكالة عقد شرع للاستعانة في التعريف وهي جائزة بالبض
 والاطاع وبحاج الى الايجاب والقبول والاول كل لفظ دل على الاذن مثل وكلتك واستنبتك او افعل كذا او اذنت لكذا في فعله
 ولو قال وكلني فقال نعم او اشار بذلك مع العجز كفي في الايجاب والقبول كل لفظ او فعل يدل على الرضا بذلك مثل قبلت وما شئت
 من الالفاظ ولو لم يقبل لفظاً وفعل ما يدل على الرضا بذلك كالترقب وفعل ما امر به كان قبولا صحيحاً لا يشترط فورته القبول بل هو
 وكل جازان يقبل على التراخي قولا وفعلاً سواء كان حاضراً او غائباً من شرط الوكالة ان تقع من جهة فلو خلقت على شرط وصية
 بطلت ولو قال لها عزلك فانت وكلت لم ينفذ بعد الغزل ولو تجر الوكالة وعلق التعريف صحيح ولم يجز للوكيل التعريف قبل وجود
 د يجوز التوكيل بجعل وبغير جعل فان كانت بجعل استحقه الوكيل بتسليم ما وكل فيه الى الموكل ان كان مما يمكن تسليمه فان وكله
 عمل كسب بنجيه او يمتنع او يخله فشيئ سله الى الموكل معمولاً استحق الاجر وان كان في منزله الموكل وان وكل في بيع او شراء
 استحقه مع العمل وان لم يقبض الثمن في البيع الا ان يجعل الاجرة بمقابلة البيع والقبض في شرط تعيين ما وكل فيه اشكال
 فلو وكله في قليل وكثير او في كل تصرف يجوز له ان يكله بالتصرف فيه قال الشيخ لا يجوز تعظيم الغير فيه المتقضى للغير
 ولو قيل بالجواز كان حسناً ويكون تصرف الوكيل منوطاً بالمصلحة ولو قال لا تشتر ما شئت قيل لا يجوز لانه قد يشتر
 ما لا يقدر على ثمنه ولو قيل بالجواز مع اعتبار المصلحة كان وجهاً وح لا يشترى الا بئناً المثل فلو دون ولا يشترى ما لا يقدر الموكل
 على ثمنه ولا ما انتقصا المصلحة فيه ولو قال بيع مالي كله جازاً باجاء وكذا انقض ديوني كلها ولو قال بيع ما شئت من مالي
 او من عبيدي واقتض ما شئت من ديوني جاز وكذا اقتض ديني كله وما يتجدد في المستقبل ولو قال لشركتي عبداً او ثوباً او
 قال الشيخ لا يجوز للجارية ولو قال تركيا او رومياً جازاً باجاء والوجه عندى جواز الاول ايضا ولا يجوز في قدر الثمن المقتضى
 بل له ان يشترى بئناً المثل الوكالة عقد جاز من الطرفين فلو وكل غزل وكيله متى سار والوكيل عزل نفسه سواء كان
 الموكل حاضراً او غائباً فان فتح الوكيل بطلت وكلته فبطلت منه بعد الفسخ الى تجدد عقد الوكالة بطلت الوكالة بموت
 الموكل والوكيل وبالجور من ايها كان وكذا الاعراض بفعل الموكل متعلق الوكالة وتلغى موت العبد الموكل في وجهه المأ
 الموكل في طلاقها ولا يطل بالتزوم وان طال زمانه ولا بالسيور وان كثر ولا الشاء ولا بالاضرف المتجدد وان كان
 في الايجاب في عقد النكاح ولو جرح المالك على الموكل لسفه او فليس بطلت الوكالة ايضا في اعيان امواله بخلاف لو
 جرح على الوكيل ولو جرح على الموكل لم يطل الوكالة بالاسبق بالمال كالحضرة والشرار في الذمة والطلاق والقبض
 والخلع ولو كان وكيله فيما لا يشتر فيه الامانة كوكيل ولى اليتيم وولى الرقيق على الفقراء ونحوه انزل بنفسه في حق

مرتكب ولو كان وكيل من يتصرف في مال نفسه انزل بنفسه لا بفق موكله - اذا غل الكوكل الوكيل واعلمه الغل انزل
اجاماً وان لم يعلمه بل شهد على غله فان كان مع امكان الاعلام لم ينزل وعلم يجوز لنا هذا هذا الشراء من الوكيل ح فيه اشكال
وان كان مع تقديره فقولان اجمود فاعدم الغل واختار الشيخ في النهاية الغل بطل ما اشترى من يتصرف بغير علمه معنى تصرفه
فلما قبض وقع موقعه وعلى قول الشيخ يكون فاصل الوكيل بعد الغل خطأ ولو ما كان الموكل فقد انزل الوكيل سواء علم بموته او
اولا وكل تصرف فعله بعد الموت كان باطلا وان لم يعلم بالموت - لا تبطل الوكالة بالتعدي فيما وكل فيه كل من الثوب وركوب الدابة
كل من يبيع بالتعدي فانما يبيع مبيع ويبا من الثمن بالتسليم الى المشتري وعمل بهذا الثمن بمجرى العقد فيه نظر منشاره
انظر العين الى المشتري فاذا قبض الثمن من المشتري كان امانة غير مفقودة وكذا الوكالة وكذا في شراء ثمن فعدى في الثمن فانه يبا
بتسليمه الى البايع ولا يضمن الباع ولو وجد بالبائع عيبا ففرد المشتري عليه او وجد هو يبا اشتري عيبا ففرد المشتري عليه وقبل الثمن والو
عود الثمن ان لو وكل امرأته في بيع او شراء او غير ذلك فطلب الموكل ان يبا او وكل عبدا ثم عطفه او باعه فالأقرب
انظر اليه - وكذا لو وكل عبدا غيره باذنه ثم بيع امنا لواعق الوجه بغير موكله وكذا لو اشترى الموكل من موكل مسلم كافر فبا
بفتح تصرفه فيه فتح سواء كان ذميا او مسلمانا او حريا او مملوكا او مملوكا مسلما فارتد لم تبطل وكذا لو سار الحق بطل لا يسلام
اذا قام به الحرب وسواء كان عن ائذاده او لا ولو ان بدا الموكل لم تبطل الوكالة ايضا ان لم يكن عن غطره ولا بطلت وكذا ان تبطل
لو وكل حال رده - لو وكل رجلا في نقل امرأته او بيع عبده او قبضه او من فلان فقامت ابنته بطلاق الزوج وعق العبد
الدار من الموكل بطلت الوكالة - لو تلفت العين الموكل فيما بطلت الوكالة على ما تقدم فلو دفع اليه دينار او كذا في الشراء
به فهلك او ضاع او استقرضه منه الوكيل وتصرف فيه بطلت الوكالة سواء وكله في الشراء بالعين او مطلقا فنقد الدينار
فانما اشترى في وقف على جائرة الموكل ولو اشترى الوكيل لغيره ما له لغيره شيئا والوجه الوقوف على الاجازة لا وقوع الشراء
للوكيل - لو ما بالوكيل وطالب الوكيل الغريم يجب عليه الدفع اليه ولا اعتبار بمضرة المرأة الغالبة ذلك التقييم منه - العبارة
عن الغل ان يغرل غرله او انزلت يابنة او فسخ او بطلت او نقصت او لا تصرفا وامتنع من الصرف ولو انكر الوكالة
فاما الوكيل البينة بئس ولم يكن الانكار غلا فيما مضى قطعا في المستقبل اشكال - لا يبرئ الوكيل عما الخضم ففهم الوكالة
من دون رضا ولو غرل الخضم لم ينزل - انما فيما يبيع الوكيل فيه وما لا يبيع فيه - مباحث
كلما يتعلق غرضه التاجر بايقاعه من العبد مباشرة لا يفتح التوكيل فيه وكلما جعل ذريعه الى غرض لا يختص بالبا
جاز التوكيل فيه ونظره ان يكون مملوكا للموكل فلو وكله في طلاق امرأة ينكحها او بيع عبد يشتره لم يجز وان يكون مائتة
فيه النيابة - الظاهر لا تصح النيابة في الخضم محلا ولا يجوز ان يوصيه غيره في محله الا مع الضرورة ومحو
لشعبين ويجوز التوكيل في تطهير بنية وثوبه من النجاسة - الصلوة لا تصح النيابة فيها الا في معنى الطرفين كقوله
ويجوز مطلقا بعد الموت عند ما وان لم يكن توكيلا حقيقيا - الزكاة يجوز النيابة فيها دائما فيؤد بها عنه غيره ويجز
ان يتنب في اخراج ما من ماله ومن مال النايب ويتنبا الفقير والامام ايضا في التسليم الصيام لا يفتح
النيابة فيه الا اذا مات فيصوم عنه وليه واما الاعتكاف فلا يدخله النيابة - الحج يدخل النيابة مع العجز والموت
الباع يفتح التوكيل فيه وفي جميع احكامه وكذا الشراء والرهن وقبضه - التظلم لا يفتح فيه الوكالة واما الحجر
فيفتح ان يوكل الحاكم من يتوب عنه - الصلح يفتح التوكيل فيه وكذا الجمالة والضان والشركة والوكالة والاقرار
على الاشكال والغارية والقراض والمساواة والمطالبة بالشفعة واخذها والاجازة والاصطيان والاختطاب والا
واجاز الاموات على اشكال والجمالة والمزارعة والعتايا والهبات والوقف وقبض المحرق ودفع الميراث

والقسمة والرهايا والردايع والنكاح ايجابا وقبولا من الولي والمخلوب والمرأة والمخلع والطلاق والرجعة واستيفاء
القصاص ومقتضى القذف بخضعة الموكل وغيبته وقبولا لاهل الكفاي والمهراد واستيفاء الحدود دون اثباتها الا حد القذف
وعقد الجزية وتسلمها او قبضها والذبح وعقد السبق والرياءة والري والحق والقبض والادعاء والاثبات باليمين والحق والقبض
والقسط والابراء ولا يشترط علم الوكيل في القيد المتراخيه ولا من عليه الدين وفي استيفاء علم الموكل نظر والحق والدين
والكتابة في الغصب لا يصح التوكيل فيه واذ نعتب الوكيل كان صراعا صلا الموكل ولا الميراث ولا القسمة بين الزوجات
ولا الايلاء ولا الظهار للمعان ولا العدد ولا الرضاع ولا الحباية ولا القسامة ولا الاشارة بل يجب الحضور الا ان
لا للموكل ولا الايمان ولا الذم ولا العهود واما الشهادة فاذا استتاب كان شاهدا فمعه ولا وكلا ولا الاستيفاء
جوز في البيع الركاكة في الاقرار ما عني الموكل لم ينع ما يريه الوكيل في الاقرار وان اطلق لم ينفذ اقرار الوكيل
واذا اقر بالطلاق رجع في التفسير الموكل وان منع من الركاكة ففي كونه اقرارا من الموكل نظر فان قلنا به لونه ان وكله في
الاقرار بالمعنى ما عنيته وفي المطلق ما عنيته ويجوز على التبيين والله اعلم **المصل الثاني في الموكل**
وفيه بحثان **الاول** يعتبر في الموكل جوارا تصرف في كل من فتح تصرفه في شيء نفسه وكان مما يخله النيابة جاز ان يوكل
فيه رجلا كان او امرأه او عبدا مسلما او كافرا ولو وكل الجنون والسكران والمغفل عليه لم يصح وكذا لا يصح وكاله في
ميزا كان او غير متين ولو بلغ عشر اجاز ان يوكل فيما له فعله نفسه كالوصية في المعروف والصدقة والطلاق وعلى رواية
منوعة وليس له ان يوكل فيما لا يجوز التصرف فيه بنفسه كالا موال ويجوز فيما لا تصرف فيه بنفسه كالطلاق والتم
واستيفاء القصاص كالعبد الفتي ليس له ان يوكل الا باذن سيده فيما يشترط فيه اذن المولى ولا يكفي فيه
الاذن في التجارة فيما لا يتعلق بها اما المكاتب فله ان يوكل فيما يتولاه بنفسه ما يصح فيه النيابة ويجوز الفتي
ان يوكل فيما يتولاه بنفسه من غير اذن السيد كالطلاق والتم والموكل اجبى في قرار نفسه من مولا هم
لا يجوز التوكيل ان يوكل غيره الا باذن الموكل سواء منعه او اطلق الا اذا كان الوكيل ممن يتفرع عن متعلق الوكالة او كان
كثيرا فتنشر بجزمه نفسه فيجوز ان يتنصب وهل يجوز للعاجز من حيث الكثرة الاستنابة في الجميع او يجب ان يقتصر
على الزيادة التي يجزئها الاقربا لاخير ولو اذن له في التوكيل جاز بلا خلاف ولو قال وكلت فاصنع ما شئت ففي
جواز التوكيل نظر اهله ذلك اذا اذن له في التوكيل كان حين لم يجز التعدي وان اطلق وجب ان يقتصر على ما
فلو وكل ما سألني ولو وكل امسا فصار حائنا وجب عليه غلبه الوصي يجوز له ان يوكل وكذا الحاكم وامنه وولي النكاح
يجوز ان يوكل من لونه سواء كان ابيا او جانا اما الوكيل فيقف على الاذن اذا اذن الموكل الموكل في التوكيل صح وما
الوكيل الثاني وكلا للموكل لا يغفل بوجه الوكيل الاول ولا غيره ولا يملك الا ولا غلبا لثاني ولو اذن له ان يوكل لنفسه جاز
وكان وكلا للموكل يغفل بوجهه وبغيرها يالا وبوجه الموكل وغلبا الاول ولو وكل الاول من غير الاذن قطع الموكل
كان الثاني وكلا للموكل العبد الماذون في التجارة يجوز ان يوكل فيما يحتاجه التجارة الى التوكيل فيمن غير اذن ولا يجوز
في ذلك لا يجوز للعجم ان يوكل في عقد المصالح ولا شراء الصدق للاب والجدان يوكلان عن الصغير للغيرية
في الطلاق جازا وكذا في الجاز اذا وقع الطلاق بحضرة الموكل وقم خلافا للشيخ ينبغي للحاكم ان يوكل من
السفهاء ونواقص العقول من الحاكم عنهم يكن لادعاء المروآت مباسرة الحكومة وينبغي لهم ان يوكلوا فيها **المصل الثالث**
وفيها اثني عشر مجالا **الاول** يشترط فيه البلوغ وكالا العقل فلا يصح استنابة الصغير ولا المجنون ولا المجنون **المفعول**
فلو وكل الصبي لم يصح تصرفه وان كان بعقل ما يغفل بكلامه ان يلبس نفسه مما يصح النيابة فيه صح ان يكون وكلا

في ترميم

يجوز وكالة العاسق في التكاح ايجابا وقولا وفي غير وكنا الكافر المرتد ويجوز استنابة الجور عليه لفسه او فليس
الاموال وغيرها - لا يجوز استنابة المحرم فيها ليل ان يفعله كابتاع الصيد وعقد التكاح - العبد يجوز ان يكون وكلا
في قول التكاح باذن مولاه وفي ايجابه وكذا في غير من العقد وغيره ولا يجوز من دون الاذن - المراجعة تنبأها
في كل ما ينصح الاستنابة فيه ويجوز ان يكون وكيله في عقد التكاح ايجابا وقولا وكذا يجوز ان يكون وكيله في طلق خيرا ولا قرب
جواز توكلها في طلاق نفسها ونقل النسخ خلافا عن بعض علماء في ذلك وقوي النعم - كل ما لا يبيح للوكيل ان يوقع باسمه لا يجوز
ان يتوكل فيه فلا يجوز للكافر ان يتوكل في كاح المسلم قاله الشيخ ولا قرب عندي لجواز ولا الطفل ولا الجنون في الحقوق
اجمع الا فيه يجوز للطفل ابقاعه مباحا على ما قلناه في الرواية ولا يشرط عدالة الوكي ولا الوكيل في التكاح - يجوز ان يتوكل به
في اعيان نفسه - يجوز الكاتبان يتوكل بجمل من غير ان يكون له وليس ان يتوكل لغيره فيجعل الامع الاذن - يجوز تعدد
الوكلاء فلو وكل اثنين جاز وليس احدهما الافراد بالتصرف في الجميع ولا في البعض الا ان يجعل له ذلك ولا يجعله لاحدهما
لم يكن للاخر ذلك ولو وكلهما في حفظ ماله حفظا في حزمهما ولو غاب احد الوكيلين لم يكن للاخر التصرف ولا لغيرهما
اخر اليه ولو اذعيا احد الوكيلين الوكالة اثبتت الوكالة للآخر وسمع البينة منه وان كان الاخر غائبا ولم يملك لغيره التصرف
الامع حضور الغائب ولا يحتاج مع حضوره الى اعادة البينة ولو وجد الغائب الوكالة او غل نفسه لم يكن للاخر التصرف
ولو وكل في الخصومة لم يكن لاحدهما الافراد بمفردهما من الحقوق - المسلم يجوز ان يتوكل على مثله لملكه اجماعا
ان يتوكل للذمي على المسلم وليس يحرم خلافا للشيخ في بعض اقراله ويتوكل الذمي على الذمي والمسلم على الذمي وكذا يتوكل
الذمي بمثله على المسلم والمسلم على الذمي ولا يجوز ان يتوكل على المسلم لا للمسلم ولا للذمي - يستحب ان يكون الوكيل امينا
ذابصرة تامه عارفا باللغة التي يانع - فيما يثبت به الوكالة وفيه اثنا عشر شعبا -
لا يثبت الوكالة بدعوى الوكيل سواء كذب الغرم او صدقه وانما يثبت باقرار الموكل والبينة وهي الشاهدان عدلان
ولا يثبت بشهادة النساء منفردا وان كنن ولا بشهادة رجل وامرأتين ولا بشهادة وبين وان كانت الوكالة بملك
لو شهد عدلان بالوكالة ثم شهد احدهما ان الموكل غل لم يثبت الوكالة ان كان قبل الحكم بالوكالة وان كان بعد لم يثبت
في الغل ولو شهد ثالث بالغل لم يلتفت الى شهادته قبل الحكم ولا بعده الا ان يسمع اذ به ولو شهد بالوكالة ثم شهد
بالغل وقبل الحكم وان كان بعد لم يطل ما لو شهد الا على جهة الرجوع فانه يثبت الغل بشهادتهما - يشتر في ثبوت
الوكالة اتفاقا في الشهادة فلو شهد احدهما انه وكله يوم الجمعة وقال الاخر يوم السبت او شهد احدهما انه وكله
بالجمعة والاخر بالبرية او شهد احدهما انه قال وكلته والاخر انه قال استبنتك واذنتك في القرفاء والاشبه
من لفظ الوكالة او شهد احدهما على عقد الوكالة والاخر على الاقرار بها او شهد احدهما انه وكله في بيع عبده والاخر
انه وكله وزيدا او شهد احدهما انه وكله في بيعه والاخر انه قال لا يبعه حتى يسامره او يسامره فلا يثبت الوكالة
ولو شهد احدهما انه اقر بتوكيله يوم الجمعة والاخر انه اقر بتوكيله يوم السبت او شهد احدهما انه اقر بالجمعة والاخر
اقر بالبرية او قال احدهما انه شهدانه وكله وقال الاخر اشهدانه استنابة او اذن به في التصرف من غير حكاية لفظ
او شهد احدهما انه اقرانه وكيله والاخر انه اقرانه بابه او وصيته في جونه في التصرف ثبتت الوكالة ولو شهد احدهما
وكله في بيع عبده والاخر في بيع عبده وجارتيه وثبتت وكالة العبد وكذا لو شهد احدهما انه وكله في بيعه لزيد
والاخر انه وكله في بيعه لزيد وانما يعرف - لا يثبت الوكالة بخبر الواحد ولا يجوز للوكيل التصرف بمجر الخبر وان شرط
الغمان مع الكار الموكل وكذا لا يثبت الغل بخبر الواحد وان كان رسولا ولو شهد اثنا بالوكالة على الغائب فقال

الوكيل ما علمت هذا وانما انصرف الى ان جاز لا القبول لا يجب على الفور ولا يشترط في الوكالة ايضاً حضور الوكيل عند
 الوكالة ولا علم به فلا يضر حمله به اما الوكيل المصدق فاشهادين لم يثبت كونه وان كان ما علمت وشكك طلب
 التفسير فان قسراً لا وثبتت كونه وان قسراً بالذي بطلت لواء البينة على الغائب بانه وكله سمعت بنية حكم
 على الغائب ولو كان من علم الحق انك تسحق مطالبتي لم يخرج لواء على الغرض وانما هذا البينة سمعت والغرض وان
 يعم بنية لم يكن له احلاف الوكيل الا ان يدعى عليه العلم بخلافه على نفسه تقبل شهادة الوكيل على موكله مطلقاً اذا كان
 من اهل الشهادة وتقبل شهادته له فيما ليس في خلافه ولو شهد بعد الغرض بما كان وكيله فيه سمعت شهادته ان لم يكن
 قد شرع في الخصومة عليه او كان قد اقامها ورده فان كان قد شرع او اقامها لم يقبل لو شهد المولى ان الزبح
 وكل في طلاق امته لم يسمع محر البضع ببيع البضع اما لو شهد بالغرض الوكيل عن الطلاق لم يقبل لثمة ابقاها المؤمنة
 لو ادعى الوكالة فشهد لها بانه او ابواه قبلت ولو شهد بالموكل لم يقبل ويقبل لو شهد بانه ولو ادعى وكالة
 الغائب فادعى الخصم الغرض وشهد له اباه الغائب لم يقبل ولو قبض الوكيل فحضر الموكل فادعى غرضه وبقي الحق عند الغريم
 وشهد له بانه قبلت ولو ادعى مكانا الوكالة فشهد له سيده لم يقبل ولو شهد له اباه سيده قبلت ولو اغتروا
 السيد الشهادة قبلت للحاكم ان يحكم بالوكالة بعلمه فلو شهد بوكالة شخص لم يقبل في البينة لو ادعى الوكالة
 واثم شاهدين معها الحاكم واثمها ولم يقبل في الخصم للموكل اذا ادعى الوكالة لم يسمع دعواه في حق الموكل
 قبل ثبوت كونه ولو ادعى رجل بالاعلى غائب في وجه وكيله واثم بنية حكم له بعد الاحلاف على السكال
 والكيل فان حضر الغائب وانكر الوكالة او ادعى الغرض لم يقر في الحكم لو ادعى الوكالة فشهد لها ثمان احدها انكر
 قبلنا جاعاً ولو شهد له اباه الموكل قبلت ولو شهد له اباه لم يقبل ان انكر الموكل ذلك وكذا لو كان غائباً او ساكناً
 انقسم المولى في الشارح وفيه **عشر** اقسام **الاول** اذا ادعى الوكالة وانكر الموكل قال قول مع يمينه اذا
 لم يكن المدعى بنية ولو قال وكلتك ودفت اليك مالا فانكر الوكيل الجميع قال قول قوله وكذا لو قال وكلتك فانكر - لو زوجه
 وانكر الموكل الوكالة ولا بينة قال قول قول الموكل مع يمينه فان صدقت المرأة الوكيل لم يرجع عليه بشئ والا رجعت عليه بالهرم
 كلاً اختار ابن ادريس وروى نحوه وقيل يحكم بطلان العقد في الظاهر فان كان الوكيل صادقا وجب على الموكل ان يطلما
 ويسوف اليها نصف المهر وفيه قول ولو ضمن الوكيل المهر رجعت عليه اجمع على الرواية ينبغي ان يرجع بالنصف منه والاول
 احوط لان الفرقه لم يقع بانك ففكر التكاثر ثابتا في الباطن فيجب للجميع ثمان صدقات المرأة الوكيل في دعوى الوكالة
 لم يخرجها ان تنزع الا بعد ان يطلما والوجه وجوب الطلاق على الموكل وبه شهدنا الرواية لو ادعى ان فلا تافاً
 وكله في التزويج فزوجها له وماذا الغائب لم تره المرأة الا ان تصدقها الوثرة او ثبت بالبينة - لو صدقة الموكل
 على الوكالة وانكر انه زوجة فهذا الاختلاف في تصرف الوكيل ففي تقديم قول الموكل اشكال لو كان الزوج الغائب
 انه قد طلقك ووكلي في تجديد النكاح بالف فاذنت وعقدت بيمين الوكيل الالف ثم انكر الموكل فالتكاثر الاول
 فان صدقت المرأة الوكيل فهل يرجع على الصامن ام لا فيه نظراً قرب الرجوع وان لم تصدق لم يرجع عليه بشئ اذا اختلفا
 في صفة الوكالة كان القول قول الموكل مع يمينه فاذا ادعى اذنه في شراء الحارثية بعشرين وقال الموكل اذنت بعشرة قدم قول
 الموكل مع يمينه عدم البينة فان كان الوكيل اشترى بعين مال الموكل وذكر الشراية في العقد رجعت الحارثية الى البائع وان
 اشترى بعين مال الموكل الا انه لم يذكر في العقد فان صدقه البائع في ان الشراية بعين مال الموكل والحكم ما تقدم
 وان كذب حلف على نفى العلم فيسقط دعوى الوكيل ويلزمه البع ويغرم الوكيل الثمن للموكل فان كان الوكيل كاذباً فالسنة

للبائع وعلى البائع ما قبضه من الثمن للموكل وان كان صادقا فالسلفة للموكل ولا يحمل له فان ابا ما احتمل له ان يشترها ممن هو
 بالها وان اشترى في الذمة والطلاق لزمه البيع وان ذكر ان اشترى لموكله بطل البيع ولا يلزم الوكيل وكل موضع قلنا بطل فيه البيع
 يرجع للجارية وعلى البائع وكل موضع حكم بصحته ثبت للملك للموكل ما مر فان كان كاذبا في نفس الامر ثبت له ايضا باطلا لمرط
 وان كان صادقا فلما لا باطلا فامر الحاكم بالبيع على الوكيل بان يقول ان كنت اذنت لك فقد بعته لغيري وقيل الوكيل
 لتحل له الفرج وليس له شرط حقيقيا وان كان بصيغته فان اجاب الموكل الى البيع ثبت الملك للموكل باطلا ايضا وان اشترى
 لم يخرجه ولا في ان التوكيل لا يتحل استمعا وبجوازها له بيعها واستيفاء دينه من الثمن وان كان وقف حقه ولا توصيل
 الى ذى الفضل الى الموكل واستيفاء القرض منه ولو تولى الحاكم بيعها كان جائزا اذا قال وكلت في بيع العبد فقال بل في بيع
 الجارية لو قال وكلت في البيع بالعين فقال بالفاو قال وكلت في بيعه نقدا قال بل لنسيته او قال وكلت في شراء عبد فقال بل في شراء
 امته قال قول في ذلك كله قول الموكل مع يمينه وعدم اليقظة سواء كانت السلفة باقية او الفدية واذا قال وكلت في شراء
 هذه الجارية فقال بل في غيرها قال قول قول الموكل والحكم فيه كما قلنا فيما اذا اختلف في ثمنها اذا باع الوكيل لنسيته فقال الموكل انما اذنت
 في العقد قال قول قوله مع يمينه فان صدقه الوكيل والمشتري كان له ان يتراعه مع بقائه لمن ساء منها وان كان بالفا رجح
 بالقيمة على من ساء فان رجح على الوكيل رجح الوكيل على المشتري وان رجح على المشتري لم يرجح المشتري على الوكيل لثبتي وان
 كذبا قال قول قوله مع يمينه ويرجع بالعين مع وجودها ونفيها على من ساء منها مع نفيها فان رجح على المشتري رجح المشتري
 على الوكيل بما اخذ منه او لا وان رجح على الوكيل لم يكن الوكيل الرجوع على المشتري في الحال فاذا حل الاجل رجح باقول الامن
 من قيمته والتمن المستمي ولو صدقها كان له الرجوع على من صدقها بغير يمين طالعكم في الكذب على ما تقدم ولو نكر
 المشتري كون الوكيل وكبلا في البيع وانما المتاع ملكه قال قول قوله مع يمينه اذا قال الوكيل تلف ما لك في يدي او لثمن
 الذي قبضته وانكر الموكل قال قول قول الوكيل سواء ادعى تلفه بسبب خفي او ظاهر كل من وكنا كل من في يده امانة كالا
 والجذ والوصي والحاكم وامنيه والمودع والشريك والمضارب والمترين والمتاجر والوادة عن تعدى الوكيل كل من الثوب
 وركوب الدابة او تفريط في حفظه وانكر الوكيل قال قول قوله مع يمينه فاذا حلف فلا ضمان عليه سواء كان التالف المتاع
 المأمور به او ثمنه وسواء كان يجعل او غيره ولو باع الوكيل وتلفا الثمن يده من غير تفريط ثم استحققت العين رجح المشتري
 على المال لا الوكيل اذا اختلفا في الثمن فيقول الوكيل بعثت او قبضت الثمن فلف ويقول الموكل لم يبع او لم يقبض
 احتمل تقديم قول الموكل لا قرأ الوكيل هنا على الموكل فلم يقبل كالموافقة عليه وقول الشيخ الاول وعندي فيه تردد
 يا اذا وكله في الشراء فقال اشتريته بمانة فقال الموكل بخمين وهو يساوي المائة قال قول قول الوكيل على ما اختار
 الشيخ وان كان الشراء في الذمة ويحتمل تقديم قول الموكل على ما تقدم وان كان الشراء بالعين يب اذا ادعى الوكيل الرد الى
 الموكل قال الشيخ ان كان بغير جعل قال قول قوله مع البين وان كان بجعل قال قول قول الموكل ولو قيل ان القول قول الموكل بطلان
 كان حسنا وكذا الوصي اذا ادعى الرد على اليتيم او الاب والجد والحاكم وامنيه والمضارب والشريك والمضارب ومن حصل في
 يده ضالة اما اذا ادعى الوصي او الولي الا اتفاق على التملك قال قول قوله مع البين ولا فرق بين ان يدعى الوكيل والبعين
 او الثمن ولو انكر الوكيل قبض المال ثم ثبت ذلك ببينة او اعتراف فادعى الرد والتلف لم يقبل قوله ولو اقام بينة بالرد
 او التلف فالأقرب عدم القبول اما لو قال لا استحق على شيئا او ليس له عندي او قبلي شيء فانه يقبل بيقينه ويجمع دعواه
 انما اشترى وادعى الوكالة فيه كان القول قول المنكر فان كان المنكر ذكر الشراء له بطل البيع مع بين المنكر وان لم يذكر
 فعلى عليه بالثمن فان كان الوكيل صادقا توصل الى بيع المتاع كما تقدم وان كان كاذبا وقع الشراء له باطلا واما لو قال

الوكيل انبت لك فانكر الوكيل الموكل او قال انبت لنفسى فقال بل لى قال قول قول الوكيل مع اليدين ولو انشري لموكله قيل تجيز اليمين
 بين مطالبته الوكيل والموكل والوجه مطالبة الوكيل مع حبل البايع بالوكالة والموكل مع العلم لو طالب الوكيل الغريم فما لا يمتنع
 المطالبة لم يسمع قوله ولو قال عز لك او برأى وقضته فان ادعى العلم على الوكيل توجهت اليدين عليه والا فلا ولو صدقته بطلت
 وكالنه **يو** لو اقر الوكيل بقبض الدين من الغريم وصدقه الغريم وانكر الموكل فالأقرب ان تقول قول الموكل على اشكال
 ولو انكر بسبع السلعة وتسليمها وقبضتها فلتف من غير تفريط فاقول الوكيل بالقبض وصدقه المشتري وانكر الموكل قال قول
 قول الوكيل لان الدعوى عليه حيث سلم المبيع ولم يقبض الثمن ولو في في المبيع عيب رده على الوكيل ولو قيل رده على
 الموكل كان اقرب من لو مكله في قصده دينه فادعاه وانكر الغريم قال قول قوله مع يمينه وبطالب الموكل ثم الوكيل
 ان كان قد قضا بحضرة الموكل لم يرجع الموكل عليه بشئ وكذا ان لم يكن بحضرة الموكل استند عليه شاهدان او
 عا با او كان ظاهرا العدالة ثم ظهر فسقها وان لم يستند عليه كان له الرجوع سواء صدقه الموكل وامر بالاستناد او
 لم يأمر او كذبه لتفريط بترك الاستناد وان لم يأمر اما لو اذن في القضاء بغير اشهاد او اعتراف الغريم فلا ضمان ولو
 قال الوكيل قبضت بحضرة او قال اذنت في قضائه بغير يمينه او قال استندت شاهدان ما فاقاكم الموكل قال قول
 الموكل مع اليدين ويحتمل تقديم قول الوكيل ولو دفع الى الوكيل عينا ليوذع عنه فلان فانكر المستودع قال قول قوله مع اليدين
 ثم الوكيل ان كان اودع بحضرة الموكل لم يضمن وان كان بغيره احتمل عدم الرجوع وقواه التبع وتبته لتفريط بترك
 الاستناد ولو اعترف للمستودع بان كانت العين باقية كان للموكل استعادتها وابقاؤها وان كانت تالفة لم يضمن
 المستودع وفي قضيتين الوكيل اشكال اقرب العدم **ج** اذا ادعى جباية وكيله لم يسمع الا مع الشقين ومع يكون قول
 قول الوكيل مع عينه وعدم اليقنة ويستحق الجلبان كان شرط له ولو كلف الموكل ونبت للجباية وما خصه
 فاذا كان له جعل على البيع كان له المطالبة به من قبل ان يتسلم الموكل الثمن ولو قال وكلتك في بيع مال فاذا سلمت
 الثمن الى فلان كذا استحق الجبل بعد التسليم **ج** انا ادعى الوكالة عن الغائب في قبض حقه فان اقام يمينه انزعه وان لم
 يقدم يمينه وانكر الغريم لم يتوجه عليه اليدين وان ادعى عليه العلم سوار كان الحق دينا او عينا كالوديعة وشيئا
 ولو صدقه لم يؤمر بالتسليم اليه في الدين والعين معا على اشكال في الدين فان دفع اليه مع التصديق وعده وصدقه
 الموكل برئ الدافع وان كذبه قال قول قوله مع اليدين فان كان الحق عينا موجودة في يدا الوكيل كان له اخذها وله مطالبة
 من شاء بدها فان طالب الدافع فللدافع مطالبة الوكيل وان تلفت العين وتعذر بدها رجع صاحبها على من شاء على
 ايتما رجع لم يكن لما اخذ منه مطالبة الاخر الا ان يكون الدافع دفع العين الى الوكيل من غير تصديقه في الوكالة فيرجع
 المالك عليه رجع هو على الوكيل وكذا لو صدقه وتعدي الوكيل او قرض استقر الضمان عليه فان رجع على الدافع رجع الدافع
 على الوكيل لتفريطه دون العكس لو كان الحق دينا لم يكن للمالك الرجوع على الوكيل وان كذبه بل يرجع على الدافع خاصة
 ويرجع الدافع فيما اخذه ويكون قصاصا مما اخذ منه صاحب الحق وان كان قد تلف في يدا الوكيل لم يرجع الدافع
 عليه ان كان قد صدقه او لا ولم يفرط ولو تلف بتفريط او لم يكن قد صدقه الدافع رجع عليه واجزاء رجل وادع انه قد
 صاحب الحق خاصة وانه قد مات فانكر من عليه الحق لرضه اليدين على نفي العلم وكذا يلزم اليدين في كل موضع او اقر
 لرضه الدافع ولو صدقه لرضه الدافع اليه في العين والدين اجزاء ولو ادعى ان صاحب الحق احاله عليه فصدقه
 فالوجه وجوب الدفع اليه ولو كذبه توجهت عليه اليدين **فصل** في الاحكام وفيه **ثلاثة** مسائل
 1- يجوز التوكيل في مطالبته الحقوق وانباتها والمحاكمة فيها سوار كان الموكل غائبا او خائرا صحيحا او مريضا وليس للحكم

يمنع من خاصة الوكيل وان كان الموكل - كلما جاز التوكيل فيه جاز استيفاءه في حق الموكل وغيبته ماله كان قصاصاً
 اوجده قد فاء غيرها وكذا يجوز للوكيل في الطلاق ايقاعه وان كان الموكل حاضراً خلافاً للشيخ . اذ وكله ماله منزلة
 فيما وكل فيه وان وكله عاماً فاقام مقامه في جميع الاشياء وان كان عاماً فكذا في ما عينه من غير عقد وعلى التقدير
 انما يفوض تصرف الوكيل مع اعتبار المصلحة للموكل ولا يملك الوكيل من التصرف الا ما يقضيه اذن موكله من جهة الطول والآخر
 ولو وكله في التصرف في زمان معين لم يملك التصرف في غيره - ليس للوكيل مخالفة الموكل فان فعله وقف تصرفه على الاجازة
 مع تعلق الغرض بالتخصيص فلو عين له الوقت التي يبيع فيها او ايام في غيرها بذلك الثمن او ازيد كالتي يخرج بفتح الوجه
 ان كان الموكل غرض في التخصيص بان يكون معروفاً بجودة النقد او اكثر الثمن او حيلة او صلاح اهله او لودته بين الناس
 وبغيرهم وقف على الاجازة مع التقدير والا فالوجه ما قاله الشيخ ولو عين له المشتري لم يخرج له بيعه على غيره بذات
 الثمن او ازيد لو اشترى غير ما عين له شراء لم يذمه في حق الموكل ثم ان كان قد اشترى بالعين فالوجه وقوفه على الاجازة
 ولو قبل البطلان وكان قد اشترى الموكل في العقد وسدده للبايع او اقام بينة لم يلزم الوكيل البيع وربما بايع ما اخذ ذلك
 لم يذكر ولم يصدق ولا يثبت هناك خلفاً للبايع على انشاء العلم ولا يلزمه رد شيء وكذا لو ادعى البايع انه باع ماله غير
 اذنه والقول قول المشتري في الملكية للبايع لا في اذنه البعير وكذا القول قول البايع لو ادعى ان شيئا به باع غير غير له وهو قال البايع
 بل ملكي او ملك موكلتي ولو اتفق البايع والمشتري على ما سئل البيع وقال المالك بل البيع صحيح فالقول قولهما مع البين ولا يلزم
 رد ما اخذت عوضاً وان كان الشراء في الذمة ثم نفذ العين فان اطلق لزمه البيع دون الموكل وان ذكر الشراء للموكل بطل في
 حق الوكيل والوجه ان الموكل ان اجاز لزمه والابطل في حقه ايضا وكل من اشترى شيئاً في ذمته لغيره بغير اذنه سواء
 كان وكيلاً لذل له العاقل ولا ولو وكله في شرويه امرأة فروجه غيرها فالوجه وقوف العقد على الاجازة فان اجاز لزمه
 والا فلا لكن يجب على الوكيل بصفاء المير كما قلناه اولاً لو قال اشترى بديني عليك طعاماً صح وكذا لو قال اسلفه فيه
 وانصرف الى الخطأ فان اسلفه في الشئ لم يخرج ولو قال اشترى خبزاً انصرف الى المعاد في موضعه ولا يضر في بقائه
 الى الارز وان كان حقيقة فيه قضاء للعادة اذا ثبت هذا فاذا سلم الوكيل الثمن الى البايع ربي من الدين عاذا قبض
 الطعام كان امانة في يده ولو لم يكن عليه دين فقال اسلفا لقائم ماله في كل طعام قرضاً على ففعل فالا قرب الصحة
 فاذا اذا كانت ديناً على الامر وكذا لو قال اشترى عبداً سواء عينه او لم يعينه وكذا لو قال اسلفا لقائم كرو قرض
 الثمن من ماله او من الدين الذي لي عليك صح ولو لم يستلم الوكيل الموكل ثم قال اسلمت لنفسي وقال الموكل لا فالقول قول الوكيل
 معينه مردفع الالف الى الموكل والواقع على الاطلاق من غير قصد له او موكله فالوجه انه للوكيل ر اذا وكله في عقد فاسد
 لم يملك ولا يملك الصحيح ايضا لو وكله في شراء عبد او غيره لم يملك العقد على بعضه سواء عقد على البعض الاخر او الاكل
 بان في تعدد الصفقة وكذا لو وكله في بيعه ولو وكله في شراء عبيد واطلق ملكاً لتعدد حله واحداً او احداً وكذا
 واذ في بيعهم على اشكالاً ما لو مضى على التقيين في البيع او الشراء فانه لا يجوز له المخالفة ولو قال اشترى عبيدين صفقة
 واشترى عبيدين لاثنين لا شركة بينهما او لكل منهما عبيد منفرد من وكلهما او من احدهما واجازنا لاخر فتح ولو اشترى هاتين
 لم يخرج من قبل بل فقط واحد منهما ويقع للوكيل ان لم يذكر الموكل اذا امره بالشراء بالعين لم يكن له ان يشترى بالذمة ولو
 امره ان يشترى في الذمة لم يكن له ان يشترى بالعين ولو اطلق انصرف الى الشراء بهما اذا اطلق الاذن في البيع انصرف الى الحال
 بفد البعير لا النسيئة وكذا الشراء ولو كان في البلد نقدان باع باعدهما فان قساوا باع باعاً مناهما ولو عين بالنقد والنسيئة
 من غير الحائز فلو امره بالبيع نقداً باع نسيئة لم يخرج وكذا لو امره بالبيع فبيعه نقداً ثمن المتل او بعينه ماله او ازيد

ان تعلق بالتأجيل غرض صحيح والاجاز ولو وكله الشراء لسيته فاشترى نقد الميزم الموكل ولواذن في الشراء نقد المشتري
لسيته بالتأجيل الذي قدر اوقاقل فالوجه الوقوف على الاجازة مع حصول الغرض ولا تنجح مطلقا يا اذا عين له الثمن
في البيع لم يلزم البيع ولو باع باقل بل يقف على الاجازة وكذا الشراء ولو اطلق له البيع انصرف الى البيع بمن المثل لا يما شاء وكذا
لواذن في الشراء اقتضوا ليشري بمن المثل والشيخ قول بان الوكيل يصمن تمام ما حلف عليه المالك ويفعل البيع فعلى هذا المطلق
فباع بدون ثمن المثل لزم الوكيل الباقية من ثمن المثل وفعل يصغر الوكيل التفاوت بين ما باعه وبين ثمن المثل وبين ما يتفاد
الناس به وبين ما لا يتفاد به الا قرب الاول وهذا كله على قول الشيخ اما على ما اخبرناه نحن اولا فلا ولو قدر له ان
لم يكن له بيعه باقل منه وان كان ليسر ولم يقدر فباع بدون ثمن المثل بما يتفاد الناس مثله فالوجه الصحة مع الوكيل
ليشري بازيد من ثمن المثل لم يخبر الوكيل ببعه بمن المثل على الدافع ولا على غيره ولو باعه بمن المثل فجاء من يريده عليه في مائة
المائة والوكيل فالوجه انه لا يجب عليه الفسخ لزمه بالبيع ثمن فباع بازيد لزم البيع سواء كانت الزيادة من ثمن المثل
اولا اما لو كان الثمن او بعضه من غير ثمن المثل افتقر الى الاذن فان امضاء والافسخ ولو باع باقل وقف على الاجازة ولو ادعى
الوكيل الاذن فانكر المالك فالقول قوله مع يمينه ثم ليعاد العين ان كانت باقية ونظما او فتمت ان كانت تالفة فان فصل
الوكيل والمشتري على الثمن ودفع الوكيل السقطة الى المشتري وتلف في يده ورجع الموكل من ثمنه منها لكن ان رجع على المشتري
لا يرجع المشتري على الوكيل وان رجع على الوكيل رجع الوكيل على المشتري باقل الامرين من ثمنه وما اخترمه لو وكله في بيع
بمن فباع بعضه بدينار والتمن او وكله مطلقا فباع البعض بمن المثل الجميع والا قرب ثبوت الخيار للمالك بين الاجازة والفسخ مع قرب الثمن
باللزم ثم يجوز له بحكم الوكالة الاولى بيع الباقي من العين حاضر وكذا لو وكله في بيع عشرين مائة فباع بعضه باقل لم يلزم اولا
ولو وكله مطلقا فباع بعضه باقل من ثمن المثل لم يخبر به لوازده في الشراء ثمن عشرين مائة فاشترى باقل لزم الا ان يقول لا يشترى باقل
ففي الشراء باقل بطل ولو لا الشراء بانه يسلمه فاشترى ولا يشترى بخير وله ان يشترى بازيد من المئين او اقل من المائة ولا
انه يجوز ان يشترى باقل من المئين ولو لا الشراء بانه دينار فاشترى بانه درهم ولا قرب الوقوف على الاجازة ولو لا بعضه بانه
فاشترى اجمع واكثر من النصف بما احتج البيع ولو لا الشراء بانه ولا يشترى الجميع فاشترى اكثر من النصف واقل من الجميع بالمائة
جاز كان قد تم ولو وكله في شراء عبد موصوف بانه فاشترى على الصفة به ونما جاز وان خالفها في الصفة واشترى اكثر
منها لم يلزم الموكل ولو اشترى ما هو بازيد من تلك المائة او اقل جاز ولو اشترى ما دون الصفة بالمائة او اقل لم يخبر ولو وكله في
عبد بانه فاشترى عبدا يساوي مائة بها او بد ونما جاز ولو كان يساوي مائة لم يخبر ولو كان يساوي اكثر واشترى بانه
جاز وان اشترى باكثر لم يخبر به لو وكله في شراء عبد بانه فاشترى عشرين يساوي كل واحد اقل من مائة لم يخبر وان ساء
المائة وان ساء كل واحد واحد المائة جاز ولم الموكل ولا يلزم احدها وخبر في اساك الاخر الباقي او برة وبجر
على الوكيل بالنصف ولا يلزم احدها ويلزم الوكيل الاضربى جمع الموكل عليه بالنصف ولو باع الوكيل احد العبد بانه وقف على
اجازة الموكل ولو كان وكلا مطلقا لزم البيع وحديث عروة البارقي بمولى على احد هذين **ان** اطلاق الاذن في الشراء يفرق في
التسليم فلا يملك شراءه فان اشترى للمعيب لم يلزم الموكل ولو لم يعلم بالمعيب كان للوكيل الرد به مع العلم للموكل ايضا وان خفي قبل رد
الوكيل لم ينفذ الرد ولو قال البائع للوكيل اصبر بان حتى يخبر الموكل لم يلزم الاجابة فان اخبره على ذلك ثم حضر الموكل فلم يرد به
لم ينفذ رده وان قلنا بثبوت الرد على الفور ولو ادعى البائع علم الموكل ورضاه افتقر الى البينة فان فقدت لم يرد به
اليقين على الوكيل الا ان يدعى العلم فحلف على نفسه فان رده الوكيل وحضر الموكل واعترف بقول البائع اقامت به البينة بطل رده
الموكل والبايع رده عليه ان لم يشتر في غير الوكيل علمه والا فلا على انكح ولو رخصه الوكيل كان الموكل بعد حضوره ان لا يرد

البائع الشراء للموكل ولا يفتنه فيحلف وليفطر ردة الموكل ولو امره بشراء سلعة بعينها فاشترى ثم وجد ما معيبة ففي ملك الوكيل المرد
 اشكالاً آخره ذلك ولو علم الوكيل العيب قبل الشراء ففصل له الشراء بيني على ملك الرد مع العلم به بعد البيع **د** وإذا اشترى الوكيل لموكله
 انتقل الملك إلى الموكل من البائع من غير أن يدخل في ملك الوكيل فلو وكل المسلم ذميًا في شراء حر أو غريم فاشترى لم يفتنه الشراء ولو
 باع الوكيل ثمن معين ثبت الملك للموكل في الثمن ولو كان الثمن في الذمة فلو وكل الموكل المطالبة به وثمن ما اشترى في الذمة
 ثبت في ذمة الموكل لا الوكيل والبائع مطالب بالموكل حاقمة ولو باع الوكيل لموكله ولو باع الوكيل الوكيل أيضًا ولو دفع
 الثمن إلى البائع فوجد معيبًا فرده على المعيب كان أمانة في يده ولو وكله في أن يشتلف العا في كل طعام ملك الموكل الثمن **د** ولا
 الوكيل ولو دفع إلى رجل ثوبًا بالبيعة ففعل فذهب له المشتري مندبًا فالمندب للوكيل لا لصاحب الثوب **د** إذا قال له بيع هذا
 الثوب بعشرة فما زاد عليها في ماله كان للوكيل اجرة المثل والزيادة للمالك **د** إذا وكل في الخصومة لم يقبل بأقرار الوكيل عليه **د**
 الحق ولا غير سوار أقر في عياله الحكم بحجتها وقصاص وغيرهما أو في غير عياله الحكم بملك الأبراء على الحق ولا المصالحه عليه ولو اذن
 في إثبات الحق والمحاكمة عليه لم يملك قبضه بالعكس سوار كان دينًا أو عياله سوار علم الموكل بحجود الغريم **د** إذا وكل
 في البيع كان وكيلًا في تسليم المبيع إلى المشتري بعد إقرار الحق ولا يملك الأمانة أو من ثمنه ولا يملك قبض الثمن لكن ليس له تسليمه
 إلا بقبض الثمن للمالك أو حضوره وإن سلمه من غير قبض منه ولو قيل للمالك مع القرينة كالواذن في بيع الثوب في السوق الذي
 يصنع الثمن بترك قبض الوكيل فيه وعده مع اشتافها كان وجهاً **د** إذا وكله في البيع والقسنة به أو مطالبة الشفعة لم يكن
 في التثبت وهل يملك الماذون له في البيع مطلقاً جعل الجارية للسري لا قريته ليس له ذلك بل ما لفسنه أو لو وكله **د** لو وكله
 في شراء شيء ملكه تسليم ثمنه وحكم قبض المبيع لحكم قبض الثمن كما تقدم ولو اشترى عياله وسلم الثمن فخرجت مستحقة فالأقر
 أنه ليس بمحاصه البائع في الثمن ولو اشترى وقبض السلعة وأثر التسليم من غير عياله ففلك الثمن ضمنه ولا ضمان إلا مع
 التفريط **د** لو وكله في قبض دين على فلان مات نظر في لفظه فإن وكله في قبض الدين منه لم يكن إذا في القبض من الوارث
 وإن وكله في قبض الدين الذي على فلان كان له مطالبة الوارث وكذا لو قال اقض حقه من فلان فوكل فلان من يدفع
 إليه ولو طلبه وأخذه فعه مع اشتاف العذر ضمنه ولو أذع الموكل للمطالبة فالقول قول الوكيل مع عدم البينة فإن وكل
 من البين خلف المدعي والرضا لضان ولو وعدة بده ثم أذعاه قبل الطلب والتلف لذلك لم يبيع دعواه ولا يفتنه
 على اشكال ولو صدقة الموكل برأ ولو لم يعبه بل صغره ومطلد ضمن مع التلف ولو أذعاه أو أقر قبل الطلب لم يقبل قوله
 ولو كان مينة سمعت **د** لو كان له دراهم على جهة زيد فبعت رسولاً في طلبها فأنقذه ديناراً ذهباً فضايع من غير تفريط كان من
 مال الباعث وأربع دراهم كان من مال المالك ولو أجاز الرسول الدافع بأذن المالك في قبض الدين كان في ضمان الرسول ولو وكله
 في قبض ثوب فقبض اثنين فتلفا أن يضمنه الدافع ويرجع به على الرسول ويجوز الرجوع على من الرسول ولا يرجع على أحد ولو
 وكله في قبض الدين فآخذ به رهناً لم يفتنه ولا يضمنه الوكيل لتلف من غير تفريط لأن صحيح العقد وقاسه مستوفيان في
 الرد فعليه دراهم ليشترى بما شئتاً فزجها بغير ضامن لو تلف سوا تلف ماله معها **د** أولاً إلا أن يكون قد اذن في المزع
 أو زجها فزجها بغير ضامن عن الآخر **د** لو امره بالإيداع فأودع من غير اشتافه فالأقر بعد الضمان مع إمكانه ولو أذع الوكيل
 الإيداع وانكر الموكل فالقول قول الوكيل مع يمينه ولو أنكر المودع فالقول قول البين **د** كل من عليه حق له الامتناع من تسليمه
 إليه حتى يشهد عليه القبض سوار كان به بينة أو لا وسوار كان من عليه الحق يقبل قوله في الرد من غير البينة كالبيع أولاً
 كالعاصب مالم يؤد الاثماً إلى آخر الحق فإن أذى فالوجه وجوب الدفع فيما يقبل قوله الدافع فيه مع البين فإن آخر من
 وأفاضل على نفسها بالقبض لم يجب عليه تسليم الوثيقة بالحق ولا تمنى بها بل إبقاؤها في يد **د** الذين يكون أموالهم

او امراته في طلاقها

شاة الاب والجد ووجه الحاكم وامينه والوكيلة التيضح ليل احد هم ان يشتري نفسه من نفسه ما من هو على سوي الا
والجد وكذا يجوز ان يبيع الاب والتجد عن احدا ابوين ويشترى لأخيه ومن الاربعه الباقية فليس للوحي ان يشتري مال اليتيم وان
نراد في القينة على مبلغ ثمنه في اللذآ او ثلوا الى الذآ وغيره وكذا الوكيل مال الوكيله في شراء ثمنه غير ان يعطيه من عند الأبعد علامه
وان كان الذي يعطيه جود وكذا ليس لغير الاب والجد ان يبيع على وكيله او ولد الصغير وعنده المآ ذون ويجوز ان يبيع على ولد
الكبر وولد وزوجه ومكاتبه وطفل بل عليه ولو وكله في تزويج امرأه فيمحقية جازله ان يزوج ابنته ولو اذنت لها المرأة
في تزويجها ففعل له ان يزوجها الاقربا المنع والاوطان له ان يزوجها ابنته وان كان صغيرا وكذا ابوالد ولو وكل في بيع عبد واخره
عبد فالأقرب جاز توليته طرفي العقد ولو وكله المستأحيان في الخصومة عنهما لم يستبعد جواز وقال الشيخ الاحوط المنع ولو وكله
واذن له في الشراء لنفسه او يخرجه بين بيعه على غيره وعلى نفسه جاز ان يشتري لنفسه سوارعين الثمن واطلق وكذا يجوز
لولى كل عبدا في شراء نفسه من مولاة لو يشتري له عبد غيره منه وهل يجوز للعبد ان يشتري نفسه من مولاة لنفسه في نظر
لكن لو قلنا به سوغناه بشرط اعلام المولى وان يكون الثمن مما يجده ملكه بعد الاعناق وان يكون للعبد اهلية التملك مع اذن
المولى فعلى هذا لو قال العبد اشتريت نفسي لزيد وصدقه سيده وزيد جاز ولم يبا الثمن لو قال السيد انما اشتريت نفسك
لنفسك غنى العبد وطلبه دفع الثمن الى مولاة ولو اتفق زيد والعبد على ان الشراء لزيد فالوجه اشقاله الى زيد وثبت
الثمن عليه لكن ليس السيد مطالبته به بل ياخذ العبد الحاكم منه ويسلمه الى البائع ولو صدقه السيد وكذا يزوج
في الوكالة حلف وبرا واشترى السيد العبد وان كتب في الشراء لنفسه مع اعترافه بالوكالة فالقول قول العبد اذا وكل
عبد في اعتناق نفسه والمراة في طلاق نفسها جاز ولو وكل العبد في اعتناق عبده والمراة في طلاق نفسها فالأقرب
ان العبد يملك اعتناق نفسه والمراة طلاق نفسها علا بالعمر ويحمل عنه علا بانصراف الاطلاق الى التفرق في غيره ولو وكل
له في ابراء نفسه سوارعين او اطلق وان وكله في ابراء غمائه فالاحتمال في دخوله وعده كاقدم ولو وكله في جبن غمائه
فالأقرب عدم دخوله وكذا الوكيله في خصوصية تمام لم يملك خصوصية نفسه ولو وكل المضمون له لنفسه من عنه في ابراء الضامن
فصح ويرى المضمون عنه ولو وكل الضامن في ابراء المضمون عنه لم يصح ولم ير الضامن ولو وكل الكفيل في ابراء المكفول
يرى ما معا ولو وكله في اخراج صدقة على المساكين وهو منهم جاز ان ياخذ مثل ما يعطى غيره لا يفضل نفسه عليهم ولو عين له
الاخذ اذ لم يدخله وكذا لو دفع اليه مالا ليفرقه في قبيل وهو يخل فيهم ولو قال اعط خبرك لم يخبر له الا خدمته ويجوز
ان يعطى منه ولد وولد وزوجه دون مملوكه انا وكله ملك التفرقا بما لم يقيد بوقتا وبمحصل احلا سباب
الموجبة للفسخ او ما يدل على الرجوع عن الوكالة فلو وكله في طلاق زوجته مع قيام الخصومة بينهما ثم اطلقا فالأقرب بطلان
الوكالة على اشكال وكذا الوكيلها او قبلها او لامسها او فعل بها ما يحرم على غيرها الرجوع فعلى هذا لو عاهدت لخصومة افتقر
مخبر يدعها الوكالة على نردة ولو وكله في بيع عبد فاعتقه او باعه سباعا صحيحا او دبت او كاتبه بطلت الوكالة ولو
فأسدا لم يطل . ولو قال اشترى ولد العبد نجسأة فاشترى للموكل ثم النصف وحكم النصف الاخر ما تقدم من انه ان ذكر
وقف على الاجازة والا وقع لنفسه ولو شراره واخر بالف كان مخالفا وكذا لو قال نجسأة فباعه مع عبده بالف ففهمها
سواء لو امر ببيع عبد على ان يجعل التجار له ثم ارفاعه وجعل التجار ثلثة ايام لم يصح وكذا لو قال اقل والوجه
الجاز لو كان اكثر اذا وكله في عتق عبده فعتق نصفه او بالعكس فالأقرب للصحة ويتعين الجميع فيها ولو وكله في
تزوج امرأه وعين المهر لم يخبر التجار فان رزقه باكثر لم يلزم الموكل وقفع على الاجازة فان لم يرض ففى الرجوع الى
المثل او الزام الوكيل بالزيادة اشكال ولو اختلف في الاذن فالقول قول الموكل مع يمينه ثمران صدقة المراة الوكيل لم يرجع

عليه بشئ

عليه بئى والا كان الحكم ما تقدم من الترتيد ولو لم يعين انصرفا لاطلاق المثل فلو تجاوز بماله عن كفى
 لم يخرج ولو اذن له في الترويح مطلقا انصرف الى الكفر فلو زوجه من غير وقف على الاجارة ولم يذمها التكاثر ولم يخرج عنه
 الكثرة او الضيق جاز ولو زوجه عينا او نحوها لم يخرج مع انشاء المصلحة ولو اذن في الترويح بغير فائدة وهي حرة فارتدت
 ولحقه بدار الحرب فالأقرب عدم الجواز لمطلقا ملكية اليما لو ملكه في اجارة داره انصرفا لاطلاق المثل الى غيرها المثل
 بنقد البلد فلو ايجها بائنا عرض فالأقرب الوقوف على الاجارة ولا يذم الاجارة وان نادى قسما ولو ملكه في استيفاء
 في ارض فاختار ما راعه لم يخرج ولو ملكه في المصلحة عما يستحقه من دماء العبد وماله على اقل قليل فالأقرب عدم
 الجواز ولو ماله المصلحة وما يجذب فيها بحسنة دون غيرها من المال للجروح لا نصف العشرة خاصة اذا وكله
 في شراء شئ انصرفا لاطلاق المثل الى الشراء بالانمان فلو اشتره بكلي او وزنى في الذمة او ميبا اقتصر على الاجارة فلم
 المولى اذا حضر جل متدع عند الحاكم جاز لخصمه ان ينفذ وكيله للممانعة ولم يجب عليه الحضر بنفسه وكذا لو
 لم يجب عليه الجواب بنفسه وجاز له الاستئانة فيه وكذا البحث في المدعى **كتاب الاجارة**
 وتوابعها وفيه مقاصد **فصل في الاجارة وفيه فصول** في العقد وفيه احد عشر بابا **باب عقد يفتى عليه**
 المنفعة بعين معلوم واستقامتها من الاجر وهو العرض وهي جازية بالقبول لا بالذمة من ايجاب وقبول وليت بقاء
 للمنافع وبجارية الايجاب جازية او اكرتيد والقصور ان يقول قبلت ولا ينفذ بلفظ التمثيل صحى ولو غرر بالمنفعة المينة
 مثل ان يقول ملكك سكنى هذه الدار سنة بكذا انفق وبانقضاءها بلفظ الغاية اشكال **باب لو قال يبتك هذا الدار**
 نرى الاجارة لم ينفذ ولو قال يبتك سكا فاسنة فالأقرب عدم الجواز لاختصاص لفظ البيع بنقل الامكان وهل
 العنود عليه المنافع او العين فيه نظر فان قلنا بالاول جاز ان يقول اجرتك منفعة دارى وفي اشترط تقديم الايجاب
 نظر الاجارة عقد لان من الطرفين لا يطل الا بالتقابل او احدا لاسباب الموجبة للفسخ لوجود عيب في الاجر المعين و
 افلا من المتأجر به او وجود عيب في العين كما يفهم الدار ولا يفسخ البعده فلو اكرى جلا ليجزى بها له او فرض ولم يخرج
 لم يكن له فسخ الاجارة وكذا لو اشترى كذا حرق قماشه او تلف ماله لم يكن له الفسخ وكذا لو اجره له من اثنان
 ليخ عليه ثم بدا للمرجع او اجره دان او دكانه واراد التفرغ ثم بدا له عنه لم يكن له فسخ الاجارة ولو فسخ المتأجر الاجارة
 قبل انقضاء المدة لم يفسخ وكان المنافع مملوكة لم يزل عنه وكذا لا يفسخ لو ترك الاستمتاع بما حق خراجا كذا اختيارا **باب**
 دفن الاجارة ان لم يكن دفنها ولو اراد استيفاء بقية المنافع جاز في المدة انما لو خرجت فليس المطالبة بالاستيفاء عوضا له
 تركه ولا اجرة **باب اختلاف علماء** فقال بعضهم ان الاجارة يبطل بموت واحد المتأجرين سواء كان الميت المتأجر او الموجد قال
 بعضهم يبطل بموت المتأجر دون الموجد وقال آخرون لا يبطل بموت من كان منها وهو الاقوى مذهبى سواء كان الموت قبل استيفاء
 المنفعة او بعد استيفاء البعض ولو مات المتأجر ولا وارث له تسقط المنفعة او يكون غاييا كمن يكرى دابة ويموت في طريق
 مكة ولا وارث معه وليس على عمله شئ بحاله لاحتفاء فسخ الاجارة هناك باقى المدة لوجود ما يمنع المتأجر من استيفاء المنفعة
 كالندم والنصب والا قرب عدم الفسخ ولو كان له عليه مناع لم تبطل الاجارة وكذا لو كان هناك وارث يستوفى المنفعة
 الواجب البطلان الا قبل الوقف مدة انقضت في اثنائها يبطل في الباقي خاصة فان كان الموجد قبض بالاجارة اخذ المتأجر من
 محضه الباقي **باب** اذا اجر الى العتي ما له مدة يعلم بلوغه فيها يبطل في المتيقن وحتي في المحتمل فلو اجر ابن عشرين سنة
 حقة الاجارة في خمس البطلان في الباقي ولو اجره خمسا فبلغ في اثنائها فالأقرب نبوت خيار البتة بين الفسخ والامضاء ولا
 يلزم العبد قولى الشيخ استفاء الخيار ولو لم العقد ثم بعد ذلك اثبت له الفسخ لما قلناه المدة الجبر عليه فلا خيار له فيها بعد

البلوغ ولا فرق بين الاب والجد والوحي وغيرهم من الاولاد واذا مات الى لم ينسخ الاجارة على النسخ اختراؤه عن وكذا القول
 او انقلنا الولاية الى غير وليس للمشتري فتح ما عقدا لا اول لواجبه مدة ثم اعتقه في ثناء ما فتح الحق ولا يطل عقد
 الاجارة وليس للعبد رجوع على مولاه باجرة المثل ولا خيار للعبد في الفسخ ونفقة العبدان كانت مشروطة على المتاجر في
 عليه كما كانت ولا نفق عليه على العبد ولو افقر الى السعي لاجل ما كان من الاجارة مستوفية فالوجه انما على العبد ايضا نفق
 عليه المتاجر ايضا او المفق او استعان بالحاكم او بعض المسلمين والاسعى في قدر النفقة كل يوم ومن باقى الى المتاجر
 والاقرار حاسب ذلك انما ان على المتاجر على اشكال وقال بعض المجتهدين النفقة على السيد في اذ الم لا يشترط على المتاجر
 لانه باستيفاء عوض المانع يكون كالباقى على ملكه وعدم قدر العبد على نفقة نفسه لشغلها بالاجارة ولا نفقة على
 المتاجر فيعتين على المولى وليس يستبعد اذا باع العين المتاجر حقه البيع ولا يقف على اجارة المتاجر سوا ربا
 للمتاجر المير ثم ان علم المشتري بالاجارة لزم البيع والاختيار بين الفسخ والامضاء بالجميع فان اختار الامضاء او كان
 عالما ملك العين مسطرة النفع الى حين القضاء مدة الاجارة ولا يتحقق تسليم العين الا حين الانقضاء فلو فتح المتاجر
 الاجارة لحدوث عيب فالأقرب رجوع المتفعة الى البائع لا المشتري ولو اشترها المتاجر حقه البيع ولا يقف على اجارة المتاجر سوا ربا
 ن الاجارة فيكون الاجرة باقية على المشتري والتمن ايضا فيجتماع البائع فان ردها عيب لم ينسخ الاجارة لفسخ البيع
 ولو قبل بفسخ الاجارة مع شرائه للعين وعدم رجوع المشتري بالمال كان وجها لو ورد المتاجر العين فان قلنا موت
 الموجر بطل الاجارة بطلت في الباقي ويرجع المتاجر بالاجرة على التركة وان قلنا بعدم البطلان على ما اختراه فالأقرب عدم البطلان
 الا انه لا فرق في الحكم بين الفسخ والابقاء فلو مات الموجر وخلفا تين لحدوها المتاجر كانت الرقبة بينهما والمتاجر حق
 بالجميع مدة الاجارة عليه نصف الاجرة الاخر فان كان قد فسخ لم يرجع لشي على اخيه ولا على التركة لو تلفت العين
 المتاجر انفس العقد بطلها ويرجع المتاجر باجرة الباقي ولو خرجت معيبة كان له الفسخ وليس له المطالبة ببطلان ولو خرجت
 مستحقة بطلان العقد يرجع الملك على من شاء منها باجرة المثل فان رجع على المتاجر يرجع على الموجر ان كان دفع
 اليه والا فلا على اشكال ولو علم المتاجر في رجوع المتاجر بما رجع عليه من التفاوت مع الجلي نظر اقرب عدم الرجوع
 لو استاجر شيئا موصوفا فكل لم ينسخ العقد ولزم الموجر الا بطل ولو خرجت مفسومة طالبه بالكبد وكان الحكم في رجوع
 الملك ما تقدم ولو وجدها معيبة فردها كان له الا بطل ايضا فما يصح اجارة وفيه اربعة
 وعشرون كلما فتح اعانة فتح اجارة بمعنى ان كل حين يمكن استيفاء منفعتها الكلية مع بقائها بفتح اجارة
 اما لا يمكن استيفاء المنفعة منها لانبلغة الطعام والشمع فانه لا يفتح عقدا لاجارة بفتح اجارة الا من الرابعة
 وليس بكرة سواء كان بالذهب والفضة او المطعم غير الخارج وسواء كان المطعم من جنس ما يخرج منها او لا اما الواسنة
 بما يخرج منها فانه لا يجوز لا خلاف بين العلماء اذ اذ في جواز استيجار العقار والدواب وكذا يجوز اجارة الحمام سواء شرط
 على المكري ان لا يدخله احد غير انا او لم يشترط ويجوز استيجار القناة للزهر بفتح اجارة الا عيان المشاهدة ولا
 وثبت له جارا لرؤية والاقرع عندي جواز اجارة غير المعين مع الوصف الراجع للجهاالة ويجب في الاعيان المشاهدة
 رؤية كل ما يتعلق الغرض به فان كانت دارا احتاج المشاهدة البيوت ليعرف صفها وكبرها ومراضها وان كانت حماما
 وجب مشاهدة قدره ليعلم كبرها وصفها ومعرفة ماؤه هل هو من قاة او بئر او نهر ويحتاج الى مشاهدة البئر وعلمها
 ومعرفة اخراج الماء منها ومشاهدة الانون ومطر الحرام وموضع الزبل ومعرفة ماء الحمام ولو استاجر حماما وجب
 ان يشاهدها لا شعاع معرفة باب الوصف وكذا يجوز اجارة العبد والتمه والثياب والفساد والحمام والخيال والحامل

والان الدواب كالسرح والجمام والبردعة والانت الحرب كالسيف والرمح والقوس والنباب يجوز ايجاز الحلي ثيابا
الزينة والتجمل وسوار في الاباحة اجاز الحلي يحبس له لو يفرج فيه والا قرب جواز اجاز الدوام والديار للنظر
والحلي مدة معلومة ولو اطلق اجاز بما فالوجه جواز وانظر في الاطلاق الى استعمالها في النظر والتحلي مدة معلومة
ولا يكون فيها مع الاطلاق خلافا للشيخ يجوز استيجار التجمل بتخفيف الثياب عليها او لبسها عليها حتى
يظلم اسوار كانت ثابتة او مقطوعة ويجوز استيجار الجبال لذلك يجوز استيجار غنم لتدوين له طسا او زعما
وكذا غير الغنم ويجوز استيجار التجمل للفرج على كراهية لشرط التقيد في المرأة فالمرأة المعينة وفي الاكثر بالمذ
نظر اقرب العدم ان يكره خلافا لطراف مائتة كثيرة فيقيد بالمدة يجوز استيجار ما يقع من الاطباء والضد
واقطاع الكافور والسدر للمزني وغيرهم مدة معينة وكذا يجوز استيجار الحايط ليضع عليه خشا معلوما مدة معينة
ي يجوز دار ليتخذها مسجدا يصلي فيها وترب يصلي فيه وكذا يجوز استيجار البئر المستقي منها اياها معلومة والسلم
للنوم عليه واستيجار القميد والبانى والصيد مدة معينة واجاز كتب العلم التي يجوز بيعها للقراءة فيها والنسخ
واستيجار دوح فيه خط حسن ليكتب عليه ويمثل منه بالواستاجر ثمعة ليرجها ويرد المتخلف واجرة وثمن
الثالث لم يجر ولو استاجرها ليتجمل بها ثم يرد لها من غير سؤال ففي جواز نظر وكذا التردد لو استاجر طعاما ليتجمل
عليه ما يذته من غير اكل والا قربا لمنع وكذا يجوز استيجار السور ليعلم بها تجمل بها وما اشبه ذلك ولا يجوز استيجار
مالا يباع له من المسترمات كالعود والربا حين التثمن وفي جواز استيجار الغنم والابل والبق لم يأخذ منها وليست معها
احاله او يأخذ صوفها او شعرها او وبرها اشكال وقد روي احابا جواز اخذ الغنم بالقرينة مدة من الزمان ولا
يجوز استيجار تجملها اخذ ثمرها او ثيابا من اعيانها بكل منفعة محرمة لا يجوز عقدا لاجاز عليه كالشطرنج والنرد
والان القمار والدموم من الزمر والنوح بالباطل والغناء كذلك ولا باس ان ياخذ لاجر على النوع بلحق والغناء في
الاعراس ويجوز ان يساجر من يكتب له غنا او نوحا ولا يجوز ان يساجر من يحمل له خمرا للشرب او مشية للاكل او خمر
لو استاجر ليجمل الخمر طلبا للتفليل او الاراحة او لنقل الميتة من منزله او محله الى خارج البلد لان المارحة
لا يستبعد جواز ولا يجوز الاستيجار على كتابته شئ عثم او بدعة او شعر اطل او كتب فلا لغير النقص والنجاسة وحمل الخمر
الذمة ويجوز ان يوجر نفسه لنظارة كره الذي لا باس باجرة الجمام ويكره مع الشرط وكذا يجوز استيجار من يكتسب
لكنه مكره ايضا لا يجوز ان يوجر دار لمن تجدها سعة او كيسة او يجر فيها الخمر وان كان في التوادير كلما يحرم بيعه
بحرم اجاز الا الخمر والوقف واقرا له فان هذه يجوز اجازها وان حرم بيعها وماعداها لا يجوز كالعبد الابن والجل الشار
وما لا ينفع به كسباع البهايم والطيور التي لا يصلح للصيد والا قربا لمنع من اجاز المعضوب لغير الغصبة الذي يمكن من ثمنه
ولا يجوز اجاز كلبا تعقور والخنزير بحال ويجوز استيجار كلب الصيد والمائسة والذئبة والحايط ولو اجر باعصب من نفسه
كالا قربا لمنع كذا في اجاز الدار سنة ما تنعم اطلما من مالها فالاول لعدم جواز اجاز هذه السنة لغير الغاصب
يجوز اجاز المتاع على الشربك وعلى غيره وكذا يجوز ان يوجر دار لاثنتين وان يوجر نصف دار لواحد والنصف الاخر لغيره
له ان يفرج يجوز اجاز المصحف للتطرية والحفظ منه على اشكال وكذا يجوز اجاز كتب العلم والفقه والادب وغير ذلك
يجوز اجاز المسلم لنفسه للذمي ليعمل له عملا وهل يجوز لمرسه الا قربا لكرهية دون المنع ولا فرق في جواز اجاز نفسه
لعملين او مطلق في الذمة من الزمان لا يجوز ان يساجر الدية ليوقفه وقت الصلوة ويجوز استيجار السور لاصطبا
القارة لا يجوز لاجر على الاذان والصلوة باس ويجوز اخذ اذن من بيت المال ويجوز اخذ الاجر على الحج وتعليم القرآن على

شديدة ويجوز على بناء المساجد والقبائل وغيرها وعلى الرقبة ولو كان امام قباله فيخرج منه ويكنسه ويعلف به جازله اخذ الا
على الا على الصلوة ويجوز الاجر على تعليم الشعر الكبار والحساب والفقه والتباعد والخط ولا يجوز اخذ الاجرة على الاستغنى ^{بنفسه}
من العبادات المختصة كصلوة الانسان لنفسه وحجه لنفسه واداء زكاة نفسه بالاخلاق اما العمل بمقتضى كفاية قربانية
من الزمان معلومة وكذا يجوز الاستنجاء بالحجارة والابار والآبار والقنن والعيون وعلى ضرب اللبن وعلى التبار ونظيرين التطوع والحيثان
وتجسس لمدة معلومة ولا يجوز على عمل معين لا خلافا للطين بالرقبة والغلبة واخراج النمل بالعلوق النزول وكذا الواط
ويجوز ان يساجر النسخ كتب فقه او حديث او شعر مباح او تجلى او مصحف ولا يكره وعلى اجساد زرع ورفضه وتصميمه
وعلى استيفاء القصاص في النفس وماد منها وعلى الدالة على الطريق وعلى الكيل والوزن المعلومين بالمدة او القدر وعلى الاثر فيهم
بستحق ملازمته وعلى الثمرة وعلى بيع ثياب بعينها وعلى ثياب معينة على اشكال وعلى البيع على شخص معين على اشكال ايضا
وعلى خدمته سواء كان الاجر رجلا او امرأة حرة او عبدا وحكم التطير ببدل الاجر حكم ما قبلها وعلى الارباع سواء انضم الى الخصانة او لا
وعلى الختان وقطع السلعة والحمل والطب للمداواة وقلع الفرس والراعي للرعي وبالحملة على كل عمل محلل مقصود ويجوز استئجار
العين المساجرة سواء رضى المالك او لا بشرطين احدهما ان يوجه مثله او دونه في الاستعمال الثاني ان يخرج العقد عن شرط التخصيص
فلو اجره بشرط ان لا يسكن غيرا ولا يركبه لم يخرج المخالفة واستجبا بالارض للزراع والفراس والقيصر لتبليسه ^{كذلك} لا يجوز استئجار
ما يتعد استئجار منفعة كالاستئجار لمرضاة ما لا يخرج منه او يخرج من غير معرفة بالوقت ولو كان يفرسها وقت لا شفاع جاز ولو
كانت الزراعة ممكنة لكن يخشى مبيها لعرق والعادة غرضها لم يخرج اجازتها وكذا الاستئجار لآخرس للتعليم ولا على حفظها
لاما لما للزراعة ويجوز السكن ولو اطلق كان في محل توقع الزراعة فيه فكالصرح بالزراعة ولو كان المار متوقفا على ^{البناء}
ففساد ولو كان يعلم وجود الماء فيصح ولو كان يغلب وجود الماء بالامطار الوجه الصحة لو استأجر لابل والبقر والذوا
ولغير المحمولة والعمل منفردة منقمة الى صاحبها او اليها واليهما ولدايس الزرع وادان الرعي واستفاد الماء عليها او لعلم بخلق
امثالان فاستأجر البقر للركوب والابل والحمل للحرث مع امكانه جاز والاقر بجواز اجارة اللطال المزوق للنظر اليه والتعلم منه
ومنعه البيع وفي استئجار الدال على كلمة بروج بما السلعة من غير تضييق **الفصل الثالث** الاجارة وهي سنة
الاول المتعاقدان ويشترط فيها البلوغ والعقل وجواز التفرغ ولا تنسخ اجارة الصبي وان كان ممبرا ولو اذن له الطل على اشكال
ايحياا وقبله وكذا المجنون والمغنى عليه والسكران الذي لا يحصل والثائم والغائب والساحي لا شارة القصد فيها والمكروه ^{لنفسه}
والمحرر عليه الفليس ويختص منع هذين بالاجارة المتعلقة باموالهما فلواجر انفسهما للعمل كان جازا ولو اجر اليمين او التيمم
من دون رضا الاخر لم يخرج ولو اشتمت احدهما او هما معا وكانت العين تملق اجازتها اجرها الحاكم وكذا حكم الشريك في ذاتها
في الاجارة والولى التملك على مال الطفل والمجنون بالاجارة له وكذا الوصي والحاكم عنهما مع فقد اولئك وعن التقييد والحجر عليه
والغائب **الثاني** الاجرة وهي لازمة في العقد وركن فيه فلا رخل بها لم يصح ولو مع استيفاء المنفعة اجرة المثل وكذا لو ^{بطل}
العقد في كل موضع ثبتت اجرة المثل سواء زاد على المسمى او ساقا او نقص ويشترط كونها معلومة بالوزن والكيل فيما يدخل
او المشاهدة مطلقا على اشكال في الاكتفاء بما فيها بدخله وجزم البيع بالجواز وكلما جاز ان يكون ثمنه في البيع جاز عوضا
في الاجارة فيجوز ان يكون عينا ومنفعة اخرى اتفق عليها كسكنى دار يسكنى اخرى واختلفت استخدام عبد بالسكنى ويجوز
ان يكون مطلقة بشرط الحذف الرفع للحالة ومعينه مصرفة معلومة المقدار ولا يكره بالطعام الموصوف ولو استأجر
بعارتهما جاز مع التقيين والافلا وكذا الاستأجر بدراهم ونظر صرفا الى العارة ولو استأجر لسلخ الميتة بجدها لم يخرج ولو
للمذكي ^{بذلك} كالا ليشح يجوز وعنده في نظر لجهاته الجدة فلا يعلم غرضه سلما او مبيعا وتخيلا او رقيقا ولو استأجر لقتل

النية بجعلها يثبت له اجرة المثل ولو استاجر لرجل الغنم مدة معينة بضعه او غيره معلوم كان والتمار بثلث من حين العقد
على النسيئة وكذا لو استاجر لرجلها لبناء معينة منها ولو كانت بجملة لم يجر ويثبت اجرة المثل ولو استاجر بوبرها او بالما
او صفا او شعرا او بعض ذلك لم يجر ويثبت اجرة المثل وكذا لو استاجر بطعامه وشرابه وكسوته او باجدها لم يجر سواء كان
ظن او غيره ولو عين الطعام والشراب والكسوة بما يرفع الجاه له جاز بشرط يقين وقت الدفع ولو استاجر بعض شرط الاطعام
والكسوة عليه ففي الجواز نظره ان سوغه ونشأنا جرح فالفقير في الطعام والكسوة الى قدر كفايته بمجرى عادته ولا يقدر
الا طعام بمدة وليس له الا جرة الا ما يوافق من الاغذية ولو لم يشترط طعاما ولا كسوة كما على نفسه ولو شرط لا يجزى
غيره وكسوته جاز بشرط العلم بالمقدار وهل يكون ذلك الا جرة ان شاء الله وان شاء تركه او المشروط له فيه منه نظر ولو استاجر
دابة بثلثها او باجر مستحق وعلمها فان عيته جاز والا فلا ولو شرط طعاما مقبلا واستغنى عنه بطعام نفسه او غيره او غير من
الاطل لم يجر او غيره لم يقط نفقته وطلبه بها ولو احتاج الى دوا ولم يرضه لم يلزم المساجر ويجب دفع قدر المشروط من الطعام بشرط
ما يصلح له ولو شرط الطعام مع الاجرة وسوقناه مع الاطلاق لزم بقدر طعام القصير ولو استفضل من طعامه كان الموجه دفع له
الجزء من الواجب لاكل قدر حاجته وليست له الباقي او كان في تركه لاكله ضرر على الموجه بان يضعف عن العمل وتقل لبن الخمر منعه
ولو لم يلحقه ضرر فالاستفصال ودفع اليه الواجب خاصة او ازيد ومثله الباقي جاز له الاستفصال ولو قدم الطعام فحب
او تلف قبل اكله فان كان بعد القبض فهو من ثمن الاخير والا فمن ثمن المساجر ولو كان على فائدة لا يخسره فيما يطلعه فهو
من ثمن المساجر ولو كل مع هذا الثوب بكنا ثا ازداد فخذ ذلك فالوجه عندي وجوب اجرة المثل للدلال والزيادة
للا بد ولا يرضه التوبة ولو باعه بالمقدار المستحق ثبت له اجرة المثل ايضا ولو باعه بقص لم يفتح البيع ولو تعدد الزمان فمن التفرق
فليفتح قول بثمان النقصان مطلقا ولو باعه نسيئة لم يفتح ولو استاجر لخصه الزرع او حرام التحل يجر منه معلوم كالسدين
ونسيئة جاز وكذا لو استاجر الطحان بالتخالة او بقتين منها ولو شرط للرضعة جزء من الرقيق بعد الطعام ولما طافت التامة
جزء منها بعد الشراء جاز وكذا في الحال ولو كان ان خطته اليوم فلك درهمان وان خطته غدا فدرهم فليفتح قولان احدهما
الجران ويلزمه ان عمله في الاول ارضه درهمان وان عمله في الثاني كان له اجرة المثل لكن لا يراى عن درهم ولا ينقص عن درهم
ولو قل بالبطون وبثوبت اجرة المثل كان وجها واقل البيع لا يخلو من قوة ولو كان ان خطته روميا وهو ما يعمل بنهرين
فلك درهمين وان خطته فارسيا وهو ما يعمل بنهر واحد فلك درهم جاز على استكمال ولو استاجر ليحمل ساعه الى موضع
معين باجرة معينة في وقت معين فان فصره نقص من اجرة يسا جاز ولو شرط سقوط الاجرة مع التقصير لم يجر له وله
اجرة المثل على رواية محمد بن مسلم الصحيحة عن ابي افرط عليه السلام وهل يجدي الحكم الوجه ذلك ولو استاجر الى مصر بان
يعين فان نزل مستقفلثون فان نزل الكوفة فغشرون ففي الجواز نظره ولو اكرى دابة وشرط ان رده ما يومها فذهب
ولقد هادرهين ففي الجواز نظره ان الثاني ان يكون المنفعة مملوكة اما بالتبعية بملك العين او بانقضاء استاجرها كما
ان يجر ما غير ممن يباىءه او يقصر عنه في استيفاء المنفعة ما لم يشترط المالك عدم ذلك قبل قبض العين للموجه وغيره وبعد
وغيره ايضا والاقر بان لا يسر له ابدال التوبة التي عين للحياطة والصبي عن الارضاع والتغذية ثم المساجر ان احدث في العين
عدا كحفر التمر وبناء الخياط وعمل الباب وغير ذلك وان قل على جاز ان يوجرها باكثر مما استاجر حاسوا كان من الجنس
اقرها بالنوع ولو اوجرها بغير الجنس جاز سواء كان بازيادة او النقصان ولو اوجرها من الجنس باقل جاز ايضا ولو اوجرها بالجنس من غير
حدث بازيد ففي السبيل ان العقد فطر مع القول بالصحة لا يجب لصدقة بازيادة ولو لم يكن بعض الدار واجرا لباقي
الجنس جاز بازيادة والنقصان ولو كان من الجنس لم يجر ان يوجرها بازيد الا ان يحدث فيه حدثا ويجوز ان يوجرها

بالكرمال الاجارة والصانع اذا قبل على الشيء معلوم لم يختر ان يقبله باقل من ذلك ما لم يحدث به حد كقطع الثوب وخياطة ثيئنه
 او بيطيه خيوطا او باراولا حدث حدنا جان يقبله باقل من ذلك الجذر غير وكذا لو لم يحدث وقبله باقل من غير ذلك الجلس
 فلو شرد الموجد استيفاء المنفعة بنفسه فاجبر وان لم يجر ولا يجوز لاجارة ما لا منفعة له او يكون له منفعة لا اعتبار به في نظر الشارع
 او يكون له منفعة محرومة ولا يجوز ان يجر الى مال غير الا باذنه فان فعل فالاقرب وقوعه على الاجارة الى ان يكون له منفعة
 معلومة وفيه عشرين بحثا **الاول** يجب كون المنفعة معلومة لينتفي الغرض فلو كانت مجهولة مثل ان يسافر احد الدان
 لم يجر والعمل يحصل اما بتقدير العمل كياطة الثوب وبنار الجدار ونسخ الكتاب واما بتقدير المدة كالحياطة شهر او سنة مثلا ولو كانت
 العين ماله عمل كالحيوان جائفيه الوجهان وان لم يكن له عمل كالتار والارض لم يجر الا على الوجه الثاني وهو يجوز تقدير المنفعة
 بالمدة والعمل كما لو استاجر ليجيط له هذا الثوب في هذا اليوم فالتيخ لا يجوز لانه مكان الفعل في اقل من ذلك الزمان او ان
 ويحتمل الجواز لان الاجارة وقعت على العمل والمدة ذكرت للتجمل فحتم ان فرغ قبل المدة لم يكن له الزام بالعمل في باقيها وان حلت
 المدة قبله فلما جرف فتح العقد فان فتح قبل عمل شيء فلا اجرة وان كان بعد كان عليه اجرة مثل ما عمل وان اختار الامضاء
 انه ياتي العمل خارج المدة لا غير وليس للاخر الفسخ ب اذا قربت المنفعة بالمدة وجبان تكون مضبوطة لا تنظر في الزيادة و
 النقصان كالسنة والشهر واليوم ولو عقد على ما لا ينضب كادراك الفلوات وقدم الحاج لم يجر وجب اجرة المثل مع استيفاء
 المنفعة ولو استاجر كل شهر بكنا ولم يعين الا شهرا قال الشيخ يصح ويكفون له اجرة المثل في الجميع وتقررت بالعمل كياطة الثوب وبنار
 الجدار اقتصروا ذلك التجمل ان شرطوا او اطلقوا ولو شرطوا مدة مسافرة عن العقد قال الشيخ لم يجر وعندى فيه نظرا قال لو كانت
 الاجارة في الذمة مثل ان يستاجر ظهرا للركوب جازان يكون مجمله ومفرقة كالولوا ساجر ويحصل خمسة ايام بعد شهر
 لم يجر ولو اجرته من هذا الوقت شهر بكنا وما زاد فحسابه فتح في الشهر وكان في الزيادة اجرة المثل اذا اطلق السنة وجب
 احتساب اثني عشر شهرا اهله ولو شرط هلالية كان كذا ولو وعدتية او سنة بالايام وجب ثمانية وستون يوما ولو استاجر
 بهلالية من اول الهلال عد اثني عشر ايام فما خرج من شهر الاول وقيل يجب الحال ثلثين وهو حسن ولا يستوفي الا احد عشر ايام
 لو قيدت السنة بالرومية وهي التي سبعة اشهر منها احد وثلاثون واربعة وثلاثون وواحد ثمانية وعشرون وكما عارفين بحثنا
 صح ولو جملة احدها بطلت ولو قيدت بالعبطة وهي التي لا شهر منها اثلاثون ويبريد وثمانية لساوي الرومية جازيا
 مع العلم بالحساب ومع هذين التقديرين يكون مدة الاجارة ثلثمائة وخمسة **بها** لواجره الى العيد وعينه حل على
 المعين وان اطلق حل على الاقرب ويحتمل البطلان ويخرج المدة بدخولا ولا جزم منه وكذا لو علقته بشهر ليرك فيه اثنان
 كجمدي وربيع ولو علقته رجبا وشبهه من السفر حمل على رجب سنة مع احتمال اقله ولو علقته يوم حمل على اقرب ايام
 السنة الاسبوع اليه الى ان يعين غير ولو علقته بعيد من اعياد الكفا وهو يعلم انه صح والافلا والواجر الى الفسار كما في المدة
 غروب الشمس لا زوالها ولو اطلق الى العشي فكذلك مع احتمال اقله الى العشي ولو اطلق الى الليل فهو الى اقله وكذا الى الفجر ولا
 مما را في غروب الشمس ليلة الى طلوع الفجر ولو استاجر فسطاطا الى مكة ولم يعين وقت التخرج بطل العقد وكلما
 مدة ولم يعين ابتداءها لا ينظر في مدة الاجارة اتصالا بالعقد فلو اجر الحرم وهو في رجب صح سوارا كانت العين مستغلة
 بغيره اولا فان كانت الاجارة على مدة العقد لم يحتج الى ذكر ابتداءها وان كانت لاسمه وجب ذكر ابتداءها ولو اطلق قال
 اجرتك سنة او شهرا فالاقرب بالصحة وابتداء المدة من حين العقد وان لم يستتم السنة والشهر فعلى هذا يجوز ان يجر
 العين الواحدة لاثنتين في زمانين قبل ان ينقضي مدة الاولى لا يتقدر اكثر مدة الاجارة بتقدير بل يجوز على ما زلنا
 عليه وان تجاوز سنة او لثنتين سنة او اكثر ولو استاجر من شهر لم يجب تقيط الاجر كل سنة ولو قسط الاجر على اجزاء

المدة جازة فان غدت الدار في بعض الاجزاء سقط ما شاك في القسط وان لم يقسط لم يقسط المسمى في العمل القسط حتى يحسنه
 في يجوز استيجار المنازل والعقار بشرط التقيد بالمدة المقيمة ولا بد فيه من المشاهدة او الصفا الافرغ للمجاله ان يكن
 ضبطه بالوصف وثبت له جازا لرؤيته ولو اجرها للزراعة فان كان كحرف جوب معلوم وجب مشاهدته او وصفه بايزع الجبا
 ولا يقع اجازة العقار في الدمة بل يكون شاهدا او موصوفاً اذا استاجر بعلم معين فان قدره لمدة مثل ان يساجر
 شهر الحفر له بئرا او غيرا لم يجب معرفة القدر وعليه ان يحفر المدة وهل يحتاج الى معرفة لان فيه نظر وان قدره بالعمل
 مثل ان يساجر لحفر بئرا معينة او غير معين وجب مشاهدته ومعرفة دوا البئر وعمقها وطولها التمر وسعته وعمقه
 ولو حفر بئرا وجبا ان يشيل التراب ولو اعمار تراب من جربها وسقطت فيه بئته وبئها لم يجب عليه اخراجه ولو
 وقع من التراب الذي اخذه منها لزم الحفار اخراجه الا ان يقع بعد تسليم الحفر ولو حصل بصفحة او جاد يمتنع الحفر
 او يقع ماء يمنع لم يلزمه حفره وتجر في الفسخ ثبت له من الاجر نسبة ما عمل فيقسط الاجرة عليه وعلى الباقي وال
 بالنسبة ولا ينسب على الذرع وفي رواية من استاجر لحفر بئر عشرة ايام فحفرها منه واشتد من الباقي لبست الاجرة على
 وحسين جزء فان اصاب واحدا فهو للامة الاولى والاثنين للثانية وهكذا والاقول اقرب ولو كانت القصة ما يكن حفرها او بعضها
 مع المسقة كالا يشح يجب عليه ذلك وعندي فيه نظرية لو استاجر بغير بالبين وقرنه بالعمل فقره بالبيان تعدد وذكر القلب وهو يقع
 القرب وما يؤخذ منه المأذون كان حاله كالب معروف فجازت الحولة عليه وكذا لو من اعباده ولو لم يوافق بالبا غير معروف وهو شاهد
 فالوجه الجواز ولو قرنه بالزمان لم يفسد الحرف له سوى موضع القرب على اشكاله لو استاجر بالبيان فان قدره بالعمل ففقره الحرفه المكان
 ووضع الماء في كل ابعاد الحائط وآلة البئر من لبن الحجر او طين ولو استاجر لبيان اجره معروف فالعدد اولى كذلك ثم سقط الحائط
 بعد البيان استحق الاجر ان لم يكن بتفريطه وبناء عكسا ولو قرن او لم يقرن لا فيله الاعادة وغرامته صانك من الالة ولو استاجر
 لبيان عشرة اذرع فحفرها ثم سقطت اعاده فاشترى المقتدر اذا استاجر للفتح وقرنه بالعمل وجب ذكره الا اذا كان وقدره او عدد
 التطوير وقدر الحاشية من كل جانب ودقة القلم وظلته ثم الخطان عرف بالمشاهدة او الصفا الافرغ للمجاله جاز ولا افرغ
 مشاهدته ويجوز تقدير الاجر براق الفرع وراق الاصل ولو قلعه على المنح الاصل بئري معلوم جاز واذا غلط جاز لا يجرى به
 العادة لم يكن عليه شيء وان تجاز العادة فهو عيب يرد به ولو كان الكاعن من المساجر كان عليه الارش ولا يجوز له التنازل بما
 يفتني غلظه كالحجارة وقت الكتابة وكذا ما لسه كالتساجير لو استاجر لحصاد الزرع قرنه بما بالمدة المقيمة او عمل معلوم وكذا
 في رفته وتصنيته ونقله الى موضع معين ولو استاجر للاختطاب والاختصاص جاز وقرنه بالمدة او العمل ولو اجرته لثالث
 وقرنه بالعمل جاز ان ينقل لغيره معه وان قرنه بالمدة كان لا ضرر فيه فالاجر الجواز وان كان فيه ضرر فالاجر بالسقوط
 قبل فله مع الباقي من الاجرة وهكذا حكم كل اجير فاصر عمل مع غير مساجر ولو استاجر لاستيفاء القصاص وقرنه بالعمل جاز وكذا ان قرنه
 بالمدة مع كثرته وعلى التقديرين فعمل الاجرة على المقضي او على المستوفى نظر من حيث ان الاستيفاء واجب ولائمة الا بالاجرة فيجوز له
 ومن حيث ان المقصود منه عليه التمكن وقد حصل والا اول فيه قوة لو استاجر ليشري له بئرا بقرنه بالمدة ولو عين العمل فعمله من كل
 الف درهم ليشري بئرا معلوما بئرا ولو كان كمالا اشترى ثوبا فله درهم اجرا وكان الثياب معلومة بصفة او مقدرة بثمن جاز وان
 لم يكن كذلك ثبت له اجرة المثل ولو استاجر الحزن للخدمة لم يخرجه منه عن فرائض الصلوات اليومية وغيرها كالجمع والاعباد والآيات
 والافريانه له منه عن النوافل ان كانت في وقت الخدمة وكذا العبد لو استاجر دارا جازا لطلاق العقد ولا يجب ذكر السكنى ولا
 صفته الا بالاطلاق ويجوز ان يسكنها بنفسه وعياله وان لم يذكره في العقد وان يسكنها غيره ممن يقوم مقامه في الضمان وفيه
 ويضع فيها ما جرت العادة من الرعي والطعام والنياب ولا يسكنها من هو اضر منه كالقصار والحذاد ولا يعمل فيها الدواب الخ

عن العادة ولا يحصل فيها شيئاً لم يكن ولم يخرج عليه موافقة ولا شاهد حال ما هو مقرر بالكلية وأما وضع الأشياء الثقيلة فوق سطح الجبل
 الطام في بيعها على جبل الأحرار فيها ولا يجوز كرهه السكان ولو اكره في ظهر الركبة جازان يركبه غير ممنوع من خوف ولا يركبها لا نقل
 ولا بشرط التساوي في العقد اختصار المسافر بائناً بالمنفعة لزم كذا لو استأجر للمعاملة دون الحضانة أو الحضانة دون المصاع
 أو لما مقاجاز ولو اطلوا العقد على الرضاع والأقرب عدم دخول الحضانة فيه والحضانة نية القبي وحفظه في سريره واخذ
 وكله ودهنه وتنظيفه وغسل خرقه وثيابه وشبابة ذلك واستفاق ما من الحضانة وهو ما تحت الأبطان فيها الحضانة الطير
 للفراخ والبيض ويجوز استئجار الرضع على الرضاع من له فيه نصيب ولا بد في الرضاع من تعيين المدة ومعرفة القبي بالشاهد
 وموضع الرضاع ومعرفة الحرض وهل المقصود عليه في الرضاع خدمة القضي وحمله ووضع الثدي في فيه ويكون اللبن ما بقا في الثدي
 في الدار والتبغ في الصياغة أو اللبن الأقرب الثاني وهذا يستحق الأجرة بالرضاع فإن لم يخدمه دون العكس كونه بالمنفعة عيناً
 للرخصة وعلى الرضعة أن تأكل وتشرب ما يكثر به اللبن ويدنو ويصلح به والمستأجر مطالب بما به ويعلمها السعي بحري العادة ولا
 صرفاً للبن باجمعه إلى الولد لا يتلف ولدها ولا يفرز ولا يستحق لبن الغنم المستحق أجره ولو دفعها دفعت إلى الخدمتها وأرضته
 فالوجبات لا أجر لها ولو اختلفا في الرضاع فالقول قول الماعين ويجوز أن يجزئته مدينته وأمر ولد والمأذون له في التجارة
 للرضاع وليس لواحدة منهن الاستماع ولا إجازة نفسها من دون إذنه وإنما تجوز الإجازة على الرضعة إذا كان في اللبن فضل عما يحتاج
 الولد إليه وكان الولد مملوكاً أو السيد مملوكاً أو نزل الضرورة حاجة مملوكه ولو كانت لامة من زوجة لم تجز إجازتها للرضاع إلا بإذن
 الزوج على أشكال فيما إذا لم يمنع شيئاً من حقوقه ولو تزوجها بعد الإجازة لم ينفسخ عنها الإجازة ويكون للزوج الاستماع بما أو
 فراغها وبطاعتها وإن لم يأذن المستأجر وليس له إجازة مكاتبته وإنما يجوز نفسها ويجوز أن تستأجر مائة ولختها وابنته وسائر
 أقارب الرضاع ولد ولو استأجر زوجته الرضاع ولد تزوج ولزمت العرض سواء كانت في جبالته أو لا وليس للزوجة أن تزجر نفسها
 للرضاع إلا بإذن الزوج على أشكال ولو نطقت بالرضاع ولدها منه أو من غيره لم يجز العبد على غيره القول وكان له من غيرها أن لا يشترط ولو نطق
 عقد الإجازة على رضاع الولد لم يجز ما دامت في جبالته ويجوز مع البينة ويجوز ابنه ليس مطلقاً وهو جليل وبطل الإجازة بموت
 الرضعة أو الطفل وإن كان قد مضى بعض المدة رجع المستأجر بما كان له والأرجح بالجميع ولا يسلط بموت المستأجر بإجرة الرضاع على الصغير
 إن كان منسكراً وإن كان معسراً فعلى الأب وليس للجد إجازة أمه على رضاع ولد منها وله الجبان مملوكته ومدينته وأم ولد ومكاتبته
 المنسوبة لا المطلقة **المسألة** إن تكون المنفعة مباحة فلو استأجر مسكاً ليجز فيه غراً أو دكاً أو يبيع فيه شيئاً محرماً أو أجر العبد المهراماً
 لم يجز العقد وكذا لو استأجر مائماً لكن السجدة **المسألة** إن تكون المنفعة مقدرة على تسليمها فلو استأجر الأبق للخدمة لم يصح
 ولو نتم إليه غير فنية نظر ولا يجوز إجازة الأبق للرعاة ببعض ما يخرج منها سواء عين مقداره أو جعل جزءاً مشاعاً **المسألة** الرب
 في مباحات العقار وهي أربعة عشر بحثاً **الأول** يملك المستأجر المنافع بالعقد ويؤهل ملك للوجع عنها ولا يجوز للموثر الفرق فيها
 ولو استأجر داراً سنة فسكن ثم رثلاً لم يكن للمالك إخراجه منها فإن خرج بنفسه لم يسقط عنه مال الإجازة وكذا لو لم يسكنها
 أصلاً ولو منع المالك من السكنى في ابتداء مدة العقد حتى خرجت السنة انفسخ العقد ولو مكنته بعد النفع في الابتداء انفسخ العقد
 فيما منعه وكان عليه إجرة الباقي بالنسبة ولو خرج المستأجر بعد أن سكن ثم ركن من قبل نفسه وتركها ثم ركنها المالك بانه
 السنة أو أجزأه لا قرب عدم بطلان الإجازة في الباقي ويجب على المالك إجرة المثل عن هذه المدة سواء زادت من المسمى أو ساقطه
 أو قهرت عنه ولو سكنها ثم ركنها المجرى ثم ركنها أو جيب على الموثر إجرة مثل التبرين وعلى المستأجر إجازة الجميع ب
 لو سكن بعض المدة ثم أخرجها المالك بما كان له إجره ما سكنه المستأجر ولا يسقط عنه الإجرة فيما مضى بإخراج المالك له **المسألة** **المسألة**
 ينفسخ الإجازة في الباقي الأقرباً لبطلان ويكون المستأجر إجرة المثل إن زادت عن المسمى ولو نقصت عنه فالأقرب بانه لا ينفسخ

ان يرد كذا لو اجد آية ومنه المالك عن استيفاء المنفعة بعد ان يستوفى البعض المدة او اجزائه لبناء حائط او حفر بئر
 او حفر نخل الى موضع فحمله بعض الطريق او بنى بعض الحائط او غطى بعض الثوب او حفر بعض الكثر فانه لا ينفذ اجزى السلف في ذلك
 كله ولو اجر نفسه المدة فخر بها واجزائه فترد قسما او ارضا لموجرا العين وهرب بها او منعه من استيفاء المنفعة بخلاف المساجير بين
 الفسخ والامضاء فان لم يفسخ انفسحت بمضى المدة بوجهين هما فان عادنا العين في الاشياء استوفى الباقي ولو انقضت الاجازة
 المدة انفسحت الاجازة اما لو كانت الاجازة على موصوف في الدقة كحياطة ثوب او بناء حائط فالوجه انه ليس بمر من ماله من عمله
 ولو نفذ كان المساجر الفسخ والضرب وقتا الفسخ على المطالبة بالعمل اذ المساجر اذا او ارض الزرع فانفذت الدار
 وغرق الارض او انقطع ماؤها في ثمار المدة فان لم يمتنع في بانفع اصلا في كماله فيفسخ الاجزى فيما بقي وليس له الفسخ فيما مضى
 والرجوع الى اجزى المثل على اشكال وان بقي في النفع غير ما استاجر ماله مثل ان ينفع بجزء الدار ولو وضع حطب فيها او نصب خيمة او
 صيد السمك فالأقرب نبوت خيار المساجر بين الفسخ والامضاء بالجميع ولا يسلط الا من دون الفسخ ولو لم يخر احد من الجملة
 له المثل خير الخيرة او غيره كان له الفسخ بعد ذلك ولو كان النفع الباقي لا يجوز استيفاؤه بالفسخ كالمساجر للركوب فصار لا يصلح
 الا للجملة او بالعكس انفسحت الاجازة ولو امكن الامتاع مع قصور مثل ان يمكنه الزرع بغير ماء او كان الماء يخرج من الارض التي
 عرفت على وجه يتبع معه بعض الزرع او كان يمكنه سكة الدار لم يفسخ الاجازة بل يخير المساجر بين الفسخ والقبول
 بالجميع على اشكال ولو كان الحارث لا يفر من انقطاع الماء وقتا الفسخ عنه او وقتا الحاجة لكن يحى به المجرى من موضع اخر او كان
 الفرق مما يخر بريا من غير منع من الزرع ولا خسر لم يكن للمساجر الفسخ ولو حدثت له دماء والفرق ان انقطاع الماء ببعض العين يفسخ
 المساجر بين فسخ الجميع او البعض وبمسك الباقي بحشته لا بالجميع يجب على المالك دفع ما يتوقف المنفعة عليه كالماء فيح و لو
 ما من من المساجر بغير تضييق وجب على المالك بدله ولو اهدم بعض المسكن وجب عليه بقاءه وكذا لو سقطت خشبة وجب
 ابدالها وعليه عمل الحمام اما بالقبول او بالصبر ورح وعل اوابه وبه وليس عليه التحسين والتزيين واما الجبل والدلو والكوة
 فعلى المساجر وعلى المالك تنقيه بالماء والكنفان واجتنب اليه في ابتداء المدة اما لو اجتنب اليه الاستلاء بما يفسد المساجر فلا
 انه كذلك وكذا البحث في تفرغ جبة الحمام ولو خرجت المدة في الدار بطلت وقامته وجب على المساجر تفرغها منه على اشكال
 ولو لم يفسد المساجر الحمام او غيره ان مدة تعطله عليه ففي المنع فطر ولا يجوز ان يشترط استيفاء ما فاقا بل مدة التعطيل بعد مدة الاجازة
 ولو شرط المالك سلفا فاما يأخذ في يده بحاله على وجه الزمن ويرد على المساجر بعد انقضاء المدة قال الشيخ بطل العقد اذا
 تجدد الغيب كالهدم والعرق بعد استيفاء بعض المنفعة بخلاف المساجر وليس له الارض ولو لم يعلم بالغيب حتى انقضت المدة فلا حاجة
 ولا ارض اذا شرط المالك الانفاق على العين مثل ان يشترط ان ما يحتاج الدار والحمام اليه من العاقر فعلى المساجر في البطلان نظر
 والقبول في المبسوط ولو لم يشترط لكن اذن له في الاخراج ليحسب له من الاجرة جازان ما احتل في فراج والقول قول المساجر على اشكال
 ولو اخلت في القدر والقول قول المالك ولو لم ياذن له بغيره ما اضرجه بريا ولو اذن الحاكم لنفسه المالك وحاجته المنفعة كان له الرجوع
 به ولو نفذ الحاكم فالأقرب جواز الرجوع للضرورة اذا اجره ارضا ببيع للزرع والغرس وجب تعيين احداهما فلو كان لا جرت كما للزرع
 او الغرس لم يمتنع لم يمتنع حتى يعين ولو قال لا جرتك لما جاز وزرع الشف وغرس لا فخر على اشكال ويجعل البطلان وهو متى ولو
 قال لزوري ما شئت وفرس ما شئت فالأقرب الجواز ولا يجب التقسط بينهما بل يجوز زرع الجميع وغرسه والتقطيب بالتسوية
 ومتافاضا لو اجره لزراعه لم يخر له الغرس ولا الكباء ويختر في انواع المزروعات مع الاطلاق ومع التخصيص لا يجوز التعدي
 الى ما هو اكثر ضررا او اقل ولو اجره للزرع معين فالأقرب جواز زرع غيره ثمنا يابيه في الضرر او يقصر عنه ولا يجوز له
 ان يكثر زرع ولا اذا شرط المالك التخصيص كذا البحث لو اكرها للغرس الاطلاق والتخصيص ولو اجرها للبناء لم يكن

لا الرجوع ولا العرس وبالعكس في كل اذ كان الماء دائما متحياجا الى الارض العرس والزرع سواء كان الماء من ضر او عين او مصنع
ولولم يكن الماء دائما بل كان وقت الحاجة فمقتل الماء التراب الذي يزيد وقت الحاجة اليه للزرع ومصر واسباة ذلك فانه يجوز اجارة
الارض للزراعة قبل زيادة الماء وبعده ولو كان بحته مادرا بحيث لا يتحقق حصوله وقت الحاجة لم يجز اجارة الارض للزرع والعرس قبل
وقت الحصول ويجوز بعده ولو اخرا في غير وقت الماء مطلقا على انه لا ماء له اجاز لا انتفاع بها في غير الزرع كالزول بها وغيره ومع
حصول الماء يجوز له زرعها وليس له ان يبني ولا يفرس وله زرعها قبل مجي الماء لوجه حصوله ولو اطلق الاجارة لهذه الارض
مع علمها بما لا يمتنع ولو كان لها ماء غير دائم وينقطع قبل الزرع او كان لا يكفيه في كالعامة ولو استأجرها للزرع ولم
يعلم بما لا او علم فظن ان المالك يسوق الماء اليها لم يصح العقد ولو استأجرها لربها فانقه لم يجز الا ان يعلم انحسار الماء عنها
وقت الحاجة ولو استأجرها للزراعة فزرع ثم بقي بعد المدة غير بالغ فان كان التفريط من المستأجر كالمزرع ما لا يدرك في المدة كما انما
يتخير المالك بين قطعه وابقائه بالاجرة ولو اختار المستأجر قطع زرعها في الحال كان له ذلك وليس للمالك اخذها بالقيمة دون
رضا صاحبه وان كان يفرط في مثل ما قبله حصل او تأخر الا هتة او المياه او غير ذلك فعلى المورزر كونه المستأجر واجرة المثل
في الزيادة ويحتمل وجوب نقله لحصول التفريط منه ان كان يمكنه الاستمرار بزيادة المدة والا فله اقرب ولو اراد المستأجر
زرع ما لا يدرك في المدة فالاقرب ان لا يكون له المالك منعه وقال الشيخ له منعه وفيه نظر نعم لو قلعه عند الانقضاء لاقبله ولو استأجر
لزرع مدة لا يحل فيها بشرط تفريع الارض عند الانتهاء جاز وله منه النقل وان اطلق فالوجه للرجوع سواء امكنه الانتفاع
في المدة بزرع ما يساوي المشتري في الفرض او يفرغه او لا على السكال وحق كالا فرب عدم وجوب الابقاء على المالك ولو رضى بالجزء
عن الزيادة جاز والمشتري الشقية الى وقت البلوغ لم يطل العقد يب اذا استأجر الفرس سنة ما بقي بعدها غالبا فتح سواء
شرط قطع الفرس عند الانتهاء او لا وله العرس قبل الانقضاء لابعده ويجب مع الانتهاء قطع الفرس مع الشرط وهل مؤنة القطع
العارس او المالك فيه تردد والارث على المالك ولا يجب على المستأجر تسوية الحفر واصلاح الارض الا ان يقلعه قبل المدة ولو
اتفقا على ابقائه بعضا او غيره جاز ان قدر بتمه معينة ولو اطلق العقد فللمستأجر القلع وعليه تسوية الحفر وكذا ان قلعه
قبل انتهاء المدة ولو لم يقلعه قال الشيخ لم يجز على قلعه فحيا او يتخير المالك بين اخذ الارث بالقيمة ويجز للمستأجر على القبول
وبين الاجار على القلع مع دفع الارث لنقص العرس بالقلع وبين الشقية باجرة المثل وعندى في اجبان على قول القيمة
نظر ولا يتخير المالك بين دفع قيمة الفرس والقلع فحيا او التزك فيكونا شركيين ولو باع الفارس عنه على غير المالك جاز
قام المشتري مقام البايع ولو شرط في العقد ببقية العرس فالاقرب للبطلان وتبست اجرة المثل اذا اجرا للزرع والقلع
جاز ان يزرع ما ينشأ له زرع ما هو بلغ زرعها فادناه ما ينشأ فان عتينا للزرع جاز ان يزرع ما يساويه او يفرغه في
سواء شرط او لا فان شرط ان لا يزرع غير صحيح الشرط والعقد ومع التخصيص لوزرع ما هو ارض كان للمورزر قلعه سواء بلغ الى
الفرض الزايد على ما سلكه او لا ثم ان بقي من المدة ما يمكن فيه زرع المستأجر كان له ذلك والا فلا وعليه اجرة المدة ولو لم يعلم
المالك حتى استحصل فالوجه ان له المستأجر اجرة الزيادة ويلوح من كلام النجاشي التحذير بين ذلك وبين اجرة المثل
وكذا لو استأجر للتكنة فاسكن القصار والحداد فان الوجه ان ياخذ المستأجر اجرة الزايد من الفرض وكذا لو استأجره
ليعمل فيها فزاد من القطن فوضع ذلك الوزن من الحديد ولو قال ازرع ما شئت جاز وليس ان يفرس ولو استأجرها
للبار جاز ويشترط معرفة الموضع والفرس في العلونظر **الفصل في ما يشرط في بائع الحيوان وفيه سبعة عشر**
مبحثا اذا استأجره بانه لمنفعة كان له ان يستوفي تلك المنفعة ومثلها ودونها فلو استأجرها لمحل ثمن معلوم جاز
ان يحمل ما يساويه في المقدار والفرض وليس للمورزر ابدال الزايد بمثلها او اجرة بدون رضا المستأجر ولو كانت

التي يترتب فيها الكثرة او مخالفة المعقود عليه في الفرار لم يجر ولو استاجر لجل بعد لم يحمل قطبا وبالعكس ككثر مقدار الاول فمما
 الهواة فكثر التعبد ملافة الثاني موضع واحد فان حاله كان عليه المستحق اجرة الزايد ونضمن ولو استاجر لركوب
 لم يكن له ان يحمل وبالعكس ولو استاجر لركوبه عابا لم يكن له ركوبه بالشرج وبالعكس ولو استاجر لركوبه ليركب له ركوبه
 بالثقل ولو استاجر لركوبها والجل في مسافة معينة لم يجر ان يسلك بها في سوار كان الكثرة او الخوف او خرق
 او اقل ولو فهم فعل فمن وهل يجب المستحق مع الزيادة ان كانت اجرة المثل فيه منظر **ج** اذا استاجر لركوب الى عناية فحاج
 على المستحق واجرة المثل للزايد ونضمن من حين التعدي ولا يجازي المالك مع بقائها بين المطلبية بالاجرة والقيمة يوم
 التعدي وان تعدت مسافة النجاة ولا فرق في الضمان بين ان يتلف في الزايد او بعد مدة ما الى المسافة هذا اذا
 كان صاحبها عابا وان كان حاضرا او لم يطق لثبتي حتى تعدي فيها لم يكن مضمونة صان اليد فان يمسحها عليها فان
 ماتت والمساكن جراكب فمن اما المقتضاها فبالزايد على مسافة الاجابة بعد التوبة على الاحتمالين فاما ما قاله الشيخ والوجه
 عندى ان الجميع وان كان صاحبها سائرا وان تلفت بسبب سيم او سقوط في هذه وتبنيها بعدت ولما عابا وتسلمها الى صاحبها
 لم يضمنها ولو كان التلف بسبب التعدي فانه يضمنها باجرها وكذا لا يضمن الجميع لو كان التلف من الركاب بسبب الحمل والسير
 ولا يقطع الضمان بقية ما الى المسافة **د** لو استاجر لجل حتى يحمل الزايد وجب المستحق واجرة المثل للزايد ويلزم الضمان ولو استاجر
 لجل ففرضه قفيزين فان كان المسافر نحو الكيل من غير علم المالك حكمه حكم من استاجر لجل حتى فزاد وان كان المالك من غير
 علم المسافر فلا اجرة عليه ثم علما بالزيادة فالقربان للمسافر المطلبية بزيادة الزايد ولا يجب عليه قبول المثل ولا صان ولو تلف
 الزايد من الطعام ضمنه سوار كاله لحدتها ووضعه على الدابة او كاله ووضعه وان تولاه اجبني من غير علم المسافر فمما
 عليه اتفق الدابة لصاحبها والطعام لما كاله ولو كاله المسافر ووضعه المالك مع علمه بالزيادة فلا ضمان وفي ثبوت الاجابة
 في الزايد فطر ولو انكسر فعليه اجرة الزايد ولو امرها بالجل ففي الاجرة فطر وان كاله لحدتها وحمل اجبني امر او امر اخر فهو كسا
 وحله احدها ولو كان بغير امرها تعلق به الزمان اذا عرفت هذا فاذا حمل الزايد فقد قلنا انه صان ومن وهل يضمن الجميع او بعض
 الاقرب الثاني ولو كانت الزيادة مما لا يتصل ببيع عليه على صان يضمن فلا يجب لما اجرة في ذلك كله هذا انما بلغت من الحمل ولو تلفت
 بسبب غيره كافر اس السبع والوقوع في الوهدة واخذ النظم لما افق الضمان اشكال **هـ** لو استاجر الدابة مدة غرابه لم يجر وكذا
 مناسفة في تجارته فان فعل فله اجرة المثل ولو حتى ليل يوم شيئا معلوما من غير تعيين الايام لم يجر ولو عينا فتح ويلزم الاجرة
 سرور معينة او سائر ولا بد من تعيين ما يستاجر من ركوب وحمل وكذا لو اجر نفسه لسفح التخل كل ولو بجر او فطر او غيرها جاز بشرط
 تعيين الدابة ولو لم يعين بطل ولو كان له اجرة المثل مع العمل ولا بد من معرفة الدلو والبشر ما يستقبره ولو استاجر دابة عشرة ايام بعشر
 درهم فان حبسها اكثر من ذلك فله بكل يوم درهم لم يجر فان جعل ذلك شرط في العقد بطل العقد والا فلا فان حبسها اكثر من الدابة
 كان له اجرة المثل وكذا البحث في العترة ولو استاجر لجل على الساعة عشرة اقفر بدرهم فما زاد في حبه ز لو استاجر لجل صير مائة
 الى موضع معين جاز ولو قال استاجر لجل ليل كل قفيز بدرهم فان علم مقدار القفيز صح اجها والا فالقربان بطلان وثبت
 اجرة المثل ولا يلزم في قفيز واحد على اشكال ولو قال ليل قفيز بدرهم وما زاد في حسابه يديره حمل الجليل صح في القفيز ان لم يحمل
 الزايد شرطه والا بطل وجبا اجرة المثل ولو اراد منها حملت من ثمنها في حسابه لم يصح وكذا لو قال ليل قفيز بدرهم على ان تحمل
 البائة بحساب ذلك او قال ليل هذه البصرة كل قفيز بدرهم وتنقل الى بصرى اخرى في البيت بحساب ذلك سوار علما ان
 بالمسافة او لا يعلم اخر او علما بالكيل جاز واعلم احد هذا خاصة صح فيما خاسته ولو قال ليل هذه البصرة والتي في البيت
 بعشرة فان علم التي في البيت بالمشاهدة صح والا فلا يصح في المشاهدة بانفرادها ولو قال ليل هذه البصرة وهي عشرة اقفر بدرهم

فان زادت على ذلك فبحسب ما فتح في القسمة خاصة ان لم يحمل الا رايد شرطه اذا استوفاه لركوبه ان شرطه في صحة معرفة المتقارن
باعتقاده عليه فاذا اجره حلا للركوب وجب معرفة الركاب من الالة التي ركب ان فيها كالمحار وغيره ما وهل الحمل منطلي او مكشوف
وجزء غطاءه ومعرفة الوط او ان كان معساذ كر ويحتاج الى معرفة الغاليوكا لمره والسطحة والسفرة ونحوهما
من جميع ما يحمل معه ويجب معرفة الدابة التي ركب عليها اما بالمشاهدة او بالوصف فيذكر الحمل كمالا او فرسا او حمارا او نعجة كخنة
او عربا او دونا او مصري او شامي بالذكورة والانثى وجودة وشبهه ودره واذا كان الكرا الى مكة او ما يشبهها كمالا او فرسا او حمارا
في السير لم يحتاج الى ذكره معرفة عملا على العرف مع اختلافها وكذا لو اختلفا في وقت السير من الليل والنهار في موضع المنزل
من داخل البلد وخارجه فانه يحمل على العادة ولو لم يكن للطريق منازل معرفة فالاولى صحة العذر والرجوع الى العادة
في غير تلك الطريق اذا شرط حله زاده وكان مينا فقص بالاكل المعتاد فالأقرب بانفليس عمل بدله وتوى ليخرج انما لا بدال
وليس يتي ولو شرط ذلك فالأقرب الجواز وكذا الوفاي الزاد بالاكل المعتاد بالشرقة او بالاكل الخارج عن العادة فالوجه جواز حمل
العض وعلى ما اخبرناه لو نقد الزاد كان بين يديه مراحل فوجد الزاد فاعادها ان يشري ما ينفق به من حله وحله وان لم ينفق
او وجدته غالا كان له ان يحمل البدل مع نفسه ولو شرط عدم ابدال ما نقص من الاكل فقص بشرقة او سقوط فالوجه جواز لا بدال
اذا الكرى جلا شح عليه فله الركوب عليه الى مكة ومن مكة الى عرفه والخروج عليه الى امنى ولو اكرى الى مكة فقص لم يكن له
الخروج عليه الى عرفات ومنى بيجر على الوجه العيان يحتاج الى ركوبه من المراحه والقب والزام واللباس والبرقة والقب
وعلى المسافر ان لا يد على ذلك كالحمار والحيال التي ربط فيها والوطا الذي يشد به فوق الحاجة بحسب على الوجه العرفي
وسد على الحمل ورفع الاحمال وشدها وتحتها احاطة الركب على الصعود والنزول وعليه السابق والقائد هذا اذا اكتمل
على ان يصح له ولو استأجر طاهرا باخذ الدابة فهو يمضي بانفراة كان ذهابا جميعه عليه ولما لا بدال فالأقرب انه على المسافر ان
كانت الأجرة على ظهر معين وعلى الموجه ان اجره للحمل الى المستر واما السوف فان كان الكرا الى المسافر او لركب هو عليه كالكرا
عليه وان استأجره لحمل المسافر فعلى الموجه ان يجره على الا فرجاء وعلى الموجه ان لا يبيع للمراة والعاجر لركب
او مرض او ممن وليس عليه ذلك لغير المعذور ولو كان فويا حال التمسك العقد فضعفوا بالعكس كان الاعتبار بحال الركوب وعلى
الموجه ان يان البعير لنزل الصلوة المرضية وقضاء الحاجة والطهارة ويشترطه وفرضه حتى يفعل المسافر جردا ثم يركب ما يمكنه
فعلى ركه كالاكل والشرب وصلوة المفلة فلا يجب اتيانه لذلك ولا ان يتركه له ولو كان في موضع تخير بين التمام والقص
فطلب المسافر التمام لم يكن للموجه مطالبة بالتقص بل يقف معه حتى يتم سلوته ولو اجره وسلم عليه لركبه بنفسه لم يلزم
شي مما قلناه ولو كانت العادة تقتضي النزول والتمشي عند قرب بعض المنازل لم يجب على الركاب النزول فيه وان كان جلا على المشي
لوهر بل حاله بانفرادهم بنزل الاجازة واقام الحاكم عوضه من يقوم بما يجب عليه من اطعام الدواب والسد ونحو ذلك ولو لم يجد
مالا سوى المال دونهما فصله سب في حمل المسافر والتفقة على الحال واقامة عوضه ولو لم يكن فضله اقرب الحاكم عليه اما من يتو
المال او غيره ودفع الى المسافر ما يحتاج اليه ولو استدان من المكنى وانفق جازا واذن للمسا جرفا لانفاق ليرجع به جازا
اختلفا في قدر النفقة فان كان الحاكم قد رعا قبل قوله في المقدار مع التمين دون الرايد وكذا ان لم يقدر في المعروف خاصة ولو
انفق بغير اذن الحاكم مع القدرة عليه لم يرجع بهما وكذا مع التقذر وترك شرط الرجوع والارجاع ولا يقبل قوله في اثناء الرجوع
على غيره وان اشهد بشرط الرجوع فالأقرب ثبوت الرجوع فان انقفت مدة الاجازة ورجع الى الطول بما عليه وسلم اليه الحمد وان
لم يعد او لم يوفد ببع الحاكم منها بقدر ما عليه فان فضل كان الحاكم الجار في بيعه مع الغيبة والاختلاف بالتمن وفي الاية
هر بحاله فكان الاجازة في الذمة لم ينفسخ بالعرب ويكرى الحاكم من مال الجار له لغيره فان فقد المال ففرض عليه اما من يت

او بعض الناس والمساخر والاقرابة ليس ان يجعل لا يتجرا الى المساجر ولو تعدد الاقران فليس المساجر الفسخ وبقي المال يد على المال والبقاء
على العقد فيطالب الحال مع عوده يظهر ركه الا ان يكون مقيد بزمان وينقضي فله مال الاجارة وان كانت الاجارة على بينة معينة
لم يكن للمالك ان يساجر له غيرها فان فسخ المساجر رجع بمال الاجارة ويدفع الحكم العيين ان وجدها والا المثل او القيمة ولو لم يكن
له مال فعمله ان يقترض عليه قال الشيخ ليس ذلك والوجه تخصيص المنع بالاقرار من المساجر لا شفاء الفائدة وان لم يفسخ
ولا ان الاجارة متعلقة بمدة انفتحت بانقضائها ولو بقي من الزمان شئ ثم عاد للحال بحالها ففسخ فيما مات دون ما بقي لكونه
اقرار فيه ولو مر بعد العمل بعض المدة ثم عاد قبل الانقضاء لم يفسخ فيما بقي ولا فيه استواء وان كانت مقيدة بالعمل
كان له المطالبة به مع رجوع الحال سواء كان عوده بعد مضي مدة يمكن فيها الانشاع او لا يقع ذكر العقبة وهو ان
يركب البعض ويمشي الاخر بشرط ان يقلدها بفساخ مقبلة او زمان معلوم مثلاً ان يركب الى الزوال ويمشي الى اخره ويقترض هذا الزمان
السير دون زمان الزوال ولو اكرى على انه يركب يوماً ويمشي افرجاً ولو اطلق العقبة من غير تعيين فان كانت هناك عادة معلومة
عمل عليها والا بطل ولو اختلفا على ان يركب ثلثة ويمشي مثلاً او ما زاد على ذلك او نقص جاز ولو اختلفا لم يجز لم يشع منهما ولو اكرى
اشياء للعقبة بينهما يركب احدهما ثم ينزل فيركب الاخر جاز وكون الاجارة متعلقة بجميع المسافة ويرجعان في التناوب الى العا
او يتفقان عليه ولو اختلف في الباء افرج ولو لم يكن للتناوب عادة بطلت الاجارة الا ان يفسا في العقد التناوب بما ان الزمان
او الفسخ لو اساجر المحمل لم يجب معرفة المحولة من كونها فرساً او ابلاً او غيرها الا ان يكون المحمل يسفر بكثرة الحركة كما لو اكرى
الفرس او يكون الطريق ثماً يعسر على بعضه دون بعض فيفتقر الى تعيينه ولا بد من معرفة المحمل فلو شرط ان يحمل ما شاء لم يجز وكذا
وكذا لو اكرى المحمل طاقماً بل يجب معرفة اما بالمشاهدة او الوصف بالتقدير والمجلس والطرفان دخل في الوزن لم يحتج الى ذكره والواجب
ان اختلف ولو اختلف في القوف والشرع لم يجب تعيينه ولو اساجر امرأة بطل من النكحة لم يدخل الطرف ولو قال المائة دخل ولو اساجر
فقر المحمل موصوفاً بجلس مثلاً ليشترط الخيل او البغال والا بل يبرح ولا يعرفه الصيغة او ليسكن السير فلا يحصل مني الجمل فارد حمله
على هذا القول لغيره لم يقبل منه سواء كان المساجر او الموصوف لو اساجر حفراً للثوب جاز وافقر الى معرفة الارض بالمشاهدة و
تقدير العمل اما بالمدة او بالارض او بالساحة وانا قرن بالمدة افقر الى معرفة التفرع ويجوز ان يساجر بها بافرادها فالمستوفى للثوب
المساجر وانما يفسر الى ما اكمل العمل بها والى الالات كالغير وبدون الالات ولو اساجر البقر للذبح افقر الى معرفة الذرع اما بالمشاهدة
او بالمدة من غير تعيين الذرع ومن شرط المدة افقر الى تعيين البقر لو اساجر اداة الرعي افقر الى معرفة الحجر بالمشاهدة او الوصف
وتقدير العمل اما بالزمان او بتقدير المطحون وذكر جنسه ولو اساجر له دابة لا بافا فقر الى مشاهدته والاب وتقدر
العمل اما بالزمان او بالمشاهدة شئ معين كالخوض مثلاً ولو اساجر للفرا فقر الى معرفة الغرب وتقدير الاستسقاء بالزمان او بتقدير
الغروب او بالمشاهدة شئ معين ولا يجوز التقدير بشراً لارضه وان كانت معينة وكذا الوعد بشراً لما شئ ولو اساجر لاسن
اما افقر الى معرفة الالة كالأوية والجرة والقوبة وتقدير العمل اما بالوقت وعدد المرات او بالمشاهدة شئ معين فان قدره
بالزمان افقر الى معرفة الموضع الذي يستقي منه ويذهب اليه وان قدر بملا شئ افقر الى معرفة ومعرفة موضع الماء ولو اساجر
للماء ليل التراب جاز ولا بد من معرفته في كل موضع وفسخ العقد فيه على المدة وان وقع على العمل المتعين لم يجب لو اساجر
لدابة وذكر المساجر انما يجب ان يكون قبل الركوب فلا خيار له وان كان من قبلها كالتعارف قوله
فان رضى فلا خيار وان لم يرض فان اساجر بها بعينها كاله الفسخ دون لابل وان كانت في الذمة كان له البطل ولو لم يكن في العقد
مستند في تعيين الاجارة وفيه احد وعشرون بحثاً والعين المساجر امانة في يد المساجر لا يضمنها الاجتداء
وتفريط اذا انقضت المدة وجب عليه بغير بد وليس عليه الرد الا مع المطالبة ولا يضمنها بعد المدة بد والتفريط ولو طلبها

صاحب بعد المدة وجب رد ما مع المكنة فان منع عنها وعليه اجرة التل وقت الامساك وان لم يستعمل او لو اشع من الاشتغال من قبل
نفسه لولا اجرة ولا مكان وان كان يوقع الاصطبل على الدابة ب لوتره الموجه على المسافر من العين لم يقيم ومثل بطل الاجارة فيه
نظر ولو اجرة شغل شرط عدم السير لئلا او وقت الظهيرة او ليلتك لدا طريقا مقينا او لا ينزل وادبا في الفرض ^ب اذا كانت الاجارة فاسدة
لمركز العين مضمونة ايضا الا بالتقدي ليسوع للمساخر ضربا للدابة بحجرة العادة وتلججها بالبحام لتصلح ولتستعمل على السير الى الرقة
ولما يضرب الدابة للاديب ورتبها للمشي والعدو والسير والمعلم ضربا للصبيان للتاديب والاسفير لا يقتل ولو تلفت الدابة
بضربا للمساخر ما ليسوع ضربها لم يضمن به وكذا لا يضمن لو وضع عليها التبرج واللباس او البرقة فمات ولو تعدي في ذلك كله ضمن
ولو ضربها مراكبه للتاديب فماتت ضمن والرايض لا يضمن مع ضرب موافق العادة ولومات الصغار تحفانها ووقع عليه شيء من
الشف لم يضمن الموت ب سوار كان الصبي حرا او عبدا الحان والحسن للبحام والتطبيب اذا انفرا شيئا بفعلهم ضمنوا وان كانوا
حاذقين كالوقطع بفن المشقة او قطع الكيب سلة فحافوا او قطع بالة كالة او في وقت لا يصلح القطع فيه املوا لم يجاوز
فله عمل القطع مع حذفهم في الصنعة ما تلفت فانهم لا يضمنون ولو حبس صبيها من فراشه ولبه او قطع سلة من انسان
من غيرة نه فقدت جانيته ضمن ولو فعل باذن من له الولاية لم يضمن الا مع التقدي ولو استاجر لقطع فربيه فقطع ما امره منه
واقصر منه في العذر الرعي لا يضمن الماشية الا بالتقدي والتفريط مثل ان ينام عنها او يغفل او يضعها في بعد منه او يغيب عن نظره
وحفظه او يضربها كثيرا او في غير موضعه او من غير حاجة او يسلك بها طريقا مخوفا ولو اختلفا في التقدي فالقول قول الرعي ولو
اختلفا في كون الفعل تعديا مرجع الى اهل الخبرة ولو ادعى موت شاة قبل فرله مع اليقين ولا يضمن وان لم يات بجلدها ولا يضمن
ما ياخذ العرب والقصوم والاكراد او ياخذ السباع الامع التقدي بان يحالف صاحب الغنم في الرعي فان اطلق ولم يعين الموضع
فلا ضمان الا مع التقدي ^ب الصانع مثل القصار والحياد والحائك والطباخ وانشابهم يضمنون ما يتلف بفعلهم سوارا ونوافل ملك
المساجرا وملكهم وسوار كان المساجر حاضرا او غائبا والحياد يضمن ما يسقط من حملة عن راسه او يتلف من غزوه والحوال يضمن
ما يتلف بقوده وسوقه وانقطع جله الذي يشد به للكل والملاح يضمن ما تلف في يده او جذفه او ما يتالحج به السفينة
سوارا وحصل منهم التقدي ولا وسوار كان صاحب العمل حاضرا ومع الملاح غائبا وكذا كل من اعطى شيئا يصلحه فافسه او غابا
ولو كان للمساخر جسد صغيرا او كبارا على حملة ضمن الموجه ما تلف من سوقه وقوته وكذا الاچار حاضر يضمن ما يتلف بفعله سوارا
كان عن تفريط او لا اذا تلف الصانع الثوب بعد عمله تخيرا لما له بين تضمنه اياه معروا وعليه الاجرة لم يكن دفعه
وبين تضمنه اياه قبل عمله ولا اجرة عليه وكذا لو تلف الحامل ما حملة تخير بين تضمنه في موضع التلف وعليه اجرة حملة
اليه وبين تضمنه اياه في موضع التسليم ولا اجرة ^ب اذا دفع غرلا الى حائك فقال النجعة عشرة طولا وعرض ذراعا ففني
نايدا فيها فلا اجرة له على الزيادة ثم ان كانت الزيادة في الطول خاصة استحق المسمى وان كان في العرض فالعرض بانه كذا على ^ب
وكذا الاشكال لو كانت الزيادة فيها ولو نجعة ناقصة في الطول فالاقرب بانه يستحق بنسبة عمله من الاجرة ولو كان ناقصا في العرض
فلا اشكال فيه اقوى وعليه الارش الباين وان نجعة نايدا في احداهما ناقصة في الاخر فلا تسحق له عن الزيادة وكان الحكم
في النقصان ما ذكرنا وليس لصاحب الثوب دفعه الى الساج والزامه ثمن الغرل ولو اشرت الزيادة فنصر العين مثلك يا موه
بعشره ليكون صفيقا فينجيه خمسة عشر خفيقا او بالعكس فمن الارش والوجه عدم الاجرة ^ب اذا قال الحياط ان كان هذا بكفني
قبضا فاقطعه فقال نعم فقطعه وقطعه ولم يكفه ضمن الحياط ارش القطع ارش القطع ولو قال انظره بكفني قبضا قال نعم قال
لم يضمن ^ب لو امره بقطع قبض رجل فقطعه قبضا امراة احتفل الزامه باورش ما بين قيمته صحيحة ومقطوعا وما
بين قيمته مقطوعا قبضا امراة ورجل والا اول اقوى على التقديرين لا يستحق اجر ^ب اذا اختلفا فقال اذنت في

فلم يصر امارة او قيار او صبغ ثوبا سود فقال بل قميص رجل او قميص او في صبغ امره الوجه ان القول قول المالك مع ميمه
 على عدم الاذن بما اذعاه الخياط والصبان والاجرة عليه على قطع ما اذعاه الخياط والوجه انه لا اجرة له ايضا في مقابلته لقطع
 الذي يصلح للمادة المالك وله الارش ثم الخط ان كانت له لم يكن الخياط فقه وان كانت للصانع جاز له فقه وان كان الخياط
 منه الا ان يتفق على العوض ولو طلب المالك ان يستد في كل خط خطا يتعد في مكانه عند سله لم يجبا جابته وكذا البحت
 في الصبغ **يد** اذا استاجر لعل في عين قلقت في يد المجر من غير تفرط لم يضمن سواركاء هلاكه بما استطاع او لغيره كالفرق
 او القهر باليد العاليه ولا اجرة في العمل فيها ان كان العمل في ملكه والمستاجر بما يب وان كان في ملك المستاجر وهو حاضر قال الشيخ
 لا اجرة لانه لم يعمل جزءا من العمل ولو جسد الصانع الثوب على استيفاء الاجرة ضمنه الا ان يجعله المستاجر ههنا ولو دفع القطار الثوب الى
 غير المالك للاستيفاء بثوب اخر ضمنه فان قطعه ردة مع الارش وفي تضمن القطار لا ارش اشكال ويطلب البتة فان كان موجبا
 اخذ وان نقص فله الارش ولو هلك عند القطار ففي لزومه اشكال اقرب ذلك به اذا استاجر الخياط فخرق تفرط منه ضمنه وان
 كان بغير تفرط لم يضمنه سواركاء ان التور في ملك احد الما واجتنبوا ولو استاجر لقطع ما في البيت من القماش وبعه لم يضمنه
 واذا سرق الثياب من الخيال لم يكن على صاحبه شيء الا ان يردع فيفطريرا اذا جسد خرا او عدا فرق من ثيابه فلا ضمان الا مع التقدي
 كان عليه الضمان ولو قال الخياط قطع يدي فقطعها لم يضمنها ولو قال له عبد ضمنها **يد** اذا استاجر لعل في عين كالثوب فقصر
 قلف بغير سببه فلا ضمان الا مع التقدي مثل ان يلبس الثوب ثم يسرق من خزنة فعليه ضمانه بقيمة اكثر ما كانت من يوم التقدي
 يوم التلف وان كان التلف بسببه ضمنه يوم الحاجة **يد** اذا استاجر ليجم خرا او عدا او تعلم صنعة قلف لم يضمن الا بالتقدي
 ولا استاجر ليجم شيئا قلف في الطريق لم يضمنه الا مع التقدي والتفرط سواركاء ما جبه حافرا معه او لا ولو اخرج روستا
 ارجاعا الى الطريق قلف به شيء ضمنه ولو غرر الامام او حذر من يستحق ذلك قلف لم يضمن **ل** اذا استاجر ثوبا ليلسه فآثر به
 منه ولم ان يقبل فيه وليس له التوبة فيه **ك** اذا استاجر دابة لقطع منافاة فامسكها قدر قطع لمن غير تيسر استقرت الاجرة
 عليه فاذا امسكها بعد المدة ففي وجوب الضمان ومنهما ومن تراش اشكال ويلوح من يلزم كلام الشيخ وجوب ذلك كله عليه
فصل السابع في باقي الاحكام وفيه احد وثلاثون مجالا **ل** اذا تمت الاجارة باركان ملك المستاجر المنافع المتقوية عليها
 الى المدة ويكون حد وثم على ملكه لا ملك المجر وملاك المجرها الى الاجرة يجوز العقد مع الاطلاق واستطر التجيل ولا بشرط في ذلك
 استيفاء المنفعة ولا مفتى وصيا سواركاء معينة كالثوب والتار والعبد وغيره مقيمة ولو كانت الاجارة على ملك الاصر **ل** عقد
 بتمام الاجارة ويتحقق تسليمه قبل تسليم العمل فينظر فان قلنا وكان العمل في ملك الصانع لم يرا من العمل ولا يستحق الاجرة حتى يسلم العين
 وكان في ملك المستاجر استحق الاجرة من العمل ولو استاجر كل يوم باجر معلوم استحق اجر كل يوم فيه **ب** اذا شرط ما جيل الاجرة بشرط
 ان يكون الاجر مضبوفا ولو شرطه مبتدئا يوما بيوم او شره بشرا واقل من ذلك او اكثر جاز ولو خالف في تقيط الاجرة في التجم حتى بشرط
 التسط اذا استوفى المستاجر المنافع استقرت الاجرة وان لم يتفعف المستاجر وكذا لو استاجر لعل وضعت مدة يمكن استيفاء فيها
 مثل ان يساجر دابة ليركبها الى الموضع وضعت مدة يمكن ركوبها فيها ولو بدل المجر العين فاشع المستاجر من اخذها مع سكا
 وضعت مدة الاستيفاء استحققت الاجرة ولو كانت الاجارة متعلقة بعبد وشبهه على عمل موصوف كخا طه ثوب وشا
 حابطة وقلم فرش وبندل المجر العين وضعت مدة يمكن استيفاء فيها فاشع من اخذها ففي استقرار الاجرة نظر ولو كانت الاجارة
 كاسرة وعرضها على المستاجر فلم يأخذها فلا اجر عليه وان وضعت المدة ولو قبضها المستاجر وضعت المدة المستطرة او مدة يمكن
 استيفاء العمل فيها الاحتمل وجوب اجرة المثل وعده اما الواشوة المنفعة فانه يلزم اجرة المثل لا اقل الارين من المتبني والجر
 الاجارة عقد لان علمنا تقدم لا يثبت فيه حيا والجلس ولو شرط الى رفيه لما اولا حدها ولا جنى جاز بشرط ضبطه بالمدة المتعلق

سواء كانت مقينة مثلاً ان يسأجر هذا العبد ومطلقة في الذمة مثلاً ان يسأجر ولحياته ثوباً اذا استأجر عينا فقلت قبل قبضها
انفخت الاجارة اجازاً وكذا لو تلفت بعد قبضها في ابتداء المدة ولو تلفت بعد مضى المدة لم ينفسخ فيما مضى فقلت في المستقبل
وعليه من الاجرة بقدر المأضي فان تساوت اجرة المثل بطلت الاجرة عليها وان اختلفت كمضغ يكتر اجازته في وقت دون اخر
بسطن الاجرة على قدر القيتين في المدين لا على المدين وكذا التفصيل لو ابقى العبد ولو غصب العين المستأجرة بعد
التمام والاقباض لم تبطل الاجارة وكان على المستأجر دفع الاجرة بكاملها وله مطالبة العاصب باجره المثل سواء رزق من
او نفقت وان كان قبل الاقباض تخير المستأجر في الفسخ مع الرجوع على المالك بالمسئمة وفي الرجوع على العاصب ان اختار الاضام
وان اختار الفسخ كان له وليسقط عنه مال الاجارة وليسرة مع الدفع ولو ردت العين في الاثناء ولم يكن قد فسخ كان
له استيفاء الباقية وكان الخيار فيما مضى ثابتاً وليس له مطالبة المالك بالانزع وان كان متمكناً منه ولو اقر المالك بالارقية
ثبت في حقه ولم يثبت في حق المستأجر بل كان له محاشية العاصب ولو كانت الاجارة على عمل كخيلته ثوباً وحملته في العبد
الخياط او الجمل الكامل لم ينفسخ الاجارة وكان عليه اقامته من يعمل ذلك وكذا لو غصب ولو تعذر البذل تخير المستأجر
في المستأجر الفسخ والقصر حتى يظفر بالعين المفضوعة ولو مضى المالك من استيفاء المنفعة في ابتداء المدة كان له الفسخ
والا قربان له الا مضى فرجع بالثمن وتان كان ولو غصب المستأجر العين المستأجرة كان ذلك استيفاء للمنافع ولو اقر
العبد في الاثناء كان للمستأجر اكباء فان رجع قبل الانقضاء انفسخ فيما مضى حال الا باق ولا ينفسخ في الباقي ولو لم يرجع
انفسخت في الباقي خاصة لو استأجر مسكناً وجعل خوف في ذلك البلد عام يمنع السكنى فيه او يخسر البلد فيمضغ من الخروج الى
المستأجر للزهر ففي ثبوت الخيار للمستأجر اشكال ولو استأجر المحكة فاشترى تلك السنة فالأقرب بثبوت الخيار
لكلها بين الفسخ والامضاء ولو كان الخوف مختصاً بالمستأجر لقرب عدو من ذلك او حبس او ضرراً منعت نفقته او تلفت
لم يملك الفسخ لو وجد المستأجر العين المستأجرة عيباً تخير في الا الفسخ والامضاء بالجميع وليس له المطالبة بالبذل ولو تعذر
بعد العقد كان للمستأجر الفسخ في الباقي والامضاء بالجميع فلو انهدمت الدار كان على المالك اتمامها والسكن خيار الفسخ وهو الاجابة
المالك على العانة فيه نظر ولو باع المالك العين كان عدم الاجابة اولى سواء سبق البيع الهدم او تأخر ولو اختلف في كون الموجد
مرجع الى اهل الخبرة ولو كانت الاجارة في الذمة لم يكن له الفسخ وكان له الا بدل المحذور ان يسأجر كما لا يحل عينه وينفق ^{تقديره} على
بالمدة لا العمل ولا بد من ذكر المدة في كل يوم والمرتبة ولو قدر بالبر ولم يحجر الا على وجه الجعالة والكل على العليل ولو شرط على
جاز اما لغيره فالحياط وكذا المدا والاقلام على النسخ لا المستأجر ولو استأجره لبيان حايطة وشرط الاجر على الصانع فالوجه ^{لغرض}
والصنع على الصانع واللبن على الموضع وان استأجره مدة محقة فيها ولم يبرأ عنه استحق الاجرة ولو برأت عينه في الاثناء ^{انفسخت}
الاجارة في الباقي وكذا الرهات ولو امتنع من الاكمال مع بقاء المرض استحق الكمال الاجرة بمضى المدة اما لو قال اهل الطباه ^{لكل}
حكاه حكم البر ويخبر استنجار الطبيب للمداواة والحكم فيه كالكل ولو اشترط المريض الدوا على الطبيب فالأقرب الجواز ولو
لقطع فريسه جاز كان بآقل القلع انفسخت الاجارة ولو لم يبرأ او امتنع المستأجر من قطعه لم يحجر عليه وعليه الاجرة اذا
مضت مدة العمل يجوز ان يسأجر على عيشة معينة او زها معينة فان عيشتها نفقت وبطل العقد لومات ولو ساء
بعضها بطل فيه وليس له الزام برعي العقد البذل ولو ولدت لم يحجب عليه رعي الخل ولو قرن الرعي بالمدة وجب ذكر الجنس كالا
والثبوت فالأقرب عدم دخول الجواميس في دخول الجناتي في اطلاق الا بالاشكال ولو وقع العقد في موضع يقع الاطلاق عليها
بالسوية افتقر الى الثمين ولا بد من ذكر الكبر والصغر فيقول كباراً او خالاً واذا عين العدد لم يحجب عليه الزيادة وان
سألكما ولو لم يعين العدد بلى سأجره رعي مدة قال الشيخ لسترعيه القدر الذي رعا الواحد فعادة من العدد فلا نفقت

مائة لم يجبا زائد ولولا تفتي ضمما كان له الابدال ولو تجت كان عليه ان يرضى التخلل مع ما للعادة ولو قيل بالجلان كان
 اذ ظهر للموجر عيبا لاجرة سابقا على القبض كان له الفسخ والمطالبة بالعرض ان كان لاجرة مضمونة وان كانت معينة كان
 له الرد والانشاء بالمطالبة بالكيد ولو افسس المسافر لاجرة فسخ الموجر ان شاء بغير ان السهم لاجرة قبل ان يقطع على
 الاجرة وان يضمن مع انتفاء الثمة ولو استعمل قبل الشرط كان له اجرة المثل ولو سارطه واعطاه بالمشترط عينا ثم تغير سعره
 كان عليه بسعرو وقت اعطاه المال دون وقت الحاسبة في الاجرة التي من هو الذي ليس بجرمته معينة والمشتري هو الذي ليس
 للعمل بجرمته من المدة فالاول لا يجوز له العمل بغير المسافر الا باذنه في المدة والمالك في بخره اذا اعتدى المسافر في العين فمهما
 وقتا العدوان ولو اختلفا في القيمة فالقول قول المسافر مع يمينه وقيل قول المالك ان كانت دابة والوجه الاول به ويجب على
 المسافر حتى الدابة وعليها يجري العادة فلو اهل ضمن يوم من سافر رجلا ليغذيه في حراجه كانت نفقة الاجرة على المسافر
 الا ان يشترط على الاجرة قاله الشيخ ومنعه ابن ادرين وفيه قولان اذا افسد المملوك فيما استوفيه باذن مولاه كان
 لانه المولى في كسب العبد ايج اذا استحق للموجر لاجرة فاسقط ما حرم ولو اسقط المسافر المنفعة المعينة لم يفسد اما
 لو ابرأه عما استحقه في ذمته من العمل فانه يفسخ **يت** اذا تسلم اجر العمل له صنعة ففلك لم يصيحه صغيرا كان او كبيرا سواء
 كان حرا او عبدا اذا دفع شيئا لعمل فان عقد معه اجارة صحيحة لزمه المسخي وان كانت فاسدة فاجرة المثل وان
 لم يفسد لكن صرح له باعطاء الاجرة المثل امضاء وكذا لو عرض له باعطاء الاجرة مثل ان يقول خذ هذا فاعمله واما اعلم انك
 لا بد لك من اجور ولو لم يعرض ولم يصرح فان كان ممن عاداته اخذ الاجرة عليه بان يكون مستصبا كذلك فله اجرة المثل ايضا
 وان لم يحرمه عادة بالاجر عليه فان كان الفعل مما يستحق الاجر عليه كان له اجرة المثل وان لم يكن له اجرة لم يلتفت الى مدعيها
 وكذا البحث لو دفع سلعة ليدعيها ولو تلفت السلعة من حريره من غير تفريط لم يضمنها ولو تلفت بفعله فمهما اذا استاجر
 وجلا ليجل له كتابا الى صاحب له غايب فسلم بجدا في الموضع المسترط فرجع به الى صاحبه استحق الاجر لانه باه وعوده
 كذا اذا اختلفا في قدر مال الاجارة ولا يثبتة فالقول قول المسافر مع اليمين وقال في الخلاف الذي يليق به بمذهبنا
 استول القربة ولو تعاننتا البنتان حكم لبينة الموجر معها **اي** لو اختلفا في المدة مثل ان يقول اجرتك سنة بدينار فيقول
 بل سنتين بدينارين فالقول قول المالك مع يمينه وعدم البينة ولو قال بل سنتين بدينار فمما كان اخلافا في العرض
 المدة فالاقرب فيه ان يتخلفا ويفسخ العقد بينهما وحلف كل واحد منهما على نفسه اذ عاهد الاخر ولو رضى احدهما بعين ضا
 اخر العقد ولو قال المالك اجرتك ما سنة بدينار فقال بل استاجرني لحفظها سنة بدينار فالقول قول المالك مع السكنى سنة
اي لو اختلفا في اصل الاجارة فالقول قول المنكرو وكذا لو اختلفا في قدر المسافر ولو اختلفا في رعا العين المستجرة الى مالكا
 فالقول قول المالك ولو اختلفا في التقدي في العين المستجرة فالقول قول من ينكره ولو ادعى المسافر باق العبد من عنده بغير
 تفريط وان الباتة قد شردت من غير انتفاع بها فالاقرب بان القربة تخرجه مع يمينه وكذا لو ادعى التلف من غير تفريط ولو ادعى ان العبد
 مرن في يد فالاقرب بالتفصيل فان جاز به صححنا فالقول قول الموجر وان جاز به مديننا فالقول قوله وكذا ان ادعى ابا العبد في حال ا
 ارجاء به غير ابق ولو هلك العين فاختلعا في وقت هلاكها او ابق العبد او مرض فاختلعا في وقت ذلك فالاقرب ان القول قول
 المسافر مع اليمين لان الاصل عدم العمل **اي** اذا ادعى الصانع او الملاح او المكارى هلاك المتاع وانكر المالك حلفوا بالبينة
 ومع صديقيهم الصان ولو قيل ان القول قولهم مع اليمين كان اولى وكذا البحث لو ادعى المالك التفريط فانكره **اي** قال
 الشيخ يجوز التسليم في المانع فان ذكر بلفظ التسليم كان من شرطه قبض الاجرة في المجلس وان كان بلفظ الاجارة مثل ان يقول **يت**
 ذلك فلا ريب منه كذا قيل فيه وجهان احدهما ان شرط القبض في المجلس والمانع عدمه ولم يخرج شيئا اذا اختلفا فقال

وتسع فيه الحمل المتقدم وصيق المؤخر ليكون سهلا على الحمل وطلب الراكب بالعكس ليكون سهلا عليه لم يقبل من أحدهما ووضع مشويا
 إذا استأجره المزارع فأنقطع اللبن بطلان الاجارة ولو استأجره المزارع والحضنة فأنقطع اللبن فلا قرب يخبر المستأجر من الفسخ
 والامضاء أما بالجميع او بقدر الحصة على اشكال إذا استأجره ان ليس لها باب وينزاع لم يكن على المجر تجديده فانه لم يستأجره فلا
 والأمله الفسخ الملك المشترك لا يجوز لاحد من رايه باجرته ولا جاز به دون باجرته الشراكا فان استأجرتا بقوا بمقدار من الزمان اجرة
 العبد لموله ولو شرط المستأجر للعبد شيئا من غير علم المولى لم يجز الواربه ولا يحل للملك اخذه ووجبه عليه رده على ماله قاله الشيخ
 والوجه بقاءه على الدافع **باب في المزارعة وفيه فصلان** الاول في الماهية والشرائط وفيه اثنا عشر بابا
 المزارعة والمجاعة شئ واحد والمزارعة مستقاة من الاربع والمجاعة مستقاة من الحبار وهي ارض للينة وهي دفع الارض لمن يزرعها
 بحصة متسعة مما يخرج فيها وهي جارة سواء كانت الارض بغير او كان فيما يخل بقدر الكيفيات وهي عقد لانهم لا يطل الا بالتقيد ولا يطل
 الا بمرئ واحد من المتعاقدين وعبارته ان يقولوا زارعتك على هذه الارض مدة معينة بحصة معينة من حاصلها وكذا ينقد تقبل
 اذ راع هذه الارض على ما قلنا او سلمت هذه الارض للزراعة المكتملة بالحصة المعلومة ب **باب** ليشترط في الزراعة امور اربعة ان يكون
 التام متسعا وان يكون نصيب كل من معلوما وتعيين المدة وامكان الانتفاع بالارض فلو شرط كل من الانتفاع بشئ من متعين مثل
 ان يكون لاصطحاب الاقل وللآخر الكهربا وما ينزع على الجداول والارض ما يزرع في غيرها ويشترط احدهما زرع لمحبة والاخر زرع اخري او
 ليشترط احدهما التوى والاخر القسما واحدهما زرع معين والاخر البات اما منفردا او مع نصيبه بطلت **باب** يجوز استئجار المساوي في الماء
 والنفط وفيه فاشترط اذبا رفضه على كراهية وكذا اشترط قصر معين من غير الارض المزروعة ولو شرط احدهما قضى معلوما من
 الحاصل وما زاد بينهما فحق البطلان فطر وكذا لو شرط احدهما اخراج بنه والباقي بينهما فان فيه خلافا بطحا حسن فتح ان شرط اخراج البنية
 وشرط جاز وان لم يشترط لم يخرج وقسم الحاصل على قدر الشرط الشرط قسمان منها ما يقتضي جهالة نصيب كل واحد منهما مثل ان يشترط
 احدهما نصيبا محجولا او اشترط قفزان معلومة من الحاصل فهذا يطل المزارعة ومنها ما لا يقتضي ذلك كعمل ربنا الارض وعلامة او عمل
 العامل في شئ اخر فهذا لا يطل المزارعة ولو شرط انه ان سقى يتحمله كذا وان سقى بدلا ب وبشمة فكذا في الجواز اشكال ولو كان زراعتا
 حنطة فله الربع وان زرعت شعيرا فله الثلث وان زرعت باقلى فله النصف ولو قال ما زرعنا من شئ فله النصف متح وكذا يصح لو جعل له
 ثلث الحنطة وربع الشعير ونصف الباقي انا حين ما يزرع من كل واحد منهما يتقدم البذر او المكان بالمشاهدة او المساحة **باب** يجوز اجارة
 الارض للزراعة بالحطة والشعير مما يخرج منها والحب البطلان ويجوز بحنطة او شعير الذرة او من غيرهما موجودة **باب** يجب تعيين مدة
 الزرع بالاسم المضبوقة ولو اقر على تعيين المزرع من غير ذكر المدة فوجها ان اقرب البطلان اذا عين مدة معلومة كذا في الزرع بعينها
 فالاقرب انما للعامل زرع الارض مدة كامة وان كان بدارك مع اشياء تلك المدة هذا اذا عينها المزرع ولو اطلقه او كان العانة يقتضى
 اذعه من ثمن كانه يجوز كالوسيط زراعه سنتين فصاعدا ولو اشتمل المدة قبل اداها كمالا قربان للمالك ازالة سواركة لسبب
 العامل كالشريط او من قبل الله تعالى كغير الهواء واخر الماء عن وقت العادة ولو اتفقا على البقية لعرض او لغير عرض جاز لكن شرط
 العرض بفسخه لا تعيين المدة ولو شرط في العقد ما خيرا ان يتي بعد المدة المسترطة فالاقرب البطلان **باب** اذا ترك العامل الزراعة حتى
 انقضت المدة لزم اجرة الثقل ولو كان قد استأجره لزمته الاجرة **باب** يجب كون الارض التي يزرع عليها ما يتفقد بها ان يكون لها ماء
 اما من ينزل او من امين او مصنع او غيث معناه ولو تعذر وصول الماء اليها لم يفسخ المزارعة ولو زرع على ما لا ينجر الماء عنه
 او ينجر بعد المدة او في اثنا ما بعد فوانا الوقت المعتاد للزراع لم يفسخ ولو كان قليلا لا يمكن معه بعض الزرع جاز ولو كان ينجر عنه
 بالتدريج فالاقرب جواز المزارعة لا الاجارة للزراع للحمل بوقت لا يقطع **باب** لو انقطع الماء في اثنا المدة وان كان الزرع يحتمل
 اليه نجر العامل في الفسخ والامضاء اذا كان قد زرع عليها او استأجرها للزراعة وعليه اجرة ما ينلف ويرجع بما قاله المدة

التخلقة إذا اطلق المزارعة كان له ان يزرع ما يشاء وان عين المزدوج لم يجر المخالفة كان يزرع ما هو اضر كان ذلك المزارعة المتكاملة
 او المتعدي مع الاذن ولو كان اقل من الجازر لو اشرط المزارع والغرس فالأقرب وجوب تعيين مقدار تجر وساقاه على التجبر
 ومزارعة على الأرض بين التجبر سوار قتل يلعن الأرض لو كفر فاذا قال ساقيتك على القفل وزارعتك على الأرض مدة كذا على
 النصف جازر وكذا لو قال عاملك على الأرض والتجر بالنصف ولو قال ساقيتك على الأرض بالنصف وساقيتك على التجبر المربع او ما
 جازر ولو قال ساقيتك على الأرض والتجر بالنصف ولو قال ساقيتك على الأرض بالنصف فهو الجواز اشكال من حيث ان المزارعة
 تستلزم الشئ وان شرط المساقاة المعاملة على اصل ثابت فالأقرب الجواز مع ارادة التجار الشرعي وكذا البحث في الأرض للبناء لو قال ساقيتك
 على هذا الأرض بنصف ما يزرع فيها ولو قال ساقيتك على التجبر بالنصف ولم يذكر الأرض لم يدخل في العقد وليس للعامل ان يزرع ولو شرط
 ربح الأرض ان يزرع هو دون العامل جازر ولو ارادعه ارضا فيها خلقات ليس جازا له يشترط العامل ثمرها سواء كان التجبر يقدر الثمن
 فادون او ازيد ولو اجر بائنا الأرض وساقاه على التجبر الذي فيها جازر سواء فعل ذلك حيلة على ثمر الثمرة قبل وجودها او لا
 يصح المزارعة اذا كان البذر من رب الأرض والعمل من العامل وكذا يصح لو كان البذر والعامل من العامل وكان من احدهما
 الأرض والعمل ومن الاخر البذر ولو كان بلفظ الاجارة لم يصح لجباله العوض لو كان البذر من نصفين وشرطا ان ازرع بينهما
 بالتسوية فهو بينهما كذا وليس لاحدهما التجميع على الاخرين وكذا لو شرط النفاصل فانه يلزم الشرط سواء كان الفاضل للمالك او العامل
 وكذا لو شرط خلافه في البذر وقساواة في العامل او تفاضليه اذا ضدت المزارعة كان الزرع لصاحب البذر فان كان هو المالك كان عليه
 اجر المثل لعمل العامل وان كان هو العامل عليه اجر مثل الأرض لربها ولو كان البذر من ثلثيها فالزرع لها وثلثيها لغيرها
 من اجر مثل الأرض التي فيها نصفها العامل واجر العامل بقدر عمله في نصيب صاحب الأرض ولو قال صاحب الأرض اجر ثلثيها نصف الزرع
 منه بنصف بذرته ونصف منفعة عوامها والثلث واخرج العامل البذر كله لم يجر له باله المنفعة ولو امكن معرفة المنفعة
 وبطلان بنسب البذر جازر ولو قال لصاحب الأرض ازرع الأرض بذر ي وعالي ويكون سقيها من مائلك والزرع بينهما جازر
 لو اشرط ثلثه من ارضهم الارض ومن الاخر البذر ومن الاخر العامل والعمل فالأقرب الجواز على اشكال بلفظ المزارعة
 لا الشراكة وكذا لو كانت اربعة وكان العامل من اثنين ولو كان شريكه لم يصح وكان الزرع لصاحب البذر ولصاحب
 الأرض والفدان والعمل الا بجزء عليه ولا يجب عليه الصدقة بالفاضل فيه ولو كانت الأرض ثلثه فاشترى كوا على ان يزرعها بذر
 ودواهم واعوانهم على الشراكة في الحاصل على قدر ما هم جازر لو ازرع رجلا على ارضه اياها فقطعت من الحب الحاصل من الزرع
 في ثلثه لارضه عا ما ازرع لصاحب البذر لا لصاحب الأرض الا ان يكون صاحب البذر اسقط حقه منه اذا شاركه في
 المدة فالقول قول منكر الزيادة ولو اختلفا في قدر الحصة فالقول قول صاحب البذر مع يمينه ولو اختلفا في قدر ثمنه العا
 وقبل جميع المال الفرقة لو ادعى العاينة وادعى المالك الحصة او الاجرة ولا يثبت له اية لصاحب الأرض
 اجز المثل وقيل القرعة اذا عرفت هذا فلا زرع ببقية الأرض الى وقت اخذها لو ادعى العاينة وادعى المالك الغصب فالقول
 قول المالك مع يمينه وكان له اجرة المثل ارضه ان مات ولم يلم الخضر ولا يجب على المالك ببقية الحب الزرع الى وقت
 اخذ بل للمالك قلعه وان لم يدره بخبر ارضه عليه وكذا لو ادعى الاجارة وادعى المالك الغصب يجوز للزارع ان يزرع غيره
 مع الاطلاق وان لم ياذن المالك وكذا العاين يزرع غيره في العمل ولو شرط المالك العمل بنفسه لم يجر له مشاركة ولا مزارعة غيره
 خارج الا في موضعها على ربها ولو شرط على العامل او عليها جازر يجوز للمالك خرب الزرع على العامل ولا يجب على العامل القبول
 كان قبل فتح وعليه دفع حصة الأرض سواء زاد الخضر او نقص وكان مشروطا بالسلامة فلو تلف الزرع باقية حصة وية او ارضية
 من غير تفرط من العامل لم يكن عليه شئ وقال ابن اديس ان كان ذلك سبعا اما حاصلا او بغير بدل وان كان سبعا من

حكمه عند سوا ذلك الجنب في سائر احوال من اعراس وعيوس وغير ذلك
 في الامكام وفيه ثلثون بابا
 اذا كان في الأرض

وان كان من غيرهما لزم وان تلتفت الفعلة بالاداءات المتفاوتة وبغيرها وفيه قوة الحصة التي ياخذها المتضاع الذي منه العمل دون البذر عليها
بالزراعة لا بالاجارة فلعلبت النصاب وجبت الزكاة فيما عليه لا على المالك وكذا المالك ان بلغ نصيبه النصاب وجبت الزكاة فيه عليه
لا على المالك والا فلا . . . اذ استوفينا اشراط اخراج البذر ولا على ما ذهب اليه الشيخ وابن ادريس فاختلغا في قدره والقول قول
العامل ان كان البذر من ربا المالك الارض ولو كان من العامل ففي تقديم قوله نظر ولو ادعى أحدهما اشراط حصة معينة ولا في
مجهولة والقول قول مدعي الفسخ وكذا البحث في الاجارة اذ اشترط الخراج على العامل وكان قدره معلوما جازوا وكان لا زواله
فان زاد السلطان كانت الزيادة على المالك ولم يتعرض الشيخ بطرق الجمالة وفي تنويع اشراطه اشكال ومعه يكون الخراج باجمعه على
العامل والعذر على ارض تربية ما لم تبطل الزراعة ووجب على المشتري الصبر الى انقضاء المدة ان كان عالما قبل العقد وان لم يكن
عالمًا تخير بين الصبر بغير عوض ولا ارض على اشكال وبين الفسخ من اسباب جرد المشتري من فروع او غير من فيما يغير من المالك وجب عليه
قلعه وللمالك مع امساكه فله بغير ارض وله بقية المثل وارث الارض ان عابت والشرع وان كان باذنه لم يكن له القلع الا بالارض
المسألة الثالثة في المسافة والنظر في المصلحة والاشراط والاحكام ففصلان **المسافة** فما هي شروطها وفيه احد عشر بابا
المسافة معاملة على اصولها بآفة بحصة من ثمرتها وهي معاملة من السقي ولا بد فيها من ايجاب كقولك ساقطك وعاملته او
اليه وما اشبهه ومن قول وهي عقد صحيح لا زرع من الطرفين لا يطل الا بالتقاييل ولا يفسخ بموت واحد المتعاقدين ولا يجنبه ولا يجر
في عليه ولو شرط الربض للعامل ان يذبح اجرة المثل ففي اخراج الزيادة من صلب المالك اشكال **عقد المسافة** لا يخل فيه خيار
المجلى لا خصامه بالبيع ولا الشرط لعدم مكانه المعقود عليه وهو العمل مع الفسخ على اشكال **الشرط في الفسخ** ان يكون المعاملة
على اصل ثابت له ثمرة تنفع به مع بقاء عينه فيضم المسافة على النخل والكرم ونحوه كقولك ولا يجوز علي ما لا تزرع من الاشجار ولا ورق
يتنفع به كالصاف ولا على ما له ثمرة غير مقصود كالغشور ولو كان له ورق يتنفع به كالنوت والحار او زرع مقصود كالورد والاربع
جرازا المسافة عليه دلوسا فاه على ورثتي النخل مغروسا وعلى صغار النخل الى مدة محليها على الباخر من ثمرة اجاز ذلك ثم ان حلت له
المدة استحق العامل الحصة من اصل ما يتنفع وكذا الوجه له جزء من ثمرة ما يذبحها ولو جعله ثمرة عام بعد مدة المسافة ففي البطلان
د بشرط وقوع المعاملة على اصل ثابت فلوسا فاه على ثمره لم يجره ان قرنه بمدة يكون محل فيها باقيا ولو قال له اغرس ارضي فما
كان من غلة فذلك بحق عمله كذا وكذا والى الباقي لم يجره وللمالك القلم مع الارش واخذ الغرس بالقيمة وان رضى المالك العامل
ولو اختار العامل اخذ شجرة كان له ذلك ولا ارض عليه للارض ولو اتفق على ابقاء الغرس ودفع الاجرة جاز وكذا لو دفع
الارض لغيرهما على ان الغرس منهما او على ان الارض والغرس بينهما والشرط ان يكون المدة معلومة لا يتطرق اليها الزيادة والنقصان
ويكون وجه الثمرة فيها باقيا ولا تقدير لاكثرها اما اقلها فيقدر بمدة بكل فيها الثمرة فلوسا فاه باقل منها لم يفسخ فاه له جزء
المثل ان ظهرت الثمرة ولو لم يظهر فالاجرة ايضا ولوسا فاه سنة فظهرت الثمرة ثم اجرها ولم يكل فالعامل شريك بشرط
ذكر الحصة للعامل فلو عمل بطلت المعاملة وكذا لو شرط احدهما الانفراء بالثمره ويجب كون الحصة مسافة ولو شرط احدهما
ثمرة نخلات بعينها والاخر الباقية لم يجره وكذا لو شرط احدهما الانفراد لنفسه اربا لا معينة والاخر الباقية او شرط اخراج قدر معين
من الثمرة لاحدهما والباقي بينهما يجب كون الحصة معينة سواء قلت او كثرت وسواء كانت جزءا واحدا كالثلث او اجزاء كالتربيع
او سدس ونصف سبع فلوا بهما كالسهم والخط والنصيب لم يصح وكذا لو قال باقية على ان نصف الثمرة لي وسكت على
اشكال ولو قال على ان نصف الثمرة لك وسكت صح ويجوز ان يجعل لكل نصف من الثمرة الشجرة حصة على حدة سواء بيان
الاخرى والا لکن يشترط مع المعاونة ان يكون العامل عارفا بكل نوع من الاشجار في العقد انه ان سقى سيقا بالنصف وبما
الثلث فالأقرب البطلان ولو قال للمالك ان كان عليك حصة والآخر ربع فكذا لا يجوز ان يشترط احدهما على الآخر

ينال من ذهب وفضة على كراهيته ويجب التوقف بالتشريط لو وقعت ولو تلفت التمرة لم يلزم الفصل الثاني في الأحكام وفيه ستة
 وعشرون بحثاً **الأول** لو ساقه في هذا الحائط بالثمن على أن يساقه في الحائط غيره معلوم متحيزاً فلو ساقه مالك على العامل عملاً
 متيناً وجب على العامل القيام به فإن اختلفت منه تخير المالك بين فتح العقد والزامه بأجر العمل وكذلك لو اختلفت بينه وبين المالك
 اختلف في إطلاق قيام العامل بجميع ما فيه استزادة التمر من الأرض تحت الشجر وإصلاحه لأجل عينه وسحق الشجر و
 استقاء الماء وإصلاح طرق الماء ونقبة الأرض من الحشيش للضرر الشجر والشوك وقطع الشجر اليابس وتهديب الشجر بغيره وإزالة الكبر
 وقطع ما يحتاج إلى قطع وإزالة الدواب والبقرة التي تديره وتحرث الأرض والتلقيح والتقليم والتعديل والتقليل والجدار وإصلاح
 الثمن ونقل التمرة إليه وحفظها على زرع الشجر إلى وقت قتمتها ويجب على المالك القيام بما فيه حفظ الأصل كما الجدار وإنشائها
 وعمل الدواب وحفر البئر وإقامة الدالية وهل كثر البيع على العامل أم لا وفيه أشكال ينشأ من كون غير عامل فلو كان البيع
 لا يتم به فاسد نفى الحزن واختار الشيخ الثاني وابن باديس الأول وأما تنمية الأرض بالزبد فلو ساقه المالك شراً فلو ساقه
 على الأرض فاحتاجت التمرة إليه إذا أطلق العبد ولم يتينا ما على كل واحد منهما ما ذكرنا فعلى كل منهما ما ذكرنا أنه عليه وإن شرط
 كان تأكيداً وإن شرط على أحدهما شيئاً يلزم الآخر فتح إلا أن يشترط العامل المالك القيام بجميع العمل ولو شرط القيام بالكل وجب له
 أن يكون ما يشترط المالك على العامل ما قلنا أنه على المالك معلوماً ولو شرط أن يعمل معه فلان المالك جاز ولو شرط أن يكون عامل العلم
 عامر العامل فالأقرب للجواز وكذا الأقرب جواز اشتراط عمل المالك معه إذا تمت فإن نفقة العلم على ما لكم لا على العامل ولو
 شرط المالك على العامل جاز وعمل بشرطه تقدير ما فيه ولا بد من معرفة العلم أن المشروط علم بربوية أو نفقة يحصل بها التمرة
 ولو شرط العامل أن اجزأ الأجر الذي يحتاج إلى الاستعانة به من التمرة وقدر الاجرة فالأقرب للجواز ومنعه الشيخ وأبطل مع العقد
 ولو شرط على المالك ولو لم يقدر الاجرة فالأقرب للبطلان فيصح المساقاة على التمرة المعدومة اجتمعوا والأقرب جوازها على التوجه
 بشرط أن يكون في العمل ما يستزاد به التمرة وإن بقي ما لا يستزاد به كالجداد لم يخرعوا على هذا وإن كانت التمرة قد بدلت أصلاً قبل العقد
 فإن كان على المالك والأقرب لهم أن يلزم نصيب كل منهما النصاب والأقرب إذا لم يتناحضا أحدهما وسكن من الآخر فإن كانت
 حصة العامل تحت والآفات شكاً وقد تقدم ولو اختلفا في الجزء المشروط لمن هو منهما وإن قلنا بالانضمام تعيين حصة المالك
 خاصة فوجب والآفات لغيره العامل إذا قال باقتك على هذين البستانين بالنصف معاً أو بالنصف هذا والثمن من
 ذلك فتح ولو قال بالنصف من أحدهما والثمن من الآخر ولم يعين بطل ولو قال باقتك على هذا البستان نصفه بالنصف ^{لنصف}
 الآخر الثلث جاز وإن لم يعينهما إذا كان البستان لاثنتين فسا قايماً على أنه نصف نصيب هذا وثلث نصيب الآخر جاز
 معرفته بالنصفين ولو جعل بطل ولو شرطاً قدر واحد من النصفين جاز وإن جعلهما ولو كان البستان لواحد فعامل اثنتين
 جاز سواء شرطتساويهما في الحصة أو اختلفا فلو أطلقوا نصراً إلى التساوي لو ساقه ثلث سنين على أنه في الأولى النصف
 وفي الثانية الثلث وفي الثالثة الربع لو كان البستان لاثنتين فسا قايماً أحدهما شريك وجعل من التمرة أكثر من نصيبه جاز
 ولو شرط للعامل مثل نصيبه أو أقل بطلت وللعامل بقدر نصيبه من الأصل ولا اجزأ له عمله ولو قامه شريكه وشرط أن يبذل عملاً
 ساقى الأبطال فطر مع الاختلاف في الحصة والتساوي في المالك أو بالعكس لو اتفقا فيها فلا فائدة للمساقاة مع شأنيهما
 في العمل ولو اختلفا فيه كان قد شرط له فضل في مقابلة عمله استحق بفضله من اجرة المثل وإن لم يشترط له شيء فلا شيء
 بجزء المساقاة على البعل من الشجر كما يجوز على المضفر ^{فئة} أما نصيب المساقاة على شجر معلوم بالمشاهدة أو الضمارة
 للجائز ولو ساقه على غيره أو على أحد البستانين من غير تعيين لم يصح إذا ساقه المدة يحمل فيها غالباً فلم يحمل له السنة
 لم يكن العامل شيء ولو شرطت التمرة ولم يحل فله نصيبه منها وعليه تمام العمل فيها على أشكال ولو ساقه المدة لا يحمل فيها

عالمًا او يمتثل وجوب التمرة وعدمها كالاقربا للطلاق وله اجرة المثل وان ظهرت التمرة في تلك السنة لم يكن للعامل فيها شيء واذا كان
 العامل والمالك قام وارثه مقامه والمشموع وارثا العامل من العمل لم يجز عليه فيسأجر المالك من التمرة من يعله ولو لم يكن تركه او غيره
 الاستيجار فكل اهل الفسخ وعليه الاجرة الى وقت الموت والاختار الامضاء فان كانت التمرة قد ظهرت بيع من نصيب العامل باجرة ما
 من العمل واستاجر عنه به ولو احتج الى بيع الجميع بيع في ذلك كان قد بدأ ملاحمة المالك بين شرائه حصته للمالك العامل وبيع
 حصته وبيع الحاكم حصته العامل ولو اشتم المالك باع الحاكم حصته العامل واستاجر على باقي العمل والفاضل للموئنة وكذا لو لم
 صلاحا ومن لشرطه بدل الصلاح ستوع بيع حصته العامل بشرط القطع ان يبيع المالك ايضا ولو اشتم فالاقرب جواز بيع حصته باجرة
 على تقدير الاشتراط ايضا والمالك البقاء على العامله فيستأذن الحاكم على الاتفاق على التمرة ويسترجع منها فان عجزت فالاقرب
 اخذ كباية من التمرة ولو عجز عن استئذان الحاكم فالاقرب جواز الرجوع بما انفق مع الاستئذان على احتساب الرجوع ولو كان
 من الحاكم وانفق واشتم على الرجوع فالاقرب عدم الرجوع وكذا لو انفق متبرعا اذ امر به العمل فله المالك الفسخ والبقاء
 فينفق لك من ماله ان لم يتبرع احد بالعمل فان لم يجد من يشتري المال قرضا وان لم يجد اقرب من احد وان لم يجد استاجر من يعمل باجرة
 موجه الى الادراك فان تعذر استئذان الحاكم وانفق فان تعذر الاستئذان اشتمد في الاتفاق والرجوع ولو عمل المالك لنفسه
 كان متبرعا والمالك الفسخ وعليه الاجرة الى وقت المهرق وعمل للمالك الفسخ مع وجود المبرع بالعمل فيه فطره وعمل الاجنبي فلم
 يفسره استحق العامل الاجرة وكان الاجنبي متبرعا العامل امين لا يضمن الامع التفریط والتعدي وقوله مقبول مع اليقين
 في التلف وعدم الجناية ولو ثبت الجناية بالاقراء والبنية او النكول لم يكن للمالك دفع يد عن حصته وله رفع يد عن حصته
 المالك ولو اضم المالك اليه من يحفظ نصيبه كانت اجرة المالك على العامل ولو عجز عن العمل مع المالك فغيره
 اخر يساعده ولا ينزع يد منه واجرة الاخر عليه ولو عجز الكلية اقام من يعمل عوضه واجرة عليه ايضا لو اختلف في اجرة
 كالتقوى قول المالك لا العامل ولا يتجافان بل للمالك وكذا البحث لو اختلف في قدر ما ساء ولتساواة من التبر ولو كان هناك
 بنية عمل بها وان عارضها فالوجه تقديم بنية العامل وقال الشيخ نعيم ولا يحلف من خرجت القرعة له ولو تعدد للمالك
 فصدقه احده دون الاخر اخذ من نصيب المصدق ما ادعاه من نصيب الاخر ما حلف عليه ولو شهد للصدق
 على المنكر وكان عدلا قبلت شهادته ولو كان العامل اثنين والمالك واحدا فشهدا احدا العاملين على صاحبه قبلت شهادتهما
 ايضا الحصة يملكها العامل بالظهور لا بالمقاسمة وبجواز الزكوة على كل من بلغ نصيبه نصبا سواء كان مفردا او منصرا في
 هذه التمرة ولا يفتقر حصته احدهما الى الاخر ولو كان احدهما لا يفتقر الزكوة منه كالتفريق والمكاتب وجب على الاخر ان يلفت
 حصته نصبا لو كانت المساقاة على غل في اخراجية كان المزاج على المالك ولو تضرع او بعثه على العمل جاز ولو لم
 العامل داهم منفردة عن الجزاء والمالك من التمرة لم يجز ولا يجوز لو جعل له ثمرة السنة التي تلي سنة المساقاة او ثمة سنة
 غير بيتان العاملة ولو تضرع عليه عملا في غير التخل الذي ساءه عليه او في غير السنة ففي البطلان نظرا لوساوة على غل
 العامل غير على التخل لم يجز وان جاريا بين المساقاة على شجر فبان مستحقا دفع الى الحاكم المالك ولا شيء للعامل عليه
 ولا في التمرة ويرجع باجرة مثله على المساقاة ولو نقصت التمرة بالتيمس كان المالك الرجوع بالنقص على من ساء منها ولو نقص
 الرجوع على الغالب ولو اقتسما واكلاها كان المالك الرجوع على من ساء منها باليمين والتقيط وقوى الشيخ انه لا يرجع
 العامل بالجميع بل بالنصيب فان رجع بالجميع على ان ساء في رجوع الحاصب على العامل بالتلفه نظر فان رجع عليه جمع العامل
 فيه وان رجع على العامل بالجميع رجع العامل بقدر نصيب الغالب وباجرة مثل نصيبه ويحمل بنفسه على اشكال ولو رجع
 عليهما رجع العامل باجرة مثله ولو تلفت التمرة في الشجر او بعد الجناذ قبل القسمة فالوجه الرجوع على من ساء اذ كان

البقرة

انما الى غير الغرض ان الغرض منها بطلان العارضة والغرض لصاحبه واصحابه لا من غرضه قلعه اذا دفع ارش نفسه بالقطع وله
اجرة ارضه ولو دفع القيمة ليكون الغرض لم يحجر العارضة كذا لو دفع العارضة اجرة الثبينة لم يحجر صاحب الارض عليه ^{بموضع بطل فيه}
المساواة تكون الثمرة للمالك التو عليه اجرة المثل للعامل كذا لو ساءر للعامل في الثمرة بحصة منها معلومة بعد بدو صلاحها جاز وكذا لو ساءر
قبل بدو الصلاح بما اجمع او ببعضه بشرط القطع او لا اما لو ساءر قبل ظهورها بما او ببعضها فانه لا يجوز **المسألة الرابعة** في ارضي
وفي فضلان **الاول** احكام المسابقة وفيه عشر اعتبارات ^{ثلاث} المسابقة جائزة باختلاف ثلاثة اشياء اما ان الله تعالى واحدا لهم ما استلهم من قوة ومن رباط
الليل ودوى من النبي صلى الله عليه وآله انه قال لا ان القوة التي قاله ثلثا وقال الله تعالى اما ان الله تعالى واحدا لهم ما استلهم من قوة ومن رباط
على الفضل والحقد والخاف لقوله عليه السلام ان الملائكة تستقر عن الزمان ويلعن صاحبها ما خلا الله الغافل والرائي والفضل وكل يلهي له لا يستقر
في فضل او خفاصا فهو يدخل تحت الفضل بينهم والشباب والمزاريق والارباب السيف ويحل تحت الفضل بالبالغة وتحت العارضة الغرض والارباب
ولا يجوز المسابقة على غير هذا كما المسابقة على الاقدام والسفن والطيور والمعارضة ورفع الحجر وغير ذلك سواء كان بعوض او غير عوض ونحو
المسابقة على ما تأمله الحديث بعوض او غير عوض ^ب بالرمح والسيف ونحوها المسابقة فيها وكذا القبله والبعلة والمير ولا يجوز على الاقدام
موضع خيل وغيره بعوض وغيره ولا على رمي الحجارة بعوض وغيره ولا المصارعة بعوض وغيره ولا الطير بعوض وغيره ولا المراكب والسفن بعوض وغيره
باعتد المسابقة والامانة لان من الطرفين فيقترب الى الحجاب وقوله لا انظر الى الضال الى الرمان في الليل والسابقة للفضل والارباب في البقرة
باسكان البقرة مصدر سبق سبقا وبفتح العين وهو الخطر والذب والفرغ والوجع من سوا حذره ويمال فيه كله فقل مستند العين
اذا اخذه يقال سبق اذا اخذ سبقا وبقا اذا اعطى سبقا ايضا وهو من الاضداد ويمال سبق بالشد يد اذا اخرج سبقا واذا احده
فيهما التيمم بانه فاسن وهو الذي يخرج الغرض اي يتقبه ويثبت فيه وهو الحار فاقا ايضا والحار فاقا وقع على الارض ثم رجعا الى الهدف وجمعه
حراث فان اسباب الغرض فقد فيه ومنه لم يؤثر فهو صاير وجمعه صاير وقد ورد النهم بغير صرة او اوردته اما ما الظاهر والظاهر
فما الذي يتخبر عن كيمياء الغرض وذهب السائر والحاصل هو الذي اسباب الغرض وقد حصل ما اسباب والمفطوط هو الذي يميل بيما
وثلا لا والاهو الذي يتجاذف الهدف من غير امانة والحاجز الذي يقع بين يدي الرامي والابا الذي يخرج من الهدف وهو الموقوف
وايضا جمعه موازن والكنديم الذي اذا اسباب الهدف تشدخ عوده وتكرس الحارم الذي يصيب طرف القطار من فلا يتقبه ولكن غرق
الغرق ويغمره والحارم اسبابا جاذبا فيه والحاذق ما خدسته ولم يتقبه والركد لغا الذي يغير بالارض ثم يثبت الى الغرض والهدف
ما رفع وبني من الارض والقطار ما وضع في الهدف ليرى والغرض ما نصب في الهواء ويقصد اسبابه وليتم القطار من هدف وغرضه والقطار
المسابقة والمراعاة والرشق بكر المراء عدد الرمي وبالي لفتح الرمي والمباداة هي ان يبادر احدهما الى الاصابة مع التساوي في الرشق ^{القطار}
على سائر الاماكن ويا فيه من الاصابة والسابق هو الذي يقدم بالتهادي وهو العنق والكندي وهو الكامل وهو يجمع الكنديين
وهو الثاني ما بين اصل العنق والظهر وهو من الخيل كان السام من البقرة ان تساو في حلقه الغرض قد العنق من سبقه ^{بعضه}
فهم سابق وان كان احدهما اطولا اعناقا فان سبقا لتقصير العنق او بعضه فقد سبق وان سبقا للطول بالجميع فقد سبق وكذا ان
سبقه بالكني ما بينهما في طول العنق وان كان اقل من قدام ان يادة كان السابق هو القصير لانه قد سبق بكامله ولا اعتبار بالاد
والعالي هو الذي يحاذي راسه على السبق وكسر ان ما عن يمين الذنب وثمالة والحلل الذي يدخل بين المتسابقين ان
سواء وان ستر لم يفرم والكناية مدعى السابق ^{انها} بعد السابق لان سواركة العوض من معا او من احدهما او من الجوق وقبل
عند جازي ككلمة له وقوله التبع فعلى الاله لا يجوز الفسخ وان لم يتلبس بالعمل وعلى الثاني يجوز قبله وبعد للفاضل كما السابق في الاله
والى لا المفضل على اشكال ^{العهدة} بشرط كون العوض على ما بالمشاهدة او الوصف ارفع للجها لانه ويجوز ان يكون دينا وعينا حال لا
ومنهذا او يكون بعضه حالا وبعضه مؤجلا ويجوز ان يخرج لاهل من حاشته ومن بيت المال وان يخرجها صاها او كلاهما او

واذا كان دينا وحلا جبر على تسليمه ولو اظهر فرب مستحقة مع التزماء مع الامساك المعقود على التيقن السابق السابق سوا قلنا ان
 لازم اوجاز في يجوز اخذ آل هن والضمين على العوض ان كان دينا واذا خرج التيقن احدى كان السابق منهما ولو شرط اكثر السابق والباقي
 للمعنى جاز ولو شرط ان يطعم العوض اسميا باحتل حصة الشرط ولو قيل بفساده فالأقرب عدم فساد السابقة وهو اختيار الشيخ والشرط
 الفاسد ان اقضت خلا لشرط الفقة مثل جملة العوض والمسافة فالتعقد فاسد وان لم يقض مثلان لشرط ان لا يجرى بان سبق
 فالأقرب عدم فساد العقد بفساده وكل موضع فسد فيه السابقة فان كان السابق هو المخرج المتيقن شيئا على صاحبه وكان سبقه
 وان كان الآخر متيقن على المخرج اجزء المثل ولو كان العوض مستحقا كان على مخرجه مثله او قيمته اذا قال لا اجني لاني اوجاهه من سبق
 عشرة بتم فان سوا عدم استحقاق الاجزاء فان جازا دفعة لم يتيقن شيئا ولو قال لاني من سبق منها فله عشرة ومن على فله عشرة
 لم يقع ولو قال من على فله خمسة جاز وكذا يصح لو قال لاني من سبق فله عشرة ومن على فله عشرة ولو قال للمعنى عشرة والمعنى خمسة
 لم يقع ولو قال لعشرة من سبق فله عشرة فبق واحد هذا العشرة وان سبقا ثلثان فلها العشرة ولو سبق تسعة لسا وواحدة لاني لا
 ومبطلان يكون لكل واحد من التسعة عشرة كاملة ولو قال من سبق فله عشرة ومن على فله خمسة فبق خمسة وصلى خمسة فبلى الاول
 للسابقين عشرة والمصليين خمسة وعلى الثاني لكل من الثلثة الاولى عشرة ولكل واحد من الثلثة الثانية خمسة وبطلان الاول
 المبطلان ح اذا كان السابق منهما لم يشترط المحلل فلو اخرج بعضا وقال من سبق مثله العوضان منع وان سبقا احدهما اخرج بال
 واخذ بعض صاحبه وان لم يسبق احدهما اخرج كل منهما مال نفسه ولو ادخل محلا جاز فان سبق المحلل احدهما منين وكذلك سبق
 ولو سبقا معا اخرج كل منهما مال نفسه ولو سبقا احدهما والمحلل اخرج السابق مال نفسه وكان العوض الاخر بينهما وبين المحلل بغير
 ولو قال من كان مسوقا فغضه للمحلل جاز ولو قال خمسة من سبق فله درهم فبق واحد وصلى ثلثة و
 الخامس فللسابق درهمان والثلثة للمصليين درهم ولا شيء للمكفر لشرط في المسابقة امر خمسة تقدير المسابقة ابتداء
 فلما سبقا لينظر انما يقف قبل صاحبه من غير رعاية نظر ان اليها لم يخرج تقدير العوضين وجب ما يساوي عليه ولياوى ما بالما
 في حال السابق فلو كان احدهما ضعيفا لاداة ومن فيها يعلم انه مسوق لم يقع العقد وكذا لشرط في دابة المحلل ولا يشترط تساوي
 حينها فيخرج بين البغال والخير وكذا الابل والحمل مع احدهما السابق وان يحمل العوض احدهما او المحلل ولا جعله لا يجني لم يخرج في
 تساوي الموقوفات كمال في قد بينا ان السابق يحمل العوض في النساء والخلق وبالكند في المختلف فلو شرط احدهما المسابقة
 بثلاثة اقدام او اقل اكثر في بطلان الشرط نظر في المسابقة تساوي الدابتين جنسا فلو تساوى على غير فريز لم يجر
 الامع احتمال السابق على اشكال ولا يشترط تساويهما منسقا فيجوز المسابقة بين العربي والبرذون وبين البغاتي والعرايا اذا تابعا
 لم يخرج ان يحنيا احدهما الى فريزه فربما اضرا لا يكس عليه تخمه على العود ولا ان يصير به وقت العود وفي بيانه ولا يرض حلقه
الفصل الثاني في ثلثون بجنا **الاول** يفتقر الرمي الى عشر شروط **الاول** ان يكون الرشق معلوما وهو بكر الرمي الذي يتفقان
 عليه مطلقا عند الفقهاء ويختص عند اهل اللغة ما بين العشرين والثلثين **الثاني** ان يكون عقدا لاسابية معلوما فيقال الرشق عشرة
 والامابة خمسة مثلا **الثالث** صفة الامابة مثل ان يقول خوالى او حراما وخواسق وما اشبه ذلك مما تقدم ان يكون قد
 المسافة معلوما اما بالزهر فيقول مائة ذراع مثلا واما بالشاهد فقدم الغرض وهو ما يضرب الهدفا ثانيا بالثالثة لوانه
 كالشبر والشرين العلم بالسبق وهو المال المخرج **الرابع** ان ياتي جميع احوال الرمي فلو شرط ان يرمى احدها عشرة والاخر عشرون او اما
 احدها خمسة والاخر ثلثة او امابة احدها خواسق والاخر حرام او يحيط احدهما من اصابتة سيما او يرمى احدهما من
 والاخر من بعد او يرمى احدها ويد من عشرة او راسه حمالا للرمي والاخر حرام من ذلك او يحيط احدهما واحد من خطابه
 لانه ولا عليه لم يقع **الخامس** ان يرمي الرماة فلا يصح مع الابطام فلو شرط ان يكون مع كل واحد منهما اخرا او ثلثان او ازيد من غيرهم

في احكام الرمي

بالمشقة

بمعرفة المعرفة لم يخرج ان تكون السابقة على الامة لا على البعد فلو لا التسوية لبدأ ربياً لم يخرج على استحقاقه الجواز
ان تكون السابقة على الخلف فلو جعل العرض للخطي ومن الحبيب لم يخرج اما بالبادية او بالحق في اشتراط ذكر احد من الطرفين او بعدم الاشتراط
بذكر في الباقي بين الخلف من اخرج السابق منها ومن احد من اجنبة الضال مثله ولا يشترط المحلل ايضاً فيه وان كان السابق
لا بد في السابق من معرفة الفرق اما في الضال فلا يشترط معرفة القوس فلو تفوق الفرقين بطل السابق ولو انكسر القوس لم يطل الضال
لا يشترط تعيين القوس فكذا لا يشترط تعيين السهم نعم الاطلاق يقتضي تساوي جزل الالة فاما اطلاق الضال جازاً وافقوا ان يكون
رأي من بلوغ واحد بالاقوس معاً او بالجمية معاً وليس لهما ان يختلفا في رأي واحد بقوس والاخر غيرهما الا ان يشترط ذلك في العقد
فيخرج ان يختلفا ولو عقد الضال على نوع من القسيتين معاً مثل ان يقول رأي معاً بالترية او بالجمية وليس لاحدهما
العدل ولو عقد على قوس معينة من النوع كان له العدل واعين الى غيرها من ذلك النوع لم حاجة وغيرها بخلاف القوس لو قال
رأي بهذا القوس لا يغيرها من نوعها بشرط ما بطل العقد والكتاب من تمام القوس لا يجزئ فلو اختلفا في رأي بالكتاب من غير
بين القوس بالجمية والكتاب سهام القوي والكتاب قوس يكون سهام سعاد يجمع في قبضة واحدة ويرى بها فيفرق في الكا
فيتميز في الاعتراف لستهما لشرط ان يرى ثلثين والاصابة عشرين والاخر عشرين والاصابة عشرة ففي الجواز نظر وكذا لو شرط ان يكون
في باصداً سهام والاخر لا شيء في يد يشغلا بحفظه ولو شرط ان يحسب حاسقاً واحداً ساق واحد والاخر كل حاسقاً لثقتين
او ساق واحد بخاسقين فالاقرب الجواز لان رعيه في الخاسق واحد اذا كان الرشق عشرين والاصابة خمسة فان شرط المبدأ
ويرى كل عشرة فاصاب خمسة تساوياً ولم يجب الا كان ولو اصاب احدهما دون الخمسة فقد فضله صاحب الخمسة ولو ساق الا قس
فما الرشق لم يجب وان شرط المحاكمة فاصاب كل واحد من العشر خمسة تحاطا خمسة بخمسة واكلا الرشق لم يجب على شرط المحاكمة
فما من كل واحد من العشر ولو اصاب احدهما سبعة والاخر خمسة تحاطا خمسة بخمسة واكلا العدد ولو تحاطا وكان احدهما
احدهما كل العدد فان كان مع اشياء العدد فقد فضل صاحبه وان كان قبله وطلب صاحباً الا كمالا يجب مع القادة بان يمكن
بخانه او مساواة او قصور صاحبه بعد المحاكمة عن اكل لاصابة واجراً لا فر مع امثاله مثل ان يرى معاً عشرة فيسببه
فيصل العدد ونصيب الاخر واحد او حواصبا لاصابة العشر الباقية دون صاحبه فيحصل له احد عشر ونصيب صاحبه ستة
يحصل العدد بعد المحاكمة وان لم يكن له فائدة لم يجب الا بانه مثل ان يرى معاً خمسة عشر فيصداً ونصيب الاخر من خمسة
في شأه لم يجب الا كمال لان خمسة المختلفة اذ الخطا عاصبا لاكثر باصبا صاحباً الاقل نفراً الا بالامانة لان ان
تختلف فلا على عشرة وتعطيني فيفر حصة لم يخرج لان الاقل لا يفرم ولو قال ان نصلي في ذلك على عشرة دنانير الا اذا جاز
فلا بد من الجواز لانه اذا كان السابق بالخلف وسبقها جازاً دفعة واحدة وان كان في الضال وجبان بدأ احد من قبل صاحبه
بغير الحبيب ولعله اصابت في شرط البادى فتح وان اطلقا كان اخرج كل واحد السابق الاقرب بالقرعة ونحوه البطلان وان اخرج
سابقاً من ثلثا وان اخرج احدهما احتل بقدره لم يره والبطلان لان موضوع الفضل على اشياء الزينة لا يجب لامل الضال
نحو عشرين يرون من احدها الى الاخر ثم يمشون ويرمون من الاخر الى الاول فاذا بدأ احدهما بالرعي من احدهما بالقرعة او الشرط لم
ابدأ من الاخر بل غيره بحسب ما يرتبون اطلاقاً للمنازلة يقتضي المراسلة وهو ان يرى احدهما سماً والاخر سماً ولو شرط ان يكون
بكل واحد رشفة او حصة معينة والاخر بعد جازاً اذا اضطرب رأي واحد لعارض مثل ان يفرق النزاع فيرجع السهم اليه الى اليك
ان من شأن السهم ان يتر على اسهام يراى فاذا زاد النزاع غير السهم فتر على اصل سبابة يراه او انكسر قوسه او انقطع وتره
او اصابه ريش في كفه او عرض في الطريق عارض مثل ان وقع في بئيمة او غيرها فترقه وخرج منه واستقبله الرشح
فلم يمسب الرشح لم يعد عليه خطأ ولو اصابه مع بعض هذه العوارض فالاقرب انه يعد له اصابة ولو جاز من السهم العرض ا

عليه خطأ الأعم الثاني فاشترط الناسق ما نثبت ونثبت التصرف فيه حسب ما لم يتقبه كان خطأ وان تقبه ثقباً يصح
للمسوق إلا ان التسم سقط ما لا قرباً له لا يحتجب حاسقاً ولو شرط الاصابة مطلقاً حسب ما لم ينقد ولو اشترط الحاسق
التسم فادعى الى امانته حسقاً وانما سقط لغلط ثقبه من حصة وشبهها وانكر الاخر فان علم موضع الاصابة باليقينة او لا
فان لم يكن فيه ما يمنع الثبوت وكان قد خفي ما لا قرباً له لا يعتد حاسقاً بل خطاوان لم يفرقه فهو خطأ قطعاً وان كان في
ما يمنع من الثبوت احتمال ان يعتد حاسقاً وان لا يعتد خطأ ولا صواباً وان لم يعلم واتفقا على الفرق ولا مانع من الثبوت
قولاً المنكر من غير بين وان كان هناك مانع قال قولاً أيضاً قوله لكن مع اليقين وان انكر الفرق قال يقول مع اليقين ولو اصاب
ثقباً في الغرض او موضعاً بالبا وبنت في الهدف فاحتمل ان يكون حاسقاً مطلقاً او مع قوة الهدف كالحايطة والحشب لاسع ضعفه كالترا
وشبهه ولو اصاب طرفاً الغرض فخرقه وبنت فيه بان يقطع قطعة من طرفه وبنت مكانها او لثقة وبنت في شقة من غير ان يكون
الغرض محيطاً بالتسمها لا قرباً له حاسقاً ولو زرق التسم منه ولم يثبت كالا قرباً له بعد اصابة لانه ابلغ من الحسق ولو اصاب
في الغرض وبنت في الهدف مع جلده من الغرض وادعى الحسق وقطع الجلد لشدته الى وانكر الاخر فادعى ضعف الغرض قال قول
قولاً الاخر مع يمينه ولو وقع في غير الثقب حسقاً ولو شرط الاصابة مطلقاً فكيف ما اصاب بالتصلح جاز ولو وقع دون الغرض
ثم انقلب ما اصاب الغرض بخرقه وهو النمة التي في أسفل التسم بوضع الرمي فيما عدا عليه خطأ ولو اصاب بفضله
الغرض كالا قرباً له حاسقاً اذا كان الرمي حاسقاً جاز له ما خسر الرمي حتى يمكن ولو اصاب مع ربح لينة وميل رمية الى الرمي
بحيث يكون قد رما يمينه موافق الاصابة كما اصابا وكان الرمي في وجه الغرض فتدفع ثم يقدر ما يكون قوة رمية مع معاونة
الرعي بفضل الى الغرض كما اصاب حسب له ولو كانت الرمي حاصفة لم يحتجب الخطا عليه ولا اصابة له ولو حوت الرمي الى الغرض عن مكانه
بعد الرمي ووقع التسم في الهدف حسب له ان كان للشرط الاصابة او كان للشرط الحاسق وكان الهدف بصلة به الغرض واشتد
والا لم يحتجب ولا عليه ولو اصاب الغرض موضع انتقاله كان خطأ ولو شرط الحسق فثبت في الغرض ثم سقط حسب له اذا شرط
اصابة موضع من الهدف فجاز ولو شرط اصابة الشئ وهي الجيلة كما اصابه الشئ المحيط به كحاطة شبر المخل او العدم التي
حول الشئ او المعاليق وهي الخيوط التي تعلق بها لم يصيب ولو شرط اصابة الغرض عند اصابة الشئ والشئ والري ولو اصاب المعاليق
فالا قرب عدم الاعتداد بها اذا طلب احدها الزيادة في الرشق والاصابة فان قلنا انه عقد لان لم يكن له ذلك الا بعد ان يتفقا
ويعداه على حسب اراده وان قلنا انه جائز ولم ياخذ في الرشق واخذه فيه وتساوى رمية او اصابة فلها الزيادة والتقصان
ولو طلب احدها الزيادة فان اجابه والا كان له الفسخ وان تفاضلا فاه طلب الزيادة صاحب الفضل يخرج للفضل في الاجابة
والفسخ وان طلبا المفضل لم يكن له ذلك ولو كان من سبق الى خمس اصابا من عشرين فهو السابق فاصاب غنمه من عشرة
لم يجبا الاكل ولا سبق ولو اصابا احدهما غنمه والاخر اربعة فقد فضل الاول ولوري احدهما عشر اصابا خمساً والاخر
كما اصابا ربعاً لم يحكم بالسبق قبل العاشر وان اخطاه فهو سبق والا فلا ولو اصاب دون الاربع من النخلة فهو سبق ولا كما
الى الاكل ولو كان الاثنا فضل ما جبه ثلث من عشرين فهو سابق فهو حاطة وتسمى ايضاً ماضلة ويلزم اتمام الرشق مع الفائدة
كما قلنا لا بد منها كما اصابا احدهما اثني عشر وخطاها الاخر ولو قال ايما اصاب خمساً من عشرين فهو سابق فمن اصاب خمسة منها
قبل ما جبه فهو صادق ولو اصاب كل منهما خمساً او لم يصب احدهما خمساً ولا سابق وهذا كالحاطة في وجوب الاكل مع النخلة
لا بد منها كما لو رما ستة عشر خطاها معاً لم يجبا الاكل ولو شرط ان يجيب كل واحد منهما حاسقاً باصابتين كالا قرب الجواز
اذا شرط ان يرميا رتلاً فأكبر جازع النعير مع غير حركه شرط ان يرميا كل يوم قد رما منها جاز ولو اطلقا على النخلة
من اول النهار الى اخره لم يحصل جازع من رما وشبهه اذا جاز الليل قبل اكله اغراه الى الغد لم يشرط الرمي لئلا ولو اراد احدهما

جاز ولو لم يفتي باسم الامانة مع ما اسقط استحقاق النسب ورد ما اخذ في معاينة الطرح ولو سبق احدها صاحبه عشر فقال
 ان فضلت في ذلك هذه العشرة وان فضلت في خلائي لك كح لو قال انك للمسبق ان شريك في الغنم والقرم ان فضلك ففضا العشرة على
 وان فضلت في فضله الى امر بخلاف القرم والغنم لما ضل لا غير الراي وكذا لو سبق كل واحد منهما صاحبه عشرة وادخلت خلافا فقال الرابع
 لكل من المسوقين انما يشترى بكاء في القرم والغنم كح لو قال واحد لا فرار من هذا التهم فان احببت به ذلك درهم تم بحالته ولو قال انما
 فلك درهم وان اخطأت فلك درهم لم يخبر لو قال ارم عشرة فان كان صوابك اكثر من خطائك فلك درهم تم بحالته وكذا ان كان صوابك
 اكثر فلك بكل سهم احببت به درهم او قال ارم عشرة ولك بكل سهم احببت به منها درهم او قال فلك بكل سهم يزيد على النصف من الضيقات
 درهم ولو قال ان كان خطاك اكثر فضيلة درهم لم يخبر لان الجواز معاينة العمل ولا عمل القابل وكذا لا يخبر لو قال ابيع من خرجت عهده
 فهو آتيا تو ولا من خرجت فعهده فالسبق عليه ولا ترى ما يابا احاب بالسبق على الاخر اذا شرط اصابة موضع من الكدم على ان ما
 كان اقربا الى الشئ يسقط الابدح جاز لانه نوع من الحاطة فاذا ارى احدنا سمي فوقف في الهدف فرمى الاخر خمسة فوقف بعد من سهم
 الاول ثم رمى الاخر ثمانية فوقع بعد من خمسة سقطت خمسة بالاول وسقط الذي بعد خمسة بالخمسة ولو رمى احدهما خمسة في
 الهدف بعضهما اقرب من بعض فرمى الثاني خمسة كلها بعد من خمسة الاول سقطت الثانية اجمع وثبتت الاولى اجمع ولا يسقط الاقرب
 الا بعد لان الاقرب يسقط الا بعد من رمى الاخر لا من رمى نفسه ولو اصابا احدهما الهدف والاخر الغرض سقط ما اصابا بالهدف
 باصابا بالقرم ولو اصابا احدهما الغرض والاخر القلم الذي في وسطه لم يسقط الاول ولو اصابا بالهدف وكانا في القرب سواهما سقطا
 ولو رمى احدهم ساقطا وهو واقع بين يدي الغرض والاخر عاظا وهو واقع من احد الغرضين والاخر خارجا وهو واقع جاوز الغرض
 فليس الاقربا الى الغرض من اتي اليه ان كان وسقط به الا بعد كح
باب الرديعة وتوابعها وفيه مقامه
الاول في الرديعة والنظر في فصول ثلثة الاولى في العقوبة ما بينة مباحة **الاول الرديعة** حقيقة استنباط في حفظ المال
 واتقانا بما لا نهم هبوا بها الى الامانة وهي مأخوذة من ودع يدع اذا سكن واستقر قال الكسائي او دعنا الرجل ما لا انا فعه
 اليه يكون وديعة غده واودعه قبلت وديعة وهي عقد جائز من الطرفين ولو احكم في الترية بالنظر والاطاع بغير
 الرديعة الى ايجاب وقبول ويكفي فيها كل عبارة دالة على معناها ويكفي في القبول الفصل بجزء من اللفظ ولو طرح الرديعة عنده
 لم يلزم حفظها اذا لم يقبلها ولا بد في المتعاقدين من التكليف فلو استوعب من الصبي والمجنون ومن ولو اكره على القبول لم يلزم
 وديعة ولو اهلها لم يقبلها لو اودع الصبي ففرط فيها لم يقبلها ولو شرط الاثلاف فانه يقبل ولو اودع المجنون لم يقبل بالاثلاف
 مباشرة وتسببا وعقد الرديعة بطل بالرق سمها والمجنون والاعا وبغله نفسه واذا انفسخ بقبالة شرعية في يده
 كالشوب نظره الريح في دار الحرية شرط في المتعاقدين واذا ان المولى فلو استوعب العبد فان كان باذن مولاه صح والا فلا
 وعلى التقدير الاول لو شرط العبد او باشر الاثلاف كالوجه تغلق الصلح بكسبه اما على التقدير الثاني فالاقربا به تبعه بعد العقد
 لا يصح وديعة الطفل ولا المجنون فلو اودع عا سيديا ضمن القايض ولورثة اليها لم يبرأ وانما يبرأ بديعة الى وليها ر الوديعة
 امانة يجب حفظها فلو اهل المستوعب ضمن ولو لم يهل لم يقبلها وان تلفت سوار تلفت معها شئ من ماله او لا وكذا لو اخذت
 منه مكر ولو تمكن من الدفع وجب ولو اهل ح ضمن ولو خاف من الظالم لو منع ما جاز دفعه ما اليه ولا يجب تحمل القرء الكثير
 لاجل حفظه عنه ولو انكر ما فطلبه الظالم باليمين فلما جاز الحلف بقوة ما يخرج به من الكذب بسبب الرديعة الى صاحبه
 مع الطلب امكن الدفع فلو اهل مع القدرة والمطالبة ضمن **باب سبب الضمان** وهو شئ واحد على الاطلاق هو
 التقصير والتقصير سبب سبعة **الاول الاستفاد** بالرديعة فاذا لبس الثوب اركب الدابة او اخذ الدرع لضرته في حاجة ضمن
 ولو نزل اخذ ولم ياخذ ان غرم على العتق ولم يفعل لم يقبل وفيه احوال ضعيف بخلاف الملقط ولا يعود ايضا لو نزل الحانة

او غم على القدي ولم يفعله ردة التوب بعد البسه او الدابة بعد ما ركبا الى الحرم لم يزل الصان ولو اعادة الى الله سقطت
 وان حدد الاستيمان او برأه من الصان بيا ايضا ولو اخرجها من الحرم للاستعمال لم يستعملها فممنها وان اعادها الى الحرم لم يزل
 ولودفع اليه دراهم فوسمها في كيس ثم اخرج منها درهما فممنه خاصة ولو ردة ذلك الدرهم بعينه الى الكيس واخطا بالثمن ولم يمتز
 الصان الى الباقي ولم يزل الصان عن الدرهم وان ردة بدل وزجه بالبقى فمن الجميع ولو يمتز لم يتعد الصان الى الباقي ولكن لو
 مزج الرديعة بغيرها من ماله او من غيرها لم يمتز ان يمتز كانه يمتز فانه يمتز ولو كانت الدراهم في كيس للمودع فان لم
 مشدودا فذلك وان كان مشدودا فخل المشدودا كانت محققة فكسرت الختم وان لم يحل الشدة فانه يمتز بالجمع وان لم يخذل يمتزا
 ولا يخفى ما به بالختم ولو عرق الكيس فان كان الورق فوق المشدود من مفرقه دون الدراهم وان كانت تحته ضمن الدراهم فطوى وح
 كيسين فمزجها ضمن وان لم يكن مشدودين ولو اتلف بعض الرديعة لم يضمن الباقي الا اذا كان متصلا به كالورق طوى الترابا ويد
 العبد ولو كان التراب غطيا فالا فربا به يضمن الجميع لرققه واتلف بعضه ولو خلط المستودع الرديعة بالخطا لا يضمنها
 سوار كان المختلط بها منها او مثلهما او اجود ولو يمتز كالدرهم والدرايم لم يضمن الا ان يتفقد التفريط بغير الختم كالمشدة وفتح
 الختم وكذا لا يضمن لو مزجها باذن المالك ولو اتفقا الرديعة ضمنها ولو ردة بدلها الى موضعها لم يمتز بذلك وكانت في مكانه **الثاني**
 التفريط بان يلقه الى مضيقه او يد عليه سارفا او يسحب الى الظالم او لا يحزمها في حزم مثلهما ولو وضع بالذات كالاحزاب الصان
 ولو اكره على اخذ الرديعة لم يضمن وكذا لو سلمها لمكسها والمالك ان يرجع على من ساء من الردى والظالم واذا طالبه الظالم وجب
 اخفاؤها ولو طلب منه العلف لم يخلفها الا قربا للصان **ثالث** التحالف في كيفية اللفظ فلو عين له موصفا لللفظ يتبين وان
 لم يمتز عن غير وفظها فان كان للوضع ملكا للمودع او مستأجرا له ضمن لانه في الحقيقة وكاله لا استبداع الا ان يحاذي عليه اقلها
 لانه ما مورع بغيرها وان كان ملكا للمستودع ففقد له منه او حمله حفظا ابتداء في غير وان كان دون ضمن قطعا وان كان مثله
 او اخر قال الشيخ لم يضمن وعندي فيه نظر ويقرب الاشكال لو تلفت بالنقل كانه يمتز بالبيت المنقول اليه ولو نماه عن النقل ضمن به
 وان كان الى مساو او اخر الى غير مثلهما لم يضمن سوار كان مثل الاول او دون **رابع** كل موضع قلنا انه يضمن بالنقل انما هو
 عدم خوف التلف وانما لو خاف التلف من حرق او غرق او نهب او لص كان يمتز بغير نقلها وان عين له غير سوار بها عن نقلها او لا
 فكان عليه اذا نقلها الى مثل المعين او اخر ولو نقلها الى ادون فان لم يمتز من المساوي والاجود فلا ضمان وان تمكن ولم يكن
 حزم مثله ضمنه وان كان حزم مثلهما ففي الصان اشكال ولو لم ينقلها مع الخوف كالا قربا بالتفصيل فان لم يمتز لم يضمن وان
 عين لم يمتز عن النقل فذلك ولو نماه عن النقل ففي عدم الصان اشكال اذا عرفت هذا كالا قربا في الصان بين ان ينقل من دار الى
 اخرى او من بيت من دار الى بيت منها مع البقيس والتفريط من التحويل ولو حال لا يخرجها من المعين وان خفت التلف واخرجها من
 غير خوف ضمن وان اخرجها مع الخوف وتي كفا فلا ضمان ولو امر بوضعها في صندوق فوضعها في غير ما في خريطة فوضعها في غير ما كالقفل
 كالقفل في البيت سوار ولو امر بوضعها في بيت فتركها في بانه ضمن ولودفعها اليه في مكانه وامر بوضعها في بانه فباعه فالتلف
 من غير تفريط لم يضمن ولو رخصاه وصفا في مكانه الى وقت فراغه لم يضمن الا بانه مع المكنة من المسابقة كالا قربا للصان ولو
 نماه عن التفريط ضمن قطعا ولو امر بوضعها في مكانه فوضعها في جيبه في الصان وبالعكس يضمن ولو امر بوضع الخاتم في الخضر فوضعها
 في السفر كان متساويا الى السفلى لم يضمن وان كان متساويا عند الامانة يضمن وبالعكس يضمن ولو كان معها في جيبه او مكانه فوضعها
 في بانه يضمن ان سقط منه ولو غصبت منه فذلك لا على اشكال ولو امر بحفظها مطلقا فوضعها في جيبه او يد لم يضمن
 الا ان يسقط من يده لا سرحانه بنم او يسلك ولو تركها في كم مشدود لم يضمن وان كان غير مشدود ففقد يضمن
 اذا كانت خفيفة وكذا ان كانت ثقيلة على اشكال ولو شدتها في عصا لم يضمن سوار كان ثوبا الى الجيب ففقد يضمن ولو كان يات

لم يضمن ولو شذها على وسطه لم يضمن ولو دفع اليه صندوقا وكذا لا يضمن عليه لو لا نقل عليه ولو لا تضع عليه جلا فلهذا
 لا نقل عليه الا نقل واحد فقل قائلين لم يضمن ولو لا النقل في هذا البيت ولا بدخا احد فادخل اليها فسرهما اذا حمل من سوا
 سرقها حال الادخال او بعده ولو سرقها من لم يدخل البيت فالأقرب لقضائهم الا بداع ومن استوعب شيئا فادخله من غير
 اذن المالك ولا ضرورة كان مما سوا او دفع من جرف عادته بحيث ما له كالمراة والغلام وغيرهما وان كان لائقا ولو لم
 التسريدها الى المالك او وكيله فان فقدتها على الحاكم فان تعذر على الثقة وان تعذر جاز له التسريدها ولو خالف هذا الترتيب
 ضمن على اشكال ضعيف ولو ادع في التسريدها النقل والامان ولو دفعها في موضع واعلم بان ثقتها يدعيها على الموضع كانت
 لا يقرها الدفن فهو كما يدعيها عنده وان لم يعلم بما احد منهما الا مع خوف المعالجة عليها وكذا يضمن لو علم بان ثقتها لو علم بان
 الثقة ولم يشتر بالمكان واشتره وليس بالمكان او كانتا غيرا لدفن ولو اراد التسريدها وقد نهى المالك ضمها الا انما
 التلصص مع الطعام بها وان لم يكن وكان الطريق مخويا او البدد للقصص كذا ضمها وان لم يكن كذلك احتمل جواز التسريدها
 مع الثقة على المالك والوكيل والحاكم والثقة وعدمه وهو الأقرب ولو دفع الى الحاكم للضرورة ففي وجوب القبول على الحاكم
 ولو دفع الى الحاكم من غير ارادة التسريدها فلهذا لم يضمن وان تعذر الحاكم والحاج الى ايداعها لغيرها
 الثقة ولو وجب المالك او وكيله فحطها على الحاكم والثقة ضمها ولو جعلها في بيت المالك من دون الحاكم ضمن ولو جاز المالك
 او جرحه للتسريدها كان على الموضع رد الوديعة الى الحاكم ولو نقل الوديعة من قرية الى اخرى كان حكمه حكم المسافر بها وان لم يكن
 بينهما مسافة القصر **مسألة** التقصير ما يحتاج الوديعة اليه فلا استودع دابة وجب عليه القيام بعلمها او يقيمها على قدر
 حاجتها سوا امر المالك او لم يامر ولو نهى المالك عن الغلف والتقي لم يجرم الا مثلا لكن لا يستكمل يضمن وكذا لو لم يشر الثوب
 الحاج الى التسريدها فقل الى اللبس وجب لبيه ولو اخطأ ضمن الا مع نفي المالك **مسألة** الجرد فمن ادع شيئا جبرته على
 مع المكنة والمطالبة فان طالبه المالك فحججه ضمن ولو طالبه غيره المالك فحججه ضمن ولو سأل المالك من غير مطالبه فحججه
 اشكال **مسألة** التأخير عن الدفع مع المطالبة وامكان الدفع ولو لم يمكن بلعدها او لمطالبة في طريقها او للغير عن حملها او غير ذلك لم يكن
 متعذرا بترك تسليمها وليس على المستودع مؤنة لوجوبها الى المالك اذا كان حمله يضره للثبوت قلت او كثرت بل عليه التمكن من
 اخذها ولو سافر بها فغير اذنا المالك كان عليه الرد وله مؤنة الدية **مسألة** في الاحكام مفيد لسعة غرضها
 قبل الوديعة مستحبة لم يعلم من يفسد الامانة وليس هو ايجابا لغيره الوديعة امانة لا يضمن الا بالتعدي ولو لم يضمن
 في القصد لم يلزم وان قبل الشر وكذا لو قال امانا من هذا وكذا كل ما اصله الامانة لا يجوز من جرح الوديعة بغيرها من حبسها او غير حبسها
 اجرد او ادون او مسا ومثلان يخرج الثمن بمثلها او بالتيت ولو استودع من اثنين واذا في المخرج جاز ولا ضمان ولو اذن احد
 من حصته غير الماذون ولو اخرج بغير تفريط فلا ضمان ولو جرحا غيره فالضمان على المباشر اذا حضرت الموضع الوفاة وجب عليه
 دفعها الى المالك او الوكيل او الحاكم او الثقة على التفريط ولو تعذر وجب **مسألة** الاسماء وان اهل مع المصروفة القدر حتى مات
 ضمن ولو مات فجأة ولم يوص فالأقرب عدم الضمان ولو اوصى الى ما سقم من وكذا الواسي واحل من غيرهما لو قال عندى ثوب
 ولم يميز وعنده الثوب ولو لم يكن عنده غيره لم يضمن ولو قال عندى ثوب وديعة ولم يوجد في تركته ثوبا صلا لا مريم
 الضمان على اشكال ولو وجد في تركته كيس غنوم عليه مكتوب بانه وديعة فلا يلزم اليه مع الثقة ولو امر الموضع غلا
 او صاحبه بعلمه الدابة او سقيها فالأقرب عدم الضمان ولو اخرجها للسبق والطريق امن ففي الضمان اشكال اما لو كان
 مخويا فانه يضمن ولو قال المالك ان ربط الدابة في مكان فوضعتها في يد فاحدها صاحب فالأقرب الضمان ولو امر بمخاطبها
 فشدتها في مكانه الظاهر لوجوبها في حرجية الظاهر والوجه الضمان بخلاف ما لو كان باطنين واذا ادعى عليه وديعة فانكر

فأقول قوله مع اليقين فإن اقيمت عليه البينة فادعى الرد أو التلف من قبله فإن كان ضيعه جوده انكاسا على الوديعة لم يقبل
غيره ومع اقامة البينة فالأرب عدم قوله ايضا وان كانت الضيقة لا يدل على تسليم شيء اليك أو ليس في ديتي شيء قبل فله في الرد
والتلف زجب ردة الوديعة مع المطالبة والمكينة كان اخرها ضمن ولو اخرها ردة لم يضمن وان كان الاستتمام عوضا ضمن
مفان يكون في حاكم او على طعام او على نهم او طلبه لا حال لينضم الطعام ح لو اذنه على كيلي وطلبه لو كيل ولم يرد مع المكينة
ولو لم يطلب لكن لشكر من الرد فلم يرد فالأرب لصان على اسكال ولو علم من حال الموكيل المساواة فله ضمن قطعا
واذنه على الوكيل ولم يشهد فانكر الوكيل فالأرب عدم الثمان بخلاف الوكيل للقضاء الدين **ي** لو طالبه بالرد فادعى التلف
فأقول قوله مع يمينه سواء ادعى شيئا ظاهرا كالحريق والغان على اسكال او خفيا ولو ادعى الرد فأقول قوله مع اليقين **ي** لأن
الرد على غيره من ائتمنه كدعوى الرد على وارث المالك او دعوى وارث المستوعب على المالك او دعوى من طرأ الرجوع ثوبا الى
اردعوى المستوعب الرد على وكيل المالك **ي** الوادعي اثنان عليه ودية فاعترف لاحدهما مطلقا وقال البينا التبيين فان صدقا
خلص منها وتنازعا والافرية لا يجب نقلا العدل غيره وان كانا محلف على نفق العلم ولا يكفي بين واحدة على اسكال لا
من يمين كان حلفا احتملا للقرعة فمن خرج اسمه حلف وان نكل حلف صاحبه فان نكل قسم بينهما واحتمل القيمة
بهما رج لا يضمن المستوعب نصفها القريب ما استوعب بحمله لان الجهل عند وان نكل وحلفا على علمه ضمن القيمة
وجبت القيمة والعيان فأيديها فان سلم العيان نتيجة لاحدهما ردة نصف القيمة الى المستوعب ولا يجب على الثاني الرد لانه
استحقها يمينه ولم يعد عليه البذل والالتج فيه قوله لان احدهما القيمة بينهما والثاني انه يوقف حتى يصطلي والاول
افرى ثم قال ولو قلنا بالقرعة كان قريبا وعندى في ذلك نظر ولو حلفا احدهما حكم له ولو نكلا احتمل القيمة فالقرعة
ولو كذبهما معا فأقول قوله مع يمينه وكذبهما معا وصدقا لاخر فكذا ويدفعها الى من اعترف له مع يمينه للمكذب ولو
لها معا كان لهما لكل واحد منهما بالنصف ويكون الحكم بالنصف الاخر ما تقدم فيها اذا اخرج الجميع لغيره اذا اخرج الرد
مع التمسك عن اخرجها فلف فادعى انه اخرجها لغيره فاما من حرقا وغرقا ونهبها وغير ذلك فانكر المالك فعلى اللدعي البينة
على حصر السبب حتى يقبل قوله في التلف مع اليقين **ي** اذا ادعى المودع من غير اذن ولا ضرورة ضمن وللمالك الرجوع
من شاء كان رجوعه على الاول **ي** الثاني وان رجع على الثاني كان الثاني مطالبة الاول **ي** لو مات وثبت عنده ودية لم يرد
بعضها اخذت من التركة ولم يكن عليه دين سواء فله بالدين سواء ولا فرق بين ان يوجد في تركته من خبر الوديعة
الاول هذا اذا اقر المستوعب ان عندي ودية او على ودية لفلان او ثبت بينة انه مات وعنده ودية ولو كانت
عنده ودية لا يضمن في حياته ولم توجد بعينها ولم يعلم هل هي بآقية عنده او تلفت ففي وجوبها ما استحال **ي**
لهمان وعنده ودية معلومة بعينها فله تركته تملك صاحبها من اخذها ولو لم يعلم المالك بالموت وجب الورثة
اعلام وليس لهم اسالكما وكذا لو اطارت الى صح الى دار ثوبا وعلم به فعليه اعلام المالك **ي** المستوعب امين فأقول قوله
فبايدعيه من تلف الوديعة مع يمينه ولو ادعى ردة فالحاجها فأقول قوله ايضا سواء ادعى آياه بينة او غير بينة
ولو كذبهما الا فلان بامرنا فانكر المالك الا اذن في دفعها فأقول قوله المالك ولو صدقه على الاذن لم يضمن بترك الاشهاد
ولو اخرها المالك الا اذن في دفعها فأقول قوله المالك ولو صدقه على الاذن لم يضمن بترك الاشهاد ولو اخرها المالك الا اذن
الذبح فأقول قوله المستوعب فان اقر المدفع اليه بالتبض وكان الدفع في دين يبيع الجميع وان انكر فأقول قوله مع يمينه
ويضمن المأمون بترك الاشهاد وان كان الامر بالدفع وديعه فالوجه عدم الثمان فاذا حلف بغيره ايضا وكان القفل
من الاله **ي** اذا استوعب دابة وجب عليه القيام بعلمها وسقيها فان قدر على المالك او وكيله طالبه بالانفاق

اذ كان له ان يرضى به فان تعذر للمالك او وكيله رفع يده الى الحاكم فيفقو عليها من مالها حيا ولو لم يجد وراي من الخطب
 او بيع بعضها وانفاقه على اوجارها او استدانه على حاجتها من بيت المال او من غيره ويدفعه الى المودع فضل ما نرى دفعه الى غيره
 ليتولى الانفاق عليها جاز ولو استدان من المودع جاز ثم يدفعه اليه ان شاء او الخيرة ويجوز ان ياذن له في الانفاق بقدر ما يوافق الجميع
 ويرجع به على صاحبها فان اختلفا في قدر المنفعة قال لقول قول المودع في المعروف وفي الرايد قول المالك وان اختلفا في قدر المدة التي
 انفق فيها قال لقول قول المالك ولو تعذر الحاكم وانفق على يده الرجوع وانتمدك لقل كالاقرب ولو تمكن من الحاكم فلم يستأذنه كالاقرب
 عدم الرجوع وان اتمد ولو عجز عن الحاكم ولم يستمد كالاقرب عدم الرجوع اذا عجز واختلفا في القيمة قال لقول قول العام وقيل قول
 المالك وفيه ضعف اذا ما قام المودع سلمت اليد بغيره الى الوارث وان كان واجدة سلمت الى الجميع او من يقوم مقامهم ولو سلمها
 الى بعضهم من غير اذن الباقيين ضمن حصص من لم ياذن **المقصد الثاني في العارية وفيه فصل الاول في العقد وفيه ثلثة**
مباحث العارية ما خذ من عمار الشيء غير اذا ذهب وجار وسد متالبا لانه منسوب الى العانة وهو اسم من قولك اعزته المبيع انما
 كالعانة الاسم والاعانة المصدر والعارية عقد يقضو بالجهة المنفعة خاصة بغير عوض فخرج عنه ابتداء الاعيان كالبيع والصدقة
 والاجارة بالعارية عقد مشروع بالنظر والاجماع قال الله تعالى ونوا على التي والتقوى وقال تعالى وليغفر للماعون وقال رسول الله عليه
 وآله العارية مؤدة او بمتعة المبيعة فرة والدين تقضى او اريم حاتم العارية عقد جائز من الطرفين ويضطر الى ايجاب
 وقبول وعبارة القرعية اعرب فيقول قبلت وتبيع بكل لفظ ليشتمل على الاذن في الاستئعام وقد يحصل القبول بالفعل **الفصل**
 اركان العارية ثلثة المجر واستعماله بشرط في التكليف وجواز التصرف فلو عار الصبي او المجنون للمنفعة او الفل لم يجز ولو عار
 الصبي بمنزلة له الولي في الاعارة جاز مع الصلحة ولا فرق بين ان يعير ما يملكه او يكون ما يباع عن غير بشرط في الميركة مالكا للمنفعة
 فلو عار المسكر متحم ولو عار غير ممن ليس بالدمي وان كان مستعيرا نعم المستعير ان يتوفى بالمنفعة لو لنفسه ولو وكيله وليس
 ان يوجر بشرط في المستعير كونه اهلا للتبرع عليه فلو استعار المحرم صيدا لم يجزه اساك كان من محل والاسكه ضمنه وان لم يشترط
 عليه الضمان وعليه مع ثلثة قيمته لصاحبه والجزاء لله تعا وهل يجز للتبرع اعارة المحقق والعبد المسلم للاستخدام فيه نظر
 ويشترط في الاستعار كونه عينا مملوكة بفتح الاستماع به مع بقاء عينه كالشرب والاباة وبيع اعارة الارض للزراعة او الفرس والخيول
 وكذا يجوز اعارة الحيوان للركوب والعبد للخدمة وان كانت العارية اجنية ويجوز ايضا عارية الفحل للفراب وعارية الكلب للصيد
 او الحفظ لا يجوز اعارة العين لفتح محرم كاعارة الدابة لشرب فيها الخمر يكون ان يستعير احد والدية لخدمته وليستحبا استعانتها
 للزينة ولا يجوز استعار الخماري للاستماع لا بلفظ التحليل والاباحة فلو وطى بلفظ العارية مع علمه بالتحريم كان زانيا والا فهو
 وطى شبهة ويجوز استعارة الناة للحلب ويجوز في الذمصة ويجوز استعارة العين للزينة ويجوز اعارة كل عين بفتح الاستماع بها
 منفعة مباحة مع بقاء كادور العقار والكتاب والحلي وغير ذلك ولو استعار الدار والديك ما يبر المنفعة التي بينهما
 جاز ولا يكون قرضا ولو استعارها لانفاق كان قرضا ولو كان لاجرة حار على عينه فربك كالاقرب الجاز ولو كان لغير هذا
 القرب فهو استعارة لينة فان كان العمل ما يؤخذ الاجرة عليه استحق الاجرة والا فلا **الفصل الثاني في حكمها وفيه خمسة**
 وعشرون عناء يملك المستعير من الانتفاع بالعارية ما جرت العادة به في الانتفاع بذلك المستعارة كالدابة في الركوب والدار في
 والشرب في اللبن لو اذن المالك في نزع من التصرف لم يجز التعدي الى ما فر من اكثر فان اذن له في ذرع الحنطة لم يمكن له زرع ما فوق
 منها وينزع ما ضره مثلها او دبرها ولو لم يذرها عن التجاوز لم يجز مطالها ولو اذن في الفرس فبا او في البئر ففرس فالوجه المنع
 اذا اطلق له العارية كالاقرب الجوار وله الانتفاع بحري العادة فلو استعار عرسا من غير قيد جاز ان يبنى ويغرس ويفعل كما هي عادة
 له من الانتفاع ولو اذن له في الفرس او البئر جاز له الزرع دون العكس ولو اذن له في الزرع لم يكن له التكرار ولو اطلقه لافتر

المواز ولو اذن له في الفرس مطلقا فانفلت الشجرة لم يكن له غير فرس وكذا لو اذن له في وضع خبثه على حائط فانكسر لم يكن له
وضع فرس ولو استعار ثوبا ليلبسه هو كما عطاء غيره فلبسه فهو من وكذا لو اذن له في الايمان اذا اعاد غيره
من غير اذن فمن وان كان الذي لا يعمل بها الا ما كان المستعير يعمل بها اذا ثبت هذا المبدأ الاجرة المثل على من شأه ما كان يرجع على الاول
الا على الذي من عمله وان رجع على الذي لم يرجع على الاول ولو كان باعلا في رجوع الاول عليه وعدم رجوعه على الاول والرجوع عليه
لو تلتفت اليين في يد الذي ضمنها الذي كان رجوع على الاول كان لا رجوع على الثاني وان رجع على الذي لم يرجع على الذي على احد ولو ارجع
لم يجر وكان للمالك الاجرة ان شاء واجرة المثل وان شاء المسئول الرجوع على من شاء والتفصيل هنا كما قلنا في العارية ولو اذن له المالك
في الاجارة مدة معلومة او في الاجارة مطلقا او مقيانا جاز كما اذا عقد المستعير الاجارة لم يكن للمالك الرجوع حتى تنقضي المدة ولا يكون العين
مضمونة على المستعير ولا على المسئول بغير العارية مطلقه ومقيدة ولا بغير الرجوع في العارية متى شأه سواء كانت مطلقه او موقته سلم
في التملك بالايجز معه الرجوع ولا يلزم في المطلقه الصبر وقت يمكن المستعير الانتفاع في مثله باليمن ولا في المقيدة فروع الوقت
بلايجز قبله وكذا بغير المستعير الذي متى شاء ارجع والمستعير الانتفاع بالعارية المطلقة ما لم يرجع المالك والمقيدة ما لم يرجع او
الوقت ولو تفرق بعد المدة كان غلبتها عليه الاجرة وان كان قد غرس بالعارية المطلقة فله وعليه تسوية الخبز وبعض الاخذ
اذا استعار ثوبا ليلبسه فله في اشتراط العلم بغير الدين وجبها شكال فان عينه فدا الدين او جنبه او صفته من الحول والرجل
بعين ولايجز له ان يلفه فان خالف كان للمعير فسخ الهم الا ان باذن له في ان يمتد في مقدار فيه منه على القدر والمالك المطلبة بانفسه
ان كان الدين حال او موقتا حل اجله وان لم يحل فكذا على شكال واذا حل الدين ولم يفكه الا من جاز به في الدين
فادفع في الدين او تلف بتفريط كان للمالك الرجوع على الراهن بالقيمة وله الرجوع في صورة البيع باليمن ولو تلف من غير تفريط لم يكن
على احد منهما ولو استعار ثوبا من اثنين فزده على مائة صفقة عند واحد ثم قضى غيبس ليفك حصته احدكم فكيف
الانتفاع بالجميع ولا يضمن المعير الدين في رتبة عبده اذا رهنه المستعير اذا استعار ثوبا ليقنع نفعه لم يرض من الرجوع فيه ان
تجوز ان الرجوع اشكال فلو استعار لوجا يقع به السفينة لم يكن له الرجوع بعد صلاحه فيها اذا الحج في البحر وبغير الرجوع قبل
دخول البحر بعد الخرج منه ما لم يطرح وينتج عليه ففي الرجوع مع الاشكال لايجز الرجوع تجا ولو اذن له المستعير
باختياره ما سقط الحائط فيه المالك بئذ الذي او غير لم يكن المستعير الكفيع نيا الا مع تجدد الاذن وكذا لو سقط الحطب
خاتمة لو استعار من الارض راعه فله الرجوع ما لم يزرع وان زرع بعد الرجوع كان للمالك قلعه بغير نهي وعلى الزارع ان
الارض وتسوية الخبز والاجرة فان زرع قبله ففي جواز الرجوع اشكال كان سقناه او جينا الارض على الارض فليس القلع
بدونه وان سقناه او جينا بقاره في الارض الى وقت ادراكه بغير عرض ولو اذن له المالك قيمته الزرع لم يجز على ربة القبل على التقيد
ولما لم يكن حصاه قصلا فالوجه التردد ايضا لو اذن له في البئر والفرس كان له ان يرجع قبل الفصل ورجع لايجز للمستعير
البئر والفرس فان فعل كان للمالك قلعها وان ازمه بالاجرة وان شأه الارض وتسوية الخبز وان لم يرجع حتى غرسها وبات الرجوع
في الاذن فان كان قد شرط على المستعير القلع عند انقضاء مدة العارية او كان مقيدة او شرط القلع متى طال به ان كانت مطلقة
فانه يلزم القلع وليس على المالك ما قص الفرس والبئر بالقلع ولا يجز على المستعير طم الخبز وتسوية الارض وان لم يشترط القلع فاختار
المستعير القلع كان له ذلك وان كان المالك وهل يلزمه تسوية الخبز وطها فيه احتمال وان لم يجز القلع وطالب المعير به لم يكن له
ذلك الا بعد زمان ما ينقضي بالقلع فحجب عليه قلعها بعد غرم ما نقص فيقوم مقامه ومطلوعه وغيرهما بين القيمتين
ولما لم يكن المالك اعز قيمة الفرس كالا تيخ بغير المستعير على ذلك وفيه عندى نظروا لو كان المستعير ان ادفع قيمته الارض من
لم يرض المالك اجابته اجمعا ولو طال به المالك بالقلع من غير زمان ارش النقص لم يجز لغير الفرس عليه ولو اذن مقيدا فطالب

من غيرها كالاشترى قبل المدة لم يكن له ذلك وان كان بعد المدة فالأقربان له ذلك اذ عرفت هذا كان لم يدفع القيمة الترخيصية
اشترى المقصود لم يكن له القلم وان اشترى على البيع جاز ويقسم الثمن على قدر القيمة بان يقوم أغراس منفردا في أرض المعير ولا من منفرد
بفتح الحيز فيؤخذ بالنسبة وان اشترى من كسب كان المعير الدخول الى اهله والاستقلال بالتجرد دون الاشتغال به من شدة
فيه وغيره واما المستعير فله فليس له الدخول بغير حاجة قطعا وفي دخول الحاجة سنى الغرس وحيث ان قوى الشيخ المنع ولو باع
الغارس غرسه على المالك لجاز ولو باعه لغيره ابتنى على جاز الدخول فان سوغا جاز البيع والأطلا اذ عمل السيل الى امره
حتى يفرق بنت ذرعا او نحو ذلك لصاحب الحب وله نقله عن اخر غير وان طالب صاحب الارض بالنقل كان له ذلك ولا اشترى عليه
وهو على صاحب الارض الغرس لم الحفر الا قرب ذلك العارية اما في غير مضمونة لأصح التقدي والتفريط في الحفعة كان له ذلك ولا
اشترى عليه وهو على صاحب الغرس واشترط الصمان او يكون العارية للذهب والفضة وان لم يشترط الصمان او يكون المستعير محرا
والعارية ميذا او يستعير من غير المالك ولو اشترط في ذلك سقط الصمان سقط الا في الصيد وغير المملوك اذ اذهب شيئا من
العين بالاستئجار من غير تفريط لم يضمن المستعير وكذا لو تلفت العين بمجملها بالاستئجار من غير تفريط ما لم يشترط الصمان ولو تلفت
العين او ابعاضها بغير الاستئجار فان فرط ضمن والا فلا ولو استعمل استعمالا ما ذروا فيه فتلقت بعض اجزائها ثم انظر تفريط
ضمنها ما قصته وكذا ان ضمنها ما قصته لو تلفت بغير تفريط مع شرط الصمان يضمنها ما قصته وكذا لا يضمن ولذا العارية اما لئلا
تكون مفسدة منمنه ايضا والأفلا اذ كانت العارية مضمونة ضمنها بالمثل ان كانت من ذوات الامثلة والا فقيمة
في يوم التلف ولو تلف من اجزائها شيء حال الصمان بالاستئجار ثم تلفت ضمنها كاملة اذ كانت العين باقية وجب رد مالها
مالها اولا الى وكيله وبني بذلك ولا يرد الى المالك صاحبها الى الموضع الذي اخذها منه او اذا اودعها مع عدم التفريط
وكذا الورثة الممنون العادة لحفظها ان وجه المالك وسائر الدابة اذ الاستعداد دابة ليركبها الى موضع فنجافروا
الصمان وعليه اجرة الزبالة وكذا لو حملها انقل من الماكذونا واسيرها اكثر من المعتاد فاشتد ولو ادعى المستعير الاذن
في السير المسافة البعيدة فالقول قول المالك لو انكر وان كان يشبه ما قاله المستعير اذ اظهر استحقاق العين كان للمالك
الرجوع على من شاء باجرة مدة الاشتغال لكن مع رجوعه على المستعير يرجع المستعير على المعير دون العكس وهذا اذا كان
المستعير جاهلا ولو كان عالما فالرجوع عليه ولا يرجع هو على احد ولو رجع على المعير كان للمعير الرجوع عليه وكذا العكس
في القيمة لو تلفت العين في يد المستعير بغير تفريط اذ ادعى المالك الاجارة والمشفع العارية فان تضمن مدة يمكن الاشتغال
فالقول قول المشفع وكذا لو قال المالك اعترته فادعى المشفع الاجارة فالقول قول المالك مع يمينه ولو تمت مدة ينتفع فيها
فالأقربان القول قول المالك مع يمينه لا قول المشفع خلافا للشيخ والوجه ان المالك يحلف على عدم الاعارة لا على الدعي فح
ثبت له اجرة المثل ولو نكل ففي خلاف الآخر نظر ولو اختلفا في ثناء المدة فالقول قول المالك فيما مضى وقول المستعير فيما
ولو ادعى المالك هذا العارية والمشفع الاجارة والمشفع يدعي استحقاق الماسفع ويعترف بالآخر للمالك والمالك ينكره فحلف
ويأخذ العين خاصة ولو اختلفا في ذلك بعد تلف العين كان التلف عقيب القبض خلافا لندة هذا الا فيما يكون مضمونا
بالعارية كالذهب والفضة فالأقرب فيه ان القول قول المالك سواء ادعى الاجارة او العارية لانه باذعارة الاجارة يعترف براءة
ذمة العايفض وادعاء الاعارة يلحق بالاصل وهو بمن القابض فيحلف المالك ويأخذ القيمة والقول في قد جاز قول القابض
ولو اختلف بعد مضي مدة المثل اجرة فان ادعى المالك الاجارة فالقول قوله مع يمينه في عدم العارية ويثبت له اجرة المثل وان
ادعى الاعارة فلا ضمان على المستعير عندها ولو كانت العين مضمونة بالاعارة فالقول ايضا قوله مع اليمين الا ان يكون الا
بعد بالقيمة او اكثر فلا يمين لو اختلفا في شرط الضمين فالقول قول المنكر ولو اختلفا في القدر والقيمة مع التفريط فالقول

فلا يمكن الزيادة ولو ادعى انه استعار العبيد حالة اخراجه وقال المستعير بعبده فمضى قولا لا ينظر لو ادعى المالك العبيد
العائنه كان لنا العائنه قائمه ولم يمس مدة فلا فائدة للاختلاف باخذ المالك عينه وان مضى مدة الاجرة لقول المالك مع البين في ثبت
اجرة المثل ولو تفت في القابل من الصانع ولو ادعى المالك العقب ان بعض الاجازة فلا خلاف في جوب العائنه وقد اجازة لقول
المالك مع البين وان يقض المستعير اجرة المثل اذا استعار من الغاصب كان للمالك الرجوع على من سار بالاجرة وايضا مع التلف فان رجوع
المستعير رجوع المستعير على الغاصب ولو رجع على الغاصب لم يرجع الغاصب عليه هذا اذا كان المستعير جاهلا لم يشترط العلم وان كان عالما
لم يكن له الرجوع على الغاصب لو رجع عليه المالك والغاصب الرجوع عليه ان رجع عليه المالك ولو شرط الغاصب الضمان ففي رجوع المستعير
مع الجاهل باخذ المالك من الاجرة اشكال وتثبت عليه رجوع الغاصب عليه لو رجع المالك على الغاصب ولو كانت العائنه زائدة في مال الغاصب
ثم نقصت واستعارها بعد النقص ضمن المستعير ناقصه وكما نتا الزيادة على الغاصب والبحث في رجوع المستعير كالمالك اذا استعار
لبنوع به في ثمن محضون واستعمله في غير ضمن وكذا ضمن لو جرد العائنه ثم ثبتت بالينة او الاقرار ويزول الاستعارة اذا ادعى التلف
فالقول قول مع يمينه ولو ادعى القول قول المالك مع البين لو تفتي من اجراء العين بالتفريط في الاستعارة فمضى وان كان لا تسعده
الاذن لتلف به من غير تفريط على اشكال اذا استعار للعلل شيئا من محرم كان في يد المحرم ملكه المحل ولا قيمة عليه وان كان بعيدا عنه
منحت العائنه وكان عليه ضمانه لصاحبه مع التفريط او الشرط في الشركة والنظر في امرين في الماهية وفيه ما
الشركة على قيام ثلاثة اشكال في الاعيان اما بالبراءة او عقد البيع او الهبة او القدرة او الوثية او الهبة او الهبة او الهبة او الهبة
وشركة في المانع بعقد الاجازة او الوقف وشركة في الوقف كالشركة في حق الفصل من هذا القذف وجاز الشرط والعيب والرهن والتشفة
ورافق الطريق والبحث هما مقصودا الاول ينقسم الشركة باعتبار اخل الى اربعة شركة العسان وهي الشركة القصصة وهي ان يخرج كل
الشركاء مال لا يخرجها من خارج رفع معها التميز بحيث يذلل لتساويها في التفرق كالتساوي في اذا تساوي في الشيء فان عاينها يكونان شركة
وقد لا الفرق وهي ما خذوة عن الشيء ان تعرضت عرض يما عنت الى حاجته اذا عرضت وسميت بذلك لان كل واحد عن له شركة صاحبه وقبل من
بالبائنة فلا اذا عاينته بمثل ماله وفعله وكل من الشريكين عاينين صاحبه بمثل ماله وفعله وشركة المعاوضة وهي ان يكون مالهما من
شيء يملكانه بينهما وهي باطلة سواء كانا مسلمين او لا وسواء كانا في الشركة سواء اولا وسواء اخرج جميع ما يملكانه من بعض الاشياء او
الديار والديار سواء ولا شركة الا بدين وهي ان يشتركة الصانعان فيما يحصل من كسبهما وهي باطلة عندنا سواء كانت في الاحتياط او الاحتساب
والاقتسام او في غيرها سواء اتفقت التصفقتان واختلفتا بل يأخذ كل من الصانعين اجرة عمله بانفراده ولو لم يميز العمل بان يشترهما
لجباطة التوفيق في كل منهما فيه شيئا غير معلوم اصلها في الاجرة وشركة الوجه وهو ان ينفق رجلان على ان يشتركا ولا مال لهما على ان يعلما
عاهما او يسعا ويكونان شريكين في الربح وهي باطلة ولو اذن احدهما لصاحبه في الشراء عاينها فاشترى لهما وقع الشراء لهما الشركة
عند صحيح بالنقل والاجماع وهي جائزة ولا يشترط فيه اهلية كل من المتعاقدين للتوكيل والتوكيل فان كل واحد منصرف في ماله نفسه وما يملكه
بانه ويكون في الشركة ما يملكه على الربح بالربح انما يتحقق الشركة بالربح ارفع للاعتياز سواء فقد المخرج او لا فلو اختلفا احداهما بالان
من يرقصد المالكين تحققت الشركة ولو خرج الصحيح بالقراضة والتمس بالكلية لم يصح وكذا كل اختلاف يمكن معه التميز فان الشركة
فيه باطلة ولو تقدم الخلل على العقد لا العكس جاز ولا يشترط في الما ان يقدرا ولا العلم بالمقدار حاله العقد وقد يقع الشركة
في الاعيان الماثرة بان يبيع احدهما نصف العين التي لا يخفى عين صاحبه الشركة جائزة في المتدين اجماعا وكذلك في العروض
عندنا سواء كانت من ذوات الامثال ومن غيرها على وجه لا يمكن التميز معه فمثل ان يبيع احدهما نصف سلعة بنصف سلعة
صاحبه ويخرجها من خارج يحصل معه الاختلاف في شركة التجر بالاموال الجارية بين المسلمين ويكن بينهم وبين اهل الذمة اجماعا
فلو اشترى الذمة بالاشركة او باع ما يحرم على المسلم وقع فاسدا وعليه الضمان وقد بينا ان شركة الا بدين باطلة وان لمحل منها اجرة

ثانية م

عمله ولو كان له للافراد اتفق وانما العمل في الشركة في الآخرة كانت اجرة العمل للمستقبل وعليه اجرة العمل للمستقبل
قد استمر العمل والالات لا تتأجل لاجرة العامل وعليه للمستقبل اجرة العمل ولعمل احد الشريكين شركة الابدان ود صاحبه كانت
الاجرة للعامل خاصة ولو اشرك في الحياة فانما اتحد الفعل بان يتقاعا شيئا او يقترعا مائة دفعة تحققت الشركة وان تعدد العمل
اقتضى كل واحد باحسان **الاجرة** في الاحكام وفيه سبعة عشر وجها: اذا اشرك في شركة العنان ولم يشرط قسمتها لربهم كان
تبعاً لاصل المال باعاً ولو اشركا ذلك ايضا جاز بلا خلاف ولو اشركا التفاوت في الربح مع تساوي المالكين وبالعكس قال
الشيخ لا يقع وكان الربح على قدر اس المال ولكل منهما اجرة مثل عمله في مال صاحبه وقال السيد المقتضى يتم الشرط وهو القوي
عندي سواء اشترطت الزيادة للعامل او غيره قد يتيسر جواز الشركة بالعروض والمكالم بالبقرة كذلك وكذلك يجوز في المشتري من الايمان
مع العلم بالغير سواء قلنا ان يرد على النصف وكذلك يقع الشركة بالفلس مع المزج ارفع للتميز سواء كانت نافعة او غير
بلا يجوز الشركة بالمال الجمل والجواز اذا لم يكن العلم به بعد المزج ولا بالمال الغائب ولا الدين قد يتيسر اشتراط المزج في الشركة
سواء كان المالكين الايمان او غيرها وسواء قسم المالكين واحضرها لولا وسواء جعلها في بيت لها او في يدوكيما اولا **اذا حصل**
الشك في المال لم يخرج لاحد الشركاء التفرع فيه بدون اذن الباقي ولا يجوز له التعدي عن عمل الاذن سواء كان في جبل ونوع
او بلد او طريق ولو اطلق له الاذن تفرع كيف شاء مع اعتباره المصلحة فيبيع ويشترى ما رآه مناسبا ومعه ومعه موافقة
وتولية وبقبض المبيع والتمن وقبضها وبطلت بالدين ومحل ويرة بالعب ولا يشترط من مال الشركة ما يحتاج اليه ويوجبه في
اجازته وليس ان يكاتب ولا يعتق على مال الامع المصلحة ولا يزوج الرقيق ولا يقرض ولا يعاجل ولا يشارك بال الشركة ولا يبد
مصانة ولا ينهم مال الشركة بماله او مال غيره ولا يستدين على مال الشركة ولا يقعد على مال الشركة فان فعل في حصة سواء كان بعين
او دين ولو اقر بدين على ما يملكه او كذا يقبل الوتر ثم المبيع او باجرة المئادي والمال وله دفع ارش العيب فيما باعه والحكم من ثمنه
والحصة للمدة لاجل العيب لو حط من الثمن ابتداء او ابرأ منه لم يرد في حصة والا قرب جواز ان يبيع نسا ويشترى كذلك سواء كان
نقداً من جبل الثمن لولا وبيع مع الحاجة لا بد منها وكذا لو كان لا يباشر بنفسه ولو وكل احدهما ملك الاخر غلبه والا قرب
ان لاحدهما ان يرضى ويشترى على مال الشركة وبالشرف بالمال اشكال والا قرب بالمال لولا قال لا عمل بربك اقتضى العمل بربه في
اصناف التجار وهل يملك تملك شيء غير عرض كالكعبة والحظيرة والعتق والابرار الا قربا لمنع ولو اخذا حدهما مالا مصابة كان
الربح له دون شريكه ولو اذن كل من الشريكين لصاحبه في التفرع جاز منفرد او لشرط الاجتماع لزم ولو تعدى الماذون في عين
منه وكان الربح على ما اتفقا عليه واذا حصل الاذن لاحد الشركاء في التفرع لم يكن لغرض ذلك والحكم من الشركة ان يجمع في الاذن والمطالبة
بالقسمة الشركة من العقد الجارية بطل بموجبها كما كان وجوبه والجر عليه لفلس او سفيه ويفسخ لحدتها على معنى ان الباقي جواز التفرع
في الجميع ما لم يغزله بفرض سواء كان المال اموالاً او عروض ولا يجب على احد الشريكين ايضا من المال الماذون في الابتاع بل يقتسمون
الاقسمة ان اتفقا على القسمة وان اتفقا على البيع جاز ولو طلب احدهما القسمة والاخر البيع اجب طالبا القسمة واذا مات
الشريكين كان لورثة القيام على الشركة والمطالبة بالقسمة ولو كان له وتلى كان له فعل المصلحة من احد الامرين ولو اوصى
الميت بمال الشركة لواحد معين كان حكمه حكم الوارث ولو اوصى بغير معين كالقفا لم يخرج الوصي الاذن في التفرع فيغير القسمة
ليصرفها اليهم ولو كان على الميت دين لم يكن للوارث مصار الشركة الا بعد قضائه لا تصح الشركة من قبله فلو شرط الاجل فيها
لم يصح ولكل منهما ان يرجع متى شاء نعم لو شرط الاجل لم يكن للتفرع التفرع بعده الا باذن مسأئت اذا وقعت الشركة فاق
كان على قدر اس المال ويرجع كل منهما على الاخر باجر عمله الشريكين ان اذ قبض المال باذن شريكه لا يتصرف ما تعلق في ذلك
مع التعدي والتفريط في الاحتفاظ ويقبل قوله في دعوى تلف سواء ادعى سلباً ظاهره كالتفرع والحق او خفياً كالسرق وكذا

القول قوله مع يمينه في عدم التفريط وعدم الخيانة اذا كان لاثنين دليلان فاشتركا على ان يواجرهما في حصولهما كان بينهما لم يحصل
 وكان لكل منهما اجرة دائنة ولو قبلت لا عمل شيء معلوم في قسمتهما ثم خلا على التبيين وبغيرها فتح ان وقتا جازا محضه ولو كان بيع عبد
 وتضمننا لم يفتح وكذا لو قال ااجر ليكون الاجرة بيني وبينك ولو كان احدهما صاحبه بالقبول كان له اجرة ليكون اجرة مثله ولو كان
 لغيره رالة ولا غربت فاشتركا على ان يعلما باله في بيتا الاخر والكسب بينهما لم يفتح وكان الحاصل لما على قدر عملهما واجزا لثلاثة
 ولو دفع دائنة الى اخر ليعمل عليهما والحاصل بينهما لم يفتح وكان الحاصل للعامل وعليه اجرة الدائنة ان تقبل على شيء فعمله عليهما وان كان قد
 اجر بعضهما فالاجرة للمالك وللعامل اجرة المثل ان خشي المالك بالاجرة والاختيم الحاصل على قدر اجرة المثل لما لا على الشرط ولو دفع
 ثلثا غير لا يصنع ثوبا بثلث ثمنه او ربحه لم يجره كان الثوب لصاحب الغزل وعليه اجرة الصانع وكذا لو قال له اذ النجته فبعه
 ولله نصف الربح وكذا لو دفع شبكة لم يصطاد بها على النصف لم يجره وكان الثمن للقائد وعليه اجرة للشبكة ولو اشترى صاحب الدابة
 والحمار فان كان الحاصل لم يفتح والاجرة لصاحب الدابة وعليه صاحب الحمار فان زاد على المخرقا ونقصت ولو اجر
 كل منهما ملكه منفردا فلكل منهما اجر ملكه لو اشترى ثلثة من اعدم من دابة ولا خرد لوتيه ومن الاخر ليعمل لم يفتح وكذا لو اشترى
 اربعة من اعدم وكان من اخر ربحي ومن الاخر دابة ومن الاخر العمل والاجرة باجمعيهما في الاول للثمن وعليه اجرة المثل للباقي
 والاروية وقيل يقسم الثلثا ولكل واحد منهم على ساسه ثلثا اجرة ماله وليسقط الثلث الباقي قال الشيخ والاولى وجد الثلث والثلثا
 من الثلث والثلثا في المائنة فان كان قد اشترى اجمع للثمن فلكل ربح الاجرة لان كل واحد قد ربح طمحين ربحه ويربح كل واحد
 على صاحبه بربح اجرة مثله وان كان قد اشترى واحدا منهم ولم يترك صاحبه ولا فواهم فالاجر كله له وعليه لصاحبه اجرة المثل ولو
 نرى صاحبه او ذكرهم كان كالواستاجر منهم اجمع ولو كان قد اشترى جرت هذا الثلث والدائنة والربح يكنا وكذا العمل كذا من اجمع
 مع ولا اجر على قدر اجره عليهم لا بالتسوية اذا كان لاحد الا بقية ربح ولا اجر للبذر ولا اجر الفدان ولا اجر العمل واشترى كل واحد
 في الما حصل لم يفتح وكان الربح لصاحب البذر ويرجع الباقي باجر المثل عليه ان لو احتطبا واحتشرا واصطادا واستنقى ماء
 مباحا بنية ان يملكه وهل يفتقر في ملكه الى البنية بمعنى انه يبقى على الاباحة لو اخذ بنية التملك فيه نظر اقرب ذلك على اشكال
 ولو فعل اخذ بنية ان يملكه ولا يفرق لم يفرق تلك البنية في ثمنه الغير وكذا لو اخذ بنية ان يملكه للغير لو اشترى الاحتطاب او
 الاحتشار والاصطاد مدة معينة جاز وكان الحاصل للمستاجر ولو اشترى اجرة لصيد شيء بعينه لم يفتح الا مع القدرة على تحصيله
 لو كان لاحدهما ضعف الاخر فان له في العمل على شرط التساوي في الربح قال الشيخ ان شرط الاخر على صاحبه لا كرمعه لم يفتح الشركة بناء على
 امله وان لم يشترط فتح وكانت شركة قراض يستحق العامل الثلث بما ليعا لستدس عمله وعليه اخراؤه لو شرط معه العمل جاز
 لو كان لكل منهما الف فان احدهما للاخر في العمل على شرط التساوي في الربح لم يكن له شركة لان شفاء العمل من احدى شركتي العنان في
 الشركة في المال والعمل معا ولا فراقا لعدم اشتراط جزء من الربح فيكون بضاعة بيد اذا اشترى باصطاد بالشركة وتاجدا به عيبا بخراجه
 وارثه قال الشيخ ولو اراد احدهما الارش ولا فراقا كان اراد مع تعدد الصفقة فتح والامنع مع فوته قال ولو اشترى احدهما بالشركة
 فظهر على العجب كان لعلم البائع انه يشترى بالشركة كان لها الا فراقا فلا وهذا التفصيل عند جدي يد لو ادعى البائع ان المبيع
 من المشترك وانكر المشتري مع عدم اجابة الشريك فالقول قوله المشتري مع يمينه ولو اقام الشريك البنية كان عليه البين ان ادعى
 الشري عليه الرضى ومع البين يخير المشتري بين الفسخ واخذ البعض بالخصه ولو اشترى احدا لشركيين في الذمة من غير اذن وقع الشركة
 ومع الاذن يقع لها ولو اشترى بالمال للمشتري من غير اذن بطل العقد المصنف ولو اذن له في الشراء مطلقا فاشترى باكثرين ثمنه
 فلا يقرب الشرفية فان كان الشراء في الذمة وقع للشراء له خاتمة وان كان بالعين المشتركة فتح في نصيبه وبطلان نصيب الشريك
 لو ادعى المشتري ان الشراء له دون الشركة او بالعكس فالقول قوله مع البين يح اذا باع احدا لشركيين السلعة وقبض الثمن

ارومنته

اذى معاه فيقول العامل قبلتوما اشبه ومع حصول الاجابة القبول يتم العقد وهو جائز من الطرفين لكل منهما انفسخ سوانقض
او كان به عرف ولا يلزم فيما لا يجزى بان يقول فارضته الى سنة فقامت فلا تباع ولا تشتريان شرطه فانه لا يتخ ولقول الجواز ان
وجها ولو كان ثمة بالسنة فلا تشتري بعد فلو بيع ثم ولو قال فارضته سنة على ان لا املك فيها مسفك لم يصح **المطلب الثاني** في المتعاقدين
وفيه ثلثة مباحث **الاول** ليس في المتعاقدين الكيف وامكان التصرف فلو رض القبي او الجوز او لقيعة او المظفر او المملوك لم يقع بيع
فقد العامل واتحاده وكذا المالك وتفسخ المصانة بموت المالك او العامل ويجوز لمجدها ب يصح قرض المريض ولو شرط العامل ما يزيد
على اجرة المثل يصح ولم من طلب المالك بخلاف ما لجاز بالاجرة الاجرة فانه يجنب الزيادة من الثلث وفي الزيادة والمساواة لو شرط الزيادة
في احتسابه من الاصل ومن الثلث فادامات انفسخ القراض فان كان المالك مائنا ولا دين اخذ الاراق راس المال واقضه لا يرجع على الشرط
وان كان هناك دين انقضى العامل بضيعة من الربح وقضى من الباقي دين المكث وان كان به عرض جاز للوارث اخذ بضيعة **الثانية**
واقضا العامل قال لا يتخ فله الزام العامل بالبيع بخلاف راس المال والعامل على الشرط ولو كان دين على العامل بيع المبيع ونظر في
القرينة والدين واخذ حصته من الربح المملوك بفتح ان يكون عاملا باذن المولى ويكون حصته من الربح لعلاء ولا يجوز
ان يكون عاملا للمولى لان المولى يستحق العمل بدون عقدا القراض **المطلب الثالث** في المالك لا يشترط في راس المال ان يكون نقدا متينا
معلوما مسكوا ردا بالثمن الدراهم والديناري فلا يجوز القراض بالبرص ولا بالثقة والسبائك والحلي ولا بالفلوس ولا بالدرهم المقتضى
سوان كان الفس كثر واقل ومساويا واخرى بالاعتق عن الدين فلا يجوز للمصانة به في الذمة قبل قبضه فان قبضه هو الوافد للعامل
في القبض من الغريم لم يصح التقدم لم يجز دة بعد القبض ولو قال ارضته هذه الا فتمت اتم هي قراض بعد ذلك لم يصح وكذا لو كان
ان قلنا بطلان القراض الموجل ولو عتيق وابهم فقال فارضته على احد هذين الا لفين والا فخذك وديته وهما في كمين فتميز
لديج وكذا لو قال فارضته بائنا سنت او قال بيع هذه السلعة فاذا انقضت منها فمقراض لم يصح ولو بان المالك والماله من مطلق
المضاربة فلو اقر الوارث لم يصح ولو كان القدر في يد العامل وديته لو غصبا وقارضه عليه متح ولو تلفت الوديعة بتفريط الوارث
لم يصح بها واردها بالمعلوم ان يكون معلوم القدر والوصف ولا يكفي المشاهدة وقيل لا يشترط علم المقدر ويكون القدر في اليد
مع التمتع في قدره واردها بالمسلم ان يكون في يد العامل ولو شرط المالك ان تكون له فيه يد او يباح في التقرف او يرجع مستقر في
الفساد نظر ولو شرط ان يعمل معه غلام المالك جاز ويجوز القراض بالمشاع كما يجوز بالمتشارك **المطلب الرابع** في العمل بغيره لغة
مباحث العمل مع من الربح وشرط ان تكون بجان فان عقدا قراض على الحرف والصنع كالطبخ والجزء والوجه البطلان والنجاسة هي
الاستباح بالبيع والشراء ويدخل تحتها ما هو من تواجها كالنقل والكيل والوزن وليس الاذن في التجارة اذنا في الزرع ولو شرط
ان لا يشترط الا يشترط في زمانه كالشجر والتمتع بطلان مقتضاء التقرف في راس المالك ثم اطلاق الاذن بوجوب ان يتولى العامل ما يتولى
المالك من عرض الثمن ويشترط على المشتري وطهارة وحرارة وجمعة وشراء وقبض ثمنه واقباضه وايداعه الصندوق ولا يجب عليه
فعل ما يلبه المالك كالتداع على التمتع في الاسواق ونقله الى المآلات بل يتساجر له وكذا استيجار كجرحا العامة بالاستيجار فيه كالتداع
والقران والحلال والمسكن ولو تولى ذلك بنفسه لم يستحق اجرة عليه ولو استاجر لما يجب عليه عمله بالاستيجار فيه مباشرة كان عليه
الاجرة **باب** فانقضى المالك على نوع من التقرف لم يجز لها الحاقه كالوئطها التقدي فباع فيه او بالعكس او نقدا للبلد او غيره فان
منه ووقف التقرف على الاجازة ولو اطلق كان الاذن مقروفا الى البيع والشراء نقدا بمن المثل من نقد البلد فلو باع فيه لم يجز وكذا
لرباع بدون ثمن المثل او بغير نقد البلد ويشترط المبيع مع وجهه وثمنه لو قبضه مع تلفه وتجر المالك في الزمان من شاء وان رجع
على المشتري بالمثل الواقعية لم يرجع على العامل وان رجع على العامل كان الرجوع على المشتري وان اشترى فيه فان لم يترك المالك
وقرر الشرطه وكان الثمن فذمته وان ذكره كان باطلا هذا كله مع عدم الاجارة ولو اجاز المالك في الموضع كلما ازم لوقال عمل بآيد

او اضع ما شئت قال الشيخ حكمه حكم الاطلاق ليس ان يبيع نفسه والاقر بعهدي جواز ذلك اذا كانت من الثمن شي لم يربها الا
 بعهدي سعي المسر او الجور او من لا يوثق به لو غرط في ترك الانهاد او الضمين او الرهن وليس الاخيران واجبين الا مع ترك الانهاد
 وعلى قول الشيخ ينبغي ان يكون موقوفاً على الاجابة لا بالمال من اجله نعم يكون العامل ضامناً على التقديس بعينه والاطلاق لا يقتضي
 التجاز في بلد القرض فلا يجوز السفر بالمال الا بالاذن المالك فان خالف ضمن وكان الرجوع على ما شرطاه وان اذن المالك بجاز كان
 العامل ان يعمل بنفسه ما كان للمالك ان يشرعاً وكذا المال وحفظه وحفظه والاحتياط في حراسته وليس عليه دفع الاحتمال بنفسه
 ولا حفظه بل الاستجار فيه من مال القرض وما تنفعه العامل من المأكول والمشروب والملبوس والمركوب في حال السفر والاقر بانه
 تؤخذ من اصل مال القرض ولا من حصة العامل وقوى الشيخ انما لا تؤخذ من مال القرض بل يجب على العامل وعلى ما اخبر به أهل
 تؤخذ كالا نفقة من مال القرض وان اريد من نفقة الحرف الاقرب الاول وقوى الثاني على تقدير القول بالنفقة اما النفقة في الحرف
 كما على العامل في خاصته ولو كان مع العامل بالنفس يسع فيه او غير فسط النفقة على المالكين واخذ من مال القرض بقسطه
 ومال نفسه بقسطه ولو اخذ المالك من مال القرض النفقة الاقرب ان نفقة العامل في الرجوع على خاصته ولو اذن العامل لم يكن
 على المالك يكفيه واذا اذن له في السفر مطلقاً لم يخلفه ان يسلك طريقاً مخفياً ولا الى بلد مخوف فان فعل من : اذا اطلق في العمل
 جاز ان يبيع ويشترى مما شاء وما يظهر منه الفائدة ويعامل من شاء وان شرط عليه الا ان يبيع الا على شخص معين او لا
 الامنه او لا يشتري الا سلعة معينة ثم ولم يخلفه التقديس سواء كانت السلعة عامة الوجود في ايدي الناس كالثياب كالا
 او غير عامة كالمصيد او يحصل في وقت دون اخر كما لو طرب فان خالف وقف على الاذن كان ضامناً والرجوع على ما شرطه ولو لم يخلف
 بطل البيع ان ساء عند العقد والافق الشراء له اذا اشترى شيئاً بائناً معيباً كان له الرد بالعيب ولا مسلاً بائناً وغيره فان
 كان الخط في الاحد لم يبرم به وكذا العكس ولو خلف المالك واختلف مقدم الحكم قوله من الخط معه والاطلاق لا يوجب اشتراط
 مع الخط بخلاف الوكيل لا يجوز للعامل ان يشتري باكثر من ثمن المثل وكذا لا يبيع بدونه فان باع وقف على الاجابة فان لم يخلف
 اشترى العين وان تلفت كان له الرجوع على من ساء فان رجح على المشتري رجوعاً بقيمة ولا يرجع على العامل وان رجح على العامل
 ما لوجه رجوعه بجميع القيمة لا بالتفاوت بين ثمن المثل بخلاف ما يتعاقب الناس به وبين المستحقي وان اشترى باكثر من ثمن
 المثل فان كان بالعين بطل وان كان في الذمة وقع الشراء له ان لم يتم المالك والا وقف على الاجابة ليس للعامل ان يشتري
 ما لا يحل للمسلم مملوكاً اذا كان المالك مسلماً كالحزب والخزير وان كان العامل ذمياً فان كان في بيعه عيباً فاحتمال غير المخرجه
 سعيه ولو اشترى العامل ذمياً ودفع الثمن من مال القرض ضمنه وليس له ان يبرج مالا لقراض غيره فان فعل بعد الاذن ضمن ذمياً
 الرجوع على ما شرطه **باب الرجوع في البيع وفيه تسعة مباحات** الاولى بشرط في الرجوع لعود ريقه ان يكون مخصوصاً
 بالعاقدين مشتركة معلومة بالجزئية لا بالتقيد وعيباً بالخصوص بالعاقدين بحرف الى المالك والعامل فلو اضيف خبر الرجوع
 الى غيرهما لم يخفى وبالاشتراك عدم تخصيص كل واحد منهما به فلو اختص المالك بطل قراضه وكان مضاعفة وبالعلم مغرقة حصة
 كل واحد منهما وبالجزئية النسبة بالجزء المشاع كالنصف والثلث ولو قال على اية الرجوع مائة والحال باقي او يكون شيئاً
 وبالعكس بطل ب اذا وقع القرض صحيحاً للمالك العامل الحصة المستطرفة والشيخ قول اخر ضعيفان له اجرة للثلث والاجابة
 الصحيح واردة بالاولى اذا شرط المالك للملكه قدر ما من الرجوع صحيح سول كان المملوك عبداً او لا وكذا العامل بشرط المملوك
 ويكون ما شرط لكل من العبدين لسيد بهما وان شرط لعلامة الحر او ابنه او اجنتي فان شرط على احد العمل مع العامل صحيح
 عاملين وان لم بشرط بطل ولا يكون للمالك ولو كان للعامل ذلك الثلثان على ان يعطى امرأته حصة ففي الزوم نظر ولو شرط على
 الشاعين ان يسيد معينة بالناس ما لم يخلفه كان اختصاصاً بالرجوع فينفرد المالك ولو شرط المالك الاشتغال بالسلعة لا

وقت البيع كاستخدام العبد وكوباء الفرس قال الشيخ بطل القراض : اذا دفع اليه الغنم فتميزين وكان قد تم قرضها على ان يربح
 هذا يربح هذا لا يبطل ولو كانا متميزين وقال في يربح الفصح ولو كان لا يربح احدى السفين لا يربح عتاة على وجود
 ما ضاع على اقربا الوجهين ملكا غير مستقر بل هو وقاية لراس المال فانه وقع خسران للخصم الربح وانما تستقر بالقسمة او بانفصال
 المال والفسخ قبل القسمة على اشكال فان كان متميزا فيها ان كونه كانت زكاة الاصل وحصة المال على المال نفسه فكل حصة
 العامل على حاقرا العامل ولا يقسم احدها الى الاخر في العمل بل للمائدة حول بانفادها ولو قلنا لا يملك ان حصة خسران كونه
 عنه ولو تلف المال او غير المال غرض حصته ولو كان اخذ على النصف فتح واقضى التصفيف بينهما في الربح وكنا لو كان على ان
 الربح بينهما ولو قلنا على ان المال نصف وسكت عن الاخر فتح ولو قلنا على ان النصف سكت يبطل ويحتمل الحق وكما هو الباطل ^{للعلل}
 ولو قلنا على ان ذلك يربح نصفه او نصفه فتح ولو قلنا لاثنين على ان يملك نصفه سكت يربح وتساويان في الحق وان اختلفا
 في العمل ولو فضل احدهما فتح وان تساويان في العمل ولو قلنا قد مضى على شرط فلان لعامله فتح ان كانا عاملين وان جهلا
 اياهما لم يفتح ولو قلنا للعامل له ثلث ربحه وثلثا باقي الربح فتح وكان له سبعة اقساع الربح ولو قلنا له ثلث الربح ^{ثالث}
 ما بقي كان له خمسة اقساع ولو قلنا ثلث الربح وربع ما بقي بالنصف ولو قلنا لربح الربح وربع ما بقي بالثلاثة النصف
 ثلث سوار عرف بالحساب ولا ولو قلنا للمالك على ان له النصف على الثلث فتح وكان السدس ايضا ولو قلنا اخذ على النصف
 ولم يثبت فتح وكان الشرط للعامل لان الثمن للمالك ففرق الشرط الى من يفتقر الى ذكر في حقه ولو قلنا اختلفا فقال العامل ^{شرطه}
 الى وقال للمالك شرطه لغنى احتمل تقديم قول العامل لانه يدعى الظاهر اذا قال اخذت قرضا على ان الربح كله لي يبطل وكنا
 يبطل لربح كله ولا يكون بصناعة ولا قرضا ولو لم يكن قرضا كان الاول بصناعة والثاني قرضا ولو قلنا اخذ والربح كله للمالك
 ولا مانع عليه كان قرضا قد شرط فيه ففي الزمان والاعتقادي بشرطه وكنا لو قلنا لربح كله لي كان بصناعة والثاني قرضا ولو
 اخذ فلو قلنا عليه الصان لم يلزمه ولو قلنا اخذ على ان نصف الربح الا عشرة دراهم لم يفتح ولو قلنا فان ضاع على ان له شركة
 في الربح او شركا لم يفتح لعدم البيان ولا يكون له مصاربة المثل ولو قلنا لثلاثة واحد وشرط له قدرا واحدا من الربح جاز
 وكما اختلفا فشرط احدهما اكثر والاخر اقل ولو شرط احدهما النصف والاخر الثلث على ان يكون الباقي بينهما بالسوية احتمل
 السمع والجواز وقوى الشيخ المنع ^{في الاماكن} في الاحكام وفيه سبعة وعشرون بحثا ^{لارب} العامل امين لا يضمن
 ثمانية الا بالتفريط او التعدي وقوله مقبول في التلف مع اليقين وهو يقبل في الرد قولان ^ب اذا اسرى العامل من يضمن
 على المالك وكان باذنه فتح الشراء والعقد فان لم يبق من مالا لقراض شيء يبطل القراض والا يبطل في الثمن خاصة ثم العقد
 على التقديرين ان كان فيه فصل قال الشيخ ضمن المالك حصة العامل والا قربا لاجرة وان لم يكن فيه فصل لم يضمن المالك
 على قول الشيخ شيئا ومضى في الاجلة جرة نظروا ان كان بغير اذنه وان كان بالعين يبطل الشراء وقال الشيخ ما لا قرب
 وفرضه على الاجارة وان كان في الذمة فانه ذكر المالك وقضى على الاجارة وان لم يذكر وقعه له وليس له دفع الثمن من المالك
 فانه خالف من والى كبل في شرائه بعد مطلق لو اشترى من يضمن على المالك فالأقرب وفرضه على اجارة المولى اذا اشترى
 زوجته المالك احتمل الصحة والبطان ولو اذن فتح وبطل الشراء ولو قلنا بالصحة مع الاطلاق لو كان بعد الفسخ
 اشترى المولى المهر وان كان قبله فاسكاه ولو كان المالك امرأة فاشترى العامل زوجها باذنه صحيح الشراء وبطل النكاح
 وكان العبد قرضا وان كان بغير اذنه يبطل الشراء وان كان بالعين وان كان في الذمة وقعه له لم يذره فالفقهاء لا يبطل
 مع عدم الاجارة ^ب اذا اسرى الماذون من يضمن على سيده باذنه فتح والوجه انه يضمن على المولى وبأخذ الماذون ^{العقود}
 من مولا لم يضمن الثمن وان كان بغير اذنه يبطل سوار سري في الذمة وبالعين بخلافه العامل اذا اشترى في الذمة بين ان يستقر

بين على المأذون وبغيره - اذا اشترى العامل بنفسه فانه لم يكن فيه برح فتح الشراء القرض وجاز بيعه فان بيع قبل ظهور الربح فلا يجب ان يتوفى
 بين حتى ظهر برح وقلنا انه بطلان الحصة بالظهور وهو الاخرى عن قوله قد رآنا ملكه وليستى العبد في البائة وهل يقوم على العمل مع يسار قال
 الشيخ والاقربانه ليستى العبد وان كان العامل موصرا وان اشترى وفيه برح فاكوجه منحة الشراء ايضا وان قلنا انه ملك الحصة بالقسمة لم
 عليه نصيبه - اذا فتح المالك القرض وكان المال ناقضا قبل المتفرقا وبعد ولا برح اخذ المالك المال اجمع وحل العامل اجرة المثل المأذون وقت فتح
 فيه نظر وان كان برح اقتساما على الشرط ولو كان به عروضا قال الشيخ العامل به سوا برح فبرح لجواز ان يرغب فيه من يشترى برح الا ان يدفع المالك
 قيمة العروضا لقول مقومين فليس للبائع والوجه انه ليس للعامل بيع مع فتح المالك بل يقتضيه ان كان فيه برح وان لم يكن اخذ المالك ولو وجد
 العامل من يشترى برح كان له به او يتقبل به المالك بالبرح قال بعض الجمهور والاقربانه ليس كذلك لان حدوث الزيادة بعد فتح العقد فلا يستحق
 العامل قال ولو اتسع العمل من البيع ثم المالك انضاض المال وفيه نظر اما لو كان المالك بائنا باع فبسته كان على العامل تحصيله من هو عليه والمالك
 اجبارا عليه مع الامتناع وان لم يكن فيه برح وفيه احتمالا خفيف وكذا الجحش لو كان الفاسخ العامل واذا قلنا بوجوب البيع على العامل لبيع براس المال
 لم يجب بيع البائة وانفصل ثمنه وان كان نسيئة وجب ولو طلبا احدهما فتمتة البرح مع بقاء المصانبة لم يجر الاخر عليها سواء كان الممتنع للمالك او
 العامل ولو انتفا على القسمة جاز ان خسرته العامل اقل الاربعين من نصيبه الخسارة ومن جميع ما اخذ - اذا مات المالك فان كان المالك
 ناشئا قبل المتفرقا وبعد ولا برح اخذ الوارث وان كان فيه برح فاسم وان كان به عروضا قال الشيخ كان للعامل بيعه الا ان يمنعه الوارث
 وهل للعامل اجبار على البيع فيه ما تقدم ولو كان دينا كان على العامل تحصيله ولو اراد الوارث اقرار العامل فان كان المالك ناشئا فقرة العقد
 عقد وان كان به عروضا لم يجر ولو مات العامل وكان المالك ناشئا ولا برح اخذ وان كان به برح فاسم الوارث وان كان عروضا كان للمالك
 منع الوارث من البيع واخذ الحاكم بآراء اوقية على المالك فان كان فيه برح فسمه بين المالك والوارث وان طلب المالك اقرار الوارث كان
 المال ناشئا فتح استيفاء العقد والا فلا اذا كان على النصف فتراض العامل غيره باذن المالك وشرط الربح بينه وبين المالك نصفين
 صحيح وكان الربح بين المالك والمأذون فان شرط بعضه لنفسه بطل وكان الربح للمالك وعلى اجر مثل الذي ولا شيء للاول وان كان بغير اذن
 المالك وشرط الربح بينه وبين الذي دون المالك بطل ثم ان برح احتمال ان يكون الربح للمالك ونصفه فيكون النصف الاخر للعامل الاول عليه
 للذي الاجرة وهو الاقرب ويحتمل كون النصف الثاني بين العاملين ولا قول عليه اجرة الذي ولا الذي على الاول نصف اجرة عمله ويحتمل عدم الرجوع ويحتمل
 ان لا يكون للمالك شيء من الربح ويكون الربح كله بين العاملين ولا قول عليه اجرة الذي ولا الذي نصفين من شأرهما فان رجع على الذي
 لم يكن الاول الرجوع على الذي وان طالب الثاني احتمل رجوعه على الاول لفرضه وعده لحصول التللف في يده ولو كان المأذون عالما
 كان الاول الرجوع عليه ان برح المالك عليه ولا يرجع هو على الاول لبرحه عليه المالك اذا انتقضا العامل وحصل له فضل ثم طلبه القسمة
 وكان المال ناشئا من حبس براس المال اقتساما على ما شرط وان كان من غير حبسه كما تقدم مع الذي انما اخذ المالك بقية راس المال ان
 واقتسم البائة وباع العامل بقدر راس المال وقسم الباقي وان كان عرضا تجر المالك في الاخذ بقية راس المال وطلبه البيع به ولو تغذى
 بيع البعض بيع الجميع واخذ المالك راس المالك راس وقسم البائة وان كان العامل خذ اجمع وقد ترك حقه فان قلنا بطلان الحصة
 بالظهور لم يجب القبول والاوجب - اذا دفع المالك القرض واشترى العامل عبدا للقراض اما بالعين او مطلقا ثم اشترى عبدا اخر بالف
 كانه كالبالعين بطل المأذون وان كان بالف مطلقة وقع الشراء وليس له ان يدفع مال القراض فيها فان خالف ضمن والبرح له - اذا
 دفع العين للقراض قلنا احديهما بعدد وراى في التجارة كان محسوبة من الربح وليس للعامل في الربح شيء الا بعد توفيقه الا ان
 تلفت قبل العمل قال الشيخ يكون ايضا من الربح وانما ابن ادر ليس وفيه نظر ضعيفا - اذا كان في يده وديته او غضب فله ان يملك
 بالشراء به فراضا صحيح وحل يترك الغاصب بغير فضل لعدا والبائع الى البايع قال الشيخ الشيخ الذي وفيه احتمال - اذا قال المدين
 اغزل الدين الذي لي عليه واقبضه فاذا فعلت قد كان رضاه عليه قال الشيخ لا يصح قبض المدين وذمته متفردة كالكاتب ولو

بالبضعة كان وجعلها ان اشترى بعين المال كالا لشيء كان الشراء له لانه لا يملكه ان يشتري بعين ماله ملكا لغيره وان اشترى في الذمة قبله وجعلها
احدها ان قراض فاسد لتعلقه بالقبضه فاذا دفع المال ثمما برئت ذمته لانه قد قد بين غير ما برء ولا حصة له بل الاجرة والذمة انه ليس
بقرض صحيح ولا فاسد بل الربح للعامل وكذا الخسار ولو قبل بالاول كان وجعلها وعلى القول بوجه القرض اذا اشترى بالعين كان
قراضا فاسدا لاجرة والمال الربح اما لو كان الدين على اجنبي فقال للعامل قبضه وقد كان ضام عليه كان القبض صحيحا لقراض
الربح للمالك وللعامل الاجرة ^ب اذا تلف المال بعد الشراء قبل دفعه كالا قرض السلعة لربا المال ويجب عليه ثمانية ما يكون معار من
المال وليس للمالك الثمن بدين دفع الثمن ثمانية ما يكون المالك دون الاول وبين عدم الدفع فكونه ليس للعامل والتمس عليه وكذا لو
تلف الثمن الكافي قبل تسليمه وجعل على المال دفعه ثمانية وهكذا ويكون الجميع راس ماله والاقرع عندي ان كان قد اشترى في الذمة كان كالا
بدين للمالك فكذلك كالا كان الشراء باطلا ولا يلزم الثمن احداهما ولو كان التكليف قبل الشراء احتل القول برفع الشراء للعامل وجعلها
لاقتضاها لقراضه ليس للعامل ان يشتري من المالك شيئا من مال القراض الا ان يأخذ منه بالتسعة وكذا لا يشتري من غيره المالك دون
وان كان السيد مدينا وله ان يشتري من المالك وبأخذ منه بالتسعة ولو اشترى العامل من مال المدينة شيئا ولا يرجع كالا قرض الجواز
به اذا دفع اليه قراضا بشرط ان لا يصاحبه مع القراض والشروط لكنه لا يلزم الوفاء به ^ب اذا دفع اليه القراض بالتسعة ثم دفع اليه القراض
غرضه وقال فيها الى الاول كذا فان كان قبل دوران الاول في التجار صحيح ولو كان ماعا قراضا بالتسعة وان كان الثاني بعد دوران الاول كالا
الشيخ بطلان في الاستقرار حكم الاول في الربح والخسارة المحققين به فاذا شرط ضم الثانية اليه لم يجز خسران احدهما بربح الاخرى اذا دفع
لغرضه وقال بالتسعة من عندك اخرى وانجر بها على ان يثلث الربح ولذا التلغ بطلان في الشيخ وكذا لو شرط الاكثر للعامل وليس يجزى
فان ولد دفع الفين وقال نصف ما عندك العاخرى على ان الالفين حصة شركة والالف الاخرى قراض صحيح لو لم يكن ان يدفع ماله قراضا
والتسعة فلو دفعه الى غير التسعة منهن ^ب اذا خسر مائة فاقترضها ليدفعها مع المال الى المالك من غير ان يشترى كالا لا يبرع المالك فسخ
ما لم يكن المقرض الرجوع على المالك بما اخذ ^ب اذا اشترى بمائة جارية ثم اخذ من اخواته واشترى بها جارية ثم شتمت فاشترى
في الجاريةين وبما وقى الثمن بينهما وان ظهر بربح كان للعامل نصيبه وان خسر من العامل ان غرط في الكرج والا فلا ولا يملكها العامل
وجعلها راس المال عليه قال الشيخ ولقولنا لفرقة كان قرضا يجوز للعامل ان يباشره بالمالين ويكون حصته من الربح المالك
لا يباشر المالك الاول فيه ^ب اذا اخذ ما يجر من التسعة فيه نصفه او اكثر اكثر من المقرض في قبضه ^ب اذا قبل عبد القراض وكان
تلقب عبد اجنبي وجب انقصا من لم يكن ضل لم يكن للعامل حق وان اقتضى او عذ على غيره من مال القراض وان عفا على مال كان قراضا
وان كان فضل لم يكن للعامل الاضداد بالتقصا ولا للمالك ولقبته ان الربح على الشرط ان عفو على الجارية المقرض لم يكن للعامل فيها
ولا يملكه ولو اذن احداهما لصاحبه فيه جاز ويعبر في اذن المالك لفظ التحليل وليس لاحد ان يرقبها بغيره ولو اتفق عليه جاز ولو
اذن المالك في وطى ما يشترى العامل لم يجز ولو وطى العامل من غير اذن كان عليه المهر وان كان هناك بربح وان علفت منه ولا بربح
فالمهر للمهر وعليه المهر وان ظهر بربح تحرر الولد وصارت ام ولد وعليه قيمتها وفيه الولد يوم سقطه جازان قلنا انه يملكه بالتسعة
والا فلا لانه لا يملك العامل ان يكتب عبد القراض على ان تقدم ولا للمالك ان اتفقا جازان كما علق كان المهر للمهر ان لا
ربح وان كان فلهن عليها على النسبة هذا اذا شرط المهر عليه والا فلا ولو اذن احداهما ^ب اذا دفع مائة فخرم العامل عشر ثم اخذ المالك
مئتي اخرى فربح العامل كان راس المال تسعة ومائة من الاستعانة لغيره من القراض بالخسار وللهنا لو بربح ردة اليه من الربح
خمس غير الناهب بالخسار اذن كالموجود في يد العامل فاذا اخذ المالك عشر استقص فيما القراض كالاخذ الجميع في ينقص من الخسار
مئتيه من العشرة فنسقط العشرة الماخوذة على اثنين فلكل عشرة واحد وشع واحد فكون راس المال ما بقي فقد ظهر انه لا يجب على
ربح عشر المستقر من الخسار ولو استرد المالك وكان فيه بربح استقر ثلث العامل على ما يخصه من ذلك القدر فلا يسقط بالتقصا

ولكان المال مائة فرج عشرين واخذ منه ستين ثم خسر في الباقى مائة ربيعين مرة الاربعين وكان له على المالك خمسة لآل سدس ما اخذه
بربح ولا حربة الخسران لان الماخوذ انقضت فيه المصاربة اذا دفع اليه فعلا يستعمله على الشركة في الماخذ كان قراضا باطلا والمعامل
للمالك وعليه اجرة العامل ولو دفع شبكه للصيد على الحركة بطل وكان الحاصل للعامل وعليه اجرة الشبكة ولو دفع ارضا للغرس على
الشركة فهو مال يبيع والمعامل غرسه والمالك ارضه والمالك على الماخذ ارضه من اجرة الارض ثم ان لم يستقر الغرس بالقطع كان للمالك الزام الغرس
والا يخترين فله مع الارش ودفع قيمة الغرس وابقائه بالاجرة ولو كان ذرعا لانه ابقاؤه بالاجرة فان اختار المالك ان يبيع الغرس بالارش
والعارس لا يبار بالاجرة قدم قول المالك ولو انكسر الغرض قدم قول العارس ولو اختار المالك اخذ الغرس بالقيمة والعامل القطع مع خذ
الارش قدم قول العامل ولو انكسر الغرض قدم قول المالك ولو قال المالك اخذ القيمة وطلب العارس الا بقاء مع الاجرة ان العكس لم يجر له
على طلبه الاخرى اذا كان القراض فاسد بعد التعريف تجوز الاذن وتخلص الربح باجمعه للمالك وعليه اجرة المثل السامى ولا ضمان على
السامى الا بعتا وتفرط ولو شرط المالك الربح كله ففي استحقاق العامل الاجرة نظر والاجرة بختها السامى سواء كان في المال ربح او لا وليس
للعامل قراض المثل كذا ان بادات الغيبة كالتم والساج محسوبة من الربح وكذا بطله منافع الدواب ومهر الجارية ولو وطى العامل وجب
عليه العقد وفي الماخذ نظر واما المقض الحاصل بالعيال العاري وانما يخص السوف خسران يجب جرم بالربح وما يبيع ما حرق او منه زوا
عين فارجعه انه كذلك السيد اذا اذن لعبه في التجارة جاز على حسب الاذن فان اذن في الشراء في الذمة جاز وكذا لو اذن في التجارة
فصف واحد لم يخربان شرا في غير واذا اذن له في التجارة لم يخرجه ان يواجر نفسه ولو لم ياذن له لكن رآه يبيع ويشترى فلم ينع له لم يكن
ذلك اذا في التجارة ويكون بعه باطلا وكذا شرائه الا ان يخرجه المرح في بطلان شرائه بال في الذمة نظر واذا اذن له في التجارة
الاذن وليس للماخذون ان يحد دعوه بغير اذن مرده وكذا لا يهب بغير اذنه - اذا اشترى العامل مال لم يؤذ فيه فربح كان الربح على
ما شرطه ولا يكون باجمعه للمالك ولا يفتد به وجوب اذا سرق المالك او غصبه لا قربان المقارب طلبه والخسرة عليه فان رزق
مع غيبة المالك وامكان التخلص الضمان نظر ولو كان المالك سافرا وعلم بالمحال ففي لزوم العامل به نظر - الربح وقاية لرأس المال
ببحر الخسران سواء كان الربح والخسران في مرة واحدة او الربح في صفقة والخسران في اخرى واحدها في سفره والاخر في اخرى وليس للعامل ان
ياخذ من الربح شيئا بغير اذن المالك ولو نفق المالك سافر فنفقه الى المالك فزده اليه وقال اعلم به تاليا فهو عقد جديدان ربح لم يخرجه الخسران
الا ولا او لم يقبضه بل اذن له في العمل بعد انقضاؤه لا قربانه ليس عقدا تاليا بل يجرى من الربح الكلي ما حرم أولا - اذا ما ذوق
يده اموال معاينة فان علم مال احد لم ينع منه كان اوله وان جعل لهما ويا فيه وان جعل لكونه معاينة برضى به سيرة ولو لم يعلم
ان يذوق معاينة ولم يؤخذ ففي اخذها من التركة اشكال - اذا شرط على العامل ضمان المال وسهام من الرضعة بطل الشرط وفي حق الخسران
صح اشكال ولو شرط العامل نفقة نفسه في السفر صح وكذا في الخضر - الشرط الفاسد على اقسام ثلثة احدها ما ينافي مقتضى
مثل ان يشترط ان لا يبيع الا براس المال ولو بالرضعة او لا يبيع الا ممن اشترى منه او لا يشتري او لا يبيع او يريته ما حرمه من
السلعة والمالك ما يقضى جملة الربح مثل ان يشترط للعامل محض جزء من الربح مجزأ او يبيع واحد الكيلين او العبدان او دارهم
بجميع حقه او بعضه الثالث اشترط ما ليس من مصلحة العقد ولا مقتضاه مثل اشترط ان تنفع ببعض السلعة مثل البلب الرب
واستخدام العبد ومركوب الدابة ووطى الجارية ومكان العامل المال او بعضه فهذه الشروط كلها باطلة بفسد العقد ان اقتضت جملة
الربح في احوال النزاع وفيه احدى عشر مجازا - لو اختلف في قدر رأس المال فالقول قول العامل مع اليقين وكذا
القول قول مع اليقين في ادعاء الخسارة والتلف اذ في عليه الحيانة او التعريط فانكر - لو اختلف فيما اشترى فقال المالك فلان
واذ في العامل نفسه فالقول قول العامل لانه ابرئته وكذا لو قال اشترى للقراض وقال المالك لفضلك لو ادعى المالك ان
عن شراء المعين فانكر فالقول قول مع اليقين لانه الاصل عدم اليقين - لو ادعى العامل الاذن في البيع فبطلت او الشرع

فانكر المالك ذلك فاجاب ان القول قول المالك ولو ادعى عموم الاذن وادعى المالك بحجسه او ادعى الاذن في شراعي بعينه وانكر المالك ذلك فلا
تقديم قول المالك لو اختلفا في قدر ما شرط للعامل الا قربان القول قول المالك مع اليقين ولا يحتاج الى ان يصار الى قول العامل في تساوي
اجرة الثقل ولا الى قول المالك فيما يزيد عليها ولو ادعى العامل رقة المال فانكر المالك فلا قربان القول قول المالك مع اليقين لا قول العامل ولو ادعى
العامل ربحا كذا ثم خسر ولو تلف الربح قبل مع اليقين ما لو قال علفنا ونسيت لم يقبل والزم بما اقرب من الربح ولو ادعى حثاؤه دفع عليه
واما فانكر ما عثر فوافقه من البينة فادعى التلف قبل الاثبات ولم يفتت عليه ولو كان صورة ما يكاد به عدم الاحتياط وقبل دفعه الى اثنين
واما ما اختلفوا فقال المالك راس المال ثلثا العامل والثلث الاخر مبرج فصدة احدهما وقال الاخر بل راس المال ثلثه والثلثان مبرج قالوا
قول المكذب مع يمينه في اخذ حصته مما اذاعا فاذة وهو التمسك وياخذ المالك بقصديهما الاخر ما اذاعا راس ماله وهو الثلثان وبقي
التمسك بثلث المال ثلثاه وللصدق ثلثه لان الماخوذ باليمين وهو نصف التمسك اخذ من مبرج المالك وللصدق على نسبة استحقاقا
وهي الثلث لو اختلف فقال المالك دفعته قرضا وقال العامل قرضا كالا قربانما يحتاج اليه ويثبت للعامل اكثر الامرين من اجرة المثل اذا اقر
على ما اذاعا وتما اذاعا المالك من الغيب وقال بعض الجمهور القول قول المالك وفيه نظر ولو ادعى كل منهما بينة قال بعض الجمهور بغيرها
وليسم الربح نصف ولو كان هناك خسران فادعى المالك القرض والعامل القرض والقول قول المالك مع اليقين ولو ادعى المالك الايصاع
وادعى المالك القرض ففي تقديم قول العامل من حيث ان العمل له نظر ويحتمل ان يحتاج اليه فح ياخذ العامل اقل الامرين من اجرة المثل وما
اذاعا نصيبا ولو ادعى المالك الايصاع والعامل القرض لم يكن له على ما ينكر الاخر فيثبت للعامل اجرة المثل بالتمسك
اذا اوجب التفقة في السفر لو انفق من غير المال او من ماله او قرضا يرجع به ففي الرجوع السكال ولو شرط التفقة ثم ادعى الاتفاق من مال
نفسه وطلب الرجوع كان القول قوله مع اليقين سواء كان المال في يده او ردة الى المالك

وفيما وافقه من صدقات في الهبة وفيه فضلان الاول في الماهية وفيه ثمانية عشر خبايا في الهبة عقيدة
بذلك العين منجزا من غير عوض وليست بالمال والعقيدة كالبيع الهبة والهبة والصدقة بمعنى واحد ولهذا بحثت لرحلتها الهبة
نقد في غيراته اذا قصد الثواب والتقرب الى الله تعالى بالهبة سميت صدقة وان قصد بها التزود والمواصلة سميت هدية رب الهبة
جائزة بالقر والاجماع وهي عقد يشترط الى الايجاب والقبول والقبض وهو يستغنى عن الايجاب والقبول في عمدة الاطعمة الا في عمدة نعمتها
التي عرفها بالاذن المستفاد من العادة والمال لا الرجوع ما لم يلف ولا يكتفى بها التقرب ومع التلف ليس للمالك المطالبة بالقرض ولا ينجح
تلفه بشرط ولا ياتيه ما لا يجاب بكل انظر قصدي التملك المذكور مثل وجبتك وملكتك والقبول كل لفظ دل على ارضا بالايجاب
لا ينعقد الهبة الا من بالغ كما مل التحمل جاز التقرب فلو وهب الصبي او المجنون او السفينة او الحجر للفلس والمملوك لم يصح ان كان الهبة
غمة الراغب وهو كل مال لا جاز التقرب فلو وهب غير المالك لم يصح والموهوب له وهو القابل ولا يشترط فيه البلوغ والقول وجواز
التقرب في ذلك فلو وهب العبد لم يصح والموهوب له مملوكه يصح نقلا فلو وهب الدين لم يجز وكذا لو وهب ما لا يقع تملكه
من الاعيان كالخمر والخنازير او لا يصح نقله كالوقف وامر الولد والعقد وهو الايجاب والقبول على تقدم والقبض فلا يصح
الهبة ما لم ينضم القبض الى العقد فلو مات الواهب او الموهوب له بعد العقد قبل القبض بطلت الهبة سواء مات قبل الاذن في القبض
او بعد وقال الشيخ لا يخل بموت الواهب ويقوم الوارث مقامه في الاقباض وفيه بعد ومن شرط صحة القبض اذن الواهب فيه فلو
قبض المتهب دون اذن الواهب لم يحصل الملاك القبض شرط في الهبة سواء كانت الهبة لشي معين او غير معين وسواء كان مكيلا
او موزونا او لم يكن احدهما ويكون الواجب قبل الاقباض بالخير ان شاء واقضه وان شاء ومنعه ولو اذن له في القبض فقبض
الهبة ولو رجع قبل القبض بطلت الهبة ولو قبض بغير اذن الواهب لم تصح الهبة وان كانا في المجلس الهبة قبل القبض باقية على
ملك الواهب فلو تمت كانتا ملكا والواهب وكذا المحقق باقية احكام الملاك ولو ابلغ المتهب كان له الزامه بالقبض اذا اوقفه ما

ذمته كان ابراهم يحتاج ولا يفتقر الى ابراهم الى القبول قال الشيخ ويقوى نفسى افتقار اليه ثم قوى الدم وهو يدعى على ردة ذمته ولو وجب في المذهب
 كالودنية والخصب انفتحت بالاجاب والقبول وكفى حصولها في يد عن القبض المتجدد ولا يفتقر الى تجديد قبض ولا مفتى زمان يمكن
 وقوعه فيمولا لا تجديد اذن فما القبض القبض في الايتقل ويحول الثقيلة وفيما يتقل ويحول الثقل والتحويل ونقص جهة المشاع كالمفترق
 ويتحقق فيه القبض بتسليم الجميع اليه كان ابا الشريك امر المتهب بتوكيل الشريك في قبضه فان اشع بضبط المالك من يكون في يده لهما
 فينقله - يجوز جهة المشاع سواء قبل القبضة كالمفترق او لم يقبل كالجواهر ولو وجب واحد اثنين شيئا كتحقيق وان كان يمكن قبضه
 او لا يمكن واذا وجب لاثنيين واذن لهما في القبض فقبض تحت اليه ولو اذن لاهود ووجبه تحت اليه في قبضه لاهود
 خاصة لا تقع جهة ما لا يقع باقائه كالطيرة في الهوار والتمك في الماء والعبد لا يتوكل بالشارد والمفترق باغير الغلب
 مع عدم امكان القبض منه ولو امكن وجبه باغير الغاصب فتحول من مع القبض وليس للمتهب القبض من الغاصب بدون اذن الغاصب
 ولو وكل الغاصب القبض جاز ولو وكل المتهب الغاصب في القبض جاز ايضا ويصور مقبوضا بذلك ولا يفتقر الى مفتى زمان
 يتحقق فيه القبض وملكه المتهب وبه الغاصب من ماله لا يقع جهة الابن في الفرع ولا الحمل في البطن والفرع والوجه عند جواز
 جهة الصرف على ظهر الغنم كجواز بيعه كذلك واذا اذنه له في جلب النشاء كان ابا حبة لاهية ولو وجب ريت ذنوبه قبل استخراجه
 او دهن يسم قبل عدم بيعه ولا يقع جهة المعدم كجهة ثمر شجرة المتجدد او حمل دابته المتجدد - لا يجوز جهة الحمل
 مثل ثناء من غنمه او عبد من خده والا قرب جواز جهة المعلوم كجهة الواهب الحمل عند المتهب ويحمل البطلان على ضعفه ما لا يركب
 مجهولا عند الواهب معلوما عند المتهب بان يكون في يد المتهب مال الواهب لا يعلم الواهب قدره ولا نوعه فوجه جميع ما في يده كالا
 البطلان على السكال ولو وجبه صبره مشاهدة صحت اليه وان كانت مجهولة القدر لو شرط في العقد شرطا يارة مقتضى اليه
 كقولك وهبت بشرط ان لا يبيعه لولا يبيعه بطل الشرط والا قرب صحت اليه اذا ابرأ في ذمته فتح بلفظ الابراء والجهة
 والاسقاط والعفو والتكليف والصدقة ولا تقع جهة ما في ذمته غيره قال الشيخ والذي يقتضيه مدعي جواز بيعه
 ورهنه ويلزم من كلامه عدم اشتراط الاجازة وما يجعله كالحالة ويجوز بيعه بعين حاضرة او بموصوف بشرط قبضه في المجلس
 سواء كان الدين على ماله او معسرا او جاحدا وقصح البراءة من الجهول فالمرء يمكن طريقا الى معرفته ولا يشترط ان يقول ابرأ انك
 من درهم الى الف مثلا ولو كان من عليه الحق يعلمه ويكتمه لئلا يطالبه صاحبه به ككثرة ما لا قربا كمنع من جواز الابراء ولو ابرأ
 من مائة وهو يفتقر الى لا شيء له وله عليه مائة ففي صحة الابراء نظر في الرد المحتجب قبولا اليه وقبضا ولا يقع قبض غير الرد ولا قبل
 وان عدم الرد ولا فرق في ذلك بين المميز وغيره ويفتقر المميز في القبول والقبض الى اذن الرد ولو وجب الاب ولا يصير شيئا في يد
 صح ولم يصحج القبول ولا قبض مستأنف ولا مفقوز زمان له ولا يجب على الاب وضع المهر وبه على يد غيره وان كان من الايمان وكذا
 حكم الجنا ما باق الا ولله فقال الشيخ ليس لهم ان يتولوا الاجاب والقبول بل يوجب لهم ذلك على ما لم يبقها منهم واذا اقر اليه
 والا قضا من حكمه باقراره سواء كان الموهوب في يد ابي المتهب ولرا انكر بعد ذلك لم يقبل وله اخلافه لو طلبه لو طلبه على عدم المظنة
 ولرا اقرار اليه مطلقا كما دعي المتهب لا قبضه لغيره قوله الواجب سواء كانت العين في يد الواهب والمتهب ولو قال نعم عقيب قوله
 وهبته واقبضتنيه كان اقرارا في الاحكام وفيه سبعة وعشرون غشا فيكون تفضيل بعض الاولاد على بعض
 في العطيّة وليس يحرم وليتج العطيّة لذى الرحم وما كذا في الولد والوالد والتسوية بينهم في العطيّة وهل يزول الكراهية لو خصه
 لمعنى زيادة حاجته او زمانه او كثرة عائلته او اشتغاله بالعلم ونحو من الفضائل او فوق الاخر واستغفرت به بالعطيّة
 على المعصية الا قرب ذلك بالكراد بالتسوية ما يفهم من معناه وهو عدم التفاضل سواء كان نواذ كورا او انا نانا او ذكورا وانانا
 ولا غنى بالتسوية جعل الذكر ضعفا للاثني يجوز للولد مطالبة ابيه بالدين مع تمكنه ولو امتنع كان له حبسه على كراهية شديدة

إذا انت الجهة بالاجاب والقبول والقبض ملكا الموهوبه فانه كان الموهوب باحدا لا بوجين لزمنا الجهة خلتا ولم يكن الواجب الرجوع
 فيما سار انما على اولا وكذا ان كان دارهم غيرهما وان كان اجنبيا كان لا الرجوع في الملة امتا لغير راقية ولم يعرض فان تلفت او
 انما بعينها وان كان العوض ليس لم يكن لما الرجوع فيما ولو كان المتهب قد تصرف ولم يثبت الوالدين باقية ففي جواز الرجوع قولنا لما لا يرجع
 والزوج قد اخرجها الشيخ مجرى ذى الرحم فانه ليس احداهما ان يرجع فيما يهبه لصاحبه وفيه نظر ولو اقر العوض في الزم فيه
 استل اقر به الزم والاقرب ان موت المتهب كالتصرف في الجهة المطلقة لا تقضي الثواب سواء كانت من الانسان كمثل المولى و
 او من هو على فان انما لم يكن الواجب الرجوع في هبته وان شرط الثواب فتح فان من لزمنا الجهة بدفع المعين ولم يكن
 بغيره فلا يلحقه الجار ولا الشفعة فلوظف العوض مستحقا كان الواجب الرجوع ولو ظهر اشتقاق الموهوب كان المتهب الرجوع في العوض
 وليس الزامه بالقبض وليس كل منهما مع فساد ما اخذ ان يرجع في ما دفعه ان كان منفصلا وان شرط ثوابا بغيره لا يمتنع
 ولزم دفع ما يصدق عليه اطلاق ولو اثار به منها لا قربا لجواز ولا يجب عليه دفع ما يرضى به الكا حيا لا قيمة الموهوب فلا
 العادة انه هبة مثلا وتحت الشيخ لزوم الاخره اذا شرط الثواب للمعين او المطلق كان الواجب فيه ما لم يدفع المتهب اليه ما شرط
 ومع القبول لا يرجع ولا يجبر المتهب على دفع العوض بل ان دفع لزمنا الجهة والا كان الواجب الجار في الرجوع فان تلفت المعين
 او عابت بفعل او بغيره قبل الاثابة ثم لم يثبت ففي رجوع الواجب بالارش مع اعيان والقيمة مع التلف او ما شرطه ولو لم يشرط
 الثواب وكان اجنبيا فرجع الواجب قبل التصرف كان لا اخذ المعين وان كان تحالفا فلا بحث وان زادت زيادة متصلة كانت
 الزيادة الواجب ومقت الرجوع وان كانت منفصلة فهي الموهوب وان نقصت او عابت لم يكن لا الرجوع على المتهب بالاش
 وان نقصت بالاستعمال وقبل التصرف لا يسقط الرجوع فلا ارش ايضا لاسفار العين اذا اضمن الثوب بغير رجوع الواجب فان قلنا
 التصرف لا يسقط الرد فلا بحث وان قلنا بجواز الرجوع مع مكان الموهوب شرط بقيمة الصبيح الرجوع في الجهة ان يقول الواجب
 فخرجت في الجهة او ارتجعتا اوردتها وما شئت ذلك ولا يفتقر الرجوع الى حكم حاكم بل يصح بقضيه حاكم ولو اخذ المانع من الموهوب
 لم يكن ذلك جبرما بغيره ما لم ينضم اليه قرينة تدل عليه فلو مات ولم يعلم القرينة ولم يحكم بالرجوع ولو حصلت القرينة كان جبرما ولم
 لا التبريح على الاقرب ولو نوى الرجوع ولم يات به من غير ولا كتابه فانه لا يقضي الرجوع ولو علم الرجوع على ما شرط مثل ان يقول انا قد
 فخرجت في الجهة لم يصح وكذا العلة على منفذ ولو وطأ الباتية ففي كونه رجوعا نظر لوما قال الواجب في موضع يصح الرجوع ففي سؤال هذا
 نحن الى القرينة استل اقر به لعدم ولما اقف فيه على نفس لما ولو فصل ردا لشيئ ثم مات بعد لزوم العطف لم يكن للقرينة الى استقلاله
 في الواب الواجب ما وهبه قبل القبض مع البيع وان يعتقد بطلانه ولو كان بعد القبض فان كان الموهوب رجعا او عوضه لم يصح البيع وان
 كان اجنبيا يجوز له الرجوع بما وهبه اياه احتياطي حجة البيع لجواز الرجوع وعدهما لانه لم يصادف ملكا وحكم المبيح بالبطلان وان
 المالك كانت الجهة فاسد فان البيع ماض وكذا الواب ما لا يورثه ولم يعلم بموته ثم بان انه ميت قبل البيع وكذا الواجب لزيد بقرينة
 عتقا او بغيره قبل الوصية ثم ظهر فساد العتق والكتابة اذا اثار القبض عن العتق العقد حكم بالاشعار من حين القبض لا من حين العقد
 انما الوصية فانه يحكم فيها بغير الموت وان اثار القبول بشرط حصوله من المريض اذا وهب واقبض فان بر او شرط ثوابا يوارى الحقيقة فخرجت
 من صلب المال وان تبع بالجهة ومات في ذلك المرض اخرجت من الثلث يد لو ادعى عليه الجهة كان القول قول المنكر مع بينه وكذا
 اقربانه وصيه ولم يقبضه وادعى المتهب لا قبض ولو قال وهبته وملكته وانكر الا قبض فان كان مالكا او توهم المالك بالعقد كان
 القول قول البين ولا حكم عليه ولو قال وهبته وخرجت اليه منه لم يكن حرجا في الاقباض نعم ان كان الموهوب في يد المتهب كان فلك
 كانه من الاقباض ولو كان في يد الواهب لم يكن اقرارا بالقبض به قد بينا انه لا يجوز للمالك ان يرجع فيما بهه لولد سوار ولد له
 اولد ولد وكذا ليس لذي الرحم الرجوع فيما يهبه لرحمه سوارا كان محرمات كالحالة والعمة او غيرهم مكنت العمة وبنت الحالة ولو

الرجبى شيئا فوجهه لذلك كقولنا التقرف مانع من الرجوع فما اشكالنا الى انفسنا الكتابة او الفقدان من فانه يجوز الرجوع
 على ذلك التقدير ولو ابعد الموهوب ثم عاد اليه ففي جواز الرجوع اشكالنا اقوى مما لا بد لنا من اذبح لنا كقولنا على الموهوب وكان ممن يصح
 الرجوع عليه فلا قرين للمالك استعادة العين ولا يشترط الرجوع ولو لم يلجأ ثم اشتراها ممن فوجئ فافلح وسقط الرجوع بعد البيع
 كالقرين البائع احمق من الراهنين اذ اجتمع الموهوب وتعلق الجارية رقبته واراد الراهن بالرجوع فيه فالرجوع جواز الرجوع على الموهوب
 حتى المجنى عليه بل لا يقتضي منه وميلك ان شئت ولا يرجع الراهن على المتهب بان يرضى وغيره ولو اخذ المجنى عليه لم يكن للراهن الرجوع
 فيه ولو بذل الراتب ليجب في العين ففي وجوب جابته الى ذلك نظرا لما لو رهنه المتهب واراد الراهن بالرجوع في العين وسقط عنه
 التقرف لم يكن له ذلك فان لم يطلبه بكذا لم يكن له الرجوع فيه فالأقرب لجلبته الى ذلك على اشكالنا اذ لو لم يوهب الجارية للموهوب
 وسقط التقرف مع الرجوع جاز الرجوع ولا يلزم العاطى الموهوب في جواز الرجوع اشكالنا معه لا يرجع في الولد ويكره خراولا لانه عنه
 لـ اذا وصبه حليا فانما به من جنبه او من غير جنبه جاز مع التفاضل والتساوي ولا يشترط التفاضل في المجلس وان اتحد المجلس
 كالموهب الجارية للمستعير صح ولا يشترط الاذن في القبض ولا مضى زمان يتحقق فيه ولو وصبه لغير جازمان وكل الغير المستعير
 في قبضته وان لم يرضى زمان يمكن فيه قبضت الا حارة فلا يجوز الاستفعا به الا باذن الموهوب اذ لو وصبه لغير المستعير
 المستعير صح وان وصبه لغيره فكذا مع الاقباض ولو امتنع المستعير منه كان له ذلك ولو اذن فيه كان له الاستفعا في ذلك
 الاقربا اشتراط التجمل في القبول بحيث يكون جوابا لا يحجب فلما انعم عليه مع سوله ووكفه في ايجاب بالهبة وصل المهدى الى فان
 لم يفعل كان هبة اياه ولو قبل عدم اشتراط القبول فطعنا كان وجبا قضاء للعادة بقولنا الهبة با من غير نطق **المقتضى**
 في الوقف وفي فصول **الوقف** في الماهية وفيه ثمانية مباحث **الاول** الوقف عقد يقضى تجديدا لصلو والملا والمصلحة بقوله
 وقفا ولا يقبل الوقف الا في شاذ اللغة ويقال حبست واحببت ولا بد فيه من الصيغة المأثلة عليه ما مريحا او كناية مقنة
 بما يدلى عليه كالقريح العاقلة لله وقتت وهو مريح فيه اجماعا وانه حبست وسبكت قولا واحدا ما انه مريح والافران كناية بغير
 الى النية قال الشافعي الذي يقوى به في نفي ان مريح الوقف قول واحد وهو وقتت خاصة وبالحكم في الوقف ما غيرهم من الالفاظ
 فلا يحكم به الا ببلل واختار ابن اديس وهو الاقوى وانما الكناية قلته نصدت وحرمت وابتدت فان اقرب بها ما يدل
 على الوقف من قوله مثل صدقة محرقة او محبسة او مسئلة او موهبة او لا يباع ولا يوجب ولو اطلق الكناية وقوى بها الوقف حكم بما
 نواك بالظاهر الا ان يقر فيها نكاحا ويقبل قوله في نية الوقف وعدمها لا يحصل الوقف بالفعل المقنن بما يدلى عليه
 مثل ان يبنى سجدا او كنزا من الناس بالصلوة او مقبرة وياذن بالدفن فيها او ساية وياذن في دخولها وانما يصير فيها القبر
 الدال عليه لو قال الموقوف عليه اردت الوقف بطلت وصحت فالأقرب اعتبار قوله انما البطلان الثاني فلا يشترط قوله ولا بد منه من شرط
 الوقف الاقباض فلا يصح بدونه اذ انتم الوقف وصح لزوم ولم يخرج عنه ولا ابطاله يحرم الوقف فليس الواقف الرجوع فيه سواه او متى
 مونة او لا وسوا حكم به حاكم ولا وقرا المفيد الوقف صدقة ولا يجوز الرجوع فيها الا ان يجدد الموقوف عليهم ما يمنع من رتبهم والقرية
 الى الله فبصلتهم ويكون لغرض الشرط في الوقف ارد عليهم وانفع من تركه على حاله **الثاني** اذ اتهم الوقف زال به ملك الواقف غير **الثاني**
 ان الموقوف عليه ملكا غير ام قيت بشاهد وبين ومن قال باسئالة الى الله تعالى لا يثبت الا بشاهدين - اذ وقف سائة دخل
 التصرف والذين الموجودان حاله الوقف ما لم يخرج عنه بالاستثناء - الوقف عقد يتوقف على واقف وموقوف عليه وموقوف وكلاهما
 من الاربع شرائط تذكر في الفصول الانية انشاء الله **الفصل الثاني** في شرائط الوقف وهي اربعة العسر والادام والاقاب وعدم
 الشك فيها سبعة مباحث - اذ اعلمنا الوقف على شرط او صفة لم يقع وكان باطلا مسئلان بقوله اذ جاء راسلهم فدارى وقفا
 ونى واذا اولد ولد او قدم في غيب ولا علم فيه خلافا - اذ اوقفه وعلق الوقف بما لا يقر من عا لا يصح الوقف مسئلان يثبت على

اولاده واولاد اولاده ما تعا قوا ما اذا انقروا على الفقر والمساكين والتعديروا بعض المساجد والجامع والشاهدات ويقفه ابتداء
على هذه من غير ذكر الاولاد ولو علقه بما يتقضى غالباً مثل ان يقفه على اولاده واولاد اولاده من غير بيان للمنفعة ^{فقد}
فيه قولان احدهما البطلان والثاني الصحة فتح يصرح الى الواقف ان كان موجهاً الى ورثته ان كان معدوماً اختار الشيخ
وقبل الى ورثة الموقوف عليه اختار الميراث ما بين ادريس وفيه قوة ولا يبا على بيت مال المسلمين ولا الى الفقراء واذ لعل الى
الواقف استلزام الاغنياء وفيه والفقراء على ترتيب الميراث الاقرب والاقرى فلذلك ذكر مثل ان يخط الاثني عشر اذا علقه بمدة كان يقفه
سنة او اكثر في البطلان نظر اقرباً انه يصح ويكون جسيماً يرجع اليه بعد المدة لو وقف لم يقف بدون الايمان فلو مات
الواقف قبل القبض بطل الوقف وكذا لو حزن او اغنى عليه اما لو مات الموقوف عليه فاقبض البطلان لا ينفق في سجنه نظراً لو كان الوقف على
الصغير كان قبضه قبضاً عنه ولم ينفق الى نصيب وكيل يقبض عنه والى مفتي زمان يمكن فيه الايمان وكذا الجدة لابن الوصي
على شكال والقبض انما يشترط في الطبقة الاولى فاذا حصل تمام الوقف ولا ينفق الى قبض بقية الطبقات ولو وقف على الفقراء ^{كفقراء}
بنفق الى نصيب قيم يقبض الوقف ولو وقف على مصلح في القبول وكان المتولي للقبض هو المانعة في تلك المصلحة وقبل الشروع ولو
وقف سجداً فكذلك لا ينفق الى القبول ويلزم بصلوة واحدة فيه وكذا يلزم وقفاً لمقبرة يدفن واحد فيموت لا يلزم بدونه
لو وقف على نفسه لم يصح الوقف ولو وقف على نفسه ثم على غيره فقولان احدهما البطلان والثاني الصحة في الغير ولو وقف على الغير
وشروطه اريدتونه والاستعانة بنفسه او لغيره لم يصح ولو وقف على الغير شرط عوده اليه مع حاجته كان جسيماً يورث عنه
اذا مات ولو وقفه على الفقراء والفقراء ثم توارثوا منهم جاز ان يتناول منه وكذا ان وقفه على المسلمين جاز ان يأخذ منه ويمنع
ابن ادريس من ذلك قال الشيخ اذا وقف مسكناً جاز ان يكون مع وقفه عليه وابس لسان يسكن معه غيره وليس بجيد لان الوقف
ان كان عاماً للمسلمين جاز ان يسكن غيره وان كان خاصاً بقوم لم يجز ان يسكن غيره كوسط اخرج من يري من الوقف بطل الوقف
ولو شرط ادخال من يولد له معهم جاز سواء كان الوقف على اولاده او غيره ولو شرط نقله عنهم بالكلية الى من سيوجد لم يجز قال الشيخ
لما كان الوقف على اولاده الاما عرجان يدخل فيهم من يريد وان لم يشرط وليس بجيد وقف الجاهلية باطل بنقل القرآن
قال الله تعالى جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام بالبحيرة هي المأفة التي يدخل من بطون فان وجدوا ذلك مما
يجزوا انما اى شقوقها والجزء الثقل والثمانية التي تدعى عشر بطون كلها اذ لا يستبقوا اكراماً لما لا تركت ولا يؤخذ دبرها ولا
يعلقه لا يضيف او ما الرصيلة في المأفة او اثابة التي تدعى عشر بطون في كل بطن ذكر وانثى فاذا كان فيما ذكراه فالرصيد
اولادها وقيل هي المأفة تدعى عشر بطون في كل بطن عاقلان فاذا اولدت بطناً سادساً ذكراً وانثى فالواحد من ذلكا ثانياً بعد
ذلك يكون حلاً للذكر والما على الاثنتا واما الما فهو الفحل ينتج من ظهر عشر بطون فيستبى يقال حي ظهر فلا يركب والفقراء
يبتون العبد الذي يعتق بشرط عدم العلاء سائبة فذلك سابع ليس مقصوداً في الآية ^{في سائر الاوضاع ويشترط فيه}
امور اربعة كونه بالقاء فلا جاز انما تصرفه مالكاً مطلقاً منقراً الى الله تعالى فلا يتبع وقفاً الصبي ولو بلغ عشر ففي نفقة وصفيته
يتا من عدم البلوغ المستوط به الاحكام ومن دلالة الرواية على الصدقة والوقف فوج منها والاقرى عندى المتبع ولو
المحزون والساعي او العاقل او السكران او المجنون عليه المستفاد او الفليس لم يصح ولو وقفنا المملوك بطل وكذا الفصول والما
المال ولا يتصرف في المالك ولا اجازته بعد زواله عن كاجانته المالك لا وقفنا الفصول على شكال ولا بد من فصل القربة فلو وقف
من غير تفرق الى الله تعالى بطل الوقف اما المريض فان برأ من مرضه صح وقفه وان مات فيه اخرج من ثلث المال ولو اجاز الوتر
اخرج من الاصل ولو اجاز بعضهم نفذ من الاصل في نفذ نصيب المجرى من الثلث في الباقي وقيل يعني من الاصل بطلان
والوجه الاول ولو وقف الوقف الى عطاء يمتنع بها كالتبعية والعنف والمحاباة بدر في الاول فالاول ان قصر الثلث عن الجميع

الزينة الى اليسر في الثلث ثم يدخل التمسك على الاخر وكذا البحث في الوصايا المستعدة والرجل المتقدم قبل بقية على الجميع بالجملة
القرعة حسن وقالوا بعد موت كذا وصية بالوقف يخرج من الثلث ولو قال هو وقف بعد موت كذا وصية بالوقف صحته
او وقفاً مشروطاً بالثبوت بالاعتقاد ولو وقفاً لمريض على ولده او بعض ورثته شيئاً متجوزاً يخرج من الثلث ولو وقف دائر في
يخرج من الثلث على ابنه وبنته بالسوية مع الوقف على شرط وكذا الوقف على ابنه وزوجته وان كانا دائراً على جميع ملكهما انما
الوقف فلا بحث وان منعوا كان الثلث وقفاً والثلثان طلاقاً سواء زاد العترة عن الوقف فعليه ولا مانع ان يكون غير الابن والابن والابن
الوقف دون التسوية بالرجل المضاف يكون وقفاً على الابن والثلث على البنت ويكون التسوية طلاقاً للمولود ولو احتار واليسر
دون الوقف مع الوقف في الثلث كان الباقي ميراثاً بالابن بالسوية على سبيل التهمة ويعتبر فيه شرائها **الفصل الرابع** في شرائها الموقوف
وهي اربعة وجوه وتعيينه ونحوه تلكه وتسوية الوقف بينهما اثنان وثلاثون بحثاً لا يصح الوقف على المعدم ابتداء كالوقف
على ولده ولا ولده او على من سواه سوا كان تمامه يقع وجوده لو شيع ولا يصح الوقف على محل لم ينفصل ولو وقف على المعدم بناء
لموجود فتح مثلاً ان يقف على عقبه وعقب عقبه ما عاقبوا فانه يلزم وان لم يكن ما في البطن موجوده لو وقف على المعدم
ثم بعده على الموجوده رد الشيخ في الصحة والبطان وقوى الصحة على الكجود وكذا الوقف على من لا يصح الوقف عليه ولا يتم
على من يصح عليه كالوقف على الجهر ثم المعلوم او على عبده ثم على ولده ومع الصحة ان كان من لا يصح الوقف عليه لا يكره ان يقر
الجهر والمعدم انصرف منافع الوقف في الحال الى من يصح عليه وان امكن القراضه كالعبد والحمل ففي توقفه لا تصرف على امره
علا بالشرط وعدمه لا شفا ولا لا خبرهم اشكال وقوى الشيخ المأني وعلى الاطلاق قلنا منافع الى الفقهاء سنة بقا العبد والى
الموقف عليهم بعد انقراضه لو وقف على العبد لم يصح سواء كان عبده نفسه او غيره ولا يكون الوقف عليه وقفاً على مولاه ولا
في ذل بين الفتن والمدبر وام الرلد والمكاتب المشروط والتمكينة من مكانه شيئاً اما المطلق اذا ادى شيئاً من كتابه فتح
مقدار ما فيه من الجزية فبطل في الباقي ولو وقف على الدابة بطلا ايضاً لو وقف على نفسه ثم على المساكين لم يصح فخره في
وفي صحة في حق المساكين قولان تفهما ولو شرط ان ينفق على نفسه منه بطل الوقف بالشرط ان ياكل اهله او من ينفق
يصح ولو شرط ان يهبه من ثراه او يهبه او يتجمل يصح وقال الميرضي لو شرط ان يبيع اليه في حياته كان له بعهه والا
ثم انه جائز وليس بجيد ولو قال الشيخ لو شرط بعهه والتصرف فيه عند الحاجة مع الشرط ويرجع ميراثه عند الموت ولو شرط طناً
لنفسه فكذا انا قال هذا وقفاً وصدة ولم يذكر المصنف لم يصح وكذا لو ذكر مصفاً محجراً كان يقره على احد هذين
او على احد المستدين اذا وقف على من يجوز الوقف عليه ثم على من لا يجوز الوقف عليه فان قلنا بعهه المنقطع صحه فاصح
بعدا نقارن من يصح الوقف عليه الى من يصرف اليه نفع المنقطع ولو كان صحيح الطرفين منقطع الوسط كان يقف على
ثم على عبيدهم ثم على الفقراء احتمال الصحة والبطالان وعلى تقدير متحد منظرها لا يجوز الوقف عليه فان لم يكن انقراضه
والا في العائنه واعتباراً بقراضه وجمال نقد ما ولو كان صحيح الوسط خاصة مثلاً ان يقف على عبده ثم على اولاده ثم على
احتمل الوجهان ومع الصحة مصرفه بعد من يجوز الوقف عليه مصرفاً لمنقطع لو قال هذا وقفاً على ولدي سنة
نقر على المساكين فتح وكذا لو قال على ولدي مدة حياتي ولو قال هذا وقفاً على المساكين وبعد انقراضهم على ولدي ثم على
المساكين ولغير ولد لا امتناع انقراضهم لا يصح الوقف على من لا يملك كالعبد وان قلنا انه يملك والميت والحمل والملا والجن
والسايطين والمرئذ من فطره والحربي وهل يصح على الذي قبل نعم مطلقاً وقبل ان كان ذارحاً وقبل ان كان له ولد الابن
وهل يصح على المرئذ من غير فطره فيه نظر ولو وقف على بعض المساجد والمناشدا والمقابر والمدارس والسبايا فتح لا يكره
في الحقيقة على المساكين حصص صرفه في بعض مصالحهم لو وقف المسلم على ابيهم والكنائس وبيوت البقران وكما به التبعة وكذا

[illegible]

واولاد اولادهم فيسرك بين من شرك بينهم بالواو ويثبت بين من ثبت بحرف التثنية اذا وقف على اولاده انشرك
 فيه اولاده واولاد اولاده ما بقوا على احتداد ولا يمنع الاقرب الا بعدد لوضح بما يصرف عن الظاهر والميم على على
 القرينة على فلوقا على اولاد على الصلبي والذين يلوي من الى البطن الاول ولوقا على اولادى ولا ولد من صلبه انصرف
 الى اولاد اولاده وكذا لوقا على اولادى الا اولاد البات على اولادى فلا لوقا على اولادى ثم على اولاد اولادى
 على انه من مات منهم فصيبه لولده ومن لا ولد له فصيبه لاهل الوقف وما تاح للمبتدئين الثلث عن انشرك
 نصيبه لهما وان مات الثاني من غير ولد كان نصيبه لاجيه وابن اجيه بالسوية ولو كان احدا بنى الاخر عن غير ولد كان
 نصيبه لاجيه وحقه ولهما تاح الثلثة وحلفا خوة ما بن اخ له فصيبه لاجته ولا شئ لابن الاخر مادام ابوها
 حيا كان مات ابوها صار نصيبه لهما وهل ياخذان من عيمها سدس الثلث فيها حال فلوما تاح الثلث كان نصيبه
 لابن الاخر ولو خلفا با كان له نصيبا به وهما النصف ولكل واحد من ابن الاخر الربع وعلى الاحتمال الذي قلناه
 يكون لابنه الثلث وثلثا السدس ولا بن الاخر الباقي ولوقا على ان من مات منهم من غير ولد كان نصيبه لمن هو في درجة
 وكان قريبا كان نصيبا لميت عن غير ولد لاهل البطن الذي هو منه وان كان مشتركا فالاقرب يعود نصيبه الى اهل البطن
 الذي هو منه وليست في ذلك اخوة وبخوة وبخوة ثم ابيه فان لم يكن في درجة احد بطل الشرط اذا وقف
 على ولادة الثلثة على ان من مات عن ولد فلولد نصيبه ومن لا ولد له فصيبه الى من هو في درجة مات له من
 عن ابن ومات الثاني عن ابين ثم ماتا لابنين وترك اخاء وابن عمه وعمه وابن عم النجى فالاقرب ان نصيبه بين اخيه
 وابن اخيه ولو كان في درجة في النسب من لا يصل اليه الوقف بحال ففي اخوة نظير مثل ان يكون له اربع اولاد فيقف على ثلثة
 على هذا الوجه ثم يكون احد الثلثة عن غير ولد باحتمال ان لا يخذ الا ربع شيئا لانه ليس من اهل الوقف لوقفه على الذكور
 والانات وقال من مات من ذكر فصيبه لاولاده ومن البات فلاهل الوقف لزمه ما شرطه ولوقا على اولادى على ان
 يصرف الى البات الف والباقي للمبتدئين لم ينجح البتة شيئا حتى ينجح البات الف لوقا وقف على اولادى فلان
 وفلان وفلان ثم على المساكين لم يكن لاولاد الا اولادى ولو كان له ثلثة فقال وقفت على ولدى فلان وفلان وعلى
 ولدى لم يكن للثلاث شئ وكان للابن واولادها واولاد الثالث بالسوية اذا وقف على قوم بشرط انصافهم نصبة
 استحقوا ما داموا على تلك الصفة مثل ان يقول من اشتغل بالعلم او حفظ القرآن فله ومن ترك فلا شئ له وكذا لو كان
 على من كان على مذهب فله ومن خرج منه فلا شئ له وكذا لو فضل الكبر على الصغر او العكس العالم على الجاهل والفقير
 على الغني والعكس والتشوية بين الذكر والاناث وان لا يفضل في حال وقفه قوم على اخرين اذا وقف على اولاد
 ثم على المساكين انصرف الى المساكين بعد انقراض اولاده واولاد اولاده وان ترك اولاد في نفسه الفقير والمسكين لا يميز
 احد من الاخر الا ان يجمع فيقفه على الفقراء والمساكين مثلا فيجب تمييز بينهما ولا يجب تمييزهم بالبطية وكذا كل
 وقف على متشرين وهل يحبره الى الثلثة فما زاد الاقرب ذلك ويصرف الى اهل البلد ولا يجب تبع من غاب وباطله
 ان الواقف على من يمكن حصره يقضي التشارك والتسوية فلا يجوز تخصيص لا التفضل اما الوقف على من لا يفضل فلا
 ذلك فيجوز صرفه الى الواحد والتفضل الى الجماعة ولو وقف على مستحق الزكاة كان الاضاف الى المانية المذكورة في القرآن
 والاقرب ان لا يجب التشارك والتسوية فيجوز ان يعطى بعضا من عتق وبصلة ولا يجب ان يعطى مثل ما يعطى في الزكاة
 ولا يعطى العارم بشرط ان يعرف في الغرم ولا المكاتب بشرط ان يعرفه في كتابه اذا وقف على جرائه رجع فيه الى القرآن
 وقيل كان على ما الى اربعين ذراعا من كل جانب وهو جيد وقيل الى اربعين ذراعا وهو جيد وهل يشترط ان لا

للمارح حق لو كان مستأجراً أو مستعيراً لورثناه وله الوقف وفيه اشكال وأما الغائب فالتظاهر عدم تنازله بالوقف ولو
قلنا يدخل المستأجر أو المستعير لورثنا عن الناصر بما صاحب الدار من الاحتياق ولو عاد انقضت عوده اليها اشكال ولو لم يرد
التي ليكن يخرج من الوقف ودخل المستعير عوضه فلو استعادها حالما بالوقف اليه دون المستعير ولو لم تكن الدار مسكنة
ففي اجتماعها لكما اشكال أما لو كانت موطنة فاتفق السفر بنفقة العود ثم وقف الواقف فالأقرب دخوله وهل يشارك
صاحب الدار من هو ساكن معه كولد وأهله فيه نظر ولا يخرج صاحب الدار من الوقف بسفره المقطوع ولا يتردد
في الكف بينهما وبين غيرها وعلى القول ببيان المستعير والمسير فمما احتياق المالك اشكال إذا وقف في سبيل الله
المسعى ما يتقرب به إلى الله كعمرة الفزاة والحاج وبنا القناطر والمساجد ولو قال في سبيل الله وسبيل الثواب وسبيل الجهاد
ولا يجب قسمته الثمانية اثلاثاً بين الفزاة وأرباب السبيل وأخذ الزكاة لاجتهادهم من عدل العاملين والفزاة والموتقة إذا
وقف على مسجده فبطل بينهما صفاً في وجوه البر ولو وقف على البر ولم يبين صرف في كل ما يتقرب به إلى الله تعالى كعمرة الفزاة
إذا وقف على ولده أو اخته أو بنى فلان استلزم الذكر واللات والأقرب والأقرب بعد على النساء وحالاً أن يشترط التفصيل
أو التحديد ولو وقف على أخيه وأولاده أو أولاد أولاده أو أولاد أولاد أولاده أو أولاد أولاد أولاد أولاده
ثم لا عام والأحوال على ترتيب الميراث وكل من منع في الميراث يمنع هذا لها بنسبها ومن ما يفضل ولها جميع لأخوة المنقرضين أو
الأخوال والأعمام كذلك كان المستعير بالأبوين أو أحدهما المستعير بالجد إذا وقف على أولاده فإذا انقرضوا وانقرضوا أولاده
ففي الفقره فالوقف لأولاده فإذا انقرضوا قال الشيخ يأخذ أولاده فإذا انقرضوا فالفقراء لأن الشراط انقضاهم بدانهم
لكن لا يأخذون إلا بعد انقضاء الأولاد وقبل أنه لا يأخذ أولاد أولاده شيئاً لأن تخصيصهم بالذكر يعطى أفراسهم من لفظ الأولاد
وحيث يكون انقضاهم شرطاً لغيره إلى الفقراء وحيث قبل يرجع الوقف بعد أولاده إلى أقربائهم إليه كان انقضاهم أولاداً لأولادهم
إلى الفقراء إذا وقف على عقب زيد ثم من بعده على عقب عمر إذا وقف على عقب زيد فإذا انقطع بعد ذلك أخذ عقب عمر من بعده
عقب زيد بعد ذلك يرجع الوقف إليه والظاهر وقت انقطاع عقب زيد إلى وقت عوده لعقب عمر إذا كان له موال من
لوقفه على مواله انصرف إليهم وكذا لو كان له موال من أسفل فإنه ينصرف إلى مواله من أسفل ولو اجتمعوا فإن أقرب ما
يعرف إلى أحدهم عليه وإن اطلق قال الشيخ ليشترك بينهما ولو قبل بالبطلان للجملة لا يرد به كل معنييه كان وجملاً
إذا وقف على قرابته انصرف إلى كل من كان مشتملاً القرابة من قبل الرجل والنساء ولو تجدد له قرابة بعد الوقف دخل
ولو قال لأهل بيتي انصرف إلى أقاربهم من قبل الرجال ولو وقف على عشرة فتبعها بنحو الكني تميم إذا وقف على تخصيص ثم
المساكين فأتا أحدها احتمال سوء نصيبه إلى المساكين والأقرب عوده إلى الآخر إذا وقف على أولاده دخل المنزلة والبنات
والخاتن ولو وقف على البنين والبنات أو على أحدهما يدخل الخاتن ولا يدخل في أولاده المنفصل باللعان ولو عترف بعد دخل
فصل في سائر ما يورثه وفيه اثني عشر باباً الموقوف على عين مملوكة يمكن الانتفاع بها مع بقائها وشروطه أربعة
أن يكون عيناً مملوكة ينتفع بها مع بقائها ويصح اقتباسها فلا يصح وقف ما ليس بعين كالدين حالاً كان أو متجلاً على
بأنه كان أو معسراً جاد وكذا لو وقف فرساً أو دابة لم يورث لم يورث ولا ينفذ وقف الخمر والخمر وكل ما لا يصح ملكه
ولا وقف الطعام وشبهه مما لا تنفع له كالشراب والشمع إلا أنه استدل له ولا وقف لائق وما لا يمكن إباحته الذهب والفضة
أو حليها من وقفه أجمعاً وإن كان دواحم أو دنانير قبل لا يصح لاه الانتفاع بها إنما يصح باخراجها ولو قبل الجواز لا يمكن إباحتها
بما لو لم يمتدحها ولو سوغها ففي جواز عمله حلياً للموقف عليه نظر كما ليس إليه القساذ كالتفحات من البنات والبنات
لا يصح وقفه لا يصح وقف ما لا يصح بيعه كأم الولد والأهمن وهل صح وقف السباع من البهائم والطيور والأقرب جوازها

ان كانت ثمانية ارباعاً والأفلا وكذا الوقف لا يصح وقفة ثانياً لو وقف ملك غير بغيره فانه احتل المملوك فلا
باجازة المملوك والصحة وان اجاز المالك ان هو الا بطل وهو اقربها لو وقف سراجاً او طائفاً عليه حلية صح الوقف ولا يباع
لحليته ولا يشتري بثمنها سراجاً ولجائماً كل ما يصح الا شفاع به مع بقائه صح وقفه سواء كان حقة او حيواناً او سراجاً
او كراعاً اثنائاً او عروفاً او رقيقاً يصح وقفه للمساكين كالمقسم وقضه في البيع ولا يثبت بالوقف شفعة للمشتري
ولو اراد الموقوف عليه قسمته مع الموقوف جازاً الا ان يفتن رداً من الموقوف فيه نظراً لثمنه مع جزء من الوقف ولو
كان الجميع وقفاً وادام الموقوف عليهم قسمته لم يجر ولو بيع الموقوف لافترها ان لا ربا بالوقف الشفعة مع شرط ان لا
وقفاً اذا كان العبد بين اثنين فاقفوا حصة نصيبه جازاً فان عتقه بعد ذلك لاراقفاً والموقوف عليه لم يصح وان
اشتق الموقوف حصته صح ولا يقوم عليه الباقى يجوز وقف الشيء على جهتين مختلفتين كالوقوف دار على ولد والمساكين
وان عتق نصيب كل واحد عمل به والا كان لولد النصف والمساكين النصف ولو قال اعطى زيد وعمرو والمساكين
كان اثنان لو جعل سفلى دار مسجداً دون علوها او بالعكس جاز ولو وقف موضعاً في وسط دار جاز وان لم
الاستطراق ويكون للموقوف عليه حق الاستطراق كالأجر بيتاً من دار لا يجوز وقف الخرفنة ولا الدار
المسافة ولا الموصى بخدمته والا قرب حوازي وقفه الحلي للشفعة والشور انما العقود فلا وكذا لا يصح وقف
مالا منفعة له محلة كالالات المهر وشبهها **الفصل في احكامه** وفيه اثني عشر باباً يجب ابيع ما ينظر
الواقف في العقد اذا شرط النظر فيه لنفسه صح وليس لغيره معارضته فيه وان شرط للموقوف عليه او لبعضهم لولا
جاز وان اطلق ولم يبين فان قلنا انه ملك الموقوف عليه كانه له وان قلنا للواقف كان النظر له وليس للمساكين ولو قلنا
لله تعالى كان النظر للمساكين وكذا البحث لو شرطه لاحداث ولو كان الوقف على المصالح كالمساجد او على من لا ينظر
كان النظر فيه مع الاطلاقة او مع موت المشرط الى الحاكم ولو جعل النظر لارشد عمل بذلك ولو كان الارشد فاسداً
عدم ضم عماله اليه ولو اطلق وكان الموقوف عليه واحداً رسيدياً فاولى بالنظر رجالا كان او امرأة ولو تعدد وامر
فكل منهم النظر نصيبه ولو كان غير رسيدي فالنظر فيه لوليّه ولو جعل النظر لاجنبي عدل ثم فسق فتم اليه الحاكم اميناً
يحتمل انظر لنفسه اذا وقف حوازي او شرط نفقته من ماله او من كسبه صح الشرط وان اطلق كان حراً وان قلنا
ملك الله تعالى كانت نفقته في بيت المال ولو صار معقداً عتق وسقطت عند الخلة وعن مولاة النفقة وكذا البحث لو
غير حيوان واحتاج الى الاتفاق لعامة وشبهها فان شرط عمل بالشرط والاخذ من ثمنه او لا ما يبرق في علة والفاضل
اذا كان الوقف على منحصرين فانه كان شجراً فانمر او ارضاً فزعت فحصل لبعضهم من الحب والتمر نصيب وجب فيه الزكاة
وان كانوا غير منحصرين كالمساكين لم يكن عليهم زكاة مما يحصل في ايديهم وان حصل في يد كل واحد نصيب لا بالواحد
لا ينعين بجواز عرمانه والدفع الى غيره وانما يملك بالقبض اذا جنى الواقف بما يوجب القصاص من نفسه فانه كان
نفساً بطل الوقف بقتله سواء كان كجنى عليه الموقوف عليه لو غير وليس للجنبي استرقاقه وان كانت دون النفس افض
وكاه الباقي وقفاً وان اوجب المال قبل تعلقت بمال الموقوف عليه باء على ملكه وقيل بالواقف لان ملكه لم يزل
وهو الموجب لمنعه من البيع وقيل في بيت المال لانه ملك الله كالحرم المعسر الا قرب بغيره بكسبه اذا قيل الوقف
القصاص فالاقرب ان الموجودين من الموقوف عليهم استنفاء وفي العفو اشكال ان قلنا باستعمال الوقف اليهم وان
الى الله تعالى كالأمر الى الامام وكذا الوقع فيه وجرح عمداً ولو اوجبت ارضاً فله موجودين من ارباب الوقف وان قلنا
القيمة فالاقرب انه كذلك ويحتمل انه يشتري بالقيمة بعد يكون وقفاً وعلى هذا فالأشتر ايضاً يشتري به عبد يكون وقفاً ان

والأيتقن منه لا يجوز بيع الوقف بحال ولو اندمجت المال لم يخرج من العروة عن الوقف لم يخرج من الوقف ولو وقف
بها ربا بالوقف يخشى غلبه جاز بيعه على ما رواه أصحابنا وقال ابن ادریس لا يجوز بحال ثم مضى ما رواه أصحابنا
ما وقف متعنين من غير ما بيده والى المؤيد وقال في الأول يجوز بيعه للموقوف عليهم عند بعض أصحابنا وقال في الثاني لا يجوز
بيعها طعنا ولو قيل يجوز البيع اذا ذهبت ماضيه بالخيلة كذا راندت ومادت مواتا ولم يتمكن من عمارتها شي
ثم انه ما يكون وقفا كان وجهنا اذا وقف مسجد فخرت القرية والمحلة لم يعد الى ملك الواقف ولم يخرج العروة
عن الوقف ولم يخرج بيعه بحال اما الله فلا بأس باستعمالها في غير ما من المساجد ولو احدث السيل مينا او اكله السبع عادا لكن
الى الورثة لا مشاع وصولا بعد ذلك بخلاف المسجد لان عود عمارته لولادة الواقف للمسجد رفعه من الآمن وجعل مينا
او سوت للسكنى تحته لم يخرج وهل يجوز من حجر في المسجد الا قرب المنع مع الضرر ومع عدم اشكال ولو قلنا بالجواز منعنا من
الفرس نفسه ولو عرض في ارضه ثم وقفنا الميراث حق الواقف من التجرع ولم يلزم قلنا وكان نقول له ولو وقفنا الخلة مع المسجد
فان عين المصرف انما فتح والابطال فيما دون المسجد ولو وقفنا على المسجد صفتها اليه وما يفيض من حرم المسجد وفرضه
جاز ان يعرف الى مسجد اخر ولا يجوز من الى المساكين لا يجوز للموقوف عليه وطى الامة الموقوفه فان اولها كان الولد
حرأ ولا فيه عليه ولا حد قيل وبصير قد ولد يفتق موة فيؤخذ القية من تركته لمن يليه من البطن وفيه نظر
لوانقلت نخلة الوقف وانكسرت قال الشيخ جاز بيعها لاربابا الوقف والا قرب ذلك مع عدم الانتفاع بها في السقف وغيره
واما مع النفع بالاجرة للتشقيف وغيره فالوجه المنع الا قرب جاز ترديد الامة الموقوفة ويليها الموقوف عليه ان قلنا ان
ان الرافق ان قلنا ببقاء ملكه وان قلنا بالاشغال لا الله تعالى كان امرها سديا لانها ملكك نفسا فتزوج نفسها والميراث
من ارباب الوقف واما الولد فان تزوجت بغيره وان شرطت رقبته او مملوكا كذا: او من زنا قيل اختص به البطن الذي
يراد بهم فان قيل فلم قيمته وقرى الشيخ كونه وقفا كانه ولو ويليها الميراث لانه كان ولدا حرا ويليها الموقوف عليه
ولو كان من مملوك ولم يسلط رقبته كان يليا ويكون الميراث في المملوك بنصيب الام كان تقدم ولما كرهها اجتناب فوطها او طأ
فعله المحدث مع اشقاء الشبهة وعليه الميراث لمرجدين من ارباب الوقف وحكم الولد ما تقدم ولو ويليها الواقف كان كالاخشي
اذا ابر البطن الاول الوقف ثم انقضوا قبل المدة فان قلنا الموت سطلا لا جارة فلا بحث وان قلنا انه غير مبطى لا اثر
الا بطلان الا ان يحجر البطن الثاني ولو قدموا رجوع المسافر على به البطن الاول باقيا بالمتخلف من المدة المقصود
بالسكنى والجيد والصدقات وفيه اربعة عشر حجة الاول السكنى عقد يفتقر الى ايجاب وقبول وتعيين كذا المجيب فانها
السلطة على استيفاء المنفعة مع بقاء المالك على صاحبه فان كانت السكنى مطلقة او بقرا ساكنة عمرك او عمرها مائة
من الزمان قبل سكنى وان قيدت بالعمرك بغيره او عمره مائة عمرك او عمره مائة او عمره مائة او عمره مائة
ارقب هذه الدار مدة كذا اما من الارقب او من رغبة المالك وصيغة الايجاب ساكنة هذه الدار والآمن او
عمره او ارقبها عمره او عمره مائة معلومة اذا حصل العقد والتعيين في الاسكان قبل بینه مطلقا وقيل ان قصد العدة
بقول لا يلزم مطلقا والاول اقوى اذا قال لك عمر هذه الدار واطلق لم يلزم شي معين وكان له اخراجه متى شاء
وان اقبض ولو قل عمره وعقباء لانه لم يملك الميراث بهذا القول وان قال مدة عمرك او عمره رجعت بعد موت من
العمري به الى صاحبه ولو جعلها مدة عمر الساكن وما كان المالك لم يكن له هذه اخراج الساكن واهله الا بعد موته
ولو فرضنا بغيره فان الساكن لم يخرجه اخراجه اولاده الى ان يموت وكذا البحث في الرقبى لا يملك الاطلاق ولا الترخيص
بمراصد ولو لم يكن ساكنة هذه الدار ما بقيت او ما جيت فتح ولم يخرج اخراجه مع الاقباض ويخرج الى المال بعد موته

اذا اعمدة مائة مائة واقبضه لزم وجاز له بيع رقبته المملوكة لا يوثق له في استحقاق التكني للمعروف كان المشتري
 قد علم اولافلا خياره والا كان بخير بين الفسخ والقبول ولو اعمدة مائة مائة او اقلها فلا يرد له جواز البيع لماله مدة الاستحقاق
 كل ما يصح وقته بفتح اعماره من عقار وان كان حيوان وغيره لان ما يصح الاستفاد به مع بقا عينه والرقبي ايضا
 صحيحة لانه كالمعري اطلاق التكني يقتضي ان يسكن بنفسه واهله وماله واولاده وليس له اسكان غيره معهم ولا اجارة
 المسكن ولو اذن المالك فشرط في الموضعين جان وجوز ابن ادريس مع الاطلاق جميع ذلك يجوز للانسان ان يجلس فيه
 في سبيل الله وصلاحه او جارية في خدمة البيت الحرام وغيره معونة الحاج والزوار فاذا اهل ذلك متقربا الى الله تعالى لزمه
 فسخه بحاله ولو غير تالفة او كجارية او الخادم سقطت الخدمة فان حادوا الى الفسخ وجب عليهم الخدمة يجوز للانسان
 جلوس ملكه على من له يجوز الوقف عليه مدة من الزمان او مدة عمر احدهما ويصرف الى المالك بعد الانقضاء بخلاف ما قد
 من جليل آفرس والغلام على بيت الله تعالى ومعونة الحاج كانه لا يعرف اصلا يجوز ان يجلس الانسان لغير خدمته عهد مدة
 من الزمان ثم يصير حرا بعد ذلك ويجوز على عبد الخدمة ملك المدة فاذا انقضت المدة صار حرا وان ابى العبد تلك المدة
 تصرف المجهول الى الخدمة لم يكن عليه سبيل من خدمة ولا عرض ولو كان المالك قد جعل الخدمة لنفسه مدة من الزمان ثم هو بعد
 فان ابى العبد تلك المدة بطل التدبير فاذا وجد بعد المدة كان له ملكا يعمل به ما شاء ومنع ابن ادريس من صحة التدبير
 وسقط تعليقه بالموت الصدقة المفروضة مخرجة على رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى بني عاتكة فقه ويجوز لبني عاتكة
 كافة ان ياخذوا المفروضة من امثالهم ومع الزوجة وقصورهم فليس عن كتابهم واما المندوبة فقد كان النبي صلى الله عليه وآله
 وآله يمشع من اخذها قال الشيخ لا قربانه على الاستجاب ويجوز لاهله اجالا الصدقة عقد ينقل الى الاجابة قبول وقتها
 فلو قبض بغير اذن المالك لم ينقل اليه ولتشرط فيما بينه والتقرب فلو خلت عنها لم ينفذ المالك لكن لو انقلها الاخذ باقضا المالك
 لم يضمها لا باحنه فيما اذا حصلت الصدقة بشرطها من العقد والقبض وثبة التقرب فان كانت واجبة لم يخرج الجمع
 فيها فان كانت نفلا فكذا سواء كانت على ذي رحم او على اجنبي وقال الشيخ يجوز الرجوع فيها وليس بمعتد لانها كالمعوض
 عنها باستحقاق الثواب صدقة السرايا من الجهر الم يتهم بمنع الحقوق وترك المعاماة فيكون الظاهر اولى وكذا لو قصد
 بالانذار ما شئ غير به كان اولى من الاسرار بها يجوز الصدقة على اهل الذمة وان كانوا اجبيين **المستند** **باب** **الصدقة**
 وفيه وصلة **الا** في الماهية وفيه سبعة عشر بحثا الوصية مأخوذة من وصي يصي وهو الاسدي قال اوصي يوصي والاسم
 الوصية والوصاية وهي تليد العين والمنفعة بعد الوفا والطلاق على هذا النسخ الوصية لان الوصي يصل نصرة
 بعد الموت باقله وهي مشروعة بالنسبة والاجماع قال الله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين
 والارباب وقال رسول الله صلى الله عليه وآله الوصية حق على كل مسلم وقال عليه السلام ما حق امرئ مسلم ان يوصي فيه يبيت بئس
 الا ووصيته مكتوبة عنده وقال عليه السلام من مات بغير وصية مات ميتة جاهلية وقال عليه السلام من لم يكن وصية عنده
 كان نقصا في مروته وعقله الوصية عقد ينقل الى اجاب وقبول كالايجاب كل لفظ دال على ذلك القصد كقول
 فلان بعد موتنا ولفلان كذا بعد وفاتي او وصيت بكذا او جعلت له كذا ولو قال له كذا كان اقرارا الا ان يقول من ما
 فليكن وصيته ولو قال له كذا كان كناية بغيره الى الوصية مع التنية ويقع بكلمة بلى لغة يعرف بها قصد
 ولو عجز عن النطق ما سار الى ما يفهم منه ذلك او كتب بخطه وقرن به ما يحكم عليه جاز اما لو وجد مكتوبا بخطه
 وصية لم يستدعيه لم يحكم بما وجب وان علم انها خطه ولم يسلم وصية مخومة لم يشهد عليه بها الا ان يسمعها الشاهد
 منه او يقرأ عليه فيقرأ فيها وكذا لو كتب وصية وقال اشهدوا على باي هذه الرقة او قال هذه وصيتي سندوا بيها لم يحكم

الشهادة ما فيها أما الوصي المكنون إلى الشاهد وقال الشاهد وأما ما فيه فاما اعلم به وترك الشاهد في يد المكنون
فما فيه فالأقرب بالشهادة عليه به المكلف فسمان من عليه حق من دين ما ووديقه او عليه واجب فيجب عليه التمسك
الجماع ومن لا حق عليه فيجب له ان يوصي ولا يجب عليه جلاء وانما يستحب اذا كان المتزكك بفضل عن غنى الوثيرة وهو مفهم من قول
النبي صلى الله عليه وآله والتكثير ان تذر ورثك اغنيار من ان تدعم لمة بتكفون بالاسم عن عليه كما ارادة ديوان التمسك
فضل عن الوثيرة وكلما قلت الوثيرة كان افضل لا يملك الموصي الوثيرة الا بالقبول ان كانت لمعين يمكن القبول منه وان لم
لغير معين كالغفران او بنى هاشم او على مصلحة كسجدة او حج لم يفتقر إلى القبول ولزمت بحج الوثيرة ونقل الملك إلى الموصي
بالموت وقبول الموصي ولا ينقل بالموت منفردا عن القبول ولو قبل الوثيرة جاز وبعد الوثيرة اكره وان تأخر القبول عن الوثيرة
جاز لم يرد فان رث قبل موت الموصي لم ينقل الوثيرة فله القبول بعده لها وان رث بعد الموت كان قبل القبول بطلت الوثيرة
الجماع وكذا الوثيرة بعد القبض قبل القبول وان كان بعد القبول والقبض فلا اثر له ويكون جهة مجتدة لا يفتقر إلى شرط الية وان كان
بعد الموت والقبول وقبل القبض فقولان احدهما بطلان الوثيرة في بطلان الوثيرة ولو رث البعض وقبل البعض تحت الوثيرة فيما
خاصة القبول لا يتعين باللفظ بل قد يتبع بالفعل كالاخذ والوطي وفضل ما بدله على الرضا ويجوز على الفور والترجيح
الرث بقوله رد الوثيرة وما ادى هذا المعنى مثل لا قبلها وسببه كل موضع متحيز فيها فان الوثيرة ينقل الرث ويرجع إلى الرث
فيكون ميراثا ولو عين بالثبوت واحد او قصد بحصته بالرد ولم يكن له ذلك اما ما يشع الرث فيه لاستفاد من كونه فله ان
يخصه ما سار من الوارث والاحباب اذا مات الموصي قبل القبول والرث قام وارثه في ذلك مقامه ولا ينقل الوثيرة
بالموت ولا يلزم الوثيرة في حق الوارث بل الرث كان الوثيرة فان رث الوارث بطلت وان قبلها صحقت وثبت بها الملك من غير قبول
ولو رث الوثيرة فان قبل بعضهم ورث بعض لزم في حق القابل فبطلت في حق الراد وان قبلوا اجمع ثبت لهم وكذلك رث الوارث
بطلت بالثبوت ولو كان فيهم مولى عليهم قام بوجه مقامه في القبول والرث وانما يفعل بالمولى عليه الخط فيه فلو كان الخط في القبول فو
لم يصح وكان له القبول بعد ذلك ولو كان الخط في الرث قبل لم يصح فلو اوصى لصبي يمتو عليه وعليه في القبول بان يلزمه نفقة
لا عسكرة وايضا لصبي لم ير القبول ولو كان الصبي فقيرا او كان الموصي به ذا كسب لزم القبول لا الخط في حق القرابة من غير ان
لواوصى بجارية وحملت زوجها وهي حامل منه فان قبل القبول كان القبول للوارث وذا قبل الوارث الولد لا يتحقق على
الموصي لانتفاء الملك بعد الموت ولا يرث اباه لانه رث الا ان يكون ثمة يمتو على الوارث ويكون الوارث جماعة فيرثه بعتقه
قبل القسمة ولو كان حليبا اخذ الجميع قد بينا ان الملك انما يحل للموصي وبعد الوثيرة والقبول فلو حدث للموصي ما بعد
وقبل القبول وان كان متصلا بعم الاسل وان كان متصلا فهو الوثيرة ولو اوصى بامه لزم جميعا فاولادها رث الوثيرة ولو اوصى
لجمل بابنه فان الموصي قبل القبول فقبل ابنه صح وعق عليه الحد ولم يرث من ابنه شيئا وذا قبل الوارث ثبت الملك له
من جهة الموصي لا من جهة موروثه ولا ثبت للموصي شيء فح لا يقتضي ديونه ولا ينفذ وصاياه ولو يمتو من يمتو عليه
اذا اوصى بجارية وحملت زوجها التحرف قبل الانفخ الكاحج بالموت والقبول ويعتق الولد وان رث فالتكاح بحاله والاد
رث كالاكاه ولو اوصى بالجارية خاصة كان الولد باقيا على الرقبة للموصي وينقل الوثيرة ان كان موجودا حال الوثيرة وتعلم
بضعه لدوره ستة اشهر من الوثيرة وان تجدد بعد الوثيرة قبل الموت ووضع قبل الموت ووضع قبل موت الموصي
لموصي ايضا وكذا لو انفصل بعد الموت وقبل القبول وبعد وان حملته بعد موت الموصي وقبل القبول فهو الوثيرة سواء وضعه
قبل القبول او بعد ولا ينفذ في الوثيرة لان الحمل الاحكم لمعنى ان الوثيرة لا يتناول ولا ينفذ التمسك في الجمع عليه ولا على
بالموجز بجري التمسك ومعنى مضع فكانما حدث في تلك الليلة للحالة هذا اذا خرجت الجارية من الثلث وان لم يخرج من الثلث

بقدر تلك وانضم التواضع لا يفتح الوصية في معصية فلو اوصى باللكاين والبيع وكذا التورية ولا يخل مساقعة
 لم ينفذ ولا يجوز العمل بها الوصية عقد جائز من الطرفين فلا يوصى الرجوع في وصية مادام جاسوا وكانت بالولاية
 ويجوز الرجوع في بعضه ايضا وان كان اعتق بحصل الرجوع بقوله رجعت في حيتي او مطلقا وغيرهما او وصيت به لفلان فهو
 لفلان ولو عدتني او في ميراثي ولو قال ما وصيت به لفلان نفسه لفلان كان رجوعا في النصف خاصة ولا يحظر الرجوع في لفظتين
 بل كل ما اذا معناه فهو رجوع وقد يكون بالفعل مثل ان ياكلها او يصيب او يطعمه غيره او ينقله او ينقله عن ملكه بهيمة او بيع
 او وصية او يجعل الجارية الموصى بها او يعقل الثوب ويلبسه ولو عتقه فليس او وصية من غير قباض او اوصى ببعده او اوصى بالبيع او
 فلم يقبل الاخر فالأقرب انه رجوع وكذا لو اعتق العبد او ذبح او كاتبه او رهنه وكذا لو فرق فيه ما خرج عن متاعه كالأوصى
 فطحنه او بدق فخره او عجنه او مزج الطعام بغير بحيث لا يتمزج والزيت باجوده منه ولو تمزج المزج لم يكن رجوعا ولو اوصى
 بملكان او فطن فخره كان رجوعا وكذا لو اوصى بفرد فطحنه او لبسه او بغيره ففخره او بغيره ففخره او بغيره ففخره او بغيره ففخره
 وكذا لو اوصى بغير من ميرة ثم مزجها بغيرها بحيث لا يتمزج لم يكن رجوعا ايضا سواء كان المزج بالاجرة او لا ذلي او المساوي ولو
 زالت الصفة بغير فعل الموصى فالوصية باقية ان بقى الاسم كذا اذا اندم بعضها ولم يخرج عن الاسم ولو صارت بها فان كانت
 الاسمية او وقع الحب في الارض فبنت ذرعا او صار ثا لينة فرعا في بعا الوصية نظر والانتفاء المتجدة بالندم الدار
 مع بقاء الاسم داخل في الوصية ولو وجد الوصية فالأقرب انه رجوع ولو غسل الثوب او لبسه او جتعلل لدا او سكر او اوجرها
 او زوج لامة او وطها او علم الم يكن رجوعا **الفصل الثاني في الموصى وفيه سبعة مباحات** يشترط في الموصى البلوغ وكلا
 العقل والحرية فلا تنفع وصية الصبي وروى فيمن بلغ عشرين سنة يجوز في وصيته بالمعروف ولا تنفع وصية المجنون ولا
 العبد سواء كان قاصدا او مديونا او مكنتا مشروطا او لم يترك ولو ادى مطلقا تنفذت وصيته في قدر الحرية ولو اوصى العبد
 ثم اعتق فالوجه البطلان ما لم يجرد بعد الحرية الكافر ينفذ وصيته الا ان يوصى بخمر او خمر او بالكينة ولو اوصى
 بغيره فهو انبأ لهم جاز ان وصية النفي لا تنفذ وكذا الكيم ومن يعتبر طلقا ان اوصى بالامانة تحت ولا طاعة
 فكالعاقل ولا تنفع وصيته الشكران الاخر من فتح وصيته ان علمت ان له ولا نارا ومن اعتقل لسانه اذا كتب وصيته
 فرضت عليه فاسار بما يده على قبولها فانما يقبل وصيته تنفع وصية المسلم للمسلم والذمي والذمي بماله والمسلم ولو اوصى
 الذمي بالكثير من الثلث لوارثه او الاجنبي وقف على الاجارة كالمسلم اذا جرح الموصى نفسه بآفة هلكة ثم اوصى بقبول
 وصيته لم يفسد سغه اما لو اوصى وهو عاقل ثم قل نفسه فانما يقبل لا بالوصية بالولاية على الاطفال وكذا الجرد ليس
 لغيرها ذلك فلما وصت الامم بالولاية على ولا دعا الاضامير يفتح ولو اوصت لم يبال ونصبت وصيا تحت الوصية بالان
 من ذلك زكمتا وبطلت بالولاية على الاولاد ولو اوصت بغيره علمها ونصبت وصيا في اخرج تحت الوصية فيما معا
 سواء كان من حقوق الله او الاربعين **الذكر في الموصى به وفيه سبعة وثلاثون بحثا** تنفع الوصية بكل مقصود
 يقبل النقل سواء كان عين او منفعة بشرط ان لا يند على الثلث فينفرح الى الاحارة وليس شرط فيه الملك فلا تنفع
 بالخير والخنزير والكلب الهراش ولا ما يقع فيه ولا البحر والصغيران غصا من جواز تربيته للصياد والماسية ولا ينفع
 من السباع ان منها من تحته سحرها ولا يجلد الميتة ولا الزبد ولا الوقت ولا ام الولد لا بشرط في الموصى به كونه حيا
 عينا فتنفع الوصية بالتحمل والمقصود والتجويد والعبد الابن والجد الشاوي والطير في الهواء ولا كونه عينا فتنفع الوصية
 باحد العبدين وتنفع بالكلاب المملوكة مثل كلب الصيد والماشية والمالبط والاربع لا تنفع الوصية بالمعصية ولا بفعل
 مسلمان الموصى ونصيا فلو اوصى ببناء كيسة او بيت او اوصى بها ولا ينافي عليها لم تنفع وكذا لا تنفع ان يوصى

فإنما في الصدقة بما على أهل الذمة ولا يكتبه التوبة ولا الجبل ولا بأحد القناديل للكاتبين والجمع وان لم يقصد عطا
ولا هو بناء وبيت يسكنه الجحان من أهل الذمة فتح على أحد القولين ولو أوصى بما يقع اسمه على الحل والحرم
ونصرف إلى الحل كما إذا أوصى بعمود من عبادته وله عود لم يوفى انصرف إلى كونه الذي غير التوفيل بطل الوصية
بأنه يقع في ذمة الصفة المحرمة ولو لم يكن فيه منفعة إلا المحرمة بطلت الوصية ولو أوصى ببطل حرم تحت الوصية
والكأن بطل هو بطل إلا ان يقبل الإصلاح للحرب وكذا لو أوصى بدق تحت الوصية بدليل جواز انعاده القبول ولو أوصى
لغيره أو طينور بطلت الوصية إلا ان يقبل زوال الصفة فيجوز على خلاف تقدم ولو كان له بطول ففتح الوصية بما اجمع
وان أوصى بأحد ما يختص بالحرمة ولو أوصى بقوس تحت الوصية سوار كان قوس ثياب وهو القارحى أو بطل القوس
أو قوس خرج أو ندف أو بندق ثم ان عتق أحد هذه صفا إليه ان كان موصى أو لا اشترى له ما عينه وان اطلق
وكان له واحد منها انصرف إليه وان كان بالجميع له ووجد قرينة تصرفه إلى أحدها مثل ان يقول اعطوه قوسا يند فيه
ويشكل شبهه انصرف إلى قوس الندف ولو قال بعزوبه فجمع قوس الندف والبندق ولو كانت عادة الموصى استعمال
قوس معين لا غير فكون ذلك قرينة للتخصيص نظر ولو اشقتا القراين تخير الوصية في تخصيص ما واما يقع عليه عند ذلك
المنع بالمعينة ويعطى القوس مملوثة والأقرب انه يستحق ولو اعدم الانتفاع بدونه وكل ما يقع على الشارح وما شئت
فللوصية الخيار في تعيين ما شاء وأما لو أوصى بجزء من تحت الوصية بالجزء خاصة وبطلت في الجزء الموصى له
بجزء من تحت الوصية انما فتح الوصية بالثلث كما دون سوار كان الوصية بعين أو منفعة وان أوصى بأزيد من الثلث
وقف على اجارة الوصية كان لجازا وصحت والأبطل ولو اجاز بعضهم ثبنا لاجارة في قدر حصته من الزيادة وبطلت
في قدر حصته من لم يخير الاجارة تنفيذ لفعل ما ومنعه الموصى لا ابتداء عينية ولا يشترط فيها ما يشترط في البينة هذا
داوخت ابتداء ولو وقعت عقوبة رد فعله كذله او يكون حبه في شرط فيها شرائط الصفة فيه نظر ولو اعتق عبدا
لا ماله سوار في مرضه أو وصى بعناقه واعتقه بوصيته نفذ العتق في ثلثه ووقف عتق باقيه على اجارة الوصية فان
جاز واعتق جميعه واختص عصابة تاملت بولاية كله ولا يخفى الوصية بثلثيه ولو وقف على وصيته في مرضه فجازوا
نحو نذ الوصية بمضى من الثلث سوار كانت في حال المرض والنفقة ولا يمضى من الاصل وان كان قد اوقفها في الصحة
وبلأوصى بالجميع قبل ان يولد له او بعد فانه بمضى من الثلث فلا اعتبار لاجارة الوصية فيه بل يصح من الثلث وان لم
يؤخر اجارته في الزيادة عليه وفما شرط عدم سبق الرث في صحة الاجارة فيما زاد على الثلث نظر ولا يشترط في الاجارة
الغيرية فلو قبل بعد موت ثم اجازا الوارث بعد مدة صح ويملك الموصى لباثلث بالقبول بعد الموت فالله اعلم
ما أراد فلو قبل بثلث حين اقبل بعد الموت او حين الاجارة اذا اجاز الوصية بعد الموت تحت بلا خلاف وان
اجاز قبله فقول ان أحدهما الصحة وليس للوصية الرجوع ح وهو اختيار الشيخ والمال في المنع لخلاف المصنف وابن
ولو اجاز في الصحة لم يكن لهم الرجوع كما لو اجازوا في المرض اذا أوصى بنصف التركة فجاز الوصية ثم قالوا انما
أجازوا في المال قليل فان كثيرا كان للموصى بنية يثبت باعترافهم بمحضهم قدر المال او كان المال طاهرا لا يخفى عليهم
ملفقت اليهم وان لم يكن خالص بنية وكان المالا خفيا كان القول قولهم في الجبل به مع اليقين ولو كانت الوصية بمعين كذا
اعيدوا وفسر يزيد على الثلث فجاز الوصية ثم قالوا طنتا المالا كثيرا يخرج الوصية من الثلث فان قليلا او ظهر
عليه دين ولم يعلم لم ينفذ اليهم المنع من الاجارة شيئا معلوما ولو قبل بمسألة الوصية من الأول كان وجهه ان الوصية
فما صح بذلك طاهرا منه انه ينفذ له من المالا كيفية فاذا بان خلافه حقه الضرر في الاجارة لا تصح الاجارة

الا من جاز التفرغ فلو اجاز العتيق والمجور على السفة لم يفتح واما الفلوس فان اجازته سمحته لا يجوز تفسيره ما
 بهما كنت اذ لم يجاز التفرغ فان خالفه لم يجز امضاؤه لو لم يكن وارثا من نسب ولا سبب ما وصى بجميع ماله ففي رواية
 بفتح الوصية باجمعها ولو قيل يصح في الثلث كان له وجماله له وانما هو الامام عندنا وهو الذي جعل منه ولو كان له
 لم يكن الوصية باكثر من الثلث وان كان الوارث ذاهبا باخذ ما بقي بعد اكثر من الثلث لانه ياخذ الباقي بالارد عندنا
 او كان زوجا او زوجة يصير ثلثا لما لا حين الوفاة لا حين الوصية فلو وصى الغني بالخرج من الثلث ثم فقروا ما
 اعتبر الثلث حال الموت فان لم يخرج الموصي من الثلث بطل الزايد ولا اعتبار بدينار وهو وصي وهو فقير ثم اشترى
 خرج الموصي من الثلث وصحت وصيته ولا اعتبار بفقره سواء علم الموصي ما يجزئ له او لم يعلم ولو وصى بغير الثلث
 اخرجت الوصية من ثلث ماله ولم يدينه وارث جراحه سواء كان القتل عمدا او خطأ ولو وصى الى انسان بالوصية
 بتكرهه على ان يرجع بين العامل والورثة بالتوبة تحت الوصية وهل يشترط ان يكون من الثلث فيه نظر اذا وصى
 باسنان يخرج من الثلث عمل بها وان قطر الثلث منها فان كانت باجمعها واجبة اخرجت من صلب المال وان كان بعضها
 بدى بالراجح من صلب المال والباقي من ثلث المال وبدأ بالاول منه فالاول ولو كان الكل غير واجب بدى بالاول
 حتى يستوفى الثلث وكان النقص باخذ على الاخيرة ولو اجاز الورثة عمل الجميع اذا قال تجوز اخذت واحدة بقدر
 وكان فيه فضل من اجرة المثل كان الزايد للفايت وان عجزا صرنا اليه والافضل الوارثا والوصي ان كان في الفاضل
 ثمة ان كان الحج الموصى به تطوعا اخرج من الثلث وان كان واجبا اخرج لغير المثل من الاصل والزايد من الثلث ولو لم يبق
 المعين بالحج الواجب اخذ الباقي من صلب المال ولو عين فالي المعين بطل التعيين وليست بابا قتل ما يكون تقسيم الحج عنه
 ونقص الباقي الى الورثة ان كان الحج واجبا وان كان تطوعا ففي الوصية نظر لحوطة اقامة نائب عن معين ولو قال للمعين
 ادفعوا الحجة الى من تحب واصرفوا الباقي الى من يحب اجابته ولو لم يعين القدر خرج عنه نائب ثمة باقيا يكون ولو وصى
 باقامة نائب يحج عنه لم يخرج للموصي ان يحج عنه بنفسه ولو قال حج مني بمائتة فخرج عنه فالوجه اجرة المثل ولو
 ان يحج عنه بائنة ولزيد بتمام الثلث ولم يثبت اخره ان اجاز الورثة امضى على ما قال وان لم يفضل المائنة شئ لم يكن
 لزيد شئ وكان لغير الثلث ولو رد الورثة بدئ بالاول ثم بالاولا قلنا ولا مسمع الايب وكان الحج واجبا اقيم ثمة غير
 باقيا يمكنه ان تمام المائنة للورثة وباقي الثلث لزيد وان كان الحج تطوعا ففي بطلانه رد النائب نظر ولو عين قدر من
 المال حج به تطوعا ولم يعين المائنة من جميعه الى الحج اذا استعمل الحج الثلث وليس للمعني ان يصرف الى النائب اكثر
 من اجرة المثل ولا ان يساخر غير المفقده فان عجز عن الحج استوجبه من اقرب الموضع وان لم يسع صرف في وجه الزيادة
 عن الحجة دفع ذمته ثمانية وثلاثة وان قطر الثلث عن المعين كان الحج واجبا اخذ اكثر لاربين من الثلث واجرة المثل وان كان الثلث
 اكثر صرف في القرض قدر الكفاية وحج بالباقي تطوعا ولو كان تطوعا اخذ الثلث خاصة اذا وصى بثلث ماله لزيد وبربعة لغيره
 اجاز الورثة عمل بها وان ردوا بطل الاخير وكذا البحث لو زاد على ذلك ولو وصى بالتصنيف لزيد وبالربع لغيره لم يملك لغيره اخذ
 ثلثة ارباع الزكاة وان امتنعوا كان لزيد الثلث مرفرا فبطل الزايد عليه ولا يقسم الثلث على قدر السهام بين الموصي وليس
 للورثة اجازة الاخيرة وابطال الاول ولو جازت الصيا بالمال فان رد الورثة بطلت في الزايد على الثلث واخذ الاول
 والاول فان اجازوا فالوجه بداية الاول فالاول ودخل النقص على الاخير كما لو لم يجاوز الوصية المال ولو وصى بثلثة ارباع
 وثلثة لغيره وكان ذلك رجوعا عن الاول الا ان في الواستبة لا استخرج بالفرقة هكذا قاله علماء اوفيه نظر بل اجاز
 الورثة محتسما ولو رد الثاني خرج على قوله علما اننا اسفل الثلث الى الورثة لا الى الاول ولو نص على عدم ارجوع غنى كونه حجة

الحال اقربا انه ليس جوعا فيعطى الاول ان لم يجر الورثة وان جازا فخذ ثلثي المال ليه ولو اوصى لثني واحدة لاثنين كان بقدر
 الثلث او اقل ثلثا ويا فيه وان اراد واجاز الورثة فكل ذلك وان مرد وكان لما ما يحتمل الثلث فبطل الزايد في حقها معا ولو
 لكل واحد منها ثلثا بزيادة العقيقة الاولى داخل النقص على الثاني لو اوصى بقدر ما يملكه ثلثا لثني الوصية فمن يملكه اجمع ومن
 يملك بعضه فيعتق بضيقه خاصة وهل يفرم عليه حصة الشريك قبل نعم وفيه نظر هذا ان احتل الثلث والاعتق
 منهم من يحتمل الثلث ولو اوصى بثلث عبده فخرج ثلثه مستحقا تحت الوصية صرفا الى الثلث الباقية ولو اوصى بثلث
 ثلثة اعبد فذلك عبدان او احتقا كان له ثلث الثلث خاصة ولو اوصى لثني معين فذلك في ميراث الوصى او بعده ميراث
 نظير بطلت الوصية ولو تلفت التركة سواء هو الوصى بان كان الثلث بعد الموت والقبول والاكاء لثلثة اذا اوصى بثلث
 ماله مسلما كان الوصى من كل ثلثي ثلثه وان اوصى لثني معين وكان بقدر الثلث ملكه الوصى بالموت والقبول وليس للورثة
 دفعه لغيره الا بماء ولو كان له مال غائب فان خرجت العين من ثلث المال فخذها الوصى ولا اخذ منها ما يحتمل الثلث
 من المال الا لغيره وكما حصل من الغائب ثلثي اثنين من ثلث العين بقدر ثلثه اذا اوصى بالكل متصفا كان مملوكا بان يكون
 رقيقا او حرة مملوكة فان انفصل ثلثا بطلت الوصية وان انفصل ثلثا وعلم بوجوده معا الوصية او حكميا بوجوده
 تحت الوصية والا فلا ولو قال اوصيت لكذا بما يحل جاري هذا او اوقى او خلتي جاز وان لم يكن الجار موجودا او يكون الحمل
 بعد انقضاء حياته ولو اوصى بالحمل الموجه اعتبر وجوده في حمل الامة بما يعتبر وجود الحمل في غير الوصية وذلك بان تاتي به ليدون
 شفائه بهذا الوصية فان انت به لاكثر من ستة اشهر منذ مفارقة الزوج لما او غيبته عنها تحت الوصية ايضا وان
 حضر عنها فنفى نفوذ الوصية فيما بين الحضر والشفقة اسكلا اقرب النفقة ان علم بوجوده والا فلا اذا اوصى بشيء ثم خرج
 اولسان او اجرة دار او حدة عبيد او سكنى لدار او غيره ذلك من المنافع مائة معينة تنجح سواء كانت الثمرة والمنفعة حرة
 او لا ويعبر في ذلك من الثلث كما قلنا في الاعيان فان قصص الثلث اجزها بقدر الثلث خاصة وبطل الزايد به لا غير الورثة يبرم
 حدة العبد المدة وبين تسليم ثلث المال ولا يحكم بخدة العبد الموصى له بها والورثة يومين حتى يسكن المدة اذا اوصى
 بالمنفعة مائة معينة اخرج من الثلث فيقوم الموصى بمنفعة مائة مائة بالمنفعة تلك المدة ثم يقيم المنفعة في ذلك المدة
 بغير كفتة وان كانت مطلقة في الزمان كله بان اوصى بالمنفعة على التاميد قبل يقوم الرقة لمنفعة جميعا ويعبر في جميعها من
 الثلث لان عياد المنفعة له ونحو الاثر له لا قيمة له غالبا لو قيل يقوم الرقة على الورثة والمنفعة على الموصى فيقوم العبد بالمنفعة
 فذا قيل قيمته مائة قيل كذا قيمته مائة منفعة فيه فاذا قيل عشر علم ان قيمة المنفعة تسعون وقيل يقوم المنفعة على
 الموصى ولا يقوم العين على الورثة واختار الشيخ رحمه الله ولو اراد الموصى لجان العبد مائة والولد ليدون العدة فله ذلك
 ولو اراد الموصى اخراج عياد من البلد كان له ذلك على الشك اذا اوصى له بثمر ثمرته او دائما لم يملك الموصى ولا الورثة
 اجبارا الا على الشقي ولو اراد احد هذا الشقي على وجه لا يضر الاخر لم يملك الاخر من ثمرته ولو لم يكن الشجر مكان الحطب للورثة
 ولو اوصى بحمل ست معينة فلم تحل له السنة فلا ثلثي الموصى ولو قال لاء ثمرها لولد عام تبين صحه وكان له اول عام ثم طرأ
 او اوجل الشجر والا فربما جعل صحه وقام صاحب الكل مقام الورثة فيما قلناه ولو اوصى للمخمس ثمانية وصوفها صحه كالثمرة
 ولو اوصى اجده فكل ذلك ويقوم الموصى بدور العين اذا اوصى بخدة العبد ومنفعة الابنة كانت بالمنفعة
 على الورثة سواء كانت الوصية مفيدة بالزمان او على التاميد اذا اعتق الورثة العبد الموصى بمنفعة صحه
 والمنفعة باقية للموصى بها ولا يرجع على العتق لثني ولو اعتقه صاحب المنفعة لم يصح ولو وهب صاحب المنفعة

منافع العبد له واستحقاقه مكان الميراث لا ينقطع بموت المولى في هذه العتبة فيه نظر ولو اراد المولى بيع العبد جاز ولا يفسد
 المنفعة ولو اراد مولى لرجل بعت عبدا ولا يفسد منعه جاز وقام المولى له مقام المولى ولا ينقطع تصرف الميراث في الرقبة الميراثية
 ببيع وجهه وغنى غيره له ولا يفسد حق المولى به بذلك لو اراد مولى لرجل بعت عبدا فانت بولم يملك فهو له الرقبة ولو لم
 يثبت وجبا لم يملك لولا الرقبة او المنفعة الا قرب الاول ولو انت بولدت من التهمة فحق وجب قيمته يوم وضعه
 لصاحب الرقبة وحمل الميراث ويطهر فيه اشكال ما صاحب المنفعة فليس له ان يطهر التهمة فلا حد عليه ولا نصيب له ولد
 وعليه قيمته ولها يوم سقوطه حيا لما لا الرقبة والميراث ولو طهر ما لا الرقبة فلا حد ونصيب له ولد ولا ميراث له وليس
 لما لا المنفعة تزويجها لو لم لا المنفعة الرقبة ذلك فيه نظر اذا قل العبد المولى بعتته وجبت قيمته وحمل يكون له
 الرقبة خاصة او يشتري بالعبد يقوم مقامه فيه اشكال اذا اراد مولى لرجل بعت زرع ولا يثبت له حق والمنفعة
 عليه ولو امتنع احداهما اجر عليه على اشكال لو اراد مولى بعت زرع ولا يثبت له حق ولا ينفذ احداهما الا باذن الآخر
 وانما لم يطلب قلع الفصا اجر الاخر الممنوع عليه ولو اراد مولى لرجل بعت زرع من غلة دار واجرها ديارا ان حتم فان اراد الميراث ببيع
 النصف واربعا النصف الذي امر به ديارا كان له منعه ولو كانت الدار لا تخرج من الثلث فلم يبيع ما زاد عليه ومعلوم ترك
 الثلث فان كانت عليه ديارا او اقل في المولى وان كان اكثر فله ديارا بالاقبال للميراث اذا اراد مولى بعت من عبيده ولم يبين
 تخير الميراث في الثقلين ويجوز ان يعطى صغيرا وكبيرا جميعا او يعطى ولا يكون له جزء متاع من العبد بنسبة العبد
 ولو كان له عبيدان كاو مولى بعت كان للميراث ان يعطى واحدا منها ولا يكون المولى له شريك للميراث بالنصف ولو لم يكن له الا
 واحد فعين للوصية وكذا لو ماتوا ولم يبق الا واحد ولو مات العبد اجمع قبل موت المولى بطل الوصية وكذا لو قتلوا او ماتوا
 بعد موته بغير طيب من الميراث او قبلها فمات كان للميراث ان يعطى من سائر ما يجب عليهم او على القاتل دفع قيمة من عبيده
 ولو ماتوا بغير طيب بطلت الوصية ولو اشترى قبل موته عبيدا احتمل البطلان لوقوعها باطلا لا بما وصية فلا شيء ولا نصيب
 كالمولى بعت عبيده وله عبيد ثم ملك اخرين ما لو اراد مولى بعت من غير اضافة فانه يصح ويشتري له عبيدا يملك
 ولو اراد مولى بعتا بطلت الذكر ولو اراد مولى بعتا بعتا او امة كان له ان ياتي لا ذكر ولا أنثى ولو اراد مولى بعتا بعتا او امة
 تخير الميراث بين اعطاء الذكر والانثى والخنثى اذا اراد مولى بعتا بعتا او امة كان له ان ياتي لا ذكر ولا أنثى ولو اراد مولى بعتا بعتا او امة
 والصغير والكبير والذكر والانثى ولو اراد مولى بعتا بعتا او امة كان له ان ياتي لا ذكر ولا أنثى ولو اراد مولى بعتا بعتا او امة
 من الغنم سائر الذكور خمسة وللصغار والكبار ولو اراد مولى بعتا بعتا او امة كان له ان ياتي لا ذكر ولا أنثى وان قال عشرة من ابله
 الذكور خمسة وروخذوا هانئا والامان خاصة ولو قال اعطوه بعتا بعتا او امة كان له ان ياتي لا ذكر ولا أنثى وان قال عشرة من ابله
 ذكر البقر والبقره للانثى والاباة الواحد من الخيل والبغال والحمير الذكر والانثى ولو قيد بقرية انصرف الى المقيد
 كقوله ذبابة لبيهم لبيهم انصرف الى الخيل ولو قال اضع بغيرها او اضع البغال والذكور وان اتى بحمار فهو ذكر والانثى
 للانثى والحصان للذكر من الخيل والفرس للذكر والانثى ويختار الميراث في عيين سائرا وانما يقع عليه اسم الوصية في
 ذلك كله ولا تستحق الاباة سراجا ولا كبير رجلا اذا اراد مولى بعت عبيد لزم الميراث اعاقه فان امتنع اجر الحاكم
 اذا خرج من الثلث والا فبقدره فاذا اعتقه الميراث والحاكم فهو من حين الاعاق وولا المولى وكذا لو
 اراد مولى بعت الميراث بعتته اذا اراد مولى بعت عبيده وليس لغيرهم اعتق لبيهم بالقرعة ولو اراد مولى بعت لبيهم بالقرعة
 حتى يشتري الثلث ويبطل الوصية في الزايد ولو اراد مولى بعت عدد محصور من عبيده استخرج العدد بالقرعة وقيل

تخير الورثة بعد ذلك العدد والقرعة على الاستحباب وهو جود الراوي يقتضي رتبة معينة وجب كان لم يجد
بعض من لا يعرف بنصيب ولو اعتق من طوائف ما تراثت بالخلاف فخرج عن الموصى الراوي يقتضي رتبة ثمن معين فلم يرد
به لم يجب الترتيب وتوقع الوجود ولو وجد باقلا اشترى واعتق وخرج الباقي الى الورثة الراوي يقتضي رتبة على لا يترجح
نحوه ان فقال لا اترجح عتقت فان تزوجت بعد ذلك لم يطل عتقها ولو اوصى لام ولد بالف على ان لا تزوج اعطى ان لم
معولاه فطلعت واخذت الا لفتنة تزوجت وترك ولد احتل بمطلان الوصية ومحمدا **الفصل الرابع في الوصايا** ^{التي}
وبه ثمانية عشر مجزأ الاول اذا اوصى بجزء من ماله كان له السبع وقيل العشر ولو كان له مائة مائة ولا يخير في اعطائه مائة او
والبحكم لا باقلا مائة الوارث ولو اوصى له بشئ كان سدا للراوي بل ينفذ بغير هذه رجع في تفسيره الى الوارث كما اذا قال
اعطوه حظا من مالي او قسما او نصيبا او قليلا او جليلا او جزيا او عطيما او خيرا او خلافا ولو قال اعطوا كذا عطي
ثمانين درهما ولو عاين الموصى شيئا وادعى ان الموصى قصد من هذا اللفظ وادعى علم الوارث كان عليه البينة وعلى الوارث
البينة على نفق العلم اذا قال اعطوا مثل نصيب ابني ولد ابن لا يرث ذلك وصية بالتصف وقال ماله ثمانية وصية بالجميع وليس بعيد من
الفتاب لكن لا يفرق على ما قلناه ان اجاز الوارث ثلثا التركة بالسوية فان لم يحركها للموصى الثلث ولو كان له اثنان وراوى
لثالث بثلث نصيبا حدها كان الموصى له بثلثة ابناء خريفا فالاولاه فكون له الثلث وكذا الكل ابن ولا يفقر الى الاجازة عند
ماله يكون له التصف مع الاجازة ولو كان له ذكر وامث وراوى بثلث نصيبا حدهم على التقين اعطى مثل نصيبه وان كان من غير تقين
اعطى مثل نصيبا قلهم ميراثا فلو كان له ابن وابنة وحيات كان له مثل نصيب زوجة كالاشيخ يكون الفريضة من اثنين
وثلاثين للموصى له سهم ولكل زوجة سهم وللابن سبعة وعشرون ولكل ابنة الفريضة من الثلثة والثلاثين فللابن ثمانية وعشرون
ولو قال مثل نصيب ابني كان الفريضة من ستين ياخذ الموصى له مثل الابن ثمانية وعشرون ولو كان له بنت وراوى بثلث نصيبا
لان وصية بالتصف ولو كان له اثنان وراوى بثلث نصيبا حدهما فبثلث ولو كان ثلث اخوات من ام واخوة ثلثة من اب وراوى
بثلث نصيبا حدهم من غير تقين كان له مثل قلهم فله سهم من عشرة والكل اثنى سهم والكل ذكر سمان ولو كان زوجة وبنت
وقال مثل نصيب بنتي فاجاز الورثة فالفريضة من خمسة عشر للزوجة سهم والباقي ثمانية بين البنت اذا اوصى بنصيب واحد
احتمل البطالة والعقمة فيكون وصية بثلث نصيب قال ابو جبير بن سلام الصنف المثل لقوله تعالى عطفه العذاب معنيين اي مثلين
وقوله فأتاكم الصنفين فاذا كان الصنفان مثلين فالواحد مثل واذا اوصى بصنف نصيبا به كان له على هذا وقيل لعله لقوله
صنف الحرة وصنف الماتة قال ابو جبير بن سفيان الصنفان شئ هو ومثله اذا قال اوصيت له الصنفه ونصيبا بنى فله مثلا
نصيبه ولو قال ثلثة اصفاة فهو ثلثة امثاله على قول الى عسدة وعلى الاخر يكون له في الاول ثلثة امثاله وفي الثاني اربعة امثاله وقيل
في الاول اربعة امثاله وفي الثاني ستة امثاله وهو قوله من دون في استعمال العرب لو اوصى بثلث نصيب من لا نصيب له كالقاتل والجد
والكافر والمجرب فلا شئ له الراوي لرجل بثلث ولا خرب ربع ولا خرب خمس ولا خرب مثل وصية احد هم فله الخمس ولو اوصى لواحد
بشئ ولا خرب ستة ولا خرب اربعة ولا خرب مثل وصية احد هم كان له اربعة ولو قال فلان شركم فله خمس المال واحد ولو اوصى لـ ^{هم}
بائة ولا خرب ولا خرب عيبتهم قال فلان شركم فله نصف المال واحد منهم الراوي بثلث نصيب وارث مفتر كان يكون
له اثنان فيوصى بثلث نصيب اثنان لكان فله ربع ولو اوصى بثلث نصيب خامس لكان فله السدس الراوي لثلاثة بثلث
سماهم بنيه الثلثة فالمال بينهم سدا سماع الاجازة وان لم يحزوا فله الموصى لثمة من ثلثة ولو اجازوا الواحدة ثمانية فللمرء وعلها
السخان واما الاجازة فله السدس فاذا خذوا عشر فكل بعير الجم هو بثلثهم الجازة الى البين فيضرب اربعة في ثلثة بصيثة ثلثين
للجزء سبعة وكذا ظاين والاخرين ثمانية بينهما وان اجازوا بعد ذلك للاخرين ثم لكل واحد منهم سدس المال فيصير المال اسدا

على الأول على وجه الذي يقع من حاصل الم وهو واحد وعشرون من ستة وثلاثين إلى حاصلها وهو ثمانية وتقسيم بينهم
على ستة ليكسر ضرب خمسة في ستة وتكون مائة وتكون ولوا جاز واحد البين علم دون الأخرى كان الحزب من
ثمانية عشر والأخرى ثمانية بينهما مائة في سبعة ينكسر ضرب ثلث في ثمانية عشر ولوا جاز واحد لواحد دفع إليه ثلثة مائة من
الفاصل وهو ثلثة أسهم من ثمانية عشر لواء على ثلث مائة لزيد كما هو مثل نصيبا حصة وثمانية عشر من ثمانية عشر لواء
أجازوا أخذ زيدا لثلاث وعمر السدس وان زوا بطلت وصية عمر ويحتمل مع الأجازة ان يكون لعمر والربع على بعد
ولوا وصي زيد بالنصف ولعمر ومثل نصيبا حصة الأمان مع الأجازة فيكون لعمر والثلث على الأول وهو الأقوى والربع على الثاني
ويحتمل ثالث وهو ان يكون له السدس لأن حق الورثة الثلثان لا ينفصون عنه إلا بالأجازة وهي غير مائة في حق عمر فلا
ينقص من السدس إلا بأجازة وهو حسن ولوا وصي بالثلثين وأجازوا فعلى الأول لزيد الثلثان ولعمر مخرج الثلث وعلى الثاني
الربع لعمر وثلثا السدس في نصف السدس وعلى الثالث لعمر والسدس ولوا وصي زيد بمثل نصيب بنيه الثلثة ولعمر ونصف
الباء وأجازوا احتمال ان يعطى صاحب النصيب مثل نصيب التوارث إذا لم يكن هناك وصية أخرى فيكون له الربع والآخر
نصف الباء فيقتطع من ثمانية ويحتمل ان يعطى مثل نصيبه من ثلثي المال فله السدس والآخر نصف الباء ويقتطع من ستة
وتكون ويحتمل ان يعطى مثل نصيبه بعد اخذ صاحب الكل وصيته فيدخلها الدور وطريقه ان يأخذ مخرج النصف
يسقط منه ستمائة في سبعة في المال الموصى بالنصيب سهم وللآخر ثلثة ولكل ابن سهم وأخذ سهام البين وهي ثلثة فنقول هذه بقية
مال ذهب نصفه فإذا أردت تكملة زيد مثلاً غير زيد مثل سهم ابن فيقتطع من سبعة ولما كانت الوصية الثانية نصف ما بقي من الثلث
أخذت مخرج النصف والثلث وهو ستة بنقص منه ستمائة في خمسة في النصيب ثم زيد واحد على سهام البين فيصير أربعة نفرها
في ستة نصير أربعة وعشرين ناقصاً ثلثة يبقى واحد وعشرون هو مال صاحب النصيب خمسة يبقى من الثلث ثلثان يدفع ستمائة إلى
الأخرى في خمسة عشر لكل ابن خمسة أو يأخذ سهام البين وهي ثلثة ويزيد عليه مثله وسهم آخر هو سهم ابن فيصير سبعة على يد البين واحد
بصير أربعة وأضرب في أربعة وعشرين بصير ستة وتسعين فانقص من آخر بنصف سهم في أربعة وعشرين وذلك اثنا عشر يبقى أربعة وثلاثون
فهو مال ثم ناقص من الأربعة والعشرين سدهم لاجل الوصية الثانية وربعها لاجل الوصية يبقى أربعة عشر في النصيب فادفعها إلى الورثة
بالنصيب ثلثة ثلثة نصف ما بقي من الثلث وهو سبعة وإلى الثالث ربع المال أحد وعشرون يبقى اثنا عشر وأربعون لكل ابن أربعة عشر وأخذ
سهم البين وهي ثلثة ويزيد مثلاً أو مثل سهم ابن فيصير سبعة نفرها في ثلثة لاجل الوصية الثلثة ببلغ أحد وعشرين نفرها في أربعة لاجل الوصية
الربع ببلغ أربعة وثمانين لواء على ثلث نصيبا حصة الثلثة الأربعة المال فيخرج الكسر أربعة وزيد على اسم ما يكون خمسة في النصيب
وعزى على عدد البين واحد وأضرب في مخرج الكسر ستة عشر يدفع إلى الموصى خمسة وليتثنى منه أربعة يبقى سهم ولكل ابن خمسة
أو تخصص كل ابن ربع ويقسم الرابع الباء بينه وبينهم أرباعاً ولولا الرابع الباء بعد النصيب فدفع على سهام البين ستمائة وربعاً وأضرب
أربعة بصير سبعة عشر للموصى ستمائة ولكل ابن خمسة ولولا الرابع الباء بعد الوصية جعلت الخرج ثلثة ويزيد على ثلثة واحد هو النصيب
بصير أربعة ويزيد على عدد البين نصفاً وثلثاً وتفرغ في ثلثة يكون ثلثة عشر هو مال الموصى سهم أو نقول كل ثلثة نصيب وصية نصيباً
دفع الباء بعدها وذلك ثلثة أرباع نصيب في ربع نصيب هو الوصية فيكون المال كل ثلثة وربعاً يسقط إلى ثلثة عشر ولولا الثلثة ما
من الثلث فيخرج ثلث الثلث وهو خمسة زيد على اسم ما يصير عشرون في النصيب وزيد على سهام البين ستمائة وأضرب في ثلثة في ثلثة
بصير ثلثة وثلثين للموصى ثلثة ولكل ابن عشر ولولا الثلثة ما بقي من الثلث بعد الوصية جعلت المال ستة وزيد على اسم ما
فإذا هو النصيب وزيد على البقاء البين ستمائة ونصفاً وضرته في ستة نصير سبعة وعشرين إلى الموصى سبعة وأخذت منه
باء الثلث بقي معه ستة وبقي أحد وعشرون لكل ابن سبعة لأن الثلث بعد الوصية هو النصيب بعد النصيب ولولا الثلث ما

من ثمانية ثلثة ولوا وصي لثلاثين ربع المال فله السدس والآخر نصف الباء ويقتطع من ستة

من المال بعد التضييق لا غرضك ما بقي من المال بعد حقيقة الأول في الجميع حصة وزد عليها خمس ما يصير ستة النقص منها ثلثا من أجل أن
الثلث بنى أربعة أخماس زدها أيضا على البنين واخرها في خمسة يصير ستة عشر من المال اذ دفع الى الأول أربعة واستثنى منه غرض الباقي
ثمة بنى معه سهم واحد الى الآخر ثلث الباقي ستة بنى اثنا عشر لكل ابن أربعة لو خلف أربعة بنين واحد بنى لرجل ثلث ما
الانصيب احدهم او اوصى له بتلك الثلث على نصيبا احدهم فله النصف وطريقه ان يدفع الى الموصى وابن ثلثا المال يبقى ثلثاه لثلاث
لكل واحد ثمان بنى تسعة للموصى اذا اوصى لواحد بثلث ماله واخرها بالثلث فمحصى من ايضا فان زده الأول وصيته فله
تمام الثلث لا الثلث كله ولو اوصى الأول بالثلث والاخر باقى الثلث فلا شيء للأخر سوار رضى الأول امره اذا اوصى بها يستعده
فلى الموصى بابا منها قال الشيخ يعرف في وجه التبرع قال في جواب المجازيات اذا نوى الموصى جميع الاباء الوصية عادت ميراثا اذا اوصى
لبنه عليه حلية وهو في جفن دخل للجفن والحلية في الوصية وكذا لو اوصى بنصفه في مائة دخل المانع فيها وكذا لو اوصى بحرية
او سند وقاوم وعاد فمحمود دخل بالبر بغير السند وقاوم الوعاء في الوصية وذلك من الرواية وقوى الاصل بكتاب لو اوصى بخراج
بعض واد من تركته لم يفتح واحتمل البطلان في الجميع **الفصل الخامس الرابع** في الموصى وفيه ثلثة وثلاثون بحثا بشرط في الموصى
كونه ممن ينشأ له الملك ولا تنقض الوصية للمعدوم وان علقها بوجوده ولا لثبوت ولا ما يحتمل المائة او لمن يوجد من اولاد فلان
ولو اوصى لمن يظن وجوده بان ثمة لم يفتح كاتضح الوصية للاختصاص فكذا انضج للوارث عند ما اجاز سوار اجاز الوصية
او لم يخرج من الثلث كغيرها من الوصايا ولو اسقط عن عارضة دينا او اوصى بقضاء دينه او اسقط المراتب تصددا فيما
من زوجها او عفا عن حايته بوجب المال فهو كالموصية ولو عفا عن القصاص سقط الى غيرها وكذا عن حد القذف ولو اوصى للميراث
وارثه تحت الوصية وكذا ان وهب له او وصى لولد وارثه وان قصد نفع الوارث ولو وصى لكل وارث لثبوت من ما يعنى مكانة
فيها نصف قيمة العبد ولا تركه فغيرها كارهى لاپيه بها ولا يثبته بالعبد وقطع الاجازة فيما زاد على الثلث ولو اوصى لوارثه
وبغيت بثلثه سوار اجاز الوصية او لا وكذا لو اوصى لثلاثين لما قيمته الثلث ولو اوصى لهما بما زاد على الثلث بطلت في الثلث
فان ثبت دخل النقص على الاخير سوار كان اجنبيا او وارثا وان شارك دخل النقص عليها بالتوريث ولا يختص بالوارث ولو اجاز الوصية
فبعض احداهما وبطل الوصية الاخر صح فيما زاد على الثلث ولو رتب الوصية بالثلثين فاجاز والثانية بشرط ابطال الاولى
لم يفتح الاجازة وصحت الاولى خاصة ولو اوصى بالثلثين على التثريب فاجاز الوصية الوارث ونصف وصية الاخوة صح
وكذا بالعكس ولو اجاز الوصية احدها خاصة ففي التثريب بينهما في الثلث نظر اذا اوصى لوارث بثلث على الثلث واجاز
واجاز بعض الوصية دون بعض وصحت من اصل بالنسبة الى المجرى من الثلث بالنسبة الى غيره فلو خلف عبدا لا غير ثلثة
اولاد فوصى لاحدهم فاجاز واحد فله الثلث بالوصية ونصيب الميراث هو ثلث الباقي ونصيبه بالمرات وتختلفا ثلثان من
تسعة لغير الميراث ولو اجاز الوصية نصف العبد فله النصف خاصة والباقي ميراث بينهم ولو اوصى به لاثنتين كان الثلثان بخلاف
او زيدا او يحيى لما بعض وصيتهما ان شاء متساوي او متفاضلا او يرث احدهما ويحيى الآخر لو قال اوصيت لفلان
بنى فاه مات قبل فلان صح وكذا اوصيت به لفلان فان قدم فلان الغائب فهو له صح وان قدم الغائب قبله مات
بطلت الوصية الا وسار عاد الى الغيبة او لا وان مات الموصى قبل قدمه فهو للمخاض سواء قدم بعده او لا ولا يثبت
الغيبة للغائب مع قدمه بعد الموت ايضا ولو قال هذا لثلاث لفلان ويعطى زيدا منه كل سنة منه تحت الوصية يعطى
زيد كل سنة مائة فان فضل شيء اعطى صاحب الثلث ينبغي ان يوصى لاثنتين بالذين لا يرثون مع فقرهم اجزاء ولو اوصى
لغيرهم تركهم تحت وصيته لمن اوصى اذا ملك الميراث من يعطى عليه بغير عرض متى وورث سوار حله الثلث او لا ولا يبي
في باء الثلث وكذا لو ملكه بعض الوصية له ابنه وقيمته مائة وخلفا ابنا وما ين اخذ نصف التركة ولو مات من

من لا يتحقق عليه ما حقه في ماله كان وصيته ان يخرج من الثلث عتق والا فبقدره والا قربا نه ثبت بقدر الحرية اما
لو اوصى بالعتق فانه لا يرت ولو وهب لانيان ابو او وصى به استجبت قوله ولم يجب لو اوصى لو ادرت ثم صار غير وارث
قبل الوفاة تحت الوصية اجماعا وكذا بالعكس عندنا كما لو اوصى لاخته ثم صار له ولدا او اوصى لاجنية ثم تزوجها
لا تنقض الوصية الميت سواء علم انه ميتا ولا وليس لورثة الميت شيء منها فلو اوصى بثلاثة لحي وميت كان للحي الثلثين
سواء علم موت الميت او جهله وليس للحي مال الوصية وكذا لو اوصى لغيره ما وكذا غير الميت ممن لا يصح ملكه كالحليطون
ولو اوصى لحيين في ذمة واحدة كان لآخر النصف اجماعا تنقض الوصية للمحل اجماعا فان انفصل ميتا بطلت الوصية وجمع
المال ميراثا لورثة المتوفى سواء مات لعاهل من ضربا وشربا وادوا لغيره عاهل وان وصفته حيا تحت الوصية
اذا حكم بوجوه حال الوصية وذلك بان يأتي به لدون سنة اشهر من ذمة الوصية وان اتت به بعشرة من ذمة الوصية
لم تنقض ولو جاء بما بينهما وكانت حاله من زوج او مولى تحت الوصية والا فلا لاحتمال توهم المحل في حال الوصية
وتجدها بغيره ولو اوصى لمحل امرأة من زوجها او سيدة تحت الوصية له ولو كان منقيا باللعان او الا نكار لم تنقض
الوصية له لعدم نسبة المشروط في الوصية ولو كان فراسا الا ان الزوج لا يطلها العسوة في بلد لا يمكن وصولها
اليها في زمان الحمل وكان اسيرا او مجنونا لم تنقض الوصية ولو اوصى لما تحمل هذه المرأة لم تنقض بخلاف الوصية به اذا
اوصى لمحل امرأة فولدت ذكرا وانثى شيئا وبها ولها ولو قال ان كان في بطنها ذكرا فله دينار وان كان
فيها جانية فله دينار فولدتا معا كان لكل منهما له ما وصى به ولو قصر الثلث كالقرب دخول المقتضى على الاخر ولو ولد
لغيره خاصة فله وصيته ولو كان ذكرين احتمل التوزيع ويعتبر المهر في التقيين واتفاقه حتى يصطلي بعد البلوغ
ولو قال ان كان حملا او ان كان في بطنها او الذي في بطنها او جميع ما في بطنها ذكرا فله دينار وان كان انثى فدينار
فولدت احدهما منفردا فله وصيته وان ولدتا معا فلا شيء لهما تنقض الوصية للذكر وان كان لجنبتا ونسب بعضا
من الاجنبي وبعضهم من القريب ايضا اما الحرة فالقربان تنقض الوصية له ونسب وصيته الذي لمثله والمسلم وانما
وصية المسلم للذي وبالعكس مما نصحه به وصية المسلم للمسلم والمردان كان عتق فطره لم تنقض الوصية له لانه ليس له ثلث
وان كان من غير فطرة فقولا ولو اوصى لكافر بمصحف او عبدا مسلم فالقرب البطلان ولو اوصى له بعد كافر فاسلم قبل موته
بطلت الوصية وكذا بعد قبل القبول ولو كان بعد الوفاة والقبول تحت وصيه عليه من مسلم لو اوصى المسلمة لافقة
او قرابة بعام يدخل فيه المسلم والكافر تاولت الوصية للمسلمين خاصة واخرج لهم دخل على احد القولين وكذا لو كان
احد الفرة لها عام كافر ولو كان فيهم مسلم واحد فالقرب دخول الكفار ان سوغنا الوصية لهم ولو كان الكفر كفاً وكفراً
بين المسلمين وكذا الجن في الفلاة العموم كاخوته واعمامه واليتامى والفقراء ولو اوصى الكافر تاولت الوصية لاهله واهله
في وصيته المسلمون ان وجدوا القرينة والافاشكال ولو كان في القرية كافر من غير اهل دين الوصى لم يدخل في وصيته على استكمال
لانقض الوصية بغير غيره ولا مكانه المشروط والذي لم يوف من مكانته شيئاً ولا مديراً ولا امراً ولو اجاز مولا او
لم يجر ولا لغيره وان اجاز الورثة سواء كان قليلا او كثيرا ونقض الوصية لغيره ومدينه وكاتبه وام ولد فان اوصى
هو لا يخرج من الثلث تركه او بعد تحت الوصية واعتبر القدر الموصى به بعد خروجه من الثلث فان كان بقدر قيمته اعتقوه ان الوصى به
للورثة واذا خسر قيمته واعطى الفاضل وان كانت اكثر اعتق منه بقدر الوصية وسعى للورثة فيما بقي قال الشيخ لو تلفت قيمته
منعنا الوصية بطلت وليس بمعتد ولو اوصى بعين من مال ككتاب او دار او مائة درهم تحت الوصية ايضا وكان الحكم بان تقدم من اعيان
مع القيمة والورثة ببقية احتمال الصحة ويعتق من الثلث كالنذير والبطلان لانه لا يملك رقبته اذا اوصى بعتقه وعليه

دين قال الشيخ ان كانت عتق العبد مضافا اليه عتق العبد وسعى في حقه اسدلس في حق ثلثه لاني قد سمعت من المولى وان كانت عتقه
من المصدق بطلت الوصية والوجه تقديم الدين على الوصية فان فعل بعد شيء عتق من الثلث كان الباء للوصية ولو عتق بقواته
على ان لا يخرج ما مضى من التزويج بعد الوفاة عتق فانه خرجت بعد العتق لم يعد في الرق ولو عتق لاهول بالحق على ان لا
تزوج ففعلنا واخذت الالف ثم تزوجنا احتمل بطلان الوصية لغيرنا الشرط بخلاف العتق الذي لا يمكن دفعه عنه بغير الوصية
اولا فلا يبطل بالجملة كالاولة اذا اوصى لغيره المطلق وقد ادى من كايته شيئا كان له من الوصية بقدر ما عتق
وبطلت بقدر الرقية ولو اوصى لأم ولد صحت الوصية من الثلث وهل يقع من الوصية ما من نصيب الولد قبل الأول والثاني
المراتب على الوصية وقيل بالباء فيعتق من القريب ويأخذ ما اوصى له به والأقرب الأول تصح الوصية للمساكين سواء كان عددا
او خطا وسواء وصى بعد جرحه او قبله وكذا لو تبرع عبد بعد جرحه بانه يفتقه بين اود تبرع عبد ثم قتل سيده ولو
للذات لم تصح ولا يكون لما لكما شيء من الوصية ولا فرق بين ذابته وبين ذابته عتق ولا بين ان يطلق او يقصد التملك
ولو شرى بالرق في عتقنا صح ونعتق في ذلك الخبز المالك مع القبول يعرف الى ما عتقه المولى وهل للمالك الشرف فيه بغيره منظر
وكذا لو اوصى للعبد على هذا الوجه وعندي في ذلك كله نظر اذا اوصى لسل وارت بقدر حصته فهو غرض ان يخص كل واحد من
في قدر حصته افقر الى الاجارة ولو اوصى بان يباع عين ماله من فسان افقر فيما زاد على الثلث قبل التقيين الى الاجارة ولو
باع ففرض المولى عين ماله بمن المثل نفذ هل بشرط في الموصى له القريب فيه نظر فلو اوصى لاحد ما بشي ومات قبل التقيين
فقلنا بالاستراط بطل ما لا احتمال التوزيع وتخير المولى في التقيين وانفاقه حتى يسطح لو اوصى ان يشتري عبدا
عنه ثمانية فيعتق فعتق شرا او اما لا متناع سيده من بيعه او من بيعه بالمعين او لموته او بغير الثلث من الثمن والثمن
للوصية ولا يلزمهم شرا غير ولو اشتروا باقل من ثمانية مرفا لبا في العبد لا الى السيد على اشكال ولا في العتق ولو وجد منه ما
لا بد منه فلا السيد شيئا او تبرع بغيره في السيد قطعا ولو اوصى ان يشتري عبدا بالبا فيعتق عنه ففقر لثلاث عنه فالا قربا بشرط
عبدا يخرج من الثلث ولا يبطل الوصية ولو اختلف الثلث فاشترى واعتق ثم فخر دين مستوعب بطلت الوصية وروى العبد ارق
ان كان الشراء بالعين وان كان في الذمة صح العتق عن الموصى وبغير المشتري الثمن ولا يرجع به على البايع لان التقدير من الموصى ولا على
الموصى لانه لا يترك له ولو قيل بانه يشترى الغنم في التركة لان الثمن له بغيره الموصى لاحتل ولو اوصى شرا عبدا او طلقا او بيع عبدا او
بطلت الوصية ولو اوصى ببيع عبدا بشرط العتق صح وبيع كذلك فان تعذر بشرط بطلت الوصية ولو اوصى ببيع شخص معين بثمن
معلوم صحت الوصية ولو لم يسمه ثمنها بيع بالقيمة فان اشيع من ثمنه وتعذر بطلت الوصية اطلاق الوصية لتنفذ التوبة كذا
اوصى لاولاد وهم ذكر وانثى واولاد واخوات وعامة وغيرهم ولو اوصى للعموم دخل العات دون العات كذا في كذا
والايات ولو اوصى لاختات فهو لانات خامسة ولو اوصى لاخته فخل فيه الذكر والانثى ولو اوصى لبنيه لم يدخل البنات وبالنسبة
والموصى لعمه واخواته واولادها ايضا وقرى الشيخ في التهمة ليعلم ان ذلك مطروح ولو اوصى لبني فلان فهو المذكور الا في القيد فيدخل
لان والحناني ايضا عرفا ولو قال لاولاده دخل في الذكر والانثى والحناني على السواء الا ان يفضل ولو اوصى لبنات فلان
فهو لانات خامسة دون الذكر والحناني اذا اوصى لآبائه واقارب فلان اشترى الذكر والانثى واعطى كل من صدق عليه اسم
القريب فاسواء كان وارثا او غير وارث وهو احد قرى الشيخ والا فربط الكل من يتقرب اليه بالحق اربابا وامر وفي الاسلام وهو اختيار
القيد وليستوى بين القريب والبعيد والصغير والكبير الذكر والانثى والحناني ويدخل فيه القرابة من قبل الامه كالأحوال
والاخوة والامسواء كان الموصى عربيا او عجميا ولا يختص بالاقرب كالا قرب ولا يذرى رحم الحرم ولو اوصى لاقربا لسان له واقرب
قريبه واقربهم اليه رجا اختص بالاقرب ومنع الا بعد مع جوده ونزول على المرات فيذكر الاباء والاولاد فان فقدوا فلا جد

والآخرة فان فقدوا ما لا عام والآخر العلم مراتب الارث ولو اوصى لجماعة من اقرب الناس فان زاد ولم يوجد من الطبقة
 الاولى سواء كان واحداً او اثنين ففي شريكة الطبقة الثانية يحظر اذا اوصى لاهل بيته دخل الاولاد فلا باء والاعداد
 وسلكه حكم القرابة ولو اوصى لغيره فالشيخ كان ذلك في ذرية من اهل بيته او اولادهم او اولاد اولادهم ولو اوصى لغيره فلا باء
 ايضا وكذا العشرة ولو اوصى لغيره كان لمن يلي ذرية الى اربعين ذراعاً وقيل اربعين ذراعاً ولا يختص بالملأصق ولو اوصى
 لاهل ذرية او سكتة فهو لاهل علقته اذا اوصى لمواليه ولموالهم من فرق فهو لهم وان كانوا من اسفل فكذا لو
 اجتمعوا قبل ان يتركوا والاقراب البطلان ولا شيء لابن اتم ولا لأم ولا لأم ولد ولا لأم ولد ولا لأم ولد ولا لأم ولد
 سواء كان له مالاً او لم يكن على اشكال في عدمه وهل يخل في الوصية لمواليه ممتدة وامر ولد فالأقرب يدخل للتبديد دون
 امر الولد اذا اوصى لمستحق الزكاة كان للاصلح الثمانية المذكورة في القرآن وينبغي ان يجعل الحصة من الوصية والاقراب
 الوجوب في ذلك ويجوز الافتقار من كل صنف على واحد ولا يجزى لثلاثة من كل صنف ولا اثنين والاقراب انه لا يجزى لثلاثة
 على بلن ولو اوصى للفقراء دخل المساكين وبالعكس وليتخير تميم من امكن منهم الدفع اليهم على قدر الحاجة ولا يملك احد
 شيئاً الا بالاقباض فلو اوصى بغيره للفقراء وكان اياً البعد فقراً لم يتحقق عليه شيء ولو وصى في سبيل الله مرفقاً
 ما يتقرب به الى الله تعالى للمجتهدين والجاهدين والزوار وباء المساجد والعمائر وتكفين الموتى وغير ذلك من القربى
 وهذا الجوز قول الشيخ ولا يختص بالشيخ ولا المجتهدين خلافاً للشيخ ولو اوصى المسلم للفقراء انصرف الى فقراء المسلمين كذا
 الكافرا اذا اوصى للفقراء انصرف الى فقراء ملته اذا اوصى بثلثه لزيد والفقراء كان لزيد المصنف وقيل الثلث والاقراب
 الاول ولو كان زيد فقيراً لم يدفع اليه من سهم الفقراء شيء ولو قسم الى زيد قوماً مخيرين كان حقه احتمال ان يكون كالأولى
 وان يكون زيد كاحدهم اذا اوصى بثلثه لزيد وبقية لم يخبره الى المكتاتين فان التسع الثلث لثلثه لم يخبره لاقصا
 على الاقراب ولو امكن ان يشتري به ازيد من ثلثه كان اولى من شراء ثلثه عليه ولو اوصى بثلثه في القابض فله الثلث
 والعبد نسحر وتفقرون ولا يختص بالمكتاتين ولا بالعبيد ولو وصى ان يشتري بثلث ماله عبداً او يتقربا يشتري
 ثلثه فان وجد اثنين وبعض الثالث خاصة فالشيخ يشتري اثنين ويعتق ويبيطيان الفاضل ولو قبل بثلث بعض الثالث
 كان جميعاً اذا لم يعطوا فلا مال كذا ولم يعين ما يعطيه فلا صرف اليه بعمله ما شاء اذا وصى بثلثه في البرص في مال
 يتقرب به الى الله تعالى كاصلاح طريق وفك اسير واعناق رقية ولا يجب قسمته اثلاثاً في القرون وصدة القران
 والنج ولو اوصى بثلثي حيث يريد الله جازمه في ايصاله في كل قرية ولا يختص بالفقراء والمساكين ولو اوصى بغيره في سبيل
 والفقراء درهم ينفق عليه ثمانية الفريق لا قرب عود الا لثلاثي الكورثة وان اتفق البعض ثم ماتت عداً ثبات الى الورثة
 اذا قال بخدي عبدي فلا ناسنة ثم هرقه من الوصية بالخدمة والحمة فان قال الموصي بالخدمة لا اقبل وقد وهبت الخدمة
 له فالأقرب انه لا يبيع النسخة الحال بل بعد السنة اذا مات الموصي قبل الموصي فان رجح الموصي بطلت الوصية اجماعاً
 وان مات ولم يرجع قيل بطلت ايضا وقيل يكون الموصي به لورثة الموصي فان تخلف احداً كان لورثة الموصي وهو الأقرب
 اذا اوصى لواحد بنصف ماله ولا غير ذلك ولا غير ربع ولم يخبر الورثة اعطى الأول الثلث وسقط الآخران ولو وصى
 المبدوء باستعمل القربة فان فضل كان لمزبليه بالقربة ولو وصى لرجل جميع ماله ولا غير الثلث واجازت الورثة لاختلاف الأول
 وسقط الآخران بذابصاحب الثلث واجازوا اخذ الثلث والثلثان لصاحب الكل ولو اشتبها اقرع وان لم يخبر الورثة كان
 بذابصاحب الثلث الكل اخذ الثلث وسقط صاحب الثلث ولو اشتبها اقرع اذا اوصى للفقراء كان لمن يحفظ جميع القرآن كان
 لمن يحفظ عن ظهر قلب كالأقرب للقرآن ولو اوصى للعلماء اعطى العام بعلوم الشرع فيدخل فيه الفقه والتفسير والحديث

ولا يخل فيه ما مع الحديث فقط اذا لم يكن له معرفة بالمراد من الوصية كالعلمى والواشى فتح وعطى الموصى به
الوصية ولا يجبه الاستيعاب ولا التسمية ويخل الذكر والانتى ان كان اللفظ فيعلمها كالاملا والذرية والعاقلين والانتى
الذكور ان لم يتناول للامانات كالبنين والذكور والرجال والاطفال او بالامانات وان لم يتناول الذكور كالتسار والبنات و
المسلات وان وضع الذكور وامكن دخول الامانات مع الاجماع كالمسلمين والعلمى والاقراب ودخل الامانات على الامانة
والارامل النساء والانتى فارقت ان لم يتناول بغيره والامانة جمع اتم وهي المرأة الحايضة من البصل والعربان
لا اواج لهم وهو مشترك بين الذكر والامانة وكذا مسترانا بينهما البنت والكر واولا يجب كل جنس ثلثة اما الواشى عشرين
فانه يجب لتسوية بينهم ولو اوصى لزيد ولجبريل فتح لزيد النصف وبطلان حتى جبريل عليه السلام وكذلك لزيد والريح ولو قال لزيد و
لله تعالى العمل النصف لزيد والباقي اخره ان يكون الباقي للفقراء او لوصى بثلث ماله المفاداة انما روى المشركين من ابي
المسلمين فتح كما يفتح العكس ولو اوصى لا عقل لثالث من كمال الشافعى بمصر الى الا وهذا **الفصل السادس** في الاوصياء وفيه
ثلثة وعشرون بحثا يشترط في الوصى العقل فلا تنفع الوصية الى المجنون ولا السفينة ولو لم يجز على الوصى بطلان الوصية
ولو كان المجنون يعقود اذ واراف في صحة الوصية اليه منظر يشترط في الوصى المنفرد بالبلغ فلا تنفع الوصية الى الطفل
منفردا سواء كان عاقلا او لا ويجوز ان يوصى اليه منصبا الى العقل البالغ يشترط في وصى المسلم الاسلام فلا تنفع وصية
المسلم الى الكافر سواء كان حرة او ذميا وسواء كان ذاهبا او اجنبيا ولو اوصى اليه مثله ولا يشترط عدل الوصى في دينه ولا في عقله
الكافر لا يسلم الا ان يكون التركة خيرا او حريرا اختار الشيخ العدالة فلا تنفع الوصية الى الفاسق وان كان فاسقا
ومنعه ابن ادریس عندى فيه نظر ولو اوصى الى العبد ففسق بعد موت الوصى عزله الحاكم واستناب غيره تنفع الوصية
الى المملوك اذا اذن له مولاه والا فلا وكذا المدين والمكاتب والمعتق بعضه وام الولد ولو اوصى للعبد نفسه امهنا
او مكانه او امر ولد له قال الشيخ لا تنفع وان لم تكن في التركة رشيد وجبه المقيدا الوصية الى المدين والمكاتب هذه
الصفات للمعتبر في الوصى قبل الشتر تخفها حاله الوصية وقيل حين الوفاة والوصية وقيل في المدين وقيل في المدين وابن
ادریس لا ومط فلو اوصى المصبي او عبدا او مجنون ثم مات بعد ذلك الا وصاف فتح عندهن يعقل الشرط حال الوفاة ولو اوصى
الى عاقل فمات ثم مات بعد ذوال جنونه فتح على القولين دون الاخر ولو جن او فسق بعد الموت بطلت وصيته فان علقه
او تاب ما بعد وصيته تنفع الوصية الى المرأة والاعشى مع وجود الشرايط والى العاقل العاقل ويقوم الحاكم اليه امينا
يعينه ويكون الاول هو الوصى دون المعين وكذا الوصى الى عذر فتجد العجز فان الحاكم يقيم اليه التقيد وليس للحاكم
نوع العذر في الموضعين يجوز ان يوصى الى الاثنين فانما يقع شرط الاجماع والاطلاق لم يكن لاحدهما الا نفرا على صانع
لثمن التفرق ولو تشاكاه لم ينفذ بمفردهما منفردا الا ما يحتاج اليه من الكسوة وشبهها ويجزى الحاكم على الاجماع
كان قد استبدل بها وليس لها المقاسمة للمال ولو تغرت حال احدهما بموت او فسق لم يتفرقا الاخران نفرا
ويقيم الحاكم معه امينا وهل الحاكم جعل لولاته باجماعه فيه وجها ولو عجز فقم الحاكم اليه من يعينه على التفرق
ولو تغرت حالهما بفسق او موت وجوز ان قام الحاكم عهده الاثنين وهما ان يضموا لحدافيه وجها ولو سوغ
له التفرق منفردا جاز لكل منهما ان يتصرف في جميع المال وينفذ تصرفه وان لم يدخله الاخر ولو اتسما المال وتفرق
ظهما في بعضه جاز ولو تغرت حال احدهما لعجز فقم الحاكم معه امينا ولو كان يفسق او موت كانت الولاية باجماعها
بلائها ولا يقيم الحاكم اليه غير مجوز ان يوصى الى واحد في شئ بعينه او الى اخر في غيره ولا يشار الى احدهما الاخر واذا
وصى بغيره لم يصرف وصيا في غيره ولو قال اوصيت الى زيد فان مات فقد اوصيت الى غيره وصية ويكون كل منها وصية

ثلاثة ٣

الا ان وصية عمر موقوفة على موت زيد وكذا لو اوصيت الى زيد كان كرايها ما بن فسقه او استغل بالعلم فهو وصي ثم هو
او وصي الى زيد ثم وصي الى عمر وسلاما كما ما شر كين ولم ينفرد احد بالتصرف فلو قيل احدهما دون الآخر فنفرد بالتصرف ولو اوصى
الى زيد ثم قال انتمت غزوا البلد ولم يزل عمر دون زيد لم يكن لعمر ولا لزيد الا ان يقيم الحاكم اليه امينا اذا اوصى
الى اثنين احدهما صغير تصرفا كبيرا حين بلوغه وليس للصغير تصرف قبل البلوغ ولا يصح شي ما فعله الكسر قبل البلوغ
وبعد اذا لم يحالف المشرق ولا للكسر التصرف بعد البلوغ وانما التصرف وبلغ - فاسد العقل انفراد الكسر بالوصية ولم
يدخل الحاكم اذا وصى الى غيرهما يجب على الغير القبول له الا في حق الحي وبعد ولو قيل لم يكن له ان بعد موت الموصي يجوز
في حياته بشرط ان يعلم انه لم يعلم حتى يعلم يصح ان يوصي على الحي للقيام بها فان لم يصح جبر الحاكم على ذلك ولا بشرط
القبول وقعه في حق الموصي فلو وصى الى غيرهما لم يصح حتى ياتهم القبول لزمته الوصية اذا وصى الى آفة فظهر تنبيه الحياة
بعد الموت غزاه الحاكم واقام غيره ولو عاد امينا لم يعد ولا يثبه ولو لم يثبه عجزهم اليه الحاكم من يسعد ولا يجوز له اخراج يده
عن الوصية ولو وصى الى الخائن فالأقرب البطلان وكان ثمة من لا وصية ولو قيل ما يجوز ختم اليه امين اليه ان امكن
والأفلا كان وجها الوصية ان كانت بالمال بان جعله التصرف بعد موته فيما كان له التصرف من قصار دينه واستيفائها
وبرة الرديع واخذها وتفرقا ماله استرط في الموصي هيمنة التصرف في المال وهو العقل والبلوغ ونزول المانع من الفلاس
النفقة والحرية فليس للخبون ولا السفيه ولا الصبي ولا العبد ولا المجنون عليه للفلاس الوصية بأمال الا في رواية دالة على جواز
وصية من بلغ عسرا في المعروف ويصح وصية من عدا هو لا ذكر اكان او انثى وان كانت بالولاية بان جعله قسما على الولا
استرط في الموصي الولاية عليهم فيجوز للاب ولجد الاب الوصية على الاصغر ولا تنص من عداها كالاخ والعم وغرها
فلما وصى اخذ هولا بالنظر في المال الذي تركه لهم لم يصح له التصرف ولا في الثلث وكانت الولاية للوصية مع بلوغهم والحاكم
مع صغرهم ولو وصى في اخراج حتى او تفرقة ثلثة فانه يصح من غير ما خلة الحد انا كان في الوصية صغيرا كبيرا حاج
دون الوصى اما الوصى بالولاية في تفرقة ثلثة فانه يصح من غير ما خلة الحد انا كان في الوصية صغيرا كبيرا حاج
الصغير الى بيع شي من التركة كانه للوصى بيع نصيب الصغير ون نصيب الكبير الا باذنه وان كان بيع الجميع ارفق بها وكذا لو
اليه بفرق ثلثة وكان بيع الجميع اولى لم يكن له البيع الا باذنه الوارث الوصى امين لا يضمن ما يتلف في يده الا بالتقصير
بالتقريط او بالتعدي فلما وصى اليه بقضار الدين وتفرقة المال واخرج المكنة ضمن مع الثلث يجوز للموصي ان يستوفي ثلثه
في يده ما ينفقه من دين وغيره من غزاه الحاكم انا لم تكن له حجة وهله ذلك مع الحجة الا بغير في جواز سائر من المال لغيره
من نفسه اشكال الاقرب جواز ولا بشرط سرق ما كثر من ثمن المثل ولو قال له الموصى جعلت البلد ان تضعها لي حيث شئت
او حين شئت او حيث رايت كان الجواز اليه في صفه الى من شاء وهل يجوز له صفه الى نفسه فيه اشكال اذا شهد
الوكلاء الاطفال بالمال وعلى ائمت قبلت شيئا منه وان شهدا لم يقبل الا ان يكون العترة كبيرا او تكون الوصية تخرج من
الثلث من دون الشهادة اذا اذن الموصى للموصى ان يوصي جانا جاعا وان لم ياذن وصفه لم يكن له ذلك قطعا وان لم ينفقه
فقلنا ان قربا انه ليس ان يوصي ويكون الولاية بعد الى الوارث الحاكم وان اذن له في الوصية فان عتق صح وكذا ان اطلق بان يوصي
او من الحسن شئت في موصي اذا مان ولا وصى له كان الولاية للحاكم مع فقد الجد ولو لم يكن هناك حاكم جاز ان يتبناه من
المومن من يوثق به على اشكال يجوز ان يجعل الموصى جلالا ويجوز ان يتولى ماله الياسمي ان ياتخا جرة المنزل عن نظره في
وقيل باخذ قدر كفايته وقيل باخذ اقل الامر ولا يكر الدخول في الوصية مع التمكن من القيام بها وانا اوصى بتفريق
ثلثة فامسح الوصية من اخراج ثلث ما في ايديهم جاز للموصي ان يخرج ثلث ما في يده وهله ان يخرج ثلث ما في يده بازار ما نفقه

او يجلسه عليهم حتى يدفنوا اليه فيه اشكال اذ العلم الوفاق على الميت وما في جوارقه من دون اذن الحكم نظر ولو صدق
 الوتر صاحب الدين جاز لما دفع مع امتناعهم منه ويجوز للرعي ان يخرج من مال اليتيم ما يتعلق به كالتبرع بثلثه من المال وكفارة
 مثله دون دينه لان خطاره على العاقلة وكذا عدد وينفق عليه بالعرف وينفق للرعي ما نفعه ازيد ولرعي الصبي بعد بلوغه
 الزيادة على المعروف ما لقول قول الرعي وكذا الوارث على الجارية عليه ولو اختلف في المدة بان يدعى الصبي من ثمانية سنين
 والرعي منذ ثلث ما لقول قول الصومع بمينه وكذا الوارث دفع المال الايد بعد البلوغ وليس للرعي ان يزوجه الصغرة ولا الطفل
 وان اوصى اليه في ذلك وله ان يزوجه عبداً واماً مع المصلحة وان تزوجه من بلغ غير ربيها اذ الحرام اليه ومع بلوغه يدفع
 الرعي اليه ان كان ربيها وان بلغ بغيرها فكل الصبي وان بلغ سفيها لم ينقل الحجر عنه ويكون ولاية الرعي عليها كانت ويخرج الرعي
 عنها الزكوة مع وجهها وان جنى على ما اخرجها الرعي وان كانت على نفس خطا اخرج الكفارة من ماله والدية على العاقلة
 وان كان عبداً قبل به وزوجه الرعي مع الكعبة الصيغة عن الرعية اليه ان يقر لا يصح اليك ليتصرف في مال الاطفال
 اذى هذا النوقان لم يذكروا تصرفه في مطلق الايصار على غير الحفظ ولما عطلت لسانه رعي عليه كتاب الرعية فاسار ربه
 او غير اليه على العاقلة يجوز للرعي الرجوع في الرعية بالولاية فلرعي على جمل جاز ان يرجع عن ذلك ما دام حياً ويعطى للرعي
 ولشركه معه غير **الفصل الثاني** فيما يثبت به الرعية وفيه ستة باحث لا يشترط في الرعية الشهادة بل الرعية في الرعية
 الرعي حكم عليهم بها وكذا الرعي من فعل امر وجب عليه وان يكن معه شاهد نعم يثبت بالاشهاد في السماع
 ثبتت الرعية بما لا يشهد به عدلين او رجل واحد او رجل واحد في ربيع الرعية وان
 في النصف وتلك في ثلثة ارباعا واربعة في الثلث من غير يمين في ذلك كله واما الرعية بالولاية فلا تثبت الا بشهادة رجلين
 ولا يقبل في الشهادة النساء منفردات ولا منقذات الى الرجال ولا الشاهدوا اليه على الاقوى لا يقبل في الشهادة بالرعية
 الاحد ولا المسلمين مع الاحبار ويجوز مع الضرورة وعده وعدو المسكين قول تعين من اهل الذمة من ظاهر الامانة عند
 اهل دينها ولا يقبل شهادة عند اهل الذمة مع الكفار اذ اشهدوا رجلين له على حلجانية انه منه وانه اعتقها ثم مات
 فدون شهادتهما وجاز للميراث عز نتم اعتق قسماً قبلت شهادتهما وبرج المولود بالتمسك على احدهما ورجل عبيد كالكلام وكبر
 لاشهادهما لا يخالصه لا تقبل شهادة التومتي للميت فيما تجزئه نفعاً كالرعي به بالخروج به ما يليه من الثلث وشهادتهما
 للطفل الذي يلى امره وتقبل شهادته فيما لا تجزئه نفعاً اليه ولا تقبل شهادة الرعية بعزل الرعي ولا بانضمام غيره اليه ولا بتخصيص ولاية
 ولشهادته من الرعية على الميت بعين اودين لغرض قبلت شهادتهما وان خرجت ولاية الرعي عما شهد به لوارث الوارث
 ان من رعي له نيبا لثلاث حلف زيد معه ان كان وارث غيرهما اقام ارضاً هدين بالرعية له بالثلاث ولم يخلو لثمة كالا
 ثمانية مع اتحاد التحليل والاطلاق والحكم الاخير ولو لم يكن عدلاً فالثلاث لمن اقام البينة وهل يأخذ المقر له من حصته
 المقر بينا فيه اشكال اقربها لا خذ منه **الفصل** من تصرفات الرعي وفيه تسعة وتكون بجملة تصرفات الرعي
 فكان مرجلة ونجزة المرجلة ما على بالموت كالرعية بالموت بالمال او الذبيح وهي تخرج من الثلث بالاجماع وكذا الوارث
 الشحيح قهره بما بعد الوفاة والمخبر كالكهنة والوقت والقتى والابار والمحاباة في البيع وغيره من عقود المعافاة ان
 من الرعي وبما من مرضه ذلك ثم مات او وقت من الصحيح عفت من الاصل بل خلاف وان وقت في مرض الموت فقول
 ارباعه من الثلث وكذا اذا وهب الصحة واقبضه من مرض الموت اما الاقرار فان كان الرعي منهما كان من الثلث
 وان كان ما مراً اخرج من مصلها اما ان سوار كان لوارثا وغير ارباع الرعي يثبت الثلث نقداً لبيع هؤلاء المشتري السلعة
 فان ابرأ من الثلث من الثلث وكان على المشتري ثلثا الثلث للرعية ولرابع باقية من الثلث مضى لبيع ثمانية

اليهم فصف العبد وقيمة نصفه وذلك بعدل شيئين فبما ان النصف العبد وان كانت قيمته نصف الدين او اقل يقدر به
 بالدين الجارية نفذنا القيمة في جمعه لان الارش نصف القيمة او اكثر ولو كانت قيمته ثلثة اجناس الدين فداها بالارش فنحن تحت القيمة
 في شي ويقدر به بشي والمثلين صار مع الورثة عبد وثلث شي بعدل شيين في ثلثة ارباع فيخرج القيمة في ثلثة ارباع العبد ويرجع الباقي
 ربعاثة وخمسون وثلثة ارباع الدين سبعة وخمسون صار الجميع تسعة من نصف ما تحت القيمة فيه اذا استحق في مرض الموت
 نفذ العتق من الثلث على ما اخبرناه سواء كان منجزا او معلقا بالموت واذا اوصى بالعتق وجب على الورثة الاعطاء اذا اخرج من الثلث
 والا فباناه فان امتنع جرم الحاكم ويحكم بحريته من حين العتق ولا يؤخذ للموصي لانه السبب الوارث ما تبعه ولو اوصى
 الى غير الورثة بالعتق كان الاعطاء اليه ولو اوصى بغير ما يملك من جملته العتق بالواجب ولا من ماله لكان الباقي من الثلث ولو كان
 الثلث نطقا كان باجمعه من الثلث بدا بالاول من قيمته فالاول ولا الورثة لتقديم العتق وقد روي الشيخ انه اذا كان من جملة
 الوصايا بالانج بداهه ونحن نقول بذلك اذا كان واجبا والا فقدم ما ذكره الموصي ولا اذا جمع بين عطية منجز ومعلقة بالموت
 بدا بالمنجز او لا لكن اعنى منجزا او وصي بشي فانه يبدأ بالعتق وكذا الوصية ثم اوصى بالعتق ثم بدا بالقيمة ثم ان اتسع الثلث كما
 من غير الاتصاف فاحتمله الثلث فبطل فيما قرعنه اذا اعتق عبدا ولا مال سواهم عتق ثلثهم وبقي العتق بين ذكره او لا وكذا
 لاروي لعتقهم ولو اعتقهم بلفظ واحد من غير ترتيب عتق ثلثهم وليخرج بالقرعة ولو اعتق مملوكه ولا شي سواهم عتق ثلثه وان
 في باقي قيمته للورثة واذا اوصى بعتق جميع ماله لكان له ماله كخضة وماله كمنه كمنه وبين غيره ووسع الثلث
 عتق الجميع عتق المحقر وقد رما بخصه من المثلث قال الشيخ ويقوم حصصا لشركاء عليه من الثلث ويقفون وفيه نظر
 اذا اوصى بعتق نسمة مؤمنة وجب ذلك فان لم يوجد قبل عتق من افاء الناس من لا يعرف بنسب عدل وقالا لا يقع التوقع
 واذا استرى نسمة على انما مؤمنة واعتقها لم يملكها لئلا يملك كذلك فذا فرقت عن الموصي اذا اعتق عبدا بلفظ واحد
 ونسوان قيمتهم وكان لهم ثلث مجموع كسنة اعبد قيمتهم متساوية افرع بينهم اما على الحرية او على الرقبة وان فهم كسر كعبد بن
 قيمة احدهما مائتان والآخر ثمانمائة افرعت بينهما فان وقعت عليه في قرعة الحرية ضربت قيمته في ثلثة اسهم فابالغ نسبتا اليه قيمة
 العبد بن معاشها فخرج بالنسبة هو القدر الذي يعتق منه فاذا وقعت على الذي قيمته مائتان ضربتها في ثلثة مائة ستمائة ونسبته
 قيمة العبد بن مائة وخمسة مائة فاحسب اسداسها فيعتق منه خمسة اسداسه وان وقعت على الاخر عتق منه خمسة اسداسه
 رولة طه عبدان اسمها واحد فقال فلان فربعد موتي ولما ساء درهم ولم يعينه افرع بينهما في العتق واما الدرهم فيحصل بطلان
 القيمة فيما لوقعها بينهما فيصوبين والصحة لان مستحقا فخر فطال الاحتفاظا اذا اعتق عبدا من عبده ولم يعينه ما يخرج بالقرعة
 ولو اوصى بعتق احد عبده احتل تخيرا لوارث فيه ولو اوصى بعتق عبد من غير لصاقة ولا يقين بصفة اعتق الوارث من غيره
 في الكفارة قد بينا ان العطية يخرج من الثلث ويعتبر حال الوفاء فيما خرج من الثلث علم ان العطية تحت فيه حال العطية فان ما التزم
 او ك شيئا قيم بين الورثة وبين صاحبه على قدر ما لم يوفيه وترى بافقوا الدور فاذا اعتق عبدا لملك غيره فكسب مثل قيمته
 فطابق سيدة فللعبد من كسبه قدر ما عتق منه وباقيه لسيد زاده ماله السيد وزاده الحرية بداهه وزاده حقه
 في كسبه فينقصه حق السيد من الكسب فيقضي بذلك قدر ما عتق منه فيستخرج ذلك بالجرفية يعتق من العبد شي وله من
 كسبه شي لان كسبه مثله والورثة من العبد وكسبه شيان لان لهم مثله ما عتق منه وقد عتق منه شي ولا يجب على العبد ما حصل
 من الكسب لانه استحقه بجزء آخر لان حصة سيد فصار للعبد شيان والورثة شيان من العبد وكسبه فيقسم العبد وكسبه
 غنيين يعتق منه نصفه وله نصف كسبه والورثة نصفها والركب مثله لاقبته فله من كسبه شيان فيصير ثلثة اشياء والورثة
 شيان فيقسم العبد وكسبه اجزاء يعتق منه ثلثة اجزاء كسبه والورثة خمسة اجزاء وكسبه ولو كسب ثلثة اشياء قيمته فله

ثلاثة اشياء من كسبه مع ما عتق منه وله شيان فيعتق منه شيان وله ثلثا كسبه ولهم الثلث منها ولو كسب نصف قيمته عتق منه
شيء وله نصف شيء ولهم شيان فالجميع ثلثة اشياء ونصفا فالسبطا ايضا فصار سبعه له ثلثة اسباعا فيعتق ثلثة اشياء
وله ثلثة اسباع كسبه والباقي لم يلم اذا كانت قيمته مائة وكسب خمسين فقد عتق من العبد شيء او سبعة من العبد نصف شيء او سبعة
من الكسب نصف شيء لان الكسب مثل نصف قيمته واللوثة شيان والعبد وكسبه وهما مائة وخمسون يعادل ثلثة اشياء ونصف
بضمها فيخرج نصف وهو اثنان بصبر سبعة ونصف الاثنان في مائة وخمسين يكون ثلثا مائة فالثاني لسبع ثلثا مائة وهو ثلثة اسباع
مائة فيعتق من العبد ثلثة اسباعه وسبعة من الكسب ثلثة اسباعه وقد حصل للوثة اربعة اسباع العبد واربعه اسباع الكسب
وهما مثلا ثلثة اسباع العبد فيكون للوثة ستة اسباع مائة والمعتق ثلثة اسباع مائة ولو كان على السيد دين يستغرق
قيمه وقيمه كسبه بطلت الوصية وان لم يستوعب من العبد وكسبه ما تقضى به الدين والباقي يقسم على ما يعمل في العبد
الكامل وكسبه وان كان على السيد دين كقيمه صرف فيه نصف العبد ونصف كسبه وقسم النصف الباقي بين الوثة والمعتق
نصفين ولو كسب العبد مثل قيمته وعلى السيد مال مثل قيمته قسم العبد ومثل القيمة على الاشياء الاربعة فلكل شيء ثلثة ارباع من
من العبد ثلثة ارباعه وله ثلثة ارباع كسبه ولو اعتق عبدا قيمته عشرون ثم اغتوا نصف قيمته عشرة ولا مال له لو لم يملك كل
مثل قيمته لو مكل الحرية في الاول والا لاسعه كسبه فيحصل له نصف ما للوثة بل طريقه ان يقول عتق منه شيء ولو من كسبه شيء
واللوثة شيان فيقسم العبدان وقسم على الاشياء الاربعة فيكون لكل شيء خمسة عشر فيعتق منه بقدر ذلك وهو ثلثة
ارباعه وله ثلثة ارباع كسبه والباقي منه من كسبه والعبد الاخر وكسبه اجمع للوثة ولو بدأ بقول لا تعتق كله واخذ
كسبه واستحق الوثة من العبد الاخر وكسبه مثل الاول وهو نصفه ونصف كسبه ويتبقى نصفه ونصف كسبه بينهما
نصفين فيعتق رابعة وله ربع كسبه وترى ثلثة ارباعه ولسعه ارباع كسبه وذلك مثلا ما يعتقهما ولو عتق العبد من
دفعه افرغ بينهما فنخرج له قرعة الحرية فحكمه كالوفا بعتقه ولو كان له ثلثة اعبد قيمته كل واحد مائة وعليه دين مائة
وكسب اصد مائة واعتقم لم يخرج الوثة افرغ الاخراج الدين فان وقت على غير المكتب جمع في الدين ثم افرغ بين المكتب والحرية
فان خرجت على المكتب عتق كله وان كان المكتب مائة للوثة وان وقت قرعة الحرية على المكتب بخلد له الدار وقول عتق منه شيء
سبعة من كسبه شيء واللوثة شيان والعبدان والكسب ثلثا مائة يعادل اربعة اشياء فالثاني خمسة وسبعون وذلك ثلثة ارباع
العبد فيعتق ثلثة ارباعه وسبعة من الكسب خمسة وسبعون ويتبقى للوثة اربعة وخمسة وعشرون ومن كسبه مثلا والعبد
الاخر قيمته مائة فيحصل للوثة مائة وخمسون وذلك نصف ما عتق من العبد ولو وقت قرعة الدين على المكتب ولا يجمع
في الدين وصرف نصف كسبه فيه ولو بقا الجميع ابطلا عليه العتق ولم يقض الدين من كسبه طامة لا مكان ووقع العتق عليه
فيكون الكسب لاس مال ائمت فلا يجزى ان يقضى باليه دين ائمت وانما يقضى الدين بجمع ما راق منه من الكسب لبطان العتق
فان ثبت هذا افرغ بين باقيه وبين العبد من الاخرين في الحرية فان وقت على غير عتق باجمعه واللوثة الباقي وان بقيت
على غير عتق باقيه واخذ باقي كسبه ثم افرغ بين العبدان لانما الثلث فن وقت عليه القرعة عتقت ثلثة وتبقى ثلثاه والعبد الاخر للوثة
فيكونا العتق خمسة اسداس عبد لان ما لا ائمت بعد قضاء الدين عبدا ونصف ولو لم يكن هناك دين افرغ بين الثلثين
خرجت قرعة العتق على المكتب عتق وكسبه له ورقا العبدان الباقي وهما مثلا ما عتقوا ان خرجت على غير المكتب بقي من الثلث
شيء لان قيمته العبد والكسب اجماعة فيفرغ بين الباقيين فان خرجت القرعة على الذي لم يكتب عتق ثلثة وقد استوفى
الثلث وان خرجت على المكتب قلنا هذا العتق في شيء ومعه من الكسب شيء واللوثة شيان مثلا ما عتق وقد فدا العتق
في عبده قيمته مائة فيحصل للوثة مثلا ذلك ما كان وفي يدهم عبيدان قيمتهما مائة اثنان ومائة الكسب يقطع من ذلك ما ساد

مهم مائة بعدل! ببقا أربعة اشياء فالثاني خمسة وعشرون ونفقة من الكسب خمسة وعشرون وبقا الورثة بعد قيمته مائة
وثلاثون بلع الكسب خمسة وسبعون وكسب للامه خمسة وسبعون فيكون لهم مائة ثمان وخمسون وقد عتق عبد وبيع عبد
بمائة وخمسة وعشرون اذ اعنت عبد بن بلفظ واحد لا مال سواهما وهما متساويان قيمة فاما احدهما اقرع بين
التي واليت فان وقعت على الميت والحى رقيق وتبين ان الميت نصفه قران الاصل الى الورثة مثلا نصفه وان وقعت
على الحى عتق ثلثه ولا يحسب الميت على الكسب لواعنت عبده وعشرون ولا مال سواه فاما قبل ميتة وترك عشرين
احتقها السيد بالولاء وتبين انه مات قروا خلف عشرة دخله الدود ففعل تحت منه شئ ولم ينكبه شئ وليه
شئان وقد حصل في يد سيده عشرة بعدل شئان فبين ان نصفه قروا فيه رقيق والعشرة للسيد نصفها ارق
ونصفها بالولاء ولو خلف العبد ولدا فله من رقبته شئ ومن كسبه شئ يكون لولاه باليراث والسيد شئان
فقيم العشرة على ثلثة الابن ثلثها والسيد ثلثها ثلثها وتبين انه عتق من العبد ثلثة ولو خلف العبد عشرين وابنا فله
من كسبه شئان يكون لابنه وليته شئان والعشرون بين السيد والولد نصفين وتبين انه عتق نصفه ولو كان
الابن قبل موت السيد وكان ابن معتقه فميرته السيد لان ابنيها ان ابا مات قروا السيد قد ملك عشرين شئ
فمنه فعتق رجلا ولا ابنه الى سيده فميرته وان لم يكن ابن معتقه لم يخرج له ولا ميرته سيدا به وكذا البحث
لو خلف الولد عشرين ولم يخلف الاب شيئا او ملك السيد عشرين من اى جهة كانت ولو لم يملك عشرين لم يخرج له ولا
الاب لان اياه لم يعتق ولو اعنت له بعضه انخرط من ولا ابنه بنسبه الميراث فان ربيع ومات في مرضه ولم
لم يدخل بطل النكاح ولا مير المرأة ولا ميراث وان دخل مع النكاح وثبت لها الميراث وكان لها المهر فان حاضيه
بان كان ميرثا خمسة كاهن عشرين لا يملك سواها كان لها ميراث ثلث الحياة ولو اجازا الورثة ثبتت الحياة
ولو مات قبله فميرته لم تخلف سوا الصداق دخلها الدود فقيم الحياة في شئ فيكون لها خمسة بالصداق وشئ بالحياة وبقا
لورثة الزوج خمسة الاسبنت ثم رجع اليهم بالكرات نصف ما لها وهو ثمان ونصف نصف شئ صار لهم سبعة ونصف
لأن نصف شئ بعدل شئين اجوعا بل يخرج النقي ثلثة وكان لها ثمانية رجع الى ورثة الزوج نصفها ان بقى صاحب سنة
ولورثتها اربعة ولورثة الزوج خمسة اغري بقمع الورثة اثنا عشر ونصف لا نصف شئ بعدل شئين فالثاني خمسة فخذ
لها الحياة اجمع ورجع جميع ما حبا به الى ورثة الزوج وبقا لورثتها صداق ثلثها ولو كان للمرأة خمسة ولا شئ للزوج بقي
ورثة الزوج عشرة لا نصف شئ بعدل شئين فالثاني اربعة فيكون لها بالصداق تسعة مع خمسين اربعة عشر ورجع الى ورثة
الزوج نصفها مع الديار الذي بقى لهم ثمانية ولورثتها سبعة اذ اعتق منه في حقه ثم تزوجها في مرضه ودخل مع ورثة اعم
وان اعتق من مرضه ثم تزوجها ودخل كانت تخرج من ثلث عتقته وورثت فلوا عتق مائة لا يملك غيرها ثم تزوجها اربع
كاهن مات لم يرها النكاح وليست طهرها ويعتق ثلثها وترق ثلثها وان كان قد دخل بها ميرها نصف قيمتها عتق من ثلثة
اسبوعا واسترق اربعة اسبوعا وطريقه ان ترق عتق شئ من العبد او نصف شئ والورثة شئان فجميع ذلك فيكون ثلثة اسبوعا
ونصف يسبغها فيكون سبعة لها من ثلثة اسبوعا اربعة ولو اراد الورثة دفع حصتها من ميرها وهو سبغاه ويعتق منها سبغها
ولورثة خمسة اسبوعا فقام ذلك ولو قلنا بحسب ميرها من قيمتها وليس في ميرها بقى وهو ثلث قيمتها كان وجهها ولو اعتقها وقيمتها مائة
وتزوجها ميرها كذا وخلف مائة على النكاح وبطل المتبقي والا جازا الدود لنقصه على ثبوت العقد المتوقف على بطلان العقد
لنقص المتبقي عن القيمة مع حقه وثبت ميراثه لانه يجري مجرى ميراث الحياة وبطل العتق في بعضها لان ميراثه عن الثلث
وطريقه في ميراثه العتق ونصيب من ميراثه شئ اخر وحصل للورثة شئان في ميراثه ما عتق منه فيكون للورثة التي من ميراثها

ما

الجارية في تقدير اربعه اقسامها والتركه ثلثا مائة وقيمة الجارية ثلثا مائة فيعتق ثلثه ارباعا او يحصل له ثلثه ارباعا من مائة من المثل
 لثدي منه خمسة وعشرين تمام فبما بقي لها غمسون وللورثة مائة وغسون الواعتق المريضة عبدا قيمته عشرة وربعها ما
 في ذمته ثم مات وخلف مائة فتمت العشرة الى المائة ويكون الثلثة في ثلث النصف وبقي الورثة خمسة وغسون ولا يحجب عليه
 قيمته خلع المريضة جارية اذا خالعت في مملوكه كان بمثل الثلث مع الثلثة والقيمة وان كان اكثر كانت ان ياد على مائة لثديها
 يعتبر من الثلث فان خالعت ومهر مثل ثلثي المائة سواها فللزوج ثلثه عشرة ولورثة المهر ما اراد على مائة لا يلايه في المهر
 مثل عشرة ثم رخصت فخلعت منه بالمائة ولا مال لها سواها فله مهر مثلها وثلثي الجارية والباقي له ثم يرجع اليه صداق المثل وثلثي
 بالجارية فضاله مائة الا ثلثي شيء بعدل سنيين كالثلثي ثلثا عاها وهو سبعة وثلاثون ونصف فمقدار المهر المثلج المثلج المثل
 وثلثا الباقي ثلثا عشرة ونصف فيصير به خمسة وسبعون وهو سلاحيها اما لو وجب للمريضة ثلثه مائة لا يلاها سواها فخصها
 ثم ماتت وخلعت معن وبما فقدت تحت الكهبة في شيء والواهب الجارية ورجع اليه بالكرات نصف ثلثي الذي جارت الكهبة فيصير
 معه مائة الا نصف شيء بعدل سنيين كالثلثي فما ذللا اربعون جمع الى الواهب نصف عشرة من مائة مائة وبقي لورثة المهر
 عشرون وطريقه ان يأخذ عدد الثلثة النصف وهو ستة واخذ ثلثي ثلثين وثلثي نصف ستمائة في سهم فهو للورثة وثلثي الكهبة
 اربعة فيقسم المائة بينهم على خمسة والسهم الذي سقطته لا يذكر لا يرجع على جميع السهام البقية بالسوية فيطرح كل سهم الفاضلة عن
 الفروض في مسألة الرد مثل ان خلفنا ثلثا وثلثين فلا يبين اربعة ولا تم سهم بل يقطر ذكر الثلث الاخر الواعتق المريضة عبدا لثديها سواها
 وقيمته مائة فقطع اربع سبعة خطا عتق نصفه وعليه نصف قيمته ويصير لثدي نصفه ونصف قيمته وذلك لثلاثا فقطع عتق
 فانما وجب نصف القيمة عليه لا رة عليه من ارث الجارية بقدر ما عتق منه وحساب ذلك ان يقل عتق منه شيء وعليه لثدي شيء
 فصار مع السيد عبدا لثديا وبعدل سنيين فاسقط ثلثا بثلثي بقي مائة من العبد بعدل سنيين مثل عتق منه ولو كانت قيمته ثلثين
 عتق ثلثا لا رة عتق منه شيء وعليه نصف شيء السيد فصار لثدي نصف شيء وبقية العبد بعدل سنيين فيكون بقية العبد
 بعدل شيئا ونصفا وهو ثلثة اجاسه والثلثي الذي عتق غمسا هو لو كانت قيمته خمسين او اقل عتق باجمعه لانه يمل مائة وهي ثلثة
 ولو كانت قيمته ثلثين قلنا عتق منه شيء وعليه شيء وثلثا شيء السيد مع بقية العبد بعدل سنيين فصار العبدان ثلث شيء فيعتق
 منه ثلثة ارباعه وعليه هذا القياس الا ان ما زاد من العتق على الثلث ينفق على اداء ما يقابل به من القيمة الواعتق عبدين لثديها
 دفعة واحدة قيمة احد ثلثا مائة والاخر مائة وغسون فبقي الادنى على الاخر جناية نقصت ثلث قيمته فاربعا كذا ثلثا ثلثا السيد
 فان وقعت قرعة القرعة على الجاني عتق منه اربعة اجاسه وعليه اربعة اجاسا رث جانيته وبقي لورثة سبعة وخمسة عشر
 جانيته والعبد الآخر ذل لا مثالا عتق منه وطريقه ان يقل عتق منه شيء وعليه نصف شيء لا رة جانيته بقدر نصف قيمته
 بقي لثدي نصف شيء وباقي العبد بعدل سنيين فعلمنا ان باقي العبدين شيء ونصف فاذا انصفت الى ذل الذي عتق جارا
 جميعا بعدل سنيين ونصفا وثلثي الثلث مل غمسا واذ اربعة اجاسا احدى ولو وقعت قرعة القرعة على الجاني عتق ثلث
 وله ثلثا رث جانيته يعلق ببقية الجاني وذل لثلاث الية لان الجانية على من ثلثة فربما يفتد باقية من القرعة وان عتق
 من لارث لثلاث فبقيته الجاني فيخذه به ولا يبقى لثدي مال سواء فيعتق ثلثة ويرث ثلثا اذا اراد الميراث من يفتد عليه
 فقبله واثبات في ذل الميراث عتق من الاصل لان اعتبار الثلث انما يكون لما يخرج من ملكه ويرث وكذا اللثا في يكون من الثلث
 وهو قرى ولارث لثلاث لثلاث ارباعا بالغا لا يلاها سواها فله الف الف باخراج الجزان من اكل صل يفتح البيع فيعتق جميعه وعلى ما اخرها
 يفتق ثلثة ويبقى ثلثا ودار لورثة ابنه كان ممن يفتق عليه عتق فالأ واربعة فبقي ثلثه في ذل الذي اراد لثلاث فبقيته
 بولاد بعد موت الميراث فلا تركه سواها فبقيتها مائة كان للميراث ثلثا الجارية والثلث الباقي والورثة لورثة ولورثة

الجارية حاملته ومات قبل القول فامواته مقسمة فيكون له الة وذا قبل الوارث ملك الجارية وحملها بقول من لا من المورث وعلى نفقته
 ديون المورث من الجارية وحملها وينفذ منها وما ياء فيه نفقته من كونها ملكا حصل من المورث والاسبب وهو القول
 لم يحصل من المورث ومن كون الة ملكا بما ورث عنه من ما تقبله فهو ملك للبيب من جهته كالتة وعلى كل تقدير فالأصل
 الترتيب على الترتيب المتوقفه على القول من جميع الورثة فلو كانت احدى دار ولما وصى بامه لجل موات المورث والمورث له ابن من الة
 ولم يخرج الة فقبل الة لولد عتق ثلثها وفي تقويم الباقي عليه اشكال اذا اعتق المريض سقطين من عبيدين على الثقاب
 فان خرج الة بالكلية من الثلث عتق وان فضل من الثلث شيء عتق من الباقي بقدر الباقي ولو خرج الباقي كله عتق ولم يغفل
 من كان لا ياتى لم يعتق ونفذ العتق في الاول باجمعه ولو فضل الثلث عن الة اعتق منه بقدر مولى اعتق للتفصيل منها دفعة
 فان خرج العبدان من الثلث عتقا وان خرج النقصان خاصة عتق النقصان وان خرج ازيد منها فالأخرى بالقيمة ويحتل قيمة
 الباقي عليها اذا ملك المريض من يعتق عليه بغير عتق من عتق وورثت كالجثة والميراث ولو كان بعوض فتح الشكر من الثلث
 وعتق وفي ابطال الشكر في الزايد فظروا على تقدير الصحة لا يعتق على المريض وأما الميراث كان من يعتق عليه عتق والا فلا يعتق
 جميعه على المريض بركات منه وان عتق بعضه وورث بقدر الجثة وان عتق على الوارث لم يرث بالثب على نصيبه ولو اشترى اياه
 بالفلان سواها وخلع اباها على القول بصحة البيع من الأصل يعتق على المريض وعلى الآخر يعتق ثلثه ويعتق باقية على ابن ولو
 اشترى ابنه بالفضة تركته وقيمتها ثلثه الف وخلفا الباقي عتق كله على احد القولين وعلى الآخر ثلثه لقيمة ويعتق جثة
 الساعة لانه ملك ثلثه بالحق اياه ولو ترك الفين سواء عتق كله وورث الباقي لانه تركه هي الثمن لا القيمة ولو اشترى ابني عمه
 بالفلان سواها رقيمة كل واحد الف فاعتقا حدها ثم خلفا بعدهما في الثب فعتق لهما اخرا يعتق لهما الا ان يجزى لهما عتقه اجمع عتق
 بثلثه ثلثي بقيته التركة فيعتق منه ثمانية الساعة وبقية ثلثه اخيه لذبح ويحتل عتقه كله ويرث اخاه لانه بالاعناق
 بصيرته لثلثي التركة فينفذ اجازة في اعناق باقية فحمله التركة ثم يحل له الميراث ولو ترك بثلث تركته ثم اشترى اياه وله ابن وان قلنا
 باخراج الميراث من الأصل فتح العتق اياه وورثت وان قلنا انه من الثلث فاما السابق من الميراث فيصير الشكر اياه ولا يعتق
 المريض لانه لم يبق من الثلث شيء ويرثه الولد فيعتق عليه ولا يرث لان العتق اتماما حصله بعد الملية هكذا التفت لاشترى اياه ثم اغتفر
 اما لو حب له ابن او ورثه يعتق عليه ويرثه لو ملك من ورثه ممن لا يعتق عليه كابن عمه وعتقه في مرضه كان اعتقه وصية من الثلث
 على اخرايه فان خرج من الثلث عتق وورثت وان لم يخرج من الثلث عتق منه بقدر الثلث وورث بقدر ما فيه من التركة
 كل ما يلزم المريض في مرضه من الخوف والحاجة فهو من ذل كما ان الجارية وجارية عبيد وما عارض عليه ثمن المثل وما ينال
 الناس بثلثه في التكاثر بمثل المثل واما شراء جارية للشركة كثيرة الثمن بثلث المثل وكذا شراء طعام لا كله مثله بثلثه بثلثه بثلثه
 في ذب ولوقضا بعض غيرة ووقت تركة لبيار الدين حتى قضوا ولا سبيل للفرية عليه وان لم ير فذلك لانه ادى واجبا
 فضا لا لاشترى بثلث المثل ولو اعتق بثلثه فميراث مستوعب ففي حقه العتق نظر العطاء الميراث ليشترك مع الوصية
 في احوال اربعة احدها انما يخرج من الثلث على اخرايه ويقف نفقة ما فيها زاد عليه على الاجازة الكافي ان فضلها انقص من
 فضل الصدقة في حال الصحة والصحة المالكات ان خرج من الثلث يعبر بها الميراث لا قبله ولا بعد الرابع انما اذا
 اختلف العطاء قدم الاول اياه فالاول كالوصية وبما روي في احوال الاول انما لانه في حقه العطاء ليس بالاجماع فيها وان كثرت
 المالكات قبلت ما افردت حيا ما أعطى وكذا ردة صالحة الوصية فانه لا حكم لقولها ولا ردة الأبعد الميراث المالكات العلية بثلثه
 الميراث الميراث في الصحة من العلم بالقدرة في البيع وعدم التعليق على شيء في العتق وغيره من الآحاد بخلاف الوصية الرابع ان
 الذين انقضوا بالوفاة خرجت من الثلث وان برأ منه ثم مات خرجت من الأصل والوصية يخرج من الثلث مطلقا الى من لم يملك

مقتضى الحقيقة فيدأ بها ويدخل النقض على الوسايا والواجبات المطايا فان ترتب بدى الاول فالاول وكان النقض دخلا على الاخير وان
وقعت دفعة ثمان وكل دفعة في ايقاع رافا وقعها دفعة فتمت الثلث بينهم على قدر الخفق ولو نذر عتق سبعة عند عتق سبعة
سعيدا ان خرج من الثلث وان لم يخرج الا احد فتمت عتق سبعة وان بقي من الثلث ما يفتقر ببعض سبعة عتق تمام الثلث من ولو
نذر عتق سبعة ان تزوج او تزوج باكثر من الثلث لزيادة مقبرة من الثلث فان قصر الثلث عن الحيازة والعتق قدمت الحيازة
لان التزويج شرط في التقفية عليه فوجب بالحيازة اسبق ويحتمل التساوي لان التزويج سبب الحيازة وشرط في القن
المرضى صمان مخوف وغير مخوف والثاني كوجع العين والفرس والصداع اليسير وطخية وحكة وهذا حكم الصحيح في عطايه
والاولا اما تمتد كالجذام وحتى الربيع والبلع عند ثباته والسر في ابتداءه وحتى القرب والجراح او غير تمتد ويعلم بتجديد مائة كالمذبح
ومن اشرف حشونه ولا يعلم لكنه يخاف منه ذلك كالتبرسام والحمى الصالبة والرعافا لانه اذا لم يذبح وذات الجنب ووجع القلب الرية
والقربان فلهذا لا يتحقق معها الجرح في الوسايا والبرصات غناد من الثلث سواء كان معها حتى او لا والاسباب الخرفا التي لا يمكنه
منه ولا مسكة مخوف وان لم يكن متحررا بل ينقطع ويعود ليس مخوف الا ان يكون معه زجيرا ويدهم عليها وليستعجل الدم ولو اشكل
الحالة المخوف وغيره رجح الى اصل الجرح ومع الاطباء المسلمون بالعدول ولو هاجم به الدم فهو مخوف وان يتغير عقله وكذا الصفة
انما حاجت به والبلغم الخارج والظاعون والجراح النفا الى الدماء او الى الجوف مخوف ولو كان في بياض ساو وسهمها ولم ير
الموضع ولا ياكل ولا حصى فيه فليس مخوف لو حصل الخوف من غير مرض لم يتعلق به الجرح مثل حال النكاح الحرام وحال النكاح
المطابقين وكما لا سيرا فمع من يري عقله وركوب البحر وقت اضطرابه وحصوله مستر في القصاص منه والطلاق اذ هو
الحاصل فلهذا الاسباب كلها لا يتعلق بها حكم المرض ويضفي البرصات المنتجة معها من الامل

وكذا لو حصل الطلعون ببلد هو ساكن هـ غشيرة
المتعلقة بالشيعة في المعاملة فمن كتب تحريما لاحكام وهي الجرح بالان
منه وتسلو العامة على السلامة في

كتاب النكاح

وفيه مقنة ومطعم اما المقدمة فيها فضول الاربعة فيمنته وفضله وفيه مباحث الاول الاقربان النكاح حقيقي في
بجاز في الوطى لو ورد طلعها في الكتاب بالغير قال الله تعالى واذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان يمسوهن وقال الله تعالى
حتى تنكح زوجا غيره واما جمل خفية في الاول العلة الاستعانة به وسخة نفيه عن الثاني فقال هذا سباح وليس بنكاح والعلية
المجاز على الاشتراك ليدل على جازية في الثاني فيكون النكاح شرعا حقيقة في عقد والتزويج مجازا في الوطى النكاح مشرع
بالنفس والاجماع قال الله فانكروا ما طاب لكم من النكاح وانكروا الا يا ايها النبي صلى الله عليه وآله يا معشر النبيان من
استطاع منكم الباء فليتزويج كانه اغفر للبسر ولحسن البهرج ومن لم يستطع فليعصم فان الصوم له وجار واجمع المسلمين

على معرفة التكاح مندوباً إليه مرغوب فيه قال صلى الله عليه وآله من تزوج اخيراً يصف دينه وقال صلى الله عليه وآله
 ما بيني وبينكم الا سلام احب الى الله تعالى من التزويج وقال صلى الله عليه وآله تزوجوا فانى منكم لم يغدا ولم يقم حتى ينطق
 بى تحببنا على باب الجنة فيقال له ادخل فيقول لا حتى ادخل ابرأ قبل ومن آتيا قرع به السلام اركعتان يصليهما تزويجاً ^{فضل}
 من سبعين ركعة يصليهما غزراً فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ان صليها تزويجاً افضل من رجل غزراً يصليها ليلة ويصوم بها يوماً
 رسول الله صلى الله عليه وآله اراذل منكم الاخراب وكلما اكثر اهل الله ما الفرج قال صلى الله عليه وآله استعدوا امرأكم ثمة بعد الاسلام ^{فضل}
 من زوجة مسلمة لستم انا نفلوا اليها وتطيعه انا امرها وتخفله انا عاب عنها في نفسها ^{انما} انما الناس على اقسام ثلاثة
 حائف على نفسه من الوقوع في مظهرها انا زك التكاح فهذا يجب عليه عفاف نفسه بالتكاح ومن له شهوة وما حاف منها الوقوع في مظهرها
 فهذا يستحب له التكاح وهو افضل من التخلي للعبادة ومن لا شهوة له كالعنبر والكبير والريض من سلازمها فالاقرب في هذا عند
 النبي صلى الله عليه وآله لا شفاء بمصالحه ولمفعله الزوجة من التحسين بغيره ولا شفاء من العلم والعبادة بما لا دأته فيه ^{الاربع} التزويج يستحب
 للفقير والفقير لا ينبغي ان يترك محاجة العيلة فان رسول الله صلى الله عليه وآله تزوج فقيراً لم يقدر على حاتم حديد ولا حبة
 الا اذان ولم يكن له ذار وقال من شرا ان يلقى الله طاهراً ومظهره اقليل فله زوجة ومن تركها تزويجاً محاجة العيلة فقد اساء
 الظن بالله تعالى وقال الصادق عليه السلام من ترك التزويج محاجة الفقر فقد اساء الظن بالله عز وجل ان الله تعالى يقول ان يكونوا
 فقراً يغفم الله علم من فضله **الفصل الثاني** في خصائص النبي صلى الله عليه وآله وهي واجب وتحريم ومباح وكراهة
 فالاجابة السوال والوزن بالانجحة وتخير النساء فمن اختلفت خبراً بآيات واذا البس لأمته وهي الدرع والسلاح لا يرفع
 حتى يلقى العدة ويقام الليل ثم تنح بفرد فتجده نافذة لك والخصات الكماه وفرا الشعر يقلبه ولخذ السند الواحدة
 والمندوبة ونكاح الكفاية تعجانية الاعين وهو الغزير بما بل كان صلى الله عليه وآله يصير بالشي من غير تعريض ولا حاشية
 الوصال بمعنى انه كان يطوى الليل بلا اكل وشرب مع صيام الفم لا ان يكون صائماً وان يحلف نفسه وايح له العنايم والفي وان يطغى
 من الغيبة فصل ابن ساسن الارض ويتطهر باقى تراب منها كان يعلم كالحديقة ذابا وقيل لا يرحل اخذ الماء من العطشان و
 ايج ان يزويج ما ساء بغير حصر وان يزويج بلا مهر ولا خلع في خمس ان يزويج بلا وثى ولا ثمة يودها انا بان عند الكل واحد
 وان يزويج مهر على خلاف كالشيخ الطائفة محمدر عليه ايمان وبلقة الهبة واذا قسم لواحدة من نسائه وياتي عند
 هل يجب على الغيبة للباقيات غلافوا لكراما تبعت الى الجميع واخضع على بنى يفتته الى قوم وسواى الانبياء كلهم من جنس
 وخص القرآن وبقائه الى البعث ونسب الرعب وجعل زواجه اتماماً للمؤمنين ومن على غيره بعده وكان تمام عينه
 لا تمام قلبه ويرى من خلفه كما يرى من قدامه **الفصل الثالث** في مباحات متفرقة في هذا الباب وهي ^{باب}
 بخنا كل امرأة مات النبي صلى الله عليه وآله عنها لم يحل لاحد ان يزويجها سوا ردها او لا لكن زوجها صلى الله
 طين رجل بن انا من خدقها في جموة انا الفصح كما لمرة التي وجد بكثير انا ففصح نكاحها وبطلاق كالتي تالة
 اعز بالله منك فظلمت فهل للغير نكاحها الا مع نكاحها باليقاب التحريم في انما وجهه فيعمل بكونه عليه السلام ابا ولا يكون
 انما تلبس من الله تعالى اكرامه عليه لم يولد الا بحرم بناتين ولا انما تلبس من الله تعالى انما حقيقة لمن حج قال
 انما القصة لا يجب عليه عليه السلام سواء ابتدا بالقصة او لا والا قرب وجوبها انما كغير من الامة وعدم وجوبها ابتداء كالحج
 فمن الامة ولا يجوز للاختصاص النظر الى المرأة المأخوذة كالطبيب للعالم وان كان الى العورة وكذا من يريد الشهادة على ابي
 انما يذبحه الزوج او الحاجة فمن يريد ان يذبحه على امرأة لا يعرفها الا بشهر الى وجهها ومن يريد سائلها وكلما كان المحرم الى
 وجه الحكم عليه او بخلافه او يجوز ان ينظر الى وجه امرأة يريد نكاحها وان لم يسأفها وكيفية وشعرها وان كان النظر الى

دامة وماسية ولا يجوز النظر لغير الوجه والكفين من غير ساتر وكذا يجوز ان ينظر الى ما يبيد سراها والى شعروها والى الذميمة
 وشعرها لانهما بمنزلة الامة ولا يجوز لتلذذ ولا ربية ويجوز ان ينظر الى وجه الاجنية وكفها مرة ويجوز معاودة النظر في النظر
 للرجل ان ينظر الى جسد زوجته وكل اجزاء باطنها وظاهرها ويكن العورة وليس يجوز ان ينظر الى حواشي الثياب والى
 الى الخارج ما حذا العورة وكذا المرأة **وانما يجوز النظر الى الاجنية مع الضرورة او الحاجة كما قلناه اوله** ويقصر النظر على ما يقع
 اليس في النظر ويجوز للرجل ان ينظر الى مثل عدا العورة سواء كان شابا او شيخا وسواء كان حسن الصورة او قبيحا ما لم يكن النظر
 لتلذذ او ربية فيجوز عليه النظر حينئذ وكذا المرأة يجوز لها النظر الى مثلها سواء كانت حسنة او قبيحة ما لم يكن ربية او تلذذ
 فيجوز ح لا يجوز للمرأة النظر الى اجنبي من الرجال الا للضرورة ولا يجوز للنسائي النظر الى المرأة سواء كانت مالكة له ام على شكل او التبع
 والذي يقوى في نفسه في التحريم وروى صاحبنا في تفسير قوله **وما ملكت ايمانها** من المراد به الاما مع ما ملكتها ذاكبر وهم وذهب
 سميته كانه يجوز له النظر لقوله والتابعين غيرا والى الاربعة من الرجال لا يجوز الا على ما صرح في المرأة الاجنية ولا يجوز للمرأة النظر
 اليه لان ابن مكرم دخل على النبي صلى الله عليه وآله وعنده عاتكة وحفصة ولم يحتج باعنه فلما خرج انكر منهن فقالا
 انها عبي فقال فيمن انما اما القبي والمحبوس فلما نظر الى المرأة بمعنى ان المرأة لا اثم عليها في التبرع اليها وكذا الضيق من النساء
 يجوز للرجل النظر اليها اذا لم يكن في محل الشهوة **اي** لعضو المنفصل هل يجوز النظر الى المنفصل في تحريم النظر اليها فيه اشكال
 للمسالك نظر في حكمه من البيع والاذن ويجوز الحاجة الحاجة كالنظر ويجوز النظر الى الكفر **لنحو قوله** الزنا الفصل
 الرابع في الاداب وفيه **مباحث** الشجب لمن اذنا العقدان يتخير من النساء من يجمع كرم الاصل والبيان والولادة والفرقة
 ولا يخلو لجال والمالك كانه يحرمها بل ينزوي عنها لئلا يفتن بها فينزل الله انما الجال قال رسول الله صلى الله عليه وآله الا اخبركم بخير من
 قالوا بلى يا رسول الله قال ان من خير نسائكم الولود والودع السيرة العفيفة الغريزة في اهلها الذليلة مع علمها بالمتبرعة
 مع زوجها الحصان مع غيره التي تسمع قوله وتطيع امره واذا خلا بها بذلت له ما اراد منها ولم تنذل له بتذلل الرجل وما
 عليكم الا اخبركم بشرا نساكم فقالوا بلى يا رسول الله فاجابها قال من شرت نساكم الذليلة في اهلها الغريزة مع علمها
 العقيم للفتنة التي لا يتبرع عن فم المبرجة اذا غاب عنها زوجها الحصان موه اذا حضرته لا تسمع قوله ولا تطيع امره
 فاذا خلا بها تمنعت تمنع الصعبة عند ركبها ولا تقبل لغدا ولا تغفر ذنبا وقال عليه السلام خطيبا فقال يا ايها الناس انما
 وخضر الدمن قيل يا رسول الله وما خضر الدمن قال المرأة الحسنة في منبت السوء قال بعض الجاهل والاولاد
 الرجل في عشرين نكاحا من نزع فيهم كان الغالب على ولد الحق قال لا شيء وقد ورد في الاحاديث الحث على التزوج جازا
 لانه من سلة الرحم وهو حسن بليغ بل ان اراد عقبا التكاثر ان يسخير الله تعالى ان يبارك ليا امان يجتنبه فيما قد غم عليه
 ويضع ما رواه ابو بصير عن الصادق عليه السلام قال لا يصلي ركعتين ويحمد الله تعالى ويقول اللهم اني اريد التزويج اللهم قد
 من الناس اربعة من فرجا وحفظهم في نفسي ومالي واوسعهم رزقا واغنىهم ركة وقبض مني لولد لطيبا خل
 لحكماء على اني جوتي وبعد موته روى عن الصادق عليه السلام قال من تزوج والفرغ العقب لم يمسسه الله بالآفة
 وروى انه يكرم التزويج في حقا الشهادة ليجتنب الاعلان في نكاح الدوام والاشهاد وليس شرط وان توارى الكتمان
 والخطة اما القعد وليست واجبة وايضا ليله وكذا الزفافا ما الولية فالتجارة يستحب عند الزفاف والوليمة
 او يومين يدعى فيه المؤمنون ويكرم تخصيص الغنم بذلك ولو كان كافر لم يستحب اجابته اليها ولو خسر لم يجز
 تما باسرها ولا باس باكل ما ينشر في الاعراس ولا يجوز اخذ الا باذن ابا بصير او بشاهد من اهل بيته لا اخذ قال
 الشيخ نعم والنشر ليس بركن لكن يكره اخذ انما الا ان يعلم كل رعية الما لا فيجوز ويستحب له عند الزفاف ان يقرأ

ان يفتي كذا ونكون على طهارة اذا فعلت عليه وبصلى ايضا مثله ان يكون مستظرا او يدعوا لله عقيب الركعتين وليا له ان يفتي
منه الفلانة وهذا وضاع يد على الميت او يقول اللهم كما كانت زوجته في ما سئل من ان يفتي بكذا استحللت فجهان
فتبين فيهم كذا فاجابوا بجملة من لا تجعله شرك سبطا ان لا يفتي في التسمية عند الجاء فقد دعي عن الصادق عليه السلام
ان من تركها فجاره كان شرك سبطا ويعرف ذلك بتجربا ونجاشا بكون الجاء في الحاق خوفا من اسفاله وكذا في التسمية
واخره في الصلوات عليه لم من فعل ذلك فليس له سقطا لو ايا وسفك او يكره بشرا واستثنى عن ذلك التسمية في رمضاء ويكره له في
الحر والبرد والسهو وفيما بين غروب الشمس الى ان يغيب الشفق ومن لم يركع الفجر لم يركع الشمس في الريح السوداء والحر والبرد والسهو
المائة عليه السلام واما الله لا يجامع احد في هذه الشكاه التي وصفت في حق من جملة ولد ويرى فيه ما يجب وقال الصادق عليه السلام
الجماعة حين نصف الشمس حين تطلع وهي صفراء وكذلك يكون وقت الزوال وفي السفر اذا لم يكن معصيا يغتسل بماء الجاه
وهو عريان وعقبه لا يخلو من قبل الغسل لئلا يمس الخبث على الولد ولا يمس ان يجامع مع عقيب اخرى من غير اعتسال يكون الجاه قبل
القبلة مستديرا وفي نفسه وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من جامع امراته وهي حائض فخرج الولد حيا غدا او احيى
فلا يلوم من الاثم ويكره ان يجامع وعنده من ينظر اليه والنظر الى فرج المرأة والكلام عند الجاه الا يذكر الله وان يطره لا يلا
في الرط في الدبر سد بدا الكراهية وليس يحرم واختلف في العزل عن الحرة اذا المرشحة في العقد ولم ياذن وقيل هو محرم ويجب معه
عشرة ما يزيد في ضياء النفقة وقيل مكره وان وجبت الية لا يحرم للرجل ان يترك وطئ امراته اكثر من اربعة طوائف الا في
منسدا لا في العقد واملا به وفيه فساد الاول في العقد وفيه من يجرى آثار التكاح فينفق الى ايجاب وقيل هو العقد
ولا بد فيها من الصيغة الدالة عليها مع القدرة ولو عجزا او احدهما عن النطق كفتا لاشارة الدالة على الرضا في حق العاقر لا يجامع
مجانزا زوجته والكنك وفي شكك اشكال ولا يفقد بلفظ الهبة ولا الصدقة ولا البيع ولا اجارة سوانه كالمهر
في كذا او لا يقول ان يقول قبل التكاح او التزويج وان اختلف في الصيغة بان يجب بلفظ التزويج فيقبل بلفظ التكاح
جاز ولو اقتص على قبلت من غير ذكر احد هاجازح بشرط النطق بالصيغة ايجابا وقبولا بالعربية فلو عجز احد هاجز الصيغة بغيرها
ولم يقد بالثان سيمع القدرة على العربية لم يصح ولو كان احد هاجز بالعربية والاخر بغيرها الى كل ما يجنبه الشرع ففيه
الولي اوجب ولا يفقد التكاح بالكيمايات ولا بالكناية بجملة عن الاشارة الدالة على الرضا ولا مع الية
على المقتضى لا بد في الصيغة من الايمان بها على صيغة المأني فلو قصد الاشارة بلفظ الامر لقوله زوجت فقال زوجتك
فلا ينجح وان لم يات بلفظ القبول ثابته بنا ولو اتي بلفظ الاستفهام اترى زوجتي بنتك فقال زوجتك لم ينفق
بطل وكذا لو قال ان زوجتي بنتك او جنتك حاطبا راعيا في بنتك فقال زوجتك او لو قال اترى زوجتك بلفظ المتجمل
بقوله زوجتك قيل متع من غير قبول ثان ولو قيل له زوجت بنتك من قال نعم فقال لا تزوج قبلت قال الشيخ يفرق في
نفي الصفة وعندي فيه فطرحة لا يشرط تقديم الايجاب على القول فلو قدم القول على الايجاب انفق وقال الشيخ وكذا
في بيع بنقد لو قدم القول ولو كان الزوجه غائبا فقالنا المائة زوجت نفسي من فلان وقال الولي زوجت فلانة من
فلان فبلغ الزوجه ذلك فقبل لم ينفق اذا اوجبتم حتى اوعى عليه او مات بطل حكم الايجاب ولو قبل لم ينفق وكذا لو
كسبوا ثم جن قبل الايجاب او اعطى عليه وكذا البحث في الوطء لا يدخل التكاح حيا والكل في الشرط وان شرط الحار فيه
بطل العقد ولو شرط الحار في الصداق صح العقد والشرط لا اعتداد بعبارة الصيغة العقد ايجابا لا قبول لنفسه واخره وكذا
الحرون والسكان وان التزم به بعد الاقامة بالجملة لا يتعين القصد من المكلف في بشرط امتياز المعقود على غير
الاشارة والاسما والصفة فلو قال زوجتك احدي بناتي او بنتي ولم اكثر من واحدة بطل وكذا بطل لو قال زوجتك

البيع

خلع هذا بكارية ولو قال زوجتك بنتي هذه فلا تله او بنتي له واحدة تنح وكذا يبيع ولو قال زوجتك هذه وهي حاضرة ولو قال
 زوجتك بنتي فاطمة واحمها خديجة ولا ينفذ غير ما تنح لعبا بالاصافة الثلاثة ما لها من الايام المقارن ولو قال زوجتك فلا تله
 واطلق ما ينفذ ولو كانت الكبرى فاطمة والصغرى خديجة فقال زوجتك الكبرى تنح وكذا لو قال فاطمة وكذا قال الصغرى ولو قال
 زوجتك الكبرى خديجة تنح الكبرى لعبا بالاذن ولو قال زوجتك بنتي ونوى الكبرى ففعل ان يزوج قبلت ونوى الصغرى ففعل
 زوجتك ابنتي فاطمة ونوى الصغرى ففعل قبلت كما جاز فاطمة ونوى الكبرى تنح فاطمة الكبرى لا تنح ولا على الاسم وبطلان المطلان الى
 اوجب الصغرى والزواج قبل غيرها والمنة بطلانها ايضا ولو كان لمعة بما تنفزع واحدة ولم يسمي لعن العتداء
 لم يزوج واحدة معينة بطلت على ما قلناه وان نوى معينة تنح وان اختلف هو الزرع في المعقود على ما كان الزرع
 قدما من كلهن فالقول قول الاب لان الظاهر ان كل التعيين اليه وعلى الاب ان يسرقا ليطمئنة وان لم يكن الزرع
 قدما من كلهن بطل العقد ولو كتب الى الخيال فقال زوجتي ففعل زوجتي وليست بفراة الولى وغيره من شاهدين
 وقال زوجته لم ينفذ **يب** لا ينفذ في كاخ الرشيعة الولى وليست بامانة الشاهدان فلا يشترط ان في شئ من الاكتمال
 لواقعة الزوجان او الاوليا سوارا توارا بالكمال او لا يزوج لواءى زوجية امرأة فصدقه او اذعت هي صدقها بغير
 قضى بالزوجية بغيرها طاهر ولو تزاد او اذعتا احدا حكم عليه به وقضى بقبض العقد في حقه خاصة دون صاحبه ولو اذعت
 زوجية امرأة واذعتا اختيارا وزوجته وامام كل ما بينة حكم لبيته ما لم يسبق ما ينح الاخرى ^{تكون} وقد خل بالمائة فان حصل
 احدا من قضى لها يد لوانا كولى لعبه في شراء زوجته ما اشترا المولاة كان العقد باقيا وكذا لو اشتراها لنفسه على ان يترأ
 من ان العبد لا يملك سيدا وعلى القول الاخر بطل ولو خسر بعضه فاشترى لها سوارا اشتراها بال نفسه او بالمستتر بینه وبغير ^{الزوج}
 يه يشترط بخبرها الصيغة عن الشرط ولو قال ان كان ولدك انثى فقد زوجتك لم ينفذ وان كانت انثى ولو قال زوجتك بنتي على ان
 تزوجني بنك قال لا فري تحتها اما لو جعل يضع احديهما كاخ الاخرى فانه سيطر خطبة مستحبة وهي بفرج وتعرض
 فالأول هو ان يخاطبها بما لا يجمل غير الكاخ مثلا ان يقول اريدان ازوجتك او لحوالك والآخر ان يخاطبها بما يجمل غير
 مثلا ان يقول انى راغب عياد او متطلع عليك او حريص ولا يتحقق بلان زوج او امرأة ثم المرأة ان كانت خالية من بعد عتة
 جاز التعريض لها بالخطبة والتعريض والتعريض وان كانت ذات بعد او ذات عتة رجعية لم يجز التعريض لها بالخطبة ولا
 التعريض وان كانت مطلقة نكاحا جاز التعريض لها بالخطبة من الزوج وغيره ولا يجوز التعريض منها لها وان كان المطلان
 لهما العتة حرمت للخطبة تعريضا لغيره وتعرضا من الزوج ويجوز من غيره تعريضا لا تعرضا ولو خرجت العتة جاز من الغير
 وان كان الطلاق باينا غير محاج الى المحلل كالحلع وبشبهه جاز التعريض من الزوج وغيره في العتة والتعرض من الزوج خاصة
 ويجوز بعد العتة التعريض من الزوج ومن غيرهما المتوفى عتدا زوجا يجوز التعريض لها لا التعريض وبعد العتة يجوز التعريض
 اذا عرفت هذا فان جوابا للمرأة مثل الخطبة يجوز لها التعريض فيما يجوز له التعريض منه ويكره ان يواعدها سوا ومعناه وان
 يخاطب بالفحش من القول والهجس الكلام مثلا ان يقول عذرى جامع يرضيك وكذا لو عرض به بان يقول رب جامع يرضيك
 ولو زوج بالخطبة فيما منع من التعريض به او اواعدها سوا ثم انقضت العتة وتزوجها لم يجز الشكوا اذا خطبت امرأة فاجابت
 قال انيس حرمة على غير الخطبة عليها الا ان ياذن له او يترك فان خطب وتزوج على خطبة اخية كان الشك حجة على الخطبة
 كما منعت او سكنت او رضيت به ولم تصرح بالاجابة مثلا ان يقول ما انتا لارضيئا او ما فيه عيب لم يحرم على غيره
 خطبتها ما اذا كانت المرأة لولها في تن وجماعا ممن شاء وكان لكل واحد منهما **الفصل الثاني** في اولياء العقد وفيه لبعثا
 المرأة ان كانت صغيرة او مجنونة كانت الولاية في كاخ المحلل احد من الاب والجد والاب وان علا سوار كانت بكر او ذكرا

او ذهبت بكارتها بوجه او غير فان فقدت كانت ولاية المجنونة الحاكم من وجها مع اعتبار البلوغ قال الشيخ المارديني
هذا الامام او من يامر الامام خاصة ولا ولاية له على الصغير ولو فقد الحاكم انتقلت الولاية بغيرها بصلوات كانت بالغة رتبة
وان كانت يتيما كانت الولاية لها خاصة بوجهها من شأوت ولو عقدت بنفسها صح ولو كانت بكر امكن ان يكون له على القوي القس
والا خلاف في ان لها ان تبيع بنفسها مع عزل وليها بوجه المدة البالغة الرتبة ان يتولى عقد نفسها بغيرها ولا فرق في جواز
عقد نفسها من ان تكون رقيقة او ربيعة بل يجوز الربيعة ذلك كل مجزى للربيعة ولا يثبت له اذن الولي في ذلك كله اذ ان وقع
من الولاية كالاب والجد لم يكن للمولى عليه فتح النكاح بعد ذلك والعذر في الذكر والابن لا الامة اذ ان وجهها مولاها تمتعت
فان لها خيار الفسخ واسترطاب الشيخ في ولاية الجد في النكاح خاصة بقا الاب فلو كان يتيما سقط ولا يثبت في النكاح ولا في
عندي عدم الاسترطاب للمولى ان يبيع بمملوكة صغيرة كانت او كبيرة بكر او يتيما حرة او مجنونة وكذا العبد ليس لاحد
ان يبيع نفسه من دون اذن المولى ولم اجبار على النكاح بمن به عيب يجب الفسخ وبعض ولا فرق في ذلك بين ان يكون المولى
ذكر او انثى والافرى ان الوصي لا ولاية له على النكاح وان كان الاب والجد قد استداليه ذلك سوار كان المولى يذكر او انثى
وسوار كانت البنت صغيرة او كبيرة وسوار عين الاب زوج الصغيرة او لا نعم له ان يزوج من بلغ فاسد العقل مع الحاجة الى
المحرم عليه لفسخه ليس له ان يتزوج مع انشاء الفسخ ولو فعل جنى كان العقد باطلا فلو دخل فلا قرب ثبوت من المثل التاسع
الحاجة فانه يجوز ان يزوج بمثل واذ لم ياذن له الحاكم وان زاد عليه بطل ويجوز الحاكم ان ياذن لفسخ النكاح بمثل
مع تعيين المرأة واما في حال ليس الالب ولا الجدا جبارا لثبوت الكبر على النكاح اجماعا وكذا لو كانت بكر رتبة ولو كانت صغيرة
كان لها الجدا جبارا على النكاح سوار كانت يتيما او بكر او سوار كانت بحجة او معروفة ولي غيرها من العصبات كالاخ والعلم ذلك
قد بينا استرطاب الاذن في المبالغة مطلقا لكن يكفي في الكبر التكرار العالي عن رتبة الكراهية ولا يثبت في الثبوت من الطوق وهو
الكافة بطل الزنا قال ابو حنيفة لا قول عليه السلام بالبكر جلدانة وتغريب عام ولا دلالة فيه لانه تفاحين الزنا كان بكرين
ي ليس لوكيل البالغة ان يزوجها في نفسها ولو اذنت له في ذلك فلا قرب يجوز ويجوز للجد قول في النكاح على حافيه والاب
زوج موكليه ولا يكفي الايجاب فيه ما جرد عن القبول وليس للوكيل ولا للجد ان يزوجا بدون مهر المثل فان فعل كان له الفسخ
وهل الفسخ النكاح فيه نظر وكذا لو رجع الصغير بكرين من مهر المثل ولو تزوج المولى بالمجنون او المجنونة صح لكن لها الفسخ وكذا
لو تزوج الطفل بذات عيب موجب للفسخ ولو تزوج به نفا لم يسقط خيار الفسخ مع الحب ولو تزوجها بمملوك فلا خيار لها بعد
البلوغ اما الصبي لو تزوج بمملوكة فصح ثبوت ايجاز له اشكال ولو تصدق الزوج على النكاح الابل للجد فانكر لم يعتد بانكاره
وثبت النكاح وكذا لو اتفق على النكاح بخبر شاهدين وانكرا لشاهدان ولو بلغت بعد تزويج الولي فذكرت ان عليها
بين الزوج رضا او ما يوجب بطلان النكاح ففي قولنا نظر اقر به القبول بالنسبة اليها اما لما اذنت المبالغة في تزويجها
لفسخ عينه او رجعها ومكنت الزوج من نفسها لم ادعت التحريم فانه لا يقبل منها قال الشيخ عقد النكاح لا يقف
على الاجازة فلو تزوجها الاجني كان العقد باطلا في نفسه لا يصح بالاجازة وكذا في طرف الزوج قال لكن قد مر وكما جازا في تزويج
العبد خاصة انه موقوف على اجازة مولاه واما نكاح الامة فمخصوص عليه انه اذا كان بغير اذن سيدها ولو قبل او قهرت انكاحا
فان كان وجها لا يلبس لفسخ ولا يثبت النكاح سوار كانت ولاية لجبار كالاب والجد وخيار غيرها اوها في حق البالغة
وسوار كان لفسخ حجة الولا اما الكافر فلا ولاية على المسلم سوار كان عربيا او ذميا وسوار كان عبدا في دينه ولا
قال الشيخ ولو تزوج الذمي بنته الذمية من مسلم صح العقد عندهن اجازة العقد على من من اصحابا وان ثبت له الولاية
وهو جدي وثبت ولاية المسلم على الكافر والخمس لا يلبس ولا يثبت النكاح اذا علمت اسانته وكذا العبي والصائغ

الانكاح يذ

الدينه كالتام من الكفايه والحاجه اليه المحزون لا يزوج نفيه الامع الحاجه بان يراه يبيع النساء ولو كان له حاله افافه تضر
وكذا صاحب البرسام يدا اذا كان الاب كافرا او مجنونا او عبدا كانت الولاية للمجتمع انفسه الصفات عنه ولو كان المانع عن الولاية
عمادته ولايته ولو اختار الاب زوجا ولم يجد اخر فان سبق عقدا حدها متح كاحه ولو اقترنا ثبت عقد الجدة ولو نساها في البيع
العقد قد تم احتيا بالجدية اذ ان زوج الصغيرين من له الولاية لزمهما العقد فلو ماتت احدهما ورثته الآخر ولو عقد
عليه لمن لا ولاية له وقف على الاجارة بعد البلوغ فان ماتت احدهما قبل بلوغه بطل العقد ولا ميراث سوار كان الاخر قد اجاز
التكاح بعد بلوغه والا وان بلغ احدهما واجاز ثم ماتت غل ميراث الآخر منه فان اجاز بعد بلوغه حلفانه لم يخرج للمجتمع في
الميراث فورثت فاذا اشيع فلا ميراث له ولا يجوز كالحالة بدو واذن مولاه سوار كانت لرجل وامراه وسوار كان التكاح
دائما او منقطعا والشيخ هنا تفصيل ضعيف ولو كانت من عليه ولاية فتكاحها بيدا لولي فان تزوجها لم يكن لولي المولى عليه
الفسخ بعد زوال عذر ز من غير بعضه لا ولاية عليه لمولاه ولا يجوز اجبارا على التكاح ولو اذن المولى لعبد في العقد صح فان عتق
الميراث فاد كانت الزيادة في ذمته العبد يتبع بها بعد العتق وان اطلقوا اخرها الى ميراثه والنجس في الزيادة كانت تقدم وعلى ثبت
المثل مع الاطلاق والمستحي مع التعيين في ذمته المولى او في كسب العبد الاقرب الاقرب الآله وكذا النجس في نفقة الزوجية لا ولاية
للامه ولا غيرها من الميراثات سواء كان الاب والمجتمع بلوغا مع ما ورثها فلا ولاية عليها مطلقا كما تقدم تقريره ولكن استحب
لها ان يسكن ذن ابها في العقد وان توكل باها مع فقد ولو كان لها اخوان استحب ان يجعل الام الى الاكبر ولو خاضع
الاخوة رجلا استحب لها اخيا حقيقا الاكبر ولو تزوجها الاخوان بالوكالة فالعقد للسكنى بوقود دخلت بالاخيرة ذمته في الاكبر
بعد العدة وكان لها المهر والحق به الولد لو حملت ولو اقترن العقدان فالاقرب البطلان ما لمولاه تاذن فان لم تاذن فمقتضى
سكنى منها والاولى عقد الاكبر ولو دخلت باحد فمحتاجه له ولو تزوجت لامه ولدها كان رضى من ماله بطل قبل ويلزمها
المهر ويجعل على دعائها الوكالة ولو تزوجها اجنبي وادعت الاذن وقال الزوج نكحتك من غير اذن قال قولك مع اليقين المولى
اجبارا لعبد على التكاح وكذا المدبر انما المكاتب المطلق او المشروط ومن اعتق بعضه فليس اجبارا له ولو اشيع المولى مع طلب
العبد لم يجبر على نكاحه ولو كان العبد بين شركيين كان له ما اجبارا على التكاح وليس لاحدهما ذلك الا باذن الآخر والطلب
العبد التكاح لم يجبر الممتنع من الشركيين عليه لكن يستحب له اجابته وكذا لو كان لواحد ولو تزوجت منه من عبد جاز
المهر لكن يستحب ذكره قد ذكرنا ان الاقربان من العبد لما ذون له التزويج ونفقة زوجته على مولاه وقال الشيخ يكونان في كسبه
ان كان له كسب فيجب على مولاه ان ياله نكاحا بالنكاح بل لا يستمتع ولو نكح مولاه بالنفقة والمهر كان له استخداما
والجواب يتعلق بما يستأنف من الكسب لان ما مضى مما هو في يد مولاه وكذا الزوج يقع به موقوفات في كسبه بقدر العمل
قال ولو لم يكن ذاكسب قبل فيقولان احدهما في ذمته يتبع به بعد العتق في المهر والنفقة وقيل على المولى ولم يرجح احد
اذا اذن في التكاح مطلقا تناولا الصحيح خاصة فان نكح فاسدا فرق بينهما كان دخل جبا المهر في ذمته يتبع به
لعبد العتق لاني رقبته والا فلا وكذا الزوج بغير اذن مولاه ومع اطلاق الاذن يجوز ان ينكح حرة وامه وفي اي بلدنا
لكن لا ينافر الى ان وجهه الا باذن المولى ولو عتق المالك في الف كان موقفا ان اجاز مولاه متح والامير فلون تزوج امه باذن
المولى ثم امره بالبراء لم يفسخ التكاح مطلقا ان قلنا ان العبد لا يملك والا كان فيه تفصيل ولو تزوج من اعتق بعضه
بامه مع الاذن متح فلما اشترها بما ملكه بانفراد من نصيب الحرية بطل التكاح وكذا لو اشترها بكسب جميعه المولى
اجبارا لانه على التكاح والمدة واما الولد دون المكاتبه ومن اعتق ولو طلبت احدهما التزويج والا قربان لمولاهما
منهما عنه ولو تزوج عبدا كالمهر في ذمته مولاه وقيل في كسبه فلون منه السيد صح ولها مطالبة السيد خاصة فان

للقول قبل الدخول سقط عن السيد نصفه ان كان قد ضمن وان لم يكن قد ضمن عاد النصف من الكسب السيد ولو قلنا بعد
عاد النصف من الكسب اليه ولو باعه السيد على كسب الشكاح فان كان بعد الدخول نقضاً بالمرء والمؤمن وان كان قبله فحمل
بغيره بجميع المهر وقواه الشيخ واحتمل سقوط نصفه ولو كان البيع بغير البيع فان كان قبل الدخول بطل البيع والاجازة دون
كان بعد البيع وانفسخ نكاحه اذا كان وجه نكاح المهر والنفقة بالسيد على ما قلناه وعلى قول الشيخ بكسبه فاذا ضمنه كان له
يلغره ويمتنع من الكسب الا فلا ولو وقع امره وجبان يرسلها لئلا يستمتع وله امساكها ما شاء المخذة والسفر بها
فاذا اتى امساكها ما شاء فلا يرى سقوط النفقة عن الزوج وان لم يسلمها وجبت له بحوزة المولى ان يوكل غيره في تزويج المولى
عليه ولا ينقض الوكالة الى شهر كالتكاح ولا فرق في ذلك بين ولاية الاجابة كالأب والجد وبين ولاية الاختيار كالأولاد
وكما يجوز للمولى ان يوكل مع تعيين الزوج فكذا يجوز مطلقاً لو تزوجها المولى بغير الكفو كان لها الفسخ ولو تزوجت
نفسها كان لانكاح الكفاءة فسخها الشيخ بالامان وقام النفقة ولو زوج نفسها بدون مهر المثل لم يكن لاصلا لاعتراض
ولو ادعى كونه الغائب في الزوج فترجع اليه ومن المهر ثم خلف المهر رجعت على الوكيل بغير المهر لا بجميعه ولو مات الغائب
لم تره الا مع البنت بالوكالة او تصديق الوثرة ولو تزوجه باكثر من المأمو لم يفسخ المهر وكذا الخوة بغير الجنس ولو تزوجها
بأقل منه جاز ولو قال لها ان زوجك الغائب بطلت وكلف في استيفاء العقد بالف ومن ثم انكر الغائب والتكاح الاول
بحاله وهل ثبت في ذمته الصداق فيه نية دينشاس من براءة ذمته الاصل فالفرع اولى ومن اعترف بالفرع يفتقر للحجج
في ذمته رآه اذا كنت لجامعة في النبي ويح فرجها كل منهم بطل كان العقد السابق وان دخل بها بالزاني وبنى الى الاول
بعدها عدة ولها مهر المثل ولو لم يدخل فلا مهر ولا عدة ولو اقرت با اولم يعلم السابق وعده اولم يعلم عين السابق بطل الجميع ولو
علم سبقا حدها ثم اشكل توقفنا بدا حتى يتبين ولولا حتى كل منهما علم بالسبق فخلقتا ونكحتا فخلقا او كلا بطل النكاح ولو
اعترف لهما قال الشيخ فلو كلا اعتراف وبطل العقدان ولو قيل ببقاء الدعوى كان وجها ولو نكحت فخلفا حدها وكل
الا فرسخ كاح لخالها ولو اعترفت لاحدها ثبت نكاحه وقوى الشيخ احلا فمأ على عدم العلم للماني لا لخالها اعترفت
لزمها المثل فلو اختلفت بقى التداعي بينهما وكذا لو ادعى زوجتها اثنتان واعترفت لاحدها فان اعترفت للماني فخر الماني
بهم المثل وجهان وان نكحت احلفا للماني ولا يحكم به اليه وقوى الشيخ عدم لزوم مهر المثل فلا طائفة خيل في احلافه ولا فرق
عدم سماع الدعوى على المولى ولو ادعى بارت الزوج بان احلفا زوجتها بغير ادائها لقل قولها ولو جمع من اجل عدة زوجة
المائة وكذا المرأة حكم بالتوارث بينهما ولو جمع من احدهما دون الاخر ورثت الساكنة المفردة والعكس لو تزوج امرأتين عقدوا
في اخر وثنته في آخر واسكن جميع عقدا واحدة خاصة ان قدما بطلان العقد فيها اذا تزوج رابعة وخمسة في عقد واحد
العبد المأذون له في النكاح اذا كان له امته في بيته له ان ينكح من شاء سواه كان على العبد دين مستقروا لغيرها
اولا وان يطلبها ولا يقرب ذلك منها العبد ولا يجوز الحجج على العبد وليس للعبد ولاية الشكاح على ابنته بل امرها الى المالك
ان كانت مملوكة ولو وكل اخر عبدا في عقد الشكاح جاز سواه كان حيا با او قبولا يقول المولى للوكيل في القبول فثبت فاقبوه
فانه ولا يقبل منه ويقول الوكيل قبلت لفلان ولو قال قبلت وسكت فالأقرب الانعقاد ولو قبل المولى كاحا
لمالك لم يقع له خلع في بيع اللابان تزوجه ابنه الكليل المحزون ولا يبيد على احد فموان جاز ان يزوجه من المصغير
ابقا وكذا الجدة وهل يزوجه المصغير المحزون فيه نظر لما المحنونة فترجى مع المصلحة وان كانت مصغرة ولو بلغت ثمانية
ثم رجعت عادت ولاية الابن للمعققة في الرض تزوجه نفسها فيه نية دينشاس امكان عودها الى التلقا وحصول
الخوة حال العقد المذموم اذا كان ثبت في المصالح ذكر الله سبحانه وتعالى في كتابه خمسة عشر مرة محرم منها

ما هو بالنسبة وما هو بالنسبة واللب الأم والبنت والاخت والأمة والحالة وبنا لاغ وبنا لاغت والسبب ضربا بالحق
 يقتضي التأييد والافزع على الجمع فالاول الرضا والمطاهرة واسبابا فروعنا نذكر احكام ذلك الكلام في فصول **الاول**
 في المحرمات بالنسبة وفيه ثلث مباحث **المحرمات بالنسبة** سبعة الام حقيقة وبجناها حقيقة الولادة والمجاز
 امها نكاحان علون وكذا الام الاب وامها نكاحا وامها نكاحا وامها نكاحا وامها نكاحا وامها نكاحا وامها نكاحا
 والجواز بنت البنت وبنت الابن وان نزلنا والاخت سوا كان لا با ولا ام اولها والامة سوا كانت حقيقة وبجناها
 كالحقيقة اخت لا با لابه اولاه اولها والمجاز اخت لا با لابه اولاه اولها والمجاز اخت لا با لابه اولاه اولها
 اخت الام والمجاز اخت الام وان نزلنا واخت الام سوا كان لا با ولا ام اولها وبنا لاغ حقيقة وبجناها
 كالحقيقة بنت الاغ والمجاز بنت ابن الاغ او بنت بنت الاغ وان سفلن وبنا لاغ حقيقة وبجناها كالحقيقة بنت
 الاخت والمجاز بنت ابن الاخت او بنت بنت الاخت وان سفلن وهو لا يخرج من على التأييد والافزع بطريقه انهم
 على الرجل اصوله وفروعهم فروع اول اصوله واول فرع من كل اصل بعد اصله وان علا **الثاني** في النسب ثبت
 بالوطى الصحيح والشيعة ولا يثبت بالنكاح ولو ولد من الزنا لم يلحق به ولا يحل له وطؤه ولا اولاده واباؤه وامهاته
 ان كان انثى وان كان ذكر لم يحل له بنت الزاني ولا ينفق عليه لو ملكه اما المستقيمة باللعان فانما لا تحرم عليه ان يكن
 قد دخل بالام ولا على غيره مطلقا **الثالث** في الوطى المطلقة بالشيعة قاتت بولد لا قبل من ستة اشهر من وطى الثاني
 ولا اكثر من عشرة من وطى الاول لم يلحق باحدهما ولو كان بين العشرة والستة فمولا وان كان الستة من الثاني ولا
 من عشرة من الاول ولا حمل الفرقة والحقوقه بالثاني وحكم اللب تابع للنسب ولو لا غير لم يفي الولد بطل النسب عن صاحب
 الفرائض كان اللب تابعا ايضا ولو اختلف به بعد ذلك لم يفسد به وليس له ميراث منه بل الولد يرثه **الثاني**
 في الرضا ومطالبه اربعة **الاول** في اركانه وهي ثلثة الموضع واللبن والفحل فهنا اربعة مباحث **الاول** في الموضع كل امرأة
 حية مالة بالنكاح الصحيح دائما كان او متعة او ملك بيمين او بيمينه كنعاء والشيعة وسواء كانت الرادة عن علم او سقط
 فلا اعتبار بلبن البهيمه ولا لبن الرجل ولا المسد ولا من در لبنها من غير ولادة ولا من لبنها من زنى واعتد بلبن
 المنكحة بالشيعة على الاقرى ولا ينجح ان يكون عاقلة مسلمة عفيفة مهيبة ويكره استرضاع وان حضر استرضاع ثلثة
 ومنهما من شرط اللبن واكل لحم الخنزير وكونه لتسليم الولد النجلى الى لها وتناكدا لكرهية من استرضع الجوسية وكره
 ايضا استرضاع من ولدت او ولدت من زنى وذات البعثة في دينها والنشوة في خلقها والحق **الثاني** في الاسترضاع دوام التمسك
 وقت الرضا فلو طلق الحمل او الرضا فوضعت بعد مفارقتها بلبنه نشر اللبن سوار ارضعته قبل انقضاء العدة او بعد
 انقطع لبنها ثم عاد او ثبت ولم ينقطع وسوار زاد او نقص وكذا التزويج تحت بافره لخل بها وحملت ولو انقطع اللبن
 ثم عاد في وقت امكانه للثاني كان له دون الاول ولو انقضت حتى وضعت من الثاني كان ما قبل الوضع للاول وللمعة
 للثاني **الثالث** في اللبن وصوله عينه صروا الى الحمل بامتصاص الطفل من الثدي فلو حصل منه جبين او اقل او فرج
 بعد من مائة او مائة فموت في الغزيرة او لا لم ينشر اللبن وكذا الاعتداد به لو جرد في حلقه او سقط به احسن او فطره
 احليلها او غيرها بحيث يصل لمعة وانما الاعباء وبما يرضعه من الثدي ولو جعله في الثدي ما ضره وضعه وانزع
 حتى خرج من لبنه لم ينشر **الرابع** في الحمل هو معة الصبي الحنج ولا اعتبار بانصاف اللبن الى جوف من تجلج الجوارين
 ولو وضع عدة الارضة فيتم الحولان ثم احمله بعدها او احل الحولان ولم يروا من الاخير لم ينشر بخلاف ما لو تمت
 الرضعة مع كلها ولا اعتبار بانصاف اللبن الى معة الميت **الخامس** في شرايطه وهي اربعة **الاول**

ان يكون اللبن من كاه صحيح وقد تقدم - العدد وهو اثنتي عشرة وشد العظم او يرضع بها وليلة او خمس عشرة
 لما زاد فلو رضع دون العشرة لم يعتد به وفي العشرة قولان وليست في الرضعات اربعة اشياء ان يكون الرضعة كاملة او نزلها
 وارضاءها من الثدي وتغير الرضعة عن في وقيل ان يرضع الثدي ويصده من قبل فانه يغفل القم الذي يرضع ثم عاد
 فان كان تركه او لا يرضع في رضعة كاملة وان كان لا لذلك كالتفصيل والالتفات الى الملاعب او الاشتغال من ثدي الى ثدي
 افرضا رضعة واحدة ولو منع قبل اكالا الرضعة سقطت من العدد ونفى نوا الى الرضعات بعد الفصل بضع اخرى فلو رضع
 من واحدة بعض العدد ثم رضع اخرى بطل حكم الاول ولو كان للرجل خمس عشرة رضعة او اقلها رضع من العدد لم يعتد
 ما لم يجل من واحدة خمس عشرة رضعة تسوية ولو فضل لا يرضع امرأة اخرى بل يرضع الصبي واللبن او يحضه او يتعطفه لم يعتد
 فضلا ولو شككنا في العدد فلا تخيرهم ولو شككنا في وقوعه بعد الحولين فكذلك لا تعليقا لاصالة عدم التحريم على صالة بقاء المدة
 في وقعه في الحولين بالنسبة الى الرضعة وهل يشترط في ولدا الرضعة ذلك الاقرب عدمه فلو حمل المرأة حولا
 ثم ارضعت من اللبن من لبنه ونشأ الحرة **الشرط الثاني** ان يكون اللبن للفحل واحد ارضعت اثنين بلبن فحلبين لم يرضع احدهما
 على الاخر ولو ارضعت واحدا كالا لعدد من لبن فحلبين فلا حرة ولم ترضع بلبن فحل واحدة جملة حرم بعضهم على بعض
 ولو ارضعت زوجا جملة كل واحدة واحدا حرم التسامح بينهم **المطلب الرابع** في احكامه وفيه بدعيان اذا حصل
 الرضعة بشرطه انتشر الحرة من جهة الرضعة الى الرضعة والفحل منها اليه فاما من جهة اليها فاما يتعلق به بالرضع حرة
 وبسببه دون من هو في طبقة كاخوته واخواته واعلى منه كاخوته وجداته واخواله ونحو ذلك وابانه واجداده واعوانه
 وتوابعه وكنى الحكم فيمن هو في طبقة او على حكم من لم يحصل معه رضاع فيحوز للفحل كاح لخت الرضعة ونكاح اتمانه وجدانه
 وان كان للولد اخ حلاله نكاح الرضعة ونكاح اتمانه واخواته كذا ذكر في المبسوط ثم قال وردوا محابا ان جميع اولاد
 الرضعة وجميع اولاد الفحل يحرمون على هذا الرضعة وعلى ابيه وجميع اخوته واخواته وانهم صاروا بمنزلة الاخوة واما
 جميع الفقهاء في ذلك قالوا انما الحرة المنتشرة من جهة اليه فاما تعلقت بكل واحد منها ومن كان من نسلا واولادها
 ومن كان في طبقة من اخواتها ومن كان اعلى منها من اباؤها وامهاتها وجميعها تلك قد يرضعها من اللبن
 وكما حرم على ولديها من النسب حرم عليه فالرضعة امه ونسبها واخواتها خالها فاما حرة كالحسين حرام عليه ولولا
 لانه من الرضاع ثبت من غير ابيه من الرضاع حرمته على من النسب وان كانت من الرضاع لم يحرم وزوج الرضعة اب
 الرضاع واخوته الرضعة واخوته عمتها واباؤها اجداده وان كان احدا للفحل ولد من غير هذا الرضعة في ما لا يحرم
 الرضعة سواء كان من الولادة او من الرضاع ولو ارضعت ذات الابن ذات الاخ لا يجوز لابن نكاح الاخوة وهذه جملة
 اصول الرضاع يعتد بحسبها في تفاصيل فروعها وانع ابن ادريس في بعضها فقال لا يجوز للفحل ان يتزوج باخت الرضعة
 ولا بجدة كما لا يجوز في النسب ان يتزوج باخت ابنه ولا بامه قال وليس التحريم في النسب لاجل المصاهرة لانه
 لا مصاهرة هناك وهو خطأ قال وكذلك امه ولد من الرضاع يحرم كاحتمت من النسب وفيه ضعف لا يحرمت في
 النسب للمصاهرة ايضا لا باعتبار النسب بل من ينسب الى الفحل من الاولاد وان نزلوا يحرمون على هذا الرضعة سواء
 كانوا اولاد انا او من غيرها وكل من ينسب الى الرضعة بالولادة وان نزلوا يحرمون عليه ولا يحرم عليه من ينسب اليها بالرضعة
 لضعاف لا يجوز الا بالرضع ان ينكح في اولاد صاحب اللبن ولادة ولا رضاعا ولا في اولاده ولا في اولاد زوجته الى
 ولادة لانهم في حكم ولد وقد تقدم رعايته امحبا من ذلها اما اولاد ما الذين لم يرضعوا من هذا اللبن فمثلهم
 ان نكحوا اولاد هذه الرضعة واولاد فحلها الوجه الجواز ولو ارضعت امرأة ابنا وبنات اثنين جاز لاحق كل منهما

ان تلحق اخوة الأخرى الرضا بغيره اذ اتفق النكاح منع من محته واذ حصل عقبه ما بطله فلو تزوج وصيعة
فان رضعت المرأة محرمته عليه وان كانت حتمه او حالته لم تحرم وان رضعتها أمه او اخته او بنته حرمت عليه وان رضعتها امرأة
ابيه فان كان يلين بابيه حرمت عليه والا فلا وكذا التفضيل لو ارضعت امرأة فابنه او اخيه وثبتت للرضيعة نصف المسمى
ان تولدت للرضيعة ارضعتها او غيرها تزوج به على الرضعة ان قصدت الفسخ وان لم تقصد فلا يرجع على شكله في تضييع الرضعة
وان اقره نال الرضعة بالارتضاع مثلاً ان سقطت لها وامنت ثدياً من غير شعور الرضعة سقطت بها وان تزوج أم لا
بعيد الصغير ارضعت من ابن مولاه حرمته على العبد المملوك وكذا لو تزوجت كبرى بصغير ثم فختاً ما لعباً وافق فختها
او غيرها ثم تزوجت وارضعت بلبن الثاني حرمته عليها ولو ارضعت احدي زوجتيه الأخرى فان كان بلبنه حرمته مؤبداً
وان كان من غيره فالأم كذا والبن أيضاً ان كان قد دخل بالخت بالأم والأحر من جميعها للصغير نصف المسمى ويرجع
الزوج على الكثرة والمكثرة مهرها ان كان قد دخل بها والا فلا شيء لها الا ان الفرقه جازت مثل قبل الدخول ولو ارضعت
الكثرة زوجتيه حرم من ان كان دخل بالكثرة فالأولى الكثرة مؤبداً والصغير بان جميعاً ولو ارضعت الزوجة الصغيرة احدي
الكثرتين ثم الأخرى حرم من كلن وقيل بحرمة الرضعة والأولى من الرضعتين وقوا الشيوخ ومضى عندهم ولو ارضعت
بعد طلاقه الأخرى حرمها أيضاً ولو ارضعت أمه الموطوءة زوجته حرمها معها وعليه نصف المسمى للصغير ولا
يرجع به على الأم ولا يزول ملكه عنها ولو كانت أمه غير موطوءة لم تحرم الزوج ولو لم يفسخ نكاحها ولو كانت شابة
رجع عليها الا ان السيد يثبت له حق على مكاتبته ولو كانت موطوءة بالعقد رجع به عليها بعد الحق ولو تزوج كل من الزوجين
بامرأة الأخرى بعد الطلاق ثم ارضعت احدهما الأخرى حرمته الرضعة عليها معها الرضعة على من دخل بالرضعة ولو طلق
زوجتيه فتنزهاهما ارضاها صفت احديهما الأخرى حرمته الكثرة عليها معها مؤبداً والصغير على من دخل بالكثرة ولو تزوج ابنة
الصغير ابنة اخيه الصغيرة ثم ارضعت جدتها ارضاها الفسخ النكاح لان الرضعة ان كان هو الذكر فهو ثم زوجته او حالها
وان كان انثى فهي حتمه او حالته **ح** لو ارضعت زوجته زوجتين من ثلث صغير بلبن غيره دفعة واحدة بان تقوى
كل واحدة ثدياً من الرضعة الأخيرة حرمته الكثرة عينا والصغير ان كذلك ان كان دخل بالكثرة والأجمعاً وان ارضعت اثنتين
حرمته عينا ان كان دخل بالكثرة والأجمع عينا ولا جمعاً ولو ارضعت احدي الثلث ثم الأخرى من دفعة حرمته الكثرة عينا
والأولى كذلك ان كان دخل بالأجمع والأخرى عينا ان كان دخل بالأجمع أيضاً ولو ارضعتن على التعلق من
عينا ولا جمعاً وأما الثالثة فتعقل نحرهما خاصة كمن تزوج باختا ما حال التحريم يخص بها ويحتمل تحريمها مع الثانية
لانها باربع الثالثة صارتا اختين في حالة واحدة بفسخ نكاحهما دفعة واحدة وهو قبيح هذا اذا لم يدخل بالأم وان كان
قد دخل حرم من كلن مؤبداً **ط** لو ارضعت زوجاته الثلث ارضاها صفت مؤبداً والصغير كذلك ان دخل باحدة
ولا جمعاً ولو ارضعت بآب زوجته الثلث تلك زوجاته كل بنت زوجة دفعة بان يرضع الرضعة الأخيرة في حالة
حرمته الكثرة لا ثمة زوجة جده زوجاته فان كان دخل باحدهما الصغير مؤبداً والا ففسخ نكاحه من وجاز له تجديد
العقد عليهن جميعاً لا يثنى بات حاله وان كان الصغير يرضعها المسمى يرجع به ان زوج على الرضعات والكثرة أيضاً
اذا لم يكن دخل والجميع مع الدخول يرجع بها ان زوج ايضاً على البات ولو تزوجت بالام والاولى حرمته الصغيرة
ان كان دخل بالكثرة فجميعاً وأما الثانية والثالثة فان كان دخل بالكثرة فاما غيرهما مؤبداً ولما نصف المسمى
ويرجع على الرضعة كل واحدة به وان لم يكن دخل فاما جميعاً حاله ولو ارضعت أم زوجته الكثرة الزوجة الأخرى الفسخ
كجميعاً لان الصغير لخت ولو ارضعتا جديهما صارتا حالة ولو ارضعتا اخت الكثرة والكثرة حالة فان رضعت فلا يفسخ

لأنه لا يجوز الجمع بين المرأة وخالتها فان ارضعها لم يكره ولا يصير قربة كبيرة لا تتلخث بها كواضع النكاح فمما اذا لم يكن
 اعتبارها بالتحريم هنا لصغرهما ولو ارضعت امرأة اخي الكبيرة الصغيرة والكبيرة قربة ان ضمت لم يفسخ النكاح ويفسخ النكاح
 في هذه المواضع للجمع الا برضيتها الخالة والعمة ولا يحرم لها يد سوار يدخل بالكثرة **اولا** يحرم من المصاهرة في الرضاع ما يحرم في
 في الزوج فمن تزوج امرأة لها ام من الرضاع او بنت عرسا عليه مؤتمرا ولو كان لها اخت من الرضاع حرمت جميعا ولا عينها
 ولو كان لها بنت اخ او بنت اخت عرسا جميعا ان لم ترضعها والخالة والا فلا تحريم ولو نكح الاب من الرضاع او الابن امرأة عرسا على
 الا فرضاها ولو زنى بامرأة عرسا عليه اثمها من الرضاع ان قلنا بالتحريم في الثوب ولو لا ما بغيره لم يحرم عليه انه وانفسه وبنته
 من الرضاع كالثوب وبجملته حكم الرضاع وحكم الثوب في التحريم سواء بالابن ان ينكح ام البنت التي لم ترضعها ولو ارضعت امرأة
 صبيين صار الخوين ولكل منهما ان ينكح ام اخته من الثوب بخلاف الاخوين من الثوب لان ام الاخ من الثوب لما حرمت
 لانها منكوجة الاب بخلاف ام الاخ من الرضاع وكذا لو كان لاخته من الثوب ام من الرضاع جاز ان يتزوج بها ولو كان
 لو ارضعتا منه من الثوب صبيتا هو اخا وكان له ان يتزوج امه يا لو وطئ الاب زوجته الابن للاستبراء ففي تحريمها
 على الولد اشكال منسأه والاية وامالة التحليل وترد الشيخ فيه والاقرب التحليل فعلى التحريم لو لم يعلم الولد وطئ امه
 عليها معامها ولو ارضعتا على الولد استحقاق كان دخول الفسخ مالا فافضف ومما كمل لو وطئها بالسبب فوطئها على الابن كذا ايضا لا
 يرجع الابن على الاب وان كان قد حال بينه وبينها بخلاف ما لو ارضعتا امه لان الاب لزمه بالمثل بالوطئ ولا يجب عليه كفايا
 انما الام فلم يجب عليها للزوجه من مثل با رضاعا ويحفل الرجوع لان المهر يرب على الاب بوطئه واتلاف نفسه يملو ويجب
 لو ادعى لاجل الخيلولة فلا يفسد احد من الطرفين وقراء الشيخ بقرينة على التحريم وهو قوي بسبب قد بينا ان الابن تابع
 الثوب فلزمها بامرأة وارضعت لبنه مولود لم يتصرا ولا المرضعة اما ولا الولد كذا ولو وطئ بشبهة مات بولد في رخصته
 لبنة كان للرضع ما بقا كان الحق الولد لا طافا لرضع كذا النكاح ولو اتفق بينهما ان مات به لا قل من ستة اشهر من وطئ النكاح
 من عشرة من وطئ الاول فالمرضع منفي عنه ايضا ولو لم يكن للحاقه بما التحريم يخرج القربة فمن خرج اسمه فهو بوطئه لرضع
 لولد الشبهة ان يتزوج بنتا حدها قبل القربة واما بعد ها فيجوز له نكاح بنت من اشفي عنه بها ولو نفى الرجل الولد
 ما ضمت الام لبنته كانتا ما للرضع ولم يكن الزرع ابا ولو استلحقه بعد النكاح لحقه وورثه الولد وهو لا يرث
 الولد وكان الرضيع ما بقا ايضاح لو ارضعت ام وارضعت ابنة ووجه الولد عليه مؤتمرا دون ام الولد
 على الولد ما ضمت نصفه المستحق على الولد كالشيخ ويرجع به على سبيلها كالوجني عبدا اتفق واختار ان يغديه ويغذي اقل
 الاربع من السنة ونصف المستحق يد لو ارضعت امرأة صغيرة فتزوج بها رجل قبل اكماله صح فان اكمله الفسخ نكاحا وحرم
 الكبيرة مؤتمرا والعنف كذا ان كان دخل بالكثرة والاحبة العقدان ان شاء وللصغيرة نصف المهر ويرجع الزوج به
 على الكبيرة ان انفردت بارهاها والمكثرة امران كان دخل بها والا فالتفان لم يكن سببا في الفسخ والا فلا **المطلب**
 الرابع في لواحقه وفيه زيجات اثنتي الرضاع الابن اهد بن عدلين وقال بعض علماء اثبت بشهادة رجل وامرأتين او اربع
 ثلثا اربعاء وهو متردد ولو اقر الرجل قبل العقد امرأة ثبت حكم التحريم ولو اقر احداهما بعد العقد لم يثبت اليه الابا
 او ضد بقا لا فرك ان كان المقر الزوج قبل الدخول الفسخ النكاح وكان لها نصف المهر ولو كان معه بنته او صدقة فلا يثبت عليه
 وله اخلافا مع اداة العلم وان كان بعد دخوله ثبت لها المهر المستحق كذا سواء ببنته او لاصدقة الا وان كان المرأة لم يقبل
 قولها واستحسان بطلان الحل فيه ولا يندفع النكاح لو لم يخلقها انكحها لا يقدر على طلب المهر ولو كان مستوصا لم يقدر المهر على
 استداده مع الاسكان فان ادعت عليه بد النكاح على نفق العايم فان حلف في نفي النكاح والا حلفت على القطع وفوق

بهما بواقي الزمان مع عدم الاحتال لم يؤثر فيه غير ما كان اقرا صغر سنانه انما انتمس الزمان فاما لا تحرم عليه
 وكذا لما قرع بعبه وهما اكثر سنانه فانه انهم لم يفتق عليه ج اذا اقرا احدهما قبل العقد بالزمان المحرم ثم يرجع وقال
 وهما او كذبت لم يقبل رجمه في ظاهر الحكم ودين فيما بينهما من الله تعالى فاذ كان قد كان في الاصل حريته فلهما
 فان كان كاذبا حريته ظاهرة خاصة لا يقبل التمسك في الزمان المنفصلة ولو شهد بان هذا من الزمان او اخو
 لم يسمع حتى يقبل التمسك انما ارضقه فمستغرة رضة متفرقة حاصل اللين منهن الجوفه في الحواشي بعض الذي لم يقبل
 بينهما بزمان اخر وعسى التسامح في حصول اللين الى الجوف على الظاهر من غير ان يستفنت عند التقام الذي للعلوم وفيه
 اللين فيه مضاعف على العادة حتى يصيد بمن قبل نفسه للسمع لا للعدول ولا يكفي ان يحكي القرائن فيقول رايته قد انتم
 وحلقه بخبرك ولو ادخلته تحت ثيابها ولم يشاهد ملتصقا بدينها لم يخبر بها ان فيهما قد بينا ان الزمان انما
 يستتبع احكامه لو حصل اللين عن ولادة وهما انما يتحقق في المرأة والخنى اذا ولدت حكم انما امرأة الاحلى ما روى
 من السواد ان خنثى ولدت واولدت بنشر الحمة ان كانت امرأة وان كانت ذكر لم ينشر وان كان مستكلا وقف
 المولود على ما ينكشف منه فان كان رجلا لم ينشر ولا انشور قال الشيخ في الخلاف اذا حصل الزمان المحرم لم يحل
 للفحل نكاح اختا لم تضع بلبنه ولا لاحد من اولاده من غير الرضة ونما لان اخته واخواته صاروا بمنزلة
 اولاده وليس يعتد بالوجه جواز النكاح بين اختا لم تضع واولاده صاحب اللين وقد تقدم روى انه اذا زنت
 المرأة حدها بلبنها فانه يكون له حكم نسبه عليها وليس ذلك **الفصل الثاني** في المصاهرة وفيه مباحث ١
 منوطا امرأة بالعقد الصحيح والمك أو الاباحه حرم عليه انما وان علقت وبها وان نزلت سواريات بنتا وبات
 ابن وسوا وتقدمت ولادة بنت او تافرت وسوار كن ربائب في حرمه او لم يكن شريفا مؤثرا بالعقد اذا كمل المنقطع فملك
 البين ولو عقد ولم يدخل حرمه انما الزوجه وان علقت شريفا مؤثرا على شهر الدياتين وحرمه على غير النظر اليها وكذا حرم
 على الجمع اختا الزوجه سوار دخلها الزوجه او لم يدخلها فاطلاق الزوجه طلاقا لا يشك انما العقد على ختم في الحال وان كان
 رجعا لم يخرج حتى يخرج من العدة فان عقد على الاختين دفعة واحدة كان عقدها بالطلاق على الاخت وفي المبسوط وهو هذا
 ابن ادریس وفي النهاية اختا بنتها ثمانية روية رواية صحيحة وان عقد من ثمانية عقدا لثانية باطلا دون الاولى ويحرم ايضا
 على الجمع بنتا في الزوجه وبنتا ختمت الابناء والعة والحالة ولا يجوز الجمع بين العمة وبنت الاخ ولا بين الحالة وبنت الاخت
 الا بربا العمة والحالة سوا تقدم عقدها او تأخر وسوا كانت العمة والحالة حقيقة كالعمة الدنيا والحالة الدنيا
 او جازا كالعمة العليا والحالة العليا فان عقد على بنت الاخ وبنت الاخت ومعه العمة والحالة كان العقد صحيحا وان
 اختارنا وخرج ولم يكن لها بعد ذلك اختيار وان فسخناه بطل وقال ابن ادریس يكون العقد باطلا ولا بد من تجديده
 مع الرضا وهل للعمة والحالة فسخ مكلهما وما غزا الزوج قال التبرج نعم واختا ابن ادریس وجعل ذلك فسخا لا طلاقا
 ولا نفقة لها فيه وله ان يتزوج ما ختم في الحال عندي فيه نظر فان طلق واحدة منها بائنا جازله العقد على بنت الاخت
 وبنت الاخت فالحال وان كان رجعا الا برباها او بعد العدة وهكذا حكم الرضا في جميع ما تقدم موله ان يدخل آية
 والحالة على بنت الاخ او بنت الاخت ولا يعتد بما يدخل عليه اب محرم حليلة لابن وهي منكوبة بالعقد
 الدائم او الملك او الاباحه تحريم مؤبد ولو عقد الابن ولم يدخل حرمه ايضا مؤبدا على الاب وكذا يحرم منكوبة
 الاب على الا اولاد سوا كانت منكوبة بالعقد او الملك او الاباحه تحريم مؤبدا وسوا كانت المعقود عليها
 مدخولا او لا ولا فرق بين الاب الحقيقي والمجازي وكذا في طرفا لو ادخل فحرم على اولاد منكوبة بالجد لا يسه لولاه

وان يلاو على الاب منكوحة ابن ابنة وابن بنته وان نزل سوار كان ابن النسيب كالزواج وكذا الولد لا يحرم منكوحة
احدهما على الاخوان عمت ولا بناتها وان نزلن نعم يكن للرجل ان يتزوج ابنة بنت امراته المدخول بها اذا كانت قد رزقت
بعد سوار فماله ولو كانت ولادة بها مستقرة على كاح الام لم يكن مكرها ولا يحرم ملكة الاب على الابن موبد بغير ملكة
ولا يملك الابن على الاب بذلك ولو وطى احداهما مملوكة حرمت على الاخر حتى يموت بعد لا يجوز للمولى ان ينكح مملوكة
ابنه الابا منه الا ان او الملك فان فعل من غير شبهة كان زانيا وعليه الحد والحد مع الاكرام وفي المطاوعة استكمال
قوى الشئ سقط له عموم النهي عن ما يغني ولو حلت ما كولد مملوك للمولى لا يقتضيه ولو كان شبهة سقط الحد

ملوك

ملوك ثم صنف بالملك لاجل النسيب وكذا لا يجوز للاب ان يطالب ابنة ابنته من غير ان او عقد فان فعل فالحق
سوار ولها الابن قبل ذلك او لا وعليه المهر مع البينة ومع العلم فان كانت مكرورة وجب ما لا فلا فالأقرب سقوطه ولا ينفق ولو عملت
لم ينفق وعلى الاب فله الا ان يكون انثى والا فبانتا لا نصير ام ولد ولكان الولد صغيرا حاز الابان ينفق مملوكة على نفسه بيطاها
بالملك لا يحرم الجميع بين الاخوين في الملك ولا يجوز الجمع بين ابنتي الوطى فان وطى واحدة ما حرمت الاخرى حتى يخرج الموطوءة من الملك يعلم
مبهمة او كتابة وكذا لا يجمع بين ابنتي عمتها ولا ابنتي الوطى الا بها بالعملة لولم لا يجوز الجمع بينهما في الملك ولا يكتفي بمغيب الاخر
وهن الاول لان المنع من ابوطى النكاح من لا التحريم ولا يستبرأ منهما ايضا فان باع الموطوءة او كاتمتها فوطى الاخرى حرمت عليه الاول
بببب بفسخ كتابه لم يحل له المردود حتى يخرج النثى ويطها فان وطى الثانية بعد وطى الاولى قبل افرامها عنه وكان ذلك بفسخ كتابه
عليه قال الشيخ حرمتا الاولى حتى توفى الثانية وان اضر الثانية عن ملكه ليجمع الى الاولى لم يخرجه الرجوع اليها وان اضرها
عن ملكه لانه جازله الرجوع الى الاولى قال وان لم يعلم بفسخ كتابه جازله الرجوع الى الاولى على كل حال اذا اضر الثانية عن ملكه
والا فربعدى ان الله يحرمة دون الاولى لكن يستحب ان يتبين حتى ينفى الثانية ولو اضر جازله الاولى عن ملكه حلت الثانية
ولا حد عليه في التقادير ولو كان له امساك اختان فوطى واحدة ما حرمت الاخرى فان كانت الموطوءة مملوكة لا الاخرى فان فسخ الكتاب
للغير قبل وطى الاخرى كان محيرا بين الامتين **هـ** اذا تزوج امرأة جازله شراءا احتملا لا وطيا بملك اليمن سوارا كان شراها
منفدا على النكاح او سافرا ولو كانت له امته مطلقا بملك اليمن جازله ان يتزوج باختياره فتم عليه امته مادامت ثباته
في جباله وتسل له المنكوحة وان لم تحرم التي وطى بها يسع وشبهه ويجوز ان يتزوج باختلافه اذا لم يكن له انتقاله وروى
ان تركه افضل وكذا يجوز للسيد ان يتزوج باختياره عبيد اذا كانت احديهما اخته من ابيه والاخرى اخته من امه ويجوز ان
يبنى المرأة وزوجه ابنتها او وليدة اذا لم تكن ابنتها وبين امرأة الرجل وبنتا امراته اذا كانت من غيرها وان يتزوج الرجل بامرأة
او ابنتها وروى الكاهية ان يتزوجها الرجل بغير امته بغير ابيه ومن قبل جارية لشبهة او لمسا كذا لم يتعلق به تحريم
اختها وكذا لو نظر الخبز او لا غريمها ولا بنتها او ابنتها التي تحرم وهو ممنوع وهل تحرم على ابيه وابنه بغير النظر او لا فيقولوا ان
من غير وطى قال الشيخ نعم ونحن نمنع ذلك وحمل النهي على الكراهية عملا بالاصل ولو نظر لما ليسوع لغيره النظر اليها اليه او قبل
او قبل وليس يغني شبهة لم ينشر الحرة اجماعا **ز** ان الخاطار لا ينشر الحرة ولو زنى بامرأة متبعدا لعقد او ابنتها او ابنتها
باختها او ابنتها او ابنتها لم تحرم امته عليه وكذا لو زنى لا ببجارية الابن وبالعكس لم تحرم على مالك لو قال الشيخ سوارا
بها قبل الوطى وبعد وقال الشيخ اذا زنى بجارية ابيه قبل ان يطاها الاب حرم على الابا مالك وطاها وان كان وطيا بعد
وطى الاب لم تحرم وليس بعقد ما انما السابق على العقد فاشتهر بان من زنا بعفته او حالته حرمت عليه ابتداء
ابدا وبلوغ من كلام ابن ادريس المنع وكذا لو لا طاعه او رجلها وقبالة يحرم على اللا يطام الفحل واخته وبنته

تحريمًا مؤبدًا سوار كان الواط بايها بل الخسفة بكالي او بخر منها بعد ان تحقق الايقاب وسواء كانا صغيرين او كبيرين
 او التفريق ولا تحرم على المفعول به لقاربا الفاعل ولا يحرم مع عدم الايقاب من الطرفين وتحرم مع الايقاب بحد المصاهرة
 وان علقت وبهاته وان نزلن ولو كان له ام او اخت او بنت من الزمان فالأقرب تحريمين ايضا ولا تحرم بنتا خيه ولا
 اختا بنه ولو لاد الكنف فلا اقربا للتحريم عليه بعد زوال عذره ولو لاد مكرها على اشكال ولو تشبهت بامرأة فذلك
 اما انما السابق بغيره لا يفيد رواية احديهما انه ينشترجه المصاهرة كالوطى للمواضع ولا يخفى لا ينشتر
 واختلف علماءنا باختارنا روايتين على قولين فعند الشيخ يحرم ام المرنى بها وابنتها وتحرم على الابن من زنى بها
 الاثرين وبالعكس خالفنا لمفيدا السيدا لم يقف في ذلك **ح** وطوا الشبهة وعقدنا على بشران حرمة المصاهرة
 ام لا قال الشيخ نعم فيه اشكالا قربة انه لا ينشتر وان بسقط للجمعة ولحق به الولد ولا فرق بين شبهة العقد
 لمن تزوج فاستكمل الثمار مع عدم ملأ التحريم وبين شبهة الوطى لمن وطى امرأة تشبهت عليه بامرأة مؤمن
 شبهة المملوك ان شري بارية شراء فاسدا وتشبهت عليه امما الغير بامته الحكم في ذلك كله سواء وحكم الزمان في جميع ما تقدم
 حكم التب **ط** اقسام التحريم مباح طلق فيعقل به تحريم المصاهرة سواء كان بعقدا وملاكه بين او باحة فحرم امر الموطوءة
 وان علقت على الواط وبهاته وان نزلن وتحرم الموطوءة خاصة على الواط وان علقت ابنته وان نزلت تحريم مؤبدا وبهاته
 هو لا المحرمات محرمات فحرم النظر الى امر الموطوءة وابنتها وعرا محرمات فانها لا يعلق به تحريم المصاهرة على الاقوى وتقتضي
 حرمة الحرم اجماعا والوطى بشبهة ففي اقتضائه تحريم المصاهرة خلاف تقدم ولا يقتضي حرمة الحرم اجماعا ولو اكره امرأة على الزنا
 لم يثبت تحريم المصاهرة على الاقوى لان هذا الوطى زنا في حق **الفصل الثالث** في الاسباب الموجبة للتحريم المؤبد وفيه
 مباحات لا يجوز للرجل ان يدخل بزوجته اذا لم يبلغ لها تسع سنين فان دخل قبل تمام ان فصلا فارق بينهما ولم يحل له
 ابدًا وعليه دينها والافتاق عليها حق بغير احداهما وان لم يفصلا ففي التحريم الابدى اشكال والشيخ ان اطلقا القول بالتحريم على من
 وطى امرأته لدفع تسع سنين ولم يشترط الاقضاء وكذا اطلقنا دليل التحريم الابدى بجره الوطى قبل التسع لكنه قال انما لا يبين
 منه الا بطلاقا وموت ولا يلزم من التفريق بينهما ابدًا لبيوتهما منه والظاهر ان سر ما للشيخان بالتحريم وجوبها للتفريق ابدا
 لبيوتهم وفي الحديث ما يضا عد قول ابن اديس **ب** من تزوج امرأة في حدة لم يحل له بالتحريم والعدة سعا فارق بينهما ولم يحل
 له ابدًا سواء دخل بها او لم يدخل وسواء كانت عدة الطلاق الرجعي والباين وعدة الوفاة وان لم يكن عالما بالعدة والتحريم
 معا وان كان عالما باحدهما فان دخل بها صرحتا بحد وعليه الكفر وعليها عدة فان تمام العدة من اربع الاول وعدة اخرى
 من الثاني وان لم يدخل كان العقد فاسدا وله استئنافه وللمرأة بعد الاقضاء والخول يتحقق بالوطى في القبل اما الوطى
 في اليد كما لا قرب انه كذلك وان كانت المرأة عالمة بذلك لم يخلع الا الرجوع الى هذا الزوج بعقد اخر ولا فرق بين تزويج المرأة
 والمنعة في ذلك ولو دخل مع الجمل فحملت لحق به الوالدان جائسته اشهر فصاعدا منذ دخل بها ولا يسقط مهرها من ذلك
 ولو علقت بالتحريم فلا مهر لها على الثاني هذا اذا انفار التي زوج اما لو تزوج بها المطلق نكاحا في عدة من غير علم ففعل التحريم المؤبد
 ولو تزوج ثلث بعلة بشبهة لم يخلع رجعيًا ثم راجع ولم يعلم المرأة فتن زوجت باخر بعد قضاء العدة طاهر ودخل بها
 الثاني فان النكاح الثاني باطل جلاء وهل يحرم مؤبدا لا يفرق لعلمنا ثانيا في فتوى وحملنا على ذات العدة قياس مع ان الا
 ذاه وبشأن الحكم فيه بطريق التنبية لا القياس وكذا لو بلغها موت زوجها او طلاقه فتن زوجت على طاهر الحال ولو تزوج
 بذات بعلة ما صرحت ابدا وفي رواية صحيحة عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام ان من تزوج امرأة
 ولها زوج وصولا يعلم فطلقها لا بد او مات عنها ثم علم الا فرأى اجمعها قال لا حتى تنقض عدتها وعن رواية عن ابي عبد الله

في امرأة فقدت زوجها أو نفي إليها قد جرت ثم تقدم زوجها بعد ذلك فطلقها قالوا فقلت من أجل ذلك فاشهرت في فاحشة ليس
 للأطراف ينزوها ابتداء في طريقها إلى بكير وهي تدعى على مسأاة الشكاح للعداء من زنا بذاق جبل سوار ومغليها البعل
 أو في عدة بجنينة حرمت عليها بداسا وعلم في حال زناها كونها ذات بعل واحدة بجنينة ولم يعلم ولو زنا بذاق عدة بابتنا وقتها
 وفاة فالوجه أنه لا تحرم عليه عملا بالأصل وليس لأصلها بقاء في الذنوع على ما قلناه من التنبيه بحتم التحريم مع العلم لا تأخذ
 بلنا بوقت فمع العقد مع التزويج منه أولى وهو الأقرب ولو زنا بمجتمع بها في عدة حرمتا بدنا ولو انقضت المدة قبل انقضاء
 العدة كما لا شك كقلناه في عدة البكر والتحريم يحصل معها الزنا في القبل والبدن صدق اسم الزنا عليها ولو زنا بذاق
 بعل البشيمة فالوجه التحريم لما لا ممة الموطوءة فالوجه أنها لا تحرم ولو زنا بامرأة ليست ذات بعل ولا في عدة وفاتها لا تحرم
 عليه وإن لم يتب بشرط الشيخ في بعض أقواله القوية وكذا لو كانت مشهورة بالزنا ولو زنت امرأة فكل ذلك لا تحرم عليها من
 المحرم إذا عقدت على امرأة فإن كان عالما بالتحريم حرمت عليه ابتداء سواد دخلها أو لم يدخل وإن لم يكن عالما بالتحريم عند
 عقده ولا تحرم من بدخل يجوز له العقد عليها بعد الإحلال وإن كان عالما بالأحرام ولم يفرق علما وإن كان في الدخول وعدة
 بل أطلقوا المعوا لقتل بجواز الرجعة مع الجمالة والأبنا دليس فأنه قال إنما تحرم ابتداء مع الدخول وإن كان جاهلا ولا يفرق
 مستند في ذلك ولا فرق بين أن يكون الأحرام للرجع أو العدة ولا بين الأحرام الواجب والتطوع والوجه أن الأحرام في الرجع
 العام كذلك إذا يحرم عليه ما يحرم في التحريم ولو زنا بها في أحرامه فالوجه أنه لا يحرم من بدخل ولا فرق بين التزويج الدائم والمقطع
 في ذلك والظاهر أن مراد علمنا بالعقد في الحرم والعقد في ذاق العدة إنما هو العقد الصحيح لولا ما منع تنبيهه على ما قلناه
 الفاسد فإن كان العاقد يعلم فساده فلا اعتبار به وإن لم يعلم فساده كمن اعتقد استويغ نكاح الشغار البشيمة ففي الاحتياط
 به اشكال لثبوته أنه كالصحيح من لا عن امرأته حرمت عليه ابتداء وكذا لو قد ف زوجته الفتناء والزنا بإيجاب اللعان
 لو لم يكن ثمة أو غيرها ولو قد فها بما لا يجب اللعان لولا ما منع التحريم عليه وكذا لو قد فغيرها من النساء سواء كان ثمة
 عيبا أو لا ولو كانت عتقا وبغير عرض فقد فها بما يجب اللعان حرمتا بدخل على اشكال من طلق امرأته تسع تطليقات للعدة
 بنكها بغيرها جلال حرمت على المطلق بدلولها هذا القوي يتنا والحق لأن الأمة تنقض النكاح أربعة رجال فيحتمل
 في الست إذا طلقها من الأمة بمنزلة الثلث للرجع وفيه ضعف وتحرمة في التاسعة إذا نكحها بغيرها أربعة رجال للمصدق
 التطليقات التسع ونكاح رجل عليها وهو ضعيف أيضا وعدم التحريم في طرف الأمة مطلقا وهو اقرا فأما أن كان لا يخلو من نظر
 ولا فرق في التحريم بين تزويج الحر وغيره ولتخلل بين التطليقات للرجع طلاق للثمة ونكحها أكثر من رجلين فالوجه في
 التحريم المؤبد **الفصل الرابع** في بقاء المحرمات بقول مطلق وفيه يد بحثنا أقدينا أحكام المحرمات على التام
 ونفي المحرمات في حاله ونأخرى وهذا الفصل مقصور على ذلك لأن عقد على امرأة حرم على غيره نكاحا سواء كان العقد
 دائما أو منقطا ما دامت حياته فإذا فارقها بوقتها وطلاق جاز نكاحها وكذا لا يجوز الجمع بين الأخوين في النكاح
 دائم والمقطع ومالك اليمين وقد تقدم فإن عقد على إحدى الأخنتين حرمتا لأخرى حتى يطلق الأولى فإن طلقها بالأسباط فقد
 على اختها في الحار وكذا لو ماتت وإن طلقها بغيرها لم يحل له الثانية حتى تحرم الأولى من عدتها فإن عقدت على الثانية والأولى في حياته
 كان العقد باطلا وإن طلق الثانية فوق بينهما فالشيخ ولا يرجع إلى الأولى حتى يخرج التي وطئها من عدتها وإن جاء بولد كان جاعلا ^{لزوج}
 والأقرب عند جواز الرجوع إلى الأولى من غير انتظار العدة ولا فرق في خلل كلمة بين الدائم والمقطع وقد مر في المتعة إذا انقضت
 أنه لا يجوز العقد على اختها حتى تنقض عتقا والوجه عند الاستحباب في ذلك وجواز العقد على الاخت بعد انقضاء الاجل في الحال

لا يجوز العقد على لامة وعندرة الأباذ الحرة فان عقد من غير استئذان قال الشيخ تقي الدين في الفسخ والامضاء والامضاء
 وقال ابن دريس يقع! فلا يؤثر الرضا في صحته بل يفسد بالتجديد ولو قيل بوقوعه موقوفاً كان حسناً أما القول بجواز فسخ عقد الحرة
 المتقدم فضعيف ولو عقد عليها في حاة واحدة كان العقد على الحرة ملغياً وعقد لامة باطل عند الشيخ وابن دريس ولو قيل بوقوعه
 موقوفاً كان وجهه لو عقد على الحرة وعندرة زوجته لامة كان العقد ما فيها ولا خيار للامة من كونه لا فيما تقدم ان كان الحرة علة
 فلا خيار لها ايضاً وان لم تكن علة بان له زوجة لامة كان الخيار في عقد نسائها بين الفسخ والامضاء ولا خيار لها في عقد لامة
 ومنه اختار الحرة العقد على لامة المتقدمة والمأخوذ لم يكن لها بعد ذلك اختيار ولا خيار للحرة لو كانت له امه ينكرها بالملك والحكم
 المتمتع بالحكم الدوام فلو تمتع بامه على حرة كان الحرة فسخ عقدها ويصح بالطلاق للخلاف ولو جاز فسخ عقد الحرة وبطلان
 عقد لامة ولو عقد على الحرة وعندرة امه تمتع بالتحريم للحرة في فسخ نكاحها وعقد على الحرة دائماً على لامة المتقدمة بما لا
 يوجب الخيار للحرة ايضاً وكذا العقد على حرة دائماً على لامة المتقدمة بما لا يوجب الخيار وكذا البحث في نكاح الحرة مستقلاً
 والامة دائماً شرط بعضه على الثاني كالحال لامة دائماً من عدم الطول وهو المحرم من النفقة وخوف العنت وهذا المشقة
 من الثاني وجد الطول او من العنت لم يخرجه نكاح الامة ومن جملة الشرطين حاز له العقد على امه واحدة لا غير والا فربما
 شرطان في النية للجواز فيكون لها قدما العقد على لامة وان كان سلفاً لا يجوز للحرة ان يعقد على أكثر من اربع حراير بالعقد
 الدائم فمن زوجه اربعاً من حراير بالدوام حر عليه ما زاد غبطة الا ان يعاقب احدى الاربع بموتها وطلاقها او استمدها من اللعان
 فان ما قلنا من ابطالها بانها جازنا العقد على اخرى في الحال وان طلقا جميعاً لم يخرجه العقد حتى يخرج المطلقة من عقد او لو ادعى
 اقرؤها بانقضاء العدة فانكرت والقول قولها وعلى الينة وجاز له ان يتزوج بالاربعه او بالاخت ولو كانت له ثلث فزوج اثنتين
 في عقد واحد قيل بخياريتها شار وقيل يقع باطلاً وكذا الزوجية اثنتين عقيب طلاق الاربعة او موتها او رتب ثبت عقداً لأولى
 خاصة ولو تزوج غشاً واخذ فالأقرب البطلان مع احتمال التحريم ويجوز له ان يعقد لامة على من تار من غير حراير وان
 كان الأفضل ان لا يجاوزهن وكذا يجمع بين أي عدد كان في الوط بملأ اليدين لا يجوز للحرة ان يعقد من الامراء اما على أكثر من اثنين
 ويجوز ان يعقد منقطعاً على أكثر من اثنين ويجوز للحرة ان يجمع في الدائم بين حرتين وامنتين بين ثلث حراير وامة ولا يجوز ان يجمع
 بين ثلث حراير وامنتين ولا بين اربع حراير وامة ولا بين ثلث امراء وان علم يكن معهن حرة ولا فرق في الاماكو بين الفتن وانما
 الاولا والى كائنات المسر وطوا المطلقت اللاتي لم تودين شيئاً اما المطلقة اذا اذن شيئاً ومن افترق بعضها فحق حرم ما
 على اثنين منهن اشكال اقر به التحريم تغليباً لما ينال لامة ويجوز ان يعقد على الاما رأى عدة شار في النكاح وكذا يباح بملك
 اليدين ما شار وكذا لا باعة لا يجوز للعبد ان يعقد على أكثر من حرتين عبثاً ويجوز ان يعقد على اربع اماء كذا في حراير
 ولا يجوز له العقد على حرة وثلث اماء ولا على حرتين وامنتين ولا حرة المنقطع والتحليل في الحراير والاماء كالحرة ولو افترق
 بعض لامة فحق كاختار النسبة اليها تغليباً للحرة وان اختارها بالامة في الحرة لامة اما من افترق بعضه فالأقرب ان يحكم
 الحرة العقد وحكم العبد بحساب ما فيه من الجهتين لا يحرم الحامل من الرأى على الرأى ولا على غير ولا يفتقر في البحة العقد
 عليها الى نوع من طلق الحرة ثلث طلقات فيما رجعت حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره سواء كانت تحت حرة وعبد اذا
 طلقها الدائم وان عتقها جاز للقول العقد عليها ان حصلت سراً بط الحلل لانية فيما بعد وهكذا اما في طلاق السنة فيجوز بعد
 كل ثلث وتحلل مع الحلل المطلق اعدة قد بنا انها حرم في منع اما لامة فان طلقها زوجاً الحراما لعبد مطلقين حرمت على
 الزوج حتى تنكح زوجاً غيره فاذا انكح غيره جاز له ان يعقد عليها وهكذا تنكح بعد كل مطلقين وتحلل مع الحلل المطلقين

والاستحالة الفرق بين طلاق السنة والعدة في الامة تقدم ومن استحق بعضهما ففي عدد طلاقه ان كان **الامس** منع من نكاحه
مع وجود الطول وامثا لعنت سقغ نكاحا مع وجود من يعرضه المهر ومع هذا الحق باخر صدقها او تفويض بعضا لان
لها ان يطالبه بفرض صدقها او يوجبها لثمة فيلحقه الضرر وكذا يجوز مع وجود ما هو باق في الشريعة على الواحدة وان يزوج
امتنين دفعة بطل العقد عنه وان رتب بنت عقد اولي ولو عقد دفعة على اربع حرائر وامته فسد عقد الامة خلاصة
ولتزوج الامة ثم وجد الطول لم يفسد عقد اجماعا ولو كان بعد العقد كانت واحدة للطرفين حين العقد وصدق الموكل
بفساد العقد في حتمها وان كذب ففي حقه عاقبة ولو كان ذاملا فعلا استخذه بعد العقد لقول قوله ولو تزوج به بامائه
ثم رتبها بطل النكاح فان اوصيها اربع اعين وخرجت من الثلث فان اجازها المصطفي افساء العقد صح والامان له فيه ولو كان
القبول بعد الحاة ان قلنا الملاء به بطل النكاح وان قلنا انه كاف شفع عن الملك حين الوفاة فلا بطلان وهذا التفصيل
ان قلنا بانقالا الموصي الى الوارث اما اذا قلنا ببقائه على حكم ما املت وهو الحق فلا بطلان على التقديرين لا يحكم
للعبدان يتزوج الامة على الحق كما قلنا في الحق الا بمار الحق وكذا لا يجمع بينهما في عقد واحد من دون الرضا لانهما
فرع صغير لا يملكه وطوقا جاز نكاح الامة على القوانين وكذا لو كانت كيتي عابدة لا يصل اليها على السكال ولو وجد المولى
انه جاز له العقد على الامانة لم يرغب اليه فزوي من تزويج الحق ثم علم انها كانت قد زنت لم يكن له فسخ العقد ولها الصداق ولا يرجع
على الوارث وفي رواية له الرجوع اذا زوجت المطلقة ثلثا وشرطت على الخلف العقد انه لا نكاح بينهما بطل العقد وقيل بفساد الشرط غايبه
ولا استرطت الطلاق فصح النكاح وبطل الشرط والمهر للمهر المتكلم مع الدخول ولو لم يصح بالشرط وكان في يدها ذلك او بنية الزوجة او الوارث
لم يفسد النكاح وكل موضع حكم فيه بفساد العقد فانما يتعلق على الزوج الاول مع الدخول والفرقة وانقضاء العدة وكل موضع حكم فيه بفساد
العقد فانما لا يتعلق بالنكاح الشغار باطل وهو ان يتزوج بنته او وليته ورجل على ان يزوجه الرجل بنته او وليته ويجعل البضع كل احد
مهر الاخرى ولو عقد كذلك فلا نكاح بينهما ولو كان له زوجة بنتي على ان تزوجه بنتك على ان يكون نكاح بنتي مثل نكاح بنته وبطل
بنت الخاطب ولو كان على ان يكون نكاح بنتك مهر ابنتي بطل نكاح بنته وقسم نكاح بنت الخاطب ولو كان له زوجة بنتي على ان تزوجه بنتك على
ان صدق كل واحد منهما مائة متع النكاح قال الشيخ وسئل كره لا جعله صداق كل واحد تزويج الاخرى وشيئا اخر فبطل الشرط
فيطل مهر ولا فرق بين اختلاف ما ذكره ما تظاهرا او ما حكم بفساد النكاح على لانه لم يشترط في البضع اثنا بخلاف الاخرى التي جعل البضع
كل واحد منهما مع مشتردين هم مهر للاخرى بطل ايضا ولو كان له زوجة بنتي على ان تزوجه بنتك ولم يعين مهر متع النكاح ووجب مهر الثلث
ولو كان له زوجة بنتي على ان تزوجه بنتك جازي بنتي على ان تزوجه بنتك ويكون دية جازي صداق بنتك صح النكاحان معا
المقصود الرابع في نكاح المسترة وانكحة الكفار والامارة والعبيد والمتعة ومباحة الحرة وفيه فصول **الاول** في نكاح المسترة
وفيه ثلث **الاول** لا يجوز للمسلم نكاح غير كتابية من سائر اصناف الكفار سواء كان بقصد دام او متعة او ملك بينه وبينه خلاف اما
الكتابيات دوايان اقر بها الجواز على اشكال في الجوسية هذه الابتداء ويكون في الكتابيات استدامة كان يسمي الذمها وعند كتابية
فانه يستديم نكاحا باب اليهود لم كتابا التورية والصارى لم لا يجزى لما التحق من قبيل كان ايم كتاب ثم نسخ فخرج من بين اظهري فلم
يشبه كتاب فليسوا بالكتابيين في احكامهم اما السامرة فهم قوم من اليهود يخالفونهم في بعض الفروع فحكمهم حكم اهل الذمة وقيل ليسوا منهم
فحكمهم في حكم الوثنيين واما القصابون فبطلانهم بشارى وقيل انهم يجازونهم في الاصول ويقبلون ان الفلانة ماطن ويعبدون الكواكب
فحكمهم حكم الحربين ايضا واما من لهم كتاب غير التورية ولا يجزى من الكفار فحكمهم حكم اهل الذمة وقيل ليسوا منهم
واما من نقل الى دين لاهل الكتاب فان كان بعد الفسخ كانوا بحكم الحربين وان كان قبله فحكمهم حكم اهل الذمة اذا قلنا بجواز نكاح
الذمة بنت لاهل الذمة لانها ثابتة للزوجات كالمسلمات من الحقوق كالسكنى والمنفعة والتقسيم واحكام الاباء من عطايته بالفيضة عند ابتداء

المدة والطلاق وثبت لها على حقوق لازم واجبة لتمكين من الاستمتاع والتكثير حيث شاء ويجوز له وطؤها قبل الفس من الحيض
او الفاس عند انقطاعها ولو قبلها بالمنع في المسئلة فكذا هذا فلزم ما للعسل وان لم يصح منها البتة تحصيل الحق الادنى وان
تحصيل حق الله تعالى ولو كذا لو كانت مسئلة بخبر البتة يحرم على العسل وان لم يصح منها البتة واما العسل من الجبانة فالأول
ليس اجبارا عليه والاصل ان كل ما يمنع من الاستمتاع فله اجبار عليه ان الله وكل ما يمنع من الاستمتاع فله اجبار عليه فطره
منه ولا من اكله فليس اجبارا عليه فطره ثم كيد ولا طهاران منع من الاستمتاع اجبر عليه ان الله ولا من اكله فليس اجبارا عليه
والكيسة والخروج من بينهما فخره بالكثير من الفم وفيه من الاسكارا احتمال ولو كانت مسئلة رادق شرها للبينة على مذهب الحنفية منع
منع الكافرة من اكل لحم الخنزير احتمل ان يثبت عدم المنع وكذا ليس في المسئلة عن اكل النعم والبصل واشباهها وله منع المشرقة من لبن
جلد البنت ومن النجاسات التي تعتد بحالها **الفصل** في اسلام احد الزوجين وفيه يدخا انا اسلام زوج الكيسية
دوما فبقا على كاهما سواء اسلم قبل الدخول او بعده ويجوز له نكاحها بالعقد السابق مع كفرها ويكون حكما ما تقدم سواء كان في دار الاسلام
او في دار الحرب واختلفت الدار بها ولو اسلمت الكيسية دون زوجها كان قبل الدخول انفسخ العقد ولا يلزمها وان كان بعده اشترت عقد
الطلاق اسلم فيها فان التخلع باقيا وان انقضت على كفرها كانت منه ولها المهر بما لا ينسخ ان كان الزوج لرباط الزمة لا بالتخلع باقيا
غير انه لا يمكن من التخلع بها ولا من الدخول عليها الا بالاولى عتده والعدة المحرقة ذات الاقرار بلكة والامة قرآن ولغيرها كلكه اشهر طرقات
ايسته اشترت للعدة بالاشهر ايضا مع الدخول انا اسلمت دونه بعد الدخول فقد قلنا انه تنتظر العدة وعليها نفقة سواء خضعت للعدة
وهو باق على الشرك او اسلم قبل الانقضاء غير الكتابيين من اخصا فكم كما نوا اذا اسلم احد الزوجين فان كان قبل الدخول انفسخ
النكاح في الظاهر كالمسار كان اسلم الرجل او المرأة ولو كان بعد الدخول انفسخ البتة وان اسلم الاخر فيها كان التخلع باقيا ولا ينسخ
العقد ولا فرق بين ان يكون المسلم الرجل او المرأة ولا اعتبار بالمال في هذا الحكم وعلى الزوج نفقة العدة مع الدخول كالمسار
ان كانت على المسئلة وان كان المسلم مهرها انقضت العدة قبل اسلامها لم يكن لها نفقة وان اسلمت في الاسلام نكاحا كان لها ^{النفقة}
عن المتقبل وفيما مضى وجهان اقواهما القول بالاسلم بعد شهرين من اسلامي فلا نفقة فيها على وقالت بل بعثتم كالقول
قوله مع اليقين وكذا لو قالت قبل انقضاء العدة والزوجية باقية والى النفقة فقال بل بعد الانقضاء فلا نفقة فالقول قوله ولو اسلم
احدهما وتخلقا الاخر حتى انقضت العدة رقتا البينة ولو اختلفا فقال الزوج اسلمت وتخلقتا فلا نفقة له وقالت بل اسلمت
فلى النفقة اختم تقديم قوله على بينة البينة واصالة رداء البينة وتوابعها بوجوب النفقة عليه اولى والاصل البقاء اذ اسلم الكا
وعنده اكثر من اربع حراير وثبت ان العقد دائم فانما اسلم او كن كتابات وان لم يسلمن تخير اربعا ومارقا البواقي سواء
ثبت عقد مملكتين او وقع دفعة واحدة وسواء اختارا الاو ايلعالا واخر في الميراثا كان خرا ولو كن اماء وعراي تخير
وعقربا واربع حراير ولو كن اربعا لا ازيد ثبت عقد مملكتين ولا اختيار ولو اسلمت المرأة وقدر زوجت باثنين وان كان عقدا
بالا فان وقعا دفعة بطلا معا ولا اختيار لها فيها او لغيره عقبا سائعا له الاختيار بحالة الاحرام لانه ليس بالبدن
عقد والعبد يستديم حرتين او حرة وامتين او اربع اما ^{دخل} اذا اسلم الكافر عن امته وبنتها زوجتين فان كان قد
بها حرمها معا بذا وان كان قد دخل بالبنت خاصة ثبت عقد بها وحرمها ام مؤبدا وان كان قد دخل بالام خاصة حرم
البنت مؤبدا وحرم الام مؤبدا بغير العقد على البنت هناك قال الشيخ نعم وان لم يكن دخل بها قال الشيخ تخير اربعا سواء
اذ عقد الشريك لا يحكم بحتمته الا بانظام الاختيار في حال الاسلام وهذا الزوج بمنزلة من امر عقد على البنت ويحتمل
لزوم نكاح البنت اذ عقد الشريك صحيح كالزوج اخن فانه يختار اية ما شاء فيكون صحيحا فيها وصحة التخليق في البنت
تقتضي التحريم المؤبد في الالة واحتمل الشيخ شيئا لا يحكم مع اختياره في الثالث ولو كان ملام والبنت امين له فان كان

وحسبنا ابتداء وان طلق احدهما بغير ما هو عليه الاخرى كذلك وان لم يكن وطى شيئاً منها فغيره ولو سلم عن اثنين تحت ايتهما
 وحسبنا سبيل الاخرى سعاد دخل بها امه وكذا لو كان عنده امرأة وعمته او خالتها اذا تزوج العدة والحالة نكاح بنت الاخت
 الاخت ولو جازا مع نكاح الجميع وكذا لو سلم عن صفة واحدة ولو سلم الحرف من اكثر من اثنين زوجات تخيل منهن
 رتبتهن او اتفق وسواء دخل بهن اولا وسواء كان واحدة للطلق ولا ولو سلم عن قرينة ثلث امه فان سلم معه
 ثبت نكاح الحرف وبطل نكاح الامه وان لم ترض الحرف وان ربيت اختا باثنين منهن وانفسخ نكاح الامه ولو سلم الحرف
 خاصة ثبت نكاحها ووقف نكاح الامه على رضاها فان اجاز نكاحها رأتين بان سلم في العدة او كن كبايات ولو سلمت
 الامه خاصة فان سلمت الحرف في العدة ثبت نكاحها وكان حكم الامه ما تقدم وان انقضت على الشك بطل نكاحها واختا
 اثنتين من الامه ولو طلق الحرف قبل اسلامها بانها كان انقضت العدة على الشك ببيتاء الفرة ونفت حين اخذت
 الدين وان سلمت في العدة بنتا لطلاق واختا من الامه اثنتين ومن بلغ من نكاح الامه مع الطول بطل نكاح الامه
 بثبوت نكاح الحرف قبل الطلاق لو سلم وعنده ثمان حراي فسلم معه ان يكون لها اختا منهن وانتظار الباقيات
 فان خرجت اعدة وهو في الشك وقع الفسخ من المشركات وثبت نكاح الاربع والاعتقاد من حين اختلاف الدين وان كان
 في العدة كان له ان يختار اربعاً من شأره منهن فيفسخ نكاح الاخرى من الاختيار وبعده من ذلك الوقت ايضا ولو
 سلم عن اربع وكان البوابة كبايات كان له ان يختار الباقيات وان بقيت على الكفر فيفسخ نكاح المسلمين من حين الاختيار
 ط ولو سلم عن اربع امه زوجات فسلمت واحدة كان له اختيار المسلمة وانتظار الباقيات فان سلم قبل انقضائها العدة
 كان له ان يختار اثنتين وانفسخ نكاح الباقيتين من حين الاختيار وان اتم على الكفر حتى انقضت اعدة حصلت البيونة
 باختلاف الدين وكان نكاح الاولى لا ريب فيه اختياراً وان اختار فسخ نكاح المسلمة لم يكن له لان نكاح الباقيات قد لا يمين
 الى انقضائها العدة فيكون نكاحها لا ريب فيه فسخ نكاحها لم يصح الفسخ في الحال الا ان سلم اثنتان واختار نكاحهما فيفسخ نكاح
 الاولى والايد على اثنتين ولو اختار نكاح الاولى فاحتمل عدم صحة الاختيار لان فسخه لم يصح وللصحة لان الفسخ انما لا يقع اذا
 اتم البراءة على الكفر الى انقضائها العدة فاما اذا سلم فيها كان فسخ نكاح من شأره صحيح وكذا لو كان عنده ثمان حراي فسلمت
 اربع لم يكن له فسخ نكاحهن الا ان سلم الباقيات فان فسخ قبل اسلامهن ثم سلم في جواز اختيارهن ما تقدم من الاحتمال
 قد بينا انه يجوز ان ينكح الامه مع وجه الطول ومنع بغير علمنا من ذلك فعلى المنع لو سلم واسلم بعضهن وهو عشر
 بعضهن وهو سرحيا ونكاح من سلم وهو عشر لا ينفسخ نكاح من سلم وهو سرحيا للاختيار رجال اجمع اسلام واسلام
 وهو حال الاختيار واليسار لا ينفذ الاولى لجدته **يا** لو سلم عن ثمره وابيع زوجات امه فسلم الامه معه ثم اعتق واكرت
 لغرة كالا ينفذ لم يكن له اختيار الامه قبل اعتقها منك بالحره ولا بعده لان وقت الاختيار وقت اجماع اسلامه واسلامهن
 ع امه وان لم يختار واسلمت لغرة في العدة ثبت نكاحها وانفسخ نكاحهن الا ان يختار ان يختار اثنتين من الامه الا ان يرد
 لان امره وقت ملكه الاختيار ومن ع امه لان وقت وجهه ولو طلق واختار فان سلمت الحرف في العدة انفسخ نكاح البوابة وان
 اختارها الا ان يختار الحرف وان لم تسلم ففي صحة نكاح الاثنين الذين اختارها احكاما اما لو اعتق قبل اسلام الزوج واسلام
 ثم سلم واسلمت او بعد اسلامه قبل اسلامه ثم سلمت كان لها ان يختار رجالا لان حاله الاختيار وحاله اجماع اسلامه واسلامهن
 فان اختارهن انفسخ نكاح الحرف باختياره ان سلمت في العدة وبطلان الدين لم تسلم وان احكم الاختيار حتى تسلم الخامسة
 فلا ينبغي ان كان له ذلك ويجوز ان امة باختار ثلث منهن واختار اختا رابعة انتظرت له الخامسة اذ لم يرد نكاح ثلث
 ولا منه لا غير الثلث الاخر وان سلمت في العدة تختار بينهما وبين الرابعة وان انقضت على الشك ببيت عقدا الاربع لو سلم العبد

من اثنين واربعة واما سلم كان له ان يختار اثنين وقرة او قرنين وليس للاثنتين ان تختارا فراقه وهل الحواشي للمحال
نعم فيبقى عند اثنين ثبت عقد على ما لو كان تحت العبد اربع امارا وسلم ثم اعتق واما ما سلم كان له ان يختار الفسخ
في كل سنة الحواشي ان سلم في العدة وان بنى على الشك حتى انقضت العدة من بلا اختلاف وظهور بطلان الفسخ لمصادقة
القبول وهل يمكن عدة الحواشي فيه وجهان والمقامان سلم في العدة اختاراثنين وان انقضت على الشك الفسخ
من حين الاختلاف وثبتت العدة منه وهل يمكن عدة قرة الشيخ عدم ذلك للبراءة ولو اخترنا المقام قبل اسلام
لم يعتد به ولا يقطع حق من الفسخ عند سلامه وان سكن عن اختيار الفسخ والمقام لم يطل لانه على التراجع
كان اقام على التراجع على الشك حتى انقضت العدة وقح الفسخ باختلاف الدين كان ابتداء العدة من حين الفسخ وقوى الشيخ
انهم لا يمكن عدة الحرة وان سلم فيها كان اختار فراقه انفسه الشك واعتد به عدة الحرة وان اختار المقام
تحت اثنين ولو سلم العبد قبل ان يتردد عن اختيار الفسخ وان كان مسركا ولا حكم لاختياره من المقام
معه فان انقضت العدة على الشك انفسه كما جرت وان سلم تحت اثنين وجاز المعتقد على الفسخ لانه عدم علمه
بالفق فكان ممن يخفى عنها كان القول قولها مع اليقين والا فلا ولو ادعت جماله للحكم قوى الشيخ القبول منها والقول قولها
مع اليقين ولو اتفق العبد والامة كالا لشيخ لا خيار لها فلو اعتقت دون علم تعلم حتى في ثبوت الخيار وجهان وما
بعض علماءنا بثبوت خيار المعتقد وان كانت تحت قر فلا يقطع خيارها بعتقه هذا به لو سلم العبد من اربع عريه وسلم
معه اثنتان ثم اعتق ثم سلم الباقيات كان له ان يختار اثنين لانه حين ثبوت الخيار كان عبدا فلا اختيار اثنين
وعارفاثنين كان له ان يزوجها لانه عر ولو سلم واعتق ثم سلم من اربع عريه لانه لا يجوز نكاح الابيع وقت
اجتماع الاسلام **المفصل الثالث في الاختيار** وكيفيته وفيه بحثنا اذا سلم الحر وتحت اربع كتابات ثبت
ثبت عدة عليهن ولو كن وثنيات او محرمات انقضت العدة فان سلمن ثبت عقد عليهن ولا خيار له وان انقضت العدة
على الشك انفسه الشك من حين الاختلاف ما لو كن اكثر من اربع عريه وثنيات وسلمن في العدة مع الدخول وجب عمله
ان يختار اربعاً ويفاد بالبوا من حين الاختيار ويعتد من ذلك الا ان كان اشع من الاختيار وجبه الحاكم فان
اختاروا الاخرجه وغره فان اشع لعاده الى السجن فان اختاروا الاخرجه ما يبا وغره فان اختاروا الاعادة الى
وهكذا الى ان يختار وليس للحاكم ان يختار دونه ولو جن بعد سلامه لاختار ولو لعند يوجب الزوج الاتفاق
على الجميع الى ان يختار وليسقط النفقة على فراقه فان مات قبل الاختيار وتحت ثمان سنة وجبت عدة الوفاة
على الجميع فان كن حوامل اعتد بهن باعدا الاجلين وان كن اثنيات او صفار اعتد بهن اربعة اشهر وعشرة ايام وان
كن من ذوات الاراء اعتد بهن باعدا الاجلين ايضاً وهو اربعة اشهر وعشرة ايام وثلاثة ايام ويوقف بهن الرجعة
لهن فان اصطحن اماً بالتخصيص لبعضهن او بالتفصيل او بالامساواة دفع اليهن وان لم يصطلحن بقي موقوفاً
فان طلبت اربع فما دون منه شيئاً لم يعطين وان طلبت خمس ممن اعطين ربع الثمن مع الولد وربع اربع
مع عدة تصنعن به ما اصطحن عليه وان طلبت ستاً اعطين نصفه وهكذا يوقفنا الباقي ولا يقطع حق
من احد مما يلف ولو كان فيهن مولى علمت لم يكن للمولى ان يأخذ قل من ثمن الموقوف لانه اقل نصيبها مع النفسه
ولو كن اربع وثنيات واربع كتابات كاسلم الوثنيات مع اسلامه ثم مات قبل الاختيار احتمل ان لا يوقف شيئاً لان
الايقان انما يكون مع ثبوت الحارات ويحتمل ان يختار الكتابات ولا ترفع قواه الشيخ فيكون مبدلاً لما في
الوثنة ويحتمل الايقان حتى يصطلحن كما يوقفنا لم يثبت مع الحمل وان شككنا في ان لا ان نصيبهن لا يرفع اليهن

مع سطل حتى تصطكوا مع بنته الزينة الذين يكون لهم نصيب الزوجات ان لم تكن وارثات لترد ذخيرهم بخلاف الاولين
 اننا زوجات هذا الزوج اخلاف الذين فتح لطلاق وكذا الاختيار فلا يعنى في ذلك فان اسلم وعنده وثنية او محمية قبل الله
 انفسه النكاح وكان لها نصف المسمى ان كان مباحا والا فصف ميراثا وانما ان لم يمت شيئا ففي موفقة لها المتعة وان
 بعد الدخول وجب المسمى للبائع كذا وميراثا كذا ان لم يمت او متى عرا ما ولو اسلمت هي او لا فان كان قبل الدخول سقط الميراث
 وان كان بعد بقاء الجميع ولو اسلم دفعه او كانت كفاية فالنكاح بحاله وكذا الصداق للبائع ولو لا سابق اسلام احد قطعا
 ولا علم التبيين فان لم يكن المراه قبضت شيئا من المهر فليس لها المطالبة لا مكان سبها وان كانت قبضته رجع اربع بنصف خا
 وليس له المطالبة بالكتابة لا مكان سبها فموقفه عليه حتى يتبين ولو اختلفا في السابق فالقول قولها استصحا بالمهر ولو ادعى
 الاستصحاب في الاسلام وادعت سبقا احدها والا فموقفه عليه قول الزوج عدا باستصحاب النكاح والاختيار قد يكون فلا مثل خبر
 واخترت نكاحا او اخترت حبلا او مسكنا او اسكت نكاحا او ثبتت نكاحا وما اشبه ذلك وقد يكون
 فعلا بان يطا او يقبل او ليس لشيء على اشكال فيها ولعمري في الاختيار ثبت عقدا لا بيع الاول وان دفع البوالة ولو لا انما زاد
 الاربع اخترت فوافقت اندفع وبنا البوالة ولو لا الاربع لغنى نكاحا وامسكتن متع نكاحا ومن واندفع البوالة ولو لا الاربع
 طلقن نكاحا من وطلقن وانفسح نكاح البوالة وكذا لو طلق واحدة ثبت نكاحها وطلقت وكان له اختيار ثالث ولو لا الاربع
 فافكتن لم يكن اختيارا وان دفع نكاحا من وثبت عقد البوالة والتمار والايلاء ايضا اختيارا على اشكال اذ لو حلف على الاختية
 ان لا يطأها ثم تزوجها وجبت الكفارة والظهار بوجه به غير الزوجه فان اختار غير من طأها والتي منها سقط حكمها وان
 اختار احدا بغيرها فحكمها وكان العزم من حين الاختيار ان لم يعاد في ايام من حين الاختيار وقال الشيخ الذي
 بقضيه مذهبنا ان الظهار والايلاء واختيار الا يفعل بغير الزوجه وفيه قوة ولو قد فاحسين فان اختارها سقطت
 بالبنه او باللعان وان اختار غيرها ثبتت له الكفارة او باللعان هذا اذا طلقا وظاهرا الى اوقاف بعد اسلامه ولو
 كان قبلها فاذ انقضت الحدة عثر عن الكفارة وله دفعه بالكفارة خاصة وسقط حكم البوالة ولو اسلمن فيما كان لغيره فلا حكم
 وان اختارها ثبت حكم الجميع وفي انفسنا التفرع وله دفعه بالبنه واللعان لو اسلم واسلم ما زاد على الاربع معه وجب
 بخلاف اربعه وليس له اختيار ما دون ذلك كما انه ليس له اختيار ازيد ولا يجب اختياره من دفعه بل يجوز متعاقبا ولو لا الاربع
 فنحن نكاحا من وقصد حال النكاح فصح انفسه عقد من ان كان البوالة اربعه لما زاد ولو كان البوالة اقل من اربع لم يجز
 وهل يكون لا غير حتى ثبت له اختيارا اربع من كل ما يجمع لو ثبت نكاح البوالة ونحوها تمام الاربع من البوالة فنحن نكاحا من
 الاقربا لما في لو قصدنا انفسه الطلاق لم يقع الطلاق الا ان يكون ممن يعتقد له الفقه ولما في غيري فلا وهل يكون اختيارا
 لو قصد من بالطلاق بلفظ انفسه فيه اشكال اقرب ذلك ولو كان اربعه لاختاروا سلمن معه ثبت نكاحا من ولا جازله فان كان
 نكاحا من لم يصح سواء قصد حال النكاح او الطلاق لان انفسه انما يكون بالعيب والاختيار ليس بتبدل عقدا
 هو ثابت لمن كان صحيح الشكل فصح انفسه وتصحبه لعقدا لا يثبت فلو اسلم من ثمان واسلم معه اربع فان اختار
 انفسه نكاحا البوالة وان نكح اسلام البوالة فماذا المسألة قبل اسلامه ثم اسلمن لم ينطأ لاختياره فان اختار
 الاختار لم ينفذ المولى وان اختار المولى من ح ليس لاختياره انفسه بل يملكها الفقه في الحكم فلو اسلم ونكح
 فاسلمت واحدة فاختارها متع ولو اسلمت ثمانية واختارها ايضا متع وهكذا الى اربع فلو اسلم البوالة والا فرب
 جواز اختياره من فصح نكاحا ولا لوقوع انفسه لا غيرا ولو لا حين اسلم كلاهما اسلمت واحدة فقد اختارت فصح نكاحا
 لم يقع سواء قصد انفسه او الطلاق ولا يثبت اختيارها لو قصد الطلاق لانه يعلق انفسه بالشرط ومن شرط الاختيار

ولو علق الطلاق به فكان باطلا ايضا ولا اعتداد به في الاختيار لانه تعلق النكاح على شرط اذ تعلق الطلاق عليه يستلزم ط
 لو اسلم ونحوه وثنية مدخول بها ياقية على الشك فتزويج باختيارها او ابرج سواها في عقد ما قبل انقضاء عدتها كان العقد باطلا
 لا موقوفا وكذا لو كان تحت ابرج وثنية فتزويج الخامسة قبل انقضاء العدة ولو اسلمت الكونية دون فتزويج باختيارها كان العقد
 العدة وهو على الشرع انفسه نكاح الأول حين اخلافا للدين ونحو نكاح الثانية ولو اسلم هو الآخر في العدة تخير
 من ثمة من الاختين في التزويج كالمشرك متعة ثم اسلما بعد انقضاء المدة فلا نكاح بينهما وان اسلما قبل كان النكاح باطلا
 الحين الانقضاء ولو اسلم الزوج او لا بعد الدخول نظرنا العدة فان اسلمت وقد بقي من الاجل حتى كان اسلمها بالملك
 المدة فالأفلا نكاح وهو يبرج من الكفر بنسبة المدة المفاسدة بعد اسلامه الا قريب عدم المهر وينفسخ النكاح في النكاح الحال
 فلو اسلم في المدة لم يملك نكاحا وان كان بعد الدخول ثبت لها من الكفر بقيد ما استوفاه من الايام ولا قرب شربا لبقاء
 لان الاستماع منه في التزويج المشرط الحيار ابدأ انقضاء سدا كان اسلم لم يقرأ عليه وان اسلما بعد انقضاء
 اقرا عليه يسلمون جميعا بكم هي معتدة فان اسلما وهي العدة لم يقرأ عليه لانه لا يجوز ابتداء في حال الاسلام وان اسلم
 بعد انقضائها اقرا عليه ولو تزوج بحليلة ابنه او ابنته او امرأة طهرها ثلثا او اعيانها ثم اسلم لم يقرأ عليه ولو عصى حال
 الشك ثم اسلم لم يقرأ عليه وكذا لو طأ وعته على الولي من غير عقد اذا اسلم بعد ذلك كل واحدة من الاختين ثلثا
 ثم اسلمت اوارا التزويج باحدهما قبل ان تكلم غيرهما لم يكن له ذلك اعتبارا بصحة طلاق المشرط كما صح نكاحه ولو اسلم
 واسلمت ثم طلقها ثلثا يقال له تطلق من كنت تخار منها واذا حين جاز له العقد على الاخرى ولو اسلم من ثمة من ثمة
 واسلمت معه فطلقهن ثلثا كلف اختيار ابرج فاذا عينهن وقع بين المطلق وحل له نكاح الباقيات **الفصل**
الرابع في الارتداد وفيه مباحث ١ اذا ارتد احد الزوجين عن الاسلام قبل الدخول انفسه الشك في الحال وان
 كان المرتد لا جلد ثبت لها نصف المسمى الصحيح ونصف المثل ان كان مستمرا سدا والمنفعة ان لم يسر وان كان المرأة
 سقط المهر وان كان بعد الدخول ثبت المهر ثم ان كان المرتد لا جلد عن فطرة انفسه النكاح فالحال وجب قتل وقت
 المكة عدة الوفاة ولا يعاد عليه ان تاب وان كان عن غير فطرة وقف انفسه على انقضاء عدة الطلاق كان انقضت ولم
 فلا نكاح بينهما وان رجعا في ثلثائها كان املاهما ولو كان المرتد المرأة انشربت عدة الطلاق وان رجعت كان املاهما
 والا فلا نكاح بينهما وتبين انفسه النكاح من حين الارتداد لا من حين انقضاء العدة ولو ارتد معا فالتفصيل
 كالمفاد ب المنة يمنع من وطء الزوجة المسالمة المدخول بها لان النكاح موقوف على انقضاء العدة فان وطئها او لم
 في العدة كان عليه مهر المثل وكذا لو كانت هي المرتدة فوطئها ارتد بها معا وان رجعا اصرح المرتدة في العدة فلا
 لذه الوطء عليه المرتدة لا يقع نكاحا للمسلم لسرهما ولا للمكافر لحرهما بالاسلام هي اذا اسلمت زوجا كزوجة
 دونما تدارت فاشها فان كانت الزوجة على الشك حتى انقضت العدة من حين اسلمت فقد بادت منه من حين الاسلام باخلاق الدين
 وان اسلمت في الاثناء تبين عدم البينة باخلاق الدين فيضرب بالعدة من حين ارتد وان عاد الى الاسلام قبل انقضاء المهر على
 الزوجية وان لم يعد حتى انقضت فقد بادت منه من حين الارتداد واذا كان تحت اسلام كتابية فانتقلت من دينها الى
 يقرأ له كعبادة الاسلام لم يقرأ عليه اجماعا فيجوز عدم قبول غير الاسلام منها وقولا الرجوع الى دين يقرأ له عليه فان كان لا
 قبل الدخول انفسه النكاح وان كان بعد فان رجعت الى دين الاسلام ودينها او دين يقرأ عليه على خلاف في العدة فاعلى النكاح لا
 بادت بانقضاء العدة وان انتقلت الى دين يقرأ عليه وان كان الى اليهودية او النصرانية فان قلنا بقوله كان النكاح صحيحا والا انفسه
 العقدان كان قبل الدخول ووقف على انقضاء العدة ان كان بعد وان انتقلت الى الجوسية انفسه العقد قبل الدخول ووقف على

د اذا كان تحت المشرط ثمة من المشرط
 واسلم واسلمت معه فارتد قبل ان يجاز
 ابرج وقف النكاح على انقضاء العدة فان انا
 ان يجاز ارتد حال ارتداده لم يكن له ذلك
 فارتد قبل الانقضاء كان له الخيار وان
 انتقلت قبل رجوعه حصلت البينة من حين
 حين الارتداد **موصوف**

الاقتدار بعده فان رجعت في العدة اما سلمت فله على التام ان قلنا بقبول الرجوع فان فوجنا العدة فانفسخ النكاح ولو انقلبت زوجته
الذي عمل به بينهما من ملاء الكفر وقع الفسخ في الحال ولو كان قد انقضت العدة فله ان لا يقبل منها الا الاسلام **الفصل**
في مباحة تغلق بالنكحة الكفار وفيه ومباحة النكحة للمشركون بحصة وطلاقهم واقع فلو طلق المشرک زوجته
ثلاثا ثم اسلم لم تحلل له مراجعتها الا بالتحلل ولو كان للمسلم زوجة مية فطلقها ثلثا فزوجت بذی وطلقها ثلثا بالاول
ب اذا اسلم الذي ونحته اكثر من اربع حرائر ذميتان اختارا اربعاً منهن كالزوجة لافق بينهما الا في شيء واحد وهو ان
الموتى اذا امر امرأة منهم وكان يعتقد ذلك كالحاكم فاسلموا اقر عليه للثبوت فالنكحة فانه لا يقر عليه ذلك مثله لان اهل الذمة
لا يجوز لهم ذلك وعلى الامام الذم عنهم ودفع من قهرهم والمسلمون اذا امر امرأة على نفسها لو كان يعتقد ذلك كالحاكم فاسلموا اقر عليه انما
لان المسلمين لا يلزم الامام ضررهم وانما هم امنون من المسلمين واهل الذمة ولهذا الوضوء اهل الحرب لم يلزم الامام فيهم
بجلاء اهل الذمة اذا اقرت بحجتها او وثني بدمية اخرى الحاكم اذا اقرها اليه وكذا الزوج ذمي بحجته او وثنية ولو نفع
وثني بدمية لم يقر عليه وان تابا ويحذر الذي ان يتن قبح بحجته من اهل الكتاب وغيرهم اما المسلم فلا يحل له ذلك ولا
بالذميات من اهل الكتاب ولا يحذر المسلم اكل ذبحة الكفار وان كانوا اهل كتاب ولا نكاح نسائهم وكذا المتقابلة بغير
واصل الذمة قال الشيخ وفي اصحابنا من اجاز نكاح اهل الذمة واكل ذبايحهم والولد يتبع المسلم من ابويه في الاسلام ضرورة في
الحرية يتبع الابا اذا كان بين مشركين مختلفين قال بعض المجهور ويتبع الامر في الحرية والرق **هـ** اذا اقر الكفار الحاكم
بغير بين الحكم بينهم وبين دفعهم الى مختلفهم سواء كانوا احرثيين او مستأمنين او اهل الذمة او كان واحد الخنثى من جنس
هذه والاخرين الا في ولا يجب الحاكم الحكم بينهم وان كانوا اهل ذمة ولا يجب الحاكم لعله الخنثى ان استعدا خصه ولا
على الخصم اذا استعدا الحاكم الترافع اليه لانه اذا لم يجب على الحاكم الحكم لم يفسخ ان يرفع اليه **و** اذا حكم الحاكم بين
وجبان يحكم بما يقتضيه شرعنا فان راد المشرک اتى دار كراهية عنده عقود كما يعتقد للمسلمين ولجوار المنكوبة وحده
كافي كسلة وان ادا استدام حكم بصحته ان كان يسوع له ابتداء وعلمها بعد ان يكون الواقع في الشك يعتقد فيه بصحة
لانها والحاصل ان كل نكاح لو اسلم اقر عليه فان حكم بينهما بصحته اذا اقرها اليها مشركين والتم الصريح يحكم بصحته
سواء كان مقبوضاً او لا ان كان فاسداً فان كان مقبوضاً لم يفسخ واستقر والاسقط لو قضى به بالمثل وان قبض بعضه سقط
منه بالمثل بانما هو ان كان فاسداً غشراً اذ فاق وقبضت منه فمسه وان كانت متساوية وتوجب نصفه بالمثل وان كانت
مختلفة فالأقربا غشراً بالقيمة عند مستحله ولو كان كلاهما اخنا زيرا لقيمة من غير النكاح الى العدة ولو كان كلاهما
ابن صغير كان له زوجه كما مسلم **الفصل الثاني** في مباحة مغلفة بالنكحة المماليك وفيه كونهما اقدسيا
انه لا يجوز للعبد ولا لامته ان يزوجا الا باذن المولى كان باءا واحداً من غير اذن قيل بطل والاقرب انه موقوف على اذن
المولى وان اجاز مخرج والابطال وعلى المولى مهر عده ونفقة زوجته وله مهرامته وكذا لو كان كل واحد منهما مملوك او احر وان
البعض لم يرض الا باذن ابائه وكذا لا يحل وطء المكاتبه مطلقة كانت او مرسومة ولا العقد عليها الا باذن المولى وكذا المكاتب
ب اذا كان الابوان دقا كالمولود المولود وان كان مولاهما واحداً فالولد له والا كان لهما بالتسوية سواء شرطاً اذا لم يطلعا
ولو شرطه احدهما او شرط زيادة فيه لزم ولو كان احدهما غرابا بعه الولد سواء كان الحر الا بالامر الا ان يشترط المولى
دقا للميل فليخرج لوزن الجرم من غير اذن المالك ووطئها قبل الاجازة مع العلم بالتحريم كان عليه الحد كان كذا
عاقبة من المهر والابن كالمولود والولد راق له ولو كان الزوج جاهلاً او حصلت له شبهة سقط الحد دون المهر
واقعد الولد مراً وعلى الاب قيمته يوم سقوطه خيالاً لمولاه وكذا لو عقد على ما يحجر دعواها الحرية فيلزم المهر وقيل غشراً

على ما ندمه في وجوب البعد قولان وقوى الشيخ لعدم لامه براءة الذم إذا قبلت الأمة نفسها بعد الدخول لم ينفذ
 مهرها وكذا لو قبلت السيد ولو قبلت نفسها قبل الدخول وقبلما سيدها لم ينفذ المهر أيضا وقوى الشيخ سقوطه وكذا لو
 في الحق يجوز بيع الأمة المزدوجة يكون ذلك لطلاق عندنا فإن اجاز المشتري التكاثر صح وان فسخه كان مفسوخا
 وحيا ر علي الفور وان لم يفسخ العبد وكذا البعد اذا بيع وكان تحت أمه ولو كان تحته فوفيع قال الشيخ ثبت للمشتري
 الخيار أيضا على رواية ومنع ابن ابي نجران ذلك وحكم بفرم التكاثر ولو كان مالها فباعها لآخرين كان لكل واحد من المشتريين
 الخيار وكذا لو باعها على واحد ولو باع احدهما دون الآخر كان للمشتري الخيار بين الفسخ والامضاء وكذا البايع على منعه
 ولو كان كل منهما مال له فباع احدهما لزوجين تخير المشتري ايضا والمالك الاخر بين الفسخ والامضاء وكذا البايع على من
 عنده ولو كان كل منهما مال له فباع احدهما لزوجين تخير المشتري ايضا ولو حصل بينهما او ما كان للمولى الابوين يا اذ باع الجارية
 مائة كذا المشتري الامضاء ثم سافر فيها لم يكن لها نفقة وكذا لو لم يسلها الى الزوج لئلا ينهار اما لو لم يمكنه من ذلك فبأنه يحجبها
 النفقة على الزوج وعلى المولى ان لا يلا للاستمتاع ولا يجب ان لا ينفق لها حتى يزوجها فان وقع استعانة تميها
 ميها فهو له وان باعها قبل الدخول سقط المهر ولو باعها المشتري كان المهر لان الاجارة كالعقد المسكن ولو باعها بعد الدخول
 فالمر لا لا سواء لجانا الثاني وفسخ وقال الشيخ ان كان الا وكذا قبض المهر فهو له وان كان بعد الدخول فقد استقر وان كان قبل
 رة نصفه وان كان لم يقبضه فلا مهر لها الا لا ولا الثاني فان اخار المشتري الامضاء ولم يكن قبض الاو لم يكن الثاني
 لا نه يحجب يحدث في ملكه فان دخل بها بعد الشراء استقر له الكل وان طلقها قبل الدخول كان عليه نصف المهر الثاني فان كان
 الاو قد قبض المهر ورضي الثاني بالعقد لم يكن له شيء وان باعها قبل الدخول فبقي المشتري بالعقد ودخل بها الزوج بعد البيع
 كان نصف المهر للسيد الاو ونصفه للثاني وان كان قد قبض الاو وبعض المهر ثم باعها لم يكن له المطالبة بباقي المهر سواء دخل
 بها او لم يدخل لانه حال بينهما وبين الاستمتاع بها ولو كان الثاني رضي بالعقد كان له المطالبة بباقي المهر وان لم يرض لم يكن له
 ذلك السيد لا استخدام للجارية المزدوجة وان كرها الزوج عارا ولما لمسا فزه بها وليس للزوج ذلك والمولى ايضا اجازتها
 مئة من ان مان من غير مائة الزوج يجوز بيعه ثم باعها قال الشيخ الفسخ وعلى المولى نصف المهر ومنع بعض العلماء من
 الامر ببيعها لو باع امه وادعى ان حمل منه وانكر المشتري لم يقبل قوله في امه والبيع وهل يقبل في النكاح قبل اتمامه لانه اقار لا
 به العند وفيه نظر فنياء من حصول التفرقة بها لو كانتا متفرقتا ولا وارت له سواء به يجوز للمولى عقد جارية منه المزدوجة سواء
 كان الزوج قد دخل بها او لا وسواء كان الزوج عبدا للمولى او غيره او عرا وعلى كل تقدير ثبت للجارية خيار فسخ التكاثر
 وقبل انها ثبت لو كانت تحت عبد ولكانت تحت عرقلا اخوان الشيخ وهو قوي والخيار على الفور ولو عقدت لغيره
 له خيار ولا لولاه ولا لزوجته كانت او امه ولا لمولها الجارية ولو تزوج عبدا امه ثم اعتقها امه واعتقها معها
 كان لها الخيار وكذا لو كان مالها لكن نذر اعتقها الجارية او اعتقها معها كان لها خيارا خاصة ولحققت ولم يعلم كان لها
 الخيار مع العلم وان وليها قبله ولو جهلت تعلم قالوا قرب ثبوت خيارها على ستة اشهر لو طلقها الزوج رجعا ثم اعتقت كان لها
 الفسخ ايضا والقبض حتى تنفصل عنه ولا يرد عنه ذلك على الرضاء بالتكاثر لاجاز استنابا بالصبر الى جارا الفرقه ولو حبس
 فاجب له اربعة فسخات التكاثر ففسخ وعندي ذلك انكشاف ^ي ان الولد لا يعتق بالولادة بل هي باقية على الرقة
 لكن لا يجوز بيعها مادام ولدها حيا الا في ثمن رقبته اذا كان دينيا على مولدها ولا مال له سواها قبل ويجوز بيعه بعد وفاة
 المولى في الدين المحيط بالتركة وان لم يكن ثمنها وليس يجيد ولو مات الولد وابوه حتى يبعث مطلقا وعادته لم يضر الرق
 ولها مال المولى والولد حتى يعتق من بصيل الولد ولو عجز الصبي قبل يلزم الولد السعي في المتخلف من قيمته وقيل يستعفى

فيه وهو اقرب ولو كان ثمنها دينارا عتق مولاها وتزوجها وجعل ثمنها في ثمنها ولو كان ثمنها مائة نفقة العتق
والنكاح وكان الولد حرا وقال الشيخ ببيع في الدين ويعود بالولد وكذا لو لم يمتدح اذا تزوج العبد باذن مولا مخرجه اولى
لغيره كان الطلاق يدا العبد ولو طلق مولا لم يقع وليس للمولى اجبار على الطلاق ولا منع عنه ولو تزوج به بامته صح
العتق وكان الطلاق يدا المولى وله ان يفرق بينهما بغير لفظ الطلاق فيما مرها باعزاله ويأمر باعزالها او يقول اني
عتقك معا ودخل العبد ولا ويكون ذلك طلاقا قيل نعم حتى لو كرر مرتين ويدها رجعة حرمت بالاحلال وقيل يكون
محررا او هو اقرب ما لو اتى بلفظ الطلاق فانه يكون طلاقا حقيقة ولو طلقها الزوج ثم باعها مال الكارثة جارية
المتاعلة وهل يجب على المسترعى سبأه زيادة على العدة قبل ان يمتدح بغير طلاقنا انه اذا عتقها لانه تحت عتق
كان لها الخيار الا في سورة واحدة وهي انه اذا تزوج امته وقيمته كرامة بما تقوم له امته كعتقها في مرضه ثم مات او
امسى بغير طلاقه لاجارها قبل الدخول لانه يسقط مهرها فيزيد قيمته على الثلث فيسرق بعضها فيسقط خيارها فيدك
ولو دخل بها قبل العتق ثبتنا الخيار لا استقرار المهر بالدخول ولو كانت تحت حرة فاعتقت ففي ثبوت الخيار خلافان
قلنا بسقوطه او كانت تحت عبد فاعتق ثم اعتقت لم تكن لها خيار لانه يعتبر حين حرسها وفي تلك الحال هي تحت
ولو اعتقت ولما لم يعلم حين اعتق ففي سقوط خيارها نظر لو ادعت بعد عتقها جملة العتق فان كانت
باسه في بلد اخر او محلة قبل قولها مع اليقين وان كان في موضع لا يخفى عينا لم يقبل منها ولو ادعت جملة الحكم
فالا قرب تصديقها مع اليقين كما كل موضع ثبت لها الخيار بعد العتق واختار تفرقه قبل الدخول سقط المهر وان كان بعده فان
كان الدخول قبل العتق ثبت المستمى لا استناد الفسخ لجملة العتق ولما اختلفت المقام كالاشيخ ان كان المهر مستمى فهو السيد وان
كانت مفوضة فالمرء لان المهر في المفوضة يجب بالفرع حين الفرض وهي حينئذ تركب اذا اطلق العبد امته رجعتا ثم
كان لها الفسخ وسقطت الرجعة ولا تستأ نفقة اخرى بل يتم عدة حرة ولو سكنت لم يسقط خيارها فان رجعتا في العدة كان
لها خيار الفسخ وبدى بعدة الحرة من حين اختيار الفسخ هناك وان خرجت العدة ولم يراجعهما انقطعنا العضة بينهما والعدة
هنا عدة حرة وان اختار في المقام معه قبل فاجتبا لم يعتبه وان لم يراجعهما حتى انقضت العدة فقد بانت وان راجعهما
لها اختيار الفسخ فان فسختا انقطع النكاح ويعلم بعدة الحرة من حين الفسخ ولا يسقط اختيار المقام المتقدم على خيار الفسخ
لو اعتقت الصبية تحت عبد لم يسقط خيارها وانظر بلوغ فتحرر على الفور والرفع الاستماع قبل البلوغ وليس
لها ان يختار عن لو كانا المجنونة وكذا لو تزوج الكافر ابنه الصغير بعشر ثم اسلم واسلم بمسقة ابنه وكان النكاح صحيحا
حتى يبلغ ويختار ويمنع الولد عنها من الاستماع بين مخادق العبيد كدلو انعتق بعضا لم تثبت لها الخيار لو انما تثبت لها
مع كمال الحرية وكذا لا اختيار للعبد اذا اعتق وتحت امته حيا بالامه لا يفتقر المحاكم ولا الاشهاد عليه وتعتد
عدة الحرة للطلاق من حين اختيار الفسخ ويكون بائنا ليس لزوج الرجعة فيها الا بعقد مستأنف كذا اذا اعتقت تحت
عبد وطلقها قبل ان يختار قال الشيخ الذي يليق بنده بسعدم وقوعه اصلا لا يستلزمه ابطال الاختيار ولو
وقوعه اذا اعتق لا يزيل النكاح فقد صار في ملكه فوقع ويحمل وقوعه ما كان اختيارنا الفسخ لم يقع لاستناد
الفسخ بعد انقضاء الجملة العتق فصار كانه النكاح انفسخ في تلك الحال فيكون الطلاق واقعا في نكاح مستوف وان
اختارت النكاح وقع **الفصل السابع** في النكاح مع ملك اليقين وفيه **باب** يختار وطأ الاماء يستباح بامور ثلثة
المعتقة على ما اذن اهلين وقد سلف ومالكين والباحة للمولا لانه وهذا الذي في الحقيقة دخل في الاول لان الاول
منعقد عليه فعند ان نكح من لا ولد وعند الشيخ انه من المكنى اذا اباحه نوع تليد الماسفح والاول من الاشياء خمر

مدد ولا يستبيح أكثر من اثنين والعبد لا يستبيح أكثر من أربع وأما العتق بالقبول فلا يضر في عدة بل يجوز للمحرر والعبد
معاً أن يبيعا بها ما شاء من غير حرج يحرم على المالك مملوكته إذا تزوجها حتى يحصل الفرقه وتقضى عتقها إذا كانت ذات عدة
ولا يجوز النظر منها إلى ما لا يجوز لعينها المالك وليس للمولى فتح العقد إلا أن يكون تزوج مملوكه ولو لم يجز لغيره في الفسخ والامتناع
ع إذا اشتريته لم يخرج وطؤها حتى يبرأها بحصة أن كانت ممن تجوز له خمسة وأربعين يوماً ولو كان لها زوج وحار
كما لم يكن له بعد ذلك فسخ النكاح وكذا لو علم ولم يفسخ ولو رقا تزوج حلت عليه بعد العدة ولو لم يجز كما حله
كفاه الاستبراء من العدة ويجوز شراء ذوات الأزواج من أهل الحرب وبناهم ما يسيبه الكفا منه كل من ملك أمة بائ
وجه كان لا يجوز وطؤها حتى يبرأ بحصة أو خمسة وأربعين يوماً ولو ملكها بائناً وكانت له عدة فاجتزأ بسترها
أو كانت لا مراً فظلاً فالابن ادريس في الثلثة أو آية أو حاملاً سقط استبراءها ولو ملك أمة فاعتقها كان له الاعتق بطلانها
والوطء في الحال من غير استبراء ولا أفضل استبراءها ولو كان قد وطئها واعتقها لم يكن لغفر العتق عليها إلا بعد العدة بكنة انقضاء
انقضائه اقراء ويجوز للرجل تحليل جارية لغيره والصيغة فيه أحللت لك وطؤها أو جعلتك في حل من وطئها ولا تخل بغير
العارية وهل تخل بلفظ الأباحة قولان ولو قال وصبتك وطؤها أو ستوتحك أو ملكتك في تسوية بذلك اشكال ولو قال
أجزأك وطؤها لم يجز لو حلل أمة لمملوكه في تسوية أو أياها أحدهما الجواز مع التقين للوطء لأنه نوع البهت والمملوك أهلها
والثانية المنع لأنه ملك يعقد عليها منعه في غيرها كالموتى الجواز ولو كانت مسكرة وحل أحد الشريكين لصاحبه حلت ذ
يجب أن يقطر المستبيح على حلقه المالك وما يقضى للعامة تنكها فله حل التقيل والمس حرمة عليه الاستحواج بها
الاستخدام لم يخرج سواء ولو أباحه الوطء جاز له التقيل والمس حرمة عليه الاستخدام ولو وطئ موضع المنع كان عاصياً
وعليه عوض البضع وكان الولد رقاً للمولى ع يجوز أن يحلل الرجل جاريته لمملوك غيره بأذن مولاه ولا يجوز للمولى الوطء
بدون الأذن ط إذا أحل جاريته للمحرر كان شرط رقة الولد له شرطاً وان شرط الحر كان قرأ وان أطلق فرأيا أحدهما أن
الولد رق للمولجارية وهو خيرة الشيخ والثانية أنه حر وهو المعتد وعليه قول الشيخ يجب على الأب فله الولد القيمة
يوم سقوطه حياً وعند الامتناع عليه كاسترقا الشيخ في بعض أقواله في التحليل صبط المدة وفيه نظراً إذا اشتري
أمة حاملاً قال الشيخ في الثمانية لم يخرج وطؤها حتى تنضع أو مضى عليها أربعة أشهر وعشرة أيام كان أراد وطئها قبل ذلك
وطئها فمادون الفرج وفي الخلاف أنه مكروه وهو الاجود عندي يب إذا أطلقت أمة بعد الدخول بها ثم باعها مولاها كانت
العدة قاله للبسط ويجب عليها الاستبراء بعدها لا يحل لها أن يتداخلوا ولا قرب جواز وطئها للمسي بعد العدة بحر المحرر
استرقا زوجي المملوك أو وثقتا فاشترى المملوك أحدهما وحده التملكات زال النكاح وليس لها أن تنكحها وتعقد عليه فإن راد
ذلك لم يكن الأبان تعتقه وتزوجه به يد إذا تزوج العبد بأذن مولاه فالنفقة على المولى فان ابتاع المملوك قال الشيخ
سقطت النفقة وبانت عن الزوج وعليها العدة منه فان عاد قبل فروع العدة فهو ملك لها وان خرجت العدة قبل عوده
انقطعت العصه وليس يجتهد بل النفقة بائنه وكذا الزوج يد يجوز أن يباع الجارية وفي المنع فيه وان بياهم بين اثنين
ويكره للمولى الحرير وكذا يكره وطئها بغيره ومن ولد من الزنا ي إذا تزوج مملوكه بغيره كان المهر ذماً للمولى فان باعه قبل الدخول
قال الشيخ يجب نصف المهر على المولى أو كالأب ادريس جميعاً الجميع وفيه نظر ين إذا اعتق أمة المهرجة ثم مات الزوج وثبتته
ولرعت عتقاً بموت الزوج قال الشيخ لم يكن لها ميراث وكان على العدة الحرة ومنع ابن ادريس من هذا العتق بشرط بطل
والتيه إذا بيعت أو عتقت المولى صح إذا اعتقته ولده فارتدت بعد ذلك وتزوجت ذمياً وأنت منه بولده قال الشيخ لا
أولاد من التي رقاً للذي اعتقها فان لم يكن حياً كان فارقاً لا ولادة ولا يعرض عليها الإسلام فان رجعت فالأولاد حلت

١٠٧

ما يحجب الزينة عن الاسلام ومنع ابن ادريس رقية الاولاد **الفصل الثامن** في نكاح المتعة وقوله **ك** بجنا نكاح المتعة
 وهو النكاح المنقطع وهو ان يتزوج امرأة معينة كالיום والشهر والسنة وغير ذلك من الآمنة وقد اتفقت الامامية
 على تسوية ملائمة القرآن وبالمسماة عن النبي صلى الله عليه وآله انه اباحها واجمع المسلمون على ذلك وادعوا بالنسج
 لم يثبت لاستنفاده الى امر وقوله ليس حجة لا بد في هذا العقد من الايجاب وهو زوجتك او انك تحبني او
 مدة كنا بمر كذا والقبول هو ما يدل على الرضا مثل قبلت النكاح او المتعة ولو لم اقبلت او ضيقت واقض جاز ولو
 بدأ بالقبول فقال لا تزوجتك حتى لا ينفذ بلفظ النية والتيمية والاجابة والعناية وليست في
 الايجاب والقبول الا نية بصيغة المآضي فلو قال لا قبل او ارضى وقصدا لا نشاء لم يقع قيل لو قال لا تزوجك
 مدة كنا بمر كذا وقصدا لا نشاء فقالت لا تزوجتك حتى لا بد في هذا العقد من ذكر الاجل المعلوم وانهم
 المعين فلو اخل بها بطل جاعا وكذا المخل بها لم ولو ذكر المهر واخل بالاجل فالنكاح يقع بغيره دائما وهو الاك
 د ليس للاجل تقدير شرعي بل تقدير منوط بها فاسواء طال او قصر لكن يجب ان يكون معين لا ينظر في الزيادة
 والنقصان ولو عقد على ما بعض يوم صحيح اذا قدره بالعناية المعينة كالزوال او الغروب ولو ذكر اجلا مجهولا
 بطل العقد على صحيح القولين ولو قدر المدة بالفعل كالمرة والميتين فان قيد بزمان معلوم صحيح ولا ينظر في
 ولم يجز الزيادة على الشرط في تلك المدة والاطلاق بطل وفيه يفقد دائما وفي رواية يصح ولا ينظر الى بعد ايام ما شرطه وهي
 ضعيفة ولا يستلزم في الاجل ان ينفذ بالقبول يجوز ان يقع على شرط متصل بالاعتدال وما فرغ عنه على استئصال فلا يجوز لها
 نكاح غيره فيما بين العقد والمدة ولا نكاحه فيها الا بعد افر ولا ان يتزوج باخيه قبل حضور الشهر والنقضاء ولو
 ذكر شهر او اطلقا قضى الاتصال بالعقد فلو تزوجها حتى تقضى بالاجل المسمى فرجت من عقد واستقر لها الامر وقال
 ابن ادريس بطل للجماعة المهر ليس له قدرة نظر الشرع بل يصح على استيفان عليه من قليل وكثير بشرط ان يكون معلوما
 بالكيل والوزن او المشاهدة او الوصف معلوكا فلو عقد على غير المهر التجرى عن المشاهدة وعلى الاصح فملكه بطل العقد ويجوز
 ان يقدر على صبرة من طعام مثاهدا وكف منه و يشترط في الزوجة ان تكون مسلمة او كفاية وفي المجوسية اشكال
 وبعضها من شرها الحزوا وكل حزر واستعمال الحريات ولا يجوز التمتع بالزينة ولا الناصبية المعلنة بالعداوة كالحواجر ولا
 يجوز للمسلم ان يتمتع الا بالمسلمة ولا للمومنة ان تتمتع بالحنيفة المتعة كالدوام في تحريم المصاهرة فلو تمتع بامرأة
 حرم عليه انها وبنتها مطلقا مع التحول وان ملكت الارلى وسفلت الثانية وقد تقدم وكذا لا يجوز ان يتمتع بامرأة
 حرة على الدوام الا باذنها وان باذرها من دون اذنها وقف على نكاحها وان اجازته صحيح ولا يطل قبل بطل الا مع الاذن والمقرن
 ان الحرة لو كانت متعة كالدوام ولو تمتع بها في عقد واحد صحيح على حرة ووقعت لامة على الرضا او كان باطلا على الخلاف ولزاد
 الرجوع على لامة كان الرجوع لينا في منعه عندها والرضا به وكذا لا يجوز ان يدخل على ابنت اخيه ولا بنت اخيه الا مع رضا القربة والامة
 وان فعل كان باطلا على الخلاف ح يستحب ان يكون المرأه مومنة عفيفة ويكره التمتع بالزينة كان فله من المهر ما
 شرطوا ويستحب له ان يسألها عن طاعة النعمة فان كان لها زوج يردّها ولا يجب عليها السؤال ويكره التمتع بالكر من دون ذن
 انما كان لم يكن ابواب كره ذلك فان فعل كره له اقضا صما وليس يجزى ولو شرطت عنده حرة عليه ط لو اسلم المشتري وعنده
 كفاية بالعقد المنقطع ثبت عقد مادام الاجل وكذا لو كن الزوجين اسلمت دونها مع التحول فان انقضت العدة اخرجت لا حل
 ولم يسلم الفسخ العقد وان خلى بها في العدة مع بقاء الاجل فهو بائنا ولو لم يدخل بها انفسخ النكاح وتعتد من حين
 اسلمت وان كانت بكر كفاية فاسلم احد الزوجين التحول ووقف الفسخ على الاجل انقضت العدة او خرج الاجل بطل

قبل سلام الآخر انفسح النكاح وان اسلم الا فرج بقا والعدة والاجل كان العقد باقيا ولو كان قبل الدخول انفسح النكاح في الحال
 والحال وعنده خرة وامة ثبت عقد الخرة وكان عقدا لامة متوقفا على ما روي في الحرة يجب دفع المهر القدر ولو وجبها اليها
 قبل الدخول سقط نصفه فان كانت قد وهبته المهر ثم رجع عليها بالنصف ولو دخل استقر للمهر باجمعه ان وقت
 له بالعدة ولو اخلت ببعضها كان لها ان يضع من المهر بقية لو ثبت جميع المهر المدة لانفسفه ولو منعت عن نفسها
 جميع المدة فلا مهر لها بخلاف ما لو وجبها ولو بان فسد العقد بان طهر لها زوج او كانت تحت زوجه وما اسبه ذلك
 فان لم يكن دخلها فلا مهر ولو قبضته كان له استعادته فان كان دخل كان لهما ما اخذت مع علمها ولو حصل لها
 عند منع الوطء مدة الاجل كالحيف والمض في سقط المهر اشكال يا لا يجزئ العقد من الشرط سوى ذكر المهر الا
 وما عداهما فيسحق ذكره مثل ان يذكر ان لا نفقة لها ولا ميراث وان علمها العدة بعد الاجل ولو اخلت بشي من ذلك انعقد
 مع ذلك الشرطين وكل شرط بشرطنا لعقدنا يلزم لو كان العقد لا ما يتقدم لوجوبه ولا يشترط مع ذكر في العقد
 بعد ويجوز ان يشترط عليها الايمان لبالعصاة او نفقة بعينه وان يشترط اتم او المرات في الزمان المعين فلا يجوز العدة
 ولو شرط ان لا يقربها في الفرج لم يجز شرطها فيه ولو اذنت له بعد التجاوز على رعايته يسو ولا تنفع لاحق بايه لا يجوز لاحد
 يقرب عنه ويجوز ان يرعاها ولا يقرب على اذنها ولو عزل فانت بولد الحق ولم يجز لنفيه لمكان العزل ولو فاه عن نفسه اشغ
 ظاهرا ولم يقرب له اللعان بـ المتنتعة لا يقع بها طلاق بل بين اما بهيته الزوج اياها او بخروج الاجل ولا يقع بها
 البلاء ولا لعان على الاقربى وفي الظهار اشكال اقرب القوم به يجوز للمباينة ان يشهد ان يعقد على نفسها عقدا
 ولا يشترط ان يكون وان كانت بكرا لا يقع بهذا العقد قوادش بين الزوجين بشرط سقوطه او اطلاقا ولو شرط واحداهما كالشيخ
 فلا بشرط والا قرب عندي المنع ولا نفقة لهذه الزوجة ولا سكنى ولا يجزئها القسم ويجوز ان يتمتع اكثر من اربع من غير حرس سوار
 كن هرا او اماء ولا فضل ان لا يتجاوز اربع لو اذ دخل بها وانقضت اجلها او وجبها اياها فان كانت من ذوات الفرج
 عليها الاعتداد بحضتين وان لم يكن من ذوات الفرج وهي في شهرين مستدتين بخمسة واربعين يوما وان لم يدخل بها فلا حدة
 عليها ولو بان عنها في الاجل اعتدت باربعة اشهر وخمسة ايام سوار دخل بها او لان كانت حاملا وفيل شهران وخمسة ايام وان
 الاول وان كانت حاملا اعتدت بابعدا لاجلين وكذا لو كانت امه اعتدت حاد بل شهرين وخمسة ايام في اذا انقضت اجل
 المنفعة ولم يدخل بها لم يجز له وطئها الا بعقد جديد سواء كان المنع منه او منها ولو منعه اياها لم يكن له المطالبة بايام عوضها
 بل يرجع عليها بالمهر ان كان سلم اليها صح الاثبات والاعلان ليسا واجبين هنا ولا مستحبين وان كانا مستحبين في نكاح الغيبة
 الا ان يجازي القيمة بالزنا فيسحق الاثبات والاعلان ان كانت صغيرة لم يجز العقد عليها الا باذن وليها اما الابا والجد كالدعا
 وان كانت امه لم يجز الا باذن مالكها ولو كان مالكا امرأة افقرها اذنها وفيها يجز من غير اذنها وانكر المفيد له وتوليها
 الزوجين من غير اذنها مع العقد عليها بالاذن وهو حسن وان كانت حرة بالعدة رشيقة كان لها العقد من غير اذن يجوز ان يعقد
 على امرأة عقد لمنفعة مرات كثيرة بعد ارضاها من مدة العقد الاولى فان لم يخرج بعد من العدة وكذا يجوز ان يعقد على امرأة اخيرا
 بعد الاجل قبل خروج العدة ولا يجوز لعينه العقد عليها الا بعد فروع عتقها واذا عقد عليها مدة فاراد ان يذره فيها قبل الانقضاء
 اليها ثم اشترى نفسه عليها منها اراد من الزمان **الفصل التاسع** في باحث متفرقة وهي ومباحث الحلال كالحاجة صحيح اذا
 عقد شرعيا فان قال تزوجتك الى ان اطاع او حتى اطاع كان باطلا ولو كان قال تزوجتك فاذا وطأ بك طلقك صح النكاح وبطل
 الشرط لغيره المثل ولو نكحها معتقدا انه يطلها اذا اياها او نعتقها الزوجة اوها ذله او شرط اذله قبل العقد ثم تعاقدت صح العقد
 وزوجها كسبي وكل منزع حكمه فيه بعقده العقد تعلق به احكام النكاح الصحيح وكل منزع حكمه فيه بالاحكام والاحكام لا

بالوطي فيموت بها الزوج الاول بحكمه لا لا تنكح نكاح نكحت به الانسان بويده الجسد ووجب المهر ويحتمل هذه لانه لو لم ينكح
به النكاح لم يجرى بحكمه الا يبين وقوى الشيخ الاخير بالكفاية شرط في النكاح وهي التمسك في الايمان من طرف الزوجين خاصة
فلا يجوز للمؤمن ان تزوج بغير المؤمن وان كان مسلما ويجوز للمؤمن ان يتزوج من شاء من المسلمين لكن يستحب له
ان يتزوج بالمؤمنة ايضا وهل يشترط نكاح الزوج من النفقة قبل نعم والا قربا انه ليس شرطا ولو تجددت النكاح عن النفقة
ففيها الفسخ للمراة وباين اقوامها سقطت والجم اكفار العرب والعرب اكفار قريش ويجوز للمؤمنات ان يتزوج بغير
وبالعكس كذا ولا اختيار بالصانع هذا فيمنه صاحب المصنعة الذمة كالحاكم والشيخ والمخار من الفيم والحامي ان
يتزوج بالمرتعة من صاحب النسب الشريف والمصنعة الجليدة كالتيارة والتياينة ولو خربت المراة بدون نكاح لم يكن الايمان
المعترف عليها ويجوز انكاح المرأة بالعبد وبالعكس ولو خطبا المؤمن القادر على النفقة وجبا جازا بتموان كان اذون في نسب
ولما نسب لجل لا قبله ما كان من غير ما كان الزوج الفسخ وقال الشيخ والا قرب عندي ان لا ينكح لدا ويكره ان يتزوج
الفاستحوصا اذا كان ساربا من ولدت زوجة امرأة ثم علم انها كانت لم يكن له فسخ العقد ولا الرجوع على الوطى بالمع
الا قوى وطى الحايض يحرم في الفرج فان قطع الدم حل نكاحها وهل يشترط الفسل الا قرب عنه نعم يستحب من كذا
ولو وطىها خائفا استغفر الله تعالى وعزروا في وجوب الكفاية قوله ان تقدمه يكون المحتمل ان يجامع قبل الفسل ولو وطى
امراة لم يكره له وطىها ثانيا ولا وطى غيرهما من غير غسل ٥ الوطى في الدبر مكره وليس يجزى ويتعلق به ما يتعلق بالوطى
في القبل من افساد الصور ووجوب الكفاية والفسل والمهر والعدة الا في سبب من الاحصان فانه لا يثبت به وعدم
المطلق نكاح الاستمراء باليد مرام يجب بالتعزير **المقصد الخامس** من العيوب المتدليس فيه فصول الاول في العيوب
وفيه نوع بحثا العيوب اربعة في الرجل وسبعة في المرأة فعيوب الرجل الجنون والخصاء والعن والجب وفي المرأة الجنون
والجنام والبهر والقرن والافشاء والعرج الكرج ب الجنون هو فساد العقل ويثبت لكل من الزوجين جنون الفسخ لو
وجد الا فرج مجنونا سواء كان مطلقا او لا الا ان المرأة اذا تزوجت فوجدت مجنونا فان كان الجنون قبل العقد كان
لها الفسخ وان كان يعقل اوقات الصلوة وان حدث بعد كان لها الفسخ الا ان يعقل اوقات الصلوات فلا
له قال بعض اصحابنا ولا يثبت عندي بطلان النكاح سواء كان دائما او اذنا وان عقلت معها اوقات الصلوات او لا
حدث قبل الدخول او بعده ولا يثبت الجنان لاحدهما مع السهو والتسريح ذواله ولا مع الاعاء العاضل من كالمرة
كان زال المرض وبقى الاعاء كان للاخر الفسخ ب الخصاء هو سلك الشيين ولا يفسد المرأة به على الفسخ ان سبق
المقد وان حدث بعد فلا خيار لها وقبل النكاح والجمام هو مرض النسيين وهو من معنى الخصاء ملكه حكمه ولو تزوجت ووجدت جنونا
او مجنونا واختارت الصبر معه لم يكن النكاح باطلا واختاروا ان اب ترق بدماء في الشجر ان كان قد خلا بها لان لها العقد
ومضى الامام ان يفرق لها بعد المثل ذلك وليس بمعتد للجنان استوعبوا اكثر بحيث لا يقدر معه على الجماع كان له الخيار
وان قدر معه على الجماع بان يبقى منه ما يوجب بمثله بقدر ما يغيب منه في الفرج قدر حشفة الذكر فلا خيار لها ٥ العن مرض
بضعف معه القوة عن نشر العضو بحيث يعجز على الايلاج وهو من عنى اعرض والعن الاعراض لان الذكر يعجز اذا اراد الايلاج
ثبت به خيار الفسخ للمراة ان كان قبل العقد وكذا ان تجدد بعد قبل الدخول ولو تجدد بعد فلا خيار لها وكذا الخيار للمعجز
عن وطىها وامكته وطويخها وكذا لو وطىها ذرا وعن قبل فلا خيار لها ولو تجدد للجب فلا خيار لها وفيه قول آخر ولو بارخفي
وهو الذي جان وحكمه بالرجولية لم يكن لها خيار وكذا المرأة التي اذ احكم لها الاقضية فلا خيار للمزوج ٥ لو كان الزوج
عقرا لا يولد والمرأة كذلك فلا خيار للاخر ٥ الجنام مرض يظهر معه بفساد اعضا وسائر اللحم ولا يكفي قول الاخرق ولا

بمعز وجه ولا استدان العين فان كان في المرأة كان للرجل خيار الفسخ وان كان في الرجل لم يكن للمرأة خيار ولو كانت لعلامة الخمار
لم يثبت بها الخيار ما لم يشهد عدلان عارفاً بانته جذام فان لم يكن فليس المنكر اليه **ط** البر هو ما يباين الظاهر على نفسه الى
لغلبة البلغم فان كان في المرأة فلا كان للرجل خيار الفسخ به وان كان في الرجل لم يكن له خيار ولا يحكم بالفسخ مع الاستبراء
فلما دعت **ط** فان كان على الذكر مرتبة والا كان الفسخ قوله مع اليقين وقيل البر هو الجذام مثل كثر ما في القرن بفتح القاف
وسكون الراء قبل عظم فما الفرج يمنع الوطى وقيل العظم لا يكون في الفرج لكن يلحق بهما الولادة حاله في الجم في فرجها وهو الذي يسمى
العقل والرتل لم يثبت في الفرج يمنع دخوله الذكر ولا الاطالة الثلاثة مترادفة حيث قد كان هذا العيب يمنع من دخوله الذكر
لم يكن له خيار سواء كان يصغر لانه او لعلوه المدخل عن المانع وان حصل في بعضه وان منع من دخوله الذكر يثبت للخيار
وان اراد الزوج فسخ الموضع لم يكن له ذلك ولو اذنته على الموضع كان زال سقط خياره ولو خطا الشفران كان للمكاتبه كالزنى
ايضا يثبت بها الخيار مع المنع من دخوله الذكر واستلها من العالجة ولو اذنتها فخر فلا خيار له ايضا **يا** الاضا حال الباطن
هو تفسير يخرج البول ويدخل الذكر احدا وقال غيره هو صيغة من دخل الذكر مخبره العايط واحدا وعلى هذا التقدير يثبت
الخيار للزوج لعدم الاتفاق **باب** العمى هو ما بالبر من العينين مما يثبت به الخيار للزوج خاصة نفس الشيخ غير في المنة
وهي رواية داود بن سرجان الضبيحة عن الصادق عليه السلام قال في الخلاف والمبسوط بعد عيوب المرأة ستة وفيها
من الحنن بالعمى ولم يجعله معدودا في الستة وهو ثمانية ليس عيبا ولا خيار له لو كانت عور او على احدى عينيها يابن لو كان خفا
كامرا اجاعا ينجح العرج ان كان يتبأ المرأة يثبت للرجل الخيار على الاقل وبه رواية صحيحان وهو الذي اخبر في النهاية والتميز
ولم يجعله في المبسوط والخلاف معدودا في العيوب **الفصل الثاني** في احكام العيوب وفيه يد بخلاف رد الرجل لعيب سوى الاربع
المتقدمة وقد روي ان من انتسب بقبلة فان من غير ما يفسخ نكاحه ولا يرد المرأة من عيب سوى الستة المتقدمة وقيل المجدودة
في الزنا السلام يعلم الزوج بذلك يثبت له خيار فسخ نكاحها با اذا كان بكل ما عيب يثبت لكل منها الخيار وسواء انتسب العيب او اختلف
اذا كان العيب بالمرأة ففسخ الزوج قبل الدخول فلا مرد ان كان بعد الدخول يثبت لها المسمى كلاً ويرجع بها الزوج على المداس
وان كان العيب بالرجل ففسخ كراهة قبل الدخول فلا مرد الا في العنة يثبت لها نصف المسمى وان فسخت بعد الدخول فلها المسمى وكذا
لو كان بالحق بعد الدخول فلها المسمى كلاً ان حصل الوطى ولو كان العيب بالمرأة ولم يعلم نطفها قبل الدخول وجب لها نصف المسمى ولا
عنه فلو ظهر العيب بعد الطلاق وان افسخ الزوج اما ان توجه بعد الدخول وجبنا العنة ولا نفقه لها منها ولا سكنى ان كانت
حائلا وان كانت حاملا فكذا ان قلنا ان النفقة للمرأة وان قلنا للرجل وجب **ط** اذا رجع الزوج على الغار فان كان بين
بجود النظر الاولى كالاب والجد والافخ والعلم كان له الرجوع مع علم الرجل بالتفريز ومع عدم تفریطه بترك الاستعلام وان
من لا ينظر اليها كالبين العم والاجنبى فان علم العيب رجع عليه وان لم يعلم كان الرجوع على المرأة فان ادعى الزوج علمه بالقبول قوله
مع اليقين لا نكاح وكذا البقرة مع اليقين لو ادعت المرأة علمه وانكره كل موضع يرجع فيه على غير المباشرة فان اذبح رجع بجميع المسمى الذي
اذاه وان كان الرجوع على المرأة فالأقرب انه يرجع به الا بما يجوز ان يكون مهر **ط** عيوب الرجل اربعة متقدمة منها بعد الدخول
ان كان خصا او جبا او عنة لم يسلط المرأة به على الفسخ وكذا ان تجدد بعد العقد قبل الدخول الا العنة وان كان جنونا
بستلها الخيار وان تجدد بعد الوطى فالأقرب الجبا تجدد بعد الوطى بقول الخيار لها وانما عيوب المرأة فان تجددت بعد العقد
والوطى لا يفسخ به وان تجددت بعد العقد قبل الوطى فالأقرب انه كذلك وانما يثبت به الفسخ لو حصلت قبل العقد قال
الشيخ والظاهر في الاحبار رتبوا الجبا كان في المتجدد والطلق ما يحتمل التجدد قبل الوطى وبعد قال فان فيه لحدما قبل الدخول فلا
وان كان بعد فان كان العيب حدث بعد العقد قبل الدخول سقط المسمى ويجب مهر المثل لان الفسخ استند الى حال حدوث العيب

فصار كأنه كان منسوخاً ولو كان بعد ثبت المسمى و لو علم بالغيب قبل العقد فلا جارية وكذا المرأة ولو حدث بالغيب قبل العقد
 ولم يعلم به فإن كان محالاً لا قول لم يسقط حياؤها وإن كان من جنبه في موضع آخر بان يكون بها من في موضع وجبت بها في آخر فكذا
 وإن كان في ذلك الموضع بان التمسح والأقرب سقوط حياؤها لأن التمسح به سواء بما يتولد منه زحياً والفسخ في الغيب والتمسح
 معاً على الفور فلو علم أحد الزوجين بالغيب ما جبه وأخر الفسخ بمقدار ابتاعه لم العقد ولا يفتقر الفسخ إلى الحاكم وإنما يجب عليه
 منع ثبوت العنة لفرضها لأجل ولها التفرقة بعد انعقادها وتعذر مال الوطى بالفسخ خلافاً للشيخ فإنه أوجب الحاكم ولو
 لم يعلم أحدهما بسقوط حياؤه مع العلم لم يكن عذراً أما لو لم يعلم بثبوت الحياؤها فلا قرب عدم السقوط ولا يرد بالفور هنا
 أن لما ان يفسخ بنفسه وأما يريده أن المطالبة بالفسخ على الفور إلى الحاكم ويطلب بالفسخ فإن انفقاً على العينة
 كان على المدعى البينة وعلى المنكر اليقين في الفسخ بالغيب ليس بطلائع فلا يطرده معه تضييفاً لمرء لا يعتد في التلث ولا
 يفتقر إلى ما يفتقر إليه الطلاق من الشريطة كالشهود والطمأنينة من الجبض إذا اختلفا في الغيب والقول قول
 المنكر مع يمينه وعدم البينة ولا يثبت العن إلا بأقرار الزوج أو البينة بأقراره أو يكون يميناً ولو ادعت العن
 فانكر والقول قول مع يمينه وقبل بتمام في الماء البارد كان نقل حكم بقوله وإن بقي مستحقاً حكم لها وليس بمعتد ولو ثبت
 العن ثم ادعى الوطى فالقول قول مع اليقين وكذا القول قول له لو ادعى وطأها دعي ولو ادعى الاصابة قبلها وكانت بكر أو كان
 شهماً أربع نسوة بالبراءة فقال الزوج كذب لم يسمع منه وإن قال وطئني لوعاد تعذبه فالأقرب أن القول قول المرأة
 مع اليقين أما بعدم فوطئها أو بان هذه براءة الأصل ولو نكلت حلفت وسقط حياؤها ولو نكلت لوجه تقديم قولها
 لأن الظاهر أن هذه براءة الأصل إذا ثبتت العنة فإن حلفت به فلا جارية لها بعد ذلك وإن رفعت امرها إلى الحاكم
 اجتمع أسببه من حين الترافع لمرءه! المصداق الأربعة فإن كان ذلك من رطوبة زال في فضلى النساء وإن كان من
 حرارة زال في البرودة وإن واقعها فيها أو بعدتها أو واقعها غيرها فلا جارية لها وإن لم يتمكن كان عليها الفسخ ونصف المهر
 يب إذا بقي من الجيوب بقية يمكنه الوطى بما سقط حياؤها فإن ادعت عدم إمكانه فانكر احتمال تقديم قوله عملاً بأصل
 سلامة العقد وتقديم قوله عملاً بالظاهر من المقتطوع ذكره فإن ثبت عجزاً جازاً فإنه أو نكله مع يمينه ثبت لها الحياؤها إلى الحاكم
 ولا يفتقر إلى مدة ولو اختلف هل الباقي مما عكس القول بما احتمل تقديم قولها لأن أصل السلامة زال والرجوع إلى العتة
 الصغير والكبير المهيأ إذا كان له أربع فحش عن جميع من ضمتها إلى طهره وإن عثر عن بعضهن لم يكن لها حياؤها
 ولا حكم بانفرادها بحكمه الذكر يخرج من العنة بغيبوبة الخشفة في الفرج حتى يلتقي الختان ولما مقطوعة
 فهل يخرج منها بغيبوبة الجميع أو يفقد الخشفة فيه تنقذ ولو وطئها في الدرس خرج من العنة وكذا لو وطئها وهي
 حائضاً ونفساء ياء لو علمت بالعنة فحشرت فطلقها رجعيًا ثم راجعها لم يكن لها حياؤها والفسخ ولو كان الطلاق
 بآثاف فزوجها بعقد جديد فالأقرب سقوط حياؤها ولو تزوجت فادعت عنته فوطئ وسقطت دعواها ثم
 طلقها بآثاف فزوجها بعقد جديد فادعت عنته سمعت دعواها **المصلح** في التلخيص وفيه ط

وان كان غير ما دون له فان قلنا بطلان العقد كان قد دخل بعته بالمرء بعته وان لم يكن مطلقا لم ير ان قد اجتمعوا
على الجارة المولى فان اجاز فتح العقد وكان للعبد الجاني في الفسخ ويجعل المهر على المولى بعد الدخول على اشكاله ان فسخه كان بالطلاق
كان او جبا المهر على المولى كان لا يرجع على الغار منها ومن الوكيل فان غرته هي والوكيل يرجع بالنصف على الوكيل بمجلا او بالنصف
عليها بعد العقد قال الشيخ ولو كانت بطلان حرا لانه دخل في العقد على ذلك وعليه القيمة يوم سقط خيلاب الالة وفي عملنا اقول
احدها في كسبه والثاني في رقبته والثالث في ذمته ويجمع بها على الثالث وهذه الاقوال للجمهور والحكم في الكسبه وام المولى حكم الالة
القرب لو تزوج امرأه على ما ذكره بمانت مكاتبه قوي الشيخ البطلان ويحتمل الصحة وسوتليها فان اختار الامساك
بنت لها المسمى لا للسيد فان اختار الفسخ فان كان قبل الدخول فلا مهر وان كان بعد ثبت لها المسمى قال الشيخ هذا المثل
وكذا لو بطلان العقد فاذا رجعت بالمهر جمع هو على المدلس وان كان الوكيل رجوعا بالجميع وان كانت هي جمع الى السيد عن اقل
ما يكون مهرها ولو كانت بطلان حرا وعليه قيمته فان قلنا قيمته ولما مكاتبه المقتول للسيد فالقيمة لها لفلو كان لغار
الوكيل يرجع عليه بكاملها وان كانت هي جمع عليها بما يزيد حاله كالدين وان قلنا للام فكلها لها وان كان الغار الوكيل
يرجع عليه بالقيمة وان كانت هي فمقتضا ولو ضربها جاب فاه لقيمة مقتضا وجب عليه الكفارة وعليه دينه لغيره للادب
لم يكن الجاني ولمن عليه ان كان هو الجاني لا للسيد لانه انما باخذ مع فروجه حيا ولا للام لانه مكاتبه لا بعينه
م لو زوجت المرأة رجل على انه قرفح عبدا كان لغار الفسخ وان فسخ قبل الدخول فلا لها وان كان بعد فسخها المسمى ثم
ان كان ما ذوله كان لا ذما للسيد او في كسبه على الخلاف وان لم يكن ما ذولا كان باقية في ذمته يتبعه بعد العقد ولو تزوج
بامرأة على انما بنت ميرة فكانت بنت امه فان شرط كان له الخيار فان فسخ قبل الدخول فلا مهر لها وان كان بعد كان لها المهر
ويجمع به على المدلس ابا كان او غيره لكن ان كانت هي المدلسة لم يرجع باقل ما يعلم مهرها لو تزوج بنته من المهر فادخل عليه
بنته من امته مرة فامع المهر ان كان دخل بها ويرجعها على السابق ونزعة عليه امراته ولا يقطع عنه مهرها وكذا كل من ادخل عليه زوجة
فطلق انها زوجته الاب سواء كان ارفع او اخفض وبنت من المثل الموطوءة بالثبته ولو تزوج رجلان بامرأتين فادخل كل منهما
على غيرها وجها ثبت لكل منهما على ما علم من المثل وعلى زوجها المسمى ولو كانا واحدة منهما على زوجها وليس له وطرها حتى تقضى عدتها
الوطي ويرجع كل غارم عن الوطى على السابق ولو كانت المرأة في العقد ورث كل واحد زوجته وكذا لو كانتا رجلان ورثت كل واحدة
زوجها ويعتد بعد الفراغ من العقد الا وعدة الوفاة ولو حملت من الوطى اعتدأ بوضعه للوطى ثم عدت الوفاة بعد ما الزوج
لو تزوج وشرط ابتكاره فخرجت ميتا لم يكن له الفسخ وكان له ان ينقش من مهرها شيئا وهو ما بين مهر البكر والميت ويخرج فيه الى
الحادة م قد بينا ان لا ترى من نكاح الكناينة دائما وجواز منعة فلو استمتع امرأة فخرجت كناينة لم يكن له الفسخ الا
الا بنية المذلول لا اسقاطا من مهرها وكذا لو تزوجها انا على القول الاغروا لشرط اسقاطها فخرجت كناينة كان له الفسخ
في الوضعين وبنت لها المهر مع الدخول ولا يقطع عنه ولو تزوجها على انها كناينة منعة او دائما وقلنا يجوز فخرجت مسلمة بالاقرب
سقوط الخيار ولو قلنا بجريمه اذ دام في الكناينة لو تزوجها انا على انها كناينة فخرجت مسلمة فخرجت مسلمة بالاقرب
بطلان كل موضع حكم فيه بطلان العقد فانه ثبت للمرأة مع الدخول مهر المثل وكل موضع حكم فيه بصحته فلها المسمى مع الدخول
ان لم يفسخ سوا كان الفسخ عيب سابق على الوطى او متجده ولو لم يكن دخول لم يكن لها مهر في بطلان والفسخ ولا يفسخ الا في
الطلاق والفسخ بالقيمة على سلف الفصل الثاني في الصداق وفيه فصول الاول في المسمى فيه يد بخا الاول في
الصداق الكتاب والسنة والاجماع فالله تعالى واتوا النساء بعد ما كن نكحة انا ندنا ما خذ من الانتحال وهو الذي انا
النكحة وهي النكحة لان الاستمتاع مشترك بينهما فثبت للمهر لها نكحة ولان الصداق في الشرائع القديمة للاوليا فخر من غلب

ذكر المهر في الغنائس واجب لكنه مستحب وكل ما يملك يصح ان يكون مئرا سوار كان حيا او ميتة فلو قلنا على منفعة المهر كقولهم
الضعة او شيء من القرآن وغير ذلك من الاعمال المحللت يتم كذا على لغة الزوج نفسه مئة معينة خلافا للشيخ في بعض احواله
ج اذ قلنا لمسلم على غم او خزي لم يصح المسمى سوار كانت الزوجة مسلمة او كفاية وهل يبطل النكاح قيل نعم وقيل لا وهو لا يفسد
وعلى تقديم الضعة قيل ثبت قيمته المسمى عند استحله وقيل هو كمثل وهو اقرب ولو شاء المسمى فلو اسلم او اسلم احد بعد
القبض بى بنت ذمته الزوج وان كان قبله دفع القيمة سوار كان حيا او ميتة ومضمونا لا تقدر في المهر في الغلة والكثرة لا ما ولا شيء عليه
الزوجان من القليل والكثير صح ان يكون مئرا فلو تسمى قلن نصا بالقطع في الرقة لزم بل يجوز ان يكون كفا من مئرا او سوار
من سوار ما لم يقع من المقيم كجته من خطبه وكذا في المهر في الغلة الكثرة فلو تسمى ان يد من خبير حرها دينا كما يما كان
الزيادة لزم ولو بلغ مائة فظاهر قول السيد الرضا رحمه الله لو زاد على النكاح مرة اليه لغيره عند نعم الافضل ان لا يتجاوز السنة المهر
وهو غنائه درهم وتخفيف الضعة فافضل من زيادته **هـ** علم القرآن يجوز ان يكون صداقا وليس بكره فلا بد من تعيين المهر من الشورى
والا ياتنا المسترطة ويجوز ان يقدر بالمئة كما يكرم والشرع يعلم هي بالسار ولو اوجب المهر فسد المهر ووجب به المهر مع الدخول ولا
انه لا يشترط لقين المهر كقراءة حمزة وغيره بل يقتضي الجواز في السبعة دون الساذ ولو اصدقت ما تعلم سورة معينة وهو لا يجوز
كان قال على ان حصل لك تعليم ذلك الجواز لانها منفعة في الآخرة وان كان على ان عليها ان احتمل لاحقة كالوعد في الملاءمة
له والبطلان لغيره بفعله وهو غير مأمور بالاول اقرب ولو طلب منه تعليم غير السورة المسترطة لم يجب عليه سوار كان ^{سهل}
او اصعب فلو طلب منه ان يعلم المسترطة غيرها من الاحتياط لم يجب عليه لاحقا فالتاسع الذكار والبلادة وتوكلت
المسترطة من غير او تعذر تعليمها شيئا منها فالاقرب بثبوت اجرة تعليم السورة ولو اختلفا فقالت تعلمتا من غير فقال
متى قال قول قولها مع اليقين وكذا لو قالت علمت في غير السورة لا كما لا صل عدم الا باضدان لقولها السورة فنيديا ريت
ذمته لحصول القبض والتفريط لبيها وان لقينا البعض فنيته فان كان بعضا لم يكن اجمالا لانه مذكرة وادراك
ايته لما زاد كان اقباما ولا يجب عليه اعادة التعليم لما في نية ولو تزوج المسلم كتابية على ان صداقها تعليم شيء من
القرآن فان قصدت به السك وطمع الزوج في الاستبصار صح وله قصدت المباحة بحفظ كتاب المسلمين لم يصح
قوله الشيخ ووجب المهر المثل مع الخول **و** لو اصدقت ان تعلم السورة والابنجل وترى ففعلوا اليها ابطلوا المهر ان كان
علموا او جنى المثل لانه مغير لا يجوز جعله مئرا وان كان قد علمها فقد استوفت لانا لا ينقص ما تقاضوه ولو تزوج
المسلم بذمته واسما فله ثلث التوبة او الابنجل لم يصح ووجب المثل سواء علم او لا ولو اصدقت تعليم شعر يجوز تعليمه كالحكم
والمعاطاة والاداب جاز كان لم يخر تعليمه كعها المؤمنين والتخفيف بطل المسمى ووجب المثل او قيمة التعليم على اسك
ر اذا طلقها قبل تعليم السورة المسترطة بعد الخول استقرار الصداق وهل يعلم من مئرا والكتاب كمال الشيخ الاقوى ذلك
كما يجوز بيع المرأة في المعاملات ويجعل المنع خوف لا فتان قبلت لها الاجرة وان كان قبل الدخول فان قلنا بالاجرة استغنى
اجرة التخفيف وان قلنا بالتعليم احتملها الآخرة لا اختلاف الايات في السئلة وضد ما قسم الايات بالترتيب وان طلق
بعد التعليم فان كان بعد الدخول فثبت وان كان قبله برجع عليها بنصف الاجرة **ح** اذ تزوجت على ان يعلم غلاما صنعة او
قرا او جعله صداقا جاز ولو اصدقت ان تدعها الابن وجلها الشارب فان كان الموضع معلوما صح وان طلقها قبل الدخول جزم
عليها بنصف اجرة الآخرة ان فعله والارجعت هي بنصف اجرة وهل لها الزامه بى بنصف المسمى قد لا تريد عدولها لو طلقها
بعد ان تخلف قبل الرق فانه يلزم الرق فطاعا ولو لم يجد في ذلك الموضع وجب عليه اجرة الرد بعد اسقاطها فبالفعله وان كان
مجهولا بطل المسمى ووجب له المهر المثل مع الدخول الا لاجرة لعدم العلم بقدر ما قبل العقد وبعد منافع المهر يجوز فيه

ان يكون ممتا بشرا النجسين فاذا اصدقت الخاطئة ثوب بعينه قلف قبل الخاطئة كان لها اجرة مثل الخاطئة وكذا قوله في
 قيمته وان كان قاسدا فمما اشكل مع الغل وان تعطل الخياط وكان المهر خاطئة بنفسه وجب عليه اذيرة ورجل البيت
 وان كان خاطئة مطلقة له عمله بعينه وان كان مسليين فعلقوا بعد الدخول وجب عليه الخاطئة ان لم يكن فعالة وان
 كان قبله فالاقرب وجوب نصف الاجرة مع احكام جماعة نفسه ان انضبطت ولو اختار خياطة الجميع لم يكن لها المطالبة
 بعينه على اشكال وان ملق بعد الخاطئة قبل الدخول برجم عليها بنفسها الاجرة قد ذكرنا ان من غيرها امر المؤمنين فانما
 ثبت مما اشكل مع الغل والمثقة مع الطلاق قبله ويكفي في المهر من هذا ان كان حاضرا ولو جعلت فتره او كيلة كقطعة
 من ذهب فقبضة من فضة وقبة من طعام ولو تزوجت على خادم واطلقا ودار كذا قيل كان له الخادم وسقط
 ودار كذا وعندي فيه نظر ولو تزوج امر ابن فاناد بمهر واحد صح العقد وانما وقسط على من لا مال له ولو تزوج
 امرأتين لاحد بهما زوج بالغ لم يكن الا للآخرى خاصة بخلاف ما التزوت بها والحيط ويقسم المهر على من لم يملكها فاحصا
 فهو ما لا امر للمثل يا لوزن جميعا على كتاب الله ستة بنية ولم يسم بها الا ان مهرها خمسة درهم ولو تمي لها مهر او لا مهر شيئا
 لم يلزم ما شاء للاب فثبت لها التام ولو تزوجت بمهرين بشرط عليها ان يعطى اياها منه شيئا قبل سحر المهر والشرط يفهم وقال
 الشيخ ان كان على سبيل البتة لم يلزمها الوفاء به وكان باجماعها وان كان على سبيل التوكيل في القبض فكذا يجب ان اصدقت بعد ان استحقا
 كان لها قيمته لو كان خراقا لا للشيخ الا في قيمته لو كان عبدا ولو قبلها كان زوجها ولو اصدقت بعد الخمر لا فانه يجب له ان يملكها
 لعدم امكان الرجوع الى قيمته ولو تزوجت بمهرين فان خراقا لا للشيخ كمالها المثل ايضا وقيل لها قيمته عند تحليها وتتميل
 قيمة الحل اما لو تزوجت بمهرين او بهذا الخمر او بهذا الحل او بجمعا بطلان المهر الرجوع الى المهر المثل ولو تزوجت بمهرين فان احدهما خرا
 ضديفه ووجب قيمته لو كان عبدا وتزوج في الاخرى وعللها المطالبة بقيمتها ودفعت الاخرى ما اشكال لو قال بهذا المهر بعد
 بطلان التزويج كان لها قدر حصته من مهر المثل والاخرى لا يكون العبد خاصة فهو كالمهر في الموضوعين به ولو تزوجت بمهرين
 منه علائقة والعكس بالحكم الاول ولا اعتبار بالاخر ولو تزوجت بمهرين ولو لم يملك المهر ولو لم يملك المهر ولو لم يملك المهر ولو لم يملك المهر
 يقسم التام وهو الاقرب مع المصلحة ولو تزوجت بمهرين ولو لم يملك المهر ولو لم يملك المهر ولو لم يملك المهر ولو لم يملك المهر
 فقيمتها ما يزيد نقص من الاخيان وفيه ومباحث المهر تلك المأثبات العقد ولا يتوقف في تلك جميعها الى الدخول ثم ان
 طلقا طلقها الزوج قبل الدخول يجمع بينهما وقيل بالجمع ثابت ويكون من ممان الزوج حتى يقبضه وزيادته لها من كان
 في يد او يدها ولها ان يتصرف فيه قبل قبضه بالبيع والهبة وما شئت من انواع التصرفات ب اذا اصدقتا معا فثبت
 قبل القبض وجب لها مثل تلك العين ان كانت من ذوات الامثال والقيمة يوم التلقات تلف في يد من غير مطالبة
 وان طالبتة ثم تلف وجب اكتمال القيمة من وقت مطالبة الى وقت التلقات تلف في يد هذا اذا تلف بسببه او بامر ما وى
 ولو تلفه لغيره تخيرت في الزام الزوج بما ذكرنا اما القيمة يوم الاتلاف او بالقيمة مع المطالبة على ما قلناه من القليل فيرجع الزوج
 على تلف بقيمة يوم الاتلاف خاصة والزام المثل بقيمة يوم الاتلاف ورجع على الزوج بنحوه واما القيمة من يوم مطالبة
 الى وقت الاتلاف لو رجعت على الاجنبي بطلان بالقيمة الاقرب ذلك ولو تلف في ذلك قبضتها سوا وليس لها الرجوع مع التلف
 المهر قبل القبض بمثل بل بالقيمة قد بينا انما هو مضمون في يد الزوج لو تلف رجعت عليه بقيمته وهل يضمنه بقيمته
 يوم التلف او على القيمة من حين العقد جاء لم يطالب بها الى حين التلف الاقرب الاول اذا وجدت بالمهر عينا كان لها
 رقة ولو حدثت بالعيب بعد العقد قبل القبض كان لها الاثر وهل لها الرقة والمطالبة بالقيمة قبل نعم ولو اصدقت بخلاف
 حالها فان تزوجت بها او بعد العقد فالتمرة انما فلو كانت في يد جنتي اشترى بها ووضعت في اوان وجعل عليها سبلا

بنسابة

تجوز ويثبت قدر الترخيل ولها الامتناع حتى يقبض المال فاذا قبضت لم يخرجها ان يشع قبل حلول الثاني ولا بعد على ما تقدم
اذا كان الزوج كبيرا والمائة كذبا وامتنع كل من تسليمها عليه قال الشيخ لا قوى نصب عدل كما مر الزوج بتسليم اصدق اليه فاذا
فعل امرها بتسليم نفسها اليه فاذا فعلت عطاها العدة لصدق واذا امتنع من تسليم نفسها قبل دفع الزوج اصدق وكان لما ذكرا
على ما بيننا ولا ينفق نفقتها في مدة امتناعها الا بما بذلت نفسها ان دفع الواجب له فاذا امتنع لم يسقط نفقتها ولو كانت غصوا
فتسلم مهرها لم يكن لها الامتناع ولا يستمتع بها في الفرج مع تزويجها في غيره وخبر من امساها كذلك وقطعوا مع استرجاع نصف
الهرم منها وليس له الفسخ الزهراء وان لم يضره كان له الامتناع في الفرج وان كان لعارض كان لما منع نفسها حتى يبرأ ولا نفقة
لها حتى يبرأ وقسم نفقتها ولو سلمت نفسها الزمة النفقة وكذا لو سلمت نفسها وهي حبيبة وصنيت وحملت عليه النفقة ولا
يكن من جامعها مع الضرر وان كان صغيرا لم يكن لها نفقة وقوى الشيخ عدم وجوب تسليم اصدق وكذا لو كان كبيرا وهي صغيرة
وان كان صغيرا وهي كبيرة فذلك نفسها كالذي قوال الشيخ عدم النفقة وعدم وجوب المهر فيه نظر والشروط المذكورة في العقد
اذا كانت مقتضاها كانت باطلا مثل ان يشترط عليها في العفانة لا يزوج عليها ولا يتزويجها فانه لا نفقة لها ولا ميراث في العقد صحيح وكذا
التي لو شرط عليها ان لا يزوج عليها ولا يتزويجها او ينفق عليها كالتزويج صحيح لانه من مقتضيات العقد جعلا ولو شرط
عليه ان لا يطأها في الفرج قال الشيخ بطل النكاح لانه لفظ بالامتناع قال وروى الحسن بن ابي ان الشرط صحيح والعقد صحيح ولا
له وطؤها فان اذنت بعد ذلك كان له وطؤها قال وعندنا ان هذا يختص بعقد المتعة دون الدوام وخطبتي الزانية منصف ولو شرط
ان يطأها للاحاطة او شرط هو له كالا يفسد العقد وله وطؤها متى شاء وكذا لو شرط عليها ان لا يدخل عليها سنة او شرطت على
كأنه بطل الشرط وقبح العقد ولو شرطت عليه ان لا يخرجها من بلدها كانه خلاف والمبطل لا يلزم الشرط وقبح العقد والمهر مختص
ابناءه وليس وكفاية المائة يلزم الشرط ايضا ورواية صحيحة عن ابي العباس عن ابي عبد الله عليه السلام في رواية حسنة عن ابن ابي عمير
عليه السلام في رجل تزوج امرأة على مائة دينار يخرج مع على بلاده فعاد النارا وان يخرج بها الى بلاد الشرك فلا شرط له عليها فذلك
مائة دينار التي اصابها ما فان اراد ان يخرجها الى بلاد المشركين المسلمين ودار الاسلام فله ما شرط عليها والمسلمون عند
شرطهم وليس له ان يخرجها الى بلاده حتى يودة اليها صداقا او يرضى من ذلك بما يرضى وهو جائز له وان اذ ليس منع هذه
الرواية وقبح العقد ووجب لها الكفر بمعه ابن سار ولم يفرق ما يجب عليه من المهر الا قوى عندي ما تضمنه الرواية لحجده
سندها واختلفوا في الاعراض بذلك فوجب ان يكون مسرورا ولو شرطت ان يبيدها التلجج والطلاق فتح العقد والمهر بطل الشرط
ولو شرطت ما جيل المهر فتح فان شرطت فيه ان ترضى لم يأت بالمهر قبل الاجل فلا نكاح بينهما بطل الشرط وقبح العقد وهي رواية حسنة
عن ابن فضال عن الباقر عليه السلام ولو اعترق عبد علي ان يزوجها مائة فان تزوج عليها او بشرى فليده مائة دينار فزوج او بشرى
عليها ففي رواية محمد بن مسلم عن احمد بن محمد بن عيسى عليه السلام ولو شرط الرجل لامرأة ان يزوج عليها او يبيدها او يبيدها او يبيدها او يبيدها
ففي رواية محمد بن عيسى عن الباقر عليه السلام بطل الشرط وقبح العقد وفي رواية حسنة عن ابن بصير عن بعض اصحابنا عن ابي
عليه السلام فيمن تزوج امرأة بشرط عليها ان ياتيها اذا شاء او ينفق عليها شيئا مستحي كالاباس وعن ذرارة قال سئل ابي جعفر
عليه السلام عن التجارة بشرط عليه عند النكاح ان ياتيها متى شاء وكل شيء او كل جمعة يوما ومن النفقة كذا وكذا فليس له الشرط
بني ومن ابن سنان عليه السلام في رجل قال لامرأة ان تكح عليا او ترضى ففعلها قال لا يفسد البتة ان رسول الله صلى
عليه وآله قال من شرط شرط اسرى كتاب الله فلا يجوز في الله ولا عليه اذا تزوجها على صين بشرط لها الحجاب مدة من الزمان
فان كان في اصل العقد بطل النكاح فان لم يدخل فلا شيء لها وان دخل كان لها المهر المتكفل وان كان عليها في المهر فتح العقد في الشرط
ع اذا تزوجها على صين موصوف صح الصداق ولزهر تسليمه ولا يخير ان يزوج بين تسليم المهر ودفع النفقة ولو شرط لها التسمية

فاسدة وجب لها المثل مع الدخول بالعلم ما بلغ ما لم يتجاوز السنة الحرة وهو خمسة درهم وان تجاوزت السنة والاعتبار
بالأقل من المسمى ومثل كذا **ب** إذا كان المهر المأجور أو لا يتجاوز المأجور أو لا يتجاوز ذمة مائة على أن لا يجر
أو سكت عن ذكره وجب لها المثل مع الدخول ما لم يتجاوز السنة الحرة وهو خمسة درهم وان تجاوزت السنة والاعتبار
قيمة المسمى عند مستحله لا المعين ولا المثل **الفصل الرابع** في التقيض فيه **ب** بحثنا التقيض فيعين من فرض امر له
أو سنده والمائة إذا فوضت نفسها فقد سنده إلى الربع ولم يقيد، معصم أو قيل تقيض الأهل كما تنهاه لعلنا من المهر
يتمه وهو قسما تقيض يضع وهو الذي يفرض إليه إطلاق التقيض بأن يقول زوجه ولا يذكر المهر ويقول غير ذلك
على أن لا يهر عليك وتقيض مبر هو أن يقول زوجه على أن تفرض ما شئت أو ما شئت أو ما شئت أو ما شئت أو ما شئت أو ما شئت
على أن تفرض ما شئت أو ما شئت أو ما شئت أو ما شئت أو ما شئت أو ما شئت أو ما شئت أو ما شئت أو ما شئت أو ما شئت أو ما شئت
العقد ولو كان زوجه على أن لا يهر عليك في الحال ولا في ثابته كالسنة في العقد وكانت مفوضة ويلغو الشرط
هذه في نظركم كذا الاشكال هذه في كل شرط كما سدمقرون بالعقد إنما يقع التقيض في حق المأجور
إذا اذنت فيه أما الصغيرة والسفينة فلا يتحقق عنهما فلور وجهها الأولى مفوضة كان لها المثل مع الدخول
على سكال ينشأ من اسناد امرها إلى التجميع المصلحة وكذا العود وجهها الأولى بدون المثل هل ينشأ المسمى مع كسيلة
أو مهر المثل السكال دمج السيدان يرفع جازية مفوضة لأن المهر سوار كانت صغيرة أو كبيرة وكذا المبتدئة والمهر
الاولى أما المكاتب فلا الأباذنها وإذا وقع لكالية مفوضة ثم باعها كان فرض المهر بين التبع والمولى الثاني أن كان
النكاح ويكون المهر دون الأول ولو اعقها الأول قبل الدخول فبعت بالعقد كان المهر خاصة كل مخرج كان
فيه بأنها مفوضة لم يجب لها بالعقد ولا المطالبة بالمهر وإنما لها المطالبة بفرض المهر ويجب المهر لها بالفرض
بينهما أن اتفقا أو من الحاكم أن اختلما ويترافعا إليه ومفوضة البضع إذا أطلق قبل الدخول وقبل الفرض كان
عليه المنة وجبارة كانتا مملوكة ولا مهر وان أطلقا بعد الفرض قبل الدخول وجب لها نصف المهر من لا المنة وإن
دخل بها قبل الفرض وجب لها المثل ولا منة سواء أطلقا أولا وان ما تلحقهما فان كان بعد الفرض ثبت مكانها
اجمع وان قبله توارا ولا مهر لها ولا منة سواء كانا مملوكين أو حلالين أو أمراة لأن مهر المثل عندنا لا يجب بنفس العقد وإنما يجب بالتفويض
فإن المسمى أو كراه المرأة على أن أو يطعمها بشية أو فوضها غيرها أو فوضها إلى الصغير أو فوضها مع الدخول يصح على السكال
أو المعتبرة مهر المثل حال المرأة في الشرف والحال وعادة كراهي أس لأمراة واخت والمنة والحالة وبما تنه ونظره من المهر تجاوز
خمس مائة درهم كان تجاوز ذلك مرة إليها ويعبر أيضا النساء اللواتي في بلدها لا اختلاف عادات البلاد في المهر ويعبر من هو في بلد
وعقلها وليس لها وضد وبكاتبها أو ثوبها وعملها لبيها في الطرفين وبالجملة كسيفه يختلف المهر بما يعبره ولو لم يكن لها إذا دفع
اعتبار أهل بلدها اشكال وعلى تقدير لو فقدن فني اعتبارا قربا لبلدان إلى بلدنا اشكال أيضا ولو كانا تزوج من مشيتا وعادة
تخفيف المهر إذا تزوجن بالعشاء يخفف وكذا لو كانت العادة تخفيفه عن المشاف وكانا تزوج منهم ح إذا وجب المثل كان ح
ولم يلزمها التأخير إذا اعتبرنا بها من الطرفين يعتبر الأقرب كالقرب ولو على المنة بعد سنين كثير وقد تغيرت نفسها العبر
المثل بها لا العقد لانه سبب وجوبه إذا المهر لستم مهر أو هي مفوضة البضع إذا أطلق قبل الدخول فتدبينا أن لها المنة كالاش
المعتبرة حال المنة إنما هو تزوج فالمهر ستم بيارية أو ثوبين ثمن أو عشرة دنانير أو مئتين بجملة دنانير ونحوها بال
بديار ونحوه وقاله البسوا الاعتبار بما جميعا عندها وكان في الاعتبار بالرجل مائة وهو لا يرى هو يدل على تزوجه في ذلك
في اليسار والاعتبار بالعادة ولا تستحق المنة إلا المطلقة التي لم يفرض لها مهر ولم يدخل بها ولو حصلت البينة بفسخ أو

اولا ان او ينفذ له سوا كان من قبله او قبلا او سوا فلا يهر ولا متعة ولو اشترى المملوك للمنفقة زوجا بطل العقد ولا
ولا متعة ولو خلعت به المثل لا المتعة ونبتت المتعة سوا كان الزوج قرا او عبدا وسوا كان نكاحا او زوجة قرا او امه
المنفقة اذا طلب مهرها لم يحيا اليه وان طلبت فزعمه كان لها ذلك قبل الدخول وبعد ان ترفعها الى الحاكم فزعم لها مهر المثل
من غير زيادة ولا نقصان ما لم يتجاوز السنة فيرد اليها ولا يجوز له فزعمه حتى يعلم قد مهرها وان تراضيا بغيره فان
فزعها المثل جاز وان نادى على مهر السنة وان فزعها قبل او اكثر مع علمها بمهر المثل لزوجها وان حبلا به من الفرض ايضا ولو فزع
لها اجنبي ودفعه اليها ثم طلقها الزوج قبل الدخول حقت له المهر الى الاجنبي وان اقام الزوج بالمتعة لعدم ثبوت الحلاية
والحلاية وكان فزعه كعدم صحة الفرض لما مع رد النصف الى الزوج لا نه حق واجب على الزوج فصحة داره بغيره وبالاداء ملك
الزوج ولها منع رد النصف الى الاجنبي لا نه قضى ما وجب عليه وبالطلاق سقط النصف فلم يقطعه حتى تنقضه فضا
اليه وكذا الاشكال لو تبع اجنبي تابا المسمى قبل الطلاق ثم طلق الزوج هل يرجع النصف الى المسمى لو الزوج ولو فزع الزوج
شيئا لم يرضه لم يصح الفرض اذا كان دون مهر المثل ولم يرضه كانا طلقها قبل الدخول كان لها المتعة ولا اعتبار بما رضه
بالاستحسان لا يدخل بالمنفقة حتى يرضى لها المهر وكذا لا تحتجب لمن سمي مهرها ان لا يدخل بها حتى يرضىها اياه او شيئا منه
عنه ولو هديه ولو لم يرضه ما اقدم لها شيئا ودخل بها قال الشيخ كان ذلك مهرها وليس يعتد به لثبوت مهر المثل ويجب
ما دفعه منه ان لم يرضها اياه بمتعة المهر ان تزوجها على حكمه او حكمها صحيحا كان للمالك الزوج لزمها بحكمه فلا
كزوجان يحكم بها شأنا مما يفتح ان يكون مهرها وان كانت الزوجة لزم ما علم به قليلا كان او كثيرا لم يتجاوز مهر السنة وهو
فمائة درهم فيرد اليها ولو جعل اليها لزمها يتفق عليه فلا وكذا وان اختلفا ورضى حتى يصطليا او على التقدير الثلاثة
لا يجب مهر المثل ولا المتعة بل ما عيكم به الحاكم منها ولو طلق مفضة المهر قبل الدخول بعد الحكم لزمه نصف ما حكم به وان كان
قبل الحكم ايضا لزم من اليه الحكم ان يحكم فيه كان لها النصف فان كانت هي الحاكمة لزم نصف ما حكم به ما لم يرد في الحكم من مهر
ولها المثل الحاكم قبل الحكم وقبل الدخول فالمرءى ثبوت المتعة لها وابن ابي داود ليس قال لا مهر لها ولا متعة في المدخل بالامتناع لها
بلا ان كان لها مسمى ثبت حاشية دون المتعة وان لم لها مسمى ثبت مهر المثل حاشية دون المتعة لكن ثبت لها المتعة
في الموضعين وعليه حمل قول الراية الدالة عليه قوله تعالى والمطلقات منهن ما كان لهن من النكاح والنفقة فان كان لهن من النكاح
وفيه كفاية اذا تزوج وطلق قبل الدخول فان لم يكن سمي شيئا ثبت لها المتعة كالتقدم وان كان قد سمي المهر ثبت لها
وسقط عن الزوج نصفه وان كان الطلاق بعد الدخول وان كان قد سمي ثبت ما سماه وان كان صحيحا والا القيمة وان لم
سمي ثبت لها مهر المثل اذا عرفت هذا فان اذا اصدقها عينا وطلقها قبل الدخول بعد تسليم الصداق اليها ان كان بحاله رجع نصف
وان كان ناقصا نقصا عين تختص بين الرجوع بنصف العين او بالاقول من قيمة العين يوم القبض والا باض وان كان ناقصا
قيمة لم يكن له الرجوع بالتفاوت بل حقه من العين حاشية فان كان زائدا زيادة منفصلة كالتمن وتعليم الصنعة تختص
بين اعطائه نصف العين مع الزيادة وبين اعطائه القيمة فان اعطته نصف العين وجب عليه احدى الاثنتين زيادة
وان استع رد الشيخ في اجابها وعدده والا قرب عندي عدم اجابها واذا خذ القيمة منها وليس ههنا ما لا يمنع الاصل
وينبغي من الرجوع الا في هذه المسئلة وان نادى في وجهه ونقص من اخر مثل ان سميت وليست بمنفعة تختص كل منهما فان نقصا
على نصف العين جاز وان استع من تسليم نفسها واشيع هو من الرجوع في النصف كان لها ذلك وعلى تقدير الاستماع من
احدهما يرجع الزوج بنصف القيمة خالية عن النقص والزيادة وان طلقها بعد تلفا العين في بيعا فان كانت مثلية رجع
بنصف المثل وان لم يكن مثلية رجع باقل الامرين من قيمتها حين التقاضي حين التسليم وان طلقها ما العين في يد غيرها

كان لها نصفان فان زادت زيادة باجمها لهما نصف العين وان كانت متصلة تخير بين اخذ النصف
العين ما قصه والا فزاد لهما الارش وبين اخذ نصف القيمة غير ما قص وان زادت من وجه ونقصت من اخر تخير بين
اخذ نصفه واعطائه الاخر فيخير عليه حينئذ لان النقص ضمن عليه وبين فسخه ومطالبته بنصف القيمة والا
ان لهما ايضا الرجوع في نصف العين مع ارش النقصان ولا يخبر بان زيادة وكل موضع حكمنا فيه للرجوع بالقيمة
فانما ثبت ان اقل القيمتين من يوم العقد ويوم الاقباض اذا اطلقا قبل الدخول كالتيخ الاقربا نه ميلاد النصف بغير
اختياره وكما ان النصف من حين الطلاق ويحتمل انه ميلاد بالكم والتجديد بعد الطلاق اجمعه انما الى حين الاختيار ولا يفتقر
في ميلاد الزوج النصف الى الحكم الحاكم ولا في تعيينها اياه ولو تجدد العيب بعدها بعد الطلاق فان طرئت باعها لهما بعد مطالبته
ضمنت النقصان قطعاً وكذا لو لم يطالب على اسكان ضعيف او اوصدتها بخلاص لا فائده في ذلك ثم طلقها قبل الدخول
فان طالعها بنصف النخل ونصف الثمرة لم يكن له ذلك ويكون حقه في نصف قيمة النخل خاصة وان بذلت نصف العين
ونصف الثمرة لزمه القبول سواء كان النخل مؤبداً او غير مؤبداً وان طلبت قطع الثمرة ليرجع في نصف العين فان رقة لم يلزمها
ذلك ولو قال انما ارجع في النصف واقبضه ليرزوا عند الفمان ثم ادفعها اليك ويكون حتى امانة في يدك والثمره باجمها
للك لا قوى فالأقوى اجباراً عليه ولو لم يطلب الرجوع في نصف الثمرة وان الثمرة ويكون النصف في يدك وبقا الثمرة الى الجذارة كان له ذلك
وكذا البنت في الثمرة النمرة ولو اوصدتها بخلاص لا فائده في ذلك او غير مؤبداً ثم طلقها بعد الزيادة كان حكمها حكم الثمرة المتصلة وقد سلف
د اذا اصدقتها انها غير تامة ثم طلقها قبل الدخول لم يجب عليها دفع العين للزيادة بل كرت المتصل ولولنا ان تسليمها بالزيادة لزمه
القبول بخلاف النخل الثمرة ولو رعت الاضاً وغرسها كان حكمها حكم النخل اذا اثمرت عندها وقد تقدم الا في شيء واحد وهو انه اذا
دفعت نصف الاضاً للزوجة لم يجب عليه القبول لا اشتغاله بما اودعته ولو طلقها بعد العقد لم يجب عليه قبل العين ان يرضى
قد اضر الزرع بما والا اجبر وكذا لو طلقها او ان التصادق اذا اكلنا الصداق جارية سالماً او قد مضى في يده وولدت ثم طلقها
قبل الدخول كان الولد باجمه لهما ونصف عيني الام ولزاد قالاً ان كان له في نصف القيمة وان دفعت بارش النقصان فان تلف
الولد في يده رجعت قيمته عليه سواء سمي اولاداً بطالبه ولو تلف الام خاصة اخذت الولد ورجعت بنصف قيمة الام ولو كانت
حامله بمملوك ثم طلقها قبل الدخول تخيرت المرأة بين نصف الام ونصف الولد وبين دة قيمة نصفها او قبول الولد
حين الوضع والزيادة في الرحم غير معتبرة ولو كانت الام حاملة ثم طلقها بعد الحمل قبل الوضع كان لهما الزام بنصف القيمة
لحدوث النقص بالحمل واخذ الجميع ودفع نصف القيمة للزيادة ايضاً به واذا رجعت القيمة احتمل رجوعها بالكثر للقيم من حين العقد
الى حين الطلاق ونصف الام خاصة واذا قبضت الصداق ثم ارتدت قبل الدخول لرجوع بالمرجع فان زادت زيادة منفصلة كان
الزيادة لهما وان كانت متصلة تخيرت بين تملك العين مع الزيادة ومن رقت القيمة من دون الزيادة لا يجوز للمرا فان
يتصرف في الصداق قبل القبض فلو باعته او وهبته ثم رجع اليها فطلقها قبل الدخول رجع في نصف العين ح اذا كان المهر
فولدت في يدها ثم طلقها قبل الدخول رجع في نصف الجارية دون الولد سواء كان للولد سبع سنين او اقل لكن يكون الفرقه
وليست له اخذ قيمة النصف وليس اجبا خلاصاً للتيخ في بعض اقواله اذا تزوج الذي عليه غير قبضها فخصت بخلافها
قبل الدخول رجع الزوج بنصف العين ويحتمل عدم الرجوع بشئ لا نه زاد حقه من العين ولا قيمة للمسمى ولو استم ملك النخل
ثم طلقها لم يرجع بشئ قطعاً لان حقه مع الاستملاء العين في القيمة حين العقد لو اصدقتها خشياناً فشتت ابواباً
فزادت فطلقها قبل الدخول سقط حقه من العين فان بذلت نصفها لم يلزمه القبول اما لو اصدقتها سبكية فشتت ابواباً
قيمة النصف من العين لزمه القبول ولو اصدقت فحلفا فكمرة وصاحته على ما كان عليه لم يكن لها الرجوع في العين لا

صبا غنما زيادة ويحتمل رجوعه في نصف العين لانه لا يحصل زيادة على ملكته منه وكذا لو كانت الجارية بمينة فزنت ثم تمت المولود غنما
على غير تلك النصف الأولى فلذلك لم يثبت نصف القيمة ولها المنع من الرجوع في نصف العين ولو لم يمتد بغيرها واما حلالان ولو لم
ملقها عاد الصبي الى ملكه ولو ارسله يا لودها الصداق فطلقها لم يكن له فسخ الرهن وكذا لو وهبته واقبضت وان لم
نقبض ففي اجبارها على الفسخ نظر وكذا لو باعته بخيار لها فطلق في مدة الخيار ولو اجره لم يكن له فسخ الاجارة ورجع في
القيمة ولو اهلها حتى يخرج المدة لم يلزمها ذلك لكنه يكون مضمونا عليها ولها الاستمتاع منه على اشكال الا ان يقول
انا اقبضه وارة الى المستأجر لمانته فله ذلك ولو طلقها بعد تدبير المهر يرجع في المضاف على اشكال اما الواضحة
فان له الرجوع في العين قطعا ولو طلقها بعد رجوع التدبير في الرجوع في العين قطعا ولو طلقها قبل الرجوع ثم رجعت
بعد ان اخذت ربع القيمة سقط حقه من العين وان كان قبله لاحتلاله باخذ حقه من العين وعده لثبوت حقه في القيمة
وقد اختلف في الاول ولو طلقها بعد عتقه برجع بنصف القيمة خاصة يخرج اذا تزوج الرجل ابنة الصغير على مهر معلوم وكان
الولد موصيا لعلق المهر بنية الولد وان لم يكن في المهر كان معسرا لعلق بنيةه ويكون الاب ضامنا فان ملك الاب فرجع
المهر من اصل تركته سواء بلغ الولد واليسر ومات قبل ذلك فله دفع الاب المهر عن الصبي اضمنا او تطوعا وبلغ الصبي فطلق
قبل الدخول او ارتدت المهر برجع المهر كله او نصفه الى الابن لان دفع الاب يتضمن هبته لابن وهذا كالمهر قال
عبدك عتي بفضل فانه يعتق عن الامر وولاده له دون المأموك ولا يجازي الابا الى استدعاء الابن لولاية عليه بالصغر
فان عاد الى الاب لم يكن للاب الرجوع فيه سواء عاد في العين والقيمة ولو قال الاب انا دفعته لا ارجع به قبل قوله لانه
امين عليه ولو اصدق الاب غنما من ماله عن ابنة الصغير جاز وملكها الابن فله رجوعها اليه كان الحكم بتقديم وطلق
الولد قبل دفع الصداق كان موصيا لانه نصف المستمي وان كان معسرا او ضمن الاب عنه وجب على الاب دفع النصف
ولو ادعى الاب عن ولده الكبير المهر بغير ما اوجبني كذلك رضى الولد ان يطلق برجع اليه النصف ولم يكن الاب ان يتردد ولا
للاختي مع احتمال ثبوتها لان الكبير لا يملك الاختيار واما استقطبته الحق فانا سقط نصف برجع النصف الى الدافع فيه
قوة بلوزيق السفيه او التجو عليه بغير اذن الولد لم يصح الكاوع ولو اجازة الولي فيها بعض اقوال الشيخ لا يصح الاجازة
لوقوعه فاسدا وكذا التجنون ولا مهر هناك دخل ادهم قال الشيخ عليه مما مثل لانه يخرجنا لاننا نقر قومي عده
ابنا لا يثابت ببدله فلا عجز لها به اذا دخل الزوج دخول لا يوجبها لها الفصل نحو قولنا او يدى او جبالى كذا وان طلق
قبل الدخول وجب نصف المهر ولا خلاف في التقدير بين اما لو لم يكن بها ولكنه خلا وارخا الشتر فيه قولنا اعدا حاجب عليه
نصف المهر والثاني يجب كلاً وبه رايات والاقرب الاول ولو خلا بها وادعت الدخول فالاقرب ان القول قول الزوج
مع اليقين ولو جازعها بين التخذين ولم يوجب فالاقرب بنصف المهر ايضا كان سقما لما الى فرجها او استدخله وجعلت فان القيمة
يجب قطعا وهل يجب الصداق فيه الاستكمال ولو اتت بولد يمكن ان يكون منه ولم ينفه ولكنه انكر الوطى في الفرج كان في
الاشكال بولود بغير عدا ثم جعل صداقا انفسه تدبيره على ما اختاراه نحن وعند الشيخ التدبير باق فاذا طلقها قبل الدخول
مار بها بنصفين فاذا مات المولى شتر والمعتد ما قلناه يز لو طلقها باينا او خالفها بعد الدخول ثم تزوجها في عدة ثم جدد
مهر فان طلقها قبل الدخول بها كان لها نصف المهر رجح لو تزوجها بعد ذلك فانها حرة وطلقها قبل الدخول رجح عليها
بنصف المهر ونصف قيمة الميت ولو اعطاها عتقا عن المهر عدا ابنا وشيئا اخر ثم طلقها قبل الدخول برجع بنصف المستمي دون
العتق وكذا لو اعطاها متعقا او عتقا فليس له الا نصف ما ساءه بطاذا مات الزوج قبل الدخول استحق المهر المرأة المهر كلاً
وليس تحتها في نصفه ولو ماتت هي قبل الدخول قال الشيخ كان لا وليا لها نصف المهر ولو ماتت هي قبل الدخول نصف المهر

وقال المفيد في احكام النكاح ان يكون لورثته المهر كلاً وهو اختيار ابن ادریس وهو قوي ولو ماتت المرأة بعد الدخول ولم يكن
 المهر لاطالب به كذا لورثته المطالبة به وليس بخبر كالمريض يعطى نكاحه وان تزوجها ودخل المهر كلاً وورثته المرأة
 وان لم يدخل ومات في مرض اعتقد بطل اعتد ولا يرث لها ولا مهر **الفصل السادس** في عفو المهر وفيه ومباحة الجوز
 للمرأة البالغة الرشيقة ان يعفو عن جميع حقوقها وعن بعضه وكذا الذي يبيد النكاح وهو الالب والجد للابا ويكيل المهر على
 قولا لا ان الذي يبيد عقدة النكاح ليس ان يعفو عن جميع المهر ولا عن جميع النصف مع الطلاق مع اقبل الدخول بالامان
 يعفو عن البعض من النصف قبل الدخول وانما يعطى عفو بشرط ان يكون المهر مبيعاً سوار كانت بكر او ثيباً وكان با او ثيباً
 ولا يكون الزوج قد وطئها لانه بالوطئ يلف بدلاً للمهر ويكون بعد الطلاق لانه قبله معرض لا تلافياً لما المرأة الرشيقة وانما
 ما لك العفو مطلقاً وكذا الزوج لانه يعفو عن النصف الذي يستحقه بالطلاق وليس لوليته ذلك ان حصل الطلاق ب
 ادعاء الزوج عن نصيبه او الزوجة عن نصيبها وان كان المهر موجوداً المخرج من ماله احدهما بمجرد العقد لانه جهة فيفقدها
 القبض ما لو كان ديناً على الزوج لولت في يد الزوجة فان العفو كاف لانه لا يفتقر الى القبول ولو عفا الذي عليه المهر
 لم ينتقل عنه نصيبه الا بالتسليم ؟ اذا كان الصداق في يده وكان العاقد المرأة صحح بلفظ العفو والجهة والتبليد
 لا بلفظ الابراء والاسقاط ويفتقر الى القبول لا الى مضي زمان يمكن فيه القبض وان كان العاقد الزوج وقلنا بملك بالطلاق
 صح بلفظ العفو والجهة والتبليد دون الابراء والاسقاط ويفتقر الى القبول والافاض وان قلنا بملك ان يملك
 صح ايضاً بلفظ الاسقاط والابراء وان كان في يدها وعفا فقراً الى لفظ التبليد والقبول والافاض وان كان هو العاقد يفتقر
 ايضاً الى ذلك عدا الافاض ان قلنا بملك بالطلاق وان قلنا بملك ان يملك كفاء اسقاط حقه قبل الاحتيا وان كان ديناً
 في ذمة الزوج وعفت المرأة عن حقوقها ونصفه صح بلفظ العفو والاسقاط والابراء والتبليد واشباه ذلك ولا يفتقر الى
 القبول وان عفا الزوج لم يصح ان قلنا انه يملك بالطلاق وان قلنا انه يملك بالاحتيا وعفا قبل الاحتيا سقط حقه ^{ثبت}
 للمهر باجمعه وان كان في ذمتها فان عفا الزوج صح وان عفت هي لم يصح ؟ اذا عفا الزوج عن المهر قبل الطلاق او عن ^{بعضه}
 لم يصح سواء كان ديناً او عيناً وان طلق بعد ذلك قبل الدخول كان له المطالبة بحقه ولو عفتا المهر عنه ^{بعضه}
 صح عفو كلياً كان او عيناً فاذا طلقها قبل الدخول وان كانت قد عفت قبل الطلاق عن جميع المهر رجوع الزوج عليها بنصفه سواء
 كانت ديناً او عيناً وان كانت قد عفت عن النصف لم يرجع على البتة ولا يرجع على بضعه البتة وان كان ديناً عن قنوقه
 كان عيناً كان بينهما ولو وهبته صداقاً قبل الدخول ثم ارتدت فالاقرب رجوعه عليها بجميع الصداق ولو خالفنا قبل الدخول
 بجميع مهرها رجوع عليها بالنصف سواء كان الصداق ديناً او عيناً مقبوضاً او غير مقبوض وان خلو على نصفه وان كان ديناً
 برئت ذمته اجمع ولا يرجع عليها البتة وان كانت عيناً كانت بينهما مفوضة البضع اذا ابرأت الزوج من مهر المثل فان كان
 بعد الدخول صح الابراء وان لم يعلم بكيته وان كان قبله لم يصح لعدم ثبوت وكذا لو ابرأت من حقها من المطالبة قبل المثل
 ولو ابرأت من المتعة قبل الطلاق لم يصح ولو ابرأت من مهرها بعد صح ولو تزوجها وذكر مهرها صححاً ثم ابرأت منه صح الابراء
 ولو ابرأت من غير حبسه مثل ان كان ديناً فان ابرأت من الدائم لم يصح وان كان مهرها ما سدا وثبت مهر المثل فابراءه
 منه صح وكذا لو ابرأت من بعضهما اذا لان البعض معلوماً كالنصف ونحوه وان لم يعلم المكية المهر ولو تزوجها على مهر
 عن معلوم المقدار صح فلو تلف في يده فابراءه منه صح قبل الطلاق وبعد لان الابراء لا يسند على علم بالمقدار وكذا
 لو ابرأت من مائة وهو لا يعلم بها كانه تلف عليه شيئاً لا يعلم به فصح الابراء اشكال ينشأ من مصلقة الابراء
 الثبوت في الله فيصح ومن آية ابرأ مما تصفان انه ليس عليه فلم يصح وكذا البحث لو باع ماله مؤثره وقد اشغل اليه بموته

ولم يعلمه و لست بتقديم الم قبل الدخول فان دخل قبله كان يدعى عليه ولم يسقط بالدخول سواء كان المدة اولا وسواء طالت
 به اولا **الفصل السابع** : اختلاف الزوجين فيه ي مباحث اذا اختلفا اصل الم وما ادعت استحقاق من فدية فان
 هو كان قبل الدخول فالقول قوله مع يمينه اذ الم يكن هناك بينة عملا بالبرائة الاصلية مع امكان تحريم العقد من المهر ولو كان بعد
 الدخول فكلمة الم وان القول قوله ايضا عملا بالبرائة وعندى فيه اشكال والا قرب فيه ان لا يسقط اولا فان ذكر اسمه فالقول
 قوله مع اليمين ولو ذكر عليها الزم من المثل وان لم يجزئ حتى يبين ولا اشكال لو قدره باقل ما يصلح ان يكون مهرًا
 ولو كان هذا ابني مني فحق وجوب المثل نظرب لو اختلفا في قدره او وصفه او جنسه لا بينة فالقول قوله مع اليمين سواء
 كان قبل الدخول او بعد وسواء وافق احداهما المثل اولا ولو اقام كل منهما بينة على ما يدعيه فالأقرب تقديم بينة الم مع اليمين
 لو ادعى اقرار الم وانكره فالقول قوله مع اليمين سواء كان قبل الدخول او بعد وفي رواية عندنا ان القول قوله بعد الدخول
 فلو دفع قدرا المهر وكانت دفعه مبهمة وقال بعدا فوالقول قوله مع اليمين : اذا ما تان الزوجان واختلفا في مهرهما كان الحكم
 حكما لاختلافهما وكذا لو كانت احدهما واختلفا لا فروعة المثل : اذا اختلفا في دعتا لمواضعة فان امكن الزوج اقامة البينة
 على الاقرار بان ندعى للمواضعة قبلا وهي بكر فقيم البينة على بقاء البكارة والحكم للبينة والا فان القول قوله مع اليمين عملا
 بالاصل وهو عدم المواضعة وقيل القول قوله عملا بشاهد الم المخلوق صحيح بحليلته : لو تزوجنا على تعليم سوز او ضقة فقل
 علمني من الصدق فالقول قوله مع اليمين ولا ابرأ على تعليمي ما اذعته : لو اقامت بينة على انه تزوجها في وقت بهر من مراد
 تكرار العقد الواحد وادعت المغايرة فالقول قوله مع اليمين سواء اتفقا المهران جنسا ووصفا وقدرهما واختلفا وحل يجب
 المهران كمالا او مهر ونصف فيه وكذا لو اقام بينة انه باعه الثوب بعشرين يوم الخنيس وثلاثين يوم الجمعة لزم المشتري الثمن
 لا مكان رجوعه الى البائع مخ يحوز لهما الصغيرة والخجوة قبض مهرها ويبرأ ذمته الزرع بذلك اما الكبيرة الرشيدة فليس
 ولا الغيرة قبض مهرها سواء كانت بكر او ثيبا الا باذنها **صا** ذ او طهما فانضاهما كان قبل الموعود عرفت عليه ابد ولو لم
 لم يحرم ووجب عليه المهر فيها والدية في الآلة والافتاق حتى موت احدهما ولو كان بعد الموعود الم يحرم ووجب عليه المهر والدية
 بنحو ابراهم من معاشرة فانا انما نعلم حكمنا لهما انكسره فان اختلفا فعلا الزوج انما نعلم حكمنا لهما انكسره فالقول
 قوله مع اليمين قال الشيخ ولا دية لهما وعندى فيه نظير في هذا اذا كان في عقد صحيح او عقد شبهة فان كان مكرها لهما
 فعليه الدية على كل حال ولا مهر والا قرب وجوبه عليه : لو كان في ملكه ابرها واطمأ فقال الصدقة اياك فقال لا بل ما لي
 حلف وعنت الاب **الفصل الثامن** : وهي مشتقة من الولد وهو العبد حتى بذلك لانه يجمع ويضم وهي هنا كذلك
 لان فيها اجتماع الزوجين وهي تقع على كل طعام يحدث سره واشتهر استعمالها في طعام العرب وليتمى الطعام عند
 الولادة للحوض الخنيس وعند الختان العقيقة وعند التقديم التقيعة وعند التبا الكوفة وعند حلق الرأس المولود
 يوم السابع العقيقة وعند حلق الصبي الخذاق وليس شيء من هذه الاطعمة واجبا بالاجماع الا عند المرتضى في الحقيقة
 فانه واجب وليس بمتبدل هذه الاطعمة كلها مستحبة ولجاجة الداعي الى التولية وغيرها مستحبة ليست واجبة على الايمان
 ولا على الكفاية سواء كان الداعي مسلما او ذميا ولو دعاه اثنان استحب لجاجة الاسبق فان اتفقا اجاب الاقرب الى اذان
 ولو كان المدعو مسائدا فان كان واجبا استحب الحضور لا الاكل وان كان نطعا كان افطارا عند افضل ولا يجب على الاضامن
 الاكل سواء كان مسائدا نطوعا او مفطرا بل يستحب ولو علم اشتد الى التولية على المنكر كثر بالجزء وضربا لعدو والمناسرة علم
 الحضور الا ان يعلم انه يزدل بان كان فيحضر ويكره ولو لم يعلم فحضر وشاهد المنكر فان امكنه ازالته وجب وان لم يمكنه وجب
 عليه الخرج فان لم يتمكن جالس ولا انتم عليه بالسمع وغيره ما لم يسمع ولو كان في الدار من غير منقوشة غيره وانما راجح الاستحباب

وغيرها جازن الحضور وان كان فيه صورة الحيوان فان كان ما يولد جازن الحضور ايضا وان كان على السور او على غير ذلك او
ما يتكامل عليه في الترخيم الحضور ولا يكره الدخول الى اوان منقوشة الجدران بالسور لغير حاجة **الفصل التاسع**
في القسم والتساق وفيه فصول **الاول** في القسم وفيه كما يجزأ لكل من الزوجين حق على الآخر يجب القيام به لصاحبه
حق الزوج على المكة التمكن من الاستمتاع وان لا يخرج من بيته الا باذنه وحق المرأة المهر والنفقة والكسوة والسكنى
والاخذام والنفقة فيجب على كل واحد منهما ان يكف غايرهما صاحبه من قول او فعل وان يوفي الحقوق من غير سبابة
بغير ومرافعة الى الحاكم وان لا يظهر الكراهية في مادية الحق بل يؤديه باستبصار وانطلاق وجهه وان لا يطلعه
من حقوقه مع قدرته عليها فان مطل حينئذ انظر قال الشيخ القسم لا يجب ابتداء بل ان يست عند صدقانه او في
الا ان يريان يتبدى بواحدة منهما في المبيت فيجب عليه القسمة حينئذ وهو حسن وقبل القسمة يجب ابتداء اذا عرفت
هذا فانقسمه حق على الزوج سواء كان قرا او عبدا وسواء كان خفيئا او غيبا او سليما وسواء كان عاقلا او مجنونا لكن
يقسم عنه الواحدة ان كان له زوجة واحدة كان له ليلة عن اربع ليال وله ثلث بيت فيما ابن شاء ولو كان له زوجتان
كان له ليالتان وله ليالتان ابن شاء يفتها عند احدهما او يقسمها عليهما او عند غيرها ولو كان له ثلث كانت الزوجة
له نصفها ابن شاء ولو كان له اربع كان لكل واحدة ليلة لا يجوز له الاخلال بها الا مع العذر والسفر والاذن منهن او
من صاحبة الليلة اذا وهبت احدى الاربع غير معينة او الباقيات واسقطت حقها من القسم صار رق الليلة له
منصرفه اليهن بقت عند كل واحدة ليلة ثم يرجع الى الاول بعد يومين وقد كان يرجع اليها بعد ثلثة ايام وان وهبت واحدة
معينة منع ولا يقصرها الموهبة لها ولا غيرها فان كانت ليلة الموهوبة على ليلة الواجبة الى الخليلتين وان لم تكن
لم يكن له ان يوا الى الخليلتين ولو وهبت ثلث منهن ليالتين للزوجة كان عليه ان يوفى عليهما وليس له ان يبت عند غيرهما
د لو رجعت الواجبة فيما مضى لم يصح ولا يقضى لها ولو رجعت المستقبل جاز حتى لو رجعت في بعض الليال كان عليه ان
ينقل اليها ولو رجعت ولم يعلم الزوج حتى بان سانه ليالي لم يقض لها ما مضى قبل العلم لو دفع اليها عتقا من اليها
تقبلت قال الشيخ لم يصح وكان عليه ان يعدها في ما مضى من القسم على ما ليس عين ولا منفعة
وانما هو ما وى اذا قسم بين نسائه فالأقرب جواز ان يقضى من شاء منهن حتى ياتي عليهن ويحببهن للتوبة عن
الترتيب وقبل هذا بالفرقة والوجه حمله على الاستحباب لغير صاحب الزوجين واحدة وصاحب الثلث اثنتين
وصاحب الاربع ثلثا ز العاجب في القسم الكون عندهن لا والمصلحة لمن فيجب على النسوة في ذلك اما الجامع فليس
لكن الاولى النسوة يهن فيسكنها الاولى النسوة في فاضل النفقة على الواجب القسم اما يجب بالليل دون النهار فليس
ان يدخل في ليلة احدهما الى الاخرى وله ان يدخل بالتمار الى من شاء منهن ولو كانت معه بالليل كالحارس والتمار
اشبهها قسم بما را وكان الليل فحقه كالتماز في حق غيره لو كان له زوجتان عاير واما ما قسم للحي لليلتين والامه
ليلة ولا يتوى بهما في القسمة ولو كانت الامام ملك بين لم يكن لمن قسمته وكذا لو كانت له زوجات متعالم يكن لمن
قسمته ايضا فلو كانت عند امته او ممنعته ليلة لم يقضها للزوجات والذمية كالا مة فلو كان له زوجات مسلمة
وكنايات قسم للمسلمة ليالتان ولكناية ليلة ولا تساوي يهن ولو كان له زوجات ذمية حرة وامه مسلمة
كانت سوار في القسمة ولو بان عند الحرة ليلتين فاعتقت الامه ورضيت بالعقد كان لها ليالتان سواء اعتقت في
اول الليال او في الثانية ولما اعتقت في اخر الليال لم يبت عندها الاخرى لانهما استوفت حقها واساننا القسم عليهما
بالسوية ولو بان عند الامه ليلة ثم اعتقت قبل استيفاء الحرة قبل يقضى ليلة اخرى ليلة لانهما سوا من الحرة وورث

الامة للزوج او لبعض التراق جاز وليس للولي فيه مدخل كالوحيده الزوج عيننا او خنيا او مجنونا فرضت به لم يكن
الا اعتراضا للمناخيه فلما جازها ما رتلك الليلة لكن ان يدخل فيه الى غير الحاجة كعادة او دفع نفقة
او زيارته او استعمال حاله او غير حاجه وليس الا طالة والا قرب جواز الجمع ولو استوعب التمارقضى لم حاجه الليلة وكذا الجوار
في القسمة فانه يقضى ولو جاز في الليل غير حاجه الليلة لم يقض الجمع وكذا في التمارقضى ليس له الدخول ايضا الى غير حاجه
الليلة الا الضرورة فان استوعبت الليلة قضي ولو دخل غير حاجه لم يطول فان جامع في الزمان اليس لم يقض الجمع ولا الليلة
الا وان يقسم ليلة ليلة لان النبي صلى الله عليه وآله كذا فعله ولانه اقرب للمعهن به فان اراد ان يقسم ليلتين او ثلاثا او
ازيد كما توجه اعتبارها من لما فيه من الاعزاز والتفرياد قد يحصل البعض من القسم ويلتزم ما يقطع من القسم للباقيات
بب يقسم المرتبة والمرتبة من الخافض والحرمه والمولى منها والمظاهرة لا الصغيرة والثالثة والمجترمة المطبقة بمقتضى
لا يقضى من سلف وكذا يجب على العنوين والمجنون القسمة ولو بانا احدهما عند احدين قضي للباقيات بحسب علم الزوج
ان ينزل على واحدة منى لا بانفرادها عن مشارك بل من بزواجه او اقامه وليس ان يجبر احدي زوجاته على ان تكون
مع الاخرى ولو اسكنهما في بيتين في خان او دار كبرى وكان سكني مثلما جاز ما لا فلا فان نزل هو منفردا غير جاز وتخير
بين القسمة ليلتين وهو الاول والاستدعاء لهن وله ان يقضى بالاحض ويستدعي بعض فان استدعى واحدة منهن فامشعت سقط
من القسم ولا نفقة حتى تعود الى طاعته وكذا المجترمة تسقط حقها من القسم ان فعلت نفسها والا فلا وعلى وليها ان يسلم بالقسمة
مع الامن ولو سافر فغير اذنه ففيها نفقة لها ولا قسمة ولو سافرت معه باذنه او الى حلقه باذنه فان كانت منفردة كان
النفقة والقسم ولو سافر فغير اذنه لحاجة لها كالا قربان لها التفتت والقسم اذا كان للمجنون اربع زوجات وابتدأ حال عقله
كان على الوالد ان يطوف به على الباقيات ليوفيهن حقوقهن وان كان مجنونا قبل القسمة ورأى الولي ميله الى من طلق به يميلن او استدعا
ليه او حمل الى بعضهن واستدعى البعض وان لم يميل الى من لم يطف به يميلن فان حمل الى بعضهن فقد جاز وعليه القسمة للافرقان
افاق المجنون قضي ما جاز فيه الاول يد اذ اخرج من عند صاحبه الليلة في اثنا الليل المفروقة او اكره على ذلك قضي له من الاية مثل ذلك
الزمان قد رتب اختيارا يقضى النصف الاول والاخر لكن المستحب قضاء مثل ما ذات زمانة فاذا قضي من اول الليل لم يمت باقى الليل
ولا من غير ما بل ينفر عن بيت وكذا ان قضي من اخره لم يمت او له عند احدين من الامع الضرورة فليستمر عندهما به اذا ظهر اصر
المراة اسكنها الى ان لا يحجب نفقة ليطمع على احوالها فيمنعه الحاكم من طلقها وكذا الزوج **و** للزوج منع زوجته من الخروج عن
الاباذه وعن عيادة اهله واقاربها من غير وعيره وعن حضور تجيذهن واخراجهن وتغريتهن لكن يكره منه كمن مثل
هذه الحفرق لو قسم لاربعة ليلة ليلة ونشرت الرابعة بعد استيناء الثلث سقط حقها فاذا عادت لم يقض لها ولو طلقها
بعد حضور بلدي من غير ثبوت اثره لا سقط حقها بعد وجوبه فاذا اجتمعا وتزوجا بعقد مسانف قضي لهما تلك الليلة كالزوج في
نظر الوقسم لكل واحدة من الاربع عشر اوفى ثلثا ثرا بات منفرد في العشر افرق قضي لاربعة عشر ولو بانا العشر عند الثلث قضي لهما
ثلاثة عشر ليلة وثلاث ليلة ولو قسم لثلث واحدة منهن عشر عشر فنشرت واحدة وظلم اخرى واقام عند اخرهن لثلاثين يوما فقد
ما شرع قسم المظلمة ثلث والمقادمة بوقت خمسة دوا فيحصل المظلمة خمسة عشر يوما وخمسة المقادمة ثم يقسم بعد ذلك
بما لا ربع قسمه ابتدأ لو كان له زوجان في بلدين قسم بينهما وليس له اسقط حق احديهما بعد ما كان بينهما او يفيض الى ايقون
منه ولا يجب غيبته في الطريق من حق احديهما ولو قسم لثلث زوجات من اربع فيجب ليلة الرابعة فان لم يكن ايقا حقها
فحينئذ كان سكن مثلي او دونه استدعاها ووافاق قسمها راع لم يمكنه فضلا بعد فوجه ولو جبر قبل القسمة واستد
بغير اية لزمه استدعاء الباقيات فان اشاعت واحدة سقط حقها **ح** لو تزوج بكرا خنيا لسبع ليال ويخص اثني عشر ليلة ولا

ذاه وتقدمها على غيره فيحصل لها التخصيص والتقديم ولو قسم الثلث كل واحدة غرة عشرون في اثنين وظلم الثلثة وتزوج بكرا
 ختمها ببيع ثم قسم ثلثا المخلصة واحدة للجديّة خمسة وار و لتزوج بمرأيتين كان زكايه في ليلة واحدة كان فلو قدم اثنتي
 في الثغر كان تسوا افرع بينهما ولو كان لهما امرأتان قسم لها ليلة فبات عند احدهما ثم زفتا لثالثة بدأ بها ثم قضى الحقيقة بواو
 للجديّة ثم ابتدا بالقسمة والتخصيص للبكر بالبيع واليتيم بالثلث اما هو بالليل واما بالتمار فباع ياوى اليها فيه عند قضاء حوائج
 الواجبة والمندوبة والكباحة ولها من الثمار اجمع في حياته اما المبلغة لا يخرجها الا لفرضه ولو زفتا اليه زوجة امه فالأقرب
 تخصيصها بنفسها ما يختص به الحرة مع احتمال المساواة **كالواراد السفر** ون زوجاته جاز وليس لمن منعه لان الحظر بحجره
 السفر عن الجميع وانما عليه النسوة اذا قسم ولو اراد افرجهن معه لزم من اجابته وكن معه كاذ الحظر ولو اراد السفر ببعضهن جاز وله
 الخيار في التخصيص لكن الاولى القرعة ولا يلزمه المسافر من يخرج القرعة لكن لو اراد استخيار غيرهما قال الشيخ ليس له ذلك وانما
 بهام يقضى للباقيات ولو زفت اليه امرأتان في ليلة واراد ان يسافر باحدهما قال الشيخ لا بد من القرعة فمن خرج اسمها سافرا يدخل
 حتى العقد وهو التخصيص بالبيع للبكر بالثلث لليتيم بكونها معه واذا رجع احتمل عدم قضاء حق الفضل الاخرى وثبوتها في الشيخ
 لو جوب حتما قبل السفر فصار كما لو قسم لبعض نسائه وسافراته يقضى للباقيات ولو استعصبه احدى زوجاته بغير قرعة قال
 الشيخ يقضى لمن بقي بقدر غيبته مع التي خرج بها ولو كان بقرعة لم يقض طالما مدة اوقرت ولو اراد التقل من بلد الى اخر فحمل بعض
 نسائه لم يقض للباقيات مدة سفره الى بلد التقله ولو اقام فيه مع الحار جتمع مدة قضي لهن ولو اراد سفر غيبة ورجوع لا
 نقله فسا فرجديتين بالقرعة لم يقض مدة قطع المسافة واني لبا اقام فيه اقامة مسافرا لم يقض عنه وان اقام اكثر من عشرة
 ايام قضى للباقيات ولو سافر فرجديتين بقرعة الى بلد تغرم على السفر بعد وصوله الى افر سافرا لم يقض للباقيات ولو زفت
 في طريقه واراد حمل اخضا بحق العقد ما بيع او ثلث ثم قسم بيني ما بين القديمة معه ولو اراد عمل احدهما افرع فان خرجت
 الجديّة سافرا او سقط حتى العقد باستعجالها قال الشيخ وفيه اشكال من حيث ان السفر لا يدخل في القسمة وان يخرج على الثلث
 سافرا وقضى الجديّة حتى العقد **الفصل الثاني في التشور** وهو الخروج عن طاعة المرأة وهو ما اخذ من الارتفاع وقد
 من الزرع ومن الزوجة فان ظهرت امارتها كان تقطعت في وجهه ويتناقل وتدافع اذا دعاها وعطفا وخوفها ولا يجرها
 ولا يفرها فان عادت والاهجرها في المنجوع بان يجوز ظنهم اليها في الفراش او يغفل فراسه عنها ولا يفرها فان سجت بالتشور
 الامتناع عن طاعته فيما يجب لها بان يدعها الى الفراش فيمشع واصرت عليه جاز له ان يفسد بها اجاعا ولو سجت بالامتناع ولم
 بعد اصرار كان له هجرها ويحمل حوازي فيها العموم الاية وعدمه طرانا لجمع بالهجرة وتصوره بالاية ففطو من ان وجب
 امارات التشور واهجر ومن ان امشع واضرب من ان اصرره فالوعظ مثل ان يقول اتق الله فان حق عليك واجب
 وما اشبه ذلك والهجرا بهجرتها في المضاجع عن الكلام فان فعل فلا ينقض ثلثه ايام والقرب ما يجرى به عودها الى
 طاعته ولا يكون مرجا ولا مدينا ويتقي الوجه والمواضع المخوفة ولا يوا الى القرب على موضع واحد ولو حصل القرب تلف
 ولو حصل التشور من الرجل بمنع حقوقها طاله الحاكم والزمن بها ويجوز للمرأة ان يرضى حقها من قسمه ونفقة استمال
 له ويجل للزير قبوله ولو منعه بعض حقوقها او اقاها فبذلك ما لا يخلها به صريح وليس كراهيا قال الشيخ ان
 التشور في الشقاق وهو فصال من الشقاق كان كل واحد منهما في شقاق بجانب وباحته من الافرقان بان انه من المراء
 فهو التشور وقد سبق وان بان انه من الرجل فهو تشورا ايضا ليكنه الحاكم الحجب ثقة بمنعه من الاضرار بما وان بان
 انه مما يسلمها الى امين فيمنع كل واحد منها من التعدي وان اشبهه وادعى كل واحد منهما على صاحبه لم يمنع ان يقع
 صلح على سلام وعلى فرقة وطلاق بعث الحاكم حكيمين من اصحابه لينظر في امره ويفعل المصلحة ويجوز ان يكون الحكمان

من غير اهلها او احدهما من اهل احدهما والاخر اجنبي لكن الاول ان يكونا من اهلها وليس بواجب خلافه لان ابن ادريس ومجتهبا على
التحكيم لا التوكيد فان اتفقا على اكله او فعلاه ولم يستأذنا وان اتفقا على التفرق لم يمتنع الا بهما اذ يقع في الطلاق ورجع المرأة
في المبدأ ان كان خلعاً ولا بد في الحكمين ان يكونا حزينين ذكرين عدلين ومبغضين كما في التصلح مع حضور الزوجين وغيره مما هو
احدهما واذا شرط امر او جبان يكون سائفاً ولو شرط ان يكون بعض الشقة او القسمة او ان يكونا من اهلها لم يلزمه الوفاء به المقصود
الآمن في الولادة والعقيقة والحضانة وتوابع ذلك والحق الاولاد وفيه فصول الاول في سن الولادة وفيه مباحث
ا يجب عند الولادة استبعاد النساء بالمركبة دون الرجال الا مع الحاجة بان يعدم النساء عند عاب ولا يجوز ان يوجهن في ذلك الا كذا
على العورة وان كان هناك فساد يستحب عند الولادة غسل المولود مع امن الفرج والاذن في اذنه اليمنى والا فمعه في اليسرى
يجزئ به الفرات وتبرئة الحسين عليه السلام فان تعذر ماء الفرات بما عذب فان تعذر الا ما علم جفافه شئ من القسل او التمر
ليحلو ويحتمل به يستحب تسميته باحدا لاسماء المستحسنة وروى استحباب التسمية يوم السابع وفضل ما يسمون به من العبودية
لله تبارك وتعالى والابناء وفضل ما اخذت اسماء الائمة عليهم السلام وروى عن الحسن عليه السلام قال لا يخطأ الفقهاء في اسم محمد
وامرؤ علي والحسن والحسين او جعفر او طابا وبعد الله واطمة من النساء ويستحب الكنية محمداً والفرد ويكره التسمية بحكم
وحكيم ومحمد ومالك وحارث ونزار وعن الصادق عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله نهي عن اربع كنى عن ابى عبد الله عن
ابى الخاكهم وعن ابى سائر وعن ابى كسهم اذا كان الاسم قبيحاً يستحب التسمية لمن ولده بان يقول شكرت الله الذي ابهرتني بالكرامات
وبلغ اشده ورزقت به رزقاً وافقاً واستحب باكل السفرجل للمراة الحامل وان الولد يكون طبيباً واصفاً لولاً وقال امير المؤمنين
خير توركم البرية فالعموماً النساء في نفاستهم يخرج اولادهم حكيماً وعن رسول الله صلى الله عليه وآله اول ما اكل النسا الزبيب
كان لم يكن اماه فبيع تمرات من تمر المصروع عن ابي عبد الله ثم اطعموا اجالاً لم اللبان فان كان في بطنها عظام ضربت في القلب عظاماً شجراً
وان يكن جارية حسن خلقاً وخلقاً عظيماً عجزتها وحطس حنن زوجها **الفصل الثاني** في سن اليوم السابع وهي الحلق والحنا
وتقبيل الاذن والعقيقة فهنا مباحث يستحب يوم السابع ان يحلق راس المصطفى بل العقيقة وينصدق بوزنه ذهباً
ويكن القنطرة وهو ان يحلق موضعاً من الراس ويترك اقرب الختان مستحب يوم السابع ولو اوضحه ولا يجوز اخذه الى البلوغ
فان بلغ ولم يخن وجبان يخن نفسه اما خفض الجوارى فانه مستحب ولا يجب وان بلغن ولو اسلم الكافر وهو غير مختون
وجبان يخن نفسه وان طعن في السن والمراة لو اسلمت استحبت خفضها ولم يجب ولجان المسلم غير مختن مع بكوغه
لم يجب خضنه يستحب تقبيل اذن المولود يوم السابع ايضا وليس بواجب بل خلاف **الحقيقة** مستحبة استحباباً مؤكداً
وقال المرتضى انه واجب وليس بمتهم وليست بان تكون العقيقة والحلق في موضع واحد وان يعق عن الذكر ذكر وعن
الانثى بانثى ولا يحى بالقيام بالسنة الصدقة نهيها ولو عجز الاب اخذها الى المكنة ولو لم يعق الوالد استحب للولاد بلوغه
ان يعق عن نفسه وليست بان يجمع العقيقة صفات الانثية وان يخن لفايلة برعها الذي يلجى الورك بالخذ ولو لم يكن
له قابله اعطيت لامرؤ ذلك يتصدق به ولو ماتت انصبى يوم السابع قبل الزوال سقطت وان مات بعد لم يسقط استحبابها
ويكره الابوين ان ياكلوا من العقيقة وروى ولا احد من عياله وان يكسر عظامه بل يفضل اعطى اعضاءه وروى انه
يستحب اطعام عشرة من المساكين في العقيقة قال الصادق عليه السلام فان زاد فهو فضل وقال ان كانت قابله يهودية لا ياكل
من ذبيحة المسلمين اعطيت قيمة كبش كبش روى عن الباقر عليه السلام قال حج اذا نجت فقل بسم الله وبالله والحمد لله
الكرام يا ابا الله وسأله على رسول الله صلى الله عليه وآله والصلاة لأمير والشكر لرفقه والمعرفة بفضل عليهما اهل البيت
وان كان ذكر افضل اللهم انك وجبت لما ذكر وانت اعلم بما وهبت ومنه ما اعطيت وكل ما سئعنا فقبله منا على

استحب
استحب

سنتك وسنة نبيك ورسولك عليه السلام واخضاعنا الشيطان الرجيم لك سفكت الدماء لا شريك لك والحمد لله رب العالمين
الفصل الثالث في الرضاع وفيه مباحات من السنة ان يرضع المولود حولين كاملين فان نقصت ثلثة اشهر لم يكن به بأس و
نقص على ذلك كان جوارح على الصبي خير جائز ويجوز ان يرضع على الحولين الا انه لا يكون اكثر من ستمين ولا يستحق الرضعة على الا
على الحولين اجرة بافضل الالبان الذي يرضع بها الصبي لبن الامة فان كانت مرة لم تجبر على ارضاعه سوار كانت شريفة او مشروقة
موترة او معسرة دنية او نبيلة وسوار كانت ممن ترضع ولد العادة او لا وكذا لو كانت تزوجة امة او متعت بها امام المولى
فللمولود الجوارح على ارضاع ولدها لو كانت حرة مطلقه طلاقا بائنا وطلبتا الاجرة على رضاع الولد جان للاب العقد على ارضاعها
الاجرة ولو كانت فجالة او مطلقه طلاقا رجعيًا فلا تسحق قبل ان احدهما انه الاجرة لها ولا يصح للاب ان يعقد على عقد اجارة
للارضاع والنا في جواز ذلك وهو الاقرب عندي قال وكذا لو استأجرها لحذمتها او خدمته غير لم يجز الاستغراق وفيها في حقوقه
من الاستمتاع لو تبرعت بالام بارضاعه لم يجز على الزوج الزيادة في نفقتها ولو لم يتبرع وطلبت الاجرة وجب على الاب دفعها
اليها ان لم يكن للولد مال ولو تبرعت اجنبتة بارضاعه فزنيًا الام بالتبرع في حق به وان لم ترضه كان للاب تسليمه الى المبررة
وكذا لو طلبت الام اجرة وطلبت الاجنبتة اقل كان للاب تسليمه الى الاجنبتة ولو ادعى الاب وجوب مبررة وانكرت الام قالوا
فوالاب مع اليقين على شكال فاذا اخذت الام الاجرة كان لها ان ترضعه بنفسها وبغيرها ولا يجزى على الاب دفع اجرة ما نادى على
الحولين وليس للاب تسليمه الى المبررة مع تبرع الام ولا الى المتأجرة بما نفي به الامره لو سلمه الى المتبرعة او المتأجرة
من ارضاعه يسلمه الى المتأجرة لم يسقط حضانه الام وتأتي الموضوعة وترضع عنها ولو تعذر على الصبي وقت
الارضاع كان تعذره سقطت حضانتها **الفصل الرابع** في الحضانه وفيه مباحات الحضانه ولا تقو سلطنة لكنها
بالاثنى البق فان افتقر الابوان وبنيهما ولد فان كان بالعارسين فامر الى نفسه ينضم الى من شاء سواء كان ذكرا او انثى ولا حق
لاحد الابوين فيه غير انه يكره الاثنى مفارقة امه لا حتى تزوج وان كان طفلاً فبلغ سبع سنين ثم نقص الابا ولي بها منها
ب اذ اثبتت الحضانه للام حولين للذكر وسبعًا للاثنى مالم تزوج فان تزوجت بغير الاب سقطت حضانتها وبها وكان الاب
اولى بها منها فان طلقها الزوج رجعيًا لم تعدا الحضانه وان كان بائنا عادت الولاية لها ما لم يخرج الحولان في الذكر والشبع في
الاثنى فان تزوجت باخر سقطت حضانتها فان طلقها بائنا عادت وهكذا والمفيد رحمه الله جعل الحضانه للام في الاثنى
سبع سنين والشيخ في الخلاف والمبسوط لم يفرق بين الذكر والاثنى بل جعل الحضانه للام مدة سبع سنين ولم يفضل
وما اختار هو الاصل الاظهر لو كانت الام مملوكة سقطت حضانتها وكذا لو كانت كافرة والاب مسلم وكذا الاب لو كان مملوكا
والام حرة فهي اولى بالحضانه الى ان يبلغ الولد او يعقدا لاب ولو كان كافرا والمرأة مسلمة فهي اولى بالحضانه الى البلوغ او
اسلامه سوار تزوجت الام الحرة المسلمة او لا وكذا لو ماتت الاب كانت الام اولى بالذكر والاثنى الى وقت بلوغها من التولي
وغيره اذ اما بالابا والى بالولدا ما لروح امه او بلوغه المدة التي قرأها لم يمنع من الاجتماع بامه فان ذكر ينهب الى
واقاربها بائنا اليها من غير طالة ولا انبساط في دست مطلقا ولو رضى الولد بمنع امه من رعايته وموضعها رضاه
يمنع الولد من استداده اليها ذكر كان او انثى فلو ماتت لولد حضرة امه وتولت امره واخرجه وكذا لو ماتت الام حضرة الولد
اذا كان للولدا امه كانتا حتى به مدة الحضانه فان ماتت كان الاب اولى من كل احد فان فقدت الحضانه للاقارب وتزوجت
تبريتا لا رث فالأخت للاب والام اولى من الاخ لأحد والاخت للابا ولي من الاخت للام قال الشيخ نظر الى كثرة
التصبيب ثم تردد وقال لو قلنا بالقرعة كان قويا ثم قال القرعة والحالة سوار يفرع بينهما وامه الابا ولي من الحالة واكر
الاب مع ام الام فبساويان والجدا ولي من الاخوات وابن ادر يس منع من الحضانه لعين الابوين ولجد الاب بطريق الا

اذا اجتمع ثمانية منساوين في الدرجة كالتة والحالة الاولى ان يخرج منهم من خرجت القرعة كانه لولي الحضانة زكلا يخرج من
 نفسه او كذا ورتق فهو كالميت ويكون له الجداوى ولو كان الاب عابا انتقلت حضانة الى الجد ولو كان الابوان مملوكين
 لهما على الحر ولا على المملوك بل امر الى سيدهما لكن الاولى السيد ان يقر مع امته ولو اباد ان ينقل عنها الى غيرها ليحضره من ذلك
 وكذا لو كان احدا بويه حرا ومملوك اما لو كان احدا بويه حرا والمملوك ملكا للحضانة والحر حصة وان كان فيه التمة
 فهو كالفن سوارح لا يسقط عن الابا لموسى بنته ولدا بحضانة امته ثم المجنون لمر الى الاب وان بلغ ذكر كان له الحاشي والكبر
 الابنة العاقلة لا ولاية الاب عليها وان اتهمت كالا نثا التي لا محرمية لها كبنات التمة ونبتة حالة هل يثبت لها الحضانة قالوا
 ذلك ولو اجتمع الذكور والامهات من الاقارب المنساوين في الدرجة كالتة والحالة والجدا والاخت فالاقرب تقديم
 الانثى في الحضانة ولما اوقف فيه على نكاحنا الفصل الثاني في احكام الاولاد وفيه من بخا الاولاد المعقودين عليها دائما
 يلحقون بالزوج بشرط ثلثة الدخول ونكاح ستة اشهر من حين الوطى وعدم بقاء فراق في الحمل وهو ثلثة اشهر او عشرة
 وقيل ستة وليس بعينه ولو تجرد العقد عن الدخول لم يثبت به وكذا لو جارت به لا قبل من ستة اشهر من حين الوطى حيا كاملا
 او اكثر من عشرة اشهر اما بتفاهما او بغيره المدة ان زيد عن فاقضى الحمل بمطع خلا لاجل شرط لا يجوز له الحاقه به
 نفيه عنه ولو حصلت شرط الحاق لم يجر له نفيه وان جارت به لا قبل الحمل سوارا ثم امته بالفجر او بغيره ولو نكح
 لم ينتفلا باللعان اما لو علم اختلال احد الشرط فانه ينفي عنه بغير لعان ولو اعترف بالدخول وولادة الزوجه له لا قبل
 الحمل واكثر وجب عليه الاقرار به فلو انكر لم ينتفلا باللعان ولو اختلفا في المدة لم يخلو في الدخول فالقول قول الزوج
 مع يمينه وكذا لو اختلفا في الولادة لا يملكها اقامه اليقينة عليها فان انتفلا على الولادة والدخول والمدة واختلفا في النكاح
 فالقول قولها ويحقه الولد ولو اعترف بالولد ثم نفاه بعد ذلك لم يقبل نفيه وانما الولد ولو وطئها غير فصح الولد الحيا
 الفرائض ولا يجوز له نفيه عنه فان نفاه لا عن واحد لو طلق زوجته واعتدت ثم جاءت بولد ما بين الفراق الى اكثر من الحمل
 ولم لو طأ بعقد ولا يثبت عليه عقد لحق به ولو اعتدت وزوجت ثم جاءت بولد لدون ستة اشهر كالمات من حين وطئ التام
 فهو الاول ما لم يتجاف فراق في الحمل وان كان ستة اشهر فصاعدا كان للثاني وكذا لو باع السيد جارية في الموطوعة فانت بولد
 لدون ستة اشهر من وطئ الثاني كان لاحقا بالمرأى الاول وان كان ستة اشهر فصاعدا كان للثاني ولو احبل امرأة من ثلثة
 ثم تزوجها واشترها من مولاهما لم يجر له الحاقه به وكذا ولدان تامطفا لا يجوز لاحدا بويه الحاقه به واذا وطئ امته
 في ارض بولد ستة اشهر فصاعدا ربه الاقرار به ولو نفاه لم ينتفلا باللعان وحكم بنفيه ظاهرا ما لم يتقدم النفي اعترف
 وكذا لو اعترف به بعد النفي فاقية يلحق به ولو وطئها المولى ثم الاجتنى كانت الولد للمولى ولو انتقلت الى مولى وطئها كل
 واحد منهم حكم بالولد لمن هو عنده ان جاز ستة اشهر فصاعدا منذ وطئها ولو جاز لا قبل كان للذي قبلها ان كان لوطئها
 ستة اشهر فصاعدا والافلل الذي قبله وهكذا لو كانت الامة لشروطها في طهر واحد وولدت وتداوى اقربهم
 فخرج اسمه للحق به واغرم حصص الباقي من قيمته يوم سقوطه حيا وقيمة امته وان اذغاه فاحل الحق به وان
 حصص الباقي من قيمته لامر الولد لا يجوز نفى الولد مع وطئ المرأة او الجارية في الفضل لمكان الغزل ولو نفاه عليه اللعان
 وان كانت الامم زوجة اما مملوكة فتنتفى في الولد من غير لعان لا يجب الاعتراف بولد المنعة مع حصول شرط الحاق
 وهي الدخول وبجبه ستة اشهر فصاعدا وعدم بقاء فراق في الحمل ولا يجوز له نفيه لمكان الشبهة ولمكان الغزل سوار
 شرط الحاقه به في العقد فلا ولو نفاه اثم ولا يجب عليه لعان ولا ينتفى ظاهر كل ووطئ امته ثم وطئها غير
 فجوز الحق الولد بالمولى ولا يجوز له نفيه اذا استببه عليه الامر وان نفاه انتفى ظاهر من غير لعان قال الشيخ فان غلب

على طمأنته ليس منه بشئ من الامارات لم يلحقه بنفسه ولا يجوز له فيه ويغني له ان يوصي له بشئ من ماله ولا يورثه ميراث
الا ولد وفيه اشكال ولو جازت جارية بولده ولم يكن قد وطئها جازله مع الولد على كل حال يا قال الشيخ
جاءني جلي فويلها قبل مضي اربعة اشهر وعشتر ايام فلا يبيع ذلك الولد لا تغذاه بنطفته وكان عليه ان يغزله
من ماله شيئاً ويعتقه وان كان وطئها بعد اربعة اشهر وعشتر ايام جازله مع الولد على كل حال وكذا لو كان الولد
قبل ذلك لكنه يكون قد غزل عنها فانه يجوز له بيع الولد والا قرب جواز بيع الولد بالطوبى بالشيعة يلحق به النسب كما
ولو اشتمت عليه طيبة فطما زوجته او مملوكة فوطئها وجازت بولده يلحق به وكذا لو وطئ امه بغير شيعة لكن جاز
يلزم قيمته الولد يوم سقوطه ميتاً لو ان خلق المرأة عن ذروع فطنت هي موت زوجها او طلاقه فتنقضي امرها بان
حياته وكذا بالخبر بالطلاق رقة على الاول بعد الاعتدال من الثاني ولو جلت من الثاني لحق بها الولد على الشرط
سواء اسندت الموت والطلاق الى حكم الحاكم او شهادة شاهدين واحداً واحداً ولا نفقة على الزوج الاخير
في حدته لا ينعى بل على الاول لا ينعى وجبه وكذا لو كذب شهود الطلاق انفسهم غرماً ولم ينقض الحكم ويرجع عليهم بالدين
يد اذا وطئ اثنان امرأة في طهر واحد وكان وطئاً يلحق به النسب اما ان يكون وطئاً شبيهاً من كل واحد منهما بان ينطأ كل واحد
انما زوجته فيطأها او يكون كاح كل واحد منهما كالسدان وطئاً احدهما في كاح فاسد ثم تنقح باخر كاح فاسد ومطلماً
او يكون وطئاً احدهما في كاح صحيح والاخر فاسد ويأتي به لمدة يمكن ان يكون من كل واحد منهما فانه يفرع بينهما من خبرهما
الحق به ولا يلحق بهما معا ولا ينسب اليه القيافة به لا فرق بين ان يكون المتنازعان حريين وعبيدين ومسلمين او كافرين
او مختلفين ابا وابناً وان الفرقة ثابتة في ذلك كله ولو كان مع احد طائفة حكم لها وتبع الولد من قامت له البينة
الا الاسلام او الكفر وكذا لو لحقته الفرقة باحد فانه يلحقه ديناً ونسباً ولا يحتاج الفرقة اليقين بالاسباب التي
يلحق بها الانساب لفران المنفرد بان ينفرد بوطئها وطئاً يلحق به النسب والدعوى المنفردة بان يدعى بمجهول النسب وحده
من غير منازع والقراش المشترك مع التنازع يحكم فيه بالفرقة كما تقدم او بالبينة ولو انفرد احد دعوى حكم له وان
اشترك القراش وانما المرأة فيلحق الولد بها بالبينة او تدعواها اذا كان ممكناً ولو تدعاهما امرأتان افرع بينهما كالرجل
يخرج الجلي وهو الذي يجلب من بلاد الشرك الكفر بان او غيره اذا اسلم او كان مسلماً ثم قدم واعترف بحسب المجهول النسب
في دار الاسلام وكان المدعى بطلاق الحق نفسه به وان كان كبيراً افقر الى التصديق منه سواء ادعى بونه اخوته او غيرها
من جهات النسب **الفصل السادس** في النفقات واسبابها ثلثة الزوجية والقراية والملا فمطلب الاول
في نفقة الزوجة والنظر في مقدمات الاول في الشرط وفيه يد بخنا الزوجية سبب وجوب النفقة على الزوج بشرط
دوام العقد والتمكين التام من الزوجة فلو كان العقد منقطعاً لم يجب لنفقة ولو كان دائماً ومغتال الزوج من
نفسه اسقطت النفقة عنه ايضاً وانما يجب النفقة لها لو مكنت نفسها تمكينا تاماً بان يخلى بينهما وبينه بحيث لا ينفك
موضعاً ولا وقتاً فلو بذلت نفسها من زمان دون زمان او مكان دون مكان فما يسوغ فيه الاستمتاع سقطت
نفقتها الى ان نفق الى تمام التمكين بالمشهور وان وجوب النفقة يتوقف على التمكين لا بمجرد العقد فحينئذ ان كان الزوج
ومكنت بان تقول قد سلمت نفسي اليك في اي مكان شئت وجب لها النفقة ولو قال لنا سلمت نفسي اليك من منزلي او في
الموضع الفلاني او البلد الفلاني دون غير لم يكن تسليماً تاماً كالقول الباع اسلم اليك سلمه على ان تبين لها
في المكان الفلاني في مكان بعينه لم يكن تسليماً استحق به العوض وكذا المولى لو سلم الامة الى وجهه لاختصة
لم يكن لها نفقة على الزوج ولو بعد اقدان النكاح ولم يبطأ بها بالتمكين ولا سطا لبنته بالتسليم وسكتا ومضوا به على

مخارج

اخذ

ذلك لم يكن لها نفقة غير ذلك الزمان لأن النفقة يجب التمكن لا إمكانه ^ب لو كان الزوج غائبا كان كاستغنيته بعد أن
 مكنته وجبا النفقة عليه وهي جارية عليه زمان غيبته وإن كان قبله فلا نفقة كان رفعت أمرها الحاكم وبذلك
 له التسليم لم يكن لها نفقة حتى يكتب الحاكم إلى الحاكم البلاء الذي فيه الزوج ليستدعيه فإن سارا إليها وسلمها أو وكل
 التسليم وبذلك النفقة جازية وإن امتنع نظر الحاكم إلى مدة السير فإذا انقضت فرضها النفقة إذا كانت الزوجة
 تصلح للوطى قال الشيخ حكيم أحكام الكثرة إلا في فضل واحد وهو الخطاب مع الكثرة في موضع السكنى والتمكين الكامل ^{ههنا}
 إذا أقام عليها التسليم استجبت النفقة وإن لم يكن لها ولي أو كان غائبا أو مغيرا فسقطت هي نفسها وجبت النفقة
 ولم يكن ممن يصح تصرفها لأن الزوج استحق القبر وقد فضل ولا اعتبار في كون المقبض منهم من أهل الأيمان
 كالودع الثمن وقبض البسج من صبي أو مجنون أو وجه في طرقي صحيح ^د لو كان الزوج كبيرا وعي صغيرا لا يجامع مثلي لم يجب
 لها نفقة وقال الشيخ وقال ابن دبرين يجب عليه النفقة مع أنه شرط في وجوب النفقة التمكن ولو أمكن الاستماع
 منها بما دون الوطى لم يعنده لأنه استماع بما لا يرضاه غالبا ولو كان الزوج صغيرا وهي كثره وبذلك نفسها
 قال الشيخ لا نفقة ولو قيل بوجوبها كان وجبا لفتح التمكن من طرقاتها ولو كان الصغيرين فلا نفقة ^و المريضة
 لا يسقط نفقتها وكذا الزنا والقرابة ومن ينزع جوارض يمنع من وطئها الضعيفة إذا كان الزوج عظيم إلا أنه يمنع
 الزوج من وطئها ولا تسقط نفقتها ^ح إذا سارت للتحج واجبا وعمره كذلك لم تسقط نفقتها سواء كان باذنه أو غير ذلك
 ولو كان للتحج مندوبا فإن كان باذنه لم يسقط سواء كان معها أولا وكذا غير التحج من المندوب والمباحات ولو كان
 أخرجها بغير إذنها لم يعقد ولا تسقط نفقتها معها وإن كان بغير إذنه سقطت ولو اعتكفت باذنه لم يسقط نفقتها
 سواء كان معها أولا وإن اعتكفت بغير إذنه لم يعقد معها ^و إذا كان معها لم يسقط نفقتها والأسقطت ^ل لو
 صامت نذبا كان له منعا فإن افطرت استحققت النفقة وإن امتنع لم يسقط نفقتها لأن له وطئها وإن منعته من وطئ
 سقطت النفقة وأطلق الشيخ سقوط النفقة مع الامتناع من الإفطار ولو كان واجبا كرمضان والنذر المعين باذنه
 أو قبل نكاحه لم يكن له منعا ولا يسقط نفقتها وكذا قضاء رمضان إذا اتفقوا بشعبان المقبل ولم يبق سوى أيام ^ل قضاها
 وإن كان موسعا كالنذر المطلق وهو الكفان وقضاء رمضان قبل التفتيق قال الشيخ له منعا منه لعدم تنفيذه
 وإن امتنع سقطت النفقة وإن افطرت استحققتا وفيه نظر ولو نذر الصوم في حباله باذنه صح نذرهما وإن
 كان بغير إذنه لم يفقد سواء أطلعت النذر أو قيدته ولو طلقها الزوج لم يجب عليها فله سواء كان مطلقا أو ^م مقيدا
 فإن وقته أو لم يحضر على أشكال فاما الخط الصلوة فليس له منعا عن الفريضة في أول وقتها وإن كان قضا أو
 منذ ورة غير معيشة الوقت كان منعا عن المبادرة قال الشيخ وله منعا من نوازل الصلوة والصيام وإن كان
 من الرعايت كعرفة ^و لو هرب منه كانت ناشرة لا نفقة لها سواء كانت في موضع يعرفه أولا وكذا لو منعته
 عن التمكين التام ولو زرع أمته كان له أمساكها النهار للحديث وعليه إرسالها ليلا للاستمتاع فإن أرسلها
 ليلا ونهارا كانت نفقتها على الزوج ولا خدمة لها عليه وإن أرسلها ليلا خاصة سقطت جميع نفقتها عن الزوج
 ثبت النفقة للزوجة سواء كانت مسلمة أو نصية أو أمة مع التمكن التام والمطلقة رجيا كالزوجة
 أما البائس فلا نفقة لها ولا سكنى سواء كانت البينة عن طلاق أو فسخ إلا أن يكون المطلقة بائنا مطلقا فلها
 النفقة والسكنى حتى تضع قال الشيخ والنفقة للحمل إلا للامه والدماء ويظهر الهادة في الحرا إذا تزوج أمة وشرط
 موهة هارقة الولد وفي عبدا إذا تزوج حرة أو أمة وشرط مولاه لا نفاد بالولد في النكاح الكاسد دائما المتوفى

عنها زوجها فلا نفقة لها ولو كانت حليماً فزواجاً فربما يسقط النفقة ولا فرق بين فقيرها من نصيب ولها بالانكاح المفسوخ
من اصله كالنكاح لا يثنى بالاعتق فيه مبرراً ولا نفقة وقرينة بينهما ولو دخل جاهلاً بالفساد وان كان قد تمت بئس التسمية والامر بالانكاح
بينهما ولا نفقة لها ولا سكن ولا زوجة قال الشيخ انما النفقة عند العموم لا بخيار ولو وقع بغيرها فمخرج لعيب قبل دخول فلا نفقة ولا
وان كان بعد فلا نفقة ايضاً ولها التسمية او مماثلان امر ليهو كانت حاملاً فلها النفقة ايضاً بالنفقة على الحامل يجب يوماً
فيوماً كغيرها وان اودعه وشهد لها القربا بالملق لها النفقة من حين الطلاق الى حين التمهيد ثم عاينها بموفاً وهو مشكوك على
تقديره ان يكون النفقة للحمل فان بان البطلان رقت ما اخذت ولو اسقطت بالولادة لم يعد عليها بالنفقة اليهين الاسقاط ولكن
دفعه النفقة فان قلنا النفقة للام لاجل الحمل اخذت منه النفقة من حين الطلاق الى حين الاسقاط فان قلنا للحمل ما سأل ولو
بذل الوتره السكنى للحامل والسكنى للسكنى ما لا اجل له بل يرضى القبول ولو ادعى الزوج بعد وضعها انه كان طلقها قبله لقول قولها
مع اليهين على نفق العلم لانه يدعى سقاط حق من النفقة والسكنى واذا حلفت استحققت النفقة والسكنى وليس له راجعاً ولا كاخرا
خيرها واختار وكذا الطلاق رجعية وادعت ان الطلاق بعد الوضع وانكره لقول قولها مع اليهين ولها النفقة ويحكم عليه بالبشورة
لو تقي حمل زوجته لاعينها ولا نفقة لها حيث ولد ولا سكنى وتعتد موضعها وكذا لو طلقها وتيمم الحمل حتى به طاراً ففاه ولا عينا
كذا لو كذب نفسه بعد اللعان كما تختلف وجبة النفقة وعاد النسب من طرفه لامن طرفاً الراد على معنى ان الولد يمتها به ومن يقرب
به دون العكر لو كانت قد ارضعته قبل الكذب ثم اكدب نفسه لزم اجراً الرضاع وبالجملة كل ما يقط باللعان ثبتت مع الكذب
لو طلقها رجعيًا وظهر لها ان الحمل لم يأت بالبطلان استرجع وان ادعت العدة قال لقول قولها مدة اقراء فلو قالت لا اعلم كم ^{نقضت}
عدتي الا ان عدتي في الحيض الطهر كذا عمل به ولو قالت ان حبيتي مختلف يرجع بازاد من الاول ولو قالت لا اعلم فدرء قال الشيخ
بما زاد عن ما قل ما يمكن بالنقض الا قراءه ولو كانت حاملاً وانت به لمدة يكن ان يكون منه فالولادة والنفقة عليه الى حين الوضع
وان انت به اكثر من اقصى من الحمل من حين الطلاق حتى بالولادة في هذه المدة وقد اعدت لان الطلاق رجعي وان انت به لاكتفى به
ان شفع عنه بعينها ان ولا ينقض عتقها عنه فيكون عتقها بالاقرار فان نسبت الى غير الزوج وذكر ثبته وطهر بعد الاقرار استبعد ^{نيل}
وان قالت بعد زين فلها نفقتها ولا شيء لها عن مدة الحمل وعليه تمتة الاعتداد بالقرء الثالث بعد الوضع ولها نفقتها وان قالت
عقب الطلاق فعدتها بعد الوضع ثلاثة اقراء ولا نفقة لها عن مدة الحمل فترة لها واخذ نفقة الاقراء بعد الوضع وان نسبت
ما نكره قال لقول قولها مع اليهين فان قالت وطئني بعد الاقرار ردت ان اريد وان قالت بعد الطلاق قال اقرب سقوط النفقة عنه عما زاد
من ثلثة اقراء ولو ان ثبت المسلمة سقطت نفقتها فان رجعت في العدة عادت لما استقبل فان كانت حاملاً وقلنا النفقة لها
فكذلك وان كانت للحمل وجبت على شكل ^{انما} في مدة النفقة وفيه زباحث الواجب النفقة ستة اشهر والام والاد
والاخدام والكسوة وآلة النظف والسكنى والضابط بام الرجل بما يحتاج اليه المرأة من ذلك تبعاً للعادة في اشكال من اصل ^{البلد}
بما لا يثنى نفقة الزوجة مقدار معتبر بحال الزوج لا بما كان كان موثراً فقبله مئتان وان كان متوسطاً فمئتان ونصف وان
كان معسراً فمئتان وثلثان ادريساً فها غير معتبر بل الواجب كما ينبغي ازاد عن المقدار ونقص وهو جسد والمعتبر من غالب قوت ^{البلد}
في العراق البر وفي الحجاز التمر وفي اليمن الذرة وان لم يكن ما يليق بالزيج قال ويدفع الحب فان طلبت غير لم يجبه ولو دفع غير
لم يرضها القبول ولو اتفق على اخذ الدرهم او غيره ما عوضه جاز وكذا الوضع دقيقاً او خبيراً وان كان من ذوات الاخدام انفق
على خادمتها واجل يقدر سد الحاجة ولا يقدر بقدره يجب عليه الا دعم مع الطعام ويرجع في حبسه الى ما يلبس بالبلد والعراق
بالشريح والواش بالتمن والشام بالزيت ويرجع في عده الى العادة وكذا يجب عليه ادم خادماً قال الشيخ ويفرض للام ^{البلد}
في كل اسبوع مرة ويكون يوم الجمعة لانه العرف والتقدير جمع الى العرف وكذا الخدم ولها اخذ الادم وان ياكل ولو نزلت

وتقديم علا بالظاهر من شاهد الحال من انما نفق عليه في مدة تسليمها نفسها ولا فرق بين ان يكون الزوج حاضر او غائبا انما الزوج غائبا
 وادعى بعد موته انه كان قد خلف لها نفقة فان عليها اليقين مع عدم بينة ولو كانت زوجته امة كانت الدعوى مع السيدات تنفذ
 على الاتفاق وادعت يسان وانفاقه نفقة المعسر فانكسر اليقين لم ينفذ قوله الا بينة ان علم له اصله لا قبوله اليقين ولو وافق اليقين
 وادعى نفقة المعسر وادعت نفقة المعسر ولا قربان القول قوله مع اليقين ولو وافق على اليقين وادعى نفقة المعسر وحدهم البينة
 ، النفقة يجب ان وجته العبد الفتن والمديون والمكاتب اذا كانت حرة ممكنة من نفسها دائما او امانة ممكنة سببها ثم لا يجب
 على الحر المعسر ان شرطت النفقة عليه حال التقدر ولا قال الشيخ ويجب في كسب العبدان كان ذاكسب والا فزوجه يبيع منه كل يوم
 قدر نفقته فان تعذر بيع كله ووقفتمه على النفقة وقد اشغل ملك سيده عنه الى اخره والا قرب عند كان نفقته على سيده
 فلما ان يباخر به وعلى قوله الشيخ ليس له ذلك الا ان يفهم النفقة ولو طلق العبد زوجته بائنا فلا نفقة لها ولو كانت حاملة قال
 الشيخ لا نفقة لها لان النفقة للحمل ثم قال ولو قلنا ان عليها النفقة لعموم الاجاز في ان الحامل لها النفقة كان قويا والمكاتب المشرط
 نفقة زوجته في كسبه وكذا للطلق اذا عثر به فيه قال الشيخ ويكون نصيب الرقية نفقة المعسر نصيب الرقية بحسب حاله فيقال لا ولا
 على المكاتب نفقة وله من زوجته ويلزمه نفقة لو لم يمت منه ز اذا كاتب بعد جاز للعبد شراء الرقية لان له ثمنه كما قال
 فلما اشترى جارية لم يكن له وطئها الا باذن مولاه فان كان مملوكا لابنه ولا يفتق عليه ولا يجوز له بيعه ولا عتقه ونفقته عليه ^{مخلاف}
 ولزوجه الحرة او الامة قال الشيخ ونفقة ولها المكاتب من زوجته الحرة عليها وان كانت مملوكة فعلى سيدها ولو كانت مملوكة
 لم يكن ولها مكاتبها والا ليق بمبعضها انه موثوق بقوامه فنفقته على امته كما يفتق على نفسها ثم لا بد لو لو كانت مكاتب سيده
 فكذا الا انه اذا اختار المكاتب ان يفتق على ولدهما جاز ^{نفس} في نفقة الاقارب وفيه عشر مباحات انما يجب الانفاق
 بالقرابة على الولد وان نزل ذكر كان اوائلي وعلى الاب وان علا والا مزوان علت ولا يجب على احد غير هؤلاء من اخ واخت او عم وعمة
 سواهم ان يفتق عليه او لا وسواهم كان وارثا او لا وسواهم كان ذارعا محرم كالأخ والاولاد والعم والخال والخاله او غيرهم نعم
 ليجب الانفاق عليهم وتياكد في العوارث بيشترط في وجوب الانفاق على الاقارب الفقير واليحب النفقة على الغني صغيرا كان او كبيرا
 عاقدا كان او مجنونا مجذوبا فان زوجته فانما يجب مع الكفاي والفقير والا قربا بشرط العجز عن الاكتساب فلو كان قادرا على الحصول الكفاي
 بالنكس سقط وجوب النفقة ولا بشرط النقص من طر يق الحقة كالأزمن ولا من طر يق الحكم كالصغير المجنون بل يجب الانفاق على مستوى
 الحقة البالغ العاقل مع عجز عن التكسب وفقره بشرط في وجوب النفقة على المنفق قدرته ولو لم يتمكن الا من قدر كفايته
 سقطت النفقة عنه وافقر على نفقة نفسه فان فضل له شيء فله زوجته فان فضل فللابوين والاولاد ولو كان يستفضل عن قدر
 كفايته ما يثرون به من يجب نفقة عليه من ذوى ارحامه جازان ينكح وان علم عجزه عن النفقة عليهم د لا يشترط في الكفاي
 عليه الايمان ولا العدالة فيجب النفقة على القريب وان كان قاسقا او كافرا مع الشرايط نعم بشرط الحرية فلو كان مملوكا
 سقطت النفقة عنه ووجب على ما لكه ولو عجز المالا عن نفقته او ما طلب بها فالاقرب سقوط عنه من القريب وان لم يبعها
 او النفقة ، يجب نفقة الوالد على ابيه فان عجز او عدم فعلى اب لاب وان عجز او عدم فعلى جد لاب وهكذا فان عدم الاباء
 او عجزوا فعلى ام الولد فان عجزت فعلى ابيها وامها وان علوا الاقرب فالاقرب ولو نساها واستركتها في الانفاق ولو ايسر
 الاقرب عادت النفقة عليه واذا اجتمع الاب والام فالنفقة على الاب وكذا الجد مع الأم ولا ينقض النفقة على الجد والام
 والجد من قبل الأم الاب وان علا اولي بالانفاق من الجد من قبل الام او من الام نفسها ولو اجتمع ابوامه وامامه فما سواهم
 امر الام وامم الاباء بالام وام الاب ز يجب النفقة على اب المنفق وامه اذا كان المنفق موسرا وهما معسران سواهما كما يجب
 اولاما اذا كان قادرا على الاكتساب او كان الولد فقيرا عجز عن استفضل نفقتهما فانما لا يجب وكذا يجب النفقة على الاجداد

الذكور والآلات من الابوين مع الحاجة ولا يجب على الولد اعفاف الاب ولا نفقة زوجته ولو كان الاب والام معسرين ولا عهد الولد
 سوى نفقة صدمها تساويا وكذا احد الابوين مع الولد ذكر الكا والكا وانثى لما كان له اب وجد معسرين وعجز عن نفقة ما عدم الاقرب وكذا
 الجد وجد الاب والابن وابن الابن ولو كان له اب وابن موسر ان كانت نفقته عليها بالتسوية وكذا لو كان له ام وبنت موسر ان وابن بنت
 كذلك ولو كان له اب وجد موسر ان كانت نفقة جامع على ابيه خاصة ولو كان له ابن موسر وبنت موسر فنفقته على البنت خاصة ولو كان للموسر
 ابنا موسر ان احدهما غايب نفق الحاكم من مال الغائب نصف النفقة ولو لم يكن لما استقر من الحاكم عليه ولو لم يجد الغني من المال
 بالاتفاق نصفها عليه ونصفها فرضا على اخيه لا تقدير للنفقة بل الواجب قدر الكفاية من الطعام والكسوة والسكن وما يحتاج
 من زيادة الكسوة في الشتاء للتدفئة وفي الصيف ونفق على ابيه دون اولاده لان نفقة الاخوة ليست واجبة ونفق على ولد نفسه
 واولاده لان نفقة ولد الولد واجبة - نفقة الاقارب يجب على طريق المساواة لبس الخلة فلو امتنع الموسر من الاتفاق جاز ان يجب
 له النفقة منهم اخذ ما يحتاج اليه من ماله ان لم يتمكن من الحاكم ولو كثر منه رفع امر اليه والزمه الاتفاق فان تشعب عليه
 ابدا حتى ينفق ولو وجد له مالا انفق منه وبيع عليه عقار ومساكنه ويصرفه في النفقة ولا ينفق نفقة الاقارب اذا كانت وقفا
 بخلاف الزوجة لا يجب لبس الخلة فلا يستقر في الزمة سواء قدرها الحاكم او لا اما الوامر بالاستدانة عليه للنفقة فاستدانة
 وجب عليه القضاء - يجب نفقة الاقارب على الموسر وهو الذي فضل له عن قوت يومه شيء ويبيع عقار وعبد في نفقة
 الاقارب ولو قدر على التكتب وجب عليه الاتفاق عليهم **الاشياء في نفقة المالك وفيه تسعة مباحات** يجب على
 الانسان النفقة على ما يملكه من عبدا وامته او دابة ثم المولى بالخيار في العبد والامته عن الاتفاق عليه من ماله او من كسبهما
 ولو قصر كسبهما وجب على المولى الاكمال لا تقدير للنفقة على الرقيق بل يجب قدر الكفاية من الطعام وادام كسوة وسكنى على عبادة
 مما يليك امثال السيد من اهل بلده والاعتبار بالغالب فلو قصر الغالب عن كفايته وجب على السيد الاتمام ولو فضل الغالب عنه كان المولى
 قدرا لكفايته خاصة ويرجع في الجنس الى غالب قوت البلد سواء كان قوت سيد او قوت وده لا فرق بين المملوك الذي يطعمه السيد
 وغيره لكن يستحب للسيد ان يطعمه فاما تقديمه اليه وان يحمله لا كل معه وليت واجبا وكذا يستحب ان يطعم من لا يطعمه منه
 الا ولا كد - الكسوة يرجع فيها الى عادة مملكتها امثال سيد ولا يقتصر على شرا العورة ويستحب للتسوية بين عبيد المالك ولا يجب تفصيل
 النصيب على الحسن وكذا الامار لكن ان كان في بيت سرية زاده في الكسوة استحب ان لا يوقع السيد الاتفاق اجبر عليه على بيع سوار
 في ذلك الوقت والمدير وام الولد ولو امتنع حبه الحاكم ويجوز له ان ينفق من ماله على ما يملكه قدر كفايتهم وان يبيع عقار ومساكنه
 مع الامتناع في ذلك - يجوز ان يتابع الممارك وهو ان يضرب على ضربه يدفعها الى مولاه ويكون الفاضل فان فضل قدر الكفاية
 صرفه في نفقته وان عجز نعم السيد وان زاد كانت الزيادة للمولى ولا يجوز له ان يضرب عليه ما يقصر كسبه عنه الا اذا قام بها المولى
 ولو عجز العبد عن العمل وكان مريضا وجب على المولى الاتفاق عليه ولا يسقط نفقته بالعجز عن التكتب ما لو اقعدا وعجزا وجب فانه
 ينفق ولا يجب على المولى النفقة عليه - لا يجوز للمولى ان يكلف عبده ما لا يقدر عليه من العمل ويجوز له ان يوجهه الى الولد الاربع
 وعليه مؤنة ولدها اذا كان ملكه ولو لم يفضل بينهما عن رضاع ولدها لم يحل له اجارة الرضاع ولا من قبلها الى غير ذلك الا ان
 للولد من نفقة يكفيه وليس له طعام ولدها قبل العاين ولا الزيادة الا باذن السيد - لو امتنع العبد من العمل وجب له ان السيد
 اجبا وعلى ذلك ما لم يتجاوز هذا الجهد وقال الشيخ ليس السيد ذلك ولو طلب العبد المخرج لم يجب على المولى جابته - يجب
 نفقة البهائم المملوك كسوار كانه مأكولة اللحم لولا الواجب القيام بما يحتاج اليه فان اجتره بالرعي فخرجها الى الرعي والا وجب
 عليه علفها فان امتنع اجبر على سعيها او ذبحها ان كانت تقصد بالتبجح والاتفاق عليها ولو كان له ولد اخذ من لبنها ما يفضل
 عنه ولو لم يفضل لم يحل اخذ شيء من لبنها ولو استغنى الولد بالرعي او العلف جاز اخذ اللبن اجمع ويجوز غضب العلف والجلد

الحاج الدابة عند الجور لو اخذنا الارض وجب علف السائمة ولما منع بيعت عليه ولا يجوز ان العفار ما دارا ملحق
الذريع وما يتلف بترك العمل لا قربا لنامه بالعلم من حيث انه تصيبع للذال فلا يقر عليه ثم الجزو الثاني
من المجلد الاول وهي الفقرة الثانية في المعاملات الاولى والعقود من

كتاب تحرير الاحكام ويتلوه الجزو الثالث الاول من المجلد

الثاني الفقرة الثالثة في الاتيقات بهما

الثلاثا السابع مرشم محمد محمد مرشم

وتمانير والفصل العجوة النبوية

مهاجروها الف الف الف

في بلدة ارايخ فراء

فوزي علي يد

للخليفة الاسلامي

في الحقيقة نظر

بمراحم الطائفة

عفو الله

عنها

ما لم يرجع في الرجعية ثم يطلق فيصالحا التام بشرط ان العقد اعدم وقعه بالامنة والحلقة والمسببة وثمنها تحت العقد اعدم قبل العقد البتة له والعقد الفاسد فلو طلق في عقد
فاسد لم يقع بل يفرق بينهما بطلان في شرطه دونه لا شغرا بطلته عن المتعة وبشرطية اخلت في الطلاق بالامانة من الخلق من الحيض ولانها من شرط رجعية الطلاق ان كانت
المراة مدحولا بما احاطا بزوجها في غايه مما علمت انما لم يزل في طلق الحايض والنفساء وهي مدحولا في طلق الحايض والزوج حاضرا في الغايه دون المدحول
عند خروج العدة لوجار الغايه وتخرجت من العقد وكنت فلا بأس بطلان العقد في نظر الشارع وكذا ان جاء
بعد خروج العدة قبل التكاثر على الاقرى ما لجار وهي في العدة في اسبابها اخطا وكذا لو طهرت بعد نكاح الكافي ولا عدة ثالثة عليها
سواء كان مونة قبل العدة منها او بعدها اذا صبرت وجبت لها النفقة دائما وان رجعت منها الى المالك لم يلزمها البيع اربع سنين
رجعت النفقة فيما ايضا انما في زمن العدة فلا نفقة لها سواء كان زوجها قبل الانقضاء او لا لوجار الغايه الى ان وقفت
او طلق فان كان في زمن العدة او قبلها تصح ولزم ما يلزم الزوج في كل حال وان طهرت بعد النكاح لم يثبت له الرجوع في العدة او قبلها تصح
لستة اشهر فصلا حكم به للمنفى فان اذماه الاول بسبب الرجعية لم يصح منه وان قال في مخطت سواء وطهرها
قال في الشيخ يستخرج بالفرقة وليس بمند بل الوجه هو ما لا يفي لوجار الغايه بعد العدة لم يثبت له الرجوع في العدة او قبلها تصح
هي سواء بعد ثلثي او في اقل وان مات احد في العدة فالاقربان الاخرين **الفصل السادس عشر**
في المدخل بها بالامانة خاصة في شرط كون المرأة
مسبكرة بان يطلقها في طهر لم يفرق بغيره بجاء فلو واقعا في طهر لم يقع طلاق في ذلك الظاهر وهذا الشرط انما هو في الباتة غير الباتة
الحامل فلو كانت صغيرة لم يسلح الحيض وكانت اسه منه ومثلها لا يخفى وان كانت حاملا طارضا في طهر لم يقع طلاق وان كانت
مسبكرة بان يقطع الدم منها وهي من ذوات الحيض فانه لا يجوز له طلاقها الا ان يرضى عليها كمنه اشهر من حين الواقعة
معه لا عينا في طهر او طهرها قبل ذلك لم يقع هل يستر في القين المطلقة ام لا قولان اقواها الا شرط فلو طلق احدها لا يفيها
بطل ولا يطلقان معا وهو يكون بالاسم كقوله فلانة طالق او بالاشارة كقوله هذا ولو قال لزوجتي طالق وله واحدة صح ولو قال
له اكثر فان لوى معيته فتح اجلا ما نواه ودين بنيته وان اطلق فعليا اختاره البطلان وعلى افر يقبح ويستخرج بالفرقة
وكذا لو قال واحدة من زوجاتي وزينب وله اثنتان كل منهما زينب واحدها ولو قال ايها طالق او هذا في الشيخ يعني للطلاق
من ثلثا ولو قال هذه طالق او هذه وهذه طلقت الثالثة وعين من ثلثا من الاولى والثانية ومات استخرجت واحدة
بالفرقة ويحمل على الجواز عين الاولى خاصة او الاخرين معا ولو قال لا احد بك طالق عاسا بالى الرجعة والاجنبية ثم قال
اردت الاجنبية دين بنيته وكذا لو كان لجارة وزوجة اسمها زينب قال زينب طالق وقال قصدت الجارة قبل ولو قال لا اجنبية
فهما قلنا انما زوجته انت طالق لم يطلق زوجته ولو قال يا زينب فاجابته عمره وهما زوجتان فقال لا انت طالق طلقتك لنفسك
لا المحببة ولو قصد المحببة قلنا انما زينب قال لا الشيخ يطلق زينب وفيه نظر من حيث عدم قصد المحببة ونحوه لفظ
المغير المتوية ولو قال زينب طالق وزوجته زينب قال قصدت هذه الاجنبية قال لا الشيخ قبل قوله ما دامت في الحال وفي
وبعد خروجها من العدة لا يقبل ولو نادى احدى زوجتيه فاجابته ولم يعلم عينا فقال انت طالق وقصد المحببة وقع
الطلاق وكذا لو ادخل تحت ساتر ولم يعلم عينا او ادعى طهرها ولم يعلم عينا فطلقها لان المظنة هنا معينة في نفسها فاذا
طلقت له او طلق واحدة معينة واستبقت كلفا الامتناع ممن وقع الاشتباه فيه وان كان اربعا كالمختلطت زوجته ختة
واستبقتا وعليا ان يبين المطلقة بيان اقروا جارا لبيان شهنه واجبار فان قال هذه المطلقة حكم بطلان في الزوجية
البوة وكذا لو قال هذه التي اطلقها تعينت الزوجية والاخرى للطلاق ان كانتا اثنتين وان بين ابوا في ولو قال طلقت
هذه الاولى حكم بطلان في ابوا وكذا لو كانت ثالثة وقال لا بل هذه طلقن ولو قال طلقت هذه بل هذه او هذه حكم بطلاق
الاولى واحدى الاخرين فيلزم بالبيان فيها وكذا لو قال طلقت هذه او هذه لا بل هذه طلقتا ثالثة وبين في الاولين
ولو قال في الاول طلقت هذه او هذه لا بل هذه او هذه طلقت واحدة من الاولين وواحدة من الاخرين فعليه ان يبين
في الاولين ولو عين بالفعل فربى واحدة منها قال لا الشيخ لم يقع التعيين لان الخلاق لم يقع بالفعل فكذا التعيين وفيه نظر

قال فيكون البيان بان قال المأذون غير المطلقة حكم عليه مطلقا لا فري وانما هي الزوجه وكان الطلاق رجعا لان ما لم يرد
 حد الشبهة قال لا يرد الطلاق والعدة من حين انشاء الطلاق لان حين الاقرار بالامع الوطى والعدة من حين الوطى اذا
 طلق الطلاق ولم يعين فقد بينا ان الاقوى صحة بطلانه وقيل يصح فتعين احصاء الاقرار على القول ولو اقرت ان كانت
 معينة في هذه طلقه وبقيت لا فري زوجة ولو قال نعمه لا بطله هذه طلقنا لا وطى خاصة وكذا لو قال هذه وهذه والوطى
 هذا بيان وقوى الشيخان العدة من حين انشاء الطلاق لان حين التعيين والاقرب عندي انه من حين التعيين وهو يخرج
 وعلى النفقة في الاولى والثانية حتى بين اقرارا او اختيارا ح اذا ما تناه واستبته الطلاق بعد تعيينه ككفا البيان اقرارا
 ووقف تركهما كذا اذ اثنى للطلاق احديهما كان ميراثها العين وونه الا ان يمت في عدة الرجعية ويأخذ بضيقه من الميراث ولو
 قوله مع تكذيب الوارث وان كان بينهما فعل قبل اثنى البطلان وعلى الصحة اذ عينته في احديهما ميراثا لو تم ميراثا لم يرث
 الاخرى ولا اعتبار هنا بتكذيب الوارث لانه بيان اجبار وشبهة ولو مات مورثها من غير بيان وقف بضيق الزوجة
 حتى يصطحا او ليعوم البينة قال الشيخ والاقرى انه لا يقوم الوارث مقامه في التعيين للمعينة المستقبه واليهم قال وينبغي
 ان يرجع الى الفرقة ولو توسط موت بين موتها وكان الطلاق بائنا معينا فان عين الوارث الاولى للطلاق قبل قوله ولو عين
 الثانية احتمال عدم القبول للثمة فيوقف له ميراث زوج من الاولى والثانية من ترك ميراث زوجة حتى يثبتت او
 يصطاح الوارث والقول فيحلف على نفق مطلقا الاولى والقطع على طلاق الثانية - اذا اهلهم للطلاق وماتت احديهما لم يثبت
 الاخرى له وكان اليه التعيين على القول بالصحة ولو كان له اربع زوجات فقال زوجتي طالق ولم يعين لم يطلو الجميع ولا يعمل
 للنفق لو اراده احتمال طلاقهن فان قلنا التعيين شرط بطلان مع عدم الارادة والامكان اليه التعيين لا بد من اسناد المطلق
 الى الجملة ولو قال يدك او رجلك او شعرك او قلبك او راسك او نصفك او ثلثك او وجهك طالق لم يقع **المطلب الثاني**
 الصيغة وفيه ببجنا ا صرح الطلاق عندنا بقوله واحدة هي قوله انت او هذه او فلانة او غيرها من الفاظ التعيين
 لما نوهه ابن الجنيدي وعده روايان حسنان بشرط ان ينوي به الطلاق ولو خيرا وقصد الطلاق فان اختار
 زوجها او سكنت ولو لحظة فلا حكم له وان اختارت نفسها عقيبا للتخبر قال ابن الجنيدي طلاق يقع الطلاق رجعا وهي
 ذواتها عليها السلام وكذا في رواية حران عن الباقر عليه السلام والاقرى انه لا يقع به شيء لا يقع الطلاق بشئ من
 الكتاب كقوله انت خيلة او رية او بنة او بلة او الحقي باجلا او جلدك على غاربد او انت باين حرام سوء نوى به ^{الطلاق}
 او لا وكذا لو قيل هل دقت او ابنت فقال نعم ولا يقع لو اعتقد المطلق ولم ينلفظ به لو قال انت طلاق او الطلاق لو
 المطلقات لم يكن شيئا وان نواه ولو قال مطلقه قال الشيخ الاقرى وقرو مع البينة لو قال ولو قال طلقته وقع ولو
 سئل هل طلقته فقلت نعم قال وقع عندي فيه نظر لو نطق بالصريح بغير العربية مع الجرح عن النطق بالعربية وقع
 ولا يقع مع القدرة وكذا لا يقع بالاشارة الامع الجرح عن النطق وكذا الاخرى بطلق بالاشارة ولو كتب المطلق مع القدرة
 لم يقع سواء كان حاضرا او غائبا وقال الشيخ يقع في الغائب وليس يجيد ولو عجز فكتب الصيغة ما رواه وقع ولو امر غزا فكتب
 ان فلانة طالق لم يقع بالامر كان طلق فلا اثر امر وقع بالامتناع بشرط ان الصيغة البينة فلولا فلفظ الصريح بمن غير
 لم يقع ويدبر في ذلك ولو قال لم اؤمر به من السر والصفة وهل بشرط الوجه قل نعم فلو قالت طالق ثلثا فاما
 لو انتبين لم يقع وقيل لا بشرط ويقع واحدة ويلغى الزايد ولا خلاف عندنا انه لا يقع ما زاد على واحدة وكذا في الشرط
 عدم تعيين المطلقة فلو قالت طالق نصف طلقه او ثلث طلقه او ثلثي طلقه او ثلثة ان باع طلقه لم يقع ولو قال
 انت طالق نصف طلقه او ثلثة اطلاق طلقه او ثلثي طلقه قال الشيخ لا يقع شيء وكذا لو قال نصف طلقته ولو

لا أربع زوجات وقعت بينكم طلاق لم يقع شيء وكذا طلقين أو ثلثا ولو قال أو قمت أربع طلقات قال لا يثنى بغير كل واحدة طلاق ونحن
نتابعه ان قصد الاخبار بمعنى الحكم عليه لا بمعنى الاشياء ولو قال انت طالق واحدة في اثنين طلقت واحدة وان كان عارفا بالحساب
ولو قال ثلثات واحدة بعد واحدة وقعت واحدة كما لا يثنى بالطلاق قبلها طلاقه وقعت طلاقه بقوله انت طالق ولو قال لا
وكذا لو قال بعد ما او معها او في الاطلاق ولو قال انت طالق انت طالق طلقت واحدة سواء كان مدخولا بها او لا ولو كان
مخالفا يعتقد وقوع الثلث حكم عليه بما يعتقد وكذا لو قال كما لفت طالق ثلثا ولو قال انت طالق اعد لطلاقي اكله او حبه
او اقبجه او مل مكة او الحجاز او الدنيا او رضى فلان وقصد الغرض وان دخلت الدار بفتح الله ان او تشد يدها مع الكسر بان
مع الواو وقعت واحدة ولو قصد الشتر في رضى فلان لم يقع ولو قال انت طالق وقال اردت ان اقول طار قبل منه ودين بنته
لو حلف بالطلاق لم يقع وكذا لو حلف بشرط سواء كان معلوما او محمولا وكذا لو حلف بمشية الله تعالى سواء قال انت طالق او
او الا ان يشاء الله سوار قال ردسب او لا وان طلعت الشمس او عند طلوعها او ما شاء الله وكذا ان شاء الله او ان يشاء الله او
عند ما لا يشاء الا وان كان الطلاق يقع بين سوار علم بامكان وقوع الطلاق بها او لا ولو قال انت طالق ان شاء الله فالأقرب
وقوعه ولو قال انت طالق في مكة او بمكة وقع لان وقوعه يستلزم تحققه في كل مكان ولو قال اردت اذ كنت بمكة قبل مشي
للشرط ط من ليس من ذوات الحيض لصغر او كبر والحامل وغير المدخول بها ليس بطلاقها سنة ولا بدعة بل يقع بها كذا البدعة
طلاقها ليس مع الحمل والحضوا وفي حكمه والمطوعة في طهر الطلاق وهو غير واقع عندنا ومع اشعار الوصفين يكون طلاق
السنة فاذا طلقا او لا البدعة ولا السنة او طلقا احديهما طلقت واحدة ولفظ الضمنية ولو قصد مع البدعة في الصغيرة وقوله
دنا بما لم يقع تعديا له بالسنة وكذا لو قال انت طالق ثم قال ان دخلت الدار قبل مغرب ليلة وفي الثانية انا قال للسنة وقع من
الحيض والجماع لا مع واحد منهما ولو قال للبدعة لم يقع سوار حلت عن وصلي الجماع والحيض او لا ولو قال مع الطلقين هما انت طالق
واحدة السنة واخرى للبدعة وثبت واحدة ولو قال انت طالق في كل مرة طلقين طلاق واحدة سوار كانت حاملا او صغيرا او
امين ذوات الحيض مدخولا بها او لا مع الشرايط لو قال يا مائة طالق امانت مائة طالق قال لا يثنى وقت واحدة وفيه نظرا
لو قال انت طالق مائة طلاق تحت واحدة قطعاً ولو قال انت طالق طلاق الحرم فان نوى طلاقا لبدعة لم يقع وان نوى غير واحد
بجامعه للطلاق وقع والا فلا ولو سألته واحدة الطلاق فقال نسائي طالق فان قصد الشا نلة او غيرها والجميع عمل بقصد
ولو قال انت طالق لولا ابرك لطلقتك لم يطلق لانه قصد الخلف فصار كقوله والله لولا ابرك لطلقتك يا اذ قال انت طالق ثلثا
الا ثلثا وقعت واحدة وكذا انت طالق طلاقه الا طلاقه وانت طالق غيرها طالق ولو نوى هذا الرجعة صح لان كان الطلاق رجعة
ولو اراد النقص حكم الطلاق ولو قال لربك طالق ثم قال اردت عمره قبل ولو قال بل عمره قال لا يثنى طلقا وفيه نظرا ما لو قال بل عمره
طالق فانما يطلقان ولو قال انت طالق اليوم اما لان وقع ولو قال انت طالق هذا لم يقع ولو قال اليوم وضأ وقعت طلاقه ولو قال
انت طالق ثلثا او يا زانية ان شاء الله او ان دخلت الدار رجعت للاستثناء والصفة الى الطلاق ولو قال يا طالق انت طالق
ثلثا ان شاء الله وقعت واحدة بقوله يا طالق ولو قال انت طالق الى شهر لم يقع في الحال ولا بعد شهر واللام فيما ينظر للباقيات
فيلغى كقوله انت طالق لرمضان وفي غيره التعليل لقوله لرضي فلان فيطلق في الحال وان سخط فلان ولو قال هذا اردت ان
صل ولو **المطلب** في الشرايط وهي فديرجع الى شرط المطلق والطلاق والمطابقة وقد ذكرنا شرط ذلك وقد يرجع
الغيرها وهي الشهادة فعندنا ان الطلاق لا يقع الا بحضور شاهدين عدلين يسمعان الاشارة سوار قال لما اتهمنا الاول فلو
تلفظ بالطلاق من دون سماعها كان لغوا وكذا يلغى مع سماع العدل الواحد ومع سماع جماعة فساقا وبجوه الحال ولا يقبل
شهادة النساء منضمان ولا منفردات ولا بد من اجتهادها في الاشارة فلو شهد كل في مجلس بانفراده لم يقع ولا يقبل لو شهد

ع

بالأقرار والافرا بالإنشاء ولو شهد بالاقراء سمعت وان تفرقا ولو وقع من غير شهادة فان ابا بالإنشاء وقع من حين الإنشاء ولا كان
ولو وقع الركيل بحضور الزوج وعدله فالأقرب وقوعه ولا يثبت بها ولو وقع بحضور عدلين ظاهر انهم الزوج فستقام فوقه
نظر ولو لم يعلم الزوج فستقام فوقه بالنسبة الى الشاهدين **فصل الثاني** في اقسامه وفيه ذمباحث اطلاق
فكان بدعي وغير واقع هو طلاق الحايض والنفساء المدخل به مع حضور الزوج او غيبته دون المدة المشترطة والمطلوبة في طلاق
او المستدخلة مطعنه الى فحيد فيه ولو دل جليلا لم يكن متدينا والمطلقة ثلثا بغير جوع ينفذ ويقع في الاخر واحدة على الاقرى سنة
وهو باين ورجعي فالاول مالا رجعة فيه وهو طلاق غير المدخل بهما واليايسة من الحيض ومثل الانحصر وغير البالغة والمختلعة والبا
ما لم يجع في البذل والمطلقة ثلثا برجتين بينهما ان كانت حرة واثنين برجعة بينهما ان كانت مائة والرجعي الزوج المراجعة فيه وان
لم يرجع كان راجع في العدة وواقع وطلق في طهر اخر ثم راجع في العدة ويطهرها وطلقها في طهر اخر كان طلاق العدة وعرفت حتى تنكح نكاحا
غيره فاذا عادت اليه بعد فراق وموت وطلق ثلثا الا ان لم يمت حتى تنكح زوجا غيره فاذا عادت بعد فراق وموت وطلق ثلثا للعدة حرمت
في التاسعة ولا تحرم من المطلقات مؤنبا غيرهن ولو تجرد هذا الطلاق عن الوطى او راجع بعد العدة بغير جدي لم يكن طلاق العدة
اما لو راجع في المختلعة بعد جوع في البذل ووطيها لا فربا نه طلاق واحدة ولو تزوجها في العدة بغير جدي فالوجه انه ليس بطلاق
ب لو طهرها رجعا ثم راجعها في العدة وطلقها من غير مراقبة في طهر اخر فالنكاح نفوذ وليس طلاق عدة وان راجعها في العدة وطلقها
في طهر اخر من مرقعه حرمت حتى تنكح زوجا غيره ولا تحرم في التاسعة مردها اما المطلقات في طهر اخر راجع من غير وطى فالأقرب رجعة وان
راجعا في ذلك الطهر ثم طلقها في من غير وطى حرمت حتى تنكح زوجا غير سواء كان المجلس واحدا او تعدد ولو طهرها ثم لم يمسها بشيء
ثم طلقها ثم لم يمسها بشيء من غير وطى ثم طلقها حرمت حتى تنكح اخر ولو وطى لم يخرج الطلاق الا في طهر اخر فاذا كانت المطلقة تستوفيها في طهر
ج كلاما فاستكمل الطلاق ثلثا حرمت حتى تنكح زوجا غير سواء كانت مدخولا بها او لا راجعها او لا ولو طهرها فخرجت من العدة
ثم عقد عليها وطلقها فخرجت العدة ثم تزوجها وطلقها الثالثة حرمت حتى تنكح غيرا فانها قد احدثت الاول فلا يهدم العدة تحريمها
في الثالثة ولو طلق الحامل وراجعها جازله ويطهرها وطلاقا بانه في ذلك الطهر ولو لم يمسها قبل ولا يجوز للسنة د لو شهد
اوقع طلاقا اوله لم يلزمه الطلاق ولو يتقنه وشك في عدده عمل على الواحدة ولو طلق غايبا ثم حضر مدخل بالزوجة ثم انما لم يلف
الى بيته وبلغ بالولد المتجدد بصبر الغايب المطلق عن زوج رابعة او اختا المطلقة تسعة اشهر لاحتمال الحمل ولو علم خلوها
منه اكتفى بالعدة وينقسم الطلاق الى واجب هو طلاق المولى الجوع عليه او العلى ايها فضل كان واجبا ومختورا وهو طلاق البتة
ومندوب هو الطلاق مع المشاققة ومكروه مع التيام الاطلاق ومن النكاح حرام في العدة والردة والاحرام ومختب مع الواجبة
المكته ومكروه مع عدمها قال الشيخ وليستحبان لا يتزوج اكثر من واحدة لو حملت من زنا او شبهة كان حكم الحكم الحامل منه
في طلاقها مع الوطى والخض **فصل** في طلاق المميز وفيه ذمباحث ا يكون للمميز الطلاق فان طلق يصح ويؤثر بان
ان كان رجعا في العدة ولا ينفذ في البين ولا بعدها وثمة هي البين والرجعي ما بين الطلاق الى سنة ما لم تنزع بغيره
او بين من مرضه فلو مات مرض ومات في اناء السنة او تزوجت بغيره فيما اوتاه بعد السنة بلحقة لمرثته الا في العدة الرجعية
ب لو طلق اربعا في مرضه ثم تزوج اربعا ودخل بهن ومات في السنة وورثا الثمن لو اربع المطلقات والزوجان الثمن
بالسوية ج لو كان الفسخ من المرأة المريضة اما بان يتفق تحت تزوج طلاقا بان يكون التزويج ذا عيب لم يتوان في العدة ولا بعد
سواء مات في ذلك المرض ولا ولو فسخ المريض عيبا ولا عيبا لمرثته د لو طلق الامة فاعتقت في العدة الرجعية وورثته ولو جرت
العدة لو كان الطلاق باينا لمرثته لا بنفسها التهمة على اشكال وكذا الواسطة ككفايته بعد الطلاق ولو طلقها بائنا قبل المبعوثا
لمرثته ولو كان بعد العلم وموت ولو ادعت الطلاق بعد الفسخ وقال الوارث قبله قدم قول الوارث مع اليقين وكذا لو ادعت

ولم يخلو الطلاق في الموضع وقال المارث في الصحة قال قول قوله د لو سألته الطلاق فاصحاحه او بارأته ففوقه في الشئح ^{الصحيح}
 ترك ولو قال طلقت في الصحة ثلثا فالأقرب عدم القبول بالنسبة اليها ولو اراد الزوج امرته ولو طلقه فمأثرته في ثلثي ما كان قد عادت الى الأصل
 في ثلثيها نظر **الفصل الرابع** في الرجعة وفيه مسائل ا اما ثبت الرجعة المطلقة بغير عيب ذلك العدة بغير عيب مع عدم استيفاء
 عدة الطلاق وهو ثلاث في الموضع سواء كان الزوج حرا او عبدا وانسان في الامه سواء كان الزوج حرا او عبدا فعده الطلاق عند اعتبار
 بمال المرأة لا الرجل فاما استوفت مرة ثلث طلقت برجعتين والامة طلفتين برجعة متخللة لم يكن للزوج رجعة وكذا في
 العدة كالصغير واليايسة وغيرهما ولو انضم العوض الى الطلاق كان بانها ما لم ترجع المرأة فيه فقصر رجعتا على معنى ان الرجعة في
 وهل يبره حكم الرجعي من الموضع والمأثره فيه نظر اقرب عدم التزوج لو طلق الامة مرة واحدة فاعتقت ثم تزوجها او رجعا بعت
 طلقة فيحرم عليه لو طلقها بائنا الا بالتحلل وقال ابن الجيند يحرم في الثالثة ولو اعتقت قبل الطلاق كانت كل مرة الاصلية من كونها
 على ثلث برجعت الرجعة بالقرن مثل راجعتك وارجعتك وامسكتك ورددتك وبالفعل كولو طي والتفيل والكلامة
 بشبهة ولا يفتقر الى تقدم النطق ولا يثبت الرجعة وانكاح الطلاق رجعة والا فممن يرجع بالفعل والايام والاشارة الدالة
 عليها ولو عقد في العدة ففي كونه رجعة نظر ينشأ من بطلان نسكها ودلالته على التمسك بها وقوى الشئح الثاني ولو علق
 الرجعية بشرط فالأقرب البطلان ولو ارادت مطلقة فراجع لم يقع على اشكال ولو رجعتا سنا فثبنا الرجعة ان سنا ولو
 طلق الذمية ثم راجعها في العدة فالأقرب الجواز لا يشترط في صحة الرجعة علم الزوج ولا الشهادة بما فلو رجعتا
 وهما باب في العدة تحت الرجعة فان تزوجت مع كان فاسدا سواء دخل الثاني والا فلا امر على الثاني مع عدم الدخول
 والامة مع الدخول المهر والعدة ويرجع الى الاول بعدها ولو لم يثبت على الرجعة فالقول قول الثاني مع يمينه فيحلف على عدم
 علم الرجعة وان نكل حلف الاول وهل يمينه كالبينة والا فارق قوي الشئح الاول فلا يجب الثاني شيء مع عدم الدخول للحكم بطلان
 العقد ومع الدخول المهر وعلى الثاني يجب نصف المهر مع عدم الدخول لقول قوله في بطلان النكاح دون سقوط المهر كما لو
 عن زوجته هذا اختي من الرضاة ومع يمينه ان صدقة الرجعة ردت اليه قال الشئح وثبت الاول عليها المهر المثل لما
 للجملة وان انكرت فالقول قولها مع اليقين فان حلفت سقطت دعواه وهي رجعة الثانية وان لم يحلف حلف الاول وان
 زوجته ولو بد خصومتها فاعترفت له لم يقبل قولها ولزمها المثل وان انكرت فالقول قولها ولا فرق بين اليقين والاشك
 المثل ولو نكلت لم يرجع الى خصومة الثاني وكل موضع اعترفت فيه بالرجعة ومنعت من العقد لحي الثاني ولو ارادته
 الى الاول كما لا شئح بعدا من ادعى انه اعتقه او غصبه من زيد ولا يفتقر في الرد الى نكاح متجدد ولصحة المولى
 زوجته في رجعة فكل موضع قلنا في حق كحة القول قول الزوج فثبت كذلك وكل موضع قلنا في حق كحة القول قول السيد الزوج
 ايضا قلنا نعم القول قول الامة في انقضاء العدة فلو رجع فانكر الدخول وادعاه فالقول قولها مع اليقين والامة معها ولا رجعة
 له ولا يرجع عليها بالصدقة المقبوض وترجع هي بالنصف مع عدم القبض ولو ادعت الدخول فانكر حلف وبطلت العدة ولا نفقة
 ولا سكنى ولا رجعت له ويرجع عليها بالنصف لصدقا وان كان قبضه ولا رجعت هي بالنصف ولو قال احدي بالفضا ورجعتا
 فمروا لم ينع من تحت رجعة لانه لم يقر بالانقضاء بل اجرعها ولو ادعت انقضاء العدة بالخصم المحتمل قدم قولها مع اليقين
 ويقدم قول الزوج لو ادعته بالاشهر ولو ادعى الزوج الانقضاء قدم قولها لامة بقاء الرجعية ولو ادعت الحامل الزوج
 قبل قوله من غير كليف احضار الزوج من واحد سرقه ولو ادعت الحمل فانكر فاحضرت ولدا فانكر ولادتها له وادعى الظاهر
 قدم قوله ولو ادعت الانقضاء وصدقا وادعى الرجعة قبله قدم قولها مع اليقين ولو راجعها فادعت بعد انقضاء الرجعة لانقضاء
 قدم قوله مع اليقين ولو ادعى راجعة لامة في العدة وصدقة وادعى المولى فزوجها قبل الرجعة قدم قول الزوج والا فزوج اليقين

ولو كان زرع المهر قبل الانتفاء واجعتك بالامس لوجه تقديم قوله لقدته على الانشغال بصدقه لئلا يفتقر انشاء ^{شها} والاشهاد
على الرجعة مستحب غير واجب ولا شرط فالقول قول المنكر مع اليقين ولو كان في العدة كنت رجعتك امسح الرجوع ولو كان رجعتك للرجعة
اولا هامة كنت اجتمعا في الشك او اهتمما فراجعتك اليه تحت الرجعة لانه راجعها الى النكاح ولو كان ابدت اني كنت اجتمعا قبل النكاح
او اهتمما قبله فراجعتك اليه لا يمكن رجعة لانه راجعها الى النكاح ولو كان قبل البيان حمل على الرجعة بناء على الظاهر وكذا يصح
راجعتك ولا يشترط الى النكاح ز العدة يكون اما بالافراء فالقول قولنا في القضاء بما مع اليقين ان دعيت للعمل واقبلته ستة وعشرون
يوما ولحظتان والافرة دلالة لافرة واقبلته في الامة ثلثة عشر يوما ولحظتان واما بالافهم قال الشيخ واقبلته عند المحل لثلاثين
يوما لان النطفة يستحيل علقه بعد اربعين والعلق مضعة كذلك ويخرج المضعة او ما يقو في خلفه آتية يخرج من العدة
كالوليس لها مصرفه فاحتياط ان يقول هذا واما بالاشهاد فالقول قولنا في سؤال فقالت بل في رمضان قدّم قولهم مع اليقين
القول قولهم مع اليقين ولا نفقة في الزنا يدعيها اقر به ولو انكرت الرجعة بعد الانتفاء قدّم قولها فان رجعت صدقت وان كان في النكاح
اقرا بالتحريم لا تفاجد في حق الزرع ثم اقرت في ترجع جانبه اما لو اقرت بتحريم رضاع او نب لم يكن لها الرجوع ولو زعمت انما
لم تر بعد النكاح ثم رجعت فالأقرب القول الحق الزرع **الفصل الخامس** المحلل فيه مباح اذا طلقها ثلثا ان كانت
حرة او مغلنا نصفها واثنين ان كانتامة على الشرايط سواء كانت مدخولا بنا او حرمت عليه حتى تنكح غيره ولا يشترط في المحلل
البلوغ فلا اعتبار بوطي المهر حتى خلافا للشيخ وابن الجيند والوطي فلا يبحث نفي الحشفة وان يكون ذلك بالاعتدال بالملك
والاباحة ولا المنفعة فاذا وطئ المحلل هذا الشرايط حللت الاول بعد مفارقة المحلل بموت او طلاق او غيره من فسخ لعيب او زوة
اولا وان ولا يفترق المحلل الا في المطلقة ثلثا لا في اية دونه ولا في المنسوخ نكاحا بعد طلاق كالمزوجة بالعيب والاول
اما الخلع فانه كالطلاق سواء جلدناه فسخا او طلاقا لمعصية عدد الطلقات ولو خالفنا ثلثا حرمت حتى تنكح زبانا غير
على القولين ب لا يشترط الازال فلوا كسل بعد التقاء الثمانين حلته ولو كان خصيا وغيب الحشفة فكذلك وفي رواية لا يحل
وكذا الجوبا اذا بقي منه ما يقدر على الابلج قدر الحشفة به ولو بقي دون ذلك او لم يتبين لم يحل له لا فرق بين ان يكون
المحلل حرا او عبدا مسلما او ذميا ولا بين ان تكون المرأة حرة او مأمومة او ذميمة ولو اصابها بحرمان العاقر كالامراء
والصوم واليفس والنفاس قال الشيخ الاقوى عدم التحليل لفساد المنى عنه ولو تزوجت الذميمة بذمتي حلت للمسلم
ان سوغت له النكاح وكذا لو سلمت بعد وطئ الذميمة ولو تزوجها وارثته ثم وطئها في جارية ثمة او زوجه ثمة رجعت الى الاول
لمحل ذلك الوطئ وهذا غير منصوص لان الزوجة ان كانت قبل الوطئ نفسها النكاح وطأ رجعت لا محلل قطعا وان كان بعد حلت
بالاول ولا يحل للمطلو ثلثا المهر واثنين الامة نكاح المطلقة بعقد ايمه لا منعة لم يحل له وكذا الولد الامة بعد طنين
وكذا لا تحل الا قبل لو وطئ المحلل منعة او بملاك اليقين والتحليل ولا يحل بالوطئ في الدبر وان استند الى العقد الدائم وعند
الشبهة يحلل ويحل الاول ولو افضاها المحلل او اصابها وهي مجنونة او مجنونة اوها لراقت مدة فادعتا الزرع ^{النفقة}
والقضاء العدة حرر العقد ولا يقبل رجوعا بعده واما دعيت صابة المحلل لها وصدد في حلت الاول وان انكر المحلل قبل
بما يغلب على ظنه من قولها ولو قيل بعمل بقولها كان وجها اذا اطلقها مرة او مرتين فزوجت بغيره ثم فارقا وانيان
احديهما انما يبقى مع الاول على باقى من العدة فاذا استوفيت الثلث منقضية الى الطلاق الاول حرمت حتى تنكح غيره وهي رواية
مصححة السند والمانية وهي التي يعمل عليها الشيخ واكثر عدلنا انها تبقى على ثلث مسانقات ويهدم الثاني الطلاق كما يهدم
الثلث وعندي في ذ الزوجة وحمل الشيخ روايات لعدم الضم على كون الزوج منعة او لم يدخل في التماس المحلل
المباحة الى المباح دون الحرمة ولو توفى بالحرمة حصل الغريم وانما فلوارثت ليفسخ نكاح الزوج فعلت حراما وانفسخ بيمينه

ولو حلت ولما على الزنا بأمره ليمنع إياه من التقدم عليها أو التمسى حرمتا لمصلحة أن لشرب الخمرية بالنار ولو زوجه بها الميراث ثم تمت
 الحيلة ولو أنكر الاستدانة حقا من الأقرار بالآباء أو القضاة بالخلف صدقة أو التورث بما يخرج من الكذب وكذا يختلف على أن لا يند
 لو كان نقيبا وخاف العيس وتورى واليتيم بأية الخلفا فاما من ظنهما في الدعوى بونية مدعى الحق ويورى لما كرهه على أن يحلف
 عدم الفضل لمباح أنه فعل بالشاهدين أو في السماء ولو كرهه على الطلاق فكل زوجتي ما توري طلاقا بقا أو نسأ في طلاق ونرى
 الأقارب جاز وكذا يحتمل وإن لم ينسأ لأن طلاق المكر عندنا باطل وكذا لو كان جارية في غرة وتوى السفن ولو كرهه على البيعة
 ما ضلت وجعل ما موصولة صحيح ولو كره على الجواب بنعم فقال وهو لا يلا وقال عام وعنى به عام التبرع صدرا لمختلف جاز ولو حلف
 ما كاتبت فلا توري كتابه العبيد ولا عرقته أي لمجملته من عسر بيا أو بقر أو أرا والعيال أو ثورا وعنى به القطعة الكبيرة من
 الأقطار وعنى بالأمه السوداء أو دجاجة وعنى كبة الغزال أو فرجة وعنى الذراع أو ما سبيلها وعنى الكفى لم يثبت ولو
 حلف لصدقته فالتحتمل أن يحلف بالتقيض فيعلم الصدق في أحدهما **المقصود الثاني** في الخلع والمباعدة وفيه فصول الأول
 في حقيقته وفيه مباحث الخلع بدل المرأة لزوجها لا فدية لنفسها كراحمته واختلف علماء في وقوع الخلع بمجرد من غير تلفظ بالطلاق
 كالذي كفى بالشيخ عدم الوقوع وذكر أنه مذهب المعتزلة من أن كفى بن أبيه وعلى بن رباط وغيرهم قالوا في المتقدمين لا عرف
 لهم فبما في ذلك أكثر من الروايات التي لا يدل على علم بها فوجب للشيخ اتباعه بالطلاق بأن يقول خلعتك على كذا فانت طالق أو
 يقول فلا أنه مختلف على كذا في طالق ونفى السيد المرتضى وابن الجوزي على وقوعه بمجرد وهو لا ظاهرا من كلام ابن عقيل وسأله عليه
 روايات صحيحة وعليها العمل إذا قلنا بوقوع الخلع كان طلاقا أو فسأ على ما يشهد به الروايات الصحيحة فيجب من عدم الطلاق ولا
 يقع إلا بالبرح مثل أن يقول خلعتك على كذا فانت خلعتك على كذا قال ابن عمر أو يقول المرأة خلعت نفسي منك على كذا ^{ويحتمل}
 ولا يقع بالكناية مثل فاسخك أو ابتك أو سلك أو فاديتك ولا بالتقابل ويقع بلفظ الطلاق مثل طلقته على كذا مع
 ويقع التولية حينئذ بأسه ما لم تجع في الفدية لو قال خلعتك ولم يذكر فدية لم يقصمها ولا يقع طلاقا ولا خلعاً وإن نوى المال
 ولو طلبت منه طلاقا بعوض فخلعها بمجرد أن لفظ الطلاق لم يقع ولو طلبت خلعاً بعوض فطلق به قال الشيخ ينبغي لمن أجاز في ذلك للمع
 أمعا بأنه لا يقع لأنه أعطاهما عين ما طلبت قال ولو قالت خالتي على الف فقال خلعتك وتوهم الطلاق فقال طلقته مع الخلع عندنا
 وعندهم ولو قال طلقني على الف فقال خلعتك على الف ونوى الطلاق لم يقع وعلى مذهب بعض أصحابنا القائلين بوقوع الفدية
 بالحكم ينبغي الوقوع ولو قال بتدياً أنت طالق بالف وعليك الف فتح الطلاق رجعيًا ولا يلزمها الفدية وإن تبرعت بعدة
 بضمائنا ولو دفعها كاله عنه لها حكم النية ولا يصير التولية بانية لو قالت طلقني بالف كان الجواب على الفور أن
 تأخر كان رجعيًا ولم يستحق عوضا الخلع منه محذور وهو أن يكرهها أو يعضلها بغير حق ليفتدي بنفسها فيطيل الخلع وعليه
 ردة ما أخذ عوضا ويقع الطلاق إن أتبع به رجعيًا ولو زنت قال الشيخ حل عضلها وأخر لها بالعضل إلى الأبد إلا يقولون ما
 حقا فبذلنا الفدية واختلفت نفسها قال الشيخ يقتضي المذهب أنه ليس باكره ومنه مباح بان يحا أن لا يقام حد ود الله
 بان تكن المرأة المقام معه فيخاف منه عن حقه الذي وجبه الله عليها فيحل لها الاقتداء إذا قالت للمرأة لزوجي أنتي
 لا أطيعك أمرًا ولا ابنًا قسماً ولا اغتسل لك من جنابة ولا وطأين فراشك من نكحها أو علم من حالها ذلك وإن
 لم تنلفظ به حل الخلع وجاز له أن يقترح عليها ما شاء من قليل أو كثير سواء كان أكثر مما أعطاهما من كرها أو قتل وسواء
 كان من جنسه أو من غير جنسه وهل يجب خلعهما مع هذا القول الظاهر من كلام الشيخ ذلك ومنعه ابن أدريس وغيره
 عدم الخلع أما لو كانت لا خلاق ملتمة ولا كراحمته لأحد من الصاحبه فبذلت له شيئاً لخلعها عليه كان الخلع باطلاً عندنا
 ولو طلقها حينئذ بعوض وقع رجعيًا ولم يملكه العوض **الفصل الثاني** في أركانه وشرايطه وفيه مباحث الأولى كونه

الحالمة والمختلفة والعورمان والصفحة أما الخالعة فيشترط استقلاله بالطلاق فلا يقع من الصبي وإن كان من لهما باذن ولية أو
ولا من المجنون ولا من المكره ولا الشكران ولا الضبان غضبا يرفع القصد ويصح من السفه لكن لا يثبت المختلفه بفيلم الغرض اليه
بل الخالعة ويعتبر من المفسد في الذم والكره والوفاة والى الفل بطل لانه طلاق بيشترط في المختلفه شروط الطلاق من كونها طاهرا
طهرا لم يقربها فيه بمجامع اناءت مدخولا بها غير يابسة ولا صغيرة ولا جلي وكان الزوج حاضر معها والافلا ويقع خلع الكامل
وان كانت حايضا كما يقع طلاقها ولو على اليابسة او الصغيرة او الجلي جاز خلعها في ذلك الوقت وليست ككونها اصل لا لزوم المال
فلو انتمت لامة بيعت به بعد الفتنان لم ياذر الاول ولو اندهم وهل يكون خاسما في عايشة كالزهر فاطلاق اذنه الى امرئ فان عين وبه
زيادة بيعت بها ولو بذلت عينا فجاز المصالح الخلع والبذل ولا يقع خلع خاتمة وكان عليها القيمة او المثل بعد العتق ولو خالعت السفيرة خسر
ولو اذن لها الهبة الرجعة الصالحة مع المصلحة ولو بذلتا الكتابة المطلقة صح وليس للامراة من المشرطة كالقنبر يشترط في العوض كونه ملكا
نزهة ملكا اما بالعقد الدائم فلا يصح خلع المطلقة طلاقا بيا ولا جليا ولا المختلفه ولا المنكحة بالمتعة وملاك اليقين وعقد البتة ولو
ارتدت فخالعتا ثم رجعت الى الاسلام ففي جواز اشكالها ما لو اشرت قائما من البطلان فلعاد يشترط في الغيبة العلم بالمتابعة
او الوصف الرابع لجهاالة القدر والجنس والوصف التام فلا يكون مجهولا فسد الخلع ولو خالعت على الف ولم يذكر المراد ولا قصد او على عمل
الجارية والادابة ولو اطلو النقدان فسد الخلع نقدا بالبدل ويتعين فيزول عينه ولا تقدير فيه بل يجوز علما اعطاه او التاقرض منه ولو خالعت
على غير متولك كالحرة والغني فسد الخلع وان تبع بالطلاق كان رجيا ولا فدية ولو خالعت على رجل فان فخر منحه ولم يخل بغيره لا يشترط في البضعة
الصريح ما لم يلفظ الخلع او الطلاق خلسة على ما تقدم وتبريد ما من الشرط ولو خالعت امرأته بشرط او طلقها كذلك بطلا ما لم يكن الشرط من قبيل
الخلع فيقع مثل ان يكون يفران رجعتا واشترط في الرجوع في الفدية ولو خالعتا ان شئت لم يصح ولو شئت وكذا لو قال ان منعت
لخالعا او اعطيتي او ما شاكله او متى ومما او اتي وقتا او حين كذا لا يخلل ويشترط في الخلع يشترط في الطلاق من حضور شاهدين
عدلين واليثة كالطلاق وان وقع بالتصريح ثم تقدم ومع منته يقع باي علم يرجع المرأة فيما بذلت فدت له الرجعة ان شاء ولا يغير ^{المختلفة}
طلاق حال ولا اهلاء ولا نكاح ويحق بقاءه اذا رجعت ورجع **الفصل الثالث** في احكامه وله لوجه وفيه عتقا اذا خالعا
وكانت ذات عدة فرجعت في البذل في عدتها ما صح رجوعها ولو رجعت في عدة ولم يعلم الرجوع حتى خرجت لعدة فانه رجعة رجوعها ولا رجعة
وقال ابو حمزة ان اطلق الخلع لم يكن الرجوع في البضع ولا لها الرجوع في البذل لا يربما الاخر فان قبل الرجوع في بعضها والمرأة
بالرجوع فيما اقدت به جاز الرجوع في عدة وفيه نظر والا قرب جواز الرجوع سواء شرطه بان قال فان رجعت كان لي الرجوع او اطلقا
ولو رجعت ولم يعلم فرجع هو بعد رجوعها مع استمرار الحمل فالاقرب جواز الرجوع اما لو رجع قبل رجوعها ثم رجعت فالوجه عدة رجوعها
خاتمة ولو قال ان كانت رجعت رجعتا على منته الرجعة مع الشرط يجوز الخلع لسلطان وغيره وقال ابن الجيند لا يكون الا
عند سلطان قيم بالاسلمين وعليه دلت رواية زرارة عن ابوقريظم اذا خالعا لم يكن له الرجوع الا ان يرجع في عدة فيما ^{بذلت}
ولو لم يكن ذات عدة كان خالعا غير المتعطل بها او اليابسة او الصغيرة لم يكن له الرجوع مطلقا سواء كان بلفظ الطلاق او غيره وسواء في العتق
اولا ولو خالعت على دينار وشرط له الرجعة وان لم يرجع لم يصح الخلع ولا الشرط ولو قال تطلقني واحدة بالف واحدة باللفظ فطلقتك
بالفصح الخلع ولزمه الالف لان الخلع عقد معاوضة فيعقد بالاستدعاء واليجاب وكذا لو قال تطلقك وسكت لان الايجاب يبنى على
الاستدعاء ولو قال تطلقني نكثا بالف فقال اطلقك نكثا قال الشيخ لا يقع واحدة لانها بذلتا العوض في مقابلته الثلث فاذا لم يصح
بطل من اصله ولو قال ان طلقني واحدة فلك على الف فطلقها فالوجه ثبوت الفدية ولو اتفقا على ذكر القدر واختلف في ^{الخلع}
قدم قول المرأة مع اليقين ولو اتفقا على القدر مع عدم ذكر الجنس واختلف في الازالة فالاقرب ان كذا خلع لا يبيح خيما بطل
وكذا لو ادعى احدهما الاطلاق والاخر عينا فعقد او خالعتا على الف في ذلك فقالت بل على الف في الذمة زيد لو قال على الف

فقال بل على أنه أو قال المطلق بالعرض جواباً لسؤالك فقال بل بعد انقضاء مدته فإذا حلفت بآنت ولا عرض ولو كانت
بالغنى من الغنى لا رجعة على ما تقدم قوله مع اليقين ولا يقبل من الواكمت شاهد كما نرى وشاهداً وبنت يميناً ولو كانت
اختلفاً فماتنا أحدهما حلفت بالف وقال الأفرافين لم يثبت الخلع لعدم اتفاق الشاهدين ولو اختلف في أصل العرض فالقول
قوله ما مع اليقين ويجعل البيونة وقيل لو أقام شاهدًا ويمينًا يصح بذلك الفداء شهدا ومن وكيل أو ممن يضمنه بآنت لو نفي
المتبرع اشكال ولو قال لا بوجه المطلقا وانت برئ من صدق ما عطفها طلقاً وجباً ولا يبرأ من على الأب سواها قال أبو القاسم طلق
أو قال وأما برئ من صدق ما عطفها على الف من ما لما وعلى ما أن الدرك فطلقها وقع الطلاق بآنت ولا فديته ما لها
وعلى الصامس الدرك لا ألف لا بمر التل ان لم يرض بدفع الألف وكذا لو قال طلقها لم يعبها هذا وعلى ما أنه فطلقها لم يأخذ
وضمن القيمة فلو قال خالعتك على الف في خستك بل في ذمة زيد قدم قوله ما مع اليقين ولا عرض على ما ولا على زيد وبآنت منه
وكذا لو قال بلحا لعد فلان والعرض عليه أما لو قال خالعتك على الف فممنها فلان عني ودفعها أو برئ منها أو برئ مني
فعلها إلا أن لا دفع عدم البينة إذا قالت طلقني على الف فتنفي الكول والبرقة والآداء من ما لها فان قالت معجبه أو رتبة
أو بضمنها فممنها فلان مع لها ما شرطه بشرط تعيين لأجل وجعل الرداء ولو قالت طلقني ثلثا بالف قال الشيخ لا يصح لو طلقها لأنه
بشرط وفيه نظر إذا البذل في معاملة الطلاق لا يعد شرطاً فان قصدت الثلث ولا لم يصح البذل وكذا لو بذلت في معاملة الطلاق
فأسيد وقيل يصح لا الثلث إذا اطلقها ثلثاً ولأولاً ولو قصدت ثلثاً برجعتين صح وان طلقها ثلثاً كذلك فله لا أنفوان طلقها
واحدة قل له ثلثه آلاف ولو كانت على الخلقه معه فقلت طلقني ثلثا بالف فطلقها واحدة قال الشيخ ان كانت عالمة انها مع على
كان عليها الألف وان لم يعلم استحق ثلثها فان ادعى علمها وانكرته فالجهة تقديم قوله ما مع اليقين وكذا لو قالت بذلت الألف في مقابلة
طلقة في هذا النكاح وطلقين في نكاح جديد وادعى البذل في مقابلة الباقي لو قالت طلقني واحدة بالف فطلقها ثلثا استحق الألف سواء
ارسلها أو رجعتين على سكال صيف وكذا لو قالت طلقني عشر طلقات بالف فطلقها واحدة استحق العشران فسطها العرض على الألف
وان طلقها اثنتين استحق الخمسون اطلقها ثلثا استحق الألف على السكال ولو قالت طلقني واحدة بالف فقال لا نكاح لوانت طالق
طالق استحق الألف فان قال الألف في معاملة ثلثها الفدية والثانية وثمناً الأولى رجعية وان كان في مقابلة الجميع
قال الشيخ صححت الأولى ولما تلتك ولو كانت على طلقه فقلت طلقني ثلثا بالف واحدة تحل للثلاث وانتان في نكاح بعد التحلل فطلقها
بآنت منه وكان له ثلثا الألف والألف وبطل في الاثنتين ولو قال في هذه الألف وطلق جدته لم يصح لأنه سلف في طلاق
لوجعلنا الفدية رضاع ولد جانبتش تعيين المدة دون قدر اللبن وكذا يصح على نفقة الولد بشرط تعيين المدة والقدر من المأكول
واللبوس جنباً ووصفاً وعلماً معافاً فانقضت مدة الرضاع كان لا باخذ القدر من الطعام والأدم وان فضل كان للأب وان
نقص فعلى التام وان مات الصبي بعد انقضاء مدة الرضاع اخذ الأب المقدار من الطعام والأدم داراً يوماً فيوماً بيوم لأخته
وان مات قبل الانقضاء رجع باجره مثل الباتة وما قدر من النفقة وليس للمطالبة بأرض غير باقية المدة إذا اخلعها بين فلتفت
قبل القبض لزمها التل أو القيمة ان لم يكن مثلياً ولو عاب فله الاضرار مسكماً وآرة والمطالبة بالمثل أو القيمة ولو كان على صوف
فدفعته على الوصف وجب عليه قبوله فان كان عججاً استقر ملكه وان كان معيباً تخير بين مسكاه والرفع بمطالبة المعوض على
ما وصفه ولو خال على حبش فبان نجياً أو على ثوب نقي فبان مخيخاً تخير بين اللسان بالارث والرفع بالمطالبة بالمثل أو القيمة
ولو خالها على أنها ابراهيم فبان كذا نافع الخلع وله قيمته ابراهيم وليس له مسان الكنان ولو خالها على ما في البيت من المتاع
ولا ساع فيه فسد الخلع ان لم يعين الفدية والأوجب له التل ما القيمة ولو خالها على عين فبانت مستحقة قبل بطل الخلع
عجمل الصحة وثبوتها مثل له أو القيمة ان لم يكن مثلياً قال الشيخ ليس للأب ان يجال على بنته الصغيرة أو الصغيرة أو

المجنونة التي من ناله الالة لاحظ لها في اسما لها وعندى فيه نظري لو دفعتا لقا وقالت طلقني بهامتي ثلث لم يقع البذل
 فان طلق كان رجعتا والالف لها والخالع اثنتين فان اد بغيره واحدة صح وكانت بينهما الشوية ولو طلقنا بالالف وطلقوا
 كان له نصف الف على استكمال فان عقب بطلا والاخرى بطل العوض وكان رجعتا لنا فر الجواب على الالة دعاء المفتي للتجديد ولو قال
 انما طلقنا طلقنا ابنا وكان له العوض ولو طلقنا الف وارتدنا فطلقنا على الف وعقبنا بالارثاء وان لم يكن دخل بطل الفسخ
 بالارثاء وان كان قد دخل فان عادنا الى الاسلام في العدة وقع الطلاق من ذلك الوقت وعليها العدة من حين الوقع لا يحق الفسخ
 وان اقامنا على الكفر لم يقع الطلاق به اذ خالع الاجنبي المرفوع من رجعا فان كان باذنها من سائر الامم لا يكل وان كان من ماله
 بغير اذنها فالذي فراه الشيخ عدم الصحة وعندى فيه نظري بدميخ الخلع من العبد وان لم ياذن له العوض السيد فان د
 الى العبد باذن السيد وبغير اذنه لكن اخذ السيد منه بنت ذمتها والا لم يبرأ فان استرجعت دفعتا الى السيد وان تلف
 او تلفه في يد غرمته للسيد بالمثل والقيمة ويرجع على العبد بعد ثبوتها لو دفعتا امرأته القيمة العوض اليه وتلف في يد الوكيل
 فانما تغرم للوكيل ولا يرجع عليه في الحال ولا بعدا لانه ولو دفعت باذن الوكيل فالوجه براءة ذمتها به لا يجوز التوكيل في الخلع من
 في استدعاء الطلاق وتقدير العوض وتسليمه ومن الرجل في ثلث العوض وقبضه وابقاء الطلاق ولا يقع التوكيل من كل منهما
 مطلقا فيقتضي الاطلاق من المرأة خلعها من رجعي امير مثل ما حال من نقد البلد لو خلعها بدون ميراث مثل ما حال من
 نقد البلد جاز وان خلعها باكثر من ميراث مثل ما حال الشيخ في الخلع وسقط الكسبي وعليها ميراث مثل وان غشيت قد خالع الوكيل به ام
 بدونه لزمها وان خالعها باكثر من ميراث لا يقع في نفسى فساد الخلع فعلى قوله هل يبطل الطلاق او يقع رجعا الوجه الثاني لا يبرأ
 فدية ولا يفهم الوكيل والزوم اذ الطلاق اقتضى بقبضه اطلاق المرأة فان خالع وكيله باكثر من ميراث مثل ما حال وان كان بدونه
 او بدون نقد البلد يبطل الخلع ولو طلق به لم يقع ايضا ولو غشيت قد خالع باذن بدميخ وان خالع بدونه بطل والتوكيل يقع من
 كل من يصح منه مباشر الخلع والا قرب جواز تولي الواحد الطرفين يدخل المرفوع جاز بميراث مثل ومونه لان له الطلاق بغير غش
 وحكم المرأة في الميراث ما تقدم ولو خالعها المرفوعة بميراث مثل فما دون صح من الاصل وان زاد كانت الزيادة خلعة من الثلث
 لاجمعه ولو خالعته بغير ميراث منه ففي الصحة نظر بز خلع المشرع جاز سواء كانا من اصل الذمة والميراث فان كان البذل رجعا او
 سواء ترافعا لينا قبل القبض لو بعد وان كانا سدا كالحز وترافعا بعد القبض لم يرض للمقبوض وان كان قبله لم يرض بالافاض فلا
 السنيح ويقوى في نفسى الحكم بالقيمة عند استحله وان قبض البعض كان حكم المقبوض جميعه وغير حكم غير المقبوض ولو ادفعنا
 بعد الاسلام قبل المتعاقب من حكم بالقيمة عند استحله وان كان بعد لم ينقص صح لو قالت طلقني بالف على ان تطلق ضيقا على
 ان لا يطلما ففعل قال الشيخ يقوى بغيره في نفسى صحة الطلاق والعوض ولو قالت طلقني بالف على ان تعطيني عبدك هذا قال
 فقد جفت بين شراء وخلع وجمع الزوم بين بيع وخلع فالأقوى بغيره ما وليست له الفدية على قيمتها العبد وميراث مثل لو فرج معا
 الفصل الرابع في المباشرة ان تكون الكراهية منها معا فيقول بائنتك على كذا فانت طالق ولو طلق من غير ذكر المباشرة
 وقع باننا وسلم العوض ما لو خرج لفظ المباشرة عن الخلاق فانه لا يقع اجاعا بخلاف الخلع فان فيه خلعا فاقدم ولو طلق العوض
 فاستحل او بائنتك او غير من الكليات تابع بالطلاق صح انما يقتضي المباشرة الطلاق خاصة فان تجرد لم يصح ويثبت في المباشرة
 والمباشرة ما يشترط في الخالع والمخالعة ويقع الطلاق باننا كخلع الا ان يرجع المرأة في العدة في البذل فيرجع ما دامت في العدة
 ما لم يزوج برأيه او باختها وبعد انقضاء العدة لا يرجع لاسدها ولا يجوز هذا ان ياخذ الزوم اكثر مما اعطاه وقبل
 المشهر نعم ويلوع ويلوع من كلام ابن ابي عقيل المنع ففارق الخلع في المنع من اخذ الزايد في وجوبه لا يتابع بلفظ الكسبي
 وفي سائر الكسبي في كراهية المفسد انما في الظاهر وفيه فضلا لا يزل في ان كانه وفيه مباحث ان كان الخلع

اربعة المظاهر والمظاهر منها والصفة والمشيئة بما فالظاهر يستلزم فيه ما يستلزم في المطلق من البلوغ والاختيار والعقل والقصد
 فلا يقع له بالاعتق والمجنون والمكره وفاسد القصد بالتكليف والاعتق والغيب وهل يستلزم الاسلام قال الشيخ نعم فلا يقع له بالاعتق
 الكافر لا يترفع بالشريع والظاهر حكم شرعي ولا يترفع منه الكفار لا يستلزم طهارة القرعة فيما اورد ابن ابي
 عمير بالعموم والكافر يتمكن من الكفارة بتقديم الاسلام وهو قبيح وكلام ابن الجيند يستلزم طهارة الشئ ويقتضي طهارة العبد والمدير
 والمحاب والمحمود والخصي والمجبوبان قلنا بعموم التحريم باننا اطلق الكافر عقيبا طهارة فلا كفارة كما مسلم وانما سلم من غير طلاق وهي كناية
 كان للظاهر باقيا وان كان وثية فان كان اسلامه قبل الدخول بانه وان كان بعد ما سلمت قبل انقضاء العدة عادت الى النجاسة
 وبقي حكم الظهار وان انقضت العدة كافترة بانه ولا كفارة وان سلمت دونه قبل الدخول بانه ولا كفارة وانما سلمت بعده بعد
 ان سلم ليل الزرع في العدة بانه ولا كفارة وان سلم فيها بعد انما الزوجة والظهار على حاله لا يستلزم في المظاهر السكاح فلا يقع بالا
 ولعلقه بالسكاح وان يكون ظاهرا لم يترفع فيه بل يجمع مع حضور الزرع وعدم الصفرة والباس والحبل ولا يترفع فيه باطلاق
 من احدى زوجتيه من غير تعيين لم يقع وبكفي التبيين بالنية وهل يستلزم الدخول نفعه الشيخ على ذلك وبه رواية صحيحة
 عن الفضل بن يسار عن الصادق عليه السلام وهو اختيار ابن بابويه وقال لا يبادر بان لا يستلزم عملا بالعموم ونحن في ذلك من المتقين
 لا فرق بين ان تكون الزوجة حرة او اممة وهل يقع من الرجل على امرأته نظر الشيخ على ذلك وهو من جهة ابن ابي عمير ومنع منه ابن
 ونقله عن الحسن بن علي والتميز عند الاول للعموم وعليه ذلك رواية محمد بن مسلم القصص من احوالها لم يوردوا
 اسحق بن عمار الصفي عن ابن ابراهيم عليه السلام ورواية حمزة بن محمد عن الصادق عليه السلام متولاه مع ضعف سندها وفي وقوعه
 بالمتنوع بها خلافا لوقوعه وهو اختيار ابن ابي عمير انما استلزم الدخول وقع وان كان الوطء برأ صغير كانت او كبر خفية
 او عاقلة مسلمة او كافرة وكذا يقع بالبرصية التي لا تطار بالرقاء والمطلقة حبيبا والصفة الصغيرة الصريحة ان يقول انت
 كظري وكذا لو قال هذه اوزوجتي او فلانة وسواء قال على او مني او عندي او معي او قال انت كظري على اسكان فيها وكذا
 يقع لو قال امهله او حبسه او بنفسك او ذاك او حسبك او كذا عندي كظري او لو ذكر عرض الظاهر شيئا من الاعضاء
 كقوله انت على كظري او كذا مني او كذا مني او سببه عضوا من الاعضاء زوجته مثل ان يقول رجله او راسه او فخذ
 وما اشبه هذا على كظري او قال رجله على كظري او بطنه كظري او رجله كظري او فخذ كظري او فخذ كظري او فخذ كظري او فخذ كظري
 المرفعي من ذلك كله سوى لفظة الظاهر واختار ابن ابي عمير وفيه قوة ولو قال انت على كذا او مثل كذا او لو قال انت
 الكرامة لم يقع وانما ارادوا التحريم قال الشيخ يقع وفيه الاشكال وقال ابن الجيند لا يقع وان اطلق ولم يكن له نية
 لم يكن ظهرا ولو ظاهرا احدى زوجتيه وقيل لاخرى اشركك او انت شريكها او انت كذا لم يقع بالآخرى سواء نوى الظاهر
 او نوى به تأكيد ولو قال انت طالق كظري او طلقك مع نية الطلاق ولما اريد ان علم ينال الظهارة ونوى تأكيد الظاهر
 نفي الطلاق ولو نوى بالظهار قال الشيخ وقها لوقد انت طالق او انت كظري ان كان الطلاق رجعيًا وان نوى بالطلاق الظاهر
 وسه بقوله كظري او نوى ذلك لم يخرج من العدة ويقع لاغيا ولا يقبل لو فتر بعد العدة ولو قال انت على كذا كظري او قال الشيخ لا يقع
 به حكم الطلاق والظهار لا عزم عين سواء اطلق او نوى الظهارة او الطلاق او الامر بنا ونحوه العين والاولى عندي ونحوه
 ان نواه لرواية زائدة عن العترة عن الباقر عليه السلام وقد سألته عن كيفية الظهارة فقال يقول لامرأته وهي طاهرة من غير جامع انت على كذا
 مثل كظري واختى وهو يريد بذلك الظهارة ولو قال انت طالق ونوى به الظهارة او انت على كظري ونوى به الطلاق كان لغيا
 وكذا لو قال انت على حرام وان نوى بالظهار ولو قال انت على كظري حرام وقع الظهارة ان قصده ان يستلزم في الصيغة النية فلا
 ظهارة السامعي والثام وغير القاصد والقاصد غيره ويدل بيته في ذلك وقوله يحضرون شاهدان عدلين ليعلمنا فلو ظهروا

التامدان بطل ولم يلزم حكمه وهل يشترط تجريدها من الشرط قال السيد المرتضى نعم ولخيار ابن ادريس وقال الشيخ لا يشترط فلو
انت على كظرائي وان دخلت الدار ووطئت وقع الظهار مع حصول الشرط وبه روايات صحيحة فلو لم يحد زوجتيه ان ظاهره انها
ثم طاهر الشرط وقع الظهار وان ولو طاهر من وجبه ان طاهر فلا يفي الاجنبية والطلاق ونوى ظهارا شرعيا فان طاهر ما هو اجنبية لم يقع الظهار
فان زوجتها وتطاهر منها منع وهل يقع ظهارا المشروط فيه ما شكك ان يشترط من جعل الشرط منوطا بالاسم فيقع وبالوصف فيبطل ونوى
الشيخ الكوفي ان قصد النطق بلفظ الظهار وقع ظهارا المشروط عنه واجبه الاجنبية به ولو قال ان تطهرت من فلانة الاجنبية
فامراتي على كظرائي وقصد الشرعي لم يقع الظهار ان طاهر الاجنبية ولو نوى غيرها فظاهر ما وقع ظهارا منها من غير ان يحد منوطا لعدم
المعلق بها المشروط ولو قال ان تطهرت من فلانة فامراتي على كظرائي وكانت اجنبية وقصد الشرعي لم يقع ظهارا فيها وهي اجنبية
وان قصد النطق بظهارا منها وقع عند واجبه او ان تزوجها فظاهر ما وقع الظهار ان ان قصد الشرعي ولو قال انت على كظرائي ان شاء
زيد فقال زيدا سنت وقبولي ان شاء الله لم يقع ولو قال ان امرأت زوج عليك فانت على كظرائي لم يتحقق الظهار الا عند الموت
ولا كفارة في التركة لا يقع الظهار اذا جعل مينا ولا في اخره ولا معلقا بانقضاء النكاح ودخول البعثة مثلا وهل يقع من غير ان
يقول انت على كظرائي شيئا او سته مثلا قال الشيخ لا يقع ويلزم من كلام ابن الجنييد وقعه فتح اذا انقضت المدة بطل الظهار وجب
من غير تكفيره يقع الظهار مع التشبيه بالام اجلا او لولم يلقه بغيره من الحرمان المودة كالوقوع كظرائي لو نوى او نكاحا
او غيرهما من الحرمان نسباً او رضاعاً فالذي نص عليه الشيخ وابن الجنييد وابن ابي عمير من جماعته وقعه وقال ابن ادريس لا يقع الا في
عند الاول وعليه دللت رواية نداء الصحيفة من الباقية ثم ولو ثبتها بغيره من الحرمان بل بعد لفظة الظهار لم يقع وكذا لو
بحميه بالمضاعفة تحريم جميع او ما يبدى كاتم الزوجة واختها ونبتها وزوجه الاب والابن ولو قال كظرائي واخواتي لم يقع اجلا ولا ليس
بجمل الاستحلال وكذا لو قال هي انت على كظرائي واتي **الفصل الثاني** في الاحكام وفيه سبعة مباحث اذا وقع الظهار ^{بشرط}
حرم عليه الوطى قبل الكفارة وهل يحرم ما دونه من التثقيب والملازمة بشئ قال الشيخ الاقرى عند التحريم لقوله من قبل انما
وهو ما دون الوطى وفيه نظره انما كان مطلقا وان كان مشروطا لم يحرم حتى يقع الشرط سواء كان الشرط الوطى او غيره
اذا طاهر لم يجب الكفارة الا بالعرف

ما يرجع في الرجعية ثم يطلق فيصا وفي تمام من خفا العقل بعده وقوله بالامنة والمحللة والمستسهة وشبهها في حق
 قول عقد الشبهة له والعقد انفسا فلو طلق عقد فاسد لم يصح بل يفرق بينهما فيعطل الاقرب وسواء رآه لا فساد
 فبطلت عن استعانة واستنفذت اضافة الطلاق اليهما - اخلو من الحيض لتعاس شرط في صحة الطلاق ان كانت
 مدخولا بها حارلا حاضرا زوجا غير طيب منها مدة يعلم ثقله من فرائض فلو طلق الغايض والغاس وهو من غير طيبين
 والزوج حاضرا او غايضا دون المدة لم يقع الطلاق سواء علم بذلك او لا ولو طلق في المدخول او في الغسل او في غيبه
 يعلم انفسا فيه من غير انفسا فإطلاقه مطلقا وان اتفق في الحيض كذا هو لو فرج في غير الحيض جاز فإطلاقه مطلقا ولو
 في الغيبه شهران فإطلاقه مطلقا حتى لو علم انها تحيض كل شهر حصة جاز لا في كل وقت ما سهرت لم يكن له طلاق ما سهرت
 بمضي هذه المدة ولو كان من غيبته فوجد ما رآه خالصا لم يخلط في طلاقه حتى ولو كان لم يكن وانما قال لا ينجح اذا كان الزوج حاضرا وهو
 لا يصل الى زوجته بحيث لا يعلم حيضها في شهره الا غايضا فان اراد طلاقها ما رآه فصبر عليها ما بين شهرين لم يخلط في طلاقها
 ابن ابي شيخ في ذلك وخصص رجعا طلاقا في كل نفس للكل

٨
 في الرجعية

بالعود وهو الخطأ لو طلق في اداء وجبت عليه الكفارة وقيل انما استقرارا ومعنى وجب التحريم
 الوطئ حتى يكفر به نظرا في الامور الدالة على الاصل عليه فان وطئ قبل الكفارة لم يفته كفارة وان وكلما ذكر الوطئ قبل التكفير ذكر
 الكفارة ولو طلقها بعد الطلاق باناسقطنا الكفارة ولا يعود عليه لوجده العقد وكذلك لو طلقها رجعا فخرجت العدة وزوجها بعد اوانته
 احدها ماتا ولا غنا ولو طلقها رجعا ورسمها العدة عاقبة الكفارة عليه ما لا قربان نزل الرجعة ليست عودا ولو اشتراط بطل العقد
 وطبقا بالامنة لم يجب الكفارة ولو ابايع بغيره اربع ففسخ سقط حكم الطهر ولا كفارة وان تزوجها باينا ولو ابيع امته المظاهرة سقط حكم
 الطهر فان اشترها لم يعد ولو جرت اربع ثم عاد لم يسقط الكفارة ولو طلق بعد العود في الكفارة اشكال في الطهر يحرم لانه ما
 وصفه بالكفر فيلزم العاقبة بالعقد لو طاهر من اربع بلفظ واحد مثل ان يقول اسماء من علي كظرا حتى كان يعلم من كل
 كفارة واحدة ولو طاهر من واحدة من اربع وجب عليه بكل مرة كفارة سواء فرق الطهر او اجمع ما لم يقصد التاكيد ولو طهرها
 قبل التكفير لزمه عن كل واحدة من اربع ولو طلق قبل الكفارة سواء كفر بالعتق والقيام والاطعام ولو طهرها في خلال الصوم
 اشكاف سواء وطهرها ليلا ونهارا ولو طهرها نهارا بطل التسامح لا ليلا ولو عجز عن الكفارة قال الشيخ عجز عليه حتى يكفر وقال ابن
 ابي ليس بعجزه الاستطاعة وهو قوي وكذا لو طهرها مرة ثم عجز عن بقية الكفارة اذا طاهرها من غير المرة فلا بحث وان
 رافقه خبر الحاكم بين الرجعة مع التكفير وبين الطلاق وضرب له مدة التخيير ثلاثة اشهر من حين المرافعة فان انقضت ولم يختار
 فنفق عليه في المطعم والمشرب حتى يتار احداهما ولا يختار على الطلاق ولا يطلق منه ولو طاهر ولم يغفر العود فكفر لم يغزئه لو طاهر
 وتركها اكثر من اربع ما شئ ولم يكفر لم يكن مولى ولو قال ان طهرت من زينب فمهرت علي كظرا حتى وهما زوجتان في اختصاص الشرط
 بذلك السماع نظر المذهب في الايلاء وفيه فصلان الاول في اركانها وفيه دباحث اركان الايلاء اربعة اركان
 المحلوف به والمحلوف عليه والمحل والمحل في المال المبلغ وكالاعتق والاختيار والقصد عزلا كانا وعبد اسلم او كافرا اسلم او غنيا
 مبيحا او مبيضا او في المجرى اشكال في الجواز وفيه كالعاقرب المحلوف به هو الله تعالى واسماء المختصة بالعبادة وصفات لا
 يقع الايلاء بغير الله من طلقا وعقا وتحريرا او ازام صوم او صفة او غيره فلا وليشرط في الايلاء التقوى باليمين مع القصد
 لسان كان ولو الى من زوجة وقال لاخري تركتكم معي لم يقع الدائنة وان نواه ولو امتنع من وطئها بغير بين لم يكن مولى لكان
 هو المولى لا يضرب له المدة وان قصد الامرار في المحلوف عليه هو الجاهل في القبل وصريحه تغيب الحشفة في الفرج ما يلازم المذكور
 والمحلل المباح والوطئ فان قصد بها تخرج ولو قال لا جموع راسي وراسد نخدة او بيت او لا فتنة وقصد الشيخ فولد اقرب المحلوف

التوقع وكذا لا سرك لا يملن غيبتي عنك لا بائنه لا بصفتك ولا فرق بين التصريح والتحمل عندنا في افتقارهما
 للآئنة والتصدق في قول التصريح لم اقصده بل هو قول والله لا اجنت منك موليا وكذا ان قال لا اغتسل منك واراد لا اجعل
 فلا يلزم في الغسل بخلاف لا اغتسل من جامعك لا في ارضي وجوب الغسل من التقاء الخطين او لا الى طائفة بعدك ما غتسل من
 جامعك وند والى اترك الغسل دون الجميع او لا اجعلك الا جاعا منعيا او لا جامعك في ذلك او في الكيف والناس لما لو قال
 الا في ذلك كان موليا وكذا لا جامع سوءا او في الدبر او لا اغيب الحشفة اجمع كان موليا بخلاف لا جامعك بطبع سوء
 يشترط في المولى فيها ان تكون منكوبة بالعدا لا يمدحها بما فلو الى من مملوكة او المستمتع بها او من غير المدخول بها وان كانت
 زوجة د فام لم يقع ولا فرق بين الحر والامة اذا كانت زوجة في متعة لا يلا منها منى ولا بين المصلحة والذمية والمراضة
 للامة ولا اعتراض للمولى ويقع بالملقة رجعا في العدة ولا يجنب عليه مدة العدة في عدة الايلاء فان تركها حتى تنقضي عدها
 بانت وان راجعها ابتداء المدة من حين المراجعة ولا يقع بالباين ولا بالاجنبية وان علقه بالتكاح **الكتاب الثاني في**
احكامه وفيه يد بخا يشترط في وقوع الايلاء البينة فلو عجز عنها لم يقع وقوعه في مزارع لو حلف لصالح اللبن لا اجل
 الولد او صلاحه لتوفره على العادة او الحرب وغيرهما او صلاحا لم يقع وهل يشترط تجريد عن الشرط الاقرب ذلك لا يقع الا
 حتى يكون الحلف مطلقا او مقيدا بالتمام او لمدة يزيد على اربعة اشهر او مضاعفا لا يفعل الا بعد ما لا يكون
 ما لفتنا وحتى لمضين بغداد الى الهند واعود فلو حلف ان لا يطأها اربعة اشهر فادون لم يقع ولا يفعل يقضي بطلان
 غالبا او محتملا ولو قال لا وطيتك حتى ادخل الدار لم يقع لا مكان التخلص من الكفارة مع الوطى بالدخول وكذا لا يستد سنة الا
 مرة فان وطى وقع الايلاء وكذا الا عشر مرات او مائة مرة مع استيفاء العدة ان يحلف قدر الترتيب فسادا ولا يبطل حكمه لكن
 متى وطى قبل السنة حنث وكذا لا وطيتك سنة الابوية اذا الى وان فقد قريبا في المدة حنث ووجب عليه كفارة **الكتاب**
 وانحل الايلاء وان استمر اغتراله تخيير بين البصر عليه حتى نفى وبطلان والمراجعة الى الحاكم بنفسها او بوليها فان رافقه
 خيّر الحاكم بين الفينة والتكفير وبين الطلاق وضرب لمدة الخير اربعة اشهر قال الشيخ م إذا ما من حين المراجعة لا
 حين الايلاء وفيه نظران خرجا لمدة ولم يخر احداهما لرفعه وضيق عليه في المطعم والمشرب فان امتنع حبسه حتى
 يفي الى المباشرة او يطلق والمدة في الحر والامة والزوج الحر والمملوك سواء اربعة اشهر وهي حق الزرع وليس للمدة
 فيها مطالبة ومع انقضاءها بغير وطى لا يطلق من غير طلاق وليس الحاكم مطالبة لرفعه ولا اجبار على احدهما او حنث
 عليه في المطعم والمشرب فان امتنع حبسه حتى يفي الى المباشرة او يطلق والمدة في الحر والامة والزوج الحر والمملوك
 سواء اربعة اشهر وهي حق الزرع وليس للزوجة فيما مطالبة ومع انقضاءها بغير وطى لا يطلق من غير طلاق وليس
 للحاكم مطالبة لرفعه ولا اجبار على احدهما يعني انا طلقها الزرع فخرج من حقها وكانت الطلقة رجعية فان وطى في مدة
 التي يقبل لزمته كفارة البين اجلها وان وطى بعدها فالتخيخ قولان اجودها الزوم ولو وطى المولى ساعيا او مجنونا او شربت
 بغيرها من حلاله انحل حكم الايلاء ولا كفارة وكذا لو حلف مدة معينة ودافع بعد الواقعة حتى انقضت المدة
 ولو اسقطت حنثا من المطالبة لم يسقط في المستقبل ولا يفرض له مدة اخرى ولو اختلف في انقضاء المدة قدم
 مدعى الكفار مع البين وكذا يقدم قول مدعى آخر الايلاء ولو ادعى كسابة قدم قوله مع البين وكذا لو انكر اصل الايلاء
 وادعته فاذا حلف على كسابة وطلق واراد الرجعة بدعوى الوطى الذي حلف عليه فالأقرب انه لا يمكن وكان القول قولها
 في نفى العدة والوطى على قياس الخصومات ولوجبة المدة بعد نفى ما احتسب زمان الجنون وترقب به حتى يفيق ولو استمر
 ولو انقضت المدة وهذا ما يمنع الوطى كالحض والمض كان له المطالبة بفئة العا على أشكال ولو تجددت عدا

وَجَزَاءُ الْمُشْرُوطِ بِالصِّفَةِ مُسْتَقْبَلًا لَا يَقْرَبُهَا فَإِنْ لَمْ يَشَأْ أَوْ شَاءَتْ فِي غَيْرِ مَقَامِ الشَّيْءِ بِمَحْتِمْ كَلَامًا بِإِجْمَاعٍ بِالْكَلامِ الْقَبُولِ
فَالْبَيْعُ لَمْ يَقْعُدْ وَإِنْ شَاءَتْ فِي وَقْتِهَا انْقَدَ وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَقْرَبُهَا وَإِنْ شَاءَتْ أَنْ أَقْرَبُهَا عَظَمَ عَظَمَ الصِّفَةِ الْأُولَى وَمَعْنَاهُ
أَنْ شَاءَتْ أَنْ أَقْرَبُهَا فَالْبَيْعُ كَانَ شَاءَتْ فِي وَقْتِهَا انْقَدَ وَالْأَوَّلَى وَاللَّهِ لَا أَقْرَبُهَا إِلَّا أَنْ تَشَاءَ فَهُوَ مُطْلَقٌ
قَدْ مَلَقَ حُكْمَهُ وَيَمْنَعُ انْقَادَهُ بِالصِّفَةِ فَإِنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مِنْهَا تَقِي كَانَ مَعْنَاهُ إِلَّا أَنْ تَشَاءَ أَنْ أَقْرَبُهَا فَإِنْ شَاءَتْ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا
أَوْ لَمْ تَشَأْ انْقَدَ وَإِنْ شَاءَتْ فِي وَقْتِهَا انْقَلَبَ بِخِلَافِ الْأَوَّلِينَ لِأَنَّ الصِّفَةَ مُوضِعَةٌ لَانْقَادِ مَا هُنَا وَمِنْهُ يَحْتَمِلُ الْأَوَّلَى
وَاللَّهِ لَا وَطَيْتُكَ الْأَرْضَ لَمْ يَكُنْ مُؤَلَّيًّا يَا أَيُّهَا الْبَيْعُ بِالْمَدَّةِ مَعَ الْمَطْلَبَةِ مِنْهَا فَلَوْ أَنَّ وَهِيَ غَائِبَةٌ عَنْ الْبَيْعِ لَا يَنْفَعُ بِالْمَدَّةِ
الْمَدَّةُ مَاذَا بَلَغَ الْمَرْءُ فَارْتَفَعَتْ إِلَى الْحَاكِمِ وَضُرِبَتْ لَهَا الْمَدَّةُ حَتَّى مَاذَا انْقَضَتْ كَانَ لَهَا الْمَطْلَبَةُ مِنْهَا أَوْ كَيْلَهَا فَإِنْ طَلَبَ الْوَلَدَ
وَمُطْلَقٌ وَوَارِثًا وَإِنْ امْتَنَعَ طَوْلَبَ بِالْفَيْئَةِ بِحَسَبِ الْقَدَرِ فَإِذَا قَامَتْ الْعَاقِبَةُ طَوْلَبَ بِالنَّسَبِ لَهَا أَوْ اسْتَدْعَاهَا بِمَعْرِفَةِ
الطَّرِيقِ بِطَلَبِ أَحَدٍ مَعَ الْقَدَرِ وَلَوْ أَنَّ وَهِيَ مَحْرُومَةٌ عَنْ عَلَيْهِ الرُّطْبَى لَكُنْ لَوْفُلُهُ انْقَلَبَ لَا يَلَاوُ وَهِيَ الْمَرْءُ الْأَمْتَعُ مِنْ
تَمَكُّنِهِ حِينَئِذٍ لَا قَرَى ذَلَا وَكَذَا فِي كُلِّ وَطْئٍ حَرَّمَ كَالْحَبْضِ وَلَوْ طَوَّعَ الْجَمْعُ حَالِ جَوْزِهِ أَوْ جَوْزِهَا وَوَارِثًا فَلَا مَطْلَبَةَ لَهَا
بَعْدَ الْأَمَانَةِ وَلَا يَحْتَثُّ بِهِ الْمَقْصِدُ الْخَامِسُ فِي اللَّعَانِ وَفِيهِ فُصْلَانِ الْأَوَّلُ فِي أَنَّ كَانَهُ فِيهِ مَحَلٌّ أَلَّا
اللَّعَانُ أَرْبَعَةُ السَّبَبِ وَالْمَلَامَةِ وَالْكَفَّةِ وَالسَّبَبِ قَرَارُ الْقَذْفِ وَالْكَارِ الْوَلَدَ وَيُسْرَطُ فِي الْأَوَّلِ قَذْفُ
الزَّوْجَةِ الْمُحْصَنَةِ الْمُدْخُولِهَا السَّلَامَةَ مِنَ الْقِيمِ وَالْحَرَمِ بِأَنْ يَأْخُذَ أَوْ يَرْكَبَ دَعْوَى الْمُشَاهَدَةِ وَحَدِّمُ الْبَيْتَةِ وَفِي الثَّانِي
لِحُوقِهِ بِهِ ظَهَرَ أَنَّ تَضَعُهُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَلَّاهُ مِنْ حِينَ وَطِئَهُ وَكَوْنُهُ مَوْطُوءَةً لَهَا الْعَقْدُ الدَّائِمُ فَيَتَعَيَّنُ الْحَدُّ لَوَرَى
الْأَخِيَّةَ أَوْ الزَّوْجَةَ الصَّامَةَ أَوْ الْخِيَّاتِ أَوْ النِّسَاءَ إِذَا لَمْ يَتَّعِ الْكُفَّاهَةَ وَاللَّعَانُ وَكَذَا يَتَّعِ اللَّعَانُ بِقَذْفِ الْمُسْمُومَةِ بِأَنْ يَأْخُذَ
وَالْمُحْصَنَةِ مَعَ الْبَيْتَةِ بَ إِذَا قَذَفَ زَوْجَتَهُ حَتَّى يَمُوتَ لَهَا اسْقَاطُ الْحَدِّ مَعَ الْبَيْتَةِ أَوْ اللَّعَانُ مَعَ قَذْفِ الْبَيْتَةِ إِذَا لَمْ يَلَا
حَدَّ وَلَا يَحْدُسُ يَلَا عَنْ فَإِذَا لَعَنَ حَتَّى الْمَرْءَ وَلَهَا اسْقَاطُ اللَّعَانِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْهُ وَلَا يَحْدُسُ عَلَى اللَّعَانِ وَلَا يَكُونُ فَيُسْرَطُ
الْحَدُّ عَلَى اللَّعَانِ الرَّابِعُ لَا يَحْدُسُ عَلَى اللَّعَانِ فَإِذَا لَعَنَ يَحْدُسُ قَطْعًا أَلَا مَعَ الْبَيْتَةِ لَا تَشَاءُ الْمُشَاهَدَةُ وَيَسْتَحْتَمُ نَفَى الْوَلَدِ
أَمَّا الْآخَرُونَ فَإِنْ عَقَلَتْ أَسَاءَتْ لَوْ كَانَ يَحْسُنُ الْكُفَّاهَةَ وَكَتَبَتْ لَهَا وَهِيَ قَذْفُ مَعَ أَحْمَالِ الْعَدَمِ لَا تَقَارُ اللَّعَانُ بِالْعَقْدِ الشَّرْطِ
وَالْأَسَاءَةُ لَيْسَتْ بِمَحْضَةٍ صَحِيحَةٍ فِي الْقَذْفِ لَا يَحْدُسُ الْقَذْفُ بِالْكِتَابَةِ وَعِنْدِي فِي ذَلِكَ تَرَدُّدٌ فَإِنْ جَوَّزَ لَهَا فَهِيَ فَلَا عَنْ
بِالْأَسَاءَةِ الْمَقْهُومَةِ تَمَرُّكُهَا وَانْكَرَ اللَّعَانُ وَقَالَ لَمْ أَقْصِدْهُ لَمْ يَقْبَلْ فِيهَا لَهُ وَيَقْبَلُ فِيهَا عَلَيْهِ فَيَطْلُبُ بِالْحَدِّ وَيَحْدُسُ
وَلَا يَعُودُ الزَّوْجَةُ فَلَوْ أَنَّ الْأَعْنَ الْحَدَّ وَبِالسَّبَبِ جَبَالِيهِ أَمَّا لَوْ انْكَرَ الْقَذْفُ وَاللَّعَانُ مَعْلَانَةً لَا يَقْبَلُ فِي الْقَذْفِ لَعَلَّ
حَتَّى الْغَيْرِ بِحُكْمِ اللَّعَانِ مَا تَقَدَّمَ فَلَوْ أَنَّهَا بِالصَّحِيحِ مَرْضٍ بَعْدَ الْقَذْفِ وَقَالَ مُسْلِمٌ عَابَهُ أَنْ يَزُولَ تَنْظَرُ زَوْالَهُ وَإِنْ قَالَ
لَا يَزُولُ لَأَعْنُ بِأَسَاءَةٍ وَكَذَا لَوْ كَانَ بَطُولُهُ لَوْ كَانَ لِلزَّوْجِ الْعَاقِ فِي بَيْتِهِ فَلْيَسْتَحْتَمُ قَوْلَانِ فِي جَوَازِ الْعَدْلِ إِلَى اللَّعَانِ أَقْرَبُ الْقَدَرِ
وَلَوْ قَدْ تَضَارَّ بِإِضافِهِ إِلَى مَا قَبْلَ الزَّوْجَةِ تَرَدُّدُ السَّبَبِ فِي الْخِلَافِ لَيْسَ اللَّعَانُ عِبَارَةً لِحَالَةِ الزَّوْجِ فِي الْمُسْرَطَةِ ذَلَا
اعْتِبَارُ كِبَالَةِ الْقَذْفِ وَهُوَ قَوْلِي وَكَذَا لَوْ أَنَّ اللَّعَانُ لَفِي النَّسَبِ وَإِضافُهُ إِلَى مَا قَبْلَ زَوْجَةِ لَيْسَ بِأَوْسَطِهِ وَجَمَلَتْ بِالصَّحَابِ
دَفْعُ النَّسَبِ وَلَوْ قَدْ فُتِحَ فِي الْعَدَةِ الرَّجْعِيَّةِ كَانَ لَهُ اللَّعَانُ بِخِلَافِ الْبَايِنِ بَلْ يَحْدُسُ وَلَوْ إِضافُهُ إِلَى الزَّوْجَةِ الْأَوَّلَةِ
نَفَى النَّسَبِ فَلَهُ أَنْ يَلَا عَنْ بِإِضافَةِ كَانَ الْوَلَدُ قَدْ انْفَصَلَ عَنْهُ فِي الْحَالِ الْفَيْئَةِ وَلَا يَحْدُسُ بَيْنَ الْمَصْرُفِ إِلَى الْإِنْفَاقِ بَيْنَ اللَّعَانِ
فِي الْحَالِ وَكَذَا يَحْدُسُ فِي الزَّوْجَةِ الْحَايِلِ بَيْنَ مَدْفَعَتِهِ فِي الْحَالِ لَفِي الْوَلَدِ وَإِنْ لَمْ يَقْعُدْ بِهَا وَبَيْنَ الْمَصْرُفِ إِلَى الْإِنْفَاقِ وَلَمْ يَحْدُسْ
السَّبَبُ لِحَرَمِ الْبَايِنَةِ عَلَى التَّابِيدِ وَالْآقَرَى الْحَرَمِ لِحَدِّمِ اللَّعَانِ حَلِيمٌ لِمَعَ أَحْمَالُ عَدَمِ لَا تَنْهَى تَعْلُقُ بِفَرْقَةِ اللَّعَانِ
وَمَا تَعْلُقُ الْبَيْتَةَ لَا يَحْدُسُ قَذْفُ زَوْجَتِهِ مَعَ الشَّيْءِ وَلَا مَعَ غَلْبَةِ الظَّنِّ وَلَا مَعَ احْتِبَارِ الشَّكِّ وَلَا مَعَ السَّيَاحِ

ان فلا زنى بها ولا تنى الولد للبينة او الظن والمخالفة اياه في الصفا نولا بعد استحقاقه بهديان نكاحه بعد الاعتراق
ولا لعان سب كان منفصلا او حلا ولو اكره له البينة اشفى ولا لعان مع العلم باستيفاء الحمل لا خلاص بعض شرط الالتحاق بحب نفيه
واللعان ولا يلحق بنسبه من ليس منه ولو قد قهرها بالسحق فلا لعان فان ادعى المشاهدة حد ولو قد قهرها بالوطى الدب
كان ما ذاق يجب الحد ولا اسقاطه بالبينة او اللعان ولو قد فاحشونة في حال العاقبة او حال جوفها او لضافها الى
الصحة لو لم يحد لضافها الى حال الجنون لزم الكفر لكنها يتوصل على المطالبة فان كان هناك شنب يحجب الى نفيه جاز له
ان يلاع عن نفيه وان لم يكن شنب فلا قربان ليس له ذلك فان اوقت وطالب بالحد او التعزير كان له ان يلاعن لا اسقاط
وان كان مجنون لم يكن له ان يلتعن الا ان يطلبه القنفذة فاذا لاعن لم يفتى التبا ولا سقط الحد وجب على القنفذة الحد بلعانه الا انه لا ينع على
جنونها لكن ينظر الا واقعا ان يلاعن او يما عليه الحد ولو ابراهه قبل اللعان من الحد او التعزير كان لعان لان العاقر لا ينع بالطلاق
وليس للجنونة المطالبة بالحد ما دامت حية وكذا ليس لبيد لامة والعبد مطالبة نوحها بالتعزير والحد فنفذ ما تالم المطالبة
والعقوبات الا قربان لهما مطالبة سيدها بالتعزير لو قد فاحش على اشكال ولو ما تاورثا التعزير كان له المطالبة به على شئ ضعيف وحد القذف
حقا ديموث ربه الا ناسا بكونه لا سباب ولا يختص بالعصيات به ولا يسقط بالاعتراف واذا ورثه جماعة كان اهم استيفاء وان
بعضهم واكثرهم الا واحد كان له استيفاء الجميع لو ولدت تاما لمن ستة اشهر لم يلحق به ويشفى غيرهما وكذا لو مضى لاربع
عشر اشهر او ستة على خلاف من وطيه لكن في الاخير ينفرد اللعان ولو اختلفا بعد الخلع فزنا الحمل لامة وانما يلحق الولد مع امه على
من الزوج فلا يلحق الولد بالزوج الضبي له وشش سنين ويلحق ذا البلع عشر فلو اكره لوالدا فلا لعان حتى يبلغ ربيعا ولو مات قبل ورث
والزوجة ان لم ينكر ولو كان تزوج خفيته مجبوا فلا قربان لا يلحقه بخلاف ما قد احدثها والوطى الذي لا ينفى ولد له هو الا باللعان وهذا
الولد على الفور قبل نعم فلو حضر الولادة ولا عذر ولم ينكر لم يكن له انكاره بعد ذلك وعندى فيه نظرا لما لو اقر بها جرت العادة بها كالتسلي
الحاكم فانه لا يسقط لعان اجماعا وامسك حتى يضع لاحتمال الشك له في الحمل ولو قال حملت الحمل ولم انفصل لحياته فزونه او سفره لم يطل
ولا ينع نفيه بعد الاعتراق به صريحا ونحو كقوله امين او انشأ الله عقيب بارك الله لك في مولودك هذا بخلاف بارك الله فيك او
الملك فبعد مع التفتي الاول دون الثاني لو طلق باععت حملها منه فانكر الدخول قال الشيخان اقامت بینه بارخاء التمسك عن هرت عليه
المرء وان امريم بینه فعليه نصف المهر وعلما انه سوط وقال ابن اديس لا يثبت اللعان بارخاء التمسك وهو جسد ولا حد فيه بالبينة ولا
الولد باللعان لا بالبينة ولو تزوجت وانت بولد لدون ستة اشهر من دخول السفوفقة فادون من زوا لا يلحق بالاول ولم ينفل
باللعان ما يعترف الملامن البلوغ والعقل لا يشترط الاسلام ولا الحرية ولا كونه سلبا من حد القذف فلو قد فاحشوا العباد والحدود
في الزنا زوجته او نفي ولد كان له اسقاط الحد لو التعزير باللعان ورواية ابن سنان عن الصادق عليه السلام قلة يشترط في الملاحقة
البلوغ والعقل والسلامة من الضم والخنس والعقد الدائم فلو قد فاحشونة او الضبنة فلا لعان الا ان يغتفر الجنون فيطالب بالحد فله
اللعان وكذا البينة ان لم يعترف الدخول ولو قد فاحش زوجته الصماء او الخي سافر معها عليه بيا ولا لعان ولو قد فاحش بها او المنكحة بالملك
او التحليل فتر او حد اللعان سواء كان باقا او بنفى او لدونه اعتبارا بالدخول فلو ان المروى ستره وقال بن اديس انه شرط في نفى الولد
لا القذف وعلى الشتر خريا قال المفيد نعم ولا لعان بين المملوك واهن اديس وقال الشيخ لا يشترط عليه العمد ولا ينعيل بن
دراج الحنفية عن الصادق عليه السلام وكذا يثبت بين المملوك وزوجه الحرة خلا بر رواية العلوي الحنفية عنه عليه السلام وبين المملوك وزوجة
الامتنع لرواية محمد بن مسلم الحقيقية عن احمد عليه السلام وهو لا يشترط اسلام المرأة قال المفيد نعم واختاره ابن اديس وقال الشيخ لا يشترط
وهو الحق رواية جميل فلو قد فاحش سلم زوجته الذمية او الكافرة او نفي احدتها الولد كان عليه التعزير او يلاعن او الموطوء
بالملك فلا ينفرد نفى الولد الى اللعان وان اعترف بالوطى بل ينفي عنه ولا يصير لامة في سابا لامة ولا بالوطى ويجوز لعان حامل لكن ينفرد الحد

عما حتى يضع ان وجب ولو قذف زوجته المحرمة في القذف حد او لا من وكذا المحرور ولو قذف زوجته **بحر** لا يثبت للعان بالقذف المطلق
 ما لم يقرب به دعوى المشاهدة ولا يجوز للعان حتى يسامد ولا يجوز له التعديل ولا اجار الثقة ولا استمارة بين الملاء ولا ينبغي ان يكون
 يد لو ادعى ان قذفه حال جنونه فادعت حال عقله قدم من له البينة فان انتفى كان له ان يعلم له حاله جنونه فالتقيل قولها مع اليقين وان علم بالقذف
 قولها مع اليقين ولو قذفها الذي زوجته تراها اليأس فوله اسفاله بالعان ولو انكر القذف فالتقيل قوله الا ان يشهد مسلمان بالقذف به اذا
 ثبت زناها بالبينة بالبينة او باقرارها كاذف بذلك الزنا واجب التعديل لا الحد سواء كان زوجا او جنينا وهل للزوج اسفاله بالعان قولي الشيخ
 العدم وان كان قذفها الزبع ولا غنى عما مضى منه تحقيقا الزنا بالعان كان قذفها الزبع غير وان قذفها اجبى حد وان لا غنى عنها الحد
 على الزوج وغيره سواء كان الزوج نفي نسب ولها اولاد بنفها وكان الولد باقيا او قد مات او لم يكن لها ولد ولو قذف زوجته واشتد عن اللعان
 فحد ثم عاد فحد فيها بذلك الزنا لم يحل على اشكال وغير النسب وليس اسفاله بالعان ولو قذفها اجبى ولا بينة في حد ثم قذفها ليلها بذلك
 ان لم يجد ايضا وغيره لو ادعت على زوجها القذف فانكر فامتنعت بينة بالقذف كان له ان يلعن ولو انكر صلت ببنته القذف
 وانما فامتنعت بينة بالقذف حد ولا يسمع بينة ولا لعنه ولو قذف الصبي غير ملاحدة ولا لعان وان بلغ ولو كمل البالغ ركبته
 فدخل ذلك منه في ذاك من حد او يلعن ولو قل يا زانية بنت الزانية حد لكل واحدة حدا كاملا ولا اسفاله حد البينة بالبينة والعان
 واسفاله حد البينة خاصة واما بما بدأ الحد كان الاخر المطلب بالآخر ولا تراه بين الحدين بل يتصل حتى يبرأ ولو كان بعدا فكذا لا
 يحدث القذف والشرب كالحرج لو قذف ولم يلعن فحد بعض الحد قبل اللعان قبل منه ولو حد الرجل ما راد ان يلعن بعدا مكن منه
 ان كان هناك ولد والا فلا ولو قذف المنكحة للشبهة حد علم يلعن سواء كان الزوج المولود في النكاح **الفصل الثاني في كيفية**
 اللعان واحكامه وفيه اربع مسائل اذ اذ قذف الرجل زوجته واراد لعانها اشترط الحاكم ان يرضيه لذلك قال الشيخ ولا يقتصر في الحصول على
 استدعائه والقاتل على الزوجين وليس في جميع اللعان فلو بدأ به قبل ان يامر الحاكم لم يعتد به قال ولتراضيا به برجل يلعن بينهما
 ويلزم بنفس الحكم مثل الحاكم ولا يقتصر في رومه الى راضيا او يبدأ الرجل فيقر بالشهادة اني لمن الصادقين فيما رتب ما به اربع مرات ثم
 يقول على لعنة الله ان كنت من الكاذبين ثم يقول للمرأة اسمك بانك انت لمن الصادقين فيما رتب ما به اربع مرات ثم يقول ان غضب الله على
 ان كان من الصادقين ولو تراضيا بجلوس العلة فلا عن يمينه فاقول الجواز نظر ويشتمل اللعان على واجب وندب فالواجب التلظظ بالسماء
 على ما قلناه وقيام الرجل عند التلظظ وكذا المرأة وقيل يكونان معا يمين بين يدي الحاكم وبداة الرجل بالسماء اذ تكرر اللعان بعد
 المرأة على الترتيب وتعين المرأة بالاشارة ان كانت حاضرة من غير حاجة الى اسميها ولقبها او الالاسم والنسب مع الغيبة او النقص
 المختصة بها والتلظظ بالعرين مع القذف ولم يجر غيرهما مع العجز فيفتقر الحاكم الى مترجمين لا اقل من اثنين بجلوس الحاكم مستدبر القبلة ووقوف
 الرجل عن يمينه والمرأة عن يمين الرجل وحضورهما مع ووعظ الحاكم والتخويف بعد التسميات لما قبل المعن والغضب بحجر التلظظ
 بالمكان بان يلعن بينهما ان كان بمكة بين الركن والمقام وفي المدينة بين القبور والمنبر وان كان بيت المقدس ففي المسجد عند الصخرة
 وان كان في غيره ذلك ففي الجامع وبالزمان بايقاعه بعد العصر والاجتماع ليست مشروطا ولا واجبة **بحر** الحايض لا تدخل المسجد فيفت
 الحاكم من استوى التسميات متما وليستحبان يكونان بربعة نفر وقله واحد وكذا لو كانت حرة ولا يكلفها الخروج ولو كانا ذيين
 يلعن في الموضع الذي يقتضيان تعظيمه من البعة والكنيسة وبيت الله ولو كانا وثنيين لاعتن بينهما في مجلسه **بحر** بدأ الرجل
 أولا بالعان فلو بدأ المرأة لم يعتد به وكذا يجب استيفاء الالفاظ على ترتيبها ولو نقص احد عما او غير الترتيب لم يعتد به ايضا ولو حكم
 الحاكم بالفرقة في ذلك كله لم ينفذ حكمه **بحر** يعلق بالقذف وجوب الحد على الزوج وبلغانه سقوط الحد في حصه وجوبه في حقها و
 بلغانه سقوط الحدين واسفاله الولعن الزوج دون المرأة فروع الى الفراش بدا والتحریم ولا يكفي في هذه الاحكام الاربعة لعان الزنا
 خاصة ولا يقتصر بعد اللعان الى حكم الحاكم فلو اكد بنفسه في انسار اللعان او نحل حد ولا يثبت شيء من الاحكام ولو نكلتا واقرت

رجعت ولا حث عليه وكان الفرائض باقية اما لو اكد بنفسه بعد اللعان فانه لا يعود الفرائض ولا يزول التحريم المبرك ولا يرتفع من
 الوالد المنفى ويرثه الولد والا قرب سقوط الحث عنه ولو اعترف باللعان لم يرد له لان تقراره على اشكاله يرفع اللعان فنهى فلا خلاف ولا يرتفع
 التحريم المبرك بالكذب ولا يثبت في كل شهادة من الابحار ان يقول اسعد بالله اني لم اصادق فيهما شيئا به من الزنا وان نفاه
 زاد وان هذا العالم من زنا وليس حتى ولو اقر على احد لم يخرج كذا في اللعان ولو اقر لو سكت عن نفى النسب حرمت وله فيه بعد
 باللعان حلا كان او منفلا وتقرر المرأة اسعد بالله انه لمن كان بين يمينه ما في به ولا يذكر نفى النسب بعد رسل اليه مع حضور
 ونسبه مع غيبته ولو اتى القصب عوض اللعان وانت هي باللحن عوضه لم يصح وكذا لو ابدل لفظ الشهادة بالحلفا فكيفم والايالة
 لو قدما رجلين معا وبجاء كذبا حقا المراهة كمالا وكل ما حدا كان لا عن سقط حذام المرأة خاصة وان اقام اليثية سقط
 الحدان ولو صدقها المراهة حدثت للزنا والقذف وحدهم القذف ومن قذف عند الحاكم غير وعلم الحاكم جعل القذف فانفذ وعلمه
 ليطالب بالحذف بخلاف ما لو كان سمعت ما ساق يقولون ان فلانا زنا بفلانة ط اذا اعترفت قبل اللعان سقط الحد عن الزرع بالمراهة
 ولا يجب عليها الحدان ان تقرار بقاء ولا ينفي النسب الا باللعان لان تضاديهما على ان لا ينفي النسب الثابت بالفرائض فلا ريب ان يلاعن
 لنفيه وفيه نظر وليس ان يلاعن لانه بعد التصديق اجمعا بل يجب عليها الحد ولا يسقط الفرائض ولا يثبت التحريم ولو حثت عن تصديق
 سقط الحد ويحتاج الى اللعان لان الرجوع عن قراره لا يقبل اذ اذ ما تاربع قبل الزنا اللعان او قبل كماله وزنه المرأة وولدها
 وان مات قبل المعانة او قبل كماله ورثها وصريه عليه الحد المراث ولو اراد دفعها باللعان جاز على اشكال ولو اراد نفى النسب كان له ان يلاعن
 لنفيه وكذا الشيخان كما جعل من اهل المعامه ولا من سقط ميراثه وهو ضعيف لا يكل من كمال اللعان حد القذف وكذا لو ركت
 في غير اللعان بعد معاناه او من كماله رجعت ولو انقطع كلامه بعد القذف لا من بالاشارة وان رجعت بعد نفيه اذا قال هذا الولد
 ليس مني احتمل انه من زنا فيكون قذفا وعجدا لا ان يلاعن واحتمل انه لا يثبته خلق وخلق فلا حد والقول قوله وفي ارا دمع
 اليهم فان نكل حلفت المراهة على ارادة القذف فيحدوا ولاعن او يقيم البينة واحتمل انه من زرع غيري فان لم يعلم لما نزع لم يقبل
 هذا التفسير لما يراه والزم بالاحتمال ان يعلم ولا يعرف فراقا لا اول فكما حال الثاني ووقت الولادة الحق بالاول وان انت به لا قل
 من ستة اشهر من وطئ الثاني ولدون عشرة من فراق الاول وبالثاني انت لاكثر من عشرة من فراق الاول ولست فما زاد
 من نكاح الثاني الا ان يلاعن وبغيرهما ان انت لاكثر من عشرة واقول من ستة وان احتمل منها اقرب واحتمل انها التقطت لما نكح
 فعليا البينة بالولادة ويسمع فيه شهادة النساء وان نفرون فان تعذر حلفا الزرع على نفى العلم بالولادة واشفى النسب بغير لعان
 وان نكل حلفت ولحق النسب الا ان يلاعن وان نكلت ترة التبيخ بين ايقاف اليهم على بلوغ الضبي لحلف ويثبت نسبه وبنه
 لان اليهم حقها ونكلت عنها فسقطت ولا يثبت بعد ذلك فعلى الاول يحلف للضوي بعد بلوغه ويثبت النسب الا ان يلاعن الاب
 وعلى الثاني لا يلحق للام النسب الا بالبينة ولو قال لامرأة هذا الولد ليس مني بل زنا بك فلان فله ان يلاعن وينفي النسب وكذا
 لمرءتين المنسوب اليه ولو قال ليس مني ولا اصبته ولست بنانية لم يكن محاذ فالانه قد يكون ولده بان يطا دون الفهرج
 فسبقا لما رايه وان لم يصبا او بان ليس دخل ماله فلا لعن ولو قال وطئت فلان بشيمة وهذا ولدها فامرأة صاغدا
 ولا لعان لان كل موضع يمكن نفى النسب بغير لعان لم يخرج نفيه باللعان ولو قال عصبة فله ان يلاعن ويثبت النسب
 لنفى النسب وعليه حد القذف له لو قال لابن الملاحنة لست ابني فلان وقال اردت ان الشرع منع من لبسه فليس يحدف
 فان صدقه المراهة ولا حلف فان نكل حلفت وحدوان قال اردت ان امه انت به من زنا فهو قذف يحذف او كذا
 يحذف لو قال له بعد اكدابا به نفسه بعد اللعان يلاعن لنفى النسب فرضت اخر قبل ستة اشهر فما عمل فاصدق نفا
 اشفى وان امسكه لحقه فليحقه الاول وان وضعه لاكثر من ستة اشهر فهو محل غل حاكم بانفراد وله نفيه باللعان

وان كانت الزوجة قد ماتت بالاول وان امسكه الحق به دون الاول وان لم ينزل من الحمل فوضعه ثم وضعتا فقبل سنة اشهر انفق باللعان ثلثا ولم يجمع
وان كان بعد ما اشفي الثاني من اللعان لم ينسهما بالاول وحملت الثاني وقت البينة بخلاف ما اذا اعلن من الانفصال لاحتمال بطلان اللعان
وان استلحق احدا للولدين التوأمين فحقه الاfran كان يدينهما مائة سنة اشهر فان منع باللعنف في نفى الا فرجوا ولا يمن به لولا من زوجته الامة
لنفى النسب والى الحر منها بذا كان اشهر لعالم يحل له وطؤها وكذا لو طلقها اثنتين ثم اشتراها لم يحل له قال الشيخ وقال شاذ من اصحابنا انها
تحل ولا نفقة للبائين باللعان ولا سكنى الا ان تكون حاملا ولم ينفصلها به يجوز اللعان لنفي نسب الولد الميت سواء كان للولد ولد ولا فلو
توأمين ومات احدهما وبقي الاخر كان له ان يلعن عن نفسه لوقال الزوجية با زانية فقلت زيت بك هذا الرجل دون المرأة ان قصدت نفيا او
عينا وان قصدت زنا معا فطهرت عنه وموجب على المعتذرة وحذرا ان اعترفتا ربعا ولو قصدت نكاحا خاصة بان يقول وطئني للشبهة
مع على التحريم لم يجز المعتذرة وحذرت لئلا اعترفتا ربعا والقول قولها في قصد نكاحا مع اليهين لو ادعى قصد ذلك كان كمن حلفت وحذرت
ولو قال انت اذني في محتمل القذف وعده ولو قال الهانت اني من فلاة وقصدت فلاة زانية وهي ان نكحتها لم يمسكها ولا اسفلا
حذر زوجة باللعان وان لم يقصد التشريك حذر زوجته لاحتماله كقولها امحيا بالجنة ولو قصد نكاحا مع اليهين لو انكرها ولو قال
انت اني الناس لم يكن قد لا شفا الزنا عن جماعة الناس ولو قصد اني من زنا قال من حذر لها خاصة ولو قال الهانت اني من
فلاة وثبت زنا فلاة بالبينة فكذلك بان وان كان جاعلا لم يجز ولو قال الهانت اني من فلاة وثبت زنا فلاة بالبينة فكذلك بان وان كان جاعلا لم يجز ولو قال الهانت اني من
والا وجب وكذا امرى العدم لو قال له يا زانية فطهرت الفير زنا في الجبل احتمل الصغرة فلاحذ والزا فيه فحذر ويقبل تفسير مع اليهين ولو
نكح حلف مدعي القذف حلف مدعي القذف وحذر ولو قال زنا من غير قيد كان من اهل اللغة رجع اليه في التفسير وان كان مائما
حذر لان العامة لا يفرق زنا قد زينت والوجه عندى قبول نفيها عماى لوفتر بعين ولهرج بالما فقلت زينت في الحمل وكما اردت
الترقي زنتك المرأة لا قرب القبول ولو قال الزوجية زينت وانت صغير وفتر الصغرة لا يحتمل معه القذف كينت ستين او ثلثين عر للثب
دون القذف ولا سقط باللعان ولو فتر يحتمل كينت تسع او عشرة حذر القذف ولا اسفله باللعان ولو قال زينت وانت نصرانية وصدقه
في الثاني خاصة او اقامت ثلثة عشر رده اسفله باللعان والقول قوله مع اليهين لو ادعت عدم اداة قذفه حاله انكرها ان كذبت
فيها وثبت ولا دنها الا سلام حذره ان يلعن وان لم يعلم حالها قال قولها مع اليهين ويغتر ويلعن اسفله ان سله ويحتمل تقديم
قولها فان نكحت حلف وغتر ولو قال لها زينت ثم قال بعد انما ادعت في حال كنت نصرانية وقال بل ادعت لان قدم قولها مع اليهين ولو
زنت وانت امة وعرفت الرقية عثره باللعان وان عرفت الحرق في الاصل حذر وان جعل حذر الامريه ولو قال انت الان امة فقلت بل
وجعلت الاحتمال الامريه ايضا ولو قال اكرهت على اني لم تحذروا الا فتر تغرر على النسب وكذا زنا بك وامه او زنا بك حتى لا يجامع نسلا ولو
يجامع مثله حذر لو طلقها بعد القذف فزوجت بغير فقد حذر بها وعليها حذر وان لاعن او امتعت حذر حدين ولو قذف
اجنبية فحذر قد فترها به عثره وان قد فترها بافرجها ما قبل حذر بدلة حذرها واحدا وان كان بغير في دان ولو زوجها بعد قذفه
نهر قد فترها ما كان اقامت ثلثة سقط الحذر والابتناء اسفله باللعان خاصة باللعان ولو قذف زوجته ثم قد فترها بافرجها باللعان عليه
واحد ويكفى لعان واحد ويذكر في كل شي انه مرجب لكثرة من الزماء والفاعل وان لم يقسمه ببل اطلق قال فيما رتباه من الزنا
ولو لاعن حذر قد فترها ما يابزها اضافة الى ما قبل اللعان حذر والقول قوله لو قال انت قد فترني قبل التزويج وقال بعد لو بعد البينة وقال قبلها
وقرأها لو قال انت قد فترني وانا اجنبية فقال بل انت زوجتي وانكرت الزوجية بل لو قالها يا زانية فقلت بل انت زان غرر ولا اسفله
باللعان ولا يسقط عن المرأة الا البينة ولو دل الزوجية والاجنبية زينا واقام البينة حذرا وان لاهن سقط حذر زوجته خاصة وان
يفعلها حذر ولو واحد حذر كما ملاء سواك كذا كذا او انا او بالتفريق وسواك كن زوجات او اجانبيا والتفريق بان اقام بينة حذرنا
البينة عليه ولا اسفله حذر الزوجات باللعان ويفتره لا نغدره ولا يجذب زنا بين بلعان واحد ويبدأ بلعان من يخرجه الفرقة

مع التنازع انما قد فذ وجته برأى في طهر جاعها فيه وانت بولك ان يلاعن نفسه ولو قد فذ فحشا حد فان ثبت ذلك المقذوف قبل حدة
سقط كالشيخ ويقوى عنده كما انما يجب الحد بقذف المحصن وهو المالك المسلم العفيف عن الزنا وكذا المرأة ويجب بقذف غير الثغير
ويخرج المحصن عن احصائه بالوطى المحرم الذي لم يصادق ملكا كالعلم على المحرم او وطى جارية ابيه او ابنه او امرأته عنده بحب
به لحد انما المصادف كالمبايض والحرمة والمطاهرة والمولى منها فلا حد للزنا بل للقذف ولا فروع عن الاحصان وكذا وطى الزينة
والوطى في القبي والقبلة واللماسة ومقدمات الزنا والردة الطارية بعد القذف لا الزنا الطاردي ولو ادعى القذف واقام شأ^{هذه}
حبس القاذف حتى يثبت العدالة قال الشيخ بخلاف ما لو اقام واحدا ويجلس في المال الواحد ولا يصح الكفالة بالبدن كذا الله تعالى الحد
الادنى قبل الرجل لامرأته زينة او زانية او زنى فرجها صحيح صريح في القذف وكذا التيناك وايضا ج الحنفية دون زنت يدك او رجله
او عينه فالأقرب في بدنه التبريم فلا يقبل قوله في التبريم لو تبرع بغيره بخلاف الكفاية فيقبل قوله لو ادا العدم مع اليقين ان كذبه
وليس ان يحلف كاذبا على احصائه وان لم يحلف فله ان لا يقر بالنية حتى لا ينزل المقذوف لكن يجب عليه الحد بينه وبين الله تعالى
مع احتمال وجوب الاعتراف لتوفية الحد فلو قال لما سئل ان ابن خالتي او ما ذكر في الخبر ان او ما انما بران ولا اتى برأية او المقر في الخط
او يا واسفة او يا عيلة او سمعه فان قصده لقذف حد ولا اعتره ولو قال بارك الله في او ملاحن وجهك امرين قدما وان قصده
بكر اذا شهدا ربيعة على امرأة بالزنا احدى زوجها فان كان قد تقدم قذفه حدوا بالجمع ولا خاصة اسقطت محصنه باللعان وان لم تتقدم
القذف فحقه دعائان اقراه ان كذبا لقوله تعالى للمرأتين او باربعة شهداء واستدل بالشيخ بقوله ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم ليس بذلك
القرى كملوقد فذوا في الولد واقام ربيعة بالزنا لم ينف التنب وانما ينفية باللعان سواء كان محملا او منفصلا يجب عليه الحد بالقذف
وليسقط بلقرافها فلو ادعى واكرت واقام شاهدين باعترافها قال الشيخ مذهبنا انه لا يثبت الا باربعة كثرنا ولو اقام ربيعة سقط الحد
اجماعا وكذا يسقط عما لا تارجع عن الاكر ليسقط الرجم ولو عجز القاذف عن البينة فعليه مطالبة المقذوف باليمين انه لم يزن فيه
نظر وليرد دعوى الاقارب بجردها قذفا ولو عدم البينة كان له احدى ان كان قذفا ولا فان سكتا القاذفان عنها اقرت بسقط حد ولا يجب عليها
حد ولو ادعى ان المقذوفه مشركة او امة حالة القذف ومالت بالقول قوامع اليقين ولو اقام بينة بصرفها حالة القذف واقامت بالكفر
كانا مطلقين سامعا وان تجدد التبريم تعارضنا قال الشيخ وليس في القرعة وفيه نظر كذا لو شهدا بانه قذف زوجته وقذفها لم يقبل
شهادتهما لما ولا للزوجة فان اسقط احداهما ومضت مدعى صلاح المال بينهم ثم اعدا الشهادة للزوجة قال الشيخ يقوى عندي قبولها ولو
ادعى قذفها وابراه ثم شهدا بقذفها فحكم ثم ادعى قذفها املوا بحكم فالأقرب لردة العداوة ويقبل الوشيد بانه قذف زوجته وقذفنا
لكن عن او حسن الحال ينشأ لو شهد بطلانها لا يثبت دعوى القذف الا بشاهدين متفقين فلو شهدا احدهما بالقذف بالكره لغير
الحسين والاخر بالجمية او يوم التبت لم يثبت اما لو شهدا بالاقارب بالضعيف او خالفين فانهما يقبلان بخلاف ما لو شهدا احدهما قال
القذف الذي كان متى كان بالكرهية وشهدا لآخراته قال القذف الذي كان متى كان بالجمية احتمال عدم القبول لانها قد ذكروا بوثوقه لا قرا
بالقذف وقوله بالكرهية والجمية اسقاط لا قرا في الولد على الفور فلو اقر مع القدرة بطل نفيه ولا يجب مخالفة العادة في منية
الحاكم فان اقره لم اعرف ولا دنها قدم قوله مع اليقين ان كان بعيدا عنها وان كان في دار واحدة لم يقبل بل قال عرفنا الولادة ولا عرف
ان في التقي قدم قوله مع اليقين ان كان بعيدا عنها وان كان في دار واحدة ان احتل الصدق بان يكون قريبا العهد بالاسلام او لشدة بلاد^{بعد}
عنه ولو لم يكن كذلك لم يقبل ولو لم يتبين من التقي لم يرض وجب حفظ مال واستعمال بطلان غريم كان له التقي عند زوال العذر
ويجب عليه الاشهاد على اتمته على التقي ان لم يكن وان لم يثبت مع المكنة بطل نفيه ولو كان بعيدا وجب عليه الحضور والتقي فان اقر بطل
نفيه الا لحرفة الطريق وغيره والحكم مع التكر من الشهادة ما تقدم ولو حفر وقال للمراسم بولادتها قدم قوله مع اليقين وكذا لو قال
سمعت ولما صدق ما لم يبلغ التواتر انما يلحق الولد مع امكان الوطى ولا يلحق القصد بالجرم للقذف على الوطى اذ المرء يعلم امكان وطيه

فلو تزوج عند الحاكم فطلقها في المجلس ثلثا ثمرات بولده من حين العقد لثمة ان لم يلحقه وكذا لو تزوج مشرك بغير ثمة ثمرات بولده من حين
وكذا لو تزوج ثم عاب وانقطع خبره فيقل المراه انه مات فاعتدت وتزوجت وجازت ما ولد ثم جاز الاول فلا ولد الاول لعقبه ^{لنجد}
ولا ان لسالكه من اللعان في قطع النكاح ودفع ما الكذب والانتقام منه والا قرب جواز اللعان بمجرد هذه الاعراض وما على الجواز
لو سكنت عن الحد وما عقب والاصل فيها ان طلبها اهل بشرط في اللعان ما لا ولو قصد في النسب لم يتوقف اللعان على طلبها ولو قال زنا به
ممسوع او غير ثمة فلا لعان لعلم كذبه وبغير ثمة ^{لا} من شراب اللعان النكاح الدائم على ما تقدم فلو قد اصابته اجنبية جاز لللعان
وطلاق الرجعي لا يمنع اللعان ولو ان بدا الزوج فان كان عن فطرة فلا يلحق ويحد بالعذف وان كان عن فطرة فلا عن وعاد الى ^{سالم}
نكاحه صحته اللعان ولو اصر ما فساد ولو وطئ في نكاح فسادا وشبهة لم يصح اللعان للعذف ولا في النسب فلو لم يصح النكاح فلا عن
في سقوط الحد نظرية تبطل على سقوطه باللعان القاسد وكذا البحث في سقوط حد المزدنا لا عن ولا عن ولو اصر في زوجته كانت بولده لا
ان يكون بعد الشراء فله اللعان وان احتمل فله اللعان فلو ادعى الزوج في الملاء والاستبراء بعد لم يلحقه بسبب ملاء البين للاستبراء والا قرب
لحقه بالنكاح فله النفي باللعان ب لوقد فها باجنبي وذكر في اللعان لم يقطع حدا اجنبيا وما على عدم السقوط لو لم يذكر فيه اذوية
توأمين بدينه اقل من ستة اشهر فان نفاها ثم سلطى احداهما الحق الكافي ولا يقبض ويغلبا بنا لانسان ولو نفي الحمل كانت توأمين اشقياء
ان ينفي اولاد هذه بلعان واحد وبين التوأمين المنقيين اخوة الام لاختلاف الاب ولو استلحق الاول للنفي لم يمتح به وان كان اعترافه به بعد الموت
ويؤثر وكذا الرقي بعد الموت ثم استلحقه ولو استلحق بعد اللعان لم يعد النسب لكن يثر الولد لهما من الاب ولا يثر الاب لم يولد الولد
والاخر بان لا يشترط تقديم الولد بضد نفي الولد في الاعتراف نعم لو تمت في النفي نفي انما سكال ولو قتل هذا الاب ولده فالا قرب ^{لنقص}
لا شقاء الرمة من طرف الاب وكذا الرقة ثبت له التحصيل **المقصد السادس** في العدة وفيه فصول الاول فمن لا عدة
غليها وفيه ثلث مباحات الاول الزوجة ان لم يكن مدخلا بها لم يكن عليها عدة من الطلاق والفسخ بعد التوبة والدخول يحصل
بإبلاع الحشفة قبلا ولا يشترط الانزال ولو خلا بها من غير وطئ لم يجب العدة على اقرب القولين سوى وطئها في ما دون الفرج او لا وطئها
كانت الحشفة ممتة بان يكون في منزله او غير منزله بان يكون في منزله او لا وطئها ولو اختلفا مع الخلق في الاجابة فالقول قولهم مع البين في العدم فان
اقامت شاهدين او شاهدا وامرأتين حكم بالثبوت وقبيل الشاهد والبين لان القصدا استحقاق كمال امر قال الشيخ والذي يقتضيه
احاديث اصحابنا انه ان كان هناك ما يعلم صدق قولها مثل ان كانت بكر فوجدت كما كان فالقول قولها وان كانت ثيبا فالقول قول
الرجل لان الاصل عدم الدخول وهذا القول مضطرب ولو طلقها ثم ادعى الدخول واقام شاهدا واحدا لم يحلف معه لان ثبت الزوجة
وليس ما لا ولغات من انكر دخولا بولده لثمة اشهر من حين العقد حتى نسب لا مكان ان يكون منه بان يطأها في ما دون الفرج
او استدخل الماء ولو اختلفا فيه مع نفي الولد لم يلحق به فالقول قول الزوج مع البين ولو لحقه نسب الولد لم ينفعه ولو اختلفا في
الاصابة قال الشيخ ان عليه المهر ^{لا} المجبور بان ينفق من ذكر ما يمكنه الوطئ بعد الحشفة فحكم حكم الصحيح وان لم ينفق منه نفي
لحق به الولد لا مكان الحمل بالمساحقة بعد ما حمل ان حملت وعدة الوفاة فامانة الطلاق فلا يجب لها الحصى وهو من قطع نكاحا
والمسلول وهو من سلت بفساده فانه يجب له العدة بالدخول من الطلاق وغيره وان لم يكن هناك حمل ^{الش} البائنة وطئها
بلغت خمسين سنة او شيئا ان كانت قرشية او بنطية ولا عدة عليها الا في الوفاة طهية لا في طلاق ولا في غير وكذا الصغيرة ^{التي}
لها دون تسع سنين سنة سرار دخل بها اولا وهي رواية زرارة الحنفية عن الصادق عليه السلام واليه ذهب معاوية بن حكم
من تدبرها علما بان قال الشيخ وجميع فقهاء المأفرين وقال ليست بالمرضي يجب العدة عليها ما مع الدخول لثمة اشهر لعموم قوله تعالى
فالتا في يمن من الجضر لا قولوا الا في لم يحضن وليس فيه دلالة نصية على مطلوبة للقييد بالزينة فقد تلحق من ذلك
ان غير المدخل بها لا عدة عليها في الطلاق والفسخ وكذا البائنة والصغيرة ويجب عدة الوفاة ^{الش} في عدة الحرة في الطلاق وفيه

و مباحث ١ المطلقه المذمومه بما ان كانت من ذوات الاقرار وهي الاقرار بعد ثلاثة اقرار سواء كانت تحت حرام عيب وحكم كذا
 فتح بعد الموت حكم الطلاق في العدة ويحسب الطهر الذي يقع فيه الطلاق من الثلاثة ان لم يتعقب الحيض فتح الطلاق بلا فصل ولو كان
 مع انتهاء اللفظ الواقع في الطهر بحيث لم يحصل زمان يتخلل الطلاق والحيض فتح الطلاق ولا يحتسب ذلك الطهر من الثلاثة بل ينضم
 الى تلكه اقرار مستأنفة بعد الحيض القول قولها لو ادعت بما رجع من الطهر عقيب الطلاق في كل ربيعين اربعين يوماً تحقيق حصول
 الاقرار الثلاثة ٢ اذ اقرارنا لدم الثالث في نفقسي العدة باق الحظية في حاله فيما يكره من الالة لا جزء من العدة خلافاً للشيخ هذا
 كانت عادة مستقرة وانا اختلفت صبرنا الى نقض اقل الحيض واقل زمان ينقض فيه عدة الحرة ستة وعشرون يوماً ولو لم يكن
 الاخره بالاقلاع على ما تقدم ونظر المائدة في الرجعة فلو اقرت بعد انقضاء هذه الايام بحصول الاقرار الثلاثة تصدق سوا كان لها
 عادة اكثر من ذلك او لا وعليها اليقين ان كذبها الزرع وان اقرت بانقضاء العدة في وقتها لم يقبل فان ضي زمان الامكان وقالت
 و هي في الاخبار والافان نقضت عدتي قبل قولها وان كانت مقيمة على ما خبرت به فالوجه ان لا يحكم بالانقضاء ولو ادعتنا الانقضاء
 بالوضع قبل قولها اذ مضى بعد الوطى او امكانه ونقض اي شيء كان ولا يشترط صبره نصفه ولو كانت معتدة بالشيء وكان انقضاء
 الطلاق او الوفاة لاحتسب ثلثاً شهراً واربعه وعشرين يوماً وان اختلفت القول قول الزرع لان القول قولها في اصل الطلاق وكذا في منه
 د التي لا تحض وهي سنة من تحيض تعتد من الطلاق ما الفسخ مع الدخول بثلاثة اشهر ما اليائسة لكبر او الصغيرة التي لم يبلغن
 ان لا عدة عليهما وان دخل بهما على ما تقدم خلافاً للسيد ولو كانت مثلها يحض اعتدت بثلاثة اشهر وان خرجت لثنته ولم يرد ما خرجت
 من العدة وكذا لو دلت الاقرار الثلاثة وان لم ينقض لاشهر ما لو اقرت لدم في الشهر الثالث وافرقت الحيضة الثانية والثالثة فانها
 نصيب سنة لاحتمال الحمل ثم تعتد بعد ذلك بثلاثة اشهر وهذه في المستربة والشيخ رحمه الله قال في النهاية ان ما فرقت الحيضة الثانية
 صبرت قبل تمام السنة اشهر ثم تعتد بثلاثة اشهر وان اقرت الحيضة الثانية قبل تمام السنة اشهر وافرقت الثالثة صبرت سنة ثم تعتد
 بثلاثة اشهر وابتهايات ما بينه وبين خمسة عشر شهراً ورثه الاخر وفيه اشكال والرواية ضعيفة اذا اقرت لدم بعد الطلاق مرة
 ثم بلغت سن اليأس اعتدت بشهرين اربعين ولو طلق المستحاضة وعرفت ايام حيضها اعتدت بالاقراء وان لم تعرفها اعتبر نصفه الذي
 واعتدت بها شك به دم الحيض فان شبه رجعت المعتدة فاسماً وان اختلفت لو فقد لم تعتد بثلاثة اشهر ان قلنا ان هذه تحض كل شهر
 ثم وعلى قول البعض علمنا انما تحض عشرة ايام طهر او عشرة حيضاً كانت عدتها اربعين يوماً ولحظتين ولو كان لها عادة مستقيمة ثم
 اضطربت فصار عدتها كانت تحض في كل شهر ثم لا تحض الا في شهرين او ثلثة وما رعاة اعتدت بالاقراء المجردة الا بالعادة الاولى ولو
 ما دت لا تحض الا بعد ثلثة اشهر او اربعة اشهر بالاشهر والاضابط ما تقدم من ان الاعتبار بالسابق من ثلثة الاشهر اليقضي لثمة
 الاقرار ولو كانت لا تحض الا في كل اربعة اشهر فادارة اعتدت بالاشهر ايضاً المعتدة بالاشهر ان ظلت في قول الاسير الهلالية لقدف بثلاثة
 اشهر وانطلقت في نساء الشهر اعتدت لهالين فاخذت من الرابع حكمة كمين الاولى وقوى الشيخ حكمة الثانية من الاولى ونيلوا
 والاضاف ولوارثايت بالجل بعد انقضاء العدة والشكح لم يطل لان ينظر الحمل وتحقيقاته من الاول ولو حدثت الرية بعد العدة وقبل النكاح
 جاز لها ان تنكح الله في ما لو اريأت به قبل انقضاء العدة فانها لا تنكح ولو انقضت العدة تحقق الحمل او وضع الحمل قال الشيخ اذ طلقها فان اريأت
 بالحمل بعد الطلاق واودعته صبر عليها السنة اشهر ثم رجعت بعد ذلك بثلاثة اشهر فان ادعت بعد ذلك حملاً لم يثبت اليها وقال ابن ادريس
 كافي وهو جيد ١٧ الصغيرة عند السيد المرتضى والتي لم تحض في سنة من تحض عندها اذا اعتدت بالشهر ثم رأت لدم بعد العدة
 كان عدتها مضت ولا يلزم عدة بالافرا ما رجعت وان رأت لدم قبل انقضاء ما فانها ينقل الى الاقرار وحل نقضها بها بالطهر قبل الدم فوالا فري ذلك
 لان اشكال من طهر الى حيض يحتمل عدده لان اكثر هو الطهر من الحيضين ١٨ في عدة الحامل في الطلاق وفيه ١٩
 الحامل يعتد من الطلاق بوضع الحمل سواء كانت حرة او امه وسواء وضعت بعد الطلاق بعد الطلاق بلا فصل او افر اكثر زمان الحمل وقال ابن بابويه

تعتد بأقرب الأجلين فان مضت ثلثة اشهر ولم تضع خربت من العدة وان وضعت قبل ثلثة اشهر خربت الصا من العدة والمعتد الا ان لا يكون
بين ان يكون الحمل ثلثة اشهر او غير ثلثة بعد ان يعلم انه حمل بعد ان يكون علقه سواء ظهر فيه خلق آدمي من عين او ظهر او بدا او حمل ولم يظهر كمن يقول ^{لغيره}
ان فيه تحطيطا باطنا لا يعرفه الا اهل الضعفة او يلقى دما مسجدا للحيض في تحطيطه ولا باطن لكن شهد القربان منه مبدا خلق آدمي ولو بقي
لخلق ونضروا لما لفت دما لا يعلم من هو ما علقه ولا دمي ولا فان العدة لا تنقضي به وقال الشيخ لو الفت نظفا وعلقه انقضت بها العدة
ولو طلقته واذا عتد الحمل صبر عليها تسعة اشهر هي اقصى مدة الحمل لا يلفث الى دهرها وفي رواية سنة وكذا الوضعت ولو ادعت بها اخر على
القولين ثم لا يلفث الى دعواها وفي رواية سنة وكذا لو وضعت ولدا واذا عتد بها اخر على احد القولين **بحر** لو كان حاملا باثنين ولدتهما
وبينهما اقل من سنة اشهر للشيخ قولان احدهما انها تبين بوضع الجميع وهو الاقوى وكذا لو ارتجعا وكذا قد خرج بعض ولدها تحت الرجعة ولا بين
الا بوضع جلة الولد لعلمنا قولنا ان الحامل هل ترى دم الحيض ام لا فان قلنا بالاول لم ينقض العدة به بل بوضع الحمل ونعتد للماموس
الزنا اذا اطلقها تزويج بالامح لا بالوضع من حين الطلاق ولا اعتبار ما قبل من البتة فتد بالوضع لو اتفق به وبالاثر بعد الطلاق ولا يداخل
العدان ولو زنت امرأة حالية من بعد حملت لم يكن عليها عتد من الزنا او جاز لها التزويج ولو لم تحل فلا قربان عليها العدة فاذا اتفقا على
زمان الوضع ما ادعت وقمع الطلاق قبله واذا عتد البعينة قدم قوله مع اليقين ولو اتفقا على زمان الطلاق واذا عتد الولد لم يعلو اذا
تأخر ما قدم قوله مع اليقين ولو جعل الزمانين لكن اذ عتد سبق الولادة واذا عتد سبق الطلاق قدم قوله لامالة بهما الرجعة ولو جعل البو
فلزم الرجعة لامالة بهما وليتجه له ترك الجواز لا نقضه ولو ادعتا آخر الطلاق عن الولادة فقالت لا اعلم لم يكن جوابا بالزمت
التصديق والتكذيب وان سككت حلق وكذا لو قالت ما خرت الولادة فقال لا اعلم كل من احدا الامرين كان سكت حلفت **بحر** لو ان
ولد بعد الطلاق لتسعة فمادون من حين الطلاق لحقه في البأس والرجعي سوار اقرب بانقضاء العدة اولا واستخفت الثقة ^{لكن}
حتى تضع وان كان اكثر وكان بائنا لم يلحقه ويتبع غير لكان وتنقض العدة بوضعه لا مكان كونه منه وان كان رجعا لحق به ان انت
لدى اكثر زمان الحمل من وقت انقضاء العدة وان انت بعد اكثر لم يلحقه ولو وضعه لاكثر من تسعة اشهر من حين الطلاق البأس
او من حين انقضاء هذه الرجعي فاذا عتد تزويجهما بعد جد يد لحقه والا فاقول قوله مع اليقين على نفي العلم بولادهما انكر قبل قوله
مع اليقين فان سككت حلفت ونبتا التكمام وان نبتت الولادة زوجه الولد بالفرش ولم ينبتا الا باللعان وان سككت لم يثبت التكمام وفي
احلاف الولد اسكأل ولو مات الزوج وخلف ولدا واحدا لحكمه حكم الزوج الا انه يحلف على نفي العلم بالتكمام لا على نفيه وليل ان يلعن مع المرأة
بالفرش والولادة وكذا لو كان اكثر وصدقها وان شهد في واحد او كذبها الاخر اخر وحلفا خد من المصدق بنسبة حصته من الميراث
ولا يثبت السبب باقراره الا ان يكونا عدلين وكذا المرأة ياخذ بالنسبة من حصته المقر ولو كانا عدلين اخذت من الجميع وكذا الجفت
لو كان الوارث غير ولد ولو انكر الوارث حلف وان سكت حلفت ونبتا الميراث والفرش وان سككت قوت الشيخ عدم اتفاق البهين الى ان يبلغ الو
طون رجعت في عدتها فرق بينهما ولا ينقطع العدة الا بالان لم يدخل الكافي او دخل مع علم التحريم والعدة ولو دخل مع جهل احد الحلقين
وصارت فراسا وانقطعت عدة الاول ويفرق بينهما ويكلمة الاول ثم راسا فخرى ثلثة ان لم يكن جلهلا وان كانت جلهلا من الاول
بان تاتي به لا قاسين ستة اشهر من وطى الكافي وتسعة فمادون من وطى الاول اعتدت بوضعه من الاول واسا نفث ثلثة اقراء بعد
للثاني فيما الا والثقة وله الرجعة مدة الحمل وان التحق بالكافي اعتدت بوضعه له ثم اسا نفث كالعدة للاول وله الرجعة بعد الوضوع في
عدته وهل الرجعة في زمان التحل قوت الشيخ ان ولا يخرج عن غير الوط من الرجعة كالا حرام وان لم يكر الحاقدهما اخرج من خبره
الحق به واعتدت بوضعه له ولا اخر ثلثة اقراء بعد وان لم يكن الحاقدهما حملت بعد ونسبة عدة الاول ثم اسا نفث اخرى للثاني
في كل فتحة عددا لللعان والموت فان حكمه حكم الطلاق في الاحتداد بوضع الحمل منه **الفصل الرابع** في عدة الوفاة وفيه يوم مباحث
الحرة المنكحة بالعقد الصحيح اذا مات زوجها اما ان يكون حاملا منه اولا فان لم يكن حاملا اعتدت باربعة اشهر وعشرة ايام

كانت سبعة اولا بالاعمال ان يكون المولود خليا اولا وان كانت حاملا اعتدت بابعدا الاجلين كان فبعت قبل ان يفتا بربعته بغير الشهر حتى تنفي
 وان انقضت قبل وضع المولود حق تنصع ب الحامل يكون او اعتدت من حين الموت كان واقوا والاعتدت بربعته اشهره ثمانية عشر ايام
 من الخامس وثمانين بغير الشهر من عاشر وان كان في اثناء الشهر وفي بعض يوم حسب ما يفي من الشهر واحبت بثلاثة اشهر بالاعمال او ثمانين من الشهر
 الثلثين يوما الى مثل ذلك الوقت الذي مات فيه ولا فرق في الاعتداد بربعته اشهر وعشرة ايام من ان يخص فيها ولا بربعه لو مات حتى لا دون تسعين
 وامرأة حامل اعتدت بالشهر وورد الحمل سواء ظهر قبل بعد موته او قبله ثم ان كان الحمل بشيئا معتدا بربعته اعتدت به عن المخلوق به ثم بعد
 الوضع تعتد بالاشهر والوفاء وان كان من زمان لم تعتد له واعتدت بربعته اشهر وعشرة ايام من حين الموت اذا وضعت بعد الشهر من حيث
 من العدة بجزء الوضع ولا يشترط في ذلك خروج من النفاس وكذا في الطلاق واذا تزوجت لم يغز الخول حتى يظهره المكلوكة بعد الشبهة
 ان لم يدخل بها ورفق بينهما فلا عدة سواء ما تعلقا فلا وان دخل ورفق بينهما اعتدت بثلاثة ايام من حين الفرقان كانت من ذوات الحوض
 وان كانت من ذوات الشهر اعتدت بثلاثة اشهر وان كانت حاملا بوضع الحمل ولا تعتد عدة الوفاة بل تعتد لومات قبل ان يفرق بينهما باحضلها
 واذ طلق زوجته بايئا وما تنفي العدة اكلت عدة الطلاق وان كان جميعا استأنف عدة الوفاة وانقطعت عدة الطلاق وان كانت قد حبت
 العدة ترمات لم يكن عليها عدة اخرى ولما جهر في العدة ثم طلقها جميعا قبل المسير بايئا ومات استأنف عدة الوفاة وان كان بايئا استأنف
 عدة الطلاق اما لو كان الطلاق بالايئا ثم جرد عفا اخر وطلق قبل الدخول ترمات فانما تكملة عدة الطلاق ولو طلق ولحد لغيره
 فان قلنا التعيين شرط فلا يبرئ من الطلاق وان لم يجعل شرطاً ومات قبل التعيين اعتدت كل واحدة بعدة الوفاة سواء دخلت من اولا
 ولو كان حوايل اعتدت بابعدا الاجلين وسواء كان الطلاق بايئا او جميعا تغلب الجا نبيا الاحتمالا ولو عين قبل الموت انفرقا الى المعينة
 واعتدت للطلاق من حين ايقامه بهما الا من حين تعيينه فالشيخ ويحتمل من حين التعيين وان كان الطلاق بايئا ومات قبل اتمامها
 اكلت عدة الطلاق فان كان جميعا استأنف عدة الوفاة ولو مات بعد نفق ثلثة اشهر او ثلثة ايام من حين يقع الطلاق وقبل ذلك
 من حين التعيين فعلى قول الشيخ بانه لا يسانفنا لا فرى وعلى الاحتمال اليسا نفعة الوفاة وتزف ولو كان الطلاق معينا ثم استتبه رما
 قبل ان ينس فان لم يدخل بها اعتدت كل واحدة بربعته اشهر وعشرون كاشا حوايل اعتدت بكل واحدة بابعدا الاجلين وان كانتا حوايل
 وماتت عقيب الطلاق بلا فصل اعتدت كل واحدة بابعدا الاجلين من قرين او اربعة اشهر ح المطلق نفقة زوجته حين الطلاق
 سواء كان حاضرا او غائبا فلو وقع الطلاق غائبا لم يمت حقوق منة العدة لهذا التزوج من غير استيفاء عدة اخرى ولو علمت الطلاق
 ولم يعلم وقت ايقامها اعتدت من حين البلوغ ولو ماتت الحاضرا اعتدت للوفاء من حين الموت ولو كان غائبا اعتدت من حين
 الجور سواء كانا الحبر مدلا او لا لكن لا ينكح الا بعد موت الوفاة فالقائدة الاكتفاء بذلك العدة المتفق بها ان كانت حرة وماتت حيا
 قبل انقضاء ايامها كان عدتها اربعة اشهر وعشرون ايام وقيل ثمان وخمسة ايام وهو ضعيف سر ودخل بها طلاقا ان كانت حاملا وان كانت
 حاملا كانت عدتها بابعدا الاجلين كالدائم ولو مات بعد انقضاء الاجل امت عدة الفرقانما حبضتان او شهر ونصف لان انقضاء
 الاجل كالطلاق البين وعدة الامتنان الوفاة ثمان وخمسة ايام وان كانت حاضرا بابعدا الاجلين يحجب على المتوفى عنها زوجها انما كان
 امسقطا الحداد وهو صفة في العدة وهو ان تجنب المعتدة كل ما تدعو النفس اليه مثل الطيب والزينة وليس الطيب والفري بحجاب
 ودهن وغيره سواء كانت الزوجة صغيرة او كبيرة مسلمة او ذمية وتردد ابن ادريس في الصغيرة لان الحداد مكلف وليست من اهله
 وعلى قول الشيخ يتولى نعمها والشيخ في الامة الزوجة قولان احدهما انه لاحداد عليها والاخر عليها وهو قول ابن ادريس وعندي
 لذلك نظر لاحداد علي غير المتوفى عنها زوجها من المعتدات سواء كانت عترة رجبى او باين او فسخ او ردة او لعان او غير ذلك
 والاقر بان المفقود على نعمها على الحداد ولو مات الوفاة بالشبهة اعتدت بالموطوعة عدة الطلاق حاملا كانت او حائلا ولا
 حداد عليها لو كان لاحداد على ام الولد بموت سيدتها بالحداد فانما هو في البدن وهو ان تجنب كل ما يحبس الاعمال بها ويدعوها بها

من تخشين بطيب فريضة أمّا المسكن فلا فلها ان يسكن حيث شئت حسنا كان او غير والدمن الطيب كمن الكره والامان والنفقة
لا يجوز لها استعالة في بدني او غير الطيب كالشريح والتمس بالبرزخ استعالة في غير الشعر ولونبت لعلها تنقب من دهنها والكل لا
لا يجوز استعالة فان اضطرت استعالة لبلا وسحتة بما راولا يضر كالتونيا يجوز استعالة لبلا ونما را وتجنب لكل البصر فيه
من تخشين العين والدمام وهو كالكون وهو نجر الوجه لا يجوز لها استعالة وكذا السفيديا والرايس والخضاب والطين من ذهب
او فضة وتجنب الطيب في ثيابها وبدنها العالية وان ذهبت ليحتمل الا في السواد فمضى خضابا ولا يحرم قليم الاظفار ولا حللها
ولا يمنع من لبس القافر من الثياب كالمري والكرتفع والماء لوري والدمعي والنفث وغيره لانهما يتخذ من فطن لو كان او صورا
وبر وما يتخذ من الابرسيم والاشنع والاول بحمد سوارا يتخذ بصنع او غير اما الثوب المصبوغ فان كان المصبوغ لتقوى الريح عنه
كالسواد فانه جاز وكذا الديبايح الاسود كان للزينة كاللمرة والصفرة وغيرها فاما ما يمنع منه وما روي من الزينة وغيرها كالخضر
والانزق فان كانت مستعمدة يضرب الى السواد لم يمنع منه وان كانت خفيفة تيسر الى الخمر منعته بالذميمة يجب عليها العدة والحلاد
سوا كان الزرع مسلما او كافرا لا يجوز للعدة ان تنزع قبل كمال عدتها سوا كانت حرة باين او حرة وسوارا كانت عدة وفاة او
طلاق وسوارا دخل الاول في الرقاة وان تزوجت وقعه واسدا لا يتعلق به حكم الاسقاط نفقته او سكناها النشوز ولو لا ينقطع العدة
لانها لم يصرها شافيا وطاها الله ثم علم التحريم او علمه خاتمة فلا عدة له وان جهلا معا لوجه الرجل خاصة فان لم تعد بعد الاول
ان كانت حائلا ولا يتداخل العدتان وان كانت حاملة فكذا لكن يقدم عدة المرأة ولو خالعا لهما ثم عقد عليها قبل انقضائها
انقضت العدة فان طلقا قبل الدخول لم يكن عليها عدة وقفا اليشع بعد حكمه بوجوبها ولو طلقها باينا ثم وطئها فالا فرب بدخل
لانها لا احد سوارا كان حائلا او ولو اشترى الجانية بعد طلاقها ونقض بعض العدة وان لم يعلم تخير في الفسخ فان اختار الامسار اكل
عالمها حياها وليس عليها حتى ينقض العدة فاذا انقضت فالليشع لا يحل حتى يستبرأ ولا يدخل الاستبراء في العدة لانه
حقان لاربان وعندى في ذلك نظريه لولم يفرغ على فراشه زوجة فوطئها فلا حد عليه بالمثل ولحقه النسب وعليه عدة الزور
كانت المرأة حاملة بالتحريم وجعل الراطم لحقه النسب ووجبت العدة وحدت المرأة ولا مرد ولو كانت امه فكذا لانه العدة فانه عدة
امه والمردتان عليه عن ميراث الامه العشرة ونفسه على التفصيل وعلى الواطئ فيهما الراديين سقوطه حيا للسيد ولو اعتدت من المحلل
فزوجها الاول في العدة كان حكمه حكم الاجتنق في التحريم المؤبد وعده يده المطلقة رجعا لها النفقة وان كانت حاملة من ذلك
يوم ما يفوتها والباين لا نفقة لها ان كانت حائلا وان كانت حاملة فلها النفقة يوم ما يفوتها ولا ينتظر وضعها ونكاح الشبهة لانه
الا ان يكون حاملة فثبت النفقة للحمل فاذا تزوجت في عدتها وحلت فقلنا النفقة الحامل لم يكن لها نفقة لاحتمال ان يكون
الاول فينفق النفقة ومن الثاني فلا يستحق فلا يدفع اليها بالنكاح فان منعه وله مال المهر انفق منه والاسير اعطى لنفق
احداها بالقرعة وبطلانها تزوج بنفقة اقصى المدين من مدة الحمل ومدة الاقرار وان قلنا للحمل استحققت النفقة على بغير
مدة الحمل ومع الرضخ ينفق من مال الولدان كان له مال والا وجبت نفقة اقصى المدين لانها قد اخذت النفقة لمدة الحمل فاذا
ليست كالمطالبة بغيره ولو كان الطلاق بائنا فكذا لانها ترجع بعد الوضع كالفداء عاك بجمع بنفقة اقل المدين **الفصل**
الخامس في المفقود وفيه ست مباحث الغايب ان كانت غيبته عن منقطعة يعرف خبرها تزوجته باقية وان بعدت
المسافة وطالت الغيبة ما لم يثبت وفاته وان كانت منقطعة لا يسمع خبر ولا يعلم حاله من حيات وموت فان صبرت المرأة
فلا يجتهد ان رفعت امرها الى الحاكم اجلها اربع سنين من حين الرفع وبث في طلبه وعرفته حاله في الافاق فان عرفت خبره
وجب عليها التصل بدوا وانفق عليها الحاكم من بيت المال ان لم يكن له مال وان لم يعرف خبره فمضت المدة وان كان للنفقة
ولي ينفق عليها وجب عليها الصبر بدوا وان لم يكن له ولي فرق الحاكم بينهما واعتدت العدة الوفاة من حين التفريق وجاز لها التزوج

استبراء له ولو مات السيد لم يكن عليها استبراء ولو مات السيد بعد الاغتناء لزمتها الاستبراء عنه ، اذا اشترى نجارية
وطيما بايعها عليه استبراءها ان راد وطيمها او تزويجها ولو اراد ان يعتقها او تزويجها قبل الاستبراء قال الشيخ لم يكن له ذلك
وروي في بعض اخبارنا حمان والا والحوط ولولم يطأها البايع بان كان صغيرا او مجنونا او غيبا او امرأة اكلت قد طيما ولو اشترى
قال الشيخ لم يجز له وطيمها قبل الاستبراء ويجوز تزويجها قبل ذلك لروى في بعض اخبارنا يجوز له اذا اشترى من امرأة لثقة خير
باستبراءها قال الاول يجوز لشترى نجارية وسبايها التلذذ بما شربتها والنظر اليها بشهوة وسبايها انواع الاستمتاع وليس
وغيره له سوى الوطى في القبل فانه لا يجوز قبل الاستبراء في صورة وجوبه يا اذا تزويجها واستبراءها قبل القبض عند
بذلك الاستبراء قال الشيخ ولو كان ابتاعها ولم يعصمها فاستبراءات بحضرة ثم قبضها لم يعتد به وليس بجيد واستبراء
الحامل بوضع الحمل ولو ادعى المشتري سبق الحمل على الباع صدق وان رضعه لا قل من ستة اشهر من حين الوطى والامتناع
القول قولها قول البايع مع اليقين ان اشتبته والا فلا ولو ظهر الحمل فادعى البايع انه منه صدقة المشتري بطل البيع وان
كذبه ولم يكن البايع اقرب به قبل البيع لم يقبل دعواه في بطلان البيع وكذا امر ولدك لا الشيخ والاقوى قبوله في المشتب
لعدم نظر المشتري به وفيه نظر وان كان اقرب اولاد رضعه لا قل من ستة اشهر بعد الاستبراء لحقها الولد وبطل
البيع وان انت به لاكثر من ستة اشهر لم يلحق به ثم ان كان المشتري قد وطيمها وانت به لدون ستة اشهر من وطيمه
او لم يكن وطيمها لم يلحقه وكان مملوكا له وان انت به لستة اشهر فالحق به وكانت ام ولد يوضع الامة
الاستبراء عند المشتري سواء كانت حرة او حرة او حرة **الفصل السابع** في نفقة المطلقات وفيه يلجأ
المطلقة رجعا لبيتها النفقة والسكنى فلا يجوز لها الخروج من منزل الزوج الذي طلقت فيه ويحرم عليها اخراجها منه الا ان
بفاحشة وهو ان يفعل ما يوجب الخذف فيجوز لاقامته وادنى ما يخرج لاجلها ان يوزع اهلها ولو اضطرت الى الخروج جاز لها
انتصاف الليل ورجع قبل الليل ولا يشترط اذنه وكذا يخرج لاداء الحج العاجب ان لم ياذن ولا يجوز لها في التذبا لاجلها
بلا سكنى المطلقة بانساؤها ان يخرج اين شأت من غير اذن ولما اخرجها ايضا الا ان تكون حاملا وكذا نفقة لها لا مع
الحمل فلها السكنى والنفقة حتى تنزع النفقة يجب يوما في مدة العدة وكذا السكنى سواء كانت اتر وجميلة او غيبة
او امانة يرسلها مولاها ليل او نهارا ولو منعها ليل او نهارا فلا نفقة لها ولا سكنى ولا نفقة للمطوعة بالشبهة مدة العدة
الا ان تكون حاملا فثبت لها النفقة حتى تنزع عند الشيخ الرجعية ليس لها ان تخرج وليس لزوجه من المسكن الذي طلقت
فيه ولو اتفق على الاشغال عنه فالاقرب للجواز لو كانت بفاحشة وهي سنة اهلها او ما يوجب الحد فنقل عن المسكن الى اقرب
المواضع اليه ولو ستم اهلها نقلهم عنها هذا اذا اتحد المسكن ولو كانت في مسكن منفرد لم تنقل عنه لعدم العائنة ولو
المسكن ضمنا اشغل الزوج واهله واستقرت هي فيه مدة العدة اذا خرجت من المنزل لاقامة الحرة تاليه بعدا ^{سجنا}
ولو اخرجت المشتد لم تعد اليه واسكنها في غيره ولم يقطع حقها من الاسكان بالفاحشة والايذاء وانما يجب اسكانها في منزل ^{للطلاق}
لو كان ملكا للزوج او كانت له فيه اجارة او اعانة لم يرجع صاحبها الى نقض العدة ولو انقضت مدة الاجارة قبل انقضاء العدة
او يرجع لم يعد نقلها الى المواضع وكذا الزوج بالمرز ولو كانت قبل الطلاق في ملكها وطلتها فيه فان كانت فيه باجارة منه او
جاز وان طلبت سكنى غير ازمه وكذا لو كانت الدار لابويها وهي سكنى معها والحكم كالاجنبي ويجب عليه اسكانها في منزل لها
وتختلف النسبة اليها فالرفقة في منزل متسع والرفقة في ضيق والمفترع بالاحالة الطلاق ولو كانت قبله في منزل ادون كان لها
المطالبة بالواجب والارحام عن مسكن الطلاق اليه ولو كانت في رفع كان للزوج نقلها الى الملايم وابقاؤها ولو اراد السكنى
معها حازم اتسع المنزل لو باع المنزل بعد الطلاق فان كانت معتدة بالشرع يورث بيع وان كانت بالاقراء او الوضع بطل

جعله قبل الطلاق من باب جواز التلويح بالفرقة ولو كان بعد ولا مسكنه فكله ولو كان المسكن له كان له الحق بالتسكن فيه ويجوز
البيع الحاكم ان كانت معتدة بالشهر قبل الانقضاء والمختلفان من اجرة المسكن يكون في ذمتها الى الميسرة المعتدة بالاشهر يقرب
باجرة المثاليين وتقرب بالحاصل باجرة اقل الحمل وذات الاقراء بالاول والايمان ان افعى الا اخذت نصيب الرايد ولما دنا من فسد الحمل
قبل الاقل تقرب فيه هي والفرع بحسب ما بقى لهم وهل تقرب في المدة بالجميع او كل يوم باوله فيه نظر فان اسكنها استيطار مسكن
الطلاق بما قرب لها تعين سكنها فيه والاسكت في اقرب الموانع اليه ولو امرها بالانتقال فطلقتها فان كان قبل المعتد^{فيه}
وان كان بعد استقر رها في الثاني اعتدت فيه وان كان في الطريق اعتدت في الثاني ولا اعتبار بانتقال الكبد دون^{الفرع}
والقبال ولما دنا في الثاني ثم عاد فتلحق قرائنها وعياله فطلقتها فيه اعتدت في الثاني ولو امرها بالسفر ثم طلقها قبل^{الفرع}
لم يخرجها السفر واعتدت في منزلها وان خرجت ولم يبق دار المسكن في الحج او الزيادة او النزهة لزمتها العود بعد قضاء الحج
ومضى ثلثة ايام للزيادة والنزهة فان لم يجد رفقة وخافت فلها الاقامة وان وجدت رفقة وامنت لزمتها العود بغير^{الفرع}
به ان علمت وصولها الى البلد وقضاء باقي العدة وان علمت عدم تمكنها قال الشيخ الاقوي وجوب العود ايضا لانها ما مود به
وهو حسن ولو كان اذن لها في مقام مدة في البلد الذي جاز لها المقيم فيه تلك المدة يا اذا اذن لها في الاحرام فاحرمت^{لها}
فخرجت لاداء الحج ان خافت فواته ثم تعود وتقتضي باقي العدة وان افسح لها او كان شريطة لم يخرجها الا ليقوم بذهابها
انها تقيم وتقتضي عتبتها ثم تجزى وتعتبر ولو طلقها ثم احرمت ثمة العدة ثم اكلت العدة وان كان بجنة فكل ذلك ان لم يكن خذفت
الوقت وان فاتت تخللت بعمرة وقضت ان كان عاجبا في القابل لب لو اذن لها في الرجوع الى بلدها قبل فخرجت ثم طلقها واختلفا
فقلت نقلتني الى هذا فانكر قدم قوله لانه اعرف بقصده لو طلق البديق وجاز لها الانتقال ان شغل جميع اصل صلتها اجمع
اهلها وان كان في الباقي منفعة ولو انتقلوا دون اهلها وكان فيهم منفعة لم يخرجها الانتقال وكذا لو هرب اهلها خوفا احتضرت
الا ان ليها لكم في الخوف يملكونا المرأة انهدام المسكن والغشور ما اشبه ذلك جاز لها الانتقال ولو وجب عليها خروجا
بندرة استدعاها الحاكم لا يستغفنه والمحل لكة يه لو طلقها او لا مسكنه وجب عليه ان يستأجر لها مسكنا ولو كان رجلا
استأجر الحاكم لها من ماله فاعلم بجدله اقترض عليه ويجوز ان يفرض اليها التقرب على ما يستأجر به مسكنا ولو استأجرها^{فتمت}
من غير اذ الحاكم لم يكن لها الرجوع مع وجوب الحاكم ويرجع مع فقده ولو وجب الحاكم من يتطوع ببذل المسكن لم يكن له الا^{من}
ولو طلقها في منزلها وانقضت العدة ولم تطالب بالاجرة لم يكن لها الرجوع وكذا لو اكرمت وسكنتها ولم تطالب بالاجرة
حتى انقضت العدة ولو طالبت في الاثناء كان لها الاجرة من وقت المطالبة لو طلقها الساكنة في الفينة فحكم الحاكم بالدار ولو طلق^ك
مسكنا او كانت دون سكني مثلى اسكنها اين سكن لو مان فريضة مسكن جماعة لم يكن لهم قيمته ان كان بقدر مسكنها الا^{ذمتها}
اوبع انقضاء عتبتها هذا اذا كانت حاملا لا يخل بالنفقة المستوفى عنها نفقها ولا تسكني لها ولو كانت حاملا وقال الشيخ رحمه الله
ثبت لها النفقة من مال ولدها وضعفه المفيد والافريخي المفيد لما مر من فطره تبين ندجه في الحال ويقسم ماله
بين زكوة وبعث عدة الوفاة من حين الارئاد وعن غير فطره تعتد من حينه عدة الطلاق وان زيد من بطن الكفر
واظهر الايمان يقتل ولا توبة كتاب^{العتق} **العتق وتوابعه وفيه مقاصد الاول**
في العتق وفيه فصول اول في فضيلة وماهيته وصيغته وشرايطه مباحث الحق فيه فضل كثير وترب عظيم بالنفع^{طاع}
فان رسول الله صلى الله عليه وآله من اعتق رقبة مؤمنة كانت فداء من الله تعالى الى الله عليه وآله من اعتق مؤمنا اعتق الله
بكل عضو منه عضوا من الله وان كانت اثنى اعتق بكل عضو من الله تعالى وقال الصادق عليه السلام يستحب لكل رجل
ان يتفر بعشبه عرقه ويرمعه بالعتق والصدقة ولا خلاف في القرية به بالعتق لانه لعل من منه عتاق يميل وعناق^{الطريق}

اى خالصا وتسمى السبع عتقا الخلو من ايدى الجارة وشيئا تحليل ارقبه من الرق يقال عتق العبد وعتقه او هو متفق ومعتق
 صيغة العتق تامر بجهة وهو لفظان التثنية والاعتاق واما كناية مثل فلكت رقبته او انت سايبة ولا سبيل الى علينا ولا سلطان
 او اذهب حيث شئت وقد خلتك واما يقع بصريح الصيغة دون الكنايات سواء نوى بها العتق ولا بد بشرط في القول الا ان
 بلفظ التثنية مع اليقظة فلا يقع بمجرد اليقظة منفكة عن اللفظ ولا باللفظ الذي ليس بصريح وان نوى العتق ولا باللفظ التثنية
 ولا بلفظ التثنية مع القدر على المطلق ولا الكناية ومن شرط التجريد عن الشر والصيغة فلو علقه باحد هالم يقع وكذا لو قال ابدك
 حرة او ابدك او غيرهما من الاعضاء لم يقع بخلاف الجزاء المشاع مثل نصفك او ثلثك او غيرها وكذا يقع بما يعبر به عن الجملة مثل ابدك
 او حبدك ولا يقع من الخالف به ولو قال يا حرة وقصد الانشاء ففيه نظر ينشأ من بعد احتمال الانشاء ولو قال لمن اسمها حرة
 فخرت مع قصد الانشاء ونصدق في قصد الاخبار ولو جعل لم يحكم بالخرقة سواء كان اسمها القديم له او الحادث ولو قال يا سيدي
 او يا مولاي وانت سيدي او مولاي لم يخرج بذلك وان قصد ولو قال سيد غير لعقته منشأ لغا ومخرج ابتداء بعد شرائه
 من شرائط العتق صدوره من العاقل المختار القاصد الى العتق المنقرب الى الله تعالى الجازا التفرغ فلا يقع من الكفل وان بلغ
 عشر على الاقوى ولا من الجور ولا من المكر ولا الشاهي ولا العاقل والسكران ولا من غير المنقرب به الى الله تعالى كمن اعتق بغير نية
 من جلب نفع او دفع ضرر وسقط باشرط التقرب بعتق الكافر سواء كان ذميا او حربيا لانه لا يعرف الله تعالى وجوز في الخلاف ولا
 من الحجر عليه او لفسه او فلس بشرط في العتق فلا يقع العتق قبل سوره علقه به او لان لم يند عتقه عند ملكه ثم
 وكذا في كل عتق مشروط فانه يقع بالندرجا صفة ولا عتق بغيره لم ينفذ وان اشترى بعد ذلك وكذا الواجبات المالك ولو كان العبد
 لولاه الصغير لم يصح عتقه فان قوته على نفسه ثم عتقه ثم عتقه (الا قرب عدم اشتر المتعين المتعلق له المالك كان
 اليصع احصا لوجوب الفرقة ولو عدل عما عينه المخر لم يقبل رجوعه والتعيب يكون بالقول مثل اخرجت عينه في هذا ولحق
 بالفعل الا قرب ذلك مثل ان يبطا احدي الجارين في شفعين الاخرى العتق على اشكال والاشكال في التلخيص والنظر كذلك
 اكداما الاستخداما لوجهاته لاعتن ولو بان قبل التعيين فالاقرب الفرقة دون تعيين الوارث ولو ادعى اربعة من المطلق
 صدق وحلف للغير ان ادعاه ولو اعتق معينا ثم نسبته حيا للتصريح بذكر ويعمل بقوله في الذكر مع اليقين لو ادعى غير التعيين اربعة
 ولا يقبل رجوعه والا قرب عتقه ما ولو لم يذكر لم يستعمل الفرقة صا اذ حيا ولو مات افرع ولو ادعى الوارث العلم رجع اليه ثم اليقين
 لو ادعاه الغير فان كل قضى قضى عليه وارضاه اليقين لا يصح عتقه كالمالك العبدى او جارى خرف في حجة ذلك نظره بشرط السلام
 محل العتق فلا يجوز عتق المملوك الكافر وقيل يقع وقيل مع التذرية كمن عتق المالك والعاجز عن الكسب فان فعلا استحب اعلانه
 عتق المومن خصوصا اذا ملكه سبع سنين ويجوز عتق المستضعف وولد الزنا وقرابان ادر ليس ضعيف عندي
 فمين يصح استرقاقه وفيه تسعة مباحث اما الصحيح بشرط اهل الحرب وهم جميع الكفار عدا اليهود والنصارى والمجوس القاطنين
 بشرط الذمة ولو اخلوا بها صاروا حربيا ثم ليس بالرق في اعقابهم وان اسلموا بعد الاسترقاق يجوز استرقاق جميع الكفار جميعا
 وان كان السبي كافرا او فاسقا وكذا يجوز شراء ما يبيعه بعض الكفار منهم وان يشتري من الكافر بعض اولاده او زوجته او احد
 ذوى ارحامه اذا كانوا مستحقين للسبي وكذا يجوز ما يبيعه الظالمون وكذا سبي المؤمنين كل من اقر على نفسه من المالك
 العقلا بالعبودية مع جماله حريته يحكم بربه وكذا من قامت عليه البينة بالعبودية وان كان عبثيا يجوز ان يتركه وكذا
 الملقط في دار الحرب ولو كان العبد يباع في اسواق المسلمين ويملكه عليه جاز شراؤه ولا يقبل سعواه الحرية الا بالبينة
 من ملة احدا بويه وان علا لاحد اولاده وان زله ذكر او انا عتق عليه في الحال سواء كان المالك ذكر او انثى ولو كان
 ملة احدا الحران عليه لسانا عتقت عليه في الحال وبالجملة كل من ملة بعضا بانه اعنى اصوله وفروعه عتق عليه ولو كان المالك

بأختيان كالشراء والائتمان بغيره كالإذن والاستغناء ويحوزان ملك من الذكور ولا يملك من الإناث عدل من ذكراه كالأخ والعم وبنات لأمه وكذا
 المرأة سواء كان وزنا أو لا نعم ليجب غنوا لا غنوا ملكه وكذا باقي ذوات الألفاظ ما كان في الوارث فيحقق العتق في العمودين والحرمان
 من الأناث حين استقرار البيع فلو اشترى بغيره للبائع عتق من العتق لا حين الانقضاء . اختلاف علماء في الرضا والبيع والبيع
 أن العمودين منه والحرمان من الأناث حين استقرار البيع فلو اشترى بغيره للبائع عتق من العتق لا حين الانقضاء كالأخت وبنات
 الأخت والعمة والحالة كالنسب في العتق والمفيد ما بناد لين على ما ناسه وقام ولا ولا عند أقوى ولو ملك بعضا من عتق
 عليه عتق ذلك البعض فإن كان معسرا أو ملكه بغير اختيار لم يقوم عليه وإن ملكه موصرا باختياره قال الشيخ يقوم عليه ولو ملك
 فبوالأمانة للطفل والمجنون لمن يفتق عليه مع انتفاء الفقر لا مع ما يقبل القيمة بالبعض منه إن كان معسرا لا موصرا على قول
 الشيخ ولو اشترى كمرضي قريبه عتق من الثلث ما يحمي له ولو ملك أو هبة لعمل إن يحسب من رأس المال ليس الثلث فليس إلا ما يفتق
 على المحرر للفلسف والمدين المرضي لو اشترى بجارية ففداهما بغيره يخرج على الاحتمالين والبراءة لا يفتق ولو في الحرب مثله فتح يبعه ولو
 ففداهما بغيره فاشكال يشأ من دام القهر المطلق للعتق مع فرضه ودام القرية المحمية للعتق ولو اشترى وكيله من عتق عليه
 فكشراة ولو في بعض يديه فمات قبل القبض قبل خوسر على الميت على قول الشيخ إن خرج من الثلث كالأخت والعم ولو في بعض
 ابن أخيه فمات قبل خوسر على الميت على قول الشيخ إن خرج من الثلث كالأخت والعم ولو في بعض يديه فمات قبل القبض قبل خوسر على الميت على قول الشيخ إن خرج من الثلث كالأخت والعم
 الشريك ووجبت عليه القيمة على اختيار الشيخ ولو قال لمن هو كبره هوانا لم يفتق عليه بملكه له ولو ملك ولد من الرضا ففداه
 أنه لا يفتق عليه ولو اشترى مائة وحملها عتقت عليه خاشته وإن وضعته أنى عتق أيضا والألف ولو اشترى لاسن والربع لما سونه
 مع المصلحة عتقتا لأم على ابن وزم حصته الربع عند الشيخ فإن كان الولد أنى عتقت عليها ولا يرجع لحد في الأخرى والأعتق
 الزوج ورجع الابن بعد نصيبه على الجد ولا يسرى إذا اختار . إذا لم يملكه أو جند أو قعد أو نكل به صاحب عتقه فباع
 ابنه أو يلى الأخيه ضعف رواية الجعير العتقة عن الباقر عليه السلام : إذا سلم المملوك في دار الحرب ما يقاسى مولاة وخرج اليها
 عليه من مات وله وارث مملوك لا غير خلف ما في ثمنه دفع إلى مولاة وعتق المملوك . الثالث وفيه ستة عشر شيئا
 من عتق بعض عبده قتل أو كثر سرى إلى الباقي إن كان مشاعا ولا يكتفى بالعبد فلو عتق عبدا مينا لم يصح سواه لكن حياته بدونه
 كالبدن والجلد ولا يمكن كذا والبطن بطلوا عتق سركا في عهد قوم عليه الباقي بشرط ثلثة أن يكون موصرا بالفاضل عن قوت يوم
 ودين ثوب فمن عليه دين بقدر ماله ففوقه معسرا اشكال والمريض معسرا إن يدين الثلث والميت معسرا لو قال فامت فضيني
 منه ضل لم يسر لا شقال ماله إلى الورثة ولو كان معسرا بالبعض فالأقربا الشراية بذلك القدر وإن يفتق اختياره فلو رت نصف
 قريب لم يسر ولو اشترى فعند الشيخ ليس ويقوم عليه نصيب الشريك وعندى فيه نظران يمكن العتق من نصيبه أو لأفلى
 نصيب شريكه أو لأفلى لو قال لعتقت نصف هذا العبد عتق جميع نصيبه أولا وقوم عليه نصيب الشريك والأقربا أنه لو قال بعت
 أو ثمنه لخصيص نصيبه فيما ج الشريك المقتى يقوم عليه نصيب شريكه إن كان موصرا وإن كان معسرا سعى العبد في فذل
 بأفيه فأناب بعد العتق لم يرجع عليه لثبتي وقال الشيخ إن قصد الأضرار فكله مع خياره وبطل معسره وإن قصد التقرب سعى العبد
 ففذل حصته الشريك مع خيار المقتى واعساره وما اختاره أقربا أن عتق للأضرار باطل ولو اشترى العبد من الشيء أو عتقه
 من نفسه ما عتق وللشريك حصته والكسب بينهما والنفقة والنفقة عليها ويجوز المياياه فقتنا والمصا وغيره يمكن
 من الشيء ليس للمولى التدخل ولا طلبه بالضرية ولو ورث لم يشأ به المولى لأنه يجرى في الحق . الأقرب عدم اشتراط اشتراط
 حق مرم وغيره بحمل الشراية كالأرض والكتابة والاستيلاء والحياية والتدبير نعم لو كان وفقا لأقوى عدم الشريان ولو تعددا
 وانخذل مانه قوت حصل لثبتي عليهم بالشوية وإن تفاوت بالحصول لو كان أحدهم معسرا اختص بتقويم الجميع الباقي ولو اشترى

عتق السريته

بالبيع قوم عليه بمقدار ما نزل على المورس باقى الجميع ز الاقربان حصته الشريك يعق بالاداء ويعتق بالعتق وقوى البيع انه ان دفع
بفساخه وقت العتق والاول لم يعق فعلى الاول لو اختلفا في القيمة قدم قول الشريك لا يتبرع منه ولو اعتق الشريك فالاقرب نفوذ
لمصادوقه الملك بخلاف ما لو باع او وهب لاستحقاق العتق ويحبب المعتق قيمته النقيب فلم يربا وفلى فحقى اذا ادى وعتق بالاداء عدم
والقول قوله في عدم العتق مع اليقين فيضيب الشريك على الاول على الثاني ويحبب الاول ولو ادعى المعتق شريكه تحالفا واستفريدهما
على الثاني وتحرر على الاول ولو كان معسرا جاز ان يحلف مع ما ان كان عدلين ويحلف مع احدهما ويحلف بفساخه ولو كان احدا
فامتنع جاز ان يحلف مع العدل ويحلف بالتصف ولو كانا فاسقين فالوجه انه يستعفى في قيمته لما لا يفرق بينهما بعتق الشريك ولو اشترى
احدهما مضى صاحبه عتق عليه ولم يبر ولا لادله ولو اكدب نفسه في ثبوتها لم يقبل ولو اشترى كل مضى صاحبه تحرر ولا ولا
لاحداهما وان اكدبا النفس على اشكال وبغير القيمة حين العتق والقول قول الشريك في نفي العيب ولو مات المعتق اخذت القيمة من
التركة من الاصل مع العتق والا فمن الثلث ولا تقوم مع الرقبة بعتق النقيب خاصة وان حلف ولأمر التدبير ولو مات العبد قبل
دفع القيمة فعلى الثاني يجب دفعها قطعا وانما على الاول على اشكال ولا فرق بين ان يكون الشريكان مسلمين او كافرين او بالتفريق يقع
الملك الاول ثم يعتق وعلى التدبيرين يكون الاول له للعق هذا مع العيب ولا يملك مع الاعسار بل يستعفى العبد فله من الالباق
ما اعتق له لو ادعى الشريك صفته بنده بها القيمة فالاقرب تقديم قول المعتق على التقادير المعتق يحجب على خفا القيمة مع ملك
والشريك على دفع يد مع اداء المعتق القيمة ولو ادعى بعتق مضى عليه مضى شريكه وان كان عتقا اما لو اعتق عند الموت فانه يقوم
عليه عند الموت ما يجزله الثلث وكذا لو ادعى بعتق النقيب والتخيل وهل يعتبر في الاعسار ما الشريك فيه اشكال يا لو اعتق بغيره من
فلم تقم عليه حتى يصف وهو مورس قيمته عليه جلي وعتق مورا ولما ان قلنا بالشرية بالاعتاق وبغية الحمل وان قلنا بالاداء سرى العتق
في الحمل وقوم النقيب منه يوم سقوطه يسلو كان المعتق مورس لم يقم عليه واستعفى العبد وهل يحكم بحرية اجمع وبثبوت قيمته في
بيع فيما اوبال رقة في الثلث حتى يؤدى السعاية الاقربا تلك فلو مات وفي يد مال كان لسيده ببقية السعاية والباقي مال مورس له
ان قلنا بالاولى وعلى الثاني يكون مضى بالاولى ويستعفى حين عتق الاول فلو اعتق الثاني مضى بفساخه شريح على الثلث الاول وقيل
استفلا حتى السعي الاقرب ذلك برج اذا ادعى المعسر عتق للمورس وتهدد بجانده الحلف وانما استعفى العبد من اليقين فقلت لعقبة مضى
على المورس ولو لم يكن شاهدا بعتق مضى لم يدعى لا غرافه بالثبوت بالشرية ان قلنا بالعتق بالاعتاق ولا يقبل شهادة لو كان على امر محلف
فان على استحقاق اليقين بالمرء وده قيمته مضى ولم يعق مضى بالثبوت ولو ادعى عتق المعسر لم يعق غرضي ولو كان معن حلف معه العبد
يد لو اعتق محققا نصف احد العبدين المتساويين قيمة المستر كين بينه وبين مير ولا تركة سوى مضى شريكه فان اعتق النصف
العبد الاخر عتق ولا سواء لاعاقه وان اعتق الاول في مرض الموت ثلثه خاصة ولا ميراثه وينصف عتق الثاني على جاز الوثنية ولو اعتق
الاول في الكفحة واعتق الثاني في مرضه لم ينصف الثاني لا اشتغال ذمته بقيمة الاول بل لو شهدا بعتق مضى المورس رجعا بعد العتق
والفرع عزاقية العبد اجمع ولو شهدا على من يرض بعتق عبدا لثبوت الشريعة فحكم الحاكم ثم شهدا بخرانه بعتق اخر فهو الثلث ورجع الاولان
وتاريخهما السابق وكذا بالورثة في الرجوع عتق الاول ولا يقبل جميعهما ولم يفرما ويعمل لانهما بشر اراد الله في عاقبته لم يفرقه
بشهادته الرجوع عنهما ولو صدق بالورثة عتق الثاني ورجعوا عليها بقيمة الاول وانما خبرنا بطلان عتق المحكوم بعتقه ولا ثم
ولو اطلقا واحدهما او اتفقا اخرج فيعتق الثاني ان خرجت عليه وبطل الاول ولا غرم والا فلان خرجت عليه ثم اكن
الورثة في الشهادة عتق الثاني ورجعوا عليها بقيمة الاول وان كذبوا في الرجوع فلا غرم ولو وكل شريكه في عتق مضى
فاعتق مضى نفسه سرى وقرم عليه على اشكال يشاء من الاذن والولد كله له وان اعتق مضى مضى سرى ايضا وقوة
الوكيل على المورس على اشكال يشاء من تقديم المباشرة في الاداء وعلى السبب الصمان والاولى على المورس وان اطلق ولم يوثق

انما يفرقه الى نصيبه والى نصيبك وانما يفرقه اليها **الفصل الرابع** في الاحكام وفيه بحثا الشرط على العتق شرطا في
 العتق وجب عليه الوفاء به فان شرط عوده في الرق عند الحاجة فلا يثنى بها عند الحاجة ولو شرط خدمته سنة
 من ايام ما لم يمتحق المدة الحرة باقية المدة فان ابرأ حتى انقضت فالوجه ثبوت الاجرة لهم عليه وهل يثنى في وجهه بالحزنة
 قبل العبد الوجه ذلك فلو لم يقبل فالوجه بطلان العتق ومع القول بيقين في الحال وعليه الحرة ولو قال انت حر وعليك الف الف
 الفقة بالحزنة فيفتقر الى اداء العبد والبطالان لانه في الحقيقة شرط والحزنة استثناء وكذا ان شرط الفدية مع الفقة لو قال احدا
 فمضى الف فقبلا عتق من يعينه ويحتمل وجوب المسمى وعده للابناء فوجب قيمة رقبته وكذا لو مات قبل البيان ولو وقع ب
 لا يرضى التذبير في كفاية العتق ولو امر بغيره بعتق عبده عن كفارة فوقع على الاخر واشتغل اليه عند الامر لو نذر عتقا او امانا
 فولدت اثنين دفعا عتقا ولو خرج على التقاف واشتبه الاكسما اوقع ولو علم السابق اخضع بالعتق ولو خرج ميتا والآخر حيا
 احمل عتق الحي منهما والآخرى البطلان ولو نذر عتقا او امانا بملكه فملكه جماعة دفعة قبل سطل النظر وقبل بغيره للرؤية قبل
 ينجي ولو قال اول ما املكه عتقوا اجمع ولو نذر عتق كل ولد امته لزم فان ابرأ ثم ولدت لم يعتق ولو نذر عتقا فمعه بملكه لم يحكم
 بعتق احد حتى يموت فيخرجهم وفي كسبه السابق على الموت اشكال الا قربانه للورثة ولو كانت امته فحكم اولا بها حكم الكسبي الاشكال
 وكذا لو ولد قبل الموت وهل يحرم عليه وطنا قبل ملك غيره اشكال ولو ولد اثنين دفعة نذر عتق عليهما فكل آواء الامانة
 ولو نذر عتقا من ان وطنا فانا خرجها من ملكه اغلقتا يمين ولا نفرد بعود ملكهما ولو نذر عتق كل عبده فادى عتق من مضى
 عليه في ملكه سنة اثم فصاعدا ولو نذر عتقه ادا الف الف لزمه فلو انفق السيد والعبد على الابطال لم يطل فلو لم يؤد العبد
 لم يفتق ولا يعتق لو ابرأ ما السيد ولا يطل الشرط ولو امانا السيد قبل الاداء انفسه التذير ولو نذر لملكه منه ببيع وبهية زال التذير
 فان عاد الى ملكه عاد على اشكال الامع ادا التخصيص بذلك الملك وما يكسبه العبد قبل الاداء للسيد ثم يحتسب ما باخذ المولى
 من الاداء فاذا اكمل اذا وقع عتق والفاضل في ذلك السيد ولو ولد في الامنة قبل الاداء لم يتبعها في العتق ولو اعتق بغير عتق وقيل
 هل اعتق عبدا فقال نعم انصرف الى من باشر عتقه خاصة والوجه وجوب العتق في البعض فلو كان العتق واحدا حكم عليه بعتق
 ما يفسر من الاكثر في الظاهر عدا باقراره ولم ينفذ في نفس الامر الواحد العبد لا يملك شيئا ولو ملكه مولا فلو كان بيده ما
 فاعتق فهو لمولاه سواء علم بما لمولاه او سواء ملكه اياه قبل العتق او لا سواء استثناء مولا او لا والشيخ هنا تفصيل ردي
 لو اعتق ثلث عبيد ولم يهرثك صحيح وقيمة ممتساوية افرع بينهم فخرجت ثلثة اجزاء واحدا الجزية ويكتب اسم كل اثنين
 في رقعة فان اخرج على الحرية تحرر الجميع وان اخرج على الرقعة اخرج ثمانية ثم يخرج الباقيان في الثالثة ولو اختلفت القيمة
 فامكن التحويل بالقيمة دون العدد بان تساوى قيمة اثنين واحدا وقيمة اربعة مثله اعتبارا بالقيمة ولو كان بالعكس بان يكون
 قيمة اثنين الف واثنين خمسمائة واثنين سبعمائة فالجزية بالعدد فيجعل كل اثنين قرأ ويضم كل واحد من قيمته ما قلله الى واحد
 فمن بينهما الكبيرة ويجعل المتوسطين قرأ فان وقعت قرعة الحرية على قرعة قيمته اكثر من الثلثا عند ذلك ينفذ فيعتق من يقع قرعة
 الحرية ومن الاخر ثمة الثلث وان وقعت على قرعة عتقا فمحل الثلث من الجزية الباقيين بالقرعة ولو لم يكن تعديل لعدد اقيمة
 كمنه قيمة لصدم الف واثنان الف واثنان ثلثة الافا فمحل تجزيم ثلثة فيجعل اكثرهم قيمة قرأ وقيمة الى الثاني اقل الباقيين
 قيمة ومحلها قرأ والباقيان قرأ ويخرج بينهم بسهم مرتبة وسامى فاو بعد الثلث بالقيمة فمحل عدد الجزية بل يخرج الرقعة على ا
 واحد عتق لثمة الثلث فيكتب قرأ بعد ثم ولو كان ثمانية قيمته ممتساوية فمحل ان يكتب ثلثا وقرأ ثم يخرج على الحرية حتى
 الثلث ويخرج بينهم اربعة اجزاء فيخرج بسهم مرتبة وثلثه راف فيعتق من خرج للحرية بين الستة بسهم مرتبة وسامى راف ثم يعاد بين
 من خرج له الحرية فيعتق الخارج ثم يحل الثلث من الاخر ويخرج بينهم ثلث ويخرج فان خرج سهم الحرية على الاثنين عتقا وكل الثلث

بالقرعة من الباقيين وان خرج لثلاثة اقرع بينهم ليهي حرة ^ذ لو وصى بعتق عبد فان خرج من الثلث وجب على الولد ثمانية اوقية
فان امتنع اعتقه طاعا ويحكم بحريته حين الاعتاق لا الوفاة وما اكتسبه بينما عتق اختصاصه به لاستقرار سبب العتق بالوفاة
واختصاص الوارث بثبوت الرقة عند الكسب هو الوجه والعتق مرض الموت من الثلث على الاقوى فلو اعتق ثلثا ما كل التركة عتقت
واحدة بالقرعة وان كان بما حمل تجزئه بعد الاعتاق فهو راجع وان لم يتوان كان ساقطاً على الاعتاق فالوجه دقيته ولو اعتق ثلثه
لا يملك يفرهم فاما اقدم قبل سيده اقرع بينه وبين الاحياء فان خرج عليه حكمه بالحرية والا بالرقية ولا يحتسب من التركة فخرج
من الباقيين ما يحمله الثلث منهما بالقرعة ولو بد بالثلث وهم التركة او وصى فاما اقدم قبله بطلته بين والوصية فيه واقرع بين
الحيتين خاصة فاعتق من احدهما ولو مات المذنب بعد موت مولاه اقرع بينه وبين الاحياء وموت العبد بعد موت السيد قبل ثلثه
الوارث اليه هل يكون بمنزلة الموت قبل موت السيد ^{المشكل} احتمال وكذا بعد موت السيد قبل القرعة من حيث انه يجوز عن ^{النفق}
فيه على ضعف لو اعتق امته ونزولهما ثمة مات ولا زكته بينهما دين عليه لم يرد في الرق ولو استولدها كان الولد قرأ كانه ^{للشئ}
هنا قول ردي لو وصى بعتق بعض عبدا او لاصعه ولا مال سواه لم يرقم عليه ولا على الورثة وكذا لو اعتقه عند موته منجزاً
ولا شيء غير عتق من الثلث ولا تقويمه والاعتبار بقيته الموصى به بعد الوفاة وبالخير عند الاعتاق وبالتركة باقل الامرين من حين الوفاة
الى حين عتق الوارث ولو كان للعتق بالغير العبد المنجز عتقه مثلاً فيتمه فاما زاد عتق جمع وان كان اقل من مثله عتق بقدر الثلث
كلاً وان كان العبد نصفاً لما عتق ثلثاه وان كان ثلثاه واحداً كان ثلثي كلاً اعتق نصفه وان كان ثلثه اربعة عتق اربعة السابعة
وطريقه ان تضرب قيمة العبد في ثلثة الاف ثم ينسب اليها الالفين يكون ثلثهما فيعتق ثلثاه ولو كانت قيمته ثلثة الاف والتركة الف
ضربت قيمته في ثلثه ببلغ تسعة وينسب اليها التركة اجمع يكون اربعة اسكوا ولو كانت القيمة اربعة الاف والتركة الف ضربت قيمته
في ثلثه يكون اثنى عشر ينسب اليها خمسة الاف يكون ربعاً وسدساً فيعتق ربع العبد وسدسه وهكذا ولو كان عليه دين مشوب
فلا عتق ولو تعدد العتق والدين فامر بقدر نصف العبيد جعلوا قمين وكتب رقعة للدين واخرى للتركة فبالبحر من يخرج الدين
فيه ويعتق ثلثا الباقي بالقرعة ولو كان الدين ربع القيمة كتب اربع رقاع واحدة للدين وسب للتركة ثم يفرع للتركة ثمانية ويجوز ان يكتب
رقعة للدين واخرى للتركة اثنتان للتركة ثم يفرع للتركة ثمانية ويجوز ان يكتب رقعة للدين واخرى للتركة اثنتان للتركة ولو اقرع
المريض عبد وهو يخرج من الثلث فيعتق ثم ظهر دين مستوعب بغيره في الدين ان قلنا بحكم الهيئة في الجزئيات لو اعتق المريض
ثلثه متساوية هي التركة فعتق اقدم بالقرعة ثم ظهر عليه دين مستوعب بطل العتق والقيمة ولو دفع الوارث الدين منه لغيره
قوى الشيخ اجابته ولو كان بقدر نصفهم احتمل بطلان ما على ضعف بقي الدين بعد القرعة بين الدين والتركة ثم يفرع للتركة ثمانية
على الاقوى فيما عتق نصف العتق والدين ومطالبة الوارث بثلثي الدين اما من الباقيين او بغيره ولو اعتقهم او بغيره او وصى بعتقهم
فعتق اقدم بالقرعة ثم ظهر لضعفهم بعتقهم من حين اعتقهم ومن حين موته فبطل العتق فيهم بموتهم وغيره والكسب لم ^{ظهر}
بقدرهم عتق ثلثهم فيخرج بين الرقيقين ويحكم بحرية من يخرج القرعة من الاعتاق والوفاة لا من حين القرعة على المشكل ^{ضعيف}
وكما ظهر لما عتق من العبد من الذين رفا بقدر ثلثه انا نذر المريض العتق فالوجه انه من الثلث ولو اقرع بثلثي ^{ضعيف}
على شرط فوجد في مرضه خروجه من الأصل لا شفاء الثمة وقت النذر ومن الثلث ولو نذر عتق ما نذر الامة الحامل في
جواز بيعها مع الحمل قبل الولادة فاشكال فان سوغناه لم يطل البيع بعد الولادة وكذا لو نذر عتق عبداً اذا فعل شيئاً ^ع
قبل فعله ثم فعله او عند بحى السنة فباعه قبلها ولو نذر ان لم يفعل الشيء الفلاني ولم يعين وقتاً فهو حر لم يخرج ^ع
ولو باع قبل ذلك فخرج ولو نذر ان فعل فهو حر فباعه قبل الفعل ثم اشتراه ثم فعل فالاقوى اعتق مع احتمال عدمه
انا دفع العبد الى اجنبي ما لا يشترطه ويعتقه ففعل فان كان بعين المال فالبيع والعتق باطلان وان كان في الذمة

ثم عليه دفع الثمن من عبده لان المدفوع اول المولى **لو اعتق الرضيع عبدا** وادعى بغيره فان اعتبر بآية المفق حين
 الاعاقى والموصى به عقيب الوفاة والتركه باقل الامرين من حين الوفاة الى حين قبض الوارث لها فان خرج من الثلث عتقا واولا
 بدى بعتق المتخرد دخل النقص على الثاني ولو ابرهم قومت التركة بعد الموت فالثلث للمفق فيقع بعد تعيين ثلث المفق بين
 المفق والموصى به فاذا عرف المتخرد الغى التخييم اولا واعتبرت قيمة المتخرد حين الاعاقى والموصى به حين الوفاة ولو ادعى بغيره
 وفيه الثلث اوقلا وان زيد بما دون الضعف فتح اجل عتقا وعتقا سواى الثلث ولو كانت الزيادة بقدر الضعف قال الشيخ تطل
 الوصية وليس بعتد والمحق المساواة ولو ادعى بغيره بالثلث فزاد وبعث من الوصية فان تصرفتم على المملوك ولو
 اعتق عبده عند الموت وعليه دين قال الشيخ ان كان ثمن العبد ضعيفا الدين فتح العتق واستسعى العبد في قضاء الدين والمحق
 خلاف ذلك لو اعتق المملوك لم يسر الى المملوك سواء علم المولى ولا وسواء استثنى اولا وقول الشيخ ان لم يستثنه كان خراجه
 به لو امر بعتق عبده عنه فاعتقه فتح الحق من الاخر من الامر وهل استعقب كفيه فيه اشكال ولو قال وعلى قيمته لمراد الآية
 اما لو قال وعلى كذا في لزوم العتين اشكال ولو اذن لفيه ثم يرجع ما عتقه المالك ولم يعلم بالرجوع فالاقرب وقوعه على الامر
 وعليه الضمان ولو شهد بعتق العبد فانكر العبد لوجه سماع البينة ولو شهد بالعتق فحكم به ثم رجعا فمنا ثم شهد
 بالعتق قبل الشهادتين سقط الضمان بآل الولا تابع للعتق تبعا اذ الميراث بالعتق في ضمان الجزر وهو كماله كمالا للثب
 المفق بسبب لوجود الرقيق لنفسه كالتب سبب ويلزم الارث كالتب مع شرط نذكرها في بابا الموارث ان شاء الله تعالى
 فروع ونفاصيل مسائل نذكرها هناك **تتعلق الثاني** في التدبير وفيه فصول الاو في ماهيته وشرائطه وفيه ربما
 التدبير تفصيل من التدبير وهو العتق الموقوف الى بعد الموت وتسمى تدبير لانها اعتاق في دبر الحياة وهو جائز باجماع العلماء كافة اذا
 فون بموت المولى والاقر بجوان مع اقل انه بوقت غير كربع المملكة من جعلت لطلقة بليست في التدبير الضعيفة ولفظ التدبير
 قريب من قفا وعتيق او عتق او عتقا وانت رق في حياتي خربعد وفاقا واذا ماتت فانت حر ولو قال دبرته اوانت مدبر لم يقع ولو
 عقيبها فاذا ماتت فانت حر وقع بذلك لا بما تقدم ولا بنفي الشرط وما يعتد به عن الذات بلفظ علوقا لشي لوانى حين اوانى وقت
 قام مقام انا وكذا لو قال انت او هذا او فلان او مملوكي ليشترط في الضعيفة يخرجها عن الشرط فلو قال ان تقدم الكافر اذا
 الشرفا فانت خربعد وفاقا لم يقع وكذا لو قال بعد وفاقا بنية او شهدا او شهدا ان ادبت الى ولدي او الى كذا فانت خربعد وفاقا
 اوانت خربعد وفاقا شئت او متى شئت اوانى وقت اوانى حين اوانى زمانه ليشترط البينة فلا عبرة بتدبير المسكين والمال
 والسكران والمكروه وقال ابن ابي نعيم لا بد فيه من نية الكربة انما يقع التدبير من البالغ العاقل القاصد المختار البالغ الملقق
 فلا اعتبار بتدبير الصبي وان كان قميلا ولا الجنين ولا الكافر وان كان ذميا ان شرط بنية التقرب ويخرج من الصبي الضعيف
 والمفلس على اشكال في الضعيف ولو بدى المسلم ثم ارتد لم يطل تدبيره وينفق لوماته على ردة ان كان عن فطره وان كان عن
 لم ينفق بموته لوجه عن ملكه ولو بدى من ارتد عن غير فطره ففي حجة تدبيره اشكال اما المرتد عنها فلا يصح تدبيره قطعا ولو سوغنا
 تدبير الكافر فذبحه ثم اسلم العبد بيع عليه وان لم يرجع في تدبيره ولو مات قبل البيع وقبل الرجوع يخرج من الثلث ولو
 الثلث يخرج بغيره كان الباء تلواث غنيس قربة المسلم او يباع على الوارث الكافر ويصح تدبير الارض بالاشارة المعلق وكذا
 رجعه ولو خرج بعد التدبير فرجع بالاشارة فتح لا يقع التدبير من الخالف **الفصل الثاني** في الاحكام وفيه بحثنا
 التدبير من مطلق كقوله اذا ماتت فخره مقيد كقوله اذا ماتت في سفرى هذا او مرضى او سقيا او شهدا او يرمى كذا او يرمى
 كذا فان خروجه من يد يحميه بالتدبير بمنزلة الوصية يجوز الرجوع فيه وفي بعض سوار كان عبدا كاملا او مضى وينفق المدين
 بموت المولى من الثلث فان فرغ عنه يخرج ما يحتمل الثلث وكان الباء رقا للموارث ولو لم يكن سواه يخرج ثلثه ورق الثلث ولو كان

له مال غايب عتق ثلثه ويوقف الباقي فكلما حصل من الغايب شيء عتق من العبد بنسبة ثلثه ومع قدوم الغايب يتبين تحرر العبد
 من حين الوفاة والكسب بعدها كله له ولو تلف الغايب يتبين رقبته الثلثين وكذا لو كان عوض الغايب ديناً ولو كان عليه دين
 بطل التدبير سواء كان التدبير سابقاً أو لاحقاً خلافاً للشيخ ولو قصر الدين تحرر من المدبر بقدر ثلث الباقي من المدة لا يخرج
 عن الملك فله المالكسبه وسبعة وهبته والنصر في كيف شاء كالقن وسقط التدبير حينئذ وقال الشيخ رحمه الله ان رجوعه في تدبيره
 ثم رابعه وقصد ببيعة الرجوع فتح البيع ذرئته وان لم يرجع ولا قصد بالبيع ساقط البيع المدة مدة حياة المولى دون الوفاة فاذا مات
 المولى تحرر وليس بعهد لا فرق في جواز البيع بين ان يكون التدبير مطلقاً او مقيداً ولا بين كون المملوك ذكراً او انثى له
 الشريك ان اذامنا فانت خرقوى الشيخ صحته فان ما عتق من ثلثها وان مات احداهما عتق نصيبه من ثلثها وكان الاخر مدبراً
 الى ان يموت الثاني فيكمل اثره فيه من الثلث وكسبه بعد موت الاول الى موت الثاني بين العبد والثاني والوجه عندي
 بطلانه الا مع تجوز التعليق بموت الغير نعم لو قال كل واحد منهما اذامت فخصيبي حر كان تدبيراً صحيحاً وكان حكم فيه ما تقدم والوجه
 نصيباً حدها خاصة تحرر اجمع وتحرر من الثلث بنسبة الثلث ويجوز وطى المدبرة فان حملت منه لم يسقط التدبير فاذا
 عتقت من الثلث فان عجز الثلث عتق الفاضل عنه من نصيب ولدها ولو تجدد حمل المملوك اما من زنا او بشبهة او بعد
 كان المولى حراً الحمل مقبور والمولى الرجوع في تدبيرهما معا وفي تدبير احداهما دون الآخر قول الشيخ هنا غير معتد ولو كان
 سابقاً لم يلحقه التدبير بالبشرية وان علم بخلقه والشيخ رحمه الله ولو ادعت تجده فالأقرب تقديم قول الأماث
 في سبقه على التدبير ولو رجع في مداه فانت بطلت لسته اشرف صلحاً من حين الرجوع لم يكن مدبراً لانه تجده ولو كان مدبراً
 كان مدبراً والمدبر اذا ولد بعد التدبير مملوكاً فهو مدبراً به وكذا يجوز وطى ابنة المدبرة ويجوز للمدبر الرجوع في تدبيره اما قولنا
 رجعتا ففعل كان يجب وان لم يقضه او قضا ويعتق او يعنى به وان هذا المولى وان كان التدبير ليس جوازاً وان حلفا المولى
 والعوى به صحته ولسمع فيه شاهدان ولا قرب بشرة لشاهد وامرأتين وشاهد وبين ولو ادعاء على الوترية فاعترف حكم
 عليهم ولو انكر بعضهم كان له اخلافه ولا تقويم على المقر وكذا انكار الحية والوكالة اما البيع الجائز ففي انكار انكائه ان
 انكار الرجعي رجعة ولو قال المدبرة اذا ادينا الى ورتي لفا فانت خرقا لوجه انه رجوع وكذا ان دخلنا الدار فانت مدبر
 او باعه سداً او اوصى بقبلة باطلة لو دبر باعه عتق بموته ان ضجوا من الثلث والابدى بالاولى لا لاول
 وكان النقص على الاخير لو جهل الترتيب فيستخرج بالقرعة وكذا لو دبرهم بلفظ واحد وصل لشرط تعيين المدبرة فانت
 فعلى العدم هل تخير الوارثا ويقع الاقرب بالخير لو دبر بعض عبده صح ولم يسر التدبير ولا اعتق لو حصل بعد الموت فانت
 قول ضيف ولو كان له شريك لم يكلف التقويم ولو دبر اجمع ثم رجع في بعضه صح الرجوع ولو دبر الشريك ثم اعتق احد
 فالوجه التقويم عليه ولو دبر احد ما عتق قرة عليه ولو اعتق الاخر فالوجه التقويم ايضا يسقط التدبير باق المدبر
 فان رزق اولاد بعد الاق من امه كانوا وارثا وصله على التدبير وانما المدبر لا يسقط تدبيره الا ان يلتحق بدار
 الحرب قبل الموت ولو التحق بعد الموت كان خراس من الثلث واعتق الشريم بموت من جعل الخدة له وابق العبد لم يسقط التدبير باكسب المدبر
 قبل الموت مولاه وبعد له ان خرج من الثلث فان ادعى الوارث تقدمه فالقول قول العبد مع اليقين ولو اقام ما بينة حكم بنبهته او
 وان اقر المدبرة كان في بدء حياته سيداً ثم تجدد ملكه عليه بعد موته قدم قول الوارث ولو اقام العبد بينة قبل تقويمه
 على بينة الوترية ولو لم يخرج من الثلث كان له من الكسب بقدر ما اشترى والباقي للوترية ببل لو اعتق منجز او دبر قدم المنجز والباقي
 من الموت ولو اجمع التدبير والوصية بالعتق او غيره ساقط بالاول فالاول وليس اعتق المتوقف على الاعتاق جديراً
 مقتضى شأخيز عن التدبير لو دبر ربع او ثلثا وهب كان ذلك جوازاً ويصح ما فعله من اعمود وشبهه فلو كان

بيعه بغيره بعد الثأب وكذا الواجب لثبوت ثمره من ملكه بطلت الوثنية ولو عاده لم يعد فلا قربان من المذهب ليس بطلا لا يفتق
 بعد الموت ولو خذ من التركة قيمته يكون رهنا بدلود بتعبد بين دفعه وله مال عايبا قرع عليها فيعتق من يخرجها القرعة ثلثا
 وبوقف الثلث الاخر فاذا حصل من الغايب شئ من عسره القرعة فاذا حصل اخرعت من الثلث الى الثلث الى ان يفتق ولو فتق
 حضور الغايب لم يرد على قدر ثلثها ولو خرج الذي وقعت له القرعة مستحقا لطل العتق فيه وعتق من لا فرق له ولو كانت
 قيمة المذرة وله مائة غايبة عتق ثلثه وقر ثلثه ووقف الثلث ولو كان له اثنان على احدى المائتين له عتق من المذرة
 حصة من عليه الدين اجمع وهي النصف وحصة ثلث الاخر وكلما استوفى من اخيه شيئا عتق ثلثه ولو كان الدين على عاتق
 اجمع يداش ما يجني على المذرة لولا ولا يسطر التدبير بعد يده لوقل له وهي قيمته مذبذبا ولو قل المذرة سيد بطل تدبيره
 اما امر الخادف لا يسطر حكمه لبقول ما ولاها واجني على غيره لولا تعلق التدبير بالجانية برفقه والمولى فله بادش الجانية ولا يبيع فيها
 فان فله فالتدبير باق وان بيع بطل التدبير وسرنا البين الى المجني عليه ولو كانت الجانية غير مستعينة فله بعضه بقا الباقى على التدبير
 ولو مات المولى قبل فله انعتق ولا يثبت ارض الجانية في تركه المولى لكونه واجب فضاها اقتصر منه وان اوجب مالا اخذ منه
 يوبخ تدبير المكاتب فان ادى مالا لكتابة عتق بها وبطل التدبير وان كان في يده له وان عجز وفشتا الكتابة بطلت كتابته دون
 تدبير فاذا مات المولى عتق من الثلث وما في يده لسيده فان مات المولى قبل الاداء والعجز عتق بالتدبير من الثلث فان عجز
 الثلث عتق منه ما يحمله وسقط من مالا لكتابة باذنه وكان الباقي مكاتبا ولو كانت المذرة باحتمل بطل التدبير مالا
 والمعه على ليحمله عتقه لم يسطر التدبير ويجوز تدبير الجمل ولا يسرى الى الاخر فان انت به لدون شاة اشهر من حين التدبير حكم
 بالتدبير فيه ولا فلا ويجوز الرجوع في تدبيره كما تفضل لا اعتبار في المملوك تدبيره ماله سواء رده في حق المولى او بعد وفاته
 قد بينا ان التدبير بمنزلة الخية يجوز الرجوع فيه ويخرج من الثلث وهذا الماهور في المذرة والمذرة بالشرع به اما التدبير الواجب
 بالتدبير فيه فلا يجوز الرجوع ويخرج من ملبس المال ولا يخرج بالتدبير عن الملك فيجوز له استخدامه ووطؤه ان كانت جارية فعمل
 يجوز بيعه ولا اخراجه عن ملكه ويجوز له ان يجره وله عتق المذرة بتمامه كفاية طهارا وقل او نذ عتق وان لم يرجع لفظا خلا
 للشيخ اما المذرة واجبا فهل له ذلك فيه عندى فيه نظر **المسألة الثالثة** في الكتابة وفيه مطلبان **الاول** في اركانها وفصل
 اربعة **الاول** الماهية والصفة وفيه ومباحث الكتابة عند مستقل بنفسه يفتقر الى الايجاب والقبول ليست بعبا للعبد
 من نفسه ولا عتقا لنفسه وهي جائزة بالنظر والاجماع مستحقة مع امانة العبد وقدرة على التكتب ويناك كد مع التماس العبد ولا
 ولا يعبا يستحب مع فضا حد الوصفين ولا يكون كما يغير المكتسب بل لو باع العبد من نفسه بشئ محجل او حال لم يصح على التماس
 ولا يكون كتابة في الكتابة لا يثبت فيها خيار المجلس لانها ليست بها وثبت فيها خيار الشرط وصيغة الكتابة ان يقول
 كاتبك على كذا ويذكر اجلا معيناً ونوعاً العتق عند الاداء ولا يفتقر الى ان يقول فاذا اديت فانت حرم مع النية له ويقول للعبد
 قبلت او ما شأبه ولو قال ان اردنا الى الف فانت حر لم يصح كتابته ولا عتقا الكتابة ضرورة ان مطلقة وهي التي اقترع فيها
 على الاجل والعضد النية مع الصيغة ومشروطة وهي التي زيد فيها على ذلك الرق في الرق عند العجز وهي ان كانت مطلقة
 اجاعا من الطرفين وان كانت مشروطة فكل ذلك من طرف السيد ماله محجل العجز لا للشيخ وجازية من جهة العبد لان له
 تعجز نفسه وفيه منع ويجوز ان يشترط في الكتابة ما هو باع بخلاف غير فلو شرط الوطى بطل الشرط والا قوى بطل
 العتق ايضا ويجب الوفاء بالشرط الشايع اذا وقع في العقد ولو شرط خدمة سكر شمر بعد العتق بالاداء لم يستبعد جوان
 الفصل الثاني في السيد وفيه **باب** ما يجتأ بشرط فيه البلوغ فلا يبيع كباية العتق وان بلغ عتقا او كان له رهنا او اذن له الوطى
 بشرط فيه العقل فلو كان نيب المجنون لم يبيع ولو كان المجنون يقوم فكاتب في زمن محته ولو ادى العبد الكتابة فيما

وامر وقدر حاله الجنون قد مر قول المصنف بخلاف دائم العقل وليس لولي العقل والجنون كتابة عبدها سواء كان الكوفاً أو غيره فان كان
ما يؤد به العبد للسيد ولا يفتقر به ولو قبل بالجوانع المصلحة كان وجهاً له يستلزم فيه الاختلاف فلو كانت المكو لم يقع فيشترط فيه
زوال الحجر البطلان نفسه فلو كانت احداهما عبداً لم يقع ولا بد من التصديق اعتباراً ببيان السامع والتأني والتخالف والتكرار ويصح
كتابة الذمي فاذا كاتب مثله على غير او خشي رده بطلان الكفر حصل العتق لا بمعنى انما حكم بحكم بحت بل لا يفتقر من له حكم بقاء الزوجة
لزوجها على غير وثاق بضايم اسلم ولو ثاق بضايم اسلم قبل الترافع بطل الحكم الا بغير حكم على الكاتب بقيته عند استخلافه ولا
بطلان الكتابة ولو ثاق بضايم اسلم قبل الترافع بضايم البطلان الكفر وجب قيمة الباقية وكذلك الحكم لو اسلم احداهما
لو اسلم العبد خطمة بيع على مولاه وليس للمولى كتابته ولو اشترى الذمي مسلماً لم يصح ولو اسلم كاتباً الذمي لم يطل الكتابة
ولا يباع على مولاه حال عرقه بيع عليه حينئذ ان الرقي يصح ان يملك فيصير كتابته سوله كما في دار الحرب وبالا سلام بان
دخل مستأمنين لم يضر ما حكم بها فان رافعا اليه انما حكم الكتاب بان كانت حقيقته والا بين لما فسادها وان دخل وقداً
احدها الآخر بطلت كتابته لان العبدان فخر سيده مملوكه وان فخر السيد على ربه رقيقاً بطلت وان دخلاً من غير فخر فخر احد
في دار الاسلام لم يطل الكتابة لان الفخر لا يؤثر فيها الا ما حق وان دخلاً مستأمنين لم يمنع من الرجوع لو اراده السيد فامنع المكاتب
لم يجبر على طاقته ويجبر السيد بين المقام للاستيفاء مع طول المدة وبدا التوكيل فيه فيعتق مع الاداء ويجبر المكاتب مع الاداء بين
عتق الامان والا فمقربين الرجوع ولو عجز استرق السيد ويرد اليه لان امان المال لا يطل بطلان امان النفس لو كانت في دار الحرب
فخر المينا بطلت كتابته سواء دخل مسلماً ولا يطل لوجار باذن مولاه فان سبي سيده وقبل ان تملك كتابته الى ماله وان
عليه الامام او فداء او هرب والكتابة بحالها استرقه فكذا ان اعتق وان مات او قتل فالمكاتب المسلمين يعتق باء المالك الم
ولم يترفعه مع العجز والمكاتب اداء المال الى الحاكم وامنه قبل عتق سيده او ماله فيوقف على مذكور يعتق المكاتب بالاداء مولاه السيد
يقع لو كاتب المسلم عبداً ثم ظهر المشركون فاسترد المكاتب من المدا الى دار الحرب لم يملكه والكتابة باقية وكذا لو دخل المشرك
بامان وكاتب عبداً ثم ظهر المشركون فقهر والمكاتب عليه منهم او عليهم المسلمون فان كتابته باقية وقولنا الترخيع وجوب تخلته
مثل المدة التي حبسه فيها المشركون ليكتب ما لا قال وكذا لو كاتب عبداً ثم حبسه ويقع عندي في الاول العدم وفي الثاني
لرؤم الاجرة فعلى ما اختاره انا اذى بعد الطول والاجر مولاه ولو لم يسلط وحل عليه المال فالوجه ان المولى يفسخ الكتابة وان لم يرجع
الحاكم فاجار ولم يدع ما لا مخرج الفسخ وان اذ عاد واقام اليقينة به عند الفسخ بطل الفسخ ونفع المال الى السيد لو كانت في
دار الحرب وجار باذن سيده استمرت الكتابة وان كان غير اذنه فهو فاعله على نفسه فيملكها ويعتق ويطل الكتابة لم يجز
الاقامة مع عقداً المدة وبين الحق بعد الحرب المدة عن فطرني ولتصرفه عن ماله فلو كاتب لم يصح واما المدة عن فطر
فان كاتب قبل جرح الحاكم عليه احتمل البطلان والعتق فان ادى العبد قبل الجرح اليه عتق بالاداء وان ادى عبداً الى الحاكم عتق وان
دفع الى مولاه لم يرجع الدفع ولا يعتق فان كان باقياً اخذ ودفعه الى الحاكم وعتق حينئذ وان تلف ماله من مكانه كان دفع غير
الى الحاكم والا كان له تعجيل فان اسلم السيد كان عليه ان يحسب باء دفع ويعتق عليه والوقف وان اسلم المولى علمنا العتق
والا البطلان وان كاتب بعد الجرح فالوجه البطلان اما لو كاتب السيد ثم اذنت ان الكتابة لا يطل قطعاً لكن الدفع الى الاما
فان دفع الى المدة والحكم كان قد تم في المدة قبل الكتابة للمريض يصح كتابته وان اذنت من الاصل ان مات فيه صحت من المدة
فان اريد موقوفه على اجازة الوارث ولو كانت في الصحة ونفع النجوم في الرمن اجبرهم الاقل من الثلث وان كان فيه الرقية
فليس لهم سواها ولو عجز بنفسه وان كانت النجوم اقل فليس لهم غيرها وكذا لو اوصى بوضع النجوم عنه باعناقه ولو اقرض الرمن بغير
النجوم من مكانه في الصحة فليس الاصل مع انشاء الشهادة والاشهر الثلث

لا يشترط فيه التكليف فلا يفتى بكتابة العتبي وان كان ممترا ولا المجنون ولا يعقبا حدهما مع الاداء ويعتبر لمن يعتق اذ كان
 ذوقا فاقه بقرى الشيخ اشترط اسلام العبد اذا كان السيد مسلما فلو كان السيد عبدا الكافر لم يعتق ولو كان ذوقا لم يعتق
 فلو لا بأس به بقرى الشيخ ايضا اشترط كتابة الجميع مع اتحاد المال فلو كان ب نصف عبدا لم يعتق وعندي فيه نظرو لو كان
 النصف الاخر ممترا جلتا وكذا لو كان ذوقا لغيره واذن ولا يسري الكتابة الى حصة الشريك ولو لم ياذن قال لا يعتق مع
 الاذن والاداء قال يفتى ويقوم عليه حصة الشريك ولا يرجع به على العبد ويؤدى العبد نصف كسبه الى الشريك وان دفعه
 الى الكتابة لم يعتقه وليس له دفع جميع كسبه الى الكاتب وان اذن الشريك في الكتابة ولو اياه الشريك فكسب ثوبه او ^{مط}
 من سهم الرقاب فله اداء جميعه الى الكاتب ولو كانت ثلثه مائة وثلثه بقيا فربما يخرج منه الحر واخذ بجزءه الكاتب
 من سهم الرقاب فله صرف جميعه في الكتابة ولو كانت مائة متاعه سواء اتفق القعدان او اقرق وسواء اتفقت حصصها او اختلفت
 وسواء اتفقت في العوض مع لسانها في الخصص او اختلفت وسواء اتفقت اجلاها مع الاختلاف في البدل او اختلفت مع اتفاق البدل
 او اختلفت في لونها ولو كانت مائة بعوض واحد فسط على قدر ملكها ولو كانت مائة لم يكن لها الدفع الى احدهما خاصة فان دفع اليه واحد
 كان لهما ولو اذن احدهما لصاحبه جاز ولو كانت مائة خرج احدهما واداء الثاني بقا الكتابة في مضيقه بالامطار فمعه ولو كانت مائة
 فخرج احدها او اثنان وانظر في الاخر في مضيقه مع ^{في العوض وفيه مباحات} العوض شرط في الكتابة فلو خرج
 عنه لم يصح ويشترط ان يكون دينيا وان العين ملكا غير ان لا ماله وهل يشترط الاجل في البيع ولا قربا لمنعه فعلى قول الشيخ لا يشترط
 تعدد بل يجوز ان يكون واحدا نعم يجب تعيينه فلو كانت مائة بشرط اجلا مائة لم يصح اجلا بغيره يشترط في العوض ان يكون معلوم
 الوصف والقدر فلو جعل احدهما لم يصح ولو كانت مائة على عبد مطلق بطلت ولم يجب عبد وسط ولا بد ان يكون وقت الاداء معلوما
 معلوما او حاضرا او موعدا باجل معين فلو قال كاتبتك على عشرة ايام كل ايام سنة جاز فان قال تؤدى الى في هذا العشرين
 وعين فيه المدة للاداء بطلت لجماله وقت الاداء ولو كانت مائة الى اجلين مختلفين كسنة وعشرين جاز وهكذا في اجل بغير
 التساوي فيه والتفاضل والاقرب في العوض المطلق انه انما في الحل دون البطلان في العوض ان كان من الايمان فان كان ^{النقد}
 واحدا او غائبا كفي الاطلاق والا وجبا للقيمين وان كان من الامراض وجب وصفه بما يصحف المسلم سواء كان حيا او غيبا
 مضقة جاز بشرط علم الخدمه شهودا وخياطة ثوب وبناء معلومين ويجوز ان يجمع بين مضقة وعين فلو كانت مائة على خادمة
 شهودا بياض فان اطلق كان الدنيا حلالا وان قيد باجل لم سواء كان عقيب الشراء او مقدما عليه او في انائه او بآخر اعينه
 باجل اخر فان مرض العبد شمل الخدمه او بعضه بطلت الكتابة لتعذر العوض لا يشترط في مدة المنفعة اتصالا بالتعذر فلو كانت
 على خدمته الشراء بعد هذا الشهر فتح وضع الشيخ ضعيفا لو قال على ان يخدمني ثمان من وقتي هذا ثم شمر عقيب هذا الشهر
 فتح وكذا لو قال على ان يخدمني ثمان وخياطة ثوب وبناء معلومين ويجوز ان يجمع بين مضقة وعين فلو كانت مائة على خادمة
 قال على مضقة شمر لم يخر لجماله الاحكام المختلفة يجوز اجتماعها مع عدم النضاد كبيع واجارة لشيئين لا يفتى واحد فلو كانت
 واجبة شيئا بعوض واحد ثم وفتت العوض عليها بالنسبة وكذا لو انتم الى الكتابة غيرها من عقود المعاوضات لا يشترط
 في العوض قدرا خاصا بل يجوز على كل قليل وكثير بشرط العلم بقدره وصفه وصفا يتم على كل ما يتفاوت الثمن لاجله ويكره
 ان يجاوز به القيمة وانما كتبه على جدر لم يلزمه قبضه وان اعطاه خيرا من التقدير المستقر فان كان يفتى في جميع ما يفتى فيه
 المتسمى له القبول وان كان لا يفتى في بعض البلدان التي يفتى فيها المتسمى لم يلزمه لو كانت مائة بعوض مضقة فتح وقسط العوض
 على قدر المقيمين ويعتبر القيمة وقت العقد ومن ادعى حقه عتق وان لم يؤد الاخر ومن يخرج منها زينة خاصة ولو شرط
 كماله على صاحبها وضمانا عليه ثم ولو استوفى من احدها ونفى للقيمين فالوجه التصبر دام حيا لوجار التذكر

فان ذكر عتق المستمي فان ادعى الاطلاء وحلف المولى وبقي على نحو ما فان نكل عتق ايما فان مات المولى قبل ان يفرغ العتق
 وحلفوا الا فرغ على نفى العلم ان ادعاه عليهم وبعد اليقين بعد دهم فان قام احد المالكين بالاداء عتق ان كان قبل القرعة موقوف
 الاخران عجز والاداء على كتابته وان كان بعد ما احفل ذلك ايضا لان القرعة ليست عتقا بل هي كاشفة والقيمة اقوى منها وان
 يعنفا معا وكذا البحث لو ذكر السيد المولى منها لو ادعى من قلت قيمته من الثلاثة المكاتبين صفقة بمائة اداها بالسوية
 وكون الفاضل عن قيمته فضا على الاخر او دفعه عند السيد عتق من كثرة الاداء على القيمة قوى الشيخ تقديم الاول
 لانه ابد لهم على المال بالسوية ويحتمل الثاني عملا بالظاهر للقضى لاداء كل ما عليه لا ان يد ويحتمل التفضيل فان كان المولى
 جميع الحق فالاول وان كان البعض فالثاني ولو ادعى من احد المكاتبين عن صاحبه قبل العتق والسيد يجعله لغيره
 وصرفه فان حل عليه والا استرد او جعله امانة وان كان عالما بان قال هذا عن صاحبي فالوجه جواز بيعه به على الرق
 ان كان باذنه والا فلا وان كان بعد العتق فتح فان ادعى ما عتق به باذنه رجع والا فلا وان ادعى ما لم يعتق به باذنه فهو من
 عليه فان كان معه ما بقي بالعرض والمالك كتابة صرف في الاول اقدم من النسخ الاوين ولو كان السيدان فاذا اصدرا عتق
 فاذا ما عتق من دققه بعد العتق فتح مطلقا وان كان قبله بغير رابعه الفاضل بين الميراث والمالك وله الرجوع على الفاضل
 فان اخرج حتى عتق الدافع احتمل الرجوع على الفاضل لوقوع القبض فاسدا والعدم لزال الرقبة المفضية للفساد
 ولو ظهر استحقات العوض المدفوع بطل الدفع وحكم بفساد العتق فان دفع غير عتق مع بقاء الاجل وان مات قبل الدفع
 ما ما عتق وان ظهر معينا فان رضى بالمولى استقر العتق وان اختلف مع الارش فله والا قربان له الرق وبطلان العتق
 فلو تلفت العين عند السيد او حدثت فيم يبيع استقر الارش وما حكم الرق في العبدان عجز عن الارش استرقه المولى
 ويحتمل الرجوع بغيره بغيره الاول مع ان الرق لم يأت ولو قال السيد بعد قبض الحق هذا خروا تضرع لم يحكم ببقائه
 لان ظاهر الاخبار ولو ادعى العبد العتق بذاته اقدم قول السيد لو كان العوض موقفا فدفعه العبد قبله لم يحكم على المولى
 قبوله سواه لو كان عليه ضرر في التقديم **ولا المطلب الثاني** في الاحكام وفيه فصول اول في تفرقاته
 وفيه ثلثة مسائل احث المكاتب كالمرة في النصف فالتا فيما فيه تبرع او خطر فلا ينفذ عتقه ولا هبته ولا شراء قريبه
 بالتمابة ولا يبيعه بالبيع ولا يبيع بالنسيئة وان تضاعف الثمن ويحتمل الجواز مع الرهن والضمان ويجوز ان يشتري
 بنسيئة وليس له ان يدفع به رهنا ولا ان يضارب بماله ويجوز ان يقبض ما لغيره رهنا وقرضا ويقبل اقران بالبيع والبيع
 اهداء طعام ولا اعان يفتد مائة ولا يدفع المبيع قبل قبض الثمن ولا يكتب ولا يزوج ولا يزوج عبده ولا امته وان كان
 على وجه النظر ولا يتسوى خوفا من طلق الجارية الجارية ولا يقبل هبته من يعتق عليه مع انتفاء كسبه ولا يزوج المالك
 ولا يكره الا بالصيام فلو كفر بغيره من عتق او طعام لم يجزه وفي الاجزاء مع اذن المولى فطر ولا يقرض له ولو فعل
 ذلك باذن مولاه صح ب لو فعل احد هذه العقود بغير اذن المولى وقع باطلا فلو عتق بالاداء لم ينفذ شي منها
 لو عتق بغيره باذن مولاه نفذ سواء عاد الى الملك للجزء او لا يمكن مع العود الولاء للمولى ومع العتق فيكون
 موقوفا على الخليل فان مات قبل ان يرقا استقر السيد ولو مات العتق فالوجه ايقان الميراث حتى يعتق فيكون له
 او يجز او يموت فللسيد ج لو اشترى من يعتق على سيده صح فان عجزه جمع الى السيد وعتق عليه وكذا الوله
 في الهبة او الوهبة ولو اشترى باه لم يفرق بدون اذن المولى ولو اذن صح ولا يملك بيعه ويكره موقوفه على
 كتابته وينعتق عليه بحكم الملك لا الذب وكذا لو اوصى له فاذا قبله ولا ضرر في قبوله بان يكون مكنتا بالارث
 جوا لقبوله وان لم ياذن المولى وعلى التقديرين ان عتق المكاتب بعتق الاب ببقائه وان عجز استرقه المولى

د كل ما يكتبه فهو له قبل الاداء وبعد ولو لا الناس لم يكن للمولى منعه وان شرطه فالوجه بطلان الشرط و
 انما ثبت المكتبة كان العقد موقفا على رضا المولى وان كانت مطلقة وقع الاذن بملك المولى وليس للمالك
 وطى امته بدون الاذن وان كان مطلقا فان استولد فولد حكمه يفتق بعقده ويرق رقبته والاقرار بان امته متولة
 مع الفتى ليس له ان يتزوج مع حاجته الى زيدا النفقة ولو لم يحتج جازا اذا المرات بحجة وله البيع والشراء اجلاء النفقة
 ثانيا على نفسه بالمعروف والكيان للملك واديب عبده وتغريم دون اقامته لحد على اشكال والمطلوبة بالنفقة
 والاخذ بامانة سيد واقراء بالبيع والشراء والعيب والدين والاقرار بتبوت ان ما بينه وبين مولاه وله التفسير بعد
 اوله وان شرط المولى في الكتابة عدة ففي بطلانه نظر ومعه يقوى الاشكال في صحة الكتابة وعلى الفتى له رد فان عجز
 فالوجه انه ليس للمولى تعجز الامع العجز عن الاداء لو جنى عبدا لمكان كان له افكاه بالارش مع الغبطة للابد
 ولو كان المملوك ابدا لمكان لم يكن له افكاه بالارش وان قرع عن قيمة الاب على اشكال **الفصل الثالث**
 في نكاح السيد وفيه ستة مباحات ١ ينقطع بالكتابة نكاحات المولى عن ربة العبد الا ان يعجز عن شرائه العود
 في الرقعة فليس له بيعه بدون ذلك ولا هبته ولا نقل الملك منه وليس له الصرف في ماله الا بما يتعلق بالاستيفاء سواء
 كانت الكتابة مطلقة او مشروطة بالاقرب عندى ان للسيد بيع التجوز وان كانت الكتابة مشروطة ويخرج على قول
 النسخ عدم الجواز فينكح ان قبض المشتري التجوز والوجه العتق لان المشتري كالكيل في رقبته عليه والعق على قولنا طاهر لو اوى
 السيد بالكتابة لرجل فتح فان اسلم مال الكتابة الى المولى له عتق وكذا لو ابراه منه وان اعتقه لم يصح وان عجز فاشتره
 الوارث كان ما قبضه المولى له ملكا له بالهبة والام في تعجزه الى الوارث وان اراد المولى ان يطلحق
 المولى بالتعجز ولو اراد الوارث ان يطلحق لم يكن للمولى تعجز ولو اوصى به المساكين ونصبها للزوجة ولم يبرأ
 للمالك ما برأ القيم ولا بدفع المال الى المساكين بل يدفعه الى القيم ولو اوصى بدفع المال الى غير ما به عن القضاء
 منه وان وصى بقضاء موته مطلقا فان على المكاتب الجمع بين الوثقة والوصى بقضاء الدين ويدفعه اليهم بحضرة
 د ليس للمولى وطى المكتبة بالملك ولا بالعقد سواء كانت مطلقة او مشروطة وسواء شرط النكاح فعقد الكتابة
 اوله فان طارعه غرق واهتر الشبهة مع الشرط وعدمه والوجه تبوت كملها عليه سواء طارعه او اكرهها ولو كرهها
 المولى فان كان قبل اداء المهر لم يحد والمهر لا يحدد وهل يصير مولده ولو ولد له منه فالاقرب ذلك فيفتق
 عند موت مولاه من نصيب ولدها مع العجز والولد خرو لاقية عليه وليس له وطى بنت المكتبة ويغزو فعله والمهر
 موقوف بملكه ان عتقت بعق الامر ولو اختلفا فالاقرب انها امر ولد على اشكال والولد خرو لاقية عليه للبنت لان
 انها لا يملكها ولا الولد لها وليس له وطى جارية مكانه وياخذ لو فعل ويغزو لو فعل وعليه المهر السيد والولد خرو يصر
 امر ولد وعليه قيمتها للسيد كما وهل يجب قيمة الولد اشكال والتغريض والحياء انما هو للعالم منها فلو جهلا
 فلا تغريض ولو جهلا احدهما غرض الاخر ليس للمولى اجبار المكتبة على النكاح ولا المكاتب ولا مملوكة احدهما لو
 لو احدهما التزويج بذو ناذنه وكذا البحث في بنت المكتبة ولو اتفقوا على التزويج صح ولو كان احدا التزويج
 لم يكن لاحدهما وطؤها فان خالفها غرض مع العلم وعلى كل منهما سهم من مثلها كذا ولو وطى احدهما غرض عليه المثل
 ويقاوم بقدر نصيبه مع التماثل بين عوض الكتابة والمثل والحلول وياخذ نصف المهر بدفعه الى غير الواطى ولا عجز
 عرفت بعد قبض المهر من الواطى اقتسامه بالتزويج مع بقائه وان كان قبله كان في يدها مال بقدر المثل ودفعته
 الى غير الواطى والابرات ذمة الواطى عن النصف وغرض للاخر النصف **المسألة الثالثة** في حكم ولدا المكا

وفيه عشرة مباحث ١ لا يجوز للمولى وطى الكتابة على متقدم كان وطى فالعبد والكاتب بحالها وهي أم ولد فاه أدت قبل موت السيد
عنت ولا جعلت في ضيبي ولها المات قبل الأداء وكذا العاسنة فلهما ولا للعجز ولومات سيدها ولا عجز قبل الأداء لم يطل الكتابة
ب لو ولد بعد الكتابة من زنى أو مملوك أو من جدمع شرط الرقية لم يسر الكتابة إلى العبد بل يكون موقوفا يعتق منها ولو سرق
بقهاج وللمرثين حر ولو كان أحدا بويه فإما أن شرطت رقيقته تبعه مولا أو كان حرا سوار كان لرفيق آباء وآلام وولد لا متسيدا
حر ومن زاد في وكذا من العبد ولدا لم يمتد مذبره ولدا لم يمتد سيده موقوف على ما تقدم ولو قبل هذا الواجب لم يسر رقية القيمة للسيد
لأن أمه لو قلت كانت قيمتها السيد ما والآلام لانه لا يملك التفرغ فيه مع كونه ثمة فلا يستحق قيمته ولو سرقه الشيخ ولجني عليه أو
كسب فالأقوى أنه موقوف بمكته أن عتق أو أفلسته فلا تشرقتا مة على العجز كان لها الاستغناء به ولو ماتا الولد قبل عتق الأم
وكسبه كقيمته لو قبل نفقته من كسبه فان قهرت فالأقوى على السيد لانه استرقه مع العجز ويحتمل أخذ الناقض من بيت
المال ولو عتقه مولا فان فلما كسبه للسيد وأنه موقوف وليس للأم الاستغناء به عند العجز فتح وان قلنا للام والابو
مع حوانا الاستغناء لم ينفذوا الأقوى عندي نفوذ على التقديرين ولدت بنتا مكاتبة كأمه وقد مضى وولدا بنتها
ان كان من حره فهو حر وان كان من أمه في موقوف وليس للسيد وطوها لو كانت ثمة كما أنه ليس له وطى الجدة فان وطى
الأم موقوف ولو أحبلها الحنفه النسب كانت أم ولد وليس عليه قيمة الولد ولو أكتب ولدت مكاتبة أو ابنتها انفق عليه
منه ووقف الباقي ولم يكن للسيد اخذ ولو ولد المكاتبة عن مولاها فقد تقدم حكم ولها فان ولدت بعد ذلك
أرض من زرع فهو حر إلا أن لشرط المولى تبعيته للأم فيكون كأمه وكذا لو كان من زنا فان عتقت أمه بالاداء عتق وان
عجزت استرق ولو ما فالتصبي السيد قبل الأداء والعجز جعل في ضيبي ولها وعنت وعتق ولها بالتبعية لها ز
لو ادعى المولى تقدم الولادة على الكتابة وأدعت المكاتبة بأخرها ليلتها الولد قدم قول المولى مع اليقين ولو ادعى ملكية ولد
المكاتبة وأدعى المكاتب ملكيته كالتقول قول المكاتب مع اليقين بثبوت يد دون المولى وبصورته ان يترجع المكاتب بأمه
مولاة ثم لا يترجها فالولد حالان وبخية للمولى وبعد الشراء للمكاتبة لانه ابن أمه محارق الأول لأن اليد بيد على الملكية
لا الوقف اذ الكاتبة شرطها اجدتها فانت بولد بعد الاستبراء من وطيه لم يلحق بالسيد وهو ولد مكاتبة من زرع أو زنا وان
انت قبله لحق به وهو حر وضيبي من الأم أم ولد ولا يقوى على الوطى الشريف وهي ابنتها مكاتبة يعتق بالاداء وان عجزت
رفت وضيبي أم ولد يعتق النصف من ضيبي الولد ولا يقوى الباقي عليه ولا على الوارد ولو كان مورا قد عتقه لمساواة
الأجال لعتق وجنسه يحتمل التقريم فيطل الكتابة فيه وصار جميعا أم ولد وضيبي مكاتب المولى يعتق بالاداء وبسري
وان فسخ المولى للعجز كانت أم ولد يعتق بموته من ضيبي ولها والفقير عند العجز فان أدت عتقت وان عجزت قهرت على
المولى بضيبي الشريف وصار تكليما أم ولد والولد حر لا حق بالمولى ولا قيمة عليه ان وضعته بعد التقريم وعليها النصف
ان وضعت قبله ولو وطى أمه فلا حد وبغيره ان مع العلم لا بدونه وعلى كل واحد منهما مكال ميطالب به مع عدم
ومعه يقام وان كانت قد أدت عتقت وطا بئها وان فسخا الكتابة للعجز بعد قبض المهرين لم يطالب باحدهما الاخر فان كان
في يدها اقتسامها والألف بينهما وان فسخا كل قبل القبض سقط كل من أنصف ما عليه وقام في الآخر ولو فسخا في مخرج
بان وطى أحدهما بكرة أو حسنة أو بغيرها والآخر تركه بنصف قيمته عليه ولو ادعى أمه مكالها وسقط حكمه ولو نكل
أحدهما لزمه نصف القيمة وكذا لو اختلفا في أصل الوطى ط لوات بولاد ينسب عنها بان تأتي به لاكثر من عشرة أشهر من وطى
الأول ولدون ستة من وطى الثاني فهو موقوفهما ولو أمكن لأحدهما وأما الذي لم يجز من وطيه فان كان مولا
الثاني كان وطيه بعده من وز جميعا أم ولد للأول فضليه جميع الأمر الأول ان كان قد فسخ الكتابة والأبنة وبئها

وان كان قبل الصورة فضله بضمها لم يلا قولان كان فتح الكتابة في نصيبه والاولا وان كان ههنا اول وجب عليه ان يفتح
كتابة والمستولد مع الفتح ولو كان المستولد معترضا فضله ام ولد ولا يسري الى نصيبه شريكه والكتابة بجملة ما لا يجوز على
الاستدلال كما مل لها فان ادت مال الكتابة عتقت وبطل الاستيلاد وان عجزت وفتحت فضله ام ولد والمكسب ام ولد وتفتح
بوالنسابة ويرة الفاضل على من هو عليه ثم كل موضع ان بالولد بعد ان طارت ام الولد لم يجب على الاولاد قيمة وكل موضع ان
به قبل التزويج فله نصف قيمته الثاني واما الولد مع اعسار الاب فله نصفه ثم نصفه رثا ويحمل انقضاء جميعه ههنا
وان كان الذي لم يحمل من وطيه هو الاول فعلى الثاني ما قلنا انه على الاول لا وجوب جميع الكمل الاول فانه مشع اذ يكره
يكون وفيه ضادف كونها ام ولد لثاني فان امكن الله قمعها اخرج بينهما ولو ولد من كل منهما ولما اعترف به وانقضا
عليه نصيبان الاول ان يتفق على النسابة منها فان اذ عتقت بالاداء وان عجزت وفتحت الكتابة كانا موسرين فعلى الثاني
نصف الكمل لشريكه ونصف ام ولد له ويسري لاجل نفسه اوبه وادار القيمة فيجب عليه نصف قيمتها ولما الولد وان
ينصفه بعد صورة جميعها ام ولد فلا شيء عليه عنه وان نصفته قبل ذلك بان يحمل لدفع القيمة مخرجا فيصير ههنا
انقضاء ولم ينفذ لا بعد التزويج وجب عليه نصف قيمته لشريكه واما الثاني فان كان وطيه بعصروه بها ام ولد فقد
وطى امه عن شتمه واولدها فاعليه العنق وقيمة الولد وان وطى قبله فله نصف مهورها ونصف قيمة الولد
ولا نصيبا له وان كان الاول موسرا فالحكم فيه ما مضى واما الثاني فالوجه ان ولد فراغيا وعليه قيمته تؤخذ
شبهه مع لسان ولو كانا موسرين في ام ولد لهما معا نصفها ام ولد الاول ونصفها الثاني فان كانت الكتابة باقية فلها
كل واحد منهما كامل وولد كل واحد منهما فروع على يه نصف قيمته لشريكه ولو كان الاول معسرا فلكه كالوكان
الثانيان مختلفا فيدعى كل البتة له فلها المير على كل واحد منهما وكل واحد يقرب نصف قيمة الجارية
فيه وولد عليه فان استوى ما بين عيه وما يقرب به يقاضا وتساقطا وان زاد ما يقرب فلا شيء عليه
في افراز وان زاد ما بين عيه فله اليهن على صاحبه في الزيادة
الفصل الرابع في جناية المكاتب والجناية عليه وفيه ثمانية عشر مجزا ا اذا اجنى المكاتب على سيده عدا في طرف
اقترا السيد او غف على مال ثبت له وقته العبد مع الزامه والكتابة بمجالها على التقديرين وان كانت خطا ثبت المال
وان ثبت في فسخ عدا اقترا الوارث او غف على مال وان كانت خطا فاما مال اذا تقر هذا فله ان يفدى نفسه في الخطا
بالارش مما كان وكذا في العبد لانه من مصلحته ويثبت ما في ذمته لان السيد معه فالا جنى يصلح له مصلحته فان
وفي بآبها بالارش وما لا الكتابة اذا زها وان قصرت المولى مطالبة بالارش وتجزئة فان عجزه وفتحت الكتابة
عنه المالك ان لو كانت الجناية على اجنبي فله القصاص والغف على مال ان كانت عدا والواجب المالك وتعلق برقبته فان
نفسه لم يكن للمولى منه قال الشيخ والقدار هنا باقل الامرين من قيمته والارش ولو كان الاثر اكثر اقل الماذن ولو
لانه ابتاع نفسه باكثر من القيمة وهو لا يملك التبرع والهبة عندي جواز دفع الاكثر فاذا دفع الارش والاقول برئت
ذمته وبقي ما لا الكتابة فان نجح استرقه السيدان سار وان عجز عن عوض الجناية كان للاجنبي شفعة فيها الا ان يختار السيد
افكا كره بغير الكتابة فله ذلك ولو جنى على النفس بما يوجب القصاص فاقتض منه كان كالرهبان لو جنى عبدا المكاتب اقتس منه
في العمد وبيع في الخطا والمكاتب افكا كره بالارش ان ساوى القيمة او قصروا لم يكن له ذمته الا باذن المالك لو كان عليه
ختم غير مال الكتابة كانت الجناية او ثمن البيع او عوض القرض فان كان الجميع حالا وفي يده او عجز عليه تخير في تعجيل قضاء
ماله وان كان البعض متجلا وان د تعجيله منج باذن السيد لا بدونه لان الثمن يزيد بالتعجيل فان دفع مال الكتابة او لا

وكان الباقى في ذمته ولو جاز الحاكم عليه لقصور ما له وسؤال النفاذ كما تنظر في ماله الى الحاكم فيد ابفع بعض القرض ونمن
 البيع فان بيع له مال لا يبط عليه وان فضل شيء دفع في الارش والسيد تعجز حينئذ وان قصر عن الارش كان للسيد
 فتح الكتابة وبيع في الجناية فان فضل شيء فللسيد ولو اشتم السيد من الفسخ كان الحاكم يبيع في الجناية الا ان يفديه
 السيد ولو انا مالكا تبنا فسخنا الكتابة وليقط حق السيد من المال وحق المجنى عليه من الارش ويبقى ما في يده للقرض
 ونمن البيع فان فضل شيء كان للسيد بالملك لا الكتابة ولو لم يكن ما في يده مال كان لاختار ارباب الحقوق الصغار ولا
 الوفا به سوار ثبت بعقد المعاوضة او غير ما كان القرض وسائر الديون بل لهم الجمع في ذلك متى شاء وان اختار المطالبة
 لم يكن لصاحب القرض ولما البيع حتى في رقبته فليس التعجز والسيد والمجنى عليه التعجز فان عجزه بطلت الكتابة وقدر
 حتى المجنى عليه وان اشتم السيد من تعجزه رفع المجنى عليه الى الحاكم ليفسخ الكتابة وبيع الا ان يفديه السيد او يجنى على
 جملة هذا اقتضى لم وخطا ثبت الارش فان قام ما في يده بالارش فقد رقبته به فان فضل شيء صرفه في الكتابة والا
 عجز السيد واسترقه وان لم يكن بيده مال يبيع في الجنايات وقطع ثمنه على الجميع سواء تعاقت الجناية عليهم او اتفقت
 زمانا وسواء كان بعضها قبل التعجز والباقي بعده والجميع قبله ولو ابراه بعضهم فرق ثمنه على الباقي ولو اختار السيد الفداء
 بالارش اجبا اليه وقيل باقل الامرين من قيمته والارش هذا اذا لم يستوعب كل واحد من الجنايات ولو كانت الجناية
 تعجبا القصاص في النفس فان جنى دفعة واحدة والحكم كان تقدم والا كان للاخير ولو قطع يديته عدا اقتضى الحال ولو عفا
 على مال او كانت الجناية خطأ قبل المطالبة في الحال فان بيع ما بيده للارش ومال الكتابة الحال داهما وعق وان عجز السيد
 ان شاء فيقسط الارش مالا لكتابة وقيل بعد الاند مال فان اندمل قبل اداء الكتابة فالحكم ما تقدم وان اندمل بعد انفق
 ولزمه نصف الدين ولو اعفاه السيد قبل الاند مال ولا مال في يده سقط الارش لا شفاء المالا والرقية قد تلها بقتله ولو
 كان في يده مال احتمل اخذ الارش منه لان له الاستيفاء قبل العتق فكذلك بعد لان العتق ليس ابرار من المال وعده لان الاصل
 لان الاصل في محل الارش الرقية والمال تابع وقد تلفت بالعق ح يجوز كتابة العبيد في عقد واحد فيكون كل واحد مكاتب
 على ما ينتميه من العوض ولا يحمل احدهم عن غيره فاذا جبا بعضهم ارضه حكم حياته ولا يلزم غير شيء منها لا يجوز ان يملك
 المكاتب اباه وابنه بان يرهبا احدهما فصل او يطلجا ربه الا انه لا يتصرف فيهما فان جنى احدهما لم يكن له ان يفديه بغير
 اذن مولاه ثم ان كان المجاني كسب دفع منه والايح في الجناية ان اشعبت قيمته او بقدرها ان لم يتعجب فان
 لم يحصل لعن بيع الجميع ودفع القاض من الارش الى المكاتب وكنا الكتابة اذا استبولد فلما انه يكون موقفا
 معهما لا مملوكا لو كان للمكاتب عبيد فجنى بعضهم على بعض جناية خطأ او شبه عمد سقط حكمها وان كان عموما
 القصاص دفعها لا قلام وله العوض فان عطل على مال لم يثبت اذا لا يتحقق للمولى على عبيد مال ولو كان العبد القاتل اباه
 لم يكن له القصاص فلا يقبل به فلا يقبل بعبده ولو كان ابنه كان له قتله ولو كان المقتول من العبيد بان القاتل
 لم يقتل ولو كان اباه اقتضى با اذا حنى المكاتب خطأ او عمدا وعفا عنه على مال يعلق برقبته كما اقتضى ان يادى
 بقتله نقد ولزمه ان يرش الجناية لمنعه بالعتق والبيع وعق فعلى القول بزمان ارش الجناية مع العتق يضمن هذا
 سائر الجنايات لا يلافه الرقية بالعتق على القول بزمان الاقل من قيمته وارش الجناية قال الشيخ فيه مما فرأه
 احدهما انه يضمن اقل الامرين من قيمته وجباية كل واحد لان كل جباية اقتضت ذلك وقد دفع منه اداء غنة
 فضمنه والثاني انه يضمن اقل الامرين من قيمته وارش سائر الجنايات والظاهر ان القرائن المجهولة لغير اختيار الشيخ
 الثاني لعلق الجنايات بالجمع برقبته فاذا التفت بالعتق لم يضمن الا ارضه وكنا ان اعفاه سيده ولو عجز السيد

ورثه في الرق صار قاتلًا لئلا يباع في الجانيات وفداءه فقبل بالاقطاع من قيمته وارث الجانيات واختاره الشيخ
وقيل بارتداد الجانيات بالقضاء بلغت ولو بقي على الكفاية من غير تحرير واختار ان يردى نفسه فداها باقل الامرين
ان تترك الجانيات او الكفاية وقيل بالاقطاع من ارث جميع الجانيات والقيمة واختار الشيخ بوجوب عدا المكاتب عليه خطأ
او عدا او عفى على مال سقط حكم الجانيات لان المولى لا يثبت له عليه مال ولو كان العبد الجاني على المكاتب اياه او ابنه قال
الشيخ الامام انه لا يملك بعه لانه لا يثبت للمولى عليه مال والحقبة هنا عدا ولو ملك المكاتب اياه ثم جنى عليه عدا كان
للا ببالقصاص لان حكم الاب معه حكم الابحر ليس له والتفرقة فيه ولا يثبت له حكم الحرية بعقد الكفاية فيما مضى وبان ليس
للمولى الاقتصاس من ماله في غير هذا المقصود اذا فعل به المكاتب ما يوجب تعزيرا كان للمكاتب تعزير وكذا الفعل ما جاز
حداه على ما رواه علماء فقه بما اذا قل المكاتب انفسه الكفاية ان كانت مشروطة او مطلقة مع عدم الاداء وكان للسيد
قيمته على القاتل فتركه ولو كان القاتل السيد كان ما تركه له ولو جنى عليه بما دون النفس فالارث له فان كان الجاني السيد
وانفق ماله الكفاية جثا عاصا بما حل واخذ المكاتب الباقي مالا اخذ الجميع ولو اخذ لان ثبوت الاذن لا يترتب على النفس
قبل ائتمار بالاداء انفسه الكفاية والسيد مطالبة والسيد مطالبة الجاني باقية الكفاية وان سرق بعد ائتمار به فمضى الجاني
تلم الذي لو رثه المكاتب ولو كان السيد هو الجاني اخذ منه باقية لورثته فان لم يكن له وارث فلا مال له اذا جنى المكاتب
المشروطة عدا او مكاتب ماله السيد منه عن القصاص سواء كان العبد للمولى ولا جنى وقرى الشيخ منع المكاتب
عن القصاص من حق عده مولاه الا باذنه وله ان يعفو على المار وعلى غير مال ومطلقا فليقتطع المال ولا اعتراض للمولى اما
لو كانت الجانيات خطأ وعفا عن المال كان للمولى منه وكذا البحت فيما لو جنى على بعض الارش او ضاح ببعثه يرد اذا قل المكاتب
فهي كالمات فان كان القاتل المولى لم يثبت عليه شيء وان كان اجنبيا يثبت القيمة لا غير ان كان قرا والمالك المولى القصاص
وان جنى على طرفه فان كان المولى فلا قصاص وكذا ان كان اجنبيا قرا والارث من المكاتب مملوكا فله القصاص في المطلقا
اذا من مكاتبته شيئا عثر منه بحسابه فان جنا بعد تحريره بعضه على قرا مكاتب مساوا وكانت حرية المكاتب اقل نقص
منه وان جنى على مملوك او على مكاتب اقل حرية منه لم ينقص منه بل يلزم من ارث الجانيات بقدر ما فيه من الرقبة وتعلق
برقبته بقدر رقبته ولو كانت الجانيات خطأ تعلق بالعاقله بقدر الحرية ويرقبته بقدر الرقبة والمولى ان يفدي نفسه
الرقبة بنصيبها من ارث الجانيات سواء كانت الجانيات على عدا او جنى على هذا المكاتب حرا ومن خريته ارث فلا قصاص
بل عليه الارث وان كان رقا اقتص منه **الفصل الثاني** في الهبة له وبه وفيه مباحث الاختصاص الهبة برفقة
المكاتب وان كان مشروطا فان عجز ورث قبل موت المولى لم يصح الرقبة لوقوعها ولو اوصى برفقته مع العجز ففتح الكفاية
فمولا كذا فتح الهبة بمال الكفاية ولو قال ان عجز ورث فمولا بعد موته فتح الهبة اذا عجز في حياة الموصي وان عجز بعد موته
لم يفتحها ولو قال ان عجز بعد موته فمولا كان فليقل للهبة على منقة توجد بعد الموت ولو قضى له بالتعجيل المكاتب فتح
كان عجل شيئا فهو للموصي وان لم يعجل حتى حلت نحوه بطلت وصيته بذا اوصى برفقته مع العجز والاسترقاق وبما
الكفاية الواحد فتح وكذا الاثنين فان ادى الى صاحب المال او ابراء منه عتق وبطلت وصية الرقبة وان عجز والوجه ان ليس
للموصي بالرقبة استرقاقه نعم ان عجز الوارث واسترققه انتقل الى الموصي له بالرقبة وبطلت الرقبة بالمال ولو كان الموصي له
بالمال قد قبض منه شيئا كان له ولو اوصى له بالرقبة ان عجز فجزا الوجه ان الموصي استرقاقه فان اختلف هذا الموصي له
بالمال في فسخ الكفاية عند العجز قدم قوله صاحب الرقبة وكذا اختلف صاحب الرقبة والارث ج اذا اوصى بمال الكفاية تحت وصية
من الثلث فاذا ادهنق وان عجز كان للوارث ان يفتح فيطل الهبة معه فلو طلب الموصي الصبر قدم قوله الوارث اذا

كانت الكتابة كاسدية كاسدية بملق ذمتها بطلت الوصية ولو اوصى برقبته او بما يقتضيه منه تحت الوصية المكتوبة مطلقا
 من مولاة كانا اول اضعاعه اكثر لعل عليه ضم النصف من زيادة والقبيل في قدر الزيادة الى الوصية الوارث ولو قال اضعاعا اكثر مما
 ومثله وضع لكل وبطلت الزيادة لا شفاء محليا اذا قال اضعاعه ما شاء من كتابته فشا الجميع لم يمتنع وان شاء الاكثر
 ولو قال اضعاعه ما شاء ولم يقيد بقوله من كتابته او من مال الكتابة فورا ليشتمه كالا لاسعلا بالعرف ويحتمل انه ان شاء
 هذا الجميع وضع عنه لتناول اللفظ له بخلاف الاول لانه من التبعض هناك ولو قال اضعاعه بعض كتابته او بعضا
 وضع ما شاء الوارث وان قل من اول نجومه او من اخرها وكذا لو قال اضعاعه ما شئتكم او ما يخفوا وما يثقل او ما يكثر او يعظم
 الى غير ذلك ولو قال اضعاعه نجما من نجومه تخير الوارث في وضع اى نجم شاء سواء كان نجومه متفقة او مختلفة ولو قال
 اضعاعه اى نجم شاء كان ذلك الى مشيئته فيلزم وضع ما يختار ولو قال اضعاعه اكر نجومه وضعه اضعاعه اكثرها
 مالا وان قال اضعاعه اكثر نجومه لزم وضع اكثر من بعضها ويحتمل ان ينصرف ذلك الى واحد منها اكثرها مالا كقولنا اكر
 نجومه ولو شاء وقت النجوم بعد الاول ولو قال اضعاعه اوسط نجومه ولم يكن فيها الاوسط واحدة فبان تكون متساوية
 القدر والاجل وعدد ما مفرم كالثلثة فالأوسط الثاني والخمسة الاوسط الثالث والوسط البعثة الرابع والى هكذا
 وان كان عدد ما مفرم وبها وهي مختلفة المقدار فبعضها مائة وبعضها مائتان وبعضها ثلثمائة فالأوسط المائتان فحين
 وان كانت متساوية القدر مختلفة الاجل بان يكون اثنان منها الى ثمرة واحد الى ثمرة واحد الى ثلثة تعينت الوصية فيما
 هو الى ثمرة وان اتفقت هذه المعاني في واحدة تعينت الوصية وان كان لها اوسط في القدر ووسط في الاجل ووسط
 في العدد بما لفظ بعضها بعضا اختار الوارث وضع ما شاء والقول قول مع يمينه في عدم علمه بما اراد الموصي ثم عين ما شاء
 وقرى ليشتمه في القرعة وكذا يعين الوارث لو كان تعينها اوسطا والواحد اوسط كل عدد وتر والاثنان اوسط كل مفرم كالثلثة
 اوسطه اثنان وهما الثالث والرابع واوسط الثمانية الرابع والخمسة لان الوسط ان يكون ما بعده مثلا السابق وكذا لو
 اوصى للغير باوسط نجومه اذا اعتق مكانته في رضا الوفاة او ابراءه من مال الكتابة خرج من الثلث الى الاقرى فان كان
 الثلث بقدر الاقل من قيمته ومال الكتابة عتق وان قصر الثلث عنه عتق ما يحتمله الثلث وبطلت في الزايد واستسعى في
 باقى الكتابة فان عجز استوفى الوصية بقدر الباقي ولو برى المرفق بعد العتق والبراءة ولو اوصى بعتق لثلاث
 فيقول مال سواء ولم يحل مال الكتابة ثلثه مجعلا ولا ينظر لحول الكتابة لانه ان ادى حصل الوصية الكمال وان عجز استوفى
 ثلثه وبقي ثلثاه مكانا يتجر عند اداء ما عليه والمرفق اذا كاتب عبدا وبر الزمتان ما تنفي مرفقه اعتبر من الثلث
 لانه بمنزلة الهبة اذ هو معاملة بالمال على ما له وان خرجت قيمته من الثلث نفذت الكتابة فيه اجمع وينتفى عند اداء الثلث
 وان لم يكن سواه تحت في ثلثه فان ادى حقه من مال الكتابة عتق وبطلت الكتابة في الزايد ولا يجب من الثلث بالكتابة
القسم الثاني في احكام المكاتبة المطلقة فبينا ان الكتابة مطلقة ومشروطة فالمطلقة ان يكتبه على نحو شخصه
 في اوقات مخصوصة ولا يذكر فيها الرق في الرق عند العجز فان ادى سئل عن كتابته عتق بحسابه ولا سبيل الى رقة في الرق
 فان عجز فيما بعد كان على الامانة ان يؤدى ما تبقى عليه من تمام الرقاب وان لم يكن او كان ما هو اتم كان السيد منه بقدر
 ما تبقى ولمن نفسه بقدر ما تقرر منه فان ياد مولاة منحه وكان له كسب يوه وكسب يوه سيد السيد فان مات هذا المكاتبة
 وترك مالا واولاد او رث منه مولاة بقدر ما تبقى من العبودية وكان الباقي لولده الا حرار ولو كان المكاتبة رذقا للوالد بعد الكتابة
 من امته له كان حكمه ليرث منه مولاة بقدر ما يبقى الى ابيه فان ادى الابن ما كان بقى على الاب ما رث الا
 لمولاة عليه وان لم يكن له مال استعاه مولاة الاب في ما بقى فان اراد مولاة حرار وهذا المطلق يرث ويورث بحساب

منه وينع الميراث بقدر ما بقي من الرق وكذا ان اوصى له ماله منها بقدر ما عتق وان فعل ما يوجب حدا فقيم عليه بقدر ما
حدا لم يوفى بالحد الرقيق ولا يفتق منه للعبد عليه من الاثر بقدر ما عتق وتعلق بقبته نصيب الرقيقه فيفدي مولاه
ان شاء ولا يفضله من الحر وله من الاثر بقدر ما عتق منه بالنسبة الى دينه الحر ويقدر ما بقي من الرق بالنسبة الى
قيمة العبد وكل ما يتعلق بدمته يطلب بكسبه وما يجب عن خطبه فعلى الامام لانه عاقله الا ان يكون مولاه شرط ولأوله
وينفذ قيمته هذا المطلق بمقدار ما عتق منه في ثلثه والباقي للرثة ومردودة في نصيب الرقيقه ويؤخذ من كسبه بمقدار
ما عتق منه باستدانه ونصيب الرقيقه يؤخذ من مولاه ان استدانه باذنه وان استدانه بغير اذن مولاه تعلق جميعه
بكسبه يقضيه منه دين الغراء والباقي بينه وبين السيد وان وطى السيد المطلقة حد بقدر ما عتق منها وادراغته بقدر
الرق ويجب عليها مثل ذلك ان كان لم يستكرهها وليس لها ان تزوج الا باذن سيدها فان فعلت بطل النكاح وان اذن
وقد اذت بعض مكاتبها وزوجت اولادها كان حكم ولدها حكمها منهم بحسب ما بقي من ثمنها ويقض بحسب ما عتق اذا
اذا كان تزويجها بمولود او بحر شرط عليه رقية الولد وان كان عتق من غير شرط فالولد حر والحكم في امره على ما تقدم وليس
للمطلق ان يتصرف في نفسه تزويج ولا بعبه اموال ولا بالعتق بل يتصرف بالبيع والشراء خاصة **الفصل السابع**
في الواحق وفيه ما بحثنا في الكفاية العاقبة لا يفتق بها حكم عندنا بل يقع لأغنية ولا يفتق المكاتب باء اموال ولا بالادارة
ولا بملك العبد الكسب بل هو مولاه ب اذ اجتن المولى بعد انعقاد الكفاية لم يطل كالمكات ويتولى قبض اموال وليه فان
دفع العبد اليه حال جنونه لم يعتد بذلك الدفع ولو جنى العبد بعد المنع لعتق لم يطل ايضا لكن لو ادى المال حال جنونه
الى مولاه عتق؟ لو ادعى العبد الكفاية فصدقه الوارثان ثبتت الكفاية وان كذبا افتقر الى شاهدين ذكرين ولا يكفيه
شاهد بين لان القصد للثمة فان عدما البينة حلفا على نفى العلم فان حلفا ثبتت رقيقته وان نكلا حلفا العبد وثبتت
كفايته وان نكل كان دقيقا وان حلفا حدها ونكل الآخر حلفا العبد في حصته النكاح التام كل وثبتت الكفاية في نصفه وان
في الآخر فان صدقه احداهما وكذب الآخر ثبتت الكفاية في نصيب المصدق وكان الحكم مع الكذب على ما تقدم ولو كان المصدق
عدلا وشهد معه اخر ثبتت الكفاية اجمع وان لم يكن شاهدا فالحكم بالتقدم ثم كسبه قبل عقدا لكفاية لسيده ينتقل الى
الوارثين وما تجتبه بعد المقديكون نصفه له والآخر للمكذب وما بعد ذلك يفرد في كل يوم من كسبه نفقه والباقي بينهما
فان اتفقا على المماياة فعلا والا لم يجبر المشع فان قهر نصيبه عن مال الكفاية كان المصدق فسخ الكفاية ويكون ما في يده
لخاصة لان المكذب باخذ حقه من الكسب لو ادعى المكذب بعد اخذ نصيبه من الكسبان ما في يده العبد كان قبل الكفاية
او قبل موت الاب فالقول قول المصدق فان ادى وعتق لم يسر الى نصيب الشريك ولا يقوم عليه ولو كان السيد شرط الولد ان يتحقق
المصدق جميعه لسقوط حق المكذب بتكذيبه فاذا ما تاخذ المصدق نصيب الرقيقه بكاله د لو صدقه في ادعاء الكفاية
او ما لم يثبت عتق بالادارة وكان الولد لا يان شرطه وليس ان يوتى الى احداهما ولو ابراء من مال الكفاية عتق وكان
الولد للاب مع الشرط ولو اعتقاه فالشيخ كان الولد لا يبيع مع الشرط وعندى فيه نظر ولو ابراء احداهما من
نصيبه وعتق نصيبه ولا يتوقف عتقه على ادرا حقه شريكه والاقرب انه لا يقدم عليه حصته شريكه لما لو اعتق
احدهما حصته فالاقرب ان يقوم عليه في الحال لا بعد التخيير وجبئذ يكون ولاؤه له اجمع في صورة الابراء لو جاز وقابل
ومات كان للميرى ولا نصيبا آخره مع شرط الاب ويحتمل اشتراكهما في الولد وله نصيب الرقيقه فلا شريك له المكاتب
المشروط لا يفتق منه شيء حتى يردى جميع اموال وفطره على مولاه واما المطلق فان كل فرد من اموال بؤته يفتق
بانائه منه والقطر بالخصص والكسب كذا ولو طلب احداهما المماياة قبل جبر المشع عليها او عندى فيه توقف و

اذا مات المشرط بطلت الكتابة سواء كان ما بقي عليه قليلا او كثيرا وكان ما ينكره من ولد ما ولد فحق لمولاه والمطلق
 اذا ادعى من مكاتبته شيئا وخلف ولد في الاصل كان له من تركته بازار ما عتق منه ولمولاه الباقي وهل يأخذ السيد
 ما يخلف من مال الكتابة ام لا فيه اشكال وعلى تقدير الاخذ هل يأخذ من نصيب الوارث او من اصل المال فيه اشكال
 ايضا ولو كان الولد من جارية له رزق بعد هذا الكتابة كان مكاتبها كاهنه ويعتق منه مثل ما انتفق من اكلاب فير
 نصيب لكرته والمولى نصيب ما يخلف عليه ثم يأخذ المولى من الولد ما يخلف على ابيه ويعتق الولد اجمع بالاداء وهل يأخذ
 المولى من نصيب الولد خلسة او من اصل المال ويرث الولد الباقي اجمع الظاهر من المذهب الاول وبالمثل في ادعاءات صحبته فان
 في ذلك من المتوقفين ولو مات قبل ان تؤدى شيئا كما ان الذي يعطيه عبادة علمنا ان تركته للمولى وان كان له ولد حر ولو كان
 له ولد مرق بعبا الكتابة من جارية فهل يكون للمولى او يكون مكاتبها يفتق ما على ابيه اشكال مع قوة الثاني ونصرة وجوب
 الاداء على الوارث لو لم يخلف المالك سعي الاولاد فيما بقي على ابيهم ومع الاما يعتق الاولاد ولو امتنع من السعي لغير الاطاعة
 عليه على اشكال وهذا المطلق اذا ادعى له بعبته فتح لهما بقدر ما فيه من حرية وبطل نصيب الرقية ولو كان المولى له
 تحت الوصية لهما جميع ولو وجب عليه حقا قيم عليه من هذا الارباب نسبة ما انتفق منه وبنسبة الرقية من هذا العبيد
 ولو رثى المولى بمكاتبته سقط عنه من المكاتب ما له فيه من الرق وحده الباقي لوجبا المكاتب بالتخيم فقال المولى انه
 حرام لا قبضه اقصر الى البينة ولسمع منه الدعوى لا مكان قيام البينة به فيؤخذ منه فان اقام بطول المكاتب بعض
 وان تعذر حلف المكاتب فان امتنع حلف المولى وكان كالبينة وان نكل الرق السيد بقبوله او الابرا فان قبضه كان
 دعوا التحريم المطلق لم يمنع من اسكاه وان كان دعواه الغصب من فلان الرق يدفعه اليه ويرث العبد ولو اراد من مال
 الكتابة لم يطره قبضه ولو امتنع من الابرا والقبض كان للحاكم القبض عنه ويعتق المكاتب ليس للمكاتب وطجاريته
 بغير اذن مولاه فان باذن فلا حد ويلحق به الولد ولا يرث عليه والولد كلاب حكمه حكمه لا يعتق عليه وليس له بيعه ويكون
 موقوف على كتابته فان عتق عتق الولد ونقص الامانة او ولد في الحال فان عجز رقيق هو والجارية والولد لو كان في يد
 المكاتب مال فري الشئ عدم وجوب الزكوة فيه وهو قرضي عندنا ايضا ان كان مشروطا عليه وان كان مطلقا ومالك نصيب
 الحرية نصيبا وجبت عليه الزكوة او جبال الشئ لا ينار وهو اعانة المكاتب بحط شئ من مال الكتابة شيئا فتعين بهما
 الاداء للآية والطلاق وحله بغير علمنا على الذنب وادراير لوجبان يعطى المطلق والعاجز من مال الزكوة ان كان على المولى
 زكوة وان لم يكن عليه زكوة كان على الامام ان يفكه من عمل الرقاب وهو عند حسن ثمره والشئ يجوز لاينا ما بين الكتابة
 والعق ويتعين اذا بقي على القدر الذي يؤتبه لا بعد العتق ولا يعتق بقبض بل بخير ما يقع عليه الاسم ثم السيد بخير
 ان يحفظه بعض مال الكتابة وبين ان يؤتبه من جنس مال الكتابة او من غير مال الكتابة الذي يقبضه منه وفي
 هذين يلزم العبد القبول وان اناه من غير جنسه قال الشيخ لا يجب على العبد القبول قال ولما ادعى العبد مال الكتابة
 وعتق قبل لاينا لا ينال بركة المولى ولو كان عليه دين وقضى بالزكاة بسطت على الدين ومال الايتام بالخصص ويقدر على
 الرمايا كالدين لو اخلف المولى كاتبه على الفين او الى شئ في بخير وقال المكاتب بل على الف والى سنين او الى
 سنة في ثلثه بخير فالوجه عندى تقديم قول المكاتب في الاول وقول المولى في الاخيرين الاول عندنا لا يثبت الا في
 المقتضى المتبرع به اذا لم يتبرأ المولى منه اما العتق الواجب والحاصل عن الكتابة فلا ولا فيه الا ان يشترط المولى
 فان شرط مولا المكاتب في عتق الكتابة حر تنزيع بقبضه كان الولد حرا تبعا لانه فان حرر المكاتب بخر الولد اليه فان
 مات فادعى سيده اذ مال الكتابة وعتقه طينت الولد على ولد وانكر مولا الامه ذلك فلا يثبت قدم قول المولى

علا من قبله ولا روم الادار ^{كل} ادعى المكاتب دفع النجوم الى المولى فقرا الى البينة وجميع شامدان او شاهد وامر ان
او شاهد وبين وان كانت الكتابة لا يثبت الا بشهادة شاهدين فان فقدت علف المولى وطالب كان دفع والا غير ^{بها} انا اجمع
على المشرط ديون غير مال الكتابة وحل مال الكتابة فان قصر عن الجمع قدم الدين ثم ان شاء المولى عجز واستقر والمطلوب ينط
ما في يد على مال الكتابة وديون الاجانب بالتخصيص لو كانت المشرط انضحت للكتابة وبرت ذمتهم من مال الكتابة بولوا خذ اليها
تلكه والمفضل السيد بحق الملاء وان قصر لم يجب على السيد الا حال به لو كان له مولا فكتابا على الفدا دعى السيد اليها
كان القول قولها مع اليقين على المكذب فيجوز المكذب مع عدم البينة ثم ان شاء طالب المكاتب بمسأته وان شاء
طالبه بصفها وطالب المصداق بالباقي لا عتق فله قبض خمسة من الكسب المشترك وان رجع على العبد بمسأة فله
وان رجع على الشريك نصفها لم يكن للشريك الرجوع به على المكاتب لا عتق فله بانه ظالم ولا يرجع بالظلم الاعلى الظالم فان عجز
المكاتب عما له اداؤه استرقض ضيقه وكان ما في يده منها نصفين وكذا ما يكسبه فان قلنا يقوم على الشريك اذا عتق
نصيبه بالكتابة احتمل هذا التقرير هنا لان التقرير حق للعبد لتحصيل حكمه وهو نعيم انه باجمعه فرواثة لا يستحق
التقرير على الاخر لو ادعى المكاتب دفع الا الى احد ما يقبض حقه وينفع الباقي الى شريكه فاعترفانه قبض خمسة وان
المكاتب دفع بنفسه الى شريكه خمسة فانكر الشريك فالقول قوله في عدم قبض ما زاد على خمسة مع اليقين وعدم البينة
فان اختلفت سقطت دعواه وليس له اخلافا الاخر لانه لا يدعى عليه شيئا ويكون للاخر ان يأخذ من المكاتب نصف حقه
ومن الشريك الباقي ولا يرجع الشريك على العبد بعتق لا عتق فله بالظلم فان عجز المكاتب وفتح المكذب صار نصيب شريكه
حرا وقوم عليه لان المكاتب لا يدعى حرة هذا النصيب ولو اعترفانه قبض الا لنفسه وادعى دفع نصيبا للمكذب
فالقول قوله المكذب مع يمينه ثم ان شاء طالب المكاتب بجميع حقه وان شاء طالب المصداق به اجمع لا عتق فله
الف من كسب العبد فان رجع على المكاتب عتق والمكاتب ارجع على المصدق والصدقة في الدف الى الشريك للتفرغ حيث
دفع دفعه غير مؤبد وان رجع على المصدق لم يرجع على المكاتب لا عتق فله وليس للمكاتب الزام المكذب بالقبض من
المقر له لان له قبض حقه من عليه امله وليس للمكذب الزام المكاتب بالقبض من المقر لانه يجري مجرى الاجارة على الكسب
ولو اختلف المكذب بالرجوع على المكاتب فنجوز نصيبه رقيقا وله على المقر خمسة اعترف بقبضها لانه مال مكاتب قد عجز
ورق ولو محل المكاتب فان ادعى خمسة الى المنكر عتق كان للمطالبة للمقر بخمس المائة التي اعترف بقبضها ^{بها} على دفع
الحاصل موليه حصته من مال الكتابة غير اذن شريكه لعدم الاستيفاء ولو ادعى المكاتب اليها الباقي عتق وان عجز
رق لها ولو كان باذن شريكه صحح الاداء وعتق نصيبا لها قبض فان قلنا بالتقويم قومه هذا على انها قبض مكاتب عتق
عليه وما في يد من الكسب يكون الذي لم يقبض بقدر ما قبضه شريكه لان كسبه قبل عتقه لهما فان فضل في يده
كان بين المكاتب وبينه لان هذا الكسب كان في ملكها فما يخص شريكه اسفل الى العبد بعتق حصته بالكتابة
لان الفاضل في يد المكاتب له هذا ان قلنا بالتقويم في الحال ويحتمل التقويم عند العجز فان فسخ مولا قومه ففسخا
ولا مكاتب ثم ان كان في يده مال كان للاذن نصفه والباقي للمكاتب فان مات قبل التقويم انضحت عقدا لكتابة
بثوته ففسخ ما يتركه للاذن والا فلو ارته لكان يزلو على المكاتب مولا فافعل حراما ومبارك ام مولا بالاجال
فان ادت حقت ومكنت ما في يده وان عجزت كان له الفسخ ونصيرته ولد مطلقة له وطيسه ولو اهاها ما في يدها
ولو مات السيد عتقت من نصيب ولها ولها المولى قبل الاداء وقبل العجز عتقت ايضا من نصيب ولها قال الشيخ
والذي يقضيه من حبا ان ما في يد مالها ولو اشترى المولى المكاتب وله مال فالوجه ان المال للمكاتب ولو دفع

المكاتب بعض العوض قبل الحل على ان يبرئه المولى من الباقي قال الشيخ لم يخلو ضاع عنه بل لا يخلو الذي هو في الزيادة
الاجل والوجه عندي قال ولود في البعض قبل الاجل وطلب ابراه من الباقي ففضل المولى مع القبض ولا يبرأ المولى للمكاتب
على سيده مال وحل عليه مال الكتابة كان اتفقا جنسا تعلقا سواء كان من الاثان او الاعراض وان اختلفا لم يقع
التفاسد الا بالتراضي وهل يفتقر الى ان يتفق احدهما ماله ويدفعه عوضا عن الحق الثابت في ذمته قال الشيخ نعم وعند غيره
نظر قال ولو كان المالك من الاعراض استر طبقا لكل واحد منهما ثم يرد كل واحد منهما الى صاحبه ما قبضه عوضا على
وهو السجل من الاول ولو باع المكاتب من مولا دينه على الاجنبي بالكتابة لم يخرجه عنه دين بدين ولو امله بفتح
لو اعتق المكاتب باذن مولا مبيع كان العلاء له فان استرقه مولا له لخصار العلاء للمولى وكذا لو مات قبل الاداء فلو رعت
مولا بعد الاسترقاق فاجبه عوض العلاء اليه ولو مات العبد ادار المكاتب وتجزى ولا مناسب له احتمل ان يكون موقفا
كالعلاء ان عتق المكاتب اخذ المالك وان استرقا حذر المولى واحتمل انتقاله الى المولى لان العلاء يمكن انتقاله من شخص الى
فما زان يكون موقفا والميراث لا ينتقل فلا ينفك ^{كذلك} الاقوى عندي جواز بيع المولى مال الكتابة قبل قبضه وقوى الشيخ في
فصل قوله ليس المشتري مطالبة المكاتب بشئ وليس للمكاتب بالدفع اليه فان دفع لم يفتق لان المشتري قبضه لنفسه
لنفسه باطل فصار له بعد ذلك كتاب الرجوع على المشتري بما دفعه اليه المشتري الرجوع الى السيد بما دفعه له مال الكتابة
باق في ذمته العبد ويحتمل العتق مع تصريح المولى باذن الاما من قبل اذمة المكاتب من المال والسيد مطالبة المشتري
بما قبضه والمشتري الرجوع عليه بما دفعه ثمنه ولو كان للسيد على المكاتب مال غير مال الكتابة كتمس ببيع او ان يجازيه بما
يبيع من الاجنبي كمن لم ير السيد بعد الكتابة فابراه من ماله او اعتقه فان يري لم يبرأ وان مات في ذمه المولى فقد
ثبت انما يعتبر الاول من قيمته ومال الكتابة فان خرج من الثلث عتق وان قصر الاقل بان كان له سوى المكاتب
مائة والقيمة وخمسين عتق ثلثا بحكم القيمة وبقي ثلث ماله الكتابة فان ادا عتق ويحتمل ان يقال بانها
الدور لزيادة مال البيت بالتمسك التي اداها لانه حسب على الرتبة بمائة والزيادة بقيت بعقد السيد وورث عنه
فقد يد ما يفتق منه والحاصل ان الرتبة حصل لهم من كتابة العبد خمسون عن ثلث العبد المحو عليهم ثلث المائة فاد
لهم ثلث الخمسين فيعتق من العبد قدر ثلثها وهو تسع الخمسين وذلك نصف تسعة فصار العتق مائة ثلث ونصف
تسعة وحصل للرتبة المائة وثلثه انما الخمسين وهو ثلثا ما عتق منه ولو لم يرد الخمسين ذق ثلثه وكذا لو
نصفه وكان يخرج من ثلثه الاقل من قيمته او مال كتابته الحكم فيه كما تقدم الا انه يحتاج الى ايقاع العتق ولو
لم يكن سواء وحل مال الكتابة فان كان معه وعلمه بالباقي اداه وعتق اجمع ولو عتق عجز عتق ما يخرج من الثلث واشترى
الباقي ولو لم يجل عتق ثلثه مجزأ قاله الشيخ لحصول ثلثه او ثلثي المال للرتبة قطعا ويحتمل الانتظار الى الحل فان
ادى عتق جميعه وان عجز عتق بعضه ولا يفتق منه شئ متجا للثلاث لا ينجر للرؤية ما يفتق ويا فخرج الوارد وفي قوله الشيخ
قوله لو كانت على دائني فابراه من دراح او بالعكس لم يصح البراءة ولو قال اردت قيمة الدراهم من الدائنين تحت
البراءة في قيمتها ولو ادعى العبد ذلك وانكر السيد قال قول قول مع اليقين وكذا القول قول ورثة السيد لو مات في ذلك
ويخلصون على نفق العلم بان موثقه اراده ولو قال السيد قبضت خركا تبك لم يكن اقرا باسنيها الجميع لاحتمال ارادة
قبض ثم الاخير دون ما قبله قال قول قول مع يمينه لو ادعى المكاتب ارادة الجميع ولو قال قبضت خركا تبك ان شاء الله بل
افران لتعليقه بالاستئناس وكذا لو قال ان شاء زيد لتعليقه بالصفة والافران لا يقبل التعليق بالاستئناس ولا المصقة
كدرية الرؤية بالكتابة فان خرجت قيمة العبد من الثلث اجبر الرتبة على ذلك الا ان يرد العبد ولو طلب بعد الاداء

الكتابة لم يجب تملواصها عن غير قدر الكوتب عليه فان ادى المال لم يجز بسبب التركة بل هو حق للموتى كالواو
 بنجل فائتمروا بما شئتم فنجت وبعثوا العبد والولد للسيدان شرطه وان لم يورث المالا استقره الوارث ولو لم يقرب
 على ما جرت به العادة بكتابة مثله والعرف يقتضي الكتابة بالكتاب القيمة ولو قصد الثلث عن قيمته ككتاب القيد الذي
 يحتمله الثلث ولو ضم الى الكتاب بغيرها بالكتاب القيمة وقصد الثلث عن الجميع كالتيقيد بكتاب القيمة كالواو
 في جملته يفتق فانه يفتق ويحكم الفرق بان عقد الكتابة وان قصد به العتق لانه معاقبة ولها الواو في
 بعبد والاخر بابها فانها سوله وان كان القصد بوجوبه لاجل العتق ولو اوصى بكتابة عبيدك تخير الوارث
 في التقين وليس لهم كتابة امه وبالعكس ولو كان له خنثى دخل في لفظة العبد والامة لان الحق باحدهما والا فلا ولو
 اوصى بكتبه احد رقيقه دخل الخنثى في التخيير كذا لو زوج بنته من مكاتبه ثم مات لم يفسخ الكتابة فان لم يرثه
 الكنت بان تكون فائدة او كافر فالشكاح بحاله وان ورثته او بعضه انفسخ الشكاح ويعتمد عدم الفسخ لانها رث
 الدين لا الرقبة الا مع العجز ولهذا الوارث من الدين يفتق وكان الولد المشروط للمولى دونها ولو استمرى المكاتب
 زوجته لامة من سيده او من غيرهما لا يقر وانفسخ الشكاح **كولا** يفسخ الكتابة بموت المولى وبعث العبد بدفع
 المال الى الوارث ولو تعدد لم يفتق بالدفع الى البعض ولو كانوا غير رشدين وجب الدفع الى الحداد فان فقد فالى الوصى
 ان كان والا الحاكم ولو كان البعض غير رشيد دفع الى الرشيد حقه والباقي الى الوصى ولو اوصى بدفعه الى معين دفعه
 المكاتب الى الموصى او الى الوصى ليدفعه اليه ولما وصى بدفعه الى غير معين وجب على المكاتب دفعه الى الوصى فان
 فرقه بنصيبه لم يفتق بذلك ولو اوصى بدفعه الى غرضه فغيره فبذلك منه فبذلك المكاتب على من شاء من الوصى
 او الى امرأته ولا حق للموتى فيه ولو اوصى بقضاء الدين ولم يعين مالا للكتابة للقضاء كان على المكاتب الرجوع الى الوارث
 والوصى بقضاء الدين وينفعه اليهم بحضرة **ر**

وجب على المكاتب الدفع فان عجز تخير السيد بين الصبر والفسخ وان كان قادرا على الاداء وشرع
 منه **قال** التخيير بفسخ المالا ايضا ويحمل على ايجاب المكاتب على الاداء فان نفذ ففسخ المكاتب المالا الكتابة واذ عجز
 نفسه كان للمولى الفسخ بنفسه ولا يحتاج الى حاكم ان كان المكاتب حاضرا ولو كان غائبا افتقر الى الحاكم لثبت المالا ^{لغيره}
 والتقدير فيستخلفه الحاكم مع لينته ويقضى بالفسخ **يختب** للمولى انظارا للمكاتب بعد الحلول فان انظر **لمر**
 النهار ولا عسر الوفا ولا عسر على اختيار التخيير فاذا رجع المولى في التاجيل طالب فان عجز ففسخ وان كان معه ما يورث
 من مدين مالا للكتابة لم يكن له فسخ ويجب للصبر لما يحضره من منزل القرب وكذا ان كان من غير القربى **وختب**
 الى المصارفة وان كان في موضع عجز يحتاج الى مئة طرية لم يجب للصبر ولو كان العبد غائبا دفع للمولى امره الى الحاكم
 واسأل الحلول وحلفه على عدم القبض ليكتب الى حاكم البلد الذي فيه المكاتب فان كان المكاتب حاضرا كتب الى الحاكم
 ليحمل السيد الفسخ وان كان قادرا طالبه بالرجوع الى بلد السيد والوكيل في الاداء فان اضر احدهما مع الامكان كان
 للسيد الفسخ وان وكل السيد من يقض في بلد المكاتب ان دفع اليه فان امتنع يفت حيا السيد ولو جعل السيد
 الخيار في الفسخ الى وكيل القبض مع الاستماع جازع مع حصول الوكيل لا يقرب مدة المسير **كسحق** العجز ان يخرج الى
 او يعلم من حاله العجز وقيل ان يفرغ النجم عن محله وبه رواية لاذ اجب المكاتب اثبات المولى للكتابة والحلول والخلف
 على عدم القبض فان وجد الحاكم حينئذ له مالا سلمه اليه وعنف ولا جعل لما تعجز مع عدم المال والزمه لانها
 عليه بعهده **وقا** فان وجد الحاكم بعد فسخ السيد له مالا ينفق بالكتابة ابطل فسخ السيد وكذا لو وافق واقام بينته

بالتسليم إلا أن السيدان يجمع بما انفق بعد الفسخ في الأولاد والثانية لا الوادعي المكاتب التسليم وأقام شاهداً جاز
 للحلف معه ولعادتي غيبة الشاهد نظر ثلثة أيام فإن جاء أو لا حلف السيد ولو جاز به فخرج فادعي شاهد عدل
 انظر أيضاً ثلثة أيام لبا المكاتب ثلثة أيام لم يؤد جميع مال الكتابة فلو لم يخلف عليه ولا درهم واحد وعجز عنه كان
 كان دقيقاً ان عجز مولاه ولا يعيد عليه ما اخذ منه ولتحت للمولى الصبر عليه ولو لم يعجز لم يكن للمولى الفسخ ولو اتفقا على
 التقابل جاز ولا يطل الكتابة بموت المالك وللوارث المطالبة بالمال فان ادى اليه عتق كالمولى لو كاتبه ثم حبسه مدة
 قبل بجان يؤجله مثل تلك المدة والوجه عند الزامه بالاجرة عن تلك المدة لا لا يدخل المملوك المجرى وقت الكتابة إلا
 ولو حلت بعد الكتابة من مملوك كان حكم الولد حكم الامتعت بحسابها ولو كان من حر كان الولد حراً ولو حلت من مولاه لم ينطل
 الكتابة فان مان مولاه وعليها وثمن من مال الكتابة عتقت من نصيب ولها ولو لم يكن في مال الكتابة للوارث المولى أراه
 احد الوارث من نصيبه من مال الكتابة او عتق نصيبه متى وعتق ولا يقدر عليه على الاقوى المولى عبد المالك له عندنا وان
 ملكه مولاه وعند الشيخ يملك مع التملك اذا كاتبه وله مال الاقوى على قول الشيخ انه للمولى ما لم يسلط المكاتب ولو كان له ولد
 ولد فهو للمولى ايضا لا لا ينعتق المكاتب الا بالاداء المبرأ المالك سوار كان معه مال الكتابة او لا ولو كان بيد ماله
 ولم يرد له الى المالك كان باقياً على الرقبة وان تلف وحل النجم وعجز لم يعتق ولا يثبت له مال في ذمته الا ان يسأله المالك بقاء الكتابة
 ولو كان المالك باقياً وحل مال الكتابة وامسح من الاداء احتمال ان لا يكون عجزاً بل يرد به الامام منه واحتمل ان يكون عجزاً
 المولى وليترقه ان شاء لو كاتب باذن مولاه متى فان شرط العلاء وعجز الاول وادى الثاني فوله للسيد الاول ولو ادى الثاني
 قبل عجز الاول وقبل الاداء فالوجه ان الاول موقوف ليس للسيد الا ان يعجز الاول ولو مات الثاني قبل عتق المكاتب فيرأته موقوف
 ايضا لو اوصى بصفه عند عجزه فادعي العجز قبل حلول النجم لم يعتق لانه لم يجب عليه شيء يعجز عنه وان ادعاه بعد حلول
 وكان معه ما يرد به لم يلتفت اليه لاشقاء العجز وان لم يكن ما ظاهره فان صدقه الورثة عتق وان كذب حلف ولعتق
 وكان ما في يده للورثة ثم العجز لا يفسخ به الكتابة بل يثبت به استحقا فالفسخ فان فسخ مولاه ملكه وما معه والا كان باقياً
 على الكتابة والوجه ان للمولى ان يبيع يده مع العجز وابقاء الكتابة بحالها ما لو اشترى المكاتب من يفتق عليه باذن مولاه متى
 وكبه للمكاتب ونفقته عليه وان لعقهم السيد لم يصح كالا يفتق لو عتق مملوك المكاتب ولو عتقه المكاتب وان كان باذن
 المولى متحماً لا ولا ولو عتق المولى المكاتب متى عتق وعتق من يفتق له تبعاله ولو مات المكاتب ولم يخلف وقادعاً وانفق
 ولو كانت الكتابة مطلقة عتق منهم بنسبة ما عتق منه ولو اشترى المكاتب زوجته او المكاتبه زوجها صح الشراء وبطل
 النكاح **المقصود الرابع** في ايمان الاولاد وفيه بحثان اتم الولد هي التي ولدت من سيدتها في ملكه فاذا وطئ امته
 فانت مولد بعد وطئه لسه اسمها وصلة الحق نسبها وكان الولد قرأ صارت بذاته ام ولد ولا تشرى حرية الولد الى الام وان
 انت به ثانياً لا اول من ذلت لم يلحقه النسب ولم يصير له ولد بل انما نصير لامة ام ولد بشرط ثلثة احوال ان يعلق منه بحر
 وذلة بان يباها الزوجانية ويخلق من مائه ولداً سوار كان الواطئ مسلماً او ذمياً فلو علق ثامته الذي منه ثم اسلمت
 بيعت عليه وقبل بحال بينه وبينها ويحصل على يد امره ولو لم يقع حتى مات مولاه فالوجه عتقها من نصيبها ولو مات الملاك
 اذ املاكه مولا مجانية وقيل انه يملك فانه اذا وطئ امته واستولدها فولد مملوك ولا يسك لامة حكم الاستيلاء فان اذن له
 المولى في التشرى ولو اشترى ثامته للبراءة فاجلها كان الولد موقوفاً وله الامه فانها لا ينعتق موت المكاتب قبل اداء ما عليه
 ولا يثبت لها حكم الاستيلاء مع عجزه واطلق الشيخ ميرور فيهما ام ولد وهل يملك المكاتب بيعها والتصرف فيها الوجه عدم
 ذلته ولو عتق لحقها حكم الاستيلاء الثاني ان يعلق منه في ملكه سوار كان الوطن مبيعاً او محرماً كالوطئ في الجفرا والنفاس

او الصنم او الارحام او الظهار ولو وطئ الموطأ المهرنة بغير اذن المهرن فاجلها فانه نصرة ولد في حق الراحم والام
ولو علفت منه في غير ملكه لم نصرة له ام ولد اذا علفت بمملوك مثل ان يطأها في ماله بغير نكاح ويشترط الموطأ الولد او
يطأها زنا سوار ملكا بعدا ولا سوار ملكا بعدا بغير اذن الموطأ ولو علفت منه في غير ملكه بغير اذن يطأها المهرنة
او سره انه فترجما على انها حرة او ليس بها فظهر استحواها فلا نصرة له ولد في الحال فان ملكا بعدد له قال الشيخ نصرة
ام ولد وعندي فيه نظرا لثالث ان تضع خلفه اذنى ويرجع في ذلك الى اهل الخبر من القوابل فلو ضعف مضافة
لم يظهر فيها شئ من خلق الادمي تشبهما لثقتا من القوابل ان فيها صورة حفية تعلقت بها احكام ائمة الاولاد
ولو لم يشهد به ذلك علم انه بعد اخلق ادمي انما ثبتا بين او بغير ذلك تعلق به الاحكام ايضا ام الولد مملوكة
لا تجزى بموت المولى بل من نصيب ولدها ويجوز للمولى فيها الرضى والاختدام وغير ذلك الا البيع والهبه فلا يجوز بيعها
ما دام ولدها حيا الا في ثمن رقبتهما اذا كان دينا على مولاهما وليس له سواها وفي اشتراط موت المولى حينئذ خلاف ولله
رحمه الله منع من بيعها مطلقا ولو مات المولى قبل مولاهما جاز بيعها وبها وصارت ملكا مطلقا ولو مات المولى وولاهما
حتى عتقت من نصيب ولدها وان استوعبت ولولم يبا ولا يمكن سواها عتق نصيبه منها ويعتق في الباقي وفي رواية
ان كان الولد مورا قوت عليه والمعتد الاط ولا يعتق من اصل الزكاة عند ادم الولد هل يجوز لها فيها انكاح
بنثا من ثمنها عقد على الرقبه فاشبع البيع ومن عدم التضاد لم يسبقنا الكتابة ولو اوصى ام ولد فالأقرب عندي
انها يفتق من الوصية فان فصل شئ عتق من نصيب ولدها ويقتل بقتل من نصيب الولد ويعطى فالأقرب عندي ان يفتق
من الوصية فان فصل شئ عتق من نصيب ولدها الوصية لا فرق بين ان يكون الولد ذكرا او انثى ولو اعتد الولد
عتقت من نصيبها ماعدا على النسبة ولو اتت بولد من زوجه او زنا فالولد رقيق للمولى ولا يثبت له حكم الاستيلاء
ولا يفتق بموت السيد وكذا ما يكتبه ام الولد في حياة المولى فانه لمولاهما لو تزوج امه فاجلها فالولد مملوك
للبيع ان اشترط رقبته والافوق فان اشتراها ماعدا تحريرا لولد قال الشيخ ونصير لامة ام ولد وكذا نصير ام ولد
لو اشتراها قبل الولادة ط اذا جنت ام الولد حطت بعتك لحياته برقبته والموطأ خياره وكالقفن بين تسليمه بالبيع وبين
فداها اما بالاول من ارش الجارية والقيمة اجلا لثمن على الخلاف وكذا نصير المولى لو جنت على جماعة بين تسليمه بالبيع
او الى مائة منهم على قدر الجانيات وبين الفداء ولو ماتت قبل الفداء فلا تنسحب على المولى مع عدم التفريط ولو نقصت
قيمتهما قبل فداها وجب فداها بقيمتها يوم الفداء فيسقط بقدر التالف ان قلنا بالاول ولزادنا القيمة زادت
الفداء ولو كتبت بعد جانيتهما فنولسدها ويقوم معيبه بعيب الاستيلاء ولو اتلفها سيدها ففقد قيمتها
ى ام الولد اذا اعتقها مولاهما وجب عليها الاستبراء بثلاثة اقرار ان كانت من مدينه ونصير ولا بثلاثة اشهر وانما
مولاهما قبل اعتق استبراءات باربعة اشهر وعشرة ايام للمولى ان يزوج ام الولد بغير رضاها وبذلك الموطأ وكذا
المولى جانيتهما الخدمه وجميع المقررات من اوطى وغيره الا البيع وله ان يشترى ما يجنى عليها ولو تلفت في يد غاصب ضمن
القيمة لمولاهما ولو ثبت على اقرار بالاستيلاء رجلا من وحكمه ثم رجعا غرضا قيمة الولد ان استندت حرته الى
الشهادة ولم يفرها في الحاقه الجارية لانها ان الا تسلط البيع خاصه ولا قيمة له فاذ لمات المولى فان قلنا بوجوب
التفويص

كان صغيرا وقتها ماتت ام ولد مع الاجال وان كان كثر ولم يقومها كان نائبا لكن لا حد عليه ولا نصير جارية
ام ولد على الاباء ولا يلزمها قيمتها ولو وطئ الابن جارية الاب حرم عليه بالتحريم ولا نصير له ولد وعليه المهر

يعتق على جده وتحرم على الابن بدعي على احدى الرويتين ولا يجب على الابن فيما لانه لم ينفعه من غير الاستماع فاعلموا
ولا خد عليه وتصير ام ولد لانه وطى صادق ملكا ولو زرع امته ثم وطىها فحل لها وتصير ام ولد لها
يعتق بموته وما نكح بعد ذلك من الزوج حكمه حكم امه يد لولم يملك احدى المحرمات عليه بالزواج فانه قلنا انه كالتب
في الحق فلا يجب وان قلنا انه لا ينفى العتق لم يحل له الوطى اجمعا فان وطى ما لولدته وهي ام ولد وكذا لو ملك امه وسه
فاستولدها ولو وطى ربا امه في مال المصاهرة فاستولدها صار قائم ولد وخرجت عن المصاهرة وان كان فيها
برج جعل في مال المصاهرة ولو وطى الموهنة فاستولدها احتمل ان يقال خرجت من ذلله الرهن وعليه قيمتها لكن نرى جعل
هنا والافى خلافه ولو قد مات الولد كان ذفر غير جده ولا يصفى من الرقة لها ونصلى مكشوفة الرأس ولو قلت
ستيداعها عمدا او خطأ اعتقت من نصيب ولدها وكان حليها مرجبا لجباية من دية او فساد يد لو باع امه وله بطلان
كان تلفت في يد المشتري كان ضامنا لانه بيع فاسد يوقا لا ينيح لو اسقطت نطفه كانت ام ولد ونظر المالك في صفاتي
الاقتداء خاصة في قال لا ينيح اذا مات المولى ولم يخلف غيرها وكان ثمنها دينه على مولاهما قومت على ولدها ويترك الى ان
يبلغ فاذا بلغ اجبر على ثمنها فان مات قبل البلوغ بيعت في ثمنها وقضى به الدين والحكم الاول غير معتمد
كتاب

وفي رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى اوصاه الخصال العظيمة والعالية ومشرقتها
ثابتة بالتصديق لا ينفى اليقين الا بالله تعالى كقوله ومقلب القلوب والذي قلنا الحقبة وبر التهمة والذي نفى
بيده والذي صلى واصوم واباسمائه المختصة به كقوله والله والرحمن او الغالبة فيه كقوله والرب والمخالق والباري
والرازق والحليم وكل هذه يعتقد بها اليقين مع القصد ولو اراد بها غير الله تعالى لم يكن يمينا ولو حلف بالانصر
الطلاق اليه لم يعتقد وان نوى بها الحلف لا شرا كذا فليس لها حرة اليقين كقوله والمجود والحي والسميع والبصير
والقادر ويعقد لوقال وجلال الله وعظمته وكبرياء الله مع القصد ولو قال وقدر الله وعلم الله انفق
قصد الصفات وهو كونه قادرا عالما وان قصد المعاني لم يعتقد وان قال وكلام الله لم يعتقد وكذا لو قال وخلق
الله ورزق الله ومعلوم الله ولو حلف بالقرآن لم يعتقد وكذا لا يعتقد لوقال وحق الله مطلقا ويعقد لو قصد
اليقين ولو قال عهد الله على كان عهدا لا يمينا ولو قال وميثاقه وكفاله وامانته لم يعتقد ولو قال السميع بالله او
اعظم بالله او اتوكل على الله لم يكن يمينا وان قصد بها الحلف اجمعا لا يعتقد اليقين عندنا الا بالقصد سواء انفق
بما ثبت له العرفان اصلا كقوله وحق الله او لم يثبت له عرفا صلا كقوله اعظم بالله د العادة القسم ثلثة بالله وما الله
ووالله ويعقد بما يسمع كقوله لا ضلن مع قصد خذ خذ الحق والكفرض ولو قال لا الله لم يعتقد ويعقد لوقال العرف
وايمن الله وايم الله وم الله او اقسم بالله او احلف بالله او اقسمت بالله او احلفت بالله ولو قال اردت الاخبا
عن الماضي او الوعد بالمستقبل قبل ولم يلزم حكم اليقين ولو قال اقسم واحلف ولم يقل بالله او حلفت واقسم ولم
بالله لم يعتقد وان قصد به اليقين ولو قال لا شئد بالله واطلق لم يعتقد ولو نوى به اليقين كل اليمين يعتقد فيه
قوة للعرف ولو قال اعظم بالله ولم يقصد اليقين لم يعتقد ولو قصد اليقين فكذلك لو قال بلة وقصد الرطوبة
فليس بهين اجمعا ولو قصد اليقين والافى اعتقاده وحل خذ خذ الحق والحق ولو قال لاها الله ونوى اليقين ففي
الاقتداء نظر لا يعتقد اليقين وكذا بالمصحف او بالنبى او باحد من الائمة او بالصدقة او بالبرج او بالبرج من الله
او من رسوله او من القرآن او احدا لائمة او قال او ضرب بيد المضليبا وغير الله او من شغل الخمر والمثبة لو حلف

بالطلاق والتخيم أو الفخار أو العتاق أو قال إيمان البيعة يلزم من إيمان البيعة هي التي فيها الحجاج استخلف بالبيعة
والأمر لهم السلطان وكانت البيعة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله بالصلفة فلما ولي الحجاج بقاء إيماننا لنقل
على إيمان بالله تعالى والطلاق والعتاق وصدق المال سوار عرفها ولم عرفها ولا يلزم بذلك كفارة ولا تخمين ورحمها
قوله من حلف البرارة من الله أو من رسول أو من أحد من الأئمة ثم ان خالف ما حلف البرارة به ويجوز عليه كفارة
فلما روي قول الشيخ بإحصاءه ولا يلزم ساء أي لا اب تشاك وغيره لا من إيمان الجاهلية لا يفقد البيعة مستقل
اليمن كان واجباً كما إذا حلف أنه يصلي الفريضة ويصوم شهر رمضان أو يحج حجة الإسلام أو لا يزني أو لا يظلم
أو لا يشرب الخمر وغير ذلك من الواجبات انفق اليمن ويجب بالحنث فيما الكفارة وكذا ان كان مندوباً كما إذا حلف
أنه يصلي الفلاة أو يصوم تطوعاً أو يصدق زبياً أو ينجح مستحباً لا فرق بينهما في الانقضاء وتعلق المكاتب مع الحنث وإن كان
كما إذا حلف أنه يدخل الدار أو لا يدخلها أو يسلم أو يقاطع يداؤه أو يؤا شبه ذلك فإن كان التراجع في الدنيا
وجب الكفارة فإن حنث كفر وانتهى وكذا ان تباوى لفعل أو تركه وإن كان الترك أولى في الدنيا جاز الحنث ولا كفارة
ولم ينفق اليمن وإن كان مكرهاً مثل ان يحلف ان لا يفعل النوافل ولا يصدق تطوعاً لم ينفق اليمن ولا كفارة
مع الحنث وإن كان محرماً مثل ان يحلف ليقول مؤمناً أو ليفعلن أن أو ليقطعن وجهه أو ليغيرن المسلمين لم ينفق
اليمن ويحرم البقاء عليها ويجب الحنث ولا كفارة وقال بعض الناس اليمن ككلمة كفره لقوله تعالى ولا تجعلوا الله
عهدة لايمانكم وليس يعتمد لما ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله حلف ولا يمين على ترك البر لقوله ولا ياتل القرآن
الآية فاليمين على الطاعة مستحبة وبين اللغو غير معتدة ولا يجبها كفارة سوار كان بصريح أو كناية وسواء كان
على المامنى أو على المستقبل لا ينفق اليمن على المامنى سواء كان غنياً أو ثانياً أو سواء كان ضامراً في صفيه أو كادراً
أما مع قصد الكذب وليتمى العموس ومع طر الصدق يمكن اليمن عند الحاكم على الحق الصدق ويحرم مع الكذب إلا مع
الضرورة فيجب التعدي ان عرفه طبعاً بين المناشدة لا ينفق ويحرم ان يقسم عليه على غيره فلو قال سألك بالله وصدقته
لم ينفق ولا يجب الكفارة لو أخذه المحلف عليه لا على المالك ولا على المحلف عليه ^{كأن} يجوز الاستثناء في اليمن بمشيئة الله
وليس يلزم ما إذا استثنى به رفع حكم اليمن ويشترط فيه الانفصال وحكمه بان يستثنى بعد القطع لا نقطاع النفس
أو الصورتا والمعنى والتذكروا لو أخر الاستثناء من غير عند انفق في اليمن وسقط اثره ورواية عبد الله بن يمين
عن الصادق عليه السلام الصحيحة الدالة على جواز استثناء الناس إلى أربعين يوماً متاملة ويشترط في الاستثناء ايضاً
النطق ولو حلف ونوى الاستثناء بالمشيئة انفق تبينه ولم يؤثر الاستثناء ولا بد في الاستثناء من قصد الكفارة
فلو تلفظ بعقوب اليمن لبقولنا به أو لان إعادة ذلك من غير قصد الاستثناء لم يؤثر ايضاً وانفق في اليمن
وكذا لو لم يقصد الاستثناء بل قصد ان افعله لا يكون الأيمسية الله تعالى ولا يشترط في الاستثناء عسده مع ابتداء
اليمن بل عند التلفظ أو لو علق اليمن بشرط صحيح وكانت موقوفة فإن وجب الشرط انفق والافلا فلو قال والله
امحلتا لداران شأ زيد قد شئت ان لا تدخل فدخل حنث ولو قال لم أشأ امحلتا اليمن ولا الدخول قبل العلم
بمشيئة زيد والعلم بالمشيئة ان يقول بلسانه ولو لم يعلم حال زيد أم بموتاً وغيبه او جنون لم يمنع من الدخول بالاف
ين تقديم الشرط واخبره فلو قال والله ان شاء الله لا فعلن لولا فعلنا امحلتا اليمن ولو قال والله ان شاء زيد لا فعلن
كانت موقوفة على مشيئة زيد فان شاء وقعت اليمن فالأفلا ولو قال والله لا شربن إلا ان شأ الله أو لا شربن إلا
ان شاء الله لم يحنث بالشرب ولا تركه ولو قال والله لا اشرب إلا ان يشأ زيد فقد منع نفسه من الشرب إلا ان يوجد مشيئة

كان شاكاً فله الشرب فان لم يشاء لم يشرب ولولم يعلم خشيته او جنونه او صوته لم يشرب فان شرب خنت ولو قال والله
لا شرب الا ان يشاء زيد فقد انتم بالشرب الا ان يشاء زيد لا شرب لان الاستثناء من الاستثنى منه والمستثنى منه
ايجاب فان شرب قبل مشيئة زيد بزمان قل قد شئت ان لا يشربا فخلت اليهين لا فاما معلقة بعد مشيئته لترك الشرب
وان قال قد شئت ان يشربا وما شئت ان لا يشرب لم يخل اليهين فان حبب مشيئته لزمه الشرب لو قال والله لا اشرب اليوم
ان شاء زيد فقال زيد قد شئت ان لا يشرب فشر بخت وان شرب قبل مشيئته خنت والاستثناء بمشيئة الله فاقترن الاستثناء
والعتاق فلا يقعان نحو ما بينا انه لا يقع اليهين على فعل الغير كالقوله والله ليفعلن لان في حق الخالف ولا الخلو عليه
وكنا لا نعتقد على التخييل عادة كالقوله والله لا صعدت الى السماء ولا على التخييل عقلا كذا امر ولا يجب بها كفارة
واما نعتقد على الممكن الواجب والكذب وترك الحرام وترك المكروه او فعل المباح اذا تبادر او كان الكذب رجع في مصلحة الدين
او الدنيا ولا يفتقد على ترك هذا الاية ولخلفان لا يخرج مع زوجهما احتاجت الى الزوج خرجت معه وكنا لو خلفان لا يزوج عليهما
ولا يترى لم يفتقد ولو خرج عن الخلو عليه بعد اليهين اخلت اليهين بليست شرط في الخالف العقل والبرغم والاختيار والقصد
الى اليهين فلا يفتح من الجنون ولا العتبي ولا المكروه ولا النايمة ولا التكرار لا قوى الحقيقة وضع الشك في
الخلاف مع زوال ريبه بالغصب لا يفتقد بين الولد بدون رضاء الوالد ولا بين الزوجة بدون اذن الزوج ولا بين العبد
بدون اذن المولى ولو خلف احد هؤلاء في فعل واحد وترك في غير ما يفتقد ولو خلف في غيره كان لا يلزم حل بين الولد وكذا ان
والمرءى ولا كتمان لو خلف ولم يقصد لم يفتقد ولو خلف بالبريم وتقبل قوله في عدم القصد المقصد الثالث
في معلق اليهين وفيه ملح بحث المرجع في الايمان الى اليانة فاذا نوى الخالف ما يحتمله اللفظ انصرف اليهين اليه سواء
موافقا للفظه ان ينوي الموضوع الاصلى باحاط العموم بالمطلق المطلق وبالفقه حقيقة او مخالفا بان ينوي العام
والعكس وبالاطلاق المقتضى بالعكس وبالفقه بجان كالحلف لا يأكل اللحم ويقصد مقينا الا ان يشرب ما هو
ما مقصد او يحلف ما يات فلا ما وعني ما نرى ربه او لاحاله واحد ويبنى بها الشجر الصغيرة لم يفتقد لا شرب
لفلان ماء من عطش وينفق به العموم وكل هذا مقبول بصرف اليهين اليه ونوى ما لا يحتمله اللفظ بالو حلف لا يأكل
خبر وعني لا يدخل بيتا لم يتنا ولا اليهين مفهوم اللفظ لعدم النسبة ولا ما نواه لعدم الاحتمال ولو لم ينو بيتا حمل اللفظ
على حقيقة كالحلف لا يلبس ثوبا من غزل امارته ولم ينو القموم ولا الخضوس ولو كان اللفظ عامنا والسبب خاصا كان
كان نواه قصر عليه مثل من دعا الى الغدا يحلف ان لا يتعدى ولا يدخل بلد الظلم راد فيه فزال الظلم ولو لم ينو
بعموم اللفظ او بخصوص سبب اشكال ولو خلفت العاملة ان لا يخرج الا باذنه فغزى ولا يرى منكرا الارضه الى فلان القوم
فغزى فالقربا خللا اليهين مع احتمال عدم التحلل فلورى المنكر في ولايته وامكه رفعه ولم يرفع حتى غزى فالقربا
الخت ولو اختلف السبب والنية مثل ان لم يكن عليها مراته فغزى فخلت ان لا يلبس ثوبا من غزى لها ونوى اجتناب الجحش
دوا الاستغفار بالتمس وغيره فبقيت النية ب اذ احلف على فعل خنت بان بدائه ثم ان كان الفعل ينسب الى الاستدانة كالتب
الى الاستدانة خنت بما كالا ابتداء والا فلا فلو حلف لا سكنت هذه الدار خنت بان بداء السكنى وبلا استدانة فخرج منها
لو كان فيها او خرج وجه عقيب اليهين فان قام بعد اليهين زينا ما يمكنه الخروج فيه خنت وان قام لنقل قماشه ورجله
او اقام دون اليوم والليلة ولو خرج عقيب اليهين معاد لنقل حمله وعياله لا للسكنى لم يفتقد سوا ترك في الدار
ما يمكن سكنا معه او لا ولو خرج عقيب اليهين بنية الانتقال وترك اهل وماله مع امكان قيام لم يفتقد ولو حلف
لا ساكنت فدا خنت بالابتداء والاستدانة ايضا فاذا كان ساكنا معه فان تحول او احدثا في اول حاله لا ساكن

لم يحث وان اقام على المسكنة حث والاعتبار في الاشتغال بان يزول عن المكان بنية الانتقال ولو كان في حلقه فمكن
كل واحد منهما بيتا فليس بمساكنين وكذا لو كان في بيتين لدار كبيرة لكل منهما حلق مفردة ولو كانت الدار صغيرة فمساكن
وان انفرد كل منهما بحلق فعلق ولو كان احدهما في بيت الدار الكبيرة والاخر في الصفة او كان في مسكن او في بيتها وليس لاحد
حلق دور الاخر فمساكن وان لو جعل بينهما جدارا لم يخل من البيتين باب فليس بمساكنين لكن بشرط انتقال احدهما الى
والعروة الخ الباء فلو ملكا لبيتا لم يجد قبل الانتقال حث ولو انفرد بجو من دار بغيرها على الدار والاقران لم يكن
ولو نوى ان لا يسكنه في دارها وبلد فهو على ما نراه وكذا لو نوى ان لا يسكنه في بيت واحد ولو حلف لا يسكنه في هذه
الدار فقتله حجتين وبنيها بينهما حيا وفتح كل منهما نفسه بابا ثم سكنا فيه لم يحث ولو حلف لا سكنت هذه الدار
فاكره على المقام لم يحث وكذا لو كان في حلق الليل ولم يجد منزلا يتجمل اليه او يحول بینه وبين المنزل حائل من ابواب مغلقة
او خوف على نفسه او اهله فاقام ما ياتى ما ويا للثقل متى قدر ولو لم ينو الثقله حث ولو حلف على نقل ثلعه بنى على
بحيث لا يترك الثقل المعتاد ولا يلزم جمع دواب البلد ولا الثقل بالليل ولا وقت الاستراحة عند التعب ولا وقت الصلوة
ولو حلف لا يسكن دار فقاد من يضاهيها او من يديها لم يحث ولو حلف لا سكنت هذه الدار لم يتنا ولا يبرح عليها وما له
وكذا لو حلف يخرج من هذه الدار لم يقضي اليه من اخرج اهله كالو حلف بالخروج من البلد ومع الخروج ان له العدة ما
ينبغي ان يتركها وهل يترك الصعود على السطح الاقرب بالعدم لو حلف لا يدخل دارا حث اذا صار بحيث لو رد بابه كان من
داره ويحث بدخولها من بابها او من غير بابها ولو ترك اليها من السطح او بجو شئ منها او غرفة من غيرها او الدار
ولا يحث لو ترك الى طحها سوادا متجرا او غير متجرا ولو وقف على عتبة الدار في بدن الحائط يحث ولو علق بنفسه
شجرة في الدار لم يحث ولو بعد عليها فان كان يحث بموضع منها سوادا حث وان كان على من ذلك او كان يحيط به
من السطح لم يحث ولو كان في الدار غرابا قد دخل في الثمار الذي في الدار حث ولو قام على حائط الدار لم يحث
ولو حلف على الخروج من الدار لم يترك الصعود الى السطح ولو حلف لا يضع قدمه في الدار فدخلها راكب او سائيا متغلا
او حافيا حث ولو حلف لا يدخل وهو في الدار لم يحث بالمقام ولو حلف فادخل مع عدم تمكنه من الاشباع لم يحث
اجلها ولو حمل اذنه فادخل حث وكذا لو ادخل بغير اذنه مع تمكنه من الاشباع ولو اكره بالشرع على الدخول
فدخل لم يحث ولو حلف لا يدخل هذه الدار من بابها فدخلها من غير الباب لم يحث ولو حلف لا يدخل الدار الى مكان
اخر فدخل به حث وكذا لو قام لا يدخل من باب هذه الدار وان جعل لها باب اخر مع بقاء الاول فدخل من الثاني
حث ولو قلع الباب ونصب في دار اخرى وبقي السكون حث بدخوله ولم يحث بدخوله في الموضع الذي نصب فيه
الباب لان الدخول في السكون لا في المصراع ولو حلف لا دخل الدار من هذه الابواب ففتح باب اخر لم يحث بالدخول
فيه وان ركب عليه مصراع الاول ولو حلف لا يدخل بيتا فدخل غرفته لم يحث ولو حلف ان لا يدخل دار زيدا
او لا يكلم زوجه او عبدا كانت اليه تابعة للملك وان لم يكن الدار فاباع الدار او طلق الزوجة او باع الخلية
اليهين ولو دخل دارا ليسكنها زيدا بجره او عارية او نصب لم يحث اما لو حلف لا يدخل مسكن زيدا تعلقت اليهين
بجميع لا بالملوك غير المسكون ولو حلف لا دخلت دار عبدا حث بخلاف دار مكاتبه وكذا لو حلف لا يبيع ثوبه
فليس ثوبا لغيره ولو حلف لا يدخل دار العبد ولا يبيع ثوبه فدخل دارا جعلت برسمه او يبيع ثوبا جعل برسمه فآثري
عدم حث مع احتمال ثبوته اذ يمنع اضافة الملك فبتعين اضافة الاختصاص اما لو حلف لا يدخل دارا مكاتب حث بدخوله
ما جعل برسمه لا لقطع تصرفه المولى عنه وفيه نظر ولو حلف لا يركب سرجا دابة حث بما هو منسوب اليها ولو حلف

ان لا يدخل الدار لم يترأ الا بان يدخل بجملته ولو حلف ان لا يدخلها دخل به او حلف لم يحث لو قال لا ادخلت دار زيد هذه
 ففي بقاء اليه بعد زوال ملكه ردة وثلاث من اعتبار الاشياء المتعلقة بالعين بعذر والاضافة ومن اعتبار النسبة وتعلق
 اليه على السبب المحض سلبا فخر خاصة وللبدوى به وسبب الشعر والادم ولو حلف ان لا يدخلها لم يدخلها لو دخلها بغيره دار
 اندمت لم يحث ولو حلف لا دخلت هذا الدار حث بدخول العرصة بعد الاندما وكذا البحث في بيت المطلق واليمين
 اذا دخل عرسته بعد الاندما ولو حلف لا يدخل بيتا قال لا قريته يحث بدخول بهلين الدار ومنهنا وصحها وهل يحث
 بدخول المسجد والحمام قال الشيخ رحمه الله لا يحث لعدم تناول العرف له ويحمل الحث لقوله تعالى في سورة اذن الله ان ترفع
 وقوله عليه السلام نعم البيت الحرام ولو حلف لا دخل الدار اقضى التابيد ولو نوى ستة في فتح ودين بنيته و اذا حلف
 لا يدخل على زيد بيتا فدخل عليه مع علمه بكونه حنث ولو لم يعلم او علم ونسى لم يحث ولو كان فيه زيد وعمر فدخل مع العلم
 بكون زيد حنث ايضا سوار نوى الدخول على زيد او اطلق ولو نوى الدخول على عمر فحرم الشيخ عدم الحث ولا قري عذري
 الحث ولو دخل الحالف بيتا ثم دخل فيه المحلوف عليه فان فرج الحالف في المال لم يحث وكذا لو اقام معه ولو حلف لا يدخل
 الدار فلهما مكرها او ناسيا او جاهلا بكونها محلوف عليها لم يحث ولو حلف لا يلبر ثوبا حث بالابتداء والاستدانة
 فلو كان لا يلبس قبل اليه وجب عليه نزع عقيب اليه او حال الامكان فان اخرج ذلك حنث وكذا لو حلف لا يركب
 الدابة وكذا لا سكنت هذه الدار ولا ساكنت زيدا او لا صاحقتها اما لو حلف لا تزوجت وله زوجة لم يحث بالاستدانة
 وكذا لو حلف لا يظلم ولا يصوم وهو صائم فاقام يومه فاقوى الحث ولو حلف لا يسافر وهو مسافر فرجع
 او اقام لم يحث وان بقي في سفره حث في المتي ان اتحد انصرفت اليه اليه كالرجل والمرأة والانسان والحيوان وان تعدد
 محل على الشري دون القري وعلى الحقيقة دون التجاز للقي فان اشترى الجاز وخفيست الحقيقة على اكثر الناس انصرفا طلاق
 اليه من التجاز العرف دون الحقيقة الحقة كاتزاه والتعاطي سوا كان التجاز بعضا من الحقيقة كالدابة او لا ولو اضاف الى
 العام ما يقتضي العادة تخصيصه بسبب الاضافة محصور من حلف لا ياكل ثرا انصرف الى ما يتعارف عنده فيدخل فيه الابل
 والبقر والغنم ولو كان في بلد كثير الصيد بحيث يكثر فيه راسه حث به وهل يحث بئ او من الخير والحيث لا يبيح ولا يبيح
 العرف هذا مع الاطلاق ولو نوى ما يحتمله اللفظ انصرف الى ما نواه وان بعد ولو حلف لا شرب هذا الخمر او هذه البركة حث
 ببعض كفضية العرف وكذا لو حلف على اسم الجنس او الجمع كالرجل لا ياكل الخبز ولا يشرب الماء ولا يلبس القفاز ولا يشرب
 على اسم جنس مضاف كما التمر ولو حلف لا يمتنع لم يحث حتى يحمله وكذا لو حلف لا يمسك صلوة ولو حلف لا يمتنع ولا يلبس
 حنث في الصيام بطولوع الفجر مع نية العجز وفي الصلوة بتكسية الاحرام ولا يشترط التجدد ولو حلف لا يلبس هذا الثوب كان
 بقاء حالة اليه فان ردى به او اتزر او اعتم وجعله قميصا او سراويل او قبا وبسه حث وان كان قميصا فاردى
 او سراويل فارتز به حث ولو قال لا لبسته وهو رداء فغيره عن كون رداء وبسه لم يحث ولو قال لا لبست ثيابا حث
 بكل ما يصلح اخافة اللبس اليه كالقميص والعامة والفلنس والدرع والجوشن والخف والنعل ولو حلف لا يلبس امرأته
 حليا بربا الحاتم من الفضة والخمسة من اللؤلؤ والحرير وحده ولا يترأ بالردع وخضر الزجاج وهل يترأ بالقيق والشيخ
 يحمل على عرفه اذ لا يمتنع حليا في السواد ولو حلف لا يلبس حليا فلبس دراهم او دنانير في رسله فاقوى الحث لانه
 يمتنع حليا ولا يحث لو لبس سيفا على او منطفة محلاة ولو حلف لا يلبس ثوبا حث بلبسه في غير الحضر ولو حلف لا يلبس
 طعاما اشترى زيد فاكل ما اشترى زيد وعمر وبشفقة واحدة ردة والشيخ في الحنث وعده والاقوى عنده وكذا
 لو اشترى حدها نصفه متاعا ثم لاف النصف الاخر اما لو اشترى زيد نصفه متاعا ثم خلطه بالنصف الاخر فاكل الجميع

او اكثر من النصف حنت اجله ولو اكل قلوب النصف لم يحنت ولو اكل من طعام اشتره زيد ثم باع نصفه مشكوكا في كل الكثر
النصف او اقل على اشكال حنت ولو باعه اجمع واشتره لغيره في الحنت تركه ولو حلف لا يلبس من غزله فلا تلبس ثوبا من
غزله او غزله لغيره ما قال لا قريء من الحنت وكذا لو حلف لا يلبس ثوبا بالنجي زيد فلبس بالنجي زيد وهو او حلف لا ياكل
من طينها فاكل ما لغيره هو وعينه او لا يدخل ما راى اشتراه فدخل ما اشتراه هو وعينه او لا يلبس ثوبا خاله زيد فلبس ثوبا
هو وعينه اما لو حلف لا يلبس ما خاطه زيد حنت باي خطه زيد وعمره ولو حلف لا يدخل دارا زيد فدخل دار له ولغيره في الحنت
اشكال لو حلف لا كلمتها وقصد الاستماع عن كل واحد منهما حنت بكلام احدهما وان قصد الجمع لم يحنت لا بكلامها اتحد الزنا
او اختلف ولو قال لا اكلمت زيدا ولا عمر واخنت بكلام كل واحد منهما ولو حلف على شيئين فقال والله لا اكل الخا وخبري
لم يحنت باكل احدهما الا ان يقصد المنع من كل منهما يا احلفان لا نتم رعيانا فالأقرب بانصرفنا الى القارتي لانه المتعارف
ويحتمل ردة الى الحقيقة وهو كل بنت او زهر طيبا ليح كالتورد والبنفسج والنرجس ولا يحنت بتم الفاكهة ولو حلف لا نتم
وردا ولا بنفسج لم يحنت بغيرهما بتم ماء الورد ولا دهنه ولا دهن البنفسج ويحنت بتم بابر الورد والبنفسج ولو حلف
لا ياكل شويحت باكل اللحم المشويذ ونحوه من الكسرة وشبهه ولو حلف لا يركب حنت بركوب السفينة ولو حلف لا ياكل طعاما
دخل فيه الماء كسفر النعام لا يضر الشرب او الجراد ولا ما ياتي من غير الجراد ولو حلف لا ياكل شيئا فشر به او لا يشربه
فاكله لم يحنت ولو حلف لا يشرب فنصر قصب الشكر او حبا الزمان ورعى النفل لم يحنت ولو حلف لا ياكل سكر او نفعه في فيه
حتى ذاب وانبلعه فالقريء من الحنت ولو حلف لا يطعم شيئا حنت بالاكل والشرب والمض ولو حلف لا ياكله ولا يشربه
فذاقه لم يحنت وان ارد به ولو حلف لا يدوقه فأكله او شره او مضه حنت ولو حلف لا ياكل اكلة بالفتح لم يرتجى اكل
ما بعد الاكل اكلة وهي المرة من الاكل ولو نتم انصرف الى اللقمة ولو حلف لا ياكل ثمرة فامرتجى بغيرها لم يحنت حتى يتجزأه
اكلة فله ان ياكل حتى ينقي من المشبه واحدة اذا حلف ليفعل شيئا لم يرتجى لا بفعل الجميع ولو حلف لا يفعل لم يحنت
بفعل البعض فلو حلفان لا يشربا هذا الا نأرا لم يحنت بشرب بعضه ولو حلف لا شربنا هذا التمر حنت بالبعوض واليهين
الى المكن ولو حلف لا شرب من الفرات حنت بالكرع وبالاعراف ثم الشرب ولو حلف لا شرب من الا نأرا لم يحنت بصبي
الماء في غير الشرب ولو حلف لا شرب من ماء الفرات فشر من غير اخذه حنت ولو حلف لا شرب من الفرات فالقريء
لحنت بالشرب من التمر يدا اذا حلف على شيء يحته بالاشارة فتعبرت صفة فان استحال التجرأه وتغير اسمه لم يحنت كن
حلف لا ياكل هذه البيضة او هذه الحنطة فيصير فرخا او ذراعا وان بقيت الذراعة دون الاسم حنت كالو حلف لا اكلت
هذا الرطب فيصير دجاجة او طائفا على اشكال اوله اكل هذه فصارت دجاجة او لا اكلت هذا الصبي فصارت دجاجة او لا اكل هذا الحمل فيصير
كباشا او لا اكل هذا الرطب فيصير دجاجة او طائفا على اشكال اوله اكل هذه الحنطة فيصير دجاجة او سويقا او جزا او لا اكل هذا
الدقيق فيصير جزا او لا اكل هذا اللبن فيصير مصلا او جذا او لا اكل هذا الدار فيصير مسجدا او حاما او براحا ولو تبدلت
الاصافة كالو حلف لا اكلت زوجتي هذه ولا دخلت دار هذه ولا اكلت عبدة هذا ولا اكلت زيدا ووجهه وعمره وسيد
جوهه فزال التسبب حنت ولو حلف لا ضربت عبدا زيدا فوجنه زيدا وجني جايه فغلبت ثوبا بقبه ففرض حنت لان الزين
والجناية لم يخرجها عن النسبة ولو زالت النسبة وتغير الاسم ثم عادت حنت ايضا كالو حلف لا يركب هذه السفينة
فمضت ثم اعيدت او لا كتبت بهذا القلم ثم رمي ولا فصصت بهذا المقصر فكسر ثم اعيد ولو تغيرت الصفة بما يتفق
معه حنت كاللحم اذا شوي وبلج او الرجز فربا او العبد يباع ولو حلف لا ياكل عينا فاكل ربيبا او دبسا او خلا او ربا
او لا يكلم شايبا فكلم شيئا او لا يشترى جديا فاشترى نيسا او لا يضرب عبدا فضرب عتقا لم يحنت ولو حلف

لا يأكل رطباً أو لايأكل لبناً فأكل منصفاً أو مذباحاً حلت بخلاف ما لو حلف لا يأكل لبسة أو رطبة ولو حلف لا يأكل لبناً حلت
 بلبن الأنعام والصيد واللامية حليماً ورأياً وسابولاً بالحبن والتمن والافط والكسك والربذاً لأن يظهر فيه لبن
 ولو حلف لا يأكل رطباً فأكل سمياً أو لبناً أو حليماً لم يظهر فيه الرب لم يحث وكذا لا يأكل سمناً فأكل رطباً أو لبناً أو شيئاً كما يصنع
 من اللبن أو شيئاً من الأدهان ويحث بأكل التمن منفرداً أو في عصيرة أو حلواء أو طينخ يظهر فيه طعمه وكذا يحث لو حلف
 لا يأكل حلواً فأكل طينخاً فيه خل يظهر طعمه فيه أو حلف لا يأكل شعيراً فأكل حنطة فيما حبات شعيراً إلا أن يقصد أن لا يأكل منفرداً
 ولو حلف على الدهن فالأقرب الحث بالتمن ولو حلف لا يأكل من لحم شاة ولا يشرب لبنها لم يقصد التحريم إلى إسمائه ولو حلف
 لا يأكل فأكهة حث بكل مرة يخرج من الشجر معكبة بها كالفب والرب والرهان والتفرجل والتفاح والأترج والتوت والنو
 والموز والأقرب عدم الحث بياض هذه كالتمر والزبيب والتين والتمس والاحلس ولا يحث بالزيتون والبطيخ والبلوط
 وسائر الشجر الكبرى غير المستطاب كالزعرور الأحمر وحبل الس دون المستطاب كحب الصنوبر والقش ليس بفأكهة وكذا
 والقرع والباذنجان وغيرها من الخضرو في البطيخ أشكال اقرب فأكهة ولو حلف لا يأكل دماً حث بكل ما جرت العادة
 بأكل الجزية سوار كان مما يصطنع به كالبطيخ والمرق والخل والزيتا ومن الجامدات كالشوا والحبن والبقاقل والزيتون
 والبض والتمر والملح مع الخبر ولو حلف لا يأكل طعاماً حث بكل ما يلقى طعاماً من قرت أو آدم أو حلواء أو تمر سوار
 جامداً أو ما يباع في المار أشكال من به ينسأ من قوله تعالى ومن لم يطعمه فانه متى ومن عدم الاضرار فاليه عند الاطلاع
 وكذا الاشكال في الدوايح حث بما جرت العادة بأكله من نبات الأرض دون ما لم يجزه العادة كورق الشبر ولو حلف لا يأكل
 قوتاً حث بالجزء والتمر والزبيب واللحم واللبن سوار اختص أهل بلد بقوتاً أحدها أولاً وكذا ويحث بأكل التوت والبقا
 ولحبت الذي يصاب حره دون الفب والحصر والخل ولو حلف لا يأكل لحماً لم يحث بالثيم والمخ الذي في العظام والذبا
 والكبد والطحال والثرية والكروش والمصران وفي القلب أشكال وكذا الفانضة والأقرب عدم الحث بالآلية ثم البطن
 وفي الثيم الذي على الظهر والجنب وفي تضاعيف اللحم نظراً اقرب الحاقه بالثيم ولا يحث بأكل المرق والأقرب الحث بالراس
 والكامع واللسان ولو حلف لا يأكل اللحم لم يحث باللحم ويحث بما في الجوف من اللحم الذي على الكلى وغيره والأقرب الحث
 بتمن الظهر وما في اللحم والآلية لو حلف لا يأكل لحماً فان نرى شيئاً انصرف إليه والأناصرف إلى لحم الأنعام والصيد والظا
 والأقرب عدم انصرافه إلى التمن ويحث بأكل اللحم المحرم كالميتة والخنزير والمغصوب لو حلف لا يلبن ثوباً فاشترى
 أو تيمنه ثوباً ولبسه أو انتفع بالتمن لم يحث ولو قصد قطع أمكنه ففي الانصراف إلى هذا نظرياً من اعتبار السبب
 وعده والأقرب لعدم وكذا لا يحث لو انتفع بغير الثوب من ما لا يحلوز عليه ككل طعام وسكنى داره وان قصد قطع أمكه
 في لبس الثوب ولو حلف لا يلبن ثوباً مرده عليه للمنه فاشتراه غير ثم كسائه آياه أو اشتراه الحال فلبسه ففي الحث أشك
 ينسأ من الأخذ بعجم اللفظ ويجوز السبب والأقرب عدم الحث وكذا لا يحث لو حلف لا يأوى مع زوجته في دار
 فأوى في غيرها وان قصد كفا على شك ولو حلف سبب زال مثل ان كان السبب أمته عليه فلا رخص الدار وغيره
 لم يحث يح لو حلف لبصاً من عبد في غداً فأنال الخالف من يومه لم يحث وكذا ان جن من يومه ولم يبق إلا بعد غروب الغد
 ولو أمكنه ضربه في العبد ومضى الغد متمكناً ولم يضربه حث ولو مات العبد من يومه لم يحث وكذا لو مات العبد في الغد
 قبل التمكن من ضربه لموات في غداً متمكناً من ضربه وقبل ضربه حث وكذا لو مات الخالف في غداً متمكناً من ضربه قبل
 ضربه وبه ضرب في غداً وقت كان منه ولا به يضربه في يومه ولا يضربه في غداً وهو ميت ولا يضربه في يومه لم يحث
 ولا يحثه ولا تنف شعره أو عصب ساقه بحيث يتألم ولا يحث لو نزل بالعبد من يومه ولو نزل الخالف فان لم يتمكن من

والأخت ولو تلف العبد من يوم أعطيه أو اختاره خنت وهل يحنث في الحال أو من الغد فيه وقد ينشأ من شفاؤه منه حال
وقد تغدر عليه الفحل فيحنث في الحال ومن كونه الخنث محال ما عفي عنه عليه فلا يحصل له برك الفعل في وقته وكذا لو حلف
لبس ثوب ماء الكوز غدا فأنفذ في اليوم لم يحنث لا أن يكون أمدا أو به فاعله أو اختاره بطل حلفه ليس من جنس واجب عليه صوم
سنة أشهر وكذا لو حلف لا يكله حينا ولا اقربا تعالى في الثاني لا الأول ولو حلف لا يكله حينا فذلك ثمانون عام ولو حلف
لبس ثوب من زمانا انصرف الى خمسة أشهر وهل يحنث في غيره كالو حلف لا يكله زمانا فيه نظر ولو نرى في هذه المرافع شيئا معينا
انصرف الى ما نواه ولو حلف لا يكله دهر أو عرا أو طربا أو بعيدا برك القليل والكثير ولو حلف لا يكله الدهر أو الأبد لقضى العموم
وفي الزمان نهر أو اقرب في العمر العموم وان حلف لا يكله أبانا في ثلثة وكذا لو قال أشهر أو سنة أو ثمانين سنة لو حلفان يقضيه حقه
في وقت فقضاء قبله لم يحنثان اذ ان لا يجاوز ذلك الوقت والأخت وكذا في غير من الأفعال كان كل شيء أو بعه أو شراؤه إذا قد برك
نفعل قبله خنت وكذا لو فعل بعضه قبل وقته والباقي في وقته ولو حلفان يقضيه حقه بقضاء عمومته خنت ولو أبرأه
صاحب الحق لم يحنث ولو حلف يقضيه عند امر الشلال والى الاستهلاله أو عند رأس الشهر ومع ريس نقصانه عند غروب
الشهر من ليلة الشهر وان أخرج مع الامكان خنت ولو سارع في عده أو غزاه أو كيله فأنقضه أكثر من مرة فاقرب عدم الخنث ولو
حلف لا يبيع ثوبه بعشرة فباعه بها خنت ولو باعه بأقل أو أكثر لم يحنث ولو كان سبب يمينه الامتناع عن البيع بالعشرة بالنقص خنت
بالأقل ولو حلف لا استمر به بعشرة فاشتراه بأقل لم يحنث وان اشتراه بها أو بأكثر حلف خنت ولو حلفان يطلق في غدر فطلقا
قبله بآثا خنت ولا يحنث بالرجوع لو حلف لا يفارق حتى يستوفى حقه منه ففارق الخالف خنت سواء أبرأه من الحق
امفارقة الحق عليه ولو فارق مكرها لم يحنث سواء حل مكرها حتى فرق بينهما أو أكره بالضرب أو التهديد وكذا لو كان آثا أو مكرها
الغريم بغير اختيار واحد التفرق ان يفترقا عن مجلسهما كالباع ولو اذن له الخالف في الفرية ففارق خنت وكذا لو فارق
من غير اذن ولا مهرب مع امكان ملازمته والمتهم به أو امساكه ولم يفعل ولو قضاه قدر حقه ففارقه فقام منه الوفاء
فخرج ربه أو بعسه لم يحنث وكذا لو خرج مسحيا فاحذ النكاح ولو علم بحال ففارق خنت ولو لم يعلم بحال ففارق خنت ولو لم يعلم بحال ففارق خنت ولو لم يعلم بحال ففارق خنت
لم يحنث وان لم يلزمه المفارقة لكن فارقته ففارق خنت ولو جرب المفارقة فحلف الخنث وعده ولو احواله الغريم بحقه ففارق خنت
لعدم الاستيفاء منه وعدم البراءة منه اما لو كانت يمينه لا فارقته ولم يحنث فحق لم يحنث بعد المرافعة والتمنا والابراء
ويحنث به الكفيل والاهن ولو قضاه عن حقه عوضا احلف الخنث لان يمينه على الحق وعده للبراءة منه ولو كانت يمينه لا فارقته
خنت برأ من حلفي لم يحنث وكذا لا يحنث لو قبض وكيله قبل مفارقة ولو قال لا فارقني حتى يستوفى حقه ففارق خنت عليه
مخارا او فارق الخالف كذلك احتمل الخنث وعده ولو قال لا امر به ففارق خنت المحلف عليه قبل القبض خنتان امكنه
الان اموال او اكره على الفرية لم يحنث ولو حلف لا فارقته حتى اوفيت حقه فابرا الغريم لم يحنث ولو كان الخنث غيبا فوجبت
قبلا بحنثان كان قبل ان يقبض الغريم ولو قال لا فارقته ولك قبلي حق لم يحنث بالابراء واليمين كسوق العبد والله
لا ضربتان فوجب الأباذ في أو الأذن ان اذن ان اذن او حتى اذن ان اذن ان اذن فخرج باذنه عتق الضرب وهل تقضي
النكران اسكال ولو خرج باذنه لم يجب الضرب وهل يحنث باليمين فيه نظر فلو خرج بعدها بغير اذنه احتمل الضرب واحتمل
مطلقا وعتق الضربان قال الأباذ في أو بغير اذني دون البواقي لا يباع بات فاذا اذن اثنيت غاية يمينه ولو اذن له في آخره
فخرجها قبل الخرج عتق الضرب بالخروج ولو نواه بعد الخرج باذنه فخرج لم يحنث الضرب الا مع القول بالنكران ولو حلف
ليضربه او خرج بغير اذنه لغريم عيادة مريض فخرج لعيادة مريض لم يحنث لو قال ان خرجت الى غير الختام بغير اذني
فخرج الختام وعدا الاضرب احتمل الخنث اذ القصد عدم الذهاب الى غير الختام والعيادة ضد بل عدم خروجه الى غيرها ولو خرج

للعيادة وغيرها واللحائم وغيره حث ولوحلف ليضربه لا لعيادة مريض فخرج لعيادة مريض وغيره حثم الضرب ولوحلف ليضرب
 ان خرج بخير اذنه ثم اذن له ولم يعلم فخرج احتمل تحتتم الضرب اذ الاذن الاعلام وعدمه فخرج بعد الاذن ولوحلف ان يخرج
 عنده من هذه الدار لا باذنه فقصدها او خرج الى صحنها لم يحث ولوحلف لا يخرج من البيت فخرج الى السطح او الى صحنه
 ولوحلف ان لا يخرج باذن زيد فمات زيد قبل الاذن فخرج حث على اسكالك ولوحلف ان يتصدق بآله دخل فيه كل ما يتي
 سوار كان حيوانا او مائتا وسوار كان زكيا او غير زكوى وسوار كان عينا او دينا حاله او موقلا او عبدا او ابنا او ولد مكاتب
 مشروطا او مديونا دون حق النفعة واستحقاق سكنى الدار او زرع الارض بالاجرة ولوحلف ان يضربه عشرة اشواط او يحرق الضف
 ويحتمل توجه اليه الى الضرب بالالة العادة كالسوط والخشبة ولوحلف على المضروب بالضرر العظيم امر الضف بهذا مع اعتبار
 المصلحة كالتبرع على الحد او التعزير ولو كانت على التاديب للامر الدينى لم يحجب الوفاء ولا كفارة مع العض ولوقلا ما امر الضف
 او كان المضروب يضربه بالسوط حتى ضرب بالضفتا شرط اجابة كل قصب حسب المضروب وبكى النظر بالوصول وبكى لمن
 فاعار ما وهو ما بولم وان يضرب بسوط واحد عشر مرات او بعشرة اسواط اما مرة ان قلنا عشر مرات او بعشرة اسواط اما مرة ان
 قلنا باخرة الضفتا وعشر مرات اما لو حلف ان يضرب بعشرة اشواط لم يكف السوط الواحد عشر مرات وكفى الضف ثلثا على العدة
 مرة واحدة ولوحلف ان يضرب بعشر ضربات وهو عشر مرات ولو حلف ليضربه عشر مرات الضفت كد لو حلف لا يكلم زيدا
 فكلم اليه او ارسل اليه رسولا لم يحث وكذا لو اشار اليه او كلمه غير المحلوف عليه بعد سماع المحلوف عليه فان نادى بحث
 لسمع فلم يسمع لثنا غله او غفله فالاقرب الحث ولو كان ميتا او غائبا او غي عليه او امه لا يعلم شكله لم يحث ولو اسلم عليه
 حث ولو اسلم على جماعة وهو احدى او كلهم فان قصد المحلوف عليه مع الجماعة حث وان قصدهم دونه صحح
 لم يحث وان اطلق حث ولو لم يعلم ان المحلوف عليه فيهم لم يحث ولو اسلم عليه وحده جاهلا به لم يحث ايضا ولو
 وصل بينه بكلامه مثل والله لا كلمتك فاذهب او فحسب بذلك او ما شابه ذلك حث الا ان ينرى كلاما غير هذا ولو
 صلى بالمحلوف عليه اما ما تم سلم من الصلوة لم يحث ولو صلى مكسورا فارج عليه فغفر له الحالف لم يحث لان ذلك كلام الله
 تعالى لا كلام الادبيين ولوحلف ان لا يتكلم لم ينفق اليه ولو فرض المصلحة في المنع انعقدت فان اقر حينئذ
 فالاقرب للحث الا ان يكون في الصلوة وكذا لو ذكر الله تعالى ولو استاذن عليه انسان فقال دخلوها بسلام امنين حث
 ولوحلف ان لا يفعل شيئا ثلثة ايام او ثلث ليل لم يكن الفعل في اللهاية التي بين الايام وفي الايام التي بين الليالي كـ
 لوحلف ان لا يتكفل بما يكفل ببدن انسان لم يحث ولوحلف ان لا يتخيرم عبدا فخره وهو ساكت من غير امر ولا منى
 احفل عدم الحث مطلقا والحث ان كان عبدا لا عبدا غيره ولوحلف رجل لا يفعل شيئا فقال الاخر ميني فميناك لم يلزم
 شيء وان نوى انه يلزمه ما يلزمه كذا اذا حلف ان يعفد نصره الى الصحيح سوار قنقه بالصحيح او اطلق فلو حلف
 لبيعن لم يتر الا بالصحيح فلو حلف لا نكح فلانة فكلمها اسدا لم يحث وكذا لو حلف لا يشتري فاشترى فاشترى فاسد حث
 ببيع فيه الخيار والعقد اسم للايجاب والقبول فلو حلف لا يبيع او لا يزوج فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى
 واشترى لم يحث ولو حلف لا يهب ولا يعير لم يحث بالايجاب خاليا عن القبول وفي الوصية والعهد والصدقة
 اشكالا اقرب الحث بجزء الايجاب ولو حلف ليعز علي امراته بن بالايجاب والقبول الصحيح وان تزوج دون
 زوجته في السرفا ولم يدخل بها او والى امراته على كاه لا يفيطها به ليس في عينه كالقزيع يجوز ولو حلف
 لا تستري فوطى بها بته حث وان لم يتر لها ولم يحضها او محضا كذا لا يهب له فاهدى اليه او اعمر
 حث ولو اعطاه من الصدقة الواجبة او النذرا والكفارة لم يحفل ويحتمل في الصدقة المندوبة الحث لكونها

نوعه ولا يخرجها تقييدها بأسماء عن جملتها كالحذر والكره والعدم لأنه عليه السلام كان يقبل القدية دون الصدقة وأما
 لم يحث وكذا ان أعاده أو أضافه أو باعه وحاباه أو أسقط عنه ديناً أو في الوقف عليه السكال ولو حلف لا يصدق عليه فو
 لم يحث كذا إذا حلف أن لا يفعل شيئاً انصرف إلى المباعدة وإلى الأمر بمصلحة النسبة به فلو حلف أن لا يوسع انصرف
 إلى المباعدة فلو باع وكله لم يحث ولو حلف السلطان لا يضرباً انصرف إلى الأمر به ولو حلف لا يخلق رأسه فلو لم يحث
 ولو حلف لا يضرباً مائة فلو لم يحث ولو حلف لا يضرباً مائة فلو لم يحث ولو حلف لا يضرباً مائة فلو لم يحث
 لم يحث وكذا انصرف بمينه إلى العمل فلا يفعل شيئاً ففعله ناسياً لم يحث وكذا لو فعله مكرراً كالحال فان ساءل
 بمينه مثلاً ما كانت فلا تأويضي كتابه الرقيق ولا عرفته أي جعلته عريقاً ولا سألته حاجة أي شجرة صغيرة وان يوترى
 بمينه مثلاً ان يدعى عليه عتق كبتى وهو غير قادر عليه فحلف ان لا يتحقق شيئاً وينوي في ضمير الان فهذا كله سابع
 ان كان الحالف مظلوماً بان يستحلفه ظالم على شيء لو صدق لظلمه او ظلم عين وان كان الحالف ظالماً لم يقبل نيته ولا يابى
 ولا تورته بل النية نية المستحلف ونصرف اللفظ إلى ما عناه المستحلف والظلم مكرراً لا مطلقاً سمعت نيته وقيل لا
 وانصرف اللفظ إلى ما عناه ولو حلف ان لا يزوجه على زوجته فزوجه قبل ان يطلقها حث وكذا لو طلقها رجعيًا وزوجه
 قبل زوجه العدة ولو قال والله لا بيع لفلان شيئاً فدفعت المحلوف عليه سلعة إلى ثالث لبيعها فدفعتها إلى ثالث فحلف ان لا يبيعها
 ان كان دفعها بغير اذن الدافع اليه لعدم محتمل البيع وان كان قد اذن له في التوكيل في بيعها وعلم حث والامانة ولو حلف
 لا يبيع له ثوباً فدفعه المحلوف عليه إلى وكيله فقال له انت قد دفعته إلى الحالف فباعه لم يحث لأنه لم يبيع الذي حلف ان لا يكون
 نوى لاسع سلعة مملكتها المحلوف عليه لا لو حلف على شيئين اثباتاً لم يترجعهما فلو قال والله لا يسلين واحصون ولا يجمعها
 في الايجاد ولو حلف بغيرها فباعها فلو قال والله لا اكلت هذين الرغيفين جازله اكل احدهما وحث باكلها
 لب اذا حلف ليعتقن مالكه دخل فيه العبيد والامان سواء كان واقفاً او مديوناً ولها فاقولاً او مكاتبين مشروطين ولو
 كان له اسقام فبعد عتقه عليه الاسقام ولا يدخل المكاتب المطلق وان لم يرد شيئاً من المال ولو حلف ان يعتقه ان لم يرد
 غذا فباعه اليوم ثم اشتراه بعد غد لم يحث وان اشتراه في الغد وجب عليه عتقه ولو حلف ان يبيع به غداً فباعه في يومه او
 غده ثم خرج الغد ولم يبيعه حث ولو حلف ليطأ ان امرأته اليوم فحاضت بعد ما كان الوطى فالأقرب بعد الحنث اذا وطئها
 قد بينا ان النفي يقضي التأييد لا مع نية التقيد فلو قبل كل زيدا اليوم فقال والله لا كلمته فان نوى التقيد في الأمر شخص
 وان اطلق حمل التأيد عملاً بمقتضى اللفظ والتقيد للعرف ولو حلف ان لا يكلم الناس فكلم واحداً فاقرباً له لا يحث ولو
 حلف لا كلمت زيدا وعمراً لم يحث بكلام احدهما وقول الشيخ فامدخول له لو حلف ان لا يرى منكرا الا دفعه إلى الولي فلا نزل
 ولم يرفعه مع امكانه حتى يأتاه احداهما حث ولو لم يكن حتى يأتاه لم يحث ولو عزل فان كان نيته رفعه حال الولاية لم يتر برفعه
 بعد العزل ولا يخفى حث في الحال لجواز عود الولاية فدفعه اليه وان لم يكن له نية احتمال التبر برفعه اليه مفر ولا اعتبار بالعين
 والعدم اعتباراً بالعين والصفة ولو حلف ان يرفعه إلى وال لم يحث بموافق الاول ولو حلف ان يرفعه إلى والي احتل عوده
 إلى الكوفة حال اليقين فيبقى كالأول وإلى الماهية الكلية فيبقى كالثاني وهو اقرب له قد بينا ان اطلاق اليقين ينصرف إلى العرف
 لكن يحتمل من إعادة عرف واضع للناس بعرف الحالف وفيه فلو حلف البدوي لا يدخل بيتاً حث بيتاً اشعر والكلية والخصبة
 وفي البدوي وجهان ولو قال در خانه نشوم لم يحث بيتاً اشعر والحمد اذ لم يثبت هذا العرف بالفارسية ولو حلف
 على الجزع حث بالهندى وعلى التمر لا يحث بالهندى ولو حلف لا يأكل السيف ثم حلف ان يأكل ما في كمر فلان فكان سيفا
 فأحرصه السيف لم يأكل السيف وتر في اليقين ولو حلف على استراة زيد لم يحث باي ملكة يعبده او يرجع الله ما قاله او تركه

عند حثه

اوقته او لم يزد من دين او منفعة ولا حلفان لا يثبت في قول الغيرة في الشراء لم يحث فيها اذ انما في الموكل ولو حلف لا يأكل ما اشتراه
زيد لم يحث باشتراه وكيله بحيث لو حلف على الخادم ولو حلف لا يسبح الخبر فباع لم يحث لان يريد صورة العقد ولو حلفان لا ينجح
حنت بالفساد لا نقاده ولو حلف لا اكل لحم هذه البقرة وانما اراد الى حنك حنت بلها تغليباً للاشياء ولو حلف لا يلبس منفرته
فلانه حمل على المعروف في المأني ولو حلف لا يلبس ثوباً منفرته وباع عليه لم يحث وكذا لو نذر على الاقربى ولو حلف لا يلبس قميصاً
فان ندى يقيس حنك الحنث وعده والمنفعة وانما به لم يحث ولو حلف على ما حره زيد في الحنث بل كما يتنظر ولو حلفان
لا يتكلم الاضغالي التظن باللسان وفي الحنث ترديد الشعر مع نفسه فنظر ولو حلف لا يثني على الله بالحسن ثناءه فليقل الاضغ
ثناءه عليه انت كما انبت على نفسك الحالف لو قيد فله بوقت معين وان اطلق لم يحث بالفساد بل وقته العزم ويضيق عند
الظن بالوفاء سواء اطلق او قيد بشرط على الاقربى فلوحلف بقبضته حقه لم يحث بالتأخير الى ان يقول بموت احدهما
فيتحقق الحنث ولو حلف لا رايت منكراً الا رفعت الى المأني لم يحث بالبدار بل عمره وعمر المأني مهله ولو راى المنكر بعد اطلاق
المأني احتمل وجوب الرفع اليه وعده لا اذا حلف على شيء اقصى المقتضى بل صدق عليه ذلك الشيء في الحال ولو حلف لا يخذل دار
فلان لم يحث بدخول يملكها فلاح بعد اليقين ولو حلفان يفتق كل مملوك يملكه غداً فله ما يملكه الحال ما سيملكه في باق
اليوم اذا بقى الى الغد وما سيجت في ملكه فغداً ولو حلفان يفتق كل مملوك يثريه في غداً حنثاً باليثرية في الغد ولو حلفان
لا يدخل البعداً فتر بقاء سفينة في الحنث اسكال ينشأ من كون بجله من غداً حقيقة ومن كون غداً موضع يقع عليه اليد
وبجله لا يقع عليه ابداً البعداً ولو قال والله لا اكمل حتى يكلمني فتكلمت مع الحنث ولو حلف لا يزوج بالكوفرة فزوج الغافل
بالكوفرة امرأة بمكة واجازت بمكة احتمل الحنث لوقوع العقد بالكوفرة وعده لان الاجازة من تمتته وقد وقعت بمكة لم اذا
حلفان يعطى من بخبره فاجتو طاعة استحق كل واحد ما حلف عليه سواء اخبره دفعه او على التعاقب ولو حلفان يعطى
اول من يشتره فهو للخبر الاول بالتأخر فلا يثبت الحنث الثاني سبباً ولو كان الخبر الاول جملة استحق كل واحد منهم ولو حلفان يعطى
اول من يدخل استحق من يدخل عقيباً اليه وان لم يدخل غيره ولو حلفان يعطى اخراً دخل فهو الآخر من يدخل قبل موته

المقصد الثالث في احكام اليمين وفيه حججنا اذا حلف على فعل موقت وجب عليه الايمان به في وقته فلو تجدد الخبر قبل
الوقت انحلت اليمين كالو حلف ليعتق غداً مملوكه فموت اليوم او لم يجز في هذا العام فيعجز قديماً ان يبنى الايمان على المتعارف
كان كان حصصه على الاضرار اليه وكذا ان كان مجازاً غلب على الحقيقة والاف الحقيقة فلو حلف لا شرب الماء من عطش
احصل عوده الى الحقيقة والى المتعارف فيقيم ما عداه في الحنث تحقيقاً بالمخالفة اختياراً ولا يتحقق بالمخالفة مع الذكر الاول
لو النسيان ديكو اليمين الصادقة على القيد ليس المال واجباً كاذبة مع المصلحة كاذباً ان اذ تخلف من مظلوم وان حسن ثوبه
وجبت ويحرم اليمين على الحرم وحل اليمين عن الواجب والتدوير والاصح من المباح والمسلوى منه لو حلف بالبراءة
من الله تعالى او من رسوله او من احد من الائمة عليهم السلام اثم في المأني والمستقبل بعد ما وكذب وقال الشيخ لو حلف على
المستقبل بها وخالف وجب عليه كذا قطار ولا بد في اليمين من النية والصبر ثم ان كان الحالف مخالفاً كانت النية نية
وان كان مبطلاً كانت النية نية المستخلف فديتاً ان اليمين انما يكون بالله تعالى او اسماء وصفاته ولو راى حال
استخلاف الكفار بالتوراة والانجيل او بنى من كتبهم اودع لهم جازلها استخلافهم بذلك ع اذا حلف لا يمس جازلها
غير ابدانهم ملكها جازله وطوراً لان حلفان لا يمسها حراماً ولو تعلقت اليمين بالعين حرمت بباط اذا انعقدت
اليمين على المستقبل وجب الوفاء به فان اخل وجبت الكفارة ولو كان الخلاف رجع في الدين او الدنيا في المباحة جازلها
ولا الكفارة ولو حلف على ترك شيء فعله حنث ووجبت الكفارة وان كانت على فعل شيء فتركه فان كانت اليمين موقوفة

الوقت وجبت لكفارة ايضا وان كانت مطلقة لم يحث الالبغوان وقل الامكان اذا خالف مقتضى اليقين ناسيا
او جاهلا لم يحث لكفارة وكذا الوضوء مكرها مكن حلفا ان لا يدخل دارا او دخل برطبا او ضربا او هدم شي دخل ولا كفارة
ولا كفارة في بين الغموس ولا بين الثغراء اذا حلف على شيئين بيمين واحدة كما لو قال نعم والله لاصليتين واصبرت تحت فهدما
او في احداهما فكفارة واحدة وكذا لو حلفا بما ناسكنا على شي واحد ان يصعد التاكيد وكذا ان قصد تعدد اليقين على اشكال
ولو حلفا بما ناسكنا على اجناس متعددة فحث في واحدة منها فعليه الكفارة فان حثت في اخرى فكفارة اخرى سواء اخرج
اولا لا يحث التكفير قبل الحث فان كفر قبله لم يجز عن الكفارة لو حثت سواها ككفارة ضياعا او غيره ولو طاهر ولم
الغدر ثم كفر لم يجز في كفارة الظهار لانه كفر قبل الوجوب واذا وجبت الكفارة في الظهار وجبت تقديمها على صلواتها سواها
عقبا او ضياعا ولو جامع قبل التكفير وجبت عليه كفارة اخرى بانما حلف ولم يكن قد حلف كان كاذبا ولا كفارة عليه
ولو حلف على ترك شيء صار فعله حراما **المعصية** الرابع في النذر وفيه فصول الال في ماهيته وفيه ح مباحث
الشرط في النذر صدوره ونطاقا من الكمال العاقل المسلم المحض والقاصد فلزوي الضبي والمجنون والمكافرا والمكروا
فان القصد بسكر او غضبا وعدم نيته او غيره لا يقع وقا لا يشرع كفي في النذر البينة والمضبر عن النطق وليس يجزئ
ب لا بد في النذر من القرينة ولو نذر الكافر حال الكفر ثم اسلم لم يحث له الوفاء به ولو قصد بالنذر مع نفسه لانه لم
ولشرط في نذر المرأة بغير الواجب فان زوجها من نذر المملوك نذرا اذ ان المالك ان كان باذنه وان تحرر ولو اجاز المالك
ففي حثه اشكال نعم لو اذن له في النذر فنذر ان فقد وكذا ينبغي لو عقد تجريم المشي عنده علمنا وقوع النذر
المطلق وقا لا لبس المرتضى رحمه الله لا يقع الا معلقا بالشرط وليس يقيد بصيغة النذر ان يقول الله على كذا ولا ينبغي ان
خلا عن الشرط وترا ان قصد شكر النعمة او دفع البلية ونزجرا ان قصد المنع عن الفعل الجرمي شرطا مثل الله على كذا ان
ولذا اوصفنا في الله من او ان فعلت معصيته او ان لم يغل طاعة وفي التبرع مانع المرتضى رحمه الله والاباح على
انقضاء البواقي ان قصد بالنذر الشكر وجبان يكون الشرط سائغا اما واجبا او ندبا او مباحا يتساوى طرفاه
او يجرى وجرد الشرط عما عده في الدنيا والدنيا ولو كان العدم اولى لم ينقضي النذر كالكفارة اليقين سواء وجبان يكون
لنماء طاعة الله تعالى ولا ينقضي النذر بالطلاق ولا بالعنف ولا بجره من ذكر الله تعالى نعم لو قال على كذا استجب له الوفاء
واما يحيا الله لو قال الله على كذا ولو عقبا النذر بقوله ان شاء الله لم يلزم شيء ولو قال الله على كذا ولو عقبا النذر بقوله
ان شاء الله لم يلزم شيء ولو قال الله على مومن ان شاء الله لم يلزم شيء وان شاء زيد قد بينا ان الملتزم بالشرط فيه
طاعة كالصوم والصلاة والحج ولو كان واجبا عليه فالاقوى انقضاء النذر لعاقبة وجوبا لكفارة بالاحلال ولا بد في
النذر بفروض الكفایات كالجهاد وتحرير المولى وبصقات فروض الاعيان كالونذر المسمى المشي في حجة الاسلام او الحول
القرابة في الفرائض بزيادة الذكر في الركوع والعبادة المندوبة كصلوة النافلة وبالقرابات كعبادة المريض وان شاء
السلام بزيادة التادم وعقد يد الوضوء دون المباحات كالاكل والنوم نعم لو قصد بالاكمل التقوى على العبادة مسا
لزمه بقاءه بطاعته لزمه الايمان بالطاعة خاصة ولو نذر الجهاد في جهة نعتها الحجة ولم يجر ماسا واما في المسا
والثبوت لا يشترط كون الشرط مقدورا ولا يشترط كون الجزاء مقدورا فلو نذر الصوم العاجز عنه لم ينقصد ولا يجب
كفارة وكذا لو تجده العجز مع عدم سبق الوجوب ولو عجز لعاد من جزاءه لا ينظر ولا كفارة عليه فان استمر الى ان صار
غير مجزأ الزوال سقط ولزوال العجز بعد فوات وقت النذر المعين فلو قضاه **الفصل الثاني** في انواع الجزاء المذكور
الصوم وفيه مباحث اذا نذر صوما فان اطلق اجزاء يوم واحد ولو نذر صوم ايام واطلق فاقوله ككفارة ولو عتين عددا

وجب ولا يجب التتابع إلا أن يشترط فتعني نعم ليجب له المبادرة ويصوم العدد في أي وقت شاء ثم يصوم صومه فلو صام في يوم
 لم يحضره فان عتق الشترتين فان اخل به لغرضه وجب عليه القضاء والكفارة عن خلف النذر ولو نذر صوم سنة معينة
 ولم يشترط التتابع وجب عليه صيام تلك السنة إلا العبد بن و أيام التشريقا كان بمنى وان كان بغيره وجب عليه صيام أيام
 التشريق ولا يقضي للعبد بن ولا أيام التشريقا إذا كان بمنى وجب عليه تتابع الصوم في إذا كان بافطرة اثنا عشر سنة لعذر
 وان كان لغرضه وجب مع القضاء والكفارة وبني في الحالين وان شرط التتابع لفظا لم افطرة الاثنا عشر عذر وجب
 الاستيناف والكفارة وان كان لغرضه وجبا كبا والقضاء ولا كفارة وقال بعض علمانا اذا جاز وبضفا السنة بصوم واحد
 جاز له التفريق وليس بجيد ولو نذر صوم سنة مطلقة ولم يشترط التتابع جاز صومه متتابعاً ومتفرقاً ويصوم ما شاء
 اثني عشر شهراً بالاهلة او بالعدد وكل شهر يكون يوماً كان صام سوا لا يقضي بدله العبد بها ولو كان ناقصاً قضى يومين
 لأنه لم يعتم ما بين الهلالين وقبل يقضي يوماً واحداً ويصوم رمضان عن الفرض لا النذر ويقضي ثلثاً بدله وكذا يقضي
 النذر وأيام التشريق وان كان بمنى ولو شرط التتابع ومن وجب فان افطر لعذر لم يقض التتابع ولا كفارة ويصوم
 بدلا عن رمضان والعبد بن شهر او يومين ولا ينقطع لانه عند كذا لا يقضي عند السفر لانه يرى بقاءه ولا اختيار ولو افطر
 لعذر عذر وجب الاستيناف ولا كفارة غائب اذا نذر الاعتكاف قضى وجب الصوم فان عتق زما نافع ان لم يقض الزمان عز ثلثة
 ولا فخرج المكان عن احد المواطن الاربعة ولو اطلقها فغيره احد المواطن الاربعة وجب عليه اعتكاف ثلثة أيام ولو نذر رابعاً
 ولم يشترط التتابع فاعتكف ثلثة وخرج في الرابع وجب عليه قضاءه فيقيم اليه اخرون والا قرب بنية الوجوب فيها والا قربا اذا
 شرع في اعتكاف مندوب فاعتكف يهين بنية التدب جواز ايقاع الثالث عن المكندور ولا يقضي الى اخرون وكذا لو نذر اعتكاف
 يوم ولم يشترط في الزايد انما ينقضي نذر الصوم اذا كان طاعة فلو نذر صوم العبد او أيام التشريق وهو منى لم ينقضي ولا
 عليه قضاء ولا كفارة وكذا لو نذر صوم أيام حصى لم يولد صوم يوم ما نفوان كان شهر العبد وجب افطاره والا قرب
 عندي عدم وجوب القضاء ولو اتفقت حايضا افطره في القضاء نظر اقر به الوجوب ولو نذر صوم يوم قدوم زيد لم ينقضي
 نذر صوم اول يوم من رمضان قيل لا ينقضي وجوب الصوم غير النذر والا فري عندي انعقاده ولو نذر صوم أيام متفرقة فلا يؤثر
 جواز التتابع وكذا لو نذر صوما في بلد معين فالأقوى عندي جواز الصوم في غيره ولو نذر ان يصوم حسناً ولم يعين وجب
 ستة اشهر ولو نذر ان يصوم زماناً خاصاً خمسة اشهر ولو عتق النية فيها عتق له لزمه ان نذر ولو كان يوماً واحداً
 لو نذر ان يصوم يوم قدوم زيد دأماً سقط اليوم الذي يقدم فيه سوار قدوم ليل او بيان وسوار ثانياً لئلا يترك قبل قدومه
 اولاً وسوار قدوم قبل الزوال او بعد وجب صوم ذلك اليوم فيما يأتي من الزمان دائماً ويصوم ذلك اليوم في رمضان عن رمضان
 ولا يقضيه ولو اتفق يوم عيدا فطره والوجه عدم القضاء وليس له ان يصوم فيه ما لا يقضي صومه لقضاء رمضان
 والنذر المطلق وكفارة اليهين اما لو وجب عليه صوم شهرين متتابعين كان من قتل او طهارا قال الشيخ رحمه الله الاقوى
 انه يصوم ذلك اليوم في الشهر الاو عن الكفارة ويقضيه في الشهر عن النذر وقال ابن ادريس سقط الكفارة بالصوم ثم قيل
 الى الاطعام وكذا ما روي والا قرب صوم النذر في الشهر الاو والثاني معاً ولا ينقطع بالتتابع لأنه عند سوار قدوم النذر
 الكفارة او تأخر ولو نذر هذا صوم شهرين متتابعين فالأقرب تدخل النذر بن ولو نذر صيام شهرين يوم يقدم فلان
 يقدم في اول رمضان فان قلنا بصفة نذر رمضان اجزاء صيامه لرمضان ونذر ويؤى غناه والاسامع عن رمضان
 وسقط نذر ولو نذر ان يصوم شهر متتابعاً ولم يميزه فزمنه بعضه احتمال وجوب الاستيناف والبناء ولا كفارة على
 التقديرين ولو عتق الشتر وحب جميعه لم يجب القضاء ولا الكفارة ولو صام في رابعين قبل الوقت لم يجزئه ولو صام

بعد ما كان الآداب وجب على ولية القضاء عنه ومن وجب عليه صوم شهرين متتابعين بنذر أو كفارة فصام شهرين
 الثاني نسيانكم فراقا جزاء وهل يائتم قولان ولا كفارة قول واحد ولو افطر في الأول لعذر بني ولا كفارة وان كان العذر
 عند استئناف وكفران كان النذر مقينا وانما والاحوط ان المفطرة الأولى لعذر يصوم في أول وقت الامكان وهل هو
 واجب فيه نظروا من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فصام خمسة عشر يوما جاز له تفريقا لباقي على الخلاف ما لم يكن التقصير
 مقينا سوار كان الوجوب بالنذر أو بالكفارة اذا كان عبدا ولا يجب المتتابع في قضاء المتتابع سوار كان رمضان او نذر
 قبل المتتابع ولو نذر صوم يوم معين فخرج عنه سقط النذر واستحب له الصدقة عنه ولو ابتداء بصوم تطوع
 فنذر في ثلثي النهار انما ذلك الصوم لازم ولو نذر ابتداء بصوم بعض يوم لغا ولم يجب يوم كامل ولو نذر صوم يوم الا
 ويوم يقدم زيدا بقدم يوم اثنين لزمه الاثنين لا غير ولو نذر صوم الدهر سقط العبدان واما التشريقان كان بمنى
 وصيام رمضان عنه لاعتن النذر ولو خاست المرأة افطرت ولا قضاء وكذا الوساقر او من ولو افطر عدا كفو ولا قضاء على
 السكال ولو قيل يقضى من تركته كان وجهها وخشده فحق جواز الاستنابة مع التيقن السكال وكذا لو افطر هذا الناذر بيئاس شهر
 رمضان ولو صام بعض الايام فصلا فافطرا انما من رمضان او من النذر فالوجه عدم وقوعه عما نواه ووجوب قضاء آخر
 وكفارة خلفا للنذر حيث لم ينو عما نذر ولو نذر الصوم المكروه كيوم عرفة لمن بضعفه عن الدعاء ومع الشدة في الهلال
 ففي الانقضاء نظرا الثاني الحج وفيه ومباحثا من نذر الحج واطلق عليه لا يتبان به ولا يشرط الفجر ولا يجب العمرة وكذا لو
 نذر العمرة لم يجب الحج وبكفارة مرة وبعين الوقت والعدد ان عيها ولو بعين الوقت فاحقر او سد سقط ولا قضاء ولو مات
 نذر نذر الحج بعد ما كان ادائه اخرج من حله ما له اجرة الحج ب لو نذر ان يحج ماشيا لزم الوفاء به وكذا لا اعتبار بان طلق
 بعين المشي من بلد النذر وقبل من الميقات فان ركب اعاد ولو ركب بعض المطر بق لغير عذر وكان النذر مقيدا بوقت
 وجب عليه كفارة خلفا للنذر وان كان مطلقا قبل بعيدا كحج بمشيمار كركب والاقوى لاعادة ماشيا وان كان لعذر وان
 كان القدر مقيدا اخر وهل يجب سباق بنية المروى ذلك والا قرب عندي الاستحباب وان كان مطلقا فالاقوى توقع المكنة
 وسوار قلنا ان المشي يجب من بلده او من الميقات فالامرام من الميقات لان ينذر مقيدا ماشيا لو نذر ان يحج ماشيا ففجر لم
 عنه الحج ويجوز ان يحج راكبا وهل يجب على ناذر المشي ان يقف مواضع العبور الا قربا منه مستحب وليقط فرض المشي عن ناذره
 بعد طواف النساء ولو نذر ان يحج راكبا مشيا فالاقرب ان يحث فيكفر من خلفا للنذر واذا افسد الحج المنذور ماشيا وجب
 القضاء ماشيا وكذا ان فانه الحج وليقط عن فانه توابع الوقوف من البيت بزلفة وسنى والرى وتحلل بعمره ويقضى في
 الحج الا سده حتى تحلل منه وهل يجب المشي الى التحلل فيه نظر اقرب عدم الوجوب لم يجب قضاء النذر ان كان مطلقا او
 فانيان الوقت د لو نذر ان يطوف على اربع قال لا يشيخ عليه طوافان لبيده ورجليه والا قرب بطلان النذر لو نذر ان
 يحج وليس له مال فحج غيره قال لا يشيخ اجرا غير اولين جند ولو نذر ان رزق ولدا ان يحج به او يحج عنه مات حج بالولد
 او عنه من صلح المال الثاني اتيان المساجد وفيه مباحثا اذا نذر ان يمشي الى بيت الله الحرام انصرف الى بيت الله
 بمكة و لزمه ذلك وكذا يجب عليه لو نذر ان يمشي الى المسجد الحرام ولو نذر المشي الى الحرم ففي الانقضاء نظر وينقذ لو نذر ان
 يمشي الى الصفا او المروة او منى ولا ينقذ لو نذر المشي الى عرفة او الى حريم من الحرم ب لو نذر ان يمشي الى بيت الله الحرام
 لاحاقا ولا سغفرا فالوجه عندى بطلان النذر ولو نذر ان يمشي الى بيت الله الحرام فقد قلنا انه يجب عليه ذلك ويجب
 الايمان بفساد او حج او عمره ولو نذر ان يمشي الى بيت الله احتمل انصرافه وعوده الى احد المساجد اذا نذر المشي مطلقا
 لم يجب الوفاء به لان ليس بنفسه طاعة ولو قصد ما بالنية او بلفظ المشي الى المسجد الحرام او مسجد النبي عليه السلام او المسجد الاقصى

وجب عليه ما نذر وكذا لو نذر غير هذه النذر من المساجد قال الشيخ وجب ان يصلي فيه ركعتين وعندى فيه منظر لو قصد التثنية
 الى موضع لا مرتبة فيه لم يقدر نذره ولو نذر القصد الى احد المشاهد وجب وكذا لو نذر المشي الى بعض المؤمنين ولو نذر المشي الى مكة
 فهو كالنذر قصد المسجد الحرام ولو نذر ان يلقى الى بيت الله الحرام او يدعاه اليه لزم ووجب الحج او العمرة ان كان ممن يجب عليه الدخول
 باحرام والا فلا ويختار بين المشي والركوب الى جوار الصلاة وفيه مباحات ا اذا نذر صلاة غير معينة القدر قبل زرع ركعتين
 وقبل ركعة وهو الوجه عندى وان عتق العدد لزم ويجب عليه ما يجنبه العرايض اليومية من الشرايط كالطهارة واستقبال
 القبلة وغيرها فان كان العدد ازيد من ركعتين واطلق احتمال وجوب التشهد والتسليم عقب كل ركعتين وعدا وان عتق
 انفصال كل ركعتين بالتشهد والتسليم وجب وان عتق انفصال كل فترتين كما ان مثلاً احتمال الوجوب اذا لم يبين الوقت
 جاز لنا التأخير الى قبل الزكاة بمقدار الآذان وان عتق بعين فان اخل به عامدا كفر وقضى الاوجبا لقضاء خطية ويجب ان يكون الزمان
 المعين مما يفتح يفتحها فيه فلو عتقت الصلاة وقت الحضر او القياس لم يقع النذر وكذا لو عتق وقتا لا يتسع له ان اذا لم يبين
 مكانا صلى ابن شاء وان عتق موضعاً كان له مرتبة الفضيلة كالمسجد من فلو اوقفه في غيره لم يخرجه وجب عليه الاعادة فيه ولو
 عتق ولو عتق موضعاً فيه مرتبة فضلى فيها هو افضل منه ففي الاجزاء نظر وكذلك المساوى ولو عتق احد الاوقات المكروهة والوجه
 قالوا جده يتعين ولا يخرجه غير ولو نذر صلواتا فله وجبت على من نذر ولو نذر صلوة على علي بن ابي طالب او صلوة جعفر ولو نذر صلوة اكثر
 لم يخرجه الاخلال بالصفة ولا الفضل بالتسليم في غير موضعه ولو نذر ان يصلي مثل صلوة الكسوف والعيدا وباقى ما كنس يتعين
 في ركعة او سجدة وقعدة او غير ركوع ففي انعقاده نظر وضع با درلين من نذر خمس ركعات بتسليمية الخامسة لصدقة
 وفيه مباحات ا اذا نذر ان يصدق ولم يبين قدر اجراه الصدقة باقل مما يتم ولبيح الصدقة ولو قصد صدقة بدور
 لم يخرجه كالونصة في حجة من حطة ولو نذر ان يصدق بتم اجزاه ولو عتق قدر اوجب عليه الوفاء به الا ان يكون دون الجوى
 قالوا بطلان ب لو نذر الصدقة على قوم باعياهم لم يخرجه عدول عنهم اذا كانوا من اهل الاحتقاق وكذا لو نذر الصدقة في موضع
 فان عدل عن ذلك وجبا لاعادة على من عتقه ولو اطلق جاز من فيها الى من شاء ممن يصدق الصدقة وان كان كافرا على الشك
 اذا نذر ان يصدق لاكثر بالكثر لزمه ثمانون درهما قال ابن ادرين ان كان العرف في بلد الشاهد والمعاملة بالانمايز وجب النذر
 بثمانين دينارا ولو قال بما جليل او خطير او عظيم او فاسد او جم عتق ما شاء ولو مات قبل التيقين عتق الوارث ولو نذر ان
 يجمع ماله لزمه ذلك فان قصر قوم ماله وتصدق على التدبير بقدره ولا يخرجه الظن ولا المال الزكوى ولو نذر الصدقة بغير
 تعين ولا يخرجه قيمته ولا ثلثه ولو نذر الصدقة بقدر من المال فابرغيمه من ذلك القدر يقصده وفاق النذر ولو جعده
 الاجزاء وان كان الغريم من اهل الصدقة حتى يقبضه ولو نذر ان يصدق بمال وفي نيته انه يخرجه ماله وكذا لو نذر ان
 ونوى ركعات معينة او بصوم ونوى اياها بغيرها وان لم يلفظ بالمقدار من نذر ان يخرج شيئا من ماله في سبيل
 الخير ولم يبين اختيار بين الصدقة على فقراء المؤمنين وجعله في الحج او الزيادة او بناء مسجد او قنطرة او غيره من المصالح المشا
 القنوق وفيه مباحات ا اذا نذر عتق عبد مسلم وجب عليه الوفاء به ولو نذر عتق كافرا فان اطلق لم يقع وان عتقه ففي الاعتقاد
 قولان ولو نذر عتق عبد واطلق لزمه عتق المسلم با اذا اطلق النذر اجزاء عتق الصغير والكبير الصغير والمعيب الذكر والانثى ولو
 اجزاء التفصيل ما لو قيد العتق الى قية وجب كالأرقعة لا بعضا ولو عتق رقبة بعينها لم يخرجه غيرها وان كان اكل
 لو نذر عتق عبد له قديم لم يخرجه من مضاف ملكه ستة اشهر ولو نذر ان يصدق مرتبة ولم يبين اختيار بين الصوم
 يوما وبين صلوة ركعة وبين صدقة مما يتمل فان قل وبين عتق رقبة وبين غيرها من انواع القرب ولو قال لله على نذره
 اطلق لم يلزمه شيء ولو نذر ان لا يبيع مملوكا لزمه النذر فان اضطر الى بيعه قال لا يبيع رحمه الله ليس ببيع مملوكا

هـ لو نذر عتق رقية بعضهما مات قبل العتق فان كان قد تمكن منه لزمه الكفارة والافلاحي عليه وعلى التقديرين لا يلزم
عن عبد الشافع الهدى وفيه ح مباحث ا اذا نذر الى يدهى الى مكة واطلق انصرف الى اقلها لئلا يمتنع من التمتع من التمتع
وقبل يذره ما يخفى في الاضحية وقيل يخفى اقل ما يتم له ولو بضة به ولو نذر ان يهدى بنية واطلق انصرف الى اقلها لئلا يمتنع
ولو نوى منى لزمه ولو نذر الهدى الى غير هذين الموضعين لم يلزمه الوقار به هـ لو نذر ان يهدى الى بيت الله تعالى نذر
قبل سطر وقيل يبيع ويصرفه في مصالح البيت ويحتمل التفرقة في مساكسه ولو نذر ان يهدى عبدا او امته الى بيت الله
او الى احد المشاهدين في ذلك وصرف ثمنه في مصالح البيت او المشهد الذي نذر او في دعوة الحاج او الزايرين ولا يعرف
اليهم له الا بعد ان لا يسلمهم بالسفر الى الحج او الزايرة ويتناول اسم الحاج والزائر لهم والوجه تعميم الحكم فلو نذر ان يهدى
داره او أرضه يبيع وصرف ثمنه في ذلك د اذا نذر لاهداء الى مكة فالوجه وجوب الذبح بها او التحريم ولو نذر بخرجهى بمكة
تبعته البنية ووجبا التحريم او هل يتبعين التفرقة بها الا قرب ذلك وكذا البحث في نذر ولو نذر بخرجهى او ذبحه بغير هذين قال
الشيخ لا ينعقد والافرى انعقاده هـ اذا نذر هدى بنية تعينت الا نذر من الابل فان تعذر عليها الابل وجب عليه بقره وان
تعذر ذلك فبيع ثيابه ولا يخفى من البقره ولا الشاة مع التمكن من البنية ولو نذر اهداء التمتع والزيت واشبهه الى
الاماكن المشرقة كالمشاهد والمساجد وجب عليه الوقار به ومنع الجمهور من اذبحه الى المشاهد لان التمتع في حكم
لعن المحذورات على القصر المساجد والشرع وليس بمعتد ز لو نذر ان يسير الكعبة او يطعمها لزمه ويجوز سائر الكعبة
بالحرى وكذا لو نذر تطيبت مسجد النبي صلى الله عليه وسلم او غير من المساجد ح لو نذر ان ينفق بعض المال او لوجه لزمه
الذبح به والتفرقة على اهله ولو نذر ان يهدى بنية الى مكة لزمه بالتبليغ وتصدق بمأخضة ولا يجب الذبح وكذا لو نذر
ذلك في غير معيب **الفصل الثالث** في اللغو وفيه مباحث ا العهد لازم كاليمين والنذر وسهرته
ان يقول عاهد بالله او على عهد الله انه متى كان كذا فعلى كذا وانما وجب الوقار به اذا كان ما عاهد عليه واجبا او
ندبا او تركا حرام او تركا مكروا او مباحا يترجح فعله ان عاهد على الفعل او تركه ان عاهد على التمسك على الطرف الاخرى الدنيا
او تيساوى الطرفان ولو ترجح الطرف الاخر على ما عاهد عليه فليفعل الارجح ولا كفارة عليه بخلافه العهد كما قلنا في كمين
والنذر ب لا ينعقد العهد الا من مكلف غنارا قاصدا لا يتقرب لفظا مع لئنه ولو تجردت النية على اللغو لم ينعقد خلافا
للشيخ جـ اختلف علماء في كفارة خلف النذر فقيل كفارة يمين وبه رواية حسنة وقيل كفارة من افطر يوما من شهر
رمضان والافرى عندي الاول وكذا الخلاف في كفارة خلف العهد وانما يجب لكفارة مع المخالفة عهدا اختيارا ولو خالف
تاسيا او مكرها لم يجب لكفارة د قد بينا ان نذر المعصية لا ينعقد فلو نذر ان يترجى ولما كان لا عينا ولا يجب به كفارة
وكذا لو نذر ان يذبح نفسه او اجنبيا او قريبا وادى عن الباقر عليه السلام من محو كفارة اليمين في النذر لغيا الله
فجره على الاستحباب مع ان في الرواية ضعفا وفي حديثنا المستكوني ذبح كبش تصدق بجمعه على المساكين ففعل ولم يذبح
وهو محمول على الاستحباب هـ روى عن من نذر ان لا يترجى حتى يترجى وقبل الحج وجب عليه الوقار بالنذر سواء كان
مجتة حجة الاسلام او حجة التطوع لانه عدل عن طاعة المباح واذا اطلق النذر لم يجب الفدية سواء كان
حجا او صوما او غيرهما لكنه يستحب له المبادرة وان عتبه بوقت لم يحز له التأخير عنه فان اضره وجب القضاء وكفارة
خلف النذر من نذر ان لا يترجى حتى يترجى به او حج عنه ثم ماتا التأذير وجب ان يحج بالولاء عنه من صلبه اليه
ولو نذر ترك بيع مال الا و ترك بيعه فباعه ففي حجة السمع اشكال فلن قلنا بان عقاده وجبت الكفارة والافلاحي
المقصد الخامس الكفارة وفيه فصول الاول في اقسامها وفيه باب بخنا الكفارة اما بخنة او مرتبة

او كفارة الجمع فالخبرة كفارة من افطر يوما من شهر رمضان مع وجوبه لما تقدم من موجبات التكفير وهي عقوبة اثم
 شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا او كفارة من افطر يوما نذر صومه على الاقوى وهي كفارة رمضان وكذا كفارة الخنثى
 في العمد على الاقوى واختلف في كفارة الخنثى في النذر غير الصوم فالاقوى عندى انهما كفارة بين وكفارة اليهين هي عقوب
 رقبته او اطعام عشرة مساكين او كسوته فان عجز عن ذلك كله صام ثلثة ايام متتابعات والمرتبة كفارة الظهار وهي عقوبة
 فان عجز صام شهرين متتابعين فان عجز اطعم ستين مسكينا وكذا كفارة قتل الخطأ وكفارة من افطر يوما يقضيه من شهر
 رمضان بعد الزوال او اطعام عشرة مساكين فان عجز صام ثلثة ايام متتابعات ولا كفارة في افطار قضاء النذر اليهين ولا
 عين من قضاء الواجبات وكفارة الجمع كفارة قتل العمد ظاهرا للمؤمن وهي عقوبة صوم شهرين متتابعين واطعام
 مسكيا واختلف علماء في كفارة نذر الاحرام هل هي مرتبة او غير عقوبة كفارة الخلق سبق البحث في ذلك كله قال
 الشيخ رحمه الله من حلف بالبراءة من الله تعالى او من رسول الله او من احد من الائمة عليهم السلام كان عليه كفارة فلهما
 فان عجز كان عليه كفارة بين وقال ابن ادریس ثم ولا كفارة عليه وروى ابن بابويه قال كتب محمد بن الحسن الى العسكري
 في رجل حلف بالبراءة من الله او من رسول الله فحنث ما توبته وكفارة فوقع عليها السلام يطعم عشرة مساكين لكل مسكين
 مده وليستغفر الله عز وجل وعلى هذه الرواية عمل لو جرت الملة شعرا في المصايب قال الشيخ كان عليها كفارة قتل الخطأ
 عقوبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا مع انه افتى بالترتيب في كفارة القتل ومجلا راد من
 واما دة المقدار مع التخيير والرواية دلت على التخيير مع ضعف سندها فقبل ياتم ولا كفارة وعلى تقدير الكفارة يجرى
 في غير المصايب بغير ضرورة ففي الحاقه بالمصايب نظرا لما لو جرت له الحاجة فلا كفارة ولو جرت بعضه ففي الحاقه بالجميع انك
 ولو حلقته فالاقرب الحاقه بالجن ولا فرق بين ان يفعل ذلك مباشرة او بامر بفعله على اشكال لو نفت الملة شعرا
 في المصايب وجب عليها كفارة بين ويتساوى جميع الشعر بعضه على اشكال والبحث في التفت لغير المصايب كما تجوز لو
 وجهها في المصايب وجب عليها كفارة بين ولا يشترط استيعاب الهيئة بالحدث ولا اخراج الدم وفي الرواية دالة
 على استراط الدم ولا قطع الجلبا ستم بل لو قطعت ظاهرا تعلق به الحكم ولو اطمخت خديها من غير حدث لم يجب عليها كفارة
 ولو حدثت غير الوجه من سائر جسدها لم يتعلق به حكم ولا كفارة على الرجل بالجن والحدث والشف ولو شق ارجل
 ثوبه في موت ولد او زوجته وجب عليه كفارة بين ولا كفارة على من شقه على غير حرام الاب والاف وغيرهما وان كان
 اجنبيا بل يستغفر الله تعالى وفي الحاق ام الولد والسرية بان وجية اشكال اما ما منع بها فوجه وكذا الخلقة جميعا
 ولا يتعلق الكفارة لسوا العامة وغيرها ولا كفارة على المرأة بالسق على من كان بل يستغفر الله تعالى لا فرق بين شق الثوب
 اجمع او بعضه ولا بين كون الولد للصلبا وولدا للولد ذكر كان او انثى لذكر كان او لا انثى على اشكال من زوجه امراة
 في عتقها فادقها وكفر بحجته اصوغ من دقيق وقال ابن ادریس انه مستحب ولا فرق بين عتق الموت والطلاق ولا فرق
 بين كون الطلاق رجعيًا او بائنا ولا بين كونه عالما بالتحريم والعدة او جهلا به او باحدثا على اشكال ولا بين كون المرأة
 حرة او اممة ولا بين كون الزوج دائما او منقطعًا ولا بين كون العدة للشكخ الذم او المنقطع ولا بين كون الزوج
 بالطلاق او خي كالتعان والارتداد والفسخ بالعيب ولا بين كون الزوج منسما الى الدخول او لا واشترى امراة
 ففسخ او لم يفسخ ثم وطى بالملأ مع الحمل لم يجب عليه الكفارة وكذا مع العلم لو نذر بان العدة فلا كفارة عالما بان
 او جهلا وفي رواية الى بصير عن الصادق عليه السلام في رجل تزوج امرأة ولا عا ذبح فقال ذا المبر فخرج الى الامم
 فعليه ان يصدق بحجته اصوغ دققا هذا بعد ان يمارقها وفي هذه الرواية دلالة على وجوب الكفارة على من تزوج

بذات البعد وقال السيد المرتضى من زرع امرأة ولها زرع وهو لا يعلم بذاته ان يقاتلها وينتد في محبة دارهم ولا
 يخشى عن الدقيق من الحنطة والشعير وغيرهما ونحو الدقيق من الحنطة والشعير والذرة والدخن والافراخ اجزاء
 من الخبز من نام عن العشاء ولم يستيقظ حتى يمضيه نصف الليل قضاها واصبح صائما كفارة عن ذل الفعل افي به
 الشيخ والرواية منقطعة وقال ابن داور انه مستحب والا فرب عدم الكفاي غير التام به فلا يجب الصوم على العاقد ولا
 على التكرار ولا على التام ومع القول بوجوب الصوم كالا فرب اختصاص التام عهدا به سولي نوى الصلوة لا ابتداء الا
 اتماما للصلاة اذا استوعبها الصوم الوقت فلا صوم عليه وكذا لا صوم على التام عن غير العتقة ط قال الشيخ من وجب عليه
 صوم يوم ممة فخرج عن صيامه اطعم مسكينا مدين من طعام كفارة لذلك اليوم وقدا جراه وفي رواية عمدين من صوم
 عن الكاظم عليه السلام في رجل نذر صياما فقل الصوم عليه قال ينصدق عن كل يوم بمدة من حنطة وقال ابن داور ان كان
 عجزه لكبرا ومرض لا يبرأه كالعطاش الذي لا يبرأه حتى يبرأه فقول الشيخ يصح وان كان لم يبرأه كالحمل وجب عليه
 الافطار والقضاء من غير اطعام قال الصادق عليه السلام كفارة الضحى اللهم لا تمقتني وقال عليه السلام كفارة عمل
 السلطان قضاء حوائج الاخران وقال عليه السلام سئل رسول الله صلى الله عليه وآله كفارة الغشابة قال التسعة
 اغتبت كذا ذكره وقال الصادق عليه السلام كفارة الجالس ان تقرأ عند قيامك فيها سبحان ربك ربنا العزيم عايشا
 وسلاما على المرسلين والحمد لله رب العالمين يا روى ابن بابويه في حديث صحيح عن الصادق عليه السلام انه سئل يا
 رسول الله قد روى لنا عن ابيك عليه السلام في شهر رمضان او افطرية ثلث كفارات وروى عنهم
 ايضا كفارة واحدة فباي الخبيرين ما خذ فقال بها جميعا حتى جامع الرجل حراما او افطرية حرام في شهر رمضان فعليه
 ثلث كفارات عتق رقبة وصيام شهرين متتابعين واطعام ستين مسكينا وقضاء ذلك اليوم وان كان نكح حلالا
 او افطرية حلالا فعليه كفارة واحدة وقضاء ذلك اليوم وان كان ناسيا فلا شيء عليه بيمينه بيمينه فوق
 استحباب التكفير بعتقه **الفصل الثاني** في حلالها وهي خمسة العتق والصيام والاطعام والكسوة والاستغفار
 فانظر هنا يتعلق بامور خمسة **الظرف الاول** في العتق وفيه يجب ان يشترط في الرقبة الايمان والاسلام
 وكالا لرقبة والخلو من العرض وقد اجمع علماءنا على اعتبار الايمان في كفارة القتل واختلفوا في اعتباره في غير ذلك
 فقال السيد المرتضى واكثر علماءنا اعتبارا وهو الاقوى عندي وخالف فيه الشيخ والمراد بالايمان الاسلام فيجوز
 عتق الكافر والناسب والغلاة بنحوي الرقبة الذكر والانثى والكبير والصغير وان كان بعد سقوط محجبا فلا فصل في
 رواية الحسين بن سعيد عن رجاله عن الصادق عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال كل الحق يجوز له الملوذ
 الا في كفارة القتل فان الله تعالى يقول فخر بقرية مؤمنة يعني بذلك مقبرة قد بلغت الحنث ونحو في الظاهر بمن ولد في
 الاسلام ومضمون الرواية جيد ويحكم باسلام احدا بويه يجب كون الرقبة منفصلة فلا يجوز الخلو وان كان ابوا مسلمين
 ولا قبل كالا انفصاله ولو اعتقه حين الولادة ثم ماتا جاز ان كان غرك بعد الولادة حركة الاجزاء بنحوي الاخرين اذا كان
 قد سبق منه الاسلام او كان احدا بويه مسلما ولو كان كافرا فبلغ واسلم بالاشارة اجزا سواء كان على ولا والمسي من
 اطفال الكفار لا يخفى وان انفرد به السابى المسلم عن ابويه الكافرين ولو اسلم المراهق طالوجه عدم الاجزاء ينبغي ان يفرق
 بينه وبين ابويه لئلا يمتنع عنه عن غم الاسلام ويكفي في الاسلام الاقرار بالشهادتين ولا يشترط في الاجزاء الصلوة ولا
 التبري عما لا يمتنع لا اسلام ونحوي ولما اذا كان مسلما وحكم بعض علماءنا بكفره ضعيف ولو كانت اعجمية وعرفا لمولى المولى
 لغتها اجزأت والا افتقرت الى متجهين عدلين يشهدان بالاسلام ولا يشترط السلامة من العيوب الموجبة للعتق وهي

والجذام والافقار وتكبل المعوى به ولا يشترط السلافة من غير ذلك فيجوز الكفارة والعتق واقطع اليدين واحذر الرجلين
لا منطوعهما ولا اقرع ولا اعرج ولا عور واقطع الاذنين والرتقا والهرم العاقر والمريض سوار بجرب او لا وسواء ما
في مرضه ذاك او لا والامر في اجزاء المجنون المطبق عندي اشكال انا لم يسبق منه الاسلام ولا ولد عليه ولو لعتق المرتحل
ردته لم يخرج على اختياره سوار كان عن فطرة او لا ولو اعتقه بعد رجوعه الى الاسلام فان كان عن غير فطرة اجزا وان كان
عن فطرة فالوجه عدم الاجزاء وكذا لو اعتق من وجب عليه قتله حذام مع التوبة ولو قتل عمدا فاعتقه في الكفارة فليس فيه
اقواحه عدم الجواز وكذا القولان في الخطاء والاقرب بالاجزاء وفيمن الموالدية ولو عفا الولي اثنى عتقه في الموضعين
ولا بد من تحديد العتق في العمد لو سبق العتق على اختياره وكذا لا يجزئ لو جنى ما يجزئ للعتق بالقصاص فيه كالعنين وغيره
لو جنى غير ذلك ولو جنى دون النفس على عبد عمدا فالوجه الاجزاء وان عتق القاص من ينضم المولى مع ذلك المكاتب المطلق
اذا ادى من كتابته شيئا لم يخرج عتقه لنقضان الملك ولو لم يؤد شيئا او كان مشروطا الوجه الاجزاء ولو كانت الكتابة
فاسده اجزاء اما المدين فان عتقه قبله فالأقرب لا جزاء خلا والتبنيح ثمانية ويجوز عتق ام الراس سوار كان وله اجزاء
او ميتا وولدها المولود بعد كونه امرا ولد ولا يجزئ منه العتق سواء استقر الوجوب فيه كان مطلقا او مقيدا بشرط
حصل او لم يستقر بان تعلق بشرط يتوقع وجوده ولو ما تعلق بشرط اجزا ولا يجزئ الا بق العايب اذا لم يعرف موته وان قطع
خبره ولو ظهر وفاته قبل العتق لم يخرج به ولو كان في يمار ووطى ففى نكرا الكفارة حينئذ اشكال ولو لعتق المهرهون
صح اه اجازة الرق من والا فلا وقال الشيخ يصح مع عدم الاجازة اذا كان مورا فيطالب بالمال لان كان حالا ويرى من فيه
ان كان موقبا لا ولو اعترى المفصوب صح عتقه واجزاء عن الكفارة ح لو اعترى حر من عبده المختص ونوى به التكفير
صح وسرى العتق اليه اجمع ولو نوى اعتبارا لغيره بالذي باع بالاعتاق عن الكفارة دون غيره ففي الاجزاء اشكال ولو كان مشتركا
فالعتق بضيبه عن الكفارة وهو مورا اجزا ان قلنا بعتقه اجمع بالاعتاق اذا نوى اعتاق جميعه عن الكفارة ولو نوى عتق
بضيبه خاصة ففي الاجزاء اشكال وان قلنا يعتق با دار قيمته حصته الشريك عتق بضيبه فان نواه عن الكفارة ثم
دفع القيمة ونوى الاعتاق عن الكفارة فالأقرب الاجزاء ولو نوى عتق الجميع عند الاعتاق ولم ينو عند الاداء ففي الاجزاء
ولو كان معسرا صح العتق في بضيبه ولم يخرج عن الكفارة وان نواه ولا يسرى العتق الى بضيب الشريك وان ايسر بعد ذلك
ولو ملك الضيب فنوى اعتاقه عن الكفارة فالأقرب الاجزاء لتحقيق عتق الرقبة وان كان متفرقا ولو اعترى بضيب من
عبد من مشتركين لم يخرج لعدم تحقق عدم التهمة وكذا لو كان بضيفا لرقيق حرا ولو اشترى من يعتق عليه ونوى اعتاقه
عن الكفارة فالوجه عدم الاجزاء لان البينة لم يضادف ملكا قبل الشراء ولا بعده والشيخ قولان احدهما الاجزاء
لو قال له انت حر وعليك كذا لم يخرج عن الكفارة لاشتماله على العوض فلم يمتنع الرقبة وكذا لا يجزئ لو قيل له لعتق عبدك
عن كفارتك وعلى كذا فاعتقه على ذلك وفي وقوع العتق حينئذ اشكال فان قلنا بوقوعه وجب له العوض على الكفارة
فان رد المال له العوض لم يخرج عن الكفارة وهل يقع العتق عن باذل العوض الا قربا به يقع عن المال ولا فرق بين تقدم
ذكر العوض وبقائه مثل اعترى عبدى على ان عليك كذا عن كفارتى واعترى عبدى عن كفارتى على ان عليك
كذا ولا فرق بين ان يقول عقيب الاستدعاء اعتقه عن كفارتى على ان عليك كذا او اعترى عن كفارتى لا بشئ الا
على الاستدعاء فان زال ردت عليك العوض ليجزى عن كفارة لم يخرج ولو قصد العتق بجزء من العوض صح ولو قال
اعتق مستولداك على الف واعتق بنى واستحق العوض ولا يجزى عن الكفارة كذا لو اعترى عنه غيره بمسئله صح واجز
عن الكفارة سواء شرط عليه عوضا او لم يشترط مع شرط العوض بجزء من العوض مع العتق عنه ولو لم يشترط او شرط عدمه

ولو اعتق عن ميثه فان كان ميثا فيه صح وكذا ان كان ميثا سوارا اعتق من مال الميثا ومن ماله عنه وان كان خنيا
 لم يخرج على اشكال ولا فرق بين الكفارة الخفية والمربقة في ذلك ولو قال لا اعتق مستولداً فعني عن الف والاعتق ما لا قرب
 الا جزاء لان ذلك ليس بعتا ولو قال اذا جاز العبد ما اعتق عبدك عني بالف والاعتق ذاك الف صح واستحق ولو قال عبدك عني
 عني بالف اذا جاز العبد ما اعتق عبدك لم يصح ولو قال لا اعتقه عني على غير او غني ما اعتق ففي نفس الاعتق اشكال فان قلنا
 بوجهه ففي وجهه نفوذ عن الاخر فطر مع النص هل يستحق المالك العوض الجزئية عند تحريكه او قيمته العبد
 لفساد العوض او لا يستحق شيئاً اشكال با اذا اعتق عنه بسلته قبل ملكه الامر بشرع المالك في الاعتق وقيل
 مع الاعتق ان ملكه بالسؤال والا قربان فملكه بعد الاعتق ثم يفتق عنه كما لو اشترى باه فانه يملكه بالشرع ثم
 عنه كما لو اشترى باه فانه يملكه بالشرع ثم يفتق في ما في الحال وكذا لو اباحه في كل طعام قبل ملكه المتناول باخذه
 باخذه وقيل يملكه بوضعه في فيه وقيل بالابتلاع وقوى الشيخ الاول والوجه عندنا انه اذن في الاتلاف لا يملكه بب
 لو اشترى بشرط الاعتق فاعتقه على الكفارة صح واخر عنه لعدم تحقق هذا العرض هنا وقال الشيخ لا يخرج لان امانا ان يحبس
 على الاعتق فلا جزاء لو حبس عن غير الكفارة واما ان يجعل للمبايع الخيار فيكون عتقه مستحقاً للضيق متقدماً
 ولو اشترى عبداً ينوي عتاقه عن كفارة فوجد به عيباً لا يمنع من الجزاء في الكفارة فاخذارسته واعتقه عن
 الكفارة اجزاء وكان الارش لا واعتقه قبل العلم بالعيب ثم ظهر عليه فله اخذ الارش ايضاً ولا يصرف الارش في
 الرقاب **النظر الثاني في الصوم** ويجب مع الحج عن الاعتق في الطهارة وقتل الخطاء صوم شهرين متتابعين وعلى العبد
 والحرم صوم شهر واحد ومعنى المتتابع ان يوالي بين صوم ايامها فلا يفطر فيها ولا يصوم عن غير الكفارة فان افطر في الشهر
 الاول لعذر بني زوال لعذر سوار كان العذر جيباً او مرضاً او سفراً مضطراً اليه او اغماً او جنوناً وخوفاً للحاصل والضعف
 على نفسها عذر وكذا خوفها على الولد خلافاً للشيخ في احد قوليه ولو اكره بان وجب المأكل في حلقه كان عتداً ولو ضرب حتى اكل
 فكذلك خلافاً للشيخ في بعض اقواله وهل يجب المباداة الى الاتمام بعد زوال العذر فيه نظراً وان كان لعذر عتداً سابقاً
 فلو تمكن من الاعتق قبل الشروع في الاستيناف فحين الاعتق وكذا لو افطر بعد الاول ولم يقسم من الثاني شيئاً ولو صام لاول
 ومن الثاني ولو يوماً واحداً ثم افطر جازاً لبيار سوار كان لعذراً ولا اجاماً مثلاً وهل ياتمه وكان لفظان لغير عذر قولان
 ولعرض في الشهر الاول ما لا يصح صومه عن الكفارة كرمضان او عيد الاضحى او ايام التشريق بمعنى بطل المتتابع ووجب
 الاستيناف بعد انقضاء هذه الايام هذا مع العدم اما المحبس بحيث لا يعلم الشهر ولو توفي شهرين فغرض انشاء
 الاول مثل هذه الايام كالاقدم عدم انقطاع المتابع ولو توفي في الشهر الاول والصوم عن غير الكفارة وقع عتداً ولو
 لم يحصل بالمتابع ولو صام شعبان ورمضان عن الكفارة لم يجزه شعبان الا ان يسبق منه ولو يوم في رجب
 ليزيد على الشهر ولا رمضان عن الكفارة ويجزئه عن رمضان ولا يجب عليه ان ينوي المتابع بل الواجب فعله واذا ما
 من اول الشهر عتبر بالاهل الذين تامين كانا او ناقصين ولو ابتدأ بالصوم بعد مضي بعض الشهر سقط اعتبار اهل
 فيه وصام تمام الشهر فانا اهل الثاني وصار جميع احب له في شهر رمضان وان كان ناقصاً ثم يصوم ما فات من ايام
 الاول ويكمله ثلثين وان كان ناقصاً وقيل ما فات من الاول ولا بد فيه من نيّة الكفارة منقضة الى نيّة الصوم
 ولا يجب تعيين جهة الكفارة ولا ينقطع المتابع بوطي المظالم لئلا لكن يقضى ولو وطى بعد عتق المضاف من المشترك
 لم يخرج لو اعتق الباقي والا قربان لبيان النيّة لا ينقطع المتابع ويصوم خمسة عشر يوماً يحصل متابع الشهر
 ولو كان الشهر على قرابه الشيخ قال ولو كان المتابع في ثلثه فصام يومين بني **النظر الثالث في الاطعام** اذا اجتز

من وجب عليه المرتبة عن الصيام وجب عليه الاطعام ففي الظهار وقبل الخطأ والعدا لطعام اثنين مسكينين لكل مسكين مدين ^{طعام}
على اقوى القولين وكذا يجب اطعام الستين في كفارة افطار رمضان والتذرية لعين ويجب في كفارة اليمين اطعام عشرة ^{مسكين}
لكل مسكين مدين ويجوز اخراج الخبز والدقيق والتوبق والحل لا السبل من كل ما ياتي طعاما في جميع الكفارات لا كفارة اليمين
كان الواجب فيها الاطعام من اوسط ما يطعم اهله ولو اطعم ما يغلب على قوت البلد جاز ويستحب تمام الادام اليه وليس واجبا واعلاه
الحم والوسط للحل وادونه الملح ويجب صرفا لكفارة الى العدة اجمع مع المكنة فلو دفعها ستين يوما الى مسكين واحد لم يجز ولا
يجوز التكرار على ما ادون العدد مع التمكن من الكفارة الواحدة فان لم يجعل العدد جازا ان يكرر عليهم حتى يتروا في الواجب ولا يجوز
دفعها اليه في يوم واحد بل يطعمه اطعام عشرة مساكين في عشرة ايام واطعام شين في شين يوما ولو وجد بعض العدد لم يجز ^{فقطه}
على اقل منه فلو وجد خمسة اطعمهم يومين ولو وجد اربعة فكذلك وخصص بالمدين في الثلاثين اياها والوجه انه ليس له دفعها
الى اربعة كاليس له اطعام ما زاد على العدد من لمداد العدد ولا يجب الجمع بل يجوز اعطاء العدد بمجموعتين ومفرقين والمدة ^{الطعام}
ومدح بالعراق كان دفعه مدينا جزاء والوجه الاجزاء لو طعمه وجزءه فان يصح دونه في اجزاء المدين الدقيق كيدان مدينا
من انتشار اجزائه في المكيل بخلاف الحب ويجوز اطعامهم والتسليم اليهم وان يكون بعضهم صفارا ولا يجوز ان يكونوا اجمع كدكان
ولو كانوا كذلك احتسب الاثنان بواحد ولا يجوز صرفها الى غير المؤمنين واولادهم كاليتم فكل لم يجز احدا من المؤمنين
احدا ولا من اولادهم اطعم المستضعفين ممن حالهم يمنع ابنا دليس ذلك وقد وقع الاتفاق على منع الكافر والتامع
والاقر بجران اطعام المؤمن الفاسق ولو دفعها الى من يظنه فقيرا بان غيبها كان امكن الاربع وجب والاخره وكذلك
بان كافرا وعيدا ولا فرق بين ان يكون الدافع الامام او غيره ويجوز ان يطعم واحدا في يوم واحد من كفارتين ولا يجوز ^{للطعام}
المسكين قبل التكفير سواء في ذلك العتق والصيام والاطعام ولو وطئ في خال الاطعام لم يلزم الاستيفاء ولا يعدل في المرتبة
الى الاطعام الا بعد العجز عن الصوم والسبق عندنا اذا حصلت معه المستقة بالترك **النظر الرابع** في الكسوة ويجب غير كفا
اليمن وتجوز الخاب بينهما وبين العتق والاطعام ويجب كسوة العدد وهو عشرة نفر لكل واحد ما يقي ثوبا ازارا وسراويل
او قميص ولو تغذر العدد كثر عليهم كالاطعام والا قربان يكتفى بما يراى الرصع وان اخذ الحلة وان اخذ نفسه فالاقرب
عدم الاخره ولا يشترط الخيط ولا الحديد بل يخرى للتعمل الا اذا اخرج بالاسعال او قارب الانحاق ويجزى الثوب
من الصوف والكنان والابليس ولا يخرى التمسك ولا القطن ولا الخلق ولا النعل ولا المنفقة وفي المنفعة اشكال
النظر الخامس في الاستغفار ومن عجز عن الكفارة واعياها كان فرضه الاستغفار وليسقط عنه مع الايمان به وان تجدد
القدر وكل من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فجزاها ثمانية عشر يوما فان عجز تصدق عن كل يوم مدين من طعامه وان
عجز استغفر الله تعالى ولا شئ عليه وهل يخل في ذلك والكفارات المرتبة الا قرب ذلك لكن لا ينتقل الى صوم ثمانية عشر
الا بعد العجز عن الاطعام وفي رواية لا شئ في اللطم على الخدود سوى الاستغفار والتوبة وهو يؤذن بالاجوب وروى
عامر بن حميد عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام قال كل من عجز عن الكفارة التي يجب عليه من صوم او عجزا حصة في يمين
او نذرا فقل او غير ذلك مما يجب على صاحبه فيه الكفارة فلا استغفار له كفارة ما خلا بين الظن بانها اذا لم يجد ما يكفر
به حرمت عليه ان يجامعها ورفق بينهما الا ان ترضى المرأة ان يكون معها ولا يجامعها عن محمد بن احمد بن يحيى عن بعض اصحابنا
عن الطيالسي عن احمد بن محمد بن داود بن غرق عن الصادق عليه السلام في كفارة الطمث اذا تصدق اذا كان في اوله
بدينار وفي وسطه نصف دينار وفي اخره ربع دينار قلت فان لم يكن عنده ما يكفر قال فلتصدق على مسكين واحد
والا استغفر الله تعالى ولا يعرده ان الاستغفار توبته وكفارة لمن لم يجد السبيل الى شئ من الكفارة وهذا عام في كل

وعنه وروى محمد بن يعقوب عن علي بن ابي حمزة عن صفوان بن يحيى عن اسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام ان
اذا عجز صاحب الكفاية فليستغفر ربه ويتوب الى الله لا يعود قبل ان يواقع ثم يواقع وقد اقره الله من الكفاية فلذا
وجدا التبيل الى ما كثره يوما من الايام فليكثر وان صدق كفه ويطعم نفسه ومياله فانه يجزيه اذا كان محتاجا والا
يجز ذلك فليستغفر الله ربه ويتوب الى الله لا يعود خيبه بذلك والله كفارة وهذا الحديث وان كان جيدا استدرك فيه
ببحث ذكرناه في كتاب استقصاء الاعتبار وفيه دلائل على الاكتفاء بالاستغفار للنظام وحل الوطى له معه وبغير علمنا
حرم عليه الوطى بالحدوث الاول والاخر وعند الجواز الفصل ثلث في الاحكام وفيه اثنا عشر ملاحظة
اولا انتم لها وامكنه الشراء فهو واجب للفقير لا ينتقل منه مع الترتيب ولو لم يكن رغبة بفقير لو خدمها لمرض
او منصبه الذي لا يليق به مباشرة لاعماله الصوم كذا الوجوب الثمن ولم يتمكن من الشراء او لغيره نفقته وكسوته
ولا يباع دار سكناه ولا يتأجل بل يصد ولو كان في المسكن زيادة عن قدر الحاجة يبيع الزايد ولو كان العبد نفسا او دارا كان
وامكن الاستبدال بالادون فيها فاجبه عدم الوجوب ما لو كان له مال او صنعة اذا ينفقها بالكلية الذين يأخذون منها
فالوجه وجوب بيعها وقبل حذ الجوز عن الاطعام الا يكون معه ما يفضل عن قوته وقوت عياله ليوم وليلة ولو كان له مال الجوز
لا الحدود الى الصوم في المرتبة بل يجب الصبر حتى يصل او يتحقق اليأس من وصوله فيجوز له الاشتغال والصبر لو كان الصبر
يتقن مشقة كافي الظنار ففي وجوبها ثانيا خيرا شكالا الاعتبار في المرتبة بحال الاداء الاحمال الوجوب فلو وجد
حال الوجوب ثم اعترض قبل الاخراج شغل الى الصوم ولم يستقر العتق في ذمته ولا بعد عاصيا لعدم القصرية ولو كان غائبا
عن العتق فشرع في الصوم لم يجب العتق وانما الى العتق او صام يوما واحدا لكن يستحب العتق ولو كان غائبا
عن الصوم فشرع في الاطعام ثم امكن الصوم ولو ملك الكفاية وعليه دين مثله وهو مطالب به في سوا غيره ولو لم
مطلبا به فالوجه انه كذلك وكذا المولى دابة مبط يضر الى ركوبها ولو تكلف المعسر العتق اجزاء لا تدفع الكفاية
الى الطفل بل الى وليه ولا يدفع ولا الى من يجب نفقته على الدافع كالاوين وان علوا والاولاد وان نكحوا والزوجة و
المملوك ولو قيل بجواز دفعها اليهم اذا كان الدافع فقيرا كان وجهها ويجوز دفعها الى غير هؤلاء من الاقارب والزوجة الدافع
الى زوجها بالجملة كل من يمنع الزكاة من الاقارب والاعيان والكفار والفقير يمنع من الكفاية والاقرب منع بني هاشم
ولو دفع الى من ظاهر الفقر فان غنيا اجزاء ومنع الشيخ رحمه الله من عطلة المراتب والاقرب يتسوي بعد كايوزير
الزكاة اليه قال ولو عتق بعضه وهو فقير جاز اعطائه قال والغازي والعماد وابن السبيل يأخذون الزكاة مع الغني
يمنعون من الكفاية ولا يجوز اخراج القيمة في الكفاية وان دفع اجزاء او لا يلزمها ان يفتقر نصف عبد ويصوم شهر
ويتصدق على ثلثين مسكينا او يطعم خمسة وكسوة سوار كانت الكفاية بخمسة او مرتبة وسوار في ذلك العتق
وغيره وكذا لا يجوز اطعام المسكين بعض الطعام وكسوته بعض الكسوة اجزاء او اطعم بعض المساكين او بعضهم كل
فالوجه عندي الاجزاء وكذا لو كسى بعضهم كفايا وبعضهم صوفا او شعرا ولا يجوز اخراج المعيب فلو كان الحب صوفا
او شعرا اطعم او فيه راب خارج عن العادة او زوايا لم يجز ويجزى على القول بالمنع من القيمة عدم اجزاء دفع المعيب
مع الارش كل من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فجزاها ثمانية عشر يوما فان لم يقدر تصدق عن كل
يوم بمدة من طعام فان عجزا استغفر الله تعالى ولا شيء عليه ولو قدر على صوم شهر فالوجه وجوبه ولو قدر على صوم ثمانية
فالوجه وجوب الشهرين وان عجزا فالوجه التتابع في الثمانية عشر لا يشرط في التكفير البينة فلو اعترفوا اطعموا او
او كسا من غير بينة لم يكن بخيرا ولا يشرط نية القرية فلا يصح عتق الكافر اصليا كان او مرتدا حربيا او ذميا لو كان

الطاعة وصورة وليته التكفير فلو نوى العتق متقرباً إلى الله تعالى ولم ينو عن الكفارة لم يخرج منه ومثل الشتر ^{نفس}
 الكفارة الأقرب بالعدم ان لم يتعد او تعدت من جنس واحد كظهار بن والاشترط ان اختلف السبب كظهار
 وقيل خلافاً للشيخ في بعض اقواله فلو كان عليه ظهاران فاعتق عن احدهما ولم يعتق من الآخر كذلك اجزاها لو كان
 عليه ظهار وقيل فاعتق عن احدهما ولم يعتق من الآخر من غير تعيين اجزاء عند الشيخ وكذا لو اعتق ونوى
 الكفارة مطلقاً ثم عجز فصام ثم من متابعين بنية الكفارة من غير تعيين ولو اعتق عبدي ونوى اعتق نصف
 كل ستمائة عن كفارة صح لسراية العتق في الجميع عند عتق النصف وكذا لو اعتق نصف عبداً عن كفارة معينة ولو كان عليه
 كفارة وجعل سببها من ظهار او قتل فاعتق ونوى التكفير صح ولو شتر بين النذر والظهار فاعتق ونوى التكفير لم يخرج ولو
 نوى ابراء ذمته اجزه ولو نوى العتق مطلقاً لم يخرج لان احتمال ارادة التطوع اظهر عند الإطلاق وكذا لو نوى الجوب
 مطلقاً وقوى للشيخ هذا الاجزاء ولو كان عليه كفارة فاعتق عبدي ونوى عتق كل منهما عنهما معاً لم يخرج به كالمعتق
 الواحد نصف عبدين ولو اعتق احدهما عن احدهما لا يقيمها ثم اعتق الآخر عن غيبته بغيا لا اول في الآخر ولو اعتق
 الاول عن معينته واكف في الثاني وقع عن الاخرى ولو اطلق الاول ثم غيبته فعتق مولاه بعد ذلك جعله عن الاخرى
 لم يصح وكذا لو غيبته وقت العتق ثم اراد نقله الى الاخرى ووقت النية التكفير فلا يصح قبله ولو اعتق ونوى سبباً
 اختلف فيه لكون السبب غير معين ^ط العبد لا يملك سبباً وان ملكه مولاة على الاقرب فهو ما جاز ففرضه في الكفارة
 مخيرها من تبها الصوم فان كفر بغيب من دون اذن المولى لم يخرج ولو اذن له المولى فالاقرب للجواز وكذا يخرج به
 لو اعتق منه مولاة ولا ينفق بمينه الا باذن مولاة فان حلف من دون اذن لم يلزم الكفارة وان حث باذن مولاة
 خلافاً للشيخ رحمه الله ولو اعتق قبل الحنف ففقد حكم البين اشكال وفي انفقاد بمينه فيما لا يطلحق السيد ^{نظر}
 فان قلنا بالانفقاد واذن له السيد في الحنف جاز له الصوم من دون اذنه وان حث من دون اذنه لم يكن ^{لصوم}
 الا باذنه ولو حلفه باذن السيد انفقاد بمينه فان حث باذنه كفر بالصوم ولم يكن للمولى منه وان حث من غير
 اذنه قيل كان له منه من الصوم وان لم يكن مضراً وفيه نظر ولو حلف باذن مولاة واعتق والى قبل الشروع في الصوم
 وجب عليه العتق ولو حث قبل الاعتاق ثم اعتق قبل الشروع في الصوم عجز بحال الاداء فان كان موكراً وجب العتق
 ويلحق من العتق نصفه بالاحرار فان كان موكراً بما فيه الحرية وجب عليه العتق او الاطعام او الكسوة والا كان عليه
 الصيام من مان وعليه كفارة واجبة مرتبة اقل ذبقة عزيمة من اصل المال ولو اوى بها بن يدين ذلك
 ولم يخرج الوثيرة اخرج الا بدين الثلث بعد اخراج الجري من الاصل وان كانت غيرة انخرج اقل الخصال قيمة من الاصل
 ولو اوى بالازيد ولم يخرج الوثيرة اخرج الا بدين الثلث فان تمت الخصلة الدنيا وما حصل من الوثيرة بالعليا ^ح
 والابطال الوثيرة وبالازيد واخرجت الدنيا من الاصل ما قد بقا وجوب نية القرية في التكفير وانما يتحقق ذلك
 مع اباحة السبب فلا يخرج ولو كان السبب ما محرماً بان نكل بعبء مثل ان يبيع عينه او يقطع رجله وينرى بالتكفير
 فانه يعتق ولا يخرج عن الكفارة كتاب الاقرار وفيه مطلقان الاول في الاقرار بالمال

والجنون مملوك مطلقاً والمملوك لا ينفذ اقراره في حق مولاه فلواقر بمال تبع به بعد العتق فلا يطلب به ما دام مملوكاً
نعم لو كان ما ذوقه في التجارة فاقرب ما يتعلق به قبل ويؤخذ بما اقر به ثماني يد ولو كان اكثر لم يفهمه المولى بل يتبع به بعد العتق
وكذا لو اقر بعد الحجر بدين اسند الى حالة الاذن ولا ينفذ اقرار المولى عليه بالمال ولو اقر عليه بجناية فيجب ما لا قبل له
او جيت فصله لم يجب نعم بعض المال ببيع او بغيره او يستوجب المجنى عليه ولو اقر برقبة لغير مولاه لم يقبل وكذا
وكذا لو اقر به مولاه لرجل واقرب هو برقبة لآخر ولو اقر بجناية فيجب ارشاً او فصله كما يبيع به بعد العتق ايضاً ولا يقبل
اقراره بالحد ولا ينفذ اقراره بالملك بئال ولا حاكم على الاقرار بهما وكذلك غير القاصد كالشامي والنايم والسكران ولا ينفذ
اقرار المجنون عليه للسفاه بالمال ويقبل بما عداه كالخلع والطلاق والحد وموجب القصاص ولو اقر بالرقبة صرفة لم ينفذ الا
ولو زال الحجر لم يحكم بما اقر به حال السفه ويقبل اقرار المريض بالمال مع التهمة من الثلث للاجتناب والوارث ومن الحمل لما
مع اثباتها على الاقرب واما المفلس فانه ينفذ اقراره وفي مشاركة المقر له الغرماء ولا يعتبر عدالة المقر فلواقر الفاسق
حكم عليه بمقتضى اقراره دخل من لا يمكن من الانتفاء لا ينفذ اقراره فلواقر المريض بانه مذهب حال الخصمة لم ينفذ الا
ولو اقر بدين مستغرق ومات فاقرب وانه بدين مستغرق فان جوزه بالاقرار من الاصل ولم يكن شهما قد تم اقرار المورث
لوفيه اقرار الوارث بعد الحجر ولو كان شهما كالجوه نفي اقراره في الثلث واقر له الوارث في الباقي ولو اقر بدين ماله
لشخص ثم اقر بدين مستغرق لم يكن للثاني شيء وكذا لو اقر بالعين اخبر لم يكن الا في شيء ولو ادعى المقر الاكراهة لم يقبل
الا بينة ولو كان هناك امانة كفيها وجب قبول قوله مع البين فطر ولو ادعى الجنون حال الاقرار فطر له
البينة والمكاتب المشرط حكم الفتن وكذا المطلق اذا لم يجتز منه شيء قبل بآزار ما تحريمه وكان الباقي موقراً لم ينفذ
المقصد الثاني في المقر له ويشترط فيه امران اهلية التملك وعدم التكذيب فلواقر الدابة بطل ولو قال اسما
تمح للمالاه وحمل على الاستيجار ولو فتره بغيره فلا قبل كما لو قصدا ان يسلج بانه بالركوب وعندى فيه فطر والا قرب
بطلان الاقرار لانه لم يذكر لمن هو وشروط صحة الاقرار ذكر المقر له نعم لو قال اسما لما اكمل اوله على اسما ولو اقر بعد
له الحق لمولاه ولو اقر للحمل منح اطلاق السبب وفضله كالأرث او الوصية ولو اسند الى سبب باطل كالجناية عليه لم يطل
الاقرار وللمالاة الحمل ما اقر له ان خرج خيال دون ستة اشهر من حين الاقرار وان سقط ميتاً وكان المقر قد خسر كثيراً
رجع الى باقي الورثة وان فتره بالوصية رجع الى ورثة الموصي وان كان قد اطلق طوطب بالتفسير فان تعذر موت او غيره
بطل اقرار الرجل لا يعرف وان ولدته بعد الاقرار بما يزيد عن كثرة الحمل بطل وان وضعته فيما بين لاكثر ولا قبل
ولم يكن لها زوج او ما لا لم يحكم له لا مكان تجده بعد الاقرار ويمكن القول بالحكم بناء على العادة ولو تعدد الحمل
فما او اسوار كما ذكرين او ذكر وان شئ اسند الى الوصية المطلقة وان اسند الى الميراث او الوصية المفصلة فاما
ولو سقط احد ما ميتاً استحق الآخر جميع ما اقر به ولو بان للمجهول والمقبض المولى على كذا قبل ان اضيق الى وقف عليه او
وكذا ان اسند الى السبب كالباطل على اشكال ولو كذب المقر له لم يسلم اليه وترك في يد المقر او تحفظه الحاكم ولو رجع المقر له
عن الانكار سلم اليه ولو رجع المقر فحال انكار المقر له فالوجه انه استحق بغيره بخلاف المقر له فانه اقصر على الانكار
المقصد الثالث في المقر به وفيه شرح تجتنب الا يشترط تعيين المقر بل يصح الاقرار بالجهول كما يصح بالعلوم ولا ان يكون
مملوك المقر بل لو كان مملوكاً بطل اقراره كالقائل داري او مالي لفلان ولو قال الشاهد انه اقر له بدار وكانت ملكه
الى ان اقر بطل الشبهة ولو قال هذه الدار لفلان وكانت ملكي الى وقت الاقرار حكم عليه باول اقراره لكن بشرط ان يكون المقر به
تحت نفيه فلواقر بما في يد غيره لم ينفذ ولو اقر مره بعد غيره لم يقبل فلواقره شراً وتمح وعق عليه وكان وراء من جاز

ويعلم جهة البايع ولا يثبت من خياري الترتيب والجلوس كما لا يثبت في بيع العبد على من يعتق عليه ولا المشتري عليه ولا البايع
كان ما تاعده وله كسب فلهما في أخذ قدر الثمن من تركته لأنه ان كذب فالتركة له وان صدق فللبايع من حيث الأول
وقد استقام ما ظله البايع يجب اذا عين للمفترق الزم بما عينه وان ابيع فقال له على ما لا اتم التفسير بما ينمى ويصل بما
يفسر وان قل ولو فسر بما لا يملك عادة كالتجعة من الحنطة وشر الحوزة والرحيق النجس والكلب العقور ورد السلام لم يقبل
والزم ببيان اذ وكذا الوفاء بما لا يملكه المسلم كالحزب والحزير وجلد الميتة ويقبل ذلك من اكله فله وله فسر بكل ما يفسد
او الزرع او الماشية او الحايض قبل ما لو كان له على شيء وفتر بجلد الميتة لو اتمى المرحون القبول والخمر لم يقبل لعدم
ثبوته في الذمة وكذا الوفاء بحطب الحنطة ولو فسر بجذر رقا وحق شفعة قبل ولو قال غصبتك لم يلزمه شيء لانه قد غصب
نفسه ويعينه في غير المال ولو قال غصبتك شيئا وفتر بنفسه لم يقبل لتغير بالمفصل والثاني ولو فسر بما لا يقبل وان قل
ولو فسر بكل ما يوجب احتمال القبول ولو فسر بما لا يقع فيه لولا باح الاشفاق به لم يقبل ^ب اذا عين الوزن فضر في ثمنه
وان اطلق انصرفا الى غير ان البعد وكذا الكيل والتقد ولو تعدا انصرفا الى الغالب ولو تساوى التقدان والوزن كان في الأول
رجع اليه في التفسير ولو قال له على ما ارجو او عظيم او غصبتك او عظيم جدا قبل تفسيره بالقليل
ولو قال له ما لا كثيرا لا يخرج يكون ثمانية وليس بجدة بل يرجع اليه في التفسير وان قل ولو قال غصبت شيئا لم يقبل فيه
بالخمر والحزير ونفس المفترق على اشكال ولو قال له على اكثر مما لفلان الزم بقدره بالفلان وزيادة ويرجع اليه في تعيين
الزيادة وكذا يرجع اليه في طئه مقدار ما لفلان فلو قال كنت اخذه عشرة قبل وان كان ازيد وكذا لو قال اريد ما يهد به
الشهود على فلان ولو قال ولم ارد الكثرة في المقدار بل ان الدين اكثرها من العين والمال الى اكثر بقا من المرام قبل ذلك ^{التفسير}
بالاقل مما لفلان ومما يشهد به الشهود في المقدار اذا اشيع من هذا اليهم حبس حتى يمتن ولو مات فسر الوارث
ولو قال ليست اخملا لرجع الى المديعي مع اليقين ولو فسر بهم فقال المديعي بل اردت عشرة لم يقبل دعوى الا اذا
قبل عليه ان يدعي نفس العشرة والقول قول المفترق عدم الادارة وعدم الزم ولو فسر بالمتروكة فاكوجه القبول
ولو قال له على درهم من نقد الاسلام الزم بدرهم فيه ستة دنانير عشرة منه او سبعة مثاقيل ولو قال له اطلق الزم
ما يتعامل به الناس زاد او نقص ويقبل تفسير بغيره ولو قال له درهم ودرهم درهم درهم واحد ولو قال له درهم درهم
و درهم كان لزم ثلثه او درهم او ثم درهم لزم درهمان ولو قال في قدر درهم اردت قدر درهم اكثر من واحد ولو قال له
درهم و درهمان لزم ثلثه ولو قال درهم و درهم و درهم لزم ثلثه وان قال اردت بالثالث تأكيد الثاني قبل منه ولو قال اردت
تأكيد الاول لم يقبل للفصل وكذلك لا يقبل التأكيد لو غاير في حروف العطف مثل درهم قدر درهم ولو قال درهم درهم
او تحت درهم او فوق درهم لزم واحد لا احتمال تحت درهم او فوق درهم اصح درهم لي ولو قال درهم قبل درهم
او بعد درهم احتمال الدرهم والدرهمين لان التقديم والتأخر لا يحتمل الا في الجواب

درهم قبله درهم وبعد درهم لزمه الثلث مع احتمال الواحد ولو قال له درهم بل درهم لزمه واحد ويحتمل الجواب
لتغير ما بعد الاضراب وما قبله فيجاء بالوقال بل دينا ولو قال له فحين حنطة بل قفيز شعير لزمه القفيز ولو قال له
درهم بل درهمان لزمه درهمان لا غير وكذا لو قال قفيز شعير بل قفيزان اما لو قال قفيز شعير بل قفيزان حنطة لزمه
ثلثة والاصل ان الاضراب ان كان الى ما يدخل فيه الاول لزمه الثاني وان كان الى الخارج لزمه الاول والثاني فلو قال هذا
الدرهم بل هذان لزمه الثلثة لان الاول ليس ببعض الثاني ولو قال له درهمان بل درهم لزمه درهمان بخلاف الا
لو قال له على الف من واحد الى عشرة فان قلنا بدخول العاية في ذي العاية لزمه عشرة والاشقة ويحتمل ثمانية

ولو قال اردت مجموع الاعداد لزمه خمسة وخمسون واحصا وحسابه ان زيد الواحد على العشرة ثم نضرب في نصف العشرة
 ولو قال درهم في عشرة ولزمه واحد ولو قال بل درهم ناقص ووصل قبل ورجع في قدر النقصان ولو قيل له
 ولو كان الفواصل ثلثا احتمل القول وكذا لو قدر الدرهم للعشرون ولو قدر الفيل لم يقبل ولو قال على درجات او دراهم
 وفسر بالباقي لم يقبل ولو قال ما في درهم وعشرة لزمه ثمانية ^ع بحال الجمع المنكسر بالمعروف على اقل مراتبه وهو الثلث فلو قال
 له عندي درهم او درهم لزمه ثلاثة ولو قال لاردت بالجمع معنى الاجتماع احتمل القبول ولو قال له على ثلثة الف ولم يبين طلب
 بتفسير الكيل وان فسر بما يملك قبل ولا فرق بين جمع القلة والكثرة في ذلك كله ^ط ولو قال له عندي زيت في حرة او سيف في غمد
 او غبضة ثوبا في منديل او حنطة في سينة لم يدخل الطرف في الاقرار ولو قال له عندي عبد عليه غامة كان اقرا بالعمالة ^{بعضا}
 احتمل الضعيف ما لو قال له دابة عليها سبع لم يكن مقرا بالشرح لان العبد عليه للثبته للسيد بخلاف الدابة ولو قال له عندي حرة
 فيما او غمد فيه زينة سيف فالوجه عدم دخول المظروف ولو قال له دابة بخرها او سيفنة بخرها بغيرها ما دخل الطرف والمظروف
 ولو قال له عندي خاتم وجرابه وفيه فخر ولو قال له انه قال فخر فخر قبول قوله اشكال وكذا الاشكال لو اقر بجارية في جاريها
 وهي ماسل واستثنى الحمل ولو قال له الف في هذا الكيس لم يكن فيه شيء لزمه الالف ولو كان الالف ناقصا في لزمه الاتمام
 اشكال ولو قال الالف التي في الكيس لم يلزمه الاتمام فان لم يكن فيه شيء احتمل لزومه وعده ولو قال في هذا العبد الف درهم
 فان فسر بالثمن الجارية قبل وان فسر بكون العبد موصوفا بالالف فالوجه القبول ولو قال وزنت في ثمن عشرة الف واشتريت
 جميع الباقي بالف قبل سوار وافق القيمة لو حالها ولم يلزمه اكثر من عشر العبد ولو قال نقد عني الف في ثمنه كان قرضا ولو قال
 او صلى بالف في ثمنه سبع وعرفا اليه من ثمن الف ولو اراد ان يعطيه الف من ماله من غير ثمن العبد لم يلزمه القبول ولو
 قال لمتى جئت العبد بالف في ميراث الى الف قبل ولو قال في ثمناتي وفي ميراثي من الجاه من ميراثي من الجاه لم يلزمه التناقص
 ولو قال في هذا المسائل بحق واجبا وبسبب صحيح او ما جرى مجراي في الجميع ^{نفسه} ولو قال له عشرة ودرهم المراد درهم ورجع في
 العشرة اليه ويقبل ما يفسر وان قل ما يتمل من العشرات وكذا عشرة ودرهما ولو قال عشرة وثلاثة دراهم او خمسة عشر
 درهما او مائة وخمسة عشر درهما او الف ومائة وخمسة وعشرون درهما او خمسون والف درهم او خمسون ومائة درهم
 فالجميع درهم ولو قال لاردت بالالف وما بعدها غير الدرهم ورف بالدرهم العبد الا خيرا لو قبل قوله مع الاحتمال ولو قال
 درهم والف او ثلثة دراهم والف كانتا لا تفهمونه ولو قال له درهم ونصف ففي النصف احتمل الضعيف للاجمال ولو قال له على
 معظم الف او رجل الف او قريب من الفوا اكثر الالف لزمه اكثر من النصف يا افا اقرا بالدرهم واطلق الزم الوافيه للحد لئلا
 ولو قدر ابتداء ذلك مثلا قبل الا في التاجيل وان كان منفصلا لم يقبل وان كان وديعة او غصبا ولو قبل يسا وانما
 لغيرة كان وجهها والا لزم سدا سالارا ^{حل} وانما على صفتها لو كانت ثابتة على هذه الصفة ولو اطلق الاقرار في بلد دراهمه
 ناقصة او مغشوشة فالاقرب للحمل على درهم البلد ولو فسر بسكة غير البلد هي اجود قبل وكذا ان كانت مسارية لو ادون
 ولو قال له عشرة معدومة لزمه وان لم يكن في بلد بيعا مملون به عددا حمل قوله عليه بب اذا قال له على كذا درهم بالرفع لزمه
 درهم ونقد شيء هو درهم وبالجر يلزمه جزء درهم ويرجع اليه في قدره وقيل يلزمه مائة درهم والتضيق يلزمه درهم وغشبه على
 التميز وقيل يلزمه عشرون درهما ولو لم يعرب ^{حل} تفسيره بجزء الدرهم وكذا البحث لو قال كذا كذا نقول شيء هو درهم ونقد
 بالجزء جزء درهم وحمل القول كذا كذا درهم لزمه احد عشر ولو قال كذا وكذا درهم بالرفع لزمه واحد لانه ذكر اثنين وابدلتهما درهما
 تقديره درهم وكذا لو مضى لان كذا يحتمل اقل من درهم فاذا عطف مثله تنفسرهما به درهم جاز وقيل يلزمه احد وعشرون
 ولو قال عند الثريا وهذا العبد لزم بالبيان ويقبل قوله فان انكر المقر له كان القول قول المقر مع البين ولا كراهة لئلا يراعى ما اقر به ^{خلفه}

عنه ولا اقرار في يد المقر ولا يدفعه المقر له فلو جاد المقر له الى تصديق المقر في القبول نظر ولو امتنع المقر من التيقين بعينه
 المقر له لم يلزم بالحوار فان انكر حلف وان عكس عن يمين قضى عليه مع بين المدعى **المقصد الرابع** في الصيغة وهي القائل
 الدال على الاخبار عن حق ثابت مثل لدى عندي او على الوفي نعمتي او قبلي او لدى عندي فيما اعلم او في علمي وما اشبه ذلك باي
 لسان كان ولو قال المدعى لي علي الف فقال نعم لواجب او بلى او صدقت او انا مقرة او بدعوان او بما ادعيتا وملت منكرا له
 فهو اقرار على اشكال في الاخير لاحتمال التكرار المتوسط بين الاقرار والانكار ولو قال المدعى لي علي الف فقال اني نعمتها
 او خذها او زن او خذ لم يكن اقرارا وكذا لو قال انا مقر لم يقل به ولو قال انا مقر فوجه انه ليس باقرار ولو قال ليس علي
 الف في فقال بلى لانه ولو قال نعم قيل لا يلزم والوجه ان التزم ولو قال استرمتني هذا العبد واستوجب فقال نعم فهو اقرار ولو قال
 لي علي الف فقال قبضتها او ردتها او ابرأتني منها كان اقرارا ولو قال لا اقرار علي شرط بطل فلو قال لكذا ان شئت او ان شئت
 فلا على كذا لم يكن اقرارا وكذا لو قال ان قدم زيد او رضى فلان او شهد او اذا جاز راس الشمر او ان شارب زيدا وان شارب الله
 الا ان يقصد هذا التبرك لم يكن اقرارا وكذا لو قال ان قدم زيد او رضى فلان لو اذا شهد او اذا جاز راس الشمر لا على كذا اذا جاز
 راس الشمر لانه وكذا يلزم لو قال ان شهد لك فلان فهو ما دق في الكلام وان لم يشهد بخلاف لو قال ان شهد لك فلان صدقتا
 قد تصدق الكاذب ولو قال ملكك هذه الدار من فلان او غصبته امنه كان اقرارا له بالدار بخلاف تملكها على يد لاحتمال اللعنة
 ولو قال كان فلان على الف الزم به وكذا ان قال كان له على الف وقبضته وله الثمن وكذا لو قال وقبضته منها مائة ولو قال لي مائة
 مائة فقال قبضتها منها خمسين الزم بالخمسين بعد اليقين ولا يلزم الخمسون الا في الاحتمال رجوع الضمير الى المائة التي يدعيها ولو قال له
 الف وقبضته اياها الزم والوجه عدم توجه اليقين في القضاء لاعترافه في الحال وكذا لو قال وقبضته بعضها والاقرار بالاقرار اقرار
المقصد الخامس الاستثناء وفيه ح مباحث ١ الاستثناء متصل ومنفصل فالاول يخرج ما بعد الاستثناء عما قبله بشرط
 الاتصال لفظا عادة ونعاسي بعد الاستثناء وشرا بيا والاكثر وليجتيه والثاني يخرج فيه المستثنى من المستثنى منه بالشرط
 وان كان غير مكمل للمعنى ومنه ما قال لدى عشرة اقربة الا ثوبا الا عشرة من العبد فاذا اقرتني واستثنى منه كان مقرا بالثوب
 بعد الاستثناء فاذا قال له على مائة الا عشرة كان مقرا بتبعين ولا فرق بين ادوات الاستثناء مثل عشرة سوى درهم وليس هو
 او خلا او عدا او ما خلا او ما عدا او لا يكون او غير ولو قال له عشرة غير درهم بفتح غير لانه عشرة ولو لم يكن من عمل العربية الزبينة
 ب انما يصح الاستثناء لراشخل فلو سكت للتفرد كان متصلا ولو سكت سكتا يمكنه الكلام او فضلا اجنبتى بن المستثنى واستثنى
 بطل الاستثناء فلو قال على كحظته وكتر شعير الا كحظته وقبض شعير بطل استثناء الا كحظته واستثناؤه وبطل ايضا استثناء
 التقين للفضل بالاستثناء بالاول ولو قال له كحظته وكتر شعير الا قبض حظته قبل لان الفضل هنا ليس اجنبتى على اشكال
 لا يصح الاستثناء المستوعب فلو قال له عشرة الا عشرة بطل الاستثناء ولانه عشرة ويصح استثناء الاكثر فلو قال له عشرة الا ثمانية
 لانه واحد وكذا لو قال عشرة الا ثوبا او ثوبين فانه بطل ولو فتر تبعة تمنح ولانه واحد ولو قال له عشرة الا درهم
 بالرفع كان حصة فيلزمه العشرة والاستثناء من الانبات نفي ومن النفي اثبات فاذا قال له عشرة الا ثمانية والاثنية لانه
 اربعة وكذا ان كان الثاني مساويا لاول او اكثر مثل له عشرة الا ثلثة او الا ثلثة الا اربعة فلزمه في الاول اربعة وفي
 الثاني ثلثة ولو كان اقل من الاول خرج منه لا من المستثنى منه اولا فاذا قال له عشرة الا اثنين الا واحد لزمه تسعة
 د يصح الاستثناء من العين فلو قال هذا دار الالهة البيت او الحائض الا الفض وكذا له هذا الدار الا ثمانية او ربعها
 وكذا لو قال له وهذا البيت لا شئ في معنى الاستثناء اذا انفصل كلامه ولو قال له هذا البيت الا واحد صح استثناء واحد
 كحظته اقرار به ويجمع اليه في تعيين المستثنى فان انكر المقر له كان اقرون قوله المقر مع عينه ولوعين من عد المستثنى فصح

أبنا في له ولو هلك العبد الأول فذكر أنه المستثنى قبل وكذا لو قال لعصبة هو لأر القيد الأول واحد فمكوا الأول
قبل تفسير به ولو قال له على كسر الهمزة الأربعة الأدرهمين احتمل بطلانها لأن الأول مستوعب والثاني فرع ^{بكره} فيحتمل
مفرق بدرهمين لأننا استثنى من ثلاثة الاستثناء بدرهمين فيبقى منها درهم مستثنى من الأول الأقار وصحة الاستثناء
الثاني من الأقار لأن الأول باطل لا يستغابه والثاني راجع إلى الأول لبطلان ما بينهما الظاهر أن المتصل حقيقة
دون المنفصل فيحمل المطلق عليه كما قال له الف الأدرهم كما لم يجمع درهم ولو فسر بالمنفصل بل ذاتي بعد وضع الدرهم
ولو استوعبت ختم الدرهم الأول فاحتمل بطلان الاستثناء ونحوه فيكلف بغير اسمي مع سمي ولو قال له الف درهم الأخمين
فلا استثناء درهم ولو قال له الف درهم الأثري فاستثناء منقطع بطالب بالبيان لقية الثوب فإن بقي بعد القية
منح الاستثناء والأحتمل الوجهان ولو قال له الف الأثري فلف ببيان المستثنى والمستثنى منه ويصح التفسيران بقي
بعد الاستثناء شيء ما لا فلاز الحاق أن الاستثناء يرجع إلى الجملة الأخيرة إلا أن يكون هناك قرينة تصرفه إليها كما قال
له عشر دنانير وعشر دراهم إلا واحد راجع الواحد إلى الدرهم ولو قال له قال لا استثناء من الدنانير لم يقبل للفضل ولو
قال إلا اثنين فكذا لو كان أردت الاستثناء منها فالوجه القبول ولو قال له درهم ودرهم الأدرهمين فقل ان جعل الاستثناء
راجعا إلى الجملةين لزمه درهم وان قلنا أنه راجع إلى الأخيرة لزمه الدرهمان والحق بطلان الاستثناء على التقييد
المقتضى السادس في المباحة فيه كذا بحثنا إذا قبلت دفع إلى ورثته كان لا وارث له سوى هذا ولم يعرف
لغيره أمر بالتسليم إليه ولو أقر لأب وقال هذا وكيله لم يؤمر بالتسليم إليه ب إذا ادعى مال العبد يبعه على من ينقل عليه
فأنكره قال قولك المنكر مع يمينه فإذا حلف سقط الثمن عنه وعنت العبد ولو أقر بما في يده للجهر بفتح فاذ قال له هذه
الدرهم غصبتما من أحد هذين أو قال هي لأحدما قبل فطالب بالبيان فإن عتبه أحدهما دفعنا إليه ولو ادعى ما لا يعرفه كانا
فإن ادعى علم المقر فاعترف له غرم له وإن أنكر فله اليقين عليه ولا غرم ولو قال لا اعرفه عبنا فصدقه زعت من يده وكانا
حاضرين وإن كذبا حلف على عدم العلم وزعت من يده وكانا حاضرين ولو بين ذلك ما لم يقبل منه كالوثنبة ابتداء فاحتمل
أنه إذا ادعى كل منهما أنه المقتضوب منه توجهت عليه اليقين لكل واحد منهما فاحلف لاحدهما لزمه دفعها إلى الآخر لأنه يحرم
بحر يمينيه وإن نكل عن اليقين لهما معا فسلت إلى أحدهما بقرعة أو غير ما غرمها للآخر لأنه نكل عن يمين توجهت عليه
فقتضى عليه ولو أقر للجهر لمطلقا مثل أن يقول هذا العبد لرجل وامرأة حكم عليها بأشياء ملكه فإن حضر المذعي وأنكر المقر
أرادته قال قولك له مع اليقين فإن نكل وحلفا المذعي ثم حضر آخر وادعاه صدقه ففى التعزيم نظر إذا قال له عندي
درهم فسر أقرا وبائنا وديعة قبل تفسيره سوار فسر متصل أو منفصل فيثبت فيها أحكام الوديعة من قبولها دعاءا المكلف
والرد وكذا الرقير بدين ولو قال له عندي وديعة ردتها إليه أو تلفت لزمه الضمان لمباضة الأقرار وإن الرد ودان
ليس عنده ولا هو وديعة أما لو قال له عندي وديعة وتلفت فأنه يقبل قوله جماعا ولو قال له على درهم وديعة لم يقبل
فلو ادعى تلفها لم يقبل ولو قال له على مائة درهم ثم حضرها وقال هذه التي أقرت بها وهي وديعة كانت له عندي فيقال
المقر له هذه وديعة والتي أقرت بها غيرها وهي دين عليك احتمل تقديم قول المقر له والثاني فري ولو قال له أقران لك على ما
في ذمتي فإن القول قول المقر له ولو وصل كلام الأول فقال له على مائة وديعة قبل ولو قال لك في ذمتي وجار بها وقال في ذمتي
وهذه بدلها قبل قوله ولو قال له على الف ودفعها وقال كانت وديعة كنت أظنها باقية فبانت ما لفة لم يقبل للكنيب إقراره
تلفها بعد الأقرار ولو قال له على مائة وديعة دينا أو مائة مضاربة دينا صح ولزم ضمانها لأنه قد يتعدى فيها فيكون دينا
ولو قال له أردت أنه شرط على ما لم يقبل لأنها تفسر بذلك دينا ولو قال له عندي مائة وديعة شرطتها على ما لم يلزمه الضمان

لا يملك التصير بالشروط مضمونة ولو قال او دعني مائة فلم اقبضها او اقضني مائة فلم اخذها قبل اتصال بالمنفصل لا يقبل
 رجوع المقر على اقرار الا في حد الوجه اما حقرا لاديين وحقوقا لله تعالى كاتركة والكفارة فلا يقبل رجوعه فاذا كان في
 يده دار وقال هذه الدار لزيد لا بل لعمر وحكم بالزيد وغرم لعمر والقبلة الا ان يصدقه زيد وكذا لو ادعى على تيت بعين فصدقه
 الوارث ثم ادعى اخر فصدقه او لا غصبت هذه الدار من زيد لا بل من عمر او قال غصبتها من زيد وغصبتها من زيد من عمر
 ولا فرق بين اتصال كلامه وانفصاله ^{لأن} اما لو قال غصبت هذه الدار من زيد ومكلمها بعمر فابها بدفع الى زيد ولا يغرم
 لعدم تعارض الاقرارين ولو قال ملكها لعمر وغصبتها من زيد فاقرب دفعها الى عمر وغرم لزيد وكذا البحث لو قال هذا الالف
 دفعها الى زيد وهي لعمر وغصبتها من زيد فاقرب دفعها الى عمر او هي لعمر ودفعها الى زيد ولو قال هذه لزيد وغصبتها من
 عمر ودفعها الى زيد وفي الغرم لعمر واحتمال ولو قال دفعها الى الف درهم ولم اقبضها ونفدت ولم اقبضها الوجه القول ولو اقر
 لزيد بعبد في يده فانكر المقر له قال الشيخ يمتنع وليس بجهد بل يبقى على الرقبة المجهولة المالك ولو اقر ان اموت اعتق عبده فالفقر يقول
 المالك ولا يمين الا ان يدعى العبد فلما اشتراه المقر تمتح في طرف البايع وغتق على المشتري فان مات هذا العبد فللمتري قد التمس
 من تركته لانه مع صدقه يكون للوارث المولى اذ الميراث سواء ومع كذبه يكون المال للمتري ولو عقبا فراء بما يقضي
 التسليم امر بوتر في الاقرار فاذا قال له على عشرة من ثمن خمر او خمر او ثمن مبيع لم اقبضه او ثمن مبيع فاسد لم اقبضه وجب عشرة
 وكذاله على الف من ثمن عبدان سلم سلمت اوله على الف ولا يلزم مني ولو قال له على الف وقطع ثمة من ثمن مبيع لم اقبضه لانه
 الالف وكذا لو وصل على الاقرى سوله كان للمبيع معينا او مطلقا ولو قال له الف اقبضها انهم ولو قال له الف فوجله من بيعه للقتل
 قبل ولو قال من جهته اقرض لم يقبل ولو اطلقوا كوجه قبول التاجيل ولو قال لا تبعت نجيا راو غنت نجيا راو كفلت بنيت قبل اقراره
 بالعتق ولم يثبت نجيا ولو قدم الشرط بطل الاقرار وفي ما خبرنا سأل ولو قال له عشرة لابل تسعة الزم بعشرة بخلاف عشرة لا اقرارا
 ولو اقرنه ادعى انه اشهد موطاة المقر له تبعا للعادة توجبها ليهن على المقر له وكذا لو اقر بالبيع وقبض الثمن ثم ادعى ان الاقرار
 بقبض الثمن موطاة وليس هذا تكديبا لاقراره على ما توجهه بعض الناس اما لو شهد بالشهادة باذنه من شاهد لم يقبل
 ان كان ولا يثبت له اليقين وكذا لو اقيمت الكفنة عليه بالاقرار فانكر الاقرار لم يثبت اليقين ولا يمين له ولو اقر اني
 غير القاهم وقال لعت بالعريه قبل دعواه للاختلاف اما سبطا اقرارا المكروا اذا كان الاقرار على الاقرار لا على
 فاذا اكره على الاقرار لزيد لثني فاقربه لعمر تمتح اقراره او اقر لزيد بغيره ولو اكره على داره فباع متاعه لبيدي ذل
 تمتح البيع لانه لم يكن على البيع تمتح الاقرار لكل من يثبت له للثني فلو اقر للعبد بتغيب القذف قبل سوا سده فلو لم يكن
 كذبه وللعبد المطالبة بذلك دون السيد ولو كذب العبد لم يقبل لو قال له هذه الدار سكنى او هبة او عارية اخذت
 بالاقرار بالدار والمعار الضام لا يمارا فعه ما اثبتته والاقر بالهكم بالاقرار بالهكم ولا يكون اقرارا بالدار لان البدل المانع
 في كلام العرب يثبت فيما حكم ذلك وله ان لا يسكته اياها وان يعرض في العارية والهبة غير المعترف عينا لا اقرارا به
 ثم اقر به في مجلس اخر فان اطلق فيها او وصفا بسبقة واحدة او بصفتين مختلفتين يمكن اجتماعهما او اطلاق احدهما
 ووصفا لآخر او اسندهما الى سبب واحد فاما واحد ولو ادعى المقر له الثغائر فله اليقين ولو كان احدهما اكثر دخل الاقل
 في الاكثر ولو وصفا بصفتين متضادتين واسندهما الى سببين مختلفين تغايرا مثل ان يقول له درهم اربعين
 يقول في وقت اخر له درهم اسود اوله على درهم من ثمن مبيع ثم يقول له على درهم من قرض ولا يدخل الاقل هاهنا
 الاكثر يثبت اذا قال له على درهمان في عشرة وقال اردت درهمين في عشرة في قبل ولو قال درهمان في دينار لم يحفل
 الحساب وسئل عن مراده فان عتب العطف لونه الدرهمان والدينار وان قال اسلمت في دينار فصدقه المقر له بطل

اقراء لبطان التلم في الصرف وان كذبه فالقول قول المقر مع اليقين ولو قال له على اما درهم او دينار او درهم او دينار
كان مقرا باحدهما ويرجع في التفسير اليه ولو قال له اما درهم واما دينار كان مقرا بدرهما الثاني شكرك فيه لا يلزم
يقول دارى هذه لفلان كان متناصبا ويحمل القصة لان الاضافة قد يكون مع الاختصاص من دون التام كقول
لقال ولا ترقوا السهماء امواكم لا يخرج من بيتي وقرن في بيتي وكذا لو قال له في دارى نصفها او من دارى
ولو قال له في هذا العبد شركة صح وقبل تصير باقل من النصف اذا اقر الوارث بدين على الميت قبل اقرار الجماعة وتلقن
الدين بالثركة فان لم يخلف ثركته لم يلزم الوارث وان خلف غير الوارث بين القصار من عين الثركة او من مال له
ويلزم اقل الامرين من القيمة او قدر الدين وكذا الجمل لو تعدد الوارث ويثبت الدين باقرار الميت او بالثينة او باقرار
جميع الورثة فان اختار الورثة هذا الدين من مالهم الزم كل واحد من الدين بقدر نصيبه عن الثركة ولو اقر واحد
وانكر الباقر الزم المقر من الدين بقدر ميراثه وتخير في القصار فلو كان اثنين لزم نصف الدين لو يردى نصفها
يده ولا يلزم اداء الدين اجمع او جميع ميراثه له اذ عي اثنتان عينا بسبب وجوب الثركة كالميراث او بالابتاع معا كترخيصها
لاحدهما فذلك لهما جميعا وان لم يقض السبب لا شريك له رئيسا ركة الاخر وكان على خصمته ولو اقر لاحدهما بالجمع
وكان المقر يعترف للاخر بالنصف سلمه اليه وكذا ان كان قد تقدم اقراره بدلاء وان لم يكن اعترف للاخر فاد
الجميع او اكثر من النصف فلهما دعاه ولو لم يتبعه ولم يعترف به للاخر حصل دفعه المتدعيه والى الحاكم حتى ثبت
مدعيه يوقد بتبنا ان اقرار المريض من الاصل مع اشعار التهمة ومن الثالث مع ما ولا يبطل بالحكمة فلو اقر ورثته
بميراثه او دونه لم لا شفاء التهمة من حيث انه اقر بحق وجد سببه ولم يعلم الكراه منه وكذا لو اشترى من وارث
شيئا واقر له بالثمن المثل ولو اقر باقرار واحد لمن يتهم في طرفه ولمن لا يتهم معنى في حق غير المتهم من الاصل وفي حق المتهم
من الثالث ولو اقر بوارث فالأقرب لقبول ويرث من الاصل ولو اقر بغير اخيه المملوك له وهو اقرب الوارث اليه فالحق
اعتبار التهمة فان اتهم اشقت فتح العتق وورث المال وان وجدت عتق من الثالث كان قصر الثالث عتق ما يحتمل الثالث
وورث من الباقي منه وهو الميراث بقدر ما فيه وكان الكفاة لا بعد منه لو خلف الفادعي فخص يداها وادعي اخر
الفاديين فبالوارث صدق فيها فالأقرب ان صاحب الوديعة اقر ولو ادعى العبد العتق واقر بدنا ولا تركه سواء فقال
الوارث صدقما فالأقرب عتق العبد لو قال على وعلى زيد كذا قيل قوله في نصيبه سواء فشره بالنصف او اقل او اكثر ولو قال
له على او على زيد كذا لم يكن اقرارا ولو قال له على على الخياط كذا فالوجه وجوب الجميع وكذا لو قال او على الخياط او لبق
يد العبد على ما يملكه لم يخرج عن ملكه مثلاً ان يقول فلان خاط فوي هذا درهم ثم قبضه منه او عوت فالأقرب فدانم
استعدته او اسكنته دارى هذه ثم استرجعها وادعى الاخر الثوب والدار وكذا لو قال عصمتي هذا العبد ثم استخلصته
وادعى الاخر ملكيته اما لو قال اخذت منك الف درهم كانت وديعة لي عندك فانكر الابداع وادعى الملكية فالقول قول
المقر له لو اقرت بكاه رجل وماتت ثم صدقها الزوج بعد الموت جاز بقصد يمينه وعليه المهر والميراث ولو ادعى غلام
ان ابن فلان وامه ام ولد له فصدقه المقر وكذبه ذواليد فالقول قول الغلام اذ اجمعت رقبته ولو قال ما تسجد او
بنك وتترك هذا المال الذي في يدي بيننا نصفين وارباعا فانكر العبد الاخر الزوجية افقر الزوج الى البينة كذا لو اقر
بعدا سلاما فعلى اخذت من مالك الفاحالة للوب فقال الحربي بل بعد الاسلام فالوجه سقوط الضمان وكذا لو اعتق عبد
ثم قال قطعت يدك او استملكك ماله قبل العتق فقال بل بعد او قال للذي بعد اسلامه اتلفت عليه ثم اؤخر حاله
الكفر فقال بل بعد الاسلام ولو تزوج به مجهولة النجب فانها قرنت انما امه فلان جاز اقرارها على نفسها لا في بطلان حق الزوج

في النكاح فان ولد بعد ذلك لاكثر من ستة اشهر فالأقربان الولد **الفصل السابع في الأقارب بالنسب وفيه أربعون بابا**
 اذا اقربان لم يثبت نسبهما بشرط أربعة ان يكونا المقربين بمجرى النسب فلو عرف نسبهما لم يفتح الاقرار وان لا يباين غرض فلو
 كان غرضه مانع لم يثبت النسب إلا بالبنوة أو القرعة وان يكون البنوة مملوكة فلو اقربان بنوة من مملوكة في السن أو أكثر منه أو
 أصغر جاز لا لم يخرج العادة بمثله لم يثبت النسب اليه ولو كان مملوكا لم يفتح عليه وان يكون الولد ممن لا قبل له كالصغير والمجنون أو
 مضد أو المقران كان ذا قول أو غير الولد من الأناث فلا يثبت نسبهما إلا بقصد يقا المقرب فإذا اقربان غير الولد للصلب
 ولا وارث له وصدة المقرب له توارثا بينهما ولا يثبت التوارث إلى غيرهما إلا إلى الأولاد ولولا كان له فته مشهورون لم يقبلوا
 في النسب ب إذا اقربا بالولد الصغير فكذلك لم يثبتا إلى أن كان لثمة نسبهما أولا ولو طلبا لحد لا فدل لم يختلف لأن لكلهما آداب
 لو وجد بعد أقارب لم يقبل منه وكذا لو اقربا بالمجنون ثم زال جنونه فانكر ولومات بمجرى النسب فاقربان بنوة يثبت نسبها
 صغيرا كان أو كبيرا وليست غرضنا اعتبار المقرب سوا كان له مال أو لم يكن ويكون ميراثه للمقرب ولو اقربا بناتيه وأبنتيه
 اعتبر فيه الشروط الأربعة مع التصديق إذا اختلفا باقيا فاقربان ثلث فان كانا عدلين ثبت نسب الثالث والآخر كما
 من غير ثبوت النسب الثالث الثاني لم يثبت نسب الثاني وأما الثالث نصف تركته والأول الثلث والثاني الثلثين وهو نصيب
 الأول ولو اختلفا بينين معلوم النسب فاقربان ثلث ثبت نسبها مع العدالة ولو انكر الثالث لحد ما لم يثبت النسب اليه وتساووا في التركة
 ولو كان المقر أحدهما وانكر الآخر لم يثبت نسبها لكن لثمة في الكبران فيما خذ فصل ما في يد المقر عن ميراثه فللمنكر النصف
 والمقر الثلث وله السدس وليس له نصف ما في يد المقر وأصل ذلك ان الوارث إذا اقربا بين لم يجز عليه دفع جميعه بل قدر
 حصته فلو مات المنكر وورثته المقر خاتمة ساكنة الآخر لا يثبت النسب إلا لثمة عدلين ذكرين عدلين ولا يثبت بنوة رجل
 وامرأتين ولا بناتيه النساء وان كثرت ولا بناتيه رجل وبنين ولا بناتيه فاسقين وان كانا وارثين ولا باقرا جميع الورثة
 إذا لم يكن فيهم عدلان ولو شهدا ثلثان من الورثة وكانا عدلين ثبتا النسب حتى باقى الورثة ولا يشترط تصديق باقيرهم
 ه إذا اقربا الوارث في الظاهر من يحبه دفع إليه ما في يده فلو اختلفا لم يثبتا خا فاقربان دفع إليه التركة وكذا الآخر من الآب
 إذا اقربا من الآبدين أو ابن الآب إذا اقربا بن الصلب ولو شهدا لآخران وكانا عدلين باين لثمة ثبت نسبهما وأخذ الميراث
 ولا يكون ذللا د ورأ ولو كانا فاسقين أخذ الميراث ولم يثبتا النسب ولو اقربا أحدا لا بوين وانكر الآخر دفع المقر جميع ما
 يده وكان النصف للآخر ولو كان معهما زوجة فاقربا بالابن فان صدقها أخذت الثمن ودفع إلى الولد وان كذبها دفع إليها
 وإلى الولد باقى نصيبها وهو آخر وإلى الآخرين الباقي وكل وارث في الظاهر اقرب من هو أولى منه دفع إليه جميع ما في يده
 ولو اقربا وله دفع إليه من نصيبه بنسبة نصيبه ولو اقربا لآخر بولدين دفعه فصدقه تقاسما التركة ومنع الآخر وثبت
 النسب ولو صدق كل واحد من نفسه لم يثبتا النسب وثبت الميراث ودفع إليهما ما في يده ولو تناكرا بينهما لم يثبتا إلى أن كانا
 ولو صدق أحدهما صاحبه دون الآخر فتركته بينهما نصيبين ولو كانا قوامين لم يثبتا إلى أن كانا المنكر فبها سواربها أحدهما
 أو مجدا أخذها صاحبه ولو اقربا لآخر بنسب واحد منهما ثبت نسب الآخر صدقة والآدك في الميراث ولو اقربا لثمة لثمة ثمة
 باين فان صدقة الآخر دفع المال إلى الولد وان كذب الآخر أخذ المال وغرم النعم للابن مثله ولو كان الذي ساءب الثالث باقرا
 النعم باقرا لغيره صدقة الآخر الأول دفعها لثمة اليها بالموبر وان كذب دفعها لثمة إلى الأول وغرم النعم للآخر الثاني نصف
 التركة ولو اقربا الوارث بربع لثمة ولم يكن لها ولد أعطاه نصف ما في يده وان كان له ولد أعطاه ربع ما في يده ولو اقربا
 آخر لم يقبل في مولا أو لغيره لثمة في مثل ما حصل للأول ولو اقربا بوجه لثمة وليس له ولد أعطاه ربع ما في يده وإن
 كان لها ولد أعطاها من ما في يده ولو اقربا ثمانية أعطاها نصف الربع نصف الثمن ولو اقربا ثلثة أعطاها الثلث

ولوا قربة اربعة اعطاهما ربع احدهما كذبته فان صدقة الاول في الثانية كان الربع او اتمم بينهما ولا يفهم شيئا
من صدقاتها على الثالثة دفعت اليها نصيبها اتمم صدقة على الربع اقتسم في نصيبها الزوجية بالتوبة من غير
ولوا قربة من دفعة واحدة ثبت لهما الربع والتمن بالتوبة من غيرهم ولوا قربة واحدة لم يثبت اليه فان انكر احدي
الاول لم يثبت لهما ان كان وغرم لهما ربع احدا نصيبين ولو كان للميت زوجة فاقترارها باخرى فان صدقة الاول اقتسمنا
نصيبا لزوجيه وان كذبت لم يكن الثانية شيء لان الفضل الذي يحتقه في غيره المقر وكذا ما يكون مسئلة ان كان بخلفا حيا
واخا من امه فغير الاخ من الامراخ للميت فان صدقة الاخ لا تشاركه والا فلا شيء سوا قرياته اخ من ابوين ومن امه من
امه لان ميراثه في غيره المقر ولوا قربة من اخ من امه دفع اليها الثلث ما في يده لا عرافه باسراكم في الثلث فكل واحد ربع
وفي يد سدين وهو ربع ونصف ربع فيفضل ما في يده نصف ربع وهي ثلث ما في يده لو ادعى نسب المكلف وانكر لم يثبت النسب
فان مات المقر تصدقة المنكر ثبتت له وورث ولوا قربة من رجل بزوجية امرة او اقربا من زوجية رجل فلم تصدق المقر
الا بعد موته ورثه على ائصال واذا ثبت النسب بالاقرار والتصديق في حق البايع او بالاقرار في حق الطفل اتم انكر المقر
لم يقبل ان كان ولوا قربة على الرجوع عنه لم يثبت النسب ولوا قربة المرأة بولي قبل اقرارها سوا كانت ذات زوج او لا واذا
اقر بنته صغير لم يكن اقرارا بزوجية امه وان كانت مشهورة بالحرية ولوا قربة بنته امه وليس لها زوج حتى به حكم غيره
لو كان له اثنان لكل منهما ولد فعلا احدهما ولد من امه فان كان لكل منهما زوج يمكن الحاق الولد به لم يزوج
اقران ولحق الولدان بالزوجين ولو كان لاحدهما زوج دون الاخرى انصرفا لاقرارا الى ولد الاخرى لانه الذي يمكن
الحاقه به وان لم يكن لواحدة منهما زوج واقر السيد بوليها معا لحق الولدان بالزوجين ولو كان لاحدهما زوج دون الاخرى
انصرفا لاقرارا الى ولد الاخرى لانه الذي يمكن الحاقه به وان لم يكن لواحدة منهما زوج واقر السيد بوليها معا لحق الولدان
اذا امكن ان يولدا بعد وطئه ولو امكن في احدهما دون الاخرى انصرفا لاقرارا الى من امكن وان لم يكن اقر بوليها معا اقر
وثبت حرية المقر المقر فيكلفا بالبيان ويقبل بيانه ولوا دعوى اخرى ان ولدها هو الذي اقر به فالقرقر له مع اليقين
ولو ما قبل التعيين قال الشيخ يعين الوارث فان اشع اقرع بينهما ولو كان له امه لثلاثة اولاد ولا زوج لها ولا اولاد لها
فعلا احدهما ولد من امه وطالب بالبيان فان عين احدهم ثبتت له وقرته والاخوان رقب ولوا شبهة المعين وما
استخرج بالقرعة وكذا الولد يعين هو ولا وارث اذا خلفا اثنين فاقترع احدهما بثلث وانكر الاخر لم يثبت النسب بخلاف
المقر به ثلث ما في يد المقر فلوان انكر وخلفا بثلثا وصدقعه على اقراره ثبت النسب اذا كانا عداوين ودفعت ثلث ما
ابوه ولوا قربة لشخص فانكر المقر نسب المقر من الميت حتى المقر الكل الا ان يفهم المقر البينة بالنسب اذا اقر نسب البايع
شارك في الميراث ولم يثبت بالنسب ولوان المقر ورثة المقر ولوان المقر ورثة المقر الا ان يكون قد صدقه فثبتت له
ورثته ولا يتعدى الى غيرها الا الى اولادهم دون غيرهم من ذوى النسب الا مع التصديق لهما ولوا قربة عديده
ثبتت حرتهما فلوا دعوى اخرعهما او انها عديده فشكك لم يقبل شهادتهما ولا لطلب الحق فيبقى الشك على المقر فيطلو
ذلك وهو كذا **الحالة** صورته ان يقول من ربة عديده مثلا فله درهم وصيغته اللفظي
على الاذن في الفعل بشرط عرض فلوردة انسان اتباه من غير جعل فبر منبرع لاني له وكذا اذا ردة من لم يبيع نداه فان
فصل الشرع ولو كذبا لفضولي فقال فلان فلاه من ربة عديده فله درهم لم يثبت الراد على المالك ولا على الفضولي شيئا
لان لم يضمن المالك لفضولي من ربة عديده فله درهم لانه لا نكاح الجاعل ولا يفتقر الى القبول ويصح على كل عمل
مقصود محلل سوا ذلك ولو شاع من شاة فوجا وتجع عني فله دينار او عجر ولا مسلم من ربة عديده فان شاة الرقة

بمحمولة ويشترط في الجملة اهلية الاستيجار ولا يشترط العيينة العامل أما العوض فلا بد ان يكون معلوما بالكيل او الوزن والعقد
 ان كان من احدها ولو كان بمحمولة مثل من ردة عبدي فله شيء او ثوبا او عبدا ثبت بالرد اجرة المثل ولو قيل بجحور الجمل المحمول
 اذ لم تمنع له اهلية التسليم مثل من ردة عبدي فله نصف ومن ردة ثيابه فله ثلثها كان حسنا ولو قال من ردة من بلد كذا فله
 دينار فردة من نصف الطريق استحق النصف ولو ردة من بعد من البلد لم يستحق عن الزيادة شيئا ولو من الجملة لواحدة
 غير لم يستحق جملة ولو قال من ردة فله دينار فردة اثنان تشارك في الجمل ولو من واحد فاعاونه غير لقصد معاونة العامل
 احتملا ان يكون الكل للعامل وان يكون النصف ولا شيء للمعاونة وان قصد طلبا جرة فلا شيء له والعامل النصف ولو جعل على
 من الثلاثة جملة ان يد من الاخر فاعاونه جميعا فكل واحد واحد ولو كانوا اربعة فكل واحد واحد الربع وعلى هذا وكذا
 لو باوى بينهم في الجمل ولو جعل بعضهم ميعنا وبعضهم بمحمولة فاعاونه اجمع فلهما صاحب المعلوم ثلث جملة وللجمل ثلث
 اجرة المثل ولو جعل على فعل يسد رهن كل واحد منهم استحق كل منهم جملة كما لا مثيل ان يقول من دخل دارى فله درهم
 فدخلها طاعة استحق كل واحد درهم بخلاف من ردة عبدي ولستمحق العامل الجمل بالتسليم فلو جاز به الى البلد فمرب لم يستحق
 لم يستحق الجمل وانما يستحق الجمل اذ ابدله الجاعل ولا فلو حصلت الضالة في يد انسان قبل الجمل لزم التسليم ولا اجزله وكذا التبع
 والمعاملة جائزة قبل التلبس وبعد فان تلبس العامل وجب على الجاعل دفع اجرة ما عمل فلما اتم العمل بعد رجوع الجاعل
 وعمله به لم يستحق اجرة على التمام سواء دفع الجاعل اليه اجرة ما عمل او لا ولو لم يعلم بالرجوع استحق الجمل كالمبيع الفاعل ولو جبر
 العامل عن العمل قبل انما لم يستحق اجرة على ما عمل ولو رجع الجاعل عن المعاملة الاولى الى جملة ازيد وانقص عمل بالاجرة وادان
 بذلة جملة فان عينه لزم دفعه مع العمل وان لم يقينه لزم مع الرد اجرة المثل وقد ورد في رد الابقاء الميعتين المالك
 اربعة دنانير ان رده من غير المصر وكذا قيل في البعير ولو نقصت قيمته العبد من القدر المشرعي وجب من غير نقصان
 درهم عن قيمته سواء كان الراد معروفا برة الا بقا ولو لم يكن وقال الشيخ رحمه الله على الافضل وهو حسن ولو استدعى المالك
 الرد لم يبدل اجرة لم يكن للراد شيء لتبعه وكذا الرد العامل من غير جمل مطلقا ومقتضى المالكه سواء في ذلك
 العبد وغيره والامة ليست كالعبد فلو اطلق المالك الجمل فيما من اجرة المثل لا المقدرة المشرعي اما العبد فاسل للذكر
 والاثنى وينفقا استحقاق الاجرة على تمام العمل فلا يستحق بالبعض البعض حتى لو مات العبد على ارباب الدار وهو قبل التسليم
 فلا اجرة ولو انكر المالك اثر الاجرة او شرطه في عبدا معين او سعى العامل في الرد بان يقول العامل حصل في يدي بعد
 الجمل وقال المالك بل قبله فاقول قوله ولو اختلفا في قدر الجمل او جنبه فاقول قول الجاعل ايضا مع يمينه وثبت للعامل
 اقل الامرين من اجرة المثل ومذعاه وقال الشيخ ثبت له اجرة المثل ويجوز الجاعل على رد ما ادعاه العامل على شئنا
 ولو قرن الجملة بمدة متع مثل من ردة عبدي اليوم فله كذا ومن بنى هذا الحائط في شهر فله كذا بخلاف الاجارة ولو قال
 من ردة عبدي من بلد فله دينار فردة من غير ذلك البلد لم يستحق شيئا ولو ردة من بلد شرط الى نصف الطريق ومات
 العبد لم يستحق عوضا ولو قال من وجد لقطتي فله كذا استحق العامل العوض بالرد كجدة الواحد من عملا بقرينة الحال

القاعده الرابعة في الاستيلاء وفيما كتب كتاب القسط وفيه فصول الامانة

في القسط وفيه يد بحثا القسط والملقطة والمنبذ واحد وهو كل صبي ضايع لا كافله فلا يتعلق الحكم بالنقاط البالغ
 العاقل ولا بمن له كافل كالأب أو الجد أو الأم فلو كان احدهم له موجودا اجبر على اخذه وانما يتعلق حكم بالصبي غير المتميز
 والمميز على السكال اقرب جواز القاطنة لغيره عن القيام بدفع ضرره ب لوالقسط الصبي اثنان على التعاقب الزم الاول
 باخذه ولو انقضاء دفعه الزم معا باخذه ان قساويا ويحمل القرعة ولو ترك احدهما لصاحبه جاز وان لم ياذن لهما

حكمه ولو كانا بينة قدم سابقا تاريخ ولو عارضهما اقرع ولو كانت يدا حدهما عليه واقام بينة حكم الخارج **ح** اللقيط حر وبحكم
ان النقط في دار الحرب او في دار الكفر اذا كان فيما مسلم ولو كان واحدا ولو لم يكن في دار الكفر مسلم اصلا حكم بكفره فيسرق
وكذا لو وجد في دار الاسلام بعد استيلاء الكفار عليها ولم يبق فيها مسلم ولو وجد في قرية ليس فيها مسلم احتمل الحكم بكفره وانما
يحكم بانه مسلم ظاهر في الموضع الذي حكمنا فيه بالاسلام فلو ادعى كافر بنبوته واقام بينة حكم بكفره واذا بلغ اللقيط واسلم
فمن مسلم سواء كان ممن حكم بالاسلام او بكفره وان اعتقد الكفر وهو ممن حكم بالاسلام فهو من تدين كتاب فان تاب والاقبل الا
ان يرجع في دار الحرب وفيها مسلم فاحتمال الحاقه بالكافر الاصل في شجرة ولو كان بيتا ميمزا ووصفا لاسلام حل بينه وبين الكافر
والصبي غير متميز والمجنون لا يقتول اسلامهما الا بغير التبعية ثلث حجات اسلام الابوين فكل من ولد عن مسلم او مسلمة فهو مسلم
وان طرأ اسلام احدهما حكم بالاسلام في الحال وكذا لو اسلم احدا الاجداد او الجدات اذا لم يكن الاقرب حيا ولو كان حيا في التبعية نظر
واسلام السابق اذا كان منفردا عن الابوين عند الشيخ ولو استرقه للمسلم ومعه ابوا ولم يحكم بالاسلام ولو باعه الكافر من مسلم لم يحكم
بالاسلام لان الاثر انما هو في ابتداء الملك وسعه الدار فمن وجد في دار الاسلام حكم بالاسلام واللقيط لا ولا عليه لاحد من المسلمين
بل هو سيابة يتولى من شاء فان مات ولا وارث له فبئس الله الامام ط اللقيط اذا لم يتوال احد فاعقلته الامام فاذا جنى
خطا فدينه على الامام وكذا لو كان عنده وهو صغير ولو كان كبير وجب عليه القصاص واخذ الدية ولو جنى شبه العمد فالدية
في ماله ولو قبل بطلان الدية للامام ولو قتل عمدا تحب الامام بين القصاص واخذ الدية مع بذل الجاني لها ولو سبني عيسى في الطريق
عمدا فان كان بالغاً فقتل وعفى على ماله ومطلقا وان كان صغيرا قال الشيخ لا يقض له الاسلام ولا امام ولا يأخذ الدية لعدم معرفته
مراده وقت بلوغه كالطفل لا يصح ابوة ولا نكاحه والوجه عندي جواز استيفاء الامام ما هو اسلم من القصاص والدية
مع بذل الجاني وكذا لو قتل الطفل وان كانت لبيبة خطأ وهو صغير اخذ الامام الدية له ولا يتولى ذلك الملقط اذ ولا يتحقق
بالحضانة وعلى قول الشيخ رحمه الله ينبغي حبس الجاني الى وقت بلوغه ولو بلغ فاسد العقل يتولى الامام استيفاء حقه **اعلم**
اللقيط يملك كغيره وريثة فاضية بالملك فكل ما وقف عليه او ارسله وقبله الحاكم او وهبت له فهو ملكه وكذا ما كان متصلا
او كان متعلقا فيه عليه كقول للعبوس وما هو مشدود فيه او في يده او يجعل فيه كالسير والسفط وما فيه من فرائد
والباب التي تحتها وعليه والذابة المسدودة في ثيابه او المشدود عليها او الخينة او الدار الموبوء وما وب فيها اما ما وجد
بعيدا منه في غير دار ارحمته او كان مدفونا وان كان معه دفقة مكنونة بانه له على انكالا بدله عليه وفي القرية
مثل ما يوجد بين يديه او الى جانبه نظر وكما حكم بانه ليس فعوكا للنقطة يا اذ بلغ رشيدا فاقر على نفسه بالرق حكم عليه
بعاد الم يعرف حريته ولا كان متبعيا لها ولو لم يقر بدين حكم له بالحرية فلو قد فرقا ذوق بعد بلوغه حدثا بين فلو ادعى انه في
انه رق واذا في المقذوف الحرية فلا يبيح قولان احدهما الحد للحكم بحريته ظاهرا وهو الاقرب ولانما وجب تقصير له من الزواجر
لحصول البتة ولو قطع حرقه وما زعم وجب التقصاص ولو قد في اللقيط قرا واذا في الحرية الرقية فمن وجب من علمائنا
كمال الحد على العبد فلا بحث ومن اوجب نصفه فالوجه سقوط نصف الحد باذا ادعى واحد سونه وهو صغير الحق به فان
كان حرا مسلما رفع اليه والزم بالنفقة عليه وان كان عليه وان كان عبدا الحق به ولا حضانة ولا نفقة عليه ولا على امه
ولا يحكم برقه وان كان ذميا الحق به ولا مسانة له وعبد نفقة ولا يحكم بكفره نعم لو اقام الكافر بينة بنبوته فالاقرب
الحكم بكفره وكل موضع حكمنا بشيوعه نسبة للرجل فلا يثبت في طر زوجه وان غراه اليها الا ان يصنف المرأة ولو كان المدعى
امراة لم يثبت نسبة منها الا ان يبلغ ويصدقها او يقيم البينة ولو ادعى نبوته مسلم وكافرا وعبد ولا بينة قال الشيخ
يحكم به المسلم والمحر وفيه نظر ولو ساريا اقام احدهما بينة حكم به وان اقام وان اقاما بينة اقرع بينهما وكذا لو عرت دعواه

عن بنته ولو كان الملقط احدها لم يحكم به بحرق اليد اذا ترجح اليها في المال ولو كان المذموم واحدا فالحق به نزعها
اعترافه عام لم يزل فيه عن الاول ولو اذنت لام بنوته ثبت فيه فلا يجوز زواجها ولو اذنت عامر ان حكم لذى البنته من سقطا
وتعارضا احتمل القرعة ولو اذنت عامر رجل وامرأة فلا تهاضر والحق بها لاحتمال حصولها عن نكاح ينها ولو قال الرجل هذا ابني
من زوجتي وصدقته الزوجة وقالت امرأة اخرى انه ابني فهو ابن الرجل ولا يرجع دعوى الزوجة بالولد عرى واللفظ مدعي
افترقا للميتة فان بعدت سقطت دعواه والبنته ان شهدت بالولد او باليد لا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او رجلين
وان شهدت بالولادة سمع فيه شهادة اربع نساء فان شهدت باليد فان كان الملقط لم يسمع لعلمه بسبب يده ولسمع ان كانت
لغيره وان ادعى الرقية مدع بعد بلوغه كلف البنته فانها ما بطلت تعرفت اللقيط وان فقدت وصدة اللقيط حكم به
بالرقية اذا لم يكن ادعى الحرية او لا ولا يطل تصدقته السابقة على الاقرار ولو اقر اللقيط بالرقية لرجل فكثير اشقت الرقية
عنه فان عاد اقر بالرقية فالحكم عليه بذلك اذا لم يكن بالثاني ولو اقر بالرقية بعد النكاح فان كان ذكر قبل الدخول
فقد النكاح في حقه وعليه نصف المهر وان ذكر بعد الدخول فسد وعلم المهر كماله وولد غرامته وحل بيع المهر او يتعلق
برقبته فيه نظر ولو كان في يده ما لا تنفع المهر منه لانه لم يثبت اقرار به لسببه بالبنته اليها ولو كان اللقيط انما النكاح
مصحح فحقه فان كان قبل الدخول فلا مهر وان دخل فللسيد اقل الامرين من التمني والعسر او نصفه وان طلقا بغيره
اعتدت عدة المرأة لان العدة حق الزرع في الطلاق وهذا لا يجب الا بالدخول وان ما اعتدت عدة الحرة لانه لان تغلب
فيها حق الله تعالى ولهذا وجبت قبل الدخول والا ولاد احرار لا يجب قيمتهم وان جنى ما يوجب القصاص فعليه القود
مراعاة المجنى عليه او عبدا لان اعترافه بالرق يوجب القود وان كانت حرة غلبت برقبته وان كان لا يشتركن من البنته
والجارية سابقة على الاقرار استوفى ما في يده بان كان ذائما وان جنى عليه وكان الجاني حرا سقط القصاص وان
اوجبت ما لا فعل بالرق وجب اقل الامرين يملوا خلتا للقيط والملقط في اصل الاتفاق قال قول قول الملقط لا
امينه وكذا لو اختلفا في قدره ولم يرد دعوى الملقط على المعروف ولو زادت قال قول قول اللقيط في نفي الزيادة ولو كان
للقيط ما لا نكر لا نفاق منه قال قول قول الملقط لانه امين والوجه ان الملقط لا يستقل بحفظ ما لا يملك الا بالان
الحاكم مع القدرة انما يصل شيئا في الملقط من الحيوان وفيه من عيب الملقط من الحيوان ليشتمه في حقه واخذ
في حقه الجواز مكره لا مع تحقق التلف فيصير ملكا ولا يجب لاشتماء عند اخذ نعم يستحب جواز مطلق الموت على الملقط
ب اد البعير اذا وجد في الماء وما لم يجر اخذ وكذا لو وجد في غيرها اذا كان صحيحا كان اخذ منه وبما لا يملك
الى المالكه ان وجد ولو لم يجد سلمه الى الحاكم ليس له في التحريم والابعه الحاكم وحفظ ثمنه ما لملكه ولا يبر الملقط
لو ارسله في موضع التقاطه او في غيره ولو وجد في غير مكانه ولا ماء وتركه صاحبه من جهدهم ان اخذ ويملكه لا اخذ ولا
ضمان لانه كالتلف وليس لصاحبه المطالبة به الا قربان حكم الدابة والبقر حكم البعير فان وجد في كلابه
او كانت سحيقة لم يجر اخذ لانه يتبع منه سفار السباع وان وجد في غير كلابه ولا ماء وتركه صاحبه من جهدهم
اخذها وملكها ولا ضمان وفي التحريم اشكال من حيث عدم صبرها عن كراهة عدم اشتغالها عن الذئب فاشتمت الساء
ودارقه البعير فالوجه جواز اخذها في الساء ان وجدت في القلاة جاز اخذها لانه لا يتبع من سفار السباع فهي
معرضة للتلف ويختار الواحد من التمداء والضمائم وبين اخذها امانة في يد صاحبه ولا ضمان بين البعير الى الحاكم
ليحفظها او يبيعها على ما لم يصل ثمنها الى صاحبه ولا ضمان حكم سفار الابل والبقر والدابة والمهر حكم الساء لوجه
المعنى المستورغ لانه الساء فيها امان يتبع من سفار السباع لطيرانه كالطيور او سرعه كالغبا والضيور اذا

فصلت اولاً به كالكلام والفهم فلا يجوز اخذها لما كذا ما يمتنع كبرجسته كالابل في الاستماع ولو كانت الطيور مستورة
 اذا تركت رجعت الى العتراء وعجز عنها صاحبها فالوجه جواز التقاطها والامام او نايبه اخذ الصالة على وجه الحفظ الصالح
 ولا يلزم التعريف بل يعرف باللفظ ولو كان الملقط هو الامام او نايبه فالوجه لزوم التعريف لما مع احتمال العدم لان الصالة
 يطلب عندهم اما لو اخذها غير الامام وغير نايبه ليحفظها لصاحبها فاته بعضها لا شعاع الولاية عن صاحبها ولو وجدها في
 موضع يخاف يهلك منه مثلاً ان يجدها في ارض مبعثة يغلب على قلبه اقتباس الاسد ليقان تركها في حالها اوقربا من دار
 الحرب يخاف عليها منهم او في برية الاما لها ولا رمى فالوجه جواز اخذها للحفظ والاعتيان فاذا حصلت في يد دفنها الى الامام
 او نايبه ولا يملكها بالتعريف لعدم ورود الشرع بذلك فيها وكل ما يحصل من الصلوات عند الامام فاته يشهد عليها وليس لها انما
 صلاته فان كان له حي تركها فيه وان راي المصلحة في سبيلها او حفظ ثمنها بعد ان عليها ويحفظ صلاتها اذا وجد الصلوات
 في العمران لم يجز اخذها سواء كانت ممتعة او لا واخذها غيباً بين امساكها لصاحبها امانة وعليه نفقتا من غير رجوع
 بها على المالك و بين دفنها الى الحاكم فان لم يجد الحاكم انفق ورجع بالنفقة ولو كان شاة حبسها لثلاث ايام كان جازاً صاحبها
 دفعها اليه والالتحاق بملكها من غير رجوع وعلى تقدير البيع فالوجه اجرائها خفالة الثمن لصاحبها ومع الصدقة فالوجه
 الضمان لا يجوز التقاط الكلب الممتنع به ويلزم التعريف عنه فان لم يجد صاحبها اشفع به ان شاء مع الضمان وان شاة
 اخفظه امانة من غير ضمان لا يجوز لكل احد اخذ الصالة في موضع للجزاز من بالغ وغير وعاتل وغير وقر وغير مسلم
 وكافر ويتزرع وفي المظفر والخجور منها ما يجدها به ويؤكل التعريف عنه سنة فان لم يأت المالك فعلى المصلحة من الاما
 امانة او التمليك للمالك اذا وجد الشاة في كفالة جازله اكلاً في الحال باجماع العلماء لقوله عليه السلام اخذها فانما هي
 اولاخذك او اللئيب ويلزم حق الضمان و جازاً امساكها على صاحبها او ينفق عليها من ماله او يبيعها ويحفظ بثمنها لصاحبها
 وله ان يبيع لنفسه من غير اذن الحاكم لانه اولى من اكلاً والوجه وجوب التعريف كغيرها يا اذا وجد اخذ الصالة
 سلطاناً رفع امره اليه لينفق عليها او يبيعها وان لم يجد انفق من نفسه وهل يرجع به قيل لا لان الحفظ واجب عليه ولا
 الا بالنفقة ولانه ربما نكرت النفقة الى ان يستغرق ثمنها وقيل نعم دفناً للمضرب لئلا يسل بالالتقاط ولو كان الصالة نفساً لغير
 والابن والختة قال الشيخ كبر ابناء النفقة والوجه النفاذ لا يفسد الرأب الصالة بعد المول والتعريف لا ان يقصد
 التملك ولو قصد الحفظ لم يفسد الا مع التعريف او التقدي ولو قصد التملك ضمن ولو نوى بعد ذلك الاحتفاظ لم يرك
 الضمان ولو قصد الحفظ لم يرك التملك ضمن اذا اكل ثمن الصالة او نفقها لزمه الضمان ولا يجب عزه عن ثمنه وبقية
 عوضاً شيئاً ثم افلس كان صاحب الصالة اسوة للغير في المعزول اما لو باعها وحفظ ثمنها في صاحبها كان ثمنها مختصاً
 به من غير مشاركة **الفصل الثاني** في الملقط من المال وليثني لقطة قال الخليل اللقطة بكرة القفال الملقط
 وبالشرية الملقط وقال غيره هاسواً في انه المال وفيه كذبنا ايكون اخذ اللقطة مسلقة ذلك او كثر قدره
 عن امير المؤمنين عليه السلام قال لا ياكم واللقطة فانها لة المؤمن وهي حريق من حريق جهنم وقال الباقر عليه السلام لا ياكل
 من الصالة الا الصالون وقال الصادق عليه السلام افضل ما يتعلمه الانسان في اللقطة اذا وجدها الا ياخذها ولا
 يتعزها فلوان الناس تركوا ما يجدونه لجار صاحبها فخذوا بشتا الكرافية للماسق وبأخصر المعسر للسلقة
 احدهما يجوز اخذها ولا يلزم التعريف ومما كان يمتنه اقل من درهم وكذا ما يجد في كل موضع غرب قد باد اعلاه واستل
 رسمه فان ظهر صاحبها واقام بينة كان له الرجوع به ان كان موجوداً او بئله ان كان انشاسواً وفي ذلك ثمنه
 عن الدرهم او كثر وما يجد في الموضع الحزب الثاني ما يزيد قيمته على ذلك فان وجد في الحرم قيل يحرم التقاطه وقيل يكره

على التقديرين ان اخذه وجب على الاخذية التملك قبل الحول ولا بعده فان اخذه على هذا الوجه كان حاسماً وان اخذت
 الاشارة وجب عليه التعريف سنة فان جاء صاحبه والا تخير بين احتفاظه دائماً وبين الصدقة ولا يجوز له تملكه كان تصدق
 به ففي الضمان قولان اقربهما ثبوت وان وجهه في غير المحرر وجب عليه التعريف سنة فان جاء المالك والا تخير الملتقط
 بعد التعريف حراً بين ثلثة اشياء التملك والاحتفاظ بالمال والصدقة بها فان تملكها اصدق بها وجب عليه
 الضمان وان احتفظها امانة فلا ضمان ٢ التعريف حراً اما يجب فيها حتى كالتباعد والامتنع والامان اما لا فلا
 كالطعام فانه يختار بين التقرير على نفسه ثم يتفقد به فان جاء صاحبه دفع اليه قيمته مع التلف وبين الدفع الى الحاكم
 له به ويحفظ ثمنه لصاحبه ولو كان بقاء اللقطة يفتقر الى علاج كالرطب لمفتقر الى التجفيف تخير الواحد بين فعل ذلك
 وبين الدفع الى الحاكم لبيع بعضها ويصرف ثمنه في اصلاح الباقي او بيعها اجمع ويعرف الثمن ولا ضمان يكون اخذاً بقوله
 ويكن منفعة كالتصان لتقاط والعقال والورد والجبل وكذا يكون التقاط التعليق والآداة والسرور ويحرم من حوله
 في داه او صندوقه شيئاً لا يعرفه فان كان ممن يتصدق فيها غير كان لقطة والا كان له ومن وجدها مدفوناً في
 الاما لا لها فهو له يخرج خمسة ان بلغ المصاب ولو كان لها مالاً او بالغ عرضها كان عرفاً وهو له والا فله ولابد بعد
 الخسران بلغ مصاباً لكونه وكذا لو وجد شيئاً في جوف دابة يعرف البائع فان لم يعرفه اخبره خمسة بعد اخراج مائة الشاة
 لا ثمن من جلة الفرايد وكان الباقي له اما لو وجد شيئاً في جوف سمكة فهو لواجده ولم ينقل كثر احتجائها على ما على تعريف
 البائع هنا وهو يعطى وفقاً لملكه انما بيع الى الميتة وسلا رواه ابن دبير او جبا تعريف البائع كالثاة ولما اودعه لصلالة
 كان علم انه ملكه او جعله له وجب له عليه ولو علم انه ليس له لم يرد عليه مع القعدة فان رده حق فمن سوا كان
 المردع مسلماً او كافراً ثم المستوع ان عرف المالك وجب عليه رده اليه وان جهله كان حكمه حكم اللقطة ولو عرف
 اللقطة يترك اخذها فالوجه استحباب اخذها لا وجوب به ولو لم يعلم ذلك علم من سه الامانة لم يترك كراهية
 الالتقاط ولو علم العاصه من نفسه فالأقرب سدة الكراهية لا التحريم وليست لاختلاف اللقطة الاشياء عليها ويعرف النش
 بعض اوجها فاللقطة فائدة الاشهاد ولترك الاشهاد لم يضر من ذلك من له اهلية الاكتساب جازا لتقاطه فلو التقط
 الصبي او المحنون شئ وتولى التعريف عنها وليها وكذا يصح التقاط الكافر ولا يجوز له ان يرضى احرم لانهم ليسوا بالانسان
 وفي القاسق سكا انما العبد يجوز له اخذ اللقطتين معا وفي رواية عن الصادق عليه السلام لا يرضى المملوك بها وكذا الذي
 وام الرند واولى بالتجزان للكتاب ولم اقف على ما على بنق في اثناع اللقطتين من يد القاسق او يتم حاقط اليه مدة
 التعريف ٣ اذا التقط العبد العبد بغير اذن مولاه تختار المولى مع عمله بين الاخذ بالمال والتعريف فاذا مضى الحول ملكها
 ان شاء وعليه الضمان وان اراد احتفظها لصاحبها ولا ضمان وبين ابقائها في يد العبد على المولى وقيل عليه الضمان
 لتفريطه بالاهمال اذ لم يكن امناً والوجه الاول وان ادعى هذا العبد حراً وعصر ماله التملك فله ذلك وعليه الضمان
 ولو لم يرض العبد التملك لم يفتح والوجه انه يحرم ان يكون حراً متابعاً ببيعها بعد العتق ولو انفقها العبد من غير علم مولاه يفتقر
 الضمان بذمة العبد والمولى الجواز ان شاء عتق نفسه فان شاء عرف العبد وبذلك ومن جرد عليه العبد مع اذن
 المولى ولو اذن له مولاه في التملك بعد الحول ملكه العبد وضمن السيد وان شاء المالك يبيع العبد ولو تلفت اللقطة
 في يد العبد قبل الحول فلا ضمان الا مع التفريط فيبيع بها ثم وكذا لو تلفت بعد الحول اذ المولى السيد التملك ٤ اذا التقط
 الصبي شرعه الكرى من يده ويملكه له بعد مدة التعريف ولو انفق الصبي فمن وان تلف من يده احتمل الضمان
 لانه ليس له الامانة ولم يسلطه المالك عليه بخلافه لا يبيع فان قصر المولى ولم ينزعه من يد الصبي حتى تلفه او تلف

في يد فالضمان على الولي وكذا البحث في التجوز **و** لو اعتق السيد عبده بعد الا لقطاع كان له انزاعه من يده لانه اكتسب
 والا قربانه لا يشترط في القطاع العبد اذا لم يولي ولو علم العبد الحياية من مولاه سترها عنه وسلم الى الحاكم ليعرفها
 ثم يدفعها الى سيدها بعد الحول فشرط الضمان ولو علم سيده الخاين بغافلها او اخذها منه وعرفها حولا ثم تلقى
 غير تفريط من احدھا فلا ضمان وان خاف المولى في التعريف تعلق الضمان بمن اشار اليه منها والمكاتب المشروط اذا
 عجز بعد القطاع لحكمه حكم العبد الا قبل العجز فحكمه حكم الحر وكذا المطلق حكمه حكم الحر مطلقاً ومن اعتق بعضه
 ان كان بينه وبين مولاه سجاية دخلت في المهادية فيكون لمن التقت في يومه وان لم يكن مهادية في يومها
 ولو كان العبد مشتركاً بين اثنين اشترى فلقطه لهما لا يملك اللقطة قبل الحول وان نوى التملك وعليه الضمان
 مع النية ولا يبرأ بالرجوع الى نية الحفظ نعم لو نوى قبل الحول التملك بعد فلا ضمان قبل الحول وعليه الضمان بعد
 يدخل في ملكه بعد الحول بمجرد هذه النية السابقة او يفترق الى نية اخرى لا في الاول ولو لم ينو قبل الحول ثم جرد الحول
 ففي دخول اللقطة في ملكه من غير نية التملك فلا ان افراها عند عدم الدخول فلا ضمان مع ما لم يفط او ينوى
 التملك والتماء الحاصل قبل النية بعد الحول للمالك ولا زكوة على المالك ولا على الملقط وثبت ضماناً لاحكام لو قبلها بالمال
 بغير اختياره اذا عرفها حولا جاز له ان يملكها سواء كان غنياً او فقيراً ولا يجب الصدقة بها ولا يفترق في ملكها الى
 قوله اجزئت ملكها بل يكفي النية ولا يفترق الى التصرف ايضاً ويملكه الملقط اللقطة ملكاً راعياً ولو لم ينجح صاحبها فان
 وجدها المالك كان احق بها وليس الملقط دفع القيمة او المثل الا بها على اشكال ولو وجدها المالك معيه فان كان
 الملقط نوى التملك وجب عليه الاثر سواء كان من قبله او من قبل غيره ولو طلب المال بكتبة فالوجه عدم الجواب
 على الملقط وان لم يكن نوى التملك لم يجب عليه ان يشاء ان يكون بتفريطه ولو تعذر ردّه بعد التملك وجب على
 الملقط ان كان من ملكاً والا القيمة والوجه ان القيمة المعبرة هي القيمة وقت التملك وحصل يملك الملقط اللقطة
 بعد التعريف والنية بغيره من ثبت في ذمته لصاحبها فيه اتصال قال الشيخ في بعض كتبه يضمن به مطالبته المالك
 لا بنية التملك وفي اكثر كتبه الضمان يتعلق به مع النية ولو مات الملقط بعد التعريف بنية التملك انتقلت
 وراثته كذلك ولو كان قبل التعريف عن غيرها وتعلقت الاحكام لتعلقها بالتموير **ب** التعريف واجب على الملقط
 سواء نوى ملك التملك بعد الحول او الاحتفاظ لعموم الامر به ولان فائدة الحفظ وصولها الى المالك وانما يتم بالتعريف
 ومدة التعريف حول ويجب ان يكون الحول عقيب الاقطاع بلا فضل لقولهم عليهم السلام فان ابتليت فعرها سنة
 عقب بالآخرة ووقته التماس دون الليل وينبغي ان يكون من التعريف في يوم التجدد وبعد على التذرع ولما تجوز
 في السنة فلو فرق التعريف جاز قبل واقل ما يعرف في الاسبوع ودعه وايضا بالغدوات والعتبات عند اجتماع الناس
 في ايام المواسم والاعباد واما الجمع ومجتمعات الناس ومكان الاسواق وابواب المساجد والجموع ومجامع الناس
 وكما لمساجد وغيرها وينبغي ان يكون في موضع الاقطاع ان كان في بلد وان سافر به لزمه التعريف في السفر في اي بلد
 اراد وكذا الوجه الصحيح وبكره داخل المسجد وكيفيته ان يذكر الجنس خاصة فيقول من خلع له ذهباً وفضة ولونيم
 لذلك لان اولي فيقول من منع له مالاً وشئ ولان يتولى التعريف بنفسه وسأله فان وجد متبرعاً بالاستاء
 من مال المساء ولا يرجع به على المالك سواء قصد الحفظ او التملك بعد التعريف وكذا لقطة ما لا يصح ملكه بعد التعريف
 ولو دفع الملقط من اللقطة شيئاً الى من يعرف حاله ضمانه للمالك يتأخر التعريف عرام فلو اخرج عن الحول الاول
 انتم ولا يقطع التعريف عنه بالتأخر لو ترك بعض الحول عرف باقيه ومن الحول الثاني ما ترك ما ترك من الاول وعلى

التقديرين للتملك بعد التعريف حلاً وكذا اذا صار مناً وعرفاً تشاراً وقيل لا يجب التعريف إلا مع نية التملك وليس
 يجتهد لما فيه من خفاء حاله عن المالك ولا يجوز تملكه إلا بعد التعريف وان بقيت احوالاً وهي في ماء الحرام لا تملك
 الملتقط إلا مع التعدي اونية ولو افر التعريف لا بنية التملك ففي الضمان أشكالاً قريبة لعدم ولولفت في حرج التعريف
 من غير تعريف في حق المالك ولو زادت فيه في المالك ايضاً سوار كانت الزيادة متصلة او منفصلة وبعد التعريف حلاً
 ان نوى التملك ضمن ولو جاء المالك في مثل الاثر اعقب لا بد له المثل والقيمة ان لم يكن مثله وعندي فيه نظراً الزيادة
 المنفصلة فاداً كان الملتقط اذا حصلت بعد الحول والمقتضى للمالك ولو لم ينو التملك في الزيادة المنفصلة بعد الحول للمالك
 فان جدد نية التملك بعد التملك لم يملك التملك فاداً كان المالك طال به كالأصل ان لو كان الملتقط اثنين ففرواً حلاً ملكاً
 جميعاً عند بعض علماء وعندى انما يملك ان باختيار والنية فلو اخذ واحد التملك دون صاحبه ملكاً بغير ان يملك
 ولا ضمان على صاحبه والاعتبار به لاخذ فلوراً باها معاً فاداً اخذها او اياها احدها فاعلم بالصاحبه فاداً
 وهي للاخذ ولو امره باعطائها اياها فاداً اخذها فان كان قد اخذها لنفسه في حق دون الآخر فان كان قد اخذها للآخر فهو
 للآخر على شكل يوكلاً ما جاز التقاطه في غير الحرم جاز تملكه سواء كان من الأثام او العروض واذا التقطت احدى ملكاً بغير
 فعل فمرواً ومن سوا عرفها أولاً وبذلك مع التعريف حلاً يز لوجاء المالك وعرفها ووصفها وما في الحقيقة كالقدر والنقد
 والوكار والقصاص لم يجب على الملتقط دفعها اليه ولو اقام البينة وجب فان تبرع الملتقط بالدفع الى الواصف لم يمنع منه ولو
 امتنع لم يرجع على التسليم فان دفعها بالوصف فاقام افر بنية بما سلمت اليه فان كانت تالفه تخبر في مطالبته ايها التملك فان
 يرجع على الملتقط يرجع الملتقط على الآخر لم يكن قد اعترف له بالملك وان رجع على الآخر لم يرجع الآخر على الملتقط ولو اقام
 بئين ولا ترجيح فالترعة فان خرجت لثاماً في ائزعت من الأول ولو كانت تالفه لم يفسد الملتقط ان كان دفعه بحكم الحكم
 ونعيم ان كان باختيار ولو اقام الأول بئته بعد تملك الملتقط فدفع العرض اليه ضمن الملتقط الثاني مطلقاً لان الحق
 في ذمته لم يمتنعين بالدفع الى الأول ويرجع الملتقط على الأول والتحقيق فساد الحكم ما لم يكن قد اعترف له بالملكية وليس التملك
 الرجوع على الأول لان مقبوضه مال الملتقط لا التلقظ ولو وصفها الأول من غير بنية فدفعها اليه ثم وصفها الثاني بغير بنية
 اقرت في الأول ولا ضمان ولا جاز مدعى لها من غير وصف ولا بنية لم يجز دفعها اليه سواء ظن صدقه او كذبه لانها امانة فلا
 تدفع الى غير مالكها فان دفعها اليه الملتقط ضمن وله استعادتها ولو اقام افر بنية اشرعه له فان حلت رجع على من شاء
 فان رجع على الدافع رجع على الآخر وان رجع على الاخذ لم يرجع على الدافع ^{بحر} اذا جاز على المالك اخذ العين من الملتقط
 بعد التملك قراً فوجدها قد خرجت منه ببيع او هبة او غيرها لم يكن له الرجوع فيها وله البذل والمثل والقيمة ولو رجعت
 الى الملتقط بفتح او سر او غير حر فللمالك اخذها ان لم يكن اخذها له وان كان قد اخذها استقر ملك الملتقط ^{اختلاف} واذا اخذها
 المالك والمكتقط في المثل والقيمة فالقول قول الملتقط مع يمينه ^{بحر} لو اخذ اللقطة ثم ردها الى موضعها ضمنها ولو دفعها الى الحاكم
 فلا ضمان ونقل ابن ادرين وحرم بالضم ان اذا دفع الخبز الى الحاكم ولقطة ثم كذرها اذ ردها الى موضعها لم يبرأ ولو كان
 اللقطة من ملتقطها بعد تعريف فلا ضمان عليه فان التقطها اخر وعرفت انما صنعت من الأول وجب عليه ردها اليه وان لم
 يعرفها حلاً كان له تملكها فان تملكها لم يكن الأول في علمه وان لم ينو التملك احتمل رجوع الأول لعدم تعريفه ولو دفعها
 الثاني الى الأول فاشع وقال عرفها انت فترفعها ملكها لان الأول ترك حقها ولم قال عرفها فملكها الى كان باباً في ملكها
 الأول ولو كان عرفها ويكون بينهما نصفين متى لانه اسقط حقه من النصف ووكيله في الباقي ولو فسد الثاني بالتعريف
 فملكها لنفسه احتمال ان يملكها الثاني او الأول وكذا لو علم الثاني بالاول فعرفها ولم يعلم بها ولو غصبها غاصب من الملتقط

ضرورة لم يملك لانه لم يوجد فيه بسبب الالتقاء بخلاف الملقط الثاني لو امتداد سمكة فوجد فيما دونه في له فان باعها
 الصياد ولم يعلم نقول ان احدهما يعرفها البايع فان ظهر مكان له اخذها وهو الوجه عندى والثاني للمشتري وكذا لو وجد
 في جوفها غبرة او شيء مما يخلق انما لقطه لانه لا يخلق في البحر وكذا الدرقة المثقوبة او المسقطة بنوعها ونقطة
 فهي الاولى وان وجدها الصياد لانه التعريف لانه الملقط وان وجدها المشتري فعليه التعريف باللقط ملأوا القول في
 ذلك فاجب تعريف البايع فان عرفها في له والا فخرج الحرس وحل له الباقى ولم يجعلوا كاللقطة والواسطه غزلا فوجد
 محضبوها او في عنقه خزرا او في اذنه قرطا او نحو ذلك فهو لقطه ولو القى شبكة في البحر فوقع فيها سمكة فحذبتا الشبكة
 فموتت بهما في البحر فصادها رجل فالسمكة له والشبكة يعرفها وكذا العوض فاقترع فيه صيد فاخذه وذهب به وتأخر
 اخر فموت من ضاده والا له لقطه ولو ذهبها ككلبا او النهدا او القترع عن صاحبه فدعاها فلم يجبه ومضى الاخر بائنا
 فسقط في دار رجل فدعاها فاجابته رقا الى مالكه وكذا لو ادعاه فلم يجبه فصاده بشبكته ولو احدثت سابه من تركم فوجد
 بدا لها لم يكن له اخذها فان اخذها كانت لقطه ولو وجد تقرينه تدل على ان صاحبها تركها لم يملكها اخذها وان كان
 الماخوذة اجود ولم يقيم استنباه اختمل القول باحده التفرع من غير تعريف لان مقصود الشبهة اعلام صاحبها ولو كانت
 القرينة على الاستنباه بان كانت اكثر من احدى من عرفها فان باعها بعد الحول ملكا فتمت قدرته ثابته وكان الباقى لقطه
 يملكها ويغرم للمالك ولا فرق بين ان يبيعها بعد الحول باذن الحاكم او بدون اذنه انما لو باع قبل الحول باذن الحاكم فملك
 فيه كذلة وان باعها بدون اذنه لم يصح البيع وكان لصاحبها اخذها والزام من سار بار من القصر بالاستعجال ولا اثر
 ولو القط في دار الحرب وليس فيها مسلم فالوجه انما له من غير تعريف بناء على النظام الا ان يكون ضلوا وانهم باعوا
 قرانه التعريف وكذا لو كان فيها مسلم ومملكه دون المسلمين اذا ما قام الملقط قبل تمام التعريف عرفها الوارث باق
 الحول ولا يفتقر الى الاستنباه في ترجيح التملك والاختصاص وان مات بعدو والتملكه ورثها الوارث فان جاز صاحبها
 اخذها من الوارث ويحمل وجوبا لقيمة او المثل لا العين ولو كانت معدومة فالملك غير الميتم بشكها او بالقيمة و
 يتشارك الغريم ولو لم يبق التملك كان للوارث بنية ذلك ويكون الغريم مودون الميتم ولو لم يبق الوارث التملك ايضا
 فهي امانة لا يبيعها الا بالتعدي ولولم يعلم نفعها ولم يوجد في تركه للميت فلا كذا غريم لان اكلها كبقا ويحمل عدم
 اللزوم لان الاصل براءة الذمة مع احتمال التلف بغير تعريض وكذا البحث في الوديعة كسب الوعر للقطه والمضالة او السقبة
 او العبد المقتصوبا والابق في غير بلد فاقام بئنه بشيئره على شيئره بالصفة لم ينفذ اليه لاحتمال التساوي في الاثام
 مع اختلاف الاحيان وتكلفنا حصار الشيئ ليشهدوا بالعين ولا يجب حمل العبد الى بلد الشيئ وسواء توفد حل الشيئ
 او لا ولا يبيع على من يملكه ولو راى الحاكم ذلك حازا فان تلف العبد قبل الوصل او بعد ولم يثبت دعوى او لم يثبت
 القيمة والاجر كذا لو كان ثابته بملكه من جدد ملكا لاخذها ولو تركها ليرجع اليها ارضت عنه في مالها او عليه
 النفقة اذا نوى الاخذ ارجعه ولو تركه مسلما لم يملكه اخذها لانه لا يخشى عليه التلف كما الحيوان وكذا العبد للثا
 بالكون غلصه ولو اخذ العبد او المتاع ردها الى المالك وهل يفتح اجره مخلصا فيه نظرا فيه الثبوت ان كان قد جعل
 المالك له جعله والا فلا وما الفاء ركا بالبحر فيه لتسلم السفينة فالاقرب ان يخرجها ان اهلها وان ومن بنية الاخراج
 له ولو وجد انه لم ولا اجرة مخرجه مع التبرع ولو انكرت السفينة فخرج بعض المتاع بالغوص واخرج البحر بعض المتاع
 فيما افترق رايه عن الصادق عليه السلام ان ما اخرج البحر زهد وما اخرج البحر من فهو مخرجه واذعي ان ادريس الاجماع
 على عند الحيت اذا وجد ما دون الدرهم حل له التعريف فيه من غير تعريف فان اقام سببه البئنه دفعة الملقط

اليه وان كان مالاً ضمن القية وكذا ما يجد في المواضع الخربة ولو وجدنا زاد على الدرهم فاشترى به حبة من ثمرها المالك
كان له المطالبة بالمال ولا يجب عليه اخذ البنت فان اجاز شراؤه افترقت بعد ذلك ولم يخرجه من البيت او التفتت ان
اشترى بعين المال قبل السنة كان لعلم ما قاله الشيخ رحمه الله وان اشترى في السنة او بعد الحول لنفسه كانت الحبة المملوكة
وعليه المال من بعد كذا في دانا اشقلت اليه بمرات كان له ولشركائه في الميراث وان اشقلت اليه بالبيع عرف البائع وان
والا اخرج عنه ان بلغ الثصاب وكان الباقي له واذا وجد الطعام فأكله لم يقطع عنه التعريف ولا فرق في اباحة الطعام
بين وجدانه في القصر او البلدان فلا يجب في البلد كذا

احياء الموات

المشرك تاربعة الاراضي والمعادن والمياه والمناقع وفيه فصول **الفصل الاول** في اقسام الاراضي وفيه اثنا
عشر عمداً والاراضي اربعة اقسام **الاول** ارض من اسلم عليها اهلاً طوعاً من غير قتال كان من المدينة وهي امارة واما خرابها
لا يملكها لهم يبيع لهم بعه ووقفه وسائر انواع الموقوفات قال الشيخ رحمه الله فان تركوها خراباً اخذها الامام او قبله من
يعمرها واعطى ما جاز طسقا واعطى المتقبل حصته والباقي يترك في بيت المال لمصلحة من يبيع ابن ادراس ذلك وجعل الارض
للمالك لا يضر فاحدياً من غير اذنه واما الموات فهي الاموات خاصة لا يملكها احد بالاجابة ما لم ياذن له الامام واذن شرط
ومع الاذن يملكه المحيى الثاني ما اخذ بالتيقنونة وهي الماعنونة وقت الفتح والاموات فالمعارة للمسلمين فطاعة المقاتلة
ويخرج والامام يقبل لمن يقوم بعمارتهما بما يراه من الثلث النصف والثلث والرابع او غيره ذلك وعلى المتقبل اخراج ما يقدر يخرج
منه الامام الخ لا يراه والباقي يضعه في بيت مال المسلمين يصرف في صالحهم من سد الثغور وتجهيز العساكر وما يشاء
وغير ذلك لمن لم يصالح ولا نكوف فيما يؤخذ من حق الرقبة لان نصيب كل واحد من المسلمين لا يبلغ الثصاب وما يفتي بعد ذلك
للمتقبل يخرج منه الزكوة ان بلغ نصيباً وليس لاحد بيع شيء من رقبته هذه الارض ولا وقفها ولا جنتها ولا غيره ذلك لا يشترك
المسلمين فيما والامام ان يتقبل من يتقبل الى غير عند انقضاء المدة ولو مات لم يفتح اجازتها لان المال الميعوف وهو
قابلة واما الموات عند وقت الفتح فانه للامام خاصة **الثالث** ارض الصلح وهي ارض اخرجت من اهلها عليهم وليس لهمها ملك
الامام عليهم من النصف والثلث او غيره ذلك وليس عليهم غيره فاما السوا كان حكم ارضهم حكم من اسلم اهلها على طوعاً
وليست عنهم الصلح لانه يتردد فيه ولو باعوا ارضهم من سلم اشقلت الجزية الى روعهم ولو صلحوا على ان الارض للمسلمين
كان حكمها حكم المفتوحة غنوة وهو لا يملكون ارضهم ويبيع لهم المتصرف فيما بالبيع والشراء وغيرهما من افرع الموقوفات والامام
ان يريد وينقص في مال الصلح بعد انقضاء مدة الصلح بحسب ما يراه من زيادة الجزية ونقصانها الرابع كل ارض اخرجت من اهلها
او كانت مواتاً فانه للامام خاصة وللمتصرف فيما بالبيع والشراء وغير ذلك بحسب ما يراه وكان له ان يتقبل لمن شاء
ويتقبل بعد مدة القبالة من يتقبل الى غير الا ارض التي اجبت بعد موتها فان الحيى وحده المتصرف فيها مادام يتقبلها باسطة
يتقبلها غيره فان ما منع كان للامام فقلنا غنوة وعلى المتقبل الزكوة ان بلغ نصيبه الزكوة الثصاب وكذا الامام وتلخص هذا ان البلاد
من بلاد الاسلام وبلاد الشراء فبلاد الاسلام ما عازره وهي لا يملكها خاصة ولها موات فان لم يجر عليها اسلام مسلم في الاسلام
خاصة وان جرى عليها اسلام ثم عطلت فان كان المال او موارثه معلوماً فهو حق به ولا يخرج عن ابعث التمدد لصاحبه ولا
لغيره اجازتها وان لم يكن ما جاز مقبلاً في الامام خاصة لا يملكها المحيى من دون اذن الامام وبلاد الشراء عازر عالم ومما
للامام ان لم يجر عليها اسلام احد منهم وان جرى عليها اسلام احد كان تقين في له وان لم يكن معلوماً في الامام ولا فرق بين التفتت
الا في شيء واحد وهو ان بلاد الشراء يملكها بالقصر وبلاد الاسلام لا يملكها ببدل ب الموات هو الا يتفجع به لعلامة اما لا تشاء
الماء عنه ولا تسبلا الماء عليه ولا يتجأ منه الا غير ذلك وبالجملة الارض اخرجت بالدارسة يقال لها موات ولا يتجأ منه ومما

بفتح الميم والواو ولعل الموتان بفتح الميم وسكون الواو فموتوا الذريع ورجل موثان القلب بفتح الميم وسكون الواو
 الذي لا يضم ويعلق بها احكام ثلثة احياء وحى واضمح وقد بينا ان هذه الارض للميت خاصة ليس لاحياء واما الاية
 وان شرط في الاحياء سوار كان قريباً من العمر او لم يكن والذي لا يملك بالاحياء ولو اذن له الامام فالوجه انه يملك
 وان كان في بلاد الاسلام ولو اباد ربادراً فاحياء لم يملكها منه واذنه ولو كان الامام غائباً كان التحبي حق بما ماله
 كما بما عوارثها كان تركها في الآثر فاحياء غيره كان الثاني حق فاذا ظلم الامام كان له رفع يده عنها وما هو بقربها لعمري
 بفتح احياء اذ لم يكن من قتاله المرجع في الاحياء الى الطاعة لعدم نصيب الشارع عليه ونقطة باختلاف القاي
 فما بطلت سكناه ينقضي الحايط ولو خست لم يقب والتقف في بعضه ما بطلت خطير يفتقر الى الحايط خاصة ولا يشترط
 فيه السقف ولا يغلق الباب وما يطلب للزراعة يفتقر الى التحجير بالزراعة المسماة وسوق المساء اليها بساتنة وسميها
 ولا يشترط الثرى ولا الزرع ولو زرع او غرس وساق الماء بحق الاحياء ولو عند الشجر في المستحقة او قطع الماء عن المفارق
 وهبها للعار كان احياء ولو نزل ولو نزل فغصب فيه بيت شعر او خيمة لم يكن احياء واما الشجر فيكون غصباً لم يزرع
 المختص لا يشترط في التملك بالاحياء امور ثلثة **الاول** ان لا يكون مملوكاً لمسلم فان ذلك يمنع من مباشرة الاحياء والموت
 اذ اذبت عنها الكفار في ضمنها ستولجها طائفة لم يملك بالاستيلاء ولا يحصل لهم الاولوية من دون الاحياء **الثاني** ان لا يكون
 حراً لعمام كالطير والشرب وحريم الكثر والحايط **الثالث** ان لا يضعه الشارع موطناً للعبادة كعرفة والمنع منى ولو غمر
 ما لا يتضرر به المتعبدون كالسيرة في الجواز فزاد في **الرابع** ان لا يكون تحت الحجر او تحت الجبانة ولا تحت منعة من الا
 فان فهو احياء لم يملك **الخامس** ان لا يكون مطلقاً من امام الاصل كما قطع النبي عليه السلام بالابن الزبير ان يزرع
 العسواف قطع حضر فسه يعني عدوة فاجرى فسه حتى قام ورمى بسوطه فقال اعلوه من بيت وقع السوط وحكمه قبل
 الاحياء حكم الحجر فليس لاحياء **السادس** ان لا يكون قد جاءه النبي عليه السلام ولا امام الاصل مع بقاء الحاجة فان ذلك
 يفيد المنع من المشاركة **سبعة** التحجير لا يفيد ملكاً بل اولوية واختصاصاً فان نقله الى غيره كان الثاني منزله ولو مات
 فوارثه احق به ولو ابعده لم يفتح لانه لم يملكه واذ اقتصر على التحجير واهل الاعراف لزمه الامام بالاحياء او التولية فيلزم
 كان امشع اخرج من يد لوسال الامم العند نظر ولو احياء غيره في هذا لا نظر لم يملكه وان احياء بعد امته ملكاً
 هذا لظن في المواضع المتكررة في الارض المباحة خمس اذرع وقيل سبع اذرع وهو الاقوى فيدبر بعد الثاني عن الاول
 بعدا قدر وصرح في المطر حراً به والجاز على جانيه ولو كان النيرة ملائمة فمنازعة حريمه قضى به لصاحب النيرة على
 الظاهر على شكل حريم بين المعطن التي يستقي منها الشرب لا بل اربعون ذراعاً فلو اراد الثاني حفر بئر في السقي بله بعد
 هذا القدر وصرح في المطر حراً به والجاز على جانيه وهو كل السقي اذرع شون ذراعاً فمنازعة في بئر ما حفره هذا القدر
 وصرح ما بين العين الى العين خمس مائة ذراع في الارض الصلبة والذراع في الرخوة وروى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله
 رجل الى النقيبه عليه السلام في رجل كانت له قنطرة في قرية فارد رجل ان يحفر قناة اخرى فورة فيكون بينهما في البعد حتى لا يضر
 بالاخرى في ارض اذ كان صبغة او رخوة فوقع عليه حكم على حساب لا يضر احدهما بالاخر وقضى رسول الله صلى الله عليه وآله
 يكون القناتين في الرض اذ كانت احدهما رخوة والذراع وان كانتا صلبة يكون خمس مائة ذراع في حريم الحايط في الباي
 مقدار مطر حراً به للحاجة عند الاستددام والذراع مقدار مطر حراً بها ومصنبتين لها ومسلك الدنول والخروج وهذا
 التقدير ان كل انما هي في الارض المباحة للموت اما في الاملاك المعهورة فلا حريم لها وكل واحد ان يتصرف في ملكه بحسب
 العادة وان تضر صاحبه ولا ضمان ولو اتخذ حائلاً او موطناً للمقصد والحداد لم يمنع وكذا لو كان يباذي الجار بالرجح كما يدبر

ولو حفر انسان في داره بئرًا واراد جوار ان يحفر لنفسه بئرًا في ملكه بقرب تلك البئر لم يمنع منه وكذا لو حفر بئرًا في ملكه
 بئرًا واراد حفر ان يحفر في ملكه بالكونة او كنفه لم يمنع منه وان كان ماء البئر حرة والكنف يمتد الى بئر جوار ولو حفر
 احدهما في داره بئرًا وحفر الجار اعنق منها بحيث ليس ما يجار اليه لم يمنع من ذلك ولو كان له مضجع واراد حفر
 عن يمينه بئرًا ليس عروقها في مضجع المضجع لم يمنع منه ان لم يدخل العروق في الحائط ما سئلوا بمصلحة الفري
 كرمي ما شئنا ومخبطها ومسيلها ما نأوى مطرهم فاستأوى بها والامثال لا يجوز اجاؤه ولو كان لانسان بئر في موضع
 فله حريمها فقدر ما يمتد اليه لعصاها نحو اليماء في التخلد جريدها ولو اجارها من غير حائطها لم يمتد حريمها الى البئر
 او ليس عروقها اليه لم يكن لغير اجاؤه ولو طلب الاجار كان للفارس منعه ولو سبق الى شجر مناج مضجع واصطخه
 فلهما حقبة ما به صلاح اجتنبه العامر كالطريق وغيره ما نذر كذا انه حريم العامر الا قرباته مملوك لصاحب العامر
 والحجى ان يمنع الناس من رعي الشجر والكلاء في ارض موات وقد كان الفرس من الجاهلية اذا اتخعت بلادها غنما
 اصعد كلبل على جبل او من رفع ثم استعدى احمًا الكلب وقفل من كل ناحية من يجمع صوته بالبول فيحت الشجر حتى
 تحاه ويمنع مع العامة فيما سواه فمنه رسول الله صلى الله عليه وآله عند ذلك لما فيه من التضييق على الناس وكان
 لا يحى الا لله ولو سئل اذ اثبت هذا فان النبي عليه السلام بالبيع لجيل اليماء
 بالبيع بالنون وليس لاحاد المسلمين ان يحولوا نصهم ولا لغيرهم اجمعًا واما امام الاصل فان لما يحى لنفسه
 والمسلمين عند ذلك للامام ان يحول لجيل المجاهدين وبالصدقة ونعم الضوال والجرية ولا يضييق على المسلمين
 في جاهه واذا سئل النبي عليه السلام او الامام لمصلحة فزال الجواز نقص الحجى ولو ثبت في ملك الانسان كل جواز لم يمنع غيره
 من الامام ان يقطع لاحاد الناس قطايع من الموات وهو بعيد الاختصاص بالتملك فان احاد المقطع ملكه
 بالاحياء والا كان اولى من غيره بالقطع ثم ان احياه ملكه والا كان للامام استرجاعه ولو طلب الاموال لعذر من قبل
 ذواله ولو سبق سابق فاحياه لم يملكه الا ان يكون باذن الامام ولا ينبغي للامام ان يقطع احدا من الموات ما لا يمكنه عا
 لما فيه من التضييق على الناس في مشترك بما لا فائدة فيه وليس له ان يقطع ما لا يجوز اجاؤه كالمعادن الظاهرة ويجوز
 ان يقطع المعادن الباطنة **الفصل الثاني** وفيه مباحث المعادن من ظاهري وباطني فالظاهرة
 ما لا ينفذ تحصيلها الى طلب واستنباط ويصل اليها من غير مؤنة كالخز والفصد والكبريت والقيروا والموميا والحل والبلر
 والباقوت واجار الرخي ومقالع الخطين واشياء ذلك والباطنة ما لا يصل اليها الا بالعمل والمؤنة كمعادن الذهب
 والفضة والحديد والنحاس والصلص والبلور والقيروا وزج وغير ذلك مما يكون في بطون الارض والجبال **فصل**
 الا بالعمل والمؤنة علمها وقد اختلف علماء في المعادن ظاهرة وباطنية فقتل ان الامام خالصة ويجعلها من ^{فصل}
 وعلى هذا القول لا يملك بالاحياء من دون الامام وقال اخرون ان المسلمين لا يختص الامام فيها الا بما يكون في
 الاودية التي هي ملكه فاما ما كان في ارض المسلمين ويملكه عليه فلا ينفذه عليه ثم وهذا عند اقرب باب المعادن
 الظاهرة لا يملك بالاحياء ولا يختص بها احد بالحياء ولا بالتخييط ولا بالتجوير ولا باقطاع السلطان بل هي مباحة كالماء
 الجار يرفس اسبق الى موضع منه لم يمنع قبل قضاء وطروا فام يربطه فزق حاجة فالتجبة انه لا يمنع ولو سبق له
 اثنتان ارفع بينهما افا لم يكن الجمع ويحصل فليكنها ويقسم الحاصل بينهما وكل من اخذ شيئًا من المعدن ملكه ويجب عليه
 الخس فيه المعادن الباطنة يملك بالاحياء ويجوز للامام اقطاعها لمن شاء ولو كانت ظاهرة كانت حكمها حكم المعادن
 الظاهرة وانما يملك ويحيا اذا كانت باطنة لا يظهر الا بالعمل واجبا وما يكون بحفر عليها حتى يبلغ بئرها ويظهر ملكها

المحيى بذلك ويجوز للأمام قطعها ولا ينبغي أن يقطع إلا ما يفيد المقطع على عمله لئلا يضيع على الناس من غير فائدة ولو
 إليها أحد كان أولى فان أحياء ملكها وليس للأمام بعد ذلك لقطعها الغيرة وان عمل من غير فائدة فيملاها لا يبيع به النيل
 فهو شجر يفيض ولوية لا تملكها كان أهل اجرة الامام على الامام والتولية ويهل لوز كرهذا بقدر زواله ثم يطالب
 بأحد الأمرين د الأرض لموت اذا أحياءها انسان ملكها فان ظهر فيها معدن ملكه تبعا لها لانه من اجزائها سواء كان ظاهرا
 او باطنا بخلاف ما لو كان ظاهرا قبل احيائه وكذا لو اشترى رصا قطرها فيها معدن فهو له دون البايع بخلاف الكنز ولو حفر
 ارضا واقطعها فظهر فيها معدن قبل احيائها كان له احياءها فملكها وملكها المعدن ايضا ولو كان الجانب المملوحة ارض
 مواتا فاحد بها بئر وسبق اليها الماء جازم لم يمتنع ملكها بالاحياء ولو حفرها انسان كان اولي بها من غيره وكذا
 لو اقطعها اباها الامام كان لولى ه لو شرع انسان في حفرة معدن ولم يصل الى المنتهى كان اولي به وليس الامام ^{تبعه}
 لغيره ولو حفر اخر من ناحية اخرى لم يكن للاول منع ولو وصل الى ذلك العرق لم يكن له منع لانه انما يملك الماء
 الذي حفره والعرق الذي في الارض لا يملكه بذلك فاذا وصل اليه غير من جهة اخرى فله اخذها اما لو وصل الاول الى
 العرق ففعل الثاني لاخذ منه من جهة اخرى ألوجها المنع وان الاول مملوك حر يم لمعدن ولو ظهر في ملكه معدن
 يخرج النيل عن ارضه فحفر انسان من خارج اهله ففعل له الاخذ ما خرج عن ارضه فيه اشكال ينشأ من اول ان
 الاول انما هو من اجزاء ارضه ولو عمل جاعل في ارض المشرى حتى وصل الى المعدن ثم خرج البلد المسمى لم يكن المعدن
 غنيمة ولا يملكه العائمون ويكون على الاباحة كما لو لم يكن لانه لا يعلم هل قصد العمل التملك فعلم ولا يفتنى على النيل لانه
 لو مملوك انسان معدنا ففعل فيه غير اذنه فللمالك ولا اجر للعامل لتبرعه بالعمل ولو عمل اذنه المالك على
 ان ما يخرج له للعامل قال الشيخ لا يبيع لانها مبيعة مجسولة والمجسول لا يبيع بملكه الا ان تجدد عقدا لجهة بعد الاخراج ^{تبعه}
 اياه ولا اجر للعامل لانه عمل بنفسه وانما ثبت الاجر اذا عمل الغير بعقد صحيح وقاسد ونزل ذلك منزلة من ذهب
 ذرعه التجهول لغيره فيقبله الموهوب ومطاف فلا شئ له من الزرع ولا اجر على عمله وان عمل باذن المالك للمالك
 ولم يعبث اجره ثبت له اجره المثل اذ كان العمل لما يستحق عليه اجره وان عتب اجره معينة صحيح وكذا الحال ان كان
 مجسولة ثبت اجره المثل والابنت ما جعل له والوجه عندى ان المالك اذا اذن له في العمل بنفسه كان الاجرة له
 الرجوع فيما اخذه العامل مادام استأجره باقية ولا اجر له لو رجع المالك ولو كان لا يعمل فيه كذا والمالك المشرى
 ان يعطش العالم يبيع ولو استأجر لفرع عشرة اذرع في دور كذا بديار ربيع لانها اجارة معلومة فان طر عرق ذهب
 فقال استأجرته لقرحه بديار لم يفتح لحياله العمل ولو قال ان استخرجته فاذن بديار ربيع حباله لفتحته للعالة
 مع حباله العمل اذا كان العون معلوما **الفصل الثالث في المياه وفيه طمباح اقسام الماء**
 ثلثه مخز في الاولى وهو ملك المحرم باجماع العلماء وماء الانهار وماء الابار والاول قسمان انما هو مملوك او غير
 والثاني انما ان يكون غطيا كالنيل والفرات ودجلة وغيرهما مما يشترك في عدم الضرر بالبتى منها فهذا لا راحة
 فيه ولكل احدا ان يسقى كيف شاء او يكون صغيرا يزدهم فيه الناس ويقع فيه المشاح او يكون شيا لا يشاجر
 اهل الارض السارية منه ويقصر من كفايتهم صداما في اول النهر وهو على موصه ويحبس عليه الماء للزرع
 الى الشراة وللشجر الى القدم والنخل الى الشاق ثم يرسل الى الذي يليه فضع كذا الى ان ينتهي الى الارض التي
 عليه فان لم يفضل عن الاول شئ او عن الثاني او عن من يليهم فلا شئ للباقي لانهم ليس لهم الا ما فضل
 ولا يجبر رساله قبل ذلك وان ادى الى تلف الاخرى والاصل في ذلك قضية الزبير مع الاضارى في شرح الخ

ولو كان ارض صاحبها لا على مختلفة بالعلو والسفل كل واحد على حدة ولو اشترى اثنان في القرب من القوه
 اقتسما الماء بينهما ان امكن والا اقرع فيقدم من يقع له ولو كان الماء لا يفضل من احدهما ففي من يقع له
 القرعة بقدر حقه من الماء ثم تركه للاخر وليس له السقي بجميع الماء لمساواة الاخر له في الاستحقاق والقرعة
 للتقديم في استيفاء الحق لا في اصله بخلاف الاعلى والاسفل فان الاسفل لاحق له الا في فاضل الاعلى ولو زاد ح
 ارض احدهما قسم الماء على قدر الارض لمساواة الزايد من الارض في القرب باستحقاق جزأ من الماء ولو كان
 الجماعة وسهم شرب من غير مملوك او سيل فخر اخر ليحيي مواسا اقرب الى راس النهر من ارضهم لم يكن له ان يسقي
 قبلهم لانهم سبقوا من ملك ارض ملك حقوقا ورا فتمت فلا يملك حين ابطال حقيها والا قربا نه ليس لهم
 منه من احياء ذلك الكموات لان حقيهم في النهر لا في الموات فلو سبقوا لسان الى سيل ماء او غير مملوك
 فاحيا في اسفله مواسا ثم احيا اخر فرفقه ثم احيا ثالث فرفقها كان الاول وهو الاسفل السقي والآخر الثالث
 ثم الثالث واما النهر المملوك فان كان منبع الماء مملوكا كان يستحق جماعة في استنباط عين واجرائها فانهم يملكونها
 لان ذلك احياء لها فان المعنى بالاحياء ان ينتمى النهر الى قصد ما بحيث ينكر الاستفاد بها على صورتها
 وليست كون فيها وفي ساقيتها على قدر نفقتهم عليها او يملكون الماء وليس له حلا لتصرف فيه الا باذنهم من حيا
 او عرفا كالوضوء منه والشرب والغسل وغسل الثوب بخلاف شرب الماشية الكبيرة مع قلة الماء فانها تفرغ
 على الماء لا وان كان النهر ياخذ الماء المباح بان ياخذ من غير كسر فالم يتصل الحفر لا يملكه وانما هو تجرير شرع
 في الاحياء فاذا اتصل الحفر محل الاحياء وملكه وان لم يحجر الماء فيه لان الاحياء يحصل بالتمسية للاستفاد
 وبصير ما لك لقرار النهر من كل جانب ونحوه ايضا والماء الحاصل في هذا النهر لما لكه للالوية على غير ولا
 يملكه بجر يانه فيه بل يكونون اولى من غيرهم قال الشيخ رحمه الله ب لو كان النهر المملوك لجماعة كان مأواه
 بينهم على قدر النفقة على عمله وكذا اصله فان كفى الجميع فلا بحث والا فان راضوا على قصته بالمياه
 او غير حاجته وان تشاورت عليه الحاكم على قدر حفرهم فيه فيوضع خشبة صلبة او حجر مستوي الطرفين
 والوسط فيوضع على موضع مستوي الارض في مصادم الماء فيه تقرب متساوية في السعة على قدر
 حقوقهم يخرج من كل ثقب الى ساقية مفردة لكل واحد منهم فاذا حصل الماء في ساقية انفرده كان
 اختلفت الحقوق بان يكون لاحد نصف والاخر ثلثه والثلث سدسه جعل فيه ستة ثقوب لصاحب
 النصف ثلثه ثقب في ساقيته ولصاحب الثلث اثنان ولصاحب السدس واحد ولو كان لواحد النهران
 والباقي لاثنيين متساويين جعل فيه عشرة ثقوب لصاحب النهرين اربعة ثقب في ساقيته ولكل واحد
 من الاخرين ثلثه ثقب في ساقيته ولو كان لعشرة خمسة منهم اربعة قريبة وخمسة بعيدة جعل فيها
 لاصحاب القريبة خمسة ثقوب لكل واحد ثقب والباقي خمسة بحري في النهر الى ان يصل الى ارضهم ثم تقسم
 بينهم قيمة اخرى ولو اراد احد منهم ان يحري ساره في ساقية اخر لقاسمه في خرج اخر لم يخرج الا برضا ولو قلنا بقا
 الشيخ رحمه الله في ان هذا الماء غير مملوك لا رابا بالنهر بل يكونون اولى من غيرهم بحقل ان يكون الماء في هذا النهر
 حكمة في غير مملوك وان الاستحقاق بالسقي منه ثم الذي يليه لانه غير مملوك فكان السابق اولى ا اذا حصل
 نصيب لسان في ساقية كان له ان يسقي به ما شاء سوا كان لسان سم شرب من هذا النهر ولم يكن وله ان يعطيه
 من يسقي به وكذا لو كان له دار بغيره فذو طهر احدهما الى ظهر الاخرى جاز له فتح باب بينهما

وكذا لو كان ليقى من هذا النهر بدولاب جازله ان يلقى بذلك الماء ارضا لا رسم لها فيه وكذا لو كان الدوراب
يعرف من غير مملوك جازا ان يلقى بنصيبه من الماء ارضا لا رسم لها فيه لكل واحد من المشتركين في النهر ملك
ان يتصرف في ساقية الحقنة به بما احتج من اجزاء غير هذا الماء فيها او عمل على يد اود ولاب او عبارة وغير
ذلك من المقررات اما النهر المشترك فلا يتصرف احد منهم فيه بشئ من ذلك الا برضا اربابه اجمع ولو اراد احد
الشركاء ان يأخذ من ماء النهر قبل حقه شيئا ليقى به ارضا في اول النهر او ينز او اراد غير الشركاء ذلك لم يجوز ولو كان ماء
النهر المملوك الى ملك انسان فهو مباح اذا كان منبع الماء مباحا كالطاه يغش في ملك انسان فانه لا يملكه
اذا اقسام الشركاء ماء النهر المشترك بالمياه متى اذا جعل حق واحد منهم معلوما كان يحل لكل واحد من
او اقل واكثر وكذا لو قسموا النهر بالسكان اذ اضبطت ولو اراد احد منهم ان يلقى ارضا لا حق لها في النهر في نوبته
او يؤثر به غيره او يقرضه آياه جازا ذالم تنقص بحاقه النهر ولو اراد ان يجمع مائه في هذا النهر ما راوله في
نوبته مع عدم الضرر فالوجه الجواز اذا احتاج النهر المملوك الى كرتي او سد ثقب به او اصلاح ساقية
او شئ منه فعلى اربابه بحسب ملكهم فيه فيلشرك الجميع في الاتفاق الى ان يصلوا الى الاول ويشرك الباقيون الى الآخر
ثم يشرك من بعده كذلك الى آخره كلما انتهى العمل من اوله الى موضع واحد منهم لم يكن عليه فيما بعده شئ لان الاول
انما ينتفع في موضع شربه ثم يختص بالاشباع من بعده بانه يحل اشراك الجميع في الاجرة والاتفاق بان لا
ينتفع بالسقي ما عدا الواصل اليه وبموجب مائه بما بعده ولو فصل عن جميعها احتاج الى صرف نفقته على
از اقسام الا بارثله ما يحفر في ملكه وما يحفر في الموات للتملك وفي هذين القسمين يملك الحافر البئر وماءها
ويحفر له بعه اذا احرزه في نيته او عينه بقدر ولوا باع ماء البئر لم يخر لعدم التميز وما يحفر في الموات لا يملكه
قال الشيخ ان الحافر لا يملكه لانه لم يقصد به التملك وانما يملكه بالاحتياج ما يقصد بملكه به نعم يكون اولى من غيره
مدة مقامه فان رحل كان السابق اولى فان عاد المالك فوجه عدم اولويته قال الشيخ رحمه الله وكل موضع
قلنا انه يملك البئر فانه احق من ماء ما بقدر حاجته لشربه وشرب ما شربه وسقى زرعه فان فصل بعد
ذلك شئ وجب بذله بلا عوض للمحتاج اليه لشربه وشرب ما شربه من السابلة وغيرهم ولا يجب لسقى زرعه
بل يجب والوجه عندى عدم الوجوب في الجميع اجماع النهر حفها الى ان يظهر الماء فان ابريل اليه فهو كالحجر
والبئر التي لها ماء ينتفع به المسلمون وليست ملكا لاحد فلا يجوز لاحد الاحتصاص بها وكذا العيون التابعة
في المباحة وماء الفيض وكل ما لم يظهر بعد ولا جرى نهر يحفر بل على احد ساقية منه فيجري الماء الى ارضه النهر
المشتركة كالنهر المملوك يملكها القرون لها بحسب الاشتراك في العمل ولهم القسمة بنسب خشب فيها ثقب
متساوية ويبيع المياه والوجه عدم الترخيم او فيما المفضل الرابع في المنازع وفيه من بابا منفعة
الطرق الاسترقاق فيا والناس فيه بأساء ولا يجوز الاستماع فيه بغير الاسترقاق مما يقصر المكان ويجوز ان لا يقصر
منفعة الاسترقاق كالجلوس الذي لا يصدق فيه ثم السابق الى الجلوس في المباح اولى فلا يجوز انزعاجه فان قام
بطل حقه فان عاد بعد ان سبق الى مكانه لم يكن له الدفع ولو قام قبل استيفاء غرضه بغرم العود فالوجه عدم
الاختصاص ولو جلس للبيع والشراء احتمل المنع الا في المواضع المتشعبة كالوهاب وفي موضع الجواز لو قام
ورجله باق فعوا الى من غيره ولو رفعه بنية العود فالوجه عدم الاولوية وان استغنى بغيره في مقامه
ولو سافر او قعد في موضع اخر وترك الكوفة او طال مرضه زال اختصاصه قطعاً ولا يجوز اقطاع مثل هذه الماء

اذ الملك ليس مطلوباً منه وكذا لا يجوز تحجيره ولا اجاؤه ب منفعة المساجد لكون العبادة ويجوز للملك فيها
 غيرها من سبق الى مكان من المسجد فهو الحق به متى جلس به فان قام بطل اختصاصه ولو كان كغيره ولو قام به
 العود فان كان في حله باقية فهو اولى ولا فلا سوار قام لتجديد طمأنة او ازالة نجاسة او غيرها ولو سبق
 اثنان الى موضع فان امكن الاجماع والافرع ولو جلس في موضع منه لغير كعليه القراء او العلم وبالعراش
 فهو كما عد الاسواق ب منفعة المدارس والربط الاستيطان فيها كما شرطه الواصف فمن سكن بيتاً من له
 السكنى فهو لحق به وان طالت المدة ولو شرط الواقف سكنى مدة لم يجز فيها ولو اشترط الاشتغال بالعلم لم
 فان اهل اخرج والالم بخارج عاوجه ولو شرط الواقف في سكنى البيت عدداً لم يجز الزيادة عليه والا كان له المنع من
 المشاركة في السكنى مادام متصفاً باليتحق به السكنى ولو اورد العذر ففي الاولوية مع عوده اشكال ولو طال
 الاستيطان على هذه الاشغالات المشتركة وماركا تملك النفا بطل اثر الاشتغال ففي الانهاج السالك الطرق
 النافذة هوها كالمكان فيما لا يضر بالمائة فكل احد ان يتصرف في مكانه بما لا يضر فيه على المائة كخراج
 الرواشن والاجنحة في الثا باط اذا كانت عالية ولو عاد خوفه مسلم فالوجه عدم قلعه ثم الضرب يحصل
 المنع المحل مع الكنيسة ولو كانت مضرة وجب انائها ابطالاً وهي يجب لواطلم بها الطريق الوجه ذلك ويجوز فتح
 الابواب والازن والسابك فيها ولو علا الدرب بعد الوضع وجبت ازالته ولو اخرج بعض رؤسنا لم يكن
 لمقابلته معارضته وان استوعب عرض الدرب سقط ذلك الزن من جاز لمقابلته اخراج رؤسنا فان سبق
 لم يكن الاول ولو سبق الاول الى اعادة رؤسه لم يكن لمقابلته منعه ولا يجوز غرس شجرة ولا بناء في الطريق النافذة
 وان لم يضيق الطريق نعم لو بنا في الزاوية عن القدر الذي حددناه لم استبعد حمان ولا يجوز ان يجف في
 النافذة بين المنفذ سوار جعل الماء المطر واستخرج منها ما ينتفع به ولو اراد حفرها للمسلمين ونفعهم ونفع
 الطريق مثل ان يحفرها لسقي الناس من ماءها ويشرب منه المائة او ليزيل فيها ماء المطر عن الطريق فان كان
 مما يضر بالمائة لم يجز وان احفرها في زاوية من طريق واسع ويحصل عليها المنع السقوط فيها ولا يضيق الطريق
 على المسلمين جاز ويجوز نصب المياديب الى الطريق الاعظم الفضل العادة به وقد نصب رسول الله صلى الله
 ميزاب لعباس وقلعه عمر عليه الآفة فمنعه على عبك واخبر بانه فعل رسول الله صلى الله عليه وآله فزده
 كما كان في الطرق المرفوعة لا يجوز لاحداث صواب فيها مستجد الا باذن اربابه وكذا لا يجوز اخراج
 ولا سابط ولا اخراج جوارح ولا بناء كان ولا حفر الوعة ولا نصب ميزاب فيها الا باذن جميع اربابها
 سوار كان فاعل ذلك من ارباب الدرب او من غيرهم ويجوز جميع ذلك باذن اربابه ولو صالحهم من ذلك
 يعون معلوم جاز بشرط كون ما يخرج به معلوم للقدار في الخرج والعلو وكذا البحث فيما يخرج به الى ملك الانسان معين
 ولا فرق في الدرب المرفوع بين احداث ما يضر ولا يضر ولو اذ دفع باب لا يستطرق فيه منع دفعاً للشيء
 ويجوز فتح الروازن والشاربي من غير اذنهم ولو اذ نوا في المنوع جاز ولم يكن لغيرهم المنع ولو اذ حفر البئر
 في الدرب المرفوع كان لا يابه المنع سوار كان لنفعه او لنفعهم ولو احدث في الطريق المرفوع حدثاً بغير اذن اربابه
 جاز لكل احد له فيه حق ازالته ولو اذ نوا في فتح الباب لو حفر البئر الوعة او اخراج رؤسنا وجارح او ميزاب
 فالأقرب جواز الرجوع لهم بعد الوضع ما لم يكن بعقد صلح لانهم انا قبل الفعل فانه يجوز قطعاً على تقييد الرجوع
 بعد الفعل ففي لزوم الارش لم نظر اقر به انه عار به اذا كان لاثنين بابان في دونه من فرغ احدهما اقرب

الى المراسه فمما مشترك كان فيه الى بابا الاول ونيز الثاني بابين الكتابين ولو كان في التماق فاضل المصدر
وتدعيه فيها سواء فيه ويجوز لكل منهما ان يقيم بابه الى ناس التدريب ولو اراد بعد العمل الرجوع الى موضعه
الاول جاز ولو اراد كل منهما نقل بابه الى داخل الدرب لم يكن له ذلك ويحتمل ذلك لانه لا جعل بابه في اول الباب
في اتي موضع شاة واذا ولى ولو قبل الثاني لدخول المصدر الدرب كان قوياً بالانه على ما اختاره اول الاسانيع
له فيه وعلى الاحتمال لكل منهما ذلك ولو اراد كل منهما ان يفتح في داره باباً اخر او يجعل داره دارين يفتح لكل واحد
باباً جاز اذا وضع الكتابين في موضع استطرافه ولو كان ظهر دار احدهما الى الشارع كما قد ففتح في حايطة بابا اليه
جاز انما لو كان بابه في الشارع وظهر داره في آل فاق المرفوع فادان يفتح باباً في المرفوع لم يكن له ذلك ولو كان
له داران ظهر كل واحد منهما الى ظهر الدار في باب في زقاق مرفوع جاز له فتح باب في الحايطة الفاضل بينهما في الحايطة
المشتركة لا يجوز فتح باب فيه ولا اطاق الا باذن شريكه وكذا لا يغز فيه وتدا ولا يبنى عليه حايطة ولا ستر
ولا فتح دورنه ولا شباك ولا يتصرف فيه بشئ الا باذن شريكه ولو فعل شيئاً من ذلك بغير اذنه كان الشريك اذنه
ما احسنه والزامه بالارش وكذا لا يجوز فعل شئ من ذلك في حايطة الجار الا باذنه وانما الاسناد اليه وانما الاسناد
به فلا بأس لعدم التحيز فصار كالاستقلال ولا يجوز وضع خشبة على الحايطة المشتركة ولا على حايطة الجار الا باذن
الشريك وانما ذلك ولو كان خشبة واحدة ولو اتمس ذلك من الجار لم يجب عليه اجابته لكن يتحجب سواركة منقرا
بالحايطة ولم يكن وسوار مع عدم التقصير الاحتياج الى الوضع وعدمه ولو لم يمكن التقيف الا به مع الحاجة
اليه ولو اذن الجار في الوضع جاز له الرجوع فيه قبل الوضع اجماعاً وبعد الوضع يجوز الرجوع الارش ولو انذرهم
القرين الا باذن مسانف ويجوز له ان يصلح له ابتداء على الوضع بشرط ذكر عدد الخشب ووزنه وطوله ولا يجوز وضعه على
جدار المسجد ايضاً سواء كان منفرداً به او نافعا له ولو اذن الجار في الوضع جاز له الرجوع فيه قبل البيع اجماعاً
وبعد الوضع الجواز اولى مع الارش لو انهم لم يعد الطرح الا باذن مسانف ويجوز له ان يصلح له ابتداء على
الوضع بشرط ذكر عدد الخشب ووزنه وطوله ولا يجوز وضعه على جدار المسجد ايضاً سواء كان منفرداً به او نافعا
ولو اذن الجار في الوضع فوضعه او يصلح له على وضعه ثم سقط او قلعه او سقط الحايطة ثم اريد لم يكن له إعادة
خشبة ان يكون القيل لمدة باقية الى وان اتفانها ومن استحق وضع خشبة على جداره فاداعا ربه او جاره لذلك
جاز اذا لم يكن التقصير اكثر ولو اراد صاحب الحايطة اعارة حايطة او اجارته على وجه يمنع هذا المستحق من وضع خشبة
لم يكن له ذلك ولو اراد هدم الحايطة لغیر حاجة المالك ذلك فلواراد هدم الحايطة بغیر حاجة لم يملك ذلك ولو اراد
هدم الخوف من سقوطه كان له ذلك وعليه اعادته ولو اراد تخويل الحايطة لم يملك ذلك الا باذن صاحب الخشب ولو اراد
الحايطة لوضع الخشب فوضعه ثم اراد صاحب الحايطة هدمه لغیر حاجة فالوجه انه ليس له ذلك الا مع الارش ولو اراد
او استهدم فقصه لم يجب عليه الاعادة فان عاده لم يملك المستعير رد خشبة الا باذن وكذا لو نقلت خشبة
المستعير لم يكن له اعادتها الا باذن جديد ولو ازالها اجتنى عدواناً ولو اجره الحايطة مدة من الزمان لم يبنى عليه
جاز بشرط ان يكون البناء معلوم العرض والطول والسمك والا لان من الطين والابن او لاجر واذا ازال قبل البناء
فله اعادته سواء ازال بسقوطه او سقوط الحايطة ولو سقط الحايطة سقوطاً لا يعود انفتححت الا جاز في البقي
رجع من الاجرة بنسبة ما تخلف من المدة ولو مالحة انا على رفع بناءه عنه او خشبه جاز كما يصح الضم
على الوضع وكذا لو كان له مسيل ماء في ارض غيره او ميزاب فضاح صاحب ارض مستحق ذلك على ان الله يعفو عنه

ولو سقط الخشب والحائط فصالحه على ان لا يعيد بنى جاز ولو وجد بناء او خشيته على ما يطمئن له او على ما يطمئن
او وجد شرائه تغلف في ملكه غير او جاز فيه ولم يعلم سببه ففي استحقاق الاستمرار نظر وكذا الاشكال في اعادته بعد
زواله ولو اختلف في استحقاق ذلك احتمل تقديمها على الخشب والبناء والتميز بالنسبة لان الظاهر انه حتى وعد ملك
الاصل عدم الاحتياج لو تباين جدارا وكان متصلا بغير واحد في اولى مع يمين وعدم اليقينة ولو كان متصلا
بها او غير متصل باحدها ولا يقينة ففى الخلاف بينهما فان حلقا او تحل في اولى ولو كان لاحدها عليه بناء او عقد مستعمل
او قبلة اوسره او كان في اصل الحائط خشبة طرفها الاخر يوجب حائط مفرد به فهو اولى وكذا لو كان لاحدها عليه خشبة
خشب موضع قامة ابرج من الاخر ولو كان خشبة واحدة ولا اعتبار بالخروج ووجوه الاجراء لا يكون الاجرة القويحة
تأجيل احداهما ولا الترتيب ولا التحسين ولا الروازن ولو اختلف في حصر ففى من عليه معا وقد قطعت على رواية ولو تباين
صاحب العلو السفلى في جدران البيت فهو لصاحب السفلى ولو تباين في جدران البيت ففى لصاحب العلو ولو تباين في
الغرفة فهو لصاحبها وكذا لو تباين في سقف الغرفة فهو لصاحبها وكذا لو تباين في سورها ولو تباين في جدران الغرفة ففى
لصاحب العلو ولو تباين في الخزانة التي تحت الدرجة ففى لها والعقد التي عليها ولو تباين في الخزانة
التي تحت الدرجة فهو لها والعقد التي عليها الدرجة لصاحب العلو ولو تباين في جدران السفلى في الخزانة وصاحب العلو في
ففى باليسل فيه الى العلو بينهما واختص صاحب السفلى بالباقي ولو تباين في سنة بين غير احدهما وصاحب الاخر ففى لها
بعد الخفاف ولو تباين في كمال الدابة بغير جملها قيل في الجمل بها الركب مع يمين وقيسا وان لو تباين في
قوب في يد احدهما اكثر او في عبد واحد ففى عليه ثابا ولو تباين في دابة واحد ففى عليه عمل قامة يحكم بها لصاحب
التمل مع يمينه ولو تباين في غرفة على بيت احدهما واما الى غرفة اخرى حكم بها لصاحب البيت ولو ائتمر الحائط المشترك
لم يجبر الممتنع من الاعادة عليها ولو طلب ترك البناء لم يكن له منعه وله بناء ما بقاضه لو ايلات من عنده فان بناء ما بقاضه
فالحائط على الشراكة وان بناء باللات من عنده فالحائط للمثاني ولو ايلات الشريك منعه من بناء باللات من عنده فالحائط
مضى ذلك فاذا بناء لعاصمه لم يكن الشريك يقضه ولا للمثاني فان بناء باللات من عنده فالحائط يقضه وليس للشريك فيه
ولا له وضع خشبه ورسومه عليه ولو ايلات الثاني النقض فقال الشريك ان ادفع نصف قيمة البناء ولا عصبه لم يجز ولو
كان اما ان اخذ نصف قيمته لا ينعى بغير خشب او بقلعه لنعيد البناء ببنائه الاجابة ولو لم يقر الشريك الانفاق
فطالبها الثاني بالغرامة او القيمة لم يلزم ذلك ولو ايلات في الاذن فانه في الاذن فغرمته كان له المطالبة ولو لم يكن بين ملكه
حائط فطلب احدهما من الاخر غير مجبر بمسح ولو ايلات البناء وحده لم يكن له البناء الا في ملكه ولو كان العلو اجل والسفل
لاخر فانه يندم السقف فطلب احدهما لم يمانه من الاخر لم يجبر الممتنع ولو ائتمر حيطان السفلى لم يكن لصاحب العلو مطالبة
باجادتها ولو طلب صاحب العلو بناء لم يكن صاحب السفلى منعه فان بناء صاحب العلو لا يعاص فهو كانه وان بناء بالآلة من
عنده لم يكن لصاحب السفلى الاستغنى به من طرح الخشب ورسوم التودد والتملك في السفلى ولو طلب صاحب السفلى البناء
فامسح صاحب العلو لم يجبر على البناء ولو ائتمر الحائط المشترك بفعل احدهما فان كان مضاف سقره ووجب عدم
فلا تبنى على البناء وان كان غير ذلك وجب عليه اعادته سواء حرجه او غيرها والشريك في الحائط لا يجبر له التصرف فيه
ببناء وغيره الا باذن شريكه سواء قل التصرف او كثر ولو حرجه باذن شريكه وسقط اعادته وجب عليه الاعادة ولو اذن ولو لم
الاعادة لم يلزم البناء ولو قيل بل يرد الارش مع الهدم غير الاذن لا الاعادة كان وجها ولو ايلات الحائط نصفين
على بناءه على الثلث جاز ولو اصيل على ان يحمله كل واحد منهما شاربيل الصلح للجنابة لو كان بينهما من اوقاة او دلا

2

ع

2

او ما عود او عين فاسباح الى عانة لم يحبر المشع ولو انفق احدنا عليه لم يكن له منع شره من الاستفاح بالما ولو كان بينهما
 عصه جدار ما تقف على قسمته جاز طولا وعرضا ولو احتل اقلها اقلها القسمة طولا والاخر عرضا اجبر المشع على الاخذ فيه
 ولو كان فيه اضر لم يحبر القسمة ولو طلبها القسمة عرضا ولا يفي العرض بجايطين لم يحبر المشع وان وفي بما احتل الاجبا
 لا شفاء الضرر وعده لا شفاء الكفره او معناه وبما يحصل لكل منهما ما يلي مله جاز ولا ينتفع به فلو احسراه لاحدا على
 اخذ ما يليه من غير قرعة ولا مثله له ولو انقضاء عرضا فبني كل منهما حايطا وبقت عده فقرة لم يحبر لاحدهما على سده
 ولا بينهما منع منه لو اراده ولو كان بينهما حايط فالتقيا على قسمته طولا جاز ويعلم بنصيبه بعلامة ولو اتفقا على القسمة
 عرضا احتل جوارن لا يحضر الحق فيها وعده لعدم تميز نصيبا احدهما والاخر بحيث يمكنه الاستفاح بنصيبه دون صاحبه
 فانه لو وضع خشبه على احد جانبيه كان نقله على الكايط اجمع ولو طلبا القسمة الكايط لم يحبر المشع بالاجل ان يتصرف
 في ملكه وان استضر جاز فله ان يبنى ثانيا بين الدور ويبيع خارا بين العطارين ويجعله دكان قصان ويجوز بئرا
 الى جانب بئرها ولو كان سطح احداهما اعلى من سطح الاخر لم يحبر على صاحب الاعلى بئرا شتره نعم يحرم عليه الشرف ولو
 اغضاه شجرة في هوى سلا غير او هوى جدار له فيه شجرة او على نفس الجدار وجب على الا الشجرة ان تله تلك الاغصان
 الثابتة لها الى بايحه اخرى او بالقطع ولو امتنع من ان تله اجبر ولو تلف بها شئ بعد الامر بالزالة ضمنه صاحبها
 ان تله اما بالقطع او بالعطف وليس بالقطع مع امكان العطف فان تلفت مع امكان عده ولو تلفت بغيره فله ان
 في ذله الى اذن الحاكم ولو صلحه على ابقائه على الكبار او في القصاص مع امكان الغصن رطب او يابس بشرط تقدير الزيادة
 واشياءها والعوض ولو صلح على له يجمع من ثمرها او يجمعه لم يحبر وكذا الحكم لو امتد عنه عرق شجر انسان الى ارضه
 سوا او اثره في ارضه او لا او ما يحاط به الى مله جاز او لزم من احسانه اليه لو صلحه على موضع فناء من ارضه يحرقها
 ماكر وسما موضع وعرضها وطولها جاز ولا حاجة الى بيان الحق لان مله العرض يستلزم ملكه الى شجرة فناء ان ينزل
 ما شاء وان صلحه على اجر الماء في ساقية من ارضه الماء الارض مع بقا ملكه عليه جاز مع تشييد المذوق واعلم بالموضع الذي
 يجري الماء منه وكذا لو كانت التي فيها الساقية محفورة او لا ولو مات الموقوف عليه كان من انفس الموقوف اليه فصح
 فاذا فتحه رجع المصالح على وثره الميث بقسط ما بقي من المدة ولو صلحه على اجر الماء رطبه من المطر على سطحه
 او في ارضه على سطحه جاز اذا علم بسد اجران الماء اما بالمشاهدة او بالمساحة لا خلافا لما رجع السطح وكبر الشرف ذكر
 المدة ولا يملك صاحب الماء المجري ولو كان السطح معه مستجرا او عانية لم يكن له المصلحة على اجر الماء فيه لا ينظر
 بذلك بخلاف الساقية في الارض المستجرة ولو اراد ان يجري ما في ارض غيره بغير اذنه لم يحبر وان اشق الضرر سوا كاره
 هناك ضرورة او لا ولو صلحه على ان يسقى ارضه من نهر او من عينه مدة معلومة جاز ولا يجوز بيع حق العوار ولا
 جناح من غير اسل بعمد البناء وكذا بيع حق سبيل الماء وجره وحق الممر وكل الحقوق المقصورة على التأييد وان جاز
 الصلح عليها لان الجمالة لا تمنع من الصلح بخلاف البيع فلو صلحه على حق الباء على الارض وجب ذكر قدر البناء وكيفية
 الحراز لا خلافا لا غرض في تناقله كما **اسباب الغصب** وفيه مقصدان الاول

الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بكم بالباطل وقال رسول الله صلى الله عليه وآله حين قضى بها سكه ووقف بمنى في حجة الوداع
أيها الناس اسمعوا ما أقول لكم واعقلوا فاني لا ادرى لعلي لا القاكم في هذا الموقف بعد ما سمعتموا قال اي يوم عظيم حرمته
كما لو اهدت البقلة قال فان دماءكم واموالكم عليكم حرام حتى تمه يومكم هذا في شهركم هذا الى يوم يلقونكم فيسألكم اعمالكم الا
هل بلغت قالوا نعم قال لا اله الا الله اعلموا انكم لا آمنون امانة فليؤتوها الى من اتقنها عليها فانه لا يحل ادماءكم
ولا ماله الا بطيب نفسه فلا سئلوا انفسكم ولا تجرى بعدى كفاراً وقال عليكم من غضب شراً من ارض طوفة من
سبع ارضين وقد اجمع العقلاء كافة على تحريم الغضب لا يكون في الغضب دفع يد المالك بل لا بد من اتيان نيل الغنا^ب
فلم ينج المالك من امساك دابته المرسلة فقلت ان من الغضب على سبيله او من سبع ساعة فتلها ونقصت قيمته^ب
او غضب لم يضمن وكذا لو رمته بمقد دابة علمها انما قتلت بغير المدة ولو حبسها نعاماً عن عمله فكذلك لا يضمن^ب
اجرة ولا يضمن المالك لو غضبته وان كان صغيراً ولو تلف بسبب كارتق و لدغ الحية والعقرب وقرع الحايطة ولا
التي خرجها الله يضمنه الغاصب اذا كان صغيراً وان لم يكن بسببه ولو اساء جرح نفسه عن العمل لم يستقر الاجرة
ولو سكن الضعيف عن مقارنته المالك معه لم يضمن ولو كان المالك خارجاً عن الدار ضمن الضعيف ولو تعد على سبيل
غير او ركب دابته بظن من وان لم يسر بها وكذا لو مدت يدها نحو فادها اذا لم يكن المالك يعلمها او كان عليها وتلف
بذلك الفعل لا يمكن غضبها العقار كالدور والكنز والاربع وغير ذلك من الاراضي فيضمنها الغاصب ولو اتلفها نفعها اجاز
كهدم حيطانها ونزق اجزائها وكس طرقاتها والقار الحجاز فيبأ ودمع لم يحصل بغيره او بانه ولو دخل ارض انسان
دار والغاصب وانما اياه عايب فتمها سوار قصده لا تعطل انما داره او دار من اذن له في الدخول اليها على اشكال اقره
عدم الضمان الا مع قصد الاستيلاء ليشق معنى الغضب فيه الذي هو الاستقلال بالباطل لا يدر عليه من دون اذن
المالك وقد يتحقق بان ليس عنده فيه ولو سكن مع المالك قرفاً لوجه انه يضمن النصف لو غضب لامة المالك كان
غضباً للكل فلو تلف الكل لزم قيمته بان يقوم الامة حاصلاً او غير حاصل ويلزم التفاوت ولو تلف بعد الوضع الزم بالكثر
مع قيمته وقت الولادة الى يوم التلف وكذا البحث في الدابة الحامل ولو استرى بالبيع الفاسد لامة الحامل ضمن^ب
والكل معاً ولو استخدم اكثر لزمته وكذا لو اساء جرداً بة فحبسها مدة الاستفاد او حبسها من غير اجازة في المرفق^ب
ان غضب من مسلم لم يضمنها سوا كان الغاصب مسلماً او كافراً ولو غضب من ذمى مستتر بها ضمنها الغاصب مسلماً
كان او كافراً ولو لم يكن الذمى مستتر بها ضمنها ولو ضمن في موضعها بالقيمة وان كان المتلف ذمياً
ولو كانت المراقبة ردة على الذمى لا المسلم ولو اسلمها حتى ماتت خلافة على ما كان فان تلفت ضمنها ولو
اراقها بغيرها غير فخللت عنده لم يلزم ردة الكل لانه اخذها بعد نوال اليد عنها ولو غضب كلباً بغير اقتناء وجب رده
ولو اتلفه ضمنه بالتقدير الشرعي واوجب له كان عليه اجرة ولو غضب جلد ميتة لم يجب رده ولو اتلفه او اتلف
الميتة محلدها لم يكن عليه شيء ولو كسر صماً او صليبا او مرياً او بطنوراً لم يضمن ويحفل ان كان اذا فصل على المباح واذا
كسر لم يصلح لزم ما بين قيمته منفصلاً او كسراً او لو كسر اينة ذهباً ونقطة لم يضمن ولو كسر اينة الخمر فتمزج^ب لا يثبت
الغضب فيها ليس بمال كاتر لا يضمن بالغضب وانما يضمن بالالاتلاف فلو اخذ من نفسه فاقعد لم يضمنه ولو اساء^ب
مكرها لزمه اجرة مثله ولو حبس الخمر عليه ثياب لم يضمنها صغيراً كان لو كسراً واما الولد منمونه بالغضب وكذا ما اقمية
من الكلاب دون كلب الدار وضمن منفعة الكلب ولو اسطاد الغاصب ملة الصيد وعليه الاجرة ولو اسطاد الغاصب
فالصيد للمالك ورجع فالوجه دخوله اجرة نخته والضمن اجداً لغضوب بعد اباقة ففي سقوط اجرة عبد الضمان احتمال

ط كل فعل يحصل به التلف فهو موجب للضمان وان لم يكن عقبا كمن باشر لا تدافع لعين فقتل حيوا ^{أو} مملوكا أو حرًا أو ثوبا أو
لمنفعة كمن سكن الدار أو ركب الدابة وكالمسب بان يحفر بئرًا في غير ملكه عدوانا أو بطرح المعادن في الطرق وأسباب ذلك
ولو اجتمع المباشر والاضمان على المباشر كمن دفع غيره في بئر فماتت مقتلة الضمان على الدافع ولو كان متلفا لمال
مكرها والضمان على المكون لضعف المباشرة بالأكراه عن السبب ^ط لو فتح قفصا من طائر أو حمل دابة فذهبها فماتت سوار
أهاجرها حتى ذهبها أو لا وسوار ذهبها عقبا للفتح والحمل ومكنا تروها وكذا لو فذل قيد لعن عبد محبوس فابنوا ما لو كان العبد
عاقلا أو فتح بابا على مال فسرقت ولا ضمان ولو فتح القفص وحل الدابة فوقها فإثر ففرها فالضمان على المتفرق لا سببه
أحقن فاحتقر به الضمان كالدافع مع الكافر ولو وقع طائر انسان على جدار فمعه أو فطر لم يضمنه لأن تصرفه لم
سبب فواته لأنه كان ممنعا قبل ذلك ولو رماه فقتل فضمنه وان كان في داء لا مكان تنفيره فقتله لو حلز فماتت فماتت
فدفعه فماتت سوار خرج في الحال أو على التدبير خرج أو خرج بعينه قبل انشائه فقط اذا فعل احد جانبيه فمال على التدبير
حتى سقط ما لو قبلته الريح أو زلزال الأرض أو كان جامدا فذاب بالشمس ففتح الضمان اشكال من حيث حصول المباشر
فضعف السبب ولو اقرب عرضه مارا فاذابته فسال والضمان على المتقرب بان سببه لخصيص حصول التلف
حقيقته ولو اذابه احدهما أو لا ثم فتح الثاني رأسه فاندفع والضمان على الثاني ولو فتح زقا مستقل الرأس ففتح فيه
واستمر خروج وجهه على التدبير فماتت فماتت ففتح الضمان ما بعد التكنيس على الثاني وما قبله على الأول ولود لا السراويل على
المال انمنه على اشكال وكذا الرجل رباط سفينة فذهبتا وغرقت بسلا أو قد في ملكه مارا أو في بئر فطار سورا
دار بجوار فاحترقها أو سقى أرضه فسال الماء الى الجان فغرقا لم يضمن ان لم يفرط بخروج فعله من العادة ولو علم بطلب
على طينه التقدي الى الاضرار اختيارا فمن بان اخرج مارا لم يضمن في العادة لكن تقي او في مخرج سد يدهم على او فتح
ماء كثيرا في زرعته وكذا لو طرح مارا في زرعته وهو يعلم الضمان بزرعه بزرع عين وان النار تسري اليه ضمن او فتح الماء
في أرض غيره أو اوقد في دار غيره ولو سري الى غير الدار التي اوقد فيها والارض التي فتح الماء فيها ضمن لا سيما في عدوان ولو
ارسل النار في ملكه بقدر حاجته وهو يعلم انه ينزل الى ملأ غيره ولأنه لا حاجته ضمن وكذا لو طرح مارا في زرعته وهو يعلم
ان النار تسري بزرعه وان النار تسري اليه ضمن ^ط لو التي مبيتا في مبعده أو جوارا يضعف عن الفرار فاعلم السبع
ضمنه ولو غضب شاة ثمان ولدها جوعا ففتح الضمان اشكال وكذا لو غضب دابة فقتلها أو جرحها أو حبسها الا الماشية
من حراسها فالتفوق التلف ولو اختلفا اريج الى داره قرب عينه لم يضمنه لأنه امانة حصلت تحت يده على اشكال
وان لم يعرف صاحبه فهو لغة ولو عرف صاحبه لم يضمنه فانه لم يفعل ضمنه ولو سقط طائر في داره لم يضمنه
حفظه ولا اعلام صاحبه لأنه محفوف بنفسه ولو دخل برج فعلق عليه بنية اسأكه بنفسه ضمنه ولو لم ينفذ
لم يضمنه لأن له التصرف في برجه كيف شاء به المقبوض بالبيع الفاسد مضمون وكذا التقبوض بالتعم ولو استوفى
المنفعة بالاجارة الفاسدة ضمن اجرة المثل ولو اكلت الدابة شيش غير ضمن صاحب الدابة مع تفریطه فحفظها
ولو استعار دابة غير فاكلت ضمن المستعير مع تفریطه سوار ان تلفت لما لكها او لغيره ولو كانت الكلبة في يد
الراعي ضمن الراعي مع تفریطه دون المالك واذا جرد المودع فهو عائب من وقت الجرد ولو غضب لغير
العاصب تخير المالك في الرجوع على ايمانه سوار وله الزام ما لا يبدل الا احدى ^ط قال الشيخ رحمه الله لو خشي سقط
حائط جاز ان يسند بجنح العين بغير ذنبه واجبة عليه بالاجماع وفيه فطر المقتل ^ط الثاني في الاكراه
وفيه ^ط بجنا ^ط يجب رد المعضوب مع بقاء عينه ولو اخرجته من باب الغضب وجب عليه رده بعينه وان عزم

اصغاف قيمته ولو دفع الغاصب جزء الرد ومكنه منه في موضعه او بذله اكثر من قيمته لم يجب على المالك القبول
 ولو رضى المالك به في موضعه بغير جزء الرد او طلب رده الى بعض الطريق وجب على الغاصب الاحابة بخلاف ما لو طلب
 حمله الى مكان اخر في غير طريق الرد وان كان اقرب او طلبا جزء الرد ولو عسر الرد وجب مع امكان اللوح رفع به القيمة
 وهي على الساحل او في اللجة واللوح في اعلاها ولوحيفا الفرق لم يجب والمالك اخذ القيمة فاذا امكن رده اللوح
 استرجعت ورده القيمة ولو خيف عرق مال الغاصب خاصة فلفت ولواستدخل الخشب في بناءه وجبردها فيها
 وان ادى الى خراب البنايه كذا لو غصب جرافتي عليه او خيطا فطابه ثوبا ولو بلي الخيط او تكسر حجر او تلفت الخشب
 رده القيمة ولو امكن تبيع الخيط من الثوب وجب وضمن النقص ولو خشي تلفه بائنه ضمن القيمة ولو طاف به
 خرص حيوان لاحت له كمنته والكلب العقور بها الخنزير وجب رده ولو كان له حرة وخشي من ترحه تلف الحيوان
 او السنين او بطل الثور وجبت القيمة ولو كان الحيوان مأكول اللحم فالأقربانه كذلك وكل موضع يجب فيه رد العين
 لو دفع الغاصب القيمة لم يجب القبول وكذا لو طلبها المالك ب لوم خرج المعضوب بما يمكن تمييزه كلفا التمييز وان
 لا تحفة بالشعير او الدخيل لثمنه او التسمم بالعدس او صفاء الحسب بكبان او اسود الزبيب بالتمر واجرة التميز
 على اللحم الغاصب ولو لم يكن تمييزا بجميع وجب تمييزا امكن وان لم يمكن تمييزه فان خلطه بمثله كان شركا ولو مزجه
 باجود او اودون او بغير جنسه كالزيت بالشيخير الزم الغاصب بالمثل لاسمه لا العين ولو بذل الغاصب مع الخرج
 بالاجرة حقه منه وجب القبول وكذا لو رضى المالك مع الخرج بالادون بقدر حقه منه لو لم الغاصب دفعه ولو اتقا
 على ان يخذل اكثر من حقه من الردى وادون حقه من الجيد لم يخر لانه با ويحذر العكس فياخذون حقه من الردى
 واكثر من حقه من الجيد اذا لمقابل للزيادة وانما هي تتبع والوجه عندى المنع في الجميع مع البيع والحوار
 في الجميع مع الشئ ولو مزجه بالافقه له كاللبن بالماز كان امكن تخليصه وجب وان لم يمكن كان كالمزج
 بفسد مرجع بمثله والا بالعين وارثن النقصان لو حدث في المعصوب عيب ضمن الغاصب الارش سواء كان
 للنقص من الغاصب او من غيره او من قبل الله تعالى اذا كان النقص مستقرا كخرق الثوب وتكسر الارض والوس
 الطعام من خراب البنايه وتمزق الثوب سواء من رقة قليلا او كثيرا ولو كان النقص غير مستقرا كعفن الخطة قال الشيخ
 رحمه الله يضمن قيمته المعصوب والوجه انه يضمن النقص وكلما تجدد نقص ضمنه والارش قدر نقص القيمة في
 جميع الاعيان وروى علما وانما عين الدابة نصف القيمة وفي العينين كالقيمة وكذا كل ما في البدن منه انسان
 وبتلاوي بيمينه القاضى وغزو الارش لو تلف المعصوب او تعذر رده فان كان مثليا وهو بايماثل اخر او
 وسفاوت صفاته كالجرب والادهاه وجب رده مثله فان تعذر المثل ضمن قيمته يوم هو الرد لا يوم الاعواز سواء
 حكم الحاكم بالقيمة عند الاعواز فادتا ونقصنا ولم يحكم ولو قدر على المثل بعد دفع القيمة لم يرد عليه ولو وجد المثل
 باكثر من ثمن المثل فالوجه وجوب الشراء وان لم يكن مثليا وجب قيمته فان لم يختلف من حين الغصب الى حين الدفع
 فلا بحث وان اختلفت فان كان المعنى في المعصوب من صغير او كبير ومن وفرا او تعلم ولسيان ونحوه وجبت القيمة اكثر
 ما كانت وان كان اختلافا في التغيير لا سعارا لاكثر على ثمن القيمة يوم الغصب لانه الوقت الذي زال به عنه والوجه
 عندى ضمان القيمة يوم التلف لان الواجب في الذمة مع بقاء العين ردها وانما يصالح القيمة مع تعذر الرد وهو
 يوم التلف وقال الشيخ رحمه الله يضمن ثمن القيمة من حين الغصب الى حين التلف ولا يعرف بزيادة القيمة ولا نقصا
 بعد ذلك والذهب والفضة يضمنان بالمثل وقال الشيخ بالقيمة بقدر التلف بالبدن كالمثل ولو تعذر المثل وكان

وكان نقد البلد بخلاف المضمون في الجنس من النقد وان كان من الجنس ولياوى المضمون والنقد وانما جاز وان
 تفاوت قوم بغير جلسته ه القيمة السريفة لا يضمن بقضائنا بقا وتا الاسعار مع مرد العين ويضمن القيمة كالا
 فلو غصبه حبلًا وكسر وجب عليه ارشته وكذا لو غصب ابنه فكسرها ولو اتلفا المعمول من الحديد والواحد من الخا
 من الاواني وغيرها والى من الذهب والفضة والمنسوج من الحرير والكتان والظن والمقر والى من ذلك ونسبه
 ضمن الاصل بمثله وقيمتها الصنعة وان زاد على الاصل ربويًا كان او غير ربوي بخلاف البيع لان الصنعة
 لا يباع بها العوض في العقد ويباع بها في الاتلاف ولهذا لا ينفرد بالعقد ويتفرد بالاتلاف ولو كانت الصنعة
 محترقة لم تكن مضمونة سواء اتلفها خاصة او اتلفها مع الاصل ولو غصب عبداً مات في يده ضمن قيمته
 وان كانت دية الحر ولو قتله العاصب قيل عليه قيمته ما لم يتجاوز دية الحر فلا يضمن الزايد والوجه عندى ضمانه
 بسبب الغصب ولو قتله غير العاصب فعليه القيمة ما لم يتجاوز دية الحر ولا يضمن الزايد بل يكون الزايد على
 العاصب والاصل على القاتل ولو جنى عليه العاصب بما دون النفس فان كانت مقدرة في الحر ففي كذا في العبد
 بالنسبة الى قيمته والاف فيها الحكمة والا فرب عندى الزام العاصب باكثر الامرين من ارش التقصير ودية العضو
 لان سبب ضمان كل واحد منهما قد وجد فعليه اكثرهما ولو كان تساوى القاتل زادت قيمته مساوى الفين
 ثم قطع بين نقص القاتل لانه الف ودية العبد لان زيادة التوق مضمونة مع تلف العين ويد العبد كصفه
 وان نقص القاتل وخمسائة فعلى اخبراه يضمن القاتل وخمسائة ودية العبد وعلى القول الاخرى الف والعبد
 وان نقص منسماة وجب عليه الف والعبد معا ولو جنى عليه غيره ضمن ثمانية مقدرة في الحر بقدر
 من القيمة فان نادى الاثنان فالايد على العاصب وما لا تقدير فيه فالارش على الجاني ولو مثل العاصب به فلل
 الشيخ رحمه الله عتق وعليه القيمة والاقرب باختصاص لفتن بالتمثيل بالمولى ولو جنى العاصب عليه بثلث
 فالشيخ تخير المالك بين دفعه واخذ القيمة وبين مساكه بغير شئ نسوية بين العاصب وغيره وليس بمعتد
 بل يجب دفعه مع القيمة ولو قطع غير العاصب يده تخير المالك في الرجوع على ايما شاء فان رجع على الجاني فله
 عليه نصف قيمته ولا يرجع على احد ويضمن العاصب لزيادة ان نادى الارش ولا يرجع على احد وان رجع على
 العاصب لزمه الاكثر من الارش ونصف القيمة على ما اختره فان تساوا او كان الارش اقل رجع العاصب على
 الجاني لان التلف حصل بفعله فاستقر الضمان عليه وان زاد الارش رجع العاصب على الجاني بمضاف القيمة
 لانه ارش جانيه فلا يجب عليه الاكثر ولو جنى العبد المتصوب عمدا فقتل ضمن العاصب القيمة وان طلب را
 الدم المدية الزم العاصب باقل الامرين من قيمته والدية ولو جنى على الطرف عمدا فقتل ضمن العاصب وهو انفس
 من قيمة العبد دون ارش العضو لانه ذهب بسبب غير مضمون كما هو شبه سقوطه بغير جناية وان طلب منه
 الارش فعلق ارش العضو برقبته وضمن العاصب قتل الامرين ولو جنى على سيده فجانيته مضمونة على العاصب
 ايضا لان من جملة جانياته الموجهة للنقص ولو زادت جناية العبد على قيمته ثم مات فعلى العاصب قيمته
 يدفعها الى سيده فاذا اخذها فعلق بها ارش الجناية فاذا اخذوا الى الجناية القيمة من المالك ورجع المالك
 على العاصب بغيره اخرى لان الماخوذة اولا استخفت بسبب وجد في يده فكانت من ضمانه اما لو كان العبد
 ودية جنى بما يستغرق قيمته ثم قتله المستودع وجب عليه قيمته وتعلق بها ارش الجناية فاذا اخذ
 الى الجناية لم يرجع المالك على المستودع لانه جنى وهو غير مضمون ولو جنى العبد في يد المالك بما يستغرق

قيمته ثم غصبه غاصب فجنى في يده بالمسخر فأيضا سعى في الجانيين وقسم ثمنه بينهما ويرجع المال على الغاصب
 بما اخذ الثاني لان الجناية في يده وكما للمجنى عليه اولا اخذ دون الثاني لان الذي اخذ المال من الغاصب هو
 عوض ما اخذ المجنى عليه ثانيا فلا يتعلق به محقه ويتعلق به حتى الاول لانه بدل عن قيمته الجاني ولو كان العبد
 في يده الغاصب فعليه قيمته بينهما ويرجع المال على الغاصب بنفسا لقيمة لانه ضامن للجناية ويكون للمجنى
 عليه اولا ان ياخذ كاقلامه ولو نقصت عين المصروب دون قيمته فان كان الزاد بغير مقدار البذل
 كعبد خناه وزيت اخلافه من النقص فحين نقص العبد ب قيمته وهو دية ما اتلفه ونقص الزيت بمثل مع ردة
 العبد والزيت وان كانت الجناية يستغرق قيمته العبد ولو سقط ذلك لعضو باقية فلا شيء لانه يزيد به قيمته
 وان لم يكن مقدرا كالتمن المظفر اذا ذهب ولم ينقص قيمته فالواجب ردة ولا شيء عليه ولو كان النقص في
 مقدار البذل لكن الزاد منه اجزاء غير مقصورة كعصر اخلاء حتى ذهب ثلثا فنقصت عينه دون
 قيمته كالا شئ رجه الله لا يضمن شيئا ويرة الباقي لان الاجزاء الزاهية لاقية لها ويقصد اذها بما
 والوجه عندي وجوب اثمان ولو نقصت العين والقيمة معا وجب ضمان النقصين كطل زيت قيمته درهم
 فان غلبه فنقص ثلثه ومائة قيمته الباقي نصف درهم وجب عليه ثلث رطل وسدس درهم ولو كانت
 قيمته الباقية ثلثي درهم فليس عليه اكثر من ثلث رطل ولو نقص العبد فنقصت قيمته لم يكن عليه اكثر من
 ضمان خبيسه ولو ضمن العبد في يده الغاصب سمي بنقص به القيمة او كان ثوبا ففقد ريشا او كانت
 الجارية باهرا فسقط ثدياها وجبارش النقص جاعا ولو كانا كعبدا من فنت لحيته فنقصت قيمته
 فمن النقصان ويحتمل عدم اثمان لان الغاية لا يقصد قصد النقصان فكان كالصناعة الحرة والحيث
 في المدين والمكاتب المطلق الذي لم يورث شيئا والمكسوط واما الولد كالبحت في النفس ولو تخر بعض العبد
 كان حكم ذلك البعض حكم الاخر لو فقد ردة العين كعبد ابتا وداثة سررت وجب على الغاصب قيمته
 وميلكها المصروب منه ولا يملك الغاصب العين بل شيء قدر عليها وجب ردها وليست القيمة لحيثما
 الى ان ياخذ القيمة ويجب عليه ردة تمام المصروب ^{النقص} المنفصل واجر مثله الى حين دفع البذل ان كان ذا اجرة
 وحل يجب عليه اجهاد بين دفعه دفع بدله الى ردة قبل نفع والا فبعدم الوجوب ويجب على المالك ردة ما
 بدلا لما الغاصبان كان باقيا بعينه ورة زيادته المتصلة كالتمن دون المنفصله ولو غصب عبيرا
 فصار غمرا وجب عليه قيمة العبيران تعذر المثل فان صار خلا وجب ردة ه وما نقص من قيمة العبيرين
 فليست رجة ما اداه من بدله ولو غصب شيئين فتلفا احدهما فنقصت قيمة الباقي بالتفريق كالحقير ردة
 الباقي وقيمة التالف مجتمعا وان شئت نقص فلوسا وياسته درهم ومائة الباقي يساوي درهمين ردة
 ورة اربعة درهم وكذا الوثق ثوبا بنصفين فنقصت قيمة كل منهما بالثقل ثم تلفا احدهما ولو كانا فتيين ردة
 مع ان شئت ولو لم ينقصه الشئ ردة ما بقي ثمن ولو تلفا احدهما ردة الباقي وقيمة التالف ولو اخذ احد
 الخفين فالتلفه ونقصت قيمة الاخر في يده المالك بسبب لا نفرا ضمن التالف مجتمعا وفي ضمان نقص قيمة
 الاخر فنظره نصرا ما الغاصب لا يخرج العين عن ملاء المالك سواء بقى الاسم والصفة او لا وسواء
 حصل العين من الغاصب او من غيره فلو غصب حنطة فطحنها او كتبا ففقرها او نسجه لم يملكه الغاصب
 والمالك اخذ وان شئت نقصه ان نقص ولا شيء للغاصب في زيادته ولو استاجر الغاصب على عمل شيء من

ذلك فالاجرة عليه فان حصل نقص كذبح الشاة تخير المالك في ان يرضى بالنقص بين الرجوع على العاصب او على المشتري
فان كان الذابح عالما بالعصب استقر الثمن عليه والا استقر الثمن على العاصب لغروره ولو غصب ثوبا فلبسه فالا
فذهب بنصف قيمته ثم عطف الثياب فادت قيمته وجب رده بالارش فلو كان يساوي عشرة ونقص بالاشغال
خمس ثم تغير سعره فساوي عشرة ردة الثوب وخمس وكذا لو خست الثياب فصارت قيمته ثلثه ردة الثوب وخمس
لا غير ولو غصب الثوب ونقص بقض اجزائه فعليه ان يرضى بالنقص فان اقام عنده مدة بليلة اجرة لزمه الاجرة ايضا
ولم يتبدل اسوا استعماله او تركه وسواء كان ذهاب بعض الاجزاء بالاستعمال او بغيره ولو نقصت العين عند العاصب
ثم باعه فتلّف عند المشتري تخير في تضييع من شاء فان ضمن العاصب وجب اكثر ما كانت قيمته من حين قبضه
الى حين التلف وان كان له اجرة فله الرجوع على العاصب بالجميع وان شاء رجع على المشتري باجرة مقامه في يده
وبالباقي على العاصب ويرجع المشتري على العاصب بما غرمه مع الجهل لا مع العلم ولو غصب طعاما فاطعمه غير
المالك تخير المالك في تضييع من شاء فان رجع على الاكل لم يرجع على العاصب مع علمه ويرجع مع الجهل وان
رجع على العاصب رجع العاصب على الاكل مع علمه ولا يرجع مع الجهل ولو اطعمه المالك فاكله عالما بانّه
طعامه يربى العاصب وان لم يعلم فالضمان على العاصب ولو رهب المضروب المالكه او اهداه اليه فالوجه براءة
الذمة وكذا ان باعه اياه او اقضته اما لو اودعه اياه او اجرة او رهنه او اعان لم يرض من الضمان الا ان يكون
المالك عالما لانه لم يعده اليه سلطانه وانما قبضه امانة ولو روجح الجارية من المالك فاستولاهام مع الجهل
بعد الاستيلاء ويرى العاصب ولو قال العاصب المالك هو عندي فاعتقه فالوجه عدم نفوذ العقود
لغروره ولو قيل بنفذه فالاقرب الرجوع بالغرم ولو غصب خبثا فزرعه او يضاف خضنه فالزرع والفرع
القبض والحجّة ولا يثنى للعاصب عن العلف والسقي ولو غصب شاة فزاعلمها فحلاها فلولد لصاحب الشاة
ولو غصب غلا فزاعه فالولد له وعليه اجرة الضراب لصاحب الغل وان لم ينقص من الغل ان يضره
قال الشيخ رحمه الله لا يضمن اجرة الضراب وليس بمعتدي اذا زاد قيمة المصوب بفعل العاصب فانما
صنعه كنعلم الصنعة وخيانة الثوب ولنسج الغزل رده بعينه اجرة ولو نقصت قيمته بشئ من ذلك
نعمن الارش ولو صالح البقرة حلما ردها كذلك فلو كسر يضمن الصنعة وان كانت من جهته لا يضمن
تامة للبقرة فان اجبن المالك على رده الى البقرة وجب ولا يضمن ان يرضى الصنعة ويضمن ما نقصت
قيمة اصل البقرة بالكسر وان كانت عينا مثلا ان يصنع الثوب بصنع منه كان له قلع الصنيع وعليه ارش
ما ينقص من الثوب بالقلع والمالك قلع الصنيع عن الثوب لانه في ملكه بغير حق ولو اراد صاحب الثوب
اخذ الصنيع ب قيمته او العاصب اخذ الثوب ب قيمته لم يجبر الاخر ولو اتفقا على السقي كان ثم تغير قيمة
احدهما بالا لبايع كما يشريكين كان باعاه كان الثمن بينهما على النسبة وان زاد قيمته لزيادة الثياب في السوق
كانت زيادة المالك وان كانت لزيادة الصنيع في السوق فالتن زيادة للعاصب وان كانت لزيادة الثياب في السوق
على نسبة زيادة كل منهما وان كانت لزيادة الصنيع في السوق فالتن زيادة للعاصب وان كانت لزيادة الثياب في السوق
القيمة لتغير الاسعار لم يضمن العاصب وان نقصت للعمل ضمن العاصب ان نقص المجموع عن قيمة الثوب
ولو زاد كان الزائد للعاصب ولا يثنى على المالك بنقص الصنيع ولو كانت قيمة الثوب خمسة والصنيع كذا
ثم زادت قيمة الثوب في السوق فساوي سبعة ونقص الصنيع فساوي ثلثه وساوي المجموع عشرة

فلما حبس الثوب سبعة وألحقه بالعاصب ولو ما وى اثني عشر فلما حبس الثوب نصفها وخمسها والعاصب خمسها
وعشرها ولو صار قيمة الثوب في السوق ثلثة والصبغ سبعة أخسر حال ولو أراد المالك مع الثوب لم يملكه العاصب
منعه ولو أراد العاصب بيع الثوب كان للمالك منعه ولو كان المالك ولم يصغر أحدهما بالاجتماع رده ولا شيء عليه
وان نقص بالصبغ ضمن العاصب ولو نقص للتعلم ضمنه ولو كان المالكين ولم ينقص القيمة فبما شرا كان وان
زادت فإثر زيادة لها وان نقصت للصبغ فالضمان على العاصب وان نقصت قيمة أحدهما للتعلم ضمنه ولو
أراد صاحب الصبغ قلعه أو المالك اجبر المصنع وعلى العاصب رثن النقص من كل منهما إذا زاد بالانصوب وفرا
مضمونة في يد العاصب فلو غضب عبدا أو مائة قيمته مائة ضمن أو تعلم صبغه فإوى مائتين ضمن العاصب
وما ينقص من الزيادة سوار طالبا للمالك بزيادة أو لم يطالب وكذا ينقص العاصب ما يجده من ابن أو
ومن ومنافع كسكنى الدار وركوب الدابة وكل منفعة لها اجرة بالعادة سواء تلف منفردا أو مع الكل وسواء تجدد
في يد العاصب أو غصبها إذا تم نقصت عنده ولو غصبها وقيمتها مائة فتمت فبلغت الفأثر تعلقت منفعة
فبلغت الفين ثم غرقت وشئت فبلغت مائة ردة ما وردة الفأثر ثمانية ولو بلغت بالثمن الفأثر غرقت فبلغت
مائة ثم تعلقت فبلغت الفأثر نيت فعادت إلى مائة ردة ما وردة الفأثر ثمان مائة لأنها نقصت بالرجوع إلى مائة
وبالتسليم ثمانية ولو تمت فبلغت الفأثر غرقت فعادت إلى مائة ثم غرقت فعادت إلى الف ردة ما وردة ما
أما لو تمت فبلغت الفأثر غرقت فعادت إلى مائة ثم تمت فعادت إلى الف ردة ما وردة ما وردة لا تجوز
ويجوز وجوب ردها إذا ما مع نقصان نقص الزيادة الأولى كالوكانا من جنسين فإن ملك الألفان لا يخر
بملكه وإن زيادة الثانية غير الأولى أو ما لو تعلقت فبلغت الفأثر نيت ثم تعلقت ما نيته وبلغت الألف فأنه
ردة ما بغير شيء لأن العلم الثاني هو الأول ولو تعلقت علما آخر غير الأول وصنعه غير الصنعة التي لبيتها أو لا
ففي الثغائر بنظر ولو من المصنوب ثم رى أو أبضت عينه ثم ذهب بها فمها ردة ولا شيء عليه وكذا لو جلت
فقصت ثم وضعت وزال نقصانها ولو ردت المصنوب ناقصا بمرض أو عيب فعليه أرشته فإن زال عيبه في يد
مالكه لم يلزمه ردة ما أخذ من أرشته وكذا إذا أخذ المصنوب دون أرشته ثم زال العيب قبل أخذ أرشته لم يقطع
فمانه ولو زادت القيمة من زيادة الصفة ثم زال النقصان ثم عادت الصفة ناقصة عن قيمة الأولى ضمن الثغائر
يب لو باع العاصب فالأقرب أنه كالقصور ويقف على الحاجة ويضمن المشتري العين والمنافع ولا يرجع على العاصب
مع علمه ويرجع مع الجهل وتخييرا لما لا في الرجوع على من شاء منهما فان رجع على العاصب رجع العاصب على
العالم لا الجاهل وان رجع على المشتري رجع المشتري على العاصب بما دفعه من الثمن ان كان المشتري جاهلا
والأفلا والمالك مطالبته بالمثل والقيمة ولا يرجع بده على العاصب وما يفرمه المشتري مما لم يحصل له من
كسب الدار ونمرة الشجرة والصفوف والمكين ففيه قولان أحدهما ان الضمان على العاصب سائما لأنه سبب
وإبانة ضعفه بالغرور والثاني في التخيير فان رجع على العاصب لمكان الحيولة يرجع على المشتري وان رجع
على المشتري لاستقرار التلف في يده لم يرجع على العاصب ولو وطئها المشتري فعليه العشر مع البكارة ونفسه
مع الثوبة وأرش ما ينقص بالولادة وينقص الولد حراً وعليه فداء يوم سقوطه حياً لا يوم المصاوبة وفيه
بقيته لا بمثله ويرجع بذلك كله على البائع ولو أقامت عند مدة مثلاً اجرة فعليه الاجرة وكل ما كان يجب على المشتري
فلذلك الرجوع على من شاء منهما فان رجع على المشتري وكان عالماً بالعيب لم يرجع على العاصب على ما بيناه وان

فقامه ثلثة قيمتها وارثن بكانها وبذلك من اجرائها فهذا لا يرجع به لانه دخل مع البايع على ان يكون
 الولد مضمونا عليه ولم يحصل من جهة التلاف وانما الشرع اتلفه بحكم مع العاصب وكذا نقص الولادة ^{ثالثا} والثالث
 واجرنهما ففي الرجوع به قولان احدهما يرجع به لانه دخل في العقد على ان يتلفه بغير عوض والثاني لا يرجع به لانه
 غرم ما يستوفيه بدله كقيمة الجارية وان رجع بذلك كله على العاصب فكلما لورجعه به على المشتري لم يرجع به على ^{العاصب}
 يرجع به العاصب وكلما لورجعه على المشتري رجع به على العاصب بما يرجع به العاصب وقد تقدم بيان ذلك
 كله ولوردة فاحا ملائمت من الوضيع ضمن العاصب ولا يملك المشتري ما يقبضه بالبائع الفاسد سواركا
 البايع المالك او العاصب وغيرهما ويضمنه وما يتجدد من ثمنه وما يزداد به قيمته لن زيادة صفته فان تلف
 عنده فمن العين باعلى القيم من حين قبضه الى حين تلفه ان لم يكن مثليا والوجه عندي انه يضمنه يوم ^{التلف}
 لو طلبها العاصب جاهلين بالتحريم لزمه مهر المثل وقيل العشر مع البكارة ونصفه مع عدمها ولا يجب الا مهر واحد
 وان تعدد الوطى ولا حد عليه ولو افضها باسبعه لزمه ارثن البكارة فان وطئها بعد ذلك لزمه الامران ولو
 ذهب البكارة بالوطى لم يجب عليه اكثر من المهر والعشر وان حملت فالولد حر لاحق به للثبته فان وضعته ميتا
 لم يضمنه لان التقويم انما يجب للحيلولة ولم يحصل هنا وان وضعته حيا فعليه قيمته يوم الولادة وارثن ما ^{يقص}
 منها بالولادة واجرت بمائة بقاءها في يده ولو ضربها العاصب فالتقه ميتا ضمن لمولاه دية جنين ام ولو
 ضربها اجنتي فالتقه ميتا ضمن العاصب دية جنين حر وضمن العاصب للمالكة دية جنين حر
 وضمن العاصب للمالكة دية جنين امه ولو كانا عاقلين بالتحريم فانه طارعه حذامعا ولا مهر وقيل يجب
 عوض الوطى للمالكة لانه حقه فلا يسقط بهما الامة ولو كانت بكر لزمه ارثن البكارة على القولين ولو اكرها
 على الوطى اختص الحد به ووجب المهر للمالكة وهل يبعد المهر بقعة الوطى بالاكره نظر فان حملت فالولد حر
 لمولاه ولا يلحق بالوطى فان وضعته حيا وجب رده معها وان اسقطته ميتا لم يضمن لعدم العلم بحياته ولو
 وضعته حيا ضمنه العاصب لو مات بقيمته وعليه ارثن ما نقص بالولادة ولا يحبر بالولد ولو ضمن به ^{العاصب}
 فالتقه ميتا ضمن عشرين امه وان ضربها اجنتي فكذلك والمالكة تضمن من ثمنها ويرجع العاصب
 على المضارب اذ يرجع عليه ولو كان العاصب عالما وحيا بطله ففعله الحد والمهر ولا يلحق الولد ولو كان العكس
 لحق به انما الولد وسقط عنه الحد والمهر وحدت هي بدلو غضبا ايضا فزعموا او غرمها فانزع والغرس للعارس
 والزراع وعليه اجرة الارض للمالكة وازالة الغرس والزراع وطم الحفر وارثن الارض ان نفقت ولو بذلت
 الارض قيمته الغرس والزراع لم يجب على العاصب القبول وكذا لو بذل العاصب قيمة الارض للمالكة ولو وهبه
 العاصب الزرع والغرس لم يجب على المالكة قبوله سواركان في قلعه غرس صحيح او لم يكن واغصبا الارض
 والغرس من واحد فزعمه في الارض جبر على قلعه ان طلبه المالكة وعليه تسوية الارض وارثن نقصها
 ونقص الغرس والاجرة وان لم يكن في قلعه غرس صحيح فالوجه انه كذلك ايضا ولو اراد العاصب قلعه
 ومنعه المالكة لم يكن له القلع وكذا البحث لو بقي في الارض ولو سبقت الارض وفها كان المالكة
 مطالبة بازالة ذلك سواركان له فيه غير حتى صحيح او لم يكن وعلى العاصب ارثن النقصان ولو
 طلب العاصب قلعه فله ذلك سواركان به قيمة بعد الكشط او لم يكن ولو كشطت بالارض
 لزمه رده وفرضه على ما كان ولو وضعه المالكة وكان في مرة غرس من ازالة ضرب او سمان فله فرضه

ورده ولو ضرب بالتراب لبنا لم يكن له اجرة ولو جعل منه بيتا كان له حله واخذ سه ولو جعله جارا او فخارا الزمه
 رده بغير اجرة وللمالك ايجاب على كسره ويحتمل عدم لانه سفيه ولو خرف في الاذن المصوتة بين الزمده طم او لم ينفه
 المالك لم يكن له المظم وفما من سقط الغبن فيما يرد بها المالك على العاصب اجرة الارض من غصبها الى وقت
 تسليمها وكذا كل مال له اجرة سواء استوفى المنفعة او تركها ولو باعها من الاثمن اجرة الارض حاشية ولو باعها من
 الاثمن المصوب منه اجرة دار مبنية ولو غصب دارا فقصها فاجرة دار الحين نقصها او اجرة مهد ومته
 الى حين ردها وارث النقص ولو لم يزرع العاصب الارض فقصت لثمن الزرع كارض البقرة ضمن النقص
 المالك الارض وهي مزرعة كان له ايجابا للعاصب قلعه كالغرس ولو اراد المالك ابقاها والزرع الى وقت
 خصاذه باجرة ورضي العاصب فتح ولو اراد اخذ الزرع ودفع القيمة لم يحجب العاصب على القبول وان انثرت الشجر
 كانت ثمره للعاصب وللمالك قلعها قبل ادراكها وليس للمالك شئ من الثمرة وان كانت موجودة في الثقل بل له الا
 ولا لزم تبليغ الغرس وطم الحفر ارش النقص ولو غصب ثجرا كان الثمر للمالك وعلى العاصب ارش ما ينقص من الثمرة
 بالتجفيف وليس له عليه اجرة الشجر اذا لا اجرة له به لو اجر العاصب العين ولا اجارة بالهبة وللمالك الزام من سائر اجرة
 المثل فان ضمن المستاجر لم يرد في العقد على انه يضمن المنفعة وليستطعنه المستأجر فان كان
 دفعه الى العاصب رجع به ان كان جاهلا بالعصب ولو تلفت العين في يده كان غرمه للمالك رجع على العاصب
 وان كان عالما لم يرجع على احد ولو غرم العاصب الاجرة والقيمة رجع بالاجرة على المستاجر مطلقا وبالقيمة مع العلم
 ولو ادع المصوب او وكل وكلا في بيعه فتلغى من المالك من شركائه ضمن العاصب رجع على المتروك
 والوكيل ان كانا عاقلين ولا يرجع احدهما لو ضمنه المالك وان كانا جاهلين ورجع على العاصب لم يرجع عليه بالقيمة
 ولا اجرة وان رجع عليه بما رجع على العاصب ولو اعاده فخلعت عند المستعير بخير المالك كان غرم المستعير مع علمه
 لم يرجع وان غرم العاصب رجع وان كان جاهلا رجع بقيمة العين على العاصب ان غرمه ولا يرجع العاصب عليه
 بما ان رجع المالك عليه وهل يرجع المستعير على العاصب بالاجرة لو غرمها المالك فيه احتمال من حيث انه دخل على
 المالك فله غير مضمونة ومن حيث انه انتفع بها غرمه وكذا البحث فيما يتلف من الاجرة بالاستعمال ولو ردها المستعير
 او المتروك على العاصب فله ان تضمينه وليستقر الضمان على العاصب ولو وهبه لعالم بالعصب استقر الضمان
 على المتهب ولو كان جاهلا بخير المالك فان ضمن المتهب رجع على العاصب بالقيمة والاجرة لانه غدر وان ضمن الواهب
 لم يرجع على المتهب وفيه احتمال ولو اجر بالمصوب فالرجح للمالك ان يشتري بالعين والا فله وعليه الضمان به فكذلك
 وعليه اجرة العامل ان كان العامل جاهلا ولو غصبه في بلد فطالبه في اخر الزمه دفعه اليه سوار كان انما او عرضا
 وسواء كانت القيمة في البليدين واحدة او خلت ما بان كانت ان يد في بلد العاصب وانقص وسوار كان في حله
 مؤنة او لم يكن والتمزيق من العاصب لا يرجع بالمرير ولو غصب امته حاملا لولد مضمون وكذا الدابة ولو
 غصبها حيا لا فحلت عند العاصب وولدت ضمن ولدها فان اسقطته ميتا لم يضمنه لعدم العلم بحاله على انك
 نعم يجب ما نقص من الام بالولادة سوار ولدت حيا او ميتا ير لو غصب فصلا لا فكبر في دار ولم يخرج من الباب
 وجب نفسه ورده الفضيل ولا ضمان على صاحبه وكذا لو دخلت دابة دارا فربب من صاحب الدار لم يمكن فخرها
 الا بالنقص سوار كان النقص قل ضرر من كسر الخشبة او اكثر ولو غصب دارا فدخلها فصبها له او خشبة ولم يكن
 اخراجها الا بالنقص او الكسور الفضيل واخرج منه وكسرت الخشبة ولو ادخلت دابة داسما في قدر ولم يمكن اخراجها

الأبرار ما كرت ومن صاحب الدابة الكانت يده عليها أو قوط في حفظها ولو لم يكن يده عليها أو قوط صاحب القدر بان جعلها
 في الطريق فلا ضمان ولو لم يفرط احد طر ولم يكن المال معهما فمن صاحب الدابة لان ذلك المصلحة ولرباع دارا وفيها جبران
 او اواخلا يخرج الانقص الباب فتقر ومن البائع ولو غضب جوهرة فابتلع اداة ذبحت ودفعته الجوهرة الى مالكها
 ومن العاصب قيمة الدابة ولو كان الحيوان دميئا ضمن العاصب قيمة الجوهرة ولو ابتلعت شاة رجل جوف غير مضمومة
 عت ومن صاحب الجوهرة النقص لان يكون التفرط من صاحب الشاة ولو قال من عليه الضمان اما تلف
 لا اغرم شيئا فله ذلك يح لو اختلفا المال والعاصب في القيمة بعد التلف ولا يثبتة القول قول العاصب لانه انما
 مع يمينه وقال اكثر علماء القول قول المال مع اليقين ولو ادعى العاصب ما يعلم كذبه بان يدعى ان ثمن العبد حبه
 لم يثبت اليه ويطلب بالتحمل ولو ادعى المال بعد تلفه صفة يدين بها القيمة كتعليم صنعة وانكر العاصب
 قال لقول قول العاصب مع يمينه اذ الم يكن للمدعى يمينه ولو ادعى العاصب عيبا فأنكر المال ولا يثبتة قال لقول قول
 المال مع اليقين ولو اختلفا بعد زيادة قيمة المضموم في وقت زيادة ثمنه قال المال زاد قبل تلفه وقال
 العاصب بعد التلف قال لقول قول العاصب ولو وجد ميعبنا فقال العاصب كان ميعبا قبل غضبه وقال المال تعيب عندك
 قال لقول قول المال لان الاصل الصحة ويحمل تقديم قول العاصب عملا بالبراءة وبان الظاهر عدم التغير والغضبه
 غير ان المال لا تخلل عندي وانكر العاصب قال لقول قوله لان الاصل بقاءه على حاله ولو اختلفا في ثمن المضموم
 اورد مثله اورد قيمته قال لقول قول المال مع يمينه ولو اختلفا في التلف قال لقول قول العاصب قال لحلف طالبه
 المال البديل لتعذر العين ولو مانا العبد فقال المال ردته بعد موته وقال العاصب قبل موته قال لقول قول
 المال مع يمينه وقال في الخلاف لو عملنا في هذه البقرة كان جائزا ولو اختلفا فيما على العبد من ثوب او خاتم
 قال لقول قول العاصب مع يمينه لان يده على الجميع ولو باع شيئا ثم ادعى انه كان غصبا له وقت بيعه وانما نقل
 اليه بعد ذلك بسبب صحيح انما ميراث او بيع او غيره ما واثم يثبتة قيل لا يسمع لتكذيبه اياها ببشارة البيع وقيل
 يسمع بنبته ان لم يفتن الى لفظ البيع ما يدل على الملكية والارادة وكذا لو قال بعد البيع ما يدل على ذلك ان يقول
 قبضت ثمن ملكي او قبضه ملكي او اخذته وهو حسن يثبت لو باع عبدا وادعى ثلث ان البائع عصبه واثم يثبتة
 بطل البيع ورجع المشتري على البائع ولو لم يكن يثبتة قال البائع والمشتري فكذلك ان كان اقر البائع وحده
 لم يقبل في حق المشتري وغرم القيمة وللبائع اخلافه فان لم يكن قبض الثمن فليس له المطالبة به لانه لا يثبت
 والوجه المطالبة بالقل لا من ثمن من الثمن وقيمة العبد وان كان قبضه لم يكن المشتري استرجعه فان عاذا العبد
 الى البائع بفسخ او غير وجب رده على المال ويسترجع ما اعطاه ولو كان اقرار البائع في مدة خيان انفسح البيع
 ولو اقر للمشتري وحده لم يقبل في حق البائع ورده العبد فان كان قد دفع الثمن لم يكن له استرجعه وانما
 دفعه وجب رده ولو فتم البائع وقت البيع الى لفظ ما يدل على الملكية لم يسمع بنبته فان اقام المدعى ثلث
 ولا يقبل شهادته بالبائع له ولو انكر جميعا كان له اخلافه وان كان المشتري قد اعتق العبد لم يقبل اقرارها
 ولو واقفهم العبد احتمال القبول لانه مجهول النسب اقر بالرق لمن يدعيه وعدمه لان الرقمة حق لله تعالى
 واحدا لو اعترف بالحرية انسان ثم اقر بالرق لم يقبل وكذا لو شهد شاهدان بالعتق مع اعتراف العبد ولا يثبت
 بالرق سمعت ولا اول اقوى واذا حكم بالحرية ظلما لا تضمن ايتما شاء فضمنه يوم العتق فان ضمن البائع رجع
 على المشتري لانه اتلفه وان رجع على المشتري رجع على البائع بالثمن خاصة ولو مانا العبد وخلف مالا

فهو المذموم ان لم يحلف وانما اولاد عليه ولو شهد بالقبض ثمان واختلفا فشهدا احدهما انه عضبه يوم الخميس
والاخر يوم الجمعة لم يتم التينة وحلف من شاء منها انما لو شهدا احدهما انه اقر بالقبض يوم الخميس وشهد الاخر
انه اقر به يوم الجمعة ساء التينة ولو شهدا احدهما انه اقر انه عضبه يوم الخميس وشهد الاخر انه عضبه يوم الجمعة
لم يستأين التينة ولو با المشتري مع جملة بالغيب يقطع بناؤه فلا يقر بانه يرجع بارش الا لان على البايع ولو
تعبا البيع في يد احتمال الرجوع على البايع بما يغرمه لان العقد لا يوجب ضمان الاجراء بخلاف الجملة
كما في الشفعة وفصوله ثلثة **الاول** المحل وفيه ومباحث الشفعة

استحقاق احد الشريكين حصته شريكه في عقد ثابت فابل للقسمة بسبب اشتغالها بالبيع وانما ثبت في الارضين
كالسائين والدور والارض واشياء ذلك وهل ثبت في المنقول قولان اقر بها المقول نعم ثبت في الشجر
والنخل والابنية والاشساب تبعاً للارض ولو بيع ذلك منفرداً ابنتى على القولين ومن عدنا من اوجب الشفعة
في العبد دون غيره من الحيوان وكذا الشفعة في حجرة ماله مشتركة مبنية على سقف لصاحب السفل لا لدار
لها ولا ثبات ولو كان السقف للشريكين في العلوا احتمال الشفعة وعدمها لان السقف في الهواء فلا ثبات له
ب لا شفعة فيما لا يقبل القسمة الا بابطال منفعة المقصودة كالتهم والحمام والطريق والطارقوتة وهي المأوى
ولو كان الحمام او الطريق او النظر الثمر ماله بطل منفعة بعد القسمة ثبت الشفعة وكذا لو كان مع الثمرين
ارض بحيث يسلم البئر لاحدهما او كانت البئر مشعة يمكن ان يقسم بين يدي ثلثي المأوى منها او كان للرجح حصي
يمكن قسمته بحيث يحصل الحرجان في احد القسمين او كان فيما اربعة اجزاء دائرة يمكن ان ينفرد كل منهما بحرجين
لا تثبت الشفعة في التمر والبرق والظاهرة وان بيع مع الارض لها الدواب والناعورة فلا يرد حرجه
في الشفعة اذ ابيع مع الارض ولا يدخل الجبال التي تتركب عليها الدلاء بالشفعة ان عدنا لها ثلثين بالتعميم
ولو بيعت للثمة مع اقرارها من الارض مفردة مما حملها من الارض فحكم ما لا ينقسم من العقارات
تثبت الشفعة في الارض المقسومة بالاشتراك في الطريق والساقية اذ ابيع معهما ولو بيعت الارض مفردة عن الطريق
او عن الشرب فلا شفعة وثبت في الطريق والشرب خاصة ان كانا قائلين للقسمة والاولا لا تثبت الشفعة على
الا بالاشتراك في الطريق والساقية اذ ابيع مع احدهما ولو ابيع المقسوم والمشارك ثمن واحد تثبت الشفعة في
المشارك خاصة بحصة من الثمن اذا تثبت الشفعة اذا انشقت الحصة بالبيع فلا تثبت فيها انقل بغيره من العقد
سواء كان بعوض كالصداق وبعض الخلع والصلح وغيره من العقود او بغيره من العقود كالحبة والصدقة وغيرها
ولو كان الشقص مشتركاً مع الوقف وبيع لم يكن للموقوف عليه شفعة وان كان واحداً ان قلنا انه غيب الله على
الخصم وان قلنا انه يملك الرقبة تثبت الشفعة وهو اختيار السيد المرتضى وهو جيد ولو بيع الوقف لوقوع
الحلف المرجح للحراب على ما اختاره بعض العلماء كان للشريك اخذ بالشفعة **الفصل الثاني** في المنع
وفيه ح مباحث انما يثبت الشفعة الشريك بالحصة المساعة القادر على الثمن فلا تثبت الشفعة بالجواز لا فيما
قسم وبين الامع الاشتراك بالطريق والشرب الامع عجز الشفيع عن الثمن ولو ما طل او مر ب بطلت شفته ولو
قال ان الثمن في بلد اخر انظر بقدر وصوله اليه وزيادة ثلثة ايام فان لم يحضر بطلت شفته ولو قال ان الثمن
في بلد اخر انظر بقدر وصوله اليه وزيادة ثلثة ايام ما لم يتضرر المشتري فلودفع العاقر عن الثمن رهنا او ضماناً
لم يجب على المشتري القول وكذا لو بذل عوضاً عنه واذا اخذ بالشفعة لم يلزم المشتري تسليم الشقص حتى يقبض الثمن

وانا اجل منه ولم يحضر الشفع الثمن فيها ففتح الحاكم الاخذ وكذا لو كان الشفع بعد الاخذ والمشتري من حكم الحاكم
ب لا تثبت الشفعة للذي على المسلم وكذا الحربي وتثبت للمسلم على الذمي والذي على مثله وعلى غيره من الكفار
وكذا الكفار الذمي على مثله فان بايعا بغير او خزي وكان الشفع مسلما اخذ بالقيمة عندهم وان كان منهم واخذ بالشفع
المثل لم ينقص ما فعلوه وان تعاينوا لمبايعان دون الشفع وتمافعوا اليثا كوجه ثبوت الشفعة واخذ بالقيمة
لا المثل ويثبت لكل مسلم وان اختلفوا في الآراء في المذاهب وثبت للبدوي على القروي وبالعكس ج تثبت
الشفعة للغائب سواء قربت غيبته او بعدت فالم يعلم بالبيع الا وقت قدومه فله المطالبة وان طال غيبته وكذا
لو علم ولم يتمكن من المطالبة في الغيبة ولا من التوكيل ولو تمكن بطلت شفعته سواء فرغ من بيعه او اقام بعد
ولا خلاف انه اذا عجز عن الاستناد لا تبطل شفعته وكذا لو قدر على استناد من لا يقبل قوله خاصة او على من لا يقدم
الى بلد المطالبة على الاولى وكذا لو لم يقدر على استناد واحد او على استناد من ينتقل الى التركة لما فيه من الشفعة
ولو اشهد على المطالبة ثم افرأ القدم مع امكانه فالوجه بطلان شفعته وكذا لو لم يقدر على التيسير وقدر على
التوكيل فترك ولو عجز عن القدم او لم يقدر به فترك لم تبطل شفعته بترك القدم ولو لم يقدر على الاستناد فترك
من القدم او التوكيل فلم يفعل بطلت شفعته ولو كان المرض لا يمنع من الطلب كما لصاح السبي فهو كالشخص
ولو منعه من الطلب كالحج فهو كالغائب وان كان محبوسا بحق يقدر عليه فهو كالمطلق ولو كان للغائب وكيل
عام الوكالة فله الاخذ بالشفعة مع المصلحة للغائب وكذا لو كان وكلا في الاخذ وان لم يكن مصلحة ولو ترك
هذا الوكيل الاخذ كان للغائب المطالبة بما مع قدومه سواء ترك الوكيل المصلحة او لا تثبت الشفعة للصبي
وتسوي في الاخذ كولي فان ترك الوكيل الاخذ كان كالتحفة في التركة بطلت الشفعة ولم يكن للصبي بعد بلوغه المطالبة
بتمام ولا غرم على الوكيل ولو اخذ الوكيل مع الغيبة بالاعخذ لم يكن للصبي بعد بلوغه النقص وان كانت الغيبة
في التركة لم يفتح الاخذ ويكون المالك باقيا على المشتري دون الصبي والوكيل ولو كان وشيا لاثنين فباعوا
بضيبا في شركة الاخر كان له الاخذ للاخر بالشفعة ولو كان الوكيل شيكا فباع حصته الصغير كان له الاخذ بالشفعة
على الاقوي ولو باع الوكيل بضمه كان له الاخذ للصغير بالشفعة مع الا الغيبة وكذا الاب لو باع شقص
الصبي المشترك معه كان له الاخذ بالشفعة ولو بيع شقص في شركة عمل لم يكن لولي له الاخذ بالشفعة
لانه لا يملك تملكه بغير الوصية والميراث كما ذاول الحمل ثم كبر احتل ان ياخذ بالشفعة كالصبي اذا كبر
ولو عفى والى الصبي عن الشفعة وكانت الغيبة في الاخذ لم يفتح العفو وكان للوكيل الاخذ بما اما لو كان الغيبة في
الترك فعفى ثم صار الخط في الاخذ لم يكن اذا بلغ حكم الجبره حكم الصبي سواء وكذا الشفعة واما
المعفى عليه فلا ولاية عليه وحكمه حكم الغائب ينظر افاقته واما المفسر فله الاخذ ولا على العفو لانه اسقط
حتى سواء كان الخط في الاخذ او الترك لانه ياخذ في ذمته وليس يجوز عليه في ذمته ولهم منه من دفع له
في ثمنه واذا ملأ الشقص الشفعة تعلق حقوق الغرماء به سواء اخذ برضاهم او بدونه والمالك با الاخذ والبر
وليس لسيده الاعتراض ولما ذون له الاخذ بالشفعة فان استعطا السيد سقطت وان كان العبد وان عفى
العبد لم ينفذ عفو واذا بيع شقص في شركة مال المضاربة فللعامل الاخذ بما مع الغيبة عفى فلما لا
الاخذ ولو اشترى المضارب بمال الفراض شقصا في شركة ربح المال فلا يفسد ربح المال فيه شفعة على الاخر
لان المالك له ولو كان فيه ربح فكذلك سواء قلنا ان العامل يملك بالفخور او بالانصاف من لانه شرار ما ذون

لأنه ثبت على شكله ثبت صح

فيه وان لم يكن ظهر فيه ربح لم يكن للعامل اعتراض وكان له الاجرة عن عمله ولو كان المضارب شفعه ولا ربح
في المال فله الاخذ بما لان الملك لعينه وان كان فيه ربح وقبله لا يملك بالتمسك فكذلك وان قبله يملك بالتمسك
احتمل الشفعة وعدمها كذا في المال وان باع المضارب شفعاً في شركته لم يكن له الاخذ بالشفعة بين
شريكين باع احدهما فاختار الاخر جاءه ولو زاد الشراكه على اثنين كذا في علمنا يبطل الشفعة وقيل بينهم
ثبت مطلقاً على عدد الرؤوس وكذا في الاخرى وثبت في الاراضي ولا تثبت في العبد الا للواحد والآخر عند الاول
وعلى القول بشفعتهما مع الكثرة انما تثبت على عدد الرؤوس لانه كل واحد لو انفرد لاستحق الجميع فاشبه المتقين
في السرية وخير ابن الجنيدي اخذ على عدد الرؤوس وعلى قدر السهام ولو كان الشفعة اربعة باع احدهم
وعفا الاخر فله الباقي اخذ الجميع وجميع وليس لها الا حصصاً على حقها وقال ابن الجنيدي لما ذكروا
غائبين فحضر واحد اخذ الجميع او ترك فان خسر اخذ النصف او ترك فان خسر اثنان اخذ منها الثلث او ترك
فان خسر اربعة اخذ الجميع او ترك ولو نفي الشقص في يد الاول بما منفصل ثم حضر الثاني لم يسأرك في المال
وكذا لو نفي ما اخذه الثاني في يد ثم حضر الثالث لم يسأرك في المنفصل ولو وهب بعضهم حصته من الشفعة
لبعض لم يصح لان ذلك عفو ولا يصح لعين من هو عليه كالتقصص ولو امتنع الحاضر من الاخذ حق يحضر الغائب
لم يبطل الشفعة وكذا لو حضر ثلثة وعفوا وكان للرابع اخذ الجميع او الترك ولو قال الحاضر لا اخذ الا قدر حقي
احتمل بطلان شفعة لقدرته على اخذ الجميع وتركه فكان كالمنفرد وشفعته لان الترك اعذر وهو قدم
الغائب فعلى هذا لو كانوا ثلثة فخذ الاول الشقص كله بالشفعة فقدم الثاني واخذ نصيبه وهو الثلث
فان اقدم الثالث اخذ من الثاني ثلث ما في يده فيضيف الى ما في يد الاول ويقسمانه نصفين فيقسم الشقص
على ثمانية عشر لان الثاني اخذ من الثاني ثلث الثلث وخبره تسعة فيضمنه الى الثلثين وهي ستة ضارعة
ثم قسم التسعة نصفين ولا نصف لهما يصيب اثنين في تسعة تكون ثمانية عشر لثاني في اربعة اسهم وثلثين
الشريكين سبعة لان الباقي ترك سد سأكان له اخذ وحقه منه ثلثاه وهو التسع فتوفي على شريكه في الشفعة
والاول والثالث سواء في الاستحقاق ولم يترك احدهما شيئاً من حقه فيقسم ما معهما فيقسم فيكون كائناً ولو خسر
واحد واخذ الجميع ثم حضر الثاني فاسمه فان حضر الثالث وطالب ففقت الشفعة ولو رده الاول لم يصيب كان الثاني
الاول ولو ورث اخوان داراً او اشترى اياها بينهما نصفين او غير ذلك فمات احدهما عن اثنين باع احدهما
نصيبه بالشفعة بين اخيه ووجه لا يخفى بها الا ان ولو اخذ الحاضر الجميع ودفع الثمن وليس له التأخير بحسب
الغائبين من الثمن فاذا دفع ثم حضر الثاني وطالب اخذ النصف ودفع الا الاول نصف الثمن فان خرج الشقص
مستحقاً كان ذلك على المشتري دون الشفع الا الاول لانه كالتابع عنه في الاخذ فيرجع معاً على المشتري
ولا يرجع احدهما على الآخر فاذا اقسّم الحاضر ان نصفين فحضر الغائب فله الباقي واخذ الشريكين غائباً خذ من الحاضر
ثلث ما في يده وياخذ له الحاكم من حصّة الغائب الثلث ولو لم يكن حاكم انظر حتى يقدم الغائب لا يرفع
عنده ولو باع احد الثلثة من شريكه استحق الشفعة الثالث خاصة لانه المشتري لا يستحق على نفسه شيئاً
ويحتمل استحقاقه لانه شريك ولا يقول ياخذ من نفسه بل يمنع الشريك من اخذ حقه ويثبت لشريكه
المشتري قدر نصيبه لا غير او العفو وان قال له المشتري قد اسقطت شفعتي فخذ الجميع او اترك لم يصح
لاستقرار ملكه على قدر حقه فخرى مجرى الشفعين اذا اخذ بالشفعة ثم عفا احدهما من حقه وكذا اذا اخذ

الحاضر الجميع ثم حضر الآخر فقال له الأول خذ الكل أو دمع فقد سقطت شفعتي لم يكن له ذلك وليس المشتري
 خيار بتعويض المصلحة ولو أخذ المشتري البعض ولو باع الشريك من ثلثه صفقة فللمشتري بالتسليم أخذ الجميع ^{خذ} والأول
 من اثنين ومن واحد لا يتأثر به عقده فإذا أخذ نصيب واحد لم يكن للآخرين مشاركة في الشفعة ولو باع
 من ثلثه في عقده متفرقة ثم علم الشفع فله أخذ الجميع وإن يأخذ ما شاركه أخذ نصيب الأول لم يكن للآخرين
 مشاركة في الشفعة وإن أخذ نصيب الثاني وعفا عن الأول شارك الأول في الشفعة وإن أخذ من الثالث
 وعفا عن الأولين شاركه وإذا أخذ من الثلاثة لم يشاركه أحد منهم لأن أملاكهم قد استحققت بالشفعة فلا
 يستحق عليه بها شفعة ويحتمل شركة الثاني في شفعة الثالث لأن الشفعة ليستحق بالملك لا بالعفو ويشاركه
 الأول في شفعة الثاني والثالث ولو باع اثنين فهو بمنزلة عقود أربعة فللمشتري أخذ الجميع ولجميع
 والنصف وثلثه والرابع وليس لبعضهم شفعة لأن المال ليس لهم دفعة فقتساوى الأخذ والمأخوذ منه
 ولو وكل أحدا الثلثة شريكه في بيع نصيبه مع نصيبه فباعا الواحد فليشركيما الشفعة فيهما وفي أحدهما
 الفروع إنما يأتي على القول بثبوت الشفعة مع الكثرة ولو باع الشريك الواحد نصف حصته لو اجمعت باع
 الباقي عليه أو على غيره ثم علم الشفع كان له أخذ الجميع والأول خاصة والثاني خاصة وكذا لو باعه من اثنين
 اثنين قال السيد المرتضى أن لأمام المسلمين وخلفائه المطالبة بشفعة الوقف التي ينظرون فيها على المساكين
 أو على المساجد ومصالح المسلمين وكذا كل ما طرأ بحرق وقف من وقف وولي له أن يطالب بشفعة مع أنه
 قال إن الشفعة لا تثبت مع الكثرة قال ابن ادریس أن كان الوقف على جماعة المسلمين أو على جماعة فليشركي
 صاحبها المطلق فليس لأصحاب الوقف الشفعة ولا لولية ذلك لزيادة الشراكا على واحد من ذلك ~~الصفحة~~
 الثالثة في كيفية الأخذ وفيه بحثان الأول الشفع النقص بأخذه وبكل لفظ دل على أخذ مثل أخذ
 بالثمن وتملكه أو نحوه له وهل يملك بالمطالبة الأثر بأنه لا يملك والألم يسقط بالعفو بعد المطالبة ولا يفتر
 التمليك إلى حكم حاكم نعم يفتر إلى أن يكون الثمن والنقص معلومين ولو كان أحدهما مجهولا فقال أخذنا النقص
 بهما كان أو أخذت بالثمن بهما كان لم يفتح وله المطالبة بالشفعة ثم يعرف قدر الثمن والبيع فيأخذ بثمنه
 ب إنما يستحق الشفع الأخذ بالشفعة بعد العقد لا قبله اجتماعا وحل يتوقف على انقضاء الخيار الذي للبائع
 قال الشيخ رحمه الله نعم وفيه قوة من حيث أن في الأخذ إسقاط حق البائع من الشفع والزام البيع في حقه بغير
 رضاه وقال آخرون لا يتوقف لأن الملك انتقل بالعقد ونحو في ذلك من المتوقفين أما لو كان الخيار للمشتري
 خاصة كان الشفعة تثبت فإن باع الشفع حصته في مدة خيار البائع طالما بالبيع الأول سقطت شفعه
 ونبت الشفعه فباعه للمشتري الأول ويخرج على قول الشيخ بثبوتها للبائع لعدم الانتقال عنده ولو باعته ^{قبل}
 عليه بالبيع الأول سقطت الشفعة أيضا إن قلنا بسقوطها في حق من نقل ملكه جهلا على ما يأتي والأول
 له الشفعة على المشتري الأول والمشتري الأول الشفعة فيما باعه الشريك بخلاف علما وإن في شرط
 الفهر في الشفعة للعالم المتمكن فقال الشيخ رحمه الله أنه شرط فلو أقر المطالبة مع علمه وتمكنه من
 المطالبة بطلت شفيعته والأصل للمشتري لعدم استقرار ملكه ومنعه من التصرف بالطرف وقال
 السيد المرتضى رحمه الله وابن الجنييد وابن ادریس لا يطل الشفعة إلا بالإسقاط وإن بطا ولا الزمان
 لأنه حق مالي فلا يستطع بترك طلبه كغيره من الحقوق ثم أجاب السيدان المشتري بهذا الشفع تسليم

المبيع كما ان يسلم او يترك شفعة بينه وبين المشتري ونحن في ذلك من المتوقفين على قول الشيخ رحمه الله
 لو اقر الطلب مع امكانه بطلت شفعة وان كان في المجلس ولو اقر العذر مثل ان يعلم ليل لا يفوز بالبيع او لم يجمع او
 عطش حتى ياكل او يشرب او لطهارة او غلاق بابا والخروج من الحمام او ليؤذن ويقيم ويصلي متابدا او لينهدها في جماعة
 يحاق فورتها لم يطل شفعة وكذلك عذر ينفعه عن مباشر الطلب وعن التوكيل ولا يجب ان يتجاوز عاداته في المشي ولا
 قطع العبادة الواجبة او المندوبة وجزاء الصبر حتى يتم ولو دخل الوقت صبر حتى يظهر ويصلي الصلوة بسننها
 ولو علم بالشفعة مسافرا وقدر على السعي والتوكيل فاعلم بطلت شفعة ولو عجز عنها لم يطل وان لم يشهد بالمطالبة ولو
 كان المشتري حاضرا عند هذه الاحوال وامكنه المطالبة من غير اشتغال عن التعلال بطلت شفعة ان لم يطلب وان كان
 المشتري غائبا وفرغ من محاوره حتى مضى على عادته فاذا انقضى بداهة السلام ودعاه عقيب مجرى العادة ولو اشتغل بغيره
 اخر او سكت لغير حاجة بطلت شفعة ولو اخبره مخبر بالبيع صدقه لقراين دلت على صدقه ولم يطل لب بطلت شفعة
 ولو قال له اصدقه وكان ممن يحكم بينهما انه كرجلين عدلين بطلت شفعة فان كان ممن لا يعمل بقوله كالقبي والهاق
 والواحد العدل لم يطل ولو وجبه في غير بلد ولم يطالبه وقال انما تركت لاطالبه في البلد الذي فيه البيع او البيع او خلا
 الشقص في موضع الشفعة بطلت شفعة اذ ليس كذلك عذر ولو قال لا في بيت فلم اذكر بمطالبة او شئت البيع بطلت
 لانه حيا على الفور اذا اخرج نيا بطل ويحمل عدم البطلان لانه عذر وكذا التردد ولو لم يجلد استحقاق الشفعة مع
 امكانه في حقه ولو اظهر المشتري له ان الثمن لم يكن اكثر مما وقع عليه العقد فترك لم يطل شفعة ولا يفتقر الى البيان
 بانه لم يترك الا لكثرة الثمن وكذا لو اظهر ان البيع سها م قليلة فبانت كسرة او بالعكس وان الثمن دراهم فبان دنانير
 او بالعكس ونوع من العرض فبان غيره او ان المشتري اشتراه لنفسه فبان لغيره او بالعكس وان الشراء الواحد فبان
 لاثنتين او بالعكس وانته اشتراه لشخص فبان لآخر وانته اشترى الجميع فبان انته اشترى نصفه بنصفه او انته اشترى
 نصفه فبان انته اشتراه اجمع بنصفه او انته اشترى الشقص وحده فظهر انته اشتراه هو وغيره او بالعكس ولو ظهر
 انته اشتراه فبان باكثر او انته اشترى اجمع فبان شراء البعض به بطلت شفعة في الشفيع ياخذ الشقص الثمن
 الذي وقع عليه العقد ويسلمها ولا فان اشيع لم يجب على المشتري التسليم حتى يقبض فان كان الثمن مثليا بالشفعة
 كالذهب والفضة وغيرها اعطاء الشفيع مثله وان لم يكن مثليا اخلف على الوفاء لاكثر على ثبوت الشفعة وقال
 بعضهم يسقط عليه دلت روايته على بن ثابا بالصحيح من الصادق عليه السلام ولا يجب بمثل الثمن وهذا
 لا مثله وعلى القول ياخذ بقيمة الثمن وقت العقد ليس للشفيع بيع حقه بل ياخذ الجميع بكل الثمن او يدع ولا
 يتر ما يغرم المشتري من دلالته او كاله او اجرة حافظ او غيره ذلك من اللون وياخذ بالثمن الذي وقع عليه العقد
 سواء كانت قيمة الشقص كثيرا او قليلا ولو كان البائع مريضا وباع بثلثي الثمن مع سواه ساع للوارثا لغيره ولو باع بالثمن
 مع ما قال بالثمن ولو كان الزايد من الثلث فان خرج مع البيع في الجميع والشفيع اخذ بالشفعة بذلك الثمن ولا يمنعها
 كونه مسترخضا وكذا ان لم يخرج واجازا لورثة وان لم يخرج مع الثلث وبطل ان ياخذ بثلثي المشتري فان اخذ
 كان للشفيع اخذ ما حصل له بالبيع والمجازاة بالشفعة بمثل الثمن وان فسخ لبعض الصفقة كان للشفيع اخذ كاله
 المشتري بالقيس ولو زاد المشتري في الثمن ونقصه البائع بعد العقد وانقضا الخيار وهو مبرأ لاستحقاق
 الشفيع بل يدفع كالثمن من غير زيادة ولا نقصان وكذا لو كانت زيادة في زمن الخيار او النقصه وقال الشيخ
 رحمه الله يلحق بالعقد بآثاره على ان الاشغال بانقضا الخيار وليس يعتمد ومسحت قول الشيخ ولو كان الثمن عن مثلي

وجبا لقيمة يوم انقضاء الخيار ولو كان الثمن مؤجلا فللمشتري قبل ان يحددها تخيير الشفع بين الثمن عاجلا واخذ
وبين الصبر الى الاجل واخذ بالثمن في محله ودفع الثمن بعد الاجل والثاني اخذ الشفع عاجلا واكتمه كفضل المال
ليدفعه عند الاجل ان لم يكن مثليا وهو الاقوى عندي واذا اخذ الشفع بالاجل فمات الشفع او المشتري حل الدين
على الميت منهما دون صاحبه ولا يجب على المشتري دفع الشفع بالمزيد لا الشفع الثمن الذي وقع عليه العقد
ولرباع شفعاً مشفوعاً منفعاً الى الاشفعة فيه ضعفه ثلث الشفعة في الشفع بحصة من الثمن ولا ثبت في الا
ولا حيا للمشتري هنا لان تبعض الصفقة تجدد باستحقاق الشفعة ولو باع شفعين من موضعين يوجبها
الشفعة لواحد صفقة وشي يلا احدها غير شي يلا الاخر فلها ان ياخذ ويقسم الثمن على قدر القيمتين ولو اخذ
احدهما الاخر صحيح وليس له اخذ الحقتين ولو كان الشريك واحداً فله اخذها فتركتها باخذ احدهما دون الاخر
ولو اشتراه بمائة دفع لساوي عشر لزم الشفع مائة او يتركه ونصرت المشتري في البيع قبل الاخذ بالشفعة صحيح
فان باعة تخير الشفع بين فسخ البيع واخذ بالبيع الاول وبين امساكه والاخذ من الثاني فلا يفسخ الاول وكذا
لو باعه الثاني على ثالث ان اخذ من الاول الفسخ الاخران وان اخذ من الثاني الفسخ الثالث خاصة وان اخذ من الثاني
لم يفسخ شيء فاذا اخذ من الثالث دفع اليه الثمن الذي اشتري به ولم يرجع على احد وان اخذ من الثاني دفع
اليه الثمن الذي اشتري به ورجع الثالث عليه بما اعطاه لانفساخ عقده ولو تصرف المشتري بما لا يجب فيه الشفعة
كالوقف والهبة والرهن وجعله سجداً فللمشتري فسخ ذلك واخذ بالثمن الذي وقع عليه العقد واخذ
الشفع الشفع من هو في يده ويفسخ عقده ويدفع الثمن الى المشتري لا الموهوب ولو تقابل المتبايعان لم يفسخ
الشفعه وللشفع فسخ الاقالة والدرك باق على المشتري وكذا الورثة المشتري ببيع ولو نصي الشفع بالبيع ثم
تقابل لم يكن له الاقالة شفعة لانما فسخ لبيع ولو سال البائع الشفع الاقالة فاقاله لم يفسخ لانما اتفقت بين المتبايعين
نعم لو باعه اياه من الشفع انما ياخذ من المشتري ودركه عليه فلو ظهر الشفع مستحقا رجع بالثمن على المشتري ورجع المشتري
على البائع وان وجد معهما فله رده على المشتري لو اخذ رثته منه والمشتري يرد على البائع او ياخذ منه الارش سوارك
الشفع قبض من البائع او من المشتري وحكم الشفع حكم المشتري في الرد بالبيع فان علم المشتري بالبيع فليس له رده
على المشتري وليسقط الارش لانه ياخذ بالثمن الذي يستقر عليه العقد وان علم الشفع دون المشتري فلا ارش لاحد
ولا رد لان الشفع اخذ ما جازيه والمشتري نال ملكه عنه باخذ الشفع فلا رد ولا ارش له لانه استرجع جميع ثمنه
فاسببه ما الورثة على البائع ويحمل الارش لانه عوض الجزء الثاني فان اخذ الارش سقط عن الشفع من الثمن بقدر
ولو علم معاً فلا ارش لاحدهما ولا رد ولو جهلا فان رده الشفع تخير المشتري بين الارش والرد وان اخذ الشفع بالارش
فلا رد للمشتري وله الارش ولو اخذ الشفع بغير ارش فالوجه ان للمشتري اخذ الارش من البائع ثم ان كان الشفع شفعاً
عن المشتري توفر عليه والاستقط من الثمن عن الشفع بعينه لانه الثمن الذي استقر عليه البيع وسكوته لا ينفذه
ولو اشتراه المشتري بالبر من العيوب فان علم الشفع بالشرط حكمه حكم المشتري والا فحكمه حكم ما لو علم المشتري
دون الشفع واذا كان الشفع في يد المشتري اخذ الشفع منه وان كان في يد البائع قيل اخذ من البائع او دع ولا يثبت
المشتري لقبض من البائع امشع سوارطليه الشفع اولا ويكون قبض الشفع من البائع قبض المشتري والدرك مع ذلك
على المشتري وليس للشفع فسخ البيع ولو نوى الفسخ والاخذ من البائع لم يفسخ لو غرس المشتري او بناءً او غيره
للشفع انه مغسوبا واشتراه باكثر من ثمن المثل فقامه ثم طهر الخلاف بعد الغرس والبناء او يكون غايها فقامه

وكله او ينجوا او يبتاعه الولى ثم يقدم او يعقل او يبيع بعد البناء والغرس فاذا طال البيع بالشفعة كان ^{المشتري}
 قلع بناءه وغرسه وليس عليه نسوية الحفر ولا ارض النقص لانه تصرف في ملكه فلا يقابله ثمن والشفعة ان يأخذ
 بجميع الثمن او يدعى ولو اشبع المشتري من الازالة كان للشفيع قلعه ونعيم ما نقص من الغرس والبناء بالقلع
 ولو بذل قيمة الغرس والبناء كان له مع اختيار المشتري ولو قبل بوجوب الزام المشتري بالقلع ولائى له كان حقا
 وعلى قول صاحبنا لا يجب قيمة الغرس مستحقا للبقاء في الارض لانه لا يستحق ذلك ولا قيمته مقلوبا لانه لو وجب قيمته
 مقلوبا لملا قلعه من غير ارض ولا نه فلا يكون له قيمة بعد القلع مما يطابق ذلك ان يقوم الارض وفيها الغرس والبناء
 ثم تقوم خاليه عنهما فيكون ما بينهما قيمة الغرس والبناء فيدفعه الشفيع الى المشتري ان تفتقا او ما نقص منه ان خلد
 القلع ويحتمل ان يقوم الغرس والبناء مستحقا للترك بالاجرة او لاخذ بالقيمة اذا امتنع من قلعه ولو كان الغرس وقت
 يعلق فيه لو قلع قبله لم يكن له قيمة قليلة جازا للشفيع قلعه لانه لو دى الارض ولو غرسا وبني مع الشفيع او و ^{كله}
 ثم اخذ الشفيع فالحكم في اخذ نصيبه من ذلك كالحكم في الجميع ولو نزع المشتري من الشفيع الاخذ وليس له قلع الاربع
 لقلة لبثه في الارض ولا اجزله لان المشتري نزعها في ملكه وقيل بخير الشفيع بين الاخذ في الحال والقبض الى الجهاد
 وليس بعينه وكذا لو اتمر التخل في ملك المشتري ثم اخذ الشفيع كان عليه البقية الى اوان اخذها وانما الشفيع يدعى ^{المشتري}
 بناء متصلا كالشجر بغير الشفيع اخذ مع الزيادة ولو كان التماس منفصلا كالغلة والجرة والثمره فهي للمشتري ويجب
 بقاؤها الى حين اخذها ولو اشتراه وفيه طلع غير مؤثر بما به المشتري ثم اخذ الشفيع فالثمره للمشتري ولا يخذ الارض
 والتخل بحصتها من الثمن ولو تجدد الطلع الطلع في يد المشتري فخذ الشفيع قبل التاجر قال الشيخ الطلع للشفيع لانه يجره
 الشفيع طين بعينه لو تلف الجميع في يد المشتري سقطت الشفعة سواء كان بفعله او لم يكن قبل المطالبة اما لو تلفه
 بعد المطالبة فانه يكون مضموما عليه ولو تلف بعضه كانه يندام المبيع او يبيع فان كان بغير فعل المشتري وبفعله ^{قل}
 المطالبة بخير الشفيع بين الاخذ بكل الثمن وبين التمسك لا بحصته الموجود من الثمن وان كان بفعل المشتري بعد ^{المطالبة}
 ضمن المشتري النقص ويحتمل مما نه اذا فله ذلك قبل المطالبة فبأخذ الشفيع بحصته من الثمن وكذا ان كان بفعل ^{المشتري}
 غير المشتري لانه يرجع يده الى المشتري فلا يتضرر الا معاص على التقدير ان كلما للشفيع سواء كانت في المبيع
 او منفردة عنه ولو ظهر عيب سابق فخذ المشتري رثته فللشفيع اخذ بما بعد الارش ولو امسكه المشتري بغير ^{الارش}
 اخذ الشفيع بغير ارش وتركى لو اشترى ثمن فظهر مستحقا كان كان الشراء بالعين بطل البيع ولا شفعة ولو
 اجاز ما لا الثمن الشراء صح البيع وثبتت الشفعة وعلى تقدير عدم الاجازة لو كان الشفيع قد اخذ بالشفعة لزمه رده
 ما اخذ على البايع وان كان قد اشترى ثمن في لذه ثم نقدا ثمن فبان مستحقا ثبتت الشفعة فان نقد ثمن الثمن
 من المشتري لا عسارا وعين فللبايع فنيح البيع وتقدم حق الشفيع ولو دفع الشفيع الثمن فبان مستحقا لم يطل
 شفيعه ووجب عليه دفع عوضه وانما ثبتت عصبه ما دفعه المشتري بالبنية او باقرا للشفيع والمتبايعين
 فلو اقر المتبايعان وانكر الشفيع لم يقبل قوله عليه وبأخذ بالشفعة ويدفع الله الثمن الى صاحبه ويرجع البايع
 على المشتري بعوضه ان كان الثمن وان كان بالعين رجوع بقيمة الشفيع ولو اقر الشفيع والمشتري دون البايع بطلت
 الشفعة ووجب على المشتري رد مثل الثمن الذي دفعه الى البايع او قيمته وبقي الشقص معه في عماله البايع فيشتري
 الشقص منه ويتباركان ولو اقر الشفيع والبايع وانكر رد البايع الثمن على صاحبه وبطلت وليس للبايع مطالبة ^{المشتري}
 بشئ وان اقر الشفيع حاشه بطلت شفيعه ولا ينفذ في حق المتعاقدين ولو كان الثمن غير منقلى فجد البايع به عيبا

فزده قبل اخذ الشيعة احتمل تقديم حقه لانه في اخذ الشيعة ابطال حق البائع من الثمن والشفعة لانه لا يضر فلا يرد
 بالضرر تقديم حق الشيعة لسبق حقه والا قربا لاول لان حق البائع اسبق لاسناده الى وجود العيب وهو متحقق حال
 البيع والشفعة ثبتت بالبيع فان لم يرد البائع بالمعيب حتى اخذ الشيعة كان له مرة الثمن وليس له استرجاع البيع لان
 الشيعة ملكه بالاخذ فلم يملك البائع ابطال ملكه ولكن يرجع بقيمة الثمن ويرجع بقيمته وعلى تيراجان محتمل
 ذلك لانه الشيعة انما يأخذ بالثمن الذي استقر عليه العقد وذلك قيمة الثمن فاما كان دفع اكثر يرجع بالفضل
 على صاحبه ولو لم يرد البائع الثمن ولكن اخذ رثته فان كان الشيعة دفع فيه الثمن معيبا رجع المشتري عليه بما ادى
 من رثته وان كان دفع قيمته صحيحا لم يرجع المشتري على الشيعة بشئ لانه دفع ما وقع العقد عليه صحيحا ولو عفا
 البائع عن الاضرار لم يرجع الشيعة على المشتري لانه بمنزلة اسقاط بعض الثمن ولو عاد الثمن الى المشتري بمثل ما
 كسب او هبة او غيره لم يكن للبائع اخذ وليس للمشتري رده على البائع بدون اختياره ولو تلف الثمن المعين قبل
 القبض لحقت ثبوت الشيعة مطلقا ورجوع البائع بقيمة الثمن وسقوطها ان لم يكن الشيعة قبض الثمن بطلان
 البيع حيث تعذر التسليم فبطلت الشيعة للمنفعة بالادعى مع نصيب نفسه على الجنب فانكر حلف الاجنب مع
 البينة وهل ثبت للمشتري الشيعة قال الشيخ رحمه الله نعم لان البائع اقر بحقيق فلا يسقط احدهما بانكار الآخر حقه
 ويحتمل سقوطها لانهما فرع البيع ولم يثبت وعلى الاول ياخذ الشيعة من البائع وليسلم الثمن اليه ودركه على البائع
 ويحتمل مع انكار الاجنب انفسا استحسانا عما كمة الشيعة والبائع للمشتري ليثبت البيع فحقه والتمرد عليه لان
 مقصود البائع الثمن وقد حصل من البيع ومقصود الشيعة اخذ الثمن وضمان التمرد وقد حصل من البائع فلا
 في المحالمة لكن الاقرى عندى الاول فان اقر البائع بقبض الثمن من المشتري بقى الثمن الذي على الشيعة لا يتغير احد
 فياخذ الحاكم فانا دعاه البائع او المشتري دفع اليه وان تدعياءه ما قر المشتري بالبيع وانكر البائع القبض فهو للمشتري
 لا قرار البائع له به ولان البائع لا يدعى هذا الثمن انما يستحق على المشتري وقد اعترف بالقبض منه بل وادعى اخير
 شراءه منه عنه طلب منه تخيرا لدعوى بتعيين المكان الذي فيه الشيعة وقد انقص الثمن ويدعى الشيعة
 فيه فاذا فعل سئل المدعى عليه فان اعترف لزمه وان انكر وقال انما اتهمته او ورثته فلا شفعة على فاقول قوله
 مع البين وعدم البينة ولو نكل قضى عليه انما مع بين المدعى او بدونه ولو قال لا استحق على شيعة فاقول قوله مع البين
 ويكفيه الحلف على قوله ولا يكلف البين على انه لم يشتر بعد ولو نكل قضى عليه بالشفعة ويعرض عليه الثمن فان اخذ
 دفع اليه والا احتمل بقاؤه في يد الشيعة الى ان يدعيه فيدفع اليه واخذ الحاكم له متى ادعاه المشتري دفع اليه
 ولو اعترف بالشراء وانكر الاخير فاقول قوله مع البين ولو قال اشتريته لقولان وكان حاضرا فان صدق ثبتت
 الشيعة عليه ولو قال هذا ملكي ثم اشتراه انتقلت الحكومة اليه وان كذبه حكم بالشراء المنفرد اخذ منه بالشفعة وان
 كان غائبا اخذ الحاكم ودفعه الى الشيعة وكان الغائب على حجة ويحتمل عدم الاخذ الى ان يحضر ولو قال اشتريته لو كان
 الصغير او لمن عليه ولا يه احتمل عدم الشيعة لبثوث الملك للطفل ولا يجب الشيعة باقرار الولي وثبوته لانه
 ملك الشراء فصيح اقراره فيه والا قربا لاول اما لو اقر بعد اعترافه له بالشراء لنفسه لم تثبت فيه الشيعة الا البينة
 او باقرار الغائب بعد حضوره والتبني بعد بلوغه ولو كان الشراء غائبا فادعى الحاضر على من حصة الغائبة اشتراء
 من الغائب فصدق احتمل اخذ بالشفعة لان من العيين في يده يصدق في تصرفه وعده لانه اقراره على غيره والا لم
 اقوى وكذا لو باع الغائب وادعى الشيعة اذن الغائب الغائب فان اوجبنا الشيعة وفدتم الغائب فانكر البيع او لاداه

الشرعية

قدم قوله مع التبيين واخذ الشفع ويطلب بالاجرة من شار منها فان طالب الوكيل رجع على الشفع لتلف منافع في يده وان طالب الشفع لم يرجع على احد اما لو ادعى الوكيل الاذن وباع فاخذ الشريك بالشفعة ما شق الضمان على وكيل لا تضره فان رجع القايض على الشفع رجع الشفع على الوكيل وان رجع على الشفع رجع على الوكيل انه اشترى لنفسه الذي في يده فقال اما انما وكيل او مستودع قدم قوله مع التبيين ولو كان المدعي بنية حكم بها ولو نكل احتمل التفتة عليه لانه لو اقر فغنى عليه ولو ادعى على رجل منفعة في شقة اشتراها فانكر المشتري ملكية المدعي فالوجه عدم الاكتفاء باليد ويستقر في البيت فان ادعى علم المشتري على حلف المنة على نفي العلم ولو لم يقر فغنى عليه ولو ادعى على شريك شريكه نصيبه من زيد صدقة زيد وانكر الشريك وقال بل ميرثته فقام المدعي بنية يسبق ملك زيد لم تثبت الشفعة لانها لم تشهد بالبيع وقرار زيد على المنكر للبيع لا يثبت ولو ادعى كل من الشريكين الشفعة على صاحبه سلا عن من التملك فان اقدم دفعته ولا شفعة لانها انما تثبت بملك سابق في ملك شريكه وان ادعى كل منهما النسب حكم من اقام البينة ولو اقاما بنية معا رضيا فتمتلك الاخرى وسقطت النفس فيبقى الملك مشترك ولو لم يكن لهما بنية فدماء دعوى السابق ومالنا خصمه فان انكر حلف وسقطت دعوى الاول ثم تسمع دعوى الثاني فان انكر الاول وحلف سقطت دعوى الثاني ولو نكل الثاني في عقيب دعوى الاول عن التبيين فغنى عليه اما مع بين صاحبه او بدونهما على الخلاف ولم تسمع دعواه لان خصمه قد استحق ملكه ولو حلف الثاني ونكل الاول فغنى عليه ولو اقام احدهما بنية بالشرع مطلقا لم يحكم بما لعمد القانذ ولو اقام بنية على شريكه بالابتاع فقام الشريك بنية بالارش قال الشيخية مع بينهما ولو ادعى الشريك لا يباع فدمت بنية الشفع لعدم التناهي بين الابداع والابتاع ولو شهدت بالابتاع مطلقا وشهدت الاقويان المودع او دعه ما هو ملكه في تاريخ ما خر قال الشيخ رحمه الله قدمت بنية لا بدع لفقرها بالملك ويكاتب المودع فان صدق قضى بنية وسقطت الشفعة وان انكر قضى بالشفعة من غير اجبة للمودع **بر** لو اختلفا ببيعان في الثمن فقالا البائع القان وقال المشتري ما تقدم قول البائع مع التبيين اذ المرير هناك بنية فاما هذا لا يغير من المشتري والمشفع اخذ بالفساد حكم الحاكم بالغيرين اولا وكذا البحث لو اقام البائع بنية ولو قال المشتري صدقت البينة وكنت انما كاذبا او ناسبا لم يقبل رجوعه ولو اختلفا المشتري والشفع في الثمن فالقول قول المشتري لانه الذي ينزع الثمن من يده ولو اقام احدهما بنية حكم له ولا يقبل شهادة البائع لاحدهما ولو اقاما بنية فالوجه القضا بنية الشفع لانه الخارج ولو كان لا اختلاف بين المتبايعين واما كل منهما بنية قال الشيخ يرفع وليس يجيد لانا القول قول البائع مع يمينه اذ كانت السلعة موجودة فالبينة بنية المشتري ولو اشترى شقصا بعرض واختلاف قيمته وتعدا حصاره فالقول قول المشتري كما لو اختلفا في قدر الثمن ولو قال لا اعلم قيمته فالقول قوله مع التبيين فاذا حلف سقطت الشفعة بنية الشفعة ثورث كالا موال قاله السيد رحمه الله وكذا احتل لمفيد وقال الشيخ لا يورث لرواية طلحة بن زيد وهو يورث والاول في سواها ان الميت قد طالب بها او لا وعلى ما احتراه ينقل الحق الى الجميع الورثة على حسب مورثتهم فللزوجة مع الولد فان ترك بعض الورثة حقه قوم الحق على سائر الورثة ولو لم يكن لهم الاخذ جميعا او اترك ولو مات مطلقا لم تنقص قد باع شريكه كان لورثته المطالبة بالشفعة ولو كان للميت دار فباع بعضها في قضاء دينه لم يكن لورثته الشفعة لانه لا يستحق الشفعة على نفسه ولو كان العارث شريكا للموروث فباع نصيبا للموروث في الدين لم يكن لورثته شفعة لان نصيب الموروث انتقل الى العارث فلا يستحق على نفسه الشفعة ولو اشترى شقصا مشفوعا وموتى به ثمرات فللشفع اخذه لتقديم حقه ويدفع الثمن الى الورثة فيسطل الورثة حينئذ خلفا للمورث ولو دعى رجل ليقض ثمرات باع الشريك قبل قبول الموهى فالوجه ان للورث الشفعة لا الموهى لعدم الاشفاق

قبل القول ولو كان قد قبل الوصية في حياة الموصي كان له المطالبة وعند من يقول من علمنا بانقال الوصية بالموت
خاصة فالشفعة للموصي فان قبل استحق المطالبة قبل قبول لعدم العلم بانقال الملاك اليه وانما يعلم بقبوله فاذا قبل
عرف تملكه وان ردة بنتي له للوارث وقع الاقربان للوارث للمطالبة لان الاصل عدم القبول وثبأ الحق لمهاذا طال الوقت
ثم قبل الموصي فالشفعة له ولا بد من طلب من الموصي لانه الطلب الاول قد طهراته من غير المستحق وعلى القول الاول
لو طالب الوارث بالشفعة فلم يملك الاخذ فاذا قبل الموصي اخذ الشقص الموصي به دون الشفع ولو لم يطلب الوارث حتى
قبل للموصي فلا شفعة للموصي لثبوت البيع قبل تملكه وهل يستحق الوارث بدني علمنا لو باع الشريك قبل علمه ببيع الاول
والمرتد عن فطره يتقبل امواله الى ورثته فلو اشترى شقصا لم يضح ولا شفعة للشريك انما لو كان عن غير فطره
فان نصرتا انه صحيحة فلو اشترى ثبت لشريكه الشفعة ولو بيع شقص في شركة المرتد وكان المشتري كافرا فله الشفعة
ولو ارتد الشفع المسلم عن فطره قبل تمكنه من الطلب فالوجه انه يحكم بنقل الشفعة الى وارثه انما لو تمكن ولم يطلب
ثم ماتا بنى على الفورية ولو كان عن غير فطره كان له المطالبة من الشريك الكافر لا المسلم ولو كان قد طالب بالشفعة
قبل ارتداده فالوجه انه ياخذ في الموفين واذا مات المسلم قبل المطالبة فان لم يتمكن من الطلب انقلت الشفعة الى
ورثته وان كان قد تمكن فان كان قد رضى بالبيع فلا شفعة وان لم يعلم حاله انبنى على الفورية ولو يختلف البيع وازا
طالب الامام ولو انقلت الشفعة الى وارثين فعلى احدهما ثم طالب الاخر بالتمات طالب فوريه العاقل فله الشقص
بما يه لو باع الشفع بضيقه مع علمه ببيع شريكه بطلت شفعته وكذا لو باع الشقصان قلنا بطلان الشفعة مع
الكثرة وان اثبتنا ما احتمل البطلان انه اسقط ما يتعلق بذلك البعض فيسقط الجميع لان الشفعة لا تبعض والشفعة
لانه قد بقي من بضيقه ما يستحق الشفعة في جميع البيع لو افرد فكذلك لو بقي وبيع للمشتري الاول على المشتري الثاني الشفعة
في المسكنتين على تقدير سقوط شفعة البايع الثاني وان قلنا بعدم السقوط فله اخذ الشقص من المشتري الاول اول
للمشتري شفعة على المشتري الثاني فيه احتمال من حيث انه شريك وان ملكه فياخذ بالشفعة فلا يؤخذ الشفعة
به وعلى تقدير الثبوت له الاخذ منه البيع الشفعة او لا والبايع المكنى لاخذ من المشتري الاول انما لو باع الشفع
ملكه قبل علمه فالبيع الاول كالبيع رحمه الله لا يفسد شفعته ويحتمل سقوطه بالزوال السبب وهو الملاك الذي
يحيا في الفوري عليه وعلى قوله للبايع الثاني اخذ الشقص من المشتري الاول وان عوفيه فلمشتري الاول اخذ الشقص
من المشتري الثاني وان اخذ منه فحل للمشتري الاول الاخذ من الثاني فيه احتمال ولو باع وشرط الخيار للمشتري
ثم باع الشفع بضيقه مسا الشفعة للمشتري الاول التحقق الانقال بالعقد ولو كان الخيار للبايع او للمالك
للبايع الاول بما روى ان الاصل انما يحصل بانقضاء الخيار ولو قال الشفع للمشتري بعني ما اشتريتا وحسبوا
ملكنا او قامنى بطلت شفعته ولو قال الحق عن الشفعة على مال فالوجه انما لا يفسد لانه لم يرض باسقاطه وانما
رضى بالمعاوضة عتيا ولو مالحة عتيا بعض متح وبطلت الشفعة لانه من اخفق المالكية فصحت المعاوضة عليه
ولو قال اخذ نصف الشقص بطلت شفعته لانه ترك البعض فسقط ولو قال الشريك قبل البايع قد اذنت في
البيع او اسقطت شفعتي وما استبه ذلك لم يفسد شفعته وله المطالبة بما متى عودا ببيع ولو وكل الشفع
في البيع لم يفسد شفعته ايضا سواء كان وكلا للبايع او للمشتري على اشكال منشاؤه انما بالبيع ولو قال الشريك
بيع نصف بضيقى مع بضيقك ففعل ثبوت الشفعة لكل منهما في البيع من بضيق صاحبه ولو ضمن الشفع الله
على البايع او عن المشتري او شرط له الخيار فاختار مضى البيع لم يفسد شفعته على اشكال منشاؤه تمام العقد

فأشبهه البائع ولو شهد على البائع أو بانه المشتري فيما اشترى أو للبائع فيما باع لو اذنه المشتري بالشراء أو للبائع
في البيع لم يثبت شفقة على السكال ولو جهل مقدار الثمن بطلت الشفعة لتغير تسليم الثمن ولو قال المشتري كنت
الثمن أو لينة أو قل قوله مع اليقين وبطلت الشفعة ولو قال اعلم بكثرة الثمن لم يكن جواباً صحيحاً ولكن جواباً باطلاً
وقال الشيخ يرد الثمن على الشفع ولو كان البائع في بلد ما فخر المطالبة توفراً للوهول بطلت الشفعة وكذلك لو تلف
الثمن المعين قبل قبضه لبطلان البيع **في** يجوز الاحتال لاسقاط الشفعة ويسقط الشفعة به وذلك مثل ان
يشتري باللف ويبرئه من ثمنه فيبقى الذي يبرئه المشتري مائة أو يدفع عنها عنه لئلا يرى مائة على الشفع الأخذ
باللف أو التمسك بالبائع من المشتري بعد قيمته ما تالف ثم يبيع الشقص باللف أو يشتري جزءاً من الشقص
بمائة ثم يبيع البائع الباقي أو يهب الشقص للمشتري ويعضه المشتري عن الهبة بالثمن بان تالف ما تولى عليه
فيطالب صاحبه بما اظهر له لرضه في ظاهر الحكم ويجزم على الباطن لان صاحبه الخارج بال عقد التواطؤ ولو تعاقد في
الباطن يمين ما اظهر اكثر منه لاسقاط الشفعة لم يخرجاً وكذا لو باعه في الباطن واظهر لا شغل بغير البيع يصلح اجماع
أو اقرار لم يخرج **قد** ان الشفعة يسقط مع كثرة الشفعاء عند اكثر علمائنا واعتقدها اخرون فلو اشترى
شققاً له شققان فادعى عقداً واحداً وثم ادعى الاخر لم يقبل لانه يطلب ثمن الشفعة عليه فان عفى الشاهد بعد
مرة شهداته ثم شهد لم يقبل لانها ردت للثمنه فطردا لئلا سوا اذ ان ذلك شهدته ثم تاب واعادها ولو عفى
قبل الشهادة ثم شهد قبله ولو ادعى على ما كانا حلفاً بقيت الشفعة وان حلفا واحداً وكل الاخران
صدق الخالف لما كل على عدم البعض لم يفتر الحريين وكاننا شفعة بينهما ولو ادعى عفو فكل قضى له بالشفعة
سواء ورثا الشفعة أو كانا شركيين ولو شهدا جنبى بغير احدهما حلفاً لا يرضعه واخذ الجميع وان عفى الاخر حلف
المشتري ولو كانا ثلثة شهدا ثمان بعد عفوهم بمقالات قبل ولو شهدا كل باع بعض الشفع قبل قبض الثمن
لا قبله لاحتمال فساد استرجاع البيع لو ثبت فليس المشتري ولو شهد لم يقبل او مكاتبه المسترورة بعفو شفقة
او شئرا مكاتبه فيه شفقة لم يقبل ولو كان مطلقاً قبل ولو باع اثنان لواحد كان للشفيع اخذ نصيباً واحداً
ولو باع من اصدائثه الاخر كما شترى نصف حصته الثالث لم يكن له شفعة لان احدهما رتب المال والاخر
المعامل فها كانا شركيين ولو باع الثالث باقى حصته على اجنبى ثبت له الشفعة ولو باع احد الثلثة حقه على
اجنبى فطالبوا احداً لشركيين فقال المشتري انما اشتريته لشركيائي لم يثبت في استحقاق الطلب الشفعة بينهما سواء
اشترى بالاجنبى لنفسه او لاحدهما فان ترك المطالبة بنى على ذلك ثم ظهر الكذب لم شفقه ولو اخذ نصف المبلغ
للغير ثم نيب الكذب وعفى الشريك كان له اخذ الباقي لان اقتضاه على اخذ النصف مبنى على الخبر ولو اشترى
اخذ الباقي فحقل سقوط حقه من الذي اخذ لا يتلا بدله تبعض صفقة المشتري وعدم السقوط لا قرار
المشتري بما تضمنه استحقاقه للنصف ولا يطل برجوعه عن اقراره ولو انكر الشريك كون الشراء وعفى
عن شفقه وامر المشتري على الاقرار بالشريك فللشفيع اخذ الجميع لعدم المنانيع والاقتضاء على النصف
لا قرار المشتري ولو قال احداً الشريكين للمشتري شراؤك باطل وقال الاخر انه صحيح فالشفعة كلها للمعترف
وكذا لو قال لم يشتر بل اتعبه وصدقه الاخر على الشراء ولو عفى احداً الشريكين قبل البيع او ضمن عمدة الثمن
او توكل في البيع او اقر الشراء وكان لا شفقة لى بذلك وتوكل على الاخر ولو اعتقدا ان له شفعة فترضا
الحاكم حكم بسقوط الشفعة ثم فرق على الاخر لانهما سقطت حكم الحاكم ولو باع احداً ثلثة نصيبه على الثلثة

عليه رقم

رابعة الثاني على اجتنى ثم علم الثالث وان اخذ بالعقد اخذ جميع ما في يد المشتري لانه لا شركة له في شفيعته وان اخذ بالاول
 نصف البيع وهو الستين لان المشتري شركه في اخذ نصف الستين من المشتري الاول ونصف من الثاني لان الاول
 الثلث فكان يده نصفين فلما باع الثالث اوفى يده ثلثان فقد باع نصف ما في يده والشفيع ليخو ربيع ما في يده وهو
 الستين فصار شفيعا في يده نصفين فباخذ كل منهما نصف الستين ويدفع ثمنه الى الاول ويرجع المشتري الثاني على
 الاول ببيع الثمن فيبيع من الثمن من اثني عشر ويرجع الى اربعة للشفيع النصف ولكل منهما اربع ولو اخذ بالعقدين اخذ
 جميع ما في يده الثالث وربع ما في يده الاول فله ثلثة ارباع الدار ولشركه الربع ويدفع الى الاول نصف الثمن الاول ويدفع
 الى الثاني ثلثة ارباع الثمن ويرجع الثاني على الاول ببيع الثمن الاول لانه اخذ نصف المشتري الاول وهو الستين في دفع
 اليه نصف الثمن وقد صار نصف هذا النصف في يده الثاني وهو ربيع ما في يده فباخذ منه ويرجع الثاني على الثاني ثمنه
 وبقى المأخوذ من الثاني ثلثة ارباع الثمن وان كان المشتري الثاني هو الاول لم يختلف الحكم ولو كانت الدار بين الثلثة
 لاحد من النصف والاخر من النصف فاشترى صاحب النصف من احدها حقه ثلثة ارباع بقا ثمانية يده لا اجتنى ثم علم بالشرك
 فان اخذ بالبيع الثاني اخذ جميعه ودفع المشتري ثمنه وان اخذ بالاول فله ثلثة ارباع وهو نصف سدس لان البيع كله
 ربع فثلثة نصف سدس باخذ ثلثه من المشتري الاول وثلثه من الثاني وخرج ذلك من ستة وثلثين النصف
 ثمانية عشر ولكل واحد منهما تسعة فلما اشترى صاحب النصف تسعة ثبتت الشفعة بينه وبين شركه الاول بالشركه
 ثلثها ثلثة فلما باع صاحب النصف ثلث ما في يده حصل له البيع من الثلثة ثلثا وهو ربيع يده بالبايع منها ثمانية
 وربع الثلثة الى الشريك يصير في يده اثنا عشر وهي الثلث وبقى في يد المشتري الثاني ثمانية وهي ثلثان وفي يد
 صاحب النصف ستة عشر وهي اربعة اشباع ويدفع الشريك الثمن الى المشتري الاول ويرجع المشتري الثاني عليه
 ببيع الثمن الذي اشترى به لانه قد اخذ منه تسع سبعة وان اخذ بالعقدين اخذ من الثاني جميع ما في يده واخذ
 من الاول نصف التسع وهي ثمان من ستة وثلثين فيصير في يده عشرون سمما وهي خمسة اشباع وبقى في يده الاول
 ستة عشر سمما وهي اربعة اشباع ويدفع اليه ثلث الثمن الاول ويدفع الى الثاني ثمانية اشباع الثمن الثاني ويرجع
 الثاني على الاول ببيع الثمن الثاني وهذا البحث على قول من يجعل الشفعة على قدر الانصاف ولو باع احد الاربعه
 بغيره على اثنين منهم استحقوا اربع الشفعة عليهم واستحق كل من المشتريين الشفعة على صاحبه فان طلب
 كل واحد حقه ابيع بينهم اثنان وصارت الدار بينهم كذلك وان غلبت الدار اربع وصد قسم البيع بين اثنين
 نصفين وكذلك ان غلبت الجميع عن شفيعتهم فيصير لثلاثة ارباع الدار وللرابع ربع بحاله وان طالب بالاربع
 اخذ منها نصف البيع لان كل منهما له من الملاء مثل ما لطلب الشفعة سبعة بينه وبين شفيعه نصف فيحصل
 للرابع ثلثة اثمان الدار وباقيها بينهما نصفين ويصح من ستة عشر وان طالب بالاربع وحده احدى دون الاخر
 فاصح الثمن نصفين فيحصل المعفر عنه ثلثة اثمان والباقي بين الرابع والاخر نصفين ويصح من ستة عشر وان
 الرابع احدا المشتريين ولم يعرف الاخر ولا الرابع قسم مبيع المعفر عنه بينه وبين الرابع نصفين وبيع الا
 بينهم اثنان فيحصل للذي لم يعفر عنه ربع وثلث ثمن وذلك سدس وثمن والباقي بين الاخرين نصفان ويصح
 من ثمانية واربعين وان غلبت الرابع عن احد غير المعفر احد عن صاحبه اخذ من يعرف عنه ثلث الثمن
 والباقي بينهما نصفين ويكون الرابع كالمعاف في القرض المستقدم ويصح من ثمانية واربعين وان غلبت الرابع عن الا
 ولم يعرف الاخر فلغير المعاف ربع وسدس والباقي بين المعافين نصفين لكل واحد منهما سدس وثمن فيستخرج اربعة

البايع

واحد

وقشرين ولو كان لزيد النصف ولعمرو الثلث ولبكر السدس فاشترى بكر من زيد ثلث الدار ثم باع عمر السدس ثم علم
 عمر الثلث ولبكر السدس فاشترى بكر من زيد ثلث الدار ثم علم فله المطالبة بحقه من شفعة الثلث وهو ثلثه
 وذلك لان الدار يأخذ زيد ثلثي ذلك وقد حصل ثلثه الباقى في يد بكر لشرائه للسدس فينتسج به معه ويأخذ بشفعة
 البيع الاول ويبقى من بيعه خمسة اشباعه لزيد ثلث شفعة فيقسم بينهما اثلاثا ويبقى المسئلة من مائة وثنتين
 وستين ثلثا لبيع اربعة وخمسون لعمرو وثلثاها لشفيعه ستة وثلاثون يأخذ ثلثهما من بكر وهي اربعة
 عشرون وثلثها في يد اثنا عشر لعمرو والسدس الذي اشتراه سبعة وعشرون فقد اخذ منها اثني عشر بالشفعة بقي منها
 خمسة عشر لثلثها عشرة ويأخذ منها زيدا خمسة فحصل لزيد اثنا عشر وثلثون سبعا وثلثون ولعمرو مائة وذلك
 نصف الدار وثلثها نصف ثلثها ويدفع عمر الى بكر ثلثي الثمن في البيع الاول وعليه وعلى زيد خمسة اشباع
 الثاني بينهما اثلاثا وان عفى عمرو عن شفعة الثلث فشفعة الثلث السدس الذي اشتراه بينه وبين زيد اثنا
 وحصل لعمرو اربعة اشباع الدار ولزيد ثلثها ولبكر ثلثها ويبقى من شفعة وان باع بكر السدس لاجني فمكسبه
 اياه لعمرو الا ان لعمرو العفو عن شفعته في السدس بخلاف ما اذا كان هو المشتري فانه لا يقع عفو عن فضيله
 منها وان باع بكر الثلث لاجني فلم ير ثلثا شفعة البيع الاول وهو الثمان يأخذ ثلثها من بكر وثلثها من المشتري
 الثاني وذلك لبيع وثلثا شفعه يبقى في يد الثاني سدس وسدس تسع من اربعة وخمسين بين زيد وعمرو اثلاثا
 ويبقى من مائة واثنين وستين ويدفع عمر الى بكر ثلثي ثمن بيعه ويدفع عمر الى بكر ثلثي ثمن بيعه ويدفع
 هو وزيد الى المشتري الثاني ثمن خمسة اشباع مبيع بينهما اثلاثا ويرجع المشتري الثاني على بكر ثمن اربعة
 اشباع مبيع وان لم يعلم عمر حتى باع ثانيا في يد سدا لم يطل شفعته في احد الوجهين وهذه الفرع نقلها
 من المحققين ولا يأتى على ما اختاره نحن بطلان الشفعة مع الكثرة يطلو باع المكاتب المشروط شفعسا
 على مولاه بخلافه ثم عجز بالاقرب بثبوت الشفعة مع احتمال بطلانها لخروجه عن كونه مبيعا والاخذ بالشفعة ليس بها
 فلا يثبت فيه خیار المجلس كما

الصيد والذبايح وفيه فصل
 الاول في الالة وفيه مباحات الاصطياد امانه الصيد آلة وهو كل جرح مقصود حصل به الموت واقسامه الى
 ثلثة جوارح الحيوان وجوارح الاسلحة والمسلات وانما يוכלل بمات بالصيد مقتولا الكلب المعلم من جوارح
 السباع وبالنصل وان اصاب معتزها او بالعراض اذا خرق اللحم وكذا النسيم الخالي من الفضل اذا كان حادا فخرق
 اللحم ولا يحل اكلها مات بغير ذلك كالقهد والتمر وغيرهما من جوارح السباع والطيور فلو اصطاد بالهند والنمر
 او غيرها من السباع او بالبارى والاعقاب والباسق وغير ذلك من جوارح الطير لم يحل الا ما يدرت زكوته
 ونذكيته سوا وكان شئ من ذلك معلما او غير معلم بكماله يقتله السيف والنجم والرمح وكل ما فيه فصل
 حلال مع الشرايط الآتية ولا يفتر الخالتكية سواء قتل بجذره معتزها اما المعراض الخالي من الحديد فانه
 يוכלل ما عرق التحريم منه وكذا النسيم الخالي من الحديد ولو قتل شئ من ذلك معتزها لم يحل بكمالات
 من الملعقات حرام كالورمى الطير ببندقية او حجارة او حسمه غير محددة ولا خرف وبخرا الاصطياد
 بجميع الصيد من الشوك والحبال والشباك وغير ذلك لكن لا يحل منه الا ما يدرت زكوته ولو كان فيه سلاح
 وكذا كلب غير المعلم وهل يحرم ان يرمى الصيد بما هو اكب منه قال الشيخ رحمه الله نعم وقيل مسكوه لا يشرط
 في اباحة ما يقتله الكلب ان يكون الكلب معلما بان يترسل اذا ارسله وينزج اذا رجمه ويمنع من اكل ما

الأمان وجرحه الصيد وإسلام المرسل وإرساله الاصطبياد والشمية عند إرسال وعدم غيبوبة الصيد ذي النقرة
 المستقرة ٥ التعليل يثبت بالاسترسال عند إرسال والانتجار عند الرجوع وعدم الأكل عند الإرسال ويتكرر منه ذ
 مرة بعد أخرى والأقوى عند الحوالة في ذلك على العرف بان يتكرر الصيد مستقفا بهذه الشرايط ليتحقق حصولها فيه
 من غير تقدير المرات والانتجار بان جرتا يعتبر قبل إرساله على الصيد أو رويته أما بعد ذلك فلا نه لا يخرج
 مجال وإذا كان الكلب معنأ لا كل الصيد لم يحل قتله وإن أسد عليه أما لو كان مشتقا من الأكل غالباً أو أكل
 لم يقدح في إباحة ما يقتله وكذا لو شرب دم الصيد وأقصر كذا لا يحرم ما يقدم من يسوده ولا يخرج عن أن يكون معنأ
 بالندة فلو طاد بعد الصيد الذي أكل منه لم يحرم ولم يخرج عن أن يكون معنأ ولو أكل الكلب للمعلم وأخذ من
 الفريسة التي بها ظهرت عادته والأقرب أنه لا يحرم ما أكل منه قبل أن يشتريه من المرسل أن يكون من أهل الذكاة
 يكون مسلماً أو في حكمه كالصبي رجلاً كان أو امرأة ولو أرسله المجوسي أو الوثني أو الذمّي لم يحل وكذا المرتد والمجنون
 وفي الأعمى إشكال إذ لا يتمكن من قصد عين الصيد وإن ليتم المرسل عند إرساله فلو تركه الشمية عمداً لم يحل ما يقتله
 ولو تركها لغيره لم يحل وإن أرسل الكلب للاصطبياد فلو استرسل من نفسه فقتل لم يحل سواء رتبته عند إرساله أو
 لم يترتب ولو زجره عقيب الاسترسال فوقف ثم أغر محلت فريسته لا تقطع الاسترسال بالوقوف عند الانتجار والفرار
 إرساله بتكرار ولو استرسل فأغراه فزاد عدواً فالوجه أنه لا يحل وكذا لو أرسله بغير شميه ثم أغراه ثم تميوزاً
 في عدوه ولو أرسله للاصطبياد فاصطاد لم يحل **الفصل الثاني** في أحكام الصيد وفيه بدعنا الواسل
 واحد وشمي آخر لم يحل الصيد إذا قتله وكذا لو تمي وأرسل كلبه آخر كلبه ولم يترتب واشتركا في قتل الصيد فإن
 كان الآخر ترك الشمية عمداً لم يحل وإن كان ستماً حل لأن يحل مع انفراد فمع المسمى أو لو أرسل كلبه وأرسل
 محبتي كلبه فقتل الصيد لم يحل وكذا لو خلفت الآلة بان يرسل أحد كلباً والآخر شمياً أو ربياه لشمي كلبيهما
 فمات سواء وقت سهامها دفقة أو على المتعاقب إلا أن يكون المسلم أو لا قد ذبحه أو جعله في حكم المذبوع ولو
 انعكس حرم وكذا لو اشتبه ولو أرسل المسلم والكافر كلباً واحداً يفضل الصيد للمسلم وكذا لو أرسله مسلماً تمي
 أحدهما دون الآخر أو أرسل المسلم كلبين أحدهما معنأ والآخر غير معنأ أو أرسل المعلم واسترسل معنأ آخر ولو
 أرسل مسلم كلبه وكافر كلبه فزاد كلباً الكافر الصيد إلى كلب المسلم فقتله حل ولو أرسل المسلم كلباً ثابت للصيد
 ثم أرسل الكافر كلبه فقتله حرم وفهم الكافر قيمته لصيد ولو أرسل باعاً كلاباً أو شتموا فوجدوا الصيد قتلاً
 لا يديرون من قتله حرم حل كله وإن اختلفوا وكانت الكلاب متعلقة فهو للجميع وإن كان البعض متعلقاً
 فهو لفاحيه وفي صورتين لا بد من التمييز ولو كانت الكلاب أحدهما الوجه القرعة ب الشمية المقبرة في الصيد
 والتذبح ذكر الله تعالى ولا يجب الزايد فلو قال لا الله وسكت كفاء ولا يجب بسم الله ولا الله أكبر وشبهه ويحتمل وجوب
 ما يفرم منه التعظيم مثل بسم الله أو الله أكبر أو سبحان الله أو لا إله إلا الله أو الحمد لله لأنه المقصود من الذكر ولو قال
 اللهم اغفر لي كفاء وإن كان فيه طلب حاجته فلا يشترط العربية بل لو تمي بغيره أجزءه وإن قدر عليه أو يشترط
 الشمية عند إرسال الكلب والشمي لو تركها وشمي عند غش الكلب فالوجه أن ير لو غاب لصيد وحله مستقر
 ثم وجد مقتولا أو ميتاً بعد الغيبة لم يحل لغيره إن أساء القتل إلى غير الكلب سواء وجد الكلب واقفاً عليه أو بعداً
 عنه وكذا لو غاب الصيد ثم وجد مقتولاً وسهمه فيه سواء كان ذكراً أو أنثى أو سواء تشاغله عنه وترسل طلبه أو
 لم يترك طلبه وسواء وجد فيه أثر غير سهمه أو لا ولو لم ير الصيد فتردى من جبل ووقع في الماء فمات لم يحل

لاحتمال اسناد المرونا الى غير الالة نعم لو تميز حيوته غير مستقر حل لا تخرج مجرى المذبوح وكذا لو كان الوقوع
 في الماء غير قابل بان يكون الحيوان من طير الماء او كان له نزع غير قابل ولو رمى سحبا فادخله الربح الى الصيد
 فضله حل وان كان لولا الربح لم يقتل وكذا لو اصاب التمسك الارض ثم وثب فقتل ولو اصاب الطير في الهواء
 او على شجرة او جبل فوقع الارض فمات فالوجه انه ان كان لولا السقطة لم تمت لم يحل وان كان بحيث يمتوت
 وان لم يسقط على الارض حل لا اعتبار في حمل الصيد بالمرسل لا المعلم فلو علمه الكافر وارسله فقتل المسلم
 حل مقتوله ولو علمه المسلم وارسله الكافر لم يحل لان الكلب آلة كالسكين والشمية شرط ولا تخرج من الكفر
 ويشترط التسمية عند ارسال الكلب ورمي التمسك وطعن الربح وقطع المذبوح ونحوه ولو تقدمت بمن ليس
 حاز ولو رمى على سمه ثم القاه ورمى غيره حل ولا بد من قصد الصيد فلو رمى هدفا وسمى فاصاب صيدا لم يحل
 وكذا لو صدر رمي انسان او صيد غير محلل او غنما ولو قصد صيدا فاصابه وغير حلال معا وكذا لو قصد
 كلبه على صيد فاخذ اخر في طريقه حل وكذا لو عدل عن طريقه اليه او ارسله على صيد كبا ففترقت عن صفا
 ممشقة فقتلها حل لا فرق في ذلك بين التمسك والكلب ولو لم يصدا ولا علمه في سمه فان صيدا فعاد لم يحل
 وان قصد الصيد لانه القصد انما يتحقق مع العلم ولو راى سواد او سمع صوتا فظننه ادنيا او بهيمة او حمارا
 فرباه فبان صيدا لم يحل سواء ارسلهما او كلبا وكذا لو ظنه كلبا او خنزيرا ولو ظن انه صيد حل ولو شك او ظن
 على ظنه انه ليس بصيد لم يحل ولو رمى بحرا فظنه صيدا فقتله صيدا احتمل الحل لان حقه القصد يبنى على الظن
 وعده لا تترك قصد صيدا على الحقيقة بشرط في الكلب ان يخرج الصيد فيقتله فلو حقه او مان بصدا
 او ابقاه او مات تحت الكلب غاما بل انما يحل لو مات بفقر الكلب واذا عقر صيدا في موضع القصة نجس
 و قول الشيخ في الخلافة ضعيف ويجوز صيد الكلب السهم الصيد الذي يباح بفقر الكلب والتمسك في غير موضع التذكية
 هو كل ممسك سواء كان وحشيا او انثيا وكذا ما يصول من التماسك او ليقط في بره شيئا ولا يمكن تركيته
 فانه يكفي عقره سواء كان العقر في موضع التزكية او غيرها ويجوز بذله ولو كان رأس المزدى في الماء فالوجه التحريم
 لما فيه مراعاة الماء على القتل فجميع السهم والمحرز ولو رمى في الماء لم يضر بسهم لم يحل وكذا لو رمى طائرا لو فرغ من
 فقتله محل الطائر دون الفرج ولو تقاطعت الكلاب الصيد قبل ادراكه لم يحرم ولو اخذ الصيد جماعة فقتلوه
 ونزعوا قطعه جاز اكله ان كانوا جميعا قد صيروا في حكم المذبوح او اولعهم وان كان الاول لم يصير في
 حكم المذبوح بل اثبتت ومما غير ممتنع وفيه حياة مستقرة وجب ان يذكر في موضع التذكية فان نزعوا
 قبل ذلحهم ولو قطعت الالة منه شيئا كان المقطوع ميتة ويذكر في الباقي ان كانت حيوته مستقرة ولو قطعه
 بضيفين فلم يخرج حلالا ولو نزل احد على خاتمة والارب والارب انما يوكلان ان لم يكن في المخرج حياة
 مستقرة وهو يمكن ان يعيش مثله اليوم واليومين وجب تذكيته ما فيه الحيوة وحرم البائة وفي رواية يوكل ما فيه
 الاس في افرى يوكل الاكبر وكلاهما شاذ ولو رضيت بخلا للصيد فعقره صيدا لم يحل كالوضب سكيناً
 فذبح شاة وكذا يحرم ما قتله الشباك والجمالة وحرم الاصطيد بالالة المفصولة ولا يحرم الصيد بل يملكه
 المتصيدون ما له الالة وعليه الاجرة لصاحبها سواء كانت الالة كلبا او سلاحا اما التمسك المسموم فمقتوله
 لا عانة التمسك على قتله ولو علم ان التمسك لم يعن على قتله لكون التمسك اوسى منه حل ولو ارسل كلبه على صيد فوجد
 ميتا ووجد مع كلبه كلب اخر لا يعرفه هل شئ عليه ام لا ولم يعلم القاتل منهما حرم وكذا لو عاب الصيد عن العين

ثم وجد مقتولا ان يكون الكلب قد عقره وصور جوفه غير مستقر اما بان اخذ حشوته او فلق قلبه او قطع الحلق
 والري والودجين ثم يحاف بعد ذلك وكذا التهم اذا ارسل الكلب والاله محرجه وادركه المرسل حيا فان
 لم يكن مستقرا مستقرا فهو بحكم المذبوح وفي الرواية ادنى ما يندر زكوة ان يجد نظرف عينه او تركض وجهه
 او يحرك ذنبه او يده وان كانت حيوة مستقرة والزمان يسير لهجه لم تحل الكله حتى يذبح وان لم يتبع
 لذبحه فالوجه عندى انه لا يحل وقيل يحل وقيل لا يحل لو وجد مستقرا لم يحصل بعد واخلفه فيوقف له وقد بقي
 من حيوة زمان لا يتبع لذبحه قال الشيخ اذا اخذ الكلب المعلم صيدا فادركه صاحبه وجبان يذبحه فان لم يكن
 معه ما يذبح به فليترك حتى يقتله ثم ليأكل ان شاء الله تعالى بان ادركه بحب الذبحة ولا يحل يقتل الكلب الا بعد
 القدرة عليه غير مشع وهو حسن وكذا التبع لو ذبحه كافر ثم ذبحه مسلم فان كان الا وصور جوفه غير مستقر
 حرم والا حلال والعكس لو انكسرت الفرس وعلى قول الشيخ لو كان به حيوة يمكن بقاؤه الى ان ياتي منزله لم يحرج الا بالذبح
 لا شقذ ور على تنكيته اذا رماه فاثبتته وما غير مشع ملكه وان لم يقبضه فان اخذ غيره وجب عليه رده
 الى الاول ولو رماه فخرجه ولم يثبتته ورماه اخر فاثبتته ثم رماه الثالث فقتله فليس عليه شيء ولا له وعلى الثاني فان
 كان باثباته صيره في حكم المذبوح حل ولا شيء على الثالث اذا لم يقبضه من اخذ شيء بسببه وان لم يقبضه الاول
 في حكم المذبوح فان كان الثالث قد اصاب حل وعبد ارشده بجه وان اصاب غير المذبوح لم يحل وفيمنه مخرج ولو
 رماه الاول فاثبتته ثم رماه الثاني فان كان الا ولم يجبا بان يذبحه او يقع في قلبه الثاني لا ضمان عليه الا ان
 يقبض برميته شيئا فيضمن نصيبه ويحل وان كان الاول غير مروح فالثاني ان وجار حرم الاول الا ان يكون قد ذبحه
 وان لم يوجد فان ذكي بعد حل وان لم يدرك زكوة فان كان الاول لم يقدر عليه فاعلى الثاني كالتيمنه معيبا الغيب
 الاول لان حرمه هو الذي حرمه فكان الفهم عليه وان قدر على ركوبه واهل حتى مات بالبرحين فعلى الثاني نصف
 قيمته بعيا الاول ولو كانت الجناية على حيوان مملوك لغيرها فكذا وفي نقبض الضمان ستة اوجه احدها ان يذبح
 واحدا رثن جانيته ويضف قيمة الصيد بعد الجانيين فاذا كانت قيمته عشرة ونقص بجناية الاول درهما
 وكذا بجناية الثاني فعلى كل واحد خمسة ولو نقص الاول درهمين وبالثاني درهما فعلى الاول خمسة ونصف
 وعلى الثاني اربعة ونصف والعكس لو انكسرت الفرس ونشك بان الثاني جنى عليه الاول وان لم يدخل ارشه الجاني
 في بدل النفس وجوابه ان كل واحد منهما قد انقرد باللاف ما قيمته درهم ولساوا في اللاف الباقي بالستران فكذا
 في الضمان والدخول انما يكون في بدل نفس لا ينقص بدلها باللاف بعضها كالادى ما البهايم فلا فاته لو جنى عليها
 ما ارشه درهم فنفس ذل من قيمتها فاذا سرى الى النفس لم يحس ما به من قيمة النفس ولم يدخل الارش الثاني
 ان يدخل نصف جناية كل منهما فيما بينهما من نفسه لان الجناية اذا امارت نفسا سقط حكمها فكل منهما قد انكسرت
 بجانيته نفس فدخل نصف جانيته فيما فعلى الاول نصف درهم ونصف قيمته يوم جانيته فعليه خمسة ونصف
 وعلى الثاني خمسة درهم ثم يرجع الاول على الثاني بنصف ارثن جانيته لان جنى على النفس الذي ضمنه الاول
 بقيته قبل حيوة جانيته الثاني وهو نصف درهم فيحصل على الاول خمسة وعلى الثاني خمسة الثالث
 على الاول خمسة ونصف وعلى الثاني خمسة ولا يرجع بل يقسم عشرة ونصف على عشرة فيا حرم خمسة ونصف
 على الاول وما يحسن خمسة على الثاني فيضرب خمسة ونصف في عشرة يكون خمسة وخمسين يستعمل على عشرة
 يحتمل خمسة وسبع وثلاثا سبع لان خمسة في عشرة ونصف اثنان وخمسون ونصف وبنى اثنان ونصف

سبع وثلاثين من عشر ونصف لان سبعة واحد ونصف ثم نصيب ما على الثاني وهو خمسة في عشر يكون خمسين
 نضم اليه العشر يكون اربعة وخمسة اسباع وثلاث سبع الرابع لا يدخل ارش جناية الاول في بدل النفس
 ويدخل الثاني لان الاول انفر بالجناية والثاني وجدت جنايته مع جناية الاول فعلى الاول ارش جنايته درهم
 ونصف قيمة بعد ما وهو اربعة ونصف وعلى الثاني نصف قيمته اربعة ونصف خاصة الخامس يدخل ارش
 جناية كل منهما في بدل النفس فعلى الاول نصف قيمة يوم جنى عليه وهو اربعة ونصف لان الجناية صارت نفسا
 وسقط اعتبارها السادس يدخل جناية كل منهما في بدل النفس ويقيم قيمة صحيحا ويعبأ بالاول وينبسط القيمة
 عليهما فالاول جنى عليه وقيمته عشر فيفرض كانه انفر بقتله والثاني جبا عليه وقيمته تسعة فيفرض انفر بقتله
 ويضم المجموع يكون تسعة عشر فيقسم على قيمة الصيد وهي عشر فعلى الاول عشرة اجزاء من تسعة عشر من عشر
 وعلى الثاني تسعة من تسعة عشر من عشر وهذه الوجه لا يخلو من نصف فان الاول سوى فيه بين الجائتين
 مع ان الثاني جبا وقيمته اقل ولم يدخل ارش الجناية في بدل النفس والثاني لعدين ايضا والثالث للثاني فانه
 اوجب نصف جنايته والرابع فاحد لا سقط حكم جنايته الثاني لانها صارت نفسا ووجب ارش جنايته الاول
 وقد صارت نفسا والخامس فاحد لانه يوجب لصاحب الصيد كالقيمة واقرها السادس ويرى عليه انما اوجب
 عليهما اكثر من قيمة نصف الصيد وانما تلف نصفه فلو جنى ثلثه لمص بجنايته كل واحد منهما درهمان ومائة
 فعلى الوجه الاول يجب على كل واحد ارش جنايته وثلث قيمته بعد الجبايات وقيمته اربعة فعلى كل واحد ثلثه
 وثلث وكذا على الوجه الثاني لانه يدخل فيه ثلث جنايته كل واحد منهما في النفس فعلى الاول درهم وثلث ارش جنايته
 وثلث درهم وثلث قيمة الثلث وعلى الثاني درهم وثلث ارش جنايته ودرهمان وثلثان وقيمة ثلثه وعلى الثالث
 درهم وثلث ارش جنايته ودرهمان قيمة ثلثه فعلى الاول اربعة وثلثان وعلى الثاني اربعة وعلى الثالث ثلثه وثلث
 ويرجع الاول على الثاني بثلثي درهم وعلى الثالث بثلثي درهم فيبقى عليه ثلثه وثلث ويرجع الثاني على الثالث بثلثي درهم
 ويبقى عليه ثلثه وثلث منها ثلثان ثمان على الاول وعلى الثالث ثلثه وثلث منها ثلثان ثمان على الاول والثاني
 ثمان على الثاني وعلى الوجه الثالث على الاول اربعة وثلثان وعلى الثاني اربعة وعلى الثالث ثلثه وثلث يكون
 اثني عشر ينسب على عشر فيسقط من نصيب كل واحد الستين وعلى الوجه الرابع على الاول ارش جنايته درهمان
 ويكون الباقي بين الثلثة فعلى الاول اربعة دراهم وثلثان وعلى كل منهما درهمان وثلثان وعلى الوجه الخامس
 يدخل ارش الجبايات في النفس فعلى الاول ثلثه وثلث وعلى الثاني درهمان وثلثان وعلى الثالث درهمان وثلثان
 وعلى الثالث ستة يكون فذلك ثمانية وليسقط درهمان وعلى السادس على الاول عشرة وعلى الثاني ثمانية وعلى
 الثالث ستة يكون اربعة واربعين يقيم على عشر فمن عليه عشر فهي من اربعة وعشرين ربع وربع
 فعليه ربع قيمة الصيد وسدسها اربعة وسدس ومن عليه ثمانية فهو ثلثا فليده ثلث قيمة الصيد ثلثه وثلث
 وعلى الثالث ستة وهي ربعا فليده ربع القيمة درهمان ونصف ولو كان الصيد مباحا فراه الاول ما ثبته
 رماه الثاني وادرك الاول ذكرته ولم يذكره فلا ضمان على الاول وعلى الثاني الاول ما اوجبناه لو كانا مائتين
 وقد تقدم وكذا لو كانت الجبايتان على حيوان مملوك لاحدهما سقط ما قابله جناية المملوك وكان له مطالبته الا ان
 بنصيب جنايته ما ثبت من القيود في الا ان الصيد كل الجاه والشبكة والشتر يملكه صاحبها وكذا كل ما يبيع
 الاصل له به كان اخذ احداهما عليه وان لم يملكه الشبكة بل انفلت منها لم يملكه لانه لم يثبت به وكذا ان اخذ الشبكة

ارش

وعلينا فان صاد غير ملكه ورتد الشبكة على الاول ولومى بالشبكة على وجه لا يقدر على الامتناع فهو لصاحبها الا اننا
 انما امتناعه ولو اعلن بعد اثباته لم يخرج عن ملكه وكذا لو امسكه لصا يد بيده ثم انقلبت منه لانه امتنع منه
 بعد ثبوت يده عليه فلم يزل ملكه عنه ولو اطلقه من يده لم يخرج ملكه عنه ولو نوى طلاقه وقطع نيته عن ملكه فلا أثر
 ان لا يملكه غيره ولا يخرج عن ملكه وقيل يخرج كالموت وقع منه شيء حقير فاعمله فانه يكون كما يبيع له ولو رماه فاصابه ولم
 من الامتناع فدخل دار قوم فاحد صاحبها ملكه باخذ لا بدخوله الدار وكذا لو رماه فاحمل طائر الرعد بالبحر لا
 عليه الا بسرعة العدو ولم يملكه وكان من امسكه ولو رماه الاول ولم يثبت به رماه الثاني فهو الثاني فان رماه بعد
 الاول فقتله فان اصاب محل الذكر حل وعليه ما نقص بذلك وان اصاب غير محل الذكر حرم وعليه كل قيمته بحرقا
 بحرين لان الجرح الاول كان مباحا والثاني من المالك ولو رماه معاقضاه حل وملاكه سواء تساوى الجرحان
 او لا ولو سبق جرح احد ما فائتبه فهو له ولو كان ثما مشع بامر من رجله وجاحه فكل الاول رجله وكسر الثاني جناحه
 احتل الشئ بهما فيه لان اثباته بهما واختصاص الثاني به لان المثبت وهو الاجر عندى وهو لصيد الثاني
 فقراه على العقاب ووجد ميتا ولم يعلم السابق كان صاد فامدحه فدبحاه فهو حلال وكذا لو ادرك ذكوته وذكي
 ولو لم يدرك ذكوته لم يحل لاحتمال ان يكون الاول اثبتة ولم يصير في حكم المذبذب ثم قتله الثاني فلو كان كل منهما
 اما اثبتة او لا وانت قتله فعليك ضمانه حلف كل منهما للآخر ولم يثبت لاحد على الاخر شيء وان حلفا احدهما والآخر
 الاخر حلف مع نكره على اذ غاء واستحققه ولو قال الاول اما بيته او لا فاثبتته وانت قتله فقال الاخر انت ابيته
 ولم تثبتته وبقي على امتناعه واما اثبتته فان كان يعلم انه لا يتبع معرأ امتناع كانه كثر جراح ما يشع بالطيران ^{لقل}
 قول الاول وان كان مما يحز ان يمشع معرأ فالقول قول الثاني مع يمينه لان الاصل الامتناع فلا يزول بجرح الاول ولو
 اصلا صيدا دفعة فان اثبتاه معاقضوهما ولو كان المثبت احدهما خاصة فهو له ولا ضمان على الخارج لان جنايته صا
 مباحا لا مملوكا ولو جعل المثبت متهما بالصيد بهما ويجعل الفرقة - لو توحل الصيد في ارض انسان لم يملكه
 بذلك ولو اخذ موجه للصيد فتوكل بحيث لا يمكنه التخلص ولم يملكه ايضا لانه ليس له معادة للصيد
 على شكل وكذا لا يملك الصيد سعسه في دار ولو وثبت ثمنه الى سفينة لم يملك صاحب السفينة ما لم يقبض
 ولو وثبت سمكة فسقطت في حجر انسان فهي له دون صاحب السفينة ولو قصد صاحب السفينة الصيد بان
 جعل السفينة ضوا بالليل ودق بئى كالجرس لثبث السمكة فيها فوثبت في السفينة فالوجه انه يملكها ولو وثبت
 في حجر انسان فلكل ذلك دون من وقعت في حجره على شكل ولو اغلق عليه بابا ولا يخرج له ففي ملكه بذلك نظر وكذا
 وكذا لو اتيه المصير لا يمكنه الخروج منه والوجه عندنا انه لا يملكه ما لم يقبضه باليد او بالالة ولو اتيه
 وعلمه اثنى مائة بان وجد مقتصرا لم يملكه الصايد وكذا لو اتيه غيره وعليه ان ملكه بان وجد في غنى للصيد
 فلاة او في اذنه قرطاسوار كان ممثلا لاولوا سفننا الطيور من بر الى آخر لم يملكها الثاني بحر يكون صيد البحر
 والطيور ليلاً وصيد السمك يوم الجمعة قبل الصلاة واحدا الفراخ من اعشاشهم وليس ذلك بحظير بصيد
 السمك اخراجه من الماء حيا كان كان المخرج له مسلما او كافرا او من اثنى اجناسا لكان له لكن يشترط في
 الكافر مشاهدته اخراجه جاسوارا في يده بعد اخراجه قبل اخذ المسلم له منه او لم يمت الا بعد اخذ
 المسلم والشيخ رحمه الله قول في الاستبصار يقتضي اشتراط اخذه منه حيا وليس بجيتد ولا يشترط في المسلم
 ذلك بل لو وجد في يده ميتا حل اكله سوارا كان عدلا او باسقا ولو وثب فاقطع قبل موته حل وكذا لو خرب الماء

فآخذ عنه من الممدد او بنذ البحر الى الساحل فآخذ حيا ولا يشترط فيه التسمية ولو وجد ميتا في يد كافر لم يحل
 وان اخبر باخراجه حيا ما لم يعلم انه مات بعد اخراجه حيا ولو اخذ السمك حيا ثم اعيد في الماء مات فيه لم يحل
 وان كان ما شيا في الالة لانه مات فيا فيه حيا قال الشيخ رحمه الله لو نصب حوضا في الماء فاجتمع فيها
 سمك كثير ومات بعضه في الماء واشتبه حيا كل اكل الجميع وكذلك ايضا في الماء الخطاء ويجمع فيها جازا كل اكل الجميع
 فقدما الطريق الى التمييز الميت من الحي والحق عندى تحريم الجميع واذا حيد السمك وجعل في شئ واعيد في الماء
 فيه حرم وان اعيد الى غير الماء حتى مات حل وهل يحل اكل السمك حيا قبل الاقرب الجواز لانه مذكور وما
 يقطع من السمك بعد اخراجه من الماء ذكي سوارمات او وفقت في الماء مستقر الحيوة لانه قطع بعد التذكير ولا
 يحرم السمك لو صيد بئى يحس فأكله السمك فيضاد به سواركان ثما سرق كالدم او لا كالميتة الفصل
 الثالث في الذبائح وفيه برجننا الشترط في الذبايح الاسلام او حكمه كالقبي فلو ذبح الوثني كان ميتة سواه
 سمعت منه التسمية او لا وفي كل ذبيحة اليهود والنصارى روايتان انها المنع سوار سمعت تسميته او لا
 وفي رواية ثالثة قد سمعت تسميته عليه ويحرم اكل ما ذبحه الناصب وهو المعلن بالعدااة لاهل البيت عليهم
 السلام كالحاريج حتى ولو اراد ان اطعم الاسلام وذبحه اطفال المشركين وان احسوا او تنهوا واشترط ابن ادریس رحمه الله
 ان لا يكون مخالفا للحق وجنما كذا ذبيحة المستغفنا الذي لا يعرف الحق ولا يقتضيه ويترك ذبيحة القبي ولد
 المسلم المتميز اذا احسن والمراة المسلمة والحقق والحنثي والجنب والمخالف والاعمى والاخر اذا اشار بالتسمية
 والعدل والفاسق والاقلند وولدان ما يذبحه المسلم لكنا ليراهل الكتاب واعبادهم مع التسمية والمجنون
 الذي يحكم المسلم ولو اشترك في الذبح مسلم وغيره لم يحل اكل ما ذبحه المصطفى الميت وعندى في المجنون
 نظرا حرم المنع وكنا التكران الذي لا يقبل سيباب لا يفتح التذكية الا بالحد يد فان ذبح بعينه مع التمكن
 لم يحل ويجوز في طال الضرورة الذبح بكل ما يغري الاوداج وباقي الاعضاء من زجاج وليط وقصب وخشب
 وسوق خاذاة وغير ذلك وهل يجوز مع الضرورة الذبح بالسن والظفر قال الشيخ رحمه الله لا يحرم لافعل
 وجره ابن ادریس وهو الاقرى سواء كانا منفصلين او متصليين وكنا ما عداها من العظام وغيرها
 اذا حصل به قطع الاعضاء يجب غي الاكل الا بل خاصة وذبح باقى الجوارات والتخمر هو الطعن بحرية
 وشبهها في وفاة الكلبة التي بين اصل عنق البعير وسدره والذبح في الحلق تحت اللجيين بان يقطع اعصار الذبح
 فلو غر المذبح او ذبح المتخمر غنما لم يحل اذا مات بذلك ولو ادرى ذكوة فذكوة قبل حل وفيه نظرين
 عدم استقرار الحيوة ويجب في التذكية قطع الاعضاء الاربعة المري وهو عرق الطعام والشراب والحلقوم وهو
 النفس والودجان وهو المرقان المحيطان بالحلقوم ولو قطع البعض لم يحل ويجب قطع كل واحد بكاه به يجب
 التذكية استقبالا لقبلة بالذبح والنحر مع الامكان فلو اخل بذل عامدا كان ميتة ولو كان ناسيا حل ولو لم
 من استقبال القبلة اما للحالة بما اولسقط المذبح والمخمر في شئ مثلا حل الذبح والنحر الى غير القبلة يجب
 فيها التسمية وهي الذكر لله عند التذكية فلو اخل عامدا كان ميتة وان كان ناسيا حل ولو قال بسم الله
 بسم الله وعلم يحل ولو قال بسم الله وعلم سوا الله جازيا شترط الشيخ المفيد رحمه الله في اباحة المذبح
 امرين الحركة القرية اما بيدا او رجله او شئ من اعضائه وخروج الدم المسفوح لا المتناقل والاقر بالاكشاف بما
 اتمه كان ولو خرج الدم متنا فلا ولم يتحترق حركة تدل على الحيوة لم يحل اجزاء ويكره ابانة الاس من الجسد

في التذكية قبل الموت عاماً وقال الشيخ في بعض كتبه يحرم ما كان من الذبحة وليس يجتهد وكذا يكره قطع
التخلف وهو المعروف بالبيض الذي سلم الحز من الرقبة إلى الذنب وقيل يحرم وكذا يكره قطع شيء منها قبل الموت
ولو فعل لم يحرم المفطوع وكذا يكره سلخ الذبحة قبل موتها وقال الشيخ يحرم ولو لم يقطع قبل البرء لم يحل أكلها
وليس يجتهد ولو انفلت الطير قبل التذكية جاز أن يربيه بثياب أو يربح أو يصف فان صير حيوة غير مستقرة
حل ما لا ذبحة ثم لو قطع رقبة المذبوح من قفاه وبقيت اعضاء الذبحة فان كانت حيوة مستقرة تحت
وحلت وان لم يتوق حيوة مستقرة لم يحل وكذا البحث لو عقرها الشبع وكلما يتعذر ذبحه أو يخرج من الحيوان
الثم الاستقصاء لوقوعه في مضيق لا يمكن معه التذكية في موضع أو خيف فوته جاز عقره بالثوب وغيرها
ما يحرم ويحل وان لم يتفق الفقه في موضع التذكية ولا استقبال القبلة ٢ يكره ان يقبل السكين فيذبح الى فرق
بل ينبغي ان يتبدا من فرقا إلى ان يقطع الاعضاء وليستحبت ربط يدي الغنم ورجله واطلاق الاخرى وان عيسد
على صوره أو شعره إلى ان يبرء ولا يمسك على شيء من اعضاءه وعقل يدي البقر ورجليه واطلاق ذنبه وشذ
اخفاف يدي الأبل إلى ابله واطلاق رجليه وان سالا الطير بعد الذبح من غير امساك ولا عقل ويكره الذبح
صبراً وهو ان يذبح حيواناً واخر ينظر اليه والذبح ليلاً الا لضرورة ولعمامة الجمعة قبل الزوال ط ما يباح في سائر
المسلمين من الذبح باللحم حلال يجوز سرائه واكله ولا يجزئ التفتيش من حاله سواء كان البائع مشركاً أو مسلماً
يعتقداً باحة ذبايح اهل الكتاب على سكاله وكذا لا يوجد في بيالمح لنفس الجلود وان كان يعتقد باحة
استعمال جلدها كمنه بعد الذبح على سكاله وكذا لا يوجد في بيالمح لثاق اقرب عندي المنع في الموضعين ولو لم
ذبحة مطروحة لم يحل له اكلها ما لم يعلم انها تذكية مسلم او يوجد في يده ٣ يحجب متابعة الذبح حتى
يقطع الاعضاء الاربعة فلو قطع بعض الاعضاء ثم انسله فصار حيوة غير مستقرة ثم قطع الباقي ففي اباحته
نظر من حيث ان حياته غير مستقرة وان اذهاق الروع حصل بالتذكية لا غير ولو شرع الذابح في الذبح فادبر
او خشيته او فعل ما لا يستقره الحيوة معاً لم يحل واذا انتفى بقاء الحيوة بعد الذبح فهو حلال وان سقى الموت
قبله فهو حرام وان اشبهه اعتبر بالحركة القوية او خروج الدم المسفوح المعتدل لا المتثاقل فان لم يعلم ذلك
حرم واذا قطع الاعضاء فوقع المذبح في الماء قبل خروج الروح او وطئه ما خرج المذبح به لم يحرم ذكره
السمك اخراجه من الماء حتى ما تقدم وكذا ان وجد على الجبد فاحذ به او ازاله ولا يكفي مشاهدته وذكره
الجراد اخذت سوار كان اخذ مسلماً او كافراً ولا يباع فيه التسمية ولو مات قبل اخذ لم يحل ولو اخرج
اجرة ما خرق الجراد فيها لم يحل سواء قصد ذلك او لا ويحرم من الجراد ما مات في الماء او انظر قبل اخذ
ويحرم الدب منه وهو الذي لم يستقل بالطيران بعد فان اخذ لم يحل اكله ويباح اكل الجراد حياً واكله بما فيه
بب ذكوة الجنين ذكوة امه بشرطين احدهما تمام خلقته بان تستقر وتبرز ما الثاني ان لا يلحقه الروح فلو
لم تنم خلقته لم يحل اصلاً ولو تمت خلقته ولجنتا لم يكن يبين تركيته وقيل اذا لم يستقر ولم يبرز
ولجنته الروح لم يحل الا بالتذكية وفيه بعد وقيل ايضا لو فرج حياً ولم يتسع الزمان للتذكية حل وفيه
اشكال بين كل حيوان ما كول يقع عليه التذكية على معنى انه يصير بعد الذبح طامراً ويقع من غير ما كول
التم على السباع كالاسد والثور والفهد والغلب ولا يشترط في استعمال جلدها بعد التذكية الذابح
خلدها للشيخ وفي المسوخ كالغبل والذب والفرزدق ولان قول اقواهما قول المرتضى رحمه الله وهو الوقوع

ولا قوى في الحشرات كالقنار وابن عرس والضب عدم الوقوع اما الاذنى وكل يخسر العين كالكلب والخنزير فلا
عليها الزكوة اجماعا كتاب

الاول في حال الاختيار وفيه فصلان الاول في الحيوان واقسامه ثلثة الامم البهايم وفيه دملثا
يباع من حيوان الحضار الابل والبقر والغنم ويكر الخيل واشتد منه كراهة اللحم الاهلية واشتد منها كراهة الجمل
وقيل ان الحمار اشتد كراهة ويحرم ما سوى ذلك مثل الكلب والخنزير والسنور ويباع من حيوان البر البقر الوحشية
والكباش الجبلية والغزلان واليحمير والحمار الوحشي على كراهة ويحرم السباع اجمع سوار كانت ذواتا سباب قوية
تعد وعلى الناس كالسبع والثمر والذئب والتمردا وذواتا بنا بضعيفة لا تعدد على الناس كالضبع والثعلب والارنب
فان اوى ويحرم البرجوع والضب والقنفذ والسنور بيا وانسيا والوبر يفتح الواو وسكون الباه وهي دويبة
سوء الكرم من السنور دون الارنب لا اذنا بلها والخر وهي دابة صغيرة يخرج من الجربيشة الثعلب يرعى البر
ونيزل البحر لها ويرعمل منه ثياب عالفندك والتمور والتجباب والفضا والمحلة وهي دويبة كالتمردا تسكن
الرميل فاذا رأت الانسان غاست وتغيبت فيه وهي يشبه بها انا مل العذارى والوزغ والحر باء والحشر كلها
حرام كالحيّة والفأرة والقارب والجردان والخط الخنافس والضراصر وبيان وردان والفلد البرغوث والديدان
والجعلان والمسوخ كلها حرام كالقمل والذب والقرب الحيوان المحلل قد يعرض له التحريم بالجلد وهو ان يقتدى
عذرة الانسان لا غير فان كان مخلطا بكل العذرة وغيره كان مكرها لا يحل ولا يحل للجلال بالاستبراء فينبئ
الثاقبة باربعين يوما بان يربط ويضع حلقا طامرا هذه المدة والبقرة بعشرين يوما والثاة بعشرة ايام ولجل احد
البهايم غير هذه الثلثة حرم ووجبا ستراؤ بمدة تجزئ عن اسم الجلال بان يصير غذاء اجمع مما يجوز اكله
لو شرب الحيوان المحلل لبن خنزير واشتد حرام لحمه ولحم نسله ولو وضع نفقة او دفعتين فما زاد بحيث لا يشتد
لحمه عليه كان مكرها غير عطور ويستحب استبراء سبعة ايام فان كان ثما يترك العلف كسبا وغيره اطعم ذلك
والاستبراء من لبن ما يجوز شربه لبنة سبعة ايام ولو شرب غيرا لم يحرم لحمه بل يغسل ويؤكل ولا يؤكل ما في جوفه وتوى
ابن دليس الكراهة ولو شرب بولا لم يحرم وغسل ما في بطنه واكل ولو شرب لبن امرأة واشتد كراهة لحمه ولكن
عظورا - لو وطأ الانسان حيوانا حرام اكله ولحم نسله ووجبا حرقه بالنار فان اشتبهه بغيره قسم قسمين و
افترق وهكذا حتى يفي واحدة النساء في الطيور وفيه يحرم من الطير كل ذي غلاب قوى به على الطائر كالنار
والسقر والعقاب والشاهين والباشق او ضعف كالشتر والحداة والرغبة والبغاث والغداف من الغربان
وهو الكبير الاسود الذي ياكل الجيف ويفرس ويسكن الخراب وكذا الاغبر الكبير الذي يفرس ويصيد الدجاج وكذا
الابقع طويل الذنب واما الزاغ وهو غراب النزع الصغير الاسود ففيه قولان لقوله الكراهة ويحرم الحشاش
والطامس وفي الحظاف دوايان ويحرم ابن ادرليس تجزئ به يحرم من الطير كل كان سفيفه اكثر من دفيقه
ولو تساريا او كان الدفيقا اكثر حل ويحرم ايضا ما ليس له فافضة ولا حوملة ولا ميصيشة وعمل ما وجد فيه
احدا ما لم يفتق على تجزئته يكون الهدد والفاخته والقيرة والجرار على رواية شاذة والشرقاوي
الشين والفاف والقرود والقمام بضم الصاد وهو غير اللون طويل القفا في الرقبة اكثر من سب في النخل
- الحمام كله حلال كالتقاري والداي والورثان والحجل والدرج والبقع والقطا والقيهم والكروان
والكركي وكذا جميع الدجاج حبشيا كان او غير حبشي والصعقة والعصفير والزمازير يعتبر في طير الماء

في الطير المحرم فان غلب ديفه او ساوى الضيف او كان له قاضية او حوصلة او صيصية حل سوار كان يأكل
 اولاً وان لم يكن فيه شيء من ذلك كان حراماً ولو كان الطير جلاً لأحرم حتى يستتر بالبطية واشبهها نجسة ايام
 والرجلة وشبهها ثلثة ايام وما عدا ذلك يستتر بما ينزل حكم الجمل - يحرم الزباير والذباب والبق والبراغيث وغير
 ذلك من المنخفضات البعوض تابع فكل طير يؤكل لحمه حل كل بيضه ويحرم كله فان اشتبه اكلها اختلطوا
 واجنب ما انتقل المجنحة حرام وهي الدابة او الطير يجعل غرضاً ويرى بالنشاب حتى يموت وكذا المصورة
 وهي التي يحرم وتجس حتى تموت الثالث حيوان الجرو فيه مباح انما يحل من حيوان البحر السمك الذي له
 فلس خاتمة وهو القشر ويحرم ما عدا ذلك سوار كان سمكاً ليس له فلس او لم يكن سمكاً والجري بكسر الجيم حرام وكذا
 الجرب وفي الزباد والمار ما هي والزهور ما يتان احدهما التحريم وهو قول ابن ادریس والاخرى الكراهية وهو
 قول الشيخ رحمه الله ويحرم السمكيات والصفامع والرفاق والشرطان وجميع حيوان البحر كخيزر وكنبه وبلعدها
 غير السمك ذي القلعة ما تقدم يجوز اكل الكنت والريثا بفتح الاء والاربيان بكسر الهمزة وهو ابيض كاللؤلؤ
 وكالجراد والظم بكسر الظار ونسكين الميم والطير انى بفتح الطاء والابلاى بكسر الهمزة لانها اسماء ذات فلك
 يحرم الجلال من السمك الا بعد استبرائه بما الى الليل في نار طاهر يطعم شيئاً طاهراً ويحرم ما ينضب عنه الماء وما
 قبل اخذه والظاني وهو ما يموت في الماء سوار مات بسبب كضرب او بعلق وعران الماء او غير سبب او يموت في شبكة للقتل
 او خطيره ولو اختلط الميت بالحى ولم يتميز فالسجح تحريم الجميع ولو وجد سمكة على الساحل ولم يعلم اذ كية ام
 صدحها في الماء كان طفت على طهرها فهي ميتة وان طفت على وجهها فهي ذكية - اذا شق جوف سمكة فوجد فيها
 اخرى حلت ان كانت ذات فلس والا فلا واشترط ابن ادریس حياها وقت اخذها هو جديها ما لرشق جوف حية
 فوجد فيها سمكة ذات فلس فالشيخ ان لم يكن منسحقه سل اكلها والا فلا ولا ابن ادریس انما يحل لو كانت حية
 سوار انسلخت او لم ينسج ولو كانت ميتة فاتها لا يحل على التقديرين وهو جديها - بغير السمك تابع في ان باحاً
 فيبيضه مباح وما كان حراماً فيبيضه حرام ولو اشتبه اكل الاخن لا الاملس - الثالث في غير الحيوان
 وهو اما جلود ما بيع النظر في الجلود ويحرم منه خمسة اشياء - الاول الاعيان النجسة اما بالذات
 كالعذرات واما بالامتزاج كالاغنيان الطاهرة اذا عرض لها التجسس بملافة النجاسة فان قبلت الطهارة
 حلت بعد التطهير والا فلا ولو باشرها فطعاماً بطوبة نجس وحرم استعماله حرباً كان او ذمياً الثاني
 الميتة وفي حكمها كل ما ادين من حي ويحرم اكله واستعماله والاستصباح به مطلقاً اما الدهن اذ عزله التجسس
 فانه يجوز الاستصباح به تحت النساء طاهرة ويحل من الميتة ما لا تحل له الحيوة كالصوف والشعر والوبر والريش
 لبشر الجوز او غسل موضع الاشارة وكالفرق والفم والظلف والسن والبيض ان اكتسب القشر الاعلى والانيقة
 مستثناة مما تحل له الحيوة من الميتة وسوغ الشيخ رحمه الله استعمال لبن الميتة للرواية والوجه المنع ولو اخرج
 الذكي بالميت اجتناباً لجميع حتى يعلم الذكي منه ولو بيع على استحلال الميتة جاز مع قصد بيع الذكي والرواية
 الحسنة دالة على الاطلاق ولو وجد لحم لا يدرك ذكي هو ام ميتة فالشيخ بطرحه النار فان انقبض فهو
 ذكي وان انبسط فهو ميتة للرواية الثالث يحرم من الذبايح تسعة اشياء الدم والفرث والقنيب والفرج
 ظاهرة وباطنة والطحال والانشان والمثانة والكرارة والمثمة واما فاكتر علمنا التخاص وهو الخيط الا يفرق الذكي
 بمظم الخذر ممثله من الرقبة الى الذنب والعليا وهي عصبان عريضتان سفراوات ممدودتان من الرقبة على ظهر

الى الذنب والغدة وذات الاشجاع وهي اصول الاصابع التي تنقل بقصب ظاهرا لكف والحد الذي هو السرا
 والخزعة التي في وسط الدماغ الذي هو الخنج ولونها بخالف لونه وهي بقية الحمصة الى الغدة ما تكون ويكره الكلا
 واذنا القلب والعروق واذ اشوى الطحال مشقوبا حرم ما تحته من اللحم وعينه ولو كان اللحم فوقه حل خاصة ولو
 لم يكن مشقوبا لم يحرم ما تحته الرابع الطين وكله حرام ظاهره كان وبخشا وبخشا لا رمني للمنفعة وكذا يجوز
 تناول قد الحفصة من رتبة الحسين عليه السلام للاستشفاء ^ب التعميم القاتلة قليلا حرام اما ^{بقتل} لا
 قليله وبقتل كثير كالافيون والسموميات ونحوه لفضل فانه يجوز تناوله لتقليل الذي يورث معه التلف اما ما ينجس
 التلف كالمشغال من السموميات فانه يحرم استعماله وكذا لو خيف تغير المزاج ^{الذي في} المايعات ويجرم منها غصة
 اشياء ^{الاول} المسكرات اجمع كالحمر والتبذ والتبع وهو المتخذ من العسل والبنج وهو المتخذ من الزبيب والتمر
 المتخذ من الذرة والصبيح المتخذ من التمر والبسر وكل ما اسكر كثيرا فقليل منه حرام وحكم الفقهاء حكم المسكر
 بالاجماع ويجرم العصار ذلغلابان بصير اسفله اعلاه سواء غلا من نفسه او بالسكر فان غلا بالنار وذهب ثلثاه
 حل ولا يحل لو ذهب اقل ولو انقلب خلا حل اجمع مطلقا وكذا الخمر يحل لو انقلب خلا سواء انقلب بعلاج او بغير ^{علاج}
 وان كان العلاج مكره ولا فرق بين استعماله ما يعالج به او لا فلو عوجج نجاسة او لبثي نجس لو باشره كافر
 لم يطرأ بالانقلاب ولو اتى في الخمر خل حتى استملكه الخمر او بالعكس لم يحل ولم يطرأ بقرن البني رحمه الله اذا وقع
 قليل غمر في خل لم يخر استعماله حتى يصير ذلك الخمر خلا ليس بجيد ولا يعول على قول من يحتل شربا بالعصير الغليا
 في ذهاب ثلثيه من المسلمين والوجه الكراهة وقيل قول من لا يحتل شربه الا بعد ذهابها فيه وبصاق شارب الخمر
 المسكر وعينه من النجاسات طاهر ما لم يكن متغيرا بها وكذا مع المكحل بالنجس طاهر ما لم يبتل به واواني الخمر طاهرة
 بعد الاستظهار بالفصل حتى يزول العين سواء كان خشبا او قرعا او قرا غير مغسول او كانت مدهونة والمنع الواك
 في ذلك على الكراهية والذم اذا باع خمر او خبز او خمر اسلم حل له قبض الثمن ولا يحرم شرب الربوات ولا شربة
 وان شتم منها بايعة المسكر كقبا الرمان والارجح والتكجيب وغيرها لانه لا يسكر كثيرا ويكره الاسلاف في العصير ^{الاستشفاء}
 بمياه الجبال كجازه وكل ما باشره الجنب والمخاض المتهمة وما يعالج به غير المتوفى من النجاسات وسقى الدواب المسكر
^ث في الدم المسفوح حرام نجس سواء كان المذبح ما كولا او لم يكن وغير المسفوح كدم الضفادع والبراغيث
 كذلك الا ما يتخلف في لحم المأكول المذكي مما يدفعه الحيوان فانه طاهر بائع ولو وقع شيء من الدم المسفوح على
 حرم وقيل لو وقع لسير الدم في قدر يغلي على النار حل امرق اذا ذهب الدم بالغليان وليس بمعتد والحق تحريمه
 وغسل اللحم والتراب ولو وقع غير الدم من النجاسات اربعا ما تباع وغسل الجامد اربعا ^{البرل} وهو
 حرام من كل حيوان اكله كالكلب والخنزير والاسدا ويجل اكله كبول الشاة وسفع بول الابل خاصة للاستشفاء
 وقيل يحل بول كل ما كره اللحم وليس بجيد بمعتد وكذا يحرم المني وعينه من الاعيان النجسة ويجرم استعمال شعر الخنزير
 فان اضطر استعمال ما لا رسم فيه وغسل يده ويجوز الاستفاد بجلبا المينة لغيل الصلوة ^{من} حرام لبن محرم لاكل
 حرام كل من العرة والذئبة ويجل لبن كل ما كره اللحم ويكره لبن مكره اللحم كالآسن وليس محرما ^{كل}
 ما يعرض له التنجيس بملافة النجاسة حرام اكله ولا يقبل التطهير ويجوز الاستفاد بالدهن النجس تحت ^{النجاسة}
 ويجرم تحت الظلال الدخان فان الدخان النجس طاهر وكذا اما حاله المار من الاعيان النجسة الى الرماد والدخان
 ويجوز بيع الدهن النجس بحب لا علام بالنجاسة ولو وقعت النجاسة في الجامد كالتبن والدبس طاهر محمود الفيت

النجاسة وما يجيد بها وحل الباقي ولو عجن الخبز به لم يفسد ما لم يغيره ما إذا **المكسب** **الثاني**
في حال الاضطراب وفيه مذباحات المتضرر هو الذي يحيا فالتلف او المرفز والضعف المؤدى الى التخلص من الرقعة مع
وجود المطب بدوننا اضعفنا لركوب المؤدى الى فتن التلف وهذا يحل له ما حكمنا تجريمه ولا يشترط ان يصبر حتى لا يفسد
على الموت لعدم اشتغاله بالاكل ثم اذا جاز اكل وجب ولا يترخص بالتبغى ولا الخارج على الامام العادل والمطالب
المسمة ولا العادى وهو ما طعم الطريق وقيل الذى تعدو سعة المأذون فيه المضطر تناول ما يئذ به الرق
من الثمرات ولو تجاوز حرم الا ان يكون في بادية ويجازى ان لم يشع ان لا يتقوى على المشى ويهلك ويشع ويجب قصد
الحفظ بالتناول ولو قصدا تنزهه حرم والا قربتويع النزل ومن المبتنة فان وجد مضطرا فله ان يخرجه بغيره عليه
فان استويا في الضرورة فمباح حتى والا وجب عليه دفع الفاضل عنه الى المضطر **يباح للزمن لتسكين العطش والتشنج**
قولان ولا يجوز التداوى به ولا ينهى من المسكرات سواء ما زجها غيرها او لا ولا يحل تناول الترياق للتداوى ويجوز
عند الضرورة ان يداوى بالمسكر لا غير **يباح للمضطر اكل كل حرام الا ما فيه سفك دم معصوم** فليس لقل ذمى
ولا معاهد ولا قتل عبده وولده ويجل له الميتة من الادنى ومن مطلقا وله قتل باسح الدم كما مر ثم والزانى المحصن
وان كان ذلك منوطا بالامام وقيل الحمية وولد الحريم ولو لم يجد الا نفسه قيل يبيع من فخذ وشبهه والوجه
المنع لوجود بول تناول البول لوجود طعام من ليس بضطر ولا من لموجب على ما لکه بذله ولا عوض ولو وجد
فان طلبا لما لا من مثله وجب دفعه اليه ولم يحتل الميتة ولا يجب على صاحب الطعام بذله بدونه وان طلب اكثر فلو جاز
الدفع مع حصوله وقال الشيخ لا يجب الزيادة ولو باسح المالك من بذله بالاكثر من ثمن التمثل للمضطر قتاله وكان دم المالك
هدم ودم المضطر مضموه ولو كان قادرا على سبده فاشتراه من المالك باكثر من ثمن التمثل وجب عليه المستحق على قولان وهو
ظاهر وعلى ما اختار الشيخ ايضا لانه كاد كخائن ولو وجد طعام الغير فله اخذ لكن الوجه انه ليسا ذن المالك او لا
فان منعه منه عليه ولو ابر المالك المضطر الطعام ففى استحقا فاقية عليه اسكال ولو اطاها فاشتراه بازيد من ثمن
التمثل كراهة لارادة الدماء قال الشيخ لا يزيه الزيادة لانه مكره فى بذله لوجود الميتة وطعام الغير فان بذله لغير طعام
بغير عوض او بعوض مقدور عليه لم يحل الميتة ولو كان صاحب الطعام غائبا او حائرا واسمع من بذله ففى دفع المضطر
اكل الميتة وان ضعف المالك عن المنع اكل المضطر ومنه ولا يحل للميتة والصيد فى حق الحرم كطعام الغير ولو كان
الصيد مذبوفا فهو اولى من الميتة لعموم تحريم الميتة لا يجوز تناول مال الغير الا باذنه ويجوز مع عدم الاذن
الاكل من بيت من نفضته الالة الا اذا عرف منه الكراهة فيجوز عليه الاكل من ريس له ان يحملنه شيئا وان لم يعلم الكراهة
وهل يحل اكل ما يتر به الانسان من ثمر التخل والزرع فيه روايان وليستحب للاكل غسل يده قبل اكل وبعد
ومسح اليد بالمنديل والتسمية عند الشروع فان تعددت الالوان تسمى عند تناول كل منها وان قال بسم الله على كل
واحدة اجزاه والحمد عند الفراغ والاكل والشرب باليمين اختيارا ويكره باليسار الا للضرورة وينبغي ان يتناول صاحب الطعام
بالاكل وان يكون اخرا ويدا غسل يده من على يمينه ثم يدور حتى ينتهى اليه ويجمع غسالة الابدى فى انا واحد فاذا
فرغ استلقى على قفاه ووضع رجله اليمنى على اليسرى والتخل ولفظ ما راكحوا البداية بالصلوة الاسع اشتراط غير
له ويكره الاتكاف عند الاكل والتمر ورتبا حرم والاكل على الشبع والاكل ما سببا

والشرب بنفس واحد بل ينبغي ان يكون بثلاثة انفاس والا كل من طعام لم يدع اليه وقطع الخبر بالسكين
والشرب من عروة الكون ومن ثلثته والتخلل بعد رجاء او قصب تعرا لجمع الاول من المجد الثاني

من كتاب تحرير الاحكام وهو القعدة الثالثة في الايقاعات وتليها الثاني

القعدة الرابعة في الاحكام يوم الاثنين السادس طالع من شهر ربيع الثاني

من شهر ربيع ثمانين واثني في بلدة اراخج على يدى فل العباد

عملا واكثرهم زلالا لاجل بعفوا لله الغنى نظر على بر احد الطالقان فيهما

والحمد لله اولاً و آخراً والصلوة على محمد وآله

كثيرا
كثيرا

القاعدة الرابعة في الاحكام وفيها كتب كتاب الميراث

وفيه مقاصد الأول في اسبابه وفيه مباحث ا كان الرارث في ابتداء الاسلام ما عجلت وكان الرجل يقول للرجل
دي دمه وذمتي ذمتك وما لي ما لا تنص في نصرك وترثي اركل في تعاقدا للحلف بينهما على ذلك فيقولان به دون
القراية وذلك قوله تعالى والذين عقدت ايمانكم فاعلموا انهم نصيبكم ثم نسخ وصارت التوارث بالاسلام والهجرة فاذا كان المسلم
ولد له بغير جبر وشهر الكهانة دون ذلك قوله تعالى والذين امنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى ينكحوا
ثم نسخ ذلك بقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض وانزل الله ايات التوارث ب اثبات الميراث ب اربعين نسب
وسبب وراثتنا ثلثة ١ الاول والابوان والاولاد وان نزلنا الثانية الاخوة واوادم والجداد وارسلوا
الثالثة الاعمام والاحوال والنسب اما بالزوجة او بالولاء وراثتنا ثلثة وللاعتق وصا من الحرية
والامام عليه السلام لا يثبت الميراث عندنا بالتعصيب بل الفاضل عن ذوى الفروض لمساويهم اذ الميراث لهم
فرض بالقراية كابوين وزوج للزوج النصف والام الثلث والباقي للاب ولو فقد لا تعبد الا قرب لم يعط الا بعد بل يرة على
ذوى الفروض عدا الزوج والزوجة فانه لا يرة عليها الا على ما ياتي كالابوين وبنت واخ للبنت النصف ولكل من الابوين الثلث
والباقي يرة عليها وعلى البنت بالنسبة ولا شيء للاخ **الميراث في ميراث الانساب وفيه مطالب الأول**
في مقادير الشراكم وفيه اربعة مباحث ١ التمام ستة النصف ونصفه وهو الربع ونصف نصفه وهو الثمن والثلثان
ونصفه وهو الثلث ونصف نصفه وهو النصف الستين والنصف لاربعة سهم البنت والاخت للابوين والاب والزوج
مع عدم الولد والربع لاثنين سهم الزوج مع الولد والزوجة مع عدمه والتم لمواحد وهو الزوجة مع الولد والثلثان
لاثنين البنات فصاعدا والاختان فصاعدا للابوين والاب والثلث لاثنين الاب مع عدم الحبيب وما زاد على
الواحد من ولد الام والستين لثلاثة الاب مع الولد والام معه لزوج الاخوة وللواحد من ولد الام ب بفتح اجمع
النصف مع مثله كزوج واخت الابوين ومع ربع كبنت وزوج واخت لها وزوجة ومع الثمن كربعة وبنت ومع الثلث كزوج
واخوين لام ومع الستين كبنت وابوين وبفتح اجمع مع الثلثين كزوج وبنتين او زوجة واختين للابوين ومع الثلث
كن زوجة واخوين لام ومع الستين كزوج وابوين وبنت او زوجة واخ من الام واخوة من الابوين وبفتح اجمع مع الثمن
مع الثلثين كن زوجة وبنتين ومع الستين كن زوجة وابوين وولد ولا يجتمع النصف والثلثان لطلان القول بل يخل
التقص على الاختين ولا يجتمع الربع والثمن ولا الثمن مع الثلث ولا الثلث مع الستين فثبت الثالث عندنا القول بالكل
لا مناع ان يجعل الله تعالى في مال لا يفي به وانما يحصل نراحة الزوج او الزوجة فيدخل التقص على البنت او البنات والاباؤالا
من قبله او من قبل الابوين او على الاخوات لك دون الزوج والزوجة ودون الام ومن يغرب بها يخرج النصف من
اثنين ونصفه من اربعة ونصف نصفه من ثمانية ويخرج الثلثين ونصفه من ثلثة ويخرج نصف نصفه من
ولوا جتمع سهام فاجعل المخرج لاقل المتداخلين كالسهم لنصف والثمن والمخرج ثمانية ولو كان غير متداخلين فخذ اقل
عدد يخرج ان منه كالثلث والربع من اثني عشر والثمن والثلث من اربعة وعشرين **الميراث في ميراث**
في ميراث الابوين والاولاد وفيه يا بجنا ١ الابان انفرادا المال وكذا الام لكن الثلث لهما بالتسمية والبنت اقل
ولو اجتمع فالام الثلث والاب الباقي ولو كان معهما اخوة جبروا الام عن الثلث الى الستين وان الباقي للاب بشرط خمسة
العدد وهو ان يكونوا ذكرا او ذكرا وامراة او اربعة نساء فلو كانوا اقل من ذلك لم يجبروا وانما مواضع الارث

اعني الكفر والقتل والرق ووجرد الاب وانفصالهم فلا يحجب الكل وان يتقربوا بالابوين او بالاب فلو كانوا من قبل
الام فلا يحجب ولا يحجب اولاد الاخوة وان تعددوا واولامن الثاني اقل من اربعة بالابن انا انفراد فله المال ولو كان
اثنين فصاعداً فكل واحد منهم بالتوريه والمبنت المنفردة النصف والباقي ردة عليها والمبنتين فصاعداً اذا انفردن الثلثان
والباقي لهما او لهن بالرة ولو اجتمع البنون والبنات فللذكر نصف الانثى **ج** للاب مع الابن الستين والباقي للابوين
وكذا الام ولو اجتمعا معهما فللستين والباقي للابوين ولو كانا مع الابناء فللستين والباقي للابوين
والاب مع ابنتي الستين والمبنت النصف والباقي ردة عليها ارباعاً وكذا الام معهما ولو اجتمعا مع ابنتي فللستين
وللمبنت النصف والباقي ردة عليها ارباعاً **د** للاب مع ابنتي الستين فليختصا بالاب والابن ارباعاً وللبنين من الابوين
مع ابنتي فصاعداً الستين والبنين فصاعداً الثلثان بالتوريه ولا حد لها مع ابنتي فصاعداً الستين والبنين
فصاعداً الثلثان بالتوريه والباقي ردة على احد الابوين وعلى ابنتي او البنات اخائاً ولو اجتمع الاولاد الذكور والامه
مع احد الابوين او معهما فكل من الابوين الستين والباقي للاولاد للذكر مثل حظ الانثيين **د** ولو اجتمع احد الابوين
فان كان امّاً فلها الثلث والباقي بالرة ولو اجتمع الابوان فاحد الزوجين فاحد الزوجين نصيبه الاعلى والملازم
ثالث الاصل مع عدم الاخوة والستين معهم والباقي على التقديرين للاب ولو كان معهم ولد ذكر فكل واحد من الابوين
الستين ولا حد لزوجين نصيبه الادنى والباقي للولد الذكر ان كان واحداً وان كان اكثر فلهم بالتوريه ولو كان عوض
الذكر انثى فكل من الابوين الستين والمبنت النصف ولان نصيبه الادنى والباقي ردة على ابنتي والا بنات مع
الاخوة ردة على ابنتي والابان ارباعاً ولو اجتمع الابوان فاحد الزوجين مع ابنتي فصاعداً فللأبوين الستين والاولاد
الزويين نصيبه الادنى والباقي للمبنتين فصاعداً **و** دخل اشترى على البنات خاصة وكنا يدخل النقص على ابنتي مع
الزوج والابوين ولو اجتمع احداً زوجين والابوان والاولاد الذكور والامهات فاحد الزوجين نصيبه الادنى
ولكل من الابوين الستين والباقي للابوين للاولاد للذكر نصف الانثى **ح** اولاد الاولاد يتوحدون مقام ابائهم
عند عدمهم في مقامه الابوين وفي جميعها عن اعلى التسمين الى ادناها وثبوا بن بابويه رحمه الله في توهم عدم
الابوين واخذ على الفضل بن شاذان في قوله بمثل ملحد ولا يرث احد من اولاد ذكراً كانا او اناثاً مع وجود الولد
للصلب ذكراً كان او انثى ويمنعون كل من ينفعه الاولاد من الاجداد والاخوة وغيرهم ويرثهم الزوج والزوجة
نصيبه الادنى ويتوحدون الاقرب ذكور البعيد من الميت مع القريب منه واختلف علماء في كيفية القسمة
بينهم فالمشهور ان كل منهم يأخذ نصيب من يتقرب به فلان ابنتي الثلث مع نيت الابن ولبنات الابن الباقي ولو خلف
ابن بنت لاخير فله النصف نصيب امه والباقي ردة عليه ولو شمل له الابوان ينزل مع منزلة امه في النصيب والذ
ولو خلف بنت ابن لاخير فلها المال ولو شمل له الابوان فللستين والبنات الباقي ولو اجتمع اولاد الابن
واولاد ابنتي فلاولاد الابن الثلثان بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ولاولاد ابنتي الثلث كذلك وقيل بالتساوي
وهو ضعيف ولو خلف اولاد بنت مع الابوين فلاولاد النصف للذكر مثل حظ الانثيين وللأبوين الستين
والباقي ردة على الابوين واولاد ابنتي اخائاً ولو خلف اولاد بنين فلاابوين الستين والاولاد الثلثان باحد
اولاد بنت نصيباً فم للذكر نصف الابوين على الاشهر وذهب السيد المرتضى الى ان اولاد الاولاد كالبائهم في قسمة
فلبنات الابن ثلث المال ولا بنات الثلثان لا طلاق الابن على ابن ابنتي والابنت على بنت الابن حقيقة والاولاد لا يرثون
عندي وهو اخيراً الفضل رحمه الله لكنه افنى في بنات بن وابن ابن بان للذكر مثل حظ الانثيين فان نصيب مع

اتحاد ابوين ولما قضا فيه كالأثم فيها لا توجب عليه المناقضة ز يخفى كبره لا ولاد الذكر من تركه به شيئا
 حبه وخاتمه وبينه ومعه بشرط ثلثه إلا أن يكون الولد بينهما وان لا يكون فاسد العقل الا حقا دون تخلف
 الميت شيئا سوى هذه فلو لم يخلف غيرها لم يخفى بشئ وعلى هذا الولد فصلا ما عليه على أبيه من مدق وبنام ولها
 الا كبر انثى لم يخفى بشئ وحى الا كبر من الذكر ولو تعدت هذا الاشياء قال ابن ادريس خفى بها كان يعا ليه
 ويديه دون ما سواه وفيه نطرح هذه الاشياء لا يجتبى على الولد المختص بها من نصيبه وتخصيصه بما وجب
 لا مستحب وخالف السداد لم ينفى رحمه الله في الاول فقال يخفى بها ويجتبى عليه بغيره من سهمه وخالف ابو الصلاح
 في الثاني وقال لا يختص مستحب لا واجب لا يرث الجدة ولا الجدة مع الاولاد واراد دعم ولا مع الابوين نعم يستحب
 للابوين اطعام الجدتين سدس الاصل بشرط زيادة نصيب الطعام من السدس فلو خلف ابوين لا غير وجدة وجدة من قبل
 ابيه وجدة وجدة من قبل امه يلزم الا بالجدتين من قبله سدس الاصل وكذا الام استحبابا لا وجوبا ولو كان احد الجدتين
 لا غير اختصا بالسدس كذا من مطعه ولو نقص نصيبا هذا الابوين عن الزايع من السدس لم يجتبى الطعة من قبله بل
 من قبل الآخر فلو كان مع الابوين فالاجداد اخوة يحجبون الام عن الثلث الى السدس استحبابا لا بان يلزم الجد
 او الجدة او هما من قبله سدس الاصل ولا يجتبى للام ذلك ولو كان مع الابوين والاجداد نزوح استحبابا للام اطعام
 او الجدة او هما من قبلها سدس الاصل وسقط اجداد الاب ك هذه الطعة بالسوية بين الجد والجدة سواء كانا من الام
 او من الامرا لا يلزم للجد للاب ولا الجدة له الا مع وجود الاب ولا للجد للام ولا الجدة لها الا مع وجود الام
المطل ————— **الثالث** في ميراث الاخوة والاجداد وفيه بحث اهل الامم اذ اعدت للزوجة
 الاولى فلا يرث احد من الاخوة ولا من الاجداد مع احد الابوين او مع احد الاولاد او الاولاد فان لم يوجد
 احد من الابوين ولا من الاولاد ولا من اولاد الاولاد ورث الاخوة والاجداد ويتشاركون على ما ياتي به الا في
 للاب والام اذا انفرد فله المال ولو كان معه اخ او اخوة تساووا فيه والاخت لهما النصف والباقي ردة عليهما
 وللأختين لهما ثلثا والثالث بينهما بالسوية والباقي ردة عليهما او عليهن ولو اجتمع الاخوة والاخت فلهما النصف والباقي ردة عليهما
 الاثنين ولو فقدت الاخوة والاخت من الابوين قام مقامهم الاخوة والاخت من قبل الاب خاصة على التيسيل
 الذي قلناه فلا يخفى المنفرد المال وكذا للاخوين والاخوة بالتسوية وللأخت النصف والباقي ردة عليهما والاختين فصاعدا
 الثلثان بالسوية والباقي ردة عليهما او عليهن ولا يرث احد من الاخوة والاخت من قبل الاب مع احد من الاخوة والاخوة
 من قبل الابوين بل المنسوب للسبين اولى واحدا كان او اكثر ذكر كان وانثى والاخ من الام المنفرد السدس
 والباقي ردة وكذا للاخت ولو اجتمع اخوان فزادوا اختان فزادوا واجتمع الاخوة والاخت من قبلها
 خاصة تساووا وفي الثلث والباقي لهم بآرة ذكر كانوا او انثى او ذكورا او انثى ولو اجتمع الاخوة المنفردون
 فللمتقرب بالام السدس ان كان واحدا ذكر كان او انثى والباقي للمتقرب بالام السدس ان كان واحدا ذكر كان
 او انثى والباقي للمتقرب بالابوين واحدا كان او اكثر ذكر كان او انثى او بالمتقربين للذكر ضعفا لانثى لكن لو كان
 المتقرب بالابوين انثى كان لها النصف وما زاد على سائر المتقرب بالام لها بآرة ولو كان اشتان فزاد فلها
 الثلثان والزائد بآرة وكان المتقرب بالام اثنين فزاد فلهم الثلث بالسوية ذكر كانوا او انثى او بالمتقربين
 والباقي للمتقرب بالابوين على ما فصلناه وليسقط المتقرب بالاب ذكر كان او انثى واحدا كان او اكثر ولو فقدت
 الثلاثة من الابوين واجتمع الثلاثة من الام مع الكلام من الاب فان لم يكن فاضل فلا يجزى وان فضل كاخت

من أم مع اخت من أب أو مع اختين منه أو اختين من أم مع اخت من الأب ففي الآية قوله أحدهما محض
بالمقرب بالأب لدخول النقص عليه لو دخل الزوج أو الزوجة ولقوله الباقر عليه السلام في ابن اخت لأب مع
الأم أن لابن الاخت للام السدس والباقي لابن الاخت للأب والثاني تسمية على الجمع بالنسبة وهو الأقوى والآراء
في طريقها ابن فضال دلو اجتماع الاخت المتفرقين واحداً من وجين أخذ أحد الزوجين نصيبه الأعلى والمقرب
بالأم السدس إن كان واحداً والثلاث إن كان أكثر والباقي للمقرب للأبوين للذكر مثل حظ الأنثيين وسقط المقرب
بالأب ولو فقد المقرب بالأبوين قام المقرب بالأم مقامه على هيئته في القسمة **ح** للجد المتفرق المال سوار كان لأب
أو لأم وكذا الجدة ولو اجتمع من طرف واحد فلذلك ضعف لانتى إن كانا من قبل الأب وإن كانا من قبل الأم تساوبا
ولو اجتمع الأربعة فللجد والجدة من قبل الأب الثلثان للذكر ضعف لانتى وللجد والجدة من قبل الأم الثلث بالتولية
ولو كان المقرب بالأب واحداً وكذا المقرب بالأم الثلث ذكر كان أو أنثى والمقرب بالأب الثلثان ذكر كان أو أنثى
ونقل ابن أدريس عن بعض علمائنا أن الواحد من الأم جدًا كان أو جدة السدس والباقي للمقرب بالأب والمتمتع
الأول وكذا لو تعدد الجد من قبل الأب واعتد الجد من قبل الأم وبالعكس فإن للمقرب بالأم الثلث اعتدا وتعد
لو اجتمع الأجداد واحدًا من وجين أخذ أحدهما الزوجين نصيبه الأعلى والجد أو الجدة أوهما من قبل الأم الثلث
والباقي للمقرب بالأقرب والأجداد والأخوة يمنعون من يتقرب بهم من الأعمام والأخوال وأولادهم وينع الأجداد
أبائهم وأجدادهم ولا يمنعون أولاد الأخوة ولا يمنع الأخوة وأولادهم أباء الأجداد وأجدادهم فلو خلف الجد لأدنى والأبعد
كان الميراث للأدنى ولو خلف الجد لأبعد والأخوة نسا كوا وكذا لو خلف الجد لأدنى وأولاد الأخوة نسا كوا وأما
لو خلف الميت جدًا من قبل أبيه وجدة من قبل أبيه وجدة من قبل أمه وجدة من قبل أمه وجدة من قبل أبيه وجدة
وجدة من قبل أمه فلا جداد الأم الثلث بينهم إن باعوا الأجداد والأب الثلثان للجد والجدة من قبل الأب الثلثان
المتكئين للذكر ضعف لانتى وللجدة والحقة من قبل أم الأب الثلثان للأبوين وللجدة من قبل أم الأب الثلثان
الزوجين أخذ نصيبه الأعلى والأجداد والأم لا يرث مع كل إرث الباقي لأجداد الأب على ما ينشأ به قد تجد جدًا من
بنت وجدته فيكون له نصيب الجدين لو جاء من الجد من أحدهما ونشأ من الجد الذي له حصة بالتولية إذا اجتمعت الأخوة والأجداد
كانت كالأخوة والجدة كالأخت فإذا خلف أحدهما وأخت من قبل الأب والأم ومثلها من قبل الأم وجدة من قبل الأب وجدة من قبله
ومثلها من قبل الأم كان السدس قبل الأم كالأخ من قبل الأبوين والجدة من قبله كالأخت من قبلها والجدة من الأم
كالأخ من قبل الأم والجدة من قبلها كالأخت من قبلها فللمقرب من الأم من الأخوة والأجداد الثلث بينهم إرثًا والثلثان للأخوة
والأجداد من قبل الأب للذكر ضعف لانتى ولو عدم الأخوة من قبل الأبوين قام الأخوة من قبل الأب مقامهم في مقاسمة الأجداد
كأنه المقرب بالأبوين ولو كان هناك زوج أو زوجة كان له نصيبه الأعلى والمقرب بالأم من الأخوة والأجداد الثلث بالتولية
والباقي للمقرب بالأبوين من الأخوة والأجداد للذكر ضعف لانتى والمقرب بالأب واحد مع الأجداد كذلك عند عدم
المقرب بالأبوين **ح** الأجداد إذا تميزوا من منزلة الأخوة إذا جاء معوج وكانوا في نسبة واحد ولو اختلفت النسبة
أن خلف جدًا من أمه وأختًا من أبيه أو لا يورثه فللجد الثلث والباقي للأخت وكذا لو خلف جدة لأمه مع أخ من الأبوين
أو من الأب ولو خلف أختًا وأختًا لأم وجدة لأب كان للأخت والأخ والأخت من الأم السدس والباقي لأحد الجدتين ولو
خلف أحد الجدتين للأم وأحد الجدتين أوها لأب مع أخوة من الأبوين أو من الأب خاصة فلا أحد الجدتين للأم
السدس الثلث والثلثان لأحد الجدتين من الأب أو لأم مع الأخوة لهما أو للأب عند عدم المقرب بالأبوين

كل منهم

ويكون الجد هنا كالأخ والجدّة كالأخت ولو خلف الجدّين من الأم مع أختها وأخوات من قبلها واحد الجدّين من الأب فمن
تقرب بالأم من الأجداد والأخوة الثلث بينهم بالتبعية واحداً للجدّين للأبائيات ولو خلف الجدّين من قبل الأم واحداً
واختار من الأبوين الجدّين واحداً من الأم الثلث والأخت للأبوين البتّة ولو كانت الأخت من قبل الأب خاصة في
اختصاصها بالبائيات أشكّالاً لو عدم الجدّ الأدنى قام مقامه الأبعد في مقامه الأخت ويكون حكمه حكم الأدنى
فجدّ الأب لا يبه ولا أمّه كالأخ من قبل الأب والأم أو من قبل الأب وجدّ الأب لا يبه ولا أمّه كالأخت من قبل
الأبوين أو من قبل الأب عند عدم الأخت من الأبوين وكذا البنت في جدّ الأم وجدّتها من قبل أبيها ومن قبل أمها وأبائهم
بمزية الأخت والأخوات من قبل الأم لكن هنا أشكّال وهو أن يجمع جدّ الأب وجدّته من قبل أبيه وجدّته أو جدّته
من قبل أمّه مع الأخت من قبل الأب ومن قبل الأبوين ياب أو لاد الأخت والأخوات يقومون مقام أبائهم عند عدمهم
ويأخذ نصيب من يتقرب به فان خلفاً بن أخ لأب وأم أو لأب أو بنتاً أخ كذلك فله المالد لو اجتمعوا واحد فمالهما
لذلك ضعف الأنتى ولو كانا اثنين في نسبة واحدة فمال بينهما نصفين ولو كان أحدهما ولداً أخ من الأبوين
والآخر ولداً أخ من الأب سقط المنقرب بالأب بالمنقرب بالأب والأم ولو كان ابن أخت لأم أو لأب فله نصف
نصيب أمّه والبائيات رتبة عليه وكذا لو كانوا أولاداً أخت فله نصف بالنسبة والبائيات بالزوجة لذلك ضعف الأنتى ولو
كانوا أولاداً أختين فلهما الثلثان لا ولا وكل أخت الثلث بينهم لذلك ضعف الأنتى والبائيات رتبة عليهم كذلك ولو كانوا أولاداً أخت
وأخوات فلكل واحد نصيب من يتقرب به بينهم لذلك ضعف الأنتى ولو خلفاً ولداً أخ أو أولاداً اختاً لم فلهم
السدس نصيب من يتقربون به والبائيات رتبة عليهم الذكر والأنثى فيه سواء ولو كانوا أولاداً أخ وأولاداً اختاً لم فلهم
الثلث والبائيات بالزوجة لا ولا ولاد الأخت الأخ النصيب بالتبعية واحداً كان أو أكثر ولا ولاد الأخت النصيب لا ولا ذلك
وان كان واحداً ولو اجتمع أولاد الأخت المنقربين سقط أولاد الأخت من الأب وكان لا ولاد الأخت من الأم
الثلث لكل ولداً أخ نصيباً به واحداً كان أو أكثر بالتبعية ولا ولاد الأخت من الأبوين البتّة ولو خلفاً أولاد
أخ من أب وأم ولداً أخ من أم فلا ولاد الأخ من الأم السدس بالتبعية والبائيات لا ولاد الأخ من الأبوين لذلك ضعف
الأنتى ولو خلفاً ولداً اخت لأب وأخت لا أم خاصة فلا ولاد الأخت من الأم السدس بالتبعية ولا ولاد الأخت
من الأب بالنسبة لذلك ضعف الأنتى وفي رتبة البائيات قولان كما سبق في الأخت من لو دخل أحداً زوجين على أولاد الكل لا
أخذ نصيبه الأعلى وسقط أولاد كلاله الأب وكان لا ولا كلاله الأم الثلثان كانوا أكثر من واحد لكل نصيب
من يتقرب به بالتبعية والسدس ان كانوا الواحد كذلك والبائيات لا ولا كلاله الأبوين لكل واحد نصيب من يتقرب
لذلك ضعف الأنتى فيدخل النقص عليهم كما يدخل على أبائهم دون المنقرب بالأم ولو فقدوا ولا كلاله الأبوين قام
مقامهم أولاد كلاله الأب في جميع ما تقدم الآلة أنا كالأنتى بدلا من أحد من أولاد الأخت وان كثرت الوصاة
وقال الفضل بن شاذان في أخ لام وابن أخ لأب ولأم ان للأخ السدس والبائيات لابن الأخ الأبوين لأنه يجمع التبيين
وهو غلط فان كثرة الأسباب إنما يعتبر مع التساوي في الدرجة مع أنه قال في ابن أخ لأب وأم مع أخ لأب المال كله
للأخ من الأب في الأقرب من أولاد الأخ يمنع الأبعد فلو خلفاً ولداً أخ وأولاداً أخ وأولاداً أخ فمال الأولاد
خاصة سواء كانوا لأب أو لأم أو لأبهما وسواء كان أولاداً أو ولاداً الأخ لأب أو لأم أو لهما وهكذا في نسب التنازل
أولاد الأخت والأخوات كل من ينسب الأخت والأخوات من الأعمام والأخوال وأولادهم ويرث معهم لأن حاجهم للأجداد
وان علواً كانوا مع الأخت من أولاد الأخت والأخوات وان نزلوا سواهم كانوا من قبل أب أو من قبل أم أو من قبلهما

فكسرون

يُسامون الاجداد مع عدم الاخوة والاخوات وبأخذون نصيب من يقربون به فلو خلفت ولاد اخ لاب وام واولاد اخ
لها ومسلم من قبل الام وجدنا وجدنا من قبل الاب ومسلم من قبل الام فللمجتدين وكلاهما الام الثلث للمجتهريه وكذا للمجتهريه
ولا اولاد الاغ من الام رابع اخر ولا اولاد الاخ من قبل الاب ولا اولاد الاغ من قبل الاب ولا اولاد الاغ من قبل الاب ولا اولاد الاغ من قبل الاب
من الابوين للمجتهريه من ذلك نصفه والنصف الآخر لا اولاد الاغ للذكر ضعفا لاني والثلث للباقي بين المجتهريه واولاد الاخ
للمجتهريه نصفه والنصف الآخر لا اولاد الاغ من الابوين ولو كان هناك زوج اخر وجدة اخذ نصيبه الاعلى والمجتدين
من قبل الام ولا اولاد الاخ من قبلها الثلث كما لا يقسم بينهم على ما بيناه والباقي للاجداد من قبل الاب ولا اولاد
الاخوة من قبل الابوين على ما فصلناه ولو خلفت ولاد اخ للابوين وجدنا فلا ولاد الاخ الثلث والباقي للمجتهريه
المطلب الرابع في ميراث الاعمام والاخوال وفيه ينجأ هؤلاء انما يرثون عند عدم الاباء وان علوا ولا اولاد
وان نزلوا والاخوة والاولاد وان نزلوا فلو لم ينفذ المال وكذا ما زاد بالسوية والمعممة المال ايضا وكذا العتات والعتات ولو
اجتمع الذكر والامات فلذلك ضعف لاني هذا اذا كانوا من قبل الاب والام او من قبل الاب ولو كانوا من قبل الام فالذكر
والانثى فيه سواء ولو انفردت العمة او العمة من قبل الام فالمال باجمعه لها وله بواحدة مع العمة والعتات المتفرقون
فللمتقرب بالام السدس ان كان واحدا ذكر او انثى والثلثان ان كان اكثر المذكورين في انثى فيه سواء وللمتقرب بالابوين
الباقي واحدا كان او اكثر ذكر او انثى للذكر ضعف لاني وسقط المتقرب بالاب بجمعة من قبل الاب والعتات
من قبله يقومون مقام المتقرب بالابوين عند عدمهم والقسم بينهم للذكر ضعف لاني فلو خلفت عموه من قبل الاب
وعموه من قبل الام فللمتقرب بالام الثلث الذكر والانثى فيه سواء وللعمة من الاب الباقي للذكر ضعف لاني ولو كان المتقرب
بالام واحدا والمتقرب بالاب كذلك فللمتقرب بالام السدس ذكر او انثى وللمتقرب بالاب الباقي ذكر او انثى
لواجمع احدا الزوجين مع العمة المتفرقتين فله نصيبه الاعلى وللمتقرب بالام السدس ان كان واحدا والثلث
ان كان اكثر المذكورين والانثى فيه سواء والباقي للمتقرب بالابوين واحدا كان او اكثر للذكر ضعف لاني وسقط المتقرب
بالاب ولو عدم المتقرب بالابوين قام المتقرب بالاب مقامه على هيئته في النقص والقسم العمة ينعون من تقربهم
من سوا اولادهم فلا يرثان غم وان رادت وصلة مع غم وان قصرت وصلة الا في مسألة الجعقة وهي ابن عم لاب ولقر
مع غم لاب فان المال لابن العم للابوين وسقط العم لاب ولو تغير الحال سقط هذا الحكم فلو خلف بنت عم للابوين
مع غم لاب فالمال للعم لاب خاصة وكذا لو خلف ابن عم للابوين مع غم لاب فالمال للعمة دون ابن العم ولو خلف
ابن عم للابوين مع غم لاب ومهما حال فالثلث للمال والمعم الثلثان وسقط ابن العم وقال بعض المشايخ ان المال للمال سقط
العم ابن العم وسقط ابن العم للمال والوجه الاول لتغير الصورة ولو خلف بنت عم للابوين مع غم او غم لاب فالوجه
اختصاص بن العم دون الاعمام والحال المنفرد المال وكذا الحالين والاخوال والمعمات والمعمات والمعمات والمعمات
الذكر والامات تساو وان كانوا من جهة واحدة فان تفرقا فللمتقرب بالام السدس ان كان واحدا ذكر او انثى
والثلثان ان كان اكثر المذكورين والانثى فيه سواء والباقي للمتقرب بالابوين ذكر او انثى واحدا كان او اكثر للذكر مثل
الانثى ولو فقدت الحوالة من الابوين قام المتقرب بالاب مقامهم ولهم نصيبهم كهيئتهم لواجمع احدا الزوجين
مع الحوالة المتفرقتين فله نصيبه الاعلى وللمتقرب بالام سدس الثلث ان كان واحدا وثلث الثلثان ان كان اكثر والباقي
للمتقرب بالابوين بالسوية وان اختلفوا فلو خلفت زوجا او خالا من قبل الام وخالا من قبل الابوين فللزوج النصف
والمال للام سدس الثلث وقيل سدس الباقي والمتخلف للمال من الابوين ولو فقد المتقرب بالابوين قام المتقرب بالاب مقامهم

لو اجتمع الاعمام والاخوان فللاخوان الثلث واحدًا كان او اكنى ذكرًا او اناثًا او هما معا بالتقريب اذا كانوا من جهة واحدة
 والباقي للاعمام واحدًا كان او اكنى ذكرًا او اناثًا او اناثًا للذكر مثل حظ الانثيين ^ط لو اجتمع الاعمام المتفرقون
 والاخوان المتفرقون فلامتقرب بالأم من الاخوان سدين الثلثان كان واحدًا وثلثا الثلثان كان اكنى بالتقريب ذكرًا كانا
 او اناثًا او ذكرًا واناثًا وللمتقرب بالابوين من الاخوان للباقي واحدًا كان او اكنى ذكرًا كانا او اناثًا او سقطة
 المتقرب بالاب وللمتقرب بالأم من الاعمام سدين الثلثين ان كان واحدًا وثلثه ان كان اكنى بالتقريب ذكرًا كانا او اناثًا
 وللمتقرب بالابوين من الاعمام المختلف من الثلثين للذكر ضعف الانثى وسقط المتقرب بالاب من الاعمام ولو عدم المتقرب
 بالابوين من الاعمام والاخوان قام المتقرب بالاب مقامه كل واحد من الاعمام المذكور والانات سوار تقربوا بسبب
 واحد او بسببين يمنعون اولادهم وان تقربوا بالبتين الا المسئلة الاجماعية وهي ابن العم للابوين يمنع العم
 للاب خاصة وكل واحد من الاخوان المذكور والانات سوار تقربوا بسبب واحد او بسببين يمنعون اولادهم وان تقربوا
 بسببين يمنعون اولادهم وان تقربوا بالبتين الا المسئلة الاجماعية وهي ابن العم من الابوين يمنع العم للاب خاصة وكل واحد
 من الاخوان المذكور والانات سوار تقربوا بسبب واحد او بسببين يمنعون اولادهم وان تقربوا بالبتين مطلقاً من غير اشتراك
 وكذا كل واحد من الاعمام المذكور والانات وان تقربوا بسبب واحد او بسببين يمنعون اولاد الاخوان وان تقربوا بسببين فلو خلفهما
 للاب اولادهم او لهما اعمّة كذلك مع ابن خال الابوين او بنت خال كذلك فالعم فالعم خاصة وكذا لو خلف خالاً
 لاباً ولاماً او لهما مع ابن عم للابوين فالخال للخال خاصة وكذلك يثبت مع اولاد العمومة والعمات واولاد الخوة والخال
 احدهما واولاد اولادهم وان تقربوا بسببين من غير اشتراك ايضاً فان العم للاب بمنع ابن ابن العم للابوين
 وكذا كل بطن او من يمنعون الابعد وكذا كل يسقط ابن ابن العم مع العم للاب ^ب لو اجتمع احداً زوجين مع العم
 والعمات والخوة والحالات تلك الاصل بينهم ان كانوا من جهة واحدة والباقي للاعمام والعمات ولو تفرقت الخوة
 والعمومة اخذاً واحداً زوجين نصيبه الا على والاخوان الثلث سدسه ان تقرب بالأم منهم ان كان واحدًا والثلثان كان
 اكنى والباقي من الثلث للاخوان من قبل الابوين وسقط المتقرب بالاب والباقي بعد نصيب الاخوان واحداً زوجين للاعمام
 للمتقرب بالأم منهم ان كان واحدًا والثلثان كان اكنى والباقي للمتقرب بالابوين ان كان واحدًا او اكنى
 للذكر ضعف الانثى وسقط المتقرب بالاب ولو عدم المتقرب بالابوين من الاعمام والاخوان قام مقامهم للمتقرب
 بالاب منهم على حبالهم بعمومة والعمات والخوة والحالات واولادهم وان تقربوا بمنع عمومة الاب وعمات
 وخوة وخالاته وعمومة الأم وعماتهما وخولتهما وخالاتهما فان عدم عمومة الميت وعماته وخولتهما وخالاتهما واولادهم
 وان تقربوا قام مقامهم عمومة الاب وعماته وخولتهما وخالاته وعمومة الأم وعماتهما وخولتهما وخالاتهما واولادهم وان تقربوا
 كل بطن وان زلت اولى من العليا فالاولاد عمومة الاب وعماته واولاد خولته وخالاته واولاد عمومة الأم وعماتهما واولادهم
 وخالاتهما وان زلت اولى من عمومة الجد وعماته وخولته وخالاته وعمومة الجد وعماتهما وخولتهما وخالاتهما وعمومة الاجداد
 وخولتهم اولى من اولادهم واولادهم وان زلت اولى من عمومة الجد وخولته وهكنا ^ل لو فقدت العمومة واولادهم
 والخوة واولادهم وخلف عم الاب وعمته وخاله وخالته وعم الأم وعمتها وخالتها وثلث العمومة الأم
 وخولتهما بالتقريب ارباعاً فالشيخ والثلثان للعمومة الاب وخولته ثلث الثلثين لخال الاب وخالته بالتقريب وثلثا
 للعمومة وللذكر ضعف الانثى وينقسم من مائة وثمانية ولو كان في الفريضة زوج اب وزوجة اخذ نصيبه الا على ^ل
 للمتقرب بالأم من الاعمام والاخوان بالتقريب بالاب من الاعمام والاخوان ثلثه لخال والخال

بالسوية وثلاثة للعم والعمة للذكر نصفاً وللأنثى بد أولاد العمرة والعنت والحولة والحالات يأخذون نصيب
 من يتقرب به فليكن للعم نصيبا بهم وكذا للبنى العمرة والبنى الحال نصيبا بهم وكذا للبنى الحالة فلو خلفوا أولاداً
 المتفرقين وأولاد الحولة المتفرقين فلا أولاد للعمة الثلث سدسه لأولاد الحال والحالة بالسوية ولو كانوا أولاداً
 حاليين فالثلث لكل منهم نصيباً به وكذا لو كانوا أكثر من الثلث لأولاد الحولة من الأبوين وسقط
 أولاد الحولة من الأب ولو عدم أولاد الحولة من الأبوين قام مقامهم أولاد الحولة من الأب ولا أولاد العمرة
 الثلث سدسه لأولاد العم أو العمة من قبل الأم بالسوية ولو كانوا أولاد عتين فما زاد فلم الثلث لكل منهم
 نصيب من يتقرب به والباقى لأولاد العمرة من الأبوين وسقط أولاد العمرة من الأب ولو عدم المتقرب بالأبوين
 قام المتقرب بالأب مقامهم كهيئتهم ولو كان هناك زوج أو زوجة أخذ نصيبه الأعلى وأخذ أولاد الحولة الثلث
 مورثاً وكان النقص دخلاً على أولاد العمرة كالأبائهم به لو اجتمع للوارث سببان ورث بهما أن لم يكن لهما
 مانعاً للآخر كما بن عم لاب هو ابن حال الأم أو ابن عم له زوج أو بنت عمه هي زوجة أو هو عم لاب هو حال الأم ولو
 أحدهما الآخر ورث من جهة المانع كما بن عم هو أخ فانه يرث من جهة الاختصاص **المقتضى**
الثالث في الميراث بالتب وفيه مطالب الأول السبب قسمان زوجية وعلاوة الزوجية ثبت بها الأثر
 مع جميع مراتب الإرث من الأنساب وإن قربوا من الأسباب لا يمنع الزوجية مانع من الإرث سوى الكفر أو القتل
 والرق وأما الزنا فلا يثبت به الإرث الأصح فقد كل الأنساب الإرث قربوا أو بعدوا فلو خلف ابن ابن بن عم
 وإن نزل كان أولى بالميراث من المقتوع وغيره من أسباب الولاء ثم الولاء ثلاثة أولها ولا العتق ويرث مع فقد كل الأنساب
 الثاني ولا تفتن الحرة ويرث مع فقد كل الأنساب والعنف ولا يرث مع وجود العتق الثالث ولا الامانة ويرث مع
 كل الأنساب ومع فقد العتق وفقد ما من الحرية ولا يرث مع وجود أحد من الأنساب ولا مع وجود العتق ولا مع ما من
 الحرية وهل يرث مع الزوجية فيه خلاف **المطلب الثاني في ميراث الزوج وفيه ح مباحث** الأول الزوج الأربع مع الولد
 ذكر أو أنثى فلو خلفت زوجاً وأبنتها فلزوج الأربع والابنت النصف والباقي ردة على البنت خاصة ولو كان معها أحد
 الأبوين فله السدس والزوج الأربع والابنت النصف والباقي ردة على البنت وأحد الأبوين رتبة أولى للزوج من الردة وكذا
 لو كان بدلاً للولد ولداً للولد وإن نزل ولو لم يكن هناك ولد ولا ولد وان نزل فللزوج النصف والباقي لغيره من الإرث
 على ما تقدم تفصيله به للزوج مع الولد الثمن ذكر أو أنثى وكذا ولداً للولد وإن نزل ولا يرث عليها الفاضل لو كان الثمن
 بنات على البنت خاصة أو على البنت وأحد الأبوين وأما كافتان الزوج ولو لم يكن هناك ولد ولا ولد وإن نزل كان للزوج
 الأربع والباقي لغيره من الإرث ولا يرث على الزوجة مع وجود الإرث وإن بعد ولو خلفت المرأة زوجاً من غير الردة
 سواء فللزوج النصف ولصاً من الحرية الباقى ولو خلفت الرجل زوجته وصاً من حرية لا غيرهما فللزوج الأربع
 ولصاً من الحرية أما لو فقد جميع الأنساب والأسباب ولم يخلف ابنتاً أحدًا سوى أحد الزوجين فللزوج النصف والباقي
 ردة عليه أما لو كانت زوجة ففيمثلها قولاً واحداً أنه يرث عليها الفاضل عن الأربع مطلقاً والباقي ردة مطلقاً بل يكون الباقي
 بعد الأربع للأم والثالث أنه يرث عليها لغيره إلا ما لا وقت لغيره وهو الأقوى عندي سهم الزوجة وهو الثمن مع الولد
 أو ولد الولد وإن نزل الأربع مع عدمهم ثابت للواحدة ولما زاد عليها فلو خلفت أربع زوجات وولد فللزوجات الأربع
 الثمن بينهم بالسوية والباقي للولد ولو خلفت الأربع وأحد الأبوين خاصة فلا أربع الأربع بينهم بالسوية والباقي
 لأحد الأبوين وكذا لو انقسم الثمن من غير من ذكر في التقديين من الأولاد والقرابات الزوجية فماتت ما دامت

خباله سواء دخل بها أو لم يدخل وكذا الزوج ولو طلقت رجعتا توارثا في العدة وإن مات أحدهما بعد العدة فلا ميراث للأخرى
 ولو طلقت بائنا كالمختلعة والمباراة مع عدم الرجوع في البذل في العدة وكليلة والقبضة وغير المدخول بها فلا توارث^{بها}
 لاوت المرأة الرجل ولا الرجل المرأة سواء وقع الموت في العدة أو بعدها هذا في حق الصغير أما المريض وإن تزوج في حال مرضه
 لم تره الزوجة إلا أن يدخل بها ولو مات قبل الدخول فلا ميراث لها ولا ميراث ولو طلق المريض رجعتا توارثا في العدة ولو طلقت
 ورثته هي ما بينهما وبين سنة من حين الطلاق بشرط أن لا يتزوج بعين ولا يترى من مئة السنة سواء تزوج بها في الصحة
 مطلقا أو المرض مع الدخول ولو طلق بائنا لم يرث هو لو مات في العدة وبعدها ورثته إلى سنة بالشرطين ولو طلق الرجل إحدى
 الأربع وتزوج لغيره ما شئت المطلقة بعينها من الثلث الأول فلا خير ربع نصيب الزوجات الأربع مع عدم الولد^{الثمن}
 معه والمتخلف من النصيب يقسم بين المطلقة والثلث التي وقع الاشتباه فيها بالتوبة في الزوجة إن كان لها من الميراث
 ولد ذكر أو أنثى ورثت الثمن من جميع ما ترك الرجل ولو لم يكن لها ولد منه لم يرث من الأرض شيء ويعطى حصتها من الأموال
 والأقشنة والاثاث ويقوم الألات كالخشب والقصب والأجر واللب من الأبنية ويعطى حصتها من قيمة ذلك
 وقيل إنما يمنع من الدور والمسكن لا غيره قال المرنسي رحمه الله يقوم رتبة الأرض أيضا ويعطى حصتها من قيمتها كالأبنية
 والمشهور هو الأول وفي رواية أنها لا ترث من السلاح والدواب شيئا والأقرب الأول ولا فرق بين أن يكون لها ولد
 قد مات أو لم تلد منه ح لو تزوج الصغيرين ابواهما أو جدتهما ابويهما ولو تزوجت بغيرهما وقفا للعقد على رضاها
 بعد البلوغ فإن بلغا وصيا لغيره وتوارثا وإن مات أحدهما قبل البلوغ بطل العقد سواء بلغ الآخر قبل موته وأجازا وبعد
 موته أو لم يبلغ ولو بلغ أحدهما رشيما وأجازا ثم مات وبلغ الآخر بعد موته فإن لم يرث فلا ميراث له وبطل العقد وإن
 أجازا أحدهما لم يرث للزوجة في الميراث فإن حلفا أخذ نصيبه وإن نكل فلا ميراث له وهل يسقط غير الميراث من تبايع
 الزوجية كالعدة والكهف فيه **نظر المطلب الثالث** في الميراث بالولاء بالعتق وفيه كوجبتان **الصقستان** **ح**
 أما بصل الشرع كمن ملك من يعتق عليه من الأقارب والأصناف وأما بفعل المكلف كإزالة التذرية باليمين والعقد ولكن
 وكمن مثل عبده ونائب وهو ما يتبع المكلف بعتقه من غير سبب موجب للعتق فالأول لا يثبت به ميراث والثاني
 فتان أحدهما ما يبرأ العتق من طهر الحرية فيه وهو الأول في أنه لا يثبت به ميراث والثاني ليس كذلك وهو يثبت
 الميراث للمنع بشرط أن لا يخلف العتق وأما ما سئل عن بطلان أو جواز أو غير ذلك لو تبرع بالعتق من ضمان
 الحرية لم تره سواء شهد بالبراءة أو لم يشهد فالوجه أن التبري أي أو ترك حال العتق فلو تبرع بعتقه ثم عبده له اسقط
 الضمان فالوجه أن الولاء لا يسقط أما لو شرط سقوط الضمان وقت العتق فإن الولاء يسقط إجماعا **المكاتب**
 لا ولا عليه لأنه اشترى نفسه من مولاه أما المديون والموصى بعتقه فالوجه أن ولاهما للمدين والموصى وأما **الولد**
 عند ما يفتق من نصيب من ولدها فلا ولا لمولاه عليم لأنه لم يباشر عتقا ولا للولد لأن السبب لا يجمع الولاء
 عند ما د لو تبرع العتق عن ميتة عن حي من غير مسألة فالولد للمعتق لا للمعتق عنه ولو أمر بالعتق عنه ففحق فالولد
 للمعتق عنه لا للمعتق ما لو أمر بالعتق عنه بغير فحق فالوجه أنه كذا لو كان العتق عبدا عن غنى عنه ولو كان
 اعتق عبدا والتمس على فالولد للمعتق وعلى الضمان الثمن لو مات العتق ولم يخلف وارثا من الأنساب أو
 بعد وخلف زوجا أو زوجة كان لها نصيبها الأعلى والباقي للمنع بالعتق لا يصح بيع الولاء ولا جنته ولا
 اشتراطه في بيعه ويورث على ما يأتي تفصيله شرط الميراث بالولاء بالشرع بالمعتق وعدم التبري من ضمان
 الحرية وعدم المناسبات للعتق وإن بعد ما إذا احتبعت الشرط ومات العتق في رثة للمنع إن كان واحدا كان وارثا

ولو كان المنعم أكثر من واحد تشاد كوا في الولاء بما يخص سوا، كانوا رجلا أو نساء أو رجلا ونساء فان عدم
المنعم اختلف علما ونافعا لابن بابويه يكون الولاء للأولاد الذكور والاناث لان الولاء كالنكاح به افتى الشيخ في الخلا
ان كان المعتق رجلا وقال المتقيد رحمه الله الولاء للأولاد الذكور دون الاناث سواء كان المنعم رجلا أو امرأة
وقال في النهاية ان كان المعتق رجلا فالولاء للأولاد الذكور خاصة وان كان المرأة فالولاء لبعضها من المشهور
ح يرث الولاء الابوان والأولاد ولا يرث كما احسن الاقارب فان عدم الأولاد قام اولاد الاولاد مقامهم وبأخذ
كل منهم نصيب من يتقرب به كالميراث في غير الولاء ولو عدم الابوان والأولاد وان نزلوا ورثه الاخوة والاخوات
من الابوين او من الاب والجدات والجذات من قبله وقيل يمنع الاناث مع عدم الاخوة والجدات ورثته
الاعمام والعقات وأولادهم الاقرب فالأقرب ولا يرث الولاء من يتقرب بالأم من الاخوة والاخوات والجدات
والجدات والاخوات والحالات ولو فقد المتقرب بالاب ورث الولاء مولى المولى فان عدم قرابته مولى المولى
من قبل الاب دون الأم فان فقدوا مولى مولى المولى فان عدم قرابته مولى مولى المولى من قبل الاب دون الأم
فان فقدوا فالأم ط العتق لا يرث المنعم فلو مات المعتق ولا وارث له فبأنه للأم دون العتق في خلاف
طافا في ان النساء هل ترث من الولاء اما اذا قرب بالأم فلا وان قرب بالاب فقولان والاطح على الذين ترث
من اعتق او اعتق من اعتق او جازا الولاء اليهن من اعتق فلو مات رجل وخلفا بن معتقه وبنت معتقه
فالميراث لابن المعتق خاصة على احد القولين وعلى الآخر المذكور صغلا لاني ولهم يخلفا الابنت معتقه فالأم لا لانا
على الاول ولها على الثاني وكذا لو خلفت معتقه او جده معتقه او غيرها ولو خلفت بنت معتقه وابن ثم معتقه فالأم
لابن التيم على الاول والميراث على الثاني ولو اعتقا رجل وابنته عبدا ثم ماتا الرجل عنها وعن ابن ثم ماتا العبد
فللبنت النصف لانها مولاة نصفه ولها على احد القولين ثلث النصف الاخر والباقي وهو ثلثا النصف الاخر
وعلى القول الآخر لا شيء لها في النصف الباقي بل جميعه لابن ولها بنتا لبنت قبل العبد وخلفت ابنا فلا بينهما
النصف ولا ختم النصف وعلى القول الآخر يرث اخرها الثلث ولو خلفت بنتا فالولاء باجمعه لاخيرها على احد
القولين وعلى الآخر يرث الاخر الثلث ولها بنتا لابن قبل العبد وخلف بنتا ثم ماتا العبد فللبنت المعتقه
النصف والباقي للأم على احد القولين وعلى الآخر يكون للمعتقه الثلثان والثلث لبنت الابن باجر الولاء يرجع
من مولى الأم الى مولى الاب فلوا ولدا العبد من معتقه ابنا فولد لمعتق الأم فان اعتق الاب بعد ذلك
انجز الولاء من معتق الأم الى معتق الاب فان لم يكن مولى الاب فللعصبة مولى الاب فان لم يكن عصبة فللمولى
عصبة مولى الاب فان فقدوا مولى والعصبات فلهما من البرية فان فقدوا الولاء للأم ولا يرجع المولى إلا
يا لو كانت اولاد المعتقة مما ليلد فولد لمعتقهم وان اعتقوا حلام مع انهم ولا يخرج ولاهم وانما يرجع عدم
مباشرة العتق لهم ولو حلت بهم بعد العتق فولد لهم لمعتقهم ان كان ابوهم رقيا ولو كان حرا في الاصل لم يكن
لمعتقهم ولا ولو كان ابوهم معتقا فولد لهم لمعتق الاب ولو كان ابوهم قد اعتق بعد ولادتهم انجز ولاهم
من مولى ائمتهم الى مولى الاب لو ولد المملوك من معتقه حرا فولد الولد لمولى الأم فان مات الاب مملوكا
واعتق الجدة قال الشيخ رحمه الله يخرج الولاء الى معتق الجد لانه قائم مقام الاب ولو اعتق الجد والاب حرم مملوك
فكذلك لا يخرج الولاء الى معتقه فان اعتق الاب بعد ذلك انجز الولاء من معتق الجد الى معتق الاب لانه اقرب
لو اعتقت مملوكا فاعتق المملوك اخر فميراث الاول للمعتقه مع عدم النسب وميراث الثاني الاول مع عدم النسب

ووجود الأول فان لم يكن الأول فميراث الثاني للمعتقة ايضا لان مولاه فمولاة فان اشترى اباهما فاعتق ابوهما افترقا
 الاب ثم الاخرى ولا وارث له فميراث الاخر للثبوت المقتضى بالتسمية والمباة بالرة ان قلنا ان الشاري من الولد والا
 الميراث لها بالولد به لو اشترى بتابعين معتقه اباهما فميراثه لهما بالتسمية والرة فان ماتت احدهما
 فميراثها للاخرى بالتسمية والرة ولا ميراث لمعتق الام لوجود المناسبات فان ماتت الاخرى ولا وارث فالأقرب عدم
 الانحياز اليهما بعتق الاب اذ لا يعمل استحقاق الولد بالنسبة طلقا ولو ماتت قبل الاب ورثها بالنسبة ولا ريب ان
 من المعتقة لمولى الام فان اشترى عبدا فاعتقه فمولاة له وان اشترى العتق بالاب فاعتقه انجر الولد من مولى الام
 الى مولى الاب وكان كل من الابن والعتق الثاني مولى المصاحبه فان ماتت الاب فميراثه لابنه فان ماتت الابن ولا نسب له
 فميراثه لمعتق الاب وان ماتت لمعتق ولا نسب له فمولاة لابن ولهما ما ولا نسب لهما قال الشيخ يرجع الولد الى مولى الام
 وليس يعتمد على لو اشترى اب واحد ولد له عبدا فاعتقاه ثم ماتت الاب ثم العبد فلم يشترى ثلثه ان بلغ تركه
 والاخر اربع **سج** لو انكر العتق ولد العتقة وتلا عن ميراث الولد لمولى الام مع عدم النسب من قبلها فان اعترف
 به الاب بعد ذلك لم يرثه ولا المنعم عليه لا تقطع الميراث من الاب ومن يقرب به وان عاد بالنسبة **سج** لو خلف
 المعتق ثلث بنين كان الولد بينهم بالتسمية الاول لكل قوم منهم نصيبا به ليس على عدا الرؤس **سج** لو اوردت الامه
 عبدا مولاه فاعتقه فمولاة الولد لمعتقه فان اعتق الاب بعد ذلك لم يرث الولد اليه لان المباشرة للعتق ولو لم يجده
 ولدا فقبل عتق الاب كان تابعا لامه في الجزية ومولاة لمعتق امه فان اعتق الاب بعد ذلك انجر الولد الابن الثاني
 الى عتق الاب دون الاول **كل** لو طلق العبد الامه طلقين او حالهما ثم طلقا عتقت ثمرات بولديهما الى
 به ونفيه عنه بان ماله في ستة اشهر فصاعدا الى ستة فمولاة الولد لمولى الام فان اعتق الاب بعد ذلك لم يرث الولد اليه
 لجزا ان يكون موجهة الى العتق وان يكون معدوما والاصل بقاء الرق قال الشيخ باء على قلعة من ان الحمل يبيع
 الام في العتق **ك** لو جازعت عتق الكافر على ما ذهب اليه الشيخ في الخلاف كان الولد له ولو كان العتق مسلما ولو مات قبل
 اسلام المولى ولا وارث له فميراثه للامام ولا يرثه الكافر ولو مات بعد اسلامه ورثه ولو اسلم المولى دونه فميراث
 لمولاة اذ لم يكن له وارث مسلم ولو سبي المولى واسترق ثم اعتق فعليه الولد لمعتقه وله الولد على عتقه وهل ثبت
 لمعتق السيد ولا على العتق فيه احتمال ينشأ من كونه مولى مولاة ومن عدم الانعام عليه فان كان قد اشترى
 مولاة فاعتقه فكل منهما مولى صاحبه وكذا ان اسره مولاة فاعتقه ولو اسره مولاة واجتني واقفاه فالولاء
 بينهما بصفين فان مات بعده المعتق الاول فليس بكي نصف ماله لانه مولى نصف مولاة على احد الاحتمالين
 وعلى الاخر لا شيء له لانه لم ينعم عليه ولو سبي العتق فاستراه دخل فاعتقه بطل ولا الاول واسبق الولد
 الى الثاني لبطولان سلطان الاول بالتسبي فمولاة البايع له اولى ولو اعتق للمسلم كافر اصح على احد القولين لما وولاه
 للمسلم فان هرب الى دار الحرب ثم استراه المسلمون قتل ولا يبيع اشترى فاقه لان فيه ابطال ولا للمسلم
 والا فربحوا ناسرا فاقه عملا بالمقتضى وهو الكفر فاذا اعتق احق ان يكون الولد الثاني لان الحكمين اذا تناقيا
 كان الثالث تب هو المتأخر كالتاسخ وان يكون الاول لانه ولا وه ثبت وهو معصوم فلا يرول بالاستيلاء
 كالملاك **سج** انما يرجع الولد الى مولى الاب لثبوت عبوديته لاب حين الولادة فلو كان قرابة لاصل فلا ولا
 على ولده وان كان مولى يثبت الولد على ولده لموا اليه ابتداء الاخر وكون الام مولاة فلو كانت حرة في الاصل
 فاولادها كذلك وان كانت امه فاولادها رقيقون ليسندها فان اعتقه فمولاة له ولا يفر عنه وان اعتق المولى

فانت بولد دون ستة أشهر فقدمته الرق وعشق بالباشرة ان قلنا ان الحمل تابع والابن على الزينة وانت
به لاكثر من ستة أشهر مع بقاء الزوجيه لم يحكم بمقتضى الرق وانجر الولد لا حمله بعد وثمة بعد العتق فلم يمس الرق
ولم يحكم برقه بالسلا وان كانت بائنا فانت به لاكثر من ستة أشهر من حين الفرقه لم يلحق بالاب وولاه فاملى
وان انت به لاقل من ذلك لحقه الولد وانجر ولاؤه الثالث ان عتق العبد فلو ما قدما لم ينجر الولد الا جمعا
كان اختلف سيد العبد ومولى الامه في حرية الاب بعد موته فاقول قول مولى الام لان الام بقاء الرق وعدم انجر
كرد اذا كان احدا الزوجين الحرين حر الاصل فلا ولا على ولدها سوار كان الابا حر اعرج او عيا وسوار كان مسلما
او ذميا او مجرما او ثوبا او معلومه ولو تزوج عبد بعقبه فاولدها ولد اقربح الولد بعقبه رجل فاولدها
ولدا فولا الولد الثاني لمولى امه لان له الولد على ابيه مكان له عليه كما لو كان مولى جده ولان شرت الولد
على الاب يمنع من شرت مولى الام ويحتمل ان يكون لمولى امه لان الولد ثابت على ابيه من جهة امه ومثل ذلك
ثابت في حقه كانه لو خلف بنت مولا ومولى ابيه فان قلنا ان النساء يرثن الولد فثبته لبيت مولا وان
منعاهن فثبته للامام لانها ثابت عليه ولا من جهة مباحرة العتق لم يثبت عليه باعنا فابيه ولو كان
له معتق اب ومعتق جد وم لم يكن هو معتقا فثبته لمعتق ابيه ان كان ابن معتقه لم يعصبه معتقا ابيه لمعتق
معتق ابيه فان لم يكن له احد منهم فلا نام ولا يرجع الى معتق جده فان كان ابن قره الاصل فلا ولا عليه فليس
لمعتق ابيه شئ لو اسلم رجل على يد رجل لم يرثه بذل ولا التقيط حر ولا لاحد عليه ولا الملقطه

المطلب الرابع في باقي اقسام الولد وفيه مباحات اذا مات ولم يخلف لبنيا وان بعد ولا مولى
نعمه كان ميراثه لخاص جريته وهو الذي يعاقب من اعتق في كفارة او نذر وغيرها من الواجبات ومن تبرا
المستبر اعقبه من ضمان جريته او من كان حرأ في الاصل ولا قريب له بان تضمن عنه جريته وحدثه
لا ميراث لخاص من الحرية مع القريب وان بعد ولا مع مولى الشقة ويشترك الزوج والزوجه في اخذ
نصيبها الا على والباقي للخاص مع عدم النسب لو لم يخلف نسبيا قريبا ولا منعما ولا خاص من جريته كان ميراثه
للامام وهو القسم الثالث من اقسام الولد ولا يرث الام مع فقد الانساب كلام والمعتق ان كان الميراث مولى
وصا من الحرية ان كان الامام ظاهرا فثبته من لا وارث له للامام يضع به ما شاء وكان امير المؤمنين عليه السلام
يضعه في فقر اهل بيته وضعها بجيرانه نزع منه عليه السلام بذل دون ان يكون ذل واجبا وان كان غائبا
حفظ له عليه السلام الحين ظهوره كان لم يتمكن من ابعاله قسم الفقراء والمساكين ولا على سلطان الجورضه على حال
الاسع التغلب والخوف يختص بالامام ما نفعه الشرة يغير اذنه وما يتكلم المتكلمون وعما وبقا رونه من غير
عربا ثامنا يوجب على اوجبة فهو للجاهدين ومع عدمهم لفقراء المساكين وما يؤخذ سرقة من اهل الحرب
في نهب العذرة يبايعهم وان لم يكن هذبة فلاخذة عليه الخنزير ومن مات من اهل الحرب ولا وارث
فثبته للامام **المطلب الخامس** في موانع الارث وفيه فصول الاول في الكفر وفيه مباحات

موانع الارث ثلثة الكفر والقتل والرق فالكفر لا يرث المسلم سوار كان ذميا او عربا او ثوبا او سوارا كان مسلما
كافرا في الاصل ولا وسوارا قريبا الكافر او بعد وسوارا خلفا للمسلم وارثا غير اولاد فلو مات مسلم وخلف ولدا
وقريبا مسلما وان بعدت قرابته كان ميراثه للعبد المسلم وان كان نصرانيا الكافر ولو لم يخلف قريبا وخلف
مولى نعمه فثبته لمولى النعمه فان لم يكن فلخاص الحرية فان فقد فلا نام ولا يرث الولد الكافر ويرث المسلم الكافر

اسماً كان او مرتناً اجماعاً مثلاً لو مات الكافر الأصلي وله ورثة كفار لا مسلم فيهم فميراثه لهم ولو كان له وارث
 مسلم وان بعد كونه الثغرة او ما من الجيرة فميراثه للمسلم دون ورثته الكفار ولو كان الكافر مرتناً
 وله وارث مسلم وان بعد كونه من الجيرة فميراثه للمسلم دون ورثته الكفار ولا يسميه القريب الكافر
 ولو لم يكن له وارث مسلم ورثته الامام ولا تنقل للكافر في رواية شاذة يرثه وارث الكافر الأصلي الكافر
 يتوارث مع عدم الوارث المسلم سواء اتحد بينهم او اختلف فيرث اليهودي مثله ومن عداة كالتفري في المجوس
 وعابدا الوثن والتمس وغيرهم وبالعكس لا فرق بين اهل الذمة وغيرهم في ذلك بل يرث الحرابي الذي وبالعكس سواء
 اتحدت الدار لو اختلفت الميراث لا يرث المسلم ويرث الكافر ولو ارتدت متوارثان فان احدهما لم يرثه الآخر
 بل ينتقل تركته الى وارثه المسلم فان لم يكن له وارث مسلم فميراثه للامام والزبدن وهو الذي يظهر
 الامام الاسلام وليست بالكفر وهو الموافق كالمتردد الميراثان كان عن فطرة لم يقبل ترثته ونهضت
 من حين الارتداد وتبين منه زوجته وتعددة الوفاة سواء قتل او بقي وهل يتجدد له ملك شيء كالزوج
 فيه نظر ولو فرض دخوله الشغل الى ورثته في ثانی الحال وان كان عن غير فطرة استتب والاقتل وامواله
 باقية عليه الى ان يقتل او يموت وتعددت زوجته من حين الارتداد مع الدخول عدة الطلاق فان رجعت
 خرجت عدة فميراثها ما وان خرجت عدة ولم يرجع بانت منه فان مات في عدة ورثته لا بعد ما ولما الميراث
 فلا يسل وان كانت عن فطرة بل يجبي في ضرب اوقات الصلاة واموالها باقية عليها لا تقسم الا بعد موتها وينسخ
 كاحرام من زوجها قبل الدخول وبعد بقاء على نقض عدة المسلمين يتوارثون وان اختلفوا في المذهب فالأما
 يرثها السي وبالعكس ما الغلاة والخارج فلا يرثون مسلماً لو اسلم الكافر على ميراث قبل قبضته شارك الورثة
 ان سواهم في الدرجة واختص بالمال بجمع ونعم ان كان اولى منهم ولو اسلم بعد القبض فلا شيء له وكذا لو كان
 الوارث واحداً لا ميراث له لا شقاء مستحق القسمة هنا ولو لم يكن وارث سوى الامام فان اسلم فهو اولى من غيره
 على رأي وينبغي من الميراث ان كان قد نقل المال الى بيت المال على رأي ومطلقاً على رأي ولو اسلم وقد قسم بعضه
 شارك فيما لم يقسم وفي مشاركته فيما قسم نظر وكذا لو اسلم بعد فقل بعض التركة الى بيت المال على ما اختلف
 بعض علماء لو كان الوارث زوجاً او زوجة فاسلم الكافر اخذ ما فضل عن نصيب زوجته على اشكال ينشأ من
 الرد على الزوجين وعدة ح الميراثية ورثته المسلمون ولا يصير مالاً في المسلمين ولو ارتد الزوجان
 معاً لم يتوارثا ثم ان كان بعد الدخول عن غير فطرة من الرجل وقفاً فنسخ على انقضاء عدة الطلاق فان خرجت
 ولم يرجعاً فنسخ النكاح وان رجعا فيما هما ملكا ولو رجعا احدهما انتظر الاخر فان خرجت عدة قبل عوده
 فلا نكاح ولو كان قبل الدخول وارثاً لرجل عن فطرة انسخ النكاح في الحال لو مات الكافر ولا وارث
 له فميراثه للامام يحكم باسلام الطفل ان كان احداً بويه مسلماً في الاصل وكذا لو تجدد اسلامه قبل بلوغ
 الطفل ولو تجدد اسلام الاب بعد بلوغ الطفل لم يتبعه في الاسلام وانما يتبعه لو اسلم احداً لابن حاله
 الولد فان بلغ الولد حجاً ما شيع عن الاسلام وهو عليه فان اضرباً كان مرتداً ولو مات الاب كافر فاسلم الجد
 الولد ايضا في الاسلام وكان حكمه حكم الاب سواء كان اسلم الجد والاب كافر حتى فعل يتبع الولد الجد في الاسلام
 قولا لا يشيخ رحمه الله فعلى هذا لو مات المسلم او الكافر وخلفاً باً وابناً صغيراً كافرين فاسلم الاب قبل القسمة
 شاركهم هو والابن اذا مات الكافر وخلفاً ولاداً صغيراً وابن ابخ مسلمين فان كانت ام لاولاد مسلمة

وابن ختم

تبعها الأولاد في الإسلام وكان ميراثه لأولاده خاصة فإذا بلغوا واختاروا الكفر فهو على الإسلام فإن امتنعوا
كانوا من دينه وكان ميراثهم من أبيهم لو رتبتم حال ارتدادهم وإن كانت الأم كارة كان الميراث لابن الأخت
وابن الأخت المسلمين ثلاثاً قال الشيخ رحمه الله وسبق ابن الأخت ثلثي النفقة على الأولاد وابن الأخت
الثلث فإن بلغ الأولاد واسلموا فم أحق بالتركة وإن اختاروا الكفر استقر الميراث لابن الأخت وابن الأخت
على التركة ومنع الأولاد وما في ذلك من الرواية مع ما لا عين تصيح عن الباقر عليه السلام ومنع ابن
ذلك وجعل الميراث لابن الأخت وابن الأخت المسلمين فإن الأولاد كفاراً كان لهم ولا نفقة ولو بلغ الأم والجد
واسلموا لم يدفع التركة إليهم مع القسمة وهو الوجه المفضل **في الثاني** في موطن في الموانع وفيه
كوجبات القاتل لا يرث المقتول إذا كان عتلاً سواه كان القاتل أباً أو غيره ورثه غير القاتل وإن بعد من
ذوي الأسباب والأساب ولو لم يوجد سوى القاتل كان الميراث لبيت المال ولو كان القاتل غير ظالم كالقتل
أوحداً أو دفعا عن نفسه أو جهاداً للباغي أو الله الكافر لم يمنع القاتل من الميراث بـ **اختلاف علماء** فإن القاتل
خطأ فقال بعضهم لا يرث كالعهد والرواية مقطوعة السند وقال آخرون يرث مطلقاً وهو الأشهر وجمع محمد
رحمه الله بين الأختين فقال يرث من التركة ولا يرث من الدية وهو حسن والوجه هو الحاق سببه بالخطأ
وكذا من من العاقل سوط جراحه أو قطع سلعته فلعنه أو قصد مصلحه موليه بماله فعله من سعي وار أو ربط
جماع فمات والتأثر والساقط على إنسان من غير اختيار وسائر الآيات وقايدها وما كبريا والقبض والمجنون
إذا قتل غيرهما لا فرق في العهد بين المباشر والتبعية كذا في الخطأ، فلو شهد مع جماعة ظالمهم على مورثه
فقتل لم يرثه وإن كان خطأ ورثه من التركة ولو شهد بحق فقتل فميراثه لا يرثه ولو قتل أكبر الأخوة الثاني
ثم الثالث الأصغر ولا وارث سواه لم يسقط القصاص عن الأكبر لأن ميراث الثاني الثالث والأصغر مضافين
فما قتل الثالث الأصغر لم يرثه وورثه الأكبر فيرجع إليه نصف دم نفسه فإذا دلت الثالث عليه نصف الدية كان لقتله
والأخت ما دلت الثالث عليه القصاص للأكبر عن الأصغر ورثه ولو اقتصر الأكبر ولا سقط القصاص عنه لأنه ورثه
ويحتمل أن لا يرثه لأنه تعدى باستيفاء حقه أولاً لو قتل الولد أباه لم يرثه فإن كان للقاتل ولد ولا ولد للأخت
ورثها لجد وللميراث من الميراث بجمالية أبه ولو كان للقاتل ولد كان يرثه أيضاً وكان الميراث لولد الولد ولو لم يكن
ولد ولد ولا غير فالمراث للأمام فإن أسلم الكافر كان أولى به على ما تقدم من الخلاف الزوج والزوجة يرثان من
سواهما كان القتل عمداً أو خطأ ولا يرثان من الدين في العهد إذا رضوا لورثة القاتل دائماً ولو لم يحصل التراضي لم يكن للزوج
والزوجة المطالبة بشئ من الدية سوا عرق الورثة عن القصاص واقصوا ما لو وقع التراضي بالدية ثم عفو عنها كان للزوج
والزوجة أخذ نصفها منها ويرث الدية كل من سبب ومسابب عدا من يتقرب بالدم فإن فيه خلافاً ولو لم يكن للمقتول
وارث سوى الإمام كان له المطالبة بالنفوس والدية مع رضا القاتل عمداً بما وليس له العفو الدية في حكم باليت
يقضي ميراث دينه وينفذ منها وصايا سوا كان القتل عمداً إذا وقع الرضا بالدية أو خطأ عمداً فاختار الديان الدية والورثة القصاص
قدم اختيار الورثة ولا يجب عليهم دفع الدية ولا شئاً منها من الرق مانع من الإرث في التوارث والتوروث طومات العبد غير
لمولاه كان العبد لا يملك سوا ملكه مولاه ولا سوا كان قاتل العبد مولاه أو مملوكاً أو مملوكاً أو مملوكاً أو مملوكاً أو مملوكاً
عرا ومكاتبة كاتبة أو مذبذب بدينه أو لا ولو انفق بعضه ورث مولاه نصيب الرقية وكان نصيب الحرية لو رثته
ولو مات الحر وله وارث عرا ومملوك فميراثه للحر وإن بعد كصا من الحرية ولا شئ للعبد وإن قرب كالمولود ولو كان

المرتقب البعيد ليس في المنع اليه وورث كالخلف ولذا مملوك والولد ولد له كان الحر يرث لجدته دون المملوك ط لو ا
 المملوك على ميراث قبل قسمته سواء كان مساويا للورثة واختص بالمال اجمع او كان واحدا من حقوق بعد القسمة
 لم يكن له شيء وكذا لو كان الوارث الحر واحدا لم يكن له شريك لو لم يخلف الحر وارثا سوى المملوك فان كان المملوك
 احدا برى الميتا وولد له لم يملك ما استر من التركة من ماله بالقيمة العدة واعتق واعطى باقي التركة ولو استمر مولد من البيع
 اجبر على ذلك وهل يفك غير الابوين وولد الصليب من الانصاب كالأخ والعم والجد وولد الولد وغيرهم منع للفد
 رحمه الله ذلك وهو اختيار السيد وابن ادریس قال الشيخ يفك كل مناسب مع فقهاء ابوين والولد وبه رواية
 ضعيفة قال الشيخ في النهاية وحكم الرابع وان وجه حكم الأقارب في وجوب الفداء به رواية جيدة يدل على حكم الزوجة
 وانما يفك يا لو لم يفضل من التركة عن القيمة وجبا لفداء العتق ما لو فقت فالأقرب عدم الوجوب بل ينقل المال الى
 الامام مع ما لا بعض علماء يفك بقدر التركة وليس على المملوك في الباقى وليست جدي ولو كان الوارث اثنين وقصرت التركة عنهما
 معا لم يجب شراء احدهما وان وقت به التركة او فضل نصيبه عن قيمته على اشكال وكان الميراث للامام عليهم
 ولو كان العبد قد اعتق بعضه ورث من نصيبه بقدر حريته ومنع بقدر الرقبة واعطى باقي النصيب غيره فان لم
 يوجد غيره سواء احتل من ماله اليه يأخذ بحقه ليرثه الباقي من نصيب الرقبة ودفعه الى الامام عليهم السلام بامر الولد
 لم يرث وكذا للدين من ماله ولو كان ماله كالمكاتب المكسرة والمطلوق الذي علم ثوبه شيئا من اللعان سبب في قطع الميراث
 بين الزوجين وفي سقوط نسب الولد من الاب فلو مات الاب لم يرثه الاب لان من يقرب به خاصة وبالعكس ميراثا لا من يقرب
 من الاخوة والاحوال والاجداد ويرثه ولد وزوجه ونحوه فاذا رثه عليهما وفي رواية ان الزايد عن الثلث
 للامام عليه السلام وهي شاذة ولو فقد الام والاولاد فلا حوثة واخوانته واولادهم واجدادهم من قبلها
 بالسوية ويرثون الاقرب فالأقرب فان فقدوا فالأخوال والحالات ولولا ذلك كان فقدوا لالامام عليهم السلام ان لم يكن
 مولى ولا صل من الجيرة ولا يرثه الاب من يقرب به والزوجات نصيبهم مع كل جهة يرثه حرة او مملوكة من قبلهم
 الا ان يعترف به للاب وليس يعمد ولو اعترف به ابو قبل كمال اللعان تورأا ولو اعترف به بعد انقضاء اللعان لم يرثه الاب
 ولا من يقرب به ويرثه الولد وهل يرث به الولد من يقرب بالاب قال ابو الصلاح نعم والاقرب ما منع لا يقطع
 النسب باللعان واحتصل الاقرار بالمقر به لو خلفنا بن الملائكة لخوين احدهما بالاب والاخر لام تساويا
 في الميراث وكذا لو كانا اختين او بالتفرقة او بناخت لهما او بناخت للام ولو خلفنا اختا واختا لهما مع الحجة
 للام تساويا والسقوط اعتبار نسب الاب ولو ماتت أمته ولا وارث سواه ميراثا له ولو كان له ابوان واحداهما فلها
 السدس والثمن للواحد والباقي له ان كان ذكر او ان كان انثى فلها النصف والباقي لزوجها وعلى الابوين
 واحداهما ولو انكر الحمل لاعن فولدت توأمين تورثا لاموته به ولما ان الاثني شاحصا من ابويه ولا من يقرب بهما
 لا يقطع نسبهما ولا يرثه احدهما ولا من يقرب بهما وميراثه لولد وزوجه ونحوه وان لم يكن له ولد
 ولا ولد ولد وان تركه فللامام عليه السلام ويرث ان تلت ماله لامته والباقي للامام عليه السلام وليس يعبد
 من تبرأ عند السلطان من جيرة ولد وميراثه قال الشيخ يكون ميراثه لعصبة ابيه دون ابيه وليس جدي
 والوجه ان ابوين دون العصبة لو مات وعليه دين مستوعب بتركته لم يتركه الى الوارث وكانت على حكم المائت
 على اشكال اقرب الاشكال وصيرورة التركة بمنزلة الرهن ونظير الفائدة في الثمار المتجددة بعد الموت ولو لم يكن
 الدين مستوعبا انتقل الى الوارث ما فضل وكان مقابلا للدين باقيا على حكم ما للميت من استباه ما ربح

الموت في غير الفرق والهدم على احد القولين وحققنا فيما مانع من الارث وكذا التقارن مطلقا فلو مات ابن
 حنفا نقما واستتبه تقدم موت احدهما او علم تقارنهما بالموت لم يرث الا من الابن والعكس بل يرث كل منهما ورثته
 عن صاحبه يظ والمفقود والاسير الذي انقطع خبره لا يرث الا ان يعلم موته او تنقضي مدة لا يمكن ان يعيش قبلها
 غالبا وتعتبر المدة في وقت ولادة للمفقود لا من وقت غيبته واما فاقضى حياته ورثته اقراره الموجود وقت الحكم لا وقت
 الغيبة واما ميراثه من الحاضرين فيجب التوقف في نصيبه اذا مات له قريب وينقسم باقي التركة فان كان
 اخذ وان علم انه مات بعد موت مورثه دفع نصيبه مع ماله الى ورثته وان علم انه كان متبايعا من
 مورثه رذالموقوف الى ورثة الاول وان مضت المدة ولم يعلم خبره رذ ايضا الى ورثة الاول للسك في حوته حين
 موت مورثه فلا يرث مع السك وكذا لو علم الموت ولم يعلم هلمات قبل الميراث وبعد وقال ابن بابويه يطلبه السلطان
 اربع سنين في الاقطار فان لم يعرف له خبر قسم تركته واعتدت زوجته وهو من ذهب علمائنا في منحه الكا حولا للارث
 فالاقرب ما تقدم وان كان الاحياط في البضع اشتد من المال لكنه عارضه نضر المرأة بطول الغيبة وميراث
 المفقود للاحياء من ورثته يوم قمته ماله لا من مات قبل ذلك ولو يوم ن لو كان احد ورثته ميت
 مفقود اعطى كل واحد من الحاضرين البقيين ويوقف الباقي حتى يظهر من المفقود او تنقضي مدة الاشارة
 فيعمل المسئلة على انه حي ثم انه ميت ونضر مالا في الاخرى ان تباينتا وفي وضعهما ان اتفقتا ونجزيها
 ان تماثلتا وبالاكثر ان تباينتا ويعطى كل واحد من البقيين فلورثتها لموتها حاضرين والباقي تباينت موته فيكون الا
 بالفرض والربع وللبنات الباقي بما فاضل الفريضة اربعة وفرض جياته فيكون للبنات الميراث والثلثه
 الا خمس واللام خمس وللأب أخ يضرب خمسة في اربعة بصير عشرين يأخذ الميراث باسرها الا اثني عشر شهرا
 والام كذلك اربعة اسهم ويوقف للأب اربعة ولهم ان يصطلحوا على ما زاد عن نصيب المفقود فلا لام ان يأخذ
 خمسة من الستة عشر ان رضيت البنات وللبنات ان تأخذ خمسة عشر من الستة عشر ان رضيت الام ولو كان الحاضرين
 حال ميراث الغائب كالخلف زوجة واخا وولدا غائبا لم يعط شيئا فاضلا الزوجة الثمن ويوقف الباقي وان استمر الغائب
 بعد المدة او عرف موته قبل موت المورث سلم الباقي الى الاخ والا فلا فلو خلف زوجا واختا لاب واخا غائبا
 اعطى الزوج النصف والاختان الربع ولو كان الغائب حيا غير وارث كخلف بابويه واخيه غائبين فيحصل
 المحب نظرا قربه التجهيل فاضلا لام الستين والاب الثلثين ويوقف الستين للام لكن هنا وان حكما ما يجب لكن يحكم
 بموته في حق الاب فلا يتجهل الستين لغيره عن الام ومع يحكم في الاخوين بالحيوة بالنظر الى طرف الام والموت بالنظر
 الى طرف الاب كالحمل يرث بشرطين انفصاله حيا وان سقط بجنابة جان ووجوده عند الموت فلو خلا من احدهما
 كان كالمعدوم من اصله ولو طار الاكثر من قضى مدة الحمل من حين لم يرث وان جاز لدون ستة اشهر من حين
 الموت ورث ولو جاز لما بين المدينتين ورثا ايضا لان النسب ثبت والميراث مانع اذا كانت خالية من مولى
 يطأها وزوج فان كان لها مولى يطأها او زوج لم يرث الا ان يقال الورثة انه كان موجودا حال الموت ولا يشترط
 انفصاله بالحيوة وقت الموت ولو مات الميراث وهو علقه او نطفة ورث ويعلم حيوته وقت سقوطه بالحيوة
 الاستمالة والحركة البينة ولو اشتهت الحكة لم يرث لجواز استنادها الى احتلاج ونقله عصب وعضله املو
 قبضا صاعوه وبسطها فهو دليل الحياة ولو خرج نصف فخرج ثم مات والفصل فالاقرب انه لا يرث ولو ولدت
 توأمين فاستعمل احدهما واستتبه فان كانا ذكرين او اثنتين فلا بحث وان كانا ذكرين وانثى فالوجه القرعة

علم بالآثار الواردة في الجليل ٢٢٢

علم بالآثار الواردة في الجليل ٢٢٢

كب بغير الحمل فينبى ذكرين لأن الغالب علم الأيدى وكل من الذكر والأنثى محمل فقداض الأحوال فلو خلف معه الزوج
 وزوجه فلكل من الأبوين السدس ولكنه وجه الثمن كان سقطت ميتاً محمل لكل منهم نصيبه ولو خلفا ميتاً أعطى الثلث
 ولو كانت ميتاً والحمل في بطن الحاضرون على ما هو الذي يحل من بلاد الشراك وليس عرفاً إذا صار منهما ثمان وأرباعاً
 بنسب يوجب الميراث في شرع الإسلام قبل قرايم في ذلك من غير ميتة **ك** اللقيطان توأما إلى الفسك يضمن جريته
 وحده كان ميتاً له مع عدم النيب وضمان جريته عليه وان لم يتوال احد في ميراثه للأمام وليس للنقطة شيء
ك المتكول فيه هو ان يطال الجلامر أنه او جاريته ثم يطال غيره في تلك الحال ويضع مال الشيخ رحمه الله لا ينبغي له
 ان يلحقه به لحواله بحيث لا ينبغي ان ينفق عليه فاذلحضرة الوفاة غلبه شياؤه من ماله ولها التولد لم يكن له شيء
 من تركته وكانت ليت المال ان يخلف وارثاً وقال ابن اديان الولد لاحق بالاب ويتوارثان وهو الحق ولو وطى
 اثنان جارية مستتركة فانت بولاد فرع بينهما فخرج اسم الحق بولاد وتوارثا وضمن للباقي من سائر السدس حصصهم
 فان وطىها نفسان في طهر واحد بعد انتقالهما من واحد منهما إلى الآخر كان الولد لاحقاً لهن عند الجارية كواليس الذي
 مع الكفار وما جاعاً **س** ما لا يباح في اللواحق وفيه فضول **د** ميراث الحنثي والمتكول امر وفيه **ح** مسائل
الاول الحنثي من له فرج الرجال والنساء وقد وقع الاجماع على انه يعتبر بحاله بالبال فيورث من حيث يولد وانه
 بان بال من فرج الرجال وهو رجل والبال من فرج النساء هو امرأة فان بالهما القبر بالسابق فيهما ما سبق منه البول
 ورث عليه فانه اتفاقاً اجترأ المتأخر لا تقطع من ايمانهما قطع منه البول خلو ورث عليه فان تفاقضا لم يكن له شيء فقد اختلف
 علموا بانه فاذى اختار التكليف والمرتضى رحمه الله انه بعد صلحه فان اتفق جنبا فهو انثى وان اختلفا
 فهو ذكر ارتضاء ابن اديان وقال الشيخ رحمه الله في الترتيبه يعطى نصف سهم امرأة وهو الاقرب عندى والشيخ
 قولاً خرو هو الرجوع الى الفرقة بـ الحنثي ان انفرد فله المال وان شاركه من نوعه عين فعلى ما اختلفوا خيرا به يكون
 التركة بينهم بالتسوية وان كثروا وعلى القولين الآخرين من عدل المذلل والفرقة فكذا ان تساوا في الذكرية والانثوية
 والاولاد كضعف الانثى **د** اختلف الفقهاء في كفاية توريثهم **د** اجتمع مع الذكر والانساء لومع احدهما
 فقال بعضهم يجعل للانثى سهمين والحنثي ثلثه والذكر اربعة لا يخل الانثى اقل عدد له نصف وهو اثنان والذكر
 نصف ذلك اربعة والحنثي نصفها وهو حسن وقال اخرون يجعل مرة ذكراً ومرة انثى ويقسم التركة على
 هذا على هذه مرة وعلى هذا اخرى ثم يرضى باحديهما في الاخرى ان تباشتا او في وقتها ان اتفقتا ونجت باحديهما ان تباثلتا
 او باكثرهما ان تناسبتا ويضربهما في اثنين ثم ياكل واحد منهما ثلثا ويضرب الكل واحد من احدية ثلثي الاخرى ان تباشتا وفي
 قيل في هذه المسئلة توافق الاول في بعض المواضع وتختلف في البعض كالاجتماع للحنثي مع ذكر وانثى فعلى القول الاول يرفع من ثلثه
 للحنثي ثلث ثلثه وعلى الثاني مسألة الذكورية من خمسة والانثوية من اربعة ترضى باحديهما في الاخرى يبلغ عشرين
 ترضى باثنين في عشرين يبلغ اربعين للبنت سهم في خمسة وسهم في اربعة وذلك تسعة والذكر سهمان في خمسة
 وسهمان في اربعة وذلك ثمانية عشر والحنثي سهم في خمسة وسهمان في اربعة وذلك ثلثة عشر هي دون
 ثلثا الاربعين ولو لم يكن في المسئلة بنت فعلى الاول الفرصه من سبعة وعلى الثاني من اثني عشر والحنثي الذكر
 سبعة والحنثي خمسة ولو لم يكن في المسئلة ذكر فعلى الاول الفرصه من خمسة وعلى الثاني من اثني عشر والحنثي سبعة والانثى خمسة
د لو اجتمع مع الزوج او اتروجه ضربت على الاول مخرج فرض احد الزوجين في نصيبه ويقسم المجمع عليها فلورث الباقي
 وحنثي وزوجه ضربت ثمانية في تسعة والذكر ثمانية وعشرون حصلت من ضرب اربعة في سبعة والحنثي احد وعشرون من ثلثه

في سبعة ولائتي اربعة عشر حصلت من ضرب اثنين في سبعة وعلى الثاني يصحح مسألة الثاني ثم يضرب بخرج نصيب
 الزوجين في المسئلة فلو وجد ابن ونب وخشي مع زوج ضربت اربعة في اربعين يصير مائة وستين فلزوج اربعون
 ولائتي سبعة وعشرون وللذكر اربعة وعشرون وللخفي تسعة وثلاثون \in ولما جمع ابوان وخشي فحل تقدير
 المذكورة الفريضة من ستة وعلى تقدير الا نثية من خمسة يضربا حديهما في الاخرى يصير ثلثي الخشي ستة
 وللأبوين احدى عشر ولو كان معهما احدى ضربت اربعة في ستة فلم يضاف اليها الا نثية تسعة وللأب
 خمسة ولو كان مع ابوين خفيين فإذا زاد فلا بعين السادسة والباقي للخفيين ولو كان معهما احدى ابوين ضربت خمسة
 في ستة واثنين في اثنين فالحق في تسعة واربعين وللأب احدى عشر ولو كان مع احدى ابوين خشي وانثى فعلى الأول يصح
 نصيب الأم يضرب خمسة في ستة يصير ثلثين ثم اثنين في اثنين لسقوط نصف الدية ثم يضرب خمسة سهاً بالخفي وبالأم
 في اثنين فللأب خمسة وعشرون ولائتي ثمانية وستون والباقي للخشي وعلى الثاني يضرب خمسة على تقدير
 الا نثية في ستة ثم اثنين في المجموع لسقوط نصف ردة الأب ولا يحصل في المجموع ثلث ويضرب ثلثه في
 ستين يبلغ مائة وثمانيه للأب بالفرض ونصف الدية ثلثة وثلاثون وللخشي ستة وثمانون ولائتي احدى وثلاثون
 لو كانت الاخوة والاعمام خفيين على غيرهم كما ذكر في الاول فلو خلف اخا ذكراً وانثى وولداً فخشي على تقدير المذكورة الفريضة
 من خمسة وعلى تقدير الا نثية الفريضة من اربعة فضربا حديهما في الاخرى ثم اثنين في المجموع ونعمل كما تقدم في الاول ولولا كانت الاخوة
 قبل الأم لم يخرج الحساب لتساوي المذكورين بالأماء وكذا الاخوال واما كون الخشي اباً او جناً ففيه بعد اذ الولادة
 يظهر امره الا ان ينظر الى ما روي عن سريح في امرأة او لدت وولدت قال الشيخ رحمه الله ولو كان الخشي زوجاً
 او زوجة فله نصف ميراث الزوج ونصف ميراث الزوجة من فقدا الزوجين كما نقل عن شخص وجد ليس له
 في قبله الا لجه ناثية كالتوبة يريح البول منها رثاً وليس له قبل وعنا خرا ليس الا يخرج واحد بين الخريجين منه
 يفرط ومنه يول وعنا خرا ليس له قبل ولاد هو انما يتقيا ما يأكله ويشربه فانه يريث بالقرعة بان يكتب على سهم عبد الله
 وعلى سهم خاتمة الله ومنهما بالربع للهبة وقسمها من نظرك وتعدو لله كما تقول اللهم اني لله لا اله الا انت عالم الغيب والشهادة
 تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون بين لنا ام هذا المولود حتى يريث ما فرضت في كتابك ثم يخرج سهماً فيعمل ما خرج من له
 كاشان وبدان على حق واحد يوقظ اصدقا بعد نومه فان انتم لمعا فاما واحد وانثى احدى خاصة فاما
 اشان يرث نصيب شخصين **الفصل الثاني** في ميراث الغرة والمهدوم عليهم وفيه وجبات
 اذا عرق اشان فما زاد قرار ثواب اربعة او يكون لهم او لاحد مال فان التوارث انما يكون في المال وان
 يكونوا ممن يتوارثون بان يرث كل منهم من صاحبه فلو لم يكن بينهم ميراث او كان احدهم رث صاحبه دون العكس
 لم يوارثوا كخوين فراق ولها اولاد او لاحد طلبة وان ثبت له المال في تقدم موت بعضهم على بعض فلو علم التوارث لاصحابه
 ورثه الاخر ولو علم الا فبطل هذا الحكم ايضا ورث كل واحد منهم ورثته الاحياء دون صاحبه وان يحصل الموت
 بسبب الغرق او الهدم فلو ماتا تحت انهما فلا توارث وان اشبه المتقدم بل يرث كل واحد منهم وارثه الحي وهل
 هذا الحكم مع حضور الموت بسبب غرق الغرق والهدم مما يحصل معه الاستباه كالقتل والاحراق فجه نظراً فيه السقوط
 لانه عرق التورث حياة التوارث بعد موته وهو غير معلوم فلا يثبت التورث مع الشك في شرطه ولان تورث كل واحد منها
 خطاً قطعاً لان الحال لا يخلو من التبع والتفارق وتورث السابق والمقارن خطاً وانما من الى ذلك في الغرق والمهدوم
 عليهم للاجتماع المستند الى النقل اذا حصل الترابط ورث بعضهم من بعضهم من تلامذته دون طارقه وهي

ما ورثته من ميت معه على الامتخ وقال المفيد رحمه يث بما ورث منه ايضا وليس بميتته والاولى التمسك بالثقة
لمن فرض حيا بعد موته ولا يرد رويانه لو كان لاحدهما مال استقل الى من الاموال **فصل** اختلف علماء ائمة في تقديم الاقارب نصيبا
في التوريث كما وجبه للمفيد رحمه الله وهو جدي على ابيه والشيخ رحمه الله قال ان احدهما الزوج بعينه فانما يظهر
على قول المفيد رحمه الله والاخر الاستحباب وهو الاقرب عندي فلو عرف اب وابن فرض موت الاب والابن فالاخذ بالاب نصيبه منه
وينتقل الى ورثته الاحياء ولا يث كل واحد مما ورث من الاخر وكذا البحث في الزوج والزوجته **د** لو غرق ثلثا
يتوارثان وكل واحد منهما اولى من ورثة الاخر الا حياء انتقل مال كل واحد منهما الى الاخير ثم من الاخر الى ورثته
فلو غرق اب وابن والاباخوة والا بن اخوة من الام انتقل مال الاب الى الابن ثم من الابن الى الاخوة الا من وانتقل
مال الابن الى الاب الى اخوة الاب وكان لكل واحد منهما اولا حدها شريك في الميراث ورثته هو الشريك كان الابن
اولاد احياء وللابن اولاد ايضا ورثته الاب من تركه الابن السادس والبقاء لاولاد الابن للاحياء وورثته الولد من تركه الاب
نصيبه وكان البقاء لاولاد الوالد فيقتل ورثته كل واحد منهما من صاحبه الى ورثته الاحياء دون الميت **هـ** لو غرقوا
من درجة واحدة لم يقدم احدهما على الاخر لساوينا في الاستحقاق وانتقل مال كل واحد منهما الى الاخر ومنه الى ورثته
ولو لم يكن لهما مارت انتقل مال كل واحد منهما الى صاحبه ومنه الى الامام ولو كان لاحدهما وارثا انتقل مال الاخر اليه ثم
الى ورثته وماله الى الاخر ثم منه الى الامام ولو كان لاحدهما مال وليس للاخر ثمن انتقل ماله الى الاخر ومنه الى ورثته
ولا يث لورثة ذي المال **و** لو غرق زيد من اثنين وكانوا يتوارثون كان الحكم كما تقدم في الاثنين بان يفرض موت احدهم
اولا فيرث الاموات الباقيون والاحياء فيأخذ الاحياء نصيبهم واما نصيب الاموات فيقسم على ورثتهم الاحياء
دون الاموات فلو غرق اخوة ثلثة لاب وكل واحد منهم لام فرض موت احدهم اولا فيقسم تركته على اثني عشر للاخوة
الأم سهمان وكل ميت خمسة فينتقل منه الى اخيه لأمته وكذلك يفرض في الاخوين الباقيين كما في كل كل اخ اثني عشر سهم
ولو غرق الزوج والزوجة وابنه وابنه او خلفا الرجل خا والكرامة ابا والابن زوجة واحدة الكبتين زوجا يفرض موت
الرجل واصل تركته اثنان وثلثون اربعة للزوجة ينتقل الى ابنتها والابن ثمانية وعشرون منها سبعة للزوجة والبقاء
والباقي للجد واللبنت ذات الزوج اربعة عشر للزوج منها سبعة والبقاء للجد والاخرى اربعة عشر لجدتها ثم يفرض موت
الزوجة واصل تركتها ثمانية واربعون لابنتها واثني عشر لزوجها واربعة عشر لابنتها ولها ربع فرض بائنتين في اصل
الفريضة يصير ستة وتسعين ستة عشر لزوجها واربعة وعشرون لزوجها وينتقل الى اخيه وثمانية وعشرون لابنتها
تأخذ زوجته منها سبعة والجد البقاء واربعة عشر للبت ذات الزوج ينتقل منها سبعة الى زوجها والبقاء الى جدتها واربعة عشر
للبت الاخرى وينتقل الى جدتها ثم يفرض موت الابن فاصل تركته اثني عشر لثلاثة لزوجته واربعة لأمته وينتقل
الى ابنتها وخمسة لأمه وينتقل الى اخيه ثم يفرض موت البنت الاخرى فلا تملك الثلث وينتقل الى ابنتها
والاب الثلثان وينتقل الى اخيه **الفصل الثالث** في ميراث الخو من اختلف علماء ائمة في

الامران الواحد ورفيقها كام هي زوجة ابنت هي زوجة لها نصيب الزوجة والبنية او الامومة فان لم يكن سواها رفقها
 الباقي بالنسب دون النسب والاخذ المتشارك بنصيبه ولو كانتا لاخت زوجة ولا ولد فلها الربع بان زوجة والنصف
 بالاخوة والباقي ردة عليها بالاخوة ولو كان احدا لأم من يمنع الآخر من جهة لما منع كاخت هي بنت وزنت من جهة
 البنية دون الاخوة وكذا بنت العمة وكذا اختها مرتت من جهة الامومة ولو خلفت جدة لام هي اخت لابنت
 بنيتها معا وكذا اخت لام هي جدة لاب ولو تزوج بنته فاولادها بنتا لمرات فلها الثلثان وللزوجة الثمن
 والباقي ردة عليها اما المسلم فلا يرث بالتبالي فاسد فلو تزوج من يحرم عليه نكاحا لم يرثا سواها كان التحريم عموما
 عليه كام ان رافع او مختلفا فيه كام المرنى بها او بنت الزنا وسوار الزوج معتد للتحليل والتحريم ويرث بالنسب الصحيح
 والفاسد مع البنية فان البنية كالعممة الصحيحة في التحاق النسب فلو لم يكن مسلم فغير محصره محارمة بشبهة او اشتراكا
 ولما علم فربما فزلت له وانفقدت امثالا لاسباب المحرم فالحكم فيه مثل ما تقدمه وغير المحرم من الكفار اذا دخلوا اليها وشاء
 على كتاب الله وسنة نبته عليه السلام بالانساب والاسباب الصحيحة دون الفاسدين **أحد مسائل**
 في حساب الفرائض وفيه مباحث ١ العددان اما متساويان او مختلفان والمختلفان اما متدخلان وهما اللذان
 يكون احدهما جن من الاخر ولا ينزى على نفسه كالخمسة والعشرة والخمسة والعشرين وفيما تا ايضا المتساويين واما
 متوافقان وهما اللذان لا يتداخل احدهما الاخر بل يعدها عدد ثالث اكثر من واحد وهما المتشاركان واما العدد الثالث
 هو مخرج الكسر المستتر فيه كالسنة والعشرة فان الاثنين يتغيرا جميعا واما متوافقان بالنصف كالسنة مع خمسة عشر
 الثلاثة بينهما معا واما متوافقان بالثلث وطريق معرفة ذلك ان ينقص الاقل من الاكثر فيبقى اكثر من واحد فلي سقطت السنة
 من خمسة عشر بقي ستة فاذا اسقطت السنة من السبعة بقي ثلثه فاذا اسقطت الثلثة من السنة مرتين بقيت ولو فضل
 بعد الاسقاطاتان فالموافقة بالنصف كالعشرة والاثنى عشر ولو بقي اربعة فالموافقة بالربع وهكذا الى العشرة ولو بقي
 احد عشر فالموافقة بالجزء منها واما متساويان وهما اللذان اذا اسقطا قلها من الاكثر مرة او مرارا بقي واحد كثلثة عشر مع
 اذا اسقطت منها بقي سبعة فاذا اسقطت سبعة من ثلثة عشر بقي ستة فاذا اسقطت ستة من سبعة بقي واحد وكذلك
 عشر مع ثلثين اذا اسقطت من هاتين بقى اربعة اذا اسقطت من ثلثة عشر ثلث مرات بقي واحد فاذا اسقطت من الاربعة
 اربع مرات فبقي باب الفريضة قد يكون وفق التمام وقد يزيد وينقص في الزيادة يدعى ذوى التمام سوى الزوج والاب
 والام مع الاخوة وذوى النسب الواحد مع ذوى النسبين فلو خلف ابوين وبنتا فلا ابوين الستة والبنين النصف والباقي
 يرث اخا مع اربعة فمضرب مخرج الراد في اصل الفريضة وينقسم النركة من المجتمع ولو وجد واحد من كلاله الام مع اخت من
 فالرد اربعة على اقرى القربى ولو قصرنا الفريضة فلا عول واما يقصر بغير الزوج والزوجة كالخلف ابوين وزوجا
 وبنتا فللزوج النصف والابوين الستة وان يدخل النقص على البنت فاما خلفا بالباقي وكذا لو كان ابنت ابنتين فصاعدا
 كان النقص داخل على بن خاصة وكذا خلف زوجة وابوين وبنتين فصاعدا فلا ابوين الستة والبنين النصف والباقي
 والنقص داخل على البنين ولو خلف اخوين لام واثنين فصاعدا لاب من زوجة فللزوج الربع وللأخوين الثلث والباقي
 للأختين من قبل الاب ومن قبل الاب والام يدخل النقص على من دون من يقرب بالام خاصة ولو خلف زوجا واختا
 لاب اولاب وامر فصاعدا واخوين فصاعدا من الام فللزوج النصف وللأخوين فصاعدا من الام الثلث والواحد
 الستة والباقي للمتقرب بالام او بالابوين يدخل النقص على من دون المتقرب بالام خاصة ان انصفت الفريضة
 من غير كسر فلا بحث كاخت مع زوج الفريضة من اثنين وكابوين وبنتين الفريضة من ستة وان انكسرت فاما

واحدا واكثر فالاول ان لم يكن بين نصيبهم من التركة وعدة ثم من التركة وفق ضرب عدد رؤسهم في اصل المسئلة فالبلغ
 صحته منه المسئلة كابوين وثلاث بنات اصل الفريضة ستة للابوين سهمان واربعة للبنات ولا وفق بين الاربعة ^{لثلاثة}
 فضرب عدد همن وهو ثلثه في اصل الفريضة يبلغ ثمانية عشر للابوين ستة ولكل بنت اربعة وان كان بين النصيب العدد
 وفق كما ضربها وفق من العدد لا من النصيب كابوين وست بنات للابوين سهمان من ستة وللبنات اربعة وهي توافق عددها
 في النصف فضرب نصف عدد من وهو ثلثه في اصل الفريضة يبلغ ثمانية عشر ^{لثلاثة} ان ينكسر على اكثر من فريقي واحد وقسم
 ثلثه الاول ان يوافق سهماء كل فريقي عدد رؤسهم بجزم فوجد عدد كل فريقي في جز الفوق الثاني ان لا يوافق احدهم ^{لثلاثة}
 ان يوافق بعضهم دون الاخر فما وافق فوجد عدد ذلك الفريقي الى الفوق والم يوافق فان لم يجاله ثم ينظر بعد ذلك للاحد
 فان تماثلت اقتصرت على ضرب واحد في الفريضة كاربعة اخوة من الابوين ومسلم من الام اصل الفريضة ثلثه ^{لثلاثة} لا ينقسم
 بغير اربعة في الفريضة وهو احد العددين وان تماثلت اقتصرت على ضرب الاكثر ثلثه اخوة من ام وستة لاب
 ونصيبهم ثلثه بغير ستة في اصل الفريضة وان توافقت ضربت وفق احدها في عدد الاخر ثم يضربا لم يقع في اصل الفريضة
 كابيع زوجات وستة اخوة الفريضة من اربعة وحصة الزوجات ينكسر عليهن وكذا حصة الاخوة بين الاربعة ^{لثلاثة}
 وفق بالنصف فيضرب نصف احدها في الاخر يبلغ اثنى عشر ثم يضربا ثني عشر في الفريضة وان تماثلت الاعداد يضربا ^{لثلاثة}
 في الاخر ثم يضربا مجتمع في اصل الفريضة كابوين من ام وخمسة من اب ينكسر لثلاثة عليهن ولا وفق بين احدهما
 ولا تماثل فيضربا ثني في خمسة ثم مجتمع منها في اصل الفريضة ^{لثلاثة} **المفصل** في المماثلة ^{لثلاثة} **المفصل**
 ان يموت بعض الورثة قبل القسمة وبطلت قسمة الفريضة من اصل واحد فان كان ورثة الثاني والثالث ومن بعدهم
 ورثة الاول على طريق ميراثهم من الميت الاول قسمة ما للميت الاول بين الباقيين كاربعة اخوة لميت واخوات
 اخ ثمر ماتوا فخر ثمر مات اختمت لثلاثة الاول والثاني والثالث والرابع على اخوين واختا خاصا كان كل واحد منهم
 لم يخلف سوى اخوين واخت وان كان ورثة الثاني يوفون منه خلاف ميراثهم من الاول وورثوا من الثاني ولم يرثوا من
 الاول صححت مسئلة كل واحد من الموتى واستخرجت نصيبا لميتا الثاني من مسئلة الميت الاول ثم نظرت فان فتح نصيبه
 على مسئلته صححت المسئلة من مسئلة الاول كما مره خلفت زوجا واخوين لام ولها لاب ثمر ماتا تزوج وخلف ابنا وثنا
 مسئلة الاول من ستة للزوج ثلثه وهي تقسم على تركة الزوج ستة اسهم سهمان للاخوين من اثنا وسهم لاختها
 من اثنا وسهم لابن زوجها وسهم لبنت زوجها وان لم يقع من مسئلة الاول نظرت فان كان بين نصيب الميتا الثاني
 من فريضة الاول والفريضة الثانية وفق وضرب وفق الفريضة الثانية في الفريضة الاولى لا وفق النصيب كاخوين من ام
 ومسلم من اب وزوجها ماتا تزوج وخلفا ابنا وبنتين فريضة الاول ثلثا نصيبا تزوج ستة لا ينقسم على اربعة ويلهما ^{لثلاثة}
 النصيب فضرب جز الفوق من الفريضة الثانية وبه اثنا لا وفق من النصيب اثنى عشر وان لم يكن بينهما وفق
 كما ضربا الفريضة الثانية في الاول كزوج واخوين من ام واخ لاب ماتا تزوج وخلف اثنين وبنتا نصيبا تزوج
 ثلثه من ستة لا ينقسم على خمسة ولا وفق بينهما فاضربا خمسة في الفريضة الاولى وهكذا العمل فيما زاد على اثنين فان ^{لثلاثة}
 تركه الثالث من الاول على صحته والاعملت في فريضته مع الفريضة كاعملت في فريضة الثاني مع الاول وهكذا دائما ^{لثلاثة}
الفصل السادس في قسمة التركات ^{لثلاثة} **سفرة** انا طلبت اقل عدد ينقسم على مختلفين فاعرف النسبة بينهما فان تما
 والمطلوب هو الاكثر منهما ولا حاجة الى قسمة اخرى وان قسما ركفي كسرا فالمطلوب هو الحاصل من ضرب ذلك الكسر في احدهما
 في الاخر كما اذا طلبنا عددا ينقسم على تسعة وخمسة عشر وقد استر كما في الثالث عددا بينهما ضربت في الاخرى حصلت ^{لثلاثة}

وهي اقل عدد ينقسم عليها وان كان متباينين فالمتلوي هو الحاصل من ضرب واحد في الآخر كما اطلبنا اقل عدد ينقسم على سبعة وعشرة فهو سبعون لانها الحاصل من ضرب واحد في الآخر وهكذا العمل اذا اردت اقل عدد ينقسم على اعداد مختلفة فانتا اذا عرفت العدد المنقسم على اثنين فانتا عرفت العدد المنقسم عليها وعلى الثالث فانتا عرفت العدد المنقسم عليها وعلى الرابع وهكذا فقد وجدت العدد المنقسم عليها جميعا كما اذا اردت اقل معرفة اقل عدد ينقسم على ثلثة واربع وخمسة وستة وسبعة فالمنقسم على الثلثة والاربعة اثنا عشر لانها متباينان والمنقسم عليها وعلى الخمسة ستون لانها ايضا متباينان والمنقسم عليها وعلى الستة ايضا ستون لانها متداخلة والمنقسم عليها وعلى الثمانية مائة وعشرون لانها متساوية في البع ثمانية وعشرون هي اقل عدد ينقسم على الاعداد المذكورة والكسور بان مفرد ومركب فالمفرد كالسدين والمركب مضاف كضفا السدين او جز من خمسة عشر في جز من ثلثة والمعطوف كالنصف والثلث فخرج الكسر المفرد هو العدد المنسوب اليه المستقيم كالسدين مخرج ثلثة وجز من خمسة عشر مخرج خمسة عشر ومخرج المضاف هو الحاصل من ضرب مخرج المضاف في مخرج المضاد اليه فخرج نصف السدين الحاصل من ضرب اثنين مخرج النصف في ستة مخرج السدين هو اثنا عشر ومخرج المعطوف هو العدد المنقسم على الخارج كالنصف والسدين ^{العشري} فان مخرج الجميع ثلثون اذا عرفت هذا فاذا اردت معرفة سهام كل وارث من التركة فاقسب سهام كل وارث من التركة وتأخذ له من التركة بتلك النسبة فما كان هو نصيبه كزوج وابوين اصل الفريضة ستة للزوج ثلثة وهي نصف الفريضة فياخذ من التركة نصفها والام سيمان وفي ثلث الفريضة فياخذها ثلث التركة والاب سهم فياخذ له من التركة وان شئت فسمت التركة على الفريضة فما خرج بالقسمة ضربته في سهام كل واحد في بلغ في نصيبه مثلا التركة اربعة وعشرون والفريضة ستة لا تقدم تقسم التركة على ستة اسما مخرج اربعة لكل سهم فيخرج بالخراج وهو اربعة في سهام كل وارث فالنفع نصيبه فاذا ضربنا اربعة في ثلثة سهام الزوج حصل اثنا عشر فيكون للزوج اثنا عشر دينارا ونصيب اربعة في اثنين سهام الام يكون ثمانية فيحصل لها ثمانية دنانير ونصيب اربعة في واحد سهم الاب يكون اربعة فيكون للاب اربعة دنانير وهذا طريق آخر وهو ان التركة ان كانت على اقل من العدد ^{الذي} يخرج منه الفريضة ثم خذ ما حصل لكل وارث واضربه في التركة فما حصل فاقسمه على العدد الذي تحت منه الفريضة فما خرج فهو نصيب الوارث كزوج وابوين وثلث والتركعة عشرون دينارا اصل الفريضة اثنا عشر للزوج ثلثة نصيبها في عشرين يبلغ ستين يقسم على اثني عشر يخرج خمسة فيكون للزوج خمسة دنانير وللأب سيمان نصيبان في عشرين يبلغ اربعين يقسم على اثني عشر يخرج ثلثة وثلث فيكون للاب ثلثة دنانير وثلث دنانير وكذا للام وللبنات خمسة نصيب على عشرين يكون مائة يقسم على اثني عشر يخرج ثمانية وثلث فيكون للبنات ثمانية دنانير وثلث دينار وان كان فيها كسرا فبسط التركة من حين ذلك الكسر بان ضرب مخرج ذلك الكسر في التركة ثم تضيف الكسر المرتفع وتعمل ما عملت في الصحاح فما اجتمع للوارث فسمته على ذلك المخرج مثلا كانت التركة فيما فرضناه اولا عشرين دينارا ونصفا فبسط التركة ايضا يكون احدا واربعين فاعمل فيه كما عملت في الصحاح فما خرج لكل واحد من الورثة من العدد المبسوط فاقسمه على اثنين فما خرج نصيبا للواحد فهو نصيب الواحد من الجنس الذي تدينه ولو كان الكسر ثلثا فسمت التركة على ثلثة وهكذا الى العشر تقسم على عشر ولو كانت المسئلة عددا قسم التركة عليه فان بقي الا يبلغ دينارا فابسط قاريطا وقسمه وان بقي ما لا يبلغ قيراطا فابسط حبات فاقسم وان بقي ما لا يبلغ حبة فابسط اذرات واقسمه وان بقي ما لا يبلغ اذرة فاقسبه بالاجزاء اليها وعليك بالتخفيف من الغلط فاجمع ما حصل للورث

كان ساوي المجموع الشريعة والقضاء القضاء وفيه مقدمة وفصول
 اما المقدمة فيها مباحث **١** القضاء ما يقع بالقبض والاجماع قال الله تعالى وانا حكم بينهم بالحق انزل الله ليلاد وقال تعالى ولا تقبل
 لا يؤمنون حتى يحكمون فيما نحن بيهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما وندم من عرض عن الحكم وقد دعى اليه فقال
 تعالى واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم انما فريقتهم منهم فريقتان منهم ومن ادعوا اليه بعد الدعا فقل الله اعلم انما كان قول المؤمنين
 اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا واولئك هم الفخريون وبعث رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام
 قاضيا الى اليمن وبعث على عليه السلام عبدا لله بن عباس قاضيا الى البصرة فاجمع المسلمون كافة على مشروعية نصيب القضاء
 بين الناس والحكم بينهم ب القضاء من فروع الكفايات اذا قام بها البعض سقط عن الباقي وان اختلفوا به اجمع استحقاقا بغيرهم
 العقاب لما فيه من اقيام نظام العالم والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والاتصال بالمشركين قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 ان الله لا يقدر امة ليس فيها من يأخذ للضعيف حقها والنفرايل الحاصلة منه بولاية النبي صلى الله عليه وآله والانبيا من
 قبله وكانوا يحكمون لامرهم **ج** وفي القضاء خطر عظيم وانما كبر لمن لم يجمع فيه الشرايط ودرجته القضاء عاليا ونزله
 صبغة جدا ولا يقرض بها حد حتى يتوهم نفسه بالقضاء بالقيام به وانما يتوهم ذلك اذا كان عارفا بالكتاب واستخدمه
 وخاصة وندبه وواجبا بدو كنهه ومتشابهه عارفا بالسنة واعتمدا ومنسوخا عارفا بالقسم مصطلحا معاني كلام العرب
 بصيرا بوجوه الاعراب ورعا عن محارم الله زاهدا في الدنيا متوقفا على الاعمال الصالحة مجتنبيا للذنوب والسيئات شديد
 الخد من الهوى عاصيا على الفتوى هذا عبارة الشيخين رحمهما الله تعالى وروى عن النبي صلى الله عليه وآله ان الله تعالى
 قاضيا فقد ذبح بعير سكين وعن امير المؤمنين عليه السلام القضاء اربعة ثلثه منهم في النار وواحد في الجنة وفي قضى بالباطل
 وهو يعلم انه باطل فهو في النار وفي قضى بالباطل وهو لا يعلم انه باطل فهو في النار وفي قضى بالحق وهو لا يعلم انه حق
 فهو في النار وفي قضى بالحق وهو يعلم انه حق فهو في الجنة وقال الصادق عليه السلام الحكم حكايا حكم الله عز وجل وحكم
 اهل الباطنية فمن اخطأ حكم الله عز وجل حكم بحكم اهل الباطنية ومن حكم درهين بغير ما انزل الله عز وجل فقد كفر بالله تعالى
 وعنه عليه السلام اي قاض قضى بين اثنين فخطا سقط ابعدين النار وعن الباقر عليه السلام من حكم في درهين فخطا كفر عن
 النبي صلى الله عليه وآله انه قال يؤتى بالعاقل احد يوم القيمة فمن شذبا بقلعه من الحساب يرد ان لم يكن قضى بين ^{ثنتين}
 في ثمر القضاء قد يجب على الشخص ان يكون من اهل جملة الشرايط وليس هناك غير فيتين على الامام نصيبه ^{يجب}
 عليه القبول فان لم يعلم الامام بحاله وجب عليه ان ياتي لالامام ويعرفه نفسه لتولية القضاء اما لو كان هناك غير من
 جمع الشرايط فانه يجب على كل واحد منهم على الكفاية على ما تقدم ولوعين الامام احدهم فعين وجب عليه وقال الشيخ في
 المبسوط لا يجب ثمر ان لم يكن له كفاية استحبابه ان يلبس لما فيه من طلب وزرق مباح على فعل طاعة وهو اولى من طلبه على فعل
 مباح وان كان كفاية فان كان مشهورا بالعلم معرفة به يقضه الناس ويستفتونه ويعلمون منه فليست له التركة لان الله
 والتعلم طاعة وعبادة مع السلامة ومن ضرر القضاء وان كان خاسرا لا يعرف علمه ولا يعلم فضله ولا ينفع الناس ^{بطلبه}
 وليست التولية ليدل على نفسه ويظهر فضله ويتفجع به الناس وليس بذلك المال على ذلك وما ذكرناه نحن اولا اقرب ولما اجاب
 بالاحكام الشرعية ما خذها فانه يحرم عليه التولية وان كان ثقة ساموا وكذا العالم بالاحكام وطريقا القادر على استنباط
 المسائل من فطرها اذا كان قاسقا ولا ينفذ احكام احكام الفصل الثاني في التولية والغرض فيه بيان احتياج
 استحباب تولا القضاء لمن يتوهم نفسه القيام بشرايطه ويجب على الكفاية واذا علم الامام خلوه بدينه فاض وجب عليه
 نصب قاض به فان منعوا اهل البلد اموا وحل قائلهم طلبا للاجابة لاحتياج اهل كل بلد الى حاكم يفصل قضاياهم ولا يمكنهم ^{لنفس}

الى بلد الامام ومن يمكنه ذلك فربما شئ عليه وجباً ضاراً وهم عنه وعلى الامام البحث والشؤال لاهل المعرفة احوال الناس ان لم يعرف
من يصلح للقضاء فان ذكره رجل لا يعرفه احضر رساله فاعرفا جميع شرائط الحكم فيه وراه والاطلب غيره ولو اشيع الجميع للامام
لم يجر مع وجود مثله الا ان يلزمه الامام فيجب عليه ان يشترط في القاضي البلوغ والعقل والايان والعدالة وطهارة المولد والعلم
والذكورة والحرية على اشكال والبصير كذلك والمعرفة على رتبة فلا يفقد القضاء للمقبى وان كان مراصفاً ولا المجنون سواء كان
جنونه مطبقاً او ادواراً ولا غير المؤمن لان له اهل اللامانة ولا للعاسق كذلك ولا للولد انما لقسه وعدم صلاحه ملائمة
وعدم قبول شهادته في الاشياء الجليلة ولا لغير العالم المستقل باهلية الفتوى البالغ رتبة الاجتهاد ولا يشرط في معرفة الامام
العلم بسنة اشياء الكتاب والسنة والاجماع والاختلاف والقياس ولسان العربية ما الكفاية فيحتاج في معرفته الى عشرة اشياء
الحسن والعام والمقتد والمطلق والحكم والمتشابه والمجمل والمبين والتامخ والتسوية لانه الكتاب بل في الايات المتقطعة بالامام
وهي غنم من ثمانية اية واما السنة فيحتاج الى معرفة ما يتعلق بها بالاحكام دون سائر الاجزاء فيقتصر الى ان يعرف منها ما يعرف
من الكتاب وزيارة معرفة الثواتر والاحاد والمثل والمنقول والسند والتلفيع والصحيح والضعيف ويحتاج الى معرفة المجموع عليه
والمختلف فيه وشرائط الاجماع واما القياس فقد اجمع علماء ائمة على انه ليس بحجة في الاحكام والا فانصر على كونه فان في هذا النوع
من القياس خلافاً والا قرب عندي العمل به فعلى هذا يجب ان يكون عارفاً بكيفية شرائطه والاستنباط منه ويجب ان يعرف
من النحو واللغة والتعريف ما يتعلق بالاحكام من الايات والاحبار الواردة عن النبي والائمة عليهم السلام ويجب ان يعرف
شرائط الاستدلال وكيفية تركيب البراهين والترجيح وشرائطه ولا يشترط في ذلك البلوغ الى الغاية فان حصول ذلك التقدير
في الحكم بالاعتبار اصول الاحكام بحيث يتمكن من الاستنباط واستخراج ما يرد عليه من الفروع فان المسائل الفرعية
فروعها المتحدرون في كتبهم فلا يكون شرطاً في الاجتهاد وهل يحل الاجتهاد ام لا الا قرب نعم لما روى عن الصادق انه قال يا اباكم
ان يحاكم بعضكم بعضاً الى اهل الجور ولكن نظروا الى رجل منكم يعلم شيئاً من قضائنا فاجعلوه بينكم فاني قد جعلته قضياً فاحتجوا
اليه فعملوا ان يكون عارفاً بجميع ما عليه ولا يكفيه فتوى العلماء لا يفقد القضاء للمرأة في الحدود وغيره لان
القضاء من المناصب الجليلة فلا يليق به وحكم المذنب والمكاتب المطلق وان ادى شيئاً من مال الكتابه ونحوه بعضه
حكم القن وفيه نظر واما الاهمى فالذي ذكره الشيخ رحمه الله انه لا يفقد قضاءه لعدم تمييزه بين المقر والمقره ولا يكتبه
كاتبه بين يديه حسن وصل يفقد قضاء الامن فيه نظريشاً من سده الحاجة الى القضا الذي لا يتسلخ عنه الكتابه ومن
كون النبي صلى الله عليه وآله لا يحصل لاحد غيره والا قرباً لفقد القضاء الاخرى والامم قد ينبغي ان يكون العالم قوياً
من غير عنف لئلا من غير ضعف لا يطعم الفري في باطله ولا يبا من الضعف من عدله حليماً بصيراً بزايا الامور فانظرة
وقادة لا يوثق عقله صاحباً صحيح التمتع قوياً البصر والبصيرة عارفاً بالغات اهل ولايته شديداً الفقه كثير الورع زاهياً بعيداً
عن الفحش صادق اللبابة ذا رأي سديد ليس بخيار ولا عوف فقد روى عن علي عليه السلام انه قال لا ينبغي ان يكون القاضي قوياً
حتى يكون فيه خمس خصال عفيف حليم عالم ما كان قبله يستشيره ويأمره لا يهاب في الله لومة لائم ويجوز له ان يحضر
الولاة لما فيه من الترغيب فان كثرت ولم يتمكن من الجميع ولا يحصى احد بالتصوّل الا ان يكون في احد ما ينفعه
او يكون بعيداً وبعيدة المضي وشهادة الجناني واثبات القامم ورياسة الاخوان والصالحين لا يجوز الولاية الامن
الامام المعصوم ومن فرض اليه الامام ثم الامام ان كان ظاهراً كان امر التولية اليه ولا يجوز لغيره توليه احد القضاء الا
بإذنه ولو استقصى اهل البلد حوائجها وتحكموا اليه لم ينفذ ولم يثبت ولايته وراضى خصمان بواحد من الرعية ورضى
اليه فحكم لم يلزمها الحكم وان كان غائباً فقد قضاه الفقيه المأخوذ من اهل البيت عليهم السلام في جميع شرائط الفتوى يقول

المعصومين ٢

الصادق عليه السلام ما جعلوا قاضيا فانه فاني قد جعلته قاضيا فكم اكره اليه ولا يجوز العدول عنه الى قضاء لغيره من عدل البهم
 كان قاضيا ما تروى لما رواه عبد الله بن سنان في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال ايمان من قدم مني في حضرة قاضي او سلطان
 جازي وقضى عليه بعين حكم الله تعالى فقد شركه في لا ثم في الصحيح عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام قال ايمان من قدم مني في حضرة قاضي او سلطان
 تماروا في حق فدا على رجل من اخوانكم ليحكم بينهم فيه فاني ان يرفعوا الى اهل ولا كان محمدا الذين قال الله عز وجل المولى الى
 الذين يرضون انهم امنوا بما انزل اليك وما انزل من قبلك يريدون ان يتحاكموا الى الطاغوت وقد امروا ان يكفروا اليه به و
 اذاولى من يعين عليه القضاء فان كان ذاك غاية حرم عليه اخذ الرزق على القضاء لانه يورث خفا ولما رواه عبد الله بن سنان
 في الصحيح قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن قاض بين قريتين ياخذ من السلطان على القضاء الرزق فقال لا يصح وان لم
 يكن كفاية جاز له اخذ الرزق عليه لان بيت المال لكساح وهذا من اعظمها وان لم يعين عليه القضاء وكان ممن يجوز
 له القضاء فان كان ذاك غاية جاز له اخذ الرزق عليه لان بيت المال استحب له ترك الرزق وان اخذ جاز وان لم يكن
 ذاك كفاية جاز له اخذ الرزق عليه اجمعا اما اخذ الاجرة عليه فانه حرام بالحق سوارعتين عليه او امرعتين وسواكن ذاك كفاية
 او لا وليس له اخذ ليجعل من المتحاكين سواركان القضاء منيعا عليه او لا وسواركان محتاجا او لا وكذا يجوز للشاهد اخذ
 على الشهادة تحلوا وادار سوارعتين او لا وسواركان محتاجا او لا وكذا الموزن نعم يجوز للشاهد والموزن اذا كان محتاجين
 اخذ الرزق من بيت المال وكذا يجوز للقاسم وكاتب القامى والمنهم ومالك الديوان والى بيت المال ومن يكيل الناس في
 وسعد ويعلم القرآن والاداب اخذ الرزق من بيت المال اما الرشوة فانما حرام على اخذها وباتم الدافع لها ان توصل بها الى
 الحكم بالباطل ولو توصل الى الحق لم ياتم وباتم المرتضى على التقديرين ويجب عليه دفع الرشوة الى صاحبها سوار حكمه او عليه ولو لم
 ضمنها اما الهدية فان كانت ممن لمعادة بقول القديس منه فلا بأس الا ان يفعل ذلك لاجل الحكم فيجوز وان كانت ممن لمعادة له
 بالامداد فالوجه تحريمها لانه كالرشوة اذا وجدان متساويا في الشرايط فخير الامام في نصبها بما شاء وان قسريا
 في الفضيلة ولو تفاوتا فيها باه يكون اخذها افضل من صاحبها او ازيد منه فالوجه وجوب تقديمها على الفضول وبحمل
 جواز تقديم الفضول نفقه نجبر نبي الامام بخلاف الرئاسة العامة **ح** اذا اذن الامام في الاختلاف جاز وان منعه
 لم يخلف الاختنا به وان الملقى فان كان هناك امانة تدل على توجع لتسوية الاستنابة جازت والا فلا كالواستنابة للولاية والعادة
 قاضية بكثر التراب فيها وعجز اليد الواحدة عنها ولاية القضاء بحرفه فلو استنابه في حكم بين الرجال فله ان لا يكون له الحكم بين
 النساء ولا بينهن وبين الرجال وبالعكس كذا الاستنابة في القضاء الاموال دون النفوس وبالعكس لم تقم الولاية ولو استناب
 شخص عن ولايته سقطت عنه يجوز نصب قاضين في بلد واحد بان يخفى كل واحد منهما بطرف ولو ائبت لكل واحد
 الاستقلال في جميع البلد فالقرب الجواز ولو نصبه على ان لا يستقل احدهما دون الاخر لم يخلو لكن الاختلاف في الاجتهاد فيرد
 الى بناء الخصومات لا يجوز لولاية من لا يصلح للقضاء وان اقتضت المصلحة توليته في انعقاد ولايته نظر اقره
 المنع وتوليه على من لا يرضيه ليس بحجة لانه كان يسار فيه فينفذه فيكون هو عليه حكم الحاكم في تلك الواقعة بل ينفقه
 ببداه السلف القامى شرط فيه ما يشترط في القامى من بلوغ رتبة الاجتهاد الا ان يحسنه بالنظر في التزكية وتعيين
 التمهيد وسماع البينة فالوجه استناده علمه بما يحتاج اليه في ذلك دون استناده من قبل الاجتهاد وليس ان يشترط على النا
 الحكم بخلاف اجتهاده او بخلاف اعتقاده لا ينفذ حكم من لا يقبل بما دعه على المحكوم عليه كالولد على الوالد والعبد على الرب
 واحد وعلى عدوه وان كان بالبينة لانه الاستقصاء في قاتل اداء الشهادة والرد بالقيمة وله التسليم ولو تولى حتى يتم
 القضاء فغلبت فيه نظر فشاء من كونه خصما في حقه كانه حق نفسه ومن ان كل قاض هو على الايمان اذا ولاه الامام

بالاجماع

قضاء بلد فان كان تأييد لا يشيخ غير توليته اليهم سير الامام معه شامدين واشهدوا على نفسه بالتولية وكذا كان
البلد قربا ولم يتفرض فيه امثالا كان البلد قربا يمكن استفاضة الخبر اليه فان ثبت ولايته بالانتماء والاستفاضة وكذا ثبت
بالاستفاضة النسب والملاحة والطلاق والموت والشك والوقف والعقود ولا يثبت الولاية بدون هذين الشيئين ولا يجب على اهل
البلد قبول قوله المجتزأ عن احدهما وان شهدت الامارات المصيدة للظن به اذا احدث بالقاضي ما يمنع الانعقاد انغزل
وان لم يشهد الامام بغزله كالجور والفسق والنسيان ولو جرت تفرقه بعد ولايته ولا يغزل بالسهم والسرير زواله مع تمكنه
من القبط ولو حكم من عرض المانع لم ينفذ حكمه وان لم يغزله الامام ولو لم يحدث به مانع لكن راي الامام توليه حيزه
اولى وكان غزله مصلحة كان له غزله تحصيل المصلحة الزائدة ولو لم يكن هناك مصلحة زائدة ولا ضرر من هوالة
ففي جواز غزله او رجا نظرا قرب الجواز لاثبات ولايته ثبت بنظر الامام في بيع اخيه المندسوب رسمه عند الامام من القضاة
جائز غزله وكفاه غلبة الظن في ذلك وكل موضع يجوز غزله مع جواز ابقائه هل يغزل بالغزل او يوقف على سماعه
الا قربا الثاني لما فيه من الضرر ولو كتب اليه اذا قرأت كتابي هذا فانت مغزول انغزل مع قرأته او القراءة عليه
يسر اذا ما قال الامام انغزلا لقضاة اجمع وهو احد قولي الشيخ رحمه الله ولو ما قال القاضي الاصل في غزله ان يابيه
نظروا فاعزله الامام بعد سماع البيعة ثم ولي وجبا لاستعادة ولو خرج من ولايته ثم عاد لم يحتج الى الاستعادة
ين اذا اتفق في بلد فقيهان في حال غيبة الامام عليهم وكل منهما له اهلية الفتوى والحكم كان الجواز المذكور في دفعه
اليمن شاء منها وكذا لو تعددوا ولو رضيا بالفيقين ولو اختلفا لفقهاء ان نفذ حكم الاحم الا نهما وارادوا
الحصين عن الصادق عليه السلام في رجلين اتفقا على عدلين جعلهما بينهما في حكم وقع بينهما في خلاف فرضيا بالعدلين
واختلفا لعدلان بينهما من قولنا يفي الحكم قال ينظر الى افتقارهما واعلمهما بالحد يثنا واربعهما فينفذ حكمه ولا يلتفت
الى الاخر وعن داود بن الحصين عن محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال قلت في رجلين اختلفا في كل واحد منهما جلا فريضا
ان يكونا الناظرين في حقهما فاختلغا فيما حكما وكلاهما اختلفا في حديثنا قال ما حكم احدكما وافقهما واصدقهما واوهمهما
ولا يلتفت الى ما يحكم به الاخر قال قلت فانها عدلان مرضيان عند اصحابنا ليس واحدهما قال انظر ما كان راي
في ذلك الذي حكما اجمع عليه اصحابنا فيؤخذ وترك الشاذ الذي ليس بشهر عند اصحابنا فان اجمع عليه
لا ريب فيه وانما الامر لك امرين راسد بين عيته فيجتنب وامر شكله في حكمه لا الله عز وجل قال
رسول الله صلى الله عليه وآله حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك فبينوا الشبهات نجاس الحرام ومن اخذ بالشبهات
ارتكب المحرمات وهلاك من حيث لا يعلم قلت فان كان الخبران عنكم مشهورين قدرهما النفاذ عنكم قال ينظر فيما وافق
حكمه الكتاب والسنة وخالف العامة اخذ به قلت جعلت فداك قلت وجدنا احد الخبرين موافقا للعامة والاخر مخالفا
لها باي الخبرين نأخذ قال بما يخالف العامة فان فيه الرضا قلت جعلت فداك فان وافق الخبران جميعا قال ينظر
الى اهم اليه اميل حكاهم وقضاهم ويؤخذ بالاخر قلت فان وافق حكاهم وقضاهم الخبران جميعا قال اذا كان كذلك
فارجع حتى تلقى اماما فان الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام في الممككات **الفصل الثاني في الاداب**
وفيه يا بني ايجب لك القصد للقاضي اذا ورد الى بلد ولايته ولا يعرف احد فيه ان يفتن عن نوبه في ذلك البلد لئلا
له عن احوال ذلك البلد ويعرف منه ما يحتاج الى معرفته ويسأل عن العلماء واهل الفضل والعدالة وسما ما يحتاج
الى معرفته ثم يقصص الجامع فيصلي فيه ركعتين ويسأل الله تعالى التوفيق والعصمة والاعانة له ويضع مناديا ينادي
ان فلانا قدم عليكم قاصيا فاجتمعوا للقراءة عمدا في وقت كذا ويصرف الى منزله الذي عدله وليجتنب ان يكون وسط

ليتا ويحور داهله اليه فاذا اجتمعوا قراة العهد عليهم ثم يلبسهم ليوم يجلس فيه القضاء يستحب ان يجلس للقضاء في
 موضع بانزكجة او قضا وليس على الوصول اليه وان حكم في المسجد صلى فيه ركعتين عند دخوله معه ويجلس مستديرا
 القبلة ليكون وجه الخصوم اليها وقيل لتفصل القبلة لقوله عليه السلام خير المجلس ما استقبل به القبلة ولا يكره الحكم مادام في المسجد
 يكن دائما قيل لا لقضاء على علم بجامع الكوفة ويكره اتخاذ حجاب وقت الحكم اذا جلس للحكم يستحب ان يكون على الحمل
 خالوا عنه لما ويجلس على التراب ولا على مارية المسجد ويكون عليه سكة ووقار ولا يستعمل الانقباض للمانع من التلويح بالحقبة
 ولا الدين الخوف عليه معه جرة الخصوم له ان يدمر الخصم اذا اتى ويخرج عليه ويعززه ان استحق التعزير وان حصلت منه
 اذنب كقول حكمت على غير الحق او ارتبثت فله التأديب والعفو يستحب ان يجلس وهو خال من الغضب والوجع الشديد
 والعطش والفرح الشديد والحر الكثير والهم العظيم والوجع المولم ومدافعه احدا لا تحبين والناس والهم ليكون
 اجمع لقلته واحضر لهنه وابلغ في عطشه واكثر لسطه ولو شق قفى والحال هذا فندعه ان كان حقا يستحب اذا
 ورد البلدان يدا او لا يخذ ما في يد الحاكم المعزول من الحج والقضايا الموقعة عنده وياخذ الودائع التي اودعت لاجل الحكم
 ثم سأل عن التحن وبعث ثقة يكتب اسم كل محبوس وسبب حبسه واسم غريمه ثم يادى ثلثة ايام بان القاضي ينظر امر
 المحبوسين يوم كذا فاذا كان يوم المواعدة ترك الراع بين يديه ثم اخذ رقعة ونظر الى اسم المحبوس وطلب خصمه فاذا حضر اخرج
 المحبوس من التحن ونظر بينه وبين غريمه ولا يسأل الغريم عن سبب التحن لان الحاكم انما سببه بحق لكن سأل المحبوس عن ذلك
 فان قال حبسني حال انا لم يبق له قال الحكم اخرج اليه منه والارد ذلك الى التحن وان قال انا معسره سأل خصمه فان صدقه طلقه
 وان كذبه وكان الحق ما لا طلب من المحبوس كبقية الاعتبار وكذا لو عرف له مال وادعى ثقله وان لم يعرف له اصل مال ولا
 الدعوى ما لا طلبا لبقية من الغريم فان فقدوا احلف المحبوس على الاعسار واطلق وان اقام الغريم بيته بان له مالا افقر
 الى اعيينه فان صدق المطالب بالحق وان قال ان هذا المال في يدي لغريمي سئل من التقيين فان كذب المطالب بالحق وان صدق
 احتمل القول لان البينة شهدت بالملك لمنزلة يتبعه وعدم القول فيقضى الدين من المال لان البينة شهدت لصاحب المير للبلان
 فضمنت شهادتها وجوب القضاء منه ولا يلزم من شهادتها سقوط الشهادته في حق نفسه لان كان سقطت لغيرها فتمنته ولا يضمن في حق
 لغريمه ولو لم يظهر للمحبوس غريم وقال حبسني الحاكم ظلما اشاع امره فان لم يظهر له خصم طلقه قال الشيخ بعد اطلاقه وفي مدة الاشاع
 لا يحبس ولا يطلع بل يراقب والا قرب انه لا يطالب بكفيل بدنو لو ظهر خصم وادعى ان الحاكم حبسه له سبب وصدقه فالحكم كما تقدم
 وان انكر المحبوس فان اقام للدعي بيته انه خصمه وانه حبسه حكم عليه وان لم يكن معه بيته اطلقه بعد الخلاف لان لا
 ثم ليا عن الاضياء على الايتام والمجانين والمساكين ويعتمد معهم ما يجب من تضييق وانفاذا واستفاة ولا يبرغ رشد المحبوس
 او ظهر حيايه او فتم مشاركة ان شغل الوصي فان الصغير والمجنون لا قول له ما والمساكين لا يتعين الاخذ عنهم فاذا احضر الوصي
 عنده كان الحاكم قبله انفذ وصيته لم يغزله لان الحاكم ما انفذ وصيته الا بعد معرفته بالصلاحية في الظاهر ويمكن
 راعه فانه معرفت حاله بصوغه وان كان بجراضا فاليه امره وان كان الاول لم ينفذ وصيته نظريه فان كان امين لغويا
 اقره وان كان ضعيفا فتم اليه غير وان كان فاسقا غزله واستبدل به غير فان كان الوصي قد توفي ووفى الثلث حال نفسه
 فان كان اهل الثلث بالغيث عليين معينين وقفا لتفريق موقوف لا تهم قبضوا حقوقهم وان كانوا غير معينين كالفقراء و
 المساكين قال الشيخ رحمه الله عليه القمان لانه ليس بالتصرف ويحتمل عدم العمل لانه لوصله الى العمل وكذا ان فرقان فرق
 الرعيته غير الموصى اليه بتفريقها والا قرب ما قاله الشيخ رحمه الله انما لو تصرف في مال الوقف على المسجد والمسجد موصى
 من له اهليه الحكم فانه يكون ماثلا وان كان وصيه في وصيه اذا لم يكن الواف ولا الحاكم جعل لا نظريه في نظره

في أمنا، الحكم ومن رذ الحاكم إلى النظر في أم لا طفال وحفظ أموالهم للجانين وتفرقة التوبيا التي لم يقين لها
 وعق والحاظون لأموال الناس من رديعة أو ما يجوز عليه فان كانوا مسلمين لذلك اقرهم والا استبدل بهم اه
 فسقوا ومنهم اليهم لعنهم ان عجزوا عن نظير في اللفظ والضم الى التي عجزت في نظر الحاكم فبقيت ما يخشى نفسه ما يقضيه
 المصلحة كالحاجة الى نفقة يستوعب قيمته ويحفظ ثمنه لا ربا بما يحفظ مثل الايمان والجماع على ان يبالى دفع اليهم
 ان ظهر ما ح ينبغي الحاكم ان يحضر اهل العلم وان يشهد حكمه من ثيق بظنة منهم بحيث ان الخطايتين للضواب ويجاز
 في الامور المشبهة ليظهر الضواب بالمباحته ولا يجوز في التقليد بل الفائدة في محاضرة العلماء استخراج الادلة والتعرف
 للحق والاجتهاد ولا يجوز ان يحكم بقول غيره سواء ظهر الحق بخلافه او لا وسواء مضى الوقت ولا وكذا ليس للمفتي ان يفتي
 بالتقليد ولو اخطأ الحاكم فالتلف لم يضمن وكان على بيت المال ط وينبغي ان يحضر مجلسه شهود يستوفى بهم الحقوق
 ونبت بهم الخ بحيث ان اقرهم شهدوا عليه وكذا ان حكم اشهدهم بحكمه ولو اعتدى احد الغريبين الضواب عن حق في حق
 فان عاد زجره وان احتاج الى التاديب اذ به واذا انضح له الحكم حكم وليستجيب ان يبين ما في الصلح وان اشتبه صبر حتى يظهر
 الحق ولا يحكم بدونه ولو صلحما ورهنا جاز وان لم يظهر له الحق واذا اجتهد في طهر الضواب وجب ان يحكم بما اذاه اجتهاده
 فان تغير اجتهاده قبل الحكم حكم بما غير اجتهاده اليه ولا يجوز ان يحكم بالاجتهاد الاول لانه يقفد بطلانه حكم الحاكم
 لا يزال الشيء عن صفته فلو حكم بعقد او فسخ او طلاق نفذ حكمه ظاهرا لا باطنا فلو تعد رجلان وشهد على اخر بطلاق
 زوجته ففرق الحاكم بينهما لم يجز لاحد الشاهدين نكاحها ولو ادعى رجل نكاح امرأة واقام شاهدي زوجه لم يحكم الحاكم لم يحل له
 ولم يصح زوجه ولو اشاحن امرأة شاهدي زوجه فشهداها بطلاق زوجها ما يعلمان كذبها وزوجه الحاكم الحاكم
 بالطلاق لم يحل لها ان تنزع ولم يحل لاحد الشاهدين نكاحها واذا اقام شاهدي زوجه امرأة وهو يعلم كذبها
 لم يحل له ولزمها في الظاهر وعلمها ان يمنع ما امكها فان كرهها فامارة عليه دونها فان وطئها الرجل فعليه الحدان لم
 الاباحة وهل يحل لها ان تزوج بغير الوجه ذلك غيراته لا يجوز الجمع بينهما في الوطئ بل يحرم على الحق مادام الاضامر متدا
 فاذا قابا تزوج الظاهر جاز لا في الوطئ كما يكره الحاكم ان يشتري او يبيع لنفسه او يحاكم بل ينبغي له ان يولي غيره ذلك
 ولا ينبغي ان يكون الوكيل معروفا لانه ليسخبي منه او يخاف فيجاء فيكون مرتشيا بقدر المسامحة فينشد لو احتج الى
 المباشرة ولم يجد من يكفيه جان من غير كاهة وكنا يكره ان يرتب قوما بابعانهم للتمهارة دون غيرهم وليس يلزم
 لما في ذلك من المشقة ولا استواء العدول في القبول فلا تخصيص يا ينبغي للحاكم ان يتخذ كتابا ويجبان يكون عاقلان بالفا
 مسلما عدلا بصيرا وكفى الواحد وان يتخذ من جين ولا يكفي يكتفي الواحد وليست عدلتهما وكفى الانسان وان رجلا من
 عن الزنا ويعتبر في الترجمة لفظ الشهادة ولو كان القاضي اعم وجبان بحد سمعوا في اشتراط العدد فظننا من
 المترجم كانه سأل عن اللفظ كما ان المترجم سئل ومن وقع الفرق بينهما فان التسمع لوعيد اللفظ لغير الخصمان
 والحاضرون بخلاف المترجم وكان الخصمان اعم وجبا لعدلهما ان غفلة الحاضرين فان شرطوا العدد فالأقرب
 عدم اشتراط لفظ الشهادة وان لم يشترط فلا يرعى لفظ الشهادة لانه شبيه بما مسلك الرواة واذا شرطوا العدد في
 التسمع فلا بد من رجلين وان كانت الخصومة في مال وكذا في الشهادة على الوكالة بالمال لان المشهود عليه ليس بمال
 في نفسه والا قربان اجرة التسمع على بيت المال لا على الخصمين **الفصل الثاني** في نطاق الحكم وفيه راجحا
 اذا دخل الخصمان عدل بينهما في الكلام والسلام والجلوس والنظر والامانة والحكم وانما يجبا الشبهة
 مع التساوي في الاسلام والكفر ولو كان احدهما مسلما جاز ان يكون الذي قائما والمسلم قاعدا او اعلى منزلا ولا

احدم

احد الخصمين الا وبعدها لا يجوز له الا ان ياتي احد الخصمين ما يضر على خصمه مثل ان يري الاقرار ببلقته الا انكاره او الكين
 فبلقته المكول والكل فيجوز له ان ياتي او يحترق من الشاهد التوقف فيجوز منه على الشهادة لو يكون مقدما على الشهادة فيجوز
 عنهما او يامر احد الخصمين بالكلام لانه مضى استدبابا للثبوت ولو سكت الخصم ان احتج ان يقول لها تكلم او ليحكم المدعى
 ولو احتجتم امر من يقول ذلك ولا يواجه بالخطاب احدكما ويكفي الحاكم ان يسمع في اسقاط او ابطال ج اذا ورد الخصوم مترشحين
 بلا بالاول فالاول فان ردوا جميعا اقرع بينهم فاذا خرجت القرعة لخصم حكم بينهما فان حكم من يخص وخصمه فقا الى دعوى اخرى
 مع هذا الخصم او مع غيره لم يسمع منه وبقا الى الجدل حتى لم يبق من الخصمين نظرت في دعوى الاخرى فاذا فرغ الكل فقال
 للاخير فقال لا اغير بعد فضل خصومته في دعوى اخرى لم يسمع منه حتى يسمع دعوى الاول الغاية ثم يسمع دعوى وان كان
 المدعى عليه على المدعى حكم بينهما الا انما تعتبر الاول فالاول في المدعى لا في المدعى عليه فاذا تقدم الثاني في دعوى المدعى
 الاول والمدعى عليه الا حكم بينهما ولو كثر الوردون دفعة كتابا او في وقاع وضعا بين يديه واخذ رقعة رقعة فنظر
 في امرها ما اوجبه ولو خسر ما فزون ومثمن فقام سوار ما لم يستقر لكسافزون فيقدسون ولو قطع المدعى عليه دعوى
 المدعى بدعوى لم يسمع حتى ينتهي للحكمة ثم يسا نفا لدعوى ج اذا حضر الخصم فسبق احداهما بالدعوى ثم ادعى
 الاخر سكت الحاكم حتى ينتهي للحكمة مع المدعى ولو ادعى ما دفعه واحدة سمع من الذي عن يمين صاحبه ولو ادعى
 على المفتي والمدرس فالحكم بالثبوت فان تنازعا اقرع الا اذا كان ما يطلب منه من العلم غير واجب فاليه الاختار
 د الامام يقضي بعلمه مطلقا وامثليين من التفتة فانه كذلك في حقوق الناس والاخرى القضاء والعلم ايضا في حق
 الله تعالى ولا يجوز ان يحكم بالنظر الذي لا يستند الى البينة ولا يشترط في العلم حصوله في زمان ولا ينة او يكون ولا
 بل يحكم به كيف حصل ولو راي الحاكم خطه التي قضيت على فلان بكنا لم يجز له امضاؤه الا ان يذكر الواقعة بحدودها
 وكذا الشهادة ان علم انه لا يورث عليه ولو شتم الشهادة من حفظ المكتوب عنه ومن التزوير لم يجز له ان يثبته
 ما لم يذكر الشهادة اما رواية الاحاديث وانه لا يعتمد فيه على مجرد الخطا ان امكن التحريف لكن ان سمح النسخة وحفظها
 بنفسه وامن النقيض فالاقرب جازا لرواية وفي كل صورة يجوز الحاكم الحكم فيها فانه يجوز ان يحكم من غير حضور
 شاهد يشهد بالحكم ه اذا شتم علم الحاكم بالدعوى طلب البينة فان عرف عدلهما حكم ان عرف الفسوط طرعا وان جهل لا
 يحتج عنهما وطلب التكية وان عرفا سالا الشاهدين ولا يجوز له التفريل في الشهادة على حسن الظن بل لا يحكم الا
 بعد الحيرة الباطنة بحال الشاهدين ولو حكم بالظاهر من حال العدالة ثم تبين فسقا وقت الحكم ففسخ الحكم والزم
 الحاكم العدالة فالتمس المدعى حبس المنكر ليعتصما قال الشيخ ه ه انه ذل ان لقيام البينة بما دعاه وليس يحتج
 لما فيه من تعجيل العقوبة قبل ثبوت التيب و يستحب السؤال عن التكية شرا فانه انما من التهمة لجواز ان يثبته
 الشاهد الى الاستحالة والتعرف الى المراكز بحسن الحال ثم ساقه القاضي المراكز بحسن الحال ظاهر في الاخر
 وينبغي ان يكون للقاضي جماعة من المراكز اخفيا لا يعرفون الاستنكار خوفا من الله تعالى فلو سكت الخصم
 وجب على القاضي طلبه الا ان يعلم بعد التهمة فيحكم بعلمه ولو اعترف الخصم بالعدالة حكم عليه من غير طلب المراكز ولو
 قال انما عدلان كتمان لانه هذه القضية فالاقرب الحكم عليه لاصرفه بالعدالة ه ينبغي للقاضي ان يعرف المراكز الشاهدين
 والخصمين بخبر معرفته بعد ان يبين ما وهل بشرط اعلامه بقدر المال الا قربا انه ليس كذلك لانه اذا رآه في البير
 ركوه في تجليل الاعلى ما اختاره الشيخ رحمه الله من ان ولدان ما يقبل شهادته في البير من المال مع فرض عدالة
 لا يثبت المراكز من الخبر الباطنة والمعرفة المتبادرة بحال الشاهد حتى يسوغ له تركه وبعث مطلقة فلا يجزى

السبب فان سبب اعدائه لا يخفى ويجب ذكر السبب في الجرح لوقوع الخلاف فيه ولا يفتقر الى تقادم المعرفة بل يكفي العلم
 بسبب الفسق ولو اسند السبب الى الزنا او اللواط لم يكن قذفاً ويجب على المزمع ان يقول لا شهدانه عدداً للتمهدة او هو عدله
 لي وعلى فان العدل لا يقبل شهادته لفصلته ولا يكفي ان يقول لا اعلم منه الا الخير وقيل تركية الاب للولد وبالعكس
 وهل يقبل جرح الولد الاقرب بالعدم ليس للشاهد ان يشهد بالجرح الا بعد المشاهدة لسبب الفسق ويشيع ذلك بين
 الناس نياتاً موجبة للعلم ولا يكفي الظن في ذلك وان كثر الجرحون اما العدالة فيكون فيها غلبة الظن باستثناء اسباب الجرح
 المستندة الى تأكيد الضميمة وكثرة الملازمة والمعاملة ومع ثبوت اعدائهم يحكم بالاستمرار عليها الى ان يظهر المنافاة وقيل
 ان مضت مدة يمكن تغيره فيها جدد البحث عنه ولا تقدير للمدة بل يجب ما يراه الحاكم يا لاختلاف الشهود في الجرح
 والتعديل حكم بالجرح لان سببه قد يخفى عن الاخرين ولو تعارضت الشبان فيهما قال في الخلاف يقفل الحاكم عن الحكم ولو شهد
 ولو شهد عدل الجرح واخوان بالتعديل حكم بالعدالة وله التوقف مع الرتبة واذ عدله المزمع فلا يقضي التوقف اذ انفراد
 بتسا مع الفسق لا محل الرتبة ويجوز للحاكم التفرق للشهود خصوصاً مع الرتبة واذ كان الشاهد فقيهاً فله الا
 على كلمة واحدة وهو ان يقول اعرف عدالتهم ولا يلزمه التفصيل وليس للقاضي اجابة لكن يفت عن جوابها فافترق
 الشاهد وجب للقاضي وامر بالرتبة وجب القضاء وليس القضاء مع الرتبة قبل البحث بصفات المزمع كصفاته
 الشهود وينبغي ان العلم بالجرح والتعديل والخبرة الباطنة بحال الشاهد ولا بد من الذكورة والعدد وينبغي ان
 المزمع صاحب عفة وزاهة ذاعقل واخبر بما من البغضة لئلا يطعن في الشهود ولا يكون من اهل الاهل والاهل والعصبية
 مسلم الا من وافقه على من خالفه واذ شهد عند الحاكم بالعدالة فله ان يقبل الشهادة من غير كشف ولا سؤال
 ولو اقام المدعى عليه بينة ان هذين الشاهدين شهدا بهذا الحق عند حاكم فرتبتهما وانما يقبض الحاكم ان يسيل
 عن شهوده كل وقت لان الرجل ينقل من حال الى حال ولا يقبل شهادتهما المتواترين وهو ان يحضر ما فان يشهدان
 عند الحاكم ولا يعرفهما وعندهما سيما الخبر ليس على الحاكم ان يتبع احكام المغرور نعم لو ادعى المحكوم عليه ان المغرور
 حكم عليه بالباطل وجب لتطوق فيه وكذا لو ثبت عنده نعم لو ادعى المحكوم عليه ان المغرور حكم عليه بالباطل وجب
 فيه وكذا لو ثبت عنده المتطرف فيه وكذا لو ثبت عنده ما يبطل حكم الاول باطله ولا فرق في ذلك بين حقوقه تعالى وحقوق
 الناس ولو قضى الاول على غيره بضمان مال وامر بحبسه فحضر الثاني فظفر بان كان الحكم موافقاً للحق انقضه ولا باطل
 سواء استند في الحكم الى دليل قطعي واجهائي وكل حكم حكم الاول وظهر الثاني بطلانه فانه ينقضه وكذا لو كان
 الخطا في حكم نفسه فنقضه واستأنف الحكم بالبصواب ولو كان القاضي الاول لا يصح القضاء فنقضنا احكامه اجمع سواء
 اصاب فيها او خطا به لو قال المغرور بعد الغرل كنت قضيت لغلان لم يقبل قوله ولو قال قبل الغرل وان لم يكن بينة
 لانه اهل الانشاء في الحال اما لو شهد عدلان بعد الغرل على فضائه ثبت ولو كان هو احد العدلين لم يقبل ان قال شهد
 التي قضيت ولو قال لا شهدان قاضي قضى فيه نظر لو ادعى جرحاً على المغرور اخذ منه رشوة دفعه القاضي للنصب
 وحكم بينهما ولو ادعى انه اخذ منه المال بشهادة فاسقين فذلك وان حضر واعترف ان المال وان قال لم احكم الا
 بشهادة عدلين قال الشيخ رحمه الله بطلت منه البيعة لاحترافه بنقل المال ودعائه لغير اللصان وفيه نظر لان الخطا
 من الحكم بذل الجهد والاستظهار في الاحكام فيكون القول قوله مع التمسك لا دعائه الظاهر ولو ادعى جرحاً للحكم دون اخذ
 المال فالوجه انه كالأول ولو ادعى الامين انه اخذ شيئاً من امواله لم يقبل بضديق المغرور له لكن يطالب بان ايد
 عن اجرة المثل والافربانه لا يخلف على قدر اجرة المثل ولو ادعى على شاهدين انهما شهدا عليه بزره احضنهما

الحاكم فان اصرها الزمها وان انكرها اقام المدعى بينة على اقرارها بذلك فكذا وان لم يقر بينة في احداهما نظرنيشا
من كونها منكرا وعلى المنكر اليقين ومن طرق الدعاوى في الشهادة فيما يمنع ذلك من اداء الشهادة والا فلا يرى
ير اذا اسعدى رجل على اخر الى الحاكم رافعه ان يعديه وليستدعي خصمه مع حضوره وان لم يحضر المدعى سواء علم
معاملته الا وسواء كان المستدعي ممن يماثل المستدعي عليه او لا ولو كان المستدعي عليه امرأة بركة فكالرجل وان كان
مختلة امرت بالتوكيل وان ترجمت اليه عليه بالحق الحاكم امينامعه شاهدا انما يستعملها وان اقرت شهادتها بحجها
ان يحضر الحاكم الى منزلها من يقضي بينها وان اعترفت للمدعى انها خصمه حكم بينهما وان انكرت طلب شاهد من
النسب ما يشهدان انها المدعى عليها ثم يحكم بينهما من وراء الستر فان لم يكن بينة التفتت بجلباب واخرجت من وراء
الستر وان كان المدعى عليه غائبا في غير ولايته وفي بلدة خليفته اثبت الحق عنده وكتب به الى خليفته ولم يحضر
وان لم يكن هناك بينة نفذ الى خليفته ليحكم بينه وبين خصمه وان لم يكن خليفته وكان فيه من يصلح للقضاء
اذن له في الحكم بينهما وان لم يكن فيه من يصلح للقضاء بتجريح المدعى لاحتمال ادعاء ما ليس بحق كالشفقة بالحق
فيلزم المشقة بالاحضار لغير حق بخلاف الحاضرة في البلد فاذا اقر المدعى طلب خصمه بعد المسافة او قرب
ولو كان حاضرا واحتفى فادى رسول الحاكم ثلثا انه ان لم يحضر ختم على ابيه وجمع اهل محله واستدعى على اعذار
فان لم يحضر وسال المدعى ختم بابه ختمها فان لم يحضر حكم عليه كما يحكم على الغائب ولو ادعى احد الرعية على الثاني
كان هناك امام رافعه اليه وان لم يكن وكان في غير ولايته رافعه الى قاضي تلك الناحية البقعة وان كان في ولايته
رافعه الى خليفته يزبني الحاكم ان يفرق بين الشهود وليختب فحين لا قوة له او في موضع الرية اما اذا كان بالشهود
من اصل الفضل والبصرة فانه يكره للحاكم ذلك ولا يجوز له ان يتفتق الشاهد بان يداخل في التلفظ بالشهادة او يتعبه
بل يصير عليه حتى يفي الشهادة فان تلغتم او زدد لم يجز له رغبته في الشهادة ولا نهيد عنها وكذلك عليه منع الغريم
على الاقرار بحق ادعى ويجوز في حق الله تعالى كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا يغربل الله قبلية العباد مسلمين او
يؤذن بكفه عن الاقرار ومنعه عنه وله وعظا الشاهدين مع الرية **يج** لو لني القاضي الحكم فشهد عنده
عندلان بانه قضي في القبول نظرنيشا من امكان رجوعه الى العلم لانه يجمع الى فضله فلا يقبل فيه الظن **لشاهدا**
فشهد عنده علان بانه قد شهد ومن قول هذه الشهادة لو شهد عنده غيره فكذا عنده ولو شهد بالحكم عنده غيره
ان لم ينكر ولم يكذبها اما في الرواية فيجوز مع فساد الرواية عنه كما نقل عن بعضهم انه كان يقول صحتي فلا ادعى
ولو ادعى لسان على فاضا تلك قضيت لي فانكر لم يكن له دفعه الى فاضا خرولا يتوجه عليه اليقين كاشهادا اذا
انكر الشهادة **د** اذا اعترف الغريم فقال للقر له بالحكم استشهدني على اقراره شاهدين لرفعه ذلك لاحتمال فساد به ولو
ثبت عند مدعي بنكر المدعى عليه وبين المدعى فساله المدعى ان يشهد على نفسه لرفعه ولو ثبت عند بينة فساله **لشهاد**
احتمل التزوم لاستعمال الحكم على تقدير البينة وعده اذ بالحق بينة ولو حلف المنكر وسال الحاكم الاسماء وعلية فزوجه
عن العدة لرفعه وفي جميع ذلك لو سئل الكاتب به احتمال التزوم لانه وثيقة فهو كاشهادا اذ هو من ذكر الشاهدين
وعده اذ لا اعتبار بالخط وانما المرجع الى الذكر واذا كتب صورة الواقعة ذكر الواقعة واسماء الخصمين وخلاها
ان لم يعرف فان سألها جبال الحق الحاكم ان يحكم بما ثبت في المحضر الذي نسخ فيه صورة الواقعة لرفعه الحكم به وانفا
فيقول حكمت له به او ازمته الحق وانفذ الحكم به فان طالبه ان يشهد له على حكمه لرفعه ويجمع محضر كل اسبوع وروا
وحجه في اصاه ويكتب عليه اسبوع كذا ويجعل محضر الشهر في كيس ويكتب عليه محضر شهر كذا ثم يجمع ما للشنة

فكتب عليه قضايا سنة كذا ليكونا خارجا عما يحتاج اليه من عند عليه ويكتب نسخة اخرى في يد المدعي بحيث يوجد له ما
لزمه من الاخرى وينبغي للحاكم اخلاقا من الكاغذ من يثبت المال وان لم يكن هناك فضلا حضر المثلث ولا يجب على
الحاكم دفع القسط من خاتمة ومع حضور الكاغذ يجب على الحاكم الكتابة كاستجبت المحض من المجلس بين يدي
الحاكم ولو كانا قاضيين بين يديه جاز وليس ان يحضر احدهما دون الاخر مع قضا وبما لا يضر الاسلام والكفر
الفصل الرابع في كيفية الحكم وفيه ذم مباحث الادعيان كانت بوضعية لواقرا سمعت وان كانت بجهالة
وان كانت في غيرهما قال الشيخ رحمه الله لا يسمع الا عن طريق فلوا ادعى ثانيا مجهولا لم يسمع لان الحاكم يسأل المدعي عليه
كان لتعرف به لزمه ولا يمكن ان يلزم بالجهول وفيه نظروا على قوله رحمه الله ان كانت الادعية ثانيا فتنظر الى ذكر الخلف والتعاقب
والقدر فيقول عسره دنا يزمره معاهما مثلا وان كانت من العرف والشيعة منبسطا بالصفات ولا يحتاج الى ذكر القيمة وان
لم يكن مثليا وجب ذكر القيمة ولو كان المدعي تالفا فان كان مثليا ادعى مثله ومنبسطا بالوصف وان لم يكن مثليا ادعى
القيمة لا يتأجب بتلفه وان ادعى جهاتا من معلوم صحيح ذكر المجلس وان لم يذكر الارش وان لم يكن مقدرا وجب ذكر
الارش ولوا ادعى على ابيه دينا لم يسمع حتى يتعمى مرقا به وانه ترك شيئا في يد ولد يقدر الدين ولو كان فيه
وقا للبعض ذلك لا القدر ولو جعل المدعي تخيرا ادعى فهل للقاضي ليقينه التحريم فيه نظرا لقره الجواز لان ذلك
تحقيق للدعوى وهل يشترط ايراد الدعوى بصورة بجزم او يكفي قوله المز او توقع فيه نظرا ان قلنا بسلامتها لم يكن الخلف
بالد ولا مع امانة شاهد واحد بل يجب البينة عليه او يحلفا المنكر وليس المنكر حينئذ ان يدبلا ما ان يحلفا ويخرج عن
الحق وفيه اشكال اذا ادعى المدعي دعوى فللحاكم ان يسأل خصمه عن الجواب ويحتمل توقف ذلك على التماس المدعي
لانه حقه فيتوقف على المطالبة والا فلا قرب لان شاهد الحال يكون عليه فان احضار والد دعوى ثانيا تراد لسؤال الحاكم
الفرع فيقول لخصمه ما يقول فيما يتبعه او ما عندك فيه فان اقرزم الحق وان لم يقل الحاكم قضيت بخلاف البينة لانها
تعلق باجتهاد الحاكم وليس للحاكم ان يحكم عليه بالادلة المدعى لانه حقه فيتوقف استيفاء على مطالبته ويعمل ان
عليه من غير مسألة اما لو كان المدعي جاهلا بمطالبة الحاكم فان الحاكم يحكم عليه او يثبت عليه ذلك لا يضيع حقه بحمله
فترك المطالبة وكيفه للحكم ان يقول الحاكم قد ازمته ذلك او قضيت عليه او اخرج اليه من ماله او ادفعه اليه وان طلب
المدعي ان يكتب الاقرا كتب له ان كان يعرف بنسبه او يثبت عند شاهد عدل ان بالتب ولو شهد عليه بالخلية جاز ان يقر
التب وان استوفى الثمن من المعلوم عليه فقال الحاكم اكتب لي محض بقبض الحق مني لئلا يطالبني الخصم مرة اخرى في موضع اخر
فالوجوب باجابه ولو قال لا ريدا لكتاب الذي ثبت به الحق لم يلزم المدعي دفعه اليه لانه ملكه ولا حتم لفرج العرض
منحقا فيعود الى ماله وكذا كل من له كتاب يدين فاستوفاه او عار بابعه لم يلزم دفع الكتاب ولو ادعى المقر الاعسار فان صدق
غريم او ثبت بالبينة او عرف حاله انظر حتى يورسرو في رواية بسلم الى غرما لا يستعمل او يوجره وان جعل حاله بحسب الحاكم
عنه ثم ان عرف حاله اصل مال او كانت الادعى مالا حبرا حتى يبتاع عساره وان لم يعرف له اصل مال ولا كانت الادعى
مالا فالقول قوله مع اليقين ان انكر الخصم وقال الحق للمدعي على فان كان المدعي عارفا بانه موضع المطالبة بالبينة غير
الحاكم بين السكرت وبين قوله الكرسيه وان كان جاهلا قال الحاكم ذلك فان قال لانه الى الحاكم لا يمينه فان سال
الاخلاف حلف الحاكم وليس للحاكم ان يستخلفه قبل مسألة المدعي لانه حقه فليس له استيفاء من غير مطالبة مستحقة
فان سلفه الحاكم قبل طلب المدعي او بادر الخصم خلف وقعت يمينه لا غنية واعادها الحاكم مع مطالبة المدعي بها وان
المدعي عن اخلاف المنكر ثم اراد اخلافه بالدعوى المتقدمة جاز له ان يقطع حقه منها واما اخرها وان قال انك من

اليهين سقط حقه منها في هذه الدعوى له ان يستأنف الدعوى لانه لا يسقط بالإقرار من اليهين فلا استأنافا للدعوى وانكر
 الخصم فلما حلفه لانه هذه دعوى معاينة للتي ابرءه من اليهين فيها كان حلف سقطت الدعوى ولم يكن للمدعي حلافة غير ما في
 هذا المجلس ولا في غيره وكذا العاين من التي التي ادعى دعواه اذ احلفا المنكر عند الحاكم لم يسأل المدعي سقطت الدعوى عن عنوان
 عاين المطالبة اتم ولم يسمع دعواه ولو ظهر الغريم باليمين لم يثبت منه ولو اقام بينة لم يسمع له وقيل بعمل بانما لم
 المنكر سقط الحق باليهين وقيل ان نفي بينة سمعت والروى الاثر ولو اقام بينة لم يسمع وقيل بعمل بانما لم يثبت المنكر سقط
 الحق باليهين وقيل ان نفي بعد الاحلاف شاهد واحد وبذلك اليهين معه لم يكن له ذلك نعم لو اكد بالحق الفاضله جاز
 وحلت وحلت مقاضته بما يحده له مع استناده عن التسليم ولو ادعى صاحب الحق ان الخالف اكد بنفسه فانكر كانت دعوى
 مسموعة يطالب فيها بالبينه والمنكر باليهين ٥ لو اشيع المنكر من اليهين بعد طلب اليه المدعي وتوجه عليه وورد
 اليهين على اليهين لزم المدعي الحلف فان حلف ثبت حقه وان نكل سقطت دعواه وان نكل المنكر فلم يحلف ولم يرد وقال له
 ان حلفت والا جعلتلك ناكلا كنت تراتا مستظنا بالاجوب بان حلف بك وان ردة فذلك وان نفي على المنكر قبل نفي
 عليه بالانكول وقيل رة اليهين على المدعي فان حلف ثبت حقه وان اشيع سقط ولما لا قوي ولو نبذ المنكر اليهين بعد النكول
 لم يلغنا اليه ٥ لو قال المدعي عند سوال الحاكم له انكره نعم لي بسمه جاز الحاكم ان يقول له احضرها فاذا حضرت لم يسأل
 الحاكم عن شيء ما لم يلغس المدعي ومع اقامة لا يحكم الا بسؤال المدعي ان عرف بالعدالة وبعد ان يسأل المنكر عن الجرح فادعاه
 نعم وسال الانظار انظر ثلثة ايام فان اقام بينة بالجمع سقطت البينة وعادة المنازعة وان تعذر الجرح حكم بعد سوال
 المدعي ولا يستخلف المدعي مع البينة الا ان يكون الشهادة على ميتة فيستخلف على بقا الحق في نفسه استظنا بالاجوب والا
 ان الصبي والمجنون والغائب كذا ويدفع الحاكم من ماله الغائب قدر الحق بعد التكفيل بالدين ولو قال المدعي على بينة
 وهي غايبة خيره الحاكم بين الصبر حتى يحضر وبين اخلاف الغريم ولو سأل حجه او كيف لا حتى يحضر بينة لم يزم اجابته ولو اقام
 المدعي البينة ولم يثبت عدالتها وسأل جلس غريمه او مطالبته بكفيل حتى يثبت عدالتها لم يكن له ذلك اما لو اقام شاهدا
 وثبت عدالته وكان الحق لا يثبت الا لشاهدين لم يجبل الغريم ولو كانت تثبت لشاهد وبين ثم سأل ذلك قال الشيخ عجا
 اليه انه يمكن اثبات حقه باليهين وليس بجيد لانه الزام بحق لم يثبت محجبه ولو اقام المدعي شاهدا واحدا ونفي بين
 المنكر استخلف فان عاد قبل اخلاف المنكر فبذل اليهين احتمل اجابته الى ذلك وعدمها ٥ لو لم يقر الخصم ولم ينكر وسكت
 فان كان لا مرطئ وخوس تصل الحاكم الى معرفة جوابه بالاشارة المفيدة لليقين فان افتقر الى التبرم وجب ان يان عدلان
 وان كان عنادا جلس حتى يحب وقيل يفهر على الجواب وقيل بل يقول الحاكم اما ان يحب واما ان يجعلك ناكلا واورد اليهين
 على المدعي فان اضرة الحاكم اليهين على المدعي والآتي مروي **في الغائب** ٥ لو ادعى القضاة على الغائب وفيه **في الغائب**
 يقض على الغائب عن مجلس الحكم مطلقا سواء كان مسافرا او حاضرا وقيل يعبر الحاضر بغير حضوره عن مجلس الحكم سواء
 الغائب وكيل او يتفيع او لم يكن ب لا بد ان يكون المدعي على الغائب معلوما بان نعتين جنس المال وقدره وان يكون عمره
 بان يقول الى مطالب به ولا يكفي قوله عليه كذا ولا بد من ان يكون معه بينة ويدعي عجز الغائب فلما قرأه مقررا لم يسمع
 بينته الا لاحدا المال ولو لم يتفرض الجور واحتل التماع وعده ولو استرى شيئا لم يسمع مستحقا والبايع غايبة سمعت بينته و
 ان لم يتبع الجور قد بينا ان الاقوى وجوب اخلاف المدعي على الغايبة مع البينة على قضاء الحق وعدم الاراء والابتداء
 ولا يجب التعرض في اليهين لصدقات اليهود ولو ادعى وكيله على الغايبة فلا يبين ويسلم الحق ولو ادعى وكيل الغايبة على الحاكم
 فقال لا يراني من هؤلاء الغايبة وسلمت اليه لم ينعجه ويسلم المال ثم ثبت لا يراى ويصير الى ان يجعلنا الغايبة والا ادعى

الى تعذر استيفاء الحقوق بالولا مع الغيبة ويحتمل الوصف لامكان الادالة ^{لديون} انما يقتضي على الغائب في حقوق الناس كما
والعقد والارش والتقصا من ما حقوق الله تعالى لا تحذف الزمان والاراط بينهما : احتمل الحكم على الحقيق ^{لخص} قضي بالخص
بالناس كغيرهم اكمال في الشقة دون القطع فيها ولما حكم ان يتصرف في الحاضر للبينيم الغائب عن ولايته ولا نصب
قائم في ذلك المال ^{هـ} اذا سمع البيئته ^{هـ} عرف الحاكم الدعوى والبيئته والعدالة فان اعترض حكم عليه بعقوبة
وان ادعى ^{هـ} اول الامر ان يسل ثلثة ايام لياتي بالبيئته على ذلك فان اقام البيئته والاحكم ^{هـ} وبعد الحكم كان امر
الزمن وان اقام بيئته بالقضاء او الابرار في وان خرج الشهود لم يسمع منه حين بيئته مقبلا وهران الفسق كان موجودا
في حال الحكم او قبله لمحان تجدد بعد ^{هـ} اذا اقر المحكوم عليه انه هو الشهود عليه الزم وان انكر وكانت الشهادة نصف بحمل
المشاركة فيه فالقول قوله مع اليقين الا ان يقيم المدعي البيئته الغريم وان كان الوصف ثانيا في المشاركة فيه لم يثبتت
الى انكار ولو ادعى ان في البلد من يشترك في الوصف او في الاسم والتب كلف بيانه فان كان حيا كلف احضاره وبيان
فان اعترف فانه الغريم الزم واطلق الاول وان انكر وقف الحكم حتى يظهر ثانيا بان يحضر الشهود ويشهدون على الغيبة او بان
يذكر عامره لاحدهما يتميز بالعين صاحبه وان كان المساوي مبيتا فان دللت الحلال على برائه بان تقادم امره من وقت ^{هـ} الا
او عن الغريم الزم الاول وان شابه اقر الحكم حتى يظهر ^{هـ} المحكوم به اذا كان غائبا فان كان ديناميزه بالقدر والكس
وان كان عقار ميزه بالحد ثانيا معاها من الاثنية والرفق والجوان احتمل الحكم على عينه بعد تمييزه بالصفقات لانه
الاستزاد خصوص ما اذا عر اجتمعا كما الحكم عليه واحتمل الحكم بالقيمة فلا يجب ذكر الصفات واحتمل عدم الحكم بالسمع
البيئته ويكتفى الى القاضي الا في سلم العبد الموصوف ليجله الى بلد الشهود ليعصر بالاشارة ولا يجب على سيد العبد ذلك بل ^{هـ} كلف
المدعي احضار الشهود واستدوا بالعين فان تعين احضارهم لم يجب حمل العبد الى بلدهم ولا يجره على من يجمله ولو ادعى الحاكم
ذلك صلاحا جاز فان تلف العبد قبل الوصول او بعد ولم يثبت دعواه ضمن المدعي فيه العبد واخراجا واذا حله الحاكم للحقة
الزم الغريم بكيف ليأخذ العبد من صاحب كيدا والقيمة ثم يترد فان ثبت ملكه فيه لو كان للمحكم عليه والعبد حائرا
الا ان المدعي عليه لم يحضر محلل الحكم طوبى لاجضاه بعد قيام الحجته بالصفة وان عرف القاضي العبد حكم به عليه من
دون الاحضار وان انكر وجود مثل هذا العبد في يده طوبى للمدعي بالبيئته على انه في يده فان اقام حلفا بعد انكوله
حسب اليه ان يحضر او يتدعى للتلف فاذا حضر عا د الشهود الشهادة على العين وحلفا منكراته ليس في يده هذا العبد
الموصوف ولا يثبت بطلت الدعوى ولو شهد ثانيا لبيئته ان العبد الذي في يده للمدعي ثبت الحكم ولا حاجة الى الوصف ^{هـ} اجمع
علماءنا على انه لا اعتبار بكتاب قاض الى قاض ولا يجوز الحكم به اذ حكم الحاكم وشهد بحكمه عدلان وحضر الصورة وكيفية الحكم
واشهدوا على حكمه ثم اقاموا البيئته عند حاكم اخر ثبت ذلك الحكم عند الشهود عنده وانفذا الثاني ما ثبتت عند لا اثر حكم بغيره
للكم في نفس الامر فانما يعني ما حكم به الاول لينقطع الخصومة وان لم يحضر الشاهدان للكمومة بل حكى القاضي بما اشهدوا به حكمه
ففي القول نظر وكذا الاشكال لو اقر الحاكم كما اقر بانه ثبت عند كذا وان حكم به اما لو اقر بانه ثبت عند فلم يخرج بالحكم
فانه لا ينفذ قطعاً ولا اعتبارا بالكتابة سواء كان الكتاب مختماً ولا ولو تغيرت حال الاول بموت او عزل لم ينفذ ذلك
في العمل بحكمه اما لو تغيرت بنفس فانه لا اعتبار بحكمه وما سبق فناد حكمه على فسقه يقر عليه ولا اعتبار بتغير المكتوب اليه
فلو حكم وشهد بحكمه عدلان وكتب صورة الحكم الى اخر فغير حال الثاني لم يبطل حكم الاول وجاز لكل من ثبتت عنده حكمه ثانيا
الشاهدين وانفاذ ما حكم به ولو شهد الشاهدان بتفصيل الحكم بخلاف ما في الكتاب بجازة لا يغير بالكتاب نعم لو حدث القاض
الثاني الريبة تروق في الحكم ولو قال القاضي شهدا بان ما في الكتاب ولو قال المقر شهد على بل في القبالة وانما المراد في الاشهاد

او اخرج

الرجل

به نظر فان قلنا به فلا بد وان يحفظ الشاهد القبالة انما يفيها واذ الكتاب الاول فلينكر في الكتاب باسم المحكم عليه واسم
وجده ويحليه بحيث يتميز عن غيره فان انكر المأخوذ عنه مستي بذلك الاسم حلف وانصرفا لنفسه عنه وان كل حلف
المدعى وتوجه الحكم عليه ولم يحلف على نفي الاسم على انه لا يلزم من نفي لم يقبل ولو قصر القاضى كتب الى حاكم على خبر محمد
فالحكم باطل حتى لو اقر رجل بانه جعفر بن محمد فانه المقصود بالكتاب ولكن انكر القوام بن مثنى بالقضا اليه هو الحكم الاول
ولكن اقصر على البينة لم يفيد شيئا وقصر لما في المصالح البينة ايضا **الفصل في دعوى الدعوى واليمينات**
مدار هذا الفصل على خمسة مطالب الدعوى والجواب واليمين والنكول والبينة **المطلب الاول** الدعوى وفيه خمسة
اشياء من كان له عين في يد غيره كان له ان يترجمها ولو قهر ما لم يحصل قسرة ولا ينفق الا ذن الحاكم اما القسرة فيقتضى
على اذن الحاكم واما الدين فان كان الغريم غير في جهة القضا فلا يتعين الحق الا بتعيينه او تعيين الحاكم مع غيبته ولكل
الغريم مقررا مما طلق او جاحدا وهناك بينة عند الحاكم والوصول اليه ممكن ففي جواز الاخذ من دون ملكا كمرقة دينشاسن
للاقتصاص مطلقا ومن كون التعيين منوطا بنظر الغريم او الحاكم ونفق الترخ رجه الله على الجواز ولو كان جاحدا ولا بينة هناك
او اعتدما الوصول الى الحاكم وجبا لغريم من جنسها له جاز له الاخذ مستقلا بقدر رجه سواء كان المال وديعه عند او لا ومنع
التخ رجه الله من الاخذ من الوديعة والوجه الكراهية ولو كان للمالك من غير الجنس جازا ان ياخذ بقدر رجه بعد التقويم بآلة
العدل ولا اعتبار رجا المالك وقبض الدين من الثمن وكان كالكيل من المالك فان تلفت قبل البيع قال الشيخ رحمه الله
الا ليق بمذهبا عدم الضمان وهو وجه ويحتمل الضمان لانه قبض لم ياذن فيه المالك فيقامان حينئذ وليس للاعتناع
بما ين يدعى مقدار رجه فهو من ضمانه الامع التقدير بان يكون حصصا به ولم يجد سوى سيف لياوى ما بين او
جارية كذلك فالاقرب هنا عدم الضمان وكذا لو احتاج الى ثقب جداره فالاقرب بانه لا يفرض المسب لا جبا به اليه ولو كان حقه
مصاصا فوجد المكسور جازا ان يتملكه ويرضيه ولو كان بالعكر فليدلل التملك ولا البيع المكسور مع التفاضل الترابيل ببيعة
بالدنايس وليشترى بياض الدرهم قدر رجه ولو اشترى كل واحد منها على صاحبه ما لم يحصل التفاضل فيه الا بالترضى فوجد
احدهما فلا غرر ان يحد ب المدعى هو الذي يحل وسكوته وقيل الذي يتبع خلافا لظاهر وقطر الفائدة في الزم من اذنا
قبل الدخول وادعى المقتبة في الاسلام ليدوم التكاح وادعتا المرأة التعاقب فان عرفنا المدعى بالاول فالمدعى بالثاني
لا تاتر بوجع لا على وسكوته وان عرفناه بالثاني فالمدعى الزوج لانه الذي يتبع خلافا لظاهر فان الاصطحاب تادروا على
هو التعاقب في الاسلام اذ اعرفت هذا فالمسكرة مقابلة ؟ يشترط في المدعى البلوغ وكل العقل وان يدعى بفسه او بغيره
ولا ياتى الدعوى عنه بان يكون وكلا او وصيا او وليا او حاكما او امينه وان يدعى ما يقع تملكه له او لمن يدعى عنه منقول
الصغر او الجنون او من لا يملك عليه او ادعى فمرا او خيرا وكان مسلما لم يسمع دعواه ولا بد من صحة الدعوى خلوة
ان لم عليه شيئا لم يسمع ولو قال وهب منى لم يسمع حتى يدعى القبض وكذا لو قال وقف على الدار من عندي
ان قلنا باشرط القبض في الرهن ولو ادعى البيع اقصر لان يقول ويلزم التسليم الى الجواز الجار فحلفا المنكر ان لا
التسليم ولو امتحله البينة بملك او حق فليس ان يحلف المدعى مع البينة ما لم يقدم دعوى بيمينه كبيع او ابراء
ولو ادعى فحق اليهود علم الخصم به اوفى الحاكم الذي حكم عليه حتى السماع مرة دينشاسن انما ليس حقا لان ما لا يثبت
ولا اليقين المردودة ولا تفساد او من انه ينفع به في حق لازم كالوقف يستألف لبالا رسله فادعى عليه
ولو ادعى لا قرار فحق المنكر اشكال ينشأ من ان الاقرار لا يثبت حقا في فضل الامر بل يقضى به ظاهرا وليس الاقرار
عين الحق وكذا لو قال بعد قيام البينة قد اقر لي بهذا وكذا لو توجه اليه بن المدعى عليه فقال حلفني عليه مرة وادان

عليه فقيما

عليه ففي سماع هذه الشكاك ولا يسمع الدعوى على العاصي والشاهد بالكذب لما في ذلك من الفساد العظيم . لو قال المكره قاتل
البينة امهلوني فلي بينة دافعه حتى احضرها اجل ثلثة ايام ولو قال راحي عن الحق علوفه لسمع واحلفا للمدعي على عدم الابراء
قبلا لا يستفاد ولو قال ابرأني عن اليقين لم يسمع ولو قال ابرأني مولاك استوف في الحال ولا يفتقر صحة الدعوى الى التفصيل من كل
وسيلة في النكاح ولا غير الا في دعوى القتل العظيم خطره وعدم استدراك ما يته فلو قالت هذا زوجي كفي في الدعا بالكم وان
لم يفتقر اليه دعوى تنفي من حقوق الزوجية ولو ادعى البيع لم يفتقر للضم لد الصحة ولو انكر الزوجية بعد اتمام المكن
في المطلاق فلو رجع سلمت للزوجية اليه ولو بقي على انكاره لم ينفى الدعوى الا باليمين فان نكل قضى عليه بالنكاح على احد
قول علما لنا وعلى الاخرية الثمن على الزوجية فاذا حلفت بنتا لزوجية وفيمكن الزوج منها اشكال ختامنا من اقرار على نفسه
تجربها ومن حكم الحاكم بان زوجية وكذا البحث لو كان المدعي للزوجية هو الرجل ولو ادعى هذه بنتا منه لم يسمع لا
ان يدعيه في ماله بغير اقراره ثم ينفق اليه وكذا لو قال ولدتها في ملكي لاحتمال ان يكون غرة او ملكا لغيره ولو اقام بينة بذلك
لم يسمع ما لم يثبت ما ليس ملكه وكذا البحث لو قال هذه ثمرة غنطى او هذه بيضة دجاجتي ولو اقر من في يد البغايا والثرمة
ان هذه بنت جاريته او ثمرة غنطى لم يحكم عليه لوقته بما يبا في الحكم المملد اما لو قال هذا الغزل من قطن فلان وهذا الخبز
من خنطه او هذا الدجاجة من بيضته فانه يحكم عليه بالملك المقتله . لو ادعى من يباع في الاسواق الحر لم يسمع منه ولو ادعى
الاعيان كلفا البينة ويجوز ثمر من يوجد في ايدي الناس من العبيد لظاهر اليد خصوصا مع سكوت العبد ولا يفتقر الى الاقرار
لو ادعى ديناً موجبا لسمعت دعواه وان لم يلزم به شيء في الحال ولسمع دعوى الاستيلاء والثدي ولو سلم ثوبا الى
فمنه فانه ما رواه ان يبعه بعشرة فانكره ان يقول له عليه ثوبان تلف فغلبه فحسه وان باع فعشرة وان كان بائنا
فغلبه ردة سمعت هذه الدعوى مع الثمن ود الحاجة . من ادعى بالانجيل عليه فغلبه به لعدم المنافع وما رواه الشيخ في الصحيح
من مضمون حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت عشرة كاتوا بكتبا ووسطهم ليس فيه الف درهم فقال بعضهم بضاكم
هذا الكيس فقالوا كلام لا فقال واحد منهم هو لي فلي قال الذي ادعاه وروى الجري فطعن عن ائمة بن عمر عن الشعبي
قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن سفينة انكرت في البحر فخرج بعضه بالغرض ما خرج البحر فبعض ما عرف فيها فقال اما ما اخرج
البحر فهو لاهله الذي اخرج وما اخرج بالبحر فهو لهم وهم اثنى به قال ابن اديبان ما اخرج البحر فهو لاهله وما
تركه اصحابه السينة فهو لمن وجد وما كثر ما ادعى عليه عليه السلام لا يميزه للبائع كالبعير يترك في غير كاد ولا ما في جبهه فانه يكون
لواجده وادعى الاجاع على ذلك **المطلب الثاني** في الجواب وهو اما اقرارا وانكارا او يكون وفيه : مباحث . لو قال المدعي عليه
لحن دعواك فخرج او افلان على اكثر من ماله استمرا او قال الشهود عدول لم يكن اقرارا ولو قال اعلمه عشرة ولا يثبتها
فان اقتصر على نفى العشرة كان ما كذا عن اليمين فيما دون العشرة لان المدعي للعشرة مدع لا جرائها المدعي ان يخلص على عشرة
الا شأنا نعم لو اضاف المقدار الى عقد بان يقولما شترت بعشرة فيقول ما استترت بعشرة او ما يقول كفى بخمسين فيجلفانه لم
باليمين لم يكن للمدعي هنا اليقين على الاقل للتناقض ب لو قال ربي سوى فلي عليه الا ان كان كفاه ان يقول لا يلزم في الاقرار
وان لم يقرض الثمن في الجواز ان يلزم ولا يلزم الا ان شغلوا وطالب بالبينة وينتد عليه وكذا لو ادعى عليه فقال لا يثبت عندي شيئا
لم يكلفا الخلف على عدم الاقرار لجواز الاستيفاء والاقرار ولو ادعى يميناً فقال لا يلزم من التسليم كفي في الجواب لجواز ان يكون رهنا
او مستأجرا فلما قام المال بالبينة بالمال وجب التسليم وكذا لو قال انه في يدي باجاء فاقول قول الما مع عييه لا قول ذي اليد
ولو فصل الجواب وقال ان ادعيت ملكا طلقا ولا يلزم من التسليم وان ادعيت رهنا فقال اخرا حسب لم يسمع ولو لم يوافق انكر
للمدعي عقيبها كما ان المدعي الدين فالوجه لجواز ان يكون ظرف بغير جنس وشبهه . لو ادعى شيئا وكان من هو في يده ليس بل هو افلان

انفذت الحكمة عنه سواء استدلنا بالحاضر الى غايب فان قال المذعي ان يخالفه على عدم علمه بان العري قال الشيخ رحمه الله لا
ولا يغرم ولو نكل قال لوجه وجوب خلافه لأن فائدة اليقين ظاهرة وهو الغرم ولو لم يسمع لا القضاء بالعين ولو نكل اوردت لانه حارس المال
وملكه باقرار غيره ثم المقلد ان انكره قال انما المذعي حكم بما وان لم يقل ذلك ولكن قال يستلحق حفظها الحاكم نحو وجهه عن المقر ولم
في ماله الكفره وعيقل ان نسلم الى المذعي ان لا مانع له وان يترك في يده اي لا يملكه الى قيام حجة لانه اقر الثالث وبطل اقراره بركه نصا
كأنه لم يقره الا قوله اقرى فان رجح المقلد وكل غلط بل هو في قبول ذلك منه اشكل ولو رجح المقر به وقال غلط بل هو في
فان كان في يده فلا قربا لقبول وان لم يكن في يده فلا قربا لعدم لانفا سلطنة اليد وهكذا كل من نفى عن نفسه شيئا ثم رجح فيه
قبل ان نفى لغيره او بعده لكن المقلد رذ الاقرار وان قلنا بقبول رجوعه وطلب المذعي احلافه فان كان قد حفظنا ولا فائدة الغرم مع الكفر
لم يكن له ذلك وان لم يكن حلفه او لا كان له احلافه وجزا ان يقر به ولو قال المقلد انما المذعي سلب اليه ولو قال انما ذلك ان
الحكومة الى الثالث ولو كان المقلد غايبا كان المذعي لاحلافه ايضا الغرم لا للقضاء بالعين ولو نكل اوردت اليقين ولو اقر بها
المذعي لم نسلم اليه لانه اعترف بها لغيره ويذكره نيمتها ولو كان مع المذعي بينة سمع الحاكم وقضى على الغايب وكان الغايب
على خصومته اذا حضر فله ان يقدح في شهوده او يقيم بينة يشهد له بلعريف المذعي ولو اقام الغايب بينة بان العري ملكه
ففي القضا له قولان مبتنيان على تقديم بينة الدخا والخارج ولما اقام ذواليد بينة يشهد للغايب بما سمعها الحاكم ولو
نصر بها لان البينة للغايب والغايب لم يدع هو ولا وكيله وانما الفائدة سقوط البين عن المقر اذا ادعى عليه العلم ولو ادعى
وكالة الغايب كان له اقامة البينة عن الغايب ولو ادعى رهن الغايب او اجارة فالأقرب سماع البينة عن الغايب
بالملاء لعل المقصود ولو اقام المقر البينة للغايب لدفع عذو البين عنه ثم حضر فصر على اعادة البينة وحكم بها
فان اقام المذعي بينة قضى له دون بينة الغايب لان الغايب اذا حضرها صاحب اليد نأبأ عنه وكان اليد للغايب
فيقضى للمتابع ولو اقام المقر بينة بالرهن والاجارة قدمت بينة المذعي ايضا لانه خارج ولو صدق ذواليد المذعي على ما
فاقام للغايب البينة بلللك اشترعت من المذعي ولم يكن على ذواليد غرم لان الجلالة انما حصلت بالنسبة لا بالقرار فان
اقر للغايب بعد تصديق المذعي لم يغرم المذعي لان رجوعه الى الغايب بالبينة لا بالقرار ولو اقر لمجبول ولم يفيقه لم يندفع
لخصومة عنه بل يطالب بالبيان او عيقل فان نكل حلف المذعي واخذ ولو اقر لصبي لم يجزى عن الخصم لانهما ولا يحلف للولي بل بالبيان
المذعي بالبينة ما يخرج الى البلوغ والرشد ثم عيقل القضي المجنون وكذا الوفا وهو وقع على الكفره وانفذت الحكومة عنه الابانة
ان لا يمكن تحليف المنسوب اليه نعم المذعي احلافه للغرم لو خرج المبيع مستحقا بالبينة فله المضي الرجوع على البائع لانه
كان صرح في نزع المذعي بانه كان ملاك البائع فالرجوع عدم الرجوع لا عتافه بكنز المذعي وانظامه ويحتمل الرجوع ان قال
انما قلت ذلك على رسم الخصومة انما هو لانه ملكي قال اسندت ذلك الى الشراء من البائع فالأقرب هنا الرجوع ولو فتم نزع
الملكية للبائع فلا الاول ولو اقام بينة بخارية كجارية ثم كذب نفسه فالولد فر وعليه قيمته لمولاه وعليه مهر الجارية وانما
الجارية فيجوز دفعها الى الاول ودفع البينة بشوق حكم الاستيلاء **باب** اذا ادعى على العبد والغريم مولاه سواء ادعى
مالا او جارية ولما ادعى جارية العبد واعترف المولى لم يستجب على العبد القصاص ولا يضمن المولى وطريق الحلف مطالبة العبد
بالجواب فان اعترف لمولاه اقصر منه والا كان للمجنى عليه في وقته بقدر الجارية ولم يملكه ان استوعبه **المطلب**
الثالث في البين والنظر في امور الدين في الكيفية وفيه مباحث لا يستحسنها الا بالله تعالى سواء كان الحالف
مسلم او كافرا وقيل يضمن في بين المجنبي اللفظة الجلالة ما يزيل الاحتمال لانه يبيح النور الها ولا يجوز الحلف بغير ما الله
الحامه به او الغالبه عليه كالرجوع لولد بالكتب المنزلة او الانبياء لوالامة لولا ما كن الشريعة اوليتي من الكواكب

او بغيره لا من مخلوقا فاما الله تعالى ولا من سواه ولا ما احسن الامنة عليهم السلام ولا من الكتب المنزلة ولا يحلف الخلف
 بالكفر ولا بالتقوى ولا بالطلاق ب ينفي الحاكم اذا توجب اليه على احدا ان يخوفه بالله تعالى ونفقه ويذكر العقاب الذي
 ينتهجه على اليه الكاذبة والعميد عليها فان يصح حكم عليه بمقتضى الشرع وان اصر حلفه بالله تعالى والي من اسما
 ولو راي الحاكم خلافا لذي يما يقتضيه دينه ارجح ان يقول في اليه ان يقول في الله تعالى فليحلف بغير
 الحاكم ان يلفظ بالقول والزمان والمكان وليس واجبا وان التمس المذمى ولا يعذر التاكل من التغليظ ما كمل ولا يقر عليه
 ولو حلف على عدم التغليظ لم يورع على المس والتغليظ بالقول مثل ان يقول قل والله الذي لا اله الا هو الرحمن الرحيم ان
 العالمات النافع المذكر المله الذي يعلم من الشر ما يعلم من العلانية ما لهذا المذمى ولا له فليحلف منه او يحلف
 من اللفاظ المشتملة على الله تعالى واما بالمكان فان يتخلفه في السجود والتمسدا والحرم والمواضع التي توجب الجراة على
 الله تعالى واما بالزمان فان يحلفه يوم الجمعة او العيد او بعد العرس وغير ذلك من الاوقات الشريفة ويلفظ عن الكافر المبرأ
 التي يقتدر فيها والائمة التي يعظمها ويعتقد عزمها د ينفي التغليظ في الحرق كلها وان قلنا الاموال فلا يلفظ فيها
 بادون نصابا القطع ولو انكر الميتة بغيره دون نصابا القطع لم يلفظ بميتة فان نكل يلفظ على العبد لا ينفى العتق
 ولا يلفظ على الخدم بخصوص الجوع وتعد بالخدم لوانتم الى احلاف الاخرين حلفه بالاشارة والايثار الى اسم الله
 ووضع يد على اسم الله تعالى في المصحف وغيره ويفهم بميتة على الانكار كما يعرفه نكاحه وينبغي ان يحلف بميتة من له عادة
 بفهم اغراضه واشاياته وروى محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الاخرين كيف يحلف اذا دعي عليه
 فاكفر ولم يكن للمذمى عليه يثبته فقال لا امير المؤمنين عليه السلام الحمد لله الذي لم يخرجني من الدنيا حتى يثبت للامة جميع
 ما يحتاج اليه ثم قال لا تتوكلن على ما في به فقال الاخرين ما هذا فرفع راسه الى السماء واشارة كتاب الله ثم قال الترتي
 برأيه فانوه باخ له فاقصده الى جنبه ثم قال على بدواة وحجفة فاتي بها ثم قال لاخ الاخرين قل لاخذ هذا لانه
 على مقدم اليه بذلك ثم كتب امير المؤمنين عليه السلام والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم
 الطالب العالم بالصار النافع المله الذي يعلم من الشر العلانية ان فلان بن فلان المذمى ليس قبل فلان بن فلان
 الاخرين حتى ولا طلب بوجه من الوجوه ولا سبب من الاسباب ثم منله وامر الاخرين ان يشربوا فامنع فالزمه الدين في
 الزاوية قضية في واقعة فلا يتعدى واما العمل على الاشارة لا ينفي الحاكم ان يحلفا حيا الى ان يعلو كفه الا حتى
 المعند كما يرضى والعاقر والمرأة المخدرة فستحلف الحاكم من ينوب عنه في الاختلاف والمحكم حبس المرأة انا توجهه
 على الحق وامتنعت من دانه كاله حبس الرجال شرط اليه ان يطابق الانكار وان يقع بعد عرض العاقر وان يكون
 القاضي الترتي للاخلاف غير المحامين النظر الثاني في الحالف وفيه ز مباحث بشرط فيه البلوغ وكال العقل والاختلاف
 والقصد وان يتوجه عليه دعوى بحجة في حقه فلا يمين في الرد اذا دعي على ما قال الشيخ رحمه الله لو قذفه بالزنا
 ولا يثبته فادعاه عليه جاز ان يحلف لينتبت الحد على القاذف وفيه نظر فلا يمين في حد ومنكر الشريعة يحلف لاسفا
 الغرم فلو نكل او رد حلفا المذمى وثبت الغرم دون القطع وكذا لو اقام شأ هذا وحلف ولا يحلف القاضي والشاهد اذ لهم
 الى الكذب دعوى فاسد نعم لو ادعى على القاضي الغرم وثبت اليه وحلف في انكار النسب النكاح والعتق والرجعة
 ذلك كما يتوجه الجواب عن الدعوى فيه ويثبت اليه في حق كل مدعي عليه سواء كان مسلما او كافرا عدلا او فاسقا جلا او اذ
 لو ادعى القضي البلوغ فصدق بغير بين مع الاحتمال ولو قال لا تصبني لم يحلف بل ينظر بلوغه ولو ادعى القضي للمشرك
 انه استنبت الشعر بالعلاج مع الاحتمال صدق لا يحلفا الوهي على نفي الدين عن الميت لانه لو اقر لم يقبل اقراره وكذا لو

الوكالة لم يحلفه الوكيل على نفي العلم لأنه لا نور بالتسليم اليه مع الاعتراف بالوكالة وللخصم ان يحلف الوكيل على نفي العلم بأنه
ما غزله وهل لو اكل الخصومة اقامت البينة على كونه من غير حضور الخصم الا قريبا ذلك وان كان حلفا على الخصم لأنه ثبت
حق نفسه د اليه بما يتوجه على المنكر وعلى المدعى مع ردة المنكر والحاكم عند النكر على رأي ومع الشاهد الحاكم
ومع الثبوت في دعوى الدم اما المدعى ولا شاهد فلا يمين عليه فان ردة المنكر او نكل حلفا للمدعى فان نكل سقطت
دعواه وان حلف المنكر فالمسهور سقوط الدعوى عنه سواء اقام للمدعى بينة بعد ذلك او لا ولا يحل له مطالبة
بعد ذلك بشئ ولا يسمع بنيته وقال المفيد رحمه الله اذا التمس المدعى بين المنكر فحلف له ثم جاز المدعى بينة يشهد له
بحقه الذي حلف عليه خصمه الزم الحاكم الخروج منه اليه اللهم الا ان يكون المدعى شرط للمدعى عليه ان يمين عنه كما عليه
او يرضى بيمينه في اسقاط دعواه فان اشترط له ذلك لم يسمع بنيته من بعد وان لم يشترط له ذلك سمعت والوجه
الاول ولا خلاف انه لو اقر بالمنكر بعد يمينه بالدعوى وندم على كذبه فانه يطالب ان كان قد حلف لا يمين على
الوارث اذ ادعى عليه بحق على مورثه الا ان يدعى عليه العلم بموت المورث والعلم بالحق وانما في يده ما لا ولو ساعد
المدعى على عدم احدها لم يترجعه على الوارث بين ولو كانت له بينة فاعرض عنها وطلب احلاف المنكر كان له ذلك وكذا
لو قال سقطت البينة وقفت باليمين فان رجع بعد الاحلاف لم يكن له ذلك وان رجع قبل قبل ليس له ذلك ولو قيل بانه
يجاب الى ذلك كان وجهه وكذا البحث لو اقام شاهدا واحدا وترجعت عليه اليه فطلب احلاف المنكر واعرض عن شهادته
ولو نكل المنكر حينئذ حلف للمدعى ان قلنا بعدم القضا بالنكر فان حلف ثبت حقه والاستقط ولورة اليه فكذلك
لو ادعى ملبدين وهو معسر جاز ان يحلفا انه لاحق له وروى واجبا ان عرفنا ~~بشأن~~ في المحلوق عليه
وفيه ذم مباحث ا يحبان يحلف على القطع والبث في كل فعل ينسبه الى نفسه نفيا كان او اثباتا وكذا على الانساب
المنسوب الى غيره ولو حلف على نفي فعل الغير حلف على نفي العلم فيقول لا اعلم على مورد دينا ولا اعلم منه جناية وبما وهذا
القسم في الحقيقة راجع الى الاول لا يجوز له ان يحلف على البت والقطع الا مع العلم ولا يكفي عليه الظن ولا الخط وان علم
الترتيب عليه ولو قبل القبض وكذا حلف على نفي العلم لا على نفي العلم ولو نفي عن عبد ما يوجب ان يشأ يحلف على نفي
العلم ايضا وفي نفي اتلاف بهيمته التي قصر بغيرها بحسب البت البينة يتلف الخالفان كان محقا وان كان مبطلا
فالنية بنية المحلوق له ولو ترجع حينئذ لم ينفعه التورية وضربا يمين الى ما حلفه الحاكم عليه ولو استثنى بالبينة
وسمع الحاكم استعدا اليه منه وان لم يسمع لم يثبت الاستثناء ولو كان الحاكم يرى الشبهة مع الكثرة لم يكن له ان يحلف
عند الحاكم على نفي الزوم بيا وبلا اعتقاد نفسه بل اذا الزمه العلي ما لا زما ظاهرا وعليه تحليفه وهل يلزمه بلنا
فيه نظر والاقرب بانه ان كان محتملا لم يلزمه وان كان مقبلا لزمه د فانه اليه قطع المناقعة لا ابرار الزمة
في نفس الامر ولا يستحق الخالف ما حلف عليه اذا كان مبطلا لو قال المدعى كذب شيودي بطلت البينة وهل يطل
فيه نظر ينشأ من عدم استلزام الاحار بكذب اليهود الاحار بكذبه في دعواه لاحتمال ردة القسم ولو امن غير
علم وهو الوجه فاذا قلنا لا يطل دعواه لو ادعى عليه الخصم اقراره بكذب اليهود و اقام شاهدا لم يكن له ان يحلف
لان التفتية المقصدا بطل الدعوى ولو اشتهع المنكر عن الحلف وقال حلفي مرة في هذه الواقعة فيحلف على انه حلف
ففي لزوم ذلك اشكال نعم لو اقام بينة سمعت فان قلنا بالقول لو ادعى المدعى انه حلف في مرة على اني ما حلفه فيحلف
على انه ما حلفني احتمل عدم الاجابة لادائه الى التسلسل لو ادعى صاحب النصاب بانه في ثلث الحول او افرج
ان كره او انقصان المحقق في الحرف قبل من غير بين وكذا لو ادعى الذي لا سلام قبل الحول ولومات وعليه دير عبط

بالتركة لم ينتقل الى الوارث وكانت في حكم مال الميت على ما تواتر النسخ والافرى عنى الاشغال الى الورثة وينقل حق الوارث كالرهن
ولو حصل ثمار بعد الموت فالقربان للوارث ولو لم يحط الدين اشقل ما فضل عن الدين وعلى التقديرين للوارث لموته
لان قائم مقامه فاذ ثبت له حق نقل حق الدين لا يجوز ان يحلفا انسان ليثبت ما لا يكون فلو ادعى غريم الميت ما لا
على اذ مع شاهد فان حلفا الوارث ثبت وان امتنع لم يحلفا الغريم ولو ادعى رهنا واقام شاهدا انه الرهن لم يكن له ان
يحلف بل ان حلفا الرهن نقل حق الرهانة به والافلا ولو ادعى طعة الورثة ما لا للميت واقاموا شاهدا حلف كل واحد
مع الشاهد فيثبت الدعوى بعد حلفهم اجمع وقيم المدعى بينهم على الفريضة وان كان وصية شتموه على حسب ما علققت
الوصية به ولو امتنعوا اجمع لم يحكم لهم بشئ ولو حلف بعض وامتنع الآخر من اخذ الخالف قد رضيت العين ولم يكن
للممتنع شئ ولا يشارك الخالف فيما اخذ ولو كان بعضهم صغيرا ومجنونا اخرضيه الى بلوغه او رشده فان حلف بعد ذلك
اخذ والافلا ولو مات قبل كانه لو ان الخلف واستيفار حقه ولو ادعى طعة على واحد حقا او حقرا متفقة او مختلفة
فانكر ولا يثبتة كان لكل واحد منهم بين ابتراده ولو رضى الجميع منه بين واحد من الجميع فالوجه للجواز ونقل ابن ادریس
عن قوم كانوا من اخري انه لا يجوز للمالك ان يقتصر على بين واحد من اربعة البين مع الشاهد وفيه به
بجنا يقضى بالشاهد والبين في الاموال كالدين والقرض والفضة في عقود المعاوضات كالبيع والتصرف والصالح
والمساقاة والمنارعة والشركة والاجارة والقرض والهبة والوصية للموالية الموجبة للدية كالخطا وشبه العمد
وقتل الاب ولد والحر العبد وكسر العظام والحامض والمأمومة وبالجملة كل ما هو مال او ما المقصود منه المال وهل
يقبل في التكاثر اشكال اقرب القبول في طر فالمرادة دون الرجل ولا يقبل في الخلع والطلاق والرجعة والقذف والمقاصص والا
والرجعة عند الرضا والولاية والعق والتبني والمكاتبه والنسب والوكالة والوصية اليه ويمر بالنساء والامان
فان قلنا باساقاله الى الموقر فعليه ثبت بالشاهد والبين وهو لا قرب ولا فلا ب لا يجوز ان يحلف مع الشاهد الا
مع العلم ولا يجلد الخفر الشاهد وان كان ثقة كل موضع ملقمان والبين فانه لا فرق فيه بين المدعى المسلم والكافر
والفاسق والعدو والرجل والمرادة لرادى السرقه واقام شاهدا جانا يحلف له لغرم المان لا للحد ولو ادعى انه ربح
سهم عددا فقتل اخاه ثم نفذ الى اخيه الا فرقت له خطأ واقام شاهدا يحلف ليثبت اليه في الخط ولا يثبت احدا بالبين مع الشاهد
ليشترط في البين مع الشاهد ما يشترط في الايمان من كان الخالف وتوحي البين الحاكم غنى المتنازعين ومطابقتهما
الدعوى وليشترط زيادة على تقدم شهادة الشاهد اولا وثبوت عدالة ثم البين بعده لا فليبدأ بالبين قبل شهادة
الشاهد وقبل التعديل لم يقيد بها واقفر الخا عاده الشهادة والتركة الا قربان القضا رتبتم بالشاهد والبين
لا بصد منفرقا فلورجع الشاهد غرم التصديق قريب من هذا بحث في التركة لو رجع التركة خاصة ففي الغرم له اشكال يشأ من ان
القضاء بالشهادة او بالمع التركة لو ادعى عبدا يدين انه كان ملكه ثم اعطقه فانكر الميث واقام المدعى شاهدا قال النسخ
دعه الله يحلف مع شاهده ويتنقذه وفيه فطر لانه يثبت الحرية دون المان ولو قال هذا الجارية ملكوكني وولد فاشنى
ولدت في ملكي واقام شاهدا حلف وثبت المستولد ويثبت للجارية حكم ام الولد باعتبار انه ففتق عند موته من نصيب الولد
ان عاده اليه ولا يثبت نسب الولد ولا حرته لو حلفا الورثة مع شاهد واحد على دين لموتهم استحقوا فان نكل بعضهم سخط
الخالف نصيبه ولا يشارك التاكل وليس للولد التاكل بعد موته الخلفا ما لو مات قبل التاكل كان لولده ان يحلف وهو حجب عما
الشهادة فيه اشكال ولو كان فيهم غائب حلفا اذ احضن غير عادة الشهادة وكذا اذا بلغ الصبي منهم لم عقل الجنون
ولو جاز الوارث التاكل لبنا هذا في فاذا قرب وجوبا عادة الشهادة لا سيما دعوى جديده ولو ادعى شخصان الوصية لم يخلف لحد

مع الشاهد والا فغايب فحضر افتقر الى عادة الشهادة لان ملكه مستقل بخلاف حقوق الوثقة فانه انما يثبت له الشخص
 وهو الميت ط لو حلف بعضهم مع الشاهد احتل بنصيب الغائب من يد المتدعي عليه وعده ولا شركة للغائب فيما اخذ الحضران من
 الدعوى دينا اما لو كانت عينها واخذ نصيبه منها بالشاهد واليمين فكل الغائب فاحضر وامتنع من اليمين اخذ نصيبه مما اخذ
 لو ادعى الوارثان عينها فقامت بشهادتهما فصل الحكمان للاختراثة ولو اقام احدهم شاهدين باشرع بنصيب المحزون والنصيب
 ونصيب الغائبان كان عينا وفي الدين في اشرع بنصيب الغائب لاحتلاله لو ادعى بعض الوثقة ان المكتسب وقف عليهم ملكا وعلى ا
 واقاموا شاهدا حلفوا معه على ما اخترناه من قبول الشاهد واليمين في الوقف ويقضى لهم فان اقتصروا بنصيب معين منهم من
 للغير بنصيبا لمعيين للوقف بالوقفية لكن لا يسمع دعواهم في الوقف لو كان هناك دين مستوعب ولو فضل بعد الدين
 شئ كان نصيبا للمدعيين للوقف من الفضل وقفا ونصيبا لباقيين ميراثا وكذا ما يجبا واجه من الوصايا ولو حلف بعض
 نصيبا الخالف وقفا وكان الالة طلعا يقضى منه الديون والوصايا والفاضل يكون ميراثا والحاصل من الفضل للمدعيين المشي
 من اليمين يكون وقفا ولو انقضض الممنوع كان للنظر الذي ياخذ بعدة الحلف مع الشاهد ولا يسطر ابتاع الا وحتم وكره
 احدا لثلاثة ان اباؤهم وقف عليهم وعلى الادم على الترتيب وحلفوا مع شاهد واحد ثبت الوقف ولا يفتقر البطلان الثاني بعد
 الى استنافية بين وكذا لو انقضضت البطلان وجاز الى الصالح او الفكرة ولو مات واحد من الخالفين فنصيبه للباقيين لا يفتقر
 ترتيب والا قربانه لا يجاز الى تحديد ولا خلا فلا يتم خلفه الا على الجملة ويشكل سقوط اليمين عن البطن الثاني لانهم اخذوا
 للثمن من الوقف فلا بد من التحديد لانهم لا يستحقون بين عيهم لما وقفنا ان البطن الثاني ياخذ الحق من البطن الاول
 فانه لا يبين عليهم بعد احلاف البطن الاول ولو نكل البطن الاول فالبطن الثاني لا يستحقون ان لم يحلفوا فان حلفوا
 استحقوا ان قلنا انهم ياخذون من الوقف وان قلنا ياخذون من البطن الاول لم يحلفوا البطلان حتى لا يلبس النكل
 ولو حلفوا واحد ثم ما فخره الوقف ان يكون للاخرين لكنهما ابطلا حقه بالنكل فيحتمل صرفه الى اول الخالف لا لآخر
 الاخرين بالموتى لنكلهم وصرفه اليهما ويستحقان بين الميت وبطلان الوقف لغدر مصرفه واما نصيبا لباقيين
 فالاقرب بايجاب الحلف عليهم ولو ادعوا الوقف على الشريك بينهم من اولادهم وحلفا الثلاثة ثبت الوقف فاذا اولادهم
 ولدهما والوقفان باقيا بعد ان كانا ثلاثا ووقوف ربع التطفل ونماؤه فان بلغ وحلفا يستحق وان نكل قال الشيخ رحمه الله
 يرجع ربه الى الاخوة لانهم انبغوا الوقف عليهم ما لم يحصل التراض وبامتناعه جرى مجرى المعدوم وفيه نظر فثبت ان اعترف
 الاخوة بعد ما استحقاقهم اياه ولو قال المتدعي عليه ردوة الى فلا طالبه غيري لم يرد اليه وقد اشرع من يده بحجة ولو ما
 احد الاخوة قبل بلوغ الطفل غزل له الثلث من حين وفاته الميت لان الوقف صار ثلاثا وقد كان له الربع الى حين
 الوفاة فان بلغ وحلفا اخذ الجميع وان كان الربع الى حين الوفاة فان بلغ وحلفا اخذ الجميع وان ردة كان الربع الى حين الوفاة
 لورثة الميت والاخرين والثلث من حين الوفاة للاخرين وفيه اشكال يا لو ادعى قبل العمل واقام شاهدا لم يحلف
 معه ان كان العدم وجبا للقصاص نعم يكون سببا اذا الواحد لو ان حلفا لقصاصه ولو ادعى قبل الخطا حلف مع الشاهد
 بمينا واحدة فانكرت فاقام شاهدا حلف معه لاثبات ما لا يثبت فلو ادعت المرأة الخلع لم يقبل الشاهد بين اثباتها
 يقصد فسخ النكاح وليس الا ب اذا اقام المدعي شاهدا واحدا غير بين الحلف معه وبين اقامته شاهدا فربما
 شاهدا واحدا فامسكوا ان احثا والا فهو مستحلفا فامسكوا ثم اختار اباؤهم ما به وحلفوا قال الشيخ رحمه الله لا
 له لان من بذل اليمين لحضه لم يكن له ان يسترقها الى نفسه بغير ما فان اختار ان يضم على يد ويحلف المنكر
 فان حلف المنكر سقطت الدعوى عنه وان لم يحلف فقد تكلم لا يقضى عليه بالنكل على اقرى القواين ولا مع اقامة الشا

بل يرد اليه بين اليه اذ ليست هذه اليه التي بذلها فان هذه بين الرد يقتضيها في الاموال وغيرها وبذلك بين مع الشاهد لا يقتضي
 الاموال به لو باع زيد واقبل عمر ما دعي طالبها فقام زيد شاهدا واحدا يشهد بانها من خاله اليه وصدة عمر وعلى ذلك فالأثر
 احلاف زيد مع شاهده ولو امتنع او مات فالأثر باحلاف عمر فان خاله نقلها الى زيد بجمع وغيره او انه اقر بها المطلب
 الرابع في النكول وفيه طمباحث ا لا يتم القضاء بالنكول على اقوى القولين بل حكم النكول بردة اليه على المدعي وبطلان حتى
 النكول من اليه حتى لا يعود وانما يبطل حقه اذا تم النكول وانما يتم ذات صح و قال لا احلف وانا ما كل ولو سكت بعد عرض القضي
 عليه اليه عرفه القاضى ان اذ عرض عليه اليه نكلا وامتنع بسكرت وغيره استوفى الحق بين المدعي فاذا فصل القاضى ذلتها
 قد قضيت بنكوله لم يكن له الحلف بعد ذلك وقال لو قال المدعي احلف في كذا القضاء بالنكول ولو اقبل على المدعي ورحم فقال النكول احلف
 قبل ان يقول الحاكم للمدعي احلف فالأثر بان الحكم ينقد ب كل من منع حكما فيها بالنكول وان لم يرد الرجوع الى اليه وقال لا احلف
 في حكمنا المدعي عليه ولا نكر الى اليه بعد ذلك بل لا يجمع دعواه الابينة وان طلب الاموال الاخر ليشكر الحسابات المنكراته لو طلب
 الاموال لم يجب اليه لان الحق عليه بخلاف من الخوة لو اقام المدعي شاهدا واحدا وطلب الاموال عن اليه اسهل ولو نكل لم يجمع
 منه اليه ولا دعواه الابينة كاملة واما احلفا للمدعي فهو كالحكم لا كالبينة فلا يثبت في حق غير الحالف لو مات من
 لا وارث له فالامام وارثه فان شهد الحق شاهد لم يحلفا لامام بل يحلف المدعي حتى يعترف ويؤدى او يحلف ويصرف ولو اتى
 الرضى على الوارث ان الرضى او الرضى لا ينفرد لم يحلف الرضى ولا الفقراء لعدم تعيينهم بل يجب على الوارث حتى يحلفا ويعترفوا بالمدعي
 وفي الطفل ديا على اخوانه ونكل امرؤ اليه على الرضى بل يورثه الى ان يبلغ الطفل فيحلف د كل ما هو مال والمقصود منه
 المال في المدعي البينة فان عدم احلفا للمدعي عليه فان لم يحلف بردة اليه على المدعي فان نكل سقطت الدعوى وما هو ليس بال
 ولا المقصود منه المال كالنكاح والطفل والفقير والتب وغيره لا يجب على المدعي البينة فان عدم ما ضل المنكر فان لم يحلفا
 اليه على المدعي ولا يحلفا يصاحبه شاهد واحد يحكم له بشاهد وامرأتين . يكفي مع النكاح الحلف على نفى الاستحقاق فلو ادعى
 عليه غصبا او اجارة فقال له اعصب ولم استأجر قيل ان الحلف على وفق الجواب لانه لم يجب ببالا وهو قادر على اليه عليه
 وقيل له ان يحلف على وفق الجواب وعلى نفى الاستحقاق لو ادعى المنكر الا برأا والا فبما نقب مدعيا والمدعي منكر ا فكيف
 المدعي اليه على بقاء الحق وان حلف على نفى ادعاه الخصم كان ابلغ وليس لانا . كل ما توجه الجواب عن الدعوى فيه
 توجه معه اليه ويقضي على المنكر مع النكول واليه كالتقوى والنكاح والتب وغيره لان المشهور عليه ان يمتنع
 من التسليم حتى يثبتا لعارض ولو لم يكن عليه بل الحق شاهد قبل لا يزم الانهاد ويحتل الرجوع حتى لمن توجه اليه عليه
 مع الانكار ولا يجب على المدعي دفع الحجة مع القضي لاحتمال غرور القضي سخما ولا على الباع دفع كتاب الاموال الى المدعي
 لانه حجة له على الباع الا انه فيرجع عليه باليهين لو خرج المبيع مستحقا **المطلب الخامس** البينة والظنية
 فامر من لا بد من التواضع وسياق في كتاب الشهادات ان شاء الله تعالى **النظر الثاني** في صادم الدعوى وفيه قسم
 في دعوى الاملاك وفيه من يجنا اذا اتعا عليها فان كانت بين يدها علمها ولا بينة قضى بها بينهما نصف بعد
 ان يجتالما اذ كل واحد مدعي في النصف مدعي عليه في النصف الاخر وبدا القاضى في الحلف بين راء او بمن توجه القرة فان
 حلفا لو خلا استقرت العين بينهما فيحلف كل واحد منهما على النفي فلو حلف واحد ونكل الثاني رد اليه على الاول فيحلف على
 الاثبات في النصف الاخر لان هذه بين المدعي المدعي الاول الذي بدأ به القاضى حكما او بالقرعة فيعرض
 على الثاني بين النفي واليهين المدعي المدعي الاول الذي بدأ به القاضى حكما او بالقرعة فيعرض
 لصالحه فيما حق ولو قال والله ان النصف الذي يدعيه ليس فيه حق والنصف الاخرى كفاءه ولو كانت اليه في يد

احكام حكم بالثبوت مع مبينه ان التمس الحضم ولو حلف الاخر وقضى بما ولو كانت في يد التمس حكم بالثبوت مع مبينه ان التمس الحضم ولو حلف الاخر وقضى بما ولو كانت في يد التمس
 بعد الاحلاف من التمس عليه وعلى الثالث البين لو ادعى الحضم عليه بالملك لطائفة الغرم مع الاعتراض فلا للقضاء بالبين ولو كان
 الثالث هي الاقضى بما بينا بضمين بعد ان يحلف كل صاحبه ولو كبرها اقرت في يده وحلف لها ان ادعى عليه العلم ولا يجب عليه
 نسبة التمس الى نفسه ولو قال للثبوت لا امكيا او لا اعرف صاحبها او هي لاحكامها ولا اعرفه عينا فالحكم للقارح وحلف
 من خرجت القرعة له فان حلف الاخر فان نكلا قسمت بينهما ولو ادعى احدهما النصف فصفه وادعى الاخر النصف الاخر فحكم
 حكم الاول بالنصف واحلف الثالث للثاني وليس للثاني حلف الاول ب لو ادعى كل واحد منهما جميع البين واقام بينتين
 فان امكن الجمع بين البينتين جمع وان تعارضا بان يشهد احدهما ان هذه البين لزيد ويشهد الاخرى اننا بعيننا العرف فان كان
 البين في يدهما قضى بما بينا بضمين لان يد كل واحد على النصف متدا فامينة فيقضى له بما في يد غيره اذ البينة بينة الخارج
 على اقرى القربى خلا ليمع بينة كل واحد منهما اعلمنا في يده بل علمنا ما في بعضه وحلف كل واحد على النصف المحكوم له به او
 له من غير بين الاقرى عندى الاول مع احتمال الثاني وان كانت في يدهما الفضا للمخرج ان شهدا بالملك المطلق او شهدا
 بالتب الذي ايد حكم الذي ايد سواء كان السبب ما ينكر كالبسع والصناعة لو لا ينكر كالساح وقال ابن ادريس قضى للمخرج
 ايضا ولا يجب له والثاني قول اخر للشيخ رحمه الله انه يقضى للثبوت دون الخارج لان له بينة ويبدأ ولا تملك عليه حكم قضى له في
 دون الخارج والى السمس قد منها فافى استحقاق صاحبها فطر ينشأ من تسايط البينتين عند القارح فيبقى كالزور رقم ومن علم
 التسايط مع رجحان احديهما فيحكم بالترجح كالزور من خبران واحدهما ارجح فانه يعمل بالارجح وليفقط الاخر كذلك البينة
 الراجعة يعمل بها وليفقط الاخرى وان كانت في يد ثالث قضى لارجح البينة فان تساوا فافى كثر عدده فان تساوا
 اقرع بينهما فمن خرج اسمه احلف وقضى فان امتنع من خرجت القرعة له من البين احلف الاخر وقضى له وان نكلا قضى
 بالسوية وقال في المبسوط ان شهدا بالملك المطلق قضى بالقرعة وان شهدا بالملك المقيد يقسم بينهما ولو شهدت احدهما
 بالتقيد والاخرى بالاطلاق قضى بالتمتداده للبيعة دون الاخرى والاخرى اقرب الى المنفرد وان كان الثاني ليس بعيدا من التصديق
 وعلى القول الاول هل يقصر من قضى له بكثر العدالة والشهد الى بين الاقرب ذلك ولو لم يكن لاحدهما بينة وقال من هي
 ليست لي ولا اعرف لمن هي احتمل القسم والقرعة ولا بد من الاحلاف على التقديرين ؟ يتحقق التعارض بين الشاهدين
 والشاهد والمرأتين ولا يتحقق بين شاهدين وشاهد وبين ولا بين شاهدين والمرأتين وسأهدين بين بل يحكم بالشاهد
 والشاهد والمرأتين دون الشاهد والبين د يحكم بالقرعة اذ كان في يد ثالث واستوت البينتان عدالة وعدة مع بين
 من خرجت له القرعة لا فرق في سوى ذلك مما يتجمل الجمع وقع التكاذب مكرها كالو شهدت احديهما بالموت في وقت والاخرى
 بالحياة في ذلك الوقت بعينه وبان ما يتجمل الجمع بل يتوهم بتحويل كالو شهدت على الملك طائفة فاحتمل ان يكون كل واحد سمع منه
 او سرق او غيره وكل موضع قضينا فيه بالقسمة فاما هو في موضع يمكن فصمافه كالا موال وان كان لا يحكم فيها بالقسمة كالتسوية
 والعبد اذا اراد بالقسمة هنا تحضير كل واحد منهما بضمين البين وان كان النصف متساويا اما ما لا يكون فيها التضمن فان الحكم
 فيها القرعة كالو تدعى اثنان زوجة امرأة او نسب ولد ل و اقر الثالث بما لاصحها مع تعارض البينتين المتساويتين
 عدالة وعدة وهل ينزل اقراره منزلة البينة حتى يترجح به البينة ان قلنا يترجح بينة ذي اليد او يترجح الاخران قلنا يترجح
 بينة الخارج فيه فطر فان قلنا ان اقراره ليس كاليد فلا يترجح به صاحب التصديق الاقرب لعدم لان هذه به مستحقة
 الازالة بالبينتين ر اذا تساوت البينتان في التامع تعارضا وكذا ان اطلعتا التامع او اطلعت احديهما وعينت
 الاخرى بالتمتداده الى الملك لزيد منذ سنة وشهدت الاخرى لعمر منذ سنتين فلا قدم او الى اهل السكا

وان كانت المتأخرة قد شهدت بالتبليغ أيضاً ولو كان التوقيع في جانب واليد في الجانبين فحينئذ يرجح التوقيع واليد والتساوي فلو كان
 شهد بالبينة بملكه بالاسم ولا يتغير من الحال لم يسمع واقترع الى ان يقول وهو ملكه من الملك ولا يعلم له غيره ولو قال لا
 ادري نال الامر لا لم يقبل ولو قال اعتقد انه ملكه بغير الاستحباب فالوجه القبول ولو شهد بانه اقرب بالاسم ثبت الاقرار
 واستصحاب موجب الاقرار وان لم يتغير الشاهد للملك في الحال ولو قال للدعي عليه كان ملكه بالاسم والاقرار بانزاع من
 وكذا لو قال الشاهد هو ملكه بالاسم استراه من المدعي عليه بالاسم كان ملكه بالاسم والاقرار بانزاع من يد وكذا لو قال
 الشاهد هو ملكه بالاسم مع ولو شهد انه كان في يد المدعي بالاسم قبل وجود المدعي لم يلزم له ولو قال كان ملكه بالاسم استراه
 من فلان غير صاحب اليد لم يسمع بالم يسمع اليه انه ملكه في الحال فان سراه من فلان لا يكون حجة على صاحب اليد بخلاف لو قال
 استراه من صاحب اليد ولو قيل الى البينة لو شهدت على الملك بالاسم قبلت وان لم ينضم اليه ملكه في الحال كان حجة البينة
 على اقراره بالاسم البينة لا توجب للملك لكن يكشف عنه من ضرورة التقدم ولو لم ينضم على اقامة فلو كان المدعي
 دابة فتأجها الذي نتج قبل اقامة المدعي عليه وما نتج بعد اقامته وقبل التعديل للمدعي والتميز الظاهر على التجربة
 كذلك وكذا جنين الامة ولا يعتبر انفضاء النتائج والتميز والجنين بل حتى يتحقق وجوده قبل الشهادة وان كان في بطن
 الدابة والامة فهو للمدعي عليه لا مكان انضاله في الملك بالوصية وهذا كله في البينة المطلقة التي لا يتغير من الملك
 السابق ومع هذا التقريب اذا اخذ من المشتري حجة مطلقة رجوع على البايع ولو اخذ من المشتري جع الاول ليضاهى كل طرفة
 اذا لم يدع على المشتري نالة ملكه منه على ان الملك سابق فخطابا للبايع بالتمسك وتجب بعض الفقهاء في تركه في
 به حصل قبل البينة وبعد الشراء ثم يرجع على البايع والاقرار بان يقال لا يرجع الا اذا ادعى هذا سابق على شرايه
 لانا قد بينا ان البينة لا تقتضي الزوال لاسم الرقب ولو ادعى على المشتري انه اذنت الملك فانكر وكما ثبتت على ارائه
 فلا رجوع له ولو ادعى ملكا مطلقاً فشهد به الشاهد في كالتبليغ لم يقبل لكن ان اراد المدعي الترحيم بالسبب وجباً على
 الشهادة بعد دعوى السبب لان ذلك السبب قبل دعائه لغو ولو كان الشاهد سبباً غير السبب الذي ادعاه للمدعي
 تناقضاً لدعوى والشهادة فلا يسمع في السبب والاقرار بما في الملك ح لعلنا في تقديم بينة ذي اليد على
 الخارج او بالعكس فلو ان سبقا فان قلنا بتقديم بينة ذي اليد قبل يسمع دعواه وبينة التجهيل قبل ادعاء الخصم
 لا عرف لا محالة في ذلك ومنع اكثر الجمهور منه اذ لا بينة الا على خصم وطريقه ان ينصب لنفسه خصماً والاقرار
 عندى بالمع بينة لفائدة التجهيل ولو كان له خصم لا بينة له فاراد اقامة البينة لدفع اليه عن فيه احتمال
 انها لا يسمع اذ الامل في جانبه اليه وانما يعود الى البينة حيث لا يكتفي اليه والوجه عندى المتاع كما يسمع بينة
 المودع وان قدر على اليه وكذا للداخل اقامة البينة بعد اقامة المدعي البينة قبل التعديل ولو اريد به
 بينة المدعي ثم اقام بينة فان ادعى ملكاً مطلقاً فهو بينة من خارج وان ادعى ملكاً مستنداً الى ما قبل اذ اريد
 وزعم غيبوبة بيشه فمضى بينة خارج او داخل فيه نظر ينشأ من بقاءه وانه الداخل والهبة لشهده بالملك
 المستند الى ذلك الزمان ومن كون تلك اليد قد انضمت القضاير بالمال اقام بعدا لقضاير والما اقام بعدا
 باحتياط لان اذ انما قبل الازالة والتسليم كان بينة بينة داخل ط لو اقام الخارج بينة على الملك المطلق واما
 الداخل بينة على انه ملكاً استراه من الخارج قد تمت بينة الداخل على القراين والاقرار به يزال يد قبل اقامة البينة
 لا عتق ولا قول بالملك وكذا لو ادعى على ابرار من الدين ان يرفع المال فاذا اثبت الابرار استعاد ولو كانت بينة حرة
 سمعت قبل اذ اقامه ولو ابرار غير ملك في يد المدعي لم يسمع بعده دعواه حتى يدعى بتلقي الملك من المقر ولو اصابه بنفسه

ايضا وان قد منبته الداخل فو لدعي التصف فاستقرت بينهما ولو كانت في يد ثلثه فادعي احدهم التصف والا فادعي
 والثالث الستين في ذلك واحد على الثلث لكنهم يتصادقوا في كيفية التملك ولا تقاض وبقض في يد صاحب الستين
 اخل لدعي التصف وكذا لو كانت له المينة بذلك به لو كانت اذارة في يد ثلثه فادعي احدهم الجميع والثاني التصف والثالث
 الثلث ولا مينة قضى لكل واحد باذنه وهو الثلث فيحلف مدعي التصف والثلث المستوعب ومدعي الثلث والمستوعب
 لدعي التصف وليس لدعي الثلث بين على احد لان حقه باجمعه في يده وان كان لاحد مينة فان كان هو مدعي الكل اخذ
 الجميع وان كان مدعي التصف اخذ وقسم الباقي بين الاخرين نصفين لصاحب الكل الستين بعين بين فيحلف على
 الستين فيحلف الاخر على الربع الذي اخذ جميعه وان كان مدعي الثلث اخذ والباقي بين الاخرين نصفين لدعي
 الكل الستين بعين بين فيحلف على الستين الاخر ويحلف الاخر على جميع ما اخذ ولو اقام كل واحد مينة فان حكم المينة
 الداخل فالحكم كالو لم يكن مينة لان لكل واحد مينة ويد على الثلث وان قد منبته الخارج سقطت مينة صاحب الثلث
 لانها داخله والمستوعب الربع ثمانية يد بعين مائة والثلث الذي في يد مدعي التصف لقيام المينة المستوعب به والربع مما
 يد مدعي الثلث اذ لا ياترعه فيه سوى مدعي الثلث وهو داخل وبقض الستين في يد مدعي الثلث فيقرع بين المستوعب
 ومدعي التصف تصادم البينتين فيحلف من خرج بالقرعة ويقضى فان اشيع احلف الاخر فان امتنع قسم بينهما
 وبقض الستين في يد المستوعب لدعي التصف فيحلف للمستوعب عشر ونصف من اثني عشر ولدعي التصف واحد ونصف
 ولو كان في يد غيرهم واعترفاته لا يملكها ولا مينة فالتصف لدعي الكل لعدم المنازع ويقرعه بينهم في التصف الباقي فان خرج
 الثلث حلف واخذ الثلث ثم يقرع بين الاخرين في الستين من خرج له القرعة حلف واخذ ولو اقام كل واحد مينة فالتصف
 المدعي الكل لعدم المنازع والستين اذ لا يتنازع مدعي الكل مدعي التصف والثلث يدعيه الثلث هو قد تقاضى
 البينتان فيه فخرج بالاعدل والاكثر في العدد ومع التساوي يعمل بالقرعة ويحلف من خرج بالقرعة له من مدعي التصف
 ومدعي فان نكل حلف الاخر فان نكل قسم بينهما ويتنازع الثلثة في الثلث فيحلف من خرج بالقرعة له فان نكل احلف
 الاخران وقسم بينهما فان نكل قسم الثلث اثنان واحد ونكل الاخر في الحالف ويقرعه من ستة وثلث لدعي الكل
 التصف ونصف الستين ثلث الثلث ولدعي التصف نصف الستين وثلث الثلث ولمدعي الثلث ثلث الثلث وثلث الثلث
 العين على حساب العمل لصاحب الكل سه ولصاحب التصف ثلثه ولصاحب الثلث سهمان فيقرع من احد عشر سهمان
 على الاول ير لو كانت اذارة في يد اربعة فادعي احدهم الجميع والثاني الثلثين والثالث التصف والرابع الثلث في يد كل
 واحد ربع فان لم يكن مينة قضى لكل واحد باذنه واحد باذنه ولو اقام كل واحد مينة با ادعاء فان قضيا
 بمينة الداخل فكذلك لا يقسم ارباعا وان قضيا بمينة الخارج سقط اعتبار مينة كل واحد بالنظر الى ما في يده ويكون ثلثا
 ثمانية يد غير فيجمع بين كل ثلثة ثمانية يد الرابع فيؤخذ منه ويحكم فيه بالقرعة واليهين ومع الامتناع من الحلف
 يحلف الاخران وان امتنعوا قسم بينهم فيقرع من اثنين وسبعين فيخلص مدعي الجميع ثمانية يد الثاني نصفه ونصف تسعة
 وهو عشرة من ثمانية عشر بعين مائة سواء وهو داخل والثلث يدعي ثلث ثمانية يد هو ستة فيقرع المستوعب على
 الخارج بالقرعة مع اليهين فان امتنع احلف الاخر وان نكل قسم بين المستوعب والثلث والرابع يدعي تسعة مائة
 وهو اثنان يقرع المستوعب فيما كان اخذ من خرج بالقرعة بعد اليهين فان امتنع احلف الاخران امتنع قسم بينهما وخلص
 للمستوعب ثمانية يد الثلث ستة لا يدعيها احد والثاني يدعي ثمانية يد الثلث خمسة افسعه وهو عشرة فيقرع المستوعب
 ويحكم الخارج بعد اليهين فان امتنع احلف الاخران امتنع قسم بينهما ويخلص للمستوعب ثمانية يد الرابع اثنان لا يدعيها

سوى الرابع وهو خلاف حكمها المستوعب والثاني يدعى من العشرة فيقارن المستوعب بخلاف الخارج بالقرعة فان امتنع
حلف الاخر ويحكم له وان امتنع اقسام بينهما والثالث يدعى من العشرة فيقارن المستوعب بحكم الخارج بعد اليقين فان نكل حلف
الاخر وان امتنع اقسام بينهما فيؤخذ جميع ما في يد المستوعب لانه داخل في الثلاثة الاخر خارج والثاني يدعى منه عشرة والثالث
يدعى ستة والرابع يدعى اثنان فيحكم لهم بذلك فحصل للمستوعب ستة وثلاثون والثاني عشرة والثالث اثنان عشر وللخارج
اربعة فذلك الامتناع الخارج بالقرعة عن اليقين ومعارضة وعلى الحكم بالقرعة يحصل للمستوعب ستة والثاني اربعة
لثالث ثلاثة والرابع سمان ولو كان الثاني يدعى سلا يدعى اقام كل واحد بيعة خاص صاحب الكل الثلث بين
منازع ويتعارض بينه وبينه مدعى الثلث في الستين فيتقارن عان فيه ويحكم به لمن يخرج القرعة بعد اليقين فان
امتنع احلف الاخر فان نكل قسم بينهما ثم يتعارض بينه مدعى الجميع ومدعى الثلثين ومدعى النصف في سدين فيفترق
بينهم فيه ويحكم به للخارج بالقرعة بعد الخلاف فان امتنع احلف الاخران وقسم بينهما فان نكل قسم بين الثلثة ثم يقع
التعارض بين الباقي من الرابع من الثلث فيفترق بينهم ويخص من يخرج القرعة بعد الخلاف فان نكل احلف الثلثة فان
نكلوا اجمع قسم الثلث بينهم ارباعا فيفترق من ستة وثلثين لمدعى الكل عشرة ومن مدعى الثلث ثمانية وثلثين للنصف
فمنه وثلثي الثلث ثلثة وكذا البحث لو لم يكن لاصدق بيعة القسم الثاني في الاختلاف في العقود وفيه يدعى
ا لو ادعى عينا في يدي فقل كل واحد منهما هذا العين الى اثنين من زيد ثمانية ونقطة الثمن فان لم يكن لاحد منهما
بيعة فان انكرها حلف لكل واحد منهما وكانت العين له وان اقر بها لاحدهما سلمت اليه وحلف الاخر وان اقر لكل واحد
بعضها سلمت اليها وحلف لكل واحد منهما على نصفه ولو لا اعلم لمن هي منك اثنان وقضى بها لمن يخرج القرعة بعد اليقين
ولو حلفا لم تثبت اثماله ثم اقر بها لاحدهما سلمت اليه فان اقر بها للاخر اعزم له ولو اقام كل واحد بيعة فان كانا
من رخصتين فان اختلفا في التاريخ كان بينهما احدى بالشر في شعبان والاخر في رمضان حكم بالاول وكان البيع الثاني
باطلا لانه باع ما لا يملكه ويطالب براءة اليقين اذ لا تناقض منه وان اختلفا في التاريخ او كانتا مطلقتين او احدهما مطلقة
والاخرى مؤرخة لتعارضهما فيقتصر على ما كان ثابتا العين في يدها حكم لذي اليد على ما يرى والخارج على اي
وان كانت في يد الرابع لم يلتفت الى انكاره ولا الى اعترافه بل يحكم بالقرعة مع تساوي البتتين عدالة وعدة فمن خفت
احلف واخذوا احلف الاخر ولو نكلا قسمت بينهما ورجع كل منهما بنصف الثمن ولا قربان لكل منهما الفسخ ليقض النصف
قبض القبض ولو فسخ اصدعها كان للاخر اخذ الجميع لعدم الزام ولو امتنع احدهما على الاخذ وكل من لم يسلم له من العين
بشيء اما بقرعة او قسمة فانه يرجع الى الثمن اذ لا تضاد في اجماع التمينين لو ادعى احدهما انه اشترى من زيد ثمانية
واذعى للاخر انه اشترىها من عمرو بمائة واما كل منهما بيعة بدعواه فان كانت العين في يدها قد ثبت بيعة الخارج
او التداخل على خلافه لا بين يمين جاحل ولا قربان بالثمن وان كان في يدها قسمت بينهما لان لكل واحد بيعة وثلاثون
فيحكم اثم التداخل والخارج وعلى كل واحد من التقديرين يستقر بينهما ارباع كل منهما على بايعه بنصف الثمن ولو كانت في
يما حدا بايعين وتساوي البتتان عدالة وعدة اخرج بينهما ويحكم بالخارج بالقرعة ويحكم له فان نكل احلف الاخر
ولو نكل اقسام الجميع بينهما فيجمع كل منهما على بايعه بنصف الثمن ولها الفسخ والرجوع بالتمينين ولو فسخ اصدعها جاز فقام
للاخر اخذ الجميع لانه النصف للاخر لم يرجع الى بايعه ولو ادعى كل منهما انه اشترى من زيد ثمانية واما ملكه واما
البتين بذلك وتساوي البتتان عدالة وعدة اخرج بينهما وحكم لمن عطفه بقرعة على بايعه بشي ان كانا قد اعترى باقبض
الثلثة من البايع لا اعترافه ليسقط الثمن عن البايع ولو ادعى كل واحد من الاثنين على المنتسب اربعة غصب

منه واما ما بينة فان اتفقتا في التاريخ او كانتا مطلقتين او احدهما مطلقا وشاوان تقدم تاريخ احدهما فالأقرب
 التي ترجح بالسبق ولو ثبتت البينة بانه اقرب منه من كل واحد منها لزم دفعه الى الذي اقرب به او لا غير فثبتته للأخر
 لو ادعى اثنان ان زيدا اشترى من كل منهما العبد التي فيه واما ما بينة فان اعترف لاحدهما بقضيه على التمس وكذا
 ان اعترف لهما بقضيه بالتمنين ولو انكر كان التاريخ مختلفا او مطلقا او كان احدهما مطلقا والاخر مقينا ثبت العقد
 وزنه التمس لان كان ان يشترى من احدهما ثم يملكه الاخر فيشترى بها وبها امكن الجمع من البنتين وجب خلافه لو كان البائع
 واحدا واشترى اثنان فقام احدهما بالشراء في شعبان والاخر بالشراء في رمضان لانه اذا ثبت الملك للأول لم يطل به غيره
 للثاني في ثمة الثانية اما هما فان شراره من كل واحد منهما يطل ملكه لانه لا يجوز ان يشترى ملكا لنفسه ويمكن ان يبيع البايع
 ما ليس له وان كان التاريخ واحدا تحقق التعارض لا متناع كون الملك الواحد في الوقت الواحد لاثنين وامتناع ايقاع عقدين
 في زمان واحد فيحكم بالقرعة فمن خرجت لها القرعة احلف وقضى له بالتمن ويجلف للاخر وبها ولو امتنع من البين قسم التمس
 بينهما - لو ادعى شرار عبد في يد زيد منه وادعى العبد العتق من زيد ولا بينة لهما فان انكر هلف لهما والعبد لو انكر
 لاحدهما ثبتت باقره ويجلف للاخر وان اقام احدهما بينة بما ادعاه ثبت ولو اقام ما بينتين قدم اسبقهما ما يحتاج وبطل الاخر
 وان اتفقتا في التاريخ او كانتا مطلقتين او احدهما مطلقا وشاوان كان في يده المشتري قدمت بينته ان قلنا بتقديم بينة الخل
 والابينة العبدان قلنا بتقديم بينة البايع ولو كان في يده المخرج وحلف البايع بالقرعة وحكم له وان امتنع احلف للاخر
 وحكم له وان شكلا قسم نصفين فصار نصفه قرأ ونصفه رقا للمشتري ويرجع بنصف التمس وان خرج لنبعق الصفقة من كل
 وان اخار الاملاك قوم على البايع وليس في الفتر الى جميعه لقيام البينة عليه بمباشرة العتق بخار وقد ثبت العتق بنصفه
 بشهادتهما - اذا ادعى عينا في يد زيد وانه اشترىها من عمرو بن محمد اياه او ان عمر وهبه ملكا لزيد لم يقبل بينته
 حتى لا يشهدان عمر باعها اياها او وهبها له وهي ملكه او يشهدان ملكا الذي اشترىها من عمرو ويشهد بانه باعها
 او وهبها له وهي وسلمها اليه فان جرح الهبة والشراء لا يعارض ليدل على الهبة لان الانسان قد يبيع او يهب
 اما اذا شهدت بالملك للبائع او للمشتري والتسليم فانه يحكم للمدعي لانهم شهدوا بتقديم اليد والملك ولو كانت
 في يده فادعى بها لم يقبل الابينة وبينتهما ولو ادعى رقا قبل ز لو ادعى ملكا غيره وادعى بينة بصوادعي اخراته
 باعها منه او وهبها اياه او وقعها عليه او ادعت امرأة اصدقا اياه وادعى بدينه قضيه بها لان المتأخر منهما
 بامر نفي عن الاولى ولو ادعى ملكا عين في يده فادعى المتثبت انما في يد منذ سنتين فحلفت على الملك لا مكان ان يكون
 ملكا زيد في يده لو ادعى له اجرة الدابة التي في يده وادعى اخراته او دعه اياها ولا بينة حكم لمن يصدقه للثبوت ولو اقام
 كل منهما بينة بدعواه تحقق التعارض وحلف بالقرعة مع تساوي البنتين عددا وعدالة لو شهد اثنان على اقرارهما
 لزيد وشهدا احدهما انه قضاؤه ثبت الاقرار وان حلف مع شاهد القضاة ثبت والا حلفا لمقر له انه لم يقضه وثبت له
 الالف وهل يكون ذلك تكذيبا للشاهد فيه فطر الاقر بانه تكذيب فان كان ذلك بعد الحكم بشهادته بالاقرار لم يوثق
 في ثبوت الاقرار وان كان قبل الحكم فالوجه انه ان حلف مع الشاهد الاخر على دعواه بالاقرار ثبت والا فلا ولو شهدا احدهما
 ان له عليه الف وشهد الاخر ان قضاؤه والفا لم يثبت عليه الالف لان شاهدا لقضائه لم يشهد عليه بالالف الا خلفا لان
 شهادته تضمنت انما كانت عليه والشهادة لا يقبل الاصححة لو ادعى عليه الفارقما فقال المدعي عليه لا يستحق على
 شيئا فقام بينة بالقرعة فقام المدعي عليه بينة بالقرعة الالف ولم يعرف التاريخ في القضاة لانه لم يثبت عليه الف
 فاحده وانما يكون القضاة على بعض القضاة الى الالف الثانية اما لو قال ما المرصني ثم اقام بينة بالقضاء لم يقبل

لانه بان كان القرض يقين من فعا القضا غير ولو شهدت بنية القضا بقضه الالف التي ادعى المدعي فالأقرب ان لا يبيع لانه
مكذب لنفسه بانكار القرض ولو لم ينكر القرض الا ان بنية القضا كانت موثقة بما يبرح لسائر على القرض لم يصرف القضا
الى القرض لان القضا بعد الوجوه على شئ من عدا انان بالاقرار لزيد بدين وثمدا خزان بابر زيدا للقرض من كل حق وان اتخذ التابيح
حكم بالابر آران تقدم تاريخ احدهما حكم بالمتاخر ولو اطلقا التاريخ فالأقرب بالقرعة يا لو اختلفا المتواطران في قدر الاجرة
بان يتفقا على ابيع الدار شعبان لكون يقول المالكه المالكه بانى درهم ويقول المسافر بمائة درهم او في حبس بان يقول المالكه
بمائة دينار ويقول المسافر بمائة درهم او في المدة بان يدعى المالكه الاجارة شعبان بمائة درهم فيقول المسافر شعبان ورمضان
بمائة او في قدر العين فيقول المالكه اجرة هذا البيت من الدار شعبان بمائة فيقول المسافر قبل الدار باجمعا بمائة فان لم يكن بنية
وكان الاختلاف بعد معنى المدة قال الشيخ رحمه الله سقط المسمى ووجب على المسافر لجزء المثل لعل ان المنفعة في يد معدرة و
وان عا لم يقب القضا فنسخ العقد ورجعنا الدار الى المالكه والاجرة الى المسافر وان كان في لائنا انفسخ في المختلف وعلى المسافر
المثل ثم مضى واختلفا في مدة الباقية ويرى العين الى المالكه هذا مع عدم البنية ولو اقام احدهما بنية حكم بما ولو اقام كل
بنية فان اتخذ التاريخ بان شهد احدهما انه اجرة عند غروب الشمس يوم كذا وبشهادة الاخرى بالاجرة جاز عند ذلك الوقت والمالكه
بان شهد احدهما انه اجرة شهر رمضان كذا والاخرى انه اجرة شهر رمضان كذا ايضا او شهدت احدهما مطلقة والاخرى متقية
فالحكم في الثلثة واحد في حكم البقاعين فيخرج من يخرج القرعة مع مبينه ولو اختلفا التاريخ بان شهدت احدهما انه اجرة
الدار مع غروب الشمس يوم كذا بديارها والاخرى انه اجرة البيت عند طلوع الشمس في ذلك اليوم بعينه بديارها فلا تعارض كان
شهدت بنية المسافر جازاته استاجر الدار اجمع شهر رمضان بديار بيت متعا وبطلت بنية المبر لان البيت دخل في عقد
المسافر فيكون العقد باطلا وان سبقت بنية للرجاء لبقوة البيت بديار شخ فاذا استجر الدار كلها بعد ذلك كان العقد على البيت
بالاخرى وبما بقي من الدار يكون صحيحا عندنا هذا خلاصة ما ذكر الشيخ رحمه الله ويحتمل ان يقال اذا اختلفا في قدر الاجرة ولما ساء
واخذ التاريخ يقضى بنية المبر لان القول قول المسافر مع عدم البنية لانه اختلاف على ما في ذمة المسافر فالقول له بعينه
فيكون البنية من طرف المدعى وهو المبر لانه لو كان الاختلاف في قدر المسافر بان يقول المالكه اجرة البيت بعشرة فيقول المسافر
بل الدار بعشرة واقاما بنية فالأقرب القرعة وقيل القول قول المبر لوجه ما قاله الشيخ من استعمل القرعة لان كلاهما متعا
كان اتفق ابيع البنتين لو اطلقا واحديهما تعارضتا فان اختلفا التاريخ يحكم للمسا بولكن ان كان للمسا بونية البيت
حكم باجازه البيت باقرته وهو الدينار واجازة بنية الدار بالنسبة من الدار ب لو اختلفا المتواطران في شئ من الدار فان
كان ثما ينقل ويحول كالأثاث وتسمى باقر المسافر لجزء بان اعادة يخلو الدار المسافر من الاقشة وان كان ثما يبيع الدار
من البسج كالأبواب المنصوب والخفا في المدفنة والررفا المسمى فهو المالكه ولو اشكل الحال كالفوق والمطبخ والباب القلوع
فالوجه ان المسافر مع البين لانه يدعى عليه ولو اختلفا للجار وضاب الدار في القند والمشار ومائة التجارة حكمه في
وهو التجار مع البين ولو كان في الدكة بشار وعطار فاختلاف فيه احتمل الحكم لكل واحد باله صناعته لو اختلفا
في شئ البيت قضيت ان داف البنية ولو لم يكن بنية في ذلك واحد منهما على النصف فيجوز لصاحبه ويكون بنية البنية
سواء كان ثما يخص الحال والنساء او يصير له او سواه كانت الدار له او سواه كانت ان وجبة باقية بينهما او زالت وسواء
تتبع الزوجان او الوارثان الشئ من الله في المبسوط وقال في الاستبصار يحكم بجميع للتابع للمرأة لانها باقية المتابع
من اهله وقال في الخلاف ما يصح لزوج ما يصح للمسا والمراة وما يصح لهما يقسم بينهما واختاره ابن ادريس وهو الاثر
عندي ولو ادعى ابرائيه انه اعارها بعض ثما في يدها من متاع وغيره كان كغيره ان اقام بنية حكم له به سواء والاخرى وفي رواية

يفرق بين العبد وغيره فصدق الالب دون غيره وليست وجهاً يد لونداعيا زوجة امرأة فصدق احدهما حكمه
القسم الثاني في الاختلاف في الموارث والمواريث والى فيه يد بجاا لومات المسلم عن ولدين ابي
احدهما اسلامه قبل موته وصدق الا فتم ادعى الاخ ذلك فكنه الاول فاقول قول الاول مع يمينه على نفى العلم بخلاف
انه لا يعلم ان اخاه اسلم قبل موته باه احد التركة وكذا لو كانا مملوكين فاعتقا واتفقا على سبق عتق احدهما على الموت خلتما
في سبق عتق الاخر ولو اتفقا على وقت اسلامهما واختلفا في وقت موتهما بان يكون احدهما اسلم في شعبان والاخر في غير شتوان
المات فموت الا بفي شتوان عا دعي للقدم موت في رمضان قدم قول المات فرفع يمينه لان الاصل بقاء الحيوة وكانت التركة
بينهما ولو ادعى احد الورثة تقدم اسلامه على القسمة وانكر الورثة ذلك فاقول قول الورثة ولو اتفقا على اسلامه في وقت واحد
غيره من الورثة سبق القسمة وانكر فاقول قوله مع يمينه لومات امرأة وولدها وحلفت بزوجها واطلها فادعى
الزوج سبق موت زوجته على موت الولد وادعى الاخ سبق موت الولد فان قام احدهما بينة حكم بها وان لم يكن هناك بينة
فاقول قول الاخ مع يمينه في يمينه من مال اخيه لان المراد لا يتحقق الا مع بقاء حياة الوارث فاقول قول الزوج مع يمينه
في مال ابنه لذل لا ينافي لارث الام من الولد ولا الركن من الامر عكم تركة الابن لذيوع باجمعيها وتركها الزوجة بين الاخ والزوج
فصفيين لو ادعى الابن ان هذه العين ميراث من ابيه وادعت ان زوجة ان الابا صدقها اياها واطلها بينة حكم بها
للزوجة ولا معارض لان بينة الزوجة شتمت بما يكن خفا وعن بينة الولد وكذا لو ادعى اجنبي ان هذه العين باعها المورث
منه وادعى الوارث انها تركه لو ادعى ان العين التي في يد زبده ولاخيه ارثا عن ابيهما واقام بينة فان كانت كاملة
هي اذا الخيرة الباطنة والمعرفة المسفدة وشتمت بانها لا يعلم وان اغيرها سلم الى المذبح النصف وكان الباءة في يد المتبث
او شرعه الحاكم ويسلم الى الثقة ولا يطلبا المذبحي يمين على نفى الوارث غيرها ولا يصالحها بقتضيه وان لم يكن البينة
كاملة شتمت بانها لا يعلم ان له وارثا غيرها او كانت من اهل الخيرة ولم انما لا يعلم وان اغيرها اخر التسليم حتى يثبت الحاكم
عن الوارث ويستقصى في البحث حتى يغلب ظنه انه لو كان وارثا لظهر امره الى يسلم الى الحاضر بيمينه ويضمنه استظها
ولو كان ذا فرض اعطى مع الميراث باسقاء الوارث بيمينه كالأومع عدم اليقين ببطيها اقل النصيبين فيعطى الزوج الربع
والزوجة ربع الميراث متحلا من غير فرض فاذا بحث الحاكم ولم يظهر وارثا فسلم اليه باقي الحصة مع الضمين ولو كان
الوارث ممن يحجب عنه غيره كالاخ فان اقام البينة الكاملة اعطى المال بعد البحث والاستظهار بالبين ولو قالت البينة
لانقر لعمارتا في غير هذا البلد لم يدفع اليه كالأول الا نقر له وان في هذه المحلة لو اوصى بعتق عبده اشكل فادعى العبد
القتل واقام بينة وادعى الوارث موته خفا انفه واقام مؤ البينة على وجه لا يكن الجمع بينهما بان يدعي بينة الموت انهم شام
فروج روحه خفا انفه فالوجه المتعارض بحكم بالقرعة ولو اوصى بعتق غلام ان مات في رمضان ويعتق سالمان مات في
شتوان فاقام بينة في رمضان واقام سالمة البينة بموته في شتوان فالوجه المتعارض ويعمل بتقديم بينة رمضان
لان معار زيادة ولو اوصى بعتق غلام ان مات في رمضان ويعتق سالمان بكتسه واقام كل منهما البينة باذعاه تعارض
البينتان وحكم بالقرعة اذا ادعى كل من العبد عتق مولا المريض وفيهما الثلث واقام اثبتين ارفع مع عدم
المعرفة بالسابق ان مع العلم بالاقرار ولو كان قيمة احدهما السدس وخرجت القرعة لعتق وعتق من الاخر بنصفه لكل
الثلث لو شهد عدلان ان المبتا عتق غلاما وفيهما الثلث وشهدوا بان انه اعتق سالما ومثلت فان اخرجها
المتخيرات من الاصل عتقا والا ارفع ان لم يعرف السابق او عرفها الاقرار ولو وقعت القرعة على من هو اقل من الثلث عتق
واعتق من الاخر تكملة الثلث وان وقعت على الازيد من الثلث متح في عتق المساوي للثلث وبطل الازيد ولو عرف السابق

من جهة وبطلان قول الآخر ولو شهد العبد لثانته اوصى بغير غنا ثم قال لو كان باثني رجوع عن عقده واعتق سالما بعد موته
 وقسمته كل واحد للملك احتمل القول من الوردت حشا شقنا اليهم بالرجوع الى الكبد ولو كان سالما سدا من المال حشا شقنا بغير
 عاين الشهادة ويعتق سالما بالاقار ولو شهد العبد لثانته بالوصية لزيد وعبدان من الورثة بالرجوع واثني اوصى لعمرو وقال الشيخ يقبل
 شهادة الرجوع لانها لا عريان يفعل وفيه نظر من حيث ان المال يؤخذ من يد عاينها عن يدا المذموم وعندى في ذلك كله اشكال ينشأ
 من التمسك بالحالة بسبب شهادة الورثة ح لو شهد شاهدان بالوصية لزيد وشهد شاهد بالرجوع واثني اوصى لعمرو كان عمرو
 يخلف مع شلحه لانما شهادة منفردة لا تعارض الاول ولو شهد ثمانية باثني اوصى لزيد بالسدس وشهدت اقرى باثني اوصى
 لعمرو بالسدس وشهدت ثمانية باثني رجوع عن احدى الوصيتين كانا بطلان الرجوع اليهم سلم الى كل واحد سدس وان قلنا بالحق
 فالوجه الفرقة وقال الشيخ رحمه الله لا يقبل الرجوع لعدم الثبوت في كونهما بدار لزيد وعمرو وفيه نظر اذ اولى الا
 اثنان في طهر واحد وطبا يلقى بالنسب بان تكون مشتملة عليهما او زوجه لاحدهما ومشتبه عليهما او ينفق لثان عتدا
 كاسد توهما الحل به ثم راقى الولد اشته اشترضا عتدا الى اقصى مدة الحمل حصل الاشتباه في اللاحاق بعد ما علم بالفرقة
 فمن خرجت له الحق به النسب سوار كان الراطيان مسلمين او عبيدين او بضد لم يختلف في الاسلام والكفر والحرية والرق
 وسوار كان اجنبيين او احدهما للاخر سوار كان كل واحد منهما يثنية او لم يرقم احدهما يثنية ولو قام احدهما دون الآخر حكم له
 باليثة والنسب يلحق بالفرقة المنفردة والدعوى المنفردة وبالكفر انما المشترك والدعوى المشتركة ويقضى فيه باليثة ومع
 عدما بالفرقة ولا اعتبار بالقيافة ولا يجوز اللاحاق لمن يلحقه يثنية لو شهد شاهدان باثني اوصى لزيد وشهد
 لثانته وصى لعمرو بثلث ما له فاشاهدان اقرى ولا يبايعهما الشاهد واليهين فيحكم لزيد بالثلث وينفقه فيه غير على
 الاجازة فقد يلوح من كلام الشيخ في بعض المواضع التعارض بين الشاهد وبين الشاهد واليهين فلهذا يحلف عمر مع
 ويقع بينهما ان جعل الشايق ويقسم مع الثقات انما لو شهد لثان باثني رجوع عن وصية زيد وصى لعمرو بثلثه فانه
 لا تعارض بينهما ويحلف عمر مع شاهد والفرق تقابل البيتين في الاولى قدمت الاقربيهما وعدم الثبات في الثانية
 لو ادعى الورثة ان الميت طلق الزوجة قبل موته فانكرت فالقول قولها مع اليقين فان اعرى بالطلاق وقضا العتد
 وادعت انه راجعها فالقول قول الورثة وان اختلفوا في انقضاء العتد فالقول قولها مع اليقين في عدم الانقضاء لو اقرها
 من اهل الحرب بنسب يرجح التوارث ثبت بينهم ولو بنسبها كان ما بينة من المسلمين بذلك فكذا لا يقبل شهادة الكفار
 في ذلك وان لم يعلم اليثنية لم يقبل اقرارهم ولو اعتقوا بغير غنا فكذا لا لما فيه من الضرر على المعتقد بتفويت الارث بالولاء
 ولو صدق ما معتقده قبل وان لم يصدقه فميراث كل واحد منهما لمعتقه والا قرب عندي القول مع العتق قال الشيخ رحمه الله
 لو قام العبد شاهدان بالعتق واقترعا بالبحث عن عدا لهما كونهما سالحين الغريم الى ان يفي به اجيب الى ذلك لانه يمكن من اثبات
 حصته باليمين وفيه نظر من حيث انه تجبيل العقوبة قبل ثبوت الحق لو شهد اثنان ان هذا ابن الميت ولا علم له وارثا
 سواء وشهد اخر ان هذا الاخر ابن الميت ولا علم له وارثا سواء فلا تعارض بينهما وثبت نسب الغلامين ويكون الارث بينهما
 ولا فرق بين ان يكون اليثنية كاملة او لا الجواز ان يعلم كل من الشاهدين ما لم يعلمه الاخر **المسألة** في الرجوع عن
 وفيه مطلبان الاول في اركانها وهي ثبات القاسم والمقسم وفيه طريقتان يستحق للامام ان ينصب قاسما وليس له
 ولو نسب قاسما جاز ان يقسم الخصمان بانفسهما ويقاسم غيرهما في شرط في القاسم المنصوب من قبل الامام البلوغ وكمال
 العقل والايمان والعدالة والمعرفة بالحساب لان عمله متعلق به فهو كالتقدي في الحاكم ولا يشترط الحرية فلو كان عبدا
 جاز ولا يشترط ذلك في القاسم الذي يراضى به الخصمان فلو راضيا بغير الكافر جاز كما لو راضيا بالقسمة لانفسهما

٢. القسمة ان اشتملت على الرتبة وجبا العدد على القاسم المنقسم من قبل الامام عليه السلام وهو عدل لان اشتمال المال على
ولور في الشريكان باحد جان وان لم يكن في القسمة رتبة كفي الواحد والمقسم شرط فيه العدد وليس للمقضى ان يقضي
بالقسمة صبره كالا لشيخ رحمه الله والاحوط انه لا بد من حارس في القاسم ان كان من قبل الحاكم وعدل الشاه
واقوع كانت لقرعة حكما يلزم القسمة بدوان نصيبه الشريكان لم يلزم القسمة بالتعديل والقرعة بل لا بد من رعاها ^{بعد}
القرعة وكذا الوقتما بانفسها واقوعا لم يلزم القسمة الا بترابها بعدا لقرعة لانه لاحاكم بينهما ولا من يقسم مقام
٣. ويخرج الامام للقاسم رزقه من بيت المال لا من المصالح وقد احدى على عيسى قاسما وجعل له رزقا في بيت المال
كان لم يكن هناك امام وكان هناك بيت المال عن رزق القاسم كانت اجزائه على المتقاسمين ثم ان استأجره كل واحد منهم
ليقسم نصيبه باجرة معينة جازا ان استأجر جميعا في عقد واحد باجرة معينة عن الجميع وان اباها نصيب كل واحد منهم من
الاجرة لزم كل واحد منهم من المعين بقدر نصيبه من المقسم وكذا لو لم يقدرها اجرة كان له عليهم اجرة المثل المحصن
لا على عدد الرؤس بالشوية وليس لواحد ان ينزله باستيجان دون اذن الشريك لان رتبة في الملاك المشترك ^{لا بد} ثم دون
فيكون العمل بمنوعا والاجارة فاسدة بل يعقد واحد باذن الاخرين لو اوكيل باذن جميعهم وان كان الشريك طفلا فطلب وله ^{القسمة}
ولا غبطة منه القاضى وان كان هناك غبطة وجب عليه دفع نصيبه من الاجرة من مال الطفل ولو طلب الشريك القسمة
ولا غبطة فالوجه وجوب الحقة من الاجرة على والى الطفل من مال الطفل ^{الان} والمقسم اماما متساويا لاجرا كالجواب والابن
والحلول والالبيان او متساويا لاجرا كالعقار والاشجار فالاول ان طلبا احدا الشريكين القسمة اجب بينهما وان امتنع شريك
اجرة سوار قل او كثر وتقسم كيدا وغير متساويا او متساويا دونها كان لغيره ونسما يقسمين ولم يعلم قدر كل واحد
من القسمة لكن تراصيا على ان ياخذ احدهما احد القسمين والاخر ياخذ الثاني جاز لان القسمة تخرج لبيع عندا واما الله
فان اتفق الضرر مع القسمة اجب الممنوع عليها وان تضر الشريكان بالقسمة كما في الحمامات والعصائر الضيقة والجوارح فلا يحسب
الممنوع على القسمة وان تضر احدا الشريكين دون الاخرين طلبا المتضررا القسمة اجب الممنوع عليها وان طلبها الاخر غير ^{الممنوع}
لم يحسب المتضرر عليها الضرر المانع من الاجابة على القسمة للشيخ فقل ان احدهما عدم الاستفاد بالنصيب بعد القسمة
والثاني نقصان القيمة وهما لا فرق عندي القسمة ان لم تشمل على ضرر ولا رتبة اجبر الممنوع عليها وتنتهي قسمة الجار
وان اشتملت على احدهما لم يحسب احدا الشريكين عليها وتنتهي قسمة تراض ولو اشتملت القسمة ان لا في العين وانفق عليها
منهما الحاكم لما فيه من مصلحة المال لو كانا شريكين في انواع كل واحد منهما متساويا لاجرا كخطة وشعر وغيره فطلب
احدهما قسمة كل نوع على حدة اجبر الممنوع ان طلب قسمة اعيانا بالقسمة لم يحسب الممنوع والرد بان نصيبه بالقطع لم يحسب
على قسمة وان لم يقصر قسم ويقسم الثياب والعقد بعد التعديل بالقسمة قسمة اجبار ولو كان بينهما با وجوان او دارا اتفاقا
على قسمة اجاز سوارا اتفاقا على قسمة كل حين او على قسمة اعيانا بالقسمة وان طلبا احدهما قسمة كل نوع على حدة وطلب الاخر قسمة
اعيانا بالقسمة قدم قوله من طلب قسمة كل نوع على حدة مع اسكانه وان طلبا احدهما القسمة وامتنع الاخر وكان ثلثا لا يمكن قسمة الاخذ
عن عنده من غير حصة لو قطع التراب في قطعه يعرض لم يحسب الممنوع ^{الثاني} في كيفية القسمة وفيه رتبة
انواع القسمة ثلاثة اقرار وتعديل من القسمة الاولى قسمة الاقرار وهي يقع في متساويا لاجرا وكذا ثوبا لاصدا العربية
الواحدة المتساوية والمكيلات والموزونات وهذه القسمة يحسب الممنوع عليها مع طلب الاخر بشرط ان يبقى الحصر بعد القسمة شفعيا
المنفعة التي كانت ولو كان الحمام كسر اسى المنفعة به عند احداث مستوفدا فروا اخرى فالأقرب بالاجبار ولو لم يكن غيرا رزقا
لا يصلح للشك في منفردا وطلب شريكه القسمة لم يحسب المالك والطلب المالك لفرض صحيح لوجب فلو اجع صاحب الاول كان لصاحب الاكثر

الشفعة دون العكر لان اشغال القسمة مستلزم لاشغال الشفعة لان الشفعة ادفع من مائة القسمة الثانية قسمة
 قسمة التعديل مثل ان يكون بين شخصين عقدان متساويان القسمة فعندما يجبر الممتنع على القسمة ولو كان لما تشرع عبد
 قيمة عبد متساوية لقيمة العبدين قسمة بينهما ولو كان لما عبد وجهه متساوي القيمة فالأقرب عدم الاجبار على القسمة
 بعد التعديل لاختلاف الأغراض باختلاف الأعيان ولو كان بينهما قطع من الارض متباينة واحادها يقبل قسمة الآخر لانه
 على قسمة التعديل بالقيمة الثالثة قسمة الرد بان يكون له عبدان قيمة احداهما ستة والاخر عشرة فاذا اراد احدهما الآخر
 دينارين اشترى بالمعبر احدهما عليه ولو طلب احدهما ان يأخذ الا دون وغش الا على التخلع في احد العبدين عن الشركة كالقصر
 انه لا يجبر لعدم انقطاع الشركة بـ لو كان لثلاثة دار لاحد منهم نصفها والآخر ربعها فاذا قسمت ارباعا استقر لثلاثة
 وان قسمة نصفين لم ينظر احد فطلب صاحب النصف القسمة اجبر كل من الاخرين بما اخذ نصفه ويأخذ الاخران
 النصف يكون مشترك بينهما بـ لو كان بينهما دار ذات علو وسفل فطلب احدهما قسمة اثبت لكل منهما حصته من العلو
 والسفل بالتعديل وامكن اجبر الممتنع ولو حصل من لم يحس ولو طلب قسمة السفل بانفراذه والعلو بانفراذه لم يجبر الا بغير
 وكذا الواحد السفل بانفراذه والعلو بانفراذه والا فاشترى بـ لو كان له دار كبير او خان كبير وطلب احدهما قسمة ذلك
 ولا ضرر اجبر الممتنع على القسمة ويفرد بعض المساكين وان كثرت المساكن ولو كان بينهما داران او خانان فطلب احدهما
 جميع نصيبه في احد الدارين او احد المساكن ويجعل الباقي نصيبا لشريكه لم يجبر الممتنع سوا ذلك باستجاره او بتسليمه
 وسواء كانت احدي الدارين بحرة الاخرها ولا بـ لو كان بينهما ارض وزرع فطلب احدهما قسمة الارض خاصة جبر الممتنع
 وان طلب قسمة الزرع خاصة وكذلك ان ظهر وان كان سدا لم يظهر لم يجبر ولو طلب قسمة كل واحد منهما على حدة اجبر الا بغير
 ولو طلب قسمة الارض والزرع بعضهما في بعض لم يجبر الا بغير لان الزرع كالمساع ليس من اجزاء الارض بـ لو كان بينهما ارض واحدة
 لا ضرر في قسمة اجبر الممتنع سوا ذلك فان رغبة او مشغلة بشجر او بناء فان كان فيها نخل وكرم وشجر مختلف الاجناس قسمة كالدائر
 الواحدة بعضا في بعض ولو طلب قسمة كل عين على حدة فالأقرب انه لا يجبر الا بغير لاشتماله على الضر ولو كان بينهما ارضان متعادلتان
 وطلب احدهما قسمة ارض في بعض لم يجبر الممتنع ولو طلب قسمة كل قراع بانفراذه اجبر الا بغير وكذا العيوب المختلفة ويقسم القراع الواحد
 اختلقت اشجارا قطعاه ولا يقسم الدكاكين الجارية بعضها في بعض قسمة اجبار لانها املاك متعددة ينفصل كل واحد منها بالبيع ^{منفردا}
 فهي كالأرض المتعددة ولو كانت الارض ثلثين جريلا حدة منها قيمة عشرين اجبر الممتنع من القسمة عليها ولو كان بينهما ارض قسمة بالثمة
 في احد نصيفيها قيمتها مائة وفي النصف الاخر شجرة قيمتها مائة عدلت بالقيمة وجعلها البئر مع احد الشخصين والشجر مع الآخر لو كانت
 ثلثة لم يجب القسمة لان البئر غلظ لا صدم والشجرة للثاني والارض للثالث وذلك لما لا ينفع فيه ولو كانت قيمة الارض اكثر من مائة
 بحيث يأخذ بعض الشركاء سهمه منها وينبغي منها شيء مع البئر والشجرة ينفع به وجبا القسمة بان يكون قيمة الارض مائتين وعشرين
 فيبلغ الجميع اربعمائة وخمسين فيجعل كل مائة وخمسين نصيبا فيقسم الى البئر خمسين والى الشجرة خمسين ويتعارفان ولو كانت الارض
 لاثنتين وادق قسمة البئر والشجر دون الارض لم يكن قسمة اجبار وكذا الارض ذات الشجر اذا انقسم الشجر دون الارض او بالعكس
 لم يكن قسمة اجبار ولو اقسما الشجر كانت قسمة اجبار لان الشجر يدخل في الارض فيصير الجميع كالشيء الواحد وهذا اوجب فيه
 الشفعة اذ ابيع مع الارض ان القسمة عندنا تبين حتى عن غير وليست بفائع لا تتم على الرد فثبت معاوضة في القسمة
 القدر الذي يقابل العرق وان لم يكن بفائع على الخفية فيجوز فصل الوصف عن الطلق اما فصل الوصف عن الرد فلا يجوز لانه
 كالقصر لسط الرافق ولو اشترى على الهلاك واقتضا المصلحة قسمة ما لوجه الجواز كما احتجوا اختراهم البيع حينئذ وقبل
 بقيمة الرد بعضه من بعض مطلقا امكان اذا القسمة ليست بغير الا اقرب عدم جوازها اذا البطلان لانه يأخذ الوصف

في
الشوية

عن الواقف ولا يلزم ما فعل البطلان الاول ولو تعدد الواقفوا لم يوجب عليه الا اقرب جواز القسمة **ح** بشرط ان يثبت في القسمة انما التمس
بعد القرعة ولا بد فيه من اللفظ نحو رخصت وما دعى معناه ولا يكفي التمسك بما قسمة الاجبار فلا يثبت فيها الرضا بقسمة
لان قرعة قاسم القسمة منزلة حكمه ولا يفتقر في قسمة التراضي الى قوله رخصت بالقسمة او كما حتمت بل يكفي رخصت بذلك بالقسمة
اذا وقعت في ذوات الامثال جازت القسمة بالوزن والكيل وان كانت في عرصه متساوية الاجزاء والتسوية بالمساحة
على اقل الحصص بان يقسم اسداسا اذا كان لاصحاب النصف والمثلث والاربع السدس ولو اختلفوا في تقدير القسمة على
كذلك لم يثبت بكتب اسم الملاك على ثلث رفاع في بادق من طين لوشم متساوية وبلغ الى من لم يشاهد ذلك فيخرج واحدة وتقف
القاسم على الطرف فان خرج صاحب النصف عطاء الجزء الاول والثاني والثالث ثم يخرج فان خرج اسم صاحب الثلث اعطاه الرابع
ولما سرق تعين السارق صاحب السدس وان خرج اسم صاحب السدس اعطاه الرابع وتعين الاخران لصاحب الثلث وتعين
ابتداء التسليم الى اختيار القسمة فيقف على الطرف سواء ولا يخرج في هذا على التسليم بل على الاسماء كما صغرناه لذلك يورد
الى تفرق التسليم وهو من انما لو كان الملاك لاثني نصفين كان القاسم يخرج ان شاء على التسليم كقلنا مع ان شاء على الاسم
بان يكتب كل نصف في رقعة ومن كل نصف بايثارة فيه الاخر ويقسم بالرقعتين ثم يامر من لم يطالع على الصورة باخراج حصته
على اسم احد المتقاسمين فما خرج فله والباقي للآخر **ك** الاجزاء ان كانت متساوية فالانصاف متساوية بان كانت الارض لثلاثة
واجزاء متساوية فانها يقسم ستة اجزاء ثم يمس ستة مئة مئة مئة يقال للمخرج اخرج واحدة على هذا
التقسيم لمن خرج اسمه كان التسليم له ثم يخرج اخرى على سهم لفرحتي بقي الاخير وان كتب في الرفاع اسم التسليم كتب في رقعة الاولى
وفي اخرى الثاني وهكذا ثم يخرج الرقعة على واحد بعينه فما خرج في الرقعة من التسليم كان اوجهه وان تساوى الانصاف واختلفت
القسمة عدلتا لان الرضا بقسمة ويجعل ستة اجزاء ولا اعتبار بالمساحة فيكون ان يكون احد النصفين جريها والاخر اثنين اذا
تساوى قيمتهما ثم يخرج الرقعة على ما سبق وان تساوى الاجزاء واختلفت الانصاف حولت سهامها بقدر اقلها وكتب ثلثه رفاع
باسمائهم ثم يخرج من خرج صاحب النصف كان له الاول والثاني والثالث ثم يخرج لفرى فان خرج صاحب الثلث فله الرابع
والخامس وبقي السادس لصاحب السدس ولو خرجت رقعة صاحب الثلث والا فله الاول والثاني ثم ان خرجت رقعة صاحب
النصف فله الثالث والرابع والخامس وان خرجت رقعة صاحب السدس فله الثالث وبقي الباقي لصاحب النصف ولو اختلف
الانصاف والقيمة عدلتا القاسم التسليم وجعلها ستة اجزاء ثم فعل في الرفاع كما تقدم ولو اختلفت القسمة الى الرد بان يكون
حصته احدها او يحل له جريها احد عليهما الا انما نزع معاونة والمعاونة لا يجبر عليها فان اتفقا على الرد عدلتا التسليم لم يرد
بنفس القرعة بل لا بد من الرضا بعدها لان كل واحد منهما لا يعلم حصول العوض له **المطلب الثالث** في الاحكام وفيه
ببخاء الا قرب قبول شهادته القاسم ان لم يكن باجرة ولو كان باجرة حصل التمسك فلا يقبل شهادته فيجوز لانه يوجب الاجرة
لنفسه ب لو ادعى احد التزكيات الغلط في القسمة وانما اعطى دون حقه وانكر الاخرى القول قول الكرمع بينه ولا يقبل دعوى
المدعى الا بالبينة فان اقام شاهدين على الغلط توقفا القسمة واجبرت وان لم يكن هناك بينة كان له احلاف الشريك سواء
القسمة نزلت بالقرعة او توقفت على التراضي كالرافقتهما باثباته فيسمع دعواه ويجلف خصمه ما يسمع عدم البينة وعلى كل
تقدير فليس له اخلاف قاسم القاسم على عدم الغلط لانه حاكم ولو حلف بعض الشركاء ونكل الباقيون احلف مدعى الغلط و
اذا دت بعينه نقص القسمة ولا تغيب من طرأ خوف في البعض للغير فان كان معينا في خصمها جازها بطلت القسمة والاعتين
من طرأ الاختلاف في يد بين الفسخ والرجوع بما بقي من حقه ولو كان المستحق في نصيبها على السواء لم يطل القسمة لانها
لكل واحد منهما بعد المشحوق فدرجته نعم لو قصر احداهما بالمستحق كرمس الى استعديقه او جريه ما نه او من وخرجها بطلت القسمة

لأنه يمنع التعديل ولو كان المستحق في نصيب واحد أكثر بطلاناً أيضاً ولو كان المستحق مستحقاً في نصيبين بطلاناً القسمة لأن الثالث
 شريك فلا بد من رضاء مستحق بالقسمة والشيخ رحمه الله قال فرأته لا يطل فيلزم ادعى المستحق والأول أجرب ولا فرق في ذلك بين أن
 حال القسمة أو أحدهما بالمستحق وبين أن لا يعلم **د** لو ظهر في نصيب واحد ما يعيب علمه قبل القسمة كان له فسخ القسمة
 أو الرجوع بالأثر كالبيع ويحتمل بطلان القسمة لأن التعديل شرط فيها ولم يوجد بخلاف البيع **د** لو باع أحدهما في نصيبه أو
 شرطه لتحقيق ذلك النصيب فنفذ بآءه وقلع غرسه لم يرجع على الشريك بشئ من آباءه والغرس وبطلت القسمة لأن القسمة
 عندنا عند البت بقاء ولم يعد الشريك ولم ينتقل إليه من جهة بيعه وإنما أفرز حقه من حقه فلم يضمن لغيره فيه ولو كان
 البناء سابقاً لوقت الشريك ثم ظهر الاستحقاق بالبناء لما كان من أصل إليه دفع عوضه عنه إلى شريكه كان له الرجوع بالبيع
 إذا اقتسم الورثة التركة ثم ظهر دين على الميت لا ورثة له إلا فيما اقتسموا لم يطل القسمة لكن إن قام الورثة بالدين والقسمة
 بجاهلها وإن اشترى انقصت القسمة وبيعها تركة في الدين ولو أجاب أحدهم واشتد الآخر المنع خاصة ففي نصيب المحجب بطلاناً ولو كان
 هناك وصية لا يجرى من المقتوم كالجث في كذا الدين كما أوصى بآءه ديناً ولم يعثر المال ولو كان عمر من الموصوفين الجث في
 كالزهر البعض مستحقاً على ما تقدم من التفصيل **هـ** لو طلبا من شركيين من الأوطان ما ياء من غير قسمة فاما في الأوطان يحمل
 بعض الدار ليكنه أو بعض الأرض نزعها بالثاني شريكه أو في المدة بان يسكن أحدهما الدار سنة أو زرع للأرض سنة والأخرى
 لم يجز المنع نعم لو اتفقا على ما جاز ولا يزم بل لكل منهما فسخاً ولو طلبا أحدهما القسمة كان له ذلك وانقصت المأبأة **ز**
 إذا طلبا الشريك كان القسمة من الحاكم كان عرف الحاكم الملك له بالنفسه أو بالبنية لجأ بهما إلى ذلك لئلا يعرف ولم يقر بنية
 وكانت يدعاه عليه ولان تنازع فليتنحى قرآن أحدهما أنه لا يقسم لآءه فديكره لغيرهم فإذا قسم بأسطكل واحد على نصيبه و
 ذلك له بالحكم وللمتأني أنه يقسم لأن اليد معى بالملكية طاهر **ح** إذا اتفقا الشريكان على المأبأة فرجع أحدهما قبل استيفاء
 نوبته فله ذلك ما استوفى ثم رجع جازاً أيضاً لكن يغرم ما انفرد به **ط** لو كان في دار سلطان عرى ما أحدهما على الآخر
 فمخ الشريك الآخر من جيران ما سطحه على سطح الآخر الحاصل له بالقسمة كان بينهما شرط أنه ير المآء فله المنع وإن لم يشترط
 فالأقرب أنه ليس له ذلك لأنها اقتسموا الدار وأطلقا ما قضى له أن يملك كل واحد حصته بجفرها كما لو اشترى جعفرها
 ومن حتمها جريان ما فيها كان يجري إليه معادالة **ط** لو اقتسم دار فحصلت الطريق في نصيب أحدهما وكان نصيب الآخر منه
 لينتظر منه تحت القسمة وإن لم يكن منفذ بطلت ولو علم أنه لا طريق ويرضى به تحت القسمة **ي** يجوز للأب والجد والجد
 والحاكم وأمينه قسمة ما لا لطفل والمجنون ويجوز لهم قسمة التي أضر من غير نية في القسمة وكذا يجوز للوكيل العام القسمة مع الصلة
 لمؤكده **الفصل الثامن** في نداد القضايا والأحكام روى أبو نعيم الحاشم عن الرباعي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
 عن رجل قبل رجل جلا بجفره بئراً عشرة فامات بعشر دراهم فخره فامة ثم عجز قال يقسم عشرة على خمسة وخمسين جراً فما أصاب رجل
 فما أصاب واحداً فهو للقامة الأولى والأشئين للأشئين والثلاثة للثلاثة وعلى هذا الحساب إلى عشرة والوجه حمل هذا الأثر
 على موضع يقسم فيه اجرة المثل على هذا الحساب ولا استبعاد في ذلك وروى حماد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام أن
 أمير المؤمنين عليه السلام أتى بعبد لثني قد أسلم فقال أذنبوا فيجوز من المسلمين وأذنبوا فيجوز من المسلمين ولا تفرق
 عنده وروى حماد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام أن رجل دفع إلى رجل جلا القدر
 يحلطها بآءه ويحرمها فلما طلبها منه قال ذهب المال وكان لغريمه مثلهما وما لغيره واحد فقال كيف صنع أولئك
 أخذوا ما لهم فقال أبو جعفر وأبو عبد الله عليه السلام جميعاً رجع عليه بآءه ويرجع من على أولئك بما أخذوا ويحل هذه الزاوية على
 العامل من ج مال الأول غير غير آءه ففرط وأما أرباب الباقية فقد كانوا أذنبوا في الزرع عذبوا سمعيل بن جعفر بن محمد

كتبت الى الحسن عليه السلام جعلت فداك المرأة تموت فينتج ابوها انه اعارها بعض ما كان عندها من متاع وضد ما تقبل دعواه ^{بينة}
 ام لا تقبل دعواه الا ببينة فكتب اليه جعفر بن محمد قال وكتب اليه ان ادعى زوج البينة وابوزوجها او ام زوجها من متاعها الوضد
 مثل الذي ادعى ابوها من مارية بعض المتاع والحكم ان يكون له بنزلة الاب في الدعوى فكتب لا وهذا الرواية محمولة على الظاهر
 من ان المرأة تأتي بالمتاع من بيتها هل هو عمل ابنها وليس قوله عليه السلام يجوز بلا بينة على الاستفهام بانه واستطرحه وعلم
 الانكار لمن يرى عطية ذل به غير بينة اخرى ونعمة الخبز ياتي ذلك من عبد الحبيب بن الخطاب بن زيد بن اسحق عن جعفر
 خمره قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل استاجر حيا فلم يامن احدهما صاحبه فوضع الاخر على يد رجل فهلك ذلك
 الرجل ولم يبع وعارفا سئل عن رجل استاجر من المساجير ما من الاخرة الاخرة حتى يقضى الا ان يكون للاسير عاه الى الذي اراد
 بالرجل كان فعل فحقه جث وضعه ورغى محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول قضى بين المؤمنين عليه السلام بعد
 وانفاذا الموارث يونس بن عبد الرحمن عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت فخره كانوا جلودا وسوطهم
 كبس فيه الف درهم سارل بعضهم بعضا الكيس فقالوا لهم لا فقال واحد منهم هو لغيره هو قال الذي ادعى
 الحسين بن الخطاب عن الحسن بن مسكين عن ربيعة بن الحارث عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اهلكوا رجل امرته فتيها
 متاع فلما ما يكون للنساء ما يكون للرجال والنساء قسم بيننا واذا اطلق الرجل المرأة فادعت ان المتاع له فادعى الرجل المتاع
 له كان له ما اتجه له وله ما للنساء علي بن محمد بن سالم عن القسم بن محمد بن سليمان بن داود المنقري عن عبد العزيز بن محمد
 الدوامري قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن اخا رفا غير حقا وشيضا قال يرفع يداي ويسلم البرية الى صاحب العرق
 ظالم حتى ترق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اخذنا بها غير حق كلفنا يحمل ثوبا الى الخشر عمرو بن شعيب عن ابي جعفر
 عن ابيه عليهما السلام عن علي بن محمد بن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 والحسن بن الحسن الذي يكون في السواد بين الدهر وكان من اليه الجبل اول من صاحبه الحسن بن علي بن يقطين عن ابي عبد الله
 عمرو بن شعيب قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن سفينة انكسرت في البحر ما خرج بعضه في البحر بعضه غرق فبها
 فقال اما اخرج البحر فملا هله الذي اخرجها واما ما اخرج بالقبوس فهو لهم وهم احق به عندنا في غير من جميل بن دراج
 عن جماعة من اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال الغائب يقضى له اذا مات عليه البينة وباع ماله ويقضى عنه دينه وقضاه
 ويكون الغائب على بنته اذا قدم قال ولا يدفع المالك الى الدنيا قام البينة الا بكفلا محمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن ابيه ان عليا عليه السلام كان يفتل الرجل اذا اوصى الى غريمه ثم يامر به ليقسم ماله بينهم لم يخصص وان ابا عبد الله عليه السلام
 يعني ماله عنه عن عياض بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه عليهما السلام ان عليا عليه السلام كان يخرج الدين فاذ اتين فله
 وحاجته على سبيله حتى يستفيد مالا وروى السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عن علي عليه السلام ان امرأة
 استعيرت عليا رجلا انه لا يفتق عليها وكان نزعها معسر فاجاب بحصة وقال ان مع العسر يسرا عنه عن جعفر عن ابي
 ان عليا عليه السلام كان يعسر في الدين ثم يظن ان كان له مال اعطى الغريم وان لم يكن له مال دفعه الى الغريم فيقول
 لهم اصنعوا به ما شئتم ان شئتم واجروه وان شئتم استعملوه وذكر الحديث وهذه الرواية ضعيفة الشدة والقوة
 فلا يغربل عليها ابراهيم بن ابي جعفر عليه السلام قال ابن الحارث اذا اناه اهل الثورية واهل الاغبل يجامرون اليه كان له
 اليه ان سار حكم بينهم وان سار حكمهم وروى الطحطاوي في السكوني جعفر عن ابيه عليهما السلام عن علي عليه السلام
 انه كان لا يحزن كتاب فاضل اخبر في صدره لا غيره حتى وليت بن بركة فاجازوا بالكتاب وروى مروان بن خزيمة عن ابي عبد الله

قال قلت رجلا من اهل الكتاب يسود ثيابه او يضرب ثيابه ان كان يدهم بالخصومة فقضى بيننا حكمهم ما يحق في
 الذي قضى عليه ان يقبل ومثاله ان يرد الحكم المسلمين قال قلت للحكم المسلمين وروى عن عمار بن محمد بن مسلم وزير ارمينية
 جميعا لا يخلو احد عند قبر النبي عليه السلام على اقل عجب فيه القفح وروى عاصم بن حميد عن ابي غرة التميمي عن ابي
 جعفر عليه السلام قال قلت له جعلت فداك في كم عري الاحكام على الصبيان قال في ثلث عشرة سنة او اربع عشرة سنة قلت
 قلت فانه لم يحكم فيها قال فان لم يحكم كان الاحكام عري وروى ابو بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل
 غلام وعليه دين فمرا من الدين قال لا تدبره وان كان دينه في حقه منه وسلامة فلا يسبل الدين عليه ويجعل الحاكم
 الثاني على من نذر التدبير واوجبه لانه بدون التدبيرية مستاجر من الدين وروى عمار بن محمد عن ابي
 عن جعفر بن ابيه عليه السلام ان عليا عليه السلام كان يقول لا مان على صاحب اثم فيما ذهب من السار لانه
 انما اخذ الجعل على اثم ولا يرضى على الثياب وروى عبد الرحمن بن سيار عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال
 على الامام ان يخرج الجسين في الدين يوم الجمعة الى الجمعة ويوم العيد الى العيد ويرسل معهم ما فاقضوا الصلوات والعيد
 ردهم الى التجن وروى عمار بن اذينة عن ذرارة عن جعفر عليه السلام قال قال عليه السلام لا يجزى التجن الا ثلثة ^{اسب}
 ومن اكل الا لبيتهم ومن اقرن على امانة فذهب بها وان وحده شيئا عابثا كان او شاهدا وحمل الشيخ رحمه الله فذلك
 على انه ما كان يجلس احدا على وجه العقوبة الا ثلثة او ما كان يجلس للدين الحسن لا المذكرين فاما غيرهم من اقرنا وغيرهم
 فانه كان يجلسهم على غير ذلك الوجه احد بن عمار بن محبوب عن عبد الرحمن بن الجهم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
 قال قضى مير المؤمنين عليه السلام بين رجلين اصلحيا في سفر فلما ارادا الفدا اخرج احداهما من زادته فغته اربعة افراس
 ثلثة اربعة فربما على سبل ندعوا الى طعامها فاكل الرجل معها حتى لم يبق شي فطلبوا فزغوا اعطاهم العايلة فامانة
 درهم قراب ما اكل من طعامها فقال صاحب الثلثة اربعة لصاحب الخمسة اربعة اقسما نصفين بيني وبينه وقال
 الخمسة لا يل باخذ كل واحد منا من الدرهم على عدد ما اخرج من الزاد قال يا امير المؤمنين عليه السلام في ذلك فقل
 سمع مقالتهما قال لا اصلحيا كان فيستكم ادنية فقل لا اقص ينسا بالحق قال ما على صاحب الخمسة اربعة سبعة درهم
 واعطى صاحب الثلثة اربعة درهم وقال لهما ليس اخرج احدكما خمسة اربعة وخارج الا فثلثة قال نعم قال ليس كل
 فيسلكا مثل ما اكلتما قال نعم قال ليس كل واحد منكما اكل ثلثة اربعة غير ثلث قال نعم قال ليس كل انت يا صاحب الثلثة
 ثلثة غير ثلث واكلا انت يا صاحب الخمسة ثلثة اربعة غير ثلث واكلا الصيف ثلثة اربعة غير ثلث ليس بقي الا يا صاحب ^{الثلثة}
 ثلث رغيف من زادك وبقي الا يا صاحب الخمسة رغيفان وثلث واكلا ثلثه غير ثلث فاعطا كما بك ثلث ^{رغيف}
 درهم فاعطا في صاحب الرغيف ثلث سبعة واعطى صاحب الثلث رغيف درهم فاسعد بن عبد الله عن محمد بن الحسن بن جعفر
 بشر عن حماد عن قاصم بن احدثي مولى سليمان بن عبد السلام قال سمعت عليا عليه السلام يقول يا ايها الناس اتقوا الله ولا
 سموا الناس بما لا تعلمون فان رسول الله صلى الله عليه واله قد قال الله الى وقد قال قولا من ومنه غير من ضعه كذب عليه
 فقام عبيد وعنده والاسود واما من منهم فلو ايا امير المؤمنين وما نضج بما قد خبرنا به في الصحف قال سالت عن ذلك
 عليا الى محمد عليهم السلام احد بن عبد الله الرمي من ابيه عن علي عليه السلام قال يجب على الامام ان يجلس الفساق من
 العمل والنجاس لا لالبار والمغالين من الكسار قال عليه السلام حبس الامام بعد الحسن بن علي بن محبوب عن محمد بن
 عيسى عن صفوان عن داود بن الحصين عن عمر بن خطلة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجلين من اهل البيت يكون
 بينهما منازعة في دين ميران فصكما الى السلطان والى القضاء ايجل ذلك فقال عليه السلام من عاكر اليوم في حق او باطل فانا

دراهم

عالم الامام

تحاكم الحائضون وما حكم له فاما بأخذ حجتنا وان كان حقه ثابتا لانه اخذ بحكم الطائفت واما امر الله تعالى بكفره قال
 يربون ان يحاكموا الى الطائفت وقد امروا ان يكفروا به فقال فكيف يصنعان فقال ينظر الى من كان منكم ممن قد رى
 حد بيننا ونظر في حدنا وراسا وعرفا حكمنا فابوضوا به حكما فاني قد جعلته عليكم حاكما فاذا حكم بكم بكم فلم يقبله منه
 فاما بحكم الله استخف وجليا رة وارا د عليا الراد على الله فهو على حد الشك بالله فان كان كل واحد منهما اختار حلا وكلاهما
 اختارا في حد بيننا قال الحكم ما حكم به اعدائنا فافقوا واصدقوا في الحديث وان عينا ولا يثبت الى ما حكم به الاخر قال قلت
 انما عدلان من بنيان في ذلك حكما المجمع عليه احكاما فيؤخذ به من حكم ما وترك الشاذ الذي ليس بشهر عند اصحابك
 فان المجمع عليه لا يرب فيه واما الامور الثلاثة امر بين شد فيشيع وامر بين غيبة فيجب ان يسجل في حكمه الى الله عز وجل
 والى الرسول صلى الله عليه وآله قال رسول الله صلى الله عليه وآله حلال بين وحرام بين وشبهات بين وذلك فمن ترك الشبهات غيا
 من الحرمات ومن اخذ بالشبهات تاركيا لقرينات وهذا من حيث لا يعلم قلت فان كان الجزان غير شهوريين قدر واحدا لثنا
 عنكم قال ينظر فاما في حكمه حكم الكتاب والسنة وخالف العامة يؤخذ به ويترك ما خالف حكمه حكم الكتاب السنة واما
 العامة قلت جعلت فداي ارايت ان المسعوس على علم ما عرفت حكم من كتاب سنة ووجدنا اهل الجزان موافقا للعامة
 والافرناء لاهلهم باي الجزان ماخذ قال بما خالف العامة فان فيه اثرنا قلت جعلت فداي فان وافقنا الجزان قال
 ينظر الى ما هم اليه اميل حكمهم وقضائهم فيترك ويؤخذ بالافرناء فان وافق حكمهم الجزان جميعا قال اذا كان ذلك
 فارجه حتى يلقى امامك فان الرقعة عند الشبهات خير من الاقناع في المملكات **مسألة** **الشيخ**
 وفيه فضل الاول في معاننا الشاهد بشرط في الشاهد ستة البلوغ والعقل والامانة والعدالة وطهارة المعدن
 واشتداد التهمة فهنا مطالب الازال بالبلوغ وهو شرط في قبول الشهادة فلا يقبل شهادة العتبي الا اذا بلغ عشرين
 فقبل شهادة هم في الجراح والقصاص بشرطين افرين عدم تفرقهم قبل الشهادة واجتماعهم على اللبائع فلو تفرقوا عن الحالة
 التي عارضوا عليها لم يقبل شهادتهم وفي رواية يؤخذ باول كلامهم وقيل يقبل شهادتهم اذا بلغوا العشر مطلقا وليس
 وليس يحيد بل الا اذا اقتصار على قبولهم في الشجاعة والقصاص في اداء النفس بالشرطين ولا يقبل شهادة ما صا وان كان
 انما العقل فلا يقبل شهادة المجنون اجائا سواء ذهب عقله بجنون او سكر ولو كان المجنون يتناول له وار وشهد بحال
 افاقه واما ما لا لافاة قبل شهادة فانه بعد الاستظهار بمعرفة لفظه حال التحمل والاداء فلو ان بالحاكم طرعا
 ويرة شهادة المعتقل الذي في طبيعته الله بحيث لا يتفطن لتفاصيل الاشياء الا ان يعلم الحاكم عدم غفلة فيما شهد به
 اذا كان المشهود به مما لا يسهو فيه ولو كان الشاهد يعرض له الشهود عالبا استظهر الحاكم في التفتيش عن حاله حتى
 يقبل على من لا كالمصدق وسعيه **مسألة** **الابان** وفيه ومباحث لا يقبل شهادة الكفار مطلقا
 الا في الرقبة على ما ياتي ولا يقبل في غير ذلك على احد من المسلمين اجائا وهل شهادة هم على ائمتنا الامم الا في النسخ وقيل يقبل
 شهادة الذمى على الذمى اذا تساوا في العقيدة فيقبل شهادة اليهودي على مثله لا غير والتضرع على مثله لا غير وبالجملة
 كل ملة تقبل على تسليم والرواية به ضعيفة في طريقها سماعة وافق بها الشيخ رحمه الله في النهاية وروى ابن بابويه
 عن عبد الله بن علي الحلبي عن الصادق عليه السلام يحذر شهادة اهل الذم على غير اهل ذمتهم اذا عرضت هذا فعند ما لا يقبل
 شهادتهم على ائمتنا الامم كذا لا يقبل على ائمتنا الامم والشيخ رحمه الله افاقي يقبل شهادتهم لائمتنا الامم كفاقي يقبل شهادتهم
 عليهم شهادة اهل الذم خاصة في الرقبة بالمال لا غير بشرط عدم العدول من المسلمين ولا يقبل شهادتهم بالرقبة
 في الرقبة ولا يشرط السفر والغربة وبالاشرط رواية مطروحة وقال الشيخ رحمه الله في ميسرة لا خلاف ان شهادة

ثبت على ما كان منى ولا يعود الى ما اقيم فيه والثمة ان كانت عن عبثه لا يجب عليه حقا لشرب خمر وكذا بغيره والثمة
الندم والغرم على ان لا يعود وقيل لا يشترط الثاني وان وجبت حقا لله تعالى اولادى كمنع الزكوة وغصب المال والثمة
منه لا يقدم والحق وان مثله او قيمته مع العجز بان يخرج من ذلك النوى رة متى قدر عليه وان كان عليه حتى قصاص او
استرد في التوبة نكح نفسه ليصل المستحق الى حقه وان كان عليه حد لله كزنا او شرب سكر والندم والغرم على ترك العود
كافيان في التوبة ولا يشترط الاقرار به ولا يمكن نفسه الامام بل ينبغي ستره وترك الاقرار به سواء استمر ذلك منه او لا
وان كان متبوعا فتوبته الاعتراف بالبدعة والرجوع عنها واعتقاده متبوعا كان يعتقد منها والمعب بالاثبات العار كلها
حرام كالنرد والمطبخ والاربعة عشر وغير ذلك لا يفسق فاعله وترد ثمادته الا ان يتوب سواء قصد التمسك او التمسك
العار وهو المتعلق على العود وسواء اعتقد تحريمه او لا ذ العود والآن مرد الضميمة والطهور والمغفرة والباب لغصب
وغير ذلك من جميع الاثام العار حرام يفسق فاعله ومنعه اما الدف فلكونه في الاملاك والمكان خاصة ويحرم في غيرها
نما ربا المكسرة ثمادته ويضيق سوار كان غمرا او نبيذا او تبعا او فضحا وكذا النفع والعصاة لغلل من نفسه او بالاداء
لميكرا الا ان يذهب ثمادته وينفي ثلثه وسواء شرب قليلا من ذلك كله او كبرا معتقدا بالتحريم او لا ولا يحرم العصاة من التمسك والبس
ماله يكر ويجوز اتخاذ الخمر للتخليل ح العار حرام وهو هذا القول المشتمل على التمسك بالجميع التي جميع المطرب يفسق فاعله ويكر
به سوار كان في شعر او قران وكذا منعه سوار اعتقد باحتة او تحريمه ولا بأس بالحداد وهو الانشاء الذي يساق قبال
يجوز فعله واستماعه وكذا نشد الارباب وسائر انواع الانشاء مالم يخرب الى الفاسط الشر الكذب يعلم وكذا جوار المؤمنين
بامراة غير مملدة يفسق فاعله به وترد ثمادته ولا بأس بما زاد ذلك لكن يكر الاكثار فيه في الحسد حرام وكذا بفضة المؤمنين
والنشب بامراه معروفة العدالة ليس يكر المحض للرجال حرام في غير الحرب رة به الشهادة وكذا الاكثار
بالحسد حرام وكذا بفضة المؤمنين والتظاهر بذلك قاذح في العدالة ليس يكر المحض للرجال حرام في غير الحرب رة به الشهادة
ولا بأس بالافتراء على اشكال وكذا ليس كل محرم كالتعم بالذهب والفضة به للرجال يد يجوز اتخاذ الحام للامس والاستفراغ
وعمل الكتب ويكر للتطير والفرجة والارواح على ما تار يفسق فاعله اما المسابقة المسموعة بالجلل وغيرها من الجوانات المسموعة
فيما عقد الهان فاما الجائزة وكذا المناصلة بالنشاب والواب والنبوق المثلل فيمن يترد ثمادته فيه
شدة باحث كل من يخرج ثمادته نفعاً او يستدفع به لغيره رة ثمادته تدار وان كان عدلا فلو شهد على من جرح موثرة ردت
ثمادته لان يد الجرح وهو المال يحصل بالارث والجرح سبيل الموت المقتضى الارث لما لم يمتد في من يمتد موثرة بالارث وشمادته
الجرح بما لم يخط قبلت ثمادته ولو شهدا ثمان من العاقلة يجرح ثمرة قتل الخطاء ردت ثمادته وان كانا فقيرين او عبيدا
لا حائل لبيادها وموت من هراق قريبهما مع احتمال القبول فيما ولو حلفا اثنين فشهدا صدها على الاخر بالف درهمين على الموت
قبلت هذه الشهادة لانه لا يجب عند افراد بالافتراء بالاقار الا حصة المقر لانه يستدفع بهذا الشهادة ضدها ولو شهدا
بوصية لهما من تركه فشهدا شاهدين ايضا بوصية فيما قبلت الشهادة ان ولو شهد بعضا رفعنا البعض على طلع الطريق لم يقبل
للشمة ولو قالوا عرضا لنا واخذوا اولاد سمعت ولو شهدوا المفسر والميت لهما بدين او عين لم يسمع ثمادتهم وقيل
لو شهدوا لغيرهم غيب محجور عليه وان كان معسرا ولا يقبل ثمادته الشفع يبيع شقصه فيه الشفعة ولا شهادة لبيد
لعبد الماذون له في التجارة ولا المكاتبه ولا شهادة احد الشفعين على الاخر باسقاط شفعته ان جازها الشفعة مع
ولا شهادة بعض غوار المفسر على بعضه باسقاطه استيعانه ولا يقبل شهادة الشريك لشريكه فيما هو شريك فيه ولا شهادة ابي
فيما هو وصي فيه ولا شهادة الركيل لموكه ولا شهادة الركيل والحق يجرح ثمرة المدعي على الموكل او الموصل يقبل شهادة الشريك

لشركه فيما ليس شركا فيه وكذا الركيل لموكله فيما ليس وكلا فيه والوارث بالجرع بعد الاندثار وشهادة أحد
 على الآخر باسقاط شفعته بعد ان اسقط الشاهد شفعته ونحو ذلك مما ينبغي فيه التهمة بـ العداوة الدينية لا يمنع قبول
 الشهادة على حد ذاته فان المسلم شهد على الكافر ما الدينونة فاما بالقبول سوار تضمنت الفسوق ولا سوار كانت العداوة لها حرة
 موروثة او مكتسبة وتحقق العداوة بان يعلم ان كل واحد منهما يفرح بمبا، صاحبه ويفتخر بمسرة وسعى الشريك وهذا القدر
 لا يوجب فسقا وترد به الشهادة او يقع بينهما بقاء ولو عرف ذلك من احد هاتين شهادته خاصة واخذ على جليل
 بقدر المشهور عليه لمرة شهادة به لا يقبل شهادة العداوة لا شفاء التهمة / القسب وان قرب يمنع قبول الشهادة
 يقبل شهادة الاب لولد وعليه والجد لوالده والابن لوالديه ولا يقبل شهادة الولد على والده على الاثر سوار شهد بالحق
 متعلق بيده كالفصاح والمتعلق لا فرق بين الاب والابن ولا بعد على السكال ويقبل شهادة الاب من الرضاة لابنه وبالعكس
 وشهادة نفع عليه وبالعكس يقبل الشهادة بين الزوجين لصاحبه لكن شرطهما بان لا يقبل شهادة الزوجة لزوجها انصافا الى
 غيرهما من اهل العداوة وشروط اخرون ذلك في الزوج ايضا وليس يجزئ بغيره فانما فيما يقبل فيه شهادة الواحد مع اثنين
 وشهادة المرأة في الرقبة ويقبل شهادة الصديق لصديقه وان تأكدت النجبة والملاطفة وتقبل شهادة الاخ لاخته وان
 كان منقطعاً اليه في صلته وبره / ترد شهادة السائد في كفه لانه يحيط اذا المشيخ اذا كان معتاداً ولو وقع منه ذلك
 نذرة للحاجة لم يمنع قبول الشهادة ولا يقبل شهادة الطفلي وهو الذي يأتي الناس من غير عزة ولم يتكبر ذلك منه قبلت
 شهادته ومن سأل من غير ان يحل المسئلة ردت شهادته وتقبل شهادة من باخذ الصدقة اذا كان من اهلها ولو لم يكن
 من اهلها ردت شهادته / تقبل شهادة البدوي على من هو من اهل القرية سوار في ذلك الجراح موضع وتقبل شهادة اهل
 القرى على اهل البادية مع اجتماع الشرايط وتقبل شهادة الاجير والضيف وان حصل لهما ميل الى المتأجر والمضيف لان
 العدالة يمنع من اقامتهما على الباطل / المتبرع بالشهادة قبل سوار الحاكم يعفى لغيره فلا يقبل شهادته سوار شهد قبل
 الدعوى او بعد ما قبل الاستشهاد نعم هذا الرد لا يقتضي الفسوق هذا في حقوق الناس اما في حقه تعالى او الشهادة للمصلحة
 العامة كالوقوف على القنطرة ونحوه فالاقرب ان لا يمنع الشهادة اذ لا مدعى لها ولو اخفى الشاهد في زاوية لونه
 وراء جدار حتى يظن المشهور عليه مسترسلاً فيشهد عليه سمعت شهادته ولا يعمل ذلك على وجهه على الشهادة لان الحاجة
 قد تدعو الى ذلك / **الشروط** طهارة المراد والشرط في الشاهد طهارة المراد عند اكثر علماء سلفنا تقبل
 شهادته ولذا زنا وقال الشيخ رحمه الله تقبل شهادته في الشيء البير مع منسكه بالصلاح وليس يجزئ ولو جاز حاله قبلت شهادته
 وان قد في بعض الناس بذلك / **الشروط** فيما ظن انه شرط وليس كذلك وفيه احتياط الحريه ليست
 شرطاً مطلقاً فقبل شهادة المملوك لسيده ولفير سيده وعلى غير سيده ولا تقبل شهادة على سيده وقيل بالمنع مطلقاً اخذ
 ابن الجنييد وقبل تقبل مطلقاً / ما قلناه وراعت قبلت شهادته مطلقاً بـ حكم المذهب والمطلق الذي لم يرد شيئاً
 والمكشروط مطلقاً وامر الولد حكم القن اما المطلق اذا ادى من مال الكتابة شيئاً فقد قال الشيخ رحمه الله على ماله
 بقدر ما يجد منه والاجور المنع / لا فرق في قبول الشهادة العدين لحد والقصاص وغيرهما بل قوله مقبول في الجمع اذا جمع
 القبول والامة كالحرف تقبل شهادتهما فيما تقبل فيه شهادة النساء الاعلى سيدهما / لو شهد السيد عبدين له على ان حمل
 منه تمرات فشهدا بذنبة فرت شهادتهما وحار الميراث غير مراعتها فاعادة الشهادة قبلت ورجاء الرق كان شهداً
 او لا بان مولاها قد اعقها كره للولد ملكها لانهما احداً / تقبل شهادة الاعمي فيما لا يحتاج فيه الى المشاهدة كالا
 والبصير وغيره من القفود اذا عرف صورته المتلفظ بعرفه لا يعرفها شاك او عرفه عند عدلان ولو تحمل الشهادة وهو صغير

عني به جازان يشهد وقبلت شهادته اذ اعرف المشهور عليه باسمه ونسبه عنده عند عدلان ولو شهد هذا الحاكم غير عني قبل
 حكم الحاكم بشهادته لا تقبل شهادته فيما يقتضيه من الرتبة كالأثر ان يشهد قبل العي ثم يقيم الشهادة بعد العي بانها
 تقبل ولو شهد على من لا يعرف قبل عناية فيمكنه هذه ثم عني جازان يشهد على القبر من بعينه قطعاً ويقبل شهادته الا عني اذا
 تبحر الحاكم عبارة من يعرف هذا الحاكم ويقبل شهادته الاخرى بخلافه اذا اعرف الحاكم من شهادته ما شهد به فان شهدا
 الحاكم اعتمد على مترجين ممن بينهم اثنان ولا يكفي الواحد ولا يكون المترجمان شاهدين فرع على شهادة الاخرين بل بيت الحكم
 بشهادة الاخرين اصلاً لا بشهادة المترجمين فعما ولو شهد الماطق بالامانة والاشارة من غير عذر لم يقبل و تقبل شهادته
 الا قسم وقدر وعيانه يا ولد قوله ولا يوجد ساسه وكذا يقبل شهادة ذوي الاموات والعلاقات في الحلق اذا كانوا
 من اهل الامانة بشرط في الشهادة امر المشهور عليه بما فلو سمح لشاهد المقر شهد عليه وان لم يامر بالشهادة عليه ولا فرق
 في ذلك بين الاقوال والافعال ولو حضر الشاهدان حسناً او شرط المحاسبان جليهما ان لا يحفظا عليهما كان للشاهدين ان يشهدا
 باسمهما ويقبل شهادته المسحوق اذا كان عدلاً وهو الذي يخفى نفسه من المشهور عليه لسمع اقراره ولا يعلم به سوا ركان
 المشهور عليه ضيقاً للحدود ولا من فعل شيئاً من الفروع مختلفاً فيه معتقداً ابا حنيفة لم يرد شهادته سوا روا
 الحاكم في ذلك الاعتقاد ولا في فعل ما ابعثنا الامامة على غيره او ترك ما اوجبته الامامة لم يرد شهادته
 وان وافق غيرهم من المسلمين ولو فعل الفروع المختلف فيه بين الامامية معتقداً غيره ردت شهادته وان اعتقل الحاكم
 ابا حنيفة لا يشترط في الشاهد اجتماع شرائط الشهادة وقت التحرف ولو شهد الصغير والكافر او الفاسق لم ينظر
 بنفسه على شيء ثم زال المانع واقاموا تلك الشهادة قبلت ولو اقام الضيق والكافر الشهادة فردت ثم اعادها بعد الكمال
 قبلت وكذا الفاسق اذا اقام بالشهادة حال نفسه المعلن به ثم تاب واعاد الشهادة سمعتنا الفاسق المنسقة
 اذا اقام الشهادة فردت ثم تاب واعادها ولا قربا بها القبول وان احتمل العدم بسبب التهمة المحالة على
 حاله وهو ارادة اصلاح ظاهره ولو تاب بالمشهور بالفسق شهادته فلا قربا بها القبول حتى يستمر حاله على الصلاح
 وقال الشيخ رحمه الله يجوز ان يقول مرا قبل شهادته وارضاءه ابرار ليس ولو اقام العبد الشهادة على مولاه فردت ثم
 اقامها بعد موت المولى لا قبلت ولا بد في القبول من عادة الشهادة ولا يكفي الامامة او الامانة ولو شهد السيد
 لكتابه او الوارث لم يرد بل يرجع قبل الا نزال فردت شهادته ثم عتق الكاتب وانزل الجرح واعاد تلك الشهادة
 قبلت وكذا كل شهادة مردودة للتهمة او لعدم الاهلية اذا اعتدت بعد زوال التهمة او حصول الاهلية تقبل شهادته
 الرقبي على من هو رقبته عليه وكذا شهادته له فيما لا ولاية له عليه ولا تصرف ولا يجزئ شهادته نفقاً مثلاً ان يشيع المالك
 للثلاث المرسى به له بسبب شهادة الرقبي وقبلت شهادته مع التمين فيما يقبل فيه شهادة الراصد التمين وقال الشيخ
 يقبل شهادة الرقبي على من هو رقبته عليه ولا يجزئ ان يشهد به عليه يحتاج ان يكون معه غير من اهل العدالة ثم علف
 الخصم على ما ينبغي وما يشهد به مع غيره مع اهل العدالة لا يجب مع ذلك بين كان قصده ان يشهد بالاشارة
 الا حرجاً فهو ممنوع وان قصد استراطه لا محال ما هو المبين مقامه فهو حيد وما الا حلاً فادامته
 الرقبي فلا تنافي في الشهادة على الميت الفد ————— في مستند الشهادة وفيه ما يجزئ لا يجوز للشاهد
 ان يشهد بالامانة مع العلم قال الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم وسئل رسول الله صلى الله عليه وآله عن الشهادة
 فقال عليكم هل ترى الشمس على مثلها فاشهدا ودمع ثم الشهادة اما على فعل او قولاً ولا يفتقر فيه الى حاشية
 الابصار والسمع في البها والحياسة التمعن ولو تحقق الاعي اسناد القول الى شخص معين وعلم ذلك يقينا كفت حاشية

وقبل شهادته وقبل شهادته الامم على الاصل كالحضبة الشريفة والقتل والرهاع والولادة والزنا والهراب
ومن لا يعرفه فلا بد من الشهادة على عينه ما كان اذ هو على الحياكم كان دفن لم ينشئ وقد عرفت انما
عليه - لو شهد على من لا يعرفه لم يجز له التحمل على النسب بل يشهد على تلامذته والعين ولو شهد هذه عدلان بالنسب شهدا
مستندا الى شهادة المعروضين بالمعترفين بالبرهان فيقول لا شهد فلان بتعريف فلان وفلان ولا يقع في الاقرار
فرع ٢ - يكفي في النسب والموت في المقتل والرق والكلع والولاية والاراء والحق الاستعانة بين الناس
فاذا اشهر بين الناس ان هذا فلان بن فلان شهد بذلك فلان بتعريف النسب انما هو من جهة الظاهر كذا في الموت فلو شهد
مشاهدة الميت في اكثر الاوقات للشهود وكذلك الملك المطلق اذا سمع من الناس ان هذه الدار فلان تشهد بذلك فان
الملك المطلق لا يمكن الشهادة عليه بالقطع والوقف ولو لم يسمع فيه بالاستعانة بطلت الوقوف على تطلو الارضه
بقية الشهود والشهادة الثالثة عند البيع وهي تزايد الدار والبيع والبيع ثابت بالاستعانة فان علم ان خديجة
عليها السلام زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ام كاطمة عليها السلام والتوارث ما عدا ذلك لا يشهد استواء الطرفين والوسط
والطبقات الوسطى والمتصلة بها وان بلغت التوارث الاطراف غير متوارث لان شرط التوارث التفرق والوسطية
الاستناد الى الحسن بالظاهر ان الخبر وان الشهادة على البيع والشراء واذا اشهر بين الناس ان الامام علي
بدايت ولادته - الاقربا شراط اجازة في شراطهم فيما يكفي في الاستعانة ولا يكفي شاهدان عدلان وقال الشيخ
يكفي فيه ذلك فلو شهد عدلان بالنسب او بما تقدم ما راسا مع تحلل وشاهدان لا يشهدان على شهادة الا ان ثمة انما
الظاهر يحصل بما قاله الله وله سمعه بقوله عن الكبير هذا النبي وهو ساكت مع سماع الولدان سمعه بقوله هذا
وسكتا لا يسمع سماعه شهد بالنسب ان سكرته يد على الضلوفيه نظر - الشاهد بالاستعانة لا يشهد بالنسب
الا ان يكون ثابت بالاستعانة فلو سمع مسقيضا ان هذا ملكا زيد ورهنه من يثبت شهد بالملك وسبه
ولو سمع مسقيضا ان هذا ملكا والاشياء بالامانة ولو شهد بالملك والبيع مستندا الى الاستعانة بجمع
خاصته دون النسب - يكفي في الشهادة بالملك الاستعانة بجمدة من مساهمة الضرف وبالعكس لو شاهدنا
يتصرف في الملك بالبيع والهدم من غير ما نحتاج له ان تشهد بالملك مستندا الى التصرف ومطلقا كذا لو شاهدنا
الدار في هذا يد جاز له ان تشهد باليد قطعاً والا فربح جازا لشهادة له بالملك ايضا لان اليد فاضية بذلك وله قبل
ليس ذلك والا لم يسمع دعوى الدار التي في يد هذا الى كذا مع ملكه هناك وليس يجب لان دلالة اليد ظاهرة في
التصرف عن الظاهر ولا ما سمع قوله الدار التي في تصرف هذا الى مع الحكم بالملكية هناك - لو كان واحدا في تصرف
سماع مستفيض رجحت اليد لان السماع قد يعمل اضافة للاختصاص المطلق المحتمل للملك وغيره فلا يزال اليد للعلو
بالحتمل يعني بالتصرف العارض بالملكية تصرفا املا كالباء والهدم والبيع والوهن اما جرة الاجارة وان تكره تخفيه
احتمالا قد يصدر من المسما جرة طويلة مع ان الاقربا الشهادة بالملكية والاعسار لجواز الشهادة به مع الخفي
بالباطن وشهادة القرائن كالتصريح من الجوع في الخلق وقيل شهادة الامم مستند الى الاستعانة فيما ثبت قبل
لو شهد فلان ان فلان مات وخلف من الورثة فلان وفلان لا نعلم له ولا نعلم لها منهم قبلت شهادته او ان لم
انه لا واث له سواه لعدم الاطلاع عليه فيكون فيه الظاهر مع اعتضاده بالاصل هذا ان كان من اهل الغيبة الباطنة
وان لم يكن من اهل الغيبة الباطنة بحث عن واث اخر فان لم يظهر علم التركة اليها بعد الانظار بالنظر ولو
لا نعلم له واثا بعده ابدا او ارض كذا لم يقبل مع احتمال القول - لا يجوز ان يشهد بالبيع المذكور وان وجد خطه

الكلام والبيع والشراء والطلاق والامانة
يفيد احاطة التبع لعموم اللفظ
والا ليعرفنا اللفظ الا ان يعلم انما
الصورتا الى شخص من غير قطع
د كفي صح

وعلم علم

وعلم عدم التزويج عليه وان كان خطه محضاً عنده وسواء اقام غير من العدة والشهادة او لم يقيم خلافاً لبعض ما اتينا
حيث جازاهما الشهادة بالمعجزة مكنوا اذا اقام غير الشهادة ^{في تفصيل الموقوف وفيه خمسة} ^{حج}
الحقوق فثمان احدوا حق الله تعالى والاخر حق الادنى اما حق الله تعالى فانه انما يثبت للأربعة رجال او ثلثة
رجال وامرأتين او رجلين عاينوا ما كان لا يوجب به الجحد لا الجمع ويجب بالاولين الحدان معا وان شهد رجل
نساء او اكثر لم يقبل او صحيح بل القاذف عليه كذا لو شهد ما دون الاربعة منفردين من النساء او شهد النساء فانه لا
ويجوز ما القذف على اليهود ومنه اللواط والتحرش ما يثبت كل منها اربعة رجال خاصة ولو شهد ما دون الاربعة حراً
للغربة ولا يقبل منها دة النساء وان كثر وانضم الى الرجال مطلقاً عداً وانما ايمان البهائم لا يقرب
بشهادة رجلين ولا يثبت بشهادة منفردين ولا منضمين وانما باقية حقوق الله تعالى كالشرقة وسرقة الحر
وانزلة فلا يثبت الا بشاهدين ولا يثبت بشاهد وامرأتين ولا بشاهدين من ولا يثبت هذه النساء وان كثر
وفي الحاق الاقرار بالانكاح من الارارات بالتحقيق في قبول الشاهدين فيه او بالاصل في اشتراط الاربعة فيه خلافاً
والا قرب الاول وعلى القرائين فلا يقبل فيه شهادة رجل وامرأتين ^{حقوق الادنى ثلثة منها ما لا يثبت الا بشاهدين}
وهو الطلاق واللعن والوكالة والوصية اليه والنسب وروية الامثلة والرجعة واليماة المرجبة للمنفقة والعنف واللعن
والقصاص والبلوغ والاراء والعدة والجرح والتعديل والعفو عن القصاص وبالجملة كل ما لا يكون مالا ولا المقصود
المال ويطلع عليه الرجال ويمكن القبول بقبول النكاح والعنف والقصاص بشاهدين وشاهد وامرأتين ومنها ما
ما يثبت بشاهدين وامرأتين وشاهدين من وهو الديون والاموال كالقرض والقراض والغصب وحقوق الاموال
كالايجل والحياء والتسعة والاجارة وقتل الخطأ وكل جرم لا يوجب الا المال كالممنوعة والباقة وكل عدل لا يجب
القصاص كقتل الحر العبد المسلم الكافر والاب ولد وكل حق من المعلومات كالبيع والسلف والصلح والاجارة و
المساقات والرهن والرخصة له وكذا فسخ العقود وقض غصب الكتابة الا التيمم الا قبول ثبوت العنف عليه فان غاب
في العنف شاهداً وامرأتين قبل ما لا فلا ولو شهد على التوبة رجل وامرأتان ثبتا المال دون العقوبة ولو شهد
رجل وامرأتان بالنكاح فان قلنا فيه شهادة الواحد امرأتين فلا بحث ولا يثبت المهر والنكاح وفي الوقف
اشكال والا قرب بشهادة رجلين وشاهد من بينهما ما يثبت بالرجال والنساء منفردات ومنصات وهو
والاستيلاء وعيوب النساء الباطنة والا قرب فيقول شهادة النساء منفردات في الرضاع وان كان الاكثر قد منع
من قبولها ^{من قبولها} تقبل شهادة امرأتين في الديون والاموال وشهادة امرأتين مع اليقين ولا تقبل فيه شهادة النساء او
كثرن الا مع رجلين ويقبل شهادة المرأة الواحدة في بيع ميراث المسلم وفي بيع الهبة وشهادة امرأتين
في النصف وثلثة في ثلثة ارباع واربعة في الجميع ولا يفتر في الواحدة اليقين لبوت الاربعة ولا في الاثنين لبوت
النصف ولو طلب الموصى واقام امرأتين جاز ان يحلف وياخذ الجميع وان لم يحلف ثبت له النصف وكل
موضع يقبل فيه شهادة النساء ولا يثبت باقل من اربع وقال المفيد رحمه الله تقبل شهادة امرأتين مسلمتين
مشهورتين فيما لا يراه الرجال كالعذر وعيوب النساء والنفاس والحض والولادة والاستيلاء والرضاع
اذا لم يوجد على ولدا لا شهادة امرأة واحدة ما موثرت قبلت شهادتها فيه ويشترط فيهن ما يشترط في الرجال
من العداة وغيره وانما سبق ولو شهد اربعة بالانابة فتردها اربعة بالبكاة دون غيرها الحد وفي حد الشهور فتقولان اقربهما
د لست الشهادة شرطاً في شيء تعاقد وعقد ولا شاهد فيه وسواء كان نكاحاً او غير الا في الطلاق فلا يقع معهما

عدلين وليتجبا الشهادة في النكاح والرجعة والبيع **ج** لا قرب وجوب التحمل للشهادة على من له أهلية الشهادة وقيل
 لا يجب والأول برقي ولا يجب على الأعيان قط بل على الكفاية فان قام غير سقط عنه بشرط ان يكون ذلك الغير ممن يقو به
 النجدة وان لم يتم غير تعين عليه ما لا آدائه كالتحمل وجوب على الكفاية اجلاء فان قام به غير سقط عنه والا
 عليه الآدوان لم يكن عين ومن علم شيئا من الأشياء ولم يكن قد استشهد عليه فقد عي الخان يشهد بالواجب عليه الآد
 على الكفاية ولو عدم الشهود الا اثنان تعين عليهما وجوب التحمل وجوب بالآدوان الا ان يكون الشهادة مضرة بالخصم
 عن مستحق فلا يجب عليهما التحمل ولو تخلفا حالة انقضاء البصر ثم خاف من الآداس سقط الآدوان عنها وقدرى انه يمكن
 للمؤمن ان يشهد لمخالف له في الاعتقاد كذا لا يلزم الاقامة في جارية في شهادته فيكون قد ادى بنفسه **الفصل الثاني**
 في اللحق وفيه ستة وعشرون مجتبا ا اذ احكم الحاكم نظر في الشهود ما يمنع القبول فان كان متحدا بعد الحاكم
 وان كان سابقا على اقامة الشهادة ونفى على الحاكم بعض الحكم ب لو شهدوا لم يحكم بما قبل الحكم بشهادتهما وكذا
 لو شهدوا ولم تنزكيا ثم ما قبل التزكية زكيا بعد الموت وحكم ولو شهدا ثم فسخا فساق قبل الحكم بشهادتهما لان المعتمد
 العدالة عند الاقامة وكذا لو كان حقا لله تعالى لم يحكم لبيان على التخفيف والاقرب في الكذب والقضا
 الحكم لتعلق حكم الادنى اما الشريعة فتحكم بالمال دون قطع ولو حدث ذلك بعد الحكم لم ينقص ولو كان حلالا
 حكم ويجوز الفسخ قبل الاستيفاء لم تنسوف ولو كان مالا استوفى ولو شهدا ثم رجعا او غيا فبما فسخ في البصر
 حكم بشهادتهما كالحال وانما سوا كان المشهود حيا او غير **ج** لو شهدا في مائة فان قبل الحكم فاشغل المشهود
 اليها لم يحكم بشهادتهما **د** لو حكم الحاكم بشهادتي شاهدين فثبتت بنية بالجرم مطلقا لم ينقض الحكم لامكان تحيد
 الفسخ بعد الحكم ولو شهدا به موقفا وكان ساغرا فكذلك وان كان متقدما على الشهادة نقض ولو كان بعد
 وقبل الحكم لم ينقض بل يحكم بالشهادة الا في حد الله تعالى واذا انقض الحكم فان كان قولا او جرحا فلا قرد والذبة
 في بيت المال ولو كان للباشرة للقصاص هو الرأى فالوجه ان لا يفهم ان كان قد اختص حكم الحاكم وادنه ولو باسند
 الحكم قبل الاذ من الدية ولو كان المشهود به مالا فانه يسفاد ان كانت العين باقية وان كانت الفسخ على المشهود
 لانه ضمن بالقصاص بخلاف القصاص ولو كان معسرا قال الشيخ رحمه الله يضمن الكفاية ويرجع به على المحكوم عليه مع **سواء**
 وفيه نظرا لا استقرار الصاير على المحكوم له بتلف المال فيه **هـ** لو ثبتا ثم شهدا بالزور نقض الحكم واستعيد
 فان تعذر غرم الشهود ولو كان قتل ثبت القصاص على الشهود وكل حكم حكم الشهود اذا جعوا على الشهادة ويعتقروا
 بالعد في الكذب ولو باسنى الرأى القصاص عترف بالشورى سقط الضمان عن الشهود وكان القصاص على الرأى
 ان كان لا دنى معين كالمال والنكاح والقرود والعقوبات كالقصاص حد الكذب لم يسمع الشهادة فيه الا
 بعد الدعوى لان الشهادة حتى لا دنى فلا تستر في الأبعد مطابقة وان كان حقا لا دنى غير معين كالوقوف
 على الفقراء والمساجد والمقابر المستبلة والهيئة لشي من ذلك ولو كان حقا لله تعالى كحد الزنا والزكوة والكفاية
 لم ينفق الى الشهادة الى تقدم الدعوى في ذلك كله ولو شهدا اثنان يعقوب عبدا وامه ابتداء ثبت ذلك
 منهاهما الشهود بعقوبه او لم يصدقهما **و** لو كان عند الشاهد شهادة لا دنى فان كان صاحبها عالما به لم يحجب
 الشاهد داوها الأبعدان يسأله صاحبها وان لم يكن عالما بها فان علم ان حقه ثبت دون شهادته لم يحجب عليه
 اعلام وان لم يثبت حقه الا بشهادته وجب على الشاهد ان يعرف صاحب الشهادة ليستشهد عند الحاكم بغير لفظ
 الشهادة في الآدوان فيقول شهد بكنا ولو قال اعلام او اعترى او اتقن او اخبر عن علم او احق لم يسمع **ز** لو شهد

امرأة بالوصية بالمال بينا الأربع على ما تقدم ولو شهدت بالولاية لم يقبل ولو شهدا اثنتان بالوصية بالمال ثبت
 عليهما بيناه ولو شهد رجل واحد في الحاقه بالمرأة أو بالمرأة في نظر وكذا البحث في ميراث التبريل وتقبل شهادة النساء في
 ولادة الزوجات والمطلقات ثبت اعتبار شهادة عدلين ولا ينفرد بالثبوت يشترط في قبول الشهادة موافقة
 لدعوى المتدعي فإذا ادعى المدعى مع الحاكم دعواه ثم استشهد الشاهدان فانه اتفقت الشهادة ووافقت شهادتهما
 دعواه معهما وحكم بها وان عارضت الشهادة الدعوى واختلفت الشهادة بان طرهما بالوحدتين من الأربعة في الزا
 انه زنا في هذا البيت وفي وقت الفداء ان على هيئة مخصوصة وشهد الأخوان بانها على غير تلك الهيئة او في غير ذلك
 الوقت وغير ذلك المكان سقطت الشهادة وحدداً الجمع للكفرية وكذا كل شهادة على فعلين مثلاً ان يشهدا ثلثان انه زنى
 واخر انه ذنب امرأة اخرى ولو شهدا ثلثان انه ذنبها في زاوية منه اخرى حدداً الجمع للكفرية وسقطت الشهادة سواء
 بقا رأيا كان او بغيره يجب يشترط في قبول الشهادة توافد الشاهدين على المعنى الواحد وان اتفقت معني حكم الشاهدين
 وان اختلفا لفظاً مثلاً ان يقول احدهما انه غضب ويشهد الاخر انه اغتصب فغير الظاهر انهما لاختلعا معني فانه لا يثبت
 شهادتهما مثلاً ان يشهدا احدهما بالبيع ويشهد الاخر بالاقراء بالبيع فانهما امران مختلفان وان حلف مع احدهما يثبت
 ما حلف عليه والا فلا يرجح اذا اختلفا الشهادة على فعل واختلفا الشاهدان في ذمته او مكانه او صفة له تدل على تعاقب
 الفعلين لم تحلل شهادتهما مثلاً ان يشهدا احدهما ان عضبه دياراً في الدار ويشهد الاخر انه عضبه دياراً في دار
 يوم الجمعة ويشهد الاخر انه عضبه دياراً مصباً ويشهد الاخر انه عضبه دياراً بغداً دياراً لأن الفعلين متغايران ولو
 بكل واحد سوى شاهد واحد ولو بكل فعل شاهدان واختلفا في المكان او الزمان او الصفة ثبتت جميعاً بشهادتهما
 البينة العادية بكل واحد منهما بحيث لو انفردت ثبتت الحق وشهادة الاخر لا تعارضت لا مكان الجمع بينهما الا ان يحصل
 التعارض ما بان يكون الفعل كما لا يمكن يكون كقتل رجل بعينه فتعارض البينتان لعلمهما بكذب احدهما او بان يحصل التناقض
 في الفعل مثلاً ان يشهدا ثلثان انه سرق وقتاً لئوال كيتا ابيض في موضع كذا ويشهدا ثلثان بانه سرق في ذلك الوقت
 كيتا اسود في موضع اخر لا يمكن حصوله فيهما دفعة بان ادعى الامر من المتنافيين لم يقبل دعواه ولا تسمع بيته وان
 ادعى احدهما ثبت له ما ادعاه ولو شهدا ثلثان انه سرق مع الزوال كيتا اسود ويشهدا ثلثان انه سرق مع الزوال
 كيتا ابيض ويشهدا ثلثان انه سرق هذا الكيس غدوة ثم يعود الى صاحبه او غير فيسرقه غشياً فان ادعاهما المشهود
 سوى احدهما لكيسين ثبت له ولم يثبت له الاخر ولو شهدا احدهما انه سرق دياراً ويشهد الاخر انه سرق درهما ثبت
 لكن له ان يحلف مع احدهما ومع كل واحد منهما فان حلف مع احدهما ثبت له الاخر فيما حلف عليه وان حلف مع كل منهما ثبت
 الدار والدرهم ولا يثبت القطع لا للحل لا يثبت باليمين ولو شهدا ثلثان انه سرق ثوباً ابيض غدوة ويشهدا ثلثان انه سرق
 على وجه لا يمكن الجمع بينهما ثبتت التعارض فيسقط القطع للثبوت ولا يسقط الغرم به ولو شهدا احدهما انه باع هذا الثوب
 منه بدينار ويشهد الاخر انه باعه منه في ذلك الوقت بدينارين لم يثبتا وكان له المطالبة بديناراً مع اليقين ولا تعارض
 لان التعارض انما يكون بين البينتين الكاملتين ولو شهدا مع كل واحد شاهد آخر ثبت الدينار ولو شهدا احدهما
 انه باع اليوم ويشهد الاخر انه باع امس ويشهد احدهما انه علقها امس بحجر من شاهدين ويشهد الاخر انه علقها
 اليوم بحجر من شاهدين لم يثبت الشهادة ولان كل واحد من البينين بالطلاق لم يشهد به الا واحد فكان كالحكم
 بالغصب في وقتين ويحتمل القبول لان المشهود به شئ واحد يجوز ان تعاد مرة بعد اخرى فيكون واحداً في حيزه
 في الوقت ليس بخلاف فيه والا فلو قرب بين لو شهدا احدهما انه اقر بقتل او دين او غضب بغيره يوم
 الحين

وشهدا لأخوته اقربا له بعينه يوم التبت بالكونه والرجوعا وحلتا الشهادة ونبتا المقر به وان كانا بان يكون
الزمان واحد مع تباين عدل المكة او يكون مختلفا ولا يفي الزمان المتخلل بينهما السفر من احد البلدين الى الاخر
مختلفا مع احدهما بينما لا يثبت حقه وكذا لو شهدا احدهما انه اقرب منه بانه قبله يوم الخميس شهدا لأخوته اقربا له بانه قبله
يوم الجمعة قال القارئ من تحقق كالي شهدا احدهما انه اقرب منه بانه غضب يوم شهدا لأخوته اقربا له بانه غضب ديارا
وكذا لو شهدا احدهما بالعتف غدوة والاخر عشية او بالقتل كذا لم يحكم بشهادة تباين الشهادة على فعلين في التبت
احدهما بالاقربا بالف والاخر بالف الغين ثبت الف بهما والاخر بانضمام اليه ولو شهد بكل واحد شهدا ان ثبت الف بهما
الجميع والا فبالاخر بجملة اثنان وكذا لو شهدا احدهما انه سرق ثوبا قيمته دينار وشهدا لأخوته سرقه وفيه منه
ديناران ثبت الدينار بجملة اثنان والاخر بالشاهد اليه ولو شهد بكل واحد شهدا ان ثبت الدينار بجملة اثنان
والاخر بالشاهد من حج لو شهدا احدهما انه اقربا له بقرينة والاخر انه اقربا له بجملة قبل لانه اجاب عن شاهد واحد
لو شهدا احدهما انه اقربا له بقرينة بدينار يوم الخميس بدستق وشهدا لأخوته اقربا له بجملة بمصدق كذا ولو شهدا احدهما انه اقرب
انه مله او غصبه كذا يوم الجمعة بدستق قبل لانه المقر به واحد وقد شهدا ثمان بدلا لقراره بمصدق شهدا هما
لو كان الاقرار بهما واحدا كان جميع الشهود لسامع الشهادة متحدة بخلاف ما لو كان الاقرار بفعلين مختلفين مثل
يقول احدهما انه اشهدا انه مله يوم الخميس وقال الاخر انه باقه اقربا له بجملة فان الشهادة غير كاتمة وكذا
لو شهدا احدهما انه تزوجها امس وشهدا لأخوته تزوجها اليوم لم يثبت الشهادة به ولو شهدا احدهما انه غصبه
العبد من زيدا وانه اقرب غصبه منه وشهدا لأخوته مله زيد لم يحل شهادتهما لو شهدا احدهما بالاقربا
والاخر بالقرار بالغين ثبتا لالف بجملة اثنان على ما تقدم هذا ان اطلق الشهادة ولم يختلفا لاسباب ايضا
فان اختلفا بان يشهدا احدهما بالغين فرفض ويشهدا الاخر بجملة من من يسمع او يشهدا احدهما بالغين
والاخر بالف سورة او يشهدا احدهما بالف ديارا والاخر بجملة درهم لم يحل البيعة وكان له ان يحلف مع كل
واحد منهما او يشكهما ولو شهد له شاهدان بالف وشاهدان اخران بجملة ولم يختلفا لاسباب فالحضات
وجبل الحقائق ولم يدخل احدهما في الاخر لو انكر العدل ان يكون شاهدا ثم شهد بعد ذلك وكل كسب
قبلت شهادته لا يجوز ان يكون قد شهدا وجند فلا شهادة عند خلا يكذب مع امكان صدقه لو ادعى فطلب
الحاكم منه البيعة فقال لا بيعة لي ثم اتى بعد ذلك بيعة فلا قربا لقبول الجواز ان يساو ويكون الشاهدان
قد سمعا اقرارا الغريم وصاحب الحق لا يعلم ويحتمل التقييد وهو عدم الشاع ان كان الاثبات قدقلاه بنفسه لانه
اكذبها والقبول ان تولاه وكيده من غير علمه وكذا البحث لولا لكل بينة على منزلة واما القول لا اعلم الى بيعة ثم اقام
البيعة سمعت منه مطلقا كذا لو اختلف في الشجة على موقعة ام لا وافترقا الى العارضا كالطبيب يعبراهم
الواحد وكذا لو اختلفا في مرض لا يعرف الا اطبا او في دار الدابة الذي لا يعرفه الا اليطار كذا لو شهدا بالف
فطلب صاحب الحق ان يشهد له بانه مثلا فالاقرب جواز ذلك لان الاعتراف بالالف يستلزم الاعتراف باللمنة
بحوزان يشهد لانه ان علمه وان لم يعرفه ولا عرف صدقه ولا موضعها اذا عرف المبتدع ان ذلك يكون
شاهدا على اقراره بوصف الجميع في الشهادة على الشهادة وفيه عشر مباحث يقبل الشهادة على الشها
في الداس سواء كانت عقوبة كالقتل او غير عقوبة كالطلاق والغضب والعتق والتبذير وما لا يقرن الدين
والقرض وعقوبات المعاصيات كالبيع والاجارة والصلح او ما لا يطلع عليه الرجال فالبا كسب الشهادة والولادة والاعتراف

ولا يقبل الجدة

ولا يقبل في الحد ومطلقاً سواء كانت بالله تعالى محضاً كذا في أو اللواط ومشاركة كالقذف وهذا الترتيب على خلافها
 ب لا يجوز تحمل الشهادة إلا إذا كان الشاهد شاهداً على شهادتي وليمعه وقد شهد بين يديهما كره فله ان يشهد على
 شهادته وان لم يشهد ولو قال في غير القضاء لفلان علة فلا حتى كذا وان استشهد بسبب كذا من ثم مبيع أو ربحاً
 أو غير ذلك من غير ان يشهد في الفرع انه اشكال الاصل السبب فان لم يكن للفرع ان يشهد قطعاً لان الاصل ان يغني عن الأصل
 ولو لمعه يقولان شهدان لفلان كذا شهادة منوطة عندي لا ايمان بينهما فالا قرب بوجوب الشهادة على شهادته وكذا
 لو لمعه يشهد شاهد آخر مما لو قال انا اشهد بك كذا فليس للشاهد ان يتحمل الجواراة الوعد إذا قال شاهد الاصل
 اشهد على شهادتي اني اشهد بك كذا كان اعلى مراتب الاستعانة والفرع ان يقولان شهد في على شهادته ولو لمعه يشهد عند
 الحاكم وهو دون الاصل او دون شهادته ان يبعه يشهد بخبره الا عند الحاكم وفيها ليس للفرع ان يقولان شهد في بل يقول
 اشهدان فلا يشهد عند الحاكم بكذا او شهدان فلا يشهد بكذا بسبب د بجهان يشهد على كل شاهد شاهدان اذا
 المراد اثبات شهادة الاصل وانما يتحقق باثنين ولو شهدا ثلثان على كل واحد من شاهدي الاصل جاز وكذا لو شهدا ثلثان
 على شاهد اصل واحد الا ثلثين وثالث على شهادة الاصل افر او شهد شاهد اصل وهو مع افر على شهادة اصل افر او شهد
 اثنان على جماعة بان يشهدا لثلاثان على شهادة كل واحد منهم او يشهدا ثلثان على شهادة رجل وامرأتين او شهدا على
 اربع نساء فيما يقبل فيه شهادة النساء منفردات ولو شهد واحد فرع على شاهد اصل وشهد افر غير الاصل على شهادة اصل
 افر لم يقبل ولا يشترط ان يشهد على شاهد الاصل رتبة بحيث يكون الاثنان على احدهما معاً من لاثنين على الاخر بل
 يجوز ان يشهدا ثلثان على الاصلين بحيث يكون كل واحد من الفرعين يشهد على كل واحد من الاصلين ولو شهدا لثلاث
 اصل وشاهد فرع يشهدان على اصل افر جاز د انما يقبل شهادة الفرع بشرط ثلثة الاصل وتعد شهادة الاصل اثماً
 بموتها من ارجل وخوف من سلطان او غير ذلك فيكون شاهد الاصل من المحض لم يسمع شهادة الفرع ولا
 تقدير للقيمة بل ما بطلها اعتبار المسقة على شاهد الاصل فحضوره ولا يشترط ما ما نقصر الثاني ان يتحقق شرط الشهادة
 من العدالة وغيره فانه كل واحد من شهود الاصل والفرع ولو شهدا شهود الفرع شهود الاصل جاز وان لم يشهد بعدا لهما
 جازاً أيضاً لكن يترتب الحاكم ذلك فان عرف عدالتهما حكم بالاعتناء بهما ولا بد من استمرار هذا الشرط وجود العدالة في
 الجميع الى انقضاء الحكم ويعتبر هنا عدالة شاهد الاصل هذا لا شرطاً وان لم يكن وقت الحكم فلو طرأ الفسق والردة
 او العداوة على شاهد الاصل اشيع شهادة الفرع وكذا لو طرأ العبودية للشاهد عليه ولا يمنع طرأ العمى فيما شرط فيه
 التي هي قولها ان شهود الاصل والفرع لم يمنع الحكم وكذا لو بان شهود الاصل قبل اداء الفرع قل شهادة هم وكذا ان
 الثالثان يقتضيان هدى الاصل وتبنيهما فالقول بيمينهما لم يقبل شهادتهما وان اعتدلاهما ولو شهدا شاهد فرع
 فلكل الاصل قال الشيخ رحمه الله يقبل عدلها فان تساوا طرحت شهادة الفرع وقال ابن بابويه في رسالته تقبل شهادتهما
 الثاني وبطرح انكار الاصل مع التساوي في العدالة وكلاهما ليس بجند بل الاولى بخير ج شهادة الفرع لا الاصل جند
 كذب الفرع والا كذب الاصل وعلى كلا التقديرين تبطل شهادة الفرع وتحمل الرولية التي افتى بها الشيخ رحمه الله على
 ما لو قال الاصل لا اعلم لو شهدا لفرعان ثم حضر شاهد الاصل فان كان بعد الحكم بقدر في الحكم وانفصلوا
 وان كان قبله سقط اعتبار الفرع فكان الاعتبار بشاهد الاصل ح الاقرب بعدم قبول شهادة النساء على الشهادة
 مطلقاً سواء كان المشرود به ما يقبل فيه الشهادة النساء منفردات كالعيون بالباطنة والاستمالة والوصية
 او لا يقبل وسواء كان شاهداً الاصل من النساء او من الرجال د لو اقر بان بالامنة والحاقه او بوطى التبرئة

او بالكرات ثبت بشاهدين وقيل في ذلك التهمة ولا يثبت الحد والتعزير بل انتشار حرمة النكاح وتحريم اكل الدابة وجوز
 بيعها في بلاد الغربة كـ ليس على الفروع ان يثبتوا اصله وقد يثبت الاصل **الفصل السابع** في الرجوع وفيه سبعة عشر
 بحثا ا اذا رجع الشهود او بعضهم قبل الحكم لم يحكم سواهم ثم دوا بحد او مال او حق ولو رجعوا بعد الحكم ولا ينفذ
 الحكم لم ينقص الحكم ومن الشهود ولو رجعوا بعد الحكم وقيل الاستيفاء كان حذو نقص الحكم سواء كان الله او لادى لان
 رجوعهم شبهة قبل الدعي وان كان ما لا عين اوردت ولا ينفذ سواء سلم العين الى المتهم له او لا وسواء كانت العين
 باقية او لا وغرم الشهود ما شهدوا به وقال الشيخ رحمه الله في النهاية اذا كان الشئ قائما بعينه رد على صاحبه
 وليس يعتد به ثم دوا ربة بانما تدرجوا حدوا وان قالوا غلطنا فالاقرب وجوب الحد للمفترية ايضا ولو لم
 بالرجوع بل قالوا الحاكم توقف ثم عادوا فعادوا الاقرب الاقرب جونا القصاص وهل يجبا عادة ما الشهادة الاقرب بالرجوع
 لو شهدا ثمان بالقتل والرجوع فاستوفى الحاكم بعد التعذر ثم رجعا فانما لا يعتد به اقتصر منهما وان قلنا
 كان عليهما الدية ولو كان احدهما نعتد وقال الاخر اخطانا اقتصر من القاتل واخذت نصف الدية من المخطئ واذا
 اقرباها بالبعد فللمولى قتلا ورد العاقل من دية صاحبه وله من البعض ورد الاخر قد جبايته ولو رجع مولى القاتل
 وكان هو المباشرة اعترف بانزاع عليه القصاص فان رجع الشاهدان ايضا فهل الشاهدان كالمسأ او كالمشاهد
 الاقرب الاول لان المباشرة اولى من السبب لو رجع المولى فالاقرب بانته كالمشاهد لكن لا يجزئ القتل بل الدية على
 ولو قال الشاهد نعتد ولكن ما علمت انه يقتل بقولي فالاقرب بالقصاص وكذا لو ضرب بعضا بقتل المريض دون
 الصحيح فانه يجبا القصاص لو قال احدهما اني ابعدا ثم نعتد فان صدق الباقر كان للمولى قتل الجميع
 ما فضل عن دية المرجوم وان شاء قتل واحدا ويرد الباقر قد جبايته على المقتول وان شاء قتل الاثنين وحده
 بعد ما ورد ما فضل عن دية صاحبه ويكمل الباقر من الشهود ما يعرفون بعد في وضع نصب المقتولين ولو لم يرجع
 الباقر بعد اقرار من رجع في حق نفسه خاصة فان اختار المولى قتله قتله واذا المولى ثلثة ارباع الدية وان اختار
 اخذ الدية منه كان له عليه الثلث وكذا لو قال اخطأت وفي النهاية انما نعتد بملردنا البينة اليه ثلثة
 ارباع الدية قالوا رجع اثنين وقالوا او هما انما نصف الدية وان قالوا اعتدنا كان للمولى قتله او ثلثا ^{هذان}
 الاخران الى ورثتهما نصف الدية وان اختار المولى قتل واحد مله واذا لا فرجع الباقر من الشهود على ورثة
 المقتول الثلثة الثاني ثلثة ارباع دية والحق ما قلناه لو شهدا بطلاق امرأة ثم رجعا او رجعا احدهما
 قبل الحكم بطلت شهادتهما وبقيت على الزوجية وان رجعا بعد الحكم فان كان قبل الدخول فبما نصف المهر المسمى
 للزوج الثاني فان كان بعد الدخول لم يضمما شيئا قال ابن ادريس لان الاصل براءة الدية وليس خرج البضع عن
 ملك الزوج له فية كالواحدة عليه ما لا قيمة له يكن للثمان اما قبل الدخول فيلزم ضمما المهر فوجب ان يغرم له
 لانها ^{لبناتهما} وكالشيخ رجوع في النهاية ولو شهدا بالطلاق على رجل فاعتدت وتزوجت ثم رجعا
 بما تدرجوا وجب عليهما الحد وفيما المهر للزوج الثاني وترجع المرأة الى الاول بعد الاستبراء بعدة من الثاني ومقصود
 الشيخ رحمه الله بوجوب الحد انما هو التعزير بشهادتهما بالزور واما الرجوع الى الاول فليس بحيد واما الزامها بالمهر
 الثاني فهو بناء على نقص الحكم ليس بعتد وقوي في المبسوط عدم التضمن مع الدخول لان الاصل براءة الدية فالتضمن
 نصف المسمى ان كان قبله ثم قال ومنهم من قال ان كان المهر مقبوضا وان لم يكن مقبوضا لزمها نصفه لانها اذا
 كان مقبوضا لا يثبت منه شيئا لاعتقافه لما بقاء الزوجية بينهما فلما حيل بينهما رجع بالجميع عليهما وليس ^{كانت}

اذا كان قبل التضرع لا يلزم الا بياض نصفه فلهذا رجع بالنصف عليها قال وهذا اقوى وعندي في هذه المسئلة
 اشكالين من كون الرجوع انما ثبت على الشاهد فيما يتعلق بشهادته وجوب نصف المهر بعد لم يتلف من الزوج
 لانه واجب سواء طلق او لم يطلو والحاصل ان شهادته بالطلاق قبل الدخول لم يتلفا نصف المهر لانه وجوبه
 بالاعتقاد والدخول لم يتلفا لاستقراره في ذمته بالدخول وانما اتلفا بشهادته بالبضع عليه فيجب عليها المهر وانما
 يفرض به المهر لئلا فيجب هذا المثل مع الدخول لانما اتلفا بالبضع عليه ونصفه قبل الدخول لانه انما عليه نصفه وهذا
 انما يجب عليه نصف المهر ويحتمل ما ذكرناه او لا ويضم نصف المهر متى ان كان قبل الدخول لانما الزمها للزوج بشهادتهما
 وقرانه عليه وكان معرضا سقوط بالردة والفسخ من قبلها وعدم التضمين ان كان بعد الدخول لان المهر يقدر عليه الزوج
 فلم يقدر عليه شيئا والبضع عنى مقوم فانما لو ان تدنا واسلمنا وقتلت نفسها او فحنت نكاحها قبل الدخول برضاها عن
 يفسخ به نكاحها لم يفرغ شيئا وهذا هو الاقوى عندي ولو شهدا على امرأة بنكاح فحكم بها الحاكم ثم رجعا فان طلقها
 الزوج قبل دخولها بها لم يفرغ شيئا لانما لم يفرغها عليه شيئا وان دخل بها وكان المسمى بعندها المثل واكثر منه ^{صليا} فلا
 فلا شيء عليه الا انما اخذت بعض ما قرناه عليها وان كان دونه فليها ما بينهما وان لم يصل اليها فليها ضمان مهران
 لانما عوض ما قرناه عليها ولو شهدا بغير عدا وامت حكم بها الحاكم ثم رجعا فمن القيمة سواء رتعدا واخطا لانما
 اتلفا بشهادتهما ولو شهدا بكفاية عبدا ثم رجعا فمن القيمة سواء رتعدا واخطا لانما اتلفا بشهادتهما ولو شهدا
 بكفاية عبدا ثم رجعا فان عجز مودة في التي فلا شيء عليهما ويحتمل ان يقال ضمان اجرة مدة الكيلولة ان ثبتت واراى
 وعقوب فالوجه الرجوع بجميع القيمة لان ما اذا كان من كسبه الذي يملكه السيد ولو طلب غريميا قبل انكشاف الحال
 فالوجه تغريمها ما بين قيمته سليما ومكاتبها ولو شهدا باستبداد دامت ثم رجعا فالوجه ان يرجع عليها با نقصتها
 الشهادة من قيمتها واذا شهدا بطلاق رجع فالوجه ان لا يرجع شيء ان قلنا بالرجوع فيما اذا رجعا بعد الدخول لا
 قد كان متمكنا من تلافى ما شهدا به بالرجعة فالدخول حصل باختيار لو شهدا بمثل ثم رجعا فحكم غريميا ما شهدا به
 للحكم ولا يرجع به على المحكوم له سواء كان المال قائما او تلفا لانها حال ائنه وبين ملكه فلهما الضمان ولا تبا سببا
 بشهادة الزور ففهمنا وهو احد فرق الشئ رحمه الله وله قول اخر انما يغرم ان كان المال تالفا وان كان باقيا بعينه
 ردة على صاحبه ولم يغرم شيئا وليس بجديد وان رجعا واحدهما قبل الحكم بطلت الشهادة وبغيرها شيئا اجلنا ولو شهدا
 بعد الحكم بل يستوفى المحكوم له المال من المحكوم عليه ويرجع المحكوم بما غرم على الشاهدين ولو اصاب المحكوم عليه
 المحكوم له عن الحق انما ثبت بالشاهد شئ رجع المحكوم عليه الشاهدين باقل الامرين واما بر المحكوم له لم يرجع على
 الشاهدين بشئ لو رجع احدا للشاهدين وحده لم يحكم الحاكم ان كان حرمه قبل الحكم وان رجع بعد الحكم قبل
 الاستيفاء في الحدود لم تستوفى الحاكم وان رجع بعد الاستيفاء لم يحكم اقران وحده فان قالوا اقرانها بوجوب القصاص
 وجب عليه وان اقرها كحفا وجب عليه نصيبه عن الدية وان كان مالا غرم نصفه ولو كان الشهود اكثر من اثنين
 في الحقوق المالية او اعطى ما اراد من اربعة في الزنا فرجع الزنا بعد الحكم والاستيفاء لم يمنع ذلك الحكم ولا
 الاستيفاء وان رجع بعد الاستيفاء او بعد الحكم خاصة ضمن نصيبه ويحتمل عدم الرجوع فعلى الاول لو شهد
 اربعة بالقصاص فرجع واحد منهم فان تعذر تاقص منه فبرء عليه التي ثلثة ارباع الدية وان قالوا خطان
 اعرضه رجع اثنان من النصف وان رجع ثلثة لم يثبت الا بابع وان شهد بئنه بالزنا فرجع واحد
 ضمن السدس وان رجع اثنان ضمن الثلث وعلى الثالث لا ضرورة عليهما ولو رجع ثلثة فليهم مع الدية وان رجع

اربعة فاعلم النصف وان رجع عنه فليهم كثة اربعاً وان رجع الستة فعلى كل واحد السدس ولو شهد ثلثة بالمال
 فرجع احدهم فعلى الاول ابيض من الثلث وعلى المائة لا شيء عليه ولا خلاف انه لو رجع الثلثة دفعة فان كل واحد منهم
 الثلث لو حكم بشهادة رجل وعشرين فرجعوا اجمع ضمن الرجل السدس وكل امرأة نصف السدس ولو رجع الرجل
 خاصة ضمن السدس على الاول وعلى الثاني النصف ولو رجع ثمان من النسوة خصة فعلى الاول ابيضين بقدر مضيق
 من الشهادة لو رجعوا اجمع وعلى الثاني لا شيء عليه ولو شهد اربعة اربعاً فرجعوا اجمع فالحاكم يرجع واحد من ما توافروا
 مائتين والثالث عن ثلثائة والرابع عن اربعة فعلى الاول على كل ما رجع من جمع منه يقسط فعلى الاول خمسة وعشرون
 وعلى الثاني خمسون والثالث خمسة وسبعون والرابع مائة لاعتراف كل منهم بتفويت بيع ما رجع منه وعلى الثاني
 يلزم الرجوع عن ثلثائة واربعائة غشون لان المائتين التي رجعها قد بقي شاهدان لو شهد اربعة بالزنا وان كان
 بالاحصان فرجهم ثم رجعوا فمضى اجمع لان القتل حصل بجمع الشهاداتين فيجب العزم على الجميع لما لو شهدوا اجمع بالزنا وهل
 يجوز على عدد اثنان لو يكون على شاهد الزنا النصف وعلى ثمة الاحصان النصف فيه احتمال لانها حرة بان فلكل طرف النصف
 ويحتمل سقوط الضمان عن ثمة الاحصان لانهم شهدوا بالشروط دون السبب والسبب للقتل كما هو ان ابيضين ثمة
 خاصة ولو شهد اربعة بالزنا اثنان منهم بالاحصان ثم رجعوا بعد الرجوع عن الشهاداتتين فان قلنا بالتشريك بين ثمة
 الزنا والاحصان يحتمل ان يكون على شاهد الاحصان الثلثان تلك الشهادة الزنا وتلك بالاحصان وعلى الاخرين
 الثلث على التقدير الاول وعلى الثاني يجب على شاهد الاحصان نصف الشهادة الاحصان لانها حرة ويرجع الشهادة
 الزنا وعلى الاخرين ربع لغز ويحتمل وجوب نصف الشهادة على شاهد الاحصان بالشهادتين معاً والنصف على الاخرين
 بشهادة الزنا لان الشهادة يقسط على عدد اثنان لا على قدر الجناية كالزوجة واحدة ورجلين وسرى الجميع ولو شهد
 بالشرقة فقطع المشتم عليه ثم رجعوا فان قالوا جميعاً مادية اليد وان قالوا فدا فللرجل قطعها ورجل مادية عليها
 وقطع يد واحد ورجل الاخر نصف مادية اليد على المقطوع ولو قالوا لو هما واياً بالافرة قالوا ان السارق غرم مادية
 يد الاول ولم يقبل قولها على الثاني لعدم ضبطها ولو شهد انه لعن هذا العبد على ثمان مائة درهم وقبضه العبد مائة
 فحكم الحاكم بشهادتهما ثم رجعوا اجمع المولى على الشاهدين بمائة لانه تمام القيمة ويرجع الضامن بالمائة التي شهد بها
 امرأة على رجل قبل الدخول على مائة ونصف المستثنى مائة غرم ما للزوج مائة لانها قولها بشهادة ما للزوج عنها ولو شهد
 على رجل بنكاح امرأة بصديق معين وشهدا فزنا يدخل بهما ثم رجعوا اجمع بعد الحكم بالبصديق واحتمل وجوب الضمان
 اجمع على شاهد النكاح لانها الزنا المستثنى وجوب نصفه عليها والاخر على شاهد الدخول لانها قولها وشهدا
 النكاح او جباة فقسم بينهم اربعة ولو شهدا حينئذ بالطلاق شاهدان ثم رجعا لم يلزمها شيء لانها لم تلتصق بشهادة
 يدعيه ولا او جباة عليه ما ليس بواجب لو شهد شاهد ارفع على شاهد الاصل فحكم الحاكم بشهادة ثم رجعا
 الفرع ضمما ويحتمل عدم الضمان ان شهدا بعد رجوعهما شاهد الاصل ولم يرجع شاهد الاصل وحدها لانها الضمان
 لشورتا الحق بشهادتهما ولقد اعتبرنا تعديلهما ويحتمل عدم الضمان لان الحكم تعلق بشهادة شاهد الفرع لانها لم تجعلا
 بشهادة شاهد الاصل ثمادة فلم يلزم شاهد الاصل ضمان لعدم تعلق الحكم بشهادتهما والا فلا قرب الفرع عليهما
 ولم يرجع شاهد الاصل لكن كذا شاهد الفرع في الشهادة عليهما ولا يخفى لان شهدا بذلك لم يقض الحكم ولم يعلق
 الضمان باحد بخلاف ما لو رجع شاهد الاصل بان ولا شهدا غلطاً ونعد ما تردد في حكم الحاكم لشهادة رجلين
 فرجع الشاهد احدهما بيجاب نصفه عليه لانه احد تجزئ المدعى ويجاب الجميع لان اليقين قول الخصم وليس محققاً

وأما في شئ الحكم في مجرى مطالبة الحاكم بالحكم ولأن كونه حاجة إنما حصل بشهادة الشاهد وهذا يخرج مقتضى
 على الشهادة في كون الشاهد بتعريف اثنين فحكم الحاكم ثم يرجع العوان عنهما ما شهد به الشاهدان لأن الحكم ثبت بما
 وهما يبان على شاهد واحد لا يصلح لوجها في تعيين الجميع ويجوز بالشاهد الواحد خفض من الشفعية نظرا لما لا يمكن
 العوان التعريف عند الشاهدين فلا ضمان في كونهما اثنين فحكم الحاكم ثم يرجع المزيان منهما
 ما حكم به الحاكم وهما يجب الجميع أو نصف احتمال سبق في التعريف ولو رجع أحدهما من بقدر نصيبه ويحتلهم
 الرجوع إذا أمكن التعديل بعد الرجوع بعدها وكذا في التعريف إذا رجعوا عن الشهادة بعد الحكم وقالوا اعتدوا
 عليها القصاص في القتل والجرح ولا تعزير ولو كانت الشهادة بالفرقة أو غمها لو أن كل الشاهدان المشهود
 الشهادة عند الحاكم المعزول لم يعرفها سينا ولو أنكر الشهادة عند المنصوبين عنه لأنه كالرجوع ولم يرجع ضمان
 في الحالين ولا يعرف الحاكم المعزول لأن الأصل تحته حكمه ولو رجع الحاكم عن حكمه بعد الاستيفاء الرضا الضمان
 سواء اعترف بالبعد في الحكم بالباطل أو بالخطأ أو سواء كان معزولا أو لم يكن إنما لو ثبت خطأ في القصاص ولو القتل
 فإن الضمان يثبت المال في حكم الحاكم يتبع الشهادة فإن كانت تحققة فنقل الحكم باطنا وظاهرا ولا تقنظا ظاهرا ولا
 المشهود لما يحكم به الحاكم مع عمله بالغلط ويباح له مع العلم بصحة الشهادة والجهل بحالها إذا علم فيها
 اثنين في قطع أو قتل وانفذ ذلك ثم ظهر كفرها أو فسقها لم يجب على الشاهدين ضمان بخلاف الرجوع عن الشهادة
 فإن الرجوع معترف بكذبه وفيضمن الحاكم لحكمه بشهادة من لا يجوز شهادته ولا قصاص له في غلطه ويجب أدية
 وعلمها بيت المال لأنه ثابت على المسلمين وكليم خطأ الوكيل في حق موكله عليه ولا يجب على عاقله إلا ما سواه
 لو كان الحاكم ذلك بنفسه أو امر من تولاه وإن كان الولي لأنه سلطه والولي يدعي أنه حقه لو شهد بغيره
 بالإنفاق كاهم اثنين فجم المشهود عليه ثم يبان أن المشهود فسقه أو كفره فلا ضمان على الشهود لعدم اليقين
 بكونهم وهل يضمن المزيان أو الحاكم فيه تارة دينش من كون شهادته المزيان شرطا لا سببا ومن كونهما شهدا
 بالزور شهادة افضت إلى فقهه ولتبيين فسق المزيان فالضمان على بيت المال لأن التفريط من الحاكم إنما لو فرط
 الحاكم في البحث عن عدالة الشاهدين أو عن عدالة المزيان فالضمان على بيت المال عليه في ماله ولو جحد
 الحاكم أنسا بالمشهود في شهادة شهود ثم يبان فسقهم أو كفرهم فعلى الإمام الضمان من بيت المال بالحصول
 أن الضرب ولو ظهر فسق الشاهدين سابقا على الشهادة بالمال بعد الحكم نقض الحكم ولم يغرم الشاهدان كروا
 المشهود عليه فسق الشاهدين سمعت دعواه قبل الحكم عليه وبعده ولو أقام بينة بالفسق سمعت بينته سواء كان
 الحاكم عليه هو المذموم عند الفسق أو غيره قال الحاكم إذا شهد عند اثنين بفسق شاهد إلى حتى تعد غير نقض
 حكم ذلك الغير ولو قامت البينة أن الآخر الحاكم لا فحكم بهادة عبدين فإن كان الذي حكم بشهادتهما يعتقد
 الحكم بشهادة العبد لم ينقص حكمه لأنه حكم باجتهاده في مسألة اجتهاده وإن كان ممن يعتقد ذلك نقضه لأن
 الحاكم به يفقد بطلانه كونه شهادة الزور من الكبار والعظام روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال عدلت
 شهادة الزور الشك بالله ثلاث مرات ثم قرأ فاجنبوا الرحمن الأول وأما من واجتنبوا قول الزور وصلى الله عليه
 قال لا ابتئسكم بالكبار قلنا بلى يا رسول الله قال الشك بالله وعقوق الوالدين وكان متكئا فجلس فقال له قول
 الزور وشهادة الزور فما زال يكررها حتى قلنا منه سك وقال صلى الله عليه وآله لا ينقض كلام شاهد الزور
 بين يدي الحاكم حتى يتوعد من الناس وكذا من كتم الشهادة وعن الباقر عليه السلام ما من رجل يشهد

شهادة زور على رجل مسلم ليقطع ماله الا كتب الله له مكانه فضا الى النار ويجب تعزير شاهد الزور بما يراه الامام ادا
عليه ولا غيره في مستقبل الوقت واشهاد به بين يديه لتعرف حاله كان على علمه اذ اخذ شاهدين وزنان كان غريبا
بعث به الى حية وان كان سوقا بعث به الى سوقه ثم يطيف به ثم يحبسها اياها ثم على سبيله وعن الصادق عليه السلام
قال شهادة الزور حجة دون حد اليصل وقت ذلك الى الامام ويطاق بهم حتى يعرفوا ولا يعرفوا قال قلت فان تابوا رآها
يقبل شهادتهم بعد فقال اذا تابوا تاب الله عليهم وقلت شهادة من بعد ما الرعا حثا البتة ان لو ظهر في حق الشاهد وظلمه
في شهادته فلا يثرب به لان الفاسق قد يصدق والمعارض لا يعلم كذا بل حدى اليقين بينهما فلا يغلط فلا يعرض للشك
العدل كذا اذا علم ان الشاهدين شهدا بالزور فظهر بطلان الحكم وجب نقضه فان كان مالا لانه الى صاحبها وان كان
اتلافا فعلى الشاهدين ضمانه ولو ثبت باقرارهما على انفسهما من موافقة الحاكم كان جوعا منهما عن الشهادة وقد تقدم
حكمه ان اذا تاب شاهد الزور ومضت مدة يظهر فيها التوبة والتدم وظهور صدقه فيها وعدالة قبلت شهادته بعد ذلك
اذا غير العدل يحضر الحاكم فناديها او نقص في الحكم بشهادته الاولى واحتمل القبول لانهما شهادة من عدل غيرتهم ثم يرجع
عنها فيجوز الحكم بها والعدم لان كل واحدة منهما زور لاخرى فتضادها ولاولى يرجع منها والثانية غير موثوقة بها الا بها
من شاهدات غيره ولا يؤخذ بقرينة قوله وذلك لان الشاهد بمائة ثم يقول بمائة وخمسون لو يقول بل هي سبعون ولو
شهد بمائة ثم قال قبل القصص الحكم فضله منها بخير واحتمل الرجوع ايضا اما لو شهد انه اقضه بمائة ثم قال قصدا
فان شهادته تقبل في باقي المائة وهذا كتاب

انما وفيه فصل في مرجبه وفيه ثلثة عشر بابا انما موجب الحد وغنى به ايلاج ذكر الانسان في فرع امره
قبل او بعد بحجة عليه من غير عقد ولا شبهة عقد ولا مله وتكفي في حقيقته غير بنية في القبل والدير ولي شرط في ايجاب الحد
العلم بالتحريم والاختيار والبلوغ فلو اشتفى العلم بالتحريم او اكره على انما او كان صبيا لم يجب الحد ولا في الزم زيادة
على ما تقدم الاحصان ولو تزوج من يحرم عليه نكاحها كالام والكبت والاخت والمضنة وذات البعل والمعتقة
وزوجه الاب والابن كان العقد باطلا بالاجماع وان وطئها مع علمه بالتحريم وجب عليه الحد ولا يكون العقد وجدا شبهة
في سقوط الحد ولو وطئ جاهلا بالتحريم سقط الحد وهكذا كل نكاح اجمع على بطلان كالحامسة والمطلقة ثلثا لما كان الحد
فيه كالجارية فانه حذفيه وكذا كل نكاح تورم الوطئ الحلي فيه ولو اساء الوطئ وجب الحد ولم يقطعه الا ان ينوم
الحل به ولو وجد على فراشه امرأة فظن ان زوجته فوطئها او فرثا اليه غير زوجته فوطئها ظنا انها زوجته او شبهة
عليه غير زوجته بها او دعى زوجته او جاريته فيا ربه غيرهما فوطئها المذمومة فوطئها او شبهة عليه براء
اذا شبهت الاخيصة بزوجته فوطئها حصة مع الاستبراء حصة هي خالصة وفي رواية نيام عليها الحد بغير وعية
وهي متروكة لولا اخية الوطئ فتورم الحد سقط الحد ولو لم يثبت له لم يقط ولو اكره على انما سقط الحد و
الاكره تحقيق في طرف الزوجة وفي تحقيقه في طرف الرجل اشكال اقرب البتة لان التحريف ترك الفعل والفعل لايمان
منه فلا يمتنع الاسرار وتثبت للمكره على الوطئ مثل مهر نسائها ولو وطئ جارية مستتركة بينه وبين غيره
فان تورم الحد فلا حد وان كان عالما بالتحريم سقط عنه بقدر نصيبه وحد بنسبة نصيب الشريك ولو اشترى
امه او اخيه من الرماء ففي العتق تلاف فان قلنا بالعدم لم يرج له وطئها فان وطئ مع البتة فلا حد وان
وطئ مع علمه بالتحريم وجب الحد وكذا لو اشترى من يعتق عليه ولو وطئ جارية عينه بعين اذ تصدق العلم
لا مع البتة الاحصان الذي يجب به الرجوع انما يتحقق للبايع العاقل الحلي الوطئ الفرج المملوك بالعقد

الدام الصحيح والملا المتمكن منه يجب بعده وعليه ويرجع فالبلوغ شرط الجلاء فلو وطئ الصبي زوجته ثم بلغ
لم يكن محصنا واما العقل فالذي احسنه الشيخان رحمه الله عدم اشتراطه فلو وطئ المجنون زوجته ثم زال جنونه
لم يكن محصنا فلو وطئ المجنون عاقلة وجب عليه الحد بها كان او عيى عندها والحق خلافه لما في شمس ط
اجلاء فلو وطئ العبد لم يكن محصنا ولا رجم عليه ودوام العقد شرط فلو وطئ تمتع بها لم يكن محصنا ولا رجم
تخصيص كالزوجة ولو وطئ زوجته او مملوكة ثم غاب بحيث لا يمكن من العد وعليه والراجح خروج من لم
اما الرعايا دون ذلك بحيث يمكن من العد وعليه والراجح فانه محصن ولو كان حائرا في بلدها الا انه ممنوع عنها
عبد وبشبهه لم يكن محصنا ولا يثبت من كره العقد صححا فلو وطئ في نكاح فاسد لم يكن محصنا احصان
الملا كاحصان الرجل سواه لكن يعتبر في طرفيها كالا العقل اجلاء فالارجح ولا حد على مجنونه في بعاء قل حال
جنونها وان كان محصنة لا يشرط الاسلام في الاحصان محصنان ولو كانت زوجة المسلم ذمية
تخصما لو طلق زوجته بانها خرجت عن الاحصان وكذا الزوج ولو راجع المحالف لم يجب عليه الرجم الا
بعد الى طي في الرجعة ولو اعتق المملوك او المكاتب لم يجب الرجم الا ان يجعها بعد العتق ولو طلق الرجل زوجته
رجعيا لم يخرج عن الاحصان فان تزوجت بغير عالة بالتحريم كان عليها الحد ثامنا وكذا الزوج ان علم التحريم
والعدة ولو جهل احداهما لم يعلم احدهما حاشية اختص بالحد ثامنا دون المجاهر وتقبل على طهالة
من ايها كان مع الامكان المتيان كان عن طهارة فخرج من الاحصان لتحريم الزوجة فعليه منوبان وان
عن عيني فطر لم يخرج عن الاحصان لا مكان رجعت الى الزوجة بالعود الى الاسلام في العدة فلو اسلم بعد ذلك
كان محصنا ولو نقض الذي العهد والحق بدار الحرب بعد احصانه فيبى واسترق ثم اعتق فخرج عن الاحصان
لو زنى وله زوجة منها ولد وقال او طمنا لم يرم ولم يدرى ان امرأة ولد من زوج فانكرت وطنه لها لم يثبت
احصانها لان الولد يلحق بالحق بامكان الوطئ والاحصان يعتبر فيه حقيقة قطعا واذ اشهدت بنته الاحصان
بالدخول كفى ولا يفتقر الى لفظ المجامعة والمباعدة الا ان يشبه عليها الدخول بالخوة ولو قال جامعها
او وطئها او اشبهه ثبت لاحصان دون باشرها وسميها واماها واصابها لاحتمالها غير الرطى لو جلد
الان الى على انه بكر فان محصنا رجم الا ان يتوب لو ادعى الوطئ او الموطوءة الزوجة سقط الحد ولا تكلف للتم
للذمي بنته ولا يمين وكذا لو ادعى ما يصلح بشبهة بالنسبة والاعى عيى حدًا كاملا فان ادعى البتة قبل مع الامكان
النسب فيما ثبت به وهو فسان البتة وفيه اثنا عشر حجتا اثنا عشر اثنا
بارين البتة والاقراء يشرط في البتة ثمانية اربعة رجال فيجب معه ارجس بشرط الاحصان والحد مع عدة
وكذا لو شهد برثثة رجال وامرأتان ولو شهد به رجلان واربع فتوة ثبت انما الرجم بالجلد
وان كان الزاني محصنا ولو شهد رجل وست فسان فما زاد لم يثبت ووجب عليهم حدان لفرية ولا يثبت بشهادة اثنا
منفردات ولا بما دون الاربع من الرجال والخنا في حكمهم حكم النساء في الشهادة يشرط في الشهادة اتفاقهم
في الشهادة بالمعينة لا يلا جال فرج في الفرج كالميل في المكحلة فلو شهد بعض المعينة وبعض لا يباحثوا في الفرية
وكذا لو شهدوا باننا اولم يعلمنا بالايلاج حد والفرية ولا حد على المشهور عليه نعم لو لم يشهدوا باننا اولم يعلمنا
بالمضاجعة او المعانقة او الاصابة فيا دون الفرج سمعت ثمانية ووجب على المشهور عليه التعزير بشرط
في ثمانية باننا ان يقولوا وطئها من غير عقد ولا شبهة عقد ولا ملاه وكنفى ان يقولوا لا علم بينهما بسبب التحليل

ولا يشترط في ثبوتهم العلم بالتفريق لبيّن اتفاق الشهادة في الفعل الواحد والزمان الواحد والمكان الواحد ولو شهد
بعض الباطن قبل في شئ أو في زاوية معينة وشهد الباقون بخلاف ذلك لم يثبت وحدوا اجمع للفريق ولو شهد
بأنه أكرهها واخران بالمطابقة سقطت الدعوى وهل يثبت على الزاني وجدها السقوط لعدم كمال البينة على أصل
فان فعل المطاوعة غير فعل الأكره فمما فلا بد من كل واحد رابعة والثاني وجوب الحد لا بدعا ولا رابعة على
والاختلاف في أهلية فعلها لا فعله ولو شهد اثنان بالزاني في زاوية أخرى لم يثبت لأن على ما قلنا وسواء بعدد الزاني
أو بتقاربها وكذا الاختلاف في الزمان المتقارب والمتباعد ولو شهد اثنان أنه زاني بها في قيس واحد واخران في آخرها اثنان
أنه زاني بها في ثوب كنان واخران في ثوب غرقى كمال الشهادة اشكال لا يشترط في قاتمهم الشهادة دفعة واجتماعهم
لأدائها ولو شهد بعض قبل بحج الباقين حداً والقذف ولم ينظر إتمام الشهادة لأنه لا يخبر نعم يستحب للحاكم تفريق الشهادة
في الأقامة بعد الاجتماع وليس واجباً ولا يشترط اجتماعهم حال مجيئهم فلو جازاً متفرقين على حد واحد اجتماعهم في مجلس واحد
ثم أقاموا الشهادة بئس الزاني لا يقدح تقادم الزاني في الشهادة فلو شهدوا بزني قديم وجب الحد وكذا الاقرار
بالقديم بوجوب الحد ولا يسقط الحد إذا شهدوا بالزاني وصدقهم المسموع عليه ولو أقر مرة أو دون الأربع لم يمنع ذلك
سماع البينة والعمل بها ولو تمت البينة عليه وأقر على نفسه أقراراً ثانياً ثم رجح عن أقراره لم يسقط عنه الحد
بوجوبه وكذا لا يسقط الشهادة تكذيبه ولو شهد شاهدان أو اعترف هو مرتين لم يحل البينة ولم يجب الحد
زاني ما قبل قيام الحد سقط عنه الحد ولو مات بعد قيامه لم يسقط الحد كان أو رجلاً ولو تاب بعد الاقرار تخير
الإمام في إقامة الحد عليه وعدمه إن كان أو جلد أو لو أقر بما يجيب الهم ثم انكسر سقط الهم ولو انكسر بعد اعتراف غيره
الهم لم يسقط بالانكار ثم لو شهد الأربعة ثم غابوا أو ماتوا لحكم الحاكم وأقام الحد بغير الشهادة بالحد من غير
ويستحب لمن شهد بالزاني عدم الأقامة وإذا لم يحل ثبوت الزاني وجب عليهم الحد وكذا لو حلفوا أربعة غير متينين
كالعميان والصبيان ولو رجح واحد منهم من الشهادة حداً خاصة ولا يجب على البينة ولو رجحوا اجمع حدوا
لو شهدوا أربعة بالزاني قبل فادعت البكارة وشهدوا أربع نسوة بما سقط عنهما الحد وفي حد الشهادة قولان الأول
السقوط لكامل النصاب مع احتمال صدقهم لا مكان عود البكارة بعد الوطى فكان ذلك شبهة ولو شهدت اثنان اتفاقاً
أن الرجل يزوج فالا قرب ثبوت الحد عليهم بكذبهم ولو شهدوا أربعة على رجل بالزاني بامرأة وشهدوا أربعة أخرى على الزوج
أنهم الذين زنا بها فالا قرب ثبوت الحد على الأولين للزني والقذف ك لو شهدوا بالزاني بامرأة لم يقبل قول
من أربعة ولا يكفي فيه اثنان أما ما ليس يوجب في الفرجين ك لو شهدوا التفخيذ وشبهه مما يوجب التعزير فإنه يكفي
فيه شاهدان يجب على الحاكم إقامته حدود الله تعالى بعلمه أما حقوق الناس فيقف أقامته على المطالبة حداً
كان أو تعزيراً وحكم بعلمه فيها أيضاً وليست إقامته الحد على عبده وجاريته وللا بقاء إقامته الحد على ولده ولزوجه
إقامته الحد على زوجته بعلمهم لو اختلفا امرأة لا زوج لها ولا مولى لم يقيم عليها الحد ولا نكاح من ذلك من سلك
وإدعت الأكره أو الكو طي بالبيته أو لم تعرف بالزني فلا ولو أساء جرامة لعمل شئ فزني بها أو أساء جرامة للزني
بها وفعل أو زني بامرأة ثم تزوجها وجب عليها الحد ولو وطئ امرأة لم عليها الفصاح وجب عليه الحد **القسم الثاني**
الاقرار وفيه اثنا عشر نجماً ١ الثابت الزاني بالاقراء أربع مرات فلو أقر أقل منها لم يجب الحد وجب التعزير
ويشترط في الاقرار بلوغ المقر ورشد واختيار وقرينة ولو كان يعقوب الجنون فأقر حال إقامته أنه زاني
وهو ينفق وأقامت عليه بئسته بذلك حداً كان أقر حال إقامته ولم يصفه إلى حال إقامته أو قامت عليه البينة

حال

٣٠١

بأن في ولم يصفه إلى اتفاقه فلا حد لاحتمال وجوده حال جنونه - الثامن كالمجنون فلوزني بنائه واستخفافه
ذكرنا ثم فلا حد عليه ولو أقر حاله لم يفتأ إليه ولو زني وهو سكران لم يجب الحد - يشترط في المقر مكان صدق
عنه فلو أقر المجنون بأن في فلا حد وكذا لو كانت به البينة للعالم بكذبها أما الخفي والعين لو أقر ما بينهما كان وكذا الشيخ
الكبير لا مكانه في طرفه وإن بعد - لو أكر على الأقرار بأن لم يثبت ولا يجدا جاعا والحرية شرط فلو أقر العبد بأن للز
منها نعم لو صدق مولاه وجبا الحد وحكم المذنب وافر الولد ومن عتق أكثر حكم الرق ولا يثبت أن ما أقرهم وثبت عليهم
اجمع بالبينة - قال الشيخ في المختلف والمبسوط يشترط تعدد المجالس فلو أقر أربعة مجلس واحد لم يقبل وعند غيره نظر
والأقربا لقبول واستوى المرأة وأرجل وكل ما تقدم من الأقرار وعدده وكذا الخفي واليدين والبكر - يشترط في صحة الأقرار
ذكر حقيقة الفعل لنزول البينة فإن البني على الله عليه وآله قال لما لعزلتك قبلت أو غمرت أو نظرت قال لا فلا فكتما
لا تكفي قال نعم قال حتى عاب ذلك منك في ذلك منها كما تغيب المروءة في المحلة والرشا في البر قال نعم قال هل يدري
ما أن ما قال لا يثبت منها عرا ما يأتى الرجل من امرأة حلالا فعند ذلك امر به وجهه والآخر من نكحتا شاة نكحت
مقام الظن وإن لم يفهم إستان لم يتصور منه أقرار ولو قامت عليه البينة بأن ما حد - لو أقر أنه زنا امرأة أربع مرات
فكف عنه فعليه الحد وقتها ولو أقر أنه وطئ امرأة ودعى أنها امرأته فانكرت المرأة أن وجبة فإن لم يقر المرأة بالوطئ فلا حد
عليه لعدم إقراره بأن ما ولا يملكها لا تدعيه وإن اعترفت بوطئه لها وأقر أنه زني بها مطاوعة ولا يملكها أيضا
ولا حد على أحد ولو قال زينت بفلائة لم يثبت أن ما في طرفه متى تقر أربعاً وهل يثبت القذف للمرأة فيها شكال - لو أقر
بحد لم يثبت له بطلان بالبيان ضرب حتى ينهى من نفسه قتل ولا يتجاوز المائة ولا ينقص عن ثمانين وهو جحد في طرف
الكثرة لا القلة وفي التقييل والمصاحبة في أزار واحد والمعاينة القريب - ليجب للحاكم التعريض بالرجوع للمقر بأن ما
إذا تم والوقوف من انما هو فإن البني على الله عليه وآله أعرض عن ما وجب من أقر عنه ثم جاز من النكحة الأخرى
فأعرض عنه حتى يتم إقراره أربعاً ثم قال لعزلتك وقال للذي أقر بالسرقه عنده ما أخالاه فعلت ويكره لمن علم كما
أن يحثه على الأقرار بقتل دوى أن البني على الله عليه وآله قال لهذان وقد كان قال للمعدا ما دراهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان قال خيرا له - تقبل شهادة الأربعة على أن أنى والمائة
ولا يفتقر في ذلك الحيز زيادة ولذلك يقبل شهادة الأربعة أكثر من اثنين ولا يشترط حضور الشهود عندا
الحد فإن ماتوا أو غابوا الأقرار اقيم الحد ويجب على الشهود الحضور موضع الرجم لو جوبى بباتهم به خلافا للشيخ
لو شهد أربعة وأزوج أحدهم فيه روايان أحدهما شوق الحد على الزوجة والثاني سقوطه منها وثبت حد القذف
في طرف الشهود والزوج خاصة اسقاط حد باللمان وجمع الشيخ بينهما مجمل الأول على ما إذا لم يسبق من الزوج قذف مع
بأى الشرايط والثاني على ما إذا سبق قذف الزوج أو اختل بعض شرايط الشهادة وهو حسن - إذا شهد أربعة فردت بمات
بعضهم فإن رقت بأمر ظاهر من تظاهر فسق أو كفر لا يخفى عن أحد حدا الأربعة للزوجة وإن ردت بأمر خفي فسق لا يطلع عليه
الثالث حد المردود شهادة خالصه الفصد - رواه في حد وفيه اثنتان وعشرون مجتأ كان الحد في
ابتداء الإسلام للثيب الحية حتى يموت وللبكر أن يوتج عليه ويؤذى بالكلام حتى يتوب ثم تسخى رجم الثيب وجلد البكر
واقسام الحد خمسة قتل ورجم وجلد معاً وجلد وجز وتغرير قال في يجب على من زني بذات محرم كلام و
الكنى والاحت وبنات الاخت وبنات الأخ والعمة والحالة والزانى بامرأة أبه والذى إذا زني بمسيلة والزانى بامرأة
مكرهاً أو سوار كان أحد عشر لا محصناً أو غير محصن وسوار كان مسلماً أو كافراً وسوار كان ثيباً أو يتجأ كان أحد عشر

ولو اسلم الذمى الى ابي بالمسلة قتل ايضا واما المسلة فانه لا يحد بالرجم او الجلد على ما يستحقه وقال ابن ادریس
 ان كانوا محصنين جلدوا ثم قتلوا بغير الرجم بمعاين المأذنة وفي الرواية يضرب بالتيغ وكذا المرأة لا المكروه بالرجم
 خاصة يجب على الشاب والشابة اذا كانوا محصنين ولو كان احدهما محصنا دون الاخر رجما المحصن دون صاحبه وقال
 ابن ادریس يجب عليه جلداه ولا ثم الرجم وهو المشهور باختاره السيد المرقضي والمفيد رحمه الله واختاره الشيخ البيا
 ضالا قوله في النهاية بالجلد والرجم معا يجبان على الشيخ والشيخة اذا كانا محصنين اجماعا بهذا اولا بالجلد ثم بالرجم
 والجلد مائة جلدة ولو كان احدهما محصنا اختص بالجلدين وجلد الآخر خاصة وروى ان من يجب عليه الحدان يجلد
 مائة ثم ترك حتى يبرأ جلد ثم يرمى داما يجب الرجم على المحصن بشرط ان يرمى بالغة عاقلة فلورني البالغ المحصن
 بالمحصنة غير البالغ او بالمجنون لم يجب الرجم سواء كان شابا او شيخا بل يجلد مائة واما المرأة المحصنة فاذا زنى
 بها الرصبي فانه يجب عليها الحد خاصة دون الرجم ولورني المجنون وجب عليها الحد كائنا وفي بقية في طريق المجنون
 قولان اقربهما السقوط في الجلد خاصة يجب على الذمى غير المحصن اذا لم يكن قد امسك سوار كان سينا او نجيا
 وكذا المرأة وفيه يجب على رجل الجلد والتغريم وجز الشعر المشهور الاول والجلد والتغريم والجز على الكركم
 المذكور غير المحصن والمراد بالما ذكر هو الذي امسك ولم يدخل فانه يجب عليه جلد مائة ويحترق رأسه ويعر عن
 الى غيره سنة ولا جز على المرأة ولا تغريم بل يجلد مائة لا غير والمملوك لا جز عليه ولا تغريم بل يجلد عشرين اذا اجمع
 الجلد والرجم بدئ بالجلد ثم بالرجم وفي تركه حتى يبرأ جلد قولان نشاء من قصدا لا تلاف واما كيد الخمر وكل حديث
 اجتماعا ويفرت احدها الاخر فانه يبدأ اولا بما لا يفرت معه الاخر يجلد الذمى حتى تأس يبايه وقال الشيخ
 يجلد على الحال التي وجد عليها كما نفا استأضرب وروى متوسطا والا ولا يقرى لقرنه تعالى ولا يخذل بها لانه يفسد
 الجلد على جسد ويبقى وجهه ورأسه ووجهه اما المرأة فانه يضرب جالسة قدر مبط عليها ياربها يدفن
 الرجم الى حقيقتها والمرأة لا صدرها وترجم بالحجارة الصغار لا تلتف سريعا من صرائه وسعى وجهها الى الله
 ثم يدفن بعد الصلوة عليه ويؤخر قبل رجمه بالاعطاش لو اقر رجل او المرأة من الحفرة فان ثبت الذمى بالثبته
 اعيد وان ثبت بالاقرار فقل ان احدهما انما لا يبا مطلقا وهو اختيار المفيد والثاني انه لا يفاد ما به شيء
 من التجان وان لم يصبه الحجر اعيد باختاره الشيخ ولو فر من يجب عليه الجلد اعيد مطلقا الثاني ان ثبت بالشهد
 كان اول من رجمه الشهود وجوبا ثم يرمي به الامام ثم يرمي به الناس وان ثبت بالاقرار يرمي الامام بالرجم ثم يرمي به
 الحاضرون وينبغي اعلام الناس بذلك ليتوفروا على حضوره وهل يجب حضور طائفة اقامته الحد او شحمه قولا
 وفي اقل من الشعر قبل الحول اعيد تغريمه حتى يحل الحول عند الطائفة اقرارا قبل واحد وقيل عشرين وقيل ثلثة
 ولا يرمي من له قبله حد وهل هو على الكراهة وعلى التحريم فيه نظر لو عاد الكركم بالتغريم قبل الحول
 اعيد تغريمه حتى يحل الحول مسافرا ويبنى على ما مضى وينبغي ان يغرب عن بلده او قريته الى موضع اخر حسب ما يراه
 الامام وليس للمسافر محدود فلو غربه الى ما دون مسافة القصر جاز ولا يعبر في البلدا الذي بنى اليه فان زنى
 الغريب غريب الى بلد غير وطنه وان زنى في البلدا الذي غربه اليه غريب منه الى غير البلدا الذي غربه منه المملوك
 اذا زنى بجلد خمسين جلدة محصنا كان او غير محصن ذكر كان او انثى ولا جز على احدهما ولا تغريم ولورني عبد غنما
 حداثا يعيد لانه انما يستوفى الحد الذي وجب عليه ولورني الذمى الحر يخرج بدار الحرب ثم استرق فاحتج
 الاحرار ولو كان احدا لا يبين حررا ولا فمملوكا حد كل واحد منهما حد وكذا لورني بكر يتبع حد كل واحد منهما الحد

ولوزني بعد اتفق وقبل العلم به حدثا لآحرار ولواقيم عليه حدثا العبد قبل العلم بالحرية ثم عليه ولو على السيد
عن عبده لم يسقط الحد عنه والسيد اقامه الحد على المملوك ذكر ان اوانثى وكذا المملوك سوار كان نروجة او نروجة
سوار ثبت بالبينة او بالاقراء او العلم ولا يفترق ذلك الى اذن الامام وكذا حدثت بالحر وقطع السرقه وقتل الزانية
ولو كان العبد مشتركا لم يكن لاحدهما الاقامة بل يجتمعان على ذلك ولو اتفق بعضه لم يكن للولي صدق ولا
ولا المتأخر والمولى اسم البينة والتجريح والتعديل ولي شرط ان يكون المولى ثقة عارفا بقدر الحد والحدود
كان كان قويا في نفسه فله اقامته بنفسه وان كان ضعيفا اقام عوضه من تقيم الحد ولو كان السيد غائبا
او مكاتباً لذي قواه الشيخ رحمه الله جازا الاقامة له بالعموم ولو كان المولى صبيا او مجنونا لم يكن للاقامة
ولا للينما ولو زني بامته ثم قبلها فعليه الحد وقيمتها والمكاتب المسترط والذي لم يؤد شيئا ولم الولد والمدة
والمكاتب كالتقاضي ما من اتفق بعضه فانه يجزى من حد الاحرار بنسبة من اتفق منه ومن حد المالك بنسبة
ما فيه من الرقبة فلو اتفق نصفه وجب عليه عمن وسبعون جلدة ولا جز ولا جرم عليه ولا تغريب اذا نكر
انما من الحد ما قيم الحد عليه مرتين قتل في الثالثة وقيل في الرابعة وهو اقوى ولو نكر من المملوك سبعاً اقيم
الحد عليه في كل مرة قتل في الثالثة العاشرة وقيل في التاسعة وهو اولى ولو نكر من الحر او المملوك انما
مراراً كثيرة ولم يحدث فيها بينهما لم يجب سوى حد واحد وروى ابو بصير عن الصادق عليه السلام ان زني بامرأة
واحدة مراراً كثيرة فعليه حد واحد وان زني بنسوة فعليه فوطيه في كل امرأة حد وفي طر يقها على بن خزيمة وهو
به الذي اذا زني بمسلة قتله مطلقا وان زني بدمية تخير الامام بين اقامة الحد بمقتضى شرع الاسلام
وبين دفعه الى مخلة لم يقيموا الحد عليه بمقتضى اعتقاده ولا سعن عليه الحاكم بينهم انما لو عاكم للمسلم
والذي فانه يجب على الامام الحكم وليس له دفعه الى اهل الدفعة او الحامل لا يقام عليه الحد سواء كان حليداً
او رجلاً حتى تضع وترضع الحمل ان لم يحصل موضع سوار كان الحمل من زني او غير ولو لم يظهر الحمل ولم يثبته
لم تؤخر حد في الحال ولا اعتبار باي كان الحمل من التي نعم لادعت الحمل قبل قولها في يوم المبيض
والمستحاضة ولا يجلد احدها اذا يجب قتله ولا رجمه حد من السراية وينظر بها البراء ولو اقتضت للصلحة
التعجيل ضرب بضغت فيه مائة شمرخ ولا يشترط وصول كل شمرخ الى حسبه ولا تؤخر المبيض لان الخفض ليس
بمريض **ولو زني العاقل ثم جبن** لم يسقط الحد بل يستوفى منه وان كان مجنونا حليداً كان او رجلاً رواه ابى عبيد
الصبيحة من ابا فر عليه السلام في رجل وجب عليه فلم يضرب حتى خولط فقال ان كان اوجب على نفسه الحد
وهو صحيح لا علة به في ذهاب عقله اقيم عليه الحد كايما ما كان وكذا لا يسقط الحد باعراض لا رتداد لا بقاء
الحد على الثاني ومن في شدة البرد ولا في شدة الحر ويتوخي في الشئ وسط النهار وفي الصيف طواه
ولا يقام في ارض العدو ولا للحق الحدود والعسرة وتدخل ارض العدو لا يجتنب الجأ الى حرم الله
ولا حرم رسول الله او الائمة عليهم السلام بل يضيق عليه في المظعم والمشر بالخروج وليستوفى منه الحد ولو
احد ما يوجب الحد في الحرم حذفيه ولو زني في شهر رمضان ليلاً او نهاراً او في مكان شريف وزماره ضرب
زيادة على الحد بما يراه الامام لو وجد مع امراته رجلان في بيها ساع له قتلها معاً ولا اثم وفي الظاهر لا
الا ان يقيم البينة على دعواه بصدق الرأى ولما اتفق برك باصبعه انه مبرسكنا وان كانتا منه لانه غيرتهما
وقيل يزر الاورش ولو تزوج امة على حرة مسلمة فوطيها قبل اذن فعليه اسي سوطا ونصف من حد الزاني

بمس قتل مطلقاً سواء أوقب أو لم يوقب وأولاً طبعه نكير الإمام بين أامة القتل عليهم بموجب شرع الاسلام
وبين دفعهم الى اهل غلهم لهم ليقوموا الخد عليهم بمقتضى شرعهم - حدثا لا يقاب القتل وتغير الإمام في قتل
بين ضرب بالسيف وبين خنقه والفاكه من ساقه والفاكه جدار عليه ولوقله بغير النار جازله احرقة بعد
ذلك بالنار ولو تكرار الفعل من الالاط بغير الايقاب بغير حد مرتين وقل في الدلالة وقيل في الرابعة وهو اقرب
ولولم يحد لم يجب سوى الجلد مائة وان تكرر منه كثيراً - المجتمعان في ازار واحد بحدتين وليس بينهما رحم بغير ازار
من ثلثين سوطاً الى تسعة وتسعين فان تكرر منها ذلك ثلاث مرات وتخلل التقرير حد في الدلالة مع يثبت التواط
سوار كان بايقاب او بدون ايقاب بالاقرار اربع مرات وسماوة اربع رجال بالعاينة ويشترط في المقر البلوغ والعقل
والحرية والاختيار سواء كان قاعلاً او مفعولاً فان اقر دون اربع غرر ولم يحد ولو شهد وون اربعة رجال
حدوا للفرقة ولم يثبت على المشهود عليه حد ولا تعزير ولا يقبل فيه شهادة النساء منفردات ولا منضمات ولا حكم
لحاكم يعلم ما كان او غيره على الاقوى - اذ انما بالالاط قبل قيام الينة سقط الحد وان تاب بعد الحضيض
ولو تاب بعد اقرار اربعة اخترا لا امام بين العفو والاستيفاء ولو تاب ثم اقر فلا حد عليه ولا تعزير - الثقل
للفلام بشهوة حرام فقد روي ان من قبل غلاماً بشهوة لعنه ملائكة السماء وملائكة الارض وملائكة القفار رحمة
وملائكة غضب واعتل جهنم وسارت مصيراً وفي حديث آخر من قبل غلاماً بشهوة الجبهة يوم القيمة يلجأ من النار
اذا ثبت فان اقبل غلاماً ليس له بحرم بشهوة غرر بحسب ما يراه الإمام **المسألة** في الشح وفيه تسعة
مباحات - الشح هو ذلك الفرج امرأة بفرج أخرى وهو محرم بالاجماع ويمنع التبعي على الله عليه وآله قال اذا كانت
المراة المرأة فمما نابتان وروى هشام وحفص بن الجحدي انه دخل نسوة على ابي عبد الله عليه السلام فسألنه
امرأة منهن من الشح فقال لحد هذا اني فقال ما ذكرا لله ذلك في القرآن فقال بلى قالت اي هو قال
هنا اصحاب الارش بسحنا الشح جلد مائة حرة كانتا وامنة مسلمة كانتا او كافرة محصنة او غير محصنة فاعل
او مفعولة ولا الشح ان كانت محصنة رجعت وان كانت غير محصنة حدت مائة والاقر بالاول - اذا
نكرنا المساحقة مع اقامته الحد ثلثا قلت في الرابعة ولو تكرر ولم يقع الحد فهو واحد - اذ انما بابت المساحقة
قبل قيام الينة سقط الحد وان تاب بعد قيام الينة لم تسقط ولو تاب قبل الاقرار سقط ولو تاب بعد نكير الإمام
بين اقامة الحد واسقاطه - تعزير الاجنبتان اذا وجدتا في ازار واحد بحدتين بما دون الحد فان تكرر الفعل والتعزير
مرتين اقيم الحد عليهما في الثالثة فان عادتا قال الشيخ رقتا والاقر بالتعزير - لو طلى زوجته فسلخت بكراً
فحلت قال الشيخ رقتا وجب على المرأة الرجم وعلى الجارية اذا وضعت جلد مائة والحق الولد بالجل والتمس الكرم الجارية
وانكر ابن ادريس الرجم والحق الولد لانه غير مولود على فراشه واجبا بالكرم لان المرأة طأعته واما انكار الرجم
فحسد لان الاقر في حد الشح جلد مائة مطلقاً سواء كانت محصنة او غير محصنة اما انكار الاحق الولد فليس
بجديد لانه ما رغبنا ان يخلق منه الولد ليلحق به واما انكار المهر ايضا لانه سبب في اذهاب التعزير وديتهما
مهرساة او ليست كازانية المطاوعة لا تازانية اذ منته في الاقصاص بخلاف حد - لا كفاية في حد ولا تعزيره
مع الامكان وانما الضمير اقامته ولا شفاعته في اسقاطه - انما يثبت الشح بشهادة اربعة رجال عدول
ولا يثبت بشهادة النساء منفردات ولا منضمات فان كثرت او الاقرار من البالغة الرشيدة الحرة المتحانة اربع مرات
حد ولو سلخت المرأة جاريتهما وجب على كل واحد منهما مائة ولا يشصف في حق الامة لان الحرمة والامة سواء

كانت

في حد السحق ولو اعتكف الجارية الاكره قبل منها او المجنونة اذا سلحت لم يجب عليها الحد سواء كانت فاعلة او مفعولة
 وقال الشيخ رحمه الله تحذا فاعلة المجنونة دون المفعولة المجنونة وليس بجديد ولو سلحت المسلمة الكافرة حد كل
 واحدة منهما ولو سلحت الزمانيان تسخير الامام في اقامة الحد عليها بمقتضى شرع الاسلام وفي دفعهما الى العمل ملتزمين
 ولو سلحت ابالة الضيعة حدنا ابالة كحلا واديت الضيعة ولو سلحت الضيعة اذ بتا **الحد**
الاربعة في القيادة وهو الجماع بين الرجال والنساء للزنا وبين الرجال والرجال للواط وحد ثلثة ارباع حد
 الزنا في خمسة وسبعون سوطا قال الشيخ رحمه الله بخراسه ويشتر في البلد وسبع عنه الى غير من الامصار من غير
 حد بلده سواء كان حرا او عبدا مسلما كان او كافرا قال المفيد رحمه الله بذلك الا ان في فاته لم يوجب له
 الاولي بل بالثانية اما المرأة فاذا فعلت ذلك فانهما تضرب بالعدد المذكور ولا يحلق رأسها ولا يشتر ولا سبي وثبت
 بثمانية مائة ارباع او اربعة مرتين ويشترط في المقر البلوغ والعقل والحرية والاختيار والواقعة مرة واحدة وعزروا
 روى عن بالقيادة كان عليه التعزير بزيادة حد الفرية **الحد** في وطى الاموات والكيام وما يتبع
 ذلك وفيه ثمانية مباحث من وطى امرأة ميتة كان حكمه حكم وطى الحية من تعلق الاثم والحد واعتبار الاحصان وعدم
 فلو كانت اجنية ولا يشتمه هناك وكان بالجلد مباحا رجم وان كان يتخا جلد او لا ثم رجم وان كان مملكا حد مائة جلد
 رأسه وبعي وان لم يكن مملكا جلد خاصة حكمه حكم الزنا بالحكم من غير فرق الا انما يفتل عليه العقوبة لانهما
 حرمت الاموات باي اقسام ولو كانت الميتة زوجته عزروا سقط الحد للشيعة بـ تثبت اننا بالميتة لشاهد بين الامراء
 مرتين من العاقل المتحاشي لكن لا يثبت اربعة على واحد بخلاف الناجية واختار ابن ادریس ان لا يثبت الا بثمانية اربعة
 او اربعة مرات لا تزني ولا ان شهادة الواحد قذف ولا بدفع الحد الا بتكلم الاربعة وهو اقرب حكم المتوفى
 المملوك بالاموات حكم المتكلم بالاحياء الا ان العقوبة هنا اعظم فلحد بغير القتل عزير بزيادة على الحد باي اقسام
 اربع اذا وطى بهيمة وكان بالفارسيدا عزير باي اقسام والامام وروى انه يقتل وفي رواية يحد اخرى بضرب خمسة و
 عشرين سوطا ثم ينظر في الدابة ان كانت مأكولة اللحم كالنشاء والكبر حرم اللحم والحم فسلما ووجب ذبحها واطراقها بالنار
 وغيره فتملأ الكفا ان لم يكن له وان كانت غير مأكولة اللحم كالخيل والبغال والحمير فانها وان كانت مذكاة الا ان القتل
 منها الظاهر وان كانت محرمة بالشرع لم يوجب بل يغرم الوطى عليها صاحبها ان لم يكن له ثم يخرج من البلد الذي وقعت فيه
 تلك الجناية وبيع في غير قال المفيد رحمه الله ثم يحدد قسما الذي بيعت به وقيل يعاد على الفارس هو لو كانت الدابة له
 بيعت في غير البلد ودفع الثمن اليه عند بعض علماء اوصدق بمعدا فري **وجوب ذبح المأكولة بعد احتياز**
من شياع فسلما واطراقها لئلا يشبه لحمها بالمحللة واما بيع غير المأكول فانما تعبدوا ولنا لا يفتر الوطى بها وثبت
 هذا الفعل بثمانية رجلين عدلين ولا يثبت بثمانية النساء انفرادا وانضموا الى الرجال وثبت ايضا بالاقراء ولو
 مرة واحدة ان كانت الدابة له وان كانت لغيره ثبت التعزير خاصة دون ذبح دابة الغير واخراجها من بلدها وقال
 بعض علماء يثبت الاقراء مرتين لامرأة واحدة وليس بجديد ولو تكررت التعزير ثلثا لتكرار الفعل فقل في الاربعة وقال ابن
 ادریس في الثالثة ان لو ائتممت الموكرة بغير قسم ما وقع فيه الاشتباه فبين واطرق بينهما فاقعت الفرعة
 قسم من رأسه بقتلين واطرق بينهما وهكذا الى ان لا يبقى الا واحدة فيؤقر ويضرب بما يجب من اوراق وبيع وذلك
 ليس ذللا على جملة العقوبة لما بل لما تقدم من الفائدة والمصلحة اللطيفة من استغنى حتى انزل عزير باي
 الامام وروى ان عليا عليه السلام ضرب يدا حتى حرق وزوجته من بيت المال وليس ذللا بل هو خاتمة تلك

القضية لصحة رها عليه السلام وثبت الاستمارة بشهادة عدلين او الاقرار مرة وقيل اثابت بالاقرار مرتين
 لامرأة واحدة وليس بعقد **المسكر** من فخذ شرب المسكر والكفاح وفيه عشرين بخلاء الخمر وامر ليق
 والاجماع قال الله تعالى قل انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم وهو الخمر وقال الله تعالى يسئلونك عن
 الخمر والميسر قل فيها اثم كبير وقال الله تعالى يا ايها الذين امنوا انما الخمر والميسر الميسر الى قوله فبلى اثم مشهور وفيه عشرة
 ادلة على التحريم وقال رسول الله صلى الله عليه وآله كل شرب مسكر فهو حرام وقال فيكم الخمر شر الجبابرة من شربها
 لم يقبل صلواته اربعين يوما فان مات وهي في بطنه ما نسيته جاهلية ولعن في الخمر عشرة قال لعن الله الخمر وعاصرها
 ومقتصرها وسايرها واكل ثمنها وشربها وبيعها وحاملها والجمول اليه وساقها ورويان ابن بابويه قال حرم رسول الله
 وسواها عليه وآله كل شرب مسكر ولعن الخمر وعاصرها وسواها وحاملها والجمول اليه وبيعها وشربها واكل ثمنها وعاصرها
 وساقها وسايرها ورويان سائر بها الخمر كما بدعوا وقال لقصار ق عليها الصلوة والسلام لا يجالسوا سائر بها الخمر
 فان اللعنة انزلت غمت في فم المجلس وقال فيكم سائر بها الخمر ان مرض فلا تعود وانه مات فلا هو تشهد
 وان سجد فلا تزكوه وان خطبا اليكم فلا تزكوه فان من زكج ابنته بسا رب ظمركا ثما فادها الى النار ومن زكج
 ابنته محال له على دينه فقد قطع رحما ومن امن بسا رب فخر لم يكن له على الله بدارك وعلى ضمان والكتاب
 في ذلك كثير ب يوجب الحد بتناول المسكر والكفاح من العالم بالتحريم المختار في الشاوك العالم بالمسكر البالغ اثره
 سوارتنا والبشر با واصطباغ او زجه بالغذاء او الدوار وكيف كان والمرا بالمسكر هنا ما من شأنه ان يسكر سوار
 اسكر او لا قلته فانما لقطر يوجب تبنا ولما الحد كما يجب تبنا ولا الكيش وسوار كان بالمسكر فخر او هو المعصوم ^{لعن}
 او نقيفا وهو المختار من الزبيب او تبعا وهو المختار من العسل او من الزا وهو المختار من الشعير والحظوة لوالذرة
 او نبيذا وهو المختار من الثمر وكذا المعمول من جنبين فما زاد : العصير من العنب اذا غلا حرم وكان حكمه
 حكم الخمر في نقل الحد بتناوله سوار غلاما من نفسه او بالنار وحدا لقديان ان ينقلب اسفله اعلا وان
 لم يقذف بالزبد ويستمر تحريمه الى ان يذهب ثلثاه او ينقلب خلا ولا يحرم بمر وثلاثة ايام عليه اذا لم يفعل اثنا عشر
 عصير العنب فانما يحرم اذا حصلت فيه الشدة المسكرة والتمر اذا غلا ولم يبلغ حدا لا سكارا الا قرب بقا
 على التحلل حتى يبلغ الشدة المسكرة وكذا الزبيب اذا بيع بالماء فعلى من نفسه او بالنار : حكم الكفاح حكم
 المسكر في التحريم والحد بالتناول شربا واصطباغا ومداواة مع الاحتياط والعلم بالتحريم وان شربا وليس مسكر
 وانما اجمع اصحابنا كافة على الحاقه بالمسكر في احكامه اجمع لاحد على من اكر على الشرب سوار خوف حتى
 او وجرة سلفه ولا على من جهل التحريم او جهل المتروك وثبت الحد على من شرب مرة واحدة كالتراب او تناول
 بغير الشرب وان قصدا لدواء لم يبلغ التلف على ما سبق فيه البحث : ثبت هذا الفعل بشهادة عدلين كذا
 او الاقرار مرتين ولا يكفي المرة الواحدة ولا يفتقر مع الاقرار الى وجود الزجاجة ولا يثبت بشهادة الشارب منفردا ولا
 مضامات ولو شهد شربا واخر فيها ثبت الحد ولو ادعى الاكراه او الجهل بالتحريم مع امكانه او بالمسكر قبله ولا يثبت
 صدور الاقرار من الكا بالغ العاقل المختار حدا لمسكر ثمانون جلدة سوار سربه او تناول بغير الشرب وسوار سرب
 القليل ولو قطر وسوار ان فعل عنه او لا وسوار كان المتناول رجلا او امرأة حرا كان او عبدا وفي رواية صدق
 جلدة وهي مطرحة هذا اذا كان الشارب مسلما فان كان كافرا ونظاها بالشرب بين المسلمين سكران جلدة بين
 جلدة وان استتر في منزله او بيعته او كنيسته بالشرب ولم يخرج سكران بين المسلمين لم يجز بجلد الشارب عرا

على طهر وكفيه وسفى وجهه وزجه ولا يقيم الحذ عليه حتى يفيق فان نكر الحذر مرتين قتل في الثالثة وقيل لا يقبل حتى
تحت ثلث ثمرات يقتل في الرابعة ولو نكر الغنصه ولم يجد كفى حد واحد ولو شرب الخمر مستحلاً قتل ان كان عن فطره
وان لم يكن من فطره استتيب فان تاب والاقبل وقيل يستتاب مطلقاً سوار كان عن فطره او غير فطره فان تاب والاقبل
قتل ولا قولى اقوى واذا تاب اقيم عليه الحد ولو شرب ما عداه من المسكران مستحلاً لم يقتل لوقوع الخلاف بين المسلمين
بل يقيم الحد سوار شرباً مستحلاً او محرماً ولو باع الخمر مستحلاً سوار كان ولد على الاسلام او لا واستتيب فان تاب والاقبل
قتل ولو لم يكن مستحلاً غزير وما عدا الخمر اذا باع مستحلاً يستتاب ولا يقتل مع عدم استماعه بل يؤذّب ولو تاب
قبل قيام اليثنة سقط الحد وان تاب بعدها لم يسقط ولو سقطت اليثنة باقران واما بتخير الامام بين الالفه
والعفو وقيل يحتمل هنا الاستيفاء وهو اقرب لا يحتمل لا ينفى للمسكران يجالس شرباً شئ من المسكرات
ولا ان يجلس على مائدة يشرب عليها شئ من ذلك خمر كان او غير وكذا النفع فمن فعل اذبح حسب ما يراه الامام
يب كل من استحل شيئاً من المحرمات المجمع على حرمة كالميتة والدم ولحم الخنزير وانما كان مرتداً فان كان مؤمناً على الفطر
قتل والا استتيب فان تاب والاضرب عنقه وان تائب واستيب من ذلك شئاً من ذلك شئاً من ذلك شئاً من ذلك شئاً من ذلك
غزير وغلظ عقابه فان نكر منه فضل به او لا ويغلظ زياده فان غاد في الرابعة قتل وغزيراً كل الجري والمان لم يجرى الزنا
ومسوخ التملك ومسوخ البر وسباع الطير والطحال وغير ذلك مما يحرم اكله فان عاد ما يسه غزير قال ابن ادريس انما
شيئاً من ذلك قتل وعندي فيه نظراً فان تاب من وجب عليه التعزير قبل قيام اليثنة سقط فان تاب بعد اقران
عند الحاكم اقيم الحد عليه ولو شرب بالمسكر في مكان او موضع شرباً فوافر ان شرباً فاقم عليه الحد واذبح بعد ذلك الجوار
الامام من قبله الحد او التعزير فلا دية له ولا كفارة في قتله وقال الشيخ في المبسوط الذي يقتضيه مذهبه انه يجب
الدية في بيت المال وليس يجتد ولو مات بالحدود بالحد فان قتل الشاهدين كان ثلثه على بيت المال لانه من غل
الحكام ولو انفذ الحكام الحاكم الى امرائه حل من الاثام فاجتهدت فرعامته فخرج منه الجاني ميتاً فعلى الحاكم ان
وعلى اللعان قال الشيخ رحمه الله في بيت المال وقال ابن ادريس يكون على عاقلة الامام الكفارة في ماله واستدل بما
ذلك بقضية عمر لعنه الله حيث بعث الى امرأة فاجتهدت واشكل عليه الحال فاقناه امير المؤمنين عليه السلام بوجوب
الدية على العاقلة والاولا قولى لان عمر ليس حاكماً عندنا عليه السلام في نفس الامر ولو امر الحاكم بمضيه بالحدود زياده على الحد
فان كان الحداد جاهلاً فعلى الحاكم نصف الدية في ماله لانه شبهه العمدان كان سبباً بالنصف على بيت المال ولو
كان الحداد عالماً فعليه القصاص لانه مباشر بالحداد ولو امر الحاكم بالاقصاء على الحد فزاد الحداد عمداً اقتص منه وانه
سبباً بالنصف على عاقلة سوار غلط في حساب الاسواط او لا قد يتناهى من تناهى المسكر حد سوار شربه او شربه
الخمر او اصطبغ به او طنج به لحماً فاكل مرتقه اولت به سويقاً فاكله ولو عجن به دقيقاً ثم خبز احتل سفر الحداد
الذراكلت اجزاء الخمر نعم غزير ولو قتل بجدة كان قياً ولو احقن بالخمير لم يجز لانه لا يشرب ولم ياكل ولو اسقط
به حد لانه وصل الى باطنه من حلقه ولو شرب بمسكراً لم يجز وكذا الواضطر اليه بان لم يجد دافعاً للمصه مابقاً
سواها وكذا لو خاف الثلث من العطر وليس له التداوى بها لا يكتفى بالحد وجوب الرأفة فيه لاحتمال الغفلة
والاكراه وشرب ما يحصل به مثل ذلك الراجحة كذا الشفاعة ولو وجد سكراناً او مصافاً لا قرب سقوط الحد لاجتماع
الاكراه او الجهل ولا ينشأ تحت على اذا شرب واحد بشرباً ولا مصافاً واذا شربا العدلان بانه شرب مسكراً حد
ولا يجان الى بيان نوعه ولا الى ذكر عدم الاكراه او ذكر علمه بانه مسكر لان الظاهر الاختيار والعلم اذا زاد

الحد عليه بضمانه ولا يقطع الدية على الاصول يخرج بضربا شارب ما كما لا يخذل عضو منه حصته من الضرب
وسعى وجهه وخرجه وراسه لا يتما مقابل ويكثر من الضرب في ماضع اللحم كالتين والتخدين ولا يمد ولا يربط
ولا يضرب بالسوط ولا يقيم مقامه الا يده ولا النعال وتضرب المرأة جالسة قدر بطت عليها شيئا كالدلكف
ولا يقيم الحد في المساجد ^ي اذا انقلب الحبل فخر حلت سوار انقلب بعلاج او من قبل نفسي او سوار ملحت بالقاء
شيئ فيها او سفلها من الشئ الثقيل او بالكلون التغير يكون بالضرب والجس والتوبيخ او يراه الامام وليس قطع
شئ منه ولا حرجه واحد ماله والتغير فيما ليس فيه التغير واجب ولا يجب ضمانه لو تلف بالتغير السابع
في حائل الشربة وفيه فصول ^{المسألة} السارق وفيه اربعة عشر مجزأ بشرط في السارق البلوغ والعقل وارتياع الشبهة
والشركة وهذا الحزب والاخراج سرق واشتاء الايق والعبودية فلو سرق الطفل لم يحذ ويؤد بوان تكر في سرقه
وقال في النهاية يعفى عنه اول مرة فان عاد اذبح فان عاد حكما ماله حتى يدمى فان عاد قطعنا ماله فان عاد
قطع كما يقطع الرجل للمراية ولو سرق المجنون لم يجب حد لسقط التكليف عنه قبل ان يؤذ ب بشرط في حد ارتفع
الشبهة فلو تورع الملاء في السرقة فان غير ما ان سقط الحد وكذا لو كان المال مشترك فاحذر منه ما يظن انه قد سرق
فبان انه اخذ زيادة عليه بقدر المضاب بشرط ان يقع الشركة فلو سرق الشريك من المشترك بقدر نصيبه حل
على فدية فاسدة ولم يقطع كان زنا بعد المضاب قطع ولو سرق من مال الغنيمة ما يزيد عن نصيبه بقدر المضاب قطع
والا فلا وفي رواية لا قطع مطلقا بشرط في الحد هذا الحزب منفردا او متشاركا فلو صدق غيره ونجس فلو قطع
على احدهما ولو لم يكن المال محزرا لم يجب القطع والحزب ينقل المشايخ على تعيينه وانما ردهم فيه الى العرف فكلما عذ
في العرف حيزا حيزا بغيره بفضل او غلق او دفن وقال الشيخ رحمه الله ان كل موضع ليس لغير المالك الدخول اليه الا
بإذنه وهو يختلف باختلاف الاموال كالذهب والفضة والجوهر بحيزه صندوق مقفل او بيت مغلق ولا يملك في الشا
والحجة بشرط ان يكون عليه الحايطة وغلق والكتاب في الدار والدكان والضابط في ذلك ما قدماه من القفل
والغلق والدفن بشرط ان يخرج المتاع بنفسه او شاركا سوارا بشرا لا يجوز اخراجه بالشبب بان يستد بحبل
لم يجذبه من خارج الحزب او يضعه على دابة او على جمل او من شأنه العود اليه او يامر صبيئا غيبيا بخرجه
لانه كالا لانه لو كان ميمنا فانه ليس كالا لانه لو كان ميمنا فانه ليس كالا فلو قطع على الامر ولا يملك
لعدم التكليف ولو اشترك رجلان في القتب ودخل احدهما فخرج المتاع وحده واوله الاخر خارجا من الحزب
او ربح به الى خارج الحزب فاحذر الاخر فاقطع على الداخل وحده بشرط اشتغال الاخر فلا يقطع الا ب
لو سرق من مال ولد وان نزل ويقطع الولد لو سرق من مال والده وكذا يقطع الام وان علت اذا سرق
من مال الولد وبالعكس كذا جميع الاقارب بغير التعليل وان كانوا ذوي رحم يحرم بينهم المتاع بشرط اشتغال
العسوية للمال فلا قطع للعبد لو سرق من مال مولاه والمدير وام الولد والمكاتب المسمى كالتقن وكذا
وان غرر بعضه ويقطع من كلهم اذا سرق من غير المالا ولا يقطع المولى لو سرق من مال مكاتبه بشرط ان
ياخذ شئ فلو صدق الحزب ظاهره او قهره واخذ المال لم يقطع وانما يقطع اذا اخذ المال على وجه الخفية والاستتار
ولا يقطع المستامن لو كان ولا المختطف ولا المستلب ولا المختلس ولا اخذ العارية ولا اخذ الوديعة وغيرها
من الامانات لا فرق بين ان يكون السارق مسلما او كافرا وحر او عبدا ذكر او انثى فيقطع كل واحد منهم ويقطع
الابن اذا سرق غير مال سيده ولا يقطع بصفة نفسه لانه لا قطع على العبد اذا سرق من مال مولاه والحر اذا دخل

المسألة

مستأمناً اليأس فرق قطع ويقطع المرنأذا سرق وكذا يقطع المسلم اذا سرق مال الذي وبالعكس لا يقطع عند
 اذا سرق منها ويؤدب ^ط لا يقطع الرهن اذا سرق الرهن من المرنأ واستحق المرنأ من اسأكه ولا المرنأ اذا سرق
 العين المسأجرة ويقطع المسلم اذا سرق من بيت المال الا ان يكون فيه حق فيقطع ان سرق اكثر من حقه بقدر ^{المصاب}
 وكذا لو سرق من الغنمة من تحت الخنأ وسرق بالقاء او سرق ^ط الا حراً اذا سرق من مال المرنأ وقد اخرجته
 قطع وفي رواية لا يقطع ويحتمل على حالة الاسيدان وفي التضييق قولان احدهما لا قطع عليه مطلقاً وهو المرنأ
 والاخر يقطع ان اخرج من دونه وهو اقوى وسواء منعه المضيق قراه فرق بقدر او لم يمنع ولو اصابه المضيق
 ضيقاً سرق الكافي قطع اذا سرق احد الزوجين من صاحبه وكان قد اخرج من دونه يقفل او غلق او دفن قطع
 وان لم يخرج من دونه فلا قطع ^ط اذا اخرج المصارب مال المصاربة او اخرج الكودع مال الكودعة والمستعير
 العارية او الوكيل المال الموكل فيه فرق اجنبى قطع لانه ينوب ماب المال في الاحراز ولو غضب عيناً او شيئاً
 واخرجها سرقاً لم يحبس بالقطع ويحتمل القطع ولو سرق بضاً او عضبه واخرج منه فهدأ المال الكسر
 واخذ ماله فلا قطع فيه اجأء ولو سرق عيماً له فان استبته عليه بما له واستبته عليه فظن ان هتأ الحرز
 بالنسبة الى ماله ليسوع مسد له عيماً له لم يقطع وان لم يثبت له قطع على اشكال من حيث يمكن الشبهة
 باعياً وان له هتأ هذا الحرز واخذ مال الشار مع عدم عينه وكذا البحث لو احدث مال واخذ من غير بقدر
 المصاب من ماله وان لم يكن من ماله فان لم يقطع عليه ولو سرق منه ما لا من غير الحد الذي قد
 ماله او كان له دين على انسان فرق من ماله قدر دينه من حرز وان كان العاصب والغريم باء لا لماله
 او قدر المال على اختله فتركه وسرق مال العاصب والغريم قطع لاشبه الشبهة وان عجز فلا قطع ^ط لو اخرج للماء قد
 صاحب المنزل سرقته وقال الاخر هبته او اذنت في اخرجته فلا حد والقرل قول صاحب المنزل في بقا المال عليه مع يمينه
 لو قال الاخر المالك وانكر صاحب المنزل قال القرل قوله مع يمينه ويغرم الخرج ولا قطع للشبهة ^ط المسروق
 وفيه اربعة عشر شيئاً ^ط لا قطع الا فيما بلغ ربع دينار ذهباً خالصاً مضروباً عليه سكة المسلمين المعاملة او ما يوقف
 ذلك قطعاً لا بائناً والمقروم ولا قطع فيما دون ذلك وان بلغت قيمته ثلثه دراهم ولا يشرى بلوغ ديناراً وعشرة دراهم
 ولو كان فيه عشر او تبيحتاج الى تضييعه لم يحبس بالقطع حتى يبلغ ما فيه من الذهب ديناراً وديناراً ولو سرق ربع
 ديناراً من ماله او بتراً خالصاً او حلياً وينقص عن ربع ديناراً خالصاً فلا قطع ولو بلغ ربع ديناراً خالصاً ونقص
 عن ربع ديناراً مضروباً فلا قطع وقوى الشيخ رحمه الله عدم اشتراط الضرب بيقطع في خاتمه وزنه سدس دينار
 وقيمته ربع والدينار هو المكفأل من مثاقيل الناس ان لم يتغير ^ط يشرط في السرقة ان يكون المالك في نفسه
 بالكلية فلا قطع فيه صغيراً كان او كبيراً بل يقطع اذا سرق حرراً صغيراً وباعه ليس تدع وزير جرمه وغيره في المستقبل
 ولو كان على الحر ثياباً او حلياً بقدر المصاب ^ط ولو سرق عبد صغيراً فبطله القطع ولو كان كبيراً ثياباً او حلياً
 او عجمياً لا يمين سيق من غيره في الطاعة قطع سارقاً لانه كالصغير ولو كان كبيراً يميناً فلا قطع ولو كانت
 المجنونة او الثائمة ام ولد قطع سارقاً كالقن وكذا المدبر والمكاتب المشروط ولو سرق من مال المكاتب قطع ام
 سيده ولو سرق نفس المكاتب فلا قطع عليه لان ملك سيده ليس بام عليه فانه لا يملكه منافعه ولا استخدام
 ولا اخذاً من الجناية عليه ^ط كل ما يعضد لا يقطع سارقاً سواء كان طعاماً او ثياباً او حيواناً او نجاراً او صيداً
 نوزاً او زرعاً او سوار كان الطعام وطباير الفساد اليده كالفأكة والطبايح اولاد كذا يقطع لو سرق ما كان له

مباحا في دار الاسلام كالصيد والخشب وان لم يكن ساجدا ولا ابنه ساجدا ولا صندلا ولا قفا ولا معمولا من الخشب وكذا
 يقطع لوسق التورق واللبق والربنج والحجارة واللبن والفخار والزجاج والقرون ولوسق ماء خمر يسيل قيمته
 النصاب قطع وكذا الكلال والتراب والطين الارني وغيره ويقطع سارق المصحف ولوسق عسيك موقوفة كان
 قلدا باثقالا لوقفها لموقف عليه فقطع الاقلا وفي المطير وحجارة الزحام رواية لسبقوط الختصيفة في شرط
 في الخناخذ المسروق من خمر فلا قطع على من سرق من الارحية والحلمات والمواضع الموزون في عيشة الناس كالمساجد
 وهل يصير خمرها بمرعانا لما لا لها مال الشيخ في الخلاف والمبسوط نعم ومنع ابن ادریس من ذلك ويلوح من كلامه
 في النهاية المنع ايضا فانه قال واما المواضع التي يطرقها الناس من كلامه وليس يختص بواحد دون غيره فليست خمرها
 كالخانات والحمامات والمساجد والارحية وما اشبه ذلك من المواضع فان كان الشيء في احد هذه المواضع موقفا
 او مقفلا عليه فسرقة فانه كان عليه القطع لانه بالتفعل والدفن قد احرز به . يشترط في القطع السرقة من خمر
 فلا بد من الشرطين السرقة والحرز فلو سرق من غير خمر وانتهت من خمر فلا قطع والا قوی عندی ما احتل ابن
 ادریس وهو ان الحرز ما حدث في جميع الاموال وقال الشيخ رحمه الله انه يختلف كما كان حرز المثل فيه القطع وما لم يكن
 حرزا لمثله في العرف فلا قطع فخرز البقل والحضرات في دكان من وره لرسجة نعل وقفل على ما وعمر الزهبي والفضة
 والجوهر والنياب في الاماكن الحرة في الدور والحرزة ويجب الاغلاق الوبعة وكذا الدكاكين والحانات الحرة في جعل
 الحرز في دكان البقل يجب شرعيته فقد ضيع ماله ثم قوی الشيخ بعد هذا ما اخترا من تساوي الحرز بالنسبة
 الى الجميع . قال الشيخ رحمه الله الا بل اذا كانت راحته فخرزها نظرا الى اعيانها ما بان يكون على نفس
 مثلا او على موضع من الارض ولو كان خلف جبل ينظر الى البعض خاصة لم يكن الاخر حرزا وان كانت باركة فخرزها
 نظرا لما لا الذي في يد اليها وان لم يكن اطرافا بما يكون تحت حرز بشرطين ان يكون معقولة وان يكون معها
 وان كان تاما فلو لم يكن معقولة او كانت وليس عندها لم يكن حرزة وان كانت مقطرة وان كان سابقا فهي حرزة
 وان كان تاما فاما يكون في حرز بشرطين كونه بحيث انما النفقة اليها شامدا اجمع وكثرة الالتفات اليها والمراعاة
 قال في كل موضع هي في حرز بالنسبة اليها كالمساع التجول اليها في حرز ايضا فان سرق جمل وعمله قطع وان كان صاحبه
 عليه فلا قطع لعدم خروجه يد المالك عنه . لو كان معه ثوب يفرشه ونام عليه او اتكا اليه وتوسده فهو في
 حرزه اى موضع كان في بلد او بادية قالها الشيخ رحمه الله فان تدرج من الثوب نال الحرز ان كان بين يديه مساع
 كالنياب بين يدي البن ان خمرها النظر اليها فان سرق من بين يديه وهو ينظر اليه ففيه القطع وان سها او اقام
 نال الحرز وعندي في ذلك كله نظر . اذا ضرب قسطا او حزمة وشدا لاطباب وجعل مساعه فيها فان لم يكن
 معها فليست في حرز وان كان معها تاما او غير تام قال الشيخ فهو وما فيهما في حرز فان سرق قطعة منها فبلغ نصيبا
 او سرق من جزءها ففيه القطع لان الحزمة خمر لما فيها وكل ما كان خمر لما فيه فهو حرز في نفسه وعندي في
 ذلك نظر قال الشيخ رحمه الله البيوتان كانت في بنية او في الساقين او في باطات في الطرق فليست خمر ما لم يكن
 صاحبها فيها سوار غلقت ابوابها ولم يعلق لان الناس لا يعتدون مثل هذه حرز مع الغيبة وان كان صاحبها فيها
 واغلق الباب فهو حرز مع الاخلاق وان لم يكن صاحبها فيها تاما الدور والمنازل فان كان بابا لدار مغلقا فخل
 ما فيها وفي جوانبها في حرز وان كان بابا لدار مفتوحا وبواب الخراين مفتحة فلا حرز وان كان بابا لدار مفتوحا
 وبابا لخرين مغلقا فاما في الخراين في حرز وما في الدار في حرز وان كان المالك فيها وبابا لدار مفتوحا فان كان المالك

مراعيًا فيما هي في حيز بالآ فلا واجر الحايط في حيز وكذا باب الدار المنسوب سواء كان مغلقًا او مفتوحًا واما باب
 الخزانة فان كانت الدار مغلقة فهي في حيز وان كانت مفتوحة فان كان باب الخزانة مغلقًا فهي في حيز والآن
 وحلقة باب الدار المسمرة فيما حيز فان بلغت نصابًا فعلى بابها القطع هذا خلاصة ما ذكره الله ونبي
 لشرط عدم الرخام الشاغل للحسن عن حفظ المئاع والمخوف بعين الضعيف الضعيف ليس محرزًا اذا كان لا يباين
 والمخوف في قلمه حكمه اذا لم يكن ملحوظًا لم يكن محرزًا ولو ادعى السارق ان المال انا م وضيق سقط القطع بحجة
 دعواه والغنم محرزة باشراف الراعي عليه عند الشيخ وفيه نظر قال الشيخ رحمه الله يقطع سارق سارة الكعبة
 وفيه نظر لتساوي الناس في الاتيان اليها ولو اخرج من البيت الى محض الحان شيئًا قطع لانه اخرج من حيز
 الى غير حيز وان كان باب الحان مغلقًا لا يترك الناس في الصحن ولو انفرد بالدار فان كان باب البيت والدار ^{مفتوحين}
 او مغلقين وان كان باب البيت مفتوحًا وباب الدار مغلقًا فلا قطع ولو انكسر الاخير قطع ولو نقله عن زاوية
 الحيز الى زاوية اخرى فلا قطع اما لو اخرج من بيت مغلق الى بيت اخر مغلق وكانت باب الدار التي استقر بها ^{مفتوح}
 فالأقرب بالقطع ولو اخرج من الصندوق الى البيت المغلق فلا قطع لا قطع على من سرق من ^{الحيز}
 او الكم الظاهرين ويقطع لو كان باطنين ولو سرق ثمره على شجره لم يقطع ولو اخرجت فسرقتا بعد الاوان قطع ^{وي}
 عن الصادق عليه السلام انه قال لا قطع على من سرق ما كولا في عام مجامعة ولو استخف جلا اخر متاعه في المسجد
 فسرقت كان قد فرط في مراعاته ونظر اليه فضليه الغرم فعليه ان كان قد ازم حفظه وان لم يلتزم ولم يحبه
 لا ما سأل لكن سكت لم يلزم غرم ولا يقطع على السارق في الموضعين وان حفظ المئاع بنظر اليه فسرقت فلا غرم عليه ^{ولا}
 على السارق القطع على ما احتك الشيخ ولو هدم الحايط فلا قطع على من سرق الاخر منه وكذا لو هدم السارق الحايط
 ولم يأخذ فلا قطع كالألف المئاع في الحيز لو كانت الدار في القصر لا حافظ فيها لم يكن حايطًا محرزًا ولو سرق باب مسجد
 منسوب الى باب الكعبة المنسوب فيجب على قول الشيخ والقطع وفيه نظر اقرب لعدم ^ب لو اخرجت ثمره فسرقت ما للسكر
 قطع وكذا لو اغار مال المسافر بيتا واخذ مال المستعير ولو غضب بيتًا فخر فيه ماله فسرقت منه اجبى او المنسوب منه
 فلا قطع ^ب الباشا اذا سرق الكفن قطع سواء كان القبر في تربة ضاربة او في بيت محروس من مقابر البلاد والمطاب
 ما قطع الوارث وان الكفن من بترع لانه ملكه وهذا لو اكل الميت سبع او اخذ او اخذ سبل كان الكفن للوارث
 ولا بد من اخراج الكفن فلو اخرج من الحد ووضع في القبر فلا قطع والكفن يقطع بسرقته ما كان مشروعًا
 وهو خمسة اثواب للرجل وسبعة للمرأة الواجب والتدب فالعمامة للرجل والقبعة للمرأة ليسا من الكفن وكذا
 ما لبس الرجل والمرأة زيادة على ما ذكرنا فلا يقطع باخذ وان بلغ نصابًا ولو ترك في تابوت فسرقت التابوت
 او ترك معه نصابا وفضة او جواهر لم يقطع بشئ منها ولا يفتقر الحاكم في قطع الباشا الى مطابقة وارث ان قلنا
 انه يقطع زجرًا وهل يشترط بلوغ قيمة الكفن المصاب قبل نعم وقبل يشترط في المرأة الاولى دون الثانية والثالثة
 وقبل لا يشترط والا قرب الاول ولو بشر ولم يأخذ عزيرًا كان تكرمه الفعل السلطان جائز فلو لم يدع
 عن مثله لو سرق ما يتهم انه لا يبلغ المصاب بالغا قطع فلو سرق دنانير فظننا فلولا سبيل نصابا قطع
 ولو سرق قيمًا قيمته دون المصاب لكن في حقه يبار لا يعرف به فالأقرب بالقطع ^{ان}
 في النجاة وفيه ثمانية مباحث وهي اما بالافراق او بالثبوت ويشترط في الافراق صدوره عن البالغ العاقل الحر المجتنب
 فلا عيب باقراره من غير الصبي ولا المجنون ولا العبد ولا المكره ولا يجب على العبد القطع باقراره فان صدق

ولا يقطع ولا يكفى اقرار المولى دون غير اقرار المولى العبد بل يكون المولى شاهداً واحداً ان كان عدلاً
ب لو اقر المولى لم ينفذ اقراره لا في القطع ولا في العزم فلو اتهم بالسرقة فانكر فضرب واعترف بمرارة السرقة بعينه
قال الشيخ رحمه الله يقطع وقيل لا يقطع لاحتمال كون المال في يد من غير حجة السرقة وهو جيد بشرط في الاقرار
العود وهو صدور من اهله من اثنين فلا يقطع لو اقر مرة واحدة بل يجب العزم في المال خاصة ولو اقر مرة واحدة لم يقطع
لانه لا يجب المرأة القطع من دون الرجوع فعه اولى ويجب غرم المال ولا يقبل الرجوع فيه ولو امر مرتين ورجع
وجبرم المالاً خائفاً وهل يقطع مال الشيخ لا وابن ادريس واجب القطع ^د ثبت القطع بشهادة عدلين ولا
بشهادة الواحد نعم يخلف صاحب المال مع مشاهدته يأخذ المال ويسقط القطع ولو شهد رجل وامرأتان ثبت
المال ولا يقطع ايضاً ولو ادعى عليه السرقة فانكر كان له اخلافه في المال فان رده اليه على المدعى احلف للمال لا
القطع ولو ادعى عليه ان ما يجارته بالاكراه كان له اخلافه لا لسقوط الحد فان رده اليه كان له ان يخلف وثبت
العزم ولا امر ^د لو قامت البينة بالسرقة من غير رافعه المال لم يسقط وانما القطع موقوف على مطالبة
المال فلا يلزم رافعه لم يرفعه الا امام وان قامت البينة ولو هبته المروق القطع سقط الحد وكذا العزم ^{القطع}
فاما بعد اكمرافة فلا يسقط بهبة ولا عفواً ولو سرق ما لا يملكه قبل اكمرافة سقط الحد ولو ملكه بعد اكمرافة
لم يسقط ولا يجمع البينة على السرقة مطلقاً بل لابد من التضييق من اشتراط الكفر والنصاب وقد يخفى مثل هذا
على اشرف الناس وكنا شهادته اننا انما القذف المطلق فوجب الحد واذا قامت شهادته مسددة على الثقة في غيبة
المال مع الحاكم لكن لا يقطع الا ان يرافعه المال ولو قامت به الحجة محاربه حد دون حضور المال
واذا حضر المال بعد شهادة المسددة وطلب قطع من غير استئناف الشهادة ^د لو ادعى السارق للمال بعد البينة
انفع القطع عنه ان يكذب الشاهد مثل ان يقول كان قد وهبني قبل السرقة والشاهد اعتمد على الظاهر
وان نفى اصل ملك المروق منه وسهدت البينة بالملاء قطع والا فلا ^د يشترط في الشهادة على السرقة معرفتها
بملك المروق منه العين المسرقة او اقرار السارق له بالملك فلو شاهدوه وقد عيب واخذ المال ولم يعلم انه
المسروق منه وتناكر المروق والسارق والقطع والملاء فلا قطع وكذا يشترط مشاهدته له وقد عيب الكفر
او اعترف عندهم بذلك ^د ^{الحديث} وفيه سبعة مسائل ^ا اذا سرق كالبالغ العاقل النصاب
وجب عليه رد المال وقطع يده اليمنى والى دبا يدها الا سابع الاربع ويترك له الراحة والامام ولا يقطع
من الكوع فان سرق ثمانية قطعت رجله اليسرى من مفصل القدم ويترك له العقب يعتمد عليهما في الصلوة فان سرق
ثلاثة حبس وانما يخلف في السجن فان سرق في السجن من حر النصاب بعد ذلك ولو تكررت السرقة ولم ^د
كفى قطع واحد ^ب لو سرق من جماعة ورفع الى الامام تداخلت احواله ووجب قطع اليمنى لا عين سوار جأوابه
بحقعين او منفردتين اما لو سرق فقطع ثم سرق ثانياً سوار سرق من الذي يسرق منه او لا او من غيره وسوار
سرق تلك العين التي قطع بها الا غيرها ^ب اذا سرق ركبت يده مثلاً قطعت ولا يقطع يسراه ولو كانت اليك
مثلاً او كانت اشلاوين قطعتا يمين ولم يكن له يسار قطعت يمينه ايضاً وفي رواية لا يقطع والوجه الاول ولو كان
له يمين حين السرقة فذهبت لم يقطع اليسار ولو سرق ولا يمين له قال في النهاية قطعت يساره وفي المبسوط ^د
الى رجله ولو لم يكن له يسار قطعت رجله اليسرى ولو سرق ولا يده ولا يمينه رجل حبس في جميع اشكال البشائر ^د
الحد بعض فلا ينتقل الى غير وقال في النهاية اذا لم يكن له اليمنى فان كانت قطعت في قصاص وفي غير ذلك ^د

لما كسرى فان لم يكن له ايضا ليسى قطعت رجله التي في فان لم يكن له رجل لم يكن عليه اكثر من العبد وقال في المسائل
 المقطوع اليدين والرجلين اذا سرق ما يوجب القلع لم يكن عليه جلي وجبان يقول الامام بخير في تاديبه وتغزيره
 اني نوع اراد يفعل لانه لا دليل على شيء بعينه وان قلنا بجبان يحبس ابدا لا شفاء اسكان القلع وغيره ليس بمكروه ولا
 اسقاط الحد كانه قريبا واختار ابن ابي المثنى في رد لو تاب قبل ثبوت الحد سقط الحد دون التغزير ولو تاب بعد تمام
 البينة وجب القلع ولا يقبل توبته في اسقاط القلع وتاب بعد الاقرار دفعتين قال الشيخ في تنجيز الامام في الغزو
 والا ستفقا ومنع ابن اديس واوجب القلع : اذا اراد قطع السارق لحبس منبسط لا يتجرع في نفسه على نفسه
 وليشد بجبل ويمد حتى تنبت سفاصل الاصابع ويوضع على اصلا سكين حادة ورق من فوق دفعة واحدة حتى ينقطع
 او يقطع بالآلة حادة يمد عليها مرة واحدة ولا يكرر القلع فيعده فاذا قطعنا الاصابع استحب جسم اليد بالرجل على
 فجعل اليد حتى تجسم خروج الدم ونسدا فراه العروذ فاذا قطعنا اصابعه قال الشيخ يعلى في نفسه ساعة لا تمارع
 ولا ينبغي فامة الحد في حرا وبرد ولو فعل ذلك جاز ولو مات بالسرابة فلا ضمان وان كان في الحرا بالبرد لو كانت
 اصبع زائدة كان كانت خارجة عن الاربع نصب عليها ولو ان كانت ملتصقة باحد يها فالأقرب ترك قطع الاصلية
 اذا لم يكن بها الزائدة الا يما ولو امكن قطع بعض الاصلية قطع ولو كانت يده ناقصة اصبع او اصبعين او كفتها
 بقطع الباء ولا يغذى القلع الى الايمان ولا الى الزائدة تمت الاربع ولو لم يكن له الا الكف فعلى قول الشيخ ينقل الى اليد
 لو سبق الحد فقطع اليسرى عدا فالقصاص عليه والقطع باق وان غلط فالأقرب وجوب اليد وبقاء الحد وفي
 رواية محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام ان عليا عليه السلام قال لا يقطع يمينه وقد قطعت شماله ولو كان على معصم واحد
 كلف قطعنا اصابع الاصلية في اللوح وفيه غمته عشر عتبا يشترط في القلع اخراج النفا
 من الحز سوارا فخرجه مباشرة او يري به الى خارج الحز او شدة فيه جلد ثم يخرج فذه به او شدة على يمينه ثم ساقا
 به او تركه في مخرج في هذا كله يجب كقطع وسوار دخل الحز فاخرجه او يسه ثم ادخل اليه يده او عصا فوجدت
 سوارا كافيا ليت صغيرا لا يمكنه دخوله او كبير او لوري المتع كاطارته الريح فاخرجه فعليه القلع لان ابتداء الفعل
 منه كقلنا في الماء ولو ترك الماء ملأ دابة فخرجت بنفسها من غير سوق او ترك المتاع في مائة فافتح وفرج المتاع
 او على حائط في الحز فاطارته الريح فالأقرب سقره القلع ولو دخل عزرا فاختلف لباسا من ماسه واخرجه قطع
 ولو سربه في الحز او سربه من ماسه ما نقص الضاب فلا قطع لو تعب واخذ الضاب واحدث فيه حدثا ينقص
 قيمته من الضاب ثم اخرجه فلا قطع كالوتر في الثوب او دمج الشاة فنقصت القيمة عن ربع دينار فلان نقصت ثلثه
 في الثوب بالشق وفي الشاة بالذبح ولم ينقص من الضاب ثم اخرجهما بقيتهما بعد الشق والذبح بضاب قطع ولا تلغ
 جوهرة قيمتها الضاب وتقدر اخرجها بعد جوهرة سقط القلع ولو ابتلع لانه كالتلف ولو فرجها حينئذ ولا يفتق
 الضمان على التقديرين ولو كان خروجها لا يتقدر بالنظر الى عادته قطع لانه كالابتداء في الرعاء ولو قطعت في حز
 بطيب وخرج ولم يبق عليه من الطيب ما اذا اجمع كان بضابا فلا قطع وان بلغ وجب القلع ولو سحب منديل
 او عمامة او خشيعة وخرج ببعضه الى خارج الحز وبقي الباقي في الحز فلا قطع وان بلغ سوار كان الحاريج بقدر الضاب
 او اقل لا يشترط اخراج الضاب دفعة على الاقوى فلو اخرجه في دفعتين فالأقرب وجوب الحد ان لم يتخلل
 اطلاع المالك ولم يطل الزمان بحيث لا يتي سرقه واحدة كالواخرجه في ليكتين واخراج الرشيء فتيلا على
 التواصل في حكم الدفعة وكذا جرم المذيل في ثيابا لو صبح من الدبر المشوثة في الارض المحرقة ما يبلغ بضابا قطع

الثوب

إذا انقبأ وفتح الباب فقد حقت السرقه وكذا لو سجد على الحائط المشع وزل منه الى الدار فانقبأ عاد
 للاخراج ليلة اخرى قطع الا ان يطلع المالد ويحمل ولو اخرج سائة فتبعها بخلتها او غير فلا قطع في التابيع ولو حمل
 معه ثياب فلا قطع في الثياب وفيه نظر الا ان يكون صغيراً فضمنه ولا قطع لانه ليس بسارق يا يستوي في
 القطع للثوب والعبد والامة والحر والمسلم والذمي والحرابي والمعاهد ويستوي في القطع من الذمي قهر اذا سرق مال
 مسلم مال ذمي فاذا ارتفعوا اليها ينبغي للحاكم التعريف بالاشارة على السارق بالانكار فيقول اما اظنك سارق
 لو سرق حلياً من ذهب لو فضته ببلغ ربع دينار قطع وكذا لو سرق ثوباً معاً ليحمل الحر لانه لا مال له ولا يحرم عليه
 يثبته وقصد فكان كالسرق سكتنا سعة لقطع الطريق ولو سرق ثوباً فيه غمر ببلغ قيمته النصاب قطع وقطع
 من سرق من بيت المال لو اختلفا الشاهدان في الزمان فقال احدهما سرق يوم الخميس والاخرى يوم الجمعة
 او المكان فقال احدهما سرق من هذا البيت وقال الاخر من بيتا اخر او العين فقال احدهما سرق ثوباً وقال الاخرانية
 فلا قطع ولو قال احدهما سرق ثوباً ايضاً وقال الاخر ثوباً اسود وقال احدهما سرق هروياً وقال الاخر ثوباً لم يقطع كذا
 لو قال احدهما سرق ثوباً وقال الاخر ثوباً لو كان النصاب مشتركاً بين اثنين فمئدا قطع سارقه فلو اقرانه سرق سماً
 نصاباً بقصدته احدهما دون الاخر لم يقطع وان واقفا قطع ولو حضراهما فطالب ولم يطلب الاخر لم يقطع
 في ثوبين لانه كان او ثوباً في مصر وعين وسوار كان في العراق او الصحارى والبراري وعلى كل حال وهل يشترط كونه من
 اهل الرية الظاهر من كلامه في النهاية الاشتراط والوجه المنع اذا عرف انه قصد الاحافة سوار كان بالحارب كذا
 او انشئ خلافاً لابن دبرين ثم رجع الى ما قلناه وهل يثبت جرم السلاح مع ضعفه عن الاحافة فيه نظر اقره الشوق
 ويكتفي بقصد ولا يثبت هذا الحكم للطبع ولا للردة وانما يثبت لو باس الفل فامتن كثر اوهيب او كان رداً
 او معاونا فاما يغتروا ولا يكون حارباً باللسان محارب فاذا دخل دار متغلباً كان لصاحبها محاربه فان اخرج
 النفع الى قتله صاع دمه ولا يضمنه الدافع ولو جفا للض عليه ضمن ويحرم الكف عنه ولو اراد نفس صاحب المنزل
 وجبا لدفع وصرم الاستسلام فان عجز عن المقامة وامكن الكف بها والصياح وجب يثبت المجاورة لشمادة
 رجلين عدلين وبالاقرار ولو مرة واحدة ولا يقبل شهادته الشار منفردات ولا منضات ولو شهد بعض القس
 على بعض لم يقبل وكذا لا يقبل شهادته الماخوذون بعضهم لبعض ويقبل للرقعة بان يقول عرضوا لنا واخذوا
 هؤلاء ولو اضافوا لانفسهم لم يقبل مثلاً ان يقولوا اخذوا مال هؤلاء ومالنا - اختلف علماء وافي صدا الحارب
 على قرلين فالمفيد رحمه الله وابن ادريس خيرا الامام بين القتل والصلب والقطع مخالفاً والتفي مطلقاً الا ان يقبل
 فيما لصل وقال الشيخ رحمه الله بالتفصيل فان كان قد قتل حل ولو عفى له الدم قتل الامام ولو قتل واخذ المال
 استعيد منه وقطعت يده اليمنى وحبله اليسرى ثم قتل وصلب وان اخذ المال ولم ينفذ قطع مخالفاً ونفي وقوع
 ولم ياخذ المال اقصر منه ونفي ولو اقر على شئ السلاح ولاخافة نفي لا غير على ابيات والامح الاول على ان يرضى
 القرآن في التحجير وبرواية جميل بن دراج الحسنة عن الصادق عليه السلام في المحارب ان من غسل مطلقاً
 سوار كان المقتول مكافاً او غير مكاف كالمسلم بالكافز والحر والعبء والاب بالولدان عفى على الدم وحمل
 واحد او وصلوا المحارب اذا اختار الامام صلبه حياً على ما ذهب اليه من التحجير وعلى قول الشيخ رحمه الله بصلبه
 معسلاً ولا يترك على خشبة اكثر من ثلاثة ايام ثم يترك لو غسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن ولا يصلب الا بعد القتل

الكهتيم

نور
 ترميز

يُعمد بالقتل قبل القتل ثم لا يجب تعجيله ثانياً إذا قتل المحارب غيره طلباً للمال بحكم قتله قربة أن كان مكافياً وخداً
 أن لم يكن مكافياً أو عفى وتلى الدم ولو قتل لا طلباً للمال فهو قتل العمد من إلى الولي يسقط قتله بعفو ولو خرج
 طلباً للمال فالقصاص إلى الولي فإن على الولي فالأقرب بالتقريب ينفي المحارب عن بلد من بلد يقصد ويكتب
 إلى كل بلد دخله المنع من متابعته ومعاصلته إلى أن يتوب فإن قصد بلاد الشرك من يمكن من الدخول إليها
 فإن مكنته قتلوه حتى تخرجوه إذا تاب المحارب قبل القدر عليه سقط الحد دون القصاص في النفس والجراح
 دون أخذ المال وإن تاب بعد الظفر به لم يسقط الحد دون المال لا يعتبر في قتل المحارب

أخذ القصاص بخلاف الشيخ في بعض كتبه ولا أخذه من حرز هذا لما ينظر في كونه على ما ذهب إليه الشيخ وأما عندنا
 فلا لأنه يجوز قطعه وإن لم يأخذ المال وهذا في قطع المحارب يده اليمنى ثم يقطع رجله اليسرى بعد أن يحسم
 ويحسم اليسرى أيضاً ولو لم يحسم في موضعين حاد وحوالي بين القطبين بعد الحسم ولو فقد أحد العضوين قطع
 الآخر ولم يشق إلى غيره قال الشيخ رحمه الله إذا كان الطرفان معاً من قطع يده اليسرى ورجله اليمنى بالوطاب
 المحارب بعد أن قتل أخذت اليدين من تركته وعلى جامة اشتركا في قتله فإن قيل بأخذهم كان للأخرين الدية
 من تركته إن اختار المحارب الصلح عليهما والجمع الساري بوجوب قتلاهما من استحق لثأره بالقصاص وبمنه
 قدم القصاص ثم يميل حتى يرسى ثم يقطع للسرقة ولو استحق يمينه للقصاص ثم قطع الطرف يقطع يمينه للقصاص
 وقطعت رجله من غير مملته إذا اجتمعت حد ومختلفة كالقذف والقطع والقتل بدى بالجلد ثم القتل
 ثم القتل ولا يسقط ما دون القتل باستحقاق القتل ولو أقر مستحق الطرف حقه استوفى لجلده ثم قتل ولو كان
 الحدود لله تعالى بدى بما يفرضه الأخرى الخناق يقتل ويستفاد منه ما أخذ من نزع غيره أو أسكر بشرائه
 ثم أخذ ما له عوقب وأذبح واستعيد منه ما أخذ وإن المنيع والأسكار عليه ضمن الحنافة ولا قطع عليه
 والحنابلة على ما لا ثالث سب بالمكر والخديعة ونزير الكتب قال سائل الكاذبة وشهادة الزور وغير ذلك
 يغزرو ويغالبون بالأمم رادعاً ويغزموه ما أخذ ويشتم ولا قطع عليه والمستدلب السبي لما هو إلا
 من المظروفات من غير أسلحة ولا قهراً بغيره ويضرب ضرباً وجيعاً ويستفاد منه ما أخذ ولا قطع عليه
 والمختلص كذلك لا فرق في الساذج بين السيف وغيره ولو لم يكن سلاحاً لم يكن عاراً ولو عر من الممان بالعصا
 والحنافة كالأقرباء لا يكون عاراً ولو كان المحاربون جماعة وفيهم صبي أو مجنون أو أبله من قتلوه سقط القتل
 فصلاً وحداً عن الصبي والمجنون وقصاصاً خاصة عن الأبله ولم يسقط القتل في حق الباقين وفيهم الصبي
 المجنون ما أخذ من المال ودبته قتلها على قاتلها لا لئلا يذبح عن نفسه وعريته وماله وإن قتل ولو قتل
 على المدفع من غير فالأقرب الوجوب مع أمن النفس ويجب اعتماد الأسهل فإن اندفع الخصم بالكلام اتقوا عليه
 ولو لم يدفع به ويحرم عليه حينئذ التحمل إلى الأصعب فإذا ذهب مؤثماً لم يكن له قتله ولا ضربه ولا ابتلاءه
 اختفر في الضرب إلى العصا ساع له فإن لم يكف جاز بالسلاح وينهب دمه هدر سوار كان حراً أو قلاً أو سواً
 كان النافع حراً أو عبداً وكذا المدفع ولو قتل النافع كان شهيداً ومنه المدفع ولو ضرب النافع فعضله لم يكن
 له أن يبنى عليه ولا يبدأ المدافع إذا لا يتحقق قصده إليه ولو دفعه ما دام مقيلاً فإذا أديكف عنه ولو ضرب
 فقطع يده فلا ضمان عليه في الجراح ولا في الشراية وإن ولى فضر به فقطع رجله فالرجل مضمونة بالقصاص والدية
 إن اندملت ولو سب بالاولى فلا ضمان ولو اندملت الأولى وشرب الدية ثبت القصاص في النفس ولو سب

ثبتت لعقصر بعدة نصف الدية فان عاد المكفر بعد قطع الدافع يد الثانية فاليدان غير ضمتين ولو سري
الجميع قال في الكبيرة عليه ثبت الدية لان الحصن من واحد مضار كما لو وجد واحدة واحدة والاخر جرحا واحدا سري
فان الدية عليه بالاستتابة قال الشيخ رة ولو قطع يده ثم ربه مقبلا ويده الاخر مبدرا وسري الجميع فعليه نصف الدية
وان طلبه الى القصاص كان له ذلك بعدة نصف الدية ولو لم يكن الدافع الا بالقتل او خاف ان يبدى بالقتل ان
لم يقتله فله ضرب بالقتل او يقطع طرفه وما اتلفه فهو هدماء كل من عرض الانسان يديه ماله او نفسه
ثمك ما ذكرنا من يريد دخول المنزل في اراح بالاسهل فلا سئل فان كان يمينه ويمنهم بها كبرا
او خندق او حصرا فلا يقترون على احباده لم يكن لهم وميمهم ولو لم يكن الا نصالهم فله قتالهم بغير المرأة ان تدافع بنفسها
وما لها وزوجها وكذا للفلام ويحب عليها الدافع عن الجماع وان لا يملكها غيرهما من الفعل بها فان خاف على انفسها
القتل ولم يندفع الخضم الا بالتمكن ساع لما ذكرنا وكان لما قتله بعد ذلك ان لو وجد مع زوجته او عموكة او
غلام من بيال دون الجماع فله دفعه فان امتنع فهو هدماء ولو وجد رجلا يزني بامرأته فله قتلها ولو قتل رجلا
واذ عاتته بعد مع زوجته فانكرت الى القتل المنكر مع يمينه والا قربا لاكتفاء بالشاهدين لان اليقظة
ليشهد على وحده مع المرأة على ان ياتى ولو قتل رجلا واذا في الهجوم على منزله وعدم التمكن من دفعه الا بالقتل
فعليه القود الا مع اليقظة فان شهدت انتم راوا المقتول مقبلا اليه لسلاح من من فرض به هذا فقد هدرت
وان شهدوا انه كان داخلادان ولم يذكر اسلحا او سلاحا غير مشهور لم يثبت القود بذلك ولو تجاع
اشنان واذا في كل منها دفع صاحبه من ماء نفسه حلف كل منهما على ابطال دعوى صاحبه ومن ساجده
بح من اطلع على قمر فلم يزجره فان كان لهم منه عورة محاة او عود فان جنى الى قمره ولو بدى بامر
من غير زجر فمته فان كان المطلع حيا صاحب المنزل كان ام اجره ولو رموه بعد ان جرح ولم يزجر فمته اما لو كان
بعض النساء بحرة مجاز رمية مع عدم الانزجار بالشيء باترجم لا تليس للحجيم هذا الاطلاع ولو كان المطلع
اعلى لم يزجر رمية لا تليق شيئا ولو كان انسان عاى في طريق لم يكن رى من نظر اليه ولو زجره فلم يزجر فمته
الى نظر ولو كان بابا المنزل مقفلة واطلع فيه مطلق جاز زجره فان لم يزجر فمته صاحب المنزل رمية وكذا لو كان
في الباب ثقب واسع ولو اطلع فزجره فلم يزجر فمته وقتل لم يقصد الاطلاع لم يضمنه وليس لصاحب الدار
زى الناظر بما يقتله ولو لم يندفع الناظر بى الشئ اليسير انتقل الى ما هو اكبر وهذا حتى ياتى على نفسه وسوا كان
الناظر في الطريق او ملاء نفسه بشئ للانسان دفع الدابة الصادقة من نفسه فلو تلفت بالدفع فلا ضمان ولو
لم يندفع الا ما يقتل قتلها ولا ضمان ولو قتل المحرم ميتا لصاله لم يضمنه ولو قتل المحصنة فمته ولو قتل الانثى
احسالة لم يضمنه ولو قتلها لياكله في المحصنة وكان مختربا الدم فعليه القصاص ولو عثر بغيره فمته
المعضوض يد فمته انسان العاض فلافمان سواراة المعضوض طالما او منقول ما لان العضم محرم الا ان يكون مباحا
مثل ان يسكه في موضع يتضرر بمساكه او يعرضه ونحو ذلك لا يمكن التخلص من ضرره الا بالعضم فيكون الجاذب
ضامنا لاسنانه ولو عثر احد فمته لا فمته افتقر المعضوض في التخلص الى ان يعرض العاض فله عضمه ليخلص يده
بالاسهل فان احتاج الى الاصعب انتقل اليه فان افتقر الى اللكم او الجرح جاز ولو تقدره لا يجاز ان ينعجه سكين
او خنجر فان انتقل الى الاثاق مع امكان التخلص بالاسهل كان فمته سكا والاقرب تجوز جذب يده وان سقطت الاسنان
مفلتة لان جذب يد مجردة تخلص يده وما حصل من سقوط الاسنان حصل ضرورة التخلص الجاز

التاسعة في حد الردة وفيه سبعة وعشرون بحثا المرتد عن الاسلام هو الراجع منه الى الكفر فهو قاتل ^{ولد}
على فطرة الاسلام وهو المرتد عن فطرة وهذا لا يستتاب ولا يقبل توبته لو تاب بل يجب قتله في الحال وتبين منه ^{خبره}
حال ارتداده وتعد عدة الوفاة ويقسم امواله بين وارثه وان التحق بدار الحرب او هرب من الامام بحيث لا ^{يقدر}
عليه ما اعتصم بما يحول بينه وبين الكفر من اسلم عن كفره ارتد فهذا يستتاب فان امتنع من العود الى الاسلام
قتل ويجب استنابته وفي قدر استنابته قولنا احدى ثلثة ايام للرواية والثاني العذر الذي يمكن معه اتجوع ولا
يزول عنه املاكه بارتداده ولا امتناعه من التوبة ولا بالحاقه بدار الكفر بل القتل خاصة نعم ينفي الشك فيه
وبين زوجته من حين الارتداد وتعد عدة الطلاق فان انقضت العدة ولم يرجع بانت منه وان رجع في أثناء
العدة فهو ولي بها ويقضى دينه من امواله ونودي للحقوق الواجب عليه كنفقة الزوجات والا فان طام
فاذا قتل سقطت النفقة وقضيت الديون الدائنة عليه بشرط في المرتد البلوغ والعقل والاختيار فلا اعتبار
بردة الصبي بل يؤدب ولا المجنون والمغني عليه بالسكركان كالمجنون ولا اعتبار بالكره فلو نطق بالكفر كان لغوا ولو
ادعى الاكراه وظهرت الامانة قبل منه ولو شهد شاهدان على ردة فقتل كذا لم يسمع ولو قال كنت مكرها صدق مع الامانة
فلو نقل الشاهدان لقطعه فقال صدق ولكن كنت مكرها قبل ذلك لا تكذب فيه بخلاف ما اذا شهد بالردة فان الاكراه
سفي بالردة دون اللفظ المرتدة عن الاسلام لا تقبل سواء ارتدت عن الفطرة او لا بل تجبره انما تقضى باوقات الصلوة
فلو تابت فالوجه قبول توبتها وسقوط ذلك عنها وان كانت عن فطرة المرتد عن فطرة اذا قتل او مات كانت
ركنة لو رثه المسلمين فان لم يكن وارث مسلم فهو الامام واولاده الاصاغر يحكم المسلمين فان بلغوا مسلمين
فلا بحث وان اختاروا الكفر استلبوا فان تابوا والافتلوا سوا ولدتهم قبل الاسلام او بعد انما لو ولدتهم حال ارتداد
فان كانت الام مسلمة كانوا بحكمها كافرا في الاب وان كانت مرفقة او كافرة والحمل بعد ارتدادها كالا ولاد بحكمها اهل
يخبرنا ستر فاتهم في ذلك الشيخ فبان جزاءهم كفر بين كافرين وبان منع لان الاب لا يبرق اخرجه بالاسلام فكلنا
الولد اذا ولد المرتد من فطرة ولدا وكان الحمل به حال ارتداد ابويه فقد فلتا كانه كافرا فان قلنا على مسلم اصل به
انما لو ولد الولد حال اسلام الاب وقبله او كانت الام مسلمة فان الولد كالمسلم فان قتله المسلم حل ومعه الكفر حل سواء
كان ماله من بلوغه او بعده من محرم الحاكم على اموال المرتد عن غير فطرة لئلا يتصرف منها بالاتلاف فان رجع فهو حق
بما وان التو بدار الحرب نفت تحفوظة او بيع ما يخشى تلفه فان رجع الى الاسلام فهو احرق بها وان مات اشقلت
الى ورثة المسلمين ولا يقسم بينهم مادام الاب باقيا وهل يحصل الجزاء في الردة او يضر بالحاكم فيه نظر وانما انكر
الارتداد عن غير فطرة قال الشيخ رة بقتل في الرابعة قال روى صاحبنا انه يقتل في الثالثة ان الزيد وهو الذي يظهر
الايمان ويطن الكفر يقتل بالاجماع الكافر اذا اكر على الاسلام حكم بقتله اسلامه ان كان ممن لا يقر على دينه وان
كان ممن يقر على دينه لم يصح اسلامه مكرها قال الشيخ رحمه الله في المبسوط السكركان يحكم بالسلامه وارتداده و
نظره الا قربا لمنع اذا لم يكن متمنا وهو اختيار في المختلف ولو جاز بعد ردة لم يقبل لان جواز القتل مشروط بان
قبوله من التوبة ولا حكم لامتناع المجنون اما لو كان الارتداد عن فطرة فان الوجه انه يقتل المرتد اذا ائلف على مسلم
مالا في دار الحرب او دار الاسلام حال الحرب وبعد انقضاء امانه والوجبات الحربى كذلك ولو قتل المرتد مسلما
عدا فللولى قتله قصاصا وسقط قبل الردة ولو غنى على مال لو غنى مطلقا قتل بالردة ولو قتل خطأ كانت لدية في
محققة برجلة لانه عاقل له فان قتل او مات حلت كالدين الموقبل لو تزوج المرتد لم يصح سوا تزوج بمثله

او كافر ولا يسقط ولايته في الشك فلو تزوج ابنته المومنة المسلمة لم يصح وفي سقوط ولايته عن زوج
امته نظرا قرب عدم السقوط وله ان يتزوج بها وان كانت مسلمة على اشكال واذا دخل بزوجه المسلمة بعد ان
تزوجها مرتين فان كانت عالمة بالتحريم فلا مهر الا ثبت لها المهر وقرق بينهما لو تاب المرتد بعد علمه من يقصد
بقاؤه على اردة قال الشيخ ثبت القود لوجود مقتضى وهو قتل المسلم فلما اوفى اشكال من حيث عدم التقصد الى
المسلم اذ انقضت اذنى العهد ولحق بدار الحرب كما ماله باقية على الايمان فان مات او قتل ورثه الكافر الذي
والرقي فان كان الوارث ذميا فاله ياتي على الايمان ان كان حربيا فاللما اغنصوا ولاده الصغار باقون على الذمة
فاذا بلغوا خيروا بين عقدا حرية لهم وبين الاضرار فالى انهم تم يصبر من حربا بكلمة الاسلام استمدان لا اله الا
الله واستمدان محمد رسول الله ولا يجب زيادة ابراهيم دين غير الاسلام لانه تأكيد ولو كان مقترا بالله سبحانه واليه
لكن اعتقد عدم عموم بترته اذ ان الله لم يوجد بعد بين له وارثا الى ان يظهر الحق به لو اراد المجنون لم يكن لارتداده حكم
بل هو باق على اسلامه فلو قتل مسلم ضمنه يقتل المرتد بالسيف ولا يجب حرقه بالثأر والقتل الى الامام والاقران
للمولى قتل عبد بالردة ولو قتل مسلم خطأ فلا قود عليه ولا دية به تقتل المرتد عن فطره في ماله بالبيع والبيعة
والعتق والتذبير باطلا اما المرتد عن غير فطره فالاقرب بانه موقوف فان رجع الى الاسلام تبين الصحة وان قتل او باع
بطل تصرفه اما لو تصرف بعد هجر الحاكم عليه فانه باطله ولو وجد المرتد عن غير فطره سبب يقتضي الملك كالقصد والاحتياط
والاثاب واجار نفسه اجازة خاصة او مشتركة ثبت الملك له اما المرتد عن فطره فالوجه انه لا يدخل في ملكه
ويجوز له الدخول ثم يتقل الى الوارث من الردة قطع الاسلام من المكلف اما بالفعل كالشجر كاللصنم والشمس
والقمار المصنف في القادر والكل فعل صريح في الاستمراء واعتقاد او كل من اعتق حل شي اجمع على تحريمه من غير
شبهة فهو مرتد اما الجاهل فلا يحكم بارتداده متى عرف ذلك ونزل عنه التهمة وليحمله بعد ذلك فان ثبت ولا
نهرت عنه اما لو اكل لحم خنزير او ميتة او يشرب الخمر لم يحكم بارتداده بحجة ذلك لا مكان ان يفعل محرما
لوصلي بعد ارتداده لم يحكم بعوده الى الاسلام بحجة ذلك سواء فعل ذلك في دار الحرب او دار الاسلام وسواء فعله
جماعة او فرادى فاذا ثبت ردته بالبيثة او غير فاضته الشهادتين كفرة في الاسلام ولو كان كفرة لم يثبت
اسلامه حتى يشهدان محمد صلى الله عليه وآله رسول الله الى جميع الخلق او تبنا من كل دين غير الاسلام
لزم مع كلمة الشهادتين الاقرار بان هذا المبعوث هو رسول الله صلى الله عليه وآله وان كفر بحجود فرض لم يحكم
باسلامه حتى يقربا محجدا والاقر بعدم وجوب عادة الشهادتين وكذا ان محجديننا من انبياء الله تعالى الذين خبر
تعالى عنهم او كتابا من كتبه او ملكا من ملائكته او اسباعا محرما فلا بد من رجوعه من الاقرار بما محجده واما
الكافر محجدا الدين من اصله فان اسلامه يحصل بالشهادتين ولو لم يعتقدا التوحيد افتقر الى الشهادة به وان
اعتقد كفاية الشهادة بآثاره ولو قال الكافر انا مسلم او مؤمن فالاقرب بالاكفاة بذلك ولو شهد الكافر بالشهادتين
ثم قال له ارد الاسلام فقد صار مرتدا ويجوز على الاسلام ويحتمل عدم الاجبار لو اكره المسلم على الكفر لم يحكم
بكفره ولا تبين منه امراته ونفسه لو مات وجعل عليه فاذا زال الاكرام عنه فالوجه عدم تكلفه باظهار اسلامه
ولو اظهر الكفر بعد ذلك الاكرام فالوجه انه يحكم بكفره حين زوال الاكرام لو وجب على المسلم احد ثم اسلم لم يسقط
عنه الحد وكذا جميع الحقوق والجنات ثبت عليه سواء لحق بدار الكفر او لا وسواء اسلم اولاد من سببه
تعالى كزوا من بالله تعالى او بآياته او بوسله او كتبه سواء فعل ذلك على سبيل الجد او الفل

[illegible]

مطلع

الله من الله

للام وفيه نظر لاحتمال انفراد الاب باننا فالاحتمال هنا ضعف وكان قد قال الام ولو قال يا رب ان ابني او
 يا اخي الزانية او يا ابنا الزانية او يا ابن الزانية فالقذف هنا المنسوب اليها لا الموجد فان كان الولد كافرا
 او لام مسلمة او الاب وجب الحد للمامع النسبة اليها ولو قلنا المسلم يا ابن الزانية وكانت الام كافرة
 او امية قال في النهاية يجب الحد لحرمة الولد والاستنبط التفرير لو قال زنت بفلاة او لوطت به وجب عليه
 حد للمواحه وفي شبهة في المنسوب اليه اشكال كذا الشيخ رحمه الله يجب لا نر فعل واحد شي كذا في احدها
 كذب في الآخر ويحتمل العدم ومنع الرخصة لان موجب الحد في الفاعل الاثر في المتفعل الثاني وهما متغايران
 فاحل احدهما كان مكرها لو قال الابن الاغتية يا ابن الزانية وجب الحد ولا يجب لو قال الابن بالحد وقيل
 الثوبة اما لو قال بعد التوبة ثبت الحد لو قال يا ديت يا كشكرا او يا حريان او يا قوطيان وكان عرفا بموضع
 اللفظ في عرف المستعملين وعما بعد القذف وجب الحد وان لم يعرف فائتمها فلا حد ويعززان قصدتها
 الاذي قبل الديوت هو الذي يدخل الزوجان على امراته وقال تغلبا القرطبان والكشكرا لم ار لهما في كلام العرب ومما
 عند العامة مثل معنى الديوتنا وقريب منه وقيل القران من له بنات والكشكرا من له اخوات والقواد السما
 في اننا والقذف به يوجب التفرير كل تعرض يكرهه للمواحه القذف وضعا والآخر فوجب الحد كقوله
 انت ولد حرام او حملت بك امك في حضن او يا فاسقا او يا ساربا لحرم والمقوله المتظاهر باليسير او قال الزوجة لم
 عذره ولو قال يا حررا او يا رافع او يا فيسح او يا خيس او يا طلب او يا مسخ او غير ذلك وكان المقول مستحقا لا تنحرف
 فلا حد عليه ولا تفرير وان لم يكن مستحقا لذلك عذر وكذا ميراثي من بلاد الله تعالى واطهر ما هو مستور منه
 كقوله يا افرم او يا ابر او يا اعج او يا اعور ولو قذف رجل اخر فقال ثالث صدقت فالاقرب استحقا والتفرير دون
 الحد ولو قال اخبرني فلان انك زنت لم يكن فاذا سوا صدقة الخبر او كذب عليه التفرير وان صدق الخبر
 ولو قال من رماني فهو ابن الزانية فماده رجل فلا حد عليه اجماعا وكذا لو اختلف رجلان في شيء فقال احدهما ان
 هو ابن الزانية فلا حد له لانه لم يعين احدا **مطلب الثاني** القاذف وفيه خمسة مباحث اعتبر في القاذف
 البلوغ والعقل والاختيار اجماعا فلو قذف الصبي او الغلام مجدا بل غرير وكذا لو قذف المجنون الكامل ولو اكره البالغ على
 فلا حد ولا تفرير لا فرق بين ان يكون القاذف في دار الحرب او دار الاسلام فان الحد الكامل يجب عليه في الدين
 هل يشترط في الحد الكامل الحرية الاستمراء عدم الاسترقاق فلو قذف العبد العاقل حر اصحسا وجب عليه ثمانون دنانير
 وقيل بصف الحد الاول اقوى لعموم الآية لا فرق في القاذف بين الذكر والانثى والمسلم والكافر لو ادعى
 المقذوف حرية القاذف فأنكر القاذف فعلى قولنا لا فائدة لجواب الحد عليه كالاتام على القول بقول القاذف لانه
باب الثالث المقذوف وفيه مباحث يشترط في المقذوف والبلوغ وحال العقل والحرية والاسلام
 والكف عنه عن اننا ويقال لجامع هذه الصفات المحصن وهو لفظ مشترك بين معان اربعة وردت في الكتاب
 العزيز احدها هذا قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات الماني المزنيات قال الله تعالى والمحصنات من
 المؤمنات والمحصنات من الذين اتوا الكتاب فعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب الرابع الاسلام قال
 الله تعالى فاذا احصن قال ابن مسعود احصاها اسلاما اذ انبت هذا فن قذف محصنا بالمعنى الاول وجب تقيده
 الحد ومن قذف فاقدها او فاقدتها بعضها فلا حد بل يجب عليه التفرير لو كان المقذوف بيتا حر او بالغا كافرا
 او عرايا مسلما متظاهرا باننا فلا حد بل فيه التفرير بحسب ما يراه الامام في ذلك كله سواء كان القاذف

جامعاً لهما أولاً لو قذف الأب ولد المحسن وإن لم يجز ذلك ما لا يبلغه ولو قذف الزوج زوجته حد كلاهما كما
 منته كان لو شتمنا المطالبة بالحد كلاهما ولو كان لهما أولاد منه ومن غيره كان للولد من غيرهما ولو قذف الولد
 أباه حد كلاهما ولو قذفت الأم ولدها حد كلاهما ولو قذف أمه أو أباها ولو كان المقذوف
 صبياً لم يجز له القذف كلاهما ولو بلغ فلا حد على من قذف من بلغ عشرين يجزى له القذف
 على قاذف الخصي والجرب والمريص والرجل
 في الأحكام وفيه عشرين جناً حد القذف
 ثم نزل جلدته ثم كان القاذف أو بعداً على الأقوى ويجزى شياً به ولا تجوز ويضرب بمسوطادون ضرباً أثراً وثيقاً
 القاذف فيجب ستمائة فان حد في القذف ثم قذف ثانية حد آخر سواء كان المقذوف هو الأول أو
 غيره وقيل في الثالثة وقيل بل يقتل في الرابعة وهو أولى ولو قذف مرات عدة ولم يجز له يقتل ولو قذف في
 قتل الذي قتل كان صحيحاً وجب التعزير لأنه ليس من جناية القذف وإذا أنكر القذف مرات عدة ولم يجز له حد
 واحداً لا أكثر يثبت القذف بشهادة عدلين أو الأقرار مرتين ويشتري في المقر البلوغ والعقل والعجز
 الاختيار ولا يقبل شهادة النساء انفراداً وانضماماً ولو اتفقت البينة والأقرار فلا حد ولا يبرأ على
 المنكر يشترط في إقامة الحد بعد تمام القذف بشرطه أمران مطالبة المقذوف لانه حقه وإن لا يأتي
 القاذف بالبينة لقوله تعالى ثم لم يأت بأربعة شهداء وكذا يشترط عدم اقرار المقذوف فلا تنكح البينة
 وإن كان القاذف زوجاً استترط كالت وهو امتناعه من اللعان ويشترط في الطلب الاستدانة إلى
 إقامة الحد فلو طلب ثم عفي عن الحد سقط الحد ولو قذف جماعة بالعاطفة عدة واحداً بعد الآخر
 فكل واحد حد ولو قذفهم بلفظ واحد مثل ان يقول يا زانة فاجتمعوا في احضار للمطالبة فلكل حد
 واحد وإن كانوا به منفردين فلكل واحد حد كامل وكذا لو قال يا ابن الزانية فالحد لابوين كان جازماً
 به مجتمعين فلهما معاً حد واحد وإن افترقا فالمطالبة على التعاقب فلكل واحد حد القذف معروف
 بثمة من يرث المال من الذكر فالأناشعدا الزوج والزوجة وأولادهم فلو قذفوا فلكل واحد حد
 من الحد ثم وإن كان للبناقين المطالبة بالحد على الكمال كان كالناتقي واحد ولو عفي للجميع أو كان المستحق
 واحداً فعفي سقط الحد ولو قال يا بنتك نان أو لا يط أو بنتك نانية أو يا ابنة الزانية أو يا ابنة الزانية
 فالقذف للولد والبنت لا للأب فإن سبق الأب لم يكن بالعرض سقط المطالبة وإن سبق الأب المطالبة
 قال الشيخ رحمه الله كان له اسديفاً بالحد وله العفو وليس عتبه يجوز العفو عن الحد مستحقة قبل ثبوت
 الحد وبعد وليس للحاكم المداخله فيه ولا يعمد الحد إلا مع مطالبة مستحقة به ولو قذف اثنتان سقط الحد
 وغزيراً معاً ولو شتم الكفار باللقاب والتعزير بالامراض وخشي حد وثقتة حشماً إلا ما قام بإياه لو قذف
 الغائب لم يقع عليه الحد حتى يقدم ويطالب ولو قذف عاقلاً فجنى بعد قذفه وقبل طلبه فالأقربان يوليه
 المطالبة والعفو وكذا لو قذف الصبي فالوجه ان للأب المطالبة إذا قال يا لوطي سئل كان كالأب رد قائده
 من قوم لوط فلا شيء وإن قال ردته أنتك عمل لوط فهو كقذف ابنه يجب الحد وكذا لو قذف امرأة بالوطي
 في دبرها أو قذف رجلاً بوطي امرأة في دبرها فعليه الحد ولو قال ردته أنتك عمل لوط أو أنتك عمل الصبيان
 أو تعزيرهم أو تنظر إليهم بشبهة أو أنتك تخلو باخلاق قوم لوط أو أنتك تنهى عن الفاحشة كنهى لوط قبل التفسير
 وعزير فيما يجب الأذى ولو قذفه ببيان البهيمية فالأقرب التعزير بخلاف ما لو قذفه بالزنا البهيمية أو

المجنونة او الامة ولوقذفه بالمباشرة دون الفرجين او بالوطي بالثمة او قذف امرأة بالمساحقة او بالوطي
 مستكته او قذف باللمس او بالنظر فلا حد والضابط ان كل ما لا يحجب الحد بفعله لا يحجب الحد على القاذف
 به ويجب في ذلك كله التغير ولو قال الرجل يا تحت وقصد ان فيه طباع الثاين والثنية او قال لامرأة
 يا حبه وقصد انما تستعد لذلك فلا حد عليه ولو قصد بشئ من ذلك الا واحد ولو قال لا احفلت البارحة بامنا
 غرر لو قذف رجلا فلم يطمع عليه الحد حتى زنا المفذوف لم يسقط الحد من القاذف على اقوى الوجهين ويحتمل
 سقوطه واعتبار استدامة الشرط الى حال كامة الحد ولو وجب الحد على تخاصم من تذا فليحذر الرب ثم عا
 لم يسقط عنه الحد ولو قال القاذف كنت صغيرا حين القذف وقال للمفذوف كنت كبيرا قال لقل قول القاذف
 ولو اقام كل منهما بينة بدعواهما وان اطلعت البينتان او اختلفتا في التاريخ فما قذفان بوجوب حدهما الحد
 والاخر التغير وان اتفقتا في التاريخ تعارضتا وسقطا وكذا لو تقدم تاريخ بينة المفذوف لو قذف
 مسلما حصنا او قال رد تائه زني وهو مشترك لم يلحق بالقول وحد القاذف وكذا الحر لو كان عبدا ولو قال
 لزوجتي في كذا او عبوديته في الحد اشكال اقربه الوجوب لو قذف بأم النبي صلى الله عليه وآله ابنته
 او قذف النبي صلى الله عليه وآله فهو مرتد انما يحبس الحد لقذفه ليس على صورة الشهادة الكاملة الضابط
 فلو شهد واحدها ومع اثنين حدوا الشهادة هي التي تؤدي في مجلس القضاء بلفظ الشهادة وما عداه قذف
 التغير يجب في كل جناية لا حد فيها كالوطي في المحرمات للزوجة وكروطي الاجنبية فيرادون الفرج وسرقة
 ما دون النصاب وغير حر او النسيب او الغصب او الشتم باليس بقذف واشباه ذلك واقديره بحسب اراء
 الامام وروى الشيخ عن يونس عن اسحق بن عمار قال سالت ابا ابراهيم عليه السلام عن التغير كره هو قال لا
 عشر سوطا ما بين العشر الى العشرين وقد وردت احاديث في اشياء مخصوصة بالكثير من ذلك غير ان لا
 الزيادة على الحد وليس لقله قدر معين لان اكثر مقدار قد اقله لكان حدا وهو يكون بالضرب والحبس
 والتعويج من غير قطع ولا جرح ولا اخذ مال والتغير واجب فيما سارع فيه التغير ولا ضمان لمن تاب به
 كتاب في فقهنا وفيه مقدمة ومقصد في فقهنا ما باحت القتل
 من اعظم الكبار قال الله تعالى ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الابالحق يعني بالقود وما شابهه وقال الله تعالى واذا
 الموقودة سئلت باي ذنب قتلت وقال الله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه
 ولعنه ولعنة اعداءه واعطيا وقال رسول الله صلى الله عليه وآله اول ما ينظر الله بين الناس في الدماء وقر النبي صلى
 عليه وآله بقينل فقال من اهدا فلم يذكر احدا قضا فغضب وقال والذي نفسي بيده لو اشرقت فيه اهل السما والارض
 لا كبرهم الله في النار وروى ابن ابراهيم في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال قال من اعاد على مؤمن شطرا كله جازي
 القيمة بين عينيه مكتوب الي من رحمة الله وعن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 حين قضى مناسكه او وقف بمبنى حجته اودع ايما الناس اسمعوا ما اقول لكم واعقلوه قال لا ادرى اعلى العالم
 في هذا الموقف بعد ما هذا ثم قال اي يوم اعظم حرمة قالوا هذه البلدة قال فان دماءكم واما لكم عليكم حرام
 كوة يومكم هذا في شهركم هذا الى يوم يلتقي فيها لكم عن ايما لكم الا هل بلغت قالوا نعم قال اللهم ارحمهم ومن كانت
 امانة فليؤدها الى من ائتمنه عليها فانه لا يحل دم امرئ مسلم ولا ماله الا بطيبة نفسه فلا تظلموا انفسكم ولا
 ترجعوا بعدى كفارا ومن ابنا وعليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله اول ما يحكم الله عز وجل بينه

هذا يومه قد تقيت ما بينكم حرمة
 فومنت استرقيت في بينة اعظم
 ومنه قالوا

ان شئتم

يوم القيمة الدنيا فيوتفانبا ادم فيفضل بينهما ثم الذين ملونا من اصحاب الدنيا حتى لا يبقى منهم احد من الناس
حتى ياتي المقتول بقاتله فينخب دمه في وجهه فيقول انت قتلته فلا يستطيع بعد ذلك ان يكتم الله حديثا
وعن الصادق عليه السلام في رجل يقتل رجلا مؤمنا قال يقال لست اتي ميتة شئت يورثها وان شئت نضلها
وان شئت نجوسها والاخا ديت في ذلك كثيرة يقبل توبة القاتل وان كان عمدا فيما بينه وبين الله تعالى
وقال ابن عباس لا يقبل توبته لان قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا الى اخره نزلت بعد قوله ولا تقتلوا
النفوس قوله الا من تاب بلبسة اشترى ولم يدخلها التسخ وما قلناه الصحيح كقوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة
عن عباده وقال الله تعالى ان الله يغفران يشترى به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وآله من طريق الجمهور ان رجلا قتل مائة رجل طلبا ثم سأل هل له من توبة فدل على عالم فساله فقال
ومن يحول بينك وبين التوبة ولكن اخرج من قرية التوبة الصالحة فاعبد الله فخرج يا بيا فادرك
الموت في الطريق واختصمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب فبعث الله اليهم ملكا فقالا فيسوما بين
القرتين قالى ايها كان اقرب فاجعلوه من اهلها فوجدوه اقربا الى القرية الصالحة بشرب فجلوه من اهلها اولان
التوبة ليقطع عابا بالكفر فاقبل اولى والا ية محضومة لمن لم يثبت لو ان هذا خيرا القاتل فان شاء الله تعالى
استوفاه وان شاء غفر له والشيخ وان لم يدخل الا ية لكن دخلا التخصيص والتاويل دوى ابن بابويه
في الصحيح عن عبد الله بن سنان وابن بكير عن الصادق عليه السلام قال سئل عن المؤمن يقتل المؤمن متعمدا
اله توبة قال ان كان قتله لا يمانه فلا توبة له وان كان قتله بعصب او لبسب شئ من امور الدنيا فان توب
ان ياد منه وان لم يكن علم به احدا نطوق الى اولياء المقتول فاقربهم يقتل ما جههم فان عفو عنه
فلم يغفلوا اعطاهم الدية واعتق شمة وصام شهرين واطعم ستين مسكينا توبة الى الله غروجل وفي هذا الحديث
فوائد كثيرة منها ان القاتل لا يمانه فلا توبة له لا يكون قتل تدا لان قتله لا يمانه انما يكون على تقدير
تكذيبه فيما اعتقده ولا يقبل توبة المکرته عن فطرة ومنها ان هذا التوبة لتسليم القاتل بنفسه الى اولياء المقتول
فان شاء واقتلوا وان شاء وعفوا منه ومنها ان كفارة قتل العمد هي كفارة الجمع اذا عرفت هذا فاقبل
يقتل على حق الله تعالى وهو الخالفة با كتاب هذا الحديث العظيم وهو ليقط بالاستغفار وعلى حق الوارث
وهو ليقط بتسليم نفسه او الدية او عفو الورثة عنه وحق للمقتول وهو الا لام ادخل عليه وتلك
لا ينفع فيما التوبة بل لا بد من القصاص في الاخرة ويمكن ان يكون قول ابن عباس شارة الى هذا
اقسام القتل ثلثة عمد محض وخطا محض وخطا شبه العمد والعمد يحصل بقصد البالغ العاقل الى القتل
بما يقتل ما لبا او نارا على الاقربى اذا حصل به القتل وهل يحصل بالقصد الى الفعل الذي يحصل الموت
وان لم يكن قاتلا في الغالب اذ الم يقصد به القتل كالضرب بعصا او حصار وغزاة الابرة
التي لا يعقب الما ظاهر الاقربى للحاقه بشبه العمد دون العمد فلا قصاص فيه نعم لو اعقب وهرما والمما
حتى يموت وجبا لقصاص واما شبه العمدان يقصد الى فعل يحصل معه الموت ولا يكون ذلك
الفعل موديا اليه غالبا لكن يضرب للناديب فيموت واما الخطا المحض فان يى طارىء مثلا فيصيب انسانا
والاصل في العمد ان يكون الفاعل عامدا في فعله وقصده وشيبه العمدان يكون عادلا في فعله فخطا في قصده
والخطا المحض ان يكون مخطئا فيهما في العمد ومطالبه اربعة فاعلة تحقيقه وفيه فصول

في تميز المباشرة بالسبب والشرط وفيه ثمانية مباحث العمد يقع اما بالمباشرة او بالتسبيب فالمباشرة كانه
والخنق والضرب بالسيف والسكين والمنقل والمجرع ولو عبر الابرقة في المقل والعين والفرد والخنقة والخنق
واصل الاذن سواء بلغ بالغ في ادخاله في البدن او لا اما لو غزى الابرقة في غير المقل فان بالغ في ادخاله في البدن
فهو كالجرح لانه يشتهد ويقضي الى الموت وان كان يسيرا او جرحه بالكبير جرحا لطيفا كشرط الحمام فما دون
فما بقي من ذلك فمما احتيج مآت ثبت الموت وان مات في الحال كالوجه انه شبه العمد على ما قلنا من موثراته
موجب القصاص اما التسبيب فما لم يأت في التوكيل كشهادة الزور وتقديم الطعام المسفوف الضيف الفصل
الذي يحصل الموت عقبه ينقسم الى شرط وعلة وسبب والشرط هو الذي يحصل عند كسر الكبر مع الترويه
فان الموت بالترويه لكن الحفر شرط وكذا الامسال مع القتل ولا يتعلق القصاص بالشرط والعلة ما يولد الموت
اما ابتداء بغير واسطة كمن اترقه واما بوساطة كمن كانه يولد الجرح والجرح يولد الشراية والشراية
تولد الموت واما السبب فما له اثر في لكنه يشبه الشرط من وجهه كقولنا في شهادة الزور وشبهها لو رماه ليم
فقتله او رماه بجرم قتل مثله او حقه بجبل ولم ينع عنه حتى مات او ارسله منقطع النفس او ضمننا حتى مات فهو
عمدا ما لو حبس نفسه لغيره لا فصل مثله غالبا ثم ارسله فمات وجبا القصاص ان قصدا القتل والدية ان
لم يقصدا واستتبع القصد لو ضرب به بعضا مكررا ما لا يحتمل مثله غالبا ثم ارسله فمات وجبا القصاص
ان قصدا القتل والدية ان لم يقصدا واستتبع القصد بالنسبة الى بدن وزمانه فمات فمعد كالوضي باليمن
دون الضحية ولو ضرب به ضرا لا يقتل مثله فحصل به مرض واستمر به حتى مات فمعد كالوضي باليمن دون الضحية
ولو ضرب به ضرا لا يقتل مثله فحصل به مرض واستمر به حتى مات فمعد ولو حبسه عن الطعام وجوعه حتى مات جوعا
وجبا القصاص وكذا لو حبسه عن الشراية لا يحتمل مثله الضبعة فمات ولو كان به بعض الجوع فحبسه حتى مات
جوعا فان علم جوعه فالقصاص كالوضي به مريض لا يقتل بالمرض وان لم يعلم يحتمل احتمل القصاص وكل الدية
والنصف على ضعف لو حصل السبب وقد المقصود على دفعه فان كان السبب مهلكا والدفع ضيقا فمات به
فالقصاص على فاعل السبب كالوجه وقل معاشرة الجرح فمات لان الشراية من الجرح المضمون لانه من ترك الدية
ولو نفقا لمحيان فلا قصاص كالوقصد فلم يفسد حتى زنا فمات او القاءه في ماء قليل في سلقا حتى عرق
ولو كان السبب مهلكا لكن الدفع اسهل وجبا القصاص كالقذف العارف بالسباحة في ماء مغرق فلم تشعل له
زهل عن السباحة وكذا الرلقاء في ماء غرق حتى احترق لان الاعصاب قد تشنج بلا قاة النار فيفسد حره ولو غرق
ان ترك الخروج تحاذي فلا قود لانه اعان على نفسه والاقرب عدم الدية ايضا لاستقلاله باتلاف نفسه
سراية الجرح عمدا مضمونة فلو جرح الشكاف فسرته الجراحة الى النفس فمات الجرح وجبا القود في النفس سواء كان الجرح
مما يقتل غالبا ولا يقتل اصلا اذا عرف ان الموت حصل سراية فلو استتبعه فلا قود في النفس لاديه بل الجرح والاعضاء
لقصدا الجرح في الشراية فلو لم يقصد الا اتلاف فحصل الجرح المقصود وجبا القود وكذا لو سرق الحاجة الى الغني
النفس فانما مضمونة بوجبا القصاص في الضرر الا فرا والدية سواء كان مما لا يمكن مباشرته بالاتلاف كالوقوع اصعبا
فما كالت اخرى وسقطت من مفصل ولو قطع اصبعاً فتلقت اخرى وجبا القصاص في المقطوعة والارش في السكك
وسراية القود غير مضمونة وهي ان يقطع طرفا يجب الموت فيه واستوفى الجني عليه ثمان الجاني لسراية لا لثبوتها
لميزم المستوفى شيء لو اتى نفسه من شاطئ على انسان وكان الوقوع مما يقتل غالبا او نادى كسع قصده

الملقى نفسه الى آتلا فلا سفل وجب على الملقى نفسه القود وان لم يقتلها لبا ولم يقصد الا لا في موثبه عمد
 ودم الملقى هذا الذي اختار الشيخ لاحتقيقه للشروح في الاحاديث ما يدل على انه حقيقة فعل
 ما ورد الاخبار لو سمع قاتل سحر فعليه القود اشكال ولا قربانية يقتل الساحرة في الشيخ في الخلاف على ذلك
 على قتله قرا وعلى قول الشيخ رحمه الله لا يثبت على الساحر قصاص لاديه وان اقرانه قتله لسحر ولو قال الساحر
 ان سحره يقتل ما درك فلا قصاص الا ان يعرف بالتصديق القتل في اجتماع المباشرة والسبب هو قسم
 ان يكون السبب اغلب وفيه غمته مباحث الاكراه يجب انجاد واعليه من المكر الى القتل لبا
 القصاص على المكر المباشرة دون الامر ولا يتحقق الاكراه في القتل بل يجب على المكر تحمل الضرر ولا يقتل المؤمن
 المعصوم الدم ولو بلغ الضرر الى القتل فيقتل هو ولا يقتل غيره نعم بخلاف الامر السحر وقد روي انه يقتل الامر
 ويجلس القاتل دائما والمعتد الاول ولو طلب الوفاة لدية كانت على المباشرة ايضا دون الامر ويتحقق الاكراه فيما
 القتل هذا اذا كان المقهور باغواء قاتلا ولو كان غير متميز كالطفل والمجنون فالقصاص على المكر دون المباشرة
 لانه لا يسهو في ذلك المباشرة كزوال العبد ولو كان مبيعا ليس بالغ الا انه متميز عارف وهو حر فلا قود والدية
 على ما قلته وان كان مملوكا كالتعلق بالحياة يرقبه ولا قود وقال في الخلاف ان كان المملوك صغيرا لو عجزوا فالت
 ولا قود وليس بعبد لولا القتل فلا قتل له لم يبلغ القتل فان التحريم لا يرفع بالاذن فاه قتله سقط القصاص لانه
 استطحقه بالاذن فلا يتسلط الوارث وعندي فيه نظر ولو قال لا قتل لنفسك فان كان متميزا فلا شيء على المكر ان
 كان غير متميز فعلى الامر القود وهل يتحقق اكراما عاقل فيه اشكال يتحقق الاكراه فيما دون القتل جمعا فلو قال اكره
 يذنب اذا قصص على الامر والمباشرة ولو قال اقطع يدها وهذا والاقتل كذا خا القاطع ما حدهما احتمال
 القصاص على المباشرة لان الاكراه لم يقطع على النسيين فهو مختار فيه والاقرانه على الامر يتحقق الاكراه وعدم
 الا باجدها ثمادة الزور يولد في القاضى داعية الفصل في سبب الاقرب على ما تقدم من تعريف السبب فيقتل القاتل
 بالشاهدين مع الحكم والاستيفاء ولا ضمان على القاضى ولا الحداد ولو علم الرجل التروير باشي القصاص كان القود عليه
 لوجه مقتضى هو القتل العمد اعدوان قصدا مع اشعار ما معه الغرور لو قدم اليه طعاما سموما فاكله جاز
 به فلولوا القود لا شفا حكم المباشرة بالغرور ولو كان كاستاء وعلما به وهو متميز فلا قود ولا دية ولو لم يكن متميزا
 فكالتجاهل ولو جعل السم في طعام صاحب المنزل فوجد صاحبه مات قال الشيخ عليه القود وفيه نظر ولو كان
 سما في طعام نفسه وتركه في منزله فدخله الشان فاكله من غير ان يذنه فلا ضمان عليه بقصاص لاديه سواء قصد
 بذلك قصد الاكل مثل ان يعلم ان طائما يدهجوم داره فيترك السم في طعامه ليقول فكان كالحجر يترك في داره
 لئلا ليتبع فيها اللص لو دخل باذنه واكل الطعام المسموم من غير ان يذنه فلا ضمان ايضا ولو كان السم مما لا يقتل
 غالبا فان قصد ان يذنه باطعامه آياه فهو عمد وان اطعمه آياه ولم يقصد القتل فهو شبه عمد وان اختلف فيه
 هل يقتل مثل غالبا ام لا وهناك شبهة على ما وان لم يكن شبهة فالقول قول السادة لانه عدم وجوب القصاص
 فلا يثبت بالشد وان ثبت انه قاتل فقال لما علم انه قاتل احتمل القود لان السم من جنس ما يقتل غالبا فانه شبه
 ما لو جرحه وقال لما علم انه يموت منه ومضى لجواز خطائه فكان شبهة في سقوط القود فيجب الدية لو جرحه
 في طريقه او دانه وعظاها ودعا غيره فاجاز عليه ارفع فوات فعليه القود لانه مما يقتل غالبا وقد قصد الجرح
 بجرح اعداوى نفسه بدرا حتى فوات فالجرح قاتل وعليه القود ولو لم يكن الجرح مجزعا فان كان السم مجزعا فالقتل

هو المقترل فعلى الجارح القصاص في الجرح خاتمة أو لا شئ فيه ان لم يكن فيه قصاص ولو كان التمثيل غير مجزوا والغالب معه التمثيل
وحصل الموت فقد حصل الموت بفعل الجارح والجرح فيسقط ما ناب عن نفسه ونقص من الجارح في النفس بعد مدة
نصف نصفنا لئلا يكون التمثيل غير مجزوا وكان الغالب معه التمثيل وكذا لو جرح الجرح في جرحه في لحم في جرحه في لحم
فعلى الجارح القصاص في النفس بعد مدة نصف دية
النسب قد يصير معلوما كالوالقاء من شاطئ فلقاه انسان بسيفه وقطعه بنصفين فالحالة في القصاص على المباشرة
ولا شئ على الملقى سواء عرف ذلك ولم يعرفه انما لو القاه في ماء مغرق فالتقاه الموت فالتقاصص على الملقى لان فعل الجرح
لا يعتبر فهو كسب مضرب في عمق البئر ويقتضي عدم القصاص لانه لم يقصد تلافيه بهذا النوع واحسار الجوارح
فيجب الدية انما لو القاه الى الموت فالتقاه الموت فعليه الفرد لانه لما قتل مثله بالطبع فصار كالالة قد قيل
النسب المباشر كالإكراه على القتل والقصاص على المباشرة ومن المكر وعليه الكفارة ايضا وعمران الكفارة بتعلق به ايضا دون
الامر ولو اكره انسانا على ان يرمى انسانا طنه الرمي خروجه فلا قصاص على الرامي لجهالة فعله وهل يثبت على الرمي نظرا في جرحه
عليه فلا شئ على المباشر وان اخرجنا عن العقل بالكلية فليعاقبه المباشرة لانه بالنسبة اليه خطأ ولو اكره صغيرا
غير مميز على القتل فالحالة في القصاص هنا على الامر لان الصغير كالالة ولو اسلمه واحد وقتله اخر قتل القاتل وجس
المسك دائما ولو نظر لهما لث هملت عيناه ولا يرجع احدهم لثي لو اكرهه على صعود نخلة فزلق رجله فمات
فالتقاصص على المكر على غير استكمال والاقرب وجوب الدية على الرمي عليه انما لو اكرهه على قتل نفسه فلا قصاص على
المكر اذ لا معنى لهذا الاكراه ولو اكرهه بالنزول الى بئر فهو كالوامر بالصعود على الشجرة يضمن الدية ولو كان له
لمصلحة عامة كانت الدية في بيت المال ولو اكرهه من غير اكره فلا قود ولا دية وامر المتغلب بالمعلوم من عاداته لسطف
الحالفة كالوامر سلطان واجبا لطلعة يصل من علم الامور انه مظلوم وانما المعرفة بفسق الشاهدين ونحو ذلك
لم يعذر نعم لو قال ان الخرج من طاعة ما يبالا امام فساد وطننت ذلك مسحا فالوجه انه شبهة يسقط بها القصاص
ويثبت الدية عليه ويباح بالاكره كل شئ من الرمي او شرب الخمر والافطار واللاف مال الغير وكلمة الردة وغير ذلك
الا القتل والاقرب وجوب هذا الاشياء معه لو انشأ حية يقتل قتيلا فابا وجب عليه القصاص ولو اكرهه
القتل ناديا فان قصد القتل فهو رد ولا فهو شبهة كالابن ولو القى عليه حية فالتلافية شبهة فلهذا والقود
يجريان العامة بالتلف معه ولو جمع بينهما في بيت واحد فالشبهة ذلك لو اغرى به كلبا عقور فقتله والقود
عليه لانه كالالة وكذا لو القاه الى اسد فافتى به سوار كان في مضيق او برا اذا لم يمكنه الاعتصام منه ولو كفته
والقاءه في ارض مبيعة فافترسه الاسد اتفاقا فالتقاصص وعليه الدية والمجنون الصارى كالسبع لو اضر
بشر في الطريق المسلوك فدفع الانسان عنده فينا والحالة في القصاص على الدافع دون الخاف ولو لم يدفعه اخر
والدية على الخاف في طر ان المباشر وفيه سبعة مباحث لوجه تميزه الاسد وسرما
وجب على الجارح الفرد بعد عليه المقصر بنصف الدية اذا كان احدا المباشرين اقرب من قدم فلو جرحه الأول
وسرته مستقرة بعد الجرح وقطع الثاني رأسه فالتقار على الثاني سوار كان جرح الأول ما يقتضي معه بالموت غالبا
كشراخدو والماترة ولا يقتضي به كقطع الاملة ويقتضي من الأول في الجرح ولو ضيق الأول في حكم المذبوع بحيث
لا يبقى حيوة مستقرة قوته الثاني بنصفين فالتقاصص على الأول ويغزر الثاني ولا يقتضي منه والأولى الخاف فعليه
بالجاني على الاموات لو قطع واحدة من الكوع ثم قطعها الثاني من الرمي ثم مات فان كانت جرحه لالة

براق قبل قطع الثاني قال في الثاني خاصة وعلى الاول القصاص في يده ولو لم يرب منها فمما كان قد ان وجب القصاص على الاول
والثاني بعد مدة الدية عليها بالسوية ولا يقطع سريته الاول لان الاصل المأصل بفعله لم يزل بل انتم اليه الا ان
فضعف النفس على احتمالها فرجعت بها بخلافه لوقوع واحد يده ثم قتله اخرا لقطع السرية بالتجمل وفي الاول
نظر ولا فرق بين ان يقطعه الثاني حقيقيا الاول او بعد بحيث يا كل يشرب ثم يقطعه الثاني وكذا لو عاش
بعد كل معا وكل وشرب لوقوع واحد يده واخر جله فاندلس احدها وسري الاخرين انما يقطع على كل واحد
والاخر قال يقتضيه بعد مدة الجرح المنديل لوقوع احد الثلاثة يده والثاني رجله واوضحه الثالث
ثم سري الجميع فلولي قتل الثلاثة بعد مدة ديتين عليهم وله قتل واحد ويرد الاخران على ورثته ثلثي دية
وله قتل اثنين ويرد الاخر عليه ثلث الدية ويرد على المجتني عليه ثلثي الدية ولو برأت جراحة احدهم ومات من الاخر
اقصر الولي من الذي جرحه في الجرح وقتل الاخرين بعد ان يرد عليهم دية كاملة يقتسمانها ويقتل احدهما ويرد
الاخر عليه نصف الدية فلما زاد على الموضع ان جرحه سري وكذب الاخران فان صدقه الولي سقط عنه القصاص وثلث
الدية وطالبه بالقصاص في الموضع او دية تاولا يقبل قول الولي في حق الشريكين لكن ان طلبا القود كان له قبلها
بعد ان يرد عليها الدية ولو طلبا الدية لم يكن له الزامها باكثر من ثلثين وان كذب الولي حلف له وله القصاص
والمطالبة بثلث الدية وان شهد الشريكان بالانذار لربها الدية كاملة وللولي احدهما منها ان صدقها وان
لم يصدقها وعفى ولي الدية لم يكن له اكثر من ثلثيها لانه لا يدعي اكثر من ذلك ويقبل ثلثيها ان كان قد ثابا
بعد لا فيسقط عنه القصاص وما زاد عن ان ثلثي الموضع لو اتحد القاطع فقطع يده رجل ثم قطع جله ثم شرب
الجراحان صل وهل يدخل خصام الطرف في خصام النفس قال لا يخرج رحمة الله في المبسوط والخلاف في مطلقا وهي
الخصومة عن الباقر عليه السلام وفي النهاية ان فرق ذلك لم يدخل ويقتضيه في الطرف والنفس وان ضربته
واحدة فحسب جانيين لم يكن عليه من القتل وهو المعتمد ولو قطع يده فسرته الى نفسه فالقصاص في النفس لا
في الطرف لان السرية تيمم الجناية وقد اتفق علما وعلى ان دية الطرف يدخل في دية النفس وان اختلفوا
في القصاص على ما تقدم لو قتل بضامتي فوجب القود وكذا لو قتل من نوع احشاء وهو ميت بعد ثلثين
او ثلثة لانه هو حقه مستقر بخلاف حركة المذبوح لمن الا باحة شهيد في سقر القود فلو قتل رجلا
في دار الحرب بظن كفرة فبان اسلامه وجب الكفارة والدية ولو قتل من عمن من تظاهر جوعه فحق القود
اسكال ولو ضرب من يضاطنه صحيحا ضربا يبدل المريض وجب القود فان ظن الصحة لا يبرح الضرب
في الاشتراك وفيه عشرة مباحث اذا اشترك جماعة في قتل واحد قتلوا الجميع به
ان اختار الولي ذلك بعد ان يرد عليهم ما فضل عن دية المقتول فيأخذ كل منهم ما فضل من دية عن جانيته وان
اختار قتل واحد منهم قتله وادى الباقر الى ورثته قدر جانيته وله قتل اكثر من واحد ويرد الى اليهم الباقر
قدر جانيته وما فضل يوقد به الولي فلو قتل ثلثة واحدا واختار الولي قتلهم ادى اليهم ديتين يقتسمون بها الثلث
ولو قتل اثنين ادى الثالث ثلث الدية ويوقد الولي ثلثي الدية ولو قتل واحدا ادى الباقران الى ورثته ثلثي الدية
ولا تنى على آثم ولو طلب الدية كانت عليهم بالسوية ان اتفقوا على دائما يتحقق الشك بان يفعل كل منهم ما يصل
لوا فزاد او ما يكون له شئ في السرية مع القصد الى الجناية وليس لتساوي في السبب شئ طاف لجرح احدهما
مائة جرح والاخر جرحا واحدا وسري الجميع الى النفس لتساوي في القصاص فلو قتلما الولي رد الى ورثته دية كاملة

بينهما بالسوية ولو قتل أحدهما زلة لا فرع على ورثته نصف الدية ولو تراخوا بالدية كانت عليه بالسوية وكذا لو كان
 الجرحان خطأ كانت الدية عليهما بنصفين وكذا الوجه أحدهما موضحة والآخرا منه أو جأفة فمات من الجرحين
 لو اشترك الجماعة في الجناية على الطرف فاقص منهم ورثة المجني عليه ما فعل لكل واحد منهم عن جانيته فلو قطع ثلث يد
 واحد كان للمجني عليه قطع يد الثلثة ويرث عليهم دية يدين يقتسم ثلثيهم بالسوية ولو قطع يدا اثنين ورث الثلث
 عليهما الثلث الدية اليد ورثة المجني عليه الدية كانت عليهم ثلاثة وكذا البحث لو كان الجاني أكثر من ثلثة وتحقق الشركة
 بصدد واحد الفعل منهم أجمع أمّا بان يشترط عليه ما يوجب قطع يده ثم رجعوا أو يكرهوا أناسا على قطعه أو سعوا
 على طرفه فيقطعه أو لصقوا حديد على المفصل أو يعتدوا عليه جميعا ويرد مهاقبين ولو قطع كل واحد منهم جزءا
 من يده لم يقطع يد أحدهم وكذا لو قطع كل واحد من جانيه وجعل أحدهم الله فرق يده ولا خرجت يده واعتمد حتى
 التقيا فلا قطع على كل واحد منهما بل على كل واحد المقصود من جانيته لأنفراد كل واحد منهما بجانيته وكذا لو وضعوا
 منشارا على مفصلة ثم مده كل واحد حتى ماتا ليدلان كل واحد لم يقطع اليد ولم يشاركن في قطع يدي كل
 موضع يمكن الاقتصاص منهم بمفرده يجب لو اشترك الأب والأختي ومثل الوالد وجب الاقتصاص على الأختي دون الأب ولا ينفذ
 القوم من الأختي بمشركة الأب ثم ردة الأب على الأختي نصف الدية وكذا لو اشترك الضبي والكابلي والنجوني والعاقل
 والحر والعبد في قتل العبد فإن القصاص لا يقطع عن الكابلي ولا عن العاقل بمشركة الضبي والنجوني والحر ويضمن ولد
 الثلثة نصف الدية يؤدونها إلى المقتول فصلحوا ولو غنى الوالد عن أحد القاتلين ما أتت الدية ومطلقا لم تسقط
 عن الآخر وكذا لو قتله اثنان أحدهما تعذرا لا خطأ فإن القصاص يجب على العاقد ويؤدى غاقله الخطي إليه نصف
 الدية ويقبل شريك نفسه وشريك السبع بعدان ية عليه نصف الدية لو اشترك في قتل رجل امرأتان قتلنا
 به ولا ردة إذا فضل لها من دية ولو قتله أكثر من اثنين قتلن به جمع ورثة الوفاة يمين فاضل ديات عن دية
 المقتول فلو كان القاتل ثلث نسوة فأخار الوفاة قتل جميع قتلن وادي يمين دية امرأتين يمين بالسوية ولو
 قتل اثنين فيؤدى الثالثة اليها ثلث دية الرجل وتؤدى إلى ورثة الرجل نصف دية وله قتل الرجل خاصة فيؤدى
 المرأة إلى ورثته وله قتل المرأة ويأخذ من الرجل نصف دية ولو سخط على الدية كانت على الرجل والمرأة بنصفين وكذا
 الميئد رحمه الله لو قتله الرجل ردة نصف دية أرسل على أولياء الرجل وأولياء المرأة اثلاثا وقال الشيخ رحمه الله إذا قتل
 الرجل خاصة ردة فالمرأة عليه نصف دية الفين وخمسة درهم وكذا لو اغتصب معتد لو اشترك غرو عبد في قتل فمات
 للولي قتلها معا ثم إن كانت قيمتها لعبد أكثر من نصف الدية رة أولياء واه إلى مولاه العاقل ما لم يتجاوز قيمته دية ثم ردة
 اليها ويؤدى ون إلى أولياء الحر خمسة أدي مولى العبد إلى ورثته نصف دية أو يسلم من العبد إليهم بعد جانيته
 ويشترك في رة مولا وفيه وليس لورثة الحر قتله ولو قتلوا العبد خاصة كان على الحر نصف الدية يأخذ منها
 الولي أفضل من قيمة ارشد عبده عن رة جانيته والباقي أن فضل المولى وإن كانت قيمة العبد أقل من رة جانيته
 وهو نصف الدية أو عبده اختد ولو المقتول قبل ما قتلها أو أدى إلى ورثة الحر نصف دية وليس له الرجوع على مولى العبد
 بالتفاوت من قيمته ورثته جانيته لو كانت القيمة أقل ولو قتل الوفاة حر المولى من فد العبد رة جانيته
 يسلمه إلى ورثة الحر ومن دفع العبد إلى ورثة الحر يسترثوه وإن قتل الوفاة العبد خاصة جمع ورثة
 الحر نصف الدية إن رضى الجاني بالدين هذا أجود ما قيل في هذا الباب وقال في النهاية لو أخار الوفاة قتلها فقتلها
 وادي إلى ميتة العبد ثم إن قتل العبد لم يكن مولا على الحر يسلم لو اشترك عبد وامرأة في قتل فقتلوا

قتلها اثباتاً زادت قيمة العبد على نصف الدية رد الولي الزايد المولاه ما لم يتجاوز دية العبد وان لم يزد دية العبد
 على النصف لم يكن مولاة شي ولا دية المرأة ولحق المرأة الواحدة استرق العبدان ساً وقت قيمته ارش الجناية واسترق
 ما يباوى القيمة ولو قتل العبدان كانت قيمته نصف الدية او قل لم يكن مولاة شي ويرجع الولي على المرأة بنصف الدية
 باءاً وان كانت قيمة العبد أكثر من نصف الدية قلته على مولاة الفاضل ما لم يتجاوز دية مولاة المرأة ولو قتل
 من ارش الجناية من قيمته شي كان الفاضل للولي كل موضع يجب الرد على الولي فيقيم على الاستيفاء او قل
 جماعة من العبد رجلاً خرساً تختار الولي في القتل والاسترقاق فان قبل الجميع وفصلت قيمتهم عن دية مرة الفاضل
 وان قساووا في الرد وان تواصلوا رد على كل منهم ما فضل من قيمته عن ارش الجناية ولو فضل للبعض اختصاراً دون الباقي
 ولو استرد الجميع ولم يكن هناك فضل فلا شي لموااليهم والا كان له حصصاً الفضل من هذه بقدر ما فضل من قيمته
 عن ارش جنايته وكذا التفصيل لو قتلوا امرأة وعبداً والولي قتل العفو فان ساءت قيمتهم دية الحرية او دية المرأة
 او قيمة العبد كان لموااليهم الرجوع على مولاة المعفونهم بقدر بقيتهم من ارش الجناية وتسلم العبد اليهم وان قتلوا من قيمته
 أكثر من الدية رد الولي الفاضل على موااليهم وكان لموااليهم الرجوع على المولاة الاخر بقدر جنايات عبيدهم المسلمين
 او ما يقدر مقام ارش جناياتهم للاسترقاق وان قتلوا من قيمته اقل كان لهم الرجوع بالباقي من الدية على مولاة الباقي
 او يدفعون العبد او يساوي الباقى من الدية اليهم في الواجب بالبعد ويجب بالقتل العبد القصاص عيناً لا حدتين
 القود والدية وانما يجب القصاص بشرطين هما فصول ١٦ التسوية الحرية شرط في القصاص وفيه اربعة
 وعشرون بحثاً يقتل الحر بالحر سوار كان القاتل جديع الاطراف معدوم الخواص والمقتول صحيح وبالعكس عموم الآية
 وكذا ان تفاوتت العلم والشراف والغنى والفقر والصحى والمرضى وان اشراف به على اهلان ولا القوة والضعف والكبر
 والصفوان ولذا الحال في السلطان والترف ولا يشرط في وجوب القصاص كون القتل في دار الاسلام بل متى قتل في دار
 الحرب مسلم عامداً عاماً بالاسلام وجب القود سواء كان قدما جراً او لم يجر وقتل الغيلة كغيره في وجوب القصاص
 والمقتول للولي فله الجيرة بين القصاص والعفو وليس للسلطان معه اعتراض والغيلة ان يجتمع الانسان فيه
 بيتاً ونحوه فصولاً يؤخذ ما لا يجرى على القصاص بين كولاة والعمال وعتيقهم يقتل حره بالحر وليس لولي
 المطالبة بنفا وتاليتين على الاشهر ويقتل حره بخره بعد دية نصف الدية اليه ويقتل كل من اجل المرأة بالخنثى
 او بالعكس فان كان الخنثى قد ظهر باخاؤه احد النصفين كان حكمه حكمه وان لم يظهر بشبه حاله فالوجه ان
 المرأة يقتل به وليس لوليها المطالبة بالتفاوت ويقتل المرأة بعد دية تفاوت دية وهي نصف دية الرجل
 ونصف دية المرأة وكذا يقتل الرجل ولا رد ويقتل الرجل به بعد دية فاضل دية الرجل عن دية كل من تنفيس
 منهم في النفس يقتضونهم في الاطراف فيقتل المرأة من الرجل من غير رد ويساوي دية ما في الطرف ما لم يبلغ
 ثلث دية الرجل فاذا بلغت ذلك رجعت المرأة الى النصف فيقتضى لها منه مع دية التفاوت نحو وكذا البحث
 في الجراح يتساويان فيها دية وقصاصاً ما لم يبلغ ثلث الدية فاذا بلغت الثلث نقصت المرأة الى النصف
 وبه روايات صحيحة وكذا الشيخ رحمه الله ما يحتاج الى التلخيص وبه رواية يقتل العبد بالعبد وبالامة
 والامة بالامة والعبد وهل يشرط التساوي في القيمة ام لا اطلق علماً وان القصاص ولم يعبروا ذلك
 ويقتضونهم في الاطراف كما يقتضونهم في النفس لو اعتقوا القاتل لم يسقط القصاص لارادة ولو اختار

سيد العبد المقتول الذي كان المسترقي للعبد القاتل ولا يضمن مولاه شيئاً سواء اعتقه بعد القتل أو لا ولو جرح
 عبد عبداً ثم غنق الجارح ومات المجرع قتل به لا يضمن المولى بالعبد ولا الأمانة والاعتاد قتل العبد قال الشيخ
 حسم المادة وإنما يجب على القاتل قيمة العبد والأمانة يوم قتل ولا يجاوز قيمة دية الحر ولا قيمة الأمانة دية الحر
 فإن تجاوزت قيمة العبد دية الحر ردت إلى دية الحر وكذا الأمانة لا يقتل المولى بعبد بل يعتد ويكفر ويقتل بغير
 قيمته يتصدق بها والقتل والجلد في قيمة العبد مع ميمنه ان لم يكن مع المولى بثمة بشهادة بالقيمة ولو كان
 العبد ذميّاً لزمى لميتجا وزر بالذكردية مولاه المسلم ولو كان العبد لامراً كان على القاتل قيمة قيمته
 وان تجاوزت دية الحر ردت اليها والأمانة لو كانت لرجل كان على قاتلها قيمتها ما لم يتجاوز دية الأمانة
 الحرّة فان تجاوزت ردت اليها العبد يقتل بالحر ان قتله عمه ولو رقتة الحر الخيار بين قتله واسترقاقه
 وليس لمولاه خيار فلو اختار المولى أحد الأمرين لم يكن لمولاه افتكاكه ولو جرح العبد جرحاً فمجرع القضا
 واسترقاقه ان احاطت حياته بقيمته والأسترقاق منه بأرض الجناية أو سلمه ان احاطت الجناية بقيمته
 وان زاد فالقيمة اخذ بالنسبة ولو باعته اخرارثوا الجناية من الثمن والفاضل للمولى ولو اشتراه المجني عليه من مولاه
 بأرض الجناية سقط القصاص لأن عدوله إلى الشراء اختياراً للمال ثم ان كان الارثن معلوماً حتى البيع والأ
 فلا لو قتل العبد عبداً قتل به ان اختار موطاً مقتولاً وان طلبا لدية تغلف برقية الجاني فله المولى
 المقتول استرقاقه ان تساوت القيمتان او كانت قيمته القاتل اقل ولا يضمن المولى شيئاً وان كانت
 قيمته اريد استرقاقه مولى المقتول منه بقدر قيمة عبده ولا يضمنه المولى ان تبرع للمولى بفكه فله ان
 الجناية ولو كان القتل خائفاً يجرى على القاتل بين فكه بقيمته ودفعه لو ما لساوى القيمة ان كانت قيمته القاتل
 اكثر ولا خياراً لموطاً المقتول ولو اعرا لم يضمنه المولى المديركا لئن كان قتل مدبراً قتل به ان شاء
 المولى بأرض الجناية ويبقى على التدبير تسليمه للرق فان مات المدبر قبل بيعه وبيع في فكه رقبته وقيل
 بالدية وقيل بقيمته هو الصحيح بطلان التدبير بالاسترقاق وبقاؤه رقاً بعد موت المدبر ولا يقتل الحر
 بالمدبر ولا من اغتصب بعضه ويقتل المدبر بمثله وبالغن المكاتب المشروط والمطلق الذي له رتبة
 شيئاً تحريره بقدر ما اذى ولا يقتل بالرق ولا بالمدبر ولا بالمشروط ولا من اغتصب بعضه منه اقل ولو
 قتل حرّاً قتل به والمولى استرقاق نصيب الرقته ولو قتل عبداً لم يقتل به لكن يسع في نصيب الحرية ويبقى
 الباقي او يباع في نصيب الرق وان كان القتل خطأ ادى الامام قدر نصيب الحرية من الدية لانه عاقلة وتخبر
 المولى بين فلا نصيب الرق من الجناية ويبقى مكاتباً وبين تسليم الحصة سعة بالجناية وبطلان
 الكتابة فيما ورد في الشيخ في الاستبصار رواية علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام الدالة على
 مسأوات المكاتب التي اغتصب نصفه للحر لو قتل العبد حرّاً قتل به والمولى استرقاقه ولو طلب
 من المولى بيعه ودفع مثله لم يجب لان لم يتعلق بذه المولى شيئاً وإنما غلق الرقبة اني سلم او يحتمل ان
 كالرهن ولو قتل العبد مولاه قتل به والمولى استرقاقه ولو كان العبدان مالاً واحد فقتل احدهما الآخر
 عمداً كان للمولى قتله والعفو عنه وليس له قتله في الخطا لو قتل العبد خطأ او جرح حرّاً كان المقتول والمجرع
 او عبداً يخير المولى بين افتكاكه وبين دفعه على ما قلناه وكل موضع خيراً المولى بين الفداء والدفع

بقدر جانيته وليس لمولاه خيار ولو كانت الجناية اكثر من القيمة لم يضمن مولاه
 الفاضل ولو بطل المجني عليه الارثن فله مولاه

تخير بالقتل بارش الجناية سوارزادته عن قيمته العبد الجاني ولا يدفع وقيل يتخير بالقتل بالامر من
الامر من قيمته الجاني وهو احد قول الشيخ وليس بعيدا من الصواب ولو غلب مولا على المولى فلو جبه فلو جبه
ان المولى يتخير بين دفع الجاني ان كان احاطت جنايته بقيمته او دفع ماسا واما منه وبين فكه باقل الامرين
من قيمته باقل الامرين من قيمته القاتل والمقتول على المقتول الاخير يفديه بقيمته المقتول ويدفعه لو قتل عبدين
عمدا كل واحد لهما اختار القربى لوجه اشتراكهما في القربى المتيختار لا ولا ستر فاقبل الجناية الثانية فان جاز
استرقاقه قبل الجناية كان للثاني حاشية وقيل بقاء الاول المسبوقه وليست الثاني لفوات محل الاستيفاء وللخمس
الاول المال ومنه المولى يعلق حق الثاني برقبته فان اقتصر في كمال المفقود في ذمة المولى ولو يعلق برقبته المولى
واسترققه الاول يعلق حق الثاني به فان قتله فلا شيء للاول وان استرقا سترك المولى ان والوجه عندنا ان الثاني
بعد استرقاق الاول لو قتل العبد عبدا لا شيء لاشتراكه في الفرد والاسترقاق فان طلبا حقه القربى والآخر
المال الموجب على المولى لكان افتد بضرب الجاني على المال كان لا فرق له بعدة بضرب من غلب من قيمته على
لا ما دفعه مولا ولو لم يفك المولى كان لطالب الما منه بقدر حصته من العبد المقتول والاخر الفرد مع مرة
قيمه حصته شريكه لو قتل عشرة اعبدا لرجل عمدا فعليه المقتضى من المولى فليجمع ويؤتى له
سيد كل واحد منهم ما فضل من قيمته عن جنايته ان كان هذا بفضل ولو فضل بعضهم خاصة من يعلمهم
ولو لم يفضل لاحد منهم شيء فان كانت قيمة المقتول تساوي قيمة العشرة لم يكن للمولى شيء ولو ازيدت قيمة
المقتول من دية الحر هنا فلو جبه الرد لا دية الحر ويجعل اصلا على كل عشرين فان زادت قيمة العشرة
على الدية زادت قيمة المقتول فالأقرب رتبة قيمة المقتول الى دية الحر وكذا قيمة كل من زادت قيمته من دية
الحر من العشرة ولو طلب المولى الدية يتخير على كل واحد بين فكه بارش جنايته او دفعه وقيل باقل الامرين
من ارش الجناية قيمة الجاني ولو دفع كل واحد العبد وفضل له من قيمته شيء كان الفاضل من ارش الجناية له
ولو لم البعض مرة مولى كل واحد من الاحياء عشر الجناية او دفع كل واحد من عبده بقدر ارش جنايته الى مولى
المعتق منهم فان نقصت الدية بقيمة المقتولين انهم مولى المقتول ما سورا واقتصر على قتل من ينخر الدية بقيمته
ولو كانت قيمة المقتضى منهم لا ينقص بقيمة المجنى عليه على الرد على مولا ان كان قيمة كل واحد من المقتضى
منهم بقدر ارش جنايته لو قتل حرين فليس لاولياهما سوى قتله وليس لهما المطالبة بالدية فان قتلاه فقد
استوفيا حقهما ولو بدم واحد فقتله استوفى حقه وكان الاخر المطالبة بالدية من التركة لا بما بدل عن النفس
عند التعذر كقيم المتلفات ولو لم يكن هناك تركة اخذت من الاقرب الا اقرب ولو قطع يد رجلين قطعت
يمينه بالاول وليس بالثاني فان قطع يده ثالثا فقتل قطعت رجله به وبه فقتل عينا لدية لفوات محل
القصاص ومساوئيه وكذا لو قطع يمين رابع ولو قطع ويد ولا رجل بالدية لو قتل العبد حرين
على التعاقب فالأقرب باشتراكهما فيه ما لم يحكم به الاول فيكون لاوليا الاختار واقتلوا وان ارش
استرقوه وقيل يكون لاوليا الاختار والمعتد الاول وكيف في اختصاص الاول ان يتخار استرقاقه وان يحكم
له الحاكم فاذا اختار الى الاول استرقاقه ثم قتل عبدا لا اختيار كان للثاني لو اعتقه مولا بعد ان
قتل حرًا عمدا والا قرب عندي الصحة لكن لا يسقط حتى حق الوارث من الفرد والاسترقاق اقتصر منه
او استرقه بطل عتقه وان غلب على مال وافتكه مولا عتق وكذا لو غلب عنه مطلقا وكذا البحث في البيع والعتبة

بعدد ما فضل لهما عن جانيهما ولو غنى الوارث عنهما فعليه المديونتان ولو في مستحق السيد وجب ان يحد
اقل الامر من نصف القيمة او ثلثا القيمة لانها بقطع مستحق نصف القيمة فانما صار نصف القيمة لثمة
فكان الاقل والثلثي اقل الامر من ثلثا القيمة او ثلثا المديونية فان الجناية حيث سرت كانت الاعتبار
بالتاليه ولو قطع الاصل واصبعه والاخران يديه بعد الحربة فعمل الوجه الاو لثمة المديونية لثمة
السيد منها اقل الامر من اربعة الاصابع وهو عشر القيمة او ثلثا المديونية ولو كان الجاني حال الرق قطع
والاخران قطعاً رجلية وجبت الدنيا ثلثاً وكان للسيد منها اقل الامر من جميع قيمته او ثلثا المديونية وعلى
الوجه الاخير ثبت للموت في المسئلتين اقل الامر من ثلثا القيمة او ثلثا المديونية ولو كان الجاني في حال
الرق والاخر في حال الحرية فمات فعليه المديونية والسيد من ذلك في احد الوجهين اقل الامر من اربعة الاصابع
لجنايتين او ثلثا المديونية وعلى الاخر اقل الامر من ثلثي القيمة او ثلثا المديونية ولو كانت الجناية اربعة واصبع
الرق وثلثة في الحرية وسرت الجناية فللسيد في احد الوجهين اقل من اربعة الاصابع او ربع المديونية وفي الاخر اقل
مع ربع القيمة او ربع المديونية ولو انعكس في احد الوجهين من اربعة الاصابع او ثلثة او ربع المديونية في الاخر
الاقل من ثلثة او ربع القيمة او ثلثة او ربع المديونية بحري الفصاح من العبد في الاطراف كما يحري الفصاحين
في النفس لا يقتل الكافر الحر بالعبد المسلم بل يجب عليه قيمته لمولاه ويصلح له الفسخ العمد والقتل
عبد مسلم قرأ كافراً لم يقتل به بل لو رثته المطالبة بدية الذي فان دفعها المولى والا استرقوا العبدان كانوا
مسلمين وبيع على المسلمين ان كانوا كافراً ولو قتل بصفه فرعبد لم يقتل به وكذا لو قتل عرلم يقتل به ولو قتل
مثله قتل به ولو اشترى المالك ثوباً من مشركه اياه ثم قتل احتمل الفصاح عده ولو قتل من سده فلا يصح له
المالك قد انفق بعضه اعتق من الاب بنسبه ولا يقتل به ايضا اعتباراً بنسبه الرقة
التساوي في الدين وفيه اثني عشر كتاباً شرط في المقترضه مساواته للجاني او كونه اخفض
فيقتل المسلم بمثله والكافر بمثله وان كانا حرتين على السكال وبالمسلم ولا يقتل المسلم بالكافر سواء كان ثوباً
او حرثاً او مساماً وغيره لكن يعذر ويغرم دية الذي وقيل ان اعتاد قتل العبد لانه اقترض منه بعدد ثوبه فانه يدينه
ومنع ابن ادريس من ذلك يقول الذي بمثله وبالذمية بعدد ما ضل دية والدية والذي ولا يجب عليها
بالفضل سواء اتفق القاتل والمقتول في الملة او اختلفا فيقتل اليهودي بالنصراني والمجوسي بالعكس الذي
اذا قتل مسلماً عمدًا دفع مهره والمالي اولى بالمقتول ولهم الخيرة في قتله واسترقاقه ولا فرق في تلك الاموال بين
ما ينقل منها وما لا ينقل وبين العيين والدين وهل يستر في الاولاد ما لا يستر في الشيوخ نعم ومنه ابن ادريس
واذا اختار الاولياء القتل تولى ذلك عنهم السلطان قال ابن ادريس واذا اختاروا قتله لم يكن لهم عليه ما يسيل
لانهم يخذلهم في ملكهم لا باختيارهم استرقاقه ولو اسلم فان كان قبل الاسترقاق لم يكن عليه ما له واولاده سليل
وليس له استرقاقه بل لهم قتله كما لو قتل وهو مسلم وان كان بعد الاسترقاق ولم يسقط عنه شيء من الاحكام وكفى
في الاسترقاق اختيار المولى رقه وان لم يكن حاكم لو قتل الكافر كافراً ثم اسلم القاتل او جرح الكافر مثله
ثم اسلم وسرته جراحة الكافر لم يقتل به كالموتان مومنات قتلته ولعمري قوله عليه السلام لا يقتل مومن بكافر نعم
يجب لثمة على القاتل ان كان المقتول ذادية لو جرح مسلم ذماً فاسلم الجرح ثم سرته الجناية الى النفس
فلا تصح ولا قود وكذا لو قطع يد عبد ثم اعتق وسرته الجناية وكذا القسي لو قطع يد بالغ ثم بلغ النجا

وسرت بعد ذلك جانيته لان التماوى غير حاصل وقت الحماية فلم يوجب قصاصاً كما لا يتوهم وتثبت جميع ذلك
دية النفس الكاملة للمسلم لان الحماية وقت مضمونة فكان الاحياء بها سماً ليس بالاستقرار او بالقطع يدعى
او تركها سلم ثم سرت فلا قود ولا دية لان الحماية وقعت غير مضمونة فلم يضمن سراً يما ولو رمى دية بغيرهم فاسلم
ثم اصابه وكذا لو رمى عربياً او مذبذباً فاسلم قبل الامابة ثم اصابه فما تغلبه دية المسلم لان الامابة حصلت
في حقها للمسلم لو قطع مسلم بد مثله فارتدت تهمة بالسراية فلا قصاص في النفس ولا دية لما ولا كما
وكذا لو قطع يد ذى ضرار عربياً فتمت بالجماعة وبغير اليد فان كانت يد مسلم وجب فيها القصاص ولو توفى
ورثة المسلم فان لم يكن الامام وقاله المبسوط الذي اقتضاه منه انشاء القصاص والدية لان الدية يدخل في
النفس خصوصاً ودية والنفس هنا غير مضمونة فلا يقطع باعتراض الارتداد ولا يلزم من دخوله في ضمان النفس
دخوله عند سقوط ضمان النفس عتباراً بما روي عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فان كان اسلام قبل ان يحصل سرية ثبتنا القصاص في النفس وان حصلت سرية وهو مذبذب ثم كملت السراية وهو
مسلم قيل لا قصاص في النفس لان وجوبه مستند الى الحماية وكل السراية وهذا يقتضي حكم بعضها والا فرب وجب
القصاص في النفس لان الاعتبار في الحماية المضمونة بحال الاستمرار وان كانت الحماية خطأ ثبتت الدية
لان الحماية ما دفت محقون الدم مضمونة في الاصل اذا عرفت هذا فانه يضمن المقتطوع باهل الارض من دية
او دية النفس ولو قطع يديه ورجليه ثم ارتد وما تغلبه دية النفس خاصة لانه لو لم يرتد لم يجب اكثر
من الدية فمع الرد اولى ويقتل ضمانه بدية المقتطوع فيجب دية لان الردة قطعت حكم التلقين فاشبهه
ما يقطع حكمها باندها او فعل الحر والا فرب لو قطع مسلم يديه وتضرع بان قلنا لا يقر على دية
فهو كاجني على مسلم فارتد فاقولنا بوجوب دية نصراني ولو قطع يد مسلم فارتد ثم قطع اخر رجليه ثم اسلم
وسرى لقطعان الا النفس فعلى الاول القصاص ان قلنا بعض السراية غير مؤثرة في وجوب القصاص فاذا اقتضت
في النفس وجب رد نصف الدية اليه ولا تغلبه دية بد مسلم والى القصاص في اليد والمطالبة بديته واما
الذي في فلا قصاص عليه في النفس لان الرجل ولا دية فيها لا يقتل الذي بالحرابي ويقتل الذي بالحرابي يقتل
بالمرتد لانه محقون الدم بالنسبة اليه ولو قتل مرتد دية في القود اشكال ينشأ من تحريم المرتد بالاسلم والى القود
في الكفر والا فرب لقتل نعم لو رجع الاسلام لم يسل بالذمة وعليه دية ولو رجع مسلم فصل يما ثم ارتد
الجارج وسرى لاجل اصف فلا قود لعدم التكافؤ حال جنونه وعليه دية الذمة لو قتل المسلم من ذلك فلا قصاص
والا فرب لانه لا دية عليه ايضا وان اشار بقتله فان اسلم الى الامام ولو جب على مسلم قصاص فقتله غير
الولى وجب عليه القود ولو جب قتله بغيره او لو لم يقتله غير الامام فلا قود ولا دية لان عليه السلام
قال الرجل قتل رجل اذ على نه وجد مع امرأته اسراته عليه القود الا ان ياتي ببينة وفي تضييق حكم ذلك
نفس والا فرب بانشاء القود مطلقاً لانه مباح الدم وقتله واجب فصار كالحربى ولا يجب في ذلك كفارة ولا
دية يقتل المرتد بالمسلم وبالمرتد يقدم القصاص على الرد ولو عفى الولى الى الدية ورضى الجاني
بالردة اخذت الدية من تركته لو قتل عبد عبد مسلم الكافر في القود اشكال ينشأ من المساواة
الموجبة للتكافؤ في الدماء ومن كونه المستحق كافر والا فرب لعدم القصاص له المطالبة بالقيمة اما لو قتل
مسلم مسلماً ولا وارث له سوى الكافر كان المطالب بالقود الامام لان الكافر لا يرث المسلم يقتل ولذا ذكر

بولد اربعة مع قساويها في الاسلام وعند من يري حاة ولد اربعة فلا يقتل به المسلم والقوم ما قتلوه
في اشكال الابوة وفيه سبعة مباحث لا يقتل الاب بولد بل يجب على الاب
لورثة الولد غيره ويغتر ويحب عليه كفارة الجمع وكذا لا يقتل الجد للاب وان نزل وتقتل الولا بالاب
والجد وان علا وبالام وتقتل الام وابوها واجدادها الذكور والامات بالولد وكذا الاقارب سوار تقربوا
بالام كما لاخوة والاعمام وبالام او بهما سوى الاجداد ومن الاب وتقتل الجدات من قبل الام بالولد كما
الام به ولا فرق في الراس بين الذكر والانثى وكذا لا يقتل الجد للاب ببن بننه ولا بنت بننه سواء
قتله بالسيف او ذبحه لا فرق بين كون الاب مسافرا للولد في الدين والحرة او محالفا فلا يقتل الاب بالاب
بولد المسلم الا بالجد بولد الحر لان المانع من القصاص شر فالابوة ولا يقتل الولد المسلم بالاب الكافر
لعدم التكاثر ولا الولد الحر بالاب العبد لكونه اثنان صغيرا بحرية ثم قتلاه لم يقتله به لا محال
الابوة في طرف كل واحد منهما فلا يسم على الام مع البشيمة ولا يحكم بالفرقة اما لو الحق بهما قبل القتل بالفرقة
ثم قتلاه قتل الاخر وكذا لو قتل الاخر ولو قتل احدهما قبل الفرقة لم يقتل به لاحتمال ان يكون الاب ولو رجعا
عن اخطارهما لم يقتل رجوعهما لان النسب من الولد وقد احرى به فلا يقتل رجوعهما كما لو ادغاه واحد والحق
به ثم رجع عنه ولو رجعا احدهما خاصة ورد عليه نصف الدين من الاخر وعلى كل واحد كفارة قتل العمد
وقتل الرجوع خاصة قتل به ولو قتل الاخر لم يقتل به واغرم الدين لورثة الولد غيره ولو استترك اثنان
وطي امرأة بالبشيمة في طهر واحد وانت بولد وتدا عيانه ثم قتلاه قتل العمه لم يقتله به ولا احدهما
لاحتمال الابوة في كل حق واحد منهما ولو رجعا احدهما ثم قتلاه او قتل الرجوع او الاخر فلا قود ايضا
في حق الرجوع والاخر لان البشيمة هنا ثبتت بالفرقة لا بالدعوى بالحرية ويروى لا ينفق نسبه من طرفه لان النسب هنا
انما ينفق بالعماد كما لا يثبت الولد القصاص على ولد بالامالة فكذا بالتبعية فلو قتل الاب الام لم يكن للولاء
من الاب وله مطالبته بالدية باخرها اجمع سواء كان الولد ذكرا وانثى ولو كان للزوجة ولدا اخر من غير الاب كان
له ان يقتص ويرتقى الولد منها نصف الدية وكذا لو تعدد الولد من الاب واتخذ الولد من غير فان له القصاص بعد
رد نصيب الاولاد الاخر من البية وكذا لو تعدد الاب زوجته لم يكن لولده منها المطالبة بالحد بعد قتلها ولو كان
لها ولد من غير كان له المطالبة بالحد على النكاح لو قتل جبا حاد فورثة ابن القاتل لم يجب القصاص لما تقدم
ولو قتل خال ابنه فورث ام الابن القصاص ثم مات فقتل الزوج او غيره فورثة الابن سقط القصاص لان مانع
مقاراة اسقط دية ويحب الدية ولو قتل بالكا تباع وعبد لله لم يكن القصاص لان الولد لا يقتل بالولد ولا
فان استوى المكا تباع بوجه فقتله فلا قصاص لان السيد لا يقتل بعبد لو قتل احدا لولده بانه ثم الاخر
امه فكل سب على الاخر القود ويقرب في المقدم في الاستيفاء ان تشاح فيه فان بدرا حدها وقص كان
لورثة الاخر القصاص منه ولو قتل الاول والاخرة الاربعة الثاني ثم الثالث ثم الرابع وكل منهم غني عن ميراث
صاحبه فللثالث القصاص من الاول بعبد نصف الدية اليه لان الرابع يستحق نصف نفسه فقتله الثالث
لم يرثه وكان ميراثه الاول فيرجع نصف صاحبه اليه ولورثة الاول ان كان قد قتل قبل الثالث الرابع لان ميراث
الاول خاصة وان لم يكن قتل كان له القصاص فاذا قتل الاول ورثته لانه استيفاء لا طم ويريته ما يتر عن اخيه
الثاني وان غني عنه الخال دية وجبت عليه بكالفا يقامه بنفسه لو قتل زوجة الابن وكان الابن هو الولد

فلا قصاص ويجب الدية ويجوز للجواد قتل ابسه وكذا الممازى بادن الامام ولا يمنع من ميراثه لا يقتل ما يقع
 كمال القاتل وفيه تسعة مباحث لا يقتل المجنون القاتل سواء قتل ما قتل المجنون
 ويثبت الدية على قاتله سواء كان المجنون دائما او اذ واراه اذا قتل حال جنونه ولو قتل كل رشده لم يسقط القود بل
 الجنون وكذا العاقل لو قتل ثم جن قتل ولا يسقط الجنون الطائفة القود الصبي المجنون في سقوط القود
 وان نعد القتل وعدم خطاه واحد يؤخذ الدية فيها من عاقلة سواء قتل صبيا او بالغاً سيدها وروى
 انه يقتصر من الصبي اذا بلغ عشرين سنة وفي رواية اذا بلغ خمسة اشبار وبقام عليه والا قربان عمد
 خطأ محض يلزم لعاقلة ارش جانيه حتى يبلغ خمس عشرة سنة او كان ذكرا او ستا ان كان انثى لم يرشدا ارشده
 فيها لو ادعى الولي بلوغ الجاني وادعى القاتل الجنون حال القتل والقول قول الجاني مع يمينه لقيام الاحتمال
 فلا يجم على تفريتا النفس به ويثبت الدية في مال الصبي الا ان تقوم اليقنة بان القتل وقع في الصغر فيجب على
 العاقلة ولو ادعى الولي على من يعنونه الجنون القتل حال الاقامة وادعى الجاني القتل حاله الجنون فالقول قول
 الجاني مع يمينه ويثبت الدية كما يعتبر العقل في طرف القاتل كما يعتبر في طرف المقتول ولو قتل العاقل مجنونا
 لم يقتل به ويثبت الدية على القاتل ان كان القتل عمدا او شبهه العمد وان كان خطأ فالدية على العاقل ولو
 القاتل دفعه ولم يدفع الا بالقتل كان هدر وروى ان الدية في بينا كمال لو قتل البالغ الصبي قتل على
 الاصح سواء كان الصبي متميزا او غير متميز وان كان شبهه عمد فالدية كاملة في مال الجاني وان كان خطأ كالتة
 على العاقلة لا قود على التام لعدم قصد ويثبت الدية عليه لانه يمينه وربما قيل ان الدية على العاقلة لانه
 خطأ محض اما الشكر ان فو ثبوت القود في طرفه اسكال في قرب السقط لعدم تحقق العمد منه ويثبت الدية عليه في مال
 ان لم يوجب القود عليه والحقه بالساق في الاحكام لا يخرج فعله عن وجهه ومن يتج نفسه او شرب مرقه
 لا يورثه قصاص عليه بل يجب الدية ذهب المتيقن رحمه الله ان عمدا لا على خطأ فيجب في قتله بغير عمد الدية
 على العاقل والحق عند حلة ذواته عمده عمدا كبصر بشرط ان القصاص يكون المقبول بحقون الدم فلا يقتل
 المسلم بالمرتد وكذا كل من باع الشرع قتله او ماله بشرط ان القصاص والحد ولا يشترط التفات في بد القصة
 الصمد فيقتل الذي بالمعاهد لا الحرب لا يشترط التساوي في الذكر فيقتل الذكر لا انثى بعدة القاتل
 وبالعكس ولا رد ولا يعتبر التفات في العدد فيقتل الجماعة بالواحد بعدة الفاضل من دياتهم ولا يشترط
 عدم مسابقة من لا يقتل كالربا كالحا طي ابا والآخر في العبد والمسلم في الكافر لو النبع بل يقتصر من
 الشريك الذي يقتصر منه لو انفرد ويؤخذ من الاخر الدية نرد عليه فيما ثبت به وفيه فتول
 في الدعوى وفيه ثمانية مباحث بشرط في المدعى الكبر والعاقل حال الدعوى ولا يفر
 لو اسند القتل الى زمان كونه صبيا اذ يصح اسناد الدعوى الى التسامع بشرط في صحة الدعوى تعلفها
 بشخص معين او بانتمائين معينين وان يكون ممن يقر منه مباشرة الجناية فلو ادعى جماعة يتعذر اجابهم
 على القتل كاهل البلد او على غايب لا يقصونه مباشرة الجناية لم تتبع الدعوى ولو رجع الى المكن قبلت
 دعواه ولو قتل اقله احدى العشرة ولا عرف عنه وارده من كل واحد يجب اليه ذلة النظر بل ينعى
 وعدم تضرره هم باليمن ولو اقامت بينة سمعت لاثبات الموت اذ لو خص الوارث احدهم وكذا في دعوى
 الغصب والسرقة والمعاملات وان قصر ساءة في المعاملات هل يشترط في الدعوى التفصيل

بتعيين القاتل ونوع القتل من كونه عمدا او خطأ قيل نعم فلو اجمل وادعى القتل مطلقا لم يسمع وقيل لا ينضم
 القاتل في كونه عمدا او خطأ ومنفردة قتل او مشاركا وليس ذلك نفيًا بل تخفيفا للدعوى وهو الاقرب ولو ادعى
 انه قتل مع جماعة لم يعرف عددهم سمعت دعواه ولا يقضى بالقود ولا بالدية لعدم العلم بحقيقة المدعى عليه
 منها ويقضى بالصلح حقا لو ادعى القتل ولم يبين العمد والخطا فالاقرب بالسماع ولينفصل الحكم
 ولو لم يبين قبل طرحت دعواه وسقطت الدية بذلك لو ادعى ان الحكم بها متعذر لعدم العلم بالحكمة
 وفيه نظر بشرط كون المدعى عليها مكلفا فلو كان سفيها صح ما يقبل اقراره السفيه فيه وان لم يقبل
 اقراره صح لاجل انكاره حتى تتم الدية ويعرض اليه ان الخصومة ينقطع بيمينه بشرط عدم تناقض
 الدعوى فلو ادعى على شخص انه يفرد بالقتل ثم ادعى على غيره الشراكة لم يسمع الدعوى الثانية لان الاولى يكذب
 له سواء برئ الاول او شريكه ولو اقر الثاني كان له الزامه عملا باقراره لو ادعى العمد ففسر بالخطا
 او بالعكس لم يسلل الدعوى ولو قال ظلمته باخذ المال وفسر بانه كذب في الدعوى ستر منه المال ولو
 بانه عفى لا يبرأ لنفسه لم يستر لان الاعتبار راي القاتل لا راي الخصم ثبت القتل بيمينه
 الاقرار بالشهادة والقسمات في الاقرار وفيه اربعة مباحث يعتبر في الاقرار صدق
 من بالغ عاقل مختار عرقا صدفلا يقبل اقرار الصبي ولا الجنون ولا السكران ولا المكره ولا العبد ولا المد
 ولا المكاتب المسترط ولا المطلق الذي لم يؤد سديا ولا امر الولد ولو اعتق بعضه قتل في نصف الحرية
 دون الرقية ثم لا يجب به القود نعم لو لم يؤد الرية حتى تحرر وجب القود ولا ينقضا قرا بالثام والقسا
 والقافل يقبل اقرار المحجور عليه لفسر وسفه بما يوجب القصاص كالتعد ويستوفى منه القصاص وان
 كان الاقرار بالتقصير ولو اقر بما يوجب الدية كالاخطا والمأموه ثبت لكن لا يشترك العرب الاقرب
 في الاقرار بالمرقة الواحدة والشيخ رحمه الله قال بالمرتين واختاره ابن ادريس والمعتد الاول لو
 اقر باحد بانه قتل عمدا واقر اخر انه قتل خطأ محض الاولى في تضاد قايما شاء وليس له على الاخر سبيل ولو
 جعل بالقتل فاقرب ثم جاز اخر فاقرب هو القاتل ورجع الاول عن اقراره في دعوى الحد والدية
 واخذت الدية لاوليائه المقتول من بيت المال وهي قضية الحسن عليه السلام في حق ابيه عليه السلام
 في الشهادة وفيه تسعة مباحث لا يثبت القتل الموجب للقصاص بشهادة الذم
 منفردات ولا منضات وانما يثبت لشاهدين عدلين ولا يثبت ايضا بشاهد واحد وبين المدعى ويثبت بالاشهاد
 واليمين والشاهد والمراة ما يوجب الدية كعد الخطا والخطا المحض والهاشمة والمهلة والمأموه وكسر
 العظام والجائفة ولو مرجع بالعضو الى المال لم يثبت الا بالعدلين ويقبل الشاهد والمراة والشاهد واليمين
 على قتل الاب وان كان عمدا ولو كان القتل موجبا للقود عند الشهادة تقرر رجوع المال ثم يقتل لانه كانت باطلة
 ولو شهد رجل وامراة ان علي هاشمة مسبوقة بايضاح لم يقتل في الشهادة في حق الارث ولو شهدوا بانه
 رمى عمدا الى زيد ورفقا الشتم وصاب عمر وخطا ثبت الخطا لان قتل عمر ومنفصل عن قتل زيد فتغايا
 اما الهشيم فلا ينفصل عن الايضاح فكانت الشهادة واحدة وقد سقط بعضها فليسقط الباقي على اشكال
 ولو قالوا شهدنا ثم عاذ بعد ذلك وهشيم او ادعى قتل عمر وخطا وشهدوا وذكر ما الكيفية
 قبلت ولا يثبت الموضحة ولا العمد بالسعة بشرط في الشهادة خلوصها عن الاحتمال لقتل ان يشعروا

الدية

من
منه بالسيف فمات بالضربة او ضربه فقتله او ضربه فانه رده فمات في الحال من ذلك او ضربه فلم يزل يضرب
من الضربة حتى مات وان طال المدة وان انكر المدعى عليه الموت بعين الجناية فالقول قول مع يمينه ولا نكر
ما شهدت به البينة لم يلتفت اليه اما لو قال البينة شهدته جرح وانما الدم لم يكف ما لم يشهدوا
على القتل ولو شهدوا بانه جرح وانما الدم ومات المجموع لم يقبل ما لم يعلل له لاحتمال الموت بسبب اخر
عقب الجراحة فان استثناء الموت الى الجراحة انما يعرف بقراين خفية فلا بد من ذكر القتل ويحتمل القول
كما يكف الشهادة على اليد والنصف في الملائكة والوجه الاول ولو قال اوضح راسه لم يكف حتى يعرفوا
للجراحة وايضا العظم ولو شهدوا بالجراح والايضاح وعجزوا عن تعيين عمل الموضحة بوجوه ضحكات
متعددة وفي راسه سقط القصاص مقتدر محل الاستيفاء وثبت الارش ولو شهدوا بان قتلته بالشر
لم يعلل لعدم الرواية نعم ولو شهدوا عليه باقراره بذلك ولو قال الشاهد ارضته بالشر لكن مات بسبب اخر
فهل يكون قراين بذلك قتل ولو قال الشاهد ارضته بالشر لكن مات بسبب اخر فله نظر وكذا لو
انه جرحه ومات بسبب اخر والاقرانه ليس لهما لو قال الشاهد ضربه فاصحبه قتل في الموضحة ولو
اختصا ثم افرقا وهو مجموع او ضربه فوجدا مستحسن لم يقبل لاحتمال ان يكون ذلك من غيره وكذا لو قال
جرحي دمه او قال جرحي دمه قبلت ولو قال اسال دمه قبلت في الدامية دون الزايد ولو قال قطع يده فوجد
مقطوع اليدين وعجز الشاهد عن التعيين سقط القصاص وثبت الدية ولا يكفي قول الشاهد جرحه فاصحبه حتى يقول
هذه الموضحة لاحتمال غيرها بشرط ان لا يتضمن الشهادة ولا دفعا ولو شهد على جرح المورث قبل الاندمال
لم يقبل بعد الاندمال ولو اقام قبل الاندمال فرقت ثم اقام بعد قبلت ولو شهد بدين واعتق لمورثه لم يقبل
ولو شهد على الجرح وهما مجربان ثم ماتا للحجب فالاقربا القول دون العكس ولو شهدا العاقلة على فسوقية الخطا
لم يقبل وان كانوا من اقربا العاقلة وان كانوا من الباعدين الذين لا يقبلهم العقل مع وجود اقرب قبلت
ولو شهد انسان على رجلين القتل فشهدا المشهود عليهما على الشاهدين بالقتل كمن شهد الاولان بقتله على غير
الشرع لم يقبل قول الاخيرين لانهما واقعان فان صدق الاولان حكم له وطرحتا الشهادة الثانية وان صدق
الاخيرين او اجمع سقط الجميع ولو شهدا جديان على الشاهدين بالقتل على غير وجه الشرع كان المولى الاخير
الشهادتين اراء وليس له الجمع بشرط اتفاق الشاهدين على الفعل الواحد ولو شهدا احدهما انه قتله غدا او
او في الدار والاخر انه قتله عشية او بالسياف في السوق لم يقبل ثبتت وعلى ثبت الموت قال التيمم في المبسوط نعم فيه
اشكال ينشأ من كاذبه ولو شهدا احدهما على الاقرار بالقتل اطلق وشهد الاخر على الاقرار بالقتل العمد ثبتت لقتل
قول المدعى في نفي العمدية ولو انكر القتل لم يلتفت اليه لانه الكذب بالبينة ولو اعترف بعد حكم عليه ان يخطه
وصدق الاول وجبت الدية في ما لم وان كذب فقتل في الجاني مع اليقين ولو شهدا احدهما انه قتل غدا وشهد الاخر
انه قتل غدا ثبتت الشهادة بمطلق القتل ولا يثبت العمد ولو شهدا احدهما انه قتل غدا وشهد الاخر الجاني
ثبت اصل القتل اشكال ولو شهدا ثلث على زيد بانه قتل غدا فاقرا انه الذي قتل وبشر المشهود عليه بخير المولى
في الاخذ بقول البينة والمقر بالتيه رحمه الله فله ان يقر بالقتل المشهود عليه ويرد مقتول نصف دية وله قتل المقر
ولا رد الاقرار بالانفراد وله قتلها بعد ان يرده على المشهود عليه نصف دية دون المقر ولو طلب الدية كانت عليها
نصفين ودله ذلك وادى زارة عن الباقر عليه السلام ومنع ابن ادريس من قتلها معا والراية بالدية الا ان يشهد

بالينة بالتشريك ويقر المقترب المانع للتمارة بالتفرد وقرار المقترب فلا تشريك والا قرب بتخير الوفاة الزام بها ما ليس
على الا فرسيل ولا يرة احد على الا الا ان الرواية مشهورة بين اصحاب الوادعي قولا واثم شاهدان وامرأتين
ثم عني قال الشيخ رحمه الله لا يفتح لانه عني عما لم يثبت له والوجه القصة لان العبرة لا يستلزم الشبوت عند الحاكم بل
قبل ان يشهد له احد متحقق في القسامة والنظر في اطراف في مظنه وفيه سبعة مسائل
الما يثبت القسامة في القتل او الجرح على اللوث فلا قسامة في المال ولا مع اشغال اللوث والملازمة قرينة
تدل على صدق المدعى فلما لا قطعاً كسلة محله يفهم عداوة او صل دخل فيها ويفرق منه جماعة محصورون
او صل في صف الخصم المقابل او قتل في الصحراء وعلى راسه رجل معه سكين او قتل في قرية او محله من جلال العز
او محله منفردة مطروقة بشرط العداوة في ذلك كله فان انشفت فلا لوثا ما لو وجد في محله منفردة عن البلد
لا يدخلها غير اهله او في دار قوم او وجد مستحط به وعنده ذوسلاح عليه الدم فانه لوث وان لم يكن
هناك عداوة لو وجد قتيلا بين قريتين فاللوث لا قريبا اليه فان قساوا في اللوث ولو وجد في كجاء على
قنطرة او جسر او مصنع او سوق او في جامع عظيم او شائع ولم يعرف قاتله فالدينه على بيت المال وكذا لو جاز
في فلاة ولا احد عنده ثبت اللوث بشهادة الواحد العدل وباجبا رجلاعة ترتفع المواطاة بينهم قطعاً
او ظناً من الكساق والنساء ولو اخبر جماعة من البقيان او الكفار فان بلغ حد التواتر ثبت الدعوى
والا فلا ولو قيل ان انا دخيرهم الظن كان لوثا امكن ولو ثبت اللوث بالكتاب الواحد وان كان امساً في محله
ولا القاسق لا تفرد ولا الضبي لا المرأة اذا ارتفعت التهمة فلا قسامة بل للوثي احلاف المنكرين
كغيرها من الدعاوى ولا يجب التعليل ولو نكل قضي عليه بجمرة النكول عند قريه وباحلاف المدعي بمسألة واحدة على
اخرى قول الرجل الجرح قتلني فلان ليس بلوث ولو ادعى القتل من غير وجوه قتل ولا عداوة فحكم بالحكم سائر
الدعاوى وكذا ان وجد القتل واشتفت التهمة فان حلفا المنكر والاردنا اليهم بالواحدة على المدعي
ويثبت ما يدعيه من قريه ان كان القتل عمدا او دية ان كان خطأ ولو وجد قتيلا في قرية بخلافهم فغيرهم
نساء ويغار قريه لئلا فان وجدها را فلا لوث وان وجد لئلا يثبت اللوث ولو وجد قتيلا في دار نفسه وفيها
عبد كان لوثا للورثة والقسامة لقائدة التسلط بالقتل ولا فسكاك بالجمالية من الرهن يسقط اللوث
بامر احد اعذارها ان عند القاضي فلو ظهر عند القاضي على جماعة فلم يدعها ان يعين فلو قال القاتل واحد
منهم خلفوا وكل واحد فلما القسامة على ذلك الواحد لا يكون له لوث ولو نكلوا جميعا فكاللوث في الا لوث
معتين وقد سبق منه دعوى الجرح احتمل نكبه من القسامة او عدمه الثاني دعاه لثاني الغيبة فانا
حلف سقط يمينه ان اللوث فاذا ادعى الوفاة واحد من اهل الدار التي وجد القتل فيها جازا ثبات دعوا
بالقسامة فانكر الغريم كونه فيها وقتا القتل فالقول قوله مع يمينه ولم يثبت اللوث لان نظرا للوث انما هو
من في الدار وذلك لا يثبت الا بالينة او الاقرار ولو اقام على الغيبة بينة بعد الحكم بالقسامة بغنى الحكم
ولو كان وقت القتل محنوا او مريضاً واستبعد كونه قائما فلا قرب سقوط اللوث في طرفه الثالث او شهدا
ان فلانا قتل احدهما مقتولين لم يكن لوثا ولو قال قتل هذا القتل احدهما في لوث لتفسير تعبير القاتل
ويحتمل انقاء اللوث فيما الرجع عدم خلوص اللوث عن الشك فلو وجد بالقرب من قتل ذوسلاح ملطخ
بالدم مع سبع من شأنه القتل بطل اللوث الخ من كذب بلحاذا الورثة فانه يعارض اللوث في حق التعذيب

له في دعواه

خاتمة على الأقوى ولو لا أحد هذا القائل زيد واخولا اخوه وقال الثاني القائل عمرو واخولا اعرفه فلا تكاذب فلعلم
ما جعله هذا عينه فان تربعين زيد معترف بان المستحق عليه نصف الدية وحقت منه الربع فلا يطالب الا
بالربع وكذا حسن عمرو ليس من مبطلات اللوث ان لا يكون على المقتل اثر جرح وتخفيف ولا عدم ظهور صفة
القتل دون كونه خطأ او عمدا فلولو القسامة على ما يعينه ولو قال احد الوارثين القائل زيد وقال الاخر لا اعلم القائل
لوث من دعي الثعيبين وكذا لو كان الوليين غائبين فادعى الحاضر دون الغائبين او ادعى جميعا ونكل احدهما عن القسامة
او قال لا احد قتل هذا ففلان فيحلفان في هذه الصغرة على من اتفقا عليه ويستحقان نصفاً ونصفاً لنفسه ولا
اكثر من نصف الدية عليه لان احدهما يكذب بالآخر في النصف الآخر في اللوث في حقه في نصف الدية الذي اتفقا
عليه ولم يثبت في النصف الذي كذب فيه ولا يحلف الا على الاصل فكذب باخيه دعواه عليه ولو شهد
الكينة انه لم يقتل به لم يقتل لانه ثمة على النفي ولو قالوا ما قتل هذا بل هذا سمعت لانه شهد بان
يفمن النفي وكذا لو قالوا ما قتل لانه كان في بلد بعيد في كيفية القسامة وفيه احد عشر
بخشا اذا ثبت اللوث حلفا المدعي خمسين يمينا هو وقوم ان كانوا خمسين حلف كل واحد يمينا واحدة
وان نقصوا كررت عليهم الاثنيان حتى يتموا الخمسين ولو لم يحلف مع الولي اخذ من قومه او لم يكن له قومه كررت عليه
خمسين يمينا وهل يجب الموالاة فيه نظرا فان قلنا به فلو جرت ثم افاق بنى العذر ولو غزا القائل اثنان
وكذا لو مات في اثباتا شافنا الوارث البين خمسون والعهد والخط المحض والتشبيه بالعهد وقيل ثمة في حكم
المحض والتشبيه بالعهد خمسون وعشرون يمينا والاولا حولا لو كان المدعون جماعة قسمت عليهم الخمسون
بالسوية وتبطل القسامة بالحصر ومع ثبوتنا لكسر نيم المنكر البين كاملة ولو نكل البعض او كان غائبا حلف
على قدر حصته خمسين يمينا ولم يجب الا ربع فان كان ثلثة حلفا لاول خمسين ولحا الثلث فاذا حضر الثاني
حلف نصف الخمسين واخذ الثلث فاذا حضر الثالث حلف ثلث الايمان واخذ الثلث وكذا لو كان صغيرا ولو اكد
احدا الوليين ما حبه لم يقطع في اللوث وحلف لا ثبات حقه خمسين يمينا ولو حلف اخا حلفي لاب ولخالا ام
حلفت الحنفي خمسة اسداس الايمان لاحتمال الذكورية وحلفا لاخت ربع الايمان لاحتمال الرد هذا مع يمينه احد
في حقه اذا حضر ولو ماتا الولي كام ورثته مقامه وحلف كل واحد منهم قد يضيبه من الايمان فلو حلفا لم يترك
ثم ما نأخذ وحلف ذكرين حلف البنا من الذكرين نصف القسامة وكل واحد من ولدي الولد الرابع ولو مات
الولي في اثبات الايمان قال الشيخ رحمه الله تستأنف الوزنة الايمان لو تموا لا يثبتوا حقهم بين غيرهم لو اقام الكنية
شا هذا واحدا باللوث حلف خمسين يمينا وان شهد بالقتل فكذلك ان كان القتر عددا وان كان خطا العدة
مع البين الواحد كغيرهما من الدعاوى الا قربة عدم اشتراط حضور المدعي عليه وقت القسامة فان العلم عند
ثبت على الغائب ولا يقع الايمان في مجلس واحد فلو حلف في مجلسين او مجالس متعددة جاز اذا استأنف الحاكم
ولو حلف من غير ان يستأنف الحاكم وقعت ايمانه لاغية لو كان المدعي عليهم اكثر من واحد فالا قرب
ان على كل واحد خمسين يمينا كالأفراد لان كل واحد منهم يتوجه عليه دعوى بانفراده اذا ثبت اللوث
كانت القسامة على المدعي ولا يحلف خمسين يمينا على المدعي عليه انه قتله ولو له قوم يحلفون معه حلف
كل واحد يمين واحدة ان بلغوا خمسين والا كررت عليهم الايمان بالسوية ولو لم يحلفوا احد حلفوا خمسين
ولا يبدل بحلف المنكر ان استعير المدعي وقومه من القسامة احلفا المنكر وقومه خمسين يمينا انه لم يقتل فان لم

فهم خمسين

قوم خمسين كبرت عليهم الايمان بالسوية فان نكل قوم لولم يكن لقوم حلف هو خمسين يمينا ببله ته فان نكل الايمان
 او عن بعضنا لازم الدعوى وقيل لمرارة البين على المدعى وليس له يجتهد لانه ههنا من المدعى فلا نقرب اليه اذا
 حلفا منكرا القسامة لم يجب عليه اليمين لا سقاط الدعوى عنه بالايمان ولولم يحلف المدعون ولم يرضوا بين المدعى عليه
 فالاقرب سقوط حقهم وبحتمال النكاح من بيننا المال وقدره والشيخ في الصحيح عن ابن اذينة عن زرارة قال سالت
 عليه السلام عن القسامة فقال هي حق وان رجلا من الانصار وجد قتيلا في قبيلته من قبل اليمود فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وآله فقالوا يا رسول الله اتنا وجدنا رجلا من قبيلتنا في قبيلته من قبل اليمود فقال اتتوا بشاهدين من غيركم فقالوا
 يا رسول الله ما لنا شاهدان من غيرنا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وآله فليقسم خمسون رجلا منكم على رجل
 يدفع اليكم قالوا يا رسول الله كيف نقسم ما لم نزل قال فليقسم اليهود قالوا يا رسول الله وكيف يرضى اليهود وما يفهم
 من الشر لنا عظم فقداه رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى هذا عمل الكثرة الذين اعتمدوا به ولو تقرر فداؤه ميت
 المال لم يجب على المدعى عليه شيء ولو امتنع المدعى عليهم من البين لم يجبوا حتى يحلفوا بيمين المدعى عليهم وثبت
 القصاص ان كان القتل عمدا والنية ان كان خطأ ثبتت القسامة في الاعضاء كما ثبتت في النضر مع اللوث وفي قتل
 ههنا خلا في قتل يثبت ستة اثمان فيما فيه الية وان قصر عن الية سقط من السبب بالنسبة في الية الواحدة ثلثة
 اثمان ولو كان العضو اقل من الستة سكال اصبع وجبت بين واحدة وقيل ان كان فيه الية وجب خمسون كالنضر
 وان قصر عن الية فالنسبة من الخمس وهو حوط لا يشترط في القسامة ذكر القاتل والمقتول او ارفع في نفسها
 ما يزيد الاحتمال وتخصيص القتل بالا نفرا او القتل ونوعه من كونه عمدا او خطأ او شبهه عمد وان كان من
 اهل الارباب كلفا البيان والا كفاء ما يعرف يعرف ولا يشترط في القسامة ان السهينة المدعى خلافا للقوم
 ولوا دعى على اثنين انهما تعذرا قسم ويثبت القدر عليهما ولو ادعى على اثنين وله على احدهما لو ثبت حلف خمسين يمينا ببله
 دعواه على ذى اللوث وكان الاخرين واحدا كالدعوى في غير الام فان قيل ذى اللوث قد عليه نصف الية
 يستحب الاستظهار في ايمان القسامة باللفظ فيقول والله الذي لا اله الا هو ما لم الغيب والشهادة هو الرحمن
 الرحيم الذي لا اله الا هو ما لم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الذي لا اله الا هو ما لم الغيب والشهادة هو الرحمن
 او والله مجرورا اجرا ولو رفعه لمن واجزا لعموم تعذر المعنى به وينبغي الحكم وعظم الخالف وتخويله
 في الخالف وفيه ستة مباحات يحلف القسامة كل من يستحق القصاص او يدفع احدها عند او قتل احدها
 مع كاله وعلمه بما يحلف عليه فلا قسامة لاجنبى بالامالة نعم لو احصر المدعى مع اللوث من قوم خمسين رجلا حلف
 كل واحد يمينا ببله القتل وليستحق لولا القصاص دون بانه القسامة وكذا في منكر يحلف هو وهو من قوم
 معه من قوم مع ابيات الية عليه القسامة لا يجوز للمدعى ولا يقرب الحلفا لا مع العلم ولا يكفي النضر في ذلك
 واذا كان غالبا يبار باليقين لا يقسم القسامة في الغايباذا لم يحصل العلم ولا الجنون ويحلف المرأة فلو كان احد الزوجين
 صبيا او غيبا حلفا على البايع على قدر نصيبه واستوى الدين ان اتفقا عليها او كانتا الدعوى بالخطا وان لم يتفق
 اخذ على الية وكان القتل عمدا كان له القصاص ايضا اذا وقع نصيبا القايي والصبى من الية للمسلم القسامة
 على الكافر اجابا وهل ثبت للكافر على المسلم القسامة قال الشيخون الاقوي ذلك لعموم الاخبار غير ان لا يثبت
 قصاص بل الية فاذا ادعى الكافر على المسلم هل دسه الكافر ويثبت اللوث كان للكافر ان يحلف القسامة ويقيم الية
 ولو كان المقتول مسلما والوارث كافرا لم يرثه عندنا وكان ميراثه للامام وليس الا ان يحلف القسامة وياخذ الية

ولو قبل بالمنع من قسامته الكافر على المسلم كان وجهاً لولي العبدان يقسم مع اللوث وان كان المذمى عليه
حرأبنت الدية لا القود ان كان الجاني حراً والكتابان يقسم على عبده كالحرة من عجز دل الحلف والنكر لحلف السيد
وان كان بعد النكول لم يحلف كما لا يحلف الوارث بعد نكول الموروث ولو قتل عبده انسان فاقصى بقيته لأم ولد
ومات فللمورثان يقسموا وان كانت القسمة للمسولة لان لهم خطأ في تنفيذ الوصية كالواقم الوارث شامدا
بدن لورثة مع ثبوت دين عليه مستوعب فان اليقين على الوارث وبأخص صاحب الدين وكذا هذا فلو نكلوا قوى الشيخ
رحمه الله عدم احلاف ام الولد كما لا يحلف صاحب الدين هناك اذا ارتد المولى منع القسامته قال الشيخ
رحمه الله لئلا يقدم على اليقين الكاذبة كقيامه على الردة فان خالف واقسم في الردة ما يقع موقعه العموم لا
وقال شاذ من الجمهور لا يقع لا يقع موقعه لانه ليس من اهل القسامته قال وهو غلط لانه نوع من الاكساب
والمرتد لا يمنع من الاكساب في مهلة الاستنابة وهو مستكمل بان المراد الارتداد يمنع الارث فيخرج عن
الولاية فلا قسامته وكان الارتداد قبل القتل لم يقسم فان عاد وارثه الى الاسلام ورثان كان قبل القسمة
والأفلا ولو كان الارتداد عن فطر لم يكن له ان يقسم لم يصب من اهلية التملك وان كان من غير فطرة
خلف القسامته حال ردته على ما اخاره الشيخ رحمه الله واستحق الدية ووقضا المال كان قبل ردته ^{ثقلت}
الى ورثة المسلمين وان عاد ملكه واذا قتل من لا وارث له فلا قسامته اذا حلل لا امام غير ممكن
في الاحكام وفيه خمسة مباحث اذا ثبت اللوث وحلف المذمى عليه

القسامة فان كان القتل عمداً يوجب القصاص سوا كان المذمى عليه واحداً أو أكثر وقبل الجميع بعد ردته قبل يقسم
من الديات وان كان القتل خطأ ثبتت الدية على القاتل لا على العاقلة فان العاقل انما يقسم الدية مع البينة لا مع القسام
لو قال الولي بعد القسامته غلطت في حق هذا المنكر والقاتل عيز بطلت القسامته ولزم رد ما اخذ منه وان
قال ما اخذ حرام سئل عن معناه وان من يكذبه في الدعوى عليه بطلت قسامته ورد المال فان فسر بانه حسيب
لا يرى اليقين في طرف المذمى عليه بطلت القسامته لا بما ثبت باجماع ذلكا لم يقدم على اعتقاده وان فسر بالمال ^{مغضوب}
وعين المال الزم بالدفع اليه وليس له رجوع على الغريم وان لم يعين اقر في يده لو استوفى بالقسامته فقال
انا قتلته منفردا قال في الخلاف خير بين رد المال والرجوع على المقر وبين البقاء على القسامته وفي المبسوط ليس له ذلك
لانه لا يقسم لاسمع العلم وهو اوجود لو قيل ان كذبه الولي لم يطل القسامته ولم يلزم المقر شي لانه نفس له كذبه وان
ما اخذه وبطلت دعواه على الاول لانه يرى يرى الاقرار بطلان الدعوى وليس مطلوبة المقر كان وجهاً لاسمع
المذمى من القسامته مع الورثا حلف المنكر القسامته فان نكل الزم الدعوى فصاماً كان اوديه ولو حلف قطع اللوث
واستوفى الدية فشهدا ثلثان ان المذمى عليه كان غائب غيبة يشع معها القتل بطلت القسامته هراستقيدت اليه
لوا بهم بالقتل وقام اللوث حليماً اذا طلب الولي ذلك حتى يحضر بنية لرواية السكوني عن الصادق عليه السلام

لانه النبي صلى الله عليه وآله كان يجلس في سنة ايام فان جاءه الاواب ربيته والاخلى سبيله
في كيفية الاستيف وفيه اثنيان وعشرون بحثاً ^{من} الراجب بقتل العمد العدوان ^{من} القضا
لا الدية ولا احداً من فلوعلى الولي على ما لم يسقط القود ثم ان رض الجاني ثبتت الدية والأفلا ولو عفى ولم يشر
المال سقط القصاص ولا دية له فاذا طلبت الدية وان احتار الجاني دفن ولا لم يجب عليه سوى بذل نفسه فبذل
القود لم يكن للولي مطالبته بشئ ولو بذل الدية لم يجب على الولي القبول وان ودى نفسه بلصفاً فالدية لم يجب ايضاً

كان رضى بالزيادة على الدية وانفق عليه جان اما جبا القصاص في النفس مع التلف بالجناية فان اشبهه
اقصر على القصاص في الجناية دون النفس ولا يقتصر الا بالسيف ويعتبر لئلا يكون مسموما خصوصا في الطرف
كان اقصر في الطرف بالمسموم وجنى المستم من مقتض ولا يقتصر بالذات لئلا يتعذب كان فعل سار ولا يعطى
شي عليه ولا يجوز للوطا التمثيل بالجاني ولا قله بغير ضرب العنق بالسيف وان كان هو قتل غير ذل من التفرق
والتمزيق والاصح والقتل بالمشغل لو قطع بعض اعضاءه ثم ضرب بعنقه فقتل ان اشبهه بانه فرق ذل بان ضربه
فقطع عضو ثم ضربه فقتله فعل به ذل لا يقل يدخل قصاص الطرف في قصاص النفس وان فرق فعله باختراؤه ثم
الرمي في العضو منه فمات الجاني بذل وقبح ذل قصاصا عن النفس وان مات بغير ذل كان حكمه حكم الجاني
اذا مات قبل سيقا القصاص منه ولو اخنا بالوطا لا قصاص على ضرب العنق فله ذل وان قطع لعضو التي
تلمعها او بعضها ثم غنى من قتلها دية فليس له ذل لان جميع ما فعله بوليه لا يستحق سوى دية واحدة
لان دية الطرف تدخل في دية النفس اجمعا وان بقي من الدية شيء بعد قطع البعض كان له استيفاء وان قطع
ما يجب به اكثر من الدية ثم غنى احتمل الرجوع عليه بالزيادة لانه لا يستحق اكثر من الدية واحتمل عدمه لانه
فعل بعض ما فعل بوليه وعلى القول بدخول قصاص الطرف في النفس لو فعل بالجاني كاقص بوليه سار ولا شيء
لا يضمن للمقتضى سائر القصاص سوار سرقا الى النفس وغيرها بان اقتصر منه في الزيادة وان قال اخطأ
اخذت منه دية الزيادة والقول قوله لو كانا في العمد مع اليدين لانه ابصر بينته وكل من يجرى القصاص
بينهم في النفس يجري في الطرف ومن لا يقتصر في النفس لا يقتصر في الطرف لو تعدى المقتضى بان جرحه موحدة
وكان يستحق ما صعه فعليه مكان الزيادة ان ادعى ان الزيادة حصلت باضرار بالجاني او بشيء من جهة
القول قوله لا احتمال ذل وهو المنكر ولو اعترف بالتعدى ثم سري الاستيفاء الذي حصل فيه زيادة فضليه نصف
الدينان خطأ وان تعدا اقتصر منه بعد رد نصف الدية عليه لان السراية حصلت من مباح وتحرم ولو قل الجاني
بالسيف فزال مقتضى القصاص بان قطع اعضاءه او بعضها كان غنى بعد ذل او قبله احتمل الصان في الطرف
لانه قطع بغير حق فوجب ضمانه كما لو غنى ثم قطعته عمد لانه قطع طرفا من جلة يستحق ان لا يما فلم يضمنه كما
لو قطع اصبعين يد يستحق قطعها يستحق القصاص ان كان واحدا كان للمبادرة الى الاستيفاء وهل يصح
من دون اذن الامام الا بالكرهية فله الاستيفاء بدون اذنه وقبل جرم وبغير رعا بادر وتيا كذا لكرهية
في الطرف وينبغي للامام احضار شاهدين على الاستيفاء لئلا يجهل المجنى عليه الاستيفاء ويعتبر لئلا لا يكون
كاله او مسموم والوطا الاستيفاء بنفسه ان اختار وان لم يحسن امر التوكيل فيه فان تعدد البعض كان البعض
من بيت المال فان لم يكن او كان هناك ما هو اهم منه كانت الاجرة على الجاني لان عليه ما يفي الحق فصار كاجر
الكفال ويحتمل وجوب اعلى المقتضى لانه وكيله فكانت على موكله كغيره والذي على الجاني التمكين دون الفعل
ولهذا لو اذ ان يقتصر من نفسه لم يمكن منه ولو قال للجاني ان اقتصر لك من نفسه لم يجب تمكنه وقيل
يحتمل المنع لقوله تعالى ولا تقتلوا انفسكم ولان معنى القصاص ان يفعل به كالفعل مستحق القصاص ان كان
اكثر من واحد لم يخرب الاستيفاء الا بعد الاجماع اما بالوكالة لا جنبي ولا حدهم او بالاذن فان بادر واقتصر استا
وضمن حصص الباقي من الدية ولا قصاص عليه ولم يخربان يتولاه جميعهما فيمنه من التعذيب وقال النبي صلى الله عليه
بجهر لكل منهم الكفاءة الى الاستيفاء ولا يتوقف على ذل الا فيمكن يضمن السابق حصص من لم ياذن يستحق

القصاص ورثة كل من يرث المال عند الزوج وان وجهه فائدا لا يستحقان في القصاص شيئا نعم لما نصبه من الدية ان كان
 القتل خطأ وكذا ان كان عهدا ورثي الوتر بالدية والا فلا شيء للموثر لما يرث القصاص من العصة دون من يتقرب بالامر
 من الاخوة والاختات والاقوال والاجداد من قبلها وليس للنساء عتق ولا دية والا قريب مقلدا او لا وكذا يرث الدية
 من يرث المال والبحث فيه كالأول لأن الزوج والزوج مضمين على التقديرين لو كان بعض الأولياء اجنيا
 قال الشيخ رحمه الله الحاضر المبالغ استيفاء القصاص بعد ما كان حصص الغائبين والقصاص من الدية ثم قال لو كان الصغير
 اب او جد له لم يكن لولته استيفاء القصاص بعد ما حصل الغائبين والقصاص من الدية ثم قال لو كان الصغير حتى يبلغ
 سواء كان القصاص في النفس والمال ولو قبل الاستيفاء كان حسنا ثم قال ويجلس القاتل حتى يبلغ القضي الوضيق
 المجنون لو احتل احد الاولياء القصاص والباقي الدية فان دفعه القاتل مختارا جاز وهل يسقط القود المشهور
 عدم السقوط وفي رواية انه يسقط والوجه الاول فيقول لطلب القصاص القود بعد ان يرثه واعلى الجاني
 نصيب من فاداه ولو لم يرث الجاني على طالب الدية نصيبه منها واقتصر ولو غنى البعض عن القصاص والدية
 كان للباقي القود بعد ان يرثه وانصيب الثاني على القاتل لو قتل احد الاولياء من غير اذن الباقي
 اساءة ومن وهل يرجع الباقي على المقتصر وعلى تركه الجاني نصيبهم فيه احكاما من حيث ان المقتصر تلف
 حل القود تلف فرجع تركه بالدية كما انلفه اجنبا وكما لو غنى شريكه عن القصاص بخلاف القود دية
 فاما ملك الجاني ليس ملكا فاما له عليه حق فاشبه ما لو قتل غريمه فعلى هذا يرجع على ورثة الجاني ويرجع
 ورثة الجاني على قتلته بدية الا قد حقه اذا ثبت هذا فلما كان الجاني اقل دية من قاتله كما مرارة قتلت رجلا لانه
 فقتله ما احدها غير اذن الاخر فلا يرضف دية ابيه في تركه المرأة ويرجع ورثتها بنصف دية ما على قاتلها وعلى ورثتها
 يرجع الولد على اخيه بنصف دية المرأة لانه للقدرة الذي ورثه على اخيه ولا يرجع على ورثة المرأة شيء وعلى ورثة
 لو ابرأ ورثة الجاني مع موكلوا الرجوع على الشريك بنصيب الباقي عفا احدا او كليهما لا يسقط القصاص للباقيين
 القود بعد دية نصيب من غنى الجاني ولا قصاص عليه وان حكم الحاكم بعدم القصاص نعم لو كان القاتل موقفا
 وجب عليه القصاص سواء غنى بطلا او على مال ورثي به الجاني وان غنى عن القاتل سقط عنه القصاص
 والقود ولا يجلس سنة ولا يضرب واذا افرأ احد الوليثنين ان شريكه غنى على مال لم ينفذ اقراره في حق شريكه
 ولا يسقط حق احدهما من القود والمقران بقتل ولكن بعد دية نصيب شريكه من الدية فان ضحك الشريك
 فالرد له والا لكان للجاني وحق الشريك من القصاص باق على حاله ولو قتل الاب والابن القود دورا لا
 ويرد عليه الاب نصف الدية وكذا المولى العامد مع الخاطي والمسلم مع الذمي في الذمي وشريكه اسع
 تقتصر منه بعد دية نصفه على الجاني المحجور عليه للشفقة او القتل يستحق استيفاء القصاص ولو غنى
 مال ورضي القاتل مع قسم المال على العراء ولو اختار القصاص لم يكن للمغرم منه ولو ارثا لمفلس
 استيفاء القصاص فان اخل الدية صرفت في الديون والوصايا وهل للوارث استيفاء القصاص من دون
 ضمان ما عليه من الديون الوجه ذلك للدية وقيل لا للرواية ولو صالح المفلس والسفيه قاتل العاقل من
 الدية فالوجه الجواز ولو غنى المريض على مال وعلى اقل من الدية مع سواء اخرج الثلث والا لان الواجب
 عيناً اما لو كان القتل خطأ فالوجه اعتبار الثلث ولو قتل من لا وارث له كان وارثه الامام فله العفو
 على مال واستيفاء القصاص وهل له العفو من غير شيء قيل لا وليس لولي الطفل العفو على غير الوالد

يجوز له العفو على ما لا مطلقاً ولكل من الوليين استيفاء القضاء من بذل الجاني الدية ولو كان لا يحق اخذ الدية قبلها
 الجاني ففي منع العفو من الاقتصار اشكال لو قتل جماعة على المتعاقب فلولي كل واحد القود ولا يخلو حتى يضمن
 ببعض فان سبق الاول الى القتل استوفى حقه ويسقط حق الباقيين لا الى بديل وان بادى لنا خرفه ففصله اساءة
 حق الباقيين وليشكل بنبأ وحال الجميع في سبيل الاستحقاق ولو قيل ان اتفق الوليان على قتله قبل ما ولو ابادا
 القود والاخر الدية احتمل وجوب القود لطالبه واخذ الدية من التركة سواء كان مختاراً بالقود الثاني والاقل
 وسواء قتله دفعة او على التعاقب ولو ابادا أحدهما الى قتله استوفى وللآخر الدية فيما له كان وجهاً فلولي كل واحد
 قتله بولييه مستقلاً من غير مشاركة قدم الاول ليق حقه فان عفى والى الاول فلولي الثاني القتل علم الحاكم فان
 عفى والى الاول فان سبق الثاني فقتل اساء واستوفى حقه ولو الى الاول والى الثانية وان عفى الاول والى الثانية ففى
 القاتل متى ولو قتلهم دفعة اقرع في التتبع في الاستيفاء وكان للباقيين الدية يصح التوكيل في استيفاء القصاص
 فان وكل ثم مات وعفى عن القصاص بعد استيفاء الشريك بطل العفو وان كان قتله وعلم الوكيل القصاص الوكيل
 ولو لم يعلم الوكيل فلا قصاص لا شفاء العدو وان وكل الوكيل الدية لانه باشر قتل من لا يستحق قتله ويرجع بها
 على الموكل لانه عاشر اما لو كان العفو الى الدية فلا ضمان على الوكيل لا بما لا يثبت لأصلها ولو بذل الجاني
 ولم يعلم الوكيل واقتصر خذ الدية من الوكيل لورثة الجاني ويرجع الموكل على ورثة الجاني بالدية ويرجع
 الوكيل على الموكل بما اذاه وقطع فائدة اخذ الورثة الدية من الوكيل ثم دفعهم الى الموكل ثم دفع الموكل الى الوكيل
 فيما اذا كان احداً المقتولين رجلاً فالأخامراة فباخذ ورثة الجاني دية من الوكيل ويدفعون الى الموكل
 دية وليه ثم يرد الموكل الى الوكيل قدر ما غرمه ولو وكله في استيفاء القصاص ثم غرله قبل القصاص
 ثم استوفى فان كان الوكيل قد علم بالغزل فعليه القصاص لورثة الجاني والموكل الرجوع على الورثة بدية
 ولو لم يعلم فلا قصاص لاديه لبطان الغزل فان قلنا ان الوكيل انما ينزل بالاعلام وان قلنا انه ينزل
 بالغزل وان يعلم فلا قصاص على الوكيل ويغرم الدية لمباشرة التلاف ويرجع الموكل على الوكيل ويرجع الموكل على الورثة
 لو قطع يداً فعفى المقطوع ثم قتلها لقا طع فليلى القصاص النفس عبدة دية ما ليد عليه ان كان عني
 عليه اخذ دية ما او قطعت في قصاص وان كانت قطعت من جنس جارية ولا اخذ لها دية قتل لقا تل من غير
 وكذا لو قطع كفاً غير اصابع قطعت كفه بعد دية الاصابع ولو اقتصر الولي من القاتل وتركه طاماً موته
 وكان به رمق فبالحق نفسه ورأى فالأقرب انه ان كان قد ضرب بها بما ليس الاقتصار به لم يكن له القصاص في
 النفس حتى يقتضيه في الجراحة والا فكان له قتله كالوضرب في عنقه ووطن الا بانه فظهر خلافها فله القصاص
 ولا يقتضيه لانه فعله جائز لو قطع يده رجلاً ثم قتل خرفه فله دية او لا ثم قتلناه بالثأر وكذا
 لو بذل بالقتل ثم بالقطع توصلنا الى استيفاء الحقيقين ولو سرى لقطع في الجاني عليه قبل القصاص ثأراً
 في الاستحقاق وصار كما لو قتلها وقد سبق حكمه اما لو سرى بعد قطع يده قصاصاً كان للولي اخذ نصف
 الدية من تركة الجاني لان قطع اليد بدل عن نصف الدية وقيل لا يجب لئلا لان دية العمد انما ثبت
 ملحقاً والا قرب عند ما تخرج بالدية اجمع لان النفس دية على نفادها والذي استوفاه رجوع قصاصاً فلا يتبدل
 ولو قطع يدي اخر فاقص ثم سرت جراحة الجاني عليه فلوليه القصاص في النفس ولو قطع يدي يهودى
 ثم سرت جراحة المسلم فلوليه قتل الذي ولو طلب الدية كان له دية المسلم وهل يسقط من دية يداً الذي

قتل نعم والوجه ما قلناه وأوقفنا مرأة يدعركا فنصت ثم سرت جراحته فلوليه القصاص ولو طلبا لدية
 فله دية كاملة على اختتامه وقيل ثلاثة أرباع الدية ولو قطعت يدا وجهه فله فاقص ثم سرت جراحته فلوليه
 القصاص والنفس وهل الدية والوجه أن له ذلك لما تقدم ولو قطع يده رجل فاقص ثم مات المجني عليه بالسراية
 ثم الجاني بها وقع القصاص بالسراية من الجاني موقعه وكذا لو قطع يده ثم قتله فمقطع الرولى بها الجاني ثم سرت
 السراية إلى نفسه ولو سرت القصاص إلى الجاني ولا ثم سرت قطع المجني عليه لم يقطع سراية الجاني قضا لا ثم
 حصلت قبل سراية المجني عليه هدا ولو هلا قاتل العمد سقط القصاص هل يسقط الدية قال في المبسوط نعم
 وترد في المختلف وفي رواية أبي بصير ناهرب فلم يقدر عليه حتى ماتا خذت من ماله والافن الأقرب
 فالأقرب لا يقتض من الحامل حتى يضع ولو تجدد الحمل بعد الجناية فإن ما دعاه الحمل ومهد لها القابل
 بنت وإن تجردت دعواها قيل لا يلتزم لها إلا أنها تدفع بذات السلطان بالقتل والاحوط العمل بقولها
 كان ظهرا الكذب اقتض منها والأصبر حتى تضع وهل يجب الضرب حتى يستقر الولد بالاعتداء قيل نعم والوجه
 ذلك أن لم يكن للوليد بعين به غير ابن لأم والأفلا ولو قتل المرأة قتلها الحامل فالدية على القاتل ولو
 جهل المبشر وعلم الحاكم فمن الحاكم ولو سلطه الحاكم من غير علم أيضا فالدية على بيت المال والأبوة القصاص
 في غير الحامل ومن الجاني إلى الحرم فينتق عليه في اللطم والمشر بالخرج وتقتض منه ولو أوقع الجناية في الحرم
 اقتض منه إذا عفي مستحق العمد عن القصاص مطلقا سقط حقه بغير عفو ولو عفي من الدية لم تصح
 عفوه وكان لها القصاص لا ثم لا تثبت الأصل ولو عفي من أحدهما لا بعينه ففي صحته وسقوط القود
 نظر ولو عفي من سقط القود ولا دية ولو عفي عن الدية لم يسقط القصاص به ولما أرجع إلى الدية
 أن رضى الجاني ولو قال عفوت عند الأقرب رجوعه إلى القصاص ويحتمل الرجوع إلى بيته والسفيه والمفلن
 كالبالغ في استيفاء القصاص وعفوه وكما لصق في أسفا فالدية إذا أذن في القتل والقطع فلا دية
 فيه وإن كان مجرما إذا لا يباح القتل بالأذن ولا يسقط الكفارة ويصح العفو بعد القطع قبل السراية
 عن السراية فلو قطع يده فعفى المجني قبل الأندمال فإن اندمالت فلا قصاص ولا دية ولو قال عفوت عن
 الجناية سقط القصاص الدية ولو سرت فللولي القصاص في النفس بعدرة ما عفى عنه ولو عفى عن جاني
 والسراية فالوجه صحة العفو عن الجناية خاصة لأن العفو عن السراية أمر تام يجب ويحتمل الصحة
 قال في المختلف يصح العفو عن الجناية وإنما يحدث فلوسرت يصح العفو من الثلث لأنه وصية لأن العفو
 كان قبل الوجوب إلا أنه بعد سببه لو كان الجاني عبدا فمات المجني عليه أبى أنه لم يصح وإن كان
 الجاني يتعلو بقتله لأنه ملك السيد فلوا بآل السيد صح وفيه نظر من حيث أن الأبرار أسبقا لما
 الذمة ولو قال عفوت عن رأس هذه الجناية صح ولو كان القتل سببه العمد فابرا القاتل صح وكذا لو قال
 عفوت عن هذه الجناية أو عن رأسها ولو أبى العاقلة لم ير القاتل عفو الوارث صحيح فإن استغنى
 الطرف والنفس ففوه من أحدهما لا يسقط الآخر ولو عفي بعد مباشرة سبب الاستيفاء بطل كما إذا عفى
 عن الجناية بعد أن رمى قبل الإصابة في قصاص الطرف وفيه اثنا وعشرون بحثا
 بجبا القصاص في الطرف مع اتلافه عمد دون الخطأ المحض وسببه العمد ويحقق العمد فيه بما يحقق
 في النفس من الجناية عليه بما يتلف به غالب أو القصد إلى اتلافه بما يتلف به نادرا وليشترط فيه التما

في الاسلام الحرية او كون المقتصر منه احفظ وانقضاء الاية فلا يقتصر من الاب وان علا الابن وبقصر الرجل من المرأة ولا ردة وان
 ثلث ادية والمرأة من الرجل ولا ردة فيه ما قصر عن الثلث وفيما بلغه من ردة التفاتون وبقصر المذموم من مثله ومن الكافر
 مطلقة لا من المسلم والمحرر من العبد ولا يقتصر للعبد من الحر ليشترط في قصاص الطرف امور ثلثة التساوي في المحل
 والصفات والعقد فيقطع المني ثلثا لا باليسرى وبالعكس ولا التباية بالوطى ولا زائدة باصلية ولا بالعكس ولا زائدة بزيادة
 مع تغير المحل وان تساوى في الحكمة واما الصفات فلا يقطع الصحيحة بالثبوت وان رضى الجاني فم يقطع الشكائيل
 وبالصحة الا ان يحكم اهل المعرفة بعدم الجسم فثبتت ادية حذر من الشراية ولا يقيم الشكائيل ان رضى وكذا ذكر الا
 وهما الذي يقتضي به ولا يستعمل في حر ولا يقطع الصحيح بذكر العينين وبقصر ذكر الصحيح الكا بالغ بذكر الصبي حتى
 وذكر الشاب بالشيخ والاعف والمختور بهوار وبقصر العينين بذكر الصحيح وبقصر اذن الا يتم باذن التامع وبالعكس
 والاذن للشام بفاقد وبالعكس وانما المجزوم بالصحيح اذ المرسل يقطع منه شيء ولا اذن الصحيحة بالاذن المتقوية
 اذ المرئى شينا ولا يؤخذ الصحيحة بالحكمة الا ان يرد دية احرم ولا اقصر الى حد احرم بخذ دية البائة ولما العدة
 فلا يقطع الكفا الكمال بالكنة ناقصا ببيع ولو قطع يدا كاملة وبية ناقصة اصبعان على فم قطع الناقصة
 وترق والشيخ في اخذ دية الا سبع فاجبه في المختلف وضع منه في المبسوط الا ان يكون قد اخذ دية يخله المطالبة
 صح ولا قرب عدى ما ذكره في المختلف ولو كانت يد الجاني كاملة فلكم على قطع الاصابع الا ببيع والمطالبة بالحكمة
 في الكف اذا قطع بين غيره ولا غيره له قطعت ليراه ولو لم يكن له ليراه قطعت جله عملا بالرواية ولو
 قطع ايدى جامة قطعت يده ورجلاه الاول فالاقرب ومع قطع الاعضاء الاربعة يؤخذ ادية المختلف ^{تقسم} وحلها
 الى يمين ويسار كالاذنين والمخريين والاشين لا يؤخذ احدهما بالآخرى وان عملا بالرواية في اليدين فلا يخطأ
 الى غيرهما وكذا انقسم الى اعلى واسفل كالجنيين والشفين ولا يؤخذ اعلى بالاسفل ولا بالعكس كذا لا يؤخذ
 انملة على باه بسفلى ولا بالعكس ولا يؤخذ الترتب بالترتيب الا ان يتفقا في الموضع والاسم ولا يؤخذ اصلية بزيادة
 ولا بالعكس وان اشتد الموضع ويؤخذ الزايد بمثلها مع الاتفاق في المحل يعتبر التساوي في المسلية في الجاه
 طولا وعرضا لا يعتبر ولا يعتبر في رعي الاسم لتفاوت الاعضاء بالشمس والحر والوكان راعى لتماثل
 استوعبان له ولم يحمل بالتفاوت بالجملة بل اقصر على احتمال العضو واخذ للزائد بنسبة الاختلاف الى اصل
 يخرج من ادية فيؤخذ بقدر ما يحتمل الا من الشجة وينسب البائة الى الجميع فان كان بقدر الثلث فله ارش
 المونحة وعلى هذا الحساب ولو كان الجاني عليه صغير العضو ما استوعبه الجناية لم يستوعب في المقتصر بل ^{فمن}
 على قدر الجناية مساحته ولو زاد ما لمقتصر على ما استحقه قصاصا فعليه ارش كامل لتلك الزيادة لا يرد
 البائة في الحكم كافر لعلم وعيتم ان عليه قسطا لان جميع موصفة واحدة ليشترط في القصاص في الشجاج في الاعضاء
 انشغال التفرير فلا قصاص فيه التفرير بالنقض كما لما موصف الجامة ويشترط ايضا مكانا لا سبقا من غير حيف
 ولا زيادة فلا قصاص في الياتمية والمقولة ولا في كسر شئ من العظام اما اللعبر في النفس واعدم ضبط القسم
 بحيث لا يزيد ولا ينقص وينت في الشجاج في الموضع اجزاء وكذا في كل جرح ينتهي الى عظم فيما سوى الرأس والوجه
 كالساعد والعضو الساق والفخذ وينت ايضا في الخارصة والباطنة والتحاق وفي كل جرح لا تغري فيه يمكن
 استيفاء الحق فيه من غير زيادة ولا نقصان ولا يقض في الشجاج بالسيف ولا باله يومن معها استيفاء ما
 على الحق ولا باله سموة بل يقض بالسكين الحادة او المرسي واما يقض لعارف بالقصاص ولا يمكن الجاهل به حواء

منها وتكلف النظر إليها فان الضم يدوب ويغنى العين قامة ويؤخذ الجفن بالجفن مع التساوي في المحل الذي يؤخذ
 جفن البصير بجفن مثله ولا بصير وجفن البصر بجفن البصير لتساويها في المساحة والنقص في العين ثبت
 القصاص في الحاجبين وشعر الرأس واللحية فان ثبت فلا قصاص بل ثبت فيه الاثر دون القصاص
 ثبت القصاص في الذكر اجاماً وثبت ذكر الصغير والكبير والشيخ والشاب والذكر العظيم والصغير
 والصحيح والمريض والمحبوب وبالأغلف والحصى والسليم ولا يقدّر القصاص بالعين بل يجب فيه ثلثا لينة ويؤخذ
 ذكر العين بمثله وذلك بالاجزاء دون المساحة فيؤخذ النصف بالنصف والرابع بالربع ولا اعتبار بتساويها في
 المساحة وثبت في الضميين القصاص وفي احداهما مع التساوي في المحل الا ان يحكم اهل المعرفة بذهاب منفعة
 الاخرى فيسقط القصاص في ثبوت لينة وثبت في السفيرين القصاص كما ثبت في الشفتين ولو كان الجاني رجلاً
 فلها لينة ولو كان الجاني عليه خنثى فان ظهرت الذكورية فيه وجنى عليه جمل فقضوه في الذكر والانشين
 وكان له في السفيرين الحكومة والجنين عليه امرأة كان عليها في السفيرين الحكومة وفي المذاكير لينة ولو ظهر لينة
 امرأة وجنى عليه جمل وجب عليه في السفيرين لينة وفي المذاكير الحكومة ولو طلب القصاص قبل ظهور حاله
 لم يكن له ذلك وان طلبا لينة اعطى اقل اليتين وهو دية السفيرين فان ظهرت الذكورية بعد ذلك اهل لينة
 الذكر والانشين والحكومة في السفيرين ولو ظهر انه انثى اعطى الحكومة في الباقي ولو طلبت به عضو مع بقا القصاص
 في الباقي لم يكن له ذلك فان طلب الحكومة في احد العومنين مع بقا القصاص في الاخر جيب اليه واعطى
 اقل الحكومتين فان ظهر انه ذكر اقتص في المذاكير وان ظهر انه انثى اهل حكم المذاكير واقتص في السفيرين
 ولو لم ينكشف حاله ولا يبرهنه لم يثبت له قصاص على الرجل ولا على المرأة في شيء من الاعضاء ويعطى نصف
 دية الذكر والانشين ونصف دية السفيرين وحكومته في نصف ذلك كله وثبت القصاص في الاليتين
 وهما التاتيان بين الفخذين والظفر على الدين يثبت القصاص في الانفا جلعاً وليستوى الكبير مع الصغير
 والافقني مع الافطر والاشتم مع فاقد لان ذلك بعلة في الدائع والافقني صحيح وان كان ما بعده جنام
 احده به الانف وهو لان منه والعصبة ايضا ولو قطع الانف كله مع العصبة وجب القصاص في
 الجميع وقال في المبسوط الذي يؤخذ قردا ويجب فيه كمال الدية هو المارن وهو لان منه وترت عصبته الجناشيم
 التي هي اعظم فهر من عصبته الانف كليل من الساعد ولو قطعه مع عصبته الانف فهو كالوقطع
 اليد مع بعض الساعد فيختار المجني عليه بين العفو الى الدية في المارن والحكومة في العصبة كالوقطع يد
 من نصف الساعد و بين اخذ القصاص في المارن والحكومة في العصبة وعندى فيه نظر ولو قطع بعض
 الانف لبنا المقطوع الى اصله واخذ من الجاني بتلك النسبة بالاجزاء فان كان المقطوع احد نصف الانف
 الجاني وان كان ثلثا فالثلث ولا يعتبر المساجد لئلا يستوعب نفا الجاني لو كان صغيرا لانف وثبت
 الانف القصاص في اخر المنخرين بشرط التساوي في المحل ويؤخذ الصحيح بمثلها والمكسورة بالصحة
 والا قربان له ارض الباق فان قلع سن مشعر وهو الغلام الذي قد سقطت سن اللبن و ثبت مكانها
 يقال لمن سقطت ر واضعه وهي سن اللبن تغرفه مشعور فان ثبت قيل تغرفا تغرفان فان قال
 اهل الخبرة ان هذه لا تغرد بهذا فلم يجزى عليه لقصاص وان حكما بالياس من عودها بعد مدة فان
 المدة ولم يثبت القصاص ايضا وان عادت في تلك المدة هذه العائدة هيته من الله تعالى يجد فيخند

ان كان المجتني عليه قد اقتصر واخذ الدية سنة حقها والا كان له القصاص والدية ويحتمل ان يقال ان هذا العائد به
 الأول فان كان المجتني عليه اخذ الدية سجد منه الدية الا الارش ايضا لا تعلمنا انه اخذ ما لا يستحق ولا يقص
 لعدم القصد الى العمد وان لم يكن اقصى ولا اخذ الدية ثبت له الارش وقيل الارش له وليس بعقد فاما ان كان
 القبي غير متفرغ فلا قصاص في الحال لادية لا مكان العمد وينظر سنة فان عادت في حق الحكومة والا كان فيما
 الاقتصار ولو عادت ناقصة او متغيرة فضله ارش الساقطة وارش نقصان العائدة وقيل في سن القبي
 مطلقا بعد ولومات القبي قبل ان يارس من عودها فلوارث الارش ولو اقتص المبالغ بالسن ثم عادت سن الجاني
 فان قلنا انه هبة فلا شيء عليه وان قلنا انها الأولى قال الشيخ الذي يقتضيه مذهبا ان المجتني عليه قتلوا
 ابدا ولو عادت سن المجتني عليه بعد الاستيفاء للقصاص فعاد الجاني قتلوا فان قلنا هي مته وجب على الجاني
 الدية لفوات محل القصاص منه وان قلنا هي الأولى لم يرد احقا والقصاص لا ثبت للجاني الدية وثبت للمجتني عليه
 دية ايضا فيقتاتان ولو اخذ الجاني سنة المقلوبة فانتهى فثبت عليها اللحم لم يجب قتلها لانها ليست بحسبه
 بخلاف الاذن ولا بالعكس وان اتحد ولا يؤخذ سن بغير سن ولا بالعكس لانه عليه بسفلى ولا مت بصفا
 لعدم التساوي في الحل ولا اصلية بما يد مع تعار الحل واذا عادت سن من امر متغير فصرفه من الناقص بالحس
 ففي ثلثها ثلث الدية وفي ربعها ربع الدية وفي ربعها ربع الدية وفي ربعها ربع الدية وفي ربعها ربع الدية
 ويؤخذ ذلك بالنسبة بالاجزاء لا بالمشاحة فان كان الزايب نصف السن اخذ منه نصف سنة وعلى هذا الحس
 ولا يقص بالكسر لا يقصدع او ينكر من غير موضع القصاص لا يقص الا ان يحكم اهل الخبرة بالامر او بقدرها
 مت القصاص في الكبد وفي كل واحدة منهما اجزاء بشرط التساوي في الحل فلا يقطع بين بينا ولا بالعكس لا مع العلم
 على ما قلناه او لا فان قطع الاصابع من مفاصلها ثبت القصاص فيها اجمع وان قطعها من نصفها لكف فله قطع الاصابع
 وحكوة في نصفها لكف لانه ليس بمفضل محسوس فلا يؤمن الخيف من القصاص فيه فان قطع من الكوع فله قطع اليد
 من الكوع لانه مفضل محسوس وليس له قطع الاصابع والمطالبة بالحكوة في البات وله قطع الاصابع من غير شئ ولو قطع
 من نصف الذراع فله القصاص من ذلك الموضع لان العروق والاعصاب مختلفة الوضع فيه وله القطع من الكوع
 والمطالبة بالحكوة في نصف الذراع وهل له ان يقطع الاصابع خاصة ويطالب بحكوة في الكف الا قرب انه
 ليس له ذلك لا مكان اخذ قسما فليس له الارش وان قطع من المرفق فله القصاص وليس له القطع من الكوع
 والمطالبة بحكوة في الساعد ولو قطع من العضد فلا قصاص منه وله القصاص من المرفق وله حكوة الزايد
 وان قطع من المنكب فله الاقتصار ولو قطع عظم المنكب ويقال له بسطا لكف فان حكم اثنان من اهل
 امكن الاستيفاء من غير ان يصير قاعا سنة والاقالية وله الاستيفاء من المنكب والمطالبة بالارش وحكم
 الرجل والساق كاليد والذراع والفخذ والعضد والورك كعظم الكف والقدم كاليد ولو قطع الاقطع يدان فله
 القصاص ولو قطع يد من له يدان قطعت له يد واحدة ولا رغبلا في عين الاعور وكذا الاذن وان واخذ
 ولو قطع ذراعا واليد فله اصبعان كاملا فله المجتني عليه قطع الناقصة واخذ دية الاصبع الناقصة
 اختار في المختلف ومنعه في المبسوط الا ان يكون اخذ ديتيها ولو انعكس الحال قطع من الجاني الاصابع الاربعة
 واخذ حكمة الكف ويؤخذ الكاملة بالناقصة ولو قطع اصبع رجل فشرط الحكة ثم اندملت ثبت القصاص
 فيها الا قربانه ليس له القصاص في الاصبع واخذ دية البات لو قطع ذراعا واصبع الزايد كفان اذ سبعا

في الجانب القصاص اليد مع بقاها اقتض من هوان كانت في حشاها اصابع منفصلة ثبت القصاص في الحش والخذ
 الحكمة في الكف وان كانت متصلة ببعض الاصابع ثبت القصاص في اربع غير المتصلة واخذ دية النكاح
 والحكمة في الكف ولو كانت الزائدة للمجنني عليه فله القصاص اليد ودية الزائدة وهي ثلث دية الاصلية ولو كان
 في اصابع المجننيه اصبع مثلاً لم يحس اصل الحقيقة لها فيقتض في الاصابع ويؤخذ ثلث دية الاصبع عن الثلاثة
 والحكمة في الكف ولو كانت احداً من الحش من المجنني عليه نائدة وحسب الثاني اصلية ثبت القصاص في اربع وله
 ان سأل الزائدة والحكمة في الكف ولو كانت بالعكس ثبت القصاص لان الناقص يؤخذ بالكمال هذا اذا كان
 الحبل واحداً ولو كان في انا من الجاني امانة ذات طرفين لم يقع بالواحدة بل اخذ دية الاصلية والى العكس الحال
 اقتض منه واخذ منه دية الزائدة وهي ثلث دية الاصلية ولو تساوى اثبت القصاص ثبت القصاص
 في الاصابع مع التساوي في الحبل فالابهام من التيمم بثلثا والسبابة منها بثلثا ولا يقطع الاصلية
 بالزائدة ولا بالعكس مع تغاير الحبل وان اتخذ الحبل قطعت وكذا لا يقطع الزائدة بالزائدة ولا مع تساوي
 الحبلين وكل عضو يؤخذ فؤده مع وجوده فخذ الزائدة مع فقد فؤده فلو قطع اصبعين وله واحدة او قطع كفاً
 تاماً وليس للفاطع اصابع قطع الموجد له واخذ منه دية الفات و لو قطع من فاست واحداً لأمثلة
 العليا ومن اضر الوسطى فان سبق صاحب العليا اقتض به وكان للاخر الوسطى وان سبق صاحب الوسطى
 اضر وان اقتض صاحب العليا اقتض به وان صفي كان لصاحب الوسطى القصاص بعد دية دية العليا
 ولو سبق صاحب الوسطى فقطع استوفى حقه وزادة فعليه دية العليا ولصاحب العليا على الجاني دية
 العليا ولو كان القطع لصاحب الوسطى ولا اخذ حتى يستوفى صاحب العليا كالوسطى بل الجاني عليه
 العليا توصلاً الى استيفاء الحقيين ولو قطع اصبع رجل ويد اخر اقتض الاول ثم الثاني ورجع بديه اصبع ولو
 قطع اليد اقلاً اقتض صاحبها واخذ صاحب الاصبع الدية ولو قطع ذويد لما اطفان يده من لا اطار يده
 لم يكن له القصاص لان الكاملة لا تؤخذ بالناقصة ونبت له الدية ولو كانت المقطوعة ذات اطار
 الا انها حفر اخذ بها السليمة لانه مرض والمرض لا يمنع القصاص لو قيل ثبت القصاص الا في ابطاء الكاملة
 للناقصة اصبعاً بعد دية التفات وكان وجهاً كقلنا في الامثلة الوسطى لصاحبها اخذ مع العليا بعد دية
 العليا ولو كانت خامسة المجنني عليه نائدة وخامسة الجاني اصلية فقد قلنا انه لا يقتض من الخامسة
 بل يقتض من الاربع وياخذ حكمة في الكف ودية الزائدة وهي ثلث دية الاصلية ولو امكن قطع لثلاثة
 الاربع من الكف على محاذاتها اقتض منه وكان له ثلث دية الاصلية عن الزائدة وحكمة فيما تحت الكف
 خاصة يؤخذ الناقصة بالناقصة اذا تساوى على النقص لا مع الاختلاف فلو كان المقطوع من احد
 الابهام ومن الاخر السبابة فلا قصاص في المختلف وياخذ صاحب الدية والقصاص الثلث الباقية ويؤخذ الناقصة
 الكاملة مع رد دية الفات من الناقصة على الاقوى واذا قطع انغلق شخصين قدم الاول والى
 فان باد الثاني واستوفى سائر ولائى عليه والاولة دية امانة ولو قطع العليا ولا العليا له فقطع المجنني عليه الوسطى
 لم يقع قصاصاً ونبت لكل منهما الدية على الاخر والجاني القصاص من وسطى المجنني عليه ان لم يرض بالدية ما لا يجوز
 اخذ قصاصاً لا يحل لو تراخى عليه فلو تراخى على قطع احدى اليدين بمصاحبتها فقطعها المقص حتم سقط
 القود في الاول باسقاط صاحبها وفي الثانية باذن صاحبها في قطعها ودايتها متساوية ويحتمل وجوب القصاص

لا اقل لان حقه لم يسقط باخذ عوفه اذ لا يصح عوفها فيبقى حقه في القصاص والثالث الآلية ولا قصاص له ولو
 المقتصر للجاني اخرج يمينك لا قطعها فاخرج يمينك فقطعها من غير علم قال في المبسوط انما يقتضي المذهب سقوط
 القود وفيه نظر لان الواجب قطع اليمنى فيكون القصاص في اليمنى باقيا بعد الاندمال او قياسا من السراية بتوارد
 القطعين واما الجاني فان كان قد سمح الامر باخراج اليمنى فاخرج اليسرى مع علمه بعدم الاجزاء وقصد الى اجزاء
 فلا دية ولو قطعها المقتصر مع العلم قال في المبسوط سقط القود الى الآلية لانه بذلها للقطع فكانت شبهة
 في سقط القود وتحتل بثوبه لعدم الجواز مع الاذن وكل موضع يلزم دية اليسرى يضمن سرايتها والا فلا
 ولو اختلفا بذلها مع العلم لا بد لا فانكر الباذل فالقول قول الباذل لانه اعرف بنيتة ولو كان المقتصر بخونها فبذلك
 الجاني غير العضوف قطعه ذهب هذا لاشفاق ولاية الاستيفاء عن المجنون ويكون قصاص المجنون باقيا وثبت
 له الية لاشفاق المحلل لان البطل حق نفسه ولو ابد المجنون الى القصاص من غير بذل فموقع الاستيفاء
 موقعه وقيل لاشفاق الاصلية عن المجنون فيكون قصاص المجنون باقيا وقد مات محله فله الية وعلى قوله
 الية فيما استوفاه وهو جسد لو قطع اصبعها فاصابا اليد اكله من الجرح وسقطت من المفصل ثبت القصاص
 في الكف فان ابد صاحبها فقطعها من الكوع لئلا يسري اليه ثم انزل فعلى الجاني القصاص في الاصبع والحكومة
 مما اكل من الكف ولا شيء عليه فيما قطعه المجني عليه ولو لم يندمل ومات من ذلك فالجاني يبرئ نفسه
 يجب عليه القصاص في النفس بعد رد نصف الية عليه ولو قطع المجني عليه مع اكله خاصة بان قطع
 اللحم الميت لا غير ثم سرقت الجناية فالقصاص على الجاني لانه سرقة جرحه وان اخذ من النعم الى فوات فالجاني يبرئ
 يثبت القصاص في اللسان اجتماع شرط التساوي في الصحيح فلا يقطع للصحيح بالآخرى ويؤخذ الاخرى
 بالصحيح ويؤخذ بعضهما هو الصحيح ببعض ويصير التقدير الآخرى الا بالمساحة ويؤخذ بالنسبة ويؤخذ
 المستفاد بالشفقة مع التساوي في المحل لو قطع يدي رجل ورجليه خطأ فان سرت الى نفسه فدية كاملة
 لا ازيد وان اندملت ثبت دتيان ولو مات واختلف الولي والجاني فادعى الولي موته بعد الاندمال وادعى
 الجاني موته بالسراية فان كان الزمان قصيرا لا يحتمل الاندمال فيه فالقول قول الجاني وان امكن الاندمال
 فالقول قول الولي للتساوي الاحتمالين والاصل وجوب الدتين فان اختلفا في المدة فالقول قول الجاني ولو
 قطع يدا واحدة فمات المقتول فادعى الولي موته بالسراية وادعى الجاني الاندمال فان مضت مدة يمكن
 الاندمال فالقول قول الجاني والا فالقول قول الجاني الولي ولو اختلفا في الدية فالقول قول الولي على اشكال
 ولو ادعى الجاني انه شرب ثما فمات فادعى الولي موته بالسراية لتساوي الاحتمالين فريخ قول الجاني
 لان الاصل عدم الضمان وكذا لو قتل الملقون في الكسار بنصفين وادعى الولي حيوته والجاني موته
 فالاصل عدم القصاص من جانبيه واستمرار الحيوة من جانب الملقون فريخ قول الجاني وفيه نظر ولو ادعى
 نقصان يدي المجني عليه باصبع احتمال تقديم قول له علة باصالة عدم القصاص قول المجني عليه اذ الاصل السلامة
 اصلا اما لو ادعى زوالها طاريا فالاقرب بان القول قول المجني عليه لو كان على يد الجاني ست اصابع متساوية
 ليس فيها زائدة فالمجني عليه اخر خمس اصابع ويطلب سدس دية اليد وخط شئ بالاحتمال لان كل سدس
 كان في صورة خمس وان فيها زائدة بالقطرة والتلويح على اهل الصنعة فلا قصاص لئلا يؤخذ الزائدة باصلية
 فان ابد واخذ خمسا فموتها محقه ولا ارش له بعد وان احتمل ان يكون الزائدة هي المستوفاة ولو كان في الاصبع

من غير فصل بين من غلبها فاضا انشا
 او من بالتدريج في تحقيق الموت واما الطبيب
 فهو يحصل التلف مع

ان يجر انا مل فقطع صاحبها امانة من معتد للخذلته واحدة وطول با بين اربع والثلاث وان قطع بين
 قطعنا وطلبناه با بين النصف والتلثين وان قطع ثلثة قطعنا ثلثة وطول با بين الثلث والجزء وثلثة اربع
 في الخطا ونسبه العمد وتثبت بها الدية لا تقصص والنظر فيه يتعلق بقصود في الموت
 وفيه ثمانية عشر مجزا الضمان يجب بالانلاف اما مباشرة او قسبيا وضابطا لمباشرة الانلاف عنده
 لا به كحضر البئر وضبط السكين والقار الحجر وسيا في تفصيل ذلك انشا والله تعالى الطبيب يفرض ما
 بعلاجه او كان قاصدا او عالج طفلا او مجنونا بغير اذن الولي او بالعاقلة لا لم ياذن ولو كان الطبيب عارفا
 وعالجا بالعارف سيد بالاذن والى التلف قيل لا ضمان لحصول التلف بفعله وهو الاول ورحم يفرض في ماله
 ولو اذن المريض قبل العلاج قيل يصح رواية السكوني عن الصادق عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام
 من طببتا وتبسطر فلما اخذ البراءة من وليه والافهوضا من ولائه مما تمس الحاجة اليه فلو لا تسوية
 لحصل الضرب وقيل لا يصح لانه ابرار ما لم يثبت وروى السكوني عن الصادق ان عليا عليه السلام
 ضمن ختانا قطع حشفة غلام هذه الرواية مناسبة في ماله وقيل الضمان على العاقلة لا الضرب لافرق بين
 ان باخذ البراءة من وليه او لا لانه قطع غير المأمور التام اذا انقلب على غيره فالتلفه قيل من
 في ماله وقيل الضمان على العاقلة وهو اقرب واضطر با بناد ليس هنا ولو انقلبت الطير على التذابة ^{الطفل}
 فقلته فان كانت طلبت بالمطارة الفخر لها الدية في مالها وان كانت طلبت ذلك للحاجة والضرب في الدية
 على العاقلة وعند في هذا الفصل نظرا لان فعل التام ان كان خطأ فالدية على العاقلة على التقديرين
 وان كان شبيه العمد فالدية في ماله على التقديرين والتفصيل لا وجه له اذا عنف من وجهه جماعة في قول
 او ضام فانت فالدية وكذا المرأة لو فعلت بالزوج ذلك ضمننت وقال الشيخ رحمه الله ان كان مؤمنا لم يكن
 عليها شيء وفي الرواية ضعف انا حصل على رأسه مناعا فكم اصابا فسا فاجنبي عليه في نفسا طرف
 او خرج ضمن المئاع وما جاءه في ماله لو صاح بصبي ومجنونا وبالغ كامل من ضيا واعتقل ترشيد النابغ
 او فاجاهه لا يصحته ضمن ولو صاح بالبالغ العاقل من غير اشتغال ولا مفاجاة فمات ولا ضمان الا ان
 ينسب الموت الى الضيعة فيضمن وكذا الرذ هب عقل البالغ العاقل او الصبي البصيرة قال الشيخ رحمه الله
 يضمن ذلك العاقلة وفيه نظرم حيث ان الصالح قصدا لا فاقة فهو عمد لا خطأ وكذا لو شتم سيفا
 في وجه انسان اولاده من شاهر فمات خوفا او ذهب عقله اما لو طبا انسانا بشيف مشهورا فقتله
 فالق نفسه في براء او اوارا او الى مبيعة فاقترحه لاسدا وانحسفا السطح الذي القى نفسه عليه
 فمات قال الشيخ رحمه الله لا ضمان لانه الجاه الى الهرب لا الى الوقوع فهو لمباشرة لا هلالا لنفسه فيقول
 اثره على المسبب وكذا لو صادفه في مزرعة سبع فاكله ولو قيل بالضمان كان وجها ولو كان المطلوب باعنى الضمان
 دية لا تسبب بلح وكذا يضمن لو كان مبصرا فرقع في ثوب غطاة او اضطره الى مضيق فاقترحه لاسدا لانه
 نفس في المضيق خالبا اذا صدم انسانا فمات المصدم فدية على الصادم سواء قصد الاضرار
 او لا هذا اذا كان المصدم في ملكه او موضع مباح فيه كما اذا حبس الطريق الضيق او عبر به انسان
 ولو قصد المصدم ذهب دمه هدر على كل تقدير وفيه دية المصدم اذا اصطدم خراة فمات
 فكل واحد من كل في قتل نفسه وقتلها جبه ففي تركه كل واحد منها كذا لان وعلى عاقلة كل واحد منهما

نصف دية صاحبها كان خطا محضاً والأوجب نصف الدية في التركة لا كحال الدية وليسقط النصف الآخر
 المصاد عنه ولو كانا كلبين وتلفا الدائبان معهما زاد في شركة كل واحد منهما ضمان نصف دابة الآخر ويقع ^{نصف}
 في الدابة والقسمة ولو كان احداً فارساً والآخر رجلاً ضمن الرجل نصف دية الفارس ونصف قيمة الفرس
 وضمن الفارس نصف دية الرجل ولا فرق بين ان يكونا متصليين او متباعدين واحدهما مقبلاً والآخر مدبراً
 ولو كان احدهما لسرين يدي الآخر فادركها الثاني فصدته فمات الثاني في مال الأول ضمن لأنه المصادم والآخر
 مصدوم ولو اضطر لم العتبان واكر كوب منها فنصف دية كل منهما على عاقلة الآخر ولو ان كلباً ولها فكل ذلك
 ولو ان كلباً اجبتى فضمن كل واحد منهما عليه تمام الدية لكل واحد منهما ولو كانا معبدين سقطت جنايتهما الا ان يضرب
 كل واحد منهما هدراً وعلى صاحبه فان بموت ولا يضمنه الولي وان مات احدهما تعلقت قيمته برقة
 الحي كان هلك قبل استيفاء القيمة سقطت لفرا تامل ولو كان احدهما قرأ والآخر عبداً فمات العبد فنصف
 دية الحر برقة العبد انتقلت الى قيمته وتعلقت نصف قيمة العبد بركة الحر فيقاسان ولو مات العبد
 وقد تعلقت قيمته بالحر وان مات الحر تعلقت برقة العبد دية فان قتلما جنى فعليه قيمته ومحو لما كان
 متعلقاً برقبته الى قيمته ولو مات احداً الحرين بالثبوت مضمناً الباء نصف دية التالف وفي رواية من انظم
 عليه حكم نصير الباء دية الميت وهي تبادر ولو تصادم عاملاً في تركة كل واحد نصف دية الآخر ونصف
 حليماً ونصف عمل نفسه ولو غلبت الدائبان التراكيب احتمل هذا للجناية احالة على الدواب واعتبار
 احالته على التركيب لو اضطربت سفينتان فان كان بتضرير الضمين فان كانا قادرين على القبض
 والآن عن الآخر بما والعدول لهما فلم يفعل او لم يحل الا مما من الرحا والحيال فان كانا مالكيين ضمن كل
 واحد صاحبه نصف ما تلف وكذا الحال ان لو اضطربا فالتف او تلف احدهما ولو كانا نصيرين مالكيين ضمن كل
 واحد نصفاً لسفيتين وما فيها في مالهما سوار كان التالف مالاً او نفساً او لم يضرطاً بان غلبتها التراجع
 فلا ضمان ويقتل قولاً الملاح في عدم التفريط مع اليقين ولو فرط احد طخامة ضمن ما تلف بفعله في سفينة
 وسفينة الآخر وكذا البحث في المصادمين ولو كانت احدى السفينتين واقفة والآخرى سائرة فقتل
 السائرة على الواقف بتفريط القيمة لم يكن حليماً صاحباً لواقفة ضمان ما تلف في السائرة والواقفة وانما
 فلا ضمان لو جرى سفينة فغرقت بما فيها وكان مما تفرقتا غالباً وتفرقت من فيما للرحم في النجعة او لم
 معرفتهم بالسباحة فعليه القصاص وضمان السفينة والاموال وان كان خطا فعليه ضمان الاموال
 والسفينة والعبيد في ماله واما الاضرار فعلى عاقلة وان عمداً الخطا بان اراد اصلاح موضع فقلع ^{بغير}
 او اراد اصلاح مسبار فثقب موضعاً او كانت السفينة سائرة فمروها من ماله ما يتلف من نفسه
 ولو خيف على السفينة الغرق فالقبي بعض الركبان متاعه ليخفف وليسلم من الغرق لم يضمنه احد
 ولو القى سماع غيره بغير اذن ضمنه وحد وان قال لغيري التمساعك فقبل منه لم يضمنه لأنه لم يلزم
 ضمانه ولو قال لغيري وانا ضامن له او على قيمته لزم ضمانه ولو قال لغيري وعلى الركبان السفينة
 ضمانه فالقاء فان قصداً على ضمان الجميع وكذا على الركبان ضمن الجميع وان قصداً لشيء لزمه
 ما يخصه ولا يلزم غيره من الركبان شيء وان قال لغيري ان اضمنه لك انا وركبان السفينة
 فقد اذنوا لي بذلك فالقاء ثم انكر والاذن ضمن الجميع ولو قال لغيري ويطعمه لي فقال نعم ^{فان}

فمنه وان قال الخالف على نفسه او غير الوقتل وعلى ضمانه لانه وان كان ملحقا بالمتاع ايضا محتاجا ويقتل
سقط قدر حصته المالك فلوكا ثوا عشر سقطا العشر وفيه ضعف ولو كان المحتاج هو المالك فقط فالتقيد بان
على الاول جاز له الاخر دون الثاني ولو لم يكن خوف فقال الوقتل وعلى ضمانه فالأقرب عدم الضمان وكذا
من قتل ثوبك وعلى ضمانه او اخرج نفسك لانه ضمان ما لم يجب من غير ضرورة اذا من بين الرماة فاصابه
سهم فالدية على عاقلة الرامي ولو ثبتا نه قال ابرار فالا ضمان مع السامع لما روي ان جنياد وعصير باسمة
فرغ الى ابي المؤمنين عليه السلام فقام اليه انه قال ابرار فادرا عنه القصاص وقال قد عذر من حذر ولو قدم
انسان الى هدف يرميه الناس فاصابه سهم من غير عمد فالضمان على من قدمه لا على الرامي لان الرامي كالخائف
والمقرب كالدافع ولو عمد الرامي فالضمان عليه وان لم يقدم احدا فالضمان على الرامي ان كان عمدا ولا على غيره
اذا وقع من علو على غير عمد فقتله فهو عمدان كان من ثما يصلح ليا وان كان تمل لا يصلح فهو شبه العمد
وان كان مضطرا الى الوقوع او قصدا لوقوع غيره فلا فهو خطأ والدية على العاقلة ولو اوقعه الهوان او زلق
فلا ضمان ويؤخذ الدية من بيت المال والواقع هدر على التقديرات ولو دفعه دافع فدية المدفع على الدافع
وكذا دية الاسفل على ما في النهاية ديتا لا سفل على الدافع ويرجع بيا على الدافع رواية عبد الله بن سنان عن ابي
عليه السلام ان رجلا انزل دابة فماتت فماتت قال الشيخ رحمه الله فماتت الدابة فماتت الدابة فماتت الدابة
الرفع لم يكن عليه ضمان اذا اقتصر على ما يحصل به الدفع عن نفسه حلفا المنكر ومن الخابج ولو امر زانيا بالامساك
بالصغرى الى نخلة او الزمل فماتت فان اكرهه من الدية وان كان لصلى المسكين فالدية في بيت المال ولو لم يكن له
فلا دية اصلا ولو اذبح زوجته بالمشروع فماتت قال الشيخ رحمه الله فماتت الدابة فماتت الدابة فماتت الدابة
جملة التفريرات قالنا بفتح فلا ضمان بسببه ولو اذبح الصبي ابوا او جده لاسيه فمات فعليه الدية في ماله ولو اذبح
السلعة الطبيب تقطعا فمات فلا دية له على القاطع ولو كان مولى عليه فالدية على القاطع ان كان اباء او جدا
للأب وان كان اجنيا فالأقرب لدية في ماله لا القود لانه لم يقصد القتل من دعي غيره ليلافا خرج به من
منزله فهو ضمان حتى يرجع اليه بذلك حكم الباقر عليه السلام في زمن المنصور ونقله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وآله فان فقد من الدية ولو وجد مقتولا فادعي قتله على غيره وقام بثبته به والزم القاتل ان
فقد البينة فالوجه سقوط القود بجا لدية في ماله وان وجد ميتا ففي لزوم الدية نظرا لأقرب عدومه
وقال ابن ديسان لم يكن بينهم عداوة فلا دية وان كان بينهم عداوة كان للأولياء القسامة على اى
انواع القتل ارادوا فان حلفوا على العمد كان لهم القود لانه عداوة والاصح لو ادفع الى الظئر ثم
اعادته اليه فانكر امله فالقتل قول الظئر اخرى ودفعته اليه من غير اذن امله ففجمل خبره
الدية روى عبد الله بن طلحة عن الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل سارق دخل على امرأة ليسف
ساعيا فلما جمع الثياب ما بعته نفسه فكابرها على نفسها فواقعا ففتح ابنتها فقام فقتله بفاس كان معه
فلما فرغ حمل الثياب وذهب ليخرج حملت عليه بالفا من فقتلته فجاء امله يطلبون به من القود
فقال ابو عبد الله عليه السلام اقص على هذا كما وصفت لك فقال فيمن مواليه الذين يطلبون ابدمه
دية الفلام وفيمن السارق فيما تركه اربعة آلاف درهم لما بيدها على فرجها انه زان وهو في ماله غرامة
وليس عليهما في قتلها آية شئ وعبد الله طليحة فطليح في السكك ضعيف ويحل هذا الرواية على ان المهر اربعة

وهو دليل على انه لا يتقدر بحسين ديناراً في مثل هذا بل بمهرامنا لها بما بلغ واجاباً لدية لفوات محل القصاص
لانها قتله دفعاً عن المال لا قصاصاً ومنع ابنه من هذه الرقابة ولم يوجباً لدية لفوات محل القصاص
واجب من المثل في تركته روى عبد الله بن طلحة عن ابي عبد الله الصادق عليه السلام قال قلت رجل زرع
امراً فلما كان ليلة النساء عهد المركة الى رجل يدعى لثاماً فدخلته المججلة فلما دخل الرجل بيض امله ثار
الصديق وقتل في البيت فقتل الزرع والصديق وقامت المرأة فضربت الزرع وضربت به فقتلته بالصديق
قال نعم من المرأة دية الصديق ويصل بالزرع وفي قصص دية الصديق نظر منعه ابنه دريس لان دية
هدهد وميقلان يكون قد اخرجته من منزله لئلا فكانت ضامته بدية على ما تقدم
في الاسباب وفيه عشرون بحثاً السبب الاول لما حصل التلف لكن التلف مستند الى غير محقر البئر
ونصب السكين والجار الحرفان التلف لم يحصل من هذه بل من عتار الصادق عن المتحرك لكن حصل معاً
وثبت معه الضمان في ماله ولا يقتل العاقلة ما ينك بالكلب فيضمن واضع الحجر في ملك غيره او في الطريق
المسلك في ماله وكذا لو نصب سكيناً في ثا العاثر بها اما لو وضع الحجر او نصب السكين في ملك نفسه
او في مكان مباح فانه لا يضمن وحفر البئر كوضع الحجر فيضمن ان كان في ملك غيره فوضي الما لا يسقط الضمان
عن الحافر ولو حفر في الطريق المسلك لمصلحة المسلمين قال لا قرب سقوط الضمان لانه فعل سايغ ولو القى
قامته المنزل المزقة وشبهه والرش الدربا لما وفلان به انسان او دابة ضمن والا قرباً خصاص
الضمان في الدية مطلقاً وفي الادنى لم يشاهد القامة والرش حكم البناء في الطريق حكم الحفر في
بني لنفسه في طريق او ملك غيره ضمن وكذا في الطريق الواسع وان كان مسجداً اما لو كان البناء فيما ناهى عنه
الواجب من الطريق وهو سبع اذرع فلا ضمان به وكذا لو بني المسجد للمسلمين في طريق واسع في موضع لا يضر
كالزراعة فلا ضمان وكذا لا ضمان فيما فيه مصلحة المسلمين كقطع حجر يضرب بالمار ووضعي الحصى حفر
بملاها وليسهل السلوك بها وتضييق ساقها فيما وضعت حجر في طريق فيمالي طاراً لئلا يضره وبناء القنطرة
اذن الامام في ذلك او لا اذ لو منع الامام منه فان فعله ضامن ولو سقف مسجداً او فرش فيه بابه
او بني حائطاً او علو فيه قنطرة او جعل فيه رافعة به شئ فلا ضمان وان لم ياذن فيه الجيران ولو
العباد بئر في ملك انسان بغير اذنه او في طريق شجر به المارة فقتل به شئ فلا ضمان يتعلق برقبته ببيع
فيه ولا يلزم سيده شئ وكذا لو عتق ثم تلف بعد العتق فلا ضمان عليه لا على سيده اذا حضر بئر في
ملك مشترك بينه وبين غيره بغير اذن ضمن ما تلف به جميعه لا شئ متعدي بالحفر ويحتمل ان يجاب بضيق
ليس يملكه لانه الذي يعدي فيه ولو حفر بئر في ملك انسان او وضع فيه ما يتعلق به الضمان فابراه المالك
من ضمان ما يتلف به ففي الصفة اشكال ينشأ من ان المالك لو اذن فيه ابتداء لم يضمن ومن حصول الضمان
لتعدي به بالحفر والابرا لا تضر بيله لان الماضي لا يمكن تعدي عنه عن الصفة التي وقع عليها ولان الضمان
ليس حقاً للمالك فلا يقطع الابرا منه ولا تضر ابراً ما لم يجب فلم يصحح كالأبرار من الشفعة قبل البيع ولو ابر
اجير في حفرة ملك غيره بغير اذنه وعلم الاجير ذلك فلا ضمان عليه وحده وان لم يعلم بالضمان على المستاجر
ولو استأجر اجير في حفرة ملكه بئر او بني له بئر فقتل الاجير بذلك لم يضمنه المستاجر لانه لا يملك
عليه والكا البئر حبار والجار حبار نعم لو كان الاجر عبداً استأجره بغير اذن سيده او مبدئياً بغير

اذن وليته فانه نعم من اغتير باستماله ونسيبه الى الملا فحق غيره ولو حفر بئرا في ملك نفسه فوقع فيها انسان و
دابة فهلك به فان كان الداخل بغير اذن المالك فلا ضمان على المالك لعدم العدوان منه وان دخل باذنه
والبئس منه مكشوفة والداخل بصير سبب فلا ضمان ايضا وان غفل عن نفسه وان كان الداخل اعمى وكانت
في موضع مظلمة فلم يعلم الداخل حتى دفع من المالك ولو اختلفا فادعى الى المالك الاذن والمالك عدمه
فالقول قول المالك ولو ادعى المالك انها كانت مكشوفة والاخرانها كانت مظلمة فالقول قول المالك الا
الظاهر معه فان الظاهر انهما كانا مكشوفة لم يسقط ويحمل تقديم قول المالك لاصالة البراءة وعدم التغطية
اذا بنى في ملكه حائطا او في موضع مباح لم يضمن ما يتلف بوقوعه وكذا لو وقع الى الطريق فمات انسانا
بعبارة ولو بناء ما نالا الى غير ملكه او الى الطريق او بناء في غير ملكه ضمن ما يتلف به ولو بناء في ملكه مستويا فال
الطريقا والى ملكه وجب ان الله فان اهل مع المكنة ضمن ولو وقع قبل التمكن مع من الا زالة لم يضمن ما يتلف
لعدم العدوان ولو بناء في ملكه مستويا او ما نالا الى ملكه فسقط من غير استئذان ولا ميل فلا ضمان وان ما قبل
وقوعه الى ملكه ولم يتجاوز فلا ضمان عليه ولو كان الحائط لقبي كان الضمان على الكولي مع علمه بالميل الى الطريق
او الى ملك الغير ويمكنه من الانالة واعدمها واذا مال الحائط الى ملك الغير فابراه المالك سقط الضمان منه
وكذا لو ابراه مساكن الدار التي مال اليها ولو مال الى ملك مشترك او دبر مشترك غير نافذ لم يرضي للضمان
عنه بآراء واحد منهم واذا باع الملك والحائط على المشتري ان اهل مع المكنة وان ذهب ولم يقضه لم يزل
الضمان منه ولو لم يمل الحائط لكن لسرقان لم ينظر سرقته لكون المشفوق بالطول لم يجب نقضه وكان
حكمة حكم الصحيح وان خيف سرقته بان يكون المشفوق بالعرض وجب الضمان كالمالك يجوز مضيا لمبارين
الى الطريق وهل يضمن لو وقعت فالتفت قال المفيد رحمه الله لا ضمان وقال الشيخ رحمه نعم يضمن لان نصيبا
مشروطا بالسلامة وفي رواية ابي الصباح الكاظمي الصبيح عن الصادق عليه السلام قال من اضر ثشي
من طرق المسلمين فهو له ضامن وروى التكريفي عن الصادق عليه السلام من اخرج من بابا او كنيفا او
وتدا او اورد ابة او حفر بئرا في طريق المسلمين فاصاب شيئا فغضب في قوله ضامن ويحمل التفصيل فان سقط
الميزاب فعليه نصف الضمان لانه تلف بما وضعه على ملكه وملك غيره وان انقصت فليسقط معه ما خرج
من الحائط ضمن الجميع بخلاف اخراج الروائس والاختجة في الطريق المسلوكه اذا لم يضربا لبارة فليسقطت
خسبة من الروائس فالتفت انسانا او دابة او مالا قال الشيخ رحمه نعم يضمن لانه هلاك من مباح
ومحرم فعلى هذا لو وقعت خسبة لسب رابكة على حائطه وجب ضمان ما اتلف ولو انقص الموصوع فغضب
فيسقط الخارج عن الحائط خاصة والنجس عن الساباط ولو اخرج الخناجر او الروائس او الساباط في درب
غير نافذ بغير اذن اربابه ضمن كالتاوذ وهل يضمن ما يتعدى بالدخول في الدرب بغير اذن اربابه
فيه نظر وكذا من حفر بئرا في ملك غيره فقتل فيها متعمدا لدخوله اليه من غير اذن مالكه ولو اذن اربابه
الدرب لم يضمن لو مات فابته في طريق فمات انسان قال الشيخ رحمه نعم يضمن والا قرب عندي ذلك
ان وقف بها والا فلا ولو وضع جرة او حجرا او غيرها على حائطه او سطحه فرمته الى رجل على انسان
فقتله او تلف شيء به لم يضمن اذا لم يفرط في الوضع لانه لو سلم ولده الصغير الى معلم السباحة فغرق
ضمن المعلم في ماله لانه سلمه اليه ليحاط في الحفظ ولو لم يفرط المعلم ففي الضمان نظر وكذا لو كان

مين

ألوهية الجنان إنما لو كان بالفار شيئاً فإنه لا يضمنه إنما لم يفرط لأن الكبير في يد نفسه إذا اضرم ناراً في ملك
 غيره ضمن ما يتلف من الأموال ولا انفس مع تعذر الكفر في ماله وإن قصد لا فلا في النفس من تعذر
 ضمن المال في ماله وكان دية النفس على عاقلة لأنه مخطئ في ماله وإن لم يقصد إلا حراق بل اضرم
 ناراً في حريقه فتعدت النار باتصال الاحتياط إلى ملك غيره ضمن ما يتلف من الأموال في ماله ومن لا
 على عاقلة لأنه مخطئ وإن اضرم النار في مكان له انفس فيه بحق أو اجازة فإن تعدى في ذلك
 بأن نادى عن قدام الحاجة مع غلبة ظنه بالتعدى كانه أيا ما الأهوية وكان على الوجه المعتاد في حملها أربع
 أو سرتا إلى ملك غيره أو عصفت الأهوية بغيره فحملها فالتف فلا ضمان وكذا الجحش في الماء يجب حفظ الدابة
 الضائلة كالبعير المقتلم والكلب العقور والدابة المضاربة فلو أهمل المالك ضمن جنائمه ولو جهل حالها
 أو علم ولم يفرط فلا ضمان ولو جنى على الصائفة جازاً فإن كان للدفع فلا ضمان وإن كان بغيره ضمن ولو جنى
 الهرة المملوكة قال الشيخون بضمن المالك بالتفریط في حفظها مع الضم وتروفيه أشكال من حيث أن العادة
 لم يجز ببطها ويجوز قتلها حينئذ والآخر ما ذكر الشيخ ومن ربط من الحيوان ما للموذية ما لا يحل
 اقتناؤه كالسبع والحية ضمن ما يتلف بسببها وإن تدخل دار غيره فعقره كلبه فإن كان الدخول بأذن المالك
 الدار ضمن عقر الكلب والأفلا وحصل الكلب العقور أو السور الضار عند فساد من غير اقتنائه
 ولا اختيان فاسد لم يضمن ولو تلف الكلب بغير العقل العقر مثل أن ولغ في النار إنسان أو بالانفس
 بعينه لأنه لا يختص بالكلب ولو ألقى سورايا كل فرخ الناس ضمن ما يتلفه وإن لم يكن له عانة لم يضمن
 سواه في ذلك الليل والنهار ولو ألقى حماماً أو غيره من الطير فأسله فلفظ حياً لم يضمنه لأنه
 كالبهيمة والعادة إرساله لو هجمت دابة على امرئ تحت الدابة ضمن صاحبها بأن فرط في حفظها
 ولو جنى المالك دخول عليها كان هدر وهي فضية على عليه السلام في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله
 أن نمر قتل حماراً على عهد النبي صلى الله عليه وآله فرفع ذلك إليه فمات الناس من أصحابه فيهم أبو بكر
 وعمر فقال يا أبا بكر اقض بينهم فقال يا رسول الله بيمة قلبي بيمة ما عليهما شيء فقال يا عمر اقض بينهم فقال
 قول أبي بكر فقال يا عمر اقض بينهم فقال نعم يا رسول الله إن كان السور دخل على الحمار في مشرحة ضمن
 أصحاب السور وإن كان الحمار دخل على السور في مشرحة فلا ضمان عليهم قال فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله يده إلى السماء
 وقال الحمد لله الذي جعل من يقضي بفضله النبيين ركب الدابة يضمن ما يحميه بيديه أو رجليه أو لسانه
 عليه فيما يحميه بجليهما وكذا العايد ما لو وقف بها أو ضربها ضمن ما يحميه بيديه أو رجليهما ولو ضربها بغير يدها
 الضارب جنائمه أجمع والسابق كالواقف ولو ركبا إنسان فساوياً في الضمان فإن كان الأول صغيراً أو مريماً
 كان المتولى لأمها هو الثاني فالضمان عليه ولو كان الدابة معاً برأعيها ضمن ما يحميه بيديه أو رجليهما دون الدابة
 ولو ركب الراكب فإن كان سحر الراكب ضمن والأفلا ولو كان مع الدابة فأيده وسابق فساوياً في الضمان
 والجمل المنطور على الجمل الذي عليه ركب يضمن جنائمه لأنه في حكم القايده بخلاف الجمل الثالث لأنه لا يمكن
 من حفظ من الجنابة ولو كان مع الدابة أو لدها أو غيره لم يضمن جنائمه لأنه لا يمكن حفظه وحكم الدابة
 فيما قلناه حكم ما يركب من البغال والجمل والحمار وغيرها لو أركب مملوكه دابة ضمن جنائمه
 وبعض الأصحاب يشترط سقوط سفر المملوك وهو جتيد ولو كان بالثقة فعلق الجنابة برقبته إن كانت على انفس

أدنى ولو كانت على مال لم يفهم الأولى ولا يتسنى العبد بل يتعز به بعد التفتي اذ اجبت الماشية على الزرع
ليلا يفهم صاحبها لان عليه حفظ الماشية بالليل وان جنت نهائاً لم يفهم لان على صاحبها زرع حفظه بانها
وعليه دلت رواية السكوني وهو ضعيف والوجه اشتراط التقريب في الضمان فان تحقق من صاحب الماشية فمن
سواء كان ليلاً او نهاراً وكذا لو كان يداً مالاً او غير ذلك فان تلفت من ذوالكيد ولو فهم مالاً فخرجوا غير
ضمن المخرج ولو تلفت البيه غير الزرع لم يفهم مالكاً ما اتلفت الا ان يكون يده عليه سواء كان ليلاً او نهاراً
روى عن ابي القاسم بن علي السلام انه قضى في بيع بين ربيعة نفر عقلاً أحدهم فرقع في بئر فانكسر ان لشركائه
حصة لانه حفظ وضيقوا اذا اقلعت دابة من صاحبها فاحتاسا فافتلتته او كسرت شيئاً من اعضائه
او اتلفت شيئاً من ماله لم يكن على صاحبها ضمان وهي قضية على عليه السلام في رضى رسول الله صلى الله عليه
والآله قال الباقر عليه السلام بعث رسول الله صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام الى اليمن ولبس فرس رجل
من اهل اليمن وهو بعد وتمر رجل معه برجله فجاها ولياء المقتول الى الرجل فاحذوه ودفعوه الى علي عليه السلام
فقام صاحب الفرس لبيته ان فرسه اقلعت من دار وامح الرجل فابطل على عيكم دم صاحبهم قال جاء
اولياء المقتول من اليمن الى رسول الله صلى الله عليه وآله فقالوا يا رسول الله ان علياً عليه السلام ظلم وادخل
دم صاحبنا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ان علياً ليس بظالم ولم يخلق الظلم ان الولاية لعلي من بعدى والحكم
حكمه والقول قوله لا يرد ولا يته وقوله وحكمه الا كافر ولا يرضى ولا يه وقوله وحكمه الا كافر من فليسمع الناس
قول رسول الله صلى الله عليه وآله في علي عليه السلام ما كثر يا رسول الله رضينا بحكم علي وقوله فقال رسول الله صلى
عليه وآله هو منكم مما قلتم انا خشيته دابة فحافان تطاير فزجرها عن نفسه فجنت على اراكب اعني
لم يكن عليه شيء لانه قصد الدفع عن نفسه وانا استقل للبعير والذابة بحملها كان صاحبها ضامناً لوفى
حاملها فاجمعت وجب عليه دية البعير ولو ماتت المرأة فرعا وجبت لديرها ولو استعدى على الحامل
فالقت جنيها او ماتت خوفاً ضمن المستعدى ان كان ظالماً باحضانها عند الحاكم وكما يظهر كونه سبباً
احتمل ان يقال الاصل براءة الذوا والحوالة على سبب الظاهر لو اخذ طعام انسان او شربه في بئر
او كان لا يقدر فيه على طعام وشرب فهلك بذلك وهلك دابته ضمن ولو اضطر الى الطعام وشرب
لغيره وطلبه منه فمغه آياه مع غناه عنه في تلك الحال فيات ضمن المطلوب منه لانه باضطرار
اليه صار لاحقاً من المالك ولو اخذ قهراً فمغه آياه بسبب الهلاكه بمنفعه ما يتحقق ولو لم يطلبه
منه لم يفهمه منه وكذا كل من راي انساناً في مملكة فلم يتجه منها مع قدرته على ذلك لم يلزمه
في اجتماع الموجبات وفيه عشر مباحث اذا اجتمع المباشرة والسبب قدم المباشرة
في الضمان لا يجب على السبب الا مع ضعف المباشرة فلو حفر بئراً في طريق فوقع انسان غيره فيها فالضمان
على المافع دون الخافر ولو امسك واحد فذبحه اضر اقتصر من الذابح دون الممسك ولو وضع حجراً
في كفتا الكنجين ضمن المالك ذبب دون المافع ضعف المباشرة فالحالة في الضمان على السبب لمن غطى بئر
حفرها في ملكه غير فذبح غير الناس غير علم فالضمان على الخافر وكذا لو وقع في بئر لا يعلمها
ولو حفر في ملكه نفسه بئراً وسترها في دعا غير ضمن لسقوط المباشرة مع الغرر ولو وضع صديقاً في بئر
فافتقسه سبع وجب الضمان اذا اجتمع سببان قدم الاسبق في الضمان فلو حفر بئراً وغصب اخ

مجرا وعثر به انسان فوقع في البئر فالضمان على واضع الحجر هذا اذا تساوى في العدوان ولو كان العدو ان بعد من
 دون صاحبه لمن حفر بئر في ملكه نفسه ووضع اجنبى جرافيه ولو نصب سكيناً في بئر فتدعى انسان على تلك ^{لستكن}
 فالضمان على الكافر مع تساويها في العدوان ولو حفر بئر قريباً لعنق فعمقها غير فالضمان على الاول ويجوز
 تساويها التناسب الجنايتين ولو عثر بجر في الطريق فالضمان على واضعه ولو عثر ببلعد فالضمان على القاعد
 ولو عثر بقيام فالضمان على الماشى لان الوقوف من مرافق الماشى دون القعود ولو وقع ^{جفوة}
 انسان فهلك كل واحد منها بوقع الاخر فالضمان على الخاف لانه كالملقى روى ابو جيلة عن سعد الاسدي
 عن الاصمغري قال قضى مير المؤمنين عليه السلام في جارية ركب اخرى فحسبها ثلاثة فتمصتها المرونة فصبرعت
 الراكبة فماتت ان ديتها على الحابسة والمخوسة بالشوية وابو جيلة ضعيف وقال المفيد رحمه الله على
 الناحية والناحية تلك الية ويسقط الثلث لركوبها عبثاً وهو جدي وقال ابن ادريس ان كانت الناحية ^{حسية}
 لمصلحة مصة فالضمان عليها والا فلي القاصصة وهو حسن والشمس بن ابي الحباب ماتت من الروية
 روى محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام عن مير المؤمنين عليه السلام في اربعة شربوا المسكر
 فخرج اثنان فقضى ان دية المقتولين على الجرحين بعد ان يرفع جراحتهم الجرحين من الدية وان مات
 احداً الجرحين فليس على احد من المقتولين شيء وفي رواية الشكر في عن ابي عبد الله عليه السلام
 انه جعل دية المقتولين وقال ابن ادريس يقتل القاتلان بالمقتولين فان اصل الجميع على الدنيا خذوا
 من غير نقصان روى الشكر في عن الصادق عليه السلام ومحمد بن قيس عن الباقر عليه السلام عن علي بن ابي
 ان ستة غلمان كانوا في الفرات ففرقوا واحد منهم فمات ثلثه منهم انما غرقوا وسعد اثنان على الثلثة اثم
 غرقوا فقضى بالدية ثلثة اخاص على الاثنين وثمان على الثلثة وهذه قضية واقعة عرف عليكم
 الحكم فيها بابل لا بخصوصه لا يتعدى الى غيرها انا روى ثلثة بالمنجنيق فقتل الجرح اعدم سقماً فابل فله
 من الدية وهو الثلث فمن الباقيان ثلثي الشربة الدية لورثته وتعلق الجناية من بدل الحال دون ماله
 الخشب والمساعد بغير المدة لو قصد احداً بالرمي فهو عمد ولو لم يقصد وكان خطأ وقال الشيخ ^{الله}
 لو اشترك ثلثة في هدم حائط فوقع على اخرهم فقتله ضمن الاخران دية لان كل واحد منهن لصاحبه
 والوجه عندي انها نصفان ثلثي دية روى الحسين بن سعيد عن النضر بن عاصم عن محمد بن قيس
 عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى مير المؤمنين عليه السلام في اربعة نفر اطلعوا في رتبة الاسد فخرج ادم فاسمى
 بالثاني واسمى الثاني بالثالث واسمى الثالث بالرايع فقضى بالاول فله نفسه الاسد وعمره
 ثلث الدية لاهل الثاني وعزم الثاني لاهل الثالث ثلثي دية وعزم الثالث لاهل الرابع الدية كاملة
 مسمع من عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام ان قوماً احتفروا ارسه للاسد باليمن فوقع
 فيها الاسد فاندحم الناس ينظرون الى الاسد فوقع رجل فتعلق باخر والاخر باخر والاخر باخر فخرجهم
 الاسد فمات من مات من جراحة الاسد ومنهم من خرج فمات فتشاجروا في ذلك حتى اخذوا اليهم
 فقال امير المؤمنين عليه السلام اقص عليكم فاقضى ان الاول ربع الدية والثاني ثلث الدية والثالث
 نصف الدية والرابع الدية كاملة وجعل ذلك على القبايل الذين اردحوا فزنى بعض القوم وسخط
 فرفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وآله واخبروه بقضا امير المؤمنين عليه السلام فاجاز وفي طريق هذه الرواية

والى اسمع ضعف والاولى مشهورة بين الاصحاب والوجد عندى ان على الاول دية كاملة لاستقلاله بالثلاث
الثاني وعلى الثاني دية الثالث وعلى الثالث دية الرابع وان شركنا بين مباشر الامساك والمشاركة
في الخرب فعلى الاول دية الثاني وعليه وعلى الثاني دية الثالث وعلى الثالث دية الرابع وما حكم به على علمكم
اذا ثبت مخصوص بوقائع اقترنت بامور وجب فيها ذلك الحكم الخامس اناسقط رجل في بر فسقط عليه
اخر فقتله ضمنه ثم ان كان قد تعد الى وهو ما يقتل غاليا وجبا لقتل وان كان مما لا يقتل غاليا فهو عليه
عدوان ووقع خطا فالدية على عاقلة محققة وان مات الثاني بوقوعه على الاول فهو هدر سواء مات
الاول او لا ولو كان البصير الاعمى فوقا في بر غير البصير ولا ووقع الاعمى في بر فالبصير لا يقتل نصيب الا
دية البصير والاعمى لا يقتل الذي كاد الى ذلك المكان فكان هو السبب في وقوعه عليه ولهذا لو فعله
قصدا لم يضمنه الاعمى ضمن هو الاعمى لو سقط انسان في بر فنجذب غيره فوقع الجذب فمات
الجذب لوقوعه عليه فالجذب هدر لا يترى من فعله فان مات المجذب ضمنه الجاذب ولو مات
معا فالجاذب هدر وعليه دية الثاني في ماله فان جذب الثاني فماتوا اجمع لوقوع كل منهم على خطا
فالاول تلف بفعله وفعل الثاني فيسقط نفس دية ويضمن الثاني النصف والثاني مات بجذب الثاني
عليه وجذب الاول فيضمن الاول نصف دية ولا ضمان على الثالث والمات الدية فان رجعا المباشر
فدية على الثاني وان شركنا بين القابض والجاذب فالدية على الاول والثاني بالتسوية فان جذب الثالث
وابقاء مات بعض على بعض فلا اول تلك الدية لا ترمي بجذب الثاني عليه ويجذب الثالث عليه الرابع فيسقط
ما قابل فعله وبقي الثلثان على الثاني والثالث دون الرابع وللثاني ثلثا الدية ايضا لا ترمي بجذب الاول
ويجذب الثالث ويجذب الثالث الرابع فيسقط ما قابل فعله وكان على الاول والثالث الثلثان وللثالث
ثلثا الدية لا ترمي بجذب الرابع ويجذب الثاني والاول له فسقط ما قابل فعله ويجب له الثلثان
على الاول والثاني ولا شيء على الرابع وله الدية كاملة فان رجعا المباشر فدية على الثالث خاصة
وان شركنا بينه وبين المبارك بالجذب فدينه على الثلاثة الاول والثاني ولو وقع الاربع في البر من غير
جذب فماتوا بغير الموقع مثل ان يكون الثالث البئر عميقا موبق الواقع فيه بنفس المدقع او كان فيه
ماء يعرف الدافع فيقتله او اسد ياكله فليس على بعضهم ضمان بعض لعدم تأثير فعل بعضهم في اهلاك بعض
وان شككنا في ذلك لم يوجب ضمانا عملا باصالة البرادة وان مات بعضهم لوقوع بعض قدم الرابع هدر
لان غيره لم يفعل فيه شيئا وانما هلك بفعله وعليه دية الثالث لانه قتله بوقوعه عليه ودية الثاني
عليه وعلى الثالث نصفين ودية الاول على الثلاثة اثلاثا لو جفرت في ملكه فيسقط جدار جوار تضمن
الا ان تقصر بجافة العادة في سعة بحيث يدخل المملأ الجار
وفيه مقصدان في مقاديرها وفيه فصل في دية النفس فيه ستة عشر نجبا دية
الحرم المسلم اما ما به بغير او ما يتا بغير او ما يتا حلة كل حلة ثوبان من برود اليمن او الف دينار او
الف شاة او عشر الف درهم وهذه الستة اصول في نفسها والنجار في دفع انما سائر وليس بعضها
مشرطا لعدم البعض ويغلظ هذه الرواية بامور ثلثة الاولى هي الوقوع في حرم الله او حرم رسول الله او احد ساجد
الامة عليهم السلام على ما افنى الشيخ في النهاية ولو رمى في الحل الى الحرم فقتله فيه لزم التغلف بموت العكن

اشكال ولو جنى في الكل والتجأ الى الحرم لم يقتصر منه فيه بل يضيّق عليه في المظلم والمشرّب حتى يخرج ولو جنى في الحرم فقتل منه
 فيه لا يملكه الحرّة الثاني الوقوع في الاشهر الحرم وهي ذوالقعدة وذوالحجة والمحرم ورجب والتغليظ في هذين بالآرام
 دية وثلاث للجبانة من اتى الاجناس كان والثلاث المستحقّ الدية ولا تغليظ في الاطراف الثالث تكون القتل بعد او
 سببه شبه عهد والتغليظ هنا ليس بزيادة المقدار بل الصفة والتجديد والتغليظ بالحمام ولا يبنى الرصم
 في اسنان الا بل في دية الخطار واثان احديها خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس
 وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة والثانية وهي اوضح طريقاً عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله
 عليه السلام يقول قال امير المؤمنين عليه السلام في الخطا سبب العمد ان يقتل بالتسوط او بالعصا او بالحجر ان دية
 ذلك تغليظ وهي مائة من الابل منها اربعون جذعة بين ثنية الى ابدال عامتها وتثلثون حقة وتثلثون بنت لبون
 والخطا يكون فيه ثلثون حقة وتثلثون بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون ذكر دية العهد
 كدية الخطا الا ان اسنان الابل فيها اربع من اسنانها هناك وهي مائة بعير من مسان الابل واماسية
 العهد فروايتان اصحهما طريقاً ما ذكرناه عن علي عليه السلام انما تثلثون بنت لبون وتثلثون حقة واربعون جذعة
 وهي الحاصل في الاخرى ثلث وتثلثون حقة وثلث وتثلثون جذعة واربع وتثلثون بنت لبون حقة
 دية العهد تساوي في سنة واحدة من مال الجاني مع التراضي بالدية ولا تجب حالة ولا يجوز تأخيرها
 الى ثلث سنين واما دية الخطا فتساوي في ثلث سنين سواء كانت تامّة او ناقصة او دية طرف من ثلث
 فهي بحققة في السن والصفة والاستيفاء ولا يضمن الجاني فيها شيئاً ولا ترجع العاقلة عليه بشئ وقال القاضي
 رحمه الله تسادى في سنتين فهي اخف من دية العهد في السن والاستيفاء وفيهما الجاني في مال اجماعاً
 للجاني ان يبذل اى صنف الديات سواء في الخطا المخص والشيء بالعهد ولما في العهد فان وقع الصلح بينه
 وبين الولي على الدية مطلقاً تختار ايضا بين المسان من الابل او ما ذكر من باقي الانواع وان رضيت على ما
 ولو كان اصعاف الدية وما اقتصر وكان مساًوياً او مغايراً من العوض وتسمى الجان للجاني ان يبذل
 من اهل البلد ومن غيرها ومن ابله ومن غيرها ما دون واعطاء المالكين مراضاً او كانت بالصفة المشتركة
 وفي اكثر اقسام قبول القيمة التوقية مع وجود الابل نظر اقرى بالعدم وفي الرواية الصحيحة عن علي عليه السلام
 قيمة كل بعير مائة وعشرون درهماً او عشرة دنانير ومن القيم فيه كل ثوب من الابل عشرون مثاقيل في البيع
 عن الحسين بن سعيد عن معوية بن وهب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن دية العهد فقال مائة من فحولة
 الابل فان لم يكن فكان كل ابل عشرون من فحولة الغنم والرواية الاولى تعطى الدية من الفضة اثني عشر
 الف درهم وعليه دللت رواية الحلبي وعبد الله بن المغيرة والنضر بن سويد بالصحيحة عن عبد الله بن سنان
 عن الصادق عليه السلام قال سمعت يقول من قتل مؤمناً اقتد به الا برضون اولياء المقتول ان يقبلوا الدية فان
 رضوا بالدية واجب ذلك القاتل والدية اثني عشر الف دينار ومائة من الابل وان كان في ارض غير الديار
 قال دينار وان كان في ارض فيها الابل فمائة من الابل وان كان في ارض فيها الدراهم بحسب اثنى عشر الف
 والمسيير ربيعين علماً ثمانية عشر الف درهم لروايات اخرى ولا خلاف في تقدير ما في الاصناف قال الشيخ رحمه الله
 لا يلزم من الدراهم اكثر من عشر الاف درهم وعليه اكثر الروايات ورواية اثني عشر ذكر الحسين بن سعيد
 واحمد بن محمد بن عيسى مع انه روى صحابنا ان ذلك من وزن سبه اذا كان ذلك كذلك فهو مرجع

الى عشرة الاف ولا تنافي بين الاخبار الحجة في اذا ما احدى الاصناف الستة الى من وجبت عليه من العا
 والعاقله فانها احضر لهم الولي بقوله فان اعوز صنف من اقله العدو الى اعين سوار كان اعلى او ادون
 وكذا لو لم يعوز والا قربانه لا يقبر قيمة الابل تنى وجبت على الصنف المشروطه اجرت ووجبا خذ
 قلت قيمتها او كثرت وما روى في الاحاديث من اعتبار قيمة كل بعير ثمانية وعشرون درهما فيقول على الغالب
 لا الواجب وكذا البحث في البقر والغنم والحمل لا تقبل في الابل المعيب ولا الامحف ويجزئ العرب
 والنجاني والحققة في سبب العمد هي الحاصل قوله عليه السلام في بطوننا اولادها ناكيد وقيل ما عمل لاسه وهي
 التي لها خمس سنين ودخلت في السادسة وهي ثاقه حملت في حقها والا قربان الثبنة لقوله على
 عليه السلام اربعون حقه ما بين منه عامها الى نازل فان احضر صنف سقط قبل القبض جبالا ببال وان
 سقطت بعد اجزائ ورجع في الحمل الى اهل الخيرة فان اقتصر المولى ثم قال لم يكن حوايل وقد ضربت اجواف فقال
 للماني بل ولدت عندك فان قبضها بقول اهل الخيرة فالقول قول الخائف عملا بظاهر اصابتهم وان قبضها بغير قلام فالقول
 قول عملا باصالة عدم الحمل تجب دية العمد في افر الحول ودية شبه العمد في سبعين يجب في افر كل حول يضمنها
 ودية خطا المحض في ثلث سنين في افر كل حول ثلثها ويعتبر ابتداء السنة من حين وجوب الدية لا من حين
 حكم الحاكم فان كان الواجب دية نفس فابتداء السنة من حين الموت فان كانت دية جرح فدل من غير سرقة
 مثل ان قطع يده فبذل بعد مدة ابتداء المدة من حين القطع وان سار يامثل ان قطع اصبعه فسرقة
 كفه ثم انزل فالابتداء من حين الاندخال لان استقرار الارض لا يحصل الا عندئذ قال الشيخ في المسألة
 الارض في سنة واحدة عندنا فسلما اذا كانت تلك الدية فادون لان العاقلة لا تصلح الا ولو كان ثلث
 الثلثين حل الثلث الا عندنا فسلما في الثاني عندنا فسلما في الثاني ولو كان اكثر من الدية لقطع يدين رجلين
 وكان لاثنين حل لكل واحد عندنا فسلما في الحول تلك الدية وان كان لواحد حل له تلك من جناية سدس في
 جميع ذلك اشكال من حيث احتمل الاختصاص بالتأجيل بالدية دون الارض ولو كان الواجب دون الموضحة لمحل
 العاقلة لانها لا تحمل ما دون الموضحة ويجب حالا كالتلافاء لما ويجب الدية الناقصة كدية المرأة والذئبي تعبد
 في ثلث سنين دية المرأة المسلمة على النصف من دية الرجل من جميع الاجناس ونيساوي جراح المرأة
 والرجل واطرافها الى ان يبلغ ثلث الدية فاذا بلغت ثلث نقصت المرأة الى النصف وثمانين مائة بالمعجب
 فاذا تجاوزت رجعت الى النصف والا وادخل اصح لما يراه ابن تغلب الصحيح عن الصادق عليه السلام ورواه
 جميل بن دراج الصحيح عنه عليه السلام دية الذئبي من اليهود والنصارى والمجوس ثمانية درهم وفي رواية
 دية المسلم وفي افرها ربيعة الاف درهم وحملها الشيخ على المعنا وبقيلتهم فيغلظ الامام بما يراه حسنا لجرأة
 عليهم ودية نسائهم على النصف وجراحاتهم من دماهم كجراحات المسلمين من دمايتهم وفي التغليظ بما يغليظ
 به على المسلم نظرا لا قرب تساوي ديات الجراح من نساء اهل الكتاب ديات رجال من ان يبلغوا الثلث
 ثم ينقص المرأة الى النصف ولا دية بغير الاصناف الثلاثة من الكفار كعبا الاقربان وغيرهم سوار كان نواذوي
 عمدا ولا وسواء بلغتهم الدعوة او لا ولذا نزلنا اذا اظهر الاسلام دية كدية المسلم وقيل دية الذئبي
 وليس بمعتد دية العبد قيمته ما لم يتجاوز دية الحر فان تجاوزت ردت اليها وتؤخذ من الجاني
 ان كان عمدا او شبهه عمد ومن عاقله ان كان خطا ودية الامة قيمتها ما لم يتجاوز دية آخرة المسلمة

فترة اليها ولا يجازى بغيره عبد الذي دية مولاه ولا بغيره مملوكة ذمية دية السيدة وفي المسلم عبد الذي نظر
 دية اعضاء العبد والامه وبها حانها معتبر بديه الحق والحق فيما فيه دية الحق ففيه من العبد والامه قيمتها
 كاللسان والذكر واليدين والرجلين الا انه اذا اجتمع عليه بانيه كالقيمته لم يكن لمولاه المطالبة بشئ الا ان يده
 للجاني وياخذ قيمته او يمسكه بغير شئ وكلما في الحق مقدر فهو العبد كذا لا بالنسبة الى قيمته ففي اليد
 نصف القيمة وليس للجاني اخذ ودفع القيمة بل للمولى المطالبة بالرأس الجانيه مما نقصت عن القيمة مع امساك
 العبد وكل ما لا تقدر فيه الحق ففيه الارش ويعتبر بالعبد فيقرض الحق عبد اسلما من الجانيه ويقوم بغيره
 عبدا معينا بالجانيه ويقوم ونسبا حدى القيمين الى الاخرى فيؤخذ من الدية بنسبه فالعبد اصل الحر فيما لا
 تقدر فيه كما ان الحق اصل له فيما فيه مقدر لو جنى العبد على الخطا لم يضمنه المولى بل يحجب عليه دفع العبد
 او بعدد بارئ الجانيه ولا خيار للمجنى عليه ولو كانت لا تستوعب القيمة تختار المولى بين فكه بارئ الجانيه
 وبين تسليم العبد ليسترق منه المجنى عليه بغير تلك الجانيه ولا فرق في ذلك كله بين القتل والمدر
 والمكاتب المبروط والمطلق الذي لم يوف شئاً وام الولد والذكور والانثى لو قتل مسلماً في دار الحرب
 على ذم الكفار ولم يعلم اسلامه فالأقرب بالدية خاصة دون القصاص وكذا لو رمى الى الموت فاسلم قبل الاصل
 وكذا في كل قتل عمد صدر عن ظن في مال المقتول والمضاربون من النصارى والساكنين اليهود فان كانوا
 معطلة فلا دية لهم فيما دون النفس وهو ما بالة او بطله منفعة او جرح ففيه الارش
 والتقدير في ثمانية عشر مرة على المشهور وفيه ما قدما السباع وكل ما في الانسان منه واحد ففيه
 الدية كاملة وكل ما فيه اثنان ففيه الدية ايضا وفي اعضاء النصف الا ما سببته وسبباً في تفصيل ذلك كله في
 مباحث في الالف دية كاملة اذا استوصل وكذا في زمانه وهو بالان سند وقال الشيخ في المبسوط الدية
 انما هو في المازن وهو بالان من الالف دون قصبة الالف ودون المخزان والمخارج الى القصبة فان
 قطع الالف والقصبة ما فعله دية وحكمة في الزيادة وهو الاقرب عندى ولو كسر ففسد ففيه الدية
 وفي رواية عن عياض عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى مير المؤمنين عليه السلام في كل جانب من الالف ثلث دية
 الالف وفي عياض ضعف غير ان مضمونها جسد لان المازن يستعمل على ثلثة اشياء من جسد فتوزعت الدية
 عليها الثلاثة وفي ثلث الالف ثلثا دية فان قطع بعد السلك فالثلث فان نفذت في الالف ما دون السلك
 ففيها ثلث دية النفس فان صليت فالجرح ما شادنيان ولو كانت النافذة في احدى المخزين فالسدين
 ان لم يربأ وان ربات فالعشر فان قطع بعض الالف ففيه مقدر من الدية يمسح ويؤخذ بالنسبة
 فان قطع نصفه فالنصف والرابعة والربع وعلى هذا لو قطع الالف وملأه من اللحم ففي الالف الدية
 واللحم حكومته وقطعه الاجل ويصير معطفا فلم يلحق واجتنب الى قطعه ففيه الدية لانه قطع الجميع
 بالمباشر وبعضه بالتشبعان رده فالتمج ففيه الحكمة لانه امرين وان ابانه فزده فالتمج فالدية
 لانه لا يفر على هذا فالامام يحبس على الالف لا يحبس في اللسان الدية دية ولو استوصل قطعا
 صحيح وفي لسان الاخرى ثلث الدية وفي اللسان الصغير الدية ان يبلغ حداً ينطق ببعض الحروف ونطق
 اوله يبلغ لكن ظهر الرأى المقدر على النطق بالتحريك والبيحة ولو بلغ حداً ينطق فلم ينطق فالظاهر عدم
 القدرة على السواء فكان فيه ثلث الدية ولو كان صغيراً حراً وامرئياً عليه الرأى القدرة ولا عدمها

لصنف له فالأقرب إلى الأصل السلامة ويحتمل الثلثة لأن لسان لا كلام فيه فكان كالآخرين مع عدم تيقن
السلامة فإن كبر ونطق ببعض الحروف علمنا صحته وأوجبنا من الديات بقدر ما ذهب من الحروف ولو بلغ إلى حد
تجزئ بالكلية وغيره فلم تحرك فقطعه فاطع فثلث الديات لأنه لو كان صحيحاً لثبتت فان قطع بعض الصحيح اعتبر
بحروف الجمع وهي ثمانية وعشرون حرفاً سوى وبسطا الديات على الحروف بالتونية ويؤخر نصيب ما يعدم منها
ويتساوى اللسان وغيره أثقيلاً وخفيفاً والاعتبار بما يذهب من الحروف بالمقطع فلو قطع نصف
لسانه فذهب ربع الكلام وجب ربع الديات ولو انعكس فالتصنيف هو المشهور وفي المبسوط ما استنبأ
مثل أن يقطع ربع لسانه فيذهب ربع كلامه قال ربع بقدر ما ذهب منها كما لو قطع إحدى عينيه فذهب
بعضهما وإن ذهب من أحدهما أكثر من الآخر يقطع ربع لسانه فذهب نصف كلامه قال ربع أو قطع نصف
لسانه فذهب ربع كلامه وجب بقدر الأكثر وهو نصف الديات في العالمين لأن كل واحد من اللسان والكلام منفر
منفرد إذا انفرد بنفسه بالذهب بوجوب النصف وهو الأقوى عندي ويؤيده ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي
عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا ضرب الرجل على رأسه فقل لسانه عرض عليه حروف الجمع فما لم يسمع به كانت الديات
والفصاح من ذلك وفي الصحيح عن عبد الله بن سنان نحوه ذلك وكذا في خبر سليمان بن خالد الحسن عن الصادق
عليه السلام وهو يدل على أن الديات يقسم على الحروف وإن لم يذهب شيء من اللسان وفي حديث آخر إن في اللسان
الديات فعملنا أنه لو ذهب من الكلام بعضه ولم يذهب شيء من اللسان وجب نصف الديات ولو ذهب نصف
اللسان ولم يذهب من الكلام شيء وجب نصف الديات أيضاً فإن ذهب الحروف فجميع فالديات كاملة ولو لم يذهب
من الحروف شيء لكن حصل سريع التخفيف النطق أو زاد سرعة أو صار ثقيلًا أو زاد أو قل فلا تقدر
فيه للحكوة وكذا لو نقص فصار سهل الحروف فالفاسد إلى الصحيح ولو حصى له بعد الأول اعتبر بالثاني وأخذ
ما ذهب بعد جناية الأول ولو أعدم واحد كلامه من غير أن يقطع شيئاً ثم قطعه آخر فغلب الأول الديات
وعلى الثاني الثلث فغلب هذا إذا قطع ربع اللسان فذهب نصف الكلام وجب نصف الديات فان قطع لغير
بقية اللسان فغلب القول عليه نصف الديات اعتباراً باليات من الحروف من غير نظر إلى اللسان وعلى ما احتج
في الشيخ في المبسوط واختاره نخس عليه ثلثة أرباع الديات لأنه قطع ثلثة أرباع لسانه ولو قطع نصف لسانه
فذهب ربع كلامه فغلب الأول عليه ربع الديات وعلى ما احتجنا اختراؤه النصف فان قطع لغيره كان عليه
ثلثة أرباع الديات لأنه أذهب ثلثة أرباع كلامه ولو حصى على اللسان فذهب ثلثه فذهب الديات وإن لم يقطع من
اللسان شيئاً ولا ذهب من نطقه شيء ولو قطع لسان الآخر من فذهب ذوقه فالديات فإن حصى على اللسان
ما طوق فذهب كلامه وذوقه فديان فان قطعه فذهب ما عافيه دية واحدة لا يذهب ما سبغها
فيجب دية خاصة كالوقته لم يجب الديات واحدة فان ذهب ما عافيه وبسطا الديات على ثمانية وعشرين
حرفاً فكل واحد ربع سبع الديات وفي الحرفين نصف السبع وعلى هذا لا فرق بين ما خفف على اللسان
ويقل وأكثرهما كالسين والسين والصاد والباء والثاء والطاء ولو حصى على شفتيه فذهب بعض الحروف
فالوجه أنه يجب بقدره وكذا إن ذهب بعض حروف الحلق بجانيه وينبغي أن يجب بقدره من الثمانية
والعشرين ولو ذهب حرف فبغيره عن كلمته مثل أن أعدم الحاء فصار مكانه تمدد وصار مكانه حملاً
لم يجب سوى أرش الحرف وإن ذهب حرفاً ببدل مكانه آخر مثل أن يقول في درهم درهم ودينهم في درهم

فعلية زمان الذهاب فان جنى عليه ثانيا فاذها لبدل وجب دية ايضا ولو حصل في كلامهم تمة او وفاة
او سعة فعلية المكورة فان جنى عليه اخرا فذهب كلامه فعليه الدية كاملة كمن جنى على عين فعميت ثم جنى على فؤاد
ضرب على كان الناع من غير جناية فذهب لسان كلامه اجمع فان كان ما يؤمن من زوال العبد فيه بقطر ^{نصب}
من الحروف وان كان غير ما يؤمن من زوال الماء لنصب والكبير اذا امكن ان ازالة لعبد بالعلم ففيما الدية كاملة
لان النظام من زوالها ولو قطع بعض لسان مساحة قطع نصف لسانه بالمساحة وان قطع الثلث فالثلث
وصلى هذا فان اقتصر فذهب من كلام الجاني مثل ما ذهب من كلام المجنى عليه او اكثر فقد استوفى حقه ولا شيء
في الزيادة لانه من سريته القود وهي غير مضمونة وان ذهب اقل فله مقتضى ما يبقى لانه لم يستوف بدله ولو قطع
لسانه فبنت وعاد لم يجب رقة ما اخذ من الدية لانه هبة من الله تعالى مجزئة فان العادة جارية بان اللسان
استعيد منه الدية لانه ذهب كلامه لما عاد فلما رجع علم انه لم يذهب قاله في الدروس المبسوط وقال في الخلا
لا يترد وهو حسن ولو قطع نصف لسانه فذهب كلامه اجمع وان لم يذهب شيء من الكلام فهو زيادة
فيه مكورة ولو ذهب بعض الكلام فان تساوى الطرفان وكان ما قطع بقدر ما ذهب من الكلام وجب ان
كان احدهما اكثر وجب بقدر الأكثر على اعتبار ما نحن اولا وان كان احدهما من غير ما من لسان فهو زيادة فيه
حكورة ولو ادعى الصحيح ذهب نطقه عند الجناية صدق مع القسامة لبقدر البينة وفي رواية عن علي عليه السلام
يضرب لسانه ابره فان خرج الدم اسود صدق وان خرج الدم احمر كذب ولو ادعى الجاني بعد القطع مكورة ولو
ادعى الصحة قدم قول الجاني مع يمينه لا مكان اقامة البينة على الصحة لانه من الخطا النظام ولو علم الجاني
انه كان صحيحا ثم حزن وقطعه بعد وادعى المجنى السلام قال الشيخ رحمه الله الاقوى تقديم قول المجنى عليه مع
اليمين في الذكر الدية كاملة اذا كان صحيحا سوار كان بقيقا او غليظا طويلا او قصيرا سائبا او متنجسا او طفلا
صغيرا او من سلت حضنتاه سوار قدر جعل الجراح او لم يقدر اما ذكر العينين ففيه ثلثا الدية وكذا الاسن
ولو قطع الفحل ذكر الحصى عمدا اقتصر منه ويثبت الدية في الحشفة فما زاد وان استوصل ولو قطع الحشفة متقطع
اخر الزايد فعلى الاصل الدية كاملة وعلى الثاني حكورة ولو قطع بعض الحشفة وبعض العصب فالدية خاصة كالقطع
بعض الحشفة فعليه دية خاصة ويعتبر بالمساحة بالنسبة الى الحشفة خاصة لاسيما يجمع الذكر العينين
اعتبر بحبابه ويؤخذ بنسبة مساحة المقطوع الى جميع الذكر سوار الحشفة وبعضها وما زاد على ما لا يعتبر
بعض الحشفة فيه بالنسبة الى الحشفة بل الى الجميع وكذا الحشفة اجمع لا يجب فيها الثلث بل يعتبر مساحة ^{النسبة}
الى اصل الذكر ويؤخذ بتلك النسبة فان جنى على ذكر الصحيح فضا راسل فعليه ثلث الدية فان قطع اخر
بعدا لثقل فعليه الثلث فان جنى عليه فغاب فضا ربه دسل او زينا او جراح او تعرض راسه ففيه حكورة
فان قطع اخر هذا المعيب فالدية كاليد العينا العسار فان قطع بعضه لمثل ان يشفه باليمين ^{بعضه}
فعليه ما يحضه من الدية فهو النصف ولو قطع منه قطعه دون الحشفة فان كان البول يخرج من مكان
الجرح فعليه اكثر الامرين من الحكورة او بقدر من الدية فان بقي البول يخرج بحاله وجب بقدر القطعة
من جميع الذكر فان اقام فاندل ففيه حكورة ولو قطع طولا فعليه النصف فان ذهب بجراح به فالدية كاملة
وكذا لو جنى عليه بغير القطع فذهب جراحه فالدية ولو ذهب بجراح بالقطع تداخلت الدية ولو قُبِذ ذكره فيما
دون الحشفة فضا ر البول يخرج من الثلث فالحكورة في شعر الراس الدية كاملة وكذا النجاسة سوار كالحشفة

او كنفين وسوا كان ذلك شيخ اوشاب فان بنتا في الحجية التثنية افتي به الشيخ زوا بن ادريس وصي رواة
 من علي عليه السلام ضعيفة السند وفي شعر آراس اذ بنت الارش والآقوي عندي في الحجية ذلك ايضا وقال المفيد رحمه
 الارش اذ بنت مائة دينار وكذا الحجية والمعتد الاوله وفي شعر المركة اذ الميريت ديتا فان بنت فمير لسانا
 توخذنا لدية ويعلم عدم الانبات الظاهر انه سنة لما رواه الشيخ عن ابي بصير عن عيسى بن مهران عن ابي غانم من صحاب
 بن خبلل من مسلمة بن نام قال اراق رجل قدرا فيها راف على راس فذهب شعره فاحتضانه ذلك الى علمه ثم فاجله سنة
 فجار فلم يثبت شعره ففنى عليه بالدية ولو طلبا لدية قبل ذلك فان حكم اهل الخبرة بعدم النبات بان يذهب على وجه
 لا يوجب مودة مثل ان يلقب على راسه مائة حان فتلف سالت شعره فملح بالحقية بحيث لا يعود دفعا اليه والا
 فلا ولو طلبا الارش والتمنا لبا في حتى يمسك حاله دفع اليه ولو بنت بعد اثنى عشرة فالأقرب رد ما فضل من الدية
 عن الارش وكذا لو بنت بعد حكم اهل المعرفة بعدم رجوعه وفي ثبوت انقصا من الشعر اشكال من حيث ان التلاوة انما
 يكون بالجناية على عمله وهو غير معلوم المقدار فلا يمكن المساواة فيه ولو ذهب بعض شعر الارش وبعض شعر الحجية
 على وجه لا يثبت فففيه من الدية بحسب ما يكاد ويصير نسبة العمل المقطوع منه الى الجميع بالاجزاء ولو بنت فففي الارش
 ويعتبر بنسبه الى الارش بالجميع في الفتاوى اكرضبان الانسان اصورا لدية كاملة ورعاية مسيح عن الصادق
 عليه السلام عن امير المؤمنين عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله في الصفر لدية والصمران سبي عنه
 فيصير ناحية ومنه قوله تعالى ولا تضربوه في الارواح ولا تضربوه في الارواح ولا تضربوه في الارواح ولا تضربوه في الارواح
 ولو زال فلا دية وتثبت الارش ولو جنى عليه فصار الاثبات عليه شافا او ابتلاع الماء او غير ذلك لانه
 لم يذهب بالمنفعة كلها ولا يمكن تقديرها في الظاهر لدية كاملة لرواية العلبي العتيقة عن الصادق عليه السلام
 في الرجل يكسر ظهرا فقال فيه الدية كاملة وكذا الضرب وكذا لو اصاب الظهرا فاحدود او صار بحيث لا يقدر
 على العقوبة فان صلح كان فيه ثلثا لدية وفي رواية طريفة اذ كسر الضلبي فجزى عن عيب مائة دينار وان عم
 قال دينار ولو كسرت فثلثا الرجلان فدية الضرب وثلثا دية الرجلين وفي الخلاف لو كسر الضلبي فجزى عن عيب
 فمئة دينار فذهب حسبه وجماعه فديان فعلى هذا الوجه عليه ضاردا واحدا لمفتين وجبت دية واحدة
 ولو عادت ناقصة فدية وحكمة عن بعض العائدين واذا ادعى ذهاب الجراح وشمها اهل الخبرة بان هذه الحنات
 يؤدى اليه قال قول قول الجاني عليه مع عينه ولو كسر صلبه فثلثا ذكره وجب دية الضرب وثلثا دية الذكر
 ولو ذهب مائة دون بطلته احتل وجوب الدية لانه ذهب بمنفعة مقصورة ويحتمل الحكمة لانه لم يذهب
 المنفعة اجمع في الشجاع اذ افطع الدية كاملة في كسر حبل العضو بحيث لا يملك الغاية الدية في كسر
 العجالة بحيث لا يملك الغايط ولا البول الدية كاملة في اقتضاها لكان بالاصبع مع فرق المئاة بحيث
 لا يملك من الماديتما وفي رواية ثلث ديتما وفي اخرى مائة دينار والمعتد الاوله في افضله الرجل زوجته
 بالوطي قبل تسع سنين فخرج البول في الخيض واحدا وقبل ان يصير يخرج الحيض والغايط فاحلوا كلاهما عندي
 وجه ويجب لدية بانيهما لان ذهاب منفعة الجماع معها فان افضاها الزوج بالوطي بعد البلوغ فلا شيء عليه لانه قبل
 ما دون فيه شرعا وفي رواية السكونية عن جعفر بن ابيه عليه السلام ان رجلا افضى امرأة فعرضها
 فية لانه الصبيحة وفيما مضاه ثم نظر باين ذلك فجعلها من ديتما وحصل الزوج على امساكها ولو افضاها
 غير الزوج فالدية خاصة وهل يشترط عدم القبول حينئذ فيه نظرا لقرينة عدم سواء كان ذني باكر له او بعد

او بوطي شربة ولو كانت بكر المريد اخلت في الكبان ودية الافضاء ولو حصل مع ذلك استبرأ الى البول فلو كان
 ايضا لكن مع الاكراد ثبت لما مع الدينة المهر ولو طما وعته فلا مهر وعليه الدينة ولو كانت بكر او جبارا والدينة
 وان شاكبان جميعا ولم يزوج ذلك ماله لان النهاية املعها وشبه عمد ومن افض جارية باسبعه فذهب بقدر
 كان عليه مهر نسائها سوار كان الفاعل رجلا او امرأة فان افضها باسبعه فخرج ثمنها فلم يملك بولها الدينة
 وفي رواية ثلث الدينة والا واولى يجب مهر نسائها مضافا الى الدينة في العنين مع الدينة كاملة اجازة
 وفي كل واحدة النصف سوار كانت كبيرة او صغيرة يلحقه او يفتحه صحته او مريضة او حولا او مرضا او عشاء
 او جاحظة او فيما بياض لا ينقص البصر ولو نقص البصر نقص من الدينة بقدر وفي العين الصحيحة من الاعور
 الدينة كاملة الف دينار في الرجل وخمسائة في المرأة ان كان العور خلقا وباقه من الله تعالى ولو كان مجنونا
 خمسمائة دينار سوار كان قد اخذ دينها واستحق الدينة ولم يأخذها ولو قال لا ورعين الصحيح عينه
 الصحيحة ولا يرد عليه شيء فان عي فان الحق اعاده فان قال الصحيح عينه الصحيحة كان الاعور بالجنان
 بين اخذ الدينة كاملة وبين قلع احد عيني الصحيح المساومة لما في الحل واخذ نصف الدينة ولو خفي عن الاعور
 المكينة كان عليه ثلث دية الصحيحة سوار كان العور من الله تعالى او بجناية جارة وسوار اخذ الاثنان
 او لا واخطا ابن ادريس هنا ففرق بين ان يكون العور من الله تعالى وبين ان يكون بجناية جارة فداستحق
 ارشته ووجب في الاول نصف الدينة وادعى عليه الاجل وفي الثاني الثلث وسبب خطاه سوء فهمه لكذا
 الشئخ والعين الفاتمة اذا حنف بها كان فيها ثلث دية العين الصحيحة ولو قلع العين الصحيحة مع الاعور
 والفاتمة الناهية من الله تعالى كان عليه دية النفس في العين الصحيحة وثلث دية العين عن الفاتمة
 فان ادعى قلع العين انما كانت عيما في الاصل قدم قوله مع اليقين عملا بما في السلامة ويحتمل تقديم قول
 الثاني عملا بما في البراءة وقها الشئخ ولو جنى مع الصحيحة فاحرات فيها حكوت في الاذنين مع
 الدينة وكل واحدة نصف الدينة ويجب الدينة بقطع اشرافها وهو العضو العفرو في الثاني من جاني الرأس والجلد
 القائم بين العدا والبياض الى حائلها سوار كانت جميعه او قماء لان القصم عيب في غيرها وفي بعضها
 دينها ويعتبر الا المساحة من اصل الاذن قال الشئخ وفي حرثها ثلث دينها قال ابن ادريس يعني ان في جرم
 الشئخ ثلث دينها ولو قطع بعض الاذن غير الشئخ اعتبر بالمساحة مع من جميع الاذن مع الشئخ سوار كان
 من اعلى او من اسفل عدا الشئخ او من اوسطه وفي استحنا فالاذن على الشئخ اعتبر بالمساحة من جميع الاذن
 وهو ثلثها ثلث الدينة وفي قطعها بعد التل للث في السنتين مع الدينة كاملة اجازة وهذا السفل عدا
 ما خارج عن الانسان والثلث من ما ارتفع عن جلد الذقن وهذا العليا غرضا ما تجاز عن الانسان والثلث
 اي اتصاله بالخريين والخابر وحدها في الطول طول الفم اي حاشية الشدقين وليت حاشية الشدقين
 منها وسوار كانا غلظتين او رفنتين او مختلفين وسوار كانا طويلتين او قصيرتين واختلف علماؤنا
 في تقدير دية كل واحدة فقال ابن ابي عيقل انها سوار لرواية عبد الله بن سنان الحسنة عن الصادق
 عليه السلام قال ما كان في الجسد منه اثنان ففيه نصف الدينة ومن هشام بن سالم قال كلما كان
 في الانسان اثنان ففيه الدينة وفي احدها نصف الدينة وان لم يسندها الى امام لان هشام ثمة والظاهر
 سمعها من الامام عليه السلام وعن سلمة قال سألته الى ان قال والشفتان العليا والسفلى سوار في الدينة

وقال المفيد في العلويات الدية وفي السفلى ثلثان لانه المنفعة بها اكثر وبما ثبت عن ابي عبد الله عليه السلام
وقال الشيخ في النهاية وطريف في كتابه في السفلى ستاة ديان وفي العلويات عاثة ديان والمار والحسن بحسب
عن ابي جليل عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام فان في الشفة السفلى ستة آلاف وفي العلويات ثمانية
الاف لانه السفلى ميسرة الماء في الميسرة يقول المفيد وفي ابي جليل منقذ وقال ابن بابويه في العلويات ثمانية
وفي السفلى الثلثان وهو منقول عن طريف واجرد ما نعلم من الاحاديث في هذا الباب ما اتي به ابن ابي عمير
وفي قطع بعض الشفة بنسبة مساحةها ولو جنى عليها فقلصت فلم يطاع على الانسان قال الشيخ وكان عليه
الدية ويحتمل الاثر ولو استرعى فقلنا الدية فان قطعها لغير بعد الشلل فالثلث فان علقنا بها الثقلص
فالحكمة فان شق الشفتين حتى يدب الانسان وجب عليه ثلثا الدية فان برأ وصلى فخمسة الدية ولو كان
في احدها كان فيه ثلث دية فان برأ فخمسة دية في الاثنين معا الدية كاملة وهما القطعان اللذان يقا
لمنقذ الذق وتثبت عينا الانسان السفلى وتصل طرف كل واحد بالاذن هذا اذا قلنا منفردين عن الانسان
كلما القى او من الانسان له فان قلنا مع الانسان فديتان وفي بعض الموضع يلجأ بغيره او بصلها الاثر
وفي كل واحد منها نصف الدية في الحاجبين معا نصف الدية وفي كل واحد ربع الدية مائة وخمسون دينا
واذا عي ابن ادريس عليه الاجماع وما اعيب من ذلك فحسابه مساحة وقال الشيخ في المبسوط فاما
وشعر الاس والحاجبان فانه يجب عندنا الدية وهو يشعر بوجوب الدية فيها والاصل ما ذكرناه او لا وان كان
الذال على ان كل يان في الانسان اثنان ففيه الدية يدل عليه في اليدين معا الدية كاملة وفي كل واحدة النصف
سوار اليمنى واليسرى وحدهما من العضم وهو المفضل الذي بين الكتف والذراع فلو قطعت مع الاصابع
لما كانت حكمة سوار ذهبا الاصابع بحجابه جان او من قبل الله تعالى ولو قطع مع اليد بعض الزند في اليد غسما
ديان وفي ان اليد حكمة سوار كان القطعان من واحد اثنين ولو قطع اليد من المرفق او من المنكب كان
على الكرع فيه حكمة قال الشيخ في الثمن التي يجب نصف الدية فيمضي الكف الى الكرع وهو ان يقطعها من المفضل
الذي بينهما وبين الذراع كان قطع اكثر من ذلك كان فيما دية حكمة بقدر ما يقطع فان كان من نصف
الذراع او المرفق او العضد او المنكب ففي الزايد حكمة وكلما كانت الزايدة اكثر كانت حكمة اكثر وعندنا
ان جميع ذلك فيه مقتضى ذكرنا في كتاب مذهبنا الاحكام وهو يعطى ان الحكمة ليست مذهبنا له وانما نقلها
عن المخالف وقال المفيد في اليدين اذا استوصلت الدية كاملة وكذلك في الذراع والذراعين والعضد
والعضدين وهو يعطى ان في الذراع منفردا الدية وكذا في العضد وقال ابو الصلاح في الساعد الدية وفي
احدها نصف الدية وفي بعض ذلك فحسابه يقاس ويؤخذ دية ما قطع بحسب دية الساعد والعضد
وهو ما فاق المفيد في بعض ما دللنا على ان كل يان في الانسان منه اثنان ففيه الدية عليه
اعتمادا لو قطع اليد من المرفق او المنكب فدية اليد كاملة ولو كان له كفا في ذراع او يان على عضد واحد
باطشة دون الاخرى واحدها اكثر بطشا او في سمت الذراع والاخرى مخزنة عنه او احدها ثمانية والاخرى
ناقصة اصبعان فالاول اصلية والاخرى زايدة فالاولى يجب فيها نصف الدية او القصاص بقطعها واما في
الاخرى حكمة وقال في المبسوط في الزايد ثلث دية اليد الاصلية فان تساوت في البطش والتمام والتمت فاحدها
زايدة لا يسرى فان كانا غير باطين فغيرها ثلث دية اليد وحكمته ولا دية اليد الكاملة لانه لا ينفذ فيها

كاليد الشلاء وان كانتا باطنتين فيها جميع دية وحكومة وقال الشيخ فيها دية يد وتلك فان قطع احد
 قود لا محالة ان يكون هي الزائدة فيما نصف ما فيها او قطعنا وهي نصف دية يد وحكومة ولو قطع اصبعاً
 من احديهما وجبارش نصف اصبع وحكومة وان يقطع ذوا اليد التي لها طرفان يدا منفردة فالأقرب بعد
 القصاص لان احدهما الاصلية عين حكومة فيجب الدية ولو طلب المجني عليه اخضاعها فالوجه عندي
 احاطه لان المأخوذة ان كانت اصلية احداث لا غنا المستحقة وان كانت نائدة فكذلك لان القاص
 لو خذاً كاملاً وفيه ما لا عزم وقدم الاعرج دية اليد الصحيحة والقدم الصحيحة لان القسم لا عزم
 في الرسع وليس عيباً في الكف والعرج لمعنى غير القدم وليس عيباً فيه وفي اليد الشلاء تلك دية اليد الصحيحة
 وفي اليدين ثلث دية النفس ولا يجب الدية بكاملها وفي رواية تجب الدية اجمع والمشهور الاول ولو قطع
 يدا قطع او رجلاً قطع فله نصف الدية او القصاص من مثله ان كان عمداً سواء كان ذهاباً باليد
 الاخرى بآفة من الله تعالى او بجناية جان او في سبيل الله وكذا في اذن من قطعنا دية او من خرس قطع
 منخرجه لا يجب فيه اكثر من نصف الدية وان كان ذاهباً من قبل الله تعالى ولو جنى على اليد فوجها او بعضها
 او شاة فاعليه الحكومة وكذا لو كسر يد ثم رأت لرمه الارش في الرجلين معاً الدية وفي كل رجل نصف
 سوا اليمنى واليسرى وحدتهما من مفصل الساق والقدم وفي الاصابع منفردة دية كاملة ولا شيء غيرها
 الانضمام وقال الشيخ في الساقين والفخذين مقدر عندنا قال الشيخ ابو الصلاح في الساقين الدية وفي
 احدهما نصف الدية وفي الفخذين الدية وفي احدهما النصف وهو عندنا روايات الدالة على ان الدية تثبت
 في كل يدا في الانسان منه اثنان ولو قطع الرجل من اصل الركبة او من اصل الفخذ فالوجه عندي ان عليه دية
 الرجل خاصة اما لو قطع الرجل ثم قطع الساق وجب عليه ديتان ولو قطع الساق قال ابو الصلاح يمتنع
 من الاصل بالساحة وتلك من الدية بنسبة التفاوت ويحمل الحكومة ولو ضرب رجلان فقتلنا الدية
 وفي احديهما ثلث ديتيها وفي رواية الدية كلانية مثلهما معاً والمشهور ما قلناه فان قطعت بعد الشلل فثلث
 الدية ولو كان له قدمان على ساق وساقان على ركبة او قدمان وساقان وفخذان على ورك فاختصت
 احديهما بالبطش فهي الاصلية وان كانتا باطنتين لكن احدهما اكثر بطشاً فهي الاصلية فان تساوا او اواحدة
 خارجة عن سمت الحلقة فهي الزائدة فان كانت على سمت الحلقة واحديهما ناقصة اصبعاً فهي الزائدة
 تساوا باصبعها اصلية والاخرى نائدة والحكم فيها كما في اليدين سواء الا ان في الرجلين تفصيلاً وهو ان
 احديهما اذا كانت اطول من الاخرى ولا يمكنه المشي على القصاص لمنع الطويلة ومن وصولها الى الارض
 فان قطعنا طوع الطويلة فان لم يقدر على المشي على القصيرة جئنا فيه القود او الدية لظهورها
 اصلية وان قدر على المشي على القصيرة فعليه دية الزائدة وهي ثلث الاصلية او الحكومة على ما اختارناه
 لظهور ان القصيرة هي الاصلية وانما تعد المشي عليها لطول الزائدة فان قطعنا القصيرة بعد الطويلة
 ففيها القود او دية الاصلية ولو جنى على الطويلة فثلث فيها ثلثا الدية لان الظاهر انهما لا يمكن
 الصبر لينظر هل يمشي على القصيرة استقر الحكم وان ظهر زيادة الطويلة فيسر من الدية الفاضل ولو كانت
 له قدمان في رجلين واحدة وكانت احديهما اطول من الاخرى وكان الطويل يساراً والرجل الاخرى
 فله الاصل وان كان زائداً عنهما فالأخرى يساراً واليسار اصل والاعرج معروفي والاعرج قبل الاعرجين

في سريره من عند الكوع فلو قطع فاطم رجل الاعرج او يد الاعسم ففي كل واحدة نصف الدية قال الشيخ
 بظاهر الجنب وقد روي في التمهيد عن محمد بن احمد بن الحسين عن يوسف بن المرحوم عن محمد بن عبد الرحمن الكوفي
 عن ابيه عبد الرحمن عن جعفر عن ابيه عليهما السلام انه جعل في الرجل العرجاء ثلث دية وهو جديان كان العرج ^{ثلثا}
 في الرجل الثلثا وثبت دية التضيعة ولو ضرب رجله فثقل فدية ثلث الدية وفيما واحد ثلث الدية وفي رواية
 في ثلث الرجلين الدية ويحمل على تعدد المشي كلكه وفي ثلث كل عضو صحيح ثلث الدية وفي قطعه بعد الثلث الثلث
 في ثلثي المرأة دية وفي كل واحد النصف سواء البين واليسار بالاجماع ولو جنى عليها فانقطع لبنها او تعذر ذلك
 فالحكوة ولو قطعها مع شيء من جلد الصدر فدية دية وفيما واحد النصف ولو جنى عليها فانقطع لبنها او تعذر ذلك
 التدي وحكوة الجلد ودية الحامض ولو جنى عليها فثلث الدية وفيما الدية والوجه ثلث الدية وفيما واحد
 ثلث دية ولو استر منها فالحكوة وكذا ان لو قالوا انه قد يكون للجناية وغيره فلم يكن فيها لبن مثل اهل الجنب
 فان قالوا ان ذلك للجناية فاجب بالحكوة وكذا ان قالوا انه قد يكون للجناية وغيره لا انقطع لبن وقت
 العادة يستند ظاهر الجناية وقت نزول اللبن في العادة للحامل لا ربعين يوما فاذا وضعت فثرب لبنا
 لم يدر منها لبن حتى يمضي ثلثا ومدة النفاس فلم يدر لبنها فان قطع الحملتين وهما اللذان كهيئة الزنبر في راس
 الثدي ببقية الطفل فيها الدية حملتا الرجل فقال في المبسوط ان فيها الدية وكذا في الخلاف وقال ابن بابويه في حكمة تدي رجل
 من الدية مائة وجمعة وعشرون دينارا وكذا ذكر الشيخ في التمهيد والاقرب عندي ما قاله الشيخ في المبسوط في المختلف
 للاحاديث الدالة على ايجاب الدية فيها فيه اثنان في الايتين الدية وفي كل واحدة نصف الدية سواء اليمنى واليسرى
 وهما الشرف على الظهر عن استواء الخندين وثبت فيها الدية العظم الذي عظمها في ذهاب بعضها بقدره فان جهل
 المقدار وجبت حكوة في الخنطين الدية كاملة اجماعا وفي كل واحدة النصف وفي رواية عبد الله بن سنان الحنفية
 عن الصادق عليه السلام ان في البهيمية اليسرى ثلثي الدية وفي اليمنى الثلث لان الولد من البهيمية اليسرى قال المفيد
 في كل واحدة نصف الدية قال وقد قيل ان في اليسرى منها ثلثي الدية وفي اليمنى ثلث الدية واعلم ان قال بان اليسرى
 من الاثنين يكون منها الولد وبعضها يكون العقم قال ولم يحقق بذلك رواية تحت عندي وفي ادره الحسين
 اربعة ديار فان لم يقدر على المشي او مشى شيئا لا يتفع به فان فيه مائة دينار والاذن بضم الهمزة
 وسكون الدال غير المعجمة انقاع الخنطين ولو قطع الذكر والاثنين معا وجبت ديتان او قطعها قبل الذكر او بعد
 في الشفرين دية دية المرأة وهما اللحم المحيط بالفرج احاطة الشفرين باللفم وهما الا سكتان واهل اللغة يقولون
 ان الشفرين حاشية الاسكتين كان للعين خنطين بنطبتان عليها وشفرها هي الحاشية التي نبت فيها احدا
 العين فالاسكتان كالاجفان والشفران بضم الشين كشفر العين وفي كل واحد منهما نصف الدية وليسوى الدية
 السليمة والرتقا والبكر والنب والكبرة والصغيرة ولا فرق بين ان يكونا غليظين او رقيقين قصيرين او طويلين فان
 جنى عليها فثلث الدية فان قطعها الدية فان اندمل المكان فخرجت في موضع الاندمال فاعلى الخارج حكومته
 وفي الركب وهو قبل موضع العانة من الرجل وهو الجلد الذي في فوق الفرج للحكوة قال الشيخ في المبسوط والخلاف
 في الرقوتين مقدار عند اصحابنا ويمكن ان يستند بذلك الى ما نقل عن طريق وهو ان الرقوة اذا كسرت فخرجت
 على غير عيبا ربعين دينارا في الاجفان الاربعة الدية بلا خلاف واختلف في تقدير كل جفن ففي المبسوط
 في كل جفن ربع الدية قال وروى اصحابنا ان في السفلى ثلث ديتها وفي العليا ثلثاها ومائة وفي موضع اخر

في الاعيان تلك الدية وفي الاسفل اخذ اخذ في الهياكل وهو قول القدر رحمه الله وهو رواية طريف ونقصها سدس الدية
وفي الجاية على بعضها بحباب ديتها ولو قلعت مع العين فذبتان في اهداب العين الاربعة وهو الشعر الثابت على الجفون
اذا ذهب لمعدها فاعدم بناء الدية قال الشيخ في طوف وفيها الاجتنان ديتان وفيها قال ابن ابراهيم
فيها الحكمة ان قلعت بمفردها وان قلعت مع الاجتنان فلا شيء فيها اصله ووجب الدية في الاجتنان وكان شفره الاصل
كشعر اليد فانه تابع لقطعه لا شيء فيه ولا بأس بهذا القول وما عد الشعر الرأس واللحية والاهداب والحاجبين
فلا يقدريه بل فيه الحكمة ان قلعت منفردا وان قلعت منضما الى العضو الثابت عليه فلا شيء فيه لشعر الساعدين
والشامتين وغيرهما في اصابع اليدين العشرة الدية وكذا في العشرة من الجليلين جاءوا واختلفت في تقدير كل
اصبع فيقل في كل اصبع من اصابع اليد عشرة الدية مائة دينار وكذا في اصابع الرجلين وقل في الابهام ثلث دية
اليدين وكذا في ابهام الرجل ثلث دية واما في الثلثين فيقسم على الاصابع الاربع والاول اقوى لرواية عبد الله بن سنان
الصحيحة عن ابي عبد الله عليه السلام ورواية الحلبي عنه عليه السلام وغيرهما من الروايات ودية كل اصبع مائة على
ثلث اامل بالسوية الا الابهام فانها تقسم على اثنين بالسوية وفي الاصابع الزائدة ثلث دية الاصلية وفي مثل
كل اصبع ثلثا ديتها وفي قطرها بعد الشلل ثلث ديتها سواء كان الشلل خلقا او جبنا او حان وفي الظفر اذ لم ينبت عشرة
دينار وكذا لو نبت اسود وان نبتا بعض كان فيه خمسة دنانير والرواية وان كانت ضعيفة الا ان الشهر يعضد
وفي رواية عبد الله بن سنان في الظفر خمسة دنانير ولا فرق بين الاظفار سواء كانت في اليدين او في الرجلين ولا
بين اظفار الاصابع من الابهام والخنصر وغيرها ولا بين ظفر المصبي الصغير والشيخ الكبير في الاسنان الدية مائة
وتقسم على ثمانية وعشرين سنّا اثني عشر مقادير وثمانية عشر مقادير ثم ثلثان واربعتان واما بان في الامل
وكذا في الاسفل والماخير صاحبك وثلثه اضراس من كل جانب ففي كل واحد من المقادير خمسون دينارا فذلك
ستمائة دينار وفي الماخيز في كل اربعة ديار حصته كل فخر من خمسة وعشرين دينارا فذلك الف دينار ولا
فرق بين ان يقلع دفعه او على التعاقب ولا فرق بين السن البضاء والستود او خلقه والمصفرا وان كانت المصفرة جبنا
حان بخلاف الستود وفيما زاد على ثمانية وعشرين من الاسنان ثلث دية الاصلية ان قلعت منفردة ولو قلعت
منعثة الى الكبا لم يكن فيها شيء وقيل فيها الحكمة ولو قلعت منفردة ويعتبر الزيادة بالمحل فان كانت في المقادير
ثلث دية السن من المقادير وان كانت في الماخيز فثلث دية الفرس فان اسودت بالجناية ولم يقط او
تصدعت ولم يقط فثلثا ديتها فان سقطت بعد ذلك فثلث الباقي والدية المقدرة في كل سن بانه اصلية
مشفرة ومعنى بالمشفرة الثابتة بعد سقوط سن اللب من ما بدل اسنانه وبلغ حدا اذا قلعت سنه لم يعد
بدلها وقد لا يسقط سن اللب فتصير اصلية اذا بلغ الحد الذي يسقط فيه السن وينت عوضها فاما سن الضبي
الذي لم يفر فلا يجب بقلعه في الحال شيء لقضاء العادة بعد سنه لكن ينظر سنه لانه الغالب فان نبت
عرف ان الساقط سن اللب فيلزم الارش وان لم ينبت ودمه من المعتد وبعض الاصحاب اوجب فيها
بعير او لم يفضل والرواية ضعيفة ولو عادن قصيرا او مشوهة فالحكمة لان الظاهر ان ذلك بسبب الجناية
وكذا ان كان فيها ثلمة لا يمكن تقديرها وان امكن تقديرها ففيها بقدر ما ذهب منها كما لو كسر من سنه ذلك السن
وان نبت الطول من اخواتها ففيها حكمة ايضا لان ذلك عيب فان نبت ما يبله عن صفات الاسنان بحيث لا ينفع
بها والا فالحكمة وكذا ان كان يتنفع بها ولو مات الضبي قبل الياس من عودها احتل الدية لانه قلعت سن اليد

اجلها

[illegible]

الثالث وعلى هذا ولا فصل في ذهابه ولا بقضائه لعدم العلم بحكمه ولو حجة ذهب عقله فديان وان كان بضرة
 واحدة وفي رواية لخاص به على رأسه ذهب عقله ينتظر به سنة فان مات فيها فالدين وكذا ان مضت وقمر
 عقله ولو قطع يديه فالعقله فديان وان زال واذا زال عقله واخذت الدين ثم عاد لم يرجع الدين لانه هبة من الله
 تعالى مجردة ولو شككنا في ذهاب عقله باعيانه في الكليات ولا يخلفه لانه محان في الحراب ولو صار مذهوشا
 او صار يفرغ ثما لا ينزع منه او يترحل فاذا ذهب بعض عقله ولا يمكن تقديره فيه حكومة ولو جنى عليه فذهب
 عقله وسمعه وبصره وكلامه فاربعة ديات مع ارض الجراح وان حصل او قطع عضو ولو كان بالجناية لم يجب سره في
 واحدة في التمتع بالدين كاملة اجلاء في ذهاب سمع احدى دينه نصف الدين ولو حكم اهل الخبرة بعوده بعد سنة
 فوفقت فان لم يعد فالدين وان عاد بالحكمة فاذا ادعى ذهاب سمعه فكذب الجاني او قال لا اعلم صدقه وحصل
 شك في ذهابه جرت بصوت منكر نعيته واعتبر عند الصور العظم والعدا القوي والصياح عند الاستفقال
 فان علم صدقه حكم له بالدين والا احلفا القسامة وحكم له انا ادعى ذهابه عقيب الجناية ولو قيل التمتع باق
 وقد قطع ان ينساق فيعطى فديان فهو كمن قال لعا ويحمل الحكومة ولو اذهب التمتع فتعطى التلق فديان
 واذا قطعنا الاذنان فذهب التمتع فديان فان كان نقصان يسمعه من اذنيه معا اعتبر بصوت الجرس من اربع
 جهاته فان قناه واما المسافات صدق والا كذبها اذا تساوت فيستالى من هو في مثل سنة بقرب المسافة وبعد
 واحد بالنسبة ولو ادعى نقصان سمع احدى ياقين الاخرى بان تستالنا قصة وتطلق الصيحة ثم يصاح به حتى
 يقول لا اسمع ثم يناد عليه ثانيا من الاخرى فان تساوت المسافات صدق وستة الصيحة واطلقت النار
 ويعتبر بالبصوت حتى يقول لا اسمع ثم يكرر عليه الاعتبار من جهاته الاربع فان تساوت المسافات صدق ثم
 يمسح ثم مسافة الصيحة والناقصة ويلزم الدين بحسب التفاوت ولا يقاس التمتع في يوم بل يترفع سكونا
 في المواضع المقدسة في الابصار بالدين كاملة مع ابطله وبها الحدة ويستوى فيه الاعمش والافقش ومن يفته
 بياض لا يمنع اهل البصر في ضرر احدى العينين لضعف ولو جنى على رأسه جناية فداواها فذهب البصر بالداواة
 فعليه دينه لانه ذهب بسبب عقله ولو ادعى ذهاب البصر وشهد به شاهدان من اهل الخبرة او رجل وامرأة
 ان خطأ او شبهه عمد ثبت الدعوى فان ايسر من دعواه او رجى عوده بعد مدة وانقضت ولم يعد ومات
 قبل المدة فالدين ايضا وان عاد في المدة فالارض ولو اختلفا في عوده فاقول قول المجتبي عليه مع يمينه وكذا لو كان
 في مدة التي تبين فادعى الجاني العود والولى عده فاقول قول الولى مع يمينه ولو جنى اجنق فقلع عينه في مدة
 التي تقبل ستقر على الاول دينه البصر كالأول او القصاص وعلى الثاني ثلث دينه العين فان ادعى الاول عود وضررها
 وانكر الثاني فاقول قول الثاني مع اليقين فان صدق المجتبي عليه الاول سقط حقه عنه ولم يقبل قوله على الثالثة
 ولو عاد وقد رجى عود ولا في مدة مضبوطة استعبد من الدين الفاضل عن الحكومة فاذا ادعى ذهاب بصر
 وعينه فامه احلفا القسامة وقضى له وفي رواية يبايل بالشمس فان بقيتا مفتوحين صدق ولو ادعى
 نقصان ضرر احدى العينين باعتبار ذهاب السمع واحسن ما قيل فيه ما روى يونس في الحسن عن الصادق عليه السلام
 ومحمد بن قيس في الصحيح عن الباقر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام اذا اصاب رجل في احدى عينيه بان
 يؤخذ بيضة ببقائه ويربط على عينه المصابة ثم يمشى بها وينظر بانتهى عليه الصيحة ويعطى بعينه الصيحة
 وينظر بانتهى عينه الصيحة فيعطى دينه من حساب ذلك قال المفيد رحمه الله وطريق ذلك ان يستدعيه

القصيدة وياخذ رجل البيضة ويعد حتى يقره ما نعت ابرها فيعلم عنده ثم ياخذ البيضة ويقتل الجملات
 الرابع فان تساوت صدقات ثم تستدعيها لمصايبه ويطلق القصيدة ويقتل في الجملات الاربع فان تساوت
 صدقات وان اختلفت كذب ثم نظر مع صدقه التفاوت بين يدي نظرا بالمساحة ونظر من هو في ابناء سنة فيعطى
 بحسابه من الدين بعد الاستظهار ولا يقاس عين في يوم غيم ولا في ارض مختلفة الجملات ولو اذع على قاع العين
 ذهاب بصرها قبل القطع وكذب به المجنى عليه فيقول قول المجنى عليه مع يمينه اما لو اذع على الجاذ ذهابا لبصر من
 الاصل فيقول قوله مع اليقين في الشتم في الشتم الدينية كاملة ولو اذع في هاهنا عقيب الجناية اعتبر بالاشياء
 الطبية والمسند واسعمل بالحق ما حج الحارة ثم ليستظهر عليه بالايان ويقفله به وروى انه يحرقه حارقا
 فان دعت عيناه وعي ايضا فهو كاذب والا فهو صادق ولو اذع في النقص حلف بعد الاستحسان وقضوه الحاكم بما
 يراه ولو اخذ دية الشتم ثم عاد لم يعد الدين ولو قطع الالف قد صبا الشتم فديتان في الذوق الدينية
 لانه منفعة واحدة في الانسان فيدخل تحت عموم قوله عليهم السلام كل ما في الانسان منه واحد فينه الدينية
 ويحرب بالاشياء المذمومة فيرجع فيه مع الاستدعاء عقيب الجناية الى دعوى المجنى عليه مع الاستظهار
 بالايان ومع النقصان معه الحاكم بما يراه تقريبا في الصورت الدينية فان ابطل معه حركة اللسان فدية
 وثلاث دية اللسان ان لحقه حكم التلذذ وفي المضجع الدينية اذا صلب مغرس لحسه فان جنى على سنة فيقدر الموضع
 به فكال الارش لو اصاب فيقدر عليه الا نزال حال الجاع فيقدره الدينية وفي قوة الامار والاحبال كالا الدينية فيها
 وفي قوة الارش حكمة وابطال الالتماذ بالجاء او الطعام ان امكن كالا الدينية وكذا لو ارتق منفعا الطعام
 بالجناية على العنق وبقى معه قوة حيوة مستقرة فحقه رقبته فكال الدينية وفي الاعضاء الدينية من الثاني
 الزوج والثاني على ما بيناه ولو لم يكن الرطب الا بالافضاء قال في غير مستحق في منفعة البطش كالا الدينية
 ولو ضرب بصلبه فبطل مشيه فالدين ولو ذهب مع ذلك الجاعة فديتان في سلس البول الدينية وقيل ان دام
 الى الليل فينه الدينية والحل ان كان الى الظهر فثلث الدين وان كان الى ربيع النهار ثلث الدين وروى هذا التفضيل
 اسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام قال ان كان البول ثم الى الليل فعليه الدية لانه قد منه المعيشة وان كان الى
 اخر النهار فعليه الدية وان كان الى سنا النهار فعليه ثلث الدين وان كان الى ربيع النهار فعليه ثلث الدين
 وفي اسحق قوله وفي الطريق اليه صالح ابن عتبة وقد ذكرناه في كتاب خلاصة الاقوال والكتاب الكبر في الرجال
 انه كذاب قال لا يلتفت الى روايته في صدغ الرجل اذا اصاب فلم يستطع ان يلتفت الا ما اخبر نصف
 الدين خمس مائة دينار وهي رواية ابن فضال عن الرضا عليه السلام في انقطاع النفس لدية كاملة وفي بعضه
 بحسب ما يراه الامام في الشجاج والجراح كل جرح في الرأس والوجه يمتي شجاجا
 وفي الكبد يمتي جراحا والنسيج كان الحارصة والدامية والملاحمة والسحاق والموضحة والهاشمة
 والمسللة والماسومة فهنا مباحث الحارصة هي التي تقطع الجلد وفيها بعين وهل هي الدامية قال الشيخ
 نعم والاكثر على ان الدامية مغائرة فيع الدامية اذن بعينان وهي التي تقطع الجلد وتأخذ في اللحم يسيرا
 والباضعة وهي التي تأخذ في اللحم كثيرا ولا يبلغ السحاق وفيها ثلثة ابعز وهي المتلاصحة ايضا وعند الشيخ
 انها مغايرة وان وتم السحاق وهي التي تبلغ السحاق التي هي الجلدة الرقيقة المغشية للعظم وفيها اربعة ابعز
 ثم المرضة هي التي يكشف عن وضع العظم وهو بياضه فحسته ابعز ثم الهاشمة وهي التي يسم العظم فيها

عشرة ابرة او باعان كان خطأ او ثلاثا ان كان يسهل ولا قصاص فيها ثم المنقلة وهي التي تخرج الى نقل العظم وفيها خمسة
بعين ثم المامومة وهي التي يبلغ امر الرأس هي الجلدة التي تجمع الدماغ كالخرنيطه وفيها ثلث الدية ثلثة وثلثون بعيرا
والدامعه وهي التي تنفذ الخرنيطه ويعد معها السلامة ولم يذكر لها واديتها البعد السلامة معها فان عرضت فيمنها
ما في المامومة وحكومتها خرج قجلة الدماغ والمانعة فهي التي تنقل الى الجوف من اي الجاهان كان ولو من ثغرة الخن
وفيها ثلث الدية لا قصاص في الهاشمة والمسئلة والمامومة والجانبه لما فيها من التعزير وله ان يقتصر في الموضحة
ويأخذ دية الزايد وليس له ان يقتصر في الموضحة بالتحاق ويأخذ دية الزايد لا مكان القصاص في الجناية ولو اتفق على ذلك
جان لو اوضحه اثنين وجب لكل موضحة خمس من الابل فان وصل الجاني بيدها حتى سارت واحدة او سرتا فذهبتا بغيرها
فما موضحة واحدة ويلزمه اكثر من خمسة العدة ولو وصل بيدها عين وجب على الاول ديان وعلى الثاني ثلثة ولو وصلها
المجتني عليه فعلى الاول ديان ولا شيء في بخله المجتني عليه فان ادعى الجاني انه هو بيدها وانكر المجتني عليه قال قول المجتني
لان الدينين ثبتا ولم يثبت المسقط وكذا لو قطع يده ورجليه ثم مات بعد مدة يمكن فيها الاندمال واختلف
الجاني والولى قدم قولا لا فلي مع يمينه يجب رأس الموضحة في الصغيرة والكبيرة والبارزة والمستورة بالشر فان
الموضحة ما اقصى العظم ولو بقدر ابرة ولو نتجة واحدة واختلف مقاديرها اخذ دية الا بلغ لائها لو كانت كذلك
لم يزد عليه دية الموضحة ولو نتجة نتجة بعضها موضحة وبعضها دونها لم يلزمه اكثر من دية الموضحة ولو نتجة بعين
فكل عضو دية على انفراده ولو اتحدت لضربة ولو نتجة في راسه وجهته فالاقربا منها واحدة لائها عضو واحدة
ولو في راسه من اوله الى اخره ثم جري السكين الى قفاه وجب في الموضحة ارثها والحكومة في جرح النقاء لو جرحه
موضحتين ثم برأت احدها ثم زال الحارص بفعل الجاني او بالشرية ففليه ارث من مخرجتين وكذا لو اوضحة ثم جرحه بموضحة
مستقلة بالاولى قبل ان يسا لها او جب دية موضحة واحدة اما لو اندمنا الاولى وجب ديان ولو اوضحة من مخرجتين قطع
اللمح بينهما في الباطن وزل الجلد حتى الذي فرما احتمل تعدد الاش لا نقضا لما ظاهره وعده لانها باطنها ولو جرحه
جرحا واحدا ثم اوضحة في طرفه وما يندادون الموضحة ففيه ارث من مخرجتين لا ما بينهما ليس بموضحة معنى البعير
في الحارصه عشر الدية وكذا وكذا بالبعيرين في الدامية خمس العشرة وكذا فيما عداها لو وسع انسان موضحة غير ظاهرا
وباطنا فعلى كل واحد دية موضحة ولو وسعها الجاني لم يجب اكثر من واحدة ولو اوضحة موضحة بعضها بعدا وبعضها
خطا وبعضها قصاصا وبعضها عدوان في تعدد ما احتمال اقرب العقدة حكم الهشم يتعلق في الهاشمة بالكروان
لم يكن جرحا ولو اوضحة اثنين وحشمه فيها وانصل الهشم باطنها في طمهاها شمتان لان الهشم انما يكون شمتا
لا يصالح فانه اذا كانتا مخرجتين كان الهشم هاشمتين بخلاف الموضحة فانها ليست بتعال غير هاشمية نظر
ولو هشم هاشمتين لو اوضحها فانها اخرها شمة وثالث متقله ورابع مامومة فعلى الاول خمسة وعلى الثاني
ما بين الموضحة والهاشمة خمسة ايضا وعرويا في ما قد تضاء ان من الحكم يتعلق بالهشم وان لم يكن هناك جرح
ولو قيل ان الهشم اذا لم يكن معه جرح لم يجب دية الهاشمة كان وجها وحشدا بحيث ان بيان يجب خمسة ابر
لان في الموضحة خمسة وفي الهاشمة اثنا بعة عشرة فينفرد الهشم بخمسة ويحمل الحكومة وعلى الثالث ما بين
الهاشمة والمسئلة خمسة ايضا وعلى الرابع تمام دية المامومة ثمانية عشر بعيرا لو جرح في عضو ثم اجاز
لزم دية الجرح ودية الجانية سلطان يستألف حتى يجازي الجنب ثم يحلفه الجانية بالوصول الى الجوف ولو
ابرة ولو خرق سده فوصل الى باطن الفم فليس بجانية لا داخل الفم كالظاهر وكذا لو طعنه في خده فكسر العظم

ووصل اليه ولو جرحه في ذكره فوصل الى بحر البول من الذكر فليس بجانية لواجافه جافيتين بينهما جاز فاعليه
 ثلث الدية ولو جرح الجاني بينهما او سرق الحمار فيها واحدة ولو خرق اجنبي بينهما والمجني عليه وجبا لا ولد ديان وعلى
 الثاني دية ولا شيء في فعل المجني عليه ولو اجافه فاسعها افرغ على كل واحد دية جانية وان وسعها الثاني ظاهرا
 وباطنا فعليه الحكومة ولو ادخل السكن فافرجها من غير خرج غيره ولا شيء عليه ولو خاطها ففتقها الثاني قبل ان يمس
 ولم يحصل الشئ حساسه قال الشيخ عزير ولا ارش ولا قربا لا ارش لما فيه من الالم وعليه ارش الكينوط واجرة الكيناط ولو
 فعل ذلك بعد التحاكما فعليه ارش الجانية وتم الكينوط وان التحم بعضها ففتقها فعليه ارش جانية وان فتق عن الملتحم
 فعليه ارش لاديه الجانية فان فتق بعض ما التحم في الظاهر دون الباطن او بالعكس فالحكومة ولو طعنه في جوده فخرج
 من ظهرك قال في المبسوط جانية واحدة وفي اثنتان وهو اقوى قيل في النافذة في شئ من اطرافها رجل مائة دية
 وفي كتاب طريق في الحد اذا كانت فيه نافذة ويرى سورا جرحا فتم فديتها مائة دينار وان روى نبرك والتح ورواى
 بين فاحش فديته خمسون ديناراً فان كانت نافذة في الخدين كليهما فديتها مائة دينار وذلك نصف دية التي يرى
 منها الكفم فان كانت رمية سيفل نشب في العظم حتى يتفادى الخنك فديتها مائة وخمسون ديناراً لموضعها وان كانت
 باقية ولم ينفذ فديتها مائة دينار في امرار الوجه بالجناية من لطة او شئها دينار ونصف وفي اخضر ثلثه
 دنانير وفي اسوداده ستة دنانير وهي رماية احن بن عمار عن الصادق عليه السلام وقيل ثلثه دنانير والاول
 اقرب ودية هذه الجانيات الثلث في البدن على النصف ولو لطة في وجهه فلم يؤثر فلا ضمان دية الشجاج في
 الوجه والراس مثلما بنسبة العضو الذي يهوى من دية الراس والوجه ففي خارصه اليد خمسة دنانير وعلى هذا وكل
 عضو دية مقدرة ففي ثلثه ثلثا دية وفي قطعه بعد لشلل الثلث ولو كان غير مقدرة فالحكومة الرجل
 المرأة يتساويان في دية الاعضاء والجراح والقصاص الى ان يبلغ ثلث دية الرجل فاذا بلغت الثلث نقصت المرأة
 الى النصف سواء كان الجاني رجلا او امرأة ويتقرر لها ثمة من غير دية الى ان يبلغ الثلث ثم لا يقبض الا سبع اربعة
 كلما فيه دية الرجل من الاعضاء والجراح مع فيه من المرأة ديتها ومن الذي قال ثمة ديتها وعن العبد
 قيمته وما لا تقدير فيه فعليه الحكومة وهي الارش في ذلك بان يقرن عبداً سلباً من الجناية ويقوم حينئذ ثم يقرن
 عبداً سلباً من الجناية ويقوم ثم يقرن من الدية بنسبة الرقيق من القيمتين الى الزائدة وان كان عبداً صحيحاً
 قيمته عشرين ثم معيها قيمته تسعة وجب في الجناية عشرين الحر ويجعل العبد اصلاً كما كان الحر اصلاً في التقدير
 ولو كان المجني عليه مملوك اخذ المولى قدر النقصان وما لم يكن بعدد الجرح فلوله يقبض شيئاً بالجناية بعد
 الكبر مثل ان قلع لحية امرأة او قلع سلع او ثوب او لا او بوط جراحاً احتمل وجوب الارش لانه لا ينفك
 عن الم ولا لانه جزء منهمون فحينئذ يقوم في اقرب الاحوال قبل الكبر لتقديره فلوله بعض حينئذ فصر
 والم حاراً لا بد من بعض حينئذ للحر فعليه ويحتمل لعدم لانه محبس بازاله الشين ويقوم لحية المرأة
 او لا كما انها حية رجل بعضه فهاب لحية فان كانت اذا قدرت ابن عشرين بعضها ذهاب لحيتها يسيراً وان قد
 ابن اربعين نقصها كبير قدرها ابن عشرين كلما فيه الدية ففيه من العبد قيمته لكن ان طلب من لاه القدار
 دفع العبد ولا يحجب القيمة والملا في العبد معاً وما فيه نصف الدية ففيه نصف القيمة وعلى هذا والامة مثل
 العبد الا انما تشبه بالحر بما فيه الدية من الحر ففيه من الامة قيمتها وما فيه النصف والنصف وهكذا فاذا بلغت
 ثلث قيمتها فالاقرب رد جانيها الى النصف ففي ثلث اصابع ثلثه اعشار قيمتها وفي اربعة خمسها لو كان المقتول

والقت المضرة للجنيين ميتا دخل دية العضوة دية الجنيين فيلزم مائة دينار ولوالقته حيا ثمانون مائة ^{خلت} في النضر كالود
دية العضوة فيها ولو بقي حيا مستقرا الحياة ضمن دية اليد خاصة ولو تفرق وقعه فاشهد ما حل الجنية انما يدعى نصف
الدية والا قرب وجوب نصف دية الانثى ثمانون وضعتا غير حاله واحكام بان كان ذكرا وان مات قبل منعها ومات
لزم دية الام تمام دية الجنيين الجهر وان شهد فانها يد ميتا واشتبهت فخرن انما يجب دية الجنيين اذا سقط
من الضربة ويعلم ان يسقط عقيبا لضرب او تبقى مثالا لمالي ان يسقط على ما قلناه ولو ضرب من جوفها حركة او انتفا
ضكتا الحركة لم يضمن الجنيين لعدم العلم به فاذا القت ميتا ضمنه سواء بالقتة في حيواتها ولو بعد موتها ولو لم يضره
من بطن امه وجبت دية ولو القت ما يشبهه ان يكون معلقه او دم فساد او ما يشبهه ان يكون مضغفه او
غيرها المحجب دية العلقه ولا المضغفه اذا القت جنينا ميتا ثمانون وثلثت نصفها من دية ثم يثربا
ورثها وان سقطته حيا ثمانون قبل ما فكله وان مات قبله ثمانون ثمانون ثمانون ميراث احداهما صاحبه وان جرح
حيا ثمانون قبله ثمانون او مات ثمانون خرج حيا ثم ورثها ميراث ورثته ولو اخلت وانها في اقدم الامور الميراث
احدها من الآخر لو القت جنينا ميتا ثمانون لفرجيا في الاول مائة وفي الثاني دية النفس يعتبر قيمة الامة
الجمضة عند الجناية لا وقت الاعاء لوضرب دية حاملة فاسلمت والقتة لزم دية جنين مسلم لانها وقعت في وقت
والاعتبار بحال الاستقرار ولو كانت مريضة فاسلمت ثم القتة فلا ضمان ولو كانت امه فاعتقت ثمانون ثمانون ثمانون
اقل الامرين من عشرين قيمة وقت الجناية او الدية لان العسر ان كان اقل فالزيادة بالحرية ولا يتحققها الا ما يكون
لوارث الجنيين وان كانت دية الجنيين اقل كان له الدية لان حقها نفس العوض وهو با على الثمن او على ان يكون جنيين
الامة يجرذان يهدى على جنين آخر والا قربا له عشرين قيمة امه وقت الجناية العاقلة يضمن دية الجنيين عن الجاني
اذا كان قبله خطا مباشرا في ثلث سنين فان ادعى الولي حق الجنيين مهددة الجانية ضمن العاقلة دية جنين
ميت وضمن اكثرها زاد فلما انكر اقام بينة قدم قول بينة الولي لانها يشهد بزيادة لوضربها بالقتة فماتت
عند استقراره فالضارب قاتل يقتل ان كان عمدا ويضمن الدية في ماله ان كان شبه عمدا والعاقلة ان كان خطأ وكذا
لو بقي من بياحتى مات او وقع مبيحى كان لا يعيى سله ويجب عليه الكفارة في جميع ذلك لو طمس مسلم وذي
للشبهة في طهر احد فقط بالجناية اقرب بين والطيبين ويجب دية جنين من يلجى به بالقرعة ولو ضرب دية فاق
جنينا كاذمي ورثته انه من مسلم عملت به من وطى بشبهة فاعترف الجانية لزم دية جنين المسلم وان انكروا القول
مع اليقين وفي الخطا القول قاتل العاقلة فان صدق الجانية الوتره حكم عليه على العاقلة ولو كانت الامة بين شركيين و
حملت بمولود فضر بها احدهما فالقتة ضمن لشركيه نصف عشرين قيمة امه وسقط ضمان نصيبه وان اعتقها الضارب بعد
ضربها اعتق نصيبه فيها ومن ولدها وعليه نصف قيمة الامة ونصف قيمة الجنيين لشركيه ولا يجب عليه ضمان ما
لا شر حين الجناية لم يكن مضرا ولو كان معسر ضمن حصته من الجانية فان قلنا ليس بان القتل للجنيين ضلله
نصف دية الجنيين يثربا وارثه ولو كان المعتق غير الضارب وكان معسرا عتق نصيبه من الجنيين وامه وان قلنا
بالشرايين فعلى الضارب الكفارة ودية نصف الجنيين الحر ونصيبه هدر وان كان معسرا قرم عليه نصيب شركيه من الجانية
وان قلنا بعقب النصف باللفظ فعلى الضارب دية جنين الحر وان قلنا بالاداء فكل معسر ولو ضرب بظن امته ثم اعتقها
ثم لقت جنينا لم يضمنه ولو كانت شتره بين اثنين فضر بها اتم اعتقاها معا فنصف جنينا شتره فكل واحد
نصف عشرين قيمة امه لشركيه لان كل واحد منها جاني على الجنيين ونصفه له فسقط منه ضمانه ويهدى من ضمان نصفه لشركيه

لو ادعت الحرة على ان نه ضربها فاسقطت قال قول قوله الحجية اليه ولو اقر بالضرب او قامت به بينة ولكن لا
 من غير الضرب فان حصل عيبا لثريا سند اليه والا فلا فان ادعى انما شرب دواء او ضربها عينة قال لقته قال قول قولنا مع
 اليه ولا قال قول قولنا مع اليه في قطعنا من الميتة الحرة المسلم مائة دينار وفي قطع جوارحه بحساب دية وكذا في شجاة
 وجراحه ولا يردن عنه بل يصدق بيمينه او ينج عنه او يصرف في غيرها في وجوب البرء قال المرتضى في المال
 في الجناية على الحيوان وفيه خمسة مباحث من تلف حيوانا ما كولا اللحم كالابل والبقر والغنم على غير
 بالذكو فعليه الارش بين كون حيوانا ومنكى واختار الشيخان دفعه على الجاني في الزامه بقيمته للمال لا للافه اتمناه
 اما لو تلفه بغير الذكو فانه يجب عليه قيمته للمال لا يوم اتلافه ويسقط من قيمته ما سعى عنه ثم ينفع به كالشعر والصوف
 والكبر ما اثيرا اذا دفع الى المال ولو قطع بعض اعضائه او كسر شيئا من عظامه او جرحه وجب عليه الارش ان كانت
 حياته مستقرة والا فالقته لو تلف من كولا اللحم ما بيع عليه الذكو بها كالاسد والنمر والنمرد فعليه الارش ما لم
 لا بالذكو فعليه قيمته يوم الاتلاف ولو كسر شيئا من عظامه او جرحه او قطع منه شيئا ضمن ارشه ولو تلف بعد ذلك
 بالجناية ضمن القيمة لو تلف كلبا الصيد فعليه اربعون درهما والشيخ خصه بالسوة وهو منسوخ الى قرية باليمن
 يقال له السلق وفي كلب الغنم كثر قبل عشرون درهما وهي رواية ابن فضال عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام
 وهي شهر الاول في طريقه وفي كلب الحيايط عشرون درهما وفي كلب الذرع قير من بر ولا قيمة لغير ذلك من الكلاب غنما
 ولا يضمن قاتلها شيئا اما ما يملكه الذي كثر بها فانه يضمن قاتله بقيمته عند استقبله بشرط الاستئذان وفي طرافه الارش
 ولو تلف ضمن الذمي ستر او الهام كذا في ضمنها المتلف وان كان مسلما ولو اظهر عا فلا ضمان ولو كان لا
 لمسلم فلا ضمان على المتلف وان كان كافرا دية الكلاب مقدرة على القاتل انا العاصب فانه يضمن بالقيمة
 السوقية ان زاد عن المقدر ولو تلف في يده وان نقصت فالوجه الضمان بالمقدر لادية الجاني اذ اية مقدرة
 بل ارش ما نقص من اتمها فيقوم حاملا وحالا ولو لم يلجأ بالتفاوت وفي رواية يزره عشر قيمه الام المعتدلة
 في الكفارة بالقتل فيه ثمانية مباحث القتل ان كان عمدا وجبت كفارة الجمع وهي عتق رقبة واطعام ستين
 مسكيا وصيام شهرين متتابعين وان كان خطأ وجبت المرتبة وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين
 واطعام ستين مسكيا وكذا في قتل نسيها العمد اما يجب المرتبة في الخطا مع مباشر القتل لا مع السبب فلو طرغ
 حجرا او حفرا في او ضرب سكين في غيبه ملكه فغره عا في فهدك فوجب الدية دون الكفارة اما يجب الكفارة
 بقتل المسلم ومن هو بحكمه من الاطفال وان كان جنينا لم ير تلجه الروح بعبدة مسلفه سواء كان ذكرا
 او انثى حرا او عبدا قلا او مجنونا مملوكا للقاتل او لغيره لا يجب الكفارة بقتل الذمي وغيره من اصناف
 الكفار معا هذا كان او غير معا هذا حل قتله او حرم لوقتل مسلما في دار الحرب عالما باسلامه من غير ضرورة
 وجبا القوة والكفارة ولو طه كافر فلا دية وعيله الكفارة ولو بان اسير ضمن الدية او الكفارة بغير الاصل
 عن التخلص لراشنة جماعة في القتل فعلى كل واحد الكفارة كلا يجب الكفارة على قاتل العبدان فعلى
 الخالية لو مطلقا وان قتل فصاحا قال في سقط والوجه وجوبها في ماله الا قرب سقوط الكفارة
 من العبيد والمجنون وعن قاتل نفسه في محل الدية وفيه ثمانية وعشرون بحثا
 القتل ان كان عمدا وجبت الدية على الجاني في ماله ان رضيه بها وكذا ان كان نسيها العمد ولو قتل
 وجبت الدية في تركته وقال الشيخ في ط اذا هلك قاتل العمد سقطت العاصم الدية وتردد في ف في سقط

الدية والوجه ما قلنا من وجوب الدية في تركته فان لم يكن له تركته وجبت على الاقرب فالاقرب من صرته وعليه
دلت رعاية ابي بصير ما دية خطا المحض فهي على العاقلة سواء كان للمجانبي مال وقدر عليه اولاد والمراد بالغة
العصبة والمعنى وما من الجريفة والامام وسميت عاقلة لانها تجل العقل والعقل هنا الدية سميت عقلا لانها
تعقل لسان ولي العقل وسميت العاقلة عاقلة لانهم ينفقون من القاتل العصبة من تقرب بالابوين والاولاد
خاصة من الذكور كالاخوة والاولاد سواركا نزل اهل الارث في المال اولاد وقيل بالعصبة هم الذين يرتبون القاتل
لوقتل وفيه نظر فان الدية قد تفرقت الاناث منها وكذا الزوج والزوجة والمتقرب بالام على الاصح ويختص بها
الاقرب فالاقرب كالقرب الاسمال بخلاف العقل فانه يختص بالذكر من العصبة دون من يتقرب بالام ودون
الزوج والزوجة وقيل الاقرب بمن يرتب بالتسمية ومع عدم اشتراك العقل من تقرب بالام انما هو ما قلناه
اجود الاقرب دخلا لالاء والاولاد في العقل وقاله المبسوط والخلاف بعدم دخولهم ولا يشركهم القاتل في الصماء
ولا اهل الديوان ولا اهل البلد اذا لم يكونوا عصبة ولا المولى من اسفل وانما يقتل المولى من اعلى ولا يدخل في
العقل كل من تقرب بالام ولا الزوج والزوج وعلى قول الشيخ من ان الاولاد والاباء لا يدخلون في العقل
لما كان الولد ابن عم لم يقتل قال ولو قلنا انه لم يقتل من حيث انه ابن ابن عم كان قويا ولا يقتل المرأة ولا
ولا المجنون وان ورثوا من الدية ولا يحتمل الفقيه شيئا ويعتبر الفقهاء بالمطالبة وهو قول المالكية في
العقل الحاضر والغائب ويبدأ في قسمته بين العاقلة والاقرب فالاقرب ولا يشرك الاقرب والبعيد مع
استماع الضرب فيقسم على الاباء والاولاد عندنا خلافه والشيخ ثم على الاخوة ثم على اولادهم ثم على الامهات
ثم على اولادهم ثم على اعمام الاب ثم على اعمام الجد ثم على اولادهم وهكذا حتى اذا استوعب لما
اشغل الى المعتق ثم على عصبته ثم على مولى المولى ثم على عصبته الاقرب في ذلك فالاقرب واذا استعاضوا
قرم للعقل لم يعدهم الى من يعدهم ويقدمون تقرب بالابوين على من تقرب بالاب كالأب كالأب ولوقيل بعدم التقديم
كان وجهه لان قرابة الاب لا تدخل في العقل لا يقتل الا من عرف بكيفية انتسابه الى القاتل بان يعرف
نسبه من القاتل او يعلم انه من قوم يدخلون كلام في العقل ولا من يعرف بكيفية انتسابه لا يدخل في العقل وان
كان من قبلته الا ان يعلم انتسابه الى الاب فلو كان القاتل قرينا لم يلزم قرينيا كهم وان جعلوا الى اب واحد
لتفرقهم فصار كل قوم ينسبون الى ابين يميزون به وان لم يثبت نسب القاتل من احد اخذت الدية من بيت
المال واذا اقر بنسب ولد مجهول الحفاة به فان ادعاه اخر فاقام اليقظة قضى له به وبطل الاول فان ادعاه
ثالث ببنية انه ولد على فراشه قضى له به لاختصاصه مع شهادته بالنسب لا يحتمل العاقلة مادون
الموتحة وهو الاستمرو وقاله في الخلاف يحتمل العاقلة بالقليل والكثير والمشموم ما قلناه ويحتمل الموتحة بما زاد
لا يقتل العاقلة اقرا ولا صلي ولا جانيه عمدا لا مع عدم القاتل وتركته على ما اختاره نحو اولاد سواركا
جناية العهد توجب القصاص والدية كقتل الاب ولده والمسلم الكافر والحر العبد وكما لما موته والجائفة
لوجني على نفسه عمدا او خطأ كان هدرا ولا يضمنه العاقلة ولو اقتص مجدته او سموتة فسر الى النفس جازلا
بالسم ففعل العاقلة لعدم القصد الى الافه ولو وكل في استيفاء القصاص ثم غنى عنه فقتله الوكيل من غير علم بعض
لم يضمنه العاقلة الذي اذا جنى بغير الجناية في ماله عمدا كان ونصادون عاقلة فان عجز عن الدية فقتله
الامام لا يردى الجنية اليه كاي ردى المملوك الضريبة الى مولاه المملوك اذا جنى جناية غلبت الجناية برقبته

عدا كما نتلجأ به او خطا ولا يلزم المولى بما سواه كان قنا او مدينا او مكابا او ام وكذا وعد الضبي والمجنون خطا
يفضيه العاقلة فان من الحرية يعقل المضمون ولا يعقل الضمير فاذا دار العمدان دار العقل ولا يجمع الضمير
من عصيته ولا معنى لان عقله مشروط بحالة النسيب وعدم المعتقد نعم لو وجد ولا سبب ولا منع كانت الحرالة في
العقل عليه مع غير دون الامام لا يفهم العاقلة بعدا بمعنى ان العبد اذا قتل كانت قيمته في مال القاتل لا على عاقلة
القاتل خطا لانه مال يختلف قيمته باختلاف صفته ولا يفهم بيته ولا اتلاف مال بل يختص العاقلة بضمير الحرالية
على الادنى خاصة لا تحمل العاقلة سلطان ينكر القاتل دعوى القتل ولا يثبت في صالح على الية او بعضها ولا يصح
اقرار ايضا بان لمر القاتل على نفسه بقتل الخطا بل يلزم المقر بالية في ماله يفهم العاقلة الية في ثلث سنين تودي
عند السلاخ كل سنة ثلثا لمال سواه كانت ثمانية او نصفه كدية المرأة والذم او ارشاه وفي المبسوط فساد في اخر
السنة ان كان بقدر ثلث الية تحمل العاقلة دية اذا كان بقدر الموضحة فاما دية المرأة وما يبلغ من جراحها
ارثن الموضحة ودية الجنين الكاملة قبل ان تلجج الروح وخطاه الامام والحاكم في الحكم والاجتهاد على بيت المال وفي
غيره على عاقلة جناية العبد عدا على رقبته يقتصر منه او ليشترى والجنار في ذل الى المولى وجبايته خطا يقتل
برقبته فان شاء مرلاه دفعه وان شاء فذاه قتل باقلا الامرين من الارثن وقيمته وقيل بالارشاج جمع او يدفعه
فان اعتقه مرلاه ضمن الارثن ان كانت خطا وان كانت عدا فالأقرب مطلقا ان يقتل ولو رابعه او عصبه قتل ولم
الجنانية عن رقبته ويتخير المشتري مع جهالته بين التفتيح والامضاء الية بحسب ابتداء على العاقلة فلا يرجع
العاقلة بها على الجاني على الاصح ولا يشترط ان نعم لو لم يكن له عاقلة ولا سبب في بيت المال اخذت الية من ماله
فيل يسقط الامام الية على العاقلة عشرة قراريط وعلى الفقير خمسة قراريط والاقر بان يقتلها بحسب ما يراه
نعم لا يحجب ولا يخذل العبد مع قصور القرب من التضييق ومن المولى مع وجوب العصبية فان التفت اخذت
من عصبه المولى ولو زاد تغلغل الى المولى وهكذا فان زادت عن العاقلة اجمع اخذت من الامام قال الشيخ لو كان
الدية دينار وله اخ واخذ منه نصفه ومن الامام البائة وهو باء على قوله في تضمير العاقلة ما دون الموضحة
ولو زادت العاقلة عن الية لم يختص بها البعض ابتداء زمان التاجيل حين الموت وفي الطرف حين الجنا
لا من وقت الاند مال وفي السراية من وقت الاند مال ولا يفت ضربا لاجل على حكم ولو مات المورس
بعد الحول اخذ من تركته ولو مات قبل الحول واقترا وجب له ميراثه متى ولو كان فقيرا حال القتل ما يتغنى
عند الحول احتمال الوجوب وان بلغ الضبي وانا فالحجون فالاحتمال ضعيف اذا كانت العاقلة غائبة كتبت
الحاكم الى حاكم تلك البلدة بالواقعة لتعزيع الية عليهم ولو لم يكن عاقلة او غيرت اخذت من الجاني فان غرقت
من الامام للرواية وقيل مع فقد العاقلة او فقدتها يؤخذ من الامام دون الجاني اما دية شبيه العهد
ففي مال الجاني فان مات او هرب قيل يؤخذ من الاقرب ممن يرث دية فان لم يكن فمن بيت المال يعقل
المريض المورس وان كان ذميا والشيخ وان كان بلغ الهمم والاعشى لو قتل الاب والدة عدا اخذت الية
منه للوارث عني ولا نصيب له منها ولو اتفق الوارث كانت للامام ولو قتل خطا فالدية على عاقلة يرثها
عني الاب على الاقرب فان لم يكن وارث عني الاب وقلنا سعي مير فلا يجب والا فالوجه عدم الاخذ من العاقلة
وكذا قتل الابن اباه خطا لو رمى الذي طيرك تمل سلم ثم قتل السهم سلما لم يعقل عنه عصبته من الية
ولا من المسلمين لانه رمى وهو ذمي وفيضم الية في ماله ولو رمى سلما طائرا ثم اصاب مسلما فان

التي لا يقتل منه المسلمون والكفار ويحتمل ان يعقل عنه المسلمون لان ميراثه لهم ولو تزوج عبد بعقبة
 فاولدها فلا هم لمولحاتهم فان حنفيا احدثهم فالعقل على مولا لام لانه عصيته ووارثه فان اعتق اليه انجر الولاء
 اليه فان سرق الجناية بعد عتق الابل او رمى بسهم واعتقا بوه قبل الاصابة لم يحصل عقل احد لان مولا لا يقتل
 ولاؤه عند عتقه قتله ومولا الابل لم يكن له عليه ولا راحل جنايته فيكون الذية في ماله
 فهذا اخر ما اوردناه في هذا الكتاب وجميع عرض طالب التوسط في هذا الفن
 ومن اراد الاطالعة فعليه بكتابنا الموسوم بتذكرة الفقهاء الجاسع

لاصول المسائل وفروعها مع اشارة وجيزة الى وجوهها و

ذكر الخلاف الواقع بين العلماء وايضا ما بلغنا من كلام

الفضلاء ومن اراد الفاية وقصدا النهاية فعليه

بكتابنا الموسوم بمبتهى المطلب في تحقيق المذهب

والله الموفق للصواب منه المبدأ واليه المآل

والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد

النبى وآله الطاهرين الاحياء

الراشدين الذين اذهب الله

عنهم الرجز وطهرهم تطهير

تمت يوم الخميس ربيع الثامن

سنة ١٠٩٠

تعيين والى في بلدة

الاسنخ بيد العبد

الراقل نظري

بن احمد الكاظمي

عمره

